

المملكة العربيَّة السُّعوديَّة
وزارة التَّعليم
الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة
(٠٣٢)
كليَّة اللُّغة العربيَّة
قسم اللُّغويَّات

حاشيتان من حواشي ابن هشام الأنصاريِّ (ت ٧٦١ هـ) على ألفيَّة ابن مالك دراسةً وتحقيقًا

رسالة علميَّة مقدَّمة للحصول على درجة العالميَّة العالية (الدُّكتوراه)

إعداد الطَّالب
جابر بن عبدالله بن سريِّع السريِّع

إشراف فضيلة الدُّكتور
إبراهيم بن صالح العوفيّ
الأستاذ المشارك بقسم اللُّغويَّات

الجزء الأوَّل

العام الجامعيّ ١٤٣٩-١٤٤٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(٠٣٢)
كلية اللغة العربية
قسم.. اللغويات



إفـــادة

☐ ماجستير ☑ دكتوراه

عنوان الرسالة/ البحث: حاشيتان من حواشي ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) على ألفية ابن مالك دراسة وتحقيقا

إعداد الطالب: جابر بن عبدالله بن سريع السريع **الجنسية:** سعودي

لقد تمت مناقشة الرسالة/ البحث بتأريخ: ١٠/ ٧/ ١٤٤٠هـ، وقد قام الطالب بتعديل ملحوظات لجنة المناقشة.

أعضاء اللجنة

الاسم	الصفة	التوقيع، والتأريخ
أ.د. إبراهيم صالح بن جابر العوفي	مقررًا	
أ.د. عياد بن عيد بن مساعد الثبيتي	عضوًا	
أ.د. عبدالفتاح محمد حبيب	عضوًا	

بسم الله الرّحمن الرّحیم

مستخلص الرسالة

عنوان البحث: حاشيتان من حواشي ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) على ألفية ابن مالك دراسة وتحقيقًا.

موضوع البحث: تحقيق علمي لتعليقات كتبها ابن هشام الأنصاري على ألفية ابن مالك لتحرير نصها، وشرح كلماتها وأمثلتها، وبسط مسائلها، والاستشهاد لها، والاعتراض والاستدراك عليها عند الحاجة.

منهج البحث: منهج تحقيق المخطوطات، وهو قراءة النص، وضبط ما يحتاج فيه إلى ضبط، وتصحيح أخطائه، وعزو نصوصه إلى مصادرها، وشرح الكلمات الغريبة، والتعريف بالأعلام والأماكن.

عدد النسخ ومكتباتها: نسختان: الأولى: ضمن مجموعة ولي الدين أفندي بالمكتبة السليمانية في تركيا بالرقم (١٠٣٩)، والأخرى: ضمن المجموعة التيمورية بدار الكتب المصرية بالرقم (١٨٧ نحو تيمور).

أقسام البحث: ١ – المقدمة. ٢– الدراسة (وفيها: ترجمة موجزة لابن مالك وابن هشام، ودراسة للحاشيتين المحققتين في ستة مطالب: تحقيق عنوانهما، ومنهجهما، ومصادرهما، وموازنة بينهما وبين كتاب "أوضح المسالك"، وتقويمهما، ووصف مخطوطتيهما)، ٣– النص المحقق، ٤ – الفهارس العلمية.

نتائج البحث: الكشف عن عناية ابن هشام بألفية ابن مالك، وتعدُّد حواشيه عليها، واختلافها عن كتابه أوضح المسالك، والكشف عن مجموعة من الكتب المفقودة التي نقل منها، وعن بعض الأخطاء التي وقعت له سهوًا في عباراته.

الكلمات المفتاحية: ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) – ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) – ألفية ابن مالك – الحواشي النحوية

Date: 27 FEB 2019 التاريخ: ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٤٠

Abstract

Research Title: Two margins of Ibn Hisham Alansary's (died in 761 AH): studying and verification *Ibn Malek's Alfiyah*.

Research Subject: Scientific verification of Ibn Hisham Alansary's comments on *Ibn Malek's Alfiyah* to edit its text, explain its words and examples, extend its issues, citation of it, object it and correct it if needed.

Research Approach: Manuscripts verification approach: reading the text, correcting its mistakes, referencing the text to their sources, explaining the peculiar words and definition of places and great figures.

Number of Copies and their Publishers: Two copies: The first one: among the group of Walyeldin Effendi at the Solimanya Publishing House in Turkey with No. (1039), the other one: among the Taimourian group in the Egyptian National Library with No. (187, Taimour Grammar).

Research Sections: 1- Introduction. 2- The main study (it includes: brief biographies of Ibn Hesham and Ibn Melek and a study of the verified margins in six topics: verifying their titles, their approaches, their sources, a comparison between them and *Awdhah Almasalek* book, evaluating and describing their manuscripts). 3- The verified text. 4- The scientific indexes.

Research Findings: The study shows the attention that Ibn Hisham paid to *Ibn Malek's Alfeyah* and his multiple margins on it as well as the difference from his book *Awdhah Almasalek*. It also shows a collection of lost books which it was quoted from them, and some of mistakes that are inadvertently contained in his phrases.

Key Words: Ibn Hisham Alansary (died in 761 AH) - Ibn Malek (died in 672 AH) - *Ibn Malek's Alfeyah* – Grammatical Margins.



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فلقد منَّ الله علينا أن جعلنا خير أمة أخرجت للناس، وشرَّفنا بكتابه العظيم الذي أنزله بلسان عربي مبين، فصار فهمه موقوفًا على فهم لغته، وذلك ما دعا علماءنا إلى الاعتناء باللغة العربية؛ حفظًا، وتدوينًا، وتفهيمًا، وشرحًا.

وممن شارك في هذا الميدان، وضرب فيه بسهم وافر: الإمام العلامة عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري (المتوفى سنة ٧٦١) رحمه الله رحمة واسعة، وقد حظيت مصنفاته بشهرة واسعة، وأقبل عليها الدارسون قديمًا وحديثًا يَنْهَلون من مَعِينها، ويستنطقون غامضها، ويشرحون ما يحتاج منها إلى شرح.

وفي العصر الحاضر اجتهد العلماء وطلاب العلم في إخراج كتب ابن هشام إلى عالم المطبوعات محقَّقة موثَّقة، فاستوعب عَمَلُهم جُلَّ مؤلفاته، وغالب رسائله، ومنها ما طبع أكثر من مرة.

فأحببت أن أشارك في إخراج شيء من مؤلفات هذا الإمام -مما لم ينشر مطبوعًا بعدُ- وذلك بدراسة حاشيتين مخطوطتين من حواشيه على ألفية ابن مالك، وتحقيقهما، سائلًا الله الإعانة والتوفيق.

ولابن هشام على ألفية ابن مالك حواشٍ عدة: نقل ياسين في "حواشيه على الألفية" من حاشيتين مختلفتين كلتاهما بخط ابن هشام، ونقل السيوطي في "النكت" من حاشية ثالثة -بخط ابن هشام أيضًا- لم ينقل منها ياسين شيئًا، ووقفت على حاشية رابعة -بخطه أيضًا- لم ينقل منها أحد حسب بحثي.

وكان غرض ابن هشام منها أن يشرح غامضًا، أو يضيف مسألة، أو يضبط نصًّا، أو يعلق على شاهد، أو مثال، أو يبيِّن رأيه في عبارة الألفية موافقة ومخالفة.

وهذه الحواشي مختلفة عن شرحه للألفية المسمى: «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»، ومادتها مختلفة عن مادته، وطريقتها مختلفة عن طريقته؛ فهي تعليقات، ونكت

متفرقة على أبيات الألفية، لم يكن غرضه منها استيفاء الكلام على جميع أبيات الألفية، بل التعليق على ما يرى أنه بحاجة إلى تعليق، وربما كان له على الكلمة الواحدة، أو البيت الواحد أكثرُ من حاشية، وقد كانت حواشيه متفرقة في عدة نسخ، ويوجد في كل نسخة ما لا يوجد في الأخرى، وقد كتبها في أوقات متفرقة.

من أجل ذلك وقع اختياري على تحقيق حاشيتين لابن هشام على ألفية ابن مالك لنيل درجة العالمية العالية (الدكتوراه).

الأهمية العلمية للمخطوطتين:

تكمن أهمية المخطوطتين المراد تحقيقهما في أمور:

١- مكانة مؤلفهما، ومنزلته في سلم الدراسات النحوية والصرفية، وشهرته بين علماء العربية بجودة المصنفات وتحريرها.

٢- تضمُّن حواشي ابن هشام تحقيقات علمية، ومناقشات لغوية ونحوية وصرفية، أبداها في مناقشاته لآراء العلماء وكتبهم.

٣- شهرة حواشي ابن هشام عند العلماء، واحتفاؤهم بها، حتى صارت رافدًا مهمًّا لشروحهم، وتعليقاتهم، وحواشيهم، وتقريراتهم على الألفية؛ كالأزهري، والسيوطي، والأشموني، وياسين العليمي، والبغدادي، والخضري، والصبان.

٤- إفصاح حواشي ابن هشام عن آرائه وموقفه من أبيات الألفية، صياغةً وأحكامًا، وهو ما خلا منه شرحه المسمى أوضح المسالك؛ إذ لم يتكلم فيه على الأبيات إلا نادرًا.

٥- معرفة جهود ابن هشام في دراسة الألفية، وبيان تنوعها بين ضبط النص، وذكر فروق النسخ، وتفسير العبارات، والإعراب، وشرح المسائل بالتفصيل والإضافة والتعليل والتلخيص، والتعليق على الشواهد والأمثلة، وبيان المآخذ والمحاسن في أبيات الألفية وعباراتها.

٦- الوقوف على نصوص لغوية، ونحوية، وصرفية، نقلها ابن هشام في حواشيه

من مصادر تعد اليوم مفقودة، مما يبرز الاطلاع الواسع الذي تميز به هذا الإمام.

٧- في مادة الحواشي العلمية ما يفتح المجال لدراسة جهود ابن هشام العلمية حول الألفية في غير أوضح المسالك، ودراسة موقفه من الألفية موافقة ومعارضة، ودراسة موقف العلماء المتأخرين من تعليقاته على الألفية.

أسباب اختيار المخطوطتين:

اخترت دراسة هاتين المخطوطتين، وتحقيقهما لأمور:

١- ما تميزتا به من مادة علمية، وتحقيقات ومناقشات، ونقل من مصادر متعددة، تحتاج إليها الدراسات اللغوية، والنحوية، والصرفية.

٢- الإسهام في نشر آثار العلماء التي بقيت مخطوطة، وإتاحتها بين يدي الدارسين، ولا سيما آثار المبرزين في العلم، كابن هشام.

٣- الرغبة في مواصلة البحث العلمي في آثار ابن هشام؛ حيث كان مشروع رسالتي في العالمية (الماجستير): مختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري لمحمد بن جَلَال الحنفي التبَّاني (ت ٨١٨) دراسةً وتحقيقًا، مما سيساعد -بإذن الله- في فهم إشكالات المخطوط، وتذليل صعوباته.

الدراسات السابقة:

لم أجد بعد البحث دراسةً تتصل بحواشي ابن هشام على الألفية، وإنما وجدت دراسات تتصل بموقف ابن هشام من ابن مالك، أو تتصل بالألفية وشروحها، وذلك لا صلة له مباشرة بموضوع الدراسة.

خطة المشروع:

يتكون المشروع من مقدمة، وقسمين، الأول للدراسة، والثاني للتحقيق، وفهارس

مفصلة.

المقدمة: وفيها: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج الدراسة والتحقيق.

القسم الأول: الدراسة: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ابن مالك وابن هشام الأنصاري، (ترجمة موجزة).

المبحث الثاني: حاشيتا ابن هشام على الألفية، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: تحقيق عنوان المخطوطتين، وتوثيق نسبتهما إلى ابن هشام.

المطلب الثاني: منهجهما، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: طريقة ابن هشام في عرض المادة العلمية.

المسألة الثانية: عنايته بآراء العلماء.

المسألة الثالثة: اختياراته وترجيحاته.

المطلب الثالث: مصادرهما.

المطلب الرابع: موازنة بينهما وبين أوضح المسالك.

المطلب الخامس: تقويمهما، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: المحاسن.

المسألة الثانية: المآخذ.

المسألة الثالثة: التأثر والتأثير.

المطلب السادس: وصف المخطوطتين، ونماذج منهما.

القسم الثاني: النص المحقق.

الفهارس العلمية:

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس القراءات القرآنية.

فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

فهرس الأقوال والأمثال.

فهرس الأشعار.

فهرس الأعلام.

فهرس الأماكن والبلدان.

فهرس الكتب الواردة في النص المحقق.

المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

فهرس الفهارس.

منهج التحقيق:

اتبعت المنهج المتعارف عليه في تحقيق كتب التراث، وسأسير فيه وفق الخطوات الآتية:

١- نسخ الحاشيتين وفق القواعد الإملائية الحديثة، مع مقابلة المنسوخ بأصله المنسوخ منه، والالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

٢- تصويب ما جزمت بخطئه في الهامش، مع بيان وجه الخطأ، وما استظهرت سقطه أو حاجة السياق إليه أثبته في المتن بين معقوفين [ ]، مبينًا المصدر وسبب ذلك، وما انقطع أو انطمس كلُّه، أو بُيّض له، أو لم أستطع قراءته أضع مكانه في المتن ثلاث نقط ... ، وأبين مقداره، وما انقطع أو انطمس بعضه أثبت ما ظهر لي فيه.

٣- إثبات أبواب الألفية وأبياتها كما جاءت في المخطوطة الأولى رسمًا وضبطًا، وإتباع كل بابٍ أو بيتٍ الحواشيَ المتصلة به من المخطوطة الأولى، والإشارة إليها بـ(خ١)، ثم من المخطوطة الثانية، والإشارة إليها بـ(خ٢)، فإن كانت الحاشية متعلقةً ببعض البيت لا به كلِّه، ولم يذكر فيها ما تتعلق به أثبته في أولها بين معقوفين [ ].

٤- وضع خط مائل في المتن / للدلالة على أول اللوحة، مع الإشارة إلى ذلك في هامش توثيق كل حاشية.

٥- عزو الآيات القرآنية إلى سورها، مع بيان رقمها، وكتابتها بالرسم العثماني.

٦- توثيق القراءات القرآنية من مصادرها، أو مظانها.

٧- عزو الأحاديث النبوية؛ فإن كان الحديث في الصحيحين، أو في أحدهما فإنني أكتفي بتوثيقه منهما، وإن لم يكن فيهما أو في أحدهما عزوته إلى من أخرجه.

٨- توثيق أقوال العرب وأمثالهم من الكتب المعتمدة.

٩- تفسير غريب الشواهد الشعرية، ونسبتها إلى قائليها، من مصادر توثيقها، وإلا فالتفسير من معاجم اللغة، مع ذكر البحر، وبيان الشاهد عند الحاجة.

١٠- التعليق على المسائل النحوية تعليقًا علميًّا عند الحاجة إلى ذلك.

١١- توثيق النصوص المنقولة من الكتب التي نقلت عنها.

١٢-التعريف بالكلمات الغريبة، والمصطلحات العلمية، والأماكن والبلدان تعريفًا موجزًا.

١٣- الترجمة للأعلام الوارد ذكرهم ترجمة موجزة في أول موضع.

١٤- وضع فهارس مفصلة في آخر البحث وفق ما ذكر في الخطة.

ولا يسعني في ختام هذه التقدمة إلا أن أشكر الله عز وجل على نعمته عليَّ بإكمال هذا البحث، وتيسير أسبابه.

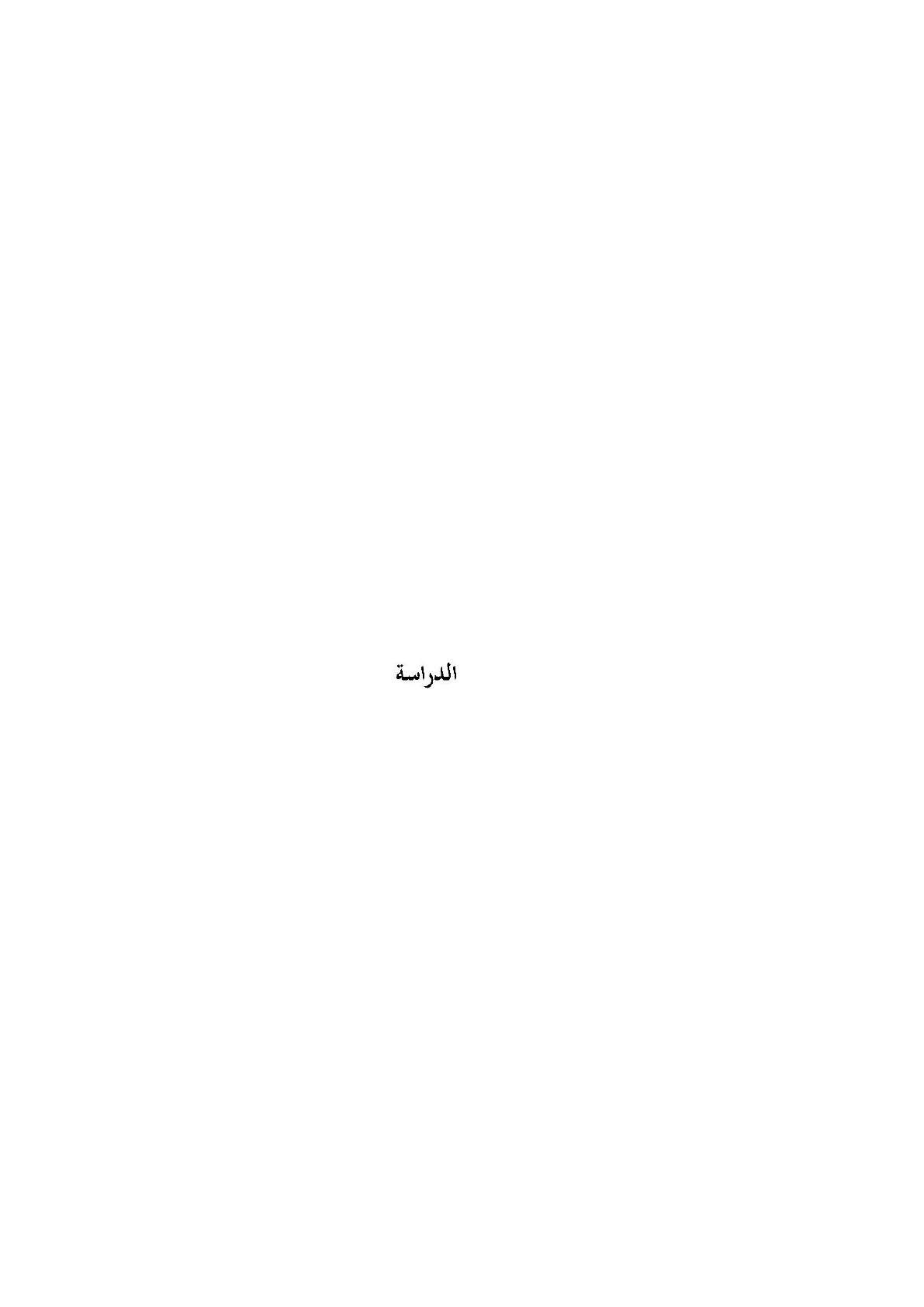
ثم أشكر فضيلة شيخي ومشرفي الدكتور/ إبراهيم بن صالح العوفيّ لِمَا حباني من غزير علمه، وأمدَّني بملحوظاته التي أنارت لي طريقي، وسدَّت عوزي، وتجشَّم قراءة عملي، فأقام منه ما اعوجَّ، وأكمل منه ما نقص، أسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء في الدنيا والآخرة، وأن يمده بعونه ورفده، إنه على ذلك قدير.

ثم أشكر فضيلة المناقشَيْن على تكرمهما بقبول مناقشة الرسالة، وحرصهما على

الارتقاء بها إلى الكمال والسداد، فالله يجزيهما خيرًا، ويزيدهما توفيقًا وبرًّا.

وأشكر ختامًا الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ممثلة في كلية اللغة العربية، عميدًا ووكلاء، وأخص منها قسم اللغويات، رئيسًا وأساتذة، على إتاحة الفرصة لي بمواصلة الدراسة، وإمدادي بالعلم والمعرفة، ومساعدتي في إنجاز هذا العمل، فزادهم الله من فضله وتكريمه، وآتاهم من كل خيرٍ ما يرجون ويؤملون.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.



الدراسة

المبحث الأول: ابن مالك وابن هشام الأنصاري، (ترجمة موجزة).

يتصل الكتاب محلُّ الدراسة بعَلَمين نحويَّين بارزين، فصاحب الكتاب المحشَّى عليه: ابن مالك، وصاحب الحواشي: ابن هشام الأنصاري، والدراسات المعرِّفة بهما متكاثرة، مطوَّلُها ومختصرُها، قديمُها وحديثُها، والإشارة إلى طرفٍ من سيرتهما مفيدٌ بين يدَيْ كتابَيْهما، فكان هذا المبحث.

أولا: ابن مالك(١):

هو أبو عبدالله، محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الطائي، جمال الدين(٢).

ولد بجَيَّان في الأندلس، في حدود سنة ٦٠٠، فقيل: سنة ٥٩٨(٣)، وقيل:

---

(١) من مصادر ترجمته عند المتقدمين: ذيل مرآة الزمان لليونيني ٧٦/٣، والمختصر في أخبار البشر ٨/٤، والعبر ٣٢٦/٣، وتاريخ الإسلام ٢٤٩/١٥، وتذكرة الحفاظ ١٨٨/٤، وتاريخ ابن الوردي ٢١٥/٢، ومسالك الأبصار ١٨٩/٧، وفوات الوفيات ٤٠٧/٣، والوافي بالوفيات ٢٨٥/٣، ومرآة الجنان ١٣١/٤، وطبقات الشافعية الكبرى ٦٧/٨، والبداية والنهاية ٥١٣/١٧، وطبقات الشافعيين لابن كثير ٩٠٨، والبلغة ٢٦٩، وغاية النهاية ١٨٠/٢، والفلاكة والمفلوكون ٦٤، والسلوك ٨٨/٢، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٤٩/٢، وعقد الجمان (المماليك) ١٢٣/٢، والنجوم الزاهرة ٢٤٤/٧، وبغية الوعاة ١٣٠/١، ونفح الطيب ٢٢٢/٢، وشذرات الذهب ٥٩٠/٧، وهدية العارفين ١٣٠/٢، ومنها عند المعاصرين: الأعلام ٢٣٣/٦، ومعجم المؤلفين ٢٣٤/١٠، ومن تاريخ النحو ٩٦، ٩٧، والمدارس النحوية ٣٠٩. وللمعاصرين حول ابن مالك وكتبه ومنهجه النحوي دراسات مفردة ومضمنة مقدماتِهم لتحقيق كتبه.

(٢) ينظر: العبر ٣٢٦/٣، وتاريخ الإسلام ٢٤٩/١٥، وتذكرة الحفاظ ١٨٨/٤، وفوات الوفيات ٤٠٧/٣، والوافي بالوفيات ٢٨٥/٣، وطبقات الشافعية الكبرى ٦٧/٨، والبداية والنهاية ٥١٣/١٧، وطبقات الشافعيين لابن كثير ٩٠٨، والبلغة ٢٦٩، وغاية النهاية ١٨٠/٢، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٤٩/٢، وبغية الوعاة ١٣٠/١، ونفح الطيب ٢٢٢/٢، وشذرات الذهب ٥٩٠/٧.

(٣) ينظر: طبقات الشافعية ١٤٩/٢، وغاية النهاية ١٨٠/٢.

٦٠٠[(١)]، وقيل: ٦٠١[(٢)]، وقيل: بين ٦٠٠ و ٦٠١[(٣)].

ثم رحل إلى المشرق مارًّا بإشبيلية، ثم قصد الشام لطلب العلم، فدخل دمشق، ثم استقر في حلب[(٤)]، ثم انتقل إلى دمشق، وبقي فيها إلى أن توفي في شعبان سنة ٦٧٢، ودفن في سفح قاسيون[(٥)].

وله ثلاثة أبناء، كل واحد منهم اسمه محمد: بدر الدين (ت ٦٨٦)[(٦)]، وتقي الدين الأسد (ت ٦٩٩)[(٧)]، وشمس الدين (ت ٧١٩)[(٨)].

أخذ عن شيوخ عدة[(٩)]، فمنهم بجيَّان: أبو المظفر ثابت بن محمد بن يوسف الكلاعي (ت ٦٢٨)[(١٠)]، وبإشبيلية أبو علي عمر بن محمد الشلوبين (ت ٦٤٥)[(١١)]، وبدمشق أبو الحسن علي علم الدين بن محمد بن عبدالصمد السخاوي (ت

(١) ينظر: فوات الوفيات ٣/٤٠٧، والبداية والنهاية ١٧/٥١٣، والبلغة ٢٦٩.

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات ٣/٢٨٥.

(٣) ينظر: تاريخ الإسلام ١٥/٢٤٩، وطبقات الشافعية الكبرى ٨/٦٧، وبغية الوعاة ١/١٣٠، ونفح الطيب ٢/٢٢٢، وشذرات الذهب ٧/٥٩٠.

(٤) تعرف رحلاته من شيوخه الذين أخذ عنهم في كل بلدة.

(٥) ينظر: تاريخ الإسلام ١٥/٢٤٩، والعبر ٣/٣٢٦، وطبقات الشافعية الكبرى ٨/٦٧، والبداية والنهاية ١٧/٥١٣، وغاية النهاية ٢/١٨٠، وبغية الوعاة ١/١٣٠.

(٦) ترجمته في: تاريخ الإسلام ١٥/٥٨١، والوافي بالوفيات ١/١٦٥، وبغية الوعاة ١/٢٢٥.

(٧) ترجمته في: تاريخ الإسلام ١٥/٩٣٥، والوافي بالوفيات ١/١٦٦.

(٨) ترجمته في: أعيان العصر ٥/١٦٥، والدرر الكامنة ٥/٤٥٧.

(٩) ينظر: تاريخ الإسلام ١٤/٦٢٧، ١٥/٢٤٩، والوافي بالوفيات ١/١٦١، وطبقات الشافعيين ٩٠٨، وغاية النهاية ٢/١٨١، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/١٤٩، وبغية الوعاة ١/١٣٠، ٢٣١، ٤٨٢.

(١٠) ترجمته في: تاريخ الإسلام ١٣/٨٥٤، والوافي بالوفيات ١٠/٢٩١.

(١١) ترجمته في: إنباه الرواة ٢/٣٣٢، وبغية الوعاة ٢/٢٢٤.

٦٤٣)[١]، وبحلب أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣)[٢]، وأبو عبدالله محمد ابن عمرون (ت ٦٤٩)[٣].

وتتلمذ على يديه خلق كثير[٤]، أشهرهم: ابنه محمد بدر الدين، ومحمد بهاء الدين ابن إبراهيم النحاس (ت ٦٩٨)[٥]، ومحمد شمس الدين بن أبي الفتح البعلي (ت ٧٠٩)[٦]، وأبو عبدالله محمد بن محمد بن جعوان (ت ٦٨٢)[٧]، وأبو الحسين علي شرف الدين بن محمد اليونيني (ت ٧٠١)[٨].

واشتهر في النحو والتصريف واللغة والقراءات، ودرّس في الجامع الأموي وفي مدارس مختلفة، وتكاثر عليه الطلبة، وكان ذا ديانة وصدق، حَسَنَ السمت، موفور العقل[٩].

ومن مؤلفاته:

في النحو: الكافية الشافية[١٠]، وشرحها[١١]، والخلاصة الألفية[١٢]، وتسهيل

(١) ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/٣٤٠، وبغية الوعاة ٢/١٩٢.

(٢) ترجمته في: إنباه الرواة ٤/٤٥، ووفيات الأعيان ٧/٤٦.

(٣) ترجمته في: تاريخ الإسلام ١٤/٦٢٧، وبغية الوعاة ١/٢٣١.

(٤) ينظر: تاريخ الإسلام ١٥/٢٤٩، والوافي بالوفيات ٣/٢٨٧، وطبقات الشافعيين لابن كثير ٩٠٨، وبغية الوعاة ١/١٣٠.

(٥) ترجمته في: فوات الوفيات ٣/٢٩٤، وبغية الوعاة ١/١٣.

(٦) ترجمته في: الوافي بالوفيات ٤/٢٢٤، وبغية الوعاة ١/٢٠٧.

(٧) ترجمته في: ذيل مرآن الزمان ٤/١٩٧، والوافي بالوفيات ١/١٦٤.

(٨) ترجمته في: الوافي بالوفيات ٢١/٢٧٨، وشذرات الذهب ٨/٨.

(٩) ينظر: تاريخ الإسلام ١٥/٢٤٩، والوافي بالوفيات ٣/٢٨٦، وفوات الوفيات ٣/٤٠٧، وغاية النهاية ٢/١٨٠، وبغية الوعاة ١/١٣٠، ونفح الطيب ٢/٢٢٣.

(١٠) طبعت مع شرحها الآتي.

(١١) طبع بتحقيق د. عبدالمنعم هريدي، سنة ١٤٠٢.

(١٢) طبعت طبعاتٍ كثيرة، وحققها د. سليمان العيوني على عدة نسخ عالية، سنة ١٤٣٢.

الفوائد وتكميل المقاصد[1]، وشرحه[2]، وعمدة الحافظ وعُدَّة اللافظ[3]، وشرحه[4]، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح[5]، وسبك المنظوم وفك المختوم[6]، والتحفة، وهو نكت على كافية ابن الحاجب[7].

وفي التصريف: التعريف في ضروري التصريف[8]، وإيجاز التعريف في علم التصريف[9]، ولامية الأفعال[10].

وفي اللغة: إكمال الإعلام بتثليث الكلام[11]، والاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد[12]، والنظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز[13]، ووفاق المفهوم في اختلاف

---

(١) طبع بتحقيق د. محمد كامل بركات، سنة ١٣٨٨.

(٢) طبع بتحقيق د. عبدالرحمن السيد ود. محمد بدون المختون، سنة ١٤١٠.

(٣) طبع مع شرحه الآتي.

(٤) طبع بتحقيق د. عدنان الدوري، سنة ١٣٩٧، وبتحقيق أحمد بن إبراهيم المغيني، سنة ١٤٣٠.

(٥) طبع بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي، سنة ١٣٧٦، وبتحقيق د. طه محسن، سنة ١٤٠٥، وبتحقيق د. عبدالله ناصير، سنة ١٤٣٢.

(٦) طبع بتحقيق د. عدنان سلمان ود. فاخر مطر، سنة ١٤٢٥.

(٧) طبع خطأً باسم: شرح كافية ابن الحاجب في النحو تأليف: بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة المتوفى سنة ٧٣٣، بتحقيق محمد حسن إسماعيل.

(٨) طبع ضمن شرحَيْه: شرح ابن إياز، بتحقيق د. هادي نهر وهلال ناجي، سنة ١٤٢٢، وشرح عمر بن أحمد، بتحقيق د. محمد بن عبدالحي عمار سالم، سنة ١٤٣٢.

(٩) طبع بتحقيق د. محمد بن عبدالحي عمار سالم، سنة ١٤٢٢، وبتحقيق د. حسن العثمان، سنة ١٤٢٥، وبتحقيق د. محمد عثمان، سنة ١٤٣٠.

(١٠) طبعت ضمن شروحها، كشرحَيْ ابن الناظم، وبحرق اليمني المسمى: فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال، وهما مطبوعان طبعاتٍ.

(١١) طبع بتحقيق د. سعد حمدان الغامدي، سنة ١٤٠٤.

(١٢) طبع بتحقيق د. حسين تورال ود. طه محسن، سنة ١٣٩١.

(١٣) طبع مع شرحه بتحقيق د. علي حسين البواب، سنة ١٤٠٥.

المقول والمرسوم[1]، وتحفة المودود في المقصور والممدود[2].

وفي القراءات: القصيدة المالكية[3].

ثانيًا: ابن هشام الأنصاري[4]:

هو أبو محمد، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري الشافعي ثم الحنبلي، جمال الدين[5].

ولد في القاهرة سنة ٧٠٨، وبها نشأ[6].

وأخذ عن جماعةٍ من علماء عصره[7]، أبرزهم: عمر تاج الدين بن علي الفاكهاني

(١) طبع بتحقيق بدر الزمان محمد شفيع النيبالي، سنة ١٤٠٩.

(٢) طبع بشرح عمار بن خميسي، سنة ١٤٢٧.

(٣) طبعت بتحقيق د. أحمد بن علي السديس، سنة ١٤٢٩.

(٤) من مصادر ترجمته عند المتقدمين: أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي ٥/٣، وذيل العبر للحسيني (١٨٧/٤ مع العبر)، والوفيات لابن رافع السلامي ٢٣٤/٢، وتاريخ ابن قاضي شهبة ١٧١/٢، والسلوك ٢٤٨/٤، والدرر الكامنة ٩٣/٣، والمنهل الصافي ١٣١/٧، والنجوم الزاهرة ٣٣٦/١٠، والمقصد الأرشد ٦٦/٢، وبغية الوعاة ٦٨/٢، وحسن المحاضرة ٥٣٦/١، وشذرات الذهب ٣٢٩/٨. وللمعاصرين حول ابن هشام وكتبه ومنهجه النحوي دراسات مفردة ومضمنة مقدماتِهم لتحقيق كتبه.

(٥) ينظر: أعيان العصر ٥/٣، والمنهل الصافي ١٣١/٧، والنجوم الزاهرة ٣٣٦/١٠، وبغية الوعاة ٦٨/٢، وشذرات الذهب ٣٢٩/٨.

(٦) ينظر: المنهل الصافي ١٣٢/٧، والسلوك ٢٤٨/٤، والدرر الكامنة ٩٣/٣، وبغية الوعاة ٦٨/٢، وشذرات الذهب ٣٢٩/٨.

(٧) ينظر: الدرر الكامنة ٩٣/٣، والمنهل الصافي ١٣٢/٧، والمقصد الأرشد ٦٦/٢، وحسن المحاضرة ٥٣٦/١، وبغية الوعاة ٦٨/٢، وشذرات الذهب ٣٢٩/٨.

(ت ٧٣١)[١]، وعبداللطيف شهاب الدين بن عبدالعزيز ابن المرحِّل (ت ٧٤٤)[٢]، وأبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت ٧٤٥)[٣]، وعلي تاج الدين بن عبدالله التبريزي (ت ٧٤٦)[٤]، وأبو عبدالله محمد بن محمد بن نمير ابن السرَّاج (ت ٧٤٧)[٥].

وبرع في القراءات والتفسير والعربية، وانتفع به طلبة العلم، فدرَّس في أماكنَ بمصر، كالقبة المنصورية، والمدرسة الحنبلية، ودرَّس في مكة لَمَّا جاور بها[٦].

ونبغ في مرحلة مبكرة من حياته، وذاع صيته، واشتهر علمه، وانتشرت كتبه في حياته، حتى قال عنه معاصرُه تاج الدين السبكي[٧] (ت ٧٧١): «نحويُّ هذا الوقتِ أبقاه الله تعالى».

وانتفع به الطلبة، فقد كانت مجالسه عامرةً بالمطارحات والمناقشات العلمية، ومن أبرز تلاميذه: جلال الدين بن أحمد التبَّاني (ت ٧٩٣)[٨]، ومحمد بدر الدين بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤)[٩]، وعبدالرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥)[١٠]، وابنه

(١) ترجمته في: البداية والنهاية ١٨/٣٧٠، والدرر الكامنة ٢٠٩/٤، وحسن المحاضرة ٤٥٨/١.

(٢) ترجمته في: الوافي بالوفيات ٨١/١٩، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢٠/٣، والدرر الكامنة ٢٠٩/٣.

(٣) ترجمته في: الوافي بالوفيات ١٧٥/٥، وبغية الوعاة ٢٨٠/١.

(٤) ترجمته في: أعيان العصر ٤٠٦/٣، وحسن المحاضرة ٥٤٥/١، وشذرات الذهب ٢٥٦/٨.

(٥) ترجمته في: الدرر الكامنة ٥٠٢/٥، وغاية النهاية ٢٥٦/٢، وشذرات الذهب ٢٦٢/٨.

(٦) ينظر: أعيان العصر ٦/٣، والنجوم الزاهرة ٣٣٦/١٠، والدرر الكامنة ٩٣/٣، وحسن المحاضرة ٥٣٦/١، وشذرات الذهب ٣٢٩/٨.

(٧) طبقات الشافعية الكبرى ٢٨١/٩.

(٨) ترجمته في: الدرر الكامنة ٩٧/٢، ٢٧٣/٤، والمنهل الصافي ٣/٥، ٣٥٠، وبغية الوعاة ٤٨٨/١.

(٩) ترجمته في: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٦٧/٣، وإنباء الغمر ٤٤٦/١، وحسن المحاضرة ٤٣٧/١.

(١٠) ترجمته في: إنباء الغمر ٤٦٠/١، وشذرات الذهب ٥٧٩/٨.

محمد محب الدين ابن هشام (ت ٧٩٩)[١]، وعمر بن علي ابن الملقن (ت ٨٠٨)[٢].

توفي ابن هشام بعد حياة حافلة بالعطاء العلمي في ذي القعدة سنة ٧٦١، ورثاه جماعة من محبيه[٣].

وقد شارك ابن هشام في التأليف، وتنوعت مؤلفاته في اللغة والنحو والتصريف، وتميزت مؤلفاته بالتحرير وجودة السبك وحسن التأليف[٤].

فألف في النحو: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب[٥]، وهو تاج كتبه، وأشهرها على الإطلاق، ألَّفه بمكة، ثم فُقِد منه، فأعاد تأليفه بمكة، قال عنه الصفدي[٦] (ت ٧٦٤): «واشتهر في حياته في الشام ومصر، واشتغل به أهل العصر»، وقال فيه ابن خلدون[٧] (ت ٨٠٨): «ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوانٌ من مصر منسوبٌ إلى جمال الدين بن هشام من علمائها، استوفى فيه أحكام الإعراب مجملةً ومفصلةً، وتكلم على الحروف والمفردات والجمل، وحَذَف ما في الصناعة من المتكرر في أكثر أبوابها، وسماه بـ"المغني" في الإعراب، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلِّها، وضَبَطها بأبواب وفصول وقواعد انتظم سائرها، فوقفنا منه على علمٍ جمٍّ يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة، ووفور بضاعته منها، وكأنه ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا

(١) ترجمته في: إنباء الغمر ١/٥٤٠، والنجوم الزاهرة ١٢/١٥٧، وبغية الوعاة ١/١٤٨.

(٢) ترجمته في: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٤/٤٣، وإنباء الغمر ٢/٣٠٨، والضوء اللامع ٦/١٠٠.

(٣) ينظر: الوفيات لابن رافع ٢/٢٣٤، والدرر الكامنة ٣/٩٥، والنجوم الزاهرة ١٠/٣٣٦، وبغية الوعاة ٢/٦٩، وشذرات الذهب ٨/٣٣١.

(٤) ينظر: أعيان العصر ٣/٦، والوفيات لابن رافع ٢/٢٣٤، والدرر الكامنة ٣/٩٣، والمنهل الصافي ٧/١٣٢، والنجوم الزاهرة ١٠/٣٣٦، والمقصد الأرشد ٢/٦٧، وبغية الوعاة ٢/٦٨، وشذرات الذهب ٨/٣٣٠، وهدية العارفين ١/٤٦٥.

(٥) طبع طبعاتٍ كثيرة، منها بتحقيق د. مازن المبارك والأستاذ محمد علي حمدالله، سنة ١٣٩٤، وبتحقيق د. عبداللطيف بن محمد الخطيب، سنة ١٤٢١.

(٦) أعيان العصر ٣/٦.

(٧) المقدمة ٣/١٢٦٧.

أثر ابن جني، واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه، والله يزيد في الخلق ما يشاء».

وألَّف كتبًا شاملةً لأبواب النحو، وجَعَلها للطلاب والمتعلمين، وسار في كل واحدٍ منها على ترتيبٍ اختاره، فوضع: الإعراب عن قواعد الإعراب[1] لبيان أحكام الجمل وأشباهها وبعض المفردات، وقطر الندى[2]، وشرحه[3]، والجامع الصغير في النحو[4] على ترتيب الألفية، وشذور الذهب[5]، وشرحه[6] مرتَّبًا حسب الموقع الإعرابي، فذكر المرفوعات فالمنصوبات فالمجرورات فالمجزومات، وختم بالعوامل فالتوابع.

وألف في الصرف: نزهة الطرف في علم الصرف[7].

ووضع شروحًا وتتميماتٍ لكتبِ مَنْ تقدَّمه، فوضع على "الألفية" لابن مالك (ت ٦٧٢): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك[8]، وحواشي الألفية[9]، ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة[10]، وعلى "شرح الألفية" لابن الناظم (ت ٦٨٦): تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد[11]، وهو في شرح أبياته، وعلى "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" لابن مالك (ت ٦٧٢): شرح التسهيل[12]، وحواشيه[13]، وشرح خطبته[14]،

---

(١) طبع بتحقيق د. علي فودة نيل، سنة ١٣٩٩.

(٢) طبع بتحقيق علي بن سالم باوزير، سنة ١٤٢٠.

(٣) طبع بتحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبدالحميد، سنة ١٣٥٥، ثم سنة ١٣٧٩.

(٤) طبع بتحقيق د. أحمد محمود الهرميل، سنة ١٤٠٠.

(٥) طبع في مطبعة مصطفى البابي الحلبي، سنة ١٣٥٧.

(٦) طبع بتحقيق الأستاذ محيي الدين عبدالحميد، وبتحقيق الأستاذ عبدالغني الدقر، سنة ١٤٠٤.

(٧) طبع بتحقيق د. أحمد عبدالمجيد هريدي، سنة ١٤١٠.

(٨) طبع طبعاتٍ، منها بتحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبدالحميد، صوِّر مرارًا.

(٩) سيأتي الحديث عنها مفصَّلًا في المبحث الثاني.

(١٠) لم أقف على ما يفيد بوجوده.

(١١) طبع بتحقيق د. عباس مصطفى الصالحي، سنة ١٤٠٦.

(١٢) لم أقف على ما يفيد بوجوده.

(١٣) أبلغني د. أحمد محمد علَّام -حفظه الله وبارك في علمه- أنه يحققه على نسختين.

(١٤) نشر بتحقيق د. سعود بن عبدالعزيز الخنين، سنة ١٤٢٨.

وعلى "شرح التسهيل" لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥) المسمى بـ"التذييل والتكميل": التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل(١)، وعلى "الشافية" لابن الحاجب (ت ٦٤٦): عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب(٢)، وعلى "اللمحة البدرية" لأبي حيان الأندلسي: شرح اللمحة البدرية(٣)، وعلى "قصيدة كعب بن زهير رضي الله عنه" المسماة بـ"البردة": شرح "بانت سُعَاد"(٤)، ويسمى أيضًا: شرح البردة.

ووضع رسائل عديدةً في موضوعات مفردة، اقتضاه لوضعها سؤالُ سائلٍ عنها، أو مناقشةٌ دارت بينه وبين غيره فيها، منها: فوح الشذا بمسألة "كذا"(٥)، وإقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل(٦)، والمباحث المرضية المتعلقة بـ"مَنْ" الشرطية(٧)، واعتراض الشرط على الشرط(٨)، وموقد الأذهان وموقظ الوسنان(٩) في الألغاز النحوية، والمسائل السفرية(١٠)، وهي مسائل في إعراب القرآن، ومنها رسائل في: توجيه نصب "لغةً" و"فضلًا" و"أيضًا" و"هلم جرًّا"(١١)، والحكمة في تذكير "قريب" في قوله تعالى:

---

(١) لم أقف على ما يفيد بوجوده.

(٢) لم أقف على ما يفيد بوجوده.

(٣) طبع بتحقيق د. هادي نهر، سنة ١٣٩٧، ثم سنة ١٤٢٧، وبتحقيق د. صلاح روّاي، سنة ١٤٠٤.

(٤) طبع طبعاتٍ، منها بتحقيق د. عبدالله عبدالقادر الطويل، سنة ١٤٣١.

(٥) طبع بتحقيق د. أحمد مطلوب، سنة ١٣٨٢.

(٦) نشر بتحقيق د. هاشم شلاش، سنة ١٣٩٣.

(٧) طبع بتحقيق د. مازن المبارك، سنة ١٤٠٨.

(٨) طبع بتحقيق د. عبدالفتاح الحموز، سنة ١٤٠٦.

(٩) نشر بتحقيق د. علي فودة نيل، سنة ١٤٠٠، وطبع بتحقيق حسن إسماعيل مروة، سنة ١٤٠٩، ونشر بتحقيق د. وليد السراقبي، سنة ١٤١٣.

(١٠) طبع بتحقيق د. علي حسين البواب، سنة ١٤٠٢، وبتحقيق حسن إسماعيل مروة، سنة ١٤٠٩، ونشر باسم: مسائل في إعراب القرآن، بتحقيق د. صاحب أبو جناح، سنة ١٣٩٤، وطبع باسم: أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن، بتحقيق د. محمد نغش، سنة ١٤٠٣.

(١١) طبع بتحقيق د. حسن موسى الشاعر، سنة ١٤٠٤، وطبع باسم: المسائل السفرية، بتحقيق د. حاتم الضامن، سنة ١٤٠٣، وبتحقيق عبدالصمد العشاب، سنة ١٤١٥.

﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾[1]، وتعدُّد ما بعد "إلا" على ثلاثة أقسام[2]، وشرح حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته[3]، والتنازع[4]، وغير ذلك.

(١) طبع بتحقيق د. عبدالفتاح الحموز، سنة ١٤٠٥.

(٢) نشر باسم: مسائل في النحو، بتحقيق د. طه محسن، سنة ١٤١٨، وبتحقيق د. سعيد بن علي الغامدي، سنة ١٤٣٧.

(٣) ضمَّنه السيوطي كتابه الأشباه والنظائر ٤/٣، ونشر باسم: الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام، بتحقيق د. عبدالفتاح السيد سليم، سنة ١٤١٤.

(٤) ضمَّنه السيوطي كتابه الأشباه والنظائر ٤/٢٥٤.

المبحث الثاني: حاشيتا ابن هشام على الألفية، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: تحقيق عنوان المخطوطتين، وتوثيق نسبتهما إلى ابن هشام.

المطلب الثاني: منهجهما، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: طريقة ابن هشام في عرض المادة العلمية.

المسألة الثانية: عنايته بآراء العلماء.

المسألة الثالثة: اختياراته وترجيحاته.

المطلب الثالث: مصادرهما.

المطلب الرابع: موازنة بينهما وبين أوضح المسالك.

المطلب الخامس: تقويمهما، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: المحاسن.

المسألة الثانية: المآخذ.

المسألة الثالثة: التأثر والتأثير.

المطلب السادس: وصف المخطوطتين، ونماذج منهما.

المطلب الأول: تحقيق عنوان المخطوطتين، وتوثيق نسبتهما إلى ابن هشام.

نصَّ جماعة ممن ترجم لابن هشام على أن له حواشيَ وتعليقاتٍ على الألفية(1)، ونصَّ بعضهم على أنها عدة حواشٍ(2)، واطلع عليها، ونقل منها جماعة من العلماء؛ فنقل ياسين العليمي في "حاشيته على الألفية"(3) من حاشيتين مختلفتين كلتاهما بخط ابن هشام، ونقل الأزهري(4)، والسيوطي(5)، وياسين العليمي(6)، والبغدادي(7) من حاشية أو حواشٍ أخرى بخط ابن هشام أيضًا.

وقد وقفت بحمد الله على حاشيتين مختلفتين من حواشي ابن هشام، تضمَّنتهما مخطوطتان، أولاهما بخطه، ولم أقف على نقلٍ منها لأحد، وثانيتهما منقولة من خطه، وهي إحدى الحاشيتين اللتين نقل منهما ياسين العليمي في "حواشيه على الألفية"(8).

ومما يدل على أن المخطوطتين اللتين بين يديّ هما نسختان من حواشي الألفية لابن هشام أنه يستعمل في تذكرته الرمز «ع» إشارة منه إلى نفسه بأول حرف من اسمه (عبدالله بن هشام)، وتمييزًا لكلامه عن كلام غيره(9)، وهو ما استعمله -كثيرًا- في هاتين المخطوطتين(10)، مما يعد امتدادًا لمنهجه في بعض كتبه.

(1) ينظر: أعيان العصر ٣/٦، والدرر الكامنة ٣/٩٣.

(2) ينظر: بغية الوعاة ٢/٦٨، وشذرات الذهب ٨/٣٣٠.

(3) ينظر: حاشية الألفية ١/١.

(4) ينظر: التصريح ٢/٣٤٦.

(5) ينظر: النكت ١/١٨٦.

(6) ينظر: حاشية التصريح ١/٥٧٣.

(7) ينظر: خزانة الأدب ٥/٢٠٨.

(8) وقد قابلت ما وجدته عند ياسين بما فيها، وأثبت ما بينهما من موافقة ومخالفة عند توثيق كل حاشية.

(9) ينظر: مقدمة تحقيق مختصر تذكرة ابن هشام ٦٢، وغلاف المخطوطة الأولى.

(10) ينظر مثلا: في المخطوطة الأولى: ٢/أ، ٣/أ، ٥/أ، ٧/أ، ٨/أ، ١٢/أ، ١٢/ب، ١٤/ب، وفي الثانية: ٩، ١٠، ١٢، ١٦، ١٨، ١٩، ٢٠.

والمخطوطة الأولى هي نسخة من الألفية عليها حواشٍ متعددة، **ويدل على أنها نسخة من حواشي ابن هشام على الألفية ما يلي:**

أولًا: ناسخ الألفية في هذه المخطوطة هو ابن هشام نفسه، وقد صرح بذلك في آخرها، فقال: «نجزت الخلاصة بحمد الله تعالى وعونه على يد عبدالله بن يوسف بن هشام عفا الله تعالى عنهم»، وخطه فيها مطابق لخط الحواشي عليها.

ثانيًا: جاء على غلاف المخطوطة ما يلي: «كل ما أوله ش فهو من كلام الشلوبين في حواشيه على المفصل إلا إن بينته، وما فيه ح فلأبي حيان، أو ع فهو لكاتبه ابن هشام، أو س فهو لسيبويه، أو ص فهو للبصريين، أو ك فهو للكوفيين»، فصرح بأن كاتب هذه العبارة وغيرها من الحواشي التي فيها هذه الرموز هو ابن هشام، وخطوطها مطابقة لخطوط الحواشي الأخرى.

ثالثًا: جاء في إحدى الحواشي ما يلي[1]: «إنما كتبته بالياء على أنه مخفف من أصليّ»، يريد أنه كتب كلمة "للأصلي" في متن الألفية من هذه المخطوطة في عجز البيت ٩٢٨، وهو:

فاجعل له في الوزن ما للأصلي

بالياء لا بلامٍ مكسورة؛ للدلالة على أنها كانت بالياء المشددة، ثم خففت، وقد ثبت أن متن الألفية بخط ابن هشام، وخط هذه الحاشية مطابق لخط الحواشي الأخرى في هذه المخطوطة.

رابعًا: صرح ابن هشام باسمه في بعض الحواشي، فقال مرة: «قال ابن هشام غفر الله تعالى له»[2] ، وقال مرة: «قال كاتبه ابن هشام غفر الله تعالى له»[3]، وقال مرة: «قال ابن هشام ... والحق ما ذكرته في الحاشية»[4].

---

(١) ٣٩/ب.

(٢) مخطوطة الألفية، وجه الورقة الأولى الملحقة بين ٥/ب و٦/أ.

(٣) ٣١/أ.

(٤) الورقة الملحقة بين ٤٠/ب و٤١/أ.

خامسًا: طريقة ابن هشام في حواشيه على الألفية أنه يكتبها في هوامش إحدى نسخ الألفية، لا مجردة عنها، وذلك مطابق لما صنعه في هذه المخطوطة، وقد نقل ياسين العليمي في حواشيه على الألفية من خط ابن هشام على هامش نسختين من الألفية، قال[1]: «وبعد، فهذه فوائد تتعلق بألفية الإمام ابن مالك جمعتها من خط فريد زمانه وحيد أوانه الجمال ابن هشام بهامش نسختين من المتن...»، وقال[2]: «وضبطه ابن هشام في أصل نسخته بضم الهمزة وكسر الصاد، وفي الهامش: كما وجد بخط ابن النحاس».

ويدل على أن المخطوطة الثانية نسخة من حواشي ابن هشام على الألفية ما يلي:

أولًا: جاء على صفحة غلاف المخطوطة بخط أحد ملاكها: «فوائد على الألفية منقولة من خط الإمام العالم العلامة جمال الدين ابن هشام تغمده الله برحمته».

وجاء على الورقة قبلها بخط علي بن عماد الدين الشافعي ما نصه: «هذه حواش نقلت من خط خاتمة النحاة جمال الدين ابن هشام (رحمه الله تعالى). كتبه: علي بن عماد الدين الشافعي، لطف الله به». وبخطه أيضًا في تقييد آخر على غلاف المخطوط أنه ملكه سنة ٩٤٠.

وعليٌّ هذا هو علي بن عماد الدين إسماعيل بن موسى الشافعي، ترجم له ابن العماد، وذكر أنه من تلاميذ ابن طولون (ت ٩٥٣)، وأن له حواشي على شرح ابن الناظم للألفية، وأنه توفي سنة ٩٧١[3].

فهذا تأكيد من أحد العلماء المشهود لهم بالمعرفة على صحة ما كتب على غلاف المخطوطة.

ثانيًا: نقل ياسين العليمي نصوصًا عزاها لحواشي ابن هشام على الألفية، وهي

(١) ١/١.

(٢) ٢/٥٦١.

(٣) شذرات الذهب ١٠/٥٣٠.

ثابتة في هذه المخطوطة، ومن ذلك:

١- في المخطوطة[(١)]: «"أمس" إذا استعمل ظرفا فهو مكسور عند جميع العرب، ثم قال الجمهور: بناء، وقال الخليل: يجوز أن يكون قولك: لقيته أمس، بتقدير: لقيته بالأمس، فحذف الحرفين، وزعم قوم منهم الكسائي، أنه ليس معربا ولا مبنيا، بل محكي، وأنه سمي بفعل الأمر من المساء».

ونقله ياسين[(٢)]، وعزاه لابن هشام في الحواشي.

٢- في المخطوطة[(٣)]: «لا يستقيم كلامه لوجهين: أحدهما: أن "الفم" هذه اللفظة بعينها لا وجود لها مع مفارقة الميم؛ لأن الموجود مع مفارقة الميم لفظة أخرى ليست هذه، فهو فرض محال. والآخر: أن المحكوم عليه بالإعراب الخاص لفظة "الفم" نفسها، والمعرب الإعراب المذكور لفظة أخرى، وهو المعتقب عليها الأحوال الثلاثة، أعني: فوك وفاك وفيك، فالمحكوم عليه شيء لم يثبت له الحكم، والثابت له الحكم غير المحكوم عليه. وأما أخواته الخمسة فإن هذا الإعراب ثابت لها أعينها. وقد اتفق للناظم مثل هذا الاستعمال أو قريب منه في قوله: "إلى ثلاثة رأى وعلما" البيت؛ لأن المحكوم عليه بالتعدي إلى ثلاثة هو "رأى" و"علم"، والمتعدي إلى ثلاثة إنما هو "أرى" و"أعلم"، و"أرى" و"أعلم" ليسا بـ"رأى" و"علم". وليس قوله: "إذا صارا أرى وأعلم" بنافع له، كما لا ينفعه قوله: "حيث الميم منه بانا"؛ لأن "رأى" و"علم" لا وجود لهما مع "أرى" و"أعلم"، كما أنه لا وجود للفم مع مفارقة الميم».

ونقله ياسين[(٤)]، وعزاه لابن هشام في الحواشي.

٣- في المخطوطة[(٥)]: «قد تحذف تخفيفا، وذلك على ضربين: واجب، لنون التوكيد، نحو: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾، ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ﴾. وجائز، وهو ضربان: كثير، وذلك لنون الوقاية، نحو: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾، بالتخفيف، وقليل،

---

(١) ٣٢.

(٢) حاشية الألفية ١/٢٣.

(٣) ٣٤.

(٤) حاشية التصريح ١/٢٠٢.

(٥) ٦.

وهو فيما عدا ذلك، نحو: "لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا"».

ونقله ياسين[(١)]، وعزاه لابن هشام في الحواشي[(٢)].

ثالثًا: نَسب هذه المخطوطة بعينها لابن هشام جماعة من المعاصرين من المعتنين بالتراث والدارسين لابن هشام[(٣)].

أما عنوان المخطوطتين فالمخطوطة الأولى نسخة من نسخ ألفية ابن مالك، كتبها ابن هشام بخطه، ثم حشّاها بالتعليقات، ولا عنوان فيها خاصًّا بالحواشي، بل عنوانها: "الخلاصة في النحو"، فنص الألفية فيها هو الأصل، والحواشي تبع له، ومتداخلة معه.

وأما المخطوطة الثانية فالحواشي فيها غير متداخلة مع نص الألفية، وعلى غلافها بخط أحد ملاكها: «فوائد على الألفية منقولة من خط الإمام العالم العلامة جمال الدين ابن هشام تغمده الله برحمته»، وعلى الورقة قبلها بخط علي بن عماد الدين الشافعي (ت ٩٧١) أحد ملاكها أيضا: «هذه حواشٍ نقلت من خط خاتمة النحاة جمال الدين ابن هشام رحمه الله تعالى»، وعلى الورقة أيضًا بخط حديث، أظنه لصاحب المكتبة التيمورية أو لأحد مفهرسيها: «حواش على الألفية»، فالمخطوطة ليس لها عنوان محدد،

(١) حاشية التصريح ١/٢٨٨.

(٢) وينظر على سبيل المثال: المخطوطة الثانية ٩، ١٨، ١٩، ٢٣، ٢٤ مع حاشية التصريح ١/٣٢٠، ٣٢١، ٤٩٢، ٤٩٣، وحاشية الألفية ١/٦٥، ٨٦، ٨٩، ٩٠.

(٣) ينظر: نوادر المخطوطات وأماكن وجودها، لأحمد تيمور ٦٣، وابن هشام آثاره ومذهبه النحوي لعلي فوده نيل ٣٦١ ح ١، ومقدمة مسائل في إعراب القرآن لابن هشام، تحقيق د. صاحب أبوجناح ١٤٦، ومقدمة المسائل السفرية لابن هشام، تحقيق د. حاتم الضامن ٥، ومقدمة نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام، تحقيق د. أحمد عبدالمجيد هريدي ٣١، ومقدمة شرح اللمحة البدرية لابن هشام، تحقيق د. هادي نهر ١/١٠٢، ومقدمة اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام، تحقيق د. عبدالفتاح الحموز ١٥، ومقدمة شرح شذور الذهب للجوجري، تحقيق د. نواف الحارثي ١/١٩.

فسميت مرةً: فوائد، ومرةً: حواشي، وكلها تؤدي معنى واحدًا.

لذا جعلت عنوان مشروع هذا البحث جامعًا بين محتوى هاتين المخطوطتين؛ وآثرت التعبير بالحواشي بدل الفوائد؛ لأنه أشهر بين العلماء والدارسين، ويؤيده في المخطوطة الأولى أن ابن هشام سمى عمله فيها حاشية[1]، ويؤيده في المخطوطة الثانية عبارة علي بن عماد الدين الشافعي المتقدمة، وأن ياسين العليمي في حواشيه على التصريح والألفية سمى ما نقله مما جاء مطابقا لما فيها بالحواشي، وهو موافق لتسميتها التي كتبت بخط حديث، وبها اشتهرت عند الباحثين المعاصرين.

ولما كان لابن هشام عدة حواش على الألفية، في كل واحدة منها ما ليس في الأخرى، عدلت عن عنونة البحث بـ"حواشي ابن هشام على الألفية"؛ لأني لم أقف إلا على حاشيتين منها، والتعبير بالجمع يوهم خلاف ذلك.

---

(١) ينظر: ٢٦/ب، والورقة الملحقة بين ٨/ب و٩/أ، والورقة الثانية الملحقة بين ٤٠/ب و٤١/أ.

المطلب الثاني: منهجهما. وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: طريقة ابن هشام في عرض المادة العلمية.

يمكن تلخيص أبرز ملامح طريقة ابن هشام في عرض المادة العلمية في حاشيتيه على الألفية من خلال ما يلي:

أولًا: ترتيب المادة العلمية:

ويتضمن ذلك أمرين:

أحدهما: طريقته في ربط الحواشي بالأبيات[1]:

١- يربط الحاشية بالبيت المراد التعليق عليه: **بكتابتها متصلة بالبيت:**

إما أمامه، ومنه التعليق على البيت ٢٤٩ في باب النائب عن الفاعل:

وما لفا باع لما العَينُ تلي ... في اختارَ وانقادَ وشبهٍ ينجلي

إذ كتب أمامه: «كان أوضحَ من قوله: لِمَا العينُ تَلِي أن يقول: لثالثٍ، نحو: اختار، وانقاد»[2].

أو فوقه، ومنه التعليق على البيت ٣٣٢ في باب الحال:

الحال وصف فضلة منتصب ... مُفهم في حالٍ كفردا أذهب

إذ كتب فوق كلمة: «**فَضْلةٌ**»: «لأنه متمِّمٌ لمعنى الجملة، وهذا حقيقةُ الفَضْلة»[3].

أو تحته، وهذا أقل من سابقه، ومنه التعليق على البيت ٣٦٩ في باب حروف الجر:

بَعِّضْ وبَيّنْ وَابتَدِئْ في الأمكِنه ... بمِن وقد تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزمنه

(١) سأقتصر في هذه الفقرة على ما في المخطوطة الأولى؛ لأنها بخط ابن هشام، ومن خلاله تتبين طريقته في ترتيب المادة العلمية، وربطها بالألفية، أما المخطوطة الثانية فهي منقولة من خطه، وقد تصرف فيها الناسخ، كما سأبينه في المآخذ.

(٢) المخطوطة الأولى ١١/ب.

(٣) المخطوطة الأولى ١٥/أ.

إذ كتب تحت كلمة: «**وبيِّن**»: «﴿ **مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ** ﴾، الزَّمَخْشَرِيُّ: "مِنْ" الثانيةُ لبيان الجنس»[1].

أو بكتابة أول كلمة في الحاشية عند البيت ثم مدّها إلى مكان آخر في الورقة، ومنه التعليق على البيت ٩٤٨ في باب الإبدال:

واوًا وهمزًا أولَ الواوين رُد فِي بَدْءِ غيرِ شِبْهِ وُوْفِيَ الأَشُدّ

إذ كتب عند قوله: «**غير شبه**» كلمة «اعلمْ» ممدودةً إلى يسار الورقة، ثم استأنف الحاشية بقوله: «أنه إذا التقت واوان أولَ كلمةٍ، والثانيةُ غير مبدلة من حرف المد، فإنه يلزم إبدالُ الأولى ياء، كقولك في جمع: وَاصِل: أَوَاصِل، والأصلُ: وَوَاصِل، وفي تصغيره: أُوَيْصِل؛ وذلك لثقل الواوين، وإذا جاز الإبدال في واحدة كان واجبًا عند الاجتماع»[2].

أو بمدّ خط من البيت إلى موضع كتابة الحاشية، ومنه التعليق على البيت ٨٤٩ في باب التصغير:

وكَمِّلِ المنقوصَ في التصغير ما لم يَحْوِ غيرَ التاءِ ثالثًا كماْ

إذ مدَّ خطًّا من قوله: «**المنقوص**» إلى يمين الورقة، ثم كتب: «الضابطُ الجيِّدُ: إذا نقص من الاسم أصلٌ تحقيقًا أو تقديرًا نقصًا يُخِلُّ بأدنى أبنية التصغير وجب رَدُّه، فهذا حَسَن، ولا يَحتاج لقوله: ما لم يَحْوِ غيرَ التاء»[3].

أو بكتابة الحاشية منفصلةً عن البيت: محالًا إليها بعبارة صريحة، ومنه قوله: «تكلَّمْنا على الباب في الصفحة اليمنى في أعلاها»[4]، ويريد بذلك ثلاث حواشٍ كتبها قبلًا متعلقة بالبيت ٧١٧ في باب الإخبار:

ما قيلَ أخبِرْ عنه بالذي خبر عن الذي مبتدأ قبلُ استقر

(١) المخطوطة الأولى ١٦/ب.

(٢) المخطوطة الأولى ٤٠/ب.

(٣) المخطوطة الأولى ٣٦/ب.

(٤) المخطوطة الأولى ٣١/أ.

وقوله تعليقًا على البيت ٣٦٣ في باب التمييز:

وعامِلَ التمييزِ قَدِّم مُطْلَقا والفعلُ ذُو التَصريف نزرا سُبِقا:

«لِيُكْشَفْ من آخر هذه الأرجوزة الكلامُ على هذا البيت»[1]، ويريد بذلك الحاشية المكتوبة في أولى الورقتين المضافتين في آخر المخطوطة، وهي التي تبدأ بقوله: «اعلمْ أن قومًا استقرَّ عندهم جوازُ تقدُّم الحال، فأجازوا على ذلك تقدُّمَ التمييز؛ قياسًا عليها»[2].

أو مبدوءةً بعبارة: «**قوله: كذا**»، **إما في الورقة نفسها التي فيها البيت**، ومنه التعليق على البيت ١٨٦ في باب "إنَّ" وأخواتها:

وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل واسمًا حل قبله الخبر

إذ كتب في أعلى الورقة: «قوله: واسمًا حلَّ قبلَه الخَبَر: بَقِي عليه أن يقول: أو ظرفٌ ملغًى، نحو: إن غدًا لَزيدًا راحلٌ، نصَّ عليه في "شرح الكافية"»[3].

أو قبلها، ومنه التعليق على البيت ٦٩ في باب النكرة والمعرفة:

وليتني فَشا ولَيْتي نَدَرا ومع لَعَلَّ اعكِسْ وكن مُخَيَّرا

إذ جاء البيت في ٤/أ، وكتب في ٣/ب: «قوله في الصفحة تُجَاهَ هذه: ولَيْتَنِي فَشَا؛ إذ لا اجتماعَ نوناتٍ؛ فلهذا كَثُر "ليتني"، وقوِي أمرُه، أكثرَ من "إنَّني"، ألا تراه لا يبلغ إلا درجة التساوي مع الحذف ...»[4].

أو بعدها، ومنه التعليق على البيت ٩٥٧ في باب الإبدال:

وصحَّحوا فِعَلَةً وفي فِعَلْ وجهانِ والإعلالُ أولى كالحِيَلْ

إذ جاء البيت في ٤٠/ب، وكتب في ٤١/أ: «قولُه في الصفحة قبلَ هذه: وصحَّحوا "فِعَلَةً البيتَ: حجَّةُ تصحيح "فِعَل" أن الياء لم تَسْكن، وحجةُ الإعلال: الحمل على

(١) المخطوطة الأولى ١٦/ب.

(٢) المخطوطة الأولى ٤٣/أ.

(٣) المخطوطة الأولى ٩/أ.

(٤) المخطوطة الأولى ٣/ب.

المفرد؛ أَلَا تراك تقول: قِيمة، ودِيمة، فتسكن العين، فتُعلّ؟ فلذلك حملت: قِيَمًا، ودِيَمًا عليه، وإذا طردت الباب في: نُكْرِم، وتُكْرِم، ويُكْرِم، وفي: أَعِدُ، ونَعِدُ، وتَعِدُ؛ فهذا أَوْلى؛ لأن مَعَنا هنا فرعًا وأصلًا»[1].

أو في الأوراق الملحقة بين أوراق المخطوطة، ومنه التعليق على البيت ٢٨٨ في باب المفعول المطلق:

توكيدا او نَوعا يُبِيْنُ أَو عَدَد   كسِرت سَيْرَتين سيرَ ذي رشَد

إذ جاء البيت في ١٣/أ، وكتب في ورقة ملحقة بعدها: «قولُه: ك: سِرتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذي رَشَد: فإن قلت: هل ينتصب الثاني -وهو: سيرَ ذي رشد- بـ"سِرتُ" المذكورةِ، أو بأخرى مقدرةٍ؟ قلت: ذهب أبو الحَسَنِ وأبو العَبَّاسِ وأبو بَكْرٍ وأكثرُ النحاة إلى أن الفعل إذا أخذ مصدرًا لم يتعدَّ إلى آخرَ، وأن اقتضاءَه له كاقتضائه للمفعول به ولظرف الزمان وظرفِ المكان...»[2].

أو في الورقتين المضافتين في آخر المخطوطة، ومنه التعليق على البيت ٤٥٥ في باب أبنية المصادر:

وفعلة لمرة كجلسه   وفعلة لهيئة كجلسه

إذ جاء البيت في ٢٠/أ، وكتب في آخر المخطوطة: «قولُه: و"فَعْلَةٌ" لمَرَّةٍ البيتَ: المصادرُ أجناس تحتمل القليلَ والكثيرَ، وتحتمل جميعَ الأنواع باعتبار الهيئات والحالات، فمِنْ ثَمَّ لم تُجمع، فإذا أردتَ الدلالة على كمِّيَّتِها، أو على خصوصيةِ نوعِها؛ فإما أن يكون الفعل ثلاثيًّا، أو زائدًا على ذلك ...»[3].

٢- قد لا يربط الحاشية بالبيت، فتكون مكتوبة في الورقة غير مرتبطة ببيت معين، وغير مبدوءة بشيء من ألفاظ الأبيات، ولا رابط لها حينئذٍ إلا كونها مكتوبة في أثناء الباب المراد التعليق عليه.

(١) المخطوطة الأولى ٤١/أ.

(٢) المخطوطة الأولى، الورقة الثانية الملحقة بين ١٣/ب و١٤/أ.

(٣) المخطوطة الأولى ٤٤/أ.

ومن ذلك: ما في يسار الورقة ١٠/أ في باب "ظنَّ" وأخواتها: «ليس من التعليق: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾، إنما التعليقُ: أن يُوقَع بعد الفعل ما يسدُّ مسدَّ المفعولين جميعًا، ولا فرق بين أن تجيء بعد مضيِّ أحد المعمولين جملةٌ باستفهامٍ أو بغيره ...»[١]، ولم تربط الحاشية ببيت، فظهر لي أنها متعلقة بالبيت ٢١٣:

وإنْ ولَا لَامُ ابتداءٍ أو قَسَمْ كذا والاستفهامُ ذَا له انْحَتم

ويزداد الأمر غموضًا إذا كتبت الحاشية في غير الباب الذي تتعلق به، ومن ذلك ما في غلاف المخطوطة: «العِلمُ والظنُّ إنما متعلَّقُهما النِّسَب، والمعرفةُ إنما متعلَّقُها الذات، تقول: علمت زيدًا قائمًا، و: عرفت زيدًا، أي: عرفت شخصَه بعد أن لم أكنْ أعرفُه، فهذا فرقُ ما بينَهما، ولهذا كان "عَلِمَ" متعديًا إلى اثنين، و"عَرَفَ" إلى واحد، ولهذا أيضًا إذا كان العِلمُ بمعنى العِرْفان لم يتعدَّ إلا إلى واحد»[٢]، فظهر لي أن هذه الحاشية تتعلق بالبيت ٢١٤ في باب "ظنَّ" وأخواتها:

لِعلمِ عِرْفانٍ وظنِّ تُهَمَهْ تعدِيَةٌ لواحِدٍ ملتزَمَه

٣- قد يفرق الحاشية الواحدة في مكانين متباعدين من الورقة مع الربط بين جزأيها: **إما بمدِّ إحدى الكلمات بين الجزأين**، ومنه التعليق على البيت ٤٢١ في باب المضاف إلى ياء المتكلم:

أو يَكُ كابنَيْنِ وَزَيْدِيْنَ فَذِي جَمِيعُهَا اليا بَعْدُ فتحُها احتُذِي

إذ كتب تحت البيت: «لأنك لو أَسْكنت كما تفعل في نحو: غلامِي؛ لجمعت بين ساكنين على غير وجههما»، ثم كتب بعدها: «فأما» ممدودةً إلى أسفل الورقة، واستأنف الحاشية بقوله: «مَنْ قرأ: ﴿مَحْيَايْ﴾ بالإسكان؛ فوجهُه: أنه اعتمد على ما في الألف من المد القائم مَقامَ الحركة، وأما نحو: قاضِيَّ؛ فلا يجوز فيه هذا بوجهٍ؛ لأن الساكن الأول ياءٌ، وهي لا مدَّ لها كمدِّ الألف، كيف وهي مدغمةٌ؟!»[٣].

(١) المخطوطة الأولى ١٠/أ.

(٢) المخطوطة الأولى ١/أ.

(٣) المخطوطة الأولى ١٨/ب.

أو بخطٍّ متصل بين الجزأين، ومنه التعليق على البيت ٣٠٥ في باب المفعول فيه:

وكلُ وقتٍ قابِلٌ ذاك وَمَا يقبلُه المكانُ إلّا مُبْهما

إذ كتب في يسار الورقة: «المبهمُ في اللغة: المُغْلَق، قال:

الفَارِجُو بَابِ الأَمِيرِ المُبْهَمِ

واختُلف في تفسير المراد باسم المكان المبهمِ هنا، على أقوال مشهورةٍ، وأحسنُ ما فيه: قولُ الجُزُوليِّ: ما لا يستحقُّ ذلك الاسمَ إلا بالإضافة إلى غيره»، ثم مدَّ خطًّا إلى أسفل الورقة، وأكمل الحاشية بقوله: «ألا ترى أن نحو: فوقَ وتحتَ وأمامَ؛ لا يُفهم المرادُ منها إلا بالإضافة؟ وعبارةُ الجُزُوليِّ: ما له اسمٌ بالإضافة إلى غيره، قال الشَّلَوْبينُ: وقد يريد بذلك أن نحو: "أمامَ" لا بدَّ له من أمامٍ آخرَ، وكذا "خلف"، لا بدَّ له مما هو دونه هو له خلفٌ»[1].

وقد يكتب جزءًا من الحاشية في ورقة، وباقيَها في ورقة أخرى، ومنه التعليق على البيت ٥١٩ في باب النعت:

وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت يَقِل

إذ كتب الحاشية المبدوءة بقوله: «قال بعضُ النحاة: إن حذف النعت على خمسة أقسامٍ»[2] في الورقة التي فيها البيت، وأتمَّها في الورقة التي قبلها.

أو في ورقة ملحقة، ومنه التعليق على البيت ٩٥٥ في باب الإبدال:

في مصدَرِ المعتلِ عَيْنًا والفِعَل مِنهُ صحيحٌ غالبًا نحو الحِوَل

إذ كتب الحاشية المبدوءة بقوله: «اعلمْ أن الأصل في: عِيَاد، وقِيَام، وصِيَام ونحوِ ذلك الواوُ»[3] في الورقة التي فيها البيت، وأتمَّها في ورقة ملحقة بعدها.

أو العكس، فيبدأ الحاشية في ورقة ملحقة، ويتمُّها في ورقة أصلية، ومنه

(١) المخطوطة الأولى ١٤/أ.

(٢) المخطوطة الأولى ٢٣/أ مع ٢٢/ب.

(٣) المخطوطة الأولى ٤٠/ب مع وجه الورقة الأولى الملحقة بين ٤٠/ب و٤١/أ.

التعليق على البيت ٤٣٤ في باب إعمال اسم الفاعل:

وما سِوَى المفردِ مثلَه جُعِل   في الحكم والشُرُوطِ حَيْثما عَمل

إذ كتب الحاشية المبدوءة بقوله: «ما سِوَى المُفرَدِ: المثنّى، كقوله:

وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمْ الْقَهُمَا دَمِي»(١)

في ورقة ملحقة، وأتمَّها في ورقة أصلية تالية.

وقد يشطر أسطر الحاشية الواحدة شطرين، فيكتب نصف كل سطر في ورقة، ونصفه الآخر في ورقة أخرى، ومنه التعليق على البيت ٥٤٨ في باب عطف النسق:

وأم بها اعطف إثر همز التسويه   أو همزة عن لفظِ أي مغنيه

إذ شَطَرَ أسطر الحاشية المبدوءة بقوله: «قال ابنُ عَطِيَّةَ: ذهب كثيرٌ من النحاة إلى أن "أم" لا تكون معادلةً للألف مع اختلاف الفعلين، بل إذا دخلتا على فعل واحد»(٢) بين ورقتين أصليتين.

ثانيهما: شمول الحواشي وتكرارها:

١- علَّق في المخطوطة الأولى على مقدمة الألفية، فعلق على قوله في البيت الأول: «**ربي الله**» بمسألة تقديم المشتق وتأخير الجامد، وعلى قوله في البيت الثاني: «**وآله**» بمسألة إضافة "آل" إلى المضمر، وعلى قوله في البيت الثالث: «**مقاصد النحو**» بتعريف النحو(٣).

ولم ينقل ناسخ المخطوطة الثانية تعليقًا له على شيء من أبيات المقدمة.

٢- علَّق على أكثر أبيات الألفية، وترك بعضها دون تعليق، فالذي أغفله في المقدمة الأبيات ٤، ٥، ٦، ٧، وفي باب الكلام وما يأتلف منه الأبيات ٢٣، ٢٦،

(١) المخطوطة الأولى، ظهر الورقة الرابعة الملحقة بين ١٨/ب و١٩/أ مع ١٩/أ.

(٢) المخطوطة الأولى ٢٤/أ و٢٣/ب.

(٣) المخطوطة الأولى ١/ب.

٣٩، ٥١، وفي باب المعرب والمبني الأبيات ٥٥، ٥٧، ٥٩، ٦٢، وفي باب العلم البيت ٧٣، وفي باب الموصول البيت ١٠٠، وفي باب المعرف بأداة التعريف البيت ١١٢، وفي باب الابتداء البيت ١٣٢، وفي باب "ما" و"لا" و"لات" و"إنْ" البيت ١٦٠، وفي باب أفعال المقاربة البيت ١٦٦، وفي باب "إنَّ وأخواتها" البيتان ١٨٥، ١٨٧، وفي باب "لا" التي لنفي الجنس[١] البيتان ١٩٩، ٢٠٣، وفي باب "ظنَّ" وأخواتها الأبيات ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، وفي باب "أعلم" و"أرى" البيت ٢٢٢، وفي باب الفاعل الأبيات ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٠، وفي باب النائب عن الفاعل الأبيات ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٤، وفي باب الاشتغال الأبيات ٢٥٦، ٢٦١، ٢٦٥، وفي باب تعدي الفعل ولزومه الأبيات ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٥، وفي باب التنازع الأبيات ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤، وفي باب المفعول المطلق الأبيات ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، وفي باب المفعول له البيت ٣٠١، وفي باب المفعول فيه البيتان ٣٠٤، ٣٠٦، وفي باب المفعول معه البيتان ٣١١، ٣١٢، وفي باب الاستثناء الأبيات ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٣٠، وفي باب الحال الأبيات ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٥٠، وفي باب التمييز البيت ٣٥٧، وفي باب حروف الجر الأبيات ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٨١، ٣٨٤، وفي باب الإضافة الأبيات ٣٩٧، ٤٠٠، ٤٠٤، ٤١٠، وفي باب أبنية المصادر البيتان ٤٥٣، ٤٥٦، وفي باب الصفة المشبهة البيت ٤٧٣، وفي باب التعجب الأبيات ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨١، ٤٨٣، وفي باب "أفعل" التفضيل الأبيات ٥٠٢، ٥٠٤، ٥٠٥، وفي باب النعت البيت ٥٠٨، وفي باب التوكيد الأبيات ٥٢٠، ٥٢١، ٥٣١، وفي باب عطف النسق البيت ٥٤١، وفي باب النداء البيتان ٥٨٠، ٥٨٩، وفي باب الاستغاثة البيت ٥٩٨، وفي باب الندبة البيت ٦٠٣، وفي باب أسماء الأفعال البيتان ٦٣٢، ٦٣٤، وفي باب نوني التوكيد الأبيات ٦٣٥، ٦٤٢، ٦٤٧، وفي باب ما لا ينصرف الأبيات ٦٥١، ٦٥٣، ٦٥٤،

(١) هذا الباب وما بعده إلى آخر باب الحال ليس في المخطوطة الثانية.

٦٥٥، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، وفي باب إعراب الفعل[1] الأبيات ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٣، ٦٨٥، ٦٨٨، ٦٩٢، ٦٩٤، وفي باب عوامل الجزم الأبيات ٦٩٧، ٦٩٩، ٧٠٤، وفي فصل "لو" البيتان ٧٠٩، ٧١٠، وفي باب "أمَّا" و"لولا" و"لوما" البيت ٧١٢، وفي باب الإخبار الأبيات ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٤، وفي باب العدد الأبيات ٧٣٣، ٧٤٠، ٧٤٣، وفي باب "كم" و"كأين" و"كذا" البيت ٧٤٨، وفي باب الحكاية البيتان ٧٥٣، ٧٥٥، وفي باب التأنيث الأبيات ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٥، ٧٦٧، ٧٦٩، ٧٧٠، وفي باب المقصور والممدود الأبيات ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، وفي باب كيفية تثنية المقصور والممدود الأبيات ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٧، وفي باب جمع التكسير البيتان ٨٢٥، ٨٣٠، وفي باب التصغير الأبيات ٨٣٤، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٨، ٨٥٠، ٨٥٢، ٨٥٤، وفي باب النسب الأبيات ٨٦٨، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٧، ٨٨٠، وفي باب الوقف الأبيات ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٩، ٨٩١، وفي باب الإمالة الأبيات ٩٠١، ٩٠٣، ٩٠٨، وفي باب التصريف الأبيات ٩١٧، ٩٢١، ٩٢٧، وفي باب همز الوصل البيتان ٩٣٩، ٩٤٠، وفي باب الإبدال الأبيات ٩٤٣، ٩٦١، ٩٦٩، ٩٧٨، ٩٨٩، وفي باب الإدغام البيت ٩٩٦، وأبيات الخاتمة ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢.

فمجموع الأبيات المغفلة ١٩٨ بيتًا، وهي تمثِّل ما نسبته ١٩،٨ ٪ من أبيات الألفية.

٣- علَّق على بعض الأبيات بأكثر من تعليق، سواء كان ذلك في مخطوطة واحدة، أم في المخطوطتين، وهذا ظاهر في كثير من أبيات الألفية.

٤- كرَّر محتوى بعض الحواشي في المخطوطة الواحدة، وبعضها كرَّره في المخطوطتين.

فمن النوع الأول في المخطوطة الأولى: أنه علَّق على البيت ٦٧٦ في باب إعراب الفعل:

(١) هذا الباب وما بعده إلى آخر باب كيفية تثنية الممدود والمقصور ليس في المخطوطة الثانية.

ارفع مضارعًا إذا يُجَرَّدُ   من جازم وناصب كتَسْعَدُ

بقوله: «ليس في كلامه ما يدلُّ على أن التجرُّد هو العاملُ؛ إلا أنه مسكوتٌ عنه»[(١)]، ثم أعاد مضمون ذلك في أثناء حاشية أخرى، فقال: «لا يُسلَّم أن في البيت التنبيهَ على عامله؛ لأنه قال: «**ارفَعْ إذا يُجَرَّد**»، وقد يكون به، أو بغيره محتملًا»[(٢)].

وفي المخطوطة الثانية: أنه أعرب البيت ٤٣٧ في باب إعمال اسم الفاعل:

وكلُّ ما قُرِّرَ لاسْمِ فَاعِل   يُعْطى اسمُ مفعول بلا تَفَاضل

في حاشيتين متواليتين، لكن الثانية أكثر تفصيلًا من الأولى[(٣)].

ومن النوع الثاني: أنه في باب الابتداء عرَّف المبتدأ، وذكر محترزات التعريف في المخطوطتين[(٤)]، وأنه استشهد فيهما[(٥)] في باب "ما" و"لا" و"لات" و"إنْ" المشبهات بـ"ليس" ببيت المتنبي:

إِذَا الجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الأَذَى   فَلَا الحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا المَالُ بَاقِيَا

على دخول "لا" المشبهة بـ"ليس" على المعرفة.

ثانيًا: الرموز:

يستعمل الرموز اختصارًا، وذلك بالإشارة بواحد أو أكثر من الحروف إلى باقي الاسم، والرموز التي استعملها نوعان:

النوع الأول: رموز لأسماء الأعلام والكتب:

وقد نصَّ في غلاف المخطوطة الأولى على مراده بستة منها، فقال: «كلُّ ما أوله:

(١) المخطوطة الأولى ٢٩/ب.

(٢) المخطوطة الأولى ٤٤/أ.

(٣) المخطوطة الثانية ٧٥.

(٤) المخطوطة الأولى، الورقة الملحقة بين ٦/ب و٧/أ، والمخطوطة الثانية ٢٠.

(٥) المخطوطة الأولى ٨/أ، والمخطوطة الثانية ٣٩.

ش فهو من كلام الشَّلَوْبين في "حواشيه على المفصَّل"؛ إلا إن بيَّنتُه، وما فيه: ح فلأبي حَيَّان، أو: ع فهو لكاتبه ابن هشام، أو: س فهو لسيبويه، أو: ص فهو للبصريين، أو: ك فهو للكوفيين»[١].

والرمز «ع» قد تكرر كثيرًا في المخطوطتين، والنص الآنف قاطع في المراد به، وهو اختصار لاسم ابن هشام الأول: عبدالله، بالاجتزاء بأول حرف منه.

ويورده كثيرًا في أول تعليقاته، ولاستئناف مسألة جديدة في أثناء التعليق، وبعد الكلام الذي ينقله عن غيره؛ للتعليق عليه، وهذا ظاهر في المخطوطتين، ويورده أحيانًا في أثناء ما ينقله؛ تمييزًا لكلامه عن كلام غيره، ويختمه حينئذٍ بكلمة «انتهى»، ثم يستأنف النقل، ومنه ما أورده تعليقًا على البيت ٥٣٦ في باب العطف:

فأَوْلِيَنْهُ مِن وِفَاقِ الأَوَّل   مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النعتُ ولي

إذ قال: «قال الزَّمَخْشَرِيُّ في: ﴿بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ﴾: "أَنْ تقوموا" عطفُ بيانٍ لقوله: "بواحدةٍ"، ورُدَّ عليه بأنَّ "واحدة" مذكر، و"أَنْ تقوموا" مؤنث.

ع: وهذا ليس بشيءٍ؛ لأن "بواحدةٍ" مؤنث غيرُ حقيقي، بمعنى: خصلة واحدة، ولا شكَّ أَنَّ "أَنْ تقوموا" هو نفسُ الواحدة. انتهى.

وأيضًا فإن فيه تخالُفَهما تعريفًا وتنكيرًا، ولم يُجِزْه أحدٌ غيرُه، وأما ص فيجب أن لا يقع عندهم إلا في المعارف، وأما ك فيقعُ عندهم في النكرات أيضًا، والفريقان اشترطوا التوافقَ»[٢].

وقد يورده ويختم تعليقه بدائرة في وسطها نقطة، ثم يستأنف النقل، ومنه ما أورده في أول باب همز الوصل، إذ قال: «أبو البَقَاءِ في "شرح الإيضاح": معنى قولِهم: همزةُ الوصل: الهمزةُ التي تسقط في الوصل، والغرضُ بها: التوصُّل إلى النطق بالساكن؛ ولذلك إذا اتصل الساكن بمحرَّكٍ غيرِ الهمزة سقطت هي؛ لزوال موجبِها؛ فلهذا حُذفت وصلًا، ولا يُتصوَّر أن تكون ساكنةً؛ لاستحالة الابتداء بالساكن.

(١) المخطوطة الأولى ١/أ.

(٢) المخطوطة الأولى ٢٣/ب.

ع: ولأنه لا يُجتلب للساكن ساكنٌ ⊙

وحَرَكَتُها الكسرُ، فقيل: لا علَّةَ لذلك، كما أنه لا علَّة للفتح في: ضَرَبَ، والكسرِ في: عَلِمَ، وقيل: له علَّة، وهو أنها زائدة، والزائدُ حقُّه السكون، فلما اجتمع ساكنان كُسرت، وقيل: زيدت مكسورةً؛ لئلا تَشْتَبِهَ بهمزة غيرها، نحو: أَضْرِبُ، إذا وقفت»[١].

ومنه أيضًا ما في باب الإدغام، إذ نقل عن "دُرَّة الغوَّاص" للحريري نقلًا مطوَّلًا، وقال في آخره: «ثم قال (يعني: الحريري): إلا أن يتصل بالفعل ضمير مرفوع.

ع: غيرُ واو ⊙

فيُفكُّ الإدغام؛ لسكون آخر المتماثلين»[٢].

وقد يورده ولا يشير إلى انتهاء تعليقه بشيء، بل يستأنف النقل مباشرة، ومنه ما نقله عن عبدالقاهر الجرجاني من قوله: «إنما لم تَجِبْ في: طَلَعَت الشمسُ، ووَجَبَت في: الشمسُ طَلَعَتْ؛ لأن مجيء الفاعل بعد الفعل لا يُوقِع في لَبْسٍ أنَّ المراد غيرُه، وأما إذا قلت: الشمسُ طَلَعَت، فإنك لو لم تأتِ بالتاء جاز أن يُظَنَّ أن الفاعل شيء منتَظَرٌ غيرُ ما تقدَّم، أشار إليه أبو عَلِيٍّ، وذَكَرَه شيخُنا، ويمكن أيضًا أن يقال: إنَّ بحَسَبِ شدةِ اتصال الفاعل استحقَّ تأنيثَ الفعلِ له.

ع: ألا ترى أن الفعل لا يؤنث لتأنيث المفعول، وأن الفاعل إذا فُصِل من الفعل استُبيح فيه عدمُ التأنيث؟

فإذا كان ضميرًا كان أشدَّ اتصالًا من الظاهر»[٣].

فقوله: «فإذا كان ضميرًا» إلى آخره من كلام عبدالقاهر، ولم يميزه عن تعليقه.

وقال ناقلًا عن شرح التسهيل لابن مالك: «وفي "شرحه": جَعَل السِّيرافيُّ مثلَ "نِعْمَ ما" في تمام "ما" وتعريفِها: إنِّي مِمَّا أَنْ أفعلَ، أي: من الأمر أَنْ أفعلَ. ويؤيِّده: أن

(١) المخطوطة الأولى ٤٠/أ.

(٢) المخطوطة الأولى ٤٢/ب.

(٣) المخطوطة الأولى، الملحقة بين ١٠/ب و١١/أ .

المجرور المخبَرَ به عن مبتدأٍ لا يكون بالاستقراء إلا معرفةً أو نكرةً مختصةً بالصفة، ولا صفةَ هنا.

ع: ولا صلةَ؛ لأنها مفردة.

فتعيَّن التعريفُ والتمامُ»[1].

فلم يبيِّن أن انتهاء تعليقه عند قوله: «لأنها مفردة»[2].

وربما رمز بـ: س للسيرافي[3]، وبـ: ش للشيخ[4]، وللكشاف[5]، وبـ: ص لابن عصفور[6]، ولأبي حيان بـ: خ[7]، و: أح[8].

واستعمل رموزًا غير الستة المذكورة، فمن ذلك: غ للبغداديين[9]، و: ز للزمخشري[10]، و: ن للنهاية في غريب الحديث لابن الأثير -ظنًّا-[11]، و: خ للأخفش[12]، و: ب لابن الناظم[13]، و: فا للفارسي[14]، و: ش ع لشرح عمدة

---

(١) المخطوطة الثانية ٩٢.

(٢) ينظر أيضًا: المخطوطة الأولى ١٠/أ، الملحقة بين ١٣/ب و١٤/أ، ١٥/أ، ٢٢/ب، ٢٤/ب، ٢٦/أ، ٢٩/أ، والمخطوطة الثانية ٣٣، ٥٢، ٦٦، ٩٦، ١٠٤، ١١٥، ١٢٤، ١٣٧، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٥.

(٣) المخطوطة الأولى ١٥/أ.

(٤) ويريد به: ابن مالك. ينظر: المخطوطة الأولى ٦/أ، والملحقة بين ١٥/ب و١٦/أ.

(٥) المخطوطة الأولى ٨/أ، ٢٤/ب.

(٦) المخطوطة الأولى ٢٨/ب موضعان.

(٧) المخطوطة الأولى ١٦/أ.

(٨) المخطوطة الثانية ١٩٨.

(٩) المخطوطة الثانية ٧١.

(١٠) المخطوطة الثانية ١٥، ٢٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢٢، ١٤٢، ١٤٣.

(١١) المخطوطة الثانية ٢٧.

(١٢) المخطوطة الثانية ١٨.

(١٣) المخطوطة الثانية ٤٠.

(١٤) المخطوطة الأولى ٢٣/ب، والمخطوطة الثانية ١٨، ٢٢، ٢٨، ٦١، ٩٥، ١٠٠، ١١٢، ١١٩، ١٢٠.

الحافظ لابن مالك[١]، و: ش غ لشرح غاية الإحسان لأبي حيان[٢]، و: ج ص لابن جني في الخصائص[٣]، و: س ص لسر الصناعة لابن جني[٤]، و: ع ث ج لعثمان ابن جني[٥]، و: زج للزجاج[٦]، و: صف للصفار[٧]، و: ش ف، أو: شرف لارتشاف الضرب لأبي حيان[٨]، و: شرح ك لشرح الكافية الشافية[٩]، و: سفا[١٠] للسفاقسي.

واستعمل الرمز: ط[١١]، ولم أتبيَّن مراده به.

والنوع الثاني: رموز لاصطلاحات النَّسْخ والكتابة والأرقام:

فاستعمل الرمز: خ للنسخة[١٢]، و: صح للتصحيح[١٣]، و: صـ للتضبيب[١٤]،

---

(١) المخطوطة الثانية ٤٠، ٤٢، ٧٦، ٧٧، ٨١، ٩١، ٩٣، ١٢٢، ١٤٧، ١٥٥، ١٦٦، ١٧٣، ١٧٤ موضعان، ١٨٤.

(٢) المخطوطة الثانية ١٤٣ ثلاثة مواضع، ١٤٧، ١٧٨، ١٨٠.

(٣) المخطوطة الثانية ١٩٨.

(٤) المخطوطة الثانية ٥.

(٥) المخطوطة الثانية ٥.

(٦) المخطوطة الثانية ١٨.

(٧) المخطوطة الثانية ١٨.

(٨) المخطوطة الثانية ٣، ١٩، ٢١.

(٩) المخطوطة الثانية ٢٠٨.

(١٠) ٤١٨.

(١١) المخطوطة الثانية ٢٨، ٦١، ١١٢، ١١٦.

(١٢) المخطوطة الأولى ١/ب، ٩/ب، ١٠/أ، ١١/ب، ١٢/أ، ٢٦/أ، ٣٢/ب، ٣٣/أ، ٣٥/أ، والمخطوطة الثانية ٥٥.

(١٣) المخطوطة الأولى ٢/أ، ٧/ب، ٨/ب، ١٠/أ، ب، ١٧/أ، والملحقة بين ١٧/ب و١٨/أ، ١٨/ب، ٢٣/ب، ٢٤/ب، ٣٣/أ، ٣٤/أ، ٤١/ب، والأولى الملحقة بين ٣٤/ب و٣٥/أ، والمخطوطة الثانية ٥٩، ٨٧، ١٠٠، ٢٠٧.

(١٤) المخطوطة الأولى ٣٨/أ.

و: ظ للشك والنظر[1]، و: خف للتخفيف[2]، و: مد و: قصر للممدودة والمقصورة[3]، و: معا للجمع بين ضبطين[4]، ورموز الأرقام ١، ٢، ٣، ٤، ٥ ... للعدّ[5].

ثالثًا: طريقة عرض المادة العلمية:

سلك ابن هشام في حاشيتيه على الألفية طرقًا عدة في عرض ما يريد، أبرزها ما يلي:

١ - كثرة أسلوب الافتراض والأسئلة الجدلية في المناقشات؛ تقريبًا للمسائل، وسدًّا لأي جانب يمكن الدخول منه لنَقْضها.

ومن ذلك: عبارة: «فإن قيل: كذا قلنا: كذا،» أو: «فإن قلت: كذا قلت: كذا»، وأمثلة هذا في المخطوطتين كثيرة[6].

ومنه: التعبير بالسؤال، مثل قوله: «سؤالٌ: هل ضُمِّنت الأفعالُ معانيَ الحروف؛ قال أبو الفتح: نَعَمْ، في أفعال السلب، ضُمِّنت معنى حرفِ النفي، كما ضُمِّنت "مَنْ" و"كم" الاستفهامَ»[7]، وقوله: «سؤال: ما تقول في تنوين "هيهات"؟»[8]، وقوله: «قولُه: "تَنْوِ" فيه سؤالان: أحدها: كيف عَطَفَ المضارعَ على الماضي؟ ... الثاني:

(١) المخطوطة الأولى ٢٧/أ، والمخطوطة الثانية ١٣٣.

(٢) المخطوطة الأولى ٥/أ، ٢٨/أ.

(٣) المخطوطة الأولى ٤١/أ.

(٤) المخطوطة الأولى ١٩/ب، ٢٤/ب، ٤١/أ، والمخطوطة الثانية ٩٦.

(٥) المخطوطة الأولى، الثانية الملحقة بين ٤/ب و٥/أ، والملحقة بين ١٧/ب و١٨/أ، والرابعة الملحقة بين ١٨/ب و١٩/أ، والأولى الملحقة بين ٢٣/ب و٢٤/أ، والمخطوطة الثانية ٧٦، ٩٣، ١٥٦، ١٦٥.

(٦) مثلًا: المخطوطة الأولى ٢/ب، ٤/أ، ٦/ب، ٧/ب، ١٩/أ، والمخطوطة الثانية ٩، ١٢، ٥٠، ٧٣، ٨٩.

(٧) المخطوطة الثانية ٣١.

(٨) المخطوطة الثانية ٥.

"تَنْوِ" عطفُ على الشرط، والمعطوفُ على الشرط [شرطٌ]، فيلزم تقديمُ الجواب على الشرط ...»[1].

ومنه: عبارة التسليم الجدلي بصحة ما يدَّعيه الخصم، مثل قوله: «وليس بضرورةٍ؛ لتمكُّنه من أن يقول: عَلِّيَ ان، بنَقْل حركة الهمزة، وإعمالِ "علَّ" في ياء المتكلم. ولك أن تقول: لا نسلِّم أن لغته النقلُ. سلَّمْنا؛ إلا أن لغته إن كانت فتحَ ياء المتكلم؛ فلا يصح النقلُ لمحرَّكٍ، وإن كانت لغته الإسكانَ؛ فحرفُ المد واللين لا يصح النقل إليه»[2]، وقوله: «فإن قيل: إنه قبيح في اللفظ. قلنا: لا يلزم من قُبْحِ: الحَسَن وجْهٍ قبحَ هذا؛ لأن ذلك على صورة: الغلامُ رجلٍ، والإضافةُ إذا لم تكن للتخفيف فهي للتعريف، وأما ما حُذفت منه النون فلا، سلَّمْنا ذلك، لكن لا عُذْرَ للحَسَن أوجههم، والحَسَنين أوجههم»[3].

٢- التلطف مع المتلقي بعبارات التعليم والتفهيم وطلب التأمل ونحوها؛ تقريبًا للمسائل، وليكون ذلك أَدْعى لقبولها، والصدور عنها باطمئنان.

ومنه: قوله: «اعلم أن ...» [4] ، و: «فافهمه»[5]، و: «ألا ترى»[6]، و: «تأمَّل»[7]، و: «تأمَّله؛ ترشد»[8]، و: «تدبَّر»[1].

(١) المخطوطة الثانية ٦٣.

(٢) المخطوطة الثانية ٤٢.

(٣) المخطوطة الثانية ٤٢.

(٤) مثلًا: المخطوطة الأولى ١/ب، ٢/ب، ٤/أ، ٩/أ، ١٠/ب، والمخطوطة الثانية ١٢، ٢٣، ٤٨، ١١٩.

(٥) مثلًا: المخطوطة الأولى، الملحقة بين ٤/ب و٥/أ، ١١/أ، ٣٩/أ، والمخطوطة الثانية ٤٨، ٦٨، ٩٨، ١٠٧، ١١٤.

(٦) مثلًا: المخطوطة الأولى ٢/ب، ٣/أ، ٤/أ، ٥/أ، ١٣/أ، والمخطوطة الثانية ٩، ٢٢، ٣٦، ٤٦، ٥٤.

(٧) المخطوطة الأولى، الأولى الملحقة بين ٤/ب و٥/أ، الملحقة بين ١٢/ب و١٣/أ، ٢٢/أ، ٣٠/أ، ب، ٣٥/ب، والمخطوطة الثانية ١٠٢، ١٤٧.

(٨) المخطوطة الأولى ٢٢/أ.

٣- الدعاء للعلماء عند ذكر أسمائهم بالمغفرة والرحمة، وهذا يَشِي بسلامة الصدر، وإجلال أهل العلم.

ومن ذلك: دعاؤه بالمغفرة لعبدالقاهر الجرجاني[٢]، وابن هشام الخضراوي[٣]، وبالرحمة لأبي حنيفة[٤]، وأبي عمرو بن العلاء[٥]، وحمزة الزيات[٦]، ويونس بن حبيب[٧]، والخليل بن أحمد[٨]، وسيبويه[٩]، والشافعي[١٠]، والأخفش[١١]، وابن قتيبة[١٢]، والمازني[١٣]، والسيرافي[١٤]، وأبي علي الفارسي[١٥]، والجوهري[١٦]، وابن جني[١٧]،

(١) المخطوطة الأولى ٩/أ، ١٧/ب، ٢١/أ.

(٢) المخطوطة الأولى ١٢/أ.

(٣) المخطوطة الأولى، الملحقة بين ١٢/ب و١٣/أ.

(٤) المخطوطة الأولى ١٠/ب.

(٥) المخطوطة الثانية ٧.

(٦) المخطوطة الثانية ٧.

(٧) المخطوطة الأولى، الرابعة الملحقة بين ٢٣/ب و٢٤/أ، والمخطوطة الثانية ١٨.

(٨) المخطوطة الثانية ١٨، ٥٨، ٦٨.

(٩) المخطوطة الأولى ٢٨/أ، ٣٦/أ، والمخطوطة الثانية ٣٣، ٦٨، الملحقة بين ٩٢ و٩٣، ١٠٨، ١٧٩.

(١٠) المخطوطة الثانية ٩٥.

(١١) المخطوطة الأولى ٣٦/أ.

(١٢) المخطوطة الأولى ٢٧/ب، ٣٣/أ، ٤١/ب.

(١٣) المخطوطة الثانية ١٧٤.

(١٤) المخطوطة الثانية ١٠٨.

(١٥) المخطوطة الأولى ٢٦/ب.

(١٦) المخطوطة الأولى ٤/ب.

(١٧) المخطوطة الأولى ٣٨/أ.

وعبدالقاهر الجرجاني[١]، وابن السيد[٢]، والزمخشري[٣]، والشاطبي[٤]، وابن الخشاب[٥]، وابن الباذش[٦]، وأبي عبدالله الفاسي[٧]، والشلوبين[٨]، وابن عصفور[٩]، وابن إياز[١٠]، وابن النحاس[١١]، وابن دقيق العيد[١٢].

وقد يدعو لنفسه أيضًا بمثل ذلك[١٣].

٤- الثناء على بحوثه وتوجيهاته، وإبراز محاسنها، ووصفها بالعبارات الجازمة بصحتها، ثقةً بما توصل إليه، وترجيحًا لها على غيرها، لكونها مدعومة بالحجة.

ومن ذلك: قوله: «وهذا حسنٌ بديعٌ»[١٤]، وقوله: «فتدبَّرْ ما قلتُه، فهو بديعٌ»[١٥]، وقوله: «فهذا موطنٌ لم يُزَاحِمني على تقريره هكذا أحدٌ، والحمد لله

(١) المخطوطة الأولى ٤/ب، ١٨/أ، ٢٣/ب، ٣٣/أ، ٣٥/ب، الثانية الملحقة بين ٤٠/ب و٤١/أ.

(٢) المخطوطة الأولى ٢/أ، الملحقة بين ٥/ب و٦/أ، ١٠/أ، ١٦/ب، ٢٧/ب، ٣٣/أ، ٣٦/ب، ٤١/ب.

(٣) المخطوطة الأولى ١٦/ب.

(٤) المخطوطة الثانية ٥٣.

(٥) المخطوطة الأولى، الثانية الملحقة بين ٣٧/ب و٣٨/أ.

(٦) المخطوطة الأولى ٢٨/أ.

(٧) المخطوطة الأولى ٣٤/أ.

(٨) المخطوطة الأولى ٩/ب، ٢٣/أ، ٢٥/أ، ٣٨/أ.

(٩) المخطوطة الأولى ١٠/ب.

(١٠) المخطوطة الأولى، الثانية الملحقة بين ٣٧/ب و٣٨/أ.

(١١) المخطوطة الأولى ٢٨/أ.

(١٢) المخطوطة الثانية ١٩٩.

(١٣) المخطوطة الأولى، الملحقة بين ٥/ب و٦/أ، ٣٦/ب.

(١٤) المخطوطة الثانية ٧.

(١٥) المخطوطة الأولى ٢١/أ.

تعالى»[1]، وقوله: «فهذا حسن»[2]، وقوله: «وعندي أجود منه»[3]، وقوله: «إلا أن هذا الحقُّ الذي لا يُعدَل عنه»[4]، وقوله: «واعلمْ أن الحقَّ عندي خلافُ قولِ الفريقين»[5]، وقوله: «فافْهَمْه؛ فإنه موضعٌ حَسَنٌ إن شاء الله تعالى»[6]، وقوله: «هكذا أظنُّ في هذا المثال الأخير أنهم قالوا فيه ذلك، وعلى تقدير أن لا يكونوا قد قالوه؛ فما لي لا أقول به بعدما تبيَّن لي أنه الحقُّ؟ كم ترك الأول للآخر»[7]، وقوله: «ولا أقول عن "مِنْ" كما يقوله من لا يحقق العبارة»[8].

٥- التأدب مع المخالفين باستعمال العبارة المفصحة عن الخلاف دون تجاوز، والتماس العذر لمن أخطأ، وحفظ أعراض العلماء وصيانتها، ويكمِّل هذا: ما تقدم من إكثاره الدعاء للعلماء بالمغفرة والرحمة.

ومن أكثر ما ردَّده من ذلك: عبارة: «فيه نظر»[9]، ومن طريفها قوله: «كذا قال ابنُ عصفور، وفيه نظرٌ؛ لأن السؤال إذا كان خَطَأً إنما يقال لقائله: لم تسألْ على الوجه، أو: بنيتَ سؤالَك على غير صحيحٍ، أما أن يجاب بما يجاب به السؤالُ فلا»[10].

---

(١) المخطوطة الأولى ٤/أ.

(٢) المخطوطة الأولى ٤/ب، ٣٦/ب.

(٣) المخطوطة الثانية ٣٦.

(٤) المخطوطة الثانية ٢٠، ١١٢.

(٥) المخطوطة الأولى، الأولى الملحقة بين ٣١/ب و٣٢/أ.

(٦) المخطوطة الثانية ١٥٩.

(٧) المخطوطة الثانية ١١٤.

(٨) المخطوطة الأولى ٢٨/ب.

(٩) مثلًا: المخطوطة الأولى ٢/ب، ٣/ب، الملحقة بين ٨/ب و٩/أ، ١٠/أ، ١١/ب، والمخطوطة الثانية ١٩، ٢٣، ٤٥، ٨٧، ٩٤.

(١٠) المخطوطة الأولى، الرابعة الملحقة بين ٢٣/ب و٢٤/أ.

ومنه: قوله: «غفل عنه»[1]، و: «غلط»[2]، و: «ليس بجيد»[3]، و: «خطأ»[4]، و: «فاسد»[5]، و: «توهّم»[6].

ومنه: اعتذاره عن بعض العلماء فيما انتُقدوا فيه، مثل قوله: «قد جاء: مررت برجلٍ صالحٍ إلا صالحٍ فطالحٍ، فهذا لا يكون إلا على حذف الجار، والذي حكى هذا يُونُسُ، وهو الخصمُ في مسألة "لكنْ"، فهو يَحتج بما ثبت عنده، ولا مطعنَ في ذلك؛ لثقته وإمامته، رحمهم الله أجمعين»[7].

وقد يُبهِم المخطئ إذا لم يوافقه الرأي، كقوله: «وبهذا يَبطُل توجيهُ بعضِ الناس»[8]، وقوله: «كذا قال بعضُ الناس»[9]، وقوله: «ويوجد بخطِّ بعض الناس[10] بصادٍ، وليس بجيِّدٍ»[11].

٦- نقد المخطئ بعبارات قوية، وألفاظ قاسية أحيانًا، إذا كان الخطأ مما يستغرب من مثله.

ومنه: قوله: «رُدَّ بقولهم: مذْ أنَّ الله خَلَقَه، والجملةُ لا تكون فاعل، قاله ابنُ

(١) مثلًا: المخطوطة الأولى ٣٠/أ، والمخطوطة الثانية ١١٥.

(٢) مثلًا: المخطوطة الأولى، الثانية الملحقة بين ٥/ب و٦/أ، ١٦/أ، والملحقة بين ٦/ب و٧/أ، والمخطوطة الثانية ٤، ٨، ١٩، ١١٩.

(٣) المخطوطة الأولى ٨/ب، الرابعة الملحقة بين ٧/ب و٨/أ، ١٢/أ، ٢٠/أ، ٢٢/ب، ٢٣/ب، ٣٨/أ.

(٤) مثلًا: المخطوطة الأولى ٣/أ، ٦/ب، ٢٣/أ، والمخطوطة الثانية ١٩، ٤٩، ٨٧، ٩٣.

(٥) المخطوطة الأولى ٣/ب، ٨/أ، والمخطوطة الثانية ٢، ٨، ٢٦.

(٦) المخطوطة الأولى ٧/ب.

(٧) المخطوطة الأولى، الثانية الملحقة بين ٢٣/ب و٢٤/أ.

(٨) المخطوطة الأولى ١٢/ب.

(٩) المخطوطة الثانية ٨٥.

(١٠) ثم كتب تحتها: هو ابن النحاس.

(١١) المخطوطة الأولى ٣٨/أ.

عصفور، وهذا أَفْسَدُ ما يُسمع؛ إذ لا جملةَ هنا»[1]، وقوله: «لا أُبعِدُ أَن بعضَ المُتَحَذْلِقين يقول: حروفُ الجر كلُّها لا بدَّ لها من شيءٍ تتعلَّق به، إلا الزائدَ، و"لعلَّ"، و"لولا"، وكافَ التشبيهِ، وما وُضع موضعَ الفعل، ويريد بذلك نحوَ: عليك زيدًا، ويقول: الظروفُ كلُّها تتعلَّق إلا ما وُضع موضعَ الفعل، نحو: عندك، ودونك»[2]، ثم ردَّ عليه، وقوله: «وأما ما وَجَّهه به الناظمُ فليس بشيءٍ إلا شيئًا لا يُعبَأُ به»[3]، وقوله: «في "المقرَّب": أنه يلزم تقدُّم الخبر على الاسم في نحو: كانه زيدٌ؛ لئلا يلزم فصلُه، وليس بشيء؛ لأن الفصل هنا جائز باتفاقٍ، بخلاف: ضَرَبَه زيدٌ»[4]، وقوله: «كأنَّه مثَّل للصحيح بـ"وصله"، وليس بشيءٍ، بل هو معتلٌّ مثالٌ للصحيح، والكلامُ في التصريف، والتصريفيُّ يسمِّي ذلك معتلًا، بخلاف النحويّ»[5].

ويورد أحيانًا عباراتٍ فيها جزم بالخطأ، للتأكيد على مجانبته الصواب، وأنه مما لا يستحق النظر.

ومن ذلك: قوله: «وما قالاه خطأٌ نقلًا وعقلًا، والعربيةُ تأباه»[6]، وقوله: «وهذا فيما أجزم به خطأ صريح»[7]، وقوله: «نقله الزمخشريُّ عن بعضهم، وما أَبْعَدَه عن الصواب»[8]، وقوله: «وذكر ابنُه أن الأكثر في الحرف الجوابي أن يؤكَّد بمرادفه، كقوله: أَجَلْ جَيْرِ، ولا أدري ما سبب هذا، ولا من أين تَلَقَّفه؟»[9].

٧- التعبير بما يدل على أن ما يقوله إنما هو على سبيل المباحثات غير القاطعة،

---

(١) المخطوطة الثانية ٥٤.

(٢) المخطوطة الأولى ٢٧/ب.

(٣) المخطوطة الثانية ٩٤.

(٤) المخطوطة الثانية ٢٨.

(٥) المخطوطة الثانية ٧٦.

(٦) المخطوطة الثانية ١٠٥.

(٧) المخطوطة الثانية ٤٩.

(٨) المخطوطة الثانية ١١٢.

(٩) المخطوطة الثانية ١٠٧.

وأنه لم يعمد إلى تحريره وتنقيحه، وهذا يدل على أن حواشيه من قبيل التذكرة الخاطرية، يدوِّن فيها ما يعنُّ له بادئ الرأي، وقد يظهر له لاحقًا ما يردُّه.

ومن ذلك: قوله: «ينبغي أن لا يُقدَّر إلا قبل العاطف؛ لأنهم قالوا: لا يحذف الخبر وجوبًا إلا إذا دل عليه دليل، وسدَّ شيء مسدَّه، فلو ادُّعي حذفُه بعد العاطف لم يكن في مكانه شيءٌ. هذا بحثٌ، والجوابُ عنه: أن المراد بسدِّه مسدَّه: أن يقع بعد المبتدأ شيءٌ غيرُ الخبر، ولا شكَّ أن المعطوف في مكان الخبر لو لم يكن الخبرُ»(1)، وقوله: «لم أَزَلْ أَستكشِفُ الناسَ العِلَّةَ في بناء "أيّ" إذا أضيفت، وحُذِف صدرُ صلتِها»(2)، وقوله: «كذا ظَهَر لي، ولا أعلم فيها نصًّا»(3)، وقوله: «وأَذْكَرَني هذا الموضعُ مسألةَ "رَسَا"»(4)، وقوله: «هكذا خَطَر لي»(5)، وقوله: «لِيُنظَرْ: هل يجوز كونُ الألف إشباعًا، كما قال: "إنْ عَرِيَا"، وأراد بالفعل: هذا الجنسَ المنتسِبَ إلى هذين الأمرين»(6)، وقوله: «إنما أعرفُهم يقدِّروه: فذَهَب الثمنُ»(7).

وقد يبيِّن أن ما كتبه معتَمَدُه فيه الذاكرة والحفظ، فيكون كلامه كالإحالة إلى ثَبَت.

ومنه: قوله: «ومثالُ الظرف: هذا ضاربُ اليومَ زيدٍ، ولا أحفظُ الآنَ شاهدَه. ومثالُ القَسَم لا أحفظُه جاء إلا في النثر»(8)، وقوله: «ولأن اسم الإشارة إذا كان جمعًا

(1) المخطوطة الأولى ٧/أ.

(2) المخطوطة الأولى، الأولى الملحقة بين ٥/ب و٦/أ.

(3) المخطوطة الثانية ٥٤.

(4) المخطوطة الثانية ٩٣.

(5) المخطوطة الأولى ١٤/أ، والمخطوطة الثانية ١١٤.

(6) المخطوطة الثانية ٣٢. ونحوه في: المخطوطة الأولى، الثانية الملحقة بين ١٣/ب و١٤/أ، ١٦/ب، ٣٢/ب، ٣٥/ب، والمخطوطة الثانية ٩، ٢١، ٤٥، ٥٣، ١١٢، ١٥٩، ٢٢٣.

(7) المخطوطة الأولى ١٥/ب.

(8) المخطوطة الأولى، الثانية الملحقة بين ١٨/ب و١٩/أ.

ممدودًا مُلحَقًا كافَ الخطاب لا يلحقها "ها" من أوّله فيما أحفظُ»[١]، وقوله: «أجاز الزمخشريُّ والزجّاجُ في: ﴿ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيۡرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ﴾ أن يكون "أَنْ يقولوا" بدلًا، قال الزمخشريُّ: من "حَقّ"، وقال الزَّجّاجُ: من "بغير حَقّ". ع: فيما أظنُّ. انتهى»[٢]، وقوله: «في ذهني أن منهم مَنْ عدَّ من ذلك: حثر اللبن فهو خاثر...»[٣].

ومنه: أن لا يسعفه الوقت لتقصي الأقوال، فينبه على ذلك، كقوله: «كذا رأيت عن المصنف، فلْيُنْظَرْ في أيِّ كتابٍ قاله»[٤]، وقوله: «وروى س أن بعض العرب يروي هذا البيت: سُدتُّ، لِيُنْظَرْ من شرح الأبيات»[٥].

وربما لم يظهر له في المسألة شيء، فيتوقف، مثل قوله: «فليُنظر في هذا الرابطُ»[٦]، وقوله: «لِيُنْظَرْ في: نَشَزت المرأةُ نُشوزًا»[٧]، وقوله: «والذي في عبارة أبيه في "شرح الكافية" أنها لتبيين، ولم يَذكُر الجنسَ كما ذكر ابنُه، فليُنظر»[٨]، وقوله: «لِيُنظر في: جِرٍ»[٩]، وقوله: «وليُنظر في: ﴿وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾؛ كيف يوقَف على: "تَقِ"؟»[١٠]، وقوله: «وَرَلٍ؛ ليُنظر فيه»[١١]، وقوله: «وليُنظر في: عَيِيَ؛ ما لامُه وعينُه؟»[١٢]، وقوله: «ليُنظر في علَّة تصحيح: هَوِيَ، وغَوِيَ، وحَيِيَ»[١٣].

---

(١) المخطوطة الثانية ٨٧.

(٢) المخطوطة الأولى ١٤/ب.

(٣) المخطوطة الثانية ٨٢، وينظر: ٢١٩، والمخطوطة الأولى ٢٣/أ.

(٤) المخطوطة الأولى، الثالثة الملحقة بين ٢٢/ب و٢٣/أ.

(٥) المخطوطة الثانية ٢١٤.

(٦) المخطوطة الثانية ٢١.

(٧) المخطوطة الثانية ٧٧.

(٨) المخطوطة الثانية، الملحقة بين ٩٦ و٩٧.

(٩) المخطوطة الأولى ٢٦/ب.

(١٠) المخطوطة الثانية ١٨٩.

(١١) المخطوطة الأولى ٤٤/ب.

(١٢) المخطوطة الأولى، الثانية الملحقة بين ٤١/ب و٤٢/أ.

(١٣) المخطوطة الثانية ٢١٤.

وله حواشٍ كتبها أولًا، ثم أعقبها بما يردُّها، أو يشكل عليها، أو يصحّحها.

من ذلك: أنه قال في تاء: يا أبت، و: يا أمت: «واختَلفوا: هل هي للتأنيث أو لا؟ فمذهبُ س والأكثرين أنها للتأنيث، وإذا وَقَفوا أبدلوها، ومذهبُ الفَرَّاءِ لا، ولا يُبدلها إذا وَقَف»، ثم قال: «لا أعرف كُتب هذا من أين؟ وهو غيرُ محرَّرٍ»[(١)]، وقال أيضًا: «وفي "معاني القرآن" للفَرَّاء، وفي "إعراب" مَكِّيٍّ: أن "أَنَّ" وما بعدها بدلٌ من "كم"، وهي استفهاميةٌ عندهما، بخلاف ما تضمَّنه الكلامُ السابقُ، ولم تُعَدْ مع البدل الهمزةُ»، ثم قال: «ليُحَرَّرِ النقلُ من الكتابين قبل أن يُنقَل»[(٢)]، وقال أيضًا: «ليُسألْ: لِمَ قيل: إن الجار حرفُ جرٍّ، وهلَّا كان بـ"كم"؟ وجوابُه: أنها بمنزلة ما لا يضاف، وأن الجر لو كان بها لم ينفقد بدخول الجار عليها. وهلَّا قيل: إنه بغير "مِنْ"؟ والجوابُ: أن "مِنْ" هي التي عُهِدت تخفض التمييز، والتمييزاتُ مقدَّرة بها، فخفضُه بها كخفض الظرف بـ"في" إذا قلت: ضربت زيدًا في اليوم. ولِمَ اختَصَّ ذلك بوجود الجار داخلًا عليها؟ والجوابُ: ليكون كالعوض منها»، ثم قال: «وينبغي أن يُقدَّم هذا السؤالُ الثالثُ؛ ليكون له موقعٌ»[(٣)]، وقال أيضًا: «من تقدُّم خبر "كان": ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾، "أين" الخبر، و"ما" زائدة. ومما يُستدل به: ﴿أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾، ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾»، ثم قال: «ينبغي أن يُستدل أوَّلًا بالآية الوسطى، فيقال: المقدَّمُ ظرفٌ، فيُستدل بالتالية، فيقال: المعمول قد يتقدَّمُ حيث لا يتقدَّمُ العاملُ، فيُستدل بالأولى، فيقال: جاز؛ لأن الاستفهام له الصدرُ، فيجاب: بأنه لولا الجواز ما جاز كونه اسمَ استفهامٍ؛ لِمَا في ذلك من التدافع بين الوجوب والمنع»، ثم قال: «ولكن يقال: إنه ظرف، فهو كالمجرور»[(٤)]، وقال أيضًا: «قلت قديمًا: ينبغي أن قوله: "بعدَ ما أُضِيف" [محمولٌ] على ما هو أعمُّ من الإضافة في اللفظ والتقدير؛ لِيَدخُلَ نحوُ: ملآنُ ماءً، ثم رأيت أنه ينتقض بمفهوم الشرط في قوله: "إِنْ كان"»[(٥)]،

---

(١) المخطوطة الأولى ٢٦/أ.

(٢) المخطوطة الثانية ١٢١.

(٣) المخطوطة الأولى ٣٢/ب.

(٤) المخطوطة الأولى ٧/ب.

(٥) المخطوطة الثانية ٤٩.

وقال أيضًا: «وعندي في نحو:

مِن ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ

أسهلُ مما قاله[1]، وهو جَعْلُ "شيخِ" مضافًا إليه، كما تقول: مررت بغلامِ شيخِ الأباطح، ويكون "طالبِ" بدلًا من "شيخِ"»، ثم قال: «هذا خطأٌ؛ لأن "طالبًا" ليس باسمٍ فيبدلَ، إنما الاسم: أبو طالبٍ»[2].

وقد يكتب حاشيةً تامة، ثم يعدل عنها، كقوله تعليقًا على كلمة: «**يُعْتَمى**» في البيت ٨٥٨ في باب النسب:

لشبهها الملحِقِ والأصليِ ما لها وللأصلي قَلْب يُعْتَمى:

«ما ضرَّه لو قال: انتَمى، واستراح من هذه اللفظة؟»[3]، ثم ضرب على الحاشية كلها، وربما كان ذلك؛ لشدة العبارة فيها.

٨- استعمال الكلمات الدالة على تفصيل الكلام وتقسيمه في ابتداء التعليق، ورؤوس المسائل، والفصل بين مسألتين في حاشية واحدة، مثل: «فصل»[4]، و: «تنبيه»[5]، و: «فرع»[6]، و: «مسألة»[7].

٩- التجوُّز أحيانًا في ألفاظ الألفية عند نقلها في الحاشية للتعليق عليها، بإعادتها بمرادفها أو معناها أو غيرِ ترتيبها.

---

(١) أي: ابن مالك.

(٢) المخطوطة الأولى، الثالثة الملحقة بين ١٨/ب و١٩/أ.

(٣) المخطوطة الأولى ٣٧/أ.

(٤) المخطوطة الأولى ٣٩/ب، ٤٠/ب، والمخطوطة الثانية ٧٤.

(٥) المخطوطة الثانية ٢٠، ٦٦، ٧٧، ٩٩، ١١٣، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٦، ١٥٧، ١٧٤، ٢٠٨.

(٦) المخطوطة الأولى، الثالثة الملحقة بين ٧/ب و٨/أ، ٣٨/أ، ٤١/ب، والمخطوطة الثانية ٢٢، ٥٣، ١٥٢، ١٦٨، ٢٠٧، ٢٠٨.

(٧) المخطوطة الأولى الملحقة بين ٨/ب و٩/أ، الملحقة بين ١٤/ب و١٥/أ، ١٧/أ، الأولى الملحقة بين ١٨/ب و١٩/أ، ٢٠/أ، ٣٠/ب، الثانية الملحقة بين ٣٧/ب و٣٨/أ، ٣٩/أ، ٤٠/أ، الأولى الملحقة بين ٤٠/ب و٤١/أ، والمخطوطة الثانية ٨٦، ٩١، ١٦٦، ٢٠١، ٢٠٧، ٢٠٩.

ومن ذلك: أنه قال في البيت ٣٧٧ في باب حروف الجر:

شَبِّهْ بكافٍ وَبِهِ التعليلُ قَدْ يُعنَى وزائدًا لتوكيدٍ وَرَدْ:

«قولُه: "وقد يُعْنَى": قال في "شرح الكافِية": كونُ الكاف الجارةِ حرفَ تشبيهٍ هو المشهور، ودلالتُها على التعليل كثيرةٌ. انتهى بنصِّه ...»(١).

وقال في البيت ٤٢٠ في باب المضاف إلى ياء المتكلم:

آخر ما أضيفَ لِلْيا اكْسِرْ إذا لم يَكُ مُعْتَلا كرامٍ وقذى

«قولُه: "ما لم يَكُ" إلى آخره: يعني: فإنك لا تَكْسِرُه»(٢)، وقال مرة: «قولُه: "إنْ لم يكن معتلًّا": يشمل المقصورَ والمنقوصَ ...»(٣).

وقال في البيت ٦٩٨ في باب عوامل الجزم:

فعلين يقتضين شرط قدما يتلو الجزاءُ وجوابا وُسِما

«قولُه: "يتلو الجواب" لا بدَّ منه ...»(٤).

وقال في البيت ٩٤٨ في باب الإبدال:

واوًا وهمزًا أولَ الواوين رُد فِي بَدْءِ غيرِ شِبْهِ وُوْفِيَ الأَشُدّ

«قولُه: "بَدْءِ غيرِ: وُوفِيَ الأَشُدّ": مسألةٌ: قال س: سألتُ الخَلِيلَ عن "فُعْلٍ" من: وَأَيت. فقال: وُؤْي ...»(٥).

وقد يتجوز بحذف بعض ألفاظ الآيات اختصارًا، فمن ذلك أنه لم يذكر ما بين

---

(١) الحاشية في: ٥٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٥٥/١، ولم يعزها لابن هشام.

(٢) الحاشية في: ١٨/ب.

(٣) المخطوطة الأولى، الثالثة الملحقة بين ١٨/ب و١٩/أ.

(٤) المخطوطة الأولى ٣٠/أ.

(٥) المخطوطة الأولى، الأولى الملحقة بين ٤٠/ب و٤١/أ.

ومثله في: الملحقة بين ١٧/ب و١٨/أ ("في الثاني" بدل "بالثان")، ٣٢/أ ("يكن كبعضٍ بيِّن" بدل "مثل بعضٍ بيِّن")، والمخطوطة الثانية ١٠٤ ("تأكيد" بدل "توكيد")، ١١٢ ("لا يستغني" بدل "لا يغني")، ١٥٧ ("فقد إعلالًا" بدل "إعلالًا فقد")، ١٥٨ ("لفعلة جمعًا" بدل "جمعًا لفعلة").

المعقوفين من قوله تعالى: ﴿وَٱجۡعَلۡنَا [مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ] أُمَّةٗ مُّسۡلِمَةٗ لَّكَ﴾[1]، وقوله: ﴿يُدۡخِلۡهُ جَنَّٰتٖ [تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ] خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾[2]، وقوله: ﴿فَشَرِبُواْ [مِنۡهُ] إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡ﴾[3]، وقوله: ﴿لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ [تِلۡكَ أَمَانِيُّهُمۡۗ] قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ * بَلَىٰ﴾[4]، وقوله: ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ [فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ] * يَتِيمٗا﴾[5]، وقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخۡذُ رَبِّكَ [إِذَآ أَخَذَ ٱلۡقُرَىٰ وَهِيَ ظَٰلِمَةٌۚ] إِنَّ أَخۡذَهُۥٓ أَلِيمٞ﴾[6]، وقوله: ﴿وَأَخۡذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ [وَقَدۡ نُهُواْ عَنۡهُ] وَأَكۡلِهِمۡ أَمۡوَٰلَ ٱلنَّاسِ﴾[7]، وقوله: ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ [إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِۚ] ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ﴾[8].

(١) المخطوطة الثانية ٢٠.

(٢) المخطوطة الأولى، الملحقة بين ٦/ب و٧/أ.

(٣) المخطوطة الأولى ١٤/ب.

(٤) المخطوطة الثانية ١٠٨.

(٥) المخطوطة الثانية ٧١.

(٦) المخطوطة الثانية ٧١.

(٧) المخطوطة الثانية ٧١.

(٨) المخطوطة الأولى، الأولى الملحقة بين ٢٢/ب و٢٣/أ.

المسألة الثانية: عنايته بآراء العلماء.

لم يكن بِدْعًا أن يَصْرِف ابن هشام عنايته إلى آراء العلماء المتقدمين، ويجلوَها؛ لينظر أيها أقرب إلى الحق والصواب، فهذا نَهْجٌ سَلَكه في مصنفاته مطولها ومختصرها، وتجلَّى ذلك في حاشيتيه على الألفية في صور، منها:

١- ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين في مسائل عدة، مع الترجيح أحيانًا لِمَا ظهرت حجته بالدليل.

فمن المسائل التي ذكرها:

- منع البصريون تقدم خبر "ما زال" وأخواتها عليها، وأجازه الكوفيون[١].

- أعمل البصريون "لا" المشبهة بـ"ليس"، ولم يعملها الكوفيون[٢].

- إعمال "ما" المشبهة بـ"ليس" إذا انتقض نفيها؛ أجازه الكوفيون إذا كان الخبر وصفًا، أو منزَّلًا الاسم منزلته، ومنعه البصريون؛ وأجازوا نصبه بفعل مضمر إن كان مصدرًا، أو دل دليل على تقدير الفعل[٣].

- اسم "لا" النافية للجنس إذا كان شبيهًا بالمضاف؛ أجاز الكوفيون فيه النصب والبناء على الفتح، ولم يجز فيه البصريون إلا النصب، وأوَّلوا ما سمع مبنيًّا على الفتح، كقولهم: لا آمِرَ بمعروفٍ، على أن المجرور متعلق بغير اسم "لا"[٤].

- أجاز الكوفيون مجيء الفاعل جملةً، ومنعه البصريون[٥].

- أعمل البصريون الثاني في باب التنازع، وأعمل الكوفيون الأول[٦].

---

(١) المخطوطة الأولى ٧/ب.

(٢) المخطوطة الأولى ٨/أ.

(٣) المخطوطة الثانية ٣٠.

(٤) المخطوطة الأولى ٩/ب.

(٥) المخطوطة الأولى ١١/أ.

(٦) المخطوطة الأولى، الرابعة الملحقة بين ١٨/ب و١٩/أ.

- المصدر أصل للفعل عند البصريين، وفرع عنه عند الكوفيين[1].

- سمَّى البصريون المفعول فيه ظرفًا، وسمَّاه الكوفيون محلًّا وصفةً[2].

- أجاز الكوفيون إتباع المستثنى في الإيجاب، ولم يجز فيه البصريون إلا النصب[3].

- إذا كان العامل مضمنًا معنى الفعل دون حروفه لم يجز البصريون تقديم الحال عليه، وأجازه الكوفيون، وأعربوه خبرًا[4].

- أجاز الكوفيون وقوع التمييز معرفة، ومنعه البصريون[5].

- زاد الكوفيون في معاني الإضافة: أن تكون بمعنى "عند"، مثل: رَقُود الحَلَب، وجعله البصريون من المبالغة في الوصف، فوُصف الحلب بأنه رقود؛ لَمَّا كان الرقاد عنده[6].

- منع الكوفيون إعمال صيغ المبالغة، وأجازه بعض البصريين، كسيبويه، وأجاز بعضهم إعمال بعضها دون بعض[7].

- عمل المصدر إذا كان بـ"أَلْ" ضعيف عند البصريين، ممتنع عند الكوفيين[8].

- عمل ضمير المصدر ممتنع عند البصريين، جائز عند الكوفيين[9].

- اسم المصدر لا يعمل عند البصريين، ويعمل عند الكوفيين[10].

(١) المخطوطة الأولى ١٣/أ.

(٢) المخطوطة الأولى ١٤/أ.

(٣) المخطوطة الأولى ١٤/ب.

(٤) المخطوطة الأولى ١٥/ب.

(٥) المخطوطة الأولى ١٦/أ.

(٦) المخطوطة الثانية ٥٦.

(٧) المخطوطة الثانية ٧٤.

(٨) المخطوطة الأولى، الأولى الملحقة بين ١٣/ب و١٤/أ.

(٩) المخطوطة الثانية ٧١.

(١٠) المخطوطة الثانية ٧١.

- اسم الفاعل الذي بمعنى المضي لا يعمل عند البصريين في المفعول، ويعمل عند بعض الكوفيين[1].

- في نحو: نعم رجلًا زيد؛ جعل البصريون "زيد" مبتدأً، وفاعلَ "نعم" ضميرًا مفسَّرًا بالتمييز "رجلًا"، وجعل الكوفيون "زيد" فاعلَ "نعم"، و"رجلًا" حالًا أو تمييزًا[2].

- منع البصريون توكيد النكرة، وحملوا ما سمع منه على البدل، وأجازه الكوفيون[3].

- أجاز الكوفيون وقوع عطف البيان بين النكرات، ومنعه البصريون[4].

- عدَّ الكوفيون "ليس" من حروف العطف، وتأوَّل البصريون ما أوهم ذلك[5].

- ألحق بعض الكوفيين الفاء بالواو في مطلق الجمع، ولم يجز فيها البصريون إلا الترتيب[6].

- أجاز الكوفيون العطف بـ"لكن" في الإيجاب، ومنعه البصريون إلا في النفي[7].

- أجاز الكوفيون ترخيم المنادى المضاف، ومنعه البصريون[8].

- أجاز الكوفيون اجتماع الساكنين وصلًا في توكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين بالنون الخفيفة، ومنعه البصريون[9].

---

(١) المخطوطة الثانية ٧٢.

(٢) المخطوطة الثانية ٩١.

(٣) المخطوطة الثانية ١٠٦.

(٤) المخطوطة الأولى ٢٣/ب.

(٥) المخطوطة الأولى ٢٤/أ، والمخطوطة الثانية ١١١.

(٦) المخطوطة الأولى ٢٤/أ.

(٧) المخطوطة الثانية ١١٥.

(٨) المخطوطة الأولى ٢٦/ب.

(٩) المخطوطة الأولى ٢٨/أ، والمخطوطة الثانية ١٤٦.

- نون التوكيد الخفيفة حرف برأسه عند البصريين، ومخففة من الثقيلة عند الكوفيين(١).

- ينصب المضارع بعد لام الجحود بـ"أَنْ" مقدرة عند البصريين، وباللام نفسها عند الكوفيين(٢).

- أجاز بعض الكوفيين دون شذوذ حذف جواب القسم عند تقدمه على الشرط، ومنعه البصريون(٣).

- أجاز الكوفيون مد المقصور، ومنعه البصريون(٤).

- الاسم المقصور الزائد على ثلاثة أحرف تقلب ألفه ياء عند البصريين، وتحذف عند الكوفيين(٥).

- علة مجيء وزن "مُفْعِل" صفةً للمؤنث بغير تاء في بعض الألفاظ المسموعة عدم التباسه بالمذكر عند الكوفيين، وكونه للنسب عند البصريين(٦).

- التاء في "كلتا" عند البصريين عوض من اللام المحذوفة، والكلمة دالة على التثنية، وعند الكوفيين التاء للتأنيث، والألف للتثنية(٧).

- لا تكون الألف الممدودة في "فِعْلاء" عند البصريين إلا للإلحاق، وتكون للتأنيث عند الكوفيين(٨).

- عند تكسير الاسم الخماسي يحذف خامسه، أو رابعه إن كان شبيهًا بالزائد

(١) المخطوطة الأولى ٢٨/أ.

(٢) المخطوطة الثانية ٦.

(٣) المخطوطة الأولى ٣٠/ب.

(٤) المخطوطة الأولى ٣٣/ب.

(٥) المخطوطة الأولى ٣٣/ب.

(٦) المخطوطة الأولى ٣٣/أ.

(٧) المخطوطة الأولى ٣٦/ب.

(٨) المخطوطة الأولى ٣٣/أ.

عند البصريين، وأجاز الكوفيون حذف غيرهما[1].

– أثبت الكوفيون وزن "فُعْلَل"، ولم يثبته البصريون[2].

– أجاز الكوفيون الحركات الثلاث في آخر الفعل إذا كان مضعَّفًا ساكنًا متصلًا بهاء الضمير، ولم يجز فيه البصريون إلا الفتح[3].

– أجاز الكوفيون تتميم "مفعول" واوي العين، ومنعه البصريون[4].

– المحذوف عند البصريين عند اجتماع تاءين أول الكلمة الثانية؛ لأن الثقل منها نشأ، وعند بعض الكوفيين الأولى[5].

٢ – الاحتجاج لآراء العلماء، والاستشهاد لها بما يزيدها قوة ومتانة.

ومن ذلك:

– احتج للمازني في أن "أَلْ" حرف تعريف لا موصولة بأربعة أمور[6].

– استشهد للبصريين في تجويزهم تقديم الخبر مطلقًا بشواهد عدة[7].

– قوّى إجازة الكوفيين بناء اسم "لا" النافية للجنس على الفتح إذا كان شبيهًا بالمضاف بشواهد مسموعة[8].

– قوّى مذهب الكوفيين في إجازة حذف غير الخامس أو الرابع الشبيه بالزائد في التكسير بحكاية الزمخشري تصغير: جَحْمَرِش على: جُحَيْرِش[9].

(١) المخطوطة الثانية ١٦٦.

(٢) المخطوطة الثانية ١٩٨.

(٣) المخطوطة الثانية ١٩٢.

(٤) المخطوطة الأولى ٤١/ب.

(٥) المخطوطة الأولى ٤٢/ب.

(٦) المخطوطة الأولى، الثانية الملحقة بين ٤/ب و٥/أ.

(٧) المخطوطة الأولى ٦/ب.

(٨) المخطوطة الأولى ٩/ب.

(٩) المخطوطة الثانية ١٦٦.

٣- الاعتراض على آراء العلماء التي خالفت الصواب في نظره، أو باينتها الحجة، والاستدراك على بعضها بما يقوّيها ويقوّمها.

ومن ذلك:

- رأى الخليل أنك إذا سمّيت رجلًا بـ: "قَدْ" قلت: هذا قَدٌ قد جاء، فرد عليه بأن إعراب ثنائيّ الأصل فيه نظر، بخلاف: يَدٍ، ودَمٍ، وقال: «حقُّ هذا عندي الحكايةُ»[(١)].

- ناقش الكسائي في إجازته نداء المضاف، استدلالًا بقوله تعالى: ﴿قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ﴾، على أن "سبحانك" نداءُ مضافٍ، وأن المعنى: يا سبحانك؛ بأنه لا يجوز: يا غلامَك، وإنما يجوز في الندبة خاصةً، نحو: وا غلامَكْ[(٢)].

- استدل أبو علي القالي على مجيء: أَرْسى بمعنى: رسا بقوله تعالى: ﴿وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا﴾، فرد عليه بأن هذه همزةُ النقل، مثلُها في: جَلَس وأَجْلسته، وأقام وأَقمته[(٣)].

- رد على الفارسي تأويله قراءة: ﴿جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ على أنها بتقدير مضافٍ، أي: ذا دَكٍّ، أو "جَعَلَ" بمعنى: خَلَقَ وعَمِلَ، فكأنه قيل: دَكَّه دَكًّا، وقال: «فيه نظر؛ لأن الكلام لم يتمّ»[(٤)].

- رد على أبي البَقَاء تقديره: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾: بـ: ما أَمَرَه به، بأنه إن قُدِّر إسقاطُ الخافض فقط لَزِم: ما أَمَروهوه؛ فيتَّحدَ الضميران متصلين، أو: ما أَمَرَه إيّاه؛ فيُحذَفَ المنفصلُ[(٥)].

- منع ابن بابشاذ: عليكَني؛ لأن أسماء الأفعال لم تتمكَّنْ تمكُّنَ الأفعال، فتوصلَ بها الضمائرُ كما توصل بالأفعال، فرد عليه بأنه سمع: عليكَني، ولم يستضعفه أحد من

(١) المخطوطة الأولى ٣٧/ب مع ٣٨/أ.

(٢) المخطوطة الثانية ١٣٢.

(٣) المخطوطة الثانية ٩٣.

(٤) المخطوطة الثانية ١٠٤.

(٥) المخطوطة الثانية ١٩.

هذه الجهة[1].

- مثَّل ابنُ الحاجِّ لتقديم معمول الخبر بـ: في دراهمك ألفٌ بِيضٌ، على أن "بِيضٌ" الخبرُ، واستشهد بأن س نصَّ على جواز: إنَّ في دراهمك ألفًا بِيضٌ، فرد عليه المثال بأنه لا يَظهر معنًى لقول القائل: ألفٌ بِيضٌ، وإنما الظاهر أن "بِيضٌ" صفةٌ، وأن "في دراهمك" الخبرُ، ثم لا معنى لقوله: إن "بِيضٌ" عاملٌ في الجار والمجرور[2].

- رأى ابن إياز أنك إذا عَطفت على الجار والمجرور النائب عن الفاعل رفعت، نحو: سِيرَ بزيدٍ وعمرٌو، فرد عليه بعدم وجود شرط العطف على المحل؛ لأن الحرف غيرُ زائد[3].

- قال ابن الناظم: إن عَمَلَ المصدر المضاف أكثر، وعمل المنوَّن أقيس، فرد عليه بأنه لا يشبه الفعل؛ لأن فيه التنوينَ[4].

- خرَّج أبو حيان قولَ الشاعر:

فَأَصْبَحَ مِنْ أَسْمَاءَ قَيْسٌ كَقَابِضٍ عَلَى المَاءِ لَا يَدْرِي بِمَا هُوَ قَابِضُ

على الضرورة؛ لأنه نظير: مررت بالذي فرحت، فرد عليه بأن أصله: قابضُه، والباء زائدة، والعائدُ حُذف منصوبًا، على رأي الأخفش، ومخفوضًا على رأي غيره، فهو ضرورةٌ من هذا الوجه لا غيرُ[5].

٤- استحسان رأي بعض العلماء في مسائل ظهر فيها دقة كلامهم، وصواب رأيهم.

ومن ذلك:

- ذكر وجهين في علة حذف عجز المركب عند النسب، واستحسن منهما

(١) المخطوطة الأولى ٢٧/ب، ٢٨/أ.

(٢) المخطوطة الثانية ٢٣.

(٣) المخطوطة الأولى ١١/ب.

(٤) المخطوطة الأولى، الرابعة الملحقة بين ١٨/ب و١٩/أ.

(٥) المخطوطة الثانية ١٩.

رأي سيبويه أنه مشبه بتركيب الإضافة؛ إذْ تَجوز فيه الإضافة، ولولا انعقاد الشبه بينهما ما جاز؛ ولأنهم شبَّهوه في إسكان ياء الأول بالممزوج[(١)].

- استحسن استدلال أبي علي الفارسي على أن ما كان على "فُعُل" فإنه يجوز في مفرده "فُعْل"، نحو: كُفْء، ويُسْر؛ بأنه لَمَّا كان يحصل بتقدير "فُعُل" الثِّقَلُ رُفِض "فُعْل" في الجمع[(٢)].

- علَّل عبدالقاهر الجرجاني بناء "قبلُ" و"بعدُ" على الحركة بأنه للتنبيه على أنه ليس عريقًا في البناء، بل عَرَض له عدمُ التمكُّن، وعدل عن قولهم: بني على الحركة؛ لئلا يلتقيَ ساكنان، فاستحسن ابن هشام تعليله؛ لأن ما علَّلوا به مفقود في "أَوَّلُ"، وهما بابٌ واحد.

وعلَّل بناءهما على الضم بأنه أقوى الحركات، والموضعُ موضعُ الدلالة على التمكُّن، فاختير له أقوى الألفاظ، وصارت الضمة علمًا على هذا الحذف، وعدل عن قولهم: إنهما بنيا على الضم؛ لأنه حركة لا تكون له في الإعراب، فاستحسن ابن هشام تعليله؛ لأن ما علَّلوا به مفقود في "حسبُ" و"أَوَّلُ"، وهما أيضًا بابٌ واحد[(٣)].

- فضَّل قولَ ابنِ الحاجِب في الكافية: «و"يا ابنَ أُمّ"، "يا ابنَ عَمّ" خاصةً مثلُ بابِ: يا غلام» على قول ابن مالك في الألفية:

وفتحٌ او كسْرٌ وحذف اليا استَمرّ   في يابنَ أُمَّ يابن عمَّ لا مَفَرّ

لأن الأخير يعطي الجوازَ في نحو: يا غلامَ أخي[(٤)].

- ذكر تقدير أبي عَلِيٍّ الفارسي قول الشاعر:

وَقَدْ جَعَلَتْنِي مِنْ حزيمة إِصْبَعَا

بـ: ذا مقدارِ مسافةِ إصبعٍ، وتقدير ابن الناظم بـ: ذا مسافةِ إصبعٍ، ثم استحسن هذا

(١) المخطوطة الثانية ١٨١.

(٢) المخطوطة الأولى ٣٤/ب.

(٣) المخطوطة الأولى ١٨/أ.

(٤) المخطوطة الأولى ٢٦/أ.

الأخير[1].

- استحسن اشتراط ابن الناظم أن لا يكون عطف البيان بلفظ الأول[2].

٥- تبيين آراء العالم الواحد إن كان له في مسألةٍ أكثرُ من رأي، والتبيُّن في بعض المواضع: هل ذلك منه رجوع من قول إلى آخر، أو تعدُّدُ أقوالٍ؟

فمن ذلك:

- ذكر أن للمبرد قولين في موضع الضمير في نحو: الضاربك: النصب والجر، ولم يرجح[3].

- ذكر للفارسي قولين في "ما" إذا وليت "نعم" و"بئس"، نحو: نعم ما يقول الفاضل: أنها معرفة تامة، وأنها نكرة مميزة[4].

- ذكر أن ابن عصفور أجاز في "شرح جمل الزجاجي" في قول الشاعر:

وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

أن يكون "تحملين" خبرًا، وحمله على تعدد الخبر،كقولهم: حلوٌ حامضٌ، وأنه منعه في "المقرَّب"، وأسند ذلك إلى علةٍ نحويةٍ، قال: «فمقتضى الحال فساد أحد قولَيْه»[5].

- ناقش أبا حيان فيما نسبه إلى ابن عصفور من أنه لم يُجِزْ في: عسى أن يقوم زيد؛ أن يكون "زيد" فاعلًا بـ"عسى"، فبيَّن أن اختيار ابن عصفور المنسوب إليه هو قولُه في "المقرَّب"، وأنه رجع عنه، فاختار في "شرح جمل الزجاجي" الجوازَ[6].

- بيَّن أن أبا حيان منع في "البحر المحيط" ما أجازه الزمخشري من كون "هدى ورحمة" في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ وَهُدًى

(١) المخطوطة الأولى ١٨/ب.

(٢) المخطوطة الأولى ٢٣/ب.

(٣) المخطوطة الثانية ٥٨.

(٤) المخطوطة الثانية ٩٢.

(٥) المخطوطة الأولى ٧/أ.

(٦) المخطوطة الأولى ٨/ب.

وَرَحْمَةً ﴾ معطوفين على محل "لتبين"، ثم إنه أجاز في موضع آخر كون نظيرهما -وهو "هدى وبشرى" في قوله تعالى: ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾- معطوفين على المصدر المنسبك من "أنْ" والفعل، فرجع إلى قول الزمخشري[1].

٦- الاحتجاج لصحة ما قرره في مسألةٍ برأي أحد العلماء فيها؛ لأنه نظيره.

ومن ذلك:

- ذكر أن المضاف كثيرًا ما يُحمَل في أحكامه على الجار؛ واحتج لذلك بأن ابن جني ذكر في باب "تدريج اللغة" من "الخصائص" أنه إنما جاز: غلامَ مَنْ تضربْ أضربْ؛ حملًا على: بِمَنْ تمررْ أمررْ[2].

٧- العناية بآراء ابن مالك عناية خاصة، لكونه صاحب الكتاب المحشَّى عليه.

وظهر ذلك في أمور، أبرزها:

أ- تفسير مراده في موضعٍ ما في الألفية بما يضاهيه في موضع آخر منها، أو في كتاب آخر من كتبه. ومن ذلك:

- فسر مراده بقوله:

واجْرُرْ أَوِ انصِبْ تابعَ الَّذِي انْخَفَضْ   كمبتَغِي جاهٍ وَمَالًا مَن نَهَضْ

بأنه: الذي انخفض وهو مخفوضٌ بذي الإعمال، لا الذي انخفض مطلقًا، واستدل على ذلك بأنه يَلِي قولَه:

وانصِب بذي الإعمالِ تِلْوًا واخْفِضِ   وهْوَ لِنَصْب ما سِواه مقتضي

- بيَّن أن مراده بـ: «**ونحوَه**» في قوله:

إياك والشر ونحوه نصب   محذِر بما استِتاره وجب

نحوَه من الألفاظ المبدوءة بـ"إيَّا" المختومةِ بعلامة المخاطب، كـ: إيَّاك، وإيَّاكما، وإيَّاكم،

---

(١) المخطوطة الأولى ١٣/ب.

(٢) المخطوطة الثانية ٤٩.

وإيّاكنّ، ويخرُج عنه: إيّاي، وإيّانا، وإيّاه إلى: إيّاهنّ، ثم قال: «يدلُّ على أنه أراد ما ذكرتُه: جَعْلُه بعدُ "إيّاي" و"إيّاه" شاذَّيْنِ -يعني في قوله:

وشذ إياي وإياه أشذ وعن سبيل القصد من قاس انتبذ-

فهذا يفسِّر أن مراده بالنحو ما كان من ذلك للمخاطب»[١].

- فسّر قوله: «**قد يُعَرَّى**» من قوله في باب النداء:

وغيرُ مندوبٍ ومُضمرٍ وما جاْ مستغاثا قد يُعرّى فاعْلَما

بأنه يعني: قد يُعرّى من "يا"، واستدل له بأنه قيّده بذلك في "شرح التّسْهيل"[٢].

- قال في تفسير قوله:

علامةُ الفعل المُعَدَّى أن تَصِل هاْ غيرِ مَصْدر به نحو عَمل:

«فإن قلت: لِمَ لا اعتُبر بوقوعه على اسمٍ، ولم يخصِّص ذلك بالهاء؟ قلت: لأنه قد يُحذف الجار، فيَصِلُ إليه بنفسه، وأما مع الضمير فيجب أن تَرُدَّ الشيءَ إلى أصله، وهذا معنى كلام المصنف في مثل هذا؛ فإنه قال[٣]: إنه -وإن جاز: قعدت الصراطَ- لا يجوز: صراطٌ مقعودٌ، حتى تقول: عليه»[٤].

- فسّر قوله في باب الترخيم:

والتزم الأول في كمُسْلِمه وجوّز الوجهين في كمَسْلَمه

فبيَّن أنه لا يريد بقوله: «**ك: مُسْلِمَه**» الصفةَ، بل كل ما أدَّى إلى لَبْسٍ، حتى الأعلامَ، ثم قال: «كذا رأيت عن المصنف، فلْيُنْظَرْ في أيّ كتابٍ قاله[٥]، وهو حقٌّ، وأيضًا لو أراد الصفةَ لوَرَدَ عليه: يا هُمَزة، و: يا لُمَزة؛ فإنه لا إلباسَ؛ لأنه لا يكون إلا بالهاء،

(١) المخطوطة الثانية ١٣٨.

(٢) المخطوطة الثانية ١٢٢.

(٣) أي: في شرح التسهيل ٢/١٤٩.

(٤) المخطوطة الأولى، الثانية الملحقة بين ١٢/ب و١٣/أ.

(٥) قاله في شرح عمدة الحافظ ١/٢٩٨، ٢٩٩.

فيجوز فيه اللغتان»[1].

– قال في بيان مراده بـ«**حُوتٍ**» في قوله في "فِعْلان" من جموع التكسير:

وشَاعَ فِي حُوتٍ وقَاعٍ معَ ما ضاهاهُما وقَل في غيرهما:

«يتبادَر إلى الذهن أن مراده "فُعْل" الواويُّ العين، وفي "التَّسْهِيل": أو "فُعْل" مطلقًا، أو "فَعَل" واوي العين، فظاهرُ هذه المقارَنة -بل تنصيصُ قوله: مطلقًا- يقضي بأن "فُعْلًا" لا شرطَ له»[2].

– ذكر معلقًا على قوله في باب جمع التكسير:

فَعْلَى لوصفٍ كقتيل وزَمِن وهالكٍ وميِّتٌ به قمن

أنه لا يريد بقوله: «**زَمِن**» "فَعِل" صفةً كيفما كان، وعلَّل ذلك بأنه نصَّ[3] على ندور: ذَرِب وذَرْبى[4].

ب- بيان مقاصده من أبواب الألفية، وربطها بسابقها ولاحقها، وتفسير بعض مصطلحاته التي يكثر دورها. ومن ذلك:

– بيَّن أنه لـمَّا فَرَغَ من ذكر المعارف إجمالًا شَرَع في ذكرها تفصيلًا، وبدأ بالضمير؛ لبَدْئه به في البيت، وبَدَأ به في البيت؛ لأنه أعرفُ المعارف[5].

– بيَّن أنه لَمَّا ذكر إعمال المصادر وأسماءِ الفاعلين والمفعولين أراد تكميلَ الكلامِ على ذلك بتعريف أبنيتهنَّ[6].

– ذكر أنه رتَّب أبواب التوابع على هذا النحو: النعت والتوكيد والعطف والبدل؛

(١) المخطوطة الأولى، الثالثة الملحقة بين ٢٢/ب و٢٣/أ.

(٢) المخطوطة الثانية ١٦٣.

(٣) يريد: في شرح الكافية الشافية ١٨٥٤/٤.

(٤) المخطوطة الثانية ١٥٩.

(٥) المخطوطة الأولى ٣/ب.

(٦) المخطوطة الأولى ١٩/ب.

لأنها تُرَتَّبُ كذلك في الذكر إذا اجتمعت؛ إلا عطفَ النسق؛ فإنه يُؤخَّر عن البدل(١).

– علَّل تقديمه المقصور في باب المقصور والممدود بأنه هو الأصل؛ لأن الممدود مزيد فيه، ولهذا جاز عند البصريين قصرُ الممدود، ولم يجز العكس(٢).

– علَّل ذكره سبب الإمالة الحرفي قبل الحركي بأنه أقوى، وهما أقوى من المناسَبة، فلهذا أخَّرها عنهما، وبدأ بالمقدَّر؛ لأنه أقوى في هذا الباب من الظاهر، عكسُ ما يقتضيه القياس(٣).

– بيَّن أن مراده بالاطراد في بابَيْ أبنية المصادر وجمع التكسير: كثرةُ النظائر، لا أنَّ لنا أن نَقُولَه وإن لم يُسمَعْ(٤).

ج– الموازنة بين كتبه في المسألة الواحدة؛ لمعرفة ما بينها من زيادة ونقصان واختلاف.

ومن ذلك:

– ذكر أنه اختار في الألفية قلَّة لحاق "أَنْ" بعد "أوشك"، مخالفًا ما اختاره في "شرح الكافية الشافية" من أن لحاقها وعدمه قريبان من السواء، ثم رجَّح ما في الألفية؛ لأن سيبويه لم يسمع لحاقها(٥).

– قال: «وكان ينبغي أن يؤخِّر الكلامَ على مصدر "استَفعلَ" معتلِ العينِ على الكلام على مصدر "استَفعلَ" الصحيحِ العينِ ... وكذا فَعَل في "التَّسْهِيل" و"الفَيْصَل" و"سَبْك المنظوم"»(٦).

– قال في باب الندبة: «قولُه: إن النكرة والمبهم لا يُندَبان: زاد في "الـمُؤَصَّل":

(١) المخطوطة الثانية ١٠٤.

(٢) المخطوطة الأولى ٣٣/ب.

(٣) المخطوطة الثانية ١٩١.

(٤) المخطوطة الثانية ٧٦.

(٥) المخطوطة الثانية ٤١.

(٦) المخطوطة الثانية ٧٩.

التابعَ»[1].

- قال في تفسير قوله: «**ما للمُنَادَى**» في البيت ٦٠١:

ما للمنادى اجعل لمندوبٍ ومَا   نُكِّرَ لم يُندَبْ ولا ما أُبْهِما:

إنه يعني: ما له من أقسامٍ وأحكامٍ إلا ما يُستثنى، وإنه كذا صنع في "سَبْك المنظوم"[2].

- قال في قوله:

ويُندب الموصولُ بالذي اشتهر   كبئر زمزمٍ يلي وا من حَفَر:

إنه أرسلَ القولَ في الموصول، وقيَّده في "سَبْك المنظوم"، فقال: شرطُ المندوب أن لا يكون مبهمًا غيرَ "مَنْ" الموصولةِ بمعيَّنٍ، كـ: مَنْ حَفَرَ بئرَ زمزم[3].

- ذكر عند قوله:

وبِفُعول فَعِلٌ نحو كَبِدْ   يُخَصُّ غالبا كذاك يطَّرد

أنه في "التَّسْهِيل" بعد أن ذكر أن "فُعُولًا" يشارك "فِعَالًا" قال ما نصُّه: وانفرد مقيسًا بنحو: كَبِد، وأنه في "سَبْك المنظوم" بعد أن ذكر مثلَ ذلك قال: وانفرد "فُعُول" مقيسًا بنحو: نَمِر. وأن قوله: "غالبًا" زائدٌ على ما في "التَّسْهِيل" و"سَبْك المنظوم"، واحترَز به عن نحو: كَتِف وأَكْتاف[4].

- عند قول الناظم:

واحذف لوقف في سوى اضطرار   صلةَ غير الفتح في الإضمار

بيَّن أنه لم يذكر قَيْدَ الضرورة في "تَسْهِيله"، ولا في "كافِيته"، ولا في "شرحها"، ولا في "سَبْك المنظوم"، ولا في "العُمْدة"، ولا في "شرحها"[5].

- ذكر أن معنى البيت:

(١) المخطوطة الثانية ١٣١.

(٢) المخطوطة الثانية ١٣١.

(٣) المخطوطة الثانية ١٣١.

(٤) المخطوطة الثانية ١٦٢.

(٥) المخطوطة الثانية ١٨٥.

كذا رويد بله ناصبين ويعملان الخفضَ مصدرين

لم يرد في "الكافِية" ولا في "شَرْحِها"(١).

- وازن كلامه في الألفية بكلامه في غيرها عند قوله في باب الإمالة:

إن كان ما يَكف بعدُ متَّصِل أو بعد حرف أو بحرفين فصِلْ

فبيَّن أنه قال في "التَّسْهِيل" و"السَّبْك" و"المُوَصَّل" بعد أن ذكر حرفَ الاستعلاء في الكَفِّ وشروطَه: وإن فُتحت الراء المتصلةُ بالألف أو ضُمَّت فحكمُها حكمُ المستعلي غالبًا(٢).

د- عدُّ أساليب الألفية ضرورةً؛ لأنها شعر، والاستشهاد لها بالقرآن، ومن ذلك:

- أعرب قوله:

ولا تضف لمفرد معرف أيا وإن كررتها فأضف

أو تنو الاجزا واخصصن بالمعرفه موصولةً أيا وبالعكس الصفه

فقال: «"تَنْوِ": عطفٌ على: "كرَّرتها"، و:"كرَّرتها" شرطٌ، والمعطوفُ على الشرط شرطٌ، لكن لا جوابَ لـ«تَنْوِ» في اللفظ، ولا يُحذف جواب الشرط إلا إذا كان ماضيًا أو مجزومًا بـ"لم"؛ اللهمَّ إلا في الشعر، وهذا شعرٌ»(٣).

- قال في البيت السابق أيضًا: «قولُه: "تَنْوِ" فيه سؤالان ... الثاني: "تَنْوِ" عطفٌ على الشرط، والمعطوفُ على الشرط [شرطٌ]، فيلزم تقديمُ الجواب على الشرط. والجوابُ: أنه قد جاء في التنزيل العظيم: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾، فـ"أجلٌ" عطفٌ على "كلمةٌ"، و"كلمةٌ" من جملة الشرط، فإذا جاز للمفرد أن يُعطف على المفرد بعد مضيِّ الجواب؛ فأَنْ يجوز ذلك في الجملة أحقُّ وأَوْلى؛ لأن مبناها على الاستقلال»(٤).

---

(١) المخطوطة الثانية ١٤١.

(٢) المخطوطة الثانية ١٩٣، ١٩٤.

(٣) المخطوطة الثانية ٦٣.

(٤) المخطوطة الثانية ٦٣.

هـ- مناقشة شراح الألفية في مواضع أشكلت من كلامهم، خاصة ابن الناظم، وربما لم يسم من يناقشه. ومن ذلك:

- ذكر عند قوله في حذف الخبر:

وبعدَ واو عيَّنَتْ مفهومَ مَع   كمثلِ كلُّ صانعٍ وما صنع

قولَ ابن الناظم: فإن لم تكن الواو للمصاحبة لم يَجُزِ الحذف، وقال: «وهذا فاسدٌ، بل جاز الحذفُ والإثباتُ، نصَّ عليه الناظمُ في "شرح التسهيل"»[1].

- قال معلقًا على قوله: «**والكسرَ**» في البيت ١٧٣:

والفتح والكسر أجز في السين من   نحو عسيت وانتقا الفتح زكن

«قال ابنُه: إتباعًا، ولم يَرِدْ على ذلك شيء. قلت: أي: إتباعًا للياء الساكنة، ومِنْ ثَمَّ اختَص هذا الحكمُ بالمسند للتاء والنون، وخرج عن ذلك نحوُ: عَسَيَا»[2].

- قال عند حديثه عن مواضع كسر همزة "إنَّ" في قوله:

أو حكيت بالقول أو حلت محل   حال كزرته وإني ذو أمل

«قال ابنُه: إن "بالقول" الباءُ فيه للمصاحبة، يعني: حُكِيت الجملة مصاحبةً للقول، وليس بمتعيِّن، بل يمكن أن تكون الباء فيه الداخلةَ على الآلة؛ لأنك لو قلت مبتدِئًا: إن زيدًا قائم؛ لم يُفهَم أنه حكاية، فإذا قلت: قال عمرو: إن زيدًا قائم؛ فالقولُ مفيد لأنه حكاية، فهو آلة الحكاية»[3].

- ناقش ابن الناظم في إجازته رفع المكرر على التحذير؛ حملًا على قول الناظم:

وكمحذر بلا إيا اجعلا   مُغْرًى به في كل ما قد فُصّلا

بأن قوله: "قد فُصِّلا" يأباه، وقال: «ولو أنه قال: في سائر أحكامه؛ لكان قد يمكن بكُلْفةٍ كبيرةٍ. وله أن يقول: مرادُه: في كلِّ ما قد فَصَّل النحويون من الأحكام، لا: في

(١) المخطوطة الثانية ٢٦.

(٢) المخطوطة الثانية ٤٣.

(٣) المخطوطة الأولى ٨/ب.

كلٍّ ما قد فصلتُه أنا، إشارةً إلى أنهما لا يفترقان في شيءٍ»(١).

- قال في حدِّ البدل: «اعلم أن ابن الناظِم لم يُحسِنْ شرحَ هذا الحدِّ، بل الناظمُ نفسُه لم يُحسِنْ شرحَ كلامِ نفسِه؛ فإنه شَرَحه في "شرح الكافِية" شرحًا فاسدًا، وتلقَّفُه ابنُه منه، فقِفْ على كلامهما، واعلمْ أن الصواب ما أنا ذاكرُه»(٢).

- قال في التعليق على قوله:

وذو تمام ما برفع يكتفي:

«لا يقال: إنه بَيَّن بهذا أن معنى كون الفعل تامًّا أنه اكتفى بالمرفوع، كما توهَّم بعضُ الشُرَّاح؛ لأن اللفظ ليس فيه إلا أن الفعل التامَّ هو الذي لا يَحتاج إلى منصوب، أما أنه سُمِّي تامًّا لهذا فلا؛ إلا أنه يقال: إذا عُلِّق الحكم على صفةٍ فتلك الصفةُ هي المُشْعِرةُ بالعِلِّية، وهو الذي تمسَّكوا به»(٣).

---

(١) المخطوطة الثانية ١٣٩.

(٢) المخطوطة الثانية ١١٩.

(٣) المخطوطة الأولى ٧/ب.

المسألة الثالثة: اختياراته وترجيحاته.

سلك ابن هشام في حاشيتيه على الألفية طرقًا عدةً لإيضاح اختياراته وترجيحاته في المسائل النحوية، منها:

١ - أن يفصِّل الأقوال في المسألة، ثم يختار منها ما يراه الصواب، ومن ذلك:

- ذكر في تنوين جمع المؤنث السالم ثلاثة أقوال عن ابن الخبَّاز: أنه للصرف، وأنه عوض من منع الفتحة، وأنه للمقابلة، واختار الأخير؛ لوجوده فيما لا ينصرفُ، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾، مع أن فيه العلميةَ والتأنيثَ[1].

- ذكر قولين في قياسية دخول "أَلْ" على بعض الأعلام للمح الأصل بعد استيفاء شروطه، وذكر أن مقتضى كلام الناظم وابنه أنه قياسي، واختار أنه سماعي[2].

- أورد في إقامة المفعول الثاني مُقام الأول بعد حذف الأول رأيَ مَنْ يقول: إنه لا يصح ذلك إلا بعد تقدير قلب المعنى، وإن كلام سيبويه يؤيده، ورجَّح أنه لا يحتاج لتقدير القلب، وأن كلام سيبويه مؤول[3].

- ساق قولين في جارِّ المضاف إليه: أنه بجارٍّ مقدرٍ، وردَّه: بأن الجار لا يُحذَف ويبقى عملُه إلا في ضرورةٍ أو نادرِ كلامٍ، وأنه بالمضاف؛ لنيابته عن الجار، واختاره[4].

- ذكر في التاء من نحو: علَّامة ونسَّابة رأيين: أنها للمبالغة، وأنها لتأكيد المبالغة، ورجَّح الثاني؛ لأن المبالغة مستفادةٌ من الوزن[5].

- رجَّح القول بجواز فصل فعل التعجب عن معموله بالظرف أو المجرور على القول بالمنع، وردَّ على من احتج للثاني برأي سيبويه بأنه ليس له نص صريح في

(١) المخطوطة الأولى ٣/أ.

(٢) المخطوطة الثانية ٢٠.

(٣) المخطوطة الثانية ٧٥.

(٤) المخطوطة الثانية ٥٦.

(٥) المخطوطة الثانية ٧٣.

المسألة[1].

– بيَّن أن أكثر النحويين على أن النعت يوافق منعوته في أربعة من عشرة، وصوَّب أنه يجب أن يوافقه في اثنين من خمسةٍ: واحد من أوجه الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير؛ لأنك تقول: برجلٍ قائمةٍ أمُّه، وبامرأةٍ قائمٍ أبوها، وبرجلين قائمٍ أبواهما، وبرجالٍ قائمٍ آباؤهم[2].

– ذكر أنه قيل في "دانية" من قوله تعالى: ﴿مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا * وَدَانِيَةً﴾: إن التقدير: وجنةً دانيةً، وضعَّفه بأن حذف الموصوف وإقامة الصفة عنه قبيحٌ، واختار أنه معطوف على "متكئين"[3].

– ذكر قولين في علة تعريف "فُعَل" في التوكيد: العَلَمية، وشِبْه العَلَمية، واختار الثاني[4].

– ذكر أنه اختُلف في دلالة "حتى" العاطفة على الترتيب، فقيل: إنها ترتِّب، وإن ذلك فيها ظاهرٌ؛ لدلالتها على الغاية، وقيل: إنه لا ترتيب فيها، واختار الثاني[5].

– ذكر في معنى: مَهْ قولين: أنها بمعنى: اكفُفْ، وقال الشلوبين: هو بمعنى: انْكَفِفْ؛ لأنه لم يُستعمل إلا قاصرًا، ورجَّح الأول؛ لأنه ليس المرادُ الأمرَ بالانفعال للكَفِّ، بل أنه هو يَكُفُّ، وكونه بمعنى: اكفُفْ لا يراد به إلا القاصر، وهو من قولك: كَفَفت عن الشيء، لا من: كَفَفت القميصَ[6].

– حكى خلافًا في منع صرف ما كان على وزن الفعل المشترك مع الاسم على حد سواء، كـ"فَعَل"، ورجَّح مذهب سيبويه، وهو الصرف؛ لأنه حكى صرفهم: كَعْسَب

(١) المخطوطة الثانية ٩٠.

(٢) المخطوطة الثانية ٩٩.

(٣) المخطوطة الثانية ٥٣.

(٤) المخطوطة الثانية ١٥٤.

(٥) المخطوطة الثانية ١١٣.

(٦) المخطوطة الأولى ٢٧/ب.

مسمًّى به، وهو فِعْلٌ من الكَعْسَبة، وهي شدة العَدْو مع تداني الخطا[1].

– أورد قولين في جمع "فَعْلان" و"فُعْلان" على "فِعَال": أنه مطرد، وأنه غير مطرد، واختار الثاني؛ لأنه لا يقال في: سَكْران: سِكَار، ولا في: عُرْيان: عِرَاء[2].

– ذكر اختلاف الفارسي وأبي عمرو الشيباني في مفرد: يِقَاظ؛ ورجّح قول الفارسي: إنه: يَقْظان، على قول الشيباني: إنه: يَقُظ؛ لأن "فِعَالًا" شائع في جمع الوصف الذي على "فَعْلان"[3].

– حكى الخلاف بين المبرد وسيبويه في جمع التكسير إذا دار الأمر بين حذف زائدٍ هو تكرير لأصلي، وحذف ميم مصدَّرة، أيهما يبقى؟ نحو: مُقْعَنْسِس، فقال المبرِّد: قَعَاسِس، بحذف الميم المصدَّرة، وقال سيبويه: مَقَاعِس، بحذف التضعيف، واختار رأي سيبويه[4].

– ساق رأيي الخليل والمازني في: وُوْي، مثال "فُعْل" من "وأيت" بعد التخفيف، وأصله: وُؤْي، فذكر أن الخليل يوجب إبدال أولى الواوين همزة؛ لئلا يلتقي واوان أول الكلمة، وأن المازني يجوِّزه؛ لأن كل واو مضمومةٍ في أول الكلمة فأنت بالخيار؛ إن شئت تركتها على حالها، وإن شئت قلبتها همزةً، والإبدال ليس لاجتماع الواوين، بل لضم الأولى، ورجّح رأي المازني؛ لأنه يوافق القياس[5].

٢– أن يختار في المسألة رأيًا، ويبهم الأقوال فيها، ومن ذلك:

– ذكر أن في كسر همزة "إنَّ" بعد القسم الذي لا لام بعده وجهين، واختار الوجوب؛ لأن ما سمع من ذلك مما يوهم الفتح، مثل قول الراجز:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ

(١) المخطوطة الأولى ٢٩/أ.

(٢) المخطوطة الثانية ١٦١.

(٣) المخطوطة الأولى ٣٥/أ.

(٤) المخطوطة الثانية ١٦٧.

(٥) المخطوطة الأولى، الأولى الملحقة بين ٤٠/ب و٤١/أ.

أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

لا دليل فيه، لأنه خبر لا قسم، وهو اختيار أكثر النحويين(١).

- اختار القول بأن "ما" دخلت في قولهم: «كُنْ كما أنت»؛ رفعًا لقُبْح دخول الكاف على الضمير، والأصل: كُنْ كحالتك المعهودة، وهذا أحد القولين فيها(٢).

- ذكر أنه اختُلف في تفسير المراد باسم المكان المبهم على أقوال، واستحسن منها قولَ الجُزُوليِّ: أنه ما لا يستحقُّ ذلك الاسمَ إلا بالإضافة إلى غيره، وأيّده بأن نحو: فوقَ وتحتَ وأمامَ؛ لا يُفهم المرادُ منها إلا بالإضافة(٣).

- ذكر أن من مجيء اسم "كاد" ضميرَ شأنٍ قولَه تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ﴾، وهذا أحد قولين فيها(٤).

- ذكر أن في جارِّ تمييز "كم" الاستفهامية في نحو قولهم: على كم جذعٍ بيتك؟ قولين، وقال: إن أصحَّهما أنه بـ"مِنْ" مضمرة(٥).

٣- أن يختار في المسألة رأيًا، ولا يذكر الأقوال فيها، ومن ذلك:

- اختار أن خبر "كان" في قوله تعالى: ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ هو "خاسئين"؛ وإلا لقيل: خاسئةً، ولم يَقرأ بهذا أحدٌ(٦).

- اختار أن ضمير الفصل ليس ضميرًا، فلا تدخله أحكام الضمائر(٧).

- اختار أن "الأُلى" و"الذين" أسماء جمع، أما الأول فلأنه ليس من لفظ "الذي"، وأما الثاني فلوجهين:

(١) المخطوطة الأولى ٨/ب.

(٢) المخطوطة الأولى، الثانية الملحقة بين ٧/ب و٨/أ.

(٣) المخطوطة الأولى ١٤/أ.

(٤) المخطوطة الأولى، الثالثة الملحقة بين ٧/ب و٨/أ.

(٥) المخطوطة الأولى، الأولى الملحقة بين ٧/ب و٨/أ.

(٦) الحاشية في: ٣٧.

(٧) المخطوطة الثانية ١٠.

أحدهما: أن دلالة الجمع دلالةُ تكرارِ الواحد بالعطف، وهذا ليس كذلك؛ لأن "الذي" و"الذي" و"الذي" يحتمل العقلاء وغير العقلاء، والنوعين، بخلاف "الذين".

والثاني: أنه لا يُثنَّى ولا يُجمع إلا ما تَتَعَرَّفُ نَكِرَتُه[1].

- اختار أن "اخلولق" و"أوشك" كـ"عسى" إذا ذكر اسم قبلها في جواز الوجهين: تجريدها، ورفعها الضمير، لأنهن يجوز استعمالهن تامَّاتٍ، ولا اختصاصَ لـ"عسى" بذلك[2].

- صحَّح أنه لا يجوز نحو: إن في الدار زيدًا جالس؛ لأن تقدُّم المعمول مُؤْذِنٌ بجواز تقديم العامل، والعاملُ هنا لا يتقدَّم، ويلزم من مراعاة الترتيب أن لا يتقدم الخبرُ على العامل[3].

- جعل قول الشاعر:

يَكَادُ يَصْرَعُهَا لَوْلَا تَشَدُّدُهَا إِذَا تَقُومُ إِلَى جَارَاتِهَا الكَسَلُ

من باب التنازع، ورجَّح إعمال الثاني، كما هو مذهب البصريين[4].

- اختار أن التمييز قد يتقدَّم على عامله، مع أنه مبيِّن، فلا يشترط أن يكون المبيَّن متقدِّمًا على المبيِّن[5].

- اختار أن الإضافة في الصفة المشبهة في نحو: حَسَنِ الوجهِ من نصبٍ لا من رفعٍ[6].

- اختار أن واو العطف لمطلق الجمع[7].

---

(١) المخطوطة الثانية ١٧.

(٢) المخطوطة الأولى ٨/ب.

(٣) المخطوطة الثانية ٤٤.

(٤) المخطوطة الأولى، الثانية الملحقة بين ٧/ب و٨/أ.

(٥) المخطوطة الأولى ١٦/ب.

(٦) المخطوطة الثانية ٨٧.

(٧) المخطوطة الثانية ١١٢.

– صحَّح أن قولهم: الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ؛ بمنزلة: الذي إنْ يَطِرْ يغضبْ زيدٌ؛ في اقتضاء الشرط الجزاء، كما يقتضي المبتدأ الخبر في قولهم: الذي أبوه قائم، فالجملتان، كالجملة الواحدة، فلا يُطلب منهما إلا ذكرٌ واحدٌ(١).

– رجَّح أنه إذا اجتُلب حرفُ علة في تصغير ما كان على حرفين، كـ: يد، و: دم؛ أن يقدر ياءً لا واوًا؛ لأنه يلزم قَلْبُها ياءً؛ لاجتماعها مع ياء التصغير قبلَها ساكنةً، فيؤدي إلى كثرة العمل من غير حاجة إليه(٢).

وقد كان لبعض الحدود والتعريفات النحوية نصيب من مناقشات ابن هشام واختياراته وترجيحاته، وأبدى في ضبط بعضها ما يراه أقربَ إلى أن يكون دقيقًا جامعًا للمحدود مانعًا من دخول غيره فيه، ومن أمثلة ذلك:

– وازن بين تعريف الكلام في "الألفية" وتعريفه في "الكافية الشافية"، وبيَّن ما يُعترض به على كل واحد منهما، فذكر أن قوله في "الألفية": "كلامنا لفظ مفيد" ليس الخبرُ فيه أعمَّ من المبتدأ، وإنما هو على الحصر، أي: الكلامُ في اصطلاحنا منحصرٌ في اللفظ المفيد، وكذا كلُّ حدٍّ ومحدودٍ لا يكون إلا على هذا، وقوله: "مفيد" لا معمولَ له ألبتةَ؛ لأن معناه: ذو إفادةٍ، ثم بيَّن أنه في "الكافية الشافية" صرَّح بالحصر، فقال:

قَوْلٌ مُفِيدٌ طَلَبًا أَوْ خَبَرَا هُوَ الكَلَامُ

ثم بيَّن أنه فاسد بما أدخل فيه من التقسيم، فإن الإنشاء خرج منه؛ لأن الحال مقيِّدةٌ، فعليه لا يكونُ القولُ المفيدُ كلامًا إلا حالةَ كونه طلبًا أو خبرًا.

ثم وازن بينهما بأن تعريفه في "الكافية الشافية" أحسن؛ بسبب استعمال جنسٍ قريبٍ؛ إلا أنه فاسدٌ؛ لاقتضائه أن القول المفيدَ إنشاءً ليس بكلامٍ(٣).

– قال في المعرب: إن تعريفه بالسالم من شَبَه الحرفِ أولى من تعريفه بالذي يختلفُ آخرُه باختلاف العوامل؛ لأن ذاك تعريفٌ للشيء بما الغرضُ من معرفته معرفتُه.

---

(١) المخطوطة الثانية ١١٢.

(٢) المخطوطة الأولى ٣٧/أ.

(٣) المخطوطة الثانية ٢.

ثم بيَّن أن قد يُعترَضُ على هذا التعريف بـ"أيٍّ"؛ فإنها معربةٌ وقد أشبهت الحرفَ، فالتعريفُ حينئذٍ ليس بجامعٍ[1].

– عرَّف التمييز بأنه كلُّ اسمٍ نكرةٍ بمعنى "مِنْ"، لبيان ما قبله من اسمٍ مبهمِ الحقيقةِ، أو إجمالٍ في نسبةِ العامل إلى فاعله أو مفعولِه، ثم ذكر ما يخرج بكل فصل منه، ثم قال: «وقد اشتمل قولُ الناظم: "اسمٌ بمعنى "مِنْ" مبينٍ نكره" على معنى الحد الذي ذكرنا؛ إلا أنه لم يقسِّم المبيِّنَ باعتبار المبيَّن، ولا يلزمه ذلك، وقد بيَّنَّا قسمَيْه، وهذا الحد من كلام ابنه»[2].

– ذكر حدَّ الناظم للصفة المشبهة بأنها الصفةُ الصالحةُ للإضافة إلى الفاعل في المعنى باستحسانٍ، وقولَه: إن هذا ضابطٌ جامعٌ مانعٌ.

ثم بيَّن أنه اعتُرِض من ثلاث جهات، وأجاب عنها.

ثم عطف بذكر حدِّ ابن الناظم لها بأنها الصفة المصوغةُ لغير تفضيلٍ من فعلٍ لازمٍ؛ لنسبة الحَدَث إلى موصوفها دون الحدوث.

ونَظَر فيه من جهة اقتضائه أن نحو: زيدٌ حَسَنٌ صفةٌ مشبَّهةٌ، والنحاةُ لا يسمُّونها مشبَّهةً إلا إذا خَفَضت أو نَصَبت.

ثم قال: وهذا واردٌ على حَدِّ الناظمِ أيضًا[3].

– عرض لتعريف الناظم عطف البيان بأنه تابعٌ شِبْه الصفة مبيِّن لحقيقة القصد، وقال: إنه ناقصٌ، إذ يَرِدُ عليه: البدلُ، ومِنْ ثَمَّ زاد ابنُه في الحدِّ: ولا مقصودًا بالنسبة؛ لإخراجه؛ إلا أنه زاد أيضًا أن قال: هو التابع الموضِّحُ والمخصِّصُ متبوعَه، غيرَ مقصودٍ بالنسبة، ولا مشتقًّا ولا مؤوَّلًا بمشتقٍّ، وهذا غيرُ حدِّ أبيه.

ثم بيَّن محترزات تعريف الناظم، بأن شِبْه الشيء غيره، فيخرج الصفة، وأن التأكيد ليس مبيِّنًا للأول؛ لأنه ليس مبهمًا، وأن البدل غير واردٍ؛ لأنه لم يُسَقْ للبيان، بل

(١) المخطوطة الثانية ٣١.

(٢) المخطوطة الثانية ٤٨.

(٣) المخطوطة الثانية ٨٧.

للتقرير والتأكيد[١].

– وبيَّن في موضعٍ آخرَ سبب خروج التوكيد من تعريف الناظم لعطف البيان، مع أن المبيِّن لحقيقة القصد أظهرُ في صِدْقه على التوكيد منه على البيان؛ إذ التوكيد رافعٌ للمجاز، ومبيِّنٌ للحقيقة المقصودةِ بالذات أو بكمية الاسم، لكنَّه خرج؛ لوقوعه بعد قوله: "شِبْه الصِّفَه"، فكأنه قال: الموضِّحُ والمخصِّصُ؛ لأن محصوله: المبيِّنُ لحقيقة القصد على حدِّ تبيين الصفة، ولا بدَّ من اعتبار أن لا يكون صفةً ضرورةً، ويؤيده أنه بيَّنه بقوله: "حقيقة القصد به منكشفه"، ولو سَكَتَ لاقتضى أن يكون للمدح والذم والترحُّم[٢].

– فضَّل تعريف الناظم للبدل بأنه: التابع المقصود بالحكم بلا وَاسِطَةٍ؛ على تعريف ابن الحاجِبِ بأنه: تابعٌ مقصودٌ بما نُسِب إلى المتبوع دونَه؛ لورود: قام زيدٌ بل عمرٌو، و: اضرب زيدًا بل عمرًا[٣].

– وقال في موضع آخر في حدِّ البدل: «اعلم أن ابن الناظِم لم يُحسِنْ شرحَ هذا الحدِّ، بل الناظمُ نفسُه لم يُحسِنْ شرحَ كلامِ نفسِه؛ فإنه شَرَحه في "شرح الكافِية الشافية" شرحًا فاسدًا، وتلقَّفه ابنُه منه، فقِفْ على كلامهما، واعلمْ أن الصواب ما أنا ذاكرُه».

ثم شرحه، مبيِّنًا ما يُحتَرز بكل فصلٍ منه، وقال في آخره: وتلخَّص أن الحد مانعٌ، وأن المنسوقَ لا يَخرُجُ بفصلٍ واحدٍ، بل بفصلَيْن[٤].

– ذكر في تعريف ما لا ينصرف ثلاثة أقوال:

الأول: أنه الذي لا يُجرُّ ولا يُنوَّن، واعترضه بأنه يؤدي إلى الدَّوْر؛ لأنه تعريفٌ بالحكم.

والثاني: أنه ما ليس فيه تنوينٌ دالٌّ على الأَمْكنية، وهو تعريف الناظم.

والثالث: أنه ما فيه علَّتان من تسعٍ، أو واحدةٌ منها تقوم مقامَهما، واختار هذا

(١) المخطوطة الأولى، الثانية الملحقة بين ٢٣/ب و٢٤/أ.

(٢) المخطوطة الأولى، الخامسة الملحقة بين ٢٣/ب و٢٤/أ.

(٣) المخطوطة الأولى ٢٤/ب.

(٤) المخطوطة الثانية ١١٩.

الأخير[1].

- وقدَّم في موضع آخر قبل تعريف التنوين ذِكْرَ أنواع التنوين الستة، وعرَّف الأخير منها بأنه نوعٌ دال على معنىً تكون به الكلمة أَمْكنَ، وهو تنوين الصرف، نحو: زيدٍ، وعمرٍو، فإنه يدل على معنًى، وهو خفَّة الكلمة بكونها لم تشبه الفعلَ ولا الحرفَ، وهذا المعنى يدل على أنها متثبِّتةٌ في باب الاسمية.

وذكر أنه بهذا التعريف يتَّضح المنصرف وغير المنصرف، فالمنصرف: الذي يلحقه تنوينٌ دال على معنًى به يكون الاسم أَمْكنَ، وغيرُ المنصرف بخلافه، ثم بيَّن محترزاته[2].

وقد عبَّر ابن هشام عن اختياراته وترجيحاته في المسائل النحوية بعدة عبارات، مثل: المختار[3]، والأصح[4]، والأَوْلى[5]، والصواب[6]، والتحقيق[7]، والراجح[8]، والحق[9]، والوجه[10]، والصحيح[11]، والأحسن[12].

(١) المخطوطة الأولى ٢٨/ب.

(٢) المخطوطة الثانية ١٤٧.

(٣) مثلًا: المخطوطة الأولى ٢٨/ب، والمخطوطة الثانية ١١٣.

(٤) مثلًا: المخطوطة الأولى ٦/أ، ٦/ب، الملحقة بين ١٥/ب و١٦/أ، ١٦/ب، والمخطوطة الثانية ٤٤، ١١٣، ١٥٤.

(٥) مثلًا: المخطوطة الأولى ٥/أ، الثانية بين ٧/ب و٨/أ، ٨/ب، والمخطوطة الثانية ١٢، ٢٦، ٤٢.

(٦) مثلًا: المخطوطة الأولى ٨/ب، ١٥/أ، ٢٦/أ، والمخطوطة الثانية ٦٦، ٧٣، ٨٥.

(٧) مثلًا: المخطوطة الأولى ٣٢/أ، الأولى بين ٤/ب و٥/أ، ٢٢/ب، والمخطوطة الثانية ١٧، ٢٦، ٤٤.

(٨) مثلًا: المخطوطة الأولى ٧/أ، الملحقة بين ١٠/ب و١١/أ، ٢٩/ب، ٣٧/أ، والمخطوطة الثانية ٦١.

(٩) مثلًا: المخطوطة الأولى ١٠/أ، ٢٤/ب، ٢٥/أ، والمخطوطة الثانية ٣٧، ٥٤، ١١٢.

(١٠) مثلًا: ١١/أ، ١٨/ب، ٢٩/أ، والمخطوطة الثانية ٥٣.

(١١) مثلًا: المخطوطة الأولى ٣/أ، ٨/ب، الخامسة بين ٢٣/ب و٢٤/أ، والمخطوطة الثانية ١٠، ٥٦، ٩٠.

(١٢) مثلًا: المخطوطة الأولى ١/ب، ١٤/أ، ب، ٢٦/أ، والمخطوطة الثانية ٤٦، ٥٩، ٧٥.

المطلب الثالث: مصادرهما.

كان ابن هشام واسع المعرفة، مطلعًا على كتب وافرة في التفسير والفقه والحديث واللغة والنحو والصرف والبلاغة وغيرها، فنقل في حاشيتيه على الألفية عن جماعة من العلماء:

فمن النحويين المتقدمين: الخليل، وسيبويه، ويونس، والكسائي، وقطرب، والفراء، وهشام بن معاوية، والأخفش، وأبو زيد الأنصاري، والجرمي، والمازني، والمبرد، وثعلب، وابن كيسان.

ومن المتوسطين: الزجاج، والأخفش الصغير، وابن السراج، وأبو بكر ابن الأنباري، والنحاس، والسيرافي، والفارسي، والرماني، وابن جني، ومكي بن أبي طالب، والثمانيني، وابن برهان، وابن بابشاذ، وعبدالقاهر، والزعفراني.

ومن المتأخرين: الحريري، وابن السِّيد، وابن الطراوة، والزمخشري، وابن الشجري، وابن الخشاب، وأبو البركات الأنباري، وابن بري، والسهيلي، والجزولي، وابن خروف، والعكبري، وعبداللطيف البغدادي، والصفار، وابن الخباز، وابن يعيش، والشلوبين، وابن الحاجب، وابن هشام الخضراوي، وابن ملكون، واللورقي الأندلسي، وابن عصفور، وابن مالك، وابن إياز، وبدر الدين ابن مالك، وابن أبي الربيع، وابن النحاس، وابن المرحل، وأبو حيان.

ومن اللغويين: الأصمعي، وأبو عبيدة، والفارابي، والجوهري، وأبو عبيدٍ الهروي.

ومن البلاغيين: السكاكي.

ومن المفسرين والفقهاء والمحدثين: البخاري، والطبري، والخطَّابي، والواحدي، وأبو عبدالله القرطبي المفسر، وابن دقيق العيد.

وتنوَّع نقله عن هؤلاء العلماء، ففي مواضع لا يصرح بأسماء كتبهم، بل ينقل آراءهم غفلًا من مصادرها، وفي مواضع أخرى يسمِّي المصدر المنقول منه.

وليس كلُّ ما سماه من الكتب نَقَل منه مباشرة، بل يكون نقله عنه أحيانًا بواسطة، مثل: الأوسط للأخفش، والنوادر للحياني، والفرخ للجرمي، والحقائق لابن

كيسان، والمقصور والممدود لابن السراج، وإصلاح المنطق لأبي علي الدينوري، والمقنع لأبي جعفر النحاس، والإقناع للسيرافي، والفائق لابن جني، وشرح موجز الرماني للأهوازي، وذكرى حبيب للمعري، والبديع للغزني، والعَوْني لابن الخشاب، وحلى العلى لعبدالدائم القيرواني، والترشيد لأبي علي بن أبي الأحوص.

وقد أشار إلى كتبٍ هي -أو بعضُها- اليوم في عداد المفقود، واشتملت بعض حواشيه على نصوص منها، مثل: الأوسط للأخفش، والمقصور والممدود للأصمعي، والنوادر للحياني، والفرخ للجرمي، والحقائق لابن كيسان، والمقصور والممدود لابن السراج، وإصلاح المنطق لأبي علي الدينوري، والمقنع لأبي جعفر النحاس، وفعلت وأفعلت للقالي، والأفعال لابن طريف، والإقناع للسيرافي، والفائق لابن جني، وشرح موجز الرماني للأهوازي، وذكرى حبيب للمعري، والإعراب عن مراتب قراءة الآداب لابن سيده، والرسالة الرشيدية للأعلم الشنتمري، والبلغة في معرفة أساليب اللغة لأبي البركات الأنباري، والبديع للغزني، ورد الشارد لابن الطراوة، والعَوْني لابن الخشاب، وحلى العلى لعبدالدائم القيرواني، وشرح المقرب لابن عصفور، وشرح الإيضاح لابن هشام الخضراوي، والترشيد لأبي علي بن أبي الأحوص، واللمع الكاملة لعبداللطيف البغدادي، والفيصل، والمؤصل كلاهما لابن مالك.

ومما نقل عنه، ولم يوجد اليوم إلا بعض أجزائه: التذكرة للفارسي(١)، وشرح كتاب سيبويه للصفار(٢).

ونقل زياداتٍ على بعض نسخ مصادره التي وصلتنا، كزياداته على مطبوعات "العين"(٣)، و"الكتاب" لسيبويه(٤)، و"الأمالي" لابن الأنباري(٥)، و"عمدة الكتاب"

(١) مثلًا: المخطوطة الأولى ٣/أ، ٤/أ، ٥/أ.

(٢) المخطوطة الثانية ٣٨، ١١٦، ١٣٩.

(٣) المخطوطة الثانية ١٠٠، ٢٠١، ٢١٣.

(٤) المخطوطة الثانية ١٣٦.

(٥) المخطوطة الثانية ١٢٥.

للنحاس[١]، و"التنبيه في شرح مشكلات الحماسة" لابن جني[٢]، و"التنبيهات على أغاليط الرواة" لعلي بن حمزة البصري[٣]، و"حواشي المفصل" للشلوبين[٤]، و"شرح الجمل" لابن عصفور[٥]، و"التسهيل"[٦]، و"شرحه"[٧] كلاهما لابن مالك، و"التعليقة" لابن النحاس[٨].

وربما أبهم مَنْ ينقل عنه، كقوله: «بعض الناس»[٩]، و: «بعض الشراح»[١٠]، و: «البعض»[١١].

ونقل في مواضع عن شيخه عبداللطيف بن عبدالعزيز الحراني، المشهور بابن المرحِّل، ولم يكن يسمِّيه، بل كان يقول: "شيخنا"، مثل قوله: «قاله شيخنا»[١٢]، و: «بخط شيخنا»[١٣]، و: «كان شيخنا يستبعد»[١٤].

(١) المخطوطة الأولى ٨/أ، ٢٠/ب.

(٢) المخطوطة الثانية ١٥٥.

(٣) المخطوطة الثانية ٩٧.

(٤) المخطوطة الأولى ٩/ب، ١٢/أ.

(٥) المخطوطة الأولى ١٥/ب، الأولى بين ٣١/ب و٣٢/أ.

(٦) المخطوطة الثانية ١٦٣.

(٧) المخطوطة الأولى، الملحقة بين ١٥/ب و١٦/أ.

(٨) المخطوطة الأولى ٥/ب.

(٩) المخطوطة الأولى ٢/أ، الملحقة بين ٦/ب و٧/أ، ١٢/ب، ٣٨/أ، الثالثة بين ٧/ب و٨/أ، والمخطوطة الثانية ٨٥.

(١٠) المخطوطة الأولى ٧/ب.

(١١) المخطوطة الأولى ١٥/أ.

(١٢) المخطوطة الثانية ١٦.

(١٣) المخطوطة الأولى، الملحقة بين ١٦/ب و١٧/أ.

(١٤) المخطوطة الأولى ١٨/ب.

ونقل عن معاصريه، فأحياناً يبهم من ينقل عنه، كقوله: «ذَكَر لي بعضهم»[١]، و: «حُكِي لي»[٢]، و: «قال لي بعض الناس»[٣].

وأحياناً أخرى يسمِّيه، مثل تصريحه بأسماء: أبي حيان[٤]، والسمين الحلبي[٥]، وابن عقيل[٦]، والركن الإستراباذي[٧]، والافتخار العجمي[٨]، ورمزه للسفاقسي بـ: سفا[٩].

وكان غالب نقله من المصادر بالمعنى، ولم يكن ينقل بالنص إلا في بعض المواضع التي صرح فيها بذلك، كأن يقول: «هذا نصه»[١٠]، و: «انتهى بنصه»[١١]، و: «قال ما نصه»[١٢].

ونقل في مواضع من خطوط العلماء في كتبهم أو تعليقاتهم، وهذا يرفع منزلة مصادره، ويزيدها قوة، إذ خط العالم أدعى للثقة، وأرقى للصحة، وأحكم عند الاختلاف، ومن ذلك: نقله من خطوط: ابن جني[١٣]، والجواليقي[١٤]، والشلوبين[١٥]،

(١) المخطوطة الثانية ١٣.

(٢) المخطوطة الأولى ١٤/ب، والمخطوطة الثانية ١٦١.

(٣) المخطوطة الأولى ١٠/أ.

(٤) مثلًا: المخطوطة الأولى ٨/ب، ١٠/أ، ١٣/ب، والمخطوطة الثانية ١٧٨، ٢٠٩.

(٥) المخطوطة الأولى، الثانية بين ٣١/ب و٣٢/أ.

(٦) المخطوطة الثانية ١٦١.

(٧) المخطوطة الثانية ٣٧، ٣٨، ٢٤.

(٨) المخطوطة الثانية ٧٢.

(٩) ٤١٨.

(١٠) المخطوطة الأولى ٢/أ، والمخطوطة الثانية ٩١، ١٠٣.

(١١) المخطوطة الأولى ٨/أ، والمخطوطة الثانية ٣٨، ٥٣، ٨٥، ١٩٢، ٢١٩.

(١٢) مثلًا: المخطوطة الأولى ٤/أ، ١٢/ب، ١٩/أ، والمخطوطة الثانية ٣٨، ٥٨، ٨٦، ٩٦، ١٠٠.

(١٣) المخطوطة الثانية ٢٥، ٢٨، ٦٥.

(١٤) المخطوطة الثانية ٢٧.

(١٥) المخطوطة الأولى ٨/أ.

وابن الناظم[١]، وابن النحاس[٢]، وشيخه ابن المرحّل[٣]، والافتخار العجمي[٤]، وبعض الفضلاء[٥].

ونصَّ أحيانًا على أن ما نقله من مصادره جاء في النسخة التي بين يديه كما أورده، وذلك عند حاجته إلى إيضاحٍ وتفسيرٍ واستثباتٍ، وأشار أحيانًا إلى أن ما أورده إنما هو في بعض نسخ المصدر الذي ينقل منه.

فنقل مرة عن "شرح كتاب سيبويه" للسيرافي أن الكوفيين خرجوا "أيًّا" في قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ على ثلاثة أوجه، وقال بعد أن ساق الوجهين الأولين: «ولم أَرَ في نسخة السِّيرافيِّ الوجهَ الثالثَ»[٦]، تأكيدًا على أن سقوطه من النسخة لا منه، وقد جاء كلام السيرافي في المطبوعة مطابقًا لما نقل عنه.

وعالج إشكالًا قيل: إنه وقع في بعض نسخ "شرح الكافية الشافية" لابن مالك، وهو في أثناء حديثه عن حقيقة "أَلْ" في باب "نِعْم" و"بئس"، فبيَّن أن ابن مالك أجاز في "أَلْ" في هذا الباب وجهين، ثم ساق كلامه الدال على أنهما عنده وجهان لا واحد، وهو قوله: «استعملوا "أَلْ" الجنسية مجازًا في الدلالة على الكمال مدحًا وذمًّا، نحو: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وبِئْسَ الرجلُ عمرٌو، كأنه قال: نِعْمَ الجامع لخصال المدح زيدٌ، وبِئْسَ الجامع لخصال الذم عمرٌو، أو يكون العمومُ قد قُصد هنا على سبيل المبالغة المجازية، كما فَعَل مَنْ قال: أَطْعَمَنا شاةً كلَّ شاةٍ، و: مررت برجلٍ كلِّ رجلٍ، أي: جامعٍ لكل خصلة يُمدح بها الرجال».

ثم قال ابن هشام: «فإن قلت: الوجهُ الأول هو الوجه الثاني قطعًا، وفي بعض النسخ: "ويكون العموم"؛ بالواو لا بـ"أو"، وهو مؤيِّد لِمَا ذكرت، وأن الهمزة غلطٌ من

(١) المخطوطة الثانية ١٥٩.

(٢) المخطوطة الأولى ٢٨/أ، ٣٨/أ.

(٣) المخطوطة الأولى، الملحقة بين ١٦/ب و١٧/أ.

(٤) المخطوطة الثانية ٧٢.

(٥) المخطوطة الأولى ٣٥/ب.

(٦) المخطوطة الثانية ١٨.

بعض النساخ، والذي قوَّى الرِّيبةَ أنه أعاد قولَه: المجازية بعد قوله أوَّلًا: مجازًا، فأَوْهَم أن هذا المجاز غيرُ ذاك المجاز، وإلا لم يذكره.

قلت: إنما هما وجهان، فالأول حاصلُه: أنه استعمل "الرجل" في مكان قوله: الجامع لخصال الرجال الممدوحة، والثاني حاصلُه: أنه جعل "الرجل" نفسَ الجنسِ كلِّه»[1].

ومثَّل لمجيء اللام للتعليل بما في بعض نسخ صحيح البُخَاريِّ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «لِمَ يضربُ أحدُكم امرأتَه ضَرْبَ الفَحْل، ثم لعلَّه يعانقُها؟»[2].

وربما استغلقت عليه بعض الكلمات فيما ينقله من مصادره، أو كانت ساقطةً، فيبيِّض لها، جاء ذلك في أحد النصوص التي نقلها عن الشلوبين[3]، وعن ابن عصفور[4]، وفي أحد الأبيات الشواهد؛ إذ بيَّض لأكثر شطره الثاني[5].

وفي المخطوطة الثانية بياضات في أثناء النقل عن المصادر، لكنني لم أتبين أهي من ابن هشام أم من الناسخ؟[6]

وكان ابن هشام حفيًّا بجماعة من العلماء وكتبهم، تجلَّى ذلك في إكثاره النقل عنهم، وتنويعه النقل عن بعضهم من أكثر من مصدر، وثنائه على بعض مصادره، وذكر بعض ما تمتاز به.

فتراه مرة بعد أخرى يورد نصوص أبي علي الفارسي في "التذكرة" و"الحجة" و"الإيضاح"، وابن جني في "الخصائص" و"سر صناعة الإعراب" و"التنبيه في شرح مشكلات الحماسة" و"التمام في تفسير أشعار هذيل"، وعبدالقاهر الجرجاني في

(١) المخطوطة الثانية ٩١.

(٢) المخطوطة الثانية ٥١.

(٣) المخطوطة الأولى ٢٧/أ.

(٤) المخطوطة الأولى ١١/ب.

(٥) المخطوطة الأولى ٣٥/ب.

(٦) المخطوطة الثانية ٧١، ١٥٤، ٢٠٢.

"المقتصد في شرح الإيضاح والتكملة"، والزمخشري في "الكشاف" و"المفصل"، والشلوبين في "حواشي المفصل"، وابن عصفور في "شرح جمل الزجاجي" و"شرح أبيات الإيضاح" و"شرح المقرب"، وابن مالك في "شرح التسهيل" و"شرح عمدة الحافظ" و"شرح الكافية الشافية"، وابن الناظم في "شرح الألفية" و"شرح لامية الأفعال"، وأبي حيان في "التذييل والتكميل" و"البحر المحيط" و"النكت الحسان في شرح غاية الإحسان".

وتراه مع تعدُّد نقله عن "الصحاح" للجوهري يشيد به، فيقول في باب المقصور والممدود: «وإذا أردت كمال معرفته فعليك بباب الواو والياء من كتاب "الصّحاح"»(١).

ونقل عن سيبويه أن بعض العرب يقول: يا رَبُّ، بالضم، يريد: يا ربي، وقولَ السيرافي شارحًا له: وإنما يكون ذلك في الأسماء التي الغالِبُ عليها الإضافةُ، ثم قال: «للهِ هذا ما أَحْسَنَه! فإن الدليل حينئذٍ قد يظهرُ على إرادة الإضافة»(٢).

ونقل قول ابن الناظم: تقول: بلغني أن زيدًا فاضلٌ، فتفتحُ؛ لأنه يسدُّ مسدَّه: بلغني الفضلُ، ثم قال: «وما أحسن قوله: الفضلُ»(٣).

ولم يكن ابن هشام ناقلًا فحسب، بل كانت له نظرات تقويمية لبعض ما ينقله، يسدد فيها ما يراه من خَلَّة في الكلام المنقول.

ومن أمثلة ذلك: توقفه مع ابن الناظم في شرحه بيت الألفية في كسر همزة "إنَّ":

أو حكيت بالقول

فإنه ساق عبارته في الشرح، واعترض عليه بأمرين، فقال: «قلت: عليه نَقْدان:

أحدهما: أنه كان ينبغي أن يعبِّر عن المسألة بعبارةٍ واضحةٍ كاشفةٍ عن معناها؛ لتكون عبارتُه تفسيرًا لعبارة الناظم، وإيضاحًا لِمَا فيها من الخفاء، أَمَّا أنه أتى بمثل

---

(١) المخطوطة الأولى ٣٣/ب.

(٢) المخطوطة الأولى ٢٦/أ.

(٣) المخطوطة الثانية ٤٤.

العبارة الخفيةِ، ثم شَرَحَ عبارةَ أبيه المساويةَ لعبارته هو في الخفاء؛ ليَلْزَمَ من ذلك شرحُ عبارته هو؛ فلا يَحْسُنُ.

وقد يُجاب: بأن ما يَذكُرُه من التراجم عن المسائل المذكورة إنما يذكُرُه على أنه فكٌّ للمنظوم، ثم يشرحُ ذلك، ولم يذكره ليكونَ شرحًا، فيقالَ: فكان ينبغي أن يقول: ومعنى هذا، ولا يقولَ: ومعنى قولِه.

وقد يُجاب: بأن الأهم تفسيرُ ما في النظم؛ لأن الكتاب موضوع له، ولعله لو فَسَّر معنى الباء في كلامه؛ لتُوُهِّمَ أن ذلك خاصٌّ بعبارته، أما إذا فَسَّر كلامَ الناظم، وتُوُهِّم اختصاصُ ذلك التفسيرِ بعبارة الناظم دون عبارتِه هو؛ فقد سَهُل؛ لأن غرضنا الأهمَّ تفسيرُ كلام الناظم، والاعتراضُ بعد هذا كلِّه قويٌّ عليه.

والاعتراضُ الثاني عليه: أن قوله: المجرد من معنى الظن؛ لا فائدةَ له؛ لأن القول إذا كان بمعنى الظن فلا حكايةَ، وهو قد شَرَطَ الحكايةَ»[1].

---

(١) المخطوطة الثانية ٤٥.

المطلب الرابع: موازنة بينهما وبين أوضح المسالك.

عُنِي ابن هشام كثيرًا بالألفية، ودارت حولها مباحثاته ومناقشاته، وشُغل بها درسًا وتدريسًا وتأليفًا، منذ أن بدأ حياته العلمية، وتجلَّى ذلك في اتخاذه لنفسه نسخةً منها، كتبها بخطه، وهو في الرابعة والعشرين من عمره[(١)]، ونثر عليها حواشيه وتعليقاته في مُدَدٍ متفاوتة، وصنع مثل ذلك أيضًا في عدة نسخ من متن الألفية، وألَّف عليها كتابه الآخر: رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة، ثم توَّج أعماله تلك بكتابه الفذِّ: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، فنال مكانته اللائقة به بين العلماء، وازدان بشروحاتهم وتعليقاتهم، وقد قال في أوله متحدِّثًا عن نظم الألفية: «وقد أسعفت طالبيه، بمختصر يُدانيه، وتوضيح يسايره ويباريه، أَحُلُّ به ألفاظه، وأوضِّح معانيه، وأحلِّل به تراكيبه، وأنقِّح مبانيه، وأعذِّب به موارده، وأَعْقِل به شوارده، ولا أُخْلي منه مسألةً من شاهدٍ أو تمثيل، وربما أشير فيه إلى خلافٍ أو نقدٍ أو تعليلٍ، ولم آل جهدًا في توضيحه وتهذيبه، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه»[(٢)].

وتعدُّد الحواشي التي وضعها ابن هشام على الألفية خير شاهد على طول مدارسته لها، وتعاهده لها بالعناية والتحرير، ويدل على هذا أيضًا قوله في إحدى الحواشي تعليقًا على بيت الألفية:

والنصبُ بعد ما أُضيف وجبا ... إن كان مثلَ مِلْءِ الأرضِ ذهبا

«قولُه: "ما أُضِيف": قلت قديمًا: ينبغي أن قوله: "بعدَ ما أُضِيف" [محمولٌ] على ما هو أعمُّ من الإضافة في اللفظ والتقدير؛ ليَدخُلَ نحوُ: ملآنٌ ماءً، ثم رأيت أنه ينتقض بمفهوم الشرط في قوله: "إنْ كان"»[(٣)].

فقوله: "قديمًا" دالٌّ على تطاول مدارسته للألفية، واستمرار نظره فيها، حتى يستقر رأيه بعد طول التأمل على ما يصح.

---

(١) وهي المخطوطة الأولى محل الدراسة.

(٢) أوضح المسالك ١/ ٢٠، ٢١.

(٣) المخطوطة الثانية ٤٩.

وعند تلمس أوجه التشابه والافتراق بين حاشيتيه على الألفية وكتابه أوضح المسالك يُلحظ أنهما قد اشتركا في جملة أمور، منها:

- تعلقهما بمتن واحد، وهو الألفية.

- المحافظة على ترتيب أبواب الألفية العام، واتباع منهجها في ترتيب مسائل الباب الواحد؛ إلا شيئًا قليلًا مما نبَّه عليه في أول أوضح المسالك.

- العناية فيهما بآراء العلماء المعتبرين وأقوالهم، ومناقشتها، وتقويم ما يحتاج منها إلى تقويم.

- مناقشة أحكام الألفية ونقدها، ومخالفة ابن مالك في آرائه النحوية والتصريفية عند ظهور الدليل.

- وفرة الشواهد النحوية من القرآن والشعر، وتكرار كثير منها في الكتابين، والاستشهاد بالحديث النبوي والآثار.

واختلفا في أمور عامة، منها:

- اكتمال سمات التأليف في أوضح المسالك، باشتماله على مقدمة، وخاتمة، ومراعاة الترتيب، وتسلسل المسائل والفصول، وترابطها عند الانتقال من واحدة لأخرى، وتواليها بما تقتضيه طبيعة الباب النحوي، وخلوها من التكرار والحشو.

أما الحاشيتان فهما مسائل متفرقة، لا يجمعها رابط سوى تعلقها ببيت واحد، كل مسألة منها منفصلة أولًا وآخرًا عن الأخرى، وقد يعاد بعض الأولى في الثانية، وليس لهما مقدمة كاشفة ولا خاتمة، فليسا على نهج الكتب المعتادة، بل على نهج كتب التعليقات والمسائل والخاطريات والتذكرات.

- مراجعة مسائل أوضح المسالك وتحريرها وتدقيقها، وانتقاء ألفاظه وعباراته، والعناية بها قبل إخراجها، وتهذيبها وضبطها؛ لأنه كُتب ليكونَ مغنيًا عن غيره من الشروح، لذا تناوله العلماء وتداولوه، ووُضعت عليه شروح وحواشٍ مكمِّلة وموضحة.

أما الحاشيتان فقد ظهرت في عباراتهما وألفاظهما مآخذ تدل على أنهما مكتوبتان على سبيل التذكرة الخاطرية، وأن بعضًا من مسائلهما لم تراجع صياغته بعد

كتابته، فبدا مضطربًا ومستغلقًا[1].

- شمول الكلام في أوضح المسالك على جميع أبواب الألفية ومسائلها المذكورة في أبياتها، مع زيادات تحتاج إليها بعض الأبواب أحيانًا.

وإغفال الكلام في الحاشيتين على ما يقارب العُشْر من أبيات الألفية[2]، وتركها دون تعليق؛ إما لعدم حاجتها إلى تعليق، أو لضيق المكان وامتلاء أطراف الكتاب، أو اكتفاءً بالتعليق عليها في حواشٍ أخرى.

- خلو أوضح المسالك من النقل عن الكتب، ومناقشة أقوال العلماء فيها، والاكتفاء بنقل رأي العالم غفلًا من مصدره إلا قليلًا.

وفي الحاشيتين يكثر النقل عن الكتب، ويكون ذلك أحيانًا مطوَّلًا، مع مناقشات وتوضيحات وإضافات، تدعو إليها حاجة المسألة.

هذا، وانفردت الحاشيتان عن أوضح المسالك بأن ابن هشام اعتنى فيهما بعبارة الألفية وألفاظها عناية مباشرة، وهو أمر خلا منه عملُه في أوضح المسالك إلا نادرًا، فإن من المعروف أن ابن هشام لم يلتزم فيه بإيراد أبيات الألفية، وإنما اهتدى بها وضعًا وترتيبًا ومسائلَ في مختصر يدانيها ويسايرها.

وقد ظهرت عناية ابن هشام في حاشيتيه بعبارة الألفية وألفاظها في أمور، أهمها:

- الضبط: ومن ذلك: ما في البيت ١٩:

وفعلُ أمرٍ ومضي بُنِيَا ...

قال ابن هشام: «وهذا الموضع يُقرأ بالخفض، وذلك على حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على ما كان عليه من الخفض؛ لكون المضاف المحذوف معطوفًا على مثله، نحو:

أكلَّ امرئٍ تَحْسَبين امرأً ونارٍ توقَّدُ بالليلِ نارًا؟

وينبغي أن يُقرأ: "ومضيٌ" بالرفع، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، على

(١) سأبين ذلك إن شاء الله في المسألة الثانية من المطلب الخامس الآتي ص ١٠٢.

(٢) تقدَّم تعداد الأبيات الغفل من التعليق ص ٣٥-٣٧.

ما هو الأكثر في كلامهم، وعلى هذا فالإخبار صحيح»[1].

وما في البيت ١١٤:

وأولٌ مبتدأٌ والثاني فاعلٌ اغنى في "أسارٍ ذانِ؟"

قال: «"ذان" تثنية "ذا"، لا اسم فاعل من: دنا يدنو؛ لأنه لا يليق بذي فهمٍ أن يمثل بمشترك، ونحوُ: أقائم زيد؟ يجوز فيه إعرابان -بإجماعٍ، وإنما النزاع في مثل: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ﴾، أعني: فيما مرفوعه ضمير- فلا يمثل به لأحدهما»[2].

وما في البيت ٤٧٦:

وحذفَ ما منه تعجبتَ استبحْ إن كان بعد الحذف معناه يَضِحْ

قال: «"يَضِح" بالضاد المعجمة، أي: إن كان معناه عند الحذف واضِحًا، لا بالمهملة؛ لأن قولك: إن كان معناه عند الحذف صحيحا؛ لا معنى له»[3].

وقال أيضًا: «يقال: وضح الأمر -بالضاد المعجمة ثم بالحاء المهملة- وضوحًا، وأوْضَح، ثلاثيًّا ورباعيًّا: ظهر، والوجهُ: حسُنَ»[4].

وما في البيت ٩٦٤:

من لامِ "فَعْلى" اسمًا أتى الواوُ بَدَلْ ياءٍ، كـ"تقوى"، غالبًا جا ذا البَدَلْ

قال: «قوله: "كتقوى"؛ إن قرئ بالتاء من فوق فهو من اتقيت، أو بثانية الحروف فهو من: بَقِي ضد: فَنِي، أو من بَقَيت الشيء -بفتح القاف- إذا انتظرته، وكلاهما بالياء»[5].

- الإشارة إلى اختلاف نسخ الألفية: ومن ذلك: ما في البيت ٩:

واحِدُه كلِمةٌ والقولُ عَم وكِلْمةٌ بها كلامٌ قد يُؤَمْ

---

(١) المخطوطة الثانية ٣٢.

(٢) المخطوطة الأولى ٦/أ.

(٣) المخطوطة الأولى ٢١/أ.

(٤) المخطوطة الثانية ٨٨.

(٥) المخطوطة الأولى ٤١/أ.

قال ابن هشام: «في نسخة: "بها الكلام قد يؤم"»[1].

وما في البيت ١٠:

بالجرِ والتنوينِ والندا و"أل" ومسندٍ للاسمِ تمييزٌ حصل

قال: «في نسخةٍ: مَيْزٌ قد حَصَل»[2].

وما في البيت ٢٠٢:

وغيرَ ما يَلي وغيرَ المفرد لا تَبْن وانصِبْهُ أو الرفعَ اقصِد

قال: «خ: أو ارفع تقصِد»[3].

وما في البيت ٧٦٠:

ولا تلي فارِقةً فَعُولا أصْلًا ولا المِفْعال والمِفْعِيلا

قال: «خ: مِفْعالا أو مِفْعيلا»[4].

- التفسير اللغوي للألفاظ: ومن ذلك ما في البيت ١٥٨:

إعمال ليس أعملت ما دون إن مع بقا النفي وترتيب زكن

قال ابن هشام في تفسير "زكن": «في "الصّحاح" ما مُلخَّصه: زَكِنته -بالكسر- أزكَنه زَكَنًا -بالتحريك-: علمته، قال ابنُ أمِّ صاحبٍ:

وَلَنْ يُرَاجِعَ قَلْبِي حُبَّهُمْ أَبَدًا زَكِنْتُ مِنْهُمْ عَلَى مِثْلِ الَّذِي زَكِنُوا

وقوله: "على" مقحَمةٌ، وعن الأَصْمَعيِّ أنه يقال: زَكِنته صالحًا: ظننته، وأنه إنما يقال: أزكنته»[5].

وما في البيت ١٧٥:

ك"إنَّ زيدًا عالمٌ بأني كُفْءٌ، ولكنَّ ابنَه ذو ضِغْنِ"

---

(١) المخطوطة الثانية ٣.

(٢) المخطوطة الثانية ٣.

(٣) المخطوطة الأولى ٩/ب.

(٤) المخطوطة الأولى ٣٣/أ.

(٥) المخطوطة الأولى ٧/ب.

قال في تفسير "ضِغْن": «حقد، ومنه: ﴿وَيُخْرِجْ أَضْغَٰنَكُمْ﴾»(١).

وما في البيت ٣٩٤:

وربما أَكْسَبَ ثانٍ أَوَّلا تأنيثا انْ كان لحذفٍ مُوهَلا

قال: «قوله: "مُوهَلا" اسم للمفعول من آهَلْته لكذا إذا جعلته أهلًا له»(٢).

وما في البيت ٤٢٨:

كفعله اسمُ فاعلٍ في العملِ إن كان عن مضيِّه بمَعْزِلِ

قال: «قوله: بمعزل: الباء ظرفية، والـمَعْزِل: مَفْعِلٌ من عزله عنه إذا نحَّاه وأبعده، ونظيره: قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ﴾، أي: في مكان عزل منه نفسه عن أبيه وعن مركب المؤمنين، وقيل: في معزل عن دين أبيه»(٣).

- إعراب الأبيات: ومن ذلك: ما في البيت ١٣:

وماضِيَ الأفعالِ بالتاْ مِزْ وسِمْ بالنون فِعْلَ الأمرِ إن أمر فُهِم

قال ابن هشام في قوله: "أمرٌ": «مرفوعٌ بفعل محذوفٍ على شريطة التفسير، مثل: ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ﴾»(٤).

وما في البيت ١٤:

والأَمرُ إن لم يكُ للنون محلْ فيه هو اسمٌ نحو "صهْ" و"حيَّهَل"

قال في قوله: "هو اسم": «جملةٌ اسميةٌ مخبَرٌ بها عن "والأمر"، وهي دالةٌ على جواب الشرط، لا جوابُه، خلافًا لمن غلط، وهو ابن الخبَّاز، حيث قال في قول ابن معط:

اللَفْظُ إنْ يُفِدْ هُوَ الكَلَامُ:

إن الفاء محذوفةٌ للضرورة»(٥).

---

(١) المخطوطة الأولى ٨/ب.

(٢) المخطوطة الثانية ٥٩.

(٣) المخطوطة الثانية ٧٣.

(٤) المخطوطة الثانية ٤.

(٥) المخطوطة الثانية ٤.

وما في البيت ١٠٨:

ولاضْطِرارٍ كبَنَاتِ الأَوبَرِ كذا وطِبْتَ النفسَ يا قيسُ السري

قال: «"السَّرِي" عطف بيانٍ، لا بدلٌ؛ لأنه لا يباشر "يا"، ولا مضافٌ إليه؛ وإلا لنُصب "قيس"، وليس هو قويٌّ في المعنى»[١].

وما في البيت ٤٣٧:

وكلّ ما قُرِّرَ لاسْمِ فَاعِلِ يُعْطى اسمُ مفعول بلا تَفَاضل

قال: «إن رُفِع "كُلّ" فمبتدأٌ، خبرُه "يُعْطَى"، أي: يُعْطَاه، "اسمُ" مرفوعٌ، مثل:

وَخَالِدٌ يَحْمَدُ أَصْحَابُهُ

وإن جعلت "كُلّ" مفعولَ "يُعْطَى"، فتنصبُ، و"اسمُ" أيضًا مرفوعٌ؛ لأنه مفعولُه الأولُ نائبٌ عن فاعله، فالحاصل: أن "اسم" لا بدَّ من رفعه، وأنه يجوز وجهان في "كُلّ"؛ بناءً على أنه: هل الأصل: يُعْطَاه، أم لا؟»[٢].

- الاستحسان: ومن ذلك: ما في البيت ١٥٨:

إعمال ليس أعملت ما دون إن مع بقا النفي وترتيب زكن

قال: «قال الشلوبين في "حواشيه": قولُه[٣]: بـ"إلَّا": يجري مجرى "إلَّا": "بَلْ" و"لكنْ".

ع: فقولُ الشيخ: "بَقَا النَّفْي" عبارةٌ حسنةٌ؛ لأنه احترازٌ عن المسائل الثلاثة»[٤].

وما في البيت ٦٢٨:

وما بمعنى افعل كآمين كثر ونحوه كوا وهيهات نَزُر

قال: «ما أَحْسَنَ قولَه: "بمعنى: افْعَلْ كـ: آمِينَ"؛ فإنها مصادَفة حسنةٌ للحديث

(١) المخطوطة الأولى ٥/ب.

(٢) المخطوطة الأولى ١٩/ب.

(٣) أي: الزمخشري في المفصل ١٠٤.

(٤) المخطوطة الثانية ٣٠.

أنه عليلم[1] سُئل عن معنى "آمينَ"، فقال: "افْعَلْ"»[2].

- الاستدراك والاعتراض: ومن ذلك: ما في البيت ٢٠:

من نونِ توكيدٍ مُباشرٍ ومن نونِ إناثٍ كَيَرُعْنَ من فُتِن

قال ابن هشام: «قوله: "من نونِ توكيدٍ": ينبغي أن يقول: لفظًا أو تقديرًا، كقوله:

لَا تُهِينَ الفَقِيرَ

وقولك: لا تَكْفُرَا، بإبدال النون ألفًا في الوقف»[3].

وما في البيت ٩٦:

وكلُها تلزمِ بَعدَه صِله على ضميرٍ لائقٍ مُشْتَمِلَه

قال: «قوله: "وكلُّها": شرَع في الكلام على الصلة، وكان ينبغي أن يُكْمل ذكرَ الموصولات أوَّلًا؛ فإنه قد بَقِي عليه "أيٌّ"»[4].

وما في البيت ١٠٣:

في عائدٍ مُتَّصلٍ إنِ انتصَب بفعلٍ او وصف كمن نرجو يهب

قال: «بَقِي عليه أن يقول: في غير صلة "أل"، نحو: جاءني الضاربته هندٌ، فإنه لا يُحذف إلا نادرًا، كذا نصَّ هو عليه»[5].

وما في البيت ١٨٦:

وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل واسمًا حل قبله الخبر

قال: «قوله: "واسمًا حلَّ قبلَه الخَبَر": بَقِي عليه أن يقول: أو ظرفٌ ملغًى، نحو: إن غدًا لَزيدًا راحلٌ، نصَّ عليه في "شرح الكافية"»[6].

---

(١) كذا في المخطوطة، ولعله اختصار لـ: عليه الصلاة والسلام.

(٢) المخطوطة الثانية ١٤٠.

(٣) المخطوطة الثانية ٣٢.

(٤) المخطوطة الأولى، الأولى الملحقة بين ٤/ب و٥/أ.

(٥) المخطوطة الأولى ٥/ب.

(٦) المخطوطة الأولى ٩/أ.

وما في البيت ٢٥٩:

كذا إذا الفعلُ تلا ما لَن يرد ما قبلَهُ معمولَ ما بَعْدُ وُجِد

قال: «التعبير هنا بـ"لن" فيه نظر؛ لأن المراد: ما لم يستعمله العرب هذا الاستعمالَ، فحقُّه أن يأتي بـ"لم" دون "لن" التي هي للاستقبال»[١].

وما في البيت ٤٤٤:

فأَوَّلٌ لذِي امتِناعٍ كأبى والثانِ للَّذِي اقتَضى تقَلُّبا

قال: «قولُه: "امتناع" كان أَوْلَى منه: هِيَاج؛ ليَدخلَ: نِكَاحٌ، وضِرَابٌ وسِفَادٌ»[٢].

وما في البيت ٦٦٩:

وما يصير علمًا من ذي ألف زيدت لإلحاق فليس ينصرف

قال: «لو قال:

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفْ مُلْحِقةٍ مَقْصُورَةٍ لَمْ يَنْصَرِفْ؛

كان أحسن»[٣].

وما في البيت ٧٢٧:

في الضد جرد والمميز اجرر جمعا بلفظ قلة في الأكثر

قال: «لو قال: اسمًا؛ لكان أَوْلَى من: "جَمْعًا"؛ ليُحتَرَز بذلك عن الصفة»[٤].

ولم يُخْلِ ابن هشام كتابه أوضح المسالك من تعليقات على عبارة الألفية، بل نبَّه في مواطن يسيرة على بعض ما في ألفاظها، ومن ذلك:

- قوله: «وفي نسخة من "الخلاصة" ما يقتضي أن اللقب يجب تأخيره عن

(١) المخطوطة الأولى ١٢/أ.

(٢) المخطوطة الأولى ١٩/ب.

(٣) المخطوطة الثانية ١٥٤.

(٤) المخطوطة الأولى ٣١/ب.

الكنية، كـ:أبي عبدالله أنف الناقة، وليس كذلك»[1].

- وقوله: «وقال الناظم:

الحال وصف فضلة منتصب مُفهم في حالٍ كذا

فـ"الوصف" جنسٌ يشمل الخبر والنعت، و"الحال" و"فضلة" مخرج للخبر، و"منتصب" مخرج لنعتي المرفوع والمخفوض، كـ: جاءني رجل راكب، و: مررت برجل راكب، و"مفهم في حال كذا" مخرج لنعت المنصوب، كـ: رأيت رجلا راكبا؛ فإنه إنما سيق لتقييد المنعوت فهو لا يُفهم في حال كذا بطريق القصد، وإنما أفهمه بطريق اللزوم».

ثم قال: «وفي هذا الحد نظر؛ لأن النَّصْبَ حكم، والحكم فرع التصوُّر، والتصور متوقِّفٌ على الحد، فجاء الدَّوْرُ»[2].

- وقوله في "عَلُ": «وظاهر ذكر ابن مالك لها في عِدَاد هذه الألفاظ أنها يجوز إضافتها، وقد صرَّح الجوهري بذلك فقال: يقال: أتيته من عَلِ الدار، بكسر اللام، أي: من عالٍ، ومقتضى قوله:

وأعربوا نصبا إذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا

أنها يجوز انتصابُها على الظرفية أو غيرها، وما أظُنُّ شيئًا من الأمرين موجودًا»[3].

- وقوله في حروف الزيادة: «وأما تمثيلُ الناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء بنحو: لِمَهْ؟ و: لم تَرَهْ، وللام بـ: ذلك، و: تلك؛ فمردودٌ؛ لأن كلًّا من هاء السكت، ولام البعد كلمةٌ برأسها، وليست جزءًا من غيرها»[4].

ومن خلال ما سبق يتضح أن لكل واحد من الكتابين منهجًا يختلف به عن الآخر، وبسببه تفاوتت العناية فيهما بنص الألفية قلَّةً وكثرةً، فأوضح المسالك أراد له ابن هشام أن يكون كتابًا مستقلًّا عن أصله، حتى يكون كالمتن الجديد، ولم يربطه

(١) أوضح المسالك ١/١٢١.

(٢) أوضح المسالك ٢/١٩١.

(٣) أوضح المسالك ٢/٣٤٢-٣٤٤.

(٤) أوضح المسالك ٤/٣٣٦.

بالألفية إلا في إشارات يسيرة، وهو منهجٌ في الشرح سلكه جماعة من العلماء.

المطلب الخامس: تقويمهما. وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: المحاسن.

امتازت حاشيتا ابن هشام على الألفية بمحاسن وميزات، أكسبتهما قيمة علمية، يمكن تبيُّنُها في الأمور الآتية:

- الإفصاح عن آراء ابن هشام وموقفه من أبيات الألفية، صياغةً وأحكامًا، وهو ما خلا منه شرحه المسمى أوضح المسالك؛ إذ لم يتكلم فيه على الأبيات إلا نادرًا.

- معرفة جهود ابن هشام في دراسة الألفية، وبيان تنوعها بين ضبط النص، وذكر فروق النسخ، وتفسير العبارات، والإعراب، وشرح المسائل بالتفصيل والإضافة والتعليل والتلخيص، والتعليق على الشواهد والأمثلة، وبيان المآخذ والمحاسن في أبيات الألفية وعباراتها.

- الوقوف على نصوص لغوية، ونحوية، وصرفية، نقلها ابن هشام من مصادر تعد اليوم مفقودة، مما يبرز الاطلاع الواسع الذي تميز به هذا الإمام.

- اهتمام ابن هشام بالشواهد النحوية، فقد أورد منها جملة متكاثرة، وبحثها معنى وإعرابًا، ووجَّه ما أشكل منها.

- ضبط بعض الأبيات الشعرية، والأعلام، ضبطًا صحيحًا، اعتمادًا على ضبط القلم الذي أعمله ابن هشام في المخطوطة الأولى.

- الكشف عن جوانب مفيدة في شخصية ابن هشام، منها: صلته بشيوخه، ومجالسه العلمية التي جرت فيها محاوراته، ولقاؤه لعلماء مشهورين في عصره.

- في مادة الحواشي العلمية ما يفتح المجال لدراسة جهود ابن هشام العلمية حول الألفية في غير أوضح المسالك، ودراسة موقفه من الألفية موافقة ومعارضة، ودراسة موقف العلماء المتأخرين من تعليقاته على الألفية.

المسألة الثانية: المآخذ.

من خلال دراسة الحاشيتين، والوقوف على ما فيهما، تبيَّنت لي فيهما بعض المآخذ التي لا أزعم أني أستدرك بها على ابن هشام؛ لأنها من قبيل السهو والخطأ الذي لا يسلم منه بشر، ولو أتيح لابن هشام أن يعاود قراءة بعض ما كتب لأصلحه بديهةً، والله المستعان.

وسأورد هذه المآخذ أولًا مما في المخطوطة الأولى؛ لأنها التي بخط ابن هشام، فلا مدخل للنساخ فيها، ثم أورد من ذلك ما في المخطوطة الثانية؛ لاحتمال ألا يكون ما فيها من جهة ابن هشام، إلا ما رجحت أنه منه، فأذكره مع المآخذ الأولى، ثم أفرد لأوهام ناسخ المخطوطة الثانية حديثًا مستقلًّا.

فمن المآخذ:

١- مخالفة الوجه المشهور إعرابًا، إلى وجه أقل منه شهرة، أو إلى وجه ظاهر الخطأ. ومن ذلك:

قوله: «وقد يُبدل من إحدى المضعَّفين ياءٌ للتخفيف»[(١)]، والصواب: أحد المضعفين، أو: إحدى المضعفتين.

وقوله: «لأن في هذا ألف تمنع رفعَه»[(٢)]، والصواب: ألفًا.

وقوله: «وفي الفتح أخبرت بأنك مُوقِعا للحمد»[(٣)]، والصواب: موقعٌ.

وقوله: «الأول: أن الفعل إذا أُلغي أو عُلِّق انعقد من المعمولين مبتدأ وخبرا»[(٤)]، والصواب: وخبر.

وقوله: «فإنك لو لم تأتي بالتاء جاز أن يُظَنَّ أن الفاعل شيء منتَظَرٌ غيرُ ما

(١) المخطوطة الأولى ٥/أ.

(٢) المخطوطة الأولى ٧/ب.

(٣) المخطوطة الأولى، الملحقة بين ٨/ب و٩/أ.

(٤) المخطوطة الأولى ١٠/ب.

تقدَّم»[1]، والصواب: تأتِ.

وقوله: «لا بُدَّ من تغيير الفعل تغييرًا يُشعِر بأن المرفوع بعده مفعولا»[2]، والصواب: مفعول.

وقوله: «فهذه خمسةُ مسائلَ: ثلاثةٌ بلا خلافٍ، واثنتان بخلافٍ»[3]، والصواب: خمس.

وقوله: «أي: أتقتلونه ساعةَ قولِه هذا، ولا تتفكَّروا في أمره؟»[4]، والصواب: تتفكرون.

وقوله: «لا يكون "حنيفًا" حال من "إبراهيم"»[5]، والصواب: حالًا.

وقوله: «لأن فيها تشديد وتوكيد للكلام»[6]، والصواب: تشديدًا وتوكيدًا.

وقوله: «وكان الحكم فيما المتضايفين فيه ليس كلٌّ منهما لشخصٍ من المتضايفين أن يُنسب للأول»[7]، والصواب: المتضايفان.

وقوله: «ويلزم أبي عَلِيٍّ أن لا يقال إلا: رجل مَؤْلُوق»[8]، والصواب: أبا.

إلى غير ذلك من الأمثلة.

ومما وقع من ذلك في المخطوطة الثانية:

قوله: «وعلى هذا فليس قوله في "الكافية": "طلبًا" معمول له»[9]، والصواب:

(١) المخطوطة الأولى، الملحقة بين ١٠/ب و١١/أ.

(٢) المخطوطة الأولى ١١/ب.

(٣) المخطوطة الأولى ١١/ب.

(٤) المخطوطة الأولى ١٤/أ.

(٥) المخطوطة الأولى ١٦/أ.

(٦) المخطوطة الأولى ١٥/ب.

(٧) المخطوطة الأولى ٣٧/ب.

(٨) المخطوطة الأولى ٣٩/ب.

(٩) المخطوطة الثانية ٢.

معمولًا.

وقوله: «وأما الذين أعربوا راعوا الصيغة»(١)، والصواب: فراعوا.

وقوله: «قال ابنُه: إتباعًا، ولم يَزِدْ على ذلك شيء»(٢)، والصواب: شيئًا.

وقوله: «لأن المرخَّم إنما اعتَمد على أن المخاطب علم أن الاسم حارثا أو مالكا أو نحوه، لا أن مسمَّاه مَنْ هو»(٣)، والصواب: حارث أو مالك.

وقوله: «وإن كان الفاصلُ سكتةً أو جملةَ اعتراضٍ أو عاطف فلا شيءَ يُعَاد مع المؤكِّد»(٤)، والصواب: عاطفًا.

وقوله: «نحو: إنَّ زيدًا إنَّه فاضل، وإنَّ زيدًا إنَّ زيد فاضل»(٥)، والصواب: زيدًا.

وقوله: «وأما قولهم: السببُ والمسبَّبُ كالشيء الواحد، وقولُ أبي عَلِيٍّ: إن ثَمَّ حرفَ شرطٍ مقدر؛ ليس بمحرَّرٍ ولا مُستحسَنٍ»(٦)، والصواب: مقدرًا فليس.

وقوله: «لكونهما مفردان، تحقيقًا»(٧)، والصواب: مفردين.

وقوله: «لكونهما جملتان تحقيقًا»(٨)، والصواب: جملتين.

وقوله: «حرفُ المسألة: أن "بين" الثانيةَ هي الأولى لا غيرُها، ذُكرت توكيد»(٩)، والصواب: توكيدًا.

---

(١) المخطوطة الثانية ١٧.

(٢) المخطوطة الثانية ٤٣.

(٣) المخطوطة الثانية ٩٩.

(٤) المخطوطة الثانية ١٠٧.

(٥) المخطوطة الثانية ١١٢.

(٦) المخطوطة الثانية ١١٢.

(٧) المخطوطة الثانية ١١٣.

(٨) المخطوطة الثانية ١١٣.

(٩) المخطوطة الثانية ١١٧.

وقوله: «استغنوا بـ: عُرَاة جمعِ: عَارِي عن جمع: عُرْيان»[1]، والصواب: عارٍ.

وقوله: «فإذا أردتَّ الإدغام قَلَبت إحدى المتقاربين إلى جنس الآخَر»[2]، والصواب: أحد.

إلى غير ذلك من الأمثلة.

٢- السهو بعود المبهم على غير مطابقه. ومن ذلك:

قوله: «قال تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ * ثُمَّ مَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾، فعَلَّق الفعلَ عن المفعولين، وأعملهما في الأول»[3]، والصواب: وأعمله.

وقوله: «هذا سُوُر، ونُوُر، جمع: سِوَار، ونَوَار»[4]، والصواب: هذه.

وقوله: «يدلُّك على ذلك: أنهم لا يجوز: غلامُ، بالرفع بالابتداء»[5]، والصواب: أنه.

٣- السهو بكتابة بعض الآيات على خلاف ما في المصحف. ومن ذلك:

قوله: «وليُنظَرْ في: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ﴾ بالتثنية، ثم جاء: ﴿مِنۡ أَمۡرِهِمۡ﴾»[6]، وكتبت الآية في المخطوطة: «لهما» بدل: «لهم».

وقوله: «وأما الألف فقد كان قياسها أن تحذف كما في نحو: ﴿قَالَ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٞ﴾، ولكن عارضه أنه يُوقِع في التباسِ فعلِ الاثنين بفعل الواحد، فتركه»[7]، وكتبت الآية في المخطوطة: «قالا» بدل: «قال».

(١) المخطوطة الثانية ٢٠٩.

(٢) المخطوطة الثانية ٢٢٠.

(٣) المخطوطة الأولى ١٠/ب.

(٤) المخطوطة الأولى ٤٠/ب.

(٥) المخطوطة الأولى، الملحقة بين ١٧/ب و١٨/أ.

(٦) المخطوطة الثانية ١١٢.

(٧) المخطوطة الثانية ١٤٤.

وقوله في جر تمييز "كم" بـ"مِنْ": «وكذا يصح في تمييز "كم"، نحو: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، و: بكم مِنْ درهمٍ اشتريت؟»[(١)]، وكتبت الآية الأولى في المخطوطة: «وكم» بدل: «وكأين».

ووقع له سهوٌ أيضًا في كتابة الآيتين: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟﴾، فكتبها: «والزانية»[(٢)]، و: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾، فكتبها: «ولا»[(٣)].

ومما وقع من ذلك في المخطوطة الثانية:

السهو في كتابة الآيات التالية: ﴿يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾، فكتبت: «يوم»[(٤)]، و: ﴿جَعَلَهُۥ دَكَّآءَ﴾، فكتبت: «وجعله»[(٥)]، و: ﴿وَوَٰعَدْنَٰكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ﴾، فكتبت: «وواعدكم»[(٦)]، و: ﴿لَمْ تَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾، فكتبت: «يكونوا»[(٧)]، و: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟﴾، فكتبت: «وليس»[(٨)]، و: ﴿فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُۥ﴾، فكتبت: «عليهم»[(٩)]، و: ﴿وَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾، فكتبت: «وآمنوا بالذي»[(١٠)]، و: ﴿ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾، فكتبت: «ثم ما أدراك ما هيه»[(١١)]، و: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾، فكتبت: «عليكم»[(١٢)]، و: ﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾، فكتبت: «فقير»[(١٣)]، و:

(١) المخطوطة الأولى ٣٢/ب.

(٢) المخطوطة الأولى ١٢/أ.

(٣) المخطوطة الأولى ١٨/أ.

(٤) المخطوطة الثانية ١٠٠.

(٥) المخطوطة الثانية ١٠٤.

(٦) المخطوطة الثانية ٨.

(٧) المخطوطة الثانية ٢٧.

(٨) المخطوطة الثانية ٢٨، ٣٩.

(٩) المخطوطة الثانية ٤٥.

(١٠) المخطوطة الثانية ٦٦.

(١١) المخطوطة الثانية ١٠٧.

(١٢) المخطوطة الثانية ١١٢.

(١٣) المخطوطة الثانية ١١٤.

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِي ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾، فكتبت: «فإن»[1]، و: ﴿أَلَمْ تَـرَ إِلَى ٱلَّذِى﴾، فكتبت: «الذين»[2].

٤- الوهم في بعض الأبيات الشعرية بإثبات خلاف ما في مصادرها. ومن ذلك الأبيات التالية:

لَيْتَ الغُرَابَ غَدَاةَ يَنْعَبُ ذايبا ... كَانَ الغُرَابُ مُقَطَّعَ الأَوْدَاجِ[3]

والصواب: دائبًا.

وَمَا بِكَ مِنْ خَيْرٍ أَتَوْهُ فَإِنَّهُ ... تَوَارَثَهُ آبَاءُ آبَائِهِمْ قَبْلُ[4]

والصواب: وما يكُ.

كُنَّا وَلَا تَعْصِي الحَلِيلَةُ بَعْلَهَا ... فَاليَوْمَ تَضْرِبُهُ إِذَا مَا هُوْ عَصَى[5]

والصواب: الحَليلة.

خَلِيلَيَّ مَا أَحْرَى بِذِي الصَّبِّ أَنْ يُرَى ... صَبُورًا وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ[6]

والصواب: بذي اللُّبِّ.

أَتَقُولُ أنا، بالجنان مُمَتَّعٌ[7]

والصواب: بالحياة.

كَأَنِّيَ إِذْ أَسْعَى لِأَظْفَرَ طَائِرًا ... مَعَ النَّجْمِ من جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ[8]

والصواب: في جوِّ.

---

(١) المخطوطة الثانية ١٦٥.

(٢) المخطوطة الثانية ١٧٦.

(٣) المخطوطة الأولى، الملحقة بين ٦/ب و٧/أ.

(٤) المخطوطة الأولى ٧/أ.

(٥) المخطوطة الأولى، الثانية الملحقة بين ٧/ب و٨/أ.

(٦) المخطوطة الأولى ٨/أ.

(٧) المخطوطة الأولى ٨/ب.

(٨) المخطوطة الأولى، الثانية الملحقة بين ١٢/ب و١٣/أ.

مَالَ عَنِّي تِيهًا وَمِلْتُ إِلَيْهِ   مُسْتَعِينًا به عَمْرٌو فَكَانَ مُعِينَا(1)

والصواب بحذف: به.

مَاتَ الخَلِيفَةُ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ   فَكَأَنِّيَ أَفْطَرْتُ فِي رَمَضَانِ(2)

والصواب: فكأنني.

تَعُدْ فِيكُمُ جُزر الجَزُورِ رِمَاحُنَا(3)

والصواب: جَزْرَ.

أَعَاذِلَ هَلْ يَأْتِي القَبَائِلَ مِثْلَنَا   مِنَ المَوْتِ أَوْ أُخْلِي لَنَا المَوْتُ

والصواب: أَخْلَى.

بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الأرجاء قَتَمُهْ(5)

والصواب: الفجاج، بدل: الأرجاء.

وَقَدْ جَعَلَتْنِي مِنْ حزيمة إِصْبَعَا(6)

والصواب: حَزِيمة.

ومما جاء من ذلك في المخطوطة الثانية:

إِنَّ الذباب قَدِ اخْضَرَّتْ بَرَاثِنُهَا   وَالنَّاسُ كُلُّهُمُ بَكْرٌ إِذَا شَبِعُوا(7)

والصواب: الذئاب.

---

(1) المخطوطة الأولى ١٢/ب.

(2) المخطوطة الأولى ١٤/ب.

(3) المخطوطة الأولى ١٥/أ.

(٤) المخطوطة الأولى، الملحقة بين ١٤/ب و١٥/أ.

(5) المخطوطة الأولى ١٧/أ.

(6) المخطوطة الأولى ١٨/ب.

(7) المخطوطة الثانية ٢٢.

اعْتَصِمْ بالرجال إِنْ عَنَّ يَأْسُ وَتَنَاسَى الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسُ[(١)]

والصواب: بالرجاء، و: تناسَ.

يَدَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَرِّقٍ[(٢)]

والصواب: يَدَيَان.

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْنِ[(٣)]

والصواب: الخبيبَيْنِ.

فَقُلْت لِلَّتْ تَلُومُكَ إِنَّ قَوْمِي أُرَاهَا لَا تُعَوَّذُ بِالتَّمِيمِ[(٤)]

والصواب: فَقُلْ.

وَلَسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى الأَمْرِ بَعْدَمَا يَفُوتُ وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَنَدَّمَا[(٥)]

والصواب: أتقدَّما.

فَبَيْنَا نَحْنُ بِالأَرَاكِ مَعًا إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهْ[(٦)]

والصواب: بينما.

وَقَوْلُ: يَا لَلْكُهُولِ يُنْهِضُ مِنَّا مُسْرِعِينَ الكُهُولَ وَالشُّبَّانَا[(٧)]

والصواب: قولُ، بلا واو.

تَرْفَعُ لِي حدث وَاللهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقِدِ[(٨)]

والصواب: خِنْدِفُ، بدل: حدث.

(١) المخطوطة الثانية ٣٢.

(٢) المخطوطة الثانية ٣٤.

(٣) المخطوطة الثانية ١٣.

(٤) المخطوطة الثانية ١٦.

(٥) المخطوطة الثانية ٤٢.

(٦) المخطوطة الثانية ٦١.

(٧) المخطوطة الثانية ٦١.

(٨) المخطوطة الثانية ٦٢.

٥- السهو في رسم بعض الكلمات. ومن أمثلة ذلك:

كتابة «كلما»[(١)] بدل «كل ما»، و: «عمر»[(٢)] بدل «عمرو»، و: «محفوضة»[(٣)] بدل «محفوظة»، و: «إلا»[(٤)] بدل «إلى»، و: «ظامر»[(٥)] بدل «ضامر»، و: «أضلله»[(٦)] بدل «أظلله»، و: «همزت»[(٧)] بدل «همزة».

ومما جاء من ذلك في المخطوطة الثانية:

كتابة «عمر»[(٨)] بدل «عمرو»، و: «ومحرى»[(٩)] بدل «زمخشري»، و: «مخفوظا»[(١٠)] بدل «مخفوضا»، و: «مخفوظها»[(١١)] بدل «مخفوضها»، و: «خفظا»[(١٢)] بدل «خفضا»، و: «ظابطهما»[(١٣)] بدل «ضابطهما»، و: «مخفوظين»[(١٤)] بدل «مخفوضين»، و: «يخفض»[(١٥)] بدل «يخفظ».

٦- الاحتجاج ببعض ما في الكتب مع وجود خلاف فيه بين نسخها. ومن

---

(١) المخطوطة الأولى ١٤/ب، الملحقة بين ١٥/ب و١٦/أ، ٢١/ب، ٢٣/ب، ٢٥/ب، الثالثة الملحقة بين ٢٢/ب و٢٣/أ، ٣٣/أ، ب.

(٢) المخطوطة الأولى ٨/ب، ١٢/ب، ٢١/أ، ٢٤/ب، ٣٥/أ.

(٣) المخطوطة الأولى ٣/ب.

(٤) المخطوطة الأولى ١٤/ب.

(٥) المخطوطة الأولى ٢٠/ب.

(٦) المخطوطة الأولى، الثانية الملحقة بين ٣٧/ب و٣٨/أ.

(٧) المخطوطة الأولى ٣٩/ب.

(٨) المخطوطة الثانية ١٣، ١٠٢، ١١٤، ١٧٤.

(٩) المخطوطة الثانية ٣.

(١٠) المخطوطة الثانية ١٩.

(١١) المخطوطة الثانية ٢٣، ٥٦.

(١٢) المخطوطة الثانية ٦٥.

(١٣) المخطوطة الثانية ٧٣.

(١٤) المخطوطة الثانية ١٥٩.

(١٥) المخطوطة الثانية ١٦٣.

أمثلة ذلك:

قوله: «قال ابنُه: فإن لم تكن الواو للمصاحبة لم يَجُزِ الحذفُ.

وهذا فاسدٌ، بل جاز الحذفُ والإثباتُ، نصَّ عليه الناظمُ في "شرح التسهيل"»[1].

وما نقله عن شرح ابن الناظم من أن فيه: «لم يجز الحذف» خلاف الذي رأيته فيه، وهو: «لم يجب الحذف»، وذلك موافق لعبارة "شرح التسهيل" التي أحال عليها، وعليه فلا وجه للاعتراض.

وقوله: «ومثالُ "حَسَنٌ وجهَه": قولُه:

أَنْعَتُهَا إِنِّيَ مِنْ نُعَّاتِهَا
مُدَارَةَ الأَخْفَافِ مُجْمَرَاتِهَا
غُلْبَ الذَّفَارِي وَعَفَرْنَيَاتِهَا
لَمَّا بَدَتْ مَجْلُوَّةً وَجَنَاتِهَا»[2]

والبيت الأخير كذا جاء في المخطوطة متصلًا بالأبيات السابقة، مع أنه مباين لها، فهو غَزَليٌّ، ومن البحر الكامل، وهو في المصادر عجزُ بيتٍ آخر، وصدره:

لَوْ صُنْتَ طَرْفَكَ لَمْ تُرَعْ بِصِفَاتِهَا ...

ولعل ابن هشام تابع في ذلك نسخةً من "التذييل والتكميل"، نقل منها كذلك أحمد بن الأمين الشنقيطي[3] منبِّهًا على ما سبق، وهي غير التي اعتمد عليها محققه[4]، فالبيت فيها بتمامه مباينٌ للأبيات السابقة.

وقوله: «وفي كتاب سيبويه في باب الإضافة -أعني: بابَ النَّسَب- ما نصُّه: وقال بعضُهم: خَرْفِيٌّ، إذا أضاف إلى الخريف، وحَذَف الياءَ، والخَرْفِيُّ في كلامهم مِن الخَرِيفيِّ

(١) المخطوطة الثانية ٢٦.

(٢) المخطوطة الثانية ٨٦.

(٣) الدرر اللوامع ٢/٣٣٠.

(٤) التذييل والتكميل ١١/٢٤.

أكثرُ، إمَّا أَضَافه إلى الخَرْف، وإمَّا بَنَى الخَرِيف على "فَعْلٍ". انتهى»[1].

والذي في مطبوعتَيْ كتاب سيبويه ٢/٦٩ (بولاق) ٣/٣٣٦ (هارون): «والخَرْفِيُّ في كلامهم أكثرُ من الخَرِيفي»، وعليه يفوت الاستشهاد به على تقديم معمول "أَفْعَل" التفضيل، وجاء نص سيبويه في نسخة ابن خروف[2] موافقًا لنقل ابن هشام.

وقوله: «من "الكافِية":

وَكُلُّ ذَا نَقْلٌ، وَقَائِسٌ عَلِي لدى الخِطَابِ، وقياسه جَلِي»[3]

وما نقله من أن نص "الكافية الشافية": «وقياسه» جاء هكذا في إحدى نسخها، والصواب ما في نسخةٍ أخرى منها اعتمدها المحقق: «وخِلافُه».

وقوله تعليقًا على كلمة "حُوتٍ" في بيت الألفية ٨١٦:

وشَاعَ فِي حُوتٍ وقَاعٍ معَ ما ضاهاهُما وقَل في غيرهما:

«يتبادَر إلى الذهن أن مراده "فُعْل" الواويُّ العين، وفي "التَّسْهِيل": أو "فُعْل" مطلقًا، أو "فَعَل" واوي العين، فظاهرُ هذه المقارَنة -بل تنصيصُ قوله: "مطلقًا"- يقضي بأن "فُعْلًا" لا شرطَ له»[4].

كذا جاء هذا النقل في المخطوطة عن "التسهيل"، والذي في مطبوعته يوافق ما ذَكر أنه المتبادر إلى الذهن من تمثيل الألفية، ونصُّه: «أو "فَعَل" مطلقًا، أو "فُعْل" واويَّ العين»، وعليه شروح التسهيل: التذييل والتكميل[5]، وشرح المرادي[6]، والمساعد[7]،

(١) المخطوطة الثانية ٩٦.

(٢) ٦٧/أ.

(٣) المخطوطة الثانية ١٤١.

(٤) المخطوطة الثانية ١٦٣.

(٥) ٤٤/٧ب (نورعثمانيه).

(٦) ٢/٨١١.

(٧) ٣/٤٤٧.

وشفاء العليل[1]، وتمهيد القواعد[2]، وهو مضبوط كذلك في مخطوطة التسهيل[3] التي عليها إجازة بخط ابن هشام؛ فإن لم يكن نقله هنا عن نسخة أخرى من التسهيل؛ فلا وجه لاعتراضه على الألفية.

وقال بعده مباشرة: «ثم قال ما معناه: إنه يُحفظ في نحو: خَرَب، وأَخ، والخَرَب: ذَكَر الحُبارى»[4].

وكلامه هذا متسق مع ما مشى عليه في نقل عبارة "التسهيل" الآنفة، ولم أقف على شيء من ذلك في مطبوعته وشروحه، بل في عبارته -كما تقدَّم قريبًا- إطلاقُ القول بقياس "فِعْلان" في "فَعَل".

هذا، ومن الأوهام التي وقع فيها ناسخ المخطوطة الثانية:

١- تفريق الحاشية الواحدة في موضعين متباعدين في الورقة أو في ورقتين، مع عدم وجود داعٍ ظاهرٍ لذلك.

فمما فرّقه في موضعين متباعدين أو أكثر في الصفحة نفسها:

قول ابن هشام: «مثل: "ها" و"هاءَ"، بمعنى: خُذْ، مجرَّدَيْن ومتلوَّيْن كافَ الخطاب، ويجوز في الممدود الاستغناءُ بتصريف همزته تصاريفَ الكاف عن الكاف [و]تصريفها، قال الناظم:

"هَاكَ حروفَ الجرِّ"

وفي حديث الرِّبَا: «إلا هاءَ وهاءَ»، أي: خُذْ وخُذْ، أي: كلٌّ منهما يقول للآخر: خُذْ، وعلى اللغة العالية: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾، و"هَلُمَّ" -﴿شُهَدَآءَكُمُ﴾، ﴿هَلُمَّ إِلَيۡنَا﴾- لـ: أَحْضِرْ، أو: أحضر، في لغة الحجاز، ولـ: عَجِّلْ، أو: أَقْبِلْ، أو: قَدِّمْ: "حَيَّهَلْ"، و"هَلَا" بمعنى: اسكُنْ، أو: أَسْرِعْ، و"هَيْت" بمعنى: أَسْرِعْ، و"إيهِ": حَدِّثْ، و"وَيْهًا": اغْرَ،

(١) ٣/١٠٤٢.

(٢) ٩/٤٨٠٤.

(٣) ٢٣٠/أ.

(٤) المخطوطة الثانية ١٦٣.

و"إيْهًا": انكَفِفْ، وكذا: "مَهْ"»[1].

ففرّقها الناسخ في ثلاثة مواضع من الصفحة نفسها: الأول من أولها إلى قوله: «تصريفها»، والثاني من قوله: «قال الناظم» إلى قوله: «كتابيه»، والثالث: من قوله: «وهلمَّ» إلى آخرها.

وقول ابن هشام: «حكى الأَخْفَشُ: عَلَيَّ عبدِالله زيدًا، بإبدال "عبدِالله" من الياء، وهو دليلٌ على أن هذه الضمائر في موضع خفض، وقال الفَرَّاءُ: رفعٌ على الفاعلية، والكِسَائيُّ: نصبٌ، ولا وجهَ للأول؛ لأن الكاف لا تكون رفعًا، ولا للثاني؛ لأن الاسم قد استوفى مفعولَه بعد الضمير. تنبيهٌ: يجوز: عليكم كلِّكم زيدًا، و: عليكم كلُّكم»[2].

فقوله: «لأن الاسم قد استوفى» إلى آخر الحاشية كتبه الناسخ في موضع من الصفحة نفسها مباينٍ للموضع الذي كتب فيه أوَّلها إلى قوله: «ولا للثاني»، مع أنهما جزآن لحاشية واحدة.

ومما فرّقه الناسخ من الحواشي في صفحتين:

قول ابن هشام: «قولُه: "تابعَ" أَطْلَقَه، وقال في "شرح الكافية": إنه يجوز النصبُ في المعطوف، نحو:

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ [لِحَاجَتِنَا] أَوْ عَبْدَ رَبٍّ

وفي النعت قال: وإن [لم] أجدْ له شاهدًا، ولكنه جائزٌ بالقياس على جواز ذلك في تابع معمولِ المصدر، نحو:

طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ

ونحو:

مَشْيَ الهَلُوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ

(١) المخطوطة الثانية ١٤٠.

(٢) المخطوطة الثانية ١٤٠.

واقتضى كلامُه أنه لا يجوز في بقية التوابع»[1].

فالحاشية إلى قوله: «ولكنه جائز» في الصفحة: ٧٤، وباقيها في الصفحة: ٧٥.

وقول ابن هشام: «قولُه: "فُعُولٌ" باطرادٍ" ع: مرادُه بالاطراد هنا وفي كثيرٍ من باب جمع التكسير: كثرةُ النظائر، لا أنَّ لنا أن نَقُولَه وإن لم يُسمَعْ. فمِنْ مجيئه: القُنُوتُ، والرُّكُوعُ، والسُّجُودُ، والجُلُوسُ، والقُعُودُ، والخُشُوعُ، والعُكُوفُ، والصُّعُودُ، والنُّزُولُ، والخُرُوجُ، والنُّزُوعُ عن الشيء، والعُدُولُ عنه. ومن مجيئه مرجوحًا: أنهم قالوه في مصدر: كَسَدَ، وفَسَدَ، وذَهَبَ، والأكثرون: من الكَسَاد، والفَسَاد، والذَّهَاب، والذي حَكَى "الفُعُولَ" فيهنَّ: الوَاحِدِيُّ في تفسير: ﴿لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ﴾. ومن امتناعه أَلْبَتَّةَ: رَشَدَ رُشْدًا، وحَكَمَ حُكْمًا، ورَقَدَ رُقَادًا، وصَمَتَ صَمْتًا، وصُمَاتًا»[2].

فمن أول الآية الكريمة إلى آخر الحاشية جاء في الصفحة: ٧٧، ومن أول الحاشية إلى قوله: «في تفسير» جاء في الصفحة: ٧٦.

٢- إثبات بعض الحواشي في غير مواضعها اللائقة بها. ومن أمثلة ذلك:

قول ابن هشام: «إما من صفةٍ، كحارثٍ وغالبٍ، أو فعلٍ ماضٍ، كشَمَّرٍ؛ لفرسٍ، وبَذَّرٍ؛ لماءٍ، أو جملةٍ كتَأَبَّطَ شَرًّا. لم يَذْكُر ابنُ الناظمُ إلا ستة: مصدرٌ، واسمُ عينٍ، وصفةٌ، وفعلٌ ماضٍ، وفعلٌ مضارعٌ، وجملةٌ، فالمنقولُ إذن ستةُ أقسامٍ، وكذا لم يذكر في "شرح الكافيةِ" غيرَ الستة»[3].

كتبه الناسخ بإزاء كلمة «أسد» من البيت ٧٦:

ومنه منقولٌ كفضلٍ وأسَدْ وذُو ارتجالٍ كسعادَ وأُدَد

والصواب أنه تعليق على كلمة «منقول» منه.

وقوله: «ليس مثلَ قولِه:

(١) المخطوطة الثانية ٧٤، ٧٥.

(٢) المخطوطة الثانية ٧٦، ٧٧.

(٣) المخطوطة الثانية ١٤.

فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرَا

قولُه:

أَلَا يَا لَيْلَ وَيْحَكِ خَبِّرِينَا فَأَمَّا الجُودُ مِنْكِ فَلَيْسَ جُودُ؛

لأن المعنى: فليس عندكِ -أو لكِ- جودٌ، فليُنظر في هذا الرابطُ»[1].

كتبه الناسخ عند البيت ١١٨:

والخبرُ الجزءُ المتِمُّ الفائده كاللَّهُ برٌّ والأَيادِي شاهده

وهو أليق بالبيت التالي له، وهو قوله:

ومفردًا يأْتي ويأتي جمله حاويةً معنى الذي سِيْقتْ له

وقوله: «من مُثُلِ "عسى" للإشفاق: قولُ بعض الصحابة رضي الله عنهم أجمعين للنبي صلى الله عليه وسلم، حين قال له: "إِنَّكَ لَتُشْبِهُ الدَّجَّالَ": عسى أن يضرَّني شَبَهُه يا رسول الله. فهذا إشفاقٌ قطعًا، لا طمعٌ»[2].

كتبه الناسخ عند البيت ١٧٣:

والفتح والكسر أجز في السين من نحو عسيت وانتقا الفتح زكن

وهو أليق بالبيت المتقدم عليه بثلاثة أبيات، وهو قوله:

واستعملوا مضارعا لأوْشَكا وكاد لا غير وزادوا موشكا؛

لأنه قدَّم حاشيةً قبلُ في الكلام على استعمال "عَسِيّ" صفةً من "عَسَى" إذا كانت بمعنى الاستحقاق، لا بمعنى الطمع والإشفاق.

وقوله: «ومِنْ هنا رُدَّ على مَنْ قال: إنه مبتدأ، والجملةُ قبلَه خبرٌ؛ لأنه يقتضي حذفَ الجملة بأسرها، وذلك إجحافٌ. ومِنْ ثَمَّ رُدَّ على المُبَرِّد في قوله في نحو: ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِي﴾: إن المنادى محذوف؛ لاقتضائه حذفَ جميع الجملة مع غير حرف الجواب والشرطِ في قوله:

(١) المخطوطة الثانية ٢١.

(٢) المخطوطة الثانية ٤٣.

قَالَتْ: وَإِنْ»[1]

كتبه الناسخ بإزاء البيت ٤٩٠:

ويُذْكَرُ المخْصوصُ بَعدُ مبتدأ   أو خَبرَ اسْمٍ لَيْس يَبْدُو أبدا

وهو أليق بالبيت التالي له، وهو:

وإن يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ به كَفى   كالعلمُ نعمَ المقْتنى والمقتفَى

وقوله: «في "أمالي" أبي بكرِ بنِ الأَنْباريِّ: رأى قومٌ أعرابيًّا، فقالوا له: أَرَوَيْتَ من الشعر شيئًا؟ قال: لا، قالوا: أَفقَرَضْتَ منه شيئًا؟ قال: ما قلتُ منه إلا بيتين، قالوا: أَنْشِدْنا، فأنشدهم:

أَلَا أَيُّهَا المَوْتُ الَّذِي لَيْسَ آتِيًا   أَرِحْنِي فَقَدْ أَفْنَيْتَ كُلَّ خَلِيلِ
أَرَاكَ بَصِيرًا بِالَّذِينَ أُحِبُّهُمْ   كَأَنَّكَ تَنْحُو نَحْوَهُمْ بِدَلِيلِ»[2]

كتبه الناسخ بإزاء البيت ٥٨٤:

والأَكثرُ اللَّهُمَّ بالتَعْويضِ   وشذَّ يا اللَّهُم في قَرِيضِ

وهو أليق بالبيت التالي له بأربعة أبيات، وهو:

وأيُها مَصْحُوبُ أَلْ بعدُ صِفَه   يَلْزم بالرفع لَدَى ذِي المعرِفه

وقوله: «مِنْ "سِرِّ الصِّناعة": حَكَى ابنُ حَبِيبَ: رجل هِنْديّ، وهِنْدِكيّ، والظاهرُ أن الكاف زائدة، ولو قيل: إنها أصل، وإنها كـ: سَبِط، وسِبَطْر؛ لكان قولًا قويًّا، وهو الصواب»[3].

كتبه الناسخ بإزاء البيت ٩٣٠:

فألفٌ أكثرَ من أصلين   صاحَبَ زائدٌ بغير مَين

وهو أليق بالبيت المتقدم عليه بخمسة أبيات:

(١) المخطوطة الثانية ٩٢.

(٢) المخطوطة الثانية ١٢٥.

(٣) المخطوطة الثانية ٢٠١.

والحرف إن يلزم فأصل والذي لا يلزم الزائدُ نحو تا احتذي

٣- احتزاء بعض الحواشي، وإبقاؤها ناقصة. ومن ذلك:

قول ابن هشام: «في نسخةٍ: «**وكلُّ فِعْلٍ**»، وما أحسنَها. ومثلُه في دخول الفاء في الخبر»[١].

وقوله: «... فإن قيل: فقد فَعَلوا ذلك في قولهم: يا غلامَا. فالجواب: أن النداء بابُ تغييرٍ وتخفيفٍ؛ لكثرة استعماله، وجاء فيه ذلك قليلًا، إذا تقرَّر هذا فنقول: لـمَّا كانت هذه الكسرةُ واجبةً لأجل»[٢].

وقوله: «نكَّر "ما"، وأضافها، وهذا يُبطل قولَ مَنْ منع في قوله:

اسمٌ بمعنى "مِنْ" مبين

أن يخفض "مبين" على الصفة لـ"مِنْ"، مدَّعيًا أن هذه الأدوات التي يراد بها الألفاظُ»[٣].

وقد جاء بعض هذه الحواشي تامًّا في حاشية الألفية لياسين العليمي، منقولًا عن حواشي ابن هشام، مما يرجح أن النقص من الناسخ لا من ابن هشام.

٤- الوهم بجعل بعض حركات الضبط حروفًا. ومن ذلك:

نقلَ الناسخ قول ابن هشام في أثناء إحدى الحواشي هكذا: «ومنه قولُ بعض العرب: عجبت من قراءةٍ في الحمام القرآن وبالرفع»[٤].

والصواب: «القرآنُ بالرفع»، بلا واو، فلعله ظنَّ ضمة "القرآنُ" واوًا.

ونقلَ أحد أبيات الشواهد هكذا:

«ما جعل امرأ لقوم سيدا

(١) المخطوطة الثانية ٧.

(٢) المخطوطة الثانية ١٢.

(٣) المخطوطة الثانية ١٧.

(٤) المخطوطة الثانية ٧١.

إلا اعتياد والخلق الممجدا»[1]

والصواب: «اعتيادُ الخُلُق»، بلا واو، وبه يستقيم الوزن، فلعله ظنَّ ضمة "اعتيادُ" واوًا.

ونقل أيضًا بيتًا آخرَ هكذا:

«بقائي شاء ليس هم وارتحالا»[2]

والصواب: «همُ ارتحالا»، فلعله ظنَّ ضمة ميم "هُمُ" واوًا.

ونقل قول ابن هشام في حاشية أخرى هكذا: «في "التَّسْهِيل": "عندَك"، و"لديك"، و"دونَك"

-دَلْوِي دُونَكَا-،

بمعنى: خُذْ، و: "وراءَك" -"وراءَك أَوْسعُ لكَ"-: تأخره ...»[3]. والصواب: تأخَّرْ، فلعله ظن علامة السكون على الراء هاءً.

٥- <u>الوهم بوضع بعض العبارات في غير موضعها اللائق بها في أثناء سياق متصل</u>. ومن ذلك:

نقل قول ابن هشام في أثناء حاشيةٍ هكذا: «الثاني: "تَنْوِ" عطفٌ على الشرط، والمعطوفُ على الشرط، فيلزم تقديمُ الجواب على الشرط شرطٌ»[4].

والصواب: «والمعطوفُ على الشرط شرط، فيلزم تقديمُ الجواب على الشرط».

ونقل قوله في حاشية أخرى هكذا: «ونوعٌ دال أمكن وهو على معنى تكون به الكلمة تنوين الصرف»[5].

وصواب العبارة: «ونوعٌ دال على معنى تكون به الكلمة أمكن، وهو تنوين

(١) المخطوطة الثانية ٧٢.

(٢) المخطوطة الثانية ١١١.

(٣) المخطوطة الثانية ١٤٠.

(٤) المخطوطة الثانية ٦٣.

(٥) المخطوطة الثانية ١٤٧.

الصرف».

ونقل عبارته في حاشية أخرى هكذا: «فإن قلت: فهلَّا استُثقلت في: رامية، و: غازية؛ الذي تزعَّمت أن هذا ملحق مع أنها حركة بنائه، والاسمُ ثقيل بالتأنيث به؟»[1]

والصواب: «فهلَّا استُثقلت في: رامية، و: غازية؛ الذي تزعَّمت أن هذا ملحق به، مع أنها حركة بنائه، والاسمُ ثقيل بالتأنيث؟».

ونقل حاشيةً أخرى هكذا: «نحو: دَفَرى، ونَمَلى، وصَوَرى، مِيَاهٌ بقُرْب المدينة، وجَمَزى، كذا قال السِّيرافيُّ، ومفهومُه: أن "الجَمَزى" الشخصُ، لا نفسُ السَّيْر الذي يَجْمِزُ في سَيْره ...»[2].

وصواب العبارة: «... وجَمَزى، الذي يَجْمِزُ في سَيْره، كذا قال السِّيرافيُّ، ومفهومُه: أن "الجَمَزى" الشخصُ، لا نفسُ السَّيْر».

والظاهر أن هذه العبارات التي أخل بمواضعها الناسخ كانت في نسخة ابن هشام ملحقةً بين السطرين، أو في الحاشية، فمِنْ ثَمَّ حصل الاضطراب في تقدير موضعها في النص.

---

(١) المخطوطة الثانية ١٥١.

(٢) المخطوطة الثانية ١٧٦.

المسألة الثالثة: التأثر والتأثير.

أولًا: التأثر:

وجدت ابن هشام تأثَّر في حاشيتيه على الألفية بثلاثة علماء ممن لهم عناية بالألفية، فأورد كلامهم المتعلق بأبيات الألفية، واستفاد منهم:

١- ابن الناظم في شرحه للألفية، وهو أكثر من تأثر به ابن هشام من شراح الألفية، وجاءت استفادته منه على أوجه:

الأول: نقل كلامه واستحسانه. ومن ذلك:

قوله: «قال ابنُ النَّاظِم: تقول: بلغني أن زيدًا فاضلٌ، فتفتحُ؛ لأنه يسدُّ مسدَّه: بلغني الفضلُ. وما أحسن قوله: الفضلُ»(١).

وقوله: «وشَرَطَ ابنُ الناظِم أن لا يكون(٢) بلفظ الأول، وهو حَسَنٌ، وذلك غيرُ شرطٍ عند مَنْ قَبْلَه، فقد نصَّ النحاةُ في قوله:

يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا

أن "نَصْرًا" الثانيَ بيانٌ، والثالثَ بيانٌ ثانٍ على الموضع، أو بتقديرِ: عليك، أو: انْصُرْ»(٣).

وقوله: «قال ابنُه: فإن صحَّ كونُ الحال خبرًا فالإضمارُ على سبيل الجواز، نحو: زيدٌ قائمًا، ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾. وهذا حسنٌ، ويلزمُه مثلُ ذلك في مسألة الواو»(٤).

وقوله: «قولُه: "وإنْ كرَّرتها": أي: "أيًا" مضافةً لمعرَّفٍ آخَرَ، وهذا يوهم جوازَ هذا التركيبِ مطلقًا، وإنما يجوز في الشعر، نصَّ على ذلك ابنُه، وهو حقٌّ»(٥).

الثاني: نقل كلامه مع إيضاحه وتفسيره أو الزيادة عليه. ومن ذلك:

---

(١) المخطوطة الثانية ٤٤.

(٢) أي: عطف البيان.

(٣) المخطوطة الأولى ٢٣/ب.

(٤) المخطوطة الثانية ٢٦.

(٥) المخطوطة الثانية ٦٢.

قوله: «عبارةُ ابنِه: شدَّد بعضهم النون تعويضًا عن الحذف المذكور، نحو: اللذانِّ، واللتانِّ، ومنهم من شدَّد في: ذانِّ، وتانِّ، يجعلُ ذلك تعويضًا عن الألف من "ذا" و"تا". ففي قوله: "بعضهم"، وقولِه: "ومنهم" دليلٌ على أن التشديد ليس لغةً لجميعهم»[1].

وقوله في شرح عبارة الألفية: «**أَعْطِ ما دمت مصيبًا درهما**»: «قال ابنه: المعنى: أعطِ درهمًا ما دمت مصيبَه. ع: ويجوز في "درهمًا" غيرُ ما قدَّر»[2].

وقوله: «قال ابنُه: فلا يُبنى[3] من وصفٍ لا فعلَ له، ك: غيرٍ، وسِوَى، ولا من فعلٍ زائدٍ على ثلاثة، نحو: استَخرجَ، ولا معبَّرٍ عن فاعله بـ"أَفْعَلَ"، ك: عَوِرَ، ولا مبنيٍّ للمفعول، ك: ضُرِبَ، ولا غيرِ متصرفٍ، ك: عسى، ونِعْمَ، وبِئْسَ، ولا غيرِ متفاوتِ المعنى، ك: مات، وفَنِيَ. قلت: بَقِي عليه: ولا ناقصٍ، نحو: كان، وظلَّ»[4].

وقوله: «وفي "شرح الخُلَاصة" لابن الناظم: "الفَعَالِي" لـ"فَعْلاة"، ك: سَعْلاة، ومَوْماة، و"فَعْلُوة"، ك: عَرْقُوة، و"فِعْلِية"، ك: هِبْرِية، ولِمَا حُذف أولُ زائدَيْه من نحو: حَبَنْطى، ويشتركان[5] في جمع "فَعْلاء" اسمًا، ك: صَحْراء، أو صفةً، ك: عَذْراء.

ع: ما لم يكن من باب: حَمْراء.

ولِمَا فيه ألفُ التأنيث مقصورةً، أو ألفُ الإلحاق مقصورةً، ك: حُبْلى، وذِفْرى»[6].

الثالث: نقل كلامه مجردًا. ومن ذلك:

قوله: «وفي شرح ابنِ النَّاظِم: الإضافةُ في نحو: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ إما على جَعْل

---

(١) المخطوطة الثانية ١٦.

(٢) المخطوطة الثانية ٢٧.

(٣) أي: "أَفْعَل" التفضيل.

(٤) المخطوطة الثانية، الملحقة بين ٩٦ و٩٧.

(٥) أي: "فَعَالي" و"فَعَالَى".

(٦) المخطوطة الثانية ١٦٥.

الظرف مفعولًا به على سعة الكلام، وإما بمعنى "في" على بقاء الظرفية، ثم قال: والأول متفق عليه، والثاني مختَلَف فيه، والأخذُ بالمتفق عليه أَوْلى من الأخذ بالمختلف فيه»(١).

وقوله: «وقال ابنُ الناظم ما ملخَّصُه وشَرْحُه: يعني: أن ما سُمِّي به من مثال "مَفَاعِل" أو "مَفَاعِيل" فحقُّه منع الصرف، سواءٌ أكان منقولًا عن جمع محقَّق، كـ: مساجد اسم رجل، أو مقدَّر، كـ: شَرَاحِيل. والعلة في منع الصرف أمران: أحدهما: ما فيه من الصيغة، وهذا اعتبره الجميعُ. والثاني: مختَلَف فيه، فقيل: أصالته في الجمعية، وقيل: قيام العَلَمية مَقام الجمعية. وابتنى على هذا الخلاف: أنه هل إذا نُكِّر بعد التسمية ينصرف أو لا؟ فعلى مقتضى التعليل الأول لا ينصرف، بخلاف الثاني»(٢).

الرابع: تعقب كلامه دون نقله. ومن ذلك:

قوله في العَلَم الذي دخلت عليه "أَلْ" للمح الأصل: «هذا النوع بعد استيفاء شرطَيْه -وهما: أن يُنقَل العَلَمُ مما يوصَف به حقيقةً أو مجازًا، ويكونَ حالةَ النقلِ مجرَّدًا من "أل"- سماعيٌّ عندي، لا قياسيٌّ، وإن أَوْهم -أو اقتضى- كلامُ الناظم وابنِه خلافَه، إلا أن هذا الحقُّ الذي لا يُعدَل عنه»(٣).

الخامس: نقل كلامه مع التعقب والنقد. ومن ذلك:

قوله: «وغَلِط ابنُ الناظم، فجَعل الآيةَ(٤) ممَّا تعدَّد مع عدم تعدُّدِ مَنْ هو له، والتحقيقُ أن يقال: إنه تعدَّد لا لتعدُّد مَنْ هو له، ولا يقال: مع عدم تعدُّدِ مَنْ هو له»(٥).

وقوله تعليقًا على البيت ١٧٢:

وجردن عسى أو ارفع مضمرا   بها إذا اسم قبلها قد ذكرا

---

(١) المخطوطة الثانية ٥٧.

(٢) المخطوطة الثانية ١٥١.

(٣) المخطوطة الثانية ٢٠.

(٤) هي قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ﴾.

(٥) المخطوطة الثانية ٢٦.

«هذا أولى من قول ابنه: إذا بُنِيتْ على اسمٍ قبلَها، وليس كذلك، بل لو قلت: اضرب الزيدان عسى أن يقوما؛ جاز لك أن تقول: عسى، وعَسَيَا»[1].

وقوله: «وعبارةُ ابنِه عن هذه المسألة[2] أن قال: الرابعُ: أن تُحكَى بقولٍ مجردٍ من معنى الظن، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾، وقولُه: "أو حُكِيَتْ بالقول" معناه: حُكِيت ومعها القولُ؛ لأن الجملة إذا حُكي بها القول فقد حُكيت هي نفسُها مع مصاحبة القول، واحتُرز بالمجرد من معنى الظن من: أتقولُ أنك فاضل؟»

ثم قال ابن هشام: «قلت: عليه نَقْدان:

أحدهما: أنه كان ينبغي أن يعبِّر عن المسألة بعبارةٍ واضحةٍ كاشفةٍ عن معناها؛ لتكون عبارتُه تفسيرًا لعبارة الناظم، وإيضاحًا لِمَا فيها من الخفاء، أَمَّا أنه أتى بمثل العبارة الخفيةِ، ثم شَرَحَ عبارةَ أبيه المساويةَ لعبارته هو في الخفاء؛ ليَلْزَمَ من ذلك شرحُ عبارته هو؛ فلا يَحْسُنُ ...

والاعتراضُ الثاني عليه: أن قوله: المجرد من معنى الظن؛ لا فائدةَ له؛ لأن القول إذا كان بمعنى الظن فلا حكايةَ، وهو قد شَرَطَ الحكاية»[3].

وقوله في هذه المسألة أيضًا: «قال ابنُه: إن "بالقول" الباءُ فيه للمصاحبة، يعني: حُكِيت الجملة مصاحبةً للقول، وليس بمتعيِّن، بل يمكن أن تكون الباء فيه الداخلةَ على الآلة»[4].

وقوله في تعريف البدل: «اعلم أن ابن الناظِم لم يُحسِنْ شرحَ هذا الحدِّ، بل الناظمُ نفسُه لم يُحسِنْ شرحَ كلامِ نفسِه؛ فإنه شَرَحه في "شرح الكافية" شرحًا فاسدًا، وتلقَّفُه ابنُه منه، فقِفْ على كلامهما، واعلمْ أن الصواب ما أنا ذاكرُه»[5].

(١) المخطوطة الأولى ٨/ب.

(٢) هي مسألة كسر همزة "إنَّ" إذا حكيت بالقول.

(٣) المخطوطة الثانية ٤٥.

(٤) المخطوطة الأولى ٨/ب.

(٥) المخطوطة الثانية ١١٩.

ثم ذكر تعريفه المختار عنده.

وقوله في البيت ٦٠٨:

ترخيما احذِفْ آخِرَ المنادى كيا سُعا في من دعا سُعَادا:

«تجويزُ ابنِ الناظم في قوله: "تَرْخيمًا" أن يكون ظرفًا، أي: وقتَ الترخيم؛ مخالفٌ لِمَا اشترطه في باب الظرف، إذ قال: بشرطِ إفهامِ تعيينِ وقتٍ أو مقدارٍ»(١).

٢- أبو حيان الأندلسي في شرحه للألفية المسمى: منهج السالك، وذلك في موضعين، انتقده في أولهما، ووافقه في الآخر:

الأول: في شرح قول ابن مالك في البيت ١٧٢:

وجردن عسى أو ارفع مضمرا بها إذا اسم قبلها قد ذكرا

قال ابن هشام: «لا اختصاصَ لـ"عسى" بذلك، بل أُخْتَاها مثلُها، ووجهُ ذلك: أنهن يجوز استعمالهن تامّاتٍ، وأبو حيَّانَ أيضًا يُفهَم من كلامه في "الشرح" أنه خاصٌّ بـ"عسى"، وليس كذلك»(٢).

الثاني: في شرح قول ابن مالك في البيت ١٧٨:

فاكسر في الابتدا وفي بدء صله وحيث إن ليمين مكمله

قال ابن هشام: «قال أبو حَيَّانَ: صوابُه: صلةِ اسمٍ، نحو: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ﴾، بخلاف: ما أنَّ في السماء نجمًا»(٣).

٣- ابن عقيل، في نكته على الألفية، وكلامه المنقول عنه موجود في شرحه المعروف على الألفية، فلعله المراد بالنكت، وذلك في شرح قول ابن مالك في البيت ٨١٢:

وشاعَ في وصفٍ على فَعْلانَا أَو أُنثَيَيه أو على فُعلانا

---

(١) المخطوطة الثانية ١٣٣.

(٢) المخطوطة الأولى ٨/ب.

(٣) المخطوطة الأولى ٨/ب.

قال ابن هشام: «حُكِي لي عن "نُكَت" ابنِ عَقِيلٍ أنه بمعنى: اطَّرد، وعن "شرح الكافِية" أنه غير مطرد، وهذا هو الحق؛ إذ لا يقال في: سَكْران: سِكَار، ولا في: عُرْيان: عِرَاء»(١).

ثانيًا: التأثير:

لقد كان لحواشي ابن هشام المتعددة أثر ظاهر في مصنفات العلماء المتأخرين، وتكرَّر ذكرها عند الأزهري في التصريح، والسيوطي في النكت على الألفية وغيرها، وياسين العليمي في حواشيه على الألفية والتصريح وشرح الفاكهي، كما تقدم في المطلب الأول من المبحث الثاني في الدراسة(٢).

لكنني لم أقف لحاشية ابن هشام الأولى على أثر ظاهر في مصنفات مَنْ بعده، إلا في موضعين محتملين، نقلهما ياسين العليمي في حاشية الألفية، أحدَهما نَقَلَه عن الراعي الأندلسي (ت ٨٥٣)(٣)، والآخرَ نَقَلَه غيرَ معزو لابن هشام(٤).

وأما الحاشية الثانية فإنني لم أقف على أثر ظاهر لها عند غير ياسين العليمي، فإنها إحدى حاشيتين بنى عليهما حواشيَه المطولة على الألفية، ونقل كذلك عنها في مواضع من حاشيتيه على التصريح وعلى شرح الفاكهي على قطر الندى، وقد وثَّقت من مصنفاته تلك كل ما وقفت عليه من نصوص حاشية ابن هشام، مبينًا ما بينهما من موافقة ومخالفة.

ويظهر أن حاشية ابن هشام كانت عنده بخط ابن هشام نفسه، فإنه صرَّح في

(١) المخطوطة الثانية ١٦١.

(٢) ص ٢٣.

(٣) المخطوطة الأولى ٢/ب، وحاشية الألفية لياسين ١/٢٩.

(٤) المخطوطة الأولى ٣/أ، وحاشية الألفية لياسين ١/٣٢.

مواضع[1] بأنه ينقل من خطه.

ووجدت ياسين ينقل من هذه الحاشية مصرحًا بعزوها لابن هشام تارةً، وغير مصرح تارةً، ولعله اكتفى بتنبيهه في أول حاشيته على أنه اعتمد عليها.

وينقل أحيانًا بالمعنى، وأحيانًا بحذف واختصار وتلخيص.

ومع أنه اعتمد هذه الحاشية أصلًا لحاشيته؛ إلا أنه لم يستوعب ما فيها جميعَه، ففاته شيء كثير؛ إما لعدم حاجته إليه، أو لعدم صلته المباشرة بعبارة الألفية، أو لغير ذلك.

ووجدت في نقله أشياء أخلَّ بها ناسخ المخطوطة، إما بتصحيف وتحريف، أو إسقاط، أو إخلال بسياق العبارة، أو اجتزاء واختصار، أو إخلال بموضع الحاشية من البيت المعلق عليه، أو تداخل بين حاشيتين، أو غير ذلك، فصوَّبت من عنده كلَّ ذلك.

والأمثلة على كل ذلك متضافرة في هوامش التحقيق، كثرةً وتنوعًا، فلم أر داعيًا إليها هنا.

(١) مثلًا: المخطوطة الثانية: ١٧، ٣٦، ٥١، ٦٢، ٦٣، ٦٦، ٩٢، ١٥٥، ١٦٢، ١٦٨، ١٨٩.

المطلب السادس: وصف المخطوطتين، ونماذج منهما.

أولًا: المخطوطة الأولى (خ١):

محفوظة في مجموعة رئيس الكتاب مصطفى أفندي ضمن المكتبة السليمانية في إسطنبول بتركيا، بالرقم (١٠٣٩)، ولم أقف على نسخة أخرى منها، وقد حصلت -بحمد الله- على صورة ملونة واضحة عنها.

وعدد أوراقها (٤٤) أربع وأربعون ورقة، وليس فيها سقط أو خرم، لكنه بمرور الزمن تآكل بعض أطراف أوراقها، فذهبت بعض كلمات الحواشي المكتوبة فيها.

وهي نسخة من نسخ ألفية ابن مالك محشاة بالتعليقات والفوائد، ضمن مجموع كان فيه معها: شرح خطبة الكشاف، وتلخيص المفتاح، ولم يبق في المكتبة منه سواها.

وخطها نسخي واضح، وغالبها مكتوب بالقلم الأسود، وبعضها مكتوب بالقلم الأحمر.

وناسخها هو ابن هشام نفسه، كتبها سنة ٧٣٢؛ إذ جاء في آخرها: «نجزت الخلاصة بحمد الله تعالى وعونه، على يد عبدالله بن يوسف بن هشام عفا الله تعالى عنهم، في شهر ربيع الأول من سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة».

ومتنها وحواشيها بخط ابن هشام، والظاهر أنه بدأ أولًا بكتابة متن الألفية، ثم حشاها في مدد متفاوتة بالتعليقات، يمين الصفحات ويسارها، وأعلاها وأسفلها، وبين الأبيات، وفي قصاصاتِ أوراقٍ ملحقةٍ بين الأوراق، وعلى ورقة العنوان، وفي ورقتين مستقلتين في آخر المخطوطة، لذا لم يمكن فيها معرفة متوسط عدد الأسطر في اللوحة، والكلمات في السطر.

وعلى المخطوطة تملُّك لمحمد بن عمر النَّصِيبي نصُّه: «الحمد لله، ملكه محمد بن عمر بن النصيبي الشافعي، لطف الله به، سنة ٨٨٣، بحلب».

والنصيبي هذا ترجم له السخاوي[1]، والغزِّي[2]، وذكراه بالفقه والفضل والعلم

(١) الضوء اللامع ٨/٢٥٩.

(٢) الكواكب السائرة ١/٧٠.

والتأليف، وقد أخذ النحو عن الشُّمُنِّي (ت ٨٧٢)، والجَوْجري (ت ٨٨٩)، وغيرهما، وتوفي سنة ٩١٦.

ثم آلت إلى رئيس الكُتَّاب مصطفى أفندي، واستقرت في مكتبته إلى اليوم، وعلى غلافها ختم وقفيته.

ثانيًا: المخطوطة الثانية (خ٢):

محفوظة في المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية، بالرقم (نحو تيمور ١٨٧)، ولم أقف على نسخة أخرى منها، وقد حصلت -بحمد الله تعالى- على صورة ملونة واضحة عنها.

وعدد أوراقها (١١٢،٥) اثنتا عشرة ومائة ورقة ونصف ورقة (٢٢٥ صفحة)، وهي مرقمة بالصفحات إلى ٢٢٥، والصفحات ٦٩، ٧٠ فارغة، والصفحات ٨٠، ١٠٩، ١٤٩، ١٥٠، ١٧١، ٢٢٤ فيها أبيات الألفية بلا تعليق، فيكون عدد الأوراق الفعلي للمخطوطة (١٠٨،٥) ثماني ومائة ورقة ونصف ورقة (٢١٧ صفحة).

وليس في المخطوطة سقط أو خرم، وهي بحالة سليمة، لكن الصفحات (٣١-٣٨) تأخرت عن موضعها بعد الصفحة ٤، مع الاحتفاظ بالترتيب الصحيح.

وخطها نسخي واضح، وطريقة الناسخ فيها أنه يكتب في كل صفحة ثلاثة أبيات أو أربعة متباعدة، ثم ينثر حواشي ابن هشام حول الأبيات في أعلى الصفحة، ويسارها، وأسفلها، ويمينها، وبين الأبيات وبمقلوب الصفحة أحيانًا، ومن الصفحة ٤٧ صار الناسخ يكتفي بكتابة رؤوس الأبيات فقط.

وبسبب هذه الطريقة لم يمكن معرفة متوسط عدد الأسطر في كل صفحة، ومتوسط الكلمات في كل سطر؛ لأن الصفحات غير منتظمة، فبعضها تتزاحم فيه الحواشي، وبعضها تكون قليلة، وحجم الحواشي في أول المخطوط ووسطه وآخره متقارب.

وفي صفحة الغلاف تعليق نصه: «فيه من أوله إلى أواخر إن وأخواتها، ومن باب

التمييز إلى أواخر ما لا ينصرف، ومن جمع التكسير إلى آخر الكتاب، وبخط الشيخ جمال الدين الطيماني والد صاحب هذه النسخة من باب "أعلم وأرى" إلى أثناء باب الحال، ومن عوامل الجزم إلى أثناء باب العدد».

ويدل هذا التعليق على أمرين:

الأول: أن المخطوطة لم تشتمل على حواشي ابن هشام على الألفية كلها، بل تشتمل على حواشي الأبواب المذكورة فقط.

الثاني: أنها بخط الشيخ جمال الدين الطَّيْماني وابنه.

أما الأمر الأول فإن الحواشي في المخطوطة تبدأ من أول الألفية بدون المقدمة إلى أثناء باب "إن وأخواتها"، ويوافق ذلك الأبيات (٨-١٨٩)، ومن باب التمييز إلى أثناء باب ما لا ينصرف، ويوافق الأبيات (٣٥٦-٦٧١)، ومن باب جمع التكسير إلى آخر الألفية، ويوافق الأبيات (٧٩٢-١٠٠٢)، أما الحواشي من باب "أعلم وأرى" إلى أثناء باب الحال، ومن باب عوامل الجزم إلى أثناء باب العدد، التي أشار التعليق إلى أنها بخط الشيخ الطيماني، فإنها ليست في المخطوطة اليوم، فلعلها كانت في مخطوطة أخرى غير هذه.

وعليه فإن الحواشي في المخطوطة تشمل ٧٠٩ بيت، بنسبة ٧٠،٧٥ % من أبيات الألفية.

وأما الأمر الثاني فيفيد أن الحواشي في المخطوطة كلها بخط الطيماني الابن، لكني وجدت المخطوطة مكتوبة بخطَّيْ ناسخين مختلفين، كتَبَ الأولُ منهما من أول المخطوطة إلى الصفحة ٦٨، ومن الصفحة ١٥٥ إلى آخرها، وكتب الثاني ما بينهما. فهل الناسخان هما الطيماني وابنه؟ أو واحد منهما مع ثالث؟ لم أجد ما يفيد في ذلك شيئًا.

والطَّيْماني الأب هو عبدالله بن محمد بن طَيْمان، من مشهوري أهل العلم في القرن الثامن وأوائل التاسع الهجريين، ولد سنة ٧٧١، وتوفي سنة ٨١٥، أخذ عن سراج

الدين البلقيني (ت ٨٠٥) وابن جماعة (ت ٨١٩)[١].

أما الابن فلم أجد له ذكرًا في كتب التراجم.

وعلى المخطوطة تملُّك لعلي بن عماد الدين الشافعي نصُّه: «الحمد لله. ملكه أفقر الورى علي بن عماد الدين الشافعي في ختام سنة ٩٤٠».

وعليٌّ هذا هو علي بن عماد الدين إسماعيل بن موسى الشافعي، ترجم له ابن العماد، وذكر أنه من تلاميذ ابن طولون (ت ٩٥٣)، وأن له حواشي على شرح ابن الناظم للألفية، وأنه توفي سنة ٩٧١[٢].

ولهذا أرجح أن المخطوطة قد كتبت في أوائل القرن التاسع الهجري، وهي المدة التي يظهر أن ابن الطيماني كان فيها حيًّا، والمقطوع به أنها كتبت قبل سنة ٩٤٠، وهي السنة التي ملكها فيها علي بن عماد الدين الشافعي.

وقد أضاف أحد ملاك المخطوطة خمس حواشٍ في الصفحات ٢٦، ٢٧، ٨٧، ٨٨، ٨٩، الثانية والثالثة والرابعة منها ليست لابن هشام قطعًا؛ لأنها معزوة للمرادي، والباقيتان محتملتان، كما كتب باللون الأحمر أبواب الألفية في مواضعها من المخطوطة.

---

(١) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢٥/٤، وإنباء الغمر ٥٢٩/٢، والنجوم الزاهرة ١٢١/١٤، والسلوك ٣٤٥/٦، ٣٤٦، والدارس في أخبار المدارس ١٩٣/١، والضوء اللامع ٥٠/٥، وشذرات الذهب ١٦٦/٩.

(٢) شذرات الذهب ٥٣٠/١٠.



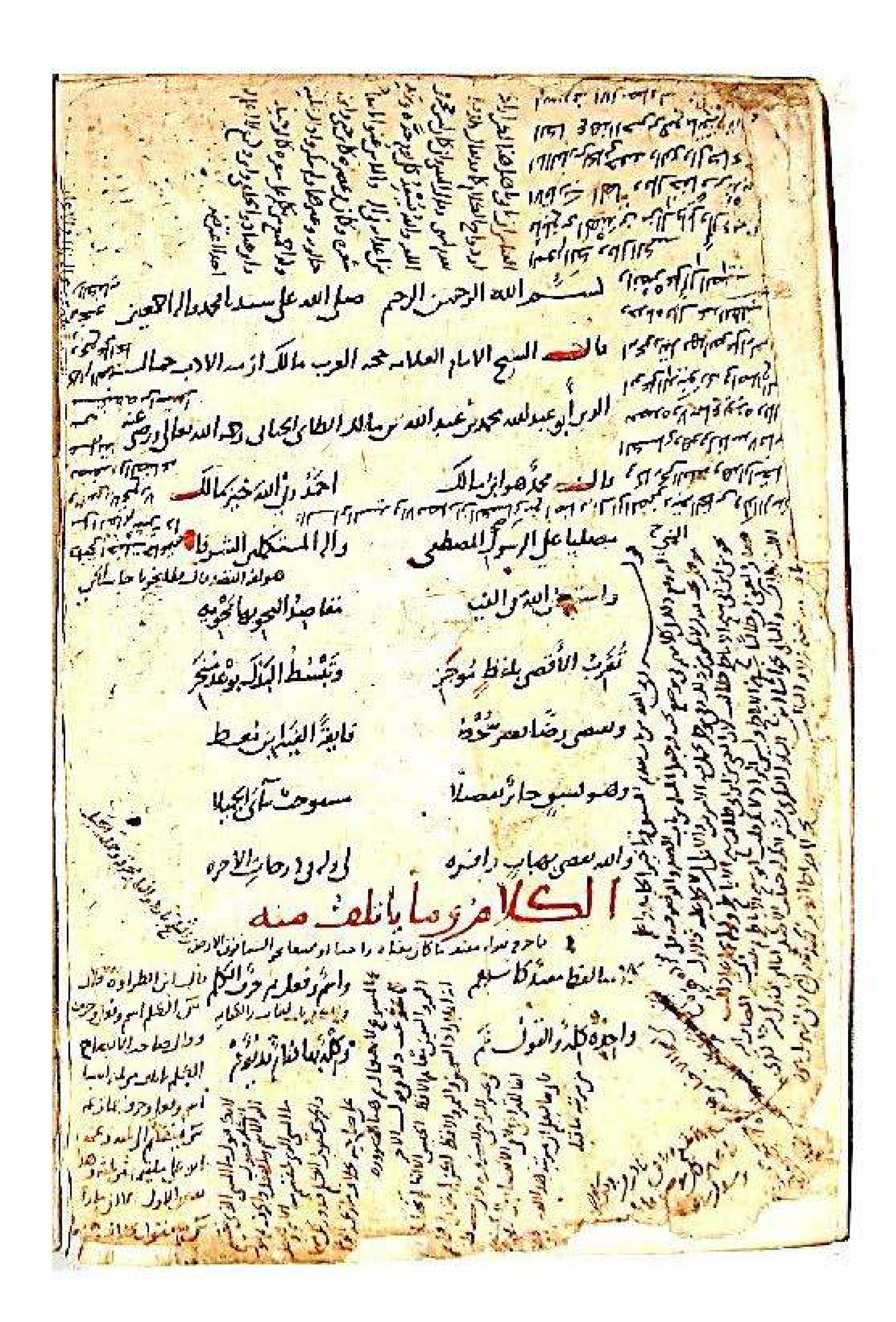
الخلاصة في النحو

تأليف الشيخ الإمام

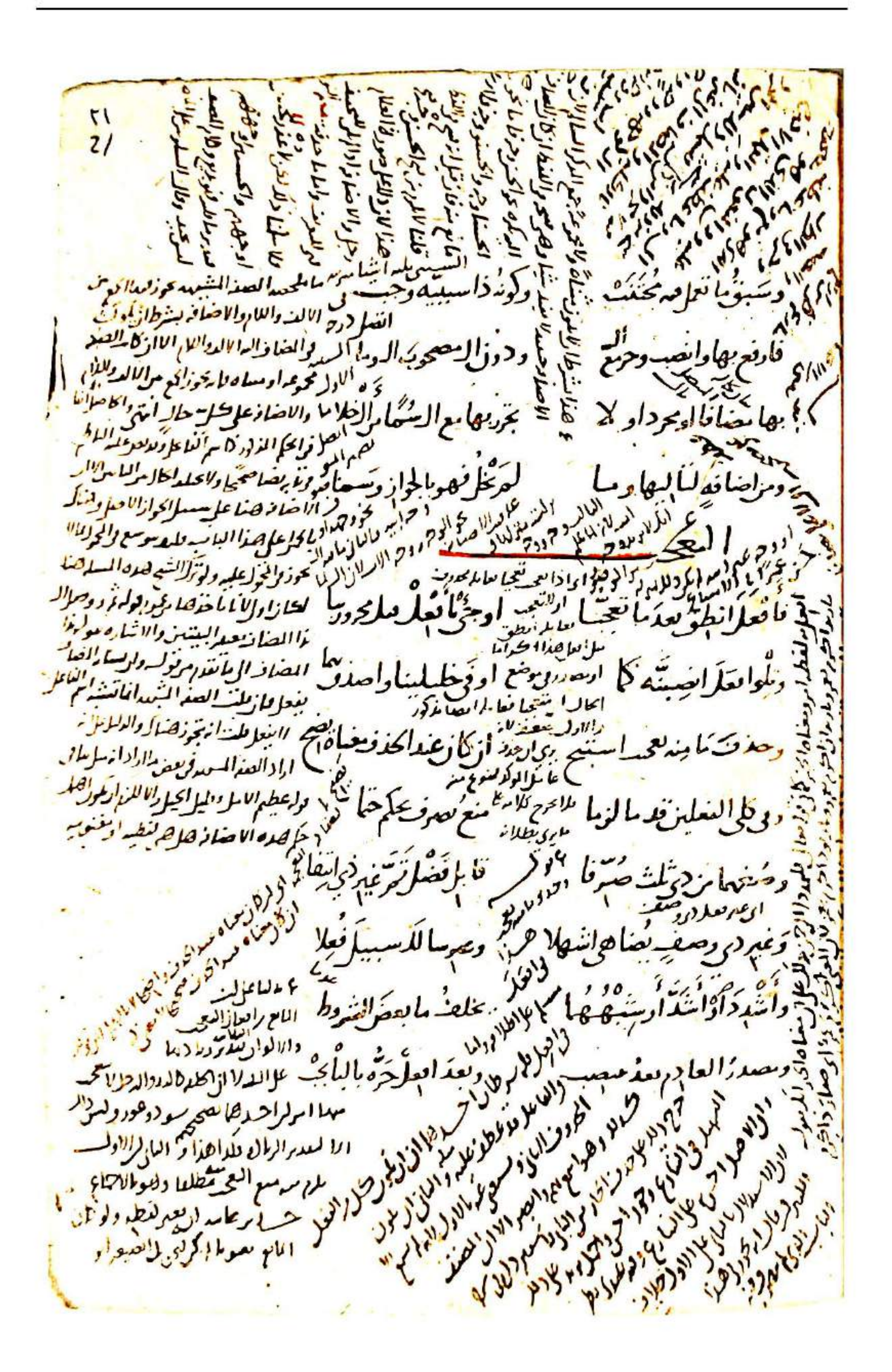
العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد

بن مالك الطائي الجياني

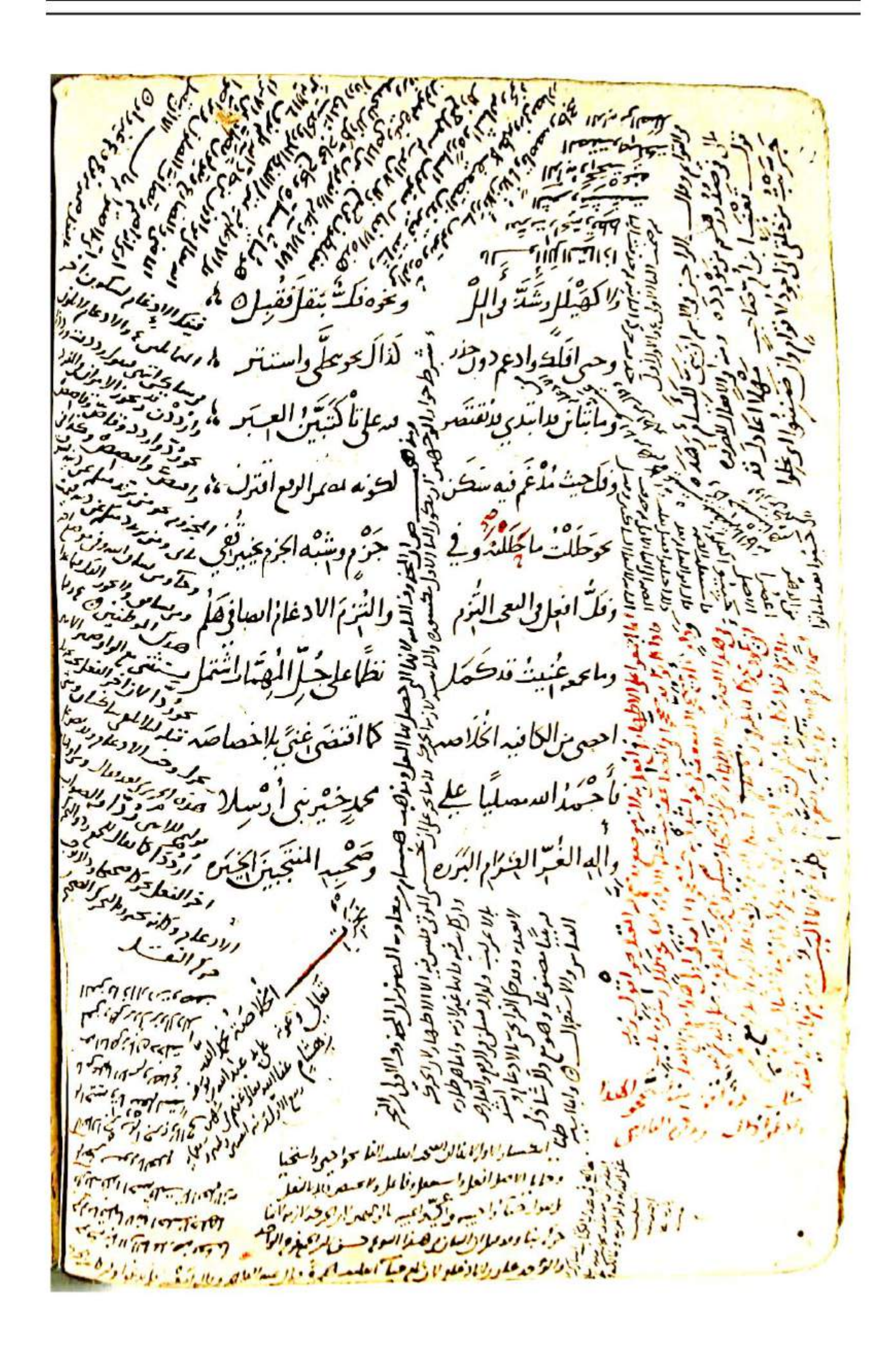
صفحة غلاف المخطوطة الأولى (خ١)



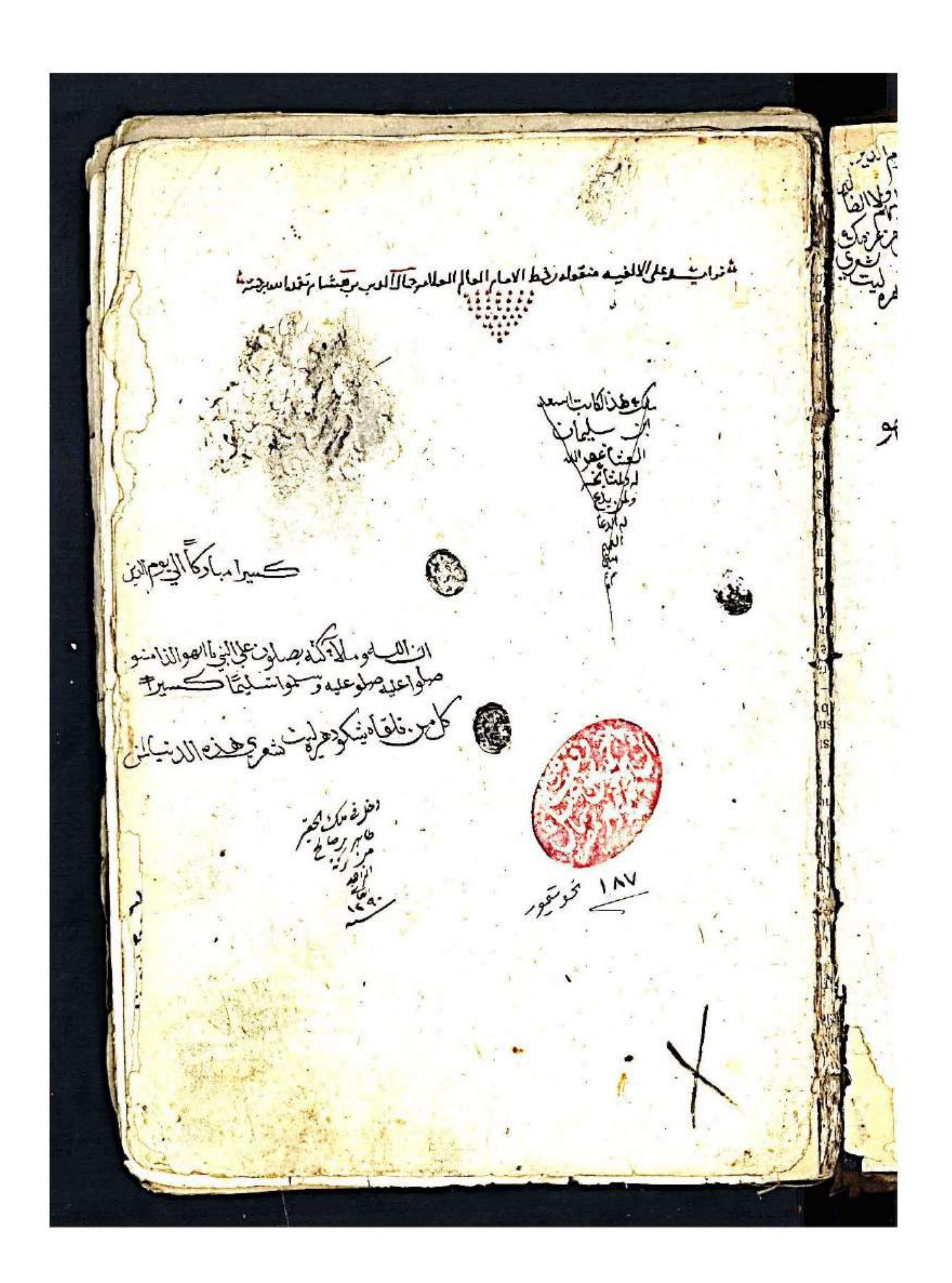
أول المخطوطة الأولى (خ١)



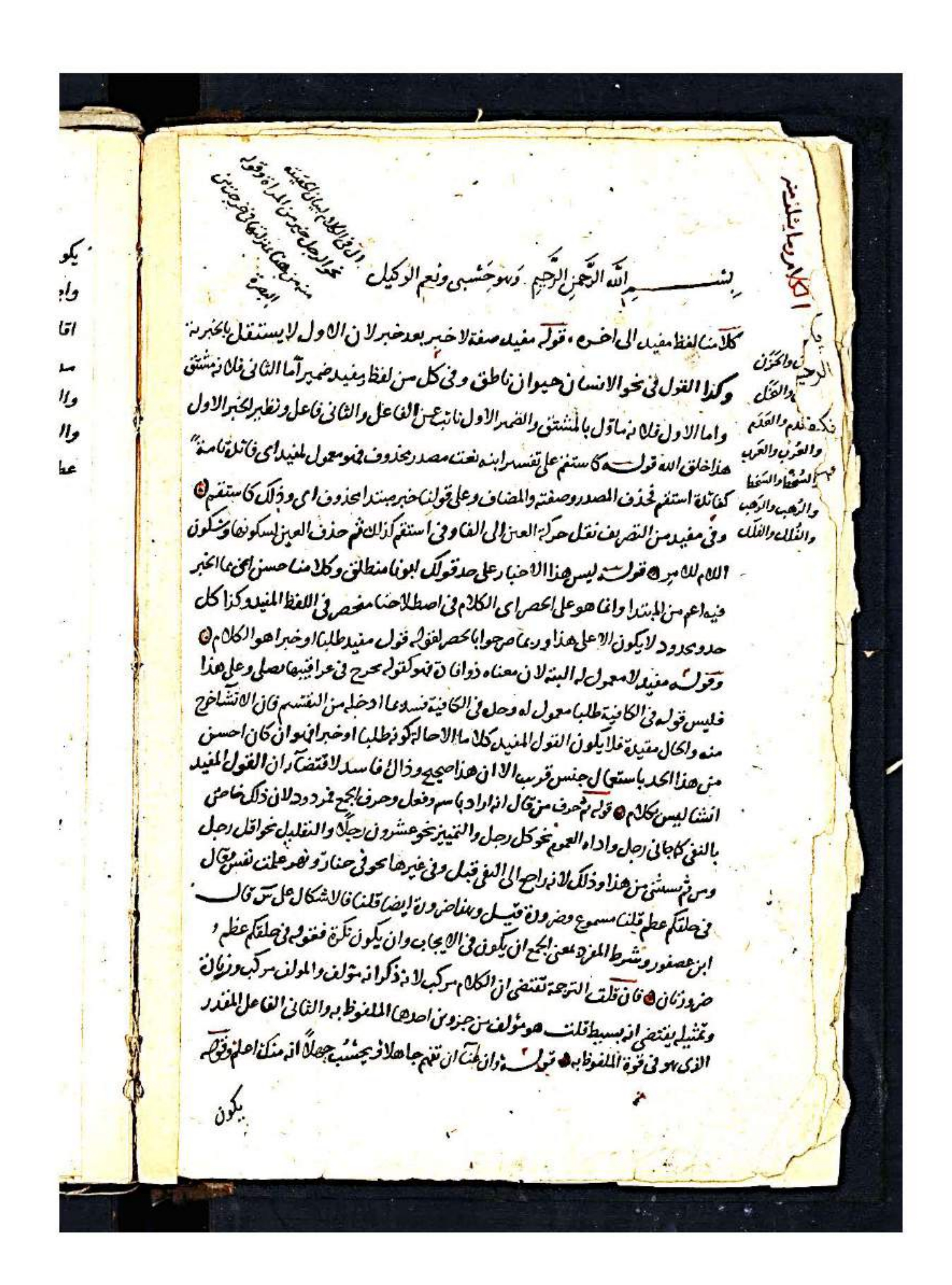
من وسط المخطوطة الأولى (خ١)



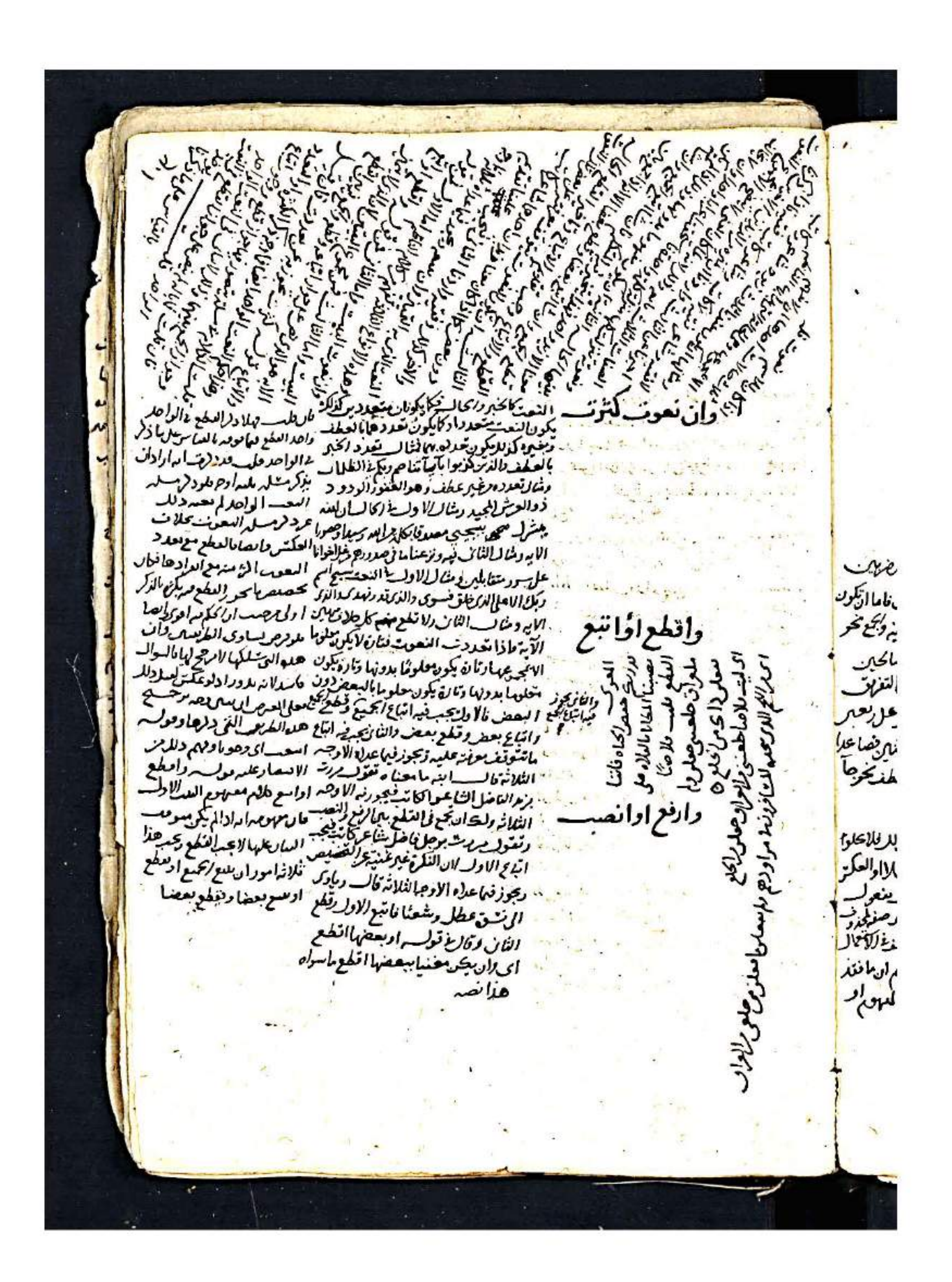
آخر المخطوطة الأولى (خ١)



غلاف المخطوطة الثانية (خ٢)



أول المخطوطة الثانية (خ٢)


وان نعوت كثرت

واقطع او اتبع

وارفع او انصب

من وسط المخطوطة الثانية (خ٢)



٢٢٥

مسألة إذا بنيت مثال فُعلول من طويت قلت
طُوْيُوي ثم تبدل الواو الأولى ياء لوقوع الياء بعدها
فصار طُيْيُوي ثم تقلب الضمة كسرة ثم تبدل الواو الثانية
ياء فيصير طُيِّيّ فلما اجتمعت أربع ياءات تعلقت بالتعميم
لتحلق الحروف حذفت حركت الياء الأولى بالفتح لتنقلب
الثانية ألفًا فتنقلب الألف واوًا افتعل ذلك ورجعت الياء
الأولى حين تحركت إلى أصلها من الواو فصار طَوَوِيّ
فانقلبت الياء الأولى التي هي لام فعلول ألفًا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فصار طواي ثم قلبت الألف تحاشيًا إلى حركتها
كما أنا لما احتجنا إلى حركة اللام في الإضافة إلى رحى قلبت
واوًا فصار طووي كما تقول في الإضافة إلى هوى على
هووي وإن قدرت أنك بدأت بالتغيير من آخر المثال قلت
لما بدأته طويوي أبدلت واو فعلول ياء فصار طويي ثم
أدغم فصار طويّ بعد أن أبدلت من ضمة العين كسرة فصار
طويّ ثم أبدلت الواو ياء فصار طيّيّ ثم أدغمت الياء الأولى
في الثانية فصار طيّ ثم حركت الأولى بالفتح فانقلبت واوًا
والثانية ألفًا ثم واوًا ومن قال فُوْن الوي وعروق لي
بالكسر قال طِيّيّ ومن ضم ضم

وآله الغرّ الكرام البررة

توفي الشيخ جمال الدين الناظم لهذه الخلاصة رضي الله عنه قبيل
الصبح من يوم الأربعاء ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين
وستمائة بمدرسة المحروسة بالعادلية وصلي عليه وقت الظهر بالجامع
الأموي ودفن في جبل قاسيون في تربة القاضي عز الدين ○

وصحبه المنتجبين الخيرة

آخر المخطوطة الثانية (خ٢)



النص المحقق

الخُلَاصَةُ فِي النَّحْوِ

تأليفُ

الشَيخِ الإمام الْعَلَّامَةِ

جَمالِ الدِّين أبي عبدِاللهِ محمدِ بنِ مالكٍ الطّائيِّ الجياني

عفا اللهُ عنه(١)

(خ١)

*كلما(٢) أَوَّلُه: ش فهو من كلام الشَّلَوْبِينِ(٣) في "حَوَاشِيه على المُفَصَّل"؛ إلا إن بَيَّنْتُه، وما فيه: ح فلأبي(٤) حَيَّانَ، أو: ع فهو لكاتِبِه ابنِ هِشَامٍ، أو: س فهو لسِيبَوَيْهِ(٥)، أو: ص فهو للبصريين، أو: ك فهو للكوفيين(٦).

(١) قوله: «عفا الله عنه» انطمس في المخطوطة، ولعله كما أثبت.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه كتابتها مفصولة: كلُّ ما؛ لأن "ما" موصولة بمعنى "الذي". ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٣٠، وللزجاجي ٦١، وعمدة الكتاب ١٨٤.

(٣) هو عمر بن محمد بن عمر الأندلسي، أبو علي، ويلقب بالأستاذ، والشَّلَوْبِينُ في لسان الأندلس: الأبيض الأشقر، كان من أئمة العربية، له: التوطئة، وشرح كتاب سيبويه، وشرح الجزولية، وغيرها، توفي سنة ٦٤٥. ينظر: إنباه الرواة ٣٣٢/٢، وسير أعلام النبلاء ٢٠٧/٢٣، وبغية الوعاة ٢٢٤/٢.

(٤) هو محمد بن يوسف بن علي الغرناطي، نزيل مصر، إمام النحو واللغة بمصر في زمانه، أخذ عن الأبذي وابن الضائع وابن النحاس، وأخذ عنه: المرادي وابن عقيل وناظر الجيش، له: البحر المحيط، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، وارتشاف الضرب من لسان العرب، وغيرها، توفي سنة ٧٤٥. ينظر: الوافي بالوفيات ١٧٥/٥، وبغية الوعاة ٢٨٠/١.

(٥) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، رأس علماء النحو البصريين في زمانه، أخذ عن الخليل ويونس بن حبيب وعيسى بن عمر، أخذ عنه قطرب والأخفش، اشتهر بالكتاب الذي وضعه في النحو، فصار لمن بعده إمامًا، توفي سنة ١٨٠، وقيل غير ذلك. ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٩٠، ومعجم الأدباء ٢١٢٢/٥، وإنباه الرواة ٣٤٦/٢، وبغية الوعاة ٢٢٩/٢.

(٦) الحاشية في: ١/أ.

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد، وآله أجمعين.

قال الشيخ الإمام العلامة حجة العرب مالك أزمة الأدب،

جمال الدين أَبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني،

رحمه الله تعالى ورضي عنه:

قال محمدٌ هو ابنُ مالك   أحمَدُ ربيْ اللهَ خيرَ مالك

(خ١)

* قولُه: «**ربي الله**» من باب تقديمِ المشتقِّ وتأخيرِ الجامدِ.

واعلمْ أنه وقع ذلك في كلامهم في موضعٍ يجبُ فيه جعلُ المسألةِ من باب الصفةِ والموصوفِ، وفي موطنٍ يجبُ فيه أن لا يكونَ من ذلك، وفي موطنٍ يحتملُ فيه الأمرين، والأَوْلى أن لا يحملَ عليه.

فالأولُ نحوُ:

مِن ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ[1]؛

لأن المعنى: من ابن أبي طالبٍ شيخِ الأباطحِ، ولو لم يُحْملْ على ذلك صار المعنى أن طالبًا شيخُ الأباطحِ، وليس المرادَ؛ لأنك قلت: أبو شيخِ الأباطحِ، ثم بيَّنتَ الشيخَ المضافَ إليه الأبُ بـ"طالبٍ"[2].

---

(١) عجز بيت من الطويل، لمعاوية بن أبي سفيان يخاطب به عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وصدره:

نجوتَ وقد بَلَّ المراديُّ سيفَه   ...

والمرادي: هو ابن ملجم قاتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ينظر: تاريخ الأمم والملوك ٥/١٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٧٥، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٩٠، والمقاصد النحوية ٣/١٣٨٠.

(٢) هنا إشارة في المخطوطة إلى إلحاق قد انقطع.

والثاني نحوُ:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ[1]؛

لأنك لو جعلتَ الأصلَ: أنا ابنُ التاركِ بشرٍ البكريِّ ... [2]

والثالثُ نحوُ: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ . ٱللَّهِ﴾[3]؛ لأن التنزيل يُنزَّهُ عما[4] لم يقعْ إلا في نادرٍ من الكلام.

فاعتبرْ كلَّ موضعٍ بما ... [5] وسيذكر في ... [6][7].

مصليا على الرسولِ المصطفى وآله المستكملين الشرفا

(خ١)

* [«**الرسول**»]: خ[8]: «**النبي**»[9].

(١) صدر بيت من الوافر، للمرار الأسدي، وعجزه:

... عليه الطيرُ تَرْقُبُه وقوعا

ينظر: الكتاب ١/١٨٢، والأصول ١/١٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٣، وخزانة الأدب ٤/٢٨٤.

(٢) موضع النقط مقدار ثلاث كلمات انطمست في المخطوطة.

(٣) إبراهيم ١، ٢.

(٤) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين انطمستا في المخطوطة.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين انطمستا في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ١/ب.

(٨) لم ترد هذه الرواية في شيء من نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية ٦٧، البيت ٢.

(٩) الحاشية في: ١/ب.

* قال ابن(١) السِّيْدِ في "الاقْتِضاب"(٢): إن الكِسَائيَّ(٣) مَنَعَ إضافة "آل" إلى المضمر، وتَبِعَه النَّحَّاسُ(٤)، وكذا الزُّبَيْديُّ(٥) في كتابه "لَحْن العامَّة"(٦)، وهذان اتَّبعا الكِسَائيَّ، وهو قولٌ فاسدٌ، لا قياسَ يعضدُه، ولا سماعَ يؤيِّدُه.

وقال أبو(٧) عليٍّ الدِّينَوَرِيُّ في "إِصْلاح المَنْطِق"(٨): إنه يجوز بقِلَّةٍ. فهذا نصٌّ على أنه لغةٌ، وقد(٩) وجدناه:

---

(١) هو عبدالله بن محمد بن السِّيْد البَطَلْيُوسي، أبو محمد، من نحاة الأندلس، له: الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب، وشرح أبيات الجمل، والمثلث، وغيرها، توفي سنة ٥٢١. ينظر: معجم الأدباء ١٥٢٧/٤، وإنباه الرواة ١٤١/٢، وبغية الوعاة ٥٥/٢.

(٢) ٣٥/١-٣٩.

(٣) لم أقف على رأيه في كتابه "ما تلحن فيه العامة"، وينظر: لحن العوام للزبيدي ١٤، وغرائب التفسير وعجائب التأويل ١٣٩/١. والكسائي هو علي بن حمزة الكوفي، أبو الحسن، أحد القراء السبعة، ورأس علماء النحو الكوفيين في زمنه، توفي سنة ١٨٩. ينظر: تاريخ العلماء النحويين ١٩٢، ونزهة الألباء ٥٨، وإنباه الرواة ٢٥٦/٢، وبغية الوعاة ١٦٢/٢.

(٤) ينظر: الروض الأنف ١٥٢/١. والنحَّاس هو أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، أبو جعفر، إمام في العربية والتفسير، أخذ عن المبرد والأخفش الصغير، له: إعراب القرآن، والناسخ والمنسوخ، والقطع والائتناف، وغيرها، توفي سنة ٣٣٨. ينظر: نزهة الألباء ٢١٧، ومعجم الأدباء ٤٦٨/١، وإنباه الرواة ١٣٦/١، وبغية الوعاة ٣٦٢/١.

(٥) هو محمد بن الحسن الإشبيلي، أبو بكر، عالم بالنحو واللغة، ولي قضاء قرطبة، أخذ عن القالي والرباحي، وأخذ عنه ابن الإفليلي، له: الواضح، ومختصر العين، ولحن العوام، وطبقات اللغويين والنحويين، وغيرها، توفي سنة ٣٧٩. ينظر: معجم الأدباء ٢٥١٨/٦، وإنباه الرواة ١٠٨/٣، والبلغة ٢٦٢، وبغية الوعاة ٨٤/١.

(٦) ١٤.

(٧) هو أحمد بن جعفر، المعروف بخَتَن ثعلب، أي: زوج ابنته، من النحاة المشهورين بمصر، أخذ عن المازني والمبرد، له: المهذب، وضمائر القرآن، توفي سنة ٢٨٩. ينظر: معجم الأدباء ٢٠٦/١، وإنباه الرواة ٦٨/١، وبغية الوعاة ٣٠١/١.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ولم أقف على ما يفيد بوجود كتابه هذا.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

قال عبدُالمطَّلب[١]:

وَانْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيـ ـبِ ...[٢] اليَوْمَ آلَكْ[٣]

وقال الكُمَيْتُ[٤]:

فَأَبْلِغْ بَنِي الهِنْدَينِ مِنْ آلِ وَائِلٍ وَآل ...[٥] الأَقَارِبَ آلَهَا[٦]

وقال خُفَافُ[٧] بن نُدْبة:

أَنَا الفَارِسُ الحَامِي حَقِيقَةَ وَالِدِي وَآلِي كَمَا تَحْمِي[٨] ...[٩] آلِكَا[١٠]

عَ: هذا أحسنُ من جميع ما تقدَّم؛ لأنه لم تتقدَّم فيه "الآلُ" مضافةً ...[١١]

---

(١) هو ابن هاشم بن عبدمناف بن قُصَيّ القرشي، جدُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسيد قومه في الجاهلية. ينظر: سيرة ابن هشام ١/١، ٥٠.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة، وهي في الاقتضاب ومصادر البيت: وَعَابِدِيهِ.

(٣) بيت من مجزوء الكامل. ينظر: الروض الأنف ١/١٥٢، وارتشاف الضرب ٤/١٨١٨.

(٤) هو ابن زيد الأسدي، أبو المُسْتَهِلّ، من شعراء الدولة الأموية، وكان يتشيَّع. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/١٩٥، والمؤتلف والمختلف للآمدي ٢٢٣، ومعجم الشعراء ٣٤٧.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة، وهي في الاقتضاب ومصادر البيت: مَنَاةٍ وَ.

(٦) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٢٨٣.

(٧) هو ابن عمير بن الشَّرِيد السُّلَمي، أبو خراشة، ونُدْبةُ أمُّه، صحابي، من الشعراء الفرسان، ينظر: الأغاني ١٨/٣١٠، والمؤتلف والمختلف للآمدي ١٣٦، والاستيعاب ٢/٤٥٠.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة، وهي في الاقتضاب ومصادر البيت: حَقِيقَةَ.

(١٠) بيت من الطويل. الحقيقة: ما يحق على الرجل أن يحميه، كما في: القاموس المحيط (ح ق ق) ٢/١١٦٢. ينظر: الديوان ٦٧، والممتع ١/٣٤٩، وشرح التسهيل ٣/٢٤٤، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٥٤، وخزانة الأدب ٥/٤٤٠.

(١١) موضع النقط مقدار كلمتين أو ثلاث انطمست في المخطوطة.

القياس أن يأتي بـ"أهل" هنا، لكن أراد ازدواجَ الكلامِ، كما قد يقالُ ذلك فيما تقدَّم. انتهى.

وقال المتنبِّي[1] -وإن كان ليس حجةً في اللغة-:

والله يُسْعِدُ كُلَّ يَوْمٍ جَدَّهُ ... وَيَزِيدُ مِنْ أَعْدَائِهِ فِي آلِهِ[2]

والناسُ عُنُوا بانتقاد شعرِه، وكان في عصره[3] كابنِ[4] جِنِّي، وابنِ[5] خَالَوَيْهِ، وغيرِهما، ولم ينكروا ذلك عليه، وكذا جميعُ من تكلَّم على شعره، كالوَحِيد[6]، وابنِ[7] عَبَّادٍ،

(١) هو أحمد بن الحسين بن الحسن الجعفي الكوفي، أبو الطيب، الشاعر المشهور، جال في بلاد كثيرة، ومدح الأمراء، وكان عالمًا باللغة والأدب، اعتنى العلماء بشعره، وشرحوا ديوانه، توفي سنة ٣٥٤. ينظر: نزهة الألباء ٢١٩، ووفيات الأعيان ١/١٢٠، والوافي بالوفيات ٦/٢٠٨.

(٢) بيت من الكامل. ينظر: الديوان ٢٧٦، والفسر ٣/٧٥١، وشرح الواحدي ٤٢١.

(٣) كذا في المخطوطة، وفي الاقتضاب: «وكان في عصره جماعة من اللغويين والنحويين، كابن خالويه وابن جني وغيرهما».

(٤) هو عثمان بن جِنِّيّ الموصلي، أبو الفتح، من أعلم أهل زمانه بالنحو والتصريف، أخذ عن أبي علي الفارسي وغيره، وصحب المتنبي الشاعر، له: الخصائص، وسر صناعة الإعراب، والمنصف في شرح تصريف المازني، وغيرها، توفي سنة ٣٩٢. ينظر: نزهة الألباء ٢٤٤، ومعجم الأدباء ٤/١٥٨٥، وإنباه الرواة ٢/٣٣٥، وبغية الوعاة ٢/١٣٢.

(٥) هو الحسين بن أحمد، أبو عبدالله، أحد علماء اللغة المشهورين الذين اجتمعوا بسيف الدولة الحمداني بحلب، أخذ عن أبي عمر الزاهد وابن دريد ونفطويه، ، له: كتاب ليس، وشرح مقصورة ابن دريد، وشرح الفصيح، وغيرها، توفي سنة ٣٧٠. ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٢٢٧، ونزهة الألباء ٢٣٠، ومعجم الأدباء ٣/١٠٣٠، وإنباه الرواة ١/٣٥٩، وبغية الوعاة ١/٥٢٩.

(٦) هو سعد بن محمد بن علي الأزدي البصري، أبو طالب، شاعر مصنِّف، له: معاني شعر المتنبي، والرد على ابن جني في تفسير شعر المتنبي، توفي سنة ٣٨٥. ينظر: معجم الأدباء ٣/١٣٥٦، وبغية الطلب ٩/٤٢٧٢، وبغية الوعاة ١/٥٨٠.

(٧) هو إسماعيل بن عباد، أبو القاسم، المعروف بالصاحب، أخذ عن ابن فارس وابن العميد، له: المحيط في اللغة، وجوهرة الجمهرة، والكشف عن مساوئ المتنبي، وغيرها، توفي سنة ٣٨٥. ينظر: نزهة الألباء ٢٣٨، ومعجم الأدباء ٢/٦٦٢، وإنباه الرواة ١/٢٣٦، وبغية الوعاة ١/٤٤٩.

والحاتميِّ[1]، وابنِ[2] وكيعٍ، لا أعلمُ أنَّ[3] أحدًا اعترضه[4].

وأستعينُ اللهَ في ألفيه مقاصِدُ النحوِ بها مَحْوِيه

(خ١)

* [«**النحو**»]: هو لغةً: القصدُ، قال[5]:

فَلَمَّا نَحَوْنَا جَانِبَ الحَيِّ أَجْفَلَتْ جَمَاعَتُهُمْ مِثْلَ النَّعَائِمِ شُرَّدَا[6]

ولا يُثنَّى ولا يُجمعُ ولا يُصغَّرُ.

وفي الصناعة: علمٌ بمقاييسَ مستنبطةٍ من استقراء كلامِ العرب. ويُجمَعُ على: أَنْحاءٍ ونُحُوٍّ. من "الكفاية"[7][8].

تُقرِبُ الأَقصى بلفظٍ مُوجَزِ وتَبْسُطُ البَذلَ بوعْد مُنجَزِ

وتقتضي رضًا بغير سُخْط فائقةً ألفيةَ ابنِ مُعط

وهو بسبقٍ حائزٌ تفضيلا مستوجبٌ ثنائيَ الجميلا

والله يقضي بهباتٍ وافره لي وله في درجاتِ الآخره

---

(١) هو محمد بن الحسن بن المظفر، أبو علي، أخذ عن ابن دريد وأبي عمر الزاهد، له: حلية المحاضرة، والموضحة في مساوئ المتنبي، وغيرها، توفي سنة ٣٨٨. ينظر: معجم الأدباء ٦/٢٥٠٥، وإنباه الرواة ٣/١٠٣، وبغية الوعاة ١/٨٧.

(٢) هو الحسن بن علي بن أحمد بن محمد التِّنِّيسي، أبو محمد، يعرف بابن وكيع، شاعر، من أهل بغداد، له: المنصف في سرقات المتنبي، توفي بتِنِّيس سنة ٣٩٣. ينظر: معجم الأدباء ٣/٩٩٣، وبغية الطلب ٥/٢٤٧٤، ووفيات الأعيان ٢/١٠٤.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) الحاشية في: ١/ب.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) بيت من الطويل. أجفلت: أسرعت وذهبت في الأرض، كما في: القاموس المحيط: (ج ف ل) ٩٧٧. ينظر: النهاية في شرح الكفاية ١/٢٦.

(٧) ينظر: النهاية في شرح الكفاية ١/٢٦-٢٩.

(٨) الحاشية في: ١/ب.

الكلام وما يأتلف منه

(خ٢)

* "أَلْ" في: «**الكلام**» لبيان الحقيقةِ، نحو: الرجلُ خيرٌ من المرأة[١].

* وقولُه: «**منه**»: "مِنْ" هنا بمنزلتها في: خرجت من البصرة[٢].

كلامنا لفظ مفيدٌ كاستقم واسمٌ وفعل ثم حرفٌ الكلم

(خ١)

* ممَّا خرج بقوله: «**مفيد**»: ما كان معناه واجبًا أو ممتنعًا، نحو: السماءُ فوقَ الأرضِ، والثلجُ باردٌ، والنارُ محرقةٌ، وحَمَلت الجبلَ[٣].

* ع: المسوِّغُ لاستعمال «**ثُمَّ**» هنا الضرورةُ، كما سوَّغتْ ذلك في قول الآخرِ[٤]:

التَّمْرُ وَالسَّمْنُ مَعًا ثُمَّ الأَقِطْ
الحَيْسُ إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تَخْتَلِطْ[٥]

...[٦] أنه إنما أراد: السمنُ والتمرُ والأَقِطُ، لكنْ لم يتَّزنْ له، فجاء بـ"ثم" في غير التراخي للضرورة، وإن شئت قلت: إنها للتراخي لا في ...[٧]، فأتى بها ليُعلم أن مرتبة هذا أنقصُ من مرتبة ما قبله[٨].

---

(١) الحاشية في: ٢.

(٢) الحاشية في: ٢.

(٣) الحاشية في: ١/ب.

(٤) لم أقف على تسميته.

(٥) بيتان من مشطور الرجز. ينظر: الصحاح (ح ي س) ٣/٩٢١، وتاج العروس (ح ي س) ١٥/٥٦٨.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٧) موضع النقط مقدار ثلاث كلمات لم أتبيَّن أولها، ورسمها: الانفسا، وانطمس باقيها في المخطوطة.

(٨) الحاشية في: ١/ب.

* قال ابنُ(1) الطَّرَاوة(2): قال س(3): الكَلِمُ: اسم وفعل وحرف. وقال صاحبُ(4) "الإيضاح"(5): الكَلِمُ يأتلفُ من ثلاثة أشياءَ: اسم وفعل وحرف؛ فما زعمه س ينقسمُ إلى ثلاثةٍ زعمه أبو عَلِيٍّ ملتئمًا من ثلاثة، وهذا نقضُ الأولِ، إلا أن ما زعمه س معقولٌ، بخلاف هذا؛ لأنك تقول: ما الشيءُ الذي ينقسمُ إليه الكَلِمُ؟ فيقول: الاسم والفعل والحرف، ثم تقول: ما الشيءُ الذي ينقسمُ منه الاسم والفعل والحرف؟ فيقول: الكَلِمُ، فيدور كلٌّ منهما على صاحبه، بخلاف ما زعمه أبو عَلِيٍّ(6).

(خ٢)

* «**كلامنا لفظ مفيد**» إلى آخره: قولُه: «**مفيد**» صفةٌ، لا خبرٌ بعد خبرٍ؛ لأن الأول لا يستقلُّ بالخبرية، وكذا القولُ في نحو: الإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ.

وفي كلٍّ من: «**لفظ**» و: «**مفيد**» ضميرٌ، أما الثاني فلأنه مشتقٌّ، وأما الأول فلأنه مؤوَّلٌ بالمشتق، والضميرُ الأول نائبٌ عن الفاعل، والثاني فاعلٌ، ونظيرُ الخبرِ الأولِ: ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ ﴾(7)(8).

---

(1) هو سليمان بن محمد بن عبدالله المالقي، أبو الحسين، من أعلام النحو بالأندلس، أخذ عن الأعلم، وأخذ عنه السهيلي، له: الترشيح، والإفصاح، وغيرهما، توفي سنة ٥٢٨. ينظر: إنباه الرواة ٤/١١٣، والبلغة ١٤٩، وبغية الوعاة ١/٦٠٢.

(2) الإفصاح ١٧.

(3) الكتاب ١/١٢.

(4) هو الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، أبو علي، أخذ عن الزجاج وابن السراج وغيرهما، وبرع في علم العربية، أخذ عنه ابن جني والربعي، له: الإيضاح والتكملة، والتذكرة، والحجة، وغيرها، توفي سنة ٣٧٧. ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٢٦، ونزهة الألباء ٢٣٢، ومعجم الأدباء ٢/٨١١، وإنباه الرواة ١/٣٠٨، وبغية الوعاة ١/٤٩٦.

(5) ٧١.

(6) الحاشية في: ١/ب.

(7) لقمان ١١.

(8) الحاشية في: ٢.

* وفي: «**مفيد**» من التصريف: نقلُ حركة العين إلى الفاء، وفي: «**استقم**» كذلك، ثم حذفُ العين؛ لسكونها وسكونِ اللام؛ للأمر[1].

* قولُه: [«**كلامُنا لفظٌ مفيدٌ**»][2]: ليس هذا الإخبارُ على حدِّ قولك: أبونا منطلقٌ، وكلامُنا حسنٌ، أعني: مما الخبرُ فيه أعمُّ من المبتدأ، وإنما هو على الحصر، أي: الكلامُ في اصطلاحنا منحصرٌ في اللفظ المفيد، وكذا كلُّ حدٍّ ومحدودٍ لا يكون إلا على هذا، وربما صرَّحوا بالحصر، كقوله[3]:

قَوْلٌ مُفِيدٌ طَلَبًا أَوْ خَبَرَا   هُوَ الكَلَامُ[4][5]

* وقولُه: «**مفيدٌ**» لا معمولَ له ألبتةَ؛ لأن معناه: ذو إفادةٍ، فهو كقوله[6]:

يَجْرَحْ فِي عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي[7]

وعلى هذا فليس قوله في "الكافية"[8]: "طلبًا" معمول[9] له، وحدُّه في "الكافية"

(١) الحاشية في: ٢.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٣) هو ابن مالك.

(٤) بعض بيت من "الكافية الشافية"، وهو بتمامه:

قولٌ مفيدٌ طلبًا أو خبَرا   هو الكلامُ، كـ"استَمِعْ" و"سَتَرَى"

ينظر: شرح الكافية الشافية ١/١٥٧.

(٥) الحاشية في: ٢.

(٦) هو ذو الرُّمَّة.

(٧) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فإن تعتذرْ بالـمَحْل من ذي ضُروعِها   إلى الضَّيْف يَجْرَحْ في عراقيبها نَصْلي

المَحْل: الجدب، وذو ضروعها: اللبن، ونصلي: سيفي. والشاهد: تضمين "يجرح" معنى يعمل أو يعيث، فاستعمل قاصرًا، فهو مثل قوله: "مفيد" حيث استعمل هنا قاصرًا، وأصله متعدٍّ. ينظر: الديوان ١/١٥٦، وشرح التسهيل ٢/١٦٢، والتذييل والتكميل ٥/٧٧، ومغني اللبيب ٦٨٦، وخزانة الأدب ٢/١٢٨، وتاج العروس (س ق د) ٨/٢٠٩.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/١٥٧.

(٩) كذا في المخطوطة، والوجه: معمولًا.

فَسَدَ بما أدخله من التقسيم، فإن الإنشاء خرج منه، والحالُ مقيّدةٌ، فلا يكونُ القولُ المفيدُ كلامًا إلا حالةَ كونه طلبًا أو خبرًا، فهو إن كان أحسنَ من هذا الحدِّ[1] باستعمال جنسٍ قريبٍ؛ إلا أن هذا صحيحٌ وذاك فاسدٌ؛ لاقتضائه أن القول المفيدَ إنشاءً ليس بكلامٍ[2].

* قولُه: «**كاستقم**» على تفسير ابنِه[3]: نعتُ مصدرٍ محذوفٍ، فهو معمولٌ لـ"مفيد"، أي: فائدةً تامةً كفائدة "استقم"، فحَذف المصدرَ وصفتَه والمضافَ، وعلى قولنا[4]: خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: وذلك كـ: استقم[5].

* قولُه: «**ثُمَّ حَرْفٌ**»: مَنْ قال: إنه أراد بـ"اسم" و"فعل" و"حرف": الجمعَ[6]؛ فمردود؛ لأن ذلك خاصٌّ بالنفي، كـ: ما جاءني رجلٌ، وأداةِ العموم، نحو: كلُّ رجلٍ، والتمييزِ، نحو: عشرون رجلًا، والتقليلِ، نحو: أقلُّ رجلٍ، ومِنْ ثَمَّ يُستثنى من هذا؛ وذلك لأنه راجعٌ إلى النفي.

قيل: وفي غيرها، نحو: ﴿فِي جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ﴾[7]، ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾[8]، وقال[9]:

(١) أي: حدُّه في الخلاصة الألفية.

(٢) الحاشية في: ٢.

(٣) هو ابن الناظم، قال في شرح الألفية ٥: «كأنه قال: الكلام لفظ مفيد فائدةً تامةً يصح الاكتفاء بها، كالفائدة في: استقم، فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل». وابن الناظم هو محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك، بدر الدين، أبو عبدالله، أخذ عن والده، وتصدر بعد وفاته، له: شرح ألفية والده، وتكملة شرح التسهيل لوالده، والمصباح في اختصار المفتاح، وغيرها، توفي سنة ٦٨٦. ينظر: تاريخ الإسلام ١٥/٥٨١، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/١٩٨، وبغية الوعاة ١/٢٢٥.

(٤) أي: إن قوله: "مفيد" بمعنى ذو إفادة، فلا معمول له، كما تقدم في الحاشية السابقة.

(٥) الحاشية في: ٢.

(٦) أي: كل واحد من هذه الثلاثة مفرد مراد به الجمع، أي: الأسماء والأفعال والحروف.

(٧) القمر ٥٤.

(٨) التكوير ١٤، والانفطار ٥.

(٩) لم أقف له على نسبة.

فِي حَلْقِكُمْ عَظْمٌ(١)

قلنا: مسموعٌ وضرورةٌ.

قيل: وهذا ضرورةٌ أيضًا.

قلنا: فالإشكالُ على س(٢).

قال ابنُ(٣) عُصْفُورٍ(٤): وشرطُ المفردِ بمعنى الجمعِ أن [لا](٥) يكون في الإيجاب، وأن يكون نكرةً، فقولُه:

فِي حَلْقِكُمْ عَظْمٌ

ضرورتان(٦).

فإن قلت: الترجمةُ تقتضي أن الكلام مركبٌ؛ لأنه ذَكَر أنه مؤلَّف، والمؤلَّفُ مركبٌ وزيادةٌ، وتمثيلُه يقتضي أنه بسيط.

قلت: هو مؤلَّف من جزأين، أحدُهما: الملفوظُ به، والثاني: الفاعلُ المقدرُ الذي

---

(١) بعض بيت من مشطور الرجز، وهو بتمامه:

في حَلْقِكم عظمٌ وقد شَجِينا

ينظر: الكتاب ١/٢٠٩، ومجاز القرآن ١/٧٩، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٤٩، ومعاني القرآن وإعرابه ١/٨٣، وشرح جمل الزجاجي ١/٨٨، وخزانة الأدب ٤/٧٣، ٧/٥٥٩، ٥٦٢.

(٢) في قوله في الكتاب ١/١٢: «فالكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى». وينظر منه ١/٢٠٩.

(٣) هو علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي، أبو الحسن، من مشاهير نحاة الأندلس، أخذ عن الشلوبين، له: شرح جمل الزجاجي، وضرائر الشعر، والمقرب، وغيرها، توفي سنة ٦٦٩، وقيل غير ذلك. ينظر: البلغة ٢١٨، وبغية الوعاة ٢/٢١٠.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١/٨٨، ٤٧٥، ٤٨٦.

(٥) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ابن عصفور، والسياق يقتضيه.

(٦) هما: استعمال المفرد "حلق" مرادًا به الجمع في غير النفي، وكونه مع ذلك معرفةً؛ لأنه مضاف إلى الضمير.

هو في قوة الملفوظِ به[1].

* قولُه:

وَإِنَّ عَنَاءً أَنْ تُفَهِّمَ جَاهِلًا ... وَيَحْسَبُ جَهْلًا أَنَّهُ مِنْكَ أَعْلَمُ[2]

وقولُه: /

يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلًا وَسَمْنَا[3][4]

ضرورةٌ، خلافًا لمن أجازه في باب "إنَّ". قاله شرف[5].

ع: المجيزُ ابنُ مالكٍ[6]، وأجازه في "كان" أيضًا[7].

* «**الكَلِم**» جمعُ كثرةٍ. ومحرى[8]: أي: لو بُرِيَتْ كلُّ شجرةٍ شجرةٍ من أشجار

(١) الحاشية في: ٢.

(٢) بيت من الطويل، لصالح بن عبدالقدوس، وقيل: لعمرو بن زعبل التميمي. الشاهد: الإخبار بالمعرفة عن النكرة. ينظر: البيان والتبيين ٢٤٦/١، ٢٢/٤، والتمثيل والمحاضرة ٧٨، وربيع الأبرار ٢٧/٢، والحماسة البصرية ٨٧٣/٢، وضرائر الشعر ٢٩٦، وارتشاف الضرب ٢٤٥٣/٥.

(٣) كذا في المخطوطة، ولم أقف على هذه الرواية، ولا شاهد فيها، ولعل الصواب ما في مصادر البيت: يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ، وروي بنصبهما.

(٤) يشبه أن يكون عجز بيت من الوافر، لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وهو بتمامه:

كأنّ سبيئةً من بيت رأسٍ ... يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ

والسبيئة: الخمر، وبيت رأس: موضع. الشاهد: الإخبار بالمعرفة عن النكرة. ينظر: الديوان بشرح البرقوقي ٣، والكتاب ٤٩/١، ومعاني القرآن للفراء ٢١٥/٣، والمقتضب ٩٢/٤، والأصول ٦٧/١، والمحتسب ٢٧٩/١، والتذييل والتكميل ١٨٥/٤، ومغني اللبيب ٥٩١، ٩١١، وخزانة الأدب ٢٢٤/٩.

(٥) ارتشاف الضرب ١١٧٨/٣، ٢٤٥٢/٥.

(٦) شرح التسهيل ٣٥٦/١، ١٧/٢.

(٧) الحاشية في: ٢، ٣. ولعل وجه تعلُّقها بالبيت أنه قد يقال: إنَّ: «اسم وفعل ثم حرف» نكراتٌ أخبر عنهن بـ«الكَلِم»، وهو معرفة.

(٨) كذا في المخطوطة، وصوابه: زمخشري، وهو محمود بن عمر الخوارزمي، أبو القاسم، من كبار

الأرض أقلامًا، حتى لم يبقَ شجرةٌ إلا وقد بُرِيَتْ أقلامًا، وكان البحرُ الأعظمُ بمثابة الدَّوَاة، والأبحرُ السبعةُ كمِلْئِه مدادًا، وهي تصبُّ فيه مدادًا أبدًا صبًّا لا ينقطعُ، وكُتِبتْ بتلك الأقلام كلِّها كلماتُ الله؛ لنَفِدَ البحرُ والمدادُ والأقلامُ، ولم تنفدْ كلماتُه، فكيف كَلِمُه قد عُرِفَ؟

ثم قيل: "من شجرة" دون: "شجرة"، و"كلمات" دون: "كلمة"، و"يمده" دون: "والأبحر مدادًا".

ورُفِعَ "البحر" عطفًا على محل "أنَّ"؛ لأنه فاعلُ "ثَبَتَ"، أو مبتدأٌ، والواوُ للحال.

وقرئ: ﴿وَبَحْرٌ﴾(١)، ﴿وَالْبَحْرَ﴾(٢) عطفٌ على اسم "أنَّ"(٣).

واحِدُه كلِمةٌ والقولُ عَم … وكِلْمةٌ بها كلامٌ قد يُؤَمْ

(خ١)

* [«**واحِدُهُ كَلِمةٌ**»]: من أسماء الأجناس(٤).

* [«**وكِلْمةٌ**»]: في "الكَلِمة" ثلاثُ لغاتٍ. من "الكفاية"(٥)(٦).

علماء التفسير والنحو والبلاغة، له: الكشاف في التفسير، والمفصل في النحو، والفائق في غريب الحديث، وغيرها، توفي سنة ٥٣٨. ينظر: نزهة الألباء ٢٩٠، ومعجم الأدباء ٢٦٨٧/٦، وبغية الوعاة ٢٧٩/٢. وكلامه في الكشاف ٥٠١/٣ أورده جوابًا عن التعبير في قوله تعالى في سورة لقمان ٢٧: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ بـ"كلمات" الدال على القلة بدل "كَلِم" الدال على الكثرة.

(١) لقمان ٢٧، وهي قراءة ابن مسعود وطلحة بن مصرف. ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٢٩/٢، والمحتسب ١٦٩/٢.

(٢) هي قراءة أبي عمرو. ينظر: السبعة ٥١٣.

(٣) الحاشية في: ٣.

(٤) الحاشية في: ١/ب، ولها تتمة قد ضرب عليها، ولم أستطع قراءتها.

(٥) ينظر: النهاية في شرح الكفاية ٤٠/١، وفيه: «وفي الكلمة ثلاث لغات: كَلِمة كـ"نَبِقة"، وهي لغة أهل الحجاز، وكَلْمة كـ"جَفْنة"، وهي لغة ربيعة، وكِلْمة كـ"سِدْرة"، وهي لغة بني تميم».

(٦) الحاشية في: ١/ب.

* قولُه: «**قد يُؤَمّْ**»: "قد" للتقليل. قال س[1] في باب عِدَّةُ ما يكون عليه الكَلِمُ: وأما "قد" فجوابٌ لقوله: لـمَّا يفعل، فتقول: قد فَعَلَ. ثم قال: وتكون "قد" بمنزلة "رُبَّما"، قال الهُذَليُّ[2]:

قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ[3]

كأنه قال: رُبَّما. هذا نصُّه.

فاختلف الناس في فهم هذا، فقال المصنِّف[4]: إطلاقُه القولَ بأنها بمنزلة "رُبَّما" موجبٌ للتسوية بينهما في التقليل والصرفِ إلى المضي. وقال بعض الناس[5]: لم يبيِّن س الجهةَ التي فيها "قد" بمنزلة "رُبَّما"، وعدمُ التبيين لا يدل على التسوية في الأحكام، بل ...[6] على نقيض ما زعم[7]، وهو أن "قد" ...[8] الإنسان لا يفخر بشيءٍ يقعُ منه على سبيل التقليل والندرة، وإنما يفخر بما يقع منه[9] كثيرًا.

ع: "قد" تكون ...[10] فتكون ...[11] وقد تخلو من التقليل، فتكون للتحقيق،

---

(١) الكتاب ٤/٢٢٣، ٢٢٤.

(٢) لم أقف على تسميته، ونسب إلى عَبِيد بن الأبرص الأسدي.

(٣) بيت من البسيط. القِرْن: المِثْل في الشجاعة، ومصفرًّا أنامله: أي: أتركه ينزف دمًا حتى تصفر أصابعه، ومُجَّت: دُمِيت وصُبِغت، والفرصاد: التوت. ينظر: ديوان عَبِيد ٤٩، والمقتضب ١/٤٣، وكتاب الشعر ٢/٣٩١، وأمالي ابن الشجري ١/٣٢٤، ومغني اللبيب ٢٣١، وخزانة الأدب ١١/٢٥٣.

(٤) شرح التسهيل ١/٢٩.

(٥) هو أبو حيان في التذييل والتكميل ١/١٠٧.

(٦) موضع النقط مقدار كلمتين انطمستا في المخطوطة.

(٧) أي: ابن مالك.

(٨) موضع النقط مقدار سطر انطمس في المخطوطة.

(٩) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمتين انطمست أولاهما في المخطوطة، ولم أتبيَّن الثانية، ورسمها: بطره.

(١١) موضع النقط مقدار كلمتين أو ثلاث انطمست في المخطوطة.

مع دخولها على المضارع، نحو: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ﴾[1]، وقولِ الشاعر[2]:

وَقَدْ تُدْرِكُ الإِنْسَانَ رَحْمَةُ رَبِّهِ

البيتَ[3][4].

(خ٢)

* قولُه: «**كَلِمةٌ**»: اسمُ الجنس يستوي مذكَّرُه ومؤنَّثُه، تقول: بقرةٌ للمذكر والمؤنث، وأجاز الكوفيون[5] أن تكون ألفاظُ الجموع من هذا للمفرد المذكر، فيقولون: بقرٌ للمذكر، وحكوا: رأيت عقربًا على عقربةٍ، وحمامًا على حمامةٍ.

قال ابنُ عُصْفُورٍ[6]: إلا في "حَيَّة"؛ فإنه يقال فيهما؛ لأنهم لم يقولوا في الجمع[7]؛ لئلا يلتبسَ بضد الميت، فلما لم يجمعوه لم يكن للمذكر ما ينطلق عليه.

ولا أدري ما هذا[8].

* في نسخةٍ[9]: «**بها الكلامُ قد يُؤَمّْ**»[10].

---

(١) الأنعام ٣٣.

(٢) هو ورقة بن نوفل.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

... ولو كان تحتَ الأرضِ ستين واديا

ينظر: سيرة ابن إسحاق ١١٩، وسيرة ابن هشام ١/٢٣٢، والروض الأنف ٢/٢٤٦، وشرح التسهيل ١/٢٩، والتذييل والتكميل ١/١٠٨.

(٤) الحاشية في: ٢/أ.

(٥) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٦٨، ٢/٣١٠، والمخصص ٥/٧٣، وارتشاف الضرب ٢/٦٣٧.

(٦) شرح جمل الزجاجي ٢/٣٧٠.

(٧) أي: لم يقولوا: حيّ، بغير تاء التأنيث.

(٨) الحاشية في: ٣.

(٩) لم ترد هذه الرواية في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية ٧٠، البيت ٩.

(١٠) الحاشية في: ٣.

بالجرِ والتنوينِ والندا وأل ومسندٍ للاسمِ تمييزٌ حصل

(خ١)

* [**«والتنوين»**]: ...[1] على نون ساكنةٍ في الوضع؛ ليُحتَرَز من مثل: ﴿مَحْظُورًا * ٱنظُرْ﴾[2][3].

* [**و"أَلْ"**]: قال عبدُ[4] القاهِر[5] حين ذكر أن "أل" من خواص الاسم: فأما ما أنشده أبو[6] زيدٍ[7] من قوله[8]:

يَقُولُ الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا ... إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ
وَيَسْتَخْرِجُ اليَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ ... وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشِّيْحَةِ اليُتَقَصَّعُ[9]

---

(١) موضع النقط مقدار سطر انقطع في المخطوطة.

(٢) الإسراء ٢٠، ٢١.

(٣) الحاشية في: ٢/أ.

(٤) هو ابن عبدالرحمن الجرجاني، أبو بكر، من كبار علماء النحو والبلاغة، أخذ عن أبي الحسين ابن عبدالوارث ابنِ أخت أبي علي الفارسي، له: المقتصد في شرح الإيضاح، وأسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، وغيرها، توفي سنة ٤٧١. ينظر: نزهة الألباء ٢٦٤، وإنباه الرواة ٢/١٨٨، وبغية الوعاة ٢/١٠٦.

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح ١/٧١، ٧٢.

(٦) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، من أئمة اللغة، روى عن العرب، له: النوادر، والهمز، وغيرهما، توفي سنة ٢١٥. ينظر: أخبار النحويين البصريين ٦٨، ونزهة الألباء ١٠١٤، ومعجم الأدباء ٣/١٣٥٩، وإنباه الرواة ٢/٣٠، وبغية الوعاة ١/٥٨٢.

(٧) النوادر ٢٧٦.

(٨) هو ذو الخرق الطّهَوي.

(٩) بيتان من الطويل. الخنا: الفحش، والعُجْم: جمع أعجم، وهو الحيوان الذي لا ينطق، والجَدْع: قطع الأذن، واليربوع: دُوَيّبة تحفر الأرض، ونافقائه: جحره الذي يكتمه ويظهر غيره، والشِّيحة: موضع، ويتقصع: يدخل في قاصعائه، وهو جحره. ينظر: تهذيب اللغة ١٥/٣٣٣، والحجة ٦/١٢٠، وسر صناعة الإعراب ١/٣٦٨، وشرح التسهيل ١/٢٠١، وتخليص الشواهد ١٥٤، والمقاصد النحوية ١/٤٣١، وخزانة الأدب ١/٣١-٤١.

فلا اعتدادَ به؛ لشذوذه قياسًا واستِعمالًا، وإنما جاء به على معنى: الذي يُجَدَّع، و: الذي يُتَقَصَّع، واستعمالُ هذا خطأٌ بإجماعٍ[1].

* أعرب بعضهم: «**تمييزٌ**» فاعلًا تقدَّمَ على فعله للضرورة، وكنتُ أجوِّز أن البصريين يجوِّزون ذلك للضرورة، وأما الكوفيون فإنهم يجوِّزونه مطلقًا[2]، فلا نظرَ في هذا الإعراب على روايتهم، حتى رأيت أبا محمد بنَ السِّيْدِ رحمه الله تعالى قال في "الاقْتِضاب"[3] في قول الزَّبَّاء[4]:

مَشْيُهَا وَئِيدَا[5]:

إن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في ضرورةٍ ولا غيرِها، فلا يكون "مَشْيُها" عندهم فاعلًا لقوله: "وئيدا"، وإنما هو على ما قال الفارسيُّ[6] بدلًا[7] من الضمير المرفوع في "للجِمَال". قال: وأما جَعْله إياه مبتدأً سدَّت الحالُ مسدَّ خبره؛ فردَّه الناسُ بأن ذلك لا يجوز إلا إذا كان الخبر "إذا كان" أو "إذ كان"، وهي لم تُرِد الإخبارَ عن مشيها في

(١) الحاشية في: ٢/أ.

(٢) ينظر: الإنصاف ٦٨٢/٢، والتبيين ٣٩٤، وائتلاف النصرة ٣٨.

(٣) ١٧٢/٣.

(٤) هي نائلة بنت عمرو بن الظرب، من العماليق، إحدى النساء اللاتي مَلَكْن في الجاهلية، ملكت بعد مقتل أبيها، ينظر: معجم الشعراء ٣٢٩، وبغية الطلب ٥٣٣/١.

(٥) بعض بيت من مشطور الرجز، وهو بتمامه:

ما للجِمَال مَشْيُها وَئِيدا

الوئيد: البطيء. ينظر: معاني القرآن للفراء ٧٣/٢، ٤٢٤، وللأخفش ٣١١/١، وجمهرة اللغة ١٢٣٧/٣، وأخبار الزجاجي ١٨٠، وشرح جمل الزجاجي ١٥٩/١، والتذييل والتكميل ١٧٧/٦، ومغني اللبيب ٧٥٨، والمقاصد النحوية ٩٠٩/٢، وخزانة الأدب ١٩٣/٥، ٢٩٥/٧، ٢٢٨/١٠.

(٦) لم أقف على كلامه.

(٧) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والوجه: بدلٌ، لأنه خبر.

الزمان الماضي أو المستقبل. قال: وتصحيحُه أن يُقَدَّر[1][2].

(خ٢)

* إنما كان الإسناد أعمَّ من الإخبار؛ لأن الإخبار هو الإعلام بالخبر، والخبرُ ما كان فيه القطعُ بأحد الجائزين، وإيجابٌ أو سلبٌ، ويقبل التصديقَ والتكذيبَ، والإسنادُ إلصاقُ الشيء بغيره، من قولك: أسندت ظهري إلى الحائط، أي: ألصقته به، واعتمدت به عليه[3]. فالإسناد إذًا أعمُّ من الإخبار؛ لأن صفة الإسناد موجودة في كل خبرٍ، وليست صفةُ الخبر موجودةً في كل إسناد، فلهذا كان كلُّ خبر إسنادًا، وليس كلُّ إسناد خبرًا[4].

* للاسم علامةٌ سادسةٌ تُفهَم مما سيأتي[5]، وهو أن يدل على الأمر، ولا يقبل نون التوكيد، وللفعل أربعٌ، وللحرف مجموعُ أمرين: عدمُ قبول علاماتِ الاسم والفعل، وأن لا يقوم دليلٌ على نفي الحرفية.

ثم المضارعُ واحدةٌ: دخولُ "لم"، وعلامة الماضي اثنتان: تاءُ "فَعَلْت"، وتاءُ "أَتَتْ"، وعلامةُ الأمر: نونُ التوكيد مشروطةً بالدلالة على الأمر[6].

* يدلُّ على صحة قول ص[7] في اشتقاق الاسم[8] أمورٌ:

أحدها: أن حذف اللام أكثرُ من حذف الفاء.

---

(١) في الاقتضاب ١٧٣/٣: «وتلخيص قول أبي علي رحمه الله: أن يكون التقدير: مشيها حين أراها ذات وئيد، يضمر الخبر، لأنه يقع على كل وقت ماض وحاضر ومستقبل، ويجعل "أراها" المضمر فعل حال، ويحذف "ذات"، ويقيم "الوئيد" مقامها».

(٢) الحاشية في: ٢/أ.

(٣) ينظر: المحكم ٢٣٠/٨.

(٤) الحاشية في: ٣.

(٥) ص ١٦٣ في التعليق على قوله:

والأَمرُ إن لم يكُ للنون محلّْ ... فيه هو اسمٌ نحو "صهْ" و"حيَّهَل"

(٦) الحاشية في: ٣.

(٧) ينظر: الإنصاف ٨/١، والتبيين ١٣٢، وائتلاف النصرة ٢٧.

(٨) أنه من "سمو" لا من "وسم" كما يرى الكوفيون.

الثاني: أنه أقيسُ منه.

الثالث: أنهم لم يعوِّضوا الهمزةَ في شيءٍ من المحذوف الفاءِ.

الرابع: أن قياس العوضِ أن يكون في غير محل الحذف.

الخامس: التكسير.

السادس: التصغير.

السابع: اشتقاق الفعل[1].

* في نسخةٍ[2]: «**مَيْزٌ قد حَصَل**»[3].

بِتاْ فعلتَ وأَتَتْ ويا افْعَلي ونونِ أَقبلَنّ فعلٌ ينجلي

(خ٢)

* يعني بتاء «**أَتَتْ**»: تاءَ التأنيث الساكنةَ، المنسوبَ معناها إلى الفاعل، كذا عبَّر عنها الأمينُ[4] المَحَلِّيُّ[5]، ولا بدَّ من ذلك؛ تحرُّزًا عن نحو: رُبَّتْ، وثُمَّتْ[6].

* تاء التأنيث الساكنةُ خاصةٌ بالفعل، والمتحركةُ خاصةٌ بالاسم، ومن ثَمَّ قالوا: لو سميت بـ"ضَرَبَتْ" خاليًا من الضمير صرفتَه[7]، وثَنَّيته[8]، ووقفتَ عليه بالهاء؛ لأنها

---

(١) الحاشية في: ٣.

(٢) لم ترد هذه الرواية في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية ٧٠، البيت ١٠.

(٣) الحاشية في: ٣.

(٤) هو محمد بن علي بن موسى الأنصاري، أبو بكر، أحد أئمة العربية في مصر، له: مفتاح الإعراب في النحو، وأرجوزة في العروض، توفي سنة ٦٧٣. ينظر: تاريخ الإسلام ١٥/٢٦٦، والبلغة ٢٨٠، وبغية الوعاة ١/١٩٢.

(٥) مفتاح الإعراب ٤٧.

(٦) الحاشية في: ٤.

(٧) على اعتبار التاء ليست للتأنيث، مثل تاء: أخت، وبنت، ولو اعتبرت التاء فيه للتأنيث اللفظي، مثل تاء طلحة وسلمة -وهو ما صرح به في آخر الحاشية- منع من الصرف. ينظر: الأصول ٢/٨١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٤٠٥.

(٨) أي: خرج من الفعلية إلى الاسمية، فقبل التثنية التي هي من خصائص الأسماء.

صارت لتأنيث الاسم[١].

سواهما الحرفُ كهل وفي ولم فعل مضارع يلي لم كَيَشَمْ

(خ٢)

* [«**هل**»]: حرفٌ مشتركٌ بين الاستفهام والتحقيق[٢].

* مثالُ دخول «**في**» على الأسماء وعملِها فيها: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ * وَفِيٓ أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ * وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾[٣].

ومثالُ دخولِها[٤] على الأفعال وعملِها: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[٥][٦].

* «**لم**»: حرفُ جزمٍ لنفي المضارع وقلبِه ماضيًا، وقد يستعمل استعمالَ "ما" في الضرورة، كقوله[٧]:

وَأَمْسَوا بَهَالِيلَ لَوْ أَقْسَمُوا عَلَى الشَّمْسِ حَوْلَيْنِ لَمْ تَطْلُعُ[٨][٩]

* بَدَأ بالمضارع لوجهين:

أحدهما: شرفُه بالإعراب، ومشابهةِ الاسم.

الثاني: أنه أصل الأفعال؛ لأن جميع الأفعال أَوَّلَ ما تكون حالًا، ثم تصيرُ ماضيةً بعد وجودها، وكانت قبل وجودها مستقبلةً، فهو سابقٌ تقديرًا ووجودًا.

(١) الحاشية في: ٤.

(٢) الحاشية في: ٤.

(٣) الذاريات ٢٠-٢٢.

(٤) يريد: "لم". وكان حق هذه العبارة أن يكتبها الناسخ إزاء قوله في البيت: "ولم"، لكنه كتبها متصلة مع ما قبلها.

(٥) الإخلاص ٣، ٤.

(٦) الحاشية في: ٤.

(٧) لم أقف له على نسبة.

(٨) بيت من المتقارب. ينظر: ضرائر الشعر ٣١٠، وارتشاف الضرب ٥/٢٤٥٥، وخزانة الأدب ٩/٣.

(٩) الحاشية في: ٤.

وكما أن الكلام ثلاثةٌ: طلبٌ وخبرٌ وإنشاءٌ؛ فالكلمةُ ثلاثةٌ: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، والفعلُ ثلاثةٌ: ماضٍ ومضارعٌ وأمرٌ.

وقيل: الكلامُ اثنان: طلبٌ وخبرٌ، والفعلُ اثنان: ماضٍ ومضارعٌ، والكلمةُ أربعةٌ، زِيدَ: وخالفةٌ، وهو ما نسميه: اسمَ فعلٍ(١).

* قولُه: «**فعلٌ مضارعٌ**» إلى آخره يتضمَّن ذكرَ علاماتِ أقسامِ الأفعال الثلاثِ قبل الإعلام بالأقسام، وليس بالحسن؛ إذ الترتيبُ الجيدُ طبعًا وصناعةً أن تُعْلَمَ الأقسامُ بألقابها وكَمِّياتها، ثم يُذْكَرَ علاماتُها، وعلى هذا أئمةُ العلم، يقسمون الفعلَ ثلاثةَ أقسام، ثم يذكرون علاماتِ الأقسام المميِّزَة لكل واحدٍ منها عن صاحبيه، وكذا فَعَل في "التسهيل"(٢)، ومِثْلَ ما فَعَل في نظم "الألفية" فَعَل في نظم "الكافية"(٣)(٤).

وماضِيَ الأفعالِ بالتاْ مِزْ وسِمْ بالنون فِعْلَ الأمرِ إن أمر فُهِم

(خ١)

* قولُه: «**بالتا**»: مرادُه: التاءُ المعرِّفةُ، ثم هي تنقسم قسمين: تاءُ «**فَعَلْت**»، وتاءُ «**أَتَتْ**». وحسَّنه أنه لم يتقدم إلا لفظُ «**تا**»، وأن تاءً أخرى كانت محذوفةً في قوله: «**أَتَتْ**»(٥)(٦).

(خ٢)

* [«**مِزْ**»]: ماز يَمِيزُ، ومَيَّز يُمَيِّزُ، وقُرِئَ بهما(٧).

---

(١) الحاشية في: ٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/١٥.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ١٦٨.

(٤) الحاشية في: ٤.

(٥) أي: إن قوله: بتاء "فعلت" و"أتت" تقديره: بتاء "فعلت" وتاء "أتت".

(٦) الحاشية في: ٢/أ.

(٧) أي: قوله تعالى في سورة آل عمران ١٧٩: ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾، وقوله تعالى في سورة الأنفال ٣٧: ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾، قرأ حمزة والكسائي بضم الياء والتشديد، وبفتحها والتخفيف باقي السبعة. ينظر: السبعة ٢٢٠، ٣٠٦، والإقناع ٢/٦٢٤.

ويُسمَّى الفعلُ: أجوفَ، وذو[1] الثلاثة[2][3].

* [«أمرٌ»]: مرفوعٌ بفعل محذوفٍ على شريطة التفسير، مثل: ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ﴾[4][5].

والأَمرُ إن لم يكُ للنون محلْ فيه هو اسمٌ نحو صهْ وحيَّهَل

(خ٢)

* [«**هو اسم**»]: جملةٌ اسميةٌ مخبَرٌ بها عن: «**والأَمْرُ**»، وهي دالةٌ على جواب الشرط، لا جوابُه، خلافًا لمن غَلِطَ، وهو ابن[6] الخبَّاز[7]، حيث قال في قول لم يعط[8]:

اللَفْظُ إِنْ يُفِدْ هُوَ الكَلَامُ[9]:

إن الفاء محذوفةٌ للضرورة[10][11].

---

(١) كذا في المخطوطة، والوجه: ذا.

(٢) سمي الأجوفُ ذا الثلاثة لصيرورته مع تاء المتكلم على ثلاثة أحرف. ينظر: شرح الشافية للرضي ١/٣٤.

(٣) الحاشية في: ٤.

(٤) الانشقاق ٣.

(٥) الحاشية في: ٤.

(٦) هو أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، أبو عبدالله، كان عالـمًا باللغة والفقه، سريع الحفظ، وكان ضريرًا، له: النهاية في شرح الكفاية، والغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، وتوجيه اللمع، وغيرها، توفي سنة ٦٣٩. ينظر: البلغة ٧٢، وبغية الوعاة ١/٣٠٤.

(٧) الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ٤/أ.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: ابن مُعْطٍ. وهو يحيى بن مُعْط بن عبدالنور الزواوي، أبو الحسين، عالم بالعربية، مولده بالمغرب، وأقام بدمشق ثم بمصر، أخذ عن الجزولي، له: الفصول الخمسون، والدرة الألفية، وغيرهما، توفي سنة ٦٢٨. ينظر: معجم الأدباء ٦/٢٨٣١، وإنباه الرواة ٤/٤٤، وبغية الوعاة ٢/٣٤٤.

(٩) صدر بيت من الدرة الألفية ١٧، وعجزه:

... نحو: مضى القومُ وهم كرامُ

(١٠) في الغرة المخفية: «وفي البيت ضرورة، وهو أنه جزم بـ"إن" الشرطية فعلًا واحدًا، ولم يأت بجواب صريح»، وهو قريب من إعراب ابن هشام لبيت الألفية.

(١١) الحاشية في: ٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/١٤، ولم يعزها لابن هشام.

المعرب والمبني

والاسمُ منه معربٌ ومَبنيْ لشبهٍ من الحروف مدني

(خ١)

* [«**منه معربٌ ومبني**»]: قال أبو عليٍّ[1] في قول الشاعر[2]:

وَمَا النَّاسُ إِلَّا مَعْدِنَانِ فَمِنْهُمَا قُرَيْشٌ وَشَيْبَانُ الَّتِي قَرَعَتْ بَكْرَا[3]:

"شيبانُ" مبتدأٌ محذوفُ الخبر، دلَّ عليه ما تقدَّم، وكذا: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾[4]، لا بدَّ من ذلك؛ وإلا لرجع إلى قولك: بعضُهم كلُّهم.

وقال[5] كذلك في قول الشاعر[6]:

مَكَارِمُ لِلْجِيرَانِ بَادٍ هَوَانُنَا أُلاتِ صح[7] الذُّرَى[8] مِنْهَا سَمِينٌ وَأَعْجَفُ[9]

أي: ومنها، لا بدَّ من ذلك، و"هوانُنا" عاملٌ في "أُلاتِ"؛ لأنه بمعنى: إهانتنا[10].

* ع: وقال الزِّبْرِقانُ[11]:

---

(١) لم أقف على كلامه.

(٢) هو رجل يخاطب معن بن زائدة، كما في تاريخ مدينة السلام ٣٢٢/١٥، ولم أقف على تسميته.

(٣) بيت من الطويل. روي: «فمعدن» بدل «فمنهما»، ولا شاهد فيه. ينظر: تاريخ مدينة السلام ٣٢٢/١٥ -رواه من طريق ابن سلام، ولم أقف عليه في مطبوعة طبقاته-.

(٤) هود ١٠٥.

(٥) لم أقف على كلامه.

(٦) لم أقف على تسميته.

(٧) كذا في المخطوطة، والوجه: أولات.

(٨) كذا في المخطوطة، والوجه: الذُّرا؛ لأنها من الذروة، فلامها واو.

(٩) بيت من الطويل، لم أقف عليه في مصدر. أولات الذرا: ذوات الأسنمة، والأعجف: الهزيل. ينظر: الصحاح ٣٩٤/١ (ق د ح)، ١٣٩٩/٤ (ع ج ف).

(١٠) الحاشية في: ٢/أ.

(١١) هو ابن بدر السعدي التميمي، أبو عياش، من سادات بني تميم في الجاهلية، أسلم مع قومه في السنة التاسعة، وولَّاه النبي صلى الله عليه وسلم صدقة قومه. ينظر: الاستيعاب ٥٦٠/٢،

وَمِنَ الـمَوَالِي مَوْلَيَانِ فَمِنْهُمَا مُعْطِي الجَزِيلِ وَبَاذِلُ النَصْرِ[1][2]

(خ٢)

* قد يُثبتون "مِنْ"، ويحذفون أحدَ القسمين، كقول ابن[3] قَيْس الرُّقَيَّاتِ:

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هِلَالًا وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الشَّمْسَا[4]

وقد يُحذفان، كقوله تعالى: ﴿ فَرِيقٌ فِي ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي ٱلسَّعِيرِ ﴾[5]، أي: منهم، ومنهم[6].

* سؤالٌ: هل ضُمِّنت الأفعالُ معانيَ الحروفِ؟

قال أبو الفتح[7]: نَعَمْ، في أفعال السَّلْب، ضُمِّنت معنى حرفِ النفي، كما ضُمِّنت "مَنْ" و"كَمْ" الاستفهامَ.

ثم قال: فإن قيل: فهلَّا بُنِيت أسماءُ السَّلْب؛ لتضمُّنها معنى الحرف؟

وأجاب: بأن أكثر السَّلْب في الفعل، ولم يؤثِّرْ فيه شيئًا، فلم يؤثِّرْ فيما قلَّ فيه؛ لأن الماضي والأمر مبنيان، والمضارعَ قد رُفِع عن ضَعَة البناء إلى شرف الإعراب، فلم

=

والإصابة ٢/٤٥٤.

(١) بيت من الكامل. الشاهد: مجيء المبتدأ "باذل" محذوفَ الخبر؛ لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: ومنهما باذلٌ. ينظر: شرح القصائد السبع ٤٤٩، والحجة ٢/٢٣٦.

(٢) الحاشية في: ٢/أ.

(٣) هو عبيدالله بن قيس القرشي، شاعر مشهور في العصر الأموي، لقب بالرُّقَيَّات؛ لأنه تغزل في شعره بثلاث نسوة يقال لكل واحدة منهن: رقية. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢/٦٤٨، والشعر والشعراء ١/٥٣٠، والأغاني ٥/٥١.

(٤) بيت من الطويل. الشاهد: إثبات "مِنْ" في "أما منهما"، وحذف أحد القسمين، والتقدير: أما واحدة منهما فشبيهة هلالًا. ينظر: الديوان ٣٤، والوساطة ٤٤٨، وشرح التسهيل ٣/٨١، والتذييل والتكميل ١٠/٣١٣، والمقاصد النحوية ٣/١٤٢٦.

(٥) الشورى ٧.

(٦) الحاشية في: ٣١.

(٧) الخصائص ٣/٨٣-٨٥.

يرجعوا به.

وأما بناؤه مع النون؛ فلأنها مَنَعَتْه معنى الحال الذي هو به أَوْلى، فاقتضت بناءَه، وأما السين و"سوف" فإنهما لم يُبنيا مع الفعل بناءَ النون معه[1].

كالشبه الوضعي في اسْمَي جئْتنا والمعنويِّ في متى وفي هنا

(خ٢)

* بدأ في "العُمْدة"[2] بالشبه المعنوي، ويرجِّحُه: أنه معتبر باتفاقٍ، بخلاف الوضعي، ويرجحُ هذا: أنه أوضح.

وقال في "العُمْدة"[3]: «أو في الافتقار إلى جملةٍ»؛ فلم يشترط التأصيل، وهنا عَكَسَ[4]، فيُؤخذ مجموعُ الشرطين من الكتابين، ولا بدَّ أن يضاف إليهما اشتراطُ انتفاء المعارِض، فمن ثَمَّ أُعربت "أيٌّ" و"اللذان" و"اللتان"[5].

وكَنِيابةٍ عن الفعل بلا تَأثُّرٍ وكافتقارٍ أصِّلا

(خ١)

* [«**وكنيابةٍ عن الفعل بلا تأثُّرٍ**»]: وذلك أسماءُ الأفعال، وقد ردُّوا على الزَّجَّاج[6] قوله: إن "حَسْبًا" اسمُ فعلٍ؛ بأنها قد دخلت عليها العواملُ، وتأثَّرت "حَسْبُ" بها، قالوا: بحَسْبِك درهمٌ، وقال الله تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾[7][8].

---

(١) الحاشية في: ٣١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/١٥، ١٦، ولم يعزها لابن هشام.

(٢) ينظر: شرح عمدة الحافظ ١/٩٩.

(٣) ينظر: شرح عمدة الحافظ ١/٩٩.

(٤) فاشترط في البيت التالي تأصُّل الافتقار، ولم يشترط كونه إلى جملة.

(٥) الحاشية في: ٣١.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٥/٣٤٩، والتذييل والتكميل ٨/١٤٠. والزجّاج هو إبراهيم بن السريّ، أبو إسحاق، أخذ عن المبرد، وأخذ عنه أبو علي الفارسي، له: ما ينصرف وما لا ينصرف، والاشتقاق، وفعلت وأفعلت، وغيرها، توفي سنة ٣١٦، وقيل: ٣١١. ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٣٨، ونزهة الألباء ١٨٣، ومعجم الأدباء ١/٥١، وإنباه الرواة ١/١٩٤، وبغية الوعاة ١/٤١١.

(٧) الأنفال ٦٢.

(٨) الحاشية في: ٢/أ.

* كونُ أسماءِ الأفعال نائبةً غيرَ متأثِّرةٍ قولُ الأخفشِ[1] والفارسيِّ في "الحَلَبيات"[2]، وذهب في "تذكرته"[3] -وهو قولُ المازنيِّ[4] والدينوريِّ[5] وسيبويهِ[6]- إلى أنها منصوبةٌ بأفعالٍ مضمرةٍ، وقيل: إنها في موضعِ رفعٍ بالابتداء، والفاعلُ المضمرُ سدَّ مسدَّ الخبر، كما في: أقائمٌ الزيدان؟ فهذه ثلاثةُ مذاهبَ[7].

(خ٢)

* [«**بلا تأثُّرٍ**»]: أي: به؛ بدليلِ أنه لا يُقال: انزلْ نَزَالِ، كما أنه لا يُقال: أَستفهِمُ هَلْ[8].

* [«**وكافتقارٍ أُصِّلا**»]: ليُذكرْ هنا:

---

(١) ينظر: الحلبيات ١٠٨، ٢١٣. والأخفش هو سعيد بن مسعدة، أبو الحسن، يلقب بالأخفش الأوسط، أخذ عن سيبويه وشاركه في شيوخه، وهو راوي كتابه عنه، أخذ عنه الجرمي والمازني، له: معاني القرآن، والقوافي، وغيرهما، توفي سنة ٢١٥. ينظر: أخبار النحويين البصريين ٦٦، ونزهة الألباء ١٠٧، ومعجم الأدباء ١٣٧٤/٣، وإنباه الرواة ٣٦/٢، وبغية الوعاة ٥٩٠/١.

(٢) ١٠٧، ١٠٨، ٢١١-٢١٩.

(٣) لم أقف على كلامه في مختار تذكرته لابن جني.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١٣١/١، و٥٩٤/ب، ٥٩٥/أ (نورعثمانيه). والمازني هو بكر بن محمد، أبو عثمان، رأس الطبقة السادسة البصرية، أخذ عن الأخفش وأبي زيد الأنصاري، له: التصريف، توفي سنة ٢٤٩. ينظر: أخبار النحويين البصريين ٥٨، وتاريخ العلماء النحويين ٦٥، ونزهة الألباء ١٤٠.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١٣١/١، و٥٩٤/ب، ٥٩٥/أ (نورعثمانيه).

(٦) حديث سيبويه عن أسماء الأفعال في الكتاب ٢٤١/١-٢٥٣، ولم أقف فيه على كونها منصوبة بأفعال مضمرة. وينظر: التذييل والتكميل ١٣١/١.

(٧) الحاشية في: ٢/أ.

(٨) الحاشية في: ٣١.

أَنَا كَـ"الذِيْ" أَحْتَاجُ مَا يَحْتَاجُهُ فَاغْنَمْ دُعَائِي وَالثَّنَاءَ الوَافِي(١)(٢)

* يَحتمِل قولُه: «أُصِّلا» ثلاثةَ أوجهٍ:

أحدُها: أن يُحترَز به عما يَعْرِض من الافتقار عند التركيب، كأسماء الزمان المبهمة إذا أُضيفت إلى الجمل، وكافتقار الفاعلِ والمفعولِ إلى ما يَتقَوَّمُ به معناهما، أعني: الفاعليةَ والمفعوليةَ، وكذلك غيرهما.

وثانيها: أن يُحتَرَز به عما يعارِض من الافتقار لِمَا يَحْمي عن البناء، كافتقار "أيٍّ"؛ فإنه معارَض بلزوم إضافتِها، وأنها بمعنى "كُلٍّ" إذا أضيفت إلى نكرةٍ، وبمعنى "بعضٍ" إذا أضيفت إلى معرفة.

وثالثُها: أن [يكون](٣) ذَكَرَه تأكيدًا لما قرَّره من الأصول، رافعًا لما عساه يُتَجَوَّز به، أي: أُصِّلَ ما ذكرتُه تأصيلًا، وقُرِّرَ تقريرًا.

ويرجِّح الجوابين المتقدمين: صلاحيتُهما جوابًا لِمَا لعلَّه يُعتَرَض، ويرجِّح الثالثَ: كونُه أوفقَ لِمَا في كتب الناظم(٤).

ومُعْرِبُ الأسماءِ ما قد سَلِما من شَبَه الحرفِ كأرض وسُما

(خ٢)

* [**«ومعربُ الأسماءِ»**]: الإضافة بمعنى "من"(٥).

* [**«شبه الحرف»**]: أي: الذي تقدَّم ذكرُه، وهو الشَّبَهُ التامُّ، المعبَّرُ عنه بـ"المُدْني من الحروف"(٦).

* وتعريفُ المعربِ بالسالم من شَبَه الحرفِ أَوْلى من تعريفهم إياه بالذي يختلفُ

---

(١) بيت من الكامل، لابن عُنَيْن (ت ٦٣٠)، قاله في مرضه يخاطب الملك المعظم عيسى، ويطلب صلته بالمال، فعاده ومعه المال، وقال: أنت "الذي"، وأنا العائد، وهذه الصلة. ينظر: الديوان ٩٢، وخزانة الأدب لابن حجة ١/٣١٠، ونفح الطيب ٧/٣٤٩، وزهر الأكم ٢/٢٩.

(٢) الحاشية في: ٣١.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٤) الحاشية في: ٣١، ونقلها ياسين في حاشية التصريح ١/١٧٠، ١٧١ بزياداتٍ.

(٥) الحاشية في: ٣١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/١٩، ولم يعزها لابن هشام.

(٦) الحاشية في: ٣١.

آخرُه باختلاف العوامل؛ لأن ذاك تعريفٌ للشيء بما الغرضُ من معرفته معرفتُه[1].

* قد يُعتَرضُ على هذا التعريف بـ"أيٍّ"؛ فإنها معربةٌ وقد أشبهت الحرفَ، فالتعريفُ حينئذٍ ليس بجامعٍ[2].

* [«**وسُمَا**»]: قال ثعلبٌ[3]: من قال: سِمٌ؛ أخذه من "سَميت"، ومن قال: سُمٌ؛ أخذه من "سَمَوت"[4].

* نازع ابنُ[5] الضائعِ[6] أبا[7] القاسمِ في قوله[8]: لا تسألْ عن اسمٍ: لِمَ أُعربَ؟ ولا عن فعلٍ: لِمَ بُنِي؟ فقال: بلى، إذا خالف الاسمُ نظائرَه في البناء سُئِل عنه، فقيل: لِمَ أُعربَ؟ كـ"أيٍّ" الموصولةِ، وإذا ثبت للفعل الإعرابُ، ثم بُنِي، سُئِل: لِمَ بُنِي؟ وذلك

(١) الحاشية في: ٣١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/١٩، ولم يعزها لابن هشام.

(٢) الحاشية في: ٣١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/١٩.

(٣) لم أقف على كلامه هذا، وفي الصحاح (س م ا) ٦/٢٣٨٢: «والسمو: الارتفاع والعلو، تقول منه: سَمَوت وسَمَيت، مثل: عَلَوت وعَلَيت، وسَلَوت وسَلَيت. عن ثعلب»، وفي تاج العروس (س م و) ٣٨/٣١٠: «سَمِيت كرَضِيت، لغةٌ في سَمَوت، عن ثعلب، نقله الجوهري». وثعلب هو أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني، أبو العباس، رأس الطبقة الخامسة الكوفية، أخذ عن ابن الأعرابي والرياشي، له: الفصيح، والمجالس، وغيرهما، توفي سنة ٢٩١. ينظر: نزهة الألباء ١٧٣، ومعجم الأدباء ٢/٥٣٦، وإنباه الرواة ١/١٧٣، وبغية الوعاة ١/٣٩٦.

(٤) الحاشية في: ٣١.

(٥) هو علي بن محمد بن علي الكتامي الإشبيلي، أبو الحسن، من كبار نحاة الأندلس، أخذ عن الشلوبين، وأخذ عنه أبو حيان، له: شرح كتاب سيبويه، وشرح جمل الزجاجي، وغيرهما، توفي سنة ٦٨٠. ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٠٤.

(٦) لم أقف على كلامه.

(٧) هو عبدالرحمن بن إسحاق الزَّجَّاجي، لازم الزَّجَّاج، فنُسِب إليه، وأخذ عن ابن السراج والأخفش الصغير، له: الجمل، والأمالي، والإيضاح، وغيرها، توفي سنة ٣٤٠، وقيل غير ذلك. ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٣٦، ونزهة الألباء ٢٢٧، وإنباه الرواة ٢/١٦٠، وبغية الوعاة ٢/٧٧.

(٨) الجمل ٢٦١.

المضارعُ إذا باشرته نونُ التوكيد ونونُ الإناث[1].

وفِعلُ أَمْرٍ ومُضِيٍّ بُنِيَا وأَعْرَبُوا مُضارِعًا إن عَرِيا

(خ١)

* من "الحُجَّة"[2]: بناءُ نون "فَعَلْنَ" على الحركة من حيث هي اسمٌ، ككاف المخاطب، لا لالتقاء الساكنين، وإنما لم يحرِّكوا ألفَ "قاما"؛ لئلا تنقلب همزةً، ولا واوَ "قاموا" وياءَ "تقومين"؛ إجراءً لهما مُجرى الألف؛ لأنهن أخواتٌ؛ ولأن أكثر الحركات مستثقلةٌ عليها[3].

(خ٢)

* سكَّنُوا باءَ "ضَرَبْت"؛ لئلا يتوالى أربعُ متحركاتٍ كاللازمة، ولم يكن الساكنُ الأولَ؛ إذ لا يُبتدأُ بساكنٍ، ولا الثانيَ؛ لاعتنائهم بحركة العين، ولا التاءَ؛ لأنها اسمٌ على حرف واحد، فإسكانُه إجحافٌ؛ ولئلا يلزمَ الإلباسُ بتاء التأنيث الساكنة.

وضمُّوا مع واو الجماعة إن كان صحيحَ الآخر أو معتلًّا بالياء، نحو: قالُوا ورضُوا، وقد اجتمعا في: ﴿عَمُواْ وَصَمُّواْ﴾[4]، إلا في المعتل بالألف، نحو: رمَوا وسعَوا[5].

* إنما أُعرب المضارع؛ لمشابهته في[6] الاسم في تلك الأمور المعروفةِ.

وإنما كان بناء الماضي على حركةٍ؛ لشبهه بالمضارع في وقوعه صلةً وصفةً وخبرًا وحالًا وشرطًا وخبرًا بغير فاءٍ.

وأما بناء الأمر على السكون؛ فعلى الأصل، ولأنه شبيهٌ بالمضارع المجزوم بلام الأمر، حتى ادُّعيَ أنه في الأصل كذلك[7].

*كيف أَخْبَرَ بالفعل المتحمِّلِ لضمير التثنية عن مفردٍ، وهو: «**فِعْلُ**»؟

---

(١) الحاشية في: ٣١.

(٢) ١/٤١٥.

(٣) الحاشية في: ٢/أ.

(٤) المائدة ٧١.

(٥) الحاشية في: ٣٢.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب بحذفها.

(٧) الحاشية في: ٣٢.

لا يقال: لإضافته إلى: «**أَمْرٍ ومُضِيٍّ**»؛ لأنك لو قلت: غلامُ زيدٍ وعمرٍو قاما؛ لم يصحَّ، باعتبار زيدٍ وعمرٍو.

والجواب: أنه على حذف مضافٍ، أي: وفعلُ مضيٍّ، والإخبارُ في الحقيقة عن المذكور والمحذوف معًا.

وهذا الموضع يُقرأُ بالخفض، وذلك على حذف المضاف وبقاءِ المضاف إليه على ما كان عليه من الخفض؛ لكون المضافِ المحذوفِ معطوفًا على مثله، نحو:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً   وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا[(١)]

وينبغي أن يُقرأَ: «**ومُضِيٌّ**» بالرفع، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مُقامَه، على ما هو الأكثرُ في كلامهم، وعلى هذا فالإخبارُ صحيحٌ[(٢)].

* قولُه: «**بُنِيا**» أصلُه: بَنَوْهما، فحذف الفاعل؛ للعلم به، وأبدل الضمير المنصوب ضميرًا مرفوعًا نائبًا عن الفاعل، بدليل: «**وأعربوا**»[(٣)].

* قولُه: «**بُنِيا**» لِيُنظرْ: هل يجوز كونُ الألف إشباعًا، كما قال: «**إِنْ عَرِيَا**»، وأراد بالفعل: هذا الجنسَ المنتسِبَ إلى هذين الأمرين، كما تقول: كلامُ زيدٍ وعمرٍو حسنٌ، وكلامُ الزيدَين حسنٌ؟[(٤)]

من نونِ توكيدٍ مُباشرٍ ومن   نونِ إناثٍ كَيَرُعْنَ من فُتِن

(خ٢)

* قولُه: «**من نونِ توكيدٍ**»: ينبغي أن يقول: لفظًا أو تقديرًا، كقوله[(٥)]:

(١) بيت من المتقارب، لأبي دؤاد الإيادي، وقيل: لعدي بن زيد العبادي. ينظر: شعر أبي دؤاد ٣٥٣، وديوان عدي ١٩٩، والكتاب ٦٦/١، والأصول ٧٠/٢، ٧٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٣٢/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٩٣/٤، والحجة ٤٢٠/٢، ١١١/٦، والمحتسب ٢٨١/١، وشرح جمل الزجاجي ٢٥٧/١، وشرح التسهيل ٣٨٨/١، ومغني اللبيب ٣٨٢، والمقاصد النحوية ١٣٥٥/٣.

(٢) الحاشية في: ٣٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١٩/١، ٢٠، ولم يعزها لابن هشام.

(٣) الحاشية في: ٣٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢٠/١، ولم يعزها لابن هشام.

(٤) الحاشية في: ٣٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢٠/١، ولم يعزها لابن هشام.

(٥) هو الأضبط بن قريع.

لَا تُهِينَ الفَقِيرَ[1]

وقولك: لا تَكْفُرَا، بإبدال النون ألفًا في الوقف[2].

* [«مباشرٍ»]: لأن ما باشَرَ نونَ التوكيد مبنيٌّ؛ لتَرَكُّبه معها تركيبَ خمسةَ عشرَ، ومن ثَمَّ إذا فصَل بينهما فاصلٌ أُعرِب، نحو: هل تفعلانِّ؟ وأصلُه: هل تفعلانِنَّ؟ فحُذفت الأولى؛ لاجتماع الأمثال[3].

* قولُه: «مباشرٍ»: ينبغي أن يقول: لفظًا أو تقديرًا؛ ليَخرُجَ عنه نحوُ: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾[4]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[5]. وقد تَرَتَّب من الأمرين سؤالٌ[6].

* [«كيَرُعْنَ»]: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ﴾[7]، فالأولُ مرفوعٌ، والثاني منصوبٌ، وكلاهما مبنيٌّ[8].

* الحاصلُ: أن المضارع المؤَكَّدَ بالنون: إن كان مسندًا إلى ضمير المخاطب أو المفردِ الغائب أو الغائبةِ بُني، نحو: لتَذهبَنَّ يا زيد، وليَذهبَنَّ زيدٌ، ولتَذهبَنَّ هند.

---

(١) بعض بيت من المنسرح، وهو بتمامه:

لا تهينَ الفقيرَ علَّك أن تَرْ كعَ يومًا والدهرُ قد رفعَهْ

روي: «تعادِ» بدل «تهينَ»، ولا شاهد فيها. ينظر: الزاهر ٢/٢٩٣، وتهذيب اللغة ١/٢٠٣، والعسكريات ٩٩، والإنصاف ١/١٧٩، وسفر السعادة ٢/٧٠٤، والتذييل والتكميل ٥/١٧٦، والمقاصد النحوية ٤/١٨١٠، وخزانة الأدب ١١/٤٥٠.

(٢) الحاشية في: ٣٢، ونقل ياسين في حاشية الألفية ١/٢٠ أولها إلى البيت، ولم يعزها لابن هشام.

(٣) الحاشية في: ٣٢.

(٤) القصص ٨٧.

(٥) مريم ٢٦.

(٦) الحاشية في: ٣٢.

(٧) البقرة ٢٢٨.

(٨) الحاشية في: ٣٢.

والحاصر[1] من هذا أن يقال: المفردُ مخاطبًا أو غائبًا أو غائبةً.

ع: يَدخل تحت العبارة: المخاطبةُ، وإلا فلا تدخل الغائبةُ.

وأَخْصَرُ منه: إن كان من الأمثلة الخمسة فمعربٌ، وإلا فمبنيٌّ[2].

وكل حرفٍ مستحقٌ للبناْ والأصْلُ في المبني أَن يُسكنا

(خ١)

* [«**والأصلُ في المبنيِّ أن يُسكَّنا**»]: قال ابنُ الخَبَّاز[3]: وأصلُه السكونُ، إلا إذا كان مبتدأً به، أو التقى ساكنان، أو عَرَض البناءُ.

ع: أو كان ضميرًا غيرَ معتل[4].

(خ٢)

* وقد تَلَخَّص إلى هنا أن المعرب نوعان: الاسمُ، بشرط خلوِّه من مشابهة الحرف، والمضارعُ، بشرط سلامتِه من نونيَ التوكيد والإناث.

وأن المبني خمسةٌ: ثلاثةٌ مبنيةٌ دائمًا، وهي: أفعال الأمر، والأفعال الماضية، وجميع الحروف، وواحدٌ في حالةٍ، وهو الاسم إذا أشبه الحرفَ، وواحدٌ في حالتين، وهو المضارع المتصل بنون الإناث ونون التوكيد.

وتَلَخَّص من هذا المجموع: أن الكلمات لا تخرج عن أن يكون[5] إما معربةً أو مبنيةً[6].

* [«**والأصلُ**»]: ومن ثَمَّ وجبتْ نونُ الوقاية في "مِنْ" و"عَنْ" و"قَدْ" و"قَطْ"؛ لتَحْفَظَ عليهن سكونَهن، فأما الحذف فشاذٌّ فيهن، على ما سيُذكر في موضعه[7][8].

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما أعاده في آخر الحاشية: وأَخْصَرُ.

(٢) الحاشية في: ٣٢، ونقل ياسين في حاشية الألفية ١/ ٢٠ قوله: «وأخصر منه» إلى آخرها، ولم يعزها لابن هشام.

(٣) النهاية في شرح الكفاية ١/ ١٢٣-١٢٦.

(٤) الحاشية في: ٢/أ.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: تكون.

(٦) الحاشية في: ٣٢.

(٧) ص ٢٣٢.

(٨) الحاشية في: ٣٢.

* قال صاحبُ "الكفاية"(١): أصلُ البناءِ السكونُ، إلا إذا كان المبنيُّ مبتدأً به، أو التقى ساكنان، أو عَرَض البناءُ(٢).

ومنه ذو فتحٍ وذو كسرٍ وضم كأينَ أمسِ حيثُ والساكنُ كم

(خ١)

* وكلُّ ذلك خلافُ الأصلِ، وإنما ارتُكِب لعارضٍ؛ ألا ترى أنه لو بُنِي ما ذُكَر على السكون التقى ساكنان؟

ومن ثَمَّ رُدَّ على من قال في: ﴿الٓمٓ﴾(٣): إنه مبنيٌّ؛ لعدم المقتَضِي، وهو التركيبُ؛ وقيل: إنه موصولٌ بنية الوقف، وهو معربٌ في التقدير؛ لأنه لم يثبتْ لنا مبنيٌّ على السكون يؤدِّي فيه الحال إلى التقاء ساكنين، وثَبَتَ اجتماعُ ساكنين في الوقف، وإجراءُ الموصول مُجرى الوقف(٤).

(خ٢)

* «**أَمْسِ**» إذا استُعمل ظرفًا فهو مكسورٌ عند جميع العرب، ثم قال الجمهور: بناءٌ، وقال الخليلُ(٥): يجوز أن يكون قولُك: لقيته أمسِ، بتقدير: لقيته بالأمس، فحَذَف الحرفين، وزعم قومٌ منهم الكِسَائيُّ(٦) أنه ليس معربًا ولا مبنيًّا، بل محكيٌّ، وأنه سُمِّي بفعل الأمر من المساء، كما قال(٧):

---

(١) ينظر: النهاية في شرح الكفاية ١/١٢٣-١٢٦.

(٢) الحاشية في: ٣٢.

(٣) وردت في عدة مواضع في القرآن، أولها: البقرة ١.

(٤) الحاشية في: ٢/ب.

(٥) ينظر: الكتاب ٢/١٦٢، ١٦٣. والخليل هو ابن أحمد، الأزدي الفراهيدي، أبو عبدالرحمن، رأس الطبقة الثالثة البصرية، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، وأخذ عنه سيبويه، توفي سنة ١٧٥، وقيل غير ذلك. ينظر: نزهة الألباء ٤٥، ومعجم الأدباء ٣/١٢٦٠، وإنباه الرواة ١/٣٧٦، وبغية الوعاة ١/٥٥٧.

(٦) ينظر: التفسير البسيط ١٧/٣٥٩، والتذييل والتكميل ٨/١٦، وارتشاف الضرب ٣/١٤٢٧.

(٧) لم أقف له على نسبة.

بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ: أَمْرِسْ[1] أَمْرِسِ[2]

فموضعُ "أَمْرِسْ" مبتدأٌ، أي: المقامُ الذي يقال فيه: أَمْرِسْ، أي: مقامُ الاستقاءِ بالدَّلْو.

وإن استُعمل غيرَ ظرفٍ والحجازيون[3] يبنونه على الكسر مطلقًا، كما كان في الظرفية، قال[4]:

اليَوْمَ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ[5]

وتميمٌ[6] يوافقونهم في النصب والجر، ويخالفونهم في الرفع، فيعربون، قال[7]:

اعْتَصِمْ بالرجال[8] إِنْ عَنَّ يَأْسُ وَتَنَاسَى[9] الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسُ[10]

ومنهم من يعربُه غيرَ منصرفٍ في أحواله كلِّها، قال[11]:

(١) كأنها في المخطوطة في هذا الموضع وما بعده: أمرسن، والمثبت من مصادر البيت.

(٢) بيت من مشطور الرجز. أمرِسْ: فعل أمر من المَرَس، وهو أن يقع حبل البئر بين الخطاف والبكرة. ينظر: الجيم ٢٤٨/٣، وإصلاح المنطق ٦٧، ١٤٧، ومجالس ثعلب ٢١٣، وشرح المفضليات ١٣٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٧٩/٢، وأخبار الزجاجي ٢٠٧، وسر صناعة الإعراب ٦٧/٢، وأمالي ابن الشجري ٤٠٧/٢، وشرح التسهيل ٢٠/٣، والتذييل والتكميل ١٦/٨، ١٤٠/١٠.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: فالحجازيون. ينظر: الكتاب ٢٨٣/٣.

(٤) هو أسقف نجران، وقيل: قس بن ساعدة، وقيل: تُبَّع بن الأقرع.

(٥) بيت من الكامل. ينظر: البيان والتبيين ٣٤٣/٣، والحيوان ٤٣/٣، والعقد الفريد ١٣٧/٣، والحماسة البصرية ١٦٥١/٤، وثمار القلوب ٢٣٢، وشرح التسهيل ٢٢٣/٢، والتذييل والتكميل ١٧/٨، ٢٤، والمقاصد النحوية ١٨٤٩/٤.

(٦) ينظر: الكتاب ٢٨٣/٣.

(٧) لم أقف له على نسبة.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: بالرجاء.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب: تناسَ، لأنه فعل أمر مبني على حذف حرف العلة.

(١٠) بيت من الخفيف. ينظر: شرح التسهيل ٢٢٣/٢، والتذييل والتكميل ١٨/٨، والمقاصد النحوية ١٨٤٨/٤.

(١١) لم أقف له على نسبة.

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا[1]

ح[2]: في "أمس" خمسُ لغاتٍ: بناؤه على الكسر مطلقًا دون تنوينٍ، وبناؤه عليه بالتنوين، وإعرابُه منصرفًا مطلقًا، وإعرابُه غيرَ منصرفٍ مطلقًا، وإعرابُه غيرَ منصرفٍ رفعًا وبناؤه على الكسر رفعا[3] وجرًّا[4].

* ﴿تَمَنَّوْا مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ﴾[5]: قد يُذكَرُ "الأمس" ولا يُذكَرُ[6] به اليومُ الذي قبل يومِك، ولكن الوقتُ المستقرَبُ على سبيل الاستعارة. كَشَّاف[7][8].

* قولُهم في: «حَيْثُ»: إنه بُنِي على الضم؛ لأنها حركةٌ لا تُوهِمُ إعرابًا؛ حسنٌ ظاهرٌ.

وقال السِّيرافيُّ[9] في هذا الباب شيئًا مستبعَدًا، قال: إن قيل: لِمَ فُتِحت "أَيْنَ"، وكُسِرت "جَيْرِ"؟

وأجاب بوجهين:

---

(١) بيت من مشطور الرجز. ينظر: الكتاب ٢٨٥/٣، والأزمنة لقطرب ٣٢، وإصلاح المنطق ٢٣٤، وإعراب القرآن للنحاس ١٥٩/٣، والتفسير البسيط ٣٦٠/١٧، وأسرار العربية ٥٢، وشرح التسهيل ٢٢٣/٢، والمقاصد النحوية ١٨٣٣/٤، وخزانة الأدب ١٦٧/٧.

(٢) التذييل والتكميل ٢٠/٨.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في التذييل والتكميل: نصبًا.

(٤) الحاشية في: ٣٢، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٢٣/١ أولها إلى قوله: «بفعل الأمر من المساء».

(٥) القصص ٨٢.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في الكشاف: ولا يراد.

(٧) ٤٣٤/٣.

(٨) الحاشية في: ٣٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢٣/١، ولم يعزها لابن هشام.

(٩) شرح كتاب سيبويه ١٢٣/١٢. والسيرافي هو الحسن بن عبدالله بن المرزبان، أبو سعيد، أحد أعلام النحو والصرف، أخذ عن ابن السراج والزجاج، له: شرح كتاب سيبويه، وأخبار النحويين البصريين، وغيرهما، توفي سنة ٣٦٨. ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٢٨، ونزهة الألباء ٢٢٧، ومعجم الأدباء ٨٧٦/٢، وبغية الوعاة ٥٠٧/١.

أحدهما: أن ذلك الأصلُ في حركة التقاء الساكنين.

والثاني: أن "جَيْرِ" يُحلَف بها، قالوا: جَيْرِ لأُفعلنَّ، فأوقعوها موقعَ الاسم المحلوفِ به، وهو مفتوحٌ، قالوا: اللهَ لأفعلنَّ، وقالوا: يمينَ الله لأفعلنَّ، فبنوه على حركةٍ لا تكون له لو أُعرِب[1].

والرفعَ والنصبَ اجعلَنْ إعرابا لاسمٍ وفعلٍ نحو لن أَهابا

والاسمُ قد خُصِصَ بالجرِ كما قد خصص الفعلُ بأن ينجزِما

(خ١)

* ابنُ عُصْفُورٍ[2]: لا ينبغي أن يُسأل: لِمَ اختَص الاسمُ بالجر، والفعلُ بالجزم؟ لأنه سؤالٌ عن مبادئ اللغات، وهو باطل؛ لأنه يؤدي إلى التسلسل.

وإنما يُسأل: لم لا خُفِض الفعلُ[3] المضافُ إليه، نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ﴾[4]؟

والجواب: أن الإضافة في الحقيقة لمصدره، وإن كانت في اللفظ له.

و: لِمَ لا جُزِم ما لا ينصرف؛ لأنه لَمَّا أشبه الفعلَ حُمِل عليه في امتناع الخفض والتنوين، فكان ينبغي أن يُجَر بالسكون؛ حملا على ...[5] وأن لا يُتكلَّف حملُه على النصب؟

والجواب: أنه كان يؤدي إلى الإخلال بحذف الحركة والتنوين، فيتوالى ...[6][7].

(خ٢)

* ع: قد يُقال: إن هذه العبارة تقتضي أنه امتَنع دخولُ الجر على الفعل من

(١) الحاشية في: ٣٢.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/١٠٨، ١١٤ بنحوه، ونقل أبو حيان في التذييل والتكميل ١/١٣٩-١٤١ قريبًا منه عن بعض أصحابه لم يسمه، وأفاد محققه بأنه الأبذي في شرح الجزولية (السفر الأول) ٧٣-٧٥.

(٣) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) المائدة ١١٩.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ٢/ب.

حيث امتَنع دخولُ الجزم على الاسم، فكيف صار امتناعُ دخولِ الجزم على الأسماء أصلًا لمنع دخول الجر على الأفعال؟ وما وجه ردِّ أحدِهما على الآخر؟

والجواب: أنه لم يَجعل امتناعَ الجزمِ في الأسماء علةً منعِ دخول الجر في الأفعال، وإنما أراد أن كل واحدٍ منهما ممتنعٌ في بابه؛ للعلَّة التي تمنعه، والمعنى الذي يُحِيله.

على أن نظير هذه العبارةِ وقع لسِيبَوَيْهِ[1] رحمه الله، فإنه قال: «وليس في الأفعال المضارعةِ جرٌّ، كما أنه ليس في الأسماء جزمٌ»، واختَلف الناسُ، فمنهم من حَمَل كلامَه على ما ذكرت، ومنهم من حمله على غير ذلك[2][3].

فارفع بضمٍ وانصِبَنْ فتحا وجُرْ كسرًا كذِكْرُ اللهِ عبدَهُ يَسُرْ

(خ١)

* نَصَبَ: «**فتحًا**» على إسقاط الخافض، بدليل مجيئه به في قوله: «**فارفعْ بضمٍّ**»، وكذا: «**وجُرّ كسرًا**»، ولا يحسنُ أن يكون مصدرًا في موضع الحال، أي: فاتحًا وكاسرًا؛ لأن ما قبله ينافيه، أعني: قولَه: «**فارفعْ بضمٍّ**».

فإن قلت: فإن إسقاط الجار غيرُ قياسٍ.

قلت: هو جائزٌ في الضرورة[4].

(خ٢)

* الإعرابُ: أثرٌ ظاهرٌ أو مقدَّرٌ يَجْلِبُه العاملُ في آخر الكلمة.

وأنواعُه أربعةٌ، وأنواعُه في الاسم ثلاثةٌ، وفي الفعل كذلك.

وإنما كانت في الاسم ثلاثةً؛ لأن المعاني التي جيء به لأجلها في الاسم: معنًى هو عمدةٌ، فاستغنى[5] عنه، كالفاعلية، فجعلوا له الرفعَ، ومعنًى هو فضلةٌ يتمُّ الكلام بدونه، كالمفعولية، وله النصبُ، ومعنًى بينَهما، وهو المضاف إليه، نحو: غلامُ زيدٍ، وله الجرُّ.

---

(١) الكتاب ١/١٤.

(٢) ينظر: الإيضاح للزجاجي ١٠٢-١٢٠، والتذييل والتكميل ١/١٤١، ١٤٢.

(٣) الحاشية في: ٣٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٢٣ إلا قوله: «واختلف الناس» إلى آخرها.

(٤) الحاشية في: ٢/ب.

(٥) كذا في المخطوطة، وهي في شرح الألفية لابن الناظم ١٦، ١٧ المنقول عنه: «لا يُستغنَى».

ع: انظرْ قولَه[1]: «كالفضلة»[2].

وأما المضارع فمحمولٌ، فكان له ثلاثةٌ، كما للاسم، فأعرب رفعًا ونصبًا؛ لعدم المانع، لا جرًّا؛ لأنه لا يكون إلا بالإضافة، والإضافة إخبارٌ في المعنى، فعُوِّض الجزمَ.

"كافية"[3]: الجزمُ مخصوصٌ بالفعل؛ لامتناع دخول عواملِه على الاسم، وكذا قال في الجر[4].

واجزِمْ بتسكينٍ وغيرُ ما ذُكِر ... ينوبُ نحو جا أخو بنِي نمر

وارفعْ بواوٍ وانصِبَنَّ بالألف ... واجرُرْ بياءٍ ما من الأسماْ أصف

(خ٢)

* هذه الأسماءُ في الوزن ثلاثةُ أقسام:

"فَعَل" باتفاقٍ، وهي ثلاثة: أبٌ، حمٌ، هَنٌ.

"فُعْل" باتفاقٍ، وهي: فمٌ، أصله: فُوهٌ.

مختلَفٌ فيه:

أَخٌ، فقال الفَرَّاء[5]: "فَعْل"، بدليل قولهم: أَخْو، وقال[6]:

مَا المَرْءُ أَخْوَكَ[7]

---

(١) يريد: ابن الناظم في شرح الألفية ١٦، ١٧.

(٢) انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول، والذي في شرح ابن الناظم: «ومعنًى هو فضلةٌ» كما نقله أوَّلًا، ولم أتبيَّن مراد ابن هشام بتعليقه على عبارته.

(٣) شرح الكافية الشافية ١/١٧٧، ١٧٨.

(٤) الحاشية في: ٣٣.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١/١٥٨. والفرَّاء هو يحيى بن زياد بن عبدالله، أبو زكريا، رأس الطبقة الكوفية الثالثة، أخذ عن الكسائي، وأخذ عنه سلمة بن عاصم ومحمد بن الجهم السِّمَّري، له: معاني القرآن، والمقصور والممدود، وغيرهما، توفي سنة ٢٠٧. ينظر: تاريخ العلماء النحويين ١٨٧، ونزهة الألباء ٨١، وإنباه الرواة ٤/٧، وبغية الوعاة ٢/٣٣٣.

(٦) هو رجل من طيئ.

(٧) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

ما المرءُ أَخْوَكَ إن لم تلفِه وَزَرًا ... عند الكريهةِ مِعْوانًا على النُوَبِ

ينظر: شرح التسهيل ١/٤٥، والتذييل والتكميل ١/١٥٨.

وغيرُه: "فَعَل".

وذُو، فقال س[(١)]: "فَعَل": ذَوَى، بدليل: ﴿ ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ ﴾[(٢)]، وقال الخَلِيل[(٣)] والزَّجَّاج[(٤)]: "فَعْل"؛ لأن الحركة زيادةٌ، فلا يُقْدَمُ عليها إلا بثَبَتٍ.

وأجيب عن حجة س بأن الاسم إذا حُذفت لامُه ثم بني[(٥)]، لا تُرَدُّ عينُه إلى سكونها، قال[(٦)]:

يَدَانِ[(٧)] بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَرِّقٍ[(٨)]

و"يَدٌ" عندهم: "فَعْل"[(٩)].

من ذاك ذُو إن صُحْبَةً أَبانا والفمُ حيثُ الميمُ منه بانا

(خ٢)

* لا يستقيمُ كلامُه لوجهين:

أحدهما: أن "الفم" هذه اللفظة بعينها لا وجودَ لها مع مفارقة الميم؛ لأن الموجود مع مفارقة الميم لفظةٌ أخرى ليست هذه، فهو فرضٌ محالٌ.

والآخر: أن المحكوم عليه بالإعراب الخاصِّ لفظةُ "الفم" نفسُها، والمعربُ الإعرابَ المذكورَ لفظةٌ أخرى، وهو الـمُعْتَقِبُ عليها الأحوالُ الثلاثة، أعني: فوك، وفاك، وفيك،

---

(١) الكتاب ٣/٢٦٢، ٢٦٣.

(٢) الرحمن ٤٨.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٢٦٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ٩٣، والتذييل والتكميل ١/١٦٣.

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٣.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: ثُنِّي.

(٦) لم أقف له على نسبة.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: يَدَيَانِ.

(٨) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

... قد تمنعانك بينهم أن تُهْضَما

ينظر: شرح القصائد السبع ٥٧، وتهذيب اللغة ١٤/١٦٨، والمنصف ١/٦٤، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٣١، وشرح جمل الزجاجي ١/١٤٠، ٢/٣١٤، وخزانة الأدب ٧/٤٧٦.

(٩) الحاشية في: ٣٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٢٥، ولم يعزها لابن هشام.

فالمحكوم عليه شيءٌ لم يَثبت له الحكم، والثابت له الحكمُ غيرُ المحكوم عليه، وأما أخواته الخمسةُ فإن هذا الإعراب ثابت لها أعينِها.

وقد اتفق للناظم مثلُ [هذا][1] الاستعمالِ أو قريبٌ منه في قوله[2]:

«إلى ثلاثةٍ "رَأَى" و"عَلِمَا"»

البيتَ؛ لأن المحكوم عليه بالتعدي إلى ثلاثة هو "رَأَى" و"عَلِم"، والمتعدي إلى ثلاثة إنما هو "أَرَى" و"أَعْلَم"، و"أَرَى" و"أَعْلَم" ليسا بـ"رَأَى" و"عَلِم"، وليس قولُه:

«إذا صارا "أرَى" و"أَعْلَمَ"»

بنافعٍ له، كما لا ينفعه قولُه:

«حيث الميمُ منه بانا»؛

لأن "رَأَى" و"عَلِم" لا وجودَ لهما مع "أَرَى" و"أَعْلَم"، كما أنه لا وجودَ للفم مع مفارقة الميم[3].

أبٌ أخٌ حَمٌ كذاك وهَنُ والنقْصُ في هذا الأخير أحسن

(خ١)

* الحَمُ: أبو زوجِ المرأة وغيرُه من أقاربه، هذا المشهور، وقد يُطلق على أقارب الزوجة[4][5].

* إن قيل: بشرط أن لا تكونَ مثنَّاةً.

قلت: لا يُحتاجُ إلى بيانه؛ لأنه نصَّ على حكم المثنى، وذلك عامٌّ في كل مثنى.

فإن قلت: يَرِدُ المكسَّر.

قلت: ذلك ليس بـ"أب" و"أخ"، وكذا يُجابُ أيضًا عن المثنى وعن المصغَّر[6].

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٢) في باب "أَرَى" و"أَعْلَم"، وسيأتي التعليق عليه في ص ٤٧٧.

(٣) الحاشية في: ٣٤، ونقلها ياسين في حاشية التصريح ١/٢٠٢.

(٤) ينظر: الصحاح (ح م أ) ١/٤٥، والمحكم ٣/٤١١.

(٥) الحاشية في: ٢/ب.

(٦) الحاشية في: ٢/ب.

وفي أبٍ وتاليه يندُرُ وقصرُها من نقصِهن أشهر

(خ٢)

* القياسُ [الأول][1] هو القصرُ؛ لأن الثلاثة على "فَعَلَ" في الأصل، وقولي: «الأول» أعني به: قبل الحذف.

والنقصُ هو القياسُ الثاني، أعني: بعد الحذف؛ لوجهين:

أحدهما: أن حقَّ الاسم أن يكون في الإفراد والإضافة على حدٍّ واحدٍ.

والثاني: أن القياس الظاهرَ كان يقتضي أن لا يجوزَ: جاء أبو زيد، كمسألة "أَدْلٍ"، ولكنهم نزَّلوا المضافَ إليه منزلةَ كمالِ الاسم، فصار بمنزلة تاءِ "عَرْقُوة"، وهذا ممَّا قد يُستدل به على شدة امتزاجِ المتضايفين.

وقد يقال: لَمْ يَجُزْ ذلك لِمَا ذكرتَ؛ بل لأن التنوين لا يَدخل هنا، فلما أَمِنوه صحَّحوا.

والجواب: أنهم لو نزَّلوا المضافَ إليه منزلةَ المنفصلِ لم يُجيزوا ذلك، وإن كان التنوين لا يدخل[2].

* ذكر ابن[3] يَعِيشَ في "شرح المفصَّل"[4] أن القصر والنقص لغةُ الحارث[5][6].

* [«**من نقصهنَّ أَشْهَرُ**»]: فيه تقديمُ مفعولِ "أَفْعَل" التفضيلِ، وقد منعه الفارِسيُّ في أول "الحَلَبِيَّات"[7].

---

(١) ما بين المعقوفين جاء في المخطوطة بعد قوله: «هو القصر»، ولعله كان ملحقًا، فلم يحكم الناسخ موضعه، ويدل عليه قوله الآتي: «والنقص هو القياس الثاني».

(٢) الحاشية في: ٣٥.

(٣) هو يعيش بن علي بن يعيش الحلبي، أبو البقاء، من كبار نحاة الشام في عصره، له: شرح المفصل، وشرح التصريف الملوكي، توفي سنة ٦٤٣. ينظر: إنباه الرواة ٤/٤٥، والبلغة ٣١٩، وبغية الوعاة ٢/٣٥١.

(٤) ١/٥٣.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعله على إرادة القبيلة، وهم بنو الحارث بن كعب، وفي شرح المفصل: بلحارث. ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٢١، وليس في كلام العرب ٣٣٤.

(٦) الحاشية في: ٣٥.

(٧) ١٧٧.

ثم كيف حَكَم على قصرها بأنه أشهر، ولم يتقدم للقصر تعريفٌ ولا ذكرٌ؟ وهل يَحْسُن: زيدٌ أفضل من عمرٍو، لمَنْ لم يعرفْ زيدًا؟[1]

وشرطُ ذا الإعرابِ أن يُضفن لا للياْ كجا أخو أبيك ذا اعتلا

(خ١)

* نحو: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا﴾[2]، ﴿أَلَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ أَبَاكُمْ﴾[3]، ﴿أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾[4]، ﴿ٱذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ﴾[5]، ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾[6]، ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ﴾[7]، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾[8]، ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾[9]، ﴿إِلَىٰ ظِلٍّ ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾[10]، ووقع في التنزيل إعرابُ "الفم" في النصب: وهو: ﴿لِيَبْلُغَ فَاهُ﴾[11][12].

* قولُه: «**وشرطُ ذا الإعرابِ**»: وشذَّ قولُه[13]:

خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا[14]

---

(١) الحاشية في: ٣٥.

(٢) الكهف ٨٢.

(٣) يوسف ٨٠.

(٤) يوسف ٨.

(٥) طه ٤٢.

(٦) الأعراف ١١١، والشعراء ٣٦.

(٧) الحجرات ١٢.

(٨) الرعد ٦.

(٩) القلم ١٤.

(١٠) المرسلات ٣٠.

(١١) الرعد ١٤.

(١٢) الحاشية في: ٢/ب.

(١٣) هو العجّاج.

(١٤) بيت من مشطور الرجز. ينظر: الديوان ٢/٢٢٥، وإصلاح المنطق ٦٩، والمقتضب ١/٢٤٠، والبصريات ٢/٨٩٦، وليس في كلام العرب ٢١٧، وشرح التسهيل ١/٥٠، والمقاصد النحوية ١/٢٠٣، وخزانة الأدب ٣/٤٤٢.

فأعربها هذا الإعرابَ، ولم تُضَفْ لفظًا.

وحَقُّ من يقول في: لا أبا له، و: لا أخا له: إنه غير مضافٍ، وإنه إنما أُعرب هذا الإعرابَ؛ لشَبَهه بالمضاف؛ أن يقول في هذا الباب: إذا كان مضافًا أو مُشْبِهًا للمضاف[١].

* اشتراطُ ذلك في الجميع فيه نظرٌ؛ لأنه مُؤْذِنٌ بأنه ينفكُّ، وأن الحكم يزول لزواله، وذلك عامٌّ في غير "ذو"؛ فإنها لا تفارق الإضافةَ لغير الياء، فلا يفارقُها هذا الإعرابُ[٢].

* فإن قلت: فما حكمُ "فم" نصبًا مع الياء إذا قلت: رأيت؛ هل تقول: فيَّ، أو: فاي؟

قلت: لا يجوز: فاي، كما تقول: فاك؛ لأن الفاء إنما تتبع العينَ، والعينُ إذا كانت في موضع جرٍّ تنقلب ياءً، فكذا إذا كانت في موضع كسر[٣]، لا فَصْلَ بين الكسر والجر، كما لا فَصْلَ بينهما في: مررت بغلامي، ورأيت غلامي.

وأما باقي أخواته فهي مع الياء محذوفةُ اللام، تقول: أخي، وأبي، وحمي، وهني، إلا "ذو" فلا تضاف للياء.

وهذا الثابتُ في قولك: فيَّ عينٌ، لا لامٌ؛ لأن لامه هاءٌ حُذِفَتْ، الأصلُ: فوه[٤].

* قيل: أخواتُه[٥] أربعةٌ، فهي خمسةٌ، قاله الزَّجَّاجيُّ[٦] و...[٧]، وقيل: الجميعُ

(١) الحاشية في: ٢/ب.

(٢) الحاشية في: ٢/ب.

(٣) لأنها مضافة إلى ياء المتكلم.

(٤) الحاشية في: ٢/ب.

(٥) أي: أخوات "الفم" المتقدم ذكره في الحاشية السابقة في قوله: «وأما باقي أخواته».

(٦) الجمل ١٩.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

ستةٌ، قاله كثيرٌ[1]، عَدُّوا: الهن. وقيل: سبعةٌ، عُدَّ: مَنُو، و...[2]، ومَنِي، قاله الجوهريُّ[3]. وقيل: ثمانيةٌ، عُدَّ منها: "ذو" الطائيةُ، وكان حقُّ المصنف إذ ذكر "الهَنُ" أن يذكرها؛ لأنهما قليلان؛ وقد ذكرها في "الكافية"[4]، فقال: «"ذو" المُعْرَب»[5].

(خ٢)

* في "حَوَاشي"[6] الشَّلَوْبين: قولُه[7]: "لا أبَ لكَ": لا ينبغي أن يقال: لا أبا لي، بإثبات الألف مع ياء المتكلم؛ لأن حكم هذه الأسماءِ إذا أضيفت إلى الياء حكمُها غيرَ مضافةٍ[8].

بالألفِ ارفع المثنى وكِلا إذا بمضمرٍ مضافًا وُصِلا

(خ١)

* مِمَّا تنوبُ فيه الحروفُ عن الحركات: المثنى، وهو كلُّ اسمٍ دل على اثنين بزيادةٍ، وذلك كـ: رجلَيْن، وغلامَيْن.

فقولُنا: "اسم" جنسٌ.

وقولُنا: "دلَّ على اثنين" فصلٌ خَرَج به ما دل على واحدٍ، وهو المفرد، كـ: زيدٍ، وما دل على أكثرَ من اثنين، وهو الجمع، كـ: زيدِين.

---

(١) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٣) قاله في كتابٍ له في النحو، نقل منه ابن هشام، كما في همع الهوامع ١/١٢٧، وينظر: الصحاح ٦/٢٢٠٨ (م ن ن). والجوهري هو إسماعيل بن حماد الفارابي، أبو نصر، أحد أئمة اللغة والأدب، أخذ عن أبي علي الفارسي والسيرافي، له: الصحاح، وعروض الورقة، وغيرهما، توفي سنة ٣٩٨، وقيل غير ذلك. ينظر: معجم الأدباء ٢/٦٥٦، وإنباه الرواة ١/٢٢٩، وبغية الوعاة ١/٤٤٦.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/١٨١.

(٥) الحاشية في: ٣/أ.

(٦) حواشي المفصل ٢٨٤.

(٧) أي: الزمخشري في المفصل ٩٧.

(٨) الحاشية في: ٣٥.

وقولُنا: "بزيادةٍ" خَرَج به ما دل على اثنين لكن لا بزيادةٍ.

...[1] المصنف[2]: «صالحًا للتجريد وعطفِ مثلِه عليه»، ولا حاجةَ لهما.

إذا استكمل الاسمُ ما ذكرنا فرَفْعُه بالألف، وخفضُه ونصبُه بالياء المفتوحِ ما قبلها.

ثم اعلمْ أنهم قد حَمَلُوا على المثنى خمسةَ ألفاظٍ من حيث المعنى دون اللفظِ[3]، فأعربوها بإعرابه[4]، منها اثنان بشرطٍ، وهما: كِلَا، وكِلْتا، ومنها ثلاثةٌ بلا شرطٍ، وهي: اثنان، واثنتان، وثِنْتان.

فأما قولُه: «و"كِلَا"»: الألفُ في "كِلَا" بدلٌ من التنوين، مثلُها في: رأيت عصا، في الوقف، لا لامُ الكلمة، مثلُها في قولك في حالة الإفراد: كِلَا، وإن شئت قلت: وليست هي الموجودةَ في قولك: كِلَاهما، كما أن ألف "عصا" في الوقف في النصب ليست الألفَ في قولك: عصاهما. نَعَمْ، مَنْ قال: إن ألف "عصا" في الوقف لامُ الكلمة؛ قال ذلك هنا، وينبني على ما قلته أنَّ "كِلَا" إذا وُصِلت دون إضافةٍ تُنَوَّنُ[5].

(خ٢)

* المثنى: اسمٌ ضُمَّ إلى اسمٍ موافقٍ له في لفظه ومعناه، أو في لفظه والمعنى الموجِبِ للتسمية.

فخَرَج: الفعلُ، والحرفُ، والجمعُ، ونحوُ: زيدٌ وعمرٌو، وجَوْنٌ وجَوْنٌ: للأسود والأبيض[6]، وعينٌ [و][7]عينٌ: للباصرة والجارية[8]، ودَخَل: مَبْدآن: للنقطة والأساس[9]،

---

(١) موضع النقط مقدار خمس كلمات أو ست انطمست في المخطوطة.

(٢) الكلام الآتي في شرح الألفية لابن الناظم ٢١.

(٣) في المخطوطة: «من حيث اللفظ٢ دون المعنى١»، دلالةً على أن الصواب بالتقديم والتأخير.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) الحاشية في: ٢/ب.

(٦) ينظر: الأزمنة لقطرب ١٤، والألفاظ ١٥٥، ٢٨٣، والأضداد لابن الأنباري ١١١.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٨) ينظر: ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ٤٨، ولابن الشجري ٢٦٢.

(٩) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/١٣٥، والتذييل والتكميل ١/٢٣٥.

ودَخَل: الأحمران: للَّحْم والخمر[1]، والأصفران: للذهب والزَّعْفَران[2]، والأبيضان: للشَّحْم والشباب[3][4].

* ألفُ "كِلا" أصلٌ؛ إذ لا يَنْقُصُ الاسمُ عن ثلاثةٍ[5].

كلتا كذاك اثنَانِ واثنتانِ كابنين وابنتين يَجريان

(خ٢)

* قال أبو عَلِيٍّ[6]: إنما أبدلوا لام "كِلْتا"؛ لأنها وقعت قبل ألف التأنيث، ولا بدَّ من اختلاف لفظ المذكر والمؤنث فيما عدا العلامة إذا كانت ألفًا؛ ألا ترى أنهم قالوا: أَحَدٌ وإِحْدى؟ وأما اللذان لا يكون بينهما اختلافٌ في غير العلامة فهما المذكر والمؤنث الذي علامةُ تأنيثه التاءُ[7].

وتَخلُفُ اليا في جميعِها الألف جرا ونصبًا بعد فتحٍ قد أُلِف

(خ١)

* إن قيل: كيف قال: «**وتَخْلُفُ**»، فجعل الياءَ تخلف الألفَ، وهي لا تكون في الرفع؟

قلت: المرادُ بـ«**تَخْلُف**» أنها تكون في موضعها وقائمةً مقامها، من حيث هي دالةٌ على مقتضى العامل، لا في النوع الخاص الذي ثبت لها، مثل: ﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ ﴾ الآية[8][9].

---

(١) ينظر: جمهرة اللغة ٥٢٣/١، وتهذيب اللغة ٣٩/٥، والمثنى لأبي الطيب ٢٩.

(٢) ينظر: إصلاح المنطق ٢٧٨، وتهذيب اللغة ٣٩/٥، والمثنى لأبي الطيب ٣١.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة ٦١/١٢، والمخصص ١٤٩/٤.

(٤) الحاشية في: ٣٦.

(٥) الحاشية في: ٣٦، ونقلها ياسين في حاشية التصريح ٢٢٦/١ عن خط ابن هشام، وزاد عليها زيادة طويلة.

(٦) البصريات ٧٩٤/٢ بنحوه.

(٧) الحاشية في: ٣٦، ونقلها ياسين في حاشية التصريح ٢٢٦/١.

(٨) الأعراف ١٦٩، ومريم ٥٩.

(٩) الحاشية في: ٢/ب، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢٩/١ عن الراعي الأندلسي.

(خ٢)

* قد يُورَدُ نحوُ: لَبَّيْك؛ فإنه مثنًّى منصوبٌ بالياء، ولا يقال: خَلَفَت الياءُ الألفَ؛ لأنه لم يُستعمل مرفوعًا.

والجواب: خَلَفَتها في التقدير.

فإن قلت: هذا مثنًّى، فأين مفرده؟

قلت: أنشدوا:

دَعَوْنِي فَيَا لَبَّيْ إِذَا هَدَرَتْ لَهُمْ

البيت[(١)]، وبمامر[(٢)]: شَقَاشِقُ.

نَعَمْ، ينبغي أن يُعَدَّ شبيهًا للمثنى؛ لأنه لا يدل على اثنين، بل على التكثير[(٣)].

* قولُه: «**وتَخْلُفُ**»: يُشكِلُ:

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقًا لَمَشُومُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ؟[(٤)]

فرفع المفعولَ.

والجواب: أن العرب قد ترفع الفاعلَ والمفعولَ معًا، لفَهْم المعنى، نصَّ عليه

---

(١) صدر بيت من الطويل، لتميم بن أُبيّ بن مقبل، وعجزه:

... شقاشقُ أقوامٍ فأسكَتَها هَدْري

هَدَرت: صوَّتت، وشَقَاشِق: جمع: شِقْشِقة، وهي شيء كالرئة يخرجه البعير من فيه إذا هاج. ينظر: الديوان ٩٣، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤١٤، والتذييل والتكميل ٧/١٧٩، ١٨٧، ومغني اللبيب ٧٥٣، وشرح أبياته ٧/٢٠٧، وخزانة الأدب ٢/٩٣.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل صوابه: وتمامه.

(٣) الحاشية في: ٣٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ق ١٤/ب، ١٥/أ (مخطوطته المحفوظة بجامعة الملك سعود بالرقم ٧٠٣١، وليست في المطبوع)، ولم يعزها لابن هشام.

(٤) بيت من الخفيف، لم أقف له على نسبة. العَقْعَق: طائر من نوع الغربان يتشاءمون به، ومشوم: أصله: مشؤوم. ينظر: التذييل والتكميل ٦/٢٨٢، ومغني اللبيب ٩١٨، وشرح أبياته ٨/١٢٨.

صاحبُ[1] "البسيط"[2] نقلًا عن بعضهم، وأنه أنشد عليه هذا البيت.

ع: وعندي أجودُ منه، وهو أن الأول جاء على قصر المثنى، فتَبِعَه المعطوفُ على ظاهر اللفظ، فهو عطفٌ على التوهُّم[3].

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب   سالم جمع عامر ومذنب

(خ١)

* أضاف الصفة إلى الموصوف في قوله: «**سالمَ جَمْعٍ**»، فهو بمنزلة: جَرْدُ قطيفةٍ[4]، وأخلاقُ[5] ثيابٍ[6][7].

(خ٢)

* [«**سالمَ جَمْعٍ**»]: الرُّكْنُ[8]: هو ما سَلِم فيه بناءُ الواحد مع عدم المانع، أما مع المانع فغير واجبٍ، نحو: القاضِينَ، في جمع: القاضي[9].

---

(١) هو محمد بن علي بن العِلْج، سكن اليمن، وصنف بها، واشتهر بكتابه البسيط. ينظر: البحر المحيط ٤٧/٨، وقال السيوطي في بغية الوعاة ٣٧٠/٢: «صاحب البسيط، ضياء الدين ابن العلج، أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه، ولم أقف له على ترجمة».

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢٨٢/٦.

(٣) الحاشية في: ٣٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ق ١٥/أ (مخطوطته المحفوظة بجامعة الملك سعود بالرقم ٧٠٣١، وليست في المطبوع)، إلا قوله: «نص عليه صاحب البسيط نقلا عن بعضهم، وأنه أنشد عليه هذا البيت»، وعزا لابن هشام من قوله: «وعندي أجود» إلى آخره.

(٤) أي: كساء مبتذل مخلولق. ينظر: المنتخب لكراع ٤٧٤.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) هي الممزقة من جوانبها. ينظر: العين ١٥١/٤، ٣٠٢/٦، وتهذيب اللغة ٢٦٥/٨.

(٧) الحاشية في: ٢/ب.

(٨) ينظر: شرح الكافية الكبير ١٢٩/ب، والمتوسط ١١٤/ب. والركن هو الحسن بن محمد بن شرف شاه العلوي الإستراباذي، أبو محمد ركن الدين، من علماء العربية بالموصل، له ثلاثة شروح على الكافية لابن الحاجب: كبير ومتوسط وصغير، وشرح على الشافية لابن الحاجب، وغيرها، توفي سنة ٧١٥. ينظر: أعيان العصر ١٩٧/٢، والوافي بالوفيات ٣٦/١٢، وبغية الوعاة ٥٢١/١.

(٩) الحاشية في: ٣٧.

* فأما: ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ﴾[1]؛ فالحقُّ أنه خبر "كان"، وإلا لقيل: خاسئةً، ولم يَقرأ بهذا أحدٌ[2].

* «ومُذْنِب»: ﴿وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّـٰعِنُونَ﴾[3]، قال مُجاهِدٌ[4] وعِكْرِمةُ[5]: دوابُّ الأرض تَلْعَنُهم، وتقول: تُمنَع القطرَ بخطاياهم[6][7].

وشبهِ ذَينِ وبه عشرونا وبابُه أُلْحِقَ والأهلونا

(خ١)

* ابنُ عُصْفُورٍ[8]: الجموعُ كلُّها مؤنثةٌ، فحقُّها كلُّها أن تكون بالتاء، والعقودُ جاءت بالواو والنون عوضًا من التاء التي ينبغي أن تكون في الأصل، كما "أَرَضُون" و"سِنُون" كذلك، التصحيحُ فيهما عوضٌ من التاء[9].

* قال الشَّنْفَرَى[10]:

(١) البقرة ٦٥، والأعراف ١٦٦.

(٢) الحاشية في: ٣٧.

(٣) البقرة ١٥٩.

(٤) هو ابن جَبْر المكي، أبو الحجاج، من كبار التابعين، أخذ عن ابن عباس وغيره، توفي سنة ١٠٤، وقيل غير ذلك. ينظر: سير أعلام النبلاء ٤/٤٤٩.

(٥) هو مولى ابن عباس المدني، أبو عبدالله، من كبار التابعين، أخذ عن ابن عباس وغيره، توفي سنة ١٠٥، وقيل غير ذلك. ينظر: سير أعلام النبلاء ٥/١٢.

(٦) ينظر: جامع البيان للطبري ٢/٧٣٣-٧٣٥.

(٧) الحاشية في: ٣٧.

(٨) شرح جمل الزجاجي ١/١٥٦.

(٩) الحاشية في: ٣/أ.

(١٠) شاعر جاهلي، قحطاني أزدي، من صعاليك العرب وفتاكهم. ينظر: الأغاني ٢١/١١٨، واللآلي في شرح أمالي القالي ١/٤١٤، وخزانة الأدب ٣/٣٤٣.

وَلِي دُونَكُمْ أَهْلُونَ سِيْدٌ عَمَلَّسٌ وَأَرْقَطُ زُهْلُولٌ وَعَرْفَاءُ جَيْأَلُ[1][2]

أُولُو وعَالَمون علّيُّونا وأرَضُون شَذَّ والسِّنُونا

(خ١)

* قال ابنُ جِنِّي في "المحتَسَب"[3] -وقال غيرُه[4]-: إنه يجوز تسكينُ راءِ: أَرَضون، وأنشدوا:

لَقَدْ ضَجَّتِ الأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي هَدَادٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادِ مِنْبَرِ[5][6]

* إنْ أراد بقوله: «**شَذَّ**» أنه شاذٌّ في الاستعمال فهو خطأٌ؛ لأن "الأهلين" و"سِنِين" و"عشرين" و"ثلاثين" و"أربعين" و"عِلِّيين" و"عالَمين" في الكتاب العزيز، وإن أراد في القياس صحَّ، لكنه لا ينصرفُ إلا إلى "ألو"[7] وما بعدها، كما ترى النظمَ يشهَدُ به، وليس كذلك، بل الشذوذُ في القياس يشترك فيه الجميعُ[8].

---

(١) بيت من الطويل، وهو أحد أبيات لامية العرب المشهورة. والشاهد فيه: «أهلون»، حيث أعرب إعراب جمع المذكر السالم؛ لأنه ملحق به. سِيد: ذئب، وعَمَلَّس: قوي على السير سريع، وأَرْقَط: نمر، وزُهْلُول: خفيف اللحم، وعَرْفاء: مؤنث: أَعْرَف، وهي كثيرة الشعر، وجَيْأَل: ضبع. ينظر: الديوان ٥٩، وشرح شعره ٦٤، والمحتسب ٢١٨/١، وشرح التسهيل ٣٤١/٣، والمقاصد النحوية ٦٥٢/٢، وخزانة الأدب ٣٤٠/٣.

(٢) الحاشية في: ٣/أ.

(٣) ٢١٨/١.

(٤) كذا في المخطوطة، والذي في المحتسب ٢١٨/١: «ويقال: أرض وأرَضون وأرْضون، بفتح الراء وتسكينها أيضًا»، ثم أنشد البيت، وممن أجاز تسكين الراء: ابن الخباز في الغرة المخفية ١٧/ب.

(٥) بيت من الطويل، لكعب بن معدان، كما في: المحتسب المنقول منه. ينظر: شرح التسهيل ٨٣/١، والتذييل والتكميل ٣٢١/١، وشرح شذور الذهب ٧٤.

(٦) الحاشية في: ٣/أ.

(٧) كذا في المخطوطة، والوجه: أولو.

(٨) الحاشية في: ٣/أ، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٢/١ إلى قوله: «إلا إلى "أولو" وما بعده»، ولم يعزها لابن هشام، بل قال: وقولُ آخر.

* ع: مِنْ غريب ما جُمِع ...[1] جمعَ تصحيحٍ ...[2] الكِبا[3]، في قول الشاعر[4]:

ولكن[5] لَا فَصَافِصُ فِي كَبِينا[6]

قال أبو عَلِيٍّ في "التَّذْكِرة"[7]: حقُّه أن يكون في المنقوص، وإنما جاز ذلك في التام هنا؛ لأنه لَمَّا اضطُر نَقَصَه، فجَمَعَه هذا الجمعَ، أو يكونُ جمعَ منقوصٍ لم يستعمل؛ استغناءً بالتام، أو يكونُ لَمَّا رأى اللامَ تسقطُ في الدَّرْج؛ للتنوين، فشُبِّهَ للضرورة بما حالُه الحذفُ والإتمامُ، كـ"غَدْو"، أو لَمَّا اعتلَّت لامُه بالقلب جَعَل ذلك نقصًا[8].

(خ٢)

* [«**عِلِّيُّونا**»]: جمعٌ سُمِّي به.

(١) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٣) كذا في المخطوطة مضبوطًا هنا وفي البيت الآتي، وقيل: بالضم، وهو الكُناسة والزبل، وجمعه: أَكْباء، كـ: مِعًى وأَمْعاء. ينظر: الصحاح (ك ب ا) ٦/٢٤٧١.

(٤) هو الكُمَيت بن زيد الأسدي.

(٥) كذا في المخطوطة، وهي في مصادر البيت: ونَبْعٌ.

(٦) عجز بيت من الوافر، وصدره:

وبالعَذَوات مَنْبِتُنا نُضَار ...

فصافص: الأرض الرطبة. يريد: أنَّا عرب نشأنا في نزه البلاد، ولسنا بحاضرة نشؤوا في القرى. ينظر: الديوان ٤٣٣، وكتاب الشعر ١/١٥٤، ١٦٥، وتهذيب اللغة ١٠/٢١٧، والمنصف ١/٢٢، والتذييل والتكميل ١/١٥٠.

(٧) لم أقف عليه في مختارها لابن جني، والبيت في كتاب الشعر ١/١٥٤، ١٦٥.

(٨) الحاشية في: ٣/أ.

وفي "شرح كافيته"[(١)]: الجمعُ المسمَّى به أربعٌ[(٢)]: كـ"زيدِينَ"[(٣)]، كـ"غِسْلِينَ"[(٤)]، كـ"عَرَبُونَ"[(٥)]، هكذا[(٦)] لكنْ بإلزام الواوِ وفتحِ النونِ[(٧)]، عن أبي سعيدٍ[(٨)]، وأنشد عليها:

وَلَهَا بِالمَاطِرُونَ

البيتَ[(٩)]، وذَكَر أن العرب تقول: الياسَمونَ، في الأحوال كلِّها، و: ياسَمونَ البرِّ، فلا يحذفون النونَ، وأما الثالثةُ فشاهدُها:

طَالَ لَيْلِي

البيتَ[(١٠)][(١١)].

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/١٩٦-١٩٨.

(٢) أي: فيه أربع لغات.

(٣) أي: بإجرائه على ما كان له قبل التسمية، بالرفع بالواو، والنصب والجر بالياء، مع فتح النون.

(٤) أي: بلزومه الياء، وكون النون حرف إعراب.

(٥) أي: بلزومه الواو، وكون النون حرف إعراب.

(٦) أي: كعَرَبون.

(٧) أي: في أحواله كلها.

(٨) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٤/١٦٣.

(٩) بعض بيت من المديد، قيل: ليزيد بن معاوية، وقيل: لأبي دهبل، وهو بتمامه:

ولها بالماطرون إذا ... أكَلَ النملُ الذي جَمَعَا

روي: «بالماطرونِ» بكسر النون، ولا شاهد فيه. الماطرون: موضع. ينظر: مجاز القرآن ٢/٧٩، والحيوان ٤/٢٦٤، وجمهرة اللغة ١/٦١٦، والحجة ٦/٤٤٢، وكتاب الشعر ١/١٦٠، وسر صناعة الإعراب ٢/٢٧٠، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٧٥، والمقاصد النحوية ١/٢٠١، وخزانة الأدب ٧/٣٠٩.

(١٠) بعض بيت من الخفيف، لأبي دهبل الجمحي، وهو بتمامه:

طال ليلي وبتُّ كالمجنونِ ... واعتَرَتْني الهمومُ بالماطرونِ

ينظر: الديوان ٦٨، والخصائص ٣/٢١٩، والممتع ١/١٥٧، والمقاصد النحوية ١/١٩٦، وخزانة الأدب ٧/٣١٤.

(١١) الحاشية في: ٣٧.

وبابُه ومثلَ حين قد يرد ذا البابُ وهو عند قوم يطرد

(خ٢)

* [«**وهو عند قومٍ يطَّرد**»]: عندي أن معناه: وهو عند قومٍ من النحويين مطَّردٌ في جميع الباب، أعني: بابَ ما جُمِع بالواو والنون، سواءٌ كان من باب "السنين" أم لا، وعليه أحدُ ما خُرِّج قولُه[1]:

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِبَابِ[2][3]

ونونَ مجموعٍ وما به التحق فافتح وقَلّ من بكسره نطق

ونونُ ما ثنيَ والملحقِ به بعكس ذاك استعملوه فانتبه

(خ١)

* في البيتين إخلالٌ وإيهامٌ وإسهابٌ[4].

* أَجْمَلَ في كلامه؛ لأن فتح نونِ المثنى لغةٌ، كقوله[5]:

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ[6]؛

لأن الشاعر مُتَمَكِّنٌ من كسر النونِ، ولم يفعلْه، وكَسْرَ نونِ الجمع ضرورةٌ، كقوله[7]:

---

(١) لم أقف له على نسبة.

(٢) بيت من الخفيف. عَرَنْدَس: شديد، وطَلال: حالة حسنة. ينظر: التذييل والتكميل ٢٨١/١، وتخليص الشواهد ٧٥، ومغني اللبيب ٨٤٣، والمقاصد النحوية ٢٢٠/١، وخزانة الأدب ٦١/٨.

(٣) الحاشية في: ٣٨.

(٤) الحاشية في: ٣/أ.

(٥) هو حُمَيد بن ثور.

(٦) بعض بيت من الطويل في وصف قطاةٍ، وهو بتمامه:

على أحوذيينَ استقلَّتْ عشيةً فما هي إلا لمحة وتغيبُ

أحوذيين: تثنية أحوذيّ، وهو الخفيف السريع. ينظر: الديوان ٥٥، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٣/٢، وليس في كلام العرب ٣٣٥، وسر صناعة الإعراب ١٥١/٢، وضرائر الشعر ٢١٧، وشرح التسهيل ٦٢/١، والمقاصد النحوية ٢٢٢/١، وخزانة الأدب ٤٥٨/٧.

(٧) هو سحيم بن وثيل الرياحي.

وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ[1]

وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ[2]؛

لأن ذلك لا يُمكنُ إلا به، وكلامُه قد يُعطِي التساويَ فيهما[3].

* ابنُ عُصْفُورٍ في "شرح الجُمَل الكبير"[4] بعد أن ذَكَر فتحَ نونِ المثنى في قوله[5]:

شَهْرَيْنِ رَبِيعٍ وَجُمَادَيْيْنَهْ[6]

وأن ذلك إنما جاز للتخفيف؛ لِثِقَل الياءِ؛ وأَن ذلك دليلٌ على أنهم إنما فتحوا نونَ الجمع تخفيفًا؛ لأنها لا تكون إلا بعد ثقيلٍ؛ قال: وأجاز بعضهم فتحَها مع الألفِ، واستدل على ذلك بقوله[7]:

---

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

وماذا يدَّري الشعراء مني ...

ينظر: الأصمعيات ١٩، وإصلاح المنطق ١١٩، والمقتضب ٣٣٢/٣، ٣٧/٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٦٢/٤، وكتاب الشعر ١٥٨/١، وسر صناعة الإعراب ٢٧١/٢، وشرح التسهيل ٨٦/١، وتخليص الشواهد ٧٤، والمقاصد النحوية ٢٣٠/١، وخزانة الأدب ٦٥/٨.

(٢) عجز بيت من الوافر، لجرير، وصدره:

عرفنا جعفرًا وبني عبيدٍ ...

زعانف: أتباع. ينظر: شرح النقائض ١٩٤/١، والموشح ١٤، ١٧٥، وضرائر الشعر ٢١٩، وشرح التسهيل ٧٢/١، ٨٥، والمقاصد النحوية ٢٢٧/١، وخزانة الأدب ٧/٨.

(٣) الحاشية في: ٣/أ.

(٤) ١٥٠/١.

(٥) هي امرأة من فقعس.

(٦) بيت من مشطور الرجز. ينظر: جمهرة اللغة ١٣١١/٣، وسر صناعة الإعراب ١٥٢/٢، والإنصاف ٦٢٢/٢، والممتع ٦٠٩/٢، والتذييل والتكميل ٢٣٩/١، ٣٥/٢، وخزانة الأدب ٤٥٦/٧.

(٧) هو رجل من بني ضبة، جاهلي.

أَعْرِفُ مِنْهَا الجِيدَ وَالعَيْنَانَا(١)

وهذا البيتُ لا يُعرَفُ قائلُه.

يكتفى(٢) بوجود الزيادة، ويكون المجموع ...(٣) الدال، ولا حاجةَ(٤) لتقدير تخالُفِ الحركات(٥)(٦).

(خ٢)

* من العرب مَنْ يفتحُ نونَ التثنية في الجر والنصب؛ لِثِقَل الكسرةِ بعد الياء؛ تشبيهًا بـ"أَيْنَ" و"كَيْفَ"، ويُجري الياءَ -وإن كانت غيرَ ملازمةٍ- مُجرى الياءِ الملازمةِ، فيقول: مررت بالزيدَيْنَ، ورأيت الزيدَيْنَ، وأنشَدوا على قوله:

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً(٧)

وفَتَحَها بعضُهم في الرفع: قرأتُ(٨) على أبي عَلِيٍّ في "نَوَادِر"(٩) أبي زَيْدٍ:

أَعْرِفُ مِنْهَا الأَنْفَ وَالعَيْنَانَا(١٠)

---

(١) بيت من مشطور الرجز. الجيد: العنق. ينظر: النوادر لأبي زيد ١٦٨، وإعراب القرآن للنحاس ٤/١١٠، وليس في كلام العرب ٣٣٥، وكتاب الشعر ١/١٢٣، وسر صناعة الإعراب ٢/١٥٢، ٣٤٠، وضرائر الشعر ٢١٨، والتذييل والتكميل ١/٢٣٩، وتخليص الشواهد ٨٠، والمقاصد النحوية ١/٢٢٥، وخزانة الأدب ٧/٤٥٢.

(٢) من هاهنا إلى آخر الحاشية كتبه ابن هشام ملحقًا بها، ولم يتبين لي موضعه منها.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) الحاشية في: ٣/أ.

(٧) صدر بيت من الطويل، لحميد بن ثور، تقدم قريبًا.

(٨) القائل: ابن جني في سر صناعة الإعراب ٢/١٥١، ١٥٢.

(٩) ١٦٨.

(١٠) بيت من مشطور الرجز، تقدم قريبًا. و"العينان" فيه منصوب جاء في صورة المرفوع على لغةٍ.

ع: أنشَده هذا[1]: "الأنفَ"، وأنشده الصَّفَّارُ[2] في باب الظروف المفصولِ به بين أبواب ما لا ينصرفُ[3]: "الوجهَ"[4]، وأنشده بعضُهم: "الجيدَ"[5]، فهذا لَعَمْري اضطرابٌ مَّا في البيت، وقال الصَّفَّارُ وابنُ عُصْفُورٍ[6]: إنه مصنوعٌ[7].

* قال الرُّكْنُ في "شرح الحاجِبيَّةِ الكبير"[8] ما نصُّه: وقد يُجعَلُ الإعرابُ على النون في هذه العقود إلى التسعين، وأكثرُه في الشعر، كقوله[9]:

وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ[10]

ويَلْزَمُ الياءَ حينئذٍ عند أكثر النحاةِ، وقد أجاز بعضُهم بالواو في الأحوال الثلاثِ. انتهى بنصِّه.

وقال[11] أيضًا ما معناه: وقد تلخَّص أن المثنى وجمعَ المذكرِ السالمَ خَرَجَا عن القياس من وجهين:

أحدهما: إعرابُهما بالحروف، وإنما الأصل الحركاتُ.

الثاني: كونُ الحروفِ غيرَ مناسبةٍ للحركات المنوبِ عنها، وذلك في غير حالة رفعِ

(١) أي: ابن جني.

(٢) هو القاسم بن علي بن محمد البَطَلْيَوْسي، أخذ عن الشلوبين وابن عصفور، له: شرح على كتاب سيبويه، تعرض فيه للشلوبين، توفي بعد سنة ٦٣٠، ينظر: البلغة ٢٣٥، وبغية الوعاة ٢/٢٥٦.

(٣) لم أقف عليه في شرح كتاب سيبويه له، ولعله فيما لم يصلنا منه.

(٤) لم أقف على هذه الرواية.

(٥) ينظر: ليس في كلام العرب ٣٣٥، وسر صناعة الإعراب ٢/٣٤٠، ومفاتيح الغيب ٢٢/٦٦، وشرح جمل الزجاجي ١/١٥٠.

(٦) المقرب ٤٤٢.

(٧) الحاشية ق: ٣٨.

(٨) ١١/ب.

(٩) هو سحيم بن وثيل الرياحي.

(١٠) عجز بيت من الوافر، تقدم قريبًا.

(١١) الشرح الكبير ١٠/أ، والمتوسط ١٠/أ.

الجمعِ وجرِّه وجرِّ المثنى.

وعلَّةُ الأولِ أمران:

أحدهما: أنهما فرعان على المفردات، وفي المفردات ما أعرب بالحروف، ولكن الأسماء الة[1]، فاستُقبِح أن يَفْضُلَ الفرعُ الأصلَ.

والثاني: أنها مبكبرة[2] في المعنى، وفي آخرها حروفٌ يصلحُ لأن يكون إعرابًا، فجُعِلَ إعرابُهما بتلك الحروف.

وعلَّةُ الثاني: أن الحروف المناسبةَ للحركات ثلاثةٌ، فلو جُعِلت لهما التَبَسَتْ، فجعلوا الألفَ علامةَ رفعٍ؛ لأنها ضمير رفعٍ، وكذا الواوُ، وناسَبُوا بكلٍّ منهما بابَه، وجَرُّوهما بالياء، وحَمَلوا النصب على الجر[3]؛ لتآخيهما، وفرَّقوا بين الياءين بفَتْح ما قبل ياءِ المثنى وكسرِ ما قبل ياءِ الجمع، ولم يعكسوا؛ لأن ياء المثنى في موضع الألف، وهي تستوجبُ الفتحَ قبلَها، وزادوا في الفرق بتَخالُف حركتَي النونِ وصلًا[4].

وما بتاْ وألفٍ قد جُمِعا يكسر في الجر وفي النصب معا

(خ۱)

* [«**وما بتا وألفٍ قد جُمِعا**»]: ولم يتعرَّضْ لذِكْر المؤنثِ؛ لئلا يَخْرُجَ عنه: حمَّاماتٌ، وإسطَبلاتٌ، وسُرَادِقاتٌ، و: ﴿أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾[5]، ولا لسلامة نظمِ الواحدِ؛ لئلا يَخْرُجَ: ثمراتٌ[6]، وسَجَداتٌ، وكِسِراتٌ، وغُرُفاتٌ[7].

---

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: وذلك الأسماء الستة، وفي شرح الكافية الكبير: «وكان إعراب الآحاد -أعني الأسماء الستة- بالحروف»، وفي الشرح المتوسط: «وإعراب بعض الآحاد -وهي الأسماء الستة- بالحروف».

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: متكثرة، وفي شرح الكافية: «ولأنهما متكثران في المعنى».

(٣) في المخطوطة: «وحملوا الجرم على النصبم»، دلالةً على أن الصواب بالتقديم والتأخير، موافقةً للكلام المنقول منه.

(٤) الحاشية في: ٣٨.

(٥) البقرة ١٩٧.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعلها: تمرات، بالتاء؛ لأنها التي لم يسلم فيها بناء المفرد، بخلاف ثمرات.

(٧) الحاشية في: ٣/أ.

* ابنُ الخبَّاز[1]: وتنوينُه قيل: للصرف، وقيل: عِوَضٌ من منع الفتحةِ، وقيل: للمقابَلة.

ع: وهو الصحيحُ؛ لوجوده فيما لا ينصرفُ، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾[2]؛ مع أن فيه العلميةَ والتأنيثَ[3]، وقد يقال: لا يُعْتَدُّ بتأنيث الجمعِ[4].

كذا ألاتُ[5] والذي اسْمًا قد جُعل ... كأَذْرعاتٍ فيه ذا أيضا قبل

(خ١)

* [«**قُبِل**»]: قد يُقالُ: دلَّ على أنه يجوز فيه غيرُ ذلك، وهو صحيحٌ[6].

(خ٢)

* قال في س ص[7]: مَنْ قال [في][8] "مسلمات" علمًا: هذه مسلماتُ، فمَنَعَ صرفَه؛ تشبيهًا بـ"حمزة"، فإنه إذا نكَّره فقياسُه أن ينوِّنه، كما ينوِّنُ "حمزة"، ويكونُ تنوينُه تنوينَ صرفٍ، كما أن تنوين "حمزة" كذلك، وليس هذا كنون "مسلمين".

ثم قال: واعلم أن قياس مَنْ قال في التسمية بـ"مسلمين": هؤلاء[9] مسلمين، بالتزام الياء، وأعرب النونَ بالحركات منونةً؛ أن يقول في "مسلمات" مسمًّى به امرأةٌ أو رجلا[10]: هؤلاء[11] مسلماتٌ، بكسر التاء والتزامِ ذلك مع التنوين، وإيقاعِ الحركات

(١) الغرة المخفية ٦/أ، وتوجيه اللمع ٩٧.

(٢) البقرة ١٩٨.

(٣) مكررة في المخطوطة.

(٤) الحاشية في: ٣/أ.

(٥) كذا في المخطوطة، والوجه: أولات.

(٦) الحاشية في: ٣/أ.

(٧) سر صناعة الإعراب ٢/٤٩٧، ٤٩٨.

(٨) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في سر صناعة الإعراب، والسياق يقتضيه.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب ما في سر صناعة الإعراب: هذا؛ لأنه مفرد.

(١٠) كذا في المخطوطة، والوجه: رجلٌ.

(١١) كذا في المخطوطة، والصواب: هذا أو هذه؛ لأنه مفرد.

بعد التنوين، إلا أن هذا قياسٌ مرفوضٌ؛ لِمَا فيه من الذهاب عن الأصول، وهو أن يصير علمُ التأنيث حشوًا، وذلك محال.

ومِنْ هنا قال أصحابنا: إن ألف "دنياويّ" ليست ألفَ "دُنيا"، وإنه آثر مدة الكلمة في الإضافة، فزاد ألفًا، ثم أبدل الثانيةَ همزةً في التقدير، وإن لم يَخْرُج ذلك إلى اللفظ، ثم قال: دنياويّ، كما تقول: حمراويّ.

فوجب على من قال: مسلمينٌ أن يقول: مسلماتٌ، فتوافق من قال: مسلمون.

ع: سؤال: ما تقول في تنوين "هَيْهات"؟

الجواب: قال ع ث ج في س ص[(١)]: من قال: هَيْهاة، فهو مفرد، كـ"عَلْقاة"، وحكمُه أن يقف بالهاء، كما في "عَلْقاة"، وهو معرفة، ومن قال: هَيْهاةً، فكأنه قال: البُعْدَ، فهو معرفة، ومن أراد الجمع قال: هَيْهات، بالكسر؛ لأن الكسرة في هذا النوع بإزاء الفتحة في المفرد، ولم ينوِّن إن أراد المعرفة، ونوَّن إن أراد النكرةَ، والتنوينُ عنده تنوينُ تنكيرٍ، كتنوين المفرد، وهو هَيْهاةً، وكتنوين: صَهٍ، ومَهٍ، ومن زعم في "هَيْهات" أنها ظرف، سواء كُسِرت أو فُتِحت، وأنها معربة، وإذا[(٢)] نوَّنها كان التنوين عنده للمقابلة لا للتنكير.

ع: لأنه لا يَلْحق إلا المعرباتِ.

وكأنه إذا قيل: هيهات زيدٌ؛ فكأنَّ الأصل عندهم: زيدٌ في البُعْد، على التقديم والتأخير، أو "زيدًا"[(٣)] فاعلٌ على رأي أبي الحَسَن والكوفيين[(٤)]. انتهى.

قال أبو الفَتْح: أخبرنا بذلك أبو عَلِيٍّ في "المسائل المُصْلَحةِ من كتاب أبي إسْحاقَ"[(٥)(٦)].

وجُرَّ بالفتحة ما لا ينصرف   ما لم يُضَفْ أو يكُ بعد أل ردف

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢/٤٩٩، ٥٠٠.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: فإذا.

(٣) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولعله معطوف على اسم "كأنَّ".

(٤) ينظر: الإنصاف ١/٤٤، والتبيين ٢٣٣، وائتلاف النصرة ٩١.

(٥) الإغفال ٢/٤٧٧.

(٦) الحاشية في: ٥.

(خ١)

* [«**وجُرَّ بالفتحة**»]: لأنه لَمَّا امتَنع تنوينُه للعلَّتين؛ خافوا أن يُتَوَهَّم أنه مبنيٌّ أو مضافٌ إلى الياء حُذِفَتْ ياؤُه[1].

* [«**ما لم يُضَفْ أو يكُ بعد "أَلْ" رَدِف**»]: فإنه حينئذٍ لا يُتَوَهَّم أنه مضافٌ إلى الياء ولا مبنيٌّ في المسألتين[2].

* يشمل قولُه: «**أَلْ**»: الموصولةَ[3]، نحو: ﴿كَٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡأَصَمِّ﴾[4]، والزائدةَ، كقوله[5]:

رَأَيْتُ الوَلِيدَ بْنَ اليَزِيدِ[6]

والموصولةَ، كقوله[7]:

وَمَا أَنْتَ بِاليَقْظَانِ نَاظِرُهُ[8]

---

(١) الحاشية في: ٣/أ.

(٢) الحاشية في: ٣/أ.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: المعرِّفة، كما في: شرح التسهيل ١/٤١، وشرح الكافية الشافية ١/١٨٠، والتذييل والتكميل ١/١٤٨.

(٤) هود ٢٤.

(٥) هو ابن ميَّادة.

(٦) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مباركًا ... شديدًا بأَحْناء الخلافةِ كاهلُهْ

ينظر: الديوان ١٩٢، ومعاني القرآن للفراء ١/٣٤٢، ٢/٤٠٨، والحجة ٣/٣٥٠، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٥١، والإنصاف ١/٢٥٩، وشرح التسهيل ١/٤١، والتذييل والتكميل ١/١٤٨، ٣/٦٧، والمقاصد النحوية ١/٢٤٦، ٤٧٧، وخزانة الأدب ٢/٢٢٦.

(٧) لم أقف له على نسبة.

(٨) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وما أنت باليقظان ناظره إذا ... رَضِيتَ بما يُنْسيك ذكرَ العواقبِ

ينظر: شرح التسهيل ١/٤١، وشرح الكافية الشافية ١/١٨٠، والتذييل والتكميل ١/١٤٨، والمقاصد النحوية ١/٢٤٤.

وحكمُ بدلِ "أَلْ" حكمُها، كقوله[1]:

تَبِيتُ بِلَيْلِ امْأَرْمَدِ اعْتَادَ أَوْلَقَا[2][3]

واجعل لنحو يفعلان النُونا رفعًا وتَدْعِينَ صح وتَسْألونا

(خ٢)

* إنما اختصَّت الأمثلةُ الخمسةُ بالمبدوء بالتاء والمبدوءِ بالياء؛ لأن المضارع أربعُ صيغٍ بحسب حروفِه، فالمبدوءُ بالنون والمبدوءُ بالهمزة؛ الضميرُ فيهما مستترٌ وجوبًا، وهذا[4] ليسا كذلك[5].

* [«**رفعًا**»]: قد تُحذف تخفيفًا، وذلك على ضربين:

واجبٌ، كنون[6] التوكيد، نحو: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾[7]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[8]، ﴿إِمَّا يَبْلُغَانِّ﴾[9].

وجائزٌ، وهو ضربان: كثيرٌ، وذلك كنون[10] الوقاية، نحو: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِيَ﴾[11] بالتخفيف، وقليلٌ، وهو فيما عدا ذلك، نحو: «لَا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى

---

(١) لم أقف له على نسبة.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أَأَنْ شِمتَ من نجدٍ بريقًا تألَّقا ...

امْأَرْمَد: يريد: الأرمد، وأَوْلَق: الجنون. ينظر: شرح التسهيل ٤٢/١، وشرح الكافية الشافية ١٨١/١، والتذييل والتكميل ١٤٨/١، والمقاصد النحوية ٢٤٩/١.

(٣) الحاشية في: ٣/أ.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب: وهذان.

(٥) الحاشية في: ٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٦/١، ٣٧، ولم يعزها لابن هشام.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: لنون.

(٧) القصص ٨٧.

(٨) مريم ٢٦.

(٩) الإسراء ٢٣، وهي قراءة حمزة والكسائي. ينظر: السبعة ٣٧٩، والإقناع ٦٨٥/٢.

(١٠) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: لنون.

(١١) الزمر ٦٤، وهي قراءة نافع. ينظر: السبعة ٥٦٣، والإقناع ٧٥١/٢.

تُؤْمِنُوا»[1][2].

وحذفُها للجزمِ والنصب سمه كلم تكوني لترومي مظلِمه[مع]

(خ١)

* [«**للجزم والنصب**»]: تقديمُ الجزمِ -كما فَعَل- أَوْلى[3].

* [«**مظلِمه**[مع]»]: والأحسنُ -لأجل الشعر- الكسرُ[4].

(خ٢)

* النصب بـ"أن" مقدَّرةً في قوله: «**لترومي**» عند ص، لا باللام، خلافًا لك، ولا بكونها قائمةً مَقامَ "أنْ"، خلافًا لثَعْلَبٍ[5].

واللامُ على قولنا متعلقةٌ بخبر "كان" محذوفًا وجوبًا، فيقدر في: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾[6]: مريدًا ليطلعَكم، وعلى قول الكوفيين: زائدةٌ ولا حذفَ، وهذا الخبرُ.

وينبني على القولين جوازُ تقديمِ معمولِ المنصوبِ على اللام.

وزعم الناظم[7] أن النصب بـ"أنْ" مضمرةً، وأن اللام مع ما بعدها الخبرُ.

ح[8]: ولم يَقُلْ به بصريٌّ ولا كوفيٌّ، وهو ملفَّقٌ من المذهبين.

ع: وقد يكونُ كقولك في الظرف والمجرور: إنه خبرٌ تجوُّزًا لا حقيقةً.

والأقوالُ الثلاثةُ في لام "كيْ"، غير أن إضمار "أنْ" بعدها جائزٌ لا واجبٌ، قال

---

(١) بعض حديث نبوي أخرجه بهذا اللفظ أبو داود ٥١٩٣ والترمذي ٢٦٨٨ وابن ماجه ٦٨ وأحمد ١٠٦٥٠ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) الحاشية في: ٦، ونقلها ياسين في حاشيتي التصريح ٢٨٨/١، والألفية ٣٧/١، ولم يعزها في الثانية لابن هشام.

(٣) الحاشية في: ٣/أ.

(٤) الحاشية في: ٣/أ.

(٥) ينظر: الإنصاف ٤٨٥/٢، والتذييل والتكميل ٦٣٦/ب (نورعثمانيه)، وارتشاف الضرب ١٦٥٦/٤، ١٦٦٠، وائتلاف النصرة ١٣٩.

(٦) آل عمران ١٧٩.

(٧) التسهيل ٢٣٠، وشرح الكافية الشافية ١٥٣٩/٣.

(٨) التذييل والتكميل ٦٣٧/أ (نورعثمانيه)، وارتشاف الضرب ١٦٥٨/٤.

الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا﴾(1)، و: ﴿أَن يُطْفِئُوا﴾(2)، ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ﴾(3)، ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ(4)﴾(5)، و: ﴿لِأَنْ أَكُونَ﴾(6)(7).

وسم معتلا من الأسماء ما كالمصطفى والمرتقي مكارما

(خ1)

* أبو(8) البقاءِ في "شرح الإيضاحِ"(9): المعتلُّ في عُرْف أهلِ النحوِ: الاسمُ المعربُ الذي آخرُه ياءٌ قبلَها كسرةٌ أو ألفٌ.

ع: يريد: المعتلَّ من الأسماءِ(10).

(خ2)

* ع: تسميةُ المعتلِّ معتلًّا؛ إما لاعتلاله، بمعنى: ضعفِه، أو لاعتلاله، بمعنى: تغيُّرِه وعدمِ قراره غالبًا على حالةٍ، وبالمعنى الأول لا تكون الهمزةُ معتلةً، بلى(11) هي على العكس من المعتلِّ بذلك المعنى، وعلى المعنى الثاني يصحُّ، فينبغي أن يكون هذا أصلَ

---

(1) الصف ٨.

(2) التوبة ٣٢.

(3) الأنعام ٧١.

(4) في المخطوطة: لأكون، وهو خطأ؛ فليس في القرآن إلا: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ﴾، كما في: يونس ٧٢، ١٠٤، والنمل ٩١، و: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾، كما في: الزمر ١٢.

(5) الشورى ١٥.

(6) الزمر ١٢.

(7) الحاشية في: ٦.

(8) هو عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، من كبار نحاة بغداد، وكان ضريرًا، أخذ عن ابن الخشاب، له: التبيان في إعراب القرآن، واللباب في علل البناء والإعراب، والتبيين عن مذاهب النحويين، وغيرها، توفي سنة ٦١٦. ينظر: معجم الأدباء ١٥١٥/٤، وإنباه الرواة ١١٦/٢، وبغية الوعاة ٣٨/٢.

(9) ١٥٧ (ت. الحميدي).

(10) الحاشية في: ٣/أ.

(11) كذا في المخطوطة، والصواب: بل.

الخلافِ.

والذي لَحَظَه الشعراءُ المولَّدون المعنى الأولُ، حيث يقول قائلُهم[1]:

عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ فِي لَفْظِهِ ... وَأَحْرُفُ العِلَّةِ فِي طَرْفِهِ[2][3]

فالأول الإعراب فيه قدرا ... جميعه وهو الذي قد قصرا

(خ١)

* المقصورُ الذي ألفُه منقلبةٌ عن ياءٍ أو واوٍ دونَ الذي ألفُه غيرُ منقلبةٍ في الخروج عن الأصل، وإن اشتركا في أصل الخروجِ؛ لأن الضمة وأختَها يُتخَيَّلُ حصولُهما قبل القلب؛ ألا ترى أنهما سببُه، وإلا لقلتَ في: عصًا وهُدًى: عَصَوْ ورَحَوْ[4]، وإنما[5] نحوُ: حُبْلى فليس كذلك؛ لأن هذه الألفَ ليس لها أصلٌ كانت الحركةُ عليه[6].

* ابنُ الخبَّاز[7]: سُمِّي مقصورًا؛ لأنه أقلُّ بناءً من الممدود، فشُبِّه بالصلاة المقصورةِ التي مُنِعَت التمامَ[8].

(خ٢)

* [«**قُدِّرا جميعُه**»]: لأن الألفَ لا تتحركُ، ومتى تجيئُها الحركةُ تهيَّأت لقبولها بانقلابها همزةً، كقراءة من قَرَأَ: ﴿وَلَا الضَّأَلِّينَ﴾[9]، ﴿إِنسٌ وَلَا جَأَنٌّ﴾[10][11].

---

(١) هو أسعد بن الخطير ابن مماتي، أبو المكارم (ت ٦٠٦).

(٢) بيت من السريع. ينظر: خريدة القصر (شعراء مصر ١/١٠١)، وأنوار الربيع في أنواع البديع ٢/٢٨٤.

(٣) الحاشية في: ٦.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: وهُدَيْ.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: وأما.

(٦) الحاشية في: ٣/أ.

(٧) الغرة المخفية ١٠/أ، وتوجيه اللمع ٨٣، ٨٤.

(٨) الحاشية في: ٣/أ.

(٩) الفاتحة ٧، وهي قراءة أيوب السختياني. ينظر: معاني القراءات للأزهري ١/١١٩، والمحتسب ١/٤٦، والنشر ١/٤٧.

(١٠) الرحمن ٣٩، وهي قراءة الحسن وعمرو بن عبيد. ينظر: المحتسب ١/٤٧، ٢/١٣٥، ٣٠٥.

(١١) الحاشية في: ٧.

والثان منقوصٌ ونصبه ظهر ورفعه ينوى كذا أيضًا يُجَر

(خ ١)

* [«**ونصبُه ظَهَر**»]: وأما قولُه[١]:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى

فإنه أسكن الياءَ ضرورةً، كقوله[٣]:

كَأَنَّ أَيْدِيْهِنَّ[٤]

فلما اجتَمعت مع التنوين حُذِفت.

ع: وأما قولهم: «لا أُكَلِّمُكَ حِيرِيْ دَهْرٍ»[٥] بالإسكان؛ فإنهم نبَّهوا به على أن الأصل التشديدُ، وأن الأصل: حِيرِيَّ، فكما أنهم لو شدَّدوا كانت مسكنةً فكذا أبقوا[٦] الياءَ ساكنةً بعد الحذف كما كانت حين أدغمت في الثانية المحذوفةِ، ونظيرُه قولُه[٧]:

---

(١) هو قيس بن الملوّح المعروف بمجنون ليلى.

(٢) بيت من الطويل. واشٍ: الذي يزوق الكلام ليفسد بين شخصين. روي: «فلو كان واشٍ»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان ٢٢٧، والأغاني ٣٧٣/٢، والجليس الصالح الكافي ٥٢٦، وسفر السعادة ٧١٣/٢، وضرائر الشعر ٩٣، والتذييل والتكميل ٢١٣/١، ومغني اللبيب ٣٨٢، وخزانة الأدب ٤٨٤/١٠.

(٣) ينسب لرؤبة بن العجَّاج.

(٤) بعض بيت من مشطور الرجز، وهو بتمامه:

كأَنَّ أيديْهنَّ بالقاعِ القَرِقْ

ينظر: ملحقات الديوان ١٧٩/٣، وإصلاح المنطق ٢٩٦، والكامل ٩٠٩/٢، وشرح القصائد السبع ٤٠٦، وتهذيب اللغة ٧٨/١٥، والمحتسب ١٢٦/١، ٢٨٩، ٧٥/٢، وشرح التسهيل ٥٧/١، وخزانة الأدب ٣٤٧/٨.

(٥) رواه سيبويه في الكتاب ٣٠٧/٣، وقطرب في الأزمنة ٦٠، ومعناه: أبدًا. ينظر: الصحاح (ح ي ر) ٦٤١/٢.

(٦) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) هو أبو كبير الهذلي.

رُبَ[1] هَيْضَلٍ[2]

في حذفه الباءَ الأُولى ...[3] مفتوحة كما كانت؛ تنبيهًا على الأصل، وإلا لوجب عليه أن يسكن، كما في: "هَلْ" و"بَلْ"، وذلك نظيرُ تصحيحِ: حَوِلَ، وعَوِرَ؛ لأنهما بمعنى: احْوَلَّ، واعْوَرَّ، هذا كلُّه قولُ ابنِ جِنِّي[4].

وقال أبو عَلِيٍّ[5]: إنَّ: «حِيرِيْ دَهْرٍ» من تسكين المنصوبِ من باب:

عَفَتْ إلَّا أَثَافِيْهَا[6]

وما ذَكَره أبو الفَتْح من أنه من باب إبقاءِ الشيءِ على ما كان؛ تنبيهًا عليه؛ أَوْلى[7].

* ع: تقولُ في المنقوص: هذه ثمانيْ رِخَال[8]، ومررت بثمانيْ رِخَال، ورأيت ثمانيَ

---

(١) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) بعض بيت من الكامل، وهو بتمامه:

أزُهيرُ إنْ يَشِبِ القَذَالُ فإنني رُبَ هَيْضَلٍ مَرِسٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ

هَيْضَل: جماعة يُغزى بهم. ينظر: شرح أشعار الهذليين ٨٩/٢، ومجالس ثعلب ٢٦٩، ومعاني القرآن وإعرابه ١٧٢/٣، وكتاب الشعر ٧٣/١، والخصائص ٤٤٢/٢، وأمالي ابن الشجري ١٧٩/٢، ٤٨/٣، والممتع ٦٢٧/٢، والتذييل والتكميل ٢٨٣/١١، وخزانة الأدب ٥٣٥/٩.

(٣) موضع النقط مقدار ثلاث كلمات انطمست في المخطوطة.

(٤) المحتسب ٣٤٣/٢، ٣٤٤، والخصائص ٣٢٧/٣.

(٥) الحجة ٩٢/١، ٤١٥.

(٦) بعض بيت من البسيط، لبعض السعديين، وقيل: للحطيئة، وهو بتمامه:

يا دارَ هندٍ عفتْ إلا أثافيها بين الطويِّ فصاراتٍ فواديها

عَفَت: اندرست، وأثافيها: جمع أُثْفِيَّة، وهي الحجارة التي يُنصَب عليها القِدْر. ينظر: ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت ٢٨٠، وبشرح السكري ١١١، والكتاب ٣٠٦/٣، وكتاب الشعر ١٩٥/١، والمحتسب ١٢٦/١، ٣٤٣/٢، وأمالي ابن الشجري ٢١/٢، وضرائر الشعر ٩٢، وشرح شواهد شرح الشافية ٤١٠.

(٧) الحاشية في: ٣/أ.

(٨) جمع: رِخْلة، وهي الأنثى من أولاد الضأن. ينظر: القاموس المحيط (ر خ ل) ١٣٢٩/٢.

رِحَال، لا يجوزُ غيرُ ذلك بإجماع العرب، وبعضُهم إذا لم يُضِفْ حذف الياءَ[1].

* ابنُ الخَبَّاز[2]: اختلفوا في تقدير حركةِ المنقوصِ رفعًا وجرًّا؛ فقيل: واجبٌ؛ لأنه لَمَّا فات اللفظُ بالحركة؛ للثِّقَل قُدِّرتْ[3]، وقيل: لا؛ لأن الحركة مقدورٌ عليها، فلا فائدةَ لتقديرها[4].

(خ٢)

* «ظَهَرْ»[5]: في قراءة أبي[6] عَمْرٍو: ﴿بَارِئْكُمْ﴾[7] بالإسكان[8]، وفي قراءة حَمْزةَ[9]: ﴿وَمَكْرَ السَّيِّئْ﴾[10] بالإسكان[11] أيضًا، أنهما على تقدير الإبدالِ، لا سِيَّما وأبو عَمْرٍو رحمه الله قراءتُه الإبدالُ، وأما حَمْزةُ رحمه الله فيكون وَصَل بنية الوقفِ، وهذا حسنٌ بديعٌ، وهو الذي يُقال فيه في غير القرآن: إنه على التوهُّم، ويقال فيه في القرآن: على التقدير والمعنى[12].

---

(١) الحاشية في: ٣/أ.

(٢) الغرة المخفية ١٠/ب.

(٣) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) الحاشية في: ٣/أ.

(٥) كذا في المخطوطة، والأقرب أن الحاشية متعلقة بقوله في البيت: «كذا أيضًا يُجَرّ».

(٦) هو ابن العلاء بن عمار المازني، أحد أئمة النحو واللغة، وأحد القراء السبعة، أخذ عن الحسن البصري ونصر بن عاصم وغيرهما، توفي سنة ١٥٤. ينظر: نزهة الألباء ٣٠، ومعجم الأدباء ١٣١٦/٣، وإنباه الرواة ١٣١/٤، وبغية الوعاة ٢٣١/٢.

(٧) البقرة ٥٤.

(٨) ينظر: السبعة ١٥٥، والإقناع ٤٨٥/١.

(٩) هو ابن حبيب الزيات، من أشهر قراء الكوفيين، وأحد القراء السبعة، أخذ عن الأعمش وابن أبي ليلى وغيرهما، توفي سنة ١٥٦، وقيل غير ذلك. ينظر: معرفة القراء الكبار ٦٦، وغاية النهاية ٢٦١/١.

(١٠) فاطر ٤٣.

(١١) ينظر: السبعة ٥٣٥، والإقناع ٧٤١/٢.

(١٢) الحاشية في: ٧.

* لا بُدَّ أن يُذكَر في شروط المنقوصِ والمقصورِ أن تكون الياءُ والألفُ أصليَّتين، وإلا فلا يسمَّيان كذلك.

وتقديرُ الحركاتِ في مثل: رَشَا[1]، إنما هو اضطراريٌّ، كما في: غلامِي، لا لكونه مقصورًا.

ونصُّوا على أن من الضرورة:

وَالنَّاسُ لَيْسَ بِهَادٍ شَرُّهُمْ أَبَدَا[2]

والأصلُ: بهاديٍ[3].

وأي فعل آخر منه ألف أو واوٌ أو ياءٌ فمعتلا عرف

(خ٢)

* في نسخةٍ[4]: «**وكلُّ فِعْلٍ**»، وما أحسنَها.

ومثلُه في دخول الفاء في الخبر[5][6].

* قد تقدَّم[7] أن الاعتلال بالواو لا يكون في الماضي، وإنما يكون ذلك في المضارع، وهو المقصود بالذكر هنا، وإن كان قولُه: «**وأيُّ فِعْلٍ**» أعمَّ؛ ألا ترى أن بعده:

---

(١) كذا في المخطوطة، ولعل المراد مخفَّف "رَشَأ" المهموز، وهو ولد الظبية. ينظر: الصحاح ٥٣/١ (ر ش أ).

(٢) عجز بيت من البسيط، لابن هَرْمة، وصدره:

إنَّ السباعَ لتَهْدا عن فرائسِها ...

ينظر: الديوان ٩٧، وسر صناعة الإعراب ٧٤٠/٢، والخصائص ١٥٤/٣، والممتع ٣٨٢/١، وضرائر الشعر ٢٢٩، وارتشاف الضرب ٢٤٣٩/٥.

(٣) الحاشية في: ٧.

(٤) لم ترد هذه الرواية في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية ٧٦، البيت ٤٩.

(٥) كذا في المخطوطة، ويظهر أن للكلام صلةً لم يثبتها الناسخ.

(٦) الحاشية في: ٧.

(٧) لم يتقدم شيء من ذلك في مخطوطة الحواشي هذه.

«**فالألفَ انْوِ فيه**» إلى آخره، ولا يليقُ شيءٌ من ذلك بالماضي[1].

فالألفَ صح **انو فيه غيرَ الجزم وَأَبد نصبَ ما كيدعُو يرمي**

(خ٢)

* [«**كيدعو**»]: ونَدَرتْ قراءةُ بعضِهم[2]: ﴿ أَوۡ يَعۡفُواْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ ﴾[3] بالإسكان[4].

والرفعَ فيهما انو واحْذِف جازما ثلاثَهن تَقْض حكما لازما

(١) الحاشية في: ٧.

(٢) هو الحسن البصري. ينظر: المحتسب ١/١٢٥، وشواذ القراءات للكرماني ٩٤.

(٣) البقرة ٢٣٧.

(٤) الحاشية في: ٨.

النكرة والمعرفة

(خ٢)

* في "التَّسْهِيل"[(١)] في باب المعرفة والنكرة: الاسمُ: معرفةٌ ونكرةٌ، فالمعرفةُ: مضمرٌ، وعَلَمٌ، ومُشارٌ به، ومنادًى، وموصولٌ، ومضافٌ، وذو أداةٍ، وأَعْرَفُها: ضميرُ المتكلم، ثم ضميرُ المخاطب، ثم العَلَمُ، ثم ضميرُ الغائب السالمِ عن إبهامٍ، ثم المشارُ به، والمنادى، ثم الموصولُ، وذو الأداةِ، والمضافُ إليه. انتهى.

قلت: قدَّم المعرفةَ على النكرة في الترجمة والتقسيمِ؛ لضرورة كلامِه على أقسام المعرفة أوَّلًا، وحَوَالةِ النكرةِ عليها ثانيًا.

وقولُه: «مضاف»: قدَّمه على "ذو الأداة" في الذكر، ولا وجهَ لذلك، وإنما الواجب أن يُذكَر بعد الجميع، خلا المنادى.

وقولُه: إن العَلَم مقدَّمٌ على ضمير الغَيبة لم أره لغيره، ثم إنه يقتضي -لكونه قيَّده بالسالم عن إبهامٍ- أن المقترن به إبهامٌ لا فوق العَلَم ولا دونه، فما محلُّه؟ هذا إهمالٌ، فيه إخلالٌ.

والمشهو[(٢)] أن أقسام المعارف خمسةٌ: مضمرٌ، فعَلَمٌ، وإشارةٌ، فذو أداةٍ، ومضافٌ.

وذو الأداة تحته ثلاثةٌ: الغلام، الذي، يا رجل؛ لأن أصله: يا أيُّها الرجل.

وأما "الذي" فعلى قول الفارسيِّ[(٣)] إن تعريفه بـ"أَلْ" لا بالصلة، ورُدَّ بـ"مَنْ" و"ما" ونحوِهما، وأجيب بأنهما بمعنى ما فيه "أَلْ".

وأُورِدَتْ "أَيّ"؛ فإنه لا يمكن فيها تقدير "أَلْ"، وأجيب بأن تعريفها بالإضافة، قاله ابنُ عُصْفُورٍ[(٤)]، وهو عندي غلطٌ منه؛ لأن مرادهم بكون "مَنْ" و"ما" على معنى

---

(١) ٢١.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: والمشهور.

(٣) في كتاب الشعر ٢/٤١٥، والحجة ١/١٥٢ أن تعريفه بالصلة لا بـ"أل"، وفي شرح جمل الزجاجي ٢/١٣٥، والتذييل والتكميل ٢/١١١ كذلك، وأن الذي يرى تعريفه بـ"أَلْ" هو الأخفش.

(٤) شرح جمل الزجاجي ٢/١٣٥، ١٣٦.

"أَلْ" بأنهما[1] في معنى "الذي" و"التي"، لا أن فيهما "أَلْ" مقدَّرةً، فما اعتُرِض به في "أَيّ" فاسدٌ؛ لأنها على معنى "الذي"، ولو كانت مضافةً.

ثم ما أجاب به عن "أَيّ" لا يستقيمُ لوجهين:

أحدهما: على ما يراه هو في أن "أيًّا" يجوز إضافتُها إلى النكرة، فعنده يلزم أن يكون حينئذٍ نكرةً؛ لأنها عنده إنما تعرّفت بالإضافة، والإضافة هنا [غير][2] معرِّفة، ولا يستقيم عنده أن يكون على معنى "أَلْ"؛ لأن "أَلْ" والإضافةَ لا يجتمعان.

والثاني: أنه إنما قَدَّر أَوَّلًا عن أبي عَلِيٍّ أنه يرى أن الموصول من قبيل ما عُرِّف بـ"أَلْ"، فكيف يجيب عنه في "أَيّ" بجوابٍ مخالفٍ لِمَا نقله عنه في المسألة؟ ولكنه لما انحصر أجاب عنه بما لا يقول به، وإلا فكان ينبغي أن يقول: مذهبُ أبي عَلِيٍّ أن الموصولات معرَّفةٌ بـ"أَلْ"، إلا "أَيًّا"؛ فإنها معرَّفةٌ بالإضافة، فيَذْكرُ هذا في صدر المسألة عند نقل مذهبه، وإلا فإطلاقُه أَوَّلًا فاسد.

وزعم الأَخْفَشُ[3] أن المعرِّف الصلةُ، واختاره الشيخُ[4]، ورُدَّ بأن الصلة كالجزء من الموصول، وجزءُ الشيء لا يعرِّفه.

فإن قيل: يشترك الإلزامُ في نحو: الغلام؛ لأن "أَلْ" كالجزء.

قلت: لا؛ لأنها تُفارِقُه، بخلاف الصلة، فهي بالجزء أشبهُ؛ لأنها لا تُفارِق بحالٍ.

وأما المضاف ففيه ثلاثةُ مذاهبَ مشهورةٍ، أعني في مرتبته في التعريف، ورُدَّ مذهبُ

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: أنهما.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٣) في شرح جمل الزجاجي ٢/١٣٥، ١٣٦، والتذييل والتكميل ٢/١١١ أنه يرى تعريفه بـ"أَلْ"، وأن الذي يرى تعريفه بالصلة هو الفارسي.

(٤) شرح التسهيل ١/١١٧، وشرح الكافية الشافية ١/٢٢٣.

أبي العبّاس[1] بقوله تعالى: ﴿وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ[2] جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ﴾[3].

انتهى ما يتعلق بكلام "التَّسْهِيل"[4].

نكرةٌ قابلُ أَلْ مؤثرا أو واقعٌ موقعَ ما قد ذُكرا

(خ ١)

* الأسماءُ بالنظر إلى قبول الألف واللامِ وعدمِه تنقسم إلى قسمين: ما يقبلُهما، ك: رجلٍ، وما لا يقبلُهما، ك: زيدٍ.

وكلٌّ من القسمين ينقسم إلى قسمين:

فالذي يقبلُهما ينقسم إلى ما يقبلُهما مفيدتين للتعريف ك: الرجل، وإلى ما يقبلُهما غيرَ مفيدتين للتعريف، نحو: الحارث، والعباس.

والذي لا يقبلُهما ينقسم إلى ما هو واقعٌ موقعَ ما يقبلُهما، ك: ذي بمعنى: صاحبٍ، وما ليس كذلك، ك: زيدٍ.

فهذه أربعة أقسامٍ، النكرةُ منها اثنان: ما يقبلُ "أَلْ" المؤثِّرةَ للتعريف، وما يقعُ موقعَ ما يقبلُها[5].

وغيرُه معرفةٌ كهُمْ وذِي وهندَ وابْني والغلامِ والذي

(خ ٢)

---

(١) وهو أن كل ما أضيف إلى واحد من المعارف فهو أقل منه تعريفًا. ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢٠٧/١، ١٣٧/٢، والتذييل والتكميل ١١٧/٢. وأبو العباس هو محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرِّد، أخذ عن الجرمي والمازني، وهو رأس الطبقة السابعة البصرية، أخذ عنه الأخفش الصغير وأبو حاتم السجستاني، له: المقتضب، والكامل، وغيرهما، توفي سنة ٢٨٥. ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٥٣، ونزهة الألباء ١٦٤، ومعجم الأدباء ٢٦٧٨/٦، وإنباه الرواة ٢٤١/٣، وبغية الوعاة ٢٦٩/١.

(٢) في المخطوطة: وواعدكم، وهو خطأ.

(٣) طه ٨٠.

(٤) الحاشية في: ٨، ونقل ياسين في حاشية التصريح ٣١٦/١ من أول الكلام على رأي الفارسي إلى قوله: «فكيف يجيب عنه في "أي" بجواب مخالف».

(٥) الحاشية في: ٣/ب.

* [«**وذي**»]: الإشارةُ؛ وهو ما دل على حاضرٍ أو منزَّلٍ منزلةَ الحاضرِ، وليس متكلِّمًا ولا مخاطبًا.

وقولُنا: «أو منزَّل منزلةَ الحاضر»؛ لِيَدْخلَ فيه نحوُ: «هذا بابُ علم ما الكَلِمُ»؛ قال السِّيرافيُّ[1]: إلامَ أشار بـ"هذا"، وهي لا يُشار بها إلا لحاضرٍ؟

الجواب[2]: إلى ما في نفسه من العلم، وذلك حاضر، كقولك: قد نَفَعَنا علملك[3] هذا الذي تبثُّه، وكلامُك هذا الذي يتكلم[4] به.

إلى موقع[5] قد عُرِف، وانتُظر وقوعُه في أقرب الأوقات إليه، فجَعَله كالكائن الحاضر؛ تقريبًا لأمره، كقولك: هذا الشتاءُ مقبلٌ، وهذا الخليفةُ قادمٌ، وقولِه سبحانه: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى يُكَذِّبُ بِهَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾[6].

أو وَضَع كلمةَ الإشارة غيرَ مُشارٍ بها؛ ليُشيرَ بها عند الحاجة والفراغِ من المشار إليه، كقولك: هذا ما شَهِد عليه الشهودُ المسمَّون في هذا الكتاب، وإنما وُضِع ليشهدوا، وما شهدوا بعدُ[7].

* مَثَّل بـ: «**الذي**» بلا صِلَتِه، ومذهبُه[8] أن الموصول يتعرَّف بصلته، فما هذا إلا كمَنْ مثَّل بـ: رجلٍ ونحوِه مجرَّدًا عن "أَلْ" التي هي أداة التعريف.

ع: ويؤيِّد هذا الإشكالَ أنه قال في "الكافية"[9]:

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١/٤٥.

(٢) هي ثلاثة أوجهٍ عند السيرافي، واختصر ابن هشام الإشارة إلى ذلك.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: علمُك.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند السيرافي: تتكلم.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند السيرافي: متوقَّع.

(٦) الرحمن ٤٣.

(٧) الحاشية في: ٩.

(٨) شرح التسهيل ١/١١٧، وشرح الكافية الشافية ١/٢٢٣.

(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٢٢٢.

وَمُضْمَرا[1] أَعْرَفُهَا ثُمَّ العَلَمْ ثَمَّ إِشَارَةٌ وَمَوْصُولٌ مُتَمّْ

وقال[2]: أشرتُ بتقييده بـ"مُتَمّْ" إلى أنه لا يُحكم على الموصول بالتعريف ما لم يتمَّ بصلته[3].

فما لِذِي غَيبة او حضورِ كأنت وهو سم بالضميرِ

(خ١)

* لـمَّا فَرَغَ من ذكرها إجمالًا شَرَعَ في ذكرها تفصيلًا، وبدأ بالضمير؛ لبَدْئه به في القسمة، وبَدَأ به ثَمَّةَ؛ لأنه أعرفُ المعارف، ومِنْ ثَمَّ مَنَعوا وصفَه.

وقد تجاوز الأَصْمَعيُّ[4] حدَّ الغايةِ، فمَنَع وصفَ ما كان حالًّا محلَّه، وهو المنادى، ومَنَع ذلك س[5] في منادًى واحدٍ، وهو قولك: اللهمَّ؛ لأن الوقوع موقعَ الضميرِ مُضْعِفٌ للوصف، ولحاقُ الصوتِ له مُضْعِفٌ أيضًا، فلما اجتَمعا امتَنع.

ويلزمُه أن لا يصفَ نحو: يا سِيبَوَيْهِ، ويا عَمْرَوَيْهِ، ولا أراه يقول به، وقد يُجابُ بأن هذا صوتٌ لزم، بخلاف الميم، فلذلك نزَّله في الأول منزلةَ دالِ: زيد، دون الثاني[6].

* خلاصةُ الباب: أن الضمير ينقسمُ انقساماتٍ:

أحدُها: باعتبار التكلُّمِ والخطابِ والغَيبة، إلى ...[7]

والثاني: باعتبار الاتصالِ والانفصالِ، إلى اثنين.

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الكافية الشافية: ومضمرٌ.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/٢٢٣.

(٣) الحاشية في: ٩.

(٤) ينظر: الأصول ١/٣٧١، وشرح التسهيل ٣/٣٩٣، وارتشاف الضرب ٤/٢١٨٥. والأصمعي هو عبدالملك بن قُرَيب بن علي الباهلي، أبو سعيد، إمام في اللغة والأدب، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء والخليل، له: غريب القرآن، وخلق الإنسان، والأمثال، وغيرها، توفي سنة ٢١٥، وقيل: ٢١٦. ينظر: نزهة الألباء ٩٠، وإنباه الرواة ٢/١٩٧، وبغية الوعاة ٢/١١٢.

(٥) الكتاب ٢/١٩٦. وينظر: المقتضب ٤/٢٣٩، واللامات ٩٠.

(٦) الحاشية في: ٣/ب.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

والثالث: باعتبار الإعرابِ، ...[1] خاص ...[2]، وخاصٌ بالنصب، ومشتركٍ بين النصب والجر، ومشتركٍ بين الثلاثة، فهذه اثنان مشتركان، واثنان خاصان.

وباعتبار مَنْ هو له، إلى خاصٌ بالمتكلم، وخاصٌ بالمخاطب، وخاصٌ بالغائب، وإلى مشتركٍ بين المخاطب والغائب، فهذه أربعة.

وباعتبار الاستتارِ والبروزِ، إلى قسمين.

وباعتبار وجوبِ الاتصالِ ووجوبِ الانفصالِ وجوازِ الأمرين، إلى ثلاثةٍ: فالأول نحو: ضَرَبَكَ زيدٌ، وضربت زيدًا، والثاني نحو الثاني من: أعطيته إيَّاك، وكانا إيَّاكما، وظننتهما إيَّاكما، والثالث نحو: سَلْنيه، وكُنْته، ويدخل في الثاني نحوُ: ظننته إيَّاه، وملَّكته إيَّاه.

وإلى ما يَلْحق قبلَه نونُ الوقاية، وهو الياء للمتكلم، وما لا يلحق قبلَه، وهو ما عدا ذلك[3].

(خ٢)

* من "الحقائق"[4] لابن[5] كَيْسانَ: وكثيرٌ من النحاة يسمِّيه كنايةً، وليس بذلك؛ لأن الكناية تنطلق على ظاهرٍ أقيم مُقامَ ظاهرٍ، نحو: ﴿كَانَا[6] يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾[7]، ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾[8][9].

---

(١) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٣) الحاشية في: ٣/ب.

(٤) لم أقف على ما يفيد بوجوده.

(٥) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن النحوي، أخذ عن المبرد وثعلب، وكان ممن خلط بين المذهبين، له: المهذب، والموفقيّ، واللامات، وغيرها، توفي سنة ٢٩٩. ينظر: معجم الأدباء ٥/٢٣٠٦، وإنباه الرواة ٣/٥٧، وبغية الوعاة ١/١٨.

(٦) في المخطوطة: كماقى، وهو خطأ.

(٧) المائدة ٧٥.

(٨) النساء ٤٣، والمائدة ٦.

(٩) الحاشية في: ٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٢، ٤٣، ولم يعزها لابن هشام.

* ليُنْظَرْ في: ﴿هِيَ رَٰوَدَتۡنِي﴾[1]؛ فإنَّ "هي" ليس غيرَ مضمرٍ باتفاقٍ، وليس هو للغائب، بل لمَنْ بالحضرة. وكذا: ﴿يَٰٓأَبَتِ[2] ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُ﴾[3]، فهذا في المتصل، وذاك في المنفصل. وقولِك تخاطب شخصًا في شأن شخصٍ آخرَ حاضرٍ معك: قلت له: اتَّقِ اللهَ، وأمرتُه بفعل الخير.

وقد يقال: إنه نُزِّل فهي[4] منزلةَ الغائب، وكذا يُفعَل في عكسِه؛ يَبلُغُك خبرٌ عن شخص غائبٍ، فتقول: يا فلان؛ أتفعل مثل هذا؟ تنزيلًا له منزلةَ الحاضر.

فإن قيل: فكان حقُّه أن يقول: ما لذي غيبةٍ أو حضورٍ أو منزَّلٍ منزلةَ أحدهما.

قلت: إنما نجد[5] الشيءُ باعتبار وضعِه، وهذه يصدُق عليها أنها لغيبةٍ أو حضورٍ باعتبار أصلها، وإن استُعملت الآن على خلافه[6].

وذُو اتصالٌ[7] منه ما لا يُبْتدا ... ولا يَلِي إلَّا اختِيارًا أبدا

كالياءِ والكافِ مِن ابنِي أَكرمك ... والياءِ والهاْ من سَلِيه ما ملك

(خ٢)

* ع: التمثيلُ بهاء «**سلنيه**»[8] مقصودٌ للغيبة، لا للنصب؛ لأنه مستفاد من كاف «**أكرمك**»، والياءُ من "سلي" مقصودٌ للرفع، لا للخطاب؛ لأنه مستفاد من كاف «**أكرمك**» أيضًا، والحاصل أنه حَرَص على التمثيل بالمرفوع والمنصوب والمجزوم[9]،

(١) يوسف ٢٦.

(٢) في المخطوطة: يا يا أبت، وهو خطأ.

(٣) القصص ٢٦.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: فيهنَّ.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: يُحَدُّ.

(٦) الحاشية في: ٩، ونقلها ياسين في حاشيتي التصريح ١/٣٢٠، ٣٢١، والألفية ١/٤٢، ولم يعزها في الثاني لابن هشام، والآلوسيُّ في روح المعاني ٦/٤١٠.

(٧) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب: اتصالٍ.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما في متن الألفية: سليه.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب: والمجرور.

وبالمتكلم والمخاطب والغائب[1].

وكلُ مضمرٍ له البنا يَجِبْ ولفظُ ما جُر كلفظِ ما نُصِبْ
للرفعِ والنصْبِ وجرٍ نَا صَلَحْ كاعرِفْ بنا فإنَّنا نِلْنا المِنَح

(خ٢)

* هذا من اللَّفِّ والنشرِ على غير الترتيب، كقوله[2]:

كَيْفَ أَسْلُو وَأَنْت حِقْفٌ وَغُصْنٌ وَغَزَالٌ لَحْظًا وَقَدًّا وَرِدْفَا[3][4]

وألفٌ والواوُ والنونُ لما غَابَ وغيرِه كقامَا واعلما
ومن ضميرِ الرفعِ ما يَسْتتِرُ كافْعلْ أُوافِق نَغْتبِطْ إذ تَشْكر

(خ١)

* المراد بالمستتر وجوبًا: ما لا يقوم الظاهرُ ولا الضميرُ المنفصلُ مَقامَه[5]، وحاصلُه: أمرُ الواحد المخاطبِ، وما أوَّلُه حرفُ المضارعة غيرَ الياء؛ لأنك تقول: يَقوم زيدٌ، ولهذا لم يذكره، ويشترط في ذي التاء أن يكون للمذكر، نحو: أنت تقوم؛ لأن نحو: هند تقوم؛ ليس من واجب الاستتار، وتمثيلُه يشير إليه[6].

وذو ارتفاعِ وانفِصالٍ أنا هو وأنتَ والفُروعُ لا تَشْتَبِهُ

(خ٢)

(١) الحاشية في: ١٠، ونقل ياسين في حاشية الألفية ١/٤٤ معناها، ولم يعزه لابن هشام.

(٢) هو أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥ تقريبًا)، ونُسب للفرزدق، ولابن حَيُّوس (ت ٤٧٣)، ولم أقف عليه في ديوانيهما.

(٣) بيت من الخفيف. حِقْف: رمل عظيم مستدير. ينظر: الصناعتين ٣٤٦، والبديع لابن منقذ ٧٣، والجامع الكبير في صناعة المنظوم والمنثور لابن الأثير ٢٢٣، وخزانة الأدب لابن حجة ١/١٥٣، ومعاهد التنصيص ٢/٢٧٣.

(٤) الحاشية في: ١٠.

(٥) ضرب عليها ابن هشام، ولم أتبين سبب ذلك.

(٦) الحاشية في: ٣/ب.

* فأما قولُه[1]:

يَا لَيْتَنِي وَهُمَا نَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ ... حَتَّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضًا وَنَأْتَلِفُ[2]

فعلى إنابة ضميرٍ عن ضميرٍ، وكذا: ما أنت كأنا، وعلى قول الفَرَّاءِ[3] يكون "يا ليتني وهما" على الموضع، كقوله[4]:

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ[5]

وأما: رأيتُك أنت، ومررتُ بك أنت؛ فعلى الإنابة أيضًا، وهو مطَّرد في باب التأكيد، دون ما قدَّمنا، وسيأتي[6] تعليلُه في بابه.

فإن قلت: إذا قلت: كان زيد هو الفاضلَ؛ فليس لهذا موضعُ إعرابٍ أَلْبَتَّةَ، لا رفعٌ ولا غيره عند ص[7]:

وَمَا لَهُ مَحَلُّ إِعْرَابٍ لَدَى ... أَئِمَّةِ البَصْرَةِ حَيْثُ وُجِدَا[8]

قلت: ولا هو ضميرٌ على المذهب الصحيح، وكلامُنا في الضمائر.

فإن قلت: يلزم فسادُ طَرْدِ قولِه فيما تقدَّم: «**فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ**» البيتَ.

---

(١) لم أقف له على نسبة.

(٢) بيت من البسيط. ينظر: معاني القرآن للفراء ٣١١/١، وضرائر الشعر ٢٦٠، والتذييل والتكميل ٢٠٧/٥، وارتشاف الضرب ٢٤٤٥/٥، وخزانة الأدب ٣١٤/١٠.

(٣) معاني القرآن ٣١١/١.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) بيت من مشطور الرجز. ينظر: معاني القرآن للفراء ٣١١/١، ومجالس ثعلب ٢٦٢، والمنتخب لكراع ٦٣٣/١، وشرح التسهيل ٥٢/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٧/٥، والمقاصد النحوية ٧٨٢/٢، وخزانة الأدب ١٨/١٠، ٣١٤.

(٦) ص ١٠٢٩.

(٧) ينظر: الكتاب ٣٩٠/٢، والأصول ١٢٥/٢.

(٨) من أبيات "الكافية الشافية" لابن مالك التي جاءت في بعض نسخها. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٣٩/١ ح ١.

قلت: لا؛ لأنه للغَيْبة، لا لذي الغَيْبة، والفرق بينهما ظاهر جَلِيّ، وإنما هذه كالهاء في "إيَّاه"[1].

وذَا انتِصابٍ فِي انفِصالٍ جُعلا ... إيَّايَ والتفريعُ ليس مُشكلا

وفِي اختِيارٍ لا يَجِيءُ المنفَصِلْ ... إذا تأتّى أن يَجِيءَ المتصل

(خ٢)

* وذلك لأنهم إنما عَدَلوا عن الظاهر الضمير[2]؛ لرغبتهم في الإيجاز، وإزلة[3] الإلباس، وتركِ التكرار.

أما الأول؛ فإنك إذا قلت: العُبَيْثران[4] شَمَمْته؛ كان أوجزَ من إعادته، وفيه الأمر الثالث، وهو السلامة من التكرير، وأما الثاني؛ فإنك إذا قلت: زيدٌ ضربت زيدًا؛ لم تأمنْ أن يُظَنَّ أن الثاني غيرُ الأول، وأن عائد الأولِ متوقَّع، فإذا جاء الضمير زال ذلك، ولا شكَّ أن المتصل أحصرُ. من "الخَصَائِص"[5].

وقال[6]: فإن قلت: فإنا نرى إقامتَهم المنفصلَ مُقامَه أكثرَ من العكس.

قيل: لَمَّا كانوا إذا قَدِروا على المتصل لم يفارقوه؛ غُلِب المنفصل؛ فعوَّضوه أَنْ جاءوا به في مواضعَ موضعَ المتصل[7]، كما قلبوا الياءَ واوًا في: الشَّرْوى[8]، والفَتْوى؛ لكثرة دخول الياء على الواو في اللغة[9].

---

(١) الحاشية في: ١٠، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٤٦/١ معناها مختصرًا، ولم يعزه لابن هشام.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: للضمير.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: وإزالة.

(٤) هو نبات طيب الريح. ينظر: تاج العروس (ع ب ث ر) ٥١٢/١٢.

(٥) ١٩٥/٢.

(٦) ١٩٧/٢.

(٧) كذا في المخطوطة، والذي في الخصائص: «في موضع المتصل».

(٨) هو المِثْل. ينظر: القاموس المحيط (ش ر ي) ١٧٠٤/٢.

(٩) الحاشية في: ١١.

* ليس من المفصول اضطرارًا:

وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكِ لَا أَقْلِي[1]

بل الأصل: لكنْ أنا، فنَقَل وأدغم، أو حَذَف وأدغم، ثم حَذَف الألفَ للوصل، وقيل: لكنَّه، فحَذَف ضميرَ الشأنِ، وقيل: لكنِّي، فحَذَف الاسمَ والنونَ، كقوله[2]:

وَلَكِنَّ زِنْجِيٌّ[3][4]

وَصِلْ أَوِ افصِلِ هاءَ سلْنيه وَمَا أَشْبَهَهُ في كنتُه الخُلْفُ انتمى

(خ١)

* قال الزَّمَخْشَرِيُّ[5] في: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[6]: ويجوز أن يكون الثاني منفصلًا، كقولك: أنلزمكم إياها، ونحوُه: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾[7]، ويجوز: فسيكفيك إياهم الله.

ع: وهذا الذي قاله من جواز الانفصال في نحو هذا كقول ابنِ مالِكٍ في

(١) بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة. تقلينني: تبغضينني. ينظر: معاني القرآن للفراء ١٤٤/٢، وإيضاح الوقف والابتداء ٤١٠، وأمالي ابن الشجري ٢٠٧/٣، ومغني اللبيب ١٠٦، ٥٢٣، ٥٣٩، وخزانة الأدب ٢٢٥/١١.

(٢) هو الفرزدق.

(٣) بعض بيت من الطويل ، وهو بتمامه:

فلو كنتَ ضبيًّا عرفتَ قرابتي ولكنَّ زنجيٌّ عظيم المشافر

روي: زنجيًّا. والمشافر: جمع مشفر، وهو شفة البعير. ينظر: الديوان بشرح الصاوي ٤٨١/٢، والكتاب ١٣٦/٢، والأصول ٢٤٧/١، والإنصاف ١٤٨/١، وشرح التسهيل ١٣/٢، ومغني اللبيب ٣٨٤، وخزانة الأدب ٤٤٤/١٠.

(٤) الحاشية في: ١١.

(٥) الكشاف ٣٩٠/٢.

(٦) هود ٢٨.

(٧) البقرة ١٣٧.

"التَّسْهِيل"[(١)]، قال: ويُختار اتصالُ نحو هاءِ: أعطيتكه.

وقال ابنُ[(٢)] أبي الرَّبِيع[(٣)]: إذا قدَّمت ما له الرتبةُ اتصل لا غيرُ، تقول: أعطيتكه، قال الله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾.

وفي "كتاب"[(٤)] س ما يشهدُ له، قال: فإذا كان المفعولان اللذان تعدَّى إليهما فعلُ الفاعل مخاطبًا وغائبًا؛ فبدأت بالمخاطب قبل الغائب؛ فإن علامة الغائب العلامةُ التي لا يقع موقعَها "إياه"، وذلك قولك: أعطيتكه، وقد أعطاكه، قال الله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾، فهذا هكذا إذا بدأت بالمخاطب قبل الغائب. انتهى.

فهذا نصٌّ منه على قول ابن أبي الرَّبِيع، خلافًا للزَّمَخْشَرِيِّ وابنِ مالِك ومَنْ سبقهما إلى هذا القول[(٥)].

(خ٢)

* قولُه: «**هاءَ ["سَلْنِيه"]**[(٦)] **وما أَشْبَهَه**»: يعني: في كونه ثانيَ ضميرين، أوَّلُهما أخصُّ، وليس مرفوعًا.

وقولُنا: «وليس مرفوعًا» أعمُّ من أن يكون منصوبًا أو مخفوظا[(٧)]، وهذا مرادُه، فلا ينبغي أن يُحمل كلامُه على إرادة خصوصيةِ المثالِ بالنسبة إلى كون الضميرِ الأولِ منصوبًا[(٨)].

---

(١) ٢٧.

(٢) هو عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله الإشبيلي، أبو الحسين، كان إمامًا في النحو، أخذ عن الشلوبين، له: القوانين، والبسيط في شرح الجمل، وشرح الإيضاح، وغيرها، توفي سنة ٦٨٨. ينظر: الوافي بالوفيات ١٩/٢٣٨، وبغية الوعاة ٢/١٢٥.

(٣) الملخص ٥٨٧، ٥٨٨.

(٤) ٢/٣٦٤.

(٥) الحاشية في: ٤/أ.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب: مخفوضًا.

(٨) الحاشية في: ١١.

* فإن قلت: قولُه: «**في كُنْتُهُ**»: لا يختص ذلك بـ"كان"، بل أخواتُها كذلك.

قلت: إذا ذُكِرت أمهاتُ الأبواب أغنى ذكرُها عن ذكر أخواتها، ونظيره: ﴿وَجَآءَ فِرْعَوْنُ وَمَن قَبْلَهُۥ وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ بِٱلْخَاطِئَةِ﴾[1][2].

* قولُه: «**في "كُنْتُه" الخُلْفُ انْتَمَى**» يوهِم أن المراد أن الخلاف فيه: هل هو من باب "سَلْنِيه"، في كونه يُوصل ويُفصل، أم لا؟ فيكونَ ممَّا فيه القاعدةُ العامةُ، وهي كونه واجبَ الوصل؛ لإمكان وصلِه.

ويجاب عن هذا: بأن هذا الوهمَ قد ارتفع بقوله[3]:

«**وَاتِّصَالَا أَخْتَارُ**»

البيتَ؛ فنصَّ على أن الخلاف في الاختيار، لا في أصل الجواز.

ويُعترَض بأن قوله: «**أختارُ**» يحتمل وجهين: أحدهما: أن يريد به الرجحانَ، والثاني: الجوازَ، أما الأول فواضحٌ، وأما الثاني فكما تقول: اختَلفوا في كذا، فاختار فلانٌ كذا، والمختارُ عند غيره كذا، ولا تريد بذلك رجحانًا، بل أن الرأيَ الجيدَ عند فلانٍ أن يكون الحكمُ كذا، والرأيَ الجيدَ عند غيره كذا.

ويجاب عن هذا بأنه شَفَع: «**كُنْتُه**» بـ: «**خِلْتَنيه**»، و: «**خِلْتَنيه**» من باب: «**سَلْنِيه**»، وقد تقدَّم أنَّ: «**سَلْنِيه**» وما أشبهه يجوز فيه الوصلُ والفصلُ، فدار الأمرُ بين أن يكون قولُه هنا:

«**وَاتِّصَالَا أَخْتَارُ**»

البيتَ؛ مرادًا به أنهم اختلفوا في أصل جواز الوجهين، فيكونَ مخرِجًا له بالكلية من باب: «**سَلْنِيه**»، ويكونَ تخصيصًا لذلك العموم، أو تقييدًا لذلك الإطلاق، والأصلُ خلافُ ذلك، وأن يكون مرادُه أنهم اختلفوا في المختار، لا في أصل الجواز، فيكونَ الكلامُ السابق على ظاهره لم يخرُج منه شيءٌ، وهذا أَوْلى قطعًا.

---

(١) الحاقة ٩.

(٢) الحاشية في: ١١.

(٣) في البيت التالي.

ووجهٌ ثانٍ: وهو أن المتبادَر من ذكر الاختيار: الرجحانُ، فكان الحمل عليه عند التردُّد أَوْلى، وإذا ثبت الحكم في: «**خِلْتَنيه**» بالدليل الأول؛ ثبت في: «**كُنْتُه**»؛ لأنه قرينُه، ونِسْبتُه إليهما معًا، فلا يجوز أن يكون مختلفًا، وأمَّا إذا اعتمدنا على الجواب الثاني، فهو شامل لهما معًا، ولا يُحتاج أن يقال: دلَّ الدليل في أحدهما، ووجب حملُه على الآخر[1].

كذاك خِلْتُنيه واتِّصالَا أختارُ غيرِيْ اختَارَ الانفِصالا

(خ١)

* قد يوهِم كلامُه أنه لم يَقُلْ بالوَصْل -باختياره- غيرُه، وليس كذلك، بل قال به ابنُ الطَّرَاوة[2]، حكاه عنه ابنُ عُصْفُورٍ في "شرح الجُمَل"[3]، ثم قال: وهو مخالفٌ لِمَا حكاه س[4] عن العرب.

قال[5]: وحجةُ الفصل: أنه خبرٌ، والخبر منفصلٌ، وقولُه[6]:

لَيْسَ إيَّايَ وَإيَّا ك وَلَا نَخْشَى رَقِيبَا[7]

وقولُ عُمَرَ[8]:

---

(١) الحاشية في: ١١، وقد فرّقها الناسخ في موضعين من غير موجب ظاهر، فكتب منها في أعلى الصفحة إلى قوله: «مرادًا به»، وأكملها في أسفلها.

(٢) لم أقف على كلامه في الإفصاح. وينظر: التذييل والتكميل ٢/٢٣٩.

(٣) ١/٤٠٧.

(٤) الكتاب ٢/٣٥٨.

(٥) ١/٤٠٦.

(٦) هو عمر بن أبي ربيعة، وقيل: العَرْجي.

(٧) بيت من مجزوء الرمل. ينظر: ديوان عمر ٤٣٩، والكتاب ٢/٣٥٨، والمقتضب ٣/٩٨، والأصول ٢/١١٨، ٢٨٩، وسفر السعادة ١/٣٥٣، وشرح التسهيل ٢/٤٠٦، والتذييل والتكميل ٢/٢٤٦، ٩/٣٣٧، وخزانة الأدب ٥/٣٢٢.

(٨) هو ابن عبدالله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، شاعر إسلامي غَزِل، توفي سنة ٩٣. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢/٦٤٨، والشعر والشعراء ٢/٥٣٩، والأغاني ١/٧٨.

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا[1][2]

وقدم الأخصَّ في اتِصال وقدِّمَنْ ما شئتَ في انفصال

(خ١)

* اعلَمْ أنه قيل: إنما وجب تقديمُ الأخصِّ في الاتصال؛ لأن عندهم في حال الاجتماعِ يُقدَّمُ الأقربُ؛ ألا ترى أنهم يقولون: زيدٌ وأنت قمتما؛ لأن المخاطب أقربُ للمتكلم من الغائب، وتقول: أنا وأنت قمنا؟

واستَدل بهذا أبو عَلِيٍّ في "التَّذْكِرة"[3] على أن المضارع إذا تجرَّد من القرائن كان حملُه على الحال أَوْلى من حمله على الاستقبال[4].

* ضميرُ المتكلمِ أخصُّ من ضمير المخاطبِ، والمخاطبِ من الغائبِ، فضميرُ المخاطب[5] أقلُّهن اختصاصًا؛ لأنه يكون راجعًا إلى معرفةٍ ونكرةٍ، ولذا قال بعضُ الكوفيين: ضميرُ النكرةِ نكرةٌ، وأجاز الكِسَائيُّ[6] وصفَه دون إخوتِه، وأجاز النحاةُ البدلَ بدلَ الشيءِ من الشيءِ؛ لقصد البيانِ، ولا يجوز فيهما[7].

* ع: الخطابُ يُغَلَّب على الغَيْبة، كما يُغلَّب المذكرُ على المؤنث، ألا تراك تقول: فَعَلْنَا؛ وإن كان من شارَكَكَ غائبًا، ولا تقولُ: فَعَلُوا؛ وتعني قومًا أنت منهم؟ فهذه

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

... عن العهد، والإنسانُ قد يتغيَّرُ

حالَ: تغيَّر. ينظر: الديوان ٩٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩/٥٠، والفائق ٣/٣٣٩، وتخليص الشواهد ٩٣، والمقاصد النحوية ١/٣٠٤، وخزانة الأدب ٥/٣١٢.

(٢) الحاشية في: ٤/أ.

(٣) لم أقف عليه في مختارها لابن جني، وينظر منه: ٣٥٩.

(٤) الحاشية في: ٤/أ.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: الغائب، لأنه الذي ينطبق عليه كلامه السابق والآتي.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٢١، وشرح الكافية للرضي ٢/٣١٠، والتذييل والتكميل ٥٠٠/أ،ب (نورعثمانيه)، وارتشاف الضرب ٤/١٩٣١.

(٧) الحاشية في: ٤/أ.

قاعدةٌ، وإذا كان يُراعى في مسألةٍ تقتضي تركَ[1] أحدِهما؛ فكذا يُراعى حين اجتماعِهما بالتقديم.

وقاعِدةٌ أخرى: وهي أن الضمائر تُرَدُّ معها الأشياءُ إلى أصولها.

وقاعدةٌ أخرى: وهي أن الضمير المتصلَ أقربُ إلى حكمة الضميرِ من المنفصل، فهو أَطْلَبُ للأحكام التي تكون للضمير.

فلَزِمَ من هذا التقريرِ كلِّه: أنك إذا وصلت تُقَدِّم الأخصَّ؛ وَفَاءً بهذه القواعِدِ؛ فلذلك تقول: أعطاكه، ولا تقول: أعطاهوك، كما تقول:

فَلَا بِكِ مَا أَسَالَ وَلَا أَغَامَا[2]

ولا تقول: فلا تَك، ولا: فلا وَك[3].

فهذا موطنٌ لم يُزَاحِمني على تقريره هكذا أحدٌ، والحمد لله تعالى[4].

وفي اتّحادِ الرُّتبةِ الزَم فصلا وقد يُبيحُ الغيبُ فيه وصلا

(خ۱)

* نحو: ملَّكْتُك إيَّاك، وملَّكْتُه إيَّاه، وفي المتكلم: قولُ العبد: سيدي؛ مَلِّكْني إيَّاي، كلُّ ذلك جائز؛ لأن فعل المضمر المتصلِ يتعدى إلى ضمير المنفصل؛ لأنه كالظاهر.

---

(١) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) عجز بيت من الوافر، لعمرو بن يربوع بن حنظلة، وصدره:

رأى برقًا فأوضع فوق بكرٍ ...

بك: أدخل باء القسم على الضمير، أغاما: حدث فيه الغيم. ينظر: النوادر لأبي زيد ٤٢٢، والحيوان ١/١٢١، ٦/٤١٩، وجمهرة اللغة ٢/٩٦٣، والحجة ١/١٠٦، ٢/١١٣، وسر صناعة الإعراب ١/١٠٤، ١٤٤، واللآلي في شرح أمالي القالي ١/٧٠٣، وسفر السعادة ١/٣٠١، ٢/٧١٦، وشرح جمل الزجاجي ١/٥٢٣، وشرح شواهد شرح الشافية ٤٧٠.

(٣) فلا تدخل حرف القسم النائب عن الباء على الضمير المتصل.

(٤) الحاشية في: ٤/أ.

وتمثيلُ بَدْرِ الدِّينِ[1] وغيرِه هنا رديءٌ جدًّا، لا محصولَ له، ولا معنى[2].

وقبلَ يا النَّفْسِ مع الفعلِ التُزِم نونُ وِقايةٍ وليسِي قد نُظِم

(خ١)

* أنشد ابنُ[3] دُرَيْدٍ[4]:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ
إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي[5]

ش[6][7].

(خ٢)

* [«**نونُ وقايةٍ**»]: بقي[8] الفعلَ، وجاءت وقايةُ الفاعلِ من كسرة ياءِ النسب في

---

(١) شرح الألفية ٤١، وقد مثَّل بـ: ظننتَني إياي، وعَلِمتُك إياك، وزيد ظننته إياه.

(٢) الحاشية في: ٤/أ.

(٣) هو محمد بن الحسن الأزدي البصري، أبو بكر، من أعلم أهل زمانه باللغة والشعر، أخذ عن أبي حاتم والرياشي وابن أخي الأصمعي، وأخذ عنه السيرافي والقالي وابن خالويه، له: الاشتقاق، وجمهرة اللغة، والمقصورة، وغيرها، توفي سنة ٣٢١. ينظر: طبقات النحويين واللغويين ١٨٣، وتاريخ العلماء النحويين ٢٢٤، ونزهة الألباء ١٩١، ومعجم الأدباء ٢٤٨٩/٦، وإنباه الرواة ٩٢/٣، وبغية الوعاة ٧٦/١.

(٤) جمهرة اللغة ٨٣٩/٢، ٨٦١.

(٥) بيتان من مشطور الرجز، لرؤبة بن العجاج. الطيس: العدد الكثير، والماء الكثير. والشاهد في: "ليسي"؛ حيث لم تتصل نون الوقاية بـ"ليس"، وذلك ضرورة. ينظر: ملحقات الديوان ١٧٥، والبارع ٦٧٧، وتهذيب اللغة ٢٢/١٣، وسر صناعة الإعراب ٣٢٣/١، وسفر السعادة ٣٥٢/١، وشرح التسهيل ١٣٦/١، وتخليص الشواهد ٩٩، والمقاصد النحوية ٣١٩/١، وخزانة الأدب ٣٢٤/٥.

(٦) حواشي المفصل ٤٢٦.

(٧) الحاشية في: ٤/أ.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب: تقي.

قول بعضهم: ليتني[1]، في النسب إلى: ليت[2]، وهذا عند[3] أَوْلى من قول ابنِ الضَّائِع[4] وغيرِه: إنه كره ...[5] الالتباس بضمير المؤنثِ لو كُسِر؛ لأنَّا نقول: ضرورةُ معرفةِ السامعِ للمتكلم تنفي ذلك، ثم ما ذكرتُه مناسبٌ لاستدلال ابنِ جِنِّي[6] بقولهم: ليتي[7]، على أن الفعل والفاعلَ كالشيء الواحدِ، فنقول: كما نَسَبوا إليهما معًا؛ كذلك ألحقوا النونَ للفاعل، ومرادُهم الفعلُ، لكنه صار كالجزء منه[8].

* اعلَمْ أن ياء المتكلم لا يكون ما قبلَها إلا مكسورًا؛ لمكان المناسَبة؛ ولأنها لا تَسْلَمُ إلا معه؛ لأن الضم يقتضي قلبَها واوًا، والفتحَ يقتضي قلبَها ألفًا إذا فُتِحت.

فإن قيل: فقد فَعَلوا ذلك في قولهم: يا غلامَا.

فالجواب: أن النداء بابُ تغييرٍ وتخفيفٍ؛ لكثرة استعماله، وجاء فيه ذلك قليلًا، إذا تقرَّر هذا فنقول: لمَّا كانت هذه الكسرةُ واجبةً لأجل[9][10].

* خَرَج بقوله: «**مع الفعل**» نحوُ: مرَّ بي زيدٌ؛ فإنه لا يلزمُ -بل لا يجوزُ- معه النونُ؛ لأن ياء النفس ليست مصاحبةً للفعل، وإنما هي مصاحبةٌ للحرف.

ودَخَل تحت إطلاقه: الفعلُ الماضي، والأمرُ، والمضارعُ المتصرفُ والجامدُ، قال[11]:

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: كُنْتُنِي.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: كنتُ.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: عندي.

(٤) لم أقف على كلامه.

(٥) موضع النقط كلمة لم أتبينها في المخطوطة، ورسمها: بصىر.

(٦) سر صناعة الإعراب ١/٢٢٥.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: كُنْتي.

(٨) الحاشية في: ١٢.

(٩) كذا في المخطوطة، ويظهر أن للكلام صلةً لم ينقلها الناسخ.

(١٠) الحاشية في: ١٢.

(١١) هو عمران بن حِطَّان.

لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي[1]

وقال[2]:

تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي[3][4]

* قولُه: «**يا النَّفْسِ**»: فائدةُ هذا القيدِ: للاحتراز عن ياء المخاطبة؛ فإنك تقول: تضربِينَ، بكَسْر الفعلِ لها، ولا يحتاجُ لنون الوقاية[5].

* ع: خَتَم بهذا الفصلِ بابَ الضميرِ، وذَكَره في "الكافية"[6] في أَوَّله، وما فَعَله في هذه "الخُلاصةِ" أَوْلى[7].

وليتني فَشا وليَتي نَدَرا ومع لَعَلَّ اعكِسْ وكن مُخَيَّرا

(خ١)

* قولُه في الصفحة تُجَاهَ هذه[8]: «**وليْتَنِي فَشَا**»: إذ لا اجتماعَ نوناتٍ؛ فلهذا

---

(١) بعض بيت من الوافر، وهو بتمامه:

ولي نفسٌ أقول لها إذا ما تنازعني: لعلِّي أو عَساني

ينظر: شعر الخوارج ١٥٨، والكتاب ٢/٣٧٥، والمقتضب ٣/٧٢، وكتاب الشعر ٢/٤٩٤، والخصائص ٣/٢٧، وتصحيح الفصيح ٤٣، وشرح التسهيل ١/٣٩٧، والمقاصد النحوية ٢/٧٢٢، وخزانة الأدب ٥/٣٣٧، ٣٤٩.

(٢) لم أقف له على نسبة.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

... بكلِّ الذي يَهْوَى نديميَ مُولعُ

ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٠٧، والتذييل والتكميل ٨/٣١٥، والمقاصد النحوية ١/٣٣١، ٣/١١٠٧.

(٤) الحاشية في: ١٢.

(٥) الحاشية في: ١٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٢٢٦.

(٧) الحاشية في: ١٢.

(٨) قال هذا؛ لأنه كتب الحاشية في ٣/ب، والبيت المعلق عليه في ٤/أ.

كَثُر "ليتني"، وقَوِي أمرُه، أكثرَ من "إنَّني"، ألا تراه لا يبلغ إلا درجةَ التساوي مع الحذف[١].

* «**ولَيْتِي نَدَرا**»: قياسًا على أخواتها؛ ولأنها غيرُ فعلٍ[٢].

* «**ومع "لعلَّ" اعْكِسْ**»: علةُ الإثبات: القياسُ على أخواتها؛ لأنها مشبَّهةٌ أيضًا بالفعل، وعلةُ الحذف: أن اللام قريبةٌ[٣] من النون، ولهذا أدغموا: مَنْ لّه، وقد قالوا: لعنَّ، بنونٍ مشددةٍ[٤]، فالتفتوا إلى هذه اللغة، أو أجروا المتماثلين والمتقاربين مُجرًى واحدًا، وقوّى ذلك أن "لعلَّ" مبدوءةٌ بلامٍ[٥]، فاجتمع في كلمةٍ ثلاثُ لاماتٍ، فلو أُتِي بالنون المقاربةِ لكان[٦] كاجتماع أربعةِ أمثالٍ في كلمةٍ، فلذلك اختاروا الحذفَ[٧].

* في "الكامل"[٨]: يزعمُ س[٩] في: لولاك؛ أن "لولا" جارَّةٌ.

فإن قيل: هلَّا جَعَلها ناصبةً، وضميرُ الجرِّ والنصبِ سِيَّان؟

قيل: لو كانت ناصبةً لألحق النونَ إذا وصلها بضمير المتكلم، كما تقول: رَمَاني، وأعطاني، ولكنه يقول: لولايَ[١٠].

(١) الحاشية في: ٣/ب.

(٢) الحاشية في: ٣/ب.

(٣) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) هي لغة في "لعلَّ". ينظر: القلب والإبدال لابن السكيت ٦٤، واللامات ١٣٥، والإبدال لأبي الطيب اللغوي ٢/٣٩١، وأمالي القالي ٢/١٣٤.

(٥) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) الحاشية في: ٣/ب.

(٨) ٣/١٢٧٧.

(٩) الكتاب ٢/٣٧٣-٣٧٦.

(١٠) الحاشية في: ٤/أ.

* قال الثَّمَانِينيُّ[1] ما نصُّه في "شرح اللُّمَع"[2]: وقالوا: لعلَّني قائمٌ؛ فزادوا نونَ الوقاية؛ لتَسْلمَ فتحةُ اللام، وقد حذف قومُ النونَ، فقالوا: لعلِّي؛ لأنهم شبَّهوا اللامَ بالنون من "إنِّي"، فقالوا: لعلِّي، كما قالوا: إنِّي.

وقالوا: ليتني؛ فزادوا نونَ الوقاية؛ لتَسْلمَ فتحةُ التاء، وقد أسقطها قومٌ، فقالوا: ليتي، شبَّهوا "ليت" بـ"أنَّ" وهذا رديءٌ؛ لأن التاء لا مناسبةَ بينها وبين النون، لا في المخرج، ولا في المقاربة.

وقال أيضًا: وقالوا: قَدْني، وقَطْني؛ فزادوا النونَ؛ لِيَسْلمَ سكونُ الدال والطاءِ، ومَنْ أسقط النونَ؛ فلأنَّ هذا اسمٌ، والكسرُ يدخلُه[3].

(خ٢)

* من الغريب المتعلِّقِ بهذا الموضعِ: أن صاحب "العَيْن"[4] قال في باب "أَرْعِني سَمْعَكَ": أي: اجعله إليّ.

قال الزُّبَيْديُّ[5] رادًّا عليه: إنما هذا من المعتل، وليست النونُ بأصلٍ، وإنما هي النون الداخلة على اسم المتكلم المكنيِّ، مثل: ضربني[6].

في الباقياتِ واضطرارًا خَفّفا مِنّي وعنِّي بعضُ من قد سَلَفا

(خ١)

* علةُ الإثبات: أنها حروفٌ مشبَّهة بالفعل، وعلةُ الحذف: استكراهُ توالي

(١) هو عمر بن ثابت الضرير، أبو القاسم، أخذ عن ابن جني، له: شرح اللمع، وشرح التصريف الملوكي، توفي سنة ٤٤٢. ينظر: نزهة الألباء ٢٥٦، ومعجم الأدباء ٢٠٩١/٥، والبلغة ٢١٩، وبغية الوعاة ٢١٧/٢.

(٢) ٤١٣، ٤١٤ (المطبوع باسم القواعد والفوائد).

(٣) الحاشية في: ٤/أ.

(٤) ١١٩/٢.

(٥) لم أقف عليه في مطبوعة كتابه: استدراك الغلط الواقع في كتاب العين، وفيها نقص.

(٦) الحاشية في: ١٢.

الأمثال، فحُذِفت نونُ الوقاية؛ لأن الثقل حصل بها.

وقد ظَهَر أن حروف باب "إنَّ" ثلاثةُ أقسامٍ: متساوي الأمرين، وهو أربعةٌ، ومختارُ الحذف، ومختارُ الإثبات(١).

(خ٢)

* أنشد الحريري(٢):

وَإِنِّي عَلَى لَيْلَى لَزَارٍ وَإِنَّنِي عَلَى ذَاكَ فِيمَا بَيْنَنَا مُسْتَدِيمُهَا(٣)

أي: طالبٌ دوامَها، أي: دوامَ مودَّتِها لي.

[لزارٍ:](٤) أي: محلّ الخلوةِ، بدليل قولِه: فيما بينَنَا(٥).

وفي لَدُنّي لَدُني قلَّ وفي قَدْني وقَطْنِي الحذفُ أيضًا قد يفي

(خ٢)

* ذَكَر لي بعضُهم أن المَعَرِّيَّ(٦) ذَكَر في "ذكرى حَبِيبٍ"(٧) -وهو شرحُ ديوانِ

---

(١) الحاشية في: ٤/أ.

(٢) كذا في المخطوطة، ولم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، ولعل الصواب: الجوهري؛ فإنه أنشده في موضعين من "الصحاح" كما سيأتي. والحريري هو القاسم بن علي بن محمد البصري، أبو محمد، من مشاهير الأدباء واللغويين، له: المقامات، وملحة الإعراب، وشرحها، ودرة الغَوَّاص في أوهام الخَوَاصّ، وغيرها، توفي سنة ٥١٦. ينظر: نزهة الألباء ٢٧٨، ومعجم الأدباء ٥/٢٢٠٢، وإنباه الرواة ٣/٢٣، وبغية الوعاة ٢/٢٥٧.

(٣) بيت من الطويل، لمجنون ليلى. زارٍ: ساخط غير راضٍ. الشاهد في: "إنِّي" و"إنَّني"؛ حيث اتصلت "إنَّ" الثانية بنون الوقاية، ولم تتصل بها الأولى، وذلك جائز. ينظر: الديوان ١٩٨، والصحاح (د و م) ٥/١٩٢٣، (ز ر ى) ٦/٢٣٦٨، والمقاصد النحوية ١/٣٣٨.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه، وقد كتب الناسخ ما بعده إزاءه في البيت.

(٥) الحاشية في: ١٢.

(٦) هو أحمد بن عبدالله بن سليمان التنوخي، أبو العلاء، الشاعر المشهور، عالم باللغة والنحو، وكان أعمى، أخذ عنه الخطيب التبريزي، له: سِقْط الزند، ولزوم ما يلزم، واللامع العزيزي، وغيرها، توفي سنة ٤٤٩. ينظر: نزهة الألباء ٢٥٧، ومعجم الأدباء ١/٢٩٥، وبغية الوعاة ١/٣١٥.

(٧) لم أقف على ما يفيد بوجوده.

أبي[1] تمّامٍ- أن س[2] لا يجيزُ حذفَ الياء[3] من "قَدْنِي" إلا في الضرورة، وأن الفرّاء[4] يجيزُ الوجهين معًا في النثر، وأنه قال في:

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخبين[5][6]

البيتِ المشهورِ: يجوز أن لا يكون علة[7] حذفَ النونِ، بل يكونُ "قد" تأكيدًا لـ"قد"، والياءُ للقافية[8].

* السِّيرافيُّ[9]: "قَطْ" اسم واقعٌ[10] في أول أحوالِه موقعَ الفعلِ المبنيِّ على

(١) هو حبيب بن أوس الطائي، الشاعر المشهور، له في المعتصم قصائد مشهورة، له: الحماسة، والوحشيات (الحماسة الصغرى)، ومختار أشعار القبائل، وغير ذلك. توفي سنة ٢٣١. ينظر: نزهة الألباء ١٢٣، ووفيات الأعيان ١١/٢، والوافي بالوفيات ٢٢٥/١١، والبلغة ١٠٦.

(٢) الكتاب ٣٧١/٢.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: النون؛ لأن سياق الكلام في نون الوقاية، وكلام سيبويه في النون لا الياء.

(٤) لم أقف على كلامه، وقد أجاز الوجهين في "ليت"، وأجاز دخول "قد" على الظاهر قياسًا على المضمر، فيقول: قد زيدًا. ينظر: المفردات للراغب ٦٥٧، والتذييل والتكميل ١٨٧/٢.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: الخُبَيْبَيْنِ.

(٦) بعض بيت من مشطور الرجز، لحُميد الأرقط، وقيل: لأبي جديلة، وهو بتمامه:

قَدْنِيَ من نصرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي

قدني: حَسْبي، والخُبيبان: هما عبدالله بن الزبير وابنه خبيب، وقيل: عبدالله ومصعب ابنا الزبير، وقيل غير ذلك. ينظر: الكتاب ٣٧١/٢، ومجاز القرآن ١٧٣/٢، وإصلاح المنطق ٢٤٢، ٢٨٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٠٤/٣، والأصول ١٢٢/٢، وكتاب الشعر ١٥٥/١، وأمالي ابن الشجري ٢٠/١، ٣٩٧/٢، والإنصاف ١٠٧/١، وسفر السعادة ٧٦٥/٢، وشرح التسهيل ٧١/١، ١٣٧، ومغني اللبيب ٢٢٦، والمقاصد النحوية ٣٢٧/١، وخزانة الأدب ٣٨٢/٥.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب: علته.

(٨) الحاشية في: ١٣.

(٩) شرح كتاب سيبويه ١٣٨/١.

(١٠) في المخطوطة: «اسم موضع واقع»، وألحقت "واقع" فوق "موضع"، دون الإضراب عن

السكون، وهو ككيف[1]، فبُنِي عليه، تقول: قَطْكَ درهمان، كما تقول: لِيَكْفِيكَ[2] درهمان، فإذا أضفته إلى نفسك ألحقت النونَ؛ ليَحْفظَ عليه السكونَ، كما في: مِنِّي وعَنِّي، وربما حذفوا النونَ في الشعر، فأضافوا، وكسروا الحرفَ الساكنَ، كما حُكِي عن بعض العرب أنه يقول: مِنِي، وعَنِي، وقَدِي.

فإن قلت: فَلِمَ لم يَنْبَنِ "حَسْبُ"؛ لعلة بناءِ قص[3]؟

قلت: إنها في أصل الوضع بمعنى: كافيك؛ لثبوت تصاريفها، يقال: أَحْسَبَه الشيءُ، إذا كَفَاه[4]، و: ﴿عَطَآءً حِسَابًا﴾[5]، أي: كافيًا؛ فلأجل تصرُّفه لم يَنْبَنِ[6].

=

"موضع"، ولعل الصواب ما أثبت، وهو كذلك عند السيرافي.

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: ك: ليكف، أو: اكتف.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند السيرافي: ليكفِك.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند السيرافي: قط.

(٤) ينظر: المحكم ٣/٢٠٦.

(٥) النبأ ٣٦.

(٦) الحاشية في: ١٣.

العلم

اِسمٌ يُعَيِّنُ الـمُسَمَّى مطلقا　　عَلَمُه كجعفرٍ وخِرْنِقا
(خ٢)

* أبو الفَتْحِ(١): [قال اللَّيْثُ:](٢) قلت لأبي(٣) الدُقَيْشِ: ما الدَّقْشُ؟ قال: لا أدري، قلت: فما الدُّقَيْشُ؟ قال: لا أدري(٤)، قلت: فاكْتَنَيتَ بما لا تدري؟ قال: إنما الأسماءُ والكنى علاماتٌ(٥).

وقَرَنٍ وعَدَنٍ ولاحِقِ　　وشَذْقَمٍ وهَيْلَةٍ وواشِق
واسمًا أتى وكنيةً ولَقَبا　　وأَخِّرَنْ ذا إن سِواه صَحِبَا
(خ٢)

* خالف ذلك الشَّاطِبِيُّ(٦)، إذ قال:

---

(١) المبهج ١٨٠، وينظر: الفَسْر ٣٦١/٢.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في المبهج المنقول منه، والرواية في: جمهرة اللغة ٦٥١/٢، والمجمل ٣٣٠/١، والمحكم ١٥٢/٦، والمزهر ٣١٨/٢، والسائل فيها يونس، وفي: العين ١٩٠/١، ٣٤/٥، والاشتقاق ٤، وتهذيب اللغة ٢٤٦/٨، والأشباه والنظائر للسيوطي ١٣٩/٣، والسائل فيها الخليل أو الليث، وابنُ جني لم يلحق أبا الدُّقَيْش؛ إنما يروي عنه الخليل والليث ويونس وأبو عبيدة والنضر بن شميل وأبو زيد الأنصاري وطبقتهم. ينظر: العين ١٩٠/١، وجمهرة اللغة ٦٥١/٢، ١٢٧٩/٣، وتهذيب اللغة ١٢/١، ٢٧٤/٦، وضرائر الشعر ١٩٩، والتذييل والتكميل ٢٥٨/٥، وتاج العروس (س ر هـ ب) ٥٨/٣، (د ق ش) ٢٠٦/١٧.

(٣) هو أبو سعيد القناني الغنوي، أعرابي من فصحاء العرب، أخذ عنه: الخليل ويونس وأبو عبيدة والنضر بن شميل وغيرهم. ينظر: الفهرست ١٢٩/١، ونزهة الألباء ٧٣، ومعجم الأدباء ١٢٩٢/٣، وإنباه الرواة ١٢١/٤، ٢٠٢، والوافي بالوفيات ١٦/١٤.

(٤) ذكر ابن دريد أنه طائر أو دويبّة. ينظر: التنبيه والإيضاح ٣١٨/٢، وتاج العروس (د ق ش) ٢٠٦/١٧، والأشباه والنظائر للسيوطي ١٣٩/٣.

(٥) الحاشية في: ١٣.

(٦) هو القاسم بن فِيْرُّه بن خلف الرُّعَيني الأندلسي، أبو محمد وأبو القاسم، أحد أئمة القراءات،

وَقَالُونُ عِيسَى[(١)(٢)]

* فأما الاسمُ مع الكنيةِ؛ فيجوز فيهما التقديمُ والتأخيرُ، كقوله[(٣)]:

وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنٍ عَلِيٌّ[(٤)]

وقوله[(٥)]:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ[(٦)]

=

له القصيدتان المشهورتان: حرز الأماني في القراءات، وعقيلة أتراب القصائد في رسم المصحف، توفي سنة ٥٩٠. ينظر: معرفة القراء الكبار ٣١٢، وغاية النهاية ٢/٢٠.

(١) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وقالونُ عيسى ثم عثمانُ وَرْشُهم   بصُحْبَتِهِ المجدَ الرفيعَ تأثَّلا

ينظر: متن الشاطبية ٣، البيت ٢٦. وقالون لقب عيسى بن مينا بن وردان الزرقي، أبي موسى، راوية نافع المدني أحدِ القراء السبعة المشهورين، وكان قارئَ أهل المدينة في زمانه ونحويَّهم، توفي سنة ٢٢٠. ينظر: معرفة القراء الكبار ٩٣، وغاية النهاية ١/٦١٥.

(٢) الحاشية في: ١٣، وأشار إلى معناها ياسين في حاشية الألفية ١/٥١، ولم يعزه لابن هشام.

(٣) هو سعيد بن قيس الهَمْداني.

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

...   أَبًا بَرًّا ونحنُ له بنينُ

أبو حسن علي هو ابن أبي طالب رضي الله عنه. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/١٦١، والمخصص ٥/١٩٧، وضرائر الشعر ٢١٩، وشرح التسهيل ١/٨٥، والتذييل والتكميل ١/٣٣٣، والمقاصد النحوية ١/٢٠٥، وخزانة الأدب ٨/٧٥.

(٥) هو أعرابي، قيل: اسمه: عبدالله بن كَيْسَبة النهدي.

(٦) بيت من مشطور الرجز. أبو حفص عمر هو ابن الخطاب رضي الله عنه. ينظر: العين ٨/٣٠٧، والزاهر ١/١٤٢، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٩١، والمقاصد النحوية ١/٣٥٥، ٤/١٦٠٣، وخزانة الأدب ٥/١٥٤.

وقولِه -وهو حَسَّانُ[1] رضي الله عنه-:

وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللهِ مِنْ مَوْتِ هَالِكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدٍ أَبِي عَمْرِ[2][3][4]

وإن يكونا مُفْردين فأَضِفْ حتمًا وإلا أَتبعِ الذِي رَدِف

(خ١)

* ع: لا يريدُ بقوله: «**أَتْبِعْ**» إلا أنك لا تضيفُ، بل تجعلُه من باب التوابع، وبابُ التوابع يجوزُ فيه القطعُ.

وقد يُتَوَهَّم من قوله: «**أَتْبِعْ**» أنك لا تقطعُ، فلا تقول: رأيت سعيدًا كرزٌ، بتقدير: هو كرزٌ، وليس كذلك، والقطعُ كما يجوز في النعت؛ يجوز في عطف البيان؛ لأنه شبيهُ الصفة[5].

* قال في "المُفَصَّل"[6]: وإذا اجتمع للرجل اسمٌ غيرُ مضافٍ ولقبٌ؛ أضيف اسمُه إلى لقبه.

وكَتَب عليه الشَّلَوْبِينُ[7]: صوابُه: ما لم يكن اللقبُ مضافًا[8].

---

(١) وقيل: رجل من الأنصار غيره. وحسان هو ابن ثابت بن المنذر بن حرام الخزرجي الأنصاري، أبو عبدالرحمن، شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم، عاش ١٢٠ سنة، وتوفي سنة ٤٠، وقيل غير ذلك. ينظر: الاستيعاب ٣٤١/١، والإصابة ٥٥/٢.

(٢) كذا في المخطوطة، وهو وجه في "عَمْرو" أجازه المبرد وغيره، بشرط ضبطه بالشكل؛ تمييزًا له عن "عُمَر". ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٢٥، وعمدة الكتاب ١٦٤.

(٣) بيت من الطويل. سعد أبو عَمْرٍو هو ابن معاذ سيد الأوس رضي الله عنه. ينظر: ملحقات الديوان ٤٨٠/١، وسيرة ابن هشام ٢٥٢/٢، والكامل ١٤٧٢/٣، وثمار القلوب ٦٤، والمقاصد النحوية ٣٥٦/١.

(٤) الحاشية في: ١٣.

(٥) الحاشية في: ٤/ب.

(٦) ١٩.

(٧) حواشي المفصل ٧.

(٨) الحاشية في: ٤/ب.

(خ٢)

* [«**فَأَضِفْ**»]: لتَجْرِيَ على منهاج أسمائهم؛ إذ أصلُها أن تكون مفردةً أو مضافةً، فالمفردةُ كـ: زيدٍ، وعمرٍو، والمضافةُ كـ: عبدِالله، وعبدِالملك، وليس لهم اسمان يُستعمل كلٌّ منهما مفردًا؛ فلذلك أَضَفت في المفردين؛ ليكونَ كـ: عبدالله، فقلت: هذا زيد[1]، وأَتْبَعت في غيرهما، نحو: هذا عبدُالله بَطَّةُ، فيكونُ اللقبُ بدلًا أو عطفَ بيانٍ، كما تقول: هذا أبو بكرٍ زيدٌ[2].

ومنه منقولٌ كفضلٍ وأَسَدْ وذُو ارتجالٍ كسعادَ وأُدَد

(خ١)

* قال عبدُالقَاهِرِ[3] رحمه الله تعالى: "عُمَرُ" يشبهُ المرتجلَ؛ من حيث إنه غيرُ منقولٍ من نكرةٍ، إذ ليس في غير الأعلامِ ما يسمَّى عُمَرَ، فأما على الإطلاق فلا؛ لأنه إذا ذُكِر قُصِد به: عامرٌ، و"عامرٌ" منقولٌ، فهو إذًا مرتجلٌ من حيثُ الظاهرُ، منقولٌ من حيثُ النيَّةُ، وقد يُطلِق بعضُ أصحابِنا عليه الارتجالَ، والتحقيقُ ما عَرَّفتُك.

ع: إنما وَجَبَ أن لا يكون منقولًا عن نكرةٍ؛ لأن ما مُنِع صرفُه للعلمية والعدلِ؛ شَرْطُه أن يكون عدلُه عن عَلَمٍ، ألا تراهم قالوا: لو سمَّيت بـ"زُفَر" من قوله[4]:

(١) كذا في المخطوطة، وسقط اللقب المضاف إليه "زيد"، وفي شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢/١٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٣٣ -ومعنى الحاشية فيهما-: زيد بطَّة.

(٢) الحاشية في: ١٣. ومعناها

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/١٠١٧.

(٤) هو أعشى باهلة.

النَّوْفَلُ الزُّفَرُ[1]

صرفته[2]؟

(خ٢)

* [«مَنْقُولٌ»]: إما من صفةٍ، ك: حارثٍ، وغالبٍ، أو فعلٍ ماضٍ، ك: شَمَّرٍ؛ لفرسٍ، وبَذَّرٍ؛ لماءٍ[3]، أو جملةٍ، ك: تَأَبَّطَ شَرًّا.

لم يَذْكُر ابنُ الناظمُ[4] إلا شبه[5]: مصدرٌ، واسمُ عينٍ، وصفةٌ، وفعلٌ ماضٍ، وفعلٌ مضارعٌ، وجملةٌ، فالمنقولُ إذن ستةُ أقسامٍ، وكذا لم يذكر في "شرح الكافيةِ"[6] غيرَ الستة[7].

وجملةٌ وما بمَزْجٍ رُكِّبا ذَا إن بغيرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبا

(خ٢)

* قال س[8]: وأما عَمْرَويهِ؛ فزَعَم -يعني: عن الخَليل- أنه أعجميٌّ، فخطور[1]

(١) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

أخو رغائبَ يُعطِيها ويُسألُها يأبى الظُّلامةَ منه النوفلُ الزُّفَرُ

الظُّلامة: ما يُطلَب من الظالم، والنَّوْفل: كثير العطاء، والزُّفَر: السيِّد. ينظر: الديوان ٢٦٧، والأصمعيات ٩٠، وأمالي اليزيدي ١٥، ومعاني القرآن وإعرابه ١/٤٥٢، ٤/٣٨٥، والاشتقاق ٥٣، ٢١٤، وكتاب الشعر ٢/٤٨٤، والمبهج ٥٥، ١٥١، ١٦١، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٤٥، ٦٢، وخزانة الأدب ١/١٨٥.

(٢) الحاشية في: ٤/ب.

(٣) هي بئر حفرها هاشم بن عبدمناف على فم شعب أبي طالب. ينظر: معجم ما استعجم ١/٢٣٥، ومعالم مكة التاريخية والأثرية ٣٧.

(٤) شرح الألفية ٤٩.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: ستة.

(٦) شرح الكافية الشافية ١/٢٧٤.

(٧) الحاشية في: ١٤.

(٨) الكتاب ٣/٣٠١.

درجةً عن إسماعيل؛ لأنه اجتمع فيه أمران.

يعني: العجمةَ والزيادةَ التي هي التركيبُ، ومرادُه بذلك: الفرقُ بينه وبين "مَعْدِي كَرِبَ" وبابِه.

قال الصَّفَّار[2]: وهذا يقتضي نظيرَ قولِ المبرِّدِ[3] في: حَذَامِ: إنه بُنِي؛ لَمَّا انضاف إلى العلتين علةٌ أخرى.

وقولُه: «أمران»: يريد: خلافَ التعريف، وهذا مشكل"[4].

وشاع في الأعلام ذُو الإضافه كعبدِ شمس وأبي قحافه

(خ1)

* وليس منه: جبرائيلُ، وميكائيلُ، وإسرائيلُ، وميكالُ، خلافًا لمن زعم ذلك قائلًا: إن "إيل" و "إل" اسمان له تعالى، فهو بمنزلة: عبدالله؛ لأنَّا نقول: لو كان كذلك لخُفض الثاني، وأُجري الأولُ بوجوه الإعرابِ، كما في: عبدالله، وأيضًا؛ فإن "إيلًا" و"إلًّا" لم يُسمعا مفردَين اسمًا له تعالى، بخلاف: عبدالله، وعبدالرحمن. ذكَره أبو عَلِيٍّ في "الحُجَّة"[5][6].

(خ2)

* [«وَشَاعَ»]: ودليلُ ذلك: أن منه الكنى، وهي في غاية الانتشارِ[7].

=

(1) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الكتاب: فحطُّوه.

(2) لم أقف على كلامه، وثلاث مخطوطات شرحه المعروفة ينتهي الكلام فيها قبل هذا الموضع. ينظر: مقدمة تحقيق د. معيض العوفي ١/١٨٣-١٩٢.

(3) المقتضب ٣/٣٧٣، ٣٧٤، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢/١٤٥.

(4) الحاشية في: ١٤.

(5) ٢/١٦٩.

(6) الحاشية في: ٤/ب.

(7) الحاشية في: ١٤.

* العَلَمُ: مفردٌ ومركَّبٌ. ثم المركَّبُ ثلاثةٌ: إسناديٌّ، ومزجيٌّ، وإضافيٌّ، وكلٌّ منها نوعان: فالمزجيُّ: مختومٌ بـ"وَيْهِ"، وغيرُ مختومٍ بها، والإسناديُّ: مصرَّحٌ بجزئيه، ومقدَّرٌ أحدُهما، والإضافيُّ: كنيةٌ وغيرُها[1].

وَوَضَعُوا لِبعضِ الاجْناسِ عَلَم كعَلَمِ الأشخاصِ لَفظًا وهو عم

(خ١)

* قولُه: «**عَلَمْ**»: وَقَف على المنصوب بغير ألفٍ، وإنما يجوز ذلك على لغة ربيعةَ[2]، قال شاعرُهم[3]:

جَعَلَ القَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبَرْ[4][5]

(خ٢)

* يُمنعُ الصرفَ مع التأنيث في: أسامةَ، والزيادةِ في: حِمَار قَبَّانَ، ووزنِ الفعلِ في: ابن آوى، فهذه كـ: حَسَّانَ، وأحمدَ، وطلحةَ[6].

---

(١) الحاشية في: ١٤، ونقل ياسين في حاشية الألفية ١/٥٣ أوَّلها إلى قوله: «ثلاثة».

(٢) وهي الوقف على المنون المنصوب بالسكون. ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٩٨٠، وشواهد التوضيح والتصحيح ٧٦، ٧٨، وشرح الشافية للرضي ٢/٢٧٥. وحكاها غير منسوبة الأخفش وأبو عبيدة وقطرب. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/٣٨، والحجة ١/١٤١، والخصائص ٢/٩٩، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٧٧-٤٧٩، والإنصاف ٢/٦٠٥.

(٣) هو عدي بن زيد.

(٤) عجز بيت من الرمل، وصدره:

شَئِزٌ جَنْبِي كأنِّي مُهْدَأٌ ...

القين: الحدَّاد، والدَّف: الجنب، كما في: القاموس المحيط (ق ي ن) ٢/١٦١١، (د ف ف) ٢/١٠٨٠. ينظر: الديوان ٥٩، وإصلاح المنطق ١١٩، وتهذيب اللغة ٦/٢٠٤، والخصائص ٢/٩٩، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٧٧، ٦٧٦، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٣١.

(٥) الحاشية في: ٤/ب.

(٦) الحاشية في: ١٤.

* وقولُه: «**وَهوَ عَمٌّ**»: العمومُ ضربان: عمول[1] الشمولِ[2]، نحو: ﴿**اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ**﴾[3]، وعمومُ بَدَلٍ[4]، نحو: أعتِقْ رقبةً.

والعَلَمُ الجنسيُّ يُستعمل بهما، يقال: أسامةُ أجرأُ من ثُعَالَةَ، هذا بمنزلة: الأسدُ أجرأُ من الثعلب، وتقول: هذا أسامةُ مقبلًا، فهذا بمنزلة: هذا الأسدُ مقبلًا، فهذا عامٌّ، بمعنى أنه يقال في كل أسدٍ.

وقد يُمنعُ هذا، ويقال: يلزم منه أن تكون الضمائرُ عامَّةً، كـ"أنا" و"أنت" و"هو" بالاعتبار الذي لَحَظته، ويَشهدُ لهذا: أنهم يقولون في نحو: هذا الرجلُ: إنه خاصٌّ، وإن "أَلْ" لتعريف الحضورِ، وليست جنسيةً، بل عهديةٌ، بخلاف نحو: الرجلُ خيرٌ من المرأة.

وقال ابنُه[5]: وُضِع هذا العلمُ للجنس مشارًا به إليه إشارةَ المعرَّف بـ"أَلْ"، ولذلك يصلحُ للشمول في نحو: أسامةُ أجرأُ من ثعالةَ، والواحدِ المعهودِ، كنحو: هذا أسامةُ مقبلًا[6].

من ذاك أُمُّ عِرْيَطٍ للعَقْرب   وهكذا ثُعالَةٌ للثعلب

(خ٢)

* هذا البيتُ والذي بعده اشتملا على مُثُلِ ضَرْبَيْ عَلَمِ الجنسِ، أعني: الاسمَ، كـ: ثُعَالَةَ، وبرَّةَ، وفَجَارِ، والكنية، كـ: أُمِّ عِرْيَطٍ.

وفُهِم من اقتصاره على التمثيل بالكنية والاسمِ أن الجنس لم يوضعْ له لَقَبٌ، وكذا

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: عموم.

(٢) هو شمول أمرٍ لمتعدِّد، سواء كان الأمر لفظًا أم غيره. ينظر: البحر المحيط للزركشي ٤/٩.

(٣) التوبة ٥.

(٤) هو أن يصدق لفظ العموم على كل واحد بدلًا عن الآخر، ولا يمنع تصوره من وقوع الشركة. ينظر: نهاية السول ١٨١، والبحر المحيط للزركشي ٤/٩.

(٥) شرح الألفية ٥٠.

(٦) الحاشية في: ١٤.

قال غيره من النحويين، أعني: [مَنْ][1] قَسمَ عَلَمَ الجنسِ إلى كنيةٍ واسمٍ، ومنهم: الزَّمَخْشَرِيُّ في "مُفَصَّله"[2]، قال: وقد صَنَعوا في ذلك صنيعَهم في الأناسي، فوضعوا للجنس اسمًا وكنيةً، فقالوا للأسد: أسامةُ، وأبو الحارث[3].

ومثله بَرَّةُ لِلْمَبَرَّهْ كذا فجار معا عَلَمٌ للفَجْرَه

(خ١)

* كَتَب الشَّلَوْبِينُ[4] على عَلَم الجنسِ: قال الفارِسيُّ[5]: تعريفُ هذه الأشياءِ لفظيٌّ، وإلا فلا فرقَ بينها وبين النكراتِ من حيث المعنى[6].

* قال الشاعرُ[7]:

أَنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ[8]

أي: فحَملتُ هذا المعنى، وحَملتَ أنت ذاك.

قال عبدُالقَاهِر[9]: لو قيل: إن "فَجَارِ" عَلَمٌ عُدِل عن "الفَجْرة" عَلَمًا للخُطَّة،

(١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٢) ١٩.

(٣) الحاشية في: ١٤. ونقل منها ياسين في حاشية التصريح ٦٦/ب (مخطوطة جامعة الملك سعود بالرقم ٥٠٦٨) أنه لم يقع التلقيب في العلم الجنسي، وفي المطبوعة ٤٢٤/١: التغليب، وهو تصحيف.

(٤) حواشي المفصل ٩.

(٥) ينظر: خزانة الأدب ٢٨٦/٦.

(٦) الحاشية في: ٤/ب.

(٧) هو النابغة الذبياني.

(٨) بيت من الكامل. الخُطَّة: الحالة والخصلة. ينظر: الديوان ٥٥، والكتاب ٢٧٤/٣، ومجالس ثعلب ٣٩٦، وإصلاح المنطق ٢٣٨، والخصائص ٢٠٠/٢، ٢٦٤/٣، وأمالي ابن الشجري ٣٥٧/٢، وشرح جمل الزجاجي ٢٤٢/٢، وشرح التسهيل ١٢١/٣، والمقاصد النحوية ٣٦٧/١، وخزانة الأدب ٣٢٧/٦.

(٩) المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٢١/٢، ١٠٢٢.

بإزاء: بَرَّة؛ كان حَسَنًا.

ع: فالمانعُ صَرْفَ "فَجَارِ" على هذا: التأنيثُ والعَلَميةُ والعدلُ، كما في "حَذَامِ" في لغة مَنْ أعرب، وهو حسنٌ، هذا إذا أعربناه، وهي لُغَيَّةٌ، وإلا فالمشهورُ بناؤه، كالبيت.

وقال أبو عَلِيٍّ في "الإيضاح"[(١)]: "فَجَارِ" و"جَمَادِ" عُدِلتا عن الفَجْرة والجُمُودِ؛ فجَعَلَهما من باب "سَحَرَ"، وإنما كان لا بُدَّ من ادِّعاءِ العدلِ؛ لأن البناء في هذا لا بُدَّ فيه من حصول ثلاثةِ أسبابٍ، قاله الجُرْجانيُّ[(٢)].

ع: قولُه: «لا بُدَّ من حصول ثلاثةِ أسبابٍ»: يعني: حتى يُشبِهَ بها "نَزَالِ"، فيُبْنى؛ لمشابهته له في الوزن والعدلِ والتأنيثِ، وعَدْلُه؛ إما عن "أَلْ"، كما قال أبو عَلِيٍّ، أو عن "فَجْرَةَ" العَلَمِ، كما قال عبدُالقاهِر، والعدلُ عن "أَلْ" قليلٌ، فينبغي أن يَقْوَى قولُ عبدِالقاهِر[(٣)].

(خ٢)

* في "خَصَائِص"[(٤)] المَوْصِلِيِّ[(٥)]: بابُ التفسيرِ على المعنى دون اللفظِ، وأورد من ذلك: قولَ س[(٦)] في قوله:

أَنَّا اقْتَسَمْنَا[(٧)]

البيتَ: "فَجَارِ" معدولٌ عن "فَجْرة".

قال: وإنما غرضُه أنها معدولةٌ عن "فَجْرَةَ" عَلَمًا معرفةً، على هذا يدلُّ هذا الموضعُ

---

(١) ٢٣٦.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/١٠٢٢، ١٠٢٣.

(٣) الحاشية في: ٤/ب.

(٤) ٣/٢٦٤.

(٥) هو ابن جني.

(٦) الكتاب ٣/٢٧٤.

(٧) بعض بيت من الكامل، للنابغة الذبياني، تقدم قريبًا.

من "الكِتَاب"، ويُقَوِّيه: ورودُ "بَرَّةَ" معه في البيت، وهي كما ترى عَلَمٌ، لكنه فَسَّر على المعنى دون اللفظِ، وسَوَّغ له ذلك أنه لَمَّا أراد تعريفَ الكلمةِ المعدولِ عنها؛ مَثَّل ذلك فإنما يعرف[1] باللام؛ لأنه لفظٌ معتادٌ، وتَرَكَ لفظَ "فَجْرة"؛ لأنه لا يُعتادُ ذلك عَلَمًا، وإنما يُعتادُ نكرةً وجنسًا، نحو: فَجَرت فجرةً، كقولك: تَجَرت تجرةً، ولو عُدِلت "بَرَّةُ" هذه على هذا الحدِّ؛ لوجب أن يقال: بَرَارِ[2].

* في "المفصَّل"[3]: سَمَّوا التسبيح بـ: سُبْحانَ.

ابنُ[4] عَمْرُونَ[5]: فـ"سُبْحانَ" عَلَمٌ على المصدر، وهو التسبيح، لا مصدرٌ؛ لأن الفعل المستعمل من ذلك: سبَّح، ومصدره: التسبيح، لا: سُبْحانَ، ومعنى سُبْحانَ: البراءة.

وقد أنكر بعضُهم كونَ "سُبْحانَ" اسمًا للتسبيح، قال: لأن معنى: سبَّح: قال: سُبْحانَ الله، فمدلول "سبَّح" لفظٌ، ومدلول "سُبْحانَ" تنزيهٌ، لا لفظٌ، ثم قال: وأُجيب بأنه لو لم يَرِدْ بمعنى التنزيه لكان كذلك، فأما إذا ورد فلا إشكالَ.

محمَّدٌ[6]: قولُه: «مدلول "سبَّح" لفظٌ» ليس بشيء؛ لأن "سبَّح" فعل، ومدلول الفعل الحدث والزمان، وهما غير لفظٍ قطعًا.

---

(١) كذا في المخطوطة موافقةً لنسخةٍ أشار إليها محقق الخصائص، ولعل الصواب ما في النسخ الأخرى: بما تعرَّف.

(٢) الحاشية في: ١٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٥٥ بألفاظ مقاربة.

(٣) ٢٠.

(٤) هو محمد بن محمد بن علي الحلبي، أبو عبدالله، من أئمة العربية، أقرأ بحلب، أخذ عن ابن يعيش، وجالس ابن مالك، وأخذ عنه ابن النحاس، له: شرح المفصل، لم يتمه، توفي سنة ٦٤٩. ينظر: البلغة ٢٨٣، وبغية الوعاة ١/٢٣١.

(٥) لم أقف على كلامه.

(٦) هو ابن عَمْرون.

ع: هذا القائل الذي روى عنه ابنُ عَمْرُونَ هو أبو[1] عَمْرِو بنُ الحاجِب[2] رحمه الله، وابنُ عَمْرُونَ مُولَع بالردِّ عليه.

ومعنى قول ابن الحاجِب: «وأُجيب بأنه لو لم يَرِد بمعنى التنزيه»: لا جائزٌ أن يريد به لفظَ "سُبْحانَ" جاءت[3] بمعنى التنزيه؛ لأن ذلك هو الذي قدَّمه في تفسير "سُبْحانَ" أنه بمعنى التنزيه، فليس هذا مغايرًا لِمَا تقدَّم له، فتعيَّن أن يكون مرادُه أن "سبَّح" جاء بمعنى التنزيه؛ فإن أراد أنه جاء مرادفًا فباطل؛ لأن التنزيه اسم دال على الحدث دون الزمان، و"سبَّح" فعل دالٌّ على الحدث والزمان، فاستحال ترادُفُهما، وإن أراد أنه جاء دالًّا على التنزيه، لا أنه مرادف له -وهو الذي يجب أن يُحمل كلامه عليه، وبه يرتفع الإشكالُ الذي ذكره؛ لأن "سبَّحت" إذا كان بمعنى: نزَّهت؛ فالتسبيح بمعنى التنزيه، و"سُبْحانَ" اسم للتنزيه- فصحيح[4].

(١) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر، برع في الأصول والعربية، له: الكافية في النحو، والشافية في الصرف، والإيضاح في شرح المفصل، وغيرها، توفي سنة ٦٤٦. ينظر: وفيات الأعيان ٣/٢٤٨، وسير أعلام النبلاء ٢٣/٢٦٤، والبلغة ١٩٦، وبغية الوعاة ٢/١٣٤.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٥.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: جاء.

(٤) الحاشية في: ٢٠٣ في أثناء أبواب الصرف، ولعل هاهنا موضعها.

أَسْماءُ الإشارة

بِذَا لِمفردٍ مذكر أَشِرْ   بذي وذِه تي تاْ على الأنثى اقْتَصِرْ

(خ١)

* [«**بِذِيْ**»]: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَـٰذِي ٱلشَّجَرَةَ﴾[1][2].

* [«**وَذِهْ**»]: قيل: إن سيبويه حكى[3] على ذلك: هذِهْ هند.

ع: ولا دليل فيه؛ لجواز أن يكون سُكِّن للإدغام، هذا إن كان المسموعُ: هذهْ[4].

* [«**تِي**»]: «كيف تِيكُنَّ؟»[5][6].

* [«**تَاْ**»]: أنشد هِشَامٌ[7]:

خَلِيلِيَّ لَوْلَا سَاكِنُ الدَّارِ لَمْ أُقِمْ   بِتَا الدَّارِ إِلَّا عَابِرًا لِسَبِيلِ[8]

(١) البقرة ٣٥، والأعراف ١٩. وهي قراءة ابن محيصن. ينظر: المحتسب ١/٢٤٤، وشواذ القراءات للكرماني ٥٨.

(٢) الحاشية في: ٤/ب.

(٣) لم أقف على حكايته.

(٤) الحاشية في: ٤/ب.

(٥) بعض حديث نبوي في قصة الإفك، لم أجده إلا بلفظ: «كيف تِيكم؟»، أخرجه البخاري ٢٦٦١، ٤١٤١، ٤٧٥٠ ومسلم ٢٧٧٠ من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٦) الحاشية في: ٤/ب.

(٧) هو ابن معاوية الضرير الكوفي، أبو عبدالله، أخذ عن الكسائي، له: المختصر، والقياس، وغيرهما، توفي سنة ٢٠٩. ينظر: نزهة الألباء ١٢٩، ومعجم الأدباء ٦/٢٧٨٢، وإنباه الرواة ٣/٣٦٤، وبغية الوعاة ٢/٣٢٨.

(٨) بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، ولم أجده إلا بلفظ: «إلا عابرَ ابنِ سبيلِ». والشاهد: مجيء "تا" في قوله: «بتا» اسمَ إشارة للمفرد المؤنث. ينظر: الزاهر ١/٢٧٥، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٢٠٧، والجامع لأحكام القرآن ١/٣٢٣.

والعجبُ أن لم يَذكر المصنفُ: "ذِهِي"[1]، وهي أكثر[2].

(خ٢)

* [«أَشِرْ»]: المعروفُ في كتب اللغة وفي الاستعمال تَعَدِّي "أشار" بـ"إلى"، وكأنه استعار اللامَ في مكان "إلى"، مثل: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾[3]، ويؤيِّده: أن "أوحى" استُعمل بمعنى "أشار"، فهما أخوان، قال تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا﴾[4]، قال مجاهدٌ[5]: أي: أشار، قال ز[6]: ويؤيِّده: ﴿إِلَّا رَمْزًا﴾[7][8].

وذانِ تَانِ للمثنى المرتَفِع وفي سواه ذَينِ تَين اذكُر تطع

(خ١)

* قال الجَوْهَريُّ رحمه الله في "الصّحَاح"[9]: وإن ثَنَّيت "ذا" قلت: ذان؛ لأنه لا يصحُّ اجتماعُ الألفين؛ لسكونهما، فأُسقط إحدى الألفين، فمَنْ قدَّر أنها[10] ألفُ "ذا" قَرَأَ: ﴿إِنَّ هَـٰذَيْنِ لَسَـٰحِرَانِ﴾[11]، ومَنْ قدَّر أنها ألفُ التثنية قَرَأَ: ﴿إِنَّ هَـٰذَانِ﴾[12]؛

---

(١) كذا في المخطوطة بإشباع كسرة الهاء، وفي هائها لغتان أخريان: السكون -وهي المذكورة في بيت الألفية-، والكسر المختلس. ينظر: شرح التسهيل ١/٢٣٩.

(٢) الحاشية في: ٤/ب.

(٣) الزلزلة ٥.

(٤) مريم ١١.

(٥) تفسيره ٤٥٤. وينظر: جامع البيان للطبري ١٥/٤٧١.

(٦) الكشاف ٣/٧.

(٧) آل عمران ٤١.

(٨) الحاشية في: ١٥.

(٩) (ذا) ٦/٢٥٤٩، ٢٥٥٠.

(١٠) أي: المسقطة.

(١١) طه ٦٣. وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء. ينظر: السبعة ٤١٩، والنشر ٢/٣٢١.

(١٢) وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي. ينظر: السبعة ٤١٩، والنشر ٢/٣٢١.

لأن ألف "ذا" لا يدخلُها إعرابٌ، وقد قيل: إنها لغةُ بني الحارث بنِ كَعْب(١)(٢).

(خ٢)

* «**ذانِ**» لمثنى المذكر.

يُسأل هنا عن قوله تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾(٣): قال الثَّعْلَبِيُّ(٤): ﴿ٱسْلُكْ يَدَكَ﴾: أَدْخِلْها، ﴿فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ﴾، فخرجت بيضاءَ، كأنها المصباح، ﴿وَٱضْمُمْ﴾ يدك، ﴿مِنَ ٱلرَّهْبِ﴾، أي: الخوف والفَرَق.

أي: إذا هالَكَ أمرُ يدِك وما ترى من شُعَاعها؛ فأدخلْها في جيبك تَعُدْ إلى حالتها الأولى. وقيل: أُمِرَ أن يضُمَّ يده إلى صدره، فيُذهب الله تعالى ما ناله من الخوف عند معاينة الحَيَّة. وقيل: معناه: سَكِّنْ جَأْشَك؛ لأن من شأن الخائف أن يضطرب قلبُه، ويرتعدَ(٥).

* [«**تان**»]: السِّيرافيُّ(٦): إنه لا يصلُح أن تكون تثنيةً لـ"تا" و"تي" و"ته"، وإنهم لم يثنُّوا "ذي" و"ذه"؛ لئلا يلتبس المؤنثان بالمذكرين.

وقال الشَّلَوْبِينُ(٧): لم يُثَنَّ إلا "تا".

فإن أراد نفيَ تثنيةِ "ذي" و"ذه" فهو موافق للسِّيرافيِّ، وإن أراد ظاهرَ لفظِه

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢، والنوادر لأبي زيد ١٦٩، ومعاني القرآن للأخفش ٤٤٣/٢، وغريب الحديث لأبي عبيد ٣٤٦/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٣٢/٣، وتهذيب اللغة ٤٠٦/١٥، والحجة ٢٣١/٥، وسر صناعة الإعراب ٤٧٦/٢، ٧٠٤.

(٢) الحاشية في: ٤/ب.

(٣) القصص ٣٢.

(٤) الكشف والبيان ٢٤٨/٧، ٢٤٩. والثعلبي -ويقال: الثعالبي- هو أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، أبو إسحاق، من العلماء بالقرآن والعربية، أخذ عن أبي بكر بن مهران، وأخذ عنه الواحدي، له: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، والعرائس، وغيرهما، توفي سنة ٤٢٧. ينظر: معجم الأدباء ٥٠٧/٢، وطبقات المفسرين للسيوطي ٢٨.

(٥) الحاشية في: ١٥.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٨٢/١٣.

(٧) لم أقف على كلامه.

فحُجَّتُه أن الأَوْلى أن يكون المؤنث كالمذكر، و"تا" نظيرُ "ذا"، فينبغي أن تكون التثنية له، وأيضًا؛ فلا يُدَّعى أنه تثنيةُ "تي"، وأن الكسرة قلبت فتحةً بغير دليل، وهذا لا يُزيل احتمالَ ما قال السِّيرافيُّ[1].

وبأُولاْ[2] أَشِرْ لجمعٍ مُطْلَقا والمدُ أَوْلَى ولَدَى البعدِ انطِقا

(خ١)

* [«**والمدُّ أَوْلى**»]: وفُهِمت اللغةُ الثانيةُ -وهي القَصْرُ- من موضعين:

أحدُهما: ما تقتضيه "أَفْعَلُ" من أصل ثبوت الفعل.

والثاني: أنه نَطَقَ بها، فقال: «**وبأُلَا**»[3][4].

بالكافِ حرفا دون لام أو معَه واللام إن قَدمت ـ هاْ ممتنعه

(خ١)

* ...[5] ﴿هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمۡ﴾[6] وفي "هأنذا" ونحوه: فقال الخليل[7]: إن "ها" مُقدَّمة من تأخير، وإن الأصل: أنا هذا، فقُدِّمت في أول الكلام.

وقيل: إن الضمير لـمَّا كان مبهمًا؛ لأنه يصلح لكل أحد، بخلاف الظاهر؛ أُتِي فيه بالتنبيه.

حُجَّةُ الخليل: قولُ الشاعر[8]:

---

(١) الحاشية في: ١٥.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه: أُولَى. ينظر: كتاب الكتاب لابن درستويه ٤٣.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه: أُولَى، بزيادة الواو، وألفها على صورة الياء. ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٢٧، وعمدة الكتاب ١٦٤، وكتاب الكتاب لابن درستويه ٤٣.

(٤) الحاشية في: ٥/أ.

(٥) موضع النقط مقدار ست كلمات انقطعت في المخطوطة.

(٦) آل عمران ١١٩.

(٧) ينظر: الكتاب ٢/٣٥٤.

(٨) نسب للَبِيد بن ربيعة.

أَنَّا[1] اقْتَسَمْنَا المَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا   فَقُلْنَا لَهَا: هَذَا لَهَا، هَا وَذَا لِيَا[2]

فليس بعد "ها" ضميرٌ، بل الضميرُ ...[3]، والتنبيهُ قبل المنبَّه لا بَعْدَه.

وحُجَّةُ غيرِه: قولُه عزَّ وجل: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلۡتُمۡ﴾[4]، فأُتِي بـ"ها" مع الضمير، مع الإتيان بها مع الإشارة[5].

(خ٢)

* [«بالكافِ حَرْفًا»]: من "الخَصَائِص"[6]: ولكونها حرفًا؛ لم يُخاطَب الملوكُ والعظماءُ بذلك؛ لأنهم إنما لم يُخاطَبوا بأسمائهم؛ استعظامًا لهم.

فإن اعتُرض بـ"أنت"؛ فالجوابُ: أنه إنما قبُح أن يُخاطَبوا بها، والتاءُ حرف خطابٍ؛ لمخالطتها لاسم المخاطب، وهو "أَنْ"[7].

* [«واللام إنْ قَدَّمتَ»]: يجوز نصب: «اللام» مفعولًا لـ: «قَدَّمتَ» على ارتكاب أمرين:

(١) كذا في المخطوطة وجواهر القرآن للباقولي وإحدى نسخ سر صناعة الإعراب أشار إليها محققه، ولعله اشتبه بالبيت الآخر:

أَنَّا اقتسمنا خُطَّتينا بيننا   فحملتُ برَّةَ واحتملتَ فجارِ

وفي مصادر البيت الأخرى: «ونحن»، وبها يستقيم الوزن.

(٢) بيت من الطويل. الشاهد في: «ها وذا»؛ حيث فُصل بين "ها" التنبيه واسم الإشارة بغير الضمير، والأصل: وهذا. ينظر: ملحقات الديوان ٣٦٠، والكتاب ٢/٣٥٤، والمقتضب ٢/٣٢٣، وسر صناعة الإعراب ١/٣٤٤، وجواهر القرآن للباقولي (إعراب القرآن المنسوب للزجاج) ١/٢١٠، وشرح التسهيل ١/٢٤٥، والتذييل والتكميل ٣/١٩٩، وخزانة الأدب ٥/٤٦١.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٤) النساء ١٠٩.

(٥) الحاشية في: ٤/ب.

(٦) ٢/١٩٠، ١٩١.

(٧) الحاشية في: ١٥.

تقديمُ معمولِ فعلِ الشرطِ على أداته، وهو منسوبٌ إلى الكسائيِّ[1].

والآخر: حذفُ الفاء من جواب الشرط، وهو جملة اسمية، وهو مخصوصٌ بالضرورة[2].

* و: «**ها**» تنبيهٌ للمخاطب؛ لينظر، وإنما ينظر إلى ما بحضرته، لا إلى ما غاب عن بصره؛ فلذلك لم يجتمعا.

ع: وهو معنى كلامِ ابنِ هشامٍ[3][4].

وبهُنَا أَو هَاهُنا أَشِرْ إلى داني المكانِ وبه الكافَ صلا

(خ١)

* قولُه: «**وبـ"هُنَا"**»: للإشارة إلى المكان القريب لفظان: هنا، وهاهنا. وللبعيد ستةُ ألفاظ: هناك، وهاهناك، وهنالك، وهَنَّا، وهِنَّا، وثَمَّ[5].

* [«**أَشِرْ**»]: عدَّى هنا "أشار" بـ"إلى"، وكذا في التنزيل: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ﴾[6].

فأما قولُه:

«بـ"ذا" لمفردٍ مذكَّرٍ أَشِرْ»

فإنه أقام اللامَ مُقام "إلى"، هذا الظاهرُ، وإن [كان][7] "أشار" لا يتعدى بها في

(١) ينظر: مجالس ثعلب ٤١٩، والإنصاف ٢/٥١١، والتذييل والتكميل ٦/٢٩٩.

(٢) الحاشية في: ١٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٥٧، ولم يعزها لابن هشام.

(٣) لعله ابن هشام الخضراوي، ولم أقف على كلامه، والكلام بنصه معزوٌّ في التذييل والتكميل ٣/١٩٨ إلى السهيلي. والخضراوي هو محمد بن يحيى بن هشام الأنصاري الأندلسي، أبو عبدالله، يعرف بابن البرذعي، أخذ عن ابن خروف، له: الإفصاح بفوائد الإيضاح، وفصل المقال في أبنية الأفعال، وغيرهما، توفي سنة ٦٤٦. ينظر: بغية الوعاة ١/٢٦٧.

(٤) الحاشية في: ١٥.

(٥) الحاشية في: وجه الورقة الأولى الملحقة بين ٤/ب و٥/أ .

(٦) مريم ٢٩.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

الأصل[1].

* قال مَكِّيٌّ[2] في: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا﴾[3]: إنه إشارة إلى الزمان، وهو ظاهر.

وقال غيره في: ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[4]: إنه كذلك، وهو محتمل[5].

(خ٢)

* [**«وبه الكافَ صِلَا»**]: نحو: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾[6]، أو بدونها[7]، نحو:

وَإِذَا الأُمُورُ تَعَاظَمَتْ وَتَشَابَهَتْ فَهُنَاكَ يَعْتَرِفُونَ أَيْنَ المَفْزَعُ[8][9]

في البعدِ أو بثَمَّ فه أو هَنَّا أو بِهُنالك انطقَنْ أَو هِنَّا

(خ١)

* قال الطَّبَرِيُّ[10] في: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾[11]: إن معناه: أَهُنَالِكَ؟ قال:

---

(١) الحاشية في: ٥/أ.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١٣٧. ومكي هو ابن أبي طالب حموش بن محمد القيسي، من علماء النحو والقراءات، له: التبصرة في القراءات السبع، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ومشكل إعراب القرآن، وغيرها، توفي سنة ٤٣٧. ينظر: نزهة الألباء ٢٥٤، ومعجم الأدباء ٢٧١٢/٦، وإنباه الرواة ٣١٣/٣، وبغية الوعاة ٢٩٨/٢.

(٣) آل عمران ٣٨.

(٤) الأحزاب ١١.

(٥) الحاشية في: ٥/أ.

(٦) الكهف ٤٤.

(٧) أي: بدون اللام مع الكاف.

(٨) بيت من الكامل، للأفوه الأودي. الشاهد: مجيء «هناك» اسمَ إشارة للبعيد مع الكاف بدون اللام. ينظر: الديوان ٩١، وشرح التسهيل ٢٥١/١، والتذييل والتكميل ٢١٢/٣، وتخليص الشواهد ١٢٨، والمقاصد النحوية ٣٨٤/١.

(٩) الحاشية في: ١٦.

(١٠) جامع البيان ١٩٠/١٢. والطبري هو محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر، إمام في التفسير والفقه والحديث والتاريخ، له: تاريخ الأمم والملوك، وجامع البيان عن تفسير آي القرآن، وغيرهما، توفي سنة ٣١٠. ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٦٧/١٤، وطبقات المفسرين للسيوطي ٩٥.

(١١) يونس ٥١.

وليست "ثُمَّ" هذه التي تأتي للعطف. انتهى.

قيل[1]: وهذه دعوى.

ع: الظاهر أنه اشتبَه عليه "ثُمَّ" بـ"ثَمَّ"[2].

* ع: لم يتصرف[3] ...[4] "ثَمَّ" إلا بجرِّه بـ"مِنْ"، نحو: ومِنْ ثَمَّ، وأخطأَ من أعربَها مفعولًا به[5] في: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾[6].

فأما قولُه: «**أو بـ"ثَمَّ" فُهْ**» فإن هذه اسمٌ لتلك[7].

* حاصلُه: أنه يُشار للمكان على سبيل المشاركة بما تقدَّم، وعلى سبيل الاختصاص بغير ذلك:

وذلك أنه إن كان قريبًا أُشير إليه بـ"هُنَا" مخففَّةَ النون مع الضم، ومشدَّدتَها مع الفتح، والكسرِ، هذا مع تجرُّدِ الاسم من حرف التنبيه، وإن شئت ألحقتَه التنبيهَ في الثلاثة.

وإن كان بعيدًا أُشير إليه بالثلاثة أيضًا مع الكاف دون اللامِ والتنبيهِ، أو مع اللامِ دون التنبيهِ، أو بالعكس، فهذه تسعة، وبـ"ثَمَّ".

فهذه عشرة في البعيد، وستة في القريب.

وتوجيهُه: قولُه: «**وبـ"هُنَا"**»: لغةُ الضم.

«**أو "هاهُنَا"**»: يعني: إلحاقَ "ها" التنبيهِ.

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز ١٢٤/٣، والهداية لمكي ٣٢٧٩/٥، والبحر المحيط ٧٠/٦.

(٢) الحاشية في: ٥/أ.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٦٦/٥، ومشكل إعراب القرآن ٧٣٥.

(٦) الإنسان ٢٠.

(٧) الحاشية في: ٥/أ.

«**وبه الكافَ**»: أي: بما ذكرت، وهو "هُنَا" و"هَاهُنَا".

«**أو "هَنَّا"**»: الفتح والتشديد، ويؤخذ ...[1].

«**أو بـ"هُنَالِكَ"**»: ...[2] جواز دخولِ اللام، فيؤخذ في الجميع.

«**أو "هِنَّا"**»: يؤخذ على الجميع أيضًا[3].

(خ٢)

* [«**أو بـ"ثَمَّ" فُهْ**»]: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْءَاخَرِينَ﴾[4]، ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[5]، ومنه: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾[6]، أي: النعيم[7]، أي: وإذا حصَلَت لك رؤية النعيم، فالحذف اقتصار، وعلى الأول[8] اختصار، وقولُ بعضهم: إن "ثَمَّ" مفعولُ الرؤيةِ خطأٌ؛ لأنها لا تتصرَّف[9].

---

(١) موضع النقط مقدار كلمتين انطمستا في المخطوطة.

(٢) موضع النقط مقدار كلمتين انطمستا في المخطوطة.

(٣) الحاشية في: ٤/ب.

(٤) الشعراء ٦٤.

(٥) البقرة ١١٥.

(٦) الإنسان ٢٠، وتمامها: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾.

(٧) هذا مفعول "رأيت" الأولى.

(٨) أي: على تأويله بـ: وإذا رأيت ثَمَّ الموعود به. ينظر: التذييل والتكميل ٣/٢١١.

(٩) الحاشية في: ١٦.

الموصول

موصولُ الاسْماءِ الَّذي الأُنثى التي ... والياْ إِذَا ما ثُنِّيا لا تُثْبِتِ

(خ١)

* سُمِّيتْ موصولاتٍ؛ لأنها وُضعت مفتقرةً لصلةٍ، ولا يُتوهَّم أنها سُمِّيت بذلك؛ لأنها وُضعت وصلةً إلى وصف المعارف بالجمل؛ لأن حقَّها إذ سُمِّيت بهذا المعنى أن يقال فيها: مُوَصِّلاتٌ، لا: مَوْصُولاتٌ؛ لأنها مَنْ وَصَّل، لا مَنْ وَصَل حف[1].

* قولُه: «**موصولُ الاسماءِ**» احترازٌ من موصول الحروف، وهو ما أُوِّل مع ما بعده بالمصدر غيرَ مفتقرٍ لضمير.

فقولُنا: «مع ما بعده»: خَرَج: "ينفع" في: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ﴾[2]، والضميرُ في: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا﴾[3].

وقولُنا: «غيرَ مفتقر»: خرج به: الموصول الاسميُّ الموصوفُ به مصدرٌ حُذف؛ فإنه يقال فيه: مؤول بالمصدر، نحو: ﴿كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾[4]، أي: خوضًا كالذي خاضوه، فحذف العائد المنصوب.

وهي خمسة: واحدٌ لا يُوصَل إلا بالاسمية، وهو "أَنَّ"، وواحدٌ يُوصَل بالفعلية بحذافيرها، وهو "أَنْ"، واثنان يُوصَلان بما عدا الأمر، وهما "ما"، و"لو"، وواحدٌ لا يُوصَل إلا بالمضارع، وهو "كَيْ"[5].

(خ٢)

* [«**موصولُ الاسماءِ**»]: خَرَج: الحروفُ، وهو سبعةٌ، أربعةٌ باتفاقٍ: "أَنَّ"، و"أَنْ"، و"ما"، و"كَيْ"، وثلاثةٌ باختلافٍ: "لو"، و"الذي"، و"أَلْ" في نحو: الضارب،

---

(١) الحاشية في: ٥/أ.

(٢) المائدة ١١٩.

(٣) المائدة ١١٥.

(٤) التوبة ٦٩.

(٥) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية الملحقة بين ٤/ب و٥/أ .

والمضروب[١].

* [«الَّذِي»]: ع: أظنُّ قولَه[٢]:

إِلَّا الَّذِيّ[٣]

كقوله[٤]:

تَعَرُّضَ المُهْرَةِ فِي الطِوَلِّ[٥]

هذا قاله شيخُنا[٦]، وقد رأيته لابن يَعِيشَ[٧] -أظنُّ-:

وَلَيْسَ المَالُ فَاعْلَمْهُ بِمَالٍ وَإِنْ أَرْضَاكَ [إِلَّا][٨] الَّذِيّ[٩]

(١) الحاشية في: ١٦.

(٢) لم أقف له على نسبة.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: لِلَّذِيِّ، وسيأتي بتمامه قريبًا.

(٤) هو منظور بن مرثد الأسدي.

(٥) بيت من مشطور الرجز. الطِّوَل: الحبل الذي يطوَّل للدابة لترعى فيه. الشاهد: تشديد "الطِّوَلّ" ضرورةً للقافية. ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٠٩/١، والقوافي له ١٠٠، وإصلاح المنطق ١٢٩، ومجالس ثعلب ٥٣٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٠/٢، وشرح القصائد السبع ٥٠، والحجة ٣٦٢/٢، والمحتسب ١٣٧/١، وسر صناعة الإعراب ١٦١/١، ٢٣١، واللباب ١٠٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٩، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٤٩.

(٦) لعله عبداللطيف بن عبدالعزيز بن يوسف ابن المرحِّل، شهاب الدين، كان ماهرًا في العربية، وإليه وإلى أبي حيان انتهت رئاسة النحو في مصر، وقد لازمه ابن هشام، وكان يجله كثيرًا، ويقول: إن الاسم في زمانه لأبي حيان، والانتفاع بابن المرحِّل، توفي سنة ٧٤٤. ينظر: الوافي بالوفيات ٨١/١٩، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢٠/٣، والدرر الكامنة ٢٠٩/٣.

(٧) لم يشر إلى ذلك عند إنشاده البيت المتقدم في شرح المفصل ٨٢/٩.

(٨) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: لِلَّذِيِّ.

يَنَالُ بِهِ العَلَاءَ وَيَمْتَهِنُهْ ... لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِيِّ[1]

هذا شاهد التشديد والكسر.

وإنما ذكرت البيت الثانيَ؛ ليُعلم أن القوافي مجرورة.

ومن شاهد التشديد والضم:

أَغْضِ مَا اسْطَعْتَ فَالكَرِيمُ الَّذِيُّ ... يَأْلَفُ الحِلْمَ إِنْ جَفَاهُ بَذِيُّ[2]

ومن الحذف وبقاء الكسر:

لَا تَعْذُلِ اللَذِ لَا يَنْفَكُّ مُكْتَسِبًا ... حَمْدًا وَإِنْ كَانَ لَا يُبْقِي وَلَا يَذَرُ[3]

ومن الحذف والإسكان:

فَلَمْ أَرَ بَيْتًا كَانَ أَحْسَنَ بَهْجَةً ... مِنَ اللَذْ لَهُ مِنْ آلِ عَزَّةَ عَامِرُ[4]

وقال أبو عَمْرِو بنُ العل[5]: سمعت بعض العرب يقرأ: ﴿سِرَاطَ[6] لَذِينَ﴾[7]

---

(١) بيتان من الوافر، لم أقف لهما على نسبة. الشاهد: تشديد ياء "الذي" وكسرها، وذلك ضرورةٌ للقافية، على رأي ابن هشام هنا، لأنه جعله كـ"الطَّوَلِّ" في البيت المتقدم، والمشهور أن ذلك لغة فيها. ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٩، وشرح القصائد السبع ٣٠١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨٦/٤، وأمالي ابن الشجري ٥٤/٣، والإنصاف ٥٥٥/٢، وشرح جمل الزجاجي ١٧٠/١، وشرح التسهيل ١٩٠/١، والتذييل والتكميل ٢١/٣، وخزانة الأدب ٥٠٤/٥.

(٢) بيت من الخفيف المقفَّى، لم أقف له على نسبة. ينظر: شرح التسهيل ١٩٠/١، والتذييل والتكميل ٢٢/٣.

(٣) بيت من البسيط، لم أقف له على نسبة. ينظر: شرح التسهيل ١٨٩/١، وشرح الكافية الشافية ٢٥٥/١، والتذييل والتكميل ٢٤/٣.

(٤) بيت من الطويل، نسب لكُثَيِّر، ولم أقف عليه في ديوانه. ينظر: لغات القرآن للفراء ٩٦، والمنصف لابن وكيع ٥٩٠، والإنصاف ٥٥٢/٢، وشرح التسهيل ١٨٩/١، والتذييل والتكميل ٢٣/٣.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: العلاء. ينظر: مختصر ابن خالويه ٩.

(٦) كذا في المخطوطة، ولم أقف عليها إلا بالصاد.

(٧) الفاتحة ٧. ينظر: مختصر ابن خالويه ٩، وشواذ القراءات للكرماني ٤٤، وينظر: شرح التسهيل

بتخفيف اللام.

ومن التخفيف بالحذف وبقاء الكسرِ[1] في "التي":

فقلت[2] لِلَّتْ تَلُومُكَ: إنَّ قَوْمِي ... أُرَاهَا لَا تُعَوَّذُ بِالتَّمِيمِ[3]

وقولُه[4]:

شُفِعت[5] بِكَ اللَّتِ تَيَّمَتْكَ فَمِثْلُ مَا ... بِكَ مَا بِهَا مِنْ لَوْعَةٍ وَغَرَامِ[6][7]

بل ما تلِيه أَوْلِهِ العلامه ... والنونُ إن تُشْدَدْ فَلا مَلامَه

(خ ١)

* [«**أَوْلِهِ العلامَه**»]: أي: علامةَ التثنية، أو: علامةَ الرفع والنصب والجر، والأول أَوْلى؛ لأن المقام في التثنية وغيرها، وأيضًا؛ فكان القياس على الثاني: العلامتين[8].

=

١/ ١٩٠، والتذييل والتكميل ٣/ ٣٢، وارتشاف الضرب ٢/ ١٠٠٥.

(١) كذا في المخطوطة، والصواب أن ما أنشده شاهدٌ للحذف مع الإسكان، ولا يستقيم البيت على كسر التاء، أما شاهد الحذف وبقاء الكسر فهو البيت الذي يليه.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: فَقُلْ، وبه يستقيم الوزن.

(٣) بيت من الوافر، لم أقف له على نسبة. التميم: جمع تميمة، وهي التعويذ. ينظر: لغات القرآن للفراء ٩٦، والعمدة ٢/ ٢٧٢، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٥٩، وشرح التسهيل ١/ ١٩٠، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٤، وخزانة الأدب ٦/ ٦.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في مصادر البيت: شُغِفَتْ.

(٦) بيت من الكامل. ينظر: شرح التسهيل ١/ ١٩٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٥٥، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٥.

(٧) الحاشية في: ١٦.

(٨) الحاشية في: ٥/أ.

* قال أبو عَلِيٍّ في "التَّذْكِرة"[1]: من قرأ: ﴿اللَّذَانِّ﴾[2]، و: ﴿هَـٰذَانِّ﴾[3]، و: ﴿هَاتَيْنِّ﴾[4]؛ فإنه شدَّد عوضًا من الحذف اللاحق للكلمة؛ ألا تراهم يقولون: إن "ذا" حُذفت لامُها، وإن الياء في "اللذان" حُذفت في التثنية؟

فإن قلت: الحذف في "اللذان" لالتقاء الساكنين، وما حُذف لالتقائهما فهو في تقدير الثبات، فلا يعوَّض عنه، بدليل:

وَلَا ذَاكِرَ اللهَ إِلَّا قَلِيلَا[5]

ألا تراه نَصَب؛ لنية المحذوف؟

قيل: اللام في "اللذان" و"اللتان" -وإن كانت حُذفت لالتقائهما- فإنه لـمَّا لم يظهر في أكثر المواضع؛ أشبه ما حُذف حذفًا لغيرهما، فاقتضى العِوَضَ، كما اقتضاه في المبهمة، نحو: هذان، واتفق "هذان" و"اللذان" في العِوَض، كما اتفقا في التحقير، في فتح الأوائل منهما، مع ضمها مع غيرهما، وفي إلحاق الألف أواخرَها، وذلك نحو: اللَّتَيَّا، واللَّذَيَّا، وهَاذَيَّا.

(١) لم أقف عليه في مختارها لابن جني، ونحوه في: الحجة ٣/١٤١-١٤٤، وعنه: التفسير البسيط ٦/٣٨٣-٣٨٥.

(٢) النساء ١٦. وهي قراءة ابن كثير. ينظر: السبعة ٢٢٩، والإقناع ٢/٦٢٨.

(٣) طه ٦٣، والحج ١٩. وهي قراءة ابن كثير. ينظر: السبعة ٢٢٩، والإقناع ٢/٦٢٨.

(٤) القصص ٢٧. وهي قراءة ابن كثير. ينظر: السبعة ٢٢٩، والإقناع ٢/٦٢٨.

(٥) عجز بيت من المتقارب، لأبي الأسود الدؤلي، وصدره:

فألفيته غيرَ مستعتبٍ ...

الشاهد: عمل اسم الفاعل "ذاكر" النصب في لفظ الجلالة؛ لأن تنوينه إنما حذف لالتقاء الساكنين، فهو كالموجود. ينظر: الديوان ٥٤، والكتاب ١/١٦٩، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٠٢، وللأخفش ١/٩١، ومجاز القرآن ١/٣٠٧، والمقتضب ١/١٩، ٢/٣١٣، والأصول ٣/٤٥٥، وإعراب القرآن للنحاس ١/١٤٥، والحجة ٢/٤٥٤، ٣/١٤١، ٣٣٢، وأمالي ابن الشجري ٢/١٦٤، والإنصاف ٢/٥٤٣، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٤٧، ٥٧٧، ومغني اللبيب ٧٢٠، وخزانة الأدب ١١/٣٧٥.

فأما تخصيص أبي عَمْرٍو[1] العِوَضَ في الإشارة، وتركُه ذلك في "اللذان"؛ فيشبه أن يكون لِمَا رآه من أن الحذف لها ألزمُ، فبحسب ذلك ألْزَمَها العوضَ؛ عوّض في "الذَين"[2] أو لم يعوِّض[3]؛ ألا ترى أنك تقول: اللَذَيَّا، فتَظهرُ اللامُ المحذوفة في التثنية إذا حقَّرته، بخلاف قولك: هَاذَيَّا؟ فالحذفُ في الاسم قائم؛ لأنه كان ينبغي: هاذَيَيّا: الياء الأولى عين الفعل، والثانية للتحقير، والثالثة لامٌ، فحُذفت العين، ولم يجز أن تُحذف اللام؛ لأن بحذفها تتحرَّك ياء التحقير؛ لمجاورتها الألف، وهذه الياء لا تتحرك، ولهذا لم تُلْقَ عليها حركةُ الهمزة في: أُفَيْئِس.

فإن قلت: فهلَّا عوَّضوا في تثنية: يد، ودم؟

فإن ذلك ليس سؤالًا؛ لأنهم قد عوَّضوا في: أسطاع، وأهراق، دون: أجاد، وأقام، وأيضًا؛ فإن الحذف في هذه المتمكنة لا يلزم، فكان كلا حذفٍ؛ ألا تراهم قالوا: غدٍ[4]، وغَدْوٌ، وقالوا: يَدَيَان، وفَمَيَان، وفَمَوَان، فتمَّموه في التثنية، وقالوا في الجمع: أيدٍ، ودماء، وفي التحقير: يُدَيَّة، ودُمَيّ، فتمَّموه؟ انتهى ملخَّصًا.

ع: تقريرُ الاستدلال بـ:

وَلَا ذَاكِرَ اللهَ[5]:

أن التنوين لولا أنه كالثابت لم ينصب.

وتقريرُ الجواب: أنهم قالوا: اللذْ، واللتْ كثيرًا في المفرد، فأشبه الحذفُ لذلك

(١) قراءته التشديد في: ﴿فَذَانِّكَ﴾ من سورة القصص ٣٢ خاصةً دون غيرها. ينظر: السبعة ٢٢٩، والإقناع ٢/٦٢٨.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: اللذَين.

(٣) كذا في المخطوطة، وهي في الحجة: «فبحسب لزومها الحذفَ ألزمها العوضَ، ولم يعوض في "اللذين"؛ ألا ترى أن "اللذين" إذا قلت: اللَذَيَّا، فحقَّرت؛ أظهرت اللامَ المحذوفة...».

(٤) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والوجه الرفع.

(٥) بعض بيت من المتقارب، لأبي الأسود الدؤلي، تقدم قريبًا.

الحذفَ لغيرها ...[1] أن ياء التحقير لا ينقل إليها ...[2]، يعني: وإنما يستغنى[3] بالبدل؛ لأنها كألف التكسير في تحركها وإدغامها[4].

(خ٢)

* عبارةُ ابنِه[5]: شدَّد بعضهم النون تعويضًا عن الحذف المذكور، نحو: اللذانِّ، واللتانِّ، ومنهم من شدَّد في: ذانِّ، وتانِّ، يجعلُ ذلك تعويضًا عن الألف من "ذا" و"تا".

ففي قوله: «بعضهم»، وقولِه: «ومنهم» دليلٌ على أن التشديد ليس لغةً لجميعهم[6].

والنونُ من ذَين وتينِ شُدِّدا أيْضًا وتَعْويضٌ بذاك قصدا

(خ١)

* وقد يُبدل من إحدى المضعَّفين[7] ياءٌ للتخفيف.

قال ابنُ عُصْفُورٍ[8]: إنه قيل: ذانِيك؛ بإبدال ثاني النونن[9]، وإنه قرئ[10]: ﴿فَذَانِيكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾[11][12].

---

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) الحاشية في: ٥/أ.

(٥) شرح الألفية ٥٥.

(٦) الحاشية في: ١٦.

(٧) كذا في المخطوطة، والوجه: إحدى المضعَّفتين، أو: أحد المضعَّفين.

(٨) شرح جمل الزجاجي ١/٢٠٢.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب: النونين.

(١٠) هي قراءة ابن كثير، من رواية شبل عنه. ينظر: السبعة ٤٩٣.

(١١) القصص ٣٢.

(١٢) الحاشية في: ٥/أ.

* [«**وتعويضٌ بذاك قُصِدا**»]: ع: أو ليُخالِفوا بين تثنية المعرب والمبني، كما خالفوا بتصغيرهما، فقالوا: اللَذَيَّا، واللتَيَّا[١].

* قولُه في الموصولات[٢]: «**وتعويضٌ بذاك قُصِدا**»: أي: قَصَدوا التعويضَ عن المحذوف، وهذا يدل على أنها تثنية حقيقية، وفيه نظرٌ من وجهين:

أحدهما: أنه لا يثنَّى الاسمُ حتى يُنكَّر، ولهذا تدخله "أَلْ"، وهذه لا تقبل التنكير.

والثاني: أن التثنية إما تَرُدّ المحذوفَ، كـ: أَخَوان، وأَبَوان، أو لا تردُّه، كـ: يَدَان، ودَمَان، أمَّا أنها تَحذِف ما ثَبَت فلا.

وقال الفارسيُّ[٣]: إنها تثنية، قال: حُذف من "ذا" لامُه في الإفراد، وعينُه في التثنية؛ لالتقاء الساكنين.

ورُدَّ: بأن المحذوف لالتقاء الساكنين كالثابت، بدليل الإعمال في:

وَلَا ذَاكِرَ اللهَ إِلَّا قَلِيلَا[٤]

والثابتُ لا يعوَّض منه، فبَطَل كونُ هذا تثنيةً؛ لأنك تسلِّم أن التشديد عوضٌ، أو النونَ عوضٌ، على اختلافٍ في ذلك.

وأجيب: بأن الحذف قد يكون على شريطة التعويض.

ع: هذا من كلام النِّيليّ[٥]، وأقول: كلُّ من قال بالعوض فقد يلزمه القولُ

(١) الحاشية في: ٥/أ.

(٢) نصَّ على اسم الباب؛ لأنه كتب الحاشية في ٣/ب، والبيت المعلَّق عليه في ٥/أ.

(٣) الحجة ٣/١٤١.

(٤) عجز بيت من المتقارب، لأبي الأسود الدؤلي، تقدم قريبًا.

(٥) التحفة الشافية ١٠٩/أ، والصفوة الصفية ٦٧٢/١. والنِّيلي هو إبراهيم بن الحسين بن عبيدالله الطائي، تقي الدين، من علماء النحو في القرن السابع، له: الصفوة الصفيّة في شرح الدرة الألفية، والتحفة الشافية في شرح الكافية. ينظر: بغية الوعاة ٤١٠/١، ومقدمة تحقيق الصفوة الصفية ٥/١.

بالتثنية، فالأمر لازم له، وكونُ نونِ التثنية عوض[1] من العين قولٌ غريبٌ، والقياس على: أخَوَان، ويَدَان فاسدٌ، وإنما يصح لو قيس على مثنًّى مَبْني، أما مثنًّى معربٌ فلا، وذلك؛ لأن أصول المعرب محفوضة[2][3].

(خ٢)

* ع: في التصغير تقول في "ذا": ذَيَّا، وفي "تا": تَيَّا، وإذا ثنَّيتهما حذفت الألف، فقلت: ذَيَّانِ، وتَيَّانِ، فينبغي أن لا يجوز التشديدُ؛ لأن التثنية لم تُزِل أحدَ الأصلين، إنما أزالت ألفًا زائدةً.

وقالوا أيضًا: تقول في: "الذي" و"التي": اللَّذَيَّا، واللَّتَيَّا، فإن جمعت فمذهبُ س[4] أنك تقول: اللَّذَيُّونَ، ومذهب الأَخْفَشِ[5]: اللَّذَيَّوْنَ، كما تقول في: المصطفى: المصطفَوْن، وفي التثنية: اللَذَيَّانِ[6]، واللَتَيَّانِ، بحذف ألف التصغير، وعلى هذا فلا يجوز التشديد[7].

جمعُ الَّذِي الأُلَى الَّذِين مطلقا وبعضُهم بالواو رفعًا نَطَقا

(خ١)

* قولُه: «**جَمْعُ "الذي": "الذين"**[8] **مطلقا**»: إنما لم يُجْرِ الجمهور "الذين"[9] مُجرى: الزيدِين، كما أُجرى الجميعُ "اللذان" مُجرى: الرجلان؛ لأن "اللذان" إما مفرَّعٌ

(١) كذا في المخطوطة، والوجه: عوضًا.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: محفوظة.

(٣) الحاشية في: ٣/ب.

(٤) الكتاب ٣/٤٨٨.

(٥) ينظر: المقتضب ٢/٢٩٠، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣/٢٠٨، واللباب ٢/١٧٥، وشرح الشافية للرضي ١/٢٨٨.

(٦) في المخطوطة: الذيان.

(٧) الحاشية في: ١٦.

(٨) كذا في المخطوطة، وهو تجوُّز، والذي في متن الألفية: «جمع "الذي" "الأُلى" "الذين" مطلقا».

(٩) في المخطوطة: اللذين.

على "الذي"، كما قد يُوهمه قولُه: «**لَا تُثْبِتِ**»، أو على "اللذِ"[1]، كما يقول الشيخ في "شرح التَّسْهِيل"[2] -وهو الظاهر في التحقيق من قوله: «**لَا تُثْبِتِ**»، ولم يقل: احذفها، فتأمَّل ذلك- أو كالمفرَّع على ذلك، فأُجري مُجرى: الزيدَين، والرجلَين، يدلُّك على أنه كذلك أو بمنزلة ما هو كذلك: أنهم شدَّدوا فيه تعويضًا.

وأما "الذِين" فإنه عندي من "الذي" كـ: رَكْبٍ من: راكبٍ، أي: اتفقا في المادة بطريقٍ عَرَضي، يدلُّك على ذلك: عمومُ "الذي" في العاقل وغيره، وخصوصُ "الذين" بالعاقل، وأن العرب لم تشدِّد النون تعويضًا فيه، كما شدَّدوا في التثنية تعويضًا؛ لأنه ليس مفرَّعًا، ولا كالمفرَّع على "الذي"، فافهمه.

وقد أشار الشيخ إلى ما صرَّحت به، قال[3]: لم يَجْرِ "الذين" على سَنَن الجموع؛ لاختصاصه بأولي العلم، لم يَجْرِ مَجراها في الإعراب، ثم قال: ومن قال[4]: اللذون[5] راعى أن "الذِين" يشبه في اللفظ: الشَّجِينَ، والعَمِينَ، فأعطاه حكمَه[6].

(خ٢)

* [«"**الَّذِينَ" مطلقا**»]: قد يقال: إن القياس كان يقتضي أن تكون لغةَ الجميع؛ لأن الجمع لَمَّا كان مختصًّا بالأسماء كان مُبعِدًا لمشابهة الحروف، واعتضد بأنه داعٍ إلى ما هو أصلُ الأسماء، وهو الإعراب، ودليل ذلك: أن التثنية اتفقوا على إعرابها؛ لِمَا ذكرنا.

ويجاب: بالفرق؛ بأن هذا الجمع ليس مسلوكًا به سبيلَ الجموع المعهودة في الأسماء، بدليل: أن "الذي" عامٌّ في العاقل وغيره، و"الذين" خاصٌّ بالعقلاء، فلما كان مخالفًا للأسماء التي هي جموعٌ لم يكن شبيهًا بها، فلم تَجِدْ مشابهةُ الحرف ما يعارضُها،

---

(١) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب: اللذِ، والمراد: المفرد المحذوف الياء.

(٢) ١/١٩١.

(٣) شرح التسهيل ١/١٩١.

(٤) هي لغة هذيل، ينظر: لغات القرآن للفراء ١٢، وأمالي ابن الشجري ٣/٥٦، وشرح التسهيل ١/١٩١.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: الَّذُون.

(٦) الحاشية في: وجه الورقة الأولى الملحقة بين ٤/ب و٥/أ.

وأما الذين أعربوا راعوا[1] الصيغة، وأن قولك: الذي والذين؛ مشبَّهةٌ بقولك: الشَّجِي والشَّجِينَ[2].

* [«"الأُلَى" "الَّذِينَ"»]: التحقيقُ أنها أسماءُ جمعٍ، أما الأول فواضح؛ لأنه ليس من لفظ "الذي"، [وأما الثاني][3] فلوجهين:

أحدهما: أن دلالة الجمع دلالةُ تكرارِ الواحد بالعطف، وهذا ليس كذلك؛ لأن "الذي" و"الذي" و"الذي" يحتمل العقلاءَ وغيرَ العقلاء، والنوعين، بخلاف "الذين".

والثاني: أنه لا يُثنَّى ولا يُجمع إلا ما تَتَعَرَّفُ نَكِرَتُه[4].

باللَّاءِ واللاتِ التي قد جُمِعا والّلائِي كالذين نزرا وقعا

(خ١)

* [«**واللَاتِ**»]: يحتمل أن يكون أراد: اللاتي، وحَذَف الياءَ؛ لالتقاء الساكنين، ويرجِّحه: أنه الذي ورد في التنزيل[5]، فليَكُنْ هو المنصوصَ عليه، ويحتمل أن يكون الحذف من الأصل، ويرجِّحه: أنه رُوي[6]: «**باللاتِ واللاءِ**»[7].

* [«**و"اللائِي" كـ"الَّذِينَ"**»]: والأكثرُ أن تكون جمعًا للَّتي، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾[8]، وقولِ الشاعر[9]:

---

(١) كذا في المخطوطة، والوجه: فراعوا.

(٢) الحاشية في: ١٧.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٤) الحاشية في: ١٧.

(٥) في سور: النساء ١٥، ٢٣، ٣٤، ١٢٧، ويوسف ٥٠، والنور ٦٠، والأحزاب ٥٠.

(٦) وعليه أكثر نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية ٨٢، البيت ٩٢.

(٧) الحاشية في: ٥/أ.

(٨) الطلاق ٤.

(٩) لم أقف على تسميته.

اللَاءِ[1] كُنَّ مَرَابِعًا وَمَصَايِفًا[2][3]

ومَن وما وأَلْ تُسَاوِي ما ذُكِر وهكذا ذُو عندَ طيِّئٍ شُهِرْ

(خ ١)

* [«و"مَنْ"»]: قال[4]:

لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إِيَادٍ[5]

وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ﴾[6]، فأُطلِقت على المؤنث والجمع، وكذا: ﴿مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ﴾[7][8].

* [«و"أَلْ"»]: ع: عند المازني[9] أن "أَلْ" حرفُ تعريف، لا موصولةٌ، وإن

---

(١) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

... بك والغصونُ من الشبابِ رطابُ

المرابع والمصايف: منازل القوم في الربيع والصيف، كما في: الصحاح (ر ب ع) ١٢١٢/٣. ينظر: لغات القرآن للفراء ١٤١، والتذييل والتكميل ٣٩/٣.

(٣) الحاشية في: ٥/أ.

(٤) هو الأعشى.

(٥) بعض بيت من الكامل، وهو بتمامه:

لسْنا كمَنْ جَعَلَت إِيَادٍ دارَها تَكْرِيتَ تنظرُ حبَّها أن يحصدا

إياد: قبيلة، وهي بدل من "مَنْ"، وروي برفعها. ينظر: الديوان ٢٣١، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٨/١، وللأخفش ٤٤٩/٢، والحجة ٢٢٦/٥، وكتاب الشعر ٢٧٢/١، والخصائص ٤٠٤/٢، ٢٥٩/٣، وأمالي ابن الشجري ٣٠٠/١، وشرح جمل الزجاجي ١٨٥/١، والتذييل والتكميل ١٦٧/٣، ومغني اللبيب ٧٠١.

(٦) يونس ٤٢.

(٧) الأنبياء ٨٢.

(٨) الحاشية في: ٥/أ.

(٩) ينظر: الكامل ٥٢/١، ٥٧، وإعراب القرآن للنحاس ١٧٠/١، ٤٨/٢، واللامات ٥٧،

كانت تؤدي مُؤدَّى "الذي فَعَلَ"، ويؤيده أمور:

١: أنه ليس كل ما كان بمعنى الشيء بمنزلته، بدليل واوِ "مع"، فهي حرف، و"مع" اسم، وهذا يقال: إنه احتجَّ به.

٢: أنه كَثُر تعلُّق حرف الجر قبلَها بما بعدها في المعنى، فليكن في الإعراب كذلك، فتنتفي الموصوليةُ.

الثالث: تخطِّي العامل في: جاءني الضاربُ، وليس لنا اسمٌ هكذا.

الرابع: الفصل بها بين الجار والمجرور في: بالضارب، وهما لا ينفصلان. قاله أبو عَلِيٍّ[(١)] محتجًا به له[(٢)].

* من الموصولات: «**ذُو**»، ولا يستعملها إلا طَيِّئٌ[(٣)]، ولهم فيها استعمالان:

أحدهما: أن تكون بلفظٍ واحد للجميع، فتكون على هذا من باب الموصول المشترك.

والثاني: أن تُفرَد مع المفرد، وتثنَّى مع المثنى، وتجمع مع الجمع، [و][(٤)] تؤنث مع المؤنث، وتذكَّر مع المذكر، فتقول: ذاتُ، وذاتا، وذواتُ، وذو، وذَوَا، وذَوُو.

وأما ما ذكره المصنِّف[(٥)] من التأنيث وجمعِهِ فقط فلا وجه ...[(٦)(٧)].

=

ومشكل إعراب القرآن ٢٥٨، وشرح جمل الزجاجي ١/١٧٨، وشرح التسهيل ١/٢٠٠، وشرح الكافية للرضي ٣/١١.

(١) البصريات ٢/٧٤٠.

(٢) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية الملحقة بين ٤/ب و٥/أ .

(٣) ينظر: لغات القرآن للفراء ٩٦، والنوادر لأبي زيد ٢٦٥، ولأبي مسحل ٢/٤٦٢.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٥) في البيت الآتي.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة. وهذا النوع الثاني من استعمالات "ذو" الطائية كتبه ابن هشام، ثم ضرب عليه، وقد ذكره في أوضح المسالك ١/١٤٧.

(٧) الحاشية في: ٥/أ.

* ع: من وَصْل «**ذُو**» بالاسمية: قولُه[١]:

لَئِنْ لَمْ يُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمُ   لَأَنْتَحِيَنْ لِلْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِقُهْ[٢]

وبالفعلية:

وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ[٣][٤]

* [«"**ذُو**"»]: قال ابنُ عُصْفُورٍ[٥]: إنها لا تقع على المؤنث، خلافًا لبعض النحويين، ولا دليل في قوله[٦]:

وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ[٧]؛

لأنه جاء على تذكير "البِئْر" على معنى القَلِيب، كقوله[٨]:

يَا بِئْرُ يَا بِئْرَ بَنِي عَدِيِّ

(١) هو قيس بن جروة الطائي، الملقب بعارق، وقيل: هو عمرو بن ملقط.

(٢) بيت من الطويل. أنتحين: أقصدن، عارقه: منتزع اللحم الذي عليه. ينظر: النوادر لأبي زيد ٢٦٦، والكامل ١١٤١/٣، والمنتخب لكراع ٧٤٣/٢، وكتاب الشعر ٤١٥/٢، والمحتسب ١٤٢/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٧٤٦/٢، وأمالي ابن الشجري ٥٢/٣، وسفر السعادة ٣٥٧/١، والتذييل والتكميل ٥٢/٣، ٤٠١/١١، وخزانة الأدب ٤٣٨/٧.

(٣) عجز بيت من الوافر، لسنان بن الفحل الطائي، وصدره:

فإن الماءَ ماءُ أبي وجدِّي   ...

ينظر: لغات القرآن للفراء ٩٧، وتهذيب اللغة ٣٤/١٥، وأمالي ابن الشجري ٥٥/٣، والإنصاف ٣١٨/١، وشرح جمل الزجاجي ١٧٧/١، وشرح التسهيل ١٩٩/١، والتذييل والتكميل ٥٣/٣، وتخليص الشواهد ١٤٣، والمقاصد النحوية ٤٠٢/١، وخزانة الأدب ٣٤/٦.

(٤) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية الملحقة بين ٤/ب و٥/أ .

(٥) شرح جمل الزجاجي ١٧٧/١.

(٦) هو سنان بن الفحل الطائي.

(٧) عجز بيت من الوافر، تقدم قريبًا.

(٨) لم أقف له على نسبة.

لَأَنْزِحًا[1] قَعْرَكِ بِالدِّلِيِّ

حَتَّى تَعُودِي أَقْطَعَ الوَلِيِّ[2]

ولم يقل: قَطْعاءَ.

قال[3]: و"ذاتُ" الطائيةُ تقع على ما يعقل وما لا يعقل من المؤنثات، كقوله[4]: «والكرامةِ ذاتُ أكرمكم اللهُ بَهْ»[5][6].

(خ٢)

* مِمَّا يُستدل به على كون "أَلْ" موصولةً: تَعاقُبُها هي والموصولُ الصريحُ في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[7]، ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾[8]؛ فإنهما حكايةٌ لما قاله[9] عليه السلام في واقعة واحدة[10].

---

(١) كذا في المخطوطة مضبوطًا، بإبدال نون التوكيد الخفيفة ألفًا، مراعاةً لحالة الوقف عليها، وفي مصادر البيت: لأنزحنْ.

(٢) أبيات من مشطور الرجز. أَنْزَحَنْ: أستقي ماءها حتى يقلّ، والدلي: جمع دلو، وأقطع: مقطوع، والولي: من يتولاها. ينظر: أخبار النحويين البصريين ٩٣، وأمالي ابن الشجري ١/٢٤٢، والإنصاف ٢/٤١٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/٦٧٥، وسفر السعادة ٢/١٠٤٩، والتذييل والتكميل ٣/٥٣، وتخليص الشواهد ١٤٧، والمقاصد النحوية ١/٤٠٤، وخزانة الأدب ٦/٣٤.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١/١٧٧.

(٤) هو أحد أعراب طيئ.

(٥) بعض قول رواه الفراء في لغات القرآن ٩٧ بتمامه، قال: «وسمعت أعرابيًّا منهم (أي: من طيئ) يَسأل، وهو يقول: بالفضل ذو فضَّلكم الله بُهْ، والكرامةِ ذاتُ أكرمكم الله بَهْ». وينظر: تهذيب اللغة ١٥/٣٤، وأمالي ابن الشجري ٣/٥٤، وضرائر الشعر ١٢٥، وشرح الكافية الشافية ١/٢٧٥، والتذييل والتكميل ٢/١٢٤، ١٦٣، ٣/٤٠، وتخليص الشواهد ١٤٣.

(٦) الحاشية في: ٥/أ.

(٧) الشعراء ١١٤.

(٨) هود ٢٩.

(٩) أي: نوح عليه الصلاة والسلام.

(١٠) الحاشية في: ١٧.

وكالّتِي أيضًا لدَيْهِم ذاتُ وموضِعَ اللّاتِي أَتى ذواتُ

(خ١)

* [«**أيضًا**»]: يعني: في استعمالٍ آخرَ عندهم، لا: «**أيضًا**» عطفًا على: «**ذُو**»[1].

ومثلُ ماْ ذَا بعدَ مَا استِفْهام أو مَنْ إذَا لم تُلْغَ في الكلام

(خ١)

* [«**أو "مَنْ"**»]: قال[2]:

مَنْ رَأَيْتَ المَنُونَ أَخْلَدْنَ أَمْ مَنْ ذَا عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يُضَامَ خَفِيرُ؟[3][4]

* [«**إذا لم تُلْغَ**»]: أوهم بهذا الشرطِ جوازَ إلغائِها معهما، وإنما هذا شرطٌ في التي مع "ما" خاصةً[5].

(خ٢)

* الكوفيون[6] يطلقون "ذا" من القيدَيْنِ، بل يعمّمون ذلك أيضًا في جميع أسماء الإشارة، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾[7][8].

---

(١) الحاشية في: ٥/أ.

(٢) هو عدي بن زيد العبادي.

(٣) بيت من الخفيف. حفير: مجير، كما في: القاموس المحيط (خ ف ر) ١/٥٤٧. الشاهد: مجيء "ذا" موصولة بعد "مَنْ" الاستفهامية. ينظر: الديوان ٨٧، ٢١٧، والألفاظ ٣٣٠، والاختيارين ٧٠٩، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٢٧٨، والزاهر ٢/٢٢٦، وكتاب الشعر ١/٢١٦، ٢/٥٢٩، والخصائص ١/٩٥، وأمالي ابن الشجري ١/١٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠.

(٤) الحاشية في: ٥/أ.

(٥) الحاشية في: ٥/أ.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ، ٢/١٧٧، وأمالي ابن الشجري ٢/٤٤٣، والإنصاف ٢/٥٨٩، وشرح الكافية للرضي ٣/٢٣، والتذييل والتكميل ٣/٤٩.

(٧) طه ١٧.

(٨) الحاشية في: ١٧.

* [«**ومثلُ "ما"**»]: خبرٌ مقدمٌ، وجاز تقديمه؛ لدلالة المعنى على المخبر به والمخبر عنه، ولأن الخبر نكرة، والمخبر عنه معرفة، بناء على أن "مِثْلًا" لا تتعرف بالإضافة[1].

* [«**"ما" استفهامٍ**»]: نكَّر "ما"، وأضافها، وهذا يُبطل قولَ مَنْ منع في قوله[2]:

«اسمٌ بمعنى "مِنْ" مبين»

أن يخفض: «**مبين**» على الصفة لـ: «**مِنْ**»، مدَّعيًا أن هذه الأدوات التي يراد بها الألفاظُ[3][4].

وكلُها ت(ـي)لزم بَعدَه صِله على ضميرٍ لائقٍ مُشْتَمِلَه

(خ١)

* [«**وكلُّها**»]: أي: وكلُّ الموصولات، لا: وكلُّ ما تقدَّم؛ لأنه ذكر بعد هذا "أيّ"، فيُتَخيَّلُ أنها إذا كانت موصولةً لا تلزمها الصلةُ، وليس كذلك[5].

* قولُه: «**بعدَه**» يُعلَمُ منه أنها لا تتقدم، والبَعْديةُ ظاهرةٌ في ما لم يُفْصَل، فيؤخذُ من ظاهره أنها لا تُفْصَل من الموصول.

ولو قال: ...[6] لكان أحسنَ[7].

* [«**تلزمُ**»]: هذا باعتبار الغالب؛ وإلا فقد جاء:

(١) الحاشية في: ١٧.

(٢) في أول باب التمييز. ينظر: الألفية ١١٤، البيت ٣٥٦.

(٣) كذا في المخطوطة، ويظهر أن للكلام صلةً لم يكتبها الناسخ.

(٤) الحاشية في: ١٧، وقد كتبها الناسخ بإزاء قوله في بيت الألفية: «ما ذا»، وهو خطأ، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٦٠، ولم يعزها لابن هشام.

(٥) الحاشية في: ٥/أ.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ٥/أ.

نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا[1]

أو أراد: تلزم في اللفظ أو في التقدير[2].

* قولُه: «**وكلُّها**»: شَرَع في الكلام على الصلة، وكان ينبغي[3] أن يُكْمل ذكرَ الموصولات أوَّلًا؛ فإنه قد بَقِي عليه "أيٌّ".

وحاصلُ الأمر: أن الموصولات تحتاج إلى الصلة[4]، وللصلة أحكامٌ:

أحدها: أنها واجبة الثبوت؛ لأنها اجتُلبت لتعريف الموصول، فلا تحذف.

والثاني: أن محلها بعد الموصول.

والثالث: أنها لا يُفصل بينها وبينه.

والرابع: أنها لا يُفصل بين أجزائها بالأجنبي.

والخامس: أنها لا تكون إلا جملةً أو شبهَها.

والجملة قسمان: اسمية، نحو: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ﴾[5]، وفعلية، وهي قسمان: ما فِعْلُها ماضٍ، نحو: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ * وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ * وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾[6]، وما فِعْلُها مضارع، نحو: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ﴾[7] ...[8]، وقد اجتمع الجمل الثلاثة في قوله:

(١) بيت من مجزوء الكامل، لعَبِيد بن الأبرص. ينظر: الديوان ١٣٧، وكتاب الشعر ٢/٤٢٢، وأمالي ابن الشجري ١/٤٢، ٢/٤٥٧، ٣/٥٨، وشرح جمل الزجاجي ١/١٨٧، وشرح التسهيل ١/٢٣٦، والتذييل والتكميل ٣/١٧٢، ومغني اللبيب ١١٩، ٨١٦، والمقاصد النحوية ١/٤٥٨، وخزانة الأدب ٢/٢٨٩، ٦/٥٤٢.

(٢) الحاشية في: ٥/أ.

(٣) قوله: «وكان ينبغي» انقطع في المخطوطة، ولعله كما أثبت.

(٤) قوله: «تحتاج إلى الصلة» ملحق في الحاشية، وكان كتب بدله: «لا بد لها من صلة»، فضرب على «لا بد لها» فقط.

(٥) الماعون ٦.

(٦) الأعلى ٢-٤.

(٧) الشعراء ٨٢.

(٨) موضع النقط كلمتان لم أتبينهما في المخطوطة، ورسمهما: الله ولـ.

﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ * وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى﴾ الآية[1].

وشِبهُها قسمان: الظرف، نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾[2]، والجار والمجرور، نحو: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[3]. وقد اجتمعا في: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[4].

والسادس: أن الجملة لا تكون إلا خبرية، وهي المحتملة للصدق والكذب، فمِن ثَمَّ لم تقع الفعليةُ ذاتَ أمرٍ.

والسابع: أنها لا بُدَّ أن تشتمل على ضميرٍ مناسبٍ للموصول، في الإفراد والتذكير، وفروعِهما[5].

(خ٢)

* قولُه: «**وكلُّها**»: أي: كلُّ الموصولات، نصُّها ومشترَكُها، و: «**بَعْدُ**»[6] ظرفٌ في موضع الحال من قوله: «**صِلَه**»، للظرف[7] لـ: «**يلزم**»؛ لأنها لا تكون بعد نفسِها، والظرف محلٌّ لعامله وفاعلِ عامله، فإن جعلت: «**تلزم**» خاليًا من الضمير، وقدَّرت[8] رافعًا لـ: «**صِلَه**»، وأجزت -بل رجَّحت- كونَه بالتاء؛ جاز في: «**بَعْدَه**» الوجهان[9].

وجملةٌ أو شبهُها الذي وصِل به كمَنْ عبدِي الذي ابنُه كفل

(١) الشعراء ٧٨، ٧٩، وتمامها مع ما بعدها: ﴿وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ * وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ * وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ﴾.

(٢) النحل ٩٦.

(٣) النحل ٥٣.

(٤) الأنبياء ١٩، وتمامها: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾.

(٥) الحاشية في: ظهر الورقة الأولى الملحقة بين ٤/ب و٥/أ.

(٦) كذا في المخطوطة مضبوطًا، وصوابه ما في متن الألفية: بعده.

(٧) كذا في المخطوطة، وصوابه ما عند ياسين: لا ظرف.

(٨) كذا في المخطوطة، وصوابه ما عند ياسين: وقدَّرته.

(٩) الحاشية في: ١٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٦٢، ولم يعزها لابن هشام.

(خ١)

* [«**أو شِبْهُها**»]: وهو الظرف، والجار والمجرور؛ لقيامهما مقامَ الجملة، ولهذا يُقدَّر متعلَّقُهما جملةً هنا بالإجماع.

وينبغي أن يدخل في شبهها -وإن لم يرده الناظم-: قائمٌ زيدٌ؛ إذا جعلنا "زيدٌ" فاعلًا سدَّ مسدَّ خبر "قائم"، وأجزنا هذا التركيب، وهو مذهب الأَخْفَشِ[(١)]، فينبغي أن يجوز: جاءني الذي قائمٌ أبواه، وينبغي أن يجوز على مذهب الجميع: جاءني الذي ما قائمٌ أبواه؛ لأن اسم الفاعل -وإن كان مع عامله لا يُعدُّ جملةً- إلا أنه هنا واقع موقعَ الجملة، ولهذا لم يَحتجْ إلى خبر، وما يوجد في "المفصَّل"[(٢)] من أن خبره محذوف تَجَوُّزٌ، وإلا فهذا كالفعل في أنه إنما يحتاج لفاعل، ولهذا اشترط الجمهور أن يتقدَّمه أداةُ استفهام، أو نفيٌ؛ ليَقرُب من الفعل[(٣)].

* قولُه: «**وجملةٌ أو شِبْهُها**»: لا يُقدَّر الظرف والمجرور هنا بمفرد، بل تتعيَّن الجملة، بخلاف باب المبتدأ، والفرق: أن الخبر قد ورد مفردًا مصرَّحًا به، نحو: زيد قائم، فلم يكن تقدير المفرد ممتنعًا، وأما الصلة فلما صُرِّح بها لم تكن في غير "أَلْ" إلا جملةً، فوجب أن يُرْجَعَ بالمحتمِل إلى ما تَحقَّق[(٤)].

(خ٢)

* قولُه: «**الذي وُصِل به**»: يَحتمِل مرفوعُ: «**وُصِل**» أن يكون ضميرًا فيه، عائدًا على الموصول المتقدم ذِكْرُه، ويَحتمِل كونَه الظرفَ، ومعنى قوله: «**الذي وُصِل به**»: غيرُ الألف واللام، بدليل ما سيأتي من قوله[(٥)]: «**وصفةٌ صريحةٌ**»[(٦)].

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٣٤١، وارتشاف الضرب ٣/١١٠٨، ومغني اللبيب ٥٧٩، وائتلاف النصرة ٧٩.

(٢) ٣٨، وعبارته: «ومما حذف فيه الخبر لسد غيره مسده: قولهم: أقائم الزيدان؟».

(٣) الحاشية في: ٥/ب.

(٤) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية الملحقة بين ٥/ب و٦/أ .

(٥) في البيت التالي.

(٦) الحاشية في: ١٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٦٢، ٦٣، ولم يعزها لابن هشام.

* [«**وجملةٌ**»]: ليس عطفًا على: «**صِلَه**»؛ لوجهين:

أحدهما: انحلال ارتباطِ قوله: «**الذي وُصِلْ**» البيتَ حينئذٍ.

والثاني: أنه يلزم منه عطفُ الشيء على نفسه؛ لأن الصلة هي الجملة أو شبهها.

بل الواو للاستئناف، والكلامُ خبرٌ مقدمٌ، ومبتدأٌ مؤخرٌ، وأصلُه: والصلة: جملةٌ أو شبهُها، فقال: والذي وُصِل به: جملةٌ أو شبهُها(١).

وصفةٌ صريحة صِلةُ أل وكونُها بمُعْرَبِ الأفعال قل

(خ١)

* [«**وصفةٌ صريحةٌ**»]: خَرج نحو: صاحب، وراكب(٢).

* قولُه: «**صفةٌ**» أَوْلى من قول ابنِ عُصْفُورٍ في "المقرَّب"(٣)؛ فإن عبارته لا يدخل فيها ...(٤) المشبَّهة، واستدركه عليه ابنُ(٥) النَّحَّاس(٦)، وحكى(٧) خلافًا في موصولية الداخلةِ على الصفة المشبَّهة(٨).

* [«**قَلْ**»]: ع: فَعَلوا ذلك؛ تنبيهًا على الأصل؛ لأن الأصل كونُ الصلة جملةً،

---

(١) الحاشية في: ١٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٦٢/١ من خط ابن هشام إلى قوله: «والصلة: جملة أو شبهها».

(٢) الحاشية في: ٥/ب.

(٣) ٩١، وعبارته: «لا توصل إلا باسم الفاعل واسم المفعول».

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٥) هو محمد بن إبراهيم بن محمد ابن النحاس الحلبي، أبو عبدالله، شيخ نحاة مصر في عصره، أخذ عن ابن يعيش وابن عمرون، وأخذ عنه أبو حيان، له: إملاء على المقرب لابن عصفور يسمى بالتعليقة، توفي سنة ٦٩٨. ينظر: الوافي بالوفيات ١٠/٢، وبغية الوعاة ١٣/١.

(٦) التعليقة ٢٠٦/١.

(٧) لم أقف على هذه الحكاية في مطبوعة التعليقة.

(٨) الحاشية في: ٥/ب.

بدليل الكثرة، وقد وصلوا بالاسمية في قوله(١):

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُمْ(٢)

وبالظرف، كقوله(٣):

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَهْ(٤)

ويدلُّك أيضًا على أن الأصل في الصلة أن تكون جملةً: أن صلة "أَلْ" لا تكون صفةً خُلِعت عن الوصف؛ لأنها لا تُقدَّر بالجملة(٥).

(خ٢)

* [«قَلْ»]: وقيل: ضرورة، على أنها "أَلْ" الموصولة، وقيل: على أنها بقيةُ "الذي"، وقيل: "أَلْ" الموصولة، وإنما بقية "الذي"، وقال(٦) ابنُ عُصْفُورٍ في:

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُمْ(٧)

---

(١) لم أقف له على نسبة.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

... لهم دانت رقابُ بني معدٍّ

ينظر: لغات القرآن للفراء ١٢١، واللامات ٥٤، والإنصاف ٢/٤٢٥، وشرح جمل الزجاجي ١/١١٣، ١٧٩، ٢/٦٠٢، وشرح التسهيل ١/٢٠٢، وشرح الكافية الشافية ١/٣٠١، والتذييل والتكميل ٣/٦٨، ومغني اللبيب ٧٢، والمقاصد النحوية ١/٤٤٢، وخزانة الأدب ١/٣٣، ٥/٤٨٣.

(٣) لم أقف له على نسبة.

(٤) بيت من مشطور الرجز. ينظر: شرح التسهيل ١/٢٠٣، والتذييل والتكميل ٣/٦٩، وارتشاف الضرب ٢/١٠١٤، ٢/٢٤٥١، ومغني اللبيب ٧٢، والمقاصد النحوية ١/٤٤١، وخزانة الأدب ١/٣٢.

(٥) الحاشية في: ٥/ب.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل صوابه: «وإنها بقية "الذين"، قاله»، كما يفهم من ضرائر الشعر ٢٨٩.

(٧) صدر بيت من الوافر، لم أقف له على نسبة، تقدم قريبًا.

وقال[1]: وهو الأظهر.

ع: نعم، يجوز: الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ، وجاء: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟﴾[2]، وإن كان المعطوف على الصلة صلةً؛ فقد عُطِف المضارع تارةً، والماضي أخرى، فهذا من باب اغتفارهم في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، مثل: يا زيدُ والحارث، وينبغي أن يجوز على نظير هذا على العكس: الضاربُ الرجل وزيدٍ[3].

أيٌّ كما وأعربت ما لم تُضف وصدرُ وصْلِها ضمير انحذف

(خ١)

* قولُه: «**ما لم تُضَفْ**»: ظاهرُ العربية يقضي بأنَّ: «**ما**» مصدريةٌ ظرفيةٌ، أي: مدةَ انتفاءِ إضافتِها، ووجودِ حذفِ صدرِ صلتِها، وعلى ذلك يفسد؛ لأنه يقتضي أنها تعرب في هذه الحالة فقط، وليس كذلك.

وعلى المتبادِر إلى الذهن من استعمال المصنِّفين يصحُّ؛ لأنهم يستعملون "ما لم" بمعنى: إنْ لم، وعلى ذلك لا إشكالَ، ولا يُحفَظ هذا الاستعمال من كلامهم، وإنما يستعملون "ما" شرطيةً إذا كانت واقعةً على شيء غير عاقل، وهي في استعمال هؤلاء حرفٌ، لا اسمٌ، بل مرادفةٌ لـ"إنْ"[4].

* قولُه: «**ما لم تُضَفْ**» البيتَ: لم أَزَلْ أَستكشِفُ الناسَ العِلَّةَ في بناء "أيّ" إذا أضيفت، وحُذِف صدرُ صلتِها.

وقد رأيت أبا عَلِيٍّ قال في "التَّذْكِرة"[5]: مسألةٌ: قولُه تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[6] إنما بُنِي؛ لأنه حُذِف منه ما يَتعرَّف به، مع افتقار الكلام إليه، وهو الضميرُ، كما حذف

(١) ضرائر الشعر ٢٨٩.

(٢) الحديد ١٨.

(٣) الحاشية في: ١٨.

(٤) الحاشية في: ٥/ب.

(٥) لم أقف عليه في مختارها لابن جني. وينظر: الإغفال ٢/٤٠٠.

(٦) مريم ٦٩.

من "قبلُ" ومن "بعدُ" ما يتعرَّفان به، مع افتقار المضاف إلى المضاف إليه؛ أَلَا ترى أن الصلة إنما تُعرِّف الموصولَ إذا كان فيه ضميرُه؟ ثم حُذِف الضمير مع أن الكلام مفتقر إليه، فقد صار ذلك كحذف الصلة أجمعَ؛ لأنها خالية من الضمير الذي الكلامُ يصلح به[١]، وإنما وجب أن تُوصَل "أيّ" في الخبر؛ لأن المخبِر حقُّه أن يخبر بما يُعرَف، وإلا لم يكن لخبره معنًى، ولم تُوصَل في الاستفهام؛ لأن المستفهِم إنما يستفهم عما يُنكَر ولا يُعرَف. انتهى.

وهذا مقتضٍ لأَنْ تُبنى "أيٌّ" إذا حذف ما تضاف إليه، إذا قيل: أيًّا هو أشد، وليس كذلك بالإجماع، وإنما قلت: إنه يقتضيه؛ لأنه إذا كان حذفُ الصلة مقتضيًا للبناء؛ لأنه شبيهٌ بحذف المضاف؛ فأَنْ يكون حذفُ المضاف شبيهًا بحذف المضاف من باب الأَوْلى، ويلزم أيضًا على صريح علَّته أن تُبنى إذا قيل: أيًّا أشد؛ لأن الافتقار حينئذٍ أشدُّ .

قال ابنُ هِشَامٍ غفر الله تعالى له: وقد رأيت فيما بعدُ في كلام أبي عَلِيٍّ في "التَّذْكِرة" ما يرفع هذا.

ع: الحاصل: أنه جَعَل الصلةَ والعائدَ مجموعُهما كالمضاف إليه، بجامع أن كلًّا منهما -أعني: من الصلة والعائدِ، ومن المضاف إليه- يُعرِّف، وجَعْلُه زوالَ العائدِ كزوال الصلة؛ لأن التعريف بالمجموع؛ فبُنِي لذلك؛ وَاهٍ؛ / لأن ذلك إن تمكَّن لا يتمكَّن تَمَكُّنَ المفرد، بدليل امتناع: أَيُّوهُم، وأَيَّاهُم[٢]، وجواز: أَيُّونَ، وأَيَّانِ. /

حكي عن الأخفش[٣] أنه قال: ولم تُبْنَ في الإفراد كما بُنيت في حال الإضافة؛ لأن المفرد يُثنَّى ويجمع، والمضافَ ليس كذلك؛ أَلَا ترى أن من قال: أَيَّانِ، وأَيُّونَ لم يقل: أَيُّوهُم، ولا: أَيَّاهُما؟ انتهى.

---

(١) بعده في المخطوطة -وقد ضرب عليه-: «وتختص في أنها لا تعرِّف، بمنزلة خلوِّ الكلام من ... فمن ... انه لا يتعرف بها»، وموضعا النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: أَيَّاهما؛ لأن "أَيَّانِ" قبل الإضافة مثنى، فلو قُدِّر جواز إضافته لم يخرج عن ذلك، وهو كذلك في الحكاية الآتية عن الأخفش.

(٣) لم أقف على الحكاية.

فهذا غايةُ ما رأيت من الاعتذار عن إعراب "أيّ" إذا قُطِعت عن الإضافة.

ع: وقفتُ بعد ذلك لأبي البَقَاءِ في "المِصْبَاح في شرح الإيضاح"[1] على نكتةٍ حسنةٍ في ذلك، قال في علة البناء في المضاف إلى الياء -على رأي مَنْ يقول به-: إنه خَرَج عن نظائره، بأن حقَّ المضاف إليه أن لا يُحْدِثَ شيئًا في المضاف من الحركات، وهذا أَوْجَبَ كسرَ آخرِ المضاف؛ تبعًا لطبيعته، وخروجُ الشيء عن نظائره يُلْحِقُه بالحروف؛ ألا ترى أن "قبلًا"، و"بعدًا"، و"يا زيدُ"، و"أيُّ" إذا وُصلت بجزء واحد وهي بمعنى "الذي" في نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ﴾[2] بُنِيت؟ انتهى ملخَّصًا.

قلت: فحاصلُه: أنه أُعرِب من بين سائر الموصولات؛ لأنه ملازم للإضافة لفظًا أو معنًى، وأنه يكون بمعنى "كلٍّ"، وبمعنى "بعضٍ"، على ما قرَّره النحاة، لكن شرط إعرابه أن لا يُخالِف نظائرَه في أن بعده جزءًا واحدًا؛ لأن مخالفة النظائر توجب تحويلَ ما ثَبَت للشيء، وقد ثبت له الإعراب، فلْيُبْنَ.

وقد يُعتَرض بأنه معرب إذا قُطع عن الإضافة، وحُذف الجزء الثاني، وقد يُمنَع جوازُ المسألة؛ لأن جواز حذفِ العائد في "أيّ" على ما قالوا من أنه لا يُشترط الطولُ؛ لأنها طالت بالإضافة، وذلك مُنْتَفٍ هنا[3].

* مثالُ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[4]: قولُ الشاعر[5] -أنشده سَلَمةُ[6]-:

---

(١) ١١٧-١١٩ (ت. الحميدي).

(٢) مريم ٦٩.

(٣) الحاشية في: وجه الورقة الأولى الملحقة بين ٥/ب و٦/أ، ثم ٥/ب، ثم ظهر الورقة الملحقة نفسها.

(٤) مريم ٦٩.

(٥) هو الفرزدق.

(٦) ينظر: الزاهر ٣٢٧/١. وسلمة هو ابن عاصم النحوي، أبو محمد، أحد أئمة الكوفيين، أخذ عن الفراء وخلف الأحمر، وأخذ عنه ثعلب، له: معاني القرآن، والمسلوك في العربية، وغريب الحديث، وغيرها. ينظر: نزهة الألباء ١١٧، ومعجم الأدباء ١٣٨٥/٣، وإنباه الرواة ٥٦/٢، وبغية الوعاة ٥٩٦/١.

أَبَاهِلَ لَوْ أَنَّ الرِّجَالَ تَبَايَعُوا ... عَلَى أَيُّنَا شَرٌّ قَبِيلًا وَأَلْأَمُ[1]

بضم "أَيُّنا". من "شرح التَّسْهِيل" لبعض الناس[2].

وهذا يدل على إلغاء شرط بعضهم عدمَ انجرار "أَيّ"، فأمَّا:

عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ[3]

فلعلَّه تكلَّم به مَنْ يعربُها[4].

(خ٢)

* شَرَطَ لبنائها شرطين:

أحدهما: الإضافة.

والثاني: حذف صدر الصلة.

فلو لم تُضَف أُعربت، ونقل سِيبَوَيْهِ[5] عن الخليل والإمامِ يونسَ[6]، أنهما في غير المضاف يَضُمَّان، كما تُضَمُّ في المضاف، وخالفهما في ذلك، فقال ما نصُّه: ومن قولِهما: اضرِبْ أيٌّ أفضلُ، وأما غيرهما فيقول: اضربْ أيًّا أفضلُ، ويُسَلِّم ذلك في

---

(١) بيت من الطويل. ينظر: الديوان بشرح الصاوي ٧٧٣/٢، والزاهر ٣٢٧/١.

(٢) هو في: التذييل والتكميل ١٣٣/١، ٥٥/٣، ٩٢.

(٣) بعض بيت من المتقارب، لم أقف له على نسبة، وأنشده أبو عمرو عن غسَّان أحد رواة اللغة، وهو بتمامه:

إذا ما أتيت بني مالكٍ ... فسلِّمْ على أيِّهم أفضلُ

روي: «أيُّهم» بالرفع. ينظر: الجيم ٢٦٤/٢، والإنصاف ٥٨٧/٢، وشرح المقدمة المحسبة ١٨٠، وشرح التسهيل ٢٠٨/١، والتذييل والتكميل ٥٥/٣، وتخليص الشواهد ١٥٨، والمقاصد النحوية ٤٠٠/١، وخزانة الأدب ٦١/٦.

(٤) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ٦/ب و٧/أ .

(٥) الكتاب ٤٠١/٢.

(٦) هو ابن حبيب الضبي، أبو عبدالرحمن، أحد أئمة الطبقة الثالثة البصرية، أخذ عن أبي عمرو ابن العلاء، أخذ عنه سيبويه والكسائي، توفي سنة ١٨٢. ينظر: أخبار النحويين البصريين ٥١، ونزهة الألباء ٤٧، ومعجم الأدباء ٢٨٥٠/٦، وإنباه الرواة ٧٤/٤، وبغية الوعاة ٣٦٥/٢.

"أَيُّهم"، ولو قالت العرب: اضربْ أيُّ أفضل؛ لقلتُه، ولم يكن بُدٌّ فيه من متابعتهم. انتهى.

وهما خَلِيقان بإجازة ما أجازه[1] من ذلك وشبهِه؛ لأن الضمة عندهما ضمةُ إعرابٍ، لا ضمةُ بناءٍ؛ لأن "أيًّا" عند يُونُسَ استفهاميةٌ معلَّقة، وعند الخَلِيل استفهاميةٌ عاملُها وما بعدها من الجملة قولٌ تُقَدَّر هي محكيةً به، ولو سُمِع ما ذكراه لصحَّ قولُهما في أصل المسألة، ولكنه لم يُسمع، بشهادة س، رحمهم الله أجمعين.

والذي حَمَلَهما على ذلك؛ أَنْ قالا ذلك؛ أنهما لم يَرَيَا للبناء وجهًا، ووجهُه ظاهر، وهو أنه القياس، أي: كسائر الموصولات، فلما دخلها حذفُ العائد ضَعُفت، فرُدَّت إلى أصلها، كما أن "ما" في لغة أهل الحجاز، إذا تقدم خبرها، أو اقترنت بـ"إلا"؛ رجعت إلى أصلها من الإهمال، كذا شَبَّهه س[2].

وأما الكوفيون[3] فيُوجِبون النصب في نحو: لأضربنَّ أَيَّهم أفضلُ، وأَيَّهم هو أفضلُ، وأيًّا أفضلُ، وخَرَّجوا الآيةَ[4] على ثلاثة أوجهٍ:

أحدها: للكِسَائيِّ والفَرَّاءِ: أن "نَنْزِع" اكتفى بالظرف، كما تقول: أكلت من كل الطعام، ثم ابتُدِئ: أيُّهم أشدُّ.

الثاني: أن الشيعة الأعوانُ، والتقدير: من كل قومٍ تعاونوا؛ لينظروا أيَّهم أشد، والنظر من دلائل الاستفهام، وهو مقدر معه، وأنت لو قلت: لأنظرنَّ أيَّهم أشد؛ كان النظر معلقًا.

ولم أَرَ في نسخة السِّيرافيِّ[5] الوجهَ الثالثَ، وقال بعدُ انهم[6] ذكرَ عنهم الأوجهَ

---

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: أجازاه.

(٢) الكتاب ٤٠١/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٧/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٧/٣، وأخبار الزجاجي ١٠٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢٨/٩، والإنصاف ٥٨٣/٢، والتذييل والتكميل ٨٩/٣.

(٤) وهي قوله تعالى في سورة مريم ٦٩: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾.

(٥) ولم أره كذلك في المطبوعة. ينظر: شرح كتاب سيبويه ١٢٨/٩.

(٦) كذا في المخطوطة، ولم أتبينها.

الثلاثة.

وتلخَّص: أنهم لا يجيزون: لأضربنَّ أيُّهم قائمٌ، على وجهٍ مَّا، وأنه لا حجةَ في الآية عليهم على زعمهم، وأن الخَلِيل ويُونُسَ يجيزانها على التأويلين المذكورين، وأن س يجيزها على الموصولية والبناءِ، فهذه ثلاثة أقوال(١).

وبعضُهم أعرب مُطلقًا وفي ... ذا الحذف أيًّا غيرُ أي يقتفي
إن يُستَطَلْ وَصل وإن لم يستطل ... فالحذف نزرٌ وأَبَوا أن يُختَزَلْ

(خ٢)

* ع: فإن قلت: بما(٢) يحصل الطولُ؟

قلت: بما زاد على جزأي الإسناد، كالجار والمجرور في: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾(٣)، وكالجار والمجرور والمفعول في: ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءًا.

ع: وقولُه: «**إن يستطل**»: أي: يكن طويلًا، لا: أن يُنسَب إلى الطويل؛ لأنه قد يكون طويلًا في نفسه، ولا ينسب للطول؛ الاستلذاذ(٤) أو نحوه؛ ولأن الحكم معلَّق بنفس الطول، لا بشيء آخرَ زائدٍ على الطول(٥).

* قال أبو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ(٦) في شرح قوله(٧):

وَلَا سِيَّمَا يَوْمٌ(٨):

---

(١) الحاشية في: ١٨.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه: بِمَ؛ لأن "ما" الاستفهامية إذا دخل عليها الجار حذفت ألفها.

(٣) الزخرف ٨٤.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب: لاستلذاذٍ.

(٥) الحاشية في: ١٨.

(٦) شرح القصائد التسع ١/١١٠.

(٧) هو امرؤ القيس.

(٨) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

ألا رُبَّ يومٍ لك منهنَّ صالحٍ ... ولا سيَّما يوم بدارة جُلجلِ

مَنْ رفع جَعَل "ما" بمعنى "الذي"، وأضمر مبتدأً، فالمعنى: لا سِيَّما الذي هو يومٌ، وهذا قبيح جدًّا؛ لأنه حَذَف اسمًا منفصلًا من الصلة، وليس بمنزلة قولك: الذي أكلت خبزٌ؛ لأن الهاء متصلة، فحر[1] حذفها؛ أَلَا ترى أنك لو قلت: الذي مررت زيدٌ، تريد: الذي مررت به زيدٌ؛ لم يَجُزْ[2]؟

إن صَلَح الباقي لوصل مُكْمِلِ ... والحذفُ عندهم كثير مُنجَلي

(خ٢)

* ينبغي أن يذكر من شروط الحذف: أن لا يؤكَّد.

قال صف[3]: رَدَّ فا على زج[4] في قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[5]، و:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ[6]:

=

روي «يوم» بالأوجه الثلاثة. دارة جُلجُل: موضع. ينظر: الديوان ١٠، والمنتخب لكراع ٧٥٩، والأصول ١/٣٠٥، وشرح القصائد السبع ٣٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤/١٥٩، وسفر السعادة ١/٢٥٨، وشرح التسهيل ٢/٣١٨، ٣/٢٦، ومغني اللبيب ١٨٦، ٤١٢، ٥٥٠، والمقاصد النحوية ٤/٢١١٦، وخزانة الأدب ٣/٤٤٤.

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح القصائد التسع: فحَسُن.

(٢) الحاشية في: ١٨.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٧٩٣، ٧٩٤.

(٤) معاني القرآن ٣/٣٦٣.

(٥) طه ٦٣. وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي. ينظر: السبعة ٤١٩، والنشر ٢/٣٢١.

(٦) بعض بيت من مشطور الرجز، نسب لرؤبة بن العجاج، وقيل: لعنترة بن عروس، وهو بتمامه:

أمُّ الحُلَيسِ لَعجوزٌ شَهْرَبَهْ

ينظر: ملحقات ديوان رؤبة ١٧٠، ومجاز القرآن ١/٢٢٣، ٢/٢٢، ١١٧، والألفاظ ٢٢٧، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/٣٦٣، والأصول ١/٢٧٤، والاشتقاق ٥٤٤، وسر صناعة الإعراب ١/٣٧٨، ٣٨١، وشرح جمل الزجاجي ١/٤٣٠، وشرح التسهيل ١/٢٩٩، ٢/٣٠، ومغني اللبيب ٣٠٤، ٣٠٧، والمقاصد النحوية ١/٥٠٧، ٢/٧٣٧ وخزانة الأدب ١٠/٣٢٢.

إنه على حذف المبتدأ، قال في "الإغْفال"(1): لأن القصد باللام التأكيدُ، والحذفُ يناقضه.

وهذا دأب الفارسيِّ، والذي نَهَجَ له هذا الطريقَ خ(2)، زعم أنه يجوز [في](3): الذي رأيته زيدٌ: رأيت، بالحذف، وأن الحذف لا يجوز في: رأيته نفسَه زيدٌ؛ لأنه من حيث أكَّدتَ أردتَّ الطولَ، ومن حيث حَذَفتَ أردتَّ الاختصارَ، فبَنَى فا(4) على هذا ما لا يحصى، وكذا صنع ابنُ جِنِّي(5).

وينبغي النظر في هذا، فإن خبر "إنَّ" يحذف، نحو: إنَّ مالًا، وإنَّ ولدًا، وإنَّ إبلًا، وإنَّ شاءً(6)، وذلك في الفصيح، وقول خ في الصلة صحيح؛ لأن المقتضي للحذف هو الطول، وإلا فلِمَ لا حَذَفَ في خبر المبتدأ لولا الطول؟ وإلا ففيه ما في الخبر من التهيئة، فإذا كنت قد فررت من الطول، فكيف تُؤَكِّدُ؟ ولا تَنَافِيَ بين حذف الشيء لدليلٍ وتأكيدِه؛ لأن ما حُذف لدليلٍ بمنزلة الثابت، فقولُ زج في غايةٍ من الحسن(7).

في عائدٍ مُتَّصلٍ إنِ انتَصَب بفعلٍ او وصف كمن نرجو يهب (خ1)

* ع: بَقِي عليه أن يقول: في غير صلة "أَلْ"، نحو: جاءني الضاربته هندٌ، فإنه لا يُحذف إلا نادرًا، كذا نصَّ هو(8) عليه(9).

---

(1) ٢/٤٠٩.

(2) ينظر: الخصائص ٢/٢٨٢، ٣٨٠، ومغني اللبيب ٧٩٣، ٧٩٤.

(3) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(4) ينظر: الإغفال ٢/٤٠٩.

(5) ينظر: الخصائص ١/١٢٨، ٢٨٨، ٢/٢٨٢، ٣٨٠.

(6) ينظر: الكتاب ٢/١٤١، والأصول ١/٢٤٧.

(7) الحاشية في: ١٨، ونقلها ياسين في حاشية التصريح ١/٤٩٢، ٤٩٣ وعدَّ قوله: «قال صف» من كلام ابن هشام.

(8) شرح التسهيل ١/٢٠٤.

(9) الحاشية في: ٥/ب.

* ع: والدليل على كثرته: أن ابن جِنّي في "اللُّمَع"[1]، وابنَ الحاجِب في "المقدِّمة"[2]، وغيرهما لم يذكروا غيره، فيقولون[3]: يُحذف العائدُ المنصوبُ، ويسكتون عن المجرور والمرفوع؛ لِقِلَّته.

وفي كلام ابنِ يَعِيشَ[4] أن قراءة مَنْ قرأ: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾[5] شاذةٌ؛ لأنه حَذَف العائدَ، وليس بفضلةٍ، ولم يجوِّزها[6]؛ لشذوذها، وجاء[7] غير هذا.

فهذا كلُّه يؤكد أن[8] ما ادَّعاه: نفيُ الكثرة في ...[9]، ولم يدَّعِها في غيره، ولا شكَّ أن[10] الفَضْلة والعُمْدة في الحذف متفاوتا[11] المرتبة.

وأُورِد على كلامه: أن حذف المنصوب[12] بالوصف قليل.

والجواب: أنه إنما ادَّعى أن[13] حذف المنصوب كثيرٌ في العائد المنصوبِ بالفعل[14] والوصفِ، فالكثرة محكومٌ بها على المجموع، لا على كلٍّ[15] من المنصوب

(١) ٢٤٩.

(٢) الكافية ٣٥.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) شرح المفصل ٢/٨٥، ٣/١٥٢، ١٥٣.

(٥) البقرة ٢٦. وهي قراءة رؤبة، وقيل: العجاج. ينظر: المحتسب ١/٦٤، وشواذ القراءات للكرماني ٥٦.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) قوله: «يؤكد أن» انقطع في المخطوطة، ولعله كما أثبت.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٥) قوله: «على كل» انقطع في المخطوطة، ولعله كما أثبت.

بفعلٍ ووصفٍ، وإذا كان المحكومُ ... [1] فقد يكون الحكمُ فيهما على السواء، وقد يكون أحدُهما أكثرَ من الآخر[2][3].

* ع: اشترطوا أيضًا في جواز حذف المنصوب: أن لا يكون ثَمَّ ضميرٌ يصلح للربط، نحو: جاءني الذي ضربته في داره، وينبغي أن يستثنى منه: جاءني الذي ضربت لسُوءِ أدبه؛ إذ لا إلباسَ.

ولهم أن يقولوا -إن ثَبَتَ أن العرب لا تحذفه-: إنهم طَرَدوا البابَ[4].

* ع: أجاز ابنُ جِنِّي[5] أن يُحذف منفصلًا، قاله في:

بِإِدْرَاكِي الَّذِي كُنْتُ طَالِبَا[6]

ورأيته لأبي البَقَاء[7] في: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾[8]، قدَّره بالوجهين[9].

ع: والعلَّةُ التي مَنَع النحاةُ بها ذلك ضعيفةٌ[10].

---

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) الحاشية في: ٥/ب.

(٤) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية الملحقة بين ٥/ب و٦/أ .

(٥) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٤٤.

(٦) بعض بيت من الطويل، لسعد بن ناشب المازني، وهو بتمامه:

ويَصغُر في عيني تِلادي إذا انثَنَتْ يميني بإدراكي الذي كنتُ طالبا

ينظر: الشعر والشعراء ٢/٦٨٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/٦٩، وشرح التسهيل ١/٢٠٥، والتذييل والتكميل ٣/٧٥، وتخليص الشواهد ١٦٣، والمقاصد النحوية ١/٤٣٦، وخزانة الأدب ٨/١٤١.

(٧) التبيان في إعراب القرآن ١/١٨.

(٨) البقرة ٣، والأنفال ٣، والحج ٣٥، والقصص ٥٤، والسجدة ١٦، والشورى ٣٨.

(٩) متصلًا ومنفصلًا، أي: رزقناهموه، ورزقناهم إياه.

(١٠) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية الملحقة بين ٥/ب و٦/أ .

* قولُه(١): «إلا بصلةٍ» أَوْلى من قول بعضهم: إلا بجملة؛ ليدخل فيه "أَلْ".

قولُه: «وعائدٍ»: ليخرج: "حيث"، و"إذ"، و"إذا"، وأسماءُ الشرط.

ويَرِد على الحدِّ: "مَنْ" الموصوفةُ؛ فإنها لا تَتِمُّ جزءًا إلا بصفتها، ولا بدَّ في تلك الصفة من عائدٍ، والحروفُ المصدريةُ؛ فإنها لا تَتِمُّ إلا بصلةٍ وعائدٍ في صلتها في الجملة، إذا قلت: يعجبني أن تقومَ.

ع: هذا إيرادُ النِّيليِّ(٢)، ويُفسِده: يعجبني أن يقوم زيدٌ، وأن الكلام في الموصول من الأسماء، لا في مطلق الموصول.

قولُه: «جملةٌ خبريةٌ»: الصلةُ لها ستة شروط:

الجملة، فنحو: جاءني الذي مثلُك، لا يجوز؛ وذلك لأنها وُضعت وصلةً إلى وصف المعارف بالجمل.

الخبرية؛ لأن الإنشائية لا تقع صفةً، فلا تقع صلةً، إذ المراد من الصلة أن تكون صفةً لصاحب الموصول في المعنى، وإنما لم تقع صفةً؛ لأن معناها غيرُ محصَّل.

معلومةٌ عند المخاطب؛ لأن الجمل نكراتٌ في المعنى، فلو كانت مجهولةً بَعُدت عن التعريف بها، فلا تقول: الذي قام أبوه؛ إلا لـمَنْ يعلم أن شخصًا قام أبوه.

موضِّحة؛ احترازٌ من التعجُّبية، فإنها عند س(٣) خبرية، ولكنها مبهمة.

غيرُ محتاجة إلى كلامٍ قبلَها؛ احترازٌ من الاستدراكية.

فيها عائدٌ؛ احترازٌ من "نِعْمَ" و"بِئْسَ"، إذا قلنا: إخبارٌ عن الماضي، واستمرَّت، فإنها جملة خبرية، ولا عائد فيها، فلا تقع صلةً، وكذا: قام زيد، ونحوه.

---

(١) أي: ابن الحاجب في الكافية ٣٤، وعبارته: «الموصول: ما لا يتم جزءًا إلا بصلةٍ وعائدٍ، وصلتُه جملة خبرية».

(٢) التحفة الشافية ١١٢/أ.

(٣) الكتاب ٤/٩٩، ١٠٠.

وإنما افتقرت الصلة لعائدٍ؛ ليربط الجملةَ بالموصول[١].

(خ٢)

* «**في**» متعلقةٌ بـ: «**مُنْجَلي**»، أي: يتضح[٢] فيه، أما كثيرٌ فدليلُه النقل، وأما واضحٌ فدليلُه أنه فضلةٌ، ومفهومُه: أنه في غير ذلك ليس كذلك؛ وذلك لأنه في المبتدأ قليل غير واضح؛ لكونه مطلوبًا من وجهين: كونُه عائدًا، وكونُه أحدَ جزأي الجملة.

ويجوز كونُ: «**كثيرٌ مُنْجَلي في عائدٍ**» من المتنازعين، إن جعلتهما خبران[٣]، وإن جعلت: «**مُنْجَلي**» صفةً لـ: «**كثير**» امتنع التنازع، وتعيَّن التعلق بـ: «**مُنْجَلي**»؛ لأن الوصف لا يوصف قبل العمل[٤].

* [«**بفعلٍ او وصف**»]: احترازٌ من المنصوب بالحرف، كذا في "شرح الكافية"[٥].

وحقُّه أن يقول: وصف غير صلةٍ لـ"أَلْ"، كـ: جاء الضاربُه زيدٌ، فإن سُمِع لم ينقس.

ع: التحريرُ: أنه مع "أَلْ" إما ضرورةٌ، نحو:

---

(١) الحاشية في: وجه الورقة الثانية الملحقة بين ٤/ب و٥/أ .

(٢) كذا في المخطوطة، وهي عند ياسين: متضح.

(٣) كذا في المخطوطة، وصوابه ما عند ياسين: خبرين.

(٤) الحاشية في: ١٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٦٤، ٦٥ بزيادة، وعزا لخط ابن هشام من قوله: «ويجوز» إلى آخرها.

(٥) شرح الكافية الشافية ١/٢٨٩.

مَا المُسْتَفِزُّ الهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ[1]

أو ممتنعٌ، نحو: جاء الضارب زيدٌ؛ لأنه مُلْبِسٌ، إذ لا يُدْرَى هل المراد: الضاربه، أو: الضاربها، أو: الضاربهما، أو: الضاربهم، أو: الضاربهنَّ؟

وإما قليلٌ[2]، نحو:

مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ[3]

وتلخَّص: أنه لا كثيرٌ ولا منجلي[4] مطلقًا، بل إما ممتنع مطلقًا، وإما ممتنع في النثر جائزٌ في الشعر، وإما جائز في النثر بقلَّةٍ.

وغَلِط ابنُ الناظمِ[5] هنا[6]، فمَثَّل بمسألة[7] الوصف بقوله[8]:

---

(١) صدر بيت من البسيط، لم أقف له على نسبة، وعجزه:

... ولو أُتيح له صفوٌ بلا كدرِ

الشاهد: حذف العائد المنصوب بوصفٍ واقعٍ صلةً لـ"أل" في "المستفز" ضرورةً، والتقدير: المستفزُّه. ينظر: شرح التسهيل ١/٢٠٧، والتذييل والتكميل ٣/٨٤، وتخليص الشواهد ١٦١، والمقاصد النحوية ١/٤١٤، ٤/١٩٨٢.

(٢) يعني: في غير صلة "أل".

(٣) صدر بيت من البسيط، لم أقف له على نسبة، وعجزه:

... فما لدى غيرِه نفعٌ ولا ضررُ

الشاهد: حذف العائد المنصوب بوصفٍ واقعٍ صلةً لـ"ما"، وهو قليل، والتقدير: موليكه. ينظر: شرح التسهيل ١/٢٠٥، وشرح الكافية الشافية ١/٢٩٠، والتذييل والتكميل ٣/٧٣، وتخليص الشواهد ١٦١، والمقاصد النحوية ١/٤١٣.

(٤) كذا في المخطوطة، وصوابه ما عند ياسين: منجلٍ.

(٥) شرح الألفية ٦٧.

(٦) وذلك أنه مثَّل بما هو واقع في صلة "أل"، وهو معها ممتنع في النثر ضرورة في الشعر. ينظر: تخليص الشواهد ١٦٢، والمقاصد النحوية ١/٤٣٦.

(٧) كذا في المخطوطة، وصوابه ما عند ياسين: لمسألة.

(٨) لم أقف له على نسبة.

فِي المُعْقِبِ البَغْيُ[1][2]

كذاك حذفُ ما بوصف خُفِضا   كأنت قاضٍ بعد أَمرِ مِن قضى

(خ١)

* ومنهم[3] مَنْ لا يشترط كونَ المضاف وصفًا، واستدل بقوله[4]:

مِنْ بَابِ مَنْ يُغْلَقُ مِنْ خَارِجِ[5]

وهو عند غيره شاذٌّ، أو مُؤَوَّل[6].

(خ٢)

* يُوهِم: «**كذاك**» [أنَّ][7] الحذف كثيرٌ منجلي[8]، ولا أدري: هل أراده أو لا؟

(١) بعض بيت من مجزوء البسيط، وهو بتمامه:

في المعقب البغيُ أهلَ البغي ما   ينهى امرأً حازمًا أن يسأما

الشاهد: حذف العائد المنصوب بوصفٍ واقعٍ صلةً لـ"أل" في "المعقب" ضرورةً، والتقدير: المُعْقِبه. ينظر: تخليص الشواهد ١٦١، والمقاصد النحوية ١/٤٣٥.

(٢) الحاشية في: ١٩، ونقل ياسين في حاشية الألفية ١/٦٥ من قوله: «حقه أن يقول» إلى آخرها، وعزا لابن هشام من قوله: «التحرير» إلى آخرها.

(٣) كالكسائي. ينظر: التذييل والتكميل ٣/٧٦.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) عجز بيت من السريع، وصدره:

أعوذُ   بالله   وآياتِهِ   ...

الشاهد: حذف العائد المجرور بغير الوصف في صلة "مَنْ" ضرورةً، والتقدير: ممَّن يُغلَق بابُه من خارج. ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/١٣٤، وشرح جمل الزجاجي ١/١٨٤، والتذييل والتكميل ٣/٧٦.

(٦) الحاشية في: ٥/ب.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٨) كذا في المخطوطة، وصوابه ما عند ياسين: منجلٍ.

وكذا في البيت الذي بعده[1].

* قولُه: «**ما بوصفٍ**»: إن قلت: قال الزَّمَخْشَرِيُّ[2]: يعذب من يشاء تعذيبه، ويرحم من شاء رحمته، والمعنى على ما ذَكَر.

قلت: ينبغي أن يقال: ثم قدَّرت حذفَ المضاف، ثم الممتنعُ أن يحذف المضاف إليه وحده[3].

كذا الذي جُرّ بما الموصولَ جَر كمُر بالذي مررتُ[4] فهو برْ

(خ١)

* مِمَّا يُشكِل: قولُه[5]:

أَبْلِغَا خَالِدَ بْنَ نَضْلَةَ وَالمَرْ ءُ مَعْنِيّ[6] بِلَوْمِ مَنْ يَثِقُ[7]

قال ش[8]: فزعم الكِسَائيُّ[9] أنه من قولهم: أنت موثوق، وأنتما موثوقان، ولم يُسمع في الفعل إلا: وَثِقت بك، إلا أنه حَسُن في البيت؛ لظهور الباء في "لوم"، فكَفَتْ من الباء ...[10] الظاهر بمعنى المضمر، كقولك: امْرُرْ بالذي تمرُ، ولا تقول: اكفَل الذي تمرر؛

(١) الحاشية في: ١٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٦٥.

(٢) الكشاف ٣/٤٤٩ في تفسير قوله تعالى في سورة العنكبوت ٢١: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَرۡحَمُ مَن يَشَآءُ﴾.

(٣) الحاشية في: ١٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٦٥، ٦٦ بزيادة.

(٤) أعادها ابن هشام في الهامش، فكتب: «مَرَرْتُ صح»؛ لأن التاء في المتن بنقطة واحدة.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولا يستقيم عليه الوزن، ولعل الصواب: مُعَنًّى.

(٧) بيت من الخفيف. الشاهد: حذف العائد المجرور في صلة "مَنْ" مع اختلاف متعلق الصلة والعائد ضرورةً. ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/١٨٥، وضرائر الشعر ١٧٦، وشرح التسهيل ١/٢٠٦، والتذييل والتكميل ٣/٨٠، وتخليص الشواهد ١٦٥.

(٨) حواشي المفصل ١٨١، ١٨٢.

(٩) لم أقف على كلامه عند غير الشلوبين في هذا الموضع المنقول منه.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمتين أو ثلاث انقطعت في المخطوطة. وفي حواشي المفصل: «من الباء

لأن الكفالة والمرورَ مختلفان[1].

* [«كمُرْ بالذي مررت»]: بشرط اتحادِ معنى المتعلَّق، فأما:

وَالـمَرْ ءُ مَعنيٌّ[2] بِلَوْمِ مَنْ يَثِقُ[3]

فضرورةٌ[4].

(خ٢)

* قولُه: «الذي جُرَّ»: قال أبو البَقَاء[5] في: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾[6]: التقدير: ما أَمَرَه به، ولم يَزِدْ على ذلك.

وفيه نظرٌ؛ فإنه إن قُدِّر إسقاطُ الخافض فقط لَزِم: ما أَمَروه[7]؛ فيتَّحدَ الضميران متصلين، أو: ما أَمَرَه إيَّاه؛ فيُحذَفَ المنفصلُ[8].

* زَمَخْشَريّ[9] في: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾[10]: "ما" نافيةٌ، قال: وقيل: موصولةٌ، فعلى هذا يكون العائدُ محذوفًا، أي: ويختارُ الذي كان لهم فيه الخِيَرةُ، كما

=

التي كان ينبغي لها أن تظهر مع "يثق"، وهو مع ذلك قبيح؛ لأن هذا إنما يحذف إذا كان الظاهر بمعنى المضمر...».

(١) الحاشية في: ٥/ب.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولا يستقيم عليه الوزن، ولعل الصواب: مُعَنًّى.

(٣) بعض بيت من الخفيف، لم أقف له على نسبة، تقدم قريبًا.

(٤) الحاشية في: ٥/ب.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٢/١٢٧٢.

(٦) عبس ٢٣.

(٧) كذا في المخطوطة، وصوابه ما عند ياسين: ما أَمَرَهوه.

(٨) الحاشية في: ١٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٦٦.

(٩) الكشاف ٣/٤٢٧.

(١٠) القصص ٦٨.

حُذِف في: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾[1][2].

* قالوا: إن من الضرورة قولَه[3]:

فَأَصْبَحَ مِنْ أَسْمَاءَ قَيْسٌ كَقَابِضٍ   عَلَى الماءِ لَا يَدْرِي بِمَا هُوَ قَابِضُ[4]؛

لأنه نظير: مررت بالذي فرحت.

كذا قال ش ف[5]، وهو خطأ، إنما أصله: قابضُه، والباء زائدة، والعائدُ حُذف منصوبًا، على رأي الأَخْفَش[6]، ومخفوظا[7] على رأي غيره، فهو ضرورةٌ من هذا الوجه لا غيرُ[8].

(١) الشورى ٤٣.

(٢) الحاشية في: ١٩.

(٣) هو قيس بن جروة الطائي.

(٤) بيت من الطويل. الشاهد: حذف العائد المجرور بالوصف "قابض" على رأي ابن هشام، وبالحرف مع اختلاف جارّ الموصول وجارّ العائد ضرورةً على رأي غيره. ينظر: النوادر لأبي زيد ٢٦٦، والحجة ١/٢٦٠، ٦/٢٥١، ومجمع الأمثال ٢/١٤٩، والمستقصى ٢/٢٠٨، وضرائر الشعر ١٧٥، والتذييل والتكميل ٣/٧٩، ٨٢، ١١/١٥٧، وارتشاف الضرب ٢/١٠٢١، ٥/٢٤٢٤.

(٥) ارتشاف الضرب ٢/١٠٢١، ٥/٢٤٢٤.

(٦) معاني القرآن ١/٩٢-٩٤. وينظر: أمالي ابن الشجري ١/٦، ومغني اللبيب ٦٥٤.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب: ومخفوضًا.

(٨) الحاشية في: ١٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٦٦، دون قوله: «كذا قال ش ف».

المعَرّف بِأَداةِ التعريفِ

أَلْ حرفُ تعريفٍ أَوِ اللامُ فقط فنمطٌ عرَّفت قُلْ فيه النَمَط

(خ١)

* «**نَمطٌ**» مبتدأٌ، و: «**عَرَّفتَ**» صفةٌ، والتقدير: أردتَّ تعريفَه، و: «**قُلْ فيه: النَّمَط**» خبرٌ.

ع: وكان الأحسنُ: فنَمَطًا؛ لولا أنه كان يلزم منه حذفُ شرط[1][2].

(خ٢)

* مَثَّل في "شرح الكافية"[3] للمعهود بالحضور بقولك لشاتمِ رجلٍ حاضرٍ: لا تَشْتُمِ الرجلَ.

وهذا حقٌّ، وفيه ردٌّ على من يحصر "أَلْ" الحضورية في تلك المسائل الأربع[4]، ثم قولُ أولئك في: خرجت فإذا الأسدُ: إن "أَلْ" للحضور؛ ممنوعٌ، بل هذه لغائبٍ، لا لحاضرٍ.

وقال أيضًا -أعني: الناظمَ[5]-: إن "أَلْ" في: اشترِ اللحمَ؛ يسمِّيها المتكلِّمون: لتعريف الماهيَّة، وإن ذلك ملتحق بالعهد؛ لأنك إنما تقوله لمن يعتاد قضاءَ حوائجك، فقد صار ما تبعثه له مقصودًا بالعلم، فهو في حكم المذكور أو المشاهَد، وإن "أَلْ" تقع لعموم الجنس، نحو: الرجل خير من المرأة، وإن من علامات هذا: صحةَ حلول "كلٍّ" محلَّه.

قلت: أما "أَلْ" في: اشترِ اللحمَ؛ فليست للماهيَّة، بل لتعريف معهودٍ عهدًا ذهنيًّا، وأما "أَلْ" في: الرجل خير من المرأة؛ فلتعريف الماهيَّة والجنسِ المطلقِ، فلا يصحُّ

---

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) الحاشية في: ٥/ب.

(٣) شرح الكافية الشافية ١/٣٢٢.

(٤) هي: بعد اسم الإشارة، وفي النداء، وبعد "إذا" الفجائية، وفي اسم الزمان الحاضر، كالآنَ والساعة. ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/١١١، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٤، وارتشاف الضرب ٢/٩٨٦، ومغني اللبيب ٧٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ١/٣٢٢.

حلولُ "كلٍّ" محلَّها؛ لأن "كلًّا" إنما تأتي هنا لاستغراق الأفراد.

وقولُه: «وعلامتُها: حلولُ "كلٍّ"»: هذا من علامات "أَلْ" الاستغراقية.

ومن علات[1] أيضًا: صحةُ الاستثناء، وصحةُ الوصف بالجمع، والعلامةُ الأولى تتخلَّف في التي للجنس المطلق، ولا تتخلَّف الأُخْرَيان[2].

وقد تُزادُ لازِمًا كاللاتِ والآنَ والذين ثم اللَّات

(خ ١)

* كتب الشَّلَوْبينُ[3]: قال الأَخْفَشُ[4] في "اللات" و"العُزَّى": إن اللامَ زائدةٌ فيهما، قال ابنُ جنِّي[5]: وقد يتوجَّهُ "العُزَّى" على أن يكون تأنيثَ "العز"[6]، فتكونَ "أَلْ" فيها كـ"الصَعِق".

قال: والوجهُ: الأوَّلُ؛ لأنَّا[7] لم نسمع "العُزَّى" صفةً، كما سمعنا: الصُغْرى، والكُبْرى.

ع: لا نحتاجُ لسماعٍ؛ لثبوت: الأَعَزِّ[8]، فهو كـ: الأَقْصى والقُصْوى[9].

* [«والآنَ»]: ع: وتقريره: أن "الآن" إشارةٌ إلى وقت معين، كما أن "هنا" إشارةٌ لزمن معين، ولا التفاتَ إلى عدم عدِّ الناس لها في أسماء الإشارة، فإذا ثبت هذا فتعريفها بالإشارة[10]، فالألفُ واللام فيها زائدة، فهذا أقربُ مأخذًا من أن يقال[11]:

(١) كذا في المخطوطة، ولعل صوابه: علاماتها.

(٢) الحاشية في: ١٩.

(٣) حواشي المفصل ١٤.

(٤) معاني القرآن ١/١١.

(٥) المبهج ٩٣، ٩٤، وسر صناعة الإعراب ١/٣٥٩، ٣٦٠ بنحوه.

(٦) كذا في المخطوطة، والمراد: الأَعَزّ، وهو كذلك عند ابن جني والشلوبين.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) الحاشية في: ٥/ب.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

إنه معرَّف بلامٍ محذوفةٍ منويةٍ، بُني الاسم؛ لتضمُّنها[1]، وأن هذه ألفٌ ولامٌ أخرى غيرُ تلك زيدت.

وسببُ بنائه على الأول: إما تضمُّنُه معنى الحرف الذي حقُّه أن يوضَع، كما يقول الناظم[2]، وإما افتقارُه إلى مشارٍ إليه، كما يقول غيره.

ومَنْ[3] قال: بُني؛ لأنه خالف نظائره؛ لأنه لا نكرةَ له؛ قُبِلَ[4][5].

* قال الشيخُ أبو محمدٍ عبدُالله بنُ محمدِ بنِ السِّيدِ البَطَلْيَوْسِيُّ رحمه الله تعالى في كتابه "الاقْتِضاب"[6]: النحاة في اشتقاق "الآن" قولان:

أحدهما: أنه من: آنَ، يَئِينُ، أي: حان[7]، فألفُه عن واوٍ، كألف: بابٍ، ودارٍ؛ لأن "حان" من ذوات الواو عندنا، وقيل: إنه من ذوات الياء.

والثاني: أن أصله: أَوَان، واختلفوا في علَّته، فقيل: حُذفت الألف، وقُلبت الواو ألفًا، كما في "قام"، وقيل: بل قُلبت الواو ألفًا حين تحرَّكت وانفتح ما قبلَها.

ع: لم يعتدَّ هذا القائلُ الألفَ حاجِزًا. انتهى.

فاجتمعت ألفان، فحذفت الثانية؛ لأنها زائدة.

وأما العلة الموجبة لبنائه؛ فاختلف النحاة أيضًا فيها:

فقال س[8] وأصحابُه: لأن سبيل "أَلْ" أن تدخل لتعريف الجنس، أو العهد، أو لتعريف الأسماء الغالبة، كـ: الحَسَن، والعَبَّاس، والدَّبَرانِ[9]، وهي في "الآن" على غير هذا

---

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) شرح التسهيل ٢/٢١٩.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) الحاشية في: ٥/ب.

(٦) ١/٦١-٦٤.

(٧) ينظر: التقفية ٧٥، وجمهرة اللغة ١/٢٤٩.

(٨) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٩) هو من منازل القمر. ينظر: الصحاح (د ب ر) ٢/٦٥٣، والقاموس المحيط (د ب ر) ١/٥٥٢.

السبيل؛ لأن "الآن" إنما هو إشارة إلى الوقت الحاضر، فخالف نُظَراءَه، فبُني.

وقيل: إنما بُني؛ لأنه وقع في أول الأمر معرفةً، وسبيلُ ما تدخل عليه "أَلْ" أن يكون نكرةً قبلَها.

وكان الفارسيُّ[(١)] يقول: إنه معرفةٌ بلامٍ أخرى غيرِ هذه، وأنه إنما [بُني][(٢)] لتضمُّنه معناها، كما في "أمسِ".

وكان المبرِّد[(٣)] يزعُم أنه في الأصل فعلٌ ماضٍ من قولنا: آنَ، يَئِينُ، فأُدخلت "أَلْ" عليه، وجُعل محكيًّا، كما جاء أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن قِيلَ وقالَ[(٤)].

ووقفت على كلامٍ منسوبٍ إلى الفارسيِّ[(٥)]، أنه قال: «الآنُ أحدُ[(٦)] الزمانين» بالرفع؛ لأنك إنما بنيته وهو مشار به إلى الزمن الحاضر، / فلست تشير به إلى الزمان الآن، إنما تخبر عنه، فوجب أن يعرب؛ لمفارقته الحال التي كان عليها.

فهذا؛ وإن كان كما قال؛ فليس يمتنع أن تتركه مفتوحًا على الحكاية، كما تقول: "مِنْ" حرف خفضٍ، و"قامَ" فعلٌ ماضٍ، وإن كانا قد صارا اسمين، وكذا قال الأَخْفَشُ[(٧)] في: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[(٨)]: إنه فاعل، وإنه تركه على حاله لمَّا جرى منصوبًا في الكلام، وكذا: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[(٩)].

(١) الإغفال ٢٨٠/١، وينظر: سر صناعة الإعراب ٣٥٣/١.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الاقتضاب، والسياق يقتضيه.

(٣) كذا في المخطوطة، وهي في الاقتضاب: الفراء، وهذا أحد توجيهين للفراء في: معاني القران ٤٦٨/١، ولم أقف عليه للمبرد.

(٤) أخرجه البخاري ٦٤٧٣، ٧٢٩٢ ومسلم ٥٩٣، من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

(٥) لم أقف عليه للفارسي، وهو لابن جني في: المحكم ٥٣٢/١٠، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ٣٠، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٣٣/١.

(٦) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولعل الصواب ما في الاقتضاب: حدُّ.

(٧) معاني القرآن ٢٥٦/١.

(٨) الأنعام ٩٤.

(٩) الجن ١١.

ع: وقال ابنُ الخبَّاز في "شرح الدُّرَّة"[1]: "أَلْ" في "الآن" زائدةٌ لازمةٌ، عند ص، وبمعنى "الذي" و"آنَ" فعلٌ، عند ك[2]، وهو غلطٌ؛ لأن "أَلْ" لا تُوصَل بفعلٍ إلا شاذًّا[3].

(خ٢)

* ع: الأحسنُ أن يُقرأ: «**وقد يُزَادُ**» بالياء آخرِ الحروف؛ ليناسب قولَه: «**لازمًا**»[4]، ولو قال: «**تُزَادُ**» بالتاء من فوق يقول: لازمةً، والقولُ بأن التقدير: زَيْدًا لازمًا؛ تكلُّفٌ[5].

ولاضْطِرارٍ كبَنَاتِ الأَوبَرِ كذا وطِبْتَ النفسَ يا قيسُ السري

(خ١)

* "بناتُ أَوْبَر" علمُ جنسٍ على ضربٍ من الكَمْأة، نصَّ عليه س[6]، فقال بعد ذكر علم[7] جملة في عَلَم الجنس: وإذا قالوا: بناتُ أَوْبَر؛ فكأنهم قالوا: هذا الضربُ الذي من أمره كذا وكذا من الكَمْأة. انتهى.

...[8] عن "أَلْ"، فلذلك حكم بزيادتها في قوله[9]:

(١) الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ٥٣/ب.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢/٤٢٤.

(٣) الحاشية في: وجه الورقة الثانية الملحقة بين ٥/ب و٦/أ وظهرها.

(٤) عند ياسين: «ليناسب قوله: "حرف تعريف"، وقوله: "لازمًا"».

(٥) الحاشية في: ١٩. ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٦٧، ٦٨، وزاد: «ولا تعده على حرف التعريف؛ لأنه لا يزاد، وقد يقال: إنه عائد على "أل"، لا بقيد قوله: "حرف تعريف"، مثل: له عندي درهم ونصفه، أي: ونصف آخر، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾».

(٦) الكتاب ٢/٩٥.

(٧) كأنه مضروب عليها، ولم أتبين وجهها.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين انطمستا في المخطوطة.

(٩) لم أقف له على نسبة.

وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ[1][2]

* [«كذا»]: وكذا قولُه[3]:

أَمَا وَدِمَاءٍ لَا تَزَالُ مُرَاقَةً ... عَلَى قُنَّةِ العُزَّى[4] وَبِالنَّسْرِ عَنْدَمَا[5]

أدخل "أَلْ" على "نَسْر" ...[6] عَلَم صَنَمٍ[7].

* «السَّرِي» عطف بيانٍ، لا بدلٌ؛ لأنه لا يباشر "يا"، ولا مضافٌ إليه؛ وإلا لنُصب: «قَيْس»، وليس هو قويٌّ[8] في المعنى[9].

(خ٢)

* [«ولاضطرارٍ»]: يتعلق بمحذوفٍ معطوفٍ على: «لازمًا»، أي: ومُنْفَكًّا لاضطرارٍ، ودلَّ على ذلك: أنه قَسِيمه، والأحسنُ أن يكون التقدير: وغيرَ لازمٍ

---

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

ولقد جنيتُك أكمُؤًا وعساقِلًا ...

ينظر: الجيم ٢/٣٣٣، والمقتضب ٤/٤٨، ومجالس ثعلب ٥٥٦، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٤٦، والحلبيات ٢٨٨، والخصائص ٣/٦٠، والإنصاف ١/٢٦٠، ٢/٥٩٦، وشرح جمل الزجاجي ٢/١٣٩، وشرح التسهيل ١/٢٥٩، والتذييل والتكميل ٢/١٢٦، ٣/٢٣٧، ومغني اللبيب ٧٥، والمقاصد النحوية ١/٤٦٥.

(٢) الحاشية في: ٥/ب.

(٣) هو عمرو بن عبد الجن.

(٤) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) بيت من الطويل. قُنَّة: أعلى الشيء، وعَنْدَم: شجر كلون الدم يُصبغ به. ينظر: الحجة ٣/٣٤٦، والحلبيات ٢٨٧، وسر صناعة الإعراب ١/٣٦٠، وأمالي ابن الشجري ٣/١٢١، والإنصاف ١/٢٥٩، وشرح التسهيل ١/٢٥٩، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٧، وتخليص الشواهد ١٦٧، والمقاصد النحوية ١/٤٦٧، وخزانة الأدب ٧/٢١٦.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ٥/ب.

(٨) كذا في المخطوطة، ويخرَّج على أن اسم "ليس" ضمير الشأن.

(٩) الحاشية في: ٥/ب.

لاضطرارٍ[1].

* أجاز ابنُ عَمْرُونَ[2] في قوله[3]:

عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ[4]

أن تكون "أَلْ" للتعريف، على اعتقاد التنكير في "بنات أَوْبَر"، كما يُعتقد في سائر الأعلام التنكيرُ، ويجوز أن تكون "أَلْ" مثلَها في: الفضل، والعباس؛ لأن "أَوْبَر" صفةٌ في الأصل.

ع: عندي في الأول نظرٌ؛ لأن علم الجنس لا يصح ذلك فيه؛ لأنه موضوعٌ للحقيقة من حيث هي، فلا تَجِدُ معه مثلَه، فتصحَّ فيه نيةُ التنكير.

ع: ثم ظَهَر لي ردُّ هذا؛ لانتم[5] قطعًا قالوا: لقيته فينةً، و: الفينةَ[6]، فلولا تنكيرُه لم تدخل "أَلْ"، وقالوا: اعتَقَب عليه تعريفان[7].

وبعضُ الاعلامِ عليه دَخَلا لِلَمْحِ ما قد كان عنه نُقلا

(خ١)

* ذَكَر أبو الفَتْحِ في "المحتَسَب"[8] أن بعضهم قال: إن "أَلْ" هذه لا تدخل إلا مفيدةً للمدح، كـ: الحَسَن، والمظَفَّر، والحارث، والعَبَّاس، والنابِغة، وأنه قولٌ فاسدٌ، تكونُ مع العَلَم الذي هو في الأصل صفةُ ذمٍّ أيضًا؛ لأنهم قالوا: الصَّعِق[9]، وهْوَ[10] بأن يكون ذمًّا أَوْلى من أن يكون مدحًا؛ لأن المدح ليس مقامَ ذكرِ الأمراض، ومنه: قولُهم:

---

(١) الحاشية في: ١٩، وأشار ياسين في حاشية الألفية ١/٦٨ إلى معناها، ولم يعزه لابن هشام.

(٢) لم أقف على كلامه.

(٣) لم أقف له على نسبة.

(٤) بعض بيت من الكامل، تقدم قريبًا.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: لأنهم.

(٦) ينظر: الصحاح (ف ي ن) ٦/٢١٧٩، والمحكم ١٠/٤٥٧، ٤٩٨.

(٧) الحاشية في: ١٩.

(٨) ١/١١٩.

(٩) هو المغشيُّ عليه من سماع الصوت الشديد. ينظر: العين ١/١٢٩، وجمهرة اللغة ٢/٨٨٥.

(١٠) كذا في المخطوطة مضبوطًا، وهو وجه.

عَمْرُو[1] بنُ الحَمِق، فهذا واضح في الذم، وقالوا فيه: إن "الحَمِق" الصغيرُ اللحيةِ[2][3].

(خ٢)

* يَحتمل كونُ الألف في: «**دخلا**» للتثنية، فيكونُ أعاد الضمير على معنى "أَلْ" في قوله:

«"أل" حرفُ تعريفٍ»

ومثلُه: ﴿وَٱجْعَلْنَا [مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ][4] أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾[5]، وبعده: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ﴾[6]؛ حملًا على معنى الأمة، لا على لفظها.

ويَحتمل أن يكون الألفُ إشباعًا، فيكونَ جاء على تذكير الأداة بمعنى اللفظ، وهذا عندي أحسن؛ لأنه يناسب حينئذٍ قولَه: «**نُقِلا**»[7].

* ع: هذا النوع بعد استيفاء شرطَيْه -وهما: أن يُنقَل العَلَمُ مما يوصَف به حقيقةً أو مجازًا، ويكونَ حالةَ النقلِ مجرَّدًا من "أَلْ"- سماعيٌّ عندي، لا قياسيٌّ، وإن أَوْهم -أو اقتضى- كلامُ الناظم[8] وابنِه[9] خلافَه، إلا أن هذا الحقُّ الذي لا يُعدَل عنه.

وهنا تنبيهٌ: قال ابنُ[10] مَلْكُون[11] في "جَمِيل" اسمِ رجلٍ: إما منقول من الجَمِيل،

(١) هو ابن الحمق بن كاهل الخزاعي الكعبي، صحابي، أسلم بعد الحديبية، وسكن الشام، ثم الكوفة، ثم مصر، ومات سنة ٥٠، وقيل غير ذلك. ينظر: الاستيعاب ٣/١١٧٣، والإصابة ٤/٥١٤.

(٢) ينظر: جمهرة اللغة ١/٥٦٠، وتهذيب اللغة ٤/٥٣.

(٣) الحاشية في: ٦/أ.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الآية الكريمة.

(٥) البقرة ١٢٨.

(٦) البقرة ١٢٩.

(٧) الحاشية في: ٢٠، وأشار ياسين في حاشية الألفية ١/٦٨ إلى معناها، ولم يعزه لابن هشام.

(٨) شرح التسهيل ١/١٨٠.

(٩) شرح الألفية ٧٢.

(١٠) هو إبراهيم بن محمد بن منذر الحضرمي الإشبيلي، أبو إسحاق، أحد نحاة الأندلس، أخذ عنه: الشلوبين وابن خروف، له: إيضاح المنهج في الجمع بين التنبيه والمبهج، وغيره، توفي سنة ٥٨٤. ينظر: إنباه الرواة ٤/١٩٦، والبلغة ٦٣، وبغية الوعاة ١/٤٣١.

(١١) إيضاح المنهج ١/٤٨٠.

وهو اسم، أو من الصفة، والأول أظهرُ؛ لأنه لم يؤثِّر فيه دخولُ "أَلْ"، وقلَّما يُنقل الاسم من الصفة إلا ويدخلُه "أَلْ".

قال الشَّلَوْبينُ[1]: ليس هذا لازمًا، بل فيه مذهبان وغرضان، وقد يجيء الغرضان في الاسم الواحد، وقد يُقتصر فيه على أحدهما؛ أَلَا ترى أن مثلَ: خالدٍ، وحاتمٍ، ونائلةَ، وكثيرًا من هذا النوع لا ينحصرُ؛ لا يدخل عليه "أَلْ"، وهو منقول من الصفة ولا بُدَّ؟

ع: وهذا سهوٌ وقع لهما؛ لأن "الجَمِيل" للشَّحْم[2] صفةٌ، لا اسمٌ؛ أَلَا تراه قال: جَمَلت الشحمَ؟ فأرى أنه[3] إنما قيل: جَمِيل من ذلك، بمعنى: مجمول، وقد نصَّ أنه يقال: جَمَلت[4].

كالفضلِ والحارثِ والنُعمان فذِكرُ ذَا وحَذْفُه سِيَّان

(خ ١)

* أنشد ابنُ الخَبَّازِ[5]، لرُؤْبةَ[6]:

إِنَّكَ يَا حَارِثُ نِعْمَ الحَارِثُ[7]

وقال خُفَافُ بن نُدْبةَ السُّلَميُّ:

---

(١) لم أقف على كلامه في هذا الموضع من حواشيه المطبوعة مع إيضاح المنهج.

(٢) ينظر: الصحاح (ج م ل) ٤/١٦٦١، والقاموس المحيط (ج م ل) ٢/١٢٩٦.

(٣) مكررة في المخطوطة.

(٤) الحاشية في: ٢٠.

(٥) لم أقف على إنشاده.

(٦) هو ابن عبدِالله العجَّاجِ بن رؤبة بن حنيفة التميمي، أبو الجحَّاف، أحد الشعراء الرجَّاز الإسلاميين المشهورين، عدَّه ابن سلام في الطبقة التاسعة. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢/٧٣٨، ٧٦١، والأغاني ٢٠/٤٤٥، والمؤتلف والمختلف للآمدي ١٥٤.

(٧) بيت من مشطور الرجز. الشاهد: حذف "أل" التي للمح الصفة في "حارث" جوازًا. ينظر: الديوان ٢٩، وجمهرة اللغة ١/٢٦٠، والمرتجل ١٩٧.

أَعَبَّاسُ إِنَّ الَّذِي بَيْنَنَا أَبَى أَنْ يُجَاوِزَهُ أَرْبَعُ[1]

وقال[2]:

وَنَابِغَةُ الجَعْدِيُّ يُؤْلَفُ[3] بَيْتُهُ[4][5]

(خ٢)

* في "الخَصَائِص"[6]: قال أبو عَلِيٍّ[7]: "قام زيدٌ" بمنزلة: خرجت من[8] الأسد، ومعناه: أن قولهم: خرجت فإذا الأسدُ؛ تعريفُه تعريفُ الجنس، كقولك: الأسد شرٌّ من الذئب، وأنت لا تريد أنك خرجت وجميعُ الأُسْد الذي[9] يتناولهم الوهمُ بالباب، هذا محالٌ، واعتقادُه اختلالٌ، وإنما أردتَّ واحدًا من هذا الجنس، فوضعت الجماعةَ على

---

(١) بيت من المتقارب. عباس: هو ابن مرداس السلمي. يجاوزه أربع: المراد: يجاوز هو أربعًا، فهو من القلب. الشاهد: حذف "أل" التي للمح الصفة في "عباس" جوازًا. ينظر: الديوان ١٠٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ٦٢٦/١.

(٢) هو مسكين الدارمي.

(٣) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت، وهي في مطبوعتَيِ الديوان ومصادر البيت: بالرَّمْل.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

... عليه صفيحٌ من رُخامٍ مُرَصَّعُ

الشاهد: حذف "أل" التي للمح الصفة في "نابغة" جوازًا. ينظر: الديوان ٤٩ (ت. الجبوري والعطية)، ٦٧ (ت. صادر)، والكتاب ٢٤٤/٣، والمقتضب ٣٧٣/٣، وكتاب الشعر ٥٣٢/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٦٠/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٢٨/١، وشرح جمل الزجاجي ٢٣٩/٢، والتذييل والتكميل ٢٦٤/٧، ١٣٧/٨، وخزانة الأدب ١٠١/٤.

(٥) الحاشية في: ٦/أ.

(٦) ٤٥١/٢، وينظر: المحتسب ٢٣٩/١.

(٧) لم أقف على كلامه، ولعله مما شافهه به.

(٨) كذا في المخطوطة، وصوابه ما في الخصائص: فإذا.

(٩) كذا في المخطوطة، وهو موافق لنسختين من الخصائص أشار إليهما محققه، وفي بعض نسخه: التي، وهو أقرب.

الواحد مجازًا؛ لما فيه من الاتساع، والتوكيدِ، والتشبيهِ: أما الاتساع؛ فإنك وضعت اللفظَ المعتادَ للجماعة على الواحد، وأما التوكيد؛ فلأنك عظَّمت قَدْرَ ذلك الواحدِ؛ بأن جئت بلفظه على اللفظ المعتاد للجماعة، وأما التشبيه؛ فلأنك شبَّهت الواحدَ بالجماعة، لأنك[1] كل واحد مثله في كونه أسد[2]، ومثلُه: قعد جعفرٌ، وانطلق محمدٌ، وجاءِ الليلُ، وانصرم النهارُ. انتهى.

وكان أبو الفَتْحِ قدَّم[3] قبل ذلك أن أكثر العربية مجازٌ لا حقيقةٌ، وذلك عامةُ الأفعال، نحو: قام زيدٌ؛ أَلَا ترى أن الفعل يُفاد منه معنى الجنسية؟ فقولُك: قام زيدٌ معناه: كان منه القيامُ، أي: هذا الجنسُ من هذا الفعل، ومعلومٌ أنه لم يكن منه جميعُ ذلك، وكيف يكونُ؛ والجنسُ يشمل الأزمنةَ الثلاثةَ؟ وذلك لا يجتمع لأحدٍ في وقتٍ، ولا في مائة ألفِ سنةٍ مضاعفةٍ، فعُلِم أن "قام زيدٌ" مجازٌ، لا حقيقةٌ، وأنه من وضع الكلِّ موضعَ البعضِ؛ اتساعًا، ومبالغةً، وتشبيهًا للقليل بالكثير[4].

وقد يَصيرُ علمًا بالغَلَبَهْ مُضافٌ او مَصْحوبُ أَلْ كالعقبه

(خ١)

* من أقسام "أَلْ": أن تكون للغَلَبة، وهي عكسُ التي لِلَمْحِ الصفة، في أن تلك لا تدخل إلا على المعارف التي نُقِلت من الوصفية، وهذه لا تدخل إلا على النكرات للتعريف، ثم تَغْلِب بعد ذلك عليه، كـ: النجم، للثُّرَيَّا، وفي أنها لازمةٌ، وتلك زائلةٌ إن شئت، لا تقول: نجمٌ، وأنت تريد: الثُّرَيَّا[5].

* [«**مضافٌ**»]: ذِكرُ المضافِ استطرادٌ وتتميمٌ للمسألة، والمقصود بالذات: ما غَلَب بالألف واللام، كـ: النجم، والصَّعِق، والثُّرَيَّا[6].

---

(١) كذا في المخطوطة، وصوابه ما في الخصائص: لأنَّ.

(٢) كذا في المخطوطة، وصوابه ما في الخصائص: أسدًا.

(٣) الخصائص ٢/ ٤٤٩.

(٤) الحاشية في: ٢٠.

(٥) الحاشية في: ٦/أ.

(٦) الحاشية في: ٦/أ.

وحَذْفَ أَلْ ذِي إن تُنَادِ أو تُضِفْ   أَوجِبْ وفي غيرهما قد تنحَذِفْ

الابْتِدَاءُ

(خ٢)

* الترجمةُ: «**الابتداءُ**»:

أقول: الابتداءُ: تجريدُ الاسمِ أو المؤوَّلِ به من العوامل اللفظيةِ غيرَ المزيدةِ، مخبرًا عنه، أو وصفًا رافعًا لمكتفًى به.

والمبتدأُ: هو المجرَّدُ المذكور، وقد أشار إليه في التمثيل.

قال ابنُه[١]: و"غيرَ المزيدةِ" مخرجٌ[٢] لنحو: بحسبك زيدُ، ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[٣].

وفي "شرح الكافية"[٤] مثَّل بقوله: بحسب الذكيِّ فائدةٌ، و: بحسبك حديثٌ، ثم قال: هذا إذا كان المتأخرُ نكرةً، فلو كان معرفةً فالأحسنُ أن يكون مبتدأً، و"بحسبك" خبرًا مقدَّمًا، فإن "حسبًا" من الأسماء التي لا تعرِّفُها الإضافةُ[٥].

مبتَدَأٌ زيدٌ وعاذِرٌ خَبَر إن قُلْتَ زيدٌ عاذِرٌ مَنِ اعتذر

(خ١)

* ع: المبتدأُ: اسمٌ أو ما في تأويله، مجرَّدٌ من العوامل اللفظية أو ما في تقديرها[٦]، مسندٌ إلى خبرٍ، أو مسندٌ هو إلى مغنٍ[٧] عن الخبر.

فقولُنا أوَّلًا: «أو ما في تأويله[٨]»؛ ليَدخُلَ: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ﴾[٩]، ﴿سَوَآءٌ

(١) شرح الألفية ٧٤.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ابن الناظم: «مُدخِلٌ»، لأن "غيرًا" هنا استثناء من "العوامل"، لا وصف لها.

(٣) آل عمران ٦٢، وص ٦٥.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/٣٣٧، ٣٣٨.

(٥) الحاشية في: ٢٠.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) انقطعت هي والكلمة قبلها في المخطوطة، ولعلهما كما أثبت.

(٩) البقرة ١٨٤.

عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾[1]، ودخل ثانيًا بـ«أو ما في تقديرها[2]» نحوُ: ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾[3]، ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾[4]، وخرجت: أسماءُ الأفعال؛ بأنها ليست مسندةً لمغنٍ عن الخبر، بل لمتمِّم للحكم[5][6].

* المبتدأُ ثلاثةُ أقسامٍ: مبتدأٌ شابَهَ الحرفَ، ومبتدأٌ شابَهَ الفعلَ، ومبتدأٌ خارجٌ عنهما، فالأولان لا يحتاجان لخبرٍ، كما أن الحرف والفعل[7] كذلك، وذلك: أقلُّ رجلين يقولان كذاك، و: أقائمٌ الزيدان؟ بخلاف الثالث[8].

* قاعدةٌ: لا يُستَدلُّ بمَثَلٍ على قياسٍ؛ لأنه قُصِدَ ...[9] عن القياس.

قال الزَّمَخْشَرِيُّ[10]: ولم يضربوا مثلًا، ولا رأوه أهلًا للتَّسْيير، ولا جديرًا بالتداول والقبولِ؛ إلا قولًا فيه غرابةٌ من بعض الوجوه، ومِنْ ثَمَّ حُوفِظ عليه، وحُمِي من التغيير.

ع: ومن ذلك في هذا الباب: «تسمعَ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أن تراه»[11]، فلا يُستدلُّ به على جواز كونِ المبتدأ فعلًا[12].

(خ٢)

* لا بُدَّ من أحد أمرين، وهما الاسمُ، أو ما في تأويله، ثم لا بُدَّ من أمرٍ، وهو

---

(١) البقرة ٦.

(٢) انقطعت هي والكلمة قبلها في المخطوطة، ولعلهما كما أثبت.

(٣) فاطر ٣.

(٤) الأعراف ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥، وهود ٥٠، ٦١، ٨٤، والمؤمنون ٢٣، ٣٢.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ٦/ب و٧/أ .

(٧) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) الحاشية في: ٦/أ.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(١٠) الكشاف ١/٧٢.

(١١) مَثَلٌ يُضرب لمن خَبَرُه خيرٌ من مَرْآه. وروي: «لا أن تراه»، وروي بغير ذلك. ينظر: جمهرة الأمثال ١/٢٦٦، ومجمع الأمثال ١/١٢٩، والمستقصى ١/٣٧٠.

(١٢) الحاشية في: ٦/ب.

التجرُّدُ من العوامل اللفظية غيرَ المزيدة، ثم لا بُدَّ من أحد أمرين، وهما كونُه إما مخبرًا عنه، أو وصفًا رافعًا لمكتفًى به.

فإن قلت: هلَّا قيل في:

أَقَاطِنٌ[1]

و:

مَا وَافٍ[2]

و: أَسَارٍ[3]، ونحوِهن؛ بأنها أخبارٌ مقدَّمةٌ؟

قلت: لعدم التطابُق[4].

وأولٌ مبتدأٌ والثاني فاعِلٌ اغْنَى في أَسَارِ[5] ذَانِ

(خ١)

* [«**وأوَّلٌ مبتدأٌ**»]: المسوِّغُ للابتداء هنا بالنكرة: إرادةُ الخصوص؛ لأن المراد بـ«**أوَّلٌ**»: الأولُ في المثال، لا أوَّلًا غيرَه[6].

* «**ذان**»: تثنية "ذا"، لا اسمُ فاعلٍ من: دنا، يدنو[7]؛ لأنه لا يليق بذي فهمٍ

---

(١) بعض بيت من البسيط، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

أقاطنٌ قومُ سلمى أم نَوَوا ظَعَنَا؟ إن يظعنوا فعجيبٌ عيشُ من قَطَنَا

ينظر: شرح التسهيل ١/٢٦٩، والتذييل والتكميل ٣/٢٥٣، وتخليص الشواهد ١٨١، والمقاصد النحوية ١/٤٨١.

(٢) بعض بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

خليليَّ ما وافٍ بعهديَ أنتما إذا لم تكونا لي على مَنْ أقاطعُ

ينظر: شرح التسهيل ١/٢٦٩، والتذييل والتكميل ٣/٢٥٥، وتخليص الشواهد ١٨١، ومغني اللبيب ٧٢٣، والمقاصد النحوية ١/٤٨٥.

(٣) بعض مثالٍ للناظم سيأتي ضمن بيت الألفية التالي، وتمامه: أسارٍ ذانِ؟

(٤) الحاشية في: ٢٠.

(٥) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والوجه: أسارٍ، بالتنوين.

(٦) الحاشية في: ٦/أ.

(٧) كذا في المخطوطة، ولا بُدَّ لكي يحتمل أن يكون هنا اسمَ فاعلٍ من "دنا، يدنو" أن يكون

أن يمثّل بمشترك، ونحوُ: أقائمٌ زيدٌ؟ يجوز فيه إعرابان -بإجماعٍ، وإنما النزاعُ في مثل: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ﴾[1]، أعني: فيما مرفوعُه ضميرٌ- فلا يمثّلُ به لأحدهما[2].

* "أقائمٌ زيدٌ؟" لا خبرَ له، لا في اللفظ، ولا في التقدير، وكذا: أقلُّ رجلٍ يقول ذاك؛ لأن الجملة صفةٌ لـ"أقلُّ"؛ لإفرادهم الضميرَ وتثنيتِه وجمعِه؛ لكون المضاف إليه كذلك، ولو كان خبرًا لم يلزمه ذلك، وكأنهم إنما جعلوه غيرَ مخبرٍ عنه؛ لأنه في معنى الفعل، بدليلِ أنه لا تدخل عليه النواسخُ، كما لا تدخل على: أقائمٌ زيدٌ؟ كما لا تدخل على: قام زيدٌ، وكأن "أقلُّ" بمعنى: قَلَّ، أو بمعنى الحرف، و"أقلُّ" بمعنى "ما"[3].

(خ٢)

* المبتدأُ ثلاثةُ أنواعٍ: اسمٌ ليس في تأويل الفعل، كـ: زيدٌ قائمٌ، واسمٌ في تأويل الفعل الماضي، نحو: أقلُّ رجلٍ يقوله[4] ذلك، واسمٌ في تأويل المضارع، نحو: أقائمٌ الزيدان؟

قيل: أو في تأويل الأمر، نحو: حسبُك درهمان.

ولا يُغني عن الخبر وصفٌ مجرورٌ بإضافةٍ، خلافًا للكِسَائيِّ وهِشَامٍ[5]، أجازا: كلُّ رجلٍ قائمٍ، مستدلَّيْن بقراءة أبي[6] جَعْفرٍ: ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٍّ﴾[7].

=

عَلَمًا؛ لأنه لا وجه لقولك: أسارٍ دانٍ؟ لأنه بمنزلة: أذاهبٌ قريبٌ؟ فلا يكون مثل: أقائمٌ زيدٌ؟

(١) مريم ٤٦.

(٢) الحاشية في: ٦/أ.

(٣) الحاشية في: ٦/أ.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب: يقول.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١٠٨٦/٣.

(٦) هو يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، أحد القراء العشرة، من التابعين، أخذ القرآن عن مولاه عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة، وقرأ على ابن عباس وأبي هريرة، وغيرهم، قرأ عليه نافع وابن جماز، وغيرهما، توفي سنة ١٢٧، وقيل غير ذلك. ينظر: معرفة القراء الكبار ٤٠، وغاية النهاية ٣٨٢/٢.

(٧) القمر ٣. ينظر: المحتسب ٢٩٧/٢، وشواذ القراءات للكرماني ٤٥٣، والنشر ٣٨٠/٢.

قلنا: عطفٌ على فاعلِ "اقترب"[1]، أو مبتدأٌ حُذف خبرُه.

ع: ليُنظر: هل يقال: خبرٌ خُفِض على الجوار؟[2]

وقِسْ وكاستفهامٍ النفيُ وقد يجوز نحوُ فائزٌ أُلُو[3] الرَشَد

(خ١)

* [«**فائزٌ أولو الرَّشَدْ**»]: ذكر ابنُ يَعِيشَ[4] أن س[5]، وابنَ[6] السرَّاجِ[7] أجازاه، وأن الأكثر منعوه[8].

(خ٢)

* [«**فائزٌ أولو الرَّشَدْ**»]: كقوله[9]:

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ[10]؛

إذ لو عُكس؛ كان إخبارًا عن الجمع بالمفرد[11].

---

(١) في قوله تعالى أول السورة: ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ﴾.

(٢) الحاشية في: ٢١.

(٣) كذا في المخطوطة، والمشهور كتابتها بواوٍ زائدة: أولو.

(٤) شرح المفصل ٩٦/١.

(٥) الكتاب ١٢٧/٢.

(٦) هو محمد بن السريِّ بن سهل البغدادي، أبو بكر، أحد أئمة النحو المشهورين، أخذ عن المبرد، وأخذ عنه: السيرافي والفارسي والرماني، له: الأصول، وغيره، توفي سنة ٣١٦. ينظر: نزهة الألباء ١٨٦، ومعجم الأدباء ٢٥٣٤/٦، وإنباه الرواة ١٤٥/٣، وبغية الوعاة ١٠٩/١.

(٧) الأصول ٦٠/١.

(٨) الحاشية في: ٦/أ.

(٩) هو بعض الطائيين.

(١٠) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تكُ ملغيًا مقالةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مرَّتِ

ينظر: شرح التسهيل ٢٧٣/١، ١٧/٢، والتذييل والتكميل ٢٧٤/٣، وتخليص الشواهد ١٨٢، والمقاصد النحوية ٤٨٧/١.

(١١) الحاشية في: ٢١.

* قولُه: «**فائزٌ أولو الرَّشَدْ**»: ينبغي أن يُقال في ضابطه: أن لا يعتمد على نفيٍ ولا استفهامٍ، ولا يتقدَّمَ عليه ما يقرِّبه من الأسماء ويبعدُه من الأفعال؛ ليَخرُجَ: إنَّ قائمًا الزيدان؛ فإن الناظم[1] لا يُجيزه، وإن أجازه الأَخْفَشُ[2]، والفرَّاءُ[3][4].

* [«**فائزٌ أولو الرَّشَدْ**»]: ينبغي أن يُقيَّد بما ذُكر أمامَه، ليَخرجَ نحوُ: ما مِنْ قائمٍ أبواه في الدار، وقولُه تعالى: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم﴾[5]، فـ"خالق" مبتدأٌ، و"غيرُ" صفةٌ على الموضع، و"يرزُقُكم" الخبرُ، وليس "غيرُ" فاعلًا؛ لأن هذا الموضع لا يليق بالفعل؛ ولأن "يرزقُكم" حينئذٍ يبقى لا موقعَ له[6].

وَالثَّانِ مبتدًا وذا الوصفُ خبر إن في سِوى الإفراد طِبقًا استقر

(خ١)

* فإن لم يتطابقا فقد تقدَّم أن الأول مبتدأ، والثانيَ فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر، كقوله: أسارٍ هذان؟ وإن تطابقا بالإفراد جاز فيهما الوجهان، وإن تخالفا، وكان الأول غيرَ مفرد، والثاني مفردًا؛ لم يجز الكلامُ على وجهٍ مَّا؛ لأن جَعْلَ الأول مبتدأً[7] يُفسِده: تحمُّلُ الضميرِ، وجَعْلَه خبرًا يُفسِده: أن الخبر لا بُدَّ أن يطابق المبتدأ.

وفي "الكشَّاف"[8] في: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ﴾[9] أنه[10] قدَّم الخبرَ، فهذا يقتضي أنه لا

(١) شرح التسهيل ٢/١١، ١٧، ١٨، وشرح الكافية الشافية ١/٤٧٩.

(٢) ينظر: الحجة ١/٢٠٠.

(٣) ينظر: الأصول ١/٢٥٦.

(٤) الحاشية ق: ٢١.

(٥) فاطر ٣.

(٦) الحاشية ق: ٢١.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) ٣/٢٠.

(٩) مريم ٤٦.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

يجوز كونُه مبتدأً، وما بعده فاعلًا، وردَّه[1] السُّهَيْليُّ[2] في "الرَّوْض"[3]، وابنُ الحاجِبِ في "أمَالِيه"[4]، قال السُّهَيْليُّ: لأن الفاعل إذا كان ضميرًا[5] لا ينفصل.

ويَرِد[6] عليه قولُه[7]:

...[8] أَنْتُمَا[9]

فهذا يتعيَّن فيه جعلُ "أنتما" فاعلًا؛ لعدم المطابقة.

وإنما لم يجز في نحو: أقائمان الزيدان؟ و: أقائمون الزيدون؟ أن يكون الوصف مبتدأً؛ لأنه قد رَفع ضميرًا مستترًا، فإن لم يُجعل خبرًا لزم عودُه على متأخر لفظًا ورتبةً، وذلك لا يجوز، نحو: صاحبُها في الدار[10].

(خ٢)

* نحو: أقائمٌ أخواك؟ إذ لا بُدَّ من تطابُق الخبرِ والمخبَرِ عنهما، فأما قوله[11]:

---

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) هو عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد الخثعمي، أبو القاسم، من نحاة الأندلس، أخذ عن ابن الطراوة وابن العربي، له: الروض الأنف، ونتائج الفكر، وغيرهما، توفي سنة ٥٨١، وقيل غير ذلك. ينظر: إنباه الرواة ٢/١٦٢، والبلغة ١٨١، وبغية الوعاة ٢/٨١.

(٣) الروض الأنف ٢/٢٦٨.

(٤) ٢/٤٩٥.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ولم أقف له على نسبة.

(٨) موضع النقط مقدار أربع كلمات أو خمس انقطعت في المخطوطة.

(٩) لعله بعض البيت الذي تقدم قريبًا، وهو بتمامه:

خليليَّ ما وافٍ بعهديَ أنتما ... إذا لم تكونا لي على مَنْ أقاطعُ

(١٠) الحاشية في: ٦/أ.

(١١) لم أقف له على نسبة.

أَقُولُ لَهُ كَالسِّرِّ بَيْنِي وَبَيْنَهُ: هَلْ أَنْتَ بِنَا فِي الحَجِّ مُرْتَحِلَانِ؟[1]

فأجرى "بنا" مُجرى: ونحن؛ للضرورة، وعبارةُ شرف[2]: أنه أَجرى غيرَ المبتدأ مُجرى المبتدأ، فأخبر عنهما، وأنشد أيضًا:

لَعَلِّيَ إِنْ مَالَتْ بِيَ الرِّيحُ مثلة[3] عَلَى ان[4] أَبِي ذِبَّانَ أَنْ يَتَنَدَّمَا[5][6]

ورفعوا مبتدأً بالابتِدا كذاكَ رفعُ خبرٍ بالمبتدا

(خ٢)

* ابنُ السِّيد في "إصلاح الخَلَل"[7]: أحسنُ ما قيل: إن المعنى الرافعَ له: عنايةُ المتكلم واهتمامُه به، وأن[8] جاء به؛ ليُسنِد إليه ما بعده، فهو بمثابة مَلِكٍ نوَّه بإنسانٍ وعُنِي بأمره؛ ليُسنِد إليه أموره ويقلِّدَه إياها، والفاعلُ بمثابة رجلٍ رَفَعَتْه أفعالُه التي فعل.

ع: حقيقتُه: أن الرفع أشرفُ أنواع الإعراب، فيستحقُّه الأشرفُ؛ لشرفه، وشرفُ المبتدأ والفاعل بما ذُكِر، وحينئذٍ فأقول: ارتفع الخبر؛ لأنه عن الذي ثَبَت شرفُه[9].

(١) بيت من الطويل. الشاهد: الإخبار بالمثنى "مرتحلان" عن المفرد "أنت" ضرورةً؛ لأنه أجرى غير المبتدأ -وهو "بنا"- مجرى المبتدأ، فأخبر عنهما، والتقدير: هل أنت وأنا، أو: هل أنت ونحن مرتحلان؟ ينظر: ضرائر الشعر ٢٨٢، والتذييل والتكميل ٣/٣٢٢، وارتشاف الضرب ٥/٢٤٥٠.

(٢) ارتشاف الضرب ٥/٢٤٥٠.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: مَيْلَةً.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: ابن.

(٥) بيت من الطويل، لثابت بن كعب العَتَكي، المعروف بثابت قُطْنة، وأبو ذِبَّان كنيةٌ غلبت على عبدالملك بن مروان، والمراد بابنه: هشام. الشاهد: الإخبار بالغائب "يتندم" عن المتكلم "لعلِّي" ضرورةً؛ لأنه أجرى غير اسم "لعل" -وهو ابن أبي ذِبَّان- مجرى اسمها، والتقدير: لعل ابن أبي ذِبَّان أن يتندَّم. ينظر: الديوان ٥٨، ومعاني القرآن للفراء ١/١٥٠، ومعاني القرآن وإعرابه ١/٣١٥، والبصريات ١/٧٣٢، والمخصص ٤/١٢٢، وضرائر الشعر ٢٨٣.

(٦) الحاشية في: ٢١.

(٧) الحُلل في إصلاح الخلل من كتاب الجُمل ١٤٧.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الحُلل: أنَّه.

(٩) الحاشية في: ٢١.

والخبرُ الجزءُ المتِمُّ الفائده كاللَّهُ برٌّ والأَيادِي شاهده

(خ١)

* الفائدة: ما يحسُن معها السكوتُ، على ما قال هو[1]، فلا يُتصوَّر أن يقال في الخبر: إنه تمَّم الفائدةَ؛ لأنها لم تحصُل قبل مجيئه ناقصةً فتمَّمها؛ لأنها لا تُتصوَّر إلا تامةً، ولئن سُلِّم ما قاله فحَدُّه الذي حدَّ به الخبرَ ينطلقُ على الفاعل، وأحسنُ ما ينطبق: على المفعول؛ لأنه جاء متمِّمًا للفائدة، لا بمعنى أنها ناقصة قبلَه، بل هي تامة، وهو زادَها تمامًا[2].

(خ٢)

* في "باب إسقاط الدليل"[3]: قال البغداديُّون[4]: رافعُ المبتدأ: ما عادَ عليه من ضمير الخبر، ويُسقِطُه: زيدٌ هل قام؟ ومعلومٌ أن ما بعد الاستفهام لا يَعمل فيما قبله.

وقال[5]: لا تكون الصفة غيرَ مفيدة، فلذلك صُرِف: مررت برجلٍ أفعُل[6]، ويردُّه: قولُهم [لـمَنْ قال][7]: رأيت زيدًا: أَلْمَنِي يا فتى؟ و"أَلْمَنِي" صفةٌ غيرُ مفيدة[8].

* إنما يَنسب بعضُ النحاة الفائدةَ للخبر من حيث جاء آخِرًا، وتمَّ به الكلامُ، ولم يُتَشَوَّفْ لِمَا بعدُ، كما يشوف[9] لِمَا بعد المبتدأ.

فإن قلت: المبتدأُ لا بُدَّ له أن يكون معروفًا عند السامع، والخبرُ مجهولٌ ضرورةً، فإذا ذكرت المبتدأ، فكأنك لم تذكر شيئًا زائدًا على ما عنده، فإذا ذكرت الخبر فقد

---

(١) شرح التسهيل ١/٢٦٩.

(٢) الحاشية في: ٦/أ.

(٣) الخصائص ١/٢٠٠.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٢٩٦، والتبيين ٢٢٥، والتذييل والتكميل ٤/٥٤.

(٥) القائل في الخصائص هو المازني.

(٦) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في الخصائص: أَفْعَلٍ؛ لأن المراد الكناية عما وزنه كذلك، كـ: أَحْمَق. وينظر: أمالي ابن الحاجب ١/٣٧٠، وشرح الكافية للرضي ٣/١٤٨.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الخصائص، والسياق يقتضيه.

(٨) الحاشية في: ٢١.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب: يُتَشَوَّف.

ذكرت ما هو مجهولٌ عنده، وذلك موضع الفائدة ضرورةً.

قلت: هذا -على ظهوره- لا يُوجِب أن يقال: إن الخبر هو الجزء المستفاد وحدَه دون المبتدأ، فنظيرُ علمِك بالمبتدأ علمُك بالخبر، أعني: مدلولَهما، فإن مدلولاهما[1] معلومان للسامع قبل الإخبار؛ وإلا لم يصحَّ إفهامٌ، فكلٌّ منهما معلومٌ من جهةٍ، وإنما المجهول النسبةُ والإضافةُ، وهو الحكم بأن هذا هو صاحب هذا، وهذا المجهول لا يستقلُّ بواحدٍ منهما على انفراده، وفي هذا مجال.

وينقطعُ النزاعُ بأن تمثِّل بـ: زيدٌ أخوك؛ فهذان معرفتان؛ إن قدَّرت أن السامع كان يعلم المبتدأَ قدَّرت أنه كان يعلم الخبرَ، وإنما جَهِل أنما[2] يعلُمه من مدلول "زيد" هو ما يعلُمه من مدلول "أخوك".

ونصَّ أبو بَكْرٍ في "الأصول"[3] على أنه إذا كان الخبر معرفةً؛ أن الفائدة في مجموعهما، وقد كان قدَّم[4] أن الخبر هو الذي يستفيده السامعُ في قولك: عبدالله جالسٌ، فإذا قلنا: إن كلامه هو ما قال المصنِّف[5]؛ فقد نَقَضَه ما قاله في المعرفتين، ولستُ محتاجًا إلى الاسترفاد بكلام النحاة؛ لأن ما قلتُه يَعْقِلُه كلُّ ذي عقلٍ سليمٍ من كلِّ صنف[6] وكلِّ آفةٍ[7].

ومفردًا يأْتي ويأتي جمله حاويةً معنى الذي سِيْقتْ له

(خ١)

* ع: «**حاويةً**»: يعني: الجملةَ التي حُكم عليها بالرفع للخبرية، فلو وُجد ضمير من غيرها لم يُكتَفَ به، ولذلك مَنعوا: حُسْنُ الجاريةِ الجاريةُ أعجبتني ...[8]، على إبدال

(١) كذا في المخطوطة، والوجه: مدلوليهما.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه الفصل؛ لأن "ما" هنا اسمٌ موصولٌ، لا زائدةٌ كافَّةٌ.

(٣) ١/٦٥، ٦٦.

(٤) ١/٦٢.

(٥) أن الخبر هو الجزء المتم الفائدة.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: ضعفٍ.

(٧) الحاشية في: ٢١.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة، وبقي منها حرف الألف، ويدل كلامُه

المضمر من المضمر؛ لأن الجملة الواقعة خبرًا قد خَلَتْ من رابطٍ، ولا يُكتفَى بقوله: إياه؛ لأنه من جملةٍ أخرى في الأصح[1].

* قولُه: «**حاويةً معناه**» يشملُ: الضميرَ، نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ، والإشارةَ، نحو: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[2]، ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ﴾[3]، أي: إنَّ صَبْرَه.

وبَقِي عليه: تكرارُ المبتدأ، نحو: زيدٌ قام زيدٌ، وقولِه[4]:

لَيْتَ الغُرَابَ غَدَاةَ يَنْعَبُ ذايبا[5] ... كَانَ الغُرَابُ مُقَطَّعَ الأَوْدَاجِ[6]

وقد يُجاب: بأن الذي حوى نفسَ المبتدأ يَصدُق عليه أنه حوى معناه؛ لأنه حوى المعنى وأكثرَ.

وكونُ الجملة نفسَ المبتدأِ، نحو: هِجِّيرى أبي بكرٍ: لا إله إلا اللهُ، وقولِك: هو زيدٌ قام، بتقدير: الأمرُ والشأنُ.

وزاد أبو الحَسَن[7]: أن يكون في الجملة اسمٌ بمعنى المبتدأ، نحو: زيدٌ قام أبو

=

الآتي مع ما بقي من الكلمة على أنها "إيَّاه"، لكن في التذييل والتكميل ٣٦/٤ ومغني اللبيب ٦٤٩: «حُسْنُ الجاريةِ الجاريةُ أعجبتني هو»، وقال في مغني اللبيب: «فـ"هو" بدل اشتمالٍ من الضمير المستتر العائد على "الجارية"، وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى».

(١) الحاشية في: ٦/أ.

(٢) الأعراف ٢٦.

(٣) الشورى ٤٣.

(٤) هو جرير.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: دائبًا.

(٦) بيت من الكامل. الأَوْداج: عروق في العنق. ينظر: الديوان بشرح ابن حبيب ١٣٦/١، ومعاني القرآن للأخفش ١٤٧/١، وأمالي ابن الشجري ٣٧٠/١، وشرح جمل الزجاجي ٣٤٥/١، والتذييل والتكميل ٣٢/٤.

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣٤٥/١، ٦٠٥، والتذييل والتكميل ٨٨/١٠، ١٢٩، وارتشاف الضرب ٩٩٩/٢.

عمرٍو، إذا كان أبو عمرٍو كنيةً لزيد، واستدل[1] بقوله تعالى: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ ﴾[2]، أي: فإن الله يضلُّه ويهديه.

وعندنا[3]: الخبرُ محذوف؛ لدلالة قولِه: ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٞۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ ﴾[4]، فكأنَّ التقدير: أفمن زُيِّن له سوءُ عمله فله عذابٌ شديد؛ أمَّن آمن وعمل صالحًا فله مغفرةٌ؟

واحتج[5] أيضًا بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا ﴾[6].

وعندنا[7]: أن الخبر: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ جَنَّٰتُ ﴾[8]، وقولُه: "إنَّا لا نضيع" اعتراضٌ.

فإن قلت: فقد جاء في الموصول:

وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ[9]

قلت: هو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه. من "شرح ابنِ عُصْفُورٍ"[10][11].

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٤/٣٣.

(٢) فاطر ٨.

(٣) القائل هو ابن عصفور كما سيأتي.

(٤) فاطر ٧.

(٥) معاني القرآن ٢/٤٣٠، وينظر: كتاب الشعر ١/١٠٤، والتذييل والتكميل ٤/٣٤.

(٦) الكهف ٣٠.

(٧) القائل هو ابن عصفور كما سيأتي.

(٨) الكهف ٣١.

(٩) عجز بيت من الطويل، نسب لمجنون ليلى، ولم أقف عليه في ديوانه، وصدره:

فيا رَبَّ ليلى أنت في كل موطنٍ ...

الشاهد: إغناء الاسم الظاهر -وهو لفظ الجلالة- عن الضمير العائد على الموصول "الذي"، والتقدير: وأنت الذي في رحمته أطمع. ينظر: شرح التسهيل ١/١٦٨، ٢١٢، والتذييل والتكميل ٣/٦، ١٠٦، ومغني اللبيب ٢٧٧، ٦٥٥، ٧٠٧، والمقاصد النحوية ١/٤٦٤.

(١٠) شرح جمل الزجاجي ١/٣٤٥، ٣٤٦.

(١١) الحاشية في: ظهر الورقة الملحقة بين ٦/ب و٧/أ .

(خ٢)

* [«**حاويةً معنى**»]: ملفوظًا به، أو مقدرًا، نحو: ﴿وَلَمَن صَبَرَ﴾ الآيةَ(١)، «السَّمْنُ مَنَوانِ» المثالَ(٢).

ويجوز في المنصوب إن كان مفعولًا، والمبتدأُ "كُلّ"، نحو: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾(٣)،

كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ(٤)

أو شبيهٌ بها في العموم والافتقارِ لمتمِّمٍ، نحو: امرؤٌ يدعو إلى الخير أُجِيبُ، وكذا المُشْبِهُ في الافتقار دون عمومٍ، نحو:

فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَوْبٌ أَجُرُّ(٥)

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا

---

(١) الشورى ٤٣، وتمامها: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾.

(٢) بعض قول للعرب رواه المبرد في المقتضب ١٢٩/٤، وابن السراج في الأصول ٦٩/١، ٣٠٢/٢، وتمامه: «السمنُ مَنَوَانِ بدرهمٍ»، أي: منوان منه، فحذف رابط الخبر بالمبتدأ، والـمَنَوان: تثنية مَنًا، وجمعه: أَمْناءٌ، وهو ما يوزن به. ينظر: الصحاح (م ن ا) ٢٤٩٧/٦.

(٣) الحديد ١٠، وهي قراءة ابن عامر. ينظر: السبعة ٦٢٥، والنشر ٣٨٤/٢.

(٤) بعض بيت من مشطور الرجز، لأبي النجم العِجْلي، وهو بتمامه:

عَلَيَّ ذنبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

ينظر: الديوان ٢٥٦، والكتاب ٨٥/١، والخصائص ٦٣/٣، ٣٠٦، وشرح الكافية الشافية ٣٤٣/١، ومغني اللبيب ٢٦٥، ، وخزانة الأدب ٣٥٩/١.

(٥) عجز بيت من المتقارب، لامرئ القيس، وصدره:

فلما دنوتُ تَسَدَّيْتُها ...

روي: «فثوبًا»، «وثوبًا»، ولا شاهد فيهما. ينظر: الديوان ١٥٩، والكتاب ٨٦/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٣٥/٤، وأمالي ابن الشجري ١٤٠/١، ٧٢/٢، وشرح الكافية الشافية ٣٤٦/١، والتذييل والتكميل ٣٣٢/٣، ومغني اللبيب ٦١٤، ٨٢٩، والمقاصد النحوية ٥١٩/١، وخزانة الأدب ٣٧٣/١.

البيتَ[1].

ع: فهذه ثلاثة أقسام، فإن خلا من ذلك؛ فأجاز ص[2] رفعَ ذلك في الاختيار، ويشهد لهم: ﴿أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾[3][4].

* ع: ليس مثلَ قولِه[5]:

فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرَا[6]

قولُه[7]:

(١) بعض بيت من المتقارب، للنَّمِر بن تَوْلَب، وهو بتمامه:

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نُسَاءُ ويومٌ نُسَرُّ

ينظر: الديوان ٦٥، والكتاب ١/٨٦، وأمالي ابن الحاجب ٢/٧٤٩، وشرح التسهيل ١/٢٩٣، ٣١٢، وشرح الكافية الشافية ١/٣٤٦، والتذييل والتكميل ٣/٣٢٧، ٤/٣٨، وتخليص الشواهد ١٩٣، والمقاصد النحوية ١/٥٤٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/٣١٢، وشرح الكافية الشافية ١/٣٤٧، والتذييل والتكميل ٤/٤٠.

(٣) المائدة ٥٠، وهي قراءة يحيى بن وثَّاب وإبراهيم السلمي والحسن بن عمران. ينظر: المحتسب ١/٢١٠، ومختصر ابن خالويه ٣٩، وشواذ القراءات للكرماني ١٥٥.

(٤) الحاشية في: ٢٢.

(٥) هو ابن مَيَّادة.

(٦) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

ألا ليت شعري هل إلى أُمِّ جَحْدَرٍ سبيلٌ فأما الصبرُ عنها فلا صَبْرَا

الشاهد: إغناء عموم الخبر في "فلا صبرا" عن الرابط له بالمبتدأ "الصبر". ينظر: الديوان ١٣٤، والكتاب ١/٣٨٦، وأمالي ابن الشجري ٢/٥، ٣/١٣٣، وشرح التسهيل ٢/٣٣٠، والتذييل والتكميل ٤/٣٢، ٩/٥٣، ١٠/١٢٨، ومغني اللبيب ٦٥٠، والمقاصد النحوية ١/٤٩٣.

(٧) هو عبدالرحمن بن حسان.

أَلَا يَا لَيْلَ وَيْحَكِ خَبِّرِينَا فَأَمَّا الجُودُ مِنْكِ فَلَيْسَ جُودُ[1]؛

لأن المعنى: فليس عندكِ -أو لكِ- جودٌ، فلينُظر في هذا الرابطُ[2].

* أجاز فا[3] في: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ الآيةَ[4]:

١: مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ، أي: فيما كُتِب عليكم شهرُ رمضان، أي: صومُه، كقول س[5] [في][6]: ﴿وَالسَّارِقُ﴾ الآيةَ[7]، ودلَّ عليه: أنَّ قبلَه: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾[8].

٢: الخبرُ "فمن شهد"، فـ"الذي أنزل" صفةٌ، ودخلت الفاءُ كما في: ﴿إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ الآيةَ[9]؛ لأن المعرفة هنا ليست معيَّنةً، بل شائعةٌ في جميع هذا القبيل، كالموت الذي لا يُراد به موتٌ بعينه.

٣: الخبرُ "الذي".

وكأنَّ الوجه الثانيَ أشبهُ؛ لأنه حضٌّ على الأمر بصيام الشهر، فأما إعادةُ ذكر الشهر فمِثلُ: ﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾[10].

---

(١) بيت من الوافر. الشاهد: حذف رابط الخبر "فليس جود" بالمبتدأ "الجود"، ولعله ما في الخبر من العموم؛ لأن "ليس" تحمل على "لا" النافية للجنس، فيكتفى باسمها، ويحذف خبرها. ينظر: الديوان ٢١، والكتاب ١/٣٨٦، وشرح التسهيل ١/٣٥٩، والتذييل والتكميل ٤/٢٠٤، وارتشاف الضرب ٣/١١٨٣.

(٢) الحاشية في: ٢١. وقد كتبها الناسخ بإزاء البيت المتقدم، والأقرب وضعها هنا.

(٣) الحجة ١/٤٧-٤٩.

(٤) البقرة ١٨٥، وتمامها: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾.

(٥) الكتاب ١/١٤٢، ١٤٣.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٧) المائدة ٣٨، وتمامها: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾.

(٨) البقرة ١٨٣.

(٩) الجمعة ٨، وتمامها: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾.

(١٠) الحاقة ١، ٢.

ع: عندي أنه لا يجوز؛ لأن صلة الموصول ماضيةٌ[1].

وإن تكن إيَّاهُ مَعْنًى اكتفى بها كنطِقِي اللهُ حَسْبِي وكفى

(خ١)

* وقد وُجد من ذلك ثلاثةُ أمثلة في ...[2]، وهي: ﴿ دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[3]؛ إلا أن الثاني محتمِل لأنْ يقدَّر: تحيَّتُهم هذا اللفظُ، لا: سلامٌ عليكم، والأصلُ عدمُ الحذف[4].

* [«**ك: نُطْقِي**»]: هذا مصدر بمعنى المفعول، وإلا لم يصحَّ؛ لأن نفس النطق ليس هو هذا اللفظَ، بل النطقُ فِعْلُ الشخص، ومتعلَّقُه اللفظُ[5][6].

* أجاز ابنُ[7] عَطِيَّةَ[8] في: ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ﴾[9] أن تكون "أعمالهم كرماد" جملةً هي خبرٌ لـ"مَثَل"، واختارَه، وممَّنْ أجازه: الحَوْفِيُّ[10]، ويردُّه: خلوُّ الجملة من رابطٍ.

---

(١) الحاشية في: ٢٢.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) يونس ١٠.

(٤) الحاشية في: ٦/أ.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) الحاشية في: ٦/أ.

(٧) هو عبدالحق بن غالب الغرناطي، أبو محمد، أحد أئمة التفسير واللغة والأدب، ولي قضاء المرية، أخذ عن أبي علي الغساني، وأخذ عنه: ابن مضاء، له: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، وغيره، توفي سنة ٥٤٢، وقيل غير ذلك. ينظر: تاريخ الإسلام ١١/٧٨٧، وطبقات المفسرين للسيوطي ٦٠.

(٨) المحرر الوجيز ٣/٣٣١.

(٩) إبراهيم ١٨.

(١٠) ينظر: البحر المحيط ٦/٤٢٢، ٤٢٣. والحَوْفي هو علي بن إبراهيم بن سعيد المصري، أبو الحسن، من حَوْف بلبيس بمصر، أحد أئمة النحو والتفسير، أخذ عن الأدفوي المفسر، وأخذ عنه: إسماعيل بن خلف المقرئ، له: الموضح في النحو، والبرهان في علوم القرآن، توفي سنة ٤٣٠. ينظر: معجم الأدباء ٢/٦٦٢، ٤/١٦٤٣، وطبقات المفسرين للسيوطي ٨٣.

كذا رُدَّ عليهما، وفيه نظرٌ[1].

(خ٢)

* [«**نُطْقِي: اللهُ حَسْبِي**»]: ومثلُه: ما جاء في الدعاء المأثور: «أَحَقُّ ما قال العبدُ -وكلُّنا لك عبدٌ-: لا مانعَ» إلى آخره[2]، فـ"أحقُّ" مبتدأٌ، و"لا مانعَ" خبرُه، وما بينهما اعتراضٌ[3].

والمفردُ الجامدُ فارِغ وإِن يشتق فهو ذو ضمير مستكن

(خ١)

* [«**مُسْتَكِنّ**»]: لا يلزم أن يكون مستكنًّا، بدليل قولِهم: زيدٌ ما قائمٌ إلا هو، واستُثني من ذلك مسألةُ جريانِ الصفة على غير مَنْ هي له[4].

(خ٢)

* قولُه: «**وإنْ يُشْتَق**»: وكذا أَنْ يُؤَوَّلَ بالمشتق، كقول الطَّائيِّ[5] الكبيرِ -وقد أَحْسَنَ ما شاء-:

فَلَا تَحْسَبَا هِنْدًا لَهَا الغَدْرُ وَحْدَهَا سَجِيَّةُ نَفْسٍ كُلُّ غَانِيَةٍ هِنْدُ[6]

أي: كلُّ غانيةٍ غادرةٌ، وقال ...[7]:

---

(١) الحاشية في: ٦/أ.

(٢) بعض حديث نبوي أخرجه مسلم ٤٧٧ من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وتمامه: «ربنا لك الحمد، ملء السماوات والأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحقُّ ما قال العبدُ -وكلُّنا لك عبدٌ-: اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد».

(٣) الحاشية في: ٢٢.

(٤) الحاشية في: ٦/ب.

(٥) هو أبو تمام.

(٦) بيت من الطويل. ينظر: الديوان بشرح التبريزي ٢/٨١، والخصائص ٣/٢٧٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٦٢.

(٧) موضع النقط كلمة لم أتبيَّنها في المخطوطة، ورسمها: العرلى.

إِنَّ الذبابَ[1] قَدِ اخْضَرَّتْ بَرَاثِنُهَا وَالنَّاسُ كُلُّهُمُ بَكْرٌ إِذَا شَبِعُوا[2]

أي: كلُّهم متعادُون؛ لأن بَكْرًا هكذا فِعْلُهم، وقال[3]:

مَا أُمُّكَ اجْتَاحَتِ المَنَايَا كُلُّ فُؤَادٍ عَلَيْكَ أُمُّ[4]

أي: حزينٌ أو كئيبٌ، ومن هنا قالوا: نظرت إلى رجلٍ خزٍّ قميصُه، أي: ناعم، و: مررت بقاعٍ عرفجٍ كلِّه، أي: خشنٌ وجافٌّ، فرَفع الخزُّ القميصَ، والعرفجُ الضميرَ، بدليل التأكيد، وقال[5]:

أَنَا أَبُو بَرْزَةَ إِذْ جَدَّ الوَهَلْ[6]

أي: أنا النافع والمُجْدِي، و:

أَنَا أَبُو المِنْهَالِ بَعْضَ الأَحْيَانْ[7]

وفي "الخصائص"[8]: تباحَثْنا في:

---

(١) كذا في المخطوطة، وصوابه ما في مصادر البيت: الذئاب؛ فليس للذباب براثن.

(٢) بيت من البسيط، لبعض بني تميم، خاطب به قومه مُلْغِزًا لَمَّا كان في الأسر. البراثن: المخالب. ينظر: معاني الشعر للأشنانداني ٦١، والملاحن ٦٧، وأمالي القالي ١/٧، والخصائص ٣/٢٧٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٦٢.

(٣) هو ديك الجن الحمصي (ت ٢٣٦).

(٤) بيت من مخلع البسيط. ينظر: الديوان ٢٢٤، والخصائص ٣/٢٧٥، وديوان المعاني ٢/١٨١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٦٢، والتذييل والتكميل ٨/٤٧، وارتشاف الضرب ٣/١٤٤١، وتخليص الشواهد ١٦٦، والمقاصد النحوية ١/٤١٩، وخزانة الأدب ٥/٢٦٧.

(٥) هو الأعرج المَعْنِيُّ، وقيل: عمرو بن يَثْرِبي.

(٦) بيت من مشطور الرجز. الوهل: الفزع. ينظر: الخصائص ٣/٢٧٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/٢٩٠، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٦١.

(٧) بيت من مشطور السريع الموقوف، لبعض بني أسد، وقيل: لأبي المنهال. ينظر: تهذيب اللغة ١٢/٤٧، وكتاب الشعر ١/٢٥٠، والتمام ١٦٣، والخصائص ٣/٢٧٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٦٠، وشرح جمل الزجاجي ١/٣٣٣، ولسان العرب ١٣/٤٢ (أ ي ن)، ومغني اللبيب ٥٦٨، وشرح أبياته ٦/٣١٨.

(٨) ٣/٢٧٣.

أَنَا أَبُو المِنْهَالِ

البيتَ، وتلخَّص لنا فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون التقدير: أنا مثلُه، فعَمِل في الظرف معنى التشبيه، أي: أنا أُشبِهُ أبا المنهال في بعض الأحيان.

والثاني: أن يكون أبو المنهال قد اشتَهر بالغَنَاءِ والنجدةِ، فصار ذكرُه بمثابة أن يُذكر: أنا المُغْنِي أو النَّجْدُ[1][2].

وأبرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له مُحَصَّلا

(خ١)

* مرادُه بذلك: نحو: غلامُ هندٍ ضارِبَتُه، والعبارةُ لا تساعد عليه؛ لأنه إنما يلي ...[3]، ومعناه له قطعًا، وعبارةُ النحاة جيدةٌ: إذا جَرَتِ الصفةُ خبرًا على مَنْ ليست له.

ثم عليه اعتراضٌ ثانٍ، وهو أنه يُوهِمُ أن ذلك خاصٌّ بالوصف، وليس كذلك، بل: زيدٌ عمرٌو ضَرَبَه؛ كذلك[4].

* أجاز الزَّجَّاجُ[5]، والتَّبْرِيزيُّ[6] في سورة النساء في قوله تعالى: ﴿يُدْخِلْهُ نَـارًا

(١) هو الشجاع الماضي فيما يُعجِز غيرَه، وفي جيمه الضم والكسر أيضًا. ينظر: القاموس المحيط ٤٦٤/١ (ن ج د).

(٢) الحاشية في: ٢٢، ونقل منها ياسين في حاشية الألفية ٧٩/١ بيت الطائي الكبير وتوجيهَه، ولم يعزه لابن هشام.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٤) الحاشية في: ٦/ب.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢٧/٢.

(٦) لم أقف عليه في تفسيره المسمى: الملخص في إعراب القرآن، وليس فيه تفسير سورة النساء، وينظر: البحر المحيط ٥٥١/٣. والتبريزي هو يحيى بن علي بن محمد الشيباني، أبو زكريا، عرف أبوه بالخطيب، من كبار علماء النحو واللغة والأدب، أخذ عن أبي العلاء المعري وابن الدهان، وأخذ عنه: الجواليقي، له: شرح القصائد العشر، وتهذيب إصلاح المنطق، وشرح الحماسة، وغيرها، توفي سنة ٥٠٢. ينظر: نزهة الألباء ٢٧٠، ومعجم الأدباء ٢٨٢٣/٦، وإنباه الرواة ٢٨/٤، والبلغة ٣١٥، وبغية الوعاة ٣٣٨/٢.

﴿خَـٰلِدًا فِيهَـا﴾[1]، و: ﴿يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ [تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ][2] خَـٰلِدِينَ فِيهَآ﴾[3] أن يكون "خالدًا" و"خالدًا"[4] حالَيْنِ من "الجنات" و"النار"، ولم يَبرُزِ الضميرُ؛ أَخْذًا بقول ك[5]، ومَنَعَ ذلك الزَّمَخْشَرِيُّ[6]؛ أَخْذًا بقول ص[7][8].

(خ٢)

*ع: إبرازُ الضمير في نحو: زيدٌ هندٌ ضاربه[9] هو؛ بمنزلة دخول الفصل في نحو: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[10]، وإن لم يمكن توهُّمُ الوصفية هنا، حَمَلوا ما لا إلباسَ فيه على ما فيه إلباسٌ، كما حَملوا المضمرَ على الظاهر[11].

وأخبروا بظَرْفٍ او بحرفِ جر ناوين مَعْنَى كائنٍ أوِ استقر

(خ١)

* قولُه ...[12] ولا بُدَّ من خبرٍ[13] محذوفٍ في الأصح، و...[14] مفرد في الأصح، وحُذِف وحدَه[15]، وأُبقي الضميرُ معمولًا للظرف في الأصح، ولم يُحذَف

---

(١) النساء ١٤.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الآية الكريمة في موضعيها.

(٣) النساء ١٣، والطلاق ١١.

(٤) كذا في المخطوطة بالإفراد في الموضعين، وهو في إحدى الآيتين مفرد، وفي الأخرى مجموع.

(٥) ينظر: الإنصاف ١/٥٠، والتبيين ٢٥٩، وائتلاف النصرة ٣٢.

(٦) الكشاف ١/٤٨٧.

(٧) ينظر: الإنصاف ١/٥٠، والتبيين ٢٥٩، وائتلاف النصرة ٣٢.

(٨) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ٦/ب و٧/أ.

(٩) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: ضاربها.

(١٠) المائدة ١١٧.

(١١) الحاشية في: ٢٢.

(١٢) موضع النقط مقدار كلمتين أو ثلاث انقطعت في المخطوطة، ولعلها عبارة الألفية: «وأخبروا بظرف او بحرف جر».

(١٣) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٥) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

الشيئان معًا، وفاقًا لأبي بَكْرٍ، وابنِ جِنِّي، و...[1] وغيرِهم[2].

احتجوا بأمرين:

أحدهما: انتفاءُ جوازِ: قائمًا زيدٌ في الدار، فلو[3] كان العاملُ الفعلَ[4] لجاز.

والثاني: قولُه[5]:

فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ[6]

فلولا أن في الظرف ضميرًا مرفوعًا ما رُفِع "أَجْمَعُ" تأكيدًا له. /

وعن ...[7] أن الظرف خالٍ، وأن الضمير حُذف مع[8] عامله، وأن هذا لم[9] يُنَبْ في العمل، بل هو باقٍ على ما كان عليه[10].

(خ٢)

* قولُهم في الخبر الذي [يكون][11] ظرفًا أو مجرورًا: شرطُه: أن يكون تامًّا؛ جُوِّز فيه أوجه:

---

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٢) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ينظر: شرح الكافية للرضي ١/٢٤٥، ٢٤٦، والمحصول في شرح الفصول ٤٥٣، والتذييل والتكميل ٤/٥٥، ٥٦.

(٣) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) هو جميل بُثَينة.

(٦) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فإنْ يكُ جُثماني بأرضٍ سواكمُ ...

ينظر: الديوان ١١٩، وأمالي القالي ١/٢١٧، وأمالي ابن الشجري ١/٥، ٢/٧٨، والتذييل والتكميل ٤/٥٥، ومغني اللبيب ٥٧٩، والمقاصد النحوية ١/٤٩٥، وخزانة الأدب ١/٣٩٥.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٨) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) الحاشية في: ٦/ب مع ٧/أ.

(١١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضي نحوه.

أحدها: أن يكون احترازًا من نحو: زيدٌ فيك راغبًا.

والثاني: أن يكون احترازًا عن الظروف المقطوعةِ عن الإضافة، كـ"قبلُ" و"بعدُ".

والثالث: أن يكون احترازًا عن ظروف الزمان بالنسبة إلى الجثة.

وينبغي أن يُحمل على الثلاثة؛ ألا ترى أن صاحب "المقرَّب"[(١)] ذَكَر هذا الشرطَ، ولم يذكر أنه لا يُحترز[(٢)] بالزمان عن الجثة، ولم يكن لِيَدَعَ هذه المسألةَ المشتهرةَ؟[(٣)]

* فرعٌ يناسب هذا المقامَ: السِّيرافيُّ[(٤)]: اعلمْ أن "قبلًا" و"بعدًا" يكونان خبرين للجثة وغيرِها إذا كانا مضافين، فإن حُذف ما أضيفا إليه لم يجز ذلك، كذا قال س[(٥)]، ولا أعلم له مخالفًا، ولم أَرَ من علَّل ذلك من أصحابنا، فأما قول بعضهم: إن الفائدة في التوقيت بما أُضيفت إليه، فإذا حُذف زالت الفائدةُ؛ فيلزمُه أن يكونا لا فائدةَ لهما في غير الخبر، وإنما العلةُ أن الكلام حينئذٍ فيه إجحاف كبير بالظرف، بحذف عاملِه ومعمولِه، وما قبلَه وما بعدَه.

ع: زال الإشكالُ، «فلا كِسْرى بعدَه»[(٦)(٧)].

ولا يكونُ اسمُ زمانٍ خبرَا عن جُثَّة وإن يُفِدْ فأَخْبِرَا

(خ١)

*[«خَبرا»]: ع: نَعَمْ، ولا حالًا، ولا صفةً عنها، لا تقول: مررت برجلٍ اليومَ، ولا: بزيدٍ اليومَ؛ لأن ذلك لا يفيد تقييدَ الذات، كما لا يفيد خبرًا عنها، وكأنَّ النحاة استغنوا بالتنبيه على الخبر عن الحال والصفة.

---

(١) ١٢٣، ١٢٤.

(٢) كذا في المخطوطة، وصوابه: لا يُخبَر.

(٣) الحاشية في: ٢٢.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١٢/١٢٤.

(٥) الكتاب ١/٤١٨.

(٦) بعض حديث نبوي رواه البخاري ٣١٢٠، ٣٦١٨، ٦٦٣٠، ومسلم ٢٩١٨ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وتمامه: «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده»، الشاهد: وقوع الظرف المضاف "بعد" خبرًا عن الجثة "كسرى".

(٧) الحاشية في: ٢٢.

وقد أخطأ مَنْ قال في: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ﴾[1]: إن الذي سوَّغ الابتداءَ الوصفُ[2].

* [«عن جُثَّةٍ»]: لو قالوا: لا يُخبر به عن الذوات؛ لكان أولى؛ ليَدخُل أسماؤه تعالى، فإن ذلك[3] ممتنعٌ فيها أيضًا؛ فهذا كما قالوا: "مَنْ" لمن يعلم، واحترزوا عن عبارةِ مَنْ قال: لمن يعقل[4].

(خ٢)

* قال الأَخْطَلُ[5]:

كَانَتْ مَنَازِلَ أُلَّافٍ عَهِدتُّهُمُ   إِذْ نَحْنُ إِذْ ذَاكَ دُوْنَ النَّاسِ إِخْوَانَا[6]

في "الإيضاح الشِّعْريِّ"[7]: لا تكون "إذْ" خبرًا عن "نحن"، كما لا يجوز: زيدٌ أمس، بل "إذْ" الأولُ ظرفٌ لـ"عَهِدتُّهم"، أي: عَهِدتُّهم إخوانًا دونَ الناس، و"دونَ" ظرفُ مكان متعلقٌ بـ"عَهِدتُّهم" أيضًا، وخبرُ "نحن" محذوف، أي: عَهِدتُّهم إخوانًا إذْ نحن متآلفون إذْ ذاك، أي: إذْ ذاك كائنٌ، ويحتمل أن يكون "الناس" متعلقًا بالخبر المضمر، ويحتمل أن يكون: إخوانًا دونَ الناس، فإذا قَدَّم الصفة صار نصبًا على الحال[8].

ولا يجوزُ الابتِدا بالنكِرَه   ما لم ت(ي)فد كعند زيد نمره

(خ١)

* ع: ينبغي أن يُقرأ: «**يُفِد**» بالياء من تحت، أي: الإخبارُ بها، ونسبةُ الإفادة

---

(١) القيامة ٢٢، وعبس ٣٨، والغاشية ٢، ٨.

(٢) الحاشية في: ٦/ب.

(٣) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) الحاشية في: ٦/ب.

(٥) هو غياث بن غوث بن الصلت التغلبي النصراني، أبو مالك، من شعراء الطبقة الأولى الإسلاميين، وبينه وبين جرير والفرزدق مهاجاة. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢/٢٩٨، والأغاني ٨/٤١٧، والمؤتلف والمختلف للآمدي ٢٤.

(٦) بيت من البسيط. ينظر: الديوان برواية السكري ٥٨٤، وكتاب الشعر ١/٢٨٤، وأمالي ابن الشجري ١/٣٠٨، ومغني اللبيب ١١٧.

(٧) كتاب الشعر ١/٢٨٤.

(٨) الحاشية في: ٢٣.

إلى النكرة غيرُ قوية(١).

(خ٢)

* [«**ما لَمْ تُفِدْ**»]: هذا هو المرجعُ، وما ذُكر بعدُ تمثيلٌ لصورٍ حصلت فيها الإفائدة(٢).

وقد تعقَّب ابنُ(٣) الحاجِّ(٤) قولَ "المقرَّب"(٥): ولا يكون المبتدأُ نكرةً إلا بشروطٍ، وهو أن تكون موصوفةً إلى آخره؛ فقال: السببُ الذي مَنَعَ الابتداءَ بالنكرة عند النحاة كلِّهم إنما هو عدم الفائدة في الإخبار بها، والمسوِّغ فيما حصلت فيه هذه الشروط إنما هو الفائدة، فالاشتغال بِعَدِّ هذه الشروط -يعني: بدون الإشارة إلى المعنى المسوِّغ- بُعدٌ عن فَهْم الغرض المراد.

ويبيِّن لك ذلك: أن الصفة قد توجدُ، ولا تسوِّغ الابتداءَ بالنكرة، قال س(٦) في نحو: كان رجلٌ في قومٍ عاقلًا: لا يَحْسُن؛ أنَّه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا عاقلٌ، ونصَّ على مثل هذا أبو العَبَّاس في "المقتَضَب"(٧) في بابَيْ الابتداء و"كان"، وأبو الحَسَن في "الأوسط"(٨) في باب "كان"(٩).

---

(١) الحاشية في: ٦/ب.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: الإفادة.

(٣) هو أحمد بن محمد بن أحمد الإشبيلي، أبو العباس، أخذ عن الشلوبين، له: إملاء على كتاب سيبويه، وإيرادات على المقرب، وغيرهما، توفي سنة ٦٤٧، وقيل غير ذلك. ينظر: البلغة ٨٣، وبغية الوعاة ١/٣٥٩.

(٤) لم أقف على كلامه، ولعله في كتابه الذي تعقب فيه "المقرَّب" لابن عصفور، ولم أقف على ما يفيد بوجوده، وسيورد منه ابن هشام في الحواشي الآتية في هذا الباب عدَّةَ نصوص.

(٥) ١٢٣.

(٦) الكتاب ١/٥٤.

(٧) ٤/١٢٧، ٨٨.

(٨) لم أقف على ما يفيد بوجوده.

(٩) الحاشية في: ٢٣، ونقل ياسين في حاشية الألفية ١/٨٥ منها قوله: «هو المرجع، وما ذكر بعد تمثيل لصور حصلت فيها الإفادة»، ولم يعزه لابن هشام.

* قولُه: «**ك: عِنْدَ زيدٍ نَمِره**»: قال ابنُ الحاجِّ[١]: وكذا تقديمُ معمول الخبر في نحو[٢] دراهمك ألفٌ بِيضٌ، على أن "بِيضٌ" الخبرُ، فنصَّ س[٣] على الجواز في "إنَّ"، نحو: إنَّ في دراهمك ألفًا بِيضٌ.

ع: مثالُ المسألة: في الدار رجلٌ قائمٌ، وعندي في المسألة نظرٌ؛ لأن "قائم" موهمٌ الصفةَ، ففيه المانعُ الذي في قولك: رجلٌ في الدار، والمثالُ الذي مثَّل به فيه نظرٌ؛ إذ لا يَظهر معنًى لقول القائل: ألفٌ بِيضٌ، وإنما الظاهر أن "بِيضٌ" صفةٌ، وأن "في دراهمك" الخبرُ، ثم لا معنى لقوله: إن "بِيضٌ" عاملٌ في الجار والمجرور.

ابنُ الحاجِّ[٤]: نصَّ الزَّجَّاجُ[٥] والفرَّاءُ[٦] في: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾[٧] على قبحِ: رجلٌ قام، وحُسْنِ: قام رجلٌ، والفرق بينهما عندي: التباسُ الخبر بالصفة في الأول دون الثاني[٨].

وهل فتى فيكم فما خل لنا ورجل من الكرام عندنا

(خ١)

* [«**و: رجلٌ من الكرامِ**»]: ع: ضابطُه: أن تكون موصوفةً، وسواء كان الوصف مذكورًا، كما مثَّل، أو محذوفًا، مثل: «السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهمٍ»[٩]، ومن الصفة

---

(١) لم أقف على كلامه.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: «نحو: في»، وسيأتي من كلام ابن هشام ما يُفهِم ذلك.

(٣) الكتاب ٢/١٤٣.

(٤) لم أقف على كلامه.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٧.

(٦) معاني القرآن ٢/٢٤٣.

(٧) النور ١.

(٨) الحاشية ق: ٢٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٨٦ إلى قوله: «في الجار والمجرور».

(٩) قول للعرب، تقدم قريبًا.

المقدَّرة: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[1]، أي: وطائفةٌ من غيركم[2][3].

(خ٢)

* [«و: **رجلٌ من الكرامِ**»]: لا بُدَّ من تقييد الصفة بالفائدة؛ ليَخرج: كان رجلٌ في قومٍ عاقلًا، ودَخَل في كلامه مثلُ: مؤمنٌ خير من مشركٍ[4]، وهو المعبَّر عنه بخَلَف الموصوف؛ فإن المبتدأ حقيقةً المقدَّرُ، ومثلُ: أفضلُ من زيدٍ عندنا، وهو الذي عبَّر عنه في "المقرَّب"[5] بكونه [مقاربًا][6] لمعرفةٍ، ولا يقبلُ "أَلْ"، وقد يقال: اختصاصُه بـ"مِنْ" ومخفوظها[7]، فهو داخل في: «**رغبةٌ في الخير خيرٌ**»، ويُعلم حينئذٍ أن صورة تلك المسألةِ لا تختصُّ بالمصدر، والحاصلُ: أنها ليست قسمًا برأسه، وأن عدم قبول "أَلْ" لا مدخلَ له في التسويغ.

ومن الباب: «السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهمٍ»[8]؛ لأن الصفة مقدرة.

ومنه -عند ابنِ الحاجِّ[9]-: الناسُ رجلان: رجلٌ الزمته[10]، ورجلٌ أهنته، أي: رجلٌ منهم، ورجلٌ منهم، وردَّ على ابن عُصفورٍ[11] جَعْلَه المسوِّغَ التفضيل[12]، وقال: يمكن أن يكون المسوِّغُ غيرَه، قال: ومن هذا: قولُه سبحانه: ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي

(١) آل عمران ١٥٤.

(٢) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) الحاشية في: ٦/ب.

(٤) ليس مراده آية البقرة ٢٢١: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾؛ لأن الصفة فيها ليست خلفًا للموصوف، فهو موجود.

(٥) ١٢٣.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في المقرَّب، والسياق يقتضيه.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب: ومخفوضها.

(٨) قول للعرب، تقدم قريبًا.

(٩) لم أقف على كلامه.

(١٠) كذا في المخطوطة، والصواب ما في المقرَّب: أكرمته؛ ولأنه قسيم "أهنته" المذكور بعدُ.

(١١) المقرَّب ١٢٣.

(١٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما في المقرَّب: التفصيل.

ٱلسَّعِيرِ﴾[1][2].

ورغبةٌ في الخير خيرٌ وعَمَل　　　برٍّ يزينُ وليُقَسْ ما لم يُقَلْ

(خ١)

* قولُه: «**ورغبةٌ**»: وليس منه:

حَسَنٌ فِي كُلِّ عَيْنٍ مَنْ تَوَدّْ[3]

خلافًا لـمَنْ[4] غَلِط[5].

* [«**ورغبةٌ**»]: في الحديث: «أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ، ونهيٌ عن منكرٍ صدقةٌ»[6][7].

* [«**ورغبةٌ**»]: ع: ضابطُه: أن تكون عاملةً، كذا قال في "التسهيل"[8]، ومثَّله[9] بقولهم: «أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ»[10].

فإن قيل: يلزمه إجازةُ: قائمٌ زيدٌ، وهو لا يجوز إلا بقلَّةٍ، وظاهرُ إطلاقِه هنا

---

(١) الشورى ٧.

(٢) الحاشية في: ٢٣.

(٣) عجز بيت من الرمل، لعمر بن أبي ربيعة، وصدره:

فتضاحَكْنَ وقد قُلْنَ لها:　　　...

الشاهد: مجيء "حسنٌ" نكرةً ليس مسوِّغُ الابتداء بها كونَها عاملةً في "في كل عين"، بل كونها رافعةً لمكتفًى به -وهو "مَنْ"- على رأي مَنْ لا يشترط الاعتماد. ينظر: الديوان ٣٢١، والحيوان ٢٣٦/٣، والكامل ١١٨٧/٣، والأغاني ١٦٣/١، ١٣٥/٥، وديوان المعاني ٢٢٨/١، والعمدة ١٢٠/٢.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) الحاشية في: ٦/ب.

(٦) بعض حديث نبوي أخرجه ابن حبان في صحيحه ٨٣٨ بهذا اللفظ، من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وهو عند مسلم ٧٢٠، ١٠٠٦ بلفظ مقارب.

(٧) الحاشية في: ٦/ب.

(٨) ٤٦.

(٩) شرح التسهيل ٢٩١/١.

(١٠) بعض الحديث النبوي المتقدم قريبًا.

خلافُ ذلك.

قلت: قد أجازه أبو الحَسَن[1] بغير قلَّةٍ، فله أن يدَّعيَ جوازَه بغير قلَّةٍ، كمذهب أبي الحَسَن، وله أن يقول: هذه جائزةٌ من حيثُ الابتداءُ بالنكرة، ممتنعةٌ من حيث الاكتفاءُ بمرفوعها عن الخبر؛ فإن العرب لم تفعل ذلك إلا حيث اعتَمد الوصفُ، ولا يلزم من امتناع المسألة لأمرٍ آخرَ امتناعُها لغيره.

وبعضُهم يقول: أن تكون عاملةً في ظرفٍ أو مجرورٍ، فيَخرُج هذا.

وقال ابنُ عُصفورٍ[2]: زاد الأخفشُ[3] في شروط الابتداء بالنكرة: أن تكون في معنى الفعل، نحو: قائمٌ زيدٌ[4].

* [«**وعَمَل بِرٍّ**»]: ضابطُه: أن يضاف إلى نكرةٍ، وإنما قلت: إلى نكرةٍ؛ لأنها لو أضيفت إلى معرفةٍ لم يكن فيها إشكالٌ؛ لأنها تكون معرفةً، وحينئذٍ تَخرجُ من باب ما ابتُدئ فيه بالنكرة لمسوِّغٍ[5].

* قال ابنُ عُصفورٍ[6]: وزاد ك[7] في المسوِّغات: أن تكون خَلَفًا من موصوفٍ، أي: صفةٌ حُذف موصوفُها، نحو: عبد[8] مؤمنٌ خير من مشرك، و...[9][10].

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣٤١/١، وشرح الكافية للرضي ٢٤٧/١، ٢٤٨، والتذييل والتكميل ٢٧٢/٣، ٣٣٣، وارتشاف الضرب ١١٠٢/٣، ومغني اللبيب ٥٧٩.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٣٤١/١.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣٤١/١، والتذييل والتكميل ٣٣٣/٣، وارتشاف الضرب ١١٠٢/٣، ومغني اللبيب ٥٧٩.

(٤) الحاشية في: ٦/ب.

(٥) الحاشية في: ٦/ب.

(٦) شرح جمل الزجاجي ٣٤١/١.

(٧) لم أقف على نسبة زيادته إليهم عند غير ابن عصفور. وهو غير منسوب إليهم في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٣/٥، والتذييل والتكميل ٣٢٥/٣، ومغني اللبيب ٦٠٩.

(٨) كذا في المخطوطة، وصوابه ما عند ابن عصفور بحذفها، وعليه يستقيم التمثيل، وعبارة ابن عصفور: «نحو: مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ، لأنه في معنى: عبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من عبدٍ مشركٍ».

(٩) موضع النقط مقدار كلمتين أو ثلاث انطمست في المخطوطة.

(١٠) الحاشية في: ٦/ب.

(خ٢)

* ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾[1]، واختُلف في "صَدٌّ"، فقيل: عطفٌ على الخبر، وهو "كبير"، وكذا "وكفرٌ"، ويردُّه: أن القتال فيه ليس كفرًا.

وقيل: مبتدأٌ، فيكون "فيه" كالشاهد الأول، وكذا "وكفرٌ به"، وخبرهما محذوف، أي: كبيران، ورُدَّ: بأنه يلزم منه أن إخراج أهلِه أكبرُ من الكفر.

وقيل: مبتدأٌ، و"كفرٌ" و"إخراجُ" معطوفان، و"أكبرُ" خبرُ الجميع.

واعلمْ أنه يجوز في الظرف في الآية أن يكون صفةً، فيكونَ من قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾[2][3].

* قولُه: «وعَمَل بِرٍّ يَزِينُ» مثالٌ ثانٍ لتسويغ العمل؛ لأن المضاف عاملٌ في المضاف إليه، وقد نصَّ على ذلك في "شرحه للتسهيل"[4][5].

والأَصْلُ في الأَخبارِ أَن تُؤخَّرا وجَوَّزُوا التقدِيمَ إذْ لا ضَررا

(خ١)

* ع: قدَّم الكلامَ على تأْخِير الخبر قبلَ الكلام على حذفه، وفي "الكافية"[6] عَكَسَ، والذي هنا أَولى؛ لأن التقديم أقربُ إلى الأصل من الحذف[7].

* [«وجَوَّزُوا»]: ع: قيل: إن الخَلِيلَ[8] مَنَعَه، وأَوَّله السُّهَيْلِيُّ[9] على أن مَنْعَه لذلك إذا كان لغير غَرَضٍ.

---

(١) البقرة ٢١٧، وتمامها: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ﴾.

(٢) البقرة ٢٢١.

(٣) الحاشية في: ٢٣.

(٤) ١/٢٩١.

(٥) الحاشية في: ٢٣.

(٦) شرح الكافية الشافية ١/٣٥٢.

(٧) الحاشية في: ٦/ب.

(٨) ينظر: الكتاب ٢/١٢٧.

(٩) نتائج الفكر ٣١٣، ٣١٤.

واحتجَّ ص[1] بأمورٍ محتمِلةٍ، وينبغي عندي أن يُحتجَّ بقولهم: «الليلةَ الهلالُ»[2]، ومنه: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ﴾[3]، و: «مسكينٌ مسكينٌ رجلٌ لا زوجَ له، ومسكينٌ مسكينٌ امرأةٌ لا زوجَ لها»[4]، و: «تميميٌّ أنا»[5]، و: «مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُك»[6][7].

(خ٢)

* مرادُه بالتجويز: عدمُ المنع، لا الإباحةُ المستويةُ الطرفين.

ولـمَّا قسَّم في "المقرَّب"[8] الخبرَ إلى واجب التقديم، وواجب التأخير، ومستوٍ فيه الأمران؛ قال ابنُ الحاجِّ[9]: هذا القسم لا وجود له عندي، قال: وإنما الأقسام: واجبُ التقديم، وواجبُ التأخير، ومختارُ التأخير، وهو أوسع الأقسام، نحو: زيدٌ قائمٌ.

ع: والذي في كلام ابنِ عُصفورٍ: وقسمٌ أنت فيه بالخيار، وهو ما عدا ذلك، ولم يقل: إن الوجهين مستويان[10].

فامْنَعْهُ حين يستوي الجُزْءَانِ عُرْفًا ونُكْرًا عادِمَيْ بيَان

(خ٢)

* قولُه: «**فامنعه**» مسبَّبٌ عن مفهوم قولِه فيما تقدَّم:

«وجَوَّزُوا التقديمَ إذْ لا ضَرَرا»؛

---

(١) ينظر: الإنصاف ١/٥٦، والتبيين ٢٤٥، وائتلاف النصرة ٣٣.

(٢) قول للعرب، رواه سيبويه في الكتاب ١/٢١٦، ٤١٨.

(٣) يس ٣٧.

(٤) حديث نبوي رواه سعيد بن منصور في سننه ٤٨٨، والطبراني في الأوسط ٦٥٨٩، وأورده الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ٥١٧٧.

(٥) قول للعرب، رواه سيبويه في الكتاب ٢/١٢٧.

(٦) قول للعرب، رواه سيبويه في الكتاب ٢/١٢٧.

(٧) الحاشية في: ٦/ب.

(٨) ١٢٦، ١٢٧.

(٩) لم أقف على كلامه.

(١٠) الحاشية في: ٢٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٨٧ بتصرفٍ، دون التعليق الأخير، ولم يعزها لابن هشام.

فإن مفهومه: ومَنَعوه حيث يضرُّ، ثم فَرَّعَ على هذا المفهومِ[1].

* قولُه: «**عُرْفًا**» البيتَ: لم يشترط في "المقرَّب"[2] عادمَيْ بيانٍ، وتعقَّبه ابنُ الحاجِّ[3]، وقال: ذلك مشروطٌ عند مَنْ يسلِّم أن ذلك موجِبٌ للمنع، وإلا فنصَّ الزَّجَّاجُ[4] في: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾[5] على جواز الوجهين، وقال: إنه لا خلاف بين النحويين في ذلك.

وفي "لُمَع"[6] ابنِ جِنِّي: إذا [كانا][7] معرفتين كنت بالخيار؛ أيَّهما شئت جعلت المبتدأَ، وجعلت الآخِرَ الخبرَ.

وقال ابنُ[8] بَرْهَان[9]: ينبغي أن يُقرأ: "الآخِر" بكسر الخاء، وحكى عن ابن كَيْسَانَ[10] جوازَ تأخيره هنا، وقال: متى كانت الفائدةُ في شيءٍ فهو الخبرُ، مقدَّمًا كان أو مؤخَّرًا[11].

* [«**عُرْفًا ونُكْرًا**»]: تمييزان محوَّلان عن الفاعل[12].

* يَرِدُ عليه: نحو: قائمٌ غلامُ امرأةٍ، وهذا معنى قول ابنِ الحاجِب[13]: معرفتين، أو

(١) الحاشية في: ٢٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٨٧/١، ولم يعزها لابن هشام.

(٢) ١٢٨.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣٨٦/٣.

(٥) الأنبياء ١٥.

(٦) ٢٦.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في اللمع، والسياق يقتضيه.

(٨) هو عبدالواحد بن علي بن عمر العكبري، أبو القاسم، من علماء اللغة والنحو والأدب، له: شرح اللمع، توفي سنة ٤٥٦. ينظر: نزهة الألباء ٢٥٩، وإنباه الرواة ٢١٣/٢، وبغية الوعاة ١٢٠/٢.

(٩) لم أقف على كلامه في شرح هذا الموضع من "اللمع"، ولا في باقي أبواب المبتدأ والخبر و"كان" و"إنَّ" من المطبوعة ٣٣/١-٤٠، ٤٨-٩٦.

(١٠) لم أقف على كلامه.

(١١) الحاشية في: ٢٤.

(١٢) الحاشية في: ٢٤.

(١٣) الكافية ١٦.

متساويتين، أي: في التخصص والقربِ من المعرفة، نحو: أفضلُ منك أفضلُ مني.

قال الرُّكْنُ[1]: إن أعرف المعرفتين يجب تقديمُه، وإن ابن الحاجِب لم يعتبره.

قلت: ومن العَجَب أنهم اعتَبروه في باب "كان"، أعني: جَعْلَ الأعرفِ الاسمَ، وما دونَه الخبرَ، ولم يعتبره أكثرُهم في هذا الباب[2].

* [«عادِمَيْ بَيَانِ»]: هذا تقييدٌ، وقال الرُّكْنُ[3] معترضًا على ابن الحاجِب: ينبغي أن يقول: إذا كانا معرفتين، ولم يكن أحدُهما مشبَّهًا بالآخر، ليَخرُج نحوُ:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا

البيتَ[4]، أي: بنو أبنائنا مثلُ بنينا، لا يقال: عدل إلى الحمل على الظاهر؛ لأن مراده: أن الابن يشمل ابنَ الصلب وابنَ الابن، دون ابنِ البنت، وليس المرادُ التشبيهَ، فلا حاجةَ لتقدير الثاني مبتدأً، ولا إلى جَعْل المبتدأِ مشبَّهًا بالخبر؛ لأن هذا المعنى حاصلٌ والبيتُ على الظاهر، وكذا قول أبي تَمَّامٍ:

لُعَابُ الأَفَاعِي

البيتَ[5].

---

(١) شرح الكافية الكبير ٣٩/ب، وعبارته: «وذكر ابنُ الدهَّان في "الغرة" أن أحد المعرفتين إن كانت أعرف جاز تقديم الخبر على المبتدأ، وإن لم تكن كذلك لم يجز، ولم يراعِ هذا التفصيلَ غيرُه، ولا مصنفُ الكتاب».

(٢) الحاشية في: ٢٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/ ٨٨.

(٣) شرح الكافية الكبير ٣٩/ب، ٤٠/أ.

(٤) بعض بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

بنونا بنو أبنائنا وبناتُنا بنوهنَّ أبناءُ الرجالِ الأباعدِ

ينظر: الحيوان ١/ ٢٣٠، وغريب الحديث لابن قتيبة ١/ ٢٣٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٦٩، والإنصاف ١/ ٥٦، والتبيين ٢٤٦، وشرح التسهيل ١/ ٢٩٧، والتذييل والتكميل ٣/ ٣٣٧، وتخليص الشواهد ١٩٨، ومغني اللبيب ٥٨٩، والمقاصد النحوية ١/ ٥٠٣، وخزانة الأدب ١/ ٤٤٤.

(٥) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

لعابُ الأفاعي القاتلاتِ لعابُه وأَرْيُ الجَنَى اشْتَارَتْهُ أيدٍ عواسلُ

وهذا من كلام الجُزُولِيِّ(1)، ولقائلٍ أن يقول: يُحمَل الثاني على ظاهره؛ تكثيرًا؛ للمبالغة(2).

كذا إذا ما الفعلُ كان خبَرا أو قُصِدَ استِعمالُه مُنحصرا

(خ1)

* [«**خَبَرا**»]: رافعًا لضميرٍ مفردٍ مذكَّرٍ(3).

* أجمع ص(4) على منع التقدُّم في: زيدٌ قامَ، واختلفوا فيه في باب "كان"، نحو: كان زيدٌ قامَ، قال ابنُ عُصفورٍ(5): والصحيحُ الجوازُ؛ لأن المنع في باب الابتداء؛ لأن الفعل عاملٌ لفظيٌّ، وهو قويٌّ، وقد أمكن إعمالُه، فلا يُعدَلُ إلى العامل الضعيف، وأما في باب "كان" فلا يتأتَّى ذلك؛ لأن هذه أفعالٌ، والعربُ تأتي بعاملين لفظيَّيْن، وتؤخِّر عنهما المعمولَ في باب الإعمال(6).

* [«**مُنحَصِرا**»]: نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾(7)، و: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ

=

المعنى: لعاب قلم الوزير الممدوح -أي: حِبْره- يُشبِه لعاب الأفاعي -أي: سُمّها- في القتل. ينظر: الديوان 3/123، والحيوان 1/48، وعيون الأخبار 1/109، وديوان المعاني 2/78، ومعاهد التنصيص 1/178، وخزانة الأدب 1/445.

(1) المقدمة الجزولية 97. والجُزُولي هو عيسى بن عبدالعزيز بن يَلَلْبَخْت، أبو موسى، من علماء العربية بإفريقية، أخذ عن ابن بري، له: المقدمة، وتسمى: القانون، وشرح الأصول، وغيرهما، توفي سنة 607. ينظر: إنباه الرواة 2/378، وبغية الوعاة 2/236.

(2) الحاشية في: 24، ونقلها ياسين في حاشية الألفية 1/88، وعزا لابن هشام التعليق على بيت أبي تمام وما بعده.

(3) الحاشية في: 6/ب.

(4) ينظر: شرح الكافية للرضي 1/258، وارتشاف الضرب 3/1104، ومغني اللبيب 795.

(5) شرح جمل الزجاجي 1/391، 392.

(6) الحاشية في: 6/ب.

(7) آل عمران 144.

وَاحِدٌ﴾[1][2].

(خ٢)

* مسألةُ "زيدٌ قامَ" ضابطُها أربعةُ أوجهٍ: أن يكون الخبر فعلًا رافعًا لضميرٍ مفردٍ راجعٍ للمبتدأ، فخرج نحو: زيدٌ قائمٌ، وزيدٌ قام أبوه، وأَخَوَاك قاموا[3]، وإِخْوَتُك قاموا، وغلامُ هندٍ ضربَتْه؛ فإن تقديم "ضربَتْه" لا يضرُّ؛ إذ لا يُتوهَّمُ أن الغلام لـ"ضَرَبَتْ".

فإن قلت: فما تصنع بـ: غلامُ زيدٍ ضَرَبَه؛ إذا قدَّرت الفاعلَ الغلامَ؛ أَوَليس الإلباسُ موجودًا لو قدَّمت، وقد صَدَق عليه ضابطُك؟

قلت: هنا يجب إبرازُ الضمير؛ لجَرَيان الفعل على غير مَنْ هو له، فتقول: غلامُ زيدٍ ضَرَبَه هو، فإذا قلت: ضَرَبَه هو غلامُ هند[4]، فلا لَبْسَ.

فإن قلت: بلى، اللبسُ موجود؛ لاحتمال التأكيد.

قلت: لو اعتَبروا ذلك لم يُفِدْهم الإبرازُ في قولهم: غلامُ هند[5] ضاربُه هو؛ شيئًا؛ لاحتمال التأكيد، فهذا لازم في الفعل والوصفِ، قدَّمت أم أخَّرت.

فإن قلت: فلِمَ [لا][6] أبرزت أيضًا في: غلامُ هندٍ ضَرَبَتْه؛ فقلت: هي؟

قلت: لعدم الإلباس.

فإن قلت: فلِمَ أبرزتم في: غلامُ هندٍ ضارِبَتُه هي؛ وقد زال الإلباس؟

قلت: فرقًا بين الفعل والوصف؛ لأن الاتصال بالفعل آكَدُ، فلم يفصلوا معمولَه عنه إلا لموجِب[7].

* [«**مُنحَصِرا**»]: سواءٌ كان الحصر بـ"إنَّما"، أو بـ"إلَّا"، وسواءٌ كان حصرَ

(١) النساء ١٧١.

(٢) الحاشية في: ٦/ب.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: قاما.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: زيد.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: زيد.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٧) الحاشية في: ٢٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٨٩، ٩٠، وقد كتبها الناسخ بإزاء البيت الآتي، والصواب وضعها هنا، كما عند ياسين.

إفرادٍ[١]، أو قَلْبٍ[٢].

وينبغي أن يَرِد المحصورُ بـ"إلَّا" على قوله:

«وجَوَّزوا التقديمَ إذْ لا ضَرَرَا»؛

فإنه إنما يمتنع في هذا: الحملُ على المحصور بـ"إنَّما"، لا لأنه[٣] يضرُّ؛ فإنه لو قيل: ما إلا قائمٌ زيدٌ؛ لم يتغيَّر المعنى[٤].

أو كان مُسْنَدًا لِذي لامِ ابتِدا أو لازِمِ~ الصَدْر كمن لي منجدا

(خ١)

* في بعض النُّسَخ[٥]: «**لازَمَ**» بالفتح في الميم، يعني: أو كان الخبرُ لازِمَ الصدرِ، وهذا عكسُ القصد؛ لأن ذاك لا يجب تأخيره، بل تقديمه، ويوجد: «**لازَمَ**» بفتح الزاي والميمِ، عطفًا على: «**كان**»، أي: أو لازَمَ هو الصدرَ، وهو كالأول في الخطأ، والحقُّ: «**لازِمِ**» بكسرهما.

ثم العطفُ على: «**ذي**»، لا على: «**لامِ**»؛ لأن المعنى يصير على الأول: أو كان مسندًا لِلَازِمِ الصدرِ، أي: لمبتدأٍ لازِمِ الصدرِ، وهو المرادُ، وعلى الثاني: لمبتدأٍ ذي لازِمِ الصدرِ، فينصرف إلى مثل: أزيدٌ قائمٌ، والحكمُ أن الخبر يتقدَّمُ على المبتدأ، لا على همزة الاستفهام، فهذا فسادٌ، ولا يطابق ...[٦][٧].

(خ٢)

---

(١) هو ما خوطب به مَنْ يعتقد الشركة، نحو قولك: إنما زيدٌ كاتبٌ لا شاعرٌ، لِمَنْ يعتقده كاتبًا شاعرًا. ينظر: مفتاح العلوم ٢٨٨، وبغية الإيضاح ٢/٥.

(٢) هو ما خوطب به مَنْ يعتقد عكس الحكم المثبت، نحو قولك: ما كاتبٌ إلا زيدٌ، لِمَنْ يعتقد في مكانٍ مَّا كاتبًا غير زيد. ينظر: مفتاح العلوم ٢٨٨، وبغية الإيضاح ٢/٥.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: لأنه لا.

(٤) الحاشية في: ٢٤.

(٥) لم ترد هذه الرواية ولا التي تليها في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية ٨٨، البيت ١٣١.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ٦/ب.

* قولُه: «**لذي لامِ ابتِدَا**»: فليُسْأَلْ عن اللامِ في: لَزيدٌ قامَ، وقال[1]:

لَعَمْرِي لَئِنْ أَنْزَفْتُمُ أَوْ صَحَوْتُمُ   لَبِئْسَ النَّدَامَى كُنْتُمُ آلَ أَبْجَرَا[2]

اللامُ في "لَعَمْري" لامُ الابتداء، ولامُ "لَئِنْ" موطِّئةٌ، ولامُ "لَبِئْسَ" لامُ جوابِ القَسَم[3].

ونحوُ عندي درهمٌ ولي وَطَر   مُلْتَزمٌ فيه تقدُمُ الخَبَرْ

كذا إِذَا عَادَ عَلَيْه مضمرُ   مما به عنه مُبِيْنًا يُخْبَرُ

(خ٢)

* لهذه المسألة أربعُ صورٍ:

أحدها[4]: أن يكون المبتدأ مضافًا إلى ضميرٍ، والخبرُ مضافًا إلى ما يعود عليه ذلك الضمير، كقوله[5]:

مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا[6]

الثانية: أن يكون بَدَلَ المضاف إليه مجرورًا بالحرف، نحو: مُعْرِضٌ عن هندٍ المحسنُ إليها.

الثالثة: أن تتركَّب صورةٌ من النوعين، نحو: مُعْرِضٌ عن هندٍ بَعْلُها.

والرابعة: أن يكون مفسِّرُ الضمير منصوبًا، نحو: مُحْرِزٌ زيدًا أَجَلُه.

---

(١) هو الأُبَيرد الرياحي اليربوعي.

(٢) بيت من الطويل. أنزفتم: سَكِرتم. ينظر: مجاز القرآن ١٦٩/٢، ٢٤٩، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٠٤/٤، والحجة ٥٤/٦، والمحتسب ٣٠٨/٢، والاقتضاب ١٦٠/٣، وشرح التسهيل ١٧/٣، والتذييل والتكميل ١٣٨/١٠، وخزانة الأدب ٣٨٨/٩.

(٣) الحاشية في: ٢٤.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: إحداها.

(٥) هو نُصَيب.

(٦) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

أهابُكِ إجلالًا وما بكِ قدرةٌ   عليَّ ولكنْ ملءُ عينٍ حبيبُها

ينظر: الديوان ٦٨، وديوان المعاني ١٤٤/١، واللآلي في شرح أمالي القالي ٤٠١/١، وشرح التسهيل ٣٠٢/١، والتذييل والتكميل ٣٥١/٣، وتخليص الشواهد ٢٠١، والمقاصد النحوية ٥٠٩/١.

واختُلف في هذه، وفيما إذا كان المفسِّر مجرورًا بالحرف: هل يجوز تأخيرُ الخبر، وتقديمُ المفسِّر، فتقول: عن هندٍ المحسنُ إليها مُعْرِضٌ، وزيد[1] أَجَلُه مُحْرِزٌ؟

فأجاز ذلك البصريون وهِشَامٌ مطلقًا، ومنعه الكوفيون إلا هشامًا والكِسَائيَّ مطلقًا، وفصَّل الكِسَائيُّ[2]، فأجازه إن كان العامل وصفًا، نحو: مُحْرِزٌ، ومَنَعَه إن كان فعلًا، نحو: أَحْرَزَ.

فيقال في ضابط المسألة: إذا اتصل بالمبتدأ ضميرٌ عائدٌ على ما اتصل بالخبر، فتارةً يكون الاتصالان من جهة الإضافة، وتارةً يكونان من جهة المعمول، وتارةً يختلفان، وتحت ذلك صورتان[3].

كذا إذا يستوجب التصديرا كأينَ من علمتُه نصيرا

(خ١)

* ع: ولا يُورَدُ عليه: زيدٌ أين هو؟ لأن كلامه في الخبر المستوجِب للتصدير، وهنا جزءُ الخبر المستوجِب، لا المجموعُ، وتقديمُ ذلك الجزءِ على مثيلاته واجبٌ[4].

* إن قلت: كيف ساغ قولُه:

«**كذا إذا يَسْتَوجِبُ التصديرَ**»؛

فإنه راجع إلى قولك: يجب تقديم الخبر إذا كان واجب التقديم، وذلك دَوْرٌ؟

والجواب: أن واجب التصدير صار عَلَمًا عند الإطلاق على نحو أسماءِ الاستفهامِ، فكأنه قال: يجب تقدُّم الخبر إذا كان اسمَ استفهامٍ، أو ما أشبهه، مثلَ: "كم" الخبريةِ[5].

---

(١) كذا في المخطوطة، وصوابه: زيدًا، لأنه معمول لـ"محرز"، وتقدَّم في المثال قبله منصوبًا.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/٣٠٢، والتذييل والتكميل ٣/٣٥٥.

(٣) الحاشية في: ٢٤.

(٤) الحاشية في: ٧/أ.

(٥) الحاشية في: ٧/أ.

* قال ابنُ جِنِّي في "التَّنْبِيه"[(١)]: أجاز أبو الحَسَن[(٢)]: زيدٌ كيف؟ وضَمَّن "كيف" ضميرًا لزيدٍ، كما تقول: زيدٌ قامَ؛ لأن بين ...[(٣)] والظرف نسبًا، يدلُّك على ذلك: وقوعُ المجازاة ...[(٤)] الله تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾[(٥)]، وقال الشاعر[(٦)]:

وَمَا بِكَ[(٧)] مِنْ خَيْرٍ أَتَوْهُ فَإِنَّهُ ... تَوَارَثَهُ آبَاءُ آبَائِهِمْ قَبْلُ[(٨)][(٩)]

* ذَكر ابنُ[(١٠)] إِيَازَ[(١١)] أن ابن جِنِّي[(١٢)] أجاز: زيدٌ كيف؟ بتقدير: كيف هو؟ وعلى قياس ذلك: زيدٌ أين؟ بتقدير: أين هو؟[(١٣)]

(خ٢)

---

(١) ٢٩ (ت. هنداوي)، ٢٧ (ت. عبدالعال)، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٩٤/١ نحوه عن كتاب "القدّ" لابن جني عن أبي علي عن المازني عن الأخفش.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١١٠٦/٣.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٤) موضع النقط مقدار كلمتين انطمستا في المخطوطة.

(٥) النحل ٥٣.

(٦) هو زهير بن أبي سُلمى.

(٧) كذا في المخطوطة مضبوطًا، موافقةً لتنظير ابن جني الآيةَ بالبيت في مجيء الظرف شرطًا، وفي مطبوعتَيْ التنبيه: «فما يَكُ» موافقةً للديوان بشرح الأعلم، وهو خلاف مراد ابن جني.

(٨) بيت من الطويل. روي: «فما كان» و«وما يَكُ» بدل «وما بك»، ولا شاهد فيهما، والشاهد على رواية ابن هشام: وقوع الجار والمجرور "بك" مجازًى به في موضع فعل الشرط. ينظر: الديوان بشرح ثعلب ٩٥، وبشرح الأعلم ٢٣، وجمهرة أشعار العرب ٦٨/١، والعقد الفريد ٢٤٦/١، والأغاني ٤٤٤/١٠، والحجة ١٦١/٢، ٣٣٥، والصناعتين ١٠٢، وعيار الشعر ٨٤، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٩٩/٢.

(٩) الحاشية في: ٧/أ.

(١٠) هو الحسين بن بدر بن إياز، أبو محمد، من علماء النحو في بغداد، له: قواعد المطارحة، والمحصول في شرح الفصول لابن معطي، توفي سنة ٦٨١. ينظر: بغية الوعاة ٥٣٢/١.

(١١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ينظر: المحصول في شرح الفصول ٤٦٠.

(١٢) التنبيه ٢٩.

(١٣) الحاشية في: ٧/أ.

* [«ك: أين مَنْ عَلِمْتُه نَصِيرا»]: و: كيف أنت؟ و: أيَّان اعتكافُك؟ و: متى سفرُك؟ و: كم دراهمُك؟[1]

وخبرَ المَحصُور قَدِّمْ أبدا   كما لنا إلا تباعُ[2] أحمدا

(خ١)

* [«ك: ما لنا إلا اتباعُ أَحْمَدَا»]: ع: في المثال خَلَلٌ، والصوابُ التمثيلُ بـ: ما قائمٌ إلا زيدٌ، وأما مثالُه فالأرجح فيه أن يكون المرفوع فاعلًا[3]، لا مبتدأً[4].

وحذفُ ما يُعلم جائزٌ كما   تقولُ زيدٌ بعدَ مَن عندكما

(خ١)

* ابنُ[5] بابَشَاذَ[6]: التلويحُ يقع في الكلام الفصيحِ، فيكونُ أوقعَ في النفس من التصريح[7].

* [**«وحَذْفُ ما يُعْلَمُ جائزٌ»**]:

---

(١) الحاشية في: ٢٥.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب: اتباعُ.

(٣) ورافعه متعلقُ الجار والمجرور "لنا" المحذوفُ، أي: ما استقرَّ لنا إلا اتباعُ أحمد. ينظر: مغني اللبيب ٥٧٩.

(٤) الحاشية في: ٧/أ.

(٥) هو طاهر بن أحمد بن بابَشَاذَ المصري، أبو الحسن، من علماء العربية، وولي تصحيح ديوان الإنشاء بمصر، له: المقدمة المُحْسِبة، وشرحها، وشرح جمل الزجاجي، وغيرها، توفي سنة ٤٦٩. ينظر: نزهة الألباء ٢٦١، ومعجم الأدباء ١٤٥٥/٤، وإنباه الرواة ٩٥/٢، وبغية الوعاة ١٧/٢. ولم تُضبَط الباء الثانية من اسمه في مصادر ترجمته، وفَتْحُها أرجح من كسرها أو إسكانها. ينظر: مقدمة تحقيق شرح المقدمة المُحْسِبة ٩-١١، وضبطها ابن هشام في موضع سيأتي ص ١٤٦٠ ضبطَ قلمٍ بالفتح.

(٦) لم أقف على كلامه.

(٧) الحاشية في: ٧/أ.

مَنْ يَنْكَحِ العَنْزَ ظَالِمُ[1][2]

* [«وحَذْفُ ما يُعْلَمُ جائزٌ»]: وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ الآية[3]، فحذف الخبر.

ويَحتمل الوجهين: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[4]، و: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[5].

ومن ما[6] يدل على أنهم يحذفون المبتدأ من هذا: قولُه[7]:

فَقَالَتْ: عَلَى اسْمِ اللهِ، أَمْرُكَ طَاعَةٌ[8]

فهذا قد يُؤْنِسُ بأن المحذوفَ المبتدأُ.

وجَعَل الزَّمَخْشَرِيُّ[9] وابنُ الحاجِب[10] مِن حذف الخبر: خرجت فإذا السبعُ، وقال

---

(١) بعض بيت من الطويل، لرجل من أسد، وهو بتمامه:

بني ثُعَلٍ لا تنكَعوا العنزَ شِرْبَها بني ثُعَلٍ من ينكَعِ العنزَ ظالمُ

ينكَع العنز: يجهدها حَلْبًا. الشاهد: حذف المبتدأ مع الفاء الواقعة في جواب الشرط، والتقدير: فهو ظالم. ينظر: الكتاب ٣/٦٥، وتهذيب اللغة ١/٢٠٨، والمحتسب ١/١٢٢، ١٩٣، وشرح التسهيل ١/٢٨٣، والتذييل والتكميل ٣/٢٩٩، والمقاصد النحوية ٤/١٩٤٢.

(٢) الحاشية في: ٧/أ.

(٣) الحج ٢٥، وتمامها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.

(٤) يوسف ١٨.

(٥) محمد ٢١.

(٦) كذا في المخطوطة، والوجه: ومِمَّا.

(٧) هو عمر بن أبي ربيعة.

(٨) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

... وإن كنتُ قد كُلِّفتُ ما لم أُعَوَّدِ

ينظر: ملحقات الديوان ٤٩٠، والأغاني ١/١٦٧، والخصائص ٢/٣٦٤، وأمالي ابن الشجري ٢/٦٠، والتذييل والتكميل ٣/٣١٥، ومغني اللبيب ٨٢٦، وخزانة الأدب ٤/١٨١.

(٩) المفصل ٣٨.

(١٠) الأمالي ٢/٨٧٤.

المبرِّدُ[(١)]: إن "إذا" المفاجَأةِ ظرفُ مكانٍ، وهي خبرٌ، فالتقدير: فبحضرتي السبعُ، وقال الزَّجّاجُ[(٢)]: إنها زمانٌ، والمرفوعُ بعدها على حذف مضافٍ، أي: فالزمانُ حضورُ السبعِ، أو مفاجأتُه، حكى ذلك الشَّلَوْبِينُ في "الحَوَاشي"[(٣)(٤)].

* وقال الشيخُ أبو عَلِيٍّ في "التَّذْكِرة"[(٥)] ما ملخَّصُه: مما استدلَّ به أبو الحَسَن[(٦)] على س[(٧)]: قولُه تعالى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾،[(٨)] قال: المعنى: أفأنت تنقذه.

والجواب: أنه يجوز أن يكون الخبر محذوفًا، كقوله: ﴿أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجْهِهِۦ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَقِيلَ لِلظَّٰلِمِينَ﴾[(٩)]؛ ألَا ترى أن دخول العطف يمنع الخبريةَ؛ وإنْ كان "الظالمين" هم من يتَّقي بوجهه سوءَ العذاب؟ وأيضًا فإنهم لا يقولون: أزيدًا تضربُه؟ وهذا دليلٌ على أن "أفأنت" ليس بخبر.

وكذا يقول في: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾[(١٠)]، وفي قوله: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ الآيةَ[(١١)]، كلُّ ذلك بمنزلة قوله[(١٢)]:

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٦٥/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٨/٥ (ط. العلمية)، وشرح التسهيل ٢١٤/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٧٣/١، والتذييل والتكميل ٣٢٤/٧، ومغني اللبيب ١٢٠.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٨/٥ (ط. العلمية)، وشرح التسهيل ٢١٤/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٧٣/١، والتذييل والتكميل ٣٢٤/٧، ومغني اللبيب ١٢٠.

(٣) حواشي المفصل ٦٩.

(٤) الحاشية في: ٧/أ.

(٥) لم أقف عليه في مختارها لابن جني.

(٦) معاني القرآن ٤٩٤/٢، ٤٩٥.

(٧) لم يظهر لي وجه احتجاجه بذلك عليه.

(٨) الزمر ١٩.

(٩) الزمر ٢٤.

(١٠) فاطر ٨.

(١١) يوسف ٩٠.

(١٢) هو ضابئ بن الحارث البُرْجُمي.

فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[(١)][(٢)]

(خ٢)

* بخطِّ عثمانَ[(٣)]: لا يجوز حذف جواب "لولا"؛ لأنه جُعل عوضًا من الخبر، بخلاف جواب "لو".

ع: ليس كما زَعم، بدليل قول الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾[(٤)][(٥)].

وفي جوابِ كيف زَيدٌ قل دَنِفْ فزيدٌ اسْتُغنِيَ عنه إذ عرف

(خ٢)

* من "مِفْتاحِ الإعْرابِ"[(٦)] للأَمِينِ: إذا كانت "كيف" فضلةً؛ فإن كانت سؤالًا عن هيئة الفاعل أو المفعول فهي في موضع نصب على الحال، أو عن هيئة الفعل فهي في موضع نصب على المصدر، نحو: كيف رأيت الهلالَ؟ وجوابُه إذا كان عن هيئة الفاعل: جالسًا، أو قائمًا، وإذا كان عن هيئة المفعول: ظاهرًا، أو خفيًّا، وإذا كان عن هيئة الفعل: رؤيةً صالحةً، أو ضعيفةً[(٧)].

* [«**قُلْ: دَنِف**»]: وكقولك: مِسْكٌ، عند شمِّ طيبٍ، و: قراءةٌ، عند سماع

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ومَنْ يَكُ أمسى بالمدينة رَحْلُه ...

ينظر: الكتاب ١/٧٥، ومعاني القرآن للفراء ١/٣١١، ومجاز القرآن ١/١٧٢، ٢٥٧، ٢/٢٢، ومعاني القرآن للأخفش ١/٨٨، والأصمعيات ١٨٤، والأصول ١/٢٥٧، والإنصاف ١/٧٨، والتذييل والتكميل ٥/١٩٥، وتخليص الشواهد ٣٧٥، والمقاصد النحوية ٢/٧٨٠، وخزانة الأدب ١٠/٣١٢.

(٢) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ٦/ب و٧/أ.

(٣) هو ابن جني. ينظر نحوه في: التمام ١٤٨.

(٤) النور ١٠.

(٥) الحاشية في: ٢٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٩٥.

(٦) ٩١.

(٧) الحاشية في: ٢٥.

صوتٍ، و: إنسانٌ، عند رؤية شبحٍ، فإن كان المذكور معرفةً جاز كونه خبرًا، نحو قولك: المسكُ، و: القراءةُ، ونحو ذلك، كذا في "شرحه للتَّسْهيل"(١)، قال(٢):

إِذَا ذُقْتُ فَاهَا قُلْتُ: طَعْمُ مُدَامَةٍ(٣)(٤)

* ومن حذف الخبر: قولُ الفَرَزْدَقِ(٥):

وَبَيْتَانِ: بَيْتُ اللهِ نَحْنُ وُلَاتُهُ ... وَبَيْتٌ بِأَعْلَى إِيْلِيَاءَ مُشَرَّفُ(٦)

أي: لنا بيتان، فحَذف الخبرَ، و"بيتُ الله" مبتدأٌ، والجملةُ بعده خبرُه، و"بيتٌ بأعلى إيلِيَاءَ مشرَّفُ" مبتدأٌ، وما بعده صفةٌ، والخبر محذوفٌ؛ لدلالة ما تقدَّم، والجملةُ في هذه كالمفرد في [أنَّ](٧) المعنى: وبيتٌ صفتُه كذا نحن ولاتُه أيضًا.

ولا يُجعلُ "بيتُ الله" بتقدير: أحدُهما بيتُ الله؛ لأنه يَفخر بولايتهم البيتَ الأوَّلَ والبيتَ الثانيَ، فإن لم يُجعل "نحن ولاتُه" خبرًا لقوله: "وبيتُ(٨) الله" لم يستقم أن يُضمِر،

---

(١) ١/٢٨٦.

(٢) هو امرؤ القيس.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

... معتَّقةٍ ممَّا يجيءُ به التُّجُرْ

مدامة: خمر. ينظر: الديوان ١١٠، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٦٣، والتذييل والتكميل ٣/٣١٣، ٦/١٣١.

(٤) الحاشية في: ٢٥.

(٥) هو همام بن غالب بن صعصعة التميمي، أبو فراس، من شعراء الطبقة الأولى الإسلاميين، كانت له مهاجاة مع شعراء عصره، كجرير والأخطل والراعي، توفي سنة ١١٠. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢/٢٩٨، والأغاني ٢١/١٩٣، والمؤتلف والمختلف للآمدي ٢١٦، ومعجم الشعراء ٤٨٦.

(٦) بيت من الطويل. إيلياء: بيت المقدس. ينظر: الديوان بشرح الصاوي ٢/٥٦٦، وشرح النقائض ٢/٧٢٦، والحلبيات ٣٧٢، وكتاب الشعر ١/٢٧٦.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في كتاب الشعر المنقول منه، والسياق يقتضيه.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما في البيت: بيت.

فيجعلَه خبرًا للمبتدأ الآخِرِ الذي [هو][1] "وبيتُ بأعلى إيلِيَاءَ"؛ أَلَا ترى أنك تضمر الخبرَ، ولا تضمر غيرَه؟[2]

وبعد لولا غالبا حذفُ الخبر حتمٌ وفي نصِ يمينٍ ذا استقر

(خ١)

* ع: أُورِدَ عليه، فقيل: الوجوبُ والغَلَبةُ متنافيان.

وليس بجيدٍ؛ لأن للخبر بعد "لو"[3] أحوالًا، فتارةً يكون كونًا مطلقًا، وهو الأكثرُ والغالبُ في الخبر بعد "لو"، فهذا يُحذف وجوبًا، وتارةً يكون كونًا مقيدًا، فإن لم يدلَّ عليه دليلٌ وجب ذكرُه، وإلا جاز الحذفُ والإثباتُ.

فإذا تقرَّر هذا صحَّ قول المصنف؛ لأن الغالب أن يكون خبرها كونًا مطلقًا، فيجب الحذف في الغالب، فمتعلَّقُ الغلبةِ والوجوبِ مختلفٌ.

وقال الشَّلَوْبِينُ في "الحَوَاشي"[4]: ولو قيل: إنَّ:

يُمْسِكُهُ[5]،

و: «حديثو عهدٍ»[6]، ونحوَه أحوالٌ؛ لَقَالَ ما لا يصحُّ عند النحاة؛ إذ ليس في الكلام ما يعمل في الحال.

وقال بعض مَنْ أوجب حذف الخبر مطلقًا: إن "يُمسِكُه" بتقدير: أَنْ يُمسِكَه،

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في كتاب الشعر المنقول منه، والسياق يقتضيه.

(٢) الحاشية في: ٢٥، وهي في كتاب الشعر ٢٧٦/١.

(٣) كذا في المخطوطة في هذا الموضع والذي يليه، والصواب: لولا.

(٤) حواشي المفصل ٧١.

(٥) بعض بيت من الوافر، لأبي العلاء المعرِّي، وهو بتمامه:

يُذيبُ الرُّعْبُ منه كلَّ عَضْبٍ فلولا الغِمْدُ يمسكُه لَسَالا

ينظر: سقط الزند ٥٤، وشروحه ١٠٤/١، وشرح جمل الزجاجي ٣٥٢/١، وشرح التسهيل ٢٧٦/١، وتخليص الشواهد ٢٠٨، ومغني اللبيب ٣٦٠، ٧٠٢، والمقاصد النحوية ٥١٣/١.

(٦) بعض حديث نبوي أخرجه البخاري ١٢٦، ومسلم ١٣٣٣ من حديث عائشة رضي الله عنها، ولفظ مسلم: «لولا أنَّ قومك حديثو عهدٍ بجاهلية لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله...»، ولفظ البخاري: «لولا قومُك حديثٌ عهدُهم بكفر»، فالشاهد ملفق من الروايتين.

فحَذف "أنْ"، ورَفع، مثل:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ[1]

و"أنْ" والفعلُ بدلُ اشتمالٍ من "الغِمد"، وقيل: حالٌ، فقال النَّحَّاسُ[2]: حكمُ الحال حكمُ الخبر في وجوب الحذف بعد "لولا"؛ لأنها خبر.

ع: فإن قلت: فما يَصنع من ادَّعى وجوبَ الحذف مطلقًا بمثل: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ﴾[3]؟

قلت: يَحتمل أن يكون "عليكم" متعلقًا بـ"فضل"، أي: لولا تفضُّلُه عليكم، ويَحتمل أن يكون الجوابُ لَمَّا حُذف زال ما هو[4] في موضع الخبر، فرَجع بالخبر، إلا أن هذا الثانيَ لا يقوى؛ لقوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾[5]، فأتى بالجار والمجرور مع وجود الجواب[6].

وبعدَ واو عيَّنَتْ مفهومَ مَع كمثلِ كلُ صانعٍ وما صنع

(خ١)

* [«**وبعدَ واوٍ**»]: ع: ينبغي أن لا يُقدَّر إلا قبل العاطف؛ لأنهم قالوا: لا يحذف الخبر وجوبًا إلا إذا دل عليه دليل، وسدَّ شيءٌ مسدَّه، فلو ادُّعي حذفُه بعد العاطف لم يكن في مكانه شيءٌ.

---

(١) بعض بيت من الطويل، لطرفة بن العبد، وهو بتمامه:

أَلا أيُّهذا الزاجِري أَحْضُرَ الوغى وأن أشهدَ اللذَّاتِ هل أنت مُخلِدِي؟

ينظر: الديوان بشرح الأعلم ٤٥، والكتاب ٣/٩٩، والمقتضب ٢/٨٥، ١٣٦، ومغني اللبيب ٥٠٢، ٨٠٤، وشرح أبياته ٦/١٨١.

(٢) لم أقف على كلامه، وقد نسب ابن هشام هذا الكلام في مغني اللبيب ٥٦٣، وتخليص الشواهد ٢٠٩ إلى الأخفش، وهو كذلك في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢١١، والتذييل والتكميل ٣/٢٨٢، وارتشاف الضرب ٣/١٠٩٠، ١٥٨٤، وخزانة الأدب ٧/١٢٣.

(٣) النور ١٠.

(٤) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) النور ٢١.

(٦) الحاشية في: ٧/أ.

هذا بحثٌ، والجوابُ عنه: أن المراد بسدِّه مسدَّه: أن يقع بعد المبتدأ شيءٌ غيرُ الخبر، ولا شكَّ أن المعطوف في مكان الخبر لو لم يكن الخبرُ(1).

(خ٢)

* [«**وبعدَ واوٍ**»]: قيل: لا حذفَ أَلْبَتَّةَ؛ لأن المعنى بمنزلته لو ذُكِرْتَ، وهو اختيار ابنِ(2) خَرُوفٍ(3)، وقيل: حُذف شيءٌ واحد، وهو: مقرونان، وهو قول الجمهور، وقيل: بتقدير خبرين، وجَعْلِ الكلامِ جملتين، أي: كلُّ رجلٍ مع ضيعتِه، وضيعتُه معه، وهو قول ابنِ أبي الرَّبِيعِ(4)، قالوا: فالواو إنما عَطَفت عنده جملةً(5).

* [«**وبعدَ واوٍ**»]: نحو: «الرجالُ وأَعْضَادُها، والنساءُ وأَعْجَازُها»(6).

وجوَّز الفارسيُّ في "الحَلَبِيَّات"(7) في: «إنَّك ما وخيرًا»(8) أن يكون الخبر محذوفًا، وأن تكون الواو بمنزلة "مع" سدَّت مسدَّ الخبر، كما سدَّ المرفوع في: أقائمٌ الزيدان؟

وجوَّز الوجهين في: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾(9)، وهذا يكون من الحذف الجائز لا الواجبِ؛ إذ لم تقم قرينةٌ تشهد بإرادة المعيَّة نصًّا(10).

---

(١) الحاشية في: ٧/أ.

(٢) هو علي بن محمد بن علي الإشبيلي، أبو الحسن، من كبار علماء النحو بالأندلس، أخذ عن أبي بكر بن طاهر الخِدَبّ، له: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل، وغيرهما، توفي سنة ٦٠٩، وقيل غير ذلك. ينظر: معجم الأدباء ١٩٦٩/٥، وإنباه الرواة ١٩٢/٤، وبغية الوعاة ٢٠٣/٢.

(٣) شرح الجمل ٣٩٤/١. وينظر: شرح التسهيل ٢٨٥/١، والتذييل والتكميل ٢٨٣/٣.

(٤) البسيط ٥٩٦/١. وينظر: التذييل والتكميل ٢٨٤/٣.

(٥) الحاشية في: ٢٦.

(٦) قول للعرب، رواه الأخفش. ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٦٠/١، والحلبيات ١٤٩، وشرح التسهيل ٢٥٤/٢.

(٧) ١٤٩، ١٥٠.

(٨) قول للعرب، رواه أبو زيد، ومعناه: إنك مع خيرٍ، و"ما" زائدة. ينظر: الكتاب ٣٠٢/١، ١٠٧/٢، والبارع ٢٢٦، وتهذيب اللغة ٢٢٤/٧.

(٩) الحديد ١٨.

(١٠) الحاشية في: ٢٦.

* قال ابنُه[1]: فإن لم تكن الواو للمصاحبة لم يَجُزِ[2] الحذفُ.

وهذا فاسدٌ، بل جاز الحذفُ والإثباتُ، نصَّ عليه الناظمُ في "شرح التَّسْهِيل"[3][4].

وقبلَ حالٍ لا تكونُ خبرا عن الذي خَبرُه قد أضْمرا

(خ١)

* ع: لا أعلم مَن اشترط هذا غيرَ الناظم، ولا بُدَّ منه؛ لئلا يؤدِّيَ إلى تهيئة العامل للعمل وقَطْعِه عنه[5].

(خ٢)

* [«**وقبلَ حالٍ**»]: عطفٌ على: «**بعدَ "لولا"**»، كما أن قوله: «**وبعدَ واوٍ**» كذلك.

ع: لا بُدَّ أن يُشترط في تلك الحال أن لا يكون مُقدَّرًا كونُها معمولةً للمبتدأ، ولهذا صُرِّح بالخبر في قول ذي الرُّمَّة غَيْلانَ[6]:

---

(١) شرح الألفية ٨٨.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعلها كانت هكذا في نسخة ابن هشام من شرح ابن الناظم، وهي في مطبوعته: «لم يجب الحذف»، وذلك موافق لعبارة شرح التسهيل التي سيحيل عليها، وعليه فلا وجه للاعتراض.

(٣) ١/٢٧٧.

(٤) الحاشية في: ٢٦.

(٥) الحاشية في: ٧/أ.

(٦) هو ابن عقبة بن بُهَيش العدوي، أبو الحارث، والرُّمَّة: قطعة من الحبل البالي، أحد شعراء الطبقة الثانية الإسلاميين، عاصر جريرًا والفرزدق، ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢/٥٣٤، ٥٦٥، والشعر والشعراء ١/٥١٥، والأغاني ١٨/٢٥٩.

مَدْرَجي مُتَرَوِّحًا عَلَى بابها[1][2]

فـ"مَدْرَجي" مبتدأٌ ومضافٌ إليه، والمَدْرَجُ هنا مصدرٌ، لا ظرفٌ؛ لعمله في "مُتَرَوِّحًا"، وهو حالٌ من الياء التي هي فاعلٌ في المعنى، و"على" خبر.

وقد يقال: استَغنى الناظم بقوله: «**وقبلَ حالٍ لا يكون**[3]»؛ لأن الحال متى قُدِّرت معمولةً للمبتدأ لم يكن لك أن تفصل بينهما بالخبر؛ إذ لا يُخبر عن المصدر قبل تمامه بمعموله[4].

* قال ابنُه[5]: فإن صحَّ كونُ الحال خبرًا فالإضمارُ على سبيل الجواز، نحو: زيدٌ قائمًا، ﴿**وَنَحْنُ عُصْبَةً**﴾[6].

وهذا حَسَنٌ، ويلزمُه مثلُ ذلك في مسألة الواو[7].

كضَرْبيَ العَبْد مُسِيْئًا وأَتَم تبييني الحقَّ مَنُوطًا بالحِكم

(خ١)

* [«**أَتَمّ تَبْيِيني الحقَّ مَنُوطًا بالحِكَمْ**»]: ع: في هذا المثال نظرٌ؛ لأنه لو رُفع فيه "مَنُوطٌ" على الخبرية لصحَّ[8].

---

(١) كذا في المخطوطة، وصوابه ما في مصادر البيت: بابها.

(٢) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

تقول عجوزٌ مَدْرَجي مُتَرَوِّحًا على بابها من عند رَحلي وغاديا

ينظر: الديوان ١٣١١/٢، وأخبار الزجاجي ٢٤١، والمحتسب ٢٦٦/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٣٢/٢، وشرح جمل الزجاجي ٤٨٧/٢، والتذييل والتكميل ٣١/١، ومغني اللبيب ٦٣.

(٣) كذا في المخطوطة، وهي بخط ابن هشام في الألفية بالتاء.

(٤) الحاشية في: ٢٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٩٥/١، ولم يعزها لابن هشام.

(٥) شرح الألفية ٨٨، ٨٩.

(٦) يوسف ٨، وهي قراءة تنسب إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ينظر: مختصر ابن خالويه ٦٧، وشواذ القراءات للكرماني ٢٤١.

(٧) الحاشية في: ٢٦.

(٨) الحاشية في: ٧/أ.

* شَلَوْبين[(١)]: ولا يسدُّ الحالُ في غير ذلك مسدَّ الخبر، ولهذا امتنع: زيدٌ وَحْدَه، عند مَنْ جَعل "وَحْدَه" حالًا[(٢)].

* «**مُسِيئًا**»: حالٌ من: «**العَبْد**»، عاملُها الخبرُ المحذوف، ومنعوا كونَه المصدرَ؛ لأنها حينئذٍ ...[(٣)]، / فلا تكون إذًا سادَّةً مسدَّ خبرِه.

ع: حكى ...[(٤)]: أخطبُ ما يكون الأميرُ يومَ الجمعة، بالنصب، فلهذا يجوز في "إذا" المقدَّرةِ في: أخطبُ ما يكون الأميرُ قائمًا؛ أن تكون نصبًا لا غير، أي: أخطبُ أكوانِه واقعٌ في ذلك الوقت، و: يومُ[(٥)]، فعلى ذلك يجوز كونُ "إذا" رفعًا، لكن بتقدير حذفِ مضاف، هو زمانٌ ناب عنه المصدر، أي: أخطبُ أوقاتِ أكوانِه ذلك اليومُ[(٦)].

(خ٢)

* في "إصلاح الخَلَل"[(٧)]: تارةً تكون الحال من الفاعل، نحو: أكثرُ ركوبي الفرسَ دارعًا، وتارةً تكون من المفعول، نحو: أكثرُ شربي السويقَ ملتوتًا، وأكثرُ أكلي اللحمَ مشويًّا، وقولِ لَبِيدٍ[(٨)]:

عَهْدِي بِهَا الحَيَّ الجَمِيعَ وَفِيهِمُ ... قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامُ[(٩)]

---

(١) حواشي المفصل ٧١.

(٢) الحاشية في: ٧/أ.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٥) هذا وجه ثانٍ محكي في العبارة المتقدمة: أخطبُ ما يكون الأميرُ يوم الجمعة.

(٦) الحاشية في: ٧/أ مع ٦/ب.

(٧) الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ١٤٠، ١٤١.

(٨) هو ابن ربيعة العامري، أبو عقيل، أحد شعراء المعلقات الجاهليين، أدرك الإسلام، فأسلم، وتوفي في عهد معاوية رضي الله عنهما. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/١٢٣، والشعر والشعراء ١/٢٦٦، والمؤتلف والمختلف للآمدي ٢٢٩.

(٩) بيت من الكامل. نِدَام: جمع نديم أو ندمان. ينظر: الديوان ٢٨٨، والكتاب ١/١٩٠، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/٥٩٤، وشرح التسهيل ٣/١١١، والتذييل والتكميل ٣/٣٠٦، ٩/١٧٥، ١١/٦٤.

وأما الذي يجوز فيه الوجهان فقولك: أكثرُ ضربي زيدًا قائمًا، تقديره: [إذْ كان، أو:][1] إذا كان، أو: إذْ كنت، أو: إذا كنت.

ع: وكونُه حالًا من الثاني أَوْلى؛ لأنه أقرب، فاعتبارُه أظهرُ[2].

وأَخْبَروا باثنين أو بأَكْثَرا عن واحد كهم سَرَاةٌ شُعَرا

(خ١)

* أجاز ابنُ عُصفورٍ[3] في:

وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ[4]

أن يكون "تحملين" خبرًا.

قال: والخبر قد يتعدَّد، كقولهم: حلوٌ حامضٌ، وقولِه[5]:

فَهْوَ يَقْظَانُ هَاجِعُ[6]

وفي "المقرَّب"[7] وغيرِه مَنَعَه، وأسند ذلك إلى علةٍ نحويةٍ، فمقتضى الحالِ فسادُ أحدِ قولَيْه[8].

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في إصلاح الخلل، والسياق يقتضيه.

(٢) الحاشية في: ٢٦.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١/١٦٩.

(٤) بعض بيت من الطويل، ليزيد بن مفرِّغ الحِمْيَري، وهو بتمامه:

عَدَسْ ما لعبَّادٍ عليكِ إمارةٌ نجوتِ وهذا تحملينَ طليقُ

عَدَسْ: كلمة زجر للبغلة. ينظر: الديوان ١٧٠، والأصول ١/٢١٥، والإنصاف ٢/٥٨٩، والتذييل والتكميل، ٣/٤٩، ومغني اللبيب ٦٠٢، والمقاصد النحوية ١/٤٠٨.

(٥) هو حميد بن ثور الهلالي.

(٦) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

ينامُ بإحدى مُقْلَتَيْه ويتَّقي بأخرى الأعادي فهو يقظانُ هاجعُ

ينظر: الديوان ١٠٥، والشعر والشعراء ١/٣٧٩، والتذييل والتكميل ٣/٥٠، ٤/٨٨، وتخليص الشواهد ٢١٤، والمقاصد النحوية ١/٥٤٠.

(٧) ١٢٨.

(٨) الحاشية في: ٧/أ.

(خ۲)

* [«ك: هم سَرَاةٌ شُعَرَا»]: ومثلُه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا صُمٌّ وَبُكۡمٌ﴾[١].

وغَلِط ابنُ الناظم[٢]، فجَعل الآيةَ ممَّا تعدَّد مع عدم تعدُّدِ مَنْ هو له، والتحقيقُ أن يقال: إنه تعدَّد لا لتعدُّد مَنْ هو له، ولا يقال: مع عدم تعدُّدِ مَنْ هو له[٣].

(١) الأنعام ٣٩.

(٢) شرح الألفية ٩١.

(٣) الحاشية في: ٢٦، ونقل ياسين في حاشية الألفية ١/ ٩٧ تمثيله بالآية، وأشار للباقي.

كانَ وأخواتها

ترفع كانَ المبتدا اسمًا والخبر تنصِبُه ككان سيدا عمر

(خ١)

* لا يريدُ: ترفعُه في حالة كونه اسمًا لا فعلًا؛ لأن المبتدأ لا يكون إلا اسمًا، وإنما يريد: اسمًا لها.

فإن قلت: وقد يريدُه، ويَحترز به عن نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ﴾[1]، و: «تسمعَ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ»[2].

قلت: ينقض الأولَ نحوُ: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾[3]، والثاني قليلٌ، ولو صحَّ لكان حسنًا، ويقوِّيه: أنه لم يقل: والخبر تنصبه خبرًا لها[4].

* ع: من طَرِيف أبياتِ بابِ "كان": قولُ الشاعر[5]:

مُعَاوِيَ لَمْ تَرْعَ الأَمَانَةَ حَقَّهَا فَكُنْ حَافِظًا للهِ وَالدِّينِ شَاكِرُ[6]

"شاكرُ" فاعل بـ"تَرْعَ"، فقد حُكي لي أنه اسم قومٍ[7]، أي: لم ترعَ شاكر الأمانة، فارعَها أنت، ويجوز كونه بدلًا من الضمير في "حافظًا". من "التَّذْكِرة الفارِسيَّة"[8][9].

(خ٢)

* [«**ترفع كان المبتدا**»]: فإن قلت: هذا تحصيلُ الحاصلِ لأنه كان مرفوعًا.

قلت: لا؛ لأن هذا رفعٌ بعامل لفظي، وذاك بعامل معنوي، فنزَّل المغايرةَ في

(١) البقرة ١٨٤.

(٢) بعض مثل تقدم في باب الابتداء، وهو بتمامه: «تسمعَ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه».

(٣) النمل ٥٦، والعنكبوت ٢٤، ٢٩.

(٤) الحاشية في: ٧/أ.

(٥) لم أقف على تسميته.

(٦) بيت من الطويل. ينظر: الخصائص ١/٣٣١، ٢/٣٩٦، والمحكم ٦/٦٨٣.

(٧) في المحكم ٦/٦٨٣ أنه اسم قبيلة من همْدان باليمن.

(٨) لم أقف عليه في مختارها لابن جني، ولا في غيرها من كتبه.

(٩) الحاشية في: وجه الورقة الثالثة الملحقة بين ٧/ب و٨/أ.

الوصف منزلةَ المغايرة في الذات[1].

ككان ظل بات أضحى أصبحا   أمسى وصار ليس زال برحا

(خ٢)

* وجدتُ بخط ابن[2] الجَوَالِيقي: أبو[3] زَكَرِيَّا، عن أبي[4] بَكْرِ بنِ سَعِيدٍ النَّحْوِيِّ، عن أبي[5] القَاسِم القصباتي[6]، قال: دخلت على الصَّيْدَلاني[7] في مرضه الذي مات فيه، فقال لي: أين كنت؟ فقلت: عند الزَّعْفَرَاني[8]، فقال: فيم كنتما؟ فقلت: سَألني عن وزن "لَيْسَ"، فقلت له: "فَعَل"، أو "فَعُل"، فقال[9]: أخطأتَ، وإن كان لم يعلم بخطئك، فقلت: فما وزنه؟ قال: "فَعِل"، ولم أسأله عن علّة ذلك، ومات وفي قلبي من ذلك حزازةٌ، فرأيته في النوم، فسألته عن ذلك، فقال لي: لا يكون "فَعَل"؛ لأن "فَعَل" لا يخفَّف، ولا "فَعُل"؛ لأن ذوات الياء لا يأتي على "فَعُل"، فتعيَّن أن يكون "فَعِل"، ثم خُفف بحذف الكسرة، كما تقول في عَلِمَ: عَلْمَ.

---

(١) الحاشية في: ٢٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٩٩.

(٢) هو موهوب بن أحمد بن الحسن البغدادي، أبو منصور، من أئمة اللغة والأدب، أخذ عن ابن الخطيب التبريزي وأبي اليُمْن الكندي، وأخذ عنه أبو البركات الأنباري، له: المعرَّب، وشرح أدب الكاتب، وغيرهما، توفي سنة ٥٣٩. ينظر: نزهة الألباء ٢٩٣، ومعجم الأدباء ٦/٢٧٣٥، وإنباه الرواة ٣/٣٣٥، وبغية الوعاة ٢/٣٠٨.

(٣) هو يحيى بن علي ابن الخطيب التبريزي.

(٤) لم أعرف من هو.

(٥) هو الفضل بن محمد بن علي البصري، إمام في العربية، أخذ عنه الحريري وابن الخطيب التبريزي، له: حواش على الإيضاح، ومقدمة في النحو، وغيرهما، توفي سنة ٤٤٤. ينظر: نزهة الألباء ٢٥٧، ومعجم الأدباء ٥/٢١٨٠، وبغية الوعاة ٢/٢٤٦.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين ومصادر ترجمته: القَصَبَاني.

(٧) لم أعرف من هو.

(٨) هو محمد بن يحيى البصري، أبو الحسن، عالم بالنحو، أخذ عن الفارسي والربعي. ينظر: معجم الأدباء ٥/١٩٤٦، وبغية الوعاة ١/٢٦٨.

(٩) أي: الصيدلاني.

ع: قلت: ولانتفاء "فَعُل" وجهٌ ثانٍ، وهو أن أفعال هذا الباب مشبَّهة بالمتعدي، و"فَعُل" لا يكون إلا قاصرًا، ولهذا لم تجئ ثلاثياتُ الباب إلا على "فَعَل" أو "فَعِل"[(1)].

فتئ وانفك وهذي الأربعه لشبه نفي أو لنفي متبعه

(خ1)

* فأما قولُه[(2)]:

وَلَا أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً تُحْدِثُ لِي فَرْحةً وأنكؤها[(3)(4)]

فالتقدير: ولا تزال ظالمةً، و"أَرَاها" اعتراضٌ.

قال ابنُ عُصْفُورٍ[(5)]: وقد تخلو من النافي لفظًا وتقديرًا، وهو قليل، كقولهم: بَرِحَ الخفاءُ، أي: زال[(6)]، وقولِه[(7)]:

وَأَبْرحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقًا مُجِيْدَا[(8)]

أي: أزال[(9)].

(خ2)

* الماضي يُنفَى بثلاثةٍ: "ما" و"لا" و"إنْ"، والمضارع بكل نافٍ، حتى "ليس"، نحو:

---

(1) الحاشية في: 27، ونقلها ياسين في حاشية الألفية 1/100.

(2) هو إبراهيم بن هَرْمة.

(3) قوله: «فَرْحةً وأنكؤها» كذا في المخطوطة مضبوطًا، والرواية: قَرْحةً -أو: نكبةً- وتنكؤها.

(4) بيت من المنسرح. ينظر: الديوان 56، ومعاني القرآن للفراء 2/57، والحجة 4/320، وشرح التسهيل 1/335، والتذييل والتكميل 4/121، ومغني اللبيب 513، وخزانة الأدب 9/237.

(5) شرح جمل الزجاجي 1/387.

(6) ينظر: المنتخب لكراع 1/591، والأضداد لابن الأنباري 141، وتهذيب اللغة 5/19.

(7) هو خِدَاش بن زهير.

(8) بيت من الوافر. منتطقًا: صاحب نطاق، إذا جانب فرسه ولم يركبه، ومُجيدا: صاحب جواد. ينظر: مجاز القرآن 1/316، ومعاني القرآن وإعرابه 3/298، وجمهرة اللغة 1/275، والتذييل والتكميل 4/120، والمقاصد النحوية 2/618، وخزانة الأدب 9/243.

(9) الحاشية في: 7/أ.

وَلَسْتُ -وَإِنْ أُقْصِيتُ-

البيتَ[1]. قال[2]: فلذلك أَطلقتُ النفي، ولم أقيِّده بنافٍ، قال: وشبهُ النهي[3] يتناول ثلاثةً: النهيَ، نحو:

صَاحِ شَمِّرْ وَلَا تَزَلْ

البيتَ[4]، و"غيرَ"، نحو:

إِنَّ امْرَأً[5]

والتقليلَ المرادَ به النفيُ، نحو:

قَلَّمَا يَبْرَحُ اللَبِيبُ

البيتَ[6].

وقال ابنه[7]: النفي، نحو:

---

(١) بعض بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

ولستُ وإن أُقْصِيتُ أنفكُّ ذا هوًى ... به العاذل القاسي يمهِّدُ لي عذرا

ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٣٨٢.

(٢) يريد: ابن مالك في: شرح الكافية الشافية ١/٣٨٣.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح الكافية الشافية وعند ياسين: النفي.

(٤) بعض بيت من الخفيف، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

صاحِ شمِّرْ ولا تزلْ ذاكرَ المو ... تِ فنسيانُه ضلالٌ مبينُ

ينظر: شرح التسهيل ١/٣٣٤، والتذييل والتكميل ٤/١٢٢، وتخليص الشواهد ٢٣٠، والمقاصد النحوية ٢/٥٨٤.

(٥) بعض بيت من البسيط، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

إنَّ امرأً غيرَ منفكٍّ مُعينَ حِجا ... على هوًى فاتحٌ للمجد أبوابا

ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٣٨٣.

(٦) بعض بيت من الخفيف، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

قلَّما يبرح اللبيبُ إلى ما ... يورثُ المجدَ داعيًا أو مجيبَا

ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٣٨٤، ومغني اللبيب ٤٠٣، وشرح أبياته ٥/٢٤٥.

(٧) شرح الألفية ٩٣.

وَلَا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ

البيتَ[1]، و:

لَيْسَ يَنْفَكُّ

البيتَ[2]، ثم قال ما نصُّه: وأما شبهُه فهو النهي، كقوله:

صَاحِ

البيتَ[3][4].

* [«**لشبه نفي**»]: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾[5]، ز[6]: بمعنى العدم، ن[7]: يستعمل في نفي أصل الشيء، وفي الحديث: «كان يُقِلُّ اللغوَ»[8]، أي: لا يلغو، وقول

---

(١) بعض بيت من الطويل، لذي الرمة، وهو بتمامه:

ألا يا اسْلَمي يا دارَ مَيَّ على البِلَى ... ولا زال مُنْهَلًّا بجَرْعائكِ القَطْرُ

الجرعاء: الرملة المستوية. ينظر: الديوان ٥٥٩/١، ومجاز القرآن ٩٤/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٤٦٥/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ١١٥/٤، واللامات ٣٧، والخصائص ٢٨٠/٢، والإنصاف ٨٣/١، وشرح التسهيل ٣٨٩/٣، والتذييل والتكميل ١٢٢/٤، وتخليص الشواهد ٢٣١، والمقاصد النحوية ٥٨٠/٢.

(٢) بعض بيت من الخفيف، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

ليس ينفكُّ ذا غنًى واعتزازٍ ... كلُّ ذي عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعُ

ينظر: شرح التسهيل ٣٣٤/١، والتذييل والتكميل ١١٩/٤، وتخليص الشواهد ٢٣٠، والمقاصد النحوية ٦٢٣/٢.

(٣) بعض بيت من الخفيف، لم أقف له على نسبة، تقدم قريبًا.

(٤) الحاشية في: ٢٧، ونقل ياسين في حاشية الألفية ١٠١/١، ١٠٢ الإشارة إلى إنشاد ابن الناظم البيت الأول.

(٥) البقرة ٨٨.

(٦) الكشاف ١٦٤/١، ٥١٨.

(٧) لم أهتد إلى المراد بهذا الرمز، والكلامُ -دون الإشارة إلى بيت الحماسيِّ- في النهاية في غريب الحديث والأثر ١٠٤/٤، وأصله في المجموع المغيث ٧٤٧/٢.

(٨) بعض حديث في صفة النبي صلى الله عليه وسلم، أخرجه النسائي ١٤١٤ والدارمي ٧٥، من

الحَمَاسيِّ[1]:

قَلِيلُ التَّشَكِّي[2][3]

ومثل كان دام مسبوقا بما ... كأعط ما دمت مصيبًا درهما

(خ١)

* [«**ومثل "كان": "دام" مسبوقًا بـ"ما"**»]: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[4][5].

(خ٢)

* فأما قوله[6]:

دُمْتَ الحَمِيدَ فَمَا تَنْفَكُّ مُنْتَصِرًا ... عَلَى العِدَا فِي سَبِيلِ المَجْدِ وَالكَرَمِ[7]

فمشكلٌ؛ لأنه[8] إن قُدِّر حالًا؛ فالحال نكرةٌ، أو خبرًا؛ فإنما يرفع "دام" الاسمَ وينصب الخبرَ بعد "ما" الظرفيةِ، والجوابُ بالأول، و"أَلْ" زائدةٌ، مثلُها في: ﴿لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا

=

حديث عبدالله بن أبي أوفى رضي الله عنهما، وأورده الألباني في صحيح الجامع ٥٠٠٥.

(١) هو تأبَّط شرًّا.

(٢) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

قليلُ التشكِّي للمُهِمِّ يصيبُه ... كثير الهوى شتى النوى والمسالكِ

ينظر: الديوان ١٥١، والعقد الفريد ١/١٠٧، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/٩٤.

(٣) الحاشية في: ٢٧.

(٤) مريم ٣١.

(٥) الحاشية في: ٧/أ.

(٦) لم أقف له على نسبة.

(٧) بيت من البسيط. ينظر: شرح التسهيل ١/٢٦٠، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٨، وتخليص الشواهد ١٦٨.

(٨) أي: قوله: الحميد.

ٱلۡأَذَلَّ﴾[1][2].

* [«**أَعْطِ ما دمت مصيبًا درهما**»]: قال ابنه[3]: المعنى: أعطِ درهمًا ما دمت مصيبَه.

ع: ويجوز في "درهمًا" غيرُ ما قَدَّر[4].

وغير ماض مثله قد عملا إن كان غير الماض منه استعملا

(خ۱)

* هذه الأفعال كلُّها تستعمل ماضيةً، ويُلتزم ذلك في "ليس" و"دام"[5]، ويجوز في غيرها أن يُستعمل مضارعًا واسمَ فاعل، وفي غير "زال" وأخواتها أن يُستعمل منه أمرٌ ومصدره[6].

* إنما لم تتصرَّفْ "ليس"؛ لأنها كـ"ما" النافية، حتى قيل: إنها حرف، وعلى وزنٍ ليس للأفعال، فهي مشبه الميت في الوزن.

وإنما لم تتصرَّفْ "دام"؛ لأنها في معنى فعلِ شرطٍ حُذف جوابُه؛ لأن معنى: أصحبُك ما دَام زيدٌ عندك: أصحبُك إن دام زيدٌ عندك، وأنت إذا حذفت الجواب كان الشرط ماضيًا، تقول: أنت ظالم إن فعلت، ولا تقول: أنت ظالم إن تفعل[7].

(خ۲)

* [«**وغيرُ ماضٍ**»]: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ﴾[8]، ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ﴾[9]،

---

(۱) المنافقون ۸، وهي قراءة غير منسوبة، وفيها روايتان: «لَيَخْرُجَنَّ» و«لَيُخْرَجَنَّ». ينظر: معاني القرآن للفراء ۳/۱٦۰، ومختصر ابن خالويه ۱٥۷، وشواذ القراءات للكرماني ٤۷٤، ٤۷٥، والبحر المحيط ۱۰/۱۸۳، ۱۸٤.

(۲) الحاشية في: ۲۷، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ۱/۱۰۲، ولم يعزها لابن هشام.

(۳) شرح الألفية ۹٤.

(٤) الحاشية في: ۲۷.

(٥) ألحق ابن هشام قوله: «ودام» بين السطرين، فمن ثَمَّ لم يثنِّ الضمير بعدُ في "غيرها".

(٦) الحاشية في: ۷/ب.

(۷) الحاشية في: ۷/ب.

(۸) هود ۱۱۸.

(۹) طه ۹۱.

﴿لَمْ تَكُونُوا[1] مُؤْمِنِينَ﴾[2][3].

* [«وغيرُ ماضٍ»]: قال الله تعالى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾[4]: في "الخَصَائِص"[5]: "خاسئين" خبر كان[6]، لا صفةٌ؛ وإلا لكان الأَخْلَقُ: خاسئةً، ولأن القِرْد لا يكون إلا خاسئًا، لذُلِّه وصَغَاره، فوَصْفُه بذلك لا بقيد[7]، بخلاف أن يكون التقديرُ: كونوا قردةً كونوا خاسئين[8].

وفي جميعها توسط الخبر أجز وكل سبقه دام حظر

(خ ١)

* من تقدُّم خبر "كان": ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[9]، "أين" الخبر، و"ما" زائدة.

ومما يُستدل به: ﴿أَبِاللَّهِ وَءَايَـٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾[10]، ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾[11].

ينبغي أن يُستدل أَوَّلًا بالآية الوسطى، فيقال[12]: المقدَّمُ ظرفٌ، فيُستدل بالتالية، فيقال: المعمول قد يتقدَّمُ حيث لا يتقدَّمُ العاملُ، فيُستدل بالأولى، فيقال: جاز؛ لأن الاستفهام له الصدرُ، فيجاب: بأنه لولا الجواز ما جاز كونه اسمَ استفهامٍ؛ لِمَا في ذلك

---

(١) في المخطوطة: يكونوا، وهو خطأ.

(٢) الصافات ٢٩.

(٣) الحاشية في: ٢٧.

(٤) البقرة ٦٥، والأعراف ١٦٦.

(٥) ٢/١٦٠، ١٦١.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: ثانٍ، وفي الخصائص: خبر آخر.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: لا يفيد، وفي الخصائص: فيكون إذًا صفةً غير مفيدة.

(٨) الحاشية في: ٢٧.

(٩) الحديد ٤.

(١٠) التوبة ٦٥.

(١١) الأعراف ١٧٧.

(١٢) أي: في ردِّ الاستدلال بها.

من التدافع بين الوجوب والمنع.

ع: ولكن يقال: إنه ظرف، فهو كالمجرور[1].

(خ٢)

* قال[2]:

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَهْوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاغِبًا أَبَدَا[3]

وإذا جاز ذلك[4] في "ليس" مع ملازمتها للجمود فـ"دام" أحقُّ وأَوْلى.

ومنع ابنُ[5] دَرَسْتَوَيْهِ[6] التوسُّطَ في "ليس"؛ تشبيهًا لها بـ"ما"، وهو محجوجٌ بقوله[7]:

أَلَيْسَ عَجِيبًا بِأَنَّ الفَتَى يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ[8]

وقوله[9]:

أَلَيْسَ عَظِيمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ وَلَيْسَ عَلَيْنَا فِي الخُطُوبِ مُعَوَّلُ[10]

---

(١) الحاشية في: ٧/ب.

(٢) لم أقف له على نسبة.

(٣) بيت من البسيط. ينظر: التذييل والتكميل ٤/١٧١، وتخليص الشواهد ٢٤٠.

(٤) أي: توسط الخبر.

(٥) هو عبدالله بن جعفر الفارسي، أبو محمد، من كبار علماء اللغة والنحو، أخذ عن المبرد وابن قتيبة، وأخذ عنه المرزباني، له: الإرشاد في النحو، وكتاب الهجاء، وشرح كتاب الجرمي، وغيرها، توفي سنة ٣٤٧. ينظر: نزهة الألباء ٢١٣، ومعجم الأدباء ٤/١٥١١، وإنباه الرواة ٢/١١٣، وبغية الوعاة ٢/٣٦.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٤/١٧٠، وتخليص الشواهد ٢٣٦.

(٧) هو محمود الوراق، وينسب لغيره.

(٨) بيت من المتقارب. ينظر: الديوان ٢٣٩، والبيان والتبيين ٣/١٩٧، والعقد الفريد ٢/٣٦١، وأمالي القالي ١/١٠٩، والتذييل والتكميل ٤/١٧١، ومغني اللبيب ١٤٩.

(٩) هو عروة بن الوَرْد.

(١٠) بيت من الطويل. ينظر: زيادات الديوان ٢٠٦، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/١١٦٩، وتخليص الشواهد ٢٣٧.

وقولِه[1]:

فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ[2]

وقراءةِ بعض السبعة: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟﴾[3].

وفي البيت الأول دخولُ الباء على اسم "ليس" إذا حل محلَّ الخبر، كان والفعل[4]، وقرئ شاذًّا: ﴿لَّيْسَ[5] ٱلْبِرَّ بِأَن تُوَلُّوا۟﴾[6] بنصب "البر"، وزيادة الباء[7].

* بخطِّ عُثْمانَ[8]:

وَلَيْسَ غَرِيبًا مَنْ تَنَاءَتْ دِيَارُهُ   وَلَكِنَّ مَنْ تَنْأَيْنَ عَنْهُ غَرِيبُ[9][10]

---

(١) هو السَّمَوْأَل بن عادِياء اليهودي، وقيل: اللَّجْلاج الحارثي.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

سَلِي إن جهلتِ الناسَ عنَّا   ...

ينظر: ديوان السموأل ٥٠، والبيان والتبيين ١٨٦/٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٢٣/١، وشرح التسهيل ٣٤٩/١، والتذييل والتكميل ١٧٠/٤، وتخليص الشواهد ٢٣٧، والمقاصد النحوية ٦٢٥/٢، وخزانة الأدب ٣٣١/١٠.

(٣) البقرة ١٧٧، وهي قراءة حمزة، ورواية حفص عن عاصم. ينظر: السبعة ١٧٦، والإقناع ٦٠٦/٢.

(٤) قوله: «كان والفعل» كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: وكان "أن" والفعل، كما سيأتي في ص ٣٩٢.

(٥) في المخطوطة: وليس، وهو خطأ.

(٦) البقرة ١٧٧، وهي قراءة أبيّ وابن مسعود. ينظر: المحتسب ١١٧/١، وشواذ القراءات للكرماني ٨٢.

(٧) الحاشية في: ٢٨.

(٨) هو ابن جني، ولم أقف على البيت في شيء من كتبه التي بين يدي.

(٩) بيت من الطويل، نُسب صدره لامرئ القيس في ديوانه ٨٣ (ت. المصطاوي)، ولشاعرٍ عباسيٍّ في الزهرة ٢٠٩/١، وهو بتمامه غير منسوب في بصائر ذوي التمييز للفيروزآبادي ١٢٥/٤. الشاهد: جواز توسط خبر "ليس" -وهو "غريبًا"- خلافًا لمن منع ذلك، كابن درستويه.

(١٠) الحاشية في: ٢٨.

* فا[1]: ﴿أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم﴾[2] يدل على تأنيث الضمير على شريطة التفسير.

ط[3]: لأن اسم "تَكُ" ضميرُ الصفة[4]، من حيث إن "رسُلُكم" فاعل، ولا يكون اسمَها؛ لأن المبتدأ الذي خبره فعلٌ لا يتقدَّم[5][6].

* في "المقرَّب"[7]: أنه يلزم تقدُّم الخبر على الاسم في نحو: كانه زيدٌ؛ لئلا يلزم فصلُه[8]، وليس بشيء؛ لأن الفصل هنا جائز باتفاقٍ، بخلاف: ضَرَبَه زيدٌ[9].

كذاك سبق خبر ما النافيه فجئ بها متلوةً لا تاليه

(خ١)

* إنما أعاد ما يُفهم من الأول؛ لأن التكرار ينفي توهُّمَ إرادةِ الخصوص، وذلك لأن ابن كَيْسَانَ[10] والكوفيين[11] أجازوا التقدم في "زال" وأخواتها؛ لأن معناها الإيجاب، وهو يجوز فيه التقدُّمُ.

فإن قلت: فلِمَ لا وافقتموهم في ذلك؟

قلت: لأن الأحكام اللفظية مانعةٌ للَّفظ، وقد جاء: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ﴾[12]،

---

(١) الحجة ٤/١٤٥، ٥/٣٦٩ بنحوه.

(٢) غافر ٥٠.

(٣) لم أهتد إلى المراد بهذا الرمز.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: القصة.

(٥) أي: لا يتقدم خبره عليه.

(٦) الحاشية في: ٢٨.

(٧) ١٤٨.

(٨) أي: الضمير، فيقال: كان زيدٌ إيَّاه.

(٩) الحاشية في: ٢٨.

(١٠) الموفقي ١١٣.

(١١) ينظر: الإنصاف ١/١٢٦، واللباب ١/١٦٨، وشرح التسهيل ١/٣٤٨، وشرح الكافية للرضي ٤/٢٠٠، والتذييل والتكميل ٤/١٥٤.

(١٢) القيامة ٤٠.

فزيدت الباء في خبر "ليس"؛ مراعاةً لصورة النفي، وإن كان ذلك إيجابًا[1].

* وعند ك[2] وابنِ كَيْسَانَ[3] أن "زال" وأخواتها يجوز ذلك فيها، حملًا على المعنى، هذه حجة ابنِ كَيْسَانَ، وأما ك فيجيزون التقدُّمَ في كل فعلٍ نُفِي بـ"ما"؛ لأنها ليست لها عندهم الصدرُ.

قال[4]: وأيضًا؛ فالنافي يُنزَّل من هذه منزلةَ الجزء؛ لملازمته لها، فهو كما لو عُدِم.

قلنا: يلزمُك أن تُقدِّم في: ما ضربت إلا زيدًا، وتنظرَ إلى أن الفعل في حق زيدٍ موجَبٌ، و: ما ضربت غير زيدٍ، وأيضًا؛ فلزوم النفي مُقَوٍّ لمنع التقدُّم؛ لأن العلة إذا لزمت اشتدَّ الأمر[5].

ومنع سبق خبر ليس اصطفي وذو تمام ما برفع يكتفي

(خ١)

* [«**اصطُفِي**»]: لأنَّا إن قلنا بحرفيتها؛ فهي كـ"ما"، أو بفعليتها؛ فهي غير متصرفة، كفعل التعجب، فلا يُتَصَرَّفُ في معمولها[6].

* [«**وذو تمامٍ**»]: لا يقال: إنه بَيَّن بهذا أن معنى كون الفعل تامًّا أنه اكتفى بالمرفوع، كما توهَّم بعضُ[7] الشُرَّاح؛ لأن اللفظ ليس فيه إلا أن الفعل التامَّ هو الذي لا يَحتاج إلى منصوب، أما أنه سُمِّي تامًّا لهذا فلا؛ إلا أنه يقال: إذا عُلِّق الحكم على صفةٍ فتلك الصفةُ هي المُشْعِرةُ بالعِلِّية، وهو الذي تمسَّكوا به[8].

---

(١) الحاشية في: ٧/ب.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/١٢٦، واللباب ١/١٦٨، وشرح التسهيل ١/٣٤٨، وشرح الكافية للرضي ٤/٢٠٠، والتذييل والتكميل ٤/١٥٤.

(٣) الموفقي ١١٣.

(٤) أي: ابن كيسان.

(٥) الحاشية في: ٧/ب.

(٦) الحاشية في: ٧/ب.

(٧) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٩٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٤٩٨، وشرح الألفية لابن عقيل ١/٢٧٩.

(٨) الحاشية في: ٧/ب.

* من تمام "كان": قولُه[1]:

كُنَّا وَلَا تَعْصِي الخَلِيلَةُ[2] بَعْلَهَا   فَاليَوْمَ تَضْرِبُهُ إِذَا مَا هُوْ عَصَى[3]

فقوله: "كُنَّا"، أي: خُلِقنا ووُجِدْنا، وقولُه: "ولا تعصي" في موضع الحال، كقوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ﴾[4]، أي: إذ طائفةٌ. من "التَّذْكِرة"[5][6].

(خ٢)

* [«**ومنعُ سبقِ خبرِ "ليس"**»]: هو قول الكوفيين[7]، والمبرِّدِ[8]، وابنِ السَّرَّاجِ[9]، وأجاز ذلك س[10]، والفارسيُّ[11]، والسِّيرافيُّ[12]، وابنُ بَرْهَانَ[13].

حُجَّتُهم: ﴿يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا﴾[14]، وحكايةُ س[15]: أزيدًا لست مثلَه.

وللأوَّلِين: أنَّا لم نَرَ جامدًا يتقدَّم معمولُه، بدليل: ما أحسن زيدًا، وعسى زيدًا أن

---

(١) هو الرحيم العبدي.

(٢) كذا في المخطوطة بالخاء المعجمة، وهي في مصادر البيت بالحاء المهملة.

(٣) بيت من الكامل. ينظر: عيون الأخبار ٤/٧٩، وضرائر الشعر ٧٢، والتذييل والتكميل ٤/٢٠٩، وخزانة الأدب ١١/٤٧.

(٤) آل عمران ١٥٤.

(٥) لم أقف عليه في مختارها لابن جني.

(٦) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية الملحقة بين ٧/ب و٨/أ.

(٧) ينظر: الإنصاف ١/١٣٠، والتبيين ٣١٥، وشرح التسهيل ١/٣٥١، والتذييل والتكميل ٤/١٧٨.

(٨) ينظر: الحلبيات ٢٨٠، والخصائص ١/١٨٩.

(٩) الأصول ١/٩٠.

(١٠) الكتاب ١/١٠٢.

(١١) الحلبيات ٢٨٠، والإيضاح ١١٧.

(١٢) شرح كتاب سيبويه ٣/١٦٥.

(١٣) شرح اللمع ١/٥٨.

(١٤) هود ٨.

(١٥) الكتاب ١/١٠٢.

يقوم؛ لأن الجامد كالحرف، وهو لا يتقدَّمُه معمولُه[1].

* كان ينبغي أن يتكلم هنا على تقديم معمول الخبر جوازًا وامتناعًا، ولا يَعترض بالكلام على التمام والنقصان[2].

وما سواه ناقص والنقص في فتئ ليس زالَ دائما قفي

(خ٢)

* ابنُ الحاجِّ[3]: التمامُ والنقصانُ في هذه الأفعال ليسا بمعنيَيْن متغايرَيْن من كل وجهٍ، بيانُه: أن "كان" ناقصةً تفيد وجودَ الثاني للأول فيما دلَّت عليه من الزمان، وتامةً تفيد وجودَ الأول نفسِه، وأخواتُها مثلُها في هذا بحسب معانيها الموضوعة لها، فهي في النقصان تفيد نسبةَ الثاني للأول، وفي التمام تفيد الأولَ نفسَه.

وتبيَّن بهذا أن "ليس" لا يمكن أن يكون[4] تامةً؛ لأنها حرف لا معنى لها في نفسها، فلا يصح أن يضاف لها شيء، ولا يمكن أن يستقل كلامٌ منها ومن اسمٍ مفردٍ، وأما سائر أخواتها فذلك فيه ممكنٌ، لا يَمنع منه مانعٌ معنوي، وإنما يمنع منه استعمالُ إنْ كانَ، واستَثنى ابنُ عُصْفُورٍ[5] مع "ليس": ما زال، وما فَتِئ، وجاء، وقَعَد[6].

* قولُه: «**والنقصُ**» إلى آخره: قال صاحبُ[7] "البَدِيع"[8] بعد أن ذكر من

---

(١) الحاشية في: ٢٨.

(٢) الحاشية في: ٢٨، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/١٠٥، ١٠٦، ولم يعزها لابن هشام.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب: تكون.

(٥) المقرب ١٣٩، ١٤٠.

(٦) الحاشية في: ٢٨.

(٧) هو محمد بن مسعود الغَزْني، أبو عبيدالله، يعرف بابن الذكي، له: البديع في النحو، أكثر أبو حيان من النقل عنه، وقال ابن هشام: إنه خالف فيه أقوال النحويين، قال السيوطي بعد أن ذكر ما تقدم: ولم أعرف شيئًا من أحواله. ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٥٥٦، ومغني اللبيب ٧٠٨، وبغية الوعاة ١/٢٤٥.

(٨) لم أقف على ما يفيد بوجوده.

أخوات "كان": "زال"، و"فَتِئ"، وذكر أن "كان" يستعمل[1] تامةً: قال الشيخُ عبدُالقاهِر[2]: أما "فَتِئ" و"زال" فيَعْسُرُ فيهما أن يوجَدا تامَّتين، وإنما يُتَصَوَّر في "زال" أن يستغني عن الخبر في نحو قولِه[3]:

شَبَابٌ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ ... وَشَيْبٌ كَأَنْ لَمْ يَزَلْ[4]

وذلك أن "لم يزل" وقع هنا في مقابَلةِ "لم يكن"، فكما أن "لم يكن" تامةٌ؛ إذ المعنى: كأن لم يُوجَدْ، ولا خبرَ له؛ كذلك "لم يزل" بمنزلة قولك: قد وُجِد أبدًا، أو: كأَنْ وُجِد في جميع ما مضى من العمر.

ع: وكذا: «كأنَّك بالدنيا ولم تكن، وبالآخرة ولم تزل»[5][6].

ولا يلي العامل معمول الخبر ... إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جر

(خ١)

* [«**إلا إذا ظرفًا أتى أو حرفَ جرّْ**»]: فيجوز بالإجماع؛ لتوسُّعِهم فيهما[7].

* ابنُ عُصْفُورٍ[8]: إذا قدَّمت معمول الخبر، وأَوْليته الفعلَ، كائنًا ظرفًا أو مجرورًا جاز؛ للاتساع فيهما، فإن كان غيرَهما، وقدَّمته وَحْدَه لم يجز؛ لأن في ذلك إيلاءَ الفعل غيرَ معمولِه، وقَطْعَه عن معموله، والعربُ تجتنب مثلَ هذا في المعاني، كما تجتنبه في

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: تستعمل.

(٢) لم أقف على كلامه هذا. وفي المقتصد في شرح الإيضاح ٤٠٢/١ أثبت مجيء "زال" تامة إذا كانت بمعنى تفريق الشيء، مثل: زال زيدٌ الشيءَ يَزِيله.

(٣) هو محمود الوراق.

(٤) بيت من مجزوء المتقارب. ينظر: الديوان ١٦٠، والبيان والتبيين ١٩٨/٣، والشعر والشعراء ٨٥٥/٢، وعيون الأخبار ٣٥١/٢، والعقد الفريد ٣٥٧/٢.

(٥) قولٌ ينسب للحسن البصري ولعمر بن عبدالعزيز رحمهما الله، أخرجه أحمد في الزهد ١٣٦٣، وابن أبي الدنيا في الزهد ٢٦٣ وذم الدنيا ٢١٣، وقصر الأمل ٢٢٦.

(٦) الحاشية في: ٢٨.

(٧) الحاشية في: ٧/ب.

(٨) شرح جمل الزجاجي ٣٩٢/١.

الألفاظ، قال(1):

كَمُرْضِعَةٍ أَوْلَادَ أُخْرَى وَضَيَّعَتْ   بَنِي بَطْنِهَا ذَاكَ الضَّلَالُ عَنِ القَصْدِ(2)

فكما سمَّتْ هذا النحوَ ضلالًا كذلك تجتنبه في الألفاظ، فأما:

بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا(3)

فضرورةٌ.

فإن قيل: لعل في "كان" ضميرَ الشأن، و"عطيةُ عوَّدَ" جملةٌ ابتدائيةٌ.

قلت: لا؛ لأنه يؤدي إلى ما لا يجوز؛ لأن الخبر هنا لا يتقدم، فلا يتقدم معمولُه.

وإن قدمته مع الخبر جاز؛ لأن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه، فكأنك إنما أوليتها الخبر، وبعضُ النحويين منعه؛ لأنك أوليت الفعلَ غيرَ معموله.

فإن قدمت معمولَ الخبر على الفعل مصاحبًا للخبر جاز، نحو: في الدار قائمًا كان زيدٌ، أو وَحْدَه لم يجز، كان ظرفًا أو مجرورًا أو غيرَه؛ لكثرة الفصل بين العامل والمعمول.

ع: هذا باطلٌ بقوله تعالى: ﴿أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾(4)(5).

(خ٢)

* [«إلا إذا ظرفًا أتى أو حرفَ جرٍّ»]: ثم هو في الجار والمجرور ليس بالأحسن

---

(1) هو العُدَيل بن الفَرْخ العجلي.

(2) بيت من الطويل. ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي ٧٣٦/١، والمستقصى ٧٧/١، والمقاصد النحوية ١٤٣٧/٣.

(3) عجز بيت من الطويل، للفرزدق، وصدره:

قنافذُ هدَّاجون حولَ بيوتِهم   ...

ينظر: الديوان بشرح الحاوي ٣٠٧/١، والمقتضب ١٠١/٤، والحلبيات ٢٥٦، ٢٦٢، وشرح التسهيل ٣٦٧/١، والتذييل والتكميل ٢٤١/٤، وتخليص الشواهد ٢٤٥، والمقاصد النحوية ٥٩٢/٢، وخزانة الأدب ٢٦٨/٩.

(4) سبأ ٤٠.

(5) الحاشية في: وجه الورقة الثانية الملحقة بين ٧/ب و٨/أ.

مطلقًا، ولهذا سَأَلَ الزَّمَخْشَرِيُّ[1] في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن [لَّهُۥ][2] كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[3]، فقال ما نصُّه: فإن قلت: الكلامُ العربيُّ الفصيحُ أن يؤخَّر الظرفُ الذي هو آخِرُ غيرُ مستقَرٍّ، ولا يقدَّم، وقد نصَّ س على ذلك في "كتابه"[4]، فما بالُه مقدَّمًا في أفصح كلامٍ وأعْرَبِه؟

قلت: هذا الكلام إنما سبق[5] لنفي المكافأة عن ذات البارئ سبحانه، وهذا المعنى مَصَبُّه ومركزُه هذا الظرفُ، فكان كذلك[6] أهمَّ شيءٍ وأَعْناه، وأحقَّه بالتقديم وأَحْراه[7].

ومضمر الشأن اسما انو إن وقع موهم ما استبان أنه امتنع

(خ٢)

*كما يؤوَّل على ذلك مثلُ: كان زيدٌ قائمٌ، وقولُه[8]:

كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ[9]

ونحوُ:

---

(١) الكشاف ٤/٨١٨، ٨١٩.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الآية الكريمة.

(٣) الإخلاص ٤.

(٤) ١/٥٥، ٥٦.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الكشاف: سيق.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الكشاف: لذلك.

(٧) الحاشية في: ٢٨.

(٨) هو العُجَير السَّلولي.

(٩) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

إذا متُّ كان الناس صنفان شامتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنت أصنعُ

ينظر: الديوان ٢٢٥، والكتاب ١/٧١، وأسرار العربية ١١٤، وشرح التسهيل ١/١٦٦، والتذييل والتكميل ٢/٢٨٢، ٤/٢٥٠، وتخليص الشواهد ٢٤٦، والمقاصد النحوية ٢/٦٣١، وخزانة الأدب ٩/٧٢.

إِنِّي رَأَيْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ[1]

ونحوُ: «إنَّ مِنْ أشدِّ الناس عذابًا يومَ القيامة المصوِّرون»[2]، ونحوُ:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا[3]

وحكمُ الخبر في ذلك وجوبُ التأخير، وكذا حيث كان الاسمُ ضميرَ الشأن والقصة.

وقد استدرك ابنُ الحاجِّ[4] على ابنِ عُصْفُورٍ[5]؛ لكونه لم يذكره فيما يجب تأخيرُه من الأخبار، بل ذَكَرَ خبر "دام" و"قَعَد"، و"جاء" في المَثَل[6]، فقال: نَقَصَه أخبارُ جميع أفعال هذا الباب إذا كانت أسماؤها ضميرَ شأنٍ؛ فإنَّ وَضْعَه على أن يكون عائدًا

---

(١) عجز بيت من البسيط، لبعض الفَزَاريين، وصدره:

كذاك أُدِّبْتُ حتى صار من أدبي ...

روي: «مِلَاكَ» و«الأدبا» بالنصب، ولا شاهد فيه. مِلَاك الأمر: ما يقوم به، والشِّيمة: الخُلُق. ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي ١١٤٦/٢، وشرح جمل الزجاجي ٣١٤/١، وشرح الكافية الشافية ٥٥٨/٢، والتذييل والتكميل ٥٨/٦، وتخليص الشواهد ٤٤٩، والمقاصد النحوية ٨٦٦/٢، وخزانة الأدب ١٣٩/٩.

(٢) حديث نبوي أخرجه النسائي ٥٣٦٤ بهذا اللفظ من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وأخرجه البخاري ٥٩٥٠ ومسلم ٢١٠٩ بلفظ: «إنَّ أشدَّ الناس».

(٣) صدر بيت من الخفيف، نسب للأخطل، ولم أقف عليه في ديوانه، وعجزه:

... يلقَ فيها جآذرًا وظباءَ

ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٩٢/١، وأمالي ابن الشجري ١٩/٢، وأمالي ابن الحاجب ١٥٨/١، وشرح جمل الزجاجي ٤٤٢/١، والتذييل والتكميل ٢٧١/٢، ٤٤/٥، ومغني اللبيب ٥٦، ٧٦٧، وخزانة الأدب ٤٥٧/١.

(٤) لم أقف على كلامه.

(٥) المقرب ١٤٩.

(٦) هو قول العرب: ما جاءت حاجتك، وقولهم: شحذ شفرته حتى قَعَدت كأنها حربة. ينظر: الكتاب ٥٠/١، وتهذيب اللغة ١٣/٥، والمحكم ١٧٣/١.

على ما بعده؛ لِمَا قُصِد به من الإبهام والتحريكِ لِمَا يُعْنَى به[1].

وقد تزاد كان في حشو كما كان أصح علم من تقدما

(خ١)

* "كان" أمُّ الباب، وأُمَّاتُ الأبواب خليقةٌ بالتصرُّف والتوسُّع، فمِنْ ثَمَّ اختَصت بالزيادة -ولا يُلتفت إلى: «ما أصبح أَبْرَدَها، وما أمسى أَدْفَأَها»[2]-، وبحذفها وحذفِ اسمها وإبقاءِ خبرها[3]، وبحذفها وإبقاءِ خبرها واسمِها، و...[4] عنها، وهذا تَلَعُّبٌ زائدٌ بها، ومنه: حذفُ لامِها لغير علَّةٍ تصريفية[5].

* قولُه: «**وقد تُزَادُ "كان"**»: ولا فاعلَ لها حينئذٍ عند أبي عَلِيٍّ[6]؛ لأنها استُعملت استعمالَ الحروف، وهي لا تحتاج لفاعلٍ، ونظيرُها في ذلك: "قَلَّما"، فإنها لَمَّا استُعملت في معنى النفي لم تَحتجْ لفاعلٍ، وعند السِّيرافيِّ[7] اسمُها ضميرُ المصدر الدالُّ عليه "كان"، والتقدير: كان هو، أي: كون الجملة التي زيدت فيها.

فإن قيل: قد حَمَل الخَليلُ[8] على الزيادة قولَه[9]:

---

(١) الحاشية في: ٢٩.

(٢) قولٌ للعرب رواه الأخفش. ينظر: حاشية الكتاب ٧٣/١، والأصول ١٠٦/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٧٧/٣، وضرائر الشعر ٧٩، وفي المقاصد الشافية ٥٠٤/٤ أنه مما أجازه بعض النحويين من غير سماع عن العرب.

(٣) في المخطوطة: «وإبقاء خبرها م وحذف اسمها م»، دلالةً على أن الصواب بالتقديم والتأخير.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٥) الحاشية في: ٧/ب.

(٦) البصريات ٨٧٥/٢.

(٧) شرح كتاب سيبويه ٧٧/٣.

(٨) ينظر: الكتاب ١٥٣/٢.

(٩) هو الفرزدق.

كَانُوا كِرَامِ[1]

وهذا يُبطل المذهبين.

فالجواب: أن الأصل: لنا[2] هم كرام، فـ"لنا" صفة، مثل: "معه" في: مررت برجل معه صقرٌ، و"هم" فاعل، كـ"الصقر"؛ لأن اللفظ إذا أمكن أن يكون الموضعُ له لا ينوى به غيرُه، / فلما زيدت "كان" اتصل بها الضمير؛ لأن الضمير قد يتصل بغير عامله، نحو:

أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ[3]

فإن قلت: فلعل "لنا" في موضعه، و"كان" تامةٌ في موضع الصفة، فلم يُغَيَّر شيئًا من موضعه.

قلت: التامةُ بمعنى: حَدَث وخُلِق، نحو: كان الأمرُ، وكان زيدٌ، فيكون التقدير: خُلِقوا فيما مضى، وذلك معلوم، وإذا دار الأمر بين الإخلال باللفظ والإخلال بالمعنى كان الإخلال باللفظ أولى؛ لأن المعنى أعظمُ حُرمةً. هذا كلام ابنِ عُصْفُورٍ[4].

---

(١) بعض بيت من الوافر، وهو بتمامه:

فكيف إذا رأيتُ ديارَ قومي وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

ينظر: الديوان بشرح الصاوي ٢/٨٣٥، والكتاب ٢/١٥٣، ومجاز القرآن ٢/٧، ١٤٠، والمقتضب ٤/١١٦، واللباب ١/١٧٢، وشرح جمل الزجاجي ١/٤٠٩، وشرح التسهيل ١/٣٦١، والتذييل والتكميل ٤/٢١٨، ومغني اللبيب ٣٧٧، والمقاصد النحوية ٢/٦٠٤، وخزانة الأدب ٩/٢١٧.

(٢) كتبها ابن هشام في حاشية الورقة، ووضع لها علامتَيْ إلحاقٍ: بعد "الأصل"، وبعد "هم"، والمثبت موافق لشرح جمل الزجاجي ١/٤٠٩ المنقول منه.

(٣) عجز بيت من البسيط، لم أقف له على نسبة، وصدره:

وما نُبالي إذا ما كنتِ جارَتَنا ...

ديَّار: أحد. ينظر: الخصائص ١/٣٠٨، ٢/١٩٧، وأمالي ابن الحاجب ١/٣٨٥، وشرح التسهيل ١/١٥٢، ٢/٢٨٦، والتذييل والتكميل ٢/٢٣٣، ٤/٢٢١، وتخليص الشواهد ٨١، ١٠٠، والمقاصد النحوية ١/٢٦٩، وخزانة الأدب ٥/٢٧٨.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١/٤٠٩-٤١١.

ع: فإن قلت: لِمَ لا رَدَّه مذهبُه[1] في أن الصفة المفردة[2] يجب أن تُقدَّم؟

قلت: لا يمكن؛ لأن ذلك لازمٌ له على كل حال؛ لأنَّا إن جعلناها زائدةً فقد تقدَّم النعت المجرور، أو غيرَ زائدةٍ فقد تقدَّم النعت جملةً[3].

* ذَكَر ابنُ الطَّرَاوة في "رَدِّ الشَّارِدِ"[4] أنها تزاد وسطًا، نحو: زيدٌ كان قائمٌ، قال: ترفع "قائمًا" على أنه خبر، وتضمر الكون في "كان"، وفائدتها: الدلالة على الزمان.

وآخِرًا، نحو: زيدٌ قائمٌ كان، قال: فأضمرت اسمَها، أي: كان كذلك، وهو عائد على "زيد"، وحذفت الخبر؛ لدلالة الأول عليه، وهي مع ذلك زائدة. انتهى[5].

* إن قيل: لِمَ لا سُلِكَ بخبر هذه الأفعال منهاجَ أخبارِ المبتدأ في الحذف كثيرًا لدليل؟

قيل: إنها نابت عن مصادر هذه الأفعال[6].

(خ٢)

* كما أُجريت "كان" مُجرى الأدوات في الدخول على الجملة الاسمية كذلك أُجريت مُجراها في استعمالها زائدةً، وإنما ذلك سبيل الأدوات، وهي حينئذٍ دالة على الزمان فقط دون الحدث، بخلاف [غير][7] الزائدة، فإنها دالة على الحدث والزمان معًا، وأما الناقصة فاختُلف فيها على ما تقدَّم[8].

وقولُه: «**كان**» فيه أمران[9]:

(١) المقرب ٣٠٣.

(٢) وهي هنا: "كِرَام".

(٣) الحاشية في: وجه الورقة الأولى الملحقة بين ٧/ب و٨/أ وظهرها.

(٤) لم أقف على ما يفيد بوجوده.

(٥) الحاشية في: ٧/ب.

(٦) الحاشية في: ٧/ب، وقد أثبتها ابن هشام عند هذا البيت، وليس في الألفية حديث عن حذف أخبار هذه الأفعال.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٨) لم يتقدم شيء من ذلك في مخطوطة هذه الحواشي.

(٩) لم يذكر إلا واحدًا، فلعل الثاني مما طواه الناسخ.

أحدهما: تخصيص ذلك بهذا الفعل، ولم يخالَف في ذلك في غير "أمسى" و"أصبح" في قولهم: «ما أصبح أَبْرَدَها، وما أمسى أَدْفَأَها»[١]، ولا يقاس عليه، خلافًا للكوفيين[٢][٣].

* [«ما كان أصحَّ»]: وكذلك: ما كان أحسنَ زيدًا، وهي عند السِّيرافيِّ[٤] تامةٌ، وفاعلُها مضمر، وهو مصدرها، وعند آخرين ناقصةٌ، وهي متحمِّلةٌ لضمير "ما"، وفعلُ التعجب خبرُها.

فإن قلت: ما أحسنَ ما كان زيدٌ، بتأخير "كان" عن "أحسن"، واجتلابِ "ما" المصدريةِ صحَّ أيضًا، وكانت "كان" تامةً، و"زيد" فاعلَها، وأجاز المبرِّدُ[٥] النصبَ مع بُعْدِه في المعنى، فتقول: ما أحسنَ الذي كان هو زيدًا، كأنه كان اسمه زيدًا، ثم انتقل عنه، فأوقع "ما" على صفة الرجل.

ع: وقد زيدت بين المضاف والمضاف إليه:

تَرْمِي بِكَفَّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرْ[٦]

أي: بكَفَّيْ مَنْ هو أرمى[٧] البشر، كذا رواه أبو الفَتْحِ في "خصائصِه"[٨]، وقال في

(١) قولٌ للعرب رواه الأخفش، وقيل: إنه مما أجازه بعض النحويين دون سماع، تقدم قريبًا.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٤١٥/١، ٥٨٦، وشرح الكافية الشافية ٤١٤/١، والتذييل والتكميل ٢١٥/٤.

(٣) الحاشية في: ٢٩، ونقل منها ياسين في حاشية الألفية ١٠٨/١ إلى قوله: «وإنما ذلك سبيل الأدوات»، ولم يعزها لابن هشام.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٧٧/٣.

(٥) المقتضب ١٨٥/٤. وينظر: مفتاح الإعراب للأمين المحلي ٧٣.

(٦) بيت من مشطور الرجز، لم أقف له على نسبة. ينظر: المقتضب ١٣٩/٢، والأصول ١٧٨/٢، والمحتسب ٢٢٧/٢، وأمالي ابن الشجري ٤٠٦/٢، والإنصاف ٩٤/١، والتبيين ٢٧٩، وشرح جمل الزجاجي ٢٢٠/١، وشرح الكافية الشافية ١١٦٥/٣، والمقاصد النحوية ١٥٥٨/٤، وخزانة الأدب ٦٥/٥.

(٧) مكررة في المخطوطة.

(٨) ٣٦٩/٢.

تقديره كذا، وقال: "كان" زائدة، وإنه يروى بكسر الميم، أي: بكَفَّيْ رجلٍ كان.

ع: إن قَدَّر "مَنْ" نكرةً موصوفةً لم يَحتجْ إلى تقدير "هو"، والبيتُ نظيرُ:

عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ[1][2]

* ابنُ الحاجِّ[3]: صرَّح ابنُ عُصْفُورٍ[4] بأن معنى الزائدة كمعنى الناقصة، ولم يصرِّح بحكم الزائدة: هل لها اسمٌ وخبرٌ كالناقصة، أو فاعلٌ كالتامة، أو لا معمولَ لها؟ وظاهرُ كلامِ س[5] أنها تامة.

وإنما تُعتَبر زيادتُها بوقوعها بين ما لا يَستغني أحدُهما عن الآخر، فالزيادة فيها نظيرُ الإلغاء في "ظنَّ"، إلا أن "ظنَّ" وأخواتِها لا تُسمى زائدةً، وسببُه عندي: أن "كان" الزائدة لا تحتاج لأكثرَ من فاعلٍ غائبٍ يَستتر فيها، وهو ضمير عائد على مضمون الجملة، فتجيء صورتُها صورةَ ما لا حكم لها ولا عمل، بخلاف "ظننت"؛ فإنه لا بُدَّ لـ"ظننت" من فاعلٍ مصرَّحٍ به، وإنما تُلغى عن المفعولين.

وينبغي أن يُنظَر في قولك: أنا كان قائمٌ، وأنت كان قائمٌ: هل سُمع أو لا؟[6] فلا تَتَمَحَّضُ زيادتها إلا على ذلك، والأقوى عندي أن ذلك كلامُ العرب؛ لأنهم يقولون: ما كان أحسني، وما كان أحسنَكَ[7]، والحكمُ في ذلك كلِّه واحدٌ.

---

(١) بعض بيت من الوافر، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

سَرَاةُ بني أبي بكرٍ تَسَامَى ... على كان المسوَّمةِ العِرَابِ

المسوَّمة: الخيل المعلَّمة بعلامة. ينظر: الحجة ٤٣٧/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٩٨/١، وشرح جمل الزجاجي ٤٠٨/١، والتذييل والتكميل ٢٢١/٤، وتخليص الشواهد ٢٥٢، والمقاصد النحوية ٦٠٣/٢، وخزانة الأدب ٢٠٧/٩.

(٢) الحاشية في: ٢٩، ونقل منها ياسين في حاشية الألفية ١١٠/١ إلى قوله: «فأوقع "ما" على صفة الرجل»، ولم يعزها لابن هشام.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) المقرب ١٤٠.

(٥) الكتاب ٧٣/١، ١٥٣/٢.

(٦) لم أقف على شيء من ذلك مسموعًا.

(٧) لم أقف على شيء من ذلك مسموعًا.

وأكثرُ ما زيدت "كان" في التعجب.

وغَايَرَ ابنُ عُصْفُورٍ[1] بين معنى: حضر و: وُجِد، ولا طائلَ بينهما، فمعنى حضر الشيءُ: وُجِد، فإن قَيَّدت "حضر" بالمفعول، فقلت: حضرنا، أو: حضر فلان، قَيَّدت "وجدت" بالمجرور، فقلت: وُجِد بحضرتنا، أو: في موضع كذا[2].

ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد أن ولو كثيرا ذا اشتهر

(خ١)

* مثالُ غيرِ المشتهر:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا[3]

قالوا: أي: تكون رواجعًا، كذا قدَّره الكِسَائيُّ[4] وغيرُه، ولا قاطعَ لاحتمالِ تقديرِ: تعودُ رواجعًا[5].

(خ٢)

* كما استُعملت "كان" مستغنًى عنها حيث تكون زائدةً كذلك استُعملت محذوفةً حيث الحاجةُ إليها، ثم تارةً يكون اسمها محذوفًا معها، وتارةً يحذف معها الخبر، وتارةً تحذف وحدها، والغالب الأول؛ لأن الفعل ومرفوعَه كالشيء الواحد.

ع: وعكس هذا: يحذفون الخبر، ويبقونها والاسمَ، وذلك حيث تدخل لامُ الجحود، نحو: ﴿مَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[6]، أي: ما كان مريدًا

---

(١) المقرب ١٤٠.

(٢) الحاشية في: ٢٩، ونقل منها ياسين في حاشية الألفية ١/١٠٩، ١١٠ إلى قوله: «والحكم في ذلك كله واحد»، ولم يعزها لابن هشام.

(٣) بيت من مشطور الرجز، نسب للعجاج. ينظر: ملحقات الديوان ٢/٣٠٦، والكتاب ٢/١٤٢، وطبقات فحول الشعراء ١/٧٨، والأصول ١/٢٤٨، والبصريات ١/٣٦٩، ٧٢١، وشرح جمل الزجاجي ١/٤٢٥، والتذييل والتكميل ٤/٢٦٧، ٥/٢٨، ومغني اللبيب ٣٧٦، وخزانة الأدب ١٠/٢٣٤.

(٤) ينظر: الأصول ١/٢٤٨، وشرح الكافية للرضي ٤/٣٣٤، ومغني اللبيب ٣٧٦.

(٥) الحاشية في: ٧/ب.

(٦) آل عمران ١٧٩.

لذلك، هذا قول ص، وقال ك: الخبر "يذر"، واللام زائدة[1].

واستُبعد؛ لأنه يقتضي الإخبار عن الذات بالمصدر، وليس بشيء؛ لأنهم لا يضمرون "أَنْ"، فأين المصدر[2]؟

وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب كمثل أما أنت برا فاقترب

(خ١)

* ع: قولُه: «**وبعد "أَنْ"**» البيتَ يُعطِي أنها قد تحذف، وهو قليل، استضعفه أبو عَلِيٍّ[3]، ولأجل ضَعْفِه ادُّعي أن المحذوف في: ضربي زيدًا قائمًا: "كان" التامةُ، قاله عبدُالقاهِر[4][5].

* إنما زادوا "ما" في "أَمَّا" تعويضًا عن المحذوف، ورفعًا لقبح دخول "أَنْ" المصدريةِ على الاسم، كما زادوها في: كُنْ كما أنت؛ لقبح دخول الكاف على الضمير، والأصل: كُنْ كحالتك المعهودة، هذا أحد القولين، فأما: إنْ خيرًا فخيرٌ، فإن وجود النصب دليلٌ على الحذف، فلم يقبُح عدمُ الفصل[6].

ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون وهو حذف ما التزم

(خ١)

* ع: يدلُّ على أن النون من: لم يكُ لم تحذفْ للجازم، بل لتشبيهها بحرف العلة: قولُ بعضهم[7]:

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٣١٤/١، واللباب ١٧٢/١، ٤٦/٢، والبحر المحيط ٤٤٨/٣، ومغني اللبيب ٢٧٩.

(٢) الحاشية في: ٢٩، ونقل منها ياسين في حاشية الألفية ١١٠/١ إلى قوله: «واللام زائدة».

(٣) البغداديات ٣٠٥، وكتاب الشعر ٥٨/١.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٨١/١.

(٥) الحاشية في: ٧/ب.

(٦) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية الملحقة بين ٧/ب و٨/أ.

(٧) هو قيس بن عمرو بن مالك النجاشي الحارثي.

وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ[1]

فإن قلت: الحذف هنا لالتقاء الساكنين.

قلت: التقاؤهما مُحَسِّنٌ لتشبيه النون بحرف العلة، وإلا فأنت في هذا ومثلِه تكسر الأولَ، ولا تحذفه[2].

(خ٢)

* [«**ومن مضارعٍ لـ"كان"**»]: إنما اختَص بذلك عن نظائره، فلم يُقَل في: لم يَضُر[3]، ولم يَهُن، ولم يَخُن: لم يهُ، ولم يخُ، ولم يضُ؛ لأنه أكثر منهن استعمالًا، والكثرة مدعاةٌ إلى التخفيف[4].

* [«**مضارعٍ لـ"كان"**»]: وهي "كان" التي لها مضارع، وهي الناقصة والتامة، وقرئ بالوجهين: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾[5].

وقولُه: «**تُحذَف**»: تشبيهًا لها بحرف اللين؛ لأن غُنَّتها كالمد، ومن ثَمَّ إذا تحركت للساكنين لم تحذف؛ لزوال الشبه، وصيرورتها كالحروف الصحيحة.

ومَنْعُ الحذف في مثل: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[6] من باب قوله[7]:

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فلستُ بآتيهِ ولا أستطيعُه ...

ولاك: أصله: ولكنْ. الشاهد: حذف نون "لكن" -وهي لا يدخلها الجزم- تشبيهًا بحرف العلة، فدل على أن حذف نون "يكن" لذلك لا للجازم. ينظر: الكتاب ٢٧/١، والأصول ٤٥٥/٣، واللامات ١٥٩، والحجة ١٢٥/٥، والخصائص ٣١١/١، والإنصاف ٥٦١/٢، والتبيين ٣٥٥، والتذييل والتكميل ١١/٥، وتخليص الشواهد ٢٦٩، وخزانة الأدب ٤١٨/١٠.

(٢) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية الملحقة بين ٧/ب و٨/أ .

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: يَضُن.

(٤) الحاشية في: ٣٠.

(٥) النساء ٤٠، قرأ برفع "حسنة": ابن كثير ونافع، وبنصبها بقية السبعة. ينظر: السبعة ٢٣٣، والإقناع ٦٣٠/٢.

(٦) البينة ١.

(٧) هو محمود الوراق.

رَأَى الأَمْرَ يُفْضِي إِلَى آخره[(١)][(٢)]

والذين حذفوا رأوا أن الحذف قبل مجيء الساكن، فهو قبل التحرك[(٣)].

* [«**تُحذَف نونٌ**»]: قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ﴾ في النحل[(٤)] بالحذف، وفي النمل[(٥)] بالإثبات، فحجةُ ما في النمل أنه الأصل، وأنه مناسبٌ لـ"تحزن"، وحجةُ ما في النحل موافقةُ ما في أول العُشْر: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[(٦)][(٧)].

* [«**تُحذَف نونٌ**»]: إلا إن كان الخبر ضميرًا متصلًا، نحو:

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ يكنه[(٨)][(٩)]؛

لأن الضمير يردُّ الشيءَ لأصله، ومِنْ ثَمَّ مَنَعوا أن تُخفَّف "إنَّ" و"أنَّ" و"كأنَّ" إذا كانت أسماؤهن ضمائرَ متصلةً؛ لذلك.

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: آخِرِ.

(٢) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

... فصيَّر آخِرَه أوَّلا

ينظر: الديوان ٢٢٨، وعيون الأخبار ٣/٦٢، والمحتسب ١/١٨٨، والخصائص ١/٢١٠، ٢/٣٣، ونتائج الفكر ٧٦.

(٣) الحاشية في: ٣٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/١١٢، ١١٣ إلا قوله: «وقرئ بالوجهين: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾»، ولم يعزها لابن هشام.

(٤) ١٢٧.

(٥) ٧٠.

(٦) النحل ١٢٠.

(٧) الحاشية في: ٣٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/١١٣، ولم يعزها لابن هشام.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: تَكُنْه.

(٩) بعض بيت من الطويل، لأبي الأسود الدُّؤَلي، وهو بتمامه:

فإنْ لا يكنْها أو تكنْه فإنه أخٌ أرضعتْه أمُّه بلَبَانها

ينظر: الديوان ١٦٢، ٣٠٦، والكتاب ١/٤٦، وإصلاح المنطق ٢١٢، وإيضاح الوقف والابتداء ٣١٧، والحجة ٢/٣١٥، والتبيين ٣٠١، والتذييل والتكميل ٢/٢٤٤، وتخليص الشواهد ٩٢، والمقاصد النحوية ١/٣٠١، وخزانة الأدب ٥/٣٢٧.

فأما قوله[1]:

فَلَوْ أنْكِ فِي يَوْمِ الرَّجَاءِ[2][3]

فضرورةٌ، وقالوا: مَنْ قال: لَدُ قال: لَدُنْه، ومن الباب: أنَّ مَنْ قال: ضربتكُمْ قال: أعطيتكُمُوه، وأنَّك تقول: آلُ فلانٍ، وأهْلُه، على الأحسن [لا][4] الواجب، وقال الفَرَّاءُ[5]: مَنْ قال: شرفت[6] صدرُ القناة لم يقل: شرفت صدرُها، وهذا ظريفٌ، ولعله مبنيٌّ على هذا[7].

* قولُه: «**وهو حذفٌ ما التزم**»: فمن الإثبات: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ﴾[8]، ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾[9]، ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا﴾[10][11].

---

(١) لم أقف له على نسبة.

(٢) كذا في المخطوطة، والذي في مصادر البيت: الرخاء.

(٣) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فلو أنْكِ في يوم الرخاء سألتِني   فراقَكِ لم أبخلْ وأنتِ صديقُ

ينظر: معاني القرآن للفراء ٩٠/٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٨٧/١، والحجة ١٧٣/٢، والإنصاف ١٦٦/١، والتبيين ٣٤٩، والتذييل والتكميل ١٦٠/٥، ومغني اللبيب ٤٧، والمقاصد النحوية ٧٧٥/٢، وخزانة الأدب ٣٨١/١٠.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٥) معاني القرآن ١٨٧/١، ٣٧/٢، ٣٢٨، وينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٨٩/٢، والتذييل والتكميل ١٩٣/٦.

(٦) كذا في المخطوطة في هذا الموضع والذي بعده، والصواب: شَرِقَتْ، وهي كلمة وردت في قول الأعشى:

وتَشْرَقُ بالقول الذي قد أذعتَه   كما شَرِقَتْ صدرُ القناة من الدمِ

ينظر: الديوان ١٢٣.

(٧) الحاشية في: ٣٠.

(٨) النساء ٧٣.

(٩) النساء ١١٣.

(١٠) النساء ١٣٥.

(١١) الحاشية في: ٣٠.

مَاْ ولاْ ولاْتَ وإِنِ المشَبَّهاتِ(١) بِلَيْسَ

إعمال ليس أعملت ما دون إن مع بقا النفي وترتيب زكن (خ١)

* قولُه: «**مع بَقَا النفي**»: كَتَب الشَّلَوْبِينُ(٢) على قول "المفصَّل"(٣): «وإذا انتَقض النفي بـ"إلا"» ما صورتُه: أما انتقاض النفي فمنصوصٌ على بطلان العمل به، وأما اختصاصه بـ"إلا" فلا أعرفه(٤).

* [«**وترتيبٍ زُكِن**»]: في المثل: «ما مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ»(٥)، فأُلغيت؛ لتقدُّم الخبر. وإنما اختُلف في رفع: ﴿أُمَّهَٰتِهِمْ﴾(٦) دون: ﴿بَشَرًا﴾(٧)؛ لأن في هذا ألف(٨)

---

(١) كذا في المخطوطة، والوجه الرفع.

(٢) حواشي المفصل ٢٩٤.

(٣) ١٠٢، ١٠٣.

(٤) الحاشية في: ٧/ب.

(٥) يضرب لمن يعتذر إلى صاحبه، ويخبر أنه سيُعتِب، أي: يرجع عن إساءته. روي: ما أساء، و: غيرُ مُسيءٍ، ولا شاهد فيهما. ينظر: الكتاب ٥٩/١، وعيون الأخبار ١٣٣/٤، والمقتضب ١٩٠/٤، ومجمع الأمثال ٢٨٨/٢، ولسان العرب (ع ت ب) ٥٧٨/١، وتخليص الشواهد ٢٧٧.

(٦) من قوله تعالى في سورة المجادلة ٢: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾، قراءة السبعة بالنصب، والرفع رواية المفضل عن عاصم. ينظر: السبعة ٦٢٨.

(٧) من قوله تعالى في سورة يوسف ٣١: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾.

(٨) كذا في المخطوطة، والوجه: ألفًا، بالنصب. والمقصود: ألف تنوين النصب في "بشرًا" المثبتة في مرسوم المصحف.

تمنع رفعَه. من "المُرْتَجَل"[1] لابن[2] الخَشّاب[3].

* [«زَكِن»]: في "الصّحَاح"[4] ما مُلخَّصُه: زَكِنته -بالكسر- أزكَنه زَكَنًا -بالتحريك-: عَلِمته، قال ابنُ[5] أمِّ صاحِبٍ:

وَلَنْ يُرَاجِعَ قَلْبِي حُبَّهُمْ أَبَدًا   زَكِنْتُ مِنْهُمْ عَلَى مِثْلِ الَّذِي زَكِنُوا[6]

وقولُه: "على" مقحَمةٌ، وعن الأَصْمَعيّ[7] أنه يقال: زَكِنته صالحًا: ...[8] ظننته، وأنه إنما يقال: أزكنته ...[9][10].

(خ٢)

[«إِعْمالَ "ليس"»]: ذكروا من أوجه الشبه: نفيَ الحال، وذلك إذا تجرَّد الكلام

(١) ١٧٥، ١٧٦.

(٢) هو عبدالله بن أحمد بن أحمد البغدادي، أبو محمد، من أعلم أهل زمانه بالنحو، أخذ عن ابن الشجري والجواليقي وغيرهما، له: المرتجل في شرح الجمل، والرد على ابن بابَشَاذَ في شرح الجمل، وغيرهما، توفي سنة ٥٦٧. ينظر: معجم الأدباء ٤/١٤٩٤، وإنباه الرواة ٢/٩٩، وبغية الوعاة ٢/٢٩.

(٣) الحاشية في: ٧/ب.

(٤) (ز ك ن) ٥/٢١٣١.

(٥) هو قَعْنَب بن ضمرة الفزاري، ينسب إلى أمه، من شعراء الدولة الأموية. ينظر: من نسب إلى أمه من الشعراء لابن حبيب ١/٩٢، واللآلي في شرح أمالي القالي ١/٣٦٢.

(٦) بيت من البسيط. ينظر: الجيم ٢/٧٤، وإصلاح المنطق ١٨٤، والألفاظ ٤٠٥، وأدب الكاتب ٢٤، والفاخر ٥٨، والمنتخب لكراع ١/٦٨٨، والزاهر ١/٤٠٧، وتهذيب اللغة ١٠/٥٩، ومختارات ابن الشجري ١/٢٩.

(٧) ينظر: أدب الكاتب ٢٣، والفاخر ٥٨، وتهذيب اللغة ١٠/٥٩.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٩) موضع النقط مقدار خمس كلمات انقطعت في المخطوطة.

(١٠) الحاشية في: ٧/ب.

من قرينةٍ خلافه، لا مطلقًا، بدليل[1] قولِه[2]:

وَلَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أَخًا لَا تَلُمُّهُ   عَلَى شَعَثٍ أَيُّ الرِّجَالِ المُهَذَّبُ؟[3]

وقولِه[4]:

وَلَسْتَ لِمَا لَمْ يَقْضِهِ اللهُ وَاجِدًا   وَلَا عَادِمًا مَا اللهُ حَمَّ وَقَدَّرَا[5]

وقولِه[6]:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى   وَلَا سَابِقٍ[7]

وقولِه[8]:

---

(١) في الشواهد الآتية جاءت "ليس" لنفي المستقبل؛ لأن خبرها اسم فاعل عامل، وهو لا يعمل إلا إذا كان للحال أو الاستقبال.

(٢) هو النابغة الذُّبْياني.

(٣) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٧٤، والألفاظ ٣٧٣، والشعر والشعراء ١/١٧٠، والبارع ٥١٢، وجمهرة اللغة ١/٣٠٧، وتهذيب اللغة ١/٢٠٩، وأمالي ابن الشجري ١/٤٠٨، وشرح التسهيل ١/٣٨١، والتذييل والتكميل ٤/٣٠٦، وخزانة الأدب ٩/٤٦٧.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) بيت من الطويل. حمَّ: قضى، كما في: القاموس المحيط (ح م م) ٢/١٤٤٦. ينظر: شرح التسهيل ١/٣٨١، والتذييل والتكميل ٤/٣٠٦.

(٦) هو زهير بن أبي سُلْمى.

(٧) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

بدا ليَ أنِّي لستُ مدركَ ما مضى   ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

ينظر: الديوان بشرح ثعلب ٢٠٨، وبشرح الأعلم ٨٧، والكتاب ١/١٦٥، والقوافي للأخفش ٤، والأصول ١/٢٥٢، والخصائص ٢/٣٥٥، والإنصاف ١/١٥٥، وضرائر الشعر ٢٨٠، وشرح التسهيل ١/٣٨١، والتذييل والتكميل ٣/٢٤٩، ومغني اللبيب ١٣١، والمقاصد النحوية ٢/٧٤٥، وخزانة الأدب ٩/١٠٢.

(٨) هو الأعور الشَّنِّي، واسمه: بشر بن منقذ.

هَوِّنْ[1] عَلَيْكَ فَإِنَّ الأُمُورَ

البيتين[2][3].

* [«مَعْ بَقَا النَّفْيِ»]: قال الشَّلَوْبِينُ في "حَوَاشِيه"[4]: قولُه[5]: بـ"إلَّا": يجري مَجرى "إلَّا": "بَلْ" و"لكنْ".

ع: فقولُ الشيخ: «بَقَا النَّفْيِ» عبارةٌ حسنةٌ؛ لأنه احترازٌ عن المسائل الثلاثة[6].

* [«مَعْ بَقَا النَّفْيِ»]: تقول في: ما أنت قائمًا: ما أنت إلا قائمٌ.

فأما قول الجميع: ما أنت إلا سيرًا؛ فليس أصله في الإيجاب: أنت سيرٌ، وإنما أصله: أنت تسير سيرًا، ثم: أنت سيرًا، ثم: ما أنت إلا سيرًا، فالناصب الفعلُ المقدَّرُ، لا "ما"، والخبرُ محذوفٌ، لا المنصوبُ.

فأما قولُه[7]:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًا

---

(١) كذا في المخطوطة، وفيه الخَرْم، وهو حذف أول متحرك من الوتد المجموع في أول البيت، وهو زحاف جائز، كما في: الوافي في العروض والقوافي ٤١.

(٢) من المتقارب، وهما بتمامهما -والشاهد في ثانيهما-:

هوِّنْ عليك فإن الأمورَ ... بكفِّ الإلهِ مقاديرُها

فليس بآتيك مَنْهِيُّها ... ولا قاصرٍ عنك مأمورُها

ينظر: الكتاب ١/٦٤، والأمثال لأبي عبيد ١٩٣، والمقتضب ٤/١٩٦، والأصول ٢/٦٩، واللباب ١/٤٣٤، وأمالي ابن الحاجب ٢/٦٧٩، وشرح التسهيل ١/٣٨١، والتذييل والتكميل ١١/١٥٥، ومغني اللبيب ١٩٤، ٦٣٣، وخزانة الأدب ١٠/١٤٨.

(٣) الحاشية في: ٣٠.

(٤) ٢٩٥.

(٥) أي: الزمخشري في المفصل ١٠٤.

(٦) الحاشية في: ٣٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/١١٤.

(٧) لم أقف له على نسبة.

البيتَ[1]، فنَصَبَ ولا مصدرَ؛ فـ"المعذَّب" مصدر، و"المَنْجَنُون" نائب عن مضاف، وهو مصدر.

على أن يُونُسَ[2] أجاز النصبَ مطلقًا؛ استدلالًا بظاهره، ووافقه الفَرّاءُ[3] في الوصف، نحو: ما زيدٌ إلا قائمٌ، وبقيةُ ك[4] في الخبر المنزَّل الاسمُ منزلتَه، نحو: ما زيدٌ إلا زهيرًا، وفي نحو: ما زيدٌ إلا لحيتَه، أي: ما فيه غيرها.

وقال ص[5] في الجميع بالرفع، إلا في المصادر، وفيما دلَّ دليلٌ على تقدير الفعل، نحو: ما أنت إلا عمامتَك تحسينًا، ورداءَك تزيينًا، والنصبُ فيهما خارجٌ عن حكم "ما".

وعن النَّحّاس[6] أنه نَقَل الإجماع على النصب[7] فيما بعد "إلا"، وهو مردود[8].

وسبق حرف جر أو ظرف كما بي أنت معنيا أجاز العلما

(خ١)

* ويؤيِّده من باب الأَوْلى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[9].

---

(١) من الطويل، وهو بتمامه:

وما الدهر إلا مَنْجَنُونًا بأهله وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعَذَّبا

روي: «أرى الدهر إلا مَنْجَنُونًا»، ولا شاهد فيه. المَنْجَنُون: الدولاب الذي يُستقى عليه. ينظر: المحتسب ٣٢٨/١، واللباب ١٧٦/١، وضرائر الشعر ٧٥، وشرح التسهيل ٣٧٤/١، ٢٦٨/٢، والتذييل والتكميل ٢٠١/٤، ٢٧٣، والمقاصد النحوية ٦٣٦/٢، وخزانة الأدب ١٣٢/٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣٧٣/١، وشرح الكافية للرضي ١٨٧/٢، والتذييل والتكميل ٢٧٣/٤.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٢٧٠/٤، والبحر المحيط ٤٧٢/١.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢٧٠/٤، والبحر المحيط ٤٧٢/١، وارتشاف الضرب ١١٩٩/٣.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٢٧٠/٤، والبحر المحيط ٤٧٢/١، وارتشاف الضرب ١١٩٩/٣.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٢٧٠/٤، والبحر المحيط ٤٧٢/١، وارتشاف الضرب ١١٩٩/٣.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر رأيه: الرفع.

(٨) الحاشية في: ٣٠.

(٩) الحاقة ٤٧.

وأجاز ابنُ عُصْفُورٍ[1] أن يتقدم الخبر ظرفًا أو مجرورًا مع تقدير بقاء العمل، ومَنَعَه الناظِمُ[2]، ويُشكِل عليه[3]: أنه أجاز[4] تقديمَ المعمول حيث لا يتقدَّمُ العامل.

والجوابُ من وجهين:

أحدهما: أن العامل لذاته يتقدَّم.

الثاني: أن القاعدة غير مطَّردة، بدليل: زيدًا لن أضربَ.

وبهذين يُجاب عن الاعتراض على ص في تأويلهم:

بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا[5]

بأن في "كان" ضميرَ شأنٍ، فقيل: يلزمُكم ...[6] على المبتدأ إذا كان رافعًا لضميرٍ مفردٍ، فقد فَرَرتم من شيء، فوقعتم في أشدَّ منه؛ لأن ...[7] يتقدَّمُ معمولُه إلا حيث يتقدَّمُ.

والجوابُ: ما تقدَّم من فساد القاعدة، أو أنه لا يمتنع ...[8] "عَوَّدَ" لذاته، بل تقدُّمه على أنه خبرٌ.

ومن الأُصل هذا الإيرادُ فاسدٌ؛ لأنهم[9] إن كانوا يجوِّزون تقديمَ الخبر في نحو: زيدٌ قام -على ما يُحكى عنهم[10]- فلا ينبغي أن يعترضوا على ص بعد تأويل البيت، بل

(١) شرح جمل الزجاجي ١/٥٩٥.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/٤٣٢.

(٣) أي: على الناظم.

(٤) في البيت المذكور هنا وفي شرح التسهيل ١/٣٧٠، وشرح الكافية الشافية ١/٤٣٢.

(٥) عجز بيت من الطويل، للفرزدق، تقدم قريبًا.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين انطمستا في المخطوطة.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين انطمستا في المخطوطة.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٩) أي: الكوفيين.

(١٠) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/١٥٩، والتذييل والتكميل ٦/١٨٤.

قبلَه؛ لأنه قد ظهر ما يَرِدُ عليهم[1]، سواءٌ جعلوا في "كان" ضميرًا أو لا.

فإن قيل: يمكن أن يكون ص موافقين لك في جواز التقدُّم في باب "كان"؛ لأنه إذا قيل: كان قام زيد؛ لزم أن يُجعل "زيدٌ" اسمًا، و"قام" خبرًا مقدَّمًا؛ ضرورةَ أنها مُحتاجةٌ إلى جزأين.

فالجوابُ: أنه يجوز أن يكون في "كان" ضميرُ الشأن، أو ضميرُ "زيد"، على أن تكون المسألة من باب التنازع، فلا ينبغي التجويزُ[2].

ورفع معطوف بلكن أو ببل من بعد منصوب بما الزم حيث حل
وبعد ما وليس جر البا الخبر وبعد لا ونفي كان قد يجر

(خ١)

* ذكر ابنُ جنِّي[3] أنه قُرئ: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ بِأَن تُوَلُّوا۟﴾[4]، وخرَّجه على زيادة الباء في اسم "ليس"، وهو غريب[5].

* ع: قولُه: «**وبَعْدَ "ما"**»: كان حقُّه أن يؤخرَ هذا البيتَ عن ذكر إعمال "لا"؛ لأن الغرض في هذا الباب ذكرُ إعمالها عملَ "ليس"، فلْيُقَدَّمْ على ذكر الجر بالباء[6].

(خ٢)

* ووَرَدَ جرُّها اسمَ "ليس" إذا تأخر، وكان "أَن" والفعل، كقراءة بعضِهم: ﴿لَّيْسَ[7] ٱلْبِرَّ بِأَن تُوَلُّوا۟﴾[8]، وقولِه[9]:

(١) أي: البصريين.

(٢) الحاشية في: ٨/أ.

(٣) المحتسب ١/١١٧.

(٤) البقرة ١٧٧، وهي قراءة شاذة، تقدمت قريبًا.

(٥) الحاشية في: ٨/أ.

(٦) الحاشية في: ٨/أ.

(٧) في المخطوطة: وليس، وهو خطأ.

(٨) البقرة ١٧٧، وهي قراءة شاذة، تقدمت قريبًا.

(٩) هو محمود الوراق، وينسب لغيره.

أَلَيْسَ عَظِيمًا بِأَنَّ الفَتَى ... يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ[1][2]

* [«وبعد "لا"»]: قال الناظم[3]: كقوله[4]:

وَكُنْ

البيتَ[5]، وكقوله[6]:

وَلَقَدْ غَدَوْتُ وَكُنْتُ لَا ... أَغْدُو عَلَى وَاقٍ وَحَاتِمْ

وكذلك[7] لَا خَيْرٌ وَلَا ... شَرٌّ عَلَى أَحَدٍ بِدَائِمْ[8]

وقال ابنُ هِشَامٍ[9]: لم يُسمعْ في خبر "لا"، فلا يُقاس على خبر "ما"؛ لأن الزيادة مجازٌ.

---

(١) بيت من المتقارب، تقدم قريبًا.

(٢) الحاشية في: ٣٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/١١٦، ولم يعزها لابن هشام.

(٣) شرح التسهيل ١/٣٧٦، وشرح الكافية الشافية ١/٤٤٠، وشرح عمدة الحافظ ١/٢٠١، ولم أقف فيها إلا على إيراده البيت الأول شاهدًا على إعمال "لا" عمل "ليس". وينظر: التذييل والتكميل ٤/٣٠٨.

(٤) هو سواد بن قارب رضي الله عنه.

(٥) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وَكُنْ لِي شفيعًا يوم لا ذو شفاعةٍ ... بمغنٍ فتيلًا عن سواد بنِ قاربِ

ينظر: جمهرة أشعار العرب ٥٥، وشرح التسهيل ١/٣٧٦، ٣/٢٥٨، والتذييل والتكميل ٤/٢٨٢، ٣٠٨، ومغني اللبيب ٥٤٨، ٧٥٩، والمقاصد النحوية ٢/٦٥٠.

(٦) هو المرقِّش، وقيل: خُزَز بن لوذان.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: وكذاك، وبه يستقيم الوزن.

(٨) بيتان من مجزوء الكامل. الواقي: الصُّرَد، والحاتم: الغراب الأسود. ينظر: الأزمنة لقطرب ٥٣٢، والحيوان ٣/٢٠٧، ٢١٤، وغريب الحديث لابن قتيبة ٢/٥١٨، والمنتخب لكراع ١/٧٧٧، وجمهرة اللغة ١/٢٤٥، وتهذيب اللغة ٤/٢٦٠، ٩/٢٧٩، ولسان العرب (ح ت م) ١٢/١١٣، (ي م ن) ١٣/٤٥٨، والتذييل والتكميل ٤/٣٠٨، وتخليص الشواهد ٤٢٧.

(٩) ينظر: التذييل والتكميل ٤/٣٠٩.

وقال ح[1]: لا حجة في البيتين؛ لجواز كون "لا" مهملةً وإن لم تُكرَّر، فقد سُمع ذلك قليلًا.

ع: وإنما عدمُ التكرار في الأول فقط[2].

في النكرات أعملت كليس لا وقد تلي لات وإن ذا العملا

(خ١)

* قولُه: «**في النَّكِرَاتِ أُعْمِلَت كـ"لَيْسَ" "لا"**»، وأجاز ابنُ[3] الشَّجَرِيِّ[4] عملَها[5] في المعرفة، ...[6] عليه قول أبي الطَّيِّبِ:

إِذَا الجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الأَذَى فَلَا الحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا المَالُ بَاقِيَا[7][8]

* [«**في النَّكِرَاتِ**»]: بخطِّ الشَّلَوْبِينِ[9]: أجاز ابنُ جِنِّي في "التَّمَامِ"[10] دخولَها

---

(١) التذييل والتكميل ٤/٢٨٣، ٢٨٤، ٣٠٨.

(٢) الحاشية في: ٣٩.

(٣) هو هبة الله بن علي بن محمد العلوي، أبو السعادات، من أئمة النحو واللغة في بغداد، أخذ عن ابن فضال والخطيب التبريزي، وأخذ عنه تاج الدين الكندي، له: الأمالي، والحماسة، وشرح الإيضاح، وغيرها، توفي سنة ٥٤٢. ينظر: نزهة الألباء ٢٩٩، ومعجم الأدباء ٦/٢٧٧٥، وإنباه الرواة ٣/٣٥٦، وبغية الوعاة ٢/٣٢٤.

(٤) الأمالي ١/٤٣١، ٢/٥٣٠.

(٥) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٧) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٤٣٩، والفسر ٤/٧٧٧، وشرح الواحدي ٦٢٤.

(٨) الحاشية في: ٨/أ.

(٩) حواشي المفصل ٨٩، ولا يظهر في واحدةٍ من النسختين اللتين اعتمد عليهما محقِّقه أنها بخطه.

(١٠) لم أقف على كلامه في المطبوعة، وفي: ٥٤ منه حديث عن "لا" المشبهة بـ"ليس"، وينظر: الفسر ٤/٧٧٧.

على المعرفة[1].

* [«أُعْمِلتْ كـ"ليس"»]: وهي حينئذٍ ظاهرةٌ في نفي الجنس، وأما إذا عَمِلت عملَ "إنَّ" فهي نصٌّ فيه[2].

* [«أُعْمِلتْ كـ"ليس"»]: ولا شاهدَ عليه في قوله[3]:

فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا[4]؛

لاحتمال أن يكون "على الأرض" خبرًا، و"باقيا" حالًا، بل الشاهد في:

فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ[5]؛

لأن رفع "بَرَاحُ" ينفي أن تكون "لا" المحمولةَ على "إنَّ"، وعدمَ تكرارِ "لا" ينفي أن تكون مهملةً، فتعيَّن أن تكون عاملةً، وذلك العمل عملُ "ليس"؛ إذ ليس غيرُه بالإجماع.

وإنما تعمل عملَ "ليس" عند البصريين، وهو مخصوص بالنكرات، خلافًا

(١) الحاشية في: ٨/أ.

(٢) الحاشية في: ٨/أ.

(٣) لم أقف له على نسبة.

(٤) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا ... ولا وَزَرٌ مما قضى اللهُ واقيا

ينظر: شرح التسهيل ٣٧٦/١، وشرح الكافية الشافية ٤٤٠/١، والتذييل والتكميل ٢٨٢/٤، ٣١١/٥، وتخليص الشواهد ٢٩٤، ومغني اللبيب ٣١٥، والمقاصد النحوية ٦٤٣/٢.

(٥) عجز بيت من مجزوء الكامل، لسعد بن مالك بن ضبيعة القيسي، وصدره:

مَنْ صدَّ عن نيرانها ...

ينظر: الكتاب ٥٨/١، ٢٩٦/٢، والمقتضب ٣٦٠/٤، والأصول ٩٦/١، والزاهر ١٣/١، واللامات ١٠٥، وأمالي ابن الشجري ٤٣١/١، واللباب ١٧٨/١، وشرح التسهيل ٣٧٦/١، ومغني اللبيب ٣١٥، ٨٢٥، والمقاصد النحوية ٦٧١/٢، وخزانة الأدب ٤٦٧/١.

للشَّجَرِيِّ(١)، احتجَّ بقوله(٢):

لَا أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا(٣)(٤)

* «"**لاتَ**"» قال الناظم(٥): لا تعمل في معرفةٍ ظاهرةٍ، يعني: بل في نكرةٍ ظاهرةٍ، نحو: ﴿وَّلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾(٦)، أو معرفةٍ مقدرةٍ، نحو: ﴿وَّلَاتَ حِينَ﴾(٧) في قراءة السبعة، التقدير: لاتَ الحينُ حينَ مناصٍ؛ لأنه ليس المرادُ نفيَ حينٍ مطلقٍ.

فأما قولُه(٨):

وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ(٩)

فالإشكالُ واردٌ عليه من وجهين:

---

(١) الأمالي ١/٤٣١، ٢/٥٣٠.

(٢) هو النابغة الجعدي.

(٣) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وحلَّتْ سوادَ القلب لا أنا باغيًا سواها ولا عن حبِّها متراخيا

ينظر: الديوان ١٨٦، وأمالي ابن الشجري ١/٤٣٣، وشرح التسهيل ١/٣٢٥، ٣٧٧، والتذييل والتكميل ٤/٨٧، ٢٨٦، وتخليص الشواهد ٢٩٤، والمقاصد النحوية ٢/٦٦٥، وخزانة الأدب ٣/٣٣٧.

(٤) الحاشية في: ٨/أ.

(٥) شرح الكافية الشافية ١/٤٤٥.

(٦) ص ٣، وهي قراءة عيسى بن عمر وأبي السمال. ينظر: مختصر ابن خالويه ١٣٠، وشواذ القراءات للكرماني ٤٠٩.

(٧) ص ٣.

(٨) هو شبيب بن جُعيل التغلبي، وقيل: حجل بن نضلة الباهلي.

(٩) بعض بيت من الكامل، وهو بتمامه:

حنَّتْ نَوَارُ ولاتَ هَنَّا حنَّتِ وبدا الذي كانت نَوَارُ أجَنَّتِ

ينظر: الشعر والشعراء ١/٩٧، والبصريات ٢/٧٥٦، وتهذيب اللغة ٥/٢٤٤، وشرح التسهيل ١/٢٥١، ٣٧٨، والتذييل والتكميل ٣/٢١٣، ٤/٢٩١، وتخليص الشواهد ١٣١، والمقاصد النحوية ١/٣٨٢، وخزانة الأدب ٤/١٩٥.

الأول: إعمالها في معرفةٍ ظاهرةٍ.

والثاني: إعمالها في غير لفظ "الحين".

وأيضًا: ففيه إخراجُ "هَنَّا" عن الظرفية.

وهذا كلُّه إنما يَرِد على ابن عُصْفُورٍ[1] الذي جعل "لاتَ" عاملةً في "هَنَّا"، ولا إشكالَ على الفارسيِّ[2]؛ لأنه جعل "لاتَ" مهملةً، و"هَنَّا" باقٍ على ظرفيته، و"حَنَّت" مبتدأ بتقدير: أَنْ حَنَّتْ، كقوله: «تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أَنْ تراه»[3]، ولم يقدِّره: وقتَ حَنَّتْ، كما قدَّره ابنُ عُصْفُورٍ: ولاتَ هَنَّا وقتَ[4] حنينٍ؛ لأن فيه -في الظاهر- بناءَ المعرفة على النكرة، وإن كان الخبر في الحقيقة إنما هو المتعلَّقُ، ولأن وقوع ...[5] مبتدأ ...[6] ولأن تقدير ...[7] في أنهما خلاف الأصل، لكن تقدير الوقت أضعف؛ من حيث إن فيه مخالفةَ الأصل من جهة أخرى، وهي الإضافة إلى الجمل.

ومما يُعترَض به أيضًا على تأويل ابنِ عصفور: أنه جَمَعَ بين اسم "لات" وخبرِها، وذلك لم يُعْهَد[8].

(خ٢)

* [«في النَّكِرَاتِ»]: في "شرح التَّسْهِيل"[9] قال: ورفعُها معرفةً نادرٌ، كقوله[10]:

(١) المقرب ١٦٢، وينظر: شرح التسهيل ١/٣٧٩، وشرح الكافية الشافية ١/٤٤٥، والتذييل والتكميل ٣/٢١٣، ٤/٢٩١، ٢٩٨، وتخليص الشواهد ١٣١، ومغني اللبيب ٧٧١.

(٢) الشيرازيات ٢/٤٧٨.

(٣) مثلٌ يضرب لمن خَبَرُه خيرٌ من مَرْآه، تقدم في باب الابتداء.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) موضع النقط مقدار خمس كلمات أو ست انقطعت في المخطوطة.

(٧) موضع النقط مقدار ثلاث كلمات أو أربع انقطعت في المخطوطة.

(٨) الحاشية في: ٧/ب.

(٩) ١/٣٧٧، ولم أقف فيه على البيت الأول.

(١٠) لم أقف له على نسبة.

أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا لَا الدَّارُ دَارًا وَلَا الجِيرَانُ جِيرَانَا[1]

وقال[2]:

لَا أَنَا بَاغِيًا[3]

وبَنَى على ذلك المتنبِّي قولَه:

فَلَا الحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا المَالُ بَاقِيَا[4][5]

* قولُه: «وَ"إنْ"»، قال في "المقرِّب"[6]: وقد أجروا "إنْ" النافيةَ في الشعر مُجْرَى "ما" في نصب الخبر؛ لشبهها بها، قال[7]:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ

البيتَ[8]، ولا يجوز ذلك في الكلام؛ لأنها غير مختصةٍ. انتهى.

وقال ابنُ خَرُوفٍ في "شرح الجُمَل"[9]: إذا كانت "إنْ" نفيًا عَمِلت عملَ "ما" في

---

(١) بيت من البسيط. ينظر: التذييل والتكميل ٢٨٧/٤، والبحر المحيط ٢٨٢/٢، وارتشاف الضرب ١٢١٠/٣.

(٢) هو النابغة الجعدي.

(٣) بعض بيت من الطويل، تقدم قريبًا.

(٤) عجز بيت من الطويل، تقدم قريبًا.

(٥) الحاشية في: ٣٩.

(٦) ١٦٣.

(٧) لم أقف له على نسبة.

(٨) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

... إلا على أضعف المجانينِ

ينظر: أمالي ابن الشجري ١٤٣/٣، وشرح جمل الزجاجي ٤٨١/٢، وشرح التسهيل ١٥٠/١، ٣٧٥، والتذييل والتكميل ٢٢٥/٢، ٢٥٩/٤، ٢٧٩، وتخليص الشواهد ٣٠٦، والمقاصد النحوية ٦٤٩/٢، وخزانة الأدب ١٦٦/٤.

(٩) ٥٩٠/٢.

لغة أهل الحجاز، ولا تعمل إلا فيما يعمل فيه "ما"[(١)].

* ظاهرُ قولِه أَنَّ عملَ "لا" كثيرٌ، و"إنْ" قليلٌ، وكذا في "التَّسْهِيل"[(٢)]، ورَدَّه ح[(٣)] بأنَّ "إنْ" أُعملت في النثر، وأما إعمال "لا" فقليلٌ، حتى زعم أبو الحَسَن[(٤)] أن الرفع بالابتداء، وأنك تقول: لا أحدٌ أفضلُ منك، برفع "أفضلُ" لا غيرُ[(٥)].

وما للات في سوى حين عمل وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل

(خ١)

* قولُه: «**وما لـ"لاتَ"**» البيتَ: شبَّه ...[(٦)] "لاتَ حينَ" بـ"لَدُنْ غدوةً"، وبـ"ليس" و"لا يكونُ" في الاستثناء، ووجه الأول: أن "لَدُنْ" لا تنصب إلا "غدوةً"، كما ...[(٧)] "لاتَ" لا تنصب إلا "حينَ"، ووجه الثاني: أن اسمها لا[(٨)] يكون إلا مضمرًا، كما أن "ليس" و"لا يكونُ[(٩)]" في الاستثناء كذلك[(١٠)].

* ع: لا يُفهَم من كلامه أنه لا يُجمع بين اسمها وخبرها، وكان ينبغي أن ينبِّه عليه، وغايةُ ما في كلامه أن حذف اسمها كثير، وحذفَ خبرها قليل[(١١)].

---

(١) الحاشية في: ٣٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/١١٧ دون البيت، ولم يعزها لابن هشام.

(٢) ٥٧.

(٣) التذييل والتكميل ٤/٢٨١.

(٤) معاني القرآن ٢/٤٨٨، وينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٠٨.

(٥) الحاشية في: ٣٩.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٨) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) الحاشية في: ٨/أ.

(١١) الحاشية في: ٨/أ.

* قرأ عِيسَى[1] بنُ عُمَرَ: ﴿وَلَاتَ حِينٍ﴾[2]، وقال الشاعر[3]:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ[4]

وخرَّجهما بعضُ[5] الناس على إضمار "مِنْ"، كما في قولهم: على كم جذعٍ بيتُك؟ في أصح القولين، وكما قالوا: أَلَا رجلٍ جزاه الله خيرًا، ويكون موضعُ الجار والمجرور رفعًا على أنه اسم "لاتَ" كما تقول: ليس من رجلٍ قائمًا، والخبرُ محذوف، وهذا على[6] قول س[7]، أو على أنه مبتدأ والخبرُ محذوف، على قول الأَخْفَشِ[8] أن "لاتَ" لا تعمل شيئًا.

وقال بعضُهم: ومن العرب من يخفض بـ"لاتَ"، وأنشد الفَرَّاءُ[9] على ذلك:

---

(١) هو الثقفي، أبو عمر، وقيل: أبو سليمان، صاحب قراءة، وهو من الطبقة الثانية البصرية، أخذ عن ابن أبي إسحاق، وأخذ عنه: سيبويه والأصمعي، له: الإكمال، والجامع، توفي سنة ١٤٩. ينظر: أخبار النحويين البصريين ٤٩، وتاريخ العلماء النحويين ١٣٥، ونزهة الألباء ٢٨، وإنباه الرواة ٢/٣٧٤، وبغية الوعاة ٢/٢٣٧.

(٢) ص ٣. ينظر: مختصر ابن خالويه ١٣٠، وشواذ القراءات للكرماني ٤٠٩، والبحر المحيط ٩/١٣٦.

(٣) هو أبو زُبيد الطائي.

(٤) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

... فأجبنا أن ليس حين بقاءِ

ينظر: الديوان ٣٠، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٩٨، وللأخفش ٢/٤٩٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/٣٢٠، والأصول ٢/١٤٣، وأخبار الزجاجي ٢١٥، والخصائص ٢/٣٧٩، وشرح التسهيل ١/٣٧٨، ومغني اللبيب ٣٣٦، ٨٩٢، والمقاصد النحوية ٢/٦٧٥، وخزانة الأدب ٤/١٨٣.

(٥) هو أبو حيان في البحر المحيط ٩/١٣٧.

(٦) في المخطوطة: «وعلىٰ هذاٰ»، دلالةً على أن الصواب بالتقديم والتأخير.

(٧) الكتاب ١/٥٧.

(٨) ينظر: الأصول ١/٩٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٢٢، والتذييل والتكميل ٤/٢٩٣، وفي معاني القرآن للأخفش ٢/٤٩٢ أنهم شبهوا "لات" بـ"ليس"، وأضمروا فيها اسم الفاعل.

(٩) معاني القرآن ٢/٣٩٧.

وَلَاتَ سَاعَةِ مَنْدَمِ[1]

وخرَّج الأَخْفَشُ[2] "ولاتَ أوانٍ" على: ولاتَ حينَ أوانٍ، حذف "حين"، وأبقى المضاف إليه على ما كان عليه.

وقال الزَّمَخْشَرِيُّ[3] في: "ولاتَ أوانٍ": إنه شبَّه "أوانٍ" بـ"إذْ" في قوله[4]:

وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ[5]

في أنه زمانٌ قُطِع منه المضافُ إليه، وعُوِّض التنوينَ؛ لأن الأصل: ولاتَ أوانَ صُلْحٍ.

ع: وفي تقديره: "حين أوانٍ" نظرٌ في الجمع بينهما.

وقال[6] ما ملخَّصُه: وقراءةُ عِيسَى: ﴿وَلَاتَ حِينِ﴾[7] مشكلةٌ، وتخريجُها: أنه نزَّل قطعَ المضاف إليه عن الإضافة إلى ما بعده منزلةَ قطعِ المضاف عنها؛ لأن المعنى: ولاتَ حينَ مناصِهم، وذلك لاتحاد المتضايفين، وجَعَل تنوينَه عوضًا من الضمير المحذوف، ثم بنى "حين" لإضافته لمبنيّ. /

---

(١) بعض بيت من الكامل، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

فلتعرِفنَّ خلائقًا مشمولةً ولتندمنَّ ولاتَ ساعةِ مندمِ

ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٩٧، والأضداد لابن السكيت ١٧٣، وإيضاح الوقف والابتداء ٢٩٠، والتذييل والتكميل ٤/٢٩٥، وارتشاف الضرب ٣/١٢١٣.

(٢) معاني القرآن ٢/٤٩٢.

(٣) الكشاف ٤/٧١.

(٤) هو أبو ذؤيب الهذلي.

(٥) بعض بيت من الوافر، وهو بتمامه:

نهيتُك عن طِلابك أمَّ عمرٍو بعاقبةٍ وأنتَ إذٍ صحيحُ

ينظر: ديوان الهذليين ١/٦٨، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٩٥، والأصول ٢/١٤٤، وتهذيب اللغة ١٥/٣٧، والخصائص ٢/٣٧٨، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٠٤، وشرح التسهيل ٢/٢٠٧، ٣/٢٥١، والتذييل والتكميل ٧/٢٩٥، ومغني اللبيب ١١٩، وخزانة الأدب ٦/٥٣٩.

(٦) الكشاف ٤/٧١، ٧٢.

(٧) ص ٣. وتقدمت القراءة قريبًا.

ع: إنما يَكمُل توجيهُ الزَّمَخْشَريِّ في: ﴿وَلَاتَ حِينِ﴾ بأن يقال فيه ما قاله في:

وَلَاتَ أَوَانِ[١]

مِن أنها شُبِّهت بـ"إذٍ" في:

وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ[٢]

ع: إنما ادَّعى تنزيلَ "مناص" منزلةَ "حين"؛ ليكون ظرفًا، فيصحَّ بناؤه؛ لقطعِه عن الإضافة[٣].

(خ٢)

* شرطُ معمولَيْ "لاتَ" ثلاثةُ أمور:

أحدها: كونهما "الحين" أو "الساعة" أو "الآن"، بكثرةٍ في الأول، وقلَّةٍ في الأخيرين، كذا في "شرح الكافية"[٤]، وهو الواقع، فنحو:

لَاتَ هَنَّا حَنَّتِ[٥]

مهملةٌ.

الثاني: أن لا يجتمعا، بل يحذف أحدهما.

الثالث: أن يكون المذكورُ منهما نكرةً لا معرفةً[٦].

* [«والعكسُ قلّْ»]: كقراءة بعضِهم: ﴿وَلَاتَ حِينُ﴾[٧]، وفيها شذوذان:

---

(١) بعض بيت من الخفيف، لأبي زبيد الطائي، تقدم قريبًا.

(٢) بعض بيت من الوافر، لأبي ذؤيب الهذلي، تقدم قريبًا.

(٣) الحاشية في: ظهر الورقة الثالثة الملحقة بين ٧/ب و٨/أ ووجهها.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/٤٤٢، ٤٤٣.

(٥) بعض بيت من الكامل، لشبيب بن جُعيل التغلبي، وقيل: لحجل بن نضلة الباهلي، تقدم قريبًا.

(٦) الحاشية في: ٤٠.

(٧) ص ٣، وهي قراءة عيسى بن عمر وأبي السمَّال. ينظر: مختصر ابن خالويه ١٣٠، وشواذ

أحدهما: حذف المنصوب وبقاء المرفوع، وهو خلاف المشهور.

والثاني: أنه مُحْوِجٌ إلى كثرة التقدير، وذلك لِمَا قدَّمنا[١] في إعراب قراءة الجماعة[٢]، من أنه لا بدَّ من تقدير "الحين" المحذوفِ معرفةً؛ لأن المراد: نفيُ كونِ الخبر الخاص[٣] "حينَ مناصٍ"، لا نفيُ جنسِ "حين مناصٍ".

وإذا كان كذلك فقال الناظم[٤]: تقديره: ليس حينُ مناصٍ موجودًا لهم عند تَنَادِيهم، إذ كان لهم قبل ذلك حينُ مناصٍ، فلا يصح نفيُ جنسه مطلقًا. انتهى كلامه.

قلت: وظاهره أنه جعل "موجودًا" الخبرَ، وهذا لا يصح؛ لأن "لاتَ" لا تعمل إلا في "الحين"، والصواب: أن تقدير[٥]: ليس حينُ مناصٍ حينًا موجودًا، إلى آخره، فيكون "موجودًا" صفةً للخبر، لا خبرًا[٦].

=

القراءات للكرماني ٤٠٩.

(١) لم يتقدم في هذه المخطوطة شيء من ذلك، فلعل ذلك مما طواه الناسخ.

(٢) بنصب "حين" في قوله تعالى في سورة ص: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل صوابه ما عند ياسين: الحين الحاضر.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/٤٤٢، ٤٤٣.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل صوابه: تقديره، أو ما عند ياسين: يقدَّر.

(٦) الحاشية في: ٤٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/١١٨، ولم يعزها لابن هشام.

أفْعالُ المقاربة

(خ١)

*ع: هذا من تسمية الكلِّ باسم الجزء، كالحماسة، والقافية(١).

ككان كاد وعسى لكن ندر   غير مضارع لهذين خبر

(خ١)

* [«ك"كان": "كاد"»]: ع: الدليل على ذلك: ظهورُ النصب في خبرها مفردًا في الضرورة(٢).

* فرعٌ: يكون اسمُ "كاد" ضميرَ شأنٍ، نحو: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ﴾(٣) في أحد القولين(٤)، ولا يجوز في "عسى".

ووجَّه ذلك الرُّمَّانِيُّ(٥): بأن خبر "عسى" مفرد، فلا يُخبر به عن الشأن.

قال ابنُ إيازَ(٦): فهلَّا جاز على قول من زعم أن "أَنْ" زائدةٌ لازمةٌ، ك"أَلْ" في "الآن"؟

---

(١) الحاشية في: ٨/أ.

(٢) الحاشية في: ٨/أ.

(٣) التوبة ١١٧، وهي قراءة السبعة إلا حمزة وحفصًا عن عاصم فبالياء "يزيغ". ينظر: السبعة ٣١٩، والإقناع ٢/٦٥٩.

(٤) في اسم "كاد" في الآية ثلاثة أوجه، ذكرها الفارسي في الحجة ٤/٢٣٥-٢٣٧، هذا أحدها، والثاني: أنه ضمير عائد إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، والثالث: أنه كلمة "قلوب" على التقديم والتأخير.

(٥) شرح كتاب سيبويه (المجلد الأول) ٢٦١، وينظر: المحصول في شرح الفصول ٣١٥، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢/٥٤٢. والرماني هو علي بن عيسى بن علي، أبو الحسن، برع في النحو والكلام، أخذ عن الزجاج وابن السراج، له: شرح كتاب سيبويه، والحدود، والتفسير، وغيرها، توفي سنة ٣٨٤. ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٣١، ونزهة الألباء ٢٣٣، ومعجم الأدباء ٤/١٨٢٦، وإنباه الرواة ٢/٢٩٤، وبغية الوعاة ٢/١٨٠.

(٦) المحصول في شرح الفصول ٣١٥.

وأجاب: بأنهم راعَوا صورة اللفظ.

ع: وأقول: جوابُه حسنٌ، والقول بزيادة "أَنْ" ضعيفٌ، لأن "أَنْ" الزائدةَ حقُّها أن لا تعمل؛ لعدم اختصاصها، بخلاف "مِنْ" الزائدةِ مثلًا في: ما جاءني من أحدٍ[1].

* من أبيات "كاد": قولُ الأَعْشَى[2]:

يَكَادُ يَصْرَعُهَا لَوْلَا تَشَدُّدُهَا   إِذَا تَقُومُ إِلَى جَارَاتِهَا الكَسَلُ[3]

ع: البيت من باب التنازع، والأَوْلى إعمالُ الثاني، كما هو مذهب ص[4][5].

(خ٢)

* ش ع[6]: كان[7] و"كاد" و"كرب" للمقاربة اليقينية، و"عسى" و"حَرَى" و"اخلولق" للمقاربة الظنية، تقول: حَرَى زيد أن يفلح، واخلولق زيد أن ينجح، أي: رُجي منهما ذلك، والباقي للشروع.

ع: مِنْ هنا ينحلُّ قولُ ب[8]: لمقارنته[9] في الإمكان[10].

---

(١) الحاشية في: وجه الورقة الثالثة الملحقة بين ٧/ب و٨/أ.

(٢) هو ميمون بن قيس، من بني قيس بن ثعلبة، أبو بصير، أحد شعراء المعلقات الجاهليين. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/٥٢، ومعجم الشعراء ٤٠١، والمؤتلف والمختلف للآمدي ١٣.

(٣) بيت من البسيط. تشدُّدها: تماسكها وتحاملها على نفسها. ينظر: الديوان ٥٥، واللآلي في شرح أمالي القالي ١/١٧٧، وشرح المعلقات العشر للتبريزي ٣٣١.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/٧١، والتبيين ٢٥٢.

(٥) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية الملحقة بين ٧/ب و٨/أ.

(٦) شرح عمدة الحافظ ٢/١٩٤، ١٩٥.

(٧) كذا في المخطوطة، والذي في شرح العمدة مع "كاد" و"كرب": "هَلْهَل" و"أوشك".

(٨) لعله يريد: ابن الناظم، قال في شرح الألفية ١١٠: «أفعال المقاربة على ثلاثة أضرب؛ لأن منها: ما يدل على رجاء الفعل، وهو عسى وحَرَى واخلولق، ومنها: ما يدل على مقاربته في الإمكان، وهو كاد وكرب وأوشك، ومنها: ما يدل على الشروع فيه، وهو أنشأ وطفق وجعل وأخذ وعلق».

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ابن الناظم: مقاربته.

(١٠) الحاشية في: ٤٠.

وكونه بدون أن بعد عسى نزرٌ وكاد الأمر فيه عكسا

(خ١)

* [«و"كاد" الأمرُ فيه عُكِسَا»]: الحَرِيرِيُّ في "الدُّرَّة"[1]: لأنها وُضعت لمقاربة الفعل، ولهذا قالوا: كاد النعام يطير[2]، و"أَنْ" وُضعت للدلالة على وقوع الفعل في المستقبل، فهي منافية لـ"كاد" الدالةِ على الاقتراب، وأما "عسى" فللتوقُّع الذي وَضْعُ "أَنْ" عليه، فمجيئُها بعدها تأكيدٌ لمعناها.

قال: وفي أمثالهم[3]: كاد العروس يكون مَلِكًا، و: كاد المنتعل يكون راكبًا، و: كاد الحريص يكون عبدًا، و: كاد الفقر يكون كفرًا، و: كاد البيان يكون سحرًا، و: كاد النعام يكون طيرًا، و: البخيلُ كلبًا، و: سيِّئُ الخلق سَبُعًا[4].

(خ٢)

* [«**وكونُه بدون "أَنْ"**»]: أي: كون المضارعِ الواقعِ خبرًا.

واختار هو[5] وابنُه[6] أنها إنما تكون نواسخَ إذا كانت بدون "أَنْ"، وأنها في غير ذلك فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ منسوخٌ أو مقيَّدٌ، ونقلاه عن س[7].

وجوَّز ابنه[8] كونَها حينئذٍ ناسخةً، وصحَّ الإخبار على المبالغة.

وقال ابنُ خَرُوفٍ: لا يجوز أن يكون خبرًا، إذ لا يقال: عسى زيد القيام، ولا

---

(١) درة الغواص ١٠٧، ١٠٨.

(٢) ينظر: مجاز القرآن ٢/٦٧، والمقتضب ٣/٧٤، والأمثال لأبي الخير الهاشمي ٢٠٢، ومجمع الأمثال ٢/١٦٢.

(٣) ينظر: الأمثال لأبي الخير الهاشمي ٢٠٢، والمستقصى ٢/٢٠٣.

(٤) الحاشية في: ٨/أ.

(٥) شرح التسهيل ١/٣٩٤.

(٦) شرح الألفية ١١٢.

(٧) الكتاب ٣/١٥٧، ١٥٨.

(٨) شرح الألفية ١١٢.

يكون الحدث خبرًا عن الذات إلا في مواضع المشاهدة والعلم والدوام على الفعل، فحينئذٍ تأتي المبالغة، نحو: إنما أنت سيرًا سيرًا، وضربًا ضربًا، أي: إنه يجوز رفعُه، قال[1]:

فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ[2]

وتقول: زيد صومٌ وفطرٌ. انتهى ملخَّصًا من "شرح الجُمَل"[3] له.

وإلى ما ذكر من هذا الشرط يشير كلامُ ابنِ عُصْفُورٍ في "مُقَرَّبه"[4][5].

وكعسى حرى ولكن جعلا خبرها حتما بأن متصلا
وألزموا اخلولق أن مثل حرى وبعد أوشك انتفا أن نزرا
(خ٢)

* [«**وبعد "أوشك"**»]: هذا وقولُه[6]:

«ومثلُ "كاد" في الأصح "كربا"»

مخالفٌ لقوله في "شرح الكافية"[7]: والأمران في "أوشك" و"كرب" على السواء، أو مقاربان له.

(١) قائله الخنساء.

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدره:

ترتعُ ما رَتَعتْ حتى إذا ادَّكَرَتْ ...

ينظر: الديوان بشرح ثعلب ٣٨٣، والكتاب ٣٣٧/١، ومعاني القرآن للأخفش ١٠٣/١، والمقتضب ٢٣٠/٣، ٣٠٥/٤، والخصائص ٢٠٥/٢، وأمالي ابن الشجري ١٠٦/١، وشرح الكافية الشافية ٦٦٦/٢، وخزانة الأدب ٤٣١/١.

(٣) ٨٤٢/٢.

(٤) ١٥٤.

(٥) الحاشية في: ٤٠.

(٦) في البيت التالي.

(٧) شرح الكافية الشافية ٤٥٤/١.

والحقُّ ما ذَكَر هنا، وكيف يتساويان أو يتقاربان في "كرب"؛ وس[1] لم يسمع لحاقَ "أَنْ"؟[2]

ومثل كاد في الأصح كـرَبا وترك أن مع ذي الشروع وجبا

(خ١)

* [«**ومثلُ "كاد" في الأصح "كربا"**»]: لأن س[3] لم يذكر إلا الحذف، فلذلك قال: «**في الأصح**»[4].

* [«**وتركُ "أَنْ" مع ذي الشروع وَجَبَا**»]: لأنها للإنشاء، فخبرُها حالٌ، ولا يجوز أن تصحبه "أَنْ"؛ لأنها لا تدخل على المضارع إلا مستقبلًا[5].

كأنشأ السائق يحدو وطَفِـق كذا أخذت وجعلت وعلق

(خ١)

* ابنُ إِيَازَ[6]: في "طفق" لغتان: طفِقَ يطفَق، ك: عَلِم يعلَم، و: طفَقَ يطفِق، ك: جَلَس يجلِس.

ع: فاقتضى إثباتَ المضارع على اللغتين[7].

* مِنْ معاني "جعل": شرع، قال ذلك جارُ الله[8]، وابنُ عَطِيَّة[9] في: ﴿مَا جَعَلَ

(١) الكتاب ٣/١٥٩.

(٢) الحاشية في: ٤١.

(٣) الكتاب ٣/١٥٩.

(٤) الحاشية في: ٨/أ.

(٥) الحاشية في: ٨/أ.

(٦) المحصول في شرح الفصول ٣١٨.

(٧) الحاشية في: ٨/أ.

(٨) الكشاف ١/٦٨٥.

(٩) المحرر الوجيز ٢/٢٤٧.

﴿ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ﴾[1]، قال ابنُ عَطِيَّةَ: لا يصح أن تكون بمعنى: ما خلق، ولا بمعنى: ما صيَّر؛ لأن المفعول الثاني محذوف، بل بمعنى: ما سَنَّ، وما شرع.

ح[2]: لم يُثْبِتْ هذا المعنى لـ"جعل" النحويون، بل قالوا: تكون بمعنى: ألقى، وخلق، وصيَّر، وأخذ في الشيء، وحذفُ المفعول أولى من إثبات قاعدةٍ لم تَثْبُت، أي: ما صيَّر الله هذه الأشياءَ مشروعةً، بل شرعها غيرُه.

وقيل في: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا﴾[3]: إنها بمعنى: سمَّى، وهذا أولى من قول ش[4]: إنها بمعنى: صيَّر؛ لأنهم لم يصيِّروهم إناثًا[5].

(خ٢)

* **[و"جعلت"]:**

وَلَمَّا رَأَيْتُ الكَاشِحِينَ تتبعنا[6] ... هَوَانَا وَأَبْدَوْا دُونَنَا نَظَرًا شَزْرَا

جَعَلْتُ وَمَا بِي مِنْ صُدُودٍ وَلَا قِلًى ... أَزُورُكُمْ يَوْمًا وَأَهْجُرُكُمْ عَشْرَا[7]

أنشد القَالِيُّ[8] البيتَ الثانيَ:

---

(١) المائدة ١٠٣.

(٢) البحر المحيط ٤/٣٨٤، ٤٢٨.

(٣) الزخرف ١٩.

(٤) يريد: الزمخشري في الكشاف ٤/٢٤٤.

(٥) الحاشية في: ٨/أ.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: تتبَّعوا.

(٧) بيتان من الطويل، لم أقف لهما على نسبة. الكاشحون: جمع كاشح، وهو العدو الباطن العداوة، والنظر الشزر: النظر بمؤخرة العين بغضًا وعداوةً، وقِلًى: عداوة. الشاهد: استعمال "جعل" للشروع. ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي ٢/١٢٤٤، وللتبريزي ٢/٧٢، والمقاصد النحوية ٢/٦٨٤، وخزانة الأدب ٩/٣٥٣.

(٨) الأمالي ١/٢١٨. والقاليُّ هو إسماعيل بن القاسم بن عيذون البغدادي، أبو علي، إمام في اللغة والأدب، أخذ عن ابن دريد وابن الأنباري وابن السراج، ورحل إلى الأندلس، له: البارع، والأمالي، والمقصور والممدود، وغيرها، توفي سنة ٣٥٦. ينظر: معجم الأدباء ٢/٧٢٩، وإنباه الرواة

صَدَدتُّ وَمَا بِي

البيتَ، وردَّه أبو[1] عُبَيدٍ عبدُالله بنُ عبدِالعزيز البَكْرِيُّ في الكتاب المسمى بـ"التَّنْبِيه على أوهام أبي عَلِيٍّ في أَمَالِيه"[2]، وأنشد البيتين وأبياتًا أُخَرَ أنشدها أبو عَلِيٍّ[3].

واستعملوا مضارعا لأَوْشَكا وكاد لا غير وزادوا موشكا

(خ١)

* ع: وسُمع[4]: ما أَعْساه بكذا، و: أَعْسِ به، و: ما أَحْراه بكذا، قال[5]:

خَلِيلَيَّ مَا أَحْرَى بِذِي الصَّبِّ[6] أَنْ يُرَى صبو[7] وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ[8]

وقد ردَّ الناظمُ[9] على ابنِ الحَاجِبِ[10] لـمَّا قال في "عسى": إنها غير متصرفةٍ؛ بقولهم: ما أَعْساه.

=

١/٢٣٩، وبغية الوعاة ١/٤٥٣.

(١) هو ابن أبي مصعب الأندلسي، إمام لغوي أخباري، له: معجم ما استعجم، وشرح أمثال أبي عبيد، وشرح أمالي القالي، وغيرها، توفي سنة ٤٨٧. ينظر: معجم الأدباء ٤/١٥٣٤، وبغية الوعاة ٢/٤٩.

(٢) ٦٨. وينظر: اللآلي في شرح أمالي القالي ١/٥٠٧.

(٣) الحاشية في: ٤١.

(٤) ينظر: الحجة ٢/٣٥٠.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) كذا في المخطوطة مضبوطًا، وهي في مصادر البيت: اللُّبِّ.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب: صَبُورًا.

(٨) بيت من الطويل. ينظر: شرح التسهيل ٣/٤١، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٩٧، والتذييل والتكميل ١٠/٢١٣، والمقاصد النحوية ٣/١٤٨٣.

(٩) التحفة (النكت على الحاجبية) ٢٠٦.

(١٠) الكافية ٤٨.

وذَكَر في "الكافِية"[1] أنهم قالوا: كائد، وقال[2]:

وَإِنَّنِي [يَقِينًا][3] لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ[4][5]

(خ٢)

* ش ع[6]: نَدَر استعمالُ اسمِ فاعلِ "أوشك"، وأندر منه استعمالُ اسمِ فاعلِ "كاد"[7].

* قال عبدُ[8]الدَّائِمِ القَيْرَوَانِيُّ في كتابه "حُلَى العُلَى"[9]: إن "عسى" قد استُعمل منه صفة، وقد قال المَعَرِّيُّ:

عَسَاكَ تَعْذِرُ إِنْ قَصَّرْتُ فِي مِدَحِي فَإِنَّ مِثْلِي بِهِجْرَانِ القَرِيضِ عَسِي[10]

وما قاله غلطٌ؛ لأن "عَسِي" في البيت بمعنى: خَلِيق وحَقِيق؛ وكلامُنا في "عسى" التي معناها الإطماع والإشفاق.

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/٤٥٩.

(٢) هو كثيِّر عَزَّة.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٤) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

أموتُ أسًى يومَ الرِّجامِ وإنَّني يقينًا لرهنٌ بالذي أنا كائدُ

ينظر: الديوان ٣٢٠، والتذييل والتكميل ٤/٣٧٢، وتخليص الشواهد ٣٣٦، والمقاصد النحوية ٢/٧٠٠.

(٥) الحاشية في: ٨/أ.

(٦) شرح عمدة الحافظ ٢/٢٠٥.

(٧) الحاشية في: ٤٢.

(٨) هو ابن مرزوق الأندلسي، أبو القاسم، لغوي نحوي أديب، رحل إلى المشرق، فأخذ عن المعري وغيره، كان حيًّا سنة ٤٦٧. ينظر: إنباه الرواة ٢/١٥٨، وبغية الوعاة ٢/٧٥.

(٩) لم أقف على ما يفيد بوجوده.

(١٠) بيت من البسيط. ينظر: سقط الزند ١٢٤، وشروحه ٢/٧١٣، وتحفة المجد الصريح ٤٢.

وحكى اللَّحْيَانِيُّ(١) في "نوادره"(٢) عن الكِسَائِيِّ(٣): سمعت العربَ تقول: أَعْسِ بأن تفعل، أي: أَخْلِقْ، و: بالعَسَيِّ أن يفعل، قال: ولا تفعل هذا بـ"عسى" التي معناها العرض(٤) والإشفاق. من "بُغْيَة الآمال"(٥)(٦).

* من مُثُلِ "عسى" للإشفاق: قولُ بعض(٧) الصحابة رضي الله عنهم أجمعين للنبي صلى الله عليه وسلم، حين قال له: «إِنَّكَ لَتُشْبِهُ الدَّجَّالَ»: عسى أن يضرَّني شَبَهُه يا رسول الله(٨).

فهذا إشفاقٌ قطعًا، لا طمعٌ(٩).

بعد عسى اخلولق أوشك قَدْ يرد غنى بأن يفعل عن ثان فقد

(خ١)

* [«"**أَوْشَكَ**" **قَدْ**»]: تُدغَم الكاف في القاف، مثل: ﴿**لَكَ قُصُورًا**﴾(١٠)، وإلا

(١) هو علي بن حازم، وقيل: ابن المبارك، أبو الحسن، من أكابر أهل اللغة، أخذ عن الكسائي وأبي زيد والأصمعي، أخذ عنه: أبو عبيد القاسم بن سلام، له: النوادر. ينظر: نزهة الألباء ١٣٧، ومعجم الأدباء ١٨٤٣/٤، وإنباه الرواة ٢٥٥/٢، وبغية الوعاة ١٨٥/٢.

(٢) لم أقف على ما يفيد بوجوده.

(٣) ينظر: المحكم ٢٢٠/٢، والتذييل والتكميل ١١٣/٥.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في بغية الآمال: الطمع.

(٥) بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال لأبي جعفر الفِهْري اللَّبْلي ٢٩، ٣٠. وينظر: تحفة المجد الصريح له ٤٢.

(٦) الحاشية في: ٤٢.

(٧) هو أكثم بن الجَوْن، أو: ابن أبي الجَوْن رضي الله عنه.

(٨) بعض حديث نبوي علَّقه ابن سعد في الطبقات ٢٩٢/٤ بنحوه، وهو بتمامه: «فقال: لا، أنت مسلم، وهو كافر». ولفظه: «هل يضرني شبهي إياه؟»، ولا شاهد فيه. وروي من وجه آخر فيه الشاهد، أخرجه الطبري في تفسيره ١١٨/١١ وغيرُه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، لكن فيه تشبيه النبي صلى الله عليه وسلم أكثمَ بعمرو بن لُحَيٍّ الخزاعي، وذكر ابن عبدالبر في الاستيعاب ١٤٢/١ أنه الصواب.

(٩) الحاشية في: ٤٣. وقد كتبها الناسخ بإزاء البيت الأخير في الباب، ولعل وضعها هنا أقرب.

(١٠) الفرقان ١٠، وهي قراءة أبي عمرو. ينظر: جامع البيان للداني ٤٤١/١.

لزم تسكين ...[1][2].

* من غريب ما رأيت: قولُ النَّحَّاسِ في "صِناعة الكُتَّاب"[3]: قال ثَعْلَبُ[4]: كلامُ العرب كلُّه: عسى زيدٌ قائمٌ، مبتدأ وخبر، و"عسى" حرفٌ جاء لمعنًى، ومن العرب مَنْ يجعلُها في معنى "كان". انتهى بنصِّه[5].

* [«غِنًى بـ"أَنْ يفعلَ"»]: نحوُ: عسى أن تَقُومَ.

ولا ينبغي أن يمثَّل بـ: عسى أن يقوم زيدٌ؛ لأن هذا محتمِلٌ لأن تكون "عسى" فيه تامةً أو ناقصةً، خلافًا للشَّلَوْبِينِ[6]؛ فإنه يوجِب أن تكون تامةً، ولا بـ: زيدٌ عسى أن يقومَ؛ لأنه أيضًا محتمِلٌ[7].

* قولُه تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[8]، ح[9]: "كان" تامةٌ، و"أن يكون" فاعلُ "عسى"، و"أجلُهم" فاعلُ "يكون" عند الحَوْفِيِّ[10]، وفاعلٌ بـ"اقترب"، واسمُ "كان" ضميرُ الشأن عند الزَّمَخْشَرِيِّ[11] وغيرِه، ومَنَع ابنُ عُصْفُورٍ[12] نحوَ ما قال الحَوْفِيُّ، فلم يُجِزْ في: عسى أن يقوم زيد؛ أن يكون "زيد" فاعلًا بـ"عسى"، والجوازُ

(١) موضع النقط مقدار أربع كلمات انقطعت في المخطوطة.

(٢) الحاشية في: ٨/ب.

(٣) ٢٩٨ (ت. ضيف)، ٤١٢ (ت. الجابي).

(٤) كذا في المخطوطة، ومثله في التذييل والتكميل ٤/٣٤٤، وارتشاف الضرب ٣/١٢٢٨، ومغني اللبيب ٢٠٤، وخزانة الأدب ٩/٣٥٨، ولم أقف في مطبوعتَيْ كتاب النحاس على ذكر ثعلب، وفي مجالسه ٢٠٩، ٣٠٧ أن نحو" عسى زيد قائمًا؛ شاذٌّ لم يجئ إلا في قولهم: عسى الغوير أبؤسًا.

(٥) الحاشية في: ٨/أ.

(٦) شرح الجزولية الكبير ٣/٩٧٠، والتوطئة ٢٩٧.

(٧) الحاشية في: ٨/ب.

(٨) الأعراف ١٨٥.

(٩) البحر المحيط ٥/٢٣٥، ٢٣٦.

(١٠) كلامه عليها في: البرهان في علوم القرآن ساقط من ج ١٢ من نسخة دار الكتب المصرية (٥٩ تفسير).

(١١) الكشاف ٢/١٨٢.

(١٢) شرح الجمل ٢/١٧٨.

اختيارُ ابنِ مَالكٍ[1].

ع: اختيارُ ابنِ عُصْفُورٍ المحكيُّ عنه هو قولُه في "المقرَّب"[2]، وقد رجع عنه، فاختار في "شرح الجُمَل"[3] الجوازَ، قال: وإنما يمتنع ذلك في باب المبتدأ، يعني: نحوَ: يقوم زيدٌ، على الابتداء والخبر؛ لضعف الابتداء، وأما العامل في باب "كان" وغيرِه فقويٌّ، والعربُ إذا قدَّمت عاملين لفظيين ...[4].

ع: عندي أن هذا مما تنازع فيه ثلاثةُ عواملَ معمولًا، وأنه أُعمل الثالثُ على رأي ص[5]، وفي "عسى" و"يكون" ضميران من "الأجل"، و"أن يكون قد اقترب" خبرُ "عسى"، وإنما حملتُه على إعمال الأخير؛ لأنه لغة التنزيل، ثَبَتَ ذلك في مواطنَ[6][7].

(خ٢)

---

(١) شرح التسهيل ١/٣٩٦.

(٢) لم أقف فيه إلا على قوله ١٥٤: «وقد تُقدَّم أخبارُ هذه الأفعال على أسمائها، فتقول: عسى أن يقوم زيد، ويوشك أن يقوم عمرو، على أن يكون "زيد" اسم "عسى"، و"عمرو" اسم "يوشك"، و"أن والفعل" في موضع الخبر». وهذا يدل على موافقة الحوفي وابن مالك، ولعل أبا حيان فهم منع ابن عصفور ذلك من قوله في شرح الجمل ٢/١٧٨: «وتستعمل بمعنى "قرب"، فتكتفي بالمرفوع، فتقول: عسى أن يقوم زيد. فإن قيل: فهلَّا جُعلت بمعنى "قارب"، وتكون على التقديم؟ فالجواب: أنَّا قد وجدناها استعملت استعمال "قرب"، بدليل قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾، فـ"ربك" هنا فاعل "يبعثك"، ولا يتصور أن يكون فاعلًا بـ"عسى"؛ لأن "مقامًا" حال من "يبعثك"، ولا يجوز أن يفصل بين العامل والمعمول بأجنبي».

(٣) ١/٣٩٢.

(٤) موضع النقط مقدار كلمتين أو ثلاث انقطعت في المخطوطة. وعبارة "شرح الجمل": «لأن العرب إذا قدَّمت عاملين لفظيين قبل معمولٍ؛ ربما أعملت الأول، وربما أعملت الثاني، كما كان ذلك في باب الإعمال».

(٥) ينظر: الإنصاف ١/٧١، والتبيين ٢٥٢.

(٦) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/٢/٤٨، ٥٤-٥٧.

(٧) الحاشية في: ٨/ب.

* [«غِنًى بـ"أَنْ يفعلَ"»]: كما تسدُّ "أَنَّ" و"أَنْ" مسدَّ مفعولَيْ "ظنَّ" وأخواتِها، وكما تسدُّ "أَنَّ" مسدَّ الجملة بعد "لو"، وكما سدَّت "أَنْ" والفعلُ مسدَّ جزأَيْ "لعلَّ" في قوله(1):

وَلَسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى الأَمْرِ بَعْدَمَا يَفُوتُ وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَنَدَّمَا(2)(3)

وليس بضرورةٍ؛ لتمكُّنه من أن يقول: عَلِّيَ ان، بنَقْل حركة الهمزة، وإعمالِ "علَّ" في ياء المتكلم.

ولك أن تقول: لا نسلِّم أن لغته النقلُ. سلَّمْنا؛ إلا أن لغته إن كانت فتحَ ياء المتكلم؛ فلا يصح النقلُ لمحرَّكٍ، وإن كانت لغته الإسكانَ؛ فحرفُ المد واللين لا يصح النقل إليه.

وزَعَم ابنُ خَرُوفٍ(4) أن الاسم محذوفٌ، والذي قدمتُه أولى.

وكما تسدُّ "أَنَّ" مسدَّ معمولَيْ "ليت"، كقوله(5):

فَيَا لَيْتَ أَنَّ الظَّاعِنِينَ تَلَفَّتُوا فَيُعْلَمَ مَا بِي مِنْ جَوًى وَغَرَامِ(6)(7)

وجردن عسى أو ارفع مضمرا بها إذا اسم قبلها قد ذكرا
(خ1)

* [«وجَرِّدَنْ»]: هذا هو الأفصح؛ ولهذا قدَّمه، وأكَّده بنون التوكيد، ويدل على

(1) هو نافع بن سعد الغَنَوي أو الطائي.

(2) كذا في المخطوطة، وفي مصادر البيت: أتقدَّما.

(3) بيت من الطويل. ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي 2/1163، واللآلي في شرح أمالي القالي 1/745، والإنصاف 1/178، ولسان العرب (ل ع ل) 11/607.

(4) تنقيح الألباب 250.

(5) لم أقف له على نسبة.

(6) بيت من الطويل. الجَوَى: الحزن وشدة الوجد، كما في: القاموس المحيط (ج و ى) 2/1669. ينظر: شرح التسهيل 2/39، والتذييل والتكميل 5/155.

(7) الحاشية في: 42.

أنه الأفصح: نزولُ القرآن به، قال تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟﴾[1]، ولم يقل: عسوا[2][3].

* [«"**عسى**"»]: لا اختصاصَ لـ"عسى" بذلك، بل أُخْتَاها مثلُها، ووجهُ ذلك: أنهن يجوز استعمالهن تامّاتٍ.

وأبو حيَّانَ أيضًا يُفهَم من كلامه في "الشرح"[4] أنه خاصٌّ بـ"عسى"، وليس كذلك، وفي "التَّسْهِيل"[5] و"شرح ابنِ النَّاظِم"[6] خلافُه، وهو الصحيح، وقوله[7][8].

* [«**أو ارفعْ مضمَرا**»]: نَقَل ابنُ إيَازَ[9] عن الرُّمَّانِيِّ[10] أنه لا يجيز الإضمارَ في "عسى"؛ لقوة شبهها بالحرف، وأنه فرَّق بينها وبين "ليس" بوجهين[11][12].

* [«**إذا اسمٌ قبلَها قد ذُكِرا**»]: هذا أَوْلى من قول ابنه[13]: إذا بُنِيتْ على اسمٍ قبلَها، وليس كذلك، بل لو قلت: اضرب الزيداه[14] عسى أن يقوما؛ جاز لك أن

(١) الحجرات ١١.

(٢) بعدها في المخطوطة إشارة إلى تتمة للكلام لم أتبين موضعها.

(٣) الحاشية في: ٨/ب.

(٤) منهج السالك ٧١.

(٥) ٦٠، وشرحه ١/٣٩٦.

(٦) شرح الألفية ١١٤.

(٧) كذا في المخطوطة، وليس بعدها إشارة إلى تتمة للكلام.

(٨) الحاشية في: ٨/ب.

(٩) المحصول في شرح الفصول ٣١٦.

(١٠) لم أقف على كلامه.

(١١) هما: أن "عسى" بمنزلة "لعل"، وأنها مُنعت أن يجري مفعولها كما جرى في "قارب أن يفعل"، و"قارب الفعل"، فلم يجز إلا: عسى أن يفعل، فعوملت معاملة ما بَعُدَ عن الفعل بوجهين، ولم تعامل معاملة ما بَعُدَ عن الفعل بوجه واحد.

(١٢) الحاشية في: ٨/ب.

(١٣) شرح الألفية ١١٤.

(١٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: الزيدَيْن.

تقول: عسى، وعَسَيَا.

وفي "المقرّب"[1] مثلُ ما في كلام ابنِ الناظم، وليس بجيد، لكن لا بدَّ[2] من اشتراط كون "عسى" للاسم المتقدم، لا أنها[3] خبرٌ له مبنيةٌ عليه، وإلا لوَرَدَ: الزيدان عسى أبوهما أن يقومَ، ونحوُه[4].

(خ٢)

* [«**وجَرِّدَنْ "عسى" أو ارفعْ مضمَرا**»]: ح[5]: نَقَل ابنُ إيَازَ[6] البَغْدَادِيُّ عن الرُّمَّانِيِّ[7] أنه لا يجوز أن يُضمَر في "عسى" ضميرُ غيبةٍ.

ع: فعلى هذا لا يُجِيز في: زيدٌ عسى أن يقوم؛ إلا التمام، ولا يُجِيز: الزيدان عَسَيَا، ولا: الزيدون عَسَوا، ولا: الهندات عَسَينَ. انتهى.

وزَعَم الحَوْفِيُّ[8] في: ﴿**وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا**﴾[9] [أنَّ][10] "أَنْ تكرهوا" في موضع نصب.

ح[11]: ولا يمكن إلا بتكلُّفٍ. انتهى.

---

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ينظر: ١٥٥، ولم أقف فيه على نحو كلام ابن الناظم.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) الحاشية في: ٨/ب.

(٥) الظاهر من استعماله هذا الرمز أنه يريد به أبا حيان، ولم أقف على كلامه.

(٦) المحصول في شرح الفصول ٣١٦.

(٧) لم أقف على كلامه.

(٨) البرهان في علوم القرآن ٤/٨٤/ب، ولفظه: «و"تكرهوا" نصبٌ بـ"أَنْ"، وشيئًا" نصبٌ بـ"تكرهوا"»، وفي الحاشية: «خ: و"أن تكرهوا" في موضع رفع بـ"عسى"»، وهو خلاف ما نقل عنه.

(٩) البقرة ٢١٦.

(١٠) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(١١) البحر المحيط ٢/٣٨٠.

سفا[1]: يمكنُ أن يقدَّر في "عسى" ضميرٌ؛ بناءً على أنه من التنازع، أي: عسى الشيءُ أن تكرهوه.

وبقي وجهٌ آخرُ، وهو أن "عسى" ناقصةٌ، وسدَّت "أَنْ" وصلتُها مسدَّ الاسم والخبر، كما سدَّت مسدَّ المفعولين في "ظنَّ"، ذكره ابنُ عُصْفُورٍ في "شرح المقرَّب"[2][3].

والفتح والكسر أجز في السين من نحو عسيت وانتقا الفتح زكن

(خ١)

* [«**نحو: عَسيت**»]: ضابطُه: أن تُسنَد لحاضرٍ أو غائباتٍ، نحو: عسيتُ، وعسيتَ، وعسيتِ، وعسينا، وعسين[4].

(خ٢)

* [«**والفتحَ**»]: على الأصل.

«**والكسرَ**»: قال ابنُه[5]: إتباعًا، ولم يَزِدْ[6] على ذلك شيء[7].

قلت: أي: إتبا[8] للتاء[9] الساكنة، ومِنْ ثَمَّ اختَص هذا الحكمُ بالمسند للتاء والنون، وخرج عن ذلك نحوُ: عَسَيَا[10].

---

(١) يريد: السفاقسي، وكلامه في: المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/٩٨/أ.

(٢) لم أقف على ما يفيد بوجوده.

(٣) الحاشية في: ٤٢.

(٤) الحاشية في: ٨/ب.

(٥) شرح الألفية ١١٥.

(٦) في مطبوعة شرح الألفية لابن الناظم: «إتباعًا للياء».

(٧) كذا في المخطوطة، والوجه: شيئًا.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب: إتباعًا.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: للياء.

(١٠) الحاشية في: ٤٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/١٢٦، ولم يعزها لابن هشام.

إنَّ وأَخَواتُها

لإن أن ليت لكن لعل كأن عكس ما لكان من عمل

(خ١)

* [«لـ"إنَّ"، "أَنَّ"»]: ومعناهما: توكيد الحكم، ونفيُ الشكِّ عنه، أو الإنكارِ له، إلا أن "إنَّ" تفارقُها "أَنَّ" في أنها بتأويل المصدر.

و: «لَيْتَ»: للتمني، وهو طلب ما لا طمعَ فيه، نحو: ليت الشباب يعودُ(١).

* قال الشاعر(٢):

[يَا](٣) لَيْتَ شِعْرِي وَالمُنَا(٤) لَا تَنْفَعُ

هَلْ أَغْدُوَنْ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمعُ(٥)

فصرَّح بأن "ليت" معناها التمني(٦).

* [«"لكنَّ"»]: للاستدراك، وهو تعقيبُ الكلام برفع ما تُوُهِّم ثبوتُه، نحو: ما زيدٌ شجاعًا لكنَّه كريمٌ؛ فإن نفي الشجاعة أَوْهَمَ نفيَ الكرم؛ لأنهما كالمتضايفين، فرُفِع ذلك بتعقيب "لكنَّ" بعد الكلام(٧).

* [«"لعلَّ"»]: ومعناها: الترجّي والطمع، وقد تَرِد إشفاقًا، نحو: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ

---

(١) الحاشية في: ٨/ب.

(٢) لم أقف على تسميته.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: المُنَى؛ لأنه ثلاثي يائي اللام، كما في: القاموس المحيط (م ن ي) ١٧٥٠/٢.

(٥) بيتان من مشطور الرجز. مجمع: الإجماع: الإحكام والعزيمة على الشيء. ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٧٣/١، ١٨٥/٢، والنوادر لأبي زيد ٣٩٩، ولأبي مسحل ٤٧٦، ٤٧٧، وإصلاح المنطق ١٩٠، والخصائص ١٣٨/٢، ومغني اللبيب ٥٠٨.

(٦) الحاشية في: ٨/ب.

(٧) الحاشية في: ٨/ب.

نَفْسَكَ﴾[1][2].

* [«"كأنَّ"»]: للتشبيه، وأصل: كأنَّ زيدًا أسدٌ: إنَّ زيدًا كالأسد، قُدِّمت الكافُ، ففُتِحت "إنَّ"، فصار حرفًا واحدًا يفيد التوكيدَ والتشبيهَ[3].

(خ٢)

* عندي أن تقديم الخبر للحصر، أي: ما لها إلا عكسُ [ما لـ"كان"][4]، خلافًا لابن[5] سَلَّامٍ[6] في أنها تنصب الجزأين في لغةٍ، نحو:

إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا[7]

إنَّ العَجُوزَ خَبَّةً

---

(١) الكهف ٦.

(٢) الحاشية في: ٨/ب.

(٣) الحاشية في: ٨/ب.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٥) هو محمد بن سلَّام بن عبيدالله الجمحي البصري، أبو عبدالله، من كبار الأخباريين والأدباء، أخذ عن حماد بن سلمة، وأخذ عنه ثعلب، له: طبقات الشعراء، توفي سنة ٢٣١، وقيل غير ذلك. ينظر: معجم الأدباء ٦/٢٥٤٠، وإنباه الرواة ٣/١٤٣، وبغية الوعاة ١/١١٥.

(٦) طبقات فحول الشعراء ١/٧٨، ٧٩، وينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٤٢٤، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/١٨٤.

(٧) بعض بيت من الطويل، نُسب لعمر بن أبي ربيعة، ولم أقف عليه في ديوانه، وهو بتمامه:

إذا اسودَّ جُنْحُ الليل فلْتأتِ ولْتكُنْ خطاكَ خفافًا إنَّ حراسَنا أُسْدَا

ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٤٢٤، وشرح التسهيل ٢/٩، وشرح الكافية الشافية ١/٥١٨، والتذييل والتكميل ٤/٢٧٨، ٥/٢٧، وتخليص الشواهد ٣٠٦، ومغني اللبيب ٥٥، وخزانة الأدب ٤/١٦٧، ١٠/٢٤٢.

البيتَ[1]، وللفَرَّاء[2] في تخصيصه بـ"ليت"، نحو:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا[3]

ولنا: أن الخبر محذوف، مثل:

وَلَكِنَّ زِنْجِيًّا[4]

أي: لا يعرف فرال[5].

و"خَبَّةً" على الذم، و"تأكلُ" الخبرُ.

وأبو[6] نُخَيْلَةَ لجزم[7] الأَصْمَعِيُّ وأبو عمرٍو بحضرة الرَّشِيد[8]، في:

---

(١) بعض بيت من مشطور الرجز، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه مع ما بعده:

إنَّ العجوزَ خَبَّةً جَرُوزَا

تأكلُ كلَّ ليلةٍ قَفِيزَا

خَبَّة: مخادعة، كما في: القاموس المحيط (خ ب ب) ١/١٥٣. ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/٧٣، ونتائج الفكر ٢٦٥، وشرح جمل الزجاجي ١/٤٢٥، وشرح التسهيل ٢/٩، والتذييل والتكميل ٥/٢٧.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٤٢٥، وشرح الكافية للرضي ٤/٣٣٤، والتذييل والتكميل ٥/٢٦، ومغني اللبيب ٣٧٦.

(٣) بيت من مشطور الرجز، نسب للعجَّاج، تقدم في باب "كان" وأخواتها.

(٤) بعض بيت من الطويل، للفرزدق، تقدم في باب المعرفة والنكرة.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: قرابتي.

(٦) هو يعمر بن حزن بن زائدة السعدي، أبو الجنيد، شاعر راجز محسن، سمي أبا نخيلة؛ لأن أمه ولدته في أصل نخلة. ينظر: الشعر والشعراء ٢/٥٨٧، والأغاني ٢٠/٤٧٤، والمؤتلف والمختلف للآمدي ٢٥٥.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: لحَّنه.

(٨) هو هارون بن محمد المهدي بن عبدالله المنصور، أبو جعفر، الخليفة العباسي، توفي سنة ١٩٣. ينظر: تاريخ مدينة السلام ١٦/٩، وسير أعلام النبلاء ٩/٢٨٦.

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ[(١)(٢)]

فيستثنى من كلامه: الجرُّ بـ"لعلَّ" المذكورُ في باب حروف الجر، على أن ابن عُصْفُورٍ[(٣)] يراه إنما ثَبَت في المكسورة اللامِ، وتلك لم يستقرَّ فيها في[(٤)] نصب الاسم ورفع الخبر، ومِن ثَمَّ جَعل:

لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ[(٥)]

على إضمار اللام، مثل: خيرٍ[(٦)]، والقصةِ، مثل:

---

(١) كذا في المخطوطة، ومثله في مغني اللبيب ٢٥٥، ونَسَبَ ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٤٢٥/١ الرجز إلى أبي نخيلة العُمَاني، ورجّح البغدادي في خزانة الأدب ٢٤١/١٠ وشرح أبيات مغني اللبيب ١٨٠/٤ أنهما راجزان: أبو نخيلة والعُمَاني، وأن الشعر والقصة للعُمَاني، واسمه: محمد ابن ذؤيب الفقيمي.

(٢) بعض بيت من مشطور الرجز، وهو بتمامه مع ما بعده:

كأنَّ أُذْنَيْه إذا تشوَّفا
قادمةً أو قَلَمًا محرَّفا

روي: «تخال» بدل «كأنَّ»، ولا شاهد فيه. ينظر: الكامل ١٠٤٦/٢، وأدب الكتاب للصولي ٨٦، وديوان المعاني ٣٦/١، والموشح ٣٧٠، والخصائص ٤٣٢/٢، وشرح جمل الزجاجي ٤٢٥/١، وشرح التسهيل ٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٥١٧/١، والتذييل والتكميل ٢٨/٥، وتخليص الشواهد ١٧٣، ومغني اللبيب ٢٥٥، وخزانة الأدب ٢٣٧/١٠.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٤٢٧/١.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب حذفها.

(٥) بعض بيت من الطويل، لكعب بن سعد الغنوي، وهو بتمامه:

فقلتُ: ادعُ أخرى وارفعِ الصوتَ دعوةً لعلَّ أبي المغوار منك قريبُ

روي: «لعلَّ أبا»، و: «لعًا لأبي» بدل «لعلَّ أبي»، ولا شاهد فيهما. أبو المغوار: هرم بن سعد أخو الشاعر. ينظر: الأصمعيات ٩٦، والنوادر لأبي زيد ٢١٨، وطبقات فحول الشعراء ٢١٣/١، والحجة ١٧٥/٢، واللامات ١٣٦، وأمالي ابن الشجري ٣٦١/١، والتذييل والتكميل ١٨١/٥، ٣١٢/١١، ومغني اللبيب ٣٧٧، ٥٧٦، والمقاصد النحوية ١١٩٨/٣، وخزانة الأدب ٤٢٦/١٠.

(٦) قولٌ لرؤبة بن العجّاج لما سُئل: كيف أصبحت؟ فقال: خيرٍ عافاك الله، أي: بخيرٍ، فحذف

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بيت[1] حَسَّا نَ[2]

والموصوفِ، أي: جوابٌ قريبٌ[3]، بخلاف:

لَعَلِّ اللهِ[4]

والفارسيُّ[5] يؤوِّل الأولَ على التخفيف وفتحِ اللامِ[6]، مثل:

=

الجار. ينظر: الكامل ٦١٧/٢.

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: بِنْتِ.

(٢) بعض بيت من الخفيف، للأعشى، وهو بتمامه:

إنَّ مَنْ لامَ في بني بنتِ حسَّا نَ أَلُمْه وأعصِه في الخطوبِ

روي: «مَنْ يَلُمْني على» بدل «إنَّ مَنْ لامَ في»، ولا شاهد فيه. حسان: أحد ملوك اليمن. ينظر: الديوان ٣٣٥، والكتاب ٧٢/٣، والحلبيات ٢٦١، وأمالي ابن الشجري ١٨/٢، والإنصاف ١٤٧/١، والتبيين ٣٣٩، وشرح التسهيل ١٤/٢، والتذييل والتكميل ٤٢/٥، ومغني اللبيب ٧٨٩، وخزانة الأدب ٤٢٠/٥.

(٣) فالتقدير عند ابن عصفور: لعله -أي: الأمر والشأن- لأبي المغوار منك جوابٌ قريبٌ.

(٤) بعض بيت من الوافر، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

لعلِّ اللهِ فضَّلكم علينا بشيءٍ أنَّ أمَّكمُ شَرِيمُ

شريم: مفضاة، وهي التي اتَّحد مسلكاها. ينظر: لغات القرآن للفراء ١٠٣، والألفاظ ٢٦١، وشرح جمل الزجاجي ٤٢٧/١، وشرح الكافية الشافية ٧٨٣/٢، والتذييل والتكميل ١٨١/٥، والمقاصد النحوية ١١٩٧/٣، وخزانة الأدب ٤٢٣/١٠.

(٥) الحجة ١٧٦/٢، والبصريات ٥٥٢/١، وكتاب الشعر ٧٥/١.

(٦) أي: تخفيف لام "لعلَّ" الثانية، وإعمالها مخففةً، وتقدير اسمها ضميرَ الشأن، وإدخال لام الجر على "أبي" مفتوحةً مع الظاهر، كما تفتح مع الضمير، والتقدير: لعله -أي: الأمر والشأن- لأبي المغوار منك جوابٌ قريب، أي: لعل نصره لا يبعد عليك.

لأشربها[(١)][(٢)]

* ع: المناطقةُ يقولون: أنَّه ما هو؟ وقد رأيت ما يتمسَّك به مَن يجيز ذلك، وهو: ﴿إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[(٣)]؛ لأن "فَعُلَ" للتعجب، وهذا إنما يَنْتَهِض دليلًا على القول بأنه ليس بخبر[(٤)][(٥)].

كأنَّ زيدا عالم بأني كفؤ[(٦)] ولكن ابنه ذو ضغن

(خ١)

* [«**ضِغْن**»]: حِقْد، ومنه: ﴿وَيُخْرِجْ أَضْغَٰنَكُمْ﴾[(٧)][(٨)].

(خ٢)

* فإن قلت: بَقِي عليه مما يرفع الخبر وينصب الاسم: عسى، في قوله[(٩)]:

---

(١) كذا في المخطوطة، ولم يظهر لي وجهه، ولعل صوابه: لَأَنْسَى، بفتح اللام، وهو بعض بيت من الطويل، لكثيِّر عَزَّة، وهو بتمامه:

أريد لَأنسى ذكرها فكأنَّما تمثَّلُ لي ليلى بكلِّ سبيلِ

روي: «لِأنسى» بكسر اللام، ولا شاهد فيه. الشاهد: فتح اللام الجارة الداخلة على المصدر المنسبك من "أنْ" المقدرة والفعل المضارع. ينظر: الديوان ١٠٨، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٦١.

(٢) الحاشية في: ٤٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/١٢٧ إلى قوله: «بحضرة الرشيد».

(٣) التوبة ٩، والمجادلة ١٥، والمنافقون ٢.

(٤) أي: بل إنشاء.

(٥) الحاشية في: ٤٣.

(٦) كذا في المخطوطة، والوجه: كُفْءٌ.

(٧) محمد ٣٧.

(٨) الحاشية في: ٨/ب.

(٩) هو رُؤْبة بن العجَّاج.

أَوْ عَسَاكَا[1]

و"إلَّا" في المنقطع، و"لا" النافيةُ للجنس.

قلت: المختارُ عنده[2] في "عساك" مذهبُ الأَخْفَشِ[3]، وفي "إلَّا" مذهبُ البصريين[4]، وأما "لا" فقد أفردها بالتبويب[5]؛ لِمَا تختصُّ به من الأحكام[6].

وَرَاعِ ذا الترتيب إلا في الذي كليت فيها أو هنا غير البذي

(خ١)

* لأن المقدَّم معمولُ الخبر، وذلك جائز في ...[7] مع أنها ضعيفة، فهذه أَوْلى[8].

(خ٢)

* إذا كان الخبر ظرفًا فقد يجب تقديمُه، وقد يجب تأخيرُه، وقد يجوز فيه الأمران،

---

(١) بعض بيت من مشطور الرجز، وهو بتمامه:

يا أبَتَا علَّكَ أو عَسَاكا

ينظر: ملحقات الديوان ١٨١، والكتاب ٢/٣٧٥، والمقتضب ٣/٧١، والأصول ٢/٣٨٧، والحجة ٤/٣٩١، والمحتسب ٢/٢١٣، والإنصاف ١/١٨٠، وشرح الكافية الشافية ١/١٦٢، ٤٦٦، والتذييل والتكميل ٥/١٨٠، ومغني اللبيب ٢٠١، ٩١٧، وخزانة الأدب ٥/٣٦٢.

(٢) شرح التسهيل ١/٣٩٧ (عساك)، ٢/٢٦٤ ("إلا" في المنقطع).

(٣) أن الضمير المتصل بـ"عسى" -وإن كان بلفظ الموضوع للنصب- محله رفعٌ بـ"عسى"، نيابة عن الضمير الموضوع للرفع، كما ناب الموضوع للرفع عن الموضوع للنصب، في نحو: مررت بك أنت، وأكرمته هو. ينظر: أمالي ابن الشجري ١/٢٧٨، وشرح التسهيل ١/٣٩٧، وشرح الكافية الشافية ١/٤٦٥، والتذييل والتكميل ٤/٣٥٩

(٤) أنها مقدَّرة بـ"لكنْ"، وليس ما بعدها كلامًا مستأنفًا. ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٨٢، وارتشاف الضرب ٣/١٥٠٠.

(٥) في الباب الذي يلي هذا الباب، وهو باب: «"لا" التي لنفي الجنس».

(٦) الحاشية في: ٤٣.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٨) الحاشية في: ٨/ب. وقد كتبها ابن هشام إزاء البيت مع أن المقدَّم فيه الخبر لا معمول الخبر.

فالأول نحو: إن في الدار لزيدًا، وإن في الدار زيدًا أباه(1)، والثاني نحو: إن زيدًا لفي الدار، والثالث نحو: إن زيدًا في الدار. من "حواشي"(2) الشَّلَوْبِين(3).

* [«ذا الترتيب»]: المرادُ: خصوصيةُ الترتيب الممثَّلِ به، لا مطلقُ تقدُّمِ الاسم وتأخُّرِ الخبر؛ فإنه لا يجوز في الأصح: إن في الدار زيدًا جالس، فأما:

فَإِنَّ بِحُبِّهَا

البيتَ(4)، فمتعلقٌ بـ"أعني" مقدرةً، والجملة اعتراضية، مثل:

كَأَنَّ -وَقَدْ أَتَى حَوْلٌ جَدِيدٌ-(5)

وإلا فتقدُّمُ المعمول مُؤْذِنٌ بجواز تقديم العامل، والعاملُ هنا لا يتقدم.

ويلزم من مراعاة الترتيب أن لا يتقدم الخبرُ على العامل(6).

وَهَمْزَ إنّ افتح لسد مصدر مسدها وفي سوى ذاك اكسر (خ1)

---

(1) كذا في المخطوطة، والصواب: إنَّ في دار زيدٍ أباه، وعند الشلوبين: إنَّ قُدَّامَ زيدٍ أباه.

(2) حواشي المفصل 79.

(3) الحاشية في: 44.

(4) بعض بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

فلا تلْحَني فيها فإنَّ بحبِّها أخاك مصابُ القلب جمٌّ بلابلُهْ

ينظر: الكتاب 2/133، والأصول 1/205، وكتاب الشعر 1/240، 270، وشرح جمل الزجاجي 1/440، وشرح التسهيل 2/12، 348، والتذييل والتكميل 5/37، 9/128، ومغني اللبيب 909، والمقاصد النحوية 2/773، وخزانة الأدب 8/452.

(5) بعض بيت من الوافر، لأبي الغُول الطُّهَوي، وهو بتمامه:

كأنَّ -وقد أتى حولٌ جديدٌ- أثافيَها حماماتٌ مُثُولُ

ينظر: النوادر لأبي زيد 498، والحلبيات 148، والخصائص 1/338، وشرح جمل الزجاجي 1/440، وشرح التسهيل 2/13، 377، والتذييل والتكميل 5/37، 9/197، ومغني اللبيب 513.

(6) الحاشية في: 44، ونقلها ياسين في حاشية الألفية 1/129، ولم يعزها لابن هشام.

* قولُه: «**افتحْ لِسَدِّ مَصْدر**» فيه نظرٌ؛ لأن نحو: علمت أن زيدًا قائم، لا يسدُّ فيه المصدر مسدَّ "أَنَّ"، مع أنها واجبة الفتح[1].

(خ٢)

* [«**لسدِّ مصدر مسدَّها**»]: أي: ومسدَّ معمولَيْها، قال ابنُ النَّاظِم[2]: تقول: بلغني أن زيدًا فاضلٌ، فتفتحُ؛ لأنه يسدُّ مسدَّه: بلغني الفضلُ.

وما أحسن قوله: الفضلُ[3].

* قولُه: «**وفي سوى ذاك**»: يعني: إذا لم يسدَّ المصدر مسدَّها، وذلك أن لا يسدَّ مسدَّها إلا الجملةُ.

وتلخَّص: أن الموضع إن صَلَح للمصدر فالفتحُ، أو للجملة فالكسرُ، وقد يصلح الموضعُ لهما، فيجوز الأمران[4].

فاكسر في الابتدا وفي بدء صله وحيث إن ليمين مكمله

(خ١)

* قولُه: «**في الابتدا**»: أي: في ابتداء الجملة، لا في وقوعها أولَ الكلام، وإلا لوَرَدَ: زيدٌ إنَّه فاضل، وإنَّ زيدًا وإنَّ عمرًا ذاهب.

ويلزمهم إجازةُ الفتح في الابتداء؛ لأن تقدير المصدر ممكنٌ، بجَعْله مبتدأً محذوفَ الخبر.

فإن قيل: امتَنع ذلك؛ لئلا يصيرَ عُرْضَةً لدخول النواسخ، ومنها "إنَّ"، فيثقلَ اللفظُ، ولهذا أوجبوا تقدُّمَ الخبر في: عندي أنَّك فاضل.

(١) الحاشية في: ظهر الورقة الملحقة بين ٨/ب و٩/أ.

(٢) شرح الألفية ١١٧.

(٣) الحاشية في: ٤٤.

(٤) الحاشية في: ٤٤.

قلت: فهلَّا مَنَعوا الفتح في الواقعة بعد "إذا" المفاجأةِ [و][1] فاءِ المجازاةِ؛ لأن دخول الناسخ ممكنٌ، وليس شرطه أن يدخل على مبتدأٍ وخبرٍ في أول الكلام[2]؟

* [«**وفي بَدْءِ صِلَه**»]: قال أبو حَيَّانَ[3]: صوابُه: صلةِ اسمٍ، نحو: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ﴾[4]، بخلاف: ما أَنَّ في السماء نجمًا.

وقال ابنُ النَّاظِمِ[5]: إنه بتقدير: ما ثَبَت، وإنه خَرَج بقوله: «**بَدْءِ صِلَه**»، كما خَرَج: جاءني الذي عندي أنَّه قائم.

ع: في "الصّحَاحِ"[6]: لا أقومُ ما أنَّ في السماء نجمًا، أي: ما كان في السماء نجمٌ، و"أَنَّ" لغةٌ في "عَنَّ"[7]، و: ما أنَّ في الفرات قطرةً، أي: ما كانت في الفرات قطرةٌ، و: لا أفعلُه ما أنَّ السماء سماءٌ.

ع: وهي هنا[8] متعيِّنةٌ للحرفية، ولِمَا يقوله الناسُ ويَرْوُونه.

ومثالُ: ما أنَّ في السماء نجمًا: لا أفعلُه ما أنَّ حِرَاءً مكانَه، قال النَّاظِمُ في "شرح التَّسْهيل"[9]: إن الأول عن يعقوبَ[10]، والثانيَ عن اللَّحْيَانيِّ[11]، وقدَّره[12] بـ: ما

(١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٢) الحاشية في: ظهر الورقة الملحقة بين ٨/ب و٩/أ.

(٣) منهج السالك ٧٤.

(٤) القصص ٧٦.

(٥) شرح الألفية ١١٨.

(٦) (أ ن ن) ٥/٢٠٧٣.

(٧) أي: عرض. ينظر: إصلاح المنطق ٢٧٦، وتهذيب اللغة ١٥/٤٠٣، والمحكم ١٠/٤٧٥.

(٨) أي: في المثال الأخير: لا أفعله ما أنَّ السماءَ سماءٌ.

(٩) ٢/٢٢.

(١٠) إصلاح المنطق ٢٧٦. ويعقوب هو ابنُ إسحاق السِّكِّيتِ، أبو يوسف، من كبار علماء الكوفيين، أخذ عن الفراء وابن الأعرابي، وأخذ عنه: السكري، له: الألفاظ، وإصلاح المنطق، والقلب والإبدال، وغيرها، وتوفي سنة ٢٤٤، وقيل غير ذلك. ينظر: نزهة الألباء ١٣٨، ومعجم الأدباء ٦/٢٨٤٠، وبغية الوعاة ٢/٣٤٩.

(١١) ينظر: المحكم ١٠/٤٧٦، ٤٧٧.

(١٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

ثَبَت[1].

* [«**وفي بَدْءِ صِلَه**»]: وبذلك استدل أبو عليٍّ[2] على أن الجملة الواقعة صلةً لا محلَّ لها، قال: وإلَّا لم يجئ الكسرُ في: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ﴾[3].

ويَرِدُ عليه: الجملةُ الحالية، والمحكيةُ بالقول[4].

* [«**وحيثُ "إنَّ" ليمينٍ مُكْمِلَه**»]: بشرط أن يكون بعدها اللامُ، على ما سيأتي[5]، ومثلُه: ﴿إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾[6]، ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾[7][8].

(خ٢)

* [«**في الابتدا**»]: ليس المرادُ بالابتداء افتتاحَ النطق، بل ابتداءَ الكلام، سواءٌ افتُتِح بها النطقُ، نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾[9]، أو وَقَعت في قوّة ذلك، نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾[10]، أو مَبْنِيةً على ما قبلها، نحو: زيد إنَّه قائم، وقال[11]:

مِنَّا الأَنَاةُ وَبَعْضُ القَوْمِ يَحْسِبُنَا ... إِنَّا بِطَاءٌ وَفِي إِبْطَائِنَا سَرَعُ[12]

فإن قلت: فعلى كذا: في اعتقادي أنَّك منطلق.

---

(١) الحاشية في: ٨/ب.

(٢) الحجة ٢/٢٤٥.

(٣) القصص ٧٦.

(٤) الحاشية في: ٨/ب.

(٥) في قوله الآتي في البيت ١٨١: «أو قسم لا لام بعده».

(٦) يونس ٥٣.

(٧) التوبة ٥٦.

(٨) الحاشية في: ٨/ب.

(٩) القدر ١.

(١٠) يونس ٦٢.

(١١) هو وضَّاح بن إسماعيل الحميري المعروف بوضَّاح اليمن.

(١٢) بيت من البسيط. سَرَع: سرعة. ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي ١/٦٤٧، وشرح التسهيل ٢/٢٠، والتذييل والتكميل ٥/٧٣، وتخليص الشواهد ٣٤٣، والمقاصد النحوية ٢/٧١٣.

قلت: هذا ابتداء مفرد، لا كلامٌ، بخلاف: زيد إنَّه فاضل.

فإن قلت: فهذا مفهومٌ من قوله: «**وهَمْزَ "إنَّ" افتحْ**» البيتَ.

قلت: والمواطنُ كلُّها كذلك، وإنما هذا تفصيل لها.

وذَكر ابنُه[1] هذه الأقسامَ الثلاثةَ تحت قوله: «**في الابتدا**»، ولمَّا تكلم[2] على ما يجوز فيه الوجهان ذكر "حتى"، و"لا جَرَمَ"، و"أَمَا"، وفسَّره بأنها إن كانت "حتى" ابتدائيةً كُسِرت، نحو: حتى إنهم لا يرجونه، أو عاطفةً أو جارَّةً فُتِحت، نحو: عرفت أمورَك حتى أنك فاضل، وإن كانت "أَمَا" بمعنى "أَلَا" كُسِرت، أو "حَقًّا" فُتِحت، وإن كانت "لا جَرَمَ" بمعنى "حَقًّا" -وبذلك فسَّرها المفسرون- فُتِحت، أو بمنزلة اليمين، كقولك: لا جَرَمَ لقد أحسنتَ إليَّ، و: لا جَرَمَ لآتينَّك، كُسِرت.

فيقال: كان ينبغي أن يذكر[3] "حتى" الابتدائيةَ مع "أَلَا" الاستفتاحيةِ في وجوب الكسر، كما ذكرتَها بعد المبتدأ، فإن الكلام قد ابتد[4] بعدها، وكذا بعد "لا جَرَمَ" إذا كانت بمنزلة اليمين، و"أَلَا" إذا كانت بمعنى "حَقًّا"، وأن لا يذكر[5] ذلك فيما يجوز فيه الوجهان؛ لأن الذي يُفتَح بعده غيرُ الذي يُكسَر، بخلاف المواطن التي ذكر المؤلفُ فيها جواز الوجهين.

ثم ينبغي أن يَذْكُر مواطنَ الكسر كلَّها تحت قوله: «**في الابتدا**»؛ إذ جمله[6] على ابتداء الجملة، والتحقيقُ: أن لا يَذكُر مسألةَ الخبر، وأن يذكر بدلَها مسألةَ الابتداء، أو يتركَها، ويذكرَ افتتاحَ النطق، والواقعَ بعد حروف الاستفتاح.

ولقد أجاد الناظمُ، حيث لم يذكر هذه المواطنَ الثلاثةَ فيما يجوز فيه الوجهان،

(١) شرح الألفية ١١٨.

(٢) شرح الألفية ١٢١.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: تذكر.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب: ابتدئ.

(٥) كذا في المخطوطة، والمناسب للسياق: تذكر.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: حَمْلُه.

كما ذكر ابنُه، على أن ابنه إنما اقتَفى في ذلك أثَرَه في "التَّسْهِيل"[1] وغيرِه[2].

أو حكيت بالقول أو حلت محل حال كزرته وإني ذو أمل

(خ ١)

* [«**أو حُكِيَتْ بالقول**»]: إلا إذا كان بمعنى الظن، نحو:

أَتَقُولُ أنك بالجنان[3] مُمَتَّعٌ[4]

فيجوز الوجهان[5].

* [«**أو حُكِيَتْ بالقول**»]: وليس من ذلك: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ﴾[6]، بل "إنَّ" هنا كُسِرت؛ لأنها ابتداءٌ؛ وإلا لفَسَدَ المعنى[7].

* [«**أو حُكِيَتْ بالقول**»]: قال ابنُه[8]: إنَّ: «**بالقول**» الباءُ فيه للمصاحبة، يعني: حُكِيت الجملة مصاحبةً للقول، وليس بمتعيِّن، بل يمكن أن تكون الباء فيه الداخلةَ على الآلة؛ لأنك لو قلت مبتدِئًا: إن زيدًا قائم؛ لم يُفهَم أنه حكاية، فإذا قلت: قال عمر[9]: إن زيدًا قائم؛ فالقولُ[10] مفيد لأية[11] حكاية، فهو آلة الحكاية.

---

(١) ٦٣.

(٢) الحاشية في: ٤٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/١٣٣، ١٣٤.

(٣) كذا في المخطوطة، وفي مصادر البيت: بالحياة.

(٤) صدر بيت من الكامل، نُسب للفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه، وعجزه:

... وقد استبحت دمَ امرئٍ مستسلمِ

ينظر: شرح عمدة الحافظ ١/٢١٥، والمقاصد النحوية ٢/٧٧٧.

(٥) الحاشية في: ٨/ب.

(٦) يونس ٦٤.

(٧) الحاشية في: ٨/ب.

(٨) شرح الألفية ١١٨.

(٩) كذا في المخطوطة، فإن كان مراده: عَمْرٌو، فهو وجه في رسمه أجازه المبرد وغيره، بشرط ضبطه بالشكل؛ تمييزًا له عن "عُمَر". ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٢٥، وعمدة الكتاب ١٦٤.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١١) كذا في المخطوطة بالياء، ولعل صوابه: لأنه. وقوله قبلُ: «مفيد» يمكن أن يقرأ: مقيَّد.

وقال ابنُ الحَاجِب[1]: أو وَقَعَتْ بعد القول، وردَّ عليه النَّاظِمُ[2] بـ: أولُ قولي أني أحمد الله، وقال: لا بدَّ أن يقول: محكيةً بالقول.

وعلةُ الكسر بعد القول: أن المقصود حكايةُ اللفظ المسموعِ، فعلى هذا؛ لو أردنا حكايتَها في: بلغني أن زيدًا فاضل؛ فَتَحنا، فإطلاقُ النحاة فيه نظرٌ.

وكذا لا يتقيَّد هذا الحكمُ بالقول، بل: سمعت إن زيدًا قائم؛ كذلك[3].

* مسألة: إذا قلت: أولُ ما أقول إَني أحمد الله؛ فالمعنى مختلف إذا كسرت، وإذا فتحت؛ لأنك في الكسر بيَّنت لفظَ القول؛ ألا تَرَاك حكيته؟ وفي الفتح أخبرت بأنك مُوقِعا[4] للحمد، ولم تبيِّن لفظَه، ألا ترى المعنى: أولُ قولي حمدُ الله؟

وسواءٌ فتحت أو كسرت فهما خبران للمبتدأ، وجاز الأول؛ لأن الجملة غير[5] المبتدأ، فلا تحتاج إلى رابط، والأمر في المفتوحة واضح؛ لأنها مفرد.

وأجاز أبو عليٍّ[6] في حالة الكسر أن تكون الجملة معمولًا للقول، والخبرُ محذوفٌ، أي: ثابت، وأُلْزِمَ بأحد أمرين: إما بأن يكون أَخْبَرَ أن أول قوله ثابتٌ، وذلك معلوم لكل أحد، ولا فائدة فيه، ويكون قد نفى بمفهومه كونَ آخرِه ثابتًا، وإما إلغاءُ قولِه: أوَّل، وإلغاءُ الأسماء لا يجوز، ولم يُجِزْ أبو عليٍّ ذلك إذا فتحت؛ لأنها لو كانت معمولًا للقول ...[7]

---

(١) الكافية ٥٢.

(٢) التحفة (النكت على الحاجبية) ٢٢٨.

(٣) الحاشية في: ٨/ب.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: موقِعٌ.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: عين.

(٦) الإيضاح ١٢٨، وكتاب الشعر ١/٣٣٢، والمسائل المنثورة ٢٣٥، والشيرازيات ٢/٥٣١.

(٧) موضع النقط بياض في المخطوطة مقداره سطر ونصف.

وعن عَضُدِ[1] الدَّوْلَةِ[2] أنه قال: إن المحذوف قولٌ، وإن التقدير: أولُ قولي قولي: إني أحمدُ الله، واستحسنه أبو عليٍّ[3]، قال ابنُ بَابَشَاذَ[4]: لأن فيه حذفَ بعض الخبر، فهو أولى من حذف جميعِه.

وممَّن نصَّ على حذف الخبر: ابنُ بَابَشَاذَ[5]، ورأيته لغيره، وهو قول ضعيف، كما قدَّمنا.

ع: قال أبو الفَتْحِ في "المحتَسَب"[6]: إنه لو قُرِئ: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[7]، على الحكاية لِلَفظٍ بعينه[8]؛ كان جائزًا، فهذا يعضدُ ما قلناه[9] في أنه لا وجة لتخصيص القول.

وقال الزَّجَّاجُ[10]: لو قُرِئ: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ﴾[11] بالكسر؛ لكان صحيحًا.

---

(١) هو فناخسرو بن الحسن بن بويه الديلمي، أبو شجاع، أحد ملوك الدولة البويهية، ولي العراق وفارس، مدحه المتنبي، وجالسه أبو علي الفارسي، وله صنف الإيضاح والتكملة، توفي سنة ٣٧٢. ينظر: وفيات الأعيان ٤/٥٠، وسير أعلام النبلاء ١٦/٢٤٩.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٥/٨٢، ٨٣، وارتشاف الضرب ٣/١٢٥٨.

(٣) المسائل المنثورة ٢٣٥.

(٤) شرح الجمل ١٦٥.

(٥) شرح الجمل ١٦٤.

(٦) ١/٣٠٨.

(٧) يونس ١٠، وهي قراءة ابن محيصن ويعقوب وبلال بن أبي بردة. ينظر: المحتسب ١/٣٠٨، ومختصر ابن خالويه ٦١، وشواذ القراءات للكرماني ٢٢٤.

(٨) أي: بكسر همزة "أَنَّ".

(٩) في آخر الحاشية التي قبل هذه ص ٤٣٢.

(١٠) معاني القرآن وإعرابه ٢/١٧٩.

(١١) المائدة ٤٥.

الفاسيُّ[1]: قُرِئ شاذًّا: ﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ إِنِّي مَغْلُوبٌ ﴾[2].

ع: أُعطِي الدعاءُ حكمَ القول، وكذا: ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾[3] ...[4][5].

* قولُه تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ إِنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ﴾ الآيةَ[6] في قراءة مَنْ كَسَر الهمزةَ[7]: قال الزَّمَخْشَريُّ[8]: بتقدير: قِيلَ، أو على أنَّ "كتب" في معنى القول.

قال صاحبُ "البَحْر"[9]: على الأول يكون "عليه" في موضع المفعول الذي لم يُسمَّ فاعلُه، و"إنَّه مَنْ تَوَلَّاه" في موضع مفعولِ "قِيلَ"، وص[10] لا يُجيزون كونَ الفاعل جملةً، فكذا ما كان في موضعه.

وأما الثاني فلا يجوز أيضًا على قول ص[11]؛ لأن "إنَّ" لا تُكسَر بعد ما هو[12] بمعنى القول، بل بعد القول صريحةً، فاعْرِفْه. انتهى.

---

(١) اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة ٢/٢١٦. والفاسيُّ هو محمد بن حسن بن محمد، أبو عبدالله، عالم بالقراءات، بصير بالعربية، قدم مصر، ونزل حلب، وأخذ الشاطبية عن أصحاب ناظمها، وأخذ عنه ابن النحاس، له: شرح الشاطبية، توفي سنة ٦٥٦. ينظر: معرفة القراء الكبار ١/٣٥٩، وغاية النهاية ٢/١٢٢.

(٢) القمر ١٠.

(٣) آل عمران ٣٩.

(٤) موضع النقط مقدار أربع كلمات أو خمس انقطعت في المخطوطة.

(٥) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ٨/ب و٩/أ.

(٦) الحج ٤.

(٧) هي قراءة شاذة رويت عن أبي عمرو. ينظر: شواذ القراءات للكرماني ٣٢٥.

(٨) الكشاف ٣/١٤٤.

(٩) البحر المحيط ٧/٤٨٤.

(١٠) ينظر: التذييل والتكميل ١/٥٦، ٦/١٧٣، وارتشاف الضرب ٣/١٣٢٠، ومغني اللبيب ٥٢٤.

(١١) ينظر: الكتاب ٣/١٤٢، ١٤٣، والأصول ١/٢٦٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٥/٨٧، والحجة ٣/٣٩، والتذييل والتكميل ٦/١٤٦، ومغني اللبيب ٥٣٩.

(١٢) قوله: «ما هو» مكرر في المخطوطة.

واقتضى ظاهرُ هذا أن الكوفيين يُجيزون ذلك، وليُنْظَرْ في ما كَتَبْناه في باب "إنَّ"(1)، وفي قول الشاعر(2):

رَجْلَانِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا

إِنَّا لَقِينَا رَجُلًا عُرْيَانَا(3)

فكسرا(4)؛ لَمَّا كان معنى: أَخْبرانا: قالا لنا(5).

* وقولُه: «**أو حَلَّتْ مَحَلّ حالٍ**»: كان ينبغي أن يجوِّزوا فيه الفتحَ أيضًا؛ لأن موضع الحال يكون فيه المصدرُ، كما تكون فيه الجملة، ومجيئُه مصدرًا وجملةً خارجٌ عن الأصل، فكما جاز اعتبارُ أحدهما فليَجُز اعتبارُ الآخر، وإن كان مجيئه جملةً أقوى من مجيئه مصدرًا(6).

(خ٢)

* [«**أو حُكِيَتْ بالقول**»]: يعني: أو كانت حكايةً لقولٍ في حال مصاحبتِها القولَ، ورأى(7) أن الأصل: أو حُكِي بها بالقول، فحُذف الجار الأولُ، فارتفع الضميرُ، واتصل بالفعل؛ لأن "إنَّ" محا(8) بها [قول](9) مسموع، لا أنها هي محكيةٌ بكلام آخرَ.

---

(1) يريد: الحاشية السابقة والتي قبلها، ونصَّ على اسم الباب؛ لأنه كتب هذه الحاشية في ١/أ، والبيت المعلَّق عليه في ٨/ب.

(2) لم أقف على تسميته.

(3) بيتان من مشطور الرجز. روي ثانيهما: «أَنَّا» بالفتح، ولا شاهد فيه. ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٥٦/١، والفاخر ٨٦، والأضداد لابن الأنباري ٤١٤، والبارع ٦٢٢، والمحتسب ١٠٩/١، ٢٥٠، والخصائص ٣٤٠/٢، ومغني اللبيب ٥٣٩، وشرح أبياته ٢٥٨/٦.

(4) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: فكسر.

(5) الحاشية في: ١/أ.

(6) الحاشية في: ظهر الورقة الملحقة بين ٨/ب و٩/أ .

(7) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: وأرى.

(8) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: يُحكَى.

(9) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

وحاول ابنُه[1] تأويل كلامه، فقال: إذا حُكِي بها قولٌ، يعني: مسموع، فقد حُكِيت هي نفسُها مع مصاحبة القول.

كذا قال، وفيه نظرٌ، أما أنها إذا حُكي بها قولٌ مسموعٌ كانت مصاحبةً للقول فواضح؛ لأنها إن لم تصاحبه كانت إخبارًا من عند المتكلم عن نفسه، لا إخبارًا عن مَنْ[2] قال، فنحن إنما ندَّعي أن الكلام حكايةٌ مع مصاحبة القول، وإلا فالظاهرُ خلافُه، وأما قوله: فقد حُكِيت هي نفسُها؛ فاستقامته على أن يريد بالحكاية الإخبارَ، كما تقول: حَكَى لنا حكايةً عن نفسه، أي: أخبر بخبرٍ عن نفسه، على أن هذا يرجع أيضًا إلى معنى المماثلة؛ لأن معناه أنه أخبرنا عن شيء مماثِلٍ لِمَا اتفق له، لكن كأنَّ هذا المعنى تُنُوسِيَ من هذا الكلام، فعلى هذا يُحمل قوله: فقد حُكِيت هي نفسُها مع مصاحبة القول، أي: أُخبِر بها في حالة مصاحبة القول.

وعبارةُ ابنِه عن هذه المسألة أن قال[3]: الرابعُ: أن تُحكَى بقولٍ مجردٍ من معنى الظن، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[4]، وقولُه: «**أو حُكِيَتْ بالقول**» معناه: حُكِيت ومعها القولُ؛ لأن الجملة إذا حُكي بها القول فقد حُكيت هي نفسُها مع مصاحبة القول، واحتُرز بالمجرد من معنى الظن من: أتقولُ أنَّك فاضل؟

قلت: عليه نَقْدان:

أحدهما: أنه كان ينبغي أن يعبِّر عن المسألة بعبارةٍ واضحةٍ كاشفةٍ عن معناها؛ لتكون عبارتُه تفسيرًا لعبارة الناظم، وايضا[5] لِمَا فيها من الخفاء، أَمَّا أنه أتى بمثل العبارة الخفيةِ، ثم شَرَحَ عبارةَ أبيه المساويةَ لعبارته هو في الخفاء؛ لَيَلْزَمَ من ذلك شرحُ عبارته هو؛ فلا يَحْسُنُ.

---

(١) شرح الألفية ١١٨.

(٢) كذا في المخطوطة مفصولًا، والوجه: عمَّن؛ تكتب موصولةً للإدغام. ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٣١.

(٣) شرح الألفية ١١٨.

(٤) مريم ٣٠.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: وإيضاحًا.

وقد يُجاب: بأن ما يَذكُرُه من التراجم عن المسائل المذكورة إنما يذكُرُه على أنه فكٌّ للمنظوم، ثم يشرحُ ذلك، ولم يذكره ليكونَ شرحًا، فيقالَ: فكان ينبغي أن يقول: ومعنى هذا، ولا يقولَ: ومعنى قولِه.

وقد يُجاب: بأن الأهم تفسيرُ ما في النظم؛ لأن الكتاب موضوع له، ولعله لو فَسَّر معنى الباء في كلامه؛ لتُوُهِّمَ أن ذلك خاصٌّ بعبارته، أما إذا فَسَّر كلامَ الناظم، ويوهم[1] اختصاصُ ذلك التفسيرِ بعبارة الناظم دون عبارتِه هو؛ فقد سَهُل؛ لأن غرضنا الأهمَّ تفسيرُ كلام الناظم.

والاعتراضُ بعد هذا كلِّه قويٌّ عليه.

والاعتراضُ الثاني عليه: أن قوله: المجرد من معنى الظن؛ لا فائدةَ له؛ لأن القول إذا كان بمعنى الظن فلا حكايةَ، وهو قد شَرَطَ الحكايةَ[2].

وكسروا من بعد فعل علقا ... باللام كاعلم إنه لذو تقى

(خ ١)

* [**«باللام»**]: هذه اللام مُزَحْلَفةٌ من أوَّل الكلام؛ هَرَبًا من اجتماع مؤكِّدين، فهي خارجة عن الصدرية، بدليلِ عملِ العامل فيما بعدها، وتقديمِ معمولِ ما بعدها عليها في نحو: إن زيدًا عمرًا ليَضربُ، فالأَوْلى نسبةُ التعليق إلى "إنَّ"؛ لأنها التي لها الصدرُ.

فإن قيل: فأَجِزْ: علمت إِنَّ زيدًا قائم.

قلت: حكى ابنُ الخَبَّازِ في "شرح الكِفَاية"[3] عن س[4] تجويزَه، ولو مُنِع فإنما

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: وتُوُهِّم.

(٢) الحاشية في: ٤٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/١٣٤، ١٣٥ إلى قوله: «في حالة مصاحبة القول».

(٣) النهاية في شرح الكفاية ٢٧٥ (ت. الجعيد).

(٤) الكتاب ٣/١٥١.

...[1]؛ لأنه لَمَّا وقعت اللام بعد "إنَّ" أوجَب أن تكون مكسورةً، فتمكَّن[2] سببُ التعليق، بخلاف ما إذا عُدِمت اللامُ[3][4].

بعد إذا فجاءة أو قسم لا لام بعده بوجهين نمي

(خ١)

* قولُه: «**أو قَسَم لا لامَ بَعْدَه**»: ع: لا بدَّ عندي من اشتراط كونِ القَسَم بفعلٍ محتَمِلٍ للإنشاء والخبر، نحو:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ
أَنِّي[5]

أما إذا كان بإنشاءٍ محضٍ، نحو: أَيْمُنُ اللهِ إنِّي لاحقٌ بك، وقولِك: واللهِ إنِّي فاعلٌ[6]؛ لأن فِعلَ القَسَم لا يُحذف[7].

* في "كتاب"[8] س رحمه الله أن العرب تُجري حكايةَ اليمين مُجرى إنشاءِ اليمين،

---

(١) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٢) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) الحاشية في: ٨/ب.

(٥) بيتان من مشطور الرجز، لم أقف لهما على نسبة، وثانيهما بتمامه:

أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٧٠، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/٣٣٩، وشرح التسهيل ٢/٢٥، والتذييل والتكميل ٥/٩٣، وتخليص الشواهد ٣٤٨، والمقاصد النحوية ٢/٧٢٣.

(٦) في الكلام حذفٌ، تقديره: فلا يجوز الوجهان، بل يتعيَّن الكسر.

(٧) الحاشية في: ظهر الورقة الثالثة الملحقة بين ٢٣/ب و٢٤/أ.

(٨) ٣/١٠٦.

نحو: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ﴾ الآية[١]، فـ"تحلفي"[٢] يحتاج للجواب، ولا يتوقَّفُ ذلك على كونه ليس خبرًا عن الغير، إلا أنه لا يجب له الجوابُ كما وجب للقسم الإنشائي؛ أَلَا ترى أنك تقول: حلفت على كذا، فيتمُّ الكلامُ، وقد يقال: إنه بتقدير: حلفت على كذا أنَّه واقعٌ[٣].

* [«بوجهَيْنِ نُمِي»]: وأوجب جماعةٌ كثيرةٌ الكسرَ، وعندي أنه الصواب، ولا دليلَ في:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ
أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ[٤]؛

لأن هذا خبرٌ لا قَسَمٌ، و"أنِّي" معمولةٌ لـ"تحلفي"، ولو جاء من كلامهم: واللهِ أَنَّ زيدًا قائمٌ -بالفتح- لكان لهم ...[٥]، والقَسَمُ إنشاءٌ، و"تحلفي" خبرٌ، وليس مثلَ: أُقْسِمُ باللهِ؛ لأن "تحلفي" ...[٦] من هذا المتكلم، فيقال: إنه جزم به، ولهذا ...[٧] في قولك: أَقْسِمْ يا زيدُ بالله لقد قام عمر[٨]، على كل تقديرٍ، سواءٌ قام زيد أو لم يقم، بخلاف قوله مُنشِئًا: أُقْسِمُ بالله ...[٩] وأنه باطل[١٠]، فأما إذا قلت: حلفت بالله إنَّك لفاضل؛

---

(١) كذا في المخطوطة، وهي في الأنعام ١٠٩، والنحل ٣٨، والنور ٥٣، وفاطر ٤٢، وليس في شيء منها "إنَّ" مكسورة بعد القسم، ولعل الأقرب للاستشهاد آية المائدة ٥٣: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَـٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾.

(٢) في البيت المتقدم قريبًا.

(٣) الحاشية في: ظهر الورقة الثالثة الملحقة بين ٢٣/ب و٢٤/أ.

(٤) بيتان من مشطور الرجز، لم أقف لهما على نسبة، تقدَّما قريبًا.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) موضع النقط مقدار كلمتين أو ثلاث انقطعت في المخطوطة.

(٨) كذا في المخطوطة، فإن كان مراده: عَمْرٌو، فهو وجه في رسمه أجازه المبرد وغيره، بشرط ضبطه بالشكل؛ تمييزًا له عن "عُمَر". ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٢٥، وعمدة الكتاب ١٦٤.

(٩) موضع النقط مقدار ثلاث كلمات أو أربع انطمست في المخطوطة.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

فإن وجود اللام مُوجِبٌ للاستئناف(1)، ومانعٌ من المعمولية للفعل(2).

(خ٢)

* ممَّا يجوز فيه الفتحُ والكسرُ: الموطنُ المحتمِل للتعليل، نحو: أنا أحبُّ فلانًا أنَّه مُتَّقٍ، فإن فَتَحت فبتقدير اللام، وإن كَسَرت فكأنك قدَّرته جوابًا لسؤالٍ، أو تقول: قدَّرته استئنافًا مقرِّرًا للفعل السابق، وكأن هذا الثانيَ أجودُ، وكأن الكسر في كلامهم أكثرُ: ﴿ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ﴾(3)، ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ﴾(4)، ﴿فَتَابَ عَلَيْهِ(5) إِنَّهُۥ﴾(6)، وقرأ أبو(7) نَوْفَلِ بنُ أبي عَقْرَبٍ: ﴿أَنَّهُۥ﴾(8).

وليُنظَرْ أيضًا في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾(9)، فإنه يُقرأ بالوجهين في السبعة(10)(11).

مع تلو فا الجزا وذا يطرد   في نحو خير القول إني أحمد

(خ١)

* وقولُه: «**في نحو: خيرُ القول**»: ضابطُه -على ما قال ابنُه(12)-: أن تكون

---

(1) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(2) الحاشية في: ٨/ب.

(3) الحج ١.

(4) التوبة ١٠٣.

(5) في المخطوطة: عليهم، وهو خطأ.

(6) البقرة ٣٧.

(7) هو معاوية بن عمرو الدُّؤَلي، فقيه نحوي، كان شعبة وأبو عمرو بن العلاء يسألانه عن الفقه والعربية، ينظر: معجم الأدباء ٢٧٠٤/٦، وإنباه الرواة ١٨٥/٤، وبغية الوعاة ٢٩٤/٢.

(8) ينظر: شواذ القراءات للكرماني ٥٩، والبحر المحيط ٢٦٩/١.

(9) الطور ٢٨.

(10) الفتح قراءة نافع والكسائي، والكسر قراءة الباقين. ينظر: السبعة ٦١٣، والإقناع ٧٧٣/٢.

(11) الحاشية في: ٤٥.

(12) شرح الألفية ١٢١.

خبرًا عن قولٍ، وخبرُها قولًا، وفاعلُ القولين واحدًا.

وقال أبوه[1]: لا بدَّ أن تكون خبرًا عن قولٍ، وخبرُها قولًا، فلو قلت: أوَّلُ قولي إنك ذاهب؛ تعيَّن الكسر؛ لأن الخبر ليس بقولٍ.

وقد بيَّنتُ في "الحاشية"[2] أن القول يجوز بعده الفتحُ بمقتضى حكاية المفرد، وإنما تعيَّن الكسرُ في هذا المثال؛ لأنك لو قلت: أوَّلُ قولي ذهابُك؛ لم يصحَّ؛ لأن ذهابه ليس قولًا لك ولا لغيرك[3].

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء نحو إني لوزر

(خ٢)

* [«**وبعدَ ذاتِ الكسر**»]: وعن المبرِّد[4] إجازتُه بعد ذات الفتح، ونَقْلُ الناظمِ[5] الإجماعَ مردودٌ، وقُرِئ شاذًّا: ﴿إِلَّآ أَنَّهُم لَيَأْكُلُونَ﴾[6]، وقال[7]:

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللهِ العَلِيِّ

أَنَّ مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ المَطِيِّ[8]

وقال[9]:

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/٤٨٨.

(٢) في التعليق على قول الناظم المتقدم: «أو حكيت بالقول» ص ٤٣٢.

(٣) الحاشية في: ظهر الورقة الملحقة بين ٨/ب و٩/أ.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/١٠٨، وقال بعد حكايته عنه: وأحسبه وهمًا منه.

(٥) شرح التسهيل ٢/٢٩.

(٦) الفرقان ٢٠، وهي قراءة سعيد بن جبير. ينظر: جواهر القرآن للباقولي (إعراب القرآن المنسوب للزجاج) ١/٢٠٧، والتبيان في إعراب القرآن ٢/٩٨٣، والبحر المحيط ١٠/٢٤٥.

(٧) لم أقف له على نسبة.

(٨) بيتان من مشطور الرجز. ينظر: القوافي للأخفش ١١، والخصائص ١/٣١٦، وضرائر الشعر ٥٧، والتذييل والتكميل ٥/١١٨، وتخليص الشواهد ٣٥٠، وخزانة الأدب ١٠/٣٢٣.

(٩) لم أقف له على نسبة.

عَلَى أَنَّهُ فِيهَا لَغَيْرُ مُنَافِسِ[1]

قال النَّحَّاسُ[2]: وأجازه الفَرَّاءُ[3] بعد "لكنَّ"، وأنشد:

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ[4]

وَبأن[5] أصلها: ولكنَّ إنَّ، فخُفِّفت نونُ "لكنَّ"، وتُرِكت همزةُ "إنَّ"، وسقطت نونُ "لكنْ"، حيث استثقلت[6] ساكنًا، كما قال[7]:

وَلَاكِ اسْقِنِي[8]

قاله ح في باب "إنَّ"[9].

وقال في باب "ظنَّ"[10] -كلاهما من "شرح التَّسْهِيل"-: حَكَى أبو العَبَّاسِ عن المازِنِيِّ[11] إجازةَ فتحِ "إنَّ" مع اللام، وأن سعيدَ[12] بنَ جُبَيرٍ رضي الله عنه قرأ: ﴿إِلَّآ

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فنافِسْ أبا المَعْرَاء فيها ابنَ زارعٍ ...

ينظر: سفر السعادة ٦٧١/٢، وضرائر الشعر ٥٧، والتذييل والتكميل ١١٩/٥.

(٢) إعراب القرآن ١٤٩/٢، وينظر: التذييل والتكميل ١١٧/٥.

(٣) معاني القرآن ٤٦٥/١.

(٤) عجز بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، ولا تتمته. عميد: مَنْ هدَّه العشق. ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٦٥/١، واللامات ١٥٨، والإنصاف ١٦٩/١، واللباب ٢١٧/١، وشرح التسهيل ٢٩/٢، والتذييل والتكميل ١١٦/٥، وتخليص الشواهد ٣٥٧، ومغني اللبيب ٣٠٧، ٣٨٥، والمقاصد النحوية ٧٣٤/٢، وخزانة الأدب ٣٦١/١٠.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل في الكلام سقطًا، تقديره: وأجيب.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في التذييل والتكميل: استقبلت.

(٧) هو قيس بن عمرو بن مالك النجاشي الحارثي.

(٨) بعض بيت من الطويل، تقدم في باب "كان" وأخواتها.

(٩) التذييل والتكميل ١١٧/٥.

(١٠) قوله: «في باب "ظن"» مكرر في المخطوطة. ينظر: التذييل والتكميل ٨٥/٦.

(١١) ينظر: الأصول ٢٧٤/١.

(١٢) هو ابن جبير بن هشام الأسدي الكوفي، أبو محمد، حافظ مقرئ مفسر، من كبار تلاميذ

أَنَّهُم﴾[1].

وأجاز الفَرَّاءُ[2] ذلك أيضًا إذا طال الكلامُ، وأنشد:

وَأَنَّ لِسَانَ الـمَرْءِ مَا لَمْ تَكُنْ لَهُ حَصَاةٌ عَلَى عَوْرَاتِهِ لَدَلِيلُ[3]

وزعم أنه قُرئ: ﴿أَنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾[4][5].

* [«وبعدَ ذاتِ الكسر»]: ولا يجوز في ذات الفتح إلا نادرًا، كقراءة بعضِهم: ﴿إِلَّآ أَنَّهُم لَيَأْكُلُونَ﴾[6]، و: ﴿أَنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾[7]، ولا في "لكنَّ" إلا نادرًا، كقوله[8]:

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ[9]

=

ابن عباس رضي الله عنهما، أخذ عنه أبو عمرو بن العلاء وغيره، قتله الحجاج سنة ٩٥. ينظر: سير أعلام النبلاء ٤/٣٢١.

(١) الفرقان ٢٠، وتقدمت القراءة قريبًا.

(٢) ينظر: الصاحبي ١٤٧، وفيه: وأنشد بعض أهل العربية.

(٣) بيت من الطويل، لطرفة. روي: «وإنَّ» بالكسر، ولا شاهد فيه. حصاة: عقل. ينظر: الديوان ٩٢، ومعاني القرآن للأخفش ٣٤٦/١، والألفاظ ١٣٢، والشعر والشعراء ١٩٠/١، والصاحبي ١٤٧، واللآلي في شرح أمالي القالي ٣٦٣/١، وشرح الحماسة للتبريزي ١٨١/٢، والتذييل والتكميل ١٠١/٥، ٨٥/٦، وتخليص الشواهد ٣٤٦.

(٤) العاديات ١١، وهي قراءة الحجاج بن يوسف وأبي السمَّال. وقيل: هي بالفتح بلا لام في "خبير". ينظر: مختصر ابن خالويه ١٧٨، وإعراب ثلاثين سورة ١٥٨، وشواذ القراءات للكرماني ٥٢١.

(٥) الحاشية في: ٤٦.

(٦) الفرقان ٢٠، وهي قراءة سعيد بن جبير، تقدمت قريبًا.

(٧) العاديات ١١، وهي قراءة الحجاج وأبي السمَّال، تقدمت قريبًا.

(٨) لم أقف له على نسبة.

(٩) عجز بيت من الطويل، لم أقف على تتمته، تقدم قريبًا.

ولا في البواقي اتفاقًا(١).

* قولُه: «**تصحبُ الخَبَر**»: "أَلْ" فيه للعهد، أي: خبرها، لا كلَّ خبرٍ، فأما قوله(٢):

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لَمُحَارَبٌ شَقِيٌّ وَمَنْ سَالَمْتَهُ لَسَعِيدُ(٣)

فنادرٌ، نَعَمْ، هو أحسن من قوله(٤):

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ(٥)

ومثلُ:

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ

قولُه(٦):

إِنَّ الخِلَافَةَ بَعْدَهُمْ لَدَمِيمَةٌ وَخَلَائِفٌ ظُرُفٌ للما(٧) أَحْقِرُ(٨)

وذكر الناظمُ(٩) وابنُه(١٠) أن هذا أحسنُ موطنٍ زيدت فيه اللامُ، وقولُه:

---

(١) الحاشية في: ٤٦.

(٢) هو أبو عزَّة عمرو بن عبدالله بن عثمان.

(٣) بيت من الطويل. ينظر: جمهرة الأمثال ٣٨٧/٢، وشرح التسهيل ٢٨/٢، والتذييل والتكميل ١٠٩/٥، وتخليص الشواهد ٣٥٨، والمقاصد النحوية ٧٣٢/٢.

(٤) هو رؤبة بن العجَّاج، وقيل: عنترة بن عروس.

(٥) بيت من مشطور الرجز، تقدم في باب الموصول. شهربة: كبيرة. ينظر: المقاصد النحوية ٥٠٧/١، وخزانة الأدب ٣٢٢/١٠.

(٦) هو حميد بن ثور الهلالي.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: لَمِمَّا.

(٨) بيت من الكامل. دميمة: حقيرة، وخلائف: جمع خليفة، وظُرُف: جمع ظريف. ينظر: الديوان (ت. البيطار) ١١٧، ومعاني القرآن للفراء ٤٥/٣، والزاهر ٢٣١/٢، وشرح التسهيل ٣١/٢، والتذييل والتكميل ١٢٠/٥، وتخليص الشواهد ٣٥٨، والمقاصد النحوية ٧٣٧/٢.

(٩) شرح التسهيل ٣١/٢.

(١٠) شرح الألفية ١٢٤.

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ

البيتَ؛ عندي أحسنُ[(١)].

ولا يلي ذا اللامَ ما قد نفيا ولا من الأفعال ما كرضيا

(خ١)

* [«**ما قد نُفِيَا**»]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾[(٢)(٣)].

* [«**ما قد نُفِيَا**»]: وشذَّ:

وَأَعْلَمُ أَنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لَلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءُ[(٤)(٥)]

* [«**ما قد نُفِيَا**»]: قالوا: لأن من أدوات النفي "لا"، فلو أدخلوا اللام معها أدَّى إلى الجمع بين مثلين، وطردوا البابَ في غيرها.

ونظيرُه: مَنْعُهم: مررت بك وزيدٍ؛ لأن حق المعطوفِ بالواو أن يكون جائزَ التقدُّمِ وتأخُّرِ المتبوعِ، وحملوا الباقيَ في المنع عليها، وأيضًا: الضميرُ لا يُنعَت؛ لأنه ...[(٦)]، وحملوا صفاتِ المدح والذم على صفات البيان[(٧)].

* [«**ما قد نُفِيَا**»]: ولا ما تقدَّم معمولُه عليه[(٨)].

---

(١) الحاشية في: ٤٦.

(٢) النساء ٤٨، ١١٦.

(٣) الحاشية في: ٩/أ.

(٤) بيت من الوافر، لأبي حِزَام غالب بن الحارث العُكْلي. ينظر: المحتسب ١/٤٣، وسر صناعة الإعراب ١/٣٧٧، وشرح التسهيل ٢/٢٧، والتذييل والتكميل ٥/١١٥، والمقاصد النحوية ٢/٧٣١، وخزانة الأدب ١٠/٣٣٠.

(٥) الحاشية في: ٩/أ.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ٩/أ.

(٨) الحاشية في: ٩/أ.

* [«ما ك: رَضِيَا»]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ﴾[1][2].

* [«ما ك: رَضِيَا»]: أي: ماضيًا متصرِّفًا خاليًا من "قد"، فمفهومُ هذا: أن اللام تلي الجامدَ والمتصرفَ الذي مع "قد"، فلما قال بعدُ:

«وقد يليها مع "قد"»

عُلِمَ أنها لا تلي الجامدَ؛ وإلا لَنَصَّ عليه، كما نصَّ على أخيه، وهي مسألة[3] خلافٍ، حَكَوا عن س[4] المنعَ، وعن الأَخْفَشِ[5] الجوازَ.

فهذه أحكام الماضي، وإنما اشتُرط ذلك؛ لأن لام ...[6] للاستقبال أو للحال، والماضي ينافيهما، فلذلك قرَّبوه من الحال باللام، وهذا يقوِّي ...[7] يقول: إن اللام للحال، وأما الجامد فمَنْ أجازه قال: لأنه كالأسماء، وأما الأمر فلا يقعُ خبرًا ...[8]، وأما المضارع فيقعُ بلا شرطٍ، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحۡكُمُ﴾[9].

والجوابُ عن ما أوردناه ...[10]: أنه لَمَّا مثَّل بـ"رَضِيَ" أخذنا ما فيه من المعاني التي يمكن اعتبارُها، وهو كونُه ماضيًا متصرِّفًا، ولا يمكن أن يُؤخَذَ كونُه خاليًا من "قد"؛ لأن ذلك أمرٌ خارجٌ عنه، فلأجل ...[11] نصَّ عليه، ولو عُلِم من مفهوم الأول أن

---

(١) البقرة ١٣٢، وآل عمران ٣٣.

(٢) الحاشية في: ٩/أ.

(٣) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٥/١١٢، ١١٣.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٠٠، والتذييل والتكميل ٥/١١٢، ١١٣، ومغني اللبيب ٣٠١.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٩) النحل ١٢٤.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

ذلك جائز مع "قد" لم يذكره، كما لم يذكر حكمَ الجامد بعدُ بالنص، ويؤيِّد هذا كلَّه: أن كلامه في بقية كتبِه[1] نصٌّ على دخولها في الجامد[2].

(خ٢)

* [«**ولا من الأفعال ما كـ: رَضِيَا**»]: فأما الجامد فيجوز؛ لأنه شبيهٌ بالاسم؛ ألَا ترى [أنه][3] يلي "أنَّ" بلا فاصلٍ إذا خُفِّفت؟ نحو: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ﴾[4]، ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ﴾[5]، ولم يقدح في اختصاصها بالأسماء؛ لأنه منها ينسب[6]، كما لم يقدح في امتناع تصرُّف "عند" انجرارُها بـ"مِنْ"، لذلك تقول: إن زيدًا لعسى [أن][7] يقوم، و: إن زيدًا لنِعْمَ الرجلُ.

كذا مثَّلوا، وينبغي أن تُمنَع المسألة من جهةِ أنَّ الإنشاء عندي له أن[8] يقع خبرًا، لا أجوِّزُ أن تقول: إنَّ عبدي بِعْتُكه، قاصدًا الإنشاءَ.

وفُهِم من هذا الشرطِ أنها تدخل في الظرف، نحو: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[9]، والمفردِ، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾[10]، والمضارعِ، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ﴾[11]، والجملةِ الاسميةِ، نحو:

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٤٩٠، وشرح التسهيل ٢/٢٩، وشرح عمدة الحافظ ١/٢٠٨.

(٢) الحاشية في: ٩/أ.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٤) الأعراف ١٨٥.

(٥) النجم ٣٩.

(٦) كذا في المخطوطة وعند ياسين، ولعل الصواب: بسببٍ.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٨) قوله: «له أن» كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند ياسين: لا.

(٩) القلم ٤.

(١٠) الرعد ٦.

(١١) النحل ١٢٤.

إِنَّ الكَرِيمَ لَمَنْ يَرْجُوهُ ذُو جِدَةٍ   وَلَوْ تَعَذَّرَ إِيسَارٌ وَتَنْوِيلُ[1]؛

لأنه خَصَّص ما ذُكِر بالمنع، فبَقِي ما عداه على الجواز[2].

وقد يليها مع قد كإن ذا   لقد سما على العدى[3] مستحوذا

وتصحب الواسط معمول الخبر   والفصل واسمًا حل قبله الخبر

(خ١)

* يعني: تصحب المتوسطَ إذا كان معمولًا للخبر، أو فَصْلًا، أو اسمًا متأخرًا، فعُلِم من هذا أنها لا تدخل على ما تَوَسَّط غير هذه الأشياءِ، فلا تدخل على معمول اسمِها، نحو: إن عندنا زيدًا لضاربًا[4]، مع أنه وقع متوسطًا، وليس كذلك[5].

* قولُه: «**واسمًا حلَّ قبلَه الخَبَر**»: بَقِي عليه أن يقول: أو ظرفٌ ملغًى، نحو: إن غدًا لَزيدًا راحلٌ، نصَّ عليه في "شرح الكافية"[6].

وقولُه قبلُ: «**معمولَ الخَبَر**»: بشرط أن يصح دخولُها على الخبر؛ وإلا فنحو: إني لَبِكَ وَثِقت؛ لا يجوز، خلافًا للأَخْفَش[7]، ورُدَّ عليه: بأن دخولها على الخبر[8] المعمولِ فرعُ دخولِها على الخبر، فيلزم ترجيحُ الفرع على الأصل[9].

---

(١) بيت من البسيط، لم أقف له على نسبة. جِدَة: غنى. ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٧، والتذييل والتكميل ٥/١٠٨، وتخليص الشواهد ٣٥٥، والمقاصد النحوية ٢/٧٣٠.

(٢) الحاشية في: ٤٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/١٤٣ إلى قوله: «قاصدًا الإنشاء».

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه: العدا؛ لأنه واوي اللام، كما في: القاموس المحيط (ع د و) ٢/١٧١٧.

(٤) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) الحاشية في: ٩/أ.

(٦) شرح الكافية الشافية ١/٤٩١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٩، وشرح الكافية الشافية ١/٤٩١، والتذييل والتكميل ٥/١١٤، وارتشاف الضرب ٣/١٢٦٥.

(٨) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب بحذفها.

(٩) الحاشية في: ٩/أ.

ووصل ما بذي الحروف مبطل إعمالها وقد يبقى العَملُ
وجائز رفعك معطوفا على منصوب إن بعد أن تستكملا

(خ١)

* أجاز الزَّمَخْشَرِيُّ[1] في: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾[2] كونَ "علَّامُ" بالرفع محمولًا على موضع اسم "إنَّ"، وأجاز أن يكون تابعًا للضمير في "يقذف"[3].

* اعلمْ أنه لا يجوز أن يُحمَل قولُ بصريٍّ[4] على أن الاسم معطوفٌ على الاسم عطفَ مفردٍ على مفردٍ؛ وإلا لَزِمَ أن يكون الخبر عنهما واحدًا، كما يجب إذا عَطَفت على اللفظ، فيلزم أن يكون عاملُ الخبر الثاني الابتداءَ و"إنَّ"، وهو مُحَالٌ، وإنما يصح هذا على قاعدة الكوفيين[5] الذين يرون أن عامل الخبر في الأول الابتداءُ، وأن الناسخ لم يغيِّر الخبرَ، ولكنَّهم لَمَّا أَتَوا بمرفوعٍ بعد "إنَّ" واسمِها وخبرِها، واستغنوا عن خبره بخبر الأول؛ كان العاطفُ كأنه نائبٌ عن الخبر، فادَّعوا أنه معطوف على الموضع، هذا من حيث الصورةُ، وإلا فقد بيَّنَّا بطلان ...[6].

ولم يَجُزْ ذلك في "ليت" و"لعلَّ" و"كأنَّ"؛ لأن خبرهن غيرُ موجبٍ، فلم يَجُزْ له أن يدل على خبر موجب، فتدبَّرْه، فلهذا اختصَّت "إنَّ" و"أنَّ" و"لكنَّ" بهذا ...[7][8].

(خ٢)

---

(١) الكشاف ٣/٥٩١.

(٢) سبأ ٤٨.

(٣) الحاشية في: ٩/أ.

(٤) أن رافع خبر "إنَّ" هو "إنَّ" نفسها. ينظر: الإنصاف ١/١٤٤، والتبيين ٣٣٣، وائتلاف النصرة ١٦٦.

(٥) ينظر: الإنصاف ١/١٤٤، والتبيين ٣٣٣، وائتلاف النصرة ١٦٦.

(٦) موضع النقط مقدار كلمتين أو ثلاث انقطعت في المخطوطة.

(٧) موضع النقط مقدار سطر انطمس في المخطوطة.

(٨) الحاشية في: ٩/أ.

* ذكر ابنُ عُصْفُورٍ[1] في: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[2] أنَّ كون خبرِ "إنَّ" محذوفًا، أي: إن الذين آمنوا لهم أجرهم، و"الصابئون" مبتدأٌ، والجملةُ الشرطية خبرٌ؛ أرجحُ من أن تكون الشرطيةُ خبرَ "إنَّ"، وخبرُ "الصابئون" محذوفٌ؛ لئلا يلزم تقدُّمُ المعطوفِ على بعض المعطوف عليه، قال: وإنما جاز ذلك كما جاز:

جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيبَةً وَنَمِيمَةً[3]

وغيرُه يعكس الترجيحَ؛ لأن في الحذف من الأول لدلالة الثاني ضعفًا.

واعترَض على مَنْ جعله من باب العطف على الموضع، مثلَ قولهم: إنك وزيدٌ ذاهبان؛ بأنه كيف يُقال: إن الذين آمنوا مَنْ آمن منهم؟

وأجاب: بأن التقدير: مَنْ داوم منهم على الإيمان.

وقال غيره: إن الذين آمنوا بألسنتهم، وهم المنافقون.

والوجهان في: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟﴾[4].

وفي هذه وجهٌ ثالثٌ: أن المراد: يا أهل الكتاب آمِنوا بمحمدٍ، أي: يا مَنْ آمن بموسى وبعيسى آمِنوا بهذا النبيِّ، ولا يمكن هذا التأويلُ هنا؛ لقوله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾، وقولِه تعالى: ﴿وَٱلنَّصَـٰرَىٰ﴾.

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١/٤٥٠، ٤٥١.

(٢) المائدة ٦٩، وتمامها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

(٣) صدر بيت من الطويل، ليزيد بن الحكم الثقفي، وعجزه:

... ثلاثَ خصالٍ لستَ عنها بمُرْعَوِي

مرعوٍ: من الارعواء، وهو الكف عن الشيء. ينظر: عيون الأخبار ٢/١٥، والأصول ١/٣٢٦، وإعراب القرآن للنحاس ٥/٢٠٠، والبصريات ١/٢٩٢، والخصائص ٢/٣٨٥، وأمالي ابن الشجري ١/٢٧١، وضرائر الشعر ٢١٠، وشرح التسهيل ٢/٢٥٣، والتذييل والتكميل ٨/١١٣، والمقاصد النحوية ٣/١٠٧٠، وخزانة الأدب ٣/١٣٠.

(٤) النساء ١٣٦.

وهذا الذي اعترض به واردٌ على جَعْلِ الشرطيةِ خبرًا لـ"إنَّ"، و"الصابئون" مبتدأً، والجوابان بعينهما.

ومِمَّا يرجح أن الحذف من الثاني: قولُه[1]:

فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[2]

وغَلِط ابنُ عُصْفُورٍ[3]، فقال: إنه حُذف من الأول، وقدَّر: فإني لغريبٌ، وقيَّارٌ لغريبٌ.

ومِمَّا يرجح أن الحذف من الأول: قولُه[4]:

فَإِنِّي وَأَنْتُمَا دَنِفَانِ[5]

ومثالُ هذا:

فَإِنِّي وَجَرْوَةَ لَا تَرُودُ[6]

(١) هو ضابئ بن الحارث البُرْجُمي.

(٢) عجز بيت من الطويل، تقدم في باب الابتداء.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١/٤٥٣.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) بعض بيت من الطويل، حذف منه اختصارًا، وهو بتمامه:

خليليَّ هل طِبٌّ؟ فإني وأنتما —وإن لم تبوحا بالهوى— دَنِفانِ

دنفان: مريضان. ينظر: شرح التسهيل ٢/٥٠، والتذييل والتكميل ٥/١٨٩، وتخليص الشواهد ٣٧٤، ومغني اللبيب ٦١٧، ٨١٠، والمقاصد النحوية ٢/٧٥٠.

(٦) بعض بيت من الوافر، لشدَّاد بن معاوية العَبْسي أبي عَنْترة، وهو بتمامه:

فمَنْ يكُ سائلًا عني فإني وجَرْوَةَ لا تَرُودُ ولا تُعارُ

جروة: اسم فرس الشاعر، ولا ترود: لا تذهب ولا تجيء. ينظر: الكتاب ١/٣٠٢، وجمهرة أشعار العرب ١٣، ومجاز القرآن ١/٢٤٣، ٢/٤٧، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢٣٥، وشرح التسهيل ٢/٢٥٤، والتذييل والتكميل ٣/٢٨٤، ٥/٥٤.

فإن الرواية -فيما زعم ابنُ عُصْفُورٍ[1]- بالتاء، لا بالنون.

قال: وخرَّج الفارسيُّ[2] هذا كلَّه على أن الخبر لهما، وأنه نزَّل نفسَه مع جَرْوَةَ فرسِه منزلةَ المتلازِمَيْن، وكذا[3]: شَرْخُ الشباب ملازِمٌ للشعر الأسود، فجَعَلَه من باب:

وَكَأَنَّ فِي العَيْنَيْنِ حَبَّ قَرَنْفُلٍ

البيتَ[4].

قال: وزعم الكوفيون أن هذه المواطنَ ونحوَها إنما جازت على أن الواو بمعنى "مع"، وأجازوا قياسًا: إن زيدًا وعمرًا قائم، على معنى: مع عمرٍو، فإنك حينئذٍ ليس معك ما تُخبِر عنه إلا واحد، واستدلوا بقوله[5]:

فَإِنَّكَ وَالكِتَابَ

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١/٤٥٣.

(٢) كتاب الشعر ١/٣١٦، ومختار التذكرة ١٤٤، ١٤٥.

(٣) في قول حسان رضي الله عنه:

إنَّ شَرْخَ الشبابِ والشعرَ الأسْـ ـودَ ما لم يُعاصَ كان جنونَا

شرخ الشباب: قوَّته ونضارته، ما لم يُعَاصَ: ما لم يُعْصَ. ينظر: الديوان بشرح البرقوقي ٤١٣، ومجاز القرآن ١/٢٥٨، والإبل للأصمعي ٨٣، والحيوان ٣/٥٥، ٦/٤٤٣، وأمالي ابن الشجري ٢/٤٤، وشرح التسهيل ١/١١٠.

(٤) صدر بيت من الكامل، لسُلْمِيِّ بن ربيعة الضبي، وقيل لغيره، وعجزه:

... أو سنبلًا كُحِلَتْ به فانهلَّتِ

روي: «وكأنَّما في العين»، ولا شاهد فيه. ينظر: الأصمعيات ١٦١، والنوادر لأبي زيد ٣٧٥، والصاحبي ٤٢٤، واللآلي في شرح أمالي القالي ١/١٧٣، ٢٦٧، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/٥٤٧، وأمالي ابن الشجري ١/١٨٣، واللباب ١/٤١١، وشرح التسهيل ١/١٠٩، والتذييل والتكميل ١/٢٥٦، ٢/٨٠، ٧/١٠٤، وخزانة الأدب ٥/١٩٧، ٨/٣٦.

(٥) هو الوليد بن عقبة بن أبي مُعَيط.

البيتَ[1]، ولو أخبر عنهما لقال: كدابغةٍ ودَبْغِها، فإنه نسبة[2] الكاتبَ بالدابغة، والكتابَ بالدَّبْغ.

قلنا: التقديرُ كذلك، ولكنه حَذَف المعطوفَ، مثل: رالت[3] الناقةِ طَلِيحانِ[4].

ففي توجيه الخبر المفردِ في هذه الأبيات ونحوِها ثلاثةُ مذاهبَ، وفي اقتياسه وعدمِ ذلك مذهبان.

ورَدَّ عليهم ابنُ عُصْفُورٍ في اعتذارهم عمَّا الواوُ فيه بمعنى "مع" بأنها للتشريك، كالواو العاطفةِ، والخبرُ يكون عنهما، بدليلِ: زيدٌ وعمرًا كالأخوين، فنصبوا "عمرًا"، وقالوا: كالأخوين، بالتثنية[5].

وألحقت بإن لكن وأن من دون ليت ولعل وكأن

(خ١)

* [«**وأُلْحِقَتْ بـ"إنَّ": "لكنَّ" و"أَنّ"**»]: لأن معنى الابتداء باقٍ معها، فجاز اعتبار حكمه[6].

* [«**من دون "ليتَ" و"لعلَّ" و"كأنّ"**»]: لأنها نسخت حكمَ الابتداء في

---

(١) بعض بيت من الوافر، وهو بتمامه:

فإنَّكَ والكتابَ إلى عليٍّ كدابغةٍ وقد حَلِمَ الأديمُ

حَلِم: فسد، والأديم: الجلد. ينظر: إصلاح المنطق ١٤٩، ومجالس ثعلب ١٠٣، وجمهرة اللغة ٥٦٥/١، والزاهر ٩٢/١، ١٣٠، واللآلي في شرح أمالي القالي ٤٣٤/١، ومجمع الأمثال ١٥٠/٢، والتذييل والتكميل ٣٢١/٣، ٢١٤/٥.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح جمل الزجاجي: يُشَبِّهُ.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر القول: راكب.

(٤) قول للعرب، رواه ثعلب. ومعناه: راكب الناقة والناقةُ طليحان، والطَّلِيح: المُجْهَد. ينظر: شرح القصائد السبع ٥٤٠، والمحتسب ٢٢٧/٢، والخصائص ٢٩٠/١، ٣٧٥/٢، والمحكم ٢٣٩/٣.

(٥) الحاشية في: ٤٧.

(٦) الحاشية في: ٩/أ.

اللفظ والمعنى[1].

(خ٢)

* مقتضى كلامِ ابنِ عُصْفُورٍ[2] أن ما عدا "إنَّ" و"لكنَّ" لا يُعطف على محل اسمِه قبل مضيِّ الخبر باتفاقٍ، وأن الكِسَائيَّ والفَرَّاءَ[3] أجازا ذلك في هذين فقط، قال: لأنهما لم يغيِّرا الجملةَ عن معناها ولا عن لفظها إلى الإفراد، واشترط الفَرَّاءُ خَفاءَ الإعراب.

وليس كما زعم، بل الفَرَّاءُ[4] يُجيز في سائر عوامل الباب[5].

وخففت إنَّ فقل العمل وتلزم اللام إذا ما تهمل

وربما استغني عنها إن بدا ما ناطق أراده معتمدا

والفعل إن لم يك ناسِخا فلا تلفيه غالبا بإن ذي موصلا

(خ١)

* [**«بـ"إنْ" ذي»**]: يعني: المخففةَ من التقيلة[6].

وإن تخفف أن فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد أن

---

(١) الحاشية في: ٩/أ.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/٤٥١، ٤٥٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن ١/٣١٠، ٣١١، والأصول ١/٢٥٧، وأسرار العربية ١٢٤، والإنصاف ١/١٥١، ومغني اللبيب ٦١٧.

(٤) حيث استدل في معاني القرآن ١/٣١١ بقول الشاعر:

يا ليتني وأنت يا لميسُ

ببلدٍ ليس به أنيسُ

وينظر: شرح التسهيل ٢/٥٢، والتذييل والتكميل ٥/٢٠٧.

(٥) الحاشية في: ٤٧. وهي آخر حاشية في المخطوطة قبل الانقطاع الذي ينتهي بأول باب التمييز.

(٦) الحاشية في: ٩/أ.

(خ١)

* [«**والخبرَ اجعلْ جملةً من بعد "أَنْ"**»]: إنما لَزِم كونُ خبرها جملةً؛ لأن اسما[1] إنما يُضمَر غالبًا ضميرَ شأنٍ، فلا بدَّ من تفسيره بالجملة[2].

* [«**والخبرَ اجعلْ جملةً من بعد "أَنْ"**»]: معنى هذا: اجعلْ خبرَها بعد التخفيف جملةً، لا: اجعل الموجودةَ خبرًا؛ لأن ذلك معلوم، أراد أن ينبِّه على أن خبرها لا ...[3][4].

وإن يكن فعلا ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا

(خ١)

* [«**ولم يكنْ دُعَا**»]: حكى س[5]: أَمَا أَنْ جزاك الله خيرًا، بالفتح، والأكثرُ الكسرُ[6].

* [«**ولم يكنْ تصريفُه مُمْتَنِعا**»]: ع: الجامد كالاسم، فلا يحتاج لفاصل[7].

فالأحسن الفصل بقد أو نفي او تنفيس او لو وقليل ذكر لو

(خ١)

* قولُه: «**فالأحسنُ**» يشير إلى أنه يجيء على خلاف ذلك، كقوله[8]:

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: اسمها.

(٢) الحاشية في: ٩/أ.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٤) الحاشية في: ٩/أ.

(٥) الكتاب ٣/١٦٧، ١٦٨.

(٦) الحاشية في: ٩/أ.

(٧) الحاشية في: ٩/أ.

(٨) لم أقف له على نسبة.

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا   قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ[1][2]

* قال الزمخشري[3]: في: ﴿نُودِيَ أَنْ بُورِكَ﴾[4]: فإن قلت: هل يجوز أن تكون مخففةً من الثقيلة؟

قلت: لا؛ لأنه لا بدَّ من "قد".

فإن قلت: فعلى إضمارها؟

قلت: لا؛ لأنها علامة، ولا تحذف.

ع: ورُدَّ عليه: بأنه يجوز على أن يكون "بورك" دعاءً، فلا يحتاج لفاصل[5].

* [«**تنفيس**»]: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾[6]،

ثُمَّ انْصَرَفْتُ وَكَانَ آخِرُ عَهْدِنَا   أَنْ سَوْفَ يَجْمَعُنَا إِلَيْكَ الْمَوْسِمُ[7][8]

وخففت كأن أيضا فنوي   منصوبها وثابتا أيضا روي

---

(١) بيت من الخفيف. ينظر: شرح التسهيل ٢/٤٤، وشرح الكافية الشافية ١/٥٠٠، ٣/١٥٢٥، والتذييل والتكميل ٥/١٦٥، وتخليص الشواهد ٣٨٣، والمقاصد النحوية ٢/٧٦٢.

(٢) الحاشية في: ٩/أ.

(٣) الكشاف ٣/٣٤٩.

(٤) النمل ٨.

(٥) الحاشية في: ٩/أ.

(٦) المزمل ٢٠.

(٧) بيت من الكامل، لعمر بن أبي ربيعة. ينظر: الديوان ٢٢٧، وشرح الكافية الشافية ١/٥٠٢.

(٨) الحاشية في: ٩/أ.

لا التي لنفي الجنس

(خ١)

* لـ"لا" حالاتٌ: أن تُهمَلَ، وهو أَقْيَسُها؛ لأنها غير مختصة، ويجب حينئذٍ تكرارُها.

وأن تعمل عملَ "إنَّ"، وذلك إذا قُصد بها التنصيصُ على نفي الجنس.

وأن تعمل عملَ "ليس"، وذلك إذا قُصد بها مطلقُ النفي.

وقد يكون الواقعُ نفيَ الجنس على سبيل الاستغراق، أو نفيَ الوَحدة، وفي كلام بعضهم أنها حينئذٍ مختصة بنفي الوَحدة، وليس بشيءٍ، ويُبطله: ورودُ العَمَلين[١] في محلٍّ واحدٍ، نحو: ﴿لَّا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفَٰعَةَ﴾[٢]، و: ﴿لَّا لَغْوَ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمَ﴾[٣]، إلا أنه قد يقال: نفيُ الجنس ونفيُ الوَحدة إنما يقال فيما يتعدَّدُ، وأما المصادر فهي شيء واحد، فالنفي فيهما على السواء، لا يختلف الحال بين أن تكون "لا" عاملةً عملَ "إنَّ" أو عملَ "ليس"[٤].

عملَ إنَّ اجعَل للاْ في نكرَه مُفْرَدةً جاءتك أو مُكرَّره

(خ١)

* ظاهرُه يقتضي التسوية، وليس كذلك؛ لأنها إذا كُرِّرت يجوز إلغاؤها، كـ: لا حولَ ولا قوةٌ؛ تشبيهًا لها بها مع المعرفة.

وقولُه: «**مفردةً جاءَتْك أو مكرَّره**» يصحُّ عَوْدُه لـ"لا"، وعَوْدُه لاسمها[٥].

---

(١) باعتبار القراءتين بالإعمال والإهمال في الآيتين الآتيتين.

(٢) البقرة ٢٥٤، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وقراءة الباقين بالرفع والتنوين فيها كلها. ينظر: السبعة ١٨٧.

(٣) الطور ٢٣، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وقراءة الباقين بالرفع والتنوين فيهما. ينظر: السبعة ١٨٧، ٦١٢.

(٤) الحاشية في: ٩/ب.

(٥) الحاشية في: ٩/ب.

* س[1]: واعلمْ أن كل شيء حَسُن أن تُعملَ[2] فيه "رُبَّ" حَسُن أن تُعمل فيه "لا"[3].

* قال الشَّلَوْبِينُ[4]: إن لإعمال "لا" عملَ "إنَّ" شرطين آخرين:

أحدهما: أن لا تكون الجملةُ التي دخلت عليها للدعاء، نحو: سلامٌ عليك، إذا قلت: لا سلامٌ على ...[5].

والثاني: أن يكون ما دخلت عليه[6] مبتدأ وخبر[7]، فنحو: لا مرحبًا، و: لا أهلًا[8]، و: لا كرامةً، لا تعمل فيه، ومنه[9]: أخذتُه بلا ذنبٍ، و: غضبت من لا شيءٍ، و: ذهبت بلا زادٍ، و: مررت برجلٍ لا فارسٍ ولا شجاعٍ، ومنه عند المبرِّدِ[10]: هذان لا سواءٌ؛ لأن "سواءٌ" خبرُ "هذان"، فلم تدخل على المبتدأ والخبر، وأما عند س[11] فـ"لا" دخلت على المعرفة، أي: لا هما سواءٌ، غير أن المضمر لا يظهر[12].

فانصِب بها مُضافًا او مضارِعَه وبعدَ ذَاكَ الخبرَ اذكُر رافِعَه

(خ١)

---

(١) الكتاب ٢/٢٨٦.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطًا في هذا الموضع وما بعده.

(٣) الحاشية في: ٩/ب.

(٤) حواشي المفصل ٢٨١، ٢٨٢.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) كذا في المخطوطة، والوجه: مبتدأً وخبرًا.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) ينظر: الأصول ١/٣٩٥، والتذييل والتكميل ٣/٣١٧.

(١١) الكتاب ٢/٣٠٢.

(١٢) الحاشية في: ٩/ب.

* [«**أو مُضَارِعَهْ**»]: قالت العربُ: لا آمِرَ بمعروفٍ، فتأوَّله ص[1] على أن المجرور ليس معلقًا بالمنفي، وأجراه ك[2] على ظاهره، فأجازوا وجهين في المضارع للمضاف.

ع: ويقوِّيه: إطباقُهم على أن يقولوا في الدعاء: «لا مانعَ لِمَا أعطيت، ولا معطيَ لِمَا منعتَ»[3]، ونحوُه كثيرٌ، ويمكن أن يكون منه: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ﴾[4][5].

وركبِ المفردَ فاتِحًا كَلَا حولَ ولا قوةَ والثانِ اجعلا
مرفوعًا او منصوبًا او مُركبا وإن رفعتَ أوَّلًا لا تنصِبا

(خ ١)

* [«**مرفوعًا**»]:

لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ[6][7]

* [«**منصوبًا**»]:

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/٢٨٧، والمقتضب ٤/٣٦٥، والأصول ١/٣٨٧.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٥/٢٧٦، ومغني اللبيب ٥١٥.

(٣) بعض حديث نبوي أخرجه مسلم، تقدم في باب الابتداء.

(٤) هود ٤٣.

(٥) الحاشية في: ٩/ب.

(٦) عجز بيت من الكامل، لرجلٍ من مذحج، وقيل لغيره، وصدره:

هذا لعَمْرُكُمْ الصَّغارُ بعينه ...

ينظر: الكتاب ٢/٢٩٢، ومعاني القرآن للفراء ١/١٢١، وللأخفش ١/٢٦، والمقتضب ٤/٣٧١، والأصول ١/٣٨٦، والزاهر ١/١٣، والحجة ١/١٩٠، واللآلي في شرح أمالي القالي ١/٢٨٨، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٧٥، والتذييل والتكميل ١/٦١، ٥/٢٩٥، ومغني اللبيب ٧٧٣، والمقاصد النحوية ٢/٧٩٧، وخزانة الأدب ٢/٣٨.

(٧) الحاشية في: ٩/ب.

لَا نَسَبَ اليَوْمَ وَلَا خُلَّةً[1][2]

* [«**مُرَكَّبًا**»]: لا حولَ ولا قوةَ[3].

* [«**وإن رفعتَ أوَّلَا لا تَنْصِبَا**»]: بل ارفعْ، نحو: فلا حولٌ ولا قوةٌ، أو افتحْ، نحو:

فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا[4][5]

* حَمَلَ الزَّمَخْشَرِيُّ[6]:

لَا نَسَبَ اليَوْمَ وَلَا خُلَّةً[7]

على حذف فعلٍ، أي: ولا أرى لي خُلَّةً.

(١) صدر بيت من السريع، لأنس بن عباس بن مرداس السُّلَمي، وقيل لغيره، وعجزه:

... اِتَّسعَ الخَرْقُ على الراقعِ

روي: «خُلَّةٌ» بالرفع، ولا شاهد فيه. ينظر: الكتاب ٢/٢٨٥، ٣٠٩، والكامل ٢/٩٧٧، والأصول ١/٤٠٣، ٣/٤٤٦، واللآلي في شرح أمالي القالي ٢/٣٧، وأمالي ابن الحاجب ١/٤١٢، وشرح جمل الزجاجي ١/٢٥٣، والتذييل والتكميل ٥/٢٩٣، ومغني اللبيب ٢٩٨، ٧٨٣، والمقاصد النحوية ٢/٨٠٤.

(٢) الحاشية في: ٩/ب.

(٣) الحاشية في: ٩/ب.

(٤) صدر بيت من الوافر، لأمية بن أبي الصلت، وعجزه:

... وما فاهوا به أبدًا مقيمُ

ينظر: الديوان ١٢٢، ومعاني القرآن للفراء ١/١٢١، والزاهر ١/١٣، والحجة ١/١٩٢، واللباب ١/٢٣٤، وشرح الكافية الشافية ١/٥٢٥، والتذييل والتكميل ٥/٢٣٦، وتخليص الشواهد ٤٠٦، والمقاصد النحوية ٢/٨٠١، وخزانة الأدب ٤/٤٩٤.

(٥) الحاشية في: ٩/ب.

(٦) المفصل ٩٤، ٩٥.

(٧) صدر بيت من السريع، لأنس بن العباس السُّلَمي، تقدم قريبًا.

قال الشَّلَوْبِينُ[1]: قال بعضهم[2]: إن حكم الصفة[3] حكمُ المعطوف، إلا في البناء، وقد تقرر أن الصفة[4] تعرب محمولةً على اللفظ وعلى الموضع، فقولُه[5]: "خُلَّةً" عطفٌ على اللفظ، ولا حاجةَ لتكلُّفِ ادِّعاءِ حذفِ فعلٍ، ولم يُنشِدْ س[6] والفَرَّاءُ[7] البيتَ على ذلك[8]، فوجب أن لا يُخَالَفا.

وذكر س[9]:

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا[10]

أنه سأل الخَلِيلَ[11] عنه[12]، فقال: هو بمنزلة: هَلَّا خيرًا من ذلك، كأنه قال: أَلَا تُرُونِي،

(١) حواشي المفصل ٢٨٠، ٢٨١.

(٢) في حواشي المفصل: «قد قال (أي: الزمخشري) بعدُ».

(٣) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) الكتاب ٢/٢٨٥.

(٧) معاني القرآن ١/١٢٠، ١٢١ في نحو قول الشاعر:

فلا أبَ وابنًا مثل مروانَ وابنِه ... إذا هو بالمجد ارتدى وتأزَّرا

(٨) أي: إنه عطفٌ على اللفظ، ليس ضرورةً، ولا على إضمار فعلٍ، وعبارة الشلوبين: «وعلى ذلك أتى سيبويه والفراء بالبيت».

(٩) الكتاب ٢/٣٠٨.

(١٠) صدر بيت من الوافر، لعمرو بن قعاس المرادي، وعجزه:

... يدلُّ على مُحَصِّلَةٍ تبيتُ

روي: «رجلٍ» بالجر، ولا شاهد فيه. ينظر: الكتاب ٢/٣٠٨، والنوادر لأبي زيد ٢٥٦، وإصلاح المنطق ٣٠٦، والأصول ١/٣٩٨، وتهذيب اللغة ٤/١٤٢، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٨٠، وشرح التسهيل ٢/٧١، ٢/٢٢٤، والتذييل والتكميل ٤/٣٢٤، ٥/٣٠٦، ومغني اللبيب ٩٧، ٣٣٦، ٧٨٣، والمقاصد النحوية ٢/٨١٦، وخزانة الأدب ٣/٥١.

(١١) ينظر: الكتاب ٢/٣٠٨، والأصول ١/٣٩٨، وأمالي ابن الحاجب ١/١٦٧، وشرح التسهيل ٢/٧١، والتذييل والتكميل ٥/٣٠٦، ومغني اللبيب ٩٧، ٩٨.

(١٢) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

قال: وأما يُونُسُ[1] فزَعَم أنه نوَّنَ مضطرًّا، وأنَّ:

لَا نَسَبَ اليَوْمَ وَلَا خُلَّةً[2]

على الاضطرار، وأما غيره فوجَّهه على ما ذكرت لك.

قال الشَّلَوْبِينُ[3] رحمه الله تعالى: فكأنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ توهَّم أنَّ: "ولا خُلَّةً" ...[4] "أَلَا رجلًا"، وأن الخلاف فيهما واحد.

ع: أما أنَّ "ولا خُلَّةً" ليس مثل "أَلَا رجلًا" فمُسَلَّمٌ؛ لأن "أَلَا" لا تَحْذِفُ[5] ما وجب في "لا"، وأما الخلاف فيهما فواحدٌ، وقد حكاه الشَّلَوْبِينُ نفسُه عن يُونُسَ في هذه "الحاشية"[6]، وهذا غريبٌ[7].

ومفردًا نعتا لمَبْنِيٍّ يلي فافتحْ أَوِ انصِبَنْ أَوِ ارفعْ تعدلِ

(خ١)

* قال في "المفصَّل"[8]: وفي صفة المفرد وجهان.

الشَّلَوْبِينُ[9]: يعني: إن كانت مفردةً.

قال[10]: فإن فَصَلتَ بينهما أَعربتَ.

(١) ينظر: الكتاب ٢/٣٠٨، والأصول ١/٣٩٨، وأمالي ابن الحاجب ١/١٦٧، وشرح التسهيل ٢/٧١، والتذييل والتكميل ٥/٣٠٦، ومغني اللبيب ٩٧، ٩٨.

(٢) صدر بيت من السريع، لأنس بن العباس السُّلَمي، تقدم قريبًا.

(٣) لم أقف على كلامه في مطبوعة حواشي المفصل.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) حواشي المفصل ٢٨١.

(٧) الحاشية في: ٩/ب.

(٨) ٩٨.

(٩) حواشي المفصل ٢٨٨.

(١٠) أي: الزمخشري في "المفصَّل".

ش: نحو: لا غلامَ فيها ظريفًا، و: ظريفٌ.

قال[1]: وليس في الصفة الزائدةِ عليها إلا الإعرابُ.

ش: لا غلامَ ظريفَ عاقلًا، و: عاقلٌ.

ع: لأن البناء ممتنع؛ لأجل الفصل بالصفة الأولى ...[2] بالوجهين ...[3][4].

وغيرَ ما يَلي وغيرَ المفرد لا تَبْن وانصِبْهُ أو الرفعَ اقصِد

(خ١)

* [«**أو الرفعَ اقصِدِ**»]: خ[5]: «**أو ارفع تقصِد**»[6].

والعطفُ إن لم تتكر[7] لا احكما له بما للنعتِ ذِي الفصل انتما[8]

وأعطِ لا مع همزةِ استفهام ما تستحقُ دونَ الاستِفهام

(خ١)

* [«**ما تستحقُّ دونَ الاستفهامِ**»]: حقُّه أن يقول: في غير تَمَنٍّ، ولكن هذا الكلام جارٍ على قول المبرِّدِ[9]، وأما ...[10] قول س[11] فلا يستقيم؛ لأنه لا يجوِّز

---

(١) أي: الزمخشري في "المفصَّل".

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) موضع النقط مقدار سطر انقطع في المخطوطة.

(٤) الحاشية في: ٩/ب.

(٥) لم ترد هذه الرواية في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية ٩٦، البيت ٢٠٢.

(٦) الحاشية في: ٩/ب.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب: تتكرر.

(٨) كذا في المخطوطة، والوجه: انتمى.

(٩) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨/١٥٤.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١١) الكتاب ٢/٣٠٧.

الحملَ ...[1] الموضع، كما لا يجوّزه في ...[2]، والجامعُ أنهما حرفان بمعنى ...[3] معنى الابتداء، وحجّةُ ...[4] أن أجرى الكلام على ما ...[5] يجوز فيه ...[6][7].

* [«**ما تستحقُّ دونَ الاستفهامِ**»]: إلا إذا كانت للتمني، فلا يجوز أن تُلغَى إذا كُرِّرت، ولا أن يُتبَع اسمُها على موضعه[8].

وشاعَ في ذا البابِ إسقاط الخبر إذَا المرادُ معْ سقوطه ظهر

(خ١)

* قولُه: «**في ذا البابِ**» إشارةٌ إلى أنه غير شائع في الباب المحمولِ هذا عليه، وهو بابُ "إنَّ"، والفرقُ: أن الخبر هنا ...[9] السؤال، بخلافه في "إنَّ"، فهذا جوابٌ عن ...[10] أنهم توسَّعوا في الفرع ...[11][12].

---

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) موضع النقط مقدار خمس كلمات انقطعت في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ٩/ب.

(٨) الحاشية في: ٩/ب.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمتين انطمست إحداهما وانقطعت الأخرى في المخطوطة.

(١١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٢) الحاشية في: ٩/ب.

ظن وأخواتُها

(خ١)

* [«ظَنَّ»]: خ[1]: «ظننتُ»[2].

انصِب بفعلِ القلبِ جُزْئَيِ[3] ابتدا   أعني رأى خالَ علمتُ وَجدا

(خ١)

* [«"وَجَدَا"»]: ﴿مَانَبْغِي﴾[4]: نطلب، أنشد ثَعْلَبٌ[5]:

أَنْشد وَالبَاغِي ...[6][7]

مصدر: وجدتّ الضالَّةَ[8].

ظنَّ حسِبْتُ وزَعَمْتُ مَعَ عَدْ   حَجَى[9] دَرَى وجَعَلَ اللذْ كاعتقد

(خ١)

---

(١) لم ترد هذه الرواية في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية ٩٧.

(٢) الحاشية في: ٩/ب.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه: جزأي.

(٤) يوسف ٦٥.

(٥) الفصيح ٧٧.

(٦) موضع النقط مقدار ست كلمات أو سبع انقطعت في المخطوطة.

(٧) بعض بيت من مشطور السريع الموقوف، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

أَنْشُدُ والباغي يُحِبُّ الوِجْدانْ

الشاهد في موضعين: مجيء "الباغي" بمعنى الطالب بشدَّة، و"الوِجْدان" مصدرًا لـ: وَجَد الضالَّة، فلا ينصب مفعولين. ينظر: شرح القصائد السبع ٢١٦، ٣٨٥، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/٩٨، والمخصص ٤/٣٣٧، ٥/٢٣٤.

(٨) الحاشية في: ١/أ.

(٩) كذا في المخطوطة، والوجه: حجا؛ لأنه واوي اللام.

* لو لم يَحتَرِز بـ: «**التي**[١] **كاعتقد**» لم يرد عليه شيءٌ؛ لأن "جعل" لا يكون قلبيًّا إلا بهذا المعنى، وما عدا القلبيِّ لا يَرِدُ عليه[٢].

* قال[٣] الزَّمَخْشَرِيُّ[٤] في: ﴿يَأْتِ بَصِيرًا﴾[٥]: يصيرُ بصيرًا، كقولك: جاء البناءُ محكَمًا، بمعنى: صار، ويشهد له: ﴿فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾[٦]، أو: يأتِ إليَّ وهو بصيرٌ، وينصرُه: ﴿وَأْتُونِى بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[٧].

* ع: ومن أفعال التصيير: "جعل"، ووَقَعَ في كلام الزَّمَخْشَرِيِّ[٨] في: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾[٩]: وإن شئت جعلت "منثورًا" مفعولًا ثالثًا، أي: جامعًا بين صفة الهباء في الخفاء، وكونِه منثورًا؛ فقال لي بعض الناس: هذا قولٌ لم يَقُلْ به أحدٌ، وهو أن "جعل" يتعدَّى إلى ثلاثةٍ.

فقلت: "جعل" إنما تعدَّت لاثنين؛ والثاني من مطلوبَيْها متكررٌ، وأما قولهم: تعدى لثلاثةٍ؛ فإنما يَعْنُون: باختلاف المواقع؛ لأن قولك: أعلمَ اللهُ زيدًا عمرًا فاضلًا؛ لا اشتراكَ بين الثلاثة[١٠] في جهاتها؛ لأن "زيدًا" مفعولُ الفاعلِ، و"عمرًا فاضلًا[١١]" مفعولان لـ"زيد"، وأصلُهما الابتداءُ والخبرُ، فمواقعُ الثلاثة باعتبار الأصل مختلفةٌ، فجاز أن يقال: تعدى إلى ثلاثةٍ، أما إذا كانت الثلاثةُ فأكثرُ أخبارًا فإنما[١٢] يقال: تعدَّى إلى

(١) كذا في المخطوطة، ولعله تجوُّز أو نسخة، وهي في متن الألفية: الذي.

(٢) الحاشية في: ٩/ب.

(٣) كتب ابن هشام على أول هذه الحاشية: «حقُّ هذا باب "كان"[صح]».

(٤) الكشاف ٢/٥٠٣.

(٥) يوسف ٩٣.

(٦) يوسف ٩٦.

(٧) يوسف ٩٣.

(٨) الكشاف ٣/٢٧٤.

(٩) الفرقان ٢٣.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

الخبر، فنَصَبَه، وهو قد يكون واحدًا فأكثرَ.

وكلامُ الزَّمَخْشَريِّ في ظاهره تجوُّزٌ؛ فإن هذا[1] ليس هو الذي يقول النحويُّ فيه عند الإطلاق: ...[2] يتعدى إلى ثلاثةٍ، وإلا لَلَزِم في باب "ظنَّ" جميعًا وفي غير ذلك أن يقال به، وأجمع النحاةُ ...[3] -أعني: التي تتعدى إلى ثلاثةٍ- لا تزيد على ثمانية[4].

وهبْ تَعَلَّم والذِي كصيَّرا   أيضًا به انصبْ مبتدًا وخبرا

(خ١)

* [**«والذي كـ"صيَّرا" أيضًا به»**]: خ: **«والتي صح»**، خ: **«أيضًا بها[5]»**، هذا الأحسن؛ لأن الذي كـ"صيَّر"[6] ليس شيئًا واحدًا، فـ"التي" تدل عليه، أي: والأشياء التي كـ"صيَّرا"[7][8].

وخصَّ بالتعليقِ والإلغاءِ ما   من قبل هبْ والأمرَ هب قد ألزما

(خ١)

* التعليقُ حكمٌ بين الإلغاء الذي هو إبطال إعمال[9] بالكليَّة، والإعمالِ[10]؛ فلهذا سُمِّي تعليقًا؛ تشبيهًا بالمعلَّقة التي ليست مُمسَكةً ولا مطلَّقةً.

قال ابنُ الخَشَّابِ[11]: ولقد أجاد أهل الصناعة في وضع اللفظ على هذا[12]

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٤) الحاشية في: ١٠/أ.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) ضرب ابن هشام على قوله: «فـ"التي"» إلى آخره.

(٨) الحاشية في: ١٠/أ.

(٩) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١١) ينظر: المحصول في شرح الفصول ٢٦٢، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢/٤٢٦.

(١٢) قوله: «على هذا» انطمس في المخطوطة، ولعله كما أثبت.

المعنى، واستعارته ...[1][2].

كذا تَعلَّم ولغيرِ الماضِ من   سواهُما اجْعل كلَّ ما لَه زُكِن
وجَوِّزِ الإِلْغاءَ لا في الابتِدَا   وانوِ ضميرَ الشأنِ أو لامَ ابتدا

(خ١)

* [«**وانوِ ضميرَ الشأنِ أو لامَ ابتدا**»]: كما تَنْويه في قولهم: إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ، أي: إنه، وعلى تقدير اللام حَمَلَ س[3]:

وَإِخَالُ إِنِّي لَاحِقٌ مُسْتَتْبِعُ[4]

أي: لَلَاحقٌ[5].

في مُوهِمٍ إِلْغاءَ ما تقدما   والتُزِمَ التعليقُ قبلَ نفيِ ما
وإنْ ولَا لَامُ ابتداءٍ أو قَسَمْ   كذا والاستفهامُ ذَا له انْحَتم

(خ١)

(١) موضع النقط مقدار كلمتين انطمستا في المخطوطة.

(٢) الحاشية في: ١/أ.

(٣) في الكتاب ٣/١٥١: «ومثلُ ذلك في الضعف: عَلِمت إنَّ زيدًا ذاهبٌ، كما أنه ضعيفٌ: قد عَلِمت عمروٌ خيرٌ منك، ولكنَّه على إرادة اللام»، ولم أقف فيه على البيت، وفي شرح التسهيل ٢/٨٦، والتذييل والتكميل ٦/٧٦ -وأظن ابن هشام صادرًا عنهما- «أن سيبويه أجاز: أظن زيدٌ قائمٌ، على تقدير لام الابتداء، وعلى ذلك حمل البيت المذكور»، فلعله فَهِم منه أن لسيبويه كلامًا على البيت، فالأقرب ضبط "حمل" في عبارة شرح التسهيل والتذييل والتكميل بالبناء للمفعول.

(٤) عجز بيت من الكامل، لأبي ذؤيب الهذلي، وصدره:

فغَبَرْتُ بعدهمُ بعيشٍ ناصبٍ   ...

«إِنِي» و«مستتبِعُ» كذا في المخطوطة مضبوطًا، ورواية الديوان: «أَنِي» -ولا شاهد فيها- و«مستتبَعُ». ينظر: الديوان ٤٩، والمفضليات ٤٢١، وجمهرة أشعار العرب ٥٣٥، وشرح أشعار الهذليين ١/٨، والمنصف ١/٣٢٢، وشرح التسهيل ٢/٨٦، والتذييل والتكميل ٦/٦٧، وتخليص الشواهد ٤٤٨، ومغني اللبيب ٣٠٥.

(٥) الحاشية في: ١٠/أ.

* لا تُلغَى إذا أُكِّدت بصريح المصدر؛ لئلا يلزمَ التناقضُ؛ لأنها تكون مُعْمَلةً في المصدر، مُلغاةً في غيره، فإن أُكِّدت بضمير المصدر، أو بالإشارة إليه، فلا يجوز الإلغاءُ إلا قليلًا مع التوسط أو التأخرِ؛ لأن الإشارةَ والضمير لَمَّا كانا مبنيَّينِ لم يظهر العامل[1] فيهما عملٌ، فجاز الإلغاءُ؛ إذ لا قبحَ في اللفظ، والإلغاءُ مع الضمير أقبحُ منه مع الإشارة؛ لأن له صيغةً تُنْبِئُ عن الإعراب، فهو نظير المعرَب[2].

* ليس من التعليق: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾[3]، إنما التعليقُ: أن يُوقَع بعد الفعل ما يسدُّ مسدَّ المفعولين جميعًا، ولا فرق بين أن تجيء بعد مضيِّ أحد المعمولين جملةً باستفهامٍ أو بغيره.

هذا قول الزَّمَخْشَرِيِّ[4]، وهو الحقُّ، وكَتَبَ عليه أبو حيَّانَ[5]: أصحابُنا يسمُّون ما مَنَعَه الزَّمَخْشَرِيُّ تعليقًا، فيقولون في الفعل إذا عُدِّي إلى اثنين، ونصب الأول، وجاءت بعده جملةٌ استفهاميةٌ، أو بلام الابتداء، أو بحرف نفيٍ: كانت الجملةُ معلقًا عنها الفعلُ، وكانت في موضع نصب، كما لو وقعت في موضع المفعولين. انتهى.

ع: وفيه نظرٌ، والحقُّ الأولُ؛ لئلا يصيرَ مُلغًى مُعْمَلًا؛ ولأن الجملة لو وقعت بعد المفعول الأولِ غيرَ مُلْتَبِسةٍ بموجِبِ التعليق، نحو: ظننت زيدًا أبوه قائمٌ؛ لم تكن إلا مرفوعةً، وشأنُ التعليق أن يكون لموجِبٍ يتخلَّف عند فَقْدِه، ودخولُ الاستفهام في الجملة الواقعةِ مفعولًا ثانيًا لم يؤثِّرْ شيئًا؛ لأنه ولو لم يوجدْ كان اللفظُ سَوَاءً[6].

لِعلمِ عِرْفانٍ وظنِّ تُهَمَهْ تعدِيَةٌ لواحِدٍ ملتزَمَه

(خ١)

---

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: للعامل.

(٢) الحاشية في: ١٠/أ.

(٣) الملك ٢.

(٤) الكشاف ٤/٥٧٥.

(٥) البحر المحيط ١٠/٢٢٠، ٢٢١.

(٦) الحاشية في: ١٠/أ.

* [«لِعِلْمِ عِرْفَانٍ»]: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا﴾[1]، ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾[2]، ﴿بِمَا كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾[3][4].

* ع: العِلمُ والظَنُّ إنما متعلَّقُهما النِّسَب، والمعرفةُ إنما متعلَّقُها الذات، تقول: علمت زيدًا قائمًا، و: عرفت زيدًا، أي: عرفت شخصَه بعد أن لم أكنْ أعرفُه، فهذا فرقُ ما بينَهما، ولهذا كان "عَلِمَ" متعديًا إلى اثنين، و"عَرَفَ" إلى واحد، ولهذا أيضًا إذا كان العِلمُ بمعنى العِرْفان لم يتعدَّ إلا إلى واحد[5].

ولرأى الرُّؤيَا انمِ ما لِعَلما طالبَ مفعولين من قبل انتما[6]

(خ١)

* «"**رَأَى" الرؤيا**»: "رأى" الحُلْميةُ.

ولحَّن الحَرِيريُّ[7] الناسَ في قولهم: سُرِرْتُ برُؤياك، وصوابُه: برُؤيتك، وأبا الطَّيِّب في قوله لبَدْرِ[8] بنِ عَمَّارٍ -وقد سامره ليلةً إلى قِطْعٍ من الليل-:

مَضَى اللَّيْلُ وَالفَضْلُ الَّذِي لَكَ لَا يَمْضِي وَرُؤْيَاكَ أَحْلَى فِي العُيُونِ مِنَ الغَمْضِ[9]

وكان صوابُه: ورُؤيتك؛ لأن "الرؤيا" للمنام، قال تعالى: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰيَ﴾[10].

---

(١) البقرة ٦٥.

(٢) البقرة ٢٢٠.

(٣) آل عمران ٧٩، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو. ينظر: السبعة ٢١٣.

(٤) الحاشية في: ١٠/أ.

(٥) الحاشية في: ١/أ.

(٦) كذا في المخطوطة، والوجه: انتمى.

(٧) درة الغوّاص ١١٦، ١١٧.

(٨) هو ابن عمار بن إسماعيل الأسدي الطبرستاني، أبو الحسين، أحد ولاة طبرية. ينظر: ديوان المتنبي ١٢٣، وتكملة تاريخ الطبري للهمذاني (ذيول تاريخ الطبري ١١/٣٢٢).

(٩) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ١٤٤، والفسر ٣/٣١٣، وشرح الواحدي ٢٤١.

(١٠) يوسف ١٠٠.

وكَتَبَ عليه ابنُ[1] بَرِّي[2]: إن هذا الأصلُ، وإنهم خالفوه، قال الرَّاعِي[3] يصفُ ضيفًا طَرَقَه ليلًا:

رَفَعْتُ لَهُ مَشْبُوبَةً عَصَفَتْ لَهَا صَبًا تَزْدَهِيها مَرَّةً وَتُقِيمُهَا

فَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا ...[4][5]

قال: ...[6] هذا جاء ...[7]: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا[8] ٱلَّتِيٓ أَرَيْنَٰكَ﴾[9]، ...[10]

(١) هو عبدالله بن بَرِّي بن عبدالجبار المصري، أبو محمد، من مشاهير علماء العربية، له: التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، وشرح شواهد الإيضاح، وغيرهما، توفي سنة ٥٨٢. ينظر: معجم الأدباء ٤/١٥١٠، وإنباه الرواة ٢/١١٠، وبغية الوعاة ٢/٣٤.

(٢) حواشي درة الغوَّاص ١٢٦.

(٣) هو عُبيد بن حصين بن معاوية النُمَيري، أبو جندل، أحد الشعراء الإسلاميين المبرِّزين، عُرِف بالراعي لكثرة وصفه الإبل، كان يفضِّل الفرزدق، فهجاه جرير. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢/٤٣٦، ٥٠٢، والأغاني ٢٤/٣٢٣، والمؤتلف والمختلف للآمدي ١٥٥.

(٤) موضع النقط مقدار خمس كلمات أو ست انقطعت في المخطوطة، وهي من تتمة البيت.

(٥) بيتان من الطويل، وتمام ثانيهما:

فكبَّر للرُّؤْيا وهاشَ فؤادُه وبشَّر نفسًا كان قبلُ يلومُها

تزدهيها: من الازدهاء، وهو التهاون والاستخفاف بالشيء، كما في: القاموس المحيط (ز هـ و) ٢/١٦٩٦، والمعنى: تُضْعِفها، مشبوبة: نار مرتفعة، صبا: ريح. ينظر: الديوان ٢٥٩ (ت. فايبرت)، ٢٢٣ (ت. الصمد)، وتهذيب اللغة ٣/٢٠، والاقتضاب ٢/١٤٩.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة، وعبارة ابن بري في حواشي درة الغوَّاص: «وعلى هذا فُسِّر في التنزيل -وعليه جِلَّةُ المفسِّرين- قولُه تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾، يعني ما رآه ليلة المعراج، وكان نظرًا في اليقظة دون المنام».

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٨) انقطعت في المخطوطة.

(٩) الإسراء ٦٠.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

المفسِّرين على ...[1] رآه ليلةَ المعراج[2]، وكان نظرًا ...[3] اليَقَظة دونَ المنام.

...[4] البخاري[5] عن ...[6] رضي الله عنه ...[7] في هذه ...[8] رؤيا عينٍ.

وممَّن جوَّز ...[9] ابنُ السِّيدِ رحمه الله[10] تعالى، قال في "الاقْتِضاب"[11] بعد قول ابنِ[12] قُتَيْبةَ[13]: رأيت في المنام رُؤيا[14]، ورأيت في الفقه[15] رأيًا، ورأيت الرجلَ[16]

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) ٣٨٨٨، ٤٧١٦، ٦٦١٣، ولفظه: «عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾، قال: هي رؤيا عينٍ أُرِيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلةَ أسري به إلى بيت المقدس».

(٦) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٧) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٨) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ينظر: الاقتضاب ٢/١٤٩.

(١٢) هو عبدالله بن مسلم الدِّينَوَري، أبو محمد، من كبار علماء اللغة والأدب، ولي قضاء الدِّينَوَر، فنُسب إليها، أخذ عن أبي حاتم السجستاني، وأخذ عنه: ابنه أحمد وابن درستويه، له: عيون الأخبار، والشعر والشعراء، وأدب الكاتب، وغيرها، توفي سنة ٢٧٦. ينظر: نزهة الألباء ١٥٩، وإنباه الرواة ٢/١٤٣، وبغية الوعاة ٢/٦٣.

(١٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ينظر: أدب الكاتب ٣٣٩.

(١٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

رُؤيةً؛ ما مُلخَّصُه: ...[1] المشهورُ، وقيل في "الرُؤية"[2]: رأيُ، ورُؤْيا، قال تعالى: ﴿يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ ٱلْعَيْنِ﴾[3]، وقال الشاعرُ[4]:

وَرَأْيُ عَيْنَيَّ الفَتَا[5] أَخَاكَا

يُعْطِي الجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَا[6]

وقال آخَرُ -أَحْسِبُه الرَّاعِيَ-:

وَمُسْتَنْبِحٍ تَهْوِي مَسَاقِطُ رَأْسِهِ عَلَى الرَّحْلِ فِي طَخْيَاءَ طُلْسٍ نُجُومُهَا

رفَعْتُ له مَشْبُوبةً

البيتين[7]، واتَّبع أبو الطَّيِّبِ المتَنَبِّي الرَّاعِيَ في ذلك[8]:

مَضَى اللَّيْلُ

البيتَ[9]. انتهى كلامُ أبي محمدٍ رحمه الله تعالى ملخَّصًا[10].

---

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) آل عمران ١٣.

(٤) هو رؤبة بن العجَّاج.

(٥) كذا في المخطوطة، والوجه: الفتى.

(٦) بيتان من مشطور الرجز. ينظر: ملحقات الديوان ١٨١، والكتاب ١/١٩١، وشرح التسهيل ١/٢٨٥، ٣/١١١، والتذييل والتكميل ٣/٣٠٦، ١١/٦٤، وتخليص الشواهد ٢١٢، والمقاصد النحوية ١/٥٥٢.

(٧) من الطويل. تقدَّم ثانيهما قريبًا. مستنبح: هو الذي ينبح كالكلاب؛ لتسمعه، فيستدل بذلك على منازل أهلها؛ ليقروه، طخياء: ليلة مظلمة، طلس نجومها: مختفية. ينظر: الديوان ٢٥٩ (ت. فايبرت)، ٢٢٣ (ت. الصمد).

(٨) كذا في المخطوطة، وبدله في "الاقتضاب": فقال.

(٩) بعض بيت من الطويل، تقدَّم قريبًا.

(١٠) الحاشية في: ١٠/أ.

* ابنُ عَطِيَّةَ[1]: وقالت عائشةُ رضي الله عنها: الرؤيا رؤيا منامٍ[2].

وهذه الآية[3] تقضي بفساده؛ لأن رؤية المنام لا فتنةَ فيها، وما كان أحدٌ لينكرَها. انتهى.

ليس كذلك، بل تكون فتنةً إذا رأى ...[4]، فكذَّبه ...[5] فيه، وقالوا ...[6][7].

* ح[8] في: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ الآية[9]: "قليلًا" و"كثيرًا" حالان. انتهى.

وهو حقٌّ؛ لأن "أرى" منقولٌ من "رأى" البَصَرِيةِ، فتعدَّت إلى اثنين.

وقال بعضهم[10]: إن "أرى" الحُلْمية تتعدَّى لثلاثةٍ، فـ"كثيرًا" و"قليلًا" عنده مفعولٌ ثالثٌ.

وجوازُ حذفِ هذا المفعولِ اقتصارًا واختصارًا يَرِدُ عليه، نحو: رأيت زيدًا في النوم، وأرانيه اللهُ في النوم[11].

---

(١) المحرر الوجيز ٣/٤٦٨.

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وأخرجه الطبري في جامع البيان ١٤/٤٤٥، بلفظ: ما فُقد جسد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكنَّ الله أسرى بروحه.

(٣) يريد: قوله تعالى في سورة الإسراء ٦٠: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾.

(٤) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٥) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٦) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ١٠/أ.

(٨) البحر المحيط ٥/٣٣٠.

(٩) الأنفال ٤٣، وتمامها: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل ٢/١٠٢، والتذييل والتكميل ٦/١٧٠.

(١١) الحاشية في: ١٠/أ.

ولا تُجِزْ هنا بلا دليل سقوطَ مفعولين أَو مفعول (خ١)

* قولُه: «**ولا تُجِزْ هُنَا**»: ابنُ عُصْفُورٍ[1]: لا خلافَ بين النحاة في امتناع الحذف في أحدهما لغير دليل، نحو: ظننت زيدًا، وأما لدليلٍ فيجوز.

ع: بخُلفٍ[2].

نحو:

فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ[3]

وهو قليل، وحذفُهما لدليلٍ أيضًا جائزٌ، نحو:

تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسِبُ[4]

وأما لغير دليلٍ؛ فالأَخْفَشُ[5] ومتابِعُوه منعوا، وأكثرُ النحويين أجازوا، والأَعْلَمُ[6] أجازه

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١/٣١٠-٣١٢.

(٢) قوله: «ع: بخلف» ملحق في الحاشية مع استقامة السياق، وهو من تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٣) بعض بيت من الكامل، لعنترة بن شدَّاد العَبْسي، وهو بتمامه:

ولقد نزلتِ فلا تظني غيرَه ... مني بمنزلةِ المُحَبِّ المكرَمِ

ينظر: الديوان ١٨٧، وجمهرة أشعار العرب ٣٥١، والألفاظ ٣٣٨، وجمهرة اللغة ١/٥٩١، والزاهر ١/٣٣١، وليس في كلام العرب ١٢٢، والخصائص ٢/٢١٨، وشرح التسهيل ٢/٧٣، والتذييل والتكميل ٦/١٤، والمقاصد النحوية ٢/٨٧٠، وخزانة الأدب ٣/٢٢٧، ٩/١٣٦.

(٤) عجز بيت من الطويل، للكُمَيت بن زيد الأسدي، وصدره:

بأيِّ كتابٍ أمْ بأيَّةِ سنَّةٍ ...

ينظر: الديوان ٥١٦، والحلبيات ٧٣، والمحتسب ١/١٨٣، وشرح التسهيل ٢/٧٣، والتذييل والتكميل ٦/٩، والمقاصد النحوية ٢/٨٦٩، وخزانة الأدب ٩/١٣٧.

(٥) معاني القرآن ١/٢٤١، وينظر: الحلبيات ٧٢.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٦/١٢. والأَعْلَم هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشَّنْتَمَري الأندلسي، أبو الحجَّاج، عالم باللغة والنحو، حافظ ضابط للأشعار والغريب، كان مشقوق الشفة

في "ظننت" وما في معناها، ومَنَعَه في "عَلِمت" وما في معناها؛ لأن الإنسان لا يخلو عن علمٍ، كعِلْمِه أن الاثنين أكثرُ من الواحد، فليس في الإخبار بالعلم فائدةٌ، وأما الظنُّ فقد يخلو منه[1].

* الخَضْرَاويُّ[2]: فإذا قيل: مَنْ ظننته[3] قائمًا؟ قلت: زيدًا، وإذا قيل: ما ظننت زيدًا؟ قلت: قائمًا، وإن شئت أظهرت.

ع: وإذا قيل: أظننت زيدًا قائمًا؟ قلت: ظننت، وإن شئت أظهرت[4].

وكتظنُ اجْعلْ تقولُ إن وَلي ... مُستَفْهِمًا به ولم يَنفَصِل
بغيرِ ظرفٍ أو كظرفٍ أو عَملْ ... وإن ببعضِ ذِي فصلت يُحتمل
وأُجْرِيَ القولُ كظنٍ مطلقا ... عندَ سُليم نحو قُلْ ذَا مشفقا

=

العليا، فلقب بالأعلم، وأضرَّ في آخر عمره، أخذ عن ابن الإفليلي، وأخذ عنه أبو علي الغسَّاني، له: شرح الجمل، وشرح أبيات الجمل، وشرح الحماسة، وغيرها، توفي سنة ٤٧٦. ينظر: معجم الأدباء ٢٨٤٨/٦، وإنباه الرواة ٦٥/٤، وبغية الوعاة ٣٥٦/٢.

(١) الحاشية في: ١٠/أ.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١٧/٦.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في التذييل والتكميل ١٧/٦ نقلًا عن الخضراوي: ظننت.

(٤) الحاشية في: ١٠/أ.

أَعْلَمَ وأَرى

إلى ثلاثة رَأى وعَلِما عَدَّوا إِذَا صَارَا أَرى وأعلما

(خ١)

* ع: إن قلت: كيف بوَّب على "أَعْلَمَ" و"أَرَى"، وذَكَر "أَخْبَرَ" و"خَبَّرَ" و"حَدَّث" و"أَنْبَأَ" و"نَبَّأَ"؛ ولم يقُلْ كما قال: "كان" وأخواتُها، و"ظنَّ" وأخواتُها؟

قلت: إنما تعدِّيْ[1] "أعلمَ" و"أرى" إلى ثلاثةٍ؛ لأنهما نُقِلا مما يتعدَّى لاثنين، فكسَبَهما صح[2] حرفُ النقل مفعولًا ثالثًا، وأما البواقي فإنما تعدَّت للثلاثة على تضمُّنها معنى "أعلمَ" و"أرى"، ذكره ابنُ عُصْفُورٍ[3] رحمه الله تعالى وغيرُه، فلهذا بوَّب على الأصل، كما تقول: باب "كان"، وتتركُ ذِكرَ أخواتِها[4].

وما لمفعولَي علمتُ مطلقا للثَّان والثالث أيضا حُقِّقا

(خ١)

* ومن التعليق: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ﴾ الآية[5]، ...[6] الشاعر[7]:

(١) كذا في المخطوطة مضبوطًا بالياء ساكنةً.

(٢) "كسب" يأتي متعديًا لاثنين، بمعنى "أكسب"، ينظر: القاموس المحيط (ك س ب) ١/٢٢١، وصحح عليه ابن هشام هنا؛ لئلا يُظَنَّ أنه المتعدي لواحد.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١/٣٠٤.

(٤) الحاشية في: ١٠/ب.

(٥) سبأ ٧، وتمامها: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾.

(٦) موضع النقط انقطاع في المخطوطة لا أعلم مقداره، لإكمال الحاشية في مكان آخر من الورقة.

(٧) لم أقف على تسميته.

حَذَارِ ...[1] إنَّكَ لَلَّذِي سَتُجْزَى ...[2] فَتَسْعَدُ ...[3][4]

* ع: قال تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ * ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾[5]، فعلّق الفعلَ عن المفعولين، وأعملهما[6] في الأول[7].

* ع: اعلمْ أنه جاز الإلغاءُ والتعليقُ في هذا الباب والذي قبلَه من وجهين:

الأول: أن الفعل إذا أُلغي أو عُلِّق انعقد من المعمولين مبتدأ وخبرا[8].

والثاني: أن مفعول هذه ليس حقيقيًّا، يدلُّك على ذلك: أن متعلَّق الظن في: ظننت زيدًا قائمًا: النسبةُ، لا: زيدٌ، ولا: قائمٌ؛ ولهذا جاز: ظننتُني[9]، ولم يَجُزْ: ضَرَبْتُني؛ لأنه ليس بمفعولٍ حقيقة، ومِن ثَمَّ لم يُعلَّقْ عن أوَّل الثلاثة، ولم يُلْغَ[10].

* ابنُ عُصْفُورٍ[11]: حذفُ الثلاثةِ المفعولين اقتصارًا جائزٌ، وكذا الحذفُ اختصارًا، فتقول: أعلمتُ، في جواب: أأعلمتَ زيدًا عمرًا فاضلًا؟ وفي غير جواب.

وأما حذف اثنين وإبقاءُ واحدٍ على سبيل الاختصار فجائزٌ، وعلى سبيل

---

(١) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٢) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٣) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعتا في المخطوطة. وهذا بيت من الطويل، وهو بتمامه:

حَذَارِ فقد نُبِّئْتَ إنَّك لَلَّذي سَتُجزى بما تسعى فتَسعَدُ أو تَشقَى

الشاهد: تعليق الفعل "نُبِّئ" المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل عن العمل، لدخول اللام في قوله: لَلَّذي". ينظر: شرح التسهيل ٢/١٠٣، والتذييل والتكميل ٦/١٦٠، والمقاصد النحوية ٢/٩٠٧.

(٤) الحاشية في: ١٠/ب.

(٥) الانفطار ١٧، ١٨.

(٦) كذا في المخطوطة، والوجه: وأعمله.

(٧) الحاشية في: ١٠/ب.

(٨) كذا في المخطوطة، والوجه: وخبرٌ.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) الحاشية في: ١٠/ب.

(١١) شرح جمل الزجاجي ١/٣١٣، ٣١٤.

الاقتصار ممنوعٌ؛ لئلا تلتبسَ "أعلمت" المتعديةُ لثلاثةٍ بالمتعدية إلى اثنين، ولم يَجُزْ ذاك في أخوات "أعلمت" -وإن كانت لا لبسَ فيها- حملًا على "أعلمت"؛ لأنها إنما تعدَّت إلى ثلاثةٍ؛ لتضمُّنها معناها، وللحمل عليها، هذا قول س[1]، وأما غيره ممَّن لم يوافقه فأجاز ذلك[2]؛ ما لم يؤدِّ إلى بقاء أحدِ المفعولَيْن اللذَيْنِ أصلُهما الابتداءُ والخبرُ، وحذفِ الآخَر، فأجازوا: أعلمت زيدًا؛ إنْ قدَّرت "زيدًا" مفعولًا أوَّلَ، لا ثانيًا ولا ثالثًا، و: أعلمت زيدًا أخاك؛ إذا قدَّرتهما ثانيًا وثالثًا[3].

* والأولُ استغنِ به وعنه[4]، مثلُ: كسا، وابنُ خَرُوفٍ[5] ...[6] أي: عن هذه المقالة.

ع: وغَرَّه في ذلك كلامُ لس[7] تأوَّله الأكثرون، وزعم الشَّلَوْبِينُ[8] أن قول ابنِ خَرُوفٍ قولُ المحققين[9].

وإن تعدَّيا لواحدٍ بلا همزٍ فلاثنين بهِ توَصَّلا
والثَّانِ منهما كثاني اثني كَسَا فهو به في كلّ حُكْم ذُو ائْتِسا
(خ١)

(١) الكتاب ١/٤١.

(٢) قوله: «فأجاز ذلك» مكرر في المخطوطة.

(٣) الحاشية في: ١٠/ب.

(٤) أي: يجوز الاقتصار عليه وحذف الثاني والثالث، ويجوز حذفه والاقتصار على الثاني والثالث.

(٥) شرح الجمل ١/٣٦١، ٣٦٦، وينظر: شرح التسهيل ٢/١٠٠، والتذييل والتكميل ٦/١٥٥، وارتشاف الضرب ٤/٢١٣٥.

(٦) موضع النقط كلمة لم أتبيَّنها في المخطوطة، ورسمها: صنر.

(٧) الكتاب ١/٤١، وهو قوله في ترجمة الباب: «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعولٍ منهم واحدٍ دون الثلاثة».

(٨) شرح الجزولية الكبير ٢/٧٠٦.

(٩) الحاشية في: ظهر الورقة الملحقة بين ١٠/ب و١١/أ.

* و"رأى" في ذلك قسمان: تارةً تكون من الرأي، نحو: ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾[1]، وتارةً من الرؤية، نحو: ﴿أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ﴾[2][3].

وكأَرى السابِقِ أنبا أخْبَرا حَدَّث نبأَ كذاك خَبّرا

(خ١)

* قال ابنُ الطَّرَاوةِ في "رسالته على الإيضاح"[4]: قال -يعني: أبا عَلِيٍّ[5]-: وإذا تعدى إلى مفعولين عُدِّي [بالهمزة][6] إلى ثلاثةٍ، وس[7] قد قَصَر هذا على تسعة[8] أفعال، وهي: "أعلمَ" و"أَرى" و"أخبرَ" و"خبَّر" و"أنبأَ" و"نبَّأ" و"حدَّث"، وهذا الرجلُ أطلق القولَ في كل ما تعدى إلى مفعولين.

ع: المنقولُ عن س[9] خلافُ ما نقله عنه ابنُ الطَّرَاوةِ، وخلافُ ما قال الفَارِسيُّ[10].

* أجاز أبو عَلِيٍّ[11] أن يكون مِن تَعَدِّي "نبَّأ" لثلاثةٍ: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾[12]، على أن تكون "مِنْ" زائدةً على رأي الأَخْفَشِ[13]، والمفعولُ

---

(١) النساء ١٠٥.

(٢) آل عمران ١٥٢.

(٣) الحاشية في: ١٠/ب.

(٤) الإفصاح ٣٦، ٣٧.

(٥) الإيضاح ١٠٥.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الإيضاح والإفصاح المنقول منهما.

(٧) الكتاب ١/٤١.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الإفصاح: سبعة، وهو الموافق لما سيذكره.

(٩) هي في الكتاب ١/٤١ ثلاثة: أَرى، ونبَّأ، وأعلم.

(١٠) الحاشية في: ١٠/ب.

(١١) الحجة ٢/٩، ١٠.

(١٢) التوبة ٩٤.

(١٣) معاني القرآن ١/١٠٥، ٢٧٦، ٢٩٨.

الثالثُ محذوفًا، أي: أخبارَكم مشروحةً.

ع: وليس ذلك بصوابٍ؛ لأنه يكون المعنى: أنه تعالى أعلمَ المؤمنين أن أخبار المنافقين مشروحةً خاصةً، وليس كذلك.

...[1] أي: نبَّأنا الله من أخبارِكم ما كنتم تُسِرُّونه بَيِّنًا[2].

وعليه من الاعتراض نظيرُه؛ لأن "بَيِّنًا" حالٌ أيضًا، ولم يقع التَّنْبِيءُ عليها[3].

* ابنُ عَطِيَّةَ[4] في: ﴿وَيَسْتَنْبِـُٔونَكَ﴾[5]: قيل: إنها بمعنى: يستَعْلِمونك، فهي على هذا تحتاج إلى ثلاثة مفعولِينَ، أحدُها الكافُ، والابتداءُ والخبرُ في محل المفعولَيْن.

ح[6]: ليس كما ذَكَر؛ لأن "استعلَمَ" لا يُحفَظُ كونُها متعديةً إلى مفاعيلَ ثلاثةٍ، لا تقولُ: استَعْلَمت زيدًا عمرًا قائمًا[7].

* "أعلمَ" و"أَرى" مجمَعٌ عليهما، وزاد س[8]: "نبَّأ"، وغيرُه الباقيَ، والأَخْفَشُ[9] جميعَ بابِ "ظنَّ" إذا دخلت الهمزةُ.

لنا: أن الأصل أن لا يجوز في "أعلمَ" و"أَرى"؛ لعدم ما يتعدى لثلاثةٍ بنفسه،

(١) موضع النقط انقطاع في المخطوطة، لا أعلم مقداره، لإكمال الحاشية في مكان آخر من الورقة.

(٢) هذا وجه ثانٍ في الآية أجازه الفارسي في هذا الموضع من "الحجة"، وهو كون "مِنْ" ظرفًا، والمفعولين الثاني والثالث محذوفين، وسيعيد ابن هشام هذه المسألة في باب حروف الجر ص ٦٢٤.

(٣) الحاشية في: ١٠/ب.

(٤) المحرر الوجيز ٣/١٢٥.

(٥) يونس ٥٣.

(٦) البحر المحيط ٦/٧١.

(٧) الحاشية في: ١٠/ب.

(٨) الكتاب ١/٤١.

(٩) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٣٢٧، وشرح جمل الزجاجي ١/٣٠٤، وشرح التسهيل ٢/١٠٠، والتذييل والتكميل ٦/١٦٨.

فنقيسَ عليه، لكن سُمِع، فقُبِلَ، ولم نَقِسْ عليه، ثم إنه[1] وافَقَنا على منع: أكسيت زيدًا عمرًا ثوبًا، ولا فرقَ إن قاس[2].

ومنها عند المصنِّف[3]: "أَرى" الحُلْمِيةُ؛ لثبوت: ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ﴾[4]؛ لأنها في الأصل تتعدى لاثنين عنده[5].

(١) أي: الأخفش.

(٢) في المخطوطة مهملة، ولعلها كما أثبت.

(٣) شرح التسهيل ٢/١٠٢.

(٤) الأنفال ٤٣.

(٥) الحاشية في: ظهر الورقة الملحقة بين ١٠/ب و١١/أ.

الفاعِلُ

الفاعل الذي كمَرفوعَي أَتَى ... زيدٌ منيرًا وجهُه نِعم الفتى
وبعدَ فعلٍ فاعلٌ فإِن ظَهَر ... فهُوَ وإلا فضميرٌ استتر

(خ ١)

* قال الله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[(١)]، فاعلُ "يَهْدِ" ضميرُه تعالى، بدليل قراءةِ بعضِهم بالنون[(٢)]، ومعناه: نُبَيِّنُ، قاله الزَّجَّاجُ[(٣)].

وقيل: الفاعلُ مقدَّر، أي: الهَدْيُ والأمرُ، أو النظرُ والاعتبارُ، قال ابنُ عَطِيَّةَ[(٤)]: وهو أحسنُ ما يُقدَّر به عندي.

وردَّ عليه أبو حَيَّانَ[(٥)]، وقال: هذا قولُ المُبَرِّدِ[(٦)]، وفيه حذفُ الفاعل، وهو لا يجوز.

ع: هذا إضمارٌ لا حذفٌ، كما قالوا: إذا كان غدًا فأْتِنِي[(٧)]، وإضمارُ ما لم يتقدم ذكرُه[(٨)] لدليلٍ جائزٌ بالإجماع.

وقال[(٩)] الزَّمَخْشَريُّ[(١٠)]: الفاعلُ الجملةُ بعدُ بمعناها[(١١)] ومضمونها، ونظيرُه: ﴿وَتَرَكْنَا

---

(١) طه ١٢٨.

(٢) هي قراءة الحسن وأبي عبدالرحمن السلمي ومجاهد وقتادة. ينظر: المبسوط لابن مهران ٢١١، وشواذ القراءات للكرماني ٣١٤.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٧٩.

(٤) المحرر الوجيز ٤/٦٩.

(٥) البحر المحيط ٧/٣٩٦.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/٢٠٤، ومشكل إعراب القرآن ٥٣٢.

(٧) رواه سيبويه في الكتاب ١/٢٢٤، والفراء في معاني القرآن ١/٣٦٢.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) الكشاف ٣/٩٦.

(١١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

عَلَيْهِ فِي ٱلْآخِرِينَ [١] * سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ ﴾[٢]، أي: تركنا عليه هذا اللفظَ، قال: ويجوز أن يكون فيه ضميرُ اللهِ أو الرسولِ[٣].

قال أبو حَيَّانَ[٤]: كونُ الجملة فاعلًا مذهبٌ كوفيٌّ[٥]، والتنظيرُ بآيةِ "وَٱلصَّـٰٓفَّـٰتِ"؛ لأن "تَرَكْنَا" في معنى القول، فحُكِيتْ به الجملةُ، كأنه قيل: وقلنا عليه، وأطلقنا هذا اللفظَ، والتخريجُ الأوَّلُ أَوْلى ما قيل، والمفعولُ عليه محذوفٌ، أي: أَوَلَم يُبيِّن اللهُ العِبَرَ[٦] بإهلاك القرون السابقة؟

ع: ابنُ مَالِكٍ[٧] في: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾[٨]: الفاعلُ مؤوَّلٌ، أي: كيفيَّةُ فِعْلِنا، وكذا: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾[٩]، أي: كثرةُ[١٠] ...[١١].

ع: ولا يُنْكَرُ أن الجملة تكون في معنى المصدر، وإن لم تقترنْ بلفظه[١٢].

وجَرِّدِ الفعلَ إذَا ما أُسْنِدَا لاثنينِ[١٣] او جمعٍ كفازَ الشُهَدا

---

(١) انقطعت في المخطوطة.

(٢) الصافات ٧٨، ٧٩.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) البحر المحيط ٧/٣٩٦.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١/٥٦، ٦/١٧٣، وارتشاف الضرب ٣/١٣٢٠، ومغني اللبيب ٥٢٤.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) شرح التسهيل ٢/١٢٣.

(٨) إبراهيم ٤٥.

(٩) السجدة ٢٦.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٢) الحاشية في: ١٠/ب.

(١٣) كذا في المخطوطة، والذي في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها: «لاثنين أو». ينظر: الألفية ٩٩.

وقد يُقالُ سَعِدَا وسَعِدُوا والفعلُ للظاهر بعد مسند

(خ١)

* قولُه: «**وقد يُقَالُ**» البيتَ: ادَّعى الزَّمَخْشَريُّ[١] في: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَـٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ﴾[٢] أنه يجوز كونُ "مَنْ" فاعلًا، والفاعلُ علامتُه جمعٌ، كما قالوا: أكلوني البَرَاغِيثُ[٣].

قال أبو حَيَّانَ[٤]: نصَّ ابنُ عُصْفُورٍ[٥] على أنها لغةٌ ضعيفةٌ، وأيضًا فلم تُسْمَع إلا والفاعلُ صريحٌ في الجمع، لا محتمِلٌ، وعَوْدُ الضمير على مفردٍ ...[٦][٧].

ويرفعُ الفاعلَ فعلٌ أُضْمرا كمثلِ زيدٌ في جواب من قرا

وتاءُ تأنيثٍ تَلي المَاضِيْ إذَا كان لأُنثى كأَبَتْ هندُ الأَذى

(خ١)

* رُوِي عن أبي[٨] حَنِيفَةَ رحمه الله تعالى أنه قال لَمَّا قال قَتَادَةُ[٩] بنُ دِعَامَةَ السَّدُوسِيُّ بالكوفة: سَلُوني ما شئتم: سَلُوه عن نملة سليمانَ؛ أذكرًا كانت أم أنثى؟

---

(١) الكشاف ٣/٤٣.

(٢) مريم ٨٧.

(٣) لغة لبعض العرب رواها سيبويه في الكتاب ١/١٩، ٧٨، ٢/٤١، ٣/٢٠٩، والأخفش في معاني القرآن ١/٢٨٦.

(٤) البحر المحيط ٧/٢٩٩.

(٥) شرح جمل الزجاجي ١/١٦٧.

(٦) موضع النقط مقدار سطر انقطع في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ١٠/ب.

(٨) هو النعمان بن ثابت التيمي الكوفي، أحد أئمة المذاهب الفقهية الأربعة المتبوعة، أخذ عن كبار التابعين، توفي سنة ١٥٠. ينظر: سير أعلام النبلاء ٦/٣٩٠.

(٩) هو أبو الخطاب، من أعلام التابعين البصريين، وكبار المحدثين والمفسرين، أخذ عن أنس بن مالك وابن المسيب والحسن وغيرهم، توفي سنة ١١٨. ينظر: سير أعلام النبلاء ٥/٢٦٩.

فسَألوه، فلم يُجِبْ، فسُئِل أبو حَنِيفَةَ، فقال: أنثى؛ لقوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾[1]؛ وإلا لقال: قال نملةٌ[2].

قالوا: ولا حجَّةَ فيما ذكره أبو حَنِيفَةَ؛ لأن ما لا يُمكن التمييزُ فيه بين الذكر والأنثى، ولفظُه مؤنثٌ؛ تَجِب فيه التاءُ، كالنملة والقَمْلة، فهذا كالمؤنث بالتاء من الحيوان العاقلِ، كالمرأة، أو غير العاقل، كالدابَّة.

وقال الزَّمَخْشَرِيُّ[3]: النملةُ كالحمامة والشاة في وقوعها على الذكر والأنثى، تقول: حمامةٌ ذَكَرٌ، وحمامةٌ أنثى، و: هو، وهي.

قال أبو حَيَّانَ[4]: بين ...[5] فيمكن التمييز[6] بالصفة، فتقول: حمامةٌ ذَكَرٌ، وحمامةٌ أنثى، وأما التمييز بـ"هو" و"هي" فلا يجوز، لا تقول: هو الحمامة، ولا: هو الشاة[7].

* قال أبو عَلِيٍّ في "التَّكْمِلة"[8]: قال أبو عَمْرٍو، عن يُونسَ[9]: فإذا أرادوا المذكرَ قالوا: هذا شاةٌ ذَكَرٌ، وهذا حمامةٌ ذَكَرٌ، وهذا بطَّةٌ ذَكَرٌ[10].

* فأما قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ﴾[11]، ثم قال: ﴿مِّنْهُ﴾؛ ففيه وجهان:

---

(١) النمل ١٨.

(٢) أورد القصة الزمخشري في الكشاف ٣/٣٥٦.

(٣) الكشاف ٣/٣٥٦.

(٤) البحر المحيط ٨/٢٢٠.

(٥) موضع النقط مقدار سطر انقطع في المخطوطة.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) الحاشية في: ١٠/ب.

(٨) ٣٦٦.

(٩) ينظر: المخصص ٥/٦٨.

(١٠) الحاشية في: ظهر الورقة الملحقة بين ١٠/ب و١١/أ.

(١١) النساء ٨، وتمامها: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾.

أحدهما: أنه حَمَل "القسمة" على المقسوم، فيكون تذكيرًا على المعنى.

والثاني: أن يعود على غير مذكورٍ في اللفظ، أي: فارزقوهم من الإرث، كقوله: ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾[1]، وهذا هو الجيد[2].

ع: لأن الأول خاص بالقسمة، وأبو عَلِيٍّ جوَّزهما في "التَّكْمِلة"[3].

وأما قوله[4]:

إِذْ هِيَ أَحْوَى

البيتَ[5]؛ فـ"حاجبُه" مبتدأٌ، و"العينُ" معطوفٌ، و"مَكْحُولُ" إن شئت أعطيته للثاني، وجعلت خبرَ الأول محذوفًا، وهو الأرجحُ، كما تحمل على العامل الأقربِ في نحو: ضربت وضربني زيدٌ، وعليه جاء:

(١) فاطر ٤٥.

(٢) كأنه ضرب على قوله: «وهذا هو الجيد».

(٣) ٣١٠.

(٤) هو طُفَيل الغَنَوي.

(٥) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

إذْ هيَ أحوى من الرِّبْعيِّ، حاجبُهُ ... والعينُ بالإِثْمِدِ الحاريِّ مكحولُ

أحوى: في لونه سواد، والرِّبْعي: نبات الربيع. ينظر: الديوان ٧٥، والكتاب ٢/٤٦، ومعاني القرآن للفراء ١/١٢٧، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٣٦٦، والبصريات ١/٦٦١، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٦٩، والإنصاف ٢/٦٣٨، وشرح جمل الزجاجي ٢/٣٧٣، ٢/٦١٢، وضرائر الشعر ٢٧٧، والتذييل والتكميل ٤/٢٤.

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ[1]،

وإن شئت عكست.

ع: هذا عندي أرجحُ، خلافًا لعَبْدِالقَاهِرِ[2]؛ لأنه اعتَضَد بمرجِّحٍ، وهو عدم المخالفة بين المذكر والمؤنث، وهذا قول الأَصْمَعيِّ، رواه عنه أبو عُثْمَانَ وغيرُه[3]، والأولُ حكاه في "التَّكْمِلة"[4] عن س[5]، وعلى هذا يكون من باب الضرورة، كقوله[6]:

(١) بعض بيت من المنسرح، لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي، وقيل: لقيس بن الخَطِيم، وهو بتمامه:

نحن بما عندنا، وأنتَ بما عندكَ راضٍ والرأيُ مختلفُ

ينظر: الكتاب ٧٥/١، ومعاني القرآن للفراء ٤٣٤/١، ٤٤٥، وللأخفش ٨٨/١، ٣٥٧، ومجاز القرآن ٣٩/١، والبيان والتبيين ١٠٠/٣، والمقتضب ١١٢/٣، ٧٣/٤، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٧٩/٢، والتبيين ٣٣٨، وسفر السعادة ٧٨١/٢، وشرح التسهيل ٦١/١، والتذييل والتكميل ٢٣٠/١، ١٨٩/٥، ومغني اللبيب ٨١٠، والمقاصد النحوية ٥٣٤/١، وخزانة الأدب ٢٧٥/٤، ٢٩٥/١٠.

(٢) المقتصد في شرح التكملة ٥٦٢/١.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٣٢/٥، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٦٧/١، والتكملة ٣١٠، والمخصص ٥٦/٥.

(٤) ٣١٠.

(٥) الكتاب ٤٦/٢.

(٦) هو عامر بن جُوَين الطائي.

وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[(١)][(٢)]

وإنما تلزمُ فعلَ مُضمر متصلٍ أو مفهم ذات حِرِ

(خ١)

* قولُه: «**وإنَّما تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرٍ**»: إنما لم تَجِبْ في: طَلَعَت الشمسُ[(٣)]، ووَجَبَت في: الشمسُ طَلَعَتْ؛ لأن مجيء الفاعل بعد الفعل لا يُوقِع في لَبْسٍ أنَّ المراد غيرُه، وأما إذا قلت: الشمسُ طَلَعَت، فإنك لو لم تأتي[(٤)] بالتاء جاز أن يُظَنَّ أن الفاعل شيء منتَظَرٌ غيرُ ما تقدَّم، أشار إليه[(٥)] أبو عَلِيٍّ[(٦)]، وذَكَرَه شيخُنا[(٧)]، ويمكن أيضًا أن يقال: إنَّ بحَسَبِ شدةِ اتصال الفاعل استحقَّ تأنيثَ[(٨)] الفعلِ له.

---

(١) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ...

أبقلت الأرض: خرج بَقْلُها، وهو النبات. ينظر: الكتاب ٢/٤٦، ومعاني القرآن للفراء ١/١٢٧، ومجاز القرآن ٢/٦٧، ٢/١٢٤، ومعاني القرآن للأخفش ١/٦٢، ٣٢٧، والأصول ٢/٤١٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٣٦٣، والمحتسب ٢/١١٢، وأمالي ابن الشجري ١/٢٤٢، واللباب ٢/١٠٢، وشرح التسهيل ١/١٢٣، والتذييل والتكميل ٢/١٤١، ٦/١٩٦، ومغني اللبيب ٨٦٠، والمقاصد النحوية ٢/٩٢٨، وخزانة الأدب ١/٤٥.

(٢) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ١٠/ب و١١/أ.

(٣) في المخطوطة: «الشمسُ م طلعتَ م»، دلالةً على أن الصواب بالتقديم والتأخير.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: تأتِ، لأنه مجزوم بحذف حرف العلة.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) التكملة ٣٠٧.

(٧) المتكلم هنا هو عبدالقاهر الجرجاني، كما سيأتي في آخر الحاشية، وشيخه هو محمد بن الحسين بن محمد بن عبدالوارث الفارسي، أبو الحسين، أحد العلماء بالنحو والأدب، أخذ عن خاله أبي علي الفارسي، وأخذ عنه عبدالقاهر الجرجاني، له: كتاب الشعر، وكتاب الهجاء، توفي سنة ٤٢١. ينظر: نزهة الألباء ٢٥١، ومعجم الأدباء ٦/٢٥٢٣، وإنباه الرواة ٣/١١٦، وبغية الوعاة ١/٩٤.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

ع: ألا ترى أن الفعل لا يؤنث لتأنيث المفعول، وأن الفاعل إذا فُصِل من الفعل[1] استُبِيح فيه عدمُ التأنيث؟[2]

فإذا كان ضميرًا كان أشدَّ اتصالًا من الظاهر.

ع: وأنه[3] في الظاهر في نحو: طَلَعَت الشمسُ، يجوز الوجهان، وما بعد الجواز إلا الوجوبُ، وأما نحو: هند قامت، فأوضحُ؛ لأنه كان مع الظاهر واجبًا. انتهى.

ع: هذا كلام عَبْدِالقَاهِر[4][5].

* قال ابنُ الخَبَّازِ[6] ...[7] وابنُ يَعِيشَ[8] وغيرُهم[9] -وهو مستفادٌ من كلام ...[10]-: إنما لَحِقَتْ علامةُ التأنيث في مجيء ...[11]، دون علامةِ التثنية والجمع في الأمر العام؛ لأن ...[12] والجمع غير لازمَيْنِ؛ لأن كل اثنين وكلَّ جماعةٍ يجوز أن ...[13]، بخلاف المؤنث؛ فإنه لا ينقلب مذكرًا[14].

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ينظر: شرح التكملة ١/٥٥٨، ٥٥٩.

(٥) الحاشية في: ظهر الورقة الملحقة بين ١٠/ب و١١/أ.

(٦) توجيه اللمع ١٢٤.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٨) شرح المفصل ٥/٩٢.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ينظر: الأصول ١/١٧٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٦/١١٧، والتكملة ٣٠٧، والحجة ٢/٥٢، والتعليقة ١/٢٤٣، وأمالي ابن الشجري ١/٢٠٠، وشرح جمل الزجاجي ١/١٦٨.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(١١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٤) الحاشية في: ١١/أ.

وقد يُبيح الفَصلُ تركَ التاءِ في نحوِ أتى القاضيَ بنتُ الواقف

(خ١)

* ع: جعلوا للمجاورة حظًّا، ولم ينظروا إلى الحقيقة، كما قالوا: جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ[١]، وإنما لَزِمَت في نحو: هند قامت؛ لأن الفاعل لا يمكن انفصاله؛ أَلَا تراه[٢] حيث أمكن حُذِفت، نحو: هند ما قام إلا هي؟[٣]

* ع: قرأ إِبْراهِيمُ[٤]: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾[٥] بالياء، فيُمكِن أن يكون ذلك للفصل، ويمكن أن يكون اسمُ "كان" ضميرَه تعالى، والجملةُ بعده خبرٌ، أو ضميرَ الشأن، والجملةُ مفسِّرة.

قال أبو الفَتْحِ[٦]: وأنا أرى أنَّ: كان في الدار هندٌ، أسهلَ من: حضر القاضيَ امرأةٌ؛ لأن تأنيث الفاعل إنما لَحِقَ الفعلَ؛ لأنهما كالشيء الواحد من جهةِ افتقارِ كلٍّ منهما إلى الآخر[٧]، وأنت لو حذفت "كان" بقي اسمُها مبتدأً، وما بعده خبرُه، فافهمْ ذلك، فإنه حَالُه[٨].

والحذفُ معْ فَصْلٍ بإلا فُضِّلا كما زَكى[٩] إلَّا فَتاةُ ابنِ العلا

وَالحذفُ قد يأتي بلا فصلٍ ومع ضميرِ ذي المجازِ في شعرٍ وقع

(خ١)

---

(١) قول للعرب رواه الأخفش في معاني القرآن ٢/٤٤٩.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) الحاشية في: ١١/أ.

(٤) هو ابن يزيد بن قيس النخعي الكوفي، أبو عمران، أحد أئمة أتباع التابعين، أخذ عن تلاميذ ابن مسعود. ينظر: سير أعلام النبلاء ٤/٥٢٠.

(٥) الأنعام ١٠١. ينظر: مختصر ابن خالويه ٤٥، وشواذ القراءات للكرماني ١٧٥.

(٦) المحتسب ١/٢٢٤.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) الحاشية في: ١١/أ.

(٩) كذا في المخطوطة، والوجه: زكا؛ لأنه واوي اللام.

* [**في شِعْرٍ وَقَعْ**]:

فَإِمَّا تَرَيْنِي اليومَ[1] لِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا[2]

إن قيل: لو قال: أَوْدَتْ، لم ينكسر.

فالجوابُ: أنه كان يكون فيه ...[3] عدم الرِّدْف[4]؛ لأن القصيدة كلَّها مُرْدَفة[5].

* [**في شِعْرٍ وَقَعْ**]: ع: وأجازه ابنُ كَيْسَانَ[6] في النثر.

وقد يُستَدل له بقوله تعالى: ﴿**وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ**﴾[7]، قال أبو عَلِيٍّ في "التَّذْكِرة"[8]: وليس منه؛ لأن "القِسمة" يراد بها المقسومُ، كالطِّلْق[9]، والصيد، والصِيد، ألَا ترى أنهم لا يُرْزَقون من تمييز الحِصَص، بل من الأعيان التي تُقسَم وتُمَيَّزُ؟

(١) كذا في المخطوطة مضبوطًا، وعليه ينكسر البيت، وصوابه ما في المصادر:

فإمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ ...

وروي بروايات أخرى، ليس منها ما في المخطوطة.

(٢) بيت من المتقارب، للأعشى. اللِمَّة: الشَعر إذا ألمَّ بالمنكبين. ينظر: الديوان ١٧١، والكتاب ٢/٤٦، ومجاز القرآن ١/٢٦٧، ومعاني القرآن للأخفش ١/٦٢، والأصول ٢/٤١٣، والبصريات ١/٣٦٧، وأمالي ابن الشجري ١/١٥٩، والإنصاف ٢/٦٢٩، وشرح التسهيل ١/١٢٣، والتذييل والتكميل ٦/١٩٦، والمقاصد النحوية ٢/٩٣٠، ٤/١٨٠١، وخزانة الأدب ١١/٤٣٠.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) الرِّدْف هو ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ سواكن قبل حرف الروي معه، والواو والياء تجتمعان في قصيدة واحدة، والألف لا يكون معها غيرها. ينظر: الوافي في العروض والقوافي ٢٠٤، ٢٠٥.

(٥) الحاشية في: ١١/أ.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٥٩٧، ومغني اللبيب ٨٦٠، وخزانة الأدب ١/٤٦.

(٧) النساء ٨.

(٨) لم أقف عليه في مختارها لابن جني. وينظر: الشيرازيات ١/٢٤٠، والحجة ٣/٢٦٦، ٢٧٨.

(٩) هو الشيء الحلال المطلق. ينظر: القاموس المحيط (ط ل ق) ٢/١٢٠٠.

ع: وقيل: الضمير لـ"النصيب" في قوله: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ﴾[1]، وقيل: للرزق المفهوم من: ﴿فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾، كقوله: ﴿ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ﴾[2].

ومثالُ الآية: ﴿وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ ٱلْمَآءَ قِسْمَةٌۢ بَيْنَهُمْ﴾[3]، أي[4]: مقسوم.

ومن ذلك: ﴿كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا﴾[5]، في قراءة مَنْ فتح طاء "قِطَعًا"[6]، فإنه مستشكَلٌ؛ إذ الوجه أن يقول: مُظلِمةً.

والجواب عند علماء العربية: أن "مُظلِمًا" ليس صفةً لـ"قِطَعًا"، بل حالٌ من "الليل"[7].

والتاءُ مع جمعِ سوى السالِمِ من مُذكَّرٍ كالتاءِ مع إحدى اللَّبِنِ

(خ١)

* قولُه: «**جَمْعِ سِوَى السالِمِ**»: نحو: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[8].

وقولُه: «**سِوَى السالِمِ**»: لأن الواو عَلَمُ التذكير؛ ولأن المفرد لم يتغيَّر.

وقولُه: «**معْ إحدى اللَبِنْ**»: يعني: في التذكير والتأنيث لا غيرُ، ولا يريد في كيفية التأنيث؛ أَلَا تراك تقول: النسوة قائمات، ولا يجوز: قائمةٌ، كما لا تقول: اللَّبِنةُ انكسرت؟[9]

---

(١) النساء ٧.

(٢) المائدة ٨.

(٣) القمر ٢٨.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) يونس ٢٧.

(٦) هي قراءة نافع وأبي عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة، وقرأ ابن كثير والكسائي بإسكان الطاء. ينظر: السبعة ٣٢٥، والإقناع ٢/٦٦١.

(٧) الحاشية في: ١١/أ.

(٨) يوسف ٣٠.

(٩) كذا في المخطوطة، ولم يتبين لي وجه منعه، ولعل الصواب: انكسرن.

وقد يقال: كلامُه في الظاهر، ومسألةُ الضمير تقدَّمت، وليس كذلك[1] عندي[2].

* قال الله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[3]، وقرأ حَمْزةُ والكِسائيُّ: ﴿فَنَادَىٰهُ﴾ بالتذكير[4]، قال أبو عَبْد[الله][5] الفَاسِيُّ[6]: واختاره بعضُهم؛ لِمَا في التأنيث من موافقة دعوى الجاهلية، وليس بشيءٍ؛ لإجماعهم على: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[7][8].

* [**معْ جَمْعٍ سِوَى السالِمِ من مذكَّرٍ**]: وحُكْمُ "بَنُونَ" كجمع "زيود"؛ لأنه -وإن أُعرب إعرابَ جمعِ السالم- إلا أنه مكسَّر، قال الشاعرُ[9]:

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ: خَالُوا بَنِي أَسَدٍ[10]

وقال[11]:

---

(١) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ١٠/ب و١١/أ.

(٣) آل عمران ٣٩.

(٤) ينظر: السبعة ٢٠٥، والإقناع ٢/٦١٩.

(٥) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٦) اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة ٢/٢١٤.

(٧) آل عمران ٤٥.

(٨) الحاشية في: ١١/أ.

(٩) هو النابغة الذبياني.

(١٠) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

... يا بؤسَ للجهل ضرَّارًا لأقوامِ

خالوا: تخلَّوا واهجروا. ينظر: الديوان ٨٢، والشعر والشعراء ١/٩٦، ١٧١، والأصول ١/٣٧١، واللامات ١٠٩، والخصائص ٣/١٠٨، واللآلي في شرح أمالي القالي ٢/٦٥، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٠٣، والإنصاف ١/٢٦٩، وشرح التسهيل ٢/١١٣، والتذييل والتكميل ٦/٢٠١، وخزانة الأدب ٢/١٣١.

(١١) هو النابغة الذبياني.

وَلَا تُلَاقِي كَمَا لَاقَتْ بَنُو أَسَدٍ[1]

وقال[2]:

وَقَدْ عَسَرَتْ مِنْ دُونِهِمْ بِأَكُفِّهِمْ ... بَنُو عَامِرٍ عَسْرَ الـمَخَاضِ الـمَوَانِعِ[3]

أنشدهما[4] في "الاقْتِضاب"[5][6].

والحذفَ في نعم الفتاةُ استَحْسنُوا ... لأن قَصْدَ الجنسِ فيه بَيِّنُ

والأَصلُ في الفاعل أن يتَّصِلا ... والأَصلُ في المفعولِ أن ينفصلا

وقد يُجاءُ بخِلافِ الأَصل ... وقد يجيْ المفعولُ قبلَ الفعل

وأَخِّرِ المفعولَ إن لَبْسٌ حُذِر ... أَو أُضْمِرَ الفاعلُ غيرَ منحصر

(خ١)

* [**وأَخِّرِ المفعولَ إنْ لَبْسٌ حُذِر**]: ع: نحو: ضربت زيدًا.

وهذا يُوهِم أنه لا يجوز تقديمُ المفعول هنا على الفعل، وليس كذلك.

والحاصل أنه لو قال: إذا أَلْبَسَ وجب تقديمُ الفاعل، وتأخيرُ المفعول، وإذا كان الفاعل مضمرًا غيرَ منحصرٍ لم يَجُزِ الفَصْلُ بين الفعل والفاعل بالمفعول؛ لكان مستقيمًا؛ لأن تقديم المفعول[7] على الفعل في: ضرب موسى عيسى لا يجوز؛ لأنه يُوهِم أنه مبتدأٌ،

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

... فقد أصابَتْهُمْ منها بشُؤْبُوبِ

ينظر: الديوان ٥٢، والكامل ٢/٥٥٧.

(٢) هو النابغة الذبياني.

(٣) بيت من الطويل. عَسَرت: رفعت أكفَّها بالسيوف، المخاض: الحوامل من الإبل، والموانع: التي حملت فترفع ذنَبها تمتنع به من الفحل. ينظر: الديوان ٨٧، والمعاني الكبير ٢/٨٢٠.

(٤) كذا في المخطوطة، وقد أنشد في "الاقتضاب" الأبيات الثلاثة متوالية.

(٥) ٣/٢٦٨.

(٦) الحاشية في: ١١/أ.

(٧) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

وأن الفعل بعده مسندٌ إلى ضميره، بخلاف: زيدًا ضربت.

والعذرُ له: أن المراد بقوله: «**أَخِّرْ**» أنك لا تجعلُه تاليًا للفعل، سواءٌ تقدَّم أو تأخَّر، يدل على ذلك فحوى كلامِه[1].

وما بإلَّا أو بإنّما انْحَصَر … أَخِّرْ وقد يَسْبِقُ إن قَصْدٌ ظَهَر
وشاعَ نحوُ خافَ رَبَّه عُمَرْ … وشَذَّ نحوُ زانَ نَورُهُ الشَّجَر

(١) الحاشية في: ١١/أ.

النَّائبُ عَنِ الفَاعِلِ

يَنُوبُ مفعول به عن فاعلِ فيما له كنِيلَ خيرُ نائل

(خ١)

* قد يُحذف الفاعل للجهل به، أو لغرضٍ، كالتعظيم، تقول: غُلبت[1] الكفارُ، والأصل: غَلَب المؤمنون الكفارَ.

وقد ورد نظيرُ ذلك في حذف المفعول: قال الله تعالى: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓ﴾[2]، فحَذَف ذكرَ أهل العناد؛ احتقارًا لهم، وتعظيمًا لشأنه تعالى أن يُذْكَر اسمُه واسمُ رسلِه معهم[3].

* [«**ينوبُ مفعولٌ به عن فاعل**»]: نحو: ﴿لَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾[4]، ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾[5][6].

* [«**ينوبُ مفعولٌ به عن فاعل**»]: قال الزَّمَخْشَريُّ[7] في قراءة بعضِهم[8]: ﴿لِيُعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ﴾[9]: فاعلُ "يُعْلَم" مضمونُ الجملة.

يعني: وليس "أيُّ" فاعلًا؛ لأن الاستفهام يعلِّق الفعلَ، وتسميةُ مفعولِ ما لم يُسمَّ فاعله فاعلًا رأيٌ لبعضهم، وجَعْلُ الجملة نائبًا عن الفاعل إنما يصح على رأيِ مَنْ يجيزُ

(١) كذا في المخطوطة مضبوطًا.

(٢) المجادلة ٢١.

(٣) الحاشية في: ١١/أ.

(٤) الأنعام ٨، ٥٨

(٥) هود ٤٤.

(٦) الحاشية في: ١١/أ.

(٧) الكشاف ٢/٧٠٥.

(٨) هي قراءة زيد بن علي. ينظر: مختصر ابن خالويه ٨٢، وشواذ القراءات للكرماني ٢٨٥.

(٩) الكهف ١٢.

جَعْلَ الفاعلِ جملةً، وهُم ك[1].

وقال الزَّمَخْشَرِيُّ[2] أيضًا في: ﴿كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾[3]: "عنه" في موضع رفعٍ على الفاعلية، أي: كان مسئولًا عنه، فهو مثلُ "عليهم" في: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[4]. انتهى ملخَّصًا.

فأجاز تقديمَ النائب على العامل، وحقُّه أن لا يجوز، كالفعل.

وحكى أبو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ في كتابه "المُقْنِع"[5] الإجماعَ على أن المجرور النائبَ عن الفاعل لا يتقدم ...[6][7].

فأولَ الفعل اضممنْ والمتصِل بالآخِرِ اجعلْ في مُضِيٍّ كَوُصِل

(خ١)

* ع: لا بُدَّ من تغيير الفعل تغييرًا يُشعِر بأن المرفوع بعده مفعولا[8]، وأن الفاعل محذوفٌ، وإلا فلو قالوا: ضَرَبَ زيدٌ، وقَصَدوا أنه مضروب؛ لكان في ذلك تكليفُ علمِ الغيب.

ولهذا -عندي- كان قولُ مَنْ قال: إنه يجوز بناءُ المصدر من فعل المفعول باطلًا؛ لأنه لا شيءَ في لفظ المصدر يدلُّ على[9] حقيقة الحال، كما في لفظ الفعل من التغيير، فلا يجوز: عجبت من ضَرْبِ زيدٍ، وأنت تريد: مِنْ أَنْ ضُرِبَ، نَعَمْ؛ إن دل الدليل جاز،

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١/٥٦، ٦/١٧٣، وارتشاف الضرب ٣/١٣٢٠، ومغني اللبيب ٥٢٤.

(٢) الكشاف ٢/٦٦٧.

(٣) الإسراء ٣٦.

(٤) الفاتحة ٧.

(٥) لم أقف على ما يفيد بوجوده، وينظر: البحر المحيط ٧/٤٩.

(٦) موضع النقط مقدار كلمتين أو ثلاث انقطعت في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ١١/أ.

(٨) كذا في المخطوطة، والوجه: مفعولٌ.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

كقولك: عجبت من زَهْو ...[1]، ويجوز لك: عجبت من زَهوٍ زيدٌ، كما أنك تقول: مِنْ[2] أَنْ زُهِيَ زيدٌ.

ومثلُه أيضًا: امتناعُ: ما أَضْرَبَ[3] زيدًا، بمعنى: ما أشدَّ ما أُوقِعَ الضربُ عليه[4]، فلا يجوز ذلك؛ للإلباس المذكور، وتقول[5]: ما أَزْهَاه؛ لأنهم أَمِنوا الإلباسَ.

وأيضًا لا يجوز: زيدٌ أَضْرَبُ من عمرٍو، بمعنى: أشدُّ مضروبًا[6]، ويجوز: زيدٌ أَزْهَى من عمرٍو، وقد قالوا: أَزْهَى من ديكٍ[7]، وقال س[8]: ما هُم ببيانه أَعْنَى[9].

واجعلهُ من مضارِعٍ منفتحا كَيَنْتَحِي المقولِ فيه يُنتحى
والثانيَ التاليَ تاْ المطاوعه كالأول اجعله بلا منازعه
وثالثَ الذي بهمزِ الوصل كالأول اجعلنّه كاستُحْلي
واكسِرْ أو اشمم فا ثلاثي أعل عينا وضم جا كبوع فاحتُمل

(خ١)

* [«**أُعِلّ عينًا**»]: أي: حَصَل لعينه إعلالٌ، لا أنَّ عينه حرفُ علةٍ فقط، وإلا وَرَدَ: عَوِرَ، وصَيِدَ[10].

(١) موضع النقط مقدار كلمتين أو ثلاث انقطعت في المخطوطة.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) ينظر: مجمع الأمثال ١/٣٢٧، والمستقصى ١/١٥١.

(٨) الكتاب ١/٣٤.

(٩) الحاشية في: ١١/ب.

(١٠) الحاشية في: ١١/ب.

* قال عَبْدُ[1] اللَطِيفِ البَغْدَاديُّ في "اللُمَع الكامِلة"[2]: وأما المعتلُّ العينِ، كـ: قال، وباع فأصلُه: قُوِل، وبُيِع، وهو لغةُ بعضهم.

ع: فهذه لغةٌ رابعةٌ، وهي الأصل[3].

وإن بشكل خِيفَ لبسٌ يجتنب وما لباعَ قد يُرى لنحو حَبْ

وما لفاْ باع لما العَينُ تلي في اختارَ وانقادَ وشبهٍ ينجلي

(خ۱)

*كان أوضحَ من قوله: «**لِمَا العينُ تَلِي**» أن يقول: لثالثٍ، نحو: اختار، وانقاد.

والحاصل: أن[4] فاء "انفعل" وما بعد فاء "افتعل"[5].

وقابلٌ من ظرف أو من مصدَرِ أو حرف جر بنيابة حر

(خ۱)

* نحو: صِيدَ عليه يومان، وصِيمَ يومُ الخميس.

ومثالُ ما لا يقبل من الظرف: قام القومُ سَوَاءَ زيدٍ، فلا يقال: قِيمَ سَوَاءُ زيدٍ؛ لأن "سَوَاءَ" لا يتصرف، ولأنه حالٌّ محلَّ "إِلَّا"، وهي لا تنوب عن الفاعل.

وكذا: جلست عندك، لا يقال[6]: جُلِس عندُك؛ لأن "عند" لا يتصرف أيضًا.

ومثالُ ما لا يقبل من المصدر: سرت حثيثًا، فلا تقول: سِيرَ حثِيثٌ؛ لئلا يلزم مجازان: حذفُ الموصوف، ورفعُ المستحقِّ للنصب.

---

(١) هو ابن يوسف بن محمد، أبو محمد، يعرف بابن اللبَّاد، عالم باللغة والنحو والطب، أخذ عن أبي البركات الأنباري، له: غريب الحديث، وذيل الفصيح، وشرح مقدمة ابن بابَشَاذَ، وغيرها، توفي سنة ٦٢٩. ينظر: معجم الأدباء ١٥٧١/٤، وإنباه الرواة ١٩٣/٢، وبغية الوعاة ١٠٦/٢.

(٢) لم أقف على ما يفيد بوجوده.

(٣) الحاشية في: ١١/ب.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: أنه.

(٥) الحاشية في: ١١/ب.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

وكذا: ضُرِبَ سوطٌ؛ عندي أنه لا يجوز، ولا أعلم فيه نصًّا ولا إيماءً، وعلةُ ذلك كثرة المجاز.

ومثالُ حرف الجر الذي لا يقبل: قام القوم عدا زيدٍ، و: حاشا زيدٍ؛ لأن "عدا" و"حاشا" في محل "إلَّا"(١).

* [«أو من مصدرٍ»]: ﴿نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٌ﴾(٢)(٣).

* القابلُ من المصادر: ما كان متصرفًا مختصًّا، وقولنا: «مختصًّا» يشمل المحدودَ والمنعوتَ وغيرَهما.

وقال ابنُ عَطِيَّةَ(٤) في: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾(٥): لَمَّا نَعَتَه صحَّ رفعُه. انتهى.

ولو لم يُنعَتْ لصحَّ؛ لأن "نفخةٌ" مصدر محدود، ونعتُه ليس بنعتِ تخصيصٍ، إنما هو نعتُ توكيدٍ(٦).

* [«أو حرفِ جرٍّ»]: بُورك فيك، و: مباركًا فيه، و: ﴿سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ﴾(٧)، و: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾(٨)(٩).

* [«أو حرفِ جرٍّ»]: نحو: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾(١٠)، وقولِه تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي

---

(١) الحاشية في: ١١/ب.

(٢) الحاقة ١٣.

(٣) الحاشية في: ١١/ب.

(٤) المحرر الوجيز ٥/٣٥٩.

(٥) الحاقة ١٣.

(٦) الحاشية في: ١١/ب.

(٧) الأعراف ١٤٩.

(٨) الفاتحة ٧.

(٩) الحاشية في: ١١/ب.

(١٠) الفاتحة ٧.

ٱلصُّورِ﴾(1).

قال ابنُ إيَازَ[2]: وحينئذٍ إذا عَطفت عليه رفعت، نحو: سِيرَ بزيدٍ وعمرٌو.

ع: فيه نظرٌ؛ لعدم شرط عطف المحل؛ لأن الحرف غيرُ زائد[3].

ولا ينوب بعضُ هَذِي إن وُجد — في اللفظِ مفعولٌ به وقد يرد

وباتفاق قد ينوب الثان مِن — بابِ كسا فيما التِباسُه أُمِن

في باب ظَنَّ وأرى المنعُ اشتهر — ولا أرى مَنْعا إذا القصدُ ظَهَر

(خ١)

* حاصلُ الأمر: أن نيابة المفعول به الأولِ من كلِّ بابٍ جائزةٌ، ونيابةَ الثالث ممتنعةٌ بالاتفاق في المسألتين، وأما الثاني؛ فإن كان من باب "كسا" ولم يُلبِس فجائزٌ باتفاقٍ أيضًا، نحو: أُعطِي زيدًا درهمٌ، وإن أَلْبَسَ امتنع، وفي الثاني من باب "ظَنَّ" خلافٌ، فهذه خمسةُ[4] مسائلَ: ثلاثةٌ بلا خلافٍ، واثنتان بخلافٍ.

ع: وذكر ابنُ عُصْفُورٍ[5] أن ك[6] قالوا في باب "أعطى": إن الثاني إن كان نكرةً لم يُقَمْ، وإن كان معرفةً لم يُقَمْ إلا بشرط القلب عند ...[7]، وأنه لا تَفَاوُتَ بين رتبة إقامة أيِّ المفعولين شئت[8].

وما سوى النائبِ مما عُلِّقا — بالرافع النصب له محققا

---

(١) الكهف ٩٩، ويس ٥١، والزمر ٦٨، وق ٢٠.

(٢) المحصول في شرح الفصول ٢٧٨، ٢٧٩.

(٣) الحاشية في: ١١/ب.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: خمس.

(٥) لم أقف على كلامه هذا، وينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٥٣٨، والمقرب ١٢١.

(٦) ينظر: التعليقة لابن النحاس ١/٢٨٧، ٢٨٨، والتذييل والتكميل ٦/٢٥١، وارتشاف الضرب ٣/١٣٢٩.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة بُيِّض لها في المخطوطة.

(٨) الحاشية في: ١١/ب.

اشتِغالُ العامل عن المعمول﷼

(خ ١)

* [«اشتِغالُ العامل عن المعمول﷼»]: خ[١]: «الاِشتِغَالُ»[٢].

* اشتغالُ العاملِ: أَخْذُه معمولَه، كما أن تفريغَه عدمُ أَخْذِه[٣].

* مسائلُ هذا الباب خمسةٌ: واجبةُ النصب، وذلك في مسألةٍ، وواجبُ[٤] الرفع، وذلك في مسألتين، ومختارُ النصب، وذلك في ثلاثة، ومستوٍ فيها الأمران، وذلك في واحدةٍ، وراجحٌ فيها الرفع، وذلك فيما بقي[٥].

إن مضمر اسم سابقٍ فعلا شغل عنه بنصب لفظِه أو المحل

(خ ١)

* قولُه: «**سابقٍ**» احترازٌ من: ضربته زيدًا؛ على البدل، و: ضربته زيدٌ؛ على الابتداء والخبر.

وعلم[٦] قوله: «**اسمٍ**» قيدًا؛ لأن الضمير لا يعود إلا على الاسم[٧].

فالسابقَ انصبه بفعل أُضمرا حتما موافقٍ لما قد أُظهرا

(١) كان عنوان الباب في متن المخطوطة: «الاشتغال»، ثم بيَّن ابن هشام أنه نسخة، وكتب في الهامش العنوان الآخر، وصحَّح عليه، وهو الموافق لنسخ الألفية العالية الأخرى التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية ١٠٢.

(٢) الحاشية في: ١١/ب.

(٣) الحاشية في: ١١/ب.

(٤) كذا في المخطوطة.

(٥) الحاشية في: ١١/ب.

(٦) كذا قرأتها في المخطوطة، ولعل الصواب: وليس.

(٧) الحاشية في: ١٢/أ.

والنصبُ حُتم[1] إن تلا السابقُ ما يختص بالفعل كإِنْ وحيثما

(خ١)

*كقوله[2]:

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنفِسًا أَهْلَكْتُهُ[3]

وكذلك قولُه[4]:

إِذَا ابْنَ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَغْتِهِ[5][6]

وإن تلا السابقُ ما بالابتدا يختصُّ فالرفعَ التزمه أبدا

---

(١) كذا في المخطوطة، وفوقها بالمقلوب: «وجه الرفع»، ولا أدري أهي متعلقة بها أم لا؟ والصواب: حَتْمٌ.

(٢) هو النَّمِر بن تَوْلب العُكْلي.

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

... وإذا هَلَكْتُ فعِنْدَ ذلك فاجْزَعِي

روي برفع «مُنفِس»، ولا شاهد فيه. المنفس: الشيء الذي يُتَنافس فيه. ينظر: الديوان ٨٤، والكتاب ١/١٣٤، ومعاني القرآن للأخفش ١/٣٥٤، والمقتضب ٢/٧٦، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١١٠، والحجة ١/٤٤، واللباب ١/٤٢٢، وشرح التسهيل ٢/١٤١، والتذييل والتكميل ٦/٣١٣، ٣٥٩، وتخليص الشواهد ٤٩٩، ومغني اللبيب ٥٢٧، والمقاصد النحوية ٢/٩٨٤، وخزانة الأدب ١/٣١٤.

(٤) هو ذو الرمة.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

... فقام بفأسٍ بين وَصْلَيْكِ جازرُ

روي برفع «ابن» و«بلال»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان ٢/١٠٤٢، والكتاب ١/٨٢، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٤١، وللأخفش ١/٨٥، والمقتضب ٢/٧٧، وكتاب الشعر ٢/٤٩١، والخصائص ٢/٣٨٢، وأمالي ابن الشجري ١/٤٩، وأمالي ابن الحاجب ١/٢٩٦، والتذييل والتكميل ٧/٣١٥، وتخليص الشواهد ١٧٩، ومغني اللبيب ٣٥٥، وخزانة الأدب ٣/٣٢.

(٦) الحاشية في: ١٢/أ.

(خ١)

* [«بالابتدا»]: خ[١]: «بالمبتدا»[٢].

كذا إذا الفعلُ تلا ما لَن يرد ما قبلَهُ معمولَ~ ما بَعْدُ وُجِد

(خ١)

* قولُه: / «**كذا إذا الفعلُ**» ...[٣] خُطِّئ أبو البَقَاءِ[٤] في إجازته ...[٥] "الذين" من قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم ﴾[٦] ...[٧] يكون منصوبًا بفعلٍ يفسِّره "لنبوئنهم"[٨]، وقيل: يتعيَّن أن يكون "الذين" ليس على الاشتغال؛ لأن[٩] ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها، فلا يفسّر عاملًا[١٠].

* التعبيرُ هنا بـ«**لن**» فيه نظرٌ؛ لأن المراد: ما لم يستعمله العرب هذا الاستعمالَ، فحقُّه أن يأتي بـ"لم" دون "لن" التي هي للاستقبال[١١].

واختيرَ نصبٌ قبلَ فعلٍ ذي طلب وبعدَ ما إيْلاؤه الفعلَ غلَب

(خ١)

* لأن كون جملةِ الطلب فعليةً أليقُ، وقيل: لئلا يقع الإخبارُ عن المبتدأ بما لا

---

(١) لم ترد هذه الرواية في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية ١٠٢، البيت ٢٥٨.

(٢) الحاشية في: ١٢/أ.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٢/١٠٣٤.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) العنكبوت ٥٨.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) الحاشية في: ١٢/أ مع ١١/ب.

(١١) الحاشية في: ١٢/أ.

يحتمل الصدق والكذب، قال ابنُ عُصْفُورٍ[١]: وهو خطأ؛ لِمَا بيَّنَّاه في باب الابتداء[٢] من أنَّ ذلك جائز، وأن الخبر ليس شرطه ...[٣] /

...[٤] وحَمَلَه على: أزيدًا ضربته؟

ورَدَّ عليه ابنُ عُصْفُورٍ بأن الاسم لم يتقدَّمه أداةٌ تشبهُ أداةَ الجزاء؛ فتَطلبَ الفعلَ، فلا مسوِّغَ لاختيار إضمار الفعل. من "شرح الجُمَل"[٥].

لكنْ يَرِدُ على الناظم مسألةٌ: وهي إذا كانت جملةُ الاشتغال جوابَ سؤالٍ؛ فإنَّ س[٦] يختار فيها أن تكون مثلَه، إن منصوبًا فمنصوبٌ، أو مرفوعًا فمرفوعٌ، أو مخفوضًا فمخفوضٌ.

وقال الأَخْفَشُ[٧]: إن لَحَظت الصغرى[٨] فالاسمُ على حدِّها، أو الكبرى فالاسمُ ...[٩] حدها، وهذا ليس ...[١٠]؛ لأن السؤال إنما هو عن الجملة كلِّها بأَسْرِها. من "شرح الجُمَل"[١١] أيضًا.

ع: وقولُ الأَخْفَشِ عندي فيهما هو هو؛ لأن "أيهم" مثلًا يقول النحاة كلُّهم:

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١/٣٦٥.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/٣٤٧.

(٣) موضع النقط مقدار أربع كلمات أو خمس انقطعت في المخطوطة.

(٤) موضع النقط مقدار سطر انقطع في المخطوطة.

(٥) ١/٣٦٩.

(٦) الكتاب ١/٩٣.

(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/١٣٨، والتذييل والتكميل ٦/٣١٦، وارتشاف الضرب ٤/٢١٧٠.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١١) ١/٣٧١.

اسمٌ ضُمِّن معنى الهمزة، فهي على قولهم في قوة اسم بعض[1] دخلت عليه الهمزةُ؛ ولأنه إذا قيل: أزيدًا ضربتَه؟ فقيل: زيدًا ضربتُه، وراعيت الصغرى؛ صحَّ، ولم يختلف المعنى؛ لأنه في المعنى ...[2] عائد [إلى][3] الكبرى[4].

* [«**واختِيرَ نصبٌ قبل فعلٍ ذي طلب**»]: قد يُشكِل على هذا: ﴿ٱلزَّانِيَةُ[5] وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟﴾[6]، ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟﴾[7]، وجوابُ س[8] عن ذلك: أنَّ فعل الطلب ليس هو الخبرَ، وإنما يقبح الرفعُ إذا كان الطلب خبرًا، قال س: وقرأ ناسٌ بالنصب[9]، وأَبَتِ العامةُ إلا الرفعَ.

وذهب أبو العَبَّاس[10] إلى الفرق بين كون المشتَغَل عنه بفعل الطلب صفةً أو اسمًا، فيَختار الرفعَ في: المحسنُ فجازِه، وبين: زيدٌ فاضربْه، فيَختار في الأولى الرفعَ، وفي الثانية النصبَ. ش[11].

ع: وفرَّق الفَرَّاءُ[12] بين أن يُراد بالاسم العمومُ أو لا؛ فإن أريد به معيَّنٌ ترجَّح النصبُ، وإلا ترجَّح الرفعُ، قال: فلذلك رُفع في: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾[13]،

---

(١) في المخطوطة مهملة، ولعلها كما أثبت.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٤) الحاشية في: ١٢/أ مع ١١/ب.

(٥) في المخطوطة: والزانية، وهو خطأ.

(٦) النور ٢.

(٧) المائدة ٣٨.

(٨) الكتاب ١/١٤٢- ١٤٤.

(٩) هي قراءة عيسى بن عمر. ينظر: مختصر ابن خالويه ٣٨، وشواذ القراءات للكرماني ١٥٤.

(١٠) الكامل ٢/٨٢٢.

(١١) حواشي المفصل ١٧٦، ١٧٧.

(١٢) معاني القرآن ١/٣٠٦.

(١٣) المائدة ٣٨.

﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا ﴾[1]؛ لأن ذلك في قوة الشرط، فلا يعمل فيه جوابُه[2].

* قولُه: «**ذي طَلَب**»: قد يُعترَض بـ: زيدٌ هل رأيته؟ فإنه لا يجوز فيه النصبُ؛ فضلًا عن أن يجب.

والجوابُ: أنه عُلم من قوله: «**إذا الفعل تلا**» البيتَ.

وبـ[3]: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ ﴾[4]، ﴿ وَٱلسَّارِقُ ﴾[5]، ﴿ وَٱلَّذَانِ ﴾[6].

والجوابُ معروفٌ[7].

* [«**وبعدَ ما إيلاؤُه الفعلَ غَلَب**»]: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ ﴾[8]،

فَلَا ذَا جَلَالٍ هِبْنَهُ لِجَلَالِهِ[9][10]

* [«**وبعدَ ما إيلاؤُه الفعلَ غَلَب**»]: ينبغي أن تُجعَل البعديةُ على المتبادِرة إلى الذهن، وهي الملاصَقَة؛ حتى يَخرُجَ من هذا نحوُ: أأنت عبدالله تضربه؟ لأن الرفع هنا

(١) النساء ١٦.

(٢) الحاشية في: ١٢/أ.

(٣) أي: وقد يعترض بنحو هذه الآيات.

(٤) النور ٢.

(٥) المائدة ٣٨.

(٦) النساء ١٦.

(٧) الحاشية في: ١١/ب.

(٨) القمر ٢٤.

(٩) صدر بيت من الطويل، لهُدْبة بن خَشْرَم، وعجزه:

... ولا ذا ضَيَاعٍ هنَّ يترُكْنَ للفقرِ

ينظر: الديوان ١٠٣، والكتاب ١/١٤٥، والحجة ٦/٢٥٤، واللآلي في شرح أمالي القالي ١/٥٥٦، ٦٣٩، وأمالي ابن الشجري ٢/٨٥، وتخليص الشواهد ٣٢٥، ٤٦٢.

(١٠) الحاشية في: ١٢/أ.

أجودُ عند س[1]، وقال أبو الحَسَن[2]: النصبُ أجودُ؛ لأن "أنت" ينبغي أن يرتفع بفعلٍ، إذ كان له فعلٌ في آخر الكلام، وينبغي أن يكون الفعل الذي يرتفع به "أنت" ساقطًا على "عبدالله".

ولك أن تقول: حَمْلُه على عدم الملاصَقَة أَوْلى من وجهين:

أحدهما: أن الفصل بالظرف والجار والمجرور أجمعوا على أنه كلا فَصْلٍ، فإذا حملته على الملاصقة لم تَتَّبِعْ قولَ أحدٍ، وإذا حملته على أعمَّ من ذلك صحَّ لك قولُ الأَخْفَشِ.

ومنها: أنك إذا حملته على ذلك حملته على خلافِ موضعِ لفظةِ "بعد"؛ لأنها للتأخر، سواءٌ كان بحاجزٍ أو لا[3].

* قولُه: «**وبعدَ ما إيلاؤُه الفعلَ غَلَب**»: قال ابنُ عُصْفُورٍ[4]: وذلك أدواتُ الاستفهام و"ما" و"لا" النافيتين[5].

-قال الناظمُ[6]: و"حيثُ" مجرَّدةً من "ما"-.

فإن قيل: ولأيِّ شيءٍ كانت بالفعل أولى؟

قلت: تشبيهًا بأدوات الجزاء؛ لأن الفعل بعدها غيرُ موجَبٍ.

ع: لم أَرَ تعليلًا أقربَ من هذا، وكثيرٌ منهم يقول: لأن الذوات معلومةٌ، والاستفهامُ إنما يكون عن الأفعال، وهذا الكلام ليس بشيءٍ، بخلاف هذا التعليلِ، وهو شاملٌ لأدوات الاستفهام و"ما" و"لا"؛ إلا أنه أَطلق الحكمَ في أدوات الاستفهام،

(١) الكتاب ١/١٠٤.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/١٧٦، والتذييل والتكميل ٦/٣٣٦.

(٣) الحاشية في: ١٢/أ.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١/٣٦٨.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح جمل الزجاجي: النافيتان.

(٦) شرح الكافية الشافية ٢/٦٢٠، وشرح التسهيل ٢/١٤٢.

وليس بجيدٍ، إلا أنه قيَّده بعدُ، فقال[1]: وليس في أدوات الاستفهام ما إذا اجتمع بعده الاسمُ والفعلُ يليه الفعلُ في الفصيح إلا الهمزةَ؛ لأنها أمُّ الباب، فاتُّسِع فيها، بدليلِ أنها تدخُل على أخواتها، ولا تدخُل أخواتُها عليها، ولا يلي الاسمُ أداةَ استفهامٍ غيرَ الهمزة إلا ضرورةً. /

قال[2]: وأما "ما" و"لا" فيَلِيهما الاسمُ تارةً، والفعلُ أخرى؛ لأنهما لم يقوَيَا على طلب الفعل قوَّةَ أدواتِ الاستفهام.

ع: وذلك؛ لأن الذي بعدهما -وإن كان غيرَ موجَبٍ- فإنه خبرٌ محضٌ. انتهى.

وأدواتُ الجزاء لا يليها إلا الفعلُ الظاهرُ، فأما قولُه[3]:

أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ[4]

وقولُه[5]:

(١) ٣٦٩/١.

(٢) ٣٧٠/١، ٣٧١.

(٣) هو كعب بن جُعَيل، وقيل: الحُسَام بن ضِرار الكَلْبي.

(٤) عجز بيت من الرمل، وصدره:

صعدةٌ نابتةٌ في حائرٍ ...

ينظر: الكتاب ١١٣/٣، ومعاني القرآن للفراء ٢٩٧/١، والمقتضب ٧٥/٢، والأصول ٢٣٣/٢، وتهذيب اللغة ٩/٢، وأمالي ابن الشجري ٨٢/٢، ١٣٠/٣، والإنصاف ٥٠٥/٢، واللباب ٥٧/٢، وشرح التسهيل ١١٤/٣، والتذييل والتكميل ٣٠٨/٦، والمقاصد النحوية ١٩١٣/٤، وخزانة الأدب ٤٧/٣.

(٥) هو عدي بن زيد.

فَمَتَى وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ[1]

فإنه قَدَّم الاسمَ ضرورةً.

ويجوز ذلك في "إنْ"؛ لأنها أمُّ الباب، فيليها الاسمُ في الفصيح، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[2]، إلا إن كان فعلُ الشرط مضارعًا؛ فإنه لا يليها إلا ضرورةً.

وفي رفع الاسم الواقع بعد "إذا" خلافٌ بين س[3] والأَخْفَشِ[4].

وأما أدوات التَّحْضِيضِ فيقعُ الاسم بعدها في الفصيح؛ لأنها لم تَقْوَ قوَّةَ أدواتِ الجزاءِ؛ لأنه طالبُه من حيث المعنى، لا من حيث العمل[5].

* [«**وبعدَ ما إيلاؤُه الفعلَ غَلَب**»]: قال في "المفصَّل"[6]: أن يقع موقعًا هو بالفعل أولى، وذلك بعد حرف الاستفهام.

فكَتَب عليه الشَّلَوْبِينُ[7]: يعني: بعد الألف، وإلا فسائرُ حروف الاستفهام لا تجوز معها المسألةُ، لا رفعًا، ولا نصبًا، قال س[8]: فإن قلت: هل زيدًا رأيت؟ وهل زيدٌ

---

(١) بعض بيت من الخفيف، وهو بتمامه:

فمتى واغلٌ يَنُبْهم يُحيُّو ... هُ وتُعطَفْ عليه كأسُ الساقي

الواغل: الذي يدخل على القوم بغير إذن. ينظر: ذيل الديوان ١٥٦، والكتاب ٣/١١٣، والمقتضب ٢/٧٦، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/١١٧، ٤٣٢، والأصول ٢/٢٣٢، وأمالي ابن الشجري ٢/٨١، والإنصاف ٢/٥٠٥، واللباب ٢/٥٨، وشرح التسهيل ٢/١٠٨، وخزانة الأدب ٣/٤٦، ٩/٣٧.

(٢) التوبة ٦.

(٣) الكتاب ١/١٠٦.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٨٢، والإنصاف ٢/٥٠٤، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٤٤.

(٥) الحاشية في: وجه الورقة الرابعة الملحقة بين ٧/ب و٨/أ وظهرها.

(٦) ٦٧.

(٧) حواشي المفصل ١٧١، والكلام في المطبوعة مختصر.

(٨) الكتاب ١/٩٩.

ذهب؟ قَبُح، ولم يجئ إلا في الشعر. انتهى.

ومثَّل أبو القَاسِمِ في أوائل "المفصَّل"[(١)] بـ: هل زيدٌ خَرَجَ؟ وليس بجيدٍ.

والحاصلُ أنه إذا وقع بعد أداة الاستفهام غير الهمزة اسمٌ وفعلٌ فلا يلي الأداةَ إلا الفعلُ ظاهرًا ملفوظًا به.

وجميعُ ما ذكرناه في أدوات الاستفهام جارٍ في أدوات الشروط، فحكمُ "إِنْ" حكمُ الهمزة، وحكم ما عداها حكمُ "هل" وباقي أخواتها، وهمزةُ التسوية كهمزة الاستفهام، تقول: ما أدري أزيدًا لقيته أم عمرًا؟ ش[(٢)].

ع: وقال الإمامُ عبدُالقَاهِرِ الجُرْجَانيُّ غفر الله له في أوائل "شرح الإيضاح"[(٣)] ما ملخَّصُه: والفرقُ بين "هل" والهمزة: أنه يجوز: أزيدٌ ضربته؟ على قُبْحٍ، فَتَبْتَدِئ الاسمَ مع القدرة على الفعل، ولا يجوز ذلك في "هل"، وإنما جاز الابتداء في الهمزة؛ لأنها أُمُّ الباب، وأكثرُ حروفه تصرُّفًا، فيُتَّسعَ فيها ما لا يُتَّسعُ في غيرها، ولا يجوز: كيف زيدٌ ضربته؟ فتَبْتَدِئ، مع القدرة على الفعل، فإن قلت: هل زيدٌ خرج؟ كان "زيدٌ" بتقديرِ فعلٍ.

ع: مقتضى كلامِه: أن الذي اختصَّت به الهمزةُ: اعتقاد أن ...[(٤)] بعدها مبتدأ، وأن[(٥)] هذا هو الممتنع في أخواتها، وهذا موافق للزَّمَخْشَرِيِّ[(٦)]، وليس بجيدٍ.

وقولُه: مع القدرة على الفعل؛ ليَخرُج نحوُ: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[(٧)]؛ إذ لا

(١) ٣٤.

(٢) الحاشية في: ١٢/أ.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ١/٨٨.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) المفصل ٦٧.

(٧) هود ١٤، والأنبياء ١٠٨.

فِعْلَ[١][٢].

وبعدَ عاطفٍ بلا فصلٍ على معمولِ فعلٍ مستقر أولا
وإن تلا المعطوفُ فَعلًا[٣] مخبرا به عنِ اسم فاعطِفن مخيرا

(خ١)

* [«**فاعْطِفَنْ مُخَيَّرا**»]: قال الشَّلَوْبينُ[٤]: استثنى س[٥] من هذا فعلَ التعجب، نحو: ما أحسنَ زيدًا وعمرٌو أكرمته، فاختار الرفعَ، لا غيرُ[٦].

* قولُه: «**فاعْطِفَنْ مُخَيَّرا**»: ابنُ عُصْفُورٍ[٧]: إلا أنك إذا عطفت على الصغرى؛ فقال السِّيرافيُّ[٨]: لا بُدَّ من رابطٍ؛ لأنها في موضع الخبر، ويبطلُه: أن القُرَّاء أجمعوا على نصب "السماء" من: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾[٩] بعد قوله: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾[١٠]، مع أنه لا رابطَ.

ع: قيل: لا دليل فيها؛ لأنه يجوز أن يكون عطفًا على قوله: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾[١١]، فيكونَ من عطف الفعلية على الاسمية، نحو: زيدٌ قام وعمرًا ضربته، ولا خلاف في جواز مثل هذا.

ع: لو كان كذلك لكان النصب مرجوحًا، فلا ينبغي الحملُ عليه.

---

(١) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) الحاشية في: ١٢/أ.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: فِعْلًا.

(٤) حواشي المفصل ١٧٠.

(٥) الكتاب ١/٩٦.

(٦) الحاشية في: ١٢/أ.

(٧) شرح جمل الزجاجي ١/٣٦٧، ٣٦٨.

(٨) شرح كتاب سيبويه ٣/١٣٠.

(٩) الرحمن ٧.

(١٠) الرحمن ٦.

(١١) الرحمن ٦.

قيل: ويحتمل أن تكون معطوفةً على الجملة الفعلية من قوله: ﴿ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴾[1]، وفصَل بقوله: ﴿ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ * وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾[2] على الاعتراض؛ لِمَا فيهما من التأكيد.

قال ابنُ عُصْفُورٍ: ويُحتَجُّ على السِّيرَافِيِّ بأن س[3] مثَّل به بغير رابطٍ.

فإن قال: لم يتعرَّض لإصلاح اللفظ، كقول أبي القَاسِمِ[4]: لو قلت: مررت به الكريمِ، على النعت لم يَجُزْ، أو على البدل جاز، وهو لا يجوز أن يكون بدلًا ولا نعتًا، فلم يتعرَّض لإصلاح اللفظ.

قيل: لو كان كذلك لنبَّه عليه س وغيرُه من الأئمة في موضعٍ من الاشتغال.

ومنهم مَنْ قال: لا يُشترط الرابط إن كان العطف بالواو؛ لأنها بمعنى "مع"، فكأنك قلت في: زيدٌ ضربته وعمرًا أكرمته: زيدٌ جمعت بين ضربِه وإكرامِ عمرو، فكأنَّ حكمهما حكمُ جملةٍ واحدة، فاكتُفي منهما بضمير.

وهذا باطلٌ؛ لأن س[5] وغيرَه حَكَوا أن الأمر في الواو كهو في غيرها.

وذهب الفَارِسيُّ[6] إلى أن النصب مختارٌ وإن عطفت على الكبرى؛ لأن العاطف تقدَّمه جملتان، فأيَّهما شئت شاكلتَه، ولا يلزم من المشاكلة العطفُ، بدليلِ: أكلت السمكة حتى رأسها أكلته، فشاكلوا، وإن كانت لا عطفَ[7]؛ لأن "حتى" لا تَعْطِف في الجمل، وهذا أسَدُّ المذاهب[8].

---

(١) الرحمن ٤.

(٢) الرحمن ٥، ٦.

(٣) الكتاب ١/٩١.

(٤) الجمل ٢٩.

(٥) الكتاب ١/٩٦.

(٦) البصريات ١/٢١١-٢١٦.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) الحاشية في: ١٢/أ.

والرفعُ في غيرِ الذي مرَّ رجح فَما أُبيحَ افعل ودع ما لم يُبَحْ

(خ١)

* وبه قال الأَخْفَشُ، والزَّجَّاجُ، والمُبَرِّدُ[1][2].

وفَصْلُ مشغول بحرف جَرِّ أو بإضافةٍ كوصل يجري

(خ١)

* قولُه: «**وفَصْلُ مشغولٍ**» البيتَ: ويُقدَّر حينئذٍ ذلك الفعلُ الناصبُ من المعنى، لا من اللفظ[3]، وإلا لم ينصب، نحو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾[4]، أي: و...[5] كُلًّا، ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾[6]، أي: وأَشْقَى فريقًا. من ...[7][8].

وسَوِّ في ذا الباب وَصْفًا ذا عمل بالفعلِ إن لم يك مانع حصل
وعلقةٌ حاصِلةٌ بتابع كعلقةٍ بنفس الاسم الواقع

(خ١)

* [«**بتابعٍ**»]: يعني: بتابعِ متبوعِ اسمٍ عَمِلَ فيه الفعلُ أو الوصفُ[9].

(١) كذا قدَّرت موضع هذه الحاشية، ولم أتبيَّنه؛ إذ كتبها ابن هشام بمقلوب الورقة، بعيدةً عن المتن، لكنها بإزاء هذا البيت، ولم أقف على رأي لهؤلاء الأئمة المذكورين في هذه المسألة.

(٢) الحاشية في: ١٢/أ.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) الفرقان ٣٩.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٦) الأعراف ٣٠.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٨) الحاشية في: ١٢/ب.

(٩) الحاشية في: ١٢/أ.

تعدِّي الفعْلِ ولزومُه

علامةُ الفعل المُعَدَّى أَن تَصِل هاْ غيرِ مَصْدر به نحو عَمل

(خ١)

* ع: قولُه: «**تعدِّي الفعلِ ولزومُه**»: لَمَّا انقضى الكلامُ على المرفوعات التي هي: المبتدأ، والخبر، وما تفرَّع عليهما، والفاعل، ونائبه؛ شَرَع في المنصوبات، وابتدأها بالمفعولات، فاحتاج إلى بيان الفعل المتعدي والفعل القاصر؛ لأن بذلك يُدرَك ما ينصب المفعولَ مما لا ينصبه.

وليُعلَمْ قبل ذلك أن المفاعيل خمسة: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول معه، والمفعول فيه.

وهذه الخمسة قسمان: منها ما يقع مضمرًا هو الهاء، ومنها ما ليس كذلك.

والثاني هو المفعول معه؛ لأن الهاء ضمير متصل، والمفعولُ معه منفصلٌ عن العامل بالواو، فامتنع مجيئُه متصلًا، وإنما يجيء بلفظ الضمائر المنفصلة، قال[1]:

فَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ مِنَ المَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقَدَّدَا[2]

والأول -وهو الذي يكون ضميرًا هو الهاء- ينقسم قسمين:

أحدهما: ما يتصل بالفعل، وهو شيئان: المفعول به، نحو: زيد ضربته، والمصدر، نحو: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾[3]، أي: اقتدِ الاقتداءَ.

وما يتصل منه بالجار، وهما المفعولان الباقيان: المفعول له، نحو: الإكرام جئتك له، والمفعول فيه، نحو: يوم الجمعة سرت فيه، وأمامك جلست فيه، وسببُ ذلك: أن وصول العامل إلى ظاهرهما على نية الجار، والضمائرُ تردُّ الأشياء إلى أصولها؛ كراهية

---

(١) هو كعب بن جُعَيل التغلبي.

(٢) بيت من الطويل. حرَّان: عطشان، تقدَّد: تشققت أمعاؤه لكثرة ما شرب. ينظر: الكتاب ٢٩٨/١، والأصول ٢١١/١، والحجة ٢٨/٢، والحُلَل في شرح أبيات الجمل ٢٦٩ (ت. الناصير)، وشرح التسهيل ٢٥١/٢، والتذييل والتكميل ٢٢٦/٢، ١٠١/٨.

(٣) الأنعام ٩٠.

اجتماع مجازَيْن.

إذا عرفت هذا فنقول: قولُه:

«علامةُ الفعلِ المُعَدَّى أن تَصِل ها غيرِ مصدرٍ به»

خَرَج به جميعُ الأفعال القاصرة؛ لأنها لا تتصل بها هاءُ غيرِ المصدر، بل يكون بينهما واسطةٌ، نحو: زيد مررت به، وزيد دخلت عليه، ويوم الجمعة سرت فيه، وأمامك جلست فيه، أو يتصلُ بها هاءٌ، لكنَّها هاءُ المصدر، نحو: زيد قامه وقعده[1].

* اختُلف في تمييز المتعدي من اللازم بالمعنى والتعلُّق؛ فإن الفعلين قد يتَّحدان معنًى، وأحدُهما متعدٍّ والآخرُ لازمٌ، كـ: صدَّقته وآمنت به، ونسيته وذُهِلت عنه، ورغبت فيه وحببته، وأردتّه وهممت به، وخِفْته وأشفقت منه، واستطعته وقدرت عليه، ورجوته وطمعت فيه، وتجنَّبته وأعرضت عنه.

قال المصنفُ[2] بعد أن ذكر أنه لا يُميَّزُ بذلك لِمَا ذكرتُ: وإنما يُمَيَّزُ المتعدي بأن يتصل به كافُ الضمير أو هاؤه أو ياؤه باطرادٍ، وبأن يُصاغ منه اسمُ مفعولٍ تامٌّ باطرادٍ، نحو: صدَّقته، وحببته، وأردتّه، ورجوته، فهو مُصدَّقٌ ومحبوبٌ ومرادٌ ومرجوٌّ، وبهذا عُلم أن "قال" متعدٍّ؛ لاطراد نحو: قلته، فهو مقولٌ.

ع: فثَبَتَ أن قوله: «**أن تَصِل ها غيرِ مصدرٍ به**» مُرادُه: هاء أو ياء أو كاف، وإنما نبَّه على البعض على أن الجميع سواء، فلا يقال: نبَّه بالبعض.

ع: فإن قلت: لِمَ لا اعتُبر بوقوعه على اسمٍ، ولم يخصَّص ذلك بالهاء؟

قلت: لأنه قد يُحذف الجار، فيَصِلُ إليه بنفسه، قال تعالى: ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾[3]، ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ﴾[4]، وقول الشاعر[5]:

---

(١) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية الملحقة بين ١٢/ب و١٣/أ.

(٢) شرح التسهيل ٢/١٤٩.

(٣) الأعراف ١٥٠.

(٤) الأعراف ١٦.

(٥) لم أقف على تسميته.

كَأَنِّيَ إِذْ أَسْعَى لِأَظْفَرَ طَائِرًا مَعَ النَّجْمِ من[1] جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ[2]

وأما مع الضمير فيجب أن تَرُدَّ الشيءَ إلى أصله، وهذا معنى كلام المصنف في مثل هذا؛ فإنه قال[3]: إنه -وإن جاز: قعدت الصراطَ- لا يجوز: صراطٌ مقعودٌ، حتى تقول: عليه.

قلت: قد جاء:

وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الأَسَا[4] لَقَضَانِي[5]

وقال تعالى: ﴿يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾[6]، ويقولون: المشتَرك، والمقصور.

وبالجملة؛ فإذا عُرِف بالهاء ونحوِها كان أَولى؛ لأنه كَثُر حذفُ الجار والوصولُ بنفس العامل القاصرِ إلى الظاهر، ونَدَر في الضمير.

ثم إن مرادهم بقولهم: أن تَصِل الهاءَ به: / [أن][7] يكون ذلك باطرادٍ، فلا يَرِد النادرُ؛ لأنه قال: «**أن تَصِل**»، فوَكَلَه إلى نفسك، لا إلى وَضْعِهم.

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: في.

(٢) بيت من الطويل. يَصُوب: يجيء من علٍ، كما في القاموس المحيط (ص و ب) ١/١٩٠. الشاهد: تعدي "أظفر" إلى "طائر" بنفسه. ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/٣٢١، وعيون الأخبار ١/٣٧٣، والمنتخب لكراع ١/٦٠٤، وشرح التسهيل ٢/١٤٨، والتذييل والتكميل ٧/١٢، ٢٤.

(٣) شرح التسهيل ٢/١٤٩.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: الأسى؛ لأنه ثلاثي واوي اللام.

(٥) عجز بيت من الطويل، لأعرابي من بني كلاب، وقيل: لعروة بن حزام، وصدره:

تَحِنُّ فتُبدي ما بها من صَبابةٍ ...

ينظر: الكامل ١/٤٧، والبصريات ٢/٩١٦، وضرائر الشعر ١٤٦، وشرح التسهيل ٢/١٤٨، والتذييل والتكميل ٧/١٢، ١١/١٥٦، وتخليص الشواهد ٥٠٤، ومغني اللبيب ١٩٠، ٧٥١، والمقاصد النحوية ٢/٩٩٤، وخزانة الأدب ٨/١٣٠، ٩/١٢٠.

(٦) هود ١٠٣.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

ومن هنا استُدل على تعدِّي "قال"؛ لأنه قد جاء: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ﴾[1]، وتقول: هذا الشيء مقولٌ.

ومن الحذف مع الظاهر: دخلت الدارَ والمسجدَ، وذهبت الشامَ، ومُطِرنا السهلَ والجبلَ، وضُرب فلانٌ الظهرَ والبطنَ، فهذا حذفٌ كثير، فلذلك يُقاس عليه، نصَّ عليه المصنف[2][3].

* رجوته وطمعت فيه، رغبت فيه وحببته، أردتّه وهممت به، آمنت به وصدَّقته، أشفقت[4] منه وخفته؛ الحاصل: راءان، وثلاث همزات، ونون، وتاء[5].

ع: وأقرب مما قال: العاملُ الواحد، نحو: قصدته وقصدت له، وخفته وخفت منه، وشكرته وشكرت له[6].

فانصِب به مفعولَه إن لم يَنُب   عن فاعلٍ نحو تدبرتُ الكُتُب

(خ١)

* ع: لِمَ لا قال ذلك في باب المصدر والظرفين؟[7]

ولازِمٌ غيرُ المُعَدَّى وحُتِم   لزومُ أفعال السجايا كنَهِم

(خ١)

* [«**وحُتِم لزومُ أفعالِ السَّجَايا**»]: ع: فإن قلت: فما تصنعُ بقوله[8]:

---

(١) المائدة ١١٦.

(٢) شرح التسهيل ٢/١٤٩.

(٣) الحاشية في: وجه الورقة الثانية الملحقة بين ١٢/ب و١٣/أ وظهرها.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) لعل مراده حصر هذه الأفعال بذكر أول حرف من أحد الفعلين المترادفين منها، فالراءان في: رجوته ورغبت فيه، والهمزات في: أردته وآمنت به وأشفقت منه، والنون في: نسيته، والتاء في: تجنَّبته، وبقي عليه أحد الفعلين في: استطعته وقدرت عليه.

(٦) الحاشية في: وجه الورقة الثانية الملحقة بين ١٢/ب و١٣/أ.

(٧) الحاشية في: ١٢/ب.

(٨) هو رياح بن سنيح الزنجي.

طَالَتْ فَلَيْسَ تَنَالُهَا الأَوْعَالَا[1]

وقولِ أبي عَلِيٍّ[2]: أُعمل الأولُ، وفي "ليس" ضميرُ القصة، وفي "تنال" ضميرُ الأوعال؟

قلت: "طالت": غَلَبت في الطُول، لا بمعنى: حَصَل لها ضدُّ القِصَر، ولو كان كذلك لم تتعدَّ؛ لأنها طبيعة، كالقِصَر، ونحوه: ...[3][4].

* [«كـ"نَهِم"»]: ع: قال النَّحَّاسُ في "صِنَاعة الكُتَّاب"[5] في باب "فُعِلَ" بضم الفاء ما نصُّه: ويقال: رجلٌ منهومٌ، للرَّغِيب البطنِ[6]، وكذا: منهومٌ في العلم، والقياسُ: نَهِمٌ[7]، ولم يُسمَع[8]. انتهى. وهو غريب[9].

كذا افعَلَلَّ والمُضاهي اقعَنْسَسَا وما اقتَضى نظافةً أو دَنَسا

أو عَرَضًا أَو طاوَعَ المُعَدَّى لواحد كمدَّهُ فامْتدا

وعدِّ لازما بحرفِ جر وإن حذف فالنصب للمنجر

(خ١)

* [«**بحرف جرٍّ**»]: مثالُه: ذهب زيدٌ، وذهبت به، وقال الله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ

---

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

إنَّ الفرزدقَ صخرةٌ عاديَّةٌ ...

ينظر: الكامل ٢/٨٦٢، والزاهر ٢/٩٧، وعمدة الكتاب ١٠٨، والمنصف ١/٢٤٢، وأمالي ابن الشجري ١/٣٠١، والحماسة البصرية ٢/٥٥٧.

(٢) لم أقف على كلامه.

(٣) موضع النقط كلمة لم أتبيَّنها في المخطوطة، ورسمها: ولىعد.

(٤) الحاشية في: ١٢/ب.

(٥) عمدة الكتاب ٤٢٠.

(٦) ينظر: الجيم ٣/٢٧٥، وتهذيب اللغة ٦/١٧٥.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) هو ثابت في الألفاظ ١٧٠، وجمهرة اللغة ٢/٩٩٣.

(٩) الحاشية في: ١٢/ب.

﴿بِنُورِهِمْ﴾[1]، ومَنْ مثَّل ذلك بمثل: مررتُ ...[2]، وستقف على شرح ذلك في باب ...[3][4].

* [«**بحرف جرٍّ**»]: أو بالتضعيف، تقول في "فرح": فرَّحته، أو بالتضمين، كقوله[5]:

إِذَا تَغَنَّى الحَمَامُ الوُرْقُ هَيَّجَنِي ... وَلَوْ تَسَلَّيْتُ عَنْهَا أُمَّ عَمَّارِ[6][7]

نقلًا وفي أَنَّ وأَنْ يطَّرِد ... مع أَمْنِ لَبْسٍ كعجبتُ أن يَدُوا

(خ١)

* قال[8]:

جَزَى اللهُ بِالإِحْسَانِ مَا فَعَلَا بِكُمْ ... رَفِيقَيْنِ قَالَا خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَدِ[9]

فأَوصَل "قالا" إلى "خيمتَيْ"، وهو لا يتعدى بنفسه، وليس "خيمتَيْ" ظرفًا؛ لأنه غير مبهم، وإنما هو على إسقاط الجار، ونظيره:

(١) البقرة ١٧.

(٢) موضع النقط مقدار ثمان كلمات أو تسع انقطعت في المخطوطة.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٤) الحاشية في: ١٢/ب.

(٥) هو النابغة الذبياني.

(٦) بيت من البسيط. روي: «ذكَّرني» بدل «هيَّجني»، ولا شاهد فيه. الشاهد: تضمين "هيَّجني" معنى: ذكَّرني، فتعدَّى فنصب "أمَّ عمار". ينظر: الديوان ٢٠٣، والكتاب ٢٨٦/١، وجمهرة أشعار العرب ١٨٩، والزاهر ١٠٦/١، والخصائص ٤٢٧/٢، وشرح التسهيل ١٥٦/٢، والتذييل والتكميل ٤٤/٧.

(٧) الحاشية في: ١٢/ب.

(٨) هو رجل من الجن.

(٩) بيت من الطويل. ينظر: الفائق ٩٥/١، وشرح جمل الزجاجي ٣٣٠/١، والتذييل والتكميل ٤٠/٨، وشرح شذور الذهب ٣٠٥.

كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ[1][2]

* قال س[3] في:

وَنُبِّئْتُ عَبْدَاللهِ بِالجَوِّ أَصْبَحَتْ[4]

وفي: ﴿مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا﴾[5]: إنه على تقدير الجار[6].

* هل الموضعُ بعد حذف الجار من "أَنَّ" و"أَنْ"[7] نصبٌ أو خفضٌ؟

قال ابنُ عَطِيَّةَ[8] في سورة البقرة[9] في: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا﴾[10]: الموضع جرٌّ عند

(١) بعض بيت من الكامل، لساعدة بن جُؤَيَّة الهذلي، وهو بتمامه:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكفِّ يَعْسِلُ متنُه   فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

يعسل: يضطرب. ينظر: الكتاب ٣٦/١، ٢١٤، والكامل ٤٧٤/١، وديوان الهذليين ١٩٠/١، وشرح أشعار الهذليين ١١٢٠/٣، وكتاب الشعر ٤٤٦/٢، والخصائص ٣٢٢/٣، وأمالي ابن الشجري ٦٣/١، وشرح جمل الزجاجي ٣٣٠/١، وشرح التسهيل ٢٢٧/٢، والتذييل والتكميل ٣٩/٨، ومغني اللبيب ١٥، ٦٨١، والمقاصد النحوية ٩٨٩/٢، وخزانة الأدب ٨٣/٣.

(٢) الحاشية في: ١٢/ب.

(٣) الكتاب ٣٩/١.

(٤) صدر بيت من الطويل، للفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه، وعجزه:

...   كرامًا مواليها لئيمًا صميمُها

عبدالله: قبيلة، والجوّ: موضع. ينظر: الكتاب ٣٩/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٤٦/٣، وشرح التسهيل ١٠١/٢، والتذييل والتكميل ١٦٤/٦، ٢٥٤، والمقاصد النحوية ٩٧٤/٢.

(٥) التحريم ٣.

(٦) الحاشية في: ١٢/ب.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) المحرر الوجيز ٣٠٧/١.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) ٢٢٩.

س[1] والكِسَائيِّ[2]، ونصبٌ عند غيرهما[3]؛ لأنه لَمَّا حُذف الجار وَصَل الفعلُ، كما[4] تقول في: استغفرت اللهَ ذنبًا.

ح[5]: قال أبو عَلِيٍّ[6] وغيرُه: إن مذهب س[7] أن ...[8] نصبٌ، وبه قال الفَرَّاءُ[9]، وإن مذهب الخَلِيلِ[10] جرٌّ، وبه قال الكِسَائيُّ[11].

ح[12]: وإذا كانت[13] "أَنَّ" و"أَنْ" في محل المفعول له فلا خلافَ أن الموضع[14] نصبٌ لا غيرُ، نصَّ على ذلك النحويون.

ع: لأنه ...[15] هذا اسمًا ظاهرًا لم يكن إلا منصوبًا؛ لأنه لو كان باللام كان[16] مقدَّرًا به النصبُ والتجردُ عنها، فكيف تُنوَى إذا حُذفت؟

---

(١) الكتاب ٣/١٢٨، وقد قال به سيبويه تجويزًا لا اختيارًا. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١١/٢٦، والتذييل والتكميل ٧/١٨، وارتشاف الضرب ٤/٢٠٩٠، ومغني اللبيب ٦٨٢.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١١/٢٦.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) البحر المحيط ٢/٤٧٢.

(٦) لم أقف على كلامه، وينظر: الإغفال ٢/٩٨، والحجة ٦/١٣٧.

(٧) الكتاب ٣/١٢٧.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٩) معاني القرآن ١/٥٨، ٢١١.

(١٠) ينظر: الكتاب ٣/١٢٦، ١٢٨، ونصَّ سيبويه في الموضع الثاني على أن الخليل يرى الموضع نصبًا لا جرًّا.

(١١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١١/٢٦.

(١٢) البحر المحيط ٢/٤٧١.

(١٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٥) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(١٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

ونظيرُه: لو قلت: أستغفر اللهَ هذا؛ فلا خلافَ أن الموضع نصبٌ؛ لأنك لو قلت بَدَلَه: الذنبَ؛ كان منصوبًا، وإنما لَمَّا اطرد الحذفُ في "أَنَّ" و"أَنْ" كانت لهما خصوصيةٌ(١).

* [«**وفي "أَنَّ" و"أَنْ" يطَّرِدُ**»]: وكذا في المفعول له، وظهورُ النصب فيه دليلٌ على تقديره هنا، بخلاف الخفض، وثم(٢) هو مخالف للقواعد، أعني: حذفَ الجارِّ وإبقاءَ عملِه(٣).

* ومثلُ "أَنَّ" و"أَنْ" في اطراد الحذف عندي: "كَيْ" في لغة مَنْ قال: كَيْمَا، ومَنْ قال: كَيْ يفعلَ، بعد اللام(٤).

* قولُه: «**مع أَمْنِ لَبْسٍ**»: نظيرُ المسألة: جوازُ حذفِ المضمرِ في التنازع في قوله(٥):

يَرْنُو إِلَيَّ وَأَرْنُو مَنْ أُصَادِقُهُ ... فِي النَّائِبَاتِ فَأُرْضِيهِ وَيُرْضِينِي(٦)؛

لفَهْم المعنى، ولا يجوز في نحو:

مَالَ عَنِّي تِيهًا وَمِلْتُ إِلَيْهِ ... مُسْتَعِينًا به(٧) عَمْرٌو فَكَانَ مُعِينَا(٨)؛

ولا(٩) لم يُعلَمْ: مِلْتُ إليه، أو: عنه(١٠).

---

(١) الحاشية في: ١٢/ب.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب بلا واو.

(٣) الحاشية في: ١٢/ب.

(٤) الحاشية في: ١٢/ب.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) بيت من البسيط. يرنو: يديم النظر، كما في: القاموس المحيط (ر ن و) ٢/١٦٩٣. ينظر: شرح التسهيل ٢/١٧٣، والتذييل والتكميل ٧/٩٤.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب بحذفها، كما في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٨) بيت من الخفيف، لم أقف له على نسبة. تِيهًا: كِبْرًا وصَلَفًا، كما في: القاموس المحيط (ت ي هـ) ٢/١٦٣٤. ينظر: شرح التسهيل ٢/١٧٣، والتذييل والتكميل ٧/٩٧.

(٩) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب الذي به يستقيم السياق: وإلا.

(١٠) الحاشية في: ١٢/ب.

والأصل سبق فاعل معنى كمَنْ ... مِنْ أَلْبِسَنْ من زَارَكم نسجَ اليمن

ويلزمُ الأصلُ لموجبٍ عَرَا ... وتَركُ ذاكَ الأصلِ حتمًا قد يُرا[1]

وحذفَ فَضْلَةٍ أجز إن لم يَضِر ... كحذفِ ما سِيْق جوابا أو حُصر

(خ١)

* [«وحذفَ فضلةٍ أَجِزْ»]: قالت عائِشةُ رضي الله عنها: «ما رأى مني، ولا رأيت منه»[2]، أي: العورةَ، فحَذَفَتْ ذلك احتشامًا[3].

* مما يَضُرُّ فيه الحذفُ في الحال: ﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾[4]، ﴿وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾[5]، ﴿وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًا﴾[6]؛ فالفائدة مَنُوطةٌ في هذه المواطن بذكرها، فلا يجوز حذفُها، كما في العُمَد. من "شرح العُمْدة"[7] له.

ع: ومنه في الحال: قولُه[8]:

(١) كذا في المخطوطة، والوجه: يُرى؛ لأنه زائد على ثلاثة أحرف.

(٢) لم أقف عليه مسندًا بهذا اللفظ، وأخرجه ابن ماجه ٦٦٢، ١٩٢٢ وأحمد ٢٤٣٤٤ بلفظ: ما نظرت، أو: ما رأيت فرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قط، وأخرجه أبو يعلى في مسنده، كما في تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي ٤٥٨/١ بلفظ: ما رأيته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا رآه مني، تعني: الفرج، ولا شاهد فيه باللفظين المذكورين، وضعَّفه الألباني باللفظ الأول في إرواء الغليل ١٨١٢، وباللفظ الثاني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١١٣٥.

(٣) الحاشية في: ١٢/ب.

(٤) النساء ٤٣.

(٥) الدخان ٣٨.

(٦) الإسراء ٣٧.

(٧) ٤٣١/١.

(٨) هو عدي بن رَعْلاءَ الغسَّاني.

إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبًا   كَاسِفًا بَالُه قَلِيلَ الرَّجَاءِ[1]

هذه حالٌ لازمةٌ لا تُحذف[2].

ويحذفُ الناصبها إن عُلما   وقد يكون حذفه ملتَزما

(خ١)

*

أَمْلَقْتَ مُعْتَذِرًا   بِعُسْرَةٍ بَلْ غَنِيَّ النَّفْسِ جَذْلَانَا[3]

البيتُ عربيٌّ[4].

* قولُه: «**ويُحذَف**»: تقول لِمَنْ صَدَرت عنه أفعالُ البخلاء: أَكُلَّ هذا بُخْلًا؟ وأنشد س[5]:

شَكَوْتُ فَقَالَتْ: كُلَّ هَذَا تَبَرُّمًا[6]

---

(١) بيت من الخفيف. ينظر: الأصمعيات ١٥٢، والألفاظ ٣٢٧، والحجة ٣٩٨/٣، واللآلي في شرح أمالي القالي ٨/١، والتذييل والتكميل ١٤٩/٩، ومغني اللبيب ٦٠١، وخزانة الأدب ٥٨٣/٩.

(٢) الحاشية في: ١٢/ب.

(٣) بعض بيت من البسيط، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

لا تَلْقَ ضيفًا وإن أَمْلقتَ معتذرًا   بعسرةٍ بل غَنِيَّ النفس جَذْلانا

الشاهد: حذف ناصب "غني"؛ لدلالة "تلق" المتقدم عليه، والتقدير: بل الْقَه غنيَّ النفس. ينظر: شرح التسهيل ٣٦٨/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٣٥/٣.

(٤) الحاشية في: وجه الورقة الثانية الملحقة بين ١٢/ب و١٣/أ.

(٥) كذا في المخطوطة، ولم أقف عليه في كتاب سيبويه، ولعل صوابه: ش، أي: الشلوبين، وهو في حواشي المفصل ١٠٨.

(٦) صدر بيت من الطويل، لأعرابيٍّ لم أقف على تسميته، وعجزه:

...   بِحُبِّيَ، أراح الله قلبكِ من حُبِّي

ينظر: الشعر والشعراء ٨٣٠/٢، والكامل ٣٧٢/١، وديوان المعاني ٢٦٥/١، والحماسة البصرية ١١٥٧/٣.

أي: تفعل، وتقول لِمَنْ تجهَّز للسفر: مكةَ واللهِ.

قال الشَّلَوْبِينُ[(١)]: قال س[(٢)]: ولا يجوز: زيدٌ عمرًا، تريدُ: لِيَضربْ زيدٌ عمرًا، فتضمرَ فعلَ الغائب، يعني: في الأمر، وإلا فقد أضمره هو[(٣)] في: مكةَ واللهِ، بتقديره: يريد، وغيرِ ذلك.

ع: كأنَّ ذلك؛ لأنه إجحافٌ بحذف أشياءَ كثيرةٍ؛ لأن الأصل: يا زيدُ قُلْ لعَمْرٍ[(٤)] يضربْ زيدًا، ثم حُذفت "يا" والمنادى و"قُلْ"، واختُصر، فقيل: لِيَضربْ، فلا يُختصر مرةً أخرى.

وبهذا يَبطُل توجيهُ بعضِ الناس لِمَنْ أجاز في:

فَنَدْلًا زُرَيْقُ[(٥)]

أن يكون "زُرَيقُ" منادًى ...[(٦)] لـ"يندل"؛ لأنه لا يحذف، فلا يقوم مصدر ...[(٧)] فيه، وذلك دليل واضح على أنه منادًى، ولا حاجةَ لتكلُّف غيرِه.

وقالوا: كاليوم رجلًا، و: سبحان الله رجلًا، و: تاللهِ رجلًا، كلُّها بتقدير: ما

---

(١) حواشي المفصل ١٠٩.

(٢) الكتاب ١/٢٥٤.

(٣) الكتاب ١/٢٥٧.

(٤) كذا في المخطوطة، وهو وجه في "عَمْرو" أجازه المبرد وغيره، بشرط ضبطه بالشكل؛ تمييزًا له عن "عُمَر". ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٢٥، وعمدة الكتاب ١٦٤.

(٥) بعض بيت من الطويل، لأعشى همدان، وقيل لغيره، وهو بتمامه:

على حينَ أَلْهى الناسَ جُلُّ أمورهم فَنَدْلًا زُرَيقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ

النَّدْل: سرعة نقل الشيء من موضع إلى موضع، زُرَيق: قبيلة. ينظر: ديوان أعشى همدان ٩٠، والكتاب ١/١١٦، والكامل ١/٢٣٩، والأصول ١/١٦٧، وجمهرة اللغة ٢/٦٨٢، والحجة ١/١٤٦، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٠٧، والإنصاف ١/٢٣٨، وشرح التسهيل ٣/١٢٥، والتذييل والتكميل ١١/١٠٨، والمقاصد النحوية ٣/١٠٤١.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٧) موضع النقط مقدار ثلاث كلمات أو أربع انقطعت في المخطوطة.

رأيت، وقالوا: اللهم ضَبُعًا وذئبًا، قال س[1]: إذا كان يدعو على غنمٍ، قال المُبَرِّدُ[2]: سمعنا أنه دعاء لها، لا عليها؛ لأنهما إذا اجتمعا تقاتلا، فانفلت الغنم.

ع: لا يُدْعَى لأحدٍ بأن يأتيَه عدوُّه، ويأتيَ لعدوه ضدٌّ، بل يقال إذا أُرِيد هذا ونحوُه: اللهم إن جاء الضَّبُعُ للغنم فأْتِ بالذئب، وأما أن يُدْعَى باجتماعهما للغنم فليس معقولًا، فالقول ما قاله س، وليس المرادُ تسلُّطَهما دَفْعةً[3].

(١) الكتاب ١/٢٥٥.

(٢) ينظر: سوائر الأمثال لحمزة الأصفهاني ٢٨٩، ومجمع الأمثال ٢/٨٤.

(٣) الحاشية في: ١٢/ب.

التنازع في العمل

إن عاملانِ اقتَضَيا في اسمٍ عَملْ قبلُ فللواحد منهما العمل

(خ ١)

* قولُه: «**اقتَضَيا في اسمٍ عَمَل قبلُ**»: قال الخَضْرَاويُّ[١] في قول ساعِدةَ[٢] بنِ جُؤَيَّةَ:

مَهْمَا تُصِبْ أُفُقًا مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ[٣]:

إن أبا عَلِيٍّ[٤] أجاز في البيت ثلاثةَ أوجهٍ:

أحدها: أن يكون على القَلْب، و"بارق" مفعولُ "تُصِب"، و"مِنْ" مقدَّرٌ دخولُها على "أُفُق".

الثاني: أن يكون "أُفُقًا" ظرفًا، و"مِنْ" زائدةً؛ لأنه في غير الواجب.

والثالث: أن يكون "أُفُقًا" أيضًا ظرفًا، و"مِنْ" زائدةً، ويكونا معمولَيْن لـ"تَشِم"، ويكونَ مفعولُ "تُصِب" ضميرًا محذوفًا عائدًا على "الأُفُق"، أو على "البارق"، أي: مهما تصبْه.

قال ابنُ هِشَامٍ الخَضْرَاويُّ غفر الله له: وهذا الوجهُ من إعمال الفعلَيْن والمعمولُ

(١) ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ٤/٢٦٨ (عن رسالة في شروط التنازع لابن هشام).

(٢) هو شاعر جاهلي هُذَلي، يكثر في شعره الغريب. ينظر: المؤتلف والمختلف للآمدي ١٠٣.

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

قد أُوبِيَتْ كلَّ ماءٍ فهي طاويةٌ ...

أُوبِيَت: مُنِعتْ، وتُصِب أُفُقًا: تجد ناحيةً، بارق: سحاب فيه برق، تَشِم: تقدِّر أين موقعُه، ثم تمضي إليه. ينظر: ديوان الهذليين ١/١٩٨، وشرح أشعار الهذليين ٣/١١٢٨، والمعاني الكبير ٢/٧٢٧، والحجة ١/٢٣٧، والتذييل والتكميل ٧/٦٩، ومغني اللبيب ٤٣٥، وخزانة الأدب ٨/١٦٣، ٩/٢٦.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٧/٦٩، والأشباه والنظائر ٤/٢٦٨ للسيوطي (عن رسالة في شروط التنازع لابن هشام)، وخزانة الأدب ٨/١٦٥.

متوسطٌ، وهو غريب، وقلَّما يذكرُه النحويون، وقد ذكرنا في بابه تَقَدُّمَه على الفعلين، نحو: أيَّ رجلٍ ضربتَ وشتمتَ؟

ونظيرُ ما ذكر أبو عَلِيٍّ: قولُك: إنْ تَجِدْ يومَ فراغٍ زيدًا تؤدِّبْ، والمعنى: إنْ تَجِدْ زيدًا في يوم فراغٍ تؤدبْه، فحُذف الضمير، وأُعمل "تؤدِّب" في "زيد"، وفي "يوم"، وحَذفتَ من "تَجِد" ضميرَ الذي أَعملت فيه "تؤدِّبْه"، كأنك قلت: إنْ تَجِدْه، أو: إنْ تَجِدْ فيه، ويجب أن يكون الأولُ أَوْلى بالعمل بلا خلافٍ، كما كان في قولك: أيَّ رجلٍ ضربت أو شتمت؟ لأنه في هذه المسألة أقربُ، وفي مسألة أبي عَلِيٍّ -وإن اتَّحدا في القُرْب للعامِلَيْن- / إلا أن إعمال العامل الأولِ أَوْلى؛ لتَقَدُّمِه من غير معارضٍ للتقدُّم، يدلُّك على أن إعمال المتقدم أَوْلى: قولُك: لَزيدٌ ضربت، وزيدًا ضربت، ولا يجوز هذا في التأخير. انتهى.

وفي كلام ابنِ هِشَامٍ أن إعمال[1] في المتوسط ذكره النحاةُ، ولكنه قليلا[2]، وهذا لا نعرفه في غير هذا المحلِّ ولهذا الرَّجُلِ، اللهم إلا أن يُحمَل قولُه: «قلَّما» على النفي المحض، لا على التقليل، كما قال[3]: «وقلَّما سَلِم مِكْثارٌ، أو أُقِيلتْ له عِثَارٌ»[4][5].

والثانِ أَولى عندَ أهلِ البَصْره   واختارَ عكسًا غيرُهم ذا أُسْره
وأعملِ المهملَ في ضميرِ ما   تنازعاهُ والتَزِم ما التُزِما
(خ١)

* أجاز الزَّمَخْشَرِيُّ[6] في: ﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى﴾[7] أن تكون اللام متعلقة بـ"اخترتك"، ورُدَّ بأن هذا من باب الإعمال، فيجب -أو يُختار- إعادةُ الضمير مع

(١) كذا في المخطوطة، والوجه: إعماله.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه: ولكنه قليل، أو: ولكن قليلًا.

(٣) هو الحريري.

(٤) المقامات ٥.

(٥) الحاشية في: وجه الورقة الأولى الملحقة بين ١٢/ب و١٣/أ وظهرها.

(٦) الكشاف ٣/٥٥.

(٧) طه ١٣.

الثاني، فيقال: فاستمعْ له لِمَا يُوحَى، وإذا لم يُقَلْ؛ فدلَّ على أنه من إعمال الثاني[1].

كيُحْسِنانِ ويُسِيءُ ابناكا وقد بَغَى واعْتَدَيا عبداكا
ولا تَجِئْ مع أوَّل قد أُهْملا بمضمرٍ لغيرِ رفعٍ أُوْهِلا
بل حَذْفَه الزَمْ إن يكن غيرَ خبر وأَخِّرْنه إن يكن هُو الخبر

(خ١)

* [«**بل حَذْفَه الزَمْ**»]: ولم يَجُزِ الحذفُ امن[2] الثاني إذا أَعملت الأولَ؛ لئلا يؤدِّيَ إلى تهيئة العامل للعمل وقطْعِه عنه[3].

وأَظْهِرِ ان يَكُن ضميرٌ خَبَرا لغيرِ ما يُطابِقُ المفسَّرا
نحو أظُنُّ ويَظُنَّاني أَخا زيدًا وعمرا أَخوين في الرَّخا

(خ١)

* في مسألة: ظنَّني وظننت زيدًا عالِمًا إيَّاه؛ أضمرته متأخرًا؛ لأن إضمار صورةِ الفضلةِ متقدمًا، وحذفَ ما أصلُه العمدةُ؛ ضعيفان، فلم يَبْقَ إلا ما ذكرنا، ولم يُستقبَح إضمارُ فاعلِ "ظنَّني" عائدًا على "زيد" المتأخرِ على التنازع؛ لأنه عمدةٌ من كل وجهٍ، فهذه مسألةٌ وقع فيها تنازعٌ بين فاعلٍ ومفعولٍ ثانٍ، فتأمَّلْه[4].

* ع: قال[5]:

أَرْجُو وَأَخْشَى وَأَدْعُو اللهَ مُبْتَغِيًا عَفْوًا وَعَافِيَةً فِي الرُّوحِ وَالجَسَدِ[6]

---

(١) الحاشية في: ١٣/أ.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: من.

(٣) الحاشية في: ١٣/أ.

(٤) الحاشية في: ظهر الورقة الأولى الملحقة بين ١٢/ب و١٣/أ.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) بيت من البسيط. ينظر: شرح التسهيل ١٧٦/٢، والتذييل والتكميل ٦٥/٧، ١١٠، وشرح شذور الذهب ٥٤١.

فقد تنازع أكثرُ من عاملَيْن[1].

* ح[2]: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[3]، يجوز أن يكون الظرفُ متعلقًا بأحد العاملَيْن المتأخرَيْن على التنازع، وفي تقديم المعمول في باب التنازع نظرٌ، يعني: إذا كان جائزَ التقديم، كالمفعول، قال: فالأكثرون يذكرون مَنْعَه، وأجازه بعضُ النحويين، فتقول: زيدًا ضربت وشتمت[4].

(١) الحاشية في: ١٣/أ.

(٢) البحر المحيط ٥/٥٣٣، ٥٣٤.

(٣) التوبة ١٢٨.

(٤) الحاشية في: ١٣/أ.

المفْعولُ المطلقُ

المصدرُ اسمُ ما سِوى الزمان من مدلولَي الفعل كأمْنٍ من أَمِن (خ١)

* ابنُ عُصْفُورٍ[1]: المصدرُ بحق الأصالة: اسمُ الفعل، فأما عدده، نحو: عشرين ضربةً، فإنما جُعل مصدرًا وإن لم يكن اسمًا للفعل؛ لأنه يَصدُق عليه اسمُ الفعل الذي جُعل عددًا له؛ لأن "عشرين ضربةً" يَصدُق عليها اسمُ الفعل الذي هو الضَّرْبُ.

وأما ما قام مَقامَه فإنه جُعل مصدرًا؛ لقيامه مَقامَ اسمِ فعلٍ محذوفٍ منتصبٍ على المصدر، والعربُ إذا أقامت شيئًا مُقامَ شيءٍ جَعلتْ إعرابَه كإعرابه، والقائمُ مَقامَ المصدر؛ إما صفتُه، ك: سِرتُ قليلًا، أو مضافٌ إليه قبل حذفه، ك: ضربته سوطًا، الأصلُ: ضربةَ سوطٍ.

ولا يجوز إقامةُ الصفة مُقامَ الموصوف في مثال الأول إلا إن كانت الصفةُ تباشرُ العوامل، ك: قليل، قال تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[2]، وفي الثاني لا يُحذف المضافُ إلا إن كان المضافُ إليه اسمًا للآلة، نحو: ضربته سيفًا، ورشقته سهمًا، وطعنته رمحًا[3]، ولو قلت: ضربته خشبةً، ورميته آجُرَّةً؛ لم يَجُز؛ لأن "خشبةً" ليس آلةً للضرب، و"آجُرَّةً" ليس آلةً للرمي، فإن جاء شيء من ذلك لم يُقَسْ عليه، كقوله[4]:

حَتَّى إِذَا اصْطَفُّوا لَنَا جِدَارَا[5]

وقولِ الآخر ...[6]

(١) شرح جمل الزجاجي ١/٣٢٤ مختصرًا.

(٢) المؤمنون ٤٠.

(٣) في المخطوطة: «ورشقته رمحا، وطعنته سهما»، دلالةً على أن الصواب بالتقديم والتأخير.

(٤) هو العجّاج.

(٥) بيت من مشطور الرجز. ينظر: الديوان ٢/١١٥، والمحتسب ٢/١٢١، والخصائص ٣/٣٢٥، وسفر السعادة ٢/١٠٤٤، والتذييل والتكميل ٧/١٥٧، وارتشاف الضرب ٣/١٣٥٨.

(٦) موضع النقط بياض في المخطوطة مقداره ثلاث كلمات أو أربع.

الأصلُ: اصطفافِ[1] جدارٍ، وليس الجدارُ آلةً للاصطفاف.

ومن المنصوب على المصدر وليس بمصدرٍ: ما أُضيف إلى المصدر، وشرطُه: أن يكون إيَّاه في المعنى[2]، نحو: سِرتُ كلَّ السيرِ، أو بعضَه، نحو: بعضَ السيرِ، و: أشدَّ السيرِ، وإن لم يكن كذلك لم[3] يكن مصدرًا، نحو: ذهبت قبلَ ذهابِك، فـ"قبل" ظرفٌ لا مصدرٌ، لا يَصدُق عليه اسمُ المصدر؛ لأن قَبْلَ الشيء غيرُه.

وحُكي عن الأَخْفَشِ[4] ...[5] زاد فيما ينتصب على المصدر: "أَنْ" والفعل، نحو: ضربه أَنْ ضربَ، وقال الزَّجَّاجُ[6]: وإنما امتنع عندنا هذا؛ لأن "أَنْ" للمستقبل[7]، والتأكيدُ إنما يكون بالمصدر المبهم، قال ابنُ عُصْفُورٍ[8]: وقد رأيته في ...[9][10].

بمثلِه أو فِعْلٍ او وَصْفٍ نُصِبْ وكونُه أَصْلًا لهذين انتُخِبْ

(خ١)

* [«**بمثلِه أو فعلٍ او وصفٍ نُصِب**»]: بَيَّن عاملَه، وكان حقُّه أن يشترط فيه أن يكون من لفظه أو من معناه؛ أَلَا تراك تقول: كرهت قدومَ بكرٍ؟ فهذا يَصدُق عليه أنه مصدرٌ نُصِب بفعلٍ، وليس بمفعولٍ مطلقٍ.

ومقصودُه بقوله: «**بمثلِه**» أن يبيِّن عاملَه إذا كان مفعولًا مطلقًا، لا أن يبيِّن

---

(١) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والوجه النصب.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ينظر: التذييل والتكميل ١٤٩/٧، وارتشاف الضرب ١٣٥٥/٣، والأشباه والنظائر للسيوطي ٤٥٤/٢.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ١٤٩/٧، وارتشاف الضرب ١٣٥٥/٣.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) لم أقف على كلامه هذا، وهو في المطبوعة مختصر.

(٩) موضع النقط مقدار ثلاث كلمات أو أربع انقطعت أولاها وانطمس باقيها في المخطوطة.

(١٠) الحاشية في: ١٣/أ.

عاملَه في الجملة، وأن يقول أيضًا: وأن يكون جاريًا عليه، احتراز[1] من: ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾[2]، ﴿وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنٗا﴾[3]، وقوله[4]:

وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَبَّعَهُ اتِّبَاعَا[5]

فإن في ناصبه خلافًا، قيل: بمضمرٍ جارٍ عليه المصدرُ، وهو قول المُبَرِّد[6]، وابنِ خَرُوفٍ[7]، وزعم أنه مذهب س[8]، وقيل: بتلك الأفعالِ الظاهرةِ، ومنهم من فصَّل، فقال: ما غايَرَ معناه معنى المصدر لذلك الفعلِ فبفعلٍ مضمرٍ، نحو الآيةِ؛ لأن الإنبات غيرُ النبات، فكيف يؤكِّده وهو غيره؟ وإلا فبه نفسِه، نحو:

وَقَد تَّطَوَّيْتُ انْطِوَاءَ الحِضْبِ[9]؛

(١) كذا في المخطوطة، والوجه النصب.

(٢) نوح ١٧.

(٣) آل عمران ٣٧.

(٤) هو القَطامي.

(٥) عجز بيت من الوافر، وصدره:

وخيرُ الأمرِ ما استَقْبَلتَ منه ...

ينظر: الديوان ٣٥، والكتاب ٨٢/٤، ومعاني القرآن للأخفش ٤٢٥/٢، ٥٥٢، والمقتضب ٢٠٥/٣، والأصول ١٣٤/٣، والخصائص ٣١١/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٩٥/٢، والتذييل والتكميل ١٤٢/٧، وخزانة الأدب ٣٦٩/٢.

(٦) المقتضب ٢٠٤/٣.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ١٤٢/٧.

(٨) الكتاب ٨١/٤.

(٩) بيت من مشطور الرجز، لرُؤْبة بن العجاج. الحِضْب: الذكر الضخم من الحيات. ينظر: الديوان ١٦، والكتاب ٨٢/٤، والمقتضب ٧٤/١، والأصول ١٣٥/٣، وإعراب القرآن للنحاس ١٥٤/١، والحجة ٣٤٢/٥، وكتاب الشعر ٤٧٧/٢، وتهذيب اللغة ١٣٠/٤، وأمالي ابن الشجري ٣٩٥/٢، والتذييل والتكميل ١٤٣/٧.

لأن التَّطوِّيَ والانطواءَ سواءٌ، وقولِه[1]:

رَبَابٌ يَحْفِرُ التُّرْبَ احْتِفَارَا[2]

وكذا بيتُ القَطَاميِّ[3] المتقدِّمِ[4]، واختاره ابنُ عُصْفُورٍ[5].

ع: ينبغي أن يؤخذ[6] قولُه: «**بمثله**» أن يكون مصدر[7] أو بمعناه، فتُحمَلَ المماثلةُ على أعمَّ من كونه مصدرًا، وكذا قولُه: «**أو فعلٍ**»، أي: مثله، «**أو وصفٍ**»، أي: مثله، وفيه من التعسف ما فيه[8].

* قولُه: «**وكونه أَصْلًا**» البيتَ: وخالف في ذلك ك[9]، فقالوا: المصدرُ فرعٌ، وأحسنُ ما احتجوا به: أنهم وجدوه يَتْبَعُ المصدر[10] في تصحيحه وإعلالِه، نحو: لَاذَ لِيَاذًا، ولاوَذَ لِوَاذًا؛ ألا ترى أن الواوَ في "لِوَاذًا" صحَّت مع وقوعها بعد كسرةٍ؛ لصحَّتها

(١) ينسب للقَطَامي، ولم أقف عليه في ديوانه.

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

ولاحَ بجانب الجبلَيْنِ منه ...

رَبَاب: سحاب أبيض، كما في: القاموس المحيط (ر ب ب) ١/١٦٦. ينظر: التفسير البسيط ٥/١٧١، والبحر المحيط ٣/٩٤، والتذييل والتكميل ٧/١٤٢، وارتشاف الضرب ٣/١٣٥٤.

(٣) هو عمرو -وقيل: عمير- بن شييم بن عمرو التغلبي، أبو سعيد، من شعراء الطبقة الثانية الفحول الإسلاميين. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢/٥٣٤، ومعجم الشعراء ٢٢٨، ٢٤٤، والمؤتلف والمختلف للآمدي ٢١٨.

(٤) هو قوله:

وخيرُ الأمرِ ما استَقْبَلتَ منه وَلَيْس بِأَنْ تَتَبَّعَهُ اتِّبَاعَا

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٧/١٤٣.

(٦) مهملة في المخطوطة، ويمكن أن تكون: يُوَجَّه.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب بالنصب.

(٨) الحاشية في: ١٣/أ.

(٩) ينظر: الإنصاف ١/١٩٠، والتبيين ١٤٣، وائتلاف النصرة ١١١.

(١٠) كذا في المخطوطة، وكأن الدال مغيَّرة إلى لام، ولعله أراد: الفعل.

في الفعل؟ وأُجيب: بأن ذلك لا يلزم منه أصالةٌ ولا فرعيةٌ، بدليل قولِك: يُعْطَيَانِ[1].

* [**«وكونه أصْلًا»**]: الزَّمَخْشَريُّ[2]: وسُمِّي مصدرًا؛ لأنه صَدَر الفعلُ عنه.

قال الشَّلَوْبِينُ[3]: أو لأنه يَصدُر عن الفعل على رأي ك[4][5].

توكيدا او نوعا يُبِيْنُ أَو عَدَد   كسِرت سَيْرَتين سيرَ ذي رشَد

(خ١)

* قولُه: **«ك: سِرتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذي رَشَد»**: فإن قلت: هل ينتصب الثاني -وهو **«سيرَ ذي رَشَد»**- بـ"سِرتُ" المذكورةِ، أو[6] بأخرى مقدرةٍ؟

قلت: ذهب أبو الحَسَنِ، وأبو العَبَّاسِ، وأبو بَكْرٍ، وأكثرُ النحاة[7] إلى أن الفعل إذا أخذ مصدرًا لم يتعدَّ إلى آخرَ، وأن اقتضاءَه له كاقتضائه للمفعول به ولظرف الزمان وظرفِ المكان، وفي "كتاب"[8] س ما مضمونُه ذلك، وذهب السِّيرافيُّ[9] وغيرُه إلى ...[10] الفعل ينصب مصدرين إذا كان أحدُهما تأكيدًا والآخرُ تبيينًا؛ لأن أحدهما يُستفاد منه من المعنى ما لا يُستفاد من الآخر[11]، وكذلك يجوز في الثلاثة إذا اختلف المعنى.

---

(١) الحاشية في: ١٣/أ.

(٢) المفصل ٤٥.

(٣) حواشي المفصل ٩٠.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/١٩٠، والتبيين ١٤٣، وائتلاف النصرة ١١١.

(٥) الحاشية في: ١٣/أ.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٣٥٩.

(٨) لم أقف على ما يفيد ذلك في كتابه.

(٩) شرح كتاب سيبويه ٢/٣٣٢، ٤/٢١٥.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

وفي "كتاب"[١] س: سِيرَ عليه أيُّما سيرٍ سيرًا شديدًا، وسِيرَ عليه سَيْرتان أيَّما سيرٍ، و...[٢] جارٍ مجرى: ضُرِب زيدٌ أيَّما ضربٍ، وضُرب عَمْرٌ[٣] ضربًا شديدًا، فظاهرُ مذهبِه أن نصب الثاني بالعامل المذكورِ، كما في المثالين ...[٤] بهما.

والخلافُ بين السِّيرافيِّ ومَنْ تَبِعه وبين الأَوَّلِينَ في مسألة "الكتاب"[٥]: أَعْلَمَ اللهُ زيدًا هذا قائمًا العلمَ اليقينَ إعلامًا؛ هل ينتصب "العلمَ اليقينَ" بـ"أَعْلَمَ" مع نصبه لـ"إعلامًا"؟ فالسِّيرافيُّ[٦] يُجيز، وهم يمنعون.

ع: هذا كلامُ الخَضْراويِّ[٧] ...[٨]، وعندي أنه لا ينبغي لأبي سَعِيدٍ أن يقول بهذا، وإن قال بجواز إعمال العامل في المصدرين؛ وذلك لأن "أَعْلَمَ" لا يجري عليه قولُك: العلمَ[٩].

ونظيرُ هذه المسألة: اختلافُهم في الظرف: هل يتعدَّدُ أم لا؟ فكان أبو سَعِيدٍ[١٠]

---

(١) ١/٢٢٩.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) كذا في المخطوطة، وهو وجه في "عَمْرو" أجازه المبرد وغيره، بشرط ضبطه بالشكل؛ تمييزًا له عن "عُمَر". ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٢٥، وعمدة الكتاب ١٦٤.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) ١/٤١.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٢/٣٣٢.

(٧) لم أقف على كلامه.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٩) لعله انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(١٠) شرح كتاب سيبويه ٤/٢٠٠.

أيضًا يقول بتعدُّده في مثل ذلك، وتَبِعُه ابنُ[1] طاهرٍ، وأبو[2] القَاسِمِ شيخُنا[3]، وقال أبو الحَسَنِ[4] ومَنْ تَبِعَه: كَلَّا.

وحجةُ الأَوَّلِينَ: قولُ س[5] في: سِيرَ عليه يومُ الجمعة غدوةً، بنصب "غدوةً"، وقال ...[6] / سِيرَ عليه يومِ الجمعة صباحًا، أي: سِيرَ عليه يوم الجمعة في هذه الساعة، فقال السِّيرَافيُّ في الظرف هنا ما قال في المصدر، وهو عندي محتمِل؛ لأنه قال: وإنما معناه: أنه في هذه الساعة وقع ذلك، فيمكن أن يكون تفسيرًا أو تقديرَ عاملٍ، كما يزعم أبو الحَسَنِ.

ع: هذا بحثُ الخَضْراويِّ[7]، والقياس عندي أن يمتنع في الظرف دون المصدر؛ لأن العامل يَصِلُ إلى الظرف على معنى "في"، ولا يَصِلُ عاملٌ إلى شيئين بحرفٍ متحدٍ، فكذلك على معنى حرفٍ متحدٍ مرتين، فلا بدَّ من العطف، أو يكون بدلًا، وكذلك أقول في المفعول له، وقد يُؤخَذ من نصِّ المصنف[8] على تعدُّد الحالِ والخبرِ أن تعدُّدَ المصدر والظرفِ ممتنعٌ، وأما المفعول معه فسماعيٌّ، أو يقال: لا يكون إلا مع واسطةٍ مصرَّحٍ بها، وما شأنه كذلك لا يتعدَّد إجماعًا.

---

(١) هو محمد بن أحمد الأنصاري الإشبيلي، أبو بكر، المعروف بالخِدَبّ، أي: الطويل، نحوي مشهور، له عناية بكتاب سيبويه، أخذ عن ابن الرماك وابن الأخضر، وأخذ عنه ابن حروف، له طرر على الكتاب، وتعليق على الإيضاح، توفي سنة ٥٨٠، وقيل غير ذلك. ينظر: إنباه الرواة ٤/١٩٤، والبلغة ٢٥٣، وبغية الوعاة ١/٢٨.

(٢) هو عبدالرحمن بن علي بن يحيى بن القاسم، الخضراوي، من أهل الجزيرة الخضراء بالأندلس، عالم بالقرآن والعربية، أخذ عن ابن ملكون، توفي سنة ٦٠٨. ينظر: بغية الوعاة ٢/٨٤.

(٣) القائل هو ابن هشام الخضراوي. ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٣٥٩.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٣٥٩.

(٥) الكتاب ١/٢٢٣.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) لم أقف على كلامه.

(٨) الألفية ٨٩ (البيت ١٤٢)، ١١٣ (البيت ٣٤٨).

ع: ليُنْظَرْ في قوله سبحانه: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾[1][2].

وقد يَنُوبُ عنه ما عَلَيْه دَلْ   كجِدَّ كلَ الجَدِّ[3] وافرَحِ الجَذَلْ

(خ١)

* مِنْ عَمَلِ الشيء في مصدر غيرِه؛ لكونه بمعناه: قولُهم: هَلُمَّ جَرًّا، أصلُه: تعالوا جُرُّوا جَرًّا، وأصلُه[4] من الجَرِّ في السَّوْق، وهو أن تُترَكَ الإبل والغنم ترعى في مسيرها، و"هَلُمَّ" تدل على المجيء، وهو أعم من الجَرّ، وقد يكون التقديرُ: هَلُمَّ جارِّينَ جَرًّا، وكذا قدَّره أهلُ الأمثال[5][6].

وما لتوكيدٍ فوحِّدْ أبدا   وثَنِ واجْمَعْ غيرَه وأفْرِدا

(خ١)

* ع: ليُجْعَلْ تعليلُ منعِ التثنية والجمع أنه اسم جنسٍ، كالماء والعسل، لا أنه حالٌّ محلَّ الفعل؛ لئلا يختصَّ ذلك بالمؤكِّد، والحكمُ عامٌّ[7].

* [«**فوَحِّدْ أبدا**»]: هذا لا يختص بالمفعول المطلق، بل كلُّ مصدرٍ لا يُجمَع، سواءٌ كان مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا.

وقال الزَّمَخْشَرِيُّ[8] في: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ﴾[9]: إن "الزكاة" تارةً[10] يراد

---

(١) آل عمران ١٥٤.

(٢) الحاشية في: وجه الورقة الثانية الملحقة بين ١٣/ب و١٤/أ وظهرها.

(٣) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولعل الصواب: الجِدِّ، بالكسر، وهو الاجتهاد في الأمر، كما في القاموس المحيط (ج د د) ١/٣٩٩، ولم أقف على مجيئه بالفتح لهذا المعنى، ولم يشر محقق الألفية إلى مجيئه بالفتح في شيء من نسخها العالية. ينظر: الألفية ١٠٦، البيت ٢٨٩.

(٤) ينظر: الزاهر ١/٣٧١، وتهذيب اللغة ١٠/٢٥٧.

(٥) ينظر: الفاخر ٣٢، ومجمع الأمثال ٢/٤٠٢.

(٦) الحاشية في: ١٣/أ.

(٧) الحاشية في: ١٣/ب.

(٨) الكشاف ٣/١٧٦.

(٩) المؤمنون ٤.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

بها العينُ، فتُجمَع، كقوله[1]:

المُطْعِمُونَ الطَّعَامَ فِي السَّنَةِ الْـ　　أَزْمَةِ[2]　　وَالفَاعِلُونَ لِلزَّكَوَاتِ[3]

ويراد بها التوكيدُ، فلا تُجمَع، كالآية، والتقديرُ: هم لأداء الزكاة، والمصادرُ لا تُجمَع.

قال أبو حَيَّانَ[4]: قد جاء منها مجموعًا، كالعُلُوم والحُلُوم والأشغال، وأما إذا اختلفت فالأكثرون على جواز الجمع، وهنا اختلفت بحَسَب ما أُخرِجَت عنه، فيجوز هنا الجمعُ[5].

وحذفُ عامل المُؤكِدِ امتنع　　وفي سواه لدليل مُتَّسَع

(خ١)

* قال الزَّمَخْشَرِيُّ[6] في: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾[7]: إنه مصدر مؤكِّد، وإن مُؤَكَّدَه محذوف، وهو الناصب لـ"يومَ يُنفَخُ"، كأنه: يومَ يُنفَخُ يُثِيبُ الله المحسنين، ويعاقب المجرمين، ثم قال: صُنْعَ الله. انتهى.

والظاهرُ أنه مؤكِّد لقوله: ﴿فَصَعِقَ[8] مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[9]، ﴿وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ

(١) هو أمية بن أبي الصلت.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) بيت من المنسرح. السَّنَة الأَزْمة: الشديدة، كما في القاموس المحيط (أ ز م) ١٤١٩/٢. ينظر: الديوان ٣٠، والتفسير البسيط ٥٢٣/١٥، والكشاف ١٧٦/٣، والبحر المحيط ٥٤٧/٧.

(٤) البحر المحيط ٥٤٨/٧.

(٥) الحاشية في: ١٣/ب.

(٦) الكشاف ٣٨٧/٣.

(٧) النمل ٨٨، وتمامها: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾، وقبلها: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾.

(٨) كذا في المخطوطة، وكأنها معدَّلة من: ﴿فَفَزِعَ﴾، وهو الذي في الآية المستشهد بها.

(٩) النمل ٨٧.

﴿ٱلسَّحَابِ﴾[١]، وحَذْفُ مؤكَّد المصدرِ لا يجوز؛ لأن هذا المصدر ناصبُه فعلٌ محذوفٌ مقدَّرٌ من لفظه، ولو حُذف المؤكَّدُ أيضًا لكان إجحافًا، وقيل: انتصب على الإغراء، أي: انظروا صُنْعَ الله[٢].

والحذف حَتْم معَ آتٍ بدلا ... من فِعْلِهِ كنَدْلًا اللَّذْ كاندُلا

وما لِتَفْصيلٍ كإمَّا مَنًّا ... عاملُه يُحذَفُ حيثُ عنا

كذا مُكرَّرٌ وذُو حصر وَرَد ... نائبَ فعلٍ لاسمِ عينٍ استند

(خ١)

* «**المفعولُ المطلق**»[٣].

قولُه: «**لاسمِ عَيْنٍ استَنَد**»: يريد بالعين: اسمَ الذات، بخلاف اسم المعنى، وهو ما ليس بذاتٍ؛ فإن الاسم ينقسم إلى اسم عينٍ، واسم معنًى.

كذا قسَّمه المصنِّف في أوَّل "التَّسْهيل"[٤]، وتَبع في ذلك أبا عَلِيٍّ في "الإيضاح"[٥]، وقد اعترضه ابنُ مَلْكُونَ[٦] بأن العين تُطلق على المعنى، قال سبحانه: ﴿عَيْنَ ٱلْيَقِينِ﴾[٧]، وقال عليه السلامُ: «عَيْنُ الرِّبَا»[٨]، وقال الشاعر[٩]:

(١) النمل ٨٨.

(٢) الحاشية في: ١٣/ب.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. وصرَّح في أول هذه الحاشية باسم الباب؛ لأنه كتبها في آخر المخطوطة، فأراد أن يربطها ببابها.

(٤) ٤.

(٥) ٧١.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ١/٦١.

(٧) التكاثر ٧.

(٨) بعض حديث نبوي أخرجه البخاري ٢٣١٢ ومسلم ١٥٩٤ من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٩) مختلف في تسميته.

هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ[1]

وهذا ليس بشيءٍ؛ لأن العين مشترك، يقع على الشخص وبمعنى الحقيقة، فيكون للشخص وغيره، وهو الواقع في التوكيد، نحو: عرفت زيدًا عينَه، والحقَّ عينَه، وهذا كوقوعه على ينبوع الماء، وعلى الدينار، وعلى السحاب والمطر[2].

ومنه ما يدعونه مؤكِّدا لنفسه أو غيره فالمبتدا
نحوُ له علي ألفٌ عُرْفا والثانِ كابني أنت حقا صرفا
(خ١)

* [«**نحوُ: له عليَّ ألفٌ عُرْفا**»]: لأن "له عليَّ ألفٌ" اعترافٌ، ومنه: ﴿صُنْعَ اللَّهِ﴾[3]؛ لأن ما تقدم دلَّ على أنه صُنْعُه، وقولُ الأَحْوَصِ[4]:

قَسَمًا[5]

لأنه قد عُلم من قولِه: «لَأَمْيَلُ»، وكذا: ﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾[6] بعد: ﴿يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ﴾[7]، و: ﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾[8] بعد: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾[9]، وقد يجوز الرفع

(١) صدر بيت من الكامل، تقدَّم في باب "لا" التي لنفي الجنس.

(٢) الحاشية في: ٤٣/ب.

(٣) النمل ٨٨.

(٤) هو عبدالله بن محمد بن عاصم الأنصاري، من شعراء الطبقة السادسة الإسلاميين، شاعر مجيد في الغزل. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢/٦٥٠، ٦٥٥، والمؤتلف والمختلف للآمدي ٥٧.

(٥) بعض بيت من الكامل، وهو بتمامه:

إنِّي لأَمْنَحُك الصُّدودَ وإنَّني قسمًا إليك مع الصُّدود لأَمْيَلُ

ينظر: الديوان ٢٠٩، والكتاب ١/٣٨٠، ومجاز القرآن ٢/١٢١، ١٦٢، والزاهر ١/٣٠، والمقتضب ٣/٢٣٣، والأصول ٢/٢٦٠، واللآلي في شرح أمالي القالي ١/٢٥٩، والتذييل والتكميل ٧/٢١٢، وخزانة الأدب ٢/٤٨.

(٦) الروم ٦.

(٧) الروم ٤، ٥.

(٨) النساء ٢٤.

(٩) النساء ٢٣.

في ذلك بتقديرِ حذفِ مبتدأٍ، ومنه: ﴿لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ بَلَٰغٌ﴾[1][2].

* قال ابنُ عَطِيَّةَ[3] في: ﴿هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾[4]: "حقًّا" مصدر مؤكِّد، كذا نصَّ عليه س[5]، وعاملُه: أَحُقُّ ذلك حقًّا.

ح[6]: معنى ذلك أنه مؤكِّد لِمَا تضمنته الجملة من الإسناد الخبري، وأنه لا مجازَ في ذلك الإسناد[7].

كذاك ذُو التشبيه بعد جمله   كلي بكا بكاءَ ذاتِ عُضْلَه

(خ١)

* أجاز س[8] الرفعَ في: له صوتٌ صوتُ حمارٍ، على الصفة، قال: ومِنْ هذا النوع ما يُختار رفعُه، كقولك: له علمٌ علمُ الفقهاء، ورأيٌ رأيُ الفضلاء، وما أشبهه من الخصال، ويجوز النصب، ومثلُه في جواز الوجهين: له صوتٌ صوتٌ حَسَنٌ، وما أشبهه مِمَّا أردتَّ به الوصفَ، وكذلك قالوا: هذا صوتٌ صوتُ حمارٍ، و: عليه نَوْحٌ نَوْحُ الحمام، مِمَّا لم يُذكر فيه فاعلٌ يَفعلُ الحدثَ، ويجوز النصب، ومِنْ هذا النوع ما لا يجوز فيه إلا الرفعُ، وهو قولك: صوتُه صوتُ حمارٍ، وما أشبهه مِمَّا ليس فيه إلا مبتدأٌ، فترفعُه في الخبر. من "حواشي" الشَّلَوْبِينِ[9][10].

---

(١) الأحقاف ٣٥.

(٢) الحاشية في: ١٣/ب.

(٣) المحرر الوجيز ٢/٥٠١.

(٤) الأنفال ٤، ٧٤.

(٥) الكتاب ١/٣٧٨.

(٦) البحر المحيط ٥/٢٧١.

(٧) الحاشية في: ١٣/ب.

(٨) الكتاب ١/٣٦١، ٣٦٣.

(٩) حواشي المفصل ٩٦، ٩٧.

(١٠) الحاشية في: ١٣/ب.

المفعُولُ له

يُنصَبُ مَفْعولاــ لَه المَصْدَرُ إِن أَبانَ تعليلًا كجُد شُكْرًا ودِن

(خ١)

* [«**مفعولًاــ**»]: في بعض النسخ[١]: «**مفعولٌ**» باللام بغير ألف، ولا وجهَ له ظاهرًا[٢].

* ابنُ الخَشَّابِ[٣]: والغالبُ أن يكون من أفعال النفس، كالرجاء والطمع والرغبة، وإذا قلت: جئتك لإنعامِك؛ وجب أن تأتي باللام؛ لأن الأصل: لابتغاء إنعامِك[٤].

* لم يشترطْ س[٥] في هذا الباب إلا أن يكون مصدرًا، وشَرَطَ السِّيرافيُّ[٦] الشرطين الآخرَيْن[٧]، وشَرَطَ ابنُ السَّرَّاجِ[٨] أن يكون المصدرُ من غير لفظ الفعل، وشَرَطَ بعضُ المتأخرين[٩] أن يكون من أفعال النفس، كالخوف والطمع، وأنه لا يجوزُ: جاء زيدٌ قراءةَ العلمِ، أو: قتلًا للكافر. ش[١٠].

---

(١) لم ترد هذه الرواية في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية ١٠٧، البيت ٢٩٨.

(٢) الحاشية في: ١٣/ب.

(٣) المرتجل ١٥٩.

(٤) الحاشية في: ١٣/ب.

(٥) الكتاب ١/٣٦٧.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٥/١٤٤.

(٧) كذا في المخطوطة، وهي في "حواشي المفصل" ١٩٩ المنقول منه: «الشرطَيْن الأولَيْن»، يريد: اللذَيْن ذكرهما الزمخشري في المفصل ٧٧، وهما: كونه مصدرًا، وكونه فعلًا لفاعل الفعل المعلَّل.

(٨) الأصول ١/٢٠٦.

(٩) تقدم ذلك قريبًا لابن الخشاب في المرتجل ١٥٩، وينظر: نتائج الفكر ٣٠٤، والتذييل والتكميل ٧/٢٣٥، وأوضح المسالك ٢/١٣٤.

(١٠) حواشي المفصل ١٩٩.

ع: ما اشترطه أبو بَكْرٍ لا حاجةَ إليه مع اشتراط كونِه[1] للتعليل؛ لأن الشيء لا يكون علةً لنفسه[2]، ولو اشترَط -إذِ اشترَط هذا- ...[3] يكون مرادفًا لكان جيِّدًا، ...[4] علة المنع فيهما واحدة، ولا ...[5][6].

* [«**المصدرُ**»]: لا يَرِد عليه: أن شَرْطَه ألا يكون ضميرًا؛ لأن الضمير لا يُسمى عند الإطلاق مصدرًا، وإنما يُقال له: ضميرُ المصدرِ، والكنايةُ عن الشيء غيرُه، وكذا لا يُورَد على قوله[7]: «**الظرفُ: وقتٌ أو مكانٌ**»[8].

* [«**المصدرُ**»]: فإن لم يكن مصدرًا جُرَّ بالحرف، كقوله[9]:

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي ... فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحْلِهَا الْمُتَحَمَّلِ[10][11]

وهو بما يَعْمَلُ فيه مُتَّحِد ... وقتًا وفاعِلًا وإن شَرْطٌ فقد

(خ١)

* [«**وهو بما يعملُ فيه مُتَّحِد**»]: جملةٌ حاليَّةٌ من: «**المَصْدَرُ**»، ويجوز الاستئناف، لكن يبقى الأولُ كالمطلق[12].

---

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) موضع النقط مقدار أربع كلمات أو خمس انقطعت في المخطوطة.

(٦) الحاشية في: ١٣/ب.

(٧) في باب المفعول فيه الآتي. ينظر: الألفية ١٠٨، البيت ٣٠٣.

(٨) الحاشية في: ١٣/ب.

(٩) هو امرؤ القيس.

(١٠) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ١١، وجمهرة أشعار العرب ١١٨، وشرح القصائد السبع ٣٣، ومغني اللبيب ٢٧٥، والمقاصد النحوية ٤/٢١١٦.

(١١) الحاشية في: ١٣/ب.

(١٢) الحاشية في: ١٣/ب.

* ع: الدليلُ على اشتراط اتحادِ الفاعل: قولُه تعالى: ﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً ﴾[1]، فأَدخل اللامَ على "تُبيِّن"؛ لأنه ليس فعلًا لفاعل الفعل المعلَّل، وأبقى قولَه: "هدًى ورحمةً" بلا لامٍ؛ لأنهما فعلٌ له.

وإنما اطَّرد حذف[2] اللام في فاعل الفعل المعلَّل؛ لأن العامل يدلُّ عليه دلالةً قويةً، فلذلك صحَّ أن يطلبه في اللفظ بغير حرفٍ[3].

وقال الزَّمَخْشَريُّ[4] في الآية: إن "هدًى ورحمةً" معطوفان على محلِّ "لتُبيِّن"، وردَّ عليه أبو حَيَّانَ[5]، قال: لأنه لو نُصب[6] "تُبيِّن" لم يصح؛ لعدم استكمال الشروط[7].

ع: ما ذكرناه من أنهما مفعولان على غير العطف لا يتَّجه إن لم يقدَّر متَّحدًا[8]، فلا بدَّ من كون المعطوف عليه معرَبًا بإعرابه[9]، وأبو حَيَّانَ أعربه كما ذكرنا، وذلك لازمٌ له إن لم ...[10].

وقولُه: إن شرط العطف أن يصح ذلك في المعطوف عليه؛ ليس كذلك، بل يكفي أن يكون ذلك للمحل، والشروطُ الذي[11] ذكرناها أثرُها صحةُ ظهور النصب في اللفظ[12]، وأما في التقدير فلا.

---

(١) النحل ٦٤.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) من قوله: «وإنما اطرد» إلى هنا جاء في موضع آخر من الورقة بلا إلحاق، ولعل هاهنا موضعه.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ينظر: الكشاف ٢/٦١٤.

(٥) البحر المحيط ٦/٥٥٢.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١١) كذا في المخطوطة، ولعله سبق قلم، والصواب: التي.

(١٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

ونصَّ[1] في موضعٍ ...[2] في إعراب هذه الآية على أنَّ "هدًى وبشرى"[3] معطوفان لا على محلِّ "لتُبَيِّن"، بل على المصدر المنسَبِكِ من "أَنْ" والفعلِ، وهذا عجيبٌ؛ لأنه ما لم يقدِّر "لتُبيِّن" في موضع المفعول له؛ لا يكون له موضعُ نصبٍ، فقد رَجَع إلى قول الزَّمَخْشَرِيِّ[4].

فاجْرُره بالحرفِ~ وليس يمتنع مع الشُّروط كَلِزُهْدٍ ذا قَنِع

(خ١)

* قال في "المفصَّل"[5]: فإن فُقِد شرطٌ فاللامُ.

وردَّ عليه ش[6]، فقال: هذا ما لم يكن "أنَّ" أو "أَنْ"؛ فإنه يُحذف الجارُّ منهما قياسًا مطردًا[7].

* فائدةٌ: قال أبو الفَتْحِ في "المحتَسَب"[8]: إن لام المفعول له لا تتعلق إلا بظاهرٍ، نحو: جئتك لتكرمَني، أو بقائمٍ مقامَ الظاهر، نحو: المالُ لزيدٍ لينتفعَ به؛ ألا ترى أن لام "لزيدٍ" متعلقةٌ بمحذوفٍ، ففيها ضميرٌ منه، واللامَ الثانية متعلقةٌ بنفس "لزيدٍ"؛ لنيابته عن المحذوف؟[9]

وقَلَّ أَن يصحَبَه~ المُجَرَّد والعكسُ في مصحوب أل وأنشدوا

---

(١) البحر المحيط ٦/٥٩٥.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) في قوله تعالى في سورة النحل ١٠٢: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾.

(٤) الحاشية في: ١٣/ب.

(٥) ٧٧.

(٦) حواشي المفصل ٢٠٠.

(٧) الحاشية في: ١٣/ب.

(٨) ١/٢٧٤.

(٩) الحاشية في: ١٣/ب.

لا أقعُد الجُبنَ عنِ الهَيْجاءِ ولو توالتْ زُمَرُ الأعداء

(خ١)

* ع: قيل: إنَّ منه: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ﴾[1]، وقيل: "القِسْط" نعتٌ بالمصدر، قيل: و"موازين" جمعُ موزونٍ، لا ميزانٍ، وفيه نظرٌ[2].

(١) الأنبياء ٤٧.

(٢) الحاشية في: ١٤/أ.

المفعولُ فيْهِ، وهو المسَمَّى ظَرْفا

(خ١)

* قولُه: «**المسمَّى ظرفًا**»: أي: عند البصريين، وأما ك فردُّوا[(١)] عليهم بوجهين[(٢)]:

...[(٣)] أن العرب لم تسمِّ اسمَ المكان والزمان ظرفًا.

والثاني: أن الظرف لو ...[(٤)] اسمًا للوعاء؛ فالأوعيةُ متناهيةُ الأقطار، مُحاطُ بنواحيها[(٥)]، واسمُ المكان ليس كذلك إذا كان ظرفًا ...[(٦)] إذا كان محاطًا بنواحيه لا ينتصب ظرفًا.

وهذا[(٧)] الذي قالوه لا يلزم؛ لأن ص شبَّهوه بالظرف من[(٨)] جهة اشتمالِه على ما يكون فيه كاشتمال الظرف على ما يُجعل فيه، ولا يلزم المصطلحَ أن ينتهج[(٩)] ...[(١٠)] وضعتْه العربُ.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٧/٢٥٦.

(٢) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

وسمَّاه الفَرَّاءُ[1] المحلَّ؛ لأن المكان[2] في اللغة يسمى محلًّا، قال امْرُؤُ القَيْسِ[3]:

أَنْزَلْتُ رَحْلِي فِي[4] بَنِي ثُعَلٍ   إِنَّ الكَرِيمَ لِلْكَرِيمِ مَحَلّْ[5]

أي: موضعٌ لحلوله، ورُدَّ عليه: بأنهم قد خالفوا أيضًا وضعَ العرب؛ لأن العرب تجعله عامًّا لكل مكان، وهم قَصَروه على المنصوب بتقدير "في"[6]، وأيضًا فإنهم يسمُّون الجارَّ والمجرورَ في نحو: بزيدٍ؛ محلًّا[7]، وليس من لغة العرب.

وسمَّاه الكِسَائيُّ[8] صفةً؛ لأن ...[9] زيدٌ خلفَك، بمعنى: متأخِّر عنك، ورُدَّ عليه: بأن الصفات هي النعوت التي في الموصوفين، وهذه ليست كذلك[10].

الظرفُ وقت أو مكان ضُمِّنا   فِي باطِّرادٍ كهُنا امْكُثْ أَزْمُنا

(خ١)

* ابنُ عُصْفُورٍ[11]: كلُّ ظرفٍ فهو على تقدير "في"، بدليل ظهورِها في اللفظ إذا

---

(١) معاني القرآن ١/١١٩، وينظر: الأصول ١/٢٠٤، والإنصاف ١/٤٤، والتذييل والتكميل ٧/٢٥٦.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) هو ابن حُجْر بن الحارث الكندي، أول شعراء الطبقة الأولى الجاهليين، ومن أصحاب المعلقات السبع، مات في الجاهلية. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/٥١، والمؤتلف والمختلف للآمدي ٩.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) بيت من السريع. بني ثُعَل: بطن من طيِّئ. ينظر: الديوان ١٩٩، وجمهرة اللغة ١/٤٢٧.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) ينظر: الأصول ١/٢٠٤، والإنصاف ١/٤٤، والتذييل والتكميل ٧/٢٥٦.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٠) الحاشية في: ١٤/أ.

(١١) شرح جمل الزجاجي ١/٣٤٨.

أضمرته، يعني: والضمائرُ تردُّ الأشياءَ إلى أصولها[1].

* ع: كان حقُّه أن يقول هنا أيضًا: «**وقد ينوبُ عنه ما عليه دلَّ**»[2]، ك: عشرين يومًا، وسِيرَ عليه طويلًا، أي: زمنًا طوِيلًا، وآتيك قدومَ الحاج، أي: وقتَ قدومه.

قال ابنُ عُصْفُورٍ: وجاز في صفة الظرف أن تقوم مَقامَه وإن لم تكن خاصةً ولا مستعملةً استعمالَ الأسماء؛ تشبيهًا لها بالحال من حيث تقديرُهما بـ"في"، وجاز ذلك في الحال؛ لأن صاحبها مُغْنٍ عن موصوفٍ تجري عليه.

وشَبَّهَ بالظرف "حقًّا" في قولهم: حقًّا أنَّك قائم، وقوله[3]:

أَحَقًّا أَنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي؟[4]

فـ"أَنَّ" وصلتُها مبتدأ، و"حقًّا" في موضع رفع على الخبر، والدليل على أن "أَنَّ" بعدها مبتدأ: أنهم إذا أتوا به اسمًا صريحًا رفعوه، فيقولون: أحقًّا وجودُ زيدٍ؟ وعلى أن "حقًّا" ظرفٌ: تصريحُهم بـ"في" في بعض المواضع، فيقولون: أفي حقٍّ أنَّك ذاهبٌ؟ وهو جارٍ مَجرى ظرف الزمان لا ظرفِ المكان؛ لأنهم لا يخبرون به عن جُثَّةٍ، واستعمالُ هذا النوع ظرفًا موقوف على السماع. من "شرح المُقرَّب"[5].

قال: ويُشترط في المضاف إلى اسم الزمان أن يكون إيَّاه أو بعضَه، ك: أقمت

---

(١) الحاشية في: ١٤/أ.

(٢) أي: كما قاله في باب المفعول المطلق. ينظر: الألفية ١٠٦، البيت ٢٨٩.

(٣) هو النابغة الجعدي.

(٤) عجز بيت من الوافر، وصدره:

ألا أبلغْ بني خلفٍ رسولًا: ...

ينظر: الديوان ١٨١، والكتاب ١٣٧/٣، والمخصص ٣٩٩/٢، وشرح التسهيل ١٧٥/١، والتذييل والتكميل ٢٥٧/٧، وتخليص الشواهد ١٧٦، والمقاصد النحوية ٤٧٢/١، وخزانة الأدب ٢٧٣/١٠.

(٥) لم أقف على ما يفيد بوجوده. وينظر: المقرب ٢١٠.

عندك جميعَ الشهر، أو بعضه، نحو: بعضَ الشهر، بخلاف نحو: اغتنمت بركةَ الشهر.

وكلُّ ذلك يقال في ظرف المكان، تقول: تركته بمَلَاحِس البقر أولادَها، فـ"مَلَاحِس" جمعٌ[1]، بدليل إعمالِه، وصار ظرفًا؛ لقيامه مَقامَه، وأما المشبَّه به فنحو: فوقَ ودونَ؛ فإنهما ليسا اسمَيْ مكانٍ في قولك: زيد فوقَ عمرٍو في الشرف، ودونَ بكرٍ في العلم، لكنَّهما أشبها "فوقًا" و"دونَ" للمكان.

وظرفُ المكان الحقيقي نحو: خلفَ وأمامَ، أو عددُه، نحو: عشرين فرسخًا، أو قائمُ مَقامَه، نحو: بعضَ الفرسخ، و: كلَّه، لا قولُك: استَطَلْت سيرَ فرسخٍ[2].

فانصِبْه بالواقع فيه مُظْهَرا كان وإلا فانوِهِ مُقَدَّرا

وكلُ وقتٍ قابِلٌ ذاك وَمَا يقبلُه المكانُ إلّا مُبْهما

(خ١)

* المُبْهَمُ في اللغة: المُغْلَق، قال[3]:

الفَارِجُو بَابِ الأَمِيرِ المُبْهَمِ[4]

واختُلف في تفسير المراد باسم المكان المبهمِ هنا، على أقوال مشهورةٍ، وأحسنُ ما فيه: قولُ الجُزُوليِّ[5]: ما لا يستحقُّ ذلك الاسمَ إلا بالإضافة إلى غيره، ألا ترى أن نحو: فوقَ، وتحتَ، وأمامَ؛ لا يُفهم المرادُ منها إلا بالإضافة؟

وعبارةُ الجُزُوليِّ: ما له اسمٌ بالإضافة إلى غيره، قال الشَّلَوْبِينُ[6]: وقد يريد بذلك أن نحو: "أمامَ" لا بدَّ له من أمامٍ آخرَ، وكذا "خلف"، لا بدَّ له مما هو دونه هو له

---

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في التذييل والتكميل ٢٥٩/٧: مصدر.

(٢) الحاشية في: ١٤/أ.

(٣) هو رجل من بني ضَبَّة.

(٤) بيت من مشطور الرجز. الفارج: الفاتح. ينظر: الكتاب ١٨٥/١، والمقتضب ١٤٥/٤، وأمالي ابن الشجري ٣٧٨/١، وأساس البلاغة (ب هـ م) ٣٢، وشرح الكافية الشافية ٩١٠/٢.

(٥) المقدمة الجزولية ٨٧.

(٦) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٢٢/٢.

خلفٌ[1].

* القاعدةُ في ظروف المكان أن تكون مبهمةً لا مختصةً، وقد خَرَجوا عن القياس، فنَصَبوا على الظرف ما لم يكن مبهمًا، قالوا: ذهبت الشامَ، و: دخلت البيتَ، و:

عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ[2]

وقال تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ﴾[3]، وقالوا: هو مني بمنزلة[4] الشَّغَاف، ومنزلةَ الولد، ومَزْجَرَ الكلب، ومَقْعَدَ القابلة، ومَنَاطَ الثُّرَيَّا، ومَعْقِدَ الإزار، ودَرَجَ السيول، ورَجَع أدراجَه، قال س[5]: وليس يجوز هذا في كل شيءٍ، لو قلت: هو مني مُتَّكأَ زيدٍ، ومَرْبِطَ الفرس؛ لم يَجُزْ.

ومنه: ما كان من الأمثلة مشتقًّا من الفعل، نحو: ذهبت المذهبَ الكريمَ، وجلست المجلسَ الحسنَ، ومنه: قولُهم: هو موضعَه ومكانَه.

وفعلوا عكسَ هذا، فمَنَعوا النصبَ ما كان مبهمًا، فقالوا: هو في خارج الدار، ولا يقولون: هو خارجَ الدار. ش[6].

ع: أجاز الزَّمَخْشَرِيُّ[7] في: ﴿كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا﴾[8]، أي: كنا ذَوِي مذاهبَ مختلفةٍ، أو: كنا في اختلاف أحوالِنا كالطرائق المختلفة، أو: كنا في طرائقَ، مثل:

---

(١) الحاشية في: ١٤/أ.

(٢) بعض بيت من الكامل، لساعدة بن جُؤَيَّة الهذلي، تقدم في باب تعدي الفعل ولزومه.

(٣) الأعراف ١٦.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في الكتاب ٤١٢/١ وحواشي المفصل ١٨٥ المنقول منه: منزلةَ، بالنصب.

(٥) الكتاب ٤١٤/١.

(٦) حواشي المفصل ١٨٥، ١٨٦.

(٧) الكشاف ٦٢٧/٤.

(٨) الجن ١١.

كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ[1]

أو: كانت طرائقُنا طرائقَ، على حذف المضاف[2].

نحوَ الجِهاتِ والمقاديرِ وما صِيغَ مِن الفعل كمرمًى مِن رما[3]

وشرطُ كونِ ذَا مَقِيسًا أن يَقَع ظرفًا لِما في أَصْلِه مَعْهُ اجتمع

(خ١)

*كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾[4]، وقولِ الشاعر[5]:

لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ القَصِيِّ[6][7]

وما يُرى ظَرْفًا وغيرَ ظَرْف فذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ في العُرف

(خ١)

* قولُه: «**ذو تصرُّفٍ**»: ويسمَّى متمكِّنًا، وكذا المصدرُ إذا اعتَقَب عليه العواملُ، وكذا الاسمُ المعرَبُ، كلٌّ ذلك يسمى متمكِّنًا. ابنُ الخبَّاز[8][9].

وغيرُ ذِي التَّصَرُّفِ الذي لَزِم ظرفِيَّةً أو شِبْهَهَا من الكلم

(١) بعض بيت من الكامل، لساعدة بن جُؤَيَّة الهذلي، تقدم في باب تعدي الفعل ولزومه.

(٢) الحاشية في: ١٤/أ.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه: رمى، لأنه ثلاثي يائي اللام.

(٤) الجن ٩.

(٥) قيل: هو أعرابي، ولم أقف على تسميته، وقيل: هو رُؤْبة بن العجَّاج، ولم أقف عليه في ديوانه.

(٦) بيت من مشطور الرجز. ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٧٠، ١٦٤، واللمع ٢١٩، والحماسة البصرية ٤/١٥٨٢، وشرح التسهيل ٢/٢٥، والتذييل والتكميل ٥/٩٣، وتخليص الشواهد ٣٤٨، والمقاصد النحوية ٢/٧٢٣.

(٧) الحاشية في: ١٤/أ.

(٨) الغرة المخفية ٩/ب، والنهاية في شرح الكفاية ١/١٣٣.

(٩) الحاشية في: ١٤/أ.

(خ١)

* قولُه: «**أو شِبْهِها**»: هو الانجرارُ ...[١] أو الإضافة، هكذا خَطَر لي فيما ...[٢]؛ لأنه نصَّ في "الكافِية"[٣] على أن نحو "إذْ" و"إذا" لا يتصرَّف، مع أنهم يقولون: يومَ إذْ قام زيد، و: حينئذٍ كان كذا[٤].

وقد يَنُوب عن مكانٍ مَصْدَرُ وذاكَ في ظرفِ الزَّمانِ يَكثُر

(خ١)

* وشرطُ ذلك: أن يكون المصد[٥] صريحًا، هكذا قالوا، وردُّوا على الزَّمَخْشَرِيِّ[٦] في قوله في: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ﴾[٧]، وتقديره: وقتَ أن يقول، أي: أتقتلونه ساعةَ قولِه هذا، ولا تتفكَّروا[٨] في أمره؟ فقيل: لا يجوز: جئتك أن يصيح الديكُ، ويجوز: صِيَاحَ الديك.

وأُجيب: بأن ابنَ جِنِّي -من أئمتهم- جوَّز في "التَّمَام"[٩] في قول الشاعر[١٠]:

وَتَاللهِ مَا إِنْ شَهْلَةٌ أُمُّ وَاحِدٍ بِأَوْجَدَ مِنِّي أَنْ يُهَانَ صَغِيرُهَا[١١]

أن يكون "أَنْ يُهانَ" على ذلك التقديرِ.

---

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٨١.

(٤) الحاشية في: ١٤/أ.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: المصدر.

(٦) الكشاف ٤/ ١٦٢.

(٧) غافر ٢٨.

(٨) كذا في المخطوطة، والوجه: تتفكرون.

(٩) لم أقف عليه في مطبوعته، وينظر: البحر المحيط ٦/ ٢٩٧.

(١٠) هو ساعدة بن جُؤَيَّة الهذلي.

(١١) بيت من الطويل. شَهْلة: امرأة كبيرة، وأَوْجَدُ: أشدُّ وَجْدًا. ينظر: ديوان الهذليين ٢/ ٢١٤، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٧٧، ومغني اللبيب ٤٠١.

وأجاز الزَّمَخْشَرِيُّ[1] ذلك أيضًا في: ﴿إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ﴾[2]، أي: وقتَ أن يُؤذَن[3].

* [«**وذاك في ظرف الزمان يَكثُر**»]: ومنه: كُتِب سَلْخَ كذا، أي: وقتَ سَلْخِه، حكى أبو زَيْدٍ[4]: سَلَخْنَا شهرَ كذا سَلْخًا، فقولُك: سَلْخَ صَفَرَ -مثلًا- مصدرٌ مضافٌ للمفعول، والأصل: زمنَ سَلْخِنا شهرَ كذا. أبو عَلِيٍّ[5] والجُرْجَانيُّ[6][7].

(١) الكشاف ٣/٥٥٤.

(٢) الأحزاب ٥٣.

(٣) الحاشية في: ١٤/أ.

(٤) ينظر: المخصص ٢/٣٨٠، ٥/٢١١.

(٥) ينظر: المخصص ٢/٣٨٠، ٥/٢١١.

(٦) لم أقف على كلامه.

(٧) الحاشية في: ١٤/أ.

المفعول مَعَهُ

يُنصَبُ تالِي الواوِ مَفْعُولًا مَعَهْ في نحوِ سِيري والطَّرِيقَ مُسْرعه
بما من الفعلِ وشبهِهِ سَبَق ذَا النصبُ لا بالواوِ في القولِ الأحقْ
وبعد ما استفهامٍ او كيفَ نصَبْ بفعلِ كونٍ مُضمرٍ بعضُ العرب

(خ١)

* قدَّر س[1]: ما أنت وزيدًا؟ بالماضي، و: كيف أنت وعمرًا؟ بالمستقبل، وأنكره المُبَرِّدُ[2]، وقال: لِمَ جَعَل "ما" مختصةً بالماضي، و"كيفَ" مختصةً بالمستقبل؟

قال السِّيرافيُّ[3]: لا اختصاصَ[4]، وإنما أراد س التمثيلَ خاصةً. ش[5][6].

والعَطفُ إن يُمكِن بلا ضَعْفٍ أَحقْ والنصبُ مختارٌ لَدى ضَعْفِ النَسَق

(خ١)

* [«**والعطفُ إنْ يُمكِنْ بلا ضعفٍ أَحَقّ**»]: ع: نحو: جاء زيدٌ وعمرٌو، وهذا يدلُّ على أنه قياسي[7].

* قولُه: «**بلا ضعفٍ**»: خَرَج نحو:

(١) الكتاب ١/٣٠٣.

(٢) ينظر: الانتصار ١٠٠، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/٧٥.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٥/٧٥.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) حواشي المفصل ١٩٥.

(٦) الحاشية في: ١٤/ب.

(٧) الحاشية في: ١٤/ب.

تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي[1][2]

* [«أَحَقّ»]: ع: لأن التوافُقَ مطلوبٌ، وقد أمكن بلا ضعفٍ، فلا يُعدَل عنه.

ويَرِدُ على هذا التعليل: ما إذا وقع الاسمُ التالي الواوَ بعد منصوبٍ.

وقد يقال: طَرَدوا البابَ، أو بأن الحكم فيه ليس كذلك؛ لأن الكلام ظاهرُه في الذي يُخالِف نصبُه على المفعول معه إتْباعَه، وعندي أن هذه القاعدة التي ذكروها لا تصحُّ إن كان[3] مرادُ المتكلم التنصيصَ على المعيَّة، لا ...[4] لا يفيدها الإتباعُ[5].

* [«ضَعْف النَّسَق»]: إما ضعفٌ صناعيٌّ، نحو: قمت وزيدٌ، أو معنويٌّ، نحو:

فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ[6][7]

والنصبُ إن لم يجزِ العَطْفُ يَجِبْ ... أوِ اعتَقِدْ إضْمارَ عَامِلٍ تُصِبْ

(خ١)

---

(١) عجز بيت من الطويل، لأبي ذُؤَيب الهذلي، وصدره:

فآليتُ لا أنفكُّ أحذو قصيدةً ...

ينظر: الديوان ١١٨، وديوان الهذليين ١/١٥٩، وشرح أشعار الهذليين ١/٢١٩، والحماسة البصرية ٣/١٤٤٣، وشرح التسهيل ١/١٥٠، ٢/٢٥٠، والتذييل والتكميل ٢/٢٢٦، ٨/١٠١، والمقاصد النحوية ١/٢٩٢، وخزانة الأدب ٨/٥١٥.

(٢) الحاشية في: ١٤/ب.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) الحاشية في: ١٤/ب.

(٦) صدر بيت من الوافر، لم أقف له على نسبة، وعجزه:

... مكانَ الكُلْيتين من الطحالِ

ينظر: الكتاب ١/٢٩٨، ومجالس ثعلب ١٠٣، والأصول ١/٢١٠، والبصريات ١/٧٠١، والمخصص ٤/٢٢٦، وشرح التسهيل ٢/٢٦٠، والتذييل والتكميل ٨/١٠١، والمقاصد النحوية ٣/١٠٨٢.

(٧) الحاشية في: ١٤/ب.

* [«**إنْ لم يَجُزِ العطفُ**»]: إما لأمرٍ صناعيٍّ، نحو: مررت بك وزيدًا، أو معنويٍّ، كـ: لا تَنْهَ عن القبيح وإتيانَه[1].

* ع: كلما[2] وقع بعد حرف العطف؛ ولم يصحَّ من حيث المعنى أن يكون معطوفًا؛ فإن للنحاة فيه قولين:

أحدهما: أن يُضمَّن الفعلُ المتقدمُ معنًى يصلح للشيئين.

والثاني: أن يُضمَر للثاني عاملٌ.

والأولُ أحسنُ، ومن ذلك: قولُه تعالى: ﴿أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾[3]، أي: من الفواكه والأطعمة، وذلك لا يقال فيه: أفاض، فإما أن يُضمَّن "أَفِيضوا" معنى: أَلْقُوا، أو يُقدَّر "أَلْقُوا" مع الثاني.

ع: وهذا -أعني: مجيئَه مع غير الواو- يُضعِف المفعولَ معه[4].

* إن قلت: هلَّا جعلت الواوَ في:

وَالعُيُونَا[5]

(١) الحاشية في: ١٤/ب.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه كتابتها مفصولة: كلُّ ما؛ لأن "ما" موصولة بمعنى "الذي". ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٣٠، وللزجاجي ٦١، وعمدة الكتاب ١٨٤.

(٣) الأعراف ٥٠.

(٤) الحاشية في: ١٤/ب.

(٥) بعض بيت من الوافر، للراعي النُّميري، وهو بتمامه:

إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يومًا وزجَّجْنَ الحواجبَ والعيونا

ينظر: الديوان ٢٦٩ (ت. فايبرت)، ٢٣٢ (ت. الصمد)، ومعاني القرآن للفراء ١٢٣/٣، ١٩١، والزاهر ٥٢/١، وتهذيب اللغة ٢٤٤/١٠، والخصائص ٤٣٤/٢، والإنصاف ٤٩٩/٢، وشرح التسهيل ٢٦٢/٢، والتذييل والتكميل ١٣٣/٨، ومغني اللبيب ٤٦٦، والمقاصد النحوية ١٠٧٤/٣، ١٦٥٦/٤.

واوَ المفعول معه، كما قال[١]:

زِيَادُ بْنُ عَيْنٍ عَيْنُهِ تَحْتَ حَاجِبِهْ وَأَسْنَانُهُ بِيضٌ وَقَد طَرَّ شَارِبُهْ[٢]؛

فأخبر بما هو معلومٌ؟

قلت: لأن ذاك معدود عند علماء البيان في باب الرُّذالة[٣]، ومثلُه في رذالة معناه: قولُ أبي[٤] العَتَاهِيةِ:

مَاتَ الخَلِيفَةُ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ فكأني[٥] أَفْطَرْتُ فِي رَمَضَانِ[٦]

وقولُ الآخر[٧]:

إِنَّ جِسْمِي شَفَّ مِن غَيْرِ مَرَضْ وَفُؤَادِي لِجَوَى الحُسْنِ عَرَضْ
كَجِرَابٍ كَانَ فِيهِ خُبْزَةٌ دَخَلَ الفَأْرُ عَلَيْهِ فَقَرَضْ[٨]

---

(١) لم أقف له على نسبة.

(٢) بيت من الطويل. ينظر: عيون الأخبار ٢/٥٣، والبديع لابن منقذ ١٦٤، وتحرير التحبير ٥٣٣.

(٣) كذا في المخطوطة مضبوطًا.

(٤) هو إسماعيل بن القاسم العنزي مولاهم، أبو إسحاق، من شعراء العصر العباسي المشهورين، أكثر شعره في الزهد، توفي سنة ٢١١. ينظر: طبقات الشعراء لابن المعتز ٢٢٧، وسير أعلام النبلاء ١٠/١٩٥.

(٥) كذا في المخطوطة بنون واحدة، والصواب ما في مصادر البيت: فكأنَّني، بنونين، وبه يستقيم الوزن.

(٦) بيت من الكامل. ينظر: الديوان ٦٥٦، والصناعتين ١٢٨، والموشح ٣٦٩، وربيع الأبرار ٥/٢٢٠، والبديع لابن منقذ ١٦٤.

(٧) لم أقف على تسميته.

(٨) بيتان من الرمل. شفَّ: رقَّ، والجَوَى: الهوى، وجِرَاب: وعاء، كما في القاموس المحيط (ش ف ف) ٢/١١٠٠، (ج و ى) ٢/١٦٦٩، (ج ر ب) ١/١٣٩. ينظر: الزهرة ٢/٨٢٨، والصناعتين ١١٣، والبديع لابن منقذ ١٦٤.

قالوا: ومنه: قولُه[1]:

إِذَا مَا الخُبْزُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ فَذَاكَ أَمَانَةَ اللهِ الثَّرِيدُ[2]

وفيه نظرٌ[3].

(١) لم أقف له على نسبة.

(٢) بيت من الوافر. تأدِمه: تخلطه، كما في: القاموس المحيط (أ د م) ١٤١٧/٢. ينظر: الكتاب ٦١/٣، ٤٩٨، والأصول ٤٣٣/١، وشرح جمل الزجاجي ٥٣٢/١، وشرح التسهيل ٢٠٠/٣، والتذييل والتكميل ٣٤٤/١١.

(٣) الحاشية في: ١٤/ب.

الاستِثْناءُ

ما استثنت إلا مع تمام ينتصب وبعد نفي أو كنفي انتخب

(خ ١)

* قال السِّيرافيُّ[1]: ومما يجري مَجرى الفعل الواجبِ نحوُ: لِيَقُم القومُ إلا زيدًا، وفعلُ الشرط، نحو: إنْ قام القومُ إلا زيدًا أكرمتك، وكذا: لو قام القومُ إلا زيدًا أكرمتك، وقياسُ قولِ أبي العَبَّاسِ[2] أن يجريَ فعلُ الشرط مَجرى النفي[3].

* قولُه: «**وبَعْدَ نفيٍ أو كنفيٍ**»: مثلُ النفي: التقليلُ، فتقول: أقلُّ رجلٍ يقول ذلك إلا زيدٌ؛ لأنه في معنى: ما أحدٌ يقول ذلك إلا زيدٌ، يدلُّك على ذلك: قولُ الشاعر[4] -فيما أنشده أبو عَلِيٍّ في "التَّذْكِرة"[5]-:

دَعَا دَعْوَةً دُودَانُ وَهْوَ بِبَلْدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا المَعْرُوفُ بَلْ هُوَ مُنْكَرُ[6][7]

* [«**أو كنفيٍ**»]: يُشبِهُ النفيَ: النهيُ والاستفهامُ بـ"هَلْ"، نحو: هل قام أحدٌ إلا زيدًا، لا الأمرُ، وفيه نظرٌ؛ فإنهم جعلوا الأمرَ في باب ما يُنصَب من الجواب كالنفي، وهنا لم يجعلوه كذلك، ولا فرقَ، وحُكِي لي عن بعض الكوفيين[8] أنه مَنَع النصبَ في جواب الأمر، قال: لأنه لم يَجْرِ عندنا في الاستثناء مَجرى النفي، فكذا هنا[9].

إتباع ما اتصل وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٨/٢٠٢، ٢٠٣.

(٢) المقتضب ٤/٤٠٨، وينظر: الانتصار ١٦٦.

(٣) الحاشية في: ١٤/ب.

(٤) لم أقف على تسميته.

(٥) لم أقف عليه في مختارها لابن جني.

(٦) بيت من الطويل. ينظر: حواشي المفصل ٢٤٧.

(٧) الحاشية في: ١٤/ب.

(٨) لم أقف على تسميته، ولا على رأيه.

(٩) الحاشية في: ١٤/ب.

(خ١)

* مذهبُ ك[١] الإتباعُ مع الإيجاب، وأنشدوا للأَخْطَل:

وَبالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النُّؤْيُ وَالوَتِدُ[٢]

قال الشَّلَوْبِينُ[٣]: ويجوز أن تكون "إِلَّا" هنا حرفَ ابتداءٍ، كما قيل في: ﴿فَشَرِبُواْ [مِنْهُ][٤] إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[٥]، ومِن أناشيدهم في ذلك أيضًا:

عَلَى أَطْرِقَا بَالِيَاتُ الخِيَا مِ إِلَّا الثُّمَامُ وَإِلَّا العِصِيُّ[٦]

وفيه ما فيه من الاحتمال[٧].

* قولُه: «**وانصِبْ ما انقطع**»: قال ابنُ بَابَشَاذَ[٨]: لأن انقطاع معناه يقتضي انقطاعَ إعرابِه.

ع: هذا لا يمكن أن يقالَ في: ما ضربت أحدًا إلا وَتِدًا، أو: إلا حمارًا، لكنه

(١) ينظر: اللامات ٤٠.

(٢) بيت من البسيط. الصَّرِيمة: موضع، وأصله: الرملة المنصرمة من معظم الرمل، وخَلَق: بالٍ، وعافٍ: دارس، والنُّؤْي: حفرة حول الخيمة تمنعها من ماء المطر. ينظر: الديوان ٢٩٧، وشرح التسهيل ٢/٢٨١، والتذييل والتكميل ٨/٢٠٦، ٢٨٤، ومغني اللبيب ٣٦٣، والمقاصد النحوية ٣/١٠٨٣.

(٣) حواشي المفصل ٢٣٧.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الآية الكريمة.

(٥) البقرة ٢٤٩. وهي قراءة أُبَيّ بن كعب وابن مسعود والأعمش. ينظر: مختصر ابن خالويه ٢٢، وشواذ القراءات للكرماني ٩٦.

(٦) بيت من المتقارب، لأبي ذُؤَيب الهذلي. أَطْرِقا: موضع، والثُّمَام: شجر يجعل فوق الخيام. ينظر: الديوان ٧٢، وديوان الهذليين ١/٦٥، وشرح أشعار الهذليين ١/١٠٠، والحلبيات ٢٤٢، وتهذيب اللغة ٩/١٥، وأمالي ابن الحاجب ١/٣٣٣، وشرح التسهيل ١/١٧١، والتذييل والتكميل ٢/٣٠٩، والمقاصد النحوية ١/٣٦٠، وخزانة الأدب ٧/٣٣٣.

(٧) الحاشية في: ١٤/ب.

(٨) شرح الجمل ٤٤٩.

ممكنٌ في نحو: ما فيها أحدٌ إلا حمارًا، ثم هو جُنُوحٌ إلى نظير ما يقول الكوفيون[1] من أنَّ لنا نصبًا يسمَّى النصبُ على الخلاف، ونصبًا يسمَّى النصبُ على الصرف، أي: سَبَبُهما قصدُ الخلاف والصرف، وهو فاسد من قول الكوفيين مع استمراره، فكيف هذا مع تخلُّفِه؟[2]

* ش[3]: ابنُ كَيْسَانَ[4]: لا يكون الاستثناءُ المنقطعُ إلا في شيءٍ ينضمُّ فيه ما قبلَه وما بعده في المعنى، لو قلت: قام القومُ إلا دارَ زيدٍ؛ لم يصحَّ؛ لأن القيام لا تصحُّ نسبتُه إلا[5] الدار.

ع: لا بدَّ من اعتبار هذا الذي قاله ابنُ كَيْسَانَ، والناسُ غافلون عنه، ومعنى المنقطع: الذي ليس داخلًا في المستثنى منه، لا: الذي هو منقطعٌ عن معنى الكلام[6].

* أجاز الزَّمَخْشَرِيُّ[7] والزَّجَّاجُ[8] في: ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَـٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ﴾[9] أن يكون "أَنْ يقولوا" بدلًا، قال الزَّمَخْشَرِيُّ: من "حَقٍّ"، وقال الزَّجَّاجُ: من "بغير حَقٍّ".

ع: فيما أظنُّ. انتهى.

ويُبطِلُه: أن البدل في الإيجاب لا يصحُّ، ويُبطِل قولَ الزَّمَخْشَرِيِّ: أن التقدير يصير: بغير إلَّا.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٣، ١١٥، ٢٢١، ٣٩١، والإنصاف ١/١٩٧، واللباب ٢/٤٠، والتبيين ٣٧٦، ٣٧٩.

(٢) الحاشية في: ١٤/ب.

(٣) حواشي المفصل ٢٤٢.

(٤) لم أقف على كلامه عند غير الشلوبين.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: إلى.

(٦) الحاشية في: ١٤/ب.

(٧) الكشاف ٣/١٦٠.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٣/٤٣٠.

(٩) الحج ٤٠.

ع: الذي أَفْهَمُه أن المعنى: لم يَنْقِموا منهم إلا قولَهم: ربُّنا الله، فهذا استثناءٌ من محذوفٍ هو وعاملُه، دلَّ عليهما قولُه: "أُخرجوا بغير حقٍّ"؛ فإن ذلك مما يُسأل عنه، أو قولُه[١]: "أُخرجوا" بمعنى النفي، أي: لم يُقَرُّوا في ديارهم بغير حقٍّ إلا قولَهم: ربُّنا الله، والاستثناءُ غير متصلٍ، أي: أخرجوهم بلا حقٍّ إلا قولَهم: ربُّنا الله، بتقدير: لكنْ قولُهم[٢].

وغير نصب سابق في النفي قد ... يأتي ولكن نصبه اختر إن ورد
وإن يفرغ سابق إلا لما ... قبل يكن كما لو الا عدما
وألغ إلا ذات توكيد كلا ... تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا
وإن تكرر دون توكيد فمع ... تفريغ التأثير بالعامل دع
في واحد مما بإلا استثني ... وليس عن نصب سواه مغني
ودون تفريغ مع التقدم ... نصب الجميع احكم به والتزم

(خ١)

* ع: مِنْ غريب ما وَقع لي: قولُ الشاعر[٣]:

قَالَتْ سُعَادُ وَغَرَّهَا مِنْ عَيْشِهَا ... بَرْدُ المَقِيلِ وَسَرَّهَا تَغْنِيفِي:
مَا إِنْ أَرَاكَ وَأَنْتَ إِلَّا شَاحِبًا ... بَادِي الجَنَاجِنِ نَاشِزَ الشُّرْسُوفِ[٤]

قال أبو عَلِيٍّ في الجزء الحادي والعشرين من "التَّذْكِرة"[٥]: هكذا رواه مُحَمَّدُ بنُ

---

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) الحاشية في: ١٤/ب.

(٣) لم أقف على تسميته.

(٤) بيتان من الكامل، لم أقف عليهما في مصدر. الجَنَاجِن: عظام الصدر، وناشز: مرتفع عن مكانه، والشُّرْسُوف: غضروف معلق بكل ضلع في طرفه المشرف على البطن، كما في القاموس المحيط (ج ن ن) ٢/١٥٦١، (ن ش ز) ١/٧٢٥، (ش ر س ف) ٢/١٠٩٧.

(٥) لم أقف عليه في مختارها لابن جني.

السَّرِيِّ[1] بالنصب، وقال: أراد: إلا وأنت شاحِبٌ، قال -يعني: ابنَ السَّرِيِّ-: هكذا يقول أهلُ العربية، والصوابُ رفعُ "شاحب"؛ لأن حكم إعرابِ ما بعد "إلَّا" إذا كانت "إلَّا" في غير موضعها على حكمه إذا كانت في موضعها.

ع: يظهر لي أنه قد يجوز النصبُ على التوهُّم؛ لأن "إلَّا" في التقدير داخلةٌ على الحال، فموضعُ الجملةِ يكون بعدها نصبًا، فلما توسَّطتْ بين جزئَيْ الجملة تَوَهَّم أنها في موضعها في أوَّل الحال، فجاءت الحالُ مفردًا، فنَصَبَها[2].

وانصب لتأخير وجئ بواحد   منها كما لو كان دون زائد

كلم يفو[3] إلا امر[4] إلا علي   وحكمها في القصد حكم الأول

واستثن مجرورا بغير معربا   بما لمستثنى بإلا نسبا

(خ١)

* أنشد في "الكَامِل"[5]:

وَإِنِّي لَعَبْدُ الضَّيْفِ مَا دَامَ نَازِلًا   وَمَا مِنْ خِلَالِي غَيْرَهَا شِيْمَةُ العَبْدِ[6]

وقال: "غيرها" استثناءٌ مقدَّم، يعني: فلهذا نُصِب، كما تقول: ما قام إلا زيدًا القومُ[7].

* فإن قلت: كيف أجاز س[8] في:

---

(١) لم أقف على روايته.

(٢) الحاشية في: ١٤/ب.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه: يفوا.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: امرؤ.

(٥) ٧٠٩/٢.

(٦) بيت من الطويل، لقيس بن عاصم المنقري، وقيل لغيره. ينظر: عيون الأخبار ٣٧٧/١، ٢٦٣/٣، وقواعد الشعر ٤٤، وأمالي القالي ٢٨١/١، والأغاني ٣٠٢/١٤، وشرح الحماسة للمرزوقي ١١٨٠/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٠/٨.

(٧) الحاشية في: ١٥/أ.

(٨) لعله المراد بهذا الرمز هنا: السيرافي لا سيبويه؛ فإنه لم يجوِّز فيه الرفع، ولعل ابن هشام نقله من

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ[1]

أن تَرفع "غيرًا"؟

قلت: قال: إنه على الوصف، كأنك جعلت ذلك عيبًا لهم؛ لأنه عيبٌ لغيرهم[2]، ويكون إذ ذاك على لغة تَمِيمٍ.

ولا يجوز أن تَحمِل "غيرًا" على "إلَّا" في ابتداء الاسمِ بعدها، لا تقول: ما أتى أحدٌ غيرُ زيدٍ خيرٌ منه، بمعنى: إلا زيدٌ خيرٌ منه.

ع: قولُه: «ويكون ذلك»، لعله: أو يكون ذلك؛ لأن البدل غير الصفة[3].

ولسوى سوى سواء اجعلا على الأصح ما لغير جعلا

واستثن ناصبا بليس وبخلا[4] وبعدا وبيكون بعد لا

(خ١)

* ابنُ بَابَشَاذَ[5]: في "ليس" و"لا يكونُ" مذهبان:

قيل: لا موضعَ لهما، بل هما جملتان دلَّتا على الاستثناء، ولم يتعلَّقا تعلُّقَ المعمولِ

=

حواشي الشلوبين على المفصل ٢٤٤. ينظر: شرح كتاب سيبويه ٨/٢٠٤.

(١) صدر بيت من الطويل، للنابغة الذبياني، وعجزه:

... بهنَّ فُلُولٌ من قِرَاعِ الكتائبِ

ينظر: الديوان ٤٤، والكتاب ٢/٣٢٦، والحيوان ٤/٣٩٤، والزاهر ١/٢٨٠، وشرح التسهيل ٣/١٣٢، ومغني اللبيب ١٥٥، وخزانة الأدب ٣/٣٢٧.

(٢) قوله: «لأنه عيب لغيرهم» كأنه مضروب عليه، ولعل صوابه: لا أنَّه عيب لغيرهم.

(٣) الحاشية في: ١٥/أ.

(٤) كذا في المخطوطة، ولم يشر محقق الألفية إلى ورود ذلك في شيء من نسخها العالية، ولا يستقيم الوزن به، والصواب: «وخلا». ينظر: الألفية ١١١، البيت ٣٢٨.

(٥) شرح الجمل ٤٤٦، ٤٤٧.

بالعامل، بل هما كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ مَن يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ﴾[1] بعد قوله تعالى: ﴿ٱلۡأَعۡرَابُ أَشَدُّ كُفۡرٗا﴾[2].

والحقُّ: أنها في موضع الصفة بعد النكرة، والحالِ بعد المعرفة، كـ: جاءني رجالٌ ليس زيدًا، و: القومُ ليس زيدًا، والدليل عليه: أنه قد سُمع من العرب[3]: أَتَتْني امرأةٌ لا تكون فلانةَ، فأنَّث الفعلَ لـمَّا جَعَله صفةً.

ع: في التمثيل بـ"رجالٌ ليس زيدًا" نظرٌ؛ لأنه لا يصحُّ فيه الاستثناء بعد ...[4] يستثنى منه، ثم ولو سُلِّم؛ فالتأنيثُ غيرُ مستلزمٍ للصفة، بل هو مراعاةٌ لِمَا تقدَّم، ثم هو مخالفٌ لتقدير الاسم. لفظُ البَعْض[5].

* ع: الصواب عندي: أن يقال في مثال ابنِ بَابَشَاذَ: رجالٌ لا يكونون زيدًا، وأنه يجب التأنيثُ في مثال المرأة، والجملةُ إذ ذاك فيهما صفةٌ لا غيرُ، وأنه يقع "لا يكونُ" موقعَ "إلَّا"، فتحملَ عليها في أنه لا يكون بعدها جزءان، وإنما هي صفةٌ، كقولك: خَلَوا عن زيدٍ، وأما: القومُ لا يكون زيدًا؛ فاستثناءٌ، وبثبوت الوصفية بـ"لا يكونُ" يصح إثباتُ الاتصال في مسألة "القوم"، وأنه مخصَّص متصلٌ مخالف للآية ولنحوها، فاستدلالُه جيد، وأمثلتُه فاسدة[6].

واجرر بسابقي يكون إن ترد وبعد ما انصب وانجرار قد يرد

(خ١)

* مسألةٌ: إذا استثنيت بـ"خلا" وبـ"عدا" مع "ما" وجب نصب المستثنى، فقلت: قام القومُ ما خلا زيدًا، و: ما عدا عَمْرًا، والنصبُ على المفعولية، والفاعلُ مستتر عائد

(١) التوبة ٩٩.

(٢) التوبة ٩٧.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/٣٤٨، والمقتضب ٤/٤٢٨.

(٤) موضع النقط مقدار سطر انقطع في المخطوطة.

(٥) الحاشية في: ١٥/أ.

(٦) الحاشية في: ١٥/أ.

على البعض المفهوم من القوم، يدلُّك على ذلك: قولُك: قام النسوةُ ما خلا هندًا، فلو كان الضمير للنسوة لقلت: ما خَلَوْنَ، أو لهندٍ لقلت: ما خَلَتْ، ولكن[1] لَمَّا كان للبعض -وهو مذكر- ذَكَّرْت، ونظيرُه: استشهادُنا بـ: ما قام إلا هندٌ؛ على أن ثَمَّ فاعلًا محذوفًا في ذلك، وفي: ما قام إلا ...[2].

وأما حكم: ما خلا، و: ما عدا؛ فإنهما في موضع نصب على الظرفية، وذلك أن "ما" مصدرية، كالتي في قوله[3]:

يَسُرُّ الـمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي[4]

و"ما" المصدريةُ تصح نيابتُها عن ظروف الزمان، كالمصادر الصريحة؛ ألَا ترى إلى قولك: أصحبُك ما دام زيدٌ عندَك؛ فإنه بتقدير: مدَّةَ دوامِ زيدٍ عندك؟ كما أنَّ: أتيته طلوعَ الشمس، بتقدير: وقتَ طلوعِها، فكذلك هنا المعنى: وقتَ خُلُوِّهم عن زيد، و: وقتَ مجاوزتِهم.

وينبغي أن تُلَخَّص هنا أسئلةٌ، فيقال أوَّلًا: اعلمْ أنه إذا استُثني بـ"خلا" و"عدا" المسبوقتين بـ"ما" وجب نصب المستثنى، فتقول:

---

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) لم أقف له على نسبة.

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

... وكان ذهابُهنَّ له ذَهَابا

ينظر: المفصل ٣٧٥، والبديع لابن الأثير ٢/٤٣٧، وشرح التسهيل ١/٢٢٥، والتذييل والتكميل ٦/١٧٤.

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ(١)

و: قام القومُ ما عدا زيدًا، إذا تحقَّق ذلك:

فنقول: لِمَ وجب النصب؟

فنقول: لأن المستثنى مفعول؛ لأن "خلا" و"عدا" فِعْلان.

فيقال: فأين الفاعل؟

فنقول: ضمير مستتر مفرد مذكَّر أبدًا، عائد على البعض المفهوم من القول.

فيقال: وما الذي دلَّ على أن "خلا" و"عدا" فِعْلان؟

فنقول: وقوعهما صلةً لـ"ما" المصدرية، وهي لا توصَل إلا بالجمل الاسمية أو الفعلية، وليس هنا اسميةٌ، فتعيَّنت الفعليةُ.

فيقال: مَنْ قال: إن "ما" مصدرية؟

فنقول: لأنه لا يصح غيرُها.

فيقال: فمَنْ قال: إن ذلك الضمير عائد على البعض؟

فنقول: لأنه مفرد مذكَّر مطلقًا، ولو كان للأول لوجب: قام القومُ ما خَلَوا زيدًا، أي: ما جانَبوا زيدًا، و: قام نسوةٌ ما خَلَوْنَ زيدًا، أي: ما اجتَنَبْن زيدًا.

فيقال: فما موضع "ما"؟

فنقول: نصب على الظرفية، والمعنى: مدَّةَ خُلُوِّهم عن زيد، فحُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مُقامَه، كما تقول: أتيتك طلوعَ الشمس، أي: وقتَ طلوعِها.

---

(١) صدر بيت من الطويل، للَبِيد بن ربيعة رضي الله عنه، وعجزه:

... وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ

ينظر: الديوان ٢٥٦، والشعر والشعراء ١/٢٧١، والفاضل ٩، وشرح القصائد السبع ٥١٠، واللباب ١/٣١١، وشرح التسهيل ٢/٣١٠، والتذييل والتكميل ٨/٢٤٦، ومغني اللبيب ١٧٩، والمقاصد النحوية ١/١١١.

فيقال: مَنْ قال: إن هذا يجوز في المصادر غيرِ الصريحة؟

فنقول: قالت العرب[(١)]: لا أصحبك ما دام زيدٌ صديقَك، قالت النحاة -والمعنى يُصدِّقهم-: إن المعنى: مدَّةَ دوامِ زيدٍ صديقَك، فثبت أن الأصل: خُلُوَّ بعضِهم عن زيد، ثم: مدَّةَ خُلُوِّهم، ثم: ما خلا.

فيقال: "ما" المصدرية لا توصَل إلا بالأفعال المتصرفة؛ أَلَا ترى أن النحاة يجعلون قولَ الشاعر[(٢)]:

بِمَا لَسْتُمَا أَهْلَ الخِيَانَةِ وَالغَدْرِ[(٣)]

من الضرورات؟ وعلَّةُ ذلك: أنها لا بدَّ أن تُقدَّر مع الفعل بالمصدر، فإذا كان الفعل جامدًا لم يمكن ذلك.

فنقول: فرقٌ بين الفعل الذي وُضع[(٤)] غيرَ متصرف وغيرِه، فالذي وُضع غيرَ متصرف لا يجوز فيه هذا، والذي وُضع متصرفًا، ثم وقع صلةً، فلا مانعَ فيه، ثم إنه حين ذلك يلزم صيغةَ[(٥)] الماضي، بسبب وقوعه صلةً لـ"ما"، لا لسببٍ في نفسه، كما في: ما دام، وهذا الجمود العارض لا يمنع من التقدير بالمصدر، بخلاف ما لو كان الجمود مقارِنًا للوضع[(٦)].

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٣٥٨، ٣٥٩، والصحاح (غ ب س) ٣/٩٥٥، والمحكم ٢/٢٩٧، ٦/٤٦٠.

(٢) لم أقف له على نسبة.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أليس أَمِيري في الأمور بأنتما؟ ...

ينظر: الشيرازيات ٢/٥٩٩، وشرح جمل الزجاجي ٢/١٥٧، والتذييل والتكميل ٣/١٥١، ومغني اللبيب ٤٠٣، والمقاصد النحوية ١/٣٨٧، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/٢٤٤.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) الحاشية في: ٤٤/ب.

* يمكن أن يقال في: ما خلا زيدًا: أي: خُلُوَّهم عن زيد، ثم: خالِينَ عن زيد، فهو مصدر في موضع الحال، مثل: جاء زيدٌ مَشْيًا.

قال بَدْرُ الدِّينِ[1]: "ما" المصدرية إما في موضع الحال هي والصلةُ، أي: قاموا مجاوِزًا بعضُهم زيدًا، أو الظرف على حذف المضاف، أي: مدَّةَ مجاوزتهم زيدًا[2].

* الدليلُ على تعدِّي "خلا": قولُهم[3]: افعَلْ هذا وخَلَاكَ ذَمٌّ، أي: تجاوَزكَ[4].

* قال ابنُ[5] الأَنْبَارِيِّ[6] وابنُ[7] سَعْدَانَ[8]: إن استعمال "عدا" دون "ما" لم يُسمع من العرب، فلا يجوزُ. ش[9].

قال: ولم يُورِدِ س الخفضَ بـ"عدا"، وأما "خلا" فحكى فيها س[10] فيها[11]

---

(١) شرح الألفية ٢٢٥.

(٢) الحاشية في: ٤٤/ب.

(٣) ينظر: العين ١٧٩/٨، والأمثال لأبي عبيد ٢٢٩، وإصلاح المنطق ٢٠٧، وأدب الكاتب ٤١٥، والفصيح ١٣٨.

(٤) الحاشية في: ٤٤/ب.

(٥) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار البغدادي، أبو بكر، إمام في اللغة والنحو، أخذ عن ثعلب، له: الزاهر، والأضداد، والمذكر والمؤنث، وغيرها، توفي سنة ٣٢٨. ينظر: نزهة الألباء ١٩٧، ومعجم الأدباء ٢٦١٤/٦، وإنباه الرواة ٢٠١/٣، وبغية الوعاة ٢١٢/١.

(٦) لم أقف على كلامه.

(٧) هو محمد بن سعدان بن المبارك الضرير الكوفي، أبو جعفر، له في النحو كتابان كبير وصغير، توفي سنة ٢٣١. ينظر: تاريخ العلماء النحويين ١٨٥، ونزهة الألباء ١٢٣، ومعجم الأدباء ٢٥٣٧/٦، وبغية الوعاة ١١١/١.

(٨) لم أقف على كلامه.

(٩) حواشي المفصل ٢٣٨.

(١٠) الكتاب ٣٤٨/٢، ٣٤٩، ٣٥٠.

(١١) كذا في المخطوطة، وهو تكرار.

الوجهين، وأما أبو الحَسَن(1) فحَكَى الخفضَ بهما معًا(2).

وحيث جرا فهما حرفان كما هما إن نصبا فعلان
وكخلا حاشى ولا تصحب ما وقيل حاش وحشى فاحفظهما

(خ ١)

* قال(3):

حَشَى رَهْطِ النَّبِيِّ فَإِنَّ مِنْهُمْ بُحُورًا لَا تُكَدِّرُهَا الدِّلَاءُ(4)(5)

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩/٢٢، والمرتجل ١٨٩، والتذييل والتكميل ٨/٣١٨.

(٢) الحاشية في: ١٥/أ.

(٣) لم أقف له على نسبة.

(٤) بيت من الوافر. ينظر: لغات القرآن للفراء ٨٣، ١٥٨، والزاهر ١/٥١٣، وتهذيب اللغة ٥/٩٢، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٥٩، والتذييل والتكميل ٨/٣٢٦.

(٥) الحاشية في: ١٥/أ.

الحَالُ

(خ١)

* ع: لِيُنْتَبَهْ للفرق بين الحال والصفة، فقَلَّ مَنْ يعرف ذلك؛ فأقول:

الحالُ مقيِّدة للعامل، والصفةُ مقيِّدة للذات، فإذا قلت: جاءني كلُّ رجلٍ قائمٍ، فعموم "كلّ" باقٍ بالنسبة إلى كلّ قائمٍ، وإذا قلت: جاءني كلُّ رجلٍ قائمًا، فعموم "كلّ رجلٍ" باقٍ في جميع الأشخاص، والحالُ مقيِّدة لمجيء الجميع، فالمعنى -كما ترى- متغايرٌ، والحالُ لا تقيِّد صاحبَها وتزيل عمومَه، وإنما تقيِّد عاملَها، وتزيل إطلاقَه بالنسبة إلى الهيئات.

وسُئِلت مرةً عن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ * قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾[1]، قيل: لِمَ[2] لا جَعَل النحاةُ "قرآنًا" حالًا من قوله: "كلّ مَثَلٍ"؛ لقُرْبه، دون "قرآنٍ"؟

فقلت[3]: يَفْسُد المعنى؛ لأنه يقتضي أن كلَّ مثلٍ قرآنٌ عربيٌّ، وأنه ضُرِب، وذلك[4] لا يستقيم.

فقيل لي: هو بمنزلة: كلُّ مثلٍ هو قرآنٌ عربيٌّ.

ففرَّقت بين الحال والصفة بما ذكرتُ[5].

* ع: الحال ضَرْبٌ من الخبر، وكثيرًا ما يسمِّيها س[6] خبرًا، قال ابنُ جِنِّي في "المحتَسَب"[7]: ولو شئت أن تأتي بعشر أحوالٍ إلى أضعافِ ذلك؛ لجاز وحَسُنَ، كما في

(١) الزمر ٢٧، ٢٨.

(٢) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) الحاشية في: ١٥/أ.

(٦) ينظر: الكتاب ٢/٤٩، ٥٠، ٨١، ٨٧- ٩٢.

(٧) ٢/٣٠٧.

خبر المبتدأ، وعلى ذلك امتنع أبو الحَسَن[1] من نحو: لولا هندٌ جالسةً لقمت؛ لأن هذا موضعٌ امتنعت العرب فيه من الخبر، والحالُ ضَرْبٌ من الخبر[2].

الحال وصف فضلة منتصب مُفهم في حالٍ كفردا أذهب

(خ١)

* [«**فَضْلةٌ**»]: لأنه متمِّمٌ لمعنى الجملة، وهذا حقيقةُ الفَضْلة[3].

وكونه منتقلا مشتقا يغلب لكن ليس مستحقا

(خ١)

* [«**منتقلًا**»]: مِن الناس مَنْ زعم أنه لا يشترط انتقالُها؛ لقولهم[4]: دعوت اللهَ سميعًا.

قلنا: معناه: مجيبًا، كقولهم: سمع الله لمن حمده، ومعنى "سميعًا": مقدِّرًا لأَنْ يستجيبَ، كقولهم[5]: معه صقرٌ صائدًا به غدًا.

قالوا: ومنه: ﴿**وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا**﴾[6].

قلنا: الحقُّ قد يكون غيرَ مصدِّق ولا مكذِّبٍ. من "شرح الجُمَل"[7] لابن عُصْفُورٍ[8].

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٣/٢٨٢، ٩/٩٦، وارتشاف الضرب ٣/١٠٩٠، ١٥٨٤، ومغني اللبيب ٥٦٣، وتخليص الشواهد ٢٠٩.

(٢) الحاشية في: ١٥/أ.

(٣) الحاشية في: ١٥/أ.

(٤) لم أقف عليه عند أحد من المتقدمين، وهو في: شرح جمل الزجاجي ١/٣٣٨، والبحر المحيط ٤/٥١٣، والتذييل والتكميل ٩/١٣.

(٥) رواه سيبويه في الكتاب ٢/٤٩، ٥٢.

(٦) البقرة ٩١.

(٧) ١/٣٣٨.

(٨) الحاشية في: ١٥/أ.

* [«**مشتقًّا**»]: لأن الدالَّ على الهيئة الخاصةِ لا يكون إلا مشتقًّا.

ع: فأما: قعدت قِعْدةً حسنةً؛ فإن الدالَّ على الهيئة الخاصةِ الوصفُ[1].

ويكثر الجمود في سعر وفي مبدي تأول بلا تكلف

كبعه مدا بكذا يدا بيد وكر زيد أسدا أي كأسد

والحال إن عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد

(خ١)

* قد يَرِد الحالُ معرفةً بـ"أَلْ"، وقد يَرِد معرفةً بالإضافة، فيُؤَوَّلان بنكرةٍ:

فالأول نحو: ادخلوا الأولَ فالأولَ، أي: مرتَّبين، و: جاؤوا الجَمَّاءَ الغفيرَ، أي: جميعًا، و: أرسَلها العِرَاكَ، أي: مُعْتَرِكةً، ومنه: ﴿لَيَخْرُجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾[2]، أي: ذليلًا.

والثاني نحو: رجع عَوْدَه على بَدْئه، أي: عائدًا، و: جلس وَحْدَه، أي: منفردًا، و: فعل ذلك جهده، أي: مجتهدًا.

ووقع معرَّفًا بالعَلَمية أيضًا، سُمِع[3]: جاءت الخيلُ بَدَادِ، أي: مُتَبَدِّدةً، و"بَدَادِ" عَلَمُ جنسٍ، كـ: فَجَارِ. من "شرح المصنف للتَّسْهِيل"[4].

وذَكَر[5] أن بعض نساء قُرَيشٍ قالت -بعد قولِه عليه السلام: «تَصَدَّقْنَ؛ فإنَّكُنَّ

(١) الحاشية في: ١٥/أ.

(٢) المنافقون ٨، وهي قراءة غير منسوبة، وضبطها ابن هشام بفتح الياء، وفيها رواية أخرى بضمِّها: «لَيُخْرَجَنَّ». ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/١٦٠، ومختصر ابن خالويه ١٥٧، وشواذ القراءات للكرماني ٤٧٤، ٤٧٥، والبحر المحيط ١٠/١٨٣، ١٨٤.

(٣) ينظر: العين ٨/١٤، والبارع ٦٨٨، وجمهرة اللغة ١/٦٥، ٢/٩٩٩.

(٤) ٢/٣٢٧.

(٥) شرح التسهيل ٢/٣٢٧.

أكثرُ أهلِ النار»-: وما لنا أكثرَ أهلِ النار[1]، قال: وقد نصَّ س[2] على تعريف "أَفْعَل" التفضيل بالإضافة للمعرفة في باب "ما لا يكون فيه الاسمُ إلا نكرةً"[3].

* ابنُ عُصْفُورٍ[4]: أصلُ الحال التنكيرُ؛ لأنها مفسِّرة لِمَا انْبَهَم من الهيئات، والمُنْبَهِمُ مجهولٌ، فوجب أن يكون نكرةً.

ع: فيه نظرٌ[5].

وزعم الأستاذُ[6] أن ذلك لأنها يحصُل منها نكرةً تبيينُ المجهول، كما إذا كانت معرفةً، فلم يكن لتكلُّف التعريف فائدةٌ، وهذا يقتضي جوازَ مجيئها[7] في القياس معرفةً، إلا أنه عُدل عنه؛ لعدم الاحتياج إليه، وهو ...[8]؛ لأن التعريف يدل على عهدٍ متقدم، وأنت ليس بينك وبين مخاطبك[9] عهدٌ قديم في هيئةٍ.

وقولُهم: ادخلوا الأولَ فالأولَ[10]، و: جاء القومُ الجَمَّاءَ الغفيرَ[11]؛ "أَلْ" فيهما زائدةٌ، و"الغفيرَ" وصفٌ لازم، كلزوم وصفِ "مَنْ" في: بِمَنْ مُعْجِبٍ لك، ويوضِّح ما

---

(١) بعض حديث نبوي أخرجه مسلم ٧٩ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وهو بتمامه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يا معشر النساء، تصدَّقن وأكثرن الاستغفار؛ فإني رأيتكنَّ أكثرَ أهل النار»، فقالت امرأةٌ منهن جَزْلةٌ: وما لنا يا رسول الله أكثر أهل النار؟ قال: «تكثرن اللعن، وتكفُرن العشير، وما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلبَ لذي لبٍّ منكن».

(٢) الكتاب ٢/١١٠.

(٣) الحاشية في: ظهر الورقة الملحقة بين ١٤/ب و١٥/أ.

(٤) لم أقف على كلامه بتمامه، وبعضه في: المقرب ٢١٩.

(٥) انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٦) يريد: أبا علي الشلوبين. ينظر: شرح الجزولية الكبير ٢/٧٢٨، ٧٢٩ بنحوه.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) رواه سيبويه في الكتاب ١/٣٩٨.

(١١) رواه سيبويه في الكتاب ١/٣٧٥، ٢/١٠٧، والأخفش في معاني القرآن ١/١٧.

قلنا: قولُهم: جاء القومُ جمَّاءَ غفيرًا[1].

وعن الكِسَائيِّ[2] وابنِ[3] الأَعْرَابيِّ[4] أن "الجمَّاءَ الغفيرَ" البيضةُ الحديدُ[5] تَضُمُّ الرأسَ[6]، فالتقدير: مثلَ الجمَّاءِ، كقول[7] ...[8]:

تَعُدْ فِيكُمُ جُزر[9] الجَزُورِ رِمَاحُنَا[10]

فهي مثلها[11]؛ إلا أن هذا البيت شاذٌّ قبيحٌ ضعيفٌ، لا يجوز[12] إلا في الضرورة؛ لقبح اللفظ، و"الجمَّاءَ الغفيرَ" ...[13] "أَلْ" زائدة.

---

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ينظر: التقفية ٦٨، والبارع ٦٠٠.

(٢) ينظر: الغريبين ١/٤٠٠.

(٣) هو محمد بن زياد الكوفي، أبو عبدالله، من أكابر أئمة اللغة والنحو والعلماء بالشعر، أخذ عن المفضل الضبي والكسائي، وأخذ عنه ثعلب وابن السكيت، له: النوادر، ومعاني الشعر، وغير ذلك، توفي سنة ٢٣٠، وقيل غير ذلك. ينظر: معجم الأدباء ٦/٢٥٣٠، وإنباه الرواة ٣/١٢٨، وبغية الوعاة ١/١٠٥.

(٤) ينظر: الغريبين ١/٤٠٠، والمحكم ٧/٢٣٣.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) ينظر: المجمل ١/١٧٥، والغريبين ١/٤٠٠، والمحكم ٧/٢٣٣.

(٧) قائله: امرأة من بني عامر.

(٨) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٩) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في مصادر البيت: جَزْرَ.

(١٠) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

... ويُمْسِكنَ بالأكبادِ منكسراتِ

روي: «تُعِدْ» من "أعاد يُعيد" بدل «تَعُدْ» من "عاد يعود"، أي: صار، والجَزْر: القطع. ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي ٢/٧٤٩، والتذييل والتكميل ٤/١٦١، والبحر المحيط ٢/٧٠٣، ٥/١١٢، وارتشاف الضرب ٣/١١٦٣.

(١١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

ع: قبحُ اللفظ موجود فيهما، وظاهرُ[1] كلام ابنِ مَالِكٍ[2] أن المضاف إليه ينوب عن المضاف في ...[3] أنه لا ضعفَ فيه[4].

وقال أَحْمَدُ بنُ يَحْيَى[5]: إن نصب[6] "الجمَّاءَ الغفيرَ" على المدح، وأجاز خفضَه على البدل[7] نحو: بإخوتِكَ الجمَّاءِ الغفيرِ، كما يقال: مررت بزيد ...[8].

وهذا -أعني: الخفضَ- غيرُ مسموعٍ، وإنما سُمع[9] الرفعُ في التمام، والنصبُ في النقصان[10]، وإنما ...[11] أنها زائدة في: الأولَ فالأولَ؛ لأن الحال إذا لم ...[12] ولا واقعًا موقعَه لم يكن معرفةً بـ"أَلْ"[13].

* قال أبو الفَتْحِ[14] ما ملخَّصُه: "وَحْدَ" في الأصل مصدرُ: أوحدته إيحادًا، لكنه

---

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) هو قوله في الألفية ١٢٠، البيت ٤١٣:

وما يلي المضافَ يأتي خَلَفَا ... عنه في الإعراب إذا ما حُذِفا

(٣) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٤) لعله انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٥) هو ثعلب. ينظر: التذييل والتكميل ٣٢/٩، وارتشاف الضرب ١٥٦٤/٣.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب أن نصب "الجماء الغفير" في التمام، ورفعَه في النقصان، لا العكس، ونُسب هذا القول للكسائي، والمراد بالتمام تمام الكلام قبلها، وبالنقصان كونها عمدة. ينظر: التذييل والتكميل ٣٢/٩، وارتشاف الضرب ١٥٦٤/٣، والقاموس المحيط (غ ف ر) ٦٣٠/١.

(١١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٣) الحاشية في: ١٥/أ.

(١٤) المحتسب ١٠٠/١، والخصائص ٢٢٢/٢، والتمام ٧١، ١٥٣.

جيء به على حذف الزوائد، مثل: قَيْد الأوابد، فلما تغيَّر عن صيغته الأولى سميناه اسمًا، ولم ينثن[1] ولم يُجمع؛ اعتبارًا بالمصدرية أو الجنسية، ومثالُ إفراده وهو للجميع قولُه[2]:

أَعَاذِلَ هَلْ يَأْتِي القَبَائِلَ مِثْلَنَا مِنَ المَوْتِ أَوْ أُخْلِي[3] لَنَا المَوْتُ وَحْدَنَا؟[4]

وأجاز الكوفيون تثنيتَه وجمعَه، فقالوا: وَحْدَيْنا[5]، و: وُحُودَنا[6]، قال ابنُ الخَشَّابِ[7]: ليس ذلك بمسموعٍ ولا مقيسٍ على كلامٍ فصيحٍ.

مسألةٌ: مررت بزيدٍ وَحْدَه: قال المُبَرِّدُ[8]: يجوز أن يكون حالًا من الفاعل والمفعول، وأبَى الزَّجَّاجُ[9] إلا أن يكون حالًا من الفاعل فقط؛ لأنه عنده مصدرٌ أو كالمصدر، والمصادرُ تجيء في موضع الحال من الفاعل.

قال ابنُ الخَشَّابِ[10]: وما قاله المُبَرِّدُ يمكن أن يُحمل عليه في بعض الأحوال؛ لاحتماله، وتمثيلُ س[11] بـ: مررت برجلٍ وَحْدَه؛ يدلُّ على أنه حال من الفاعل؛ لقلَّة

---

(١) في المخطوطة مهملة، ولعل الصواب: يُثَنَّ.

(٢) هو معن بن أوس المزني.

(٣) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولعل الصواب ما في مصادر البيت: أَخْلَى.

(٤) بيت من الطويل. أخلى: فَرَغَ، وهو بمعنى: خلا في لغة طيئ. ينظر: الديوان ٢٣، وتهذيب اللغة ٢٣٥/٧، والمحكم ٢٩٧/٥، والمخصص ٣٠٥/٣، وشرح التسهيل ٢٤٠/٣.

(٥) حكاها أبو زيد. ينظر: المحكم ٤٩٠/٣، والمخصص ١٩٤/٥.

(٦) لم أقف على من حكاها، سوى أن ابن مكي الصقلي عدَّها في تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ١٥٦ من لحن العامة.

(٧) لم أقف على كلامه.

(٨) المقتضب ٢٣٩/٣، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٥٤/٥، والتذييل والتكميل ٣٦/٩.

(٩) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٥٥/٥.

(١٠) لم أقف على كلامه.

(١١) الكتاب ٣٧٣/١.

مجيء الحال من النكرة، ومن ذلك[(١)][(٢)].

ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كبغتة زيد طلع

(خ١)

* فأما المعرَّف فقليل؛ لأنه يحتاج إلى تأويلين: تأويلٍ لكونه مصدرًا، وتأويلٍ لكونه معرفةً، فيؤوَّل بمشتقٍ نكرةٍ. من "شرح العُمْدَة"[(٣)][(٤)].

ولم ينكر غالبا ذو الحال إن لم يتأخر أو يخصص أو يبن

(خ١)

* [«**غالبًا**»]: احترازٌ من: عليه مائةٌ بيضاءَ[(٥)]، وقولِه[(٦)]:

وَمَا حَلَّ سَعْدِيٌّ غَرِيبًا بِبَلْدَةٍ فَيُنْسَبَ إِلَّا الزِّبْرِقَانُ لَهُ أَبُ[(٧)][(٨)]

* [«**أو يخصَّصْ**»]: في الحديث: «وصلَّى رجالٌ خلفَه قيامًا»[(٩)][(١٠)].

(١) كذا في المخطوطة، ولم أقف فيها للكلام على تتمة.

(٢) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ١٤/ب و١٥/أ.

(٣) شرح عمدة الحافظ ١/٤١٩.

(٤) الحاشية في: ١٥/أ.

(٥) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولعل الأقرب: بِيضًا، بالجمع. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٤٩١ (ط. العلمية)، والتعليقة للفارسي ١/٢٧٥، وارتشاف الضرب ٢/٤٧٧.

(٦) هو اللَّعِين المِنْقَري.

(٧) بيت من الطويل. الشاهد: مجيء صاحب الحال "سعديٌّ" نكرةً دون مسوِّغ، وذلك قليل. ينظر: الكتاب ٣/٣٢، وضرائر الشعر ٢٩٧، وتكملة شرح التسهيل ٤/٣٢، وخزانة الأدب ٣/٢٠٦.

(٨) الحاشية في: ١٥/ب.

(٩) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وأخرجه البخاري ٦٨٨، ١١١٣، ١٢٣٦ من حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ: «وصلَّى وراءَه قومٌ قيامًا». والشاهد: مجيء "قيامًا" حالًا من النكرة "قوم"؛ لتخصيصها بالظرف "وراءه".

(١٠) الحاشية في: ١٥/ب.

من بعد نفي أو مضاهيه كلا يبغ امر على امر[1] مستسهلا

(خ١)

* ذَكَر ابنُ عُصْفُورٍ[2] من المسوّغات: امتناعَ كونِ الحال صفةً، نحو: مررت ببُرٍّ قفيزًا بدرهمٍ، و: ماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ، و: وَقَع أمرٌ فجأةً؛ ألَا ترى أن هذه لا تكون صفاتٍ حتى تخرُج بها عن وضعها الأصلي؟ فانتصابُ الحال بعد المعرفة[3]؛ لتعذُّر الوصف، وكذا هنا، وأجروا النكرةَ المخصَّصة مُجرى المعرفة، فإنه[4] نحو: مائةٌ بيضًا؛ فشاذٌّ[5].

وسبق حال ما بحرف جر قد أبو[6] ولا أمنعه فقد ورد

(خ١)

* جَعَل أبو البَقَاءِ[7]: ﴿عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ﴾[8] حالًا من قوله: "بدمٍ".

والمعنى عليه، وذلك في هذه المسألة سهلٌ؛ لأن الحال ظرف، وقد أجاز ذلك بعضُهم فيما كان كذلك خاصةً.

وقال الزَّمَخْشَريُّ[9]: لا يجوز؛ لأن حال المجرورِ لا تتقدَّم، بل هو حال من فاعلِ "جاؤوا".

وهذا فاسد؛ لأن القميص ليس حالُ القوم أنهم عليه، أي: فوقَه، كذا قدَّره هو،

(١) كذا في المخطوطة في الموضعين، والوجه في الأول: امرؤٌ، وفي الثاني: امرئٍ.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/٣٣٩، وليس فيه أنه جعل ذلك مسوغًا لمجيء الحال من النكرة.

(٣) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: فأمّا.

(٥) الحاشية في: ١٥/ب.

(٦) كذا في المخطوطة، والوجه: أَبَوا.

(٧) التبيان في إعراب القرآن ٢/٧٢٦.

(٨) يوسف ١٨، وتمامها: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٖ كَذِبٖ﴾.

(٩) الكشاف ٢/٤٥١.

قال: أي: فوقه[1].

ولا تجز حالا من المضاف له   إلا إذا اقتضى المضاف عمله
(خ١)

* ابنُ عُصْفُورٍ: لا يكون العاملُ في الحال إلا العاملَ في صاحبها، فلو قلت: جاء غلام هندٍ[2] ضاحكًا[3]؛ جاز، فلو قلت: ضاحكةً؛ لم يَجُزْ؛ لأن عامل "هندٍ"[4]: "الغلام" بما فيه من معنى اللام؛ لأنه جُعل نائبًا عن عامل الحال "جاء"، فإن أَعملت "الغلام" في الحال على تأويله بمشتقٍّ، حتى كأنك قلت: جاء الذي خدم هندًا؛ جاز ذلك. انتهى.

ولم يَذْكر غير[5] ذلك في هذا المقام في "شرح الجُمَل الكبيرِ"[6][7].

أو كان جزء ما له أضيفا   أو مثل جزئه فلا تحيفا
(خ١)

* من "التُّحْفة"[8]: مثالُ الجزء: ضُرِب ظهرُ زيدٍ قاذفًا، ﴿وَنَزَعْنَا﴾ الآية[9]، وشِبْهِ الجزء: أعجبني كلامُه مخاصِمًا، و: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[10]، قال: والثالث: أن

---

(١) الحاشية في: ١٥/ب.

(٢) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) لم أقف على كلامه في المطبوعة.

(٧) الحاشية في: ١٥/ب.

(٨) (النكت على الحاجبية) ٨٩.

(٩) الحجر ٤٧، وتمامها: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾.

(١٠) النحل ١٢٣.

يكون مصدرًا -هكذا قيَّده ...[1]-، ك: أعجبني ضَرْبُ ...[2] مكتوفًا، و: ﴿قَالَ[3] ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ[4] خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾[5]، قال: فـ"مثواكم" مبتدأٌ ثانٍ، "فيها" خبرُه[6].

* قال الزَّمَخْشَرِيُّ[7] في: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾[8]: إن "مَيْتًا" حال من الأخ.

ورَدَّ عليه أبو حَيَّانَ[9]، وقال: لا تجيء من المضاف إليه؛ إلا إذا كان له موضعٌ من الإعراب، نحو: أعجبني ركوبُ الفرس مُسْرَجًا، وقيامُ زيد مسرعًا، قال: وأجاز بعضُ أصحابنا ذلك إذا كان الأولُ جزءًا أو كجزءٍ، وقد رَدَدْنا عليه في كتبنا النحوية[10]، والصوابُ أنه حالٌ من "لحم".

ع: لا يَفْهَمُ ذو ذوقٍ صحيحٍ كونَه حالًا من اللحم.

وقال الزَّمَخْشَرِيُّ[11] في: ﴿تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[12]: إن الجملة حاليةٌ.

ع: قلت: يريد أنه حال من المضاف إليه[13]، وجاز ذلك عندنا؛ لأن المضاف جزءٌ من المضاف إليه.

---

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) انقطعت في المخطوطة.

(٤) انقطعت في المخطوطة.

(٥) الأنعام ١٢٨.

(٦) الحاشية في: ١٥/ب.

(٧) الكشاف ٣٧٣/٤.

(٨) الحجرات ١٢.

(٩) البحر المحيط ٥٢٠/٩.

(١٠) ينظر: التذييل والتكميل ٨٢/٩.

(١١) الكشاف ٧١٨/٢.

(١٢) الكهف ٢٨، وتمامها: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾.

(١٣) وهو الكاف في "عيناك".

وقال أبو حَيَّانَ[(١)]: إن أراد أنَّ / صاحب الحال "العينان"؛ فكان حقُّه أن يكون: تُرِيدان، أو الكافُ؛ فالحالُ من المضاف إليه لا تجوز؛ لئلا يختلف عاملُ الحال وعاملُ صاحبها، إلا إن قلنا بقول بعضهم: إنه يجوز إن كان المضاف جزءًا، وهو هنا حَسَنٌ؛ لأن المراد بالنهي الشخصُ لا العينان.

قلت: لا يلزمه على ذلك أن يقال: تُرِيدان؛ لأنه يكون مثلَ قوله[(٢)]:

بِهَا العَيْنَانِ تَنْهَلُ[(٣)]

وقولِه[(٤)]:

فَكَأَنَّ فِي العَيْنَيْنِ حَبَّ قَرَنْفُلٍ ... أَوْ سببلًا[(٥)] كُحِلَتْ بِهِ فَانْهَلَّتِ[(٦)]

نَعَمْ، هو قليل.

وقال مَكِّيٌّ[(٧)] في: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[(٨)]: لا يكون "حنيفًا" حال[(٩)] من "إبراهيم"؛ لأنه مضاف إليه.

قال ابنُ عَطِيَّةَ[(١٠)]: وليس كما قال؛ لأن الحال قد يَعمل فيها حرفُ الجر إذا

---

(١) البحر المحيط ١٦٧/٧.

(٢) هو امرؤ القيس.

(٣) بيت من مشطور الهزج. ينظر: ملحقات الديوان ٤٧٣، وجمهرة اللغة ٥٩/١، وتهذيب اللغة ٣١٣/١٥، والمحتسب ١٨٠/٢، وأمالي ابن الشجري ١٨٣/١، واللباب ٤١١/١، وشرح التسهيل ١٠٩/١، والتذييل والتكميل ٨٠/٢، ٢١٣/٥، وخزانة الأدب ١٩٧/٥، ٥٥٦/٧.

(٤) هو سُلْميُّ بن ربيعة الضبي، وقيل: غيره.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: سُنْبُلًا.

(٦) بيت من الكامل، تقدم في باب "إنَّ" وأخواتها.

(٧) مشكل إعراب القرآن ٤٠٢.

(٨) البقرة ١٣٥، وآل عمران ٩٥، والنساء ١٢٥، والأنعام ١٦١، والنحل ١٢٣.

(٩) كذا في المخطوطة، والوجه: حالًا، بالنصب.

(١٠) المحرر الوجيز ٤٣١/٣.

عَمِلت في [ذي][1] الحال، ك: مررت بزيدٍ قائمًا.

ع: أما إطلاقُ مَكِّيٍّ أن الحال لا تأتي من المضاف إليه؛ فرأيت لجماعةٍ من المتقدمين[2] أنه قليلٌ لا ممتنعٌ، وقال ابنُ جِنِّي في "التَّنْبِيه"[3]: وإنما ذَكَر منه أبو الحَسَنِ[4] بُوَيتًا[5]، وأما غيرُ هؤلاء فيقول: إذا كان المضاف عاملًا جاز، نحو: يعجبني قيامُ زيد مسرعًا، وقال بعضهم: إنه إن كان جزءًا أو كجزءٍ[6] جاز أيضًا، ومنهم المصنِّفُ.

وقولُ ابنِ عَطِيَّةَ: إن الباء عاملة في الحال في ذلك المثال بعيدٌ عن قول أهل الصَّنْعة، وإنما العامل الفعلُ الذي هو عاملٌ[7] في محل صاحب الحال[8].

والحال إن ينصب بفعل صُرِفا ... أو صفة أشبهت المصرفا

فجائز تقديمه كمسرعا ... ذا راحل ومخلصا زيد دعا

(خ١)

* إذا كان عامل الظرف معنًى جاز تقديمُه عليه، نحو:

(١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ابن عطية، والسياق يقتضيه.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٩/٨٢.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ينظر: التنبيه ٢١ (ت. هنداوي)، ٢١ (ت. عبدالعال).

(٤) لم أقف على كلامه.

(٥) كذا في المخطوطة معجمًا، وفي مطبوعتَيِ "التنبيه": بويبًا.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) الحاشية في: ١٥/ب مع ١٦/أ، وقوله: «قلت: لا يلزمه» إلى: «نعم هو قليل» في: ظهر الورقة الملحقة بين ١٥/ب و١٦/أ.

أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ[1]

و:

أَنَا أَبُو المِنْهَالِ بَعْضَ الأَحْيَانْ[2]

المعنى: أنا المشهور والمعروف، لو قلت: إِذْ جَدَّ النَّقُرُ أنا ابنُ مَاوِيَّةَ، و: بعضَ الأحيان أنا أبو المنهالِ؛ جاز، وأما الحال فلا يجوز ذلك فيها؛ لأن لها شبهًا بالمفعول؛ ألا ترى أن الضاحك زيدٌ في: ضربت زيدًا ضاحكًا؟

وقال ابنُ عُصْفُورٍ[3]: لأنها مشبَّهة بالظرف؛ ألا تراها على تقدير: في حالةِ كذا؟ والمشبَّهُ بالشيء لا يقوى قوَّتَه في الجميع، ولولا التشبيهُ بالظرف لم يُعْمِلوا فيها المعانيَ ...[4]: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[5]، وإنما قلنا: إنها مشبَّهة بالمفعول؛ لأنها فضلةٌ عن تمام الجملة.

ومن تقديمهم الظرفَ المعمولَ للمعنى: أكلَّ يومٍ لك ثوبٌ تلبسُه؟ عاملُ "كلَّ" ما في "لك" من الاستقرار، لا "تلبسُه"؛ لأن الصفة لا تعمل فيما قبل الموصول[6]، ولا فِعلٌ يُفسِّره "تلبسُه"؛ لأنه لا يفسِّرُ إلا ما[7] يَعملُ.

(١) بيت من مشطور الرجز، لبعض السَّعْديين. النَّقُر: أصله: النَّقْر، فلما وقف نقل حركة الراء إلى القاف الساكنة قبلها، والنقر: تصويتٌ باللسان تُستَحثُّ به الدابة على السير. ينظر: الكتاب ١٧٣/٤، والقوافي للأخفش ١٤، ١٥، والكامل ٦٩٣/٢، والحجة ٩٨/١، والإنصاف ٦٠٢/٢، وضرائر الشعر ١٩، والتذييل والتكميل ١٨٣/١، ومغني اللبيب ٥٦٨، والمقاصد النحوية ٢٠٧٨/٤.

(٢) بيت من مشطور السريع الموقوف، لبعض بني أسد، وقيل: لأبي المنهال، تقدم في باب "كان" وأخواتها.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٣٣٥/١.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٥) هود ٧٢.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: الموصوف.

(٧) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

والأَخْفَشُ[1] يُسوِّي بين الحال والظرف، ويحتجُّ بقوله تعالى: ﴿مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِۦ﴾[2] فيمَنْ نَصَبَ[3]، وقولِ الشاعر[4]:

رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْرَاعِهِمْ ... فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُذَارِ[5]

قال ابنُ عُصْفُورٍ[6]: وهذا ...[7] أعني: مطوياتٍ، وأعني: حقبهم[8]، والجملةُ فاصلة بين المبتدأ والخبر؛ لأن فيها تشديد وتوكيد[9] للكلام[10].

وعامل ضمن معنى الفعل لا ... حروفه مؤخرا لن يعملا

(خ١)

* [«**لا حروفَه**»]: عطفٌ على: «**معنى**»، لا على: «**الفعل**»؛ لفساد المعنى[11].

* [«**مؤخَّرًا لن يَعْمَلا**»]: مثل: زيدًا لن أضربَ[12].

(١) ينظر: البديع لابن الأثير ١/٢٠٠، وشرح التسهيل ٢/٣٤٦، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٥٣، والتذييل والتكميل ٩/١١٨، والبحر المحيط ٧/١٠٤، ٩/٢٢١، ٢٦٣.

(٢) الزمر ٦٧، وتمامها على هذه القراءة: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِۦ﴾.

(٣) هي قراءة عيسى بن عمر. ينظر: مختصر ابن خالويه ١٣٢، وشواذ القراءات للكرماني ٤١٦.

(٤) هو النابغة الذبياني.

(٥) بيت من الكامل. محقبي: من: أحقب زادَه، إذا جعله على الراحلة خلفَه حقيبةً، والأدراع: جمع درع الحديد. ينظر: الديوان ٥٥، وجمهرة اللغة ٢/٨٢٥، وشرح التسهيل ٢/٣٤٦، والتذييل والتكميل ٩/٨٣، والمقاصد النحوية ٣/١١٣٦، وخزانة الأدب ٦/٣٣٦.

(٦) شرح جمل الزجاجي ١/٣٣٦.

(٧) موضع النقط مقدار سطر انطمس في المخطوطة.

(٨) كذا قرأتها في المخطوطة، والصواب ما في شرح الجمل: محقبي.

(٩) كذا في المخطوطة، والوجه: تشديدًا وتوكيدًا.

(١٠) الحاشية في: ١٥/ب.

(١١) الحاشية في: ١٥/ب.

(١٢) الحاشية في: ١٥/ب. ومراده أنه مثله في صياغة العبارة، لا أنه ممتنع.

* إذا قلت: هذا زيدٌ قائمًا، فإعرابُه: "هذا" مبتدأ، و"زيد" خبر، و"قائمًا" حال، ولا يجوز تقديمُه، هذا كلام المحقِّقين.

وقال ك[1]: "هذا" اسمُ التقريبِ، و"زيد" اسمُه، و"قائمًا" خبرُه، وإلا ففي نحو: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[2] ليس المرادُ الإعلامَ بأن هذا بعلُها، وإذا قلت: هذا زيدٌ قائمًا؛ لم تُرِد الإعلامَ بأن المشار إليه زيدٌ.

قلنا: رُبَّ كلامٍ يُحمَل على معناه، والمراه[3]: تَنَبَّهْ لزيدٍ قائمًا، و: تَنَبَّهُوا لبَعْلي شيخًا، كما أن: غَفَرَ الله لك؛ محمولٌ على معناه، وكذا: اتَّقى الله امرؤٌ، و: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[4][5].

كتلك ليت وكأن وندر نحو سعيد مستقرا في هجر

(خ1)

* قال[6]:

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ[7]

قال الشيخُ[8]: أي: وأنتِ معي، والجملةُ حاليَّة، وليس ذلك على العطف على الموضع، خلافًا للفرَّاءِ[9]، وكذا قالوا في:

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء 1/12، ومجالس ثعلب 359، 360.

(2) هود 72.

(3) كذا في المخطوطة، والصواب: والمراد.

(4) مريم 75.

(5) الحاشية في: 15/ب.

(6) لم أقف له على نسبة.

(7) بيت من مشطور الرجز، تقدم في باب النكرة والمعرفة.

(8) يريد: ابن مالك. ينظر: شرح التسهيل 2/52.

(9) معاني القرآن 1/311.

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا[1]:

إن "رواجعا" خبرُ "كان" محذوفةً، لا خبرُ "ليت"، خلافًا للفَرَّاءِ[2] في إجازته نصبَ الجزأَيْن بها، ولا تكون حالًا، وإن كانت "ليت" تعمل في الحال؛ لفساد المعنى[3].

ونحو زيد مفردا أنفع من عمرو معانا مستجاز لن يهن

والحال قد يجيء ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد

(خ1)

* قال الله تعالى: ﴿ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴾[4]، أعربهما الزَّمَخْشَرِيُّ[5] حالَيْن[6].

* قال الشاعرُ[7]:

وَأَنَّا سَوْفَ تُدْرِكُنَا المَنَايَا مُقَدَّرَةً لَنَا وَمُقَدَّرِينَا[8]

فأتى بحالَيْن من شيئين، الأولُ للأول[9][10].

---

(1) بيت من مشطور الرجز، نسب للعجاج، تقدم في باب "كان" وأخواتها.

(2) معاني القرآن 1/410، 2/352.

(3) الحاشية في: 15/ب.

(4) الحجر 47.

(5) الكشاف 2/580.

(6) الحاشية في: 15/ب.

(7) هو عمرو بن كلثوم.

(8) بيت من الوافر. ينظر: الديوان 310، وشرح القصائد السبع 347، وشرح التسهيل 2/350، والتذييل والتكميل 9/137، وخزانة الأدب 3/177.

(9) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: الأول للثاني، والثاني للأول، فـ"مقدَّرةً" حال من "المنايا"، و"مقدَّرينا" حال من الضمير المنصوب في "تدركنا"؛ إلا إن أراد الأوَّلية في الرتبة؛ فرتبةُ "المنايا" مقدَّمة؛ لأنها فاعل "تدرك"، والضمير فيه مفعول. ينظر: شرح التسهيل 2/350، والتذييل والتكميل 9/137.

(10) الحاشية في: 15/ب.

وعامل الحال بها قد أكدا في نحو لا تعث في الأرض مفسدا

(خ١)

* ع: مِنْ طريف مواطنِ الحال المؤكِّدة: قولُ الله تعالى: ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾(١)، قال أبو عَلِيٍّ: إذا أُزلفت فقد قُرِّبت، وإذا قُرِّبت فهي غيرُ بعيد، فهذا بمنزلة:

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِ(٢)

وإنما يختلفان بعدم اتفاق اللفظ مع لفظ العامل، قاله في "التَّذْكرة"(٣).

وجَعَل أبو عَلِيٍّ(٤) من ذلك أيضًا: أخذته بدرهمٍ(٥) فصاعدًا، قال: لأنهم قدَّروه: فزادَ الثمنُ صاعدًا(٦)، والشيءُ لا يزيد إلا صاعدًا، قال: إلا أنها كالمبيِّنة؛ لمعاقبتها ...(٧).

إنما أعرفُهم(٨) يقدِّروه(٩): فذَهَب الثمنُ(١٠).

---

(١) ق ٣١.

(٢) صدر بيت من الوافر، لبشر بن أبي خازم، وعجزه:

... وليس لحبِّها إذْ طال شافي

ينظر: الديوان ١٤٢، والقوافي للأخفش ١، والمقتضب ٤/٢٢، وإيضاح الوقف والابتداء ٢٣٧، وكتاب الشعر ١/١١٠، ٢٣١، والخصائص ٢/٢٧٠، وأمالي ابن الشجري ١/٣٨، والمرتجل ١٦٤، والتذييل والتكميل ١/٢٨١، وتخليص الشواهد ٢٩٩، وخزانة الأدب ٤/٤٣٩.

(٣) لم أقف عليه في مختارها لابن جني، ولا في غيره من كتب الفارسي.

(٤) لم أقف على كلامه، ومثله لابن جني في الخصائص ٢/٢٧٠.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٨) القائل لعله ابن هشام، وهذا الاستدراك كتب بإزاء الحاشية باللون الأسود، وهي مكتوبة بالأحمر.

(٩) كذا في المخطوطة، والوجه: يقدِّرونه.

(١٠) قدَّره سيبويه في الكتاب ١/٢٩٠ بهما معًا، فقال: «كأنه قال: أخذته بدرهمٍ فزاد الثمنُ

ع: ومنه:

إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْنَعَا(١)

ذكره س(٢) وأبو عَلِيٍّ(٣)، و"كان" تامةٌ؛ لأن الخبر لا يكون مؤكِّدًا.

ع: صدرُه(٤):

فِدًى(٥) لِبَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي(٦)

* ابنُ عُصْفُورٍ(٧): المؤكِّدة يُشترط فيها ما اشتُرِط في المبيِّنة إلا الانتقالَ.

فإن قيل: فقد جاءت دونَ تمامِ الكلامِ في قوله(٨):

=

صاعدًا، أو: فذهب صاعدًا»، واقتصر على تقدير: فذهب الثمن: ابن الشجري في أماليه ٣/١٩، والزمخشري في المفصل ٨٣، وابن مالك في شرح التسهيل ٢/٣٥١، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٦٥، وابنه في شرح الألفية ٢٤٩.

(١) عجز بيت من الطويل، لعَمرو بن شَأْس الأسدي، وصدره في روايةٍ:

بني أسدٍ هل تعلمون بلاءَنا ...

ينظر: الديوان ٣١، والكتاب ١/٤٧، ومعاني القرآن للفراء ١/١٨٦، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/٢٥٩، ومعاني القرآن للنحاس ٢/٤٤٠، والحجة ١/١٤٨، ٢/٤٣٩، وخزانة الأدب ٨/٥٢١.

(٢) الكتاب ١/٤٧.

(٣) الحجة ١/١٤٨، ٢/٤٣٩، وكتاب الشعر ١/٢٣٢.

(٤) كذا في المخطوطة، ومثله في معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٥٩، والحجة ٢/٤٣٩، ٤٤١، ولعل الصواب أنهما بيتان: الأول لعمرو بن شَأْسٍ، وهو الذي تقدَّم عجزه، والثاني لمقَّاس العائذي، وهو المذكور صدره هنا، وعجزه:

... إذا كان يومٌ ذو كواكبَ أَشْهَبُ

ينظر: الكتاب ١/٤٦، ٤٧، وخزانة الأدب ٨/٥٢١.

(٥) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) الحاشية في: ١٥/ب.

(٧) لم أقف على كلامه بتمامه، وبعضه في: المقرب ٢٢٠، وشرح جمل الزجاجي ١/٣٣٦.

(٨) هو جرير، ولم أقف عليه في ديوانه.

أَذَا العَرْشِ إِنِّي لَسْتُ مَا عِشْتُ تَارِكًا   طِلَابَ سُلَيْمَى فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضِيَا(١)

فهذه حال مؤكِّدة لِمَا انطوى عليه "اقْضِ"، ولم يتمَّ الكلامُ.

قلت: حَمَلَه بعضهم على زيادة "ما"، و"أنت" تأكيدٌ لفاعلِ "اقْضِ"(٢)، فهو كقوله(٣):

قُمْ قَائِمًا قُمْ قَائِمَا

لَقِيتَ عَبْدًا نَائِمَا(٤)

والحسنُ فيها عندي: أن ...(٥) "كان" محذوفة، والأصلُ: ما كنت، وانفصل الضمير(٦) بعد حذفها(٧).

وإن تؤكد جملة فمضمر عاملُها ولفظها يؤخر

وموضع الحال تجيء جمله كجاء زيد وهو ناو رحله

(خ١)

* قولُه: «**وموضعَ الحالِ تَجِيءُ جمله**»، نحو: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾(٨)، وفي الاسمية: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾(٩)، وتقع مجرورًا، نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي

(١) بيت من الطويل. ينظر: شرح النقائض ٣٤٧/١.

(٢) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) قائله امرأة من العرب.

(٤) بيتان من منهوك الرجز. ينظر: الصاحبي ٣٩٤، والخصائص ١٠٥/٣، وأمالي ابن الشجري ١٠٥/٢، وشرح التسهيل ٣٥٧/٢، والتذييل والتكميل ١٥٩/٩، والمقاصد النحوية ١١٤٧/٣، وخزانة الأدب ٣١٧/٩.

(٥) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعت أولاهما، وانطمست الأخرى في المخطوطة.

(٦) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) الحاشية في: ١٥/ب.

(٨) المدثر ٦.

(٩) النساء ٤٣.

زِينَتِهِۦ﴾[1][2].

* [«**جمله**»]: خبريةٌ لا تنافي الحالي، ولهذا أبطلنا قولَ جماعةٍ من المفسرين[3] في: ﴿وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ كَيۡفَ نُنشِزُهَا﴾[4]: إن "كيف ننشزها" جملةٌ حالية من "العظام"، أي: مُحياةً.

وفي بعض كتبه[5] قال: غيرُ مصدَّرةٍ بـ"لن" أو حرفِ تنفيسٍ وغيرِهما من دليل الاستقبال.

ع: وهذا قد يُعلَم دون نصٍّ؛ لأنه ...[6] جاء زيد مستصحبًا[7].

* بَقِيَ عليه: الظرفُ والجارُّ والمجرور التامَّين، والدليلُ على أنهنَّ في محل النصب على الحال: عطفُ الحال المنصوبةِ عليهن، كقوله تعالى: ﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوۡ قَاعِدًا أَوۡ قَآئِمًا﴾[8]، وقولِه: ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلۡمَهۡدِ وَكَهۡلًا﴾[9]، وقال النَّابِغةُ[10]:

فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ ... وَبَحْرَ عَطَاءٍ يَسْتَخِفُّ المَعَابِرَا[11]

---

(١) القصص ٧٩.

(٢) الحاشية في: ١٥/ب.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٢١٠، والبحر المحيط ٢/٦٣٨.

(٤) البقرة ٢٥٩.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٥٩، وشرح عمدة الحافظ ١/٤٢٠.

(٦) موضع النقط مقدار كلمتين انطمستا في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ١٦/أ.

(٨) يونس ١٢.

(٩) آل عمران ٤٦.

(١٠) هو زياد بن معاوية الذُّبْياني الغطفاني، أحد شعراء الطبقة الأولى الجاهليين، ومن أصحاب المعلقات. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/٥١، والمؤتلف والمختلف للآمدي ٢٥٢.

(١١) بيت من الطويل. يُبير: يهلك، والمعابر: السفن التي يعبر بها. ينظر: الديوان ٧١، وشرح جمل الزجاجي ١/٢٤٩، والتذييل والتكميل ٣/٢٤٨، وتخليص الشواهد ٤٣٩.

فعَطَف على الجملة حالًا منصوبًا[1].

* ع: قولُه تعالى: ﴿وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ جاءت الحال مفردةً على الأصل، ﴿وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ جاءت جارًّا ومجرورًا، ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ﴾ جاءت جملةً فعليةً، ﴿وَكَهْلًا﴾ مثلُ الأولى، ﴿وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾[2] مثلُ الثانية، وقلتُ ذلك؛ لأن المعطوف على الحال حالٌ، وبَقِي: الجملةُ الاسمية والظرفُ، فيقعان حالَيْن.

وفيه دليلٌ على أن الصفات على هذا الحدِّ، لا يجب أن تَبْدأ بالمفرد ثم الظرفِ ثم المجرورِ ثم الجملةِ، وقد يُفَرَّق بينهما بأن الصفة لها خصوصيةٌ واشتدادُ اتصالٍ؛ فتقديمُ ما هو أقربُ إلى الاتصال واجبٌ؛ إلا أن السماع جاء بنقض ذلك في الصفات بعينها[3].

وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت

(خ١)

* قال الزَّمَخْشَريُّ[4] في: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي﴾[5]: إنه يجوز أن تكون الواو في "وتخفي" للحال، كما تقول: قلتَ لزيدٍ: أَمْسِكْ عليك مُخْفِيًا، وأن تكون للعطف، كأنه قيل: وإذ تَجْمَعُ بين قولِك: أَمْسِكْ وإخفاءِ خلافِه وخشيةِ الناس[6].

وذات واو بعدها انو مبتدا له المضارع اجعلن مسندا

(خ١)

* قال عَنْتَرةُ[7]:

(١) الحاشية في: ١٦/أ.

(٢) آل عمران ٤٥، ٤٦.

(٣) الحاشية في: ١٦/أ.

(٤) الكشاف ٣/٥٤٣.

(٥) الأحزاب ٣٧.

(٦) الحاشية في: ١٦/أ.

(٧) هو ابن شدَّاد بن معاوية العَبْسي، أحد شعراء المعلقات الجاهليين، فارس مشهور، كانت أمه أمةً، فنفاه أبوه، ثم ألحق نسبه. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/١٥٢، والأغاني ٨/٣٨٦،

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا[1][2]

وجملة الحال سوى ما قدما بواو او بمضمر أو بهما

(خ ١)

* [«**بواوٍ**»]: نحو:

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا[3][4]

* [«**أو بمضمرٍ**»]: ﴿تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾[5]، وقالوا: كلمته فُوه إلى فِيَّ، وقال[6]:

=

والمؤتلف والمختلف للآمدي ١٩٧.

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

... زَعْمًا -لَعَمْرُ أبيك- ليس بمَزْعَمِ

الشاهد: وقوع المضارع المثبت حالًا بعد الواو، فيقدر له مبتدأ، والتقدير: وأنا أقتل. ينظر: الديوان ١٨٧، والعين ١/٣٦٥، وجمهرة أشعار العرب ٣٥٠، ومجالس ثعلب ٢٠٠، وجمهرة اللغة ٢/٨١٦، وشرح القصائد السبع ٣٢، ٣٠٠، وشرح التسهيل ٢/٣٦٧، والتذييل والتكميل ٩/١٨٠، والمقاصد النحوية ٣/١١٥٠.

(٢) الحاشية في: ١٦/أ.

(٣) صدر بيت من الطويل، لامرئ القيس، وعجزه:

... بمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابدِ هيكلِ

الوُكُنات: المواضع التي تأوي إليها الطير. الشاهد: وقوع جملة "والطير في وكناتها" حالًا مقترنةً بالواو. ينظر: الديوان ١٩، وإصلاح المنطق ٢٦٥، وجمهرة اللغة ٣/١٣٢٩، والزاهر ٢/١٩٢، وشرح القصائد السبع ٨٢، وشرح جمل الزجاجي ٢/٣٨٣، وشرح التسهيل ٢/٣٦٣، ومغني اللبيب ٦٠٧، وخزانة الأدب ٣/١٥٦.

(٤) الحاشية في: ١٦/أ.

(٥) الزمر ٦٠.

(٦) هو الأخطل.

إِذَا أَتَيْتَ أَبَا مَرْوَانَ تَسْأَلُهُ ... وَجَدتَّهُ حَاضِرَاهُ الجُودُ وَالكَرَمُ[1][2]

* [«أو بهما»]: ﴿ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا[3] وَهُمْ يَحْسَبُونَ﴾[4]، ﴿مَن جَآءَكَ يَسْعَىٰ وَهُوَ يَخْشَىٰ﴾[5]، ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ﴾[6][7]. *

والحال قد يُحذف مَا فيها عَمِلْ ... وبعضُ ما يحذف ذكره حظل

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. والبيت من البسيط. الشاهد: وقوع جملة "حاضراه الجود والكرم" حالًا مقترنةً بالضمير. ينظر: الديوان ٧١ -وقافيته فيه: والحسبُ-، ودلائل الإعجاز ٢٠٤، والكشاف ٤/٤٣٢.

(٢) الحاشية في: ١٦/أ.

(٣) في المخطوطة: الدين، وهو سهو.

(٤) الكهف ١٠٤.

(٥) عبس ٨، ٩.

(٦) النساء ٤٣.

(٧) الحاشية في: ١٦/أ.

التَمْييزُ

إِسْمٌ[١] بمعنى مِن مُبينٍ نكره يُنصَبُ تمييزًا بما قد فَسَّره (خ١)

* التمييزُ؛ أَمّا[٢] عن تمام الكلام فلا نظرَ فيه، وإما عن تمام الاسم، وتمامُه بأمور:

أحدها: التنوين.

والثاني: نون التثنية.

والثالث: نون الجمع.

والرابع: الإضافة.

وقد يكون التنوين مقدَّرًا، نحو: أَحَدَ عشرَ رجلًا، وزيدٌ أفضلُ منك أبًا.

وبَقِي من ذلك: ما يقع بعد ضمير "نِعْمَ"، نحو: نِعْمَ رجلًا[٣] زيدٌ، وبعد ضمير "رُبَّ"، نحو: رُبَّه رجلًا، أفلا تَرَى أن هذين منصوبان[٤]، ونَصْبَهما على التمييز بعد تمام المفرد، وهو خارج عن ما تقدَّم، ...[٥] من يذكره عند استيفاء الكلام على ذلك.

وتمييزُ ...[٦] فيما كان مقدارًا أو مِقْياسًا، نحو: مِلْؤُه، وملئها[٧]، وشِبْر ...[٨]، فأما قولهم: لي مثلُه رجلًا؛ فمشبَّه به؛ لأن الـمِثْل مقدارٌ، فذلك[٩] الأصلُ، ولكنهم

(١) كذا في المخطوطة بقطع الهمزة، ولعله تأكيدٌ على قراءتها مقطوعةً؛ لوقوعها في ابتداء الكلام.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطًا.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٧) في المخطوطة مهملة، ولعل الصواب: ومِثْلها.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

يتَّسعون في كلامهم، فيقولون: لي مثلُه رجلًا[1]، وهم يريدون: في الشجاعة أو غيرها[2].

* [«نَكِرةْ»]: فإن قلت: كيف جاز: كم ناقةً وفصيلَها لك؟ بالنصب؟

قلت: كما جاز: رُبَّ رجلٍ وأخيه.

فإن قلت: فما تصنع بقوله[3]:

صَدَدتَّ وَطِبْتَ النَّفْسَ[4]

قلت: قد تقدَّم في أول الكتاب[5] أن "أَلْ" زائدةٌ فيه[6].

* من "شرح التَّسْهِيل"[7]:

قولُه: «**بما قد فَسَّره**»: أما في نحو: طاب زيد نفسًا، هو[8] مسرورٌ قلبًا، ومنشرحٌ صدرًا، وطيِّبٌ نفسًا باشتعال رأسِه شيبًا، و«سَرْعَانَ ذي إهالةً»[9]؛ فواضحٌ؛ لأنها فعلٌ

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) الحاشية في: ١٦/أ.

(٣) هو راشد بن شهاب اليشكري.

(٤) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

رأيتُكَ لـمَّا أن عرفتَ وجوهَنا ... صددتَّ وطِبتَ النفسَ يا قيسُ عن عَمْرِو

ينظر: المفضليات ٣١٠، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤٢/٤، وتوجيه اللمع ٤٤٤، وشرح التسهيل ٢٦٠/١، ٣٨٦/٢، والتذييل والتكميل ٢٣٨/٣، وتخليص الشواهد ١٦٨، والمقاصد النحوية ٤٧٠/١.

(٥) في باب المعرف بأداة التعريف ص ٢٩٩.

(٦) الحاشية في: ١٦/أ.

(٧) لم أقف عليه في مطبوعة شرح التسهيل ٣٨٣/٢-٣٨٥، وهو منقول عنه في التذييل والتكميل ٢٢٠/٩. وهذه إحدى أربع حواشٍ مجتمعة صدَّرها ابن هشام بقوله: «من شرح التسهيل»، ستأتي مفرَّقةً في مواضعها.

(٨) كذا في المخطوطة بلا واو.

(٩) مثلٌ يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته، وسَرْعَان: أي: سَرُع، وذي: أي: هذه، والإهالة: الوَدَكُ المذاب، ومعناه: ما أسرع ما كان هذا الأمر، وأصله: أن رجلًا كانت له نعجة

أو مُشْبِهُه، وأما في نحو: رطلٌ زيتًا؛ فلشَبَهِه بمُشْبِهِ الفعل.

ع: لفظًا ومعنًى؛ لأنه طالبٌ لِمَا يفسِّره، كما يطلب الفعلُ مفعولَه(١).

* إذا(٢) كان التمييزُ تفسِّره بجملةٍ مبهمةِ النسبة فالغالبُ كونُه مسندًا إليه في الأصل، كالنفس وكالعيون، في الأصح، وقد لا يصلح لذلك، ك: امتلأ الكوزُ ماءً، وكفى بالله شهيدًا، وما أحسنَ الحكيمَ رجلًا.

فإن صحَّ الإخبار به عن الأول فهو له أو لمُلَابِسِه، نحو: كَرُمَ زيدٌ أبًا، أي: ما أكرمَه من أبٍ، أو: إن أباه كريم، وإن كان مشتقًّا جاز كونه حالًا من الأول، نحو: كَرُمَ زيدٌ ضيفًا، والأجودُ إن قُصِد التمييز أن يُجَرَّ ب"مِنْ"؛ رَفْعًا للإلباس.

ويتفرَّع على الوجهين في: كَرُمَ زيدٌ أبًا: المطابقةُ وعدمُها في: كَرُمَ الزيدان والزيدون أبًا، أو: أبوَيْن، أو: آباءً.

فأما: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾(٣)؛ فالرَّفِيقُ ك: الخَلِيط(٤) والصَّدِيق والعَدُو، يطلق على الواحد وغيرِه، ويزيده في باب التمييز حُسْنًا: أنهم يستغنون في التمييز بالمفرد عن الجمع، كقولهم: عشرون درهمًا، والأصل: دراهمَ، ويجوز أن يكون الأصلُ: وحَسُنَ رفيقُ أولئك رفيقًا، فحُذف المضاف.

وهذا كلُّه إذا لم يَجِب إفراد التمييز؛ لإفراد معناه، كقولك في أبناء رجلٍ: كَرُمُوا أبًا، أو: أَصْلًا، أو لكونه مصدرًا لم يُقصد به الأنواعُ، نحو: زَكَوا سَعْيًا، فإن قُصد الاختلاف

=

هزيلة، فقرَّب لها كَلَأً، فرآها يسيل منخراها من الهزال، فظنه وَدَكًا. ينظر: جمهرة الأمثال ١/٥١٩، ومجمع الأمثال ١/٣٣٦.

(١) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ١٥/ب و١٦/أ.

(٢) هذه إحدى أربع حواشٍ مجتمعة صدَّرها ابن هشام بقوله: «من شرح التسهيل». ينظر: ٢/٣٨٤، ٣٨٥.

(٣) النساء ٦٩.

(٤) كذا في المخطوطة، وهي في شرح التسهيل: كالخليل.

طابَقْتَ، كقولك: اختلف الناس آراءً، أو: تفاوتوا أذهانًا.

ثم التمييزُ الذي بعد الجمع إذا لم يُوقِع[1][2].

(خ٢)

* التمييزُ: كلُّ اسمٍ نكرةٍ بمعنى "مِنْ"، لبيان ما قبله من اسمٍ مبهمِ الحقيقةِ، أو إجمالٍ في نسبةِ العامل إلى فاعله أو مفعولِه.

فـ«نكرة» مخرجٌ لـ"وَجْهَه" و"الوجهَ" في: زيدٌ حَسَنٌ وجهَه أو: الوجهَ، ونحوِ ذلك.

و«بمعنى مِنْ» مخرجٌ نحو: رأيت رجلًا، وأعطيت دينارًا، واعتكفت ليلةً، وضربته تأديبًا.

وقولُه: «لبيان ما قبله» مخرجٌ لنحو: لا رجلَ في الدار، وأستغفر الله ذنبًا.

وقولُنا: «ما قبله» فيه أن عاملَ التمييز مقدَّم.

وقولُنا: «مبهم الحقيقة» كـ"العشرون" في قولك: عشرون درهمًا.

وقولُنا: «إلى فاعله» كـ"نفسًا" في: طبت نفسًا.

وقولُنا: «أو مفعوله» كـ"عيونًا" في: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[3].

وقد اشتمل قولُ الناظم: «**اسمٌ بمعنى "مِنْ" مبينٍ نكره**» على معنى الحدِّ الذي ذكرنا؛ إلا أنه لم يقسِّم المبيِّنَ باعتبار المبيَّن، ولا يلزمه ذلك، وقد بيَّنَّا قسمَيْه، وهذا الحدُّ

---

(١) كذا في المخطوطة، ولم أقف للكلام على تتمة، والذي في شرح التسهيل ٢/٣٨٥: أن المميِّز الذي لم يتحد مع الأول معنًى قد يكون بعد جمع، فيُختار إفراده إذا لم يُوقِع في محذور، كقوله تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾، فالإفراد في هذا النوع أولى من الجمع؛ لأنه أخفُّ، والجمعية مفهومة مما قبل، فأشبه مميِّز "عشرين" وأخواته، فإن أَوقَع الإفراد في محذورٍ لزمت المطابقة، كقولك: كَرُمَ الزيدون آباءً، بمعنى: ما أكرمهم من آباء، فلا بدَّ من كون مميِّز هذا النوع جمعًا، لأنه لو أُفرد لتُوُهِّم أن المراد كون أبيهم واحدًا موصوفًا بالكرم.

(٢) الحاشية في: ظهر الورقة الملحقة بين ١٥/ب و١٦/أ.

(٣) القمر ١٢.

من كلام ابنه[١].

ثم اعلم أن المبيَّن -على ما فُهِم من الحدِّ- إما مفرد أو نسبة، والمفردُ إما مقدار أو غيره، والنسبةُ إما لفاعلٍ أو مفعول، فهذه أربعة أقسام، والبَدَاءةُ بمفسِّر المفرد.

فالمفردُ: المقدارُ: أربعةٌ: مَكِيلٌ وموزون وممسوح ومعدود، وقد أهمل الناظم ذكرَه إلى بابه[٢] المعقود له.

وشِبْهُ المقدار خمسةٌ[٣]: شِبْهُ المَكِيل، نحو: راقودٌ[٤] خلًّا، ووَطْبٌ[٥] لَبَنًا، ونِحْيٌ[٦] سمنًا، وسِقَاءٌ ماءً، وشِبْهُ الموزون نحو: مثقالُ ذرةٍ خيرًا، ومثقالُ ذرةٍ شرًّا، وتمييزُ أصلٍ لفَرْعِه، وإن شئت قلت: جنسٍ لنوعه، والعبارة الأولى أَسَدُّ، نحو: ثوبٌ خَزًّا، وخاتمٌ حديدًا، وبابٌ ساجًا، وإنما كانت العبارةُ الثانيةُ غيرَ مستحسنة؛ لأن الجُبَّة ليست نوعًا للخزِّ، ولا الخاتمُ للحديد، فافْهَمْه، أو تفسيرًا للمماثلة والمغايرة، نحو: إن لنا مثلَها إبلًا، وغيرَها شاءً[٧].

* عرفتَ تقسيمَ المميِّز باعتبار المميَّز إلى الأقسام الأربعة في الحاشية أعلاه، واعلم الآن أن مميِّز المفرد أقسام:

مميِّزٌ لمقدارٍ باتفاقٍ، وهو مميِّز المساحة، نحو: ما في السماء موضعُ راحةٍ سحابًا، وما لزيدٍ موضعُ شبرٍ أرضًا، والكيل، نحو: صاعٌ تمرًا، قفيزٌ بُرًّا، مَكُّوكٌ[٨] دقيقًا، ووَزْن:

(١) شرح الألفية ٢٥٠.

(٢) وهو باب العدد.

(٣) كذا في المخطوطة، ولم يذكر سوى أربعة.

(٤) هو إناءُ خزفٍ مستطيل مقيَّر (مطلي بالقار). ينظر: لسان العرب (ر ق د) ١٨٣/٣.

(٥) هو سقاء اللبن خاصة. ينظر: القاموس المحيط (و ط ب) ٢٣٥/١.

(٦) هي جرة فخَّار يُجعل فيها اللبن ليُمخَضَ. ينظر: القاموس المحيط (ن ح ي) ١٧٥٢/٢.

(٧) الحاشية في: ٤٨. وهي أول حاشية في المخطوطة بعد الانقطاع الذي ابتدأ من آخر باب "إنَّ" وأخواتها.

(٨) هو طاسٌ يُشرب به، أو مكيال يسع صاعًا ونصفًا. ينظر: القاموس المحيط (م ك ك) ١٢٦٣/٢.

رطلٌ سمنًا، ومَنَوانِ عسلًا.

ومميِّزٌ لِمَا اختُلف فيه: هل هو مقدارٌ؟ وهو: العددُ.

ومميِّزٌ لشِبْه المقدار في الإبهام والتقدير، وهو: مثقالُ ذرةٍ خيرًا، ومثقالُ ذرةٍ شرًّا، فهما مشبهان العددَ، ونحو: ذَنُوبٌ[1] ماءً؛ فإنه يُشبِه الكيلَ، وينبغي أن لا يجوز: كأسٌ خمرًا، ولا: كأسٌ ماءً؛ لأن في "الكَشَّاف"[2] في سورة الأنعام: أن الكأس الزجاجةُ مملوءة من الخمر، فالثاني غير مطابق، والأولُ لا إبهامَ فيه.

ومميِّزٌ لشِبْه المقدار في الإبهام دون التقدير، نحو: خاتمٌ حديدًا، وبابٌ ساجًا، وغيرُها إبلًا، وأمثالُها شاءً.

فهذه ثلاثة، صارت خمسةً مضافةً للمقادير، وهي ثلاثة أو أربعة، فذلك تسعة أو ثمانية.

ومميِّزُ النسبة أقسام:

واقعٌ بعد فعل الفاعل منقولًا عنه: طاب زيدٌ نفسًا.

وبعد فعل والمفعول[3] منقولًا عن المفعول، نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[4].

وبعد اسمٍ فيه معنى الفعل وحروفُه، نحو: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا﴾[5]، و: «سَرْعانَ ذا إهالةً»[6].

وبعد ما فيه معنى الفعل دون حروفه، نحو: لله دَرُّه إنسانًا، أي: عظيم[7]، ووَيْحَه رجلًا، أي: ضَعُف، وحَسْبُك به فارسًا، أي: اكْتَفِ به، أو: يكفيك.

---

(١) هو الدَّلْو. ينظر: القاموس المحيط (ذ ن ب) ١/١٦٣.

(٢) ٢/٧٣، ٧٤.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: بعد فعل المفعول، أو: بعد فعل الفاعل والمفعول.

(٤) القمر ١٢.

(٥) مريم ٧٤.

(٦) مثلٌ يضرب لمن يخبر بالأمر قبل وقته، تقدم قريبًا. ذا: أي: هذا.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب: عَظُم، وسيأتي له نظير من كلامه على الصواب ص ٦٠٩.

فهذه أربعة[1].

كشبرٍ ارضًا وقفيزٍ برا ومَنَوين عَسلًا وتمرا
وبعدَ ذِي ونحوِها اجْرُره إذا أضَفْتَها كمدُّ حِنْطةٍ غِذا

(خ١)

* قولُه[2]: «**اجْرُرْه إذا أضفتها**»: وإنما تصحُّ الإضافة بشرط أن لا تُنوَى الإضافةُ إلى شيء آخرَ، نحو: هو ممتلئٌ بُرًّا؛ لأن المعنى: ممتلئُ الأقطار.

ع: كأنه لم يذكره هنا؛ لأن المضاف إليه إذا كان مرادًا فمِن المعلوم أن الشيء لا يضاف مرتين، وهذا يليق أن يُذكَر أيضًا في مسألةِ «**إنْ كان مثلَ مِلْءِ الأرض ذهبًا**». انتهى.

ومما تمتنع إضافتُه بعدُ: نحوُ: أَحَدَ عشر، [للزوم][3] تنوينه تقديرًا.

ع: وقد يقال: لِلُزوم ما هو قائمٌ مَقام التنوين. انتهى.

و"أَفْعَلُ" المميَّزُ بسببيٍّ، نحو: زيدٌ أكثر مالًا، وعلامةُ السببي: صلاحيتُه للفاعلية بعد تصيير "أَفْعَل" فِعْلًا.

ومن ذلك: نحو: عشرون، فأما: عِشْرُو درهمٍ -فيما حكى الكِسَائيُّ[4]- فشاذٌّ.

ومن ذلك: ممتلئ[5] وممتلئان؛ لِمَا تقدَّم في: ممتلئٌ ماءً.

ع: قولُه: «**اجْرُره**»: أي: جوازًا؛ لأنه قدَّم أنها منصوبة[6].

(١) الحاشية في: ٤٨.

(٢) هذه إحدى أربع حواشٍ مجتمعة صدَّرها ابن هشام بقوله: «من شرح التسهيل»، ينظر: ٢/٣٨١-٣٨٣.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في شرح التسهيل، والسياق يقتضيه.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٨١، ٣/٢٢٤، والتذييل والتكميل ٩/٢٢٧، ٢٨٤.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في شرح التسهيل: ممتلئون.

(٦) لعله انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

ولنا مسألةٌ يجب فيها، وذلك: مُفْهِمُ المقدار مع أن يكون في الثاني معنى اللام، نحو: لي ظرفُ عسلٍ، وكيسُ دراهمَ، ولو أردت ما يملأُ ذلك جاز لك وجهان.

ع: كذا في "الشرح"(١)، وعندي أنه ينبغي وجوبُ النصب؛ للعلة الموجبةِ للخفض في الأولى. انتهى.

وكذا يجب مما لم يذكره في مسألةِ ما الأولُ فيه بعضُ الثاني، نحو: حَبُّ رمانٍ، وعصى(٢) ريحانٍ، وسَعَفُ نخلةٍ، هذا إن لم يحدُث له اسمٌ بعد التبعيض، كما مثَّلنا؛ وإلا فالنصبُ، ك: خاتم حديدٍ، ...(٣)، وهو ظاهر قول س(٤).

ع: قلت: وأيضًا: أنه لا يُخبر به عن موصوف "أَفْعَل"، كالمثال، بخلاف: مالُك أكثرُ مالٍ(٥).

(خ٢)

* قولُه: «**وبعد ذي**»: أي: الكيل، والوزن، والمساحة(٦).

* قولُه: «**ونحوِها**» يدخل فيه الوزنُ وأسماءُ الأوعية وغيرُ ذلك مما شرحناه بأعَاليه، ويخرج ما بعد(٧) الدالّ على المغايرة والمماثلة من قوله بعدُ: «**والنصبُ بعدَ ما أُضِيف وَجَبَا**»، وكذلك يخرج أيضًا: نحوُ: جُمَامُ(٨) المَكُّوكِ دقيقًا، وأما مسألة العدد من أَحَدَ عشر إلى تسعة وتسعين فخارجٌ مما(٩) نذكره في باب العدد، فالحاصلُ أن هذا

(١) شرح التسهيل ٢/٢٨٣.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه: عصا؛ لأنه واوي اللام، وفي شرح التسهيل: وغصن.

(٣) موضع النقط مقدار خمس كلمات انقطعت في المخطوطة.

(٤) الكتاب ٢/١١٧.

(٥) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ١٥/ب و١٦/أ.

(٦) الحاشية في: ٤٨.

(٧) كذا في المخطوطة.

(٨) هو الكيل إلى رأس المكيال، وجيمُه مثلَّثة. ينظر: القاموس المحيط (ج م م) ٢/١٤٣٦.

(٩) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: بِمَا.

الكلام محتاج إلى تخصيصٍ، فمنه ما ذُكِر هنا، ومنه ما ذُكِر في باب الأعداد[1].

والنصبُ بعد ما أُضيف وجبا إن كان مثلَ مِلْءِ الأرضِ ذهبا

(خ١)

* ع: قولُه[2]: «**والنصبُ بعدَ ما أُضِيف**»: إن قلت: هل يصح إضافته بوجهٍ؟

قلت: ش[3]: بشرط كونه مضافًا لجمعٍ لا يمتنع جَعْلُ التمييز في موضعه، نحو: هو أشْجَعُ الناس رجلًا، فيصحُّ؛ بأن تحذف الجمعَ، وتقول: أشْجَعُ رجلٍ[4].

* [«**مثل: مِلْءِ الأرض ذهبًا**»]: وكذا: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾[5][6].

(خ٢)

* قولُه: «**ما أُضِيف**»: قلت قديمًا: ينبغي أن قوله: «**بعدَ ما أُضِيف**» [محمولٌ][7] على ما هو أعمُّ من الإضافة في اللفظ والتقدير؛ ليَدخُلَ نحوُ: ملآنٌ ماءً، ثم رأيت أنه ينتقض بمفهوم الشرط في قوله: «**إنْ كان**».

قولُه: «**وَجَبَا**»: قيل: يَرُدُّه: أنه سيَذكر أنه يجوز خفضُه بـ"مِنْ".

قلت: إنما أراد بوجوب النصب أن الإضافة لا تجوز.

قولُه: «**إنْ كان**» احترازٌ من نحو: زيد أفضلُ الناس رجلًا.

---

(١) الحاشية في: ٤٨.

(٢) هذه إحدى أربع حواشٍ مجتمعة صدَّرها ابن هشام بقوله: «من شرح التسهيل»، ينظر: ٢/٣٨١.

(٣) كذا في المخطوطة، وقد جرت عادة ابن هشام على الرمز بهذا إلى "حواشي المفصَّل" للشلوبين، لكني لم أقف على كلامه فيها، ولعله أراد به هنا: الشيخ، أو: الشرح، أي: ابن مالك في الموضع المنقول عنه هنا من شرح التسهيل، وينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٧٧١.

(٤) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ١٥/ب و١٦/أ.

(٥) المائدة ٩٥.

(٦) الحاشية في: ١٦/أ.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

واقتَضى كلامُه أن المميَّز المضافَ على قسمين: ما يجوز إضافته إلى المميِّز بعد حذف المضاف إليه، وما لا يجوز، وكذلك الحكمُ فيما تَمَّ بالتنوين، وما تَمَّ بالنون، فالأولُ: نحو: شبرُ أرضٍ، وقَفِيزُ بُرٍّ، والثاني: نحو: مَنَوَا عسلٍ، وحَسَني وجهٍ، وعِشْري رجلا[1]، وممتلئي ماءٍ[2].

والفاعلَ المعنى انصِبَنْ بأَفْعَلا مفَضِّلًا كأنت أعْلَى منزلا

(خ١)

* قد يُفهَم منه: أن الذي يُنصَب بـ"أَفْعَل" الفاعلُ المعنى في التفضيل، وليس كذلك، بل إن كان يلي "أَفْعَل" فلا يكون إلا كما ذَكَر، وعلامته: أن لا يصح الإخبارُ به عما قبل "أَفْعَل"، لا تقول في: أنا أكثرُ مالًا: أنا مالٌ، بخلاف: زيدٌ أكرمُ كاتبٍ، واللهُ خيرُ حافظٍ؛ وإن لم يَلِهِ نصبته مطلقًا، نحو: أنا أكرمُ الناسِ أبًا، وأفضلُهم رجلًا، على أن الناظم أدخل هذا في "شرح العُمْدَة"[3] تحت ضابط الفاعل في المعنى؛ لأنه يُخبَر به عما قبل "أَفْعَل"[4].

* [«**ك: أنت أعلى منزلًا**»]: وقولِ جَريرٍ[5]:

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: رجلٍ.

(٢) الحاشية في: ٤٩، ونقل منها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٣١ الفقرة الأولى والأخيرة إلى قوله: «وما لا يجوز»، ولم يعز الأخيرة لابن هشام.

(٣) شرح عمدة الحافظ ١/٤٣٨، ٤٣٩.

(٤) الحاشية في: ١٦/أ.

(٥) هو ابن عطية بن الخَطَفَى التميمي، أبو حزرة، من شعراء الطبقة الأولى الإسلاميين، بينه وبين شعراء عصره كالفرزدق والأخطل مهاجاة مشهورة. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢/٢٩٧، والشعر والشعراء ١/٤٥٦، والأغاني ٨/٢٢٩، والمؤتلف والمختلف للآمدي ٨٨.

وَهُنَّ أَضْعَفُ خَلْقِ اللهِ أَرْكَانَا[1][2]

(خ٢)

* «**والفاعلَ المعنى**»: سواءٌ أكان فاعلًا حقيقةً، كما مثَّل، أو مجازًا، نحو: ﴿**أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا**﴾[3]، قال أبو الفَتْحِ[4]: التقدير: أو ذِكْرًا أشدَّ ذِكْرًا، وأنه على حدِّ قولهم: جَدَّ جِدُّه[5].

* قولُه: «**والفاعلَ**» البيتَ: شَرَع في تمييز النسبة، وهو واقعٌ بعد فعلٍ باعتبار فاعِلِه، ك: طاب، وتصبَّب، واشتعل، وتفقَّأ، أو باعتبار مفعولٍ، ك: ﴿**فَجَّرْنَا**﴾[6]، وغَرَسْت، أو بعد اسمِ فعلٍ، نحو: «سَرْعَانَ ذا إهالةً»[7]، ونحو: حَسْبُك به ناصرًا، أي: اكتفِ به، أو مصدرًا[8]، ك: وَيْحَه رجلًا، أي: ضَعُف رجلًا، أو وصفٍ قاصرٍ، ك: هو حَسَنٌ وجهًا، و﴿**هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا**﴾[9]، وهو كريمٌ أبًا، أو جملةٍ اسمية مؤوَّلةٍ بالفعلية، نحو: لله دَرُّه فارسًا، أي: عَظُمَ فارسًا، فهذه الجملة بمنزلة اسمِ الفعلِ والمصدرِ في التأويل بالفعل.

فهذه الستة مَظَانُّه، كما أن تلك المواضعَ التسعة السابقةَ هي مَظَانُّ تفسير

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

يَصْرَعْنَ ذا اللبِّ حتى لا صِراعَ به ...

ينظر: الديوان ١/١٦٣، والشعر والشعراء ١/٦٩، والصناعتين ٤، والأغاني ٨/٢٥٣، وارتشاف الضرب ٥/٢٣٢٢.

(٢) الحاشية في: ١٦/أ.

(٣) البقرة ٢٠٠.

(٤) التمام ٩٢.

(٥) الحاشية في: ٤٩.

(٦) القمر ١٢.

(٧) مثلٌ يضرب لمن يخبر بالأمر قبل وقته، تقدم قريبًا. ذا: أي: هذا.

(٨) كذا في المخطوطة، والوجه: مصدرٍ.

(٩) مريم ٧٤.

المفرد[1].

وبعدَ كلِ ما اقتضى تعجُبا ميِّزْ كأَكْرِمْ بأبي بكرٍ أبا

(خ١)

* ع: قولُه: «**كلما**[2] **اقتَضى تعجُّبَا**» يدخل فيه: أَكرِمْ به أبًا، وما أكرمَه أبًا، و﴿كَبُرَتۡ كَلِمَةً﴾[3]، ولله دَرُّه فارسًا، ونِعْم رجالًا ...[4]، وبئس رجلًا عمرٌو؛ لأنك لا تقول ذلك إلا لـمَنْ تعجَّبت من أفعاله في ذلك المعنى؛ ولأجل هذا بُولِغَ في هذا التركيب بما يُذكَرُ في بابه[5].

ع: وقد يكون من ذلك:

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً[6]

ولإرادة دخولِ هذه الأمورِ؛ أتى بـ"كُلٍّ"، فقال: «**كلما**[7] **اقتَضى**»؛ وذلك لأن الذي غَلَب عليه اسمُ التعجب في ...[8] شيءٌ خاصٌّ، وهو: "ما أفعلَه"، و"أَفعِلْ به".

فإن قلت: هلا استُغني بذلك -على زَعْمك- عن ذكر وقوعِه بعد "أَفْعَل" التفضيل؟

قلت: ...[9][10].

---

(١) الحاشية في: ٤٩.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه كتابتها مفصولة: كلّ ما؛ لأن "ما" موصولة بمعنى "الذي". ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٣٠، وللزجاجي ٦١، وعمدة الكتاب ١٨٤.

(٣) الكهف ٥.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) ص ٨٧٥.

(٦) بعض بيت من الكامل، لعمرو بن الغوث بن طيِّئ، وقيل لغيره، وهو بتمامه:

عَجَبٌ لتلك قضيةً وإقامتي فيكمْ على تلك القضيةِ أَعْجَبُ

ينظر: الكتاب ٣١٩/١، والعباب ٩١/١، وشرح التسهيل ١٩٢/٢، وخزانة الأدب ٣٤/٢.

(٧) كذا في المخطوطة، وتقدم قريبًا أن الوجه فَصْل "كل" عن "ما".

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٩) موضع النقط مقدار سطر انقطع في المخطوطة.

(١٠) الحاشية في: ظهر الورقة الملحقة بين ١٥/ب و١٦/أ.

واجْرُر بمِن إنْ شئت غيرَ ذي العدد والفاعلِ المعنى كطب نَفْسًا تُفَد

(خ١)

* قولُه: «**غيرَ ذي العدد**»: قال الزَّمَخْشَريُّ[1] في: ﴿تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا﴾[2]: كقولك: تفيضُ[3] دمعًا، وهو أبلغ من: يفيضُ دمعُها؛ لأن[4] العين جُعِلت كأنَّ كلَّها دمعٌ فائضٌ[5]، ومحلُّ الجار والمجرور النصبُ على التمييز[6].

خ[7]: لا يجوز ما قاله؛ لأن التمييز[8] الذي أصله فاعلٌ لا يجر بـ"مِنْ"[9]، وأيضًا فإنه معرفة، فلا يجوز إلا[10] على رأي ك[11] في أنه يكون معرفة[12].

ع: الثاني غلطٌ؛ لأن ...[13] في: عشرون من الرجال[14]: إن التمييز جُرَّ بـ"مِنْ"، وهو[15] معرفةٌ جمعٌ، ثم تُجُوِّز في ...[16]، والحقُّ أن ما ...[17] شرطٌ في ...[18][19].

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ينظر: الكشاف ٢/٣٠١.
(٢) التوبة ٩٢.
(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.
(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.
(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.
(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.
(٧) كذا في المخطوطة، والكلام بعده لأبي حيان في البحر المحيط ٥/٤٨٤، وقد جرت عادة ابن هشام على الرمز له بـ«ح» مهملة.
(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.
(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.
(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.
(١١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٧٩، ٢/٣٠٨، والإنصاف ١/٢٥٥.
(١٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.
(١٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.
(١٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.
(١٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.
(١٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.
(١٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.
(١٨) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.
(١٩) الحاشية في: ١٦/أ.

* [«ك: طِبْ نَفْسًا تُفَدْ»]: ﴿فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ نَفۡسٗا﴾[1][2].

وعامِلَ التمييزِ قَدِّم مُطْلَقا والفعلُ ذُو التَصريف نزرا سُبِقا

(خ١)

* لِيُكْشَفْ من آخر هذه الأرجوزةِ الكلامُ على هذا البيت[3][4].

* اعلمْ أن قومًا استقرَّ عندهم جوازُ تقدُّم الحال، فأجازوا على ذلك تقدُّمَ التمييز؛ قياسًا عليها، بجامعِ ما بينَهما من التفسير للمبهَم، والفَضْلية، والنصبِ، والتنكيرِ، وهو محكيٌّ عن الكِسَائيِّ[5]، والمبرِّدِ[6]، والكوفيين[7]، وقومًا استقرَّ عندهم عدمُ جواز تقدُّمِ التمييز، فمنعوا من تقدُّم الحال، بالجامع المذكور، وهذا محكيٌّ عن الجَرْميِّ[8]، وكلا القولين فاسدٌ، وقومًا حقَّقوا طرفَيْ السماع والقياس، فأجازوا تقدُّمَ الحال دون تقدُّمِ التمييز، وهذا هو الحق.

فأما فساد قياسِ التمييز على الحال في التقدُّم جوازًا فنقول: التمييزُ إما تمييز للمفرد، وهو محل وفاقٍ بيننا وبينكم في أنه لا يتقدَّم، أو لمضمون جملةٍ، وهو محل النزاع،

(١) النساء ٤.

(٢) الحاشية في: ١٦/أ.

(٣) يريد: الحاشية التالية، وقد كتبها في آخر المخطوطة؛ لَمَّا لم يمكنه كتابتها هنا؛ لضيق المكان.

(٤) الحاشية في: ١٦/ب.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٨٩، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٥٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٧١، وارتشاف الضرب ٤/١٦٣٤.

(٦) المقتضب ٣/٣٦، وينظر: الانتصار ٨٦، والأصول ١/٢٢٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٢٩١، والإنصاف ٢/٦٨٢.

(٧) ينظر: الإنصاف ٢/٦٨٢، والتبيين ٣٩٤.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل ٩/٨٤، وارتشاف الضرب ٣/١٥٨١. والجَرْمي هو صالح بن إسحاق، أبو عمر، أحد أئمة الطبقة السادسة البصرية، أخذ عن الأخفش ويونس بن حبيب، وأخذ عنه المبرد، له: المختصر، والفرخ، وغيرهما، توفي سنة ٢٢٥. ينظر: نزهة الألباء ١١٤، ومعجم الأدباء ٤/١٤٤٢، وإنباه الرواة ٢/٨٠، وبغية الوعاة ٢/٨.

وغالبُ ما مُيِّز به مضمونُ الجملة أن يكون محوَّلًا، وإنما حُوِّل؛ لقصد المبالغة، فذلك تَجَوُّزٌ فيه، فلو قُدِّم لكَثُر المجاز، ونظيرُه: منعُهم: دخلت الأمرَ؛ لئلا يجمعوا بين حذف "في" وبين استعمال "دَخَل" في غير حقيقته، ومنعُ أبي عَلِيٍّ[1]: ضربت زيدًا يومَ الجمعة ويومَ الخميس عَمْرًا؛ لئلا يجتمع مجازُ حذف العامل مع تقديم المفعول غيرِ المصرَّح، ولذلك نظائرُ كثيرة.

وأيضًا فإنهم إذا أَبْهموا ثم بيَّنوا كان ذلك أَوْقَعَ في النفس، ولهذا ما فعلوا التحويلَ، وإلا فالأصلُ عدمُه، فلو قدَّموه فاتَتْ حكمةُ التحويل، فقد ظهر أن تقديم التمييز يمنع مجيء التمييز؛ لأنه يطعن في حكمته، فافْهَمْ ذلك.

ويدلُّك على إرادتهم الإبهامَ أَوَّلًا والبيانَ آخِرًا، وأن ذلك مقصودٌ لهم: قولُهم: هو زيدٌ قائمٌ، ورُبَّه رجلًا أكرمته، ونِعْمَ الرجلُ زيدٌ، فقد بان فسادُ قياس التمييز على الحال في جواز التقدُّم؛ لأن الحال إنما أُتِي بها بعد انتهاء الجملة للبيان، من غير أن يريد المتكلم الإبهامَ أَوَّلًا والتفسيرَ ثانيًا، فلا فرقَ بين أن يتقدَّم أو يتأخَّر، هذا مع ورود السماع بالتقديم.

وأما فساد قياس الحال على التمييز في المنع فواضحٌ بما ذكرنا.

واعلم أنه كثُر استدلالهم على جواز تقدُّم التمييز بقوله[2]:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا؟ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ[3]

وهذا البيت ذُكِر فيه ثلاثة أوجه:

---

(١) لم أقف على كلامه.

(٢) هو المخبَّل السَّعْدي، وقيل غيره.

(٣) بيت من الطويل، سيذكر ابن هشام رواياته، ويزاد عليها: «نفسٌ»، ولا شاهد فيها. ينظر: المخبَّل السَّعْدي حياته وما تبقى من شعره ١٢٤، والمقتضب ٣/٣٧، والأصول ١/٢٢٤، والانتصار ٨٦، والحجة ١/٢٣٠، والخصائص ٢/٣٨٦، وأمالي ابن الشجري ١/٥٠، والإنصاف ٢/٦٨٢، والتبيين ٣٩٦، وشرح التسهيل ٢/٣٨٩، والتذييل والتكميل ٩/٢٦٣، والمقاصد النحوية ٣/١١٨٧.

أحدها:

وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

ولا حجَّةَ فيه؛ لأن "نَفْسي" اسمُ "كان"، و"تَطِيب" خبرُها، وفيه ضمير النفس[1].

والثاني:

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

بنصب النفس، وبالتأنيث، ولا حجَّةَ فيه أيضًا؛ لأن "كان" فيها ضميرُ المحبِّ، أي: وما كان المحبُّ ذا نفسٍ تطيب بالفراق، فحذف المضاف، وهذا هو معنى الرواية الأولى؛ لأن المحبَّ هو المعبَّر عنه بقوله: وما كان نَفْسي، ويجوز أن يكون "نَفْسًا" هو الخبرَ من غير حذفٍ، ويكونَ أيضًا في "كان" ضميرُ المحبِّ، أي: وما كان المحبُّ نفسًا تطيب بالفراق، كما تقول: ما كان شخصًا طيِّبًا بالفراق.

والثالث: نصبُ النفس، وتذكير الفعل، ولا حجَّةَ فيه أيضًا؛ لأنه يتخرَّج على أن اسم "كان" ضميرُ المحبِّ، و"نَفْسًا" الخبرُ، و"يَطِيب" صفةٌ على تذكير النفس، كقوله سبحانه: ﴿ بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ﴾[2]، وقولِ الشاعر[3]:

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي[4]

---

(١) هاهنا في هامش المخطوطة بلا علامة إلحاق: «الشأن، أي: وما كان النفس تطيب»، ولم أتبيَّن موضعها، ولعله أحد ما جُوِّز في البيت على هذه الرواية، وهو أن يكون اسم "كان" ضمير الشأن، والجملة بعدها خبرها.

(٢) الزمر ٥٩، وقبلها: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ * أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾.

(٣) هو الحُطَيئة.

(٤) بيت من الوافر. الذَّوْد: ما بين الثلاث إلى العشر من الإبل. ينظر: ملحق الديوان بشرح السكري ٣٣٤، والكتاب ٥٦٥/٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤٠٦/١، وليس في كلام العرب ١٩٥، والخصائص ٤١٤/٢، والمحكم ٥٢٥/٨، والإنصاف ٦٣٥/٢، وشرح التسهيل ٣٩٩/٢، والمقاصد النحوية ١٩٨٩/٤.

فهذا كلُّه على قول الجمهور: إن التمييز لا يتقدَّم.

وأما إعراب البيت إذا قلنا بجواز التقديم؛ فإنه يجوز -إذا قلت: "يَطِيب" بالتذكير، ونصبت النفس، فلم تقل: نفسي- أن يكون اسمُ "كان" ضميرَ المحبِّ، والخبرُ الجملةَ الفعليةَ، و"نَفْسًا" تمييزٌ مقدَّم، ويجوز أن يكون اسم "كان" ضميرَ الشأن، وتكونَ الجملةُ الفعلية خبرَه، و"نَفْسًا" تمييزٌ، والضمير في "يَطِيب" عائد على الحبيب(١).

* [«**والفعلُ ذو التصريف**»]: ع: احترازٌ من نحو: أَكرِمْ بأبي بكرٍ أبًا، وما أكرمَه أبًا، و﴿كَبُرَتۡ كَلِمَةً﴾(٢)(٣).

* [«**نَزْرًا سُبِقا**»]: أنشدوا:

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ(٤)

وأوَّله بعضُهم على أن "نفسًا" خبرُ "كان"، فيكون المعنى: وما كان ذا نفسٍ، فحُذف المضاف، أي: وما كان المحبُّ أو الحبيبُ ذا نفسٍ تطيب بالفراق، أو على غير حذفٍ، والنفسُ بمعنى الشخص والإنسان، أي: وما كان الحبيبُ شخصًا يطيب بالفراق، لكن هذا على مَنْ روى: «يطيبُ» بالياء من تحت، وكلُّ ذلك تكلُّفٌ(٥).

(١) الحاشية في: ٤٣/أ.

(٢) الكهف ٥.

(٣) الحاشية في: ١٦/ب.

(٤) عجز بيت من الطويل، للمخبَّل السعدي، وقيل لغيره، تقدَّم قريبًا.

(٥) الحاشية في: ١٦/ب.

حُرُوفُ الجَرّ

(خ١)

* ...[1] وهو جمهورُ الحروف، وما لا يَجُرُّ إلا الظاهرَ، وهو[2] سبعة: "منذُ"، و"مذْ"، و"حتى"، والكاف، والواو، و"رُبَّ"، والتاء.

وهذه السبعة تنقسم قسمين: ما لا يَجُرُّ كلَّ ظاهر، وهو ثلاثة: "حتى"، والكاف، والواو[3]، وما لا يَجُرُّ إلا ظاهرًا مخصوصًا، وهو أربعة: "مذْ" و"منذُ" للزمان، و"رُبَّ" للنكرات، والتاء لشيئين: لله، و"رَبّ"[4].

(خ٢)

* قدَّم الكلامَ بالجر بالحرف على الجر بالإضافة؛ لأن الجر بالحرف هو الظاهر؛ إذ عاملُه ظاهر، ولأن الحرف تُقدَّر به الإضافةُ، لا العكسُ، ودليلُ التقدير: إقحامُهم اللامَ، ولأن عمل الاسم دون عملِ الحرف في القياس، ولأن المضاف كثيرًا ما يُحمَل في أحكامه على الجار؛ ألَا ترى أن أبا الفَتْح ذَكَر في باب "تَدْرِيج اللغة"[5] أنه إنما جاز: غلامَ مَنْ تضربْ أضربْ؛ حملًا على: بِمَنْ تمرْ أمرْ؟ وذلك لأن الأصل أن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ولَمَّا كانوا لم يجدوا لحرف الجر سبيلًا أن يُعَلِّقوه استجازوا فيه ذلك، فلما ساغ لهم إعمالُه فيه تدرَّجوا منه إلى أن أضافوا إليه الاسمَ، والمانعُ في حرف الجر: أنهم لم يجدوا سبيلًا إلى تعليق الجار، فأما قولهم[6]: أَتَذْكُرُ إذْ مَنْ يأتِنا نأته؛ فخاصٌّ بالضرورة، وإنما يجوز على تقدير مبتدأٍ، فلما باشر المضافُ غيرَ المضاف إليه في اللفظ أشبه الفصلَ بين المتضايفين؛ فلهذا أُجيز في الضرورة، وإنما امتَنعت إضافته إلى الشرط؛ لأن له الصدرَ، فلو أضفته إليه لعلَّقته بما قبله، وتلك حالان متدافعتان.

---

(١) موضع النقط مقدار سطر انقطع في المخطوطة.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) الحاشية في: ١٦/ب.

(٥) الخصائص ١/٣٥٣.

(٦) رواه سيبويه في الكتاب ٣/٧٥.

ع: وهذا فيما أجزمُ به خطأٌ صريحٌ؛ لأن "إذْ" إنما تضاف إلى الجملة لا للمفرد، وذلك لا يُخرِج اسمَ الشرط عن الصدرية، كما لا يُخرِجه عنها قولُك: كان زيدٌ مَنْ يأتِه يكرمْه، ولأن قولك: إنَّ زيدًا مَنْ يأتِه يكرمْه[1].

ثم أقبحُ من ذلك قولُه: إنَّا فَصَلْنا بين المتضايفين حين قدَّرنا المبتدأَ، ثم يقول في الأول: كما أن الجار لا يعلَّق؛ المضافُ لا يعلَّق، فما بالُه جَعَله محمولًا على الجار؟

ووجهُ ما ذَكَر: أنهم جعلوا ما يلاقي المضافَ من المضاف إليه كأنه المضافُ إليه.

ونظير هذا: تعليلُ بعضِهم -أظنُّه الزَّمَخْشَريَّ[2]- البناءَ في: ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ ﴾[3] بأن "لا" حرفٌ، والحروفُ مبنية، مع عِلْمنا بأن أحد[4] لا يتخيَّل الإضافةَ للحرف[5].

هَاكَ حروفَ الجَرِ وهي مِنْ إلَى ... حتَى خَلا حاشَى عَدَا فِي عَنْ عَلَى
مُذْ مُنذُ رُبَّ اللَّامُ كي واوٌ وتا ... والكافُ والبَا ولعلَ ومَتى
بالظاهرِ اخْصُصْ منذُ مُذ وحتى ... والكافَ والواوَ وربَ والتا
(خ٢)

* قولُه: «**والواوَ**»: أي: واوَ القَسَم، لا هذه واوُ "رُبَّ"[6].

واخصص بمذْ ومنذُ وقتًا وبربْ ... مُنكَرًا والتاءُ لله ورَبْ
(خ٢)

* [«بـ:"**مُذْ**" و"**مُنْذُ**"»]: لا يَدخلان إلا على الزمان، أو ما يُسأل به عن الزمان،

---

(١) كذا في المخطوطة.

(٢) الكشاف ٤/٧١٧.

(٣) الانفطار ١٩.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: أحدًا.

(٥) الحاشية في: ٤٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٣٥ إلى قوله: «أضافوا إليه الاسم»، ولم يعزها لابن هشام.

(٦) الحاشية في: ٥٠.

بشرط أن يكون مما يُستعمل ظرفًا، يقال: ما رأيته منذُ ثلاثةِ أيام، فتقول: منذُ كم؟ وتقول[1]: ويقال: ما رأيته مذْ يومِ الجمعة، فتقول: منذُ متى؟ ومنذُ أيِّ وقت؟ ولا يجوز: منذُ ما؛ لأن "ما" لا تكون ظرفًا، وأجاز بعضهم: منذُ ما؛ لأنه قد تُشَبَّهُ بالظرف؛ ألا تراها تكون مع الفعل بمنزلة المصدر، وذلك المصدرُ يكون ظرفًا؟ نحو: «سبحانَ ما سخَّرَكنَّ لنا»، و: «سبحانَ ما سبَّح الرعدُ بحمده»[2]. من "شرح الجُمَل"[3] لابن عُصْفُورٍ[4].

* وقولُه: «**واخْصُصْ بـ"مُذْ"**»: سيأتي[5] أنها تكون رافعةً، وهي حينئذٍ أيضًا خاصةٌ بالزمان، فالحاصل: أنها لا تعمل إلا في الزمان، سواءٌ رَفعت أو خَفضت.

لا يجوز: مذْ سَحَرَ، تريد به سحرًا بعينه؛ لأنه لا يتصرَّف، فلا يُجَرُّ ولا يُرفع.

لا يجوز: مذْ ومن[6]؛ لأنهما إنما تدخلان على الوقت الذي يُجاب به: متى؟ و: كم؟

فتلخَّص لمجرورها ثلاثةُ شروط: الزمان، والتعيين، والتصرُّف، وكذا مرفوعُهما، وشرطٌ رابع، وذلك أنه إن كان الزمانُ حالًا فلا بدَّ أن يكون يُشار إليه، كـ: ليلتنا، ويومنا، وعامنا، واليوم، والساعة، وقال بعضهم: لا بدَّ في الحال من الإشارة إليه موجودةً، نحو: ما رأيته مذْ يومِنا هذا، نَقَلَه ابنُ عُصْفُورٍ[7]، وهو غريبٌ.

قالوا: ولو قلت: ما لقيته مذْ يومِنا أوَّلِه؛ لانجرَّ الأوَّلُ بدلًا من اليوم، كما ذكرنا،

---

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب بحذفها.

(٢) قولان للعرب رواهما المبرد في المقتضب ٢/٢٩٦، وابن السراج في الأصول ٢/١٣٥.

(٣) ٢/٦٢.

(٤) الحاشية في: ٥٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٣٨، ولم يعزها لابن هشام.

(٥) في البيت ٣٧٩، وهو قوله:

و"مُذْ" و"مُنْذُ" اسمان حيث رفعا ... أو أُولِيا الفعلَ كـ: جئت مُذْ دعا

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: زمن.

(٧) شرح جمل الزجاجي ٢/٦٣.

خلافًا لبعضهم، أما في الماضي فأجازوا: ما لقيته مذْ يومِ الجمعة أوَّلِه، بالخفض بدلًا[1]؛ إذ لا مانعَ.

فإن قلت: فهل يجوز في هذا الذي تُبْدِلُه أن يُنصب؟

قلت: أما في مسألة الحال فلا؛ لأنه إذا قيل: ما رأيته مذْ يومِنا؛ كان فاقدًا له في جميع اليوم، فلا فائدةَ أن تقول بعد ذلك: إنك لم تره في [أوَّل][2] اليوم، هذا عِيٌّ، وأما في الماضي فقال ابنُ عُصْفُورٍ[3]: يجوز إن كنت لم تره في صدرِه وآخرِه، ورأيتَه في وسطه.

ع: ولا أدري هذا، وما الذي أفاد ذلك؟ وعلى هذا فيَختلف معناه مع الخفض؛ لأنك إذا قلت: ما رأيته مذْ يومِ الجمعة أوَّلِه، بالخفض، فمعناه: ما رأيته مذْ أولِ يوم الجمعة.

ذكروا أنه إذا أُضيف إلى زمنٍ مضافٍ لفعلٍ لم يكن إلا ماضيًا، نحو: مذْ زمنِ كان عندي، أو مضارعًا على حكاية الحال، أي: مذْ زمنِ يقوم، أي: كان يقوم، وعلى هذا لا يصح إعمالُه في ظرف مستقبل، نحو: مذْ زمنِ يقوم غدًا.

ومَنَعوا إذا أدخلتهما على الفعل أن يكون إلا ماضيًا، فلا يجوز: مذْ يقوم؛ لئلا يجتمع مجازان: حذفُ المضاف، وهو الزمان، وإرادةُ الحال بالمضارع[4].

* قولُه: «**وقتًا**»: شرطُه: التصرُّف، وأن يكون معدودًا، أو معرَّفًا، وأن يكون مما يُشار إليه إن كان حالًا، وقيل: شرطُه أن يكون مشارًا إليه حقيقةً.

ويجوز: ما رأيته مذ الليلةِ، ومذ اليومِ، ومنعوا: مذ الليلِ والنهارِ، قال الأَخْفَشُ[5]: لأن الليل عندهم عبارةٌ عن الظلام، والنهارَ عبارةٌ عن الضياء، وذلك لا يحصُل شيئًا

---

(١) في المخطوطة: «بدلًا خ بالخفض م»، دلالةً على أن الصواب بالتقديم والتأخير.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في شرح جمل الزجاجي ٢/٦٣ المنقول منه، والسياق يقتضيه.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢/٦٢.

(٤) الحاشية في: ٥٠.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٥٩.

[فشيًّا][1].

فإن قيل: أفَلَمْ يُجِزْ س[2]: سرت الليلَ، تريد: ليلَ ليلتِك، و: النهارَ، تريد: نهارَ نهارِك، فأَجِيزوا: مذْ الليلِ والنهارِ؟

قلنا: ذاك لا يتصرَّف، و"مذْ" و"منذُ" يوجبان التصرُّف؛ لأنهما يرفعان، أو يَجُرَّان، ولم يُدخلوهما على المساء والصباح إلا قليلًا؛ لأنهما في الأصل في موضع المصدر، وهو الإمساء والإصباح، قال[3]:

أَفْنَى رِيَاحًا وَبَنِي رِيَاحِ
تَنَاسُخُ الإِمْسَاءِ وَالإِصْبَاحِ[4]

ثم استعملا في الزمان، فهذا ثِقَلٌ على ثِقَلٍ: أقيما مُقامَ المصدر، ثم مُقامَ الزمان، فلذلك جمهورُهم لا يجُرُّونهما بعدهما، ولا يرفعونهما.

ويجاب: بأنهما على حذفٍ، أي: مذْ زمن.

ويُورَد أيضًا: مذْ زيدٌ قائمٌ، ويجاب بذلك.

قال ابنُ عُصْفُورٍ[5]: وأسماءُ الزمان تُعلَّق عما تخفضه باتفاق، ولا يعلَّق خافضٌ سواهما.

قال: وتقديرُ الزمان في: مذْ أنَّ الله خَلَقه قولُ الفَارِسيِّ[6]، وقيل: لا حذفَ، وجَعَل "أنَّ" مصدرًا يراد به الزمانُ، بمنزلة: خفوقَ النجم، ومَقْدمَ الحاج، والقول الأول

(١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في شرح جمل الزجاجي ٢/٥٩ المنقول منه، والسياق يقتضيه.

(٢) الكتاب ١/٢١٨، ٢٢٦.

(٣) لم أقف له على نسبة.

(٤) بيتان من مشطور الرجز. ينظر: تهذيب اللغة ٤/١٥٤، والكشاف ٢/٤٨، ولسان العرب (ص ب ح) ٢/٥٠٢.

(٥) شرح جمل الزجاجي ٢/٦٠.

(٦) ينظر: التعليقة ٢/٢٣٣، والمسائل المنثورة ١٧٤، ومختار التذكرة ٤٤٣.

أحبُّ إليَّ؛ لأنهم لا يقولون: مذ الصباحِ؛ إلا قليلًا، فالأحرى أن لا يجرُّوا بها الذي يَتَقَدَّر بالمصدر، ثم يكون ذلك المصدرُ زمانًا[1].

* قولُه: «**وقتًا**»: إن قلت: سيَنُصُّ[2] على دخولهما على الأفعال.

قلت: الجواب من وجهين:

أحدهما: أنهما حينئذٍ ليسا حرفَيْ جرٍّ باتفاق، والكلامُ فيهما إذا كانا جارَّيْن.

والثاني: أنهما حينئذٍ داخلان على زمان محذوف، وهذا عندي أولى في الجواب؛ لأنهما يختصان بالزمان إذا وقعا[3]، وليسا حينئذٍ حرفَيْ جرٍّ، فلا ينبغي أن يُحمَل كلامُه على ما تَقِلُّ به الفائدةُ.

لكن هنا شيءٌ، وهو أنه يراها[4] مع الفعلين مضافَيْن للجملة، فكيف يُحمَل كلامُه؟[5]

* قولُه: «**وبِرُبَّ مُنكَّرًا**»: ولا يكون عاملُها إلا مؤخَّرًا، واختُلف في وجوب مُضِيِّه.

وعاملُ "مُذْ" و"مُنْذُ" لا يكون إلا ماضيًا، لا يجوز: أَرَاه منذُ كذا، ومذْ كذا، لا نعلم في ذلك خلافًا، وله شرطٌ آخرُ: وهو أن يكون إما منفيًّا، نحو: ما رأيته مذْ يومِ الجمعة، أو فعلًا متطاولًا، نحو: سرت مذْ يومِ الخميس، ولا يجوز: قتلته مذْ يومِ الجمعة.

وعاملُ الواو والتاء لا[6] يكون إلا محذوفًا[7].

---

(١) الحاشية في: ٥٠.

(٢) في البيت ٣٧٩، وهو قوله:

و"مُذْ" و"مُنْذُ" اسمان حيث رفعا ... أو أُولِيا الفعلَ كـ: جئت مُذْ دعا

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: رَفَعَا.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: يراهما.

(٥) الحاشية في: ٥٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٣٧/١، ولم يعزها لابن هشام.

(٦) مكررة في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ٥٠، ونقل منها ياسين في حاشية الألفية ٣٣٨/١ ما يتصل بـ"مذ" و"منذ"، ولم

وما رَوَوْا من نحو رُبَّهُ فَتَى　　نَزْرٌ كذا كَها ونحوُه أتى

(خ١)

* قال ابنُ الخبَّازِ[1] في: رُبَّهُ رجلًا: هذا من الشذوذ بموضعٍ؛ لأنهم أدخلوا "رُبَّ" على الضمير، وهو أعرف المعارف، وسَهَّله: أنه ضمير غائبٍ مفرطٌ في الإبهام، فلَحِق بالنكرة، وانتصب "رجل" بعده على التمييز، والعاملُ فيه الضميرُ؛ لأنه جرى مجرى "عشرين" في أنه مبهم فُسِّر بالنكرة[2].

بَعِّضْ وبَيِّنْ وَابتَدِئْ في الأمكِنه　　بمِن وقد تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزمنه

(خ١)

* قولُه: «وَبَيِّنْ»: ذَكَر جارُ الله[3] في: ﴿مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾[4] أن "مِنْ" مبيِّنة، كأنه قيل: هَبْ لنا قُرَّةَ أعينٍ، ثم بيَّن القُرَّةَ.

وردَّ عليه أبو حَيَّانَ[5] بأن شرط ذلك عند مَنْ أثبته: أن يتقدَّم المبيَّنُ.

ع: لا أعلمُ لاشْتِراطِه وجهًا؛ لأن الحال مبيِّنة للهيئة وتتقدَّمُ، والتمييزُ قد يتقدَّم في القول الأصحِّ مع أنه مبيِّن، وهذه شبهة ضعيفة؛ لأن الحال والتمييز منصوبان نصبًا صريحًا، والمجرورُ منصوب في المعنى، وقد ثَبَت له من التجوُّز ما لم يثبتْ لغيره[6].

=

يعزه لابن هشام.

(١) الغرة المخفية ٤٧/أ.

(٢) الحاشية في: ١٦/ب.

(٣) الكشاف ٣/٢٩٦.

(٤) الفرقان ٧٤.

(٥) البحر المحيط ٨/١٣٣.

(٦) الحاشية في: ١٦/ب.

* [«وَبَيِّنْ»]: ﴿مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ﴾[1]، الزَّمَخْشَرِيُّ[2]: "مِنْ" الثانيةُ لبيان الجنس[3].

* [«لبَدْءِ الأزمنه»]: على حذف مضافٍ، أي: لبَدْءِ غايةِ الأزمنة؛ لأمرين:

أحدهما: أن ذلك عبارةُ النحاة.

الثاني: / أن المعنى لا يتأتَّى إلا عليه[4].

وزِيدَ في نفيٍ وشبهِهِ فَجَرْ نكرةً كما لِبَاغٍ من مَفَر (خ١)

* [«وزِيدَ»]: ع: لِيُنْظَرْ في ضابطٍ للزائد في اصطلاح النحاة؛ فإنه لا يَسُوغ أن يكون معناه: الذي دخوله كخروجه، ولا يستفادُ منه معنًى زائدٌ، كما يقول بعضهم؛ لانتقاض ذلك بقولهم في: جئت بلا شيءٍ، وعجبت من لا شيءٍ، وما كان أحسنَ زيدًا: إنَّ "كان" و"لا" زائدتان، ولا: الذي لا يعملُ؛ لخروج "مِنْ" في نحو: ما جاءني من أحدٍ، وما ضربت من أحدٍ[5].

* [«وزِيدَ في نفيٍ وشِبْهِه»]: قال الزَّمَخْشَرِيُّ[6] رحمه الله تعالى في: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِن جُندٍ﴾ الآيةَ[7]: أي: من جندٍ ومِن الذي كنَّا مُنزلين على الأمم مثلِهم.

ورُدَّ: بأنها لا تزاد مع المعرفة، فلا يجوز لذلك أن تقول: ما ضربت من رجلٍ ولا

---

(١) الواقعة ٥٢.

(٢) الكشاف ٤/٤٦٣.

(٣) الحاشية في: ١٦/ب.

(٤) الحاشية في: ١٦/ب مع ١٧/أ.

(٥) الحاشية في: ١٦/ب.

(٦) لم أقف على كلامه في الكشاف، ولعله لابن عطية، فقد أورده في المحرر الوجيز ٤/٤٥٢ بنصِّه أحدَ قولَيْن في "ما" في الآية، ونسبه إليه أبو حيان في البحر المحيط ٩/٥٩، وردَّ عليه بما ذكره ابن هشام هنا.

(٧) يس ٢٨، وتمامها: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِن جُندٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ﴾.

زيدٍ، فتعطفَ على النكرة المجرورةِ بها معرفةً[1].

* ع: "مِنْ" الأولى في: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾[2] زائدةٌ لاستغراق الجنس، و"مِنْ" الثانيةُ للتبعيض[3].

* في "الحُجَّة"[4] ما معناه: وليس من زيادة "مِنْ" في الواجب على رأي أبي الحَسَن[5]: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾[6]؛ لإجماعهم على أنه إذا تعدَّى لثالثٍ تعدَّى لثانٍ، فإن قدَّرت تَعَدِّيَه إلى مفعولٍ حُذِفَ، أي: مشروحةً، كما في: ﴿يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ﴾[7]، أي: شيئًا ممَّا؛ جاز ذلك.

وأجاز جَعْلَ "ما"[8] ظرفًا، والمفعولان محذوفان، أي: ما كنتم تسرُّونه بيِّنًا.

وقد رَدَدْنا عليه الوجهين في باب "أَعْلَمَ" و"أَرى"[9][10].

(خ٢)

* [«وزِيدَ»]: جعل الأَخْفَشُ[11] من زيادة "مِنْ": ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾[12]، ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ﴾[13].

---

(١) الحاشية في: ١٦/ب.

(٢) الأنعام ٤، ويس ٤٦.

(٣) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ١٦/ب و١٧/أ.

(٤) ٢/ ٩، ١٠.

(٥) معاني القرآن ١/ ١٠٥، ٢٧٦، ٢٩٨.

(٦) التوبة ٩٤.

(٧) البقرة ٦١.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما في "الحجة": مِنْ.

(٩) ص ٤٨٠.

(١٠) الحاشية في: ظهر الورقة الملحقة بين ١٦/ب و١٧/أ.

(١١) معاني القرآن ١/٢٧٦، وينظر: الكشاف ٣/٢٢٩، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٨، والإنصاف ١/٣١٠.

(١٢) المائدة ٤.

(١٣) النور ٣٠.

وأجاز ابنُ الشَّجَرِيِّ[1] في قوله[2]:

وَبَعْدَ غَدٍ يَا لَهْفَ نَفْسِيَ مِنْ غَدٍ[3]

زيادتَها، فيكون "إذا" بدلًا من "غدٍ"، أي: يا لَهْفَ نفسي غدًا، وأن تكون غيرَ زائدة، وعاملُ "إذا" اللَهْفُ، ووجهٌ ثالث: وهو أن يَعمل في "إذا" معنى الكلام، وذلك أن قوله: يا لَهْفَ نفسي؛ لفظُه لفظُ النداء، ومعناه التوجُّع، فإذا حملته على هذا فالتقديرُ: أتأسَّف وأتوجَّع وقتَ رواحِ أصحابي وتخلُّفي عنهم[4].

* [«وزِيدَ»]: زُهَيرُ[5] بنُ أبي سُلْمَى:

قَوْمٌ سِنَانٌ أَبُوهُمْ حِينَ تَنْسِبُهُمْ   طَابُوا وَطَابَ مِنَ الأَوْلَادِ مَا وَلَدُوا
لَوْ كَانَ يَقْعُدُ فَوْقَ الشَّمْسِ مِنْ أَحَدٍ   يَوْمًا بِمَجْدِهِمُ أَوْ فَضْلِهِمْ قَعَدُوا
إِنْسٌ إِذَا أَمِنُوا جِنٌّ إِذَا فَزِعُوا   غُرٌّ بَهَالِيلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ صَيَدُ

---

(١) أماليه ٢/٢٨.

(٢) هو أبو الطَّمَحان القَيْني.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

...   إذا راح أصحابي ولست برائحِ

روي: «على» بدل «مِنْ»، ولا شاهد فيها. ينظر: الأغاني ١٣/١٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/١٢٦٦، والتذييل والتكميل ٣/٢٩٧، وتخليص الشواهد ٤٦٤، ومغني اللبيب ١٢٨.

(٤) الحاشية في: ٥١.

(٥) هو ابن أبي سُلْمى بن ربيعة بن قرط المزني، أحد شعراء الطبقة الأولى الجاهليين، ومن أصحاب المعلقات. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/٥١، والشعر والشعراء ١/١٣٧، والأغاني ١٠/٢٢٦.

مُحَسَّدُونَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ نِعَمٍ   لَا يَنْزِعُ اللهُ عَنْهُمْ مَا لَهُ حُسِدُوا[1]

وقومٌ يروون هذا الشعرَ لجَرِيرٍ[2]، وقومٌ لبعض العُذْرِيين[3][4].

* [«وزِيدَ»]: وقد تُزاد في معمولِ فعلٍ نِسبتُه لمعمولاته على سبيل الإيجاب في اللفظ، إذا كان المعنى على أن النسبة على سبيل النفي، نحو: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ الآية[5]؛ لأن المعنى بشهادة التأمُّل: يودُّون أن لا ينزلَ عليكم من خيرٍ؛ فإن العرب قد تدخل النفي على شيءٍ، ومرادُها نفيُ غيره، إذا صحَّ استلزامُه له بوجهٍ، ومن هذا: ما علمت أحدًا يقول ذلك إلا زيدٌ؛ لأن معناه: ما يقول ذلك أحدٌ في علمي، ولهذا تأوَّلوا:

وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ[6]

---

(١) أبيات من البسيط. بهاليل: جمع بُهْلُول، وهو السيِّد الجامع لكل خير، وصَيَد: رَفْع الرأس كِبْرًا، كما في: القاموس المحيط (ب هـ ل) ١٢٨٤/٢، (ص ي د) ٤٢٩/١. الشاهد: مجيء "مِنْ" زائدة في "من أحد". ينظر: ديوان زهير بشرح ثعلب ٢٠٤، وجمهرة أشعار العرب ٧٠، والحيوان ٤٠٩/٦، والوحشيات ٢٦٢، وقواعد الشعر ٤٣، والزهرة ٥٩٥/٢، والعقد الفريد ٢٤٥/١، ١٤٢/٦، والعمدة ١٣١/٢، وأمالي القالي ١٠٦/١.

(٢) لم أقف عليه في ديوانه.

(٣) ينظر: الزهرة ٥٩٥/٢، وفيه: العبديين، ولعله تحريف.

(٤) الحاشية في: ٥١.

(٥) البقرة ١٠٥، وتمامها: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾.

(٦) عجز بيت من البسيط، لكعب بن زهير رضي الله عنه، وصدره:

أرجو وآمُلُ أن تدنو مودَّتُها   ...

تنويل: إعطاء. ينظر: الديوان ٩، وجمهرة أشعار العرب ٦٣٨، وتوجيه اللمع ١٨١، وشرح التسهيل ٥٧/١، والتذييل والتكميل ٢١٥/١، وتخليص الشواهد ٤٤٩، والمقاصد النحوية ٨٦٧/٢، وخزانة الأدب ١٤٣/٩.

على معنى: إِخَالُ أن لا تُنَوِّلِينا، وقد أشار إلى هذا أبو العَبَّاسِ ثَعْلَبُ في "أَمَاليه"[1].

وقال أبو[2] عُبَيْدَةَ مَعْمَرٌ[3]: المعنى: أن ينزل عليكم خيرٌ من ربكم، يعني أنَّ ["مِنْ"][4] زائدة، وقال أبو[5] ذُؤَيْبٍ:

جَزَيْتُكِ ضِعْفَ الحُبِّ لَمَّا اسْتَثَبْتِهِ   وَمَا إِنْ جَزَاكِ الضِّعْفَ مِنْ أَحَدٍ قَبْلِي[6]

أراد: أحدٌ.

وقال الأَخْفَشُ[7] عَلِيُّ بنُ سُلَيْمانَ[8] بعد أن حكى كلامَ أبي عُبَيْدَةَ هذا: "مِنْ" هنا لابتداء الغاية، وهي عندي كذا في كل مكان، ثم تنقسم، فتصلح للتبعيض وغيرِه، كـ: ذهبت من البصرة، جعلت البصرةَ ابتداءَ غايتِك[9].

للانتِها حتى ولامٌ وإِلَى   ومِن وباءٌ يُفْهِمان بَدَلا

---

(١) مجالسه ١٠١، ١٠٢.

(٢) هو مَعْمَر بن المثنَّى التَّيْمي البصري، أخذ عن يونس بن حبيب وأبي عمرو بن العلاء، له: مجاز القرآن، والأضداد، وغريب الحديث، وغيرها، توفي سنة ٢١٠، وقيل غير ذلك. ينظر: نزهة الألباء ٨٤، ومعجم الأدباء ٢٧٠٤/٦، وإنباه الرواة ٢٧٦/٣، وبغية الوعاة ٢٩٤/٢.

(٣) مجاز القرآن ٤٩/١.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٥) هو خويلد بن خالد بن محرِّث الهذلي، شاعر فحل، من شعراء الطبقة الثالثة الجاهليين، أدرك الإسلام وأسلم. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١٢٣/١، والمؤتلف والمختلف للآمدي ١٥١، والإصابة ١١٠/٧.

(٦) بيت من الطويل. استثبْته: سألتِ ثوابَه، كما في القاموس المحيط (ث و ب) ١٣٦/١. ينظر: ديوان الهذليين ٣٥/١، وشرح أشعار الهذليين ٨٨/١، ومجاز القرآن ٤٩/١، ٣٣٦، ٣١/٢، والمقتضب ١٣٧/٤، وأمالي المرزوقي ١١٧، والمحكم ٤١٢/١.

(٧) هو علي بن سليمان بن الفضل، أبو الحسن، يلقب بالأخفش الصغير، أخذ عن المبرد وثعلب، توفي سنة ٣١٥. ينظر: نزهة الألباء ٢٤٨، ومعجم الأدباء ١٧٧٠/٤، وإنباه الرواة ٢٧٦/٢، وبغية الوعاة ٢/ ١٦٧.

(٨) لم أقف على كلامه.

(٩) الحاشية في: ٥١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٤٢/١ إلى قوله: «ثعلب في أماليه»، ولم يعزها لابن هشام.

(خ١)

* جَعَل الزَّمَخْشَرِيُّ[١] من مجيء "مِنْ" للبدل: «ولا ينفعُ ذا الجَدِّ منك الجَدُّ»[٢]، أي: لا ينفعه جَدُّه وحظُّه من الدنيا بَدَلَك، أي: بَدَلَ طاعتك، وكذا: ...[٣] بَدَلَ رحمة الله أو طاعتِه، وكذا: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾[٤].

ع: وقيل: معلَّقٌ بنفس "ينفعُ" على تضمُّنه معنى: يمنع؛ لأنه لو مَنَعه نَفَعَه[٥]، وليست بمعنى البدل، ولا يمكن أن تتعلق بـ"الجَدِّ"؛ لأن الحظَّ منه تعالى ينفعُ لا محالةَ[٦].

* مِن دلالة "مِنْ" على البَدَل: قولُه[٧]:

أَخَذُوا المَخَاضَ مِنَ الفَصِيلِ غُلُبَّةً ظُلْمًا وَيُكْتَبُ لِلْأَمِيرِ: أَفِيلَا[٨]

أي: يأخذون السنَّ الأعلى عن الأدنى، و"غُلُبَّةً" مصدرُ "غَلَبَ" شذوذًا[٩]، و"مِن الفَصِيلِ" أي: بَدَلَه، و"الأَفِيلُ": فَصِيلُ الناقة، ومُهْرُ الفَرَس[١٠]، وهو منصوب على

---

(١) الكشاف ٣٣٩/١.

(٢) بعض حديث نبوي أخرجه مسلم، تقدم في بابي الابتداء و"لا" التي لنفي الجنس.

(٣) موضع النقط مقدار سبع كلمات أو ثمان طمسها ابن هشام في المخطوطة، وأظنها الآية التي تأوَّلها الزمخشري بقوله هنا: بدل رحمة الله أو طاعته، وهي قوله تعالى في سورة آل عمران ١٠: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾.

(٤) يونس ٣٦.

(٥) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) الحاشية في: ظهر الورقة الملحقة بين ١٦/ب و١٧/أ.

(٧) هو الراعي النُّمَيري.

(٨) بيت من الكامل. المخاض: النوق الحوامل، والفصيل: ولد الناقة الذي فصل عنها. ينظر: الديوان ٢٤٢ (ت. فايبرت)، ٢١٣ (ت. الصمد)، والحجة ٢٥/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٧٢/٢، وشرح التسهيل ١٣٤/٣، والتذييل والتكميل ١٢٧/١١، ومغني اللبيب ٤٢٢، وخزانة الأدب ١٥٠/٣.

(٩) ينظر: تهذيب اللغة ١٣٤/٨، والصحاح (غ ل ب) ١٩٥/١.

(١٠) ينظر: العين ١٢٦/٧، والمخصص ١٣٥/٢.

الحكاية، وذلك أنهم كانوا يكتبون: أدَّى فلانٌ أَفِيلًا. أبو البَقاءِ في "شرح الإيضاح"[1][2].

(خ٢)

* [«ولامٌ و"إلى"»]: قال الله تعالى في سورة فاطر: ﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ﴾[3]، وفي سورة لُقْمانَ: ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ﴾[4][5].

واللامُ للملك وشبهه وفي تعديةٍ أيضًا وتعليلٍ قفي

(خ١)

* قال الشيخُ أبو عليٍّ[6] في: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ﴾[7]: إن اللام بمنزلتها في: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[8]؛ لأنك تقول: بَوَّأت زيدًا المكانَ.

ع: وقال الله تعالى: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا﴾[9].

قال: فأما "مَكَانَ" فيَحتمل أن يكون ظرفًا، أو مفعولًا ثانيًا، وعلى الأول يكون المفعولُ الثاني محذوفًا، ووجهُ كونه مفعولًا: أن تجعله غيرَ ظرفٍ، كما قال[10]:

---

(١) شرح التكملة ٢٦١ (ت. حورية الجهني).

(٢) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ١٦/ب و١٧/أ.

(٣) ١٣، ومثلها: الرعد ٢، والزمر ٥.

(٤) لقمان ٢٩.

(٥) الحاشية في: ٥١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٤٥، ٣٤٦ من خط ابن هشام، وزاد فيها عنه: «"إلى" في السورة المتقدمة؛ لأنها أولى بالحقيقة، واللام في المتأخرة؛ لأنها أولى بالمجاز».

(٦) الحجة ٤/٣٠٩-٣١١، ٥/٤٣٨.

(٧) الحج ٢٦، وتمامها: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْـًٔا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾.

(٨) النمل ٧٢.

(٩) العنكبوت ٥٨.

(١٠) هو الأخطل، وقيل: كعب بن جُعَيل.

وَأَنْتَ مَكَانُكَ مِنْ وَائِلٍ مَكَانُ القُرَادِ[1]

أو أنه كان ظرفًا، ثم استعملته اسمًا، كما قال[2]:

وَسْطُهَا قد تَفَلَّقَا[3]

وفي التنزيل: ﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ﴾[4][5].

(خ٢)

* [«**وفي تَعْدِيةٍ**»]: الشَّلَوْبِينُ[6] الصَّغِيرُ[7]: لا يمتنع أن يقولوا: لِزيدٍ أعطيت درهمًا. انتهى.

---

(١) بعض بيت من المتقارب، وهو بتمامه:

وأنتَ مكانُكَ من وائلٍ مكانُ القُراد من اسْت الجَمَلْ

القُراد: دويبَّة تعضُّ الإبل، كما في: لسان العرب (ق ر د) ٣/٣٤٨. ينظر: ذيل ديوان الأخطل ٥٥٨، والكتاب ١/٤١٧، والحيوان ٥/٢٣٥، والمقتضب ٤/٣٥٠، والفرق ٣٤، واللآلي في شرح أمالي القالي ١/٨٥٤، وخزانة الأدب ١/٤٦٠، ٣/٥٠.

(٢) هو الفرزدق.

(٣) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

أَتَتْه بمَجْلومٍ كأنَّ جبينَه صلاءةُ وَرْسٍ وَسْطُها قد تفلَّقا

مجلوم: مقطوع، وصَلاءة: حجر أملس يسحق عليه الشيء، وتفلَّق: تشقَّق. ينظر: الديوان بشرح الصاوي ٢/٥٩٦، وكتاب الشعر ١/٢٥٤، والخصائص ٢/٣٧١، والمحكم ٧/٤٤٧، ٨/٥٩٤، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٩٢، وضرائر الشعر ٢٩٠، والتذييل والتكميل ٨/٥٦، وخزانة الأدب ٣/٩٢.

(٤) آل عمران ١٦٣.

(٥) الحاشية في: ظهر الورقة الملحقة بين ١٦/ب و١٧/أ.

(٦) هو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي، أبو عبدالله، عالم بالعربية والقراءات، أخذ عن ابن عصفور، له: شرح أبيات سيبويه، وإكمال شرح الجزولية لابن عصفور، توفي في حدود سنة ٦٦٠. ينظر: بغية الوعاة ١/١٨٧.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٧/٣٠.

وقد جاء ذلك: قال[١]:

أَحَجَّاجُ لَا تعطي[٢] العُصَاةَ مُنَاهُمُ   وَلَا اللهُ يُعْطِي لِلْعُصَاةِ مُنَاهَا[٣]

ع: يعني: فإذا جاز ذلك مع قوة العامل؛ فمَعَ ضعفِه أحقُّ وأَوْلى[٤].

* قولُه: «**وتعليلٍ**»: في نُسَخِ[٥] البُخَاريِّ[٦]: «ثم[٧] يضربُ أحدُكم امرأَتَه ضَرْبَ الفَحْلِ، ثم لعلَّه يعانقُها؟»[٨].

وزِيدَ والظرفيةَ استَبِن بباْ وفِي وقدْ يُبَيِّنانِ السَّبَبا

(خ١)

* [«**والظَّرْفيةَ**»]: ع: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ﴾[٩]، أي: في كل طريق، وقال الشاعر[١٠]:

(١) قائله: ليلى بنت عبدالله الأَخْيَلية.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: تُعْطِ؛ لأنه مضارع معتل الآخر مجزوم بـ"لا" الناهية.

(٣) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٩٠، والأغاني ١١/١٦٥، وأمالي القالي ١/٨٦، والتذييل والتكميل ٧/٣٠، ومغني اللبيب ٢٨٨.

(٤) الحاشية في: ٥١.

(٥) هي رواية أبي ذرٍّ عن الكُشْمَيْهَني، وهي إحدى روايات صحيح البخاري. ينظر: صحيح البخاري ٨/١٥، وإرشاد الساري ٩/٣٦.

(٦) ٦٠٤٢.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما في رواية أبي ذر للصحيح: لِمَ، وهو الشاهد؛ إذ جاءت اللام للتعليل.

(٨) الحاشية في: ٥١.

(٩) الأعراف ٨٦.

(١٠) هو النابغة الذُّبياني.

عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ[1]

ومن ظرف الزمان: ﴿مُّصْبِحِينَ * وَبِٱلَّيْلِ﴾[2]، ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ﴾[3][4].

(خ٢)

[«وزيد»]: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ﴾[5].

ذكر[6] في باب التعجُّب أن الفعل إن كان متعد[7] لاثنين في الأصل، نحو: ما أعْطَى، وما أظَنَّ؛ فص وك[8] على نصبِ ما كان فاعلًا، نحو[9] قال ص: يُذكر أحدُ المفعولين باللام، ويُترك الآخرُ، فإن سُمع قُدِّر له عاملٌ، وقال ك: في "كسا" يُعدَّى للثاني

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

وقفتُ فيها أُصَيْلانًا أُسَائِلُها ...

الرَّبْع: منزل القوم. ينظر: الديوان ١٤، والكتاب ٢/٣٢١، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٨٨، ومجاز القرآن ١/٣٢٨، والمقتضب ٤/٤١٤، والأصول ٣/٢٧٥، وكتاب الشعر ١/٧٨، وتهذيب اللغة ٣/١٦٥، والإنصاف ١/١٣٨، والتذييل والتكميل ٨/٢٢٣، وتخليص الشواهد ٣٦٤، والمقاصد النحوية ٤/٢١٠٤.

(٢) الصافات ١٣٧، ١٣٨.

(٣) الصافات ١٧٧. وهي في المخطوطة ملحقة بما تقدم، والظاهر أن الباء فيها للظرفية المكانية.

(٤) الحاشية في: ١٦/ب.

(٥) المائدة ٤١.

(٦) لعل المراد: أبا حيَّان. ينظر: التذييل والتكميل ١٠/٢٢٣- ٢٢٥، وارتشاف الضرب ٤/٢٠٧٥، ٢٠٧٦.

(٧) كذا في المخطوطة، والوجه: متعدِّيًا.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٣/٤٣، والتذييل والتكميل ١٠/٢٢٣- ٢٢٥، وارتشاف الضرب ٤/٢٠٧٥، ٢٠٧٦.

(٩) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: ثُمَّ.

باللام، وللثالث[1] بنفسه، وفي "ظنَّ": إن أَلْبَسَ عُدِّي إليهما بنفسه[2]، نحو: ما أَظَنَّ زيدًا لأخيك لأبيك، وإن لم يُلْبِس فللأول باللام، وللثاني بلا واسطة.

ع: فعلى قولك: لا تمتنع التقويةُ باللامين في: زيدًا قائمًا ظننت[3].

* قولُه: «**بِبَا و"في"**»: نفي[4]: و"مِنْ" واللام، ﴿مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾[5]، ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾[6]، وقيل: هذه تبعيضيَّة، وقيل: زائدة، وقيل: على قول الأَخْفَشِ[7][8].

* قولُه: «**وقد يُبَيِّنانِ السَّبَبَا**»: ويشاركهما في ذلك أيضًا: "مِنْ"، نحو:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ[9]

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في التذييل والتكميل ١٠/٢٢٥: وللتالي، وليس "كسا" مما ينصب ثلاثة.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في التذييل والتكميل ١٠/٢٢٥: باللام، وعليه يدل المثال الذي ساقه، وبه يستقيم ما سيذكره من الاستدلال بذلك على جواز التقوية باللامين في: زيدًا قائمًا ظننت.

(٣) الحاشية في: ٥٢.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: بَقِي، أي: بَقِي مما لم يذكره من حروف الجر التي تدل على الظرفية.

(٥) فاطر ٤٠، والأحقاف ٤.

(٦) البقرة ١٢٥.

(٧) بزيادة "مِنْ" في الواجب. ينظر: معاني القرآن ١/١٠٥، ٢٧٦، ٢٩٨.

(٨) الحاشية في: ٥٢.

(٩) صدر بيت من البسيط، للحَزِين الكِنَاني، وقيل: للفرزدق، وعجزه:

... فما يُكلَّمُ إلا حين يبتسمُ

ينظر: ديوان الفرزدق بشرح الحاوي ٢/٣٥٤، والبيان والتبيين ١/٣٧٠، ٣/٤٢، والشعر والشعراء ١/٦٦، والكامل ٢/٥٧٤، والأغاني ١٥/٢١٦، والتذييل والتكميل ٦/٢٣٢، ١١/١٢٦، ومغني اللبيب ٤٢١، والمقاصد النحوية ٢/٩٦٧.

واللامُ، نحو: ﴿لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ﴾[1]، وهي أصلٌ في ذلك[2].

بالبا استَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِق ومثلَ مع ومن وعن بها انطق

(خ١)

* بخطِّ شَيْخِنا[3] على "التَّسْهيل":

قولُه: «**أَلْصِق**»: مثَّلَه بعضهم بـ: وَصَلت هذا بهذا، وليس بحسنٍ؛ لأن الإلصاق فُهِم من مادة العامل، بل ينبغي أن يمثَّل له بما أنا حاكيه عن "سرِّ الصِّناعة"[4]: قال أبو الفَتْح: فأما الإلصاق فنحوُ قولِك: أمسكت زيدًا، يمكن أن تكون باشرتَه نفسَه، ويمكن أن تكون منعته من التصرف من غير مباشرةٍ له، فإذا قلتَ: أمسكت بزيدٍ، فقد أعلمت أنك باشرته، وأَلصَقْت محلَّ قُدَرِك، أو ما اتصل بمحل قُدَرِك به، أو بما اتصل به، فقد اتضح إذًا معنى الإلصاق.

ع: وما ذكره أبو الفَتْح أيضًا محتمِل؛ لأن "أَمْسَكَ" يدلُّ على الإلصاق، وكان شيخُنا يمثِّل بقولك: بزيدٍ داءٌ، ولا دلالةَ فيه؛ لجواز الظرفية، ولا دلالةَ في: بسم الله؛ لجواز الاستعانة، بل هي أظهر من الإلصاق، والجوابُ عن مثال أبي الفَتْح: أنه لو كان الدالُّ على الإلصاق الفعلَ لأَفَاده دون الباء، وهذا واضح[5].

* [«و"**مِنْ**"»]: ﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ وَهُمۡ قَدۡ خَرَجُواْ بِهِۦ﴾[6][7].

* [«و"**عَنْ**"»]: خصَّه ابنُ قُتَيْبة[8] بالسؤال، وأَقَرَّه ابنُ السِّيْد[9] عليه، لكن

---

(١) النساء ١٠٥.

(٢) الحاشية في: ٥٢.

(٣) لعله عبداللطيف بن عبدالعزيز بن يوسف ابن المرحِّل، كما تقدم في باب الموصول، ولم أقف على كلامه.

(٤) ١/١٢٣.

(٥) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ١٦/ب و١٧/أ.

(٦) المائدة ٦١.

(٧) الحاشية في: ١٦/ب.

(٨) أدب الكاتب ٥٠٨.

(٩) الاقتضاب ٢/٢٧١، ٢٧٢.

أجاز في الآية التي قيل بها -وهي: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾[1]- وجهين:

الأول: أن يكون معناه: اسأل عنه، فالمسؤول غيرُه تعالى، ومسوِّغُ دخول الباء هنا أن السؤال عن الشيء إنما يكون عن عنايةٍ، فعُدِّي بالباء كـ: اعتنيت، قال: فلذلك جاز[2] استعمالُها بمعنى "عن" في السؤال.

والثاني: أن يكون المسؤول هو الله[3]، كما تقول: لقيت بزيدٍ الأسدَ، أي: لقيت الأسدَ، فالباءُ على بابها[4]، قال: وهذا عندي أجودُ، والأول ...[5].

ع: ونصَّ ابنُ السِّيد[6] بعدُ على ...[7] بالسؤال ...[8]. /

تأويلُ ابنِ السِّيد الثاني في: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ﴾[9] يحتاج أيضًا إلى تكلُّفِ جَعْلِ الباء ...[10] تقول: سألت عنه خبيرًا، لا يستقيم بغير ذلك، فهو ...[11] التأويل المذكور[12].

* نظيرُ تَعْدِيتِهم الفعلَ بالحرف الذي يتعدَّى به الفعلُ الآخرُ؛ لأنهما بمعنًى: تصحيحُهم "عَوِرَ" و"حَوِلَ"؛ إيذانًا بأن معناهما: اعورَّ، واحولَّ، و"اجتَوَروا"؛ إيذانًا بأنه

(١) الفرقان ٥٩.

(٢) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٦) لعله في الاقتضاب ٢/٢٩٦، وفيه التصريح بجواز مجيء الباء بمعنى "عن" بعد السؤال، وهو يعارض ما اختاره هنا.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٨) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٩) الفرقان ٥٩.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمتين أو ثلاث انطمست في المخطوطة.

(١١) موضع النقط مقدار سطر انقطع في المخطوطة.

(١٢) الحاشية في: ١٦/ب مع ١٧/أ.

بمعنى: تَجاوروا، وقولُ الآخر[1]:

وَإِنْ شِئْتُمْ تَعَاوَدْنَا عِوَادَا[2]

وكان القياسُ: تَعَاوُدًا، لكن لَمَّا كان "تَعَاوَدَ" راجعًا إلى معنى: عَاوَدَ؛ أُجري عليه مصدرُه، وقولُ القَطَاميّ:

وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَبَّعَهُ اتِّبَاعَا[3]

ولم يَقُلْ: تَتَبُّعا، لكن "تَتَبَّعَ" لَمَّا كان يؤول إلى معنى: اتَّبعَ؛ جاز.

ومن ذلك: حَمْلُهم الشيءَ على الشيءِ لعُلْقةٍ لفظيةٍ، ك: أَعِدُ، نَعِدُ[4]، وتَعِدُ، ويَعِدُ، في حذف الواو، و: أُكرِمُ، ونكرمُ، وتكرمُ، ويكرمُ، في حذف الهمزة. من "الخَصَائص"[5] ملخَّصٌ، نَقَلَه عنها ابنُ السِّيد[6][7].

* قال أبو مُحَمَّدِ بنُ السِّيد رحمه الله تعالى في "الاقْتِضاب"[8] على قول ابنِ قُتَيْبةَ[9]: باب دخول بعض ...[10] والصفات مكانَ بعضٍ: هذا أجازه قومٌ من النحويين، أكثرُهم الكوفيون، ومنع منه ...[11]، أكثرُهم البصريون[12]، وفي القولين

(١) هو شقيق بن جَزْء الباهلي.

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

بما لم تشكروا المعروف عندي ...

ينظر: أدب الكاتب ٦٣٠، والمحتسب ١٨٢/١، وفرحة الأديب ٧، وخزانة الأدب ١٣٥/١٠.

(٣) عجز بيت من الوافر، تقدم في باب المفعول المطلق.

(٤) كذا في المخطوطة بلا واو.

(٥) ٢٣/٣.

(٦) الاقتضاب ٢٦٥/٢.

(٧) الحاشية في: ١٦/ب.

(٨) ٢٦٢/٢.

(٩) أدب الكاتب ٥٠٦.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٢) ينظر: الأصول ٤١٤/١، وتصحيح الفصيح ١٧١، والخصائص ٣٠٨/٢، ومغني اللبيب

جميعًا نظرٌ؛ لأن مَنْ أجازه دون شرطٍ لَزِمه أن يجيز[1]: سِرْت إلى زيدٍ، ويريدُ: مع زيدٍ؛ قياسًا على[2]: ...[3] زيدًا لَفاضلٌ، إلى ما فيه من كرمٍ، وأن يجيز: زيدٌ[4] ...[5] عمرو، أي: معه؛ قياسًا على قول الجَعْديِّ[6]:

وَلَوْحُ ذِرَاعَيْنِ فِي بِرْكَةٍ[7]

و: مررت في ...[8] أي: به؛ قياسًا على:

=

١٥٠، ٨٦١.

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) هو قيس بن عبدالله بن عدس، أبو ليلى، أحد بني عامر بن صعصعة، شاعر مفلق من شعراء الطبقة الثالثة الجاهليين، أدرك الإسلام، ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم، فأسلم. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/١٢٣، والمؤتلف والمختلف للآمدي ٢٥٢، ومعجم الشعراء ٣٢١، والإصابة ٦/٣٠٨.

(٧) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

... إلى جُؤْجُؤٍ رَهِلِ المنكِبِ

اللوح: العظم، والبِرْكة: الصدر، والجُؤْجُؤ: مجتَمَع رؤوس عظام الصدر، والرَّهِل: المسترخي، والمنكِب: مجتَمَع العضد والكتف. الشاهد: مجيء "في" بمعنى "مع" في: "في بركة". ينظر: الديوان ٣٦، والزينة ٢/٣٢٨، وجمهرة اللغة ١/٥٧١، والحجة ٤/٨٣، وتهذيب اللغة ٤/٢٥٢، واللآلي في شرح أمالي القالي ١/١٧٠، والتذييل والتكميل ١١/٢٠٧.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

وَخَضْخَضْنَ فِينَا البَحْرَ[١]

وأن[٢] يجيز: في زيدٍ ثوبٌ، أي: عليه، كما جاز:

بَطَلٍ[٣] كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ[٤]

وهذه ...[٥] لا يجيزها مَنْ يجيز إبدالَ[٦] الحروف.

ومَنْ منع ...[٧] على الإطلاق لَزِمه أن[٨] يتعسَّف في التأويل، ولا يمكنه أن[٩] يقول: هو ضرورةٌ؛ لأنه قد كثر[١٠]...[١١] بالشعر ...[١٢] في كل موضعٍ؛ ثبت أنه

---

(١) بعض بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

وخَضْخَضْنَ فينا البحرَ حتى قطعْنَه ... على كل حالٍ من غمارٍ ومن وَحْلِ

خضخضن: حرَّكن. ينظر: المنتخب لكراع ٦٠٦/١، وجمهرة اللغة ١٣١٥/٣، والخصائص ٣١٥/٢، والمحكم ٥٤٢/١٠، والاقتضاب ٣٥٢/٣، وأمالي ابن الشجري ٦٠٨/٢، وضرائر الشعر ٢٣٤، وشرح التسهيل ١٥٨/٣، والتذييل والتكميل ٢١٣/١١.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) صدر بيت من الكامل، لعنترة بن شداد العبسي، وعجزه:

... يُحْذَى نِعالَ السِّبتِ ليس بتَوْأَمِ

سَرْحة: شجرة طويلة. ينظر: الديوان ٢١٢، وجمهرة أشعر العرب ٣٦٧، وجمهرة اللغة ٥١٢/١، والزاهر ١٣٧/٢، وتصحيح الفصيح ٢٢٢، والخصائص ٣١٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٨٠٥/٢، ومغني اللبيب ٢٢٤، وخزانة الأدب ٤٨٥/٩.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٢) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

موقوف[1] على السماع، ...[2] أن يطلب له التأويل.

...[3] قول ص ...[4]، وادعاءُ التأويل لا ينبغي؛ لأنه يحتاج إلى تكلُّفٍ، فإنه ...[5]، قِسنا أو لم نقِس، ولا أعلم أن أحدًا يطلق القولَ[6] بجواز نيابة الحروفِ بعضِها عن بعضٍ قياسًا، ...[7] أن ذلك قد يقع في كلام العرب، وغيرُ ممتنع أن يُستعمل[8] في غير ذلك الكلامِ الذي سُمع فيه، فيُعدَّى "رَضِي" بـ"على"[9]، و"أَفْضَلت" بـ"عن"، و"قَتَل" بـ"عن"، كما جاء:

قَدْ قَتَلَ اللهُ زِيَادًا[10] عَنِّي[11]

و"رَفث" بـ"عن"؛ لأنه بمعنى: أفضى، كما قال تعالى: ﴿ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ[12] نِسَآئِكُمْ﴾[13]، وهذا الذي نعنيه بالقياس إن صرَّحنا بجوازه[14]، أما أنَّا نقيس أفعالًا أُخَرَ فلا، فثبَت

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعتا في المخطوطة. ولعل هذه الفقرة إلى آخر الحاشية من كلام ابن هشام تعليقًا على كلام ابن السيد.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١١) بيت من مشطور الرجز، للفرزدق. ينظر: شرح النقائض ٧٧٣/٣، والمحتسب ٥٢/١، والتمام ١٩٧، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣١٥/١، ١٤٦٢/٢، والمحكم ٣٣٢/٦، وشرح التسهيل ١٥٩/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٠/١١، ومغني اللبيب ٨٩٩.

(١٢) انقطعت في المخطوطة، وهي في الآية كما أثبت.

(١٣) البقرة ١٨٧.

(١٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

بهذا أن كلام ابن ...[1] مشكل أيضًا، كالكلامين على زعمه.

وقولُ ابنِ قُتَيْبةَ[2]: باب دخول بعض الصفات؛ فأهلُ الكوفة[3] يسمُّون حروفَ[4] الجر صفاتٍ، وعلَّل ذلك ابنُ السِّيد[5] في غير هذا الموضع، فقال[6]: لأنها تنوب منابَ الصفات، فإذا قلت: مررت برجلٍ من أهل الكوفة، فالمعنى: برجلٍ كائنٍ[7] منهم[8].

(خ٢)

* [«استَعِنْ»]: لم يذكر الاستعانةَ في "التَّسْهِيل"[9]، وضابطُها: صحةُ إسناد الفعل إلى ما بعدَها على جهة المجاز[10].

* «عَدِّ»: ضابطُها: أن يصح أن تَخْلُفَها الهمزةُ، نحو: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾[11][12].

على للاستِعلاْ ومعنى في وعن بعن تجاوُزًا عَنَى من قَد فَطَن

(خ١)

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ينظر: أدب الكاتب ٥٠٣، ٥٠٦.

(٣) ينظر: أدب الكاتب ٥٠٤، والزاهر ٢/٣٢، والمرتجل ٢٥٣، والتذييل والتكميل ١١/١١٥.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) الاقتضاب ٢/٢٩٥.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) الحاشية في: ١٦/ب.

(٩) ١٤٥.

(١٠) الحاشية في: ٥٢.

(١١) البقرة ١٧.

(١٢) الحاشية في: ٥٢.

* [«**"على" للاستعلا**»]: ع: ويستعار[1] عنها اللامُ، نحو: ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾[2]، ﴿وَلَهُمُ ٱللَّعْنَةُ﴾[3]، «خُذِيها، واشترطي لهم الولاءَ»[4]، وكأنه خاص بالاستعلاء المعنوي؛ لضَعْفه[5].

* [«**بـ"عن" تجاوزًا**»]: "عن" للمجاوزة، فإن كان مجرورُها مما ينتقلُ دلَّت على زواله، كـ: رميت عن القوس، أي: جاوزت السهمَ عنه، وأزلته، وإلا فلا تدلُّ إلا على التعدِّي فقط، نحو: أخذت العلم عنه، أي: تعدَّى العلمُ منه إليَّ، ولم يَزُلْ عنه. عبدُالقاهِر[6][7].

* [«**تَجَاوُزًا**»]: مثالُه: رميت عن القوس، وقال ابنُ قُتَيْبَةَ[8]: إن "عن" هنا بدلٌ من الباء.

قال ابنُ السِّيد[9]: وهذا ليس كذلك؛ لأن "عن" للتجاوز، كـ: خرجت عن البلد، وهذا المعنى هنا؛ لأن السهم يتجاوز القوسَ، وكذا: رميت بالقوس، ليست الباءُ فيه بدلًا من شيء؛ لأنها بمنزلة: رميت زيدًا بالحجر، والمعنى: رميت السهمَ بالقوس، كما تقول: دفعته عن نفسي بالسيف.

وأنكر بعض اللغويين استعمالَ الباء هنا؛ إلا أن يكون: ألقيت القوسَ عن يدك،

(١) كذا في المخطوطة.

(٢) الإسراء ٧.

(٣) غافر ٥٢.

(٤) بعض حديث نبوي أخرجه البخاري ٢١٦٨، ٢٧٢٩ ومسلم ١٥٠٤ من حديث عائشة رضي الله عنها في قصة مكاتبة بَرِيرة، وهو بتمامه: «خُذِيها، واشترطي لهم الولاء، فإنما الولاءُ لمَنْ أعتق».

(٥) الحاشية في: ١٧/أ.

(٦) المقتصد في شرح الإيضاح ٨٤٧/٢، ٨٤٨.

(٧) الحاشية في: ١٧/أ.

(٨) أدب الكاتب ٥٠٩.

(٩) الاقتضاب ٢٧٢/٢.

وهذا القائلُ تخيَّلَ أن: رميت بالقوس كـ: رميت بالشيء، إذا طرحته. انتهى.

ورَدَّ عليه أيضًا في قوله في موضعٍ آخرَ[١]: إن "على" بمعنى "عن" في قولهم: رميت على القوس، وقال هنا: إن "عن" بمعنى الباء، قال: فتكون "على" بدلَ بدلٍ، وليس بصحيحٍ.

ع: والذي أنكرَ: رَمَيت بالقوس -فيما أعلمُ-: الحَرِيريُّ في "الدُّرَّة"[٢][٣].

(خ٢)

* [«**"على" للاستعلا**»]: يُوافِقُها ذلك: "في"، نحو:

بَطَلٍ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ[٤]

﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[٥]. من "شرح الكافِية"[٦][٧].

* [«**"على" للاستعلا ومعنى "في" و"عَنْ"**»]: ع: وتأتي للاستدراك، مثل:

فَوَاللهِ لَا أَنْسَى قَتِيلًا

ثم قال:

---

(١) أدب الكاتب ٥٠٧.

(٢) دُرَّة الغوَّاص ٢٠٦.

(٣) الحاشية في: ١٧/أ.

(٤) صدر بيت من الكامل، لعنترة بن شداد العبسي، تقدم قريبًا.

(٥) طه ٧١.

(٦) شرح الكافية الشافية ٢/٨٠٥.

(٧) الحاشية في: ٥٢.

عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو الكُلُومُ[1]

وكقوله -وهو النَّابغةُ الجَعْديُّ-:

فَتًى تَمَّ فِيهِ مَا يَسُرُّ صَدِيقَهُ   عَلَى أَنَّ فِيهِ مَا يَسُوءُ الأَعَادِيَا

لَمَّا كان الناس فيهم الخيرُ والشر؛ خَشِي أنه إن سكت على الجملة الأولى ظُنَّ أنه لا يَنْكِي أعداءَه، فتمَّم وصفَه بأن قال:

عَلَى أَنَّ فِيهِ

البيتَ،

فَتًى كَمُلَتْ أَخْلَاقُهُ

البيتَ[2].

و"على أن": الحال[3] التَّبْرِيزِيُّ[4]: هو حالٌ، وإن كان جمعًا بين صفتين متضادَّتين، كأنه قال: فيه ما تمَّ: يسرُّ صديقَه مركبًا على ما يسوءُ الأعاديَ.

---

(١) بيتان من الطويل، لأبي خراش الهذلي، وهما بتمامهما:

فواللهِ لا أنسى قتيلًا رُزِئْتُه   بجانب قُوسَى ما مشيت على الأرضِ

على أنها تعفو الكلومُ وإنما   نُوَكَّلُ بالأدنى وإنْ جلَّ ما يمضي

روي: «بلى إنَّها» بدل «على أنَّها»، ولا شاهد فيه. تعفو الكلوم: تبرأ الجروح. ينظر: ديوان الهذليين ٢/١٥٨، وشرح أشعار الهذليين ٣/١٢٣٠، والشعر والشعراء ٢/٦٥١، والأغاني ٢١/١٤٤، والخصائص ٢/١٧٢، وشرح التسهيل ١/١٦٤، والتذييل والتكميل ٢/٢٧٦، ومغني اللبيب ١٩٣، وخزانة الأدب ٥/٤٥١.

(٢) بيتان من الطويل، وتمام ثانيهما:

فتًى كَمُلَتْ أخلاقُه غيرَ أنَّه   جَوَادٌ فما يُبقي من المال باقيا

ينظر: الديوان ١٨٨، والشعر والشعراء ١/٢٨٤، وأمالي القالي ٢/٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/٩٦٩، والعمدة ٢/٤٨، وخزانة الأدب ٣/٣٣٥.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: حالٌ، أو: قالَ، أو: الخطيب.

(٤) شرح الحماسة ٣/١٦.

ع: يشير لمعنى الاستعلاء فيها[1].

و"باقيا" مفعولٌ، أو مصدرٌ أوقعه موقعَ الإبقاء[2].

* قولُه: «و"عن"»: ع: يمكن أن يُجعَل منه:

فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا[3]

أو يُضمَّن "يحكي" معنى: يَنِمُّ، فلا دليلَ[4].

وقد تجيْ موضعَ بَعْدٍ وعَلَى كما على موضعَ عن قد جعلا

(خ١)

* [«**موضعَ "بَعْدٍ"**»]: قال الشيخُ أبو عَلِيٍّ في الجزء الحادي عشرَ من "التَّذْكِرة"[5]: مسألةٌ: سَادُوك كابرًا عن كابر، و: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[6]، و: عَرِق عن الحُمَّى، "عن" في ذلك بمعنى: بَعْد، ويدلُّ على ذلك: قولُه تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا * مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[7]، وفي آية أخرى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾[8]، فعبَّر تارةً بـ"عن"، وتارةً بـ"بَعْد".

وفي "الحُجَّة"[9] جعل من ذلك: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾[10]، أي: بعد زمن

---

(١) انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٢) الحاشية في: ٥٢.

(٣) بيت من المنسرح، لأُحَيحة بن الجلاح الأَوْسي، وقيل: لعدي بن زيد. ينظر: الكتاب ٣١٢/٢، والمقتضب ٤٠٢/٤، والأصول ٢٩٥/١، والحجة ١٧٤/١، وأمالي ابن الشجري ١٠٩/١، وشرح جمل الزجاجي ٢٥٥/٢، وشرح التسهيل ٢٨٩/٢، والتذييل والتكميل ٢٣٣/٨، ومغني اللبيب ١٩١، ٧٣٢، ٨٨٨، وخزانة الأدب ٣٤٨/٣.

(٤) الحاشية في: ٥٢.

(٥) لم أقف عليه في مختارها لابن جني.

(٦) الانشقاق ١٩.

(٧) النساء ٤٥، ٤٦.

(٨) المائدة ٤١.

(٩) ٢٢٣/٢، ٣٩١/٦.

(١٠) المؤمنون ٤٠.

قليل، قال: ومثلُه: أطعمته عن جوعٍ(١).

* [«و"على"»]: كقوله(٢):

لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي(٣)

كذا مثَّله الشيخُ(٤)، وابنُه(٥)، وينبغي أن يُمَثَّل بغير ذلك؛ لأن ابن السِّيد(٦) جوَّز أن يكون "أَفْضَلت" بمعنى: صِرْت ذا فضلٍ، فكأنه قال: لم تنفرد بفضلٍ عني، فـ"عن" على بابها، قال: ومَنْ جعلها بمعنى "على" جعل "أَفْضلت" من قولهم: أَفْضلت على زيدٍ، إذا أوليته فضلًا، والذي جوَّز له -على ذلك- استعمالَ "عن" في موضع "على": أنه إذا أَفْضل عليه فقد جاز الإفضالُ عنه، واستبدَّ دُونَه(٧).

* ابنُ السِّيد في "الاقْتِضاب"(٨): المُضَرَّبُ(٩):

---

(١) الحاشية في: ١٧/أ.

(٢) هو ذو الإصبع العدواني.

(٣) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

لاهِ ابنُ عمِّك لا أفضلت في حسبٍ عني ولا أنت ديَّاني فتَخْزُوني

ينظر: المفضليات ١٦٠، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٠٨، وإصلاح المنطق ٢٦٣، وجمهرة اللغة ١/٥٩٦، والبارع ١٠٨، والإنصاف ١/٣٢٥، وشرح التسهيل ٣/١٥٩، والتذييل والتكميل ١١/٢٢٠، ومغني اللبيب ١٩٦، والمقاصد النحوية ٣/١٢٢٩، وخزانة الأدب ١٠/١٢٤.

(٤) شرح التسهيل ٣/١٥٩، وشرح الكافية الشافية ٢/٨٠٩.

(٥) شرح الألفية ٢٦٤.

(٦) الاقتضاب ٢/٢٨٠.

(٧) الحاشية في: ١٧/أ.

(٨) ٣/٤٣٤.

(٩) هو عقبة بن كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني، شبَّب بامرأة، فضربه أخوها بالسيف ضرباتٍ، فسمي بالمضرَّب. ينظر: الشعر والشعراء ١/١٤٢، والأغاني ١٠/٤٦٠، والمؤتلف والمختلف للآمدي ٢٤٠.

فَقُلْتُ لَهَا: فِيئِي إِلَيْكِ فَإِنَّنِي حَرَامٌ وَإِنِّي بَعْدَ ذَاكَ لَبِيبُ[1]

قال ابنُ السِّيد: كلَّمتْه محبوبتُه وهو مُلَبٍّ، فتورَّع عنها، و"فيئي": ارجعي، و"إليكِ": أمرٌ ثانٍ، و"فَعِيل" هنا بمعنى: مُفعِّل، وهو نادر، وقولُه: بعد ذاك، أي: مع ذاك.

ع: وعلى كون "بعد" بمعنى "مع" خرَّجوا: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾[2]، وعن مُجاهدٍ أنه كان يقرؤها[3]: «وَٱلْأَرْضَ مَعَ ذَٰلِكَ».

وأجابوا بجوابٍ آخَرَ، وهو أن الدَّحْوَ غيرُ الخلق، فلا يتعارض مع قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾[4].

ع: قولُه: «نادرٌ جدًّا»: جاء منه[5]: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[6]، بمعنى: مُؤْلِم، و: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[7]، أي: مُبْدِعُها،

أَمِنْ رَيْحَانَةَ الدَّاعِي السَّمِيعُ[8]

---

(١) بيت من الطويل. ينظر: مجاز القرآن ١/١٤٥، ٢/٣٠٠، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/١٤٢، وجمهرة اللغة ١/٥٢١، وأمالي القالي ٢/١٧١، وكتاب الشعر ١/٣، وأمالي ابن الشجري ١/٢٥١، وخزانة الأدب ٢/٩٦.

(٢) النازعات ٣٠.

(٣) ينظر: المحتسب ٢/٣٥١، وشواذ القراءات للكرماني ٥٠٢.

(٤) فصلت ١١.

(٥) هو من "فَعِيل" بمعنى: مُفْعِل، لا بمعنى: مُفَعِّل.

(٦) جاءت في عدة مواضع، أولها: البقرة ١٠.

(٧) البقرة ١١١، والأنعام ١٠١.

(٨) صدر بيت من الوافر، لعمرو بن معدي كرب، وعجزه:

... يُؤَرِّقُنِي وأصحابي هُجُوعُ

ينظر: الديوان ١٤٠، والأصمعيات ١٧٢، ومجاز القرآن ١/٢٨٢، وجمهرة اللغة ٣/١٢٤٩، والزاهر ١/٨٠، وأمالي ابن الشجري ١/٩٨، وشرح التسهيل ٣/٨٢، والتذييل والتكميل ١٠/٣١٩، وخزانة الأدب ٨/١٧٨.

أي: المُسْمِع[1].

ع: ذكرتُ "بَعْدَ"؛ لأن بعض حروف الجر تكون بمعناها، فبيَّنت أنها ...[2] بمعنى "بَعْدَ"[3].

(خ٢)

* [«**موضعَ "بَعْدِ"**»]: ومنه: قولُ الشَّاطِبِيِّ رحمه الله:

أَوِ الوَاوُ عَنْ ضَمٍّ

أي: بعده، بدليل قولِه:

بَعْدَ كَسْرَةٍ[4][5]

شَبِّهْ بكافٍ وَبِهِ التعليلُ قَدْ يُعْنَى وزائدًا لتوكيدٍ وَرَدْ

(خ٢)

* قولُه: «**وقد**[6] **يُعْنَى**»: قال في "شرح الكافِية"[7]: كونُ الكاف الجارَّةِ حرفَ تشبيهٍ هو المشهور، ودلالتُها على التعليل كثيرةٌ. انتهى بنصِّه.

فقد يقال: إنه مخالفٌ لقوله: «**قد يُعْنَى**»، مع أن هذا البيت برُمَّته في "الكافِية"[8] نفسِها[9].

---

(١) الحاشية في: ١٧/أ.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) الحاشية في: ١٧/أ.

(٤) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

إذا ألفٌ أو ياؤها بعد كسرةٍ أو الواوُ عن ضمٍّ لَقِي الهمزَ طُوِّلا

ينظر: متن الشاطبية ١٤، البيت ١٦٨.

(٥) الحاشية في: ٥٣.

(٦) كذا في المخطوطة بالواو، ولعله تجوُّز.

(٧) شرح الكافية الشافية ٢/٨١١.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٨١١.

(٩) الحاشية في: ٥٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٥٥، ولم يعزها لابن هشام.

* [«وزائدًا»]: بزيادتها قال الأَخْفَشُ(١)، ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ﴾(٢)، وجعل "الذي" عطفًا على "الذي حاجَّ"، وأجاز أبو عَلِيٍّ(٣) كونَه عطفًا على المعنى، أي: أرأيت كالذي حاجَّ، أو كالذي مرَّ؟ فلا زيادةَ(٤).

واستُعملَ اسما وكذا عن وعلى　　　من أَجْلِ ذا عليهما مِنْ دخلا

(خ١)

* [«واستُعملَ اسمًا»]: قال الزَّمَخْشَرِيُّ(٥) في: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كَذَٰلِكَ﴾ الآيةَ(٦): إنه يجوز أن يكون "يطبع" مستأنفًا، والكافُ فاعلَ "كَبُرَ".

ورُدَّ بأن الظاهر عدم الاستئناف، وأن الكاف لا تقع اسمًا إلا في الشعر، إلا على قول الأَخْفَش(٧)، ولم يجئْ في النثر نحوُ: جاءني الذي كزيدٍ.

ع: لا تنفكُّ في الاستئناف، والكافُ متعلقة بـ"يطبع"، وأما أنَّ الكاف لم تقع اسمًا في التنزيل فقولٌ لا يطَّلعُ عليه إلا اللهُ تعالى، بل يجوز أن تكون في التنزيل حرفًا واسمًا، غايةُ ما فيه: أنها لم يدخل عليها ما يُعيِّنُ الاسميةَ(٨).

(خ٢)

* [«واستُعملَ اسمًا»]: فاعلًا، نحو:

---

(١) معاني القرآن ١/١٩٧، ٣٢٩.

(٢) البقرة ٢٥٩.

(٣) البغداديات ٤٠٠، والحلبيات ١٥٢.

(٤) الحاشية في: ٥٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٥٦، ولم يعزها لابن هشام.

(٥) الكشاف ٤/١٦٧.

(٦) غافر ٣٥، وتمامها: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾.

(٧) ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي ٢/١٠٨١، وشرح جمل الزجاجي ١/٤٧٨، والتذييل والتكميل ١١/٢٦٢.

(٨) الحاشية في: ١٧/أ.

كَالطَّعْنِ(١)

ونحو:

مَا هَدَاكَ إِلَى أَرْضٍ كَعَالِمِهَا وَلَا أَعَانَكَ فِي عَزْمٍ(٢)

واسمًا لـ"كان":

لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قُلَامَةٍ فَضْلًا لِغَيْرِكِ مَا أَتَتْكِ رَسَائِلِي(٣)

ومبتدأً، كقوله(٤):

كَالفِرَاءِ فَوْقَ ذُرَاهَا(٥)

(١) بعض بيت من البسيط، للأعشى، وهو بتمامه:

لا تنتهون ولا ينهى ذوي شططٍ كالطعن يذهب فيه الزيتُ والفُتُلُ

ينظر: الديوان ٦٣، والحيوان ٢٢٣/٣، والمعاني الكبير ٩٢٠/٢، والمقتضب ١٤١/٤، والأصول ٤٣٩/١، وكتاب الشعر ٢٥٦/١، والخصائص ٣٧٠/٢، وأمالي ابن الشجري ٥٣٨/٢، واللباب ٣٦١/١، وضرائر الشعر ٣٠١، وشرح الكافية الشافية ٨١٢/٢، والتذييل والتكميل ٢٦٤/١١، والمقاصد النحوية ١٢٣٢/٣، وخزانة الأدب ٤٥٣/٩.

(٢) بعض بيت من البسيط، لعمرو بن بَرَّاقة الهَمْداني، وهو بتمامه:

وما هَدَاكَ إلى أرضٍ كعالـمِها ولا أعانكَ في عَزْمٍ كعزَّامِ

ينظر: حلية المحاضرة ٢٤٨/١، وجمهرة الأمثال ١٢١/٢، وربيع الأبرار ٨٧/٣، وشرح التسهيل ١٧١/٣، والتذييل والتكميل ٢٦٤/١١، ومغني اللبيب ٨٧٢.

(٣) بيت من الكامل، لجميل بُثَينة. ينظر: الديوان ١٨٠، والشعر والشعراء ٥٠٠/١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٩١/١، والأغاني ٢٩٥/٨، والخصائص ٤١٨/٢، والمحكم ٤٧٤/٨، وشرح التسهيل ١٧١/٣، والتذييل والتكميل ٢٦٤/١١، وخزانة الأدب ٢٢٢/٥.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) بعض بيت من الخفيف، وهو بتمامه:

أبدًا كالفِرَاءِ فوق ذُراها حينَ يطوي المسامعَ الصرَّارُ

الفِرَاء: الحُمُر الوحشية، وذُرَاها: أعالي الجبال، والصرَّار: الطير الذي يصيح بالليل. ينظر: شرح الكافية الشافية ٨١٣/٢، والمقاصد النحوية ١٢٣٣/٣.

ومجرورةً، كقوله[1]:

عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ[2]

وقولِه[3]:

تَيَّمَ القَلْبَ حُبُّ كَالبَدْرِ لَا بَلْ فَاقَ حُسْنًا مَنْ تَيَّمَ القَلْبَ حُبَّا[4]

ولَمَّا قيَّد اسمية "عن" و"على" بوجود "مِنْ" عُلِم أن اسمية الكاف لا تتقيَّد[5].

* [«**واستُعملَ اسمًا**»]:

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ [يَنْهَى][6] ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ[7]

فالكاف فاعلٌ، لا يقال: التقدير: شيءٌ كالطعن، كما قيل في: ﴿وَدَانِيَةً﴾[8]: إن التقدير: وجنةً دانيةً؛ لأن حذف الموصوف وإقامةَ الصفة عنه قبيحٌ، والوجهُ في "دانية": عطفُه على "متكئين"، وأما:

(١) هو العجَّاج.

(٢) بعض بيت من مشطور الرجز، وهو بتمامه:

يَضْحَكْنَ عن كالبَرَدِ المُنْهَمِّ

المُنْهَمّ: الذائب. ينظر: ملحقات الديوان ٣٢٨/٢، وإصلاح المنطق ١٨٥، وجمهرة اللغة ١٧١/١، وشرح القصائد السبع ١٤٩، واللباب ٣٦٢/١، والتذييل والتكميل ٢٦٣/١١، ومغني اللبيب ٢٣٩، والمقاصد النحوية ١٢٣٥/٣، وخزانة الأدب ١٦٦/١٠.

(٣) لم أقف له على نسبة.

(٤) بيت من الخفيف. ينظر: شرح التسهيل ١٧٠/٣، والتذييل والتكميل ٢٦٣/١١، وخزانة الأدب ١٦٨/١٠.

(٥) الحاشية في: ٥٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٥٦/١، ٣٥٧، إلا المبتدأة وثاني مثالَيْ المجرورة، ولم يعزها لابن هشام.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٧) بعض بيت من البسيط، للأعشى، تقدم قريبًا.

(٨) الإنسان ١٤، وقبلها: ﴿مُتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا﴾.

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالٍ[1]

فضرورةٌ، وقال[2]:

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ[3]

الكافُ الثانية اسمٌ؛ لدخول الجار، فأما:

وَلَا لِلِمَا بِهِمْ[4]

فالثانيةُ زائدة، لا اسمٌ؛ لأنه لم تثبت اسميتُها، وجاء:

(١) بعض بيت من الوافر، للنابغة الذبياني، وهو بتمامه:

كأنَّكَ من جِمال بني أُقَيشٍ يُقَعقَعُ خَلْفَ رِجلَيْه بشَنِّ

الشاهد: حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ضرورةً، والتقدير: كأنك جملٌ مِنْ جِمَال. ينظر: الديوان ١٢٦، والكتاب ٣٤٥/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٩/١، ومجاز القرآن ٤٧/١، والمقتضب ١٣٨/٢، والأصول ١٧٨/٢، وشرح جمل الزجاجي ٢٢٠/١، والمقاصد النحوية ١٥٥٩/٤، وخزانة الأدب ٦٧/٥.

(٢) هو خِطَام المجاشعي.

(٣) بيت من مشطور السريع الموقوف. صاليات: أي: مُسْودّات من النار، ويُؤَثْفَين: من أثفيت القِدر إذا جعلت لها أثافي. ينظر: الكتاب ٣٢/١، والمقتضب ٩٧/٢، والأصول ٤٣٨/١، وجمهرة اللغة ١٠٣٦/٢، وتهذيب اللغة ١٠٩/١٥، والخصائص ٣٧٠/٢، والمرتجل ٢٣٤، وضرائر الشعر ٣٠٤، والتذييل والتكميل ٢٦١/١١، ومغني اللبيب ٢٣٩، والمقاصد النحوية ٢١٢٩/٤، وخزانة الأدب ٣١٣/٢.

(٤) بعض بيت من الوافر، لمسلم بن معبد الوالبي، وهو بتمامه:

فلا واللهِ لا يُلْفَى لِمَا بي ولا لِلِمَا بهم أبدًا دواءُ

ينظر: معاني القرآن للفراء ٦٨/١، والمحتسب ٢٥٦/٢، والإنصاف ٤٦٥/٢، وشرح جمل الزجاجي ٢٦٣/١، وشرح التسهيل ٣٠٤/٣، والتذييل والتكميل ٩٦/٥، ومغني اللبيب ٢٤٠، والمقاصد النحوية ١٥٨٩/٤، وخزانة الأدب ٣٠٨/٢.

وَزَعْتُ بِكَالهِرَاوَةِ أَعْوَجِيٍّ إِذَا وَنَتِ الرِّيَاحُ جَرَى وَثَابَا[1]

وقال[2]:

أَبِيتُ عَلَى مَيٍّ

البيتَ[3]، وقال[4]:

عَلَى كَالخَنِيفِ السَّحْقِ يَدْعُو بِهِ الصَّدَى[5][6]

* فرعٌ: ما زيدٌ كعمرٍو ولا شبيهًا به: إن نصبت "شبيهًا"؛ فإما عطفٌ على

(١) بيت من الوافر، لابن غادية السُّلَمي. وزعت: كففت، وأعوجيّ: منسوب إلى أعوج، وهو فرس معروف، وونَتْ: ضعفت، وثاب: جاء بجَرْيٍ بعد جَرْيٍ. ينظر: معاني القرآن للفراء ٨٥/٣، وأدب الكاتب ٥٠٥، وجمهرة اللغة ١٣١٨/٣، والزاهر ٣٢٤/٢، والاقتضاب ٣٣٤/٣، وشرح جمل الزجاجي ٤٧٨/١، والتذييل والتكميل ٢٦٢/١١.

(٢) هو ذو الرمة.

(٣) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

أبيتُ على مَيٍّ كئيبًا وبَعْلُها على كالنَّقا من عالجٍ يتبطَّحُ

روي: «على مثل النَّقَا»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان ١٢١٠/٢، والخصائص ٣٧١/٢، وضرائر الشعر ٣٠٢، والتذييل والتكميل ٢٦٣/١١، وخزانة الأدب ١٦٧/١٠.

(٤) هو امرؤ القيس، وقيل: سلامة العجلي.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

... له قُلُبٌ عُفَّى الحِيَاضِ أُجُونُ

الخَنِيف: ثوب رديء من الكَتَّان، والسَّحْق: البالي، والصَّدَى: ذكرُ البوم، والقُلُب: جمع قليب، والعُفَّى: جمع عافٍ، وهو الدارس، والأُجُون: التي تغيَّر ماؤها. ينظر: ديوان امرئ القيس ٢٨٣، وغريب الحديث لأبي عبيد ١٧٦/١، وجمهرة اللغة ١٣١٨/٣، وتهذيب اللغة ١٨٦/٧، وسر صناعة الإعراب ٢٨٧/١، والاقتضاب ٣٣٧/٣، وضرائر الشعر ٣٠٢، والتذييل والتكميل ٢٦٣/١١.

(٦) الحاشية في: ٥٣، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٣٥٦/١ من قوله: «لا يقال: التقدير» إلى: «متكئين»، ولم يعزها لابن هشام.

(٧) الحاشية في: ٥٣.

الكاف على أنها اسم، أو على محل الجار والمجرور إن جعلتها حرفًا، فإنْ خَفَضَ المعطوفَ فقد نفى أن يكون كشبيه عمرٍو، فأثبت له شبيهًا، وأنَّ زيدًا لا يشبهه، ولا يشبهُ مَنْ يشبهه، كذا قال س[1]، والأَخْفَشُ[2].

وأجاز الفَارِسيُّ[3] أن لا يكون أثبت له شبيهًا، وذلك على زيادة الكاف.

وقال الأَخْفَشُ: إذا نصبت لم تُثبِت شبيهًا، وهذا الذي قاله نصَّ عليه س.

ع: ليُنْظَرْ في فائدة النصب؛ فإن قولك: ما زيدٌ كعمرٍو، ينفي المشابهةَ، فكيف جاز: ولا شبيهًا، وهو بتقدير: ولا هو شبيهًا؟[4]

ومذْ ومنذُ اسمانِ حيث رفعا أو أوليا الفعل كجيتُ مُذْ دَعا

(خ٢)

* قولُه: «**حيثُ رَفَعَا**»: قال الكِسَائيُّ[5]: فاعلٌ بفعل مضمر.

رُدَّ بقولهم: مذْ أنَّ الله خَلَقَه، والجملةُ لا تكون فاعل[6]، قاله ابنُ عُصْفُورٍ[7]، وهذا أَفْسَدُ ما يُسمع؛ إذ لا جملةَ هنا.

وقال الزَّجَّاجيُّ[8]: ما[9] خبرٌ، وما بعدها مبتدأٌ، أي: بيني وبين لقائه يومان.

الفارسيُّ[10]، وأبو بَكْرٍ[11]: "مذْ" مبتدأٌ، والتقدير: أَمَدُ ذلك يومان.

---

(١) الكتاب ١/٦٩.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٥٧، وسر صناعة الإعراب ١/٢٩٥.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/٢٩٥.

(٤) الحاشية في: ٥٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٥٧، ٣٥٨.

(٥) ينظر: عمدة الكتاب ٢٦٤، وشرح جمل الزجاجي ٢/٦٠.

(٦) كذا في المخطوطة، والوجه: فاعلًا.

(٧) شرح جمل الزجاجي ٢/٦٠.

(٨) الجمل ١٥١.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب: مُذْ.

(١٠) الإيضاح ٢٠٨.

(١١) الموجز ٥٩، ورأيه في الأصول ٢/١٣٧ موافق لرأي الزجّاجي، وينظر: الإيضاح ٢٦١ (ت.

ويَرُدُّ قولَ الزَّجَّاجيِّ: مذْ يومُ الجمعة؛ إذ لا يصح تقديره؛ لأن بينكما أكثرَ من يوم الجمعة، بخلاف أن يقدَّر: أوَّلُ ذلك يومُ الجمعة.

ع: فيُقدَّر في الحال: الأمدُ، وفي الماضي: الأولُ، ولم يتعرَّض الناظمُ لمعنًى في الرفع[1].

* قولُه: «**أُولِيَا الفعلَ**»: لا يكون الفعل إلا ماضيًا، لا يجوز: مذْ يقوم؛ لأن عاملها لا يكون إلا ماضيًا، فلا يجتمع الماضي والمستقبل.

فإن قلت: جَوِّزْه على معنى حكاية الحال.

فإنهم منعوا ذلك؛ لئلا يجتمع مجازان: هذا، وتقديرُ الزمان؛ فإن[2] المعنى: مذْ زمنِ يقوم، وإن كانوا إذا صرَّحوا بالزمان أجازوا المضارع على حكاية الحال.

هذا كلام ابنِ عُصْفُورٍ[3]، وقياسُ مَنْ قال: إنها مضافة للجملة، وإنه لا زمانَ مقدرَ؛ أن يجيز ذلك، كذا ظَهَر لي، ولا أعلم فيها نصًّا، وقد يقال: إن لها ما يعارضُ، وهو أنه حينئذٍ بتأويل المصدر، وتأويلِ الماضي[4].

* قولُه: «**أو أُولِيَا الفعلَ**»: لم يذكر إيلاءَها الجملةَ الاسمية، وكذا في "الكِتَاب"[5]؛ فإنه قال: ومما يضاف إلى الفعل: قولُك: ما رأيته مذْ كان عندي، ومنذُ جاءني، فصرَّح بإضافة "مذْ" إلى "كان"، و"منذُ" إلى "جاءني"، ولم يذكر إضافتَهما للاسمية، والحقُّ جواز ذلك، لكن بقلَّةٍ، قال[6]:

=

فرهود)، وتوجيه اللمع ٢٤٠، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٦٠، والتذييل والتكميل ٧/ ٣٣٩.

(١) الحاشية في: ٥٤.

(٢) مكررة في المخطوطة.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٦١.

(٤) الحاشية في: ٥٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/ ٣٥٩، ٣٦٠.

(٥) ٣/ ١١٧.

(٦) هو الكُمَيت بن معروف الأسدي.

وَمَا زِلْتُ مَحْمُولًا عَلَيَّ ضَغِينَةٌ وَمُضْطَلِعَ الأَضْغَانِ مُذْ أَنَا يَافِعُ[1][2]

وإن يَجُرّا في مُضِيّ فكمن هما وفي الحُضور معْنى فِي استبن

(خ١)

* فصلٌ في "مذْ" و"منذُ": يكونان اسمين وحرفين، والغالبُ على "مذ" الاسميةُ؛ لأنهم تصرَّفوا فيها بالحذف، وعلى "منذُ" الحرفيةُ.

ولا يخلو: إما أن يدخلا على حاضرٍ، أي: ما يُشار إليه بـ: الآنَ، والحين، والساعة، كـ: ما رأيته منذُ هذا اليومِ، ومنذُ هذه الساعةِ، ومذْ عامِنا، ومذْ هذا العامِ، أو لا:

إن دخلا عليه فمعناهما الغايةُ، فإذا قلت: ما رأيته مذ اليومِ، فقد بيَّنت أن غاية انقطاع الرؤية اليومُ، وإن دخلتا على الماضي جاز فيه الرفعُ والجرُّ، والخفضُ في "منذُ" أقوى من الرفع، و"مذْ" بالعكس، لِمَا بيَّنا من غَلَبة الحرفية على "منذُ"، وبالعكس.

ثم إن كان الزمان الماضي معدودًا؛ فإن رَفَعْتَه كانا بمنزلة: أَمَد، وغاية، نحو: ما رأيته مذْ يومان، أي: أَمَدُ انقطاع الرؤية يومان، وإن خَفَضْتَه كانا للظرفية، فإذا قلت: ما رأيته مذْ يومين، فقد بَيَّنت أن انقطاع الرؤية في اليومين، وإن كان مؤقتًا غيرَ معدود؛ فإن رَفَعْتَه كانا بمعنى: أوَّل، نحو: ما رأيته مذْ يومُ الجمعة، وإن خَفَضْتَه كانا لابتداء الغاية[3].

(خ٢)

* الزمانُ إن كان حالًا جَرَّاه دائمًا، ففي قوله: «**وإن يَجُرَّا**» إشكالٌ.

والجواب: أن ذلك لتقسيم المجرور، لا للشك، ولا للتقسيم في الحال.

---

(١) بيت من الطويل. مضطلع الأضغان: حامل الأحقاد. ينظر: الديوان ٦٥، والكتاب ٢/٤٥، والمخصص ٥/٥٦، والاقتضاب ٢/٢٨٣، وشرح التسهيل ٢/٢١٨، والتذييل والتكميل ٧/٣٣٥، والمقاصد النحوية ٣/١٢٥٧.

(٢) الحاشية في: ٥٤.

(٣) الحاشية في: ١٧/ب.

وإن دخلت "مذْ" على الماضي فتميمٌ وبعضُ الحجازيين يرفعون، وجمهورهم يجرُّون، وإن دخلت "منذُ" —ولا يَتَكلَّمُ بها إلا الحجازُ- فكما تقدَّم في "مذْ": جمهورُهم يجرُّ، وبعضهم يرفع[1].

والحالُ: أن تميمًا لا تجرُّ الماضيَ، بل الحالَ، فأما الماضي فيرفعونه بـ"مذْ"، ولا يستعملون "منذُ" أصلًا[2].

* شرطُ الماضي: أن لا يُعطف عليه ماضٍ، لا تقول: مذْ يومِ الجمعة ويومِ الخميس، ولا العكسُ؛ لأنها في الماضي لابتداء الغاية، كما ذكر الناظم[3]، وعلى كلامه انتشى[4] فسادُ هذا الفرع؛ لأن: مذْ يومِ الخميس يقتضي أنك لم تره يومَ الجمعة، ويومُ الجمعة إذا ذُكر اقتضى أنك رأيته في أوله، فتناقض، وفي الآخر أيضًا تناقضٌ، وأصلُ هذا: أن ما جُعل مَبْدَأً فإن الرؤية حصلت في أوله، ثم استمرَّ النفي.

وإذا نصبت الثاني بتقدير: ما رأيت؛ فإن كنت قد بدأت بالمتأخر جاز؛ لأنك أخبرت بابتداء انقطاع الرؤية من يوم الخميس، ثم قلت: ويومَ الأربعاء، أي: وما رأيته أيضًا يومَ الأربعاء، وإن عكست لم يَجُز؛ لأنه عِيٌّ.

وأما الحالان فيتعاطفان، نحو: مذْ يومِنا وليلتِنا، و: عامِنا وشهرِنا، أو بالعكس، ويكون مِن ذِكْر خاصٍّ بعد عامٍّ.

ولا يُعطف ماضٍ على حالٍ، ولا عكسُه؛ لاختلاف معنى "مذْ" و"منذُ" بالنسبة إليهما، فإن جعلت الثانيَ منصوبًا بتقدير فعلٍ جاز، فإن كان المتقدمُ حالًا فهو من عطف العام على الخاص، أو العكسُ فالعكسُ، وأما مَنْعُ ابنِ عُصْفُورٍ[5] عطفَ الحالِ

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٥٦، والتذييل والتكميل ٧/٣٤٣، والمزهر ٢/٢٧٦ (عن "النوادر" ليونس بن حبيب).

(٢) الحاشية في: ٥٤، ونقل ياسين في حاشية الألفية ١/٣٦٠ أولها، ولم يعزه لابن هشام.

(٣) في قوله المتقدِّم:

وإنْ يَجُرَّا في مضيٍّ فكـ"مِنْ"

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: انبنى.

(٥) شرح جمل الزجاجي ٢/٥٨، ٥٩.

على الماضي؛ لأنه عِيٌّ؛ فمردودٌ[1].

* قولُه: «**فكـ"مِنْ"**»: المرادُ: التي لابتداء الغاية، وقال ابنُ عُصْفُورٍ[2]: إنها للغاية، كما في: أخذته من التابوت؛ ألا ترى أن ابتداءِ الأَخْذِ وانتهاؤه[3] التابوتُ؟ قال: وكذا في المعدود، نحو: مذْ ثلاثةِ أيام، هي أيضًا للغاية.

وتلخَّص أن الزمان بعدها[4] ثلاثة: ماضٍ، كـ: يوم الجمعة، وحاضرٌ، ومعدودٌ.

وإذا وقع بعدهما عددٌ فقيل: لا يُعتدُّ إلا بالكامل، فلا بدَّ أن يكون جميعُ الثلاثة لم تره فيها، وقيل: يعتدُّ بالناقص الأولِ، فإذا رأيته ظهرَ الجمعة، ثم لم تره إلى ظهر الاثنين قلت: مذ ثلاثةِ أيام، وقيل: تعكسُ، فالمثالُ واحدٌ، وقيل: يعتدُّ بالناقصَيْن، فتقول: مذْ أربعةِ أيام، والأقيسُ الأولُ؛ لأن تسمية الناقص يومًا مجازٌ، ولا يعتدُّ بناقصٍ إلا مع يومٍ كاملٍ، فلا يجوز إن رأيته ظهرَ الجمعة، ثم لم تره إلى ظهر السبت أن تقول: مذ يومين؛ لأن الكلام كلَّه مجازٌ، فلم تختلط الحقيقةُ بالمجاز[5].

وبعد مِن وعِن[6] وباءٍ زيدَ ما　　　فلم تَعُق عن عَمِلٍ[7] قد علما
وزيدَ بعدَ رُبَّ والكافِ فكف　　　وقد تَليهما وجَرٌّ لم يُكف

(خ٢)

* [«**والكافِ**»]:

---

(١) الحاشية في: ٥٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٦٠، ٣٦١، ولم يعزها لابن هشام.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/٤٩٢، ٢/٥٥.

(٣) كذا في المخطوطة وعند ياسين، والوجه: وانتهاءَه.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند ياسين: بعدهما.

(٥) الحاشية في: ٥٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٦١، ٣٦٢، ولم يعزها لابن هشام.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعله سهو، والصواب: عَن.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعله سهو، والصواب: عَمَلٍ.

هِيَ الخَمْرُ تُكْنَى الطِّلَاءَ كَمَا الذِّئْبُ يُكْنَى أَبَا جَعْدَهْ[1][2]

وحُذِفَتْ رب فجرت بعد بل والفاْ وبعدَ الواوِ شاعَ ذا العمل

(خ١)

* [«**والفا**»]: أنشد أبو عَلِيٍّ في "التَّذْكرة"[3]:

فَإِمَّا تُعْرِضِنَّ أُمَيْمَ عَنِّي وَيَنْزِغْكِ الوُشَاةُ أُولُو النِّيَاطِ
فَحُورٍ قَدْ لَهُوتُ بِهِنَّ عِينٍ نَوَاعِمَ فِي المُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ[4]

وقال: هذا يدل على قول س[5] في:

وَبَلَدٍ[6]

(١) بيت من المتقارب، ينسب لعَبِيد بن الأبرص، قال ابن دريد: «هكذا تُكُلِّم بهذا البيت، وهو غير مستقيم الوزن، وهو ناقص، وكذا يروى»، وبمثله قال ابن السِّيد، وقد رُوي مستقيمَ الوزن رواياتٍ. الشاهد: كفُّ الكاف الجارَّة عن عملها بـ"ما" الزائدة في: "كما الذئبُ". ينظر: الديوان ٦٢، وغريب الحديث لأبي عبيد ٣٩٥/١، وأدب الكاتب ١٦٦، وجمهرة اللغة ٤٤٨/١، والأغاني ٣٣٢/٢٢، وتهذيب اللغة ٢٢٥/١، والمحكم ٢١٧/٩، والاقتضاب ٨٨/٢، ١٤٩/٣، وخزانة الأدب ٣٣١/٥.

(٢) الحاشية في: ٥٥.

(٣) لم أقف عليه في مختارها لابن جني، ولا في غيره من كتبه التي بين يدي.

(٤) بيتان من الوافر، للمتنخِّل الهذلي. النِّيَاط: الأحقاد، والمروط: جمع مِرْط، وهو إزار له عَلَم، والرِّيَاط: جمع رِيطة، وهي المِلْحفة. ينظر: ديوان الهذليين ١٩/٢، وشرح أشعار الهذليين ١٢٦٧/٣، وأمالي ابن الشجري ٢١٧/١، واللباب ٣٦٦/١، وضرائر الشعر ١٤٥، وشرح التسهيل ١٨٨/٣، والتذييل والتكميل ٣١٤/١١، والمقاصد النحوية ١٢٧٨/٣.

(٥) الكتاب ١٠٦/١، ١٢٨/٣.

(٦) كلمة جاءت في عدة أبيات، منها قول أبي النَّجْم العجلي من مشطور الرجز:

وبَلَدٍ تَحْسَبُه مَكْسوحا

مكسوح: خالٍ. ينظر: الديوان ١٢٣، والرواية فيه: «ومَهْمَهٍ»، والكتاب ١٢٨/٣، وأساس البلاغة (ط و ح) ٢٨٦، والتذييل والتكميل ١٨/٧، وخزانة الأدب ٢٦/١٠.

ونحوِه: إنه على اضما[1] "رُبَّ"، لا على أن الواو صارت بدلًا من الجارِّ[2]، كما صارت في القَسَم؛ ألا ترى أن الفاء لا يجوز ذلك فيها[3]، ولا في "بل" في قوله[4]:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الأرجاء[5] قَتَمُهْ[6]؟

ع: كان وجهُ القياس أنهم قالوا: والله[7]، وأن الأصل: بالله، فأُتي بالواو عوضًا في اللفظ ...[8]، فكذا في:

وَبَلَدٍ

ولم يقع ذلك في "بل" والفاء، فلا يمكن ادّعاؤه[9]، فثَبَت أنه ليس على ذلك، ووجوبُ أن يُحكم بحكم النظير ...[10].

وفرَّق في موضعٍ آخَرَ[11] بين البَدَلين، فقال: إن البدل في: والله[12] بدلٌ تصريفي؛ لقُرْب المخرَج، وفي:

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: إضمار.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) هو رُؤْبة بن العجّاج.

(٥) انقطع آخرها في المخطوطة، ولعلها كما أثبت، ولا يستقيم بها الوزن، ولم أقف عليها في شيء من مصادر البيت، والرواية: الفِجَاج.

(٦) بيت من مشطور الرجز. قَتَمه: غُباره. ينظر: الديوان ١٥٠، والمحكم ٤/٤٧٠، والإنصاف ٢/٤٣١، واللباب ١/٣٦٦، وشرح جمل الزجاجي ١/٤٦٩، وشرح التسهيل ٣/١٨٩، والتذييل والتكميل ١١/٣١٥، ومغني اللبيب ١٥٢، والمقاصد النحوية ٣/١٢٦٦.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١١) كتاب الشعر ١/٤٣.

(١٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

وَبَلَدٍ

-عند مَنْ يراه- ليس كذلك، بل هو كقولهم: أَللهِ لَأفعلنَّ[1].

(خ٢)

* قولُه: «**وبعدَ الواوِ**»: كقول مِسْكِينٍ[2] الدَّارِمِيِّ:

وَإِخْوَانِ

خ[3]: «فِتْيَانِ»،

صِدْقٍ

أي: يَصْدُقُون في الود،

لَسْتُ مُطْلِعَ بَعْضِهِمْ عَلَى سِرِّ بَعْضٍ غَيْرَ أَنِّيَ جِمَاعُهَا

لِكُلِّ امْرِئٍ شِعْبٌ مِنَ القَلْبِ فَارِغٌ وَمَوْضِعُ نَجْوَى لَا يُرَامُ اطِّلَاعُهَا

يَظَلُّونَ شَتَّى فِي البِلَادِ وَسِرُّهُمْ إِلَى صَخْرَةٍ

أي: مضمومٌ إليها، فحَذَف المتعلَّق،

أَعْيَا الرِّجَالَ انْصِدَاعُهَا[4][5]

وقد يُجر بسوى رُبَّ لَدَى حَذْفٍ وبَعْضُه يُرى مطردا

---

(١) الحاشية في: ١٧/أ.

(٢) هو ربيعة بن عامر بن أُنيف، لُقب مسكينًا ببيتٍ قاله، شاعر إسلامي، بينه وبين الفرزدق مهاجاة. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٣٠٩/٢، والشعر والشعراء ٥٣٦/١، والأغاني ٣٥٢/٢٠.

(٣) هي رواية المصادر التي وقفت عليها ما عدا التذييل والتكميل، ورواية مطبوعتَيْ الديوان: «أُوَاخِي رجالًا».

(٤) أبيات من الطويل. جِمَاع الشيء: ما يجمعه، وشِعْب: شِقٌّ وجانبٌ. روي: «أُوَاخِي رجالًا» بدل «وإخوانِ صدق»، ولا شاهد فيها. ينظر: الديوان ٥٢ (ت. الجبوري والعطية)، ٧١ (ت. صادر)، والكامل ٨٨٠/٢، وأمالي القالي ١٧٦/٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ١١١٥/٢، والاقتضاب ١١٥/٢، والحماسة البصرية ٨٦٢/٢، والتذييل والتكميل ١٥٩/٤.

(٥) الحاشية في: ٥٥.

الإِضَافَةُ

(خ١)

* هي في اللغة[1]: إِلْصَاقُ شيءٍ بغيره، قال[2]:

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا ... إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ[3] جَدِيدٍ مُشَطَّبِ[4]

أي: أَلْصَقْنا[5].

نونا تلي الإعراب أو تنوينا ... مما تضيف احذف كطور سينا

(خ١)

* [«**نونًا تَلِي الإعرابَ**»]: نحو: ﴿نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ﴾[6]، و﴿مُرْسِلُوا النَّاقَةِ﴾[7]، و﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾[8]، ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَوٰةِ﴾[9]، و﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[10]، ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾[11][12].

---

(١) ينظر: المحكم ٨/٢٣٠.

(٢) هو امرؤ القيس.

(٣) كذا في المخطوطة مضبوطًا بلا تنوين، ولعل الصواب: حَارِيٍّ، بالتنوين، وبه يسلم البيت من زحاف الكَفِّ، وهو حذف السابع الساكن. ينظر: الوافي في العروض والقوافي ٤١.

(٤) بيت من الطويل. حاري: رَحْل منسوب إلى الحِيرة، ومشطَّب: فيه خطوط. ينظر: الديوان ٥٣، وغريب الحديث لأبي عبيد ١/١٣٩، وجمهرة اللغة ٢/٩٠٩، والمحكم ٣/٤٣٨، واللباب ١/٣٨٧، وخزانة الأدب ٧/٤١٨.

(٥) الحاشية في: ١٧/أ.

(٦) السجدة ١٢.

(٧) القمر ٢٧.

(٨) المائدة ١.

(٩) الحج ٣٥.

(١٠) المائدة ٦٤.

(١١) الحج ١٠.

(١٢) الحاشية في: ١٧/أ.

(خ٢)

* قولُه: «**نونًا**»: يُحذَف للإضافة أربعةُ أمور:

اثنان بلزومٍ وتقييدٍ:

الأول: ["أَلْ"](١) بشرط كون الإضافة محضةً، أو غيرَ محضة؛ والأولُ غيرُ مثنًى ولا جمعٍ على حَدِّه، والثاني مجردٌ من "أَلْ".

الثاني: النون إن وَلِيت الإعرابَ، و:

ضَارِبِيْنَ القِبَابِ(٢)

و:

مُحْتَضِرُونَهُ(٣)

مؤوَّل.

وواحدٌ بلزومٍ وإطلاقٍ، وهو التنوين، نحو: غلامك، وسيبويه البصرةِ، وعرفات مكةَ، وجَوارِيْك.

وواحدٌ بجوازٍ وتقييدٍ، وهو تاء التأنيث إن لم يقع لبسٌ بحذفها، نحو: ﴿عُدَّهُ﴾(٤)، ﴿غَلَبِهِمْ﴾(٥)، ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾(٦)، ولا يجوز في: شجرة زيدٍ، وثمرة

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه، وهو عند ياسين في حاشية الألفية ١٧٩/ب (مخطوطتها المحفوظة في جامعة الملك سعود بالرقم ٧٠٣١، وليست في المطبوع).

(٢) بعض بيت من الخفيف، لم أقف له على نسبة، تقدَّم بتمامه في باب النكرة والمعرفة.

(٣) بعض بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، وقيل: إنه مصنوع، وهو بتمامه:

ولم يَرْتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرُونَهُ جميعًا وأيدي المُعْتَفِين رَوَاهِقُهْ

ينظر: الكتاب ١٨٨/١، والحجة ٣٦٣/٢، والحلبيات ٣٢١، وشرح جمل الزجاجي ٥٥٩/١، وشرح التسهيل ٨٤/٣، والتذييل والتكميل ٣٤١/١٠، وخزانة الأدب ٢٧١/٤.

(٤) التوبة ٤٦، وهي قراءة محمد بن عبدالملك بن مروان. ينظر: المحتسب ٢٩٢/١، وشواذ القراءات للكرماني ٢١٥.

(٥) الروم ٣.

(٦) الأنبياء ٧٣، وبالجر: النور ٣٧.

عمرٍو؛ للإلباس، كما لا يجوز في "الشجر" أن يؤنث إذا صُغِّر؛ لئلا يُلبِس، ولا في "خمس" أن يؤنث[1].

* قولُه: «تَلِي الإعرابَ»: ومِنْ ثَمَّ قيل في "ذلك": إن الكاف حرف خطاب، بدليل قولهم: ذانك؛ فلو كانت مضافًا إليه لحُذِفت النون.

فإن قلت: فما تقول في ملازم الإضافة؟

قلت: حُذِف منه نونٌ وتنوينٌ قارَنَا وَضْعَه قبل الإضافة، ومِنْ ثَمَّ قال س[2]: وسألته عن رجل سُمِّي بـ"أُلِي"[3] و"ذَوِي"، فقال: أقول: هذا ذَوُون، وأُلُون؛ لأن النون إنما سقطت في "أُولي" و"ذَوِي" للإضافة، فإذا أفردتها عادت النون، وهو بمنزلة رجل سُمِّي "ضاربو" من: ضاربو زيدٍ، قال الكُمَيْتُ:

فَلَا أَعْنِي بِذَلِكَ أَسْفَلِيكُمْ وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الذَّوِينَا[4][5]

* [«نونًا تَلِي الإعرابَ»]: نحو: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ﴾[6]، ﴿إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ﴾[7]، ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾[8][9].

والثاني اجرر وانو من أو في إذا لم يصلح الا ذاك واللام خذا

(خ١)

---

(١) الحاشية في: ٥٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٦٦، ٣٦٧، ولم يعزها لابن هشام إلا ضمنًا بعد ذلك.

(٢) الكتاب ٣/٢٨٢، والمنقول عبارة السيرافي في شرح كتاب سيبويه ٤/٤٩ (ط. العلمية).

(٣) كذا في المخطوطة بلا واو، والمشهور: أولي.

(٤) بيت من الوافر. الذوين: الأشراف. ينظر: الديوان ٤٦٦، والكتاب ٣/٢٨٢، والحلبيات ١٥٥، وسفر السعادة ١/١٣٢، والتذييل والتكميل ١/١٦٠، وخزانة الأدب ١/١٣٩.

(٥) الحاشية في: ٥٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٦٨، ولم يعزها لابن هشام.

(٦) القصص ٧.

(٧) القمر ٢٧.

(٨) العنكبوت ٣٣.

(٩) الحاشية في: ٥٦.

* [**«واللامَ خُذَا»**]: ضابطُ هذا: أن يكون الثاني غيرَ ظرفٍ، بل كلٌّ للأول، والأولُ جزؤُه، ولا يصحُّ إطلاقُ أحدِهما عن الآخر، نحو: يدُ زيدٍ، أو يكونا متباينَيْنِ[1].

(خ٢)

* جماعةٌ من النحويين أَخَّروا الكلامَ على بيان الحرف الذي يُقدَّر للإضافة عن الكلام على أحكامها، وهو أَوْلى؛ لأن الأهم يستحق التقديمَ، ولا شكَّ أن معرفة كونِ الإضافة محضةً أو غيرَ محضةٍ؛ وكونِ المضاف يقترن بـ"أَلْ" أو لا؛ وكونِه يكتسب من المضاف إليه التذكيرَ والتأنيثَ؛ وكونِه لا يكون مساويًا للمضاف معنًى؛ أَهَمُّ[2].

* [**«والثانيَ اجْرُرْ»**]: قيل: بجارٍّ مقدَّرٍ، ويردُّه: أن الجار لا يُحذَف ويبقى عملُه إلا في ضرورةٍ أو نادرِ كلامٍ، وقيل: بالمضاف؛ لنيابته عن الجار، وهو الصحيح[3].

* قولُه: «**وانْوِ "مِنْ"**»: تختص هذه الإضافةُ بجواز إتباع مخفوظها[4] للمضاف، وبالنصب على الحال والتمييز، والإتباعُ أقلُّ الأوجه الأربعة؛ لأن التابع لا يكون في معنى المشتق إلا قليلًا، والحالُ يكثر فيها ذلك.

وتختص الإضافةُ التي بمعنى "في" بجواز انتصاب المضاف إليه على الظرفية[5].

* «**"مِنْ"**» بشرطين:

أحدهما: أن يكون المضاف بعضَ المضاف إليه.

والثاني: أن يكون صالحًا للإخبار عنه به.

وذلك كـ: خاتم فضةٍ، وثوب خَزٍّ، وباب ساجٍ، وخمسة دراهمَ.

---

(١) الحاشية في: ١٧/أ.

(٢) الحاشية في: ٥٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٧١، ولم يعزها لابن هشام.

(٣) الحاشية في: ٥٦.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب: مخفوضها.

(٥) الحاشية في: ٥٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٧٠، مفرَّقةً في موضعين، ولم يعزها لابن هشام.

وخَرَج بالأول: نحو: يوم الخميسِ، وبالثاني: نحو: يد زيدٍ[1].

* قولُه: «**أو "في"**»: وذلك بشرط كونِ الثاني زمانًا للأول، كـ: ﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾[2]، ﴿ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ ﴾[3]، ﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾[4]، أو مكانًا له، نحو: ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ ﴾[5][6].

* قولُه: «**وانْوِ "مِنْ" أو "في"**»: قال الزَّمَخْشَرِيُّ[7] في قوله سبحانه: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ﴾[8]: أُضيف الشِّقاقُ إلى الظرف على طريق الاتِّساع، مثل: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾[9]، وأصلُه: مكرٌ الليلَ، أو على أَنْ جُعِلَ البَيْنُ مُشاقًّا، والليلُ والنهارُ ماكرَيْن، على حدِّ قولهم: نهارُك صائمٌ[10]. انتهى.

وفي "شرح"[11] ابنِ النَّاظِم: الإضافةُ في نحو: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾[12] إما على جَعْل الظرف مفعولًا به على سعة الكلام، وإما بمعنى "في" على بقاء الظرفية، ثم قال: والأول متفق عليه، والثاني مختَلَف فيه، والأخذُ بالمتفق عليه أَوْلى من الأخذ بالمختلف فيه[13].

أو أعطه التعريف بالذي تلا لما سوى ذينك واخصص أولا

(١) الحاشية في: ٥٦.

(٢) سبأ ٣٣.

(٣) البقرة ١٩٦، والمائدة ٨٩.

(٤) البقرة ٢٢٦.

(٥) يوسف ٣٩، ٤١.

(٦) الحاشية في: ٥٦.

(٧) الكشاف ١/٥٠٨.

(٨) النساء ٣٥.

(٩) سبأ ٣٣.

(١٠) قول للعرب رواه سيبويه في الكتاب ١/٣٣٧، ٤٠١، والفراء في معاني القرآن ٢/٣٦٣.

(١١) شرح الألفية ٢٧٤.

(١٢) سبأ ٣٣.

(١٣) الحاشية في: ٥٧.

(خ١)

* [«لِمَا سِوَى ذَيْلِكَ»]: قال أبو الفَتْح في "المحتَسَب"[1] في قراءة الحَسَنِ[2]: ﴿غَيْرَ مُضَارِّ وَصِيَّةٍ﴾[3] بالإضافة: أي: من جهة الوصيةِ، أو عندَها، كقول طَرَفَةَ[4]:

بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ[5]

أي: بَضَّةٌ عند تجرُّدِها، وتقول: فلانٌ شجاعُ حربٍ، وكريمُ مسألةٍ، وقالوا: مِدَرّه[6] حربٍ، أي: عند الحرب[7].

* قولُه: «واخْصُصْ» البيتَ: اعلم أن المضاف يَكْسِب من المضاف إليه أمورًا:

١: التعريفُ إن كان الثاني معرفةً.

٢: التخصيص إن كان نكرةً.

(١) ١/١٨٣.

(٢) هو ابن أبي الحسن يسارٍ البصري، أبو سعيد، من كبار التابعين وساداتهم علمًا وعملًا، أدرك جماعة من الصحابة، وتوفي سنة ١١٠. ينظر: سير أعلام النبلاء ٤/٥٦٣.

(٣) النساء ١٢، ينظر: مختصر ابن خالويه ٣٢، وشواذ القراءات للكرماني ١٣١.

(٤) هو ابن العَبْد بن سفيان بن سعد بن مالك، شاعر فحل من شعراء المعلقات، من الطبقة الرابعة الجاهليين، يلحق بالطبقة الأولى لولا قلة شعره. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/١٣٧، والمؤتلف والمختلف للآمدي ١٨٩.

(٥) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

رَحِيبٌ قِطَابُ الجَيْبِ منها رَفِيقةٌ ... بجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ المتجرَّدِ

بَضَّة: بيضاء ناعمة رقيقة. ينظر: الديوان بشرح الأعلم ٤٣، وجمهرة أشعار العرب ١/٣٢٤، والألفاظ ٢٧١، ٣٢٢، والحجة ٢/٢٠، وشرح التسهيل ١/٢٦٣، والتذييل والتكميل ١١/٢٧، وخزانة الأدب ٤/٣٠٣.

(٦) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولعل الصواب: مِدْرَهُ، كـ: مِنْبَر، وهو المدافع عن قومه في الحرب. ينظر: تهذيب اللغة ٦/١١٢، والقاموس المحيط (د ر هـ) ٢/١٦٣٥.

(٧) الحاشية في: ١٧/ب.

٣: التنكير إن كان الأول معرفةً، والثاني نكرةً ...[١].

ذَكَرَه عبدُالقَاهِر[٢] وغيرُه، وهو عندي فاسدٌ؛ لأن "زيدًا" المضافَ حَصَل له التنكيرُ قبل الإضافة، وأضيف، فيختصُّ، فهو من باب: غلامُ امرأةٍ؛ لأن المعرفة لا تُنَكَّرُ، فتُخَصَّص.

٤: الاستفهام، نحو: علمت غلامُ مَنْ عندك؟ كما تقول: علمت أيُّهم في الدار؟

٥: الجزاء: غلامَ مَنْ تضربْ أضربْ، يدلُّك على ذلك: أنهم[٣] لا يجوز: غلامُ، بالرفع بالابتداء، وأنه يجوز: غلامَ مَنْ تضربْ يضربْك، فهذا يدل على أن الجواب ليس عاملًا، بل فعلُ الشرط، وهو لا ينصب الاسم الذي قبله إلا إن ضُمِّن معنى المجازاة. من "شرح" عبدِالقَاهِر[٤][٥].

(خ٢)

* قولُه: «**واللامَ خُذَا لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ**»: وهي إما للملك، نحو: دار زيدٍ، أو الاختصاصِ الحقيقيِّ، نحو: منبر الخطيبِ، وسرج الدابة، أو المجازيِّ، نحو:

إِذَا كَوْكَبُ الخَرْقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ[٦]

(١) موضع النقط كلامٌ لا أعلم مقداره، أشير إليه بعلامة الإلحاق، فانقطع في المخطوطة، ويفهم مما يأتي أنه تمثيل لهذا النوع بنحو: زيدُ رجلٍ.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٨٧٣، ومثَّل له بقولك: زيدُ رجلٍ.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعله سهو، والصواب: أنه.

(٤) لم أقف في المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٨٧٢، ٨٧٣ إلا على الثلاثة الأول، وينظر: الحجة ٤/٣٤٩.

(٥) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ١٧/ب و١٨/أ.

(٦) صدر بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، وعجزه:

... سُهَيلٌ أَذَاعتْ غَزْلَهَا في القَرَائبِ

الخرقاء: التي لا تحسن عملًا، والسُّحرة: آخر الليل. ينظر: جمهرة اللغة ٢/١١٠٨، والمحكم ٥/٥٠٧، وشرح التسهيل ٣/٢٣٩، والمقاصد النحوية ٣/١٢٨٧، وخزانة الأدب ٣/١١٢.

لِتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا[1]

ومثَّل ابنُه[2] لمجيء الإضافة بمعنى اللام بقوله: لجَام الفرسِ، وبعض القومِ، ورأس الشاةِ، ويوم الخميسِ، ومثَّل أيضًا بـ: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾[3]، وخالف أباه[4] محتجًّا بأمور:

أحدها: أنه يلزمه كثرةُ الاشتراك في معناها، وأنه خلاف الأصل.

الثاني: أنَّ حَمْلَ ما احتُجَّ به على مجيئها بمعنى "في" على معنى لام الاختصاص المجازيةِ ممكنٌ، فوَجَب المصيرُ إليه من وجهين:

أحدهما: أن المصير إلى المجاز خيرٌ من المصير إلى الاشتراك.

والثاني: أن الإضافة لمجاز الملك والاختصاصِ ثابتةٌ باتفاق، والإضافةَ بمعنى "في" مختَلَف فيها، والحملُ على المتفق عليه أَوْلى من الحمل على المختَلَف فيه.

والثالث: أن الإضافة في نحو: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾[5] إما بمعنى اللام، على جَعْل الظرف مفعولًا على السعة، وإما بمعنى "في" على بقاء الظرفية، ولكنَّ الأول حَمْلٌ على المتفق عليه، كما في: صِيْدَ عليه يومان، و: وُلِدَ له ستون عامًا[6]، والثاني حَمْلٌ على المختَلَف فيه[7].

---

(١) عجز بيت من الطويل، لحُريث بن عَتَّاب الطائي، وصدره:

إذا قلت: قَدْني قال: بالله حلفةً ...

ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٦١/١، والحجة ٥٠/٢، وشرح التسهيل ٢٣٩/٣، والتذييل والتكميل ٣٦٦/١١، ومغني اللبيب ٢٧٨، والمقاصد النحوية ٣٢٥/١، وخزانة الأدب ٤٣٤/١١.

(٢) شرح الألفية ٢٧٢، ٢٧٣.

(٣) سبأ ٣٣.

(٤) في مجيء الإضافة بمعنى "في".

(٥) سبأ ٣٣.

(٦) قولان للعرب رواهما سيبويه في الكتاب ١٧٦/١، ٢٢٣.

(٧) الحاشية في: ٥٦، ونقل ياسين في حاشية شرح الفاكهي ١٩٧/٢، ١٩٨ من قوله: «وخالف أباه» إلى آخرها، ولم يعزها لابن هشام.

* [«لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ»]: زاد ك[1]: بمعنى "عند"، نحو: شاةٌ رَقُودُ الحَلَبِ[2].

قلنا: يمكن جَعْلُ "رَقُود" صفةً مشبَّهةً، كـ: حَسَن الوجه، ووُصِف الحَلَبُ بأنه رَقُودٌ؛ لَمَّا كان الرُّقادُ عنده، فجَعْلُ "رَقُود" مبالغةً مثلُ: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[3]، حيث جُعِل الليلُ والنهارُ ماكرَيْن؛ لكثرة وقوع المكرِ فيهما[4].

وإن يشابه المضاف يفعل وصفا فعن تعريفه لا يعزل

(خ ٢)

* الشرط أمران: كونُ المضاف صفةً، والمضافُ إليه معمولٌ لتلك الصفة، فإن وُجِدا فهي غيرُ محضةٍ، وإن فُقِدا فمحضةٌ، خلافًا للفَارِسيِّ[5]، نحو: دار الآخرة، وهي إضافة الموصوف للصفة، وكذا إن فُقِد أحدُهما، خلافًا لابن الطَّرَاوةِ[6]، وابنِ بَرْهَانٍ[7] في: ضَرْب زيدٍ، وللجَرْميِّ[8]، والمَازِنِيِّ[9]، والمُبَرِّدِ[10] في نحو:

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٧٤/٢، وارتشاف الضرب ١٨٠٠/٤.

(٢) ينظر: المعاني الكبير ٧٢/١، والدلائل في غريب الحديث ١٠٨٧/٣.

(٣) سبأ ٣٣.

(٤) الحاشية في: ٥٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٧١/١، ولم يعزها لابن هشام.

(٥) الإيضاح ٢١٣.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٢٩/١٢، والبحر المحيط ٥٦٦/٦.

(٧) لم أقف عليه في شرحه اللمع، وينظر: التذييل والتكميل ٢٩/١٢، والبحر المحيط ٥٦٦/٦.

(٨) ينظر: أسرار العربية ١٤٨، والتذييل والتكميل ٢٤٦/٧.

(٩) لم أقف على رأيه هذا، وعزاه في التذييل والتكميل ٢٤٦/٧ إلى الرياشي.

(١٠) المقتضب ٣٤٨/٢، والكامل ٣٨١/١، وينظر: التذييل والتكميل ٢٤٦/٧.

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ(١)

وللفَارِسيِّ(٢)، والكوفيين(٣) في: أفضلُ القومِ.

ثم الإضافةُ المحضة ضربان: ما يُعرِّف، وما لا يُعرِّف، والأوَّل الغالب، والثاني محصور فيما حلَّ محلًّا لا تكون فيه معرفةٌ، يجوز(٤): كلُّ شاةٍ وسخلتِها، و: رُبَّ رجلٍ وأخيه، و: لا أباك، و: فَعَلَ ذلك جُهْدَه(٥)، و: ﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾(٦)، أو كان المضاف مبهمًا إبهامًا شديدًا، كـ: مِثْل، وغير.

وعلى هذه الأنواع أشار مجملًا بقوله: «**واخْصُصْ أوَّلا**» -بالتنكير-، أي: نوعًا من المضاف، وقد نبَّه ابنُه(٧) على شيءٍ من هذا، وكثيرٌ يتَوَهَّمُ أن الإضافة المحضة أبدًا تُعرِّف وتُخصِّص، وكلامُ الشيخ في "التَّسْهِيل"(٨) مثلُ الذي شرحت في انقسام المحضة للقسمين(٩).

* قولُه: «**وإنْ يُشَابِهِ المضافُ "يَفْعَلُ"**» لا حاجة إليه، بل هو مُفسِدٌ؛ لأنه لا يدخل فيه إلا اسمُ الفاعل خاصةً؛ لأنه الذي يشبه المضارعَ.

---

(١) صدر بيت من الطويل، لحاتم الطائي، وعجزه:

... وأُعْرِضُ عن شتم اللئيم تكرُّمَا

ينظر: الديوان ٢٢٤، والكتاب ١/٣٦٨، ٣/١٢٦، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٧٩، والمقتضب ٢/٣٤٨، والأصول ١/٢٠٧، والمرتجل ١٥٩، وشرح التسهيل ٢/١٩٨، والتذييل والتكميل ٧/٢٤٦، والمقاصد النحوية ٣/١٠٦٠، وخزانة الأدب ٣/١٢٢.

(٢) الإيضاح ٢١٢.

(٣) ينظر: الأصول ٢/٨.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: نحو.

(٥) روى أربعة الأقوال سيبويه في الكتاب ٢/٥٤، ٥٥، ٢٧٦، ١/٣٧٧.

(٦) البقرة ١٣٠.

(٧) شرح الألفية ٢٧٤.

(٨) ١٥٥.

(٩) الحاشية في: ٥٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٧٤ إلى قوله: «أفضل القوم»، ولم يعزها لابن هشام.

وقولُنا[1]: «إلى معمولها» يخرج عنه: نحو: ضاربُ القاضي، وكاتبُه، وقولُه[2]:

أَلْقَيْتَ كَاسِبَهُمْ

البيتَ[3]، أي: الذي يَكْسِب لهم.

وجعل ابنُ عُصْفُورٍ[4] غيرَ المحضة نحوَ: غيرك، وشِبْهك، وألفاظٌ كثيرة من هذا الباب، فاختَلَف هو والناظمُ في الإضافة المحضة: هل هي وَقْفٌ على التعريف والتخصيص، أو تنقسم؟ ولَمَّا ذَكَر ابنُ عُصْفُورٍ هذه الألفاظَ قال[5]: لا خلافَ أن إضافة هذه الألفاظ غيرُ محضة[6].

* ابنُ عُصْفُورٍ[7]: استَدَلُّوا على أن إضافة "أَفْعَل" غيرُ محضة بقولهم: مررت برجلٍ أفضلِ القوم.

أُجيبَ: بأن "أفضل" بدلٌ.

ورُدَّ بأن البدل في المشتق ضعيف قليل؛ لأنه في نية استئناف عاملٍ، فهو في التقدير تالٍ لذلك العاملِ، والصفةُ لا تلي العواملَ إلا بشروطٍ، وليس هذا مما فيه تلك الشروطُ، وكونُ العرب تقول: مررت برجلٍ أفضلِ القوم؛ كثيرًا؛ دليلٌ على أنه نعت،

(١) لعل هذا كان جزءًا من تعريفٍ للإضافة غير المحضة، ذكره ابن هشام في هذه الحواشي، فطواه الناسخ.

(٢) هو الحُطَيئة.

(٣) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

ألقيتَ كاسبَهم في قعر مظلمةٍ ... فاغفر عليك سلامُ الله يا عمرُ

ينظر: الديوان بشرح ابن السكيت ١٩٢، والشعر والشعراء ٣١٦/١، والأغاني ٤٥١/٢، والتذييل والتكميل ٢٧/١٢، والمقاصد النحوية ٢٠٣٩/٤، وخزانة الأدب ٢٩٤/٣.

(٤) شرح جمل الزجاجي ٧٠/٢.

(٥) شرح جمل الزجاجي ٧١/٢.

(٦) الحاشية في: ٥٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٧٥/١ إلى قوله: «المضارع»، وعزاها لأبي حيان، ولم أقف عليها في منهج السالك ٢٦٨، ٢٦٩.

(٧) شرح جمل الزجاجي ٧١/٢، ٧٢.

وليس ببدلٍ، إذ لو كان بدلًا لَمَا كان كثيرًا، فثبت أن إضافتها محضة، وهو مذهب س[1].

ع: فقولُنا[2]: «صفة» تخرج[3] عنه: دار الآخرةِ، ونحو: ضَرْب الأميرِ، ونحو: ادِّخَارُهُ[4]

وقولُنا[5]: «إلى معمولها» يخرج عنه: مضارع[6] مِصْرَ، و: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾[7]، وأفضلُ القومِ[8].

* قولُه: «**فعَنْ تنكيره لا يُعْزَلُ**»: ومن أدلة ذلك: قولُ النَّابِغةِ:

احْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الحَيِّ إذْ نَظَرَتْ ... إلَى حَمَامٍ شِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ[9]

فوَصَفَ "حمامًا" بـ"سِرَاعٍ[10]" وبـ"وارِدِ الثَّمَدِ" على حدٍّ سواء[11].

---

(١) الكتاب ١/٢٠٤، ٢/١١٣، ١١٤.

(٢) لعل هذا كان جزءًا من تعريفٍ للإضافة غير المحضة، ذكره ابن هشام في هذه الحواشي، فطواه الناسخ.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: يخرج.

(٤) بعض بيت من الطويل، لحاتم الطائي، تقدم قريبًا.

(٥) لعل هذا كان جزءًا من تعريفٍ للإضافة غير المحضة، ذكره ابن هشام في هذه الحواشي، فطواه الناسخ.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: مُصَارِع، كما في: شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٦، ٢١٨، ٢١٩، ٢٤٩، ٣/٤٥٧.

(٧) الفاتحة ٤.

(٨) الحاشية في: ٥٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٧٤، ٣٧٥ إلى قوله: «مذهب س»، ولم يعزها لابن هشام.

(٩) بيت من البسيط. الثَّمَد: الماء القليل. ينظر: الديوان ٢٣، والكتاب ١/١٦٨، وكتاب الشعر ٢/٤٦٣، وتهذيب اللغة ٤/٦٩، والاقتضاب ٣/٢١، وأمالي ابن الشجري ٣/٢٩، وتخليص الشواهد ٣٦٥، والمقاصد النحوية ٢/٧٣٩.

(١٠) كذا في المخطوطة، وهما روايتان: بالسين وبالشين. ينظر: الاقتضاب ٣/٢٢.

(١١) الحاشية في: ٥٧.

كرب راجينا عظيم الأمل مروع القلب قليل الحيل

(خ١)

* اشتَمل هذا البيتُ على التمثيل، وإقامةِ الدليل على المراد، أما التمثيل فواضح، وأما إقامة[١] الدليل فدخولُ "رُبَّ" على الأول، ووقوعُ الباقي صفةً لمخفوض "رُبَّ"[٢].

وذي الإضافة اسمها لفظيه وتلك محضة ومعنويه

(خ٢)

* قولُه: «**ذي**» مبتدأٌ، و: «**الإضافةُ**» صفةٌ عند الجمهور، وعطفُ بيانٍ عند ابنِ جِنِّي[٣]، وابنِ السِّيدِ[٤]، والنَّاظِمِ[٥]، و: «**اسمُها لفظيَّه**» جملةٌ مخبَرٌ بها، و: «**تلك**» مبتدأٌ، و: «**محضةٌ**» خبرٌ لمبتدأٍ محذوف، أي: اسمُها محضةٌ؛ إذ ليس المرادُ الإخبارَ عنها بأنها متمحِّضةٌ وذاتُ معنًى، بل أنَّ ذلك اسمُها في الاصطلاح[٦].

ووَصلُ ألْ بذَا المضافِ مغتفر إن وصلت بالثان كالجعد الشعر

(خ١)

* قولُه: «**إنْ وُصِلت في**[٧] **الثاني**» إلى آخره: لا يُحفَظُ إلا في هذه الثلاثة، وأما رواية الكِسَائيِّ[٨]: الخمسةُ الأثوابِ؛ فروى أبو زَيْدٍ[٩] أنه قولُ قومٍ غيرِ فصحاءَ،

(١) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) الحاشية في: ١٧/ب.

(٣) ينظر: حواشي المفصل ٣٩١، ٣٩٢.

(٤) رسالة في الفرق بين النعت والبدل وعطف البيان (ضمن: رسائل في اللغة ٢٠٨).

(٥) شرح التسهيل ٣/٢٢١.

(٦) الحاشية في: ٥٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٧٦، مفرَّقةً في موضعين، ولم يعزها لابن هشام.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعله تجوُّز.

(٨) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٣، وإصلاح المنطق ٢١٦، والأصول ١/٣٢١.

(٩) رواه الزجَّاجي بسنده إليه، كما في: الأشباه والنظائر للسيوطي ٣/١١٩ (عن "مسائل أبي بكر الشيباني أبا القاسم الزجاجي")، وينظر: التكملة ٢٧٦، والمفصل ٢٥٨، وتوجيه اللمع

وكلامُهم بخلافه، قال ذو الرُّمَّةِ:

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ

البيتَ[1]، وقال الفَرَزْدَقُ:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ

البيتَ[2]. من "الإِيضَاح"[3] لأبي عَلِيٍّ[4].

(خ٢)

* فإن قلت: فكيف قالوا: الثلاثةُ الأثوابِ، وقال[5]:

=

٤٤٥، والتذييل والتكميل ٩/٣٤٤.

(١) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وهل يَرجِعُ التسليمَ أو يكشفُ العَمَى ثلاثُ الأَثَافِي والرسومُ البلاقعُ

ينظر: الديوان ٢/١٢٧٤، وإصلاح المنطق ٢١٦، والمقتضب ٢/١٧٦، وسفر السعادة ١/٣١، وشرح التسهيل ٢/١١٦، ٤٠٨، والتذييل والتكميل ٦/٢٠١.

(٢) بعض بيت من الكامل، وهو بتمامه:

ما زال مذْ عَقَدَتْ يداه إزارَه فسَمَا فأدرك خمسةَ الأشبارِ

ينظر: الديوان بشرح الحاوي ١/٤٩٨، وإصلاح المنطق ٢١٦، والمقتضب ٢/١٧٦، والأغاني ٢١/٢٢٦، وشرح التسهيل ٢/٢١٧، والتذييل والتكميل ٩/٣٤٤، والمقاصد النحوية ٣/١٢٥٥، وخزانة الأدب ١/٢١٢.

(٣) التكملة ٢٧٦-٢٧٨.

(٤) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ١٧/ب و١٨/أ.

(٥) هو القطامي.

مِنَ الرَّشَاشِ المُسْتَقِي[1]؟

قلت: "أَلْ" زائدةٌ فيهما، ورأى النَّاظِمُ[2] أن التقدير: كالأُقْحُوان المُسْتَقِي من الرَّشَاش المُسْتَقِي، مثل: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[3]، وما رآه أبو عَلِيٍّ[4] أَوْلى عندي؛ لأنه يلزم النَّاظِمَ حذفُ الموصول وصلتِه، وبقاءُ معمولِ الصلة، ولا يلزم مثلُ ذلك في الآية؛ لأن المقدَّر: وكانوا زاهدين فيه[5].

أو بالذي له أضيف الثاني كزيد الضارب رأس الجاني (خ٢)

* ع: ينبغي لِمَنْ أجاز: مررت بالرجل الضاربِ غلامِه؛ أن يجيز: الفاضلُ نِعْمَ غلامُه، وقد أجازه بعضهم مستدلًّا بقوله[6]:

فَنِعْمَ أَخُو الهَيْجَا وَنِعْمَ شِهَابُهَا[7]

ع: في "الكِتَاب"[8] ما نصُّه: ومَنْ قال: هذا الضاربُ الرجلِ؛ لم يقل: عجبت من الضَّرْبِ الرجلِ؛ لأن "الضارب الرجل" مشبَّهٌ بـ"الحَسَن"؛ لأنه وصف للاسم، كما أن "الحَسَن" وصفٌ له، وليس هذا حدَّ الكلام مع ذلك، وقد ينبغي في قياس من قال:

---

(١) بعض بيت من الكامل، وهو بتمامه:

عَذْبَ المذاقِ مُفَلَّجًا أطرافُهُ كالأُقحوانِ من الرَّشَاشِ المُسْتَقِي

الرَّشاش: رشُّ المطر. ينظر: الديوان ١١١، وشرح التسهيل ١/٢٦٠، ٢/٣٨٦، والتذييل والتكميل ٩/٢٧٣، والمقاصد النحوية ٤/١٥٣٦.

(٢) شرح التسهيل ١/٢٦١.

(٣) يوسف ٢٠.

(٤) الشيرازيات ١/٢٣٥.

(٥) الحاشية في: ٥٨، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٧٧، ولم يعزها لابن هشام.

(٦) لم أقف له على نسبة.

(٧) شطر بيت من الطويل، لم أقف على تتمته. ينظر: التذييل والتكميل ١٠/١٠٥، والمقاصد النحوية ٤/١٥١١، وخزانة الأدب ٩/٤١٦.

(٨) ١/١٩٣.

الضارب الرجلِ؛ أن يقول: الضارب أخي الرجلِ، كما يقول: الحسن الأخِ، والحسن وجهِ الأخ، وكان الخَلِيلُ رحمه الله يراه. انتهى.

وفيه فائدتان:

إحداهما: لأيِّ شيءٍ لم تجتمع "أَلْ" والإضافةُ في مسألة المصدر؟

الثانية: أنه لم يُظْفَرْ بمثلِ "الضارب أخي الرجلِ" مسموعًا[(١)].

* زاد في "التَّسْهِيل"[(٢)]، فقال: إنه يضاف ما فيه "أَلْ" إلى [مضافٍ إلى][(٣)] ضمير المعرَّف بهما[(٤)]، نحو: مررت بالرجل الضاربِ غلامِه، ولا يُغني كونُ المفعولِ به معرَّفًا بغير ذلك، خلافًا للفَرَّاء[(٥)]، كـ: الضارب زيدٍ، ولا كونُه ضميرًا، كـ: الضاربك، خلافًا للرُّمَّانيِّ[(٦)]، والمُبَرِّدِ[(٧)] في أحد قولَيْه.

وتبيَّن من كلامه أن الفَرَّاءَ لا يجيز نحوَ: الضارب غلامٍ.

ع: وعلى جواز المسألة الأُولى جاء:

---

(١) الحاشية في: ٥٨، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٧٨.

(٢) ١٣٧.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في التسهيل، والسياق يقتضيه.

(٤) أي: بالألف واللام.

(٥) ينظر: البصريات ٢/٨٦٥، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٨٢، وشرح التسهيل ٣/٨٦.

(٦) حيث منع في شرح كتاب سيبويه (المجلد الأول ٣٦٣) عملَ اسم الفاعل المعرَّفِ بـ"أل" النصبَ؛ لأنه خرج بذلك عن شبه الفعل، فلم يبق للضمير بعده إلا الجر بالإضافة، وحكى في "شرح الأصول" أنه لا يتصل باسم الفاعل ضميرٌ إلا مجرورًا. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٢٤، وشرح التسهيل ٣/٨٦.

(٧) صرح في المقتضب ٤/١٣٥، ٣٥٢ أن موضعه نصب، ونقل عنه في الأصول ٢/١٤، ١٥ أنه حكم على الضمير في نحو: "الضاربه" و"الضاربك" بالجر، وأنه رجع عنه إلى القول بالنصب.

الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا[1]

لا على أنه يُغتَفر في الثواني ما لا يُغتَفر في الأوائل[2].

وكونها في الوصف كاف إِن وقع مثنى او جمعًا سبيله اتبع

(خ١)

* بَدْرُ الدِّينِ[3] يُعرب: «**كَوْنُها**» مبتدأً، و: «**أنْ وَقَع**» مبتدأٌ ثانٍ، و: «**كافٍ**» خبرٌ لهما، أي: كونُها في الوصف وقوعُه مثنًى أو جمعًا كافٍ، أي: كونُ "أَلْ" في الوصف وقوعُ الوصف مثنًى أو جمعًا كافٍ فيه، أي: في جوازه[4].

(خ٢)

* «**كَوْنُها**» مبتدأٌ، و: «**في الوصف**» متعلقٌ به، و: «**إِنْ**» بالكسر شرطٌ حُذِف جوابُه؛ لدلالة الجملة السابقة، مثل: أنت ظالمٌ إنْ فعلت.

ولا يكون: «**أَنْ**» بالفتح مبتدأ، و: «**كافٍ**» خبرٌ، والجملةُ خبرُ: «**كَوْنُها**»، خلافًا لابنه[5]؛ لعدم رابطٍ بين الجملة والمخبَر عنه، ولا: «**أَنْ**» بالفتح، وهي فاعلٌ بـ: «**كافٍ**»؛ لأن الضمير في: «**وَقَع**» إنما يعود على الوصف؛ لأنه هو الذي يكون مثنًى وجمعًا، فليس الخبرُ المشتقُّ متحمِّلًا هو ولا مرفوعُه لضميرٍ راجعٍ إلى المبتدأ[6].

---

(١) صدر بيت من الكامل، للأعشى، وعجزه:

... عُوذًا تُزَجِّي خلفَها أطفالَها

روي: «وعبدَها» بالنصب، ولا شاهد فيه. الهِجَان: الخِيَار. ينظر: الديوان ٢٩، والكتاب ١/١٨٣، والمقتضب ٤/١٦٣، والأصول ١/١٣٤، وجمهرة اللغة ٢/٩٢٠، والمخصص ٥/٨٦، وشرح التسهيل ٣/٨٧، وخزانة الأدب ٤/٢٥٦.

(٢) الحاشية في: ٥٨.

(٣) شرح الألفية ٢٧٦.

(٤) الحاشية في: ١٧/ب.

(٥) شرح الألفية ٢٧٦.

(٦) الحاشية في: ٥٨، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٧٩، ولم يعزها لابن هشام.

* اختُلف في الضمير المتصل بالوصف؛ فقال الأَخْفَشُ[1]: نصبٌ، وقال الرُّمَّانيُّ[2]: موضعُه جرٌّ، حُجَّةُ الأَخْفَش: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾[3]؛ أَلَا تَرى أن الكاف لو لم تكن منصوبةً لم يَجُزْ نصبُ "أهلَك"؟ حُجَّةُ الرُّمَّانيِّ: حذفُ النون والتنوين.

وقال س[4]: الضميرُ كالظاهر، فأما: ﴿وَأَهْلَكَ﴾ فبتقديرِ: ونُنَجِّي أهلَك[5].

وربما أكسب ثانٍ أولا تأنيثا ان كان لحذف موهلا

(خ٢)

*

إِذَا بَعْضُ السِّنِين تَعَرَّقَتْنَا[6]،

(١) معاني القرآن ١/٩٠، ٢/٤٧٣.

(٢) شرح كتاب سيبويه (المجلد الأول ٣٦٣)، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٢٤، وشرح التسهيل ٣/٨٦.

(٣) العنكبوت ٣٣.

(٤) الكتاب ١/١٨٧، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٢٤.

(٥) الحاشية في: ٥٨.

(٦) صدر بيت من الوافر، لجرير، وعجزه:

... كفى الأيتامَ فَقْدُ أبي اليتيمِ

تَعَرَّقتنا: تَعَرَّق العظمَ: أكل اللحم الذي فوقه، كما في: القاموس المحيط (ع ر ق) ٢/١٢٠٤. ينظر: الديوان ١/٢١٩، والكتاب ١/٥٢، والمقتضب ٤/١٩٨، والأصول ٢/٧١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/١٨٨، والمخصص ٥/١٨٢، واللباب ٢/١٠٤، وشرح التسهيل ٣/٢٣٧، والتذييل والتكميل ٦/١٩٠، وخزانة الأدب ٤/٢٢٠.

تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ[1]،

تَوَاضَعَتْ سُورُ المَدِينَةِ[2]،

سَتَدْعُوهُ دَاعِي مَوْتَةٍ[3]

وشَرَط الفَرَّاءُ[4] أن لا يكون المضاف إليه ضميراً، وخالفه ابنُ جِنِّي[5]، وجعل من ذلك: ﴿لَا تَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾[6][7].

---

(١) بعض بيت من الطويل، لذي الرمة، وهو بتمامه:

مَشَيْنَ كما اهتزَّتْ رِماحٌ تسفَّهتْ   أعاليَها مرُّ الرياحِ النواسمِ

تَسَفَّهت: حرَّكت. ينظر: الديوان ٢/٧٥٤، والكتاب ١/٥٢، والمقتضب ٤/١٩٧، ومعاني القرآن وإعرابه ١/٣٦٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/١٨٩، وتهذيب اللغة ٦/٨١، والمحتسب ١/٢٣٧، وشرح التسهيل ٢/١١، والتذييل والتكميل ٦/١٨٨، والمقاصد النحوية ٣/١٢٩٣.

(٢) بعض بيت من الكامل، لجرير، وهو بتمامه:

لَمَّا أتى خبرُ الزُّبَيْرِ تواضعتْ   سورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ

ينظر: الديوان ٣/٩١٣، والكتاب ١/٥٢، ومجاز القرآن ١/١٩٧، وجمهرة اللغة ٢/٧٢٣، والحجة ٥/٢١٦، واللباب ٢/١٠٤، وشرح التسهيل ٣/٢٣٧، والتذييل والتكميل ٦/١٩٠، وخزانة الأدب ٤/٢١٨.

(٣) بعض بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

أبا عُرْوَ لا تَبْعَدْ فكلُّ ابنِ حُرَّةٍ   ستدعوه داعي مَوْتةٍ فيجيبُ

روي: «سيدعوه»، ولا شاهد فيه. ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٨٧، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/١٨٦، وأمالي ابن الشجري ١/١٩٥، والإنصاف ١/٢٨٥، والتبيين ٤٥٤، وشرح التسهيل ٣/٢٣٧، والمقاصد النحوية ٤/١٧٦٢، وخزانة الأدب ٢/٣٣٦.

(٤) المذكر والمؤنث ١٠٣، وينظر: المخصص ٥/١٨٢.

(٥) المحتسب ١/٢٣٦.

(٦) الأنعام ١٥٨، وهي قراءة ابن عمر وابن سيرين وأبي العالية. ينظر: المحتسب ١/٢٣٦، ومختصر ابن خالويه ٤٧، وشواذ القراءات للكرماني ١٨٢.

(٧) الحاشية في: ٥٩، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٣٨٠، ٣٨١ من قوله: «وشرط الفراء» إلى آخرها، ولم يعزها لابن هشام.

* في "التَّسْهِيل"[1]: ويؤنَّث المضافُ، ثم قال: وقد يَرِد مثلُ ذلك في التذكير، فدلَّ على قِلَّته، قال[2]:

بَهْجَةُ الحُسْنِ [فَاتِنٌ][3] فَاغْضُضِ الطَّرْ ... فَ لِتُكْفَى صَيْدَ الظِّبَاءِ الأُسُودَا[4]

وقال[5]:

رُؤْيَةُ الفِكْرِ مَا يَؤُولُ لَهُ الأَمْ ... رُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي[6]

وقال[7]:

إِنَارَةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ[8]

وقال[9]:

إِسَاءَةُ مَنْ يَبْغِي

(١) ١٥٦.

(٢) لم أقف له على نسبة.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٤) بيت من الخفيف. ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٣٨، والتذييل والتكميل ١٢/٦١.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) بيت من الخفيف. ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٣٨، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٢١، والتذييل والتكميل ١٢/٦١، والمقاصد النحوية ٣/١٢٩٥.

(٧) لم أقف له على نسبة.

(٨) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

إنارةُ العقلِ مكسوفٌ بطوعِ هوًى ... وعقلُ عاصي الهوى يزدادُ تنويرا

ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٣٨، والتذييل والتكميل ١٢/٦٠، ومغني اللبيب ٦٦٥، والمقاصد النحوية ٣/١٣١٨، وخزانة الأدب ٥/١٠٦.

(٩) لم أقف له على نسبة.

البيتَ[1][2].

* قولُه: «**مُوهَلا**» اسمٌ للمفعول من: آهَلْته لكذا، إذا جعلته أَهْلًا له[3].

وإنما الشرط أن يكون أهلًا لذلك، لا أن يكون قد جُعِل أهلًا له، فإنَّ كون الشيء أهلًا للحذف ليس بجَعْلِ الجاعل[4].

ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى وأول موهما إذا ورد

(خ٢)

* قولُه: «**اتَّحَد معنًى**»: لا يريد بذلك ما هو الظاهرُ منه، وهو الترادُف، وإنما يريد: أن يتساويا صِدْقًا على الذات الواحدة، فمِنْ ثَمَّ لا تضاف صفةٌ لموصوفٍ، ولا موصوفٌ إلى صفته، وإن لم يترادفا، ونظيرُه: قولُهم في الخبر المفرد: إنه لا بدَّ أن يكون بمعنى المبتدأ، أو منزَّلًا منزلتَه، نحو: زيدٌ أخوك، ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾[5].

وقولُه: «**اتَّحَد معنًى**» احترازٌ من أن يتَّحدا لفظًا دون معنًى، كقولك: مررت بعبدِ عبدٍ، وسيِّدِ سيِّدٍ[6].

* استَشكل مَنْ قال: الاسمُ هو المسمَّى إضافتَه إليه في: بسم الله، فأجاب أبو

(١) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

إساءةُ مَنْ يبغي على الناس مُوقعٌ   بحَوْبَائه الهَلْكَاءَ من حيثُ لا يدري

حَوْبَائه: نفسه، والهَلْكَاء: الهلاك، كما في: القاموس المحيط (ح و ب) ١/١٥٣، (هـ ل ك) ٢/١٢٦٨. ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٣٨، والتذييل والتكميل ١٢/٦١.

(٢) الحاشية في: ٥٩.

(٣) ينظر: المحكم ٤/٣٥٦، وتاج العروس (أ هـ ل) ٢٨/٤٢. ويكون "مُوهَلا" على قلب الهمزة واوًا تخفيفًا؛ لسكونها إثر ضم، وأصله: مُؤْهَلا.

(٤) الحاشية في: ٥٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٨١، ولم يعزها لابن هشام.

(٥) الأحزاب ٦.

(٦) الحاشية في: ٥٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٨٤ إلى آخر الآية.

البَقَاءِ[1] بثلاثة أجوبة:

أحدها: أن الاسم هنا بمعنى التسمية، والتسميةُ غير الاسم؛ لأن التسمية هي اللفظ بالاسم، والاسمُ هو اللازم للمسمَّى، فتَغَايرا.

الثاني: أن في الكلام حذفَ مضافٍ، تقديرُه: باسمِ مسمَّى اللهِ.

الثالث: أن لفظة "اسم" زائدةٌ، كقوله[2]:

ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا[3]

وإليه ذهب أبو عُبَيْدَةَ[4]، والأَخْفَشُ[5]، وقُطْرُبٌ[6][7].

وبعض الاسماء يضاف أبدا   وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا

(خ١)

* اعلم أن الأسماء بالنظر إلى ثبوت الإضافة جوازًا ووجوبًا وامتناعًا ثلاثةُ أقسام:

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/٣، ٤.

(٢) هو لَبِيد بن ربيعة العامري.

(٣) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

إلى الحول ثم اسمُ السلامِ عليكما   ومَنْ يبكِ حولًا كاملًا فقد اعتذرْ

ينظر: الديوان ٢١٤، ومعاني القرآن للفراء ١/٤٤٨، ومجاز القرآن ١/١٦، وقواعد الشعر ٨٠، والزاهر ١/٤٣٩، وتهذيب اللغة ٢/١٨٤، والخصائص ٣/٣١، وشرح التسهيل ٣/٢٣٣، والمقاصد النحوية ٣/١٣٠٠، وخزانة الأدب ٤/٣٣٧.

(٤) مجاز القرآن ١/١٦.

(٥) لم أقف عليه في معاني القرآن له، وينظر: النكت والعيون للماوردي ١/٤٧.

(٦) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه ٧٧٢. وينظر: النكت والعيون للماوردي ١/٤٧. وقطرب هو محمد بن المستنير بن أحمد البصري، أبو علي، أحد علماء اللغة والنحو، أخذ عن سيبويه، له: المثلث، والأضداد، والأزمنة، وغير ذلك، توفي سنة ٢٠٦. ينظر: نزهة الألباء ٧٦، ومعجم الأدباء ٦/٢٦٤٦، وإنباه الرواة ٣/٢١٩، وبغية الوعاة ١/٢٤٢.

(٧) الحاشية في: ٥٩.

ما لا يضاف أصلًا، مثل: أين، وكيف، وما لا يكون إلا مضافًا، مثل: سِوَى، وألو[1]، وذو، وما تارةً يضاف، وتارةً لا يضاف، نحو: غلام، وكتاب.

والملازمُ للإضافة ينقسم إلى قسمين: ما يلازم الإضافة لفظًا ومعنًى، كما مثَّلتُ من: سِوَى، وألو[2]، وذو، وما يلازمها في المعنى دون اللفظ، مثل: كلّ، وبعض، وقبل، وبعد؛ أَلَا تَرَى أنها قد تُقطع عن الإضافة، ولكنها مع ذلك فيها معنى الإضافة باقٍ؟

وينقسم ملازمُ الإضافة أيضًا إلى قسمين: إلى ما يلزم الإضافةَ إلى المفرد، وهذا ينقسم إلى ثلاثة أقسام: ما يلزم الإضافةَ إلى مفردٍ مضمرٍ، وما يلزم الإضافةَ إلى مفردٍ مظهرٍ، وإلى ما يلزم الإضافةَ إلى مفردٍ أعمَّ من أن يكون ظاهرًا أو مضمرًا، فالأول: مثل: وَحْدَك، ولَبَّيْك، وسَعْدَيك، والثاني ...[3] مثل[4]: سبحانَ الله، وقبل، وبعد، وسِوَى.

وينقسم أيضًا الثاني[5] -وهو المضافُ إلى الجملة- إلى قسمين: إلى ما يلزم إضافتَه إلى الجملة مطلقًا أعمَّ من أن تكون اسميةً أو فعليةً، وذلك: إذ، وحيثُ، وما يلزم إضافتَه إلى الفعلية فقط، وذلك: إذا.

وينقسم أيضًا إلى قسمين آخرين: إلى ما يجوز حذفُ مضافِه لفظًا مع التعويض عنه، وهو: إذ، وإلى ما لا يجوز فيه ذلك، وهو: حيثُ، وإذا.

وهذه الأحكام كلُّها مفهومةٌ من النَّظْم[6].

* قولُه: «**قد يَأْتِ لفظًا**»: فيه نقضٌ للأَبَدية المذكورة أوَّلًا.

(١) كذا في المخطوطة، والمشهور كتابتها بواوٍ زائدة: أولو.

(٢) كذا في المخطوطة، والمشهور كتابتها بواوٍ زائدة: أولو.

(٣) موضع النقط كلامٌ لا أعلم مقداره، أشير إليه بعلامة الإلحاق، فانقطع في المخطوطة، ولعله تمثيل لهذا النوع الثاني بنحو: أُولي، وأولات، وذي، وذات، كما في: أوضح المسالك ٢/٣٠٥.

(٤) الأمثلة الآتية للنوع الثالث، وهو ما يضاف للظاهر والمضمر.

(٥) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) الحاشية في: ١٧/ب.

وكنتُ أجبتُ عنه بأنه كقوله: «أما أبو الجَهْمِ فلا يضعُ العصا عن عاتقه»(١)، ثم ظهر لي فسادُ ذلك؛ لأن الأَبَدية تُنَافيه، وإنما الجواب عنه بالإعراب، وهو أنَّ: «**لفظًا**» بتقدير: في اللفظ، و: «**مفردا**» حالٌ، أي: وبعضُ المضاف أبدًا قد يفرد في اللفظ، وهذا لا نزاعَ [في](٢) صحته معنًى(٣).

(خ٢)

* [«**وبعضُ الاسماءِ يُضافُ أبدا**»]: أي: وبعضُها لا يضاف أبدًا، وتحت هذا المفهوم قسمان: ما لا يضاف أصلًا، وما يضاف وقتًا دون وقتٍ، والقسمان موجودان، فالأقسام ثلاثة.

ثم قسَّم الذي يضاف أبدًا إلى قسمين: ما قد يُقطع في اللفظ، وما لا يُقطع، وهو الغالب(٤).

* وقولُه: «**مفردا**» حالٌ، وقولُه: «**لفظًا**» أي: في اللفظ، فحُذِف الخافض، وهذا النوع إذا حُذِف منه الخافضُ يُنَكَّرُ، ومثلُه: الأصولُ لغةً، والفقهُ لغةً، والكلمةُ صح(٥) اصطلاحًا.

والأحسنُ عندي في قوله: «**لفظًا**» أن يكون تمييزًا محوَّلًا عن الفاعل، أي: قد يَأْتِ لفظُه مفردًا، أي: لفظُه لا معناه، فلا إشكالَ في تنكيره(٦).

---

(١) بعض حديث نبوي رواه مسلم ١٤٨٠ من حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها، وفيه: قالت: فلما حَلَلْتُ (أي: من عِدَّتي) ذكرت له (أي: للرسول صلى الله عليه وسلم) أن معاوية بن أبي سفيان وأبا جَهْمٍ خَطَبَاني، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أما أبو جهم فلا يضعُ عصاه عن عاتقه، وأما معاويةُ فصعلوكٌ لا مال له، انكحي أسامة بن زيد».

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٣) الحاشية في: ١٧/ب.

(٤) الحاشية في: ٥٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٨٥، ٣٨٦، ولم يعزها لابن هشام.

(٥) صحَّح عليها؛ لأنه كتبها أَوَّلًا: «والكلام».

(٦) الحاشية في: ٥٩، ونقل ياسين في حاشية الألفية ١/٣٨٦ من قوله: «والأحسن» إلى آخرها، ولم يعزها لابن هشام.

* مثالُ ما يضاف أبدًا لفظًا ومعنًى: عند، ولَدى، وكِلَا، وكِلْتا، وسبحانَ، وبَلْهَ المُعرَبُ، وقَعْدَك، ولعَمْرُك، وحُمَادى، وقُصَارى، ووَحْدَ، وذو وذاتُ بمعنى: صاحبٍ وصاحبةٍ، وألو[1]، وألاتُ[2].

ومثالُ ما يضاف أبدًا لفظًا وقد يُقطع معنًى: قبل، وبعد، وآل بمعنى: أهلٍ، وكلّ غيرُ النَّعْتيَّة[3].

وبعض ما يضاف حتما امتنع   إيلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع
كوحد لبي ودوالي سعدي   وشذ إيلاء يدي للبّي
(خ١)

* [«**ك: "وَحْدَ"، "لَبَّيْ"**»]: مثالُ للبعض الأولِ، لا باعتبار التقسيم إلى ما يُقطع عن الإضافة[4].

* [«**وشذَّ إيلاءُ "يَدَيْ" لـ"لَبَّيْ"**»]: كقوله[5]:

فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ[6]

احتَج بهذا س[7] على يُونُسَ[8] في قوله: إن "لَبَّيْك" مفردٌ لا مثنًى، وإن أَلِفَه قُلبت

(١) كذا في المخطوطة، والمشهور كتابتها بواوٍ زائدة: أولو.
(٢) كذا في المخطوطة، والمشهور كتابتها بواوٍ زائدة: أولات.
(٣) الحاشية في: ٥٩.
(٤) الحاشية في: ١٧/ب.
(٥) هو أعرابي من بني أسد.
(٦) عجز بيت من المتقارب، وصدره:
دعوتُ لِمَا نابني مِسْوَرًا ...
ينظر: الكتاب ٣٥٢/١، والمحتسب ٧٨/١، والمخصص ١٥٦/٤، واللباب ٤٦٥/١، وشرح التسهيل ١٤٧/١، والتذييل والتكميل ٢١٢/٢، ومغني اللبيب ٧٥٣، والمقاصد النحوية ١٣٠٦/٣، وخزانة الأدب ٩٢/٢.
(٧) الكتاب ٣٥٢/١.
(٨) ينظر: الكتاب ٣٥١/١.

كما قُلبت ألفُ "على" و"لَدَى" و"إلى" مع الضمير، لا لأجل أنه منصوبٌ، والألفُ مثلُها في: رأيت الزيدَيْن.

قال ابنُ جِنِّي[1]: يمكن أن يجاب عن هذا البيت بأنه نَوَى الوقفَ على "لبَاْ"[2]، وأنه ممَّن يقول: هذه أفعَيْ، ثم أَجرى الوصل مُجرى الوقفِ.

حَكَى هذا عن أبي عَلِيٍّ[3]، ثم اعترضه بأن الوقف لا يَحْسُنُ على المضاف دون المضاف إليه، وأجاب: بأن ذلك قد جاء، قال[4]:

ضَخْمٌ نِجَارِي طَيِّبٌ عُنْصُرِّي[5]

فنَوَى الوقفَ على "العُنْصُر"[6]، ولهذا ضَعَّفَ، قال: وإذا جاز مع أن المضاف إليه ضمير متصل؛ فأَنْ يجوزَ مع الظاهر أَوْلى، ومثلُه:

يَا لَيْتَهَا قَدْ خَرَجَتْ مِنْ فُمِّهْ[7]

ع: وقد يقال أيضًا في الجواب عن يُونُسَ: إن "لَبَّيْك" لَمَّا كانت في الغالب هكذا: الإضافةُ فيها إلى الضمير؛ غَلَب عليها هذا الحكمُ، فقُلِبت الألف مع الإضافة إلى الظاهر، وللإعلام بأن ذلك ليس هو وجهَ إضافتها، بخلاف: "إلى"، و"لَدَى"،

---

(١) المحتسب ١/٧٩، وسر صناعة الإعراب ٢/٧٤٧.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والوجه: لبِّي؛ لأنه رباعي.

(٣) لم أقف على كلامه، وينظر: شرح الكافية للرضي ١/٣٢٩، والتذييل والتكميل ٧/١٧٩.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) بيت من مشطور الرجز. النِّجَار والعُنْصُر: الأصل والنسب. ينظر: المحتسب ١/٧٩، ١٦٥، والخصائص ٣/٢١٤، والتمام ٢١٩، والفائق ٣/٣٥٤، والممتع ١/١١٩، وخزانة الأدب ٢/٩٤.

(٦) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) بيت من مشطور الرجز، نسب للعجاج، ولجرير، وللعُمَاني الراجز. ينظر: ملحقات ديوان العجاج ٢/٣٢٧، وملحقات ديوان جرير ٣/١٠٣٨، وإصلاح المنطق ٦٩، وتهذيب اللغة ١٥/٤١٢، والخصائص ٣/٢١٤، والمحكم ٤/٤٣٢، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٢٩، وسفر السعادة ١/٦٠، ولسان العرب (ط س م) ١٢/٣٦٣، والتذييل والتكميل ١/٧٠، وخزانة الأدب ٤/٤٩٣.

و"على"؛ فإنهن يكنَّ مع الظاهر والمضمر، فلا يَغْلِبُ عليهنَّ حكمُ أحدِهما، فتدبَّر ما قلتُه، فهو أَوْلى من قولهما[1].

ع: وجهٌ آخَرُ من الجواب عن قوله:

فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ[2]

في كونه لم يَرجِعْ بالألف مع الظاهر، وهو أن الأصل: فَلَبَّيْ يَدَيْه، بالهاء؛ لأن مِسْوَرًا قد مضى ذِكرُه، فإذا أُعيد فقياسُه أن يُعاد مضمرًا، فلما أَتى بالظاهر في موضع المضمر، عامَلَه مُعاملةَ الضمير[3].

(خ٢)

* مثَّل بأربعة ألفاظ: مفرد، وقدَّمه؛ لأنه الأصل، وهو "وَحْدَ"، ومختَلَف في إفراده، وهو "لَبَّيْك"، ومتَّفَق على تثنيته، وهو الباقي، وخَتَم بها؛ لأنها أَوْلى بالتأخير.

وأما "وَحْدَ" فقال يُونُسُ[4]: ظرفٌ، و: جاء وَحْدَه، معناه: على انفراده، والأصلُ: على وَحْدِه، ثم حُذف الجار.

ولنا: لا زمان ولا مكان، فلا ينبغي أن يُجعل ظرفًا بقياسٍ، ثم إنك تقول: جاء القومُ وَحْدَهم، فتُوَحِّدُه مع الجماعة، مع أنه ليس بمصدرٍ عنده.

وقال غيرُه: مصدرٌ، ثم اختُلف؛ فقيل: كالأُبُوَّة والخُؤُولة، وقيل: مثلُ: أَنْبَتَ نَبَاتًا، وقيل: مصدرٌ جارٍ على الصدر؛ لأنه حُكِي: وَحَدَ يَحِدُ وَحْدًا[5]، فهذا فِعْلُه، وهو متعدٍّ، ومعنى: وَحَدَه: مرَّ به منفردًا، وهذا لم يَحْكِه ابنُ عُصْفُورٍ[6]، ولكنه قال في هذه

(١) الحاشية في: ١٧/ب.

(٢) بعض بيت من المتقارب، لأعرابي أسدي، تقدَّم قريبًا.

(٣) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ١٧/ب و١٨/أ.

(٤) ينظر: الكتاب ١/٣٧٧، ٣٧٨.

(٥) كذا في المخطوطة، وفي مطبوعة كتاب "العين" المنقول منه: حِدَةً.

(٦) شرح جمل الزجاجي ٢/١٦٠.

الحكاية: إنها إنَّما تُعرَف من كتاب "العَيْن"(1)، وتلخَّصت لنا ثلاثةُ أقوال على القول بالمصدرية، مشتَمِلةٌ على القول بجميع ما يمكن أن يقال في المصدر.

ورُدَّ على قول مُدَّعي المصدرية: بأن المصادر [التي](2) لا تستعمل لها أفعالٌ لا تتصرَّفُ، كـ: سبحانَ، وهذه لها أفعالٌ؛ اللهمَّ إلا على مَنْ يجعلُها كالأُبُوَّة.

وقيل: وفي المسألة قولٌ ثالثٌ، وهو قَسِيمُ قولِ يُونُسَ وقولِ مُدَّعي الصدرية(3)، وهو قولُ س(4)، وهو أنه اسمٌ موضوعٌ موضعَ الصدر(5) الموضوعِ موضعَ الحالِ، ومعنى: مررت به وَحْدَه عند الخَلِيل(6): أفرد به(7) إفرادًا، وعند المُبَرِّد(8): مررت به مُفْرَدًا، وهو أَوْلى؛ لاطِّراده، وفي(9) نحو: لا إله إلا الله وَحْدَه؛ لأنك لم تفرده، بل هو سبحانَه انفرد بنفسه، وقولِه(10):

وَالذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي(11)

---

(1) ٣/٢٨١.

(2) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(3) كذا في المخطوطة، والصواب: المصدرية.

(4) الكتاب ١/٣٧٧، ٣٧٨.

(5) كذا في المخطوطة، والصواب: المصدر.

(6) ينظر: الكتاب ١/٣٧٨.

(7) كذا في المخطوطة، والصواب: أفردتُّه.

(8) فسَّره في المقتضب ٣/٢٣٩ بمثل تفسير الخليل، وحُكي عنه إجازة التفسير المنسوب إليه هنا. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/١٥٤، والتذييل والتكميل ٩/٣٦.

(9) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: في.

(10) هو الربيع بن ضبع الفزاري.

(11) بعض بيت من المنسرح، وهو بتمامه:

والذئبَ أخشاه إن مررت به وَحْدي وأخشى الرياحَ والمطرا

ينظر: الكتاب ١/٩٠، والنوادر لأبي زيد ٤٤٦، ومعاني القرآن للأخفش ١/٨٦، والحجة ٤/٤٠٤، والمحتسب ٢/٩٩، وأمالي القالي ٢/١٨٥، والمحكم ٨/٢١٥، والتذييل والتكميل ٩/٣٧، والمقاصد النحوية ٣/١٣١٩.

أي: منفردًا.

وأما بقية الألفاظ فمثنَّاةٌ لفظًا، مجموعةٌ معنًى، وكذا أَخَوَاها: هَذَاذَيْك، وحَنَانَيْك، المرادُ بالجميع التكثيرُ، وأنه يعود مرةً بعد أخرى، و"لَبَّيْك" من: أَلَبَّ بالمكان، أي: أقام به[1]، و"سَعْدَيْك" من المساعَدة المتابَعةِ[2]، و"دَوَالَيْك" من المداوَلة، فمعنى: فعلْنا ذلك دَوَالَيْك: متداولِين، أي: متعاقِبين[3]، وهو في موضع الحال.

قال الأَعْلَمُ[4]: فإن قيل: كيف والإضافةُ للكاف مانعةٌ من الحالية؟

قلنا: إنما هي حرف خطابٍ.

و"هَذَاذَيْك" من[5]: هَذَّ هَذًّا، ذا[6] أسرعَ، ومنه: الهَذُّ في القراءة، وفي الضرب[7]، وإنما يثنَّين للتكثُّر، "حَوَالَيْك" بمعنى: حَوْلَك[8]، وثُنِّي؛ لأنه يريد الإحاطة من كل وجهٍ[9].

* قولُه: «**وشذَّ إيلاءُ**»: كالبيت المشهور[10]، ومعناه: دعوته [لنائبةٍ][11] أصابتني، وأجابني بالمراد، وخصَّ اليدَيْن؛ لأنهما الدافعتان إليه ما سأله.

---

(١) ينظر: الصحاح (ل ب ب) ١/٢١٦، والمحكم ١٠/٣٦٧.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة ٢/٤٣، والصحاح (س ع د) ٢/٤٨٧، والمحكم ١/٤٦٨.

(٣) ينظر: جمهرة اللغة ١/٤٣٧، ٣/١٢٧٣، والمحكم ٩/٤٢٩.

(٤) تحصيل عين الذهب ٢٢٠، وينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٤١٥، والتذييل والتكميل ١/٢٤٨، ٧/١٨٤.

(٥) مكررة في المخطوطة.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب: إذا.

(٧) ينظر: جمهرة اللغة ٣/١٢٧٣، والمحكم ٤/٩٦.

(٨) ينظر: جمهرة اللغة ٣/١٣٠٩، وتهذيب اللغة ٥/٢٢٦.

(٩) الحاشية في: ٦٠، ونقل ياسين في حاشية الألفية ١/٣٨٦ من أولها إلى قوله: «أولى بالتأخير»، ولم يعزها لابن هشام.

(١٠) المتقدِّم قريبًا، وهو قول أعرابي أسدي:

دعوتُ لِمَا نابني مِسْوَرًا ... فلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

(١١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في تحصيل عين الذهب ٢٢٢، والسياق يقتضيه.

قال ابنُ عُصْفُورٍ[1]: ويُرَدُّ قولُ الأَعْلَمِ[2]؛ بأن كون الكاف خطابًا لا ينقاسُ، وأن نون التثنية لا تُحذَف لغير إضافةٍ.

قال: لشِبْه الإضافة.

قلنا: لم يثبتْ.

قال: إن لم يكن على ما ذكرت فشذ[3]؛ لأن المصدر المضافَ إلى غير فاعلِ الفعلِ الناصبِ له يكون تشبيهيًّا، كـ: ضربت ضَرْبَك، يكون المعنى: تَدَاوَلْنا مثلَ مُداولتِك، وأَجَبْتك إجابتَك لغيرك، وأَلْزَمُ طاعتَك لزومَك طاعةَ غيرِك، الأولُ تفسيرٌ لـ"سَعْدَيْك"، والثاني لـ"لَبَّيْك"، وكذا القول في الثاني، وليس المعنى على شيءٍ من ذلك.

قلنا: لا يمتنع أن يكون: إجابتَك لغيرك إذا أجبته، وكذا في الباقي، كما قالوا: دَقَقْتُه دَقَّك بالمِنْحَاز حَبَّ الفُلْفُل[4][5].

وألزموا إضافة إلى الجمل حيث وإذ وإن ينون يحتمل

(خ٢)

* قولُه: «و"إِذْ"»: فأما قولُه[6]:

هَلْ تَرْجِعَنَّ لَيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا ... وَالعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا[7]

وقولُهم: مِنْ حيثُ الجملةُ؛ فإنما الإضافة إلى جملةٍ حُذف أحدُ جزأَيْها، أي: إِذْ ذاك

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢/٤١٥، ٤١٦.

(٢) تحصيل عين الذهب ٢٢٠.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: فَسَدَ.

(٤) قول للعرب رواه سيبويه في الكتاب ١/٣٥٧، وأبو عبيد في الأمثال ٣١١، والمنحاز: المِدَقُّ، وهو كل ما دققت به. ينظر: فصل المقال ٤٣٤.

(٥) الحاشية في: ٦٠.

(٦) لم أقف له على نسبة.

(٧) بيت من البسيط. ينظر: النوادر لأبي زيد ٤٩٤، والمحتسب ١/١٢٩، وأمالي ابن الشجري ٢/٤٨٩، وتوجيه اللمع ٥٢٨، والتذييل والتكميل ٧/٢٩٣، ومغني اللبيب ١١٧.

كذلك[1]، وحَذْفُ الخبر في ذلك كحَذْفه في قوله[2]:

أَيَّامَ جُمْلٌ خَلِيلًا لَوْ يَخَافُ لَهَا ... هَجْرًا لَخُولِطَ مِنْهُ العَقْلُ وَالجَسَدُ[3]

أي: جُمْلٌ أَكْرِمْ بها خليلًا.

ومن ذلك في "إِذْ": قولُ الأَخْطَل:

كَانَتْ مَنَازِلَ إِلَّافٍ[4] عَهِدتُّهُمُ ... إِذْ نَحْنُ إِذْ ذَاكَ دُونَ النَّاسِ إِخْوَانَا[5]

خبرُ "نحن" و"ذاك" محذوفان، والمعنى: عَهِدتُّهم إخوانًا إِذْ نحن متآلفون، أو: متآخون، والدليل على الأول: ذكرُ الأُلَّاف، وعلى الثاني: ذكرُ الإخوان، وأراد: إِذْ ذاك كائنٌ، وليست "إِذْ" خبرًا عن "نحن"؛ لأنه جُثَّة، بل "إِذْ" الأُولى ظرفٌ لـ"عَهِدتُّهم"، وأما الثانية فعاملُها الخبرُ المقدرُ بـ: متآلفون، أو: متآخون، وعاملُ "دُونَ": إما "عَهِدتُّهم"، أو الخبرُ المحذوف، أو بمحذوفٍ على أنه في الأصل صفةٌ لـ"إخوانًا"، ثم صار حالًا؛ لأن المكان يكون خبرًا وحالًا للأعيان.

فإن قيل: إِلَامَ تَوَجَّهَتِ الإشارةُ بـ"ذاك"؟

فالجوابُ: إلى التجاوز[6] الذي دلَّ عليه ذكرُ المنازل[7].

* مثالُ إضافةِ "إِذْ" إلى الجملة الاسمية: ﴿إِذِ ٱلْأَغْلَـٰلُ فِىٓ أَعْنَـٰقِهِمْ﴾[8]، والتي صدرُها ماضٍ: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا﴾[9]، ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ﴾[10]، والتي فعلُها مضارعٌ:

---

(١) بعدها عند ياسين: «و: من حيثُ الجملةُ كذلك».

(٢) هو الأخطل.

(٣) بيت من البسيط. ينظر: ملحقات الديوان ٥٢٤، والكتاب ٢/٢٣٨، والانتصار ١٥٤، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٠٨، والتذييل والتكميل ٧/٢٩٣.

(٤) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في مصادر البيت: أُلَّاف.

(٥) بيت من البسيط، تقدَّم في باب "كان" وأخواتها.

(٦) كذا في المخطوطة وعند ياسين، ولعل الصواب: التجاور.

(٧) الحاشية في: ٦٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٨٨، ٣٨٩، ولم يعزها لابن هشام.

(٨) غافر ٧١.

(٩) الحج ٢٦.

(١٠) الأعراف ١٦٤.

﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ ﴾[1]، ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ ﴾[2][3].

* "إِذْ" على أقسام:

أحدها: أن تكون ظرفًا لِمَا مضى، نحو: ﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ ﴾[4]، ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا ﴾[5].

الثاني: أن تكون ظرفًا لِمَا يُستقبل، وذلك على جهة المجاز، نحو: ﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾[6]؛ لأن "إِذْ" بدلٌ من: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ﴾[7]، وهو مستقبلُ المعنى، ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ ﴾[8]، ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[9]؛ للمعنى؛ ولِتَقَدُّمِ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ﴾[10]، وقال[11]:

مَتَى يَنَالُ الفَتَى اليَقْظَانُ حَاجَتَهُ ... إِذِ المُقَامُ بِأَرْضِ اللَّهْوِ وَالغَزَلِ[12]

الثالث: أن تكون للتعليل، نحو: ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ﴾[13]، ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ

(١) الأحزاب ٣٧.

(٢) الأنفال ٧.

(٣) الحاشية في: ٦١.

(٤) الأنفال ٢٦.

(٥) الأعراف ٨٦.

(٦) المائدة ١١٠.

(٧) المائدة ١٠٩.

(٨) غافر ٧٠، ٧١.

(٩) الزلزلة ٤.

(١٠) الزلزلة ١.

(١١) هو عيسى بن خالد بن الوليد المخزومي، أبو سعد، شاعر عباسي.

(١٢) بيت من البسيط. ينظر: أمالي القالي ١/٢٥٩، وشرح التسهيل ٢/٢١٣، والتذييل والتكميل ٧/٣١٤.

(١٣) الكهف ١٦.

بِهِۦ﴾[1]، ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ﴾[2]، وقولِه[3]:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ

البيتَ[4]، وقولِه[5]:

أَلَا رَجُلٌ أَحْلُوهُ رَحْلِي وَنَاقَتِي ... يُبَلِّغُ عَنِّي الشِّعْرَ إِذْ مَاتَ قَائِلُهْ[6]

والرابع: أن تكون للمفاجأة، كقوله[7]:

فَبَيْنَا[8] نَحْنُ بِالأَرَاكِ مَعًا ... إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهْ[9]

اِسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْرًا

البيتَ[10]،

---

(١) الأحقاف ١١.

(٢) الزخرف ٣٩.

(٣) هو الفرزدق.

(٤) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتَهم ... إذْ هم قريشٌ وإذْ ما مثلَهمْ بشرُ

ينظر: الديوان بشرح الحاوي ١/٣١٦، والكتاب ١/٦٠، والمقتضب ٤/١٩١، والمخصص ٥/١٠٧، وتوجيه اللمع ١٤٦، وشرح التسهيل ١/٣٧٣، وتخليص الشواهد ٢٨١، والمقاصد النحوية ٢/٦٣٩، وخزانة الأدب ٤/١٣٣.

(٥) هو علقمة بن عَبْدة.

(٦) بيت من الطويل. أحلوه: أَهَبُه. ينظر: الديوان ٩٤، وإصلاح المنطق ١١٩، ٣٠٦، وجمهرة اللغة ١/٥٧٠، وتهذيب اللغة ٥/١٥١، والمخصص ٤/٢٠، والتذييل والتكميل ٧/٢٩٧.

(٧) هو جميل بن مَعْمَر العُذْري.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: بَيْنَما، وبه يستقيم الوزن.

(٩) بيت من الخفيف. ينظر: الديوان ١٨٨، ومعاني القرآن للفراء ١/٤٥٩، والأغاني ٨/٢٩١، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٠٥، وشرح التسهيل ٢/٢٠٩، والتذييل والتكميل ٧/٢٩٨، ومغني اللبيب ٤١٠.

(١٠) بعض بيت من البسيط، لحُرَيث العُذْري، وهو بتمامه:

بَيْنَمَا النَّاسُ عَلَى عَلْيَائِهَا

البيتَ[(١)][(٢)].

* ع: يقولون: يُضاف إلى الجُمَل: أسماءُ الزمان، و"ذو"، و"آية"، وبَقِي عليهم ثلاثةٌ أخرى: "حيثُ"، و"قول"، و"قائل"، قال[(٣)]:

وقول[(٤)]: يَا لَلْكُهُولِ يُنْهِضُ مِنَّا   مُسْرِعِينَ الكُهُولَ وَالشُّبَّانَا[(٥)]

قال[(٦)]:

وَأَجَبْتُ قَائِلَ: كَيْفَ أَنْتَ؟ بِصَالِحٍ   حَتَّى مَلَلْتُ وَمَلَّنِي عُوَّادِي[(٧)][(٨)]

إفراد إذ وما كإذ معنى كإذ   أضف جوازا نحو حين جا نبذ

=

استقدرِ اللهَ خيرًا وارضيَنَّ به   فبينما العسرُ إذ دارتْ مياسيرُ

ينظر: الكتاب ٥٢٨/٣، وعيون الأخبار ٣٢٨/٢، ومجالس ثعلب ٢٢٠، والمحكم ٣٠٢/٦، وتوجيه اللمع ٥٢٧، وشرح التسهيل ٢٠٩/٢، والتذييل والتكميل ٣٠١/٧، ومغني اللبيب ١١٥.

(١) صدر بيت من الرمل، للأَفْوَه الأَوْدي، وعجزه:

...   إذ هَوَوا في هُوَّةٍ منها فغَارُوا

ينظر: الديوان ٧٣، والحماسة البصرية ١٦٥/١، والتذييل والتكميل ٣٠١/٧، وخزانة الأدب ٦١/٧، ٣٦٢/١١.

(٢) الحاشية في: ٦١.

(٣) لم أقف له على نسبة.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: قول، بلا واو، وبه يستقيم الوزن.

(٥) بيت من الخفيف. ينظر: شرح التسهيل ٩٧/٢، والتذييل والتكميل ١٤٧/٦، ومغني اللبيب ٥٥١.

(٦) لم أقف له على نسبة.

(٧) بيت من الكامل. ينظر: شرح التسهيل ٩٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١٧٢١/٤، والتذييل والتكميل ١٤٧/٦، ومغني اللبيب ٥٥١، والمقاصد النحوية ٢٠١٣/٤.

(٨) الحاشية في: ٦١.

وابن أو اعرب ما كإذ قد أجريا واختر بنا متلو فعل بنيا

(خ٢)

* قولُه: «**واخْتَرْ بِنَاْ**» البيتَ: ومِنْ ثَمَّ أُجيز في قول امْرِئِ القَيْسِ:

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي(١)

أن تكون في موضع خفضٍ عطفًا على قوله:

وَلَا سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ(٢)

وأن تكون مفعولًا بتقدير: اذْكرْ، وهو أرجحُ؛ لأنه لم يَرْوِ أحدٌ بخفض "قوم"(٣)، كما رُوِي:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ(٤)

بالخفض وبالفتح، ويَحتَمِل أنه رفع عطفًا على "يومٌ"، أو نصب عطفًا على "يومًا".

"لِلْعَذَارَى" متعلِّق بـ"عَقَرَ"، وأصلُه بكسر الراء، وفُتِحَ تخفيفًا، وإنما لم يَجُزْ ذلك في: القاضي؛ لأن الجمع أثقلُ من المفرد، هذا الذي عندي، ونَقَل النَّحَّاس(٥) أنه(٦) اعتَلَّ بأن في الكلام "فَاعَل" بالفتح، كـ: طابَع، وخاتَم، فخافوا الإلباسَ، ولا كذلك:

---

(١) صدر بيت من الطويل، تقدَّم بتمامه في باب المفعول له.

(٢) عجز بيت من الطويل، تقدَّم في باب الموصول.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: يوم.

(٤) بعض بيت من الطويل، للنابغة الذبياني، وهو بتمامه:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا وقلتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشيبُ وازعُ؟

ينظر: الديوان ٣٢، والكتاب ٢/٣٣٠، والأصول ١/٢٧٦، والمنصف ١/٥٨، والاقتضاب ٣/١٣٥، والإنصاف ١/٢٣٦، وشرح جمل الزجاجي ١/١٠٦، والمقاصد النحوية ٣/١٣٢٥، وخزانة الأدب ٦/٥٥٠.

(٥) شرح القصائد التسع ١/١١٢.

(٦) أي: الخليل بن أحمد.

العَذَارَى؛ لانتفاء: فَعَالَل؛ فلا إلباسَ[١].

* ﴿هَٰذَا يَوۡمَ يَنفَعُ﴾[٢] في هذا الموضع نصبان: متواترٌ، وهو نصب "يومَ"، وتخريجُه على قول الكوفي[٣]، وشاذٌّ في "صِدْقهم"، قُرِئ: "صِدْقَهم"[٤]، وخرَّجه فا[٥] على ثلاثةٍ: إما مصدرٌ للصادقين، وإما مفعولٌ له، أو على إسقاط اللام.

ط[٦]: والفاعلُ فيهنَّ ضميرُه تعالى، أو ضميرُ العمل[٧].

وقبل فعل معرب أو مبتدا أعرب ومن بنا فلن يفندا

(خ٢)

* أقولُ: ينبغي أن يكون أصلُ خلاف الفريقين في علَّة محل الوفاق، وهو المضاف للفعل الماضي: هل بُنِي حملًا على "إِذْ" و"إذا"؛ لشَبَهِهِ بهما في الظرفية الزمانيةِ والـمُضِيِّ والاستقبالِ والإبهامِ، أو بُنِي؛ لإضافته إلى المبني؟ كما بُنِي "بَيْنَ" في قوله[٨]:

---

(١) الحاشية في: ٦١.

(٢) المائدة ١١٩، وهي قراءة نافع، وتمامها: ﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمَ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ ﴾. ينظر: السبعة ٢٥٠، والإقناع ٦٣٧/٢.

(٣) أنه يجوز بناء أسماء الزمان المضافة إلى جملة فعلية مصدَّرة بمضارع معرب. ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٢٦/١، ٣٢٧، ومشكل إعراب القرآن ٢٢٧، وشرح التسهيل ٢٥٥/٣، والتذييل والتكميل ١٠٢/١٢.

(٤) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٤٦٧/١، والبحر المحيط ٤٢٢/٤.

(٥) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٤٦٧/١، نقلًا عن "التذكرة"، ولم أقف عليه في مختارها لابن جني، ولا في غيره من كتبه.

(٦) لم أهتد إلى المراد بهذا الرمز، وقد تقدَّم له نظير في باب "كان" وأخواتها.

(٧) الحاشية في: ٦١.

(٨) هو امرؤ القيس.

فَأَدْبَرْنَ كَالجَزْعِ المُفَصَّلِ بَيْنَهُ   بِجِيدٍ مُعِمٍّ فِي العَشِيرَةِ مُخْوِلِ[1]

قال الفَرَّاءُ[2]: "بَيْنَ" مفعولُ ما لم يُسمَّ فاعلُه، وأُقِرَّ على نصبه؛ ليَدُلَّ على أصله.

وقال النَّاظِمُ[3] في قوله[4]:

وَلَمْ يَتْرُكِ النَّبْلُ المُخَالِفُ بَيْنَهَا   أَخًا لِأَخٍ يُرْجَى وَمَأْثُورَةُ الهِنْدِ[5]:

"بَيْنَها" في موضع رفعٍ بإسناد "المُخَالِف" إليه، إلا أنه بُنِي؛ لإضافته إلى مبنيٍّ مع إبهامه. انتهى.

فعلى الأول: يُبنى المضاف إلى الجملة، بخلاف الثاني[6].

وألزموا إذا إضافة إلى   جمل الأفعال كهن إذا اعتلى

(خ ١)

* قولُه: «**وأَلْزَمُوا "إذا"**» إلى آخره: "إذا" ظرفٌ لِمَا يُستقبل من الزمان، وفيها معنى الشرط، غالبًا.

وقولي: «غالبًا» عائدٌ إلى الجميع.

أما قولي: «ظرفٌ» فإنها قد تقع غيرَ ظرف في موطنين:

أحدهما: أن يُراد بها الزمانُ المجردُ من الاستقبال والشرطِ، كقول النبي صلى الله

---

(١) بيت من الطويل. الجَزْع المفصَّل: الخرز الذي فُصِل بينه باللؤلؤ، وجِيد: عُنُق، ومُعِمّ مُخْوِل: كريم العم والخال. ينظر: الديوان ٢٢، وجمهرة أشعار العرب ١٤٠، والمعاني الكبير ٦٩٧/٢، وشرح القصائد السبع ٩٤، وكتاب الشعر ٤٣١/٢، والتذييل والتكميل ٥٤/٨.

(٢) ينظر: شرح القصائد السبع ٩٤.

(٣) شرح التسهيل ٢٣١/٢.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) بيت من الطويل. مأثورة الهند: سيوف موشَّاة منسوبة إلى الهند، كما في: تاج العروس (أ ث ر) ٢٠/١٠. ينظر: شرح التسهيل ٢٣١/٢، ٢٦٢/٣، ٢٦٥، والتذييل والتكميل ٥٣/٨، ١٢٥/١٢.

(٦) الحاشية في: ٦١.

عليه وسلم لعَائِشةَ رضي الله عنها: «إني أَعْلَمُ إذا كنتِ عليَّ راضيةً، وإذا كنتِ عليَّ غَضْبَى»[(١)]، وقولِ ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: «كنتُ أَعْلَمُ إذا انصرفوا بذلك»[(٢)]، أي: كنت أعلمُ زمنَ انصرافِهم، ومن ذلك: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا﴾[(٣)] عند مَنْ قال: إن "حتَّى" جارةٌ، وهو قول أبي الحَسَنِ الأَخْفَشِ[(٤)].

والثاني: أن تُجرَّد من الزمان والشرطِ معًا، وذلك أن يُراد بها المفاجَأةُ، فتكونَ حرفًا في الأصح عند ابنِ مَالِكٍ[(٥)] وغيرِه، كقوله[(٦)]:

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالأَمْرُ أَمْرُنَا ... إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ عَالَةٌ لَيْسَ نُنْصَفُ[(٧)]

وأما: «لِمَا يُستقبل» فإنها قد تقع للماضي، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا﴾[(٨)]، ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ﴾ الآيةَ[(٩)]، وقولِه تعالى: ﴿لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ﴾[(١٠)]، أي: إذْ، بدليل قولِه: "قالوا"، وقولِه[(١١)] سبحانه: ﴿وَإِذْ[(١٢)] قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ﴾[(١٣)]،

---

(١) حديث نبوي رواه البخاري ٥٢٢٨ ومسلم ٢٤٣٩ من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) رواه البخاري ٨٤١ ومسلم ٥٨٣.

(٣) جاء ذلك في عدة مواضع، أولها: آل عمران ١٥٢.

(٤) معاني القرآن ١/١٢٧، وينظر: المحتسب ٢/٣٠٨.

(٥) شرح التسهيل ٢/٢١٤.

(٦) قائله حُرْقة بنت النعمان بن المنذر.

(٧) بيت من الطويل. ينظر: الصحاح (ن ص ف) ٤/١٤٣٤، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/١٢٠٣، وأمالي ابن الشجري ٢/٤٥١، وشرح التسهيل ٢/٢١٥، والتذييل والتكميل ٧/٣٠٤، ٣٣١، ومغني اللبيب ٤١٠، ٤٨٥، وخزانة الأدب ٧/٥٩.

(٨) الجمعة ١١.

(٩) التوبة ٩٢.

(١٠) آل عمران ١٥٦.

(١١) هذه الآية والآيتان بعدها وبيتُ أبي النَّجْم الآتي أمثلةٌ لمجيء "إذ" للمستقبل، لا لمجيء "إذا" للماضي، فلعل التمثيل بها هنا سهو؛ سبَّبه تعدُّدُ الإلحاقات والإضافات في هذه الحاشية وتداخلُها.

(١٢) في المخطوطة: إذ.

(١٣) المائدة ١١٦.

وذلك يومَ القيامة، ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوۡقُوفُونَ﴾[1]، ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ فَزِعُواْ﴾[2]، قال قُطْرُبٌ[3]: إذا يفزعون، وقال الشاعر:

وَنَدْمَانٍ يَزِيدُ الكَأْسَ طِيبًا سَقَيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ[4]

البيتُ لعَمْرِو[5] بنِ شَأْسٍ[6]، وقال أبو[7] النَّجْمِ:

ثُمَّ جَزَاهُ اللهُ عَنَّا إِذْ جَزَى
جَنَّاتِ عَدْنٍ فِي العَلَالِيِّ العُلَا[8]

وقولِ الشاعر[9]:

مَا ذَاقَ بُؤْسَ مَعِيشَةٍ وَنَعِيمَهَا فِيمَا مَضَى أَحَدٌ إِذَا لَمْ يَعْشَقِ[10]

---

(١) سبأ ٣١.

(٢) سبأ ٥١.

(٣) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه ٥٣٨، وينظر: جامع البيان للطبري ١٣٤/٩، وتهذيب اللغة ٣٧/١٥، والقول فيهما غير منسوب.

(٤) بيت من الوافر. روي: «وقد تغوَّرت»، ولا شاهد فيه. ينظر: مجاز القرآن ٢١/١، والألفاظ ٢٧٢، والزينة ١٨٩/٢، والحجة ٢٠٠/٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٢٧٢/٢، والمحكم ١٩٠/١، والتذييل والتكميل ٣١٢/٧، ومغني اللبيب ١٣٠.

(٥) هو ابن شأس الأسدي، أبو عرار، كثير الشعر في الجاهلية والإسلام، أسلم وشهد القادسية. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١٩٠/١، ١٩٦، ومعجم الشعراء ٢١٢.

(٦) ينظر: منتهى الطلب من أشعار العرب لابن ميمون البغدادي ٧٦/٨، وعنه: الديوان ٤٩، ونُسب إلى بُرْج بن مسهر الطائي في مجاز القرآن والحماسة والزينة وغيرها من مصادر البيت.

(٧) هو الفضل بن قدامة، رَجَّاز كان يقتصد فيجيد، عاصر هشام بن عبدالملك. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٧٣٧/٢، ومعجم الشعراء ٣١٠.

(٨) بيتان من مشطور الرجز. ينظر: الديوان ٤٦٣، والمنتخب لكُراع ١٠٣، وتهذيب اللغة ٣٩/١٥، وأمالي ابن الشجري ٦٧/١، ١٥٣، والتذييل والتكميل ١٠٩/١، ٣١٢/٧.

(٩) هو الكُمَيت بن زيد الأسدي.

(١٠) بيت من الكامل. ينظر: الديوان ٢٤٦، ومعاني القرآن للفراء ٢٤٤/١، وشرح القصائد السبع ٤٢٢، وشرح التسهيل ٢١٢/٣، والتذييل والتكميل ٣٣٤/٤.

أنشده ثَعْلَبٌ[1].

وأما: «فيها معنى الشرط»؛ فلأنها قد تخلو منه، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾[2]، أي: أُقسِمُ بالليل وقتَ غشيانِه.

واعلم أنه[3][4].

(خ٢)

* و"إذا" على أقسام:

أحدها: أن تكون ظرفًا لِمَا يُستقبل من الزمان، نحو: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ﴾ الآية[5].

الثاني: أن تكون لِمَا مضى من الزمان، نحو: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوۡكَ﴾[6]، ﴿وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً﴾ الآية[7]، وقولِ الشاعر[8]:

مَا ذَاقَ بُؤْسَ مَعِيشَةٍ وَنَعِيمَهَا ... فِيمَا مَضَى أَحَدٌ إِذَا لَمْ يَعْشَقِ[9]

وقولِه[10]:

وَنَدْمَانٍ يَزِيدُ الكَأْسَ طِيبًا ... سَقَيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ[11]

---

(١) مجالسه ٤٦٢.

(٢) الليل ١.

(٣) كذا في المخطوطة، ولم أقف للكلام فيها على تتمة.

(٤) الحاشية في: ظهر الورقة الملحقة بين ١٧/ب و١٨/أ.

(٥) المنافقون ١.

(٦) التوبة ٩٢.

(٧) الجمعة ١١.

(٨) هو الكُميت بن زيد الأسدي.

(٩) بيت من الكامل، تقدَّم قريبًا.

(١٠) هو بُرْج بن مسهر الطائي، وقيل: عمرو بن شأس الأسدي.

(١١) بيت من الوافر، تقدَّم قريبًا.

الثالث: أن تكون للمفاجأة، نحو: فإذا الأسدُ، وقولِه(١):

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ

البيتَ(٢)، وقولِه(٣):

وَبَيْنَمَا الـمَرْءُ فِي الأَحْيَاءِ

البيتَ(٤)، وقولِه(٥):

بَيْنَمَا الـمَرْءُ فِي فُنُونِ الأَمَانِي إِذَا رَائِدُ الـمَنُونِ مُوَافِ(٦)(٧)

* قولُه: «**وأَلْزَمُوا "إذا"**»: قد يقال: هذا ما لم تكن ظرفَ مكانٍ؛ فإنها لا تضاف أَلْبَتَّةَ، لا إلى اسميةٍ ولا فعليةٍ، نحو: خرجت فإذا الأسدُ، وإنما الذي ذَكَره إذا كانت زمانًا.

والجوابُ: أن النَّاظِمَ(٨) يرى أن الأَوْلى [كونُها](٩) حرفًا.

وقد يقال: "إذا" الزمانيةُ ضربان: جازمةٌ وغيرُ جازمةٍ، فحقُّه أن يقول: هذا ما لم

(١) قائله حُرْقة بنت النعمان بن المنذر.

(٢) بعض بيت من الطويل، تقدَّم قريبًا.

(٣) هو حُرَيث العُذْري.

(٤) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

وبينما المرءُ في الأحياء مُغْتَبِطٌ إذا هو في الرَّمْس تَعْفوه الأعاصيرُ

روي: «إذ صار في الرمس»، ولا شاهد فيه. ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد ٢٢٢/٥، وعيون الأخبار ٣٢٨/٢، ومجالس ثعلب ٢٢٠، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥٤٢/١، وأمالي القالي ١٨٢/٢، وتهذيب اللغة ١٢/٢، والحماسة البصرية ٩٢٥/٢، وتخليص الشواهد ٨٨.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) كذا في المخطوطة، والوجه: مُوَافي. وهذا بيت من الخفيف. ينظر: شرح التسهيل ٢١٥/٢، والتذييل والتكميل ٣٣١/٧، وارتشاف الضرب ١٤١٤/٣.

(٧) الحاشية في: ٦١.

(٨) شرح التسهيل ٢١٤/٢.

(٩) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

يكن[1] جازمةً، نحو:

تَرْفَعُ لِي حدث[2] وَاللهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقِدِ[3]

فقد يُمنَعُ هذا، وحَكَى ابنُ الحَاجِب[4] الخلافَ في "متى" و"إذا" في إضافتها[5]، مع أن "متى" جازمة، وظاهرُ كلامِه أن المخالِف فيهما واحد.

فإن قلت: فلِمَ لَمْ تجزمْ "إذا" في الغالب؟

قلت: لأن وَضْعَها مخالفٌ لوضع الشروط؛ لأنها لِمَا تحقَّق كونُه، نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[6]، ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ﴾[7]، ولا يقال: إنْ قامت القيامةُ عذَّبَ الله الكافرين، بل: إذا، كما لا يقال في أحسن الكلام: إذا دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ، وإنما وَضْعُ أدواتِ الشروط على احتمال الوقوع وعدمِه، فلهذا لم تجر[8] غالبًا، قال ذو الرُّمَّةِ:

تُصْغِي إِذَا شَدَّهَا بِالرَّحْلِ جَانِحَةً حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي غَرْزِهَا تَثِبِ[9][10]

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: تكن.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: خِنْدِفٌ.

(٣) بيت من البسيط، للفرزدق. خِنْدِفٌ: أم طابخة ومُدْرِكَة ابنَيْ إلياس بن مضر، والمراد الفخر بقبيلته، وتقد: تشتعل. ينظر: الديوان بشرح الصاوي ٢١٦/١، والكتاب ٦٢/٣، والمقتضب ٥٦/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٨٥/٤، وأمالي ابن الشجري ٨٢/٢، وضرائر الشعر ٢٩٨، وشرح التسهيل ٢١١/٢، وخزانة الأدب ٢٢/٧.

(٤) أماليه ١٨٥/١.

(٥) كذا في المخطوطة، والوجه: إضافتهما.

(٦) الانشقاق ١.

(٧) الانشقاق ٣.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب: تجزم.

(٩) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والروي مضموم، وعليه الاستشهاد بأن "إذا" لا تعمل.

(١٠) بيت من البسيط. تُصْغِي: تميل، وجانحة: لاصقة بالأرض، والغَرْز: رِكاب الناقة. ينظر: الديوان ٤٨/١، والكتاب ٦٠/٣، وجمهرة أشعار العرب ٧٥٣، ومجاز القرآن ٢٠٥/١، وجمهرة اللغة ٧٠٦/٢، واللآلي في شرح أمالي القالي ٨٩٨/١.

فإن قلت: فما معنى قولهم: فيها معنى الشرط؟

قلت: معناه: أن تاليَها مستلزمٌ لتاليه، كما أن تاليَ أدوات الشروط كذلك[1].

لمفهم اثنين معرف بلا تفرق أضيف كلتا وكلا
ولا تضف لمفرد معرف أيا وإن كررتها فأضف

(خ١)

* اعلَمْ أن "أيًّا" إذا أضيفت إلى النكرة كانت بمعنى "كلّ"، فيجب المطابقة في الضمير، تقول: أيُّ رجلٍ قام؟ وأيُّ رجلَيْن قاما؟ وأيُّ رجالٍ قاموا؟ وإذا أضيفت إلى معرفة فهي بمعنى "بعض"، فيجب الإفراد، فتقول: أيُّ الرجلَيْن قام؟ والرجالُ قام؟ ولا تقول: أيُّ الرجل؛ لأن "بعضًا" تستدعي متجزِّئًا[2].

* [«**وإنْ كرَّرتها فأَضِف**»]:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ إِذَا الرِّجَالُ تَنَاهَزُوا أَيِّي وَأَيُّكُمُ أَعَزُّ وَأَمْنَعُ[3][4]

(خ٢)

* "أيٌّ" اسمٌ موضوعٌ لتعميم بعض الأجناس، أو بعضِ ما هو متشخِّصٌ، بإحدى طرق التعريف.

فإن أريد بها المعنى الأول أضيفت للنكرة، مفردةً كانت أو مثنَّاةً أو مجموعةً، وكانت بمنزلة "كلّ" في وجوب مطابقة ما بعدها إذا أضيفت للنكرة، وإنما لم تُنَافِ المفردَ مع أنها للعموم؛ لصلاحية النكرة للعموم.

وإن أريد بها المعنى الثاني أضيفت إما لمثنًى أو مجموعٍ مطلقًا، أو لمفردٍ مكرَّرٍ معه "أيٌّ"، نحو: أيُّ زيدٍ وأيُّ عمروٍ؟ ولا تضاف للمفرد المعرَّف في غير ذلك إلا بتأويلٍ،

---

(١) الحاشية في: ٦٢.

(٢) الحاشية في: ظهر الورقة الملحقة بين ١٧/ب و١٨/أ.

(٣) بيت من الكامل، لخِدَاش بن زهير. تناهزوا: تبادروا. الشاهد: إضافة "أيّ" إلى مفرد معرَّف؛ لتكريرها. ينظر: الكتاب ٢/٤٠٣، والمحكم ٤/٢٣٥.

(٤) الحاشية في: ١٨/أ.

كقولك: أيُّ زيدٍ أحسنُ؟ تريد: أيُّ أجزائِه، فهي في الحقيقة إنما أضيفت لمجموعٍ، وهو الأجزاء، ولهذا تُجاب بالأجزاء، فيقال: عينُه، أو: أنفُه، ولا يقال: زيدٌ الطويلُ، ولا: زيدٌ القصيرُ[1].

* قولُه: «**وإنْ كرَّرتها**»: أي: "أيًا" مضافةً لمعرَّفٍ آخَرَ، وهذا يوهم جوازَ هذا التركيبِ مطلقًا، وإنما يجوز في الشعر، نصَّ على ذلك ابنُه[2]، وهو حقٌّ.

وفي "شرح المُفَصَّل"[3] لابن الحَاجِبِ: نَظَّرَ الزَّمَخْشَرِيُّ[4] "أَيِّي وأَيُّكَ؟" بقولهم: أَخْزَى الكاذبَ مِنِّي ومنكَ[5]، و: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾[6]، وإنما كُرِّرت "أيٌّ"؛ ليُمكِنَ العطفُ على الضمير المخفوضِ.

فعلى هذا لا يجوز: أيُّ زيدٍ وأيُّ عمرٍو؟ ولا يكون: "أَيِّي وأَيُّكَ؟" ضرورةً[7].

* قولُه: «**فأَضِف**» فاصِلٌ بين التابع الذي هو: «**تَنْوِ**» وبين المتبوع الذي هو: «**كرَّرتها**»، ولعله استجاز هذا؛ لكون الفاصل جوابًا للمتبوع، فهو غير أجنبيٍّ[8].

أو تنو الاجزا واخصصن بالمعرفه موصولةً أيا وبالعكس الصفه

(خ٢)

* «**تَنْوِ**»: عطفٌ على: «**كرَّرتها**»، و: «**كرَّرتها**» شرطٌ، والمعطوفُ على الشرط شرطٌ، لكن لا جوابَ لـ: «**تَنْوِ**» في اللفظ، ولا يُحذف جواب الشرط إلا إذا كان ماضيًا

---

(١) الحاشية في: ٦٢.

(٢) شرح الألفية ٢٨٣.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٧٦، ٣٧٧.

(٤) المفصل ١٠٨.

(٥) قول للعرب رواه سيبويه في الكتاب ٢/٤٠٢، ٤/٢٢٥.

(٦) الكهف ٧٨.

(٧) الحاشية في: ٦٢، ونقلها ياسين من خط ابن هشام في حاشية الألفية ١/٣٩٨، ٣٩٩ بتمامها، وفي حاشية التصريح ٣/١٥١ من قوله: «وفي شرح المفصل» إلى آخره.

(٨) الحاشية في: ٦٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٩٨، ولم يعزها لابن هشام.

أو مجزومًا بـ"لم"؛ اللهمَّ إلا في الشعر، وهذا شعرٌ، فهو كقوله(1):

فَلَمْ أَرْقِهِ

البيتَ(2)، وقولِه(3):

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ

البيتَ(4)، وقولِه(5):

إِنْ تَسْتَغِيثُوا

البيتَ(6).

وحَسَّنَ هذا أمران:

أحدهما: أن التابع يُغتفر فيه ما لا يُغتفر في المتبوع.

---

(1) هو زهير بن مسعود.

(2) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فلمْ أَرْقِهِ، إن ينجُ منها، وإن يمُتْ   فطعنةُ لا غُسٍّ ولا بمُغَمَّرِ

غُسّ: ضعيف، ومُغمَّر: لا تجارب له. ينظر: الأمثال لأبي عبيد ١٠٨، والألفاظ ١٠٢، وجمهرة اللغة ١/١٣٣، وتهذيب اللغة ٨/٩، والخصائص ٢/٣٩٠، والمخصص ١/٢٠٠، والإنصاف ٢/٥١٣، وشرح التسهيل ٤/٨٦.

(3) هو الكُمَيت بن معروف الأسدي.

(4) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

لئن تكُ قد ضاقت عليكم بيوتُكمْ   لَيَعلَمُ ربي أنَّ بيتيَ واسعُ

ينظر: الديوان ٦٤، ومعاني القرآن للفراء ١/٦٦، ٢/١٣١، وشرح التسهيل ٣/٢٠٨، والتذييل والتكميل ١١/٣٨١، والمقاصد النحوية ٤/١٨٠٢، وخزانة الأدب ١٠/٦٨.

(5) لم أقف له على نسبة.

(6) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

إن تستغيثوا بنا إن تُذْعَروا تجدوا   منَّا معاقلَ عزٍّ زانها كرمُ

ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦١٤، وارتشاف الضرب ٤/١٨٨٥، ومغني اللبيب ٨٠١، وخزانة الأدب ١١/٣٥٩.

وأن المتعاطفَيْن لا بدَّ من اتحاد زمانَيْهما، فكأنه ماضٍ مثلُه.

ولا يصحُّ جَعْلُ: «**فأَضِف**» جوابًا لـ: «**تَنْوِ**»؛ لأن جواب الشرط لا يتقدم عليه(١).

* قولُه: «**تَنْوِ**» فيه سؤالان:

أحدها(٢): كيف عَطَفَ المضارعَ على الماضي؟

والجوابُ: أن الماضي في معنى المضارع؛ أَلَا ترى أنه شرط، والشرطُ مستقبلٌ؟ فالمعنى: إنْ تكرِّرْها.

الثاني: «**تَنْوِ**» عطفٌ على الشرط، والمعطوفُ على الشرط [شرطٌ](٣)، فيلزم تقديمُ الجواب على الشرط.

والجوابُ: أنه قد جاء في التنزيل العظيم: ﴿**وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى**﴾(٤)، فـ"أجلٌ" عطفٌ على "كلمةٌ"، و"كلمةٌ" من جملة الشرط، فإذا جاز للمفرد أن يُعطف على المفرد بعد مضيِّ الجواب؛ فأَنْ يجوز ذلك في الجملة أحقُّ وأَوْلى؛ لأن مبناها على الاستقلال(٥).

* قولُه: «**وبالعكس الصفه**»: لا أجدُ مانعًا من أن يقال: مررت بالرجل أيِّ الرجلِ، وبالغلامِ أيِّ الغلامِ، كما جاز في نظيره: أطعَمَنا شاةً كلَّ شاةٍ، وهم القومُ كلُّ القومِ، فأضيفت إلى المعرفة وإلى النكرة(٦).

---

(١) الحاشية في: ٦٣.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه: أحدهما.

(٣) ما بين المعقوفين جاء في المخطوطة بعد قوله الآتي: «فيلزم تقديم الجواب على الشرط»، ولعله كان مُلحَقًا في أصل ابن هشام بين السطرين، فلم يُحْكِم الناسخ موضعَه.

(٤) طه ١٢٩.

(٥) الحاشية في: ٦٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٩٨ بمعناها، ولم يعزها لابن هشام.

(٦) الحاشية في: ٦٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٩٩ من خط ابن هشام، وفي حاشية التصريح ٣/١٥٢.

وإن تكن شرطا أو استفهاما فمطلقا كمل بها الكلاما

(خ١)

* لم يذكرْ حكمَها حالًا، نحو: بزيدٍ أيَّ رجلٍ[١].

(خ٢)

* ع: قولُه: «**تَمِّمْ**[٢] **بها الكلاما**»: كان صوابُه: تَمِّمها بما شئت من الكلام، بمعنى: من نكرةٍ ومعرفةٍ، فانقلبت عليه العبارة، فقال: «**تَمِّمْ بها الكلاما**».

قد يُجاب عن هذا: بأن يُدَّعى أن الضمير في: «**بها**» راجع إلى الإضافة، لا إلى "أيّ"، وذلك لأن "أيًّا" مكمَّلةٌ -بالفتح- لا مكمِّلة -بالكسر-، وأن "الكلام" إما مطلقٌ على "أيّ" إطلاقًا لغويًّا؛ فإن الكلمة تسمى كلامًا في اللغة، وإما على الكلام التركيبيِّ، ووجهُه: أن "أيًّا" إذا كانت محتاجةً للمضاف إليه كان تكميلُها تكميلًا للكلام التركيبيِّ[٣].

وألزموا إضافة لدن فجر ونصب غدوة به عنهم ندر

(خ١)

* [«**ونصبُ "غُدْوَةٍ"**»]: قال أبو[٤] سُفْيَانَ بنُ حَرْبٍ:

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمُ   لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ[٥][٦]

---

(١) الحاشية في: ١٨/أ.

(٢) كذا في المخطوطة على ما في بعض نسخ الألفية، والذي في نسخة ابن هشام: «كمِّل». ينظر: الألفية ١١٩، البيت ٤٠٧.

(٣) الحاشية في: ٦٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٩٩/١.

(٤) هو صخر بن حرب بن أمية القرشي الأموي، سيد قريش، أسلم عام الفتح، توفي سنة ٣١. ينظر: الإصابة ٣٣٢/٣.

(٥) بيت من الطويل. الشاهد: نصبُ "غدوة" بعد "لدن"، وذلك نادر. ينظر: الحيوان ٢٠٩/١، وشرح التسهيل ٢٣٨/٢، والتذييل والتكميل ٧٤/٨، والمقاصد النحوية ١٣٤٣/٣.

(٦) الحاشية في: ١٨/أ.

(خ٢)

* [«**ونصبُ "غُدْوَةٍ"**»]: ع: مَنْ شبَّهه بـ: ضاربٍ زيدًا؛ قال: مشبَّهٌ بالمفعول به، ومَنْ شبَّهه بـ: رطلٍ زيتًا؛ قال: مشبَّه بالتمييز.

وان[1] النَّاظِم[2] جزَم بأنه تمييز، لا مُشَبَّهٌ بالتمييز، وقال: تلزم "لَدُن" الإضافةَ إلى ما يفسِّرها إلا "غُدْوة"، فلها معها حالتان: الإضافةُ، والإفرادُ، ونصبُ "غُدْوة" على التمييز[3].

* الألفاظُ بالنسبة إلى الدلالة على ابتداء الغاية ثلاثة أقسام: ما يدل على ابتداء الغاية في الزمان، وهو "مُذْ"، و"مُنذُ"، وما يدل على ابتداء الغاية في المكان، وهو "مِنْ"، وما يدل على ابتداء الغاية مطلقًا في الزمان والمكان، وهو "لَدُنْ"[4].

ومعَ معْ فيها قليل ونقل   فتح وكسر لسكون يتصل

(خ١)

* قولُه: «**و"معَ" "مَعْ" فيها قليلٌ**»: ابنُ عَطِيَّة[5]: "مَعَ" ظرفٌ بُني على الفتح، وأما إذا سُكِّنت العينُ فلا خلافَ أنه حرف جاء لمعنًى.

أبو حَيَّانَ[6]: الصحيح أنها ظرف فُتِحت أو سُكِّنت، وليس التسكينُ ضرورةً، خلافًا لبعضهم، بل لغةٌ لبعض العرب، والظرفية فيها مجازٌ، وإنما هي اسم دالٌّ على معنى الصُحْبة[7].

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: وابن، وعند ياسين: والشارح، ومراده به: ابن الناظم.

(٢) شرح الألفية ٢٨٤.

(٣) الحاشية في: ٦٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/ ٤٠٠، إلى قوله: «لا مشبه بالتمييز»، ولم يعزها لابن هشام.

(٤) الحاشية في: ٦٣.

(٥) المحرر الوجيز ٤/٢٦٢.

(٦) البحر المحيط ٨/٢٤٥.

(٧) الحاشية في: ١٨/أ.

(خ٢)

* [«و"معَ" "مَعْ" فيها قليلٌ»]: في هذا الكلام نظرٌ؛ لأن المحكوم عليه هو "مَعَ" بفتح [العين][(١)]، والحكمُ هو تسكينُ العين، وتسكينُ العين المفتوحةِ -مع كونها مفتوحةً- ممتنعٌ، فمثلُ هذا لا يَحسُن استعمالُه، وإنما يحسُن أن يكون مفهومُ المحكوم عليه موجودًا مع الجملة[(٢)] ومع عدمه، كالحكم على الاسم بأنه يُرفع ويُنصب ويُجر؛ فإن مفهوم الاسم موجود مع الإعراب وعدمه[(٣)].

واضمم بناء غير إن عدمت ما ... له أضيف ناويًا ما عدما

قبل كغير بعدُ حسب أول ... ودون والجهات أيضًا وعل

(خ١)

* الإمامُ عبدُالقاهِر[(٤)] رحمه الله تعالى: اعلم أن في "قبلُ" و"بعدُ" و"حَسْبُ" و"أوّلُ" و"عَلُ" ونحوِهن ثلاثةَ أسئلة: لِمَ بُنِيت؟ ولِمَ بُنِيت على حركةٍ؟ ولِمَ كانت الحركةُ ضمةً؟

أما الأول فهو أنها وُضعت مضافةً، فإذا عَرَض لها زوالُ الإضافة، فحُذف المضاف إليه، وأُريد معناه؛ لم يمكنْ تنوينُ الاسم، فيبقى الاسم الأَمْكَنُ العاري من أسباب منع الصرف بغير تنوين، ولا ما يَخلُفُه، وذلك مخالفٌ لنظائره، فيُبنى؛ حتى يُتَخلَّص من هذا الخلاف.

وإنما لم ينونْ؛ لأن المضاف إليه منويٌّ؛ أَلَا ترى أن الشاعر لَمّا حَذف المضافَ إليه للضرورة، لا استغناءً عنه؛ لم ينوِّن؟ في بيت "الكِتَاب"[(٥)]:

(١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: الحكم.

(٣) الحاشية في: ٦٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٠١.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح ١/١٤٥-١٤٧.

(٥) ١/١٧٩، ٢/١٦٦.

إِلَّا عُلَالَةَ أَوْ بُدَا هَةَ سَابِحٍ نَهْدِ الجُزَارَهْ[1]

هذا وجهٌ.

الوجهُ الثاني: أنك لَمَّا نويت معنى الإضافة، وضمَّنته اللفظَ؛ كان بمنزلة نيَّة "أَلْ" في "أمسِ"، وتضمينِها اللفظَ؛ لأن الإضافة من معاني الحروف، فأما إذا ظهر المضاف إليه فمعنى الإضافة مفهومٌ من لفظه، ولم يتضمنه المضاف.

وأما سبب بنائه على الحركة فما عُلِم من أنهم ينبِّهون بذلك على أنه ليس عريقًا في البناء، بل عَرَض له عدمُ التمكُّن.

وأما سبب البناء على الضمة فإن الضم أقوى الحركات، والموضعُ موضعُ الدلالة على التمكُّن، فاختير له[2] أقوى الألفاظ، وصارت الضمة عَلَمًا على هذا الحذف، فإذا قيل: مِنْ قبلُ، ومِنْ بَعْدُ؛ عُلم أن المراد: مِنْ قبلِ ذلك، ومِنْ بعدِه، وكذا إذا قيل: مِنْ أَوَّلُ، ومِنْ عَلُ، فالمراد: مِنْ أعلى ذلك، وأوَّلِ كلِّ[3] شيءٍ.

والفرق بين "عَلُ" وأخواتِه: أن الإضافة لا تظهرُ مع لفظه، بل مع مرادفه، لا تقول: مِنْ عَلِه، كما تقول: مِنْ قَبْلِه، بل تقول: مِنْ أعلاه.

ع: عَدَلَ الإمامُ عبدُالقاهر عن قولهم: بُني "قبلُ" و"بعدُ" على الحركة؛ لئلا يلتقيَ ساكنان؛ لأن ذلك مفقود في "أوَّلُ"، وهما بابٌ واحد، وعن قولهم: اختير[4] له الضمُّ؛ لأنها حركة لا تكون له في الإعراب؛ لأنه مفقود في "حسبُ" و"أوَّلُ"، وهما أيضًا بابٌ واحد، وما ذكره رحمه الله بديعٌ.

---

(١) بيت من مجزوء الكامل، للأعشى. عُلَالة: بقية جَرْي الفرس، وبُدَاهة: أول جَرْي الفرس، وسابح: من السَّبْح، وهو الجَرْي، ونَهْد الجُزَارة: عظيم الأطراف. ينظر: الديوان ١٥٩، والبيان والتبيين ٣/١٥، والمقتضب ٤/٢٢٨، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/١٩١، والخصائص ٢/٤١٠، وضرائر الشعر ١٩٤، والتذييل والتكميل ٦/١٩٤، والمقاصد النحوية ٣/١٣٦٢، وخزانة الأدب ١/١٧٢.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

قال(1): وإذا أَزلْتَ المضافَ إليه من التقدير أعربتها، كقوله(2):

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ(3)؛

لأنه لا يُريدُ قبلَ شيءٍ بعينِه، وإنما يريد الشِّيَاعَ، ومثلُه: قولُك: ما تركت له أوَّلًا ولا آخِرًا، لا تريد: أوَّلَ شيءٍ ولا آخِرَه، بل تريد أن تجريَه مُجرى: قديمًا ولا حديثًا، وكذا قولُك: فعلت ذلك قبلًا وبعدًا(4).

(خ٢)

* ع: قولُه: «"قبلُ" كـ"غير"» البيتَ: كلامُ ابنِ الحَاجِب(5) يقتضي أن الحكم في الأصل لـ"قبلُ" و"بعدُ" ونحوِهما من الظروف، وأنهم حَمَلوا عليهنَّ "غيرًا" و"حسبًا"، وكلامُ النَّاظِمِ قد يُوهم العكسَ، فإنه صدَّر الحكم لـ"غير"، ثم بيَّن أن هذه الألفاظ تجرى مجراها، والصواب الأول؛ لأن الظرف أحقُّ بالبناء، وأَمْكَنُ فيه من "غير"؛ لأنها مضمَّنة معنى الحرف(6).

* قال السِّيرافيُّ(7): الظرفُ المقطوعُ عن الإضافة إنما يُبنى إذا أريد به التعريف، وكان المضاف إليه مرادًا ومنويًّا، فحينئذٍ يكون مفتقرًا إلى ما به يتعرَّفُ، فيُشبِه الحرفَ؛ لافتقارِه إلى غيره، أما إذا قُطع عن الإضافة، ولم يُرَدْ به المعرفة، فهو لا يفتقر إلى غيره، فيعرب، فقولُه تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾(8) -على قراءة الضم- في تقدير

---

(1) المقتصد في شرح الإيضاح ١/١٥١.

(2) هو عبدالله بن يعرب بن معاوية، وقيل: يزيد بن الصَّعِق.

(3) بيت من الوافر. ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٢٠، والزاهر ٢/٣٥٠، وتهذيب اللغة ٤/١١، وأمالي ابن الشجري ٣/٢٠٣، وشرح التسهيل ٣/٢٤٧، والمقاصد النحوية ٣/١٣٤٨، وخزانة الأدب ١/٤٢٦.

(4) الحاشية في: ١٨/أ.

(5) الكافية ٣٦، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤٨٧.

(6) الحاشية في: ٦٦.

(7) لم أقف على كلامه.

(8) الروم ٤.

التعريف، أي: من قبلِ الأشياء كلِّها وبعدِها، وقراءةُ الخفض[1] على تقدير التنكير، أي: متقدِّمًا ومتأخِّرًا، فعلى هذا "قبلُ" و"بعدُ" المبنيَّان ونحوُهما معارفُ بالإضافة المقدرةِ، فإذا لُفِظ بالمضاف المقدَّرِ كانت معرفةً، فهي إذًا متمكِّنةٌ إذا لُفِظ بالمضاف، وإذا قُدِّرت غيرَ متمكِّنةٍ فهي نفسُها متمكِّنةٌ في موضعٍ وغيرُ متمكِّنةٍ في موضعٍ، كما زعم س[2]، وأما "عَلُ" فإنها أيضًا إذا بُنيت معرفةٌ كذلك، غيرَ أنها لا يُلفَظ لها بمضاف إليه[3].

* السِّيرافيُّ[4]: "قبلُ" و"بعدُ" أصلُهما أن يكونا مضافين، فإذا حذف ما أضيفا إليه، واكتُفي بمعرفة المخاطب صارا بمنزلة بعض الاسم؛ لأن المضاف والمضاف إليه كشيءٍ واحد، فلما بقي المضاف دون المضاف إليه، وتضمَّن معنى الإضافة وجب أن يُبنى؛ لأن بعض الاسم مبنيٌّ، فإذا نُكِّرا لَحِقهما الإعراب، كقولك: جئتك قبلًا يا هذا، ومِنْ قبلٍ، ومِنْ بعدٍ؛ لأنهما لَمَّا نُكِّرا لم يتضمَّنا معناهما مضافين، فلم يصيرا كبعض الاسم، قال[5]:

وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ[6]

فإن قيل: وما وجه كونهما منكورين في حالٍ، ومعروفين في حالٍ، إذا كانا مفردين؟

قيل: أما كونهما معروفين فأَنْ يكون المضاف المحذوفُ منهما معرفةً، فيتعرَّفان به، فإذا حذفته لمعرفة المخاطب فقد فَهِم بهما مفردين ما كان يفهمُه بهما مضافين، فهما على حدِّهما في التعريف، ومن ذلك: قولُه تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾[7]، أراد: من قبلِ الأشياء ومن بعدِها، فحذف "الأشياء"، وفُهِم المعنى.

---

(١) هي قراءة أبي السمَّال والجَحْدَري وعون العُقَيلي. ينظر: البحر المحيط ٨/٣٧٥.

(٢) الكتاب ٣/٢٨٩.

(٣) الحاشية في: ٦٥.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١/١٣٠-١٣٣.

(٥) هو عبدالله بن يعرب بن معاوية، وقيل: يزيد بن الصَّعِق.

(٦) بعض بيت من الوافر، تقدَّم قريبًا.

(٧) الروم ٤.

وإذا كانا منكورين فكأنَّهما أضيفا إلى منكورٍ حُذِف المضاف إليه، فبَقِيا على التنكير، وإنما بُنِيا منكورين؛ لأنهما لم يتضمَّنا معنى الإضافة، فإذا كان كذلك لم يكونا كبعض الاسم، وصارا بمنزلة قولك: مررت برجلٍ وغلامٍ.

والعلةُ التي ذكرناها في "قبلُ" و"بعدُ" هي العلة في "أوَّلُ"، وفي "وراءُ"، و"قُدَّامُ"، قال[1]:

وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ[2]

انتهى.

ثم قال[3]: والنحويون يسمُّون "قبلُ" و"بعدُ" إذا ضُمَّا بعد حذف المضاف إليه غايةً؛ وذلك لأنه لَمَّا كان حدُّ الكلام أن يُنطَق بهما مضافين، فحُذِف المضاف إليه، واقتُصر بهما، وقد كان تمامُ الكلام وغايتُه هو الشيءَ الذي بعدهما؛ صُيِّرا غايةَ الكلام في النطق، ويتمُّ الكلام بلفظهما دون المضاف إليه في النطق، فصار غايةً ينتهي عندها المتكلمُ[4].

* المُتَنَبِّي:

عَزِيزُ أَسًى مَنْ دَاؤُهُ الحَدَقُ النُّجْلُ ... عَيَاءٌ بِهِ مَاتَ المُحِبُّونَ مِنْ قَبْلُ
فَمَنْ شَاءَ فَلْيَنْظُرْ إِلَيَّ فَمَنْظَرِي ... نَذِيرٌ إِلَى مَنْ ظَنَّ أَنَّ الهَوَى سَهْلُ
وَمَا هِيَ إِلَّا لَحْظَةٌ بَعْدَ لَحْظَةٍ ... إِذَا نَزَلَتْ فِي قَلْبِهِ رَحَلَ العَقْلُ

عَزِيز: يَقِلُّ وجودُه.

---

(١) هو عُتَيّ بن مالك العقيلي.

(٢) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

إذا أنا لم أُومَنْ عليكَ ولم يكن ... لقاؤكَ إلا من وراءُ وراءُ

ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢، والكامل ٨٥/١، والحجة ١٩٠/٥، وتهذيب اللغة ١٤٥/٢، وارتشاف الضرب ١٨٢٢/٤.

(٣) شرح كتاب سيبويه ١٣٣/١.

(٤) الحاشية في: ٦٤.

عَيَاء: داءٌ لا علاجَ له، أعيا الأطباءَ.

نُجْل: جمعُ: أَنْجَل: الواسِعُ [العينِ][1].

مَنْظَرِي: موضع النظر، أو مصدرٌ مضافٌ للمفعول، أي: منظري منذرٌ مَنْ ظَنَّ أن الهوى سهلٌ.

و"هي"كناياتٌ عن لحظات العاشق[2].

جَرَى حبَّها[3] مَجْرَى دَمِي مِنْ مَفَاصِلِي فَأَصْبَحَ لِي عَنْ كُلِّ شُغْلٍ بِهَا شُغْلُ[4][5]

* «حَسْبُ»: معناها: كافٍ، ثم تارةً تكون محمولةً في المعنى على غيرها، وتارةً لا تكون:

فإن لم تكن فهي مبتدأٌ [أو خبرٌ][6] أو معمولُ ناسخٍ، فالأول: نحو: حَسْبُكَ درهمٌ، وقولِه[7]:

وَحَسْبُكَ مِنْ غِنًى شِبَعٌ وَرِيُّ[8]

والثاني: نحو: حَسْبُكَ زيدٌ، ومنه: ﴿فَحَسْبُهُۥ جَهَنَّمُ﴾[9]، ويَحتَمِلِ الوجهَ الآخَرَ،

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في شرح الواحدي المنقول منه، والسياق يقتضيه.

(٢) ينظر هذا الشرح في: شرح ديوان المتنبي للواحدي ٦٦، ٦٧.

(٣) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في الديوان: حُبُّها؛ لأنه فاعل "جرى".

(٤) أبيات من الطويل. الشاهد: مجيء "قبلُ" مبنية على الضم؛ لقطعها عن الإضافة. ينظر: الديوان ٣٩، والفسر ٨٤/٤، وشرح الديوان للواحدي ٦٦.

(٥) الحاشية في: ٦٤.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٧) هو امرؤ القيس.

(٨) عجز بيت من الوافر، وصدره:

فتُوسِعُ أهلَها أَقِطًا وسمنًا ...

ينظر: الديوان ١٣٧، والأمثال لأبي عبيد ١٦٧، والحيوان ٢٦٣/٥، وعيون الأخبار ٩٠/٢، وقواعد الشعر ٧٨، والزاهر ٤/١، والمحكم ٣٠٦/٢، واللآلي في شرح أمالي القالي ٨٥/١.

(٩) البقرة ٢٠٦.

والثالث: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾[1].

وإن كانت محمولةً على غيرها؛ فإن كان ذلك الغيرُ نكرةً فهي صفة، نحو: مررت برجلٍ حَسْبِك من رجلٍ، ولا تثنّى، ولا تجمع؛ وذلك لأنه مصدر في الأصل، وإن كانت معرفةً فهي حالٌ، نحو: رأيت زيدًا حَسْبُ يا فتى، قال الجَوْهَرِيُّ[2]: تريد: حَسْبِي، أو: حَسْبُك، فأضمرت هذا، فلذلك لم تنوّنْ؛ لأنك أردت الإضافةَ، كما تقول: جاءني زيدٌ ليس غيرُ، تريد: ليس غيرُه عندي. انتهى.

فعلى هذا تقول: مررت بزيدٍ حَسْبَك، أي: كافِيَك، ولا يمتنع: مررت بزيدٍ حَسْبًا، أي: كافيًا.

ويصحُّ حينئذٍ قولُه: «**وأَعْرَبوا نصبًا**» البيتَ، غيرَ أن النصب هنا ليس على الظرفية كما في "قبلُ" و"بعدُ"، بل على الحالية.

ويبقى عليه -إذا صحَّ هذا التأويلُ- اعتراضان:

أحدهما: أنه يُوهم ظاهرُ كلامه أن النصب فيهنَّ على وجهٍ واحدٍ، وإنما هو مختَلِف، كما بيَّنَّا.

والثاني: أن النصب بعد المعرفة خاصةً، لا مطلقًا؛ لأنه بعد النكرة لا يكون حالًا، بل نعتًا، فلا يستقيم نصبُه مطلقًا.

وهنا تنبيهان:

أحدهما: أن بناء "أوَّلُ" على حركةٍ مبطلٌ لتعليل بناء "قبلُ" و"بعدُ" على الحركة؛ لخشية[3] التقاء الساكنين، على أنه باطلٌ من وجهٍ آخَرَ، وهو أن كل مبنيٍّ أصلُه الإعرابُ، فليس حقُّه السكونَ، بل الحركة.

الثاني: أن بناء "حَسْبُ" على الضم دليلٌ على بطلان قولِ مَنْ علَّل بناء "قبلُ"

(١) الأنفال ٦٢.

(٢) الصحاح (ح س ب) ١/١١١.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند ياسين: بخشية.

و"بعدُ" على الحركة بأنهم أرادوا تكميلَ الحركات لهما؛ لثبوت الفتحة والكسرة لهما حالةَ الإعراب، أو بأنهم تخيَّروا لهما حركةً لا تُوهِم إعرابًا؛ لأنهما حالةَ الإعراب لا يكونان مضمومين، وبيان المراد: أن "حَسْبًا" تكون مضمومةً في حالة الإعراب، وإنما الظاهر -والله أعلمُ- أنهم أرادوا أن يخصُّوا هذه الأسماءَ بأقوى الحركات حين طَرَأَ البناءُ عليها بعد أن لم يكن، ومثلُ ذلك: "أيّ" الموصولةُ، فإنها حالةَ الإعراب صالحةٌ للحركات الثلاث، ومثلُ ذلك: المنادى، فإن بناءه عارضٌ أيضًا، وأما "خمسةَ عشرَ" فراعَوا فيه الخفةَ؛ للطُّول، وأما "لا رجلَ" فك"خمسةَ عشرَ" أيضًا[1].

* قولُه: «و"دُونُ"»: تقول: قبضت عشرةً فما دونَها، فإن حذفت قلت: فما دونُ[2].

* [«و"عَلُ"»]: هذا الذي قاله يُوهم أن "عَلُ" تضاف وتُقطع، وليس كذلك، قال ابنُ الضَّائع[3]: "عَلُ" لا يُلفَظ لها بمضاف إليه، فتكون ...[4] في الإضافة، فتكونُ المعربةُ هي المبنية بعينها بالنسبة إلى[5] التعريف، كما في "قبلُ" و"بعدُ"، وإنما تعرب "عَلُ" إذا أُريد بها النكرةُ فقط، فقيل: مِنْ عَلٍ، فالمبنيةُ معرفة، والمعربةُ نكرة، وليست المعرفة هي النكرةَ[6].

وأعربوا نصبا إذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا

(خ٢)

(١) الحاشية في: ٦٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٠٥، ٤٠٧ من خط ابن هشام، مفرَّقة في الموضعين، ونقل في حاشية التصريح ٣/١٧٥ التنبيه الأول إلى قوله: «الساكنين».

(٢) الحاشية في: ٦٤.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) موضع النقط كلمتان لم أتبيَّنهما في المخطوطة، ورسمهما: مسعر به، ولعلهما: مستغرقة، أو: متعرقة.

(٥) مكررة في المخطوطة.

(٦) الحاشية في: ٦٤.

* بخطِّ عُثْمَانَ[1]: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْـرُ مِن قَبْلٍ وَمِنۢ بَعْدٍ﴾[2] نَكَّرَ، والمراد: من قبلِ الغَلَبة ومن بعدها، وذلك معرفة، وهذا عندي من وضع العموم في موضع الخصوص، ومثلُه أن تقول لِمَنْ تخاف أذاه: أنا مَنْ آذاني آذيته، فتخرجُه شرطًا عامًّا، وإن كان غرضُك فيه الحال مقابلةَ صاحبِك خاصةً، لا أن تعرِّفه رأيَك في كل مَنْ يؤذيك، وإخراجُ ذلك على العموم آكَدُ، تجعل الخبرَ معتادًا في كل مَنْ يؤذيك، ولهذا قال[3]:

نَبْنِي كَمَا كَانَتْ أَوَائِلُنَا ... تَبْنِي وَنَفْعَلُ [مِثْلَ][4] مَا فَعَلُوا[5][6]

* قولُه: «**نصبًا**»: قد يقال: وخفظا[7] بـ"مِنْ".

والجوابُ: أنه لم يُرِدْ بقوله: «**وأَعْرَبوا نصبًا**» [إلا][8] مطلقَ الإعراب، لا النصبَ المخصوصَ؛ لأنه ذَكَره في مقابَلة البناء.

وقد اعتُذر بمثل هذا عن الجُزُوليِّ[9] وابنِ مُعْطٍ[10]، فإنهما صرَّحا بوجوب نصبِ اسمِ "لا" إذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف، واعتُرض عليهما بأنه يجوز رفعُه على إعمالها على[11] "ليس"، فأُجيب: بأن مرادهما بقولهما: وجب النصب: وجب

(١) هو ابن جني، ولم أقف على كلامه.

(٢) الروم ٤، وهي قراءة أبي السمَّال والجَحْدَري وعون العُقَيلي. ينظر: البحر المحيط ٨/٣٧٥.

(٣) هو عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب، وقيل: المتوكِّل الليثي.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٥) بيت من الكامل. ينظر: الحيوان ٧/٩٥، والكامل ١/٢١١، والخصائص ١/٤٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/١٧٩٠.

(٦) الحاشية في: ٦٥.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب: وخفضًا.

(٨) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٩) المقدمة الجزولية ٢١٨.

(١٠) الفصول الخمسون ٢٠٢.

(١١) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: عملَ.

الإعرابُ؛ لأنه في مقابَلة بناء المفرد[1].

* قولُه: «**وما [مِنْ]**[2] **بعده**» يخرُج عنه: "غير"؛ فإنها ذُكرت قبلَ: «**قَبْلِ**»، وهم قد حَكَوا فيها إعرابَها بالنصب[3].

وما يلي المضاف يأتي خلفا عنه في الاعراب إذا ما حُذِفا

(خ١)

* من "المُحتسَب"[4]: مِنْ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مُقامه: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَاجِّ﴾ الآية[5]، التقدير: كفِعْل مَنْ آمن؛ أَلَا ترى أنه لا يقابَل الحدثُ بالجوهر؟ ولهذا قرَّ بعضهم، فقرأ: ﴿**سُقَاةَ**﴾ و: ﴿**عَمَرَةَ**﴾[6]، جمع: ساقٍ، وعامرٍ، كـ: قاضٍ وقُضَاة، وكافر وكَفَرة.

وأجاز في قراءة الجماعة أن يكون "سِقَاية" جمعَ: ساقٍ، و"عِمَارة" جمعَ: عامرٍ، كـ: قائمٍ وقيامٍ[7]، وصاحبٍ وصِحَابٍ، وراعٍ ورِعَاءٍ؛ إلا أنه أَنَّث "فِعَالًا"، كما أُنِّث في الجمع أشياءُ غيرُه، نحو: حِجَارةٍ، وعِيَارةٍ، وقَصِيرٍ وقِصَارةٍ، واعلمْ أن "سِقَاية" مبنيًّا على التأنيث كـ: عِظَاية؛ وإلا لَلَزِم: سِقَاءَة.

ع: وادَّعى الزَّمَخْشَريُّ[8] حذفَ مضافاتٍ كثيرةٍ في: ﴿**فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ**﴾[9]، قال:

---

(١) الحاشية في: ٦٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٠٧، ولم يعزها لابن هشام.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في بيت الألفية.

(٣) الحاشية في: ٦٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٠٧، ولم يعزها لابن هشام.

(٤) ١/٢٨٦.

(٥) التوبة ١٩، وتمامها: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَاجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾.

(٦) هي قراءة ابن الزبير وأبي وَجْزة السَّعْدي ومحمد بن علي ويزيد بن القعقاع. ينظر: مختصر ابن خالويه ٥٧، وشواذ القراءات للكرماني ٢١١.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعله سهو، والصواب ما في المحتسب: وقِيَامٍ.

(٨) الكشاف ٤/٤٢٠.

(٩) النجم ٩.

التقدير: فكان مقدارُ مسافةِ قربِه مثلَ قابَ قوسين، كما قال أبو عَلِيٍّ[(١)] في:

وَقَدْ جَعَلَتْنِي مِنْ حزيمة[(٢)] إِصْبَعًا[(٣)]:

إن التقدير: ذا مقدارِ مسافةِ إصبعٍ.

ع: في "شرح"[(٤)] البَدْر : أي: ذا مسافةِ إصبعٍ.

ع: وهو حَسَنٌ[(٥)].

(خ٢)

* ع: ينبغي أن يستثنى من ذلك: أن لا يكون المكانُ مشروطًا فيه الإفرادُ بحكم[(٦)]، والإضافةُ لحكمٍ، ومِنْ ثَمَّ قالوا: أَيَا الخليفةُ هيبةً، بالضم، وأصلُه: ما[(٧)] شِبْهَ الخليفةِ هيبةً؛ لأن هذا الموضع إنما يُنصب به المضاف لا المفرد، فلو أقمت "الخليفة" مُقامَ الأول، ونصبته؛ لم يصحَّ؛ لأن الأول لو كان وحدَه كان مضمومًا، فكذلك الثاني[(٨)].

وربما جروا الذي أبقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما

---

(١) كتاب الشعر ٢/٤٥٦.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في مصادر البيت: حَزِيمَة.

(٣) عجز بيت من الطويل، للكَلْحَبة اليربوعي، وصدره:

فأدرك إِبْقاءَ العَرَادةِ ظَلْعُها ...

إبقاء: ما تبقيه الفرس من العَدْو لوقت الحاجة، والعَرَادة: اسم فرسه، وظَلْعها: عَرَجها، وحَزِيمة: هو ابن طارق، فارس مشهور. ينظر: المفضليات ٣٢، وجمهرة اللغة ١/٥٢٩، والمحكم ٣/٣٣٠، ٦/٥١٢، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٧٢، ومغني اللبيب ٨١٤، والمقاصد النحوية ٣/١٣٥٣، وخزانة الأدب ٤/٤٠١.

(٤) شرح الألفية ٢٨٧.

(٥) الحاشية في: ١٨/ب.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند ياسين: لحكم.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: يا.

(٨) الحاشية في: ٦٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٠٧، ٤٠٨، ولم يعزها لابن هشام.

(خ١)

* قال أبو الفَتْحِ[(١)]: إنَّ ابنَ[(٢)] جَمَّازٍ[(٣)] قرأ: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةِ﴾[(٤)]، وإنَّ ذلك عزيزٌ قليلُ النظير، وجوَّزه: تقدُّمُ ذكرِ العَرَضِ، فهو كبيت "الكِتَاب"[(٥)]:

وَنَارٍ تَوَقَّدُ[(٦)]

أي: وكلَّ نارٍ، واستُغني عن إعادتها؛ لتقدُّمِها، وكلُّ ذلك هَرَبًا من العطف على عاملَيْن، وهما: "كلّ" و"تَحْسَبِين"، وعليه بيتُه[(٧)] أيضًا:

إنَّ الكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلْ

إنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ[(٨)]

أراد: مَنْ يتَّكلُ عليه، فحَذَف؛ استغناءً بزيادته أوَّلًا؛ لأنه إنما يريد: إن لم يجد مَنْ يتَّكلُ عليه، وعليه قولُ الآخَر[(٩)]:

---

(١) المحتسب ١/٢٨١، ٢٨٢.

(٢) هو سليمان بن مسلم المدني، أبو الربيع، قارئ ضابط، أخذ عن نافع وشيبة وأبي جعفر، وأخذ عنه إسماعيل بن جعفر، توفي بعد سنة ١٧٠. ينظر: غاية النهاية ١/٣١٥.

(٣) ينظر: شواذ القراءات للكرماني ٢٠٩.

(٤) الأنفال ٦٧.

(٥) ١/٦٦.

(٦) بعض بيت من المتقارب، لأبي دؤاد الإيادي، أو لعدي بن زيد العبادي، تقدَّم في باب المعرب والمبني.

(٧) ٣/٨١.

(٨) بيتان من مشطور الرجز، لبعض الأعراب. ينظر: الانتصار ١٨٢، والحجة ٦/١٧١، وأخبار الزجاجي ١٩١، والخصائص ٢/٣٠٧، والمحكم ٢/١٧٨، وشرح التسهيل ٣/١٦١، والتذييل والتكميل ١١/٢٢٧، ومغني اللبيب ١٩٢، وخزانة الأدب ١٠/١٤٣.

(٩) هو زيد بن رزين بن الملوح.

أَتَدْفَعُ نَفْسٌ إِنْ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ؟[1]

فزاد "عن" في قوله: "عن بينَ جنبَيْك"، وجعلها عوضًا من "عن" المحذوفة[2]، والمعنى: فهلَّا عن التي.

وعلى حذف المضاف قراءةُ العامَّة: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ﴾[3]؛ لأن المراد: عَرَضَ الآخرةِ، فالقراءة الشاذَّة ضعيفةٌ في الإعراب[4]، وقويةٌ في المعنى؛ لأنها لا تُوهم غير الحذف[5].

لكن بشرط أن يكون ما حذف مماثلا لما عليه قد عطف (خ١)

* كقولهم: ما كلُّ بيضاءَ شحمةً، ولا سوداءَ تمرةً، وإلا لَلَزِم العطف على عاملَيْن لو لم تقدِّر محذوفًا، وإذا قلت: ما مثلُ عبدِالله وأبيك يقولان ذلك؛ فهو أيضًا على حذف "مثل"، لا على العطف، وإذا قلت: يقول، بالإفراد، فالمسألةُ على العطف.

ع: قال ابنُ السِّيدِ في "الاقْتِضَاب"[6] في قول ذي الرُّمَّةِ:

فَلَمَّا لَبِسْنَ اللَّيْلَ أَوْ حِينَ نَصَّبَتْ لَهُ مِنْ خَذَا آذَانِهَا وَهْوَ جَانِحُ[7]

ما ملخَّصُه: إن الأَصْمَعِيَّ[8] يجعل "حينَ" مضافةً إلى محذوفٍ، أي: أو حينَ أقبلَ

(١) بيت من الطويل. ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٥٤/١، والتمام ٢٤٦، وضرائر الشعر ٢١٣، وشرح التسهيل ١٤٠/٢، والتذييل والتكميل ١٧٢/٣، ومغني اللبيب ١٩٨، وشرح أبياته ٣٠٣/٣.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) الأنفال ٦٧.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) الحاشية في: ١٨/ب.

(٦) ١٨٢/٣.

(٧) بيت من الطويل. جانح: دانٍ. ينظر: الديوان ٨٩٧/٢، وأدب الكاتب ٢١٤، وجمهرة اللغة ٥٨٢/١، والصاحبي ٣٣٧، والخصائص ٣٦٧/٢.

(٨) ينظر: أدب الكاتب ٢١٤.

الليلُ، و"نَصَّبَتْ" جوابٌ لـ"لَمَّا"، ومعنى لباسِها الليلَ: دخولُها فيه، أي: فلما لَبِسَت الحميرُ الليلَ، أو حينَ أقبلَ الليلُ قبل أن تلبسَه؛ نَصَّبَتْ آذانَها، وتشوَّفت للنهوض إلى الماء؛ لأنها لا تنهضُ لوروده إلا ليلًا، والخَذَا: استرخاءُ الأُذُنَيْن(١).

وذهب غيرُ الأَصْمَعيِّ أنَّ "نَصَّبَتْ" مضافٌ إليه "حينَ"، وأن الجواب في البيت بعدُ(٢).

ويحذف الثاني فيبقى الأول كحاله إذا به يتصل

(خ١)

*كان ينبغي أن يَذكُر أوَّلًا أن المضاف إليه يُحذف، فيرجعُ الاسمُ إلى ما يستحقُّه لو لم يُضَفْ ألْبَتَّةَ، ثم يَذكُرَ هذه المسألةَ، كما فعل في مسألة المضاف، إلا أنه يُوهم أن هذه الشروط إذا انتفت انتفى الحكم(٣).

بشرط عطف وإضافة إلى مثل الذي له أضفت الأولا

(خ١)

* قال المصنِّف في مثلِ:

بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ(٤):

---

(١) ينظر: المقصور والممدود للقالي ٥٠، والمخصص ١/٩٠، ٤/٤٦١.

(٢) الحاشية في: ١٨/ب.

(٣) الحاشية في: ١٨/ب.

(٤) عجز بيت من المنسرح، للفرزدق، وصدره:

يا مَنْ رأى عارضًا أُكَفْكِفُه ...

ينظر: الديوان بشرح الصاوي ١/٢١٥، والكتاب ١/١٨٠، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٢٢، والمقتضب ٤/٢٢٩، وإعراب القرآن للنحاس ٣/١٧٩، وتهذيب اللغة ١٥/٤٨١، والخصائص ٢/٤٠٩، والمحكم ٢/٣٣، والمرتجل ٢٨٢، وضرائر الشعر ١٩٤، وشرح التسهيل ٣/٢٤٩، والتذييل والتكميل ٦/١٩٣، وتخليص الشواهد ٨٧، والمقاصد النحوية ٣/١٣٦١، وخزانة الأدب ٢/٣١٩، ٤/٤٠٤.

س[1] يجعل الأخيرَ مجرورًا بما قبل العاطف، ويجعل المعطوفَ مفصولًا به بين المتضايفين، والمُبَرِّدُ[2] يضيف الأولَ إلى محذوفٍ، والمعطوفَ إلى الموجود، وقولُه أَوْلى عندي؛ إذ لا يُخالف الأصولَ بأكثرَ من حذف متقدِّمٍ لدلالة متأخِّرٍ، ومثلُه كثيرٌ في الكلام، وأما قول س ففيه العطفُ على المضاف قبل ذكر المضاف إليه، مع أن نسبته من المضاف نسبةُ الصلة من الموصول، فالعطفُ عليه كالعطف قبل الصلة، وهو ممتنع بإجماعٍ، فما أَشْبَهَه كذلك.

ع: العطفُ قبل مضيِّ الصلة ممتنعٌ، وأما لو حُذِفت الصلةُ، كما قيل:

نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ[3]

وعُطِف على الموصول؛ مَنْ قال: إنه يمتنعُ؟ لأن المانع أن يُعطَف بين أجزاء الاسم؛ لأن الصلة والموصولَ كالشيء الواحد.

قال: وما ذهب إليه س خلافُ مذهبه في تنازع العاملين؛ لأن المختار عنده وعند جميع البصريين[4] إعمالُ الثاني، وإنْ أدَّى إلى الإضمار قبل الذكر، نحو: ضربني وضربت زيدًا، هذا مع كون العامل فعلًا، وهو أقوى العوامل، فاعتبار ذلك في تنازع العاملين الضعيفين أحقُّ وأَوْلى.

ولا يختص هذا الاستعمالُ بالشعر، بل قال الفَرَّاءُ[5]: سمعت أبا[6] ثَرْوَانَ يقول: «قَطَعَ اللهُ الغداةَ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قاله»، قال الفَرَّاءُ: ولا يجوز هذا إلا في المصطحبَيْن، كاليدِ والرجلِ، والنصفِ والربعِ، وقبلُ وبعدُ، وأما نحو: دارٍ وغلامٍ فلا يجوز فيهما: اشتريت دارَ وغلامَ زيدٍ.

---

(١) الكتاب ١/١٨٠.

(٢) المقتضب ٤/٢٢٩.

(٣) بعض بيت من مجزوء الكامل، لعَبِيد بن الأبرص، تقدَّم في باب الموصول.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/٧١، والتبيين ٢٥٢، وائتلاف النصرة ١١٣.

(٥) معاني القرآن ٢/٣٢٢.

(٦) هو أعرابي عُكْلي فصيح، له: معاني الشعر، وخلق الفرس. ينظر: معجم الأدباء ٢/٧٧٥، وإنباه الرواة ٤/١٠٥.

ع: قلت: هذا كلام المصنِّف في "شرح العُمْدة"[1]، وتَوَجَّهَ عليه هنا أسئلةٌ: /

١: أنه أطلق هنا ولم يفصل بين المصطحبَيْن وغيرِهما.

٢: أن ذلك إما قليل في النثر، أو لا يجوز، وظاهر عبارته الجوازُ مطلقًا.

٣: أنه خالف س، ووافقه هنا.

والجوابُ عن الثالث: أنه قال: «**بشَرْطِ عَطْفٍ**» إلى آخره، فيَحتَمل أن يكون مرادُه: بشرط عطفِ شيءٍ على المضاف المحذوفِ منه المضافُ إليه، ويكونَ ذلك الشيءُ مضافًا إلى مثلِ المحذوفِ، فيكونَ كمذهب المُبَرِّد، ويَحتَمل أن يريد: بشرطِ عطفِ الذي حُذف منه المضافُ إليه على مضافٍ إلى مثلِ المحذوف، لكن هذا ضعيف؛ لأنه يَفُوتُه حين ذاك قَيْدُ الفصل بالمعطوف بين المتضايفين؛ لأنه لو قيل: بين ذراعَيْ الأسدِ وجبهتِه؛ لم يَجُزْ؛ لأنهم حين أجازوا ذلك أرادوا الاكتفاءَ بصورة اللفظ، وهو أن "جبهة" في اللفظ مضافةٌ للأسد.

فإن قيل: نَعَمْ، يحتمله كلامُه، ويكون خطأً.

قلت: أما إذ وصلنا إلى إفساده؛ فحَمْلُه على الصحيح أَوْلى[2].

(خ٢)

* اشتراطُ العطف هنا ليكونَ المحذوفُ كالمذكور نظيرُ اشتراطِ العطف لجواز حذف الموصول وبقاءِ صلته، كقوله تعالى: ﴿وَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا[3] بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾[4][5].

* [«**بشرطِ عطفٍ**»]: نحو:

---

(١) شرح عمدة الحافظ ١/٤٦٨-٤٧٠.

(٢) الحاشية في: وجه الورقة الرابعة الملحقة بين ١٨/ب و١٩/أ وظهرها.

(٣) في المخطوطة: «وآمنوا بالذي»، وهو خطأ.

(٤) العنكبوت ٤٦.

(٥) الحاشية في: ٦٦.

إِلَّا عُلَالَةَ

البيتَ[1]، ونحو: «قَطَعَ اللهُ يَدَ»، المثالَ[2][3].

* قولُه: «**بشرطِ**»: إنما هذا شرطٌ في المقيس، وقد سُمع بدونه، كقراءة ابنِ[4] مُحَيْصِنٍ[5]: ﴿**فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ**﴾[6]، حَكَى الكِسَائيُّ[7]: أَفَوقَ[8] تنامُ أم أسفلَ؟ [بتقدير: أفوقَ][9] هذا تنامُ أم أسفلَ منه؟

ع: يجوز كونُ هذا للازدواج؛ لأن "أسفل" لا ينوى[10]، ولا يكون قد قدّر شيء، فهو من باب:

وَكُنْتُ قَبْلًا[11]

ولم ينوّن الثاني؛ لأنه لا ينصرف، ولا الأول؛ لأجل الازدواج، ويكون في إتباع الأول

---

(١) بعض بيت من مجزوء الكامل، للأعشى، تقدم قريبًا.

(٢) بعض قول رواه الفراء عن أبي ثروان العُكْلي، تقدَّم قريبًا.

(٣) الحاشية في: ٦٦.

(٤) هو محمد بن عبدالرحمن السهمي المكي، قارئ أهل مكة، أخذ عن مجاهد وسعيد بن جبير، وأخذ عنه أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، توفي سنة ١٢٣. ينظر: معرفة القراء الكبار ٥٦، وغاية النهاية ٢/١٦٧.

(٥) ينظر: الكامل لابن جبارة ٤٨٣، وإتحاف فضلاء البشر ١٧٦.

(٦) البقرة ٣٨.

(٧) ينظر: الخصائص ٢/٣٦٧، والمحكم ٦/٥٨٠.

(٨) جاءت العبارة في المخطوطة هكذا: «حكى الكسائي: أفوق هذا تنام أم أسفل منه، وقوله: خالط...»، وبعد "فوق" علامة إلحاقٍ إلى الحاشية، وفيها: «تنام أم أسفل. ع: يجوز... مأجورات».

(٩) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو مفهوم مما عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(١٠) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند ياسين: ينوَّن.

(١١) بعض بيت من الوافر، لعبدالله بن يعرب بن معاوية، وقيل: ليزيد بن الصَّعِق، تقدَّم قريبًا.

للثاني نظيرَ: «مَأْزُوراتٍ غيرَ مَأْجُوراتٍ»[1][2].

وقولِه[3]:

خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا[4]

وقولِه[5]:

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةٍ[6]

وزعم الأَخْفَشُ[7] أن من هذا: لا غيرُ، فزعم أن الضمة إعرابٌ، وليس ما ذهب إليه ببعيدٍ إذا كان ما قبله مرفوعًا. ملخَّصٌ من "شرح الكَافِية"[8]، وفي تمثيله بـ"لا غيرُ" نظرٌ[9].

فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا او ظرفا أجز ولم يعب

---

(١) بعض حديث نبوي أخرجه ابن ماجه ١٥٧٨ من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإذا نسوة جلوس، فقال: «ما يُجلِسُكنَّ؟» قلن: ننتظر الجنازة، قال: «هل تغسلن؟» قلن: لا، قال: «هل تحملن؟»، قلن: لا، قال: «هل تُدْلِين فيمن يدلي؟» ، قلن: لا، قال: «فارجعنَ مَأْزوراتٍ غيرَ مأجوراتٍ».

(٢) انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٣) هو العجَّاج.

(٤) بيت من مشطور الرجز، تقدَّم في باب المعرب والمبني.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

... فما عَطَفَت مولًى عليه العواطفُ

ينظر: الزاهر ٣٥٠/٢، وضرائر الشعر ١٢٧، وشرح التسهيل ٢٤٨/٣، والتذييل والتكميل ٨٥/١٢، والمقاصد النحوية ١٣٤٧/٣.

(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠/٩، وكتاب الشعر ١١٠/١.

(٨) شرح الكافية الشافية ٩٧٧/٢، ٩٧٨.

(٩) الحاشية في: ٦٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤١٢/١، ٤١٣ بغير هذه السياقة، بدون حكاية الأخفش.

(خ١)

* ع: قولُه: «**فَصْلَ مضافٍ**» إلى آخره: المتضايفان كالكلمة، فحقُّهما أن لا يُفصَلا، لكن العرب رُبَّما فصلت بينهما توسُّعًا، وذكر المصنِّف للفصل ستَّ صورٍ، ثلاثةً لا تختصُّ بالشعر، وثلاثةً خاصةً به، وإنما لم تختصَّ الأُوَلَ بالشعر؛ لأن الفاصل فيها معمولُ المضاف في مسألةِ المفعولِ والظرفِ، ومؤكِّدًا للكلام في مسألة القَسَم، وإنما اختصَّت الأُخَرَ بالشعر؛ لعدم وجود ذلك فيها، وهو في مسألة النعت أضعفُ؛ لأنه فصلٌ بما حقُّه وجوبُ التأخير، ففيه ضعفٌ من جهتين: تقديم النعت على المنعوت، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالأجنبي منه.

وعندي في نحو:

مِنِ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ[1]

أسهلُ مما قاله[2]، وهو جَعْلُ "شيخِ" مضافًا إليه، كما تقول: مررت بغلامِ شيخِ الأباطح، ويكون "طالبِ" بدلًا من "شيخِ".

ع: هذا خطأٌ[3]؛ لأن "طالبًا" ليس باسمٍ فيبدلَ، إنما الاسم: أبو طالبٍ[4].

* [«**فَصْلَ مضافٍ**»]: ع: بشرط أن لا يكون المضاف إليه ضميرًا، نحو: بضاربِك اليومَ، والضاربِك، فهذا شرطٌ، وثانٍ، وهو كون المضاف شبهَ فعلٍ، وثالثٌ، وهو كون الفاصل منصوب[5] للمضاف.

قلت: فقد تكمَّل لكلٍّ من الثلاثة شرطٌ: فشرطُ المضاف: مشابهةُ الفعل،

---

(١) عجز بيت من الطويل، لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، تقدَّم في مقدمة الألفية.

(٢) أي: الناظم في شرح التسهيل ٣/٢٧٥ وشرح الكافية الشافية ٢/٩٩٠ أنه من باب الفصل بين المضاف "أبي" والمضاف إليه "طالب" بالنعت "شيخ الأباطح".

(٣) هذا استدراك من ابن هشام على نفسه، كتبه لاحقًا.

(٤) الحاشية في: ظهر الورقة الثالثة الملحقة بين ١٨/ب و١٩/أ.

(٥) كذا في المخطوطة، والوجه: منصوبًا.

والمضافِ إليه: [عدم][(١)] كونه ضميرًا، والفاصلِ: كونُه / منصوبًا بالمضاف، أو مؤكِّدًا له بكونه قَسَمًا.

ورُبَّما جاء الفصل بالقَسَم في النثر.

ومثالُ الفصل بالمفعول: ﴿قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾[(٢)]، وفيها مجازان: الفصلُ، وجَعْلُ الشركاء فاعلًا للقتل، وإنما القاتل الآباءُ، لكنَّه مثلُ: ﴿يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ﴾[(٣)]؛ في أن الآمر بالشيء ينزَّل منزلة فاعلِه.

ومثالُ الظرف: هذا ضاربُ اليومَ زيدٍ، ولا أحفظُ الآنَ شاهدَه[(٤)].

ومثالُ القَسَم لا أحفظُه جاء إلا في النثر[(٥)]، وكلامُه في "شرح العُمْدة"[(٦)] رُبَّما يخالفُه، وليس بشيءٍ.

وأقولُ: الفصلُ بالقَسَم يُقبَل مطلقًا، وبغيره بالثلاثة الشروطِ، وعلى هذا يدلُّ

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٢) الأنعام ١٣٧، وهي قراءة ابن عامر، وتمامها: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾. ينظر: السبعة ٢٧٠، والإقناع ٦٤٤/٢.

(٣) القصص ٤.

(٤) أنشد عليه ابن مالك في شرح التسهيل ٢٧٣/٣:

فَرِشْنِي بخيرٍ لا أكونَنْ ومِدْحتي كناحتِ يومًا صخرةٍ بعسيلِ

العسيل: المكنسة يكنس بها العطَّار العطر. ينظر: معاني القرآن للفراء ٨٠/٢، والمنتخب لكُرَاع ٢٥٣/٢، والزاهر ٢٥٠/١، وتهذيب اللغة ٥٧/٢، والمقاصد النحوية ١٣٨٢/٣.

(٥) فيما حكاه أبو عبيدة من قولهم: إنَّ الشاة لتجترُّ، فتسمع صوتَ -واللهِ- ربِّها، وفي رواية: إنَّ الشاة تسمع صوتَ -قد عَلِمَ اللهُ- ربِّها، فتُقْبِل إليه وتثغو. ينظر: الإنصاف ٣٥٢/٢، وضرائر الشعر ١٩٩، وشرح التسهيل ١٩٤/٣، وشرح عمدة الحافظ ٤٦٣/١، والتذييل والتكميل ٣٢٧/١١.

(٦) قال في عمدة الحافظ: «وربما فُصل بقَسَمٍ اختيارًا»، ومثَّل في شرحها بحكاية الكسائي: سمعت صوتَ -واللهِ- زيدٍ، وحكايةِ أبي عبيدة الآنفة. ينظر: شرح العمدة ٤٥٧/١، ٤٦٣.

النَّظْمُ[1].

* قولُه بعد هذا الوجه[2]: «**ما نَصَب**»: أي: لفظًا، نحو: ﴿**قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ**﴾[3]، ﴿**فَلَا**[4] **تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُۥ رُسُلِهِۦٓ**﴾[5]، وقولِ طائيٍّ[6]:

فَسُقْنَاهُمُ سَوْقَ البَغَاثَ[7] الأَجَادِلِ[8]

البغَاثُ: طائرٌ ضعيفٌ، يُصَادُ ولا يَصِيدُ[9]، والأَجَادِلُ: الصقورُ، واحدُها: أَجْدَل[10]، وقال آخَرُ[11]:

---

(١) الحاشية في: ١٨/ب مع ظهر الورقة الثانية الملحقة بين ١٨/ب و١٩/أ.

(٢) قال ذلك؛ لأنه كتب هذه الحاشية في: ١٨/أ، والبيت المعلَّق عليه في: ١٨/ب.

(٣) الأنعام ١٣٧، وهي قراءة ابن عامر، تقدَّمت قريبًا.

(٤) في المخطوطة: ولا، وهو خطأ.

(٥) إبراهيم ٤٧، وهي قراءة شاذة، لم أقف عليها منسوبةً لأحد. ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٦٨/٣، وشواذ القراءات للكرماني ٢٦٣، وإعراب القراءات الشواذ ٧٣٩/١، والبحر المحيط ٤٥٦/٦، والنشر ٢٦٥/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٢٧٤.

(٦) لم أقف على تسميته.

(٧) كذا في المخطوطة مضبوطًا بفتح الباء، وهي مثلثة. ينظر: القاموس المحيط (ب غ ث) ٢٦٤/١.

(٨) عجز بيت من الطويل، وصدره:

عَتَوا إذ أجبْناهمْ إلى السَّلم رأفةً ...

ينظر: شرح التسهيل ٢٧٨/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٨٧/٢، والتذييل والتكميل ١٤٩/١٢، والمقاصد النحوية ١٣٧٠/٣.

(٩) ينظر: تهذيب اللغة ١٠٥/٨.

(١٠) ينظر: جمهرة اللغة ٤٤٩/١، وتهذيب اللغة ٣٤٤/١٠، والمحكم ٣٢٣/٧.

(١١) لم أقف على تسميته.

وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ المُحْتَاجِ[1]

أو تقديرًا، نحو: «هل أنتم تاركو لي صاحبي؟»[2]، وخرج: ما رَفَعَ، كقول الراجز[3]:

مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبِّ

وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٌ صَبِّ[4]

وهذا لكونه غيرَ أجنبيٍّ من المضاف يستحقُّ جوازَ الفصل به؛ إلا أنَّ كونه فاعلًا يقتضي أن لا يُنوَى به التأخيرُ، فاستَحق أن يَختَص بالشعر[5].

(خ٢)

* يجوز الفصلُ بين المتضايفين في الكلام في ثلاث مسائلَ، خلافًا لكثيرٍ من النحويين:

إحداها: الفصل بمفعول المصدر.

الثانية: الوصف المتعدِّي لاثنين، مضافًا إلى أوَّلِهما، منفصلٌ ثانيهما، نحو: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُۥ رُسُلِهِۦ﴾[6]، ونحو:

---

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

ما زال يُوقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بالغِنَى ...

ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٩٨٨، والمقاصد النحوية ٣/١٣٧٤.

(٢) بعض حديث نبوي أخرجه البخاري ٣٦٦١ من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، وهو بتمامه: «إن الله بعثني إليكم، فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدق، وواساني بنفسه وماله، فهل أنتم تاركو لي صاحبي؟».

(٣) لم أقف على تسميته.

(٤) بيتان من مشطور الرجز. وَجْد: شدة الشوق، وصَبّ: عاشق. ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٧٤، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٩٣، والتذييل والتكميل ١٢/١٤٥، والمقاصد النحوية ٣/١٣٨٣.

(٥) الحاشية في: ١٨/أ.

(٦) إبراهيم ٤٧، وهي قراءة شاذة، لم أقف عليها منسوبةً لأحد، تقدَّمت قريبًا.

وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ المُحْتَاجِ[1]

الثالث[2]: الفصل بالقَسَم، نحو: صَوْتَ -واللهِ- رَبِّها[3]، ونحو: هذا غلامُ -واللهِ- زيدٍ[4]، وإذا جاء: اشتريته بواللهِ درهمٍ[5]؛ فهذا أَحْرى[6].

* المُتَنَبِّي:

حَمَلْتُ إِلَيْهِ مِنْ ثَنَائِي حَدِيقَةً

سَقَاهَا الحِجَى[7]سَقْيَ الرِّيَاضَ السَّحَائِبِ[8][9]

* قولُه: «**مضافٍ**»: أي: من المضاف إليه، فحُذف؛ للعلم به[10].

* قولُه: «**شِبْهِ فعلٍ**» يدخُل تحته: المصدرُ، والوصفُ، نحو: ﴿**قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ**

(١) عجز بيت من الكامل، لم أقف له على نسبة، تقدَّم قريبًا.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه: الثالثة.

(٣) بعض قول للعرب حكاه أبو عبيدة، وهو بتمامه: إنَّ الشاة لتجترُّ، فتسمع صوتَ -واللهِ- ربِّها، وفي رواية: إنَّ الشاة تسمع صوتَ -قد عَلِمَ اللهُ- ربِّها، فتُقْبِل إليه وتثغو. ينظر: الإنصاف ٣٥٢/٢، وضرائر الشعر ١٩٩، وشرح التسهيل ١٩٤/٣، وشرح عمدة الحافظ ٤٦٣/١، والتذييل والتكميل ٣٢٧/١١.

(٤) قول للعرب رواه الكسائي. ينظر: الإنصاف ٣٥٢/٢، وشرح التسهيل ١٩٤/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٩٣/٢، وارتشاف الضرب ١٨٤٥/٤.

(٥) قول للعرب رواه الكسائي. ينظر: شرح الكافية الشافية ٨٣٢/٢، والتذييل والتكميل ٣٢٧/١١.

(٦) الحاشية في: ٦٧.

(٧) كذا في المخطوطة، والوجه: الحِجَا؛ لأنه ثلاثي واوي اللام.

(٨) بيت من الطويل. الحِجَا: العقل. الشاهد: الفصل بين المصدر المضاف "سقي" وفاعلِه المضاف إليه "السحائب" بمفعوله "الرياض"، وهو جائز عند الناظم. ينظر: الديوان ٢١٢، وشرح الديوان للواحدي ٣٣٣، وضرائر الشعر ١٩٨، وارتشاف الضرب ١٨٤٦/٤.

(٩) الحاشية في: ٦٧.

(١٠) الحاشية في: ٦٧.

شُرَكَآيِهِمْ﴾[1]، و: ﴿لَا[2] تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُۥ رُسُلِهِۦ﴾[3]، إلا أنه في الثاني دونَه في الأول، ففي كلامه بعضُ إجمالٍ وإيهامٍ[4].

* قولُه: «**مفعولًا او ظرفًا**»: مثالُهما في المصدر: ﴿أَوْلَٰدَهُمْ﴾[5]، و: تَرْكُ يومًا نفسِك[6]، والجارُّ والمجرور كالظرف، ومثالُهما بعد الوصف: ﴿وَعْدَهُۥ﴾[7]، «هل أنتم تاركو لي صاحبي؟»[8]، ومِثْلُ الجار والمجرور من[9] الظرف[10].

* قولُه: «**ما نَصَب مفعولًا او ظرفًا**» مخرجٌ للفاعل؛ فإنه: ما رَفَعَ، لا: ما نَصَبَ، فالفصلُ به ضرورةٌ؛ لأنه لا يصحُّ أن يُنوى به [التأخيرُ][11]؛ لأنه موضُعُه، فاستحكم الفصلُ به.

ونظيرُه: أن الفاعل المحصورَ لا يُجِيز ابنُ الأَنْبَاريِّ[12] تقديمَه، وإن أجاز تقديمَ المفعول المحصورِ، وذلك [لأنه][13] لا يُنوى به حينئذٍ التأخيرُ[14].

---

(١) الأنعام ١٣٧، وهي قراءة ابن عامر، تقدَّمت قريبًا.

(٢) كذا في المخطوطة تجوُّزًا، وهي في المصحف: فلا.

(٣) إبراهيم ٤٧، وهي قراءة شاذة، لم أقف عليها منسوبةً لأحد، تقدَّمت قريبًا.

(٤) الحاشية في: ٦٧.

(٥) الأنعام ١٣٧، وهي قراءة ابن عامر، تقدَّمت قريبًا.

(٦) بعض قول للعرب عزاه ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٢٧٣ إلى بعض من يوثَق بعربيته، وهو بتمامه: تركُ يومًا نفسِك وهواها سعيٌ في رداها.

(٧) إبراهيم ٤٧، وهي قراءة شاذة، لم أقف عليها منسوبةً لأحد، تقدَّمت قريبًا.

(٨) بعض حديث نبوي رواه البخاري ٣٦٦١ من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، تقدَّم قريبًا.

(٩) كذا في المخطوطة، ولعلها زائدة، أو صوابها: مِثْل.

(١٠) الحاشية في: ٦٧.

(١١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(١٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/١٣٤، والتذييل والتكميل ٦/٢٨٧.

(١٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(١٤) الحاشية في: ٦٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤١٥، ولم يعزها لابن هشام.

* قولُه: «**أَجِزْ**»: أي: في النثر، خلافًا لأكثر النحاة في أنه خاصٌّ بالشعر[1].

فصل يمين واضطرارًا وجدا بأجنبي أو بنعت أو ندا

(خ١)

* قولُه: «**بأجنبيٍّ**» يعمُّ الفصلَ بما لا يتعلق بالمضاف، فاعلًا كان أو غيرَه:

فالفاعلُ كقوله[2]:

أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا[3]

أراد[4]: أنجبَ والداه به أيامَ إِذْ نَجَلَاه، ففَصَل بفاعلِ "أَنْجَبَ" بين المتضايفين مع كونه أجنبيًّا.

وغيرُ الفاعل مما لا عملَ للمضاف فيه قولُه[5]:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍ[6]

وقد يُفصَل أيضًا في الضرورة بالمنادى، كقول الفَرَزْدَق:

---

(١) الحاشية في: ٦٧.

(٢) هو الأعشى.

(٣) بيت من المنسرح. روي: «أيامُ والدَيْه»، ولا شاهد فيه. نجل: وَلَدَ. ينظر: الديوان ٢٣٥، وإصلاح المنطق ٤٥، ومجالس ثعلب ٧٧، والزاهر ١/٧٣، والبصريات ١/٣٤٧، والمحتسب ١/١٥٢، والمحكم ٧/٤٢٥، وشرح التسهيل ٣/٢٧٤، والمقاصد النحوية ٣/١٣٧٩.

(٤) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) هو أبو حيَّة النُّمَيري.

(٦) بعض بيت من الوافر، وهو بتمامه:

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يومًا يهوديٍّ يقاربُ أو يُزِيلُ

ينظر: الديوان ١٦٣، والكتاب ١/١٧٩، والمقتضب ٤/٣٧٧، والأصول ٢/٢٢٧، والحجة ٣/٤١٢، والمحكم ١/٣٤٥، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٧٧، والإنصاف ٢/٣٥٣، وشرح التسهيل ١/٣٦٨، والمقاصد النحوية ٣/١٣٧٤.

إِذَا مَا أَبَا حَفْصٍ أَتَتْكَ رَأَيْتَهَا   عَلَى شُعَرَاءِ النَّاسِ يَعْلُو قَصِيدُهَا[1]

من "شرح العُمْدة"[2] له.

وفي "العُمْدة"[3]: ورُبَّما فُصِل بقَسَمٍ اختيارًا، قال[4]: نحو: سمعت واللهِ صوتَ[5] زيدٍ، وحَكَى أبو عُبَيْدَةَ[6]: إن الشاة تعرف ربَّها حين تسمع صوتَ -قد عَلِمَ اللهُ- رَبِّها.

ع: أي: مالِكَها[7].

* ع: لكثرة تَشابُهِ المتضايفين والحكمِ لهما بحكمِ شيءٍ واحد؛ قال المصنِّف[8] في:

وَخَالِدٌ يَحْمَدُ أَصْحَابُهُ[9]:

إنما لم يَنْصِبْ "خالدًا"؛ لأن الفعلَ قد رَفَعَ مضافًا إلى ضميره، فكأنه قد رفعه، وإذا رفعه لم ينصبْه، وما أَشْبَهَ الممتنعَ حقيقٌ بالمنع.

---

(١) بيت من الطويل. ينظر: الديوان بشرح الحاوي ١/٢٨٥، وشرح التسهيل ٣/٢٧٥.

(٢) شرح عمدة الحافظ ١/٤٦٠-٤٦٢.

(٣) ينظر: شرح عمدة الحافظ ١/٤٥٧.

(٤) شرح عمدة الحافظ ١/٤٦٣.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح العمدة: صوتَ واللهِ، وبه يستقيم الاستشهاد.

(٦) ينظر: ضرائر الشعر ١٩٩، وروي عنه بلفظ: «صوتَ واللهِ ربِّها» في: الإنصاف ٢/٣٥٢، وشرح التسهيل ٣/١٩٤، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٩٤، ٣/١٠٣٦، والتذييل والتكميل ١١/٣٢٧.

(٧) الحاشية في: ١٨/أ.

(٨) أورد البيت في شرح التسهيل ١/٣١٣، ٢/١٦٢، وشرح الكافية الشافية ١/٣٤٨، ولم أقف فيهما على كلامه المذكور هنا.

(٩) صدر بيت من السريع، للأسود بن يَعْفُر، وعجزه:

...   بالحق لا يُحْمَدُ بالباطلِ

ينظر: ضرائر الشعر ١٧٦، وشرح التسهيل ١/٣١٣، وشرح الكافية الشافية ١/٣٤٨، والتذييل والتكميل ٤/٤٠، ومغني اللبيب ٧٩٦، وخزانة الأدب ١/٣٦٠.

وأجاز[1]: غلامَ أخيه ضَرَبَ زيدٌ، وأَنْشد عليه:

شَرَّ يَوْمَيْهَا وَأَغْوَاهُ لَهَا ... رَكِبَتْ هِنْدٌ بِحِدْجٍ جَمَلَا[2]

وأجاز[3]: زيدًا أخوه ضَرَبَ، كقوله[4]:

كَعْبًا أَخُوهُ نَهَى فَانْقَادَ مُنْتَهِيًا ... وَلَوْ أَبَى بَاءَ بِالتَّخْلِيدِ فِي سَقَرَا[5][6]

(خ٢)

* قولُه: «**فَصْلُ يمينٍ**»: مطلقًا، سواءٌ أكان المضافُ شِبْهَ الفعلِ أم لا[7].

* قولُه: «**بأجنبيٍّ**»: وهو معمولُ غيرِ المضاف، وهو إما ظرفٌ، كقوله[8]:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا ... يَهُودِيٍّ[9]

أو مجرورٌ، كقوله[10]:

(١) شرح التسهيل ١٥٤/٢.

(٢) بيت من الرمل، لحسان بن تُبَّع. حِدْج: مركب للنساء. ينظر: الأمثال لأبي عبيد ٨٨، والكامل ٢٥٩/١، والصاحبي ٤٤٢، وتهذيب اللغة ٨٣/٢، والمحكم ٣١٢/٥، ومجمع الأمثال ٣٥٩/١، وسفر السعادة ٧٥٦/٢، وضرائر الشعر ٢٤٩، وشرح التسهيل ١٢٩/١، والتذييل والتكميل ١٥٣/٢.

(٣) شرح التسهيل ١٥٣/٢.

(٤) هو رجل من طيئ.

(٥) بيت من البسيط. ينظر: شرح التسهيل ١٥٣/٢، والتذييل والتكميل ٤٠/٧.

(٦) الحاشية في: وجه الورقة الثانية الملحقة بين ١٨/ب و١٩/أ.

(٧) الحاشية في: ٦٧، ونقلها ياسين في حاشية التصريح ٢٠٠/٣.

(٨) هو أبو حيَّة النُّمَيري.

(٩) بعض بيت من الوافر، تقدم قريبًا.

(١٠) قائله عَمْرة الخثعمية، وقيل: دُرْنى بنت سيار الغفارية.

هُمَا أَخَوَا فِي الحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ(١)

أو فاعلٌ، وقد اجتمع الفاعلُ والمجرورُ في قوله(٢):

أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا(٣)

أو مفعولٌ، نحو:

تَسْقِي امْتِيَاحًا نَدَى المِسْوَاكَ رِيقَتِهَا كَمَا تَضَمَّنَ مَاءَ المُزْنَةِ الرَّصَفُ(٤)

وبَقِي عليه: الفصلُ بغير الأجنبي إذا كان فاعلًا، فإنه أيضًا خاصٌّ بالشعر، كقوله(٥):

مَا إِنْ عَرَفْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبِّ
وَلَا جَهِلْنَا قَهْرَ وَجْدُ صَبِّ(٦)

وفي هذا البيت طِبَاقٌ(٧)، وقولِه(٨):

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

... إذا خاف يومًا نَبْوَةً فَدَعَاهما

ينظر: الكتاب ١/١٨٠، والخصائص ٢/٤٠٧، وأشعار النساء للمرزباني ١١٢، والإنصاف ٢/٣٥٤، وشرح جمل الزجاجي ١/٦٠٥، وشرح الكافية الشافية ١/٨٩، ٤٠٦، والتذييل والتكميل ١/٢٨٦، والمقاصد النحوية ٣/١٣٧٥.

(٢) هو الأعشى.

(٣) بيت من المنسرح، تقدَّم قريبًا.

(٤) بيت من البسيط، لجرير. روي: «المسواكِ ريقتَها»، ولا شاهد فيه. امتياحًا: استخراج الريق بالمسواك، والرَّصَف: الحجارة المرصوفة. ينظر: الديوان ١/١٧١، وشرح التسهيل ٣/٢٧٤، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٨٩، والتذييل والتكميل ١٢/١٤٥، والمقاصد النحوية ٣/١٣٧٧.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) بيتان من مشطور الرجز، تقدَّما قريبًا.

(٧) بين قوليه: «عرفنا» و«جهلنا»، والطِّبَاق: الجمع بين المعنى وضده في الكلام، أو: الجمع بين معنيين أو لفظين متقابلين. ينظر: الطراز ٢/١٩٧، وبغية الإيضاح ٤/٤.

(٨) لم أقف له على نسبة.

نَرَى أَسْهُمًا لِلْمَوْتِ تُضمَى[1] وَلَا تُنْمِي   وَلَا نَنْثَنِي عَنْ نَقْضِ أَهْوَاؤُنَا العَزْمِ[2][3]

* قولُه: «أو نِدَا»: أَنْشَد[4] عليه:

كَأَنَّ   بِرْذَوْنَ

البيتَ[5]، ويَحتَمل أن يكون على لغة:

إِنَّ   أَبَاهَا[6]

وأَنْشَد أيضًا:

---

(١) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في مصادر البيت: تُصْمِي.

(٢) بيت من الطويل. تُصْمي: تقتل الصيد على مرأى من صاحبه، وتُنْمي: تصيب الصيد فيغيب عن صاحبه ثم يموت، والمراد أنه لا يفوتها غائب ولا حاضر. ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٧٤، والتذييل والتكميل ١٢/١٤٥، والمقاصد النحوية ٣/١٣٨٨.

(٣) الحاشية في: ٦٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤١٥ إلا البيت الأخير، ولم يعزها لابن هشام.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/٩٩٣.

(٥) بعض بيت من مشطور الرجز، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه مع ما بعده:

كأَنَّ   بِرْذَوْنَ   أبا   عصامِ

زيدٍ   حمارٌ   دُقَّ   باللجامِ

ينظر: الخصائص ٢/٤٠٦، وشرح التسهيل ٣/٢٧٥، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٩٣، والتذييل والتكميل ١٢/١٤٦، والمقاصد النحوية ٣/١٣٨١.

(٦) بعض بيت من مشطور الرجز، لأبي النجم العجلي، وهو بتمامه مع ما بعده:

إنَّ   أباها   وأبا   أباها

قد   بَلَغَا   في   المجد   غايَتَاها

ينظر: الديوان ٤٥٠، وسر صناعة الإعراب ٢/٧٠٥، والإنصاف ١/١٨، وشرح جمل الزجاجي ١/١٥١، وشرح التسهيل ١/٤٥، والتذييل والتكميل ١/١٦٥، وتخليص الشواهد ٥٨، والمقاصد النحوية ١/١٩٠.

إِذَا مَا أَبَا حَفْصٍ أَتَاكَ رَأَيْتَهَا ... عَلَى شُعَرَاءِ النَّاسِ يَعْلُو قَصِيدُهَا[1]

وإنما يستقيمُ إذا ثبت أن "إذا" مضافةٌ بشرطها، وكثيرٌ منهم يمنعُه[2].

* قولُه: «أو ندا»: حقُّه أن يقيِّده بالمحذوف منه حرفُ النداء؛ فإنه هكذا سُمع فيما أعلمُ.

(١) بيت من الطويل، للفرزدق، تقدَّم قريبًا.

(٢) الحاشية في: ٦٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤١٦، ولم يعزها لابن هشام.

المضاف إلى ياء المتكلم

آخر ما أضيفَ لِلْيا اكْسِرْ إِذَا　　　لم يَكُ مُعْتَلا كرامٍ وقذا[1]

(خ١)

* ع: قولُه: «**ما لم يَكُ**[2]» إلى آخره: يعني: فإنك لا تَكْسِرُه.

وكان الأَوْلى أن يَسْكُتَ عن التنبيه على أن آخر هذه الأشياء لا يُكْسَر؛ لأنه إن كان ألفًا فنحن قاطعون بأنه لا يمكن تغييرُه عن سكونه، وإن كان ياءً أو واوًا فإنه نصَّ بعدُ على أنه يدغم في الياء، فلا يحتاج إلى الإعلام بأنه غير مكسور؛ للعلم بأن المدغم لا يكون إلا ساكنًا، وبأن ...[3][4].

* قولُه: «**إنْ لم يكن**[5] **معتلًّا**»: يشمل المقصورَ والمنقوصَ، وقد مضى في أول الكتاب:

وَسَمِّ مُعْتَلًّا

البيتَ[6]، أما في المقصور؛ فلأن الألف لا تحرَّكُ، وأما في المنقوص؛ فلأن آخره ياءٌ، فيجب إسكانُها وإدغامُها، فلا تتحرَّكُ[7].

* ع: كان شيخُنا[8] يَستَبعدُ عن عبدالقَاهِر القولَ ببناء المضاف إلى الياء،

(١) كذا في المخطوطة، والوجه: قَذَى؛ لأنه ثلاثي يائي اللام.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعله تجوُّز.

(٣) موضع النقط مقدار ثلاث كلمات أو أربع انقطعت في المخطوطة.

(٤) الحاشية في: ١٨/ب.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعله تجوُّز.

(٦) في باب المعرب والمبني، وهو بتمامه:

وسمِّ معتلًّا من الأسماء ما　　　كالمصطفَى والمرتقِي مكارما

ينظر: الألفية ٧٦، البيت ٤٦.

(٧) الحاشية في: ظهر الورقة الثالثة الملحقة بين ١٨/ب و١٩/أ.

(٨) لعله عبداللطيف بن عبدالعزيز بن يوسف ابن المرحِّل، وقد ذكره ابن هشام قبلًا في باب

ويقول: لعلَّهم فَهِمُوا ذلك من قوله في "الجُمَل الصُّغْرى"[١]، / وذلك ليس بقويٍّ؛ لأنه تَجَوَّزَ؛ لأجل الإيضاح للمبتدئ، فلا يُحمَل كلامه على ظاهره.

ثم إنَّني رأيتُه قال في "المقتَصَد في شرح الإيضاح"[٢]: اعلم أن الإضافة إلى ياء التكلُّم تُوجِبُ بناءَ آخر الاسم؛ لأنه لو أُعرب فإما أن تَسكُنَ الياء، فيجب انقلابُها في الرفع، أو تَحَرَّكَ، فيثقلَ اللفظ بها مضمومًا ما قبلَها، ووجب قلبُها ألفًا في النصب، فأما قولهم: غُلامَا؛ فذلك شيءٌ يَغلب في النداء، وليس بالشائع، ثمَّ ولو اطَّرد لم يضرَّنا؛ لأن مقصودنا أنهم تجنَّبوا بقاءَ ما قبل الياء على الإعراب، والقلبُ هنا إنما جاء بعد استعماله على هذا الوجه الذي هو: غلامِي. انتهى ملخَّصًا.

ولعله إنما يريد بقوله: إنه غير معرب: أنه لا إعرابَ فيه ظاهر، وتعليلُه يدلُّ على ذلك؛ فإنه لم يعلِّلْ بأنه حصل فيه شَبَهُ الحرف أو غيرُ ذلك، وتعذُّرُ الحركة لا يُوجِب البناءَ[٣].

(خ٢)

* [«**آخِرَ ما أُضِيف**»]: صحيحًا كان، ك: غلام، أو معتلًّا جاريًا مجرى الصحيح، نحو: ظَبْي، وصَبِيّ، وغَزْو، وعَدُوّ، مفردًا كان ذلك كما مثَّلنا، أو جمعَ تكسيرٍ، ك: غِلْماني، أو تصحيحِ المؤنث، ك: مُسْلِماتي[٤].

أو يَكُ كابنَيْنِ وَزَيْدِيْنَ فَذِي جَمِيعُهَا اليَا بَعْدُ فتحُها احتُذِي

(خ١)

=

الموصول.

(١) قال في الفصل الأول -وهو "المقدّمات"- ١١: «والبناء في الأسماء يكون لازمًا ... وعارضًا، وذلك في خمسة أشياء: المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: غلامي»، وينظر: الفاخر ١/١٥٣.

(٢) المقتصد في شرح التكملة ١/٣٩٤، ٣٩٥.

(٣) الحاشية في: ١٨/ب مع ظهر الورقة الأولى الملحقة بين ١٣/ب و١٤/أ.

(٤) الحاشية في: ٦٧.

* قولُه: «**أو يَكُ كابنَيْنِ**»: أي: كالمثنى؛ لأنه في الجر والنصب كالمنقوص، وفي الرفع كالمقصور[1].

* قولُه: «**وزيدِينَ**»: أي: الجمع؛ لأنه جرًّا ونصبًا كالمنقوص، وكذلك في الرفع؛ لأنه تجتمع الواو والياء، وتسبق إحداهما بالسكون، فيجب قلب الواو ياءً، والإدغامُ.

والحاصلُ: أن المضاف إلى الياء إن كان آخره صحيحًا كُسِرَ، أو حرفَ علةٍ ألفًا ثبتت مطلقًا، وقُلِبت في لغة هُذَيلٍ[2] في المقصور، أو ياءً أُدغمت، مثنًّى كان أو مجموعًا أو منقوصًا، أو جمعا[3] قُلِبت الواو ياءً، وأُدغمت الياءُ في الياء[4].

* [«**فَتْحُها احتُذِي**»]: لأنك لو أَسْكنت كما تفعل في نحو: غلامِي؛ لجمعت بين ساكنين على غير وجههما، فأما مَنْ قرأ: ﴿**مَحْيَايْ**﴾[5] بالإسكان؛ فوجهُه: أنه اعتمد على ما في الألف من المد القائم مَقامَ الحركة، وأما نحو: قاضِيَّ؛ فلا يجوز فيه هذا بوجهٍ؛ لأن الساكن الأول ياءٌ، وهي لا مدَّ لها كمدِّ الألف، كيف وهي مدغمةٌ؟[6]

* قال أبو عَلِيٍّ في "الحُجَّة"[7]: أصلُ ياء المتكلم الحركةُ؛ لأنها بإِزاءِ كاف المخاطَب، وهي مفتوحة.

فإن قلت: الفرقُ: أن الحركات في حروف اللين مكروهةٌ.

قيل: الفتحةُ من بينها لا تُكرَه؛ أَلَا ترى أن "القاضِيَ" ونحوَه تُحَرَّكُ ياؤه بالفتح؟ أَوَلَا ترى أن ياءَ "غواشِيَ" ونحوِها تثبُتُ في النصب، ولا تُحذفُ كما تحذف في الوجهين الآخرين، فيجري مَجرى "مساجدَ" ونحوِه من الصحيح؛ لأنها في حالة الفتح كالحروف

(١) الحاشية في: ظهر الورقة الثالثة الملحقة بين ١٨/ب و١٩/أ.

(٢) ينظر: لغات القرآن للفراء ٢٢، ومعاني القرآن له ٢/٣٩، والمحتسب ١/٧٦.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: واوًا.

(٤) الحاشية في: ظهر الورقة الثالثة الملحقة بين ١٨/ب و١٩/أ.

(٥) الأنعام ١٦٢، وهي قراءة نافع. ينظر: السبعة ٢٤٧، والإقناع ٢/٦٤٥، والنشر ٢/١٧٢، ٢٦٧.

(٦) الحاشية في: ١٨/ب.

(٧) ١/٤١٤-٤١٧.

الصحيحة؟

وأجمعوا على تحريكها بالفتح إذا سَكَن ما قبلَها، نحو: ﴿بُشْرَايَ﴾[(١)]، وغلامَايَ، وقاضِيَّ، وغُلامَيَّ.

ووجهُ التسكين: أن الفتحة مع الياء قد كُرِهت في السعة، وذلك في: قَالِيْ قَلَا[(٢)]، وبَادِيْ بَدَا، ومعدِيْ كَرِب، وحِيرِيْ دَهْرٍ[(٣)]، فالياءُ في هذه المواطن في مكان الحرف الذي يستحق الفتحَ في نحو: حضرَموتَ، وبعلَبكَّ، وأكَّد ذلك: شَبَهُها بالألف في قرب المخرج، وأنها تُبدل منها في: طائِيّ، وحَارِيّ[(٤)]، وحَاحَيْت، وعَاعَيْت[(٥)]، و:

لَنَضْرِبَنْ بِسَيْفِنَا قَفَيْكَا[(٦)]

وأنهم سكَّنوا الياءَ نصبًا في الشعر، وكَثُر ذلك، حتى ادَّعى بعضهم جوازَه في الكلام، وكلُّ ذلك؛ لشَبَهِها بالألف[(٧)].

وتُدْغَمُ اليْ فِيهِ والواوُ وإن ما قبلَ واوٍ ضُمَّ فاكسِرْهُ يَهِنْ[(٨)]

(خ١)

---

(١) يوسف ١٩، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر. ينظر: السبعة ٣٤٧، والإقناع ٢/٦٧٠.

(٢) هي مدينة بأرمينية، تنسب إلى بانيتها، وهي امرأة تسمى: قالي، وأصلها: قالي قاله، أي: إحسان قالي. ينظر: معجم البلدان ٤/٢٩٩.

(٣) ظرف بمعنى: أبدًا. ينظر: الكتاب ٣/٣٠٧، والأزمنة لقطرب ٦٠، والصحاح (ح ي ر) ٢/٦٤١.

(٤) في النسب إلى: طيِّئ، والحيرة.

(٥) أي: صوَّتَ بالغنم وصِحْت بها. ينظر: جمهرة اللغة ١/٢٢٦، وتهذيب اللغة ٢/١٠٨، والصحاح (حاء) ٦/٢٥٤٩.

(٦) بيت من مشطور الرجز، لرجل من حِمْيَر. ينظر: النوادر لأبي زيد ٣٤٧، والبارع ٥٠٤، والتمام ٣٨، والمخصص ٥/٢٢١، والمقاصد النحوية ٤/٢١٢٧، وخزانة الأدب ٤/٤٢٨.

(٧) الحاشية في: وجه الورقة الثالثة الملحقة بين ١٨/ب و١٩/أ.

(٨) كذا في المخطوطة مضبوطًا، وسينصُّ قريبًا على أن في ضبطه بضم الهاء أو كسرها إشكالًا.

* قولُه: «**وتُدْغَمُ اليا فيه والواوُ**»: إما أن يقصد مطلقَ الياءِ والواوِ، أو يقصدُهما فيما ذُكَر، والأول ممتنع؛ لأن نحو: ظَبْي لا يجوز فيه الإدغام، وكذا: غَزْو، والمرادُ الثاني، فقولُه بعدُ: «**وإنْ ما قبلَ واوٍ**» أتى بالشرط؛ احترازًا من جمع المقصور، كـ: المصطفَوْن، والأعلَوْن؛ لأنك تقول: مصطفَيَّ، وأعلَيَّ، فلا تكسر[1].

* وقولُه: «**يهنْ**»: إن ضُمَّت الهاء تغيَّرت القوافي[2]، وإن كُسِرت كان معناه: يضعُف، وهو فاسد؛ لأنه واجبٌ لا ضعيفٌ[3].

وأَلِفًا سَلِّمْ وفي المقْصُورِ عن هُذَيْلٍ انقِلابُهَا ياءً حَسَنْ (خ١)

* قال أبو عَلِيٍّ[4]: هذا موضعٌ ينكسر فيه الصحيحُ، والألفُ لا يمكن فيها ذلك، فقَلَبَها هُذَيلٌ[5] حرفًا ينكسر، كما قالوا: مررت بالزيدَيْن، فقلبوا الألف ياءً؛ لَمَّا لم يتمكَّنوا من كسر الألف.

وأنشد في "الحُجَّة"[6]:

فَأَبْلُونِي بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّي أُصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجْ نَوَيَّا[7]

---

(١) الحاشية في: وجه الورقة الثالثة الملحقة بين ١٨/ب و١٩/أ.

(٢) وذلك بدخول عيب سِنَاد التوجيه، وهو أن يكون قبل حرف الروي المقيدِ فتحةٌ مع ضمةٍ أو كسرةٍ، هذا رأي الخليل، وأجازه الأخفش، فإن كانت الضمة مع كسرة لم يكن سنادًا عندهما، وعليه فلا عيب في البيت على الضم هنا. ينظر: القوافي للأخفش ٣٧، والموشح ٧، ٨، والوافي في العروض والقوافي ٢٢١.

(٣) الحاشية في: وجه الورقة الثالثة الملحقة بين ١٨/ب و١٩/أ.

(٤) نقله عنه ابن جني في المحتسب ١/٧٦.

(٥) ينظر: لغات القرآن للفراء ٢٢، ومعاني القرآن له ٢/٣٩.

(٦) ٢/٤٠١، ٤/١١٠، ٤٤٨، ٦/٢٩٣.

(٧) بيت من الوافر، لأبي دُؤَاد الإيادي. أستدرج: أعود أدراجي، ونَوَيَّ: نيَّتي. ينظر: الديوان ٣٥٠، ومعاني القرآن للفراء ١/٨٨، ٣/١٦٨، وشرح النقائض ٢/٥٧٥، والزاهر ١/٢٨٨، والخصائص ١/١٧٧، وأمالي ابن الشجري ١/٤٢٨، ومغني اللبيب ٥٥٣، وشرح أبياته ٦/٢٩٢.

أي: نَوَايَ، وقرئ: ﴿يَٰبُشْرَيَّ﴾(١)، ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَيَّ﴾(٢)(٣).

* قال عبدُالقاهِر(٤): وأما قلب الألف ياءً، نحو: هَوَيَّ؛ فصالحٌ في الاستعمال، ووجهُه: أنهم لَمَّا وضعوا الصحيحَ على الكسر، [و](٥) لم يمكن كسرُ الألف؛ لأنها لا تتحركُ؛ جَذَبوها إلى ما هو من جنس الكسرة، وهو الياء، وأما نحو: غلامايَ؛ فلا يكون فيه ذلك؛ لأنه يلتبس فيه حالُ الرفع بحال النصب، نحو: رأيت غلاميَّ، والوجه(٦) أبدًا أن يُترَكَ(٧) اللبسُ إذا(٨) وُجِد الاستغناءُ(٩) عنه(١٠).

(خ٢)

* قال النَّحَّاسُ(١١): وعلَّةُ لغة هُذَيلٍ عند س والخَلِيل(١٢) رحمهما الله تعالى: أن سبيل ياء الإضافة أن يُكسَر ما قبلَها، فلما لم يَجُزْ أن تتحرك الألفُ أبدلت ياءً، وأدغمت.

---

(١) يوسف ١٩، وهي قراءة أبي الطفيل وابن أبي إسحاق وعاصم الجحدري وابن أبي عبلة، ورويت عن الحسن. ينظر: مختصر ابن خالويه ٦٧، والمحتسب ١/٣٣٦، وشواذ القراءات للكرماني ٢٤٣.

(٢) طه ١٢٣، وهي قراءة أبي الطفيل وابن أبي إسحاق وعاصم الجحدري وعيسى بن عمر، ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم. ينظر: لغات القرآن للفراء ٢٢، والمحتسب ١/٧٦، وشواذ القراءات للكرماني ٣١٤.

(٣) الحاشية في: ١٨/ب.

(٤) المقتصد في شرح التكملة ١/٣٩٧، ٣٩٨.

(٥) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في المقتصد، والسياق يقتضيه.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) الحاشية في: ١٨/ب.

(١١) إعراب القرآن ١/٤٨.

(١٢) الكتاب ٣/٤١٤.

ع: قلت: فهذا من نيابة الحرف عن الحركة في غير أبواب الإعراب، ومثلُه: لا رجلَيْنِ، ولا قائمِينَ، فافهم ذلك؛ فإنه مثلُه، أو قريبًا منه.

وبَيْنَ هذه اللغةِ ولغةِ تَمِيمٍ وعُكْلٍ[1] في قراءتهم: ﴿وَلَا الضَّأَلِّينَ﴾[2] مناسبةٌ، وهي العدول عن الألف إلى حرفٍ يُحَصِّل لهم الغرضَ، إلا أن هؤلاء عَدَلوا إلى حرفٍ يقارب الألفَ في مخرجها؛ ليتمكَّنوا من كسرها، وهُذَيلٌ عَدَلوا إلى حرفٍ يشبهها في أبواب الإعراب؛ ليكون نائبًا عنها، وخَلَفًا منها.

وبَيْنَ الياء المبدَلةِ عن ألفِ المقصور ونونِ الوقاية مناسبةٌ مَّا، وهي أنها جاءت خَلَفًا من غيرها؛ لتقوم بما كان متعذِّرًا في ذلك الغير، وكونُ ذلك الذي تعذَّر الكسرةَ[3].

(١) ينظر: الألفاظ ٤٩٩.

(٢) الفاتحة ٧، وهي قراءة أيوب السَّخْتِيَاني. ينظر: مختصر ابن خالويه ٩، والمحتسب ١/٤٦، وشواذ القراءات للكرماني ٤٥.

(٣) الحاشية في: ٦٨، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٢٠.

إِعْمَالُ المصْدَرِ

(خ١)

* «**إعمال المصدر**»[1].

اعلمْ أن الأصل في العمل للأفعال، يدلُّك على ذلك: أنَّ كل فعلٍ يعملُ، والحروفُ والأسماءُ ليست كذلك، وإنما يعمل منها ما ناسَب الفعلَ، وقد مضى لنا الكلامُ على إعمال الفعل وبعضِ الحروف، ونشرع الآن في إعمال الاسم، فنقول:

الذي يعمل عملَ الفعل من الأسماء ثلاثةُ أقسام: قسم عَمِلَ لحُلُوله محلَّ الفعل، وقسم لشَبَهه بالفعل، وقسم لشَبَهه بما أَشْبه الفعلَ.

فالأول: ثلاثة أشياء:

المصدر، نحو: ضربًا زيدًا، ويعجبني ضربُك زيدًا.

والثاني: اسم الفاعل الذي بـ"أَلْ"، نحو: جاءني الضاربُ زيدًا.

والثالث: اسم الفعل، نحو: تَرَاكِ زيدًا.

والثاني: قسمان:

اسم الفاعل غيرُ المحلَّى بـ"أَلْ"، نحو: هذا ضاربٌ زيدًا.

واسم المفعول، نحو: هذا مضروبٌ أبوه.

والثالث: قسم واحد، وهو الصفة المشبَّهة، نحو: هذا حسنٍ[2] الوجهَ.

وقد ذكر المصنِّف في هذه الأبواب أحكامَ هذه الستة إلا أسماءَ الأفعال؛ فإنه أخَّرها، وكان ذِكْرُها هنا أَوْلى عَقِيبَ المصدر.

وإنما بدأ بالمصدر؛ لأنه أصل الفعل، وأصلُ أسماء الفاعلين والمفعولين والصفاتِ المشبَّهة، أو: أصلُ الفعل الذي هو أصلٌ لهذه الأشياء.

---

(١) صرَّح في أول هذه الحاشية باسم الباب؛ لأنه كتبها في آخر المخطوطة، فأراد أن يربطها ببابها.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والوجه: حسنٌ.

وقد عُرِف من باب المفعول المطلق حَدُّه، فلا فائدةَ لذكره هنا[1].

بفِعْلِهِ المصدرَ أَلْحِقْ في العمل مضافًا او مُجَرّدًا أو مع أل (خ١)

* إضافةُ[2] المصدرِ محضةٌ، خلافًا لابن عَطِيَّةَ[3]، وأبي القَاسِم بنِ بَرْهَان[4]، وأبي الحُسَينِ بنِ الطَّرَاوةِ[5]، ومذهبُهم فاسدٌ؛ لنَعْتِه وتوكيدِه بالمعرفة.

قال ابنُ عَطِيَّةَ في سورة النَّحْل[6]: المصدرُ يعملُ مضافًا باتفاقٍ؛ لأنه في تقدير التنوين والانفصالِ، ولا يعملُ إذا دخلته "أَلْ"؛ لتوغُّلِه في الاسمية.

قولُه: «باتفاق» باطلٌ؛ لأن بعضهم مَنَعَه، وجَعَلَ المنصوبَ بعد المضاف على تقدير فعلٍ، وقولُه: «لأنه في تقدير الانفصال» قد بيَّنَّا[7] فسادَه، وقولُه: «ولا يعملُ بـ"أَلْ"» مخالِفٌ لسيبويهِ، قال س[8]: وتقولُ: عجبت من الضَّرْب زيدًا، كما تقولُ: عجبت من الضارب زيدًا، وأما ما قاله ابنُ عَطِيَّةَ فقولُ الكوفيين[9][10].

* ع: كان مقتضى الظاهر تأخيرَ قولِه: «**مُجَرَّدًا**» عن قوله: «**مَعَ "أَلْ"**»؛ لأنه يريد: مجرَّدًا منهما، إلا أنه أراد ترتيبَها على درجاتها في العمل.

وقال بَدْرُ الدِّينِ[11]: إن عَمَلَ المضاف أكثرُ، والمنوَّنِ أَقْيَسُ.

---

(١) الحاشية في: ٤٣/ب.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. وسيأتي كلام ابن عطية قريبًا.

(٤) لم أقف عليه في شرحه اللمع، وينظر: التذييل والتكميل ٢٩/١٢، والبحر المحيط ٥٦٦/٦.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٢٩/١٢، والبحر المحيط ٥٦٦/٦.

(٦) المحرر الوجيز ٤٠٩/٣.

(٧) في أول هذه الحاشية في قوله: لنعته وتوكيده بالمعرفة.

(٨) الكتاب ١٩٢/١.

(٩) ينظر: الأصول ٨/٢.

(١٠) الحاشية في: ١٩/أ.

(١١) شرح الألفية ٢٩٧.

ع: وكأنَّ ذلك؛ لأنه شبيهٌ بالفعل بتنكيره، وفيه نظرٌ؛ لأن فيه التنوينَ(١).

* قولُه: «**أو مَعَ "أَلْ"**» أجاز الزَّمَخْشَريُّ(٢) في: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ﴾(٣) أن تكون "ما" بدلًا من "الإصلاح"، أي: المقدارَ الذي استطعته، أو: إلا إصلاحَ ما استطعت، فهذان وجهان في البدل، قال: والثالثُ: أن تكون مفعولًا، كقوله(٤):

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ(٥)

ع: هذا الثالثُ ضعيفٌ عند ص، ممتنعٌ عند ك(٦)، وليس عندي في الآية غيرُ أن "ما" ظرفيةٌ، أي: مدَّةَ استطاعتي(٧).

(خ٢)

* [«**بفِعْلِهِ المصدرَ**»]: ماضيًا كان أو حالًا أو استقبالًا، فالأول: نحو:

أَمِنْ بَعْدِ رَمْيِ الغَانِيَاتِ فُؤَادَهُ ... بِأَسْهُمِ أَلْحَاظٍ يُلَامُ عَلَى الوَجْدِ(٨)

وقال(٩):

---

(١) الحاشية في: ظهر الورقة الرابعة الملحقة بين ١٨/ب و١٩/أ.

(٢) الكشاف ٢/٤٢١.

(٣) هود ٨٨.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

... يَخَالُ الفرارَ يُرَاخي الأجلْ

ينظر: الكتاب ١/١٩٢، واللباب ١/٤٥٠، وشرح التسهيل ٣/١١٦، والمقاصد النحوية ٣/١٣٩٧، وخزانة الأدب ٨/١٢٧.

(٦) ينظر: اللباب ١/٤٥٠، والتذييل والتكميل ١١/٨٣.

(٧) الحاشية في: وجه الورقة الأولى الملحقة بين ١٣/ب و١٤/أ.

(٨) بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة. ينظر: شرح التسهيل ٣/١١٠، والتذييل والتكميل ١١/٦٧.

(٩) لم أقف له على نسبة.

عَلِمْتُ بَسْطَكَ بِالمَعْرُوفِ خَيْرَ يَدٍ فَلَا أُرَى فِيكَ إِلَّا بَاسِطًا أَمَلَا(1)

والثاني: نحو: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾(2)، وقوله(3):

وَدِدتُّ عَلَى حُبِّي الحَيَاةَ لَوَ انَّهَا يُزَادُ لَهَا فِي عُمْرِهَا مِنْ حَيَاتِيَا(4)

والثالث: كقوله(5):

فَرُمْ بِيَدَيْكَ هَلْ تَسْطِيعُ نَقْلًا جِبَالًا مِنْ تِهَامَةَ رَاسِيَاتِ؟(6)

وقوله(7):

لَوْ عَلِمْنَا إِخْلَافَكُمْ عِدَةَ السَّلْـ ـمِ عَدِمْتُمْ عَلَى النَّجَاةِ مُعِينَا(8)(9)

* [«**بِفِعْلِهِ المصدرَ**»]: فإذا قلت: قيامُ زيدٌ، فـ"زيدٌ" فاعلٌ، وإذا قلت: زُكَامُ زيدٌ، فـ"زيدٌ" نائبٌ عن الفاعل؛ لأن فعله: زُكِمَ، وتقول: ضربُ زيدٌ عَمْرًا، وإعطاءُ زيدٌ عَمْرًا المالَ، وإعلامُ زيدٌ عَمْرًا بكرًا فاضلًا(10).

* [«**بِفِعْلِهِ المصدرَ**»]: لا ضميره، خلافًا لك(11)، قالوا:

---

(1) بيت من البسيط. ينظر: شرح التسهيل ٣/١١٠، والتذييل والتكميل ١١/٦٦.

(2) الروم ٢٨.

(3) هو عبدالله بن الدُّمَينة، وقيل: جميل بن معمر.

(4) بيت من الطويل. روي: «على حُبِّ الحياةِ»، ولا شاهد فيه. ينظر: ديوان ابن الدمينة ٢٠٦، وديوان جميل ٢٢٣، ومنتهى الطلب ٢/٣٦٨، والحماسة البصرية ٣/١١٧٨، وشرح التسهيل ٣/١١١، والتذييل والتكميل ١١/٦٧.

(5) هو الفرزدق.

(6) بيت من الوافر. ينظر: ديوان الفرزدق بشرح الصاوي ١/١٨٢، وشرح النقائض ٣/٨٩٠، وشرح التسهيل ٣/١١٠، والتذييل والتكميل ١١/٦٨.

(7) لم أقف له على نسبة.

(8) بيت من الخفيف. ينظر: شرح التسهيل ٣/١١٠، والتذييل والتكميل ١١/٦٦.

(9) الحاشية في: ٧١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٢٠، ٤٢١، ولم يعزها لابن هشام.

(10) الحاشية في: ٧١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٢٠، ولم يعزها لابن هشام.

(11) ينظر: شرح القصائد السبع ٢٦٧، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٧، والتذييل والتكميل

وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالحَدِيثِ المُرَجَّمِ[1]

واختُلف أيضًا في المجموع، وقد جاء:

وَجَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ   أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الجزمَ[2] وَالفَنَعَا

الفَنَعُ: الفضل الكثيرُ والعطاءُ[3]، وقبلَه:

قَدْ حَمَّلُوهُ فَتِيَّ السِّنِّ مَا حَمَلَتْ   سياداتهم[4] فَأَطَاقَ الحِمْلَ وَاضْطَلَعَا[5]

والشعرُ لأَعْشَى قَيْسٍ[6]، وقال[7]:

كَأَنَّكَ لَمْ تُنْبَأْ وَلَمْ تَكُ شَاهِدًا   بَلَائِي وَكَرَّاتِي الصَّنِيعَ بِبَيْطَرَا[8]

ولا يعمل المحدودُ، فأما قولُه[9]:

=

١١/٥٦.

(١) عجز بيت من الطويل، لزُهَير بن أبي سُلْمى، وصدره:

وما الحربُ إلا ما علمتمْ وذقتمُ   ...

المرجَّم: المظنون. ينظر: الديوان بشرح ثعلب ٢٦، ومجاز القرآن ١/٣٩٨، وتهذيب اللغة ١١/٤٩، وشرح التسهيل ٣/١٠٦، وخزانة الأدب ٨/١١٩.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطًا، وفي مصادر البيت: الحَزْمَ.

(٣) ينظر: جمهرة اللغة ٢/٩٣٧، وتهذيب اللغة ٣/٦، والمحكم ٢/١٨٨.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: ساداتُهم، وبه يستقيم الوزن.

(٥) بيتان من البسيط. أبو قدامة: هو هَوْذة بن علي الحنفي. ينظر: الديوان ١٠٩، والخصائص ٢/٢١٠، والتمام ١٤٥، والمحكم ٢/١٨٨، ٧/٤٠٣، وشرح التسهيل ٣/١٠٧، والتذييل والتكميل ١١/٥٨.

(٦) هو ميمون بن قيس، أبو بصير.

(٧) هو عبدالله بن الزَّبِير الأسدي، ولم أقف عليه في شعره المجموع.

(٨) بيت من الطويل. الصَّنِيع: اسم فرسه، وبَيْطَر: موضع بالعراق، كما في: معجم البلدان ٥/٣١٨، ٢/٤٤٣. ينظر: شرح التسهيل ٣/١٠٧، والتذييل والتكميل ١١/٥٨، ٥٩.

(٩) هو ذو الرمة، ولم أقف عليه في ديوانه.

يُحَايِي بِهَا الجَلْدُ الذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ المَلَا نَفْسَ رَاكِبِ[1]

وقال كُثَيِّر[2]:

وَأَجْمَعُ هُجْرَانًا لِأَسْمَاءَ إِنْ دَنَتْ بِهَا الدَّارُ لَا مِنْ زَهْدَةٍ فِي وِصَالِهَا[3]

فشاذَّان، وليس مثلَهما:

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابَكَ قَدْ كَانُوا لَنَا كَالـمَوَارِدِ[4]

قال النَّاظِمُ[5]: ولا يعملُ المنعوتُ قبل تمامه.

ح[6]: وصوابُه: الـمُتْبَعُ، أعمُّ من أن يُتبَع بالنعت أو غيرِه.

ولو أُخِّر التابعُ صحَّ، قال[7]:

---

(١) بيت من الطويل. يحايي: يُحْيِي، وبه: أي: بالماء، والملا: التراب. ينظر: الرسالة الموضحة ١٣٧، وحلية المحاضرة ٢/١٢٩، وشرح التسهيل ٣/١٠٨، والتذييل والتكميل ١١/٦٠، والمقاصد النحوية ٣/١٤١٥.

(٢) هو ابن عبدالرحمن الخزاعي، أبو صخر، يعرف بابن أبي جمعة، وهو صاحب عَزَّة، شاعر أهل الحجاز في الإسلام، توفي سنة ١٠٥. ينظر: الأغاني ٩/٥، ومعجم الشعراء ٣٥٠، والمؤتلف والمختلف للآمدي ٢٢٢.

(٣) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٩٢، والشعر والشعراء ١/٥٠٤، وشرح التسهيل ٣/١٠٨، والتذييل والتكميل ١١/٦٠.

(٤) بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة. الشاهد: عمل "رَهْبة" النصب، وإن كان على وزن "فَعْلة"؛ لأنه مصدر قياسي، وليس للمرّة. ينظر: الكتاب ١/١٨٩، والإيضاح ١٤٢، والتمام ١٩٦، وشرح التسهيل ٣/١٠٨، والتذييل والتكميل ١١/٧١.

(٥) التسهيل ١٤٢.

(٦) التذييل والتكميل ١١/٦١.

(٧) لم أقف له على نسبة.

إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ[1] أَرَانِي عَاذِرًا مَنْ عَهِدتُّ فِيكَ عَذُولَا[2]

وقال[3]:

فَلَوْ كَانَ حُبِّي

البيتَ[4]، فأما قول الحُطَيْئةِ[5]:

أَجْمَعْتُ يَأْسًا

البيتَ[6]؛ فليُقَدَّرْ له عاملٌ، أي: يَئِست من نَوالِكم، وقال[7]:

فَإِنِّي زَعِيمٌ إِنْ رَجَعْتُ مُمَلَّكًا بِسَيْرٍ تَرَى مِنْهُ الفُرَانِقَ أَزْوَرَا

عَلَى لَاحِبٍ[8]

(١) بيّض في المخطوطة لحرفَيْ اللام والشين منها، والمثبت من مصادر البيت.

(٢) بيت من الخفيف. ينظر: شرح التسهيل ١٠٩/٣، والتذييل والتكميل ٦١/١١، والمقاصد النحوية ١٢٩٢/٣.

(٣) هو تميم بن أُبَيّ بن مقبل، وقيل: كُثَيِّر عَزَّة.

(٤) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فلو كان حُبِّي أمَّ ذي الوَدْعِ كلُّه لِأَهْلِكِ مالًا لم تسعْه المسارحُ

ينظر: ديوان ابن مقبل ٥٠، وديوان كثيِّر ١٨٤، والبصريات ٧٤٩/٢، ومنتهى الطلب ٣٠٤/١، ١٧٥/٤، والانتخاب لابن عدلان ٣٠، والتذييل والتكميل ٦١/١١.

(٥) هو جَرْوَل بن أوس بن مالك العبسي، أبو مُلَيكة، من شعراء الطبقة الثانية المخضرمين، كان متصرفًا في جميع فنون الشعر. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٩٧/١، والأغاني ٤٣١/٢.

(٦) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

أجمعت يأسًا مُبِينًا من نوالكمُ ولن تَرَى طاردًا للحُرِّ كالياسِ

ينظر: الديوان بشرح ابن السكيت ٤٨، والكامل ٧٢٠/٢، والأغاني ٤٥٠/٢، والمحتسب ٣٠٧/١، وشرح التسهيل ١٠٩/٣، ومغني اللبيب ٧٦٦.

(٧) هو امرؤ القيس.

(٨) بيتان من الطويل، وتمام ثانيهما:

على لاحبٍ لا يهتدى بمناره إذا سافه العَوْدُ النَّباطيُّ جَرْجَرا

ومِنْ ثَمَّ رُدَّ على مَنْ قال في قوله[1]:

أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ أَنْتَ؟[2]:

إنَّ "أنت" فاعلُ المصدر[3].

* ع: مِنْ إعمال المجرَّد: ﴿بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبَ﴾[4]، و[5] قراءة أبي[6] بَكْرٍ عن

=

الفُرَانق: سَبُع ينذر الناس بالأسد، ويطلق على دليل الجيش، كما في الصحاح (ف ر ق) ٤/١٥٤٣، وأَزْوَر: مائل على جهة من شدة السير، ولاحب: طريق واضح، والمنار: العلامة على الطريق، وسافه: شَمَّه، والعَوْد: المُسِنُّ من الإبل، والنَبَاطي: المنسوب إلى النَّبَط، وهو البعير الضخم، وجَرْجَر: صوَّت. الشاهد: تعليق قوله: "على لاحب" بفعل مقدر، أي: أسير على لاحب؛ لأن المصدر "سير" لا يوصف قبل تمامه بما يتعلق به. ينظر: الديوان ٦٦، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٥٧/١، والزاهر ٥١١/١، والخصائص ١٦٧/٣، ٣٢٤، وأمالي ابن الشجري ٢٩٨/١، والتذييل والتكميل ٦٢/١١، وخزانة الأدب ١٩٣/١٠، ٢٥٨.

(١) هو عدي بن زيد العبادي.

(٢) بعض بيت من الخفيف، وهو بتمامه:

أرواحٌ مودِّعٌ أم بكورُ أنت؟ فاعلمْ لأيِّ حالٍ تصيرُ؟

روي: «لَكَ فاعْمَدْ» بدل «أنتَ فاعلمْ»، ولا شاهد فيه. الشاهد: رفع "أنت" بفعل مقدَّر، لا بالمصدر "رواح"؛ لكونه موصوفًا قبل مجيء معموله. ينظر: الديوان ٨٤، والكتاب ١٤٠/١، والشعر والشعراء ٢١٩/١، والأغاني ٤٢٨/٢، وكتاب الشعر ٣٢٥/١، والخصائص ١٣٣/١، وشرح التسهيل ٣٣١/١، ومغني اللبيب ٢٢٠.

(٣) الحاشية في: ٧١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٢١/١ إلى قوله: «عذولا»، ولم ينقل ثاني بيتي الأعشى ولا البيت الذي يليه، ولم يعزها لابن هشام.

(٤) الصافات ٦.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: في.

(٦) هو شعبة بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي، إمام في السنة، عرض على عاصم القرآن ثلاث مرات، توفي سنة ١٩٣. ينظر: معرفة القراء الكبار ٨٠، وغاية النهاية ٣٢٥/١.

عَاصِمٍ[1]، ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ [فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ][2] * يَتِيمًا﴾[3] في قراءة عَاصِمٍ ونَافِعٍ[4] وابنِ[5] عَامِرٍ[6]، ومنه قولُ بعض العرب: عجبت من قراءةٍ في الحمام القرآنُ[7]، وبالرفع[8]، أي: مِنْ [أَنْ][9] قُرِئَ، وهذا غريبٌ، أعني: الرفعَ بالمصدر المنوَّنِ، والمستعملُ كثيرًا النصبُ به، والقياسُ يقتضي وقوعَ الرفع وحدَه، و[10] مع النصب، وإذا اقْتُصر على أحدهما فالرفعُ أحقُّ، والأكثرُ الواقعُ ما ذكرت لك. من "شَرْح العُمْدة"[11][12].

* ع: مِنْ مُشكِلِ الباب: قولُ المُتَنَبِّي:

---

(١) ينظر: السبعة ٥٤٦، والإقناع ٧٤٥/٢. وعاصم هو ابن أبي النَّجُود بَهْدَلَةَ الأسدي الكوفي، أبو بكر، أحد القراء السبعة المشهورين، توفي سنة ١٢٠. ينظر: معرفة القراء الكبار ٥١، وغاية النهاية ٣٤٦/١.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الآية الكريمة، ولعله حذف اختصارًا.

(٣) البلد ١٤، ١٥.

(٤) هو ابن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي، أبو رُوَيم، أحد القراء السبعة المشهورين، قرأ على جماعة من التابعين، توفي سنة ١٦٩. ينظر: معرفة القراء الكبار ٦٤، وغاية النهاية ٣٣٠/٢.

(٥) هو عبدالله بن عامر بن يزيد اليَحْصُبي، أبو عمران، إمام أهل الشام في القراءة، وأحد القراء السبعة المشهورين، قرأ على جماعة من الصحابة والتابعين، توفي سنة ١١٨. ينظر: معرفة القراء الكبار ٤٦، وغاية النهاية ٤٢٣/١.

(٦) ينظر: السبعة ٦٨٦، والإقناع ٨١٢/٢.

(٧) رواه ثعلب في مجالسه ٢٠٧، ٢٠٨.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما في "شرح العمدة" المنقول منه: بالرفع، بلا واو، ولعل الناسخ ظنَّ ضمة "القرآنُ" واوًا.

(٩) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في "شرح العمدة" المنقول منه وعند ياسين (٢٠٨/ب من مخطوطته المحفوظة بجامعة الملك سعود بالرقم ٧٠٣١، وفي المطبوع: أي: أن قرئ).

(١٠) كذا في المخطوطة وعند ياسين، والصواب ما في "شرح العمدة" المنقول منه: أو، وعليه يدل السياق.

(١١) شرح عمدة الحافظ ١١٨/٢، ١١٩.

(١٢) الحاشية في: ٧١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٢١/١، ٤٢٢ إلا آية البلد، ولم يعزها لابن هشام.

فَتَبِيتُ تُسْئِدُ مُسْئِدًا فِي نَيِّهَا إِسْآدَهَا فِي المَهْمَهِ الإِنْضَاءُ[1]

الإسْآدُ: إغْذاذُ السير[2]، وقيل: يخصُّ الليلَ، والنَّيُّ: الشحمُ[3]، أي: تسير هذه الناقةُ، وتسرع في سيرها في حالة إسراع الإنْضاء في نَيِّها، كقولك: هندٌ تُصَلِّي مصلِّيًا عمرٌو في دارها صلاتَها في المسجد، فـ"مُسْئِدًا" حالٌ من الناقة، وهو فِعْلٌ للإنْضاء؛ لِمَا تعلَّق به من الضمير الذي في "نَيِّها"، كـ: مررت بهندٍ واقفًا عندها عمرٌو[4][5].

إن كان فعلٌ مَعَ أن أَو مَا يَحُلّ مَحَلَّه ولاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَل

(خ١)

* [«**إِنْ كان فِعْلٌ مَعَ "أَنْ"**»]: خَرَجَ المؤكِّدُ، فلا يعمل، ولذلك خُطِّئ الزَّمَخْشَريُّ[6] في ادِّعائه أنَّ: ﴿جَزَآءً﴾[7] مصدرٌ مؤكِّدٌ منصوبٌ بمعنى قولِه: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا﴾[8]؛ لأنه يتضمن الجزاءَ بالمفاز، وأن "عَطَآءً" منصوب[9] به، مع أن المصدر المؤكِّد لا ينحلُّ، ولا خلاف في أن ما كان كذلك لا يعمل.

وأجاز[10] في: ﴿وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا * أَن دَعَوْا﴾[11] كونَ "أَنْ دَعَوا" فاعلًا بـ"هَدًّا"،

(١) بيت من الكامل. المهمه: الأرض الواسعة، والإنضاء: مصدر أنضاه إذا أذابه. وتقدير البيت: تَبِيت هذه الناقةُ تُسْئِد مُسْئِدًا الإنضاءُ في نيِّها إسآدًا مثلَ إسآدِها في المهمه. ينظر: الديوان ١١٥، والفسر ٢/٨٦، وشرح الواحدي ١٩٤.

(٢) ينظر: الصحاح (س أ د) ٢/٤٨٢.

(٣) ينظر: جمهرة اللغة ١/١٧٢، وتهذيب اللغة ١٥/٤٠١.

(٤) ينظر: الفسر ٢/٨٥- ٨٧، وشرح ديوان المتنبي للواحدي ١٩٤.

(٥) الحاشية في: ٧١.

(٦) الكشاف ٤/٦٩٠.

(٧) النبأ ٣٦، وتمامها: ﴿جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا﴾.

(٨) النبأ ٣١.

(٩) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) الكشاف ٣/٤٥.

(١١) مريم ٩٠، ٩١، وتمامهما: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ

أي: هَدَّها دعاءُ الولد، وأجاز كونَه منصوبًا بتقديرِ حذفِ الجار؛ للتعليل، أي: هَدًّا لأَنْ دَعَوا، عَلَّل الخُرُورَ بالهَدِّ، والهَدَّ بدعاء الولدِ للرحمن، وأجاز كونَه مجرورًا بدلًا من المجرور في "منه"(١)، كقوله(٢):

عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالمَاءِ حَاتِمِ(٣)

قال المعترِضُ(٤): الأولُ بعيدٌ؛ لأن ظاهر "هَدًّا" أن يكون مصدرًا توكيديًّا، وهو لا يعمل، ولو فُرِضَ غيرَ توكيديٍّ لم يعمل بقياسٍ إلا إن كان أمرًا أو مستفهَمًا عنه، نحو: ضَرْبًا زيدًا، و: أضَرْبًا زيدًا؟ على خلافٍ فيه، وأما إن كان خبرًا كما قدَّره: هَدَّها دعاءُ الولد؛ فلا ينقاسُ، بل ما جاء منه نادرٌ، كقول امْرِئِ القَيْسِ:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي(٥)

أي: وَقَفَ صَحْبِي.

وردَّ الثالث بكثرة الفصل، والثاني بأن الظاهر أن "هَدًّا" مفعولٌ مطلقٌ توكيديٌّ من

= هَدًّا * ﴿أَن دَعَوۡاْ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٗا﴾.

(١) في قوله تعالى: ﴿يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ﴾.

(٢) هو الفرزدق.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

على ساعةٍ لو كان في القوم حاتمٌ ...

روي: «ضَنَّتْ به نفسُ حاتمِ»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان بشرح الحاوي ٥٤٠/٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤٠٨/١، ٧/٢، والمخصص ١٤٠/٥، وسفر السعادة ٩١٠/٢، وشرح التسهيل ٣٣٢/٣، والمقاصد النحوية ١٦٧٠/٤.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٣٠٢/٧.

(٥) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وقوفًا بها صحبي عليَّ مَطِيَّهم ... يقولون: لا تَهْلِكْ أسًى وتجمَّلِ

المطي: الإبل. ينظر: الديوان ٩، والشعر والشعراء ١٢٩/١، واللآلي في شرح أمالي القالي ٩٤٣/١، والتذييل والتكميل ١١٢/١١، وخزانة الأدب ٢٢٤/٣.

معنى "وَتَخِزُّ"، أو في موضع الحال[1].

* يُقدَّرُ الماضي بـ"أنْ" ...[2]؛ لأن "أَنْ" مع ...[3] الماضي للمُضِيّ، ومع المستقبل للاستقبال، والحاضرُ بـ"ما"؛ لأنها لا تنافيه، لا لأنها خاصةٌ به[4].

* مسألةٌ: لا يتحمَّل المصدرُ ضميرًا؛ لجموده؛ إلا في مسألةٍ، وهي أن أبا[5] الحَسَنِ الزَّعْفَرَانِيَّ -وكان من أكابر أصحابِ أبي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ- نَقَل أن أبا الحَسَنِ الأَخْفَشَ[6] يُضمر في المصدر مرفوعًا إذا قام مَقامَ الفعل، نحو: ضَرْبًا زيدًا، وذلك لقيامه مَقامَ ما يتحمَّل الضميرَ، وهو الفعل، ولهذا لا يُجمع بينهما.

وقال أبو عَلِيٍّ[7]: تصفَّحتُ "الكِتَابَ" فلم أجدْ فيه نصًّا على ذلك، بل رأيت قياسَ ما فيه يُوجِب ذلك؛ وذلك لأنه قد أَضمر[8] في الظرف في قوله: زيدٌ عندك؛ لقيامه مَقامَ الفعل، فجاز على هذا أن يُضمِر في المصدر كإضماره في ذلك؛ لسدِّه مَسدَّ الفعل، بل كان ذلك بالمصدر أَوْلى؛ لأنه مِنْ لفظ الفعل.

ثم قال: وقد مَرَّ بي في "الكِتَابِ"[9] نصٌّ على جواز ذلك، وهو قوله: مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ، فـ"سواءٌ" مصدرٌ، وفيه ضميرٌ مرفوع، يجوز أن يؤكِّده بقوله: سواءٍ هو، ويَعطفَ "العدم" عليه، ثم رجع عن هذا، فقال: لا دليلَ في ذلك؛ إذ كان الإضمار إنما ساغ؛ لمجيئه صفةً.

---

(١) الحاشية في: ١٩/أ.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) الحاشية في: ١٩/أ.

(٥) هو محمد بن يحيى البصري، عالم بالنحو، أخذ عن أبي علي الفارسي والرَّبَعي. ينظر: معجم الأدباء ١٩٤٦/٥، وبغية الوعاة ٢٦٨/١.

(٦) ينظر: المحصول في شرح الفصول ٤٢٩، ٤٣٠، وقواعد المطارحة ١٢٨.

(٧) ينظر: المحصول في شرح الفصول ٤٢٩، ٤٣٠، وقواعد المطارحة ١٢٨.

(٨) الكتاب ٣٩٦/١، ٥٢/٢، ٨٨، ١٢٤.

(٩) ٣١/٢.

مسألةٌ: قال ابنُ إيَازَ[1] في: سَقْيًا لك: لا يكون[2] صفةً؛ لأن الفعل لا يوصَف، فكذا ما يحل محلَّه.

فإن قيل: فما العامل فيه؟

قيل: نصَّ الزَّعْفَرَانيُّ[3] على أنه معلَّق بـ"سَقْيًا"؛ لنيابته عن الفعل، ونَقَل الأَنْدَلُسيُّ[4] عن أبي عَلِيٍّ[5] أن بعض النحويين يعلِّقه بمحذوفٍ، / فلا حاجةَ إلى هذا التكلُّف. من ابن إيَازَ[6][7].

(خ٢)

* [«**إِنْ كان فِعْلٌ**»]: ع: كأنَّ إعمال المنوَّن مع الفصل بظرفٍ أحسنُ منه مع الوصل، نحو: ﴿**أَوْ إِطْعَٰمٌ**﴾[8]، ونحو:

فضرب[9] بِالسُّيُوفِ[10]؛

---

(١) المحصول في شرح الفصول ٤٢٩، ٤٣٠، ٥٧٣، وقواعد المطارحة ١٢٨.

(٢) أي: قوله: "لك".

(٣) ينظر: المحصول في شرح الفصول ٤٢٩، ٤٣٠، ٥٧٣، وقواعد المطارحة ١٢٨.

(٤) ينظر: المحصول في شرح الفصول ٤٢٩، ٤٣٠، وقواعد المطارحة ١٢٨. والأندلسي هو عبدالله بن حمُّود الزُّبَيْدي، أبو محمد، عالم بالنحو واللغة والشعر، أخذ عن أبي علي القالي، ثم رحل إلى المشرق، فلازم السيرافي، ثم أبا علي الفارسي، توفي سنة ٣٧٢. ينظر: إنباه الرواة ١١٨/٢، والبلغة ١٦٩، وبغية الوعاة ٤١/٢.

(٥) ينظر: قواعد المطارحة ١٢٨.

(٦) قواعد المطارحة ١٢٨.

(٧) الحاشية في: وجه الورقة الأولى الملحقة بين ١٨/ب و١٩/أ وظهرها.

(٨) البلد ١٤.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: بضَرْبٍ.

(١٠) بعض بيت من الوافر، للمرَّار بن منقذ التميمي، وهو بتمامه:

بضربٍ بالسيوف رؤوسَ قومٍ   أزلنا هامَهنَّ عن المقيلِ

ينظر: الكتاب ١١٦/١، ١٩٠، والمرتجل ٢٤٢، وشرح جمل الزجاجي ٢٤/٢، وشرح التسهيل

لشدة طلبِ المتصل للإضافة(١).

* قولُه: «**إنْ كان فِعْلٌ**» البيتَ: قال في "العُمْدة"(٢) ما ملخَّصُه: إن المصدر إنما يعملُ إن قُرِنَ بالكاف، أو معناها، أو حَسُنَ موضعَه "أَنْ" المصدريةُ، أو "ما" أختُها".

وقال في "الشرح"(٣) في مثال الكاف: ﴿فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكۡرِكُمۡ ءَابَآءَكُمۡ﴾(٤)، ومثالُ معناها: ﴿فَشَٰرِبُونَ شُرۡبَ ٱلۡهِيمِ﴾(٥)، قال: ولا يغني ذكرُ "ما" و"أَنْ" عن(٦) ذكر الاقتران بالكاف أو معناها؛ لأن تقدير "أَنْ" أو "ما" في الموضع الذي ايلفظ(٧) فيه بالكاف، أو ينوى فيه معناها؛ لا يحسُنُ.

قلت: لم أَقِفْ على هذا لغيره، ولا له في غير هذا الكتاب، وفي "الكَافِية"(٨) قال:

كفِعْلِهِ المصدرَ أَعْمِلْ حيثُما ... يصحُ حرفٌ مصدريٌّ تَمَّمَا
منوَّنًا أَعْمِلْه أو مُضِيفًا ... كذا إذا نال بـ"أَلْ" تعريفا
كذا إذا سِيقَ لتشبيهٍ نُوِي ... كـ: اضربْه ضَربَ الحَكَمِ اللِّصَّ القَوِي

وليس ما ادَّعاه من انتفاء حُسْنِ تقديرِ "أَنْ" أو "ما" فيما ذَكَره صحيحًا، أما مع التصريح بالكاف فباطلٌ قطعًا؛ أَلَا تَرَى أنه يصح أن تقدر: كما تذكرون آباءَكم؟ وأما في مثل: ﴿شُرۡبَ ٱلۡهِيمِ﴾(٩)؛ فيصح إذا صَرَّحت بالكاف، فتقدير(١٠): كما تشربُ الهِيمُ،

=

١٢٩/٣، والتذييل والتكميل ٧١/١١، والمقاصد النحوية ١٣٩٦/٣.

(١) الحاشية في: ٧١.

(٢) ينظر: شرح عمدة الحافظ ١١٥/٢.

(٣) شرح عمدة الحافظ ١٢٠/٢.

(٤) البقرة ٢٠٠.

(٥) الواقعة ٥٥.

(٦) مكررة في المخطوطة.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب: يُلفَظ.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٠١١/٢.

(٩) الواقعة ٥٥.

(١٠) كذا في المخطوطة، والصواب: بتقدير، أو ما عند ياسين: فتقدِّر.

ولا شكَّ أن الكاف مختصرة من مثل هذا التركيب، وأن الأصل: شربًا كشُرْبِ الهِيمِ، ووالخفاء[1] صحة التقدير مع التشبيه المقدَّر قال في "الكَافِية" ما قال، ولم يذكر التشبيهَ الصريحَ[2].

* فُهِمَ من كلامه أن المصدر لا يعمل إن حلَّ محلَّ فعلٍ فقط، وهو قول س[3]، ووافقه أكثرُ المتأخرين، وقال الأَخْفَشُ، والفَرَّاءُ[4]: ينقاسُ في الأمر والاستفهام فقط، وقيل: في الأمر والدعاء والاستفهام والتوبيخ والخبر المقصودِ به الإنشاءُ أو الوعدُ، وهو اختيار النَّاظِمِ[5] في غير هذا، قال[6]:

فَنَدْلًا

البيتَ[7]، وقال[8]:

هَجْرًا الـمُظْهِرَ الإِخَاءَ إِذَا لَمْ　　　يكن[9] فِي النَّائِبَاتِ جِدَّ مُعِينِ[10]

وقال[11]:

يَا وابل[12] التَّوْبِ

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: ولخفاء.

(٢) الحاشية في: ٧٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٢٣، ٤٢٤ إلا أبيات الكافية.

(٣) الكتاب ١/١١٥، ١١٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/٨٥، ٣/١٢٧، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٦، والتذييل والتكميل ٦/٧٧، ١١/١٠٧، وارتشاف الضرب ٤/٢١١٣.

(٥) شرح التسهيل ٣/١٢٧.

(٦) هو أعشى همدان، وقيل غيره.

(٧) بعض بيت من الطويل، تقدَّم في باب تعدي الفعل ولزومه.

(٨) لم أقف له على نسبة.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: يَكُ، وبه يستقيم الوزن.

(١٠) بيت من الخفيف. ينظر: شرح التسهيل ٣/١٢٥، والتذييل والتكميل ١١/١٠٨.

(١١) لم أقف له على نسبة.

(١٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: قابلَ.

البيتَ[1]، وقال[2]:

إِعَانَةَ العَبْدَ الضَّعِيفَ عَلَى الذِي أَمَرَّتْ فَمِيقَاتُ الجَزَاءِ قَرِيبُ[3]

وقال[4]:

أَعلاَقَةً

البيتَ[5]، وقال[6]:

أَبَغْيًا وَظُلْمًا مَنْ عَلِمْتُمْ مُسَالِمًا وَذُلًّا وَخَوْفًا مَنْ يُجَاهِرُكُمْ حَرْبًا؟[7]

وقال[8]:

أَبَسْطًا بِإِضْرَارٍ يَمِينًا وَمِقْوَلًا وَمُدَّعِيًا مَجْدًا تَلِيدًا وَسُؤْدَدًا؟[9]

ومثالُ التوبيخِ بغير استفهامٍ:

---

(١) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

يا قابلَ التوبِ غفرانًا مآثمَ قد أسلفتُها أنا منها مشفقٌ وَجِلُ

ينظر: شرح التسهيل ١٢٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٥/٢، والتذييل والتكميل ١٠٨/١١، وارتشاف الضرب ٢٢٥٣/٥.

(٢) لم أقف له على نسبة.

(٣) بيت من الطويل. ينظر: شرح التسهيل ١٢٦/٣، والتذييل والتكميل ١٠٨/١١.

(٤) هو المرَّار الأسدي.

(٥) بعض بيت من الكامل، وهو بتمامه:

أعَلاقةً أمَّ الوُلَيِّدِ بعدما أفنانُ رأسِكَ كالثغام المُخلِسِ

الثغام: شجر له نَوْرٌ أبيض، والمخلِس: كثير الشَيْب. ينظر: الكتاب ١١٦/١، وإصلاح المنطق ٤١، والمقتضب ٥٤/٢، والأصول ٢٣٤/١، وجمهرة اللغة ٥٩٨/١، وأمالي ابن الشجري ٥٦١/٢، وشرح جمل الزجاجي ١٨١/١، وشرح التسهيل ٢٢٧/١، وخزانة الأدب ٢٣٢/١١.

(٦) لم أقف له على نسبة.

(٧) بيت من الطويل. ينظر: شرح التسهيل ١٢٦/٣، والتذييل والتكميل ١٠٨/١١.

(٨) لم أقف له على نسبة.

(٩) بيت من الطويل. ينظر: شرح التسهيل ١٢٦/٣، والتذييل والتكميل ١٠٨/١١.

وِفَاقًا بَنِي الأَهْوَاءِ وَالغَيِّ وَالوَنَى ... وَغَيْرُكَ مَعْنِيٌّ بِكُلِّ جَمِيلِ[1]

ومثالُ الخبريِّ المقصودِ به الإنشاءُ:

حَمْدًا اللهَ ذَا الجَلَالِ وَشُكْرًا ... وَبِدَارًا لِأَمْرِهِ وَانْقِيَادَا[2]

والوعدُ:

قَالَتْ: نَعَمْ وَبُلُوغًا بُغْيَةً وَمُنًى ... فَالصَّادِقُ الحُبِّ مَبْذُولٌ لَهُ الأَمَلُ[3]

وقد جاء خبرًا صِرْفًا عاريًا من كل ما ذكرنا، نحو:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي[4]

أي: وقف وقوفًا، ولا ينقاس هذا؛ لقلَّته[5].

* قولُه: «**ولاسْمِ مصدرٍ عَمَل**»: كقوله[6]:

إِذَا صَحَّ عَوْنُ الخَالِقِ المَرْءَ لَمْ يَجِدْ ... عَسِيرًا مِنَ الآمَالِ إِلَّا مُيَسَّرَا[7]

وقولِه[8]:

(١) بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة. ينظر: شرح التسهيل ٣/١٢٦، والتذييل والتكميل ١١/١٠٨، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٥٤.

(٢) بيت من الخفيف، لم أقف له على نسبة. ينظر: شرح التسهيل ٣/١٢٦، والتذييل والتكميل ١١/١٠٩، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٥٤.

(٣) بيت من البسيط، لم أقف له على نسبة. ينظر: شرح التسهيل ٣/١٢٧، والتذييل والتكميل ١١/١٠٩، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٥٤.

(٤) بعض بيت من الطويل، لامرئ القيس، تقدَّم قريبًا.

(٥) الحاشية في: ٧١، ونقل ياسين في حاشية الألفية ١/٤٢٤ من أولها إلى آخر البيت الأول.

(٦) لم أقف له على نسبة.

(٧) بيت من الطويل. ينظر: شرح التسهيل ٣/١٢٣، والتذييل والتكميل ١١/١٠٠، والمقاصد النحوية ٣/١٤١٤.

(٨) لم أقف له على نسبة.

بِعِشْرَتِكَ الكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ فَلَا تُرَيَنْ لِغَيْرِهِمُ أَلُوفَا[1]

وقولِه[2]:

أَلَا هَلْ إِلَى مَيٍّ سَبِيلٌ

البيتين[3]، وقولِه[4]:

قَالُوا: كَلَامُكَ هِنْدًا

البيتَ[5]، وقولِه[6]:

أَكُفْرًا بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ

البيتَ[7]، وقولِ حَسَّانَ:

(١) بيت من الوافر. ينظر: شرح التسهيل ١٢٣/٣، والتذييل والتكميل ١٠٠/١١، والمقاصد النحوية ١٤١٥/٣.

(٢) قيل: هو ذو الرمة، ولم أقف عليه في ديوانه.

(٣) من الطويل، وهما بتمامهما:

أَلَا هل إلى مَيٍّ سبيلٌ وساعةٌ تكلِّمني فيها من الدهر خاليا

فأشفيَ نفسي من تباريحَ ما بها فإنَّ كلامِيها شفاءٌ لِمَا بيا

الشاهد: إعمال اسم المصدر "كلام" في الضمير المتصل به، وهو "ها". ينظر: الحماسة البصرية ١٢٢١/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢١/١، والتذييل والتكميل ٢٤/١، ١٠٣/١١.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

قالوا: كلامُكَ هندًا وهي مصغيةٌ يشفيك قلت: صحيحٌ ذاكَ لو كانا

ينظر: شرح التسهيل ١٢٣/٣، والتذييل والتكميل ١٠٠/١١، ١٠٣، وارتشاف الضرب ٢٢٦٥/٥.

(٦) هو القطامي.

(٧) بعض بيت من الوافر، وهو بتمامه:

أكفرًا بعد ردِّ الموتِ عني وبعد عطائك المائةَ الرِّتاعا؟

الشاهد: إعمال اسم المصدر "عطاء" في "المائة". ينظر: الديوان ٣٧، والأصول ١٤٠/١، والحجة

لِأَنَّ ثَوَابَ اللهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ   جِنَانٌ مِنَ الفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ[1]

وفي الحديث: «مِنْ قُبْلَةِ الرجلِ امرأتَه الوضوءُ»[2]، وهذا النوع لا يُعْمِلُه ص، بل ك وغ[3].

وأما الميميُّ، نحو:

أَلَمْ تعلمي[4] مُسَرَّحِيَ القَوَافِي[5]

و:

=

١٨٢/١، والأغاني ٢١٦/٢٤، والمحكم ٣١٠/٢، وسفر السعادة ٧٤١/٢، وشرح التسهيل ١٢٣/٣، والتذييل والتكميل ٩٩/١١، والمقاصد النحوية ١٤٠١/٣، وخزانة الأدب ١٣٥/٨.

(١) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٣٠٦/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٣١٥/٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤٩٩/١، وتهذيب اللغة ١٠٤/١٣، وسفر السعادة ٤٠٨/١، وشرح التسهيل ١٢٣/٣، والتذييل والتكميل ٩٩/١١، وخزانة الأدب ٢٢٥/١.

(٢) رواه مالك في الموطأ ص ٤٤ بلاغًا من كلام ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) ينظر: الأصول ١٣٩/١، والتذييل والتكميل ١٠٣/١١، وارتشاف الضرب ٢٢٦٥/٥، وشرح شذور الذهب ٥٢٦.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: تَعْلَمْ، وبه يستقيم الوزن.

(٥) صدر بيت من الوافر، لجرير، وعجزه:

...   فلا عِيًّا بهنَّ ولا اجْتِلابَا

اجتلاب: انتحال. ينظر: الديوان ٦٥١/٣، والكتاب ٢٣٣/١، والمقتضب ٧٥/١، والخصائص ٣٦٨/١، والمحكم ٥٧/٣، وأمالي ابن الشجري ٦٢/١، والتذييل والتكميل ٢٠٣/٧، ١٠١/١١.

أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا[1]

البيتين، وقولِه[2]:

مُسْتَعَانُ العَبْدِ الإِلَهَ يُرِيهِ كُلَّ مُسْتَصْعَبٍ مِنَ الأَمْرِ هَيْنًا[3]؛

فيُعْمِلُه الجميعُ[4].

* "شَرْحُ العُمْدة"[5]: الغُسْلُ والقُبْلةُ والعوره[6] أسماءُ مصادرَ؛ لأنها جارية على غير ثلاثيٍّ، وهي بزنة مصادرَ ثلاثيةٍ، كالشُّكْر والقُدْرة والصَّوْن، وأفعالُ تلك: اغتَسَل وقبَّل وأَعَان، ومصادرُها: الاغتسالُ والتقبيلُ والإعانةُ، فوَضْعُ هذه سابقٌ على وَضْع تلك، فلهذا نقول: المصدرُ دالٌّ على الحدث بالأصالة.

ع: واسمُ المصدر دالٌّ عليه بالفرعية؛ لأنه إذا استعمل فكالنائب عن تلك[7].

وبَعْدَ جَرِّهِ الذي أُضِيْفَ له كَمِّلْ بنَصْبٍ أو برَفْعٍ عملَه (خ١)

* [«**كَمِّلْ برفعٍ أو بنصبٍ عَمَلَه**»]: ليس ذلك على سبيل الوجوب، بدليلِ:

---

(١) صدر بيت من الكامل، للحارث بن خالد المخزومي، وقيل: للعَرْجي، وعجزه:

... أهدى السلامَ تحيةً ظُلْمُ

ينظر: شعر الحارث المخزومي ٩١، وديوان العرجي ١٩٣، ومجالس ثعلب ٢٢٤، والأصول ١/١٣٩، وعمدة الكتاب ٥٢، والأغاني ٩/١٦٠، وأمالي ابن الشجري ١/١٦١، وشرح التسهيل ٣/١٢٤، والتذييل والتكميل ١١/١٠٢، ومغني اللبيب ٦٩٧، والمقاصد النحوية ٣/١٣٩٩، وخزانة الأدب ١/٤٥٤.

(٢) لم أقف له على نسبة.

(٣) بيت من الخفيف. ينظر: شرح التسهيل ٣/١٢٥، والتذييل والتكميل ١١/١٠٢.

(٤) الحاشية في: ٧١.

(٥) شرح عمدة الحافظ ٢/١٠٩.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح العمدة: والعَوْن.

(٧) الحاشية في: ٧١.

﴿وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾(١)، وقولِه: ﴿بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾(٢)، فقد أضيف الأولُ إلى الفاعل، والثاني إلى المفعول، ولم يُذكَر بعدهما شيءٌ آخر(٣).

* [«**كَمِّلْ برفعٍ أو بنصبٍ عَمَلَه**»]: ولا دليلَ في:

مَخَافَةَ الإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا(٤)؛

لجواز كونِه بتقدير: ومخافةَ اللَّيَّان، أو مفعولًا معه، ولا في:

طَلَبُ الـمُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ(٥)؛

لأنه قيل: إن الـمُعَقِّب: الماطلُ، وأنه يقال: عَقَّبَني حقِّي، أي: مَطَلَني(٦)، فـ"المظلوم" حينئذٍ فاعلٌ، وعند أبي عَلِيٍّ(٧) ويَعْقُوبَ(٨) وغيرِهما أنه الطالبُ حقَّه مرةً بعد مرةٍ، أي:

---

(١) الرعد ١٤، وغافر ٥٠.

(٢) ص ٢٤.

(٣) الحاشية في: ١٩/أ.

(٤) بيت من مشطور الرجز، لزياد العنبري، وقيل: لرؤبة بن العجّاج، وقبله:

قد كنتُ داينتُ بها حسَّانا

اللَّيَّان: مصدر لَوَيته، إذا مطلته. ينظر: ملحقات ديوان رؤبة ١٨٧/٣، والكتاب ١٩١/١، وجمهرة اللغة ٩٨٩/٢، والحجة ١٦٠/٦، والمرتجل ٢٤٧، وأمالي ابن الشجري ٣٤٧/١، وشرح التسهيل ١٢٠/٣، والمقاصد النحوية ١٤٠٩/٣، وخزانة الأدب ١٠٢/٥.

(٥) عجز بيت من الكامل، للبيد بن ربيعة، وصدره:

حتى تهجَّرَ في الرَّوَاح وهاجه ...

ينظر: الديوان ١٢٨، ومعاني القرآن للفراء ٦٦/٢، وجمهرة اللغة ٣٦٤/١، والبصريات ٧٤٧/٢، والمحتسب ١٣/٢، والمحكم ٢٣٩/١، والإنصاف ١٨٧/١، والتذييل والتكميل ٩٤/١١، والمقاصد النحوية ١٤٠٥/٣، وخزانة الأدب ٢٤٠/٢.

(٦) ينظر: تهذيب اللغة ١٨٠/١، وتهذيب كتاب الأفعال لابن القطاع ٣٣٧/٢.

(٧) البصريات ٧٤٧/٢، ومختار التذكرة ٤٧.

(٨) ينظر: البصريات ٧٤٧/٢، والمقاييس ٨٢/٤، وخزانة الأدب ٢٤٤/٢.

يتتبَّعُ ذلك ...[1] الاستدلال، وقال أبو[2] حاتم[3]: "المظلومُ" بدلٌ من ضمير الفاعل[4] الذي في "المعقِّب"؛ وضُعِّف باشتقاقه[5]، وحكى أبو عَلِيٍّ[6] عن بعضهم أنه فاعلٌ بـ"حَقَّه" فعلًا ماضيًا[7].

(خ٢)

* مثالُ الإضافة للمرفوع: ﴿فَٱسْتَبْشِرُواْ بِبَيْعِكُمُ﴾[8]، ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ﴾[9]، ﴿وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[10]، ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ [إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ][11] إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ﴾[12]، وللمفعول: ﴿مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾[13]، ﴿بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾[14][15].

---

(١) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٢) هو سهل بن محمد بن عثمان السِّجِسْتاني، من كبار علماء اللغة والنحو والقراءات، أخذ عن أبي زيد والأصمعي والأخفش، وأخذ عنه ابن دريد، له: المذكر والمؤنث، والأضداد، والشجر والنبات، وغيرها، توفي سنة ٢٥٥. ينظر: معجم الأدباء ١٤٠٦/٣، وإنباه الرواة ٦٣/٢، وبغية الوعاة ٦٠٦/١.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٩٦/١١، والمقاصد النحوية ١٤٠٧/٣، وخزانة الأدب ٢٤٤/٢.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) في المخطوطة مهملة، ولعلها كما أثبت، ويكون المراد أن إبدال "المظلوم" -وهو مشتق- من الضمير -وهو جامد- ضعيفٌ، كما في: التذييل والتكميل ٧٩/٩، ومغني اللبيب ٨٤٥.

(٦) ينظر: المحتسب ١٣/٢، والتذييل والتكميل ٩٦/١١.

(٧) الحاشية في: ١٩/أ.

(٨) التوبة ١١١.

(٩) التوبة ١١٤.

(١٠) الرعد ١٤، وغافر ٥٠.

(١١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الآية الكريمة، ولعله حذف اختصارًا.

(١٢) هود ١٠٢.

(١٣) فصلت ٤٩.

(١٤) ص ٢٤.

(١٥) الحاشية في: ٧١.

* قولُه: «كَمَّلْ بنصبٍ»: ﴿كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ﴾[1]، ﴿وَلَوْلَا دِفَاعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[2]، ﴿وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ [وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ][3] وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ﴾[4]، ﴿عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ﴾[5].

ومثالُ الإضافة للمنصوب والتكميلِ والرفع:

قَرْعُ القَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ[6]

أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ المَرْءُ بَيِّنٌ[7]

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ[8]

---

(١) البقرة ٢٠٠.

(٢) البقرة ٢٥١، والحج ٤٠، وهي قراءة نافع، ورواية عبدالوهاب عن أبان عن عاصم. ينظر: السبعة ١٨٧.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الآية الكريمة، ولعله حذف اختصارًا.

(٤) النساء ١٦١.

(٥) المائدة ٦٣.

(٦) عجز بيت من البسيط، للأُقَيْشر الأسدي، وصدره:

أفنى تِلَادي وما جمَّعتُ من نَشَبٍ ...

ينظر: الديوان ٩٥، وإصلاح المنطق ٢٣٩، والمقتضب ٢١/١، والمحكم ١٠٨/٦، والإنصاف ١٨٨/١، وتوجيه اللمع ٥٢١، والتذييل والتكميل ٢٨٢/٦، ٨٩/١١، والمقاصد النحوية ١٤٠٣/٣.

(٧) صدر بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، وعجزه:

... إذا لم يَصُنْها عن هوًى يَغْلِبُ العَقْلَا

ينظر: شرح التسهيل ١١٨/٣، والتذييل والتكميل ٨٩/١١.

(٨) بعض بيت من الطويل، للحطيئة، وهو بتمامه:

أَمِنْ رسمِ دارٍ مَرْبَعٌ ومَصِيفُ لعينَيْكَ من ماء الشؤون وَكِيفُ؟

الشاهد: إضافة المصدر "رسم" إلى مفعوله "دار" وتكميله برفع فاعله "مَرْبَع". ينظر: الديوان بشرح ابن السكيت ١٦٦، والأغاني ١٤٥/١٧، والمحكم ٤٩٣/٨، وأمالي ابن الشجري ١١١/٢، وشرح التسهيل ١٠٦/٢، ١١٨/٣، والتذييل والتكميل ٨٩/١١، وخزانة الأدب ١٢١/٨.

فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٌ

البيتَ[1]، والحديثُ[2]، وقراءةٌ شاذةٌ عن ابنِ عَامرٍ[3].

وقد يُضافُ للظرف، نحو: ﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾[4]، ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾[5].

ويجوز أن يُكمَّلَ عَمَلُه بالرفع والنصب، كقوله[6]:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى

(١) بعض بيت من الوافر، للأحوص، وهو بتمامه:

فإنْ يكنِ النكاحُ أحَلَّ شيءٍ   فإن نكاحَها مطرٌ حرامُ

روي: «مطرًا»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان ٢٣٨، وأخبار الزجاجي ٢٢٧، والبصريات ٥٩٠/١، وأمالي ابن الشجري ٩٦/٢، وشرح التسهيل ٩٣/٣، ومغني اللبيب ٨٨١، والمقاصد النحوية ١٣٧١/٣، وخزانة الأدب ١٥١/٢.

(٢) هو حديث ابن عمر رضي الله عنهما المشهور في أركان الإسلام، وفيه: «وحجُّ البيتِ مَنِ استطاع إليه سبيلًا»، أخرجه بهذا اللفظ ابن المقرئ في الأربعين ٧، وهو في البخاري ٨ ومسلم ١٦ وغيرهما بلفظ: «والحج» أو: «وحج البيت».

(٣) هي ماروي عنه أنه قرأ قوله تعالى في سورة مريم ٢: ﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَّآءُ ﴾ برفعهما. ينظر: مفاتيح الغيب ٥٠٦/٢١، وشرح التسهيل ١١٨/٣.

(٤) البقرة ٢٢٦.

(٥) سبأ ٣٣.

(٦) هو الشمّاخ.

البيتَ[1][2].

وجُرَّ ما يَتْبَعُ ما جُرَّ ومن   رَاعَى في الاتباعِ المحلَّ فَحسن

(خ٢)

* «أَمَرَ بقَتْلِ الأَبْتَرِ وذُو الطُّفْيَتَيْنِ»[3]، ﴿وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ﴾[4]،

وَالصَّالِحُونَ عَلَى سِمْعَانَ[5]

---

(١) بعض بيت من مشطور الرجز، وهو بتمامه:

رُبَّ ابنِ عمٍّ لسُلَيمى مُشْمَعِلْ

وبعده، وفيه الشاهد:

طبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ

ينظر: الديوان ٣٨٩، والكتاب ١/١٧٧، ومعاني القرآن للفراء ٢/٨٠، والألفاظ ٢٠٧، وجمهرة اللغة ٢/١٢٢٠، والمخصص ١/٢٦٣، وشرح التسهيل ٣/٨٥، والتذييل والتكميل ٨/٨٧، ١١/٩١، وخزانة الأدب ٤/٢٣٣.

(٢) الحاشية في: ٧١.

(٣) حديث نبوي أخرجه مسلم ٢٢٣٢ (١٢٧) من حديث عائشة رضي الله عنها. الأَبْتر وذو الطُّفْيَتَيْن: نوعان من الحيات، الأول قصير الذَّنَب، والثاني على ظهره خطان أبيضان كالطُّفْيَتين، وهما الخُوصتان. ينظر: تاج العروس (ب ت ر) ١٠/٩٥، (ط ف و) ٣٨/٤٩٩.

(٤) البقرة ١٦١، وهي قراءة الحسن، بالرفع في التوابع الثلاثة، وتمامها على قراءته: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ﴾. ينظر: المحتسب ١/١١٦، ومختصر ابن خالويه ١٨، وشواذ القراءات للكرماني ٨٠.

(٥) بعض بيت من البسيط، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

يا لعنةُ اللهِ والأقوامُ كلُّهمُ   والصالحون على سِمْعَانَ من جارِ

روي: «والأقوامِ كلِّهم والصالحين»، ولا شاهد فيه. الشاهد: رفع التوابع: "الأقوام" و"كلهم" و"الصالحون" مراعاةً لمحل لفظ الجلالة، وهو الرفع على الفاعلية. ينظر: الكتاب ٢/٢١٩، والأصول ١/٣٥٤، واللامات ٣٧، والإنصاف ١/٩٧، والتبيين ٢٧٨، وشرح التسهيل ٣/٢٥، ١٢٠، ومغني اللبيب ٤٨٨، والمقاصد النحوية ٤/١٧٣٧.

لَقَدْ عَجِبْتُ وَمَا فِي الدَّهْرِ مِنْ عَجَبٍ أَنَّى قُتِلْتَ

البيتين[1]،

مَا جَعَلَ امْرَأً لِقَوْمٍ سَيِّدَا

إِلَّا اعْتِيَادُ و[2]الخُلُقِ المُمَجَّدَا[3]

هَوِيتَ ثَنَاءً مُسْتَطَابًا مُؤَبَّدَا فَلَمْ تَخْلُ [مِنْ][4] تَمْهِيدِ مَجْدٍ وَسُؤْدَدَا[5]

﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ﴾[6]: قُرِئَ بالثلاثة[7]: فالنصبُ: عطفٌ على: ﴿نَسْمَعُ سِرَّهُمْ

(١) بعض بيت من البسيط، للمتنخّل الهذلي، وهو بتمامه مع ما بعده:

لقد عجبتُ وما في الدهر من أَنَّى قُتِلتَ وأنت الحازمُ البطلُ؟

السالكُ الثُّغْرَةَ اليقظانَ سالكُها مَشْيَ الهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ

الثُّغْرة: موضع المخافة، والهَلُوك: الغَنِجة المتكسِّرة في مشيها، والخَيْعَل: درعٌ يُخاط أحد شقَّيْه ويُترك الآخر، والفُضُل: المرأة التي ليس في درعها إزار. الشاهد: رفع "الفُضُل" صفةً لـ"الهلوك" مراعاةً لمحله، وهو الرفع على الفاعلية للمصدر "مشي". ينظر: ديوان الهذليين ٣٤/٢، والشعر والشعراء ٦٤٨/٢، والألفاظ ٢٤٩، ٤٩١، وجمهرة اللغة ٦١٣/١، والأغاني ٢٥٦/٢٤، وكتاب الشعر ٤٣٤/٢، والخصائص ١٦٩/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٢٠/٢، وشرح التسهيل ١٢٠/٣، والتذييل والتكميل ١٤٣/٧، والمقاصد النحوية ١٤٠٧/٣، وخزانة الأدب ١١/٥.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: الخُلُق، بلا واو، وبه يستقيم الوزن، ولعل الناسخ ظنَّ ضمة "اعتيادُ" واوًا.

(٣) بيتان من مشطور الرجز، لم أقف لهما على نسبة. ينظر: شرح التسهيل ١٢٠/٣، والتذييل والتكميل ٩٥/١١.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٥) بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة. ينظر: شرح التسهيل ١٢٠/٣، والتذييل والتكميل ٩٥/١١، ومغني اللبيب ٦١٨.

(٦) الزخرف ٨٨، وتمامها: ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾.

(٧) أي: بجر لام "وقيله" ونصبها ورفعها، قرأها بالجر: عاصم وحمزة والأعمش، وبالنصب: بقية العشرة، وبالرفع: الأعرج وأبو قلابة ومجاهد. ينظر: المحتسب ٢٥٨/٢، والنشر ٣٧٠/٢، وإتحاف

﴿وَنَجْوَىٰهُم﴾[1]، قاله الأَخْفَشُ[2]، أو على محل: ﴿ٱلسَّاعَةِ﴾[3]، قاله الزَّجَّاجُ[4]، أو على إضمار حروفِ القَسَمِ وإعمالِ الفعلِ دونَه، قاله الزَّمَخْشَرِيُّ[5].

والجرُّ: على لفظ "الساعة"، وقال الزَّمَخْشَرِيُّ[6]: على إعمال حرفِ القَسَم.

والرفعُ: على الابتداء، وما بعده الخبرُ، أو على تقدير: وعِلْمُ قِيلِه، وحُذِف المضافُ، وقال الزَّمَخْشَرِيُّ[7]: على قولهم: أَيْمُنُ اللهِ، و: لعَمْرُك، أي: ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ﴾ قَسَمِي ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾.

وقال في الأوجه التي ذكروها: ليست قويةً في المعنى، مع وقوع الفصل بين المتعاطفين بما لا يحسُن اعتراضًا، ومع تنافُرِ النَّظْم[8].

* وفي "شَرحِ الكَافِية"[9]: الفُضُل[10]: اللابِسةُ ثوبَ الخَلْوة، وهو نعتٌ للهَلُوك،

=

فضلاء البشر ٤٩٨.

(١) الزخرف ٨٠، وتمامها: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم﴾.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٤٢١.

(٣) الزخرف ٨٥، وتمامها: ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٤/٤٢١. وهذا الشاهد هنا: إذ عُطف "قيلَه" بالنصب مراعاةً لمحل المعطوف عليه "الساعة"؛ لأنه مفعول به للمصدر "عِلْم".

(٥) الكشاف ٤/٢٦٨.

(٦) الكشاف ٤/٢٦٨.

(٧) الكشاف ٤/٢٦٨.

(٨) الحاشية في: ٧٢.

(٩) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٣، ١٠٤٩.

(١٠) في ثاني بيتَيْ المتنخِّل الهذلي المتقدمين قريبًا، وهو قوله:

السالكُ الثُّغْرَةَ اليقظانَ سالكُها ... مَشْيَ الهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ

وفي "الصّحَاح"[١] أيضًا كذلك.

وفي خطِّ الافْتِخَارِ[٢] العَجَميِّ[٣]: أن في "الصّحَاح": أن الفُضُل: ثوبٌ تُخَالِفُ المرأةُ بين طرفَيْه، فتشدُّهما على عاتقها، وساعداها مكشوفان.

وهو كَذِبٌ على "الصّحَاح"[٤]، ولو صحَّ لم يكن[٥] في البيت شاهدٌ[٦][٧].

(١) (ف ض ل) ١٧٩١/٥.

(٢) لعله: جابر بن محمد بن عبدالعزيز الخوارزمي، أبو عبدالله، عالم بالعربية شاعر، قرأ ببلاده "المفصَّل" على الإسفندري، ودرَّس بالقاهرة ومكة والقدس، توفي سنة ٧٤١. ينظر: بغية الوعاة ٤٨٣/١.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) بل جاء في بعض نسخ "الصحاح" (ف ض ل) ١٧٩٢/٥-كما أشار إليه محققه في حاشيته-: «وامرأةٌ متفضِّلة: عليها ثوبٌ فُضُل، وهو أن تُخالِف بين طرفيه على عاتقها، وتتوشَّح به»، ومثله في العين ٤٤/٧، وتهذيب اللغة ٣٠/١٢.

(٥) قوله: «لم يكن» مكرر في المخطوطة.

(٦) لأنه يكون حينئذٍ نعتًا لـ"الخَيْعَل"، وهو أحد قولَيْن في البيت. ينظر: العين ٤٤/٧، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٨٧/٢، وتهذيب اللغة ٣٠/١٢، والمحكم ٢٠٧/٨، والمخصص ١١٠/٥، والمقاصد النحوية ١٤٠٨/٣، ١٤٠٩، وخزانة الأدب ١١/٥، ١٢، ١٠١-١٠٤.

(٧) الحاشية في: ٧٢.

إِعْمَالُ اسمِ الفاعِلِ

* «**إعمالُ اسمِ الفاعل**»[١].

الضرب الثاني ممَّا يعمل من الأسماء عملَ الأفعال: أسماء الفاعلين، وحدُّ اسم الفاعل: كلُّ اسمٍ دلَّ على حَدَثٍ وفاعلِه، مقصودًا به قَصْد فاعله[٢] من الحدوث والدلالةِ على الماضي والحاضرِ والمستقبلِ.

فـ«اسم»: جنسٌ، و«دلَّ على حَدَثٍ»: شَمِلَ جميع الصفات، والمصدرَ، والفعلَ، و«فاعله»: خرج: الفعلُ، والمصدرُ، واسمُ المفعول، «مقصودًا به قَصْد فِعْلِه من الحدوث» إلى آخره: مخرجٌ للصفة المشبَّهة، و"أَفْعَلِ" التفضيل؛ فإنهما خاصَّان بالحاضر، كما ستَقِف عليه.

فإن كان بـ"أَلْ" عَمِلَ مطلقًا، وإن جُرِّد منها اشتُرِط فيه شرطان: أحدهما: الاعتماد، والثاني: كونه بمعنى الحال والاستقبال، ولا يُشترطان في الذي بـ"أَلْ"، وسرُّ ذلك يُعرف بأن نوضِّح المسألةَ، فنقول:

اعلمْ أن اسم الفاعل قسمان: قسم يعمل لحُلُوله محلَّ الفعل، وقسم لشَبَهه بالفعل:

فالذي يعمل لحُلُوله محلَّ الفعل: اسمُ الفاعل الذي بالألف واللام الموصولةِ، نحو: جاءني الضاربُ زيدًا، وإنما قلنا: إنه حالٌّ محلَّ الفعل؛ لأن "أَلْ" موصولة، وقياسُ الصلة أن تكون جملةً، فالصفةُ هنا واقعة في موضع الجملة، ولا تكون تلك الجملةُ اسميةً؛ لأن الصفة لا ...[٣]، وإنما هي فعلية، ويدلُّك على ذلك: رجوعُهم في الشعر إليها، قال[٤]:

---

(١) صرَّح في أول هذه الحاشية باسم الباب؛ لأنه كتبها في آخر المخطوطة، فأراد أن يربطها ببابها.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: فِعْله، وسيأتي على الصواب قريبًا.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) هو ابن الكَلْحَبة.

فَذُو المَالِ يُؤْتِي عِرْضَهُ دُونَ مَالِهِ[١]   لِمَا نَابَهُ وَالطَّارِقِ[٢] اليَتَعَمَّدُ[٣]

ولا يصح الاستدلالُ[٤] على ذلك بنحو: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ﴾[٥]؛ لأنه قد جاء دون "أَلْ"، نحو: ﴿صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ[٦]﴾[٧]، وليس الوصف هنا مقدَّرًا حُلُولُه محلَّ الفعل، وإنما الدليل فيما قدَّمتُ، وقد عَلِمت أن المصدر يعمل مطلقًا في جميع الأزمنة، وبغير اعتمادٍ، وليس ذلك إلا لحُلُوله محلَّ الفعل نائبًا عنه، فينبغي أن يَجري عليه ما كان له، فكذلك اسمُ الفاعل الذي بـ"أَلْ".

والذي يعمل لشَبَهه بالفعل: اسمُ الفاعل الذي ليس معه "أَلْ"، نحو: ضارِبٌ، ومُكْرِمٍ، وهو مشبَّهٌ بالفعل المضارع من بين سائر الأفعال؛ لأنهم أرادوا أن لا يَحْمِلوا على الفعل إلا ما أَشْبهه من وجهين؛ ليَقْوى الشَّبَه، فلو حملوه على الماضي لم يشابِهْه إلا من جهة واحدة فقط، وهي الزمان إذا أريد به المُضِيُّ، فلذلك حملوه على المضارع؛ لأنه حينئذٍ شَبَهُه به من وجهين: جَرَيانه على حركاته وسَكَناته، وكونه بمعنى الحال أو الاستقبال[٨].

كفِعْلِه اسمُ فاعلٍ في العمَلِ   إنْ كانَ عن مُضِيِّه بمعزِلِ
(خ١)

* إن قيل: إذا وُجدت شروطُ العمل فأيُّ الأمرين أحسنُ: الإضافةُ التي هي

---

(١) كذا في المخطوطة، وهو قلبٌ يخلُّ بالمعنى، والصواب ما في مصادر البيت: يُؤْتِي مالَه دونَ عِرْضِه.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطًا بالجر عطفًا على "ما".

(٣) بيت من الطويل. روي: «المُتَعَمَّد» بدل «اليَتَعَمَّد»، ولا شاهد فيه. ينظر: الجيم ٣/٢٢٥، وضرائر الشعر ٢٨٨، والتذييل والتكميل ٣/٦٦، وخزانة الأدب ١/٣٢.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) الحديد ١٨.

(٦) انقطعت في المخطوطة.

(٧) الملك ١٩.

(٨) الحاشية في: ٤٣/ب.

الأصلُ، أو العملُ؟

قال الزَّمَخْشَرِيُّ[1]: قرأ الجمهور: ﴿بَـٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾[2] بالنصب على الأصل. انتهى، فمقتضاه أن هذا صار أصلًا ثانيًا.

وقال صاحبُ "البَحْرِ"[3]: إن كلام س[4] يقتضي ذلك، وإن الكِسَائيَّ[5] قال: إن العمل والإضافة سواءٌ، واختار صاحبُ "البَحْرِ" الإضافة[6].

* ع: ربما تَوَهَّمَ بعضُ النَّشَأَةِ أن اسم الفاعل إذا كَمُلت له شروطُ العمل يجب إعمالُه، كما أن الفعل يجب إعمالُه، وليس كذلك، بل تجوز الإضافةُ مع استكمال الشروط، فقد قال الله تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ كَـٰشِفَـٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾[7]، و: ﴿مُمْسِكَـٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾[8]، قُرِئ ذلك بالإعمال وعدمِه[9]، وقال زُهَيْرٌ:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا[10][11]

* ع: ومما يدلُّك على أنه إذا كَمُلت الشروط لا يجب العملُ: قولُه تعالى: ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ﴾[12]، فإن هذا مستقبلٌ معتَمِدٌ، يدلُّك على استقباله: أنها لم تُرْسَلْ بعدُ،

---

(١) الكشاف ٢/٧٠٤.

(٢) الكهف ٦.

(٣) البحر المحيط ٧/١٣٩.

(٤) الكتاب ١/١٧٠.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١٠/٣٣٩.

(٦) الحاشية في: ١٩/أ.

(٧) الزمر ٣٨.

(٨) الزمر ٣٨.

(٩) قرأ أبو عمرو بالإعمال، وقرأ باقي السبعة بالإضافة. ينظر: السبعة ٥٦٢، والإقناع ٢/٧٥٠.

(١٠) بيت من الطويل، تقدم في باب "ما" و"لا" و"لات" و"إنْ" المشبهات بـ"ليس".

(١١) الحاشية في: ١٩/أ.

(١٢) القمر ٢٧.

وقولُه: ﴿فَٱرۡتَقِبۡهُمۡ﴾[1][2].

* ع: لا يصحُّ أن يقال: لِمَ لا اشترط النحاةُ في إعمال اسم الفاعل أن لا يكونَ مبنيًّا مع "لا" على الفتح، أو مع حرف النداء على الضم؟

لأنَّا نقول: قد عُرِف ذلك من بابَيْهما، على أنه حُكِي عن البغداديين[3] جوازُ إعمال المبنيِّ مع "لا"، وردَّه أبو عَلِيٍّ[4] بأنه ببنائه مع "لا" قد فارَقَ شَبَهَ الفعل، كما أن اسم الفاعل والمصدرَ إذا صُغِّرا أو وُصِفا فارقا ذلك، فكما لا يعملان مصغَّرَيْنِ لا يعمل اسمُ "لا" مبنيًّا معها على الفتح.

ثم اعترَض بـ"هَلُمَّ"؛ فإنها رُكِّبَ فيها الفعلُ مع الحرفِ، وعَمِلَ.

ثم أجاب بقلَّته، وبأنه لَمَّا عَمِل لم يعمل عملَ الفعل، بل عملَ اسمِ الفعلِ، يدلُّك على ذلك: أنه للواحد المذكر وغيرِه بلفظٍ واحدٍ، فهذا دليل على أنه خَرَج عندهم عن حدّ عَمَلِ الفعل ببنائه مع الحرف.

وإذا كان أهلُ الحجاز[5] قد فَعَلوا ذلك بـ"هَلُمَّ"؛ لمكان البناء الذي أحدثوه[6] فيه، فكذا ينبغي على قياس ذلك أن لا يعمل اسمُ "لا" مَصْدرًا أو اسم ...[7] عمَّا عليه الفعلُ، وإنما عَمِل المضارعُ مع بنائه ...[8] مع نون التوكيد؛ لشَبَهها بالتنوين الذي يلحق آخرَ ...[9] المعرَب[10].

(١) القمر ٢٧.

(٢) الحاشية في: وجه الورقة الثانية الملحقة بين ١٨/ب و١٩/أ.

(٣) ينظر: الحجة ١/١٩٦، والتذييل والتكميل ٥/٢٧٦، ومغني اللبيب ٥١٥، ٧٠١.

(٤) الحجة ١/١٩٦-١٩٨.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/٥٣٠، ٤/٤٧٣، والكامل ١/٤٣٩، والأصول ٢/٣٦٢.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) موضع النقط مقدار ثلاث كلمات أو أربع انقطعت في المخطوطة.

(٨) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٠) الحاشية في: ١٩/أ.

* ع: من موانع العمل: التحقيرُ، بالإجماع -صوابه: عند الجمهور[١]-، والتكسيرُ، عند البغداديين[٢].

قال أبو عَلِيٍّ في "التَّذْكِرة"[٣] ما نصُّه: مسألةٌ: هُنَّ ضوارِبُ زيدًا، أجازه س[٤] على أن "ضوارب" نَصَبَ "زيدًا"، والبغداديون[٥] يقولون: نُصب "زيد" بفعلٍ مضمرٍ يدلُّ عليه "ضوارب"، ووجهُ قولِ س: أن "ضوارب" وافقت "ضاربة" في اللفظ والمعنى، وأشبهته من وجهين، فأُعملت عملَه ...[٦] باب ما لا ينصرف، ووجهُ قولِ البغداديين: أن التكسير لا يكون في الأفعال، كما أن التحقير لا يكون فيها، فكما أن تحقير "ضارب" يمنعه من الإعمال بلا خلافٍ؛ مَنَعَه أيضًا التكسيرُ؛ إذ التكسيرُ والتحقيرُ من وادٍ واحدٍ، وأنَّ ما ذكره س[٧] من اجتماع اللفظ والمعنى موجود في التحقير، كما أنه موجود[٨] في التكسير.

والفرقُ بين التكسير والتحقير: أن[٩] التكسير تفيد[١٠] في المعنى التكثيرَ، والتحقير ...[١١] التخصيص؛ لأنه بمنزلة الصفة بالصِّغَر، والتكثيرُ[١٢] يمنع من الإعمال، مثل:

---

(١) قوله: «صوابه: عند الجمهور» كتبه ابن هشام بخط جديد فوق قوله: «بالإجماع»، استدراكًا وتصحيحًا.

(٢) لم أقف على رأيهم.

(٣) لم أقف عليه في مختارها لابن جني، ولا في غيره من كتبه.

(٤) الكتاب ١/١٠٩.

(٥) لم أقف على رأيهم.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) قوله: «كما أنه موجود» انطمس في المخطوطة، ولعله كما أثبت.

(٩) قوله: «والتحقير أن» انطمس في المخطوطة، ولعله كما أثبت.

(١٠) كذا في المخطوطة، والوجه: يفيد.

(١١) موضع النقط مقدار كلمتين انطمستا في المخطوطة.

(١٢) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

مِفْعَالٍ ومِفْعَلٍ؛ ...[1] ما فيها من التكثير؛ لأن التكثير قد يدخل ...[2] قَطَّعْت، ولا يمنعه من الإعمال، والتخصيصُ مخالف ...[3]؛ لأن وضع الفعل للتكثير والإشاعة ...[4] لا يمنع من الإعمال؛ لأن معناه لا يصير[5]...[6]، ولم يمنع التكسير .../ ...[7] الفاعل العمل، فتقول: هذا ضويربُ زيدٍ ...[8] القبح: أن التصغير ...[9]، وكما أنك لو وصفت ...[10] ضارب ظريف ...[11] القبح ...[12] كذلك إذا حقَّرته، بل التحقيرُ أقبحُ؛ لأنه في بناء الاسم، والصفةُ ...[13] متصلة[14] بالموصوف.

فإن قلت: فهلَّا لم يَخْرُج بالتحقير من شَبَه الفعل؛ لمجيء التحقير في بعض أنواع الفعل؟

قيل: المحقَّرُ من الأفعال لا مناسبةَ بين الأسماء العاملة وبينه؛ أَلَا تَرَى أن ما كان من أسماء الفاعلين ...[15] لا يعمل شيئًا؟ والأفعال المحقَّرة الماضية[16][17].

(١) موضع النقط مقدار كلمتين انطمستا في المخطوطة.

(٢) موضع النقط مقدار كلمتين انطمستا في المخطوطة.

(٣) موضع النقط مقدار كلمتين انطمستا في المخطوطة.

(٤) موضع النقط مقدار كلمتين انطمستا في المخطوطة.

(٥) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) موضع النقط مقدار كلمتين انطمستا في المخطوطة.

(٧) موضع النقط مقدار سبع كلمات أو ثمان انطمست بين الورقتين المخطوطة.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(١١) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(١٢) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(١٣) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(١٤) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٥) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(١٦) كذا انتهت الحاشية في المخطوطة.

(١٧) الحاشية في: ١٩/أ مع ١٨/ب.

(خ٢)

* قولُه:

«كفِعْلِه اسمُ فاعلٍ في العملِ إن كان عن مُضِيِّه بمَعْزِلِ»:

ليس هذا الشرطُ لإعماله مطلقًا، بل لإعماله في المنصوب خاصةً، قاله[١] الصَّفَّارُ[٢]، فأما المرفوع فطَلَبُه له شديدٌ، فلم يَتَوَقَّفْ على شرطٍ، ولهذا أجمعنا على أنه يعمل في المضمر، وكلُّ ما عمل في المضمر عَمِل في المظهر، لا يَنْخَرِمُ هذا إلا في: لولاي، على مذهب س[٣]، وأما "أَفْعَلُ مِنْ" فإنه يرفع الظاهر في مسألة الكُحْل[٤].

وإلى ما قرَّرناه ذهب صاحبُنا[٥] أبو الحَسَنِ بنُ عُصْفُورٍ[٦]، ورام الأستاذُ[٧] أن يردَّ عليه بأن س[٨] استشهد على إعماله في الحال بقوله[٩]:

مَشَائِيمُ

البيتَ[١٠]، فرفع بـ"ناعِب" قولَه: "غُرَابُها"، وله أن يجيب بأنه إنما أنشده على إعمال

---

(١) كذا في المخطوطة، والكلام الآتي كلُّه للصفار، فلعل الصواب ما عند ياسين: «قال».

(٢) شرح كتاب سيبويه ٩٩-١٠٢ (ت. المطرفي)، ٢٠١ أ، ب، ٢٠٢ أ (كوبرللي).

(٣) الكتاب ٢/٣٧٣-٣٧٦.

(٤) وهي: ما رأيت رجلًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ. ينظر: الكتاب ٢/٣١.

(٥) القائل هو الصفار.

(٦) لم أقف على كلامه.

(٧) لعله يريد: الشلوبين، ولم أقف على كلامه.

(٨) الكتاب ١/١٦٥، ٣٠٦، ٣/٢٩.

(٩) هو الأَحْوص الرِّيَاحي.

(١٠) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

مَشَائِيمُ ليسوا مُصْلِحِينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلا بِبَيْنٍ غُرَابُها

ينظر: الكتاب ١/١٦٥، ٣٠٦، ٣/٢٩، والبيان والتبيين ٢/٢٦١، وإصلاح المنطق ١١٦، والخصائص ٢/٣٥٦، والمحكم ٨/٩٥، والإنصاف ١/١٥٧، واللباب ٢١٤، وشرح التسهيل ١/٣٨٥، والتذييل والتكميل ٤/٣١٥، ومغني اللبيب ٦٢٢، وخزانة الأدب ٤/١٥٨.

"مصلحين"[١].

* [«**إنْ كان عن مُضِيِّه بمَعْزِلٍ**»]: خلافًا للكِسَائيِّ[٢]، وهِشَامٍ[٣]، وابنِ[٤] مَضَاءٍ[٥]، قيل: والعراقيين[٦]، واستدلوا بـ: ﴿بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيۡـهِ﴾[٧]،

وَمَجْرٍ كَغُلَّانِ الأُنَيْعِمِ بَالِغٍ ... دِيَارَ العَدُوِّ ذِي زُهَاءٍ وَأَرْكَانِ[٨]

وقولِه[٩]:

فَرِيقَانِ: مِنْهُمْ جَازِعٌ بَطْنَ نَخْلَةٍ ... وَآخَرُ مِنْهُمْ قَاطِعٌ نَجْدَ كَبْكَبِ

فَلِلَّهِ عَيْنَا مَنْ رَأَى مِنْ تَفَرُّقٍ ... أَشَتَّ وَأَنْأَى مِنْ فِرَاقِ المُحَصَّبِ[١٠]؛

لأن الآية إخبارٌ عما مضى، وواوُ "رُبَّ" تخلِّص للمُضِيِّ.

قلنا: لَمَّا لم نجدْه يعمل وهو ماضٍ إلا في موضعٍ يسوغ فيه وقوعُ المضارع، نحو:

(١) الحاشية في: ٧٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٢٩/١، ولم يعزها لابن هشام.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٠٤/٣.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٣٢٤/١٠.

(٤) هو أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن سعيد اللخمي القرطبي، أبو جعفر وأبو العباس، عالم متفنن، أخذ عن ابن الرماك كتاب سيبويه، وله: المُشْرِق، والرد على النحاة، وتنزيه القرآن عما لا يليق به من البيان، ورد عليه ابن خروف، توفي سنة ٥٩٢. ينظر: البلغة ٧٤، ٨٤، وبغية الوعاة ٣٢٣/١.

(٥) في كتابه "المُشرِق". ينظر: التذييل والتكميل ٣٢٤/١٠.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٣٢٤/١٠.

(٧) الكهف ١٨.

(٨) بيت من الطويل، لامرئ القيس، سيشرح ابن هشام ألفاظه قريبًا. ينظر: الديوان ٩٣، والمعاني الكبير ٩١٢/٢، والتذييل والتكميل ٣٢٥/١٠.

(٩) هو امرؤ القيس.

(١٠) بيتان من الطويل. نخلة: موضع، ونجد: الطريق في الجبل، وكَبْكَب: جبل. وأَشَتّ وأَنْأَى: أشد بُعْدًا وفرقةً، والمحصَّب: موضع رمي الجمار بمنى. وسيشرح ابن هشام قوله: «جازع» في آخر الحاشية. ينظر: الديوان ٤٣، والأغاني ٣٥٥/٨، والتذييل والتكميل ٣٢١/١٠.

كان زيدٌ ضاربًا عمرًا؛ دلَّ على قولنا، وأنهم أرادوا حكاية الحال، وكذا: جاء زيدٌ واضعًا يدَه على رأسه، أي: يضربُ، و: يضعُ، وكذلك جاء حالًا منصوبةً وإن كان ماضيًا، ولم يُسمَعْ قطُّ: هذا ضاربُ عمرًا أمسِ، وأنه قال[1]:

لَئِنْ كُنْتَ قَدْ بُلِّغْتَ عَنِّي خِيَانَةً لبلغلك[2] الوَاشِي أَغَشُّ وَأَكْذَبُ[3]

فلولا أن إضافته أفادَتْه التعريفَ ما وُصِف بالمعرفة.

عُورِض بقوله[4]:

يَا[5] رُبَّ هَاجِي مِنْقَرٍ يَبْتَغِي بِهِ لِيَكْرُمَ لَمَّا أَعْوَزَتْهُ المَكَارِمُ[6]

فدخلت عليه "رُبَّ"، ودليلُ مُضِيِّه: "لَمَّا"، وسُمِع[7] قائلٌ بعد انقضاء رمضان يقول: يا رُبَّ صائمِه لن يصومَه.

قلنا: يجوز تقدير الأول على الحال، وأن يقدَّر في الثاني: يا رُبَّ مقدِّرٍ صومَه، مثل: صائدًا به غدًا[8].

المَجْرُ[9]: الجيشُ الكثيرُ العظيم[10]. والغُلَّان -بالغين المعجمة المضمومة-:

---

(١) هو النابغة الذُّبياني.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت وما عند ياسين: لَمُبْلِغُكَ.

(٣) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٧٢، وجمهرة أشعار العرب ٧٢، والزاهر ٢/٢٩٧، والأغاني ١١/٦، والتذييل والتكميل ١٠/٢٦٨، ٣٢٦، وخزانة الأدب ٩/٤٦٧.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) كذا في المخطوطة والتذييل والتكميل، وفيه الخَرْم، وهو حذف أول متحرك من الوتد المجموع في أول البيت، وهو زحاف جائز، كما في: الوافي في العروض والقوافي ٤١، والبيت في معاني القرآن للفراء: ويا، بلا خرم.

(٦) بيت من الطويل. ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٥، والتذييل والتكميل ١٠/٣٢٧.

(٧) رواه الفراء في معاني القرآن ٢/١٥ عن الكسائي أنه سمع أعرابيًّا يقوله.

(٨) قول للعرب رواه سيبويه في الكتاب ٢/٤٩، ٥٢، وهو بتمامه: مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا.

(٩) هذا شرح ألفاظ بيت امرئ القيس المتقدم، وهو في: الديوان ٩٣.

(١٠) ينظر: تهذيب اللغة ١١/٥٥، والصحاح (م ج ر) ٢/٨١١، والمحكم ٧/٤٢٢.

الأوديةُ الكثيرة الشجرة[1]، شبَّه و[2] الجيش في كثافته وكثرته. والأُنَيْعِم: موضعٌ[3]. وقولُه: «بالغِ ديارَ العَدُوِّ»: أي: يصير في نَحْر العدو، ويدنو منه كلَّ الدُّنُوِّ؛ لقوَّته. والزُّهَاءُ: الكثير[4]، يقال: هم زُهَاءُ ألفٍ، أي: مَحْزَرُهُم ومِقْدارُهم، وإنما يستعمل في العدد الكثير، كأنه لكثرته لا تعرف حقيقته، وإنما يُحزَرُ ويُقدَّر. والأركانُ: جوانبُه المحيطة به[5].

وبعده:

مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى [تَكِلَّ][6] مَطِيُّهُمْ   وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ[7]

ومنها:

كَتَيْسِ الظِّبَاءِ الأَعْفَرِ انْضَرَجَتْ لَهُ   عُقَابٌ تَدَلَّتْ مِنْ شَمَارِيخِ ثَهْلَانِ[8]

[انضَرَجَتْ][9]: انقضَّتْ لِكَسْرِه، فذَعَرَتْه[10]. [شَمَارِيخ]: أعالي[11]. [ثَهْلَان]: جبلٌ[12].

أوَّلُها:

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الديوان: الشجر. ينظر: العين ٣٤٨/٤، والجيم ٩/٣.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الديوان: بها.

(٣) هو بين المدينة واليمامة، وفي تحديده غموض وخلاف. ينظر: معجم البلدان ٢٧٣/١، والمعالم الأثيرة ٣٣.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة ١٩٨/٦.

(٥) ينظر: جمهرة اللغة ٧٩٩/٢.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الديوان، وبه يستقيم الوزن.

(٧) الديوان ٩٣. مطا بالقوم: مدَّ بهم في السير، كما في: القاموس المحيط (م ط و) ١٧٤٩/٢.

(٨) الديوان ٩٢. والأعفر: ما يعلو بياضه حمرة، كما في: القاموس المحيط (ع ف ر) ٦١٨/١.

(٩) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة؛ لأنه كُتِب شرحُه بإزائه في البيت، وكذا ما بعده.

(١٠) ينظر: جمهرة اللغة ٤٥٩/١، وتهذيب اللغة ٢٩٣/١٠.

(١١) ينظر: المحكم ٣٢٨/٥.

(١٢) بالعالية في بلاد بني نمير. ينظر: معجم ما استعجم ٣٤٧/١، ومعجم البلدان ٨٨/٢.

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِي[1] ... وَرَسْمٍ عَفَتْ آيَاتُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ
أَتَتْ حِجَجٌ بَعْدِي عَلَيْهَا فَأَصْبَحَتْ ... كَخَطِّ زَبُورٍ فِي مَصَاحِفِ رُهْبَانِ[2]

منها:

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَخْزُنْ عَلَيْهِ لِسَانَهُ ... فَلَيْسَ عَلَى شَيْءٍ سِوَاهِ بِخَزَّانِ[3]

جَزَعْت[4] الواديَ: قطعته عَرْضًا[5][6].

* [«إنْ كان عن مُضِيِّه بمَعْزِلِ»]: فأما: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[7] فعلى حكاية الحال الماضيةِ، كما حُكِيت الحال الآتيةُ في: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[8]. من "الحُجَّة"[9][10].

* قولُه: «إنْ كان عن مُضِيِّه» البيتَ: استُدل لِمَنْ أعمل الماضيَ بأمورٍ:

أحدها: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[11].

الثاني: يا رُبَّ صائمه[12].

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب بلا ياء.

(٢) الديوان ٨٩.

(٣) الديوان ٩٠.

(٤) هذا شرح لقوله: «جازع» المتقدم في قول امرئ القيس:

فريقان منهم جازعٌ بطنَ نَخلةٍ ... ...

(٥) ينظر: الصحاح (ج ز ع) ٣/١١٩٥.

(٦) الحاشية في: ٧٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٣٠ دون شرح الأبيات، وفيها: «الكسائي ومن تبعه»، ولم يعزها لابن هشام.

(٧) الكهف ١٨.

(٨) النحل ١٢٤.

(٩) ٣/٢٩٤.

(١٠) الحاشية في: ٧٢.

(١١) الكهف ١٨.

(١٢) بعض قول لأعرابي رواه الفراء، تقدم قريبًا.

الثالث:

يَا رُبَّ هَاجِي مِنْقَرٍ[١]

الرابع:

وَمَجْرٍ كَغُلَّانِ[٢]

الخامس:

فَرِيقَانِ: مِنْهُمْ جَازِعٌ

البيتين[٣].

السادس:

لَمُبْلِغُكَ الوَاشِي[٤]

السابع:

إِنِّي بِحَبْلِكِ وَاصِلٌ حَبْلِي وَبِرِيشِ نَبْلِكِ رَائِشٌ نَبْلِي
مَا لَمْ أَجِدْكِ عَلَى هُدَى أَثَرٍ يَقْفُو مَقَصَّكِ قَائِفٌ قَبْلِي[٥]

قال الصَّفَّارُ[٦]: إخراجُ هذا الشعرِ من يَدِ الكِسَائيِّ[٧] عَسِرٌ؛ لأنه قد أُعمل الوصفُ في "ما" المصدرية الموصولةِ بـ"لم يَفْعَلْ"، وهو للماضي.

(١) بعض بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، تقدَّم بتمامه قريبًا.

(٢) بعض بيت من الطويل، لامرئ القيس، تقدَّم بتمامه قريبًا.

(٣) من الطويل، لامرئ القيس، تقدَّما بتمامهما قريبًا.

(٤) بعض بيت من الطويل، للنابغة، تقدَّم بتمامه قريبًا.

(٥) بيتان من الكامل، لامرئ القيس. رائش: مُلْزِق عليه الرِّيش، كما في: القاموس المحيط (ر ي ش) ١/٨١٢، وهُدى: هداية الطريق، ويقفو: يتَّبع الأخبار، والمَقَصّ: اتِّباع أثر الإنسان. ينظر: الديوان ٢٣٩، والكتاب ١/١٦٤، والأغاني ٣/٢١٢، وتهذيب اللغة ٥/٥١.

(٦) شرح كتاب سيبويه ١٠٥، ١٠٦ (ت. المطرفي)، ٢٠٢/ب، ٢٠٣/أ (كوبرللي).

(٧) لأنه يرى إعمال اسم الفاعل ماضيًا، كما تقدَّم قريبًا.

وقال لي[١] طالبٌ مَالقيٌّ: كونُ الوصفِ حالًا أبلغُ؛ لأنه أراد أن يعملها[٢] بما يكون منه، وإلا ما كان منه فقد عَلِمْتَه.

فقلت: معنى إخبارِهِ ما[٣] مضى: أن أخلاقي على هذا الذي عَلِمْتِه.

فقال: هذا المعنى دون ذاك.

قلت: اقتضاه أنهم لا يُعْمِلون المستقبلَ في الماضي، وإنما الجواب: أن تُقَدَّرَ "ما" شرطيةً، وما قبلها دليلُ الجواب.

ع: أصلُ الإشكال فاسدٌ؛ لأن "ما" المصدريةَ تقلبُ الماضيَ مستقبلًا، تقول: أزورُك[٤] ما وَصَلْتني، وما لم تَهْجُرْني، وأصحبُك ما دام زيدٌ صديقَك، وما لم تفارقِ العدلَ[٥].

* اقتضى كلامُه أن الذي بمعنى الـمُضِيِّ لا يعمل شيئًا.

وأقولُ: العملُ إما في المفعول؛ ففيه مذهبا الكِسَائيِّ[٦] ومَنْ وافقه، والبصريين[٧]، وإما في فاعلٍ ظاهرٍ؛ فقال قومٌ: لا يعمل فيه، وهو اختيار أبي الفَتْحِ[٨]، والأستاذِ أبي عَلِيٍّ[٩]، والمتأخرين من المغاربة، وقيل: يرفعه، واختاره ابنُ عُصْفُورٍ[١٠]، وإما في فاعلٍ

---

(١) القائل هو الصفار.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: يُعْلِمَها، وعند الصفار: يخبرها.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: بما.

(٤) بيض في المخطوطة للزاي والواو والراء، ولعلها كما أثبت، وعند ياسين: آتيك.

(٥) الحاشية في: ٧٣، ونقل ياسين في حاشية الألفية ١/٤٣٠، ٤٣١ من قوله: «إني بحبلك» إلى آخرها.

(٦) تقدَّم قريبًا أنه يجيزه.

(٧) ومذهبهم منعه. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٢٠٤.

(٨) سر صناعة الإعراب ٢/٦٤٣.

(٩) أوجب في التوطئة ٢٦١ إضافته إلى المفعول إذا كان مرادًا به المضي، ما لم يكن ثَمَّ مانع، وهو إضافته إلى آخر قبله، أو الألف واللام. وينظر: شرح الجزولية الكبير ٢/٨٧٧، وشرح كتاب سيبويه للصفار ١٠١ (ت. المطرفي)، ٢٠١/ب (كوبرللي)، والتذييل والتكميل ١٠/٣٢٨.

(١٠) ينظر: شرح كتاب سيبويه للصفار ١٠١ (ت. المطرفي)، ٢٠١/ب (كوبرللي).

مضمرٍ؛ فنقل ابنُ عُصْفُورٍ[1] الإجماعَ على أنه يرفعه، وليس كذلك، بل مَنَعَه ابنُ خَرُوفٍ[2]، وابنُ طَاهِرٍ[3] شيخُه[4].

* قولُه: «**بمَعْزِل**»: الباءُ ظرفيةٌ، والمَعْزِلُ: مَفْعِلٌ من: عَزَلَه عنه، إذا نحَّاه وأبعده[5]، ونظيرُه: قولُه تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ﴾[6]، أي: في مكانٍ عَزَلَ فيه نفسَه عن أبيه وعن مركب المؤمنين، وقيل: في مَعْزِلٍ عن دين أبيه[7].

وقوله: «**عن مُضِيِّه**» لا يكون خبرًا؛ لنقصانه، ولا متعلقًا بـ: «**مَعْزِل**»؛ لأنه اسمُ مكانٍ، لا مصدرٌ، وإنما المصدر: مَعْزَلٌ، بفتح الزاي، كـ: المَضْرَب، ولا معنى له هنا، وإنما هو حالٌ، وهو في الأصل صفةٌ لـ: «**مَعْزِل**».

وقولُه: «**في العَمَلِ**» متعلقٌ بما في قوله: «**كفِعْلِه**» من معنى التشبيه[8].

وَوَلِيَ اسْتِفْهامًا او حرْفَ نِداْ أَو نَفْيًا او جاْ صِفَةً أَو مُسْنَدا

(خ۲)

* وقولُه: «**ووَلِيَ**»: إما عطفٌ على: «**كان**»، وإما حالٌ، بتقدير: وقد وَلِيَ، مثل: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟﴾[9][10].

---

(١) لم أقف على كلامه. وينظر: التذييل والتكميل ١٠/٣٢٨، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٧١.

(٢) ضعَّف في شرح الجمل ١/٥٣٢ رفعه للظاهر، ولم أقف على كلامه في المضمر، وينظر: التذييل والتكميل ١٠/٣٢٨، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٢.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ١٠/٣٢٨، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٧١.

(٤) الحاشية في: ٧٢، ونقلها بمعناها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٢٩، ٤٣٠، ولم يعزها لابن هشام.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة ٢/٨٠، والصحاح (ع ز ل) ٥/١٧٦٣.

(٦) هود ٤٢.

(٧) ينظر: الكشاف ٢/٣٩٦.

(٨) الحاشية في: ٧٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٣١، ولم يعزها لابن هشام.

(٩) آل عمران ١٦٨.

(١٠) الحاشية في: ٧٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٣١، ولم يعزها لابن هشام.

* قولُه: «**استفهامًا**» إلى آخره: لا يُمَثَّلُ بنحو:

قَاطِنٌ[1] قَوْمُ سَلْمَى[2]

ولا بنحو:

مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا[3]

ولا بنحو: ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٞ قَلۡبُهُۥ﴾[4]، ولا بنحو: ﴿وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ * لَاهِيَةٗ قُلُوبُهُمۡ﴾[5]، ولا بنحو: ﴿خَٰشِعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ﴾[6]؛ لأن العمل المرادَ في الباب: العملُ في[7] المنصوب، بل يُمَثَّلُ بنحو:

أَنَاوٍ رِجَالُكَ قَتْلَ امْرِئٍ[8]

مَا رَاعٍ الخِلَّانُ ذِمَّةَ نَاكِثٍ[9]

﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغٌ أَمۡرَهُۥ﴾[10]،

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت وعند ياسين: أقاطنٌ.

(٢) بعض بيت من البسيط، لم أقف له على نسبة، تقدَّم في باب الابتداء.

(٣) بعض بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، تقدَّم في باب الابتداء.

(٤) البقرة ٢٨٣.

(٥) الأنبياء ٢، ٣.

(٦) القمر ٧، وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي. ينظر: السبعة ٦١٨، والإقناع ٧٧٧/٢.

(٧) مكررة في المخطوطة.

(٨) صدر بيت من المتقارب، لم أقف له على نسبة، وعجزه:

... مِنَ العِزِّ فِي حبِّك اعْتَاضَ ذُلَّا

ينظر: شرح التسهيل ٧٣/٣، والتذييل والتكميل ٣٢٢/١٠، والمقاصد النحوية ١٤٣٩/٣.

(٩) صدر بيت من الكامل، لم أقف له على نسبة، وعجزه:

... بل مَنْ وَفَى يجدِ الخليلَ خليلا

ينظر: شرح التسهيل ٧٣/٣، وشرح شذور الذهب ٤٩٩.

(١٠) الطلاق ٣، وهي قراءة السبعة إلا حفصًا عن عاصم. ينظر: السبعة ٦٣٩، والإقناع ٧٨٨/٢.

سَأَغْسِلُ عَنِّي العَارَ بِالسَّيْفِ جَالِبًا عَلَيَّ قَضَاءُ اللهِ مَا كَانَ جَالِبَا[1][2]

وقد يكونُ نعتَ مَحْذُوفٍ عُرِف فيستحقُ العملَ الذي وُصِفْ (خ٢)

*كذلك في الاستفهام، نحو:

لَيْتَ شِعْرِي مُقِيمٌ العُذْرَ قَوْمِي إلي[3] أَمْ هُمْ فِي الحُبِّ لِي عَاذِلُونَا[4]

وفي الخبر، كأَنْ يقال: كيف زيدٌ؟ فيقال: آكلٌ الخبزَ، أو: ضاربٌ عمرًا، أو: فاعلٌ الخيرَ.

وزعم السُّهَيْلِيُّ[5] أنه لا يجوز: هذا غلامُ ضاربٍ زيدًا، وفرَّق بينه وبين قوله[6]:

وَكَمْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ

البيتَ[7] بأن قال: إن المنعوت المحذوفَ بعد "كم" هو في المعنى نفسُ "كم"، ولا كذلك في المثال المذكور ونحوِه؛ ألَا تَرى أن التقدير -وإن كان: هذا غلامُ رجلٍ، كما أن التقدير: وكم رجلٍ- إلا أن الغلام غيرُ الرجل في المعنى؟ فلم يَنبْ منابَه، و"كم" نفسُ "الرجل".

قال: ويجوز على هذا القياس: كلُّ مكرمٍ زيدًا فأكرمه؛ لأن "كُلًّا" بمنزلة "كم" في

(١) بيت من الطويل، لسعد بن ناشب المازني. ينظر: الشعر والشعراء ٢/٦٨٥، واللآلي في شرح أمالي القالي ٧٩٤، والتذييل والتكميل ٣/٧٥، والمقاصد النحوية ١/٤٣٦.

(٢) الحاشية في: ٧٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٣١.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصدري البيت: لِيَ، وبه يستقيم الوزن.

(٤) بيت من الخفيف، لم أقف له على نسبة. ينظر: شرح التسهيل ٣/٧٤، والتذييل والتكميل ١٠/٣٢٢.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١٠/٣٢١.

(٦) هو عمر بن أبي ربيعة.

(٧) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وكم مالِئٍ عينَيْهِ من شيءِ غيرِه إذا راح نحوَ الجمرةِ البِيضُ كالدُّمَى

روي: «ومِنْ مالِئٍ»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان ٤٥٩، والكتاب ١/١٦٥، والكامل ٢/٧٧٥، والأغاني ٩/٤٦، وشرح التسهيل ٣/٧٣، والمقاصد النحوية ٣/١٤١٨.

النيابة عن المنعوت؛ إذ ليس غيره. انتهى.

ويَرِدُ عليه: نحوُ قولِه(1):

إِنْ تَبْلُغُوهُ تَكُونُوا مِثْلَ مُنْتَجِعٍ غَيْثًا يَمُجُّ ثَرَاهُ المَاءَ وَالزَّهَرَا(2)(3)

وإن يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِي المُضِيْ وغيرِه إِعْمَالُه قَدِ ارْتُضِي

(خ1)

* قولُه: «**صلةَ "أَلْ"**»: لا يريد الصلةَ اللغوية، بل الصناعية، وذلك بأن تكون "أل" موصولةً، والصفةُ صلةً، قال في "العُمْدَة"(4): إن قُرِن بـ"أَلْ" الموصولةِ، وقال في "شَرْحِها"(5): وقيَّدتُ "أَلْ" بالموصولة؛ احترازًا من التي يُقصد بها مجرَّدُ التعريف، فإنها تُبطل العملَ؛ لأن العمل في الأصل إنما هو للفعل، فإذا كانت "أَلْ" لمجرَّد التعريف مَنَعَت تقديرَ الفعل في موضعِ ما دَخَلَت عليه، بخلاف الموصولة، فإنها تُوجب تأوُّلَ ما دَخَلَت عليه بالفعل؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملةً صريحةً، أو جملةً مؤوَّلةً(6).

(خ2)

* مثالُ إعمالِه ماضيًا:

وَاللهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلَا
حَتَّى أُبِيرَ مَالِكًا وَكَاهِلَا

---

(1) هو الفرزدق.

(2) بيت من البسيط. يمجّ: يرمي ويخرج من فمه، كما في: القاموس المحيط (م ج ج) 1/315. الشاهد: عمل "منتجع" النصب في "غيثًا"؛ مع كونه نعتًا لمحذوف هو غير المضاف، والتقدير: مثل رجلٍ منتجع، فـ"المثل" غير "الرجل"، وفيه ردٌّ على من اشترط اتحادهما. ينظر: الديوان بشرح الصاوي 2/423، والتذييل والتكميل 10/321.

(3) الحاشية في: 73.

(4) ينظر: شرح عمدة الحافظ 4/94.

(5) شرح عمدة الحافظ 2/96.

(6) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية الملحقة بين 18/ب و19/أ.

القَاتِلِينَ المَلِكَ الحُلَاحِلَا
خَيْرَ مَعَدٍّ حَسَبًا وَنَائِلَا[1][2]

فَعَّالٌ او مِفْعالٌ او فَعُول في كِثْرة[ع] عن فاعلٍ بديل

(خ١)

* ع: «**كثرة**» بفتح الكاف، وفي لغةٍ ضعيفةٍ كسرُها. من "التَّحْرِير"[3][4].

(خ٢)

* ومِنْ ثَمَّ كان مردودًا قولُ قومٍ في: علَّامة ونسَّابة: إن التاء للمبالغة؛ لأن المبالغة مستفادةٌ من الوزن، بل الصوابُ أن تكون لتأكيد المبالغة[5].

* قولُه: «**في كثرةٍ**»: فلا يقال: زيدٌ قتَّالٌ عمرًا، ويقال: قتَّالٌ الناسَ، فأما قولُه[6]:

مُحَلَّاةُ طَوْقٍ لَمْ يَكُنْ عَنْ تَمِيمَةٍ وَلَا ضَرْبِ صَوَّاغٍ بِكَفَّيْهِ دِرْهَمَا[7]

فـ"درهمًا" نكرة في سياق النفي، فتعُمُّ، فالمرادُ: درهمًا [فما][8] فوقَه، كما تقول: ما رأيت

---

(١) أبيات من مشطور الرجز، لامرئ القيس. أُبِير: أُهلكُ، والحُلاحل: السيد الشريف، ونائل: عطاء. الشاهد: عمل "القاتلين" وهو صلة "أل" ماضيًا. ينظر: الديوان ١٣٤، ومعاني القرآن للأخفش ٤٢٢/٢، والشعر والشعراء ١٠٩/١، والزاهر ٢٧٥/٢، والأغاني ٦٢/٩، والتذييل والتكميل ٣٣٥/١٠، وخزانة الأدب ٣٣٣/١، ٢١٣/٢.

(٢) الحاشية في: ٧٣.

(٣) تحرير ألفاظ التنبيه للنووي ٢٠٦.

(٤) الحاشية في: ١٩/أ.

(٥) الحاشية في: ٧٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٣٣/١، ٤٣٤، ولم يعزها لابن هشام.

(٦) هو حُميد بن ثور الهلالي.

(٧) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٢٥، والكامل ١٠٢٨/٢، والاقتضاب ٢١/٣، والتذييل والتكميل ٣١٨/١٠.

(٨) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

نافخَ حرفة[١][٢].

* فإن قيل: ما فائدةُ قولِه: «**عن فاعلٍ**»؟

قلت: أمورٌ:

أحدها: التنبيهُ على سبب الإعمال.

والثاني: الاعتذارُ عن إعمالها مع أنها غيرُ جاريةٍ على الفعل.

والثالث: الإعلام بأنها إنما تُحَوَّلُ عن اسمِ فاعلِ الثلاثي.

فإن قلت: هذا منقوضٌ بقوله[٣]:

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فشب يهم[٤] هِلَالًا[٥]

وقولِهم: سَآرٌ[٦]، ودَرَّاكٌ، ومِعْطَاءٌ، ومِهْدَاءٌ، ومِعْوَانٌ، ونَذِيرٌ، وقال[٧]:

أَمِنْ رَيْحَانَةَ الدَّاعِي السَّمِيعُ[٨]

قلت: شاذةٌ مسموعةٌ، والأولُ الظاهرُ أنه على إسقاط الخافض، أي: بهلالٍ؛ لأنك تقول: شبيهٌ به، والوا[٩]: ما زيدٌ كعمرٍو ولا شبيهٍ به[١٠].

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: ضَرَمَة، وهي السَّعَفة أو الشِّيحة في طرفها نارٌ، كما في: القاموس المحيط (ض ر م) ١٤٩٠/٢. وهذه العبارة مما لا يقال إلا في النفي. ينظر: إصلاح المنطق ٢٧٥، والألفاظ ١٨٥، والمنتخب لكراع ٣٥١/١، وجمهرة اللغة ١٣٠٥/٣، والزاهر ٢٦٥/١.

(٢) الحاشية في: ٧٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٣٤/١ إلى قوله: «فتعم»، ولم يعزها لابن هشام.

(٣) هو عبيدالله بن قيس الرقيَّات.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: فَشَبِيهةٌ.

(٥) بعض بيت من الطويل، تقدَّم في باب المعرب والمبني.

(٦) من أَسْأَرَ: أي: أبقى. ينظر: القاموس المحيط (س أ ر) ٥٦٩/١.

(٧) هو عمرو بن معدي كَرِب.

(٨) صدر بيت من الوافر، تقدم في باب حروف الجر.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: قالوا.

(١٠) قول للعرب رواه سيبويه في الكتاب ٦٩/١.

والرابعُ: الإعلام بأن كلامه ليس في نحو: خبيرٍ وبصيرٍ بالنسبة إلى "فَعِيلٍ"، ولا في: فَرِحٍ وأَشِرٍ ونحوِهما بالنسبة إلى "فَعِلٍ"، وظابطهما[1]: ما وُضِع من أول الأمر على "فَعِيلٍ" أو "فَعِلٍ"، ولم يكن محوَّلًا من شيءٍ، وإنما هذا من باب الصفة المشبَّهة[2].

فتَ(يـ)ـسْتَحِقُّ ما له من عَمَلِ وفي فَعِيلٍ قلَّ ذا وفَعِل

(خ٢)

* [«**فتَستحقُّ ما له من عَمَلِ**»]: وفاقًا لسِيبَوَيهِ[3]، وخالفه ك[4]؛ لأنها زادت على معاني أفعالِها، فخالفتها، فاستحقَّت أن لا تُحمل عليها.

ومنع المَازِنيُّ[5]، والزِّيَاديُّ[6]، والـمُبَرِّدُ[7]، وأكثرُ ص[8] إعمالَ "فَعِيلٍ" و"فَعِلٍ"، ومنع الجَرْميُّ[9] إعمالَ "فَعِيلٍ" دون "فَعِلٍ"، وتقدَّمه أبو عمرٍو، واختلفا في "فَعِلٍ"، فقال أبو عمرٍو[10]: إعمال "فَعِلٍ" ضعيف، وخالفه الجَرْميُّ أبو عُمَرَ.

وزعم ابنُ طَاهِرٍ[11] وتلميذُه ابنُ خَرُوفٍ[12] أنها كلَّها تَعمَلُ ولو بمعنى الماضي

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: وضابطهما.

(٢) الحاشية في: ٧٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٣٤، ٤٣٥، ولم يعزها لابن هشام.

(٣) الكتاب ١/١١٠.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٥٦١.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٢١٥، والتذييل والتكميل ١٠/٣١٠.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ١٠/٣١٠. والزيادي هو إبراهيم بن سفيان، أبو إسحاق، من ولد زياد بن أبيه، نحوي لغوي راوية شاعر، قرأ كتاب سيبويه على سيبويه ولم يتمه، أخذ عن الأصمعي وأبي عبيدة، له: النقط والشكل، والأمثال، وتنميق الأخبار، وغيرها، توفي سنة ٢٤٩. ينظر: معجم الأدباء ١/٦٧، وإنباه الرواة ١/٢٠١، وبغية الوعاة ١/٤١٤.

(٧) المقتضب ٢/١١٤.

(٨) ينظر: الأصول ١/١٢٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٢١٤.

(٩) ينظر: الأصول ١/١٢٥، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٢١٦.

(١٠) ينظر: الانتصار ٦٨، والتذييل والتكميل ١٠/٣١٠.

(١١) ينظر: التذييل والتكميل ١٠/٣١٨.

(١٢) شرح الجمل ١/٥٥١.

مجرَّدةً من "أَلْ"؛ لقوتها بالمبالغة، ولأن السماع ورد بذلك، كقوله[1]:

بَكَيْتُ أَخَا لَأْوَاءَ يُحْمَدُ يَوْمُهُ

البيتَ[2]؛ أَلَا تَرَى أنه يرثيه؟

وأُجيب: بأنه على حكاية الحال، مثل: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[3][4].

* قولُه: «**فتستحِقُّ**» أي: كلُّها، خلافًا لِمَنْ[5] ذكرْنا[6].

* قولُه: «**ما له من عَمَل**» أي: بشروطه، خلافًا لهذَيْنِ[7] الرجلَيْنِ[8].

وما سِوَى المفردِ مثلَه جُعِل ... في الحكم والشُّرُوطِ حَيْثما عَمل

(خ١)

* «**ما سِوَى المُفرَدِ**»: المثنَّى، كقوله[9]:

---

(١) هو كعب بن سعد الغَنَوي.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

... كريمٌ، رؤوسَ الدارعين ضَرُوبُ

ينظر: الكتاب ١/١١١، والحماسة البصرية ٢/٦٨٦، وشرح جمل الزجاجي ١/٥٦١، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٣٢.

(٣) الكهف ١٨.

(٤) الحاشية في: ٧٤، وكانت متصلة بآخر الحاشية الآتية المبدوءة بـ«قوله: ذو الإعمال»، فنقلتها إلى هنا. ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٣٥ دون الآية، ولم يعزها لابن هشام، وفيه: «المازني وجماعة»، ولم يذكر ابن طاهر. ونقل في حاشية التصريح ٣/٢٣٣ من قوله: «وزعم ابن طاهر» إلى آخرها دون الآية.

(٥) هم المازني والزيادي والمبرد وأكثر البصريين، كما تقدم قريبًا.

(٦) الحاشية في: ٧٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٣٥، ولم يعزها لابن هشام.

(٧) هما: ابن طاهر، وابن خروف، كما تقدم قريبًا.

(٨) الحاشية في: ٧٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٣٥، ولم يعزها لابن هشام.

(٩) هو عنترة بن شدَّاد العبسي.

وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمَ الْقَهُمَا دَمِي[1]

والجمعُ الصحيحُ، كقوله[2]:

أَلَسْنَا النَّاسِئِينَ عَلَى مَعَدٍّ   شُهُورَ الحِلِّ نَجْعَلُهَا حَرَامًا؟[3]

والتكسيرُ، نحو: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾[4]، و:

قُعُودًا[5] / لَدِيهِ بِالصَّرِيمِ عَوَاذِلُهْ[6]

وسيقول[7]:

«وانصِبْ بذِي الإعمالِ تِلْوًا واخْفِضِ»[8]

* قولُه: «**وما سِوَى المُفرَدِ مِثْلَه عَمِل**[9]»: سواءٌ كان سِوَى المفردِ جمعًا، أو

---

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

الشاتِمَيْ عِرْضي ولم أَشْتمهما   ...

ينظر: الديوان ٢٢٢، ومعاني القرآن للفراء ١/٣٨٧، ٣/٢٤٠، وللأخفش ١/٢٠٢، والشعر والشعراء ١/٢٤٦، وسفر السعادة ٢/٨٦٤، والتذييل والتكميل ١٠/٣٣٦، والمقاصد النحوية ٣/١١٥٩، ١٤٣٢.

(٢) هو عُمير بن قيس بن جِذْل الطِّعان.

(٣) بيت من الوافر. الناسئين: المؤخِّرين. ينظر: العين ٧/٣٠٦، والزاهر ١/٤٥٢، وأمالي القالي ١/٤، وتهذيب اللغة ١٣/٥٨٠.

(٤) القمر ٧.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) عجز بيت من الطويل، لزهير بن أبي سُلمى، وصدره:

بَكَرتُ عليه غُدوةً فوجدتُه   ...

الصريم: القطعة من الرمل. ينظر: الديوان بشرح ثعلب ١١٢، والشعر والشعراء ١/١٤٩، والزاهر ١/٣٢٥، ومغني اللبيب ٨٥٥.

(٧) أي: إن إعمال ما سوى المفرد يشمل الرفع والنصب والجر.

(٨) الحاشية في: ظهر الورقة الرابعة الملحقة بين ١٨/ب و١٩/أ مع ١٩/أ.

(٩) كذا في المخطوطة، ولعله سهو، والصواب: جُعِلْ.

تثنيةً لاسم الفاعل، أو لأمثلة المبالغة، ففي اسم الفاعل كثيرٌ، وفي أمثلة المبالغة كقول طَرَفَة:

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ   غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُجُرْ[1]

وقولِ تَمِيمِ[2] بنِ أُبَيٍّ العَجْلانِيِّ[3]:

يَأْوِي إِلَى مَجْلِسٍ بَادٍ مَكَارِمُهُمْ   لَا مُطْعِمِي ظَالِمٍ فِيهِمْ وَلَا ظُلُمِي[4]

شُمٌّ مَهَاوِينَ أَبْدَانَ الجَزُورِ مَخَا   مِيصِ العَشِيَّاتِ لَا خُورٍ وَلَا قَزَمِ[5]

فأعمل "مَهَاوِين" إعمالَ "مِهْوَانٍ"، أي: كثيرُ الإهَانةِ[6][7].

(خ٢)

* [«**وما سِوَى المُفرَدِ**»]: ع: وهو في التثنية وجمعَيْ التصحيحِ أقيسُ؛ لسلامة نَظْمِ الواحد، فالمجاراةُ حاصلةٌ بالفعل، لا بالقوة[8].

*

(١) بيت من الرمل. ينظر: الديوان ٧٢، والكتاب ١/١١٣، والحجة ٦/٥١، وشرح التسهيل ٣/٨٠، والمقاصد النحوية ٣/١٤٣٠، وخزانة الأدب ٨/١٨٨.

(٢) هو ابن أُبَي بن مقبل، شاعر إسلامي مُجيد. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/١٤٣، ١٥٠.

(٣) لم أقف عليه في ديوانه، وقيل: قائله: الكُمَيت بن زيد الأسدي.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: ظُلُم، بلا ياءٍ؛ لأنه جمع ظَلُوم على "فُعُل" كصبور وصُبُر.

(٥) بيتان من البسيط. مخاميص العشيات: جياع في الليل؛ لأنهم يؤخرون العَشاء لأجل الضيف، وخور: ضعفاء، وقَزَم: أراذل الناس. ينظر: ديوان الكميت ٣٨٧، ٣٨٨، والكتاب ١/١١٤، والمحكم ٤/٤٢٨، وشرح التسهيل ٣/٨٠، والمقاصد النحوية ٣/١٤٤١، وخزانة الأدب ٨/١٥٠.

(٦) ينظر: المحكم ٤/٤٢٨.

(٧) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية الملحقة بين ١٨/ب و١٩/أ.

(٨) الحاشية في: ٧٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٣٥، ولم يعزها لابن هشام.

رَأَى النَّاسَ -إِلَّا مَنْ رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ- خَوَارِجَ تَرَّاكِينَ قَصْدَ المَخَارِجِ[1]

وَأَنَّا الشَّارِبُونَ المَاءَ صَفْوًا وَيَشْرَبُ غَيْرُنَا كَدِرًا وَطِينَا[2]

وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي[3]

القَاتِلِينَ المَلِكَ الحُلَاحِلَا

خَيْرَ مَعَدٍّ حَسَبًا وَنَائِلَا[4][5]

* المُتَنَبِّي:

بِأَبِي الشُّمُوسُ الجَانِحَاتُ غَوَارِبَا اللَّابِسَاتُ مِنَ الحَرِيرِ جَلَابِبَا

المُنْهِبَاتُ عُيُونَنَا وَقُلُوبَنَا وَجَنَاتِهِنَّ النَّاهِبَاتِ النَّاهِبَا[6]

(١) بيت من الطويل، لسمرة بن الجعد، أحد الخوارج. الشاهد: إعمال صيغة المبالغة "تَرَّاكين" مجموعةً جمع مذكر سالمًا في "قصد". ينظر: الجليس الصالح الكافي ٦٤٢، والتذييل والتكميل ٣٨/٦، ٣١٢/١٠.

(٢) بيت من الوافر، لعمرو بن كلثوم. روي: «ونشرب إن وردنا» بدل «وأنَّا الشاربون»، ولا شاهد فيه. الشاهد: إعمال اسم الفاعل "الشاربون" مجموعًا جمع مذكر سالمًا في "الماء". ينظر: الديوان ٣٤٨، ٤٣٦، وشرح المعلقات السبع ٤١٩، وشرح التسهيل ٧٧/٣، والتذييل والتكميل ٣٣٥/١٠.

(٣) عجز بيت من الكامل، لعنترة بن شداد العبسي، تقدم قريبًا. الشاهد: إعمال اسم الفاعل "الناذرَيْن" مثنًى في "دمي".

(٤) بيتان من مشطور الرجز، لامرئ القيس، تقدما قريبًا. الشاهد: إعمال اسم الفاعل "القاتلين" مجموعًا جمع مذكر سالمًا في "الملك".

(٥) الحاشية في: ٧٤.

(٦) بيتان من الكامل. الشموس: كناية عن النساء، والجانحات: المائلات، وغوارب: جمع: غاربة، وهي الغائبة، وجلابب: جمع جلباب، وهو الخِمار، والمنهبات: مِنْ: أنهبته الشيءَ، إذا جعلته نهبًا له، والناهب: الرجل الشجاع. الشاهد: إعمال أسماء الفاعلين "الجانحات" و"اللابسات" و"المنهبات" و"الناهبات" مجموعاتٍ جمع مؤنث سالمًا. ينظر: الديوان ٩٩، والفسر ٤٠٧/٢، وشرح الواحدي ١٧٢.

يقول: اللَوَاتي أنهبْنَ قلوبَنا وعقولَنا وَجَنَاتِهن، فلما نظرنا إليهن نَهَبْنَ قلوبَنا وعقولَنا[1][2].

* المُتَنَبِّي:

هَذَا الَّذِي أَبْصَرْتُ مِنْهُ حَاضِرًا ... مِثْل الَّذِي أَبْصَرْتُ مِنْهُ غَائِبَا[3]

يجوز نصبُ "مِثْل" بـ"أبصرت"، و"الذي"[4] خبرٌ، والإشارةُ للمدوح[5]، ورفعُه: خبرًا عن الإشارة واقعةً على الفعل، و"الذي"[6] صفةٌ، والعائدُ ضميرٌ محذوفٌ معمولٌ لـ"أبصرت"[7][8].

وانصِب بذي الأعمالِ[9] تِلْوًا واخْفِضِ ... وهْوَ لِنَصْب ما سِواه مقتضي

(خ١)

* [«**وانصِبْ**»]: على الأصل، بعد حصول الشَبَهِ[10].

* قولُه: «**واخفِضِ**»: للتخفيف، فمِنْ ثَمَّ لا تفيد تعريفًا.

وأما إن كان غيرَ ذي إعمالٍ فإضافتُه للتخصيص أو التعريفِ[11].

(خ٢)

(١) ينظر: الفسر ٢/٤٠٧، وشرح الواحدي ١٧٢.

(٢) الحاشية في: ٧٤.

(٣) بيت من الكامل من القصيدة المتقدمة نفسها. ينظر: الديوان ١٠٢. وإن لم تشبع هاء "منه" في الشطرين فعروضه وضربه موقوصان، والموقوص: ما سقط ثانيه بعد سكونه، وأصله: متَفاعلن، ثم: متْفاعلن، ثم: مفاعلن. ينظر: الوافي في العروض والقوافي ٨٦.

(٤) أي: الأولى.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: للممدوح.

(٦) أي: الأولى.

(٧) ينظر: الفسر ٢/٤٣٧، ٤٣٨.

(٨) الحاشية في: ٧٥.

(٩) كذا في المخطوطة، وهو سهو، والصواب: الإعمال.

(١٠) الحاشية في: ١٩/أ.

(١١) الحاشية في: ١٩/أ.

* قولُه: «**انصِبْ واخفِضِ**»: ع: إلا المضمرَ المتصلَ إذا كان العاملُ معربًا بالحركات، فإنه إن كان مجردًا فالخفضُ لا غيرُ، نحو: مُكرِمُك، وإن كان بـ"أَلْ" والنصب[1] لا غيرُ، نحو: المُكرِمُك[2].

* قولُه: «**ذو الإعْمالِ**»: فأما غيرُ ذي الإعمالِ فيَخفِضُ ما يليه لا غيرُ، وما عدا ذلك[3] أمرُه مشكلٌ؛ لأنه لا يضاف إليه؛ إذ لا يضاف مرَّتين، ولا ينصبنه[4]؛ إذ ليس أهليه[5] ذلك، إلا على قول الكِسَائيِّ، وهِشَامٍ، وابنِ مَضَاءٍ[6]، واختَلف غيرُهم:

فقال السِّيرَافيُّ[7] ومَنْ تَبِعه: يجوز أن ينصبه؛ للشبه بالفعل في الطلب المعنويِّ، وامتناعِ الإضافة.

وعندي أن هذا منتقضٌ بقولك: هذا ضاربُ اليومِ زيدًا أمسِ[8]؛ فإنهم لا يجيزونه.

والثاني: أنه معمولٌ لمحذوفٍ.

ورُدَّ بأنه غيرُ ماشٍ في: هذا ظانُّ زيدٍ منطلقًا؛ لأنَّا إن لم نقدِّر المفعولَ الأولَ فلا يجوز الحذفُ اقتصارًا، وإن قدَّرناه فما ناصبه؟

وأُجيبَ بأوجه:

أحدها: أنه إنما يمتنع حذفُ الاقتصار إذا لم يكن المفعولان مذكورَيْن، ويدلُّك

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: فالنصب.

(٢) الحاشية في: ٧٤.

(٣) أي: ما عدا ما يليه من المعمولات.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب: ينصبه.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: أهليَّتُه.

(٦) في إعماله مطلقًا دون اشتراط أن يكون حالًا أو استقبالًا، وقد تقدمت أقوالهم قريبًا.

(٧) شرح كتاب سيبويه ٣/٢٠٤.

(٨) فإنه على تقدير "زيد" منصوبًا بـ"ضارب" لا يصح؛ لفساد المعنى، وأما على تقديره منصوبًا بفعل مضمر يدل عليه "ضارب" -كما يقوله أصحاب الرأي الثاني- أي: ضَرَبَ زيدًا أمس؛ فإنه يجوز.

على ذلك: ظننته[1] أنَّ زيدًا قائم، وقولُك: أقائمٌ الزيدان؟ وزيدًا ظننته قائمًا، فلا يقدَّرُ ثانيًا لـ"ظَنَّ" المحذوفةِ.

والثاني: أن "ظانّ" هذا من: ظَنَّ به، فلا يحتاج إلى مفعولَيْن، وأصلُه: ظانٌّ بزيدٍ.

الثالث: أن "ظَنَّ" ذاتَ المُضِيِّ لا مفعولَ لها، بل هي كالفعل القاصر.

الرابع: أنَّا نمنعُ صوغَ اسم الفاعل حينئذٍ؛ لِمَا فيه من المحذور.

ورُدَّ بأنه مخالِفٌ لِمَا عُهِد في الصفات المشتقات من المصادر؛ أنها لا يتعذَّرُ صوغُها لِمَنْ قامت به بحالٍ.

والخامس: أنه يجب استعمالُه بـ"أَلْ"؛ ليَصِحَّ إعمالُه.

ويردُّه عندي: أن معنى المعرَّف غيرُ معنى المنكَّر، فلا يصح أن يُقام أحدُهما مُقامَ الآخر إذا كان المَقام يقتضي ذلك[2].

* قولُه: «**ما سِوَاه**» يشمل الثانيَ في باب "ظَنَّ" و"أعطى"، والثانيَ والثالثَ في باب "أَعْلَمَ" و"أَرَى"[3].

واجْرُرْ أَوِ انصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضْ   كمبتَغِي جاهٍ وَمَالًا مَن نَهَضْ

(خ١)

* قولُه: «**واجْرُرْ**»[4]: فإن قلت: فكيف جاء: ﴿**جَاعِلُ ٱلَّيْلِ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ**﴾[5]؟

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: ظننت.

(٢) الحاشية في: ٧٤، ونقل ياسين في حاشية الألفية ١/٤٣٧ من قوله: «قال السيرافي» إلى آخرها.

(٣) الحاشية في: ٧٤.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. وهذه الحاشية كتبها ابن هشام متصلةً بآخر الحاشية الآتية المكتوبة على قوله: «وهو كفعلٍ» البيتَ، ثم ألحق بإزائها في هامش الورقة: «قوله: واجرر»، مشيرًا إلى ذلك بعلامة الإلحاق.

(٥) الأنعام ٩٦، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر. ينظر: السبعة ٢٦٣، والإقناع

قلت: نصَّ المصنِّف[1] على أنه بتقدير فعلٍ، أي: وجَعَلَ الشمسَ[2].

* ع: إن قيل: هلَّا جاز الوجهان مع النصب؛ اعتبارًا بما يجوز في المعمول، كما جاز مع الخفض؟

قلت: لأنَّا إذا خفضنا فالإعمالُ الأصلُ، فيجوز الرجوع إليه في التابع، وأما إذا نصبنا فليس الخفضُ الأصلَ، فنعتبرَه في التابع.

فإن قلت: هل يمكن أيضًا أن يُجاب بأن طالب الخفض حَذْفُ التنوين، وهو مع النصب ثابت؟

قلت: لا؛ لأن طالب النصب أيضًا في مسألتك ثبوتُ التنوين، وقد زال، فمتى اعتبرت هذا فلا تنصبْ على المحل، وإنما يقول هذا مَنْ لا يجوِّز[3] مراعاةَ المحل[4].

* قال[5]:

بَيْنَا[6] نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادَ رَاعِي[7]

=

٢/٦٤١.

(١) شرح عمدة الحافظ ٢/٩٨.

(٢) الحاشية في: ١٩/ب.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) الحاشية في: ١٩/ب.

(٥) هو رجل من قيس عَيْلان.

(٦) كذا في المخطوطة وبعض مصادر البيت، فتكون تفعيلته الأولى: فاعيلن، وأصلها: مفاعلتن، دخلها زحاف القَصْم، وهو اجتماع الخرم مع العصب، والخرم: ذهاب الحرف الأول، والعصب: إسكان الخامس المتحرك. ينظر: الوافي في العروض والقوافي ٧٢، ٧٣.

(٧) بيت من الوافر. روي: «فبَيْنا». الشاهد: إتباع "زناد" بالوجهين: الجر على لفظ "وَفْضة"، والنصب على محلِّها. ينظر: الكتاب ١/١٧٠، ومعاني القرآن للفراء ١/٣٤٦، وكتاب الشعر ١/٢٥٩، وسر صناعة الإعراب ١/٢٣، ٢/٧١٩، وشرح التسهيل ٢/٢٠٩، والتذييل والتكميل ٧/٣٠٠.

روي بالوجهين، والوِفَاضُ: جمعُ وَفْضَةٍ التي يُجعل فيها الزادُ[1].

ومِنْ ثَمَّ رَدَّ ابنُ الخَشَّابِ[2] على الحَرِيريِّ[3] في قوله: «فدَخَلْتُها حاويَ الوِفَاضِ، باديَ الإنفاضِ»، فقال: استعمل الجمعَ في موضِع الواحد في غير موضعه.

ورَدَّ عليه ابنُ بَرِّي[4] بأنه يجوز أن يكون معه مَزَاوِدُ مختلفةٌ لأنواعٍ من المأكول، قال: وكأنه إنما حَكَم بأن الموضع موضعُ إفرادٍ؛ لقوله بعدُ[5]: «لا أَجِدُ في جِرَابي مُضْغَة»، ولا دليلَ فيه؛ لأنه يكون كقولهم: فلان ليس في إزاره فَضْلٌ، ولا في ثوبه خَرْقٌ، ولا في إنائه صَدْعٌ، لِمَنْ أرادوا مَدْحَه، وكما قال ابنُ[6] خَيَّاطِ العُكْلِيُّ:

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ سَيِّدِهِمْ إِلَّا نُمَيْرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا[7]

لا يريد سيِّدًا واحدًا، ولا غاويًا واحدًا، ويُروَى: أَمْرَ مُرْشِدِهِم[8].

* [«**تابعَ الذي انخَفَض**»]: مرادُه: الذي انخفض وهو مخفوضٌ بذي الإعمال، لا الذي انخفض مطلقًا، ودلَّ على ذلك: أنه يَلِي قولَه: «**وانصِبْ بذِي الإِعْمالِ**».

فإن قيل: بل هو أعمُّ من هذا، ويجوز النصبُ والجرُّ بعد الماضي الذي ليس معه "أَلْ"، فالجرُّ واضح، والنصبُ بإضمار فعلٍ، كما يقوله الجمهورُ في اسم الفاعل العاملِ؛ لأنهم لا يجوِّزون مع عدمِ تنوينه إعمالَه.

فإن قلت: لا يدلُّ غيرُ العامل على العامل، فهذه المسألةُ تَرِدُ عليه -أعني:

(١) ينظر: جمهرة اللغة ١/٣٣٥، ٢/٨٢٩، والصحاح (و ف ض) ٣/١١١٣.

(٢) الرد على الحريري في المقامات ٤٣٧.

(٣) المقامات ٨.

(٤) الانتصار للحريري ٤٣٨.

(٥) المقامات ٨.

(٦) هو مالك بن خيَّاط بن مالك بن أقيش، شاعر جاهلي، وهو الذي عَقَد حِلْف الرباب. ينظر: معجم الشعراء ٣٥٩.

(٧) بيت من البسيط. ينظر: الكتاب ٢/٦٤، ومجاز القرآن ١/١٧٣، والإنصاف ٢/٣٨٤، وخزانة الأدب ٥/٤٢.

(٨) الحاشية في: ١٩/ب.

مسألةَ: ضارب زيدٍ وعمرو- على رأي الجمهور إذا أردت الحالَ أو الاستقبالَ، فهذا يجبُ، إلا أنه قد يقال: اسمُ الفاعل هنا صالحٌ للعمل مع بقاء معناه، غايتُه: أنه ينوَّنُ، واسمُ الفاعل ثَمَّ معناه يقتضي أن لا يعملَ، وأن يكون كالأسماء التي هي ثابتة مستقرةٌ معلومةٌ، كـ: رجلٍ وفرسٍ، لا تعملُ، ولو سُلِّمَتْ صحتُه فكلامُنا في أحكام التابع من حيث هو تابعٌ، وهذا النصبُ ليس بالتبعيَّة، بل بإضمار عاملٍ[1].

(خ٢)

* [«**واجْرُرْ أوِ انصِبْ**»]: ع: الجرُّ بالإضافة، والنصبُ إما على مراعاة الموضع، أو بإضمار اسمِ فاعلٍ، أو بإضمار فعلٍ، ويتعيَّن الأخيرُ إن كان الوصف غيرَ صالحٍ للعمل[2].

* قولُه: «**تابعَ الذي انخَفَض**»: أعمُّ من أن يكون الخافضُ صالحًا للعمل أو لا[3].

* قولُه: «**تابعَ**» يدلُّ على أن النصب على الموضع، لا بتقدير فعلٍ، ولا بتقدير اسم فاعلٍ، وإلا لم يسمِّه تابعًا، والمحققُّون على التقدير، وكذا يقولون في باب المصدر، وفي باب "إنَّ"، إذا قلت: إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو، فـ"عمرٌو" مبتدأٌ، وخبرُه محذوفٌ، أي: وعمرٌو كذلك، أو يعطفونه على ضمير الخبر إن وُجِد.

فَصْلٌ: وأما باب "ليس" و"ما" إذا جُرَّ الخبرُ بالباء، واسمُ "لا" التي لنفي الجنس، في مراعاة محل الخبر في "ليس" و"ما"، ومحلِّ الاسم في "لا"؛ فجائزٌ إجماعًا؛ لأن الطالب موجود فيهما، وهو "ليس" و"ما" والابتداءُ؛ لأن "لا" مع اسمِها في موضع المبتدأ[4].

* قولُه: «**تابعَ**»: أَطْلَقَه، وقال في "شرح الكافية"[5]: إنه يجوز النصبُ في

---

(١) الحاشية في: ١٩/ب.

(٢) الحاشية في: ٧٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٣٨ بأطول، ولم يعزها لابن هشام.

(٣) الحاشية في: ٧٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٣٨، ولم يعزها لابن هشام.

(٤) الحاشية في: ٧٤.

(٥) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٤٧، ١٠٤٨.

المعطوف، نحو:

الل[1] أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ [لِحَاجَتِنَا][2]   أَوْ عَبْدَ رَبٍّ[3]

وفي النعت قال: وإن [لم][4] أجدْ له شاهدًا، ولكنه جائزٌ / بالقياس على جواز ذلك في تابع معمولِ المصدر، نحو:

طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ[5]

ونحو:

مَشْيَ الهَلُوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ[6]

واقتضى كلامُه أنه لا يجوز في بقية التوابع[7].

وكلَّما[8] قُرِّرَ لاسْمِ فَاعِلِ   يُعْطَى اسمُ مفعول بلا تَفَاضل

(خ ١)

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: هَلْ.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن، ولعله حذف اختصارًا.

(٣) بعض بيت من البسيط، قيل: لجابر بن رألان الطائي، وقيل لغيره، وهو بتمامه:

هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتنا   أو عبد ربٍّ أخا عونِ بنِ مِخْرَاقِ؟

ينظر: الكتاب ١/١٧١، والمقتضب ٤/١٥١، والأصول ١/١٢٧، وشرح جمل الزجاجي ١/٢٥٣، والمقاصد النحوية ٣/١٤٣٨، وخزانة الأدب ٨/٢١٥.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في شرح الكافية الشافية، والسياق يقتضيه، وعند ياسين: ولم أجد.

(٥) عجز بيت من الكامل، للبيد بن ربيعة، تقدم في باب إعمال المصدر.

(٦) عجز بيت من البسيط، للمتنخِّل الهذلي، تقدم في باب إعمال المصدر.

(٧) الحاشية في: ٧٤، ٧٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٣٨ إلا البيتين، ولم يعزها لابن هشام.

(٨) كذا في المخطوطة، والوجه كتابتها مفصولة: كلُّ ما؛ لأن "ما" موصولة بمعنى "الذي". ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٣٠، وللزجاجي ٦١، وعمدة الكتاب ١٨٤.

* إن رُفِع: «**كُلّ**» فمبتدأٌ، خبرُه: «**يُعْطَى**»، أي: يُعْطَاه، «**اسمُ**» مرفوعٌ، مثل:

وَخَالِدٌ يَحْمَدُ أَصْحَابُهُ[1]

وإن جعلت: «**كُلّ**» مفعولَ: «**يُعْطَى**»، فتنصبُ، و: «**اسمُ**» أيضًا مرفوعٌ؛ لأنه مفعولُه الأولُ نائبٌ عن فاعله، فالحاصل: أنَّ: «**اسم**» لا بدَّ من رفعه، وأنه يجوز وجهان في: «**كُلّ**»؛ بناءً على أنه: هل الأصل: يُعْطَاه، أم لا؟[2]

(خ٢)

* إن نصبت: «**كُلًّا**» أو[3] رفعت: «**اسم مفعولٍ**» فهو وجه الكلام؛ لأنك أقمت المفعولَ الأولَ مُقامَ الفاعل، وتركت الثانيَ، ونظيرُه: درهمًا أُعْطِي زيدٌ، ليس فيه غيرُ تقديمِ المفعولِ الثاني على عامله، وهو كثيرٌ حسنٌ.

وإن عكست، فرفعت: «**كُلًّا**»، ونصبت: «**اسم مفعولٍ**»، فـ: «**كُلّ**» مبتدأٌ، والنائبُ عن فاعلٍ: «**يُعْطَى**» ضميرٌ راجعٌ إليها، و: «**اسم مفعولٍ**» مفعولٌ ثانٍ، وفيه إقامةُ المفعولِ الثاني، وتركُ المفعولِ الأولِ، ولكنه لا تقدمَ فيه ولا تأخيرَ، وبعضُهم يزعم أنه لا يُقام الثاني ويُترك الأولُ حتى يُقدَّر قلبُ المعنى، والحقُّ: أنه لا يُحتاج إلى ذلك، وأن كلام سِيبَوَيهِ[4] مؤوَّلٌ[5].

* إذا رفعت: «**كُلّ**» بالابتداء و: «**اسم مفعولٍ**» بالفعل فهو من باب: ﴿**وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ**﴾[6]،

كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[7]

(١) صدر بيت من السريع، للأسود بن يَعْفُر، تقدم في باب الإضافة.

(٢) الحاشية في: ١٩/ب.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: و.

(٤) الكتاب ١/١٨١.

(٥) الحاشية في: ٧٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٣٩، ٤٤٠.

(٦) الحديد ١٠، وهي قراءة ابن عامر. ينظر: السبعة ٦٢٥، والنشر ٢/٣٨٤.

(٧) بعض بيت من مشطور الرجز، لأبي النجم العجلي، تقدم في باب الابتداء.

وهو محل اتفاقٍ عند الناظم[1].

وإن رفعت: «**كُلًّا**»، ونصبت: «**اسم مفعولٍ**» فجائزٌ أيضًا؛ لأن لـ: «**يُعْطَى**» مفعولان: أحدهما مرفوعٌ قائمٌ مَقامَ الفاعل، والثاني منصوبٌ، فإن أقمت الأولَ -وهو: «**اسم مفعولٍ**»- فالمفعولُ الثاني محذوفٌ، والأصلُ: يُعْطَاه اسمُ المفعولِ، وإن أقمت الثانيَ قدَّرته ضميرًا مرفوعًا مستترًا في: «**يُعْطَى**» عائدًا على: «**كُلّ**»، والتقديرُ: والشيءُ الذي تقرَّر في الباب السابقِ لاسم الفاعل يُعْطَى ذلك الشيءُ لاسم المفعولِ بلا تَفَاضُلٍ بينهما، وهذا الوجه أحسنُ؛ لسلامته من الحذف، والأولُ أحسنُ؛ لإقامة المفعول الأولِ دون الثاني.

وإن نصبت: «**كُلًّا**» فهو المفعول الثاني، و: «**اسم مفعولٍ**» واجبُ الرفع، وهو المفعول الأول[2].

وهو كفِعْلٍ صيغ للْمفعولِ في ... معناه كالمُعْطَى كفافًا يَكْتَفِي

(خ١)

* قولُه: «**في معناه**»: وفي عمله أيضًا، وكأنه رَأَى أن ذلك يلزمُ عن قوله: «**في معناه**»، وفيه نظرٌ.

والجوابُ: أن عَمَلَه عملَ فعلِه مستفاد من قوله: «**وكُلُّما**[3] **قُرِّرَ**» البيتَ، والذي قُرِّر لاسم الفاعل أنه يعمل عملَ فعلِه بالشروط المذكورةِ، وفي هذا نَبَّهَ على الفعل الذي هو بمعناه حتى يعمل عملَه، فغَرَضُه هنا بيانُ المعنى فقط[4].

وقد يُضَافُ ذا إِلَى اسمٍ مُرتَفِعْ ... مَعْنًى كمحمودُ المقاصِدِ الوَرِعْ

(خ٢)

(١) شرح التسهيل ١/٣١٢.

(٢) الحاشية في: ٧٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٣٩.

(٣) كذا في المخطوطة، وتقدم قريبًا أن الوجه فَصْل "كل" عن "ما".

(٤) الحاشية في: ١٩/ب.

* تمثيلُه بـ: «**محمودُ المقاصدِ الوَرِعِ**» ظاهرٌ، ومثَّل ابنُه[1] بقوله: زيدٌ مضروبُ عبدُه، وقدَّره بأنَّ الإسناد حُوِّل عن العبد إلى ضمير الموصوف[2].

وعندي أنه ينبغي التوقُّفُ في هذا؛ فإن ذلك يَؤُول إلى الإخبار عن زيدٍ بأنه مضروبٌ، وذلك خلافُ الواقع، أما مَنْ حُمِدَت مقاصدُه فلا يمتنعُ أن يقال فيه: محمودُ المقاصدِ، وكذا مَنْ حَسُنَ وجهُه لا يمتنع أن يقال فيه: إنه حَسَنٌ، ووجهُ رفعِ "المقاصد": أنه وجهُ الكلام وحقيقتُه، ووجهُ نصبِه: قصدُ المبالغة بتعميم المدح، ووجهُ الخفض بعد ذلك: تخفيفُ اللفظ.

والذي دلَّ على أن الإضافة فرعُ النصب لا فرعُ الرفع أمران:

أحدهما: أنه لا يجوز إضافةُ شيءٍ إلى نفسه.

والثاني: تذكيرُ الوصف، ولو كان "المقاصد" في موضع رفعٍ، والفعلُ خاليًا من الضمير؛ لبَقِي الوصفُ على تأنيثه[3].

---

(١) شرح الألفية ٣٠٨.

(٢) فيقال: زيدٌ مضروبُ العبدِ.

(٣) الحاشية في: ٧٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٤٣.

أبنية المصادر

(خ١)

* لَمَّا فرغ من ذكر إعمال المصادر وأسماءِ الفاعلين والمفعولين أراد تكميلَ الكلامِ على ذلك بتعريف أبنيتهنَّ.

والحاصلُ: أن الفعل[١] ثلاثيٌّ أو زائدٌ عليه، فالزائدُ عليه سيأتي[٢]، والثلاثيُّ[٣] إما "فَعَلَ"، أو "فَعُل" أو "فَعِل".

فأما "فَعَلَ" ...[٤] مصدر[٥] قياسي، وهو "فَعْلٌ" إن كان[٦] متعديًا، نحو: أَكَلَ أَكْلًا، وقَتَلَ قَتْلًا، ورَدَّ رَدًّا[٧].

و"فَعُلَ" له مصدران: "فُعُولَةٌ"، و"فَعَالَةٌ"، ك: يُبُوسة[٨]، وصُهُوبة، وعُذُوبة ومُلُوحة، و...[٩]، وفَصَاحة، وصَرَاحة.

وأما ...[١٠] فإن دلَّ على إبَاءٍ فله "فِعَالٌ"[١١]، ك: الجِمَاح، والنِّفَار، أو صوتٍ

---

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) ص ٨٢٣.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) فوقها في المخطوطة: «قاصرا»، ولم أتبين المراد بها.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

...[1] داء، فله "فُعَالٌ"، كـ: صُرَاخ، ومُشَاء[2]، ...[3] تَقَلُّب، فـ"فَعَلانٌ"، كـ: غَلَيان.

...[4] أو كان قاصرًا، فإن دلَّ على سَيْرٍ أو صوتٍ فله "فَعِيلٌ"، نحو: الذَّمِيل[5]، والشَّهِيق، والنَّهِيق، أو صِنَاعةٍ أو ولايةٍ[6] فـ"فِعَالةٌ"، كـ: النِّجَارة، والنِّقَابةِ، والخِلَافة، أو التكثيرِ فـ"فِعِّيلى"، كـ: الخِلِّيفى، أو التَّكرارِ فـ"التَّفْعَالُ"، كـ: التَّجْوَال، والتَّطْواف.

وفَاتَ المصنفَ هذه الثلاثةُ[7]، وفَصَل بين الشيء ومثلِه[8].

فَعْلٌ قياسُ مصدرِ المُعَدَّى مِن ذي ثلاثة كرَدَّ ردا

(خ٢)

* [«**فَعْلٌ**»]: هذا الوزنُ، «**المُعَدَّى**» أي: الفعل المعدَّى، «**من ذي ثلاثةٍ**»: من جنس ذي الثلاثة، أي: الذي هو من ذي الثلاثة، فـ"مِنْ" لبيان الجنس، «**قِيَاسُ**»، ولا يجب أن يأتي عليه، يدلُّك: صَدَقته الحديثَ، وكَذَبه الخبرَ، وعَلِمَ المسألةَ، وحَسِبت زيدًا فاضلًا[9].

* ش ع[10]: "فَعْلٌ" قياسُ مصدرِ "فَعَلَ" المتعدِّي، صحيحًا كان أو مُعْتلًّا،

---

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. والمُشَاء: كثرة انطلاق البطن، كما في: إكمال الإعلام بتثليث الكلام ٢/٦٤٣.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) موضع النقط مقدار خمس كلمات انقطعت في المخطوطة.

(٥) هو السير اللَّيِّن. ينظر: القاموس المحيط (ذ م ل) ٢/١٣٢٥.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) هي: فِعَالة، وفِعِّيلى، وتَفْعال.

(٨) الحاشية في: ١٩/ب.

(٩) الحاشية في: ٧٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٤٥، إلى قوله: «يأتي عليه»، ولم يعزها لابن هشام.

(١٠) شرح عمدة الحافظ ٢/١٣٢-١٣٥.

كوَصَله وَصْلًا، ووَعَاه وَعْيًا، وعَطَاه عَطْوًا[1].

ع: كأنَّه مثَّل للصحيح بـ"وصله"، وليس بشيءٍ، بل هو معتلٌّ مثالٌ[2] للصحيح، والكلامُ في التصريف، والتصريفيُّ يسمِّي ذلك معتلًّا، بخلاف النحويِّ. انتهى.

و"فَعِلَ" المتعدِّي مصادرُه معلومةٌ مختلفةٌ محفوظةٌ، كحَمِدَ حَمْدًا، وعَلِمَ عِلْمًا، وعَمِلَ عَمَلًا، وشزر شررا[3]، ورَحِمَ رحمةً، ونَسِيَ نِسْيانًا، وقَبِلَ قَبُولًا، وشَمِلَ شُمُولًا، ووَلِيَ وِلايةً.

ع: هذا من باب الحِرَف، وقياسُها: "الفِعَالةُ"، ولو كان متعديًا، كـ: نَجَرَ، وخَاطَ، وسيأتي ذلك من كلامه بعدُ[4]. انتهى.

وسَمِعَ سَمَاعًا، ولَقِيَ لِقَاءً، ولُقْيَانًا، وأَمِنَه أَمَانةً، ووَمِقَه[5] مِقَةً، ورَضِيَه رِضًى[6]، وأَلِفَه أُلْفَةً، وكَرِهت الشيءَ كَرَاهةً[7]، وخِفْته خِيفَةً، وخَشِيه خَشْيةً.

وكَثُر[8] في "فَعِلَ" مضعَّفًا، كـ: مَششت مَشًّا[9]، وشَمِمت شَمًّا، ومَصِصت مَصًّا،

---

(١) العَطْو: التناول. ينظر: القاموس المحيط (ع ط و) ٢/١٧٢٠.

(٢) أي: مماثل.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح العمدة: شَرِبَ شُرْبًا.

(٤) في التعليق على قوله الآتي: «ما لم يكن مستوجبًا فِعَالا»، وكلامه في شرح عمدة الحافظ ٢/١٣٢. ويُلحظ أن كلام ابن مالك هنا على "فَعِلَ"، وما استدركه ابن هشام مما قياسه "فِعَالةٌ" في الحِرَف والولايات هو من باب "فَعَلَ".

(٥) أي: أحبَّه. ينظر: القاموس المحيط (و م ق) ٢/١٢٣١.

(٦) كذا في المخطوطة، والوجه: رِضًا، لأنه ثلاثي، وألفه عن واو؛ لأنه من الرضوان.

(٧) كذا في المخطوطة، وهو مسموع، كما في: القاموس المحيط (ك ر هـ) ٢/١٦٤٤، وفي شرح العمدة: كراهيةً.

(٨) أي: "فَعْلٌ".

(٩) كذا في المخطوطة، ولم أقف على نصٍّ بضبط عين ماضيه أو مضارعه، والمَشُّ: مصُّ أطراف العظام، كما في: القاموس المحيط (م ش ش) ١/٨٢٤، ولعل الصواب ما في شرح العمدة: مَسِست مَسًّا.

وعَضِضت عَضًّا، وسَفِفت سَفًّا[1].

وَكَثُر "فَعْلٌ" أيضًا فيما أَفْهَمَ أخذًا بالفم، كـ: زَرِدَ زَرْدًا، وسَرِطَ شرطا[2]، ولَقِمَ لَقْمًا، ونهم نهما[3]، وبَلِعَ بَلْعًا، ولَحِسَ لَحْسًا، وقَضِمَ قَضْمًا، وخَضِمَ خَضْمًا.

واطرد "فِعالة"[4] في مصدر "فَعِل"[5] المعبَّر عن فاعله بـ"فَعِيلٍ"، كـ: أثِل[6] المالُ والشرفُ أَثَالةً، إذا كَثُر[7]، وأَرُبَ الرجلُ أَرَابةً، إذا عَقَلَ[8]، وحَسِبَ[9] حَسَابةً، إذا كان حَسِيبًا[10]، وضلِعَ[11] ضَلَاعةً، إذا قَوِيَ وصَلُبَ[12]، وحصِف[13] حَصَافةً، إذا رَزُن عقلُه[14]، وحَصُنَ حَصَانةً، وبَطَانةً، أي: عَظُمَ بطن[15]، وبَدَانةً، وبَآسةً، أي: شَجَاعة[16]، وضَآلةً، ومَهَانةً، ومَقَاتةً، ومَتَانةً، وصَلَابةً، وكَثَافةً، وصَلَابةً[17][18].

---

(١) السَّفُّ: أخذ الدواء غير معجون. ينظر: مختار الصحاح (س ف ف) ٣٠١.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: سَرْطًا.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح العمدة: لَهِمَ لَهْمًا.

(٤) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في شرح العمدة: فَعَالة.

(٥) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في شرح العمدة: فَعُلَ.

(٦) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في شرح العمدة: أَثُلَ.

(٧) ينظر: الأفعال لابن القوطية ١٧٩.

(٨) ينظر: جمهرة اللغة ١٠٢٠/٢، وتهذيب اللغة ١٨٥/١٥.

(٩) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في شرح العمدة: حَسُبَ.

(١٠) ينظر: الصحاح (ح س ب) ١١٠/١، والمحكم ٢٠٥/٣.

(١١) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في شرح العمدة: ضَلُعَ.

(١٢) ينظر: الأفعال لابن القوطية ٨٩، وتهذيب اللغة ٣٠٣/١.

(١٣) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في شرح العمدة: حَصُفَ.

(١٤) ينظر: العين ١٢١/٣، وجمهرة اللغة ٥٤٠/١.

(١٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح العمدة: بطنه. ينظر: جمهرة اللغة ٣٦١/١، والصحاح (ب ط ن) ٢٠٧٩/٥.

(١٦) ينظر: العين ٣١٦/٧، والمحكم ٥٦٢/٨.

(١٧) كذا في المخطوطة مكررة، وليستا في شرح العمدة.

(١٨) الحاشية في: ٧٦.

* ع: قولُه: «فَعْلٌ» البيتَ: إنما يكثُر في "فَعِلَ" المتعدِّي إذا كان مضعَّفًا، ك: شَمِمت، أو مُفهِمًا عملًا؛ إما باللسان، ك: لَحِستُ الشيءَ، وحَمِدتُّ(١)، أو بالفم، ك: لَقِمت، وبَلِعت، وقَضِمت، وخَضِمت، والخَضْمُ: الأكلُ بجميع الفم(٢)، والقَضْمُ: الأكلُ بأطراف الأسنان(٣).

قال الأَصْمَعيُّ(٤): قَدِم أعرابيٌّ على ابن عمٍّ له بمكةَ، فقال: إن هذه بلادُ مَقْضَمٍ، وليست بلادَ مَخْضَمٍ.

وقد يَجمَعُ كونَه باللسان وكونَه مضاعفًا، ك: مَصِصت، ومَششت(٥)، وعَضِضت.

وقد تَتَخَلَّفُ الأمورُ الثلاثةُ ويأتي "فَعْلٌ"، ك: فَهِمتُ(٦).

* قال الكِسَائيُّ في "المَعَاني"(٧) بعد أن حَكَى في مضارعِ "صَدَّ" بمعنى: أعرض لُغتين: الضمَّ والكسرَ: مَنْ قال: صَدَدتُّه قال: صَدًّا، ومَنْ قال: صَدَدتُّ عنه قال: صُدُودًا.

ع: فهذا مقرِّرٌ لقوله:

«"فَعْلٌ" قِيَاسُ مصدرِ المُعَدَّى مِن ذي ثلاثةٍ»

وقولِه:

---

(١) على القول بأن الحمد هو الشكر باللسان خاصة. ينظر: الفروق للعسكري ٥٨.

(٢) ينظر: العين ٤/١٧٩، وإصلاح المنطق ١/١٥٥.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة ٢/١١٥، والصحاح (ق ض م) ٥/٢٠١٣.

(٤) رواه الأصمعي عن ابن أبي طرفة. ينظر: إصلاح المنطق ١٥٥، والصحاح (ق ض م) ٥/٢٠١٣.

(٥) كذا في المخطوطة، ولم أقف على نصٍّ بضبط عين ماضيه أو مضارعه، والمَشُّ: مصُّ أطراف العظام، كما في: القاموس المحيط (م ش ش) ١/٨٢٤، ويُبعِد أن يكون صوابه: مَسِست مَسًّا؛ أنه لا صلةَ للمَسِّ باللسان.

(٦) الحاشية في: ٧٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٤٥.

(٧) لم أقف على ما يفيد بوجوده، ولا على كلامه هذا.

«و"فَعَلَ" اللازمُ مثلُ: قَعَدَا له "فُعُولٌ" باطرادٍ»

واعلم أن الجمع بين قوله: «**"فَعْلٌ" قياسُ**» البيتَ وقولِه: «**و"فَعَلَ" اللازمُ**» البيتَ وبين ما حَكَى الثقاتُ عن أبي زَكَرِيَّا يَحْيَى بنِ زِيَادٍ الفَرَّاءِ(١) أنه قال: إذا جاءك "فَعَلَ" مِمَّا لم تَسمعْ مصدرَه فاجعله: "فَعْلًا" للحجاز، و"فُعُولًا" لنَجْدٍ؛ يحتاج إلى نظرٍ جيِّدٍ(٢).

وفَعِلَ اللازِمُ بابُه فَعَل كفَرَحِ وَكَجوًى وكشَلَل

(خ٢)

* بدأ بـ"فَعِلَ"؛ لطول الكلام على "فَعَلَ" اللازمِ(٣).

* قولُه: «**بابُه: "فَعَل"**»: كالفَرَح، والـمَرَح، والأَشَر، والبَطَر.

في "شرح العُمْدة"(٤): ويُشارك "فَعَلًا": "فُعْلةٌ"، أو يُغني عنه فيما الوصفُ منه المذكرُ "أَفْعَلُ" والمؤنثُ "فَعْلاءُ".

فـ١: نحو: كَهِبَ البعيرُ كَهَبًا، وكُهْبةً، إذا اغبرَّ(٥)، وسَفِعَ سَفَعًا، وسُفْعةً، إذا اسوَدَّ(٦)، وجَذِمَ الرجلُ جَذَمًا، وجُذْمةً، إذا انقطعت يَدُه(٧).

و٢: كَمِدَ اللونُ كُمْدةً، إذا كَدِر(٨)، وكَمِتت الدابَّةُ كُمْتةً، إذا صار لونُها بين

---

(١) ينظر: ديوان الأدب ٢/١٣٩، وشمس العلوم ١/٩٧، والشافية لابن الحاجب ٢٦.

(٢) الحاشية في: ٧٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٤٤، ٤٤٥ بتقديم وتأخير، ولم يعزها لابن هشام.

(٣) الحاشية في: ٧٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٤٥، ولم يعزها لابن هشام.

(٤) شرح عمدة الحافظ ٢/١٣٣، ١٣٤.

(٥) ينظر: الأفعال لابن القوطية ٢٢٨، وتهذيب اللغة ٦/٢١.

(٦) ينظر: تهذيب اللغة ٢/٦٦، والمحكم ١/٥٠٠.

(٧) ينظر: الأفعال لابن القوطية ٥٠، وتهذيب اللغة ١١/١٤.

(٨) ينظر: تهذيب كتاب الأفعال لابن القطاع ٣/٨١.

الشُّقْرة والدُّهْمة[1]، وسَمِرَ سُمْرةً، وأَدِمَ أُدْمةً، معروفان، وأَدِمَ البعيرُ أُدْمةً، ابيضَّ[2].

ويَتَشارك أيضًا في "فَعِلَ": "فَعَلٌ" و"فَعَالةٌ"، كـ: نَدِمَ نَدَمًا، ونَدَامةً، وسَئِمَ سَأَمًا، وسَآمةً، وسَلِمَ سَلَمًا، وسَلامةً، وسَلِسَ سَلَسًا، وسَلاسةً، وزَمِنَ زَمَنًا، وزَمَانةً[3]، وذَرِبَ ذَرَبًا، وذَرَابةً، إذا احتدَّ لسانُه[4].

وقد يُغْني "فَعَالةٌ" عن "فَعَلٍ" في المعاني اللازم[5]، كـ: زهد[6] زَهَادةً، إذا نَعِم[7]، ودَهِسَ دَهَاسةً[8]، وشَرِقَ شَرَاقةً، إذا حَسُنت حُمْرتُه[9]، وشَرِسَ شَرَاسةً، إذا ساء خُلُقُه[10]، وشَقِيَ شَقَاوةً، وسَعِدَ سَعَادةً[11].

وفَعَلَ اللازِمُ مثلُ قعدا له فُعُولٌ باطِّرَادٍ كغَدَا

(خ٢)

* قولُه: «و"**فَعَلَ" اللازمُ**»: خرج المتعدي؛ فإن له "فَعْلًا"، كما تقدَّم.

ولهذا مَنْ قال: وَقَفْتُ الدابةَ فإنه يقول: وَقْفًا، ومَنْ قال: وَقَفَتِ الدابةُ فإنه يقول:

(١) ينظر: العين ٣٤٣/٥، والمنتخب لكراع ٣٠٨/١.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة ١٥٠/١٤.

(٣) كذا في المخطوطة، والزَّمَن والزَّمَانة: العاهة، كما في: القاموس المحيط (ز م ن) ١٥٨٢/٢، وفي شرح العمدة: وزَمِتَ زَمَتًا، وزَمَاتةً، إذا وَقُرَ.

(٤) ينظر: العين ١٨٤/٨، وجمهرة اللغة ٣٠٤/١.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح العمدة: اللازمة.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب: رَهِدَ.

(٧) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولعل الصواب: نَعُمَ، أي: كان ناعمًا طريًّا ليِّنًا، كما في: الأفعال لابن القوطية ٢٥٦، والمحكم ٥٦/٥.

(٨) الدَّهَاسة: سهولة الخُلُق، كما في: القاموس المحيط (د هـ س) ٧٥١/١، ولم أقف على نصٍّ بضبط عين ماضيه أو مضارعه، وفي شرح العمدة: ورَهِشَ رَهَاشةً، إذا خفَّ ورقَّ.

(٩) ينظر: الأفعال لابن القوطية ٧٨.

(١٠) ينظر: التقفية ٤٧٤، وجمهرة اللغة ٧١٣/٢.

(١١) الحاشية في: ٧٦.

وُقُوفًا، ومِنْ ثَمَّ غُلِّط مَنْ قال في قوله[1]:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ[2]:

إن "وُقُوفًا" مصدرٌ عاملٌ في "مَطِيَّهم".

ولهذا أيضًا أُخِذَ [على][3] أبي[4] نُوَاسٍ في قوله:

وَإِذَا نَزَعْتَ عَنِ الغِوَايَةِ فَلْيَكُنْ ... لِلهِ ذَاكَ النَّزْعُ لَا لِلنَّاسِ[5]

وإنما هو: نَزَعَ نُزُوعًا، قياسًا وسماعًا، قال[6]:

لَا أَسْتَطِيعُ نُزُوعًا عَنْ مَحَبَّتِهَا

أَوْ يَصْنَعَ الوَجْدُ بِي بَعْضَ الَّذِي صَنَعَا[7][8]

* قولُه: «"**فُعُولٌ**" **باطرادٍ**»: ع: مرادُه بالاطراد هنا وفي كثيرٍ من باب جمع التكسير: كثرةُ النظائر، لا أنَّ لنا أن نَقُولَه وإن لم يُسمَعْ.

فمِنْ مجيئه: القُنُوتُ، والرُّكُوعُ، والسُّجُودُ، والجُلُوسُ، والقُعُودُ، والخُشُوعُ، والعُكُوفُ، والصُّعُودُ، والنُّزُولُ، والخُرُوجُ، والنُّزُوعُ عن الشيء، والعُدُولُ عنه.

ومن مجيئه مرجوحًا: أنهم قالوه في مصدر: كَسَدَ، وفَسَدَ، وذَهَبَ، والأكثرون: من الكَسَاد، والفَسَاد، والذَّهَاب، والذي حَكَى "الفُعُولَ" فيهنَّ: الوَاحِديُّ[9] في تفسير: /

(١) هو امرؤ القيس.

(٢) صدر بيت من الطويل، تقدَّم في باب إعمال المصدر.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٤) هو الحسن بن هانئ الحَكَمي، أبو علي، شاعر عباسي مطبوع، عالم باللغة حافظ للشعر، أخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة وخلف الأحمر، توفي سنة ١٩٥. ينظر: طبقات الشعراء لابن المعتز ١٩٣، وتاريخ مدينة السلام ٤٧٥/٨.

(٥) بيت من الكامل. ينظر: الديوان ١٨٧/٣، ٤٦٦/٥.

(٦) هو الأحوص.

(٧) بيت من البسيط. ينظر: الديوان ١٩٥، والأغاني ٤٦١/٤، وزهر الآداب ٣٥٠/١.

(٨) الحاشية في: ٧٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٤٧/١، ولم يعزها لابن هشام.

(٩) التفسير البسيط ٧٩/٤، وينظر: معاني القرآن للفراء ١٢٤/١، والنوادر لأبي مسحل ٢٢٦.

﴿لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ﴾[1].

ومن امتناعه أَلْبَتَّةَ: رَشَدَ رُشْدًا، وحَكَمَ حُكْمًا، ورَقَدَ رُقَادًا، وصَمَتَ صَمْتًا، وصُمَاتًا[2].

* قولُه: «**باطرادٍ**»: يَرِدُ: نحو: غَزَا، ودَعَا[3]، وسَعَى.

وفي "العُمْدة"[4] و"شَرْحِها"[5]: بشرط صحةِ عينِه.

ع: فخَرَج نحو: مات، وعاش، وصام، ونام.

وكان ينبغي أن يقول: أو اللام[6].

ما لم يَكن مُسْتَوجِبًا فِعالا أو فَعَلانًا فادْرِ أو فُعَالا

(خ٢)

* ش ع[7]: ك: حَرَنَ الفرسُ حِرَانًا[8]، وجَمَحَ جِمَاحًا[9]، وقَمَصَ قِمَاصًا[10].

=

والواحدي هو علي بن أحمد بن محمد النيسابوري، أبو الحسن، أحد أئمة التفسير واللغة، له: التفسير البسيط، والوسيط، والوجيز، وأسباب النزول، وغيرها، توفي سنة ٤٦٨. ينظر: معجم الأدباء ٤/١٦٥٩، وطبقات المفسرين للسيوطي ٧٨.

(١) البقرة ٢٠٥.

(٢) الحاشية في: ٧٦، ٧٧، ونقل ياسين في حاشية الألفية ١/٤٤٧ من أولها إلى قوله: «وإن لم يسمع»، ولم يعزها لابن هشام.

(٣) "غزا" و"دعا" متعديان، والكلام في اللازم.

(٤) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٢/١٣٢.

(٥) شرح عمدة الحافظ ٢/١٣٣.

(٦) الحاشية في: ٧٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٤٨، وحاشية التصريح ٣/٢٥٢.

(٧) شرح عمدة الحافظ ٢/١٣٢، ١٣٣.

(٨) أي: وقف. ينظر: القاموس المحيط (ح ر ن) ٢/١٥٦٣.

(٩) أي: غلب فارسَه، وعزَّ عليه. ينظر: القاموس المحيط (ج م ح) ١/٣٢٩.

(١٠) هو أن يرفع الفرس يديه ويطرحهما معًا. ينظر: القاموس المحيط (ق م ص) ١/٨٥٣.

وإن أَفْهَمَ الفعلُ وِلايةً أو حِرْفةً، ك: أَمَرَ إِمَارةً، وعَرَفَ على القوم عِرَافةً، ونَقَبَ عليهم نِقَابةً، ووَزَرَ وِزَارةً.

ع: وخَلَفَ خِلَافةً. انتهى.

وكَتَبَ كِتَابةً، ونَجَرَ نِجَارةً.

[1] وجَرَى الماءُ جريا[2]، وغَثَّت النفسُ غَثَيَانًا.

أو صوتًا: فعلى "فُعَالٍ" أو "فَعِيلٍ"، ك: بَغَمَت الظبيةُ بُغَامًا، وصَرَخَ الديكُ صُرَاخًا، ورَغَى[3] البعيرُ رُغَاءً، وخار الثورُ خُوَار[4]، ونَهَقَ الحمارُ نُهَاقًا، ونَهِيقًا، ونَبَحَ الكلبُ نُبَاحًا، ونَبِيحًا.

أو سَيْرًا: فـ"فَعِيلٌ"، ك: وَزَفَ وَزِيفًا[5]، ووَجَفَ وَجِيفًا[6]، وذَمَل ذَمِيلًا، ووشج[7] وَسِيجًا، ووهش وهيشا[8][9].

* استثنى أربع[10] مصادرَ: اثنان خاصَّان، وهما: "فِعَالٌ" للإباء، و"فَعَلانٌ" للتحرُّك، واثنان مشتَركان، وهما: "فُعَالٌ" للأصوات والأَدْواء، و"فَعِيلٌ" للأصوات

---

(١) لعل هاهنا سقطًا في المخطوطة، وفي شرح عمدة الحافظ: «وفيما يُفْهِم تقلُّبًا واضطرابًا على وزن "فَعَلان"، ك: جال جَوَلانًا، وطاف طَوَفانًا، وجرى الماء جَرَيانًا...»

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح العمدة: جَرَيانًا.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه: رغا؛ لأنه ثلاثي، وألفه عن واو.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: خُوَارًا.

(٥) وَزَف: أسرع. ينظر: القاموس المحيط (و ز ف) ١١٤٣/٢.

(٦) الوَجِيف: ضربٌ من سير الخيل والإبل. ينظر: القاموس المحيط (و ج ف) ١١٤٢/٢.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح العمدة: ووَسَجَ، والوَسِيج: سيرٌ للإبل. ينظر: القاموس المحيط (و س ج) ٣٢٠/١.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح العمدة: ووَهَسَ وَهِيسًا، والوَهِيس: شدَّة السير. ينظر: القاموس المحيط (و هـ س) ٧٩٣/١.

(٩) الحاشية في: ٧٧.

(١٠) كذا في المخطوطة، والوجه: أربعة.

والسَّيْر(١).

* ع: لِيُنْظَرْ في: نَشَزت المرأةُ نُشُوزًا(٢).

فأَوَّلٌ لذِي امتِناعٍ كأبى والثانِ للَّذِي اقتَضى تقَلُّبا

(خ١)

* [«**لذي امتناعٍ**»]: أَبَى إِبَاءً، وأَبَقَ إِبَاقًا(٣)، وجَمَحَ جِمَاحًا، قال(٤):

وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جِمَاحًا فُؤَادُهُ(٥)(٦)

* قولُه: «**امتناع**»: كان أَوْلَى منه: هِيَاج؛ لَيَدخلَ: نِكَاحٌ، وضِرَابٌ وسِفَادٌ(٧).

* قال الزَّمَخْشَريُّ(٨) في: ﴿رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾(٩): جمعُ: رَبْطٍ، ك: كَلْبٍ وكِلَابٍ، أو مصدرُ: رَبَطَ، ك: صاح صِيَاحًا؛ لأن مصادر الثلاثيِّ غيرِ المزيد لا تنقاسُ.

ح(١٠): ليس بصحيحٍ، بل له مصادرُ مَقِيسةٌ ذكرها النحويون.

---

(١) الحاشية في: ٧٧.

(٢) الحاشية في: ٧٧.

(٣) أي: استخفى العبد ثم ذهب. ينظر: القاموس المحيط (أ ب ق) ١١٤٩/٢.

(٤) هو دِعْبِل بن علي الخُزَاعي.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

... ولم يَسْلُ عن ليلى بمالٍ ولا أهلِ

ينظر: الديوان ٤١٤، وأمالي القالي ٢١٣/١، والتذييل والتكميل ٢٨٨/٦، والمقاصد النحوية ٩٤٣/٢.

(٦) الحاشية في: ١٩/ب.

(٧) الحاشية في: ١٩/ب.

(٨) لم أقف عليه في الكشاف، ولعله لابن عطية، فقد أورده في المحرر الوجيز ٥٤٦/٢ بنصِّه، ونسبه إليه أبو حيان في البحر المحيط ٣٤٤/٥، وردَّ عليه بما ذكره ابن هشام عنه هنا.

(٩) الأنفال ٦٠.

(١٠) البحر المحيط ٣٤٤/٥.

ع: يكون: رَبَطَ رِبَاطًا مثلَ: كَتَبَ كِتَابًا[1].

لِلدَّا فُعالٌ أَو لِصَوْتٍ وشمَل ... سيْرًا وصَوْتًا الفَعِيلُ كصَهَل

(خ١)

* قالوا في: عَذِيرَك من فلانٍ قولين:

أحدهما: أنه مصدرٌ بمعنى العُذْر، ورَدَّ ذلك بعضُهم بأن المصادر التي على[2] "فَعِيلٍ" إنما بابُها الأصواتُ، نحو: الصَّهِيل.

والثاني: أنه بمعنى العَاذِر.

وأَفْصَحَ س[3] بأنه بمعنى العُذْر في مواضعَ، ورَدَّ عليه بعضُهم بما قدَّمناه. ش[4][5].

(خ٢)

* من "الفَعِيل" للصوت: الزَّفِيرُ، والشَّهِيقُ، قاله ابنُ عَبَّاسٍ[6] في: ﴿لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾[7]: الزَّفِيرُ في الحلق، والشَّهِيقُ في الصدر.

تَنْبيهٌ: قد يأتي "فَعِيلٌ" و"فُعَالٌ" للفِعْل، كـ: نَعَبَ الغُرَاب نَعِيبًا، ونُعَابًا، ونَعَقَ الراعي نَعِيقًا، ونُعَاقًا، وأَزَّتِ القِدْرُ أَزِيزًا، وأُزَازًا[8].

وقد ينفرد "فُعَالٌ"، كـ: بَغَمَ الظَّبْيُ بُغَامًا، وضَبَحَ الثعلبُ ضُبَاحًا.

وقد ينفرد "فَعِيلٌ"، كـ: صَهَلَ الفرسُ صَهِيلًا، وصَحَدَ الصُّرَدُ صَحِيدًا[9].

---

(١) الحاشية في: ١٩/ب.

(٢) مكررة في المخطوطة.

(٣) الكتاب ٢/٢٨٢.

(٤) حواشي المفصل ١٦٢.

(٥) الحاشية في: ١٩/ب.

(٦) ينظر: زاد المسير ٢/٤٠١، والبحر المحيط ٦/٢١١.

(٧) هود ١٠٦.

(٨) نصَّ في القاموس المحيط (أ ز ز) ١/٦٩٣ على أنها بالفتح: أَزازًا.

(٩) الحاشية في: ٧٧، ونقل ياسين في حاشية الألفية ١/٤٤٩ التنبيه مختصرًا.

* قولُه: «**وشَمَل**»: الفتح في الميم هنا أفصحُ؛ لمناسبةِ: «**ك: صَهَل**»، ومثلُه: «ولا أَنْقَمُ[1]، ولو لَدَغَني الأَرْقَمُ»[2]، ومثلُهما: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾[3][4].

* قولُه: «**ك: صَهَل**»: ذكر ابنُ الضَّائع[5] في قوله[6]:

وَيَصْهلُ فِي مِثْلِ جَوْفِ الطَّوِيِّ صَهِيلًا يُبَيِّنُ لِلْمُعْرِبِ[7]

أنه يُروى: "يَصْهلُ" بفتح الهاء وكسرِها، والطَّوِيُّ: البئرُ المطويَّةُ بالحجارة[8]، شبَّه جوفَ الفَرَسِ بها؛ لسَعَته، ومفعولُ "بيّن"[9] محذوف.

وزعم أبو القَاسِم[10] أن المُعْرِب الذي له خيلٌ عِرَابٌ، وال[11]: أي: إذا سمع صوتَه مَنْ له خيلٌ عِرَابٌ عَرَف أنه عَتِيقٌ.

ورَدَّ عليه ابنُ السِّيدِ[12] بأن مَنْ له خيلٌ عِرَابٌ قد لا يعرفُ علاماتِها، فمن أين يكون الصَّهِيل مُبَيِّنًا له أنه عتيق؟ لأن المعنى: يُبيِّنُ ذلك الصَّهِيلُ للمُعْرِب أن صاحب ذلك الصَّهِيلِ مُبَيِّنًا له أنه عتيق[13]، قال: بل المراد بالمُعْرِب: العارفُ بالخيل العِرَاب،

---

(١) "نقم" من باب "ضَرَبَ" و"عَلِمَ"، كما في: القاموس المحيط (ن ق م) ١٥٣٢/٢، فاستُعمل هنا من باب "عَلِمَ" مفتوح العين في المضارع؛ لمناسبة قوله الآتي: "الأَرْقَم".

(٢) المقامات للحريري ٢٦.

(٣) البروج ١٣.

(٤) الحاشية في: ٧٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٤٩/١.

(٥) لم أقف على كلامه.

(٦) هو النابغة الجعدي.

(٧) بيت من المتقارب. ينظر: الديوان ٣٨، وشرح النقائض ٩٨٩/٣، والجيم ٢٤٧/٢، وجمهرة اللغة ٣١٩/١، والخصائص ٣٧/١، واللآلي في شرح أمالي القالي ٤١٤/١.

(٨) ينظر: العين ٤٦٦/٧، والجيم ٢٩٩/٢.

(٩) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب: يُبَيِّنُ.

(١٠) الجُمَل ٢٦٢.

(١١) كذا في المخطوطة، والصواب: قال.

(١٢) الحلل في إصلاح الخلل ٣٠٠.

(١٣) كذا في المخطوطة، ولعله انتقال نظر صوابه: أن صاحب ذلك الصهيل عتيق، وليست هذه العبارة في الحلل.

لا: مَنْ له الخيلُ العِرَابُ[1].

* قولُه: «**وشمل**» مستثنًى من حيث المعنى، وقد يكون الشيءُ مستثنًى من حيث المعنى وإن لم تدخل عليه أداةُ استثناءٍ، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾[2] بعد قوله سبحانه: ﴿ وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾[3] بعد قوله تعالى: ﴿ ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا ﴾[4][5].

فُعُولةٌ فَعَالة لِفَعُلا كَسَهُلَ الأَمْرُ وزيدٌ جَزُلا

(خ١)

* مثَّل بالفعل في مقام التمثيل بالمصدر على ما تأتَّى له، وهو من باب اللفِّ والنَّشْر الذي الأولُ فيه للأول، والثاني للثاني[6].

(خ٢)

* قال ابنُه[7] في شرح قصيدةِ أبيه في "الأَبْنِية" في قوله:

وَقِسْ "فَعَالَةً" اوْ "فُعُولَةً" لَ"فَعُلْ ـتُ" كَ: الشَّجَاعَةِ، والحمارى[8] عَلَى "سَهُلَا":

"فَعَالةٌ" مَقِيسٌ في مصدر "فَعُلَ" الذي الوصفُ فيه على "فَعِيلٍ"، نحو: شَجُعَ شَجَاعةً، فهو شَجِيعٌ، ومَلُحَ مَلَاحةً، فهو مَلِيحٌ، ونَظُفَ نَظَافةً، فهو نَظِيفٌ.

و"فُعُولةٌ" مَقِيسٌ في مصدر "فَعُلَ" الذي الوصفُ منه على "فَعْلٍ"، نحو: سَهُلَ سُهُولةً، فهو سَهْلٌ، وصَعُبَ صُعُوبةً، فهو صَعْبٌ، وحَزُنَ المكانُ حُزُونةً، فهو حَزْنٌ.

(١) الحاشية في: ٧٧.

(٢) التوبة ٩٩.

(٣) كذا في المخطوطة مكررًا، والصواب بدونه كما عند ياسين.

(٤) التوبة ٩٧.

(٥) الحاشية في: ٧٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٤٩.

(٦) الحاشية في: ١٩/ب.

(٧) شرح لامية الأفعال ٨٠، ٨١.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب: والجَارِي.

انتهى.

وهذا التفصيلُ لا إشعارَ لنظم "الألفية" بشيءٍ منه[١].

* سَرُوَ سَرَاوةً، والسَرَاوةُ: المُرُوءَةُ والشرفُ[٢].

وفي "شرح العُمْدة"[٣]: وكثُر "فُعُولةٌ" في مصدر "فَعُلَ" المعبَّر عن فاعله بـ"فَعْلٍ"، كـ: سُهُولة، وصُعُوبة، ورُطُوبة، وعُذُوبة، وجُعُودة، وفعولة[٤]، وفي المعبَّر عن فاعله بـ"فَعِيلٍ"، كـ: النَّظَافة، والمَلَاحة، والقَبَاحة، والفَصَاحة، والرَّزَانة.

وقد يُستغنى بـ"فَعَالةٍ" عن "فُعُولةٍ" في المعبَّر عن فاعله بـ"فَعْلٍ"، كـ: النَّزَارة، والنَّدَابة[٥]، والضَّنَاكة.

وقد يَشترك "فَعَالةٌ" و"فُعُولةٌ" في المعبَّر عن فاعله بـ"فَعْلٍ"، كـ: جَهُمَ الوجهُ، ووجف[٦]، ورَخُصَ، وفَسُلَ، وقَدُمَ، ونعم[٧].

وقد يُغني عن "فَعَالةٍ": "فُعْلٌ" و"فِعَلٌ" في المعبَّر عن فاعله بـ"فَعِيلٍ"، كـ: القُرْب، والبُعْد، والبُطْؤ، والقُبْح، والسُّحْق، والنُّبْل، والغِلَظ، والكِبَر، والصِّغَر، والقِصَر.

---

(١) الحاشية في: ٧٨، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٤٩، ٤٥٠ دون البيت، ولم يعزها لابن هشام.

(٢) ينظر: الصحاح (س ر و) ٦/٢٣٧٥، والمحكم ٨/٦٠٥.

(٣) شرح عمدة الحافظ ٢/١٣٥.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في شرح العمدة: وعَضُبَ اللسان عُضُوبة. ومعناه: صار حادًّا. ينظر: القاموس المحيط (ع ض ب) ١/٢٠٢.

(٥) نَدُب: صار ظريفًا نجيبًا خفيفًا في الحاجة. ينظر: القاموس المحيط (ن د ب) ١/٢٢٩.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح العمدة: ووَحُفَ. والوَحَافة: الغزارة في الشعر والنبات. ينظر: القاموس المحيط (و ح ف) ٢/١١٤٣.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح العمدة: وفَعُمَ. والفَعَامة: الامتلاء. ينظر: القاموس المحيط (ف ع م) ٢/١٥٠٨.

وقد يُغني عن "فَعَالةٍ" غيرُ "فَعْل"[1] و"فِعَلٍ"، ك: جَمُلَ جَمَالًا، وشَرُفَ شَرَفًا[2].

وما أَتى مُخالِفًا لما مَضَى فبابُه النَقْلُ كسُخْطٍ ورِضى[3]

(خ٢)

* ممَّا أتى مخالِفًا ما مضى: فَرِكَت المرأةُ زوجَها فِرْكًا، والقياسُ: فَرْكًا، وفَرِكتْه فُرُوكًا، والقياسُ: فِرْكا[4][5].

وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره كقدس التقديس

(خ٢)

* "فَعَّلَ" له مصادرُ:

أحدها: "التَّفْعِيلُ"، ك: التَّعْلِيم، والتَّكْلِيم.

والثاني: "التَّفْعِلةُ"، ك: التَّبْصِرة، والتَّكْرِمة، والتَّجْرِبة.

والثالث: "الفِعَّالُ"، نحو: ﴿وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾[6].

والرابع: "الفِعَالُ"، قال[7]:

فَصَدَقْتُهُ وَكَذَبْتُهُ وَالمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهْ[8]

---

(١) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في شرح العمدة: فُعْلٍ.

(٢) الحاشية في: ٧٨.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه: رضا، لأنه ثلاثي، وألفه عن واو.

(٤) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب: فَرْكًا؛ لأن "فَعْلًا" قياس مصدر الثلاثي المتعدي.

(٥) الحاشية في: ٧٨، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٥٠.

(٦) النبأ ٢٨.

(٧) هو الأعشى، ولم أقف عليه في ديوانه المطبوع.

(٨) بيت من مجزوء الكامل. ينظر: مجاز القرآن ٢/٢٨٣، والألفاظ ١٧٥، والكامل ٢/٧٤٧، والزاهر ٢/١٣٥، والمحكم ٦/١٨٩.

والخامس: "المُفَعَّلُ"، نحو: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾[1][2].

وزكه تزكية وأجملا إجمال من تجملا تجملا

(خ١)

* [«و"زَكِّه تَزْكِيةً"»]: قال صاحب "الصّحاح"[3]: صَلَّى صَلَاةً، ولا يقال: تَصْلِيةً.

ع: منع الجَوْهَرِيّ ذلك؛ لأنه لم يُسمع، مع أن اللفظة مِمَّا يكثر دَوْرُها على ألسنة العرب، وذلك دليل على امتناعهم منه، لا لأن القياس يقتضي أن لا يقال؛ لِمَا في الأُصل[4] من أن "فَعَّلَ" المعتلّ اللامِ يستحقُّ "التَّفْعِلة"[5].

* [«و"زَكِّه تَزْكِيةً"»]: قال الله تعالى: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً﴾[6]، فـ"تَوْصِيةً" مصدرُ: وَصَّى.

قال أبو عَلِيٍّ[7] ما معناه: إنهم رفضوا "التَّفْعِيلَ" في المعتل؛ لِمَا يلزم في "حَيَّيْت" من اجتماع ثلاث ياءاتٍ، كما رفضوا في: عطاءٍ ونحوِه إذا حقَّروه الإتمامَ؛ لئلا يلزم اجتماعُ ثلاثِ ياءاتٍ، ولا فرقَ بين البابين، إلا أن الياء الأولى في "التَّفْعِيل" مكسورةٌ، والمكسورُ في: عَطَاءٍ لو تُمِّمَ الياءُ الثانيةُ، ولا أثرَ لذلك[8].

واستعذ استعاذة ثم أقم إقامة وغالبًا ذا التا لزم

(خ١)

(١) سبأ ١٩.

(٢) الحاشية في: ٧٨، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٥١/١، ولم يعزها لابن هشام.

(٣) (ص ل و) ٢٤٠٢/٦.

(٤) يريد: الألفية.

(٥) الحاشية في: ٢٠/أ.

(٦) يس ٥٠.

(٧) الحجة ٢٢٧/٢، ٢٢٨.

(٨) الحاشية في: ٢٠/أ.

* إنما أُعِلَّ "استَعاذَ"(١) و"استَقامَ" ونحوُهما(٢)؛ لعلَّةٍ وُجِدت الآنَ، والاخر(٣) الأصل، وعكسُه في ...(٤) الأصل: تصحيحُ: عَوِرَ وحَوِلَ؛ حملًا على الأصل، وإن وُجِدت العلَّةُ كاملةً الآن(٥).

(خ٢)

* [«واستَعِذ استِعاذةً»]: هذا داخلٌ تحت قوله:

«وما يَلِي الآخِرَ مُدَّ وافتَحا»

البيتَ.

وكان ينبغي أن يؤخِّر الكلامَ على مصدر "استَفعلَ" معتلِ العينِ على الكلام على مصدر "استَفعلَ" الصحيحِ العينِ؛ لأنه السابق ذِهْنًا وصناعةً، ثم يصير إلى نحو: استِعاذةٍ وصناعة(٦)، وكذا فَعَل في "التَّسْهِيل"(٧) و"الفَيْصَل"(٨) و"سَبْك المنظوم"(٩)، وكذلك فَعَل في مصدر "أَفْعَلَ": قدَّم الكلام على الصحيح العينِ، ثم ثنَّى بالكلام على المعتلِّها، وكذا فَعَل في مصدر "فَعَّلَ": قدَّم [الكلامَ](١٠) على الصحيح اللامِ، على(١١) ثنَّى

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) كذا قرأتها في المخطوطة.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) الحاشية في: ٢٠/أ.

(٦) كذا في المخطوطة، وهي عند ياسين: استعاذة ذهنًا وصناعة.

(٧) ٢٠٦، ٢٠٧.

(٨) لم أقف على ما يفيد بوجوده، وسماه الزركشي في التذكرة النحوية ٩١/ب: "الفيصل في رَأْب ثَأْي المفصل".

(٩) ٢٠٢.

(١٠) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(١١) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: ثم.

بالكلام على المعتلِّها[1].

وما يلي الآخر مُدَ وافتحا مع كسر تلو الثان مما افتتحا

(خ١)

*كلُّ فِعْلٍ أوَّلُه همزُ الوصلِ فإن بناء المصدر منه بأن تكسر ثالثَه، وتفتحَ ما قبل آخرِه، وتُلحِقَ الفتحةَ مدةً تناسبُها، وهي الألفُ، ولم يقيِّدْها؛ للعلم بأنه لا يتأتَّى بعد الفتحة غيرُها[2].

* [«**مُدَّ وافتَحَا**»]: ع: كان الجيدُ: اكسِرِ الثالثَ، وافتحْ، ومُدَّ، ولكنه مشى إلى خَلْفٍ، فذَكَرَ المدَّ، ثم الفتحَ، ثم الكسرَ، وعبَّر عن الثالث بـ: «**تِلْوِ الثانِ**»، وهي دَوْرَةٌ وتَبْعيدٌ[3].

بهمز وصل كاصْطُفِي^{صح} وضم ما يربع في أمثال قد تلملما

(خ١)

* ينبغي أن يُقرأ: «**ك: اصْطُفِي**» كما ضبطتُّ؛ لتَتَحقَّقَ ثلاثُ التغييراتِ، وإن كان: «**ك: اصْطَفَى**» جائزًا أيضًا[4].

فِعلالٌ او فَعْلَلَة لفعللا واجعل مقيسا ثانيا لا أولا

لفاعَلَ الفِعَال والمفاعله وغير ما مر السماع عادله

(خ١)

* مسألةٌ: تقول: هَاجَيْته هِجَاءً، فهو "فِعَالٌ" من: هَجَوت، همزتُه عن واوٍ، وإذا قلت: هو الهِجَاءُ، وعَنَيت حروفَ التهجِّي جاز المدُّ والقصرُ. ابنُ بَابَشَاذَ[5][6].

---

(١) الحاشية في: ٧٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٥١، ولم يعزها لابن هشام.

(٢) الحاشية في: ٢٠/أ.

(٣) الحاشية في: ٢٠/أ.

(٤) الحاشية في: ٢٠/أ.

(٥) شرح الجمل ٥٦٥.

(٦) الحاشية في: ٢٠/أ.

وفعلة	**لمرة**	**كجلسه**	**وفعلة**	**لهيئة**	**كجلسه**

(خ١)

* قولُه: «**و"فَعْلَةٌ" لمَرَّةٍ**» البيتَ: المصادرُ أجناس تحتمل القليلَ والكثيرَ، وتحتمل جميعَ الأنواع باعتبار الهيئات والحالات، فمِنْ ثَمَّ لم تُجمع، فإذا أردتَّ الدلالة على كمِّيَّتِها، أو على خصوصيةِ نوعِها؛ فإما أن يكون الفعل ثلاثيًّا، أو زائدًا على ذلك:

إن كان ثلاثيًّا فإنك تبني المصدرَ الذي تريد الإخبار بوقوعه مرةً واحدةً على "فَعْلة"، وتُثَنِّيه إذا أردتَّ التثنيةَ، وتجمعُه إذا أردتَّ الجمعَ، فتقول: ضربت ضَرْبةً، و: ضَرْبتين، فتدلُّ على الكمية بخصوصيتها، و: ضَرَباتٍ، فتدلُّ على أن المصدر لم يقع مرةً فقط، ولا مرتين فقط، بل أكثرَ من ذلك، وإن كنت لم تثنِّ حقيقةً كميتَه؛ لأن العدد إنما يدل على مقدارٍ مبهمٍ، هذا ما لم يكن الفعل قد وُضع مصدرُه على "فَعْلة"، فإنَّ "فَعْلة" فيه لا يدل على الوَحْدة، نحو: رَحِمَ رَحْمةً، فـ"رَحْمة" كقولك: ضَرْبًا، يدل على القليل والكثير، ولا يُثنَّى ولا يجمع، فافْهَم الفرق بين "رَحْمة" و"ضَرْبة"، حيث جُمع أحدُهما وثُنِّي، بخلاف الآخر.

وإن أردتَّ الإخبارَ بوقوعه على هيئة خاصة معلومة، فإنك تبنيه على "فِعْلة"، فتقول: جَلَست جِلْسةَ القاضي، أو: جِلْسةً حَسَنةً، أو: الجِلْسة التي تعرفها، ولا يستعمل إلا على أحد هذه الأوجه، و"فِعْلة" في ذلك دالَّة على الهيئة، والتعريفُ يدل على خصوصية الهيئة، ويحتمل وقوعُ المصدر القلةَ والكثرةَ، هذا ما لم يُبْنَ مصدرُ الفعل على "فِعْلة" من أول الأمر، نحو: أَنْعَمَ نِعْمة؛ فإن "فِعْلة" لا تدل فيه على هيئةٍ، ولا يصح لك بناءُ "فِعْلة" غيرِها للهيئة، وإنما تَتوصَّل إلى الدلالة على الهيئة بالوصف، أو الإضافة، أو التعريف.

وإن كان الفعل غيرَ ثلاثي فإنك تَعْمِد إلى مصدره القياسي فتلحقُه التاءَ إذا أردتَّ الدلالةَ على الوَحْدة، فتقول: أَغْفى إغْفاءةً، و: استخرج استخراجةً، / فإن كانت التاء موجودةً فيه في الأصل لم يَدُلَّ على المرة إلا بالنعت، كقولك: استجار استجارةً واحدةً، و: استعان استعانةً واحدةً.

وإذا أردتَّ الدلالة على الهيئة فلا سبيل إلى ذلك في بِنْيَته، بل بالوصف وشِبْهِه،

فتقول: انطلق انطلاقَ الشُّجَاعِ، أو: الانطلاقَ، أو: انطلاقًا سريعًا، وشذَّ قولُهم: اختَمَرَ خِمْرةً، و: اعتَمَّ عِمَّةً[1].

(خ٢)

* «هو الطَّهُورُ، ماؤُه، والحِلُّ مَيْتَتُه»[2]: أبو[3] سُلَيْمانَ الخَطَّابيُّ[4]: عَوَامُّ الرواة يكسرون الميمَ، وإنما هي مفتوحةٌ، والمرادُ: حيوانُ البحر إذا مات فيه، وسمعت أبا[5] عُمَرَ[6] يقول: سمعت المُبَرِّدَ[7] يقول: المِيتةُ: الموتُ، وذلك لا يقال فيه حلالٌ ولا حرامٌ، وعليه الحديثُ: «مَنْ خَرَجَ عن الطاعة فمات مات مِيتةً جاهليةً»[8]، فهذا بالكسر، يريد: الحالَ التي مات عليها، يقال: مات مِيتةً حسنةً، ومات مِيتةً سيئةً، كما قالوا: فلانٌ حَسَنُ القِعْدةِ، والجِلْسةِ، والرِّكْبةِ، والمِشْيةِ، والسِيرةِ، والنِيمةِ، يراد بها الحالُ والهيئةُ.

ومثلُه: «إذا قتلتم فأحسنوا القِتْلةَ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذِّبْحةَ»[9].

---

(١) الحاشية في: ٤٤/أ، ب.

(٢) حديث نبوي أخرجه أبو داود ٨٣، والترمذي ٦٩، وابن ماجه ٣٨٦، والنسائي ٥٩، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) هو حَمْد بن محمد بن إبراهيم، البُسْتي، محدث فقيه أديب عالم باللغة، أخذ عن أبي علي الصفار وأبي عمر الزاهد، والقفَّال الشاشي، له: غريب الحديث، وإصلاح غلط المحدثين، وأعلام السنن، وغيرها، توفي سنة ٣٨٨. ينظر: معجم الأدباء ١٢٠٥/٣، وسير أعلام النبلاء ٢٣/١٧.

(٤) إصلاح غلط المحدثين ٢٠، ٢١، وغريب الحديث ٢١٩/٣، ٢٢٠.

(٥) هو محمد بن عبدالواحد بن أبي هاشم، المعروف بالمطرِّز وبغلام ثعلب، إمام حافظ للغة، أخذ عن ثعلب والمبرد، له: شرح الفصيح، وفائت الفصيح، واليواقيت، وغيرها، توفي سنة ٣٤٥. ينظر: نزهة الألباء ٢٠٨، ومعجم الأدباء ٢٥٥٦/٦، وبغية الوعاة ١٦٤/١.

(٦) لم أقف على كلامه.

(٧) لم أقف على كلامه.

(٨) حديث نبوي رواه مسلم ١٨٤٨، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٩) حديث نبوي رواه مسلم ١٩٥٥، من حديث شدَّاد بن أوس رضي الله عنه.

وقولُه عليه السلامُ لعَائِشةَ: «إنَّ حِيضَتَكِ ليست في يَدِكِ»[1]، هو بكسر الحاء، على إرادة الاسمِ أو الحالِ، أي: ليست نجاسةُ المحيضِ وأذاه في يدك، فأما الحَيْضةُ -بالفتح- فالمرَّةُ الواحدةُ[2].

في غير ذي الثلاث بالتا المره وشذ فيه هيئة كالخمره

(١) حديث نبوي رواه مسلم ٢٩٨، من حديث عائشة، و٢٩٩ من حديث أبي هريرة رضي الله عنهما.

(٢) الحاشية في: ٨١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٥٥، ولم يعزها لابن هشام.

أبنيةُ أسْماء الفاعلين والمفعولين[1] والصِّفات المشبهة بها

(خ٢)

* الصفةُ: ما دلَّ على حَدَثٍ وصاحبِه، ثم هي أربعةُ أقسامٍ:

اسمُ فاعلٍ، وهو ما دلَّ على حدوثٍ وحدثٍ وفاعلِه.

واسمُ مفعولٍ، وهو ما دلَّ على حدوثٍ وحدثٍ ومفعولِه.

وصفةٌ مشبَّهةٌ، وهو ما دلَّ على ثبوتٍ، ولم يقتضِ المشاركةَ والزيادةَ.

واسمُ تفضيلٍ، وهو ما دلَّ على ثبوتٍ، واقتضى المشاركةَ والزيادةَ[2].

* قولُه: «**أبنيةُ أسماءِ الفاعلين**»: قال ش ع[3]: المراد باسم الفاعل هنا: ما دلَّ على المُحَدَّث عنه بالفعل الذي لم يُبْنَ للمفعول، والأصلُ فيه إذا كان فعلُه ثلاثيًّا أن يكون على زِنَة "فاعِلٍ"، ولذلك أُجيز صوغُه على "فاعِلٍ" مطلقًا إذا قُصد به الاستقبالُ، قال الفَرَّاءُ[4]: العربُ تقول لمَنْ لم يَمُتْ: مائتٌ عن قليلٍ، ولا يقولون لمَنْ قد مات: هذا مائتٌ، إنما يقال في الاستقبال[5].

كفاعل صغ اسم فاعل إذا　　لم يك[6] ثلاثة يكون كغذا

(خ١)

* تقول: كَتَبَ فهو كاتبٌ، وقَعَدَ فهو قاعدٌ، وعَلِمَ فهو عالمٌ، وفَرِحَ فهو فارحٌ،

(١) فوقها في المخطوطة خطٌّ كأنَّه ضرب عليها، ولم ترد في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها، لكن ذكر زكريا الأنصاري أنها جاءت في بعض النسخ. ينظر: الألفية ١٢٦، والدرر السنية ٢/٦٦٦، وحاشية الألفية لياسين ١/٤٥٦.

(٢) الحاشية في: ٨١.

(٣) شرح عمدة الحافظ ٢/١٢٤.

(٤) معاني القرآن ٢/٧٢، ٢٣٢.

(٥) الحاشية في: ٨١.

(٦) كذا في المخطوطة، وصوابه ما في متن الألفية: «مِنْ ذِي». ينظر: الألفية ١٢٦، البيت ٤٥٧.

وحَمُضَ اللبنُ فهو حامضٌ.

قال الله سبحانه: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ كَـٰتِبُونَ﴾[1]، ﴿إِنَّا هَـٰهُنَا قَـٰعِدُونَ﴾[2]، ﴿وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا﴾[3]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَـٰلِمُ غَيْبِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[4]، ﴿أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا﴾[5]، وقال: ﴿وَرَجُلًا سَالِمًا﴾[6]، وقال الحَماسيُّ[7]:

وَمَا أَنَا مِنْ رُزْءٍ وَإِنْ جَلَّ جَازِعٌ　　　وَلَا بِسُرُورٍ بَعْدَ مَوْتِكَ فَارِحُ[8]

فيه شاهدٌ مرَّتين[9][10].

* قال ابنُ عَطِيَّةَ[11] في: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ﴾[12]: إنهم اختلفوا في "حافِّين": هل له مفردٌ أو لا؟ وليس هذا الكلامُ بجيدٍ؛ لأن كل فعلٍ متصرفٍ يجوز أن يُستعمل له اسمُ فاعلٍ، ولا خلافَ في جواز قولِك: حَفَّ يَحِفُّ فهو حافٌّ، وإنما الممتنعُ قولًا واحدًا أن يقال: حَفَّ زيدٌ بالبيت؛ لأن الشخص لا يمكنه الإحاطةُ بجميع أجزاء البيت دَفْعَةً، فهذا يمتنعُ، كما يمتنعُ: اختَصم زيدٌ، وزيدٌ مختصمٌ، وأما لو قلت: أَحَافٌّ القومُ بالبيت؟ كما تقول: أقائمٌ زيدٌ؟ أو: العذابُ حافٌّ بالقوم؛ جاز بالإجماع،

(١) الأنبياء ٩٤.

(٢) المائدة ٢٤.

(٣) مريم ٥، ٨.

(٤) فاطر ٣٨.

(٥) فصلت ٤٠.

(٦) الزمر ٢٩، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. ينظر: السبعة ٥٦٢، والإقناع ٢/٧٥٠.

(٧) هو الأَشْجَع السُّلَمي.

(٨) بيت من الطويل. ينظر: أمالي القالي ٢/١١٨، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/٨٥٨، والتذييل والتكميل ١١/٤٨، والمقاصد النحوية ٣/١٤٤٥.

(٩) في قوله: «جازع» و: «فارح».

(١٠) الحاشية في: ٢٠/أ.

(١١) المحرر الوجيز ٤/٥٤٣، ٥٤٤.

(١٢) الزمر ٧٥.

كما قال الله تعالى: ﴿عَذَابَ [يَوْمٍ][1] مُّحِيطٍ﴾[2]، فهل يقول أحدٌ بأنه لا يجوز "محيط" ونحوُه؟[3]

وهو قليل في فعلت وفعل غير معدى بل قياسه فعل

(خ٢)

* الجَوْهَريُّ[4]: نَجِسَ الشيءُ -بالكسر- يَنْجَسُ نَجَسًا، فهو نَجِسٌ، ونَجَسٌ أيضًا، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾[5]، قال الفَرَّاءُ[6]: إذا قالوه مع الرِّجْس أَتْبعوه إيَّاه، فقالوا: رِجْسٌ نِجْسٌ.

ع: إنما كتبتُ هذا؛ لأنه لم يَذكُر في "التَّسْهِيل"[7] حين ذَكَرَ ما قَلَّ من الأوصاف من "فَعِلَ": "فَعَلًا".

ع: وإني لأَخْشَى أن يكون قولُهم: فهو نَجَسٌ من باب الوصف بالمصدر، ويدلُّ عليه: الإخبارُ به عن الجمع في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾[8]، ولَمَّا رأى الجَوْهَريُّ ذلك تَوَهَّمَه وصفًا حقيقيًّا، فعَدَّه قَسِيمًا للمصدر[9].

* قال بَدْرُ الدِّينِ في "شرح قصيدة الناظم في الأَبْنِية"[10]: بناءُ اسم الفاعل من "فَعِلَ" اللازِمِ: فَعِلٌ، وأَفْعَلُ، وفَعْلانُ:

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الآية الكريمة.

(٢) هود ٨٤.

(٣) الحاشية في: ٢٠/أ.

(٤) الصحاح (ن ج س) ٣/٩٨١.

(٥) التوبة ٢٨.

(٦) معاني القرآن ١/٤٣٠.

(٧) ١٩٦.

(٨) التوبة ٢٨.

(٩) الحاشية في: ٨٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٥٨.

(١٠) ٦٧.

فـ"فَعِلٌ" للأدواء والأعراضِ: خَبِط فهو خَبِط[1]، ووَجِعَ فهو وَجِعٌ، وفَرِحَ فهو فَرِحٌ، وأَشِرَ فهو أَشِرٌ.

وقد يُوافقُه "فَعُلٌ"، نحو: نَدُس[2] فهو نَدِسٌ [ونَدُسٌ][3]، ويَقِظَ فهو يَقِظٌ ويَقُظٌ، وقد تُخفَّفُ عينُه، فيجيءُ على "فَعْلٍ"، نحو: شَئِزَ المكانُ فهو شَأْزٌ: خَشُنَ لكثرة حجارته[4].

و"أَفْعَلُ" للألوان والخَلْقِ، نحو: خَضِرَ الزرعُ فهو أَخْضَرُ، وعَوِرَ فهو أَعْوَرُ.

و"فَعْلانُ" للامتلاء وحرارةِ الباطن، نحو: شَبِعَ فهو شَبْعانُ، ورَوِيَ فهو رَيَّانُ، وعَطِشَ فهو عَطْشانُ، وظَمِئَ فهو ظَمْآنُ.

وقد يُحمَل "فَعِلَ" اللازمُ على غيره، فيجيءُ اسمُ الفاعل منه على "فاعِلٍ" و"فَعِيلٍ"، قالوا: سَخِطَ فهو ساخطٌ، ورَضِيَ فهو راضٍ، حملًا على: شَكَرَ فهو شاكرٌ، وفَنِيَ فهو فانٍ، حملًا على: ذَهَبَ فهو ذاهبٌ، وقالوا: بَخِلَ فهو بَخِيلٌ، حملًا على: لَؤُمَ فهو لَئِيمٌ، ومَرِضَ فهو مَرِيضٌ، وسَقِمَ فهو سَقِيمٌ، حملًا على: ضَعُفَ فهو ضَعِيفٌ.

وقد حَمَلوا "أفعل"[5] على غيره، فجاؤوا باسم الفاعل منه على "فَعِيلٍ"[6] و"فَيْعِلٍ" في المعتلِّ العينِ، قالوا: خَفَّ فهو خَفِيفٌ، حملوه على: ثَقُلَ فهو ثَقِيلٌ، وشَحَّ فهو شَحِيحٌ، حملوه على: لَؤُمَ، وقالوا: طَابَ فهو طَيِّبٌ، فجاؤوا بالاسم على "فَيْعِلٍ" نيابةً

---

(١) كذا في المخطوطة مضبوطًا، وصوابه ما في شرح ابن الناظم: حَبِطَ فهو حَبِطٌ، والحَبَطُ: آثار الجرح، ووجع في بطن البعير. ينظر: القاموس المحيط (ح ب ط) ٨٩٤/١.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطًا، وصوابه: نَدِسَ، كما في: القاموس المحيط (ن د س) ٧٨٨/١.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه. والنَّدِسُ والنَّدُسُ: الرجل الفَهِم، كما في: القاموس المحيط (ن د س) ٧٨٨/١. وفي مطبوعة شرح ابن الناظم: ودَنِسَ فهو دَنِسٌ ودَنُسٌ، ولعله تصحيف، فلم أقف على ذكرٍ لـ"دَنُسٍ" بالضم. ينظر مادة (د ن س) في: لسان العرب ٨٨/٦، والقاموس المحيط ٧٥٠/١، وتاج العروس ٩٢/١٦.

(٤) ينظر: الأفعال لابن القوطية ٢٤٠، وجمهرة اللغة ١٠٩٩/٢.

(٥) كذا في المخطوطة، وصوابه ما في شرح ابن الناظم: "فَعَلَ".

(٦) أي: في المضعَّف، كما في شرح ابن الناظم.

عن "فَعِيلٍ"، حملًا على: خَبُثَ فهو خَبِيثٌ، ولَانَ يَلِينُ فهو لَيِّنٌ، حملًا على: صَلُبَ فهو صَلِيبٌ.

ومِمَّا حَملوه[1] فيه "فَعَلَ" على غيره: قالوا: شَاخَ فهو شَيْخٌ[2].

* قوله: «**بَلْ قِيَاسُه**» البيتَ: يُستغنى عن مجيء اسم فاعلِ "فَعِلَ" القاصرِ على "فاعِلٍ" لمجيئه[3] على "فَعِلٍ" في الأعراض، كـ: فَرِحٍ، وخَجِلٍ، وعلى "أَفْعَلَ" في الخَلْق والألوان، كـ: أَشْنَبَ[4]، وأَسْوَدَ، وعلى "فَعْلانَ" في الامتلاء وضدِّه، كـ: شَبْعانَ، وغَرْثانَ[5]، وعلى "فَعِيلٍ" في قوَّةٍ أو ضعفٍ، كـ: قَوِيٍّ، واغنِي[6]، وسَمِينٍ، ومَرِيضٍ. من "شَرْح العُمْدة"[7][8].

وأفعلٌ فعلانُ نحو أشر ونحو صديان ونحو الأجهر

(خ ١)

* [«**و"أَفْعَلُ""فَعْلانُ"**»]: أي: و"فَعْلانُ"، فحذف العاطف؛ للضرورة، وليس يريدُ كقولنا في باب ما لا ينصرف، وفي شروط جمع المذكر السالم: "أَفْعَلُ فَعْلاءَ"؛ لأنَّا نريد هناك: "أَفْعَلَ" الذي مؤنثُه "فَعْلاءُ"، كـ: أحمر، وحمراء، بخلاف هذا هنا[9].

* [«**و"أَفْعَلُ"**»]: في الألوان والعيوب، كـ: أَحْمر، وأَعْرج[10].

---

(١) كذا في المخطوطة، وصوابه ما في شرح ابن الناظم: حملوا.

(٢) الحاشية في: ٨٢.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: بمجيئه، وفي شرح العمدة: استغني فيه عن "فاعلٍ" بـ"فَعِلٍ".

(٤) الشَّنَبُ: رِقَّةٌ وبَرْدٌ وعذوبةٌ في الأسنان. ينظر: القاموس المحيط (ش ن ب) ١/١٨٥.

(٥) أي: جوعان. ينظر: القاموس المحيط (غ ر ث) ١/٢٧٤.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل صوابه: وغَنِيٍّ، وفي شرح العمدة: وعَمِيَ فهو عَمِيٌّ.

(٧) شرح عمدة الحافظ ٢/١٢٦.

(٨) الحاشية في: ٨٢.

(٩) الحاشية في: ٢٠/ب.

(١٠) الحاشية في: ٢٠/ب.

* [«"**فَعْلانُ**"»]: في الامتلاء وضدِّه[1].

وفعل اولى وفعيل بفعل كالضخم والجميل والفعل جمل

(خ١)

* «و"**فَعِيلٌ**"» كالذي جُعِلَ وَفْقًا على "فَعُلَ"، حتى قال أبو حَاتِمٍ[2]: إنه سأل الأَصْمَعيَّ عن ذَبَلَ: هل يجوز ضمُّه؟ فقال: هو بالفتح لا غيرُ؛ لأن الاسم منه: ذَابِلٌ، ولو كان على "فَعُلَ" لقالوا فيه: فَعِيلٌ[3].

(خ٢)

* يأتي الوصفُ من "فَعُلَ" على ثمانيةٍ: "فَاعِل"، ك: عَاقِر، وفَارِه، وحَامِض.

ع: في ذِهْني: أنَّ منهم مَنْ عدَّ من ذلك: خَثُرَ اللبنُ فهو خاثرٌ، بمعنى ثَخُنَ، وهذا مردودٌ؛ لأن ابنَ[4] طَرِيفٍ حكى في "أَفْعالِه"[5]: خَثِرُ مثلَّثَ الثاء، فعلى هذا يكون "خاثرٌ" مبنيًّا على "خَثَرَ" بالفتح على القياس.

و"أَفْعَل"، ك: أَخْطَب[6]، وأَكْدَر[7]، و"فَعَال"، ك: جَبَان، و"فُعَال"، ك: شُجَاع، و"فَعْل"، ك: ضَخْم، وشَهْم، و"فَعِيل"، ك: ظَرِيف، و"فَعَل"، ك: بَطَل، وحَسَن،

---

(١) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٢) لعله في كتابه "لحن العامة"، ولم أقف عليه فيما اختاره منه ياقوت الحموي، ولا فيما جمعه د. عامر باهر الحيالي في بحثه: نصوصٌ من كتاب لحن العامة لأبي حاتم السجستاني جمع وتوثيق ودراسة، وينظر: تحفة المجد الصريح ٢٢.

(٣) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٤) هو عبدالملك القرطبي، أبو مروان، كان حسن التصرف في اللغة، أخذ عن ابن القوطية، وهذَّب كتابه في الأفعال، توفي في حدود سنة ٤٠٠. ينظر: إنباه الرواة ٢/٢٠٨، وبغية الوعاة ٢/١١١.

(٥) لم أقف على ما يفيد بوجوده. وينظر: الأفعال لابن القوطية ٢٠٤.

(٦) الخُطْبة: لونٌ كَدِرٌ مشرب حمرةً في صفرة. ينظر: القاموس المحيط (خ ط ب) ١/١٥٧.

(٧) الكَدَر في اللون: نقيض الصفاء. ينظر: القاموس المحيط (ك د ر) ١/٦٥٢.

و"فَيْعِل"، كـ: جَيِّد، وسَيِّد[1].

وأفعل فيه قليل وفعل وبسوى الفاعل قد يغنى فعل

(خ١)

* [و«"**أَفْعَلٌ**" **فيه قليلٌ و"فَعَل"**»]: خَطُبَ فهو أَخْطَبُ، وكَدُرَ فهو أَكْدَرُ، وبَطَلٌ، وحَسَنٌ[2].

* قولُه: «**قد يَغْنَى "فَعَل"**»: مِمَّا ظَهَر لي أَنْ قلتُ: لم يزلْ طيِّبًا، فلما صار شيخًا أَشْيَبَ إذا هو عفيفٌ، وهو معنى قولِه[3]:

صَبَا مَا صَبَا حَتَّى عَلَا الشَّيْبُ رَأْسَهُ فَلَمَّا عَلَاهُ قَالَ لِلْبَاطِلِ: ابْعَدِ[4]

والحاصلُ: أنه يقال: طاب فهو طيِّبٌ، وشاخ فهو شَيْخٌ، وشاب فهو أَشْيَبُ، وعَفَّ فهو عَفِيفٌ.

ع: هذا عكسُ المقولِ فيه:

مَا ذَا صَبَابَةٍ عُهِدتَّ فِي الصِّبَا
فَكَيْفَ تُيِّمْتَ وَهِمْتَ أَشْيَبَا؟[5][6]

(خ٢)

* قولُه: «**ويستوي**[7] **الفَاعِل**» البيتَ: قال في "شَرْح العُمْدة"[8]: وإن جاء فاعلُ

(١) الحاشية في: ٨٢.

(٢) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٣) هو دُرَيد بن الصِّمَّة.

(٤) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٦٩، والأصمعيات ١٠٨، والشعر والشعراء ٢/٧٣٩، وجمهرة اللغة ١/٢٩٨، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/٨٢١، وتوجيه اللمع ٢٣٥.

(٥) بيتان من مشطور الرجز، لم أقف لهما على نسبة. ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٤٠٠.

(٦) الحاشية في: ظهر الورقة الرابعة الملحقة بين ٢٢/ب و٢٣/أ.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما في متن الألفية: «وبِسِوَى». ينظر: الألفية ١٢٦، البيت ٤٦١.

(٨) شرح عمدة الحافظ ٢/١٢٥، ١٢٦.

"فَعَلَ" على غير "فاعِلٍ" فهو محمولٌ على غيره؛ لشَبَهٍ معنويٍّ، كـ: جَلَّ فهو جليلٌ، وطَابَ فهو طَيِّبٌ، وشَابَ فهو أَشْيَبُ، حُمِلت على: عَظُمَ، وجَادَ، وشَمِطَ[1][2].

وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذي الثلاث كالمواصل (خ١)

* «**وزِنَةُ المُضَارِعِ**»: أي: وذو زِنَة، بدليل المعنى[3].

* ع: ورُبَّما جاء على وزن "فَاعِل"، قالوا: أَبْقَلَ المكانُ[4] فهو باقِلٌ، وأَوْرَسَ الشجرُ فهو وارِسٌ، إذا أَوْرَقَ[5]، لم يعرف الأَصْمَعيُّ[6] غيرَه[7].

وحكى النَّحَّاسُ[8] عن المُبَرِّد[9] أنه قد قيل: أَبْقَلَ فهو مُبْقِلٌ، قال: ومَنْ قال: باقِلٌ قال: بَقَلَ؛ وإلا بَطَلَت أصولُ النحويين.

وحكى الأَصْمَعيُّ[10]: أَيْفَعَ الغلامُ فهو يافِعٌ.

قال النَّحَّاسُ[11]: ويقوِّي قولَ المُبَرِّد أن أبا عُبَيْدَةَ[12] حكى: أَوْرَقَ، ووَرَقَ، وأنَّ

---

(١) الشَّمَط: بياض الرأس يخالطه سواده. ينظر: القاموس المحيط (ش م ط) ٩٠٩/١.

(٢) الحاشية في: ٨٣.

(٣) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٤) أي: أَنْبَتَ واخضَرَّ. ينظر: القاموس المحيط (ب ق ل) ١٢٨٠/٢.

(٥) ينظر: المنتخب لكراع ٥٧٧/١، وتهذيب اللغة ١٤٢/٩.

(٦) ينظر: الغريب المصنف ٦٠٠/٢، وتهذيب اللغة ١٤٢/٩.

(٧) كذا في المخطوطة، وفي الغريب المصنف: غيرهما.

(٨) ٢٩٧ (ت. ضيف)، ٤٠٦ (ت. الجابي)، ولم أقف في مطبوعتَيْه على الحكاية عن المبرد.

(٩) لم أقف على كلامه.

(١٠) كذا في المخطوطة، ولعل صوابه ما في الغريب المصنف ٦٠٠/٢، وتهذيب اللغة ١٤٨/٣: الكسائي، ويؤيِّده أن ابن هشام نقل قريبًا أن الأصمعي لم يعرف غير أَبْقَلَ وأَوْرَسَ فهو باقِلٌ ووارِسٌ.

(١١) لم أقف على كلامه في مطبوعتَيْ كتابه المذكور ولا في غيره.

(١٢) كذا في المخطوطة، ولعل صوابه: عُبَيدٍ، وحكاية اللُّغتين في الغريب المصنف ٦٠٠/٢ من

غيره[1] حكى: يَفَعَ الغلامُ.

ع: وقد اعترض ابنُ الخَشَّابِ[2] على الحَرِيريِّ[3] في قوله: «عاهدتُ اللهَ مُذْ يَفَعْتُ»، وقال: المعروفُ: أَيْفَعْتُ، كذا حكاه أهلُ اللغة: ابنُ السِّكِّيتِ[4] ومَنْ قبلَه.

قلت: وجاء ابنُ بَرِّي[5] فردَّ على ابن الخَشَّاب بأنه قد جاء: يَفَعْتُ، وأنَّ ممَّن حكاها: ابنَ[6] القَطَّاعِ[7]، وابنَ طَرِيفٍ[8]، وابنَ[9] القُوطِيَّةِ[10]، قالوا[11]: وحكوا أيضًا: بَقَلَ، وورَسَ، وإنما اختارها الحَرِيريُّ؛ لتُوَافِقَ ما بعدها من السَّجْع[12].

(خ٢)

=

كلام أبي عبيد نفسه.

(١) ينظر: الأفعال لابن القوطية ١٦١، والمخصص ٣٥٥/٤، وتهذيب كتاب الأفعال لابن القطاع ٣٧٤/٣، وفعلت وأفعلت للجواليقي ٧٧.

(٢) الرد على الحريري في المقامات ٤٦٧.

(٣) المقامات ٢٥٨.

(٤) إصلاح المنطق ١٩٨، ٢٥٦.

(٥) الانتصار للحريري ٤٦٧.

(٦) هو علي بن جعفر بن علي السَّعْدي الصِّقِلِّي، أبو القاسم، كان إمام وقته بمصر في اللغة والأدب، له: كتاب الأسماء، وكتاب الأفعال، وحواشٍ على الصحاح، وغيرها، توفي سنة ٥١٥. ينظر: معجم الأدباء ١٦٦٩/٤، وإنباه الرواة ٢٣٦/٢، وبغية الوعاة ١٥٣/٢.

(٧) تهذيب كتاب الأفعال ٣٧٤/٣.

(٨) لم أقف على حكايته.

(٩) هو محمد بن عمر بن عبدالعزيز القرطبي، أبو بكر، إمام في اللغة والأدب، أخذ عن أبي علي القالي، له: الأفعال، وشرح رسالة أدب الكتاب، والمقصور والممدود، وغيرها، توفي سنة ٣٦٧. ينظر: معجم الأدباء ٢٥٩٢/٦، وإنباه الرواة ١٧٨/٣، وبغية الوعاة ١٩٨/١.

(١٠) الأفعال ١٦١.

(١١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: قال، أي: ابن بَرِّي، وفي الانتصار: وكذلك حكوا.

(١٢) الحاشية في: ٢٠/ب.

* وربَّما جاء منه شيءٌ على وزن "فاعِلٍ"، أو "مَفْعولٍ"(١):

فالأولُ: نحو قولهم: أَوْرَسَ الرِّمْثُ فهو وارِسٌ، وأَيْفَعَ الغلامُ فهو يافِعٌ، وأَبْقَلَ المكانُ فهو باقِلٌ، وجاء: مُبْقِلٌ، قال(٢):

أَعَاشَنِي بَعْدَكَ وَادٍ مُبْقِلُ
آكُلُ مِنْ حَوْذَانِهِ وَأَنْسِلُ(٣)

وأَوْرَقَ وارِقٌ، قال(٤):

كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ(٥)

وقد عَكَسوا ذلك، إذ قالوا: حَبَّه فهو مُحِبٌّ، ولم يقولوا: حَابٌّ، عَمَّ الرجل بمعروفه فهو مُعِمٌّ، ولَمَّ متاعَ القوم فهو مُلِمٌّ، وسُمِع في هذين أيضًا: مِفْعَلٌ، ولم يقولوا: عامٌّ، ولا: لامٌّ.

والثاني: في قولهم: أَعَقَّت فهي عَقُوقٌ، إذا حَمَلت(٦)، وأَحْصَرت الناقةُ فهي حَصُورٌ، إذا ضاق مجرى لَبَنِها(٧)، وقالوا في الفعل: فَعَلت، وأَفْعَلت، فيكون "عَقُوقٌ"

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: "فَعُول"، كما سيأتي.

(٢) هو دُؤَاد بن أبي دُؤَاد الإيادي.

(٣) بيتان من مشطور الرجز. الحَوْذان: نبتٌ، وأَنْسِلُ: أَسْمَنُ حتى يسقط عني الشعر. ينظر: الخصائص ١/٩٨، ٢/٢٢٢، والتمام ١٨٦، والمحكم ٢/٢١٣، ٣/٤٩٨، ٨/٤٩٩، واللآلي في شرح أمالي القالي ١/٥٧٣.

(٤) هو علباء بن أرقم اليشكري.

(٥) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ويومًا توافينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ ...

تعطو: تتناول لترعى. ينظر: الكتاب ٢/١٣٤، والأصمعيات ١٥٧، والأصول ١/٢٤٥، والإنصاف ١/١٦٤، وشرح التسهيل ٢/٤٣، والتذييل والتكميل ٥/١٧٠، والمقاصد النحوية ٢/٧٦٧، وخزانة الأدب ١٠/٤١١.

(٦) ينظر: إصلاح المنطق ١٧٢، والمنتخب لكراع ١/١٤٠.

(٧) ينظر: الأفعال لابن القوطية ٣٨، وتهذيب اللغة ٤/١٣٨.

و"حَصُورٌ" من باب ما استُغني فيه بما للثلاثي عمَّا لغيره، لا من باب إقامة وزنٍ مُقامَ وزنٍ مهجورٍ[1].

مع كسر متلو الأخير مطلقا وضم ميم زائد قد سبقا

(خ١)

فائدةٌ: قال ابنُ قُتَيْبَةَ[2]: قال غيرُ واحدٍ: كلُّ "أَفْعَلَ" فالاسمُ منه: "مُفْعِلٌ" بالكسر، وجاء حرفٌ نادرٌ لا يُعرف غيره بالفتح، قالوا: أَسْهَبَ الرجلُ فهو مُسْهَبٌ، بالفتح، ولا يُكسر.

قال ابنُ السِّيدِ[3]، عن أبي عَلِيٍّ البَغْدَادِيِّ[4]: إن أَسْهَبَ فهو مُسْهَبٌ بالفتح بمعنى: خَرِفَ وذهب عقلُه وتكلَّم بما لا يُعقَل، فإذا تكلَّم بالصواب فأكثرَ قيل: مُسْهِبٌ، بالكسر[5]، وحكى أبو عُمَرَ المُطَرِّزُ[6]: أَلْفَجَ فهو مُلْفَجٌ، إذا افتَقر[7]، وأَحْصَنَ فهو مُحْصَنٌ، إذا نَكَحَ[8]. انتهى.

ع: فانظر إلى مَنْع ابنِ قُتَيْبَةَ أن يقال: مُسْهِبٌ، وإلى إجازة القَالِيِّ لذلك، وهو الصواب، والمعنى الذي ذكره من التفريق مناسبٌ؛ لأن "أَفْعَلَ" مع المفتوح يكون بمعنى فِعْلِ المفعول؛ لأن الفاعل في الحقيقة هو الله تعالى، والشخصُ مفعولٌ، فبذلك صحَّ

---

(١) الحاشية في: ٨٣.

(٢) أدب الكاتب ٦١١.

(٣) الاقتضاب ٢/٣٤٠، ٣٤١.

(٤) هو القالي، ولم أقف على كلامه، وينظر: شمس العلوم ٥/٣٢٤٩، والتنبيه والإيضاح ١/٩٧، ونفح الطيب ٤/٧٧.

(٥) ينظر: المحكم ٤/٢٢٢، والمخصص ١/٢١٤، ٤/٣٥٧.

(٦) لم أقف على كلامه، وقد رواها غيره. ينظر: الألفاظ ١٦، وتهذيب اللغة ٤/١٤٤، ٦/٨٣، ١١/٥٧، ٥٨.

(٧) ينظر: المنتخب لكراع ١/٥٦٠، والمخصص ٤/٣٥٩.

(٨) ينظر: تهذيب كتاب الأفعال لابن القطاع ١/٢٢١.

الفتحُ، ومع الكسر المُكثِرُ الشخصُ، ولا يُسأل عمَّا وَرَدَ على الأصل[1].

(خ٢)

* قولُه: «**مع كَسْرٍ**»: وربَّما ضمُّوا إتباعًا لِمَا بَعْدُ من حركة الإعراب، قالوا: هو مُنْحَدُرٌ من الجبل، أو لِمَا قَبْلُ من ميم الفاعل، قالوا: أَنْتَنَ فهو مُنْتُنٌ، وربَّما فتحوا شذوذًا، قالوا: سهب[2] إذا أكثر في الكلام، وإذا ذهب عقلُه من لَدْغ الحية، فهو مُسْهَبٌ[3]، وأَلْفَجَ، إذا افتقر، فهو مُلْفَجٌ، وأَحْصَنَ فهو مُحْصَنٌ[4].

* قولُه: «**وضَمِّ مِيمٍ**»: وربَّما كسروا إتباعًا، قالوا: مِنْتِنٌ[5].

وإن فتحت منه ما كان انكسر ... صار اسم مفعول كمثل المنتظر

(خ٢)

* ويتَّحدان لفظًا في نحو: مُخْتَارٍ، ومُبْتَزٍّ، تقول: اللهُ مُخْتَارٌ محمدًا صلى الله عليه وسلم، وزيدٌ مُبْتَزٌّ ثوبَ عمرٍو، ومحمدٌ مُخْتَارُ اللهِ تعالى، وثوبُ زيدٍ مُبْتَزٌّ[6].

* قولُه: «**وإنْ فَتَحْتَ**» البيتَ: وذلك؛ لتُوَازِنَ فِعْلَ المفعولِ، فإنه لا بدَّ من فتحِ ما قبلَ آخرِه في المضارع، كما قدَّمنا في باب النِّيَابة[7]، فـ: مُكْرَمٌ يُشبه: يُكْرَمُ، ويُستَخرَجُ يُشبه: مُسْتَخْرَجٌ[8].

وفي اسم مفعول الثلاثي اطّرد ... زنة مفعول كآت من قصد

(خ١)

---

(١) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: أَسْهَبَ.

(٣) ينظر: جمهرة اللغة ١/٣٤١، والصحاح (س هـ ب) ١/١٥٠.

(٤) الحاشية في: ٨٣.

(٥) الحاشية في: ٨٣.

(٦) الحاشية في: ٨٤.

(٧) هو باب النائب عن الفاعل، وتقدم ذلك في ص ٤٩٩.

(٨) الحاشية في: ٨٤.

* قولُه: «**وفي اسمِ مفعولٍ**» البيتَ: بخطِّ شيخِنا[1] قال: وجدتُ بخطِّ الوَزِيرِ[2] المَغْرِبِيِّ[3]: رُمَّانٌ مَقْشُورٌ، ولوزن[4] مُقَشَّرٌ، ويجوز: لوزٌ مَقْشُورٌ، ولا يجوز: رُمَّانٌ مُقَشَّرٌ؛ لأن اللوز يُقَشَّر مرةً بعد أخرى، بخلاف الرُّمَّان[5].

* زعم الأَهْوَازيُّ[6] النَّحويُّ في "شرح مُوجَز الرُّمَّانيِّ"[7] أنه لا يُستعمل من "نَفَعَ" اسمُ مفعولٍ، فلا يقال: هذا مَنْفُوعٌ[8].

* ع: رُبَّما قالوا "مَفْعُولٌ" في الزائد على الثلاثة، كقولهم: أَحَمَّه الله من الحُمَّى، قال النَّحَّاسُ[9]: ولم يُسمع إلا: مَحْمُومٌ، وكذا: أَسَلَّه الله[10]، وأَهَمَّه، وقالوا: أَحْبَبته، والأكثرُ: مَحْبُوبٌ، وقالوا: مُحَبٌّ، وأَسْعَدته فهو مَسْعُودٌ، وأَبَرَّ الله حَجَّك، ولا يكادون يقولون إلا:

---

(١) لعله عبداللطيف بن المرحِّل.

(٢) هو الحسين بن علي بن الحسين المصري، أبو القاسم، عرف بالمغربي وليس بمغربيّ الدار، أديب شاعر، أثنى عليه المعرّي، له: الإيناس، ومختصر إصلاح المنطق، وغيرهما، توفي سنة ٤١٨. ينظر: معجم الأدباء ١٠٩٣/٣، وسير أعلام النبلاء ٣٩٤/١٧.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعله سهو، صوابه: لوزٌ.

(٥) الحاشية في: ظهر الورقة الرابعة الملحقة بين ٢٢/ب و٢٣/أ.

(٦) قال القفطي: «أبو الحسن الأهوازي، نحوي من الأهواز، لا أعرف شيئًا من حاله»، وذكر أنه شَرَح "الموجز" لابن السراج، وقال أبو حيان: «ورأيت في "شرح الموجز" الذي للرماني في النحو، وهو تأليف رجل يقال له: الأهوازي، وليس بأبي علي الأهوازي المقرئ»، وطبع له سنة ١٤٣٠: كتاب البَهار في اللغة. ينظر: إنباه الرواة ١١١/٤، والتذييل والتكميل ٣٦٠/١٠، والبحر المحيط ٥١١/١.

(٧) لم أقف على ما يفيد بوجوده. وعنه نقلٌ في: البحر المحيط ٥١١/١، ٦٠١/٦، والتذييل والتكميل ٣٦٠/١٠.

(٨) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٩) صناعة الكتاب ٢٩٧ (ت. ضيف)، ٤٠٧ (ت. الجابي)، وسياق المطبوعتين مختصر.

(١٠) أي: أصابه بداء السِّلّ. ينظر: القاموس المحيط (س ل ل) ١٣٤٢/٢.

مَبْرُورٌ، وأَجَنَّه الله، قال النَّحَّاسُ: ولا نعرف أنه[1] يقال إلا: مَجْنُونٌ[2].

* [«كآتٍ من "قَصَد"»]: ع: فيه تجوُّزٌ، وحقيقتُه -إذا تجوَّزنا، وجعلناه مأخوذًا من الفعل- أن يقول: «كآتٍ من "قُصِد"»؛ لأن نحو: مَضْرُوب من: ضُرِبَ، لا من: ضَرَبَ[3].

(خ٢)

* قولُه: «الثُّلاثي»: ومِنْ ثَمَّ كان لَحْنًا أن يقال: مَغْلُوقٌ، ومَطْبُوقٌ، ومَعْتُوقٌ، ومَلْصُوقٌ، وسطرٌ مَلْحُوقٌ، وفي ذلك يقول أبو[4] الأَسْوَدِ، فيما رَوَى ابنُ بَرِّي[5] وغيرُه:

وَلَا أَقُولُ لِبَابِ الدَّارِ: مَغْلُوقُ ... وَلَا أَقُولُ لحل الحلي[6]: مَطْبُوقُ
وَلَا أَقُولُ لِمَوْلَى الحَيِّ: مَعْتُوقُ ... وَلَا أَقُولُ لِدَفِّ البَابِ: مَلْصُوقُ
وَلَا أَقُولُ لِسَطْرٍ مُلْحَقٍ أَبَدًا ... بَيْنَ السُّطُورِ وَلَوْ عُذِّبْتُ: مَلْحُوقُ[7]

---

(١) غير واضحة في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٣) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٤) هو ظالم بن عمرو بن سفيان الدُّؤَلي البصري، أحد سادات التابعين، وأوَّل من تكلم في النحو، روى عن عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، توفي سنة ٦٩. ينظر: معجم الأدباء ٤/١٤٦٤، وإنباه الرواة ١/٤٨، وبغية الوعاة ٢/٢٢.

(٥) لم أقف على روايته.

(٦) كذا في المخطوطة، ولم أتبينها، وعند ياسين: لحلي الحلي.

(٧) أبيات من البسيط، لم أقف إلا على الأول منها مع تتمة له:

ولا أقول لِقِدْر القوم: قد غَلِيَتْ ... ولا أقولُ لباب الدار: مَغْلوقُ
لكنْ أقول لبابي: مُغْلَقٌ، وغَلَتْ ... قِدْري وقابلها دَنٌّ وإبريقُ

وذكر الجاحظُ أن البيت الأول ضمن قصيدةٍ في لحن العامة. والدَفُّ من كل شيء: جانبه، كما في: القاموس المحيط (د ف ف) ٢/١٠٨٠. ينظر: الديوان ٣٥٣، والبرصان والعرجان ٤٣٧، وإصلاح المنطق ١٤٢، والفصيح ٢٦٢ (ت. مذكور)، وتصحيح الفصيح ٥٣، ١٦١، والبارع ٣٩٦، والصحاح (غ ل ى) ٦/٢٤٤٨، وتاج العروس (غ ل ق) ٢٦/٢٥٩.

ع: وكأنَّ الذي وَهَّمَ مَنْ قال: مَغْلُوقٌ قولُهم: غَلْقُ الباب، يقال: أَمَرْته بغَلْق الباب، وإنما هذا مصدرٌ جارٍ على غير الصدر، وإنما القياس: إغْلاقُ الباب، وقال الحَرِيريُّ:

وَأَبْدَى التَّلَافِي قَبْلَ إغْلَاقِ بَابِهِ(١)

فهذا هو الأصلُ(٢).

* جاء: أَفْعَلته فهو مَفْعُولٌ من: أَحْبَبته، وأَحْزَنه، وأَجَنَّه الله، وأَزْكَمه، وأَكَزَّه(٣)، وأَقَرَّه(٤)، وآرَضَه، وأَمْلأَه، وأَضْأَده(٥)، وأَحَمَّه من: الحُمَّى، وأَهَمَّه من: الهَمِّ، وأَزْعَقه، أي: أَذْعَرَه(٦)، وأَرَقَّه، أي: مَلَكَه(٧)، وأَرْعَده، قال(٨):

مَعِي رُدَيْنِيُّ أَقْوَامٍ أَذُودُ بِهِ عَنْ عِرْضِهِمْ وَفَرِيصِي غَيْرُ مَرْعُودِ(٩)

ولم يقولوا في الفعل إلا: أَرْعَده، وأَرَقَّ الله زيدًا(١٠).

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فَوَاهًا لعبدٍ ساءه سوءُ فعلِهِ ...

ينظر: المقامات ١٤٦.

(٢) الحاشية في: ٨٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٦٢، ولم يعزها لابن هشام.

(٣) الكُزاز: داء من شدة البرد. ينظر: القاموس المحيط (ك ز ز) ١/٧١٩.

(٤) أي: أصابه القُرُّ، وهو البَرْد. ينظر: القاموس المحيط (ق ر ر) ١/٦٤٢.

(٥) من الأَرْض والمُلأة والضُّؤْدة، وكلها بمعنى الزكام. ينظر: الغريب المصنف ٢/٥٩٨.

(٦) ينظر: الجيم ٢/٤٨، والمخصص ٣/٣٥٧.

(٧) ينظر: الصحاح (ر ق ق) ٤/١٤٨٣.

(٨) لم أقف له على نسبة.

(٩) بيت من البسيط. الرُّدَيْني: نوع من الرماح، كما في: تاج العروس (ر د ن) ٣٥/٨٦، والفَرِيص: اللَّحْمة بين الجنب والكتف، كما في: القاموس المحيط (ف ر ص) ١/٨٤٩. ينظر: شرح التسهيل ٣/٧١، والتذييل والتكميل ١٠/٣٠١.

(١٠) الحاشية في: ٨٤.

* لَحَّنَ بعضُهم قولَهم: المَحْسُوسات، وفي "الكَشَّاف"[1]: وقُرِئ: ﴿تَحُسُّ﴾[2] من: حَسَّه، إذا شَعَرَ به، ومنه: الحَوَاسُّ، والمَحْسُوسات[3].

وناب نقلا عنه ذو فعيل نحو فتاةٍ وفتًى كحيل

(خ١)

* ع: «**ذو**»: أي: وصفٌ ذو زِنَة "فَعِيلٍ"، فحَذف الموصوفَ والمضافَ[4].

* ع: وناب أيضًا عن اسم مفعولِ الزائدِ على الثلاثة، نحو: أَعْقَدت العَسَلَ فهو عَقِيدٌ[5]، وإن جعلت ضمير: «**عنه**» لاسم المفعول مطلقًا دَخَلَت المسألةُ[6].

(خ٢)

* قال في "التَّسْهِيل"[7]: إنه كثير، ومع كثرته لا ينقاسُ.

فسُئِلتُ عن هذا، فأجبتُ بأن القياس يَستدعي شيئين: كثرةَ المقيسِ عليه، وكونَه جار[8] على القياس، وهنا وُجِد الأمرُ الأولُ دون الثاني، فإنه جارٍ في التذكير والتأنيث على لفظٍ واحدٍ، فلو جُعل هذا النوع قياسًا من حيثُ الصوغُ على "فَعِيلٍ" لكان إما أن يُؤَنث على القياس، فيُخالفَ المقيسَ عليه، أو لا يُؤَنث، فيُجعلَ بابٌ مطَّردٌ غيرَ جارٍ على القياس[9].

---

(١) ٣/٤٨.

(٢) مريم ٩٨، وهي قراءة أبي حيوة وأبي جعفر المدني وموسى بن عيسى الحمصي. ينظر: مختصر ابن خالويه ٨٩، وشواذ القراءات للكرماني ٣٠٤.

(٣) الحاشية في: ٨٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٦٢، ولم يعزها لابن هشام.

(٤) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٥) أي: أغليته حتى غلُظ. ينظر: القاموس المحيط (ع ق د) ١/٤٣٧.

(٦) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٧) ١٣٨.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: جاريًا.

(٩) الحاشية في: ٨٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٦٣، ٤٦٤.

(خ١)

* المَلِكُ[1] المؤيَّدُ[2] صاحِبُ حَمَاةَ[3]: الآلةُ التي يُعالَج به[4]، وهو -مبنيةً من ثلاثيٍّ- يجيء على "مِفْعَل"، وعلى "مِفْعَال" بكسر الميم، كـ: ...[5]، والمِكْسَحة، والمِصْفاة، أرادوا أن يفرِّقوا بالكسر بين اسم الآلة وبين المصدر والمكان، ...[6] بالكسر: ما يُقَصُّ به، وبالفتح: المصدر والمكان.

ومنه: مِنْجَل الحصاد، ومِسَلَّة، للإبرة ...[7]، ومِطْرَقة، ومِخَدَّة، ومِقْراض، ومِفْتاح، ومِصْباح.

وقيل: إن "مِفْعَلًا" مقصور من "مِفْعَال"، ...[8] بذلك أن كلَّ ما جاز فيه "مِفْعَل" جاز فيه "مِفْعَال"، نحو: مِقْرَض ومِقْراض، ومِفْتَح ومِفْتاح، و...[9] الألف للمبالغة، قال[10]:

إِذَا الفَتَى لَمْ يَرْكَبِ الأَهْوَالَا

(١) هو إسماعيل بن علي الأيوبي، عماد الدين، أبو الفِداء، كان أميرًا على دمشق للملك الناصر محمد بن قلاوون، ثم عيَّنه على حماة سنة ٧١٧، وله معرفة بالأدب والنحو والفلك والطب، له: المختصر في أخبار البشر، والكُنَّاش في النحو والصرف، وغيرهما، توفي سنة ٧٣٢. ينظر: أعيان العصر ٥٠٣/١، والوافي بالوفيات ١٠٤/٩.

(٢) الكناش ٢٩٧/١، ٢٩٨.

(٣) هي إحدى مدن الشام الكبيرة، يمر بها نهر العاصي. ينظر: معجم البلدان ٣٠٠/٢.

(٤) كذا في المخطوطة، والعبارة في الكناش: ذكر اسم الآلة، وهو ما يعالج به وينقل.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة، وهي في الكناش: العظيمة. ينظر: الصحاح (س ل ل) ١٧٣١/٥، والمحكم ٢٩١/١٠

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٠) لم أقف له على نسبة.

فَابْغِ لَهُ الـمِرْآةَ وَالـمِكْحَالَا

...[1] لَهُ وَعُدَّهُ عِيَالَا[2]

وليس كلُّ ما جاز فيه "مِفْعَال" جاز فيه "مِفْعَل".

وقد شذَّ بالضم: ...[3]، والـمُنْخُل، والـمُدُق، والـمُدْهُن، والـمُكْحُلة، والـمُحْرُضة[4]، والـمُنْصُل[5]، والـمُلاءة[6].

أيضًا وجاء ...[7]: المَنارة، والـمَنْقَل، وهو اسم للخُفِّ، ذكره الأَزْهَريُّ[8] وغيره، وفي الحديث[9]: أنه نهى النساء ...[10] الخروج إلا عجوزًا في مَنْقَلَيْها، أي: خُفَّيْها[11].

واسمُ الآلة ...[12] ثالثه ألف ...[13] أيضًا، ك: العِمَامة، والجِرَاب، والوِسَادة، وشذَّ بالفتح: بالقَبَاء[14][15].

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة، وهي في مصدري البيت: واسْعَ.

(٢) أبيات من مشطور الرجز. ينظر: المحكم ٤١/٣، والمخصص ٣٧٧/١.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) هي وعاء الأشنان. ينظر: القاموس المحيط (ح ر ض) ٨٦٦/١.

(٥) هو السيف. ينظر: القاموس المحيط (ن ص ل) ١٤٠٣/٢.

(٦) هي المِلْحَفة. ينظر: تاج العروس (م ل أ) ٤٣٨/١.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٨) تهذيب اللغة ١٢٨/٩. والأزهري هو محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور، عالم باللغة، أخذ عن المنذري ونفطويه، وأخذ عنه الهروي، له: تهذيب اللغة، وتفسير ألفاظ المزني، وغيرهما، توفي سنة ٣٧٠. ينظر: نزهة الألباء ٢٣٧، ومعجم الأدباء ٢٣٢١/٥، وبغية الوعاة ١٩/١.

(٩) أخرجه عبدالرزاق في المصنف ٥١١٧ من حديث ابن مسعود رضي الله عنه موقوفًا عليه.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١١) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد ٨٢/٥، والنهاية في غريب الحديث ٣٦٥/٤.

(١٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الكناش: القَبَاء، وهو نوع من الثياب. ينظر: القاموس المحيط (ق ب و) ١٧٣٣/٢.

(١٥) الحاشية في: ١/أ.

الصفة المشبهة باسْمِ الفاعل

(خ١)

* قال في "شرح العُمْدة"(١): يَتَناول حدُّ الصفة نحوَ: حَسَن، وشَهْم، وجَمِيل، من أمثلة الصفات التي لا تجري على حركات الفعل وسكناتِه، ونحوَ: ظامر(٢)، ومحمَرّ، ومُنْبَسِط، مما دلَّ على فاعلٍ حاضرٍ، وكان موازنًا للفعل؛ لأنه اسمُ فاعلٍ، لكن اطَّردت إضافتُه إلى الفاعل(٣).

(خ٢)

* كتبتُ على حدِّ الصفة المشبَّهة كلامًا شافيًا في رأس الورقة بعد هذه(٤)، فتَأَمَّلْه(٥).

* اعلم أن منهم مَنْ ضَبَطَ الصفةَ المشبَّهةَ بأنها الصفةُ الدالَّةُ على معنًى ثابت مباية(٦) لوزن المضارع.

ورَدَّ المؤلِّفُ(٧) الوصفَ الأولَ بأنها تُبنى من نحو: عَرَضَ، وطَرَأَ، والثانيَ بأنهم يعدُّون منها نحو: معتدل القامةِ، ومنطلق اللسانِ، ونحوَ ذلك من أسماء الفاعلين المؤديةِ من المعاني ما يؤديه "فَعِيلٌ" وغيرُه ممَّا لا يُوازن المضارعَ.

وعَدَلَ إلى ضَبْطها بأنها الصفةُ الصالحةُ للإضافة إلى الفاعل في المعنى باستحسانٍ.

قال: فخَرج بذلك: الاسمُ الفاعلُ المتعدي مطلقًا، يعني: فإنه إما أن تمتنع إضافتُه

---

(١) شرح عمدة الحافظ ٢/١٠٦.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: ضامر.

(٣) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٤) يريد بذلك ما في الحاشية التالية، ولعله لم يتأتَّ له كتابتها في أول باب الصفة المشبهة لضيق المكان، فاتَّبعه الناسخ.

(٥) الحاشية في: ٨٥.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب: مباينةً.

(٧) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٥٥، ١٠٥٦.

للفاعل، ك: زيدٌ ضاربٌ أبوه، أو تكون غيرَ مستحسَنةٍ، نحو: زيدٌ كاتبٌ أبوه.

قال: وخَرج: اسمُ الفاعل القاصرُ الذي ليس فيه معنى "فَعِيلٍ" وشبهِه من أبنية الغرائز، ك: ماشٍ، وجالس.

ودَخَل شيئان: ما ليس باسم فاعلٍ؛ لكونه غيرَ مُوازنٍ للمضارع، نحو: حَسَن، وجَمِيل، وما هو اسمُ فاعلٍ وفيه معنى "فَعِيلٍ" وشبهِه؛ فإنه يصلح أيضًا للإضافة للفاعل، ويلتحقُ بالصفات المشبَّهة، ك: مُنبَسِط الوجهِ، ومنطلق اللسانِ، فإنهما بمعنى: طَلِيق، وفَصِيح.

قال: وهذا ضابطٌ جامعٌ مانعٌ.

قلت: وقد اعتُرِض من جهاتٍ:

أحدها[1]: أنه غيرُ صادقٍ على بعض المحدود؛ وذلك لأن منه نحوَ: «تُهَرَاقُ الدِّماءَ»[2]، ونحوَ:

غِرْبَالُ الإِهَابِ[3]،

ونحوَ: محمود المقاصدِ، وليس في الأول ولا الثاني وصفٌ، ولا في الثالث فاعلٌ.

---

(١) كذا في المخطوطة، والوجه: إحداها، بالتأنيث، وكذا ما بعده.

(٢) بعض حديث أخرجه أبو داود ٢٧٤ والنسائي ٢٠٨ من حديث أم سلمة رضي الله عنها، أن امرأةً كانت تُهراق الدِّماءَ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاستفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: «لتنتظر عِدَّة الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها، فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر، فإذا خلفت ذلك فلتغتسل، ثم لتستثفر بثوب، ثم لتصل فيه».

(٣) بعض بيت من الوافر، لعُفَيرة بنت طَرَامة الكلبية، وقيل: لمنذر بن حسان، وهو بتمامه:

فلولا اللهُ والمُهْرُ المفدَّى ... لأُبْتَ وأنت غِرْبالُ الإهَابِ

المفدَّى: المقول له: جُعِلت فِدَاك، وغِرْبال: ما يُنْخَل به، والإهَاب: الجِلْد، والمعنى: مخرَّق الجلد. ينظر: الوحشيات ٨، والأغاني ٢٤/٢٠٨، والخصائص ٢/٢٢٣، وديوان المعاني ٢/٥١، والمحكم ٦/٩١، وشرح التسهيل ٣/١٠٥، والمقاصد النحوية ٣/١١١٣.

الثاني: أنه غيرُ صادقٍ على شيءٍ من[1] المحدود؛ لأن الصحيح في نحو: حَسَن الوجهِ أنها إضافةٌ من نصبٍ لا من رفعٍ.

الثالث: أنه مُؤَدٍّ إلى الدَّوْر؛ لأن العِلم باستحسان الإضافة موقوفٌ على العِلم بأنها صفةٌ مشبَّهة، فإذا وَقَف العلمُ بأنها صفة مشبَّهة على العلم باستحسان الإضافة جاء الدَّوْرُ.

والجوابُ عن الأول: أن التشبيه في الفعل ممنوعٌ، وأن الجامد مؤوَّلٌ بالوصف، فهو وصفٌ بالقوة، وأن المراد بالفاعل: المرفوعُ بإسناد الوصف إليه، وربَّما سمَّوا النائبَ عن الفاعل فاعلًا بالمجاز، وهو مشهور في كلام الزَّمَخْشَريِّ[2] والأقدمِينَ.

وعن الثاني: أنه مندَفعٌ بقوله: «**فاعِلِ مَعْنًى**»، ولولا أن الإضافة عنده من نصبٍ لم يحتجْ إلى أن يقول: «**مَعْنًى**»؛ فإنه يكون مضافًا للفاعل لفظًا أيضًا.

وعن الثالث: بمنع توقُّفِ استحسانِ الإضافة على العلم بأنها صفة مشبَّهة.

وحَدَّها ابنُه[3] بأنها الصفة المصوغةُ لغير تفضيلٍ من فعلٍ لازمٍ؛ لنسبة الحَدَث إلى موصوفها دون الحدوث.

قلت: وفيه نظرٌ؛ لاقتضائه أن نحو: زيدٌ حَسَنٌ صفةٌ مشبَّهةٌ، والنحاةُ لا يسمُّونها مشبَّهةً إلا إذا خَفَضت أو نَصَبت.

ثم قلت: وهذا واردٌ على حَدِّ الناظمِ أيضًا[4].

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فاعِلِ معنًى بها المُشْبِهَةُ اسمَ الفاعل

(خ١)

---

(١) مكررة في المخطوطة.

(٢) قال في الكشاف ١/٢٢٤ في قوله تعالى في سورة البقرة ١٨٠: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ﴾: و"الوصية" فاعل "كُتِبَ".

(٣) شرح الألفية ٣١٧.

(٤) الحاشية في: ٨٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٦٤-٤٦٦ بزيادة، ونقل بعضها في حاشية التصريح ٣/٢٧٤ مفرقةً في موضعين فيهما.

* [«**صِفةٌ**»]: أعمُّ من صفتَيْ الفاعلِ والمفعولِ؛ أنَّها تنقسم إلى ما يوازِنُ الفعلَ: طاهر على وزن: يَطْهُر، وإلى غير موازِنِه، كـ: جَمِيل، ليس على وزن: يَجْمُل، واسمُ الفاعلِ لا يكونُ إلا مُوازِنًا، وهذه أشار إليها بالتمثيل(1).

* [«**جَرُّ فاعِلٍ معنًى بها**»]: جعل الزَّمَخْشَرِيُّ في "المفصَّل"(2) الصفةَ المشبَّهة مضافةً إلى فاعلها.

وكَتَبَ عليه الشَّلَوْبِينُ(3): ليست هذه الصفاتُ مضافةً إلى فاعلها عند النحويين؛ لأن الفاعل ضميرٌ يتضمَّنُه كلُّ صفةٍ، وإنما هي مضافةٌ إلى المنصوب على التشبيه(4).

* [«**المُشْبِهةُ اسمَ الفاعِلِ**»]: لأنها صيغةٌ لغير معنى الحدوث، فلا تكون للماضي المنقطعِ، ولا للمستقبل الذي لم يقع. بَدْرُ الدينِ(5)(6).

* [«**اسمَ الفاعِلِ**»]: يريد: المتعديَ إلى واحدٍ؛ لأنها لم تُشبَّهْ بالقاصر، ولا بالمتعدي لاثنين أو ثلاثةٍ(7).

(خ٢)

* قد فُهِمَ من قوله: «**استُحْسِنَ**» أمران:

أحدهما: إن امتَنعَ أو قَبُحَ فليست مشبَّهةً، فالأول: نحو: ضارب الأب؛ للإلباس، والثاني: نحو: قائم الأب.

---

(١) الحاشية في: ٢٠/ب، وقد قَسَمها ابن هشام قسمين، وربط بينهما بعلامة «٢» في آخر الأولى وأوَّل الثانية.

(٢) ٢٧٤.

(٣) لم أقف على كلامه في حواشي المفصل، ومحققه قد اعتمد نسختين، ليس فيهما باب الصفة المشبَّهة، والظاهر أن ابن هشام كانت لديه نسخة من حواشي المفصل بخط الشلوبين، كما تقدم في حواشي باب "ما" و"لا" و"لات" و"إنْ" المشبهات بـ"ليس" ص ٣٩٤.

(٤) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٥) شرح الألفية ٣١٧.

(٦) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٧) الحاشية في: ٢٠/ب.

هذا مقتضى كلامِ ابنِه[1]، وأما كلامُ الشيخِ[2] نفسِه فإن للأول مثالين: أحدهما ما ذُكر، وعلَّتُه: الإلباسُ، وقولُك: قائم الأب؛ لأنه لا يؤدي معنى "فَعِيلٍ"، بخلاف نحو: مُنْبَسِط اللسان، وقولُ ابنِه أَوْفَقُ للقياس ولكلام الشيخِ في النظم.

الثاني: أنها تسمَّى مشبَّهةً ولو لم تَجُرَّ، وذلك من[3] أن تَنْصِبَ أو تَرفعَ.

وفي ذلك في الرفع نظرٌ، والصوابُ خلافُه؛ لأن رفع الفاعل مستندُه الاشتقاقُ من المصدر[4].

* وقولُه أوَّلًا: «**جَرُّ فاعِلِ**»: صوابُه: جَرُّ مرفوعٍ[5].

* [«**المُشْبِهةُ اسمَ الفاعِلِ**»]: في "التَّسْهِيل"[6]: وإن قُصد ثبوتُ معنى اسم الفاعل عُومِلَ معاملةَ الصفة المشبَّهة ولو كان من متعدٍّ إن أُمن اللبسُ، وفاقًا للفَارِسيِّ[7]، والأصحُّ أن يُجعل اسمُ مفعولِ المتعدي إلى واحدٍ من هذا الباب مطلقًا، وقد يُفعل ذلك بجامدٍ؛ لتأوُّله بالمشتقِّ. انتهى بنصِّه.

ع: فهذه ثلاثُ مسائلَ: أولاها: عَكْسُ المسألة التي كتبتُ عليها في وسط هذه الصفحة[8]، ومثالُها: قولُ ابنِ[9] رَوَاحَةَ[10]:

(١) شرح الألفية ٣١٧، ٣١٨.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٥٥، ١٠٥٦.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب بحذفها.

(٤) الحاشية في: ٨٥.

(٥) الحاشية في: ٨٥.

(٦) ١٤١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٣/١٠٤، والتذييل والتكميل ١١/٤٩، وارتشاف الضرب ٥/٢٣٥٩.

(٨) وهي أنَّ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي مطلقًا إذا قُصد به التجدُّد والحدوث جاز بناؤه على "فاعِل"، وكلامه عليها في الحاشيتين التاليتين.

(٩) هو عبدالله بن رَوَاحة الخَزْرجي الأنصاري، شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم، شهد بدرًا وما بعدها، وكان جليل القدر في الجاهلية والإسلام، استشهد بمؤتة سنة ٨. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/٢٢٣، والإصابة ٤/٧٢.

(١٠) لم أقف عليه في ديوانه.

تَبَارَكْتَ إِنِّي مِنْ عِدَاتِكَ خَائِفٌ وَإِنِّي إِلَيْكَ تَائِبُ النَّفْسِ بَاخِعُ[1]

وقولُ طَائيٍّ[2]:

وَمَنْ يَكُ مُنْحَلَّ العَزَائِمِ تَابِعًا هَوَاهُ فَإِنَّ الرُّشْدَ مِنْهُ بَعِيدُ[3]

ومن مجيئه في المصُوغ من متعدٍّ: قولُه[4]:

مَا الرَّاحِمُ القَلْبِ ظَلَّامًا وَإِنْ ظُلِمَا وإلا لكريم[5] بِمَنَّاعٍ وَإِنْ حُرِمَا[6][7]

* [«**المُشْبِهةُ اسمَ الفاعِلِ**»]: قال بَدْرُ الدينِ في "شرح قصيدة أبيه في الأَبْنية"[8]: إذا قُصد باسم فاعلِ الفعلِ الثلاثي مطلقًا الحدوثُ والتجدُّدُ جاز بناؤه على "فاعِلٍ"، فيقال: زيدٌ شَاجِعٌ أمسِ، وجَابِنٌ اليومَ، وجَاذِلٌ غدًا، قال[9]:

وَلَا بِسُرُورٍ بَعْدَ مَوْتِكَ فَارِحُ[10]

وقال[11]:

---

(١) بيت من الطويل. باخِع: خاضع، كما في: القاموس المحيط (ب خ ع) ٢/٩٤٤. ينظر: شرح التسهيل ٣/٩١، ١٠٤، والتذييل والتكميل ١١/٧، ٥٠.

(٢) لم أقف على تسميته.

(٣) بيت من الطويل. ينظر: شرح التسهيل ٣/١٠٤، والتذييل والتكميل ١١/٧، ٥٠.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: ولا الكَرِيمُ.

(٦) بيت من البسيط. ينظر: شرح التسهيل ٣/١٠٤، والتذييل والتكميل ١١/٥٠، والمقاصد النحوية ٣/١٤٦٣.

(٧) الحاشية في: ٨٥.

(٨) شرح لامية الأفعال ٦٩، ٧٠، وليس البيت الثاني في المطبوعة.

(٩) هو الأَشْجع السُّلَمي.

(١٠) عجز بيت من الطويل، تقدَّم في باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها.

(١١) هو السَّمْهَري العُكْلي.

بِمَنْزِلَةٍ أَمَّا اللَّئِيمُ فَسَامِنٌ بِهَا وَكِرَامُ النَّاسِ بَادٍ شحونها[1][2]

وقال آخرُ[3]:

حَسِبْتَ[4] التُّقَى وَالمَجْدَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحًا إِذَا مَا المَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلَا[5]

انتهى كلامُه.

ع: ومِنْ ذلك:

أَرَى النَّاسَ مِثْلَ السَّفْرِ وَالمَوْتُ مَنْهَلٌ بِهِ كُلَّ يَوْمٍ وَارِدٌ بَعْدَ وَارِدِ[6]

إِلَى [حَيْثُ][7] يُشْقِي اللهُ مَنْ كَانَ شَاقِيًا وَيُسْعِدُ مَنْ فِي عِلْمِهِ هُوَ سَاعِدُ[8]

وقولُه[9]:

فَقُلْتُ لَهُمْ: شَاءٌ رَغِيبٌ وَجَامِلٌ فَكُلُّكُمُ مِنْ ذَلِكَ المَالِ شَابِعُ[10]

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: شُحُوبُها.

(٢) بيت من الطويل. الشُّحُوب: تغيُّر اللون من الهُزال وغيره، كما في: القاموس المحيط (ش ح ب) ١/١٨١، وسامِن: سمين. ينظر: الوحشيات ٢٢٢، والتمام ١٨١، والتذييل والتكميل ٤٩/١١.

(٣) هو لَبِيد بن ربيعة رضي الله عنه.

(٤) كذا في المخطوطة مضبوطًا، وفي مصادر البيت بالضم: حَسِبْتُ.

(٥) بيت من الطويل. حسبت: تيقَّنت، وثاقِلا: ميِّتا. ينظر: الديوان ٢٤٦، والمقصور والممدود للقالي ٢٢٤، وتهذيب اللغة ٨٠/٩، وشرح التسهيل ٨١/٢، والتذييل والتكميل ٣٦/٦، ٤٩/١١، وتخليص الشواهد ٤٣٥، والمقاصد النحوية ٧٣٨/٢.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في مصدري البيت: ثُمَّ وَارِدُ، وبه يسلم البيت من الإقواء، وهو اختلاف حركة الرويّ في القصيدة بالضم والكسر، كما في: الوافي في العروض والقوافي ٢١٥.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٨) بيتان من الطويل، للحكم بن صخر. السَّفْر: ذوو سَفَر، كما في: القاموس المحيط (س ف ر) ٥٧٤/١. ينظر: شرح التسهيل ١٠٣/٣، والتذييل والتكميل ٤٨/١١.

(٩) هو قيس بن العَيْزارة.

(١٠) بيت من الطويل. رَغِيب: كثير، وجامِل: جِمَال. ينظر: ديوان الهذليين ٧٧/٣، وشرح أشعار الهذليين ٥٩٠/٢، والتمام ١٤، وشرح التسهيل ١٠٣/٣، والتذييل والتكميل ٤٩/١١.

وقولُه:

لَقَدْ أَلَّفَ الحَدَّادُ بَيْنَ عِصَابَةٍ تَسَاءَلُ فِي الأَسْجَانِ: مَاذَا ذُنُوبُهَا؟

الحدَّادُ: السَّجَّانُ[(١)]، والأَسْجانُ: جمعُ سِجْنٍ، ك: حِمْلٍ وأَحْمالٍ، وبعده:

بِمَنْزِلَةٍ أَمَّا اللَّئِيمُ فَسَامِنٌ بِهَا وَكِرَامُ النَّاسِ بَادٍ شُحُوبُهَا

هذا البيتُ للسمهر[(٢)] العُكْليِّ أحدِ اللصوصِ، أُحِدَّ وحُبِسَ، فقال:

إِذَا حَرَسِيٌّ قَعْقَعَ البَابَ أُرْعِدَتْ فَرَائِصُ أَقْوَامٍ وَطَارَتْ قُلُوبُهَا

بِمَنْزِلَةٍ

البيتَ،

فَإِنْ تَكُ عُكْلٌ سَرَّهَا مَا أَصَابَنِي فَقَدْ كُنْتُ مَصْبُوبًا عَلَى مَا يُرِيبُهَا[(٣)]

وقُرِئ: ﴿إِنَّكَ مَايِتٌ وَإِنَّهُم مَّايِتُونَ﴾[(٤)]، وأما قراءة الجمهور[(٥)] فمعناها: إنَّك وإيَّاهم -وإن كنتم أحياءً- فأنتم في عِدَاد الموتى، وقولُه[(٦)]:

وَلَا يَمْلِكُ الإِنْسَانُ شَيْئًا لِنَفْسِهِ وَلَا لِأَخِيهِ مِنْ حَدِيثٍ وَقَادِمٍ[(٧)]

---

(١) ينظر: جمهرة اللغة ١/٩٥، والصحاح (ح د د) ٢/٤٦٢.

(٢) كذا في المخطوطة، وبيَّض الناسخ بعدها مقدار كلمة، والصواب: للسَّمْهَري. وهو ابن بشر بن أُقَيش بن مالك بن الحارث، أبو الديل، من الشعراء اللصوص في زمن الدولة الأموية. ينظر: الأغاني ٢١/١٥٣.

(٣) أبيات من الطويل، تقدَّم الثاني منها قريبًا. حَرَسيّ: واحد الحُرَّاس، كما في: القاموس المحيط (ح ر س) ١/٧٣٩. ينظر: أشعار اللصوص وأخبارهم ٤٨، والوحشيات ٢٢٢، وحماسة الخالديين ٢/١٣٢، والزاهر ١/٢٨٩، والأغاني ٢١/١٥٧، والتمام ١٨١، وربيع الأبرار ٣/٣٨٤، والتذييل والتكميل ١١/٤٩.

(٤) الزمر ٣٠، وهي قراءة ابن الزبير وابن محيصن والحسن وعيسى بن عمر وابن أبي إسحاق. ينظر: مختصر ابن خالويه ١٣١، وشواذ القراءات للكرماني ٤١٤، وإتحاف فضلاء البشر ٤٨١.

(٥) وهي: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾.

(٦) لم أقف له على نسبة.

(٧) بيت من الطويل. ينظر: شرح عمدة الحافظ ٢/١٢٤.

ع: كذا قال بعضُ الناس[1].

وقال الناظمُ في "شرح العُمْدة"[2]: الأصلُ في اسم الفاعل من الثلاثي أن يكون على صيغة "فاعِلٍ"، ولذلك اختير صوغُه على "فاعِلٍ" مطلقًا إذا قُصد به الاستقبالُ، قال الفَرَّاءُ[3]: العربُ تقول لـمَنْ لم يَمُتْ: مائتٌ عن قليلٍ، ولا يقولون لـمَنْ قد مات: هذا مائتٌ، إنما يقال في الاستقبال، وكذلك يقال: فلانٌ سَيِّدُ قومِه، فإذا أخبرت بأنه سيسودُهم قلت: هو سائدٌ قومَه عن قليلٍ، وكذلك: الشَّرِيف، والطَّمِع، إذا قُصد بها الاستقبال صيغت على "فاعِلٍ".

قلت[4]: وقد يُعَبَّرُ عن معنى "فَعِيلٍ" وغيرِه بـ"فاعِلٍ" مع إرادة غير الاستقبال، كقوله[5]:

وَلَا يَمْلِكُ الإِنْسَانُ شَيْئًا لِنَفْسِهِ وَلَا لِأَخِيهِ مِنْ حَدِيثٍ وَقَادِمِ[6]

وقولِه[7]:

بِمَنْزِلَةٍ أَمَّا اللَّئِيمُ فَسَامِنٌ

البيتَ[8]، وقولِه[9]:

فَكُلُّكُمُ مِنْ ذَلِكَ المَالِ شَابِعُ[10]

---

(١) لعله يريد: أبا حيان في التذييل والتكميل ١١/٤٨، ٤٩.

(٢) شرح عمدة الحافظ ٢/١٢٤.

(٣) معاني القرآن ٢/٧٢، ٢٣٢.

(٤) القائل ابن مالك.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) بيت من الطويل، تقدَّم قريبًا.

(٧) هو السَّمْهَري العُكْلي.

(٨) بيت من الطويل، تقدَّم قريبًا.

(٩) هو قيس بن العَيْزارة.

(١٠) عجز بيت من الطويل، تقدَّم بتمامه قريبًا.

وقوله[1]:

وَذِي شَفَقٍ [مَا][2] يَأْتَلِينِي نَصِيحَةً   عَصَيْتُ وَقَلْبِي لِلَّذِي قَالَ فَاهِمُ[3]

انتهى[4].

وصوغُها من لازم لحاضر   كطاهر القلب جميل الظاهر

(خ١)

* [«**مِنْ لازِمٍ**»]: أي: من أصل فِعْلٍ لازِمٍ، فحَذف مضافين؛ اعتمادًا على أنه قد عُلم ممَّا مضى أن الاشتقاق إنما هو من المصدر.

فإن قلت: هلَّا قَدَّرتَ: من مصدرٍ لازِمٍ، وهو أقلُّ حذفًا؟

قلت: لأن الذي يوصف في العرف باللزوم وعدمِه الفعلُ؛ وليُوافِقَ قولَه في "العُمْدة"[5]: من أصل فعلٍ لازِمٍ، يريد بالأصل: المصدرَ.

وما لم يُصَغْ من ذلك فليس بصفةٍ مشبَّهةٍ، نحو: نِحْرِير[6]، في صفة الرجال، وخَوْد[7]، وهِرْكَوْلة[8]، في صفات النساء، خلافًا لِمَنْ جعل ذلك من الصفات المشبَّهة؛ لأنه خارجٌ عن الحدِّ المذكورِ.

ع: فما صِيغَ من فعلٍ متعدٍّ، أو لم يُصَغْ من فعلٍ؛ خارجان عن كلامه، وفيهما

(١) لم أقف له على نسبة.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصدر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٣) بيت من الطويل. يَأْتَلِيني: يتركني ويُبطئ، كما في: القاموس المحيط (أ ل و) ٢/١٦٥٥. ينظر: شرح عمدة الحافظ ٢/١٢٥.

(٤) الحاشية في: ٨٥.

(٥) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٢/١٠٥.

(٦) هو الحاذق الماهر. ينظر: القاموس المحيط (ن ح ر) ١/٦٦٦.

(٧) هي الحَسَنة الخَلْق الشابَّة. ينظر: القاموس المحيط (خ و د) ١/٤١١.

(٨) هي الحَسَنة الجسم والخَلْق والمِشْية. ينظر: القاموس المحيط (هـ ر ك ل) ٢/١٤١٣.

خلافٌ[(١)].

* قولُه في الوجه الآخَر من الورقة[(٢)]: «**الصفةُ المشبَّهةُ**»: إن قيل: لِمَ حَمَلوا الفعلَ القاصرَ أيضًا على المتعدي؟

قلت: أجاب المصنفُ في "شرح التَّسْهِيل"[(٣)] بأن الصفة اللازمة ساوَتِ المتعدية في عمل الجر بالإضافة بعد رفعها ضميرًا، والجرُّ أخو النصب، وشريكُه في الفَضْلية، فجاز أن تساويَها في استبدال الجرِّ بالنصب.

والثاني[(٤)]: أنهم لو فعلوا ذلك في الأفعال كما فعلوه في الصفات لم يُعرف القاصرُ من المتعدي، فلما خَصُّوا ذلك بالصفات ظَهَر الفرقُ، على أنه قد جاء في الفعل شاذًّا: في الحديث[(٥)]: «أنَّ امرأةً كانت تُهَرَاقُ الدماءَ»، أي: تُهْرَاقُ دماؤها، فأَسند الفعلَ إلى ضمير المرأة مبالغةً، ثم نَصب الدماءَ، وعليه حَمَل قومٌ: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[(٦)]، وقولَهم: غُبِنَ رأيَه، وأُلِمَ رأسَه، ووُجِعَ بطنَه.

ع: حقيقةُ إجراءِ القاصر مُجرى المتعدي: أن يكون الفعلُ أو الصفةُ مسندَيْن إلى شيءٍ له تعلُّقٌ بشيءٍ إسنادًا حقيقيًّا، فيُنقل الإسناد إلى الشيء الذي التعلُّقُ به، مجازًا ومبالغةً، ويَخرج الفاعلُ مفعولًا، فمِنْ ثَمَّ لم يتأتَّ للصفة المشبَّهة أن تعمل إلا في السببيِّ، وإلا لم يمكن أن تُسنَد إلى الفاعل المجازي بعد الحقيقي لو قلت أوَّلًا: زيدٌ حَسَنٌ، وأردتَّ مفعولًا لم تَقْدِرْ عليه، بخلاف ما إذا قلت: وجهًا، أو: أبًا، فحوَّلتَه من: زيدٌ حَسَنٌ وجهُه، أو: أبوه، ومثلُ: ﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[(٧)].

---

(١) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٢) قال هذا؛ لأنه كتب هذه الحاشية في ٢٠/أ، والموضع المعلَّق عليه في ٢٠/ب.

(٣) ٢/٣٨٧.

(٤) من جوابَيْ ابن مالك.

(٥) تقدَّم قريبًا.

(٦) البقرة ١٣٠.

(٧) القصص ٥٨.

وذَكر المصنِّفُ[1] أنه يجوز[2] في: تُهْرَاق أن يكون الأصلُ: تُهرِيق، فقَلَبَ الكسرةَ فتحةً، كما قالوا في: نَاصِية: نَاصَاةٌ[3]، وقال[4]:

وَنَصْ   طَادُ نُفُوسًا بُنَتْ عَلَى الكَرَمِ[5][6]

* [«لِحَاضِرِ»]: ع: المراد بالحاضر: الماضي الذي لم ينقطع، لا الذي حَدَث[7].

* قولُه: «**لِحَاضِرِ**»: سائرُ الصفات خاصةٌ بالحاضر، إلا أسماءَ الفاعلين والمفعولين خاصةً، بخلاف: حَسَن، وأَفْضَل، ومِثْل، وشِبْه[8].

(خ٢)

* قولُه: «**مِنْ لازِمٍ**»: يَرِدُ عليه: نحو: محمود المقاصدِ[9].

* قولُه: «**لِحَاضِرِ**»: أي: لماضٍ دائمٍ موجودٍ في الحال[10].

وعملُ اسمِ فاعلِ المُعَدَّى   لها على الحدّ الذي قد حُدَّا

(خ١)

(١) شرح التسهيل ٢/٣٨٨.

(٢) كأنها في المخطوطة: ايجور.

(٣) هي لغةٌ لطيِّئ، حكاها الفراء في لغات القرآن ١٥٨.

(٤) هو بعض بني بَوْلان من طيِّئ.

(٥) بعض بيت من المنسرح، وهو بتمامه:

نستوقد النَّبْلَ بالحضيض ونَصْ   طاد نفوسًا بُنَتْ على الكرمِ

ينظر: الصحاح (ب ق ي) ٦/٢٢٨٤، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/١٦٥، وشرح التسهيل ٢/٣٨٨، ٣/١٤٣، والتذييل والتكميل ٩/٢٥٧، ١١/١٧٠.

(٦) الحاشية في: ٢٠/أ.

(٧) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٨) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٩) الحاشية في: ٨٥.

(١٠) الحاشية في: ٨٥.

* اعلم أن الصفة المشبَّهة توافق اسمَ الفاعل ...[1] في نصب المفعول بشرط الاعتماد، وتخالفُه في مسائلَ، ذَكَر المصنِّفُ منها خمسة[2][3].

* وممَّا تنقُصُ -أو تخالفُ- هذه الصفةُ أيضًا فيه عن اسم الفاعل: أنه تَتَعاقب الحركاتُ الثلاث على معمولها الواحد في مسألةٍ واحدةٍ[4].

ع: وممَّا تنقُص الصفةُ عن اسم الفاعل: أن معمول الصفة لا يُنعت، ومعمولَ اسم الفاعل يُنعت، نصَّ عليه ابنُ جِنِّي في "الخَاطِرِيَّات"[5]، وتَبِعَه ابنُ عُصْفُورٍ[6].

وعلّل ذلك بأنه لم يَجِئْ موصوفًا في كلامهم، وهو مع ذلك يُشبه ما لا يجوز وَصْفُه، وهو ضمير الغيبة؛ لأنه راجع إلى الموصوف المتقدِّم، ومفتقرٌ إليه من حيث هو مفسِّرٌ له، فلذلك امتَنع إتباعُه بالنعت دون بقية التوابع.

ع: يلزم صاحبَ هذا التعليل مَنْعُ نعتِ المنادى، على أن المنادى أَوْلى؛ لأنه مُحقَّقُ الوقوع موقعَ الضمير، بخلاف هذا؛ إلا إن قال: العلَّةُ مجموعُ شيئين: الحلولُ محلَّ ما لا يُنعت، مع أن السماع لم يَرِدْ به.

المسألة الثانية: أنه إذا كان معمولُها مخفوضًا لم يَجُزْ في تابعه إلا الخفضُ، قال ابنُ عُصْفُورٍ[7]: ولم يَجُزْ نصبُه بإضمار فعلٍ، وإن كان جائزًا في اسم الفاعل؛ وذلك لأن "حَسُنَ" وأمثالَه لا يجوز نقلُ الضمير المتصلِ بمرفوعها إليه، وتُجعَلُ مرفوعاتُها نصبًا بها

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٢) وهي -كما في أوضح المسالك ٣/٦٣-: أنها تصاغ من اللازم دون المتعدي، وهو يصاغ منهما، وأنها للحاضر الدائم، وهو لأحد الأزمنة الثلاثة، وأنها تكون مجارية للمضارع وغير مجارية، وهو لا يكون إلا مجاريًا، وأن منصوبها لا يتقدم عليها، بخلاف منصوبه، وأن معمولها يلزم كونه سببيًّا، بخلافه.

(٣) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٤) سيُعيد ذكر هذا الوجه في المسألة الخامسة الآتية.

(٥) (الجزء الثاني) ١٢٤.

(٦) لم أقف على كلامه. وينظر: التذييل والتكميل ١١/٣٤-٣٦.

(٧) لم أقف على كلامه. وينظر: التذييل والتكميل ١١/٣٤-٣٦.

على التشبيه، وكذلك سائرُ الأفعال القاصرة، فلهذا امتنع في: برجلٍ حَسَنِ الوجهِ والرأسِ، نَصْبُ "الرأس" أو رفعُه.

فإن قلت: انصبه أو ارفعه بصفةٍ محذوف[1] مشبَّهةٍ.

قلت: الصفة المشبَّهة لا تعمل مضمرةً؛ لضعفها في العمل، بدليل مَنْعِهم تقديمَ معمولِها عليها. انتهى.

وقال السُّهَيْليُّ في "الرَّوْض"[2] في قوله[3]:

مُوَسَّمَةَ الأَعْضَادِ أَوْ قَصِراتِها[4][5]

جمع قَصْرة[6]: أصلُ العُنُق[7]: هي مخفوضة بالعطف ...[8]، لا منصوبةٌ على الموضع، كما تقول: ضاربُ الرجلِ وزيدًا؛ لأن الصفة المشبَّهة لا تعمل بالمعنى، وإنما تعمل لأمرٍ لفظيٍّ بينها وبين اسم الفاعل، فإذا زال اللفظ ورَجَع إلى الإضمار لم تعمل، فإذا ثَبَت ما قلتُه[9] دلَّ على جواز: حَسَنُ وجهِه، كما روى س[10]؛ لأن المعنى: مُوَسَّمَةُ قَصَراتِها./

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: محذوفةٍ.

(٢) الروض الأنف ٣/٢٤، ٢٥.

(٣) هو أبو طالب عمُّ النبي صلى الله عليه وسلم.

(٤) كذا في المخطوطة مضبوطًا بكسر الصاد، ولعل الصواب بالفتح، كما في: الصحاح (ق ص ر) ٢/٧٩٣، والقاموس المحيط (ق ص ر) ١/٦٤٤.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

... مُخَيَّسة بين السَّدِيسِ وبازِلِ

مُوَسَّمة: مُعلَّمة بسِمَةٍ، والأَعْضاد: جمع عَضُد. ينظر: الديوان ٧١، ١٩١، وسيرة ابن هشام ١/٢٧٣.

(٦) كذا في المخطوطة مضبوطًا، وفي الصحاح (ق ص ر) ٢/٧٩٣، والقاموس المحيط (ق ص ر) ١/٦٤٤ أن مفردها بالتحريك: قَصَرَة.

(٧) ينظر: إصلاح المنطق ٣٨، وجمهرة اللغة ٢/٧٤٣.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين أشير إليهما بعلامة الإلحاق، فانقطعتا في المخطوطة.

(٩) القائل السُّهَيلي.

(١٠) الكتاب ١/١٩٩.

المسألة الثالثة: لا يجوز الفصلُ بينها وبين معمولها، ولا بالظرف، لا تقول: حَسَنٌ في الدار وجهُه، وأنشد ابنُ عُصْفُورٍ في "شرح المُقَرَّب"(١):

عَارٍ مِنَ اللَحْمِ صَبِيُّ اللَّحْيَيْنْ(٢)

وقال: لا يجوز التكلُّمُ بمثل ذلك إلا في الضرورة.

المسألة الرابعة: جواز إضافتِها إلى مرفوعها.

المسألة الخامسة: جواز تَعَاقُب الحركاتِ الثلاث على معمولها.

وهاتان -وإن كانتا من باب الزيادة على اسم الفاعل، لا من باب النقصان- إلا أن مرادنا مطلقُ التَّخَالُف.

المسألة السادسة: أنك تقول: مررت بالرجل الحَسَنِ الوجهَ، فتُعملُها، وتريد الماضيَ المستمرَّ إلى الحال، واسمُ الفاعل إنما يعمل ماضيًا إذا كان بـ"أَلْ".

وهذه أيضًا من باب الزيادة.

وقد يُنازَع في هذه المسألة من وجهين:

أحدهما: أنَّا لا نسلِّم أنها عَمِلت بما فيها من معنى المضيِّ، بل بما فيها من معنى الحال.

سلَّمْنا(٣)؛ لكن ذلك مبنيٌّ على فسادٍ؛ لأن الصفة المشبَّهة لا تكون إلا للحال، ومَنْ قال: حَسَنٌ وجهَه لا يريد إلا الحالَ، أما أنه كان قبل الإخبار كذلك فلا تَعَرُّضَ له.

وهذا المنعُ ينبغي أن يتقدَّم على المنع الأوَّل، فلْيُرَتَّبْ كذلك(٤).

---

(١) لم أقف على ما يفيد بوجوده.

(٢) بيت من مشطور السريع الموقوف، لأبي صَدَقة العِجْلي يصف فرسًا. صَبِيّ اللَحْيَيْن: مُجْتَمِعُهما. ينظر: المعاني الكبير ١/١٧٧، والصحاح (ص ب ي) ٦/٢٣٩٨.

(٣) هذا الوجه الثاني.

(٤) الحاشية في: وجه الورقة الرابعة الملحقة بين ٢٢/ب و٢٣/أ وظهرها.

وسَبقُ ما تعمل فيه مُجتَنَبْ وكونُه ذا سببيّة وجب

(خ۱)

* السببيُّ ثلاثةُ أشياءَ، مترتِّبةٌ في درجة السببيَّةِ:

الأول: ما اتصل بضمير الموصوف، نحو: وجهه، أو: وجه أبيه.

والثاني: ما فيه "أَلْ"، نحو: الوجه، و: وجه الأبِ؛ لأن "أَلْ" لَمَّا عاقَبت الإضافةَ نُزِّلت منزلتَها.

والثالث: وجه، و: وجه أبٍ؛ لأنه لَمَّا عُلِم أنك لا تريد وجهَ غيرِ الموصوف أو وجهَ غيرِ أبيه؛ لم يكن ذلك بمنزلة: حَسَنٍ عمرًا في الامتناع[1].

(خ۲)

* قولُه: «**ذا سَبَبِيَّةٍ**» فيه نظرٌ؛ فإن معمول هذه الصفةِ قد يكون ضميرًا، والضميرُ يَذْكرُه النحاةُ في مقابَلة السببيِّ، قال الصَّيْمَريُّ[2]: الصفة المشبَّهة تعمل في شيئين: ضمير الموصوف، وما كان من سببه.

ويحتَمل أن يقال: احترز بالسببي عن الأجنبي فقط، فيدخل الضميرُ؛ لأنه ليس بأجنبيٍّ، وقد أشار إلى هذا مَنْ قال: يعمل في السببي دون الأجنبي.

ع: مثالُ عملِها في الضمير غيرِ المرفوع: قولُه[3]:

حَسَنُ الوَجْهِ طَلْقُهُ أَنْتَ فِي السِّلْـ ـمِ وَفِي الحَرْبِ كَالِحٌ مُكْفَهِرُّ[4]

---

(۱) الحاشية في: ۲۱/أ.

(۲) التبصرة والتذكرة ۲۲۹/۱. والصَّيْمَري هو عبدالله بن علي بن إسحاق، من نحاة القرن الرابع في المغرب، قدم مصر، له: التبصرة والتذكرة. ينظر: إنباه الرواة ۱۲۳/۲، والوافي بالوفيات ۱۸۱/۱۷، وبغية الوعاة ٤۹/۲.

(۳) لم أقف له على نسبة.

(٤) بيت من الخفيف. ينظر: شرح التسهيل ۹۱/۳، والتذييل والتكميل ۱٦/۱۱، والمقاصد النحوية ۱٤٦۹/۳.

ويكون معمولًا لها على وجه ثانٍ، وهو السببيُّ الموصولُ، كقوله[1]:

أَسِيلَاتُ أَبْدَانٍ وفاق[2] خُصُورُهَا وَثِيرَاتُ مَا الْتَفَّتْ عَلَيْهِ المَلَاحِفُ[3]

وثالثٍ، وهو الموصوف المُشْبِهُ له، نحو[4]:

إِنْ رُمْتَ أَمْنًا وَعِزَّةً وَغِنًى فَاقْصِدْ يَزِيدَ العَزِيزُ مَنْ قَصَدَهْ[5]

وقولِه[6]:

عُذْ بِامْرِئٍ بَطَلٍ مَنْ كَانَ مُعْتَصِمًا بِهِ وَلَوْ أَنَّهُ مِنْ أَضْعَفِ البَشَرِ[7]

ورابعٍ، وهو المضاف إلى أحدها[8]:

(١) هو عمر بن أبي ربيعة.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: دِقَاقٌ.

(٣) بيت من الطويل. أَسِيلات: الأَسِيل: الأَمْلس المستوي، كما في: القاموس المحيط (أ س ل) ١٢٧٢/٢. ينظر: الديوان ٤٦٤، ومنتهى الطلب ١٥٦/١، وشرح التسهيل ٩٤/٣، والتذييل والتكميل ١٧/١١.

(٤) كذا في المخطوطة، والبيتان التاليان مما المعمول فيه موصولٌ لا موصوفٌ، لكنه في الأول مقرون بـ"أل"، وفي الآخر غير مقرون، فالصواب كتابة هذه العبارة قبل البيت الآتي بعدهما، وهو قوله:

أَزُورُ امْرَأً جَمًّا نَوَالٌ أَعَدَّهُ لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكْفِيًا أَزْمَةَ الدَّهْرِ

ينظر: شرح التسهيل ٩١/٣، والتذييل والتكميل ١٧/١١.

(٥) بيت من المنسرح، لم أقف له على نسبة. ينظر: شرح التسهيل ٩٤/٣، والتذييل والتكميل ١٧/١١، ٢١.

(٦) لم أقف له على نسبة.

(٧) بيت من البسيط. ينظر: شرح التسهيل ٩٤/٣، والتذييل والتكميل ٢١/١١.

(٨) كذا في المخطوطة، والبيت التالي مما المعمول فيه غير مضاف، فالصواب كتابة هذه العبارة قبل البيت الآتي بعده. ينظر: شرح التسهيل ٩١/٣، والتذييل والتكميل ١٧/١١.

أَزُورُ امْرَأً جَمًّا نَوَالٌ أَعَدَّهُ لِمَنْ أَمَّهُ مستكنا[1] أَزْمَةَ الدَّهْرِ[2]

وقولِه[3]:

وَالطَّيِّبِي كُلِّ مَا الْتَاثَتْ بِهِ الأُزُرُ

وصدرُه:

فعجبها[4] قِبَلَ الأَخْيَارِ مَنْزِلَةً[5][6]

فارفع بها وانصب وجر مع أل ودون أل مصحوبَ أل وما اتصل

(خ١)

* تَنَازَعَ كلٌّ من: «**ارفَعْ**» و: «**انصِبْ**» و: «**جُرّ**» في الظرف الذي هو: «**مَعَ**» وما عُطف عليه، وفي المفعول الذي هو: «**مصحوبَ "أَلْ"**» وما عُطف عليه، والـمُعْمَلُ الأخيرةُ[7].

(خ٢)

* في "الكَافِية"[8]: «ودُونَهَا» بدلَ قولِه: «**ودون "أَلْ"**»، وهو أحسنُ[9].

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: مُسْتَكْفِيًا.

(٢) بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة. جَمّ: عظيم، ونَوَاله: عطاؤه، وأَمَّه: قَصَدَه، وأَزْمة الدهر: شِدَّته. ينظر: شرح التسهيل ٩١/٣، والتذييل والتكميل ١٧/١١، والمقاصد النحوية ١٤٦٨/٣.

(٣) هو الفرزدق.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: فَعُجْتُها.

(٥) بيت من البسيط. عُجْتُها: عَطَفْتها، والْتَاثَتْ: اختلطت والْتَفَّت. ينظر: الديوان بشرح الحاوي ٣١٣/١، وشرح التسهيل ٩١/٣، والتذييل والتكميل ١٧/١١، والمقاصد النحوية ١٤٦٦/٣، وخزانة الأدب ١٣٧/٤.

(٦) الحاشية في: ٨٦.

(٧) الحاشية في: ٢١/أ.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٠٥٨/٢.

(٩) الحاشية في: ٨٦.

* مثالُ "حَسَنُ وجهِه": قولُه في الحديث: «أَعْوَرُ عينِه اليُمْنى»[(١)]، و: «صِفْرُ وِشَاحِها[(٢)]، ومِلْءُ ردائِها»، أو: «مِلْءُ كسائِها»[(٣)]، و: «شَثْنُ[(٤)] أصابعِه»[(٥)]، ومنه: «شَثْنُ الكفين والقدمين، طويلُ أصابعِهما»[(٦)]، وبيتَيْ[(٧)] الشَّمَّاخِ[(٨)]:

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ[(٩)]

(١) بعض حديث نبوي في صفة الدجّال أخرجه البخاري ٣٤٤١ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أي: ضامرة البطن، فكأنَّ رداءها خالٍ. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/٣٦.

(٣) بعض حديث نبوي في قصة أم زَرْع أخرجه البخاري ٥١٨٩ ومسلم ٢٤٤٨ من حديث عائشة رضي الله عنها، وهو عندهما باللفظين: «صِفْر ردائها»، و: «مِلْء كِسَائها».

(٤) أي: غليظ. ينظر: القاموس المحيط (ش ث ن) ٢/١٥٨٨.

(٥) بعض حديث في صفة النبي صلى الله عليه وسلم، لم أقف عليه بهذا اللفظ، وأخرجه ابن سعد في الطبقات ١/٤١٨، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣/٢٦٤، ٢٦٥ من أحاديث عمر وسعد وجابر رضي الله عنهم، بلفظ: «شَثْن الأصابع».

(٦) بعض حديث في صفة النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه القالي في أماليه ٢/٦٩ من حديث علي رضي الله عنه.

(٧) كذا في المخطوطة، والوجه: وبيتا، بالرفع.

(٨) هو ابن ضِرَار بن سِنَان بن أمامة الذُّبْياني، شاعر مشهور من شعراء الطبقة الثالثة المخضرمين. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/١٢٣، والأغاني ٩/١٠٩، والمؤتلف والمختلف للآمدي ١٧٧.

(٩) البيتان من الطويل، وهما بتمامهما:

أَمِنْ دِمْنَتين عرَّس الرَّكْبُ فيهما ... بحَقْل الرُّخامَى قد أَنَى لِبِلاهما

أقامت على رَبْعَيْهما جَارَتا صَفًا ... كُمَيْتا الأعالي جَوْنَتا مُصْطَلاهما

الدِّمْنة: ما بقي من آثار الديار، والحَقْل: القَرَاح الطيِّب، والرُّخامى: شجر، وجارتا: يريد: الأُثْفِيتين، والصفا: الجبل، وكُمَيتا الأعالي: أسود أعلاهما من أثر النار، وجَوْنتا: الجَوْن يطلق على الأبيض والأسود، والمراد هنا الأسود، والمُصْطَلى: موضع النار. ينظر: الديوان ٣٠٧، والكتاب ١/١٩٩، والأصول ٣/٤٧٥، والبصريات ٥٦٩، والبغداديات ١٣٣، والخصائص ٢/٤٢٢، واللباب ١/٤٤٤، وشرح جمل الزجاجي ١/٥٧٣، وشرح التسهيل ٣/٩٩، والتذييل والتكميل ١١/٢٣،

وقولُ الأَعْشَى:

فَقُلْتُ لَهُ: هَذِهِ هَاتِهَا إِلَيْنَا بِأَدْمَاءِ مفتادها[(١)(٢)]

وقولُ أبي[(٣)] حَيَّةَ[(٤)]:

عَلَى أَنَّنِي مَطْرُوفُ عَيْنَيْهِ كُلَّمَا تَصَدَّى مِنَ البِيضِ الحِسَانِ قَبِيلُ[(٥)]

وقولُه[(٦)]:

تَمَنَّى لِقَايَ الجونَ مغرورُ[(٧)] نَفْسِهِ فَلَمَّا رَآنِي ارْتَاعَ ثُمَّتَ عَرَّدَا[(٨)]

=

والمقاصد النحوية ١٤٥١/٣، وخزانة الأدب ٢٩٣/٤.

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: مُقْتَادِها.

(٢) بيت من المتقارب. روي الشطر الثاني:

... بأدماءَ في حَبْلِ مُقْتَادِها

ولا شاهد فيه. هذه: يريد الخمر، وأدماء: ناقة بيضاء، ومقتادها: قائدها. ينظر: الديوان ٦٩، ومعاني القرآن للفراء ٣٤٧/٢، وأدب الكاتب ٥١، والبصريات ٥٦٨، وتهذيب اللغة ١٣٩/١٥، وضرائر الشعر ٢٨٧، والتذييل والتكميل ٢٣/١١، وخزانة الأدب ٢٢٢/٨.

(٣) هو الهيثم بن الربيع بن زرارة النُّمَيري البصري، شاعر مُجيد، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. ينظر: الأغاني ٤٧٣/١٦، والمؤتلف والمختلف للآمدي ١٢٩.

(٤) لم أقف عليه في ديوانه.

(٥) بيت من الطويل. تصدَّى: تعرَّض، وقَبِيل: جماعة، كما في: القاموس المحيط (ص د ى) ١٧٠٨/٢، (ق ب ل) ١٣٨١/٢. ينظر: التذييل والتكميل ٢٣/١١.

(٦) لم أقف له على نسبة.

(٧) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولعل الصواب ما في مصادر البيت: الجَوْنُ مَغْرُورَ؛ لأن الأولى فاعل، والثانية حال.

(٨) بيت من الطويل. الجَوْن: الأبيض أو الأسود، وعرَّد: هرب، كما في: القاموس المحيط (ج و ن) ١٥٦١/٢، (ع ر د) ٤٣٤/١، ولعله أراد بالجَوْن اسم رجل. ينظر: شرح التسهيل ١٠٥/٣، والتذييل والتكميل ٢٣/١١.

ومثالُ "حَسَنٌ وجهَه": قولُه(١):

أَنْعَتُهَا إِنِّيَ مِنْ نُعَّاتِهَا
مُدَارَةَ الأَخْفَافِ مُجْمَرَاتِهَا
غُلْبَ الذَّفَارِي وَعَفَرْنَيَاتِهَا(٢)
لَمَّا بَدَتْ مَجْلُوَّةً وَجَنَاتِهَا(٣)

العَفَرْنَى: الغَلِيظُ(٤).

ومثالُ "حَسَنٌ وجهٌ": قولُه(٥):

---

(١) هو عمر بن لجَأ التَّيْمي.

(٢) أبيات من مشطور الرجز. والشاهد في بيت تالٍ لها، وهو قوله:

كُومَ الذُّرَا وَادِقَةً سُرَّاتِهَا

أنعتها: يريد: النُّوق، ونُعَّات: جمع ناعِت، والمُدَارة: المدوَّرة، والمُجْمَر: الصلب القوي، وغُلْب: جمع غَلْباء، وهي الغليظة، والذَّفارِي: جمع ذِفْرى، وهو ما خَلْفَ الأُذُن، وعَفَرْنَيَات: جمع عَفَرْناة، وهي القوية، وكُوم: جمع كَوْماء، وهي عظيمة السَّنام، والذُّرا: جمع ذِرْوة، وهي أعلى السَّنام، ووادِقة: دانية من الأرض، وسُرَّاتها: جمع سُرَّة. ينظر: الديوان ١٥٣، والأصمعيات ٣٤، والبصريات ٣٥١، والمحكم ٥٢/٢، وضرائر الشعر ٢٨٦، وشرح التسهيل ٩٦/٣، والتذييل والتكميل ٢٤/١١، والمقاصد النحوية ١٤٥٠/٣، وخزانة الأدب ٢٢١/٨.

(٣) كذا جاء هذا البيت في المخطوطة متصلًا بالأبيات السابقة، مع أنه مباين لها، فهو غَزَلِيٌّ، ومن البحر الكامل، وهو في المصادر عجزُ بيتٍ صدره:

لَوْ صُنْتَ طَرْفَكَ لَمْ تُرَعْ بِصِفَاتِهَا ...

ولعل ابن هشام تابع في ذلك نسخةً من التذييل والتكميل، نَقَلَ منها كذلك أحمد بن الأمين الشَّنْقيطي منبِّهًا على ما سبق، وهي غير التي اعتمد عليها محقِّقه، فالبيتُ فيها بتمامه مبايِنٌ للأبيات السابقة. ينظر: شرح التسهيل ١٠٥/٣، والتذييل والتكميل ٢٤/١١، والدرر اللوامع ٣٣٠/٢.

(٤) ينظر: جمهرة اللغة ٧٦٦/٢، ١٢١٥، والمقصور والممدود للقالي ١٦٧، والمخصص ١٦٢/٢.

(٥) لم أقف له على نسبة.

بِثَوْبٍ وَدِينَارٍ وَشَاةٍ وَدِرْهَمٍ فَهَلْ أَنْتَ مَرْفُوعٌ بِمَا هَاهُنَا رَأْسُ؟[1]

وقولُه[2]:

بِبُهْمَةٍ مُنِيتَ شَهْمٍ

البيتَ[3][4].

بها مضافا أو مجردا ولا تجرر بها مع أل سُمًا من أَلْ خلا

(خ١)

* [«**مضافًا**»]: بيانٌ لحالة المتصل بـ"أَلْ"[5].

* قولُه: ...[6] يعني: من الإضافة[7].

* [«**أو مجرَّدًا**»]: عطفٌ على: «**مصحوبَ "أَلْ"**»، لا على: «**مضافًا**»[8].

* [«**أو مجرَّدًا**»]: فيه شيءٌ من ذلك، لا مجرَّدًا من كل شيء، فيشمل ذلك شيئين: المجرَّدَ بالكلية، والمضافَ إلى غير ما فيه "أَلْ"، كـ: وجهه، ووجهٍ، ووجه أب،

(١) بيت من الطويل. ينظر: معاني القرآن للفراء ٥٢/١، ٢١٢/٢، وشرح التسهيل ٩٦/٣، ١٠٥، والتذييل والتكميل ٢٧٠/٢، ٢٤/١١.

(٢) لم أقف له على نسبة.

(٣) بعض بيت من مشطور الرجز، وهو بتمامه:

بِبُهْمَةٍ مُنِيتَ شَهْمٍ قَلْبُ

بُهْمة: فارس لا يُدرى من أين يُؤتى؛ لقوَّته، ومُنِيت: ابتُلِيت، وشَهْم: جَلْد ذكيّ الفؤاد. ينظر: شرح التسهيل ٩٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٧٠/٢، والتذييل والتكميل ٢٥/١١، والمقاصد النحوية ١٤٤٧/٣.

(٤) الحاشية في: ٨٦.

(٥) الحاشية في: ٢١/أ.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ٢١/أ، ولعلها تعليق على قوله في البيت: «مجرَّدا».

(٨) الحاشية في: ٢١/أ.

ووجه أبيه ...[1][2].

* ع: هذا بشرط أن لا تكون مثنَّاةً ولا مجموعةً جمعَ المذكر السالم؛ لأن الإضافة حينئذٍ لا تفيد شيئًا، وهي قبيحة في اللفظ إن كان المضاف إليه نكرةً، نحو: الحَسَن وجهٍ، فأما نحو: الحَسَنا وجهٍ، والحَسَنو وجهٍ، فلا مانعَ منه.

فإن قيل: إنه قبيح في اللفظ.

قلنا: لا يلزم من قُبْحِ: الحَسَن وجْهٍ قبحَ هذا؛ لأن ذلك على صورة: الغلامُ رجلٍ، والإضافةُ إذا لم تكن للتخفيف فهي للتعريف، وأما ما حُذفت منه النون فلا، سلَّمْنا ذلك، لكن لا عُذْرَ لـ: الحَسَن أوجههم، و: الحَسَنين أوجههم، فتدبَّرْ ما قلتُه، فهو بديعٌ، وكلامُ المصنِّفِ ليس بجيدٍ.

وقال الشَّلَوْبِينُ على "المفصَّل"[3] ما ملخَّصُه: الصفةُ المشبَّهةُ يجوز فيها الجمعُ بين الألف واللام والإضافةِ، بشرط أن يكون في المضاف إليه الألفُ واللامُ، إلا إن كانت الصفةُ مجموعةً أو مثنَّاةً؛ فإنه يجوز الجمعُ بين الألف واللام والإضافةِ على كلِّ حالٍ. انتهى.

والحاصلُ: أنها في الحكم المذكورِ كاسم الفاعل، وقد نصَّ عليه الناظمُ في بابه[4] نصًّا صحيحًا، ولا يختلف الحالُ بين البابين، إلا أن الإضافة هنا على سبيل الجواز الأصليِّ، وهناك بالحَمْل على هذا الباب، فكيف يُتَوَسَّعُ في المحمول بما لا يجوز في المحمول عليه؟

---

(١) موضع النقط مقدار أربع كلمات انقطعت في المخطوطة.

(٢) الحاشية في: ٢١/أ، وقد جاءت متصلة بآخر الحاشية المتقدمة التي أولها: «تنازع كل من: ارفع، وانصب، وجر»، ولم أتبيَّن وجه صلتها بها، وهي في تفسير قوله: «مجرَّدا».

(٣) لم أقف على كلامه في حواشي المفصل، وتقدَّم التنبيه قريبًا على أن باب الصفة المشبهة ليس في الموجود منها.

(٤) أي: باب الإضافة، وسيذكر ابن هشام البيت المتعلق بذلك قريبًا.

ولو تَرَكَ الشيخُ هذه المسألةَ هنا لكان أَوْلى؛ لأنَّا نأخذُها من عموم قوله[1] ثَمَّ:

«ووَصْلُ "أَلْ" بذا المضافِ مُغتَفَر»

البيتين، والإشارةُ بقوله: «**بذا المضافِ**» إلى ما تقدَّم من قوله[2]:

«وإنْ يُشَابِهِ المضافُ "يَفْعَلُ"»

فإن قلت: الصفةُ المشبَّهةُ إنما تُشْبِهُ اسمَ الفاعل، لا "يَفْعَلُ".

قلت: إنه تجوَّزَ هناك، والدليلُ على أنه أراد الصفةَ المشبَّهةَ في بعض ما أراد: أنه مثَّل بها في قوله[3]: «**عَظِيم الأَمَل**» و: «**قَلِيل الحِيَل**»، وإلا لَلَزِمَ أن يكون أهملَ حكمَ هذه الإضافةِ: هل هي لفظيةٌ أو معنويةٌ[4]؟

(خ٢)

مسألةٌ: قال صاحبُ "الجُمَل"[5]: الوجهُ الحاديَ عشرَ: مررت برجلٍ حَسَنِ وجهِه: أجازه س[6] وَحْدَه، وخالفه جميعُ الناس من البصريين والكوفيين؛ لأن فيه إضافةَ الشيء إلى نفسه، والأمرُ كما قالوا.

قال ابنُ السِّيدِ[7]: هذا كلامٌ قد جمع الكذبَ والخطأَ؛ لأن سيبويه لم يُجِزِ المسألةَ، بل قال[8] ما نصُّه[9]: قد جاء في الشعر: حَسَنةُ وجهِها، شبَّهوه بـ: حَسَنةِ الوجهِ، وهو

---

(١) الألفية ١١٨، البيت ٣٩١.

(٢) الألفية ١١٧، البيت ٣٨٨.

(٣) الألفية ١١٨، البيت ٣٨٩، وهو بتمامه:

ك: رُبَّ راجِينا عظيمِ الأملِ مُرَوَّعِ القلبِ قليلِ الحِيَلِ

(٤) الحاشية في: ٢١/أ.

(٥) ١١١.

(٦) الكتاب ١/١٩٩.

(٧) الحُلل في إصلاح الخلل ٢٢٣-٢٢٦.

(٨) قوله: «بل قال» مكرر في المخطوطة.

(٩) الكتاب ١/١٩٩.

رديءٌ، وأنشد للشَّمَّاخِ:

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ

البيتين[١]، فذكر أنه إنما جاء في الشعر، وأنه رديءٌ، فكيف يقال: إنه أجازه؟

وقولُه: إن الجميع خالفوه كذبٌ أيضًا، بل أكثرُ أصحابه يوافقُه.

وحكى الكوفيون[٢]: مررت برجلٍ حَسَنٍ وجهَه، وأنشدوا:

وَادِقَةٌ ضَرَّاتِها[٣][٤]

وإذا كان هذا الوجه مستعملًا لم يلزم من قولنا: مررت برجلٍ حَسَنٍ وجهَه إضافةُ الشيء إلى نفسه؛ لأن الوجه إذا جاز نصبُه مع إضافته إلى ضمير الرجل صار بمنزلة: مررت برجلٍ ضاربٍ غلامَه، فيكون في "حَسَن" ضميرٌ يرجع إلى "رجل"، كما في "ضارب"، فيقال حينئذٍ: مررت برجلٍ ضاربِ غلامِه، ويكون في "ضارب" ضميرٌ في حال الخفض، كما كان في حال النصب، على قياس: ضاربِ غلامِه، و: ضاربٍ غلامَه، فلا تقبُحُ المسألةُ على هذا التأويل من جهة إضافة الشيء إلى نفسه، وإنما يقبُحُ ويستحيلُ من جهة اجتماع الشيء ونقيضِه؛ لأن إضافة الوجه إلى ضمير الرجل يوجب أن يكون "الحَسَنُ" الوجهَ، غيرَ منقول عنه إلى الرجل، والإضمارُ في "حَسَنٍ" يوجب أن يكون منقولًا إلى الرجل، فيصير "الحَسَنُ" منقولًا غيرَ منقولٍ في حالٍ واحدةٍ، وكذلك الضمير المثنَّى في:

جَوْنَتَا[٥]

يوجب أن تكون "الجَوْنة" منقولةً عن "المُصْطَلى" إلى "الجارَتَيْن"، وإضافةُ "المُصْطَلى" إلى ضمير "الجارَتَيْن" يوجب أن تكون "الجَوْنة" غيرَ منقولة، وهذا تناقضٌ.

---

(١) من الطويل، تقدَّما قريبًا.

(٢) ينظر: البصريات ٣٥١، والتذييل والتكميل ١١/٢٣.

(٣) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في الحُلل ومصادر البيت: سُرَّاتِها.

(٤) بعض بيت من مشطور الرجز، لعمر بن لجأ التَّيْمي، ذكرته قريبًا صلةً لأبياتٍ قبلَه في المتن.

(٥) بعض بيت من بيتَيْ الشمَّاخ المتقدِّمين قريبًا.

ولهذا قال س: إنه رديءٌ، ولم يستَحِلْ عنده من جهة إضافة الشيء إلى نفسه كما استحال عند غيره، ولهذا مثَّله بـ: حَسَنةٍ وجهِها، لا بـ: حَسَنٍ وجهِه؛ ليتبيَّن بتأنيث الصفة أن فيها ضميرًا يرجع إلى الموصوف، وأما الذين زعموا أن فتحها[1] من تلك الجهة -يعني: حتى لا يلزم إضافةُ الشيء إلى نفسه- فإنهم اعتقدوا أن الوجه لا يُنصب إذا كان مضافًا إلى ضمير الموصوف، بل يُرفع، فـ"الحَسَنُ" على هذا: الوجهُ، فإذا أضيف الوصف إلى مرفوعه لزم ذلك قطعًا، والذي رفع هذا الإشكالَ روايةُ الكوفيين النصبَ.

وكان المُبَرِّدُ[2] ومَنْ وافقه يقولون في شعر الشَّمَّاخِ: إن الضمير المثنَّى للأعالي، لا للجارَتَيْن؛ لأن الأعالي إنما جُمع اتِّساعًا، وإنما هو في الحقيقة: الأَعْلَيَان؛ لأن الجَوْنَتين لا يكون لهما أَعَالٍ، وإنما هو بمنزلة: عظيم المناكب.

قال ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ[3]: وهذا التخريجُ أردى[4] من الوجه الذي أنكره على سِيبَوَيْهِ؛ لأنه جعل ضميرَ اثنين عائدًا على جماعةٍ؛ ولأنه أضاف الجَوْنَتَين إلى مضافٍ إلى ضمير الجارَتَيْن، وإنما الجَوْنَتان صفةٌ للجارَتَيْن، فكان يجب أن يرجع الضمير للجارَتَيْن، فلا بدَّ له من أن يزعم أنه حَمَله على المعنى؛ لأن الأعالي في المعنى من سبب الجارَتَيْن، إذا كانت "أَلْ" فيهما عوضًا عن ضمير الجارَتَيْن[5].

ومن إضافةٍ لتالِيها وما ... لم يَخْلُ فهو بالجوازِ وَسما[6]

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الحُلل: قُبْحَها.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٥٧٤، وشرح التسهيل ١/١٠٨، ٣/٩٩، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٦٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٣٥، ٣/٤٣٧، والتذييل والتكميل ٢/٧٩، ١١/٢٣، وخزانة الأدب ٤/٢٩٦-٣٠٣.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في الحُلل: أَرْدَأُ، لأنه من "الرَّدِيء" مهموز اللام، لا من "الرَّدَى" اليائي اللام.

(٥) الحاشية في: ٨٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٧٣-٤٧٥.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في نسخ الألفية: وُسِمَا. ينظر: الألفية ١٢٧، البيت ٤٧٣.

التعجب

بأَفْعَلَ انطِق بعدَ ما تعجُّبا أو جئْ بأَفْعِلْ قبل مجرور ببا

(خ١)

* [«**تَعَجُّبا**»]: أي: إذا تعجَّبت تعجُّبًا، فعاملُه محذوف، أو: للتعجُّب، فعاملُه: «**انْطِقْ**»، مثل: افعلْ هذا إكرامًا، أو مصدرٌ في موضع الحال، أي: متعجِّبًا، فعاملُه أيضًا مذكور.

والأولُ ضعيفٌ؛ لأنه[1] يرى أن حذف عاملِ المؤكِّد ممنوعٌ منه، فلا يُخَرَّجُ كلامُه على ما يرى بطلانَه[2].

* "أَفْعِلْ به" لفظُه أمرٌ، ومعناه الخبرُ، كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ﴾[3].

يدلُّك على أن معناه الخبر: أنك تقول: يا زيدُ أَكْرِمْ بعَمْرٍ[4]، ويا زيدان أَكْرِمْ بعَمْرٍو، ويا زيودُ أَكْرِمْ بعَمْرٍ؛ لأن المعنى: أَكْرَمَ عَمْرٌ، أي: صارَ ذا كَرَمٍ، ك ...[5] أَحْصَدَ الزرعُ، أي: صار ذا حَصَادٍ، فلمَّا لم يكن في الفعل ضميرٌ للمخاطب وُحِّدَ وذُكِّرَ[6].

(خ٢)

* [«بـ"أَفْعَلَ" انْطِقْ بعد "ما"»]:

(١) أي: ابن مالك، قال في الألفية ١٠٦، ٢٩١:

وحذفُ عاملِ المؤكِّد امتنع ...

(٢) الحاشية في: ٢١/أ.

(٣) مريم ٧٥.

(٤) كذا في المخطوطة في هذا الموضع وما بعده، وهو وجه في "عَمْرو" أجازه المبرد وغيره، بشرط ضبطه بالشكل؛ تمييزًا له عن "عُمَر". ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٢٥، وعمدة الكتاب ١٦٤.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) الحاشية في: ٢١/أ.

مَا أَقْرَبَ الأَشْيَاءَ حِينَ يَسُوقُهَا قَدَرٌ وَأَبْعَدَهَا إِذَا لَمْ تُقْدَرِ[(١)][(٢)]

* [«بـ"أَفْعَلَ" انْطِقْ بعد "ما"»]:

مَا أَكْثَرَ العِلْمَ وَمَا أَوْسَعَهْ مَنْ ذَا الَّذِي يَقْدِرُ أَنْ يجمّعهْ[(٣)][(٤)]

* مِنْ تراكيب التعجُّب غيرِ المبوَّبِ لها: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ الآيةَ[(٥)]، «سبحانَ اللهِ، إنَّ المؤمن لا يَنْجُسُ»[(٦)]، وقولُ جَرِيرٍ:

غَيَّضْنَ مِنْ عَبَرَاتِهِنَّ وَقُلْنَ لِي: مَاذَا لَقِيتَ مِنَ النَّوَى وَلَقِينَا؟[(٧)]

وقولُ الآخَرِ[(٨)]:

(١) بيت من الكامل، قيل: لعبدالله بن يزيد الهلالي، وقيل لغيره. الشاهد: استعمال "ما أَقْرَبَ" و"أَبْعَدَ" للتعجب على وزن "ما أَفْعَلَ". ينظر: عيون الأخبار ١٣٨/٢، والحماسة للبحتري ٣٢٥، والمجتنى ٦٨، وديوان المعاني ٢٤٨/٢، والحماسة المغربية ١٢٦٢/٢.

(٢) الحاشية في: ٨٧.

(٣) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب: يَجْمَعَهْ، وبه يستقيم الوزن، لأنه بيت من السريع، وبعده:

إنْ كنتَ لا بدَّ له طالبًا محاولًا فالتمسنْ أنفعَهْ

والبيت لأحمد بن بشر بن الأَغْبَس التُجِيبي المتوفى سنة ٣٢٦، كما في: طبقات النحويين واللغويين ٢٨٢. الشاهد: استعمال "ما أَكْثَرَ" و"ما أَوْسَعَ" للتعجب على وزن "ما أَفْعَلَ". ينظر: جامع بيان العلم ٤٣٧، وتاريخ دمشق ١٤٩/١٨.

(٤) الحاشية في: ٨٧.

(٥) البقرة ٢٨.

(٦) حديث نبوي أخرجه البخاري ٢٨٥ ومسلم ٣٧١ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٧) بيت من الكامل. غَيَّضن: سَيَّلن دموعَهن. ينظر: الديوان بشرح ابن حبيب ٣٨٦/٢، ومجالس ثعلب ٥٩٧، والزاهر ٢١٩/٢، وتهذيب اللغة ١٤٦/٨، والمحكم ٥/٦، وأمالي ابن الشجري ٤٠٩/١.

(٨) هو حاتم الطائي.

وَكَيْفَ يُسِيغُ المَرْءُ زَادًا وَجَارُهُ   خَفِيفُ المِعَى بَادِي الخَصَاصَةِ وَالجَهْدِ؟[1]

وقولُ الأَعْشَى:

شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقَارٌ وَثَرْوَةٌ   فَلِلهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا؟[2][3]

* ع:

مَا أَقْدَرَ اللهَ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ[4]

قال التَّبْرِيزيُّ[5]: لفظُه تعجُّبٌ، ومعناه الدعاءُ والطلبُ[6].

* ع: استَدلوا على اسمية "أَفْعَلَ" بأنه يُصغَّرُ، والتصغيرُ مختصٌّ بالأسماءِ؛ لأنه وَصْفٌ في المعنى بالصِّغَر، ولا يوصَف إلا الأسماءُ؛ لأن الصفة إخبارٌ عن الموصوف، ولا يُخبَر إلا عن الأسماء.

والجوابُ من وجهين:

أحدهما: أنه شاذٌّ، ففي "الصّحَاح"[7] تخصيصُه بـ"أَحْسَنَ" و"أَمْلَحَ" فقط.

والثاني: أنه إنما جاز؛ لشَبَهه بالأسماءِ عمومًا وخصوصًا:

---

(١) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٢٩٥، والبيان والتبيين ٣/٣١٠، وعيون الأخبار ٣/٢٨٦، وأمالي ابن الشجري ١/٤٠٩.

(٢) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ١٣٥، وأمالي ابن الشجري ١/٤٠٩، وشرح التسهيل ٣/١٤٦، والتذييل والتكميل ١١/١٧٤، ومغني اللبيب ٢٨٤، والمقاصد النحوية ٣/١٠٥٠.

(٣) الحاشية في: ٨٧.

(٤) صدر بيت من البسيط، لحُنْدُج بن حُنْدُج المُرِّي، وعجزه:

...   مَنْ دارُه الحَزْنُ ممَّن دارُه صُولُ

شَحَط: بُعْد، والحَزْن وصُول: موضعان. ينظر: أمالي القالي ١/٩٩، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/١٨٣١، والإنصاف ١/١٠٥، والتبيين ٢٩٠، والتذييل والتكميل ١٠/٢٣٠، والمقاصد النحوية ١/٢٥٩.

(٥) شرح الحماسة ٤/١٦١.

(٦) الحاشية في: ٨٧.

(٧) (م ل ح) ١/٤٠٧.

أما عمومًا فمِنْ وجهين: أحدهما: أنه لا يتصرَّفُ، والثاني: أنه لا مصدرَ له.

وأما خصوصًا فإنه شبيهٌ بـ"أَفْعَلِ" التفضيل من وجهين: إشعارُه بالـمَزِيَّة، وأنه لا يُبنَى إلا مما يُبنَى منه، ووجهٌ ثالثٌ: أنه على وَزْنه، ووجهٌ رابعٌ: أنه لا يَرفع الظاهرَ[1].

* ع: أنشد ابنُ عُصْفُورٍ في أوائل "شرح الجُمَل"[2]:

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هَؤُلَيَّاءِ بَيْنَ الضَّالِ والسَّمُرِ[3]

ورأيت مَنْ ينشدُه: «يا ما أُحَيْسِنَ»[4]، وينشدُه: «هَؤُلَيَّاكُنَّ»[5]، وكلاهما خطأٌ، أما الأول فمِنْ جهة الرواية فقط، وأما الثاني فلذلك، ولأن اسم الإشارة إذا كان جمعًا ممدودًا مُلحَقًا كافَ الخطاب لا يلحقها[6] "ها" من أوَّله فيما أحفظُ[7].

وتِلْو أفعَلَ انصِبنَّه كما ... أوفَى خليلينا وأصدق بهما

(١) الحاشية في: ٨٧.

(٢) ١/١١٣، ٥٨٣.

(٣) بيت من البسيط، قيل: للعَرْجي، وقيل: لعلي بن محمد العريني المتوفى بعد سنة ٣٢٠. شَدَنَّ: قَوِين واكتمل خَلْقُهن، والضال: جمع ضَالَةٍ، وهو السِّدْر البري. ينظر: زيادات ديوان العرجي ١٨٣، وليس في كلام العرب ٢٠١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٢١، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٨٣، والإنصاف ١/١٠٤، وتوجيه اللمع ٣٨٢، وشرح التسهيل ١/٢٤٤، ولسان العرب (ش د ن) ١٣/٢٣٥، والتذييل والتكميل ٣/١٩٠، والمقاصد النحوية ١/٣٨٠، وخزانة الأدب ١/٩٣.

(٤) ينظر: لسان العرب (ش د ن) ١٣/٢٣٥، ونضرة الإغريض ٢٨٠.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مطبوعة شرح جمل الزجاجي وكثير من مصادر البيت: هَؤُلَيَّائِكُنَّ؛ وبه يستقيم الوزن، ونقل السيوطي البيتَ في شرح شواهد المغني ٢/٩٦٢ عن خط ابن هشام في بعض تعاليقه باللفظ الذي أنكره هنا: هَؤُلَيَّائِكُنَّ، وهو بالإنشاد الذي صوَّبه ابن هشام: هَؤُلَيَّاءِ في: الزهرة ١/٣٥٩، والمحب والمحبوب ٢/١٥٣، وليس في كلام العرب ٢٠١، والمحكم ١٠/٤٤٥، وشرح الكافية للرضي ١/٤٩.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب: لا يلحقه.

(٧) الحاشية في: ٨٧.

وحذفَ مَا مِنه تعجبت استبح   إن كان عند الحذف معناه يضِح

(خ١)

ع: قولُه: «**وحَذْفَ ما منه تعجب**[١]»: هذا في "أَفْعَلَ" مُسَلَّمٌ على إطلاقه، وأما في "أَفْعِلْ" فله شرطان:

أحدهما: أن[٢] يكون كلٌّ من الفعل والفاعل قد عُطف عليه مثلُه.

والثاني: أن يكون المحذوفُ الثانيَ، ويُستغنى عنه بالأول؛ لأنه لم يُسمعْ إلا كذلك، وهو: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾[٣].

إلَّا أن المصنِّف خرَّج ذلك على حذف الجار من الثاني، فاستَتَر، ذَكَرَه في "شرح التَّسْهيل"[٤] في التنازع، وجوَّز: أَحْسِنْ وأَجْمِلْ بزيدٍ، على ذلك، وأن الأصل: أَحْسِنْ به، على التنازع.

وفيه عندي نظرٌ؛ لأن الاستدلال بالثاني على الأول خلافُ الكثير، فمَنْ قال: إنه يجوز في هذا البابِ الذي لم يُتَصَرَّفْ فيه؟[٥]

* «**يَضِحْ**» بالضاد المعجمة، أي: إن كان معناه عند الحذف واضحًا، لا بالمهملة؛ لأن قولك: إن كان معناه عند الحذف صحيحًا؛ لا معنى له[٦].

(خ٢)

* في "الإِيضَاح الشِّعْري"[٧]، وقد أَوْرَدَ قولَ الله عز وجل: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾[٨]،

(١) كذا في المخطوطة، وصوابه ما في متن الألفية: تعجَّبت.

(٢) مكررة في المخطوطة.

(٣) مريم ٣٨.

(٤) ٢/١٧٧.

(٥) الحاشية في: ٢١/أ.

(٦) الحاشية في: ٢١/أ.

(٧) كتاب الشعر ٢/٤٣٨-٤٤٠.

(٨) مريم ٣٨.

وأنشد قولَ أَوْسٍ[1]:

تَرَدَّدَ فِيهَا ضَوْؤُهَا وَشُعَاعُهَا فَأَحْصِنْ وَأَزْيِنْ لِامْرِئٍ إِنْ تَسَرْبَلَا[2]:

لا يجوز في: أَحْسِنْ بزيدٍ حذفُ الجار والمجرور؛ من حيثُ لم يَجُزْ حذفُ الفاعل.

فأما الجواب عن الآية والبيتِ فإن ناسًا من أهل النظر أجازوا حذفَ الفاعل، وذهب أبو الحَسَن[3] إلى ذلك في بعض الأشياء، ومَنْ لم يُجِزْ حذفَ الفاعل -وهو قولُ س[4]- جَعَلَ في "أَبْصِرْ" ضميرًا، كما كان في قول أَوْسٍ.

وإنما لم يُجمَع كما يقول: القومُ كَفَوا، إذا لم يُلحِق الجارَّ، فيقول: القومُ كَفَى بهم؛ لأنه يقال: يجوز أن يكون أُضمر على لفظ المفرد دون الجميع؛ لأن هذا الفعل بمنزلة "نِعْمَ" و"بِئْسَ"، فكما لم يُلحقوا علامةَ الجمع هذين الفعلين كذلك لم يُلحَق هذا، وجُعل الفاعلُ على لفظ المفرد، وإن كان في المعنى جميعًا.

وأيضًا فإنه يجوز أن يكون أُجري مُجرى "أَفْعَلَ" الذي في قولهم: ما أَحْسَنَ زيدًا، فكما لم يُجمع الضمير في "أَحْسَنَ" كذلك لم يُجمع في "أَحْسِنْ" و"أَسْمِعْ"؛ من حيث اتَّفقا في المعنى.

وأيضًا فإن هذا الفعل قد جَرى مَجرى الاسمِ في تصحيحهم له؛ أَلَا تَرَاهم قالوا: أَقْوِلْ به، و:

---

(١) هو ابن حَجَر بن عتاب بن عبدالله التميمي، من شعراء الجاهلية المقدَّمين الفحول، وكان زهيرٌ راويتَه. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٩٧/١، والشعر والشعراء ١٩٨/١، والأغاني ٤٧/١١.

(٢) بيت من الطويل. تَسَرْبل: لَبِسَ، كما في: القاموس المحيط (س ر ب ل) ١٣٤١/٢. ينظر: الديوان ٨٤، وتهذيب اللغة ٨١/٢، والتذييل والتكميل ١٩٨/١٠.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ١٢٩/٤، وارتشاف الضرب ٢٠٦٨/٤، وخزانة الأدب ٢٦٠/٤.

(٤) الكتاب ٧٩/١.

أَطْيِبْ بِرَاحِ الشَّأْمِ صِرْفًا؟[1]

فكما لم يُظهروا علامةَ الفاعل[2] في اسم الفاعل كذلك لم يُظهروا في هذا الفعلِ.

وإن شئت قلت: إنَّ هذا المحذوفَ في حكم الثابت؛ لتقدُّم ما يدلُّ عليه، كما قال[3]:

وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا[4]

ولم يكن هذا في الحكم عطفًا على عاملَيْن؛ لِمَا ثَبَت من التقدير.

ع: تلخَّص من كلامه: أن الإضمار هنا قولُ س، وقوَّةُ كلامِه: أنه قال ذلك نصًّا، ولم يُؤخَذْ منه بالقياس على ما استَقرَّ من قاعدته، واقتَضى كلامُه الجوابَ عمَّا يُورَد من ثلاثة أوجهٍ[5].

* يقال: وَضَحَ الأمرُ -بالضاد المعجمة، ثم بالحاء المهملة- وُضُوحًا، و: أَوْضَحَ، ثلاثيًّا ورباعيًّا: ظَهَرَ، و: الوجهُ: حَسُنَ[6]، قال خَلَفُ[7] بنُ خَلِيفَةَ الأَقْطَعُ:

---

(١) بعض بيت من الطويل، لأبي ذُؤَيب الهذلي، وهو بتمامه:

فَأَطْيِبْ براح الشَّأْمِ صِرْفًا وهذه مُعَتَّقةً صَهْباءَ وهي شِيَابُها

الراح: الخمر، وشِيَابها: مزاجها. ينظر: الديوان ٦٠، وديوان الهذليين ١/٨٠، وشرح أشعار الهذليين ١/٥٤، والمحكم ٨/١٢٩.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في كتاب الشعر: الضمير، وعند ياسين: الفعل.

(٣) هو أبو دُؤَاد الإِيَادي.

(٤) عجز بيت من المتقارب، تقدَّم في باب المعرب والمبني.

(٥) الحاشية في: ٨٨، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٨٠.

(٦) ينظر: تهذيب اللغة ٥/١٠٣، والصحاح (و ض ح) ١/٤١٥.

(٧) شاعر أموي مطبوع ظريف، كان أقطع اليد، بينه وبين الفرزدق مهاجاة. ينظر: الشعر والشعراء ١/٤٦٥، ٢/٧٠٤.

كَفَى الهَجْرُ أَنَّا لَمْ نَضِحْ لَكَ أَمْرَنَا وَلَمْ يَأْتِنَا عَمَّا لَدَيْكَ يَقِينُ[1][2]

وفي كلى[3] الفعلين قدما لزما منعُ تصرف بحكم حتما

وصُغهما من ذي ثلاث صُرِّفا قابلِ فَضْل تَمَّ غيرِ ذي انتِفا

وَغيرِ ذي وصفٍ يُضاهي أشهلا وغيرِ سالك سبيلَ فُعِلا

(خ١)

* [**«وغيرِ ذِي وَصْفٍ»**]: أي: غيرِ فِعلٍ ذي وَصْفٍ[4].

* [**«وغيرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي "أَشْهَلَا"»**]: ع: يدلُّنا على أن المانع من أفعال التعجب[5] والألوانِ الثلاثيةِ تقديرُ زيادتِها على الثلاثة، لا أنَّ الخِلْقَةَ كاليد والرِّجْل لا يُتَعَجَّبُ منها؛ أمران:

أحدهما: تصحيحُهم "سَوِدَ" و"عَوِرَ"، وليس ذلك إلا لتقدير الزيادة، فكذا هذا.

والثاني: أن الأول يلزم منه منعُ التعجُّبِ منه مطلقًا، وهو بالإجماع جائزٌ، غايتُه: أنه بغير لفظه، ولو كان المانعُ معنويًّا لم يكن لتحويل الصيغة أثرٌ[6].

(خ٢)

* [**«وغيرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي "أَشْهَلَا"»**]: هذه العبارة أَخْصَرُ وأسهلُ من قولهم: أفعال الألوان والعيوب، وأَسْلَمُ عن الاعتراض؛ لأن تلك لا بدَّ أن تُقيَّد العيوبُ فيها بالظاهرة؛ وإلا دَخَل نحو: جَهِلَ، وخِرف[7]، ونَهِمَ، وأشملُ؛ لأنه يدخل فيها:

---

(١) بيت من الطويل. ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي ٢/٨٨٩، والحماسة البصرية ٢/٧٠٧.

(٢) الحاشية في: ٨٨، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٧٩ دون البيت، ولم يعزها لابن هشام.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: كِلَا.

(٤) الحاشية في: ٢١/أ.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: العيوب.

(٦) الحاشية في: ٢١/أ.

(٧) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب: وخَرِفَ.

هَيفَ[1][2].

* ع: ينبغي أن يُفهم من قوله: «**سَالِكٍ سبيلَ "فُعِلَ"**»، وكونِه لم يقل: وغيرِ فعلِ المفعول؛ أنه إن كان ملازمًا للبناء للمفعول تُعُجِّبَ منه، نحو: وُقِصَ[3]، وسُقِطَ في يده، وزُهِيَ زيدٌ، وعُنِيَ الحاجتك[4]؛ لأن السالك طريقَ "فُعِلَ" على معنى: السالك جادَّةَ "فُعِلَ"، وجادَّةُ "فُعِلَ": أنه لا يكون لازمًا، بل جائزًا، وذلك أنه إذا جاء الفاعل رجع البناءُ له، أعني: أنك متمكِّنٌ من الرجوع بصيغته إلى صيغة فعل الفاعل.

وفائدةٌ أخرى في قوله: «**سَالِكٍ**» البيتَ، وكونِه لم يقل: و"فُعِلَ"؛ لأن ذلك يقصُر المنعَ على هذه الصيغة، فيَخرج عنه نحو: قِيلَ، وبِيعَ، باعتبار ظاهرِ أمرِهما، ويَخرج عنه أيضًا نحو: استُخرِجَ المالُ.

فإن قيل: فإنَّ هذا[5] لا يُحتاج لإخراجه هنا؛ لأنه قد عُلم أنه لا يُتَعَجَّبُ منه من حيث هو غيرُ[6] ثلاثيٍّ.

قلت: قد يُتَوَهَّمُ أن صيغة فعلِ المفعولِ إنما تقتضي المنعَ في الثلاثي، فبَيَّن أنها مانعةٌ في الثلاثي وفي غيره، حتى لو فُرض أن غير الثلاثي يجوز التعجُّبُ منه لم يَجُزِ التعجُّبُ منه إذا بُني للمفعول، ويُستفاد حينئذٍ في نحو: استُخرِجَ مانعان[7]، لا مانعًا واحدًا.

ويُعلمُ حينئذٍ أن مَنْ قال في "أَفْعَلَ": إنه يجوز التعجُّبُ منه؛ لكونه على صيغةِ فِعلِ التعجُّبِ؛ أنه لا يُتَعَجَّبُ منه إذا كان مبنيًّا للمفعول[8].

---

(١) الهَيَف: ضُمْر البطن ورِقَّة الخاصرة. ينظر: القاموس المحيط (هـ ي ف) ٢/١١٤٨.

(٢) الحاشية في: ٨٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٨١.

(٣) أي: كُسرت عنقُه. ينظر: القاموس المحيط (و ق ص) ١/٨٦٠.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: بحاجتك.

(٥) أي: نحو: استُخرج.

(٦) كتبها الناسخ: «غير» ملحقةً فوق كلمة «ثلاثي»، والمثبت مما عند ياسين.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: «أنَّ في نحو: استُخرج مانعَيْن».

(٨) الحاشية في: ٨٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٨١، ٤٨٢.

* الصَّيْمَرِيُّ[1]: ولا يُنقَل فعلُ التعجُّب إلا من فِعلِ الفاعل، فأما قولهم: ما أَبْغَضَه إليَّ، وما أَمْقَتَه عندي، وأنت تريد [أنه][2] مَقِيتٌ، وأنه مُبْغَضٌ؛ فإنه مأخوذٌ من: بَغُضَ، ومَقُتَ، وهما فعلُ فاعلٍ[3].

* لحَّنَ ابنُ[4] سِيدَه في كتاب "الإعْراب عن مَرَاتب قراءةِ الآدابِ"[5] أبا الطَّيب في قوله:

اِبْعَدْ بَعِدتَّ بَيَاضًا لَا بَيَاضَ لَهُ   لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ[6]؛

لأن الألوان كالخَلْق، فكما لا يقال: ما أَيْدَاه، ولا: ما أَرْجَلَه[7]؛ كذلك هذا؛ ولأن أفعال الألوان والعيوبِ في الأصل على "افْعَلَّ" و"افْعَالَّ"، وما يُجاوز الثلاثة لا يُتعَجَّبُ منه.

قال: فأما استشهادُ بعضِهم بقوله[8]:

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا القضاض[9]

(١) التبصرة والتذكرة ١/٢٦٦.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في التبصرة والتذكرة وعند ياسين.

(٣) الحاشية في: ٨٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٨٢.

(٤) هو علي بن أحمد، وقيل: ابن إسماعيل الضرير المُرْسي الأندلسي، أبو الحسن، إمام حافظ للغة والشعر، أخذ عن أبيه وصاعد، له: المحكم، والمخصَّص، والأنيق في شرح الحماسة، وغيرها، توفي سنة ٤٥٨. ينظر: معجم الأدباء ٤/١٦٤٨، وإنباه الرواة ٢/٢٢٥، وبغية الوعاة ٢/١٤٣.

(٥) لم أقف على ما يفيد بوجوده، وذكر نحوه مختصرًا في: شرح المشكل من شعر المتنبي ٤٧، ٤٨ (ت. الداية)، ٤٧، ٤٨ (ت. السقا)، وينظر: الرسالة الموضحة ٨٥، ٨٦.

(٦) بيت من البسيط. ابعَد بَعِدتَّ: من بَعِدَ يبعَد إذا ذهب وهَلَكَ، وهذا دعاء على الشيب. ينظر: الديوان ٢٩، والفسر ٤/٤٤٨، وشرح ديوان المتنبي للواحدي ٥٢.

(٧) هذان تعجُّبان من اليد والرِّجْل.

(٨) نسب لرُؤْبة بن العجَّاج.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت وعند ياسين: القَضْقَاضِ.

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ[1]

فَعُفْلٌ مجهولٌ، غيرُ موسومٍ ولا معلومٍ.

وأما قولُ طَرَفَةَ:

إذ[2] الرِّجَالُ شَتَوا واسند[3] أَكْلُهُمُ فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ[4]

فإنه لا يعني بـ"أَبْيَضَ" هنا صيغةَ المفاضلة، وإنما عَنَى به: الأبيضَ، فكأنه قال: فأنت واضِحُهم -أو: نقيُّهم- سِرْبَالَ طبَّاخٍ.

ثم قال: وقد يُتَأَوَّلُ قولُ المُتَنَبِّي على أن "مِنْ" للتبعيض، أي: لَأنت أسودُ في عيني، ولَأنت ظلمةٌ من الظُّلَم، فيكونُ كبَيْت طَرَفَةَ.

ع: جَعَلَ "من الظُّلَمِ" خبرًا ثانيًا[5].

* ع: بَقِيَ عليه من الشروط: وغير مستغنًى عنه بـ: ما أَفْعَلَه، وذلك نحو: أجاب، فقال[6] -من القائلة-، وقَعَدَ، وجَلَسَ، وسَكِرَ، ونَامَ[7].

وأَشْدِدَ اوْ أَشَدَّ أَو شِبْهُهُما يخلفُ ما بعضَ الشروط عدما

---

(١) بيتان من مشطور الرجز. ينظر: ملحقات الديوان ١٧٦، والأصول ١/١٠٤، وشرح القصائد السبع ١٤٣، والحجة ٥/٣٩، والتمام ٩٥، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٥، ٣٣٧، والمحكم ٨/٢٠٣، والإنصاف ١/١٢١، والتذييل والتكميل ٧/٢٨٩، ١٠/٢٣٣، ومغني اللبيب ٩٠٦، وخزانة الأدب ١/١٥٦، ٨/٢٣٣.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في مصادر البيت وعند ياسين: إذا.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت وعند ياسين: واشْتَدَّ.

(٤) بيت من البسيط. شتوا: دخلوا في الشتاء، واشتد: صار شديدًا، وسِرْبال: قميص. ينظر: الديوان ١٥٠، والصحاح (ب ي ض) ٣/١٠٦٧، والإنصاف ١/١٢٠، والتبيين ٢٩٣، وشرح جمل الزجاجي ١/٥٧٨، وخزانة الأدب ٨/٢٣٠.

(٥) الحاشية في: ٨٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٥٠٣ في باب "أَفْعَل" التفضيل -وهي به أليق-، ولم يعزها لابن هشام.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب: وقَالَ.

(٧) الحاشية في: ٨٨.

ومصدرُ العادِمِ بعدُ ينتصِب وبعدَ أفعِلْ جَرُّه بالبا يجبْ

(خ٢)

* ما فِعْلُه مزيدٌ فيه، وما اسمُ فاعلِه على "أَفْعَلَ" يُؤتى لهما بالمصدر الصريحِ.

وأما ما لا مصدرَ له وهو متصرِّفٌ تصرُّفًا ناقصًا، كـ: يَذَرُ، ويَدَعُ؛ والمنفيُّ؛ والمبنيُّ للمفعول -إن قلنا: إنه لا يجوز: أعجبني ضربُ زيدٍ، وتريد أنه مضروبٌ، حيث لا قرينةَ-؛ والناقصُ -إن قلنا: لا مصدرَ له-؛ فيُؤتى بالمصدر المؤوَّلِ.

وأما ما لا يَتَفَاوتُ أصلًا؛ وما لا يتصرَّفُ أصلًا؛ فلا يُتَعَجَّبُ منها أصلًا[1].

وبالنُدور احكُم لغير ما ذكر ولا تقِس على الذي منه أُثِر

(خ٢)

* [«**لغير ما ذُكِر**»]: كقولهم: ما أَذْرَعَها، أي: أخفَّها في الغَزْل، من قولهم: امرأةٌ ذَرَاعٌ[2]، ولا فِعلَ له، و: أَقْمِنْ به، اشتَقُّوه من: هو قَمِنٌ بكذا، و: ما أَعْسَاه، و: أَعْسِ به، أي: ما أحقَّه، و"عسى" جامدٌ.

قيل: وما أَعْنَاه، وما أَفْقَرَه، وما أَشْهَاه، وما أَحْيَاه، من: اشتَهى، واستَحيا، قال الشيخُ[3]: والحقُّ أنهنَّ من: عُنِي، وفَقُر، وشَهِي، ومَقُت.

وقيل: وما أَمْقَتَه، بناءً على أنه من: مُقِتَ، وأنه لم يُبْنَ للفاعل، وليس كذلك، بل قالوا: مَقُتَ.

وقالوا: ما أَخْصَرَه، من اختُصِرَ[4].

وفعل هذا الباب لن يُقدَّما معمولُه ووصلَه به الزما
وفصله بظرفٍ او بحرف جرّ مستعمل والخلف في ذاك استقر

---

(١) الحاشية في: ٨٩.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة ٢/١٨٩، والصحاح (ذ ر ع) ٣/١٢٠٩.

(٣) شرح التسهيل ٣/٤٦.

(٤) الحاشية في: ٩٠.

(خ١)

* ولكَوْن هذا العاملِ لا يُفصَلُ مَنَع بعضُهم وقوعَ التنازع بين فعلَيْ تعجُّبٍ، وأجازه المصنِّفُ[١] بشرط إعمال الثاني، فتقول: ما أَحْسَنَه وأَجْمَلَ زيدًا؛ لأنك لو أعملت الأوَّلَ فَصَلته من معموله بغير الظرف والمجرور، وهو ممتنع بإجماعٍ، وكذا أجاز: أَحْسِنْ به وأَكْرِمْ بزيدٍ، دون: أَحْسِنْ وأَكْرِمْ به بزيدٍ.

ويجوز على قاعدة الفَرَّاءِ[٢]: أَحْسِنْ وأَكْرِمْ بزيدٍ؛ على أن "بزيدٍ" معمولٌ لهما معًا.

قال: ويجوز على قاعدة ص[٣]؛ على أن الأصل: أَحْسِنْ به وأَكْرِمْ بزيدٍ، فحُذفت الباءُ، فاتصل الضمير، كما استَتر في الثاني من: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[٤]، إلا أن الاستدلال بالأول على الثاني أكثرُ من العكس[٥].

* استَدلَّ ابنُ عُصْفُورٍ[٦] بقولهم: ما أَحْسَنَ بالرجل أن يَصدُقَ[٧]، ورُدَّ عليه بوجهين:

الأول: أن التقديم هنا واجبٌ لا جائزٌ؛ لأجل الضمير العائدِ من "يَصدُق" على "الرجل".

وهذا ليس بشيءٍ؛ لأن ذلك[٨] أدلُّ شيءٍ على الجواز؛ لأنه لولا جوازُه ما وَجَبَ

(١) شرح التسهيل ٢/١٧٧.

(٢) في إعمال الفعلين معًا في الفاعل في نحو: قام وقعد زيد. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٨٥، وشرح جمل الزجاجي ١/٦١٧.

(٣) وهي إعمال الثاني؛ لقربه. ينظر: شرح التسهيل ٢/١٦٤، وشرح الكافية للرضي ١/٢٠٤.

(٤) مريم ٣٨.

(٥) الحاشية في: ٢١/ب.

(٦) شرح جمل الزجاجي ١/٥٨٧.

(٧) قولٌ للعرب ينظر في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٧١، ٧٤، وعلل النحو ٣٣٢، والبديع لابن الأثير ١/٤٩٩.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

في صورةٍ[1]؛ أَتُرَى يجب ما لا يجوز؟

الثاني: أنه يَحتَمِل أن تكون الباءُ زائدةً، وأنَّ "يَصدُق" بدلُ اشتمالٍ.

وهذا[2] ممكنٌ؛ إلا أنه بعيدٌ، لا يَتبَادَرُ إلى الذهن، فلا ينبغي الالتفاتُ إليه.

الإيرادانِ لأبي ...[3]، فيما رأيتُ بخطِّ بعضِ أصحاب...[4][5].

(خ٢)

* [«**والخُلْف في ذاك استقرّ**»]: الصحيحُ الجوازُ، وليس لس فيه نصٌّ.

قال الشَّلَوْبِينُ[6]: حكى الصَّيْمَريُّ[7] أن مذهب س[8] منعُ الفصلِ بالظرف[9]، والصوابُ الجوازُ، وهو المشهورُ والمنصورُ.

وقال السِّيرَافيُّ[10] في قول س[11]: ولا يُزيل[12] شيئًا عن موضعه: إنما أراد: أنك تُقدِّم "ما"، وتُوليها الفعلَ، ويكونُ الاسمُ المتعجَّبُ منه بعد الفعل، ولم يتعرَّض للفصل.

قال الناظمُ[13]: ويؤيِّد الجوازَ:

---

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) الحاشية في: ٢١/ب.

(٦) شرح الجزولية الكبير ٢/٨٩٢.

(٧) التبصرة والتذكرة ١/٢٦٨.

(٨) قال في الكتاب ١/٧٣: ولا يجوز أن تُقَدِّمَ "عبدالله" وتؤخِّرَ "ما"، ولا تزيلَ شيئًا عن موضعه.

(٩) زاد في شرح الجزولية الكبير: ولا يصح ذلك. أي: عن سيبويه.

(١٠) شرح كتاب سيبويه ٣/٧٤.

(١١) الكتاب ١/٧٣.

(١٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الكتاب: ولا تُزيل.

(١٣) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٩٦، ١٠٩٧.

أُقِيمُ بِدَارِ الحَرْبِ مَا دَامُ حَرْبُهَا

البيتَ[1]، وقولُ عَمْرِو[2] بنِ مَعْدِي كَرِبَ[3]: «ما أَحْسَنَ في الهَيْجاء لقاءَها، وأَكْثَرَ في اللَّزْبات عطاءَها»[4].

اللَّزْبَةُ -بسكون الزاي-: شدَّةٌ وقَحْطٌ، قال الجَوْهَريُّ[5]: اللَّزْبَةُ: السَّنَةُ، وجمعُها: لزبات[6][7].

(١) صدر بيت من الطويل، لأوس بن حَجَر، وعجزه:

... وأَحْرِ إذا حَالَتْ بأن أتحوَّلا

ينظر: الديوان ٨٣، وعيون الأخبار ١/٩٠، وحماسة الخالديين ١/١٩٤، ٢/٤٥، وشرح التسهيل ٣/٤١، والتذييل والتكميل ١٠/٢١٤، والمقاصد النحوية ٣/١٤٨٢.

(٢) هو الزُّبيدي، أبو ثور، شاعر فارس مشهور، مخضرم، أسلم، وشهد القادسية. ينظر: معجم الشعراء ٢٠٨، والمؤتلف والمختلف للآمدي ٢٠٣، والإصابة ٤/٥٦٨.

(٣) كتبها الناسخ، ثم ضرب عليها، والصواب إثباتها.

(٤) قاله في مدح بني سُلَيم. ينظر: أمالي القالي ٢/١١٤، والعقد الفريد ١/٣١٩، وربيع الأبرار ٥/٢٧٦، وشرح جمل الزجاجي ١/٥٨٧، وشرح التسهيل ٣/٤١.

(٥) الصحاح (ل ز ب) ١/٢١٩.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الصحاح: لَزَبات، بالتحريك.

(٧) الحاشية في: ٩٠.

نِعْمَ وبِئْسَ وما جرى مجراهما

فِعْلانِ غيرُ متصرفين نعم وبئس رافعان اسمين

(خ١)

* قولُه: «"**نِعْمَ**" و"**بِئْسَ**"» بهذا[1] ...[2]، فأما اللغاتُ التي[3] يذكرها النحاةُ[4] ففيها عندي نظرٌ؛ لاستعمال هذا ...[5] كثيراً و...[6]، فلعلَّ تجويزَهم ذلك بالقياس على ما ثبت في[7] ذلك ممَّا يشبه[8] هذين الفعلين.

قال الأَنْدَلُسيُّ[9]: والظاهرُ أن هذه اللغات في "نِعْمَ" و"بِئْسَ" قبل أن يُنقلا إلى المدح والذم والمبالغةِ فيهما، فأما: ﴿**فَنِعِمَّا هِيَ**﴾[10]؛ فالتحريكُ لالتقاء الساكنين: العينِ والمبهمِ، فلا احتجاجَ به[11].

(خ٢)

* [«**فِعْلانِ**»]: بدليل اتصال تاءِ التأنيث الساكنة بهما في جميع اللغات، وضمائرِ

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) المباحث الكاملية ٢/١١١، ١١٢. والأندلسي هو القاسم بن أحمد بن الموفق اللورقي، أبو محمد، إمام في العربية، أخذ عن العكبري وتاج الدين الكندي، له: المحصل في شرح المفصل، والمباحث الكاملية في شرح الجزولية، وغيرهما، توفي سنة ٦٦١. ينظر: معجم الأدباء ٥/٢١٨٨، وإنباه الرواة ٤/١٦٧، وبغية الوعاة ٢/٢٥٠.

(١٠) البقرة ٢٧١.

(١١) الحاشية في: ٢٢/أ.

الرفع البارزةِ في لغةٍ حكاها الكِسَائيُّ(١)(٢).

* [«فِعْلانِ»]: خلافًا للفَرَّاءِ(٣)، كذا في "التَّسْهِيل"(٤)، وقال في "شرحه"(٥): وأكثرِ الكوفيين(٦)(٧).

* [«غيرُ متَصَرِّفين»]: في "شرح العُمْدة"(٨): إنما أُلزما لفظَ المضيِّ؛ لأنهما لإنشاء المدح والذم.

ع: يعني: وكلُّ فعلٍ خبريٍّ نُقل إلى الإنشاء التُزم فيه المضيُّ(٩).

* «فبِهَا ونِعْمَتْ»(١٠): قال الخَطَّابيُّ(١١): هو بكسر النون وسكونِ العين والتاء، أي: نِعْمَت الخَلَّةُ، والعوامُّ يروونه بفتح النون وكسر العين، وليس بالوجه، ورواه بعضهم: «ونَعِمْتَ»، أي: نَعَمَكَ اللهُ(١٢).

مقارِنَي أَلْ أَو مضافين لما   قارنها كنِعْم عُقْبَى الكُرَما

(١) وهي قولهم: نِعْما رجلَيْن، ونِعْموا رجالًا. ينظر: مجالس ثعلب ٢٧٣، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٩٠، ٤٢٢، والإنصاف ١/٨٦.

(٢) الحاشية في: ٩١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٨٧، ولم يعزها لابن هشام.

(٣) معاني القرآن ٢/١٤١.

(٤) ١٢٦.

(٥) ٣/٥.

(٦) ينظر: الإنصاف ١/٨١، والتبيين ٢٧٤.

(٧) الحاشية في: ٩١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٨٧، ولم يعزها لابن هشام.

(٨) شرح عمدة الحافظ ٢/١٧٥.

(٩) الحاشية في: ٩١.

(١٠) بعض حديث نبوي أخرجه أبو داود ٣٥٤ والترمذي ٤٩٧ والنسائي ١٣٨٠ من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه، وهو بتمامه: «من توضَّأ يوم الجمعة فبها ونِعْمَتْ، ومن اغتسل فهو أفضل».

(١١) إصلاح غلط المحدثين ٢٤، ٢٥.

(١٢) الحاشية في: ٩٠.

(خ١)

* ع: قولُه: «**مُقارِنَيْ "أَلْ"**»: كان ينبغي أن يُبيِّن: أيُّ "أَلْ" هي؟

وأقولُ: هي "أَلْ" الجنسيةُ، فيصير الممدوح أو المذموم ...[1] مرتين: معمَّمًا ومخصَّصًا؛ وللإيذان بأن ما تفرَّق في الجنس تجمَّع فيه، وإذا قلت: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ؛ فمَدَحت ...[2] وجنسَه ...[3] فيه كان ذلك أمكنَ في المدح؛ أَلَا تَرَى إلى قول الحَسَنِ[4]: ما مَدَحَ من هَجا قومَه[5]؟ فكذلك هنا.

ويدلُّك على أنها للجنس و...[6] الوصف، لا تقول: نِعْمَ الرجلُ الظريفُ[7]؛ من حيث إن الصفة مخصِّصة له.

والمقصودُ: أن الجنس بأسره فَوْضى في هذا الأمر، وإن جاء ما ظاهرُه ذلك حُمل على البدل.

وأجاز أبو الفَتْح[8] في قول الحَمَاسيِّ[9]:

لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهَيِّنٍ   لَنِعْمَ الفَتَى المَدْعُوُّ بِالنُّبْلِ حَاتِمُ[10]

أن يكون وصفًا؛ لأن المدح إنما وقع على الفتى المدعو بالنُّبْل، لا على مطلق الفتيان، إذ

---

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٢) موضع النقط كلمة لم أتبينها في المخطوطة، ورسمها: تحبيه.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) هو ابن أبي الحسن البصري.

(٥) ينظر: الأغاني ٢١/١٩٩، والعمدة ٢/٢٥١.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٤٧٤، ٤٧٥.

(٩) هو يزيد بن قُنافة العدوي.

(١٠) بيت من الطويل. والرواية: «لبئس» و«بالليل». ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي ٢/١٤٦٤، والمقاصد النحوية ٤/١٥١٠، وخزانة الأدب ٩/٤٠٥.

لو أراد المطلق لم يَصِفْ؛ لِمَا في ذلك من المناقضة[1].

(خ٢)

* [«مُقارنَيْ "أَلْ"»]: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾[2]، ﴿وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾[3][4].

* ع: قولُه: «"أَلْ"»: أي: الجنسية، بدليل قوله في باب الفاعل:

«لأنَّ قَصْدَ الجنسِ فيه بَيِّنُ»[5][6]

* [«مُقارنَيْ "أَلْ"»]: الجنسية، مثلُها في: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ * إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[7]، وقولِه[8]:

بِهِمْ هَدَى اللهُ جَمِيعَ الإِنْسَانْ
مِنَ الضَّلَالِ وَهُمُ كَالعُمْيَانْ[9]

وقولِه[10]:

إِنْ تَبْخَلِي يَا هِنْدُ أَوْ تَعْتَلِّي

(١) الحاشية في: ٢٢/أ.

(٢) الحج ٧٨.

(٣) آل عمران ١٢، ١٩٧، والرعد ١٨.

(٤) الحاشية في: ٩١.

(٥) تمامه:

والحذف في: "نِعْمَ الفتاةُ" استحسنوا

ينظر: الألفية ١٠٠، البيت ٢٣٦.

(٦) الحاشية في: ٩١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٨٨/١، ولم يعزها لابن هشام.

(٧) العصر ٢، ٣.

(٨) لم أقف له على نسبة.

(٩) بيتان من مشطور السريع الموقوف. ينظر: اتفاق المباني وافتراق المعاني ١١٣، والتذييل والتكميل ٨٥/١٠.

(١٠) هو منظور بن مَرْثَد الأسدي.

أَوْ تُصْبِحِي فِي الظَّاعِنِ المُوَلِّي[1]

وقيل: إنها عهدية.

حجَّةُ الأوَّلين: لزومُ "أَلْ" في فاعلها أو فيما أضيف إليه، فلولا الجنسية كان فاعلُها كلَّ اسمٍ، وقولُهم: نِعْمَ المرأةُ هندُ، كما يقولون: قام النسوة، وقال الله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[2].

قيل: فأَجِيزوا في قولك: نِعْمَ الرجلُ أن يقال: نِعْمَت الرجلُ، كما يقال: قامت الرجال، و: نِعْمَت الرجال.

قلنا: مقتضى القياس أن لا يجوز: نِعْمَ المرأةُ؛ رَعْيًا لجانب اللفظ، ولكنهم راعوا جانبَ المعنى المعتَضِدِ بالأصالة، وهي التذكير، فأما هذا فمخالِف لذاك؛ لأنه لم يعتَضِدْ بالأصل، أعني في: نِعْمَت الرجلُ، بل هو خلافُ اللفظ والأصلِ جميعًا.

وحجَّةُ الآخرين: أنه يُثنى ويُجمع، فلو كانت للجنس استغرقت جميعَ أفراده، ولو كانت للعهد الذِّهْني كانت لمعقول الماهِيَّةِ، وذلك شيء مفردٌ لا يَقبل تثنيةً ولا جمعًا.

رُدَّ بعدم صحة الملازمة، بدليل قوله[3]:

فَإِنَّ النَّارَ بِالعُودَيْنِ تُذْكَى وَإِنَّ الحَرْبَ أَوَّلُهَا الكَلَامُ[4]؛

أَلَا ترى أنه لا عهدَ في قوله: "العُودَيْنِ"، وقد ثَنَّاه؟

واختلف كلٌّ من الفريقين، فقيل: جنسية حقيقية، وقيل: جنسية مجازًا، هذا خلافُ الأوَّلين، وقال الآخرون: المعهودُ ذِهْنِيٌّ لا خارجيٌّ، وقيل: شَخْصيٌّ[5].

(١) بيتان من مشطور الرجز. ينظر: النوادر لأبي زيد ٢٤٨، وكتاب الشعر ٤٨٤/٢، وأمالي ابن الشجري ٧٥/١، وخزانة الأدب ١٣٥/٦.

(٢) يوسف ٣٠.

(٣) هو نصر بن سيَّار.

(٤) بيت من الوافر. ينظر: الأمثال لأبي عبيد ١٥٣، والبيان والتبيين ١٥٨/١، وعيون الأخبار ٢١٠/١، والتذييل والتكميل ٢٣٥/٣، ٨٨/١٠.

(٥) الحاشية في: ٩١، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٤٨٨/١، ٤٨٩، من قوله: «وقيل: إنها

* أجاز الناظمُ في "أَلْ" في هذا الباب وجهين:

قال: استَعملوا "أَلْ" الجنسيةَ مجازًا في الدلالة على الكمال مدحًا وذمًّا، نحو: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وبِئْسَ الرجلُ عمرٌو، كأنه قال: نِعْمَ الجامع لخصال المدح زيدٌ، وبِئْسَ الجامع لخصال الذم عمرٌو.

أو يكون العمومُ قد قُصد هنا على سبيل المبالغة المجازية، كما فَعَل مَنْ قال: أَطْعَمَنا شاةً كلَّ شاةٍ، و: مررت برجلٍ كلِّ رجلٍ، أي: جامعٍ لكل خصلة يُمدح بها الرجال. هذا نصُّه في "شرح الكافِية"[1].

فإن قلت: الوجهُ الأول هو الوجه الثاني قطعًا، وفي بعض النسخ[2]: «ويكون العموم»؛ بالواو لا بـ"أو"، وهو مؤيِّد لِمَا ذكرت، وأن الهمزة غلطٌ من بعض النُسَّاخ، والذي قوَّى الرِّيبةَ أنه أعاد قولَه: المجازية بعد قوله أوَّلًا: مجازًا، فأَوْهَم أن هذا المجاز غيرُ ذاك المجاز، وإلا لم يذكره.

قلت: إنما هما وجهان، فالأول حاصلُه: أنه استَعمل "الرجل" في مكان قوله: الجامع لخصال الرجال الممدوحة، والثاني حاصلُه: أنه جعل "الرجل" نفسَ الجنسِ كلِّه[3].

* «**مضافَيْن لِمَا قارَنَها**»: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[4]، ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾[5].

=

عهدية» إلى آخرها، ولم يعزها لابن هشام.

(١) شرح الكافية الشافية ١/٣٢٣، ٣٢٤.

(٢) لم يشر محقق شرح الكافية الشافية إلى أن بين النسخ هاهنا اختلافًا.

(٣) الحاشية في: ٩١.

(٤) النحل ٣٠.

(٥) الزمر ٧٢، وغافر ٧٦.

وقد يكون ذلك بتوسُّط مضافٍ بينهما، كقوله[1]:

فَإِنْ تَكُ فَقْعَسٌ بَانُوا وَبِنَّا ... فَنِعْمَ ذَوُو مُجَامَلَةِ الخَلِيلِ[2]

وقولِه[3]:

فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ القَوْمِ

البيتَ[4][5].

* فاعلُ "نِعْمَ" و"بِئْسَ" أحدَ عشرَ شيئًا، وهي أربعة أنواعٍ:

نوعٌ أجمعوا على اطِّراده، وهو ٤: أن يكون بـ"أَلْ"، أو مضافًا لِمَا فيه "أَلْ"، أو لمضافٍ لِمَا فيه "أَلْ"، أو مضمرًا مستترًا.

ونوعٌ أجمعوا على شذوذه، وهو ٤: أن يكون نكرةً مفردةً، وأن يكون نكرةً مضافةً، وأن يكون عَلَمًا أو مضافًا لعَلَمٍ، وأن يكون ضميرًا بارزًا.

ونوعٌ اختَلفوا: هل هو فاعلٌ أو لا؟ وهو ٢: "مَنْ" و"ما".

ونوعٌ اختَلفوا في جواز التكلُّم به، وهو أن يكون "الذي" مرادًا به الجنسُ[6].

* الأَمِينُ المَحَلِّيُّ في "مِفْتاح الإعراب"[7]: يكون فاعلُ "نِعْمَ" و"بِئْسَ" معرَّفًا بـ"أَلْ" الجنسيةِ، أو مضافًا إلى المعرَّف بهما، أو إلى ضميره معطوفًا، كقولك: نِعْمَ غلامُ

---

(١) لم أقف له على نسبة.

(٢) بيت من الوافر. ينظر: شرح التسهيل ٩/٣، والتذييل والتكميل ٨٤/١٠.

(٣) هو أبو طالب عمُّ النبي صلى الله عليه وسلم.

(٤) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فنعم ابنُ أختِ القومِ غيرَ مُكذَّبٍ ... زُهيرٌ حسامٌ مفردٌ من حمائلِ

ينظر: الديوان ٨٣، والروض الأنف ٣٨/٣، وشرح التسهيل ٩/٣، والتذييل والتكميل ٨٤/١٠، والمقاصد النحوية ١٥٠٥/٤، وخزانة الأدب ٧٢/٢.

(٥) الحاشية في: ٩١.

(٦) الحاشية في: ٩٠.

(٧) ٨٦.

الرجل وخادمُه بشرٌ[1].

* مسألةٌ: أجاز بعضهم: الرجلُ نِعْمَ غلامُه، و: الفاضلُ نِعْمَ كلامُه، وقد جاء في ذلك قولُه[2]:

فَنِعْمَ أَخُو الهَيْجَا وَنِعْمَ شِهَابُهَا[3]

ع: وينبغي أن يَلتزم ذلك مَنْ أجاز: مررت بالرجل الضاربِ غلامه[4].

* ش ع[5]: حكى الكِسَائيُّ[6] عمَّن يوثَق بعربيته أنه يَرفع بـ"نِعْمَ" و"بِئْسَ" مضمرًا عائدًا على ما تقدَّم مطابقًا[7]، وأجاز الفَرَّاءُ[8] أن يكون من هذا: ﴿بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا﴾[9].

ع: يعني: يكون فاعلُ "بِئْسَ" عائدًا على ما تقدَّم، لا عائدًا على "البدل". انتهى.

اتَّفق الأَخْفَشُ[10] والفَرَّاءُ[11] على جواز كونِ فاعلِهما نكرةً مختصةً، كقوله[12]:

---

(١) الحاشية في: ٩١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٨٩، ولم يعزها لابن هشام.

(٢) لم أقف له على نسبة.

(٣) شطر بيت من الطويل، لم أقف على تتمته، تقدَّم في باب الإضافة.

(٤) الحاشية في: ٩١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٨٩.

(٥) شرح عمدة الحافظ ٢/١٨٠.

(٦) ينظر: مجالس ثعلب ٢٧٣، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٩٠، ٤٢٢، والإنصاف ١/٨٦.

(٧) في قولهم: نِعْما رجلَيْن، ونِعْموا رجالًا.

(٨) معاني القرآن ٢/١٤١.

(٩) الكهف ٥٠.

(١٠) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١/١٢١، وشرح التسهيل ٣/١٠.

(١١) معاني القرآن ١/٥٧.

(١٢) لم أقف له على نسبة.

بِئْسَ قَرِينَا يَفَنٍ هَالِكِ[1]

وأجاز الأَخْفَشُ[2] وحدَه كونَه نكرةً غيرَ مختصةٍ، كقوله[3]:

نِيَافُ القُرْطِ غَرَّاءُ الثَّنَايَا وَرِئْدٌ لِلنِّسَاءِ وَنِعْمَ نِيمُ[4]

وأجاز المُبَرِّدُ[5] كونَه موصولًا جنسيًّا، ويؤيِّده: قولُه[6]:

وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ[7]

ولا يكون الفاعلُ مضمرًا و"مَنْ" تمييزًا؛ لأنها لا تقبل "أَلْ"، ولأنها لم تقع قَطُّ نكرةً تامةً[8].

ويَرفعان مُضمرا يُفسِّرُهْ مُمَيِّزٌ كنعم قومًا مَعْشَرُه

(خ١)

---

(١) صدر بيت من السريع، وعجزه:

... أمُّ عُبَيدٍ وأبو مالكِ

اليَفَن: الشيخ الكبير، كما في: القاموس المحيط (ي ف ن) ١٦٢٩/٢. ينظر: أمالي القالي ١٨٣/٢، والمخصص ٧١/٣، ١١٣/٤، ١٢١، وشرح جمل الزجاجي ٦٠١/١، وشرح التسهيل ١٠/٣، والتذييل والتكميل ١٠٣/١٠.

(٢) معاني القرآن ٢٦١/١.

(٣) هو تأبَّط شرًّا.

(٤) بيت من الوافر. الرِّئْد: الشابَّة الحسنة، كما في: القاموس المحيط (ر ء د) ٤١٢/١، ونِيَاف القُرْط: طويلته، والنِّيم: القطيفة أو الضجيع. ينظر: الديوان ٢٠٢، والأغاني ١٠٤/٢١، والمحكم ٥٢٦/١٠، وشرح التسهيل ١٠/٣، والتذييل والتكميل ١٠٢/١٠، وخزانة الأدب ٤١٦/٩.

(٥) المقتضب ١٧٥/٤.

(٦) لم أقف له على نسبة.

(٧) عجز بيت من البسيط، وصدره:

فنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضاقت مذاهبُه ...

ينظر: جمهرة اللغة ١٠٩٨/٢، ١٣٠٨/٣، وكتاب الشعر ٣٨٠/٢، والمحكم ٧٩/٧، ومغني اللبيب ٥٧١، والمقاصد النحوية ٤٥٤/١، وخزانة الأدب ٤١٠/٩.

(٨) الحاشية في: ٩١.

* [«**ويَرفعان مُضمرًا يُفسِّرُهْ**»]: قال[1]:

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا[2][3]

* [«**ك: نِعْمَ قومًا مَعْشَرُهْ**»]: و: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾[4][5].

* قولُه: «**نِعْمَ قومًا مَعْشَرُهْ**» أَوْلى من أن يُمثَّل بـ: نِعْمَ رجلًا زيدٌ؛ لأن فيه الإعلامَ بأن المضمر يُقدَّر مفردًا على كل حالٍ، فلا يكون بارزًا في اللفظ أَلْبَتَّةَ[6].

* قولُه: «**يُفسِّرُه مُمَيِّزٌ**»: ولا يجوز حذفُه.

وقال الزَّمَخْشَريُّ[7] في: ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾[8]: أي: بِئْسَ مثلًا مثلُ القوم، فخرَّجه على أن يكون التمييز محذوفًا، والفاعلُ مستترٌ، ونصَّ س[9] على أنه لا يُحذف.

ع: ولعل ذلك؛ لأنه صار بدلًا من الفاعل؛ أَلَا تراه مُغنيًا عن التصريح به؟ وأما: «فبِهَا ونِعْمَتْ»[10] فينبغي أن لا يقاس عليه[11].

(خ٢)

* [«**مضمرًا**»]: يجب أن يقول: مستترًا؛ لئلا يُتَوَهَّم [أنه][12] يبرُز كسائر

(١) لم أقف له على نسبة.

(٢) بيت من البسيط. الشاهد: مجيء فاعل "نِعْمَ" ضميرًا مفسَّرًا بالتمييز "امرأً". ينظر: شرح التسهيل ١/١٦٣، ٢/١٦٩، والتذييل والتكميل ٢/٢٦٧، ١٠/١٠٦.

(٣) الحاشية في: ٢١/ب.

(٤) الكهف ٥٠.

(٥) الحاشية في: ٢١/ب.

(٦) الحاشية في: ٢٢/أ.

(٧) الكشاف ٤/٥٣٠.

(٨) الجمعة ٥.

(٩) الكتاب ٢/١٧٦.

(١٠) بعض حديث نبوي تقدَّم قريبًا.

(١١) الحاشية في: ٢١/ب.

(١٢) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

الضمائر، قال(1):

لَنِعْمَ مَوْئِلًا المَوْلَى إِذَا حُذِرَتْ بَأْسَاءُ ذِي البَغْيِ وَاسْتِيلَاءُ ذِي الإِحَنِ(2)

وقال(3):

نِعْمَ امْرَأَينِ حَاتِمٌ وَكَعْبُ
كِلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبُ(4)(5)

* "نِعْمَ رجلًا زيدٌ": قولُ ص(6) فيه ما في النَّظْم، وقال الكِسَائيُّ والفَرَّاءُ(7): الفاعلُ "زيدٌ"، و"رجلًا" حالٌ عند الكِسَائيِّ، تمييزٌ عند الفَرَّاء.

لنا: قولُهم: نِعْمَ رجلًا أنت، و: بِئْسَ رجلًا هو؛ فلو كانا فاعلَيْن اتَّصلا، وقولُهم: احويك(8) نِعْمَ رجالًا، والفاعلُ لا يتقدَّم، و: نِعْمَ رجلًا كان زيدٌ، والفاعلُ لا تعمل فيه النواسخُ.

ابنُ الطَّرَاوةِ(9): الفاعلُ محذوفٌ لا مضمرٌ، بدليل عدم بروزِه، وسوَّغ الحذفَ أنه موضعُ إبهامٍ، كما قال(10):

---

(1) لم أقف له على نسبة.

(2) بيت من البسيط. موئلًا: مَلْجأً، وبَأْساء: شدَّة، والإِحَن: جمع إِحْنة، وهي الحقد. ينظر: شرح التسهيل ٩/٣، والتذييل والتكميل ١٠٦/١٠، والمقاصد النحوية ١٥٠٧/٤.

(3) لم أقف له على نسبة.

(4) بيتان من مشطور الرجز. ينظر: شرح عمدة الحافظ ١٧٦/٢.

(5) الحاشية في: ٩١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٨٩/١ دون البيتين، ولم يعزها لابن هشام.

(6) ينظر: الكتاب ١٧٧/٢، والمقتضب ١٤١/٢، والأصول ١١٤/١.

(7) ينظر: التذييل والتكميل ١٠٦/١٠، وارتشاف الضرب ٢٠٤٨/٤.

(8) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: إخوتك.

(9) ينظر: التذييل والتكميل ١٠٧/١٠.

(10) هو النَّمِر بن تَوْلَب.

فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا[1]

حَذَف؛ لإبهام المحلِّ، وصار التفسير بدلًا من اللفظ به[2].

وجَمْعُ تمييزٍ وفاعلٍ ظهر فيه خِلافٌ عنهمُ قد اشتهر

(خ ٢)

* [**«وجمعُ تمييزٍ وفاعلٍ»**]:

نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيمَاءِ[3]

في "شرح العُمْدة"[4]: أجازه المُبَرِّدُ[5]، ومنعه س[6]، معتمِدًا على أنه لا إبهامَ، فلا حاجةَ للتفسير، ويلزمه منعُ التمييز في نحو: له من الدراهم عشرون درهمًا، ويردُّه: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾[7]، ﴿ إِنَّ عِـدَّةَ ٱلشُّهُورِ ﴾ الآية[8]،

(١) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

فإنَّ المنيَّة مَنْ يخشَها ...

ينظر: الديوان ١١٦، والمعاني الكبير ١٢٦٤/٣، والاختيارين ٢٧٩، والاقتضاب ١٨٤/٣، وضرائر الشعر ٢٦٩.

(٢) الحاشية في: ٩١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٨٩/١، ٤٩٠، ولم يعزها لابن هشام.

(٣) بيت من البسيط، لم أقف له على نسبة. الشاهد: الجمع بين فاعل "نِعْمَ" -وهو "الفتاةُ"- والتمييز "فتاةً". ينظر: التذييل والتكميل ١١٦/١٠، ومغني اللبيب ٦٠٤، والمقاصد النحوية ١٥٢٨/٤، وخزانة الأدب ٣٩٨/٩.

(٤) شرح عمدة الحافظ ١٧٨/٢.

(٥) المقتضب ١٥٠/٢.

(٦) الكتاب ١٧٦/٢.

(٧) الأعراف ١٥٥.

(٨) التوبة ٣٦، وتمامها: ﴿ إِنَّ عِـدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾.

مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِيْنَا[١]

ثم قد ورد ذلك في هذا البيت، كقوله[٢]:

فَحْلًا[٣][٤]

* "كافِية"[٥]:

وَابْنُ يَزِيدَ الجَمْعَ قَدْ أَجَازَا   وَسِيبَوَيْهِ مَنَعَ الجَوَازَا
وَابْنُ تريد[٦] قَوْلُهُ الصَّحِيحُ   وَفِي مَقَالِهِمْ لَهُ تَوْضِيحُ[٧]

وما مُمَيِّزٌ وقيلَ فاعِلُ   في نحوِ نعْمَ ما يقولُ الفاضِلُ

(خ١)

* ...[٨] إن "ما" في الآية[٩] تمييزٌ، وقال أبو إِسْحاقَ[١٠]: إنها معرفة، وهي فاعل.

---

(١) عجز بيت من الكامل، لأبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم، وصدره:
ولقد علمتُ بأنَّ دينَ محمدٍ   ...

ينظر: الديوان ١٨٩، وتهذيب اللغة ١١١/١٠، وشرح التسهيل ١٥/٣، والتذييل والتكميل ١١٦/١٠، والمقاصد النحوية ١٥٠٩/٤، وخزانة الأدب ٧٦/٢.

(٢) هو جرير.

(٣) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:
والتَّغْلِبِيُّون بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهمُ   فحلًا وأمُّهم زَلَّاءُ مِنْطِيقُ

ينظر: الديوان بشرح ابن حبيب ١٩٢/١، وشرح التسهيل ١٤/٣، والمقاصد النحوية ١٥٠٨/٤.

(٤) الحاشية في: ٩٢.

(٥) لم أقف على هذه الأبيات في الكافية الشافية لابن مالك، ولا في الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، ولا في غيرهما.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب: يزيدَ، وهو محمد بن يزيد المبرِّد.

(٧) الحاشية في: ٩٢.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٩) هي قوله تعالى في سورة البقرة ٢٧١: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾.

(١٠) معاني القرآن وإعرابه ٣٥٤/١.

واحتجّ الفارسي[1] بأنها إذا كانت معرفةً كانت ...[2]، ولا صلةَ لها هنا.

فإن قلت: اجعل الصلةَ "هي" مع مبتدأٍ حُذف، فيكون نظيرَ: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾[3]، و: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾[4].

فالجوابُ: أنه شاذٌّ، فلا يُحمل عليه ما أجمع القُرّاءُ عليه، وأيضًا فإن تقديره يكون مثلًا: فنِعِمَّا هو هي، أي: فنِعْمَ الذي هو الصدقةُ، وذلك يؤدي إلى عدم وجود المخصوص بالمدح.

فإن قلت: اجعله مثل: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[5].

فالجوابُ: أنه لم يتقدَّم هنا شيءٌ يدلُّ على مخصوصٍ غيرِ "الصدقات" فنقدِّرَه، وأيضًا فالسياقُ[6] إنما هو في تفضيل الإخفاء والإظهارِ، لا في مدح الصدقات، فكما أن قوله: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ﴾ ليس هو لمدح الصدقة مطلقًا، بل لمدح إخفائها، كذا هذا إنما أريد به ...[7] مدحُ إظهارها، وإن كان غيرُه أَوْلى منه؛ ألَا تراه قال بعدُ: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، فأتى بما يدلُّ على التفضيل؟ وإن كانت لفظةُ "خير" تأتي لضد الشر، لكنها هنا مع[8] ما احتَفَّ بها مُؤنِسةٌ بالتفضيل.

وإذا ثبت[9] هذا فاعلمْ أن قوله: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ على حذف مضافٍ من

(١) الإغفال ٢/١٠٧-١١٠.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) البقرة ٢٦، وهي قراءة رؤبة، وقيل: العجّاج. ينظر: المحتسب ١/٦٤، وشواذ القراءات للكرماني ٥٦.

(٤) الأنعام ١٥٤، وهي قراءة يحيى بن يعمُر. ينظر: المحتسب ١/٢٣٤، وشواذ القراءات للكرماني ١٨١.

(٥) ص ٣٠.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

المخصوص، أي: فنِعْمَ شيئًا إبداؤها، يدلُّ على ذلك المحذوفِ: قولُه: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا﴾ الآية، وإذا انتفى أن[1] تثبت "ما" موصولةً ثبت أنها نكرة تامة، مثلُها في: ما أَحْسَنَ زيدًا، وينبغي أن يحمل عليه كلُّما[2] جاء منه، نحو[3]، وإن لم يأتِ فيه هذا الكلامُ.

هذا محصولُ قولِ أبي عَلِيٍّ في احتجاجه على مذهبه، مع زياداتٍ لم يذكرْها.

وقال الأستاذُ أبو عَلِيٍّ الشَّلَوْبِينُ[4]: هذا منه بناءٌ على أن "ما" لا تكون معرفةً إلا إذا كانت موصولةً، ونصَّ س[5] على أنها تكون معرفةً في غير ذلك، قال في: ددققته[6] دَقًّا نِعِمَّا، أي: نِعْمَ الدقُّ[7].

قال الأستاذُ[8]: وقال ابنُ كَيْسَانَ[9]: إن "ما" في الآية زائدةٌ، وهي فاعل، وأجاز: نِعْمَ عبدُالله، قال: وهي بمنزلة "ذا" في "حبَّذا"، يزعم أنهما صِلَتان.

ع: وفي: نِعِمَّا صنعت خلافٌ غيرُ هذا[10].

(خ٢)

* [**«و"ما" مُمَيِّزٌ»**]: عُزي إلى الأَخْفَشِ[11]، وتَبِعه الزَّمَخْشَرِيُّ[12] وابنُ

---

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والوجه: كلُّ ما؛ لأن "ما" موصولة.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: نحوه.

(٤) حواشي المفصل ٤٨٤.

(٥) قاله في الكتاب ١/٧٣ في قولهم: غسلته غسلًا نعمًّا، أي: نعم الغسل.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب: دَقَقْته.

(٧) هذا التأويل للمبرد في المقتضب ٤/١٧٥.

(٨) حواشي المفصل ٤٨٣.

(٩) الموفقي ١٢١.

(١٠) الحاشية في: ٢١/ب.

(١١) معاني القرآن ١/٣٩.

(١٢) المفصل ١٧٧، ٣٢٧، والكشاف ١/٣١٦.

الحاجِب[1].

* قولُه: «**وقيل: فاعل**»: عُزِي لس[2] والكِسَائيِّ[3].

وفي "شرح العُمْدة"[4] أنه مذهب س وابنِ خَرُوفٍ[5] والسِّيرافيِّ[6]، وأنه الحقُّ، بدليل أن "ما" لا تقبل "أَلْ"، وما عَهِدنا تمييزَ "نِعْمَ" و"بِئْسَ" إلا قابلًا لها، فمِنْ ثَمَّ لم يُمَيَّزْ بـ: "مِثْلٍ" و"غَيْرٍ" و"أَفْعَلَ مِنْ"، وقولِهم: دَقَقْته دَقًّا نِعِمَّا، و: غَسَلته غَسْلًا نِعِمَّا[7]، والنكرةُ التاليةُ "نِعْمَ" لا يُقتصر عليها إلا في نادرٍ بشرط العطف، كالحديث: «فبِهَا ونِعْمَت، ومَنْ اغتَسل» الحديثَ[8]، وقولِه[9]:

تَقُولُ عِرْسِي وَهْيَ لِي فِي عَوْمَرَهْ:

بِئْسَ امْرَأً وَإِنَّنِي بِئْسَ الـمَرَهْ[10]

وأنَّ التمييز إنما يُجاء به لتعيين الجنس، و"ما" المذكورةُ لا تُعَيِّن جنسًا[11].

---

(١) الكافية ٥٠.

(٢) الكتاب ١/٧٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٥٧.

(٤) شرح عمدة الحافظ ٢/١٧٧، ١٧٨.

(٥) لم أقف على رأيه هذا في باب "نِعْم" و"بِئْس" في شرح الجمل ٢/٥٩٣-٥٩٧، وينظر: شرح التسهيل ٣/١٢، وشرح الكافية الشافية ٢/١١١١، ومغني اللبيب ٣٩١، ٣٩٢.

(٦) شرح كتاب سيبويه ١١/٨١.

(٧) رواه المبرد في المقتضب ٤/١٧٥، والمفضل بن سلمة في الفاخر ٥١، وهو في: العين ٢/١٦٢.

(٨) تقدَّم قريبًا.

(٩) لم أقف له على نسبة.

(١٠) بيتان من مشطور الرجز. عِرْسي: زوجتي، والعَوْمَرة: اختلاط الأصوات. ينظر: جمهرة اللغة ٢/٧٧٣، ١١٧٦، والبصريات ١/٢٨٢، والتذييل والتكميل ١٠/٩٤، والمقاصد النحوية ٤/١٥٢٦.

(١١) الحاشية في: ٩٢.

* قال الصَّيْمَرِيُّ في "التَّبْصرة"(١): وإذا دخلت "ما" على "نِعْمَ" و"بِئْسَ" بطل عملُهما، وجاز أن يليَهما ما لم يكن يليهما قبل دخول "ما"، تقول: نِعْمَ ما أنت، وبِئْسَ ما صنعت، قال الله سبحانه: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾(٢)، ولم يَجُزْ قبل أن تدخل "ما" أن تقول: نِعْمَ أنت، ولا: بِئْسَ ما(٣) صنعت(٤).

* في "التَّسْهِيل"(٥): "ما" معرفة تامة، وفاقًا لسيبويهِ(٦) والكِسَائيِّ(٧)، لا معرفةٌ ناقصةٌ، خلافًا للفَرَّاء(٨)، ولا نكرةٌ مميِّزةٌ، خلافًا للزَّمَخْشَريِّ(٩)، [وللفارِسيِّ(١٠) قولان، كقولَيْ الفَرَّاءِ والزَّمَخْشَرِيِّ](١١).

وفي "شرحه"(١٢): جَعَل السِّيرَافيُّ(١٣) مثلَ "نِعْمَ ما" في تمام "ما" وتعريفِها: إنِّي مِمَّا أَنْ أفعلَ، أي: من الأمر أَنْ أفعلَ.

ويؤيِّده: أن المجرور المخبَرَ به عن مبتدأٍ لا يكون بالاستقراء إلا معرفةً أو نكرةً

(١) التبصرة والتذكرة ١/٢٧٩.

(٢) البقرة ٩٠.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في التبصرة وعند ياسين بحذفها، وبه يستقيم التمثيل.

(٤) الحاشية في: ٩٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٩٢، ولم يعزها لابن هشام.

(٥) ١٢٦.

(٦) الكتاب ١/٧٣.

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٥٧.

(٨) معاني القرآن ١/٥٧.

(٩) المفصل ١٧٧، ٣٢٧، والكشاف ١/٣١٦.

(١٠) البغداديات ٢٥١، والحجة ٢/٣٩٩، والحلبيات ١٨٤، وكتاب الشعر ٢/٣٨١، والشيرازيات ٢/٤٨٩.

(١١) ما بين المعقوفين جاء في المخطوطة بعد قوله في آخر الحاشية نقلًا عن شرح الكافية الشافية: «قال س ونصه»، وموضعه هنا؛ لأنه من تتمَّة كلامه في التسهيل، وقد اضطرب الناسخ في نقل هذه الحاشية بالتقديم والتأخير في موضع آخر سيأتي.

(١٢) شرح التسهيل ٣/١٢، ١٣.

(١٣) شرح كتاب سيبويه ١١/٨١.

مختصةً بالصفة، ولا صفةَ هنا.

ع: ولا صلةَ؛ لأنها مفردة(١).

فتعيَّن التعريفُ والتمامُ.

ثم اختَلف س والكِسَائيُّ، فقال الكِسَائيُّ(٢): المخصوصُ "ما" أخرى مقدرةٌ، والمحقِّقون من أصحاب س يقدِّرون: نِعْمَ الشيءُ شيءٌ صنعت، فيقدِّرون موصوفًا، لا موصولًا.

ويقوِّي تعريفَ "ما" هذه: كثرةُ الاقتصار عليها كـ: غَسَلته غَسْلًا نِعِمَّا(٣)، ولا يُقتصر على النكرة بعد "نِعْمَ" إلا نادرًا، كقوله(٤):

بِئْسَ امْرَأً وَإِنَّنِي بِئْسَ المَرَهْ(٥)

في "شرح الكافِيَة"(٦) أنَّ قول الزَّمَخْشَرِيِّ ذهب إليه كثيرٌ من المتأخرين، وأنَّ القول بأن "ما" فاعلةٌ، وأنها معرفة تامة ظاهرُ قولِ س(٧)، وصرَّح به ابنُ خَرُوفٍ(٨)، وسبقه إلى ذلك السِّيرَافِيُّ(٩)، وجعل منه: إنِّي مِمَّا أَنْ أفعلَ، أي: من الأمر أَنْ أفعلَ، فـ"أَنْ أفعلَ" مبتدأٌ، و"من الأمر" خبرٌ، والجملةُ خبرُ "إنِّي"، ومثلُ قولِ السِّيرَافِيِّ قال س،

---

(١) انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٥٧.

(٣) قول للعرب، تقدَّم قريبًا.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) بيت من مشطور الرجز، تقدم مع بيتٍ قبله قريبًا.

(٦) شرح الكافية الشافية ٢/١١١١.

(٧) الكتاب ١/٧٣.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٣/١٢، ومغني اللبيب ٣٩١، ٣٩٢.

(٩) شرح كتاب سيبويه ١١/٨١.

ونصُّه[1][2].

ويُذْكَرُ المخْصوصُ بَعدُ مبتدا أو خَبرَ اسْمٍ لَيْس يَبْدُو أَبدا

(خ١)

* قولُه: «**ويُذكَر المخصوصُ بعدُ**»: ع: وقيل أيضًا: ويجب حينئذٍ كونُه مبتدأً، قال الأَخْطَلُ[3]:

أَبُو مُوسَى فَجَدُّكَ نِعْمَ جَدًّا وَشَيْخُ الحَيِّ خَالُكَ نِعْمَ خَالَا[4]

ع: قلت: والضمير في "نِعْمَ" للتمييز، لا للمبتدأ، والرابطُ عمومُه، لا كونُه ضميرًا، فتأمَّلْه تَرْشُدْ[5].

* [«**مُبتَدا**»]: كأنَّ موضعه التأخُّرُ؛ لأنه نظيرُ التمييز المحوَّلِ، وتمييزِ "رُبَّه"[6].

* [«**أو خبرَ اسمٍ**»]: ع: فإن قلت: فما الرابط؟

قلت: لـمَّا كان "الرجل" في: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ يستغرِقُ الجميعَ، وكان "زيد" بعضَهم؛ ارتَبَطا ارتباطَ الجزء بالكلِّ، هذا قول الفارِسيِّ[7]، وهو الذي أشار إليه س[8].

---

(١) كذا في المخطوطة، والذي في شرح الكافية الشافية: «وكلام السيرافي موافق لكلام سيبويه؛ فإنه رحمه الله قال: ونظير جعلهم "ما" وحدَها اسمًا: قولُ العرب: إني مما أن أصنع، أي: من الأمر أن أصنع، فجعل "ما" وحدها اسمًا، ومثل ذلك: غسلته غسلًا نعمًّا، أي: نعم الغسل، فقدَّر "ما" بـ"الأمر" وبـ"الغسل"، ولم يقدِّرها بـ"أمر" ولا بـ"غسل"، فعُلم أنها عنده معرفة».

(٢) الحاشية في: ٩٢، وفصل فيها بالنقل عن "شرح الكافية" بين النقل عن "التسهيل" و"شرحه"، ولعله سهو أو انتقال نظر.

(٣) كذا في المخطوطة وشرح الكافية للرضي ٢٤٧/٤، ولم أقف عليه في ديوانه، وصوابه ما في مصادر البيت: ذو الرمة.

(٤) بيت من الوافر، لذي الرمة. ينظر: الديوان ١٥٣٨/٣، وتوجيه اللمع ٣٩٠، وخزانة الأدب ٣٩٠/٩.

(٥) الحاشية في: ٢٢/أ.

(٦) الحاشية في: ٢١/ب.

(٧) الإيضاح ١١١، ومختار التذكرة ١٢، ١٣.

(٨) الكتاب ١٧٦/٢، ١٧٧.

وقيل: إن الفاعل هنا سدَّ مسدَّ الضمير؛ لأن الفاعل إذا كان مَنْ هو له متقدِّمًا كان مضمرًا، تقول: زيدٌ قامَ، فتضمرُه، فكان القياس في: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ أن تضمره، إلا أنهم لم يريدوا أن يرفعوا بـ"نِعْمَ" إلا الظاهرَ الذي فيه "أَلْ" أو ...[1] مضاف إلى ما فيه "أَلْ"، فوضعوا الظاهرَ موضعَ المضمر، كذلك قاله أبو القاسِمِ في "الجُمَل"[2].

وقيل: إن العائد محذوف، أي: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ هو، ونِعْمَ الرجلُ هو زيدٌ، والدليل على صحة هذا القول: ...[3][4].

* [«ليس يَبْدُو أبدًا»]: وإنما أجازوا أن تكون المسألةُ على حذفٍ مع إمكان أن تكون على ظاهرها؛ لأن ...[5][6].

(خ٢)

* قولُه: «المخصوص» يُفهَم منه شرطان:

أحدهما: أنه لا يكون أعمَّ من الفاعل، فلا يجوز: نِعْمَ الصيامُ جُنَّةٌ، ولا: نِعْمَ الإنسانُ حيوانٌ، ولا: نِعْمَ الرجلُ إنسانٌ.

والثاني: أنه لا يكون مساويًا له، فلا يجوز: نِعْمَ البعيرُ الجَمَلُ، عند مَنْ قال: إن البعير خاصٌّ بالمذكر[7]، ولا: نِعْمَ العَيْرُ الحمارُ، ولا: نِعْمَ الدُّسُرُ المساميرُ، وأما مَنْ قال: إن البعير ينطلق على الجمل والناقةِ فذلك جائز[8].

وإن يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ به كَفى ... كالعلمُ نعمَ المقْتنى والمقتفَى

(١) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٢) ١٢٢.

(٣) موضع النقط مقدار سطر انقطع في المخطوطة.

(٤) الحاشية في: ٢١/ب.

(٥) موضع النقط مقدار سطر انقطع في المخطوطة.

(٦) الحاشية في: ٢١/ب.

(٧) ينظر: تهذيب اللغة ٢/٢٢٩، والزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ٢٧٣، وكفاية المتحفظ ٨٦.

(٨) الحاشية في: ٩٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٩٥ من خط ابن هشام.

(خ٢)

* [«كفى»]: ع: ومِنْ هنا رُدَّ على مَنْ قال: إنه مبتدأ، والجملةُ قبلَه خبرٌ[1]؛ لأنه يقتضي حذفَ الجملة بأسرها، وذلك إجحافٌ.

ومِنْ ثَمَّ رُدَّ على المُبَرِّد[2] في قوله في نحو: ﴿يَـٰلَيْتَ قَوْمِي﴾[3]: إن المنادى محذوف؛ لاقتضائه حذفَ جميع الجملة مع غير حرف الجواب والشرطِ في قوله[4]:

قَالَتْ: وَإِنْ[5][6]

* من الحذف:

لَوْلَا جَرِيرٌ هَلَكَتْ بَجِيلَهْ

نِعْمَ الفَتَى وَبِئْسَتِ القَبِيلَهْ[7]

ان[8]: نِعْمَ الفتى هو، وبِئْسَت القبيلةُ هي[9].

---

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: رُدَّ على مَنْ قال: إنه خبر لمبتدأٍ محذوف، كما يُفهِمه ما في التذييل والتكميل ١٠/١٣٤.

(٢) ينظر: الخصائص ٢/١٩٨.

(٣) يس ٢٦.

(٤) نسب لرُؤْبة بن العجَّاج.

(٥) بعض بيت من مشطور الرجز، وهو بتمامه مع ما قبله:

قالت بناتُ العمِّ: يا سَلْمى وإنْ

كان فقيرًا معدمًا قالت: وإنْ

ينظر: ملحقات الديوان ١٨٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠/٧٦، وضرائر الشعر ١٨٥، والتذييل والتكميل ٥/١٣١، والمقاصد النحوية ١/١٦٩، وخزانة الأدب ٩/١٤.

(٦) الحاشية في: ٩٢، وقد كتبها الناسخ بإزاء البيت المتقدم، وهي بهذا البيت أليق.

(٧) بيتان من مشطور الرجز، لعُوَيف القوافي. ينظر: عيون الأخبار ١/٣٩١، والعقد الفريد ٣/٣٣٧، والأغاني ١٩/١٢٥، والعمدة ٢/٢٥١.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب: أيْ.

(٩) الحاشية في: ٩٢.

* في "شرح العُمْدة"[1] ما ملخَّصُه: قد يُحذف المخصوص إذا عُلم، فيُقدَّر مكانَه مبتدأً مؤخرًا، نحو: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾[2]،

فَنِعْمَ مُعْتَمَدُ الوَسَائِلِ[3]

وقد تكون له صفةٌ، فتقوم مَقامَه، نحو: نِعْمَ الصديقُ حليمٌ كريمٌ، وبِئْسَ الصديقُ عَذُولٌ خَذُولٌ، ويكثُر ذلك إذا كان الوصف فعلًا والفاعلُ "ما"، نحو: ﴿بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم﴾ الآيةَ[4]، ويقلُّ إذا كان غيرَ "ما"، كقوله[5]:

لَبِئْسَ المَرْءُ قَدْ مُلِئَ ارْتِيَاعَا

البيتَ[6]، وقد يُحذف الموصوف وصفتُه، ويبقى ما يتعلَّق بصفته، كقوله[7]:

بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ

البيتَ[8][9].

---

(١) شرح عمدة الحافظ ٢/١٨٣-١٨٥.

(٢) الذاريات ٤٨.

(٣) بعض بيت من مجزوء الكامل، للطِّرِمَّاح بن حكيم، وهو بتمامه:

إنِّي اعتَمَدتُكَ يا يزيـ ـدُ فنِعْمَ معتَمَدُ الوسائلْ

ينظر: الديوان ٢١٩، وشرح التسهيل ٣/١٨، والتذييل والتكميل ١٠/١٢٧، والمقاصد النحوية ٤/١٥١١.

(٤) البقرة ٩٣.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

... ويأبى أن يُراعِيَ ما يُرَاعَى

ينظر: شرح التسهيل ٣/١٩، والتذييل والتكميل ١٠/٩٨.

(٧) لم أقف له على نسبة.

(٨) بعض بيت من مشطور الرجز، تقدَّم في باب المعرب والمبني، وهو بتمامه:

بِئْس مَقَامُ الشيخِ: أَمْرِسْ أَمْرِسِ

(٩) الحاشية في: ٩٢.

* ع: قد يُحذف وتبقى صفتُه غيرُ اللائقة بمقامه، كقوله[1]:

إِلَى خَالِدٍ حَتَّى أَنَاخَتْ بِخَالِدٍ فَنِعْمَ الفَتَى يُرْجَى وَنِعْمَ المُؤَمَّلُ[2]

وقولِه[3]:

لَبِئْسَ المَرْءُ قَدْ مُلِئَ ارْتِيَاعَا وَيَأْبَى أَنْ يُرَاعِيَ مَا يُرَاعَى[4]

أي: فتًى يُرجَى، ومَرْءٌ قد مُلِئَ.

واعلم أن المُشْعِر بهذا هو الفاعلُ مع قوة معنى الكلام، فلا يُساعِد على دخوله قولُه: «**وإنْ يُقدَّمْ**».

قال الصَّيْمَريُّ[5]: يجوز: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ، ولا يجوز: زيدٌ قام الرجلُ؛ لأن "نِعْمَ" لـمَّا كانت تعمل في الجنس صار بمنزلة ما فيه عائدٌ إلى المبتدأ؛ لأن معناه: زيدٌ ممدوحٌ في الرجال، وليس كذلك: زيدٌ قال الرجلُ؛ لأنه لا تقديرَ فيه أكثرُ من لفظه[6].

واجْعَلْ كبِئْسَ سَاءَ واجْعَلْ فَعُلا مِن ذِي ثَلاثَةٍ كنعمَ مُسْجَلا

(خ١)

* [«**من ذي ثلاثة**»]: حقُّه أن يقول: من ذي ثلاثةٍ يجوز التعجُّب منها[7].

(خ٢)

* [«**واجعل كـ"بِئْسَ": "ساءَ"**»] قال في "شرح العُمْدة"[8]: وقد اجتمعا في قوله

---

(١) هو الأخطل.

(٢) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٢٨، والعقد الفريد ١/٢٦٠، والأغاني ٢٢/٢٨٧، والتذييل والتكميل ١٠/٩٧.

(٣) لم أقف له على نسبة.

(٤) بيت من الوافر، تقدَّم قريبًا.

(٥) التبصرة والتذكرة ١/٢٧٦.

(٦) الحاشية في: ٩٢.

(٧) الحاشية في: ٢١/ب.

(٨) شرح عمدة الحافظ ٢/١٨٦.

تعالى: ﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾[1].

ع: الظاهر أن "ساء" هنا ليست من هذا؛ بدليلِ أنَّ "المرتَفَق" مذكرٌ، والفعلَ مؤنثٌ، وإنما الضمير عائدٌ على ما تقدَّم[2].

* قولُه: «**ساء**»: ع: كان يغني عنه: «**واجعلْ "فَعُلَا"**» البيتَ؛ لأن "ساء" "فَعُلَ".

ذكر في "شرح العُمْدة"[3] أن "فَعُلَ" يخالف "نِعْمَ" و"بِئْسَ" بأمور:

أنه متضمِّن معنى التعجُّب.

الثاني: أنه يجوز جرُّ فاعلِه بالباء الزائدة، وهذا الوجه ناشئٌ عن الأول.

الثالث: أنه يجوز مجيئُه بغير "أَلْ".

الرابع: أنه يجوز عودُه إذا كان مضمرًا على ما قبله.

والرابع[4]: مجيئه مطابقًا لمفسِّره.

ع: هذا معنى كلام شرحِه، وإيضاح[5] وتقسيمُه.

وفي نصِّ "العُمْدة"[6]: ويُلحَق بـ"بِئْسَ": ساء، وبها وبـ"نِعْمَ": "فَعُلَ"، بوضعٍ أو تحويلٍ عن "فَعَلَ" و"فَعِلَ"، ويكثر انجرارُ فاعلِه بالباء، وتجرُّدُه من "أَلْ"، وإضمارُه على وفق ما قبله[7].

* [«**"فَعُلَا"**»]: ع: ينبغي أن يُستثنى من هذا: ما عينُه أو لامُه ياءٌ، وهذا -وإن

(١) الكهف ٢٩.

(٢) الحاشية في: ٩٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٩٦.

(٣) شرح عمدة الحافظ ٢/١٨٦، ١٨٧.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب: والخامس.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: وإيضاحه.

(٦) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٢/١٨٤.

(٧) الحاشية في: ٩٣.

كان قد حُكي فيه خلافٌ- لا ينبغي أن يُرتَكب تجويزُه؛ لعدم[1] الاعتداد بما جاء من "فَعُلَ" بضم العين مما عينُه ياءٌ، نحو: هَيُؤَ، وكذلك ينبغي أن يُستثنى من ذلك: المضاعفُ، أعني: ما عينُه ولامُه من واحد[2] واحدٍ؛ لقلَّة ما جاء من ذلك، نحو: لَبُبْت[3][4].

* قولُه فيما تقدَّم[5]: «**واجعلْ "فَعُلَا"**» البيتَ: إذا وجدنا "فَعِلَ" أو "فَعَلَ" قد حُوِّلا إلى "فَعُلَ" عَلِمنا -ولا بدَّ- إرادةَ معنى المبالغة فيهما، وأنهما أُجريا مُجرى "نِعْمَ" و"بِئْسَ"، فأَوْجبنا لفاعلهما ما وجب لفاعلهما.

وإذا وجدنا "فَعُلَ" الوضعيَّ وفاعلُه غيرُ فاعلِهما، كـ: شَرُفَ زيدٌ، وكَرُمَ عمرٌو؛ وعلمنا[6] عدمَ إرادة إدخالِهما في باب "نِعْمَ" و"بِئْسَ".

وإن وجدنا فاعلَهما كفاعلهما احتَمل أن يكون ذلك بطريق الاتفاق أو القصدِ، فيحمل[7] الدخولَ في باب "نِعْمَ" وعدمَ الدخول فيه، ومن ثم احتَمل نحو: ﴿كَبُرَ مَقْتًا﴾[8] أن يكون تعجُّبًا وألَّا يكون، وكذلك: ﴿ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ﴾[9] جوَّزوا فيه الوجهين، وإذا كان المقام مَقامَ استغرابٍ واستعظامٍ ترجَّحَ الحملُ على التعجُّب، فافْهَمْه[10].

ومثلُ نِعم حبَّذَا الفاعِلُ ذَا   وإن تُرِد ذَمًا فَقُل لَّا حبَّذا

(١) مكررة في المخطوطة.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: وادٍ.

(٣) أي: أقمت بالمكان. ينظر: القاموس المحيط (ل ب ب) ١/٢٢٤.

(٤) الحاشية في: ٩٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٩٧.

(٥) قال ذلك؛ لأنه كتب هذه الحاشية في أثناء حواشي الباب التالي، وهو باب "أَفْعَل" التفضيل.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب بلا واو.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: فيحتمل.

(٨) غافر ٣٥، والصف ٣.

(٩) الحج ٧٣.

(١٠) الحاشية في: ٩٨.

(خ١)

* قال[1]:

أَلَا حَبَّذَا عَاذِرِي فِي الهَوَى وَلَا حَبَّذَا الجَاهِلُ العَاذِلُ[2][3]

(خ٢)

* جَعْفَرُ[4] بنُ أبي طالبٍ ذو الجَنَاحَيْن رضي الله عنه:

يَا حَبَّذَا الجَنَّةُ وَاقْتِرَابُهَا
طَيِّبَةً وَبَارِدًا شَرَابُهَا
وَالرُّومُ رُومٌ قَد دَّنَا عَذَابُهَا
عَلَيَّ إِنْ لَاقَيْتُهَا ضِرَابُهَا[5][6]

* قولُه: «**الفاعلُ "ذا"**» قولُ سيبويهِ والخَلِيلِ[7]؛ فإن سيبويهِ رحمه الله قال: وزعم الخَلِيلُ أن "حبَّذا" بمنزلة: حَبَّ الشيءُ، ولم يخالفه في ذلك، وغلَّط ابنُ الحاجِّ[8] مَنْ نَسب إلى سيبويهِ غيرَ هذا المذهبِ.

قال: فيدلُّ على بقاء "ذا" على معناها: مجيءُ التمييز بعدها؛ ليفسِّر إبهامَها،

---

(١) لم أقف له على نسبة.

(٢) بيت من المتقارب. الشاهد: استعمال "حبَّذا" بمعنى "نِعْمَ"، و"لا حبَّذا" بمعنى "بِئْسَ". ينظر: شرح التسهيل ٢٦/٣، والتذييل والتكميل ١٦٣/١٠، والمقاصد النحوية ١٥١٦/٤.

(٣) الحاشية في: ٢١/ب.

(٤) هو ابن أبي طالب بن عبدالمطلب الهاشمي القرشي، أبو عبدالله، ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم، وأحد السابقين إلى الإسلام، استشهد في مؤتة سنة ٨. ينظر: الاستيعاب ٢٤٢/١، والإصابة ٥٩٢/١.

(٥) أبيات من مشطور الرجز. الشاهد: استعمال "حبَّذا" بمعنى "نِعْمَ". ينظر: العمدة ٣٧/١، والروض الأنف ١٧٣/٧، والتذييل والتكميل ١٦٨/١٠.

(٦) الحاشية في: ظهر الورقة الملحقة بين ٩٢ و٩٣.

(٧) الكتاب ١٨٠/٢.

(٨) لم أقف على كلامه.

ولولا ذلك لم يجئ تمييزٌ، ووجب النصبُ على الحال، وامتنع دخول "مِنْ"[(١)].

* ع: يقال: حَبَبت زيدًا، بالفتح، بمعنى: أحببته، وفيه شذوذٌ من ثلاثة أوجه:

أحدها: الاستعمال؛ فإن الأكثر في الاستعمال: أَحْبَبت.

الثاني: في مضارعه، وهو يُحِبُّ، بالكسر، مع أن "فَعَلَ" المضاعفَ المتعديَ إنما قياسُه: يَفْعُلُ، بالضم.

الثالث: استغناؤهم عن اسم فاعِلِه، وهو "حابٌّ"، باسم الفاعل المزيد فيه، وهو "مُحِبٌّ"، وعكسوا في اسم المفعول، واستغنوا بـ"مَحْبُوب" و"حَبِيب" عن "مُحَبٍّ"، على أنهم ربَّما قالوه، كقوله[(٢)]:

مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ[(٣)]

وأَذْكَرَنِي هذا الموضعُ مسألةَ "رَسَا" و"أَرْسى": قال ابنُ دُرَيدٍ في كتاب "الجَمْهَرة"[(٤)] في باب: ما لم يَعْرِفه الأَصْمَعيُّ وعَرَفه أبو زيدٍ وأبو عُبَيْدةَ: إن "أَرْسى" مَقُولٌ بمعنى: رَسَا؛ إلا أن العرب لم تَقُلْ: مُرْسٍ، بل اجتَزَأت بـ: راسٍ.

ونَقَل هذا أبو عَلِيٍّ البَغْدَاديُّ في كتابه "فَعَلت وأَفْعلت"[(٥)]، إلا أنه أخطأ؛ إذ استدلَّ على "أَرْسى" بقوله: ﴿وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا﴾[(٦)]، وإنما هذه همزةُ النقل، مثلُها في: جَلَس وأَجْلسته، وأقام[(٧)] وأَقَمته[(٨)].

(١) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ٩٢ و٩٣.

(٢) هو عنترة بن شدَّاد العَبْسي.

(٣) عجز بيت من الكامل، تقدَّم في باب "ظنَّ" وأخواتها.

(٤) ١٢٥٧/٣.

(٥) لم أقف على ما يفيد بوجوده.

(٦) النازعات ٣٢.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب: وقام؛ غير معدًّى بالهمزة.

(٨) الحاشية في: ٩٣.

* ابنُ الحاجِّ[1]: قيل: "حبَّذا" اسم منقول عن جملةٍ، وبه قال أبو العَبَّاسِ في "المُقْتَضَب"[2]، وقال: إنه مبتدأ.

وقال الأَخْفَشُ في "الأَوْسَط"[3]: أصلُ "حبَّذا" أن يُرفَع "ذا" بـ"حَبَّ"، ثم رُكِّبا، وارتفع[4] "زيدٌ" بـ"حبَّذا"، كما يرتفع بـ"ضرب".

وقال الجَرْميُّ في "الفَرْخ"[5]: "حَبَّ" فعلٌ رَفع "ذا"، ثم جُعلا بمنزلة فعلٍ، فرَفع "زيدًا".

وقال السِّيرافيُّ في "الإقْنَاع"[6]: "حبَّذا" مبتدأٌ، و"زيدٌ" خبرٌ، كما قال المُبَرِّدُ، وبه قال صاحبُ "اللُّمَع"[7].

وقال ابنُ كَيْسَانَ[8]: "حَبَّ" فعلٌ، و"ذا" فاعلٌ، و"زيدٌ" كمخصوصِ "نِعْمَ".

وكذا قال الفارِسيُّ في الجزء الأول والثاني من "التَّذْكِرة"[9].

قال ابنُ كَيْسَانَ: وأشرتَ بـ"ذا" إلى أمرٍ قد جرى، فصَوَّرْتَه كالحاضر، وأردتَّ: حبَّذا الأمرُ أمرُ زيدٍ، فحذفتَ المضافَ.

---

(١) لم أقف على كلامه.

(٢) ٢/١٤٥.

(٣) لم أقف على ما يفيد بوجوده. وينظر: الأصول ١/١٢٠، والتذييل والتكميل ١٠/١٦٢.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) لم أقف على ما يفيد بوجوده. وينظر: البصريات ٢/٨٤٥، وارتشاف الضرب ٤/٢٠٦٢.

(٦) لم أقف على ما يفيد بوجوده. وينظر: شرح كتاب سيبويه ٣/١٢ (ط. العلمية).

(٧) ٢٠٢.

(٨) ينظر: تهذيب اللغة ٤/٢٧١، وشرح جمل الزجاجي ١/٦١٠، وشرح الكافية الشافية ٢/١١١٨، والتذييل والتكميل ١٠/١٥٥، ١٦٤.

(٩) لم أقف عليه في مختار التذكرة عند حديثه عن "حبَّذا" في: ٢٩١، ٤٢٨، وينظر: البغداديات ٢٠١، والبصريات ٢/٨٤٤-٨٤٨.

وعن بعض البصريين أن "حبَّذا" خبرٌ[1] مقدَّمٌ، نقله الفارِسيُّ[2]، ولم يرضَه.

وقال الفارِسيُّ في "شرح الأَبْيات"[3]: مَنْ زعم أن "حَبَّ ذا" كلمةٌ واحدة ينبغي له أن يغلِّب حكمَ الاسم؛ لأنه الأقوى، فيعربَ "زيدًا" خبرًا للمبتدأ، لا فاعلًا.

وأجاز الصَّيْمَريُّ[4] في رفع "زيد" بعد "حبَّذا" ثلاثةَ أوجهٍ: أن يكون مبتدأً وخبرُه "حبَّذا"، والعكسَ، وأن يكون خبرًا والمبتدأُ محذوفٌ، كما كان في: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ.

ومذهبُ دُرَيْوِدٍ[5] أن "ذا" زائدةٌ، لا اسمُ إشارةٍ، بدليل حذفِها في قول [ابنِ][6] رَوَاحَةَ:

فَحَبَّذَا رَبًّا وَحَبَّ دِينَا[7]

قلنا: استَعمل "حَبَّ" على الأصل، مثلُها في قوله[8]:

وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً[9]

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) لم أقف على كلامه.

(٣) كتاب الشعر ١/٩٧.

(٤) التبصرة والتذكرة ١/٢٨٠.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/٢٠٦٠. ودُرَيْوِد تصغير دَرْوَد لقب عبدالله بن سليمان بن المنذر القرطبي الأندلسي، عالم بالنحو والأدب، وكان كفيفًا، له: شرح كتاب الكسائي، توفي سنة ٣٢٤. ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٢٩٨، وبغية الوعاة ٢/٤٥.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٧) بيت من مشطور الرجز. ينظر: الديوان ١٤٢، وجمهرة اللغة ٢/١٠١٩، وشرح التسهيل ٣/٢٤، والتذييل والتكميل ١٠/١٥٧، والمقاصد النحوية ٤/١٥٢٥.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. وقائل البيت هو الأخطل.

(٩) بعض بيت من الطويل في وصف الخمر، وهو بتمامه:

فقلت: اقتُلوها عنكمُ بمِزَاجها وحُبَّ بها مقتولةً حين تُقتَلُ

روي: «وأَطْيِبْ» بدل «وحُبَّ»، ولا شاهد فيه. مقتولة: ممزوجة. ينظر: الديوان ٢٣، وإصلاح المنطق ٣٣، والبصريات ٢/٨٢٩، وأمالي ابن الحاجب ١/٤٥٥، والمقاصد النحوية ٤/١٥٢٣.

لا أنها محذوفة من "حبَّذا".

واستَدل ابنُ عُصْفُورٍ[1] على اسميتها بدخول "يا"، وليس بشيءٍ؛ لأن "يا" تكون تَنْبِيهًا، فتقعُ بعدها الحروفُ والأفعالُ، وهذا مشهورٌ من أمرها، وأما قول الـمُبَرِّد في "الكامِل"[2]: إن "يا" قد حُذف بعدها المنادى في: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾[3]؛ فخالفه في ذلك النحويون: أبو عَلِيٍّ في "الأبْيات الـمُشْكِلة"[4]، وان[5] جِنِّي في "الخَصَائِص"[6]، وهو مذهب س[7] أيضًا.

وقد كلَّمتُه[8] في ذلك إشفاقًا عليه، فإذا هو يرى في:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ[9]

أنه بمنزلة: يا محبوبُ، و"جبلُ الرَّيَّان" خبرٌ لمبتدأٍ محذوف[10][11].

---

(١) المقرب ١٠٦، وشرح جمل الزجاجي ١/٦١٠، ٦١١.

(٢) لم أقف عليه في مطبوعته. وينظر: الخصائص ٢/١٩٨.

(٣) النمل ٢٥، وهي قراءة الكسائي، وفي الوقف: أَلَا يا، ثم يبتدئ: اسجدوا. ينظر: السبعة ٤٨٠، والإقناع ٢/٧١٩.

(٤) كتاب الشعر ١/٦٦.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: وابن.

(٦) ٢/١٩٨.

(٧) الكتاب ٢/٢٢٠، ٤/٢٢٤. وينظر: اللامات ٣٧، والإقناع ٢/٧٢٠، وشرح التسهيل ٣/٢٥.

(٨) القائل ابن الحاج يعني ابنَ عصفور.

(٩) صدر بيت من البسيط، لجرير، وعجزه:

... وحبَّذا ساكنُ الريَّان مَنْ كانا

ينظر: الديوان بشرح ابن حبيب ١/١٦٥، والأغاني ٣/١١٥، وتوجيه اللمع ٣٩٣، والتذييل والتكميل ٣/١٢٦، ١٠/١٥٤، وخزانة الأدب ١١/١٩٩.

(١٠) لم أقف على تصريحٍ له بذلك عند إنشاده البيتَ في المقرب ١٠٦، وشرح جمل الزجاجي ١/٦١٠، ٦١١.

(١١) الحاشية في: ظهر الورقة الملحقة بين ٩٢ و٩٣.

* ش ع[1]: المُبَرِّدُ[2] وابنُ السَّرَّاجِ[3]: "حَبَّ ذا" رُكِّبَا، وجُعلا اسمًا.

والحقُّ أن "حَبَّ" فِعلٌ باقٍ على فِعْليَّته مقصودٌ به المحبةُ والمدحُ، وجُعل فاعله "ذا"؛ ليدُلَّ على الحضور القلبيِّ، ولم يُغيَّرا؛ لجَرَيَانهما مجرى المَثَل.

ويَرُدُّ كونَهما اسمًا: أنهما لم يتغيَّرا بعد التركيب معنًى ولا لفظًا، فبَقِيا على ما كانا عليه، كما بقيت حرفيةُ "لا" واسميةُ اسمِها في نحو: لا رجلَ؛ ولأن المبتدأ تدخلُه النواسخُ؛ ولأنه كان يلزم تكرارُ "لا"، فتقول: لا حَبَّذا زيدٌ ولا عمرٌو.

وقد يُحذف المخصوص إن عُلم، وحذفُه مع بقاء تمييزٍ أجودُ.

فالأولُ: كقوله[4]:

أَجَبْتُ عِصَامًا إِذْ دَعَانِيَ قَائِلًا: ... أَلَا حَبَّذَا مُسْتَنْصِرًا وَنَصِيرَا[5]

والثاني: كقوله[6]:

قُلْتُ إِذْ آذَنَتْ سُعَادُ بَوَصْلٍ: ... [حَبَّذَا][7] يَا سُعَادُ لَوْ تَصْدُقِينَا[8]

فتقديرُ الأول: حبَّذا أنت وأنا، وتقديرُ الثاني: حبَّذا يا سعادُ إيذانُك بالوصل.

وتنفرد "حبَّذا" عن "نِعْمَ" و"بِئْسَ" ع[9] بأمور:

---

(١) شرح عمدة الحافظ ٢/١٨٨-١٩٣.

(٢) المقتضب ٢/١٤٥.

(٣) الأصول ١/١١٥.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) بيت من الطويل. لم أقف عليه في غير شرح عمدة الحافظ ٢/١٩٠ المنقول منه.

(٦) لم أقف له على نسبة.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصدر البيت، وبه يستقيم الوزن والاستشهاد.

(٨) بيت من الخفيف. لم أقف عليه في غير شرح عمدة الحافظ ٢/١٩٠ المنقول منه.

(٩) كذا في المخطوطة، فإن كان المراد به الرمز "ع" المستعملُ كثيرًا في الحواشي للإشارة إلى ابن هشام فالسياق لا يساعد عليه، إلا إن كان المراد أن ابن مالك لم يفصِّل هذه الأمور هذا التفصيلَ، بل لخَّصها ابن هشام من مجموع كلامه، فمحتمل، وإن كان المراد به الرقم ٤ فالأمور

١: عدم تطابق الفاعل والمخصوص.

٢: عدم جواز تقديم المخصوص.

٣: عدم جواز دخول النواسخ.

٤: جواز دخول "يا".

٥: جواز دخول "لا".

٦: كثرة وقوع تمييزٍ أو حالٍ قبل المخصوص وبعده، فالتمييزُ كقوله[(١)]:

أَلَا حَبَّذَا قَوْمًا سُلَيْمٌ فَإِنَّهُمْ وَفَوْا إِذْ تَوَاصَوْا بِالإِعَانَةِ وَالنَّصْرِ[(٢)]

وقولِه[(٣)]:

حَبَّذَا الصَّبْرُ شِيمَةً لِامْرِئٍ رَا مَ مُبَارَاةَ مُولَعٍ بِالمَعَالِي[(٤)]

والحالُ كقوله[(٥)]:

يَا حَبَّذَا مَرْجُوًّا البَرُّ السَّخِيْ

مَنْ يَرْجُهُ فَعَيْشُهُ العَيْشُ الرَّخِيْ[(٦)]

وقولِه[(٧)]:

=

المذكورة بعدُ ستة لا أربعة.

(١) لم أقف له على نسبة.

(٢) بيت من الطويل. ينظر: شرح التسهيل ٢٨/٣، والتذييل والتكميل ١٦٦/١٠.

(٣) هو رجل من طيِّئ.

(٤) بيت من الخفيف. ينظر: شرح التسهيل ٢٨/٣، والتذييل والتكميل ١٦٦/١٠.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) بيتان من مشطور الرجز. ينظر: شرح عمدة الحافظ ١٩١/٢، والتذييل والتكميل ١٦٨/١٠.

(٧) لم أقف له على نسبة.

يَا حَبَّذَا المَالُ مَبْذُولًا بِلَا سَرَفٍ فِي أَوْجُهِ البِرِّ إِسْرَارًا وَإِعْلَانَا[1]

قال: وتستعمل "حَبَّ" مع غير "ذا"، فيتجدَّد لها مور[2]: جواز جرِّ فاعلها بالباء، وقلةُ الاستغناء عن تمييزٍ، لاسيَّما عند جرِّ الفاعل، ولزومُ الاكتفاء بالفاعل عن المخصوص، وجوازُ ضمِّ فائِها[3].

* ابنُ عُصْفُورٍ[4]: المنصوبُ بعد "حبَّذا" تمييزٌ، أجامدًا كان أو مشتقًّا؛ لصحة دخول "مِنْ".

ابنُ الحاجة[5]: الصوابُ أنه إذا لم تدخل "مِنْ" يَحتمل الحالَ والتمييزَ، فهما معنيَّان مقصودان، ويد[6] على جواز الحال: أنه يصح أن يقال: حبَّذا زيدٌ في حالةِ كَوْنِه، فهذا تصريحٌ بالحال، ولا مانعَ يمنعُ منه، وإن كنت لا أحفظه.

وإذا كان حالًا؛ فإن كان صاحبُها المخصوصَ لم تكن الحال رجلًا ونحوَه من أسماء الأنواع؛ لأنه لا فائدة في الحال، وليس موضعَ تأكيدٍ، وصَلُح أن يكون ما فيه فائدةٌ، جامدًا كان أو مشتقًّا، والأحسنُ في هذا عندي أن يكون بعد المخصوص.

وإن كان صاحبُها "ذا" صَلُح على كل حالٍ؛ لأن فيه فائدةً من حيث إنك بيَّنت هذا المبهمَ أهو رجلٌ أو راكبٌ؟

والفرق بين الحال فيهما: أنه إن كان فاعلُ "ذا" صاحبَها فهي مساوية لِمَا تعطيه "ذا" من العموم؛ لأنه ليس مدلولُ "ذا" مدلولَ مخصوصٍ.

ويجوز عندي على هذا أن يكون المنصوب في: نِعْمَ رجلًا حالًا، وقد جوَّز ذلك

(١) بيت من البسيط. ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٨، والتذييل والتكميل ١٠/١٦٨، ومغني اللبيب ٦٠٣.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: أمور.

(٣) الحاشية في: ٩٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١ مفرقة، ولم يعزها لابن هشام.

(٤) المقرب ١٠٧.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: الحاج. ولم أقف على كلامه.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب: ويدلُّ.

دُرَيْودٌ في "كتابه"[(١)].

وينبغي عندي أن يكون الحال إلى جانب "ذا" متصلةً به، والمخصوصُ بعدُ؛ لوجهين:

أحدهما: أن تأخيره يُلبِس بأنه حالٌ من المخصوص، وهما معنيَّان.

والآخر: ما فيه من الفَصْل.

وإذا كان تمييزًا؛ فإن كان المميَّز "ذا" فالأحسن أن يتصل به؛ لئلا يكون فصلًا بين التفسير والمفسَّر بأجنبيٍّ، فأما:

فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا[(٢)]

فقليلٌ فيما يقتضيه القياس عندي.

ابنُ خَرُوفٍ[(٣)]: تقديمُ التمييز على [المخصوص][(٤)] أحسنُ، وسوَّى بين التقديم والتأخير في الحال.

وقال الجَرْميُّ[(٥)]: إذا كان المنصوب تمييزًا قَبُح تقديمُه قبل "زيد"، فإن كا[(٦)] حالًا؛ فإن شئت قدَّمت، وإن شئت أخَّرت، وهذا منه بناءٌ على أن "زيد" فاعل، وهو مذهبه

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/٢٠٤٨.

(٢) عجز بيت من الوافر، لجرير، وصدره:

تَزَوَّدْ مثلَ زادِ أبيك فينا ...

ينظر: الديوان بشرح ابن حبيب ١/١١٨، والمقتضب ٢/١٥٠، والبصريات ٢/٨٤٦، والخصائص ١/٨٤، وشرح جمل الزجاجي ١/٦٠٦، وشرح التسهيل ٣/١٥، والمقاصد النحوية ٤/١٥٢٧، وخزانة الأدب ٩/٣٩٤.

(٣) شرح الجمل ٢/٦٠١.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه، وعند ابن خروف: المقصود بالمدح.

(٥) ينظر: البصريات ٢/٨٤٥، وارتشاف الضرب ٤/٢٠٦٢.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب: كان.

-أعني: الجَرْميَّ[(١)]-، وقال: التمييزُ إنما يكون بعد الفاعل، وهذا يقتضي أنه لا يقال: امتلأ ماءً الكوزُ.

وقال الفارِسيُّ في "التَّذْكِرة"[(٢)]: تقديمُ التمييز إلى جانب "ذا" هو ان حسن[(٣)]؛ بناءً على ما يَذهب إليه من أن "ذا" فاعل، فهو مثل: نِعْمَ رجلًا زيدٌ.

ثم قال: وعلى ما يذهب إليه النحويون من أن "حبَّذا" بمنزلة اسمٍ مبتدأٍ فيه معنى فعلٍ، فيكون الفصل بين "حبَّذا" والمخصوصِ بالتمييز كالفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول، فلا قُبْحَ في: حبَّذا رجلًا زيدٌ، على مذهب.

وقولُ أبي عُمَرَ[(٤)]: إنه قبيح مُشكلٌ.

وقد حُكي أن الكوفيين لا يجيزون: حبَّذا رجلًا زيدٌ، ولا وجهَ لقولهم عند[(٥)].

قلت: نقل ابن الحاجِّ عن "التَّذْكرة الفارِسية"[(٦)].

وَأَوْلِ ذا المخْصُوصَ أَيًّا كان لا تَعْدِلْ بِذاْ فهو يُضَاهِيْ المَثَلا (خ٢)

* قولُه: «**فهو يُضَاهي المَثَلا**»: قال ابنُ الحاجِّ[(٧)]: كما أنك[(٨)]: «أَطِرِّي[(٩)]

(١) ينظر: البصريات ٢/٨٤٥، وارتشاف الضرب ٤/٢٠٦٢.

(٢) لم أقف عليه في مختار التذكرة عند حديثه عن "حبَّذا" في: ٢٩١، ٤٢٨، وينظر: البغداديات ٢٠١، والبصريات ٢/٨٤٤-٨٤٨.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: الأحسن.

(٤) هو الجرمي.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما في البصريات: عندي.

(٦) الحاشية في: ٩٣، ونقل ياسين في حاشية الألفية ١/٤٩٩ أولها إلى قوله: «مقصودان»، ولم يعزها لابن هشام.

(٧) لم أقف على كلامه.

(٨) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: أنَّ.

(٩) كذا في المخطوطة، وهي رواية، وأصلها من الطرر، وهو الغليظ من الأرض. ينظر: جمهرة الأمثال ١/٥٠، وفصل المقال ١/١٧٠.

وإنك[1] نَاعِلةٌ»[2] إذا قلناه لمذكَّرٍ لا يُعتقد في مفرداته أنها تغيَّرت، بل هي كما كانت، والمعنى إذا خاطبت به المذكر: أنت عندنا بمنزلةِ مَنْ قِيل فيه هذا.

ع: هذا المثل يُضرب للقويِّ على الأمر، وأصلُه: أن رجلًا كانت له أَمَتان راعيتان، إحداهما ناعِلةٌ، والأخرى حافِيةٌ، فقال للناعِلة: «أَطِرِّي؛ فإنك ناعِلةٌ»، أي: خُذِي طُرَرَ الوادي[3]، فإنك ذاتُ نعلَيْن، ودَعِي وَسَطَ الوادي لصاحبتك؛ فإنها حافيةٌ.

اعلم أن [ابنَ][4] الحاجِّ لَمَّا ذكر أن "حبَّذا" بمنزلة: «أصري[5]؛ إنك ناعِلةٌ» قال[6]: كتبتُ هذا، ثم ظهر لي فرقٌ بينهما، من جهة أن "حبَّذا" ليس كلامًا محكمًا كالأمثال؛ لأنه يَخُصُّ فيه كلُّ متكلمٍ ممدوحَه بالذكر، فالصوابُ أن يُعتقد أن "ذا" تنزَّلت منزلةَ "الشيء"، وأريد بها لإبهامها ما يُراد به، فكأنها بمنزلة "ما" في: نِعْمَ ما، فهي إذن تقع على كل شيءٍ، مذكرًا كان أو مؤنثًا، مثنًى أو مجموعًا، ولا يَفسُد اعتقادُ المخصوص بدلًا بلزم[7] ولايتِه لها؛ لأنَّا نقول: صارت طريقةُ المدح ملتزمةً بهذا الكلام كالمثل، ولهذا لا يقال: زيدٌ حبَّذا، ولا بدَّ لمَنْ يقول: إن "حبَّذا" مبتدأ، و"زيدٌ" خبرٌ من هذا الجواب؛ لأنه لا يجيز التقديمَ والتأخيرَ.

ع: قد يكون الجواب أن "حبَّذا" في تأويل المعرفة، وأن "زيدًا" هو الخبر، وهو معرفة، إلا أن هذا الجواب لا يمشي في نحو:

---

(١) كذا في المخطوطة، والرواية في المصادر: فإنَّكِ.

(٢) مَثَلٌ سيأتي شرحه قريبًا. ينظر: الأمثال لأبي عبيد ١١٥، وجمهرة الأمثال ١/٥٠، وفصل المقال ١/١٦٩، ومجمع الأمثال ١/٤٣٠. وينظر: إصلاح المنطق ٢٠٧، والألفاظ ٦٠، وجمهرة اللغة ١/١٢٢، وتهذيب اللغة ١٣/٢٠٠.

(٣) هي نواحيه وجوانبه، كما في مصادر المثل.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما تقدَّم: أَطِرِّي، أو: أَظِرِّي.

(٦) لم أقف على كلامه.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: بلزوم.

وَحَبَّذَا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَةٍ[1]

وأما مَنْ قال بأن "حبَّذا" فعلٌ فلا إشكالَ في وجوب تأخير الفاعل عن فعله[2].

وَمَا سِوَى ذا ارْفَعْ بحبَّ أَو فَجُرْ   بالبا ودونَ ذا انضِمامُ الحاْ كَثر

(خ٢)

* قولُه: «**انضِمامُ الحا كَثُرْ**»: وكذا كلُّ فعلٍ على "فَعُلَ" إذا ضمِّن معنى التعجب يجوز فيه هذا النقلُ، قال[3]:

حُسْنَ فِعْلًا لِقَاءُ ذِي الثَّرْوَةِ المُمْـ   ـلِقَ بِالبِشْرِ وَالعَطَاءِ الجَزِيلِ[4]

فلو خلا من معنى التعجب جاز إسكانُ عينِه، ولم يَجُزْ ضمُّ فائِه، كقوله[5]:

يَا فَضْلُ يَا خَيْرَ مَنْ تُرْجَى نَوَافِلُهُ   قَدْ عَظْمَ لِي مِنْكَ فِي مَعْرُوفِكَ الأَمَلُ[6]

وحكى الكِسَائيُّ[7]: مررت بأبياتٍ جَادَ بهنَّ أبياتًا، وجُدْنَ أبياتًا.

وفي نصِّ "العُمْدة"[8]: ويَشْرَكُها في النقل وجرِّ الفاعل كلُّ فعلٍ على "فَعُلَ"

(١) صدر بيت من البسيط، لجرير، وعجزه:

... تأتيك من قِبَل الرَّيَّان أحيانا

يمانية: الرياح الجنوبية. ينظر: الديوان بشرح ابن حبيب ١٦٥/١، والكامل ٩٥٣/٢، والصحاح (ح ب ب) ١٠٦/١، وإسفار الفصيح ٣٦٨/١، والتذييل والتكميل ١٥٤/١٠، ومغني اللبيب ٧٢٥.

(٢) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ٩٢ و٩٣.

(٣) لم أقف له على نسبة.

(٤) بيت من الخفيف. المملِق: المفتقر، كما في: القاموس المحيط (م ل ق) ١٢٢٥/٢. ينظر: شرح التسهيل ٢٨/٣، والتذييل والتكميل ١٧٤/١٠.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) بيت من البسيط. ينظر: شرح عمدة الحافظ ١٩٣/٢.

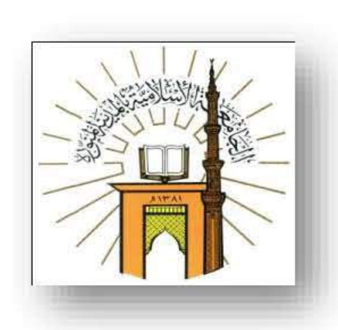
(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٦٨/١، ومجالس ثعلب ٢٧٣.

(٨) ينظر: شرح عمدة الحافظ ١٨٨/٢.

مضمَّنٍ تعجُّبًا[1].

(١) الحاشية في: ٩٣، ونقل ياسين في حاشية الألفية ١/٥٠١، ٥٠٢ أولها إلى قوله: «هذا النقل»، ولم يعزها لابن هشام.

المملكة العربيَّة السُّعوديَّة
وزارة التَّعليم
الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة
(٠٣٢)
كليَّة اللُّغة العربيَّة
قسم اللُّغويَّات



حاشيتان من حواشي ابن هشام الأنصاريِّ (ت ٧٦١ هـ) على ألفيَّة ابن مالك دراسةً وتحقيقًا

رسالة علميَّة مقدَّمة للحصول على درجة العالميَّة العالية (الدُّكتوراه)

إعداد الطَّالب
جابر بن عبدالله بن سريِّع السريِّع

إشراف فضيلة الدُّكتور
إبراهيم بن صالح العوفيّ
الأستاذ المشارك بقسم اللُّغويَّات

الجزء الثَّاني

العام الجامعيّ ١٤٣٩-١٤٤٠ هـ

أَفْعَلُ التفضيل

صُغْ من مَصُوغٍ منهُ للتعجُب أفعلَ للتفضيل وأْبَ اللذْ أُبي

(خ١)

* قال الزَّمَخْشَرِيُّ[1] في: ﴿أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾[2]: لا ينبغي أن يُجعل "أَحْصى" "أَفْعَلَ" تفضيلٍ؛ لأن بناءه من غير الثلاثي المجرَّدِ ليس بقياسٍ، نحو: أَعْدى من الجَرَب[3]، و: أَفْلَسُ من ابن المُذَلَّق[4]، والقياسُ على الشاذ في غير القرآن ممتنعٌ، فكيف بالقرآن؟

ح[5]: هذا مذهب أبي عَلِيٍّ[6]، وظاهرُ قولِ س[7] جوازُ بنائه من "أَفْعَلَ"، وهو قول أبي إسْحاقَ[8]، وذهب ابنُ عُصْفُورٍ[9] إلى جوازه إن كانت الهمزةُ لغير نقلٍ، كـ: أَشْكَلَ الأمرُ، و: أَظْلَمَ الليلُ، تقول: ما أَشْكَلَ المسألةَ، و: ما أَظْلَمَ الليلَ، والهمزةُ في "أَحْصى" لغير النقل.

قال[10]: و"أَمَدًا" إن نصبت على أنَّ "أَحْصى" "أَفْعَلُ" فـ"أَفْعَلُ" لا تعمل، أو بـ"لَبِثوا" فلا يصح المعنى، أو بفعلٍ مضمر، كما في:

---

(١) الكشاف ٢/٧٠٥، ٧٠٦.

(٢) الكهف ١٢.

(٣) مثلٌ يضرب للمبالغة في العَدْوى. ينظر: جمهرة الأمثال ٢/٦٧، ومجمع الأمثال ٢/٤٥.

(٤) مثلٌ يضرب للمبالغة في الفقر، وابن المذلَّق -ويروى بالدال-: رجل من عبدشمس كان يعرف هو وأبوه وجده بالإفلاس. ينظر: جمهرة الأمثال ٢/١٠٧، ومجمع الأمثال ٢/٨٣.

(٥) البحر المحيط ٧/١٤٧، ١٤٨.

(٦) الإيضاح ١١٥، ١١٦.

(٧) الكتاب ١/٧٣.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٧١.

(٩) المقرب ١١٠.

(١٠) أي: الزمخشري.

وَأَضْرَبُ مِنَّا بِالسُّيُوفِ القَوَانِسَا[1]

فقد أبْعدتَّ المتناوَلَ وهو قريبٌ، حيث أَبَيْتَ كونَ "أَحْصى" فعلًا، ثم رَجَعت إلى إضماره.

ح: "أَفْعَلُ" التفضيلِ يعمل نصًّا في التمييز بلا نزاعٍ، نحو: زيدٌ أَقْطَعُ الناسِ سيفًا، و: أَقْطَعُ للهَامِ سيفًا، فـ"أَمَدًا" كذلك.

وقولُه: إنه لا ينتصب بـ"لَبِثوا" أجازه الطَّبَرِيُّ[2]، وردَّه ابنُ عَطِيَّةَ[3]، وقد يتَّجهُ؛ لأن "ما لَبِثوا" مبهمٌ، و"الأَمَدُ" الغايةُ، ويكون عبارةً عن المدَّة من حيث إنها لها غايةٌ هي أَمَدُها، فالتقديرُ: لِمَا لَبِثوا من أمدٍ، فانتصب على إسقاط الجار، ونظيرُه في المعنى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ﴾[4]، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[5].

وقولُه: إن "أَضْرَب منَّا" مؤوَّلٌ: الكوفيون[6] لا يُؤَوِّلون، بل يجيزون نصبَه[7] "أَفْعَل" للمفعول به، وكذلك قيل في: ﴿أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ﴾[8]: إنَّ "مَنْ" مفعولٌ، ولو كَثُرت أمثالُه لقِسْناه؛ لأن "أَفْعَلَ" مضمَّنٌ معنى المصدر، فيعملُ بذلك المعنى.

ع: في تجويزه التمييزَ نظرٌ؛ لأنه لا يقال: أَمَدُ مُحْصٍ[9].

---

(١) عجز بيت من الطويل، للعبَّاس بن مِرْداس، وصدره:

أَكَرَّ وأَحْمى للحقيقة منهمُ ...

القوانس: جمع قَوْنَس، وهو ما بين أُذُنَيِ الفرس. ينظر: الأصمعيات ٢٠٥، والحجة ١/٢٧، والتبيين ٢٨٧، وشرح التسهيل ٣/٦٩، ومغني اللبيب ٨٠٤، وخزانة الأدب ٨/٣١٩.

(٢) جامع البيان ١٥/١٧٦.

(٣) المحرر الوجيز ٣/٥٠٠.

(٤) فاطر ٢.

(٥) البقرة ١٠٦.

(٦) لم أقف عليه منسوبًا إلا إلى محمد بن مسعود الغَزْني. ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٣٢٦.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: نصب.

(٨) الأنعام ١١٧.

(٩) الحاشية في: ٢٢/أ.

* مِمَّا شذَّ في التفضيل: قولُ ذي الرُّمَّة:

بِأَضْيَعَ مِنْ عَيْنَيْكَ لِلْمَاءِ كُلَّمَا   تَوَهَّمْتَ رَبْعًا أَوْ تَذَكَّرْتَ مَنْزِلَا[1]

وقولُ عُمَر رضي الله عنه فيما كَتب به إلى عُمَّاله: «إنَّ أَهَمَّ أمرِكم عندي الصلاةُ، مَنْ حَفِظَها وحافظ عليها حَفِظَ دينَه، ومَنْ ضيَّعها فهو لِمَا سِوَاها أَضْيَعُ»[2].

قال ابنُ السِّيدِ[3]: هكذا رُوي هذا الحديثُ، وكان الوجهُ أن يقال: أشدُّ ضَيَاعًا، أو: إضاعةً؛ لأن الفعل الزائد على ثلاثة أحرفٍ لا يُبنى منه "أَفْعَلُ"، وقد أجازه س[4] فيما كان أوَّلُه الهمزةَ خاصةً[5].

(خ٢)

* قولُه: «**صُغْ**» البيتَ: أي: صُغْ "أَفْعَلَ" للتفضيل من كل شيءٍ صِيغَ للتعجُّب، أي: صِيغَ منه "أَفْعَلَ"، و"أَفْعِلْ" للتعجُّب، فيقال: هو أَضْرَبُ، وأَعْلَمُ، وأَحْسَنُ، كما يقال: ما أَضْرَبَه، وأَضْرِبْ به، و: ما أَحْسَنَه، وأَحْسِنْ به، و: ما أَعْلَمَه، وأَعْلِمْ به.

والقائمُ مَقامَ فاعلِ: «**مَصُوغٍ**» قولُه: «**منه**»[6].

* قولُه: «"**أَفْعَلَ**"»: وشذَّ: خيرٌ وشرٌّ، باطِّرادٍ، و: حَبَّ، بندورٍ في قوله[7]:

---

(١) بيت من الطويل. ينظر: ملحق الديوان ٣/١٨٩٨، ومجالس ثعلب ٣٤٥، وأمالي القالي ١/٢٠٨، وشرح جمل الزجاجي ١/٥٨٠.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ ص ٦.

(٣) مشكلات موطأ مالك بن أنس ٣٩.

(٤) الكتاب ١/٧٣.

(٥) الحاشية في: ٢٢/أ.

(٦) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ٩٦ و٩٧.

(٧) هو الأَحْوَص.

وَزَادَنِي كَلَفًا فِي الحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الإِنْسَانِ مَا مُنِعَا[1][2]

* قولُه: «**وَأْبَ الَّذي**[3] **أُبِي**»: في نسخةٍ[4]: «**وَأْبَ ما أُبِي**»، وهو أحسنُ[5].

* قال ابنُه[6]: فلا يُبنى من وصفٍ لا فعلَ له، ك: غيرٍ، وسِوَى، ولا من فعلٍ زائدٍ على ثلاثة، نحو: استخرجَ، ولا معبَّرٍ عن فاعله ب"أَفْعَلَ"، ك: عَوِرَ، ولا مبنيٍّ للمفعول، ك: ضُرِبَ، ولا غيرِ متصرفٍ، ك: عسى، ونِعْمَ، وبِئْسَ، ولا غيرِ متفاوتِ المعنى، ك: مات، وفَنِيَ.

قلت: بَقِي عليه: ولا ناقصٍ، نحو: كان، وظلَّ.

وقال ابنُه[7] حين عدَّ ما شذُّوا فيه: وأما قولُهم: أَزْهى من ديكٍ[8]، و: أَشْغَلُ من ذات النِّحْيَيْنِ[9]، و: أَعْنى بحاجتك[10]؛ فلا يُعدُّ شاذًّا، وإن كانت من فعلِ المفعول؛ لأنها لا لَبْسَ فيها؛ إذ لم يُستعمل لها فعلُ فاعلٍ.

ع: هذا خطأٌ في: أَشْغَلُ من ذات النِّحْيَيْنِ، وإنما الدالُّ القرينةُ، على أنهم أيضًا قالوا:

---

(١) بيت من البسيط. ينظر: الديوان ١٩٥، والنوادر لأبي زيد ١٩٨، والحيوان ١/١١٠، والأغاني ٤/٤٦١، وشرح التسهيل ٣/٥٣، والتذييل والتكميل ١٠/٢٥٣.

(٢) الحاشية في: ٩٤.

(٣) كذا في المخطوطة، وهي في متن الألفية: اللَّذْ، وبه يستقيم الوزن.

(٤) ليست هذه الرواية في شيء من نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية ١٣٠، البيت ٤٩٦.

(٥) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ٩٦ و٩٧.

(٦) شرح الألفية ٣٤١.

(٧) شرح الألفية ٣٤٢.

(٨) مثلٌ تقدَّم في باب النائب عن الفاعل.

(٩) مثلٌ يضرب في المبالغة في الشح. ينظر: جمهرة الأمثال ١/٥٦٤، ومجمع الأمثال ١/٣٧٦.

(١٠) قولٌ أورده ابن مالك في إحدى مسائله التي نقلها عنه النوويُّ في كتابه "رؤوس المسائل"، ولم أقف عليها في مطبوعتَيْه. ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ٣/٦٦٥.

عَانٍ بِأُولَاهَا طَوِيلُ الشُّغْلِ(١)

وهذا دليل على: عَنِيت، بمعنى: اعتنيت.

وقال ابنُه(٢) أيضًا: إن سُمِع بناؤه من شيءٍ لا يجوز التعجُّب منه عُدَّ شاذًّا، وحُفِظ ولم يُقَسْ عليه، كما في التعجُّب، تقول: هو أَقْمَنُ به، أي: أحقُّ به، وإن لم يكن له فعلٌ، كما قلت: أَقْمِنْ به، وتقول من: احتُضر الشيءُ: هو أَحْضَرُ من كذا، كما يقال: ما أَحْضَرَه.

ع: اقتضى كلامُه أنك تقول بالقياس: هو أَقْمَنُ بكذا، حملًا على قولهم: ما أَقْمَنَه، و: هو أَحْضَرُ من كذا، كما تقول: ما أَحْضَرَه، وفيه نظرٌ؛ لأن الذي شذَّ في بابٍ لا ينبغي أن يقاس في باب آخَرَ.

فإن قيل: البابان بابٌ واحدٌ.

قلنا: فلْيَجُزْ في بابَيِ التصغير والتكسير في كلٍّ منها نظيرُ ما جاز في الآخر من الشذوذ؛ لأن هذين البابين في النحو نظيرُ ذَيْنك البابين في التصريف في التآخي.

ثم قولُه: احتُضر الشيءُ(٣): إنما هو: احتُضر زيدٌ أو نحوه كما(٤) يعقل، ولا أعلم وجهًا لذكر "الشيء" هنا؛ لأن الاحتضار مشارفةُ الموت، والدخولُ في النَّزْع، وإنما نعرفه يقال فيمن يعقل(٥).

* قولُه: «**وَأْبَ**» البيتَ: ومِنْ ثَمَّ لُحِّنَ المُتَنَبِّي في قوله:

---

(١) بيت من مشطور الرجز، لم أقف له على نسبة. ينظر: شرح المفضليات لابن الأنباري ٤٦٢، والصاحبي ٤٤٤، والاقتضاب ٢/٢١٩.

(٢) شرح الألفية ٣٤١.

(٣) مشى ابن هشام على أن ما في شرح ابن الناظم هو "احتُضر" من الاحتضار، وهو مشارفة الموت، والذي في مطبوعته: اختُصر، من الاختصار، ضد الإطالة، وهو مناسبٌ لقوله: الشيء، وعليه فلا وجه لاعتراض ابن هشام هذا.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب: ممَّا.

(٥) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ٩٦ و٩٧.

إِبْعَدْ بَعِدتَّ بَيَاضًا لَا بَهَاءَ لَهُ   لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ[1][2]

* قولُه: «وَأْبَ الَّذْ[3] أُبِي»: قالوا: وما شذَّ ثَمَّ شذَّ هنا، كقول الراجز[4]:

يَا لَيْتَنِي مِثْلُكِ فِي البَيَاضِ

مِثْلُ الغَزَالِ زِينَ بِالخِضَاضِ[5]

قَبَّاءُ ذَاتُ كَفَلٍ رَضْرَاضِ

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ

جَارِيَةٌ فِي رَمَضَانَ المَاضِي

تُقَطِّعُ الحَدِيثَ بِالإِيمَاضِ[6][7]

* سأل الزَّمَخْشَرِيُّ[8] في قوله: ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا﴾[9] سؤالين:

الأول: أن الكافرين لا ثوابَ لهم، وهذا الكلام يقتضي أن لهم ثوابًا.

(١) بيت من البسيط، تقدَّم في باب التعجب.

(٢) الحاشية في: ٩٤.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه: اللذْ.

(٤) نسب لرُؤْبة بن العجَّاج.

(٥) كذا في المخطوطة مضبوطًا بكسر الخاء، وهو ضبطٌ نقله البغدادي عن ابن السيد في الحُلَل في شرح أبيات الجمل، ولم أقف عليه في مطبوعتَيْه، والذي في القاموس المحيط (خ ض ض) ١/٨٦٨ أنه كـ: سَحَاب.

(٦) أبيات من مشطور الرجز، تقدَّم بعضها في باب التعجب. كَفَل: عَجُز، كما في: القاموس المحيط (ك ف ل) ٢/١٣٩٠، والخضَاض: اليسير من الحُلِيّ، وقَبَّاء: ضامرة البطن، ورضراض: كثير اللحم. ينظر: الحُلل في شرح أبيات الجمل ٩٤ (ت. الناصير)، ٨٤ (ت. مراد)، والتذييل والتكميل ١٠/٢٣٣، وخزانة الأدب ٨/٢٣٣.

(٧) الحاشية في: ٩٤.

(٨) الكشاف ٣/٣٨.

(٩) مريم ٧٦.

وأجاب بأنه كأنَّه قيل: ثوابُهم النارُ، على طريقة قولِه[1]:

فَأُعْتِبُوا بِالصَّيْلَمِ[2]

وقولِه[3]:

تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ[4]

وقولِه[5]:

شَجْعَاءَ جِرَّتُهَا الذَّمِيلُ تَلُوكُهُ أُصُلًا إِذَا رَاحَ المَطِيُّ غِرَاثَا[6]

ع: الشَّجَعُ في الإبل: سرعةُ نَقْلِ القوائم[7]، والغِرَاثُ: الجِيَاع[8]. انتهى.

قال: ثم بُني عليه: "خيرٌ ثوابًا"، وفيه ضَرْبٌ من التهكُّم.

---

(١) هو بشر بن أبي خازم.

(٢) بعض بيت من الكامل، وهو بتمامه:

غَضِبتْ تَمِيمٌ أَنْ تُقَتَّلَ عامرٌ يومَ النِّسَار فأُعْتِبُوا بالصَّيْلَمِ

أُعْتِبوا بالصَّيْلم: أُرْضُوا بالاصطلام، وهو الأمر المُفنِي المستأصل. ينظر: الديوان ١٨٠، والمفضليات ٣٤٦، وعيون الأخبار ٣٦/٣، وتهذيب اللغة ١٦٥/٢، ١٣٩/١٢.

(٣) هو عمرو بن معدي كَرِبَ.

(٤) عجز بيت من الوافر، وصدره:

وخَيْلٍ قد دَّلفتُ لها بخيلٍ ...

وجيع: موجع. ينظر: الديوان ١٤٩، والكتاب ٣٢٣/٢، ٥٠/٣، ومعاني القرآن للأخفش ١٣٤/١، والمقتضب ٢٠/٢، وشرح جمل الزجاجي ٢٦٦/٢، وخزانة الأدب ٢٥٧/٩.

(٥) هو أبو تَمَّام.

(٦) بيت من الكامل. شَجْعَاء: ناقة نشيطة، وجِرَّتها: ما تجترُّه من جوفها، والذَّمِيل: السير السريع، وتلوكه: تمضغه، وأُصُلًا: عشيةً. الشاهد: جَعْله السرعة في المشي متناوَلًا لها، مبالغةً في قوّتها، وجَعْله الجوع مستعارًا للضعف والبطء في غيرها. ينظر: الديوان بشرح التبريزي ٣١٥/١، وبشرح الأعلم ١٦٥/٢.

(٧) ينظر: العين ٢١٠/١، والصحاح (ش ج ع) ١٢٣٥/٣.

(٨) ينظر: جمهرة اللغة ٤٢٢/١، وتهذيب اللغة ١٠١/٨.

السؤال الثاني أَنْ قال: فإن قلت: فما وجه التفضيل؟ كأنَّ لِمَفَاخِرهم شرًّا؟

قلت: هذا من خير[1] كلامِهم، يقولون: الصيفُ أحرُّ من الشتاء، أي: أَبْلَغُ في حرِّه من الشتاء في بَرْده[2].

* يُشكِل على اشتراط أن يكون معناه قابلًا للكثرة: «أَحَبُّ الأعمال إلى الله أَدْوَمُها»، و: «أَحَبُّ العمل إلى الله أَدْوَمُه»[3]؛ لأن الدوام لا يقبل معناه الكثرةَ[4].

* في الحديث أيضًا في "البُخَارِيِّ"[5]: «حَوْضي مسيرةُ شهرٍ، ماؤُه أَبْيَضُ من اللبن، وريحُه أَطْيَبُ من المسك»، والذي حسَّنه: الازدواجُ بين "أَبْيَض من اللبن" و"أَطْيَب من المسك"، بخلاف ما لو قيل: أشدُّ بياضًا من اللبن؛ لعدم الموازنة لفظًا بين "أشدّ" و"أَطْيَب"؛ ولزيادة التمييز لو قيل: أشدُّ أو نحوه، وأما ما وَجَّهه به الناظمُ[6] فليس بشيءٍ إلا شيئًا لا يُعبَأُ به[7].

* في "الفَصِيح"[8]: اللَّصُوصيَّة، والخَصُوصيَّة، وحُرٌّ بَيِّنُ الحَرُوريَّة، الفتحُ في الثلاثة أفصحُ، وقد يُضْمَمْنَ[9].

---

(١) كذا في المخطوطة، وهي في الكشاف: وجيز.

(٢) الحاشية في: ٩٤.

(٣) حديث نبوي أخرجه باللفظ الأول البخاري ٦٤٦٤ ومسلم ٧٨٣، وباللفظ الثاني مسلم ٢٨١٨، كلاهما من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) الحاشية في: ٩٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٥٠٤.

(٥) صحيح البخاري ٦٥٧٩.

(٦) حَكَم في شرح الكافية الشافية ٢/١١٢٥، ١١٢٦ على ظاهره بالشذوذ، ثم جوَّز فيه أمرين: أن يكون من: باضَ الشيءُ الشيءَ بيوضًا، إذا فاقه في البياض، وأن تكون "مِنْ" متعلقة بمحذوف دلَّ عليه "أبيض" المذكور، والتقدير: ماؤه أبيض أصفى أو أخلص من اللبن.

(٧) الحاشية في: ٩٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٥٠٤.

(٨) ٨١.

(٩) الحاشية في: ٩٧. ولعل مناسبتها للباب أن هذه الألفاظ ممَّا فَقَدَ بعض شروط صوغ "أَفْعَل" التفضيل؛ لأنها لا أفعال لها.

* في "الفَصِيح"[(١)]: أشدُّ سوادًا من حَلَكِ الغُراب، و: حَنَكِ الغُراب، واللام أكثر.

قال أبو[(٢)] القاسِمِ عَلِيُّ بنُ حَمْزَةَ البَصْرِيُّ[(٣)]: أَنْكَرَ النونَ أبو حاتمٍ وابنُ دُرَيْدٍ[(٤)] وغيرُهما، والوجهُ: حَلَك، ومَنْ قال: حَنَك الغُراب: مِنْقارُه فمردودٌ مُنكَرٌ، ومَنْ قال: حَنَك: حَلَك، وأُبدلت اللامُ نونًا فقد أصاب[(٥)].

وما بِهِ إلى تَعَجُّبٍ وُصِل لمانعٍ به إلَى التفضِيل صِلْ (خ٢)

* قولُه: «**وما بِهِ إلى تعجُّبٍ**» البيتَ: هذه الحَوَالة غيرُ وافيةٍ بشرح هذا الموضع.

واعلم أن العبارة الـمُتَوَصَّلَ بها هنا تخالف العبارة الـمُتَوَصَّلَ بها ثَمَّ من ثلاثة أوجهٍ:

أحدها: أن المنصوب هنا تمييزٌ، والمنصوبَ ثَمَّ مفعولٌ، والأحسنُ أن تقول: إن المصدر الذي يؤتى به هنا يكون تمييزًا، وهناك / يكون فاعلًا أو مفعولًا.

الثاني: أن[(٦)] هنا نكرة، وهناك تكون معرفةً، وهذا ناشئٌ عن الوجه الأول؛ لأن الفاعل والمفعول في ذلك الباب لا بدَّ من اختصاصه، والتمييزُ في هذا الباب وغيرِه لا بدَّ من كونه نكرةً.

---

(١) ١٤٦.

(٢) من أعيان أهل اللغة، نزل المتنبي في داره ببغداد، وله ردود على جماعة من اللغويين، كالأصمعي وابن الأعرابي وثعلب وابن دريد، توفي سنة ٣٧٥. ينظر: معجم الأدباء ٤/١٧٥٤، وبغية الوعاة ٢/١٦٥.

(٣) التنبيهات على أغاليط الرواة ١٨٥، ١٨٦، وليس في المطبوعة: «ومن قال: حنك: حلك» إلى آخره.

(٤) جمهرة اللغة ١/٥٦٣ عن أبي حاتم.

(٥) الحاشية في: ٩٧. ولعل مناسبتها للباب أنه يتوصل إلى "أَفْعَل" التفضيل مما دل على الألوان بواسطة "أَشَد" ونحوه.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: أنها، أي: الكلمة المنصوبة.

الثالث: أنَّك هناك تستعمل العبارةَ النافيةَ في بابَيْ المنفيِّ والمبنيِّ للمفعول، ولا كذلك هنا، والسببُ في هذا: أنَّك إنما تَتَوصَّلُ إليهما ثَمَّ بالمصدر المؤوَّل، وهنا لا سبيلَ إليه؛ لأنه معرفة، وهو هناك ماشٍ، كما ذكرنا[1].

وأَفعلُ التفضيلِ صِلْهُ أبدا تقدِيرًا او لفظًا بمِنْ إن جُرِّدا

(خ٢)

* «تقديرًا»: ﴿بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾[2]، ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ﴾ الآيةَ إلى: ﴿تَرْتَابُوٓا۟﴾[3]، ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾[4]، ﴿وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾[5]، ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ﴾ إلى: ﴿أَمَلًا﴾[6]، ﴿أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ﴾[7]، ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ الآية[8].

وأكثرُ ذلك في الخبر، سواءٌ خبرُ المبتدأ كما مثَّلنا، أو خبرُ الناسخ، كقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾[9]، ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ﴾[10]، وقال الشاعر[11]:

---

(١) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ٩٦ و٩٧ وظهرها، ونقلها ياسين ملخَّصةً في حاشية الألفية ١/٥٠٤، ٥٠٥.

(٢) البقرة ٦١.

(٣) البقرة ٢٨٢، وتمامها: ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓا۟﴾.

(٤) آل عمران ٣٦.

(٥) آل عمران ١١٨.

(٦) الكهف ٤٦، وتمامها: ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾.

(٧) مريم ٧٣، وتمامها: ﴿أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾.

(٨) مريم ٧٥، وتمامها: ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾.

(٩) النحل ٩٥.

(١٠) المزمل ٢٠.

(١١) هو زُفَر بن الحارث الكِلَابي.

سَقَيْنَاهُمُ كَأْسًا

البيتَ[1].

ويقِلُّ في خبر[2] الخبر، نحو: ﴿فَإِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى﴾[3]، وقال[4]:

دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ

البيتَ[5]، وقولِه[6]:

عَمَلًا زَاكِيًا تَوَخَّ لِكَيْ تُجْـ زَى جَزَاءً أَزْكَى وَتُلْفَى حَمِيدَا[7]

وقال[8]:

تَرَوَّحِي أَجْدَرَ

---

(١) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

سقيناهمُ كأسًا سقَونا بمثلها ولكنَّهم كانوا على الموت أصبرا

ينظر: أخبار الزجاجي ٦٤، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٥٦/١، والتذييل والتكميل ٢٦١/١٠، وتخليص الشواهد ٤٣٦، والمقاصد النحوية ٨٣٦/٢.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: غير.

(٣) طه ٧.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

دنوتِ وقد خِلناكِ كالبدر أجملا فظلَّ فؤادي في هواكِ مُضلَّلا

ينظر: شرح التسهيل ٥٧/٣، والتذييل والتكميل ٢٦١/١٠، والمقاصد النحوية ١٥٤٤/٤.

(٦) لم أقف له على نسبة.

(٧) بيت من الخفيف. ينظر: شرح التسهيل ٥٧/٣، والتذييل والتكميل ٢٦٢/١٠.

(٨) هو أُحَيْحة بن الجلاح الأوسي.

البيتَ[1][2].

* فلو قيل: زيدٌ أفضلُ، ولم يُؤتَ بـ"مِنْ" لفظًا، ولا هي مقدَّرةٌ؛ لم يَجُزْ.

ولهذا أيضًا قالوا: لو سمَّيت بـ"أَفْضلَ منه"، ثم نكَّرته: فهل ينصرف أو لا؟ قولان مبنيان على اعتبار الصفة الأصلية وعدمِها، فلو سُمِّي بـ"أَفْضَلَ" بغير "مِنْ"، ثم نكَّر انصرف قولًا واحد[3]، وعلَّلوا ذلك بأَنْ قالوا: لأنه لا يُشبهُ الحالَ التي كان عليها صفةً.

ع: وفيه نظرٌ؛ لأنه قد يكون بمعنى "فاعلٍ"[4].

* قولُه: «إِنْ جُرِّدَ»: يعني: من "أَلْ" والإضافة، وشذَّ:

نَحْنُ بِغَرْسِ الوادي[5] أَعْلَمُنَا ... مِنَّا بر[6] بِرَكْضِ الجِيَادِ فِي السَّدَفِ[7]

وقولُه[8]:

---

(١) بعض بيت من مشطور الرجز، وهو بتمامه:

تَرَوَّحي أجدرَ أَنْ تَقِيلي

تروَّحي: أمرٌ من: تروَّح النبت إذا طال، وتقيلي: من القيلولة. ينظر: الديوان ٨١، والإيضاح ١٦٤، والبصريات ٢/٩٠٤، والمحتسب ١/٢١٢، وأمالي ابن الشجري ٢/١٠٠، وشرح التسهيل ٣/٥٧، والتذييل والتكميل ١٠/٢٦٢، والمقاصد النحوية ٤/١٥٣٣.

(٢) الحاشية في: ٩٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٥٠٥، ٥٠٦ مختصرةً، ولم يعزها لابن هشام.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه ما عند ياسين: واحدًا.

(٤) الحاشية في: ٩٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٥٠٦، ولم يعزها لابن هشام.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: الوَدِيِّ.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب بحذفها، وبه يستقيم الوزن.

(٧) بيت من المنسرح، لسَعْد القَرْقَرة، وقيل: لقيس بن الخَطِيم. الوَدِيّ: جمع وَدِيَّة، وهي النخلة الصغيرة، والسَّدَف: الصُّبح وإقباله. ينظر: ذيل ديوان قيس ٢٣٦، والأمثال لأبي عبيد ١٤١، وتهذيب اللغة ١٢/٣٠٠، وضرائر الشعر ٢٨٣، وشرح التسهيل ٣/٥٧، والمقاصد النحوية ٤/١٥٤٨.

(٨) هو الأعشى.

وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى[1]

فجامَعَت الإضافةَ في الأول، و"أَلْ" في الثاني[2].

* ثُمّ[3] قال ابنُه[4] في بيت الأَعْشَى[5]: إن الوجه الأول من وجوه تأويلِه: أنَّ "مِنْ" فيه ليست لابتداء الغاية، بل لبيان الجنس، كما هي في: أنت منهم الفارسُ الشُّجاعُ[6]، أي: من بينهم.

ع: فالتقديرُ: ولستَ بالأكثر من بينهم حصًى، وهذا يتكلَّم به الناسُ، يقال: فلانٌ هو الأفضلُ من إخوته، وهو الأعلمُ من أهل بيته، أي: هو الموصوف بالأَفْضليَّة والأَعْلميَّة من بينهم، ويلزم من هذا تفضيلُه عليهم، ولكنَّهم ما ذُكِروا لهذا.

وتسميةُ "مِنْ" هذا[7] لبيان الجنس يعكِّر على تفسيرهم "مِنْ" التي لبيان الجنس، فإنك في: أنت منهم الفارسُ؛ لا يصحُّ أن تقول: التقديرُ: أنت الذي هو هم الفارسُ، ولا: أنت الذين هم هم، فكيف يقال: إنَّ "منهم" بيانٌ لـ"أنت"؟ ثم إنَّ "أنت" في غاية

---

(١) صدر بيت من السريع، وعجزه:

... وإنَّما العزَّةُ للكاثِرِ

حصًى: عدد كثير. ينظر: الديوان ١٤٣، والألفاظ ٢٧، وجمهرة اللغة ٤٢٢/١، والبصريات ٥٩٦/١، والخصائص ١٨٥/١، وشرح التسهيل ٥٨/٣، والمقاصد النحوية ١٥٣٥/٤، وخزانة الأدب ٢٥٠/٨.

(٢) الحاشية في: ٩٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٠٦/١، ولم يعزها لابن هشام.

(٣) هذا عطف على قوله المتقدم في ص ٩٣٠: «قال ابنه: فلا يبنى من وصف»، وسيأتي في توثيق هذه الحاشية مزيد بيان.

(٤) شرح الألفية ٣٤٣، ٣٤٤.

(٥) هو قوله المتقدم قريبًا:

ولستَ بالأكثرِ منهمْ حصًى وإنما العِزَّةُ للكاثر

(٦) من الأمثلة التي تداولها النحويون. ينظر: المفصل ٢٨٢، والبديع لابن الأثير ٢٨٥/١، وشرح الكافية الشافية ١١٣٥/٢.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: هنا.

الوضوح، لا يحتاج إلى شيء يفسِّره، كما احتاج إليه "الرِّجْسُ"[(١)]، وإنما قِيسَ "الرِّجْسُ" وهو مفردٌ بـ"الأوثان"؛ لأن الرِّجْس اسمُ جنسٍ، فهو للواحد وغيرِه صالحٌ، والذي في عبارة أبيه في "شرح الكافِية"[(٢)] أنها لتبيين[(٣)]، ولم يَذكُر الجنسَ كما ذكر ابنُه، فلْيُنظرْ.

ثم قال: الثالث: أن الألف واللام زائدتان، فلم يَمنعا من "أَلْ"[(٤)]، كما لم يَمنعا من الإضافة في قوله[(٥)]:

مِنَ الرَّشَاشِ المُسْتَقِي[(٦)]

ع: فقد يقال: فقولُ الناظم: «**إِنْ جُرِّدَا**» مدخولٌ؛ لأنه يحتاج أن يقيِّده بالمجرد من الإضافة و"أَلْ" التي للتعريف، / وعبارةُ ابنِه في "الشرح"[(٧)] جيدة، فإنه قال: وإذا كان معرَّفًا بـ"أَلْ" لَزِمه مطابقةُ ما هو له في التذكير والإفراد وفروعِهما، هذا معنى كلامِه ملخَّصًا، فشَرَطَ كونَ "أَلْ" للتعريف، ولم يعلِّق الحكمَ بـ"أَلْ" مطلقًا[(٨)].

وإن لمنكورٍ يُضَف أو جردا ... أَلزم تذكيرا وأَن يُوَحَّدا

(خ١)

* نحو: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿أَحَبَّ

---

(١) يعني: في قوله تعالى في سورة الحج ٣٠: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/١١٣٥.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح الكافية الشافية: للتبيين.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح ابن الناظم: فلم يَمنعا من وجود "مِنْ".

(٥) هو القطامي.

(٦) بعض بيت من الكامل، تقدَّم في باب الإضافة.

(٧) شرح الألفية ٣٤٤.

(٨) الحاشية في: ظهر الورقة الملحقة بين ٩٦ و٩٧ مع ٩٧. وهنَّ ثلاث حواشٍ متصلةٌ في هذه الورقة الملحقة في المخطوطة، هذه آخرهن، وأُولاهن قوله المتقدم: «قال ابنه: فلا يبنى من وصف» إلى آخره، وثانيتهن قوله: «قوله: وما به إلى تعجُّبٍ البيتَ» إلى آخره، ففرقتهن في مواضعهن اللائقة بهن.

إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾[1][2].

(خ٢)

* قولُه: «**وإنْ لمَنْكُورٍ يُضَفْ**» البيتَ: ومِنْ ثَمَّ قالوا [في][3]: أُخَرَ: إنه معدولٌ، ولَحَّنوا الحَسَنَ[4] بنَ هانِئٍ في قوله:

كَأَنَّ صُغْرَى

البيتَ[5].

أجاب ابنُ[6] أبي الحَدِيدِ[7] بأنَّا وجدنا "أَفْعَلَ" يأتي على "فُعْلى"، كقوله[8]:

فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مُدَّتِ[9]

---

(١) التوبة ٢٤، وتمامها: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ﴾.

(٢) الحاشية في: ٢٢/أ.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٤) هو أبو نُوَاس.

(٥) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

كأنَّ صُغْرى وكُبْرى من فَوَاقعها ... حَصْباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذهبِ

فواقعها: الانتفاخات التي ترتفع فوق الماء. ينظر: الديوان ٣٦/٣، والمرتجل ٨٢، وشرح التسهيل ٦٣/٣، والمقاصد النحوية ١٥٤٧/٤، وخزانة الأدب ٣١٥/٨.

(٦) هو عبدالحميد بن هبة الله بن محمد المدائني المعتزلي، أبو حامد، فقيه شاعر أديب، له: نظم فصيح ثعلب، وشرح نهج البلاغة، والفَلَك الدائر على المثل السائر، وغيرها، توفي سنة ٦٥٦. ينظر: تاريخ الإسلام ٧٧٩/١٤، وفوات الوفيات ٢٥٩/٢.

(٧) الفَلَك الدائر على المثل السائر ٤٠.

(٨) هو العجَّاج.

(٩) بيت من مشطور الرجز. مُدَّت: طالت. ينظر: الديوان ٤١٠/١، والحجة ١٣٠/٢، والتمام ١٧٣، وشرح التسهيل ٦٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٨٤/١٠، وخزانة الأدب ٢٩٦/٨.

وقولِه[1]:

لَا تَبْخَلَنَّ بِدُنْيَا وَهْيَ مُقْبِلَةٌ[2]

وَإِنْ دَعَوْتِ إِلَى جُلَّى وَمَكْرُمَةٍ[3]

وقيل: "مِنْ" زائدةٌ على قول الأَخْفَش[4].

وكأنَّ[5] هذا القائلَ تَوَهَّم أن "مِنْ" إذا كانت زائدةً كان الجرُّ بالإضافة، وهذا فاسدٌ[6].

* [«**وإنْ لمَنْكُورٍ**»]: ولا بدَّ من مطابقة تلك النكرةِ لِمَا "أَفْعَلُ" التفضيل له، ما لم يكن مشتقًّا، فيجوز إفرادُه مع جَمْعِيَّة ما قبلَ المضاف، نحو: ﴿**وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ**﴾[7]، وقد تضمر[8] الوجهين قوله[9]:

---

(١) هو خلف بن خليفة الأَقْطَع، وقيل: ابن هُبَيرة، وقيل غير ذلك.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

... فليس ينقصها التبذيرُ والسَّرَفُ

ينظر: الشعر والشعراء ٢/٧٠٥، وعيون الأخبار ٣/٤٤، والفاضل ٣٤، والعقد الفريد ١/١٩١.

(٣) صدر بيت من البسيط، للمرقِّش الأكبر، وقيل: لبَشَامة بن حَزْن النَّهْشلي، وعجزه:

... يومًا سَرَاةَ خيارِ الناسِ فادْعِينا

جُلَّى: شأن عظيم. ينظر: المفضليات ٤٣١، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/١٠١، وشرح التسهيل ٣/٦٤، والمقاصد النحوية ٣/١٢٩٦، وخزانة الأدب ٨/٣٠١.

(٤) معاني القرآن ١/١٠٥، ٢٧٦، ٢٩٨.

(٥) لم أقف على هذا الاستدراك في مطبوعة الفَلَك الدائر، فلعله لابن هشام.

(٦) الحاشية في: ٩٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٥١٠، من أول جواب ابن أبي الحديد، ولم يعزها لابن هشام.

(٧) البقرة ٤١.

(٨) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: تضمَّنَ.

(٩) هو رجل جاهلي لم أقف على تسميته.

وَإِذَا هُمُ طَعِمُوا فَأَلْأَمُ طَاعِمٍ وَإِذَا هُمُ جَاعُوا فَشَرُّ جِيَاعِ[1]

قال قُ رْ طُ بِ يُّ[2]: الضميرُ في "به" قيل: له عليه السلام، وقيل: للقرآن، وهو "ما أَنْزَلْتُ"، وقيل: التوراة، وهو "لِمَا معكم"، والتقدير: أَوَّل فريقٍ كافرٍ.

وقال الأَخْفَشُ[3] والفَرَّاءُ[4]: محمولٌ على معنى الفعل، أي: أَوَّل مَنْ كَفَرَ، وحكى س[5]: هو أَظْرَفُ الفتيان وأَجْمَلُه؛ لأن المعنى: هو أَظْرَفُ فتًى وأَجْمَلُه.

فإن قلت: قد كَفَرَ به قومٌ من قريشٍ قبل هؤلاء.

قيل: المعنى: أَوَّل مَنْ كَفَرَ به من أهل الكتاب.

ع: قد يُرجِّح بهذا أن الضمير لِـ"ما معكم"[6].

* زعم المُبَرِّدُ[7] أن النكرة المضافَ إليها "أَفْعَلُ" يجوز إفرادُها مطلقًا، وخالفه النحويون، هذا إن كانت جامدةً، فإن كانت مشتقةً فالجمهورُ أيضًا يوجبون المطابقةَ، وأجاز بعضُهم تركَها، وقد اجتمعا في قوله[8]:

وَإِذَا هُمُ طَعِمُوا فَأَلْأَمُ طَاعِمٍ وَإِذَا هُمُ جَاعُوا فَشَرُّ جِيَاعِ[9]

---

(١) بيت من الكامل. ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٣، ٢٦٨، والنوادر لأبي زيد ٤٣٤، والاشتقاق ٤١٧، وشرح التسهيل ٣/٦٢، والتذييل والتكميل ١٠/٢٧٩.

(٢) كذا في المخطوطة، ولم أتبين سبب تقطيعها. ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١/٣٤٣، ٣٤٤. والقرطبي هو محمد بن أحمد بن أبي فرح الأنصاري، أبو عبدالله، أحد أئمة التفسير والفقه، له: الجامع لأحكام القرآن، والتذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، وغيرهما، توفي سنة ٦٧١. ينظر: طبقات المفسرين للسيوطي ٩٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/١٢٣، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٩.

(٤) معاني القرآن ١/٣٢.

(٥) الكتاب ١/٨٠.

(٦) الحاشية في: ٩٥.

(٧) لم أقف على كلامه. وقال به محمد بن مسعود الغَزْني. ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٣٢٢.

(٨) هو رجل جاهلي لم أقف على تسميته.

(٩) بيت من الكامل، تقدَّم قريبًا.

ومنه عندهم: ﴿وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾[1].

أجاب الجمهورُ بأن التقدير: أوّل فريقٍ كافرٍ، و: ألْأَم فريقٍ طاعمٍ، ثم أُقيمت الصفة مُقامَ موصوفِها، وقيل: لأنه في معنى: أوّل مَنْ كَفَرَ، وقيل: أي: لا يكُنْ كلُّ منكم أوّلَ كافرٍ، كقولك: كَسَانا حُلَّةً ...[2]، ولا مفهومَ لهذه الصفة، أي: لا يُراد: بل كونوا آخرَ كافرٍ.

ولَمَّا اعتقد بعضُهم أن لها مفهومًا قال: زائدة، أعني: أوّل.

وقال آخرُ: حُذف المعطوف، أي: ولا آخرَ كافرٍ، ونُصَّ على الأول؛ لأنه أَفْحَشُ للابتداء به، ونظيرُه: قولُه[3]:

مِنْ أُنَاسٍ لَيْسَ فِي أَخْلَاقِهِمْ عَاجِلُ الفُحْشِ وَلَا سُوءُ الحرج[4][5]

ولا يريد أن فيهم فُحْشًا آجلًا، بل لا فُحْشَ عندهم ألْبَتَّةَ[6].

* قولُه: «أو جُرِّدَ»: ذَكَر في "التَّسْهِيل"[7] أنه إذا أُوِّل بما لا تفضيلَ فيه وجُرِّد فالغالبُ أن يكون كذلك، وقد يطابق، فمثالُ عدم المطابقة: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾[8]، ﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِۦٓ﴾[9]، ﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ﴾[10]، ومثالُ المطابقة:

---

(١) البقرة ٤١.

(٢) موضع النقط كلمة لم أتبينها في المخطوطة، ورسمها: سمه، وليست عند ياسين، وفي الكشاف ١٣١/١ والبحر المحيط ٢١٩/٩: كسانا حُلَّةً، أي: كل واحدٍ منا.

(٣) هو سُوَيد بن أبي كاهل اليشكري.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: الجَزَع.

(٥) بيت من الرمل. ينظر: الديوان ٢٧، والمفضليات ١٩٤، والصاحبي ٣١٩.

(٦) الحاشية ق: ٩٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٠٨/١.

(٧) ١٣٤، وينظر: شرحه ٦٠/٣، ٦١.

(٨) الفرقان ٢٤.

(٩) الإسراء ٤٧.

(١٠) طه ١٠٤، وق ٤٥.

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ العَيْنِ كُنْتُمُ   كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ أَلَائِمُ[1]

فـ"أَلَائِم" جمعُ: أَلْأَمٍ، بمعنى: لَئِيمٍ.

ع: وعلى هذا يمشي قولُ [أبي][2] نُوَاسٍ:

كَأَنَّ صُغْرَى

البيتَ[3].

وفي "شرح العُمْدة"[4] له: وقد يُؤَنَّثُ العاري، كقول حُنَيْفٍ[5]: «الرَّمْكَاءُ بُهْيَا، والحمراءُ صُبْرَى، والخَوَّارةُ عُزْوَى[6]، والصَفْراءُ[7] سُرْعَى»[8]، وقد يُجمع، كقول الوَليد[9] بنِ عُقْبةَ:

---

(١) بيت من الطويل، نسب للفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه. أسود العين: جبل. ينظر: المعاني الكبير ٥٦١/١، وجمهرة اللغة ٦٥٠/٢، وأمالي القالي ١٧١/١، ٤٧/٢، والمحكم ٦٠٣/٨، وشرح التسهيل ٦١/٣، والمقاصد النحوية ١٥٥٠/٤، وخزانة الأدب ٢٧٧/٨.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٣) بعض بيت من البسيط، تقدَّم قريبًا.

(٤) شرح عمدة الحافظ ١٦٣/٢.

(٥) هو رجل من بني حَنْتَم بن عدي بن الحارث بن تيم اللات بن ثعلبة، يضرب به المثل في رعاية الإبل والمعرفة بشؤونها، فيقال: آبَلُ من حُنَيفِ الحَنَاتم. ينظر: الأمثال لمؤرِّج السدوسي ٦٦، وجمهرة الأمثال ٢٠٠/١، ومجمع الأمثال ٨٦/١.

(٦) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في شرح العمدة ومصادر القول: غُزْرى.

(٧) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولعل الصواب ما في شرح العمدة ومصادر القول: والصَّهْباء.

(٨) الرَّمْكاء: التي يخالط حمرتَها سواد، والخَوَّارة: التي ألوانها بين الغبرة والحمرة، والصَّهْباء: التي تغلب عليها الشقرة. يعني أنها أبهى وأصبر وأغزر وأسرع. ينظر: المقصور والممدود للقالي ٣٥٨، وتهذيب اللغة ٧١/٦، ٢٤٢، ١٣٧/١٠، والمحكم ٤٣٨/٤، وكفاية المتحفظ ٩٦، ولسان العرب (ر م ك) ٤٣٥/١٠.

(٩) هو ابن أبي مُعَيط الأموي، أبو وهب، أخو عثمان بن عفان لأمه، له صحبة، توفي في خلافة معاوية رضي الله عنهم. ينظر: الاستيعاب ١٥٥٢/٤، والإصابة ٤٨١/٦.

لَعَمْرِي لَئِنْ أَضْحَتْ عَلَيَّ عمامة[1]   لَقَدْ رُزِئَ الأنصارَ[2] قَوْمٌ أَكَارِمُ[3][4]

* أبو[5] البَرَكاتِ بنُ الأَنْباريِّ في كتاب "البُلْغة في معرفة أساليب اللُّغة"[6]: قد يذكرون الشيءَ بأَحَدِ وصفَيْه دون الآخرِ، ولا يكون له دليلُ خطابٍ، بل يكون الحكمُ عند ذكره وعدمِ ذكرِه سواءً، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾[7]، والكفرُ لا يجوز في حالٍ من الأحوال، وكقول الشاعر[8]:

مِنْ أُنَاسٍ لَيْسَ مِنْ أَخْلَاقِهِمْ   عَاجِلُ الفُحْشِ وَلَا سُوءُ الجَزَعْ[9]

ولو كان له مفهومُ خطابٍ بذكر الوصف لجاز أن يَسْتَجيزَ: آجِل الفُحْش؛ لذكره "عاجل الفُحْش".

وكان أبو عبيدة[10] وجماعةٌ من الفُقهاء يذهبون إلى أن لذكر الوصف دليلَ

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح العمدة: عَمَايةٌ، أو ما في المحبر: عَمَاءَة.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في شرح العمدة والمحبر: الأبصارَ.

(٣) بيت من الطويل. عَمَاية وعَمَاءَة: غِوَاية، ورُزِئ: أُصيب، كما في: القاموس المحيط (ع م ي) ١٧٢٤/٢، (ر ز ء) ١٠٥/١. ينظر: المحبَّر ٢٩٧.

(٤) الحاشية في: ٩٥، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٥٠٩/١ من أولها إلى بيت أبي نواس، ولم يعزها لابن هشام.

(٥) هو عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد، أحد أئمة النحو واللغة، أخذ عن ابن الشجري والجواليقي، وأكثر التصنيف، له: نزهة الألِبَّاء في طبقات الأدباء، والإنصاف في مسائل الخلاف، وأسرار العربية، وغيرها، توفي سنة ٥٧٧. ينظر: إنباه الرواة ١٦٩/٢، وبغية الوعاة ٨٦/٢.

(٦) لم أقف على ما يفيد بوجوده.

(٧) البقرة ٤١.

(٨) هو سُوَيد بن أبي كاهل اليشكري.

(٩) بيت من الرمل، تقدَّم قريبًا.

(١٠) كذا في المخطوطة، وهو مَعْمَر بن المثنى، ولعل الصواب: أبو عبيدٍ، وهو القاسم بن سلَّام؛ لأنه الذي يُذكر غالبًا مع الفقهاء، وله مصنفات فقهية، مثل كتابَيْ الطُّهُور والأموال، وقولُه بدليل الخطاب نقله عنه جماعة من أهل الأصول، وهو في غريب الحديث له ١٦٢/١، ٣٨٩. ينظر: العدة ٤٦٤/٢، والمستصفى ٢٦٦، والإحكام في أصول الأحكام ٧٣/٣.

خطابٍ، وأن الحكم مع ذكره يخالفُ الحكمَ مع عدم ذكره. انتهى[1].

وتِلْوُ أَلْ طِبْقٍ وما لمعرفه أضيف ذو وجهين عن ذي معرفه

(خ١)

* مِمَّا يَرِدُ على ابن السَّرَّاجِ[2] في إيجابه المطابقةَ في المضاف لمعرفةٍ الذي لم يُرَدْ به معنى "فاعِلٍ": قولُه تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾[3]، ﴿أَكَـٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[4]، وقولُ الشاعر[5] -أنشده عُمَرُ رضي الله عنه-:

قَد طَفِقَ النَّاسُ تَعْلُوهُمْ أَصَاغِرُهُمْ[6]

وإنما ...[7][8].

(خ٢)

* ما أُضيف للمعرفة ثلاثةُ أقسامٍ:

أحدها: أن يكون مطلقًا له التفضيلُ، فلا تُنوَى بعده "مِنْ" أَلْبَتَّةَ؛ لأنك لم تُرِدْ أنه فَضَلَ شيئًا بعينه، بل أن له زيادةَ فضلٍ في ذلك الشيء، وذلك كقولك: يوسفُ أحسنُ، تريد أنَّ حُسْنَه ذو زيادةٍ، وعلى هذا تصحُّ إضافته إلى "إخوته".

---

(١) الحاشية في: ٩٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٥٠٨، ٥٠٩ إلى قوله: «وعدم ذكرها سواء».

(٢) الأصول ٢/٧.

(٣) هود ٢٧.

(٤) الأنعام ١٢٣.

(٥) لم أقف على تسميته.

(٦) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

... وعُتَّقُ الطيرِ تعلوها العصافيرُ

ينظر: الزهرة ٢/٨٠٣.

(٧) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٨) الحاشية في: ٢٢/أ.

الثاني: أن يؤوَّل بما لا تفضيلَ فيه ألْبتَّةَ، فيكونَ معناه كمعنى اسم الفاعل، نحو: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم﴾(1)، ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾(2)، ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾(3)، ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى﴾(4)، ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا﴾(5)،

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ(6)

إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ(7)

دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ(8)

لَئِنْ كُنْتَ قَدْ بُلِّغْتَ عَنِّي جِنَايَةً لَمُبْلِغُكَ الوَاشِي أَغَشُّ وَأَكْذَبُ(9)

---

(1) النجم 32.

(2) الروم 27.

(3) هود 78.

(4) الليل 15.

(5) الفرقان 24.

(6) صدر بيت من الطويل، لمعن بن أوس المزني، وعجزه:

... على أيِّنا تعدو المنيَّةُ أوَّلُ

ينظر: الديوان 93، ومعاني القرآن للفراء 2/320، وأدب الكاتب 561، والمقتضب 3/246، والمحكم 2/185، 4/428، وسفر السعادة 1/500، والتذييل والتكميل 10/267، وخزانة الأدب 8/289.

(7) بعض بيت من الطويل، للشَّنْفرى الأزدي، وهو بتمامه:

وإنْ مُدَّتِ الأيدي إلى الزادِ لم أَكُنْ بأَعْجَلِهم إذْ أَجْشَعُ القومِ أَعْجَلُ

ينظر: الديوان 59، وشرح شعره 66، وحماسة الخالديين 2/15، وشرح التسهيل 1/382، 3/60، والتذييل والتكميل 10/268، والمقاصد النحوية 2/652.

(8) بعض بيت من الكامل، للفرزدق، وهو بتمامه:

إن الذي سَمَكَ السماءَ بَنَى لنا بيتًا دَعَائِمُه أَعَزُّ وأَطْوَلُ

دعائمه: العيدان التي تدعمه. ينظر: الديوان بشرح الحاوي 2/318، وشرح النقائض 1/354، والصاحبي 434، والزاهر 1/30، وتهذيب اللغة 10/215، وخزانة الأدب 8/242.

(9) بيت من الطويل، للنابغة الذُّبياني، تقدَّم في باب إعمال اسم الفاعل.

فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا[1] الفِدَاءُ[2]

قُبِّحْتُمُ يَا آلَ زَيْدٍ نَفَرَا
أَلْأَمَ قَوْمٍ أَصْغَرَا وَأَكْبَرَا[3]

وقولِ الشَّافِعِيِّ[4] رحمه الله تعالى:

فَتِلْكَ سَبِيلٌ لَسْتُ فِيهَا بِأَوْحَدِ[5]
قَسَمًا إِلَيْكِ مَعَ الصُّدُودِ لَأَمْيَلُ[6]

وهذا النوع إنما ذهب إلى ثبوته المتأخرون، والباقون يؤوِّلون.

(١) في المخطوطة: فخيركما لشركما، والمعنى عليه شنيع، فأصلحته على ما في مصادر البيت.

(٢) عجز بيت من الوافر، لحسان بن ثابت يرد على أبي سفيان رضي الله عنهما قبل إسلامه هجاءه النبي صلى الله عليه وسلم، وصدره:

أتهجوه ولستَ له بكُفْءٍ؟

ينظر: الديوان ١٨/١، ومجاز القرآن ٣٤/١، والشعر والشعراء ٢٩٨/١، والأضداد لابن الأنباري ٢٤، وتهذيب اللغة ٥١/١٤.

(٣) بيتان من مشطور الرجز، لم أقف لهما على نسبة. ينظر: المقتضب ٢٤٧/٣، والتذييل والتكميل ٢٦٩/١٠، وخزانة الأدب ٢٧٦/٨.

(٤) ويروى لطَرَفة بن العبد ولمالك بن القَيْن الخزرجي ولعَبِيد بن الأبرص ولغيرهم. والشافعي هو محمد بن إدريس بن العباس القرشي، أبو عبدالله، من أئمة المذاهب الأربعة المتبوعة، فقيه محدث، أخذ عن التابعين، وأخذ عنه أئمة كبار، له: الرسالة، واختلاف الحديث، وغيرهما، توفي سنة ٢٠٤. ينظر: سير أعلام النبلاء ٥/١٠.

(٥) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تمنَّى رجالٌ أن أموتَ وإنْ أَمُتْ ...

ينظر: ديوان الشافعي ١٥٩، ومجاز القرآن ١٦/٢، ١٢١، ٣٠١، وعيون الأخبار ١٣١/٣، والاختيارين ١٦١، والزينة ٢٠٥/٢، والزاهر ٣٠/١، ومنتهى الطلب ٢١٠/٢، وتخليص الشواهد ٢١١، والمقاصد النحوية ٥١٧/١.

(٦) عجز بيت من الكامل، للأحوص، تقدَّم في باب المفعول المطلق.

والثالث: أن يكون للتفضيل على مَنْ أُضيف إليه.

فالأولان يطابقان كاسم الفاعل، والثالث مختَلَف فيه، فان الرابع[1] يوجب ألَّا يطابقَ، عكس القسمين الأولين، والجمهورُ يجيزون الوجهين.

وهذا كلُّه يُفهَم من كلامه هنا؛ لأنه قال عن: «**ذو وَجْهَيْنِ**»: «**عن ذي مَعْرِفه**»، فأشعر قولُه: «**ذي مَعْرِفه**» بالخلاف، ثم قال: «**وإنْ لم تَنْوِ**» أي: معنى "مِنْ"، وذلك إما لأنك أردتَّ تفضيلًا مطلقًا، أو لم تُرِدْ تفضيلًا أَلْبَتَّةَ[2].

هذا إذا نَويتَ معنى مِن وَإِنْ لَمْ تَنوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا به قرن

(خ٢)

* ﴿أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ﴾[3]، أي: أحرص من سائر الناس غيرِهم، كما أنَّ: أحسن الرجال بمنزلة: أحسن رجلٍ.

فا[4]: ولولا ذلك لم يُعطَف عليه: "ومن الذين أشركوا".

ع: إنما كَتبتُ هذا ليُعْلَمَ أن إضافة "أَفْعَل" على معنى "مِنْ" حيث يراد به التفضيلُ؛ ألم تَرَ أنها صُرِّح بها في المعطوف؟ و"يَوَدُّ" في موضع الحال، أي: وادِّين[5].

* قولُه: «**هذا إذا نَوَيْتَ**» ابتداءُ النصفِ الثاني من الكتاب[6].

وَإن تكُنْ بتِلْوِ مِن مُسْتَفْهِمَا فلَهُما كُنْ أَبدًا مُقدِّما

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: فابن السَّرَّاج. ينظر: الأصول ٢/٧.

(٢) الحاشية في: ٩٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٥١٠، ٥١١ مقتصرًا في القسم الثاني على آية واحدة وبيت الشافعي، ولم يعزها لابن هشام.

(٣) البقرة ٩٦، وتمامها: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾.

(٤) الظاهر من إطلاقه هذا الرمز أن يريد به الفارسي، ولم أقف على كلامه، وهو في جواهر القرآن للباقولي (إعراب القرآن المنسوب خطأً للزجاج) ٢/٦٢٢.

(٥) الحاشية في: ٩٥.

(٦) الحاشية في: ٩٥.

كمثل ممن أنت خَيْرٌ ولَدَا[1] إخبارٍ التقديمُ نَزْرا وَرَدا
(خ٢)

* قولُه: «**وَلَدَى إِخْبارٍ**» البيتَ: قد استعمله هو في قوله[2]:

«وقَصْرُها مِنْ نَقْصِهِن أَشْهَرُ»

وفي كتاب سِيبَوَيْهِ[3] في باب الإضافة -أعني: بابَ النَّسَب- ما نصُّه: وقال بعضُهم: خَرْفِيٌّ، إذا أضاف إلى الخريف، وحَذَف الياءَ، والخَرْفِيُّ في كلامهم مِن الخَرِيفيِّ أكثرُ، إمَّا أَضافه إلى الخَرْف، وإمَّا بَنَى الخَرِيف على "فَعْلٍ". انتهى، وقال عِمْرانُ[4] بنُ حِطَّانَ[5]:

[يُحِبُّ][6] الفَتَى طُولَ الحَيَاةِ وَطُولُهَا إِلَيهِ إِذَا طَالَتْ مِنَ المَوْتِ أَبْغَضُ[7]

وفي "الغُرَّة"[8]: وإذا استقبحوا تقديمَ الجار والمجرور عليه فالأَوْلى أن يستَقبحوا تقديمَ الظرف؛ أَلَا ترى إلى امتناعهم من قولهم: زيدٌ مِنْ عمرٍو أفضلُ؟ وقال المازنيُّ[9]: هو قبيحٌ جدًّا، وقد وجدتُ أنا[10] منه في الشعر أبياتًا: أنشد الفَرَزْدَقُ:

---

(١) كذا في المخطوطة، والوجه: ولدى.

(٢) الألفية ٧٣، البيت ٣٠.

(٣) ٦٧/أ (نسخة ابن خروف)، وهو في مطبوعتي الكتاب ٦٩/٢ (ط. بولاق) ٣٣٦/٣ (ت. هارون): «والخَرْفِيُّ في كلامهم أكثرُ من الخَرِيفي»، وعليه يفوت الاستشهاد.

(٤) هو ابن حِطَّان بن ظَبْيان السَّدُوسي البصري، من أعيان علماء الخوارج، حدث عن عائشة وابن عباس وأبي موسى وغيرهم، توفي سنة ٨٤. ينظر: سير أعلام النبلاء ٢١٤/٤.

(٥) لم أقف عليه منسوبًا له.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الدر الفريد، وبه يستقيم الوزن.

(٧) بيت من الطويل. ينظر: الدر الفريد ٣٢٠/١١.

(٨) ٤١٤/١-٤١٦ (ت. السليم).

(٩) لم أقف على كلامه.

(١٠) القائل ابن الدهَّان.

لَأُخْتُ بَنِي ذُهْلٍ غَدَاةَ لَقِيتُهَا فُكَيْهِةُ فِينَا مِنْكَ فِي الخَيْرِ [أَرْغَبُ][1][2]

وقال الآخر[3]:

وَقَالَتْ لَنَا: أَهْلًا

البيتَ[4]، وهذا لقلَّته يجعلونه شاذًّا، ولو أجازه مُجيزٌ في حرف الجر، ومَنَعه من الظرف؛ كان مناسبًا لقول الكوفيِّ هِشَامٍ[5]: فيكَ لَأَرْغَبَنَّ، وامتناعِهم من قولهم: خَلْفَكَ لَأَقومَنَّ. انتهى.

وفي "الحَلَبِيَّات"[6] في قولهم: هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا: لا يخلو العامل في "بُسْرًا" من أن يكون "هذا" أو "أطيبُ" أو مضمرًا -وهو "إذْ كان"، أو "إذا كان"-:

لا جائزٌ أن يكون "أطيب" وقد تقدَّم عليه؛ لأن "أَفْعَلَ" هذا لا يَقْوى قوَّةَ الفعل، فيعملَ فيما قبله؛ ألا ترى أنك لا تجيز: ممَّن أنت أفضلُ؟ ولا: ممَّن أفضلُ أنت؟ فتقدِّمَ الجارَّ عليه؛ لضَعْفه أن يعمل فيما تقدَّمه؟ وإذا لم يعملْ فيما كان متعلقًا بحرف جرٍ إذا تقدَّم -مع أنَّ ما يكون متعلقًا بحرف الجر قد يعمل فيه ما لا يعمل في غيره، نحو: هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ، و: هذا معطي[7] زيدًا أمسِ درهمًا- فأَنْ لا يعمل فيما لا يتعلق بحرف الجر ممَّا يشابه المفعولَ به أَوْلى، فأما قول الفَرَزْدَق:

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٢) بيت من الطويل. ينظر: الديوان بشرح الصاوي ٣٢/١، وشرح النقائض ٧٦٥/٣، والتذييل والتكميل ١١١/٩، والمقاصد النحوية ١٥٣٩/٤.

(٣) هو الفرزدق.

(٤) بعض بيت من الطويل. وهو بتمامه:

وقالت لنا: أهلًا وسهلًا وزوَّدتْ جَنَى النحلِ أو ما زوَّدتْ منه أطيبُ

روي: «هو أطيبُ»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان بشرح الصاوي ٣٢/١، وشرح النقائض ٧٦٥/٣، وشرح التسهيل ٥٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٥٥/١٠، والمقاصد النحوية ١٥٣٩/٤.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٦٧/٥، وارتشاف الضرب ١٧٨٨/٤.

(٦) ١٧٦-١٧٨.

(٧) كذا في المخطوطة، والوجه: مُعْطٍ.

أَوْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أطْيَبُ[1]

فللضرورة.

وإذا كان كذلك لم يعمل "أطيبُ" في "بُسْرًا" المتقدِّمِ عليه، فإذا لم يَجُزْ أن يكون "أَفْعَل" كان إما "هذا" وإما المضمر، فإذا أَعْملت المضمرَ لَزِم أن يكون العاملُ في ذلك المضمرِ قولُك: هذا، فإذا لم يكن بُدٌّ من إعمال "هذا" في الظرف أَعْملت "هذا" في نفس الحال، واستغنيت عن الإضمار[2].

* ع: ابنُ دُرَيْدٍ:

فَاسْتَنْزَلَ الزَّبَّاءَ قَسْرًا وَهْيَ مِنْ   عُقَابِ لُوحِ الجَوِّ أَعْلَى مُنْتَمَى[3]

["مِنْ"][4]: متعلق بـ"أعلى"، ["مُنْتَمَى"][5]: تمييزٌ، لا مضافٌ إليه؛ لفساد المعنى[6].

* المُتَنَبِّي:

يَا عَاذِلَ العَاشِقِينَ دَعْ فِئَةً   أَضَلَّهَا اللهُ كَيْفُ تُرْشِدُهَا؟

لَيْسَ يُحِيكُ[مع] المَلَامُ فِي هِمَمٍ   أَقْرَبُهَا مِنْكَ عَنْكَ أَبْعَدُهَا

بِئْسَ اللَّيَالِي سَهِرْتُ فِي[7] طَرَبِي   شَوْقًا إِلَى مَنْ يَبِيتُ يَرْقُدُهَا

---

(١) بعض بيت من الطويل، تقدَّم قريبًا.

(٢) الحاشية في: ٩٦.

(٣) بيت من الرجز من أبيات المقصورة المشهورة. الزَّبَّاء: إحدى ملكات العرب في الجاهلية، وقسرًا: قهرًا، وعُقَاب: طائر، ولُوح الجوِّ: هواء ما بين السماء والأرض، والمنتَمى: المرتفع إليه. الشاهد: تقديم الجار والمجرور على "أَفْعَل" التفضيل في قوله: "من عُقَاب لُوح الجو أَعْلى". ينظر: شرح المقصورة لابن خالويه ٢٠٤، وللتبريزي ٤١، وخزانة الأدب ٢٦٨/٨.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة اكتفاءً بكتابة الحاشية إزاءه في البيت.

(٥) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة اكتفاءً بكتابة الحاشية إزاءه في البيت.

(٦) الحاشية في: ٩٦.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: من.

أَحْيَيْتُهَا وَالدُّمُوعُ تُنْجِدُنِي شُؤُونُهَا وَالظَّلَامُ يُنْجِدُهَا[١]

الوَاحِديُّ[٢]: حاكَ[٣] فيه الشيءُ: أَثَّرَ، وقد يقال أيضًا: حاكَ.

ع: ابنُ القَطَّاعِ[٤]: ما يَحِيكُ فيه الملامُ، وما يُحِيكُ: إذا لم يؤثِّر[٥].

["أَحْيَيْتُها"][٦]: ترك النوم فيها، فلانٌ يُحْيِي الليلَ: يَسْهَرُه، ويُمِيتُ الليلَ: ينامُه.

["شُؤُونُها"][٧]: قبائل الرأس، وهي مجاري الدموع، يقول: كان الدموع إمدادٌ، والليالي من الظلام إمدادٌ[٨]، والمعنى: أن تلك الليالي طالت وطال البكاءُ فيها[٩].

* قال أبو البَقَاءِ[١٠] في قوله تعالى: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلۡأَرۡحَامِ﴾ الآية[١١]: "بعضُهم" بدلٌ، أو مبتدأٌ، و"في كتاب" متعلقٌ بـ"أَوْلى"، أو حالٌ عاملُه معنى "أَوْلى"، ولا يكون حالًا من "أُولي الأرحام"؛ للفصل بينهما بالخبر؛ ولأنه لا عاملَ إذًا، و"من المؤمنين" إما متصلٌ بـ"أولو الأرحام"، فهو منصوب على التبيين، أي: أعني، أي: أولو الأرحام من المؤمنين

---

(١) أبيات من المنسرح. تُنْجِدني: تُعِينني. الشاهد: تقديم الجار والمجرور على "أَفْعَل" التفضيل في قوله: "عنك أَبْعَدها". ينظر: الديوان ٣، والفسر ٢/٨٥٠، وشرح الواحدي ٩.

(٢) شرح ديوان المتنبي ٩.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح الواحدي: أحاكَ.

(٤) تهذيب كتاب الأفعال ١/٢٦٣.

(٥) انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة اكتفاءً بكتابة الحاشية إزاءه في البيت.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة اكتفاءً بكتابة الحاشية إزاءه في البيت.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح الواحدي: للدموع من الشؤون إمداد، ولليالي من الظلام إنجادٌ.

(٩) الحاشية في: ٩٦.

(١٠) التبيان في إعراب القرآن ٢/١٠٥٢.

(١١) الأحزاب ٦، وتمامها: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلۡأَرۡحَامِ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلَىٰ بِبَعۡضٖ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ﴾.

أَوْلى من الأجانب، وإما متعلقٌ بـ"أَوْلى"[1].

* ع: الحُطَيْئةُ:

سِيرِي أَمَامَ فَإِنَّ الأَكْثَرِينَ حَصًى ... وَالأَكْرَمِينَ -إِذَا مَا يُنْسَبُونَ- أَبَا

قَوْمٌ هُمُ الأَنْفُ وَالأَذْنَابُ غَيْرُهُمُ ... وَمَنْ يُسَاوِي بِأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنَبَا؟[2]

ع: حَذَفَ المضافَ إليه "أَمَامَ"، وفَصَل بين ...[3] تمييز وعاملِه بالظرف[4].

ورَفْعُه الظاهِرَ نَزْرٌ ومتَى ... عاقب فِعْلًا فكثيرا ثبتا

كلن يُرَى في الناسِ من رَفِيقِ ... أولى به الفَضْلُ من الصِّديق

(١) الحاشية في: ٩٧.

(٢) بيتان من البسيط. حصًى: عدد. ينظر: الديوان بشرح ابن السكيت ١٤، ١٥، والعقد الفريد ١٧٧/٦، والمقصور والممدود للقالي ٤٤، وخزانة الأدب ٢٨٦/٣.

(٣) موضع النقط كلمة لم أتبينها في المخطوطة، ورسمها: المصاد.

(٤) الحاشية في: ٩٤.

(خ٢)

* ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾[1]، أنشدوا هنا:

إِذَا اشْتَبَكَتْ دُمُوعٌ فِي خُدُودٍ ... تَبَيَّنَ مَنْ بَكَى مِمَّنْ تَبَاكَى[2]

﴿وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ [فَاتَّبِعُوهُ][3]﴾[4]، أنشدوا هنا:

وَكُتْبُكَ حَوْلِي لَا تُفَارِقُ مَضْجَعِي ... وَفِيهَا شِفَاءٌ لِلَّذِي أَنَا كَاتِمُ[5]

وَلَسْتُ وَإِنْ أَحْبَبتُ مَنْ يَسْكُنُ الغَضَا ... بِأَوَّلِ رَاجٍ حَاجَةً لَا يَنَالُهَا[6][7]

---

(١) الأنعام ٩٣.

(٢) بيت من الوافر، للمتنبِّي. ينظر: الديوان ٥٨٦، والفسر ٦٥٢/٣، وشرح الواحدي ٨٠٥.

(٣) كتبها الناسخ بعد قوله السابق: «أنشدوا هنا»، وموضعها هاهنا.

(٤) الأنعام ١٥٥.

(٥) بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة. ينظر: قشر الفسر ٣٠٥/٢.

(٦) بيت من الطويل، لأبي القَمْقَام القَعْسي. ينظر: الزهرة ١٥٧/١، ٣٨٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٣٠٧/٢.

(٧) الحاشية في: ٩٨. ولم يتبيَّن لي علاقتها بهذا الباب ولا بغيره من أبواب الألفية، ومضمونُها في تفسير القشيري (ت ٤٦٥) المسمى: لطائف الإشارات ١٦٤، ٤٨٩، وقد كتبها الناسخ في صفحةٍ فاصلةٍ بين بابي "أَفْعَل" التفضيل والنعت.

النعت

يتبع في الإعراب الاسماء الأول نعت وتوكيد وعطف وبدل

(خ١)

* قال الزَّجَّاجيُّ[(١)]: بابُ ما يَتبع الاسمَ في إعرابه.

واعترضه ابنُ عُصْفُورٍ[(٢)]، فقال: ظاهرُ الترجمة أن ذلك خاصٌّ بالاسم، وليس كذلك في النسق والبدل؛ فإن الفعل يدخل فيهما، وأما النعت والتوكيد فهما كما قال.

ع: قلت: التأكيدُ اللفظيُّ واردٌ عليه وعلى ادِّعاء ابنِ عُصْفُورٍ الاختصاصَ بالأسماء فيه[(٣)].

فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه أو وسم ما به اعتلق

(خ١)

* لا يُنعت ضمير الغائب؛ لأنه بمنزلة تكرار الظاهر، وأنت لو قلت: رأيت رجلًا فضربتُ الرجلَ، لم تنعت الثانيَ، فأما قولك: فضربت الرجل المذكورَ فلئلا يُوهم أنه غير الأول، وذلك مُنْتَفٍ في الضمير.

وأما ضمير الحاضر فمعروفٌ غَنِيٌّ عن النعت، ولَمَّا امتنع نعتُه بما يرفع الإبهامَ امتنع بما للمدح والذم؛ لأنه إذا انتفى الأصل انتفى الفرع[(٤)][(٥)].

(خ٢)

* [«مُتِمٌّ»]: بَدْرُ الدِّينِ[(٦)]: أي: مُكمِّلٌ لمتبوعه، ورافعٌ عنه الشركةَ واحتمالَها، ببيان صفةٍ من الصفات التي له، أو للمتعلِّق به، ولذلك لا يكون إلا مشتقًّا، أو مؤوَّلًا

---

(١) الجمل ٢٦.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/١٩٢.

(٣) الحاشية في: ٢٢/ب.

(٤) في المخطوطة: «الفرعُ انتفى الأصلُ»، دلالةً على أن الصواب بالتقديم والتأخير.

(٥) الحاشية في: ظهر الورقة الملحقة بين ٣٠/ب و٣١/أ.

(٦) شرح الألفية ٣٥٠.

بمشتقٍّ؛ لأن الجوامد لا دلالةَ لها بوضعها على معنًى منسوبٍ إلى غيرها[1].

* [«مُتِمٌّ»]: فمِنْ ثَمَّ لم يُنعت الضمير؛ لأنه بَيِّنٌ بنفسه، فلا يحتاج لمتمٍّ؛ لأنك إنما تضمر بعد أن يُعرف.

بل أبلغُ من هذا أن الأَصْمَعيَّ[2] امتَنع من وصف المنادى المبنيِّ؛ لحلوله محلَّ الضمير، ومشابهتِه له.

وأنَّ بعضهم امتَنع من نعت المرخَّم؛ لأنك لم ترخِّم إلا وقد عُلم مَنْ تعني، والوصفُ للبيان، فتَجمع بين ما أصلُه للبيان وما يقتضي أَنْ لا إبهامَ ولا حاجةَ للبيان، وهذا تناقضٌ، قال: فإذا قيل: يا جَعْفَ بنَ عمرٍو، فهو على نداءٍ ثانٍ.

وهذا خُلْفٌ؛ لأن المرخِّم إنما اعتَمد على أن المخاطب علم أن الاسم حارثا أو مالكا[3] أو نحوه، لا أن مسمَّاه مَنْ هو[4].

* «أو وَسْمٍ»: نحو: ﴿ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾[5]، ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا﴾[6][7].

* قولُه: «أو وَسْمٍ» البيتَ: إن قيل: كيف صحَّ أن تَصف الشيءَ بصفةِ غيرِه؟

فإنَّ س[8] احتَج لهذا بأنك تضع هذه الصفاتِ في موضع اسمِ الأول، فتقول: مررت بالكريم أبوه، ورأيت موسَّعًا عليه الدنيا، وأتاني الحسنةُ أخلاقُه، والذي أَتَيت وأَتَاك غيرُ صاحب الصفة، وقد وقع موقعَ اسمِه، وعَمِل فيه ما كان عاملًا فيه، فكما

---

(١) الحاشية في: ٩٩.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٩٣، وشرح الكافية للرضي ١/٣٦٠.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه: حارثٌ أو مالكٌ.

(٤) الحاشية في: ٩٩.

(٥) النساء ٧٥.

(٦) فاطر ٢٧.

(٧) الحاشية في: ٩٩.

(٨) الكتاب ٢/٢٢.

جرى مَجرى اسمه فكذلك جرى مَجرى صفتِه.

قال أبو سَعِيدٍ[1]: وليست هذه الصفاتُ الأسماءَ المتقدِّمةَ في التحقيق[2]؛ لأنَّا إذا قلنا: لعن الله كافرًا أبوه؛ كان الأب غيرَ داخلٍ في اللعن، فجُعل "قائم"[3] هو الموصوف الذي قام مقامَه[4].

ولْيُعْطَ في التعريف والتنكير ما ... لما تلا كامرر بقوم كرما

وهو لدى التوحيد والتذكير أو ... سواهما كالفِعْلِ فاقف ما قَفَوا

(خ١)

* ع: قد تكون الصفة رافعةً لضمير الموصوف، ولا تطابقُه في الإفراد وفرعَيْه، والتذكيرِ وفرعِه، وذلك: "أَفْعَلُ مِنْ" للتفضيل؛ فإنه على القياس الذي قدَّمه[5] لك.

ولفظُ "مِثْل"، نحو: مررت برجلين مثلِك، إذا كان كلٌّ منهما مثلَه، وكذا: برجلين غيرِك، فإن لم تُضِفْ "مِثْلًا" لم يلزم أن يكون على حالةٍ واحدةٍ، وحكى س[6]: مررت برجلين مِثْلَيْن، لكن لم يُسمع تأنيثُه.

ومثلُ "غير": "سِوَى" عند مَنْ صَرَّفها، و"أيّ" مثلُ "أَفْعَلَ مِنْ"[7].

(خ٢)

* اعلمْ أن الاسم باعتبار الإعراب على ثلاثة أنواع: مرفوع، ومنصوب، ومجرور،

(١) شرح كتاب سيبويه ٦/٩٩.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند السيرافي: وهذه الصفات هي الأسماء المتقدمة في التحصيل.

(٣) المثال عند السيرافي: لعن الله قائمًا أبوه.

(٤) الحاشية في: ٩٩.

(٥) في باب "أَفْعَل" التفضيل ص ٩٤٠، وذلك أنه إذا تجرَّد من "أَلْ" والإضافة يجب فيه الإفراد والتذكير.

(٦) الكتاب ١/٤٣٠.

(٧) الحاشية في: ٢٢/ب.

وباعتبار الإفراد والتعدُّد على ثلاثةٍ أيضًا: مفرد، ومثنًى، ومجموع، وباعتبار التذكير والتأنيث على قسمين، وباعتبار التنكير والتعريف كذلك، وهذه عشرة لا بدَّ أن يكون الاسم على أربعة منها: واحدٌ من أوجه الإعراب، وواحدٌ من الأوجه الثلاثة الأُخَر، وواحدٌ من التذكير والتأنيث، وواحدٌ من التعريف والتنكير.

وزعم أكثر النحويين أن النعت يتبع منعوتَه في الأربعة الحاصلة من العشرة، وهذا معلومُ الانتقاض؛ لأنك تقول: برجلٍ قائمةٍ أمُّه، وبامرأةٍ قائمٍ أبوها، وبرجلين قائمٍ أبواهما، وبرجالٍ قائمٍ آباؤهم.

والصوابُ أن النعت يجب أن يتبع متبوعَه في اثنين من خمسةٍ: واحد من أوجه الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير، وإلى الأول أشار بقوله: «**يَتْبَعُ في الإعراب**» البيتَ، وإلى الثاني أشار بقوله: «**ولْيُعْطَ**».

ومن النعت المحضِ: مررت برجلٍ كريمٍ أبًا، وكريمِ الأبِ؛ لأن في الوصف ضميرًا عائدًا إلى الموصوف مبالغةً وتجوُّزًا، ولولا هذا تعيَّن الرفعُ في "الأب"، وامتنع نصبه تمييزًا؛ لتقدُّم الفاعل حينئذٍ، وخفضُه؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه.

وأما في الأمور الباقية فهو فيها كالفعل الذي يحل محلَّه، فيجب أن يُعلم هنا حكمُ الفعل، فنقول: الفعلُ يُذَكَّرُ إن كان فاعله مذكرًا، ويؤنث إن كان مؤنثًا، ويطابق ما قبلَه في إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ إن لم يُذْكر بعده اسمٌ ظاهرٌ، ولا يطابقُه إن كان بعده اسمٌ ظاهرٌ إلا في الإفراد، إلا في لُغَيَّةٍ[1]، فيوافق في التثنية والجمع أيضًا.

إذا عرفت هذا فنقول: قد عُلم من قوله: «**بوَسْمِه أو وَسْمِ**» البيتَ[2] أن النعت ضربان: خالصٌ، وسببيٌّ.

والخالصُ يطابق النعتُ فيه المنعوتَ، نحو: برجلٍ قائمٍ، وبامرأةٍ قائمةٍ، وبرجلين قائمين، وبامرأتين قائمتين، وبرجالٍ قائمِين، وبنساءٍ قائماتٍ؛ لأن الفعل لو حلَّ هنا

---

(١) هي لغة الذين يقولون: أكلوني البراغيث. ينظر: الكتاب ١/١٩، ٧٨، ٢/٤١، ٣/٢٠٩، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٨٦.

(٢) مكررة في المخطوطة.

طابق ما قبله، فامتحن ذلك في الأمثلة.

والسببيُّ يطابق ما بعده في التذكير والتأنيث دون ما قبله، ولا يطابقُه في التأنيث إلا في تلك اللُّغَيَّة[1]، وأما حكمه في الجمع فإنه يأتي معه على ثلاثة أوجهٍ:

مفردًا، وهو القياس، نحو: ﴿خَٰشِعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ يَخۡرُجُونَ﴾[2]، فإن حكم الحال حكمُ النعت فيما ذكرنا، وقال[3]:

وَرِجَالٍ حَسَنٍ أَوْجُهُهُمْ مِنْ إِيَادِ بْنِ نِزَارِ بْنِ مَعَدّْ[4]

فهذا في النعت، وقال[5]:

وَكُنَّا وَرِثْنَاهُ عَلَى عَهْدِ تُبَّعٍ طَوِيلًا سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهْ[6]

ومصحَّحًا، وهو على تلك اللُّغَيَّة[7].

والتكسير، وهو أفصحها، كقراءة قومٍ: ﴿خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ﴾[8]، وقولِه[9]:

بَكَرْتُ عَلَيْهِ سُحْرَةً فَوَجَدتُّهُ قُعُودًا لَدَيْهِ بِالصَّرِيمِ عَوَاذِلُهْ[10]

---

(١) فيقولون: مررت بامرأةٍ حسنةٍ أبوها. ينظر: الكتاب ٢/٤١، والأصول ١/١٣٦.

(٢) القمر ٧، وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي. ينظر: السبعة ٦١٨، والإقناع ٢/٧٧٧.

(٣) هو أبو دُؤَاد الإيادي.

(٤) بيت من الرمل. ينظر: الديوان ٣٠٥، ومعاني القرآن للفراء ٣/١٠٥، وكتاب الشعر ٢/٣٦٢، وتهذيب اللغة ١/١٠٧، والتذييل والتكميل ١١/٣٩.

(٥) هو الفرزدق.

(٦) بيت من الطويل. روي: «طوالًا» و«شدادًا»، ولا شاهد فيهما. ينظر: الديوان بشرح الصاوي ٢/٧٦٥، والكتاب ٢/٤٤، والحجة ٣/٣٢٥، والمخصص ٥/٥٦، وشرح جمل الزجاجي ١/٣٨٢، والتذييل والتكميل ٤/١٥٢.

(٧) فيقولون: مررت بقومٍ قرشيِّين آباؤهم. ينظر: الكتاب ٢/٤١، والأصول ١/١٣٦.

(٨) القمر ٧، وهي قراءة ابن كثير وعاصم ونافع وابن عامر. ينظر السبعة ٦١٧، والإقناع ٢/٧٧٧.

(٩) هو زهير بن أبي سُلْمى.

(١٠) بيت من الطويل، تقدم في باب إعمال اسم الفاعل.

وإن كان له مانعٌ من جمع التصحيح فوجهان، أرجحُهما التكسيرُ، ودونه الإفرادُ، مثل: ﴿خَٰشِعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ﴾[1] و: ﴿خُشَّعًا﴾[2]، وقولِه[3]:

حَسَنٍ أَوْجُهُهُمْ[4]

وقولِه[5]:

طَوِيلًا سَوَارِيهِ[6]

وإن كان مما لا يُكسَّر تعيَّن التصحيحُ والإفرادُ، نحو: برجالٍ مضروبٍ آباؤهم، أو: مضروبين، وإن كان ممنوعًا منهما أصلًا تعيَّن الإفرادُ، نحو: ما رأيت رجالًا أحسنَ في عينهم الكحلُ منه في عين زيد.

فهذه ثلاثة أقسامٍ في الجمع، وبها تبيَّن نَقْصُ كلام الناظم؛ فإنه يخرج عنه مسألتان.

تنبيهٌ: تلخَّص أن الصفة إما محضةٌ لفظًا وتقديرًا، نحو: مررت برجلٍ فاضلٍ، أو سببيةٌ لفظًا وتقديرًا، نحو: برجلٍ فاضلٍ أبوه، ومحضةٌ في المعنى سببيةٌ في اللفظ، نحو: برجلٍ قائمِ الأبِ، وقائمٍ أبًا.

وربَّما أجْرت العرب على هذا النوع الأخير حكمَ النوعِ الثاني، بشرط كونِ الاسم السببيِّ بـ"أَلْ"، كقوله[7]:

---

(١) القمر ٧، وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي، تقدمت قريبًا.

(٢) القمر ٧، وهي قراءة ابن كثير وعاصم ونافع وابن عامر، تقدمت قريبًا.

(٣) هو أبو دُؤاد الإيادي.

(٤) بعض بيت من الرمل، تقدم بتمامه قريبًا.

(٥) هو الفرزدق.

(٦) بعض بيت من الطويل، تقدم بتمامه قريبًا.

(٧) لم أقف له على نسبة.

يَا[1] لَيْلَةَ خُرْسَ الدَّجَاجِ

البيتَ[2]، وقولِه[3]:

فماجت[4] بِهِ غُرَّ الثَّنَايَا مُفَلَّجًا وَسِيمًا جَلَا عَنْهُ الظَّلَامَ مُوَشَّمَا[5]

وقولِه[6]:

(١) كذا في المخطوطة على رواية الخَرْم، وهو حذف أول متحركٍ من الوتد المجموع في أول البيت، كما في: الوافي في العروض والقوافي ٤١، والرواية الأخرى: أَيَا.

(٢) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

يَا ليلةً خُرْسَ الدجاج طويلةً ببغدانَ ما كادت عن الصبح تنجلي

بغدان: لغة في بغداد. الشاهد: مطابقة الصفة السببية لفظًا لا تقديرًا "خُرْس" السببيّ "الدجاج" في الجمع، أي: خُرْسٌ دجاجُها؛ إجراءً لها مُجرى الصفة السببية لفظًا وتقديرًا، والأصل: خَرْساء الدجاج. ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤١/٢، ٢٨٨، والبصريات ٥٦٣/١، والصحاح (ب غ د ذ) ٥٦١/٢، والمحكم ١١٠/٥، ومجمع الأمثال ١٦٥/٢، وشرح التسهيل ٢٦٤/١، ١٠١/٣، والتذييل والتكميل ٤٣/١١.

(٣) هو حُمَيد بن ثور الهلالي.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: فمَاحَتْ.

(٥) بيت من الطويل. ماحت: من المَيْح، وهو الاستياك، ومفلَّجًا: متباعد الأسنان، وجلا عنه: أذهب، وموشَّمًا: به وشْمٌ، كما في: القاموس المحيط (م ي ح) ٣٦٤/١، (ف ل ج) ٣١١/١، (ج ل ا) ١٦٦٨/٢، (و ش م) ١٥٣٥/٢. الشاهد: مطابقة الصفة السببية لفظًا لا تقديرًا "غُرّ" السببيّ "الثنايا" في الجمع، أي: غرٌّ ثناياه؛ إجراءً لها مُجرى الصفة السببية لفظًا وتقديرًا، والأصل: أغرَّ الثنايا. ينظر: الديوان ٢٦، ومجالس العلماء ٢١٣، ومنتهى الطلب ٣٦٩/٧، وشرح التسهيل ١٠١/٣، والتذييل والتكميل ٤٣/١١.

(٦) هو زهير بن أبي سُلْمى يصف صقرًا.

يَأْوِي إِلَى قُنَّةٍ خَلْقَاءَ رَاسِيَةٍ حُجْنُ المَخَالِبِ لَا يَغْتَالُهُ الشِّبَعُ(١)

وأجاز ابنُ مالكٍ(٢) على قياس ذلك: مررت برجلٍ حسنةِ العينَ، كما يقال: حسنةٍ عينُه(٣).

* فائدةٌ جَلِيلةٌ تتعلَّق باتحاد المتواصفَيْن وتَخَالُفِهما: قال الزَّمَخْشَرِيُّ في "حمٓ" السجدةِ(٤): كانوا لتَعَنُّتِهم يقولون: هلَّا أُنزل القرآن بلسانٍ أعجميٍّ؟ فقيل ما معناه: لو أنزلناه كما يقترحون لم يتركوا الاعتراضَ، وقالوا: لولا بُيِّنت آياته بلسانٍ نفقهُه، وقالوا: أقرآنٌ عجميٌّ ورسولٌ عربيٌّ؟ أو: ومرسَلٌ إليه عربيٌّ؟

ثم استَشكل الزَّمَخْشَرِيُّ هذا الوجهَ؛ لأن العرب أمَّةٌ، فكيف يكون "العربي" وصفًا لهم؟

وأجاب بما نصُّه: قلت: هو على حدِّ قولك لو رأيت كتابًا عجميًّا كُتب لقومٍ عربٍ: أكتابٌ عجميٌّ ومكتوبٌ إليه عربيٌّ؟ وذلك لأن مَبْنى الإنكار على تنافُر الكتابِ والمكتوبِ إليه، لا على أن المكتوب إليه واحدٌ أو جماعةٌ، فوجب أن يُجرَّد لِمَا سِيق له من الغرض، ولا يوصَلَ به ما يحيلُ غرضًا آخرَ؛ أَلَا ترى أنك إذا رأيت لباسًا طويلًا على امرأة قصيرة قلت: اللباسُ طويلٌ واللابسُ قصيرٌ؟ ولو قلت: واللابسةُ قصيرةٌ؛ جئتَ بما

---

(١) البيت من البسيط. قُنَّة: صخرة في أعلى جبل، كما في: القاموس المحيط (ق ن ن) ١٦١٠/٢، وخَلْقاء: ملساء، وحُجْن: فيها اعوجاج، ويغتاله: يذهب بقوَّته. الشاهد: مطابقة الصفة السببية لفظًا لا تقديرًا "حُجْن" السببيّ "المخالب" في الجمع، أي: حُجْنٌ مخالبه؛ إجراءً لها مُجرى الصفة السببية لفظًا وتقديرًا، والأصل: أَحْجَن المخالب. ينظر: الديوان بشرح ثعلب ١٧٤، وتهذيب اللغة ٢٦٩/١، ١٦٩/٨، والصحاح (غ ي ل) ١٧٨٦/٥، وشرح التسهيل ١٠١/٣، والتذييل والتكميل ٤٣/١١.

(٢) شرح التسهيل ١٠١/٣.

(٣) الحاشية في: ٩٩.

(٤) الكشاف ٢٠٢/٤، ٢٠٣ في تفسير قوله تعالى في سورة فصلت ٤٤: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُواْ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾.

هو، لكنَّه لم يقع في ذُكُورة اللابسِ وأنوثتِه، إنما وقع في غرضٍ وراءَهما[1].

* إن قلت: كيف قال[2]:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُودًا[3]

فوَصف المفردَ بالجمع؟

ففي "الحُجَّة"[4] أن الجَرْميَّ حكى عن أبي عُبَيْدة[5] أن الحَلُوب لا يكون إلا جمعًا، وأن الحَلُوبة يكون واحدًا ويكون جمعًا[6]، فيجوز أن يكون الشاعر جعل الحَلُوبة جمعًا[7].

* ع: أجاز الزَّجَّاجُ[8] في: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾[9] كونَ "سِنِينَ" مخفوضًا صفةً لـ"ثلاثمائةٍ"[10].

* في كتاب "العَيْن"[11]: رجلٌ مَلْأَمانُ، معرفةٌ لا ينصرف.

---

(١) الحاشية في: ١٠٠.

(٢) هو عَنْترة بن شدَّاد العَبْسي.

(٣) بعض بيتٍ من الكامل، وهو بتمامه:

فيها اثنتان وأربعون حَلُوبةً سودًا كخافِيَة الغُرابِ الأَسْحَمِ

ينظر: الديوان ١٩٣، ومعاني القرآن للفراء ١/١٣٠، والجيم ١/٩١، والأصول ١/٣٢٥، والتذييل والتكميل ٩/٢٧٦، والمقاصد النحوية ٤/١٩٩٢، وخزانة الأدب ٧/٣٩٠.

(٤) ٥/١٣٨.

(٥) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/٥٤، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٢٧٤.

(٦) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/٥٤، والمخصص ٢/١٤٤.

(٧) الحاشية في: ١٠٠.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٧٨.

(٩) الكهف ٢٥.

(١٠) الحاشية في: ١٠٠.

(١١) لم أقف عليه في مطبوعته ٨/٣٤٥- ٣٤٨، ولا في مختصرَيْ الإسكافي ١٢٣٥-١٢٤٣، والخوافي ٢/٥٣٠، ٥٣١، وهو في استدراك الغلط للزبيدي ٢٢٢، ولم يذكر في مختصره ٢/٦٨٦

وفي كتاب "التَّقْرِيظ"[(١)]: هذا مُحالٌ، ذَكَر أنه معرفة، ووَصَف به النكرةَ[(٢)].

وانعت بمشتق كصعبٍ وذَرِب   وشبهه كذا وذِي والمنتسِب

(خ١)

* قال الزَّمَخْشَريُّ[(٣)] في: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾[(٤)]: إن اسمه تعالى صفةٌ أو عطفُ بيانٍ.

ورُدَّ الأولُ بأن الأعلام لا يوصف بها، وعندي لا بُعْدَ في ذلك على تأوُّله بمعنى: المعبود، ولهذا عَلَّق بعضهم الظرفَ به في قوله: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ﴾[(٥)] على هذا المعنى، لكنَّا لسنا محتاجين إليه، وإنما نذكر مثلَ ذلك إذا احتيج إليه[(٦)].

(خ٢)

* [«**بمُشْتَقٍّ**»]: ومِنْ ثَمَّ كان الأحسن في: مررت برجلٍ فِضَّةٌ حِلْيةُ سيفِه، وبسَرْجٍ خَزٌّ صُفَّتُه[(٧)]، وبصحيفةٍ طينٌ خاتَمُها؛ الرفعَ، قال س[(٨)]: وهو قول العامَّة؛ مِنْ قِبَلِ أن هذا ليس بصفةٍ، أعني: الاسم الذي رفعته؛ لأنه جامد، قال: لأنك لو قلت: هذا خاتمٌ

=

(ت. الرحيلي) إلا عبارة: "رجل مَلأَمان".

(١) استدراك الغلط الواقع في كتاب العين للزُّبَيْدي ٢٢٢، ويسمى: التقريظ في إصلاح خلل كتاب العين وتنزيه الخليل بن أحمد عنه. ينظر: فهرست ابن خير ٣١٣، والدر الثمين في أسماء المصنفين ٢٠٦.

(٢) الحاشية في: ١٠٠.

(٣) الكشاف ٣/٦٠٥.

(٤) فاطر ١٣، والزمر ٦.

(٥) الأنعام ٣.

(٦) الحاشية في: ٢٢/ب.

(٧) صُفَّة السَّرْج: ما يغطَّى به، والخَزُّ: الحرير. ينظر: جمهرة اللغة ١/١٤٢، والمخصص ١/٣٨٣.

(٨) الكتاب ٢/٢٣.

حديدٌ، وهذا خاتمٌ طينٌ كان قبيحًا، إنما الكلام أن تضيف.

قال: ويدلُّك أيضًا على أنه ليس كـ: حَسَنٍ وظريف: وأنك(1) تقول: مررت بحَسَنٍ أبوه، ولا تقول: مررت بخزٍّ صُفَّتُه، ولا: بطينٍ خاتمُه، ومن العرب من يقول: بقاعٍ عَرْفَجٍ كلِّه.

قال أبو سَعِيدٍ(2): إذا أردت بالخزِّ وأخواتِه حقائقَها فلا يجوز غيرُ الرفع، وإن أردت المماثلةَ والحملَ على المعنى أجيز مما(3) حُكي عن العرب.

ثم منهم مَنْ يقدِّر في الجميع: مِثْلًا، ومنهم مَنْ يؤوِّل: بقاعٍ ثابتٍ كلِّه، أو: مُشِيكٍ(4) كلِّه؛ لأن العَرْفَج شَوْكٌ، و: بقومٍ متعرِّبين أو منسوبين أجمعون، وتقديرُ "مِثْلٍ" قولُ المُبَرِّدِ(5)، وتقديرُ اسمِ الجوهرِ بالوصف قولُ غيره، فيقولون في: مررت بدارٍ ساجٍ بابُها: إنه جعل "الساجَ" في تقدير: وَثِيقٍ أو صُلْبٍ، ويتأولون في الخزِّ: اللَّيِّنَ، وفي كل شيءٍ ما يليق بمعناه(6)(7).

* قولُه: «و"ذي"»: ولا يضاف لمضمرٍ؛ لأن وضعها ليُتَوصَّل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس(8).

* قولُه: «والمُنْتَسِب»: هو أَطْبَعُها في الباب، ومِنْ ثَمَّ يؤنث ويذكر، ويثنى ويجمع

(1) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الكتاب: أنَّك.

(2) شرح كتاب سيبويه ٦/١٠٠.

(3) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: كما، وعند السيرافي: أخبرُ فيها ما.

(4) لعله من: أشاكه يُشِيكه، إذا أدخل فيه الشوكَ، كما في: القاموس المحيط (ش و ك) ١٢٥٢/٢، أو لعل صوابه: مُشْتدٌّ؛ لموافقته تفسيرَهم العبارةَ بـ: خَشِنٍ وصُلْبٍ وجافٌّ، كما في: الإيضاح ٩١، والخصائص ٢٧٥/٣، والتبيين ٢٩٩، والتذييل والتكميل ١٣/٤، وهي في مطبوعة شرح السيرافي: مسد.

(5) ينظر: الانتصار ١٢١.

(6) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(7) الحاشية في: ١٠٠.

(8) الحاشية في: ١٠٠.

تصحيحًا، ويوصف به الحقيقيُّ والسببيُّ[1].

ونعتوا بجُمْلَةٍ مُنَكَّرا فأعطيت ما أعطيته خبرا

(خ١)

*

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ[2]

حَذَفوا فيه عائدَ الصفة[3]، كما في الخبر[4].

(خ٢)

* [«**ونَعَتُوا بجملةٍ**»]: على سبيل النيابة عن المفرد؛ ولذلك رجَّح أبو الفَتْحِ[5] قراءةَ مَنْ قرأ: ﴿**ثَابِتٍ أَصۡلُهَا**﴾[6] على قراءة الجماعة: ﴿**أَصۡلُهَا ثَابِتٞ**﴾[7].

ولمرجِّحٍ أن يرجِّح قراءةَ الجماعة بأن "ثابتًا" في هذه القراءة جرى على "الشجرة"

---

(١) الحاشية في: ١٠٠.

(٢) بعض بيت من الخفيف، لأميَّة بن أبي الصَّلْت، وقيل لغيره، وهو بتمامه:

رُبَّما تكرهُ النفوسُ من الأمـ ـرِ له فَرْجةٌ كحلِّ العِقَالِ

ينظر: صلة الديوان ١٨٩، والكتاب ٢/١٠٩، والمقتضب ١/٤٢، والأصول ٢/٢٣٥، وكتاب الشعر ١/٢٦٣، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٥٤، وشرح التسهيل ١/٢١٥، ومغني اللبيب ٣٩١، والمقاصد النحوية ١/٤٥٠، وخزانة الأدب ٦/١٠٨.

(٣) وهي جملة "تكره النفوس" الواقعة صفةً لـ"ما" المقدرة بـ"شيءٍ"، والتقدير: رُبَّ شيءٍ تكرهه النفوس.

(٤) الحاشية في: ٢٢/ب.

(٥) المحتسب ١/ ٣٦٢.

(٦) إبراهيم ٢٤، وهي قراءة أنس بن مالك. ينظر: مختصر ابن خالويه ٧٢، وشواذ القراءات للكرماني ٢٦١.

(٧) تمامها: ﴿أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا كَلِمَةٗ طَيِّبَةٗ كَشَجَرَةٖ طَيِّبَةٍ أَصۡلُهَا ثَابِتٞ وَفَرۡعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾.

وليس لها، ولا كذلك في قراءة الجماعة[1].

* إعراب[2] الزَّمَخْشَرِيّ[3]: ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن تَفَاوُتٍ﴾[4] صفةً، وأقيم "الخلق" مُقامَ الضمير[5].

* عَبْدُالقاهِر[6]: الجُمَلُ نكراتٌ، فيوصف بها الأسماء النكراتُ، وهي أربع: جملة اسمية، جملة فعلية، جملة ظرفية، جملة شَرْطية[7].

* فا[8]: ﴿وَلَا مَوْلُودٌ﴾[9] عطفٌ على "والد"، وقوّى ذلك: إعادةُ "لا"، و"هو جازٍ" صفة[10] لـ"مولود"، أو "هو" تأكيد للضمير في "مولود"، و"جازٍ" صفة مفردة، أو "هو" تأكيد للضمير، و"جازٍ" خبر لـ"هو" مضمرةٍ، والجملةُ صفة، وحُذف الضمير من الصفة كما حُذف من الصلة.

ع: هذا تارةً قال ابنُ عُصْفُورٍ[11]: إنه لا يجوز، وتارةً قال: يجوز بضعفٍ وشذوذٍ، كقوله[12]:

(١) الحاشية في: ١٠٠.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: أعرب.

(٣) الكشاف ٤/٥٧٦.

(٤) الملك ٣، وتمامها: ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن تَفَاوُتٍ﴾.

(٥) الحاشية في: ١٠٠.

(٦) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٩١١.

(٧) الحاشية في: ١٠٠.

(٨) الظاهر من إطلاقه هذا الرمز أن يريد به الفارسي، ولم أقف على كلامه، وهو في: جواهر القرآن للباقولي (إعراب القرآن المنسوب خطأً للزجاج) ٢/٥٤٥، ٥٤٦.

(٩) لقمان ٣٣، وتمامها: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ وَاخْشَوْا يَوْمًا لَّا يَجْزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِ شَيْئًا﴾.

(١٠) مكررة في المخطوطة.

(١١) شرح جمل الزجاجي ١/٤٧٧، وضرائر الشعر ١٧٣، والمقرب ٢٩٥.

(١٢) هو ثابت قُطْنة.

وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ[1]

فكيف يجوز تخريجُ التنزيل العظيم عليه، مع عدم الاحتياج إليه؟ انتهى.

وليس "مولود" مبتد[2] و"جازٍ" خبرٌ، و"هو" فَصْلٌ؛ لأنه لا يبتد[3] بالنكرة، ولأن الفصل لا يقع بين النكرتين.

ع: النكرة يُبتدأ بها بعد النفي[4].

* أنشد ابنُ الشَّجَريِّ[5]:

مِنَ اليَوْمِ زُوْرَاهَا خَلِيلَيَّ إِنَّهَا ... سَيَأْتِي عَلَيْهَا حِقْبَةٌ لَا نَزُورُهَا[6]

أي: فيها، فهذا مثلُ قولِه تعالى: ﴿يَوْمًا[7] لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾[8]، أي: لا تجزي فيه، كما قال تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾[9]، وفيها حذف "فيه" أربعَ مراتٍ، إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾[10].

---

(١) بعض بيت من الكامل، وهو بتمامه:

إنْ يَقتُلوكَ فإنَّ قتلَكَ لم يَكُنْ ... عارًا عليك ورُبَّ قتلٍ عارُ

روي: «وبعضُ» بدل «ورُبَّ»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان ٤٩، والمقتضب ٣/٦٦، والأغاني ١٤/١٧٦، وأمالي ابن الشجري ٣/٤٦، واللباب ١/٣٦٤، وشرح التسهيل ٣/١٧٥، والتذييل والتكميل ١٠/٣٧، ومغني اللبيب ٤١، ١٧٩، ٦٥٣، وخزانة الأدب ٩/٥٧٦.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: مبتدأ.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: يُبتدأ.

(٤) الحاشية في: ١٠٠.

(٥) أماليه ١/٦.

(٦) بيت من الطويل، لكُثَيِّر عَزَّة، ولم أقف عليه في ديوانه. ينظر: شرح التسهيل ٣/٣١٣.

(٧) في المخطوطة: يوم، وهو خطأ.

(٨) البقرة ٤٨، ١٢٣.

(٩) البقرة ٢٨١.

(١٠) البقرة ٤٨، ١٢٣، وتمام الأولى: ﴿وَاتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾، وتمام الثانية: ﴿وَاتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ

قال ابنُ الشَّجريِّ: ثم قال الكِسَائيُّ[1]: لا يكون المحذوف إلا الهاءَ، وذلك أنهم حذفوا الجارَّ أوَّلًا، ثم الهاءَ ثانيًا، فيكونُ جُعِلَ الظرفُ أوَّلًا مفعولًا على السَّعَة، مثلُ:

وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا[2]

ومثلُه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾[3]، أي: يبشِّر به اللهُ، ثم: يبشِّره اللهُ، ثم: يبشِّر اللهُ[4].

وامنع هنا إيقاعَ ذات الطلب وإن أتت فالقولَ أضمر تصب

(خ٢)

* [«**هنا**»]: مفهوم الظرف أن الجملة الطلبية تقع خبرًا للمبتدأ من غير احتياجٍ إلى تأويل[5].

* مِنْ إضمار القول: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ﴾[6]، أي: قالوا: ما نعبدهم إلا

=

مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾.

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/١٢٨، وإعراب القرآن للنحاس ١/٥١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/١٦٩، وتهذيب اللغة ١١/٩٩.

(٢) صدر بيت من الطويل، لرجلٍ من بني عامر، وهو بتمامه:

ويومًا شَهِدْناه سُلَيمًا وعامرًا قليلًا سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ

شهدناه: شهدنا فيه. ينظر: الكتاب ١/١٧٨، والمقتضب ٣/١٠٥، ٤/٣٣١، والحجة ١/٣٥، وشرح التسهيل ٢/٢٤٥، والتذييل والتكميل ٦/٢٦١، ومغني اللبيب ٦٥٤.

(٣) الشورى ٢٣.

(٤) الحاشية في: ١٠٠.

(٥) الحاشية في: ١٠١.

(٦) الزمر ٣، وتمامها: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾.

ليقرِّبونا، وذكر ابنُ الأَنْباريِّ أبو البَرَكاتِ في كتاب "البُلْغة في معرفة أساليب اللغة"(١) أن ابنَيْ مسعودٍ وعبَّاسٍ رضي الله عنهم قرآ(٢)، وجَعَل منه قراءةَ بعضِهم: ﴿ بَلْ عَجِبْتُ ﴾(٣)، أي: قُلْ: بل عجبتُ، ومثلُه: ﴿ قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ ﴾(٤)، أي: وقيل لي: لا تكوننَّ، ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ ﴾ إلى: ﴿ شُكْرًا ﴾(٥)، أي: وقيل له: اعملوا، فالخطابُ له في اللفظ، وله ولأهل بيته في المعنى(٦).

* قد يُحذف بعضُ القول ويبقى البعضُ: في "التَّذْكرة"(٧) في: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ ﴾ الآيةَ(٨): حُذِف: أَعِزَّنا ولا تُذِلَّنا(٩).

ونعتوا بمصدرٍ كثيرا فالتزموا الإفرادَ والتذكيرا

(خ١)

* استثناءٌ من شيئين: فأوَّلُه استثناءٌ من قوله: «**وانعَتْ بمُشْتَقٍّ**»، وعَجُزُه استثناءٌ من قوله: «**وهْو لَدَى التَّوْحِيد**» البيتَ(١٠).

---

(١) لم أقف على ما يفيد بوجوده.

(٢) أي: بإثبات "قالوا" في الآية. ينظر: الكشاف ٤/١١١، وشواذ القراءات للكرماني ٤١٣.

(٣) الصافات ١٢، وهي قراءة حمزة والكسائي. ينظر: السبعة ٥٤٧، والإقناع ٢/٧٤٥.

(٤) الأنعام ١٤.

(٥) سبأ ١٣، وتمامها: ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ ٱعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا ﴾.

(٦) الحاشية في: ١٠١.

(٧) لم أقف عليه في مختارها لابن جني، وهو في جواهر القرآن للباقولي (إعراب القرآن المنسوب خطأً للزجاج) ١/٣٩.

(٨) آل عمران ٢٦.

(٩) الحاشية في: ١٠١.

(١٠) الحاشية في: ٢٢/ب.

* قال تعالى: ﴿فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾[1]، الضَّنْكُ: مصدر؛ فمِنْ ثَمَّ لم يؤنث[2].

(خ٢)

* ﴿بِدَمٍ كَذِبٍ﴾[3]، أي: ذي كذبٍ، أو وَصْفٌ بالمصدر مبالغةً، كأنه نفسُ الكذب وعينُه، كما تقول للكذَّاب: هو الكذب بعينه، والزُّورُ بذاته، ونحوُه:

فَهُنَّ بِهِ جُودٌ وَأَنْتُمْ بِهِ بُخْلُ[4]

قاله كلَّه في "الكَشَّاف"[5]، وفيه تصريحٌ بما يقول ابنُ عُصْفُورٍ[6] من أنه إذا كان على المبالغة لم يحتجْ لتقديرٍ.

وفي "شرح التَّسْهيل"[7] للناظم: أن الوصف بالمصدر يقارب الاطرادَ، وأن ممَّا وُصف به من المصادر: عَدْل، ورِضًى، وزُور وصَوْم، وفِطْر، وقال في الوصف بالعدد أيضًا: إنه قريب من الاطراد[8].

* ورُبَّما وَصفوا بأسماء الأعيان، كقولهم: فرسٌ قَيْدُ الأَوَابد، فوصفوا بالجوهر؛ لِمَا فيه من معنى الفعل، ويجوز أن يكون أصلُه: تقييدُ الأوابد، فحُذِف زائدُه، فيكونَ وصفًا بالمصدر، وقال[9]:

---

(١) طه ١٢٤.

(٢) الحاشية في: ٢٢/ب.

(٣) يوسف ١٨.

(٤) عجز بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، وصدره:

ففيهنَّ فَضْلٌ قد عرفنا مكانَهُ ...

ينظر: أساس البلاغة (ج و د) ٦٨.

(٥) ٢/٤٥١.

(٦) شرح جمل الزجاجي ١/١٩٨.

(٧) ٣/٣١٥.

(٨) الحاشية في: ١٠١.

(٩) قائله عُفَيرة بنت طَرَامة الكلبية، وقيل: منذر بن حسان.

فَلَوْ[لَا](١) اللهُ وَالـمُهْرُ الـمُفَدَّى لَأُبْتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الإِهَابِ(٢)

وقال(٣):

مِئْبَرَةُ العُرْقُوبِ إِشْفَى المِرْفَقِ(٤)

أي: دَقِيقة المِرْفَق(٥).

ونَعتُ غير واحد إذا اختلف فعاطفا فرقه لا إذا ائتلف

(خ١)

* قال(٦):

فَأَفْنَيْنَاهُمُ مِنَّا بِجَمْعٍ كَأُسْدِ الغَابِ مُرْدَانٍ وَشِيبِ(٧)(٨)

* [«**غيرِ واحدٍ**»]: ع: مرادُه به: المثنى، والمجموعُ، والمفرداتُ المتعاطفةُ، أو المعمولةُ لعواملَ متَّحدةٍ معنًى وعملًا، أو متخالفةٍ.

وقولُه: «**فعاطِفًا**» فيه نظرٌ، بل قد يُفرَّق بالعطف، وقد يُفرَّق بإيلاءِ كلٍّ منها ما

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٢) بيت من الوافر، تقدَّم في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل.

(٣) لم أقف له على نسبة.

(٤) بيت من مشطور الرجز. مئبرة العرقوب: رقيقته، والعرقوب: العصب الغليظ فوق العَقِب، والإِشْفى: المِثْقَب، كما في: القاموس المحيط (ء ب ر) ٤٨٩/١، (ع ر ق ب) ١٩٩/١، (ش ف ي) ١٧٠٥/٢. ينظر: التعليقات والنوادر ١٠١٧/٢، والحجة ٢٠٠/٤، والخصائص ٢٢٣/٢، والمحكم ١٠٥/٨، والاقتضاب ٣٣٣/٢، وشرح جمل الزجاجي ١٩٧/١، والتذييل والتكميل ٥٣/١١

(٥) الحاشية في: ١٠١.

(٦) هو حسان بن ثابت رضي الله عنه.

(٧) بيت من الوافر. روي: «من مُرْدٍ» بدل «مردان»، ولا شاهد فيه. الشاهد: مجيء النعت المختلف "مردان وشيب" مفرَّقًا بالعطف؛ لأن المنعوت "جمع" غير مفرد. ينظر: الديوان ٨٢/١، وشرح التسهيل ٣١٦/٣، والمقاصد النحوية ١٥٦٨/٤.

(٨) الحاشية في: ٢٢/ب.

هو له، وإنما يستقيم ما ذُكر من شرط العطف إذا كان المنعوت مثنًى أو جمعًا، وإنما وجب عندي ...[1][2].

* قولُه: «**إذا اختَلَف**»: ع: ينبغي أن يَدخُل في ذلك نحوُ: مررت بزيدٍ العالِمِ وبرجلٍ عالِمٍ، فإنه يجب التفريقُ؛ لأن النعت قد اختلف بالتنكير والتعريف.

وعلى هذا يَرِدُ عليه: مررت بهندٍ وزيدٍ العالـِمَيْن؛ لأن نعت المؤنث بالهاء، ونعتَ المذكر خالٍ منها، فقد اختلفا.

وليس كذلك[3]، بل تُجمع، ويُغلَّب المذكرُ.

والجوابُ: أن الأول ...[4] في المنعوت، ومن ...[5] / ...[6] في النعت، وليس هو اختلافًا في النعت لذاته، والثاني لا تَخَالُفَ؛ لاتحاد المعنى[7].

* قولُه: «**فعاطِفًا فَرِّقْه**» ليس بجيدٍ؛ لأن ذلك ليس بواجبٍ مطلقًا، بل الواجبُ التخلُّصُ من مخالفة الصفة للموصوف فيما إذا اختَلفا تعريفًا وتنكيرًا، وذلك إما بالتفريق، أو الجمعِ على القطع بالرفع أو النصب، وإذا أخذنا قولَه: «**اختَلَف**» راجعًا إلى الاختلاف المعنويِّ، كـ: بخيلٍ وكريمٍ؛ لم يَرِدْ هذا.

وإذا كان الاختلاف بالإفراد وغيرِه خاصةً فلا يُعدل إلى العطف؛ لإمكان الجمع، وإنما يُصَار إلى العطف عند التعذُّر، نحو: مررت بزيدٍ وبالعَمْرَيْنِ العاقِلِينَ.

ع[8]: وهذا ليس بشيءٍ؛ لأنه لا يمشي في نحو: رأيت الزيدَيْن أجمعين، ولا في:

---

(١) موضع النقط مقدار تسع كلمات انقطعت في المخطوطة.

(٢) الحاشية في: ٢٢/ب.

(٣) هذا استدراك من ابن هشام على نفسه، كتبه بعد كلامه المتقدم.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ٢٢/ب، ٢٣/أ.

(٨) هذه الفقرة إلى قوله: «مع امتناع الأول» ألحقها ابن هشام هنا؛ منظِّرًا مسألة النعت بالتوكيد.

اشتريت العبدَيْن أجمعين، ولا يلزم من امتناع التوكيد في بعض الأشياء منعُه في الجميع، بدليلِ منعِ: جاء زيدٌ كلُّه، ...[1] رأيت زيدًا كلَّه، ثم ما ذكره من العلة واردٌ في الجمع إذا قلت: جاءني الزيدون أجمعون، ...[2] جمع، فإنه جائز مع امتناع الأول.

وينبغي أن يقال: المعنى: إذا اختَلف اختلافًا يمنع كونَه صفةً للمنعوت الآخَرِ، لا من حيث الإفرادُ والتذكيرُ وفروعهما[3].

والتحقيقُ: أن مراده: إذا اختَلف اختلافًا يمنع أن يُجمع في لفظٍ واحدٍ، فهذا لا يريدُ سواه[4].

* قولُه: «**فعاطفًا فرِّقْه**»: لِمَا عَلِمت من أن حقيقة المثنى[5][6].

* قولُه: «**لا إذا ائْتَلَف**»: يعني: فإنك لا تفرِّقه، بل تثنِّيه وتجمعُه.

ويُفهم من كلامه أن النعوت يصح فيها أن تقع مؤتلفةً؛ فتُجمَع، أو مختلفةً؛ فتُفرَّق.

ومن التفريق للاختلاف نحوُ:

عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِ[7]

---

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٢) موضع النقط مقدار أربع كلمات أو خمس انقطعت في المخطوطة.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) الحاشية في: ٢٢/ب.

(٥) كذا في المخطوطة، ولم أقف فيها على صلةٍ للكلام.

(٦) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ٣٠/ب و٣١/أ.

(٧) عجز بيت من الوافر، لابن ميَّادة، وصدره:

بكيتَ وما بُكًا رجلٍ حليمٍ ...

بُكًا: أصله: بُكَاء، فقُصِرَ، والمسلوب: المقوَّض. ينظر: الديوان ٢١٤، والكتاب ١/٤٣١، والمقتضب ٤/٢٩١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/١٨، وشرح جمل الزجاجي ١/٢٠٩، ومغني اللبيب ٤٦٥.

فإن اختلفت[1]

ويستثنى من هذا إذا كان المنعوت اسمَ إشارةٍ؛ فإن نعوتها لا يتّفق فيها أن تكون مختلفةً، فلا يجوز: مررت بهذين الطويلِ والقصيرِ، بل تقول إذا أردتَّ ذلك: مررت بهذا الطويلِ وهذا القصيرِ، وأما في الاسم الواحد فلا؛ قال ابنُ عُصْفُورٍ[2]: لأن اسم الإشارة خالف الموصوفاتِ بأنه لا يكون نعتُه مشتقًّا، فأما إذا جاء مثلُ: جاء هذا العالِمُ، فعلى حذفٍ، أي: هذا الرجل العالم، والمشتقُّ يتحمَّل الضميرَ، فعوَّضوا هنا من الضمير كونَه موافقًا لموصوفه إفرادًا وتثنيةً وجمعًا، فلو قلت: بهذين الطويلِ والقصيرِ زالت المشاكلةُ، وهي الرابطة. /

قال[3]: لو قلت: مررت بزيدٍ وذهبنا إلى أخيك العاقلَيْن، على الإتباع؛ كان "العاقلَيْن" -وهو اسم مفرد- مجرور[4] على الإلصاق وعلى انتهاء الغاية، واسمٌ واحدٌ لا يتحرَّر على معنيَيْن مختلفَيْن.

وتوهَّم الجَرْميُّ[5] أنَّا نما[6] نمنع؛ لأن العامل تعدَّد، وعنده أن العامل التبعيةُ، كما عندنا، فأجاز ذلك، ونحن إنما منعناه لهذا المعنى.

ع: هذا ينقُض عليهم إجازتَهم: قام زيدٌ وذهب بكرٌ العاقلان، بالإتباع[7].

(خ٢)

* ع: هذا من موضوع فَصْل التثنية والجمع، لا من موضوع باب النعت؛ لأن تفريق الاسمين إذا اختَلفا وجَمْعَهما إذا ائتلفا لا يَختَصُّ بالنعت، وكذا القول في الجمع، بل

---

(١) كذا في المخطوطة، ولم أقف فيها على صلة له، وهو ملحق في هامش الورقة في هذا الموضع ابتداءً من قوله الآنف: «ويفهم من كلامه».

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢١٣/١.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢١٢/١، ٢١٤.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: مجرورًا.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٢٨٣/١٢، وارتشاف الضرب ١٩٢٥/٤.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب: إنما.

(٧) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ٣٠/ب و٣١/أ وظهرها.

أقول: إن هذه المسألة لا تتعرَّض للنعت بخصوصٍ ولا عمومٍ؛ لأن هذه أمور تَعْرِضُ للاسم قبل التركيب، وقبل التركيب لا يوصف الاسمُ بكونه نعتًا، إنما يثبُتُ له ذلك عند التركيب(١).

* يكون النعوت(٢) متَّحدًا فلا إشكالَ، ومتعدِّدًا، وهو على ضربين: متعدِّد لفظًا ومعنًى، ومتعدِّد معنًى لا لفظًا، وأيًّا ما كان فإما أن تكون النعوتُ مؤتلفةً أو مختلفةً:

فإن ائتَلَفت وجب التثنية والجمع، نحو: برجلين صالحين، و: برجالٍ صلحاءَ، وكذا: بزيدٍ وعَمْرٍ(٣) الصالحَيْن، وبالزيدَيْن الصالحَيْن.

وإن اختَلَفت وجب أمران: التفريقُ، وكونُه بالعطف، وأمرٌ ثالثٌ، وهو كونُه بالواو، نحو:

عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِ(٤)(٥)

* قولُه: «**غيرِ واحدٍ**» يشمل الاثنين فصاعدًا، ويشمل ما كان لفظًا واحدًا، أو لفظين فأكثرَ بالعطف، نحو: جاء الزيدان الفاضلُ والجاهلان(٦)، وجاء زيدٌ وعمرٌو الفاضلُ والجاهلُ، وكذا في أكثر [من](٧) الاثنين، فما كان يُغْنِيه هنا أن يقول: ونعتُ المثنى والمجموع(٨).

* قولُه: «**إذا اختَلَف**»: أي: اختلافًا يمنع من التثنية والجمع، وهو الاختلاف في

(١) الحاشية في: ١٠٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/ ٢٠.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: المنعوت.

(٣) كذا في المخطوطة، وهو وجه في "عَمْرو" أجازه المبرد وغيره، بشرط ضبطه بالشكل؛ تمييزًا له عن "عُمَر". ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٢٥، وعمدة الكتاب ١٦٤.

(٤) عجز بيت من الوافر، لابن ميَّادة، تقدَّم قريبًا.

(٥) الحاشية في: ١٠٢.

(٦) كذا في المخطوطة، وكان كتبها أوَّلًا على الصواب: والجاهل، ثم أضاف لها الألف والنون.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٨) الحاشية في: ١٠٢.

اللفظ باتفاقٍ، وفي المعنى على رأيٍ[1].

* قولُه: «**فعاطِفًا**» إشارةٌ إلى أنه لا يصحُّ: جاء الزيدان الفاضلُ والجاهلُ، ويجب أن يُعيد العطف بالواو، كما في: بَنُوكَ شاعرٌ وكاتبٌ وفقيهٌ؛ وذلك لأن الإخبار بمفردٍ عن متعدِّدٍ باعتبار مفرداتِه كان ينبغي ألا يجوز؛ لعدم التطابُق لفظًا، ولكنَّ واوَ الجمع تُنزِّل المتعاطفَيْن منزلةَ كلمةٍ واحدةٍ؛ ألَا ترى أن التثنية والجمع يَنُوبان عن العطف بالواو فقط؟ فتأمَّلْه.

فإن قلت: قولُه: «**نعتُ**» مفردٌ، والضميرُ في: «**اختَلَف**» مفردٌ، وأنت تقول: القومُ اختَلَفوا، أَوَتقول: زيدٌ اختَلَف؟

قلت: هو -وإن كان مفردًا- إلا أنه واقعٌ على الاثنين فصاعدًا[2].

ونعتَ معمولي وحيدي معنى وعملٍ أتبع بغير استِثنا

(خ١)

* الكلامُ في أنَّك هل تُثنِّي وتجمعُ النعوتَ، أو تفردُها؟ لا في إعراب مسألة العوامل، للفصل[3] من ...[4][5].

* قولُه: «**بغير استِثْنَا**»: قال الشَّلَوْبِينُ في "حَوَاشِيه"[6]: فإن كان العاملان متَّفقَيْ الجنسِ؛ فإنَّ س[7] يجيز من ذلك إتباعَ صفةِ المرتفعَيْن من جهةٍ واحدةٍ، كالمرتفعَيْن بالفعل، كـ: انطلق عبدُالله وجاء أخوك الصالحان، ولم يَحْكِ في النصب شيئًا، ومَنَعَه في

(١) الحاشية في: ١٠٢.

(٢) الحاشية في: ١٠٢.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) الحاشية في: ٢٢/ب.

(٦) حواشي المفصل ٣٨٥.

(٧) الكتاب ٢/٦٠.

الخفض[١].

(خ٢)

* ع: إذا كان النعت كلمةً واحدةً والمنعوتُ أكثرَ من كلمةٍ، وعاملُه كذلك؛ فلا يخلو هذا العاملُ المتعدِّدُ من أن يختلف معنًى وعملًا، أو معنًى لا عملًا، أو العكس، فيجب القطع، أو يتَّحد فيهما، فيجوز القطع والإتباع[٢].

* قولُه: «**نَعْتَ**» مفعولٌ مقدَّمٌ، عاملُه: «**أَتْبِعْ**»، و: «**أَتْبِعْ**» أمرٌ للإباحة لا للإيجاب، و: «**وَحِيدَيْ**» صفةٌ لمحذوفٍ، أي: عاملَيْن وَحِيدَيْ، وفيه نقصٌ؛ لأنه لا يختصُّ بالاثنين، وضعفٌ في الاستعمال، بل فسادٌ؛ لأن "وَحِيدًا" لم يثبُتْ بمعنى: متَّحدٍ، بل بمعنى: فريدٍ[٣].

وفُهِمَ أن ما فَقَدَ الاتحادَ من الطرفين أو من أحدهما فلا يباح فيه الإتباعُ، فالمفهومُ أوسعُ من المنطوق، وأعمُّ فائدةً[٤].

* ع: نظيرُ هذه: أنه[٥] قال في مثل: قام قام زيدٌ، و:

أَتَاكِ أَتَاكِ اللَاحِقُونَ[٦]:

إن شئت قدَّرت العملَ لهما؛ لأنهما -باستوائهما لفظًا ومعنًى- ككلمةٍ واحدةٍ، وإن شئت قدَّرت العملَ للأول، وقدَّرت الثانيَ لمجرَّد التوكيدِ، منزَّلًا منزلةَ الحروف الزائدة، ذَكَر

---

(١) الحاشية في: ٢٢/ب.

(٢) الحاشية في: ١٠٢.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة ٥/١٢٥، ١٢٦.

(٤) الحاشية في: ١٠٢.

(٥) أي: ابن مالك، كما سيأتي في آخر الحاشية.

(٦) بعض بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

فأين إلى أين النَّجَاءُ ببغلتي؟ أتاكِ أتاكِ اللاحقون احْبِسِ احْبِسِ

النَّجاء: الإسراع. ينظر: الخصائص ٣/١٠٥، وأمالي ابن الشجري ١/٣٧٢، وتوجيه اللمع ٢٦٧، والتذييل والتكميل ٧/٦٨، والمقاصد النحوية ٣/١٠١٤، وخزانة الأدب ٥/١٥٨.

الوجهين الناظمُ في "شرحه التَّسْهيل"[1][2].

وإن نعوتٌ كثرث[3] وقد تلت مفتقرا لذكرهن أُتبِعت

(خ١)

* قال س[4]: واعلمْ أنه ليس كلُّ موضعٍ يجوز فيه التعظيمُ، فممَّا لا يجوز فيه ذلك: أن تذكر رجلًا ليس بنبيهٍ عند الناس، ولا معروفٍ بالتعظيم، ثم تعظِّمُه كما تُعظِّم النبيهَ، وذلك قولُك: مررت بعبدالله الصالحِ، فإن قلت: مررت بقومك الكرامِ الصالحين، ثم قلت: المُطْعِمِين في المَحْل[5]؛ جاز؛ لأنه إذا وَصَفهم صار بمنزلة مَنْ قد عُرِف منه ذلك، وجاز له أن يجعلهم كأنَّهم قد عُلِموا.

وقد يجوز أن تقول: مررت بقومك الكرامَ، إذا جعلت المخاطَب كأنَّه قد عَرَفهم، كما قال: مررت برجلٍ زيدٌ، فنزَّله منزلةَ مَنْ قال لك: من هو؟ وإن لم يَتَكلَّمْ به، فكذلك هذا، نزَّله هذه المنزلة، وإن لم يَعرِفْهم[6].

* قال كاتبُه ابنُ هِشَامٍ غفر الله تعالى له: ظَهَر لي بعدُ -والحمدُ لله- وجهُ صحةِ كلام أبي الحَسَن الأَخْفَش[7]، على ما نَقَل عنه الخَضْراويُّ[8] في الحاشية -تَرَاها[9]- رحمهم الله تعالى أجمعين، وذلك أن العرب أجازت الربط بالمعنى في الصفة دون الفعل، فقالوا: مررت برجلٍ عاقلةٍ أمُّه لبيبةٍ، و: عاقلٍ أبوه فَطِنٍ، وفي الفعل يقولون: عَقَلَ أبوه

---

(١) ٢/١٦٥.

(٢) الحاشية في: ١٠٢.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: كثرت.

(٤) الكتاب ٢/٦٩، ٧٠.

(٥) هو الشدَّة والجَدْب وانقطاع المطر. ينظر: القاموس المحيط (م ح ل) ٢/١٣٩٥.

(٦) الحاشية في: ٢٢/ب.

(٧) سيأتي قريبًا.

(٨) لم أقف على كلامه.

(٩) رمز تحتها بدائرةٍ فارغة «٥»، وبمثلها عند كلام ابن عصفور الآتي؛ إشارةً إلى الربط بينهما، وكانا كُتِبا منفصلين.

فَطِنَ هو، ولم يقولوا: عَقَلَتْ أُمُّه فَطِنَت؛ إلا بـ"هي"، ولا قالوا أيضًا: عَقَلَ أبوه فَطِنَ؛ إلا بذكر "هو"، فالحاصلُ: أنه إذا اتَّضح المعنى ربطوا بالمعنى في الصفة دون الفعل، وإن لم يتَّضح ربطوا في الفعل والوصف بالضمير، ومسائلُ الأَخْفَش مبنيَّةٌ على ذلك.

فهذا حكم الصفتين المكرَّرتين، وهو خاص بالتكرار، والنحاةُ أغفلوا تحقيقَ هذا، وأنت تسمع من كلام العرب الربطَ بالمعنى في الصفة المكرَّرة، ولا تجده في الفعل أَلْبَتَّة.

ع: رأيت بعدُ لابن عُصْفُورٍ كلامًا يقوِّي ما قلتُه: قال في "شرح الأَبْيات"[١] بعد أن أجاز في:

مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا[٢]

أن ترفع[٣] الغريمَ بـ"ممطول"، وفي "مُعَنًّى" ضميرُه، وقال: وارتباطُه به معنًى[٤] لا لفظٌ؛ لأن الضمير فيه لَمَّا عاد على ما أُضيف إلى ضمير المتكلم[٥] صار كأنَّه قال: مُعَنًّى غريمُها، ولا يرتفع "غريمُها" بـ"مُعَنًّى"، وفي "مَمْطول" ضمير الغريم، ويكون رَبَطَ بالمعنى لا باللفظ؛ لأن ارتباط الخبر بالمبتدأ معنًى لا لفظًا غيرُ قياس، وإنما سمع في الثاني.

قال أبو الحَسَن في "الكَبِير"[٦]: لا يجوز عندي في القياس: مررت برجلٍ قاما وقعدا أبواه؛ لأني إنما سمعت هذا في المؤخَّر، نحو: برجلٍ حَسَنٍ أبواه جميلَيْن، فلا يقاس عليه. انتهى.

---

(١) لم أقف عليه في مطبوعة "المفتاح في شرح أبيات الإيضاح"، ولعله مما فقد منه.

(٢) بعض بيت من الطويل، لكُثَيِّر عَزَّة، وهو بتمامه:

قَضَى كلُّ ذي دينٍ فوفَّى غَرِيمَه ... وعَزَّةُ ممطولٌ مُعَنًّى غَرِيمها

غَرِيم: مَنْ عليه دين، ومَمْطول: مُسَوَّفٌ به، ومُعَنًّى: مأسور. ينظر: الديوان ١٤٣، والشعر والشعراء ٥٠١/١، والبصريات ٥٢٤/١، والإنصاف ٧٦/١، وشرح التسهيل ١٦٦/٢، والتذييل والتكميل ٧١/٧، والمقاصد النحوية ١٠١٠/٣.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) مكررة في المخطوطة.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) لم أقف على كلامه، وينظر: التذييل والتكميل ٣٥/٤، ٣٦، وارتشاف الضرب ١١١٢/٣.

وأيضًا س[1] أجاز: برجلٍ عاقلةٍ أمُّه لبيبةٍ، ومنع: برجلٍ لبيبةٍ عاقلةٍ أمُّه، بإضمار الأم في "لبيبة"[2].

(خ٢)

* إذا كان للاسم نعوتٌ فله ثلاثُ حالاتٍ:

أحدها[3]: أن لا يُفهم إلا بمجموعها، وهي الحالة التي بدأ بها الناظمُ، ومثالُها: أن يكون عندنا ثلاث[4] زيودٍ: شاعرٌ وكاتبٌ لا فقيهٌ، وشاعرٌ فقيهٌ لا كاتبٌ، وشاعرٌ كاتبٌ فقيهٌ، فإذا أخبرنا عن الثالث، وأردنا أن نميِّزه من الزيدَيْن الآخرَيْن ذكرنا الصفاتِ الثلاثَ تابعةً؛ وذلك لأنه لَمَّا كان المعنى لا يتضحُ إلا بمجموع المنعوتِ ونعوتِه تنزَّلت كلُّها منزلةَ كلمةٍ واحدةٍ، فاستحقَّت إعرابًا واحدًا، وأن لا يُخالَفَ بينها.

الحالة الثانية: أن يكون مفهومًا بدونها، وذلك إذا لم يكن مَعَنا إلا زيدٌ واحدٌ، فهذا يَتَخيَّر فيه المتكلمُ، فإن شاء أَتْبع الجميعَ، وإن شاء قطع الجميعَ، وإن شاء أَتْبع بعضًا وقطع بعضًا، إلا أنه إذا جمع بين القطع والإتباع وجب تقديم الإتباع وتأخيرُ القطع.

الحالة الثالثة: أن يكون النعوت[5] يَتوقَّف معرفتُه على بعض تلك النعوت دون بعضٍ، كما إذا كان مَعَنا زيدان: أحدهما شاعرٌ كاتبٌ، والآخرُ كذلك وفقيهٌ، وأردنا الثانيَ، فيجب علينا تقديمُ النعت الذي به التمييزُ، وأن نُتْبِعَه، ويجوز فيما عداه ثلاثةُ أوجهٍ.

وهذه الأنواعُ الثلاثةُ تُفهَم من كلام الناظم، أما الأول فمن قوله: «**وإنْ نعوتٌ**» البيتَ، وأما الثاني فمن قوله: «**واقْطَعْ أوَ اتْبِعْ**» البيتَ، وأما الثالث فمن مجموع

(١) الكتاب ٢/٥١.

(٢) الحاشية في: ٣١/أ.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه: إحداها.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: ثلاثة.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: المنعوت.

البيتين؛ لأن الذي لا يتميَّز إلا به هو الذي نصَّ على جواز إتباعِه وقَطْعِه والجمعِ فيه بين القطع والإتباع[1].

* قولُه: «**كَثُرَتْ**» تجوَّزَ به عن: تعدَّدت.

فإن قيل: وهذا حكمُ النعت الواحد أيضًا؛ فما وجهُ ذكرِ الكثرة أو التعدُّد؟

قلت: الكلامُ في مسألةٍ يُتَصوَّرُ فيها جوازُ قطعٍ ووجوبُ إتباعٍ وجوازُ الجمعِ بينهما، وذلك لا يَتَأتَّى في النعت الواحد.

فإن قلت: فما بالُه لم يَنُصَّ على جواز القطع في النعت الواحد؟

قلت: يؤخذ بالقياس على ما ذكرنا.

فإن قلت: فهلَّا ذَكَر القطعَ في الواحد، وأُخِذ القطعُ فيما فوقَه بالقياس على ما ذَكَر في الواحد؟

قلت: قد ذكرتُ أنه أراد أن يَذكر مسألةَ ثلاثةِ أوجهٍ، فلو ذَكر مسألةَ النعت الواحد لم يُغْنِه ذلك عن ذكر مسألة النعوت، بخلاف العكس، وأيضًا فالقطعُ مع تعدُّد النعوت أكثرُ منه مع انفرادها، فكان تخصيصُ ما يجوز القطعُ فيه بكثرةٍ بالذكر أَوْلى؛ من حيث إنَّ الحكم فيه أقوى، وأيضًا فلو فُرِض تساوي الطريقتين، وأنَّ هذه التي سَلَكها لا مُرجِّحَ لها؛ فالسؤالُ فاسدٌ؛ لأنه يدورُ؛ إذ لو عُكِس لقيل ذلك، فعلى المعترض أن يبيِّن وجهَ ترجيحِ هذه الطريق التي ذكرها.

وقولُه: «**أُتْبِعَتْ**»: أي: وجوبًا، وفُهِم ذلك من الاقتصار عليه[2].

واقطع أو اتبع إن يكن معينا   بدونها أو بعضها اقطَعْ معْلِنا

(خ١)

* ع: مِنْ قطع النعوت دون تكرارٍ: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾[3] في قراءة

(١) الحاشية في: ١٠٣.

(٢) الحاشية في: ١٠٣.

(٣) المسد ٤.

مَنْ نَصَب(1)، وأما مَنْ رفع(2) فهي صفة مُتبَعةٌ لا خبرٌ؛ لأن المعنى لا يصح؛ لأنه ليس المقصود الإخبارَ عن امرأته بأنها حمالة الحطب، بل بأن في جيدها حبلًا، بدليلِ القراءةِ الأخرى(3)(4).

(خ٢)

* قولُه: «**واقْطَعْ أوَ اتبِعْ**» كلامٌ مفهومٌ [من](5) البيت الأول؛ فإن مفهومه: أنه إذا لم يكن متوقِّفَ البيانِ عليها لا يجب القطع.

ويجب هذا(6) ثلاثةُ أمورٍ: أن يُتبع الجميعَ، أو يَقطَعَ، أو يُتبعَ بعضًا ويَقطَعَ بعضًا(7).

* النعتُ كالخبر والحال، فكما يكونان متعدِّدَيْن كذلك يكون النعتُ متعدِّدًا، وكما يكون تعدُّدُهما بالعطف وبغيره، كذلك يكون تعدُّدُه بهما.

فمثالُ تعدُّدِ الخبر بالعطف: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ وَبُكۡمٞ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾(8)، ومثالُ تعدُّدِه من غير عطفٍ: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ * ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ﴾(9).

ومثالُ الأول في الحال: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحۡيَىٰ مُصَدِّقَۢا بِكَلِمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدٗا وَحَصُورٗا﴾ الآيةَ(10)، ومثالُ الثاني فيه: ﴿وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلٍّ إِخۡوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٖ

(1) هي قراءة عاصم. ينظر: السبعة ٧٠٠، والإقناع ٢/٨١٥.

(2) هي قراءة السبعة إلا عاصمًا. ينظر: السبعة ٧٠٠، والإقناع ٢/٨١٥.

(3) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(4) الحاشية في: ٢٢/ب.

(5) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(6) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: هنا.

(7) الحاشية في: ١٠٣.

(8) الأنعام ٣٩.

(9) البروج ١٤، ١٥.

(10) آل عمران ٣٩، وتمامها: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحۡيَىٰ مُصَدِّقَۢا بِكَلِمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدٗا وَحَصُورٗا وَنَبِيّٗا

مُّتَقَـٰبِلِينَ﴾[1].

ومثالُ الأول في النعت: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى * ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ * وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ * وَٱلَّذِىٓ﴾ الآيةَ[2]، ومثالُ الثاني: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ الآيةَ[3].

فإذا تعدَّدت النعوت؛ فتارةً لا يكون معلومًا إلا بمجموعها، وتارةً يكون معلومًا بدونها[4]، وتارةً يكون معلومًا بالبعض دون البعض، فالأول يجب فيه إتباع الجميع، والثاني يجوز فيه إتباع الجميع وقطعُ الجميع وإتباعُ بعضٍ وقطعُ بعضٍ، والثاني[5] يجب فيه إتباع ما تتوقَّف معرفتُه عليه، ويجوز فيما عداه الأوجهُ الثلاثةُ.

قال ابنُه[6] ما معناه: تقول: مررت بزيدٍ الفاضلِ الشاعرِ الكاتبِ، فيجوز فيه الأوجهُ الثلاثةُ، ولك أن تجمع في القطع بين الرفع والنصب، وتقول: مررت برجلٍ فاضلٍ شاعر كاتب، فيجب إتباع الأول؛ لأن النكرة غيرُ غَنِيةٍ عن التخصيص، ويجوز فيما عداه الأوجهُ الثلاثةُ، قال[7]:

=

مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾.

(١) الحجر ٤٧.

(٢) الأعلى ١-٤، وتمام الأخيرة: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾.

(٣) القلم ١٠، وبعدها: ﴿هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ * مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ * عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾.

(٤) قوله: «وتارةً يكون معلومًا بدونها» مكرر في المخطوطة.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: والثالث.

(٦) شرح الألفية ٣٥٥.

(٧) هو أمية بن أبي عائذ الهذلي.

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثًا[1]

فأَتْبع الأولَ، وقطع الثانيَ.

وقال[2] في قوله: «**أو بعضها اقْطَعْ**»: أي: وإن يكن مغنيًا[3] ببعضها اقطعْ ما سواه. هذا نصُّه[4].

وارفع أو انصب إن قطعت مضمرا مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا

(خ١)

* قالوا: الحمدُ لله أهلَ الحمد، قال س[5]: وسمعنا بعض العرب يقول: الحمدُ لله ربَّ العالمين، فسألنا عنها يُونُسَ، فزعم أنها عربية.

ومنه في الذم: قولُه[6]:

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ سَيِّدِهِمْ إِلَّا قريشا[7] أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا
الظَّاعِنُونَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَدًا وَالقَائِلُونَ: لِمَنْ دَارٌ نُخَلِّيهَا[8]

---

(١) بعض بيت من المتقارب، وهو بتمامه:

ويأوي إلى نسوةٍ عُطَّلٍ وشُعْثًا مَراضيعَ مثلَ السَّعَالِي

عُطَّل: حوالٍ من الحَلْيِ، وشُعْث: مغبرَّات الرؤوس. ينظر: الكتاب ١/٣٩٩، ٢/٦٦، وديوان الهذليين ٢/١٨٤، والمخصص ٥/٨٩، وشرح التسهيل ٣/٣١٨، والمقاصد النحوية ٤/١٥٥٦، وخزانة الأدب ٢/٤٢٦.

(٢) شرح الألفية ٣٥٥.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في متن الألفية وشرح ابن الناظم: مُعَيَّنًا.

(٤) الحاشية في: ١٠٣.

(٥) الكتاب ٢/٦٣.

(٦) هو مالك بن خيَّاط العُكْلي.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: نُمَيرًا.

(٨) بيتان من البسيط، تقدَّم أولهما في باب إعمال اسم الفاعل. ولَمَّا يُظْعِنوا: إذا ساروا لم يتبعهم حليف. ينظر: مجاز القرآن ١/١٧٣، ومعاني القرآن وإعرابه ١/٤٤، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٣٨، والإنصاف ٢/٣٨٤، وخزانة الأدب ٥/٤٢.

قال س[1]: وإن شئت قطعت فابتدأت، وإن شئت أَتْبعت، قال الأَخْطَلُ في الابتداء:

نَفْسِي فِدَاءُ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ إِذَا ... أَبْدَى النَّوَاجِذَ يَوْمٌ بَاسِلٌ ذَكَرُ
الخَائِضُ الغَمْرَ وَالمَيْمُونُ طَائِرُهُ ... خَلِيفَةُ اللهِ يُسْتَسْقَى بِهِ المَطَرُ[2]

وقال[3] أيضًا: وزعم يُونُسُ أن القطع والابتداء في الترحُّم خطأٌ.

ومِنَ القطع: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ﴾[4]، وقولُه: ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾[5].

س[6]: وأما يُونُسُ فيقول: مررت به المسكينَ، على قوله: مررت به مسكينًا، وهذا لا يجوز، ولكنَّك إن شئت حملته على أحسنَ من هذا، كأنَّك قلت: لقيت المسكينَ، ودلَّ عليه: مررت[7].

* ش[8]: زعم س والخَلِيلُ[9] أنك تقول: مررت به المسكينِ، على البدل لا على الصفة؛ لأن المضمر لا يوصف.

---

(١) الكتاب ٢/٦٢.

(٢) بيتان من البسيط. النواجذ: أقصى الأضراس، وباسل: شديد، وذَكَر: ليس فيه إلا الجِدُّ والعمل، والغَمْر: الماء الكثير، والميمون طائره: يُتفاءل به. ينظر: الديوان ١٤٧، ١٤٨، والأغاني ٨/٤٢٩، ١١/٤٤، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٣٢٧، ولسان العرب (ج ش ر) ٤/١٣٨، والتذييل والتكميل ٣/٣١٤.

(٣) الكتاب ٢/٧٧.

(٤) النساء ١٦٢.

(٥) البقرة ١٧٧.

(٦) الكتاب ٢/٧٦.

(٧) الحاشية في: ٢٣/أ.

(٨) حواشي المفصل ١٤٩، ١٥٠.

(٩) الكتاب ٢/٧٥.

قال س: قال الخَلِيلُ: وإن شئت رفعت "المسكين" و"البائس"[1] من وجهين:

أحدهما: أن يكون على تقدير السؤال، كأنه قيل: من هو؟

والثاني: أن يكون على تقدير: المسكينُ مررت به، ودلَّ عليه قوله: مررت به.

فالحاصلُ: أن في "المسكين" ثلاثةَ أوجهٍ.

فإن قلت: مررت بي المسكين؛ فلا يجوز فيه الجرُّ؛ لأن البدل هنا لا يجوز، نصَّ عليه س[2][3].

(خ٢)

* المَعَرِّيُّ:

فَدُونَكُمُ خَفْضَ الحَيَاةِ فَإِنَّنَا ... نَصَبْنَا المَطَايَا بِالفَلَاةِ عَلَى القَطْعِ

فَلَيْتَ قِلَاصًا مِلْعِرَاقِ خَلَعْنَنِي ... جُعِلْنَ -وَلَمْ يَفْعَلْنَ ذَاكَ- مِنَ الخَلْعِ[4]

أي: ليت قلاصًا خَلَعْنني من العراق جُعِلْن من الخَلْع، أي: من اللحم الذي يتَّخذُه المسافرون في مَزَاوِدِهم[5]، ولم يفعلن ما فعلْنَ من خَلْعي من العراق[6].

وما من المنعوت والنعت عقل ... يجوز حذفه وفي النعت يَقِل

---

(١) في قول الشاعر:

فلا تَلُمْهُ أنْ ينامَ البائسَا

وهو بيت من مشطور الرجز، لم أقف له على نسبة. ينظر: الكتاب ٢/٧٥، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٨٩، وشرح جمل الزجاجي ٢/١٢، والتذييل والتكميل ٢/٢٦٨، ومغني اللبيب ٥٩٣.

(٢) الكتاب ٢/٧٦.

(٣) الحاشية في: ٢٣/أ.

(٤) بيتان من الطويل. خفض الحياة: لينها، ومِلْعراق: من العراق، وخَلَعْني: أخرجني. الشاهد: ما في البيتين من الإلغاز بذكر الخفض والنصب على القطع. ينظر: سقط الزند ٢٤٠، وشروحه ٣/١٣٦٥.

(٥) ينظر: جمهرة اللغة ١/٦١٣، وتهذيب اللغة ١/١١٤.

(٦) الحاشية في: ١٠٣.

(خ۱)

* قولُه: «**وما مِنَ المنعوت عُقِلْ يجوز حَذْفُه**»: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾[١]، ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾[٢]، ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾[٣]، ﴿وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا﴾[٤]، ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا﴾[٥].

وإن لم يُعلم لم يُحذف، نحو: رأيت متحرِّكًا، قال في "شرح العُمْدة"[٦]: إلا أن يُقصد الإبهامُ.

ويَرِدُ على النَّظْم: أن النعت إذا كان جملةً لا يُقام مُقامَ المنعوت وإن عُلِم؛ إلا أن يكون بعضًا لمذكورٍ قبلَه مسبوقٍ بنفيٍ مجرورٍ بـ"مِنْ"، نحو: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ﴾[٧]، وقولِ الشاعر[٨]:

وَمَا مِنْهُمُ إِلَّا يَقُولُ وَيَفْعَلُ[٩]

وقولِه[١٠]:

---

(١) سبأ ١١.

(٢) الصافات ٤٨، وص ٥٢.

(٣) فاطر ٣٢.

(٤) المؤمنون ٥١، وسبأ ١١.

(٥) التوبة ٨٢.

(٦) شرح عمدة الحافظ ٢/١٣.

(٧) الصافات ١٦٤.

(٨) لم أقف على تسميته.

(٩) عجز بيت من الطويل، وصدره:

لهم في سبيل المكرُمات تنافسٌ ...

ينظر: شرح عمدة الحافظ ٢/١٣.

(١٠) هو تميم بن أُبيّ بن مقبل العجلاني.

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتَغِي العَيْشَ أَكْدَحُ(١)

أو بـ"في"، نحو:

لَوْ قُلْتَ: مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيثَمِ

يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمِ(٢)

أي: وما منهم أحدٌ، فمنهما تارةٌ أموتُ فيها وتارةٌ أخرى أبتغي فيها، و: ما في قومها أحدٌ يفضُلُها.

وفي غير ذلك قليلٌ، نحو:

وَاللهِ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ(٣)

أي: بليلٍ نامَ فيه، وقولِه(٤):

جَادَتْ بِكَفَّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرْ(٥)

أي: رجلٍ كان، وقولِ بعضِهم(٦): واللهِ ما هي بِنِعْمَ الولد، وقولِ آخَرَ(٧):

---

(١) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٣٨، والكتاب ٣٤٦/٢، والحيوان ٢١/٣، والبصريات ٨٣٩/٢، والمحكم ٥٣٠/٩، وشرح التسهيل ٣٢٣/٣، والتذييل والتكميل ٩٨/١٠، وخزانة الأدب ٥٥/٥.

(٢) بيتان من مشطور الرجز، لأبي الأسود الحِمَّاني. تِيثَم: لغة في: تأثم، ومِيسَم: جَمال. ينظر: الكتاب ٣٤٥/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٧١/١، والألفاظ ١٤٩، والخصائص ٣٧٢/٢، والاقتضاب ٦٢/٣، والمقاصد النحوية ١٥٦٢/٤، وخزانة الأدب ٦٢/٥.

(٣) بيت من مشطور الرجز، لم أقف له على نسبة. ينظر: البصريات ٩٠٨/٢، والخصائص ٣٦٨/٢، والمحكم ٥٢٤/١٠، وأمالي ابن الشجري ٤٠٥/٢، والإنصاف ٩٢/١، وشرح جمل الزجاجي ٢٢٠/١، والمقاصد النحوية ١٥٠٤/٤.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) بيت من مشطور الرجز، تقدَّم في باب "كان" وأخواتها.

(٦) هو أعرابيٌّ قاله لَمَّا بُشِّر ببنتٍ، رواه الفراء. ينظر: أمالي ابن الشجري ٤٠٥/٢.

(٧) هو الكُمَيت بن زيد الأسدي.

لَكُمْ مَسْجِدَا اللهِ المَزُورَانِ وَالحَصَى لَكُمْ قِبْصُهُ مِنْ بَيْنِ أَثْرَى وَأَقْتَرَا[١]

أي: من بين إنسانٍ أَثْرى وآخَرَ أَقْتَرَ[٢].

* قال بعضُ النحاة: إنَّ حذف النعت[٣] على خمسة أقسامٍ[٤]:

ممتنعٌ، نحو: رأيت سريعًا، ولقيت خفيفًا؛ لعدم الاختصاص بنوع واحد.

وجائزٌ قويٌّ، نحو: ركبت صاهلًا، وأكلت طيِّبًا؛ لاختصاص العامل بنوع من الأسماء، ومجيءِ الصفة مختصةً بذلك النوعِ، ونحوُه: أقمت طويلًا، وسرت سريعًا؛ لأن الفعل يدل على المصدر والزمان، ومنها: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾[٥]؛ لدلالة "الذُّرِّيَّة" على الموصوف بالصفة.

وقبيحُ الذكر؛ لكونه حشوًا، وذلك كقولك: أكرِمِ العالِمَ، أو: الشيخَ، وارفُقْ[٦] / بالضعيف؛ لتعلُّق الأحكام بالصفة، واعتقادِها[٧] عليه، ومنه: مؤمنٌ خيرٌ من كافرٍ، و: غنيٌّ أَحْظى من فقيرٍ، و: المؤمنُ لا يفعلُ كذا، و: لعنة الله على الظالمين، و: «الكافرُ يأكل في سبعة أمعاءٍ»[٨]، وقولُهم في الشِّعْر:

(١) بيت من الطويل. مسجدا الله: البيت الحرام بمكة، ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة، والحصى والقِبْص: العدد الكثير من الناس، وأثرى: كثُر ماله، وأقتر: افتقر. ينظر: الديوان ١٥٥، وإصلاح المنطق ٢٧٩، والمعاني الكبير ٥٢٧/١، والمحكم ٣٢٨/٦، والإنصاف ٥٩٢/٢، وضرائر الشعر ١٧٢، وشرح التسهيل ١٩/٣، والمقاصد النحوية ١٥٧٣/٤.

(٢) الحاشية في: وجه الورقة الثانية الملحقة بين ٢٣/ب و٢٤/أ.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: المنعوت.

(٤) سقط منها هنا القسم الثاني، وهو في حواشي الشلوبين المنقول منها: نعتٌ يقبح حذف منعوته، وهو مع ذلك جائز، كقولك: لقيت ضاحكًا، ورأيت صاهلًا، وإنما جاز لاختصاص الصفة بنوع واحد.

(٥) الصافات ١١٣.

(٦) مكررة في المخطوطة.

(٧) كذا في المخطوطة، وهي في حواشي المفصل: واعتمادها.

(٨) بعض حديث أخرجه البخاري ٥٣٩٣ ومسلم ٢٠٦٠ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وَأَبْيَضَ كَالمِخْرَاقِ[1]

وَأَسْمَرَ خَطِّيٍّ[2]

ع: ...[3] ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ﴾[4] ، ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾[5]، ﴿مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[6][7].

ونعتٌ لا يجوز ذكرُ موصوفِه، ك: دابَّةٍ، وأَبْطح، وأَبْرق، وأَجْرع، للمكان، وأَسْود، للحيَّة، وأَدْهم، للقَيْد، وأَخْيل، لطائرٍ؛ أَلَا تراهم لا يصرفونها؛ لأنها صفاتٌ، ويقولون في مؤنثها: فَعْلاءُ؟ ولكنَّهم لا يُجرونها مُجرى الصفات. من "حواشي"[8] الشَّلَوْبِين[9].

* قال سعيدُ بنُ جُبَيْرٍ: كان ابنُ عبَّاسٍ يقرأ[10]: ﴿مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ﴾[11].

---

(١) بعض بيت من الطويل، لامرئ القيس، وهو بتمامه:

وأبيضَ كالمِخْراق بَلَّيتُ حدَّه ... وَهَبَّتَه في السَّاق والقَصَرات

المِخْراق: حربة قصيرة ذات سن طويل، وبلَّيت: اختبرت، وحدَّه: نفاذه، وهبَّته: سرعة مضيِّه، والقَصَرات: أصول الأعناق. ينظر: الديوان ٨٢، وتهذيب اللغة ٧/ ١٥.

(٢) ورد هذا في أبياتٍ، منها: قول ربيعة بن مَقْرُوم الضبي من الطويل:

وأسمرَ خَطِّيٍّ كأنَّ سنانَه ... شهابُ غضًى شيَّعْتُه فتلهَّبا

خَطِّيٌّ: رمح منسوب إلى الخَطِّ، وهو موضع، وشيَّعته: ألهبته. ينظر: المفضليات ٣٧٦، والأصمعيات ٢٢٤، والمقاصد النحوية ٣/ ١١٨٣.

(٣) موضع النقط مقدار أربع كلمات أو خمس انقطعت في المخطوطة.

(٤) غافر ٢٨.

(٥) البقرة ٢٢١.

(٦) المؤمنون ٢٨، والقصص ٢١، ٢٥، والتحريم ١١.

(٧) انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٨) حواشي المفصل ٣٩٦-٣٩٨. وينظر: نتائج الفكر ١٦٤- ١٦٦.

(٩) الحاشية في: ٢٣/أ مع ٢٢/ب.

(١٠) ينظر: النشر ١/ ١٤. والقراءة أخرجها البخاري ٣٤٠١، ٤٧٢٥، ٤٧٢٧ ومسلم ٢٣٨٠.

(١١) الكهف ٧٩.

ع: فقراءةُ غيرِه فيها حذفُ النعت.

ومِنْ حذف المنعوت:

أَنَا ابْنُ جَلَا[1]

خلافًا لابن عُمَرَ[2]، ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حَسَنًا﴾[3]، أي: قولًا حَسَنًا.

وقال تعالى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾[4]، أي: مسؤولًا خبيرًا، فـ"خبيرًا" صفة للمنعوت المحذوف، هذا الأحسنُ؛ لأنك إن جعلت "خبيرًا" حالًا من الفاعل؛ فالخبيرُ يُسْأَلُ لا يَسْأَل، أو من المفعول؛ فالمسئولُ عنه خبيرٌ أيضًا، فليس للحال كبيرُ فائدةٍ.

فإن قلت: تكون حالًا مؤكِّدةً.

فإنَّ غير ذلك أَوْلى. من "الحُجَّة"[5].

ع: كأنَّ أبا عَلِيٍّ رأى الحملَ على غير التأكيد أَوْلى، وأيضًا ...[6] من تسلُّط الفعل[7] على "الخبير" أنه محلُّ الفَتْوى، كقوله: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾[8][9].

* [«وفي النعت يَقِلّ»]: ع: بخلاف حذف المنعوت؛ لأن تابعته تدلُّ على

---

(١) بعض بيتٍ من الوافر، لسُحَيم بن وَثِيل اليَرْبُوعي، وهو بتمامه:

أنا ابنُ جَلَا وطَلَّاعُ الثَّنَايا متى أَضَعِ العِمَامةَ تعرفُوني

ينظر: الكتاب ٣/٢٠٧، وجمهرة اللغة ١/٤٩٥، والحلبيات ٢١٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٦٧، ومغني اللبيب ٢١٢، ٨١٧، والمقاصد النحوية ٤/١٨٣١، وخزانة الأدب ١/٢٥٥.

(٢) هو عيسى بن عُمر، ورأيه أن "جَلَا" في البيت فعل ماض سُمِّي به فلم ينصرف. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١١/٢٠٥، وعلل النحو ٤٦٧، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٠٦.

(٣) البقرة ٨٣، وهي قراءة حمزة والكسائي. ينظر: السبعة ١٦٣، والإقناع ٢/٥٩٩.

(٤) الفرقان ٥٩.

(٥) ٢/٢١٤، ٢١٥.

(٦) موضع النقط مقدار كلمتين انطمستا في المخطوطة.

(٧) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) النحل ٤٣، والأنبياء ٧.

(٩) الحاشية في: ٢٣/أ.

مكانه، وأما النعت فلا تدلُّ عليه قرينةٌ مقاليَّةٌ، فلذلك قَلَّ[1].

* كَتَب الشَّلَوْبِينُ[2]: قال س[3] في قولهم: سِيرَ عليه ليلٌ: يريدون: سِيرَ عليه ليلٌ طويلٌ[4].

(خ٢)

* لا يُحذف المنعوت إلا بثلاثة شروط[5]:

أحدها: كونُه مدلولًا عليه، وذلك يكون إما باختصاص النعت به، نحو: رأيت كاتبًا، وأكرمت حاسبًا، وسمعت صاهلًا، وركبت ناهقًا، أو بتقدُّم ذكرِه، نحو: أَلَا ماءً ولو باردًا، أو تقدُّمِ ما يُعَيِّنُه، نحو: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ * أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾[6]، أي: دروعًا سابغاتٍ، أو تأخُّرِه، نحو: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا﴾، أي: طعامًا محرَّمًا، بدليلِ: ﴿عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ﴾[7]، أو كليهما، نحو: ﴿فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ﴾[8]، أي: حورٌ قاصراتٌ، ولو قلت: عندي قاصرات لم يَجُزْ، ولكنَّ تقدُّمَ ضميرِ الجنة -وقد استقرَّ في الأذهان أن فيها الحورَ- وتأخُّرَ ذكرِ "الطَّرْفِ" أفادا بيانَ المراد.

ومن الأول: ﴿وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا﴾[9]، ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا﴾ الآيةَ[10]، إذا قيل بأن ذلك نعتُ مصدرٍ محذوفٍ.

---

(١) الحاشية في: ٢٣/أ.

(٢) حواشي المفصل ٣٩٤، ٣٩٨.

(٣) الكتاب ١/٢٢٠، ٢٢٦.

(٤) الحاشية في: ٢٣/أ.

(٥) لم يذكر إلا شرطين، وسيأتي التنبيه على ما في هذه الحاشية في أثنائها.

(٦) سبأ ١٠، ١١.

(٧) الأنعام ١٤٥.

(٨) الرحمن ٥٦، وتمامها: ﴿فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ﴾.

(٩) المؤمنون ٥١، وسبأ ١١.

(١٠) التوبة ٨٢، وتمامها: ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا جَزَآءًۢ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾.

ومتى فُقِد واحدٌ ممَّا ذكرنا لم يَجُزْ، فأما قوله(١):

وَقُصْرَى شَنِجِ الأَنْسَا ءِ

البيتَ(٢) فضرورةٌ؛ لأن شَنَجَ النَّسَا كما يُنعت به بقرُ الوحش كذلك يُنعت به الفرسُ والغزالُ، والمراد هنا: وقُصْرى ثورٍ شَنِجِ الأَنْساء.

وذلك من قِبَلِ أنه أراد: وقُصْرى ثورٍ شَنِجِ الأَنْساء، و"شَنِجُ الأَنْساء" لا يختصُّ ببقر الوحش، بل يكون للفرس والغزال أيضًا(٣).

وهذا عندي نظيرُ قولِه(٤):

بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى القَوْمِ هَوْبَرُ(٥)

في باب حذف المضاف.

---

(١) هو أبو دُؤاد الإيادي، وقيل: عقبة بن سابق الهزاني.

(٢) بعض بيت من الهزج، سيشرح ابن هشام ألفاظه في الحاشية التالية، وهو بتمامه:

وقُصْرَى شَنِجِ الأَنْسَا ءِ نَبَّاحٍ من الشُّعْبِ

ينظر: ديوان أبي دؤاد ٢٨٨، والأصمعيات ٤١، وأدب الكاتب ١١٧، والمعاني الكبير ١/١٤٢، ٢/٦٩٥، والحيوان ١/٢٣٢، ٥/١١٨، وتهذيب اللغة ٥/٧٦، ٨/٢٨٠، ١٠/٢٨٧، والصحاح (ش ع ب) ١/١٥٦، (ن ب ح) ١/٤٠٩، والاقتضاب ٣/١١٤، وضرائر الشعر ١٧٠، وارتشاف الضرب ٤/١٩٣٨.

(٣) من قوله: «وذلك من قِبَل» إلى هاهنا ملحق في حاشية المخطوطة، ولعله إعادة صياغة للعبارة المتقدمة.

(٤) هو ذو الرمة.

(٥) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

عشيَّةَ فرَّ الحارثيُّون بعدما قضى نحبه في ملتقى القوم هَوْبَرُ

قضى نحبه: مات، وهَوْبَر: يريد: يزيد بن هَوْبر. ينظر: الديوان ٢/٦٤٧، ومجاز القرآن ٢/١٣٦، والزاهر ١/٣٥٧، وكتاب الشعر ٢/٣٥٠، والمحكم ٤/٣٠٩، وشرح جمل الزجاجي ٢/٥٧٩، وارتشاف الضرب ٤/١٨٣٦، وخزانة الأدب ٤/٣٧١.

الثاني: أن يكون النعت إما اسمًا مفردًا أو غيرَ مفرد، والمسألة[1] واحدةٌ من أربعٍ -لِتُحرَّرِ المسألةُ من "شرح الجُمَل"[2]-:

أحدها: أن يكون المنعوت تمييزَ "نِعْمَ" و"بِئْسَ"، نحو: نعم الرجلُ يقومُ زيد، أي: رجلًا يقومُ[3].

(١) أي: الثانية، وهي كون النعت غير مفرد، وذلك الجملة والظرف والمجرور.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/٢١٩-٢٢١، ٢/٥٨٨-٥٩٠. وقوله: «لتحرر المسألة من "شرح الجمل"» ملحق في حاشية المخطوطة، فلعله لم يتأتَّ لابن هشام حينئذٍ تحريرُ هذه المسألة.

وقد عرض لها ابن عصفور في الموضعين المشار إليهما من شرح الجمل:

ففي الموضع الأول -ونحوه في المقرب ٣٠٤، ٣٠٥- قسمها إلى ما كانت الصفة فيه اسمًا أو ما في تقديره، فإن كانت اسمًا لم تقم مقام الموصوف إلا بشرط تقدُّمِ ذكره، أو كونِ الصفة خاصةً بجنس الموصوف، أو مستعملةً استعمال الأسماء، وإن كانت في تقدير الاسم لم تقم مقامه إلا إن كانت مع "مِنْ"، أو صفةً لتمييز "نِعْمَ"، وما عدا النوعين ضرورة.

وفي الموضع الثاني جعل حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ضرورة في ثلاثة مواضع: الأول: صفة "أيّ" المنادى، والثاني: الصفة غير الحقيقية، وهي الجملة والظرف والمجرور، وهو مع حذف الموصوف المرفوع مقيس، ومع غير المرفوع غير مقيس، واستثنى من الضرورة وقوع الصفة مع "مِنْ"، أو صفةً لتمييز "نِعْمَ". والثالث: أن تكون الصفة غير مختصة بجنس الموصوف، أو مستعملةً استعمال الأسماء، أو لم يتقدم ذكر للموصوف.

ومما تقدم يعلم أن الأقرب أن يقال في هذه الحاشية: إن حذف المنعوت يكون على نوعين: حذفه وإقامة الصفة المفردة مقامه، وحذفه وإقامة الصفة غير المفردة مقامه، فالأول شرطه أن يكون مدلولًا عليه بواحدة من الصور التي ذكرها ابن هشام في أول الحاشية، والثاني شرطه أن يكون واحدًا من المسائل الأربع التي سيذكرها هنا، وإن كانت الأولى منها هي الرابعة، لكن ابن عصفور يقدر المحذوف تمييزًا منصوبًا، وابن مالك يقدره مخصوصًا مرفوعًا.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند ابن عصفور: نعم الرجل يقوم، يريد: رجلًا يقوم. وقد خالفه الفارسي وابن مالك؛ فقدَّرا المحذوف مخصوصًا مرفوعًا، أي: نعم الرجل رجلٌ يقوم. ينظر: البصريات ٢/٨٣٨-٨٤٢، وشرح التسهيل ٣/١٩.

الثانية: أن يكون المنعوت بعضَ ما تقدَّم من مجرور بـ"مِنْ"، نحو: منَّا ظَعَنَ[1].

الثالثة: أن يكون بعضَ ما تقدَّم من مجرورٍ بـ"في"، نحو: ما فيهم يفعلُ الخيرَ إلا زيدٌ، أي: ما فيهم أحدٌ يفعلُ الخيرَ، قاله ابنُ مالكٍ[2]، وأنشد عليه:

لَوْ قُلْتَ: مَا فِي قَوْمِهَا

البيتَ[3]، وهذا جَعَلَه [ابنُ][4] عُصْفُورٍ[5] ضرورةً.

الرابعة: أن يكون المنعوت مخصوصًا في باب "نِعْمَ" و"بِئْسَ"، قاله ابنُ مالكٍ[6]، وجعل منه قولَه[7]:

لَبِئْسَ المَرْءُ قَدْ مُلِئَ ارْتِيَاعَا ... وَيَأْبَى أَنْ يُرَاعِيَ مَا يُرَاعَى[8]

وقولَه[9]:

بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ: أَمْرِسْ أَمْرِسِ[10]

إلا أنه لم يذكر هذه المسألةَ إلا في باب "نِعْمَ" و"بِئْسَ"، ونصُّه فيها: وقد يُحذف، يعني: المخصوصَ، وتَخْلُفُه صفتُه اسمًا أو فعلًا. انتهى.

(١) بعض قول للعرب، وهو بتمامه: منَّا ظَعَنَ ومنَّا أقام. والمراد: منَّا إنسانٌ أو رجلٌ أو فريقٌ ظَعَنَ، أو: بعضُنا ظَعَنَ، أي: رَحَلَ، ومنَّا إنسانٌ أو رجلٌ أو فريقٌ أقام. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٧٨/٢، وضرائر الشعر ١٧٢، ومغني اللبيب ٥١٥، ٦٧٠.

(٢) شرح التسهيل ٣٢٣/٣.

(٣) بعض بيت من مشطور الرجز، لأبي الأسود الحِمَّاني، تقدَّم بتمامه قريبًا.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٥) شرح جمل الزجاجي ٢١٩/١، ٥٨٩/٢، وضرائر الشعر ١٧٠.

(٦) شرح التسهيل ١٩/٣.

(٧) لم أقف له على نسبة.

(٨) بيت من الوافر، تقدَّم في باب "نعم" وبئس".

(٩) لم أقف له على نسبة.

(١٠) بيت من الوافر، تقدَّم في بابَيْ المعرب والمبني و"نعم" وبئس".

فقيَّدها بالاسم والفعل، فيَخرجُ الظرف والمجرور[1].

* قولُه:

وقُصْرَى

البيتَ[2] لأبي[3] دُؤَادٍ[4]، والقُصْرى والقُصَيْرى: الضِّلْعُ التي تَلِي الشاكِلةَ، وهي الواهنةُ في أسفل الأضلاع[5].

والشَّنِجُ: المنقبض الجلدِ والأَنْساءِ[6]، وفرسٌ شَنِجُ النَّسَا: مدحٌ له؛ لأنه حينئذٍ لا تسترخي رجلاه[7].

ونَبَحَ الكلبُ والظبيُ، وعلى هذا أنشده الجَوْهَريُّ[8]، أعني: على نُبَاح الظبي.

والشُّعْب: بضم الشين المعجمة، وبالعين المهملة، والباءِ ثانية الحروف.

ويُروى: "نَبَّاج" بالجيم، وهو الشديد الصوتِ[9]، قال[10]:

بِأَسْتَاهِ نَبَّاجِينَ شُنْجِ السَّوَاعِدِ[11]

والأَشْعَبُ: الذي بين قرنَيْه بعيدٌ جدًّا، يقال: تَيْسٌ أشعبُ بَيِّنُ الشَّعَب، وعلى

(١) الحاشية في: ١٠٤.

(٢) تقدَّم في الحاشية السابقة.

(٣) هو جارية بن الحجاج، وقيل: حنظلة بن الشرقي، الإيادي، شاعر جاهلي، وصَّاف للخيل. ينظر: الشعر والشعراء ١/٢٣١، والأغاني ١٦/٥١٨.

(٤) وقيل: لعقبة بن سابق الهزاني.

(٥) ينظر: الصحاح (ق ص ر) ٢/٧٩٣.

(٦) جمع: النَّسَا، وهو عرق من الوَرِك إلى الكعب. ينظر: القاموس المحيط (ن س ى) ٢/١٧٥٣.

(٧) ينظر: الصحاح (ش ن ج) ١/٣٢٥، ٣٢٦.

(٨) الصحاح (ن ب ح) ١/٤٠٨، ٤٠٩.

(٩) ينظر: الصحاح (ن ب ج) ١/٣٤٢.

(١٠) لم أقف له على نسبة.

(١١) شطر بيت من الطويل، لم أقف على تتمته. ينظر: ديوان الأدب ١/٣٢٦، والصحاح (ن ب ج) ١/٣٤٢.

هذا أنشده الجَوْهَرِيُّ[(١)] أيضًا، فهو تَيْسٌ لا ثورٌ[(٢)].

* مِنْ حذف الموصوف: ﴿جَعَلَهُۥ[(٣)] دَكَّآءَ﴾[(٤)]: في "الحُجَّة"[(٥)]: مِثْلَ دَكَّاءَ، فحذف المضاف، يقال: ناقةٌ دَكَّاءُ، أي: لا سَنَامَ لها[(٦)]، ولا بدَّ من تقدير الحذف؛ لأن الجبل مذكر، و"دَكَّاءُ" مؤنث.

ع: فيه حذفُ مضافٍ وموصوفٍ، وهذه الصفة خاصة بالنُّوق؛ وإلا لم يَجُزْ. انتهى.

ويمكن أن يكون حالًا.

ع: مثلُ: بَدَتِ الجاريةُ قَمَرًا[(٧)].

وأما مَنْ قرأ: ﴿دَكًّا﴾[(٨)] فبتقدير مضافٍ، أي: ذا دَكٍّ، أو "جَعَلَ" بمعنى: خَلَقَ وعَمِلَ، فكأنه قيل: دَكَّه دَكًّا، فهذا حَمْلٌ على المعنى.

ع: فيه نظرٌ؛ لأن الكلام لم يتمَّ[(٩)].

* مِنْ حذف النعت: «اللهمَّ اغفر لي، وارحمني، وأَلْحِقني بالرفيق»[(١٠)]، وقولُه صلى الله عليه وسلم أيضًا: «لم يَبْقَ من مُبشِّرات النبوَّة إلا الرؤيا يراها المسلم، أو تُرى

(١) الصحاح (ش ع ب) ١/١٥٦.

(٢) الحاشية في: ١٠٥.

(٣) في المخطوطة: وجعله، وليست الواو في موضعَيْ الآية الكريمة.

(٤) الأعراف ١٤٣، والكهف ٩٨، وهي قراءة حمزة والكسائي في الموضعين، وقراءة عاصم في الكهف فقط. ينظر: السبعة ٢٩٣، ٤٠٢، والإقناع ٢/٦٤٩، ٦٩٣.

(٥) ٥/١٨٢، ١٨٣.

(٦) ينظر: جمهرة اللغة ١/١٩٣، وتهذيب اللغة ٩/٣٢٤، والصحاح (د ك ك) ٤/١٥٨٤.

(٧) انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٨) هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر في الموضعين، وقراءة عاصم في الأعراف فقط. ينظر: السبعة ٢٩٣، ٤٠٢، والإقناع ٢/٦٤٩، ٦٩٣.

(٩) الحاشية في: ١٠٤.

(١٠) حديث نبوي أخرجه البخاري ٤٤٤٠ ومسلم ٢٤٤٤ من حديث عائشة رضي الله عنها.

له»[(١)]، أي: الرؤيا الصالحةُ، وقد ثَبَت من طريقٍ أخرى[(٢)] إثباتُ هذه الصفة، فلولا إرادتُها عند عدم ذكرها التناقض[(٣)] الحَصْران، وهذا حذفٌ غريبٌ، أعني: حذفَ شيءٍ مقصودٍ بالحصر؛ إذ الحصرُ مانعٌ من حذف المحصور، ويَحتمل كونَ اللام في "الرؤيايا"[(٤)] لعهدٍ ذكريٍّ أو ذهنيٍّ، فلا يَحتاج لحذف الصفة.

ع:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَد طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ

البيتَ[(٥)]، وقولُه[(٦)]:

إِذَا جَانِبٌ أَعْيَاكَ فَالْحَقْ بِجَانِبِ[(٧)]

أي: بجانبٍ آخَرَ، ومِنْ مُثُل س[(٨)]: سِيرَ عليه ليلٌ، أي: طويلٌ[(٩)].

---

(١) حديث نبوي أخرجه مسلم ٤٧٩ (٢٠٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) أخرجها مسلم ٤٧٩ (٢٠٧) في بعض طرق الحديث المتقدم.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: لَتَنَاقَضَ.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: الرؤيا.

(٥) صدر بيت من الطويل، لامرئ القيس، وعجزه:

... فألهيتها عن ذي تمائمَ مُحْوِلِ

طرقت: أتيت ليلًا. وسياق البيت في حذف النعت، لكن لم يتبيَّن لي وجه الاستشهاد به على ذلك، وفي قوله: "ومرضعٍ" شاهد على حذف الموصوف؛ لتقدُّم ذكره، والتقدير: ومثلِك مرضعٍ. ينظر: الديوان ١٢، وشرح المفضليات لابن الأنباري ٢٧، والمحكم ١/٤٠٦، وشرح التسهيل ٣/١٨٨، والتذييل والتكميل ١١/٣١٤، والمقاصد النحوية ٣/١٢٦٦.

(٦) لم أقف له على نسبة.

(٧) شطر بيت من الطويل، لم أقف له على تتمةٍ، وروي بلفظ: «إن أعياك جانب فالحقْ بجانب»، وهو مَثَلٌ يضرب في الأمر بالارتحال عند نُبُوِّ المنزل. ينظر: المستقصى ١/٣٧٢.

(٨) الكتاب ١/٢٢٠، ٢٢٦.

(٩) الحاشية في: ١٠٤، ونقل منها ياسين في حاشية الألفية ٢/٢٧ حديث الرؤيا فقط.

* في "الخَصَائص"[١]: مِنْ حذف الصفة: حكايةُ "الكِتَاب"[٢]: سهر[٣] عليه ليلٌ، يريدون: ليلٌ طويلٌ، وكأنَّ ذلك إنما جاز؛ لدلالة الحال عليها، وذلك أنك تُحِسُّ من كلام القائل من التَّطْريح والتَّطْويح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقامَ قولِه: طويلٌ، وأنت تُحِسُّ ذلك من نفسك، وذلك أنك إذا كنت في مدح إنسانٍ، فتقول: كان واللهِ رجلًا، وتزيد في قوة اللفظ بـ"الله"، وتتمكَّن في تمطيط اللام، وإطالةِ الصوت بها[٤].

---

(١) ٢/ ٣٧٢، ٣٧٣.

(٢) ١/ ٢٢٠، ٢٢٦.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الكتاب والخصائص: سِيرَ.

(٤) الحاشية في: ١٠٤.

التوكيدُ

(خ٢)

* لَمَّا فرغ من ذكر النعت شرع في ذكر التأكيد؛ لأنه ثُنِّي أولًا في قوله[١]:

«نعتٌ، وتأكيدٌ[٢]، وعطفٌ، وبَدَلْ»

وإنما رتَّبها ثَمَّ على هذا المنهاج؛ لأنها تُرَتَّبُ كذلك في الذكر إذا اجتمعت؛ اللهم إلا عطفَ النسق؛ فإنه يُؤخَّر عن البدل[٣].

* من "الخَصَائص"[٤] لابن جِنِّي: يقال: قطع الأميرُ اللِصَّ، تريد أن القطع بأمره أو بفعله، فإن قلت: قطع الأميرُ نفسُه اللِصَّ؛ ارتفع المجاز من جهة الفعل، وتبقَّى مجازٌ في المفعول؛ وذلك لأن المقطوع إنما هو يدُه أو رجلُه، فإن احتَطتَّ له قلت: قطع [الأميرُ][٥] نفسُه يدَ اللِصِّ أو رجلَه[٦].

* ع: فإن قلت: هل التوكيد مانعٌ من إرادة المجاز أَلْبَتَّة، حتى لا يتطرَّق إليه الوهمُ؟

قلت: لا، أنشد المَوْصِليُّ[٧] في "خَصَائِصه"[٨] للفَرَزْدَق:

عَشِيَّةَ سَالَ المِرْبَدَانِ كِلَاهُمَا سَحَابَةَ يَوْمٍ بِالسُّيُوفِ الصَّوَارِمِ[٩]

---

(١) الألفية ١٣١، البيت ٥٠٦.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعله تجوُّز، وفي متن الألفية: وتوكيدٌ.

(٣) الحاشية في: ١٠٤.

(٤) ٢/٤٥٢.

(٥) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الخصائص، والسياق يقتضيه.

(٦) الحاشية في: ١٠٤.

(٧) هو ابن جني.

(٨) ٢/٤٥٥، ٤٥٦.

(٩) بيت من الطويل. ينظر: شرح النقائض ٣/٨٤٣، والمحكم ٣/٢١٠، وسفر السعادة ٢/٧٥٨، وضرائر الشعر ٢٥٣.

قال: وإنما هو مِرْبَد واحد[١]، فثنَّاه مجازًا؛ لِمَا يتصل به من مُجَاوِرِه، أو سمَّى كلًّا من جانبَيْه مِرْبَدًا، ثم ثنَّاه، وأكَّده، وأنشد:

إِذَا البَيْضَةُ الصَّمَّاءُ عَضَّتْ صَفِيحَةً بجربانها[٢] صَاحَتْ صِيَاحًا وَصَلَّتِ[٣]

فأكَّد "صاحَتْ" بالمصدر، وهو مجازٌ.

وجعل من ذلك بعضُهم: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾[٤] على مذهبه السَّوْءِ، وقال: ليس بحقيقةٍ، وقال المَوْصِلِيُّ[٥] -مع أنه من رؤوس المعتزلة-: ليس بمجازٍ، بل هو حقيقة، ونقل عن أبي الحَسَن[٦] أن الله سبحانه خَلَقَ رأسًا في الشجرة كلَّم به موسى، قال: وإذا أحدثه كان متكلمًا به. انتهى.

وما قالاه خطأٌ نقلًا وعقلًا، والعربيةُ تأباه، وهو يؤول ولا بدَّ إلى المجاز، ولْنَرجِعْ إلى ما كنا فيه.

وقال الله سبحانه: ﴿وَلَقَدۡ أَرَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا﴾[٧]، وقال الشاعر[٨]:

---

(١) هو كل موضع حبست فيه الإبل، وبه سمي الموضع الذي كان فيه سوق الإبل بالبصرة، ثم صار محلَّة عظيمة سكنها الناس، وكان فيها مفاخرات الشعراء، ثم تُرك وصار خرابًا. ينظر: معجم البلدان ٥/٩٨.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: بحِرْبائِها.

(٣) بيت من الطويل، للعُجَير السَّلُولي. البيضة الصمَّاء: الدرع المصمتة، وصفيحة: سيف، والحِرْباء: مسمار الدرع، وصلَّت: صوَّتت، كما في: القاموس المحيط (ص ف ح) ١/٣٤٥، (ح ر ب) ١/١٤٧، (ص ل ل) ٢/١٣٥١، وتاج العروس (ب ي ض) ١٨/٢٥٧. ينظر: الديوان ٢١٦، والحيوان ٢/٤٢٩.

(٤) النساء ١٦٤.

(٥) الخصائص ٢/٤٥٦.

(٦) معاني القرآن ١/٢٦٩.

(٧) طه ٥٦.

(٨) هو مجنون ليلى.

وَقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَمَا يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا[1][2]

بالنفس أو بالعين الاسمُ أُكِّدا مع ضمير طابق المؤكَّدا

واجمعهما بأفعل إن تبعَا ما ليس واحِدًا تكن متَّبعا

وكلا اذكر في الشمول وكلا كلتا جَمِيْعًا بالضمير موصلا

(خ١)

* قال عَبْدُالقَاهِر[3] رحمه الله: اعلم أن "كِلَا" إذا كان تأكيدًا كانت طريقتُه غيرَ التي تكون[4] إذا لم يكن تأكيدًا، وذلك أنك إذا قلت: كِلَاهما ضربته؛ كان بمنزلة: كلُّ واحدٍ منهما ضربته، ولا يكون كقولك: هما ضربتهما، وإذا قلت: جاءني الرجلان كلاهما؛ كان بمنزلة أن تقول: جاءني القومُ أجمعون؛ في أنك لا تقدِّر: كلُّ واحدٍ منهما[5].

(خ٢)

* [«"**وكُلًّا**"»]: مثالُ تأكيدِ هذا المفردَ ذا الأجزاءِ: قولُ جَرِيرٍ[6]:

وَلَسْتُ بِرَاءٍ عَيْبَ ذِي الوُدِّ كُلَّهُ وَلَا بَعْضَ مَا فِيهِ إِذَا كُنْتُ رَاضِيَا

فَعَيْنُ الرِّضَا

البيتَ،

(١) بيت من الطويل. الشَّتِيت: الشيء المتفرِّق. ينظر: الديوان ٢٢٧، والوحشيات ١٩٩، والأغاني ٢/٣٩٠، والمقاصد النحوية ٣/١٠٣٨.

(٢) الحاشية في: ١٠٥.

(٣) المقتصد في شرح التكملة ١/٣٧١.

(٤) قوله: «تأكيدًا كانت طريقته غير التي تكون» انقطع في المخطوطة، ولعله كما أثبت.

(٥) الحاشية في: ٢٣/ب.

(٦) لم أقف عليه في ديوانه، ولعل الصواب أنه لعبدالله بن معاوية بن جعفر.

كَمَا أَنَّ عَيْنَ[1][2]

واستعملوا أيضا ككل فاعِلَه من عمَّ في التوكيد مثل النافِله

(خ١)

* [«**مثلَ "النافِلَة"**»]: ع: أي: على وزن: «**النافِلَة**»، يعني: في الأصل، وإلا فهي تدغم، وكان يُغنيه عنه: «**فاعِلَهْ**»؛ إلا أنه تمَّم البيتَ[3].

وبعد كل أكدوا بأَجمعا جمعاء أجمعين ثم جُمعا

(خ١)

* إذا اجتَمعت التَّواكيدُ أُتيت بها كما رتَّبها الناظمُ: النفسُ، فالعينُ، فـ"كُلٌّ"، فـ"أَجْمَع"، فإن شئت زدتَّ: أَكْتَع، فأَبْصَع، فأَبْتَع[4].

(خ٢)

* في كتاب "العَيْن"[5]: تَبَصَّعَ العَرَقُ من الجسد، إذا نَبَع من أصول الشعر.

وقال الزُّبَيْديُّ في كتاب "التَّقْرِيظ"[6]: ذكر ابنُ كَيْسَانَ[7]: تَبَضَّع العَرَق من الجسد، إذا سال، بالضاد المعجمة[8].

---

(١) بيتان من الطويل، وتمام ثانيهما:

فعينُ الرضا عن كل عيبٍ كليلةٌ كما أنَّ عينَ السُخطِ تُبدي المساويا

ينظر: عيون الأخبار ٨٧، والكامل ١/٢٧٦، والحماسة البصرية ٢/٩٠٦.

(٢) الحاشية في: ١٠٥.

(٣) الحاشية في: ٢٣/أ.

(٤) الحاشية في: ٢٣/أ.

(٥) ١/٣١٢، ٣١٣.

(٦) لم أقف عليه في مطبوعة كتابه: استدراك الغلط الواقع في كتاب العين، وفيها نقص، وتقدم أنه هو المسمى بـ: التقريظ.

(٧) لم أقف على كلامه.

(٨) الحاشية في: ١٠٥.

ودون كل قد يجيء أجمع جمعاء أجمعين[1] ثم جمع

(خ١)

* في الحديث: «فصلُّوا جُلُوسًا أجمعون»[2][3].

* مِن التأكيد بـ"جُمَعَ" -وهو من بديع المراثي-:

أَيَّتُهَا النَّفْسُ أَجْمِلِي جَزَعَا إِنَّ الَّذِي تَحْذَرِينَ قَدْ وَقَعَا
إِنَّ الَّذِي جَمَعَ السَّمَاحَةَ وَالنَّـ ـجْدَةَ وَالحِلْمَ والتُّقَى جُمَعَا
الأَلْمَعِيَّ الَّذِي يَظُنُّ بِكِ الظَّـ ـنَّ كَأَنْ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا[4][5]

* [«**قد يَجِيءُ**»]: إن قيل: كيف قلَّله، وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[6]؟

قلت: أجاز بعضهم أن تكون "أجمعين" حالًا، وفي ذِهْني أن أبا البَقَاء[7] ذَكَر ذلك؛ إلا أنني رأيت في "حَوَاشي"[8] الأستاذِ أبي عَلِيٍّ رحمه الله تعالى ما نصُّه: ولا يجوز عند النحويين: جاءني القومُ أجمعين، على الحال؛ لأنه معرفة، وأجازه ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ[9]، ويُجيز الفَرَّاءُ[10] النصبَ في المفرد في "أَجْمَع" و"جَمْعاء"، ولا يُجيز في تثنيتهما ولا جمعِهما،

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في متن الألفية: أجمعون.

(٢) أخرجه البخاري ٧٢٢، ٧٣٤ ومسلم ٤١٤ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأوله: «إنما جعل الإمام ليؤتم به»، وفيه: «فإذا صلى جالسًا فصلُّوا جلوسًا أجمعون».

(٣) الحاشية في: ٢٣/أ.

(٤) أبيات من المنسرح، لأوس بن حَجَر التميمي. ينظر: الديوان ٥٣، والشعر والشعراء ١/٦٦، ٢٠٢، والأغاني ١١/٤٩، وتهذيب اللغة ١/١١، والحماسة البصرية ٢/٧٣٠.

(٥) الحاشية في: ٢٣/أ.

(٦) الحجر ٤٣.

(٧) التبيان في إعراب القرآن ٢/٧٨٢.

(٨) حواشي المفصل ٣٦٤.

(٩) ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٩٥.

(١٠) ينظر: مجالس ثعلب ٩٨، والبصريات ١/٤٢٠.

ولا يُجيز الفَرّاءُ[1] تقديمَ هذه الحالِ، فلا تقول: جَمْعاءَ هُدِمت الدارُ.

ع: إن قلت: يقوِّي ما ذكره أبو البَقاء في هذه الآية أن نظيرها قد جاء، ولا يُتَرَدَّدُ في الجزم بالحالية، وهو قوله تعالى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾[2]، فالمقابَلةُ تقضي بالحاليَّة.

قلت: "جميع" صفةٌ نكرةٌ، وأما "أَجْمع" ...[3][4].

(خ٢)

* ع: الذي أحفظُه: مجيئُه في "أَجْمع" وجَمْعِه، لا في "جَمْعاء" وجَمْعِها، ويجوز أن يختَص المذكر بما لا يُجعل للمؤنث؛ لأنه الأصل، قال[5]:

إِذًا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا[6]

وقال[7]:

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ[8]

---

(١) لم أقف على كلامه.

(٢) النساء ٧١.

(٣) موضع النقط مقدار سطر انقطع في المخطوطة.

(٤) الحاشية في: ٢٣/أ.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) بيت من مشطور الرجز. ينظر: الاقتضاب ٣/٣٤٢، وشرح التسهيل ٣/٢٩٥، ولسان العرب (ك ت ع) ٨/٣٠٥، والمقاصد النحوية ٤/١٥٨١.

(٧) لم أقف له على نسبة.

(٨) بيت من مشطور الرجز. أرمي عليها: يريد القوس، وعليها بمعنى: عنها، وفَرْع: مكتملة الصنع. ينظر: الكتاب ٤/٢٢٦، وإصلاح المنطق ٢٢١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٣٩٨، وتهذيب اللغة ٣/١١٧، واللباب ١/٣٦٩، وشرح التسهيل ٣/١٦٠، والمقاصد النحوية ٤/٢٠١٥.

وقال الله تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾(١)، وفي الحديث: «فصلُّوا جُلُوسًا أجمعين»(٢)(٣).

* ع: قولُ ابنِ جِنِّي(٤) في "أَكْتَع" و"أَبْصَع" و"أَبْتَع" كقول الخَلِيل(٥) في "مَهْما": إن أصلها: ماما، فاستُثقل اللفظ، فغُيِّر.

ع: قريبٌ منهما: قولُه(٦):

فَوَاللهِ مَا نِلْتُمْ وَمَا نِيلَ مِنْكُمُ ... بِمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ وَلَا بمتقارب(٧)(٨)

ينبغي أن يكون أصلُه: ما ما نِلْتُم، فكُرِهَ تكرارُ اللفظ، فحذف "ما" الموصولةُ تخفيفًا(٩).

* ع: شذَّ إسقاط سابقَيْن في قوله(١٠):

حَوْلًا أَكْتَعَا(١١)

---

(١) ص ٨٢.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ أحمد ٧١٤٤ وابن ماجه ٨٤٦، وتقدم قريبًا بلفظ: «أجمعون».

(٣) الحاشية في: ١٠٦.

(٤) ذكر في المحتسب ٣٠٢/١ أنهم لَمَّا صاغوا ألفاظ التوكيد: "أكتع" و"أبصع" و"أبتع" لم يعيدوها بألفاظها، بل خالفوا بين الحروف، وأعادوا منها حرفًا واحدًا؛ تنبيهًا على أنه موضعٌ يستثقلون فيه التكرير.

(٥) ينظر: الكتاب ٥٩/٣.

(٦) هو عبدالله بن رواحة رضي الله عنه، ولم أقف عليه في ديوانه.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: مُتَقارِبِ، وبه يستقيم الوزن.

(٨) بيت من الطويل. ينظر: شرح التسهيل ٢١٢/٣، والتذييل والتكميل ١٧٠/٣، ومغني اللبيب ٨٣٦.

(٩) الحاشية في: ١٠٦.

(١٠) لم أقف له على نسبة.

(١١) بعض بيت من مشطور الرجز، وهو بتمامه:

تحملُني الذَّلْفاءُ حولًا أكتعا

ينظر: الاقتضاب ٣٤٢/٣، وشرح التسهيل ٢٩٥/٣، ولسان العرب (ك ت ع) ٣٠٥/٨، والمقاصد النحوية ١٥٨١/٤.

فإنه أسقط "كلَّه أَجْمَع"، ومتوسطَيْن[1] في: «جُمَع بُتَع»[2]، ومتوسطٍ[3] في: «أَجْمَع أَبْصَع»[4][5].

واغنَ[6] بكلتا في مثنًى وكلا عن وزن فعلاء ووزن أفعَلا

(خ۱)

* خلافًا للكوفيين[7]، وأبي حاتمٍ[8]، وابنِ خَرُوفٍ[9]، والواحِديِّ[10]. من "شرح العُمْدة"[11][12].

(١) هما: كُتَع، وبُصَع.

(٢) قول مسموع عن العرب. ينظر: المفصل ١٤٠، وشرح الكافية الشافية ١١٧٣/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٦٠.

(٣) هو: أَكْتع.

(٤) قول مسموع عن العرب. ينظر: الجيم ٨٧/١، والإتباع لأبي الطيب اللغوي ١٦، والمفصل ١٤٠، وشرح الكافية الشافية ١١٧٣/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٦٠، وشرح الكافية للرضي ٣٧٦/٢.

(٥) الحاشية في: ١٠٦.

(٦) تأخر هذا البيت في المخطوطة عن البيت الذي يليه، وفوقه: «مقدَّم»، وفوق البيت قبله: «مؤخَّر»، ويؤيد أن هذا البيت عند ابن هشام مقدَّم: قولُه في الحاشية الآتية على البيت الذي يليه: «وجهُ ذكر هذه المسألة (أي: توكيد النكرة) عَقِيبَ ذكر تلك المسألة (أي: تثنية "أجمع" و"جمعاء"): اجتماعُهما في أنهما خلافيتان بين ص وك، ووجهُ تقديم تلك: أنها كلام في تثنية لفظتين ذُكِرتا قبلَها»، وجاء البيت في أغلب نسخ الألفية العالية متأخرًا عما بعده. ينظر: الألفية ١٣٤، البيت ٥٢٦.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ١١٧٨/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٧١/٢، والتذييل والتكميل ٢٢٤/١، وارتشاف الضرب ١٩٥٢/٤.

(٨) لم أقف على كلامه.

(٩) شرح الجمل ٣٣٨/١.

(١٠) لم أقف على كلامه.

(١١) شرح عمدة الحافظ ٢١/٢، ٢٢.

(١٢) الحاشية في: ٢٣/أ.

* [«**واغْنَ بـ"كِلْتَا"**»]: ع: كما استَغنوا بـ"ثَمانية" عن: أربعتان، وبـ"عشرة" عن: خمستان[1].

* قولُه: «**واغْنَ بـ"كِلْتَا"**»: نبَّه على علَّة عدم تثنية "أَجْمَع" و"جَمْعاء"، وهو الاستغناء بـ"كِلَا" و"كِلْتا".

وبقي ممَّا لا يثنُّونه: "كُلّ" و"بعض"؛ فإنهما لا يفيدان مثنَّيَيْنِ إلا ما يُفيدانه[2] من البَعْضية والكُلِّية، و"أَفْعَلُ مِنْ"؛ لأنه بمعنى الفعل وزيادةٍ، فلا يقبل تثنيةً[3]، والمحكيةُ؛ لأن التثنية تزيل حكايتَها، والمتوغِّلةُ في البناء؛ لأنها كالحروف، والمختصةُ[4] بالنفي؛ لأنها للعموم، فليس لها مثلٌ.

وبالجملة فالذي يُشبِه مسألتنا ...[5]، فإنهم لم يقولوا في: أربعة: أربعتان؛ استغناءً[6] بثمانية، وكذا ...[7][8].

* ع: قولُه: «**واغْنَ بـ"كِلْتَا"**» البيتَ: إن قلت: لو استَغنوا بهما لم يقولوا: نَفْسَاهما، ولا: أَنْفَسُهما، ولا: نَفْسُهما، وكذا في "العين".

قلت: التأكيدُ بـ"النفس" و"العين" لرفع المجاز عن الذات، وبـ"كِلَا" و"كِلْتا" لرفع المجاز عن الشمول، فلم يمكن الاستغناءُ، بخلاف "أَجْمَع" فإنها للشمول، فجاز إغناؤهما عنها[9].

(١) الحاشية في: ٢٣/أ.
(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.
(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.
(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.
(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.
(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.
(٧) موضع النقط مقدار ثمان كلمات انقطعت في المخطوطة.
(٨) الحاشية في: ٢٣/أ.
(٩) الحاشية في: وجه الورقة الأولى الملحقة بين ٢٢/ب و٢٣/أ.

* قال بَدْرُ الدِّينِ[1] -بعد أن حكى عن ابنِ خَرُوفٍ[2] موافقةَ الكوفيين[3] في جواز تثنية "أَجْمَع" و"جَمْعاء"، وأنه قال: لا مانعَ منه- ما نصُّه: وعندي أن ثَمَّ ما يمنع منه، وهو أن مِنْ شرط صحة المثنى جوازَ تجريدِه من علامة التثنية، وعطفِ مِثْلِه عليه، وعلى هذا لا يجوز: جاء زيدٌ وعمرٌو أجمعان؛ لأنه لا يصح أن تقول: جاء أجمعُ وأجمعُ؛ لأن المؤكَّد بـ"أَجْمع" كالمؤكَّد بـ"كُلّ" في كونه لا بدَّ أن يكون ذا أجزاءٍ يصح وقوعُ بعضِها موقعَه[4].

وإن[5] يفدْ توكيد منكور قُبِلْ وعن نحاةِ البصرة المنع شمِل

(خ١)

* قولُه: «**وإنْ يُفِدْ**»: ابنُ عُصْفُورٍ[6]: أجاز ك[7] تأكيدَ النكرة بشرطين: أن تكون متبعِّضةً، ويكونَ التأكيدُ بـ"كُلّ" وما في معناها، نحو: أكلت رغيفًا كلَّه، ولا يجوز: أكلت رغيفًا نفسَه؛ لأنك في: ضربت زيدًا نفسَه أفدتَّ رفعَ المجاز عن ذات "زيد"، وذلك منتفٍ في النكرة؛ إذ فائدةُ: رأيت رجلًا و: رأيت رجلًا نفسَه؛ واحدةٌ.

والشرطان مستفادان من قوله:

«وإنْ يُفِدْ توكيدُ منكورٍ قُبِلْ»

فإن قلت: ولهذا عَدَلَ عن أن يقول: محدود؟

قلت: لا؛ لأن تأكيد المحدود لا يفيد إلا في ذلك أيضًا، وهي المسألة بعينها،

---

(١) شرح الألفية ٣٦١.

(٢) شرح الجمل ١/٣٣٨.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١١٧٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٧١، والتذييل والتكميل ١/٢٢٤، وارتشاف الضرب ٤/١٩٥٢.

(٤) الحاشية في: ظهر الورقة الأولى الملحقة بين ٢٢/ب و٢٣/أ.

(٥) تقدم هذا البيت في المخطوطة على البيت الذي قبله، وفوقه: «مؤخَّر»، وتقدَّم التنبيه على ذلك في التعليق على البيت السابق.

(٦) شرح جمل الزجاجي ١/٢٦٧، ٢٦٨.

(٧) ينظر: الإنصاف ٢/٣٦٩، وشرح التسهيل ٣/٢٩٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٧٣.

لكنه كان يُوهِم أن النكرة غيرَ المحدودة قد تفيد ولا تؤكَّد(1).

* لا خلافَ في جواز التوكيد اللفظي في النكرة، نحو: ﴿صَفًّا صَفًّا﴾(2)؛ لإفادته، ولا في منعه في المعنوي في النكرة غير المحدودة، واختُلف فيها(3)(4).

* في الحديث: قالت عائِشةُ رضي الله عنها: «ما رأيت رسولَ الله صلى الله عليه وسلم صام شهرًا كلَّه إلا رمضانَ»(5)، وقال الشاعر(6):

نَلْبَثُ حَوْلًا كَامِلًا كُلَّهُ ... لَا نَلْتَقِي إِلَّا عَلَى مَنْهَجِ(7)

وأما مِثلُ:

أُلَاكَ(8) بَنُو خَيْرٍ وَشَرٍّ كِلَيْهِمَا ... جَمِيعًا وَمَعْرُوفٍ أَلَمَّ وَمُنْكَرِ(9)

فلا بدَّ من تأويله، فقال ابنُ جِنِّي(10): إن "كليهما" بدلٌ لا تأكيدٌ، وكذا قول الآخر(11):

---

(1) الحاشية في: ظهر الورقة الأولى الملحقة بين 22/ب و23/أ.

(2) الفجر 22.

(3) أي: في النكرة المحدودة.

(4) الحاشية في: 23/أ.

(5) أخرجه مسلم 1156.

(6) هو العَرْجي.

(7) بيت من السريع. منهج: طريق واضح، كما في: القاموس المحيط (ن هـ ج) 1/319. ينظر: الديوان 20، والكامل 2/815، وأمالي الزجاجي 231، والأغاني 1/313، وضرائر الشعر 295، ومغني اللبيب 257، وخزانة الأدب 5/335.

(8) كذا في المخطوطة، والوجه: أُولاكَ؛ لأنها لغةٌ في: أولئك.

(9) بيت من الطويل، لمُسَافع بن حذيفة العَبْسي. أولاك: لغةٌ في: أولئك. ينظر: الحيوان 2/299، وشرح الحماسة للمرزوقي 1/990، وشرح التسهيل /297، وخزانة الأدب 5/171.

(10) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة 333.

(11) هو أَرْطاة بن سُهَيَّة المُرِّي.

عَدَانِي أَنْ أَزُورَكَ أَنَّ بَهْمِي عَجَايَا كُلُّهَا إِلَّا قَلِيلَا[1]

فقال الأَخْفَشُ الصغيرُ[2]: إن "كلُّها" تأكيد للضمير في "عَجَايا" ...[3].

ومِمَّا لا يؤوِّلُه ك:

تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا[4]

وأما قوله[5]:

وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ[6]

وقال[7] أبو عَلِيٍّ الفارسيُّ[8]: إن "أَجْمَع" تأكيدٌ لـ"هي"[9]، وقال الشَّلَوْبِينُ[10]: ويحتمل أن "أَجْمَع" هنا بمعنى: مُجْتَمِع، كما في الحديث: «كما تَتَنَاتَجُ البهائمُ من بهيمةٍ جَمْعاءَ»[11]، أي: مُجْتَمِعة الخَلْق[12][13].

(١) بيت من الوافر. عَدَانِي: شغلني، والبَهْم: صغار المعز، وعَجَايا: جمع عَجِيّ، وهو المهزول سيئ الغذاء. ينظر: جمهرة اللغة ١٠٤٣/٢، والحجة ٢٠٧/٣، وتهذيب اللغة ٧٥/٣، والمحكم ٣٣٨/٤، واللآلي في شرح أمالي القالي ٣٤٢/١، وضرائر الشعر ٢٩٥، وشرح التسهيل ٢٩٧/٣.

(٢) ينظر: حواشي المفصل ٣٧٤.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) بيت من مشطور الرجز، لم أقف له على نسبة، تقدَّم بعضه قريبًا. الذَّلْفاء: صغيرة الأنف، وهو اسم امرأة. ينظر: المقاصد النحوية ١٥٨١/٤.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) بعض بيت من مشطور الرجز، تقدَّم بتمامه قريبًا.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: فقال.

(٨) ينظر: حواشي المفصل ٣٧٤.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) حواشي المفصل ٣٧٥.

(١١) أخرجه مالك في الموطأ ص ٢٤١ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «كما تَنَاتَجُ الإبلُ من بهيمةٍ جمعاء»، وهو في البخاري ١٣٥٨، ٤٧٧٥ ومسلم ٢٦٥٨ بلفظ: «كما تُنْتَجُ البهيمةُ بهيمةً جمعاءَ».

(١٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٩٦/١.

(١٣) الحاشية في: ٢٣/أ.

(خ٢)

* قال ابنُه[١]: مذهبُ الكوفيين[٢] أنه يجوز توكيد النكرة المحدودة، مثل: يوم، وليلة، وشهر، وحَوْل، ممَّا يدلُّ على مُدَّةٍ معلومةِ المقدارِ، ولا يجيزون توكيدَ النكرة غيرِ المحدودة، كـ: حين، ووقت، وزمان، ممَّا يصلح للقليل والكثير؛ لأنه لا فائدةَ لتأكيده.

قلت: في كلامه أمران:

أحدهما: أنه يدل دلالةً ظاهرةً على أن النكرة المفيدَ توكيدُها لا تكون إلا اسمَ زمانٍ، وفيه نظرٌ؛ لقوله[٣]:

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ[٤]

ويقوِّي ذلك من كلامه أيضًا: أنه استدل بعد ذلك على صحة قول الكوفيين بأمرين: أحدهما: السماع، والثاني: مَسِيسُ الحاجة إلى استعمالِ نحوِ: صمت شهرًا كلَّه، والسماعُ لم يَرِدْ به إلا في أسماء الزمان، وفي كلام أبيه في "شرح التَّسْهِيل"[٥] ما يخالف ذلك[٦].

والثاني: أن ظاهر كلامه أن تأكيد النكرة المحدودة يفيد تأكيدَها دائمًا، وليس كذلك، بل شرطُه: أن يكون من ألفاظ الإحاطة[٧].

* ع: مثالُه في "اليوم": قولُه[٨]:

---

(١) شرح الألفية ٣٦٠.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢/٣٦٩، وشرح التسهيل ٣/٢٩٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٧٣.

(٣) لم أقف له على نسبة.

(٤) بيت من مشطور الرجز، تقدَّم قريبًا.

(٥) ٣/٢٩٦.

(٦) إذ أجازه في توكيد غير أسماء الزمان إذا كان مفيدًا، مثل: هذا أسدٌ نفسُه، وهذا درهمٌ عينُه.

(٧) الحاشية في: ١٠٦.

(٨) لم أقف له على نسبة.

قَدْ صَرَّتِ النكرة[1] يَوْمًا أَجْمَعَا[2]

ومثالُه في "الشهر":

يَا لَيْتَ عِدَّةَ شَهْرٍ[3] كُلِّهِ رَجَبُ[4]

ومثالُه في "الحول":

نَلْبَثُ حَوْلًا كَامِلًا كُلَّهُ[5]

وقولُه[6]:

تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا[7]

وقولُ مُسَافِعٍ[8] بنِ حُذَيْفَةَ العَبْسيِّ:

أُولَاكَ بَنُو خَيْرٍ وَشَرٍّ كِلَيْهِمَا جَمِيعًا وَمَعْرُوفٍ أَلَمَّ وَمُنْكَرِ[9]

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: البَكْرة.

(٢) بيت من مشطور الرجز. صرَّت: صوَّتت، والبكرة: ما يُستقى عليها من البئر. ينظر: العين ٦٥/١، والإنصاف ٣٧١/٢، واللباب ٣٩٦/١، وضرائر الشعر ٢٩٤، وشرح التسهيل ٢٩٧/٣، والمقاصد النحوية ١٥٨٣/٤، وخزانة الأدب ١٨١/١، ١٦٩/٥.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: حَوْل؛ قال في أوضح المسالك ١٥٩/٣: ومن أنشد "شهر" مكان "حول" فقد حرَّفه.

(٤) عجز بيت من البسيط، لعبدالله بن مسلم بن جندب الهذلي، وصدره:

لكنَّه شَاقَه أن قيل: ذا رجبٌ ...

روي: «حَوْلٍ» و«دَهْري» و«حَوْلي» بدل «شهر»، وبالأول يفوت الاستشهاد به على الشهر، وبالأخيرين لا شاهد فيه. شاقه: نازعته نفسه. ينظر: شرح أشعار الهذليين ٩١٠/٢، ومجالس ثعلب ٤٠٧، والتمام ١٦٨، والإنصاف ٣٦٩/٢، والمقاصد النحوية ١٥٨٤/٤.

(٥) صدر بيت من السريع، للعَرْجي، تقدَّم بتمامه قريبًا.

(٦) لم أقف له على نسبة.

(٧) بيت من مشطور الرجز، تقدَّم قريبًا.

(٨) شاعر فارس جاهلي. ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي ٩٩٠/١، وخزانة الأدب ١٧٣/٥.

(٩) بيت من الطويل، تقدَّم قريبًا.

التَّبْرِيزيُّ[1]: ص: بدلٌ، ك: تأكيدٌ[2][3].

* وجهُ ذِكْرِ هذه المسألة عَقِيبَ ذكرِ تلك[4] المسألِةِ: اجتماعُهما في أنهما خلافيتان بين ص وك، ووجهُ تقديم تلك: أنها كلامٌ في تثنية لفظتين ذُكِرتا قبلَها تليها[5][6].

وإن تؤكد الضميرَ المتّصل بالنفس والعين فبعد المنفصِل (خ١)

* ع: أخطأ أبو حَيَّانَ[7] في تجويزه في قراءة نافعٍ[8] في الشواذِّ: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسُكُمْ﴾[9]، فجعل "أَنْفُسُكم" تأكيدًا للضمير في "عليكم"، وهذه القاعدة تَرِدُ عليه، وأجاز أن يكون مبتدأً وخبرًا، وهو صحيح، وعلى الأول: المفعولُ محذوفٌ، وعلى الثاني: لا بدَّ من حذف مضافٍ، أي: أَمْرُ أنفسِكم[10].

عنَيتُ ذَا الرفْعِ وأَكَّدوا بما سواهما والقيدُ لن يُلْتَزما (خ٢)

* قولُه: «**وأَكَّدُوا**» البيتَ: قال ابنُه[11]: وكذا لو كان المؤَكَّد غيرَ الضمير المرفوع

(١) شرح الحماسة ٣/٢٤.

(٢) ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٣٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/٩٩٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٧٣، وخزانة الأدب ٥/١٧١.

(٣) الحاشية في: ١٠٦.

(٤) هي مسألة الاستغناء في المثنى بـ"كِلا" و"كلتا" عن تثنية "أجمع" و"جمعاء".

(٥) كذا في المخطوطة معجمة، ولم أتبينها.

(٦) الحاشية في: ١٠٦.

(٧) البحر المحيط ٤/٣٨٨.

(٨) ينظر: شواذ القراءات للكرماني ١٦٢.

(٩) المائدة ١٠٥.

(١٠) الحاشية في: ٢٣/أ.

(١١) شرح الألفية ٣٦٢.

المتصل لا فرق بين توكيده بـ"النفس" أو بـ"العين" وبين توكيده بغيرهما في عدم وجوب الفصل بالضمير المنفصل، تقول: رأيتك نفسَك، ومررت بك عينِك، كما تقول: رأيتهم كلَّهم، ومررت بهم كلِّهم، وإن شئت قلت: رأيتك إيَّاك نفسَك، ومررت بك أنت عينِك، فتؤكِّدَ بالمعنوي بعد اللفظي.

قلت: أخطأ من وجهين:

الأول: أن الكلام في الفصل بالضمير المرفوع، فلا يصح تمثيلُه بالمنصوب.

والثاني: أن ما مثَّل به عند ص بدلٌ لا تأكيدٌ[1][2].

وما من التوكيد لَفْظي يجيْ مكرّرًا كقولكَ ادرجي ادرجي

(خ٢)

* لَمَّا أنهى القولَ في التوكيد المعنوي شَرَعَ في التوكيد اللفظي، وهو تكرار معنى المؤكَّد بإعادة لفظه، أو ذِكْرِ مرادفِه، فالأول: نحو: ﴿صَفًّا صَفًّا﴾[3]، والثاني: نحو: أنت بالخير حقيقٌ قَمِنٌ[4]، و: قمتم أنتم.

وعلى هذا ينبغي حملُ قولِه: «**مكرّرا**» ليشمل القسمين، وبذلك فسَّر ابنُه[5] كلامَه، إلا أنه قال: أو تقويته بمرادفه، وفي ذكر التقوية أمران:

أحدهما: إيهام كونِ التكرار ليس تقويةً.

والثاني: أن التقوية فائدةٌ، والكلامُ في الحدِّ لا في الفائدة، وسنذكر الفائدةَ بعدُ.

وفائدةُ التوكيد اللفظي: قصدُ التقرير؛ خوفًا من أمرٍ من أمورٍ ثلاثةٍ، وهي:

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٨٦/٢، وشرح التسهيل ٣٠٥/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٦٥/٢، ٣٧٣.

(٢) الحاشية في: ١٠٧.

(٣) الفجر ٢٢.

(٤) أي: جدير، كما في: القاموس المحيط (ق م ن) ١٦١٠/٢، وليس هذا شطرَ بيتٍ من الرمل، وإن جاء على وزنه، بل هو من مُثُل ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١١٨٤/٣، حيث قال: «كقولك: أنت بالخير حقيقٌ قَمِن».

(٥) شرح الألفية ٣٦٢.

النسيانُ -أعني: في المستقبل-، وعدمُ إصغاءِ السامع، وعدمُ اعتنائه.

وكذا التوكيد المعنوي فائدتُه أيضًا: التقريرُ، لكنَّ ذاك خوفٌ من أمرين، وهما: توهُّم تقديرِ إضافةٍ إلى المتبوع، أو إرادةُ الخصوص بما ظاهرُه العمومُ.

وهذا التأكيد يُخالف المعنويَّ من وجهين:

أحدهما: أن ذلك بألفاظ مخصوصة.

والثاني: أن المتبوع هناك لا يكون جملةً ولا مفردًا غيرَ اسم.

واللفظيُّ بخلافه فيهما؛ فإنه لا يتقيَّد بلفظٍ بعينه، ولا يتقيَّد متبوعُه بإفرادٍ ولا غيرِه، بل الأكثرُ كونه جملةً تابعًا لجملةٍ.

فأما توكيد الجملة -وهو الغالبُ كما ذكرنا- فالغالبُ أن تكون المؤكِّدةُ مقرونةً بعاطفٍ، نحو: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾[1]، ﴿ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾[2]، ﴿ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰٓ﴾[3]، ومِنْ عدم اقترانها به: ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾[4]، وقولُه[5]:

لَكَ اللهُ عَلَى ذَاكَ لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ[6]

وأما الاسم فإن كان ظاهرًا، أو ضميرًا منفصلًا، أو متصلًا وأُكِّد بمرادفه؛ فلا إشكالَ، فالأول: نحو: ﴿صَفًّا صَفًّا﴾[7]، و: ﴿دَكًّا دَكًّا﴾[8]، والثاني: نحو: أنتم أنتم

(١) النبأ ٥، وقبلها: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾.

(٢) الانفطار ١٨، وقبلها: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾، وفي المخطوطة: ثم ما أدراك ما هيه، وهو خطأ.

(٣) القيامة ٣٥، وقبلها: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾.

(٤) الشرح ٦، وقبلها: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾.

(٥) هو المأمون الخليفة العباسي.

(٦) بيت من الهزج. ينظر: العقد الفريد ٢/٧٥، والصداقة والصديق ١١٧، وشرح التسهيل ٣/٣٠٢، والمقاصد النحوية ٤/١٥٨٥.

(٧) الفجر ٢٢.

(٨) الفجر ٢١.

ذاهبون، والثالث: نحو: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ﴾[1].

وإن كان ضميرًا متصلًا وأُكِّد بإعادة لفظه؛ وجب عَمْدُ المؤكِّد بما عُمِدَ به المؤكَّد، نحو: قمت قمت، وأكرمك أكرمك زيدٌ، ومررت بك بك.

وأما الفعل فلكونه مع الفاعل كالكلمة الواحدة؛ كان الغالبُ ألَّا يؤَكَّدَ إلا مع فاعله، فإن كان الفاعل ضميرًا جيء به بعينه، كقوله:

«ادْرُجِي ادْرُجِي»

أو ظاهرًا، فالأكثرُ أن يُجاء بضميره، نحو: قام أخواك قا[2]؛ دفعًا لقبح التكرار.

وعلى هذا فقولُك: قام أخواك قام أخواك؛ لا يُدرى فيه: هل المراد تأكيدُ الجملة أم المؤكَّدُ الفعلُ فقط، وجاء الفاعل للغرض الذي ذكرناه؟ أما: قام أخواك [قاما][3]؛ فإنما يَقْوَى في النفس أنه ليس إلا تأكيدًا للفعل خاصةً، بدليل المجيءِ بالفاعل على هذه الصورة، أعني: المجيءَ بالفاعل على وجهٍ يُؤْذِن بأن المقصود ليس إلا شَغْلُ الفاعل بشاغلٍ مَّا، لا على وجهِ أنه مقصود لذاته.

وقد يؤَكَّد الفعلُ بدون فاعله، كقوله[4]:

أَتَاكِ أَتَاكِ اللَاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ[5]

وأما الحرف فإما أن يكون جوابيًّا أو لا: إن كان جوابيًّا أُكِّد مع الفصل بالجملة المجابِ بها والمجيءِ بها متصلةً بالمؤكِّد أيضًا، وبعَدَمِهما[6] أو أحدِهما، فيقال: نَعَمْ قام زيدٌ

---

(١) الأنبياء ٥٤.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: قاما.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) عجز بيت من الطويل، تقدَّم في باب النعت.

(٦) أي: وبعدم المجيء بالجملة مرتين متصلةً بالمؤكَّد والمؤكِّد، فهي جملة واحدة مكررة، فعدَّها جملتين تجوُّزًا.

نَعَمْ قام زيدٌ[١]، ونَعَمْ نَعَمْ، ونَعَمْ قام زيدٌ نَعَمْ، ويُعكَس هذا[٢].

وذكر ابنُه[٣] أن الأكثر في الحرف الجوابي أن يؤكَّد بمرادفه، كقوله: أَجَلْ جَيْرِ، ولا أدري ما سبب هذا، ولا من أين تَلَقَّفه؟

وإن كان غير جوابيٍّ فلا بدَّ -في الغالب- من الفصل بين المؤكَّد والتأكيد بفاصلٍ، فإن كان اسمًا مضمرًا وجب عَمْدُ التأكيد به، نحو: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾[٤]، وإن كان ظاهرًا عُمِدَ به أو بضميره، نحو: إنَّ زيدًا إنَّه فاضل، وإنَّ زيدًا إنَّ زيد[٥] فاضل، وليس هذا أحسنَ ولا أكثرَ من العَمْد بالضمير، كما يوهمه قولُ ابنِ المؤلِّف[٦]: ويجوز أن يُؤتى بالضمير، ولا ممتنعًا، كما يوهمه قولُ ابن[٧] الناظم نفسِه[٨]:

«إلَّا مع اللفظ الذي به وُصِلْ»

وإن كان الفاصلُ سكتةً أو جملةَ اعتراضٍ أو عاطف[٩] فلا شيءَ يُعَاد مع المؤكَّد، فالأول: كقوله[١٠]:

فَمَا

(١) قوله: «قام زيد» مكرر في المخطوطة.

(٢) فيقال: نَعَمْ نَعَمْ قام زيدٌ.

(٣) شرح الألفية ٣٦٣.

(٤) المؤمنون ٣٥.

(٥) كذا في المخطوطة، والوجه: زيدًا.

(٦) شرح الألفية ٣٦٣، وعبارته: فإن شئت قلت: إنَّ زيدًا إنَّه فاضل، وفي الدار فيها زيدٌ، فتعملُ الحرفَ المؤكِّد بضمير ما اتصل به المؤكَّدُ؛ لأنه بمعناه.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب بحذفها.

(٨) في البيت التالي.

(٩) كذا في المخطوطة، والوجه: عاطفًا.

(١٠) لم أقف له على نسبة.

مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمَا[1]

والثاني: كقوله[2]:

لَيْتَ -وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا "لَيْتُ"؟-

لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ[3]

والثالث: نحو قولِه[4]:

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنْهُمْ[5][6]

* مثَّل ذو[7] "الخَصَائِص"[8] التوكيدَ للنفي[9] بأمثلة: قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، الله أكبر الله أكبر.

ع: الأول مسلَّم؛ لأنه خبر، وأما الثاني فإنشاءٌ. انتهى.

---

(١) بيتان من مشطور الرجز، وتمام أولهما:

لا يُنْسِكَ الأَسَى تَأَسِّيًا فما

الأسى: الحزن، والتأسي: الصبر، والحِمَام: الموت. ينظر: شرح التسهيل ١/٣٧١، ٣/٣٠٤، والتذييل والتكميل ٤/٢٦١، وتخليص الشواهد ٢٧٨، والمقاصد النحوية ٤/١٥٩٧.

(٢) أنشده ابن الأعرابي، ولم أقف له على نسبة.

(٣) بيتان من مشطور الرجز. ينظر: أسرار العربية ٨٧، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٣٧٢، وشرح التسهيل ٢/١٣١، ومغني اللبيب ٥١٣، والمقاصد النحوية ٢/٩٧٥.

(٤) هو الكُمَيت بن معروف الأسدي.

(٥) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

... أم يحولَنْ من دون ذاكَ حِمَامي؟

ينظر: الديوان ١٠٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١١/١٦٤، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٨٤، وشرح التسهيل ٣/٣٠٢، ومغني اللبيب ٤٥٨، والمقاصد النحوية ٤/١٥٩٦.

(٦) الحاشية في: ١٠٧.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعله يريد: صاحب، أو صوابه ما في الحاشية التالية: في.

(٨) ٣/١٠٤.

(٩) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: اللفظي.

وقولِه(١):

إِذَا التَّيَّازُ ذُو العَضَلَاتِ(٢)

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الـمِرَاءَ(٣)

إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَشْبَا(٤)

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ(٥)

(١) هو القطامي.

(٢) بعض بيت من الوافر، وهو بتمامه:

إذا التَّيَّازُ ذو العَضَلات قلنا: إليكَ إليكَ ضاق بها ذراعَا

التَّيَّاز: الرجل الكثير العَصَبِ الغليظ. ينظر: الديوان ٤٠، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٦/١، وجمهرة اللغة ١٠٣١/٢، والزاهر ٤٥٣/١، وكتاب الشعر ٤٩١/٢، وشرح جمل الزجاجي ٢٨٦/٢، وخزانة الأدب ٣٣/٣.

(٣) بعض بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

فإياك إياك الـمِرَاءَ فإنه إلى الشر دعَّاءٌ وللشر جالبُ

المِراء: المجادلة. ينظر: الكتاب ٢٧٩/١، والمقتضب ٢١٣/٣، والأصول ٢٥١/٢، واللامات ٧٠، واللباب ٤٦٣/١، وشرح التسهيل ١٦٠/٢، والمقاصد النحوية ١٦٠٠/٤، ١٧٨٤.

(٤) صدر بيت من الخفيف، لم أقف له على نسبة، وعجزه مع ما بعده:

... وأشبا هُ عُميرٍ ومنهمُ السَّفَّاحُ

لجديرون بالوفاء إذا قا ل أخو النجدة: السلاحُ السلاحُ

ينظر: معاني القرآن للفراء ١٨٨/١، ٢٦٩/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٨١/٣، والمقاصد النحوية ١٧٨٢/٤.

(٥) صدر بيت من الطويل، لمسكين الدارمي، وعجزه:

... كساعٍ إلى الهَيْجا بغير سلاحِ

ينظر: الديوان ٢٩ (ت. الجبوري والعطية)، ٣٣ (ت. صادر)، والكتاب ٢٥٦/١، وعيون الأخبار ٤/٣، والحجة ٢٠٧/٦، والاقتضاب ١٣٤/١، وشرح جمل الزجاجي ٢٦٢/١، والمقاصد النحوية ١٧٨١/٤.

أَبُوكَ أَبُوكَ أَرْبَدُ[1]

قال: ويجوز كونُ الثاني خبرًا، أي: المشهور بالدَّنَاءة،

قُمْ قَائِمًا قُمْ قَائِمًا[2]

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ

البيتَ[3]،

نَطْعَنُهُمْ سُلْكَى وَمَخْلُوجَةً كَرَّ كَلَامَيْنِ عَلَى نائِلِ[4][5]

يريد: قولَك له: ارمِ ارمِ، وفيه قول ثانٍ، وهو[6]: / "كَرَّكَ لَأْمَيْنِ"، وهما السهمان، أي: كما تردُّ السهمين على باريهما إذا أخذتهما لتنظر إليهما، ثم رميتهما؛ فإنهما يقعان

---

(١) بعض بيت من الوافر، لمُساور بن مالك القَيْني، وقيل: لجميل بُثينة، وهو بتمامه:

أبوكَ أبوكَ أَرْبَدُ غير شكٍّ أحلَّكَ في المخازي حيثُ حلَّا

ينظر: الاقتضاب ٥٣/٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣١٤/١، وأمالي ابن الشجري ٣٧٢/١، وحماسة الخالديين ٢٧٠/٢، وشرح جمل الزجاجي ٢٦٢/١.

(٢) بيت من منهوك الرجز، لامرأة من العرب ترقِّص ابنها. ينظر: المحتسب ٣٠٢/١، والصاحبي ٣٩٤، وأمالي ابن الشجري ٢٥٢/١، وشرح التسهيل ٣٥٧/٢، وتخليص الشواهد ٣١٤، والمقاصد النحوية ٦٧٨/٢، ١١٤٧/٣.

(٣) بعض بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، تقدَّم قريبًا وفي باب النعت، وهو بتمامه:

فأين إلى أين النَّجَاءُ ببغلتي؟ أتاك أتاك اللاحقون احْبِسِ احْبِسِ

النَّجاء: الإسراع. ينظر: المقاصد النحوية ١٠١٤/٣.

(٤) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في مصادر البيت: نَابِلِ.

(٥) بيت من السريع، لامرئ القيس. سُلْكى: مستقيمةً حيالَ الوجه، ومَخْلوجة: يمنةً ويسرةً، ونابل: صاحب نَبْل، وهو السهم. ينظر: الديوان ١٢٠، والأصمعيات ١٢٩، والشعر والشعراء ١١٧/١، ومجالس ثعلب ١٤٣، وجمهرة اللغة ٤٠٦/١، والزاهر ٢٧٦/٢، والمحكم ٣٨٨/١٠.

(٦) بعده في المخطوطة: «تمامه في رأس الصفحة التي قبلها»، وقال هذا؛ لأنه كتب تتمة الكلام في الصفحة السابقة؛ لضيق المكان هاهنا.

مختلفَيْن[1].

* مثَّل في "الخَصَائِص"[2] التأكيدَ اللفظيَّ بقولهم: قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، الله أكبر الله أكبر.

وأقول: إن التمثيل في الأول، فأما الثاني فممَّا يُتَعَبَّدُ به[3].

* قال الناظمُ[4]: تُفصَل الجملة من الجملة بالعاطف في مثل: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾[5]، إن لم يُلبِس، نحو: قام زيدٌ قام زيدٌ، وضربت زيدًا ضربت زيدًا.

ع: وعندي أن الآية الكريمة حَمْلُها على خلاف التأكيد واجبٌ؛ لأنهم يعلمون علمًا بعد علمٍ، وأن هذا من مواضع الإلباس لو كان ثَمَّ قد أُريدَ التأكيدُ، فهنا كان يمتنع العاطفُ.

وقد يقال: إن أَوْلى من هذا: التمثيلُ بقوله تعالى: ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ * ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ﴾[6].

فا[7] قلت: إذا عُطف؛ فأين التأكيد؛ إنما يصير عطفًا؟

قلت: وكذا نقول، وهذا كما نقول: إذا تعدَّدت الصفاتُ جاز لك أن تأتي بها بعطفٍ وبغير عطفٍ، ولا نريد أنها تبقى[8] صفةً مع العاطف، وكذلك أيضًا نقول في باب بدل الغَلَط إذا قيل: جاءني زيدٌ حمارٌ، ونظيرُه: قولُنا في نحو: قاما وقعد أخواك، وقام وقعدا أخواك: إنه من التنازع، وهذا -والحالةُ هذه- لا تنازعَ فيه، إنما كان التنازع

(١) الحاشية في: ١٠٧ مع ١٠٦.

(٢) ١٠٤/٣.

(٣) الحاشية في: ١٠٧، وهي مكررة عن أول الحاشية السابقة.

(٤) شرح التسهيل ٣٠٥/٣.

(٥) النبأ ٤، ٥.

(٦) التكاثر ٦، ٧.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب: فإن.

(٨) مكررة في المخطوطة.

قبل الإضمار، فافْهَمْه[1].

ولا تُعِدْ لفظَ ضميرٍ متصل إلا مع اللفظ الذي به وصل
كذا الحروفُ غير ما تحصَّلا به جواب كنعم وكبلا[2]

(خ١)

* ع: قولُه: «**كذا الحُرُوفُ**»: أي: لا تُعِدْ لفظَها إلا مع ما اتصل بها، فتقول: مررت بزيدٍ بزيدٍ، إذا أردتَّ تأكيدَ الباء.

ورُبَّما جاء في كلامهم إعادتُه ليس معه ما اتصل به المؤكَّد، وإذا فعلوا ذلك جعلوه تاليًا للمؤكَّد داخلًا على ما اتصل به الأولُ؛ ليكون هو والأولُ كالكلمة الواحدة دَخَلت على مطلوبها؛ لشدة اتصالها بما تدخل عليه، فإن أتيت بالمؤكِّد تاليًا لها فصلتها ممَّا دخلت عليه، أو بعدها وبعد مصحوبها أخْللت بالمؤكِّد من حيث إنه كالضمير المتصل الذي لا يُستباح المجيءُ به وَحْدَه، إلا أن السماع في ذلك -وإن كان قليلًا- لم يَرِدْ إلا بالأول، كقوله[3]:

حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنْ

البيتَ[4]، ويُضعِفُه: كونُ الأداة على حرفٍ، كقوله[5]:

وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ[6]

(١) الحاشية في: ١٠٧.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه: وك: بلى.

(٣) هو خِطَام المجاشعي، وقيل: الأغلب العِجْلي.

(٤) من مشطور الرجز، وبعده:

أعناقَها مشدَّداتٌ بقَرَنْ

ينظر: النوادر لأبي زيد ٣٤٤، وشرح التسهيل ٣/٣٠٣، ولسان العرب (ر ع ن) ١٣/١٨٢، والتذييل والتكميل ٥/١٧٣، والمقاصد النحوية ٤/١٥٨٨، وخزانة الأدب ٧/٤٢٢.

(٥) هو مسلم بن مَعْبَد الوالبي.

(٦) عجز بيت من الوافر، تقدَّم بعضه في باب حروف الجر.

وأنَّ المصنف أفرد المسألةَ غيرُ جيد، وهكذا تمشي عندي[1].

(خ٢)

* هذا هو الغالب، وقد يُفقد الشرطان، أعني: المصرَّح به، والمأخوذَ من كلامه باللازم، كقوله[2]:

وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ[3]

وهو في غاية الشذوذ.

وأسهلُ منه: قولُه[4]:

عَنْ بِمَا بِهِ[5]؛

لأمرين:

أحدهما: أن الأول[6] على أكثرَ من حرفٍ، فهو أقدرُ على الاستقلال النطقي من الحرف الأول.

والثاني: أن الثانيَ من غير لفظ الأول، فالاستهجان في اللفظ.

وأسهلُ منهما: قولُه[7]:

(١) الحاشية في: ٢٣/ب.

(٢) هو مسلم بن مَعْبَد الوالبي.

(٣) عجز بيت من الوافر، تقدَّم قريبًا، وتقدَّم بعضه في باب حروف الجر.

(٤) هو الأسود بن يَعْفُر.

(٥) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فأصبحْنَ لا يسألْنه عن بما به أَصَعَّدَ في عُلْو الهوى أم تَصَوَّبا؟

ينظر: الديوان ٢١، ومعاني القرآن للفراء ٣/٢٢١، والمحكم ١/٤٢١، وضرائر الشعر ٧٠، وشرح التسهيل ٣/١٧٣، ومغني اللبيب ٤٦٢، والمقاصد النحوية ٤/١٥٩١، وخزانة الأدب ٩/٥٢٧.

(٦) هو "عن" المؤكَّد بالباء.

(٧) لم أقف له على نسبة.

إِنَّ إِنَّ الكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ[1]؛

لكون الحرف على أكثرَ من حرفٍ، بل أكثرَ من حرفين، ولا ينقاس، خلافًا لابن هِشَامٍ الخَضْراويِّ[2]، وللزَّمَخْشَرِيِّ[3][4].

* قولُه: «**غيرَ ما تحصَّلَ**» البيتَ: استأثر الحرفُ الجوابيُّ عن الحرف غير الجوابيِّ بأمرين:

أحدهما: تأكيدُه والتأكيدُ به بغير شرط.

والثاني: أن الغالب تأكيدُه بمرادفه لا بلفظه، ذكر ذلك ابنُه[5].

وإنما جاز فيها المعنى الأولُ؛ لشَبَهِها بالأسماء في الاستقلال بأنفسها؛ ألَا ترى أنه يقال: أقام زيدٌ؟ فتقول: نَعَمْ؛ فتقتصرَ عليها؟ فصارت كالمستقلة بمعناها، فأشبهت قولَك: زيدًا، في جواب: مَنْ ضربتَ؟[6]

* ع: «**بَلَى**» لإبطال نفيٍ محضٍ، نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ﴾[7]، أو مقرونٍ بهمزة التقرير، نحو: ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾[8]، أو منقوضٍ بـ"إلَّا"، نحو: ﴿لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ [تِلۡكَ أَمَانِيُّهُمۡۗ]﴾[9] قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ

(١) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

... يَرَيَنْ مَنْ أجاره قد ضِيما

ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٠٣، والمقاصد النحوية ٤/١٥٩٤.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١٢/٢٢٥.

(٣) المفصل ١٣٨.

(٤) الحاشية في: ١٠٨.

(٥) شرح الألفية ٣٦٣.

(٦) الحاشية في: ١٠٨.

(٧) التغابن ٧.

(٨) الأعراف ١٧٢.

(٩) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الآية الكريمة.

إن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ * بَلَىٰ﴾[1].

والإبطالُ في هذا النوع يكون باعتبار الانتفاء عن المستثنى منه؛ وذلك لأن التقدير: لن يدخل الجنةَ أحدٌ إلا مَنْ كان هودًا أو نصارى[2].

ومضمر الرفع الذي قد انفصل أكِّدْ به كل ضمير اتَّصل

(خ١)

* النِّيليُّ[3]: الضميرُ المؤكِّدُ يجب فصلُه؛ لتعذُّر ما يتصل به مع كونه تأكيدًا، تقول: زيدٌ ضربته إياه، ولو قلت: ضربته ضربته؛ التَبَس بباب البدل، وكذا: زيدٌ مررت به هو، وإن قلت: به به؛ كان بدلًا لا تأكيدًا[4].

(خ٢)

* فتقول: قمتُ أنا، وقمتَ أنت، وقاما هما، ورأيتني أنا، ورأيتك أنت، ورأيته هو، ومررت بي أنا، ورأيتك أنت، ومررت بك أنت[5].

* قولُه: «**أكِّدْ به**»: يريد أنك تؤكِّد به كلَّ ضمير اتصل، ولا تؤكِّد بغيره من الضمائر، أما المتصل فلتعذُّره، وأما المنفصلُ المنصوبُ فقالوا: إذا قلت: رأيتك إياك؛ كان "إياك" بدلًا لا تأكيدًا، نصَّ عليه أبو سَعِيدٍ[6]، قال: وكأنك قلت: إياك رأيت، ولم يذكر الكافَ، قال: وقدَّرناه متقدِّمًا؛ لينفصل.

لكن اختار الناظمُ[7] أن هذا تأكيدٌ لا بدلٌ، وأن الضمير لا يُبدل لا من ضميرٍ ولا من ظاهرٍ، فإذا حملت كلامَه هنا على مذهبه كان أَوْفقَ لك، وقد يُستدل عليه

(١) البقرة ١١١، ١١٢.

(٢) الحاشية في: ١٠٨.

(٣) التحفة الشافية ٩٤/ب، والصفوة الصفية ١/٧٧٥، بنحوه.

(٤) الحاشية في: ٢٣/ب.

(٥) الحاشية في: ١٠٨.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٩/١٠٦.

(٧) شرح التسهيل ٣/٣٠٥.

بقوله: «**أَكِّدْ به**»، ولم يقل: به أَكِّدْ؛ لئلا يفيد الحصرَ، مع أنه كان يمكنه أن يقول: به أَكِّدَنْ كلَّ ضميرٍ اتصل(1).

* قولُه: [«**اتَّصَل**»](2): وقد يُطلق على الضمير المستتر متصلًا تجوُّزًا.

ومِمَّا يحتمل أن يكون مثلَ هذه المسألة: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ﴾(3)، فهذا يحتمل التأكيدَ والفَصْلَ، ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾(4)، فهذا أيضًا مثلُ الأول في جواز الوجهين، ولولا هذه المسألةُ لم يَجُزْ إلا وجهٌ واحدٌ، وهو الفَصْل، وكذلك: ﴿وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾(5)، إلا أن جواز هذين الوجهين لا إشكالَ في شيءٍ منه، إلا أن التأكيد قد يطابق المؤَكَّد في إعرابه.

فإن قلت: لأيِّ شيءٍ جاز هذا كلُّه، أعني: أن يؤَكَّد بالضمير المنفصلِ المرفوعِ كلُّ ضمير متصل؟

قلت: أشار إلى ذلك سِيبَوَيْهِ(6)، وفسَّره السِّيرافيُّ(7) تفسيرًا حسنًا، وخلاصةُ ما ذكر أن قال: أصلُ الضمير أن يوضع على صيغة واحدة مشتركةٍ بين الرفع والنصب والخفض، كما أن الأسماء المظهرة وأسماءَ الإشارة كذلك، ويكونَ الدالُّ على إعرابها عواملُها ومَحَالُّها، ولكنهم فَصَلوا في المضمر في بعض الأحيان، وذلك زيادةُ بيانٍ أحسنوا فيها، فهذه قاعدةٌ.

قاعدةٌ ثانيةٌ، وهي أن أصل الضمائر المنفصلة أن تكون مرفوعة هو(8)؛ لأن الأصل في أحوال الاسم الابتداءُ، فهو أوَّلُها وأَسْبَقُها، فإذا أُضمر المبتدأ لم يكن بدٌّ من

---

(1) الحاشية في: ١٠٨.

(2) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(3) الكهف ٣٩.

(4) المزمل ٢٠.

(5) الزخرف ٧٦.

(6) الكتاب ٢/٣٨٥-٣٨٧.

(7) شرح كتاب سيبويه ٩/١٠٤، ١٠٥.

(8) كذا في المخطوطة، والصواب بحذفها.

كونه منفصلًا، وأما المنصوب والمجرور فلا بدَّ لهما من لفظٍ يعمل فيهما، فإذا أُضمرا اتصلا بذلك اللفظِ، فصار المرفوع مختصًّا بالانفصال، فإذا أكَّدنا المضمرَ احتجنا إلى ضمير منفصل، ولا منفصلَ إلا ضميرُ المرفوع، فاستعملناه في الثلاثة: المنصوبِ والمجرورِ والمرفوعِ، كما اشتركن جميعًا في "نا"، وكما ذكرنا من إيجاب القياس اشتراكَها كلِّها في لفظ واحد.

رجعنا إلى مسألة ضمير الفَصْل: ولو قلت: كان زيدٌ هو الفاضلَ؛ امتنع في الضمير أن يكون مبتدأً؛ لانتصاب ما بعده، وتأكيدًا؛ لظهور ما قبله، وتعيَّنت الفَصْلية.

فإن قلت: لأيِّ شيءٍ لم يُجيزوا تأكيدَ الظاهر بالمضمر؟

قلت: قال القاضي أبو سَعِيدٍ[1] رحمه الله ما ملخَّصُه: إن التأكيد في كونه يرفع عن المؤكَّد الالتباسَ يُنزَّل عندهم منزلةَ الصفات، ولهذا يسمِّيه س[2] رحمه الله: صفةً، ومن شروط الصفة أن لا تكون أعرفَ من الموصوف، ولا شكَّ أن الضمير أعرفُ من المظهر، فاستحال أن يكون تأكيدًا له.

وإنما أجازوا إبدالَ الضمير من الظاهر؛ لأنه لا يجب في البدل والمبدلِ منه أن يتوافقا في تعريفٍ ولا تنكيرٍ، فلذلك لا يضرُّ فيهما كونُ الثاني أعرفَ من الأول، فهذا وجهٌ.

ووجهٌ ثانٍ، وهو أن الظواهر لا يليق بها لو أُكِّدت بالضمائر إلا ضمائرُ الغيبة، لا ضمائرُ التكلم والخطاب، وضمائرُ التكلم والخطاب هي الأصل والأكثرُ في الاستعمال، واستعمالُ ما يوجب إسقاطَ أصلِه وأكثرِه مطروحٌ متروكٌ.

قلت: بدليل أن الضمائر لا تنتعت[3] بنعوت المدح والذم والترحُّم، وقد خَفِي هذان الوجهان على مَنْ قال معترضًا على النحويين: لأيِّ شيءٍ استقبَحوا تأكيدَ المظهر

(١) شرح كتاب سيبويه ٩/١٠٥-١٠٧.

(٢) الكتاب ٢/٣٨٦.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: لا تنعت.

بالمضمر، ولم يستقبحوا العكسَ، بل أجازوا أن يقال: مررت بهم أجمعين؟[1]

(١) الحاشية في: ١٠٨.

العطْفُ

العَطْفُ إمَّا ذُو بَيَانٍ أَو نَسَقْ والغَرَضُ الآنَ بَيَانُ ما سَبَق

(خ ١)

* [«**ذو بَيَانٍ**»]: لم يُفصح عن اسمه، إنما أخبر عنه بوصفه، فلا يُفهم من كلامه معرفةُ اسمِهِ الاصطلاحيِّ[(١)].

* [«**أو نَسَق**»]: أي: أو ذو نَسَق، وهذا كقوله[(٢)]:

«**وذو كَسْرٍ وضَمّْ**»[(٣)]

* [«**بَيَانُ ما سَبَق**»]: أي: بيانُ ذي البيان[(٤)].

فذُو البَيَانِ تَابعٌ شِبْهُ الصِّفَه حقيقَةُ القَصْدِ به مُنكَشِفَه

(خ ١)

* قولُه: «**تابعٌ شِبْهُ الصِّفَة**»: الحدُّ ناقصٌ، يَرِدُ عليه: البدلُ، ومِنْ ثَمَّ زاد ابنُه[(٥)] في الحدِّ: ولا مقصودًا بالنسبة؛ لإخراجه؛ إلا أنه زاد أيضًا أن قال: هو التابع الموضِّحُ والمخصِّصُ متبوعَه، غيرَ مقصودٍ بالنسبة، ولا مشتقًّا ولا مؤوَّلًا بمشتقٍّ، وهذا غيرُ حدِّ أبيه.

وقال في شرحه: خرج بالموضِّح والمخصِّص: التوكيدُ، والنَّسَقُ، وبالفصل الثاني: البدلُ، وبالثالث: النعتُ. انتهى.

فإن قلت: كيف خرجت الصفةُ من حدِّ أبيه؟

قلت: لأن شِبْه الشيء غيرُه.

---

(١) الحاشية في: ٢٣/ب.

(٢) الألفية ٧٢، البيت ٢٢.

(٣) الحاشية في: ٢٣/ب.

(٤) الحاشية في: ٢٣/ب.

(٥) شرح الألفية ٣٦٦.

فإن قلت: كيف خرج التأكيدُ؟

قلت: لأن التأكيد ليس مبيِّنًا للأول؛ لأنه ليس مبهمًا، بل رافعٌ للمجاز والسهو.

فإن قلت: ما موقع قوله: «**حقيقةُ القَصْد**» البيتَ؟

قلت: بيانٌ لقوله: «**شِبْهُ الصِّفَه**»، أي: أشبهها في أنه كاشفٌ.

والتحقيقُ: أن البدل غير واردٍ؛ لأنه لم يُسَقْ للبيان، بل للتقرير والتأكيد[1].

* المبيِّنُ لحقيقة القصد أظهرُ في صِدْقه على التوكيد منه على البيان؛ لأن التوكيد رافعٌ للمجاز، ومبيِّنٌ للحقيقة المقصودةِ بالذات أو بكمية الاسم، لكنَّ وقوعَ ذلك بعد قوله: «**شِبْهُ الصِّفَه**» يدفعُه، فكأنه قال: الموضِّحُ والمخصِّصُ؛ لأن محصوله: المبيِّنُ لحقيقة القصد على حدِّ تبيين الصفة، ولا بدَّ من اعتبار أن لا يكون صفةً ضرورةً.

وقولُه: «**حقيقةُ**» إلى آخره: بيانٌ بعد إجمالٍ، ولو سَكَتَ لاقتضى أن يكون للمدح والذم والترحُّم[2].

فأَوْلِيَنْهُ مِن وِفَاقِ الأَوَّل ... مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النعتُ ولي

(خ١)

* قال الزَّمَخْشَريُّ[3] في: ﴿بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُوا﴾[4]: "أَنْ تقوموا"صح عطفُ بيانٍ لقوله: "بواحدةٍ".

ورُدَّ عليه بأنَّ "واحدة" مذكر، و"أَنْ تقوموا" مؤنث[5].

ع: وهذا ليس بشيءٍ؛ لأن "بواحدةٍ" مؤنث غيرُ حقيقي، بمعنى: خصلة واحدة، ولا شكَّ أنَّ "أَنْ تقوموا" هو نفسُ الواحدة. انتهى.

---

(١) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية الملحقة بين ٢٣/ب و٢٤/أ.

(٢) الحاشية في: ظهر الورقة الخامسة الملحقة بين ٢٣/ب و٢٤/أ.

(٣) الكشاف ٣/٥٨٩.

(٤) سبأ ٤٦.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: بأن "واحدة" مؤنث، و"أن تقوموا" مذكر.

وأيضًا فإن فيه تخالُفَهما تعريفًا وتنكيرًا، ولم يُجِزْه أحدٌ غيرُه، وأما ص فيجب أن لا يقع عندهم إلا في المعارف، وأما ك فيقعُ عندهم في النكرات أيضًا[1]، والفريقان اشترطوا التوافق.

ع: قال بَدْرُ الدِّينِ[2]: ومَنَع بعض النحويين كونَ عطفِ البيان نكرةً تابعًا لنكرةٍ، وأجازه أكثرُهم، وهذا مخالفٌ لِمَا نَقَل أبو حَيَّانَ[3] عن ص[4].

فقد يكونانِ مُنكرين كما يَكونانِ مُعَرَّفين

(خ١)

* ع: كان الأجودُ: «وقد يكونان»؛ لأن هذه مسألةٌ غيرُ مسألةِ وجوب المطابقة، وهي: هل يقع عطف البيان في النكرات كما يقع في المعارف أو لا[5]؟

* مسائلُ:

١: هل يقع عطفُ البيان[6] بين النكرتين كما بين المعرفتين؟

فيه خلافٌ[7].

٢: هل شَرْطُه التوافقُ كالنعت[8]؟

فيه خلافٌ للزَّمَخْشَرِيِّ[9].

---

(١) ينظر: حواشي المفصل ٤٠٩، وشرح التسهيل ٣/٣٢٦، والتذييل والتكميل ١٢/٣٢٩.

(٢) شرح الألفية ٣٦٧.

(٣) البحر المحيط ٣/٢٧٢، ٨/٥٦١، والتذييل والتكميل ١٢/٣٣٠، وارتشاف الضرب ٤/١٩٤٣.

(٤) الحاشية في: ٢٣/ب.

(٥) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية الملحقة بين ٢٣/ب و٢٤/أ.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) الكشاف ١/٣٨٧.

٣: هل[١] يُشترط كونُ الثاني أعرفَ من[٢] الأول؟

فيه خلافٌ له[٣] ولعَبْدالقَاهِر[٤]، ويجب عندي أن يُحمل قولُه على أنه يَشترط[٥] كونَه أوضحَ عند[٦] السامع، لا أنَّه[٧] أعلى منه درجةً في التعريف، وعلى هذا لا ينبغي لأحدٍ أن يخالفهما في ذلك؛ لأن حقيقة المبيِّن ذلك[٨].

* قال الأُسْتاذُ[٩]: إن قول ص[١٠] أنه لا يكون إلا بالأسماء المعارف الظاهرة، وشَرَطَ في "المفصَّل"[١١] أن تكون جامدةً.

ع: وهو -لعَمْري- شرطٌ لا بدَّ منه[١٢].

---

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) حيث أجاز في الكشاف ٣/٦١ في قوله تعالى في سورة طه ٢٩، ٣٠: ﴿وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي﴾ كونَ "أخي" عطفَ بيانٍ لـ"هارون"، قال أبو حيان في البحر المحيط ٧/٣٢٨: «ويبعُد فيه عطفُ البيان؛ لأن الأكثر في عطف البيان أن يكون الأول دونه في الشهرة، والأمر هنا بالعكس».

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٩٢٧.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) الحاشية في: ظهر الورقة الأولى الملحقة بين ٢٣/ب و٢٤/أ.

(٩) حواشي المفصل ٤٠٩.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٢٦، والتذييل والتكميل ١٢/٣٢٩.

(١١) لم أقف فيه ١٤٩ إلا على قوله: وينزَّل من المتبوع منزلةَ الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها، وذلك نحو قوله:

أقسم بالله أبو حفصٍ عُمرْ

(١٢) الحاشية في: ٢٣/ب.

* ابنُ عُصْفُورٍ[1]: البيانُ لا يكون إلا بالجامد، ولا يكون إلا أعرفَ من الأول، والنعتُ ليس كذلك؛ لأنه لا يكون إلا بالمشتق أو المؤوَّل به، ولا يكون إلا مساويًا للمنعوت أو أقلَّ منه تعريفًا، وأيضًا فمجيءُ البيان في النكرات قليلٌ، والفرقُ بينه وبين البدل في أنه لا يُنوَى به الطرحُ، وإلا فالبدلُ مبيِّنٌ أيضًا.

ع: وشَرَطَ ابنُ الناظِمِ[2] أن لا يكون بلفظ الأول، وهو حَسَنٌ، وذلك غيرُ شرطٍ عند مَنْ قَبْلَه، فقد نصَّ النحاةُ في قوله[3]:

يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرًا[4]

أن "نَصْرًا" الثانيَ بيانٌ، والثالثَ بيانٌ ثانٍ على الموضع، أو بتقديرِ: عليك، أو: انْصُرْ[5].

* نَعَمْ، قولُ ابنِ عُصْفُورٍ[6]: لا يكون إلا أعرفَ؛ يَرِدُ[7].

* قال الزَّمَخْشَرِيُّ[8] في: ﴿صَدِيدٍ﴾[9]: إنه عطفُ بيانٍ لـ"ماءٍ".

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١/٢٩٤.

(٢) شرح الألفية ٣٦٧.

(٣) هو رُؤْبة بن العجَّاج.

(٤) بعض بيت من مشطور الرجز، وهو بتمامه مع ما قبله:

إني وأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا

لَقائلٌ: يا نصرُ نصرٌ نصرَا

ينظر: ملحقات الديوان ١٧٤، والكتاب ٢/١٨٥، والمقتضب ٤/٢٠٩، والأصول ١/٣٣٤، وتهذيب اللغة ١٢/٢٢٩، والخصائص ١/٣٤١، وسفر السعادة ٢/٧٨٦، وشرح التسهيل ٣/٤٠٤، والمقاصد النحوية ٤/١٦٠٤، وخزانة الأدب ٢/٢١٩.

(٥) الحاشية في: ٢٣/ب.

(٦) شرح جمل الزجاجي ١/٢٩٤.

(٧) الحاشية في: ٢٣/ب، ولم أتبيَّن موضعها؛ لأنه كتبها أعلى الحاشية المتقدمة غفلًا من الإلحاق؛ إلا أني قدَّرت أن تكون استدراكًا على قوله قبلًا: إن النحاة قبل ابن الناظم لم يشترطوا كون الثاني من غير لفظ الأول.

(٨) الكشاف ٢/٥٤٦.

(٩) إبراهيم ١٦، وتمامها: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾.

ح[1]: ص لا يجيزونه في النكرات، وأجازه ك[2]، وتبِعَهم فا[3] في: ﴿زَيْتُونَةٍ﴾[4]، جَعَلَها بيانًا[5] لـ"شجرةٍ مباركةٍ"[6].

* جَعَل الحَريريُّ[7] من مجيء عطف البيان في النكرات: ﴿قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا * رَّسُولًا﴾[8].

ع: والمشهور أن البصريين لا يجيزونه إلا في المعارف، وأن ك أجازوه في النكرات أيضًا[9]، وأوجبوا التوافقَ[10] كما في النعوت، وخالف الفريقين الزَّمَخْشَريُّ[11] في إجازته كونَ أحدِهما معرفةً[12] والثاني نكرةً[13].

* ابنُ عُصْفُورٍ[14]: أجاز النحاة في: قام هذا الرجلُ؛ أن يكون "الرجل" نعتًا

(١) البحر المحيط ٦/٤١٩.

(٢) ينظر: حواشي المفصل ٤٠٩، وشرح التسهيل ٣/٣٢٦، والتذييل والتكميل ١٢/٣٢٩.

(٣) ينظر: رسائل في اللغة لابن السيد ٢١٥، ٢٨٦، وشرح جمل الزجاجي ١/٢٩٤، والتذييل والتكميل ١٢/٣٢٩.

(٤) النور ٣٥، وتمامها: ﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾.

(٥) وأعربها في الإغفال ٢/٥١ صفةً.

(٦) الحاشية في: ٢٣/ب.

(٧) لم أقف على كلامه، وقد جعلها في شرح ملحة الإعراب ٢٥١ من بدل النكرة من النكرة.

(٨) الطلاق ١٠، ١١.

(٩) ينظر: حواشي المفصل ٤٠٩، وشرح التسهيل ٣/٣٢٦، والتذييل والتكميل ١٢/٣٢٩.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١١) الكشاف ١/٣٨٧.

(١٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٣) الحاشية في: ٢٣/ب.

(١٤) شرح جمل الزجاجي ١/٢٩٧، ٢٩٨.

بتقدير المشتق، أي: الحاضر المشاهَد، و...[1].

فإن مُنع الثاني بأن ما فيه "أَلْ" دون المشار إليه في التعريف.

قيل: لَمَّا كانت "أَلْ" للحضور ساوى المشارَ[2] إليه في مرتبته، وزاد بأنه يفيد الحضورَ، ومصحوبُها[3] يفيد أن الحاضر من جنس الرجال، بخلاف اسم الإشارة[4].

فإن قيل: جَعْلُه أعرفَ من الأول ينفي كونَه نعتًا.

قلت: "أَلْ" فيه للعهد، لا للحضور، كأنه قيل: قام هذا وهو الذي بيني ...[5].

ع: "أَلْ" بعد أسماء الإشارة لا تكون إلا للعهد في شخصٍ أو جنسٍ، ففي كلامه نظرٌ[6].

(خ٢)

* قال الزَّمَخْشَريُّ[7] في: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾[8]: إن "سِنِينَ" عطفُ بيانٍ[9].

وصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى في غيرِ نحوِ يا غلامُ يَعْمُرَا

(خ١)

* كلما[10] يُحكم عليه بأنه عطفُ بيانٍ باعتبار كونه موضِّحًا ومخصِّصًا لمتبوعه

---

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) موضع النقط مقدار كلمتين أو ثلاث انقطعت في المخطوطة.

(٦) الحاشية في: ٢٣/ب.

(٧) الكشاف ٢/٧١٦.

(٨) الكهف ٢٥.

(٩) الحاشية في: ١١٠.

(١٠) كذا في المخطوطة، والوجه كتابتها مفصولة: كلُّ ما؛ لأن "ما" موصولة بمعنى "الذي". ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٣٠، وللزجاجي ٦١، وعمدة الكتاب ١٨٤.

يجوز الحكمُ عليه بأنه بدلٌ باعتبار كونه مقصودًا بالنسبة على نية تكرار العامل؛ لإفادة تقرير معنى الكلام وتوكيدِه، إلا في المسألتين[1].

* قولُه: «**يا غلامُ يَعْمُرَا**»: مثالُه:

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَشَمْسٍ وَنَوْفَلا[2]

وتقريرُه: أن "عبدشَمْسٍ" لو كان بدلًا من "أخوَيْنا" -والواقع أن "نَوْفَلَا" عطفٌ على "أخوَيْنا"، لا على "عبدشَمْسٍ"؛ لأنه هو و"عبد"[3] تابعان لـ"أخوَيْنا"، لا أنَّ أحدهما تابعٌ للآخر[4]- لكان يجب: ونَوْفَلُ، ولكن "عبدشَمْسٍ" بيانٌ، فأُتبع "نَوْفَلَا" على اللفظ في "أخوَيْنا"[5].

* [«**يا غلامُ يَعْمُرَا**»]: ع: مثالُه:

يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا[6][7]

* [«**يا غلامُ يَعْمُرَا**»]: مثالُه أيضًا:

لَقَائِلٌ: يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا[8]

---

(١) الحاشية في: ٢٣/ب.

(٢) صدر بيت من الطويل، لأبي طالب عمِّ النبي صلى الله عليه وسلم، وقيل: لطالب بن أبي طالب، وعجزه:

... أُعِيذُكما أن تبعثا بيننا حَرْبَا

ينظر: ديوان أبي طالب ١٨٣، والعقد الفريد ٣/٢٧٤، والروض الأنف ٥/٢٤٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٩٧، والمقاصد النحوية ٤/١٦٠٦.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) الحاشية في: ظهر الورقة الخامسة الملحقة بين ٢٣/ب و٢٤/أ.

(٦) بعض بيت من مشطور الرجز، لرُؤْبة بن العجَّاج، تقدَّم قريبًا.

(٧) الحاشية في: ٢٣/ب.

(٨) بعض بيت من مشطور الرجز، لرُؤْبة بن العجَّاج، تقدَّم قريبًا.

فالأول بيانٌ على اللفظ[١]، والثاني على الموضع، ولا يكون[٢] ...[٣]، ويجوز كونُ الثاني ...[٤] دُعَائِيًّا[٥].

* قال ابنُ عُصْفُورٍ[٦]: فإن قلت: كيف يُبَيِّنُ الشيءُ بنفسه؟

قلت: البيانُ هنا يقع بتكرار المنادى، وأنت تخاطبُه وتُقْبِلُ عليه مرتين، ولولا ذلك أمكن أن يُلْبِس إذا كان بحضرتك مسمَّيان بـ"نَصْر".

كلامُ ابنِ عُصْفُورٍ[٧] يقتضي أنه لا بدَّ أن يكون الثاني أعرفَ في باب عطف البيان، وقولُ الزَّمَخْشَرِيِّ[٨] والجُرْجَانِيِّ[٩] كذلك[١٠][١١].

ونحوِ بِشْرٍ تابعِ البَكْرِي وليْسَ أَن يُبْدَلَ بالمَرْضِي

(خ١)

---

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) الحاشية في: ٢٣/ب.

(٦) شرح جمل الزجاجي ١/٢٩٦.

(٧) شرح جمل الزجاجي ١/٢٩٤.

(٨) حيث أجاز في الكشاف ٣/٦١ في قوله تعالى في سورة طه ٢٩، ٣٠: ﴿وَٱجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي * هَٰرُونَ أَخِي﴾ كونَ "أخي" عطفَ بيانٍ لـ"هارون"، قال أبو حيان في البحر المحيط ٧/٣٢٨: «ويبعُد فيه عطفُ البيان؛ لأن الأكثر في عطف البيان أن يكون الأول دونه في الشهرة، والأمر هنا بالعكس».

(٩) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٩٢٧.

(١٠) كذا في المخطوطة، وتقدَّم أنهما يجيزان كون الأول أعرفَ.

(١١) الحاشية في: ٢٣/ب.

* قولُه: «**ونحوِ: بِشْرٍ**»: البيتُ[١] للمَرَّار[٢]، وهذا إنما يقوله مَنْ لا يُجيز: الضاربِ زيدٍ، فأما مَنْ أجازه فإنه يُجيز هذا، ومَنْ لم يُجِزْه له أيضًا أن يقول: ليس حكمُ التابع كحكم الأصل، فرُبَّ تابعٍ يجوز فيه ما لا يجوز في متبوعه؛ أَلَا ترى أنَّا اتفقنا على جواز: كلُّ شاةٍ وسَخْلَتُها بدرهمٍ[٣]، ولو قلت: كلُّ سَخْلَتِها؛ لم يَجُزْ، وتقول: رُبَّ رجلٍ وغلامِه[٤]، ولا يجوز: رُبَّ غلامِه، فلا يلزم من امتناع: "التاركُ بشرٍ" تصريحًا امتناعُه تقديرًا.

وجوابُه: أن البدل ليس في حكم المعطوفاتِ ولا بقيةِ التوابع؛ لأن البدل في حكم التكرير في جميع أمثلته، والمعطوفُ -وإن كان في بعض المواضع في حكم التكرير- فليس في كلِّها، فلا يلزم من جواز تابعٍ ليس في حكم التكرير جوازُ تابعٍ في حكم التكرير. من "شرح المفصَّل"[٥] لابن الحَاجِب[٦].

---

(١) هو:

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بِشْرٍ عليه الطيرُ تَرْقُبُه وقوعا

وهو بيت من الوافر، تقدَّم في مقدمة الألفية.

(٢) هو ابن سعيد بن حبيب الفقعسي الأسدي، شاعر إسلامي مشهور، من مخضرمي الدولتين، كثير الشعر. ينظر: الأغاني ٤٦٢/١٠، ومعجم الشعراء ٤٠٨، والمؤتلف والمختلف للآمدي ٢٣٢.

(٣) قولٌ للعرب رواه سيبويه في الكتاب ٥٥/٢.

(٤) قولٌ للعرب رواه سيبويه في الكتاب ٥٤/٢.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٤٣١/١.

(٦) الحاشية في: وجه الورقة الأولى الملحقة بين ٢٣/ب و٢٤/أ.

عطف النسق

تال بحرفٍ متبع عطف النسق كاخصص بوُد وثناء من صدق

(خ١)

* قال ابنُ عُصْفُورٍ[1]: حروفُ العطف المذكورةُ في[2] أقسام:

قسمٌ أجمع النحويون على أنه ليس بحرف عطف، وهو "أَمَّا"؛ لأنها تتكرَّر، وتلي العاملَ، وتقع بعد العاطف، وحروفُ العطف ليست كذلك.

وقسمٌ اختُلف فيه، فمنه ما ذكره ك[3]، وهو "ليس"، كقوله[4]:

إِنَّمَا يَجْزِي الفَتَى لَيْسَ الجَمَلْ[5]

قلنا: "الجَمَل" اسمُها، / والخبرُ محذوف، أي: مجازيًا، كما قال[6]:

لَهْفَى عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرُ[7]

و"كيف" و"أين" و"هلَّا"؛ لقولهم: ما أكلت لحمًا فكيف شحمًا؟ و: ما يعجبني

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١/٢٢٣-٢٢٦.

(٢) قوله: «المذكورة في» ملحق في الحاشية مصححًا عليه، ولم أجد في الكلام علامة إلحاق، ولعل هذا موضعه.

(٣) ينظر: مجالس ثعلب ٤٤٧.

(٤) هو لَبِيد بن ربيعة.

(٥) عجز بيت من الرمل، وصدره:

فإذا جُوزِيت قَرْضًا فاجْزِه ...

روي: «غيرُ» بدل «ليس»، ولا شاهد فيه. الفتى: السيد اللبيب. ينظر: الديوان ١٧٩، والكتاب ٢/٣٣٣، والمقتضب ٤/٤١٠، والأصول ١/٢٨٦، والحلبيات ٢٦٤، وتهذيب اللغة ٨/٢٦٧، والمقاصد النحوية ٤/١٦٥٩، وخزانة الأدب ٩/٢٩٦، ١١/١٩٠.

(٦) هو عبدالله بن أيوب التَّيْمي، وقيل: الشَّمَرْدَل الليثي.

(٧) بيت من الكامل. روي: «لات» بدل «ليس»، ولا شاهد فيه. ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي ١/٩٥٠، والحماسة البصرية ٢/٦٧٦، وسفر السعادة ٢/٨٠٥، وضرائر الشعر ١٨٢، والتذييل والتكميل ٤/٢٠٦، والمقاصد النحوية ٢/٦٤٤.

لحمٌ فكيف شحمٌ؟ و: لا لقيت زيدًا وأين عمرًا؟ و: هذا زيدٌ وأين عمرٌو؟ و: ضربت زيدًا فهلَّا عمرًا؟ و: قام زيدٌ فهلَّا عمرٌو؟

لنا: أنها لا تَعطفُ المخفوضَ، وذلك مخالفٌ لحروف العطف، لا يقولون: مررت برجلٍ فكيف امرأةٍ، ولا: فكيف بامرأةٍ، ولا: فهلَّا امرأةٍ، فدلَّ على أن المرفوع والمنصوب بعدها محمولان على إضمار فعلٍ، أي: فكيف آكُلُ شحمًا؟ و: فكيف يعجبني عمرٌو؟ وأنَّ "فأين" خبرٌ، و"عمرٌو" مبتدأٌ إذا قلت: فأين عمرٌو؟ وأنَّ امتناع وقوع المخفوض بعدها؛ لأن إضمارَ الخافض لا يجوز، وكفى بدخول العاطف على هذه الحروف دليلًا على أنها غير عواطفَ.

ومن ذلك: "لكنْ"، فهي عند س[1] عاطفةٌ، وخالفه يُونُسُ[2]، قال: لأنها لم تُسمع إلا مع العاطف، نحو: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾[3]، ورُدَّ بأنه سُمِع[4]: ما مررت برجلٍ صالحٍ لكن طالحٍ، وليس على إضمار الباء؛ لأن ذلك لا يجوز. /

ع: قد جاء: مررت برجلٍ صالحٍ إلا صالحٍ فطالحٍ، فهذا لا يكون إلا على حذف الجار، والذي حكى هذا يُونُسُ[5]، وهو الخصمُ في مسألة "لكنْ"، فهو يَحتج بما ثبت عنده، ولا مطعنَ في ذلك؛ لثقته وإمامته، رحمهم الله أجمعين. /

ع: ومِمَّا قيل إنه من حروف العطف أيضًا: "أيْ"، فهذه سبعة اختُلف فيها: "ليس" و"هلَّا" و"كيف" و"أين" و"لكنْ" و"أمَّا" و"أيْ"[6].

---

(١) الكتاب ١/٤٣٥.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٢٦٢، ٤٣٥، والأصول ٢/٢٤٨، والانتصار ٩٦-٩٨، والحجة ٢/١٧٩، ٦/١٧١.

(٣) الأحزاب ٤٠.

(٤) حكاه سيبويه في الكتاب ١/٤٣٥.

(٥) ينظر: الكتاب ١/٢٦٢، ٤٣٥، والأصول ٢/٢٤٨، والانتصار ٩٦-٩٨، والحجة ٢/١٧٩، ٦/١٧١.

(٦) الحاشية في: ٢٤/أ مع ظهر الورقتين الملحقتين بين ٢٣/ب و٢٤/أ الرابعة ثم الثانية ثم الرابعة مرة أخرى.

فالعطف مطلقا بواو ثم فا حتى أم او كفيك صدق ووفا
وأتبعت لفظا فحسب بلْ ولا لكن كلم يبد امرؤ لكن طلا
(خ٢)

* قولُه: «"**بَلْ**" و"**لا**" "**لكنْ**"»: ولها رابعٌ عند ك[1]، وهو "ليس"، ونقله ابنُ عُصْفُورٍ[2] عن البَغْداديين[3]، فهذه في مقابلة الواو والفاء و"ثُمَّ" و"حتَّى"، وهي أربعة يشرك[4] في اللفظ والمعنى، صارت ثمانيةً، وبقي: "أَمْ" و"أَوْ"، وفي معناهما خلاف[5].

* خرَّج عليه[6] بعضُهم قولَ الـمُتَنَبِّي:

بَقَائِي شَاءَ -لَيْسَ هُمُ- وارْتِحَالَا[7][8]

قال: المعنى: بقائي شاءَ لا هُمْ، فأَجرى "ليس" مُجرى "لا"، قال ابنُ سِيدَهْ[9]: إنما المعروف العكسُ، نحو:

---

(١) ينظر: مجالس ثعلب ٤٤٧.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/٢٢٣.

(٣) ينظر: الحلبيات ٢٦٤، والتذييل والتكميل ١٣/٦٧.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: تُشْرِك.

(٥) الحاشية في: ١١١.

(٦) أي: العطف بـ"ليس" المذكور في الحاشية المتقدمة.

(٧) كذا في المخطوطة بواو، والصواب ما في مصادر البيت: هُمُ ارتِحالا، ولعل الناسخ ظنَّ ضمة ميم "هُمُ" واوًا.

(٨) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

... وحُسْنَ الصبرِ زَمُّوا لا الجِمَالا

ارتحالا: معمول لـ"شاء". ينظر: الديوان ١٢٨، والفسر ٤/١٥٣، وشرح الواحدي ٢١٦.

(٩) لم أقف على كلامه في مطبوعتَيْ كتابه: شرح المشكل من شعر المتنبي، ولعله في كتابه: الإعراب عن مراتب قراءة الآداب، ولم أقف على ما يفيد بوجوده، وقد نقل منه ابن هشام تعليقاتٍ على أبياتٍ للمتنبي في بابَيْ التعجب والنداء.

فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ[1][2]

فاعطف بواو لاحقا أو سابقا في الحكم أو مصاحبا موافقا

(خ٢)

* معناه: أنها تعطف متأخِّرًا عن المتبوع في حصول ما وقع الاشتراك فيه، وسابقًا على المتبوع في حصول ما وقع الاشتراك فيه، ومصاحبًا له موافقًا في زمن حصول ما وقعت المشاركة فيه، وتلخَّص من مجموع هذا الكلام: أنها لمطلق الجمع، وهو المذهب الصحيح.

واعلم أنها قد تأتي بمعنى الباء، كقولهم[3]: اشتريت الشاءَ شاةً ودرهمًا، فالواو هنا ليست للجمع، بل دالةً على المعنى الذي تدل عليه الباءُ هنا.

الجَرْميُّ[4]: ومِثلُه: أنت أعلمُ ومالُك[5].

ع: أصحُّ ما قيل فيه[6].

* ع: ولأن الواو للتشريك والجمع؛ عاد الضمير بين متعاطفَيْها عليهما لا على أحدهما فقط، بخلاف "أو".

ولْيُنظَرْ في: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ[7]﴾

---

(١) عجز بيت من مجزوء الكامل، لسعد بن مالك بن ضبيعة القَيْسي، تقدَّم في باب "ما" و"لا" و"لات" و"إنْ" المشبهات بـ"ليس".

(٢) الحاشية في: ١١١.

(٣) أورده سيبويه في الكتاب ١/٣٩٢.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٣/٢٨٥، ٨/١١٦، وارتشاف الضرب ٣/١٠٩٢، والأشباه والنظائر للسيوطي ٤/٣٧، ٣٩ (عن رسالة لابن هشام في هذه المسألة ونحوها).

(٥) رواه سيبويه في الكتاب ١/٣٠٠ على أن الواو للمعية.

(٦) الحاشية في: ١١٢.

(٧) في المخطوطة: لهما، ولعله سهو من ابن هشام لا من الناسخ، بدليل قوله بعدُ: بالتثنية، والصواب ما في الآية الكريمة، وعليه فلا شاهد فيها.

بالتثنية، ثم جاء: ﴿مِنْ أَمْرِهِمْ﴾[1].

ويظهر لي فرقٌ بين: وزيدٌ، وبين: ولا زيدٌ، وكأنه استئناف[2].

* فإن قيل: قولُه: «**في الحكم**»: يُسأل هنا عن نحو: ﴿وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[3]؛ فإن قلت: الواو عاطفةٌ، فلا تَوَافُقَ في الحكم، أو "لكنْ" عاطفةٌ، والعاطفُ[4] لا يدخل على العاطف؟

قلت: الجوابُ بالأول، وهو من عطف الجُمَل، ولا يشترط فيها توافقٌ في شيءٍ أَلْبَتَّةَ، تقول: قام زيدٌ ولم يقم عمرٌو[5].

واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه كاصطفَّ هذا وابني

(خ١)

* فأما:

بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ[6]

فعلى حذف مضافٍ، أي: بين نواحي الدَّخُول، وهذا متبوعه مُغْنٍ، كقوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ﴾[7].

---

(١) الأحزاب ٣٦.

(٢) الحاشية في: ١١٢.

(٣) يونس ٣٧، ويوسف ١١١، وتمام ثانيتهما: ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب: فالعاطف.

(٥) الحاشية في: ١١٢، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٥ نحوها عن ابن هشام.

(٦) بعض بيت من الطويل، لامرئ القيس، وهو بتمامه:

قفا نَبْكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزِلِ   بسِقْط اللِوَى بين الدَّخُول فحَوْمَلِ

سِقْط اللِوَى: مُنْقطَع التواء الرمل، والدَّخُول وحَوْمَل: موضعان. ينظر: الديوان ٨، وجمهرة أشعار العرب ٥١، ١١٣، ومجالس ثعلب ١٠٤، والإنصاف ٢/٥٤٠، والمقاصد النحوية ٤/١٦١٧.

(٧) البقرة ١٣٦، ٢٨٥، وآل عمران ٨٤.

واختار ابنُ عُصْفُورٍ[1] في الجواب عنه: أن الفاء قد تكون مرتِّبةً في الذكر، فتكون كالواو، قال: ويؤكِّدُه: أن الأَصْمَعيَّ[2] رواه: "وحَوْمَلِ" بالواو[3].

* قولُه: «**عطفَ الذي لا يُغْنِي**» البيتَ: ومن ذلك: سِيَّانِ زيدٌ وعمرٌو، وسواءٌ عبدُالله وبشرٌ، فأما قولُه[4]:

وَكَانَ سِيَّانِ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نعَمًا ... أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ[5]

فإن الواو فيه مستعارٌ لها "أو"؛ أَلَا ترى أن "أو" لأحد الشيئين، و"سِيَّان" إنما تكون لشيئين؟

قال أبو عَلِيٍّ[6]: وإنما آنَسَه بذلك أنك تقول: جَالِسِ الحسنَ أو ابنَ[7] سِيرِينَ، ولو جالَسَهما لم يَعْصِ، كما أنك لو أتيت بالواو كان كذلك، وإن كان بينهما مخالفةٌ من جهة أخرى، وهي أن المأمور إن كان في أمره الواوُ لم يمتثلْ إلا بمجالستهما، وإلا فهو ممتثلٌ، جالَسَهما أو أحدَهما[8].

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١/٢٦٠.

(٢) ينظر: الكامل ١/٣٢٥، وشرح القصائد السبع ١٩، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٩٨، والأغاني ٩/٥١، والتعليقة ٣/٢٥٤.

(٣) الحاشية في: ٢٤/أ.

(٤) هو رجل من هُذيل، وروي لأبي ذُؤَيب الهُذَلي بيتان بنحوه.

(٥) بيت من البسيط. بها: فيها، والسُّوح: جمع: ساحة. ينظر: ديوان أبي ذؤيب ٧٩، وشرح أشعار الهذليين ١/١٢٢، والحجة ١/٢٦٦، والخصائص ١/٣٤٩، والمحكم ٨/٦٣٩، وأمالي ابن الشجري ١/٩٣، ومغني اللبيب ٨٩، وخزانة الأدب ٥/١٣٦، ١١/٧٠.

(٦) الإيضاح ٢٢٢، ٢٢٣، والحجة ١/٢٦٦، ٤/٥٣، والبصريات ١/٧٢٦، وكتاب الشعر ١/٣٢٣.

(٧) هو محمد بن سيرين البصري، أبو بكر، أحد أئمة التابعين، أخذ عن أنس بن مالك وأبي هريرة وغيرهما، وأخذ عنه قتادة وأيوب السختياني وغيرهما، توفي سنة ١١٠. ينظر: سير أعلام النبلاء ٤/٦٠٦.

(٨) الحاشية في: ظهر الورقة الأولى الملحقة بين ٢٣/ب و٢٤/أ.

(خ٢)

* قولُه: «**لا يُغْنِي متبوعُه**»: فإن قلت: مِنْ مُثُل ذلك: استوى زيدٌ وعمرٌو، إذا أردتَّ به: تَسَاوَيَا، فهلَّا ما جاز في: استوى الماءُ والخشبةَ المفعول معه[1]؟

وكيف تُرِكَ المعطوفُ أَلْبَتَّةَ في: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ﴾ الآيةَ[2]؟

قلت: إنما[3] الآية فإن المعطوف حُذف؛ لوضوح المعنى، والناظمُ قال: «**لا يستغني**[4]»، وذا للأعمِّ من أن يكون لا يستغني لفظًا وتقديرًا أو لا يستغني لفظًا، وأنت إذا قلت: لا يستوي زيدٌ؛ لم يَجُزِ الحذفُ؛ لأنه ليس في: «**واخصُصْ**» لفظةُ: ما يستغن[5] بمُعَادِلِه[6].

* ع: من خصائص الواو: الفصلُ بينها وبين المعطوف بالظرف والمجرور، ومنه: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ﴾[7]، ثم قال تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾[8]، الزَّمَخْشَرِيُّ[9]: عطفٌ على "جنات"، أي: وأنشأ من الأنعام ما يَحمل الأثقالَ، وما يُفرَش للذَّبْح.

---

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: فهلَّا ما جاز فيها غيرُ المفعول معه؟ و"ما" زائدة، وهذه العبارة لا يجوز فيها العطف، كما في: شرح التسهيل ٢/٢٤٧، والتذييل والتكميل ٨/١٠٧، وأجازه الرضي في شرح الكافية ١/٥٢٠ إذا كان "استوى" بمعنى: تساوى، لا بمعنى: استقام، أو: ارتفع، وهو ما ألمح إليه ابن هشام في هذا السؤال، ولم أقف في المخطوطة على جوابه.

(٢) الحديد ١٠، وتمامها: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: أمَّا.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعله تجوُّز، والصواب ما في متن الألفية: يُغْنِي.

(٥) كذا في المخطوطة، والوجه: يستغني.

(٦) الحاشية في: ١١٢.

(٧) الأنعام ١٤١.

(٨) الأنعام ١٤٢.

(٩) الكشاف ٢/٧٣.

وتقديمُ المعطوفِ عليها غيرِ المجرور؛ لأجل الضرورة[1].

* ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ * وَخَلَقَ ٱلْجَآنَّ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ ﴾[2]، وفي مكان آخر: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ * وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ ﴾[3][4].

وثم للترتيب بانفصال والفاء للترتيب باتصال

(خ١)

* [**«والفاء للترتيب»**]: خلافًا للفرَّاء[5] في فعلَيْن أحدُهما سببٌ في الآخر[6]، قال: تقول: أحسنتَ إليَّ فأعطيتني، وبالعكس، وإن كان الإحسان وقع بعد الإعطاء، والإعطاءُ سببَه.

وللجَرْميِّ[7] في الأماكن، قال: يجوز: عَفَتْ دارُ فلانةَ فدارُ فلانةَ، ونزل المطرُ مكانَ كذا فمكانَ كذا، وإن كان الأمر بالعكس، أو في وقت واحد.

ولطائفةٍ من ك[8] في إطلاق القول بأنها بمنزلة الواو.

لهم: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ ﴾[9]، ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا ﴾[10].

---

(١) الحاشية في: ١١٢.

(٢) الرحمن ١٤، ١٥.

(٣) الحجر ٢٦، ٢٧.

(٤) الحاشية في: ١١٢.

(٥) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ٥١٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٧٣/٦، ٧٤، وشرح جمل الزجاجي ٢٢٨/١.

(٦) ومثله في معاني القرآن ٣٧١/١ في الفعلين اللذين يقعان في وقت واحد.

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢٢٩/١، والتذييل والتكميل ٨٣/١٣، وارتشاف الضرب ١٩٨٥/٤.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢٢٩/١.

(٩) النحل ٩٨.

(١٠) الأعراف ٤.

قلنا: المعنى: أردنا إهلاكَها، فإذا أردتَّ القراءة، كقولهم: قد قامت الصلاة، أي: قد قَرُب قيامُها، أو: أُريد قيامُها، وقوله[1]:

إِلَى مَلِكٍ كَادَ النُّجُومُ لِفَقْدِهِ   يقفن[2] وَزَالَ الرَّاسِيَاتُ مِنَ الصَّخْرِ[3]

أي: أرادت أن تزولَ[4].

(خ٢)

* ع: اشتركت الواوُ والفاءُ و"ثُمَّ" في إفادة التشريك في الحكم كما قدَّمنا، وانفردت الفاءُ و"ثُمَّ" عن الواو وبأنهما[5] تفيدان الترتيبَ، وهي لا تفيده، وانفردت الفاءُ عن "ثُمَّ" بأن "ثُمَّ" ترتُّبُ بانفصالٍ والفاءَ ترتُّبُ باتصالٍ، والمعنيُّ بالاتصال والانفصال: التعقيبُ والتراخي؛ لأن الآتيَ على عَقِب الشيء متصلٌ به، والمتراخيَ عن الشيء محجوزٌ بينهما بالمدة المتخلِّلة، وقد اجتمعا في قوله سبحانه: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ * ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾[6].

وقد تُحمَل كلٌّ منهما على الأخرى؛ لاشتراكهما في إفادة الجمع والترتيب، فمِنْ حَمْل الفاء على "ثُمَّ": قولُه تعالى: ﴿أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ * فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً﴾[7]، ومِنْ عَكْسه: قولُ الشاعر[8]:

كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ العَجَاجِ   جَرَى فِي الأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ[9]

(١) هو الفرزدق.

(٢) كذا في المخطوطة معجمًا، وهي في مصادر البيت: يقعْنَ.

(٣) بيت من الطويل. ينظر: الديوان بشرح الحاوي ٣٦٦/١، وشرح جمل الزجاجي ٢٢٩/١.

(٤) الحاشية في: ٢٤/أ.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: بأنهما، بحذف الواو.

(٦) عبس ٢١، ٢٢.

(٧) الأعلى ٤، ٥.

(٨) هو أبو دُؤَاد الإيادي.

(٩) بيت من المتقارب. الرُّدَيْني: الرمح، والعَجَاج: الغبار، والأنابيب: ما بين كل عُقْدتين من القَصَب. ينظر: الديوان ٢٩٢، والمعاني الكبير ٥٨/١، وشرح التسهيل ٣٥٥/٣، والمقاصد النحوية ١٦١٩/٤.

وقد تُستعمل كلٌّ منهما في موطن الواو حملًا عليها؛ لاشتراكهن في إفادة التشريك في الحكم، كقوله[1]:

بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ[2]

وقولِه[3]:

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ [قَدْ][4] سَادَ بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهْ[5]

وقولُهم: إنهما للترتيب في الذكر في البيتين فيه نظرٌ، ولا يَحسُن دعوى ذلك إلا بين الجُمَل، كقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ﴾ الآيةَ[6]، وقولِه تعالى: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾[7] بعد قوله سبحانه: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾[8]، أي: أخبرتكم بذاك الخبر، ثم أُخبركم بهذا.

وفي الآية تأويلان آخران:

أحدهما: أنه عطفٌ على ما تقدَّم قبل شطر السورة من قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾[9]، نقله الزَّمَخْشَريُّ[10] عن بعضهم، وما أبْعَدَه عن الصواب.

وقال هو[11]: هذه التوصية لم تَزل تُوَصَّاها كلُّ أمة على لسان نبيِّها، كما قال

---

(١) هو امرؤ القيس.

(٢) بعض بيت من الطويل، تقدَّم قريبًا.

(٣) هو أبو نُوَاس.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٥) بيت من الخفيف. ينظر: الديوان ٣١٥/١، والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ٣٦، ونتائج الفكر ١٩٦، ومغني اللبيب ١٥٩، وخزانة الأدب ٣٧/١١.

(٦) هود ٤٥.

(٧) الأنعام ١٥٤.

(٨) الأنعام ١٥٣.

(٩) الأنعام ٧٢.

(١٠) الكشاف ٨٠/٢.

(١١) هذا التأويل الثاني في الآية.

ابنُ عَبَّاسٍ: محكَماتٌ لم يَنسخهن شيءٌ من جميع الكتب[1]، فكأنه قيل: ذلكم وصَّاكم به يا بني آدم قديمًا وحديثًا، ثم أعظمُ من هذا أنَّا آتينا موسى الكتاب، وأنزلنا هذا الكتابَ المبارك. انتهى.

وفيه عندي نظرٌ، والظاهر أن الضمير في "وصَّاكم" والخطابَ في "ذلكم" للمَكْنِيِّ عنهم بالواو في: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ﴾[2]، والمخاطبين بقوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾[3][4].

* [«والفاء للترتيب»]: وزعم بعضهم أنها تأتي بمنزلة "حتَّى"، وجعل منه: ﴿فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ﴾[5]، أي: حتى هم فيه[6].

* فا[7]: جوَّز أبو الحَسَن[8] في: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ [9]﴾[10] كونَ "ثُمَّ" زائدةً، وجَعَل "تاب" جوابًا لـ"إذا" في: "حتَّى إذا ضاقتْ"، ويجوز أن يكون محذوفًا، أي: تَنَدَّمُوا، ثم تاب، ومعنى "إذا" بعد "حتَّى" الجزاءُ، بمعنى "متى".

---

(١) أخرجه الطبري في جامع البيان ٩/٦٦٧، وابن أبي حاتم في تفسير القرآن العظيم ٥/١٤١٤.

(٢) الأنعام ١٥١.

(٣) الأنعام ١٥١.

(٤) الحاشية في: ١١٢.

(٥) الأنعام ١٣٩.

(٦) الحاشية في: ١١٢.

(٧) الشيرازيات ١/١٥١.

(٨) ينظر: جواهر القرآن للباقولي (إعراب القرآن المنسوب للزجاج) ٣/٨٩٣، والجامع لأحكام القرآن ٤/٢٤٨، والبديع لابن الأثير ١/٣٦٠، وشرح الكافية للرضي ٤/٣٩٤، ومغني اللبيب ١٥٨.

(٩) في المخطوطة: عليكم، وهو خطأ.

(١٠) التوبة ١١٨، وتمامها: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ﴾.

ط[1]: لأن "إذا" ظرف للزمان المبهم، و"متى" كذلك، و"حتَّى" لانتهاء الغاية في الزمان وفي المكان أيضًا، فكما جاز: حتى متى يكون[2] كذا وكذا؛ جاز: حتى إذا كان كذا وكذا[3].

واخصص بفاءٍ عطف ما ليس صله　　على الذي استقر أنه الصّله

(خ١)

* وتختص أيضًا بعكس ذلك، نحو: جاءني الذي قام فذهب عمرٌو.

ويجوز نظيرُ المسألتين في الخبر، نحو: زيدٌ يقوم فيذهبُ عمرٌو، وزيدٌ يذهبُ عمرٌو فيقومُ، وقال الشاعر[4]:

وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ المَاءَ تَارَةً　　فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ[5]

وقال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ﴾[6].

وقد أشرتُ إلى المسائل الأربعة ببيتَيْنِ زدتُّهما بعد قوله: «**واخصُصْ بفَاءٍ**» البيتَ، فقلت:

وَالعَكْسُ جَاْ، وَمِثْلُ ذَاكَ فِي الخَبَرْ　　مِثَالُهُ: قَوْلُ امْرِئٍ مِمَّنْ غَبَرْ:

«إِنْسَانُ عَيْنِي يحسُرُ[7] المَاْ تَارَةً»　　دُونَكَهَا أَرْبَعَةً مُخْتَارَةً[8][9]

---

(١) لم أهتد إلى المراد بهذا الرمز.

(٢) مكررة في المخطوطة.

(٣) الحاشية في: ١١٢.

(٤) هو ذو الرُّمَّة.

(٥) بيت من الطويل. يجُم: يجتمع. ينظر: الديوان ١/٤٦٠، ومجالس ثعلب ٥٤٤، والزاهر ٢/٧٢، والبصريات ١/٣٦٠، والمقاصد النحوية ١/٥٦٢.

(٦) الحج ٦٣.

(٧) كذا في المخطوطة بضم السين، وهو وجهٌ فيه، كما في: القاموس المحيط (ح س ر) ١/٥٣٣.

(٨) كذا في المخطوطة بالتنوين في الشطرين.

(٩) الحاشية في: ٢٤/أ.

(خ٢)

* قال عَبْدُالقاهِر[١]: إنما جاز: الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ؛ لأن في الكلام معنى المجازاة؛ أَلَا ترى أن المعنى: الذي إنْ طار غَضِب زيدٌ الذبابُ؟ وإنما جاز هذا؛ لاقتضاء الشرط الجزاءَ، كما يقتضي المبتدأُ الخبرَ، فالجملتان كالجملة الواحدة، فلا يُطلب منهما إلا ذكرٌ واحدٌ.

ع: فـ"الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ" في [منزلة][٢]: الذي إنْ يَطِرْ يغضبْ زيدٌ، وهذا بمنزلة: الذي أبوه قائم، فهذا الحقُّ لا يُعدَل عنه.

وأما قولهم: السببُ والمسبَّبُ كالشيء الواحد، وقولُ أبي عَلِيٍّ[٣]: إن ثَمَّ حرفَ شرطٍ مقدر؛ ليس[٤] بمحرَّرٍ ولا مُستحسَنٍ، وممَّا يَرُدُّ على ان[٥] عَلِيٍّ: أنه لا يمكن تقديرُ الشرط في صلة "أَلْ".

والذي دلَّ أنَّ المعنى: الذي [إنْ][٦] يَطِرْ يغضبْ، أمران: معنويٌّ، وهو ثبوت سببيةِ الأول ومُسبَّبيةِ الثاني، ولفظيٌّ، وهو وجود الفاء التي هي عَلَمُ المجازاة[٧].

بعضا بحتى اعطف على كل ولا يكون إلّا غاية الذي تلا

(خ١)

* ع: ينبغي أن يُحمل قولُه: «**غايةَ**» على أنه نهايةٌ إما في الضعف أو القوة، أو أنه آخرُ المعطوف عليه؛ ليَدخل نحو: أكلت السمكةَ حتى رأسَها، إذا نصب، وقد يقال: الأنبياءُ آخرُ غايات الناس في الشَّرَف، والحجَّامون آخرُ غاياتهم في السقوط،

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/١١٥٤.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: مقدَّرًا فليس.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: أبي.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٧) الحاشية في: ١١٢.

والسمكةُ آخِرُ حقيقةً، فالحاصلُ: أن الغاية إما حقيقةً، كما في السمكة، أو مجازًا، كما في الشَّرَف وعكسِه[1].

* ع: قالوا: كلُّ شيءٍ يحبُّ ولَدَه حتى الحُبَارى[2]؛ لأن الحُبَارى توصف بالحُمْق، فهي غايةٌ في النقص، و: استَنَّتِ الفِصَالُ حتى القَرْعى[3]، وهي التي أصابها القَرَعُ، وهو الجُدَريُّ[4].

(خ٢)

* ع: "حتَّى" في العربية على ثلاثة أقسام:

ابتدائيةٌ، فتَدخل على ثلاثةٍ: الجمل الاسمية، نحو:

حَتَّى مَاءُ دخلة[5] أَشْكَلُ[6]

والفعلِ الماضي، نحو: ﴿حَتَّىٰ عَفَوا۟﴾[7]، والمضارعِ المرفوعِ، نحو: ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾[8]،

---

(١) الحاشية في: ٢٤/أ.

(٢) مَثَلٌ يضرب في المُوق، وهو الحمق مع الغباوة. ينظر: مجمع الأمثال ٢/١٤٦، والمستقصى ٢/٢٢٧.

(٣) مَثَلٌ يضرب للرجل يفعل ما ليس له بأهلٍ، والاستنان: العَدْو، والفِصَال: جمع: فَصِيل، وهو ولد الناقة، والقَرْعى: جمع قَرِيع، وهو من به القَرَع، وهو بثر أبيض يخرج بالفصال. ينظر: جمهرة الأمثال ١/١٠٨، ١٠٩، ومجمع الأمثال ١/٣٣٣.

(٤) الحاشية في: ٢٤/أ.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: دِجْلَةَ.

(٦) بعض بيت من الطويل، لجرير، وهو بتمامه:

فما زالت القتلى تَمُورُ دماؤها بدجلة حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ

أشكل: تخالطه حُمْرة. ينظر: الديوان ١/١٤٣، والزاهر ١/٤٥٦، وتهذيب اللغة ١٠/١٥، والمرتجل ٣٤٤، والتذييل والتكميل ١١/٢٥٠، والمقاصد النحوية ٤/١٨٦٧.

(٧) الأعراف ٩٥.

(٨) البقرة ٢١٤، وهي قراءة نافع. ينظر: السبعة ١٨١، والإقناع ٢/٦٠٨.

وليست الجملة بعدها في موضع خفض، خلافًا للزَّجّاج[1]، وابنِ دَرَسْتَوَيْهِ[2].

وجارَّةٌ، فتَدخل على ثلاثةٍ: اسم صريح، نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[3]، واسمٍ مؤوَّلٍ من "أَنْ" المضمرةِ والمضارعِ، نحو: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[4]، ﴿حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[5]، واسمٍ مؤوَّلٍ غير ذلك، نحو: عرفت أمورَك حتى أنَّكَ فاضل.

وإنما أفردتُ القسمَ الثانيَ بالذكر، ولم أُدرِجْه تحت هذا؛ لِمَا يختصُّ به من الأحكام.

وعاطفةٌ، وإنما تعطف بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المعطوف بها اسمًا مفردًا، فلا تكون عاطفةً في الجمل.

والثاني: أن يكون ما بعدها بعضًا لِمَا قبلها، أو كبعضٍ.

والثالث: أن تكون غايةً له، إما في كثرةٍ أو قلَّةٍ، إما في مقدارٍ أو قَدْرٍ.

تنبيهٌ: عرفت أمورَك حتى انَّك فاضل: يَحتَمل العطفَ والجرَّ؛ فـ"أَنَّ" مفتوحةٌ، والابتدائيةَ؛ فـ"إِنَّ" مكسورةٌ[6][7].

* وذهب بعضُهم إلى أنها ترتِّبُ، وهو فيها ظاهرٌ؛ لدلالتها على الغاية؛ لأنك إذا قلت: قَدِمَ الحاجُّ حتى المشاةُ، أخبرت بقدوم الحاج شيئًا فشيئًا، إلى أن قَدِمَ المشاةُ، ولا يمكن أن يكون قدوم المشاة سابقًا على قدوم الحاج؛ لأن الغاية لا تتقدَّم على المغيَّا. من

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٢٠١، ٢٨٦.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٩/٢٠٤، ١١/٢٤٠.

(٣) القدر ٥.

(٤) البقرة ٢١٤.

(٥) الحجرات ٩.

(٦) بعده في المخطوطة: «واسم مؤول غير ذلك، نحو: عرفت أمورك حتى أنك فاضل. وإنما أفردت القسم الثاني بالذكر ولم أدرجه تحت هذا؛ لما يختص به من الأحكام»، وهو مكرر عما قبله.

(٧) الحاشية في: ١١٣.

"شرح الغاية"[1].

ع: والمختارُ أنه لا ترتيبَ فيها.

وتلخَّص لنا إلى هنا أربعةٌ من حروف العطف: اثنان لا يقتضيان ترتيبًا على الأصح فيهما، وهما: الواو و"حتَّى"، بَدَأَ فالواو[2]، وختم بـ"حتَّى"، واثنان يقتضيان الترتيب على الأصح فيهما، وهما: الفاء و"ثُمَّ"، وقد وسَّطَهما بينهما.

وحجَّةُ مَنْ قال: لا يقتضيانه: ظاهرُ: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ ﴾[3]، ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾[4]، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾[5][6].

وأم بها اعطف إثر همز التسويه   أو همزة عن لفظِ أي مغنيه

(خ١)

* قولُه: «**أو همزةٍ عن لفظِ "أَيٍّ" مُغنِيه**» يُفهِم أن معنى الكلام معنى "أيّ"، فليُجَبْ عن السؤال بها بأحد الأمرين كما يجاب السؤالُ بـ"أيّ"، فأما قولُه[7]:

تَقُولُ عَجُوزٌ مَدْرَجِي مُتَرَوِّحًا   عَلَى بَابِهَا مِنْ عِنْدِ أَهْلِي وَغَادِيَا:
أَذُو زَوْجَةٍ بِالمِصْرِ أَمْ ذُو خُصُومَةٍ   أَرَاكَ لَهَا بِالبَصْرَةِ العَامَ ثَاوِيَا؟
فَقُلْتُ لَهَا: لَا، إِنَّ أَهْلِيَ جِيرَةٌ   لِأَكْثِبَةِ الدَّهْنَا جَمِيعًا وَمَالِيَا[8]

فأجاب "أَمْ" بـ"لا" وهي متصلة؛ لتقدُّم همزة الاستفهام، ووقوعِ المفرد بعدها.

والجواب عن ذلك: أن "لا" جوابٌ لاعتقادها؛ لأنها لم تسأل بـ"أَمْ" إلا وهي

(١) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ١٢٧.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: بالواو.

(٣) النحل ٩٨.

(٤) الأعراف ٤.

(٥) الأعراف ١١.

(٦) الحاشية في: ١١٣.

(٧) هو ذو الرُّمَّة.

(٨) أبيات من الطويل، تقدَّم أوَّلها في باب الابتداء.

قاطعةٌ بحصول أحد الأمرين، وتريد التعيينَ.

كذا قال ابنُ عُصْفُورٍ[1]، وفيه نظرٌ؛ لأن السؤال إذا كان خَطأً إنما يقال لقائله: لم تسألْ على الوجه، أو: بنيتَ سؤالَك على غير صحيحٍ، أما أن يجاب بما يجاب به السؤالُ فلا. انتهى.

فإن قلت: اجعل "أَمْ" منفصلةً، و"ذو خصومةٍ" خبرٌ لمحذوف، أي: أم أنت ذو خصومة، فيكون جملةً.

قلت: إنه أجاب "أذو زوجةٍ" بقوله: "إنَّ أهليَ جِيرةٌ"، و"أَمْ" المنقطعةُ مُضرَبٌ عما قبلها، فلا تحتاج لجوابٍ[2].

* قال ابنُ عَطِيَّةَ[3]: ذهب كثيرٌ من النحاة إلى أن "أَمْ" لا / تكون[4] معادلةً للألف مع اختلاف / الفعلين، بل إذا دخلتا / على[5] فعل واحد، كقولك: أزيدٌ قام أم / عمرو؟ و: أقام زيدٌ أم عمرٌو؟ / وإذا[6] اختلف الفعلان كهذه الآية، / -يعني: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ / مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾[7]- فلا معادلةَ، ومعنى الآية: أَحَدَثَ لك هذا الاستكبارُ / الآنَ أم كنت قديمًا ممن / لا[8] يليق أن تُكلَّف مثلَ هذا؛ لعلوِّ مكانك؟ وهذا على وجه / التوبيخ. انتهى.

قال / ...[9] يَرُدُّ عليه: هذا الذي ذكره عن كثير من / النحويين مذهبُ غيرُ /

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١/٢٣٧، ٢٣٨.

(٢) الحاشية في: وجه الورقة الرابعة الملحقة بين ٢٣/ب و٢٤/أ.

(٣) المحرر الوجيز ٤/٥١٥.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) ص ٧٥.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة. والرد الآتي بنصه في البحر المحيط ٩/١٧٥.

صحيح(١)، قال س(٢): وتقول: أضربت زيدًا أم / قتلته؟ فالبَدْءُ هاهنا / بالفعل أحسنُ؛ لأنك إنما تسأل عن أحدهما لا / تدري أيَّهما كان، ولا / تسألُ عن موضع أحدِهما، كأنك قلت: أيُّ ذلك / كان؟ انتهى.

قال(٣): / فعادل(٤) بـ"أَمْ" الألفَ مع اختلاف الفعلين(٥).

(خ٢)

* قولُه: «**هَمْز التَّسْوِيه**»: ليس المراد بها الواقعةَ بعد "سَوَاءٍ"، كما يَتَبادر إلى الذهن، بل الداخلةَ على جملةٍ يصح حلولُ المصدرِ محلَّها(٦).

* زعم أبو(٧) العَبَّاسِ أَحمدُ بنُ طَلْحَةَ الأُمَويُّ في "بَدِيعه"(٨) أن "أَمْ" هي التي تتقدَّر بـ"أيّ"، وقال صاحبُ(٩) "المِفْتَاح"(١٠): المغني عن لفظ "أيّ": مجموعُ الهمزة و"أَمْ"(١١).

* إن قلت: هل الهمزتان شرطٌ في كونها متصلةً، أو في كونها عاطفةً؟

---

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) الكتاب ٣/١٧١.

(٣) أي: صاحب الرد، وهو أبو حيان كما تقدم.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) الحاشية في: ٢٤/أ مع ٢٣/ب، وكل سطر منها شطران: الأول في ٢٤/أ والآخر في ٢٣/ب.

(٦) الحاشية في: ١١٣.

(٧) هو الإشبيلي اليابري، أخو أبي بكر بن طلحة، وعنه أخذ، نحوي لغوي، غلب عليه الأدب، توفي سنة ٦٠٠. ينظر: بغية الوعاة ١/٣١٣.

(٨) لم أقف على من ذكره.

(٩) هو يوسف بن أبي بكر بن محمد الخوارزمي السكَّاكي، أبو يعقوب، من علماء البلاغة والأدب، له: مفتاح العلوم، جمع فيه اثني عشر علمًا في العربية، توفي سنة ٦٢٦. ينظر: معجم الأدباء ٦/٢٨٤٦، وبغية الوعاة ٢/٣٦٤.

(١٠) مفتاح العلوم ١١٩.

(١١) الحاشية في: ١١٣.

قلت: بل شرطُ الثاني، ويلزم عن ذلك الأولُ؛ أَلَا تراه قال: «**اعطِفْ بها إِثْرَ همزِ التَّسْويه**» إلى آخره، فجَعل ذلك شرطًا للعطف؟ فآذَنَ بأن ذلك إذا فُقد فُقد العطفُ.

ومعناه: و"أَمْ" اعطفْ بها إذا كانت متصلةً، وإنما تكون متصلةً إذا قُرن ما عُطف عليه بهمز التسوية، أو همزةٍ عن لفظ "أيّ" مغنيةٍ، ولا يُعطف بها إذا كانت منقطعةً، وإنما تكون منقطعةً إذا خلا المعطوف عليه من الاقتران بإحدى الهمزتين، فحَذَف الناظمُ ذكر الاتصال من الأُولى؛ اكتفاءً بما فُهم من تخصيص الانقطاع بالقسم الآتي، وحَذَف التنبيهَ على أن المنقطعة غيرُ عاطفةٍ؛ اكتفاءً بما فُهم من التنصيص على كونها في القسم الأول عاطفةً.

فإن قلت: لِمَ سُمِّيت في الضرب الأول متصلةً؟

قلت: لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر؛ لكونهما مفردان[1]، تحقيقًا، نحو: أزيدٌ في الدار أم عمرو؟ أو تقديرًا، نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[2].

فإن قلت: ولِمَ سُمِّيت في الضرب الثاني منقطعةً؟

قلت: لعكس ذلك، وهو أن ما قبلها وما بعدها يُستغنى بأحدهما عن الآخر؛ لكونهما جملتان[3]، تحقيقًا، نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾[4]، أو تقديرًا، نحو: إنها لإبلٌ أم شاءٌ؟[5] أي: بل أهي شاءٌ؟[6]

(١) كذا في المخطوطة، والوجه: مفردين.

(٢) البقرة ٦، ويس ١٠.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه: جملتين.

(٤) يونس ٣٨، وهود ١٣، ٣٥، والسجدة ٣، والأحقاف ٨.

(٥) قولٌ للعرب رواه سيبويه في الكتاب ٣/١٧٢، ١٧٤.

(٦) الحاشية في: ١١٣.

ورُبما حذفت الهمزة إن كان خفى[1] المعْنَى بحذفها أمن (خ١)

* هذا البيتُ بمجرَّده يفيد فائدةً أوسعَ من فائدته مذكورًا في هذا المقام؛ لأن هذا لا يختصُّ[2].

* قال الشاعر، وهو الكُمَيتُ:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى البِيضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟[3]

وقال عُمَرُ بنُ أبي رَبِيعةَ -في أظهر القولَيْن[4]-:

أَبْرَزُوهَا مِثْلَ المَهَاةِ تَهَادَى بَيْنَ حسن[5] كَوَاعِبٍ أَتْرَابِ

ثُمَّ قَالُوا: تُحِبُّهَا؟ قُلْتُ: بَهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالحَصَى وَالتُّرَابِ[6]

وقال آخرُ[7]:

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: خَفَا، لأنه مقصور من: خَفَاء.

(٢) الحاشية في: ٢٤/أ.

(٣) بيت من الطويل. روي: «أذو» بدل «وذو»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان ٥١٢، والأغاني ٢٢/١٧، والحجة ١٦٣/٦، وأمالي ابن الشجري ٤٠٧/١، وضرائر الشعر ١٥٨، والتذييل والتكميل ٢٤٦/٧، وخزانة الأدب ٣١٣/٤.

(٤) أنَّ قوله: «تحبُّها» استفهام، وقيل: خبر، أي: أنت تحبها، يعني: قد علمنا ذلك. ينظر: الكامل ٧٨٨/٢.

(٥) كذا في المخطوطة، وهي في مصادر البيت: خَمْسٍ.

(٦) بيتان من الخفيف. المهاة: بقرة الوحش، وتهادى: يهدي بعضها بعضًا في مشيتها، وبَهْرًا: عجبًا. ينظر: الديوان ٤٣١، والكتاب ٣١١/١، والكامل ٧٨٨/٢، وجمهرة اللغة ٣٣١/١، واللامات ١٢٤، والمحكم ٣١٢/٤، وأمالي ابن الشجري ٤٠٧/١، وضرائر الشعر ١٥٩، وشرح التسهيل ١٨٤/٢، ومغني اللبيب ٢٠.

(٧) هو عمران بن حِطَّان.

فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ آمِنًا لَا كَمَعْشَرٍ أَتَوْنِي فَقَالُوا: مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ؟[1]

إلا أن الحذف مع غير "أَم" قال ابنُ السِّيدِ في "الاقتِضَاب"[2]: إنه قبيح، قال: وإنما يحسُن مع "أَمْ".

ع: وقال أبو الفَتْح بنُ جِنِّي[3] حين ذكر قراءةَ ابنِ مُحَيْصِن[4]: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾[5]: استكره جمع الهمزتين، و...[6] بمجيء "أَمْ" بعدُ دليلًا عليها، وقالوا في: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾[7]: إنه بتقدير الهمزة، وقال أبو عَلِيٍّ[8]: قال أبو بَكْرٍ[9]: حذفُ الحرف غيرُ قياسٍ؛ لأنه نائبٌ عن الفعل وفاعلِه، فحذفُه إجحاف.

فإن قيل: ما تُنكِر من أن يكون المحذوف همزةَ "أَفْعَلَ": أَنْذَرَ، لا همزةَ الاستفهام؟

قلت: قد جاء نظائرُ تدل على حذف الهمزة -وكان أنشد قبلُ أبياتًا[10]، ثم قال-: وأما همزة "أَفْعَلَ" في الماضي فما أَبْعَدَ[11] حذفَها.

ع: ولا أعرفُه إلا في التعجب ...[12][13].

---

(١) بيت من الطويل. ينظر: شعر الخوارج ١٦٤، والكامل ١٠٨٨/٣، والأغاني ٣٣٣/١٨، وكتاب الشعر ٣٨٥/٢، والخصائص ٢٨٣/٢، والمخصص ٢٢٢/٥، وأمالي ابن الشجري ٤٠٧/١، وارتشاف الضرب ٢٤٢٢/٥.

(٢) ١٨٠/٣.

(٣) المحتسب ٥٠/١، ٥١.

(٤) ينظر: مختصر ابن خالويه ١٠، وشواذ القراءات للكرماني ٤٩، وإتحاف فضلاء البشر ١٦٩.

(٥) البقرة ٦، ويس ١٠.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) الشعراء ٢٢.

(٨) الحجة ١٦٣/٦ بنحوه.

(٩) لم أقف على كلامه.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٢) موضع النقط مقدار خمس كلمات أو ست انقطعت في المخطوطة.

(١٣) الحاشية في: ٢٤/أ.

(خ٢)

* قولُه: «**إن كان خفَا المعنى**»: ع: ...[١]

التسوية نحو:

فَوَاللهِ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ؟

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ؟[٢]

وقراءةِ ابنِ مُحَيْصِن[٣]، أمَّا مِثلُ: أزيدٌ قائمٌ[٤] أم عمرٌو؟ فلا يجوز: زيدٌ قائمٌ أم[٥] عَمْرٌ[٦]؟، فلا يجوز فيه حذف الهمزة؛ لأن هذا الموضعَ يُوهِم المنقطعةَ، فافْهَمْه[٧].

وبانقطاع وبمعنى بل وفت ... إن تك مما قُيِّدتْ به خلت

(خ١)

* ع: الغالبُ أن تكون بمعنى "بَلْ" والهمزة، نحو: ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾[٨]، أي: بل أَتَّخَذَ؟ كقوله: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ﴾[٩].

---

(١) موضع النقط مقدار خمس كلمات أو ست بيض لها في المخطوطة.

(٢) روايتان لبيتٍ من الطويل، لعمر بن أبي ربيعة. ينظر: الديوان ٢٦٦، والكتاب ١٧٥/٣، والمقتضب ٢٩٤/٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٤٨/٢، وأمالي ابن الشجري ٤٠٧/١، ١٠٩/٣ وضرائر الشعر ١٥٨، وشرح التسهيل ٣٦١/٣، ومغني اللبيب ٢٠، والمقاصد النحوية ١٦٢٨/٤، وخزانة الأدب ١٢٢/١١.

(٣) بهمزة واحدة في قوله تعالى في سورتي البقرة ٦ ويس ١٠: ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، تقدَّمت قريبًا.

(٤) مكررة في المخطوطة.

(٥) مكررة في المخطوطة.

(٦) كذا في المخطوطة، وهو وجه في "عَمْرو" أجازه المبرد وغيره، بشرط ضبطه بالشكل؛ تمييزًا له عن "عُمَر". ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٢٥، وعمدة الكتاب ١٦٤.

(٧) الحاشية في: ١١٤.

(٨) الزخرف ١٦.

(٩) الإسراء ٤٠.

وقد تكون بمعنى "بَلْ" فقط، كقوله[1]:

فَلَيْتَ سُلَيْمَى فِي المَنَامِ ضَجِيعَتِي　　　هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمِ[2]

وهذا المسوِّغُ لجَمْعِها مع "هَلْ" في: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ﴾[3]، ويَحتمل الوجهين: إنها لإِبِلٌ أم شاءٌ؟[4][5]

(خ٢)

* قال مَيْمُونٌ، وهو أَعْشَى بَكْرِ بنِ وائِلٍ:

هُرَيْرَةَ وَدِّعْهَا وَإِنْ لَامَ لَائِمُ　　　غَدَاةَ غَدٍ أَمْ أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمُ[6][7]

* خَطَرَ لي من فروع "أَمْ" المتصلة: أنه لا يجوز أن يُصرَّح بالعامل بعدها، فإذا قيل: أضربت زيدًا أم عمرًا؟ لا يجوز: أم ضربت عمرًا؟ لئلا يُتَوَهَّم أنها المنقطعةُ، فهذا كما قالوا في: جاءني زيدٌ لا عمرٌو: إنه لا يجوز: لا جاءني عمرٌو؛ لا[8] يُتَوَهَّم الدعاءُ، ولا في: اختصم زيدٌ وعمرٌو؛ أن يقال: اختصم زيدٌ واختصم عمرٌو، هكذا أظنُّ في هذا المثال الأخير أنهم قالوا فيه ذلك، وعلى تقدير أن لا يكونوا قد قالوه؛ فما لي لا أقول به بعدما تبيَّن لي أنه الحقُّ؟ كم ترك الأول للآخر[9].

---

(١) نُسب إلى عمر بن أبي ربيعة.

(٢) بيت من الطويل. روي: «أو» بدل «أم»، ولا شاهد فيه. ينظر: ملحقات الديوان ٥٠١، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢١٩، والمقاصد النحوية ٤/١٦٢٩.

(٣) الرعد ١٦.

(٤) قولٌ للعرب، تقدَّم قريبًا.

(٥) الحاشية في: ٢٤/أ.

(٦) بيت من الطويل. واجم: حزين. الشاهد: مجيء "أم منقطعة. ينظر: الديوان ٧٧، والكتاب ٤/٢٠٥، والألفاظ ٤٦٠، والكامل ٢/٨٢١، والأصول ٢/٣٨٥، وجمهرة اللغة ١/٤٩٥، والمحكم ٧/٥٠٥.

(٧) الحاشية في: ١١٤.

(٨) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: لئلا.

(٩) الحاشية في: ١١٤.

خيّر أَبِحْ قسِّمْ بأو وأبهم   واشكُكْ وإِضراب به أيْضا نمي

(خ١)

* [«**خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ**»]: إن عطفت في الطلب[1].

(خ٢)

* [«**خَيِّرْ**»]: ع: قُدِّمَ[2] التخييرُ؛ لأن "أَمْ" تأبى[3] الجمعَ، بخلاف الإباحة فلا تنافيه، و"أَوْ" موضوعةٌ لأحد الشيئين، فمعنى التخيير بها أَمَسُّ، وأمثلتُه: كُلْ سمكًا أو اشربْ لبنًا، تزوَّجْ هندَ أو أختَها، خُذْ من مالي درهمًا أو دينارًا.

فأما: ﴿أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[4]، وقولُهم: إن "أَوْ" للتخيير؛ فإنه يمتنع الجمعُ على أن يكون كلٌّ كفارةً[5].

* [«**أَبِحْ**»]: جالِسِ الحَسَنَ أو ابنَ سِيرِينَ، اقرَأْ فِقْهًا أو حديثًا، ﴿**إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ**﴾[6][7].

* [«**قَسِّمْ**»]: ﴿مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾[8]، ﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا[9]﴾[10][11].

---

(١) الحاشية في: ٢٤/أ.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطًا.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: تنافي.

(٤) المائدة ٨٩، وتمامها: ﴿ فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾.

(٥) الحاشية في: ١١٤.

(٦) النور ٣١.

(٧) الحاشية في: ١١٤.

(٨) آل عمران ١٩٥، والنساء ١٢٤، والنحل ٩٧، وغافر ٤٠.

(٩) في المخطوطة: فقير، وهو خطأ.

(١٠) النساء ١٣٥.

(١١) الحاشية في: ١١٤.

*

فَقَالُوا لَنَا: ثِنْتَانِ

البيتَ(١): "أَوْ" هنا للتقسيم؛ لأن قوله: "لنا(٢) ثنتانِ لا بدَّ منهما" قد اقتضى هذين الثنتين، فـ"أَوْ" بعد ذلك للتقسيم، وفي الحديث: «ما أَخْطَأَتْكَ ثنتانِ: سَرَفٌ أو مَخِيلةٌ»(٣)، ومثلُه:

هُمَا خُطَّتَا

البيتَ(٤).

ع: إن قيل: فكيف جعلتم من معاقبة الواو:

---

(١) بعض بيت من الطويل، لجعفر بن عُلْبَة الحارثي، وهو بتمامه:

فقالوا لنا: ثنتان لا بدَّ منهما   صدورُ رماحٍ أُشرعَتْ أو سلاسلُ

ينظر: الأغاني ٣٥/١٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤٥/١، ونتائج الفكر ١٩٩، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٥/٣، ومغني اللبيب ٩٢.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب بحذفها؛ لأنها متعلقة بـ"قالوا"، لا خبرٌ مقدم، وفي البيت التالي:

فقلنا لهم: تِلْكُمْ إذًا بعدَ كَرَّةٍ   تغادرُ صَرْعى نَوْؤُها متخاذلُ

(٣) أخرجه البخاري ١٤٠/٧ معلقًا من قول ابن عباس رضي الله عنهما، وهو بتمامه: «كُلْ ما شئت، والبسْ ما شئت، ما أخطأتك اثنتان: سَرَفٌ أو مَخِيلةٌ».

(٤) بعض بيت من الطويل، لتأبَّط شرًّا، وهو بتمامه:

هما خُطَّتا: إما إسارٌ ومِنَّةٌ   وإما دمٌ، والقتلُ بالحُرِّ أجدرُ

خُطَّتا: أصله: خُطَّتان، والخُطَّة: الأمر والقصة. الشاهد: تقدُّم "خُطَّتا" محتاجًا للتفصيل، فجاء ما بعده مقسَّمًا، فهو نظير مجيء "أو" للتقسيم. ينظر: الديوان ٨٩، والصحاح (خ ط ط) ١١٢٣/٣، والخصائص ٤٠٧/٢، وشرح جمل الزجاجي ١٨٥/٢، وشرح التسهيل ٦٢/١، والمقاصد النحوية ١٣٨٧/٣، وخزانة الأدب ٤٩٩/٧.

حَتَّى خَضَبْتُ بِمَا تَحَدَّرَ مِنْ دَمِي ... أَكْنَافَ سَرْجِي أَوْ عِنَانَ لِجَامِي[١]؟

قلت: هذا لم يتقدَّمه مجملٌ فيُقسَّم، كما تقدَّم "ثنتان" ونحوُه[٢].

* قيل في:

وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ[٣]:

إنها للإبهام[٤].

وربما عاقبت الواو إذا ... لم يُلْفِ ذُو النُّطْقِ للَبْسٍ[٥] منفذا

(خ١)

* قال ابنُ عُصْفُورٍ[٦]: زاد الكوفيين[٧] في معاني "أَوْ" معنيين:

أحدهما: أن تكون بمنزلة الواو، واستدلوا بقوله[٨]:

فَلَوْ كَانَ البُكَاءُ يَرُدُّ شَيْئًا ... بَكَيْتُ عَلَى بُجَيْرٍ أَوْ عِفَاقِ

---

(١) بيت من الكامل، للقَطَرِيّ بن الفُجَاءة المازني. ينظر: شعر الخوارج ١١٢، وأمالي القالي ١٩٠/٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٣٧/١، وشرح التسهيل ٣٦٤/٣، والمقاصد النحوية ١١٢٠/٣، وخزانة الأدب ١٦٠/١٠.

(٢) الحاشية في: ١١٤.

(٣) عجز بيت من الطويل، للَبِيد بن ربيعة، وصدره:

تمنَّى ابنتايَ أن يعيشَ أبوهما ...

ينظر: الديوان ٢١٣، والوحشيات ١٥٤، وشرح القصائد السبع ٥١٣، وأمالي ابن الشجري ٧٥/٣، وشرح التسهيل ١١١/٢، والتذييل والتكميل ١٩٦/٦، وخزانة الأدب ٦٨/١١.

(٤) الحاشية في: ١١٤.

(٥) كذا في المخطوطة بكسرة واحدة على السين، على أنه معرف بـ"أل" مجرور باللام، وفي نسخ الألفية العالية: «لِلَبْسٍ» منونًا، وبه يستقيم الوزن. ينظر: الألفية ١٣٧، البيت ٥٥٢.

(٦) شرح جمل الزجاجي ٢٣٤/١-٢٣٦.

(٧) انطمس أولها في المخطوطة، ولعلها كما أثبت، والوجه: الكوفيون.

(٨) هو مُتَمّم بن نُوَيرة.

عَلَى الـمَرْأَيْنِ إِذْ هَلَكَا جَمِيعًا[1]

قالوا: يريد: على بُجَيْرٍ وعِفَاقٍ، بدليل قوله: على الـمَرْأَيْنِ؛ أَلَا ترى أن "الـمَرْأَيْنِ" بدل من "بُجَيرٍ" و"عِفَاقٍ"، حتى كأنه قال: بكيت على الـمَرْأَيْنِ؟

قلت: يَحتَمل أن تكون "أَوْ" للتفصيل، كأنه قال: على بُجَيرٍ تارةً، وعلى عِفَاقٍ أخرى، ثم فصَّل بكاءَه بـ"أَوْ".

والثاني: أن تكون كـ"بَلْ" للإضراب، واستَدلوا بقوله[2]:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحا[3]

وَصُورَتِهَا، أَوْ أَنْتِ فِي العَيْنِ أَمْلَحُ[4]

قالوا: معناه: بل أنت، ولا مدخلَ للشك هنا.

قلت: الصحيح: أن "أَوْ" هنا للشك، ويكونُ المعنى أبدعَ، حتى كأنه لإفراط شَبَهِها بقرن الشمس قال: لا أدري هل هي مثلُها أو أملحُ؟ وإذا خَرَجَ التشبيهُ مَخْرَجَ الشك كان أقوى، كقوله[5]:

---

(١) بيتان من الوافر، وعجز ثانيهما:

... لشَأْنهما بشَجْوٍ واشتياقِ

ينظر: مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي ١٢٤، والأضداد لابن الأنباري ٢٨٠، وأمالي ابن الشجري ٧٦/٣، وتوجيه اللمع ٢٨٦، وخزانة الأدب ١٣١/٧.

(٢) هو ذو الرُّمَّة.

(٣) كذا في المخطوطة، وهو مذهب البصريين في كل ثلاثي واوي اللام، ومذهب الكوفيين أن ما كان من ذلك مضموم الأول أو مكسورَه فإنه يكتب بالياء. ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٢٤.

(٤) بيت من الطويل. ينظر: ملحق الديوان ١٨٥٧/٣، ومعاني القرآن للفراء ٧٢/١، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٤٠، والمحتسب ٩٩/١، والإنصاف ٣٩١/٢، واللباب ٤٢٤/١، وخزانة الأدب ٦٥/١١.

(٥) هو ذو الرُّمَّة.

فَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ   وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ؟[1] /

وكذلك استدلوا بقوله تعالى: ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾[2].

والجواب: أن الشك مصروف إلى المخاطبين، كأنه قيل: تَشُكُّون إذا رأيتموهم، فتقولون: هم مائةُ ألفٍ أو يزيدون، فيكون نظيرَ قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[3]، والله تعالى قد عَلِم أنه لا يتذكر ولا يخشى، كأنه قال: لعله أن يتذكر أو يخشى على رجائكما وطَمَعِكما.

ويَحتمل أن تكون "أَوْ" للإبهام[4].

(خ٢)

* أبو الفَتْح في باب "تَدْرِيج اللُّغة"[5]: وحقيقتُه: أن يُشْبِه شيءٌ شيئًا، فيُعطى حكمَه، ثم يُتَرَقَّى منه إلى غيره، فمِنْ [ذلك][6]: قولُهم: جالِسِ الحَسَنَ أو ابنَ سِيرِينَ، ولو جالَسَهما جميعًا كان مصيبًا مطيعًا؛ وذلك لقرينةٍ انضمَّت من المعنى إلى "أَوْ"؛ لأنه قد عُرِف أنه إنما رَغِب في مجالسة الحَسَن لِمَا لمُجَالِسِه في ذلك من الحظِّ، وهذه الحال موجودة في مجالسة ابنِ سِيرِينَ أيضًا، وكأنه قال: جالِسْ هذا الضربَ من الناس، وعلى ذلك جرى النهيُ، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[7]، أي: ولا تُطِعْ هذا الضربَ من الناس.

---

(١) بيت من الطويل. الوَعْساء: رابية من الرمل، وجُلَاجِل والنقا: موضعان. ينظر: الديوان ٢/٧٦٧، والكتاب ٣/٥٥١، ومعاني القرآن للأخفش ١/٣٣، ١٨١، والمقتضب ١/١٦٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/٩، وكتاب الشعر ١/٣٠٨، والخصائص ٢/٤٦٠، والاقتضاب ٣/١٨٥، والإنصاف ٢/٣٩٤، وتوجيه اللمع ٣٢١، وخزانة الأدب ١١/٦٧.

(٢) الصافات ١٤٧، وتمامها: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾.

(٣) طه ٤٤.

(٤) الحاشية في: وجه الورقة الخامسة الملحقة بين ٢٣/ب و٢٤/أ وظهرها.

(٥) الخصائص ١/٣٤٩.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الخصائص، والسياق يقتضيه.

(٧) الإنسان ٢٤.

ثم لَمَّا رأوا "أَوْ" في هذا الموضع قد جرت مجرى الواو وتدرجوا[١] منه إلى غيره، فأجروها مُجراها في موضعٍ عارٍ عن القرينة التي سوَّغت استعمالَ "أَوْ" بمعنى الواو، كقوله[٢]:

فَكَانَ سِيَّانِ أَن لَا يَسْرَحُوا نَعَمًا ... أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ[٣]

و"سَوَاءٌ" و"سِيَّانِ" إنما يستعملان بالواو.

ع: وأنشد في "الحُجَّة"[٤]:

سِيَّانِ كَسْرُ رَغِيفِهِ ... أَوْ كَسْرُ عَظْمٍ مِنْ عِظَامِهْ[٥]

وكلُّ ذلك للقرينة، خلافًا لأبي الفَتْح[٦].

ومثلُ أَوْ في القصدِ إما الثانيه ... في نحوِ إما ذِي وإما النائِيه

(خ٢)

* ع: أرسل الكلامَ في المماثلة، قال أبو مُوسَى[٧]: الفرقُ بينهما: لزومُ التكرار في "إمَّا"، وامتناعُه في "أَوْ"، وأن الكلام مع "إمَّا" لا يكون إلا مبنيًّا على ما لأجله جيء بها، و"أَوْ" قد لا تكون كذلك.

قال الأُبَّذيُّ[٨]: الفرقُ بينهما في الشك: أن الكلام مع "إمَّا" لا يكون إلا مبنيًّا

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص: تدرَّجوا.

(٢) هو رجل من هُذَيل، وروي لأبي ذُؤَيب الهُذَلي بيتان نحوه.

(٣) بيت من البسيط، تقدَّم قريبًا.

(٤) ١/٢٦٧.

(٥) بيت من مجزوء الكامل، لأبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي. ينظر: عيون الأخبار ٢/٤٤، ٣/٢٦٩، وكتاب الشعر ١/٣٢٤، وخزانة الأدب ١١/٧١.

(٦) الحاشية في: ١١٥.

(٧) المقدمة الجزولية ٧٢.

(٨) شرح الجزولية (السفر الأول ٦٣٢). والأُبَّذي هو علي بن محمد بن محمد الخُشَني الأندلسي، أبو الحسن، إمام نحوي حافظ، عارف بكتاب سيبويه، أخذ عنه: ابن الزبير الغرناطي وأبو حيَّان، توفي سنة ٦٨٠. ينظر: بغية الوعاة ٢/١٩٩.

على الشك، و"أَوْ" ليست كذلك، بل قد يُبنى الكلام أوَّلًا على الشك، فتكون كـ"إِمَّا"، وقد يَبني المتكلم كلامَه على اليقين أوَّلًا، ثم يدركه الشكُّ، وهذا هو الذي عناه أبو مُوسَى بقوله: إن الكلام مع "إِمَّا" لا يكون إلا مبنيًّا على ما لأجله جيء بها، و"أَوْ" قد لا تكون كذلك، بل الأظهر فيها أن يُبنى الكلام قبلها على اليقين، ويجوز أن يُبنى الكلام قبلها على الشك، إلا أن ذلك قليل، ولذلك أتى بـ"قد"؛ لأنها تعطي التقليلَ.

وقال ...[1]: "أَوْ" هي الأصل، ولهذا لم يُختلف في كونها حرفَ عطفٍ، واتَّسعت أقسامُها، وإنما الْتُزم التكرار في "إِمَّا"؛ تقويةً لِمَا تفيده من الشك وغيرِه، ففي "أَوْ" يمضي صدرُ الكلام على الجزم، ثم يَعْقُبُه الشكُّ، وفي "إِمَّا" يُستفتح الكلام بها مشكوكًا فيه، وهو معنى قوله: لا يكون إلا مبنيًّا على ما لأجله جيء بها، فلا ينفك كلامُك عن الشك مع "إِمَّا" من أوله إلى آخره.

وقولُه: على ما لأجله جيء بها: أي: المعاني التي تقدَّمت من الشك والإبهام.

وقولُه: و"أَوْ" قد لا تكون كذلك: أي: قد تأتي بعد أن يمضي صدرُ الكلام على الجزم، وقد تأتي مثلَها، كما في قولك: أقام زيدٌ أو عمرٌو؟ وفيها هنا مضى صدر الكلام على الشك.

ع: الظاهرُ أنه إنما يُعطف في نحو هذا المثال بـ"أَمْ"، وأنه يقال: أزيدٌ قام أم عمرٌو؟ بتوسيط المتحقّق[2].

وزعم بعض أصحابنا أن المراد من قوله: على ما لأجله جيء بها: أنها تُعلِّق الحكمَ بأحد الأمرين، و"أَوْ" قد لا تكون كذلك، كما إذا كانت بمعنى الواو، نحو:

أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا[3]

(١) موضع النقط كلمة لم أتبينها في المخطوطة، ورسمها: اللرى، ولعلها: اللورقي، وكلامه في المباحث الكاملية ١/٣٧٢ مختصر.

(٢) انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٣) بعض بيت من البسيط، لرجلٍ من هُذيل، تقدَّم بتمامه قريبًا.

والأوَّلُ أظهرُ[1].

وأول لكن نفيا او نهيا ولا نداء او أمرا أو اثباتا تلا

(خ١)

* ابنُ عُصْفُورٍ[2]: "بَلْ" و"لا بَلْ" إن وقع بعدهما جملةٌ؛ فحرفا ابتداءٍ، معناهما الإضرابُ عن الأول، وإثباتُ القصة بعدهما، أو مفردٌ؛ فعاطفان.

وكذا "لكنْ" قبل الجملة حرفُ ابتداءٍ، وقبل المفرد حرفُ عطفٍ.

وشرطُ "لاكن[3]" أن يكون ما بعدها غيرَ موافقٍ، فلا يجوز: قام زيدٌ لكنْ قام عمرٌو، بل يكون مضادًّا، نحو: قام زيدٌ لكنْ ما قام عمرٌو، وهل يكون مخالفًا؟ فيه خلافٌ، نحو: قام زيدٌ لكنْ قعد بكرٌ، والحقُّ المنعُ؛ لأنه لم يُسمع.

ع: إن قيل: هذا التمثيل مقتضٍ لجواز العطف بها بعد الإيجاب.

فالجوابُ: أنه مثَّل به لقصد المعنى، ولا يريد أنها في ذلك عاطفةٌ أو غيرُ عاطفةٍ، بل أنها هل تقع هنا في الجملة أو لا تقع؟

ع: كلامُ بَدْرِ الدِّينِ[4] يقتضي أن الواقعة بعدها الجملُ عاطفةٌ[5].

* [**«نداءً»**]: لم يُجِز ابنُ سَعْدانَ[6] العطفَ بـ"أَوْ" ولا بـ"لا" في باب النداء؛ لأنه ليس بخبرٍ. كَتَب ذلك الشَّلَوْبِينُ[7][8].

(خ٢)

---

(١) الحاشية في: ١١٥.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/٢٣٩-٢٤١.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: لكنْ.

(٤) شرح الألفية ٣٨٢.

(٥) الحاشية في: ٢٤/ب.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٠، والتذييل والتكميل ١٣/١٦١، ومغني اللبيب ٣١٨.

(٧) حواشي المفصل ١٢٢.

(٨) الحاشية في: ٢٤/ب.

* ابنُ إيَازَ[1]: وقولُه[2]: "لكنْ" للاستدراك بعد الجَحْد مذهبٌ بصريٌّ[3]، وإنما اشتُرِط ذلك فيها؛ لأن معناها الاستدراك، فلا بدَّ من مخالفة ما بعدها لِمَا قبلها، ولهذا قُدِّرت "إلَّا" في الاستثناء المنقطع بها، وأجاز الكوفيُّ[4] العطفَ بها في الإيجاب؛ قياسًا على "بَلْ".

ثم قال: وهاهنا تنبيهان[5]: الأول: أن الاستدراك هو المعنى اللازم لها، والعطفُ يفارقها؛ أَلَا تراها عند دخول الواو متمحِّضةً للاستدراك؟[6]

* [«"**لكنْ**"»]: قال ابنُ خَرُوفٍ في "شرح الجُمَل"[7]: ولا تُستعمل إلا بعد نفيٍ، وما بعدها موجبٌ، قال س[8]: وأما "لكنْ" فيوجَب بها بعد نفيٍ، فإن وقعت بعد إيجابٍ لم يكن ما بعدها إلا كلامًا تامًّا مضادًّا لِمَا قبلها، نحو: قام زيدٌ لكنْ عمرٌو قاعدٌ، و: لكنْ عمرٌو قعد.

وغَفَل أبو القاسِمِ[9] عن قوله: مضادًّا لِمَا قبلها، وهو مرادُه، وتمثيلُه يدلُّ عليه[10].

* ابنُ خَرُوفٍ في "شرح كتاب الجُمَل"[11]: وأما "لكنْ" فما أظنُّك يا نحويُّ

(١) المحصول في شرح الفصول ٦٨٠.

(٢) أي: ابن معطي في: الفصول الخمسون ٢٣٧.

(٣) ينظر: الإنصاف ٢/٣٩٦، والتذييل والتكميل ١٣/١٥٦.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢/٣٩٦، والتذييل والتكميل ١٣/١٥٦.

(٥) كذا في المخطوطة، وهي في المحصول ثلاثة، اكتفى ابن هشام هنا بالأول منها.

(٦) الحاشية في: ١١٥.

(٧) ١/٣٢٤.

(٨) الكتاب ٤/٢٣٢.

(٩) قال في الجمل ٣٢: فإن جئت بعدها بكلام قائم بنفسه جاز، كقولك: خرج محمد لكن عبدالله مقيم، وانطلق أخوك لكن زيد مقيم، وما أشبهه.

(١٠) الحاشية في: ١١٥.

(١١) ١/٣٢٤.

تجدُها بغير واو، فهي إذًا للاستدراك، والواو هي العاطف، كـ"أمّا"[١].

* ابنُ النَّحَّاسِ أبو جَعْفَرٍ[٢]: وإنما دخلت الواو على "لكنْ" تشبيهًا ...[٣][٤].

* ع: شَرْطُ كونِ «"لكنْ"» عاطفةً ثلاثةُ أمور:

الأول: أن يقع بعدها مفرد، وإلا فهي حرف ابتداءٍ، نحو: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ ﴾ الآيةَ[٥].

الثاني: أن لا تصحب عاطفًا؛ إذ العاطفُ لا يدخل على مثله، فنحو: ﴿وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[٦]، ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾[٧] على إضمار "كان".

الثالث: أن يتقدَّمها نفيٌ أو نهيٌ، فلا يجوز: قام زيدٌ لكنْ عمرٌو، خلافًا للكوفيين[٨][٩].

* قولُه: «و"لا"» إنما يُعطف بها بشروط:

أحدها: تقدُّم ما ذكر[١٠]، فليس يجوز: ما جاءني زيدٌ لا عمرٌو.

---

(١) الحاشية في: ١١٥.

(٢) لم أقف على كلامه هذا، وقال في إعراب القرآن ١/١٦٧ نقلًا عن الأخفش الصغير: ودخلت الواو على "لكن" -وهما حرف عطف على قول قومٍ-؛ لضعف "لكن".

(٣) موضع النقط كلمتان لم أتبيَّنهما في المخطوطة، ورسمهما: بعرُ طا.

(٤) الحاشية في: ١١٥.

(٥) النساء ١٦٢.

(٦) يونس ٣٧، ويوسف ١١١.

(٧) الأحزاب ٤٠.

(٨) ينظر: الإنصاف ٢/٣٩٦، والتذييل والتكميل ١٣/١٥٦.

(٩) الحاشية في: ١١٦.

(١٠) في قوله:

«و"لا" نداءً او أمرًا أو إثباتًا تلا»

والثاني: كون المعطوف مفردًا لا جملةً، فليس: ﴿لَا تُضَارُّ﴾[1] عطفًا على: "لا تُكَلَّفُ"؛ لانتفاء الشرطين، خلافًا للكِسَائيِّ[2].

الثالث: أن لا تقترن بالواو، فليس منه: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[3]، خلافًا لبعضهم؛ لانتفاء هذا والأولِ.

الرابع: أن لا يَصدُق ما بعدها على ما قبلها، فلا يصح: جاءني زيدٌ لا رجلٌ، ولا العكس، فلا يجوز: جاءني رجلٌ لا زيدٌ.

قيل: وخامس: أن لا يكون العامل فعلًا ماضيًا؛ لئلا يُوهِم الدعاءَ، وخولف[4].

وبل كلكن بعد مصحوبيها كلم أكن في مربع بل تَيْها (خ٢)

* ع: "لا" لنفي الموجَب، و"لكنْ" لإيجاب المنفي، و"بَلْ" لنقل[5] الإيجاب، وإيجاب المنفي[6].

* "شرح الغاية"[7]: زعم[8] المبرِّدُ[9] في مثل: ما قام زيدٌ بل عمرٌو إلى أنه يجوز أن

(١) البقرة ٢٣٣، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. ينظر: السبعة ١٨٣، والإقناع ٢/٦٠٨. وتمام الآية على هذه القراءة: ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارُّ وَالِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾.

(٢) ينظر: الحجة ٢/٣٣٣، ومفاتيح الغيب ٦/٤٦٢، والتذييل والتكميل ١٣/١٦١.

(٣) الفاتحة ٧.

(٤) الحاشية في: ١١٥.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: لنفي.

(٦) الحاشية في: ١١٦.

(٧) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ١٢٨.

(٨) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في النكت الحسان: ذهب؛ ليستقيم مع قوله الآتي: إلى أنه يجوز...

(٩) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٢٣٩، وشرح التسهيل ٣/٣٦٨، والتذييل والتكميل ١٣/١٥٠، ومغني اللبيب ١٥٢.

يكون تقديره: بل ما قام عمرٌو؛ لأن المنسوب لزيد إنما هو نفي القيام، فينبغي أن يكون هو المنسوبَ إلى عمرٍو.

ع: آخرُ الكلام يُوجِب ذلك، وأوَّلُه يجوِّزه[١].

* في "شرح الدُّرَيْدِيةِ"[٢] لابن[٣] هِشَامٍ اللَّخْميِّ؛ لَمَّا تكلم على قول [ابنِ][٤] دُرَيْدٍ:

شَجِيتُ لَا بَلْ أَجْرَضَتْنِي غُصَّةٌ

البيتَ[٥] ما نصُّه: "لا بَلْ" حروف[٦] عطفٍ، ولا يُعطف بها إلا بعد الإيجاب، و"بَلْ" يُعطف بها بعد النفي والإيجاب.

ع: أنشد الناظمُ[٧][٨].

* اختُلف في: «**المَرْبَع**»، واتُّفق فيه:

أما الاتفاق فعلى إطلاقه على منزل القوم في الربيع، كالـمَشْتَى والـمَصِيف، قال[٩]:

---

(١) الحاشية في: ١١٦.

(٢) الفوائد المحصورة ١٣٦.

(٣) هو محمد بن أحمد بن هشام السَّبْتي، أبو عبدالله، إمام لغوي نحوي، له: شرح أبيات الجمل، وشرح الفصيح، والمدخل إلى تقويم اللسان، وغيرها، توفي سنة ٥٥٧. ينظر: البلغة ٢٥٦، وبغية الوعاة ١/ ٤٨.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٥) صدر بيت من الرجز من أبيات المقصورة المشهورة، وعجزه:

... عُنُودُها أَقْتَلُ لِي من الشَّجَى

شَجِيت: الشَّجَى: الغصص بالعظم أو العُود، وأجرضتني: الجَرَض: الغصص بالريق عند الموت أو الغمّ، والعَنَد: الاعتراض. ينظر: شرح المقصورة لابن خالويه ١٧٠، والفوائد المحصورة ١٣٥.

(٦) كذا في المخطوطة، وهي في الفوائد المحصورة: حرف.

(٧) كذا في المخطوطة، ولم أقف فيها للكلام على تتمة.

(٨) الحاشية في: ١١٦.

(٩) هو الحُطَيئة.

[أ][1]مِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٌ وَمَصِيفُ   لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكِيفُ؟[2]

وقال[3]:

رَدُّوا الجِمَالَ بِذِي طُلُوحٍ بَعْدَمَا   هَاجَ المَصِيفُ وَقَد توالى[4] المَرْبَعُ[5]

هذا لجَرِيرٍ، والأوَّل لجَرْوَلٍ، أعني: الحُطَيْئَة.

وأما الاختلاف ففي إطلاقه على مكان الإقامة مطلقًا، سواءٌ أكان في الربيع أو غيره، فنفى ذلك ابنُ الخَشَّابِ[6]، وخطَّأ الحَرِيريَّ في قوله[7]: «فجَعَل يشيع[8] مَنْ يَتْبَعُه، لكي يُجْهَلَ مَرْبَعُه».

وأثبت ذلك ابنُ بَرِّي[9]، وردَّ على ابن الخَشَّاب، واستَدل بقول الحَادِرة[10]:

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم المعنى، ويسلم البيت من الخرم، وهو حذف أول متحرك من الوتد المجموع في أول البيت، كما في: الوافي في العروض والقوافي ٤١، ٤٢.

(٢) بيت من الطويل. الرسم: الأثر، والشؤون: مجاري الدمع من الرأس إلى العين. ينظر: الديوان بشرح ابن السكيت ١٦٦، والمحكم ٤٩٣/٨، وأمالي ابن الشجري ١١١/٢، وشرح التسهيل ١١٨/٣، وخزانة الأدب ١٢١/٨.

(٣) هو جرير.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: تَوَلَّى.

(٥) بيت من الكامل. ذو طُلُوح: موضع، وهاج المصيف: جاء الصيف. ينظر: شرح النقائض ١٠٤٦/٣، وغريب الحديث للحربي ١٠٩٢/٣، ومنتهى الطلب ١١١/٥.

(٦) الرد على الحريري في المقامات ٤٣٩.

(٧) المقامات ١١.

(٨) كذا في المخطوطة، وهي في مطبوعة المقامات: يُسَرِّب.

(٩) الانتصار للحريري ٤٣٩، ٤٤٠.

(١٠) هو قطبة بن أوس المازني الغطفاني، شاعر جاهلي مُقِلٌّ، والحادرة -ويقال: الحويدرة-: الضخم. ينظر: الأغاني ١٨٨/٣.

بَكَرَتْ سُمَيَّةُ غُدْوَةً فَتَمَتَّعِ وَغَدَتْ غُدُوَّ مُفَارِقٍ لَمْ يَرْبَعِ[1]

قال: يقال: رَبَعَ بالمكان، إذا أقام به في الربيع، و: رَبَعَ به، إذا أقام متى شاء[2]، واسم المكان منهما: المَرْبَع، كـ: المَصْنَع، والمَصْرَع[3].

وانقل بها للثان حُكمَ الأولِ في الخبر المثبت والأمر الجلي

(خ١)

* [«**وانْقُلْ بها للثَّانِ**»]: ع: يؤخذ منه أنها لا تعطف إلا في المفردات؛ لأن نقل الحكم إنما يكون للمفرد، وأما المركَّب فلا يستقيمُ ذلك فيه؛ لأن معه حكمَه[4].

وإن على ضمير رفع متَّصلْ عطفت فافصل بالضمير المنفصِلْ

(خ٢)

* قولُه: «**متَّصِل**»: بَقِي عليه: أو مستتر، وابنُه[5] ذكر النوعين، وهو الحقُّ؛ فإن المستتر لا يسمى متصلًا؛ لأن الاتصال والانفصال من عوارض الألفاظ[6].

* قولُه: «**فافْصِلْ**» أعمُّ من أن يكون الفصل بين المعطوف [عليه][7] والعاطف -وهو الغالب- أو بين العاطف والمعطوف، وشرطُ هذا: أن يكون الفاصل "لا"[8].

* قولُه: «**بضميرٍ منفصل**[9]»: فإن قلت: أو متصل؛ بدليل: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن

(١) بيت من الكامل. روي: «يرجع» بدل «يربع»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان ٢٩٧، والمفضليات ٤٣، والأغاني ١٨٧/٣، والمرتجل ٣٢، وخزانة الأدب ١٢٣/٨.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة ٢٢٤/٢، والمحكم ١٣٧/٢.

(٣) الحاشية في: ١١٦.

(٤) الحاشية في: ٢٤/ب.

(٥) شرح الألفية ٣٨٥.

(٦) الحاشية في: ١١٦.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٨) الحاشية في: ١١٦.

(٩) كذا في المخطوطة، وهي رواية في بعض نسخ الألفية العالية. ينظر: الألفية ١٣٨، البيت ٥٥٧.

صَلَحَ ﴾[1].

قلت: هذا من قوله[2]: «**أو فاصلٍ مَّا**»، لا من قوله: «**بضميرٍ**».

فإن قلت: فما وجهُ هذا التطويلِ؛ وهلَّا قال: فافصِلْ بفاصلٍ مَّا؟

قلت: أراد بذلك التنبيهَ على[3] أن الفصل بالضمير المنفصل هو الغالب[4].

* مثَّل س[5] في باب الضمائر حين تعرَّض إلى أن الضمير يُفصَل إذا لم يُقْدَر على اتصالٍ؛ بنحو: أين أنت؟ و: كنَّا وأنتم ذاهبون[6].

قال الصَّفَّارُ[7]: فإما أن يريد: إذا استُعمل ذلك، وهو في الشعر، أو أجازها بشرط تصحيحها، وهو أنك إن تكلمت بها أتيت بالمصحَّح، وإلا فهو قد نصَّ[8] قبل[9] هذا على أن العطف على هذه الصفة ممتنعٌ، أعني: إذا لم ينفصل[10].

* مِنْ عطف الضمير المنفصل على الظاهر:

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو

(١) الرعد ٢٣.

(٢) في بيت الألفية التالي.

(٣) مكررة في المخطوطة.

(٤) الحاشية في: ١١٦.

(٥) الكتاب ٢/٣٥٢.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الكتاب: ذاهبين.

(٧) لم أقف على كلامه في شرح كتاب سيبويه، وثلاث مخطوطات شرحه المعروفة ينتهي الكلام فيها قبل هذا الموضع من كتاب سيبويه. ينظر: مقدمة تحقيق د. معيض العوفي ١/١٤٨، ١٨٣-١٩٢.

(٨) الكتاب ٢/٣٧٧.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب: بعد.

(١٠) الحاشية في: ١١٦.

البيتَ[1][2].

* مثَّل الناظمُ[3] بقوله تعالى: ﴿يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾[4]، ونصَّ فا في "التَّذْكرة"[5] على أن "مَنْ صلح" ليس معطوفًا على الواو، قال: لأن "جنات" تفسيرٌ لـ"عُقْبى الدار"، وهي معنًى، والجناتُ عينٌ، فلا بدَّ أن يُقدَّر: دخول جنات.

ع: حُذف المضاف، و"مَنْ" عطفٌ على المحذوف.

ط[6]: وهذا كلُّه هَرَبٌ من عطفٍ على الضمير المرفوع، وقد وقع في أشدَّ منه؛ لأن المحذوف الذي عُطف عليه كالجزء، من حيث هو مضاف.

ومَنع أن يكون "مَنْ" مبتدأً؛ لأن "يدخلونها" صفةٌ، فهو غير مستقلٍّ ولا تامٌّ، فلا يدل على الخبر، بخلاف: زيدٌ ضربته وعمرٌو[7].

أو فاصلٍ مَّا وبلا فصل يرِد ... في النظم فاشيا وضعفَه اعتقِدْ

(خ١)

(١) صدر بيت من الوافر، لجَحْدَر أحد اللصوص، وعجزه:

... وإيَّانا فذاك بنا تَدَاني

ينظر: أمالي القالي ٢٨٢/١، وشرح جمل الزجاجي ٤٨٥/٢، وارتشاف الضرب ٢٣٦٩/٥، ومغني اللبيب ٤٥٣، وخزانة الأدب ٢٠١/١١.

(٢) الحاشية في: ١١٦.

(٣) شرح التسهيل ٣٧٣/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٤/٣.

(٤) الرعد ٢٣، وتمامها مع ما قبلها: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عُقۡبَى ٱلدَّارِ * جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَأَزۡوَٰجِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡۖ﴾.

(٥) لم أقف على كلامه. وينظر: جواهر القرآن للباقولي (إعراب القرآن المنسوب للزجاج) ٨٣/١، ٦٠٠/٢.

(٦) لم أهتد إلى المراد بهذا الرمز.

(٧) الحاشية في: ١١٦.

* [«أو فاصلٍ مَّا»]: ﴿يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾[1][2].

* [«أو فاصلٍ مَّا»]: أجاز الزَّمَخْشَرِيُّ[3] في: ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ * أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾[4] أن يكون "آباؤنا" عطفًا على محل اسم "إنَّ"، أو على الضمير في "مبعوثون"، وجاز؛ للفصل بالهمزة.

ورُدَّ الأوَّلُ بأنه ليس مذهبًا لس[5]، وهذا إن صحَّ عن س فلا تضرُّنا مخالفتُه، والثاني بأن همزة الاستفهام لا تدخل إلا على الجمل لا على المفردات؛ لأنه إذا عُطف على مفرد كان العامل في المعطوف الفعلَ المتقدمَ بوساطة العاطف، وما قبل همزة الاستفهام لا يعمل فيما بعدها، فإذا قيل: أقام زيدٌ؟ أوَعَمْرٌ[6]؟ فـ"عمرٌو" مبتدأ محذوفُ الخبر، وكذا في الآية[7].

* [«وضَعْفَه اعتَقِدْ»]: خلافًا للكوفيين[8].

احتُج لهم بقوله تعالى: ﴿فَٱسْتَوَىٰ * وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ﴾[9]، قالوا: وليست الواو للحال؛ لأن "استوى" يطلب شيئين.

وردَّه أبو عَلِيٍّ في "التَّذْكرة"[10] بأنه قد جاء: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[11]، فليس

---

(١) الأحزاب ٤٣.

(٢) الحاشية في: ٢٤/ب.

(٣) الكشاف ٣٨/٤.

(٤) الصافات ١٦، ١٧، والواقعة ٤٧، ٤٨.

(٥) الكتاب ٦١/١.

(٦) كذا في المخطوطة، وهو وجه في "عَمْرو" أجازه المبرد وغيره، بشرط ضبطه بالشكل؛ تمييزًا له عن "عُمَر". ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٢٥، وعمدة الكتاب ١٦٤.

(٧) الحاشية في: ٢٤/ب.

(٨) ينظر: الإنصاف ٣٨٨/٢، واللباب ٤٣١/١.

(٩) النجم ٦، ٧.

(١٠) لم أقف على كلامه في مختارها لابن جني، ولا في غيره.

(١١) البقرة ٢٩، وفصلت ١١.

هذا الاستعمال لازمًا لهذه اللفظة[1].

وعَوْدُ خافِضٍ لَدَى عطف على ضميرِ خفضٍ لازما قد جُعِلا

(خ٢)

* [«**خافضٍ**»]: ولو كان اسمًا، نحو: ﴿نَعۡبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾[2].

ع: فيها إطلاق الآباء على الأب -وهو إسحاقُ- والعمّ -وهو إسماعيلُ- والجدِّ -وهو الخليلُ- صلى الله وسلم على نبينا وعليهم.

ومن هذا: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيۡنِي وَبَيۡنِكَ﴾[3]؛ إلا أن هذا بالاتفاق؛ لأن المعطوف ضميرٌ، والضميرُ المخفوضُ لا ينفصل.

وقال ابنُ الحَرِيريِّ[4]: لا يجوز: بين زيدٍ وبين عمرٍو، وفِعْلُه من أقبح اللَّحْن.

وردَّه عَبْدُالله بنُ بَرِّي[5]، قال: بل هل[6] جائز على إعادة "بين" على جهة التوكيد، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسۡتَوِي ٱلۡحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ﴾[7]، فأعاد "لا" تأكيدًا.

قال: وقد جاء مثلُ هذا في الشعر، كقول أَعْشَى[8] باهِلةَ[9]:

---

(١) الحاشية في: ٢٤/ب.

(٢) البقرة ١٣٣.

(٣) الكهف ٧٨.

(٤) درة الغوّاص ٧٢.

(٥) حواشي درة الغوّاص ٩٠-٩٢.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب: هو.

(٧) فصلت ٣٤.

(٨) هو عامر بن الحارث بن رياح الباهلي، أبو قحفان، من شعراء المراثي الجاهليين. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢٠٣/١، والمؤتلف والمختلف للآمدي ١٥.

(٩) ويروى لأعشى همْدان.

بَيْنَ الأَشَجِّ وَبَيْنَ قَيْسٍ بَاذِخٌ ... بَخْ بَخْ لِوَالِدِهِ وَلِلْمَوْلُودِ(1)

وقولِ عَدِيٍّ(2):

وَجَاعِلِ الشَّمْسِ مِصْرًا لَا خَفَاءَ بِهِ ... بَيْنَ النَّهَارِ وَبَيْنَ اللَّيْلِ قَدْ فَصَلَا(3)

وقولِ ابنِ(4) الزَّبِير الأَسَديِّ:

جَمَعَ ابْنُ مَرْوَانَ الأَغَرُّ مُحَمَّدٌ ... بَيْنَ ابْنِ أَشْتَرِهِمْ وَبَيْنَ الـمُصْعَبِ(5)

وقولِ بعضِ(6) البِلَالِيِّين(7):

أَيُّ عَيْشٍ عَيْشِي إِذَا كُنْتُ فِيهِ ... بَيْنَ هَمٍّ وَبَيْنَ وَشْكِ رَحِيلِ(8)

ع: حرفُ المسألة: أن "بين" الثانية هي الأولى لا غيرُها، ذُكرت توكيد(9)، فليس مَعَنا إلا بينيَّةٌ واحدة في المعنى، وإن تعدَّدت في اللفظ، وهذا ينتج جواز: اختصم زيدٌ

---

(1) بيت من الكامل. باذخ: عالٍ، كما في: القاموس المحيط (ب ذ خ) 1/371، وبَخْ: كلمة تقال عند الفخر. ينظر: ديوان أعشى همدان 113، والبرصان والعرجان 454، وجمهرة اللغة 1/65، 89، والأغاني 6/322، وشرح التصريف 427، وأمالي ابن الشجري 2/174.

(2) هو ابن زيد بن حمار بن زيد التميمي، أبو عمير، شاعر نصراني عبادي جاهلي مُقِلٌّ، سكن الحيرة. ينظر: طبقات فحول الشعراء 1/137، 140، والشعر والشعراء 1/219، ومعجم الشعراء 249.

(3) بيت من البسيط. مِصْرًا: علامة وحدًّا. ينظر: الديوان 159، والزاهر 1/59، 2/105، وتهذيب اللغة 12/129، والمحكم 8/323، وسفر السعادة 2/961.

(4) هو عبدالله بن الزَّبِير بن سليم الأسدي الكوفي، أبو كثير، وقيل: أبو سعد، من ولد الأعشى الكبير، وفد على معاوية رضي الله عنه، توفي في حدود سنة 90. ينظر: تاريخ الإسلام 2/955، والوافي بالوفيات 17/95.

(5) بيت من الكامل. ينظر: الديوان 59، وشرح الحماسة للمرزوقي 2/1792.

(6) هو منقذ بن عبدالرحمن الهلالي، ونسب لأبي الرُّبَيس التغلبي.

(7) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في حواشي ابن بري ومصادر البيت: الهلاليين.

(8) بيت من الخفيف. ينظر: الموازنة 1/93، وشرح الحماسة للمرزوقي 2/1198، والحماسة البصرية 2/960.

(9) كذا في المخطوطة، والوجه: توكيدًا.

واختصم عمرٌو، على الوجه الذي ذكرناه[1]، والنحاة يمنعونه -أُرَى-[2].

وليس عندي لازما إذ قدْ أتى في النظم والنثر الصحيح مُثبتا

(خ٢)

* لا يختص عدمُ اللزومِ بالناظم، كما يُوهِمه ظاهرُ كلامه.

و: «**إذْ**» تعليلٌ[3].

* ﴿ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾[4]: قيل: عطفٌ على "الشهر"، وهم لم يسألوا عن المسجد.

وقيل: عطفٌ على "سبيل"، وفيه الفصلُ بين المصدر وصلتِه بالأجنبي.

وقيل: على الهاء في "به"، وجمهورُ البصريين يشرُطون إعادةَ الخافض.

وقيل: الخافض مقدَّر، أي: وبالمصدر[5]، وحُذف باقيًا عملُه؛ لتقدُّم ذكره.

وقيل: التقدير: وصدٌّ عن المسجد، وفيه أمران: حذفُ الجارِّ وبقاءُ عملِه من غير أن يكون المجرور وجارُّه معطوفَيْن على مثلهما، وإعمالُ المصدر محذوفًا.

وقيل: قَسَمٌ، كما قيل في: ﴿وَٱلْأَرْحَامِ﴾[6]، وكما قيل في:

---

(١) في ص ١٠٦٥ تعليقًا على بيت الألفية المتقدِّم:

وبانقطاعٍ، وبمعنى "بل" وَفَتْ إن تكُ مما قُيِّدتْ به خلتْ

(٢) الحاشية في: ١١٧.

(٣) الحاشية في: ١١٧.

(٤) البقرة ٢١٧، وتمامها: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: وبالمسجد.

(٦) النساء ١، وهي قراءة حمزة. ينظر: السبعة ٢٢٦، والإقناع ٦٢٧/٢، وتمامها على هذه القراءة: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾.

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عجيب[(١)(٢)]

فهذه ستة أوجه[(٣)].

والفاء قد تحذف مع ما عطفت والواو إذْ لا لَبْسَ وهي انفردت

(خ١)

* قال أبو عَليٍّ في "الحُجَّة"[(٤)] في: ﴿وَيَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ﴾ الآية[(٥)]: المعنى: اثبُتَا، فثبَتَا، ﴿فَأَزَلَهُمَا﴾[(٦)]، وكذا: ﴿فَٱنفَلَقَ﴾[(٧)]، أي: فضَرَبَ، فانفلق، وكذا: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ﴾[(٨)]، أي: فحَلَقَ، ففديةٌ.

ع: فأما مَنْ قدَّر في مثل هذا: فالواجبُ فديةٌ، هنا، وفي آية الصوم في: ﴿فَعِـدَّةٌ﴾[(٩)]؛ فإنه ضعيف؛ لاقتضائه أنه لو حَلَق أو صام[(١٠)] لا يَسقط عنه؛ لأنه لم

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: عَجَبِ.

(٢) عجز بيت من البسيط، لم أقف له على نسبة، وصدره:

فاليومَ قرَّبْتَ تهجونا وتشتمُنا ...

ينظر: الكتاب ٢/٣٨٣، والأصول ٢/١١٩، والإنصاف ٢/٣٨٠، وضرائر الشعر ١٤٧، وشرح التسهيل ٣/٣٧٦، والمقاصد النحوية ٤/١٦٤٧، وخزانة الأدب ٥/١٢٣.

(٣) الحاشية في: ١١٧.

(٤) ٢/١٥.

(٥) الأعراف ١٩، وليس في تمامها ما سيذكره بعدُ، بل في آيتَيْ البقرة ٣٥، ٣٦: ﴿وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَـٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ * فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَـٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾.

(٦) البقرة ٣٦، وهي قراءة حمزة. ينظر: السبعة ١٥٤، والإقناع ٢/٥٩٧.

(٧) الشعراء ٦٣، وتمامها: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ﴾.

(٨) البقرة ١٩٦.

(٩) البقرة ١٨٤، وتمامها: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

(١٠) كذا في المخطوطة، ولعله سهو، والأقرب: فأفطرَ، لأن تقدير الآية: فمن كان منكم مريضًا

يأتِ بالواجب المقدَّر له.

ع: هذا الذي يُقدَّر لا بدَّ منه، ولا يضرُّ، وهو بعد تقدير المعطوف، فلا بدَّ من تقدير شيئين(1).

* مِنْ حذف المعطوف بالواو: ﴿مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ﴾(2)، أي: مهلكه ومهلكَ أهله، ودلَّ عليه: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ﴾(3)، وما رُوي من أنهم كانوا عزموا على قتله وقتلِ أهله، فهذا كقوله(4):

فَمَا كَانَ بَيْنَ الخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا ... أَبُو حَجَرٍ(5) إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ(6)

أي: بين الخير وبيني، وكذا: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾(7)، أي: والبَرْدَ(8).

* روى قُطْرُبٌ(9):

=

أو على سفر، فأفطرَ، ففديةٌ. ينظر: جامع البيان للطبري ٣/٢٠١، والتفسير البسيط ٣/٥٦٢، والتبيان في إعراب القرآن ١/١٥٠، والبحر المحيط ٢/١٨٤.

(١) الحاشية في: ٢٤/ب.

(٢) النمل ٤٩، وفتح الميم واللام في "مهلك" رواية أبي بكر عن عاصم، وضم الميم وفتح اللام قراءة بقية السبعة إلا حفصًا عن عاصم، فبفتح الميم وكسر اللام. ينظر: السبعة ٤٨٣، والإقناع ٢/٦٩٠.

(٣) النمل ٤٩.

(٤) هو النابغة الذُّبياني.

(٥) كذا في المخطوطة مضبوطًا، وهي في الديوان وعند العينيّ: حُجُرٍ، وبيَّن أن ضم الجيم للوزن.

(٦) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ١٢٠، وشرح التسهيل ٢/٣٤١، والتذييل والتكميل ٩/٧٨، والمقاصد النحوية ٤/١٦٥١.

(٧) النحل ٨١.

(٨) الحاشية في: ٢٤/ب.

(٩) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه ١٩٣، وينظر: الخصائص ٢/٤٦٢.

أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ[1]

وخرَّجه ابنُ عُصْفُورٍ[2] على حذف المعطوف بـ"أَوْ" والواوِ العاطفةِ لمعطوفٍ مذكورٍ، وقدَّره: أو هذا الحمام ونصفه، وكأنه إنما فعل ذلك؛ لأنه[3] يَرُدُّ قولَ مَنْ قال: إن "أَوْ" تكون بمعنى الواو، وقد رَدَّ ما استدلوا به على ذلك.

وإنما كَتبتُ هذا هنا؛ لغرابته؛ وإلا فالناظمُ لم يذكر مسألةَ حذف المعطوف دون عاطفه، لا في ...[4] ولا غيرها. /

ومنه[5]:

ضَرْبًا طِلَخْفًا فِي الطُّلَى شِخِّيتا[6][7]

والطِّلَخْفُ: الشديد[8]، والشِّخِّيتُ: دونَه[9]، والطُّلَى: جمع طُلْيةٍ، لصَفْحة العُنُق[10].

---

(١) بعض بيت من البسيط، للنابغة الذُّبياني، وهو بتمامه:

قالت: ألا ليتَما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فَقَدِ

روي: «و» بدل «أو»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان ٢٤، والمعاني الكبير ٢٩٩/١، والأصول ٢٣٣/١، والخصائص ٤٦٢/٢، والإنصاف ٣٩٢/٢، والمرتجل ١٧١، والمقاصد النحوية ٧٣٨/٢، وخزانة الأدب ٢٥١/١٠.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢٥١/١.

(٣) أي: ابن عصفور.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت، ويكون المراد: ومن غريب باب الحذف في الواو، لا: من حذف المعطوف دون عاطفه.

(٦) كذا في المخطوطة مضبوطًا، وهو قولٌ، وقيل: شَخِيت، على وزن "فَعِيل". ينظر: المحكم ٢١/٥.

(٧) بيت من مشطور الرجز، لم أقف له على نسبة. ينظر: التنبيه والإيضاح ٤٨٧/٢ (ت. المغاوري)، وشرح جمل الزجاجي ٢٥٢/١، وضرائر الشعر ١٦١، وارتشاف الضرب ٢٤٢٢/٥.

(٨) ينظر: جمهرة اللغة ١١٤٢/٢، ١١٦٥، وتهذيب اللغة ٢٧٣/٧.

(٩) ينظر: تهذيب اللغة ٣٨/٧، والصحاح (ش خ ت) ٢٥٥/١، والمحكم ٢١/٥.

(١٠) ينظر: تهذيب اللغة ١٦/١٤، والمقصور والممدود للقالي ٢٢٢.

وقال[1]:

كَيْفَ أصبحتَ؟ كَيْفَ أَمْسَيْتَ؟ مِمَّا   يَغْرِسُ الوُدَّ فِي فُؤَادِ الكَرِيمِ[2]

يريد: قولُ: كيف أصبحتَ؟ و: كيف أمسيتَ؟[3]

(خ٢)

* حَذَفَ مِنْ كلٍّ من اثنين[4] ما أثبت في الآخر، والأصل: والفاءُ قد تُحذف مع ما عَطَفَتْ إذ لا لبسَ، والواوُ قد تُحذف مع ما عَطَفَتْ إذ لا لبسَ، لا بدَّ من ذلك؛ لأن قوله: «**والواوُ**» لا بدَّ له من خبر، فهو مثلُ: ﴿أُكُلُهَا دَآيِمٌ وَظِلُّهَا﴾[5]، والظرفُ لا يكون معمولًا لعاملين، والحذفُ في مسألة الفاء ليس عامًّا في اللبس وغيرِه، فوجب تقديرُ الظرف[6].

* ز[7]: فإن قلت: لِمَ لا قيل[8]: فضَرَبَ، فانبجست؟

قلت: لعدم اللبس، ولِيُجعَلَ الانبجاسُ مسبَّبًا عن الإيحاء بضرب الحجر؛ للدلالة على أن الموحَى إليه لم يتوقَّف عن إيقاع الأمر، وأنه من انتفاء الشك عنه بحيث لا حاجةَ إلى الإفصاح به[9].

---

(١) أنشده أبو زيد، ولم أقف له على نسبة.

(٢) بيت من الخفيف. ينظر: الخصائص ١/٢٩١، وديوان المعاني ٢/٢٢٥، ونتائج الفكر ٢٠٧، وضرائر الشعر ١٦١، وشرح التسهيل ٣/٣٨٠.

(٣) الحاشية في: ٢٤/ب مع وجه الورقة الملحقة بين ٢٤/ب و٢٥/أ.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: الاثنين.

(٥) الرعد ٣٥.

(٦) الحاشية في: ١١٨.

(٧) يريد: الزمخشري في الكشاف ٢/١٦٩.

(٨) أي: في قوله تعالى في سورة الأعراف ١٦٠: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ قَوْمُهُۥٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنۢبَجَسَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾.

(٩) الحاشية في: ١١٨.

* البَيَانِيُّون[1] يقولون: الفاء الفصيحة، وحقيقتُها: التي تكون عاطفةً على مقدَّر يدل عليه سياق الكلام، مع كون المقدَّر سببًا عُطف عليه ما بعد الفاء، وشرطُه: أن لا يقدَّر -أعني: المحذوفَ- شرطًا؛ لئلا تكون جزائيةً لا فصيحةً.

والواو[2]: وإنما سُمِّيت فصيحةً؛ لأنها تُفصح عن محذوفٍ، أو لأنها لا يُفصِح عن معناها إلا البليغُ الفصيحُ.

ع: وهذا كأنه أَوْلى من ذاك، وأَنْسَبُ لمقاصدهم[3].

* لم يتكلَّمْ على حذف العاطف دون معطوفه، وقد ذكره النحاة، ومِنْ غريبه: قولُ الجَوْهَرِيِّ[4] ما نصُّه: وقولُه تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ * إِۦلَٰفِهِمْ﴾[5]: يقول: أهلكت أصحابَ الفيل؛ لأُولِفَ قريشًا مكةَ، ولِتُؤْلِفَ قريشٌ رحلةَ الشتاء والصيف، أي: تجمع بينهما، إذا فرغوا من ذِه أخذوا في ذِه، وهذا كما تقول: ضربته لكذا لكذا، بحذف الواو.

ع: فـ"إيلاف" على رأيه مضافٌ للمفعول الأول، وحُذف فاعله، وهو ضميره سبحانه، والمفعولُ الثاني، وهو "مكة"، وحُذف العاطف، وهو الواو، وأضيف المصدرُ الثاني إلى فاعله، ونصب بعد ذلك بمفعوله[6][7].

بعطفِ عامل مزالٍ قد بقي معمولُه دفعًا لِوَهْمٍ اتُّقي

(خ١)

* مسائلُ:

---

(١) ينظر: مفتاح العلوم ٢٧٨، وشروح التلخيص ٣/١٩٨، ١٩٩.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: قالوا.

(٣) الحاشية في: ١١٨.

(٤) الصحاح (أ ل ف) ٤/١٣٣٢.

(٥) قريش ١، ٢.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب: مفعوله.

(٧) الحاشية في: ١١٨.

الأولى: قد يُقدَّم المعطوف بالواو إن لم يتصدَّر، كما في: زيدٌ وعمرٌو قاما، ولم يلِ غيرَ متصرِّف، كما في: إنَّ زيدًا وعمرًا قائمان، ولم يكُ مجرورًا، كما في: مررت بزيدٍ وعمرٍو، ومثلُ:

أَلَمَّتْ بِرَحْلِي أَوْ خَيَالَتُهَا الكَذُوبُ[1]

مُؤَوَّلٌ؛ لأنه بـ"أَوْ".

الثانية: قد يُفصل بين العاطف والمعطوف بالقَسَم أو الكافِ أو المجرورِ إن كان العاطف أَزْيَدَ من حرفٍ، وقد تُفصَلُ الفاءُ[2] في الشعر بالظرف والمجرور، كقوله[3]:

يَوْمًا تَرَاهَا كَشِبْهِ أَرْدِيَةِ الْـ عَصْبِ وَيَوْمًا أَدِيمَهَا نَغِلَا[4] /

الثالثة: الضمير بعد المتعاطفين بالواو طِبْقُهما، فأما: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[5] فعلى الحذف من الأول؛ اكتفاءً بما في الثاني، وكذا:

---

(١) بعض بيت من الوافر، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

فلستُ بنازلٍ إلَّا أَلَمَّت برَحْلي أو خيالَتُها الكَذُوبُ

الشاهد: تقديم المعطوف بـ"أو" على المعطوف عليه، والتقدير: ألمَّت الكَذُوبُ أو خَيَالَتُها برحلي. ينظر: الصحاح (خ ي ل) ١٦٩١/٤، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣١٠/١، والمحكم ٢٦١/٥، وشرح جمل الزجاجي ٢٤٦/١، والتذييل والتكميل ١٩٩/١٣، وتخليص الشواهد ٣٢١، وخزانة الأدب ١١٩/٥.

(٢) كذا في المخطوطة، والبيت الآتي شاهد على فصل الواو لا الفاء، والأمر جائز عند بعضهم فيهما، كما في: شرح جمل الزجاجي ٢٤٧/١، والتذييل والتكميل ٢١١/١٣، ولم أقف على شاهدٍ لفصل الفاء.

(٣) هو الأعشى.

(٤) بيت من المنسرح. أَرْدِية العَصْب: نوع من ثياب اليمن، وأديمها: وجهها، ومراده: الأرض، ونَغِلَ: تهشَّم من الجدب. ينظر: الديوان ٢٣٣، والشعر والشعراء ٧٠/١، والحجة ٣٦٧/٤، وتهذيب اللغة ٩٠/٧، ١٣١/٨، والخصائص ٣٩٧/٢، والمحكم ٩١/٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٦٣/١، وضرائر الشعر ٢٠٦، وشرح التسهيل ٣٨٤/٣.

(٥) التوبة ٦٢.

إِنَّ شَرْخَ الشَّبَابِ وَالشَّعَرَ الأَسْـ ... ـوَدَ مَا لَمْ يُعَاصَ كَانَ جُنُونَا[1]

و"حتَّى" كالواو، ولك في المعطوف بالفاء وجهان؛ لأنها -لِمَا لها من الترتيب- تقتضي إفرادَ فعل الثاني بعد الأول، فتقول: زيدٌ فعَمْرٌ قاما، فلا إشكالَ، و: قام، على الحذف من الأول، وهما حسنان، و"ثُمَّ" الأحسنُ معها الإفراد؛ لكثرة مُهْلَتِها الموجبةِ للإفراد، وفيما عداهما يُراعى المتأخر خاصةً، وقد يجيء مع "أَوْ" لهما، كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾[2].

الرابعة: عامل المعطوف ليس الحرفَ؛ لأنه لا يختصُّ، ولا مضمرٌ بعده؛ لفساده في: اختصم زيدٌ وعمرٌو، بل هو عامل المتبوع بوساطة الحرف[3].

* مسألةٌ من "شرح المقرَّب"[4] لأبي الحَسَن بنِ عُصْفُورٍ: إذا كان الاسم له موضعٌ يظهر في فصيح الكلام إلا أن لا مُحْرِزَ له؛ اختُلف في العطف على موضعه -وإذا كان الموضع لا يظهر في الفصيح لم يجز العطف على الموضع، نحو: مررت بزيدٍ؛ لأنه لا يجوز: مررت زيدًا؛ إلا في الشعر[5]-:

فمنهم من أجاز ذلك، ومنهم من منع، نحو: هذا ضاربُ زيدٍ غدًا وعمرًا؛ أَلَا ترى أن "زيدًا" في موضع نصب، وأنه يجوز أن يظهر ذلك الموضع في الفصيح، فيقال: هذا ضاربٌ زيدًا غدًا؟ إلا أن ذلك الموضع ليس له مُحْرِزٌ؛ لأن طالبه إنما هو "ضارب" في حال تنوينه، و"ضارب" الآنَ غيرُ منوَّن.

---

(١) بيت من الخفيف، لحسان بن ثابت رضي الله عنه. شرخ الشباب: قوَّته ونضارته، ما لم يُعَاصَ: ما لم يُعْصَ. ينظر: الديوان بشرح البرقوقي ٤١٣، ومجاز القرآن ١/٢٥٨، والإبل للأصمعي ٨٣، والحيوان ٣/٥٥، ٦/٤٤٣ وأمالي ابن الشجري ٢/٤٤، وشرح التسهيل ١/١١٠.

(٢) النساء ١٣٥، وتمامها: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾.

(٣) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ٢٤/ب و٢٥/أ وظهرها.

(٤) لم أقف على ما يفيد بوجوده.

(٥) من قوله: «وإذا كان الموضع» إلى هنا مكتوب في هامش الورقة بلا علامة إلحاق، ولعل هذا موضعه.

فمَنْ أجاز ذلك على عطفت[1] على الموضع، ومَنْ منعه اعتقد أن "عمرًا" نُصب بإضمار فعل يدل عليه "ضارب"، وكأنه قال: ويضربُ عمرًا.

وهذا الصحيح عندي؛ لأن العامل في المعطوف هو العاملُ في المعطوف عليه بوساطة حرف العطف، فلو جُعل "ضارب" عاملًا في المعطوف لزم عملُه غيرَ منوَّن.

ومِنْ هذا القبيل عند ابن[2] أبي العَافِية، وأبي[3] الحَسَن بنِ الأَخْضَر[4] وغيرِهما من النحويين الذين لا يُجيزون العطف على الموضع إلا بشرط وجود المُحْرِز: قولُك: إنَّ زيدًا منطلقٌ وعمرٌو؛ لأن موضع "زيد" رفع، وذلك الموضع يظهر في فصيح الكلام؛ أَلَا ترى أنه يجوز: زيدٌ منطلقٌ، فيكون معناه ومعنَى: إنَّ زيدًا منطلقٌ؛ واحدًا؟ إلا أن ذلك الموضع ليس له مُحْرِزٌ؛ أَلَا ترى أن الرافع لـ"زيد" إنما هو الابتداء، وقد زال من اللفظ بدخول "إنَّ"؟ فيجب عندهم لذلك أن يكون "عمرو" رفعًا بالابتداء، وخبرُه محذوف؛ لدلالة ما تقدَّم عليه.

والصحيحُ عندي أنه لا يجوز أن يكون مرفوعًا بالعطف على "زيد"، سواءٌ كان "زيد" منصوبًا أو مرفوعًا بالابتداء؛

يعني: لو قلت: زيدٌ قائمٌ وعمرٌو[5].

إذ لا يُتَصوَّر أن يكون "قائم" أو "منطلق" خبرًا عن "زيد" و"عمرو"، وإذا كان كذلك لزم أن يكون المعطوف مبتدأً خبرُه محذوفٌ؛ لدلالة المتقدِّم، هذا هو الذي

---

(١) كذا في المخطوطة، ولم أتبيَّن وجهه.

(٢) هو محمد الإشبيلي، أبو عبدالله، إمام في النحو والأدب، أخذ عن الأعلم، توفي سنة ٥٠٩. ينظر: إنباه الرواة ٧٣/٣، ١٩٥/٤، وتاريخ الإسلام ١٢٦/١١.

(٣) هو علي بن عبدالرحمن بن محمد التنوخي الإشبيلي، إمام في اللغة والنحو والأدب، أخذ عن الأعلم، له: شرح الحماسة، وشرح شعر أبي تمام، وغيرهما، توفي سنة ٥١٤. ينظر: إنباه الرواة ٢٨٨/٢، وبغية الوعاة ١٧٤/٢.

(٤) لم أقف على كلامهما.

(٥) قوله: «يعني: لو قلت: زيد قائم وعمرو» توضيحٌ يظهر أنه لابن هشام؛ إذ وضعه في المخطوطة بين دائرتين.

أَذْهبُ إليه.

فإن قيل: هذا ينافي ما قرَّرْتَه في الأصل[1] من أن العطف على موضعها مع الاسم، وهذا الثاني يقتضي أنك عطفت جملةً على جملةٍ.

قلت: العطف في هذه المسألة وأمثالِها من عطف الجمل، إلا أنهم لَمَّا حذفوا الخبر للدليل عليه أنابوا العاطف منابَه، فلم يقدِّروا الخبرَ المحذوفَ، فأشبه ذلك عطفَ المفردات من جهة أن العاطف ليس بعده في اللفظ إلا مفردٌ، فلما أشبه عطفَ المفردات -وذلك يلزم فيه أن يكون الثاني إعرابُه كإعراب الأول في اللفظ أو الموضعِ- فكذلك وجب أن يُعتقد أنه لم تَجُز المسألة حتى قُدِّر أن قولك: إن زيدًا قائمٌ؛ بمثابة: زيدٌ قائمٌ؛ وإلا لم تقع موافقةٌ أصلًا.

فإن قلت: إنما جاز ذلك لاتحاد معنى الكلامَيْن، فكيف تصنع بـ: لكنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو؛ لأن "زيدٌ قائمٌ" ليس بمعناه؟

قلت: لا أجعله بمنزلة هذا، ولكن بمنزلة: لكنْ زيدٌ قائمٌ وعمرٌو؛ لأن "لاكن[2]" تُخفَّف في الفصيح، ويبقى معنى الاستدراك. /

فإن قلت: كيف يصحُّ العطف على موضع الاسم والحرفِ في ذلك وفيما قدَّمت؟

قلت: كما ساغ في قول عَمْرِو[3] بن سَعِيدِ بن العاصِ:

فَلَا يَبْدُوَنَّ الدَّهْرَ مِنْ فِيكَ مَنْطِقٌ ... بِلَا نَظَرٍ قَدْ كَانَ مِنْكَ وَإِغْفَالِ[4]

وقولِ عُمَرَ بنِ أبي رَبِيعةَ:

---

(١) أي: المقرَّب. ينظر: ٣١٤.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: لكنَّ.

(٣) هو الأموي القرشي، أبو عقبة، صحابي، له هجرتان: إلى الحبشة ثم المدينة، استشهد يوم أجنادين. ينظر: الاستيعاب ٣/١١٧٧، والإصابة ٤/٥٢٦.

(٤) بيت من الطويل. إغفال: تَرْك، كما في: القاموس المحيط (غ ف ل) ٢/١٣٧٢. ينظر: أمالي القالي ٢/٣٨.

وَأُوصِي بِهِ أَن لَّا يُهَانَ وَيُكْرَمَا[١]

فإن قلت: ما الدليل على أن العرب نزَّلت: إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو منزلةَ عطف المفردات؟

قلت: قولُهم: زيدٌ منطلقٌ لا عمرٌو، و: إنَّ زيدًا منطلقٌ لا عمرٌو؛ إذ لا يكون ذلك من قبيل عطف الجمل؛ لأن "لا" إنما يُعطف بها المفرداتُ أو ما هو في تقديرها.

فإن قلت: ليست "لا" عاطفةً في المثالين، بل حرفُ نفيٍ مستأنفٌ.

قلت: لو كان كذلك لم يكن لها تأثيرٌ في عملٍ مَّا، فيلزم أن يكون كدخولها على المعرفة.

فثبت بما ذكرته صحة جَعْلِه من باب عطف المفردات، ويجوز أن يكون من عطف الجمل، كما أوجبه قومٌ، والحقُّ عندي جوازُ وجهَيْن.

فإن قيل: لِمَ لا جاز جميعُ ذلك فعد[٢] "لعلَّ" و"كأنَّ" و"ليت"؟

قلت: لأن قولك: لعلَّ زيدًا قائمٌ لا يمكن أن يقال: إنه بمثابة: زيدٌ قائمٌ، لا معنًى ولا تقديرًا، فامتنع أن يُعطف باعتبار هذا المعنى.

فإن قلت: أَجِزْ ذلك على الوجه الثاني، وهو أن يكون من عطف الجمل.

قلت: لا يجوز؛ لأن الاسم حينئذٍ هو وحَيِّزُه معطوفان على الجملة بأسرها، فالخبرُ ثابت، وخبرُ هذه الحروف فيه معنًى زائدٌ على خبر معنى الابتداء؛ أَلَا تراه بعد "لعلَّ" و"ليت" غيرَ ثابت، وبعد "كأنَّ" فيه معنى التشبيه؟ ولهذا لم يُجِز س[٣] أن تقول: تبًّا له وويحٌ؛ على تقدير: وويحٌ له، ويكون قد حُذف "له" الذي هو خبرُ "ويحٌ"؛ لدلالة المتقدم عليه؛ لَمَّا اختلف معنَيَاهما.

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

لذلك أُدْنِي دونَ خيلي رباطَه ...

ينظر: الديوان ٤٦٢، وأمالي الزجاجي ١٥، والأغاني ١/٧٧، ١٨١.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: بعد.

(٣) الكتاب ١/٣٣٤.

واعلمْ أنك في نحو: عَلِمت أَنَّك فاضل وعمرٌو؛ يجوز لك في "عمرو" الوجهان، وفي: بلغني أَنَّك فاضل وعمرٌو؛ لا يجوز لك أن يكون إلا من قبيل عطف المفردات؛ وإلا لزم كونُ الجملة فاعلةً، فتَدَبَّرْه.

هذا معنى كلامِ ابنِ عُصْفُورٍ بإيضاحٍ، والحمدُ لله الذي هدانا لهذا(١).

(خ٢)

* ﴿قَالَ وَمَن كَفَرَ﴾(٢): أي: وأرزقُ مَنْ كَفَرَ، أو: "مَنْ" مبتدأٌ حُذف خبره، أي: أرزقُه، فأمتِّعُه، أو: "فأمتِّعُه" الخبرُ، والفاءُ زائدةٌ على قول الأَخْفَشِ(٣)، لا جوابيةٌ؛ لأن التمتيع لا يُستَحَق بالكفرن(٤).

وعلى الأَوَّلَيْنِ فالعطفُ في "فأمتِّعُه" على المحذوف، ففي الآية حذفُ المتبوع، و"مَنْ" فيهما موصولة، أو موصوفة، ويجوز كونها شرطيةً، والفاءُ جوابٌ، وقيل: الجوابُ محذوف، أي: مَنْ كَفَرَ أرزقْ.

ع: كيف أجاز(٥) الشرطيةَ، ومَنَعَ تضمُّنَ معنى الشرط؟ كأنه توهَّم أن المعنى الذي ذكره لا يجب في الشرط، وهذا خطأٌ؛ لأنه إنما وجب في الموصول بالحمل على ما ذلك لازم فيه، وهو الشرط. انتهى.

ولا تكون "مَنْ" الشرطيةُ نصبًا؛ لأن أداة الشرط لا يعمل فيها جوابُها(٦).

* ع: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾(٧): لا جائزٌ كونُه من عطف المفردات؛

(١) الحاشية في: وجه الورقة الثالثة الملحقة بين ٢٣/ب و ٢٤/أ وظهرها.

(٢) البقرة ١٢٦، وتمامها: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾.

(٣) معاني القرآن ١/١٣١، ١٣٢.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب: بالكفران، أو لعله إسقاط للألف من الخط، كما يسقطها بعض النساخ في مثل: إبرهيم، وإسمعيل.

(٥) لعل مراده: العكبري، إذ ذكر هذه الأوجه كلَّها في التبيان في إعراب القرآن ١/١١٤.

(٦) الحاشية في: ١١٨.

(٧) الحشر ٩.

لانتفاء الشَّرِكة في العامل، ولا مفعولًا معه؛ لعدم الفائدة في تقييد الذين يحبون مَنْ هاجر إليهم بمصاحبة الإيمان، فلم يبقَ إلا أن يكون بتقدير: وأَلِفُوا الإيمانَ.

وإنما قلنا: إنه لا فائدةَ في الإعلام بالمصاحبة؛ لأن كل المهاجرين صاحَبُوا الإيمان، ولكن منهم مَنْ أَلِف قلبُه الإيمانَ، ومنهم مَنْ لا؛ أَلا ترى إلى قوله سبحانه: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾[(١)]؟ وذلك قد يتفق لمن كان منهم -رضوانُ الله عليهم أجمعين- ناشئًا في الإيمان لم يَطُلْ زمنُه فيه، وهذه الصفات المذكورة -وهي محبة مَنْ هاجر، وأنهم لا يَجِدون في صدورهم حاجةً مما أوتوا، وأنهم يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصةٌ- موقوفةٌ على إِلْف الإيمان، لا على مجرَّد الدخول فيه[(٢)].

* قولُه: «**دَفْعًا لوَهْمٍ**»: قال ابنُه[(٣)] بعد أن تكلَّم على الآية: وبهذا التقدير من الإضمار اندفع توهُّمُ أن يكون "الإيمان" مفعولًا معه، وإنما دُفع؛ لأنه لا فائدةَ في تقييد الذين يحبون مَنْ هاجر إليهم بمصاحبة الإيمان، بخلاف تقييدهم بإِلْف الإيمان. انتهى.

قلت: فـ: «**دَفْعًا**» مصدرٌ نائبٌ منابَ: ادفعْ، والوَهْمُ المدفوع إما أن يكون دُفِع لأجل الصناعة، أو لأجل المعنى، فالثاني كهذه الآية، والأولُ نحو: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ﴾[(٤)][(٥)].

وحذف متبوع بدا هنا استبح　　　وعطفُك الفعلَ على الفعل يضح[(٦)]

(خ١)

---

(١) الحجرات ١٤.

(٢) الحاشية في: ١١٨.

(٣) شرح الألفية ٣٩٠.

(٤) البقرة ٣٥، والأعراف ١٩.

(٥) الحاشية في: ١١٨.

(٦) كذا في المخطوطة مكتوبةً بين السطرين، وفوقها كلمة "اتُّقي" من البيت السابق مهملة الياء، ويمكن أن تكون نقطة الضاد منها هي إحدى نقطتي ياء "اتُّقي"، وتكون النقطة الثانية قد انطمست بالكتابة عليها، وهي في نسخ الألفية العالية: «يَصِحُّ». ينظر: الألفية ١٣٨، البيت ٥٦٣.

* [«يَصِحّ»]: ابنُ عُصْفُورٍ[1]: بشرط اتفاقهما في الزمان، والأحسنُ أن يتفقا في الصيغة مع اتفاقهما في الزمان، وقد تختلف الصيغ مع اتفاق الأزمنة، كقوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ﴾[2].

ع: وقوله: ﴿إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ﴾، ثم قال: ﴿وَيَجْعَل لَّكَ﴾[3] في قراءة مَنْ جَزَمَ[4][5].

وقال الشاعر[6]:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَئِيمِ

البيتَ[7][8].

(خ٢)

* ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾[9]: أي: فثابوا، واتَّخذوا، فأما مَنْ قرأ:

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١/٢٥٠.

(٢) الحج ٦٣.

(٣) الفرقان ١٠، وتمامها: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِيٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾.

(٤) وهي قراءة نافع وأبي عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم، وقرأ بالرفع ابن كثير وابن عامر وأبو بكر عن عاصم. ينظر: السبعة ٤٦٢، والإقناع ٢/٧١٤.

(٥) انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٦) هو رجل من بني سَلُول.

(٧) بعض بيت من الكامل، وهو بتمامه:

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّني   فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ: لا يعنيني

ينظر: الكتاب ٣/٢٤، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٤٥، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/١٧٨، والخصائص ٣/٣٣٣، وأمالي ابن الشجري ٣/٤٨، والمقاصد النحوية ٤/١٥٥٢، وخزانة الأدب ١/٣٥٧.

(٨) الحاشية في: ٢٤/ب.

(٩) البقرة ١٢٥، وهي قراءة نافع وابن عامر. ينظر: السبعة ١٧٠، والإقناع ٢/٦٠٢.

﴿وَٱتَّخِذُوا۟﴾[1] فالتقدير: وقلنا: اتَّخِذوا[2].

* ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾[3]، فاختلَفوا، قال الزَّمَخْشَريُّ[4]: كان الناس أمةً واحدةً متفقين على دين الإسلام، فبعث الله النبيين، يريد: فاختلفوا، فبعث الله، وإنما حُذف؛ لدلالة قوله تعالى: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾[5]، وفي قراءة عبدِالله[6]: ﴿فاخْتَلَفُوا فَبَعَثَ ٱللَّهُ﴾، ويدلُّ عليه: ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟﴾[7].

ع: في "صَحِيح"[8] البُخَارِيِّ: «مَنْ أَكَلَ ناسيًا وهو صائمٌ فلْيُتِمَّ صومَه؛ فإنما أطعمه الله وسَقَاه»، فآخرُ الحديث يقتضي تقديرَه: أو شَرِبَ ناسيًا[9].

واعطِفْ على اسمٍ شِبْهِ فعلٍ فِعْلاً   وعكسا استَعْمِلْ تجِدْه شهلا[10]

(خ1)

---

(1) هي قراءة أبي عمرو وابن كثير وحمزة والكسائي وعاصم. ينظر: السبعة 170، والإقناع 2/602.

(2) الحاشية في: 118.

(3) البقرة 213، وتمامها: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾.

(4) الكشاف 1/255.

(5) البقرة 213.

(6) ينظر: شواذ القراءات للكرماني 89.

(7) يونس 19.

(8) 6669، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(9) الحاشية في: 118.

(10) كذا في المخطوطة، ولعله أراد وضع النقط تحت السين علامةً على الإهمال، كما صنع في بعض المواضع، فسها بوضعها فوقها، وهي في نسخ الألفية العالية: «سَهْلا». ينظر: الألفية 138، البيت 564.

* قال الشاعر(١):

سَوَاءٌ عَلَيْكَ الفَقْرُ أَمْ بِتَّ لَيْلَةً بِأَهْلِ القِبَابِ مِنْ نُمَيْرِ بْنِ عَامِرِ(٢)

ح(٣): ومنه: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِٱلْقِسْطِ وَأَقِيمُواْ﴾(٤)، أي: بأن أَقْسِطوا وأَقِيموا، وهذا أَوْلى من قول ش(٥): إنه معمولٌ لـ"قُلْ" محذوفةٍ، أي: وقلْ: أَقِيموا.

ع: نظيرُه: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓاْ﴾(٦)، أي: بعد أن آمنوا وشَهِدوا(٧).

(خ٢)

* [«**واعطِفْ على اسمٍ**»]: عبدُيَغُوثَ(٨):

وَقَدْ كُنْتُ نَحَّارَ الجَزُورِ وَمُعْمِلَ الْـ مَطِيِّ وَأَمْضِي حَيْثُ لَا حَيَّ مَاضِيَا(٩)

"ماضيا" نعتٌ لـ"حَيّ" على اللفظ أو الموضع، والمعنى أنه خبر(١٠).

* [«**واعطِفْ على اسمٍ**»]: ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ * أَوَكُلَّمَا﴾(١١): قرأ

---

(١) لم أقف على تسميته.

(٢) بيت من الطويل. ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٠١، وارتشاف الضرب ٤/٢٠٠٦، والمقاصد النحوية ٤/١٦٦٣.

(٣) البحر المحيط ٥/٣٧.

(٤) الأعراف ٢٩.

(٥) يريد: الزمخشري في الكشاف ٢/٩٩.

(٦) آل عمران ٨٦.

(٧) الحاشية في: ٢٤/ب.

(٨) هو ابن وقَّاص الحارثي، شاعر جاهلي، أسرته تميم، فشدُّوا لسانه خوفًا أن يهجوهم. ينظر: الحماسة البصرية ١/٢٨٧، وخزانة الأدب ١/٤١١.

(٩) بيت من الطويل. الشاهد: عطف الفعل "أَمْضِي" على الاسم الشبيه بالفعل "نحَّار". ينظر: المفضليات ١٥٨، والأغاني ١٦/٤٩١، وخزانة الأدب ٢/٢٠١.

(١٠) الحاشية في: ١١٩.

(١١) البقرة ٩٩، ١٠٠.

أبو[1] السَّمَّال[2]: «أَوْ كُلَّمَا»، قال الزَّمَخْشَرِيُّ[3]: على أن المعنى: إلا لذين فليتقوا[4] أَوْ كُلَّما، أي: أو نَقَضوا عهدَ الله مرارًا كثيرةً.

ع: وليس من هذا: ﴿وَأَقْرَضُواْ﴾[5]؛ لأن الفصل يأبى عطفه على "مُصَّدِّقين"، أعني: الفصلَ بـ"المُصَّدِّقات"، ولكن العطف على مجموع "مُصَّدِّقين" و"مُصَّدِّقات"، كأنه قيل: إن الذين تصدقوا وأقرضوا، على أن يكون "الذين تصدَّقوا" شاملًا للمذكَّرين والمؤنثاتِ، أو اعتراضٌ بين اسم "إنَّ" وخبرِها، أو مستأنفٌ[6].

* ع: العطف في: ﴿وَأَقْرَضُواْ﴾[7] إما على مجموع الصلتين، وغُلِّب المذكرُ، أو الواو للحال، أو حُذف الموصول، وهذه صلتُه، قيل: أو عطفٌ على "مُصَّدِّقين"، ويردُّه الفَصْلُ[8].

* قولُه: «وعَكْسًا استعْمِلْ»: جَعَل مِن هذا في "شرح الكافِية"[9]: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾[10]، وفي "الكَشَّاف"[11]: "مُخْرِج" عطفٌ على "فالق"، و"يخرج الحيَّ من الميِّت" مبيِّنةٌ لـ"فالِق الحبِّ والنَّوى"؛ لأن فَلْقَها من جنس إخراج الحيِّ

---

(١) هو قَعْنَب بن هلال بن أبي قَعْنَب العدوي البصري، له اختيار شاذٌّ في القراءة، روى عنه أبو زيد الأنصاري. ينظر: معرفة القراء الكبار ٢٦٦، ٣٠٧، وغاية النهاية ٢/٢٧.

(٢) ينظر: مختصر ابن خالويه ١٦، وشواذ القراءات للكرماني ٧١.

(٣) الكشاف ١/١٧١.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الكشاف: إلا الذين فسقوا.

(٥) الحديد ١٨، وتمامها: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ﴾.

(٦) الحاشية في: ١١٩.

(٧) الحديد ١٨.

(٨) الحاشية في: ١١٩.

(٩) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٧٢.

(١٠) الأنعام ٩٥، وتمامها: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾.

(١١) ٢/٤٧، ٤٨.

من الميِّت؛ لأن النامي كالحيوان.

ع: وعند هذا يَتَرَجَّح -بل يتعيَّن- بمقتضى علم المعاني عطفُ "مُخرج" على "فالق"، لا على "يخرج"؛ لعدم صلاحيته لتبيين "فالق الحبِّ والنَّوى"[1].

(١) الحاشية في: ١١٩.

البدل

التابع المقصود بالحكم بلا وَاسِطَةٍ هو المسمى بَدَلا

(خ١)

* هذا الحدُّ أَوْلى من قول ابن الحاجِبِ[1]: تابعٌ مقصودٌ بما نُسِب إلى المتبوع دونَه؛ لورود: قام زيدٌ بل عمرٌو، و: اضرب زيدًا بل عمرًا.

ويدلُّ على أن البدل هو المقصود بالحكم لا ما قبلَه: بدلُ البعضِ والاشتمالِ والغلطِ، فدلَّ ذلك في بدل الكُلِّ على أنه كذلك، فهذا ما يجاب به عن مَنْ[2] عسى أن يقول: لا نُسلِّمُ أن البدل هو المقصود دون الأول.

وقد يقال[3]: إن بدل الكُلِّ مع الثاني كشيءٍ واحدٍ[4]، فمُحَالٌ أن يكون الشيءُ مرادًا وغيرَ مرادٍ.

فيجاب بأنَّا أردنا الثانيَ بالنسبة، وإن[5] كان الأولُ بمعناه، ولا مانعَ من ذلك[6].

* قال الزَّمَخْشَريُّ[7]: وقولُهم: إنه -يعني: البدلَ- في حكم تَنْحِية الأول؛ إيذانٌ منهم باستِقْلاله بنفسه.

فكتب عليه الأُسْتاذُ: هذا تفسيرٌ جيدٌ لقول مَنْ يقول: إن الأول في نية الطَّرْح، وهذا قولُ أبي عُثْمانَ[8]، وقلَّ مَنْ يتلقَّاه على هذا، بل يجعلونه خلافًا، فَعَلَ ذلك أبو

---

(١) الكافية ٣١.

(٢) كذا في المخطوطة مفصولًا، والوجه: عمَّن؛ تكتب موصولةً للإدغام. ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٣١.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) الحاشية في: ٢٤/ب.

(٧) المفصل ١٤٨.

(٨) ينظر: الأصول ٢/ ٣٠٤، ٣٠٥، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٨١ (ط. العلمية).

العَبَّاس[1]، ونَسَب ابنُ بَابَشَاذَ[2] القولَ بأنه لغوٌ إلى أبي العَبَّاس، وغَلِط فيه. مِنْ "حَوَاشيه"[3] رحمه الله تعالى[4].

(خ٢)

* اعلم أن ابن الناظِم[5] لم يُحسِنْ شرحَ هذا الحدِّ، بل الناظمُ نفسُه لم يُحسِنْ شرحَ كلامِ نفسِه؛ فإنه شَرَحه في "شرح الكافِية"[6] شرحًا فاسدًا، وتلقَّفُه ابنُه منه، فقِفْ على كلامهما، واعلمْ أن الصواب ما أنا ذاكرُه.

وهو أن قولَه: «**التابع**» جنسٌ يشمل التوابعَ كلَّها.

وقولَه: «**المقصود بالحكم**» فصلٌ مُخرجٌ للنعت والتأكيدِ والبيانِ؛ لأنها مُكمِّلةٌ للمقصود بالحكم، وليست عينَ المقصود بالحكم.

وللمعطوف بـ"لا" و"لكن"؛ لأن المقصود بالحكم في: جاء زيدٌ لا عمرٌو؛ المتبوعُ لا التابعُ، وكذا في: ما جاء زيدٌ لكن عمرٌو، و: لا تضربْ زيدًا لكن عمرًا؛ لأنَّا نعني بالمقصود بالحكم: المقصودَ بعاملِ المبدَلِ منه نفيًا كان أو إثباتًا، لا: المقصودَ بإثبات الحكم؛ أَلَا ترى أن قولك: ما جاءني زيدٌ أخوك؛ من باب البدل قطعًا؟ لأن "أخوك" هو المقصود بالحكم السابق، وهو نفي القيام، فافْهَمْه، وقع[7] الغلط لهما ولِمَنْ وافقهما، وكذلك المعطوف بـ"لكن" في المعنى، كما تقدَّم مشروحًا في الباب[8] قبل هذا.

و: «**بلا واسطةٍ**» مُخرجٌ لبقية المعطوفات؛ فإن قولك: جاء زيدٌ وعمرٌو؛ يَصدُق فيه على "عمرو" أنه تابع مقصودٌ بالحكم، لكن بواسطةٍ، وكذا الباقي، ومنه: المعطوف

---

(١) المقتضب ٤/٢٩٥، ٣٩٨، ٣٩٩.

(٢) شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٢٣.

(٣) حواشي المفصل ٤٠١.

(٤) الحاشية في: ٢٥/أ.

(٥) شرح الألفية ٣٩٣.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٧٦.

(٧) كذا في المخطوطة.

(٨) باب عطف النسق ص ١٠٧٣.

بـ"بل" بعد أمرٍ أو خبرٍ مثبتٍ.

وتلخَّص أن الحدَّ مانعٌ، وأن المنسوقَ لا يَخرُجُ بفصلٍ واحدٍ، بل بفصلَيْن[1].

* لِكَوْن البدل هو المقصودَ بالحكم كان الكثيرُ أن يكون هو المعتمدَ بما يَرِدُ بعده من ضميرٍ وغيرِه، نحو: إن هندًا حُسْنُها فاتِنٌ، وإن زيدًا نَجَابَتُه بيِّنةٌ، وإن هندًا طَرْفُها غَنِجٌ، وقُرِئ[2]: ﴿تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهَهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾[3]، على أن "مُسْوَدَّةً" حالٌ، ولم يَقُل: مُسْوَدِّين، وقال الشاعر[4]:

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ وَاحِدٍ[5]

ونَدَرَ عكسُه، نحو:

إِنَّ السُّيُوفَ غُدُوَّهَا وَرَوَاحَهَا ... تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ[6][7]

---

(١) الحاشية في: ١١٩.

(٢) لم أقف عليها منسوبةً لأحد. ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٤٩٥، وإعراب القراءات الشواذ ٢/٤١٢، والبحر المحيط ٩/٢١٦.

(٣) الزمر ٦٠.

(٤) هو عَبْدة بن الطَّبِيب.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

... ولكنَّه بنيانُ قومٍ تهدَّما

ينظر: الديوان ٨٨، والكتاب ١/١٥٦، والبيان والتبيين ٢/٣٥٣، ٣/١٨٨، والشعر والشعراء ٢/٧١٨، والأصول ٢/٥١، وشرح التسهيل ٣/٣٣٨، والتذييل والتكميل ١٣/٤٣.

(٦) بيت من الكامل، للأخطل. الأعضب: الكبش المكسور القَرْن. ينظر: الديوان ٧٤، ومجاز القرآن ٢/٢٢، وجمهرة اللغة ١/٣٥٤، وكتاب الشعر ٢/٥١٧، وتوجيه اللمع ٢٨٠، وشرح التسهيل ٣/٣٣٩، وخزانة الأدب ٥/١٩٩.

(٧) الحاشية في: ١١٩.

مطابقا أَو بَعْضًا او ما يُشْتَمل[١] عَلَيْه يُلْفَى أَو كمعطوفٍ ببلْ (خ١)

* قولُه: «**أو ما يشتمل**»: قال ابنُ عُصْفُورٍ[٢]: إنهم اختَلفوا في تفسير بدل الاشتمال؛ فقال الزَّجَّاجُ[٣]: هو الذي يكون صفةً للأول، ك: أعجبني زيدٌ عِلْمُه، ويُبطله نحو: أعجبني زيدٌ فرسُه.

وقيل: هو المشتمل ...[٤] الأوَّل والمحيطُ به، و...[٥] نحو: سُرِق عبدُالله ثوبُه؛ لأن "الثوب" يشتمل على "عبدالله" ويُحيط به، ورُدَّ بـ: سُرق زيدٌ فرسُه.

والحقُّ أنه ما اشتَمل متبوعُه عليه، وأعني بذلك: أنه يجوز الاكتفاءُ بالمتبوع عنه، نحو: سُرق عبدُالله ثوبُه، أو: فرسُه؛ لأنه قد يقال: سُرق عبدُالله، وأنت تعني الثوبَ، ومنه: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ * ٱلنَّارِ﴾[٦]؛ لأنه يجوز أن لا تذكر النار؛ لأنه قد عُلم أن قتلهم للنار التي أعدُّوها في الأحدود لحَرْق المؤمنين والمؤمنات، لا للأحدود نفسِه، وتقول: أعجبني زيدٌ حُسْنُه، ولا يجوز: أعجبني زيدٌ غلامُه؛ لأنه لا يجوز: أعجبني زيدٌ، وأنت تريد: غلامه.

ولا يكفي في بدل الاشتمال كونُ الثاني يُفهَم من الأول، بل لا بدَّ أن يجوز

(١) كذا في المخطوطة، والميم فيها غير مضبوطة، وما ظنه محقق الألفية كسرةً عليها هو فتحة الصاد من كلمة "صحب" المكتوبة بين السطرين في آخر البيت التالي، وفي نسخ الألفية العالية: يَشْتَمِلْ. ينظر: الألفية ١٣٩، البيت ٥٦٦.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/٢٨١، ٢٨٢.

(٣) لم أقف على كلامه، إلا أن يكون الصواب: الزجَّاجي، فإنه قال في الجمل ٣٥: «ويبدل المصدر من الاسم إذا كان المعنى مشتملًا عليه»، ومثَّل له بنحو: أعجبتني الجاريةُ حُسْنُها، ونفعني عبدُالله علمُه، وعرفت أخاك خبرَه.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) البروج ٤، ٥.

استعمالُ[1] الأوَّل وَحْدَه، فلا تقول: أَسْرَجت[2] القومَ دابَّتَهم، وإن كان قد عُلم أنك إذا قلت: أَسْرَجت القومَ؛ أنك إنما أسرجت دابَّتَهم، لكنه لا يجوز: أَسْرَجت القومَ، وتقول: سُرق زيدٌ ثوبُه؛ لأنك قد تقول: سُرق زيدٌ، وتعني: ثوبَه[3].

* ع: مِن بدل الاشتمال: ﴿وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾[4]، أي: يستبشرون بأن لا خوفٌ عليهم[5].

(خ٢)

* ع: اعلم أن البدل ينقسم باعتبار مفهومه ومفهومِ متبوعه أربعةَ أقسامٍ؛ لأنهما إما أن يتطابقا، وهو بدل كلٍّ من كلٍّ، ك: جاز[6] زيدٌ أخوك، ومنه: ﴿الْحَمِيدِ * اللَّهِ﴾[7]، أو لا يتطابقا، وهذا ضربان؛ لأنهما إما أن يكون بينهما نسبةٌ، أو لا، والأول ضربان؛ لأنهما إما أن يتباينا، أو لا، فإن لم يتباينا؛ فإن كان تناسبُهما بالجزئية فبدلُ البعض، أو غيرِها فبدلُ اشتمالٍ، وإن تباينا؛ فإن كنت قد سَبَقَكَ اللسانُ إلى الأول فغلطٌ، أو الجَنَانُ فنسيانٌ، وإن لم يَسبقْ فإضرابٌ وبدل[8].

أو نقول في المتباينَيْن: فإما أن يكونا مقصودَيْن فإضرابٌ، أو المقصودُ الثانيَ، والأولُ لم يُقصَد قطُّ فغلطٌ، أو المقصودُ الثانيَ، والأولُ قُصد سهوًا فنسيانٌ.

وصرَّح ابنُه[9] بأن الغلط هو النسيان، فقال: بدلُ الغلط والنسيان: ما لا يُريد

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) الحاشية في: ٢٥/أ.

(٤) آل عمران ١٧٠.

(٥) الحاشية في: ٢٥/أ.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: جاء.

(٧) إبراهيم ١، ٢.

(٨) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: وبَدَاءٌ.

(٩) شرح الألفية ٣٩٥.

المتكلِّم ذكرَ متبوعِه، بل يجري على لسانه من غير ما قصدٍ(١).

* مِن البدل المطابِق: بدلُ التفصيل، ومنه: قولُ ابنِ عَبَّاسٍ: أَمَرَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم أن نَسجُدَ على سبعةِ أَعْظُمٍ: الكفين، والركبتين، والقَدَمين، والجبهةِ(٢)، وقولُ الشاعر(٣):

وَكُنْتُ كري(٤) رِجْلَيْنِ(٥)

ع: ومنه: ﴿وَإِن كَانُوٓاْ إِخۡوَةٗ رِّجَالٗا وَنِسَآءٗ﴾(٦)، "إخوةً" خبرٌ، وما بعده بدلٌ منه بدلَ تفصيلٍ، فا(٧): وجاز؛ لأن "الإخوة" يشمل الذكرَ والأنثى على التغليب، وإنما الأنثى إذا انفردت: الأخواتُ(٨).

* قولُه فيما تقدَّم(٩): «أو **بَعْضًا**»: نحو: ﴿وَٱرۡزُقۡ أَهۡلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُم بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾(١٠)(١١).

---

(١) الحاشية في: ١١٩.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢/١٤٥ بهذا اللفظ، وهو في صحيحي البخاري ٨١٢ ومسلم ٤٩٠ بلفظ مقارب.

(٣) هو كُثَيِّر عَزَّة.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: كَذِي.

(٥) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وكنتُ كذي رِجْلَيْنِ رجلٍ صحيحةٍ ... ورجلٍ رمى فيها الزمانُ فشَلَّتِ

ينظر: الديوان ٩٩، والكتاب ١/٤٣٣، ومعاني القرآن للفراء ١/١٩٢، وللأخفش ١/٢١٠، ومجاز القرآن ١/٨٧، والمقتضب ٤/٢٩٠، ونتائج الفكر ٢٤٤، وشرح جمل الزجاجي ١/٢٨٦، وخزانة الأدب ٥/٢١١.

(٦) النساء ١٧٦.

(٧) الظاهر من إطلاقه هذا الرمز أن يريد به الفارسي، ولم أقف على كلامه.

(٨) الحاشية في: ١١٩.

(٩) قال ذلك؛ لأنه كتب هذه الحاشية في ١٢١، والبيت المعلَّق عليه في ١١٩.

(١٠) البقرة ١٢٦.

(١١) الحاشية في: ١٢١.

* قولُه فيما تقدَّم[١]: «**أو ما يشتمل عليه**»: وذلك نحو: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾[٢]، أو مفعولٌ لأجله، أي: كراهةَ أن يُذكَر، أو التقديرُ: مِنْ أن يُذكَر، كما تقول: منعت زيدًا من كذا، ففي موضع "أَنْ" الخلافُ[٣] المشهورُ[٤].

* مِن مُثُل بدل الاشتمال: ﴿مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾[٥]، ...[٦] مريم، قال ز[٧]: لأن الأحيان مشتمِلةٌ على ما فيها، وفيه أن المقصود بذكر مريمَ ذكرُ وقتِها هذا؛ لوقوع هذه القصة العجيبةِ فيه[٨].

* قولُه: «**أو كمعطوفٍ بـ"بَلْ"**»: قالوا: والأحسنُ أن يُستعمل معطوفًا بـ"بَلْ"، وفيه نظرٌ على ما تقرَّر من معنى المعطوف بـ"بَلْ" في[٩]، فنحو: جاءني زيدٌ بل حمارٌ؛ ماشٍ هنا، بخلاف: أكلت سمكًا بل تمرًا بل زبيبًا؛ فإنه يقتضي أن الذي أكلته ليس سمكًا ثم[١٠][١١].

وذا للاضْرابِ اعْزُ إن قَصْدًا صَحِب ... ودُونَ قَصْدٍ غلَطٌ به سُلِب

(١) قال ذلك؛ لأنه كتب هذه الحاشية في ١٢١، والبيت المعلَّق عليه في ١١٩.

(٢) البقرة ١١٤.

(٣) تقدَّم في باب تعدي الفعل ولزومه ص ٥٢٢، وهو: هل الموضع بعد حذف الجار من "أَنَّ" و"أَنْ" نصبٌ أو خفضٌ؟

(٤) الحاشية في: ١٢١.

(٥) مريم ١٦.

(٦) موضع النقط كلمة لم أتبيَّنها في المخطوطة، ورسمها: وىابعه.

(٧) الكشاف ٣/٩.

(٨) الحاشية في: ١٢٠.

(٩) كذا في المخطوطة، وقد تقدَّم في باب عطف النسق ص ١٠٧٦، ١٠٧٩ التعليق على قوله:

و"بَلْ" كـ"لكنْ" بعد مصحوبَيْها ... كـ: لم أكنْ في مَرْبَعٍ بل تَيْهَا

وانقل بها للثانِ حكمَ الأولِ ... في الخبر المثبَتِ والأمرِ الجَلِي

(١٠) كذا في المخطوطة، ولم أقف فيها للكلام على تتمة.

(١١) الحاشية في: ١١٩.

(خ١)

* ابنُ عُصْفُورٍ[1]: بدل الغلط والنسيان لم يَرِدْ بهما سماعٌ، وإنما أجازهما النحاة بالقياس.

والأحسنُ فيهما أن تأتي بـ"بَلْ"؛ لئلا تُتَوَهَّمَ الصفةُ إذا قلت: مررت برجلٍ حمارٍ، وأنك أردتَّ: برجلٍ جاهلٍ.

ومِن النحاة مَنْ زعم أن ذلك قد وَرَد، واستدلَّ بقول ذي الرُّمَّة:

لَمْيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ وَفِي اللِثَاتِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنَبُ[2]؛

لأن الحُوَّة السَّوادُ الخالص[3]، واللَعَسَ سوادٌ يضرب إلى الحمرة[4]، ولا حجَّةَ فيه؛ لاحتمال أن يكون اللَعَسُ صفةً لـ"حُوَّة"، كأنه قيل: حُوَّةٌ لَعْسَاءُ، أي: حُوَّةٌ مَشُوبةٌ بحُمْرة.

واختُلف في بدل البَدَاء، كما حكى أبو زيدٍ[5]: أكلت لحمًا سمكًا تمرًا، في قول مَنْ أراد الإخبار بأكل اللحم، ثم بدا له الإخبارُ بأكل السمك، ثم بالتمر، وقولِ الشاعر[6]:

مَا لِيَ لَا أَبْكِي[7] عَلَى عِلَّاتِي

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١/٢٨٢- ٢٨٤.

(٢) بيت من البسيط. لَمْيَاء: اللَمى: سمرة في باطن الشفة، والشنب: برد وعذوبة في الأسنان. ينظر: الديوان ١/٣٢، وجمهرة أشعار العرب ٧٤٨، والكامل ٢/٦٩١، وشرح المفضليات لابن الأنباري ٨٣٥، والخصائص ٣/٢٩٤، وشرح التسهيل ٣/٣٢٨، والمقاصد النحوية ٤/١٦٨٤.

(٣) ينظر: جمهرة اللغة ١/١٠٢، والمحكم ٣/٤٠١.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة ٢/٥٩، والمحكم ١/٤٨٩.

(٥) ينظر: الخصائص ١/٢٩١، ٢/٢٨٢، والتمام ١٢٢.

(٦) لم أقف على تسميته.

(٧) كذا في المخطوطة، وفي بعض مصادر البيت: أَسْقي.

صَبَائِحِي غَبَائِقِي قَيْلَاتِي[1]

فقيل: إنه من باب البدل، وقيل: من باب العطف، وحُذف العاطفُ، والحقُّ أن الوجهين ممكنان.

والذي يُستدل به على إثبات بدل البَدَاء: قولُه عليه الصلاة والسلام: «وما كُتب له نصفُها ثلثُها» إلى: «عشرُها»[2]؛ إذ ليس المراد: ما كُتب له النصفُ مع الثلث، وكذا الباقي؛ لأن ذلك ليس لشخصٍ واحدٍ[3].

* وفي الحديث: «إن الرجل ليصلي الصلاةَ وما كُتب له ثلثُها ربعُها خمسُها سدسُها ثمنُها تسعُها عُشرُها»[4]، وحَملوا عليه قولَ عُمَرَ رضي الله عنه لحَفْصَةَ: «لا يَغُرَّنَّكِ هذه التي أعجبها حُسْنُها حُبُّ رسولِ الله[5] صلى الله عليه وسلم إيَّاها»[6]، وقد قيل: إنه[7] بدلٌ من "هذه" بدلَ اشتمالٍ[8].

كزُرْهُ خَالِدًا وقَبِّلْه اليَدا واعرِفْه حَقَّهُ وخُذْ نبلًا مُدَا[9]

---

(١) بيتان من مشطور الرجز. صبائح: جمع: صبوح، وهو اللبن المشروب صباحًا، وغبائق: جمع: غَبُوق، وهو اللبن المشروب عشيةً، وقَيْلات: جمع: قَيْلة، وهي الناقة التي يُشْرَب لبنها وقت القيلولة، أو جمع: قَيْل، وهو اللبن المشروب وقت القيلولة. ينظر: تهذيب اللغة ١٥٦/٤، ٣٨/٨، ٢٣٢/٩، والخصائص ٢٩١/١، ٢٨٢/٢، والمحكم ٣٨٨/٥.

(٢) بعض حديثٍ نبوي سيأتي بتمامه في الحاشية التالية، أخرجه البزاز في مسنده ٢٧٤/٦ بهذا اللفظ من حديث أبي اليَسَر رضي الله عنه، وأخرجه أحمد ١٨٨٩٤ بنحوه من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه.

(٣) الحاشية في: ظهر الورقة الأولى الملحقة بين ٢٢/ب و٢٣/أ.

(٤) أخرجه البزاز في مسنده ٢٧٤/٦ بهذا اللفظ من حديث أبي اليسر رضي الله عنه، وأخرجه أحمد ١٨٨٩٤ بنحوه من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) أخرجه البخاري ٤٩١٣، ٥٢١٨ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) الحاشية في: ٢٥/أ.

(٩) كذا في المخطوطة، والوجه: مُدَى؛ لأنه يائي اللام.

(خ٢)

* ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾[١]: فا[٢]: يجوز كون "ذلك" الثانيةِ بدلًا من الأولى، ولا يجوز في "بما عَصَوا" إبدالُه من "بأنهم كانوا يكفرون"؛ لأن "بما عَصَوا" أعمُّ.

فا[٣]: يجوز في: ﴿أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾[٤] كونُ الثاني بدلًا أو مفعولًا به، والأَمَنَةُ مفعولٌ له، أي: أنزل الأَمَنَةَ نعاسًا، ويجوز العكسُ، أي: أنزل النعاسَ أَمَنَةً[٥].

ومن ضميرِ الحاضِرَ[٦] الظاهرَ لاْ تُبدِلْهُ إلّا ما إحَاطَةً جَلَا

(خ١)

* أجاز الكوفيون[٧] والأَخْفَشُ[٨] ذلك دون شرطٍ، قال[٩]:

بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضَلَةٍ[١٠] وَأَمَّ نَهْجَ الهُدَى مَنْ كَانَ ضِلِّيلَا[١١]

---

(١) البقرة ٦١، وتمامها: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾.

(٢) الظاهر من إطلاقه هذا الرمز أن يريد به الفارسي، ولم أقف على كلامه، وهو في: جواهر القرآن للباقولي (إعراب القرآن المنسوب للزجاج) ٥٨٩/٢.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) آل عمران ١٥٤.

(٥) الحاشية في: ١٢٠.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعله سهو، والصواب ما في نسخ الألفية العالية: الحاضِرِ. ينظر: الألفية ١٣٩، البيت ٥٦٩.

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢٩٠/١، وشرح التسهيل ٣٣٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٢/١٣.

(٨) معاني القرآن ٢٩٣/١.

(٩) لم أقف له على نسبة.

(١٠) كذا في المخطوطة مضبوطًا.

(١١) بيت من البسيط. ينظر: شرح التسهيل ٣٣٥/٣، والتذييل والتكميل ٢٢/١٣.

وأعرب الزَّمَخْشَرِيُّ[١]: ﴿لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ﴾[٢] بدلًا من "لكم"، وهو موافق لقول الجماعة[٣].

* إنما لم يُبدل من ضمير الحاضر بدلَ شيءٍ من شيءٍ؛ لأن فائدة بدلِ الشيء من الشيء إزالةُ اللبس، وهذا لا ...[٤] بخلاف ضمير الغائب.

والأَخْفَشُ[٥] أجازه مستدلًّا بالسماع، كقوله: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ [إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ][٦] ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ﴾[٧]، وهو عندنا مستأنف، وقولُه[٨]:

فَاعْرِفُونِي حُمَيْدًا[٩]

...[١٠] عندنا على الاختصاص، أو بتقدير: أعني.

وبالقياس على ضمير الغائب؛ لأنه لا لبسَ فيه أيضًا، ولهذا لم يُنعتْ، قلنا: لم

(١) الكشاف ٣/٥٣١.

(٢) الأحزاب ٢١، والممتحنة ٦، وتمامها في الموضع الأول: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ﴾.

(٣) الحاشية في: ٢٥/أ.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٥) معاني القرآن ١/٢٩٣.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الآية الكريمة، ولعله حذف اختصارًا.

(٧) الأنعام ١٢.

(٨) هو حُميد بن حُريث بن بَحْدَل الكلبي.

(٩) بعض بيت من الوافر، وهو بتمامه:

أنا شيخُ العشيرةِ فاعرفوني حميدًا قد تذرَّيت السَّناما

ينظر: لغات القرآن للفراء ٦٤، وإيضاح الوقف والابتداء ٤١١، والحجة ٢/٣٦٥، والمنصف ١/١٠، والمرتجل ٣٢٨، وضرائر الشعر ٥٠، والتذييل والتكميل ٢/١٩٥، وخزانة الأدب ٥/٢٤٢.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

نمتنع من نعته لأنه لا ...[1] فيه؛ بل لأنه قائم مقامَ ما لا يُنعت، وهو الظاهر المكرَّر، وأما الذي منعْنا نعتَه؛ لأنه لا يُلبس: ضميرُ الحاضر، وأما ضمير الغائب فإنه إن ...[2] على ملبِس كان مثلَه، أو على غير ملبِسٍ فهو غير ملبِسٍ.

ع: وإنما أجزنا بدلَ الإحاطة من ضمير الحاضر؛ لأنه ليس للبيان، بل للتأكيد، ...[3] من نصَّ عليه إلا ابنَ مالِكٍ[4]؛ فإنه محل وفاقٍ، وهو الحقُّ، وهو ظاهرُ قولِ ابنِ عُصْفُورٍ[5]؛ لأنه علَّل المنعَ بأنه لا إلباسَ فيُرفعَ، وهذا لا يقال في ...[6][7].

* اشتَرط أهل بَغْدَادَ[8] في إبدال النكرة من غيرها أن تكون من لفظ الأول، قالوا: لم يُسمع إلا كذلك، كقوله تعالى: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ﴾[9]، وقولِ الشاعر[10]:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ[11]

واشتَرطوا أيضًا أن تكون موصوفةً، ووافقهم على هذا الشرط أهلُ الكوفة[12].

---

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) شرح التسهيل ٣/٣٣٤.

(٥) شرح جمل الزجاجي ١/٢٩٠.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: وجه الورقة الأولى الملحقة بين ٢٢/ب و٢٣/أ.

(٨) ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٦٥، والمحتسب ١/٣٢٥، وشرح جمل الزجاجي ١/٢٨٦، وارتشاف الضرب ٤/١٩٦٢.

(٩) العلق ١٥، ١٦.

(١٠) هو كُثيِّر عزَّة.

(١١) بعض بيت من الطويل، تقدَّم قريبًا.

(١٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٢٨٦، وشرح التسهيل ٣/٣٣١، والتذييل والتكميل ١٣/١٤.

و...[1] أنه لا يُشترط أكثرُ من أن يكون مفيدًا، قال الشاعر[2]:

فَلَا وَأَبِيكَ خَيْرٍ مِنْكَ إِنِّي[3]

فـ"خيرٍ منك" بدلٌ لا صفةٌ؛ لأنه نكرة، و"أبيك" ...[4]، وقال الآخر[5]:

إِنَّا وَجَدْنَا بَنِي جِلَّانَ كُلِّهِمِ كَسَاعِدِ الضَّبِّ لَا طُولٍ وَلَا قِصَرِ[6]

فـ"لا طُولٍ ولا قِصَرٍ" نكرتان، وهما بدلان ...[7] "ساعد الضبِّ"، ولم ينعتا، ولا هما من لفظ الأول، ولا يجوز أن يكونا نعتين؛ لأن "ساعد الضبِّ" معرفةٌ، وأيضًا فإن قولك: بمحمدٍ رجلٍ؛ مفيدٌ؛ لأنه يمكن أن يكون "محمد" اسمَ امرأةٍ؛ لأن الرجل قد يُسمَّى باسم المرأة، وكذا المرأةُ تُسمَّى باسم الرجل، قال الشاعر[8]:

تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إِلَى مَلِكٍ أَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ[9]

---

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٢) هو شُمير بن الحارث الضبِّي.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

... لَيُؤْذِينِي التَّحَمْحُمُ والصهيلُ

روي: «خيرٌ منك»، ولا شاهد فيه. التحمحم: صوت الفرس إذا طلب العلف. ينظر: النوادر لأبي زيد ٣٨٢، والحجة ١/١٥٠، والمحكم ١٠/٩٦، وتوجيه اللمع ٢٧٧، وشرح التسهيل ٣/٣٣١، وخزانة الأدب ٥/١٧٩.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) لم أقف على تسميته.

(٦) بيت من البسيط. روي: «لا طولٌ ولا قِصَرُ» بالرفع، ولا شاهد فيه. ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/٢١١، ٢١٢، ٣١١، والحيوان ٦/٣٧٣، والحجة ١/١٤٩، ٦/٣٧٢، والحلبيات ٣١، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٦٦، وشرح جمل الزجاجي ١/٢٨٧، وخزانة الأدب ٥/١٨٣.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٨) هو عبدالله بن جِذْلِ الطِّعَان.

(٩) بيت من الطويل. أعشو: أستضيء بنورٍ ضعيفٍ في ظلمةٍ. ينظر: العقد الفريد ٦/٣٨، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/١٣، وتوجيه اللمع ١٢٤، والمقاصد النحوية ٤/٢٠٧٧.

وقال الآخَرُ(1):

يَا جَعْفَرٌ يَا جَعْفَرٌ يَا جَعْفَرُ
إِنْ أَكُ دَحْدَاحًا فَأَنْتِ أَقْصَرُ(2)(3)

(خ٢)

* كيف تصنعُ بما جاء في الذِّكر المشهور(4): «خَشَعَ لك سمعي وبصري ومُخِّي وعظمي وشَعْري وبَشَري وما استقلَّت به قدمي لله رب العالمين»؟(5)

* بَقِي عليه: والأبدال(6): الغلط والنسيان والإضراب.

والحاصلُ أنه لا يمتنع إلا في بدل كلٍّ من كلٍّ إذا لم يُفِد الإحاطةَ(7).

* فائدةُ البدل في: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾(8)، ولم يقل من أوَّل الأمر بغير متبوعٍ: التأكيدُ؛ لِمَا فيه من التثنية والتكريرِ والإشعارِ بأن الطريق المستقيم بيانُه وتفسيرُه: صراط المسلمين؛ ليكون ذلك شهادهم(9) لصراطهم بالاستقامة على أبلغ وجهٍ وآكدِه، كما تقول: هل أدلُّك على أكرم الناس وأفضلهم فلانٍ؟ فهذا أبلغُ من قولك: هل أدلُّك على فلانٍ الأكرمِ الأفضلِ؟ لأنك ذكرته مجملًا ومفصَّلًا، وأوقعت "فلانًا" تفسيرًا له،

---

(١) هو أعرابيٌّ لم أقف على تسميته.

(٢) بيتان من مشطور الرجز. الدحداح: القصير، كما في: القاموس المحيط (د ح ح) ١/ ٣٣٠. ينظر: الكامل ١/١٢٥، وتصحيح الفصيح ٤٢٨، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/١٣، وتوجيه اللمع ١٢٥، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٢٨٧.

(٣) الحاشية في: وجه الورقة الأولى الملحقة بين ٢٢/ب و٢٣/أ.

(٤) أخرجه الشافعي في المسند ٢٢٧ بهذا اللفظ من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ورواه أحمد في المسند ٩٦٠ بلفظ: «خشع سمعي ...»، ولا شاهد فيه.

(٥) الحاشية في: ١٢٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٩٢.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: من الأبدال.

(٧) الحاشية في: ١٢٠.

(٨) الفاتحة ٧.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب: شهادةً.

وكأنك قلت: مَنْ أراد الجامعَ لهاتين الخصلتين فعليه بفلانٍ، فهو المعيَّن لاجتماعهما[١].

* أنشد القاليُّ[٢]، عن ابن الأَنْباريِّ، عن ثَعْلَبٍ، للفَرَزْدَق[٣]:

يُفَلِّقْنَ هَا مَنْ لَمْ تَنَلْهُ سُيُوفُنَا بِأَسْيَافِنَا هَامَ الْمُلُوكِ الْقَمَاقِمِ[٤]

قال ثَعْلَبٌ: "ها" تنبيهٌ، والتقدير: يُفلِّقنَ بأسيافنا هامَ الملوك القَماقم، ثم قال: "ها" للتنبيه، ثم استفهَم، فقال: مَنْ لم تَنَلْه سيوفُنا؟

قال ابنُ دُرَيْدٍ[٥]: سمعت شيخًا منذُ حينٍ يعيب هذا، ويقول: "هامًا" جمعُ هامةٍ، و"هامَ الملوك" مردودٌ على "هامًا"، كما قال الله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ * صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[٦].

قال أبو عَلِيٍّ القاليُّ: فاحتَجَجتُ عليه بقوله: "تَنَلْه"، ولو أراد الهام لقال: تَنَلْها؛ لأن العرب لم تؤنث "الهامَ"، لا يقولون: الهامُ فَلَقْته، كما قالوا: النخلُ قطعته، و: قطعتها.

قال أبو عُبَيْدٍ البَكْريُّ[٧]: لم يُوَفَّقْ في هذا الاحتجاج، كيف وهو يروي قولَ النابغة:

بِضَرْبٍ يُزِيلُ الهَامَ عَنْ سَكَنَاتِهِ

---

(١) الحاشية في: ١٢٥، وهي في الكشاف ١/١٥، ١٦.

(٢) الأمالي ١/٢٧٠.

(٣) لم أقف عليه في ديوانه، وينسب لشَبِيب بن البَرْصاء.

(٤) بيت من الطويل. ينظر: عمدة الكتاب ٤٩، ومجالس العلماء ٣٠، وتهذيب اللغة ٦/٢٥٤، والخصائص ٣/١٧١، والعمدة ١/٢٦٠.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: ابن الأنباري؛ لأنه الذي روى عنه القاليُّ الخبرَ، وسيذكر قريبًا محاورته له، ولعل الوهم جاء أنها في الأمالي: قال أبو بكر، وهي كنية ابن دريد وابن الأنباري كليهما.

(٦) الشورى ٥٢، ٥٣.

(٧) التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه ٨٥، ٨٦، وينظر: اللآلي في شرح أمالي القالي ١/٥٩٨، ٥٩٩.

وقولَ عَنْتَرَةَ[1]:

بِضَرْبٍ

مثلَه؟

وتمامُ الأول:

وَطَعْنٍ كَإِيزَاغِ المَخَاضِ الضَّوَارِبِ[2]

وتمامُ الثاني:

وَيَنْقَعُ مِنْ هَامِ الرِّجَالِ بِمَشْرَبِ[3]

والتذكير هو المعروف، وإنما المنكَر فسادُ المعنى، كيف يقول: لم ينله سيوفُنا؛ ثم يقول: بأسيافنا؟

فإن قيل: أراد: لم تنله، ثم نالته.

فهذا معنًى لا يشكُّ أحدٌ فيه؛ إذ من المعلوم أن ما نِيل اليومَ لم يكن أمسِ مَنِيلًا، ومَنْ قُتل اليومَ لم يكن أمسِ مقتولًا.

وهذا الشعر يقوله الفَرَزْدَقُ في قتل وَكِيعٍ[4] قُتَيْبَةَ[5] بنَ مُسْلِمٍ، وقبلَ البيت:

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في التنبيه واللآلي ومصادر البيت: طُفَيل الغَنَوي، ولعله وقع انتقال نظر، فبيت عنترة في التنبيه مذكور بين هذين البيتين، وهو قوله:

والهامُ ينذُرُ في الصعيد كأنما   تلقى السيوف به رؤوسَ الحنظلِ

(٢) بيت من الطويل. إيزاغ المخاض: نَفْخُ الناقة ودفعها بالبول مقطَّعًا إذا أرادها الفحل، شبَّه به خروج الدم من الجراحات، والضوارب: التي تضرب الفحل بأرجلها. ينظر: الديوان ٤٦، ولسان العرب (س ك ن) ١٣/٢١٤.

(٣) بيت من الطويل، وصدره كصدر بيت النابغة. ينقع: يذهب عطشه. ينظر: ديوان طُفيل ٤٧، والاختيارين ٤٠، ولسان العرب (س ك ن) ١٣/٢١٤.

(٤) هو ابن حسان بن قيس التميمي، ابن أبي سُود، سيد تميم بخراسان، كان فارسًا، خرج على واليها قتيبة بن مسلم، وقتله. ينظر: الاشتقاق ٢٣٠، والمؤتلف والمختلف للدارقطني ١٢٩٨/٣.

(٥) الباهلي، أبو حفص، أحد الأمراء الأبطال، ولي خراسان، وافتتح بها مدنًا كثيرة، اختَلف عليه

فِدًى لِسُيُوفٍ مِنْ تَمِيمٍ وَفَى بِهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ ...[1]
شَفَيْنَ حَزَازَاتِ الصُّدُورِ وَلَمْ تَدَعْ عَلَيْنَا مَقَالًا فِي وَفَاءٍ لِلَائِمِ

يلقن[2]

البيتَ[3]، والأَهَاتِمُ: آلُ الأَهْتَمِ[4] بنِ خالد بنِ مِنْقَرٍ[5].

أو اقتضَى بَعضًا أَوِ اشْتِمالا كإِنَكَ ابتِهاجَك اسْتَمالاْ

(خ٢)

* قولُه: «**أو اشتِمَالا**» وقولُه: «**استَمَالا**»: هذا من الجناس المسمَّى بالمُصَحَّف[6]، وسيجيء مثلُه في "النُّدْبة"[7][8].

وبَدَلُ المُضَمَّنِ الهمزَ يَلِي همْزًا كمن ذا أَسَعِيدٌ أَم علي

=

أمراء جنده، فقُتل سنة ٩٦. ينظر: سير أعلام النبلاء ٤/٤١٠.

(١) موضع النقط مقدار أربع كلمات بيض لها في المخطوطة، وهي في مصادر البيت كلمة واحدة: الأَهَاتِمِ.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: يُفَلِّقْنَ.

(٣) أبيات من الطويل. ينظر: الديوان ٢/٨٥٣، وشرح النقائض ٢/٥٣٧، ٥٤٢، والمعاني الكبير ٢/١٠٨٤، والمنتخب لكراع ٦٤٩، وأمالي ابن الشجري ٢/٢١٠، والمقاصد النحوية ٤/١٩٨٣، وخزانة الأدب ٧/٣٧٢، وليس في شيء منها بيت الشاهد.

(٤) هو ابن سنان بن خالد بن مِنْقَر، من سادات تميم في الجاهلية. ينظر: شرح النقائض ٢/٥٤٢، وخزانة الأدب ٧/٣٧٢.

(٥) الحاشية في: ١٢٠.

(٦) هو أن تتفق الكلمتان خطًّا لا لفظًا. ينظر: الطراز ٣/١٩٦.

(٧) لعله يريد قول ابن مالك في البيت ٦٠٦ من الباب:

وواقفًا زِدْ هاءَ سكتٍ إن تُرِدْ وإن تشأْ فالمدُّ والها لا تَزِدْ

والجناس بين "ترد" و"تزد". ينظر: الألفية ١٤٤.

(٨) الحاشية في: ١٢١.

(خ١)

* قال الزَّمَخْشَرِيُّ[1] في: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَآءَكُمُ / ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِي﴾[2]: / إن "أَرُونِي" بدلٌ من "أرأيتم"؛ لأنه بمعنى: / أخبروني عن هؤلاء الشركاء وعن ما استحقُّوا به الإلهية / والشركةَ؛ أروني أيَّ جزءٍ من / أجزاء[3] الأرض استبَدُّوا بخَلْقه دون الله، أم لهم مع / الله شركةٌ في خلق السموات، / أم[4] معهم كتابٌ من عند الله ينطق بأنهم شركاؤه، / فهم على حجة وبرهان من ذلك / الكتاب؟

وقال مَنْ[5] رَدَّ عليه: هذا البدل لا يصح؛ / لأنه إذا أُبدل مما دخل عليه / ...[6] الاستفهام فلا بدَّ من دخول الأداة على / البدل.

ع: لا نُسلِّم ذلك؛ إذا / ...[7] الاستفهام ليس على طريقه؛ لأن "أرأيتم" قد / فسَّرها س[8] وغيرُه من العلماء / ...[9] أخبرني، فزال هذا المعنى.

قال: وإبدالُ / الجملة من الجملة لم يصح في كلامهم. /

...[10] لا مانعَ منه إن سلَّمنا أنه لم يُعهَد، ولا / ينبغي أن يَتوقَّف على السماع / إذا كان ظاهرُ الصناعة يأباه. /

---

(١) الكشاف ٦١٧/٣.

(٢) فاطر ٤٠.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) هو أبو حيان في البحر المحيط ٣٨/٩.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٨) الكتاب ٢٣٩/١.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة، لعلها: ع؛ لأن ظاهر ما بعدها أنه لابن هشام تعليقًا على الذي يردُّ على الزمخشري، وهو أبو حيان، وليس هذا التعليق في البحر المحيط.

قال: والذي أختارُ: أن "أرأيتم" / ...[1] أخبروني، وهي تطلب مفعولين أحدُهما / منصوبٌ، والآخرُ مشتمِلٌ على استفهامٍ، / كقولهم[2]: أريتك زيدًا ما صنع؟[3] / فالأول: "شركاءكم"، والثاني: "ماذا خلقوا"، و"أروني" اعتراضٌ / وتسديدٌ وتأكيدٌ. /

ويَحتمل أن يكون من باب الإعمال؛ لأنه توارَد على "ماذا خلقوا": "أرأيتم" ...[4]؛ لأن "أروني" قد تُعلَّق عن مفعولها الثاني، كما عُلِّقت بدون همزة ...[5]، نحو: أما ترى أيُّ برقٍ هاهنا؟[6] ويكون قد أُعمل الثاني على المختار عند ص[7].

ع: هذا وجهٌ صحيحٌ، وكذا الذي قبلَه؛ إلا أن إعراب الزَّمَخْشَريِّ أبدعُ وأوقعُ في النفس[8] وأذهبُ في طريق ...[9] والبيان[10].

(خ٢)

*

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَا[ذَا][11] يُحَاوِلُ؟ أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلُ؟[12]

---

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) قولٌ للعرب حكاه ابن السراج في الأصول ٢/١٣٠.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) قول للعرب حكاه سيبويه في الكتاب ١/٢٣٦.

(٧) ينظر: الإنصاف ١/٧١، والتبيين ٢٥٢.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٠) الحاشية في: ٢٥/أ مع ٢٤/ب، وكل سطر منها شطران: الأول في ٢٥/أ والآخر في ٢٤/ب.

(١١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(١٢) بيت من الطويل، للَبِيد بن ربيعة. نَحْب: نذر. الشاهد: اقتران "أَنَحْبٌ" بالهمز؛ لأنه بدل من اسم الاستفهام "ماذا". ينظر: الديوان ٢٥٤، والكتاب ٢/٤١٧، ومعاني القرآن للفراء ١/١٣٩، ومجاز القرآن ٢/١٤٨، والأصول ٢/٢٦٤، واللامات ٦٤، والمخصص ٤/٢٦٣، وأمالي ابن الشجري ٢/٤٤٤، وشرح التسهيل ١/١٩٧، والمقاصد النحوية ١/٤٠٦.

وقال[1]:

وَمَا أَدْرِي إِذَا يَمَّمْتُ أَرْضًا أُرِيدُ الخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي
أَأَلخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ أَمِ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي؟[2][3]

* قال الزَّمَخْشَرِيُّ[4] في: ﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[5]: إنه بدلٌ من "كم أهلكنا" على المعنى لا على اللفظ، تقديرُه: ألم يروا كثرةَ إهلاكنا القرون من قبلهم كونَهم غيرَ راجعين إليهم؟

وقال الزَّجَّاجُ[6]: "أنهم" بدلٌ من معنى "ألم يروا كم أهلكنا"، والمعنى: ألم يروا القرونَ التي أهلكنا أنهم إليهم لا يرجعون؟

ع: وصوابُ القول على ما يريده و[7]: "أنهم" بدلٌ من "كم أهلكنا"، يعني: من مجموع الجملة التي هي "كم أهلكنا"؛ لأن "ألم يروا" وما بعده ...[8].

وفي "معاني القرآن"[9] للفرَّاء، وفي "إعراب"[10] مَكِّيٍّ: أن "أَنَّ" وما بعدها بدلٌ من "كم"، وهي استفهاميةٌ عندهما، بخلاف ما تضمَّنه الكلامُ السابقُ، ولم تُعَدْ مع البدل الهمزةُ.

(١) هو المثقِّب العَبْدي.

(٢) بيتان من الوافر. الشاهد: اقتران "أألخير" بالهمز؛ لأنه بدل من اسم الاستفهام "أيهما". ينظر: الديوان ٢١٢، ٢١٣، والمفضليات ٢٩٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٣١/١، وليس في كلام العرب ٣٤٣، وتهذيب اللغة ٣٦٥/١٥، وشرح التسهيل ١٥٩/١، وتخليص الشواهد ١٤٥.

(٣) الحاشية في: ١٢١.

(٤) الكشاف ١٣/٤، ١٤.

(٥) يس ٣١، وتمامها: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٢٨٥/٤.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: ز، وهو رمز للزمخشري.

(٨) موضع النقط مقدار أربع كلمات بيض لها في المخطوطة.

(٩) ٣٧٦/٢.

(١٠) مشكل إعراب القرآن ٥٥٨، ٥٥٩.

ع: لِيُحَرَّرِ النقلُ من الكتابين قبل أن يُنقَل[1].

* ع: قد يُرَدُّ بهذا على الكوفيين[2] في قولهم في باب الحكاية: إن الحركات في: مَنْ زيدٌ؟ و: مَنْ زيدًا؟ و: مَنْ زيدٍ؟ حركاتُ إعرابٍ، وإنَّ الكلام جملتان، فإذا قلت: مَنْ زيدٌ؟ فـ"مَنْ" عندهم فاعلٌ بـ"قام" مضمرًا، وأجازوا أن يقدَّر مقدَّما ومؤخَّرًا، فيقدَّر: قام مَنْ؟ أو: مَنْ قام؟ و"زيدٌ" عندهم بدل من "مَنْ"، وكذا في النصب والجر.

ع: فيقال: كيف أُبدل من اسمٍ مضمَّنٍ الهمزَ ما لم يلِ همزًا؟

وهذا نظيرُ تعسُّفِهم في: كَيْمَهْ؟ وزَعْمِهم[3] أنه جملة مقتطعة من جملتين، وأن الأصل: جئت كي تفعل ماذا؟ ورُدَّ ذاك بأمورٍ، منها: عدم حذف ألف "ما" الاستفهاميةِ[4].

ويُبْدَلُ الفِعلُ من الفعلِ كمَنْ يَصِلْ إلينا يَسْتَعِنْ بنا يُعَنْ
(خ٢)

* جوِّز أن يكون من هذا: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾[5]؛ لأن تعليم السحر كفرٌ في المعنى[6].

(١) الحاشية في: ١٢١.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١/١٩٦، و٢٠٧/ب (نورعثمانيه).

(٣) ينظر: المفصل ٣٨٧، والتذييل والتكميل ١١/١٨٨.

(٤) الحاشية في: ١٢١.

(٥) البقرة ١٠٢.

(٦) الحاشية في: ١٢١.

النِّداءُ

(خ١)

* مَنْ ضمَّ نونَ "النداء" جعله اسمًا للصوت، كالصُّراخ والعُواء، فلا يكونُ مصدرًا، وإن كان الصُّراخُ والعُواءُ ونحوُهما مصادرَ، ومَنْ كسر جعله مصدرَ: نادَى[1][2].

وللمنادَى الناءِ أو كالناءِ يا وأي وأاْ[3]صـ كذا أيا ثُمَّ هَيَاْ

(خ٢)

* ش ع[4]: فيما سوى الهمز مَدٌّ موجودٌ أو ممكنٌ؛ فجُعلت للبعيد وشِبْهِه؛ لافتقاره إلى مدِّ الصوت، والقريبُ مستغنٍ عن ذلك، فخُصَّ بالهمزة المفردة.

وقد يُنادى القريبُ بما يُنادى به البعيدُ؛ قصدًا للتوكيد، والتنبيهِ على أن الباعث على ندائه أمرٌ مهمٌّ، وقد يُفعل ذلك؛ لكون المنادى غافلًا، أو نائمًا، أو ضعيفَ السمع، وهذا هو المشار إليه بقولي[5]: أو كبعيدٍ.

و"أَيْ" وإن لم يظهر فيها مَدٌّ إلا أنها يمكن مدُّها؛ لأن مثلَها لا يَمنع من إدغامِ ما بعده، كما لا يَمنع الألفُ، فيقال: دُوَيبَّة، كما يقال: دابَّة، ولذلك سوَّى وَرْشٌ[6] في المدِّ بين ياء "شَيْء" وا[7] "سِيءَ"[8].

(١) ينظر: جمهرة اللغة ٢/١٠٦١، والمخصص ١/٢١٩.

(٢) الحاشية في: ٢٥/أ.

(٣) كذا في المخطوطة، والمراد: و"آ".

(٤) شرح عمدة الحافظ ١/٢٦٣، ٢٦٤.

(٥) أي: في متن "عمدة الحافظ".

(٦) هو عثمان بن سعيد المصري، أبو سعيد، قارئ أهل مصر في زمانه، أخذ عن نافع، وهو الذي لقبه بورش، توفي سنة ١٩٧. ينظر: معرفة القراء الكبار ٩١، وغاية النهاية ١/٥٠٢.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب: وياء، وفي شرح العمدة: بين يائَيْ "شَيْء" و"سِيئَتْ".

(٨) ينظر: جامع البيان للداني ٢/٤٩٧، والنشر ١/٣٤٦.

وزعم المبرِّدُ[1] أن "أَيْ" للقريب، وتَبِعه الزَّمَخْشَرِيُّ[2] ظانًّا أنه مذهب س، وقد صرَّح س[3] بخلافه[4].

والهمزُ لِلَّداني وَوَاْ لِمن نُدِبْ أو يا وغَيرُ وَاْ لَدَى اللَّبْس اجتُنِبْ

(خ۱)

* قولُ س[5] أن للقريب الهمزةَ، وزاد الجُزُوليُّ[6] وبعضُهم: "أَيْ". من "شرح الجُمَل"[7][8].

(خ۲)

* [**«والهمزُ للداني»**]:

أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ[9][10]

(۱) لم أقف على نصٍّ له بذلك، وعدَّها في المقتضب ٢٣٣/٤ من حروف النداء التي يُمَدُّ بها الصوت، وهذا يُفهِم أنها لنداء البعيد. وينظر: شرح التسهيل ٣٨٦/٣، والتذييل والتكميل ٢٢٥/١٣.

(۲) المفصل ٣٦٨.

(۳) الكتاب ٢٢٩/٢، ٢٣٠.

(٤) الحاشية في: ١٢٢.

(٥) الكتاب ٢٢٩/٢، ٢٣٠.

(٦) المقدمة الجزولية ١٨٧.

(٧) شرح جمل الزجاجي ٨٢/٢.

(٨) الحاشية في: ٢٥/أ.

(٩) صدر بيت من الطويل، لامرئ القيس، وعجزه:

... وإن كنتِ قد أَزْمَعْتِ صَرْمي فأَجْملي

الشاهد: استعمال الهمزة في "أفاطمُ" لنداء القريب. ينظر: الديوان ١٢، والقوافي للأخفش ١٧، والشعر والشعراء ١٢٢/١، والزاهر ٣٢٤/١، وأمالي ابن الشجري ٣٠٨/٢، ومغني اللبيب ١٧، والمقاصد النحوية ١٧٦٤/٤، وخزانة الأدب ٢٢٢/١١.

(١٠) الحاشية في: ١٢٢.

* قولُه: «و"وَا" لمَنْ نُدِب»: في "شرح الكافية"[(١)]: أجاز المبرِّدُ[(٢)] استعمالَها في نداء البعيد[(٣)].

وغيرُ مندوبٍ ومُضمرٍ وما جاْ مستغاثا قد يُعرّى فاعْلَما (خ١)

* قال بِشْرُ[(٤)] بنُ أبي خَازِمٍ:

فَبَاتَ يَقُولُ: أَصْبِحْ لَيْلُ حَتَّى تَجَلَّى عَنْ صَرِيمَتِهِ الظَّلَامُ[(٥)(٦)]

* [«وما جا مُستَغاثًا»]: ش[(٧)]: قال س[(٨)]: وكذلك المتعجَّبُ منه[(٩)].

* ش[(١٠)]: لا يُحذف حرفُ النداء إلا إن كان المنادَى مقبلًا عليه[(١١)] قريبًا منك، قاله س والنحويون، قال س[(١٢)] في:

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٨٩/٣.

(٢) المقتضب ٢٣٣/٤.

(٣) الحاشية في: ١٢٢.

(٤) هو ابن عمرو بن عوف الأسدي، شاعر جاهلي قديم، عدَّه ابن سلام في الطبقة الثانية. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٩٧/١، والشعر والشعراء ٢٦٢/١، والمؤتلف والمختلف للدارقطني ٦٥٨/٢.

(٥) بيت من الوافر. الشاهد: حذف حرف النداء في "ليلُ". الصَّرِيمة: النهار. ينظر: الديوان ٢٠٥، والمفضليات ٣٣٥، والمعاني الكبير ٧٧٥/٢، والأضداد لابن الأنباري ٨٥، وتهذيب اللغة ١٣٠/١٢، والمحكم ٣٢١/٨، واللآلي في شرح أمالي القالي ٢٢٠/١.

(٦) الحاشية في: ٢٥/أ.

(٧) حواشي المفصل ١٤١.

(٨) الكتاب ٢٣١/٢.

(٩) الحاشية في: ٢٥/أ.

(١٠) حواشي المفصل ١٣٩.

(١١) كذا في المخطوطة، وهي في حواشي المفصل: عليك.

(١٢) الكتاب ٢٣٠/٢.

حَارِ بْنَ كَعْبٍ[1]:

إنه جَعَله بمنزلة مَنْ هو مقبلٌ عليه بحَضْرَته يخاطبُه.

قلت[2]: وكذا الفَرَزْدَقُ حين قال:

تَمِيمَ بْنَ بَدْرٍ لَا تَكُونَنَّ حَاجَتِي   بِظَهْرٍ فَلَا يَعْيَى[3] عَلَيَّ جَوَابُهَا[4]

جَعَلهم كالحاضرين لأَمَلِه ورجائِه وطلبِه[5].

(خ٢)

* قولُه: «**قد يُعَرَّى**»: أي: من "يا"، كذا قيَّده في "شرح التَّسْهيل"[6][7].

* ﴿**يُوسُفُ أَعْرِضْ**﴾[8]: ز[9]: حُذِف حرف النداء؛ لأنه منادًى قريبٌ مُفَاطِنٌ للحديث، وفيه تقريبٌ له، وتلطيفٌ لمحلِّه[10].

---

(١) بعض بيت من البسيط، لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وهو بتمامه:

حارِ بنَ كعبٍ أَلَا الأحلامُ تزجرُكم   عنِّي وأنتم من الجُوفِ الجَمَاخِيرِ

حارِ: ترخيم: حارث. ينظر: الديوان ١/٢١٩، والكتاب ٢/٧٣، والأصول ١/٣٩٦، والمحكم ٥٦٢/٧، والمقاصد النحوية ٨١٢/٢.

(٢) القائل: الشلوبين.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه: يعيا.

(٤) بيت من الطويل. بظهرٍ: لم يقبل عليها. ينظر: الديوان بشرح الصاوي ١٤٥/١، والكامل ٦١١/٢، والأضداد لابن الأنباري ٢٥٦، والأغاني ٢٣٢/٢١، والحجة ١٣٢/٢، والمقاييس ٤٧٢/٣.

(٥) الحاشية في: ٢٥/أ.

(٦) ٣٨٥/٣.

(٧) الحاشية في: ١٢٢.

(٨) يوسف ٢٩.

(٩) الكشاف ٤٦١/٢.

(١٠) الحاشية في: ١٢٢.

* مِنْ حذف حرف النداء مع الموصول: مَنْ لا يزال محسنًا أَحْسِنْ(١)(٢).

وذَاكَ في اسْمِ الْجِنْسِ والمُشَارِ لَهْ قَلَّ ومن يمنَعْه فانصُر عاذِلَهْ (خ٢)

* ع: لا يُحذف حرفُ النداء من اسم الله سبحانه؛ لأنه لا يُعلم أنه منادًى إلا بـ"يا"، والندا يجمع حرف العوض(٣) والعِوَضَ، وهو الميمُ.

[و](٤) لا من اسم الجنس؛ قال ابنُ النَّاظم(٥): لأن حرف النداء معه كالعِوَض من أداة التعريف، فحقُّه أن لا يُحذف، كما لا تُحذف الأداة، واسمُ الإشارة في معنى اسم الجنس، فجرى مُجراه(٦).

* «أَصْبِحْ ليلُ»(٧)، «افْتَدِ مَخْنُوقُ»(٨)، «أَطْرِقْ كَرَا»(٩)، «ثوبي حَجَرُ»(١٠)، «أَزْمةُ

---

(١) مثَّل به سيبويه في الكتاب ٢/٢٣٠.

(٢) الحاشية في: ١٢٢.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: ولئلا يجتمع حذف المعوَّض. وفي الغرة المخفية ٨٤/ب: لَمَّا رأيناهم قد عوَّضوا الميمَ في آخره، فقالوا: اللهمَّ؛ لم يحذفوا الحرفَ؛ لذهاب العِوَض والمعوَّض عنه، وفي شرح التسهيل ٣/٣٨٥: ومن زعم أن حرف النداء عوضٌ محضٌ رُدَّ عليه بجواز حذفه، والعرب لا تجمع بين حذف العوض المحض والمعوَّض منه.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٥) شرح الألفية ٤٠٣.

(٦) الحاشية في: ١٢٣.

(٧) مَثَلٌ يقال في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشر. ينظر: جمهرة الأمثال ١/١٩٢، ومجمع الأمثال ١/٤٠٣.

(٨) مَثَلٌ يضرب في الحث على تخليص المرء نفسه من الشدة. ينظر: مجمع الأمثال ٢/٧٨، والمستقصى ١/٢٦٥.

(٩) مَثَلٌ يضرب للرجل الحقير إذا تكلَّم في الموضع الجليل الذي لا يتكلم فيه أمثاله، وهو بتمامه: أَطْرِقْ كَرَا؛ إنَّ النَّعام في القُرى. أَطْرِقْ: أَغْضِ، من إطراق العين، وهو خفض النظر، وكَرَا: ترخيم: كَرَوَان، وهو طائر. ينظر: جمهرة الأمثال ١/١٩٤، ومجمع الأمثال ١/٤٣١.

(١٠) بعض حديث نبوي أخرجه البخاري ٣٤٠٤ ومسلم ٣٣٩ من حديث أبي هريرة رضي الله

تَنْفَرِجي»[1]،

جَارِيَ لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي[2]

عَاذِلَ قَدْ أُولِعْتِ بِالتَّرْقِيشِ[3]

فَقُلْتُ لَهُ: عَطَّارُ هَلَّا أَتَيْتَنَا بِنَوْرِ الخُزَامَى أَوْ بحصور[4] عَرْفَجِ[5][6]

* قولُه: «**والمُشَارِ له**»: نحو:

=

عنه في قصة موسى عليه الصلاة والسلام حينما اغتسل ووضع ثيابه على حجرٍ، فتدحرج الحجر بها، فتبعه وهو يقول ذلك.

(١) بعض حديث نبوي أخرجه القضاعي في مسند الشهاب ٧٤٨ من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو بتمامه: «اشتَدِّي أزمةُ تنفرجي»، وأورده الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ٢٣٩١.

(٢) بيت من مشطور الرجز، للعجَّاج. عَذِير الرجل: ما يحاول فِعْلَه ممَّا يُعذَر عليه إذا فَعَلَه. ينظر: الديوان ٣٣٢/١، والكتاب ٢٣١/٢، والمقتضب ٢٦٠/٤، والأصول ٣٦١/١، والعسكريات ٨٨، وتهذيب اللغة ١٨٥/٢، والمحكم ٧٢/٢، والمقاصد النحوية ١٧٥٣/٤.

(٣) بيت من مشطور الرجز، لرُؤْبة بن العجَّاج. الترقيش: الكذب والنميمة. ينظر: الديوان ٧٧/٣، والأمثال لأبي عبيد ٥٣، وجمهرة اللغة ٧٣٠/٢، وتهذيب اللغة ٢٥٥/٨، والمحكم ١٦١/٦.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: بِخُوصَة.

(٥) بيت من الطويل، نُسب لمالك بن الرَّيْب. روي: «فيا أيُّها العطَّارُ»، ولا شاهد فيه. النَّوْر: الزَّهر، والخُوص: الورق. كما في: القاموس المحيط (ن و ر) ٦٧٧/١، (خ و ص) ٨٤٠/١. ينظر: جمهرة اللغة ٦٠٦/١، وحماسة الخالديين ٣٤/٢، والمحتسب ٧٠/٢، واللامع العزيزي ٦٤٣، وضرائر الشعر ١٥٥، والتذييل والتكميل ٢٣٣/١٣.

(٦) الحاشية في: ١٢٣.

إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي: بِمِثْلِكَ -هَذَا- لَوْعَةٌ وَغَرَامُ[1]

ذِي، دَعِي اللَّوْمَ فِي العَطَاءِ فَإِنَّ الـ لَوْمَ يُغْرِي الكَرِيمَ بِالإِجْزَالِ[2]

إِنَّ الأُلَى وُصِفُوا قولي[3] لَهُمْ فَبِهِمْ -هَذَا- اعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولَا[4]

ركم[5] -أُلاءِ- مِنَ القَوْ مِ جُنُوحُ لِلسِّلْمِ فَهْوَ خِدَاعُ[6][7]

* زعموا[8] في: "هؤلاء" من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[9].

ع: وهو خيرٌ من أن يُجعل "هؤلاء" خبرًا، و"تقتلون" حالٌ؛ لِمَا فيه من لزوم الحال التي بابُها أن تكون غيرَ لازمةٍ، ومِنْ أن يُجعل خبرًا أيضًا، و"تقتلون" صلةً؛ لأنَّ الموصول إذا وقع خبرًا عن ضمير حاضرٍ كانت صلتُه بلفظ الغَيْبة، فكان حقُّه على هذا التقدير أن يكون: يقتلون، بالياء باثنتين من تحت، ولا يكون صلةً والحالةُ هذه بلفظ الحضور إلا في شذوذٍ لا يُلتفت إليه، قال المازنيُّ[10] ما معناه: لولا أنَّا سمعناه لم

(١) بيت من الطويل، لذي الرُّمَّة. ينظر: الديوان ٣/١٥٩٢، وشرح التسهيل ٣/٣٨٦، ومغني اللبيب ٨٤٠، والمقاصد النحوية ٤/١٧١٣.

(٢) بيت من الخفيف، لم أقف له على نسبة. ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٨٦، والتذييل والتكميل ١٣/٢٣١.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: قومي.

(٤) بيت من البسيط، لم أقف له على نسبة. ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٨، ٣/٣٨٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٢، والتذييل والتكميل ١٣/٢٣١.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصدرَيْ البيت: لا يغُرَّنَّكُمْ، وبه يستقيم الوزن.

(٦) بيت من الخفيف، لم أقف له على نسبة. ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٨٧، والتذييل والتكميل ١٣/٢٣٠.

(٧) الحاشية في: ١٢٣.

(٨) أي: إنه من باب حذف حرف النداء مع اسم الإشارة.

(٩) البقرة ٨٥.

(١٠) ينظر: الإغفال ٢/٢٥٠، ٢٥١.

نُجِزْه[1].

* "تَوْضِيح"[2]: في الحديث: «فقال الذئبُ: هذا، استنقذتَها، فمَنْ لها يوم السَّبُع[3]، يومَ لا راعيَ لها غيري؟»[4]: إما منادًى، أو ظرفٌ، أو مصدرٌ، أي: هذا اليومَ، أو: هذا الاستنقاذَ.

وأَسكن الباء من "السَّبْع" على لغة تميمٍ[5]، يُسكنون كلَّ عينٍ مضمومةٍ أو مكسورةٍ، سواءٌ أكانا من اسمٍ أو فعلٍ.

ع: دليلٌ على أن الرواية بإسكان الباء؛ فلْيُعْتَمَدْ[6].

* ابنُ سِيدَهْ في كتاب "الإعراب"[7]: ليتَ المتنبِّيَ قال[8]:

يَا ذِي بَرَزْتِ لَنَا[9]

وابنِ المعرَّفَ المُنادَا[10] المُفْرَدا　　　على الَّذي في رفْعِه قَدْ عُهِدَا

(خ1)

---

(1) الحاشية في: 123، ونقلها ياسين في حاشية الألفية 2/101.

(2) شواهد التوضيح والتصحيح 286-288.

(3) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب بإسكان الباء، كما سيأتي أنه الرواية.

(4) أخرجه البخاري 3471 من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(5) حكاها عنهم سيبويه في الكتاب 4/113.

(6) الحاشية في: 123.

(7) لم أقف على ما يفيد بوجوده، وتمام عنوانه: الإعراب عن مراتب قراءة الآداب، وقد نقل ابن هشام منه تلحينًا آخر للمتنبي في باب التعجب.

(8) أي: بدلَ قوله من الكامل:

هَذِي بَرَزْتِ لنا فهِجْتِ رَسِيسَا　　　ثم انصرفتِ وما شفيتِ نَسِيسَا؛

لِمَا فيه من حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، وهو قليل. ينظر: الديوان 52، والفسر 3/246، وشرح الواحدي 93.

(9) الحاشية في: 123.

(10) كذا في المخطوطة، والوجه: المنادى.

* فتقول: يا زيدُ، و: يا زيدانِ، و: يا زيدونَ، وفي "مثنًّى": يا مثنًّى، بلا تنوينٍ، وكذا: معلًّى.

وكلُّ مقصورٍ في النداء فإنه يَسقط تنوينُه؛ لأنه علامةٌ لحركة الإعراب؛ لأنه تابِعُها، فلا يجتمع معها.

والمنقوصُ أيضًا يَسقط منه تنوينُه، تقول في: قاضٍ: يا قاض، وهل ترجع بالياء؟ فيه قولان: قال الخَلِيلُ[1]: نَعَمْ، ورجَّح ذلك بعضُهم، وقال يُونُسُ[2]: لا، ورجَّحه س[3]، وذكر بعضُ المتأخرين وجهًا غيرَ هذا، وهو أنه ينوَّن، ويُجعلُ التنوين عوضًا من الياء المحذوفة، وقال: فإذا ناديت رجلًا سمَّيته بـ"في" و"لي"[4] فإن الكل أجمعوا على إثبات الياء؛ لئلا يجتمع على الكلمة إخلالان بحذفين، قالوا: وكذا إذا قلت: يا مُرِي، تريد اسم الفاعل من "أَرَى"، وقد ذكر سِيبَوَيْهِ[5] مذهبَه في هذه المسألة في باب الوقف. من "حَوَاشي"[6] الشَّلَوْبِين رحمه الله تعالى[7].

* ع: واعلم أن في سقوط التنوين من المقصور في حالة النداء وثبوتِه فيه في غير ذلك دليل قاطع[8] على تقدير حركة الإعراب؛ أَلَا ترى أن التنوين لَمَّا كان تابعًا للحركة المقدَّرة كان سائغًا، ولَمَّا كانت المقدَّرةُ حركةَ بناءٍ لا إعرابٍ ولم[9] يَسُغْ لذلك مجيئُه، بل بَقِيَت الألف سالمةً من الحذف؛ لمُلاقاته؟

(١) ينظر: الكتاب ٤/١٨٤، والأصول ٢/٣٧٥.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/١٨٤، والأصول ٢/٣٧٥.

(٣) الكتاب ٤/١٨٤.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل صوابه ما في حواشي المفصل: سميته بـ"يفي" و"يلي"، وفي التذييل والتكميل ١٣/٢٧٥: إذا سميت بـ"يف".

(٥) الكتاب ٤/١٨٤.

(٦) حواشي المفصل ١١٥.

(٧) الحاشية في: ٢٥/أ.

(٨) كذا في المخطوطة، والوجه: دليلًا قاطعًا.

(٩) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب بلا واوٍ.

ومِمَّا يجعلُك قاطعًا بتقديرها: أنها لو لم تكن لم يكن لقلب الياء في "هُدًى" والألفِ في "عصًا" وجهٌ(١).

* ...(٢) و"مَكْذَبان"؛ ما حكمه؟

فالجوابُ: أن هذا النوع عُهِد في رفع مثلِه أن يُضَمَّ، وإن كان لم يُستعمل مرفوعًا ولا غيرَه؛ لمعارضٍ(٣).

(خ٢)

* "يا زيدُ" مشبهٌ لكاف "أكرمك" في الإفراد والتعريف والخطاب، وكافُ "أكرمك" تشبه كافَ "ذلك" في الإفراد والخطاب، والمُشْبِهُ للمُشْبِه مُشْبِهٌ لِمَا أشبهَ ذلك الشيءَ.

ونظيرُه أن أبا عَمْرٍو وهِشَامًا(٤) أدغما الذال(٥) في الجيم، مع تباعُد ما بينهما بدليلين:

أحدهما: أن لام المعرفة تدغم في الدال، وتظهر في الجيم، فلم يتناسبا.

والثاني: أن مُخرجه من الحنك.

وإنما جاز الإدغام بعدما تبيَّن من تبايُنهما؛ لأن الجيم مُخرجه من الشين، والشينُ مستطيل؛ لتَفَشِّيها، حتى يشارك الدال من مُخرجها، أدغمت الدال في الجيم؛ للمناسبة التي بين الدال وبين الحرف المناسب للجيم، وهو الشين، وأيضًا فإن لام المعرفة تدغم في الشين كما تدغم في الدال.

---

(١) الحاشية في: ٢٥/أ.

(٢) موضع النقط مقدار سطر انقطع في المخطوطة.

(٣) الحاشية في: ٢٥/أ.

(٤) ينظر: جامع البيان للداني ٢/٦٢٥، والإقناع ١/٩٨، والنشر ٢/٣، ٤. وهشام هو ابن عمَّار بن نصير بن ميسرة السلمي الدمشقي، أبو الوليد، إمام أهل دمشق ومقرئهم، وأحد رواة قراءة ابن عامر، توفي سنة ٢٤٥. ينظر: معرفة القراء الكبار ١١٥، وغاية النهاية ٢/٣٥٤.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: الدال.

ونظيرُ هذا: إدغامُ النون الساكنة والتنوين في الواو والياء، وفي ذلك قولان:

أحدهما: أن الواو تشبه الميم، من حيث كانا من مُخرج واحد، فأدغمت النون فيها؛ لشَبَهها بما يُشبه الميم، وهو الواو.

والثاني: أن الواو والياء ضارعتا النونَ؛ لِلِّين الذي فيهما، فإنه شبيهٌ بالغُنَّة[(١)].

* أنشد في "الكَشَّاف"[(٢)] في أواخر "الكَهْف":

أَزُهَيْرَ هَلْ عَنْ شَيْبَةٍ مِنْ مَصْرِفِ

تمامُه:

أَمْ لَا خُلُودَ لِبَاذِلٍ مُتَكَلِّفِ؟[(٣)]

"زُهَيْرَ" بالـ[(٤)] ترخيمُ "زُهَيْرة" اسمِ امرأةٍ، أي: أيتها اللائمةُ، هل يقدر أحدٌ أن يحتال في تغيير الشيبة؟ بل أتزعمين أنَّ مَنْ بذل ماله في إنفاقه لا يبقى اسمُه مخلَّدًا على وجه الزمان؟[(٥)]

وانوِ انضمامَ ما بَنَوا قبلَ النِّدا ... ولْيُجْرَ مُجرى ذي بناءٍ جُدِّدا
(خ٢)

* يا هؤلاءِ الكرماءُ، و: يا سِيبَوَيْهِ الفاضلُ، و: يا تَأَبَّطَ شرًّا الخبيثُ، فهذا كما قالوا في المعتل: يا موسى الكريمُ، و: يا فتى اللبيبُ[(٦)].

---

(١) الحاشية في: ١٢٣.

(٢) ٧٢٨/٢.

(٣) بيت من الكامل، لأبي كبير الهذلي. مَصْرِف: مَعْدِل. ينظر: ديوان الهذليين ١٠٤/٢، وشرح أشعار الهذليين ١٠٨٤/٣، ومجاز القرآن ٤٠٧/١، والشعر والشعراء ٦٥٩/٢، والمحكم ٣٦/٧، وخزانة الأدب ٥٣٨/٩.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند الطِّيبي: بالفتح.

(٥) الحاشية في: ١٢٣، وهي بنصها في حاشية الطِّيبي على الكشاف ٤٩٨/٩، المسماة بـ: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب.

(٦) الحاشية في: ١٢٣.

والمفردَ المنكورَ والمُضافَا وشِبْهَهُ انْصِبْ عادِمًا خِلافا (خ٢)

* [«والمفردَ المنكورَ»]: كقوله: يا رجلًا خُذْ بيدي، وقولِه[1]:

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغًا[2][3]

وقولِ قُتَيْلةَ[4] بنتِ النَّضْرِ بنِ الحارثِ:

يَا رَاكِبًا إِنَّ الأُثَيْلَ مَظِنَّةٌ مِنْ صُبْحِ خَامِسَةٍ وَأَنْتَ مُوَفَّقُ[5]

ابنُ عَمْرُونَ[6]: ليس "إِمَّا"[7] وما بعدها صفةً لـ"راكبًا"؛ لتضمُّنِها الأمرَ.

و"راكِب": مَنْ رَكِب الفرسَ أو البَغْلَ أو الحمارَ أو البعيرَ أو البحرَ، والجمعُ: رُكْبانٌ، واسمُ الجمع: رَكْبٌ، وجمعُ راكب البحر: رُكَّاب.

و"عَرَضْتَ": تعرَّضت.

و"النَّدامى": الأصحابُ على الخمر، وقيل: للأصحاب مطلقًا.

---

(١) هو عبديَغُوثَ بن وقَّاص الحارثي.

(٢) كذا في المخطوطة بإبدال نون التوكيد الخفيفة ألفًا مراعاةً لحالتها في الوقف، وأصله: فبلِّغَنْ.

(٣) صدر بيت من الطويل، سيأتي بتمامه مشروحًا عن ابن عمرون، وعجزه:

... نَدَامَايَ من نَجرانَ أن لا تلاقيا

ينظر: الكتاب ٢/٢٠٠، والمفضليات ١٥٦، والمقتضب ٤/٢٠٤، والأصول ١/٣٣١، والاقتضاب ٣/٨٨، وشرح جمل الزجاجي ٢/٨٤، وشرح التسهيل ٣/٣٩١، والمقاصد النحوية ٤/١٦٨٨، وخزانة الأدب ٢/١٩٤.

(٤) هي صحابية شاعرة، من بني عبدمناف بن عبدالدار من قريش، أسلمت يوم الفتح، قَتل النبي صلى الله عليه وسلم أباها يوم بدر صَبْرًا. ينظر: الاستيعاب ٤/١٩٠٤، والإصابة ٨/٢٨٥.

(٥) أول أبياتٍ قصيدةٍ من الكامل، ستأتي مشروحةً عن ابن عمرون. تنظر في: البيان والتبيين ٤/٤٤، والعقد الفريد ٣/٢٢٢، والأغاني ١/٤٩، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/٩٦٣، وحماسة الخالديين ٢/٣٣٨، والمقاصد النحوية ٤/١٩٧١.

(٦) لم أقف على كلامه.

(٧) في بيت عبديغوث المتقدِّم.

و"من نَجْرانَ": حالٌ من المفعول، أي: من أهل نجران.

والكِسَائيُّ[(١)] والفَرَّاءُ[(٢)] لا ينصبون في نحو: يا رجلًا، وينصبان في النعوت، كالبيت، وكقولك: يا راكبًا؛ لأنه بمعنى: يا رجلًا راكب[(٣)]، لنا: ما أنشد س[(٤)]:

أَدَارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً[(٥)]

لَعَلَّكَ يَا تَيْسًا نَزَا فِي مَرِيرَةٍ[(٦)(٧)]

"الأُثَيْل"[(٨)]: موضع قبر النَّضْر[(٩)].

دعت راكبًا مًا من الركبان، فكلُّ مَنْ أجابها فهو المدعوُّ.

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٥٧/١، والتذييل والتكميل ٢٥٤/١٣.

(٢) معاني القرآن ٣٧٥/٢.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه: راكبًا.

(٤) الكتاب ١٩٩/٢، ٢٠٠.

(٥) صدر بيت من الطويل، لذي الرُّمَّة، وعجزه:

... فماءُ الهوى يَرْفَضُّ أو يترقرقُ

ينظر: الديوان ٤٥٦/١، والمقتضب ٢٠٣/٤، والزاهر ٢٥١/٢، والبصريات ٥٥٨/١، ٥٦٧ والتمام ٧٦، وشرح جمل الزجاجي ٨٣/٢، وشرح التسهيل ٣٩٧/٣، والمقاصد النحوية ١٧١٤/٤، وخزانة الأدب ١٩٠/٢.

(٦) صدر بيت من الطويل، لتوبة بن الحُميِّر، وعجزه:

... مُعاقِبُ ليلى أَنْ تراني أزورُها

مريرة: حبل مفتول. ينظر: الديوان ٣٩، والنوادر لأبي زيد ٢٨٦، والمقتضب ٢٠٣/٤، وشرح جمل الزجاجي ٨٣/٢.

(٧) من قوله: «ابن عمرون» إلى هاهنا مكتوب في المخطوطة بإزاء البيتين، وجاء ما بعده إلى آخر الحاشية متصلًا بهما.

(٨) في بيت قُتيلة بنت النضر المتقدِّم قريبًا.

(٩) بين بدر وقرية الصفراء المسماة اليوم: الواسطة. ينظر: معجم البلدان ٩٤/١، ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية ١٦.

و"المَظِنَّة": الموضعُ، فلانٌ مَظِنَّةُ الخير: أي: يُظَنُّ به.

تقول: إنك تبلغ الأُثَيْلَ صبيحةَ خامسٍ، إن وُفِّقت لطريقك، ولم تجز عنه.

بَلِّغْ بِهِ مَيْتًا بِأَنَّ تَحِيَّةً   مَا إِنْ تَزَالُ بِهَا الركاب[1] تَخْفِقُ

ع: أي: بلِّغْ بالأُثَيْل ميتًا تحيَّةً[2].

مِنِّي إِلَيْهِ وَعَبْرَةً مَسْفُوحَةً   جَادَتْ لِمَائِحِهَا وَأُخْرَى تَخْنُقُ

أرادت بالمائح: أباها؛ لأنها تبكي لأجله، فكأنه يستمطرُها.

فَلَيَسْمَعَنَّ النَّضْرُ إِنْ نَادَيْتَهُ   إِنْ كَانَ يَسْمَعُ مَيِّتٌ أَوْ يَنْطِقُ

ظَلَّتْ سُيُوفُ بَنِي أَبِيهِ تَنُوشُهُ   للهِ أَرْحَامٌ هُنَاكَ يشقق[3]

أَمُحَمَّدٌ وَلَأَنْتَ ضِنْؤٌ[4]

البيتَ[5]، نوَّنه للضرورة، وس[6] يختار رفعَه.

و"ضِنْء": ولدٌ، وقال أبو[7] عَمْرٍو[8]: بكسرٍ وبفتحٍ: الولد، وقال الأُمَويُّ[9]:

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: الركائب، وبه يستقيم الوزن.

(٢) لعله انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: تَشَقَّق.

(٤) كذا في المخطوطة باعتبار حالة الهمزة في الوصل، والوجه: ضِنْءُ.

(٥) تمامه:

أمحمدٌ ولأنتَ ضِنْءُ نجيبةٍ   من قومِها والفحلُ فحلٌ مُعْرِقُ

(٦) الكتاب ٢/٢٠٢.

(٧) هو إسحاق بن مِرَارٍ الكوفي، عالم حافظ للُّغة وأشعار العرب، كثير السماع، أخذ عن المفضل الضبي، وأخذ عنه: ابنه عمرو، له: النوادر، والجيم، توفي سنة ٢٠٦، وقيل غير ذلك. ينظر: طبقات النحويين واللغويين ١٩٤، وتاريخ العلماء النحويين ٢٠٧، ومعجم الأدباء ٢/٦٢٥.

(٨) ينظر: الغريب المصنف ١/١٢١، وتهذيب اللغة ١٢/٤٨، والصحاح (ض ن ء) ١/٦٠.

(٩) ينظر: الغريب المصنف ١/١٢١، وتهذيب اللغة ١٢/٤٨، والصحاح (ض ن ء) ١/٦٠.
والأموي هو عبدالله بن سعيد بن أبان، أبو محمد، عالم باللغة والأخبار، دخل البادية، وأخذ عن فصحائها، أخذ عنه أبو عبيد، له: كتاب النوادر. ينظر: الفهرست ١/١٣٣، وإنباه الرواة

ضَنْء: أصلٌ، وضِنْء: ولدٌ.

و"مُعْرِق": له عِرْقٌ في الكرم، يقال: مُعْرِقٌ، وعَرِيق، ك: مُؤْلِم، وأَلِيم، ولا يكادون[1] يستعملون "مُعْرِق" إلا في المدح. /

كَانَ ضَرَّكَ

البيتَ[2]،

وَالنَّضْرُ أَقْرَبُ مَنْ أَصَبْتَ وَسِيلَةً وَأَحَقُّهُمْ [إِنْ][3] كَانَ عِتْقٌ يُعْتَقُ

أي: وأحقُّهم [بأَنْ][4] يُعْتَقَ، فحذف الباءَ و"أَنْ"، ورفع الفعل[5].

* «**شِبْهه**»: ما اتصل به شيءٌ من تمامه، وهو ٣: إما معمولٌ، أو معطوفٌ عليه قبل النداء، أو صفةٌ إن كان نكرةً غيرَ متجدِّدٍ تعريفُها.

قال الفَرَّاءُ[6]: النكرةُ الموصوفةُ المناداةُ تُؤْثِرُ العربُ نصبَها، يقولون: يا رجلًا كريمًا[7] أَقْبِلْ، فإذا أفردوا رفعوا أكثرَ ممَّا ينصبون.

قلت[8]: ويؤيِّد قولَ الفَرَّاء: ما رُوِي[9] من قول النبي صلى الله عليه وسلم في

=

٢/١٢٠، وبغية الوعاة ٢/٤٣.

(١) مكرر أولها "يكاد" في المخطوطة.

(٢) تمامه:

ما كان ضرَّكَ لو مَنَنْتَ ورُبَّما مَنَّ الفتى وهو المَغِيظُ المُحْنَقُ

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر القصيدة، وبه يستقيم الوزن.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٥) الحاشية في: ١٢٤، ١٢٥.

(٦) معاني القرآن ٢/٣٧٥.

(٧) مكرر آخرها "يما" في المخطوطة.

(٨) لعل القائل: ابن مالك، وكلامه في شرح التسهيل ٣/٣٩٢.

(٩) أورده ثعلب في مجالسه ٢٦٤، والذهبي في ميزان الاعتدال ٣/٦٤٤ بلفظ الشاهد معلقًا من

سجوده: «سَجَدَ لكَ خيالي وسوادي، وآمن بك فؤادي، رَبِّ هذه يدي بما جَنَيتُ على نفسي، يا عظيمًا يُرجى لكل عظيمٍ، ادفعْ عني كلَّ عظيمٍ».

ع: كيف وُصفت المعرفةُ بالنكرة؟

وقال محمدُ بنُ عَمْرُونَ[1]: قال ابنُ الحاجِب[2]: صرَّح الكِسَائيُّ[3] والفَرَّاءُ[4] بتجويز: يا رجلًا راكبًا، لمعيَّنٍ؛ جعلوه من الشبيه بالمضاف، ومِنْ ثَمَّ أجازا: يا راكبًا، لمعيَّنٍ.

ع: يعني: لأنه صفة لمقدَّرٍ. انتهى.

وفي كلام س[5] ما يُشْعِر بجوازه، وفيه نظرٌ؛ لأنه يستلزم جوازَ: لا رجلًا راكبًا. انتهى، يعني: كلامَ ابنِ الحاجِب[6].

ونحوَ زيدٍ ضُمَّ وافتَحنَّ من ... نحوِ أَزيدُ بنَ سعيدٍ لا تَهِنْ

والضم إن لم يَلِ الابْنُ عَلَما ... ويَلِ الابنَ عَلَمٌ قد حُتِما

(خ١)

* شرطُ إسقاط التنوين وجوازِ الإتباع: أن يكون "ابن" صفةً مفردًا مكبَّرًا غيرَ

=

حديث عائشة رضي الله عنها، وأخرجه أبو يعلى في مسنده -كما في المطالب العالية ٤/١٥٧-، والعقيلي في الضعفاء ٥/٣٥٩، والطبراني في الدعاء ٦٠٦ بلفظ: «يا عظيمُ يرجى...»، ولا شاهد فيه.

(١) لم أقف على كلامه.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٢٥.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/٣٥٧، والتذييل والتكميل ١٣/٢٥٤.

(٤) معاني القرآن ٢/٣٧٥.

(٥) الكتاب ٢/١٩٩.

(٦) الحاشية في: ١٢٤.

مفصولٍ بينه وبين الموصوف بين عَلَمين أو ما يجري مَجراهما. من "حَوَاشي"[١] الشَّلَوْبِين.

و"البنتُ" كـ"الابن" في حذف التنوين، فتقول: هذه هندُ بنتُ زينبَ، في لغة مَنْ صرف "هندًا"[٢].

* ع: يحصُلُ عن وقوع "ابن" صفةً بين عَلَمين أوَّلُهما المنادى حكمان: جوازُ إتباع الأول للثاني، ووجوبُ حذف الألف.

وكذا إن كان الأول غيرَ منادًى يحصُلُ حكمان:

أحدهما: حذفُ الألف، كما في الأول.

والثاني: حذفُ تنوين الأول.

ولا إتباعَ هنا، ولا حذفَ في الأول في النداء[٣]، وأما في غيره فالصفة كالموصوف، ولأن المنادى لا تنوينَ فيه، ولو اجتمع التنوينُ في النداء، وفي غيره التخالُفُ؛ لكان الحكم واحدًا.

وعلَّةُ هذه الأحكام: أن الموصوف والصفة كالشيء الواحد، وقد كثُر استعمالُ هذه الصفة بعينها؛ فلذلك أُجريا مُجرى الاسم الواحد في حذف تنوين الأول وهمزة الثاني؛ إشعارًا بأنه ليس كالذي يَحتاج إلى الهمزة؛ لأنه كالوسط، فلا يُبتدأ به، وأُتبع الأول للثاني كما في: امرُؤ، وابنُم[٤].

* في "البَحْر"[٥] في سورة "المائدة" في آخرها أن مذهب الفَرَّاء[٦] أن الصحيح والمعتلَّ سواءٌ، فتقول في: يا عيسى ابنَ مريمَ: إن "عيسى" يجوز أن يكون المقدَّرُ فيه

---

(١) حواشي المفصل ١٢٣.

(٢) الحاشية في: ٢٥/ب.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) الحاشية في: ٢٥/ب.

(٥) البحر المحيط ٤/٤٠٥.

(٦) معاني القرآن ١/٣٢٦.

ضمةً أو فتحةً، وأنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ[1] وافقَه، وأنَّ قول الجمهور أنه لا تُقدَّرُ الفتحة، بل الضمةُ خاصةً.

ع: وكذا قال النَّاظمُ: إن الضمة لا تُقدِّر غيرَها في هذا النحو، ذكر ذلك في "التَّسْهيل"[2] و"العُمْدة"[3] و"شرحِهما"[4][5].

(خ٢)

* [«**ونحو: "زيد"**»]: في العَلَمية، واستحقاقِ الضمِّ، وكونِه ظاهرًا.

وقولُه: «**من نحو: أزيدُ بنَ سعيدٍ**»: أي: في الأمور المذكورة ...[6] وفي الوصف بـ"ابن" متصلٍ به مضافٍ إلى عَلَمٍ.

فهذه ستة أمور: ثلاثةٌ في المنادَى، وثلاثةٌ خارجة عنه، وبعضُ هذه الأمور الستة مأخوذ من اللفظ المذكور في البيت والذي بعده، وبعضُها يؤخذ من التوقيف عليه، لا من صريح كلامه.

واعلمْ أن العَلَمية لا تُشترط بعينها كما يقتضيها كلامُه، بل الشرطُ: العَلَميةُ أو تَوَافُقُ لفظِ المنادى وما يضاف إليه "ابن"، وأنه لا يُشترط لفظُ "ابن"، بل "ابنة" كذلك.

وأما النعت بـ"بنت" فلا أثرَ له في النداء، ويُعتبر في الوصف بها في غير النداء أو لا يعتبر؟ وجهان[7].

واضْمُمْ أَوِ انصِبْ ما اضطرارا نونا مما له استحقاقُ ضم بُيِّنا

(١) كذا في المخطوطة، ولم أقف على كلامه، وبدله في البحر المحيط: أبو البقاء. ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٤٧١.

(٢) ١٨٠.

(٣) ينظر: شرح عمدة الحافظ ١/٢٦٣.

(٤) شرح التسهيل ٣/٣٩٣، ٣٩٤، وشرح عمدة الحافظ ١/٢٦٥، ٢٦٦.

(٥) الحاشية في: ٢٥/ب.

(٦) موضع النقط مقدار ثلاث كلمات أو أربع بيض لها في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ١٢٤.

(خ٢)

* [«واضْمُمْ»]:

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا[١]

حَيَّتْكَ عَزَّةُ

البيتين[٢].

ويضبطُهما[٣]: السلامُ، والتحيةُ، قال الناظمُ[٤]: الروايةُ المشهورةُ[٥]: الضمُّ[٦].

* [«أو انصِبْ»]:

(١) صدر بيت من الوافر، للأحوص، وعجزه:

... وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ

ينظر: الديوان ٢٣٧، والكتاب ٢٠٢/٢، والمقتضب ٢١٤/٤، ومجالس ثعلب ٧٤، والأصول ٣٤٤/١، وأمالي الزجاجي ٨١، والإنصاف ٢٥٣/١، وضرائر الشعر ٢٦، والتذييل والتكميل ١٩٣/٧، والمقاصد النحوية ١٧٢/١، وخزانة الأدب ١٥٠/٢.

(٢) من البسيط، لكُثَيِّر عَزَّة، وهما بتمامهما:

حيَّتْكَ عَزَّةُ بعد الهجر وانصرفتْ فحيِّ ويحكَ مَنْ حَيَّاكَ يا جَمَلُ

ليت التحيةَ كانت لي فأشكرَها مكانَ يا جَمَلٌ: حُيِّيتَ يا رجلُ

روي: «يا جَمَلًا»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان ٤٥٣، والشعر والشعراء ٥٠٢/١، وأمالي القالي ٥٦/٢، والأغاني ٢٥/٩، والحماسة البصرية ١٠٥٤/٢، والمقاصد النحوية ١٦٠٤/٤.

(٣) أي: كلمتا الشاهد في البيتين.

(٤) شرح الكافية الشافية ١٣٠٦/٣.

(٥) أي: في بيت كُثَيِّر.

(٦) الحاشية في: ١٢٥.

يَا عَدِيًّا لِقَلْبِكَ المُهْتَاجِ[1]

يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي[2]

أَعَبْدًا حَلَّ[3]

ويضبطُهنَّ: ثلاثُ عَيْناتٍ[4]: عَدِيًّا، عَدِيًّا، أَعَبْدًا[5].

وباضطِرارٍ خُصَّ جمعُ يا وأَلْ إلَّا مَعَ اللهِ ومحكيِ الجُمَلْ (خ١)

* قال ابنُ السَّرَّاج[6]: وأهلُ بَغْدادَ[7] يقولون: يا الرجلُ، ويقولون: لم نَرَ موضعًا

(١) صدر بيت من الوافر، لأبي دُؤَاد الإيادي، وعجزه:

... أَنْ عفا رسمُ منزلٍ بالنِّباجِ

ينظر: الديوان ٢٩٨، والمقتضب ٤/٢١٥، والأغاني ١٦/٥١٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٠٥، وخزانة الأدب ٦/٥٠٨.

(٢) عجز بيت من الخفيف، لمُهلهِل بن ربيعة، وصدره:

ضربتْ صدرَها إليَّ وقالتْ: ...

ينظر: الديوان ٥٩، والمقتضب ٤/٢١٤، والحجة ٣/٣٠، وأمالي القالي ٢/١٢٩، والأغاني ٥/٣٩، والمنصف ١/٢١٨، والمحكم ٦/٥٩٨، والمقاصد النحوية ٤/١٦٩٢.

(٣) بعض بيت من الوافر، لجرير، وهو بتمامه:

أعبدًا حلَّ في شُعَبى غريبًا ألُؤْمًا -لا أبا لك- واغترابًا؟

شُعَبى: موضع. ينظر: الديوان ٢/٦٥٠، والكتاب ١/٣٣٩، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٩٧، وإصلاح المنطق ١٦٣، وجمهرة اللغة ٢/١١٨١، وشرح التسهيل ٣/٣٩٧، والتذييل والتكميل ٧/٢٠١، والمقاصد النحوية ٣/١٠٤٣، وخزانة الأدب ٢/١٨٣.

(٤) أي: العين هو أول حرف من كل كلمة من كلمات الشواهد في الأبيات الثلاثة.

(٥) الحاشية في: ١٢٥.

(٦) الأصول ١/٣٧٢.

(٧) ينظر: الإنصاف ١/٢٧٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٠٨، والتذييل والتكميل ١٣/٢٨٢.

يدخل فيه التنوينُ يمتنعُ من "أَلْ"، وأجاز ابنُ سَعْدانَ[1]: يا الأسدُ شدَّةً، و: يا الخليفةُ جودًا، وكذا كلما[2] فيه "أَلْ". من الشَّلَوْبِين[3][4].

(خ٢)

* [«**وباضطرارٍ خُصَّ**»]: ومثلُه:

هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا[5]

وحَمَل عليه ابنُ جِنِّي[6] قولَه[7]:

يَا أُمَّتَا أَبْصَرَنِي رَاكِبُ

البيتَ[8].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٩٨، وارتشاف الضرب ٤/٢١٩٣.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه كتابتها مفصولة: كلُّ ما؛ لأن "ما" موصولة بمعنى "الذي". ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٣٠، وللزجاجي ٦١، وعمدة الكتاب ١٨٤.

(٣) حواشي المفصل ١٣١، ١٣٢.

(٤) الحاشية في: ٢٥/ب.

(٥) صدر بيت من الطويل، للفرزدق، وعجزه:

... على النابح العاوي أشدَّ رِجَامِ

الشاهد: الجمع بين الميم الواو في "فمويهما" ضرورةً، كما أن الجمع بين "يا" و"أَلْ" كذلك. ينظر: الديوان بشرح الصاوي ٢/٧٧١، والكتاب ٣/٣٦٥، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٤٩، والمقتضب ٣/١٥٨، وجمهرة اللغة ٣/١٣٠٧، والحجة ٣/٨٨، والمحتسب ٢/٢٣٨، والمحكم ٤/٤٣٣، والإنصاف ١/٢٨٢، وشرح التسهيل ١/٤٨، والتذييل والتكميل ٢/٧٤، وخزانة الأدب ٤/٤٦٠.

(٦) المحتسب ٢/٢٣٩، وسر صناعة الإعراب ١/٤١٩.

(٧) قالته جاريةٌ لأمها.

(٨) صدر بيت من السريع، وعجزه:

... يسيرُ في مُسْحَنْفِرٍ لاحِبِ

الشاهد: في "يا أمَّتا" حيث اجتمع العوض، وهو التاء، والمعوضُ عنه، وهو ياء "أمي" المنقلبة ألفًا. ينظر: أخبار الزجاجي ٢٢، ومجمع الأمثال ١/٢١٠، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٤٢، وسفر

وقد كان مقتضى هذا القياس أن لا يجوز: يا زيدُ والضَّحَّاكُ؛ إلا أنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل، وينبغي أن يؤخذ جوازُ هذا من قولهم[1]: «**جَمْع "يا" و"أَلْ"**»، ولم يقل: نداء ما فيه "أَلْ"، فافْهَمْه[2].

والأَكثرُ اللَّهُمَّ بالتَعْويضِ وشذَّ يا اللَّهُم في قَريضِ

(خ١)

* نظيرُه: قولُ العَبَّاسِ[3] بنِ عبدِالمطَّلِب، أنشده في "الكامِل"[4] على الجمع بين الألف والياءَيْن:

بِكُلِّ يَمَانِيٍّ إِذَا ما[5] هُزَّ صَمَّمَا[6][7]

(خ٢)

* مِن الجمع بين العِوَض والمعوَّض منه: قولُه[8]:

=

السعادة ٩٩/١، والمقاصد النحوية ١٧٠٥/٤.

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: قوله، أي: ابن مالك.

(٢) الحاشية في: ١٢٥.

(٣) هو ابن عبدالمطلب بن هاشم الهاشمي القرشي، أبو الفضل، عمُّ النبي صلى الله عليه وسلم، سيد قومه في الجاهلية والإسلام، شهد الفتح وما بعده، توفي سنة ٣٢. ينظر: الاستيعاب ٨١٠/٢، والإصابة ٥١١/٣.

(٤) ١٢٣٨/٣.

(٥) كذا في المخطوطة، وليست "ما" في مصادر البيت، واستقامة الوزن بحذفها.

(٦) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ضربناهمُ ضربَ الأَحَامِسِ غُدْوةً ...

صمَّم: مضى في العظم. ينظر: الوحشيات ٦٧، والاقتضاب ١٨٣/٢، والحماسة البصرية ١٧٥/١.

(٧) الحاشية في: ٢٥/ب.

(٨) هو بلال بن جرير.

إِذَا جِئْتَهُمْ وَسَآيَلْتَهُمْ وَجَدتَّ بِهِمْ عِلَّةً حَاضِرَهْ[1]

وذلك لأن أصله: وسَاءَلْتهم، وله أن يُبدل الهمزةَ ياءً، فيقول: سايَلْتهم، فتكونَ الياءُ عوضًا من الهمزة، فلم يَقُل ذلك، ولكنه جَمَع بين الهمزة والياء حين اضطُرَّ إلى ذلك، وأضاف إلى ذلك أَنْ قدَّم الهمزةَ على ألف "فَاعَلَ"، فقال: سَآيَلَ.

واعلمْ أن في هذا الفعل لُغَتين[2]، وذلك أنه يقال: سَأَلَ يَسْأَلُ، كما يقال: دَأَبَ يَدْأَبُ، ويقال: سَالَ يَسَالُ، كما يقال: خَافَ يَخَافُ، وعينُ هذا واوٌ؛ لأنه يقال: هما يَتَسَاوَلَان، كما يقال: يَتَقَاوَلَان، ويَتَخَاوَفَان، فهو مثل: خَافَ، وَزْنًا وعَيْنًا.

وقُرِئ شاذًّا: ﴿سِأَلْتُمْ﴾[3]، وخُرِّجتْ على التداخُل؛ لأن الكسر على اللغة الثانية، والهمزةَ على اللغة الأولى[4].

* الأَمِينُ المَحَلِّيُّ في "مِفْتاح الإعراب"[5]: قد يُنادى اسمُ الله تعالى مُرْدَفًا بالميم المشدَّدة قبلَ "إِلَّا"؛ إيذانًا بندور المستثنى وعِزَّتِه، كما يُنادى قبلَ "نَعَمْ" و"لا"؛ تنبيهًا على تحقُّق الجواب وصِحَّتِه[6].

فصلٌ

تابعَ ذي الضم المضافَ دونَ أَلْ أَلْزِمْه نَصْبًا كأزيدُ ذا الحِيَل

(خ١)

(١) بيت من المتقارب. ينظر: الشعر والشعراء ١/٤٥٧، ومجالس ثعلب ٣٠٨، والمحتسب ١/٩٠، والمحكم ٨/٥٤٧.

(٢) ينظر: الصحاح (س أ ل) ٥/١٧٢٣، والمحكم ٨/٥٤٧.

(٣) البقرة ٦١، وهي قراءة يحيى بن يعمُر وإبراهيم النخعي. ينظر: مختصر ابن خالويه ١٥، والمحتسب ١/٨٩، وشواذ القراءات للكرماني ٦٤.

(٤) الحاشية في: ١٢٥.

(٥) ١٠١.

(٦) الحاشية في: ١٢٥.

* من "التَّذْكِرة"[1]: قال أبو عُمَرَ[2]: يا زيدُ الطويلُ وذا الجُمَّةِ: لا يجوز فيه غيرُ النصب في "ذي الجُمَّة" عطفًا على "زيد"، قال: أَلَا تراه لا يكون صفةً للطويل وقد دخله الواوُ؟ وإذا لم يكن صفةً للطويل؛ لأجل الواو؛ لم يكن إلا صفةً لـ"زيد".

ع: يعني: صفةً له معطوفةً على صفةٍ، فتعيَّن نصبُها؛ لأن الصفة المضافة تُنصَب، وليس المعنى أن "ذا الجُمَّة" رجلٌ آخَرُ، فيُعطفَ على "الطويل" رفعًا[3].

* قال في "المفصَّل"[4]: وإذا أُضيفت -يعني: التوابعَ- فالنصبُ.

وكَتَب عليه الشَّلَوْبينُ[5]: صوابُه: ما لم تكن الإضافةُ غيرَ محضةٍ، كذا قال س[6]، ويظهر من كلام أبي بَكْرٍ[7] التسويةُ بين المحضة وغيرِها، وأجاز الفَرَّاءُ[8]: يا زيدُ ذو الجُمَّة، وأقرَّ بأنه لم يُسمعْ[9].

(خ٢)

* نحو: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[10]، وقولِ الشاعر[11]:

---

(١) لم أقف عليه في مختارها لابن جني، وفيه ١٨٢ إجازة المازني في هذه العبارة رفع "ذو"، وأن النحويين على خلافه.

(٢) ينظر: الأصول ١/٣٧٢، وشرح الكافية للرضي ١/٣٧٩، وارتشاف الضرب ٤/٢٢٠٢.

(٣) الحاشية في: ٢٥/ب.

(٤) ٥٢.

(٥) حواشي المفصل ١٢٢، ١٢٣.

(٦) الكتاب ٢/١٨٣، ١٨٤.

(٧) الأصول ١/٣٣٣.

(٨) معاني القرآن ٢/٣٥٥.

(٩) الحاشية في: ٢٥/ب.

(١٠) الزمر ٤٦.

(١١) لم أقف على تسميته.

أَزَيْدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِرًا[1]

وأجاز ابنُ الأَنْبارِيِّ أبو بكرٍ[2] النصبَ في تابع المنادى المضافِ الخال[3] من "أَلْ"، ونقل س[4] أن إجماع العرب على وجوب النصب[5].

* في "شرح الإيضاح"[6] لابن أبي الرَّبيع: المنادى المنصوبُ لا خلافَ في جواز نعتِه، وأما المبنيُّ فثلاثةُ مذاهبَ: الجوازُ مطلقًا، والمنعُ مطلقًا؛ لتَنَزُّلِه منزلةَ أسماء الخطاب، والتفرقةُ بين ما غُيِّرَ في النداء وجِيءَ به على حالةٍ لا تكونُ في غيره، نحو: يا هَنَاهُ، و: يا مَلْأَمَانُ، و: يا فُلُ، و: اللهمَّ، وهو مذهب س[7]، قال في: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[8]: ليس "فاطر" نعتًا، وإنما هو منصوب بإضمار فعلٍ، أو على حذف حرف النداء.

احتَجَّ مَنْ منع مطلقًا بما ذكرنا، وردَّه الفارسيُّ[9] بـ: يا تميمُ كلُّهم، فبالوجه الذي جاز جاز النعتُ، وإذا تبيَّن الردُّ على هذا تبيَّن صحةُ مذهبِ س؛ لأن الاسم الذي جِيءَ به في النداء على غير حالِه في غير النداء قد تمحَّض للوقوع موقعَ حرف الخطاب، من جهة ثباتِه على الضم، أو تغيير بنائه، كتغيير "لَئِيمٍ" إلى: لؤمان، و"فُلانٍ" إلى: فُل،

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

... فقد عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حقٍّ فخَاصِمِ

ينظر: الكتاب ٢/١٨٣، والمحكم ٤/١٨، وتوجيه اللمع ٣٢١، وشرح التسهيل ٣/٤٠٣، والتذييل والتكميل ١٣/٣١٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/٤٠٣، والتذييل والتكميل ١٣/٣١٥.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه: الخالي.

(٤) الكتاب ٢/١٨٣، ١٨٤.

(٥) الحاشية في: ١٢٦.

(٦) ليست أبواب النداء ضمن مطبوعة كتابه: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، وينظر: الملخص ٤٦١.

(٧) الكتاب ٢/١٩٦.

(٨) الزمر ٤٦.

(٩) الإيضاح ١٨٨، ١٨٩.

وهو الصحيح. انتهى.

وفيه نظرٌ؛ لأن وقوع الاسم موقعَ أسماء الخطاب مانعٌ من النعت؛ لأن أسماء الخطاب لا تُنعَتُ، فكذا ما يقع موقعَها، وليس بمانعٍ من التأكيد؛ لأنها تؤَكَّدُ، فكذا ما يقع موقعَها، لكن رُوعِي في إضافة التوكيد إلى ضمير الغَيْبة لفظُ المؤَكَّد، وهذا حتى يثبُت بنقلٍ صحيحٍ خارجٍ عن حدِّ القِلَّة، نحو: يا تميمُ كلّهم، والظنُّ -بل العلمُ- بأن ذلك لا يوجد[1].

وما سِواهُ ارفَعْ أوِ انصِبْ واجْعلا كمُسْتقلٍ نَسَقًا وَبَدَلا

(خ۱)

* وأجاز الكوفيون[2] والمازنيُّ[3] في البدل والنسق ما جاز في غيرهما من التوابع قياسًا، والسماعُ بخلافه، كَتَبَه الشَّلَوْبينُ[4][5].

(خ۲)

* قال[6]:

لَقَائِلٌ: يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا[7]

وقال[8]:

(۱) الحاشية في: ۱۲٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ۲/۱۱۱، ۱۱۲.

(۲) ينظر: شرح التسهيل ۳/٤۰۲، والتذييل والتكميل ۱۳/۳۰۹.

(۳) ينظر: الأصول ۱/۳۷۲.

(٤) حواشي المفصل ۱۲۲.

(٥) الحاشية في: ۲٥/ب.

(٦) هو رُؤْبة بن العجَّاج.

(۷) بيت من مشطور الرجز، تقدَّم في باب العطف.

(۸) هو رُؤْبة بن العجَّاج.

يَا حَكَمُ الوَارِثُ عَنْ عَبْدِ المَلِكْ[1]

وقال[2]:

بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الجَوَادَا[3]

وقال[4]:

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَشَمْسٍ وَنَوْفَلًا[5]

الأولُ مثالُ التأكيد، والثاني النعت، والثالث البيان.

ونقل في "شرح التَّسْهِيل"[6] أن أكثر النحويين يجعلون الثانيَ [في][7]: يا زيدُ زيدُ؛ بدلًا[8].

وإن يكن مصحوبُ[نعا] أل ما نُسِقا ففيه وجهان ورفعٌ يُنتقى (خ٢)

---

(١) بيت من مشطور الرجز. ينظر: الديوان ٣/١١٨، والجيم ٢/٢٢٥، والمعاني الكبير ٢/٨٧٠، والمقتضب ٤/٢٠٨، وكتاب الشعر ٢/٤١١، والخصائص ٢/٣٩١، والإنصاف ٢/٥١٥، وتوجيه اللمع ٣٢٣، ومغني اللبيب ٢٨.

(٢) هو جرير.

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره:

فما كعبُ بنُ مَامَةَ وابنُ سُعْدَى ...

ينظر: الديوان بشرح الصاوي ١٣٥، والمقتضب ٤/٢٠٨، والأصول ١/٣٦٩، والزاهر ٢/١١، وأمالي ابن الشجري ٢/٤٠، وتوجيه اللمع ٣٢٤، وشرح التسهيل ٣/٣٩٤، والمقاصد النحوية ٤/١٧٣١.

(٤) هو أبو طالب عمُّ النبي صلى الله عليه وسلم.

(٥) صدر بيت من الطويل، تقدَّم في باب العطف.

(٦) ٣/٤٠٤.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٨) الحاشية في: ١٢٦.

* قولُه: «**ورفعٌ يُنْتَقى**»: هو قول س، والخَلِيلِ، والمازِنِيِّ[1]، يجمعها[2]: "خمس"، واختيارُ النصب مذهبُ أبي عَمْرٍو، وأبي عُمَرَ، ويُونُسَ، وعِيسَى[3][4].

وأيُها مَصْحُوبُ أَلْ بعدُ صِفَه   يَلْزم بالرفع لَدَا[5] ذِي المعرِفه

(خ١)

* قولُه: «**مصحوبُ "أَلْ"**»: يعني: الجنسيةَ، كذا صرَّح به في "التَّسْهِيل"[6]، ولهذا رُدَّ على الزَّمَخْشَرِيِّ[7] في إعرابه اسمَ الله تعالى صفةً لاسم الإشارة[8].

* نعتُ المبهَم يلزم رفعُه، والمازِنيُّ[9] يُجيز نصبَه.

وقال الصَّيْمَرِيُّ[10]: في "هذا" وجهان: إن جعلتها وُصْلةً كـ"أَيّ" فليس إلا الرفعُ؛ وإلا جاز النصبُ، وسوَّى بين "أَيّ" و"هذا".

وزعم الأَعْلَمُ في "الرسالة الرَّشِيدية"[11] أنه لا توصف "أَيّ" بما فيه "أَلْ" ممَّا هو مثنًى أو مجموعٌ من الأعلام: يا أيُّها الزيدان، و: يا أيُّها الزيدون.

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/١٨٦، ١٨٧، والمقتضب ٤/٢١٢، والأصول ١/٣٣٦.

(٢) أي: أول حرف من اسم كل واحد منهم.

(٣) ينظر: المقتضب ٤/٢١٢، والأصول ١/٣٣٦.

(٤) الحاشية في: ١٢٦.

(٥) كذا في المخطوطة، والوجه: لدى.

(٦) ١٨١.

(٧) أجاز ذلك في الكشاف ٣/٦٠٥ في قوله تعالى في سورة فاطر ١٣: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾.

(٨) الحاشية في: ٢٥/ب.

(٩) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٩٨، ٢٢٩، ٤٠٩، وإعراب القرآن للنحاس ١/٣٥، ١٩٧، ٣/٦٠، ٤/٧٤، ومشكل إعراب القرآن ٥٢، ١٦٧، ٤٥٥، ٥٣٣، والمحكم ١٠/٥٩٣، وأمالي ابن الشجري ٣/٤٤، والمرتجل ١٩٤، وأسرار العربية ١٧٤، واللباب ١/٣٣٧.

(١٠) التبصرة والتذكرة ١/٣٤٥.

(١١) لم أقف على ما يفيد بوجودها، وينظر: حواشي المفصل ١٢٨.

ع: وأما إن كان المثنى والمجموع بغير "أَلْ" فلا خلافَ فيه، قال[1]:

أَيُّهَذَانِ كُلَا زَادَكُمَا وَدَعَانِي وَاغْفُلَا فِيمَنْ[2] غَفَلْ[3][4]

* لا تُنعت "أيّ" بما فيه "أَلْ" لِلَمْح الصفة أو للغلبة، ك: الحارث، والصَّعِق، لا تقول: يا أيُّها الحارث، ولا: يا أيُّها الصَّعِق.

وإنما أَلْزَموا "أيًّا" الوصفَ في النداء كما أَلْزَموا "مَنْ" في: مررت بمَنْ مُعْجِبٍ لك، و"الجَمَّاء" في قولهم[5]: الجَمَّاءَ الغَفِيرَ[6].

* لم يُنَبِّهْ على لزوم الرفع لتابعِ تلك الصفة؛ لأنه يُعلم من باب الأَوْلى، قال[7]:

يَا أَيُّهَا الجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّي[8]

وليس "ذو" صلةً لـ"أيّ"؛ لأنها لا تُوصف بنحو...[9][10].

(خ٢)

* نبَّهوا بـ"ها" على أن ما يليها هو المقصودُ بالنداء، ولم ينبِّهوا بغيرها من حروف

(١) لم أقف له على نسبة.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) بيت من الرمل. ينظر: مجالس ثعلب ٤٢، وشرح التسهيل ٣/٣٩٩، والمقاصد النحوية ٤/١٧١٧.

(٤) الحاشية في: ٢٥/ب.

(٥) رواه سيبويه في الكتاب ١/٣٧٥، ٢/١٠٧، والأخفش في معاني القرآن ١/١٧.

(٦) الحاشية في: ٢٥/ب.

(٧) هو رُؤْبة بن العجَّاج.

(٨) بيت من مشطور الرجز. التنَزِّي: النزوع إلى الشر. ينظر: الديوان ٣/٦٣، والكتاب ٢/١٩٢، والمقتضب ٤/٢١٨، والأصول ١/٣٣٧، وجمهرة اللغة ٢/٨٢٥، والبصريات ١/٦٨١، والمحكم ٥/٥٤١، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٦٩، والمقاصد النحوية ٤/١٧٠٠.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٠) الحاشية في: ٢٥/ب.

التنبيه؛ لأنهنَّ يقتضين الاستئنافَ وقطعَ ما بعدهن عما قبلهن، بخلاف "ها"، قال[1]:

تَعَلَّمَنْ هَا لَعَمْرُ اللهِ ذَا قَسَمًا[2]

وقال[3]:

فَقُلْتُ لَهَا: هَا ذَا لَهَا، هَا وَذَا لِيَا[4]

فإن قلت: فما تقول في نحو قوله[5]:

أَلَا أَيُّهَذَا المَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي[6]

أَلَا أَيُّهَذَا البَاخِعُ الوَجْدُ نَفْسَهُ[7]؛

أهي "ها" التي تَصحب "ذا"؛ فأَجِزْ: يا أيُّ ذا، أو "ها" التي تَصحب "أيًّا"؛ فلَمْ يَلِها اسمٌ بـ"أَلْ"، فتكونَ تنبيهًا له؟

---

(١) هو زهير بن أبي سُلمى.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

... فاقْدِرْ بذَرْعِكَ وانظرْ كيف تَنْسَلِكُ؟

تعلَّمَنْ: اعلَمَنْ. ينظر: الديوان ١٣٧، والكتاب ٣/٥٠٠، والمقتضب ٢/٣٢٣، والأصول ١/٤٣٢، والحجة ٢/٤١١، والمخصص ٤/٧٣، وخزانة الأدب ٥/٤٥١.

(٣) نسب للَبيد بن ربيعة، ولم أقف عليه في ديوانه.

(٤) عجز بيت من الطويل، تقدَّم في باب أسماء الإشارة.

(٥) هو ذو الرُّمَّة.

(٦) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

... كأنكَ لم يَعْهَدْ بكَ الحيَّ عاهِدُ

وهو هكذا ملفق من بيتين. ينظر: الديوان ٢/١٠٨٨، ١١٦٧، والمقتضب ٤/٢١٩، ٢٥٩، والزاهر ٢/٣٩٦.

(٧) صدر بيت من الطويل، لذي الرُّمَّة أيضًا، وعجزه:

... لشيءٍ نَحَتْه عن يديكَ المقادرُ

الباخع: المُهلِك، والوَجْد: الحزن وشدة الشوق. ينظر: الديوان ٢/١٠٣٧، ومجاز القرآن ١/٣٩٣، والمقتضب ٤/٢٥٩، وأخبار الزجاجي ٩٨، وتهذيب اللغة ١/١١٧، والمقاصد النحوية ٤/١٦٩٨.

فالجوابُ بالثاني، ولا يلزم ما ذكرتَ؛ لأن "ذا" مع صفتها كالكلمة الواحدة؛ لإبهامها. من "حَوَاشي" ابن الركلي[(١)(٢)].

* في "أمالي"[(٣)] أبي بكرِ بنِ الأَنْباريِّ: رأى قومٌ أعرابيًّا، فقالوا له: أَرَوَيْتَ من الشعر شيئًا؟ قال: لا، قالوا: أَفَقَرَضْتَ منه شيئًا؟ قال: ما قلتُ منه إلا بيتين، قالوا: أَنْشِدْنا، فأنشدهم:

أَلَا أَيُّهَا الـمَوْتُ الَّذِي لَيْسَ آتِيًا   أَرِحْنِي فَقَدْ أَفْنَيْتَ كُلَّ خَلِيلِ
أَرَاكَ بَصِيرًا بِالَّذِينَ أُحِبُّهُمْ   كَأَنَّكَ تَنْحُو نَحْوَهُمْ بِدَلِيلِ[(٤)(٥)]

وأيُهذا أَيُّها الذي وردْ   وَوَصْفُ أيٍّ بسِوى هذا يُرَد
وذُو إشَارَةٍ كأَيٍّ في الصفه   إن كان تَرْكُها يُفِيْتُ المعْرِفه
(خ١)

* واعلمْ أن الذي يُفارق فيه المبهمُ غيرَه: النعتُ خاصةً، فيُلْتَزَمُ رفعُه، وأما في غيره فيجوز فيه ما يجوز في تابعِ غيرِه، ولهذا تقول في غير النعت: يا هذا زيدٌ، و: زيدًا، و: يا هذان[(٦)] زيدٌ وعَمْرٌو، و: زيدًا وعَمْرًا، وتقول: يا هذا ذا الجُمَّة، على البدل، وإن شئت على البيان على الموضع، و: ذو الجُمَّة، على أنه بيانٌ على اللفظ.

---

(١) كذا قرأتها في المخطوطة، ولم أتبيَّنها.

(٢) الحاشية في: ١٢٧.

(٣) لم أقف عليه في القطعة المطبوعة منها.

(٤) بيتان من الطويل. ينظر: تاريخ مدينة السلام ٧/٣٩٨، والمنازل والديار لابن منقذ ٤٦٩، والدر الفريد ٥/٧١.

(٥) الحاشية في: ١٢٥، وقد كتبها الناسخ على البيت المتقدم:

والأكثرُ: اللهمَّ بالتعويضِ   وشذَّ: يا اللهمَّ في قريضِ

ولعل الصواب وضعها هاهنا.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

قال الشَّلَوْبِينُ[1]: ونصَّ س[2] على أنه لا يُعطف على "أَيّ"، ولا يُبدل منها[3].

(خ٢)

* ع: قد مضى في الباب السابق[4] أنهم يخصُّون بالضرورة جمعَ "يا" و"أَلْ" إلا فيما استُثني، والإشارةُ هنا إلى كيفية الوصول إلى نداء ما فيه "أَلْ" من غير تغييرٍ له عن حالته التي هو عليها، وإلى حكمٍ يُخالف الحكمَ المتقدِّمَ ذكرُه في توابع المنادى المفردِ.

والحاصلُ: أنك تَتوصَّل بأحد أمرين: "أَيّ" و"ذا"، ويجب حينئذٍ أن يُتْبَع كلاهما بالاسم الذي فيه "أَلْ"، إلا أن هذا الذي فيه "أَلْ" المتَوصَّلَ إلى ندائه بـ"أَيّ" و"هذا" لا تكون "أَلْ" منه إلا جنسيةً أو في موصولٍ، ولك أن تجمع بين "أَيّ" و"ذا"، فصارت العباراتُ ثلاثةً.

واعلمْ أنهم قد ينادون الاشار[5] ابتداءً من غير إرادة وُصْلةٍ، ولا يتَّفقُ ذلك لـ"أَيّ"، تقول: يا هذا، وتسكتُ، ولا تقول: يا أيُّها، وتسكتُ، نَعَمْ؛ إن جمعت بينهما جاز أن لا تأتي بالاسم الذي فيه "أَلْ"، فتقول:

أَيُّهَذَانِ كُلَا زَادَكُمَا[6][7]

في نحو سَعْدَ سَعْدَ الأوس يَنْتَصِب ثانٍ وضُمَّ وافْتَحْ أَولا تُصِبْ

---

(١) حواشي المفصل ١٣١.

(٢) الكتاب ٢/١٩٣.

(٣) الحاشية في: ٢٦/أ.

(٤) يريد: آخر باب النداء قبل هذا الفصل ص ١١٤٣.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: الإشارة.

(٦) صدر بيت من الرمل، لم أقف له على نسبة، تقدَّم قريبًا.

(٧) الحاشية في: ١٢٧.

المنادى أَلْمضافُ[1] إِلَى ياءِ المتكلم

واجْعل منادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيْ كعبدِ عَبْدِي عبدَ عَبْدَا عبدِيا

(خ١)

* ذكر س[2] أن بعض العرب يقول: يا رَبُّ، بالضم، يريد: يا ربي.

قال السِّيرافي[3]: وإنما يكون ذلك في الأسماء التي الغالِبُ عليها الإضافةُ.

ع: للهِ هذا ما أَحْسَنَه! فإن الدليل حينئذٍ[4] قد يظهرُ على إرادة الإضافة.

وقال ابنُ سَعْدَانَ[5] في جميع اللغات: إنها إنما تكون فيما يكثُر نداؤه، وليس في غيره إلا الإثباتُ، وإذا كان المتكلم مضافًا إليه اسمُ فاعلٍ، نحو: يا قاتلي، ويا ضاربي؛ فالإثباتُ لا غيرُ.

وقال ابنُ السَّرَّاجِ[6]: إذا قلت: يا ضاربي، فأردتَّ به المعرفةَ كان فيه تلك اللغاتُ، فإن أردتَّ به النكرةَ لم يَجُزْ إلا الإثباتُ، نحو: يا ضاربي اليومَ أو غدًا.

ع: كأنه بَنَى على أنه حينئذٍ مفعولٌ لا مضافٌ إليه، وكلامُ ابنِ السَّرَّاجِ أخصُّ من كلام ابنِ سَعْدَانَ، وهو مراد ابنِ سَعْدَانَ، ولكنَّ أبا بَكْرٍ أَفْصَحَ عنه[7].

* في "الكافِية"[8] بعد قوله: «**عبدِيَا**»:

---

(١) كذا في المخطوطة بقطع الهمزة.

(٢) الكتاب ٢/٢٠٩.

(٣) شرح كتاب سيبويه ١٦٦/ب (نسخة برنستون).

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) ينظر: حواشي المفصل ١٣٦.

(٦) الأصول ١/٣٧٦.

(٧) الحاشية في: ٢٦/أ.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٣.

والضمُّ مَعْ نِيَّةِ ياءِ النَّفْسِ[1] قَدْ رَوَوا كَ:﴿رَبُّ السَّجْنُ﴾ فَاعْرِفْ مَا[2] وَرَدْ

وَ: يَا بُنَيِّ، يَا بُنَيَّ، فِي: بُنَيّ قُلْ، وَسِوَى هَذَيْنِ مَمْنُوعٌ لَدَيّ

وفي "الشرح"[3]: حذفُ الياء أكثرُ من إثباتها، وثبوتُها[4] ساكنةً أكثرُ من تحريكها، وقلبُها ألفًا أكثرُ[5] من حذف الألف وإبقاءِ الفتحة، فهذه خمسةٌ، وذكروا سادسًا، وهو الاكتفاء بنيَّة الإضافة، وضمُّ الاسم كالمفرد، وقُرئ[6]: ﴿رَبُّ السَّجْنُ﴾[7]، وحكى يُونُسُ[8]: يا أُمّ[9] لا تفعلي، وبعضُهم يقول: يا رَبُّ اغفرْ لي، و: يا قومُ لا[10] تفعلوا.

وإذا كان آخرُ المُضاف إلى الياء ياءً مشدَّدةً[11] كـ: بُنَيَّ؛ قيل: يا بُنَيِّ، بالكسر، على التزام حذف الياء التي ...[12] فرارًا من توالي ياءاتٍ، مع أن الثالثة كان يُختار حذفُها قبل وجود الثنتين، وما بعد الاختيار إلا الوجوبُ، وبالفتح ...[13] إبدال ياء

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٣، ١٣٢٤.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) هي قراءة رُويت عن رويس. ينظر: شواذ القراءات للكرماني ٢٤٦.

(٧) يوسف ٣٣.

(٨) ينظر: الكتاب ٢/٢١٣.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. وظاهر الاستشهاد بها هنا أنها مضمومة الميم، لكن المروي عن يونس أنه حكاها بالفتح، على أنها مشبَّهة بترخيم "طلحة" إذا قلت: يا طلحَ. ينظر: الكتاب ٢/٢١٣، والأصول ١/٣٤١، والتعليقة ١/٣٥٣.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

المتكلم ألفًا ثم حذفها، أو على حذف الثانية[1] وإدغامِ الأولى في ياء الإضافة.

ع: وكلُّ ياءِ إضافةٍ أُدغم فيها ياءٌ فهي مفتوحة، نحو: ﴿مَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾[2].

وقد يكون: يا بنيّي[3] على هذا الوجه الثاني، وتكون لغةَ بني يَرْبُوعٍ[4] في: ﴿مَا أَنتُم بِمُصْرِخِيِّ﴾[5].

ع: ولم يشرح: «**وسِوَى[6] هذين ممنوعٌ لديّ**» مع إفهامه خلافًا، ولم يبيِّن ما حكمُ: يا غلامِيَ؛ هل هو دون: يا غلامَا، أو غيرُه؟

ثم استدلالُه بـ"يا ربُّ" لا دليلَ ...[7]؛ لجواز أن يكون مفردًا؛ لأنه / إنما جاز الاستدلالُ بـ: ﴿رَبُّ السِّجْنُ﴾[8]؛ لحذف حرف النداء، فدلَّ على أنه غيرُ نكرةٍ[9] تعرّفت بالإقبال؛ لأن نحو: «أَطْرِقْ[10] كَرَا»، و: «افْتَدِ مَخْنُوقُ»[11]، ضعيفٌ لا[12] يُقاس عليه[13].

(خ٢)

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) إبراهيم ٢٢.

(٣) كذا في المخطوطة، والمراد: يا بُنَيِّ، بالكسر.

(٤) حكاها الفراء. ينظر: الحجة ٢٩/٥.

(٥) إبراهيم ٢٢، وهي قراءة حمزة. ينظر: السبعة ٣٦٢، والإقناع ٦٧٧/٢.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٨) يوسف ٣٣، وهي قراءة رويت عن رويس، تقدمت قريبًا.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١١) مَثَلان تقدَّما قريبًا.

(١٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٣) الحاشية في: ٢٦/أ مع ٢٥/ب.

* ع: كنتُ أقول: إنَّ مَنْ قال: يا غلام؛ هو الذي يسكن الياءَ؛ فرأيت في "الخَصَائِص"[1]: قال أبو العَبَّاس[2] في إنشاد سيبويهِ[3]:

دَارٌ لِسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هواكما[4][5]:

إنه خَرَجَ من الخطأ إلى الإحَالة.

ع: يعني: لأنه إذا وقف وابتدأ لزم أن تكون الهاء محركةً للابتداء ساكنةً للوقف.

قال أبو الفَتْح: وهذا خطأ؛ لأن الذي حذف الياءَ هو الذي يقول: هِيْ، بالإسكان، وهي لغة معروفة، فإذا احتاج هذا إلى الوقف ردَّها، فقال: هِيْ، فصار الحرف المبدوء به غيرَ الموقوف عليه.

وإنما قلنا: إن الحذف على لغة الإسكان؛ لأن الحذف[6] ضَرْبٌ من الإعلال، وهو إلى السواكن؛ لضعفها أقربُ منه إلى المتحرك؛ لقوّته، ولهذا قَبُح الحذف في:

لَمْ يَكُ الحَقُّ[7]؛

---

(١) ١/ ٩٠، ٩١.

(٢) لم أقف على كلامه هذا، وله في المقتضب ١/ ٣٦ كلام عن استحالة النطق بحرف مفرد؛ لأنه إذا ابتدئ به كان متحركًا، وإذا وقف عليه كان ساكنًا.

(٣) الكتاب ١/ ٢٧.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: هواكًا.

(٥) بيت من مشطور الرجز، لم أقف له على نسبة. ينظر: الكتاب ١/ ٢٧، والأصول ٣/ ٤٦١، والحجة ١/ ١٣٥، والصحاح (ها) ٦/ ٢٥٥٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٠٦، والإنصاف ٢/ ٥٥٨، واللباب ١/ ٤٨٩، وضرائر الشعر ١٢٦، والتذييل والتكميل ٢/ ١٩٩، وخزانة الأدب ٢/ ٥.

(٦) مكرر أولها في المخطوطة.

(٧) بعض بيت من الرمل، لحُسَيل بن عُرْفُطة الأسدي، وهو بتمامه:

لم يكُ الحقُّ سوى أن هاجه رسمُ دارٍ قد تعفَّى بالسَّرَر

ينظر: النوادر لأبي زيد ٢٩٦، وكتاب الشعر ١/ ١١٤، والمحكم ٧/ ١٤٥، وشرح التسهيل ١/ ٣٦٧، وتخليص الشواهد ٢٦٨، وخزانة الأدب ٩/ ٣٠٤.

لأنه موضعٌ تتحرك فيه النونُ، فتَقْوَى بالحركة.

ع: الذي يحتاج إليه أبو الفَتْح هنا ما أخبَرَنا به من أن الحاذف رادٌّ للمحذوف وقفًا، وأما كون المحذوف ساكنًا أو متحركًا فشيء آخرُ لا يتعلَّق به ولا بِنَا في هذا الموضع، ولكنه قاله، فاتَّبعناه[1].

خ وفتحٌ او كسْرٌ وحذف اليا استَمرّ في صح يابنَ أُمَّ مع يابن عمَّ مع لا مَفَرّ (خ١)

* [«خ وفتحٌ او كسرٌ وحذفُ»]: «**والفتحُ والكسرُ وحذفُ**»: خ[2]، وهي أحسن[3].

* [«**في: صح يا ابنَ أُمَّ، يا ابنَ عَمَّ**»]: ع: الصوابُ: في قول: يا ابنَ أُمَّ، يا ابنَ عَمَّ؛ لأن لفظة «نحو»[4] تعطي الجوازَ في نحو: يا غلامَ أخي.

وما أجود قولَ ابنِ الحاجِب[5]: و"يا ابنَ أُمّ"، "يا ابنَ عَمّ" خاصةً مثلُ بابِ: يا غلام[6][7].

* [«**وحذفُ اليا استَمَرّ**»]: قَدْ يُوهِم: «**استَمَرّ**» الوجوبَ، وليس كذلك؛ لأنه يجوز: يا ابنَ أُمَّا، و: يا ابنَ أُمِّيْ.

---

(١) الحاشية في: ١٢٨.

(٢) جاءت هذه الرواية في بعض نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية ١٤٢، البيت ٥٩٣.

(٣) الحاشية في: ٢٦/أ.

(٤) كان بيت الألفية في نسخة ابن هشام: «في نحو: يابنَ أُمّ...»، فعلَّق على هذه اللفظة منه، ثم تبيَّن له أنها خطأ، فأزالها، وصحَّح مكانها، ولم يحذف التعليق عليها، ولم تَرِد هذه اللفظة في شيء من نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها، ولا يستقيم بها الوزن. ينظر: الألفية ١٤٢، البيت ٥٩٣.

(٥) الكافية ٢٠.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في الكافية: يا غلامي.

(٧) الحاشية في: ٢٦/أ.

وزعم الزَّجَّاجُ[(١)] أن إثبات الياء أفصحُ اللغات، وليس كذلك؛ لأن لغة القرآن الحذفُ، قال الله تعالى: ﴿قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ﴾[(٢)]، قُرِئَ فتحًا وكسرًا[(٣)(٤)].

وفي الندا أَبتِ أُمَّتِ عَرَض   واكْسر أوِ افتح ومن اليا التا عِوض

(خ١)

* [«**ومنَ اليَا التَّا عِوَض**»]: واختلفوا: هل هي للتأنيث أو لا؟ فمذهبُ س[(٥)] والأكثرين أنها للتأنيث، وإذا وَقَفوا أبدلوها، ومذهبُ الفرَّاءِ[(٦)] لا، ولا يُبدلها إذا وَقَف.

ع: لا أعرف كُتب هذا من أين؟ وهو غيرُ محرَّرٍ[(٧)].

(خ٢)

في "العُزَيْزيِّ"[(٨)]: وأُمَّةٌ: وأُمّ[(٩)]، يقال: هذه أُمَّةُ زيدٍ، أي: أُمُّ زيدٍ.

وفي "الغريبَيْن"[(١٠)]: قولُه تعالى: ﴿يَـٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ﴾[(١١)]: يقال في النداء: يا

---

(١) كذا في المخطوطة، ولم أقف على كلامه، ولعل الصواب: الزجَّاجي، فإنه ذكر في "الجُمَل" ١٦٢ (ت. الحمد) أن إثبات الياء فيه أجود من حذفها، وينظر: المقاصد الشافية ٥/٣٤٢.

(٢) الأعراف ١٥٠.

(٣) الفتح قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وحفص عن عاصم، والكسر قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم. ينظر: السبعة ٢٩٥، والإقناع ٢/٦٤٩.

(٤) الحاشية في: ٢٦/أ.

(٥) الكتاب ٢/٢١٠، ٢١١.

(٦) معاني القرآن ٢/٣٢.

(٧) الحاشية في: ٢٦/أ.

(٨) غريب القرآن المسمَّى: نزهة القلوب لابن عُزَيْر السجستاني ٩١ (ت. جمران)، ١١٣ (ت. مرعشلي).

(٩) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في مطبوعتَيْ غريب القرآن: أُمٌّ.

(١٠) ١/١١.

(١١) مريم ٤٢.

أبت[1]، و: يا أبتَا، و: يا أبتِ، و: يا أبتِي.

قال الفَرَّاءُ[2]: الهاءُ فيها هاءُ وقفةٍ، وكثُرت في الكلام، حتى صارت كهاءِ التأنيث، وأدخلوا عليها الإضافةَ.

قال ابنُ بَرِّي[3]: هاءُ السَّكْت لا ترجع تاءً موصولةً في شيء من الكلام، والذي ذكره الفَرَّاءُ دعوى لا دليلَ عليها[4].

---

(١) كذا في المخطوطة، والذي في مطبوعة الغريبَيْن: يا أَبَهْ.

(٢) لم أقف على كلامه في غير الغريبين، وعزاه الطبري في جامع البيان ١٥/٥٤٩ إلى بعض نحويي الكوفة.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) الحاشية في: ١٢٩.

أسْماءٌ لازَمَتِ النِّداءَ

وفُلُ بَعْضُ ما يُخَصُّ بالنِدَاْ   لُؤْمانُ نَومانُ كذا وَاطَّرَدا

(خ١)

* ابنُ عُصْفُورٍ في "شرح الجُمَل"[1] ما ملخَّصُه: الأسماءُ الخاصة بالنداء قسمان: مسموع، ومنقاس.

فالمسموعُ: يا أبة، ويا أمَّة، واللهمَّ، وفُلُ، وهو كناية عن العَلَم، وهَنَاه، وهو كناية عن النكرة.

والمقيسُ: كلُّ ما كان من الصفات على وزن "مَفْعَلان"، نحو: مَكْذَبان، أو "فُعَل"، نحو: فُسَق، أو "فَعَالِ"، نحو: لَكَاعِ، أما "مَفْعَلان" و"فُعَل" فمبنيَّان على الضم مثل المفرد، وأما "فَعَالِ" فمبنيٌّ على الكسر؛ لمضارعته "حَذَامِ" في العدل والتأنيث والوزن[2].

* ع: ليس "فُلُ" و"فُلَةُ" ترخيمًا لـ"فُلانٍ" و"فُلَانةَ"، خلافًا للفَرَّاء[3]؛ إذ ليس "فُلُ" علمًا ولا بالتاء، ولأن المرخَّم لا يبقى على حرفين، ولأن الترخيم في "فُلَة" في الوسط، ولحذف[4] غير ...[5][6].

* "فُلُ" و"فُلَةُ" كنايتان في النداء خاصةً، و"فُلَان" و"فُلانةُ" كنايتان عن العَلَم مطلقًا في النداء وغيره، و"كذا وكذا" كنايتان عن العدد، و"الفُلَان" و"الفُلَانة" كنايتان عن عَلَمِ ما لا يعقل، و"كَيْتَ وَكَيْتَ" كناية عن الحديث، و"هَنَاه" كناية عن المنادى

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢/١٠٥-١٠٨.

(٢) الحاشية في: ٢٦/أ.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/١٠٦، وشرح الكافية للرضي ١/٤٣٠.

(٤) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) الحاشية في: ٢٦/أ.

خاصةً. من "التَّذْكِرة"[١] الفارسية[٢].

* ["لُؤْمَانُ"، "نَوْمَانُ"]: بَقِي عليه: "مَفْعَلان"، وهو مطردٌ، كما كتبناه عن ابن عُصْفُور[٣][٤].

(خ٢)

* قال عليه الصلاة والسلام لحُذَيفةَ ليلةَ الخَنْدَق: «قُمْ يا نَوْمَانُ»[٥][٦].

* ذَكر في هذا الباب: فُلُ، وفُلَةُ، لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ، خَبَاثِ، فُسَقُ، وترك ستةً: هَنَاه، ونحوَ: مَكْرَمَان، ومَكْذَبَان، ومَخْبَثان، ومَلْأَمَان، وأَبَتِ، وأَمَّتِ، ويا مَلْأَمُ، ذكره في "شرح الكافية"[٧]، واللهمَّ[٨].

في سَبِّ الأنثى وَزْنُـ[٩] يا خَبَاثِ والأمرُ هكذا مِن الثُّلاثي

(خ١)

* [«وَزْنُـ»]: خ[١٠]: «نَحْوُ»[١١].

---

(١) لم أقف عليه في مختارها لابن جني.

(٢) الحاشية في: ٢٦/أ.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢/١٠٥.

(٤) الحاشية في: ٢٦/أ.

(٥) بعض حديث نبوي أخرجه مسلم ١٧٨٨ مطوَّلًا من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

(٦) الحاشية في: ١٢٩.

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٣٠.

(٨) الحاشية في: ١٢٩.

(٩) كان في أصل نسخة ابن هشام: «نحو»، فأشار إلى أنها نسخة، وكتب فوقها: «وزن»، وصحَّح عليها.

(١٠) لم تَرِد هذه الرواية في شيء من نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية ١٤٢، البيت ٥٩٦.

(١١) الحاشية في: ٢٦/أ.

(خ٢)

* قولُه: «**والأمرُ هكذا**» كان الأجودُ[1]:

وَذَا وَالَامْرَ قِسْ مِنَ الثُّلَاثِي[2]

* قولُه: «**والأمرُ**» البيتَ: قال[3]:

تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا
أَلَا تَرَى المَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا[4]

أبو النَّجْمِ:

حَذَارِ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارِ[5]

رُؤْبَةُ[6]:

---

(١) أي: ليكون قوله: «من الثلاثي» ظاهرًا في اشتماله على الأمرين: وزن "فَعَالِ" والأمر، أما على ما في الألفية فلا يظهر تعلُّق قوله: «من الثلاثي» إلا بالأمر. ينظر: حاشية الألفية لياسين ١٢٦/٢.

(٢) الحاشية في: ١٢٩.

(٣) هو طُفَيل بن يزيد الحارثي.

(٤) بيتان من مشطور الرجز. ينظر: الكتاب ٢٤١/١، ٢٧١/٣، والمعاني الكبير ٨٦٧/٢، والمقتضب ٣٦٩/٣، وأمالي ابن الشجري ٣٥٣/٢، والإنصاف ٤٣٧/٢، وخزانة الأدب ١٦٠/٥.

(٥) بيت من مشطور الرجز. ينظر: الديوان ٢٠٧، والكتاب ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٧٠/٣، ومجالس ثعلب ٥٨٣، وجمهرة اللغة ٣٣٠/١، وتهذيب اللغة ٢٦٧/٤، والمخصص ١٧٤/٥، وأمالي ابن الشجري ٣٥٢/٢، والإنصاف ٤٣٨/٢.

(٦) كذا في المخطوطة وبعض مصادر البيت، وفي بعضها غير منسوب، ولم أقف عليه إلا في ديوان العجَّاج.

نَظَارِ كَيْ أَرْكَبَهَا نَظَارِ[1]

وقال آخرُ[2]:

نَعَاءِ ابْنَ لَيْلَى لِلسَّمَاحَةِ وَالنَّدَى ... وَأَيْدِي شَمَالٍ بَارِدَاتِ الأَنَامِلِ[3]

وقال آخرُ[4]:

نَعَاءِ أَبَا لَيْلَى لِكُلِّ طِمِرَّةٍ ... وَجَرْدَاءَ مِثْلِ القَوْسِ سَمْحٍ حُجُولُهَا[5]

السِّيرَافِيُّ[6]: فهذه كلُّها معدولةٌ عن: افْعَلْ، وبُنيت على الكسر؛ لأنه ممَّا يؤنث به: ذلكِ، وإنَّكِ ذاهبة، وأنتِ تقومين.

ع: وهذا شبيهٌ بباب "حَذَامِ" و"فَسَاقِ"، فأُجري مُجراه، فبابُ "حَذَامِ" محمول على هذا في أصل البناء، وهذا محمول عليه في صورته. انتهى.

سِيرَافيّ: ولم يجعلها س[7] مبنيةً على أصل التقاء الساكنين؛ لأنه يرى أن أوَّلهما إن

---

(١) بيت من مشطور الرجز. ينظر: ديوان العجَّاج ١/١١٦، والكتاب ٣/٢٧١، والمقتضب ٣/٣٧٠، والكامل ٢/٥٨٩، والمخصص ٥/١٧٢، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٥٢، والإنصاف ٢/٤٣٩.

(٢) هو الفرزدق.

(٣) بيت من الطويل. شَمَال: الرياح الباردة التي تهب شتاءً، جعل ما يمسُّ الناسَ من بَرْدها أياديَ لها. ينظر: الديوان بشرح الصاوي ٢/٦١١، والكتاب ٣/٢٧٢، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢/٢١٢، والمخصص ٥/١٧٢، والإنصاف ٢/٤٣٨، والحماسة البصرية ٢/٧٦١.

(٤) هو جرير.

(٥) بيت من الطويل. طِمِرَّة: فرس جَوَاد، وجَرْداء: فرس قصيرة الشعر رقيقته، وحُجُول: مواضع القيود، وهي اليدان والرجلان، كما في: القاموس المحيط (ط م ر) ١/٦٠٤، (ج ر د) ١/٤٠٠، (ح ج ل) ٢/١٣٠٠. ينظر: ملحقات الديوان ٣/١٠٣٣، والكتاب ٣/٢٧٢، والمخصص ٥/١٧٢، والإنصاف ٢/٤٣٧.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٤/٣٩ (ط. العلمية).

(٧) الكتاب ٣/٢٧٢.

كان ألفًا فإنما حركتُه الفتحُ، بدليل قوله[1] في "إِسْحَارٍّ" سُمِّي به رجلٌ، ثم يُرخَّم، فإنه يقول: يا إِسْحَارَ أَقْبِلْ، بفتح الراء؛ لأن قبلها فتحةَ الحاء، والألفُ بينهما ساكنةٌ، وهي تؤكِّد الفتحَ، وحَمَلَه على قولهم: عَضَّ يا هذا؛ لفتحة العين.

فإن قيل: فإنهم يقولون: رُدَّ، وفِرَّ.

قيل له: الحجةُ في ["عَضَّ" أقوى من][2] قول مَنْ يقول: رُدُّ، وفِرِّ، ويقول في: عَضَّ: عَضَّ، فيفصل بينهما، ويفتح من أجل فتحة العين، ومما يقوِّي ذلك: انطَلْقَ يا زيدُ، وقولُه[3]:

لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ[4][5]

وشاعَ في سَبِّ الذكورِ فُعَل ولا تَقِسْ وجُرَّ في الشِعْرِ فُلُ

(خ١)

* [«**وشاع في سَبِّ الذُّكُور "فُعَلُ"**»]: أي: ومِمَّا يختصُّ بالنداء: "فُعَلُ"، وهو شائع في سبِّ الذكور[6].

* [«**"فُعَلُ"**»]: وليس منه قولُه عليه السلام: «لا تقومُ الساعةُ حتى يكونَ أسعدُ الناسِ لُكَعَ ابنَ لُكَعٍ»[7]؛ لأنه غير معدول، وإنما قلنا ذلك؛ لأنه لا موجِبَ لتكلُّف العدل؛ لأنه مصروفٌ، فيكون كـ: حُطَمٍ، ولُبَدٍ، وإنما جاز عدلُه في النداء؛ لأن قياس

---

(١) الكتاب ٢/٢٦٤- ٢٦٦.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند السيرافي، والسياق يقتضيه.

(٣) هو رجل من أَزْد السَّرَاة.

(٤) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

أَلَا رُبَّ مولودٍ وليس له أبٌ وذي ولدٍ لم يَلْدَهُ أبوانِ

ينظر: الكتاب ٢/٢٦٦، ٤/١١٥، والأصول ١/٣٦٤، والحجة ١/٤٠٩، والمخصص ٤/٣٣٦، وشرح التسهيل ٣/١٧٨، والمقاصد النحوية ٣/١٢٨٣.

(٥) الحاشية في: ١٢٩.

(٦) الحاشية في: ٢٦/أ.

(٧) أخرجه الترمذي ٢٢٠٩ بهذا اللفظ من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

العدل أن يكون في المعارف، والنداءُ يعرِّف، فأما باب "مَثْنَى" و"ثُلَاثَ" فشاذٌّ في القياس. من "شرح الجُمَل"[1].

في "شرح الجُمَل"[2]: «حتى يَلِيَ أمرَ الناس لُكَعُ ابنُ لُكَعٍ»[3][4].

* [«**ولا تَقِسْ**»]: هذا مخالفٌ لقول ابنِ عُصْفُورٍ[5]: إنه مقيسٌ[6].

* [«**فُلُ**»]: "فُلانٌ" كناية عن العَلَم.

نحو: ﴿**فُلَانًا خَلِيلًا**﴾[7][8].

وهو منصرف.

ع: لأصالة النون، وإلا فلا يُكمِّل أقلَّ الأصول[9].

و"فُلُ" كناية عن نكرة الإنسان، نحو: يا رجلُ، ويختص بالنداء، و"فُلَةُ" بمعنى: امرأة، كذلك، ولامُ "فُلُ" ياءٌ أو واوٌ.

ك: دَمٍ[10].

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢/١٠٨.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/١٠٨.

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ في شيء من كتب الرواية، وأخرجه أحمد في المسند ٢٣٦٥١ عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعًا بلفظ: «يوشك أن يغلب على الدنيا لُكَعُ بنُ لُكَعٍ».

(٤) الحاشية في: ٢٦/أ.

(٥) شرح جمل الزجاجي ٢/١٠٧.

(٦) الحاشية في: ٢٦/أ.

(٧) الفرقان ٢٨.

(٨) التمثيل بالآية من تعليق ابن هشام في هامش الحاشية على الكلام المنقول.

(٩) انتهى هنا تعليق ابن هشام في هامش الحاشية على الكلام المنقول.

(١٠) المثال من تعليق ابن هشام بين السطرين على الكلام المنقول.

وليس مرخَّمًا من "فُلَانٍ"، خلافًا للفرَّاء[1]، ووَهِم ابنُ عُصْفُورٍ[2] وابنُ مالكٍ[3] وصاحبُ "البَسِيط"[4] في قولهم: "فُلُ" كنايةٌ عن العَلَم، كـ"فُلانٍ"، وفي "كتاب"[5] س ما قلناه، بالنقل عن العرب. من "البَحْر"[6].

فالحاصلُ: أن لنا: "فُلُ"، و"فُلَان"، و"الفُلَان"، ...[7]، وكذا في مؤنَّثاتها[8].

(خ٢)

* قولُه: «"**فُعَلُ**"»: أي: مختصًّا بالنداء؛ وإلا لم يذكره هنا، وشذَّ قولُ عُمَرَ بنِ أبي رَبِيعةَ:

لَسْتُ أَنْسَى قَوْلَهَا مَا هَدْهَدَتْ ذَاتُ طَوْقٍ فَوْقَ غُصْنٍ مِنْ عُشَرْ

حِينَ صَمَّمْتُ عَلَى مَا كَرِهَتْ: هَكَذَا يَفْعَلُ مَنْ كَانَ غُدَرْ[9]

وقولُه: صَمَّمْتُ على ما كَرِهَتْ: كنايةٌ عمَّا رام من الفاحشة، وفيه مدحٌ لها بالعفاف، ولا يُفهَم من كلامه أنها أجابت[10].

* قولُه: «**وجُرَّ في الشعر "فُلُ"**»: ومثلُه:

يَدْعُوهُ سِرًّا وَإِعْلَانًا لِيَرْزُقَهُ شَهَادَةً بِيَدَيْ مِلْحَادَةٍ غُدَرِ[11]

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/١٠٦، وشرح الكافية للرضي ١/٤٣٠.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/١٠٦.

(٣) شرح التسهيل ٣/٤١٩.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٢٢٣

(٥) ٢/٢٤٨.

(٦) البحر المحيط ٨/١٠٢.

(٧) موضع النقط كلمتان لم أتبيَّنهما في المخطوطة، ورسمهما: وسى وُرفان.

(٨) الحاشية في: ٢٦/أ.

(٩) بيتان من الرمل. هدهدت: صوَّتت، وذات طوق: حمامة. ينظر: الديوان ١٤٩.

(١٠) الحاشية في: ١٣٠.

(١١) بيت من البسيط، لأمِّ عمران بن الحارث الراسِبي. ملحادة: "مِفْعالٌ" للمبالغة من الإلحاد. ينظر: شعر الخوارج ٧٣، والكامل ٣/١٢٢٤، والأغاني ٦/٣٨٨.

وقولُه[1]:

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي ... إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ[2][3]

(١) هو الحُطَيئة.

(٢) بيت من الوافر. ينظر: الديوان ٣٣٠، والألفاظ ٥١، والمقتضب ٤/٢٣٨، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/٢٠٩، وتصحيح الفصيح ٥٠١، والبصريات ١/٦٣٠، والمحكم ١/٢٧٨، وشرح التسهيل ٣/٤٢٠، والمقاصد النحوية ١/٤٣٨، وخزانة الأدب ٢/٤٠٤.

(٣) الحاشية في: ١٢٩.

الاسْتِغاثة

إذا استُغِيث اسم منادًى خُفِضا ... باللام مفتوحًا كيا لَلْمُرتضى

وافتح مع المعطوفِ إِن كررتَ يا ... وفِي سوى ذلكَ بِالكَسْرِ ايتيا(1)

(خ ۱)

* [«إن كَرَّرتَ "يا"»]:

يَا لَقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي(2)

يَا لَعَطَّافِنَا وَيَا لَرِيَاحِ(3)(4)

* [«وفي سِوَى ذلك بالكَسْر»]:

يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ(5)(6)

---

(١) كذا في المخطوطة، بإبدال الهمزة ياءً؛ لسكونها إثر كسرٍ؛ تخفيفًا.

(٢) صدر بيت من الخفيف، لم أقف له على نسبة، وعجزه:

... لِأناسٍ عُتُوُّهم في ازديادِ

الشاهد: فتح لام المستغاث المعطوف "لَأمثال"؛ لتكرار "يا". ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٣٥/٣، والمقاصد النحوية ١٧٣٣/٤.

(٣) صدر بيت من الخفيف، لم أقف له على نسبة، وعجزه:

... وأبي الحَشْرَجِ الفتى النَّفَّاحِ

الشاهد فتح لام المستغاث المعطوف "لَرياح"؛ لتكرار "يا". ينظر: الكتاب ٢١٧/٢، والمقتضب ٢٥٧/٤، واللامات ٨٩، وشرح التسهيل ٤١٠/٣، والمقاصد النحوية ١٧٤٣/٤، وخزانة الأدب ١٥٤/٢.

(٤) الحاشية في: ٢٦/أ.

(٥) عجز بيت من البسيط، لم أقف له على نسبة، وصدره:

يَبْكيك ناءٍ بعيدُ الدار مغتربٌ: ...

ينظر: المقتضب ٢٥٦/٤، والأصول ٣٥٣/١، وتهذيب اللغة ٢٩٧/١٥، والإيضاح ١٩١، وشرح جمل الزجاجي ١١٠/٢، والمقاصد النحوية ١٧٣٤/٤، وخزانة الأدب ١٥٤/٢.

(٦) الحاشية في: ٢٦/أ.

ولامُ ما استُغِيثَ عاقَبتْ ألِف   ومثلُه اسْمٌ ذُو تعجُبٍ أُلف

(خ ١)

* تختَص الاستغاثةُ بأنها لا تكون إلا بـ"يا"، وكذا في باب التعجُّب[١].

*

يَا يَزِيدَا لِآمِلٍ[٢] نَيْلَ عِزٍّ   وَغِنًى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانِ[٣]

وقد يخلو منهما معًا، نحو:

أَلَا يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ العَجِيبِ[٤][٥]

* هذه الحاشيةُ إنما مكانُها فَصْلُ "الاستغاثة"[٦]:

اختَلف المتأخِّرون: هل يخلو المستغاثُ والمتعجَّبُ منه من الزيادتين أم لا؟ فبعضُهم أجازه، وبعضهم مَنَعه، وأجمعوا على أنه لا يجوز الجمعُ بين اللام في الأول

(١) الحاشية في: ٢٦/ب، ولعلها بأول بيتٍ في الباب أليق.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) بيت من الخفيف، لم أقف له على نسبة. الشاهد: حذف لام المستغاث "يزيدا" لَمَّا عاقبتها الألفُ في آخره. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣٣٧، ومغني اللبيب ٤٨٦، والمقاصد النحوية ٤/١٧٣٨.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. وهذا صدر بيت من الوافر، لم أقف له على نسبة، وعجزه:

...   ولِلغَفَلات تَعْرِضُ للأَرِيبِ

الشاهد: الجمع بين حذف اللام في أول المستغاث "قوم" والألف في آخره شذوذًا. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣٣٨، والمقاصد النحوية ٤/١٧٣٩.

(٥) الحاشية في: ٢٦/ب.

(٦) قال هذا؛ لأنه كتب هذه الحاشية تعليقًا على البيت الآتي في باب الندبة:

وواقفًا زِدْ هاءَ سكتٍ إنْ تُرِدْ   وإن تشأ فالمدَّ والها لا تَزِدْ

ثم رأى أن مكانها الأليق باب الاستغاثة.

والألفِ في الآخر. من "حَوَاشي"(١) الشَّلَوْبِين.

ع: ولعل المانعَ لا يَمنعُه في النُّدبة إن كانت بـ"وا"؛ إذ لا إلباسَ، فأما في النُّدبة بـ"يا"، فينبغي له أن يَمنع؛ لاشتباه المندوب بالمنادى، وكذا يَمنع في الاستغاثة؛ لهذه العلَّة؛ أَلَا تراهم لا يندبون بـ"يا"؛ حيث يُلبِس؟(٢)

(خ٢)

* قولُه: «**عاقَبَتْ أَلِفْ**»: لمدِّ الصوت، وكانت هي الزائدةَ دون أختها(٣)؛ لأنه(٤) أخفُّ، وأطولُ مدًّا، وأكثرُ زيادةً في الكلام من أُختَيْها، بل من جميع الحروف التي تُزاد(٥).

* قولُه: «**أَلِفْ**» وقولُه: «**أُلِفْ**» جِنَاسٌ يسمَّى الجِنَاسَ المحرَّفَ(٦)، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِم مُّنذِرِينَ * فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾(٧)، وقولهم: جُبَّةُ البُرْدِ جُنَّةُ البَرْدِ، وهو من الجِنَاس التامّ(٨)(٩).

---

(١) حواشي المفصل ١١٦.

(٢) الحاشية في: ٢٦/ب.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: أُختَيْها. والمراد بهما: الواو والياء.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: لأنها؛ ليطابق تأنيثَها في سياق كلامه.

(٥) الحاشية في: ١٣٠.

(٦) هو أن يختلف اللفظان في هيئة الحروف حركةً أو سكونًا. ينظر: بغية الإيضاح ٧١/٤.

(٧) الصافات ٧٢، ٧٣.

(٨) هو أن يتفق اللفظان في أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها ويختلفان في المعنى. ينظر: بغية الإيضاح ٦٩/٤.

(٩) الحاشية في: ١٣١.

النُّدْبةُ

(خ١)

* النُّدْبةُ: إعلانُ المتفجِّع باسمِ مَنْ فَقَده بموتٍ أو غَيْبةٍ، كأنَّه يناديه. من "شرح الكافية"[(١)][(٢)].

(خ٢)

* ذَكَر ابنُ الحاجِب[(٣)] النُّدْبةَ بعد التَّرْخِيم، وليس بحسنٍ، والصوابُ فِعْلُ الناظم[(٤)].

ما للمنادى اجعل لمندوبٍ ومَا ْ نُكِّرَ لم يُندَبْ ولا ما أُبْهِما

(خ٢)

* [«**ما للمُنَادَى**»]: يعني: من أقسامٍ وأحكامٍ إلا ما يُستثنى، كذا فَعَلَ في "سَبْك المنظوم"[(٥)]، وكان ينبغي له أن يقدِّم الأقسامَ على الأحكام في اللفظ؛ لكونها مقدَّمةً عليها بالطبع[(٦)].

* ع: قولُه: «**ولا ما أُبْهِما**»: دلَّ ذكرُه إيَّاه مع النكرة على أنه بعضُ أنواع المعرفة، وإلا لم يُذكَر، وعلى أن الإبهام خلافُ التعريف لا ضدُّه، فلهذا صحَّ اجتماعُهما في المحل الواحد.

قالوا: والمبهم شيئان: الإشارة، والموصول، ودليلُ الحصر: الاستقراء[(٧)].

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٤١.

(٢) الحاشية في: ٢٦/ب.

(٣) الكافية ٢١.

(٤) الحاشية في: ١٣١.

(٥) ١٨٤.

(٦) الحاشية في: ١٣١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/١٣٠.

(٧) الحاشية في: ١٣١.

* قولُه: إن النكرة والمبهم لا يُندَبان: زاد في "المُوَصَّل"[1]: التابعَ[2].

ويُندب الموصولُ بالذي اشتهر كبير[3] زمزمٍ يلي وا من حَفَر
(خ٢)

* [«**ويُندَب الموصولُ**»]: كالاستثناء من قوله: «**ولا ما أُبهما**».

وأرسلَ القولَ في الموصول، وقيَّده في "سَبْك المنظوم"[4]، فقال: شرطُ المندوب أن لا يكون مبهمًا غيرَ "مَنْ" الموصولةِ بمعيَّنٍ، ك: مَنْ حَفَرَ بئرَ م[5].

وفي مثل هذا الاستعمال خلافٌ[6]، أعني: أن يُطلق العامُّ ويخصَّصَ إلى أن يبقى واحدٌ: الجمهورُ على مَنْعِه[7].

* قولُه: «**بالذي اشتَهَر**»: حَذَف العائدَ المجرور بالحرف، ولم يُكمِل شرطَ الحذف، لا يقال: إن التقدير: بالصلة التي اشتَهَرت، فلا يحتاج إلى مجرورٍ؛ لأن شهرة الصلة وَحْدَها في نفسها لا تكفي في نُدبة الموصول، بل لا بدَّ من شهرة الموصول بها[8].

ومنتهى المندوب صله بالألِف متْلُوُها إن كان مثلَها حُذِفْ
كذاك تنوينُ الذي به كمل من صلة أو غيرِها نِلْتَ الأمَلْ

---

(١) لم أقف على ما يفيد بوجوده، وتمام اسمه: " المُوَصَّل في نظم المفصَّل"، وكتابه "سَبْك المنظوم وفكُّ المختوم" شرح له، وهو مطبوع، ولم أقف في باب الندبة منه ١٨٤ على ما ذكر هنا، وقال المبرد في المقتضب ٤/٢٦٨: «واعلم أنك لا تندب نكرةً ولا مبهمًا ولا نعتًا»، ومثَّل للنعت بـ: وا زيد الظريف.

(٢) الحاشية في: ١٣١.

(٣) كذا في المخطوطة على تخفيف الهمزة بقلبها ياءً؛ لسكونها إثرَ كسرٍ، والأصل: بِئْر.

(٤) ١٨٤.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: زمزم.

(٦) ينظر: العدة ٢/٥٤٤، وقواطع الأدلة ١/١٨١.

(٧) الحاشية في: ١٣١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/١٣٢ دون قوله: «كالاستثناء من قوله: ولا ما أبهما».

(٨) الحاشية في: ١٣١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/١٣٢، ولم يعزها لابن هشام.

(خ١)

* قال أبو عَلِيٍّ[1] رحمه الله ما معناه: إنه لا مقتضى لحذف التنوين؛ لأنه كان يمكن ذكرُه، فتقول: يا غلامَ زيدِناه، تُحَرِّكُه بالفتحة؛ لأجل الألف، إلا أنهم يجعلون الشيءَ الذي لا ينفصل بمنزلة الجزء، وقد اجتمع حرفان منفصلان في التحقيق، مُنَزَّلان منزلةَ الجزء، والأولُ منهما يَمنع اتصالَ الآخَر، فحُذف الأول؛ لأن حذفه أسهلُ.

ونظيرُه: وجوبُ الحذف في: الضارباك، و: الضاربوك؛ لأن الضمير وُضع على أنه يجب اتصالُه، والنونُ واجبة الاتصال.

ويدلُّ على تأكُّد هذه القاعدة: القَلْبُ في: لَعَمْري، حيث قالوا: رَعَمْلي[2]؛ أَلَا تراهم أَجْروا ما لا ينفصل مُجرى بعض حروف الكلمة؛ طلبًا منه لِمَزْجه بها؟

وقالوا: فَلْيفعل، وَلْيفعل، بالإسكان في اللام؛ لَمَّا كان العاطف متصلًا لا يُوقَف عليه لم يُحتَجْ إلى التحريك، وجُعل العاطف كفاء الكلمة، واللامُ كعينها التي لا تُبْتَدَأ.

ع: فإن قلت: فهلَّا لم يُحذَف أحدهما بمقتضى ما قررتَ؟

قلت: لأنه يُخِلُّ في المعنى، والحذفُ إنما يجوز فيما ذكرنا؛ لَمَّا كان الموجِب للمجيء بالمحذوف أمرٌ محسوسٌ، / لا معنويٌّ، / كالنون / والتنوين، / ويدلُّ على صحة ما / قلناه: أنَّ / مَنْ قال: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾[3] بالإسكان، / إنما فَعَل ذلك / لإمكان[4] الوقف؛ على التشبيه[5]، وأن الأكثر على خلافه[6].

(١) بعضه في الحجة ٢/٢٧٦، ٢٧٧.

(٢) ينظر: الألفاظ ٣١٤، وجمهرة اللغة ٣/١٢٥٤، واللامات ١٤١، والمخصص ٤/٢١٤.

(٣) الحج ٢٩، وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي، ورواية عن نافع وابن كثير. ينظر: السبعة ٤٣٤، ٤٣٥، والإقناع ٧٠٥.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: مع إمكان.

(٥) أي: تشبيه ميم "ثُمَّ" بالواو والفاء، فشبَّه "مَلْيقضوا" من: "ثُمَّ لْيقضوا" بـ"وَلْيقضوا" أو "فَلْيقضوا".

(٦) الحاشية في: ٢٦/ب، وكل سطر من قوله: «أمر محسوس» إلى آخرها شطران: الأول في

* ع: الأحسن عندي أن يقال: التنوينُ وُضِع على أن يكون آخِرًا دالًّا على التمام، فلا يُجمع بينه وبين ما هو كالجزء، وهو ألف الندبة والضميرُ المتصل.

فإن قلت: فهلَّا حذفته في: أَزَيْدُنِيه؟

قلت: ذكر أبو عَلِيٍّ[1] أنه محمول على: أَزَيْدًا إِنِيه؟

فالحاصلُ: أن علامة الإنكار في تقدير الانفصال، فلم يتضادَّ الجمعُ بينها وبين التنوين[2].

* [«أو غَيْرِها»]: ليس من غيرها: آخرُ الصفة، خلافًا ليُونُسَ[3]، احتجَّ بـ: وا جُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه[4][5].

(خ٢)

* ع: نَقَل القُرْطُبِيُّ[6] عن الكِسَائي[7] أنه قال في: ﴿ قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ ﴾[8]: إن "سبحانك" نداءُ مضافٍ، وإن المعنى: يا سبحانك.

ع: وفيه نظرٌ؛ لأنه لا يجوز: يا غلامَك، وإنما يجوز في النُّدبة خاصةً، نحو: وا

=

٢٦/ب والآخر في ٢٧/أ.

(١) الحجة ٢/٣٠٣.

(٢) الحاشية في: ٢٦/ب.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/٢٢٦.

(٤) قول للعرب رواه سيبويه في الكتاب ٢/٢٢٦. والجُمْجُمة: القَدَح من الخشب. ينظر: القاموس المحيط (ج م ج م) ٢/١٤٣٧.

(٥) الحاشية في: ٢٦/ب.

(٦) الجامع لأحكام القرآن ١/٣٠١.

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٤٤، والبحر المحيط ١/٢٣٨.

(٨) البقرة ٣٢.

غلامَكَ[1].

والشكلَ حتما أَوْلِهِ مُجانِسا إن يكن الفتْحُ بوَهْمٍ لابِسا

(خ١)

* ش[2]: ومن العرب مَنْ يُلحق آخرَ المندوب فتحةً مطلقًا، كقول عُمَرَ بنِ أبي رَبِيعةَ يُجيبُ امرأةً قالت له: وا عُمَرَاه: وا لَبَّيْكاه، وكان قياسه: وا لَبَّيْكيه، حكاه القَالِيُّ في "النَّوَادِر"[3].

ع: والذي شجَّعه على ذلك: أَمْنُ اللبس، وعِلْمُ المرأة أنه لا يعني غيرَها. انتهى.

وقال ابنُ السَّرَّاج[4]: قال قومٌ: كلُّ ما آخرُه ضمٌّ أو كسرٌ لغير الفرق بين شيئين يجوز فتحُه متلوًّا بألف النُّدبة، نحو: وا قَطَاماه، وكسرُه متلوًّا بمُجَانِسٍ، نحو: وا قَطَاميه، وتقول في "رَجُلان": وا رَجُلانيه، و: وا رَجُلاناه، إذا كان "رَجُلانِ" علمًا لرجلٍ، وأما نحو: قمتُ، وقمتِ، عَلَمين فالإتباعُ لا غيرُ، نحو: وا قُمْتُوه، في: قمتُ، و: وا قُمْتِيه في: قمتِ، و: وا قُمْتَاه، في: قمتَ[5].

* [«**بوَهْمٍ لابِسَا**»]: وأجاز قومٌ ذلك وإن لم يُلبِس، يقولون: وا رَقَاشِيه، و: وا قَامَ الرَّجُلُوه[6].

(خ٢)

* «**لابِس**»: اسمُ فاعلٍ من: لَبَسَ الشيءَ بالشيء: خَلَطَه[7][8].

(١) الحاشية في: ١٣٢.

(٢) حواشي المفصل ١٣٨، ١٣٩.

(٣) الأمالي ٢/٤٩.

(٤) الأصول ١/٣٥٧.

(٥) الحاشية في: ٢٦/ب.

(٦) الحاشية في: ٢٦/ب.

(٧) ينظر: تهذيب اللغة ١٢/٣٠٧، والصحاح (ل ب س) ٣/٩٧٣.

(٨) الحاشية في: ١٣٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/١٣٦.

ووافِقا زِدْ هاءَ سَكْتٍ إن تُرِدْ وإن تشأْ فالمدَّ والهاْ لا تَزِدْ

(خ٢)

* [«ووافِقا زِدْ هاءَ سَكْتٍ»]: ومِنْ ثَمَّ لُحِّنَ المتنبِّي في قوله:

وَا حَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّن قَلْبُهُ شَبِمُ(١)

قالوا: وإنما تَلحق في الوقف؛ لخفاء الألف، فتُبيِّنُ بها ...(٢) ذا وصلت حذفت.

قال الجُرْجَانيُّ(٣) في "الوَسَاطة"(٤): وأوجيب(٥) بأن الفَرَّاء(٦) وغيرَه أجازوا ذلك، وأنشدوا:

يَا رَبِّ يَا رَبَّاهِ إِيَّاكَ أَسَلْ(٧)

يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَهْ(٨)

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

... ومَنْ بجسمي وحالي عنده سَقَمُ

شَبِم: بارد. ينظر: الديوان ٣٢٢، والفسر ٣٦٨/٤، وشرح الواحدي ٤٨١.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة بيض لها في المخطوطة.

(٣) هو علي بن عبدالعزيز بن الحسن القاضي، أبو الحسن، أديب كاتب حسن الخط، أخذ عنه عبدالقاهر الجرجاني، له: تفسير القرآن المجيد، وتهذيب التاريخ، والوساطة بين المتنبي وخصومه، وغيرها، توفي سنة ٣٩٢. ينظر: معجم الأدباء ١٧٩٦/٤، وسير أعلام النبلاء ١٩/١٧.

(٤) الوساطة بين المتنبي وخصومه ٤٦٣.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: وأجيب.

(٦) معاني القرآن ٤٢٢/٢.

(٧) بيت من مشطور الرجز، نسب لعروة بن حِزَام العُذْري. أَسَل: أسأل. ينظر: الديوان ٣١، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٢/٢، وإصلاح المنطق ٧٤، وشرح التسهيل ٤٠٨/٣، وخزانة الأدب ٢٧٠/٧.

(٨) بيت من مشطور الرجز، لم أقف له على نسبة. ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٢٢/٢، وتهذيب اللغة ٥٣/١٣، والخصائص ٣٦٠/٢، وشرح جمل الزجاجي ١٠٥/٢، والتذييل والتكميل ٣٤٩/١٠، وخزانة الأدب ٣٨٧/٢، ٢٦٩/٧.

وقال المَجْنُونُ[1]:

فَقُلْتُ: أَيَا رَبَّاهُ أَوَّلُ سُؤْلَتِي ... لِنَفْسِيَ لَيْلَى ثُمَّ أَنْتَ حَسِيبُهَا[2]

وقال أبو زَيْدٍ[3] في قول امْرِئِ القَيْس:

وَقَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا

البيتَ[4]: إن هذه الهاءَ هاءُ الوقف، وخالفه جُلُّ النحويين[5].

* قولُه: «**إِنْ تُرِدْ**» وقولُه: «**لا تَزِدْ**» جِنَاسُ خَطِّيٌّ[6]، ومثلُه: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ﴾[7]، وقولُ عَلِيٍّ عليه السلام: قَصِّرْ ثيابَكَ؛ فإنه أَبْقَى وأَنْقَى وأَتْقَى[8]، وقولُهم:

---

(١) هو قيس بن الملوّح بن مزاحم العامري، صاحب ليلى، شاعر إسلامي غَزِل. ينظر: الشعر والشعراء ٥٤٩/٢، والأغاني ٣٢٩/٢، والمؤتلف والمختلف للآمدي ٢٤٨.

(٢) بيت من الطويل. روي: «يا رحمن» بدل «يا رباه»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان ٥٦، والشعر والشعراء ٥٥٥/٢، والزاهر ٦/١، وأمالي القالي ٢٦٢/٢، وخزانة الأدب ٤٥٨/١١.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة ٢٣٠/٦، والصحاح (هـ ن و) ٢٥٣٧/٦، وسر صناعة الإعراب ٥٦٢/٢، والمنصف ١٤٢/٣.

(٤) بعض بيت من المتقارب، وهو بتمامه:

وقد رابني قولُها: يا هَنَا ... هُ ويحكَ ألحقتَ شرًّا بشرّْ

ينظر: الديوان ١٦٠، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٠٧/٢، ومعاني القرآن للنحاس ٨٠/١، وتهذيب اللغة ٢٣١/٦، وأمالي ابن الشجري ٣٣٨/٢، واللباب ٣٤٤/٢، والمقاصد النحوية ١٧٤٠/٤.

(٥) الحاشية في: ١٣٣.

(٦) هو أن يتفق اللفظان في صورة الوضع دون الصيغة والإعجام والإهمال. ينظر: جنان الجناس ٣٠.

(٧) الكهف ١٠٤.

(٨) أخرجه البخاري ٣٧٠٠ من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولفظه: ارفع ثوبك؛ فإنه أنقى لثوبك، وأتقى لربك، وفي بعض الروايات: أبقى لثوبك، وهو من قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه غيرَ مسندٍ في: التمثيل والمحاضرة ٢٨٤، والطراز ١٩٠/٢.

غَرَّكَ عِزُّك، فَصَار قُصَارُ ذلك ذُلَّك، فاخْشَ فاحِشَ فِعْلِك، فَعَلَّك بهذا تُهْدَا[1]، وقولُ الحَرِيرِيِّ:

زُيِّنَتْ زَيْنَبُ بِقَدٍّ يَقُدُّ[2][3]

وقائلٌ وا عَبْدِيا وَا عَبْدا من في النِدا اليا ذا سُكون أبدا[4]

(خ١)

* قال في "المفصَّل"[5]: وأنت في إلحاق الألف آخرَه مخيَّرٌ.

ش[6]: قال ابنُ السَّرَّاج[7]: والإلحاق أَكْثرُ. انتهى.

والهاءُ اللاحقةُ آخِرًا للوقف خاصةً.

وقال ابنُ سَعْدانَ[8]: يا زيداه أَقْبِلْ، يرفعون الهاءَ وينصبونها ويخفضونها، وبعض العرب يحذفها، وهو قليل، ويَكثُر فيما أضفته إلى نفسك، نحو: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾[9]، و: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰ﴾[10][11].

---

(١) كذا في المخطوطة بالألف، ولعله لمجانسة ما قبله، والوجه: تُهدَى. وهذه العبارة تنسب لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، ولعضد الدولة البُوَيهي، ولعلي بن رُسْتم. ينظر: محاضرات الأدباء ١/١٤٣، وتصحيح التصحيف ٢١، وثمرات الأوراق ٧٨.

(٢) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

... وتلاهُ وَيْلاه نَهْدٌ يَهُدُّ

قَدّ: قامة، ويَقُدّ: يقطع، كما في: القاموس المحيط (ق د د) ١/٤٤٧. ينظر: المقامات ٣٧١.

(٣) الحاشية في: ١٣٣.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: أبدى؛ لأنه رباعي.

(٥) ٥٩.

(٦) حواشي المفصل ١٣٧، ١٣٨.

(٧) الأصول ١/٣٥٥.

(٨) لم أقف على كلامه في غير حواشي المفصل.

(٩) الزمر ٥٦.

(١٠) هود ٧٢، والفرقان ٢٨.

(١١) الحاشية في: ٢٦/ب.

(خ٢)

* فإن قلت: وا غلامَ غلامي؛ وجب تحريكُ الياء، وفي "الوَسَاطة"[(١)] في:

وَا حَرَّ قَلْبَاهُ[(٢)]

ما نصُّه: وأضعفُ من لَحاق هذه الهاءِ إسقاطُ ياءِ "قَلْبِيَاه"، والصوابُ إثباتُها، وكذا: وا انقطاعَ ظَهْرِيَاه؛ لأن الياء إنما تسقط حيث يحذف التنوين من المنادى، فلما كنت تقول: وا زيدُ، فتَحذفُ التنوينَ قلت: وا غلاماه، بإسقاط الياء، ولو قلت: وا غلامَ غلامِيَاه؛ أثبتَّ الياء؛ لأنك تقول في النداء: يا غلامَ زيدٍ، فتنوين[(٣)] المضاف إلى[ظ(٤)] المنادى، ولك في المفرد إثباتُ الياء، تقول: وا غلامِيَاه، وإذا جاء موضعٌ تَثْبُت فيه النونُ فليس غيرُ إثبات الياء، هذا الذي عليه جِلَّةُ النحويين وحُذَّاقُهم، وقد أجاز بعضهم إسقاط الياء في هذا الموضع، وهو في الشعر أقوى منه في الكلام[(٥)].

---

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه ٤٦٤.

(٢) بعض بيت من البسيط، للمتنبي، تقدم قريبًا.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الوساطة: فتنوِّنُ.

(٤) هذا الرمز للظن والشكّ في العبارة، ولعل سببه التحريف السابق في "تنوِّن". ينظر: معجم مصطلحات المخطوط العربي ٢٣٩، وتقاليد المخطوط العربي ٢٠٧.

(٥) الحاشية في: ١٣٣.

التَّرخِيْمُ

(خ١)

* ع: هذا الباب بعَكْس البابين قبلَه؛ لأنه استُحسن فيه الحذفُ، والذي قبلَه استُحسن فيه الزيادةُ[1].

ترخيما احذِفْ آخِرَ المنادا[2] كيا سُعاْ في من دعا سُعَادا

(خ١)

* ع: تارةً يُحذف حرفٌ، وتارةً حرفان، وتارةً كلمةٌ، وتارةً كلمةٌ وحرفٌ، والجميع واضح مَقِيسٌ إلا الأخيرَ، فلفظةٌ واحدة، وهي: اثنا عَشَرَ، والأولُ الغالب[3].

* المنادى إما مستغاث أو مندوب، أو لا؛ إن كانهما لم يَجُز الترخيمُ، وإلا: فإما مفرد أو مركب، إسنادًا أو مَزْجًا أو إضافةً:

فالإسنادُ ...[4] لا يرخَّم؛ لفَوَات الحكاية، ولزومِ ترخيمِ غيرِ المنادى، أو الترخيمِ في الوسط، ورُبَّما رُخِّم ذو الإسناد، وأجازه ك[5] في ذي الإضافة، وقالوا: يرخَّم الثاني، كقوله[6]:

---

(١) الحاشية في: ٢٦/ب.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه: المنادى.

(٣) الحاشية في: ٢٦/ب.

(٤) موضع النقط في المخطوطة: «والمزج»، وكأنه ضرب عليها، لأنه يجوز ترخيمه، وسيذكر حكمه لاحقًا.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٨٧.

(٦) لم أقف له على نسبة.

أَبَا عُرْوَ لَا تَبْعَدْ[1]

وإن كان مفردًا أو مَزْجًا: فإما بالهاء أو لا؛ إن كانه جاز مطلقًا، وإلا فبشرط العَلَمية والزيادةِ على الثلاثة[2].

(خ٢)

* ع: تجويزُ ابنِ الناظم[3] في قوله: «**تَرْخيمًا**» أن يكون ظرفًا، أي: وقتَ الترخيم؛ مخالفٌ لِمَا اشترطه في باب الظرف[4]، إذ قال: بشرطِ إفهامِ تعيينِ وقتٍ أو مقدارٍ[5].

* ع: مرادُه بـ: «**المنادى**»: الصريحُ، فخرج المستغاثُ والمندوبُ، قالوا: الحذف منهما ينافي المرادَ بهما من تطويل الصوت.

ولك أن تقول: إنهم أجازوا في المستغاث: يا لِزيدٍ، بكسر اللام، على حذف المستغاث أَلْبَتَّةَ، فتجويزُ حذفِ آخرِه أسهلُ، فافْهَمْه[6].

وجوِّزَنه مطلقا في كلِّ ما أُنِّثَ بالها والذي قد رُخِّما

(خ١)

* انفرد ما آخرُه الهاءُ عن بقية الأسماء في هذا الباب بأمورٍ:

---

(١) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

أبا عُرْوَ لا تَبْعَدْ فكلُّ ابنِ حُرَّةٍ سيدعوه داعي موتِه فيُجيبُ

تَبْعَد: من البَعَد، وهو الهلاك. ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٨٧، وأمالي ابن الشجري ١/١٩٥، والإنصاف ١/٢٨٥، واللباب ١/٣٤٧، وضرائر الشعر ١٣٩، وشرح التسهيل ٣/٤٣٢، والمقاصد النحوية ٤/١٧٦٢، وخزانة الأدب ٢/٣٣٦.

(٢) الحاشية في: ٢٦/ب.

(٣) شرح الألفية ٤٢٣.

(٤) شرح الألفية ٢٠٣.

(٥) الحاشية في: ١٣٣.

(٦) الحاشية في: ١٣٣.

منها: أنه لا يشترط فيه عَلَمية ولا زيادةٌ على الثلاثة.

ومنها: أنه ترخيمُه أكثرُ من ترخيم غيره[(١)].

ومنها: أنه لا يُحذف اللِينُ الذي قبل آخره، تقول في: مَرْجانة: يا مَرْجانَ، وفي: جارية[(٢)]: يا جاريَ[(٣)].

ومنها: أنه إذا كان صفةً لا يجوز ترخيمُه على لغة مَنْ[(٤)] ينوي.

ومنها: أنه إذا وُقف عليه التزم ...[(٥)]، إلا إذا اضطُرَّ شاعرٌ، فإنه يأتي بالألف، و...[(٦)]:

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا[(٧)]

ومنهم مَنْ لا ...[(٨)] الهاء، وهو قليل، قال س[(٩)]: سمعنا النفرَ من العرب[(١٠)] يقولون: يا حَرْمَلْ، يعني: في الوقف[(١١)].

---

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: أكثر من غير الترخيم. ينظر: حواشي المفصل ١٥١.

(٢) مهملة في المخطوطة، ويمكن أن تقرأ: حارثة، ولم يظهر لي وجه التمثيل بها على الاحتمالين؛ لأنه ليس قبل آخرها لين.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) صدر بيت من الوافر، للقَطَامي، وعجزه:

... ولا يكُ موقفٌ منك الوداعا

ينظر: الديوان ٣١، والكتاب ٢/٢٤٣، والمقتضب ٤/٩٤، والأصول ١/٨٣، وتهذيب اللغة ٣/٨٩، وشرح التسهيل ٣/٤٢٩، والمقاصد النحوية ٤/١٧٦٩، وخزانة الأدب ٢/٣٦٦.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٩) الكتاب ٢/٢٤٤.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١١) الحاشية في: ٢٦/ب.

(خ٢)

* قولُه: «**والذي قد رُخِّما**» احترازٌ قبل أن يجيء المحتَرَزُ عنه، وذلك أنه يقول بعدُ:

«**ومعَ الآخِرِ احذِفِ الَّذي تَلَا**»،

فخَشِي أن يَدخل تحته نحوُ: عَقَنْباة، كذا قال ابنُه[١].

وفي "الصّحَاح"[٢]: عُقَابٌ عَقَنْباة، وعَبَنْقاة، وبَعَنْقاة، على القَلْب، أي: ذات مخالبَ حِدَادٍ[٣].

ترخيمَ ما من هذه الها قد خَلا بحذفِها وَفِّرْهُ بعدُ واحْظُلا

(خ١)

* [«**وَفِّرْه**»]: قال أبو عَلِيٍّ في "الإيضاح"[٤] ما نصُّه: وتقول في رجلٍ اسمُه "طائفيَّة" أو "مَرْجانة": يا طائفيَّ أَقْبِلْ، و: يا مَرْجانَ، فلا تحذف مع تاء التأنيث غيرَها، كما لا تحذف من: حضرموتَ ومَعْدي كَرِبَ إلا الاسمَ الثانيَ المضمومَ إلى الصدر[٥].

* من "التَّذْكِرة"[٦]: لا حُجَّةَ لِمَنْ رخَّم الثلاثيَّ في قولهم: يدٌ، ودمٌ، وغدٌ، وأخٌ؛ لأن المعتل له[٧] حكمٌ ليس للصحيح؛ أَلَا تَرَاه يُحذَف حتى يصير حرفًا، نحو: عِ كلامًا[٨]، ويختصُّ ببناءٍ لا يكون لغيره، وتَخفى حركتُه الإعرابية في مواضعَ؟ فكما اختص

---

(١) شرح الألفية ٤٢٤.

(٢) (ع ق ب) ١/١٨٧، وفيه: العُقَاب: طائر.

(٣) الحاشية في: ١٣٤.

(٤) ١٩٢، ١٩٣.

(٥) الحاشية في: ٢٦/ب.

(٦) ينظر: مختار التذكرة ٥٦.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

بهذه الأشياء اختَص بالحذف حيث[1] لا يُحذف الصحيح.

فإن قلت: فقد أجزتم: يا ثُبَ[2]، و: يا عِضَ، ونحوَه.

قلت: هذا من الأول؛ لأن "عِضَة"[3] و"ثُبَة"[4] من المعتل، وكذا بابُهما، وبناء ذلك على حرفين لا يمنع ما[5] قلنا، وإنما الممتنع أن لا يكون معتلًّا ولا مُشْبِهًا[6] للمعتل.

فأما "شَفَة" و"سَنَة" و"عِضَة" فإن لامها لَمَّا[7] كانت هاءً، والهاءُ شبيهةُ الألف في الخفاء، وأنها ...[8] بها الحركات؛ جاز، فأما "دَدَن" و"دَدٍ"[9] فإن[10] النون كالليِّنة أيضًا.

ع: ليُنْظَرْ في: حِرٍ[11].

(خ٢)

* [«**بحَذْفِها وَفِّرْه بَعْدُ**»]: اعترَض بهذا بين ذكر أقسام ما يرخَّم وما لا يرخَّم، وكان ينبغي تأخيرُه عند الكلام على ما يحذف للترخيم.

فإن قيل: فقد قال في أول الباب:

---

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. والعِضَة: هي الفِرْقة، والقِطْعة، والكذب. ينظر: القاموس المحيط (ع ض و) ١٧٢١/٢.

(٤) هي وسط الحوض، والجماعة. ينظر: القاموس المحيط (ث ب يو) ١٦٦٣/٢.

(٥) انقطعت هي وما قبلها في المخطوطة، ولعلهما كما أثبت.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٩) هو اللهو واللعب. ينظر: القاموس المحيط (د د ن) ١٥٧١/٢.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١١) الحاشية في: ٢٦/ب.

«**احذِفْ آخرَ المنادى**»؛

فهلَّا اعترَضت عليه هناك؟

قلت: لم يذكره هناك لبيان ما يُحذف، وإنما ذكره لتعريف الترخيم[1].

إلا الرباعيَّ فما فوقُ العلم دونَ إضافةٍ وإسْناد مُتَم

(خ١)

* لم يستثْنِ الاستغاثةَ والنُّدْبةَ؛ لأنهما لا يتبادَران عند إطلاق المناد[2] تَبادُرَ غيرِهما -كذا قيل، وهذا في الاستغاثة ممنوعٌ- وإنما اتَّكل على فَهْم العلَّة، وأنه قد عُلِم أن المراد فيهما تطويلُ الصوت[3].

(خ٢)

* قولُه: «**دون إضافةٍ**»: قال ابنُه[4]: ولا شبيهٍ به.

ع: مثل أن تسمِّي رجلًا بـ: ضاربٍ زيدًا[5].

ومع الاخر احذف الذي تلا إن زيد لينا ساكنا مكملا

(خ١)

* لا يُحذف إلا أحدُ نوعين:

إما زائدان في حكم زائدٍ، وذلك شرطُه: أن يكون بعد ثلاثةٍ فصاعدًا، فخرج نحو: يدان، وبنون، ودخل الألفُ في[6] النون في نحو: عُثْمان، والزيدان، والواوُ والنونُ في: زيدون، والياءُ والنونُ في: زيدِينَ، وكذا الياءُ والنونُ في: زيدَيْنِ، وألفا التأنيث، نحو:

---

(١) الحاشية في: ١٣٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/١٤١، ولم يعزها لابن هشام.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: المنادى.

(٣) الحاشية في: ٢٧/أ.

(٤) شرح الألفية ٤٢٥.

(٥) الحاشية في: ١٣٤.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: و.

حمراء، ويائي[1] النَّسَب، نحو: هاشميّ، وما عدا ذلك خارج[2] عن قولنا: زيادتان في حكم زائدٍ، فلا يُحذف ذلك من نحو: حَوْلايا، وبَرْدَرايا[3].

والثاني: الحرف الصحيح الذي قبله مدةٌ زائدة، فنحو: عماد، لا يُحذف[4]، ونحو: ...[5] يُحذف.

ع: قال ذلك كلَّه الشَّلَوْبينُ[6]، ولا يَرِدُ على الناظم نحوُ: بَرْدَرايا، وحَوْلايا؛ لأنها غيرُ لِينٍ، ويَرِدُ على مَنْ يقول: زيادتان في حكم الواحدة نحوُ: يدان[7].

* [«**ساكنًا**»]: خرج: هَبَيَّخ[8]، وقَنَوَّر[9][10].

أربعة فصاعدا والخلف في   واو وياء بهما فتح قفي

(خ١)

* [«**أربعةً فصاعدًا**»]: خرج نحوُ: زياد، وعِمَاد، وسِنَان[11].

والعجز احذف من مركبٍ وقَلْ   ترخيمُ جملة وذا عمرو نقل

---

(١) كذا في المخطوطة، والوجه: ياءا، بالرفع.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) هما موضعان قرب النَّهْروان من أعمال بغداد. ينظر: معجم البلدان ٢/٣٢٢، ١/٣٧٧.

(٤) لأنه يشترط في المد الزائد أن يكون بعد ثلاثة أحرف فصاعدًا، كذا في حواشي المفصل المنقول منه.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة بيض لها في المخطوطة، ويمكن أن يمثل مكانه بـ: عثمان ومنصور وقنديل، فيحذف الآخر مع المدة قبله، فيقال: يا عُثمَ، ويا منصُ، ويا قندِ.

(٦) حواشي المفصل ١٥٥، ١٥٦.

(٧) الحاشية في: ٢٧/أ.

(٨) هو الأحمق، ومن لا خير فيه. ينظر: القاموس المحيط (هـ ب خ) ١/٣٨٨.

(٩) هو الضخم الرأس، والشرس الصعب من كل شيء. ينظر: القاموس المحيط (ق ن ر) ١/٦٤٨.

(١٠) الحاشية في: ٢٧/أ.

(١١) الحاشية في: ٢٧/أ.

(خ١)

* [«والعَجُزَ احذِفْ من مركَّبٍ»]: اعتُرِض على هذا، فقيل: إنما يُحذف العَجُزُ على لغة مَنْ لا يضيفُ الأولَ إلى الثاني، وهو قد أَطلق، والمضافُ يسمى مركَّبًا.

والجوابُ: أنه قد نصَّ أوَّلًا على أن المضاف لا يرخَّم، فلو قال هنا: إلا على لغة مَنْ لا يبني على الفتح؛ كان أقبحَ شيءٍ.

وإنما كان حقُّه أن ينبِّه على أن "عَشَرَ" في: اثني عَشَرَ لا يُكتفى بحذفه، بل يُحذف معه آخرُ الجزء الأول؛ لأن "عَشَرَ" بمنزلة النون الواقعة بعد مدةٍ تَلَتْ ثلاثةَ أحرف[1].

(خ٢)

* [«عَمْرٌو»]: في "شرح المفصَّل"[2] للسُّغْنَاقيِّ[3]: سِيبَوَيْهِ كان فتًى أعجميًّا يعتاد شمَّ التفاح، فلُقِّب بذلك، وقيل: لُقِّب بذلك؛ لنظافته؛ لأن التفاح من نظيف الفواكه.

وللزَّمَخْشَرِيِّ فيه:

أَلَا صَلَّى الإِلَهُ صَلَاةَ صِدْقٍ ... عَلَى عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قَنْبَرْ
فَإِنَّ كِتَابَهُ لَمْ يُغْنِ عَنْهُ ... بَنُو قَلَمٍ وَلَا أَبْنَاءُ مِنْبَرْ[4]

وكان الكِنْديُّ[5] يقول: كأنَّ النحو أوحي إليه، وقيل: لم يبلغ مبلغَه مَنْ تقدَّمه ولا

(١) الحاشية في: ٢٧/أ.

(٢) الموصَّل في شرح المفصَّل ٢٤، ٢٥.

(٣) هو الحسين بن علي بن الحجاج الحنفي، حسام الدين، فقيه حنفي نحوي، له: شرح الهداية في الفقه، وشرح المفصل، توفي بعد سنة ٧١٠. ينظر: الجواهر المضية ٢/١١٤، وبغية الوعاة ١/٥٣٧، وضبط نسبته في تاج العروس (س غ ن ق) ٢٥/٤٥٠ بضم السين.

(٤) بيتان من الوافر. ينظر: الديوان ٢٨٤، وبغية الوعاة ٢/٢٣٠، والبلغة ٢٢٤.

(٥) لم أقف على كلامه. والكندي هو زيد بن الحسن بن زيد، أبو اليُمْن، عالم نحوي لغوي مشهور، أخذ عن ابن الشجري وابن الخشاب والجواليقي، له: تعليقات على ديوان المتنبي، وعلى خطب ابن نباتة، وغيرها، توفي بدمشق سنة ٦١٣. ينظر: معجم الأدباء ٣/١٣٣٠، وإنباه الرواة ٢/١٠، وبغية الوعاة ١/٥٧٠.

مَنْ تأخَّر عنه، وهو ابن بضع وعشرين سنة.

وقال الأَزْهَرِيُّ[1]: توفي بالأَهْوَاز[2]، وقد نَيَّف على الأربعين[3].

وإن نويتَ بعد حذْفٍ ما حذف فالباقي استعمل بما فيه أُلِف

(خ١)

* مِنَ العرب ما[4] لا يجعل الباقي اسمًا برأسه، بل يُبقيه كما كان، وهذا لا يختلف الحالُ عنده إلا في موضعين:

أحدهما: ترخيم المضعَّف الذي قبلَه ساكنٌ، نحو: يا شادّ، و: يا صوافّ، إذا كانا عَلَمين، فلو أبقي الحرف المدغم ساكنًا لاجتمع ساكنان، فيجب التحريك بالحركة الأصلية، فإن لم يكن ثَمَّ حركةٌ أصلية، نحو: إسْحَارّ عَلَمًا، فيُحرَّك بحركةٍ تضارع الحرف الذي قبل المدِّ، وهي الفتحة.

الثاني: أن يكون قبل المحذوف للترخيم ما سَقَط لوجوده، فيُرَدُّ، نحو: قاضون عَلَمًا، وكذا: مصطفَون؛ لأن الألف والواو[5] سقطتا لملاقاة واو الجمع أو يائه؛ لئلا يلتقيَ ساكنان في نحو: مصطفَون؛ ولوجود الثقل في: قاضون، فإذا زالت الواو قلت: يا قاضي، و: يا مصطفى.

ومن العرب مَنْ يجعل الباقيَ اسمًا برأسه، وهي لغة قليلة، وعليها تأتي المسائلُ المشكلة.

فمنها: أنك تقول في "شِيَة": يا شِي، على الأول، و: يا وِشي، على الثاني؛ إذ ليس في الأسماء المتمكنة ما هو حرفان ثانيهما لينٌ.

---

(١) تهذيب اللغة ١/١٧.

(٢) هي سبع كور بين البصرة وفارس: سوق الأهواز وجنديسابور والسوس وسرّق ونهربين ونهر تيرى ومناذر. ينظر: معجم ما استعجم ١/٢٠٦، ومعجم البلدان ١/٢٨٥.

(٣) الحاشية في: ١٣٥.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: مَنْ.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: والياء.

وتقول في "طُفَاوة"[1] و"دِرْحَاية"[2] و"دِعْكَاية"[3]: يا طُفَاء، و: يا دِعْكَاء، و: يا دِرْحَاء، وعلى اللغة الأولى لا تُغيّر الياء إلى الهمزة؛ لأنها لم تتطرّف في التقدير.

ومن مسائل أبي العَبَّاس[4]: إذا قلت: يا طَيْلِسان، بكسر اللام، رُخِّم على الأولى دون الثانية[5]، إذ ليس لهم "فَيْعِل" في الصحيح، وإنما ذلك من أبنية المعتل، نحو[6]: سيِّد، وميِّت.

قال السِّيْرَافي[7]: لم يذكر س[8] شيئًا اعتَبر[9] ...[10] عروض البنية، فغيَّره، وإنما يُغيّر ما عَرَض من ...[11] لا ما عرض من الأبنية، بدليل: إبراهيم، وإسماعيل، و...[12] مما عَرَض في لسان العرب، وليس من أبنيتهم، فلم[13] يغيِّروه.

ع: الحاصلُ: أنهم يغيِّرون ...[14][15].

(خ٢)

(١) هو حيٌّ من قيس عيلان. ينظر: القاموس المحيط (ط ف و) ١٧١٤/٢.

(٢) هو القَصِير السمين البطين. ينظر: القاموس المحيط (د ر ح) ٣٣٠/١.

(٣) هو كثير اللحم طال أو قَصُر، ويطلق على الأنثى أيضًا. ينظر: القاموس المحيط (د ع ك) ١٢٤٤/٢.

(٤) ينظر: الأصول ٣٧٣/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩٩/أ (نسخة برنستون).

(٥) في المخطوطة: «الثانيةم دون الأولىم»، دلالةً على أن الصواب بالتقديم والتأخير.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) شرح كتاب سيبويه ١٩٩/ب (نسخة برنستون).

(٨) الكتاب ٢٥٥/٢، ٢٥٦.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٤) موضع النقط مقدار سطر انقطع في المخطوطة.

(١٥) الحاشية في: ٢٧/أ. وأصلها في حواشي المفصل ١٥٢-١٥٥.

* في مسألة "منصور" إذا قلت: يا مَنْصُ، تختلف الضمة تقديرًا.

ومثالُ ذلك: الفُلْك، كسَّروا "فُعْلًا" على "فُعْلٍ"؛ من حيث كان "فُعْلٌ" يعاقب "فَعَلًا"، ك: شُغْل، وبُخْل، وعُرْب، وعُجْم، و"فَعَلٌ" تكسَّر على "فُعْلٍ"، ك: أَسَد، ووَثَن، ذكر س[١] أنه قُرِئ: ﴿إِلَّا أُثْنًا﴾[٢]، ف"فُلْكٌ" مفردًا ك: قُفْل، وجمعًا ك: رُسْل.

وكذا: دِلَاص[٣]، وهِجَان[٤]، في الجمع [ك:][٥] كِرَام، ولِئَام، وفي المفرد ك: ضِنَاك[٦]، وكِنَاس[٧].

وكذا ضمةُ "رُبَاب"[٨] غيرُ ضمة "رُبَّى"؛ لأن "رُبَابًا" ك: عُرَاق[٩]، وظُؤَار[١٠]، وتُؤَام[١١]، وأوائلُ كلٍّ منهن مخالف لأوائل واحدِها، وهو: عره[١٢]، وظِئْر، وتَوْأَم، وكذا في "رُبَاب".

وكذا: فُوم[١٣] وفُومان، وخُوط[١٤] وخُوطان، الضمةُ والسكون مختلفان، وكذا

---

(١) لم أقف عليه في مطبوعة الكتاب في ٣/٥٩١، وأشار الفارسي في التعليقة ٤/٧٢ إلى أن ذلك في بعض النسخ.

(٢) النساء ١١٧، وهي قراءة تنسب لعائشة رضي الله عنها، ولعطاء بن أبي رباح. ينظر: المحتسب ١/١٩٨، ومختصر ابن خالويه ٣٥، وشواذ القراءات للكرماني ١٤٣.

(٣) هي الدرع اللينة الملساء البرَّاقة. ينظر: القاموس المحيط (د ل ص) ١/٨٤٢.

(٤) هي الإبل الخيار البيض. ينظر: القاموس المحيط (هـ ج ن) ٢/١٦٢٧.

(٥) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٦) هو الموثَّق الخَلْقِ الشديد من ذكر وأنثى. ينظر: القاموس المحيط (ض ن ك) ٢/١٢٥٥.

(٧) هو مُستَتَر الظبي في الشجر. ينظر: القاموس المحيط (ك ن س) ١/٧٨١.

(٨) جمع: رُبَّى، وهي الشاة حديثة النتاج. ينظر: القاموس المحيط (ر ب ب) ١/١٦٦.

(٩) جمع: عَرْق، وهو العظم إذا أُكِل لحمه. ينظر: القاموس المحيط (ع ر ق) ٢/١٢٠٤.

(١٠) جمع: ظِئْر، وهي العاطفة على ولد غيرها، المرضعة له في الناس. ينظر: القاموس المحيط (ظ ء ر) ١/٦٠٦.

(١١) جمع: تَوْأَم، وهو المولود مع غيره في بطنٍ. ينظر: القاموس المحيط (ت ء م) ٢/١٤٢٧.

(١٢) كذا في المخطوطة، والصواب: عَرْق.

(١٣) هو الثوم، وسائر الحبوب التي تُخبَز. ينظر: القاموس المحيط (ف و م) ٢/١٥٠٩.

(١٤) هو الغصن الناعم. ينظر: القاموس المحيط (خ و ط) ١/٩٠٠.

سكونُ "ظَهْر" غيرُ سكون "ظُهْران"، وكسرُ لامِ "دِهْلِيز"[١] غيرُها في "دَهَالِيز"؛ لأن هذه كسرةُ ما يأتي بعد ألف الجمع، وإن لم يكن في الواحد مكسورًا، ك: مفتاح ومفاتيح.

وقالوا: صِنْو[٢]، وقِنْو[٣]، وصِنْوان، وقِنْوان، وكذا[٤]: في: حِسْل[٥]، وخِشْف[٦]؛ لوجهين:

أحدهما: أن "فَعَلًا" و"فِعْلًا" تعاقبا في: بَدَل، وشَبَه، ومَثَل، و"فَعَل" يُجمع على "فِعْلان"، ك: شَبَث[٧]، وخَرَب[٨]، وتاج، وقاع.

والثاني: أن "فُعْلًا" و"فِعْلًا"[٩]: تعاقبا في: عُلْو، وسُفْل، ورُجْز[١٠]، و"فُعْل" يُجمع على "فِعْلان"، نحو[١١]: كُوز، وحُوت، فكما أن كسرة[١٢] فاء "شِبْثان"، و"مِرْقان"[١٣] غيرُ فتحة "سبَب"[١٤] و"بَرَق"[١٥]؛ كذا الكسرتان في: صِنْو وصِنْوان، وكما أن ضمة

(١) هو ما بين الباب والدار. ينظر: القاموس المحيط (د هـ ل ز) ٧٠٥/١.

(٢) هو الأخ الشقيق، والابن، والعم، والجمع: صِنْوان. ينظر: القاموس المحيط (ص ن و) ١٧٠٩/٢.

(٣) هو العِذْق الكبير، والجمع: قِنْوان. ينظر القاموس المحيط (ق ن و) ١٧٣٨/٢.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) هو ولد الضب حين يخرج من بيضته. ينظر: القاموس المحيط (ح س ل) ١٣٠٢/٢.

(٦) هو ولد الظبي أوَّلَ ما يولد. ينظر: القاموس المحيط (خ ش ف) ١٠٧٣/٢.

(٧) هو العنكبوت، ودويبَّة كثيرة الأرجل. ينظر: القاموس المحيط (ش ب ث) ٢٧١/١.

(٨) هو ذكر الحُبارى. ينظر: القاموس المحيط (خ ر ب) ١٥٤/١.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. والرُّجز: القَذَر. ينظر: القاموس المحيط (ر ج ز) ٧٠٥/١.

(١١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٣) كذا في المخطوطة، والصواب: بِرْقان.

(١٤) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب: شَبَث.

(١٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. والبَرَق: الحَمَل. ينظر: القاموس المحيط (ب ر

"كُوز" غيرُ كسرة "كِيزان"، كذا الكسرتان أيضًا في: صِنْو وصِنْوان. من "الخَصَائِص"[(١)]، ولْيُنقَلْ إلى باب "التكسير"، فهو أَمَسُّ به[(٢)].

* ابنُ الشَّجَرِيِّ[(٣)]: "فَيْعِل" و"فَيْعَلُولة" خاصَّان بالمعتل العينِ، ك: سيِّد، وميِّت، وهيِّن، ويجوز تخفيفُه، ويجب في "فَيْعَلُولة"؛ لطُوله، ك: قَيْدُودة، وصَيْرُورة، مصدَرَا: قاد، وصار[(٤)]، فوزنُهما: فَيْلُولة.

و"فَيْعَل" خاصٌّ بالصحيح العينِ، ك: صَيْرَف، للمتصرِّف في الأمور[(٥)]، و: جَيْدَر، للرجل القصير[(٦)]، و: غَيْلَم، بالغين المعجمة، للسُّلحفاة، والجاريةِ أيضًا[(٧)]، و: عَيْلَم، للبئر الكثيرة الماءِ، وللبحر أيضًا[(٨)].

فأما قولُهم للمَلِك الذي دون المَلِك الأعظم: قَيْلٌ؛ فقال فيه ابنُ السِّكِّيت[(٩)]: القَيْلُ: المَلِك من ملوك حِمْيَر، وجمعُه: أَقْيال، على اللفظ، و: أَقْوال، على الأصل، وأصلُه من ذوات الواو، وأصلُه: قَيِّل، فخُفِّف.

وأَبَى قومٌ من النحاة هذا القولَ، وجعلوا للقَيْل اشتقاقين بحسب اختلاف جَمْعِه، فذهبوا إلى أنه "فَعْل" من الياء، فمَنْ قال: أَقْيال؛ فهو ك: قَيْد وأَقْياد، واشتقاقُه من

=

ق) ١١٥٢/٢.

(١) ١٠٢/٢-١٠٥.

(٢) الحاشية في: ١٣٦.

(٣) أماليه ١٦٩/٢-١٧١.

(٤) ينظر: الصحاح (ق و د) ٥٢٨/٢، (ص ي ر) ٧١٧/٢، والقاموس المحيط (ق و د) ٤٥٣/١، (ص ي ر) ٦٠٠/١.

(٥) ينظر: جمهرة اللغة ٧٤١/٢، والصحاح (ص ر ف) ١٣٨٦/٤.

(٦) ينظر: جمهرة اللغة ١١٦٩/٢، وتهذيب اللغة ٣٣٥/١٠.

(٧) ينظر: تهذيب اللغة ١٣٦/٨، والمحكم ٥٣٨/٥.

(٨) ينظر: جمهرة اللغة ٩٤٨/٢، ١١٦٩، وتهذيب اللغة ٢٥٥/٢.

(٩) إصلاح المنطق ١٦.

قولهم: يقيل[1] فلانٌ أباه، إذا رجع إليه في الشَّبَه[2]، وقولُهم في المَلِك: قَيْلٌ، معناه: أنه أشبه المَلِكَ الذي كان قبله، كما أن "تُبَّعًا" معناه: تبع في [المُلك][3] مَنْ كان قبله، كما قيل للظلِّ: تُبَّع؛ لأنه يتبع ضوءَ الشمس، قالوا: ولو كان "قَيْلٌ" من الواو لم يأتِ في جمعه إلا: قوال[4]، كما لم يُجمع "ميت" إلا على: أموات.

وعندي أنه لا يبعُد قولُ ابنِ السِّكِّيت، كما قالوا من الشَّوْب: مَشُوب، على الأصل، و: مَشِيب، على لفظ "شَيْب"، ومثلُه: المَجْفُوّ، والمَجْفِيّ، وهو من: جَفَوت؛ حملًا على: جَفَى، قال[5]:

مَا أَنَا بِالجَافِي وَلَا المَجْفِيِّ[6]

ولم يطَّرد ذلك، [لم][7] يقولوا من "الصَّوْغ": مَصِيغ، ولا من "الغَزْو": مَغْزِيّ، وكذا قالوا: أَقْيال، وإن لم يقولوا: أَمْيات[8].

واجعله إن لم ينو محذوف كما لو كان بالآخِر وضعا تمما
(خ٢)

* ع: «**كما لو كان**»: الاسمُ، «**بالآخِر**»: أي: بما هو آخِرٌ الآنَ في اللفظ[9].

فقُل على الأول في ثمودَ يا ثمو ويا ثمي على الثاني بيا
(خ١)

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في أمالي ابن الشجري: تَقَيَّل.

(٢) ينظر: جمهرة اللغة ٢/٩٧٧، وتهذيب اللغة ٩/٢٣٣.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في أمالي ابن الشجري، والسياق يقتضيه.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب: أَقْوال.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) بيت من مشطور الرجز. ينظر: إصلاح المنطق ١٣٩، وأدب الكاتب ٥٦٨، وتهذيب اللغة ١١/١٤١، والاقتضاب ٣/٤١٦، والمحكم ٣/٤٥٦.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في أمالي ابن الشجري، والسياق يقتضيه.

(٨) الحاشية في: ١٣٦.

(٩) الحاشية في: ١٣٦.

* لأن الاسم لا يكون آخرَه واوٌ مضمومٌ ما قبلها، إنما ذلك للفعل، كـ: يغزو، ويدعو.

فأما "ذو" الطائيةُ في قوله[1]:

لَأَنْتَحِيًا[2] لِلْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِقُهْ[3]

فإنها لَمَّا كانت موصولًا أشبهت الحشوَ، كواو "طُومار"[4]، على أن بعضهم يقلبها في النصب والجر.

وأما قراءة أبي السَّمَّال[5]: ﴿بَقِيَ مِنَ الرِّبُوُ[6]﴾[7]؛ فقال أبو الفَتْح[8]: فيها شذوذان: الخروجُ من كسرٍ إلى ضمٍّ لازمٍ، ووقوعُ الواو مضمومًا ما قبلها آخرَ الاسم[9].

(خ٢)

* ع: لانتفاء نحو: "ثَمُو" في الأسماء التامة استُرذل قولُ أَزْدِ السَّرَاة[10]: هذا زيدُ[11]، وإن كان الجمهور يوافقونهم في النصب، وإنما خالفوهم في: مررت بزيدِي؛

(١) هو قيس بن جِرْوة الطائي.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه: لأَنْتَحِيَنْ.

(٣) عجز بيت من الطويل، تقدَّم بتمامه في باب الموصول.

(٤) هو الصحيفة. ينظر: القاموس المحيط (ط م ر) ١/٦٠٥.

(٥) ينظر: المحتسب ١/١٤٢، ومختصر ابن خالويه ٢٤، وهي في شواذ القراءات للكرماني ١٠٢ بضم الراء.

(٦) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في المحتسب بسكون الواو.

(٧) البقرة ٢٧٨.

(٨) المحتسب ١/١٤٢.

(٩) الحاشية في: ٢٧/أ.

(١٠) حكاها عنهم سيبويه في الكتاب ٤/١٦٧، وينظر: الأصول ٢/٣٧٢، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٢٢.

(١١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر هذه اللغة: زيدُو، بالإشباع.

لإلْباسه[1].

والتزم الأول في كمُسْلِمه وجوّز الوجهين في كمَسْلَمه

(خ١)

* قولُه: «**ك: مُسْلِمَه**»: لا يريد الصفةَ، بل كلما[2] أدَّى إلى لَبْسٍ، حتى الأعلامَ، فنحو: عَمْرة، وحفصة، وحارثة، تقول: يا عَمْرَ، و: يا حَفْصَ، و: يا حارِثَ، على لغة مَنْ ينوي، كذا رأيت عن المصنِّف، فلْيُنْظَرْ في أيِّ كتابٍ قاله[3]، وهو حقٌّ، وأيضًا لو أراد الصفةَ لوَرَدَ عليه: يا هُمَزَة، و: يا لُمَزَة؛ فإنه لا إلباسَ؛ لأنه لا يكون إلا بالهاء، فيجوز فيه اللغتان[4].

(خ٢)

* لا تجوز هذه اللغة[5] في: مُسْلِمة، ولا في نحو: حمامات عَلَمًا، ولا في نحو: طَيْلِسان عَلَمًا.

ع: ولا في نحو: مَقْدُرة عَلَمًا[6].

ولاضطِرارٍ رخَّموا دونَ نداْ ما للنِداْ يصلحُ نحو أحمدا

(خ١)

* قال أبو عَلِيٍّ في "الحُجَّة"[7] في قوله[8]:

---

(١) الحاشية في: ١٣٦.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه كتابتها مفصولة: كلُّ ما؛ لأن "ما" موصولة بمعنى "الذي". ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٣٠، وللزجاجي ٦١، وعمدة الكتاب ١٨٤.

(٣) قاله في شرح عمدة الحافظ ١/٢٩٨، ٢٩٩.

(٤) الحاشية في: وجه الورقة الثالثة الملحقة بين ٢٢/ب و٢٣/أ.

(٥) أي: الثانية، وهي لغة من لا ينوي المحذوف.

(٦) الحاشية في: ١٣٧.

(٧) ٢/٣٧٢، ٣٧٣.

(٨) هي امرأة من بني عقيل أو بني عامر.

يَأْكُلُ أَزْمَانَ الهُزَالِ وَالسِّنِي[1]:

لا يقدَّر فيه الترخيمُ؛ لأن هذه الكلمة[2] لا ترخَّم في النداء، فلا ترخَّم في غيره، بل جَمَعَ "فَعْلة" على "فُعُول"، ك: مائةظ ومئونظ ظ[3]، وكَسَرَ الفاءَ، كما في: عِصِيّ، وخفَّف للقافية[4].

---

(١) بيت من مشطور الرجز. ينظر: النوادر لأبي زيد ٣٢٢، والأصول ٣٣٢/٣، وخزانة الأدب ٣٧٥/٧.

(٢) أي: السِّنِي على أن لامها واو، وأصلها: سُنُوٌّ، ثم أعلَّت إعلال "عِصِيّ"، ومفردها: سَنَة، وأصله: سَنْوَة.

(٣) كذا في المخطوطة بعلامة الشك فوقهما، وهما في الحجَّة: مَأْنة ومُئُون، والمأْنة: السُّرَّة أو ما حولها، كما في: القاموس المحيط (م ء ن) ١٦١٩/٢.

(٤) الحاشية في: ٢٧/أ.

الاختِصاصُ

(خ١)

* ع: إن قلت: ما الفرق بين قولهم: نصب على الاختصاص، وقولِهم: نصب على المدح والذم؟

قلت: هما بابان مختلفان، ولهذا ذَكر س[١] كلًّا منهما في بابٍ؛ لأن باب المدح والذم منصوب بفعلٍ لفظُه المدحُ والذمُّ، وأما نصب الاختصاص فلا يقتضي عمله[٢] أن يكون بتفسيرٍ يقتضي المدحَ والذمَّ، وإن كان لا يكون إلا للمدح والذم، كقوله[٣]:

بِنَا -تَمِيمًا- يُكْشَفُ الضَّبَابُ[٤]

وقولِه[٥]:

وَلَا الحَجَّاجُ عَيْنَيْ بنتَ مَاءٍ[٦][٧]

وأيضًا فبابُ الاختصاص عَلَمٌ في الغالب على مثل: نحن -بني فلانٍ- نفعلُ، بخلاف

(١) الكتاب ٢/٦٢ (باب التعظيم والمدح)، ٢/٢٣٣ (باب الاختصاص).

(٢) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) هو رُؤْبة بن العجَّاج.

(٤) بيت من مشطور الرجز. الضباب: ندًى كالغبار يكون في أطراف السماء. ينظر: ملحقات الديوان ٣/١٦٩، والكتاب ٢/٢٣٤، وشرح التسهيل ٣/٤٣٤، والمقاصد النحوية ٤/١٧٧٧، وخزانة الأدب ٢/٤١٣.

(٥) هو إمام بن أَقْرَم النُّمَيري.

(٦) قوله: «بنتَ ماءٍ» كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في مصادر البيت: بنتِ ماءٍ.

(٧) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

... تُقَلِّبُ طَرْفَها حَذَرَ الصُّقُورِ

بنت ماء: طائر، والمراد: صاحبَ عينين مثلِ عينَيْ بنتِ ماءٍ. ينظر: الكتاب ٢/٧٣، والبيان والتبيين ١/٣٨٦، والكامل ٢/٩٣٠، والحجة ٦/٤٥٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٢٦، والمخصص ٤/١٤٠، والتذييل والتكميل ٩/١٢٢.

باب المدح والذم[١].

الاختِصاصُ كنداءٍ دون يا كأيُها الفتَى بإِثْرِ ارْجونيا

(خ١)

* [«**دُونَ "يا"**»]: قال س[٢]: ولا تُدخِل هنا "يا"؛ لأنك لا تُنَبِّهُ غيرَك، يعني: في هذا المكان، وفيه: أنَّ "أيُّها" ليست مناداةً[٣].

* قال س[٤]: وأكثرُ الأسماء دخولًا في هذا الباب: بنو فلانٍ، ومَعْشَر، مضافةً، وأهلَ[٥] البيتِ، وآل فلانٍ.

وأما قول لَبِيدٍ:

نَحْنُ بَنُو أُمِّ البنتين[٦] الأَرْبَعَهْ[٧]

فلا يُنشدونه إلا رفعًا؛ لأنه لم يُرِدْ أن يجعلَهم إذا افتَخَروا أن يُعرَفوا بأن عِدَّتهم أربعةٌ، ولكنه جَعَل "الأربعه" وصفًا، ثم قال: الفاعلون كذا، بعدما حَلَّاهم، ليُعرَفوا.

وخالفه أبو العَبَّاس[٨] في هذا، فأجاز النصب فيه من وجهين[٩]:

---

(١) الحاشية في: ٢٧/أ.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٢.

(٣) الحاشية في: ٢٧/أ.

(٤) الكتاب ٢/٢٣٤-٢٣٦.

(٥) كذا في المخطوطة مضبوطًا.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: البَنِينَ، وبه يستقيم الوزن.

(٧) بيت من مشطور الرجز. روي: «بني» بدل «بنو»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان ٣٤١، ومجالس ثعلب ٣٧٤، ٣٧٥، وجمهرة اللغة ١/١١٢، والزاهر ٢/١٨١، واللآلي في شرح أمالي القالي ١/١٩١، وضرائر الشعر ٢٤٩، وخزانة الأدب ٩/٥٤٨.

(٨) ينظر: الانتصار ١٥٣.

(٩) هما في الانتصار وجه واحد، ثم قال: والوجه الآخر هو أنه لو لم يُرِد معنى الفخر نصبه على "أعني" بلا مدح ولا ذم أكثر من التسمية، وأنه قد جاء بخبر غيره.

أحدهما: أن "أُمَّ البنتين[1]" امرأة شريفة.

والثاني: أن بنيهم ...[2] كلهم سيِّد، فنصب "بني أُمِّ البنتين" على الفخر.

ثم قال س[3]: واعلمْ أنه لا يحسُن لك أن تُبْهِم في هذا الباب، لا تقول: إني -هذا- أفعلُ، ولا يجوز أن تذكر إلا اسمًا معروفًا، وقَبُح عندهم إذا ...[4] الأمر توكيدًا لِمَا يعظِّمون؛ أن يذكروه ...[5][6].

* في "التَّذْكِرة"[7]: قال أبو العَبَّاس[8] في: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾[9]: إن اللفظ نداء، والمعنى على غيره، ونظيرُه: لا أدري أقام أم قعد؟ ليس المراد الاستفهامَ، و: اتَّقى اللهَ امرؤٌ فَعَلَ خيرًا يُثَبْ عليه[10]، و: أَكْرِمْ بزيدٍ، و: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[11]، المعنى على الخبر، واللفظُ أمرٌ، وكذا: ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾[12]، وقال أبو عُثْمانَ[13] في: أَلَا رجل ظريف: اللفظُ خبرٌ، والمعنى على التمني، ومنه: اللهمَّ اغفرْ لنا -أيَّتُها ...[14][15].

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب فيه وفيما بعده: البنينَ، كما في مصادر البيت.

(٢) موضع النقط في المخطوطة كلمة رسمها: كا، ولعلها زائدة سهوًا.

(٣) الكتاب ٢/٢٣٦.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) الحاشية في: ٢٧/أ.

(٧) لم أقف عليه في مختار التذكرة ولا في غيره من كتبه التي بين يدي، وينظر: جواهر القرآن للباقولي (إعراب القرآن المنسوب للزجاج) ٢/٦٢٨، ٦٢٩.

(٨) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/٤٢٠.

(٩) يس ٣٠.

(١٠) قول للعرب رواه سيبويه في الكتاب ٣/١٠٠، ٥٠٤.

(١١) جاءت الآية في عدة مواضع، أولها في البقرة ١١٧.

(١٢) مريم ٧٥، وتمامها: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾.

(١٣) ينظر: المقتضب ٤/٣٨٢، وجواهر القرآن للباقولي (إعراب القرآن المنسوب للزجاج) ٢/٦٢٩.

(١٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٥) الحاشية في: ٢٧/أ.

(خ٢)

* من كتاب "البُلْغة في معرفة أساليب اللغة"[١] لأبي البَرَكاتِ الأَنْباريّ: يَرِدُ الخبرُ بمعنى الأمر، نحو: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[٢]، أي: آمِنُوا، بدليل: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾[٣] بالجزم، وأنَّ ابنَ مَسْعُودٍ[٤] قرأ كذلك، وبمعنى الدعاء، نحو: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾[٥].

ع: الذي يظهر لي أنه خبر على حقيقته، بخلاف قولك: غَفَرَ الله لك[٦].

وبمعنى الشرط، نحو: ﴿إِنَّا كَاشِفُواْ ٱلْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ﴾[٧]، أي: إنَّا إنْ نكشفْ تعودوا.

ع: يجوز كونُ الجملتين على بابهما، وما ذكره صحيحٌ من حيث المعنى[٨].

ويَرِدُ الأمرُ بمعنى التكوين، نحو: ﴿كُونُواْ قِرَدَةً﴾[٩]، والتَّلْهِيف[١٠]، نحو: ﴿مُوتُواْ بِغَيْظِكُمْ﴾[١١].

ع: ويستعملون النفيَ مرادًا به الإيجابُ النهي[١٢]، نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[١٣]، و:

---

(١) لم أقف على ما يفيد بوجوده.

(٢) الصف ١١.

(٣) الصف ١٢.

(٤) ينظر: مختصر ابن خالويه ١٥٦، وشواذ القراءات للكرماني ٤٧٢.

(٥) التوبة ٤٣.

(٦) لعله انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٧) الدخان ١٥.

(٨) لعله انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٩) البقرة ٦٥، والأعراف ١٦٦.

(١٠) هو التحسير والتندم على ما فات. ينظر: الصاحبي ٣٠١، وتاج العروس (ل هـ ف) ٣٨٢/٢٤.

(١١) آل عمران ١١٩.

(١٢) كذا في المخطوطة.

(١٣) جاءت الآية في عدة مواضع، أولها في البقرة ٢.

«لا غِيبةَ لفاسقٍ»[1]، و: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ﴾[2]، كأنَّه تُصُوِّرَ وقوعُ ذلك، فأُخبِرَ عنه.

وفائدةُ هذا: التنبيهُ على الرغبة في فعل الشيء وإيجادِه، حتى إنه ليُتَصَوَّرُ واقعًا كذلك، فيُخبَرُ عنه[3].

ودُونَ[4] ذا دون أي تلْو ألْ كمثل نحنُ العُرب أسخى من بَذَل (خ١)

* [«**نحنُ العُرْبَ**»]: «سَلْمانُ منَّا أهلَ البيتِ»[5][6].

* [«**العُرْب**»]: العُرْبُ والعَرَبُ لغتان[7]، وهو صفة، كما قالوا: الحُسْن والحَسَن، ودليلُ كونه صفةً: قولُهم: بقومٍ عَرَبٍ أجمعون[8]، والأكثر مجيء اللغتان[9] في الاسم، كـ: البُخْل والبَخَل، والرُّشْد والرَّشَد، والثُّكْل والثَّكَل. من "الحُجَّة"[10].

---

(١) أخرجه رَزِين العَبْدَري في "تجريد الأصول" -كما في: جامع الأصول ٨/٤٥٠- بهذا اللفظ من حديث جابر بن عبدالله وأبي هريرة رضي الله عنهما، ورواه الطبراني في المعجم الكبير ١٠١١ والبيهقي في شعب الإيمان ٩٢١٨ من حديث معاوية بن حَيْدة القُشَيري رضي الله عنه بلفظ: «ليس للفاسق غيبة»، وأورده الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ٥٨٤.

(٢) الواقعة ٧٩.

(٣) الحاشية في: ١٣٧.

(٤) كذا في المخطوطة مضبوطًا، وهو سهوٌ صوابه ما في متن الألفية: «وقد يُرى». ينظر: الألفية ١٤٦، البيت ٦٢١.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٣٢٩٩٦ من قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وروي مرفوعًا، لكنه ضعيف جدًّا، كما في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ٣٧٠٤.

(٦) الحاشية في: ٢٧/أ.

(٧) ينظر: الصحاح (ع ر ب) ١/١٧٩، والمحكم ٢/١٢٦.

(٨) القول في: الكتاب ٢/٣١، والأصول ٢/٢٨.

(٩) كذا في المخطوطة، والوجه: اللغتين.

(١٠) ٢/١٢٧، ٤/٨٠.

...[1] قالوا: عُجْم وعَجَم[2].

(خ٢)

* [«**نحنُ العُرْبَ**»]: «سَلْمانُ منَّا أهلَ البيتِ»[3] نُصِب على الاختصاص عند س[4].

وقيل: يجوز الخفض على البدل من الضمير، وهو مذهب الأَخْفَش[5]، وهو مردود عند س[6]؛ فإنه في غاية البيان، فلا يحتاج للبيان بالإبدال منه.

قال بعضُ الفُضَلاء[7]: ولك أن تقول: قولُه عليه الصلاة والسلام: «منَّا» يَحتمل أن يريد به نفسَه فقط، وأن يريد الجماعةَ، ثم الجماعةُ تَحتمل الصحابةَ وأهلَ البيت، فلما تعدَّد الاحتمالُ جاز الإبدال؛ للبيان[8].

* مِمَّا يحتمل الاختصاصَ والنداءَ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾[9][10].

(١) موضع النقط مقدار كلمتين أو ثلاث انقطعت في المخطوطة.

(٢) الحاشية في: ٢٧/أ.

(٣) قول لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه تقدَّم قريبًا.

(٤) الكتاب ٢/٢٣٦.

(٥) معاني القرآن ١/٢٩٣.

(٦) الكتاب ٢/٧٦، ٧٧.

(٧) لم أقف على المراد به، ومضمون كلامه نقله المناوي في فيض القدير ٤/١٠٦.

(٨) الحاشية في: ١٣٧.

(٩) الأحزاب ٣٣.

(١٠) الحاشية في: ١٣٧.

*كَعْبُ[1] بنُ مَالِكٍ: ونَهَى رسولُ الله [صلى الله][2] عليه وسلم المسلمين عن كلامنا -أيُّها الثلاثةُ- مِنْ بين مَنْ تخلَّف عنه[3]، يعني: نفسَه، ومرارةَ[4] بنَ الرَّبيع، وهِلالَ[5] بنَ أُميَّة[6].

(١) هو ابن مالك بن أبي كعب الخزرجي الأنصاري، أبو عبدالله، أحد شعراء الصحابة، شهد العقبة الثانية وأحدًا وما بعدها إلا تبوك، توفي سنة ٥٠، وقيل غير ذلك. ينظر: الاستيعاب ١٣٢٣/٣، والإصابة ٤٥٦/٥.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٣) بعض حديث طويل في قصة غزوة تبوك أخرجه البخاري ٤٤١٨ ومسلم ٢٧٦٩.

(٤) الأوْسي الأنصاري، صحابي مشهور، شهد بدرًا. ينظر: الإصابة ٥٢/٦.

(٥) الواقِفي الأنصاري، صحابي، شهد بدرًا وما بعدها. ينظر: الاستيعاب ١٥٤٢/٤، والإصابة ٤٢٨/٦.

(٦) الحاشية في: ١٣٧.

التحذير والإغراءُ

إياك والشر ونحوه نصب محذِر بما استِتاره وجب

(خ١)

* قال س[1]: إذا قلت: إيَّاك أن تفعل؛ فالمعنى: إيَّاك أَعِظُ مخافةَ أن تفعل، أو: مِنْ أن تفعل، وقال: لا يجوز: إيَّاك الأسدَ، كما أنه لا يجوز: رأسَك الجدارَ، حتى تقول: من الجدار، أو: والجدارَ[2].

(خ٢)

* قولُه: «**ونحوَه**»: يريد به: نحوَه من الألفاظ المبدوءة بـ"إيَّا" المختومةِ بعلامة المخاطب: إيَّاك، إيَّاكما، إيَّاكم، إيَّاكنَّ، وفي الحديث: «إيَّاكِ أن تكونيها يا حُمَيراءُ»[3]، «إيَّاكم وخضراءَ الدِّمَن»[4]، «إيَّاكم ومُحْدَثاتِ الأمور؛ فإن كلَّ مُحْدَثٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ»[5].

ويَخرُج عنه: إيَّاي، وإيَّانا، وإيَّاه، إلى: إيَّاهنَّ.

يدلُّ على أنه أراد ما ذكرتُه: جَعْلُه بعدُ "إيَّاي" و"إيَّاه" شاذَّيْنِ، فهذا يفسِّر أن مراده بالنحو ما كان من ذلك للمخاطب[6].

---

(١) الكتاب ١/٢٧٩.

(٢) الحاشية في: ٢٧/ب.

(٣) أخرجه نُعَيم بن حمَّاد في الفتن ١٨٩ عن طاوس مرسلًا بلفظ: «أيَّتُكن التي تنبحُها كلابُ ماءِ كذا وكذا، إياكِ يا حُميراء»، ولم أقف عليه مسندًا في شيء من كتب الرواية.

(٤) أخرجه القضاعي في مسند الشهاب ٩٥٧ من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وأورده الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١٤.

(٥) أخرجه أبو داود ٤٦٠٧ والترمذي ٢٦٧٦ وابن ماجه ٤٦ من حديث العِرْباض بن سارية رضي الله عنه.

(٦) الحاشية في: ١٣٨.

إلا مع ا[1] عطف ذا لإيا انسب وما سواه سَتْرُ فعلِهِ لن يلزما

(خ٢)

* قولُه: «**ودونَ عطفٍ**»: كقولك: نفسَك الشرَّ، بإضمار: جَنِّبْ، وإن شئت أظهرت العاملَ، قاله ابنُ النَّاظم[2]، وفيه مخالفةٌ لِمَنْ[3] جعل مِنْ وَهْم الخَوَاصِّ: إيَّاك الأسدَ، بغير عطفٍ[4].

* قولُه: «**ودونَ عطفٍ**»: تحتَه صورتان:

إحداهما: التكرار، كقولك: إيَّاك إيَّاك الأسدَ.

والثانية: أن لا يكون ثَمَّ تكرارٌ، نحو: إيَّاك من الأسد[5].

* في باب "تعدِّي الفعلِ ولزومِه" من "شرح التَّسْهِيل"[6] ما نصُّه: ولا يُحذف العاطف بعد "إيَّاك" إلا والمحذورُ مجرورٌ بـ"مِنْ"، نحو: إيَّاك من الشرِّ.

وفيه[7]: ويجوز حذفُ "مِنْ" مع "أَنْ" والفعلِ، ورُبَّما أُجري مُجراهما المصدرُ الصريحُ، نحو:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ[8]

ع: أصلُه: من أن يماري، ثم: أن يماري، ثم أُوقِع موقعَه: المِرَاء. انتهى.

---

(١) قوله: «إلا مع ا» كذا في المخطوطة، وهو سهوٌ صوابه ما في متن الألفية: «ودُونَ». ينظر: الألفية ١٤٦، البيت ٦٢٣.

(٢) شرح الألفية ٤٣٣.

(٣) هو الحريري في درة الغوَّاص ٢٩.

(٤) الحاشية في: ١٣٨.

(٥) الحاشية في: ١٣٨.

(٦) ٢/ ١٦٠.

(٧) ٢/ ١٦٠، ١٦١.

(٨) صدر بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، تقدَّم في باب التوكيد.

وقيل: إنه بتقدير فعلٍ آخَرَ، وكيفما كان فهو ضرورة[1].

إلا مع العطف أو التكرارِ كالضيغمَ الضيغمَ يا ذا الساري

(خ٢)

* [«**مع العطف**»]: نحو: مَازِ؛ رأسَك والسيفَ[2]، و: ﴿**نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا**﴾[3][4].

* قولُه: «**ك: الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ**»: لم يمثِّل بنحو: نفسَك نفسَك من كذا؛ ليُعلَم أنهم يستغنون بذكر المحذَّر منه عن ذكر المحذِّر، فيكون حكمُه كحكمه في وجوب الحذف في مثل: الأسدَ الأسدَ، و: الشيطانَ وكيدَه، وفي جوازه في نحو: نفسَك من الأسد، فاشتَمل قولُه: «**الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ**» على تمثيل المسألة التي ذكرها، وعلى إنشاء مسألةٍ أخرى[5].

وشذ إياي وإياه أشذ وعن سبيل القصد من قاس انتبذ

(خ٢)

* [«**وشذَّ "إيَّايَ"**»]: كقول عُمَرَ رضي الله عنه: إيَّاي وأَنْ يَحذِفَ أحدُكم الأرنبَ[6]، قال ابنُه[7]: أي: نَحِّني عن حذف الأرنب، ونَحُّوا أنفسَكم عن حذفه،

(١) الحاشية في: ١٣٨.

(٢) مازِ: ترخيم: مازن اسم رجل، ومعناه: يا مازن باعدْ رأسَك، وأصله: أن رجلًا يقال له: مازن أَسَر رجلًا، وكان رجلٌ يطلب المأسورَ، فقال له: مازِ؛ رأسَك والسيفَ، فنحَّى رأسَه، فضرب الأسيرَ، فصار يُضرب في الأمر بمجانبة الشر. ينظر: الكتاب ٢٧٥/١، والمحكم ٦٧/٩، والمستقصى ٣٣٩/٢.

(٣) الشمس ١٣.

(٤) الحاشية في: ١٣٩.

(٥) الحاشية في: ١٣٨.

(٦) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٠/٤٤ من حديث عمر رضي الله عنه بلفظ: «إيَّاي أن يحذف أحدكم الأرنب بالعصا أو بالحجر».

(٧) شرح الألفية ٤٣٣.

فاكتفى بذكر المحذَّر أوّلًا، وبذكر المحذَّر منه ثانيًا، قاله ابنُه(1).

* [«و"إيَّاه" أَشَدّ»]: في مقدّمة "صَحِيح"(2) مُسْلِمٍ مرفوعًا: «سيكون في آخر أُمَّتي ناسٌ يحدِّثونكم بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإيَّاكم وإيَّاهم» انتهى، ويُعْزَى لعَلِيٍّ رضي الله عنه:

فَلَا تَصْحَبْ أَخَا الجَهْلِ وَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُ(3)(4)

* قال الصَّفَّارُ(5): ذهب الخَلِيلُ(6) إلى أن "إيَّا" اسمٌ ظاهرٌ، وما بعده هو الضمير، مستدلًّا بقولهم: فإيَّاه وإيَّا الشَّوَابِّ(7)، ولو كان مضمرًا ما أُضيف، وهذا عندنا غيرُ قادحٍ؛ لأن "إيَّا" هذه ليست تلك، وإنما هي بمعنى الحقيقة، وكأنه قال: إيَّاه وحقيقةَ الشَّوَابِّ(8).

* قولُه: وإيَّا الشَّوَابِّ(9)؛ استُدلَّ به على أن الضمير في "إيَّاك" ...(10) إلى الكاف ضميرًا، بدليل ظهور الخفض في الظاهر.

---

(1) الحاشية في: ١٣٩.

(2) ٦ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(3) بيت من الهزج. ينظر: الديوان ٢٠٥، وعيون الأخبار ٣/٩١، والأضداد لابن الأنباري ٢٠٧.

(4) الحاشية في: ١٣٩.

(5) لم أقف على كلامه في شرح كتاب سيبويه، وثلاث مخطوطات شرحه المعروفة ينتهي الكلام فيها قبل باب الاختصاص في الكتاب ٢/٢٣٣. ينظر: مقدمة تحقيق د. معيض العوفي ١/١٤٨، ١٨٣-١٩٢.

(6) ينظر: الكتاب ١/٢٧٩.

(7) قول للعرب رواه الخليل، وهو بتمامه: إذا بَلَغَ الرجلُ الستين فإيَّاه وإيَّا الشَّوَابِّ. ينظر: الكتاب ١/٢٧٩، ومعاني القرآن وإعرابه ١/٤٨، والأصول ٢/٢٥١.

(8) الحاشية في: ١٣٩.

(9) بعض قول للعرب تقدَّم قريبًا.

(10) موضع النقط في المخطوطة كلمة أو كلمتان لم أتبيَّنهما، ورسمهما: مه اىا ىا ها.

أُجيب: بأن هذا شاذٌّ.

قلنا: الشذوذُ إنما يَقدح في القياس على ذلك الشيء، ونحن لم نَدَّعِه، ولا يَقدح في الاستدلال على الأصل، ولو اعتُبر ذلك لم يصح استدلالُ سِيبَوَيْهِ[1] على بطلان قول يُونُسَ[2] بقوله[3]:

فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرٍ[4]؛

فإنه شاذٌّ قطعًا.

أُجيب: بأن الاستدلال بهذا لم يعارضْه معارضٌ، بخلاف الاستدلال بذاك، فإنه عارضه أن الضمائر لا تضاف.

قلنا: عينُ النزاع.

قالوا: يدلُّ عليه: أن المعرَّف لا يُعرَّف؛ لأنه تحصيل الحاصل، وهو محالٌ.

قلنا: يُراد تعريفًا وتوضيحًا، كما بالنعت[5].

وكمحذر بلا إيا اجعلا مُغْرًى به في كل ما قد فُصّلا (خ١)

* غَرِيتُ بالشيء غَرَاءً: لَصِقت، فالغَرَاءُ -بفتح الفاء[6] وبالمدِّ- مصدرُ: غَرِيَ، ولامُه واو، بدليل موافقته لمعنى "الغِرَى" المكسورِ الذي يُلصَق به، وهذا لامُه واوٌ، بدليل: سَرْجٌ مَغْرُوٌّ[7].

ومنه: قولُهم: لا غَرْوَ، أي: لا عَجَبَ؛ لأن العَجَب من الشيء يُدِيم الفِكْرَ له

(١) الكتاب ١/٣٥٢.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٣٥١.

(٣) هو أعرابي أسديٌّ.

(٤) بعض بيت من المتقارب، تقدَّم في باب الإضافة.

(٥) الحاشية في: ١٣٩.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل المراد فاء الكلمة، وهي الغين.

(٧) ينظر: المقصور والممدود للقالي ٤٢٩، والصحاح (غ ر ا) ٦/٢٤٤٥، والمخصص ٢/٣٦.

والملازمة[1].

(خ٢)

* قولُه: «**في كلِّ ما قد فُصِّلا**»: قال ابنُه[2]: ويدخل تحته -وإن كان لم يذكره-: أن المكرَّر قد يرفع على التحذير، كقوله[3]:

السِّلَاحُ السِّلَاحُ[4]

ع: هذا يأباه قولُه: «**قد فُصِّلا**»، ولو أنه قال: في سائر أحكامه؛ لكان قد يمكن بكُلْفةٍ كبيرةٍ.

وله أن يقول: مرادُه: في كلِّ ما قد فَصَّل النحويون من الأحكام، لا: في كلِّ ما قد فصلتُه أنا، إشارةً إلى أنهما لا يفترقان في شيءٍ[5].

* الأَمِينُ المَحَلِّيُّ في "مِفْتاح الإعراب"[6]: وقد يُستعمل الفعلُ الماضي في الإغراء، كقولهم: كَذَبَ عليكم الحَجُّ[7]، أي: اقصِدوه والْزَمُوه؛ لأن المكذوب عليه مُغرًى بقصد الكاذب؛ ليحاريَه، وقولِهم: أَكْثَبَكَ الصَّيدُ[8]، أي: ارْمِه؛ لأن دُنُوَّه منه

(١) الحاشية في: ٢٧/ب.

(٢) شرح الألفية ٤٣٤.

(٣) لم أقف له على نسبة.

(٤) بعض بيت من الخفيف، وهو بتمامه:

جَدِيرون بالوفاء إذا قا ... ل أخو النجدة: السلاحُ السلاحُ

ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٨٨، ٣/٢٦٩، والخصائص ٣/١٠٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٨١، والمقاصد النحوية ٤/١٧٨٢.

(٥) الحاشية في: ١٣٩.

(٦) ١٢٩.

(٧) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/٨١، ٢٨٦، والنوادر لأبي مسحل ١٥، وأخرجه عبدالرزق في المصنَّف ٩٢٧٦ وأبو عبيد في غريب الحديث ٤/١٤٨ من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٨) ينظر: تهذيب اللغة ١٠/١٠٦، والمحكم ٦/٧٩٨.

يُغرِيه برَمْيه.

ع: مأخوذ من "الكَثَب"، وهو القُرْب[1][2].

(١) ينظر: الصحاح (ك ث ب) ١/٢٠٩، والمخصص ٣/٣١٨.

(٢) الحاشية في: ١٤٠.

أَسماءُ الأَفعال

(خ٢)

* ابنُ جِنِّي[1]: لأسماء الأفعال ثلاثُ فوائدَ:

إحداها: السَّعَةُ في اللغة؛ أَلَا ترى أنك لو احتجت إلى قافيةٍ بوزنِ:

قُدْنَا إِلَى الشَّأْمِ جِيَادَ الـمِصْرَيْنْ[2]؛

لأَمْكَنك أن تجعل إحدى قوافيها: دُهْدُرَّيْنِ، ولو جعلت هناك مسمَّاها -وهو: بَطَلَ-لَبَطَلَ؟

والآخر[3]: المبالغةُ؛ لأنك في المبالغة لا بدَّ أن تترك لفظًا إلى لفظٍ، أو جنسًا إلى جنسٍ، فاللفظ كقولك: عُراض، وحُسان، ووُضاء، وكُرام، مكانَ: عَرِيض، وحَسَن، ووَضِيء، وكَرِيم، وكذا إذا أُريد بالفعل المبالغةُ في معناه أُخرِج عن قياسه من التصرُّف، كـ: "نِعْمَ" و"بِئْسَ"، وفعلِ التعجُّب.

والثالث[4]: الإيجازُ؛ لأنها تُجعَل بلفظٍ واحدٍ للجميع[5].

* دليلُ اسميَّتِها أمورٌ:

أحدها: التنوين.

الثاني: التنبيه[6]، وذلك في قولهم: دُهْدُرَّيْنِ، والمراد بها التكثيرُ، لا شَفْعُ الواحد، كما أنك إذا قلت: بَطَلَ بَطَلَ؛ إنما تريد ذلك.

---

(١) الخصائص ٣/٤٨، ٤٩.

(٢) بيت من مشطور السريع الموقوف، لأبي ميمون النضر بن سلمة العجلي. ينظر: المعاني الكبير ١/١٧١، والصحاح (ج ف ف) ٤/١٣٣٨.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه: والأخرى.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: والثالثة.

(٥) الحاشية في: ١٤٠.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص: التثنية.

والثالث: الجمع في: ك[1]: هَيْهَات.

والرابع: التأنيث في: هَيْهَات، فيمَنْ وقف بالهاء.

والخامس: الإضافة في: دونَك، وعندَك، ووراءَك، ومكانَك.

والسادس: دخول لام التعريف في: النَّجَاءَك، بمعنى: انْجُ.

والسابع: التحقير في: رُوَيْدَك.

وببعض هذا تثبُت الاسميةُ. من "الخَصَائِص"[2][3].

ما نابَ عن فعل كشتانَ وصَه هو اسم فعل وكذا أَوّه ومَهْ

(خ١)

* [«**ما ناب عن فعلٍ**»]: ولهذا قال الفارِسيُّ[4]: أسماءُ الأفعال مبنيَّةٌ؛ لتضمُّنها معنى الحرف؛ لأن "نَزَالِ" في معنى: لِتَنْزِلْ، قال: وأما نحو: "هَيْهَاتَ" و"وُشْكَانَ" فمحمولٌ على نحو "نَزَالِ"؛ لأن الغالب أن تكون بمعنى الأمر[5].

* فائدةٌ تتعلَّق بـ: «**شَتَّانَ**»: قال ابنُ قُتَيْبة في باب "لَحْن العامَّة"[6]: شَتَّانَ ما هما، بفتح النون، ولا يقال: ما بينَهما، وأنشد للأَعْشى:

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ[7]

قال: وليس قولُ الآخَر[8]:

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب بحذفها.

(٢) ٣/٤٦، ٤٧.

(٣) الحاشية في: ١٤٠.

(٤) المسائل المنثورة ٦، ٢٥٢، والحلبيات ١٠٣.

(٥) الحاشية في: ٢٧/ب.

(٦) أدب الكاتب ٤٠٣، ٤٠٤.

(٧) بيت من السريع. كُورها: ظهرها. ينظر: الديوان ١٤٧، وإصلاح المنطق ٢٠٢، والزينة ١/١٢٨، وتهذيب اللغة ١١/١٨٤، وكتاب الشعر ٢/٤٧٤، وخزانة الأدب ٦/٣٠٣.

(٨) هو ربيعة بن ثابت الرَّقِّي.

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ اليَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى[1]

بحجَّةٍ.

قال أبو محمَّدٍ[2] رحمهما الله تعالى: هذا قول الأَصْمَعيِّ[3]، وإنما لم يكن في هذا البيت حجَّةٌ؛ لأنه لرَبِيعةَ[4] الرَّقِّيِّ، وهو مُحْدَثٌ، ولا وجهَ لإنكاره؛ لأنه صحيح في معناه ولفظه، وتكون "ما" فاعلةً بـ"شَتَّانَ"، كأنه قال: بَعُدَ الذي بينهما، وهي في بيت الأَعْشى زائدةٌ، وقد أنكر الأَصْمَعيُّ أشياءَ كثيرةً لها وجهٌ صحيحٌ، فلا وجهَ لإدخالها في لحْن العامَّة من أجل إنكار الأَصْمَعيِّ[5].

* قال النحاة: «**مَهْ**» بمعنى: اكفُفْ، وقال الشَّلَوْبِينُ[6]: بمعنى: انْكَفِفْ؛ لأنه لم يُستعمل إلا قاصرًا.

وأقولُ: ما قاله خطأٌ، وكلامُ الناس صحيحٌ، أما ...[7] خطأ فلأنه ليس المرادُ الأمرَ بالانفعال للكَفِّ، بل أنه هو يَكُفُّ، وأما كلام الناس فلأنهم ما أرادوا بـ"اكفُفْ" إلا القاصرَ من قولك: كَفَفت عن الشيء، لا من: كَفَفت القميصَ[8][9].

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

... يزيدِ سُلَيمٍ والأغرِّ بن حاتِمِ

ينظر: الديوان ٦٠، وإصلاح المنطق ٢٠٢، والعقد الفريد ١/٢٤١، وتصحيح الفصيح ٤٤٧، والعسكريات ٧٠، والمخصص ٤/٢٥٢، وخزانة الأدب ٦/٢٧٥.

(٢) الاقتضاب ٢/٢٢٢.

(٣) ينظر: إصلاح المنطق ٢٠٢، وتهذيب اللغة ١١/١٨٥، والمحكم ٧/٦٠٨.

(٤) هو ربيعة بن ثابت الأنصاري، أبو ثابت، شاعر عباسي ضرير، من المُجيدين، استقدمه المهدي. ينظر: طبقات الشعراء ١٥٧، والأغاني ١٦/٤٣٦، ومعجم الأدباء ٣/١٣٠٣.

(٥) الحاشية في: ٢٧/ب.

(٦) شرح الجزولية الكبير ٣/١٠١١.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٨) أي: خِطتُ حاشيته. ينظر: الصحاح (ك ف ف) ٤/١٤٢٢.

(٩) الحاشية في: ٢٧/ب.

(خ٢)

* [«**ما ناب عن فعلٍ**»]: معنًى واستعمالًا، ونظيرُ هذا التأويلِ:

«كذا الذي جُرَّ بما الموصولَ جَرّْ»

قيل فيه: بمثل ما جَرَّ الموصولَ معنًى ومتعلَّقًا[1].

وما بمعنى افعل كآمين كثر ونحوه[2] كواْ وهيهات نَزُر

(خ١)

* [«**ك: "وا"**»]: ويجوز[3]: ك: "وَيْ".

مثالُ "وَا": قولُه[4]:

وَا بأبَلي[5] أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ[6]

ومثالُ الثاني: ﴿وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ﴾ الآية[7][8].

(خ٢)

---

(١) الحاشية في: ١٤٠.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مخطوطات الألفية العالية: «وغيرُه». ينظر: الألفية ١٤٦، البيت ٦٢٨.

(٣) لا أدري أراد ابن هشام بتجويزه هذا الإشارةَ إلى نسخةٍ أم بيانَ جوازه في النظم لو قيل؟ ولم يشر محقق الألفية إلى اختلافٍ بين نسخها العالية في هذه اللفظة. ينظر: الألفية ١٤٦، البيت ٦٢٨.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في مصادر البيت: وَا بِأَبِي.

(٦) بيت من مشطور الرجز. الشَّنَب: رِقَّة الثَّغْر وصفاؤه. ينظر: جمهرة اللغة ١/٣٤٥، وتهذيب اللغة ١٣/١٩٦، والحجة ٤/٣٣١، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٧٦، والمقاصد النحوية ٤/١٧٨٦.

(٧) القصص ٨٢.

(٨) الحاشية في: ٢٧/ب.

* [«**بمعنى "افْعَلْ"**»]: مثل: "ها" و"هاءَ"، بمعنى: خُذْ، مجرَّدَيْن ومتلوَّيْن كافَ الخطاب، ويجوز في الممدود الاستغناءُ بتصريف همزته تصاريفَ الكاف عن الكاف [و][1] تصريفها، قال النَّاظم[2]:

«**هَاكَ حروفَ الجرِّ**»

وفي حديث الرِّبَا: «إلا هاءَ وهاءَ»[3]، أي: خُذْ وخُذْ، أي: كلٌّ منهما يقول للآخَر: خُذْ، وعلى اللغة العالية: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ﴾[4]، و"هَلُمَّ" -﴿شُهَدَآءَكُمُ﴾[5]، ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[6]- لـ: أَحْضِرْ، أو: أحضر[7]، في لغة الحجاز، ولـ: عَجِّلْ، أو: أَقْبِلْ، أو: قَدِّمْ: "حَيَّهَلْ"، و"هَلَا" بمعنى: اسكُنْ، أو: أَسْرِعْ، و"هَيْت" بمعنى: أَسْرِعْ، و"إِيهِ": حَدِّثْ، و"وَيْهًا": اغْرَ، و"إِيْهًا": انكَفِفْ، وكذا: "مَهْ"[8].

* ما أَحْسَنَ قولَه: «**بمعنى "افْعَلْ" كـ: آمِينَ**»؛ فإنها مصادَفة حسنةٌ للحديث أنه عليلم[9] سُئل عن معنى "آمينَ"، فقال: «افْعَلْ»[10][11].

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٢) الألفية ١١٥، البيت ٣٦٤.

(٣) أخرجه البخاري ٢١٣٤ ومسلم ١٥٨٦ من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٤) الحاقة ١٩.

(٥) الأنعام ١٥٠، وتمامها: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا﴾.

(٦) الأحزاب ١٨. والآيتان ملحقتان في المخطوطة أسفل كلمة "هَلُمَّ"؛ استشهادًا لها.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: أَقْبِلْ. ينظر: التسهيل ٢١٢.

(٨) الحاشية في: ١٤٠، وقد فرَّقها الناسخ في ثلاثة مواضع من الصفحة: في الأول من أولها إلى قوله: «تصريفها»، وفي الثاني من قوله: «قال الناظم» إلى قوله: «كتابيه»، وفي الثالث: من قوله: «وهلمَّ» إلى آخرها.

(٩) كذا في المخطوطة، ولعله اختصار لـ: عليه الصلاة والسلام.

(١٠) أخرجه الثعلبي في الكشف والبيان ١/١٢٥ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وقال ابن حجر في الكافي الشاف ٣: إسناده واهٍ.

(١١) الحاشية في: ١٤٠.

* قولُه: «ك: "وَا"»: وجَعَل منه في "تَوْضِيحه"[1]: «وا عَجَبًا لك يا ابنَ عَبَّاسٍ»[2]، قال: "وَا" اسمُ فعلٍ بمعنى: أَعْجَبُ، و"عَجَبًا" توكيدٌ، ومَنْ لم ينوِّنه فـ"وَا" نداءٌ، والأصلُ في: "عَجَبًا": عَجَبِي، مثل: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾[3]، وفيه دليلٌ للمبرِّد[4] على جواز استعمال "وَا" في منادًى غيرِ مندوبٍ، ورأيُه في ذلك صحيح[5].

* قولُه: «ك: "وَا"»: و"وَيْ"، و"وَاهًا" لـ: أَعْجَبُ، و"كَخٍّ"، و"أُفّ"، و"أَوَّهْ"، و"بَجَلْ"، و"قَطْ"، و"قَدْ" لـ: أَتكَرَّهُ، و: أَتَضَجَّر، و: أَتَوَجَّع، و: أَكْتَفي، في الثلاثة الباقية.

ذَكَره في "تَسْهِيله"[6]، وفي بعضه نظرٌ[7].

* قولُه: «و"هَيْهَاتَ"»: وكذا: "شَتَّانَ"، و"نطار"[8]، و"سرْعانَ" مُثَلَّثي الفاءِ، لـ: افترَقَ، وسَرُعَ، في الأخيرين[9].

والفعل من أسمائه عليكا   وهكذا دونك مع إِلَيْكا
(خ١)

* هذه الأسماء لها تعلُّقٌ بهذا الباب من حيث سُمِّي بها الفعلُ، وبالباب قبلَه -وهو باب "الإِغْراءِ والتَّحْذِير"- من حيثُ إنَّ معناها كذلك، وهي: عليك، وعندك، ودونك، الثلاثةُ في الأصل ظروفٌ -بخلافٍ في: عليكَ- نُقِلتْ، وسُمِّي بها الفعلُ.

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ٢٨٩.

(٢) أخرجه البخاري ٥١٩١ ومسلم ١٤٧٩ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) الزمر ٥٦.

(٤) المقتضب ٤/٢٣٣.

(٥) الحاشية في: ١٤٠.

(٦) ٢١٢.

(٧) الحاشية في: ١٤٠.

(٨) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: و"وشْكَانَ". ينظر: التسهيل ٢١٢.

(٩) الحاشية في: ١٤٠.

ابنُ بَابَشَاذَ[1]: واختلف النحويون: هل يقاس على هذه الثلاثة ...[2]؟

مذهبُ الأكثر: لا، فلا يقال: تحتَكَ زيدًا، و: أمامَكَ بكرًا، و: وراءَكَ ...[3]، وأجازه بعضهم، وجَعَله قياسًا مستمرًّا في سائر الظروف، ولو كان[4] كما قال لجاز مع ظروف الزمان، نحو: يومَكَ زيدًا، وساعتَكَ عمرًا[5]؛ ...[6] علَّة الظرفية موجودة.

فإن قلت[7]: إنما لم يَجُزْ؛ لأن ظروف الزمان لا تكون خبرًا عن الجُثَث، فلا يصح أن يُغْرى بها.

قيل: هذا[8] باطلٌ بـ"نَزَالِ" و"تَرَاكِ" ونحوِهما، فإنها ...[9] عمل الفعل، ومع ذلك فلا يُخبَرُ بها، كما لا يُخبَرُ بأفعال الأمر[10].

* ع: لا أُبعِدُ أَن بعضَ المُتَحَذْلِقين يقول: حروفُ الجر كلُّها لا بدَّ لها من شيءٍ تتعلَّق به، إلا الزائدَ، و"لعلَّ"، و"لولا"، وكافَ التشبيهِ، وما وُضع موضعَ الفعل، ويريد بذلك نحوَ: عليك زيدًا، ويقول: الظروفُ كلُّها تتعلَّق إلا ما وُضع موضعَ الفعل، نحو: عندك، ودونك.

وهذا ليس بشيءٍ؛ لأنها الآن لا تعرب ظرفًا ولا جارًّا ومجرورًا، ولا يصدُق عليها هذا الاسمُ إلا باعتبار الأصل، وأما الآن فإنها قد اكتسبت[11] اسمًا جديدًا[12].

(١) شرح الجمل ٤٦١، ٤٦٢.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٠) الحاشية في: ٢٧/ب.

(١١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٢) الحاشية في: ٢٧/ب.

* قال أبو الفَتْح[1]: لَمَّا دخل أبو عَلِيٍّ المَوْصِلَ[2] سنةَ إحدى وأربعين قال لنا: لو عرفتُ مَنْ يعرف الكلامَ على: دونَك زيدًا؛ لغَدَوتُ إلى بابه، ورُحتُ.

وحاصلُ ما ذَكَر فيها أبو الفَتْح: أن الفتحة في قولهم: دونَك زيدًا؛ غيرُها في: جلست دونَك؛ لأنها في الأول غيرُ حركةِ إعرابٍ؛ لأن أسماء الأفعال مبنيَّة، وفي الثانية إعرابٌ، مثلُها في: جلست خلفَك، كما أن فتحة: لا رجلَ؛ غيرُ فتحة: لا غلامَ سفرٍ، وكذا الفتحة في: الْزَموا مكانَكم؛ غيرُها في قوله تعالى: ﴿مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ﴾[3][4].

(خ٢)

* في "التَّسْهِيل"[5]: "عندَك"، و"لديك"، و"دونَك"

-دَلْوِي دُونَكَا[6]-،

بمعنى: خُذْ، و: "وراءَك" -«وراءَك أَوْسعُ لك»[7]-: تأخره[1]، و"أمامَكَ": تَقَدَّمْ،

(١) المحتسب ١/١٨٦.

(٢) بلدة عظيمة من بلدان الإسلام بالعراق. ينظر: معجم البلدان ٥/٢٢٣.

(٣) يونس ٢٨.

(٤) الحاشية في: ٢٧/ب.

(٥) ٢١٢، ٢١٣.

(٦) بعض بيت من مشطور الرجز، لجاريةٍ من بني مازن، ألحق في المخطوطة فوق كلمة "دونك"؛ استشهادًا لها، وهو بتمامه:

يا أيُّها المائحُ دَلوي دونكا

روي «المائح» و«الماتح»، فالمائح: الذي ينزل البئر إذا قلَّ ماؤها، فيملأ الدلو، والماتح: الذي يستقي الماء. ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٦٠، ٣٢٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/٣٦، وجمهرة اللغة ١/٥٧٤، والتبيين ٣٧٤، والمرتجل ٢٥٧ وشرح التسهيل ٢/١٣٧، والمقاصد النحوية ٤/١٧٨٨، وخزانة الأدب ٦/٢٠٠.

(٧) مَثَلٌ ألحق في المخطوطة فوق كلمة "وراءك"؛ استشهادًا لها، ومعناه: تأخَّرْ تجدْ مكانًا أوسعُ لك. ينظر: الفاخر ٣٠١، ومجمع الأمثال ٢/٣٧٠.

و"مكانَك" -﴿مَكَانَكُمْ﴾[2]-: اثْبُتْ، و"إليك"، و"إليَّ": تَنحَّ، و: أَتَنحَّى، و"عليك"، و"عليَّ"، و"عليه" -«فعليه بالصوم»[3]-: الْزَمْ، و: أَوْلِني، و: لِيَلْزَمْ[4].

* حكى الأَخْفَشُ[5]: عَلَيَّ عبدِالله زيدًا، بإبدال "عبدِالله" من الياء، وهو دليلٌ على أن هذه الضمائر في موضع خفض، وقال الفَرَّاءُ[6]: رفعٌ على الفاعلية، والكِسَائيُّ[7]: نصبٌ، ولا وجهَ للأول؛ لأن الكاف لا تكون رفعًا، ولا للثاني؛ لأن الاسم قد استَوفى مفعولَه بعد الضمير.

تنبيهٌ: يجوز: عليكم كلِّكم زيدًا، و: عليكم كلُّكم[8].

* بعد قوله: «**والفعلُ من أسمائه**» البيتين من[9] "الكافِية"[10]:

=

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في التسهيل: تأخَّرْ، ولعل الناسخ ظنَّ علامة السكون على الراء هاءً.

(٢) يونس ٢٨. وهي ملحقة في هامش الحاشية؛ استشهادًا لكلمة "مكانك".

(٣) بعض حديث نبوي ألحق أسفل كلمة "عليه"؛ استشهادًا لها، أخرجه البخاري ١٩٠٥ ومسلم ١٤٠٠ من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وهو بتمامه: «يا معشر الشباب؛ مَنِ استطاع منكم الباءةَ فليتزوجْ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وِجاء»..

(٤) الحاشية في: ١٤٠.

(٥) ينظر: التسهيل ٢١٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٣٦.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٩٣/٣، وشرح الكافية للرضي ٩٠/٣، وارتشاف الضرب ٢٣١٠/٥.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٩٣/٣، وشرح الكافية للرضي ٩٠/٣، وارتشاف الضرب ٢٣١٠/٥.

(٨) الحاشية في: ١٤٠، وقد كتبها الناسخ في موضعين من الصفحة: في الأول من أولها إلى قوله: «ولا للثاني»، وفي الآخر من قوله: «لأن الاسم قد استوفى» إلى آخرها.

(٩) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: في.

(١٠) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٩٢/٣.

وَكُلُّ ذَا نَقْلٌ، وَقَائِسٌ عَلِي[1] لدا[2] الخِطَابِ، وقياسه[3] جَلِي

وَوَحْدَهُ أَجَازَ أَنْ يُقَدَّمَا مَنْصُوبُ ذَا البَابِ، وَإِنْ ذَا أَوْهَمَا

كَ«أَيُّهَا المَاتِحُ دَلْوِي دُونَكَا»[4] فَنَاصِبًا أَضْمِرْهُ تُوَافِقْ ذُو ذَكَا

وفي "الشَّرْح"[5]: "ذو" موصول، و"ذَكَا" فعلٌ، فاعلُه مستتر[6].

كذا رويد بله ناصبين ويعملان الخفضَ مصدرين

(خ٢)

* قال: «**ويعملان الخفضَ مَصْدَرَيْنِ**»: يقتضي أنهما لا يعملان النصبَ مصدرَيْنِ، وقال ابنُه[7]: إنه إذا قيل: رويدًا زيدًا، بالتنوين؛ كانت مصدرًا[8].

* لم يذكرْ معنى هذا البيت في "الكافِية" ولا في "شَرْحها"[9][10].

وما لما تنوب عنه من عمل لها وأخِّرْ ما لذي فيه العمل

(خ١)

* [«لَهَا»]: إلا أنَّ ما تعمل فيه لا يكون ظاهرًا ولا ضميرًا بارزًا، لا في تثنية ولا جمعٍ، وأنَّ مفعول الظروف منها لا تتصل به إذا كان ضميرًا.

---

(١) هو الكسائي. ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٢٣.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه: لدى.

(٣) كذا في المخطوطة موافقةً لإحدى نسخ الكافية الشافية، ولعل الصواب ما في نسخةٍ أخرى منها اعتمدها المحقق: وخِلافُه.

(٤) بعض بيت من مشطور الرجز، لجارية من بني مازن، تقدَّم قريبًا.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٩٥.

(٦) الحاشية في: ١٤١.

(٧) شرح الألفية ٤٣٦.

(٨) الحاشية في: ١٤١.

(٩) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٨٢، ١٣٨٣.

(١٠) الحاشية في: ١٤١.

قال ابنُ بَابَشَاذَ[1]: عليكَ إيَّاي، ولا يحسُن: عليكَني[2]، كما حَسُن: الْزَمْني[3]؛ لأن[4] هذه الأشياءَ لم تتمكَّنْ تمكُّنَ الأفعال، فتوصلَ بها الضمائرُ كما توصلُ / بالأفعال.

ع: وفيه نظرٌ؛ لقولهم: عليكَني[5]، ولا نعلم أحدًا استضعفه من هذه الجهة[6].

* ومِمَّا خالفتْ فيه أفعالَها: أنه لا إعرابَ في سائر أمثلتها وإن نابت عن معرَبٍ، وأنَّ بعضها معرفة، وأنَّ التنوين يلحقُها، لكن لا تضاف[7].

* قولُه: «وأَخِّرْ»: لم يَستثنِ من أحكام الأفعال التي فاتَتْها إلا جوازَ التقديم، وفي باب "إعراب الفعل"[8] ذكر أن الاسم لا يُنصَب في جوابها.

وهل يجوز حذفُها وإبقاءُ معمولِها؟

قدَّر الزَّمَخْشَرِيُّ[9] في: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾[10]: الْزَموا، أو: عليكم، وردَّ عليه أبو حَيَّانَ[11] في الثاني؛ لأن "عليكم" ناب عن فعلٍ حُذِف، فلو حُذف هو كان إجحافًا.

---

(1) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ينظر: شرح الجمل ٤٦٢.

(2) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(3) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(4) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(5) رواها يونس عن بعض العرب. ينظر: الكتاب ٢/٣٦١.

(6) الحاشية في: ٢٧/ب مع ٢٨/أ.

(7) الحاشية في: ٢٧/ب.

(8) في قوله: «محضَيْنِ» في البيت ٦٨٧:

وبعد فا جوابِ نفيٍ أو طلبْ　　محضَيْنِ "أَنْ" -وسترُها حتمٌ- نَصَبْ

ينظر: الألفية ١٥٢، وشرح ابن الناظم ٤٨٣.

(9) الكشاف ٣/٤٧٩.

(10) الروم ٣٠.

(11) البحر المحيط ٨/٣٨٩.

ع: وينبغي إذا وُجد معمولٌ أَلَّا يُقدَّر عاملُه إلا عاملًا أصليًّا من جنس الفعل؛ إذ لا ضرورةَ إلى تقديرِ غيرِه.

وقال الزَّمَخْشَرِيُّ[1] أيضًا في: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾[2]: إنه يجوز أن يكون بتقدير: دونَكَ سورةً، ورُدَّ عليه.

وكذا أجاز[3] في: ﴿ءَايَةً أُخْرَىٰ﴾ في سورة "طه"[4][5].

* [«وأَخِّرْ ما لذي فيه العَمَل»]: قرأ محمَّدُ[6] بنُ السَّمَيْفَع[7]: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾[8]، قال أبو الفَتْح[9]: هذا دليلٌ على أن "عليكم" من قراءة الجماعة[10] معلَّقةٌ بنفس "كتابَ"، وأنها ليست اسمَ فعلٍ بمنزلة قولِك: عليك زيدًا، ولو قلت: عليكم كتابَ الله، على اسم الفعل؛ لكان "عليكم" غيرَ معلَّقٍ بشيءٍ[11].

(خ٢)

(١) الكشاف ٣/٢٠٨.

(٢) النور ١، وهي قراءة أم الدرداء -رضي الله عنها- وعيسى بن عمر الثقفي، ورويت عن عمر بن عبدالعزيز. ينظر: المحتسب ٢/٩٩، ومختصر ابن خالويه ١٠١، وشواذ القراءات للكرماني ٣٣٩.

(٣) الكشاف ٣/٥٩.

(٤) ٢٢.

(٥) الحاشية في: ٢٧/ب.

(٦) هو ابن عبدالرحمن اليماني، أبو عبدالله، من فصحاء العرب، ينسب إليه اختارٌ في القراءة شذَّ فيه، قيل: إنه قرأ على نافع وطاوس وأبي حَيْوة شريح بن يزيد. ينظر: ميزان الاعتدال ٣/٥٧٥، وغاية النهاية ٢/١٦١.

(٧) ينظر: المحتسب ١/١٨٥، ومختصر ابن خالويه ٣٢، وشواذ القراءات للكرماني ١٣٣.

(٨) النساء ٢٤.

(٩) المحتسب ١/١٨٥.

(١٠) وهي: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾.

(١١) الحاشية في: ٢٧/ب.

* زَعَموا -ومِمَّن زَعَم: أبو الحَسَن بنُ عُصْفُورٍ[1]- أن أسماء الفعل في الخبر لا يَنصِبُ شيءٌ منها المفعولَ؛ لأنها لم توضع موضعَ أفعالٍ متعديةٍ[2].

واحكم بتنكير الذي ينون منها وتعريف سواه بيّن

وما به خوطب ما لا يعقلُ من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل

(خ٢)

* كقولهم للإبل إذا دعوتها[3] للشُّرْب: جَأْ جَأْ، مهموز، يقولون: جَأْجَأْتُ بإبلي، ويقولون للضَّأْن إذا دعوها: حَاْ حَاْ، وللمَعْز: عَاْ عَاْ، غير مهموز، والفعلُ منهما: حَاحَيْت، وعَاعَيْت، والمصدرُ: الحِيحَاءُ، والعِيعَاءُ، عن [ابن][4] السِّكِّيت[5]، قال[6]:

يَا عير[7] هَذَا شَجَرٌ وَمَاءُ
وَحَجْرَةٌ فِي جَوْفِهَا صِلَاءُ
عَاعَيْتُ لَوْ يَنْفَعُنِي العِيعَاءُ
وَقَبْلَ ذَاكَ ذَهَبَ الحِيحَاءُ[8][9]

(١) المقرب ٢٠٠.

(٢) الحاشية في: ١٤١.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: دَعَوْها.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٥) ينظر: المقصور والممدود للقالي ٤٦٩، وأمالي ابن الشجري ١/٤١٧.

(٦) هو أبو صفوان الأَحْوَزي.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في مصادر البيت: عَنْزُ.

(٨) أبيات من مشطور الرجز. حَجْرة: ناحية، وصِلاء: وقود أو نار، كما في: القاموس المحيط (ح ج ر) ١/٥٢٨، (ص ل ي) ٢/١٧٠٩. ينظر: المقصور والممدود للقالي ٤٦٩، وأمالي ابن الشجري ١/٤١٧، والمقاصد النحوية ٤/١٧٩٠.

(٩) الحاشية في: ١٤٢.

كذا الذي أجدى حكاية كقب   والزم بنى[1] النوعين فهو قد وجب

(١) كذا في المخطوطة، والوجه: بنا، بالألف؛ لأنه مقصور من "بناء" الممدود.

نونا التَّوكيد

للفعل توكيدٌ بنونينِ هما كنوني اذهبن واقصِدَنْهُما
يؤكدان افعلْ ويفعل آتيا ذا طَلَبٍ أَو شرطا اما تالِيا

(خ١)

* قولُه: «آتِيًا» كقوله: «**كآتٍ من: قَصَد**»، أي: كجَاءٍ من: قَصَدَ، وكذا المعنى: جائيًا ذا طلبٍ[1].

* قولُه: «**أو شَرْطًا "امًّا" تاليا**»: قال في "البَحْر"[2]: قال ابنُ خَرُوفٍ[3]: أجاز س[4] الإتيانَ بـ"ما" وأن لا يُؤتى بها، والإتيانَ بالنون مع "ما" وأن لا يُؤتى بها. انتهى.

ذكر صاحبُ "البَحْر" ذلك ردًّا على ابن عَطِيَّةَ[5] قولَه: ولو كانت "إنْ" وحدَها لم تدخل النون[6].

* [«**أو شرطًا**»]: قال أبو عَلِيٍّ في "الإغْفال"[7]: ليس الشرطُ من مَوَاطن النون، وإنما تَلحق الأمرَ والنهيَ وشبهَهما من غير الواجب، وإنما تَلحق الشرطَ ضرورةً، كقوله[8]:

---

(١) الحاشية في: ٢٨/أ.

(٢) البحر المحيط ٦/٦٦.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) الكتاب ٣/٥١٥.

(٥) المحرر الوجيز ٣/١٢٣.

(٦) الحاشية في: ٢٨/أ.

(٧) ١/١٢٦-١٣٨.

(٨) هو الكُمَيت بن معروف، وقيل: الكُمَيت بن ثعلبة الفَقْعَسي.

وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تُمْنَعَا[1]

وقوله[2]:

مَنْ تَثْقَفًا مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبٍ[3]

وذلك كلُّه شاذٌّ ضرورةٌ، لا فرقَ بين الشرط والجزاء في البيتين.

والمسوِّغُ لدخول النون مع "ما" في الجزاء أنَّ الفعل أَشْبَهَ المقسَمَ عليه بلحاق "ما"؛ لأنها للتوكيد، كما أن اللام للتوكيد.

قال المبرِّدُ[4]: وإنما اختصَّت "إمَّا" بنحو[5] النون بعدها؛ لأنهم قد أكَّدوا حرفَ الشرط؛ فأَحْرى أن يؤكِّدوا الفعلَ الذي له مزيَّةٌ في التمكُّن، فأما سائر أدوات الشرط فأسماءٌ، فلا يُنكَر أن تؤكِّد "ما" الاسمَ، ويبقى الفعلُ بلا توكيدٍ؛ لأن الاسم له من التقدُّم على الفعل مثلُ ما للفعل على الحرف.

فإن قيل: إن "ما" دخلت توكيدًا للفعل لا للحرف.

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فمهما تشأْ منه فَزارةُ تعطِكم ...

ينظر: ديوان الكميت بن معروف ٩٩، والكتاب ٥١٥/٣، ومعاني القرآن للفراء ١٦٢/١، والبصريات ٨٠٣/٢، وتوجيه اللمع ٥٣٤، وضرائر الشعر ٣٠، وشرح الكافية الشافية ١٤٠٥/٣، والمقاصد النحوية ١٨٠٧/٤، وخزانة الأدب ٣٨٨/١١.

(٢) هي بنت مرة بن عاهان الحارثي.

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

... أبدًا وقَتْلُ بني قتيبةَ شافي

تثقف: تجد، وآيب: راجع. ينظر: الكتاب ٥١٦/٣، والمقتضب ١٤/٣، وشرح جمل الزجاجي ٤٩٠/٢، وارتشاف الضرب ٦٥٥/٢، والمقاصد النحوية ١٨٠٦/٤، وخزانة الأدب ٣٩٩/١١.

(٤) ينظر: البغداديات ٣١١، وجواهر القرآن للباقولي (إعراب القرآن المنسوب للزجاج) ٦٠٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤١/٩، وشرح الكافية للرضي ٤٨٨/٤.

(٥) في المخطوطة مهملة، ولعل الصواب: بلزوم، أو: بثبوت.

فالجوابُ: أنهم لا يَقِفون على "إنْ" دون "ما"، فدلَّ على أن التأكيد ...[1] للفعل، ولأنها قد لَحِقت الحرفَ لتوكيده في قوله[2]:

قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا[3]

ولأن الكلمة لو نُوي بها الانفصالُ لجاز الإخفاءُ، نحو: من مالك، وهذا كلُّه مذهب المبرِّد.

وأما س[4] فإذا لَحِقت "ما" بعد سائر الحروف فيجوز عنده أن تأتي بالنون وأن لا تأتي، وأنشد أبو زَيْدٍ[5]:

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَنَّنِي إِمَّا أَمُتْ   يَسْدُدْ أُبَيْنُوهَا الأَكَارِمُ خَلَّتِي[6]

وقال أحمدُ بنُ يحيى[7]: دخلت النون فرقًا بين "ما" هذه و"ما" الموصولةِ، وهذا خطأٌ؛ لأن "إنْ" تجزم الفعل، ولزومُ الجواب يُوقِعُ الفرقَ بينهما[8].

(خ٢)

* قولُه: «**و"يَفْعَلُ" آتِيا**»: ومِنْ ثَمَّ كان وجودُهما أَمارةً على استقبال الفعل، ويشاركها[9] في ذلك من الحروف عشرة: وهي السين، و"سوف"، والنواصبُ، وهي أربعة، و"لعلَّ"، و"لو" المصدريةُ، و"إنْ" و"إذْمَا"، وحادي عشرَ من معناه، وهو اقتضاؤه

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٢) هو النابغة الذُّبياني.

(٣) صدر بيت من البسيط، تقدَّم في باب عطف النسق.

(٤) الكتاب ٣/٥١٥.

(٥) النوادر ٣٧٤، ٣٧٥.

(٦) بيت من الكامل، لسَلْمان -أو سُلْميّ- بن ربيعة الضبي، أو لعلباء بن أرقم. ينظر: الأصمعيات ١٦٢، وأمالي القالي ١/٨١، والحجة ٣/٨٦، وأمالي ابن الشجري ١/٦٣، وخزانة الأدب ٨/٣٠.

(٧) مجالسه ٥٥١، ٥٥٢.

(٨) الحاشية في: ٢٨/أ.

(٩) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: ويشاركهما.

طلبًا، وثاني عشرَ كذلك، وهو اقتضاؤه وَعْدًا، وثالثَ عشرَ كذلك، وهو اقتضاؤه وَعِيدًا، ورابعَ عشرَ منفصلٌ عنه، وهو إسنادُه إلى متوقَّعٍ، وخامسَ عشرَ كذلك: إعمالُه في ظرفٍ مستقبلٍ، وسادسَ عشرَ كذلك، وهو إعمالُ ظرفٍ مستقبلٍ فيه، وتمامُ خمسةٍ وعشرين، وهي أسماء الشرط، وسادسٌ وعشرون، وهو تقدُّمُ أدواتِ الاستفهام عليه، نحو: هل تقوم؟ ومتى تقوم؟[1]

* قولُه: «**ذا طَلَبٍ**»: ش غ[2]: نحو: أتقومَنَّ؟ و: أيَّ رجلٍ تضربَنَّ؟ و: كيف تقومَنَّ؟ وقد منع بعضهم لحاقَها في الاستفهام عن الاسم، والصحيحُ جوازه، وقد منعه بعضهم[3].

*

يَا أَيُّهَا الْقَلْبُ هَلْ تَنْهَاكَ مَوْعِظَةٌ   أَوْ يُحْدِثًا لَكَ طُولُ الدَّهْرِ نِسْيَانَا؟[4]

وكان بِلَالٌ[5] إذا أَقْلَعَتْ[6] عنه يَرْتَجِزُ، يرفع عَقِيرتَه، فيقول:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً   بِوَادٍ وَحَوْلِي إِذْخِرٌ وَجَلِيلُ؟

---

(١) الحاشية في: ١٤٣.

(٢) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٢٠٣.

(٣) الحاشية في: ١٤٣.

(٤) بيت من البسيط، لسوَّار بن المضرِّب السَّعْدي. الشاهد: توكيد الفعل "يحدث" بالنون الخفيفة واقعًا في طلبٍ، وهو الاستفهام، وكُتب بالألف مراعاةً للوقف. ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٦١/٢.

(٥) هو ابن رَبَاح الحَبَشي، أبو عبدالله، مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أحد السابقين في الإسلام، شهد بدرًا وما بعدها، توفي سنة ٢٠، وقيل غير ذلك. ينظر: الاستيعاب ١٧٩/١، والإصابة ٤٥٥/١.

(٦) أي: الحُمَّى.

وَهَلْ أَرِدًا يَوْمًا مِيَاهَ مَجَنَّةٍ وَهَلْ يَبْدُوَنْ لِي شَامَةٌ وَطَفِيلُ؟[1]

من "البُخاريّ"[2][3].

* ش غ[4]: قولُه: «"إمَّا" تاليا»: وتأكيدُه واجب عند المبرِّد[5]، والزَّجَّاج[6]، وخالفهما الفارسيُّ[7][8].

أو مثبتا في قسم مستقبلا وقلّ بعد ما ولم وبَعْدَ لا

(خ١)

* [«**قَسَمٍ مستقبَلا**»]: أنشد أبو الحَسَن[9]، لليَهُوديّ[10]:

لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا قَرَّبُوهَا مَطْوِيَّةً وَدُعِيتُ[11]

(١) بيتان من الطويل. إذخر وجَلِيل: نبتان، ومَجَنَّة وشامة وطَفِيل: مواضع بمكة. الشاهد: توكيد الفعلين "أَرِد" و"يبدو" بالنون الخفيفة واقعين في طلبٍ، وهو الاستفهام، وكُتب أولهما بالألف مراعاةً للوقف. ينظر: جمهرة اللغة ١٠٢/١، والعقد الفريد ١٣٢/٦، وأمالي القالي ٢٤٦/١، والمحكم ٥٣٤/٢، ٢٠٧/٧، واللآلي في شرح أمالي القالي ٥٥٧/١، وسفر السعادة ٩٣٧/٢، وشرح التسهيل ١٦/٢.

(٢) صحيح البخاري ١٨٨٩، ٣٩٢٦، ٥٦٥٤، ٥٦٧٧، ٧٢٣١.

(٣) الحاشية في: ١٤٢.

(٤) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٢٠٣، ٢٠٤.

(٥) ينظر: البغداديات ٣١١، وجواهر القرآن للباقولي (إعراب القرآن المنسوب للزجاج) ٦٠٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤١/٩، وشرح الكافية للرضي ٤٨٨/٤.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ١١٧/١، ١٥٠/٣.

(٧) الإغفال ١٣٤/١.

(٨) الحاشية في: ١٤٣.

(٩) لم أقف على إنشاده.

(١٠) هو السَّمَوْأَل بن غريض بن عادِياء، من شعراء اليهود الجاهليين، يضرب به المثل في الوفاء. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢٧٩/١، والمؤتلف والمختلف للآمدي ١٨٣.

(١١) بيت من الخفيف. ينظر: الديوان ٢٦، والأصمعيات ٨٦، ومجاز القرآن ١٣٥/١، وإصلاح المنطق ١٩٩، والزاهر ٩٢/١، وضرائر الشعر ١٥٧، وشرح التسهيل ٢١١/٣، والمقاصد النحوية ١٨٠٨/٤.

قال الفارسيُّ[(١)]: يَحتمل أنه نوَّن كما قال الآخَرُ[(٢)]:

تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ[(٣)]

ويَحتمل[(٤)] أن يكون أراد اللامَ، فحَذَفها؛ لدلالة النون عليها، كما قال الآخَرُ[(٥)]:

وَقَتِيلِ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ[(٦)]

ع: جملةُ القَسَم لا تقع بعد "ليت شِعْري"؛ لأنها تنافيها، لا تقول: ليت شِعْري والله لأفعلنَّ؛ لأنه جَزْمٌ[(٧)].

* [«**وبعد "لا"**»]: أي: النافية[(٨)].

* قولُه: «**وبعد "لا"**»: جَعَلَ[(٩)] منه قولَه تعالى: ﴿لَا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾[(١٠)]،

---

(١) لم أقف على كلامه.

(٢) هو جذيمة الأَبْرش.

(٣) عجز بيت من المديد، وصدره:

رُبَّما أَوفَيْتُ في عَلَمٍ ...

شَمَالات: جمع: شمال، وهي الرياح التي تهب من جهة الشمال. ينظر: الكتاب ٣/٥١٨، والمقتضب ٣/١٥، والأصول ٣/٤٥٣، والزينة ١/٩٩، والحجة ٥/٣٨، والمحكم ٥/٢٤٤، والمرتجل ٢٣٢، والمقاصد النحوية ٣/١٢٧٣.

(٤) مكررة في المخطوطة.

(٥) هو عامر بن الطفيل.

(٦) بعض بيت من الكامل، وهو بتمامه:

وقتيلِ مُرَّةَ أثأرنَّ فإنه فَرْغٌ وإنَّ أخاهمُ لم يُقْصَدِ

قتيل مُرَّة: حنظلة أخو الشاعر. ينظر: الديوان ٩٢، والمفضليات ٣٦٤، والأصمعيات ٢١٦، والحجة ٦/٣٤٤، وأمالي ابن الشجري ٢/١٤١، وضرائر الشعر ١٥٧، وشرح التسهيل ٣/٢١٠، وخزانة الأدب ١٠/٦٠.

(٧) الحاشية في: ٢٨/أ.

(٨) الحاشية في: ٢٨/أ.

(٩) أي: ابن مالك. ينظر: شرح عمدة الحافظ ١/٣١٥.

(١٠) الأنفال ٢٥.

فادَّعَى أن "لا" نافية، وأنَّ التأكيد وقع بعدها، ولقوله وجهٌ؛ لأن العرب أكَّدت مع "لا" مع الفصل في نحو قول الشاعر[1]:

وَلَا ذَا بَئس[2] يَتْرُكَنَّ لِبُؤْسِهِ فَيَنْفَعَهُ شَكْوُ إِلَيْهِ إِذَا اشْتَكَى[3]

فليؤكد[4] بها مع الاتصال أحقُّ وأَوْلى، وهو مخالف لقول الجمهور[5].

* [«**بعد "ما" و"لَمْ" وبعد "لا"**»]: ح[6]: عمرو[7] بنُ شَقِيقٍ: سمعت قاضيَ[8] الريِّ يقرأ: ﴿**قُل لَّن يُصِيبَنَّا**﴾[9] بتشديد النون، قال أبو حاتم[10]: ولا يجوز ذلك؛ لأن النون لا تدخل مع "لن"، ولو كانت "هل" لدَخلت، نحو: ﴿**هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ**﴾[11].

(١) لم أقف له على نسبة، وهو من إنشادات ثعلب.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولعل الصواب ما في مصدري البيت: بَئِيس، وبه يستقيم الوزن.

(٣) بيت من الطويل. بَئِيس: حاجة، كما في: القاموس المحيط (ب ء س) ١/٧٣١. ينظر: التذييل والتكميل ٥٩٧/ب (نورعثمانيه)، والبحر المحيط ٥/٣٠٤.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: فالتوكيد.

(٥) الحاشية في: ٢٨/أ.

(٦) البحر المحيط ٥/٤٣٢.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعل صوابه: عُمر، وهو ابن شقيق الجَرْمي البصري، كانت تجارته إلى الري، روى عن أعين قاضي الري. ينظر: التاريخ الكبير للبخاري ٦/١٦٣، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/١١٥.

(٨) هو أعين بن عبدالله، روى عن أبي الطفيل، كما في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/٣٢٥، ووقع في المحتسب ١/٢٩٤: طلحة بن أعين، ولعله صوابه ما في البحر المحيط ٥/٤٣٢: أعين -غير منسوب-، ونسبت هذه القراءة في مختصر ابن خالويه ٥٨ إلى طلحة بن مصرِّف، وفي شواذ القراءات للكرماني ٢١٥ إلى طلحة -غير منسوب-، ولعل صوابهما ما في إعراب القرآن للنحاس ٢/١٢٢، والكشاف ٢/٢٧٨، والمحرر الوجيز ٣/٤٢ أن قراءة طلحة بالاستفهام: ﴿**هَلْ يُصِيبَنَّا**﴾.

(٩) التوبة ٥١.

(١٠) ينظر: المحرر الوجيز ٣/٤٢.

(١١) الحج ١٥.

انتهى.

ووجهُ القراءة: تشبيهُ "لن" بـ"ما" و"لا" و"لم"؛ فإن النون قد تأتي بعدهنَّ[1].

(خ٢)

* [«قَسَمٍ مستقبلًا»]: كقوله تعالى: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ ﴾[2].

ش غ[3]: والنون واجبة عند ابن السَّرَّاج[4]، وقال غيرُه: جائزة، وأجاز ك[5] تعاقُبَ اللام والنون[6].

* ز[7]: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ﴾[8]: ز: "لا تصيبنَّ" إما جوابٌ للأمر، أو نهيٌ بعد أمرٍ، أو صفةٌ:

فعلى الأول معناه: إن أصابتكم لا تصيبنَّ الظالمين خاصةً، بل تعمُّكم، ودخلت النون في جواب الأمر؛ لأن فيه معنى النهي، تقول: انزلْ عن الدابة لا تطرحْك، فلا[9]: لا تطرحنَّك، و: ﴿لَّا تُصِيبَنَّ﴾، و: ﴿لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ﴾[10].

وعلى النهي كأنه قيل: واحذروا ذنبًا أو عقابًا، ثم قيل: لا تتعرَّضوا للظلم، فيصيبَ وَبَالُه مَنْ ظَلَمَ منكم خاصةً.

وكذا على الصفة، ويكون على إرادة القول.

---

(١) الحاشية في: ٢٨/أ.

(٢) الأنبياء ٥٧.

(٣) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٢٠٣.

(٤) الأصول ٢/١٩٩.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١/١٠١، ١١/٣٨٤، وارتشاف الضرب ٢/٦٥٥، ٤/١٧٧٩.

(٦) الحاشية في: ١٤٣.

(٧) الكشاف ٢/٢١١، ٢١٢.

(٨) الأنفال ٢٥.

(٩) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: فكذا، وفي الكشاف: فلذلك جاز.

(١٠) النمل ١٨.

ويؤيِّد الأخيرَ: أن ابنَ مَسْعودٍ[1] قرأ: ﴿لَتُصِيبَنَّ﴾ على جواب القسم، وعن عَلِيٍّ[2] بنِ الحُسَينِ: نزلت في عَلِيٍّ وعَمَّارٍ وطَلْحةَ والزُّبَيْر، وهو يوم الجَمَل[3].

و"مِنْ" تبعيضٌ على الأول، وتبيينٌ على الثاني، أي: لا تصيبنَّكم خاصةً على ظُلْمكم[4].

وغيرِ أما من طوالب الجزاْ وآخر المؤكد افتح كابرزا

(خ١)

* قال الزَّمَخْشَرِيُّ[5]: إنه يجوز في: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾[6] أن يكون جوابًا للأمر، ورُدَّ عليه بدخول النون، وهو في جواب الشرط ضعيف، فكيف بجواب الأمر؟ نَعَمْ، قد يصحُّ ذلك على قراءة الأَعْمَشِ[7]: ﴿لَا يَحْطِمْكُمْ﴾ بالجزم[8].

واشكله قبلَ مضمرٍ[9] لينٍ بماْ جانسَ من تحرك قد عُلما

---

(١) ينظر: مختصر ابن خالويه ٥٤.

(٢) هو ابن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني، أبو الحسين، الملقب بزين العابدين، أحد أئمة التابعين، روى عن جماعة من الصحابة، توفي سنة ٩٤. ينظر: سير أعلام النبلاء ٤/٣٨٦.

(٣) لم أقف عليه من رواية علي بن الحسين، بل من رواية الحسن البصري. ينظر: جامع البيان للطبري ١١/١١٣، والكشف والبيان ٤/٣٤٤.

(٤) الحاشية في: ١٤٣.

(٥) الكشاف ٣/٣٥٦.

(٦) النمل ١٨.

(٧) ينظر: شواذ القراءات للكرماني ٣٥٩. والأَعْمَش هو سليمان بن مِهْران الكاهلي الكوفي، أبو محمد، من أئمة التابعين في القراءة والحديث والفقه، رأى أنس بن مالك، وأخذ عن مجاهد وإبراهيم النخعي وسعيد بن جبير وغيرهم، وقرأ على يحيى بن وثَّاب، وأخذ عنه جماعة من أتباع التابعين، توفي سنة ١٤٧. ينظر: سير أعلام النبلاء ٦/٢٢٦.

(٨) الحاشية في: ٢٨/أ.

(٩) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب: مضمَرٍ.

(خ٢)

* لأن واو الجماعة لا تقع إلا بعد ضمةٍ، وياءَ المخاطب لا تقع إلا بعد كسرةٍ، والألفَ مطلقًا لا تقع إلا بعد فتحةٍ.

فإن كان آخرُ الفعل صحيحًا فلا إشكالَ، نحو: اضربَنَّ، وابرُزَنَّ، وابرُزَا[1].

وكذا إن كان معتلَّ الآخر ثابِتَه، نحو: ليغزوَنَّ، ولترميَنَّ، ولتخشيَنَّ، رجعت[2] بالياء والواو[3] وفَتَحْتَهما، وبالألف وهي لا تُفتَح، فرَجَعت بها إلى أصلها، وفَتَحْتَها.

وإن كان معتلَّ الآخر محذوفَه تَرُدُّ إلى محذوفه، وتفتحُه، نحو: اغزُوَنَّ، ارمِيَنَّ، اخشَيَنَّ، رددتَّ الألفَ إلى أصلها، وفَتَحْتَها[4].

والمضمر احذفنه إلا الألف وإن يكن في آخر الفعل ألف

(خ٢)

* [«**احذِفَنَّه**»]: أما الواو والياء فلالتقاء الساكنين على غير حدِّهما؛ لأن الأول -وإن كان مدًّا ولِينًا- والثانيَ -وإن كان مشدَّدًا- إلا أن الحرفين من كلمتين، لا من كلمةٍ واحدةٍ؛ لأن نون التأكيد كلمةٌ برأسها، فأشبه نحو: ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ﴾[5]، ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾[6].

وأما الألف فقد كان قياسها أن تحذف كما في نحو: ﴿قَالَ[7] ٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ

(١) كذا في المخطوطة بالألف، مراعاةً لحال الوقف على النون الخفيفة.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: جِئْت.

(٣) في المخطوطة: «بالواو م والياء م»، دلالةً على أن الصواب بالتقديم والتأخير.

(٤) الحاشية في: ١٤٤. ومن قوله: «فإن كان آخر الفعل صحيحًا» إلى آخر الحاشية جاء متصلًا في المخطوطة بما قبله، والصواب أنه متعلق بقوله في البيت السابق: «وآخرَ المؤكَّد افتحْ ك: ابرزا».

(٥) الأنفال ٣٢.

(٦) إبراهيم ١٠.

(٧) في المخطوطة: قالا، والصواب ما في الآية الكريمة، وبه يفوت الاستشهاد، ولعله أراد آية النمل ١٥: ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى فَضَّلَنَا﴾.

وَكِيلٌ﴾[1]، ولكن عارضه أنه يُوقِع في التباسِ فعلِ الاثنين بفعل الواحد، فتركه[2] كما تُرِكَ حذف همز الوصل في: أالحَسَنُ عندك؟ لئلا يلتبس الخبر بالاستخبار، وبخلاف نحو: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾[3][4].

* «**إلا الألف**»: لخِفَّتها، ولا يقال: لئلا يُلْبِس بفعل الواحد؛ لأن الفرق حاصل بكسر النون في فعل الاثنين. قاله عبدُالقاهر[5].

ع: يقال له: الإلباسُ حاصل في الوقف، ولهذا لم يكتفوا بالفرق بتخالُف حركةِ النونين في التثنية والجمع، بل أضافوا إلى ذلك كسرَ ما قبل الياء وفَتْحَها[6].

* تنبيهٌ: هل حُذفت نون الرفع في قولك: هل تفعلانِّ؟ لاجتماع الأمثال، أو للبناء؟

فيه خلافٌ مبنيٌّ على أن بناء المضارع للنون؛ هل شرطه لمباشرة[7] أو لا؟[8]

فاجعله منه رافعا غير اليا	**والواو ياء كاسعين سعيا**
واحذفه من رافع هاتين وفي	**واو ويا شكل مجانس قفي**
نحو اخشين يا هند بالكسر ويا	**قوم اخشون واضمم وقس مسويا**

(خ٢)

* ع: الحاصلُ: أن الفعل إن كان رافعًا للياء والواو فاحذف الألف؛ لسكونها

(١) يوسف ٦٦.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: فتُرِكَ.

(٣) الصافات ١٥٣.

(٤) الحاشية في: ١٤٤.

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/١١٣٢.

(٦) الحاشية في: ١٤٤.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب: المباشرة. ينظر: شرح الكافية الشافية ١/١٧٥، وشرح الكافية للرضي ٤/١٩، والتذييل والتكميل ١/١٢٦.

(٨) الحاشية في: ١٤٤.

وسكونِ الياء والواو بعدها، ثم يُنظَر بعد ذلك إلى الياء والواو، وبعدها[1] نون التوكيد:

قد التقى ساكنان آخِران، ولا سبيلَ لك إلى حذف الأول منهما -وإن كان معتلًّا-؛ لأنه إنما سَهُل مع أنه عمدة في نحو: اضربُنَّ، واضربِنَّ؛ لبقاء ما يدلُّ عليهما، وهو الضمة والكسرة قبلهما، فصارا -لوجود الدليل- كأنهما موجودان، وأما هنا فآخِر الفعل -وهو الألف- قد حُذف، وبقيت الفتحة دليلًا عليه، فلم يوجد ما يدل على الواو والياء؛ لاشتغال ما بقي آخِرًا بحركةٍ تدل على لام الكلمة المحذوفة.

ولا سبيلَ إلى حذف الثاني؛ لأنه خلاف قاعدة حذف أحد الساكنين إذا اجتمعا، فإنهم إنما يحذفون الأول المعتلَّ لا الثانيَ الصحيحَ، ولأن ما وُضع للتأكيد لا يليق به الحذفُ.

فوجب العدول عن الحذف إلى التحريك، وكانت حركةُ الياء الكسرَ، والواوِ الضمةَ؛ للمجانسة[2].

ولم تقع خفيفة بعد الألف لكن شديدة وكسرها ألف

(خ١)

* شاهدتُ بخطِّ الشيخ بَهَاءِ الدينِ بنِ النَّحَّاسِ[3] رحمه الله تعالى ما نصُّه:

حاشيةٌ: ابنُ[4] البَيْذِشِ[5] رحمه الله: أجاز يُونُسُ[6] وكافَّةُ الكوفيين[7] رحمهم الله

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: وبعدهما.

(٢) الحاشية في: ١٤٤.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) هو أحد اثنين -وثانيهما أقرب؛ لأنه أشهر في النحو-: أحمد أبو جعفر، أو أبوه: علي أبو الحسن بن أحمد بن خلف، الأنصاريان الغرناطيان، إمامان نحويَّان مقرئان في الأندلس، أخذ الابن عن أبيه، واشتركا في بعض الشيوخ، وللأب: شرح كتاب سيبويه، وشرح الإيضاح، وشرح الجمل، وللابن: الإقناع في القراءات السبع، توفي الأب سنة ٥٢٨، والابن سنة ٥٤٠. ينظر: غاية النهاية ٨٣/١، ٥١٨، وبغية الوعاة ٣٣٨/١، ١٤٢/٢.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعله على الإمالة، وفي مصادر ترجمته: البَاذِش، ولم أقف على كلامه.

(٦) ينظر: الكتاب ٥٢٧/٣، والمقتضب ٢٤/٣، والأصول ٢٠٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢/٢، والحجة ٩٠/١، والخصائص ٩٣/١، واللباب ٦٨/٢.

(٧) ينظر: الأصول ٢٠٣/٢، واللباب ٦٨/٢.

اجتماعَ الساكنين من غير أن يكون الثاني مدغمًا، وحَكَوا من ذلك: «الْتَقَتْ حلقتَا البِطَانِ»[1]، فأجازوا على ذلك: اضرِبانْ زيدًا، واضربُونْ زيدًا.

وبخطِّه أيضًا:

ابنُ البَيْذِشِ[2] رحمه الله: النونُ الخفيفة على حيالها غيرُ مخففةٍ من الثقيلة عند البصريين[3]، واستدل سِيبَوَيْهِ[4] رحمه الله على ذلك بأنها تُحذف وتُبدل، فلو كانت مخففةً منها ثبتتْ ثبوتَها في الوقف، ولم تُحذف ولم تُبدل، والكوفيون[5] يجعلونها مخففةً منها[6].

(خ٢)

* في "الخَصَائِص"[7] أن يُونُسَ[8] يُلحق النونَ الخفيفة بعد الألف، فيجمعُ بين ساكنين في الوصل، فيقول: اضربْنانْ زيدًا، واضربانْ بكرًا، مِنْ قِبَلِ أن الألف إذا أُشبع مَدُّها صار ذلك كالحركة؛ أَلَا ترى إلى اطراد: شابَّة، و: دابَّة؟

فإن قلت: إنما ذلك؛ لأن الحرف المدغم خَفِيٌّ، فنَبَا اللسان عنه وعن الألف نبوةً واحدةً.

(١) مَثَلٌ يضرب للأمر يبلغ الغاية في الشدة والصعوبة، والبِطَان: الحزام الذي يُجعل تحت بطن البعير، وفيه حلقتان، فإذا التقتا فقد بلغ الشَّدُّ غايته. ينظر: جمهرة الأمثال ١/١٨٨، ومجمع الأمثال ٢/١٨٦، والمستقصى ١/٣٠٦.

(٢) لم أقف على كلامه.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٥٢٤، والإنصاف ٢/٥٣٨، وشرح التسهيل ١/٢٥.

(٤) الكتاب ٣/٥٢٤، ٥٢٥.

(٥) ينظر: الإنصاف ٢/٥٣٦، واللباب ٢/٦٧.

(٦) الحاشية في: ٢٨/أ.

(٧) ١/٩٣، ٩٤، ٩٠.

(٨) ينظر: الكتاب ٣/٥٢٧، والمقتضب ٣/٢٤، والأصول ٢/٢٠٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٤٢، والحجة ١/٩٠، واللباب ٢/٦٨.

قلت: أو[1] النون أيضًا حرف خَفِيٌّ إذا كانت ساكنةً، فهذه تجري مَجرى الحرف المدغم.

وقريبٌ من ذلك: قولُهم: «الْتقَتْ حلقتَا البِطَان»[2]؛ لأن اللام تضارع النون؛ ألَا ترى أن تقطع[3] اللام غُنَّة كالنون؟ وهي أيضًا تقرُب من الياء، حتى إن بعضهم لَيجعلُها ياءً في اللفظ.

ونظيرُ هذا: حَمْلُهم "لَعَلِّي" على "كأنِّي" و"إنِّي"، وأنَّهم قالوا: بِلْو سفر، وبِلْي سفر[4]، فأبدلوا؛ لضعف[5] حَجْز اللام، كما قالوا: قِنْية؛ لضعف حَجْز اللام[6]، وإنما هي عندنا من: قَنَوتُ، ومثل "بِلْي": قولُهم: هو من عِلْية الناس، وناقةٌ عِلْيان[7]، وهذا كلُّه عندنا أجودُ من قولهم: عِذْي[8]، وصِبْيان[9]؛ لأنه لا غُنَّةَ في الذال والياء.

فأما إبدال يُونُسَ هذه النونَ في الوقف ألفًا وجَمْعَه بين ألفين فهو الضعيف المستكرَه.

وقال أبو إسْحاقَ[10] لخَصِيمٍ نازَعَه في جواز اجتماع ألفَيْن، وقد قال الرجل: هذا -وأطال مدَّ الألف-: لو مددتَّها إلى العصر ما كانت إلا ألفًا واحدةً.

وعلَّةُ ذلك عندي: أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، فلو التقى[11] ألفان

---

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: والنون، وفي الخصائص: فالنون.

(٢) مَثَلٌ يضرب للأمر يبلغ الغاية في الشدة والصعوبة، تقدَّم قريبًا.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص: أن في مقطع.

(٤) أي: أبلاه السفر. ينظر: تاج العروس (ب ل ي) ٢٠٣/٣٧.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص: النون.

(٧) هي الضخمة الطويلة المشرفة. ينظر: القاموس المحيط (ع ل و) ١٧٢٣/٢.

(٨) هو الزرع لا يسقيه إلا المطر. ينظر: القاموس المحيط (ع ذ ي) ١٧١٧/٢.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) ينظر: الغرة المخفية ١٢/ب، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٩.

(١١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

مدَّتان انتقض ذلك؛ لأن الأُولى ساكنة.

ع: وتلخَّص: أن قول يُونُسَ مشكِلٌ وصلًا؛ لجَمْعه بين ساكنين على غير حدِّهما، ووقفًا؛ لزَعْمه أنه جمع بين أَلِفين.

وتلخَّص أيضًا: أن قراءة ابنِ[1] ذَكْوانَ[2] ليست على قول يُونُسَ، وأنه لا بدَّ من تخريجها على وجهٍ يقول به جميعُهم[3].

وألفا زيد[4] قبلها مؤكدا فعلا إلى نون الإناث مسندا (خ٢)

* وإنما عَدَلوا في تأكيد "تضربانِ" إلى الحذف، فقالوا: تضربانِّ؛ لا: تضربانَانِّ؛ كراهيةً للطول المفرط، وإنما لم يحذفوا[5] كما حذفوا في "تضربانِّ"؛ لأنهم إن يُبْقوا الساكنَ يقولون: تضربْن، بالحذف؛ كراهيةَ الثقل[6]، فيقولوا: تضربْنَّ؛ التقى ساكنان على غير حدِّهما، وإن يحرِّكوا الأول بالفتح التبس بفعل الواحد، أو بالضم فلا مقتضيَ له، والتبس بفعل الجماعة، أو بالكسر فلا مقتضيَ له[7].

واحذف خفيفةً لساكن ردِف وبعد غير فتحة إذا تقِف (خ١)

---

(١) هو عبدالله بن أحمد بن بشير بن ذكوان، أبو عمرو الدمشقي، إمام القراءة بدمشق في زمانه، قرأ على أحمد بن تميم وغيره، توفي سنة ٢٤٢. ينظر: معرفة القراء الكبار ٢٠٤، وغاية النهاية ١/٤٠٤.

(٢) يريد قراءته لقوله تعالى في سورة يونس ٨٩: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾. ينظر: النشر ٢/٢٨٦، وإتحاف فضلاء البشر ٣١٧.

(٣) الحاشية في: ١٤٥.

(٤) كذا في المخطوطة، وهي في نسخ الألفية العالية: «زِدْ». ينظر: الألفية ١٤٨، البيت ٦٤٥.

(٥) في: تضربْنانِّ أُولى النونات، وهي نون النسوة.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل قوله: «يقولون: تضربْن، بالحذف؛ كراهية الثقل» مقحم، ولم أتبيَّن موضعه.

(٧) الحاشية في: ١٤٦.

* قال ابنُ جِنِّي في "المحتَسَب"[1]: إن في "نَوَادِر"[2] أبي زَيْدٍ:

فمن[3] أيِّ يَوْمَيَّ مِنَ المَوْتِ أَفِرّْ؟

أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرْ؟[4]

قال: قيل: أراد: يُقْدَرَنْ، بالنون الخفيفة، وحَذَفَها، وهذا عندنا غيرُ مرضيٍّ؛ لأن النون للتوكيد، والتوكيدُ أَشْبَهُ شيءٍ به الإسهابُ والإطنابُ، لا الإيجازُ والاختصارُ، لكنَّه فيه صنعةٌ ذكرناها في "سِرِّ الصِّناعة"[5].

ع: فإن قلت: كيف أحذفُ في:

لَا تُهِينَ الفَقِيرَ؟[6]

قلت: أَوْلى من هذا أن يُعترض على قولنا: لا يُحذف الفاعلُ بقولنا: لتقومُنَّ، ولتقومِنَّ، والجوابُ واحدٌ، وهو أن هذا حذفٌ إِعْلاليٌّ، لا اختياريٌّ، والحذفُ للإعلال عليه دليلٌ، فكأنَّه مذكور[7].

(خ٢)

* [**«واحذفْ خفيفةً»**]: مثل:

---

(١) ٢/٣٦٦.

(٢) ١٦٤.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في المحتسب والنوادر ومصادر البيت: مِنْ، أو: فِي، وبه يستقيم الوزن.

(٤) بيتان من مشطور الرجز، للحارث بن المنذر الجرمي، وتمثَّل بهما علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فنُسبا إليه. ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ٩٦٩، والبارع ١٧١، والخصائص ٣/٩٦، والمحكم ٦/٣٠١، وضرائر الشعر ١١٢، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٧٥، والمقاصد النحوية ٤/١٩٤١.

(٥) سر صناعة الإعراب ١/٧٥.

(٦) بعض بيت من المنسرح، للأَضْبَط بن قُرَيع، تقدَّم في باب المعرب والمبني.

(٧) الحاشية في: ٢٨/أ.

اِضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا[1]

كما قيل[2]: «خالفَ تعرفِ»[3][4].

واردد إذا حذفتها في الوقف ما من أجلها في الوصل كان عدما
وأبدلنها بعد فتح ألفا وقفا كما تقول في قفًا قفا

(خ١)

* قيل في قول امْرِئِ القَيْسِ:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ[5]:

إنه أراد: قِفًا، ووَصَلَ بنيَّة الوقف على النون بالإبدال[6].

(خ٢)

* قال الصَّيْمَرِيُّ في "التَّبْصِرة"[7]: إذا كان ما قبل النون مضمومًا أو مكسورًا فمذهب س[8] أن تَحذِف النون في الوقف، ولا تعوِّضَ منها شيئًا، كما كان ذلك مع

(١) صدر بيت من المنسرح، لطَرَفة بن العبد، وقيل: مصنوع، وعجزه:

... ضَرْبَكَ بالسيف قَوْنَسَ الفرسِ

ينظر: الديوان ١٦٤، وجمهرة اللغة ٨٥٢/٢، والعقد الفريد ٢٠٣/٦، والبارع ٤٧٦، والمحتسب ٣٦٧/٢، والمحكم ٤٢١/٤، والإنصاف ٤٦٣/٢، وشرح جمل الزجاجي ٥٦٨/٢، والمقاصد النحوية ١٨١٣/٤.

(٢) مكررة في المخطوطة.

(٣) كذا في المخطوطة مضبوطًا، وهو مَثَلٌ ، تمثَّل به ابن ناصر السلامي في التنبيه على الألفاظ في كتاب الغريبين ٢١١، وقال: إنه من أمثال العوام.

(٤) الحاشية في: ١٤٦.

(٥) صدر بيت من الطويل، تقدَّم بعضه في باب عطف النسق.

(٦) الحاشية في: ٢٨/ب.

(٧) التبصرة والتذكرة ٤٣٤/١، ٤٣٥.

(٨) الكتاب ٥٢٢/٣.

التنوين في الأسماء المرفوعة والمجرورة، ويُونُسُ[1] يعوِّض في المضموم واوًا، وفي المكسور ياءً، فيقول: احشَوُوا، واحشَيِي، على مذهب مَنْ يقول[2]: زيدُو، و: زيدِي، في الوقف على المرفوع والمجرور.

ع: هذا النقل يطلقُه الناسُ عن يُونُسَ، وأنت ترى هذا يقيِّدُه بما إذا تكلَّمتَ على قياس تلك اللغةِ؛ وذلك لأن نون التوكيد الخفيفةَ قد ثبت لها حكمُ التنوين، والتنوينُ في تلك اللغة يُقلب بعد الضمة والكسرة، فكذا نونُ التوكيد، ولا يقال: إنه يُجيز ذلك على الإطلاق، وينبغي أن لا يُخالِفَ يُونُسُ في ذلك.

وفي ش غ[3] أيضًا: أن يُونُسَ أجاز ذلك قياسًا على مَنْ يقول: زيدُو، و: زيدِي[4].

* تنبيهٌ: إذا وُقف على: اضربَنْ أُبدل ألفًا، فإذا وُقف على: اضربانْ -على قول يُونُسَ[5] وك[6]- أُبدلت ألفًا، نصَّ على ذلك س[7].

ثم قيل: يُجمع بين ألفين بمقدارهما، وقيل: ينبغي أن تُحذف إحداهما، ويقدَّرَ بقاءُ المبدَلة وحذفُ الأُولى، وفي "الغُرَّة"[8]: تُهمز الثانيةُ.

ع: ينبغي أن يكون كالوقف على: رأيت فتًى[9].

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/٥٢٣، والأصول ٢/٢٠٢، والتعليقة ٤/٢٥، ٢٦.

(٢) هم أزْد السَّرَاة، حكاه عنهم سيبويه في الكتاب ٤/١٦٧، وينظر: الأصول ٢/٣٧٢، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٢٢.

(٣) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٢٠٤.

(٤) الحاشية في: ١٤٧.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/٥٢٧، والمقتضب ٣/٢٤، والأصول ٢/٢٠٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٤٢، والحجة ١/٩٠، والخصائص ١/٩٣، واللباب ٢/٦٨.

(٦) ينظر: الأصول ٢/٢٠٣، واللباب ٢/٦٨.

(٧) الكتاب ٣/٥٢٧.

(٨) ١٥٦، ١٥٧ (ت. خالد السلمي).

(٩) الحاشية في: ١٤٦.

* ز[1]: قُرِئ: ﴿وَلَيَكُونَنَّ﴾[2]، والتخفيف أَوْلى؛ لأنها كُتبت ألفًا على حكم الوقف، وذلك لا يكون إلا للخفيفة[3].

(١) الكشاف ٢/٤٦٧.

(٢) يوسف ٣٢، وهي قراءة شاذة غير منسوبة، حكاها الزجاج. ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/١٠٨، وشواذ القراءات للكرماني ٢٤٦.

(٣) الحاشية في: ١٤٢.

ما لَا ينصَرِفُ

الصرف تنوين أتى مبينا معنى به يكون الاسمُ أمكنا

(خ١)

* قيل: ما لا ينصرفُ هو الذي لا يُجَرُّ ولا يُنوَّن، وهذا التعريف يؤدي إلى الدَّوْر؛ لأنه تعريفٌ بالحكم، ومقتضى كلام المصنِّف: ما ليس فيه تنوينٌ دالٌّ على الأَمْكنية، وهو كذلك، والجيِّدُ: ما فيه علَّتان من تسعٍ، أو واحدةٌ منها تقوم مقامَهما.

ثم اختُلف في المنصرف؛ لِمَ سُمِّي كذلك؟ وبه يتَّضح لِمَ سُمِّي هذا غيرَ منصرف، فقيل: لأن في آخره صَرِيفًا، وهو الصوت، وهذا المختار، وقيل: لأنه انصرف عن شَبَه الفعل، ورُدَّ بأنه لم يكن مشبهًا له فانصرف عنه، وقيل: من الصَّرِيف: الخالص من اللبن[1]؛ لأنه تخلَّص من شَبَه الفعل والحرف، قال ابن عُصْفُور[2]: ويلزمهم أن يسمُّوا نحو: بأحمركم منصرفًا، وهم إنما يقولون فيه: منجرٌّ. ص[3].

ع: فإن قيل: يُبطِل الأولَ أن نحو: الغلام، و: غلامك، منصرفٌ بالإجماع.

قلت: هما في قوة ما فيه صَرِيفٌ، وإنما زال منه لعارضٍ، بخلاف نحو: بالأحمر، و: بأحمركم، فلا يلزم هذا القائلَ أن يسمِّيَه منصرفًا، فظهر أنه لا يدخل في حدِّه ما ليس منه، ولا يخرج عنه ما هو منه[4].

(خ٢)

* ع: بابُ منع الصرف.

اعلمْ أوَّلًا أن الاسم ينقسم بالنظر إلى شَبَهه بالحرف وعَرَائه عن ذلك قسمين: مشبه له، فيُبنى، ويقال فيه: غير متمكِّن، وغير مشبه له، فيعرب، ويقال: متمكِّن.

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة ١٢/١١٥.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/٢٠٥.

(٣) لعله يريد بهذا الرمز: ابن عصفور.

(٤) الحاشية في: ٢٨/ب.

ثم المتمكِّن ينقسم بحسب شَبَهه بالفعل وعَرَائه عن ذلك قسمين: غير مشبه له، ويقال له: أَمْكن، ومشبه له، ويقال له: غير أَمْكن، وقد مضى في صدر الكتاب[1] تفسيرُ المتمكِّن وغيره، والكلامُ الآن في تفسير الأَمْكن وغيرِه.

ولنقدِّمْ أوَّلًا مقدمةً، وهي أن أنواع التنوين ستة:

نوعٌ يدل على معنًى أراده المتكلم راجعٍ إلى صوته، وهو تنوين الترنُّم، فإنه يدل على أنه لم يرد الترنُّم.

ونوعٌ يدل على معنًى أراده المتكلم راجعٍ إلى وَصْلها وفَصْلها، وهو تنوين الغُلُوِّ؛ لأنه يدل على أن المتكلم واقف، كذا قال عبدُالقاهر[2]، وهو عندي بأن يدلَّ على أنه واصلٌ أحقُّ؛ لأن وضع التنوين على أن يكون للوصل لا للوقف.

ونوعٌ يدل على معنًى في الكلمة ليس من عوارضها، ولكنه من وضعها الأصلي، وهو تنوين التنكير.

ونوعٌ يدل على أمرٍ أُريد بالكلمة، وهو معادلها[3] لكلمةٍ أخرى، أو تقول: معادلةُ نوعِها لنوعٍ آخر، وهو تنوين المقابَلة.

ونوعٌ[4] يدل على معنى[5] كانت متصلةً بكلمة التنوين، أو حرفٍ كان من تمامها، وهو تنوين التعويض.

فإن جَمَعت النوعين قلت: ونوعٌ دال على جزءٍ أو كالجزء لكلمة التنوين.

ونوعٌ دال على معنىً تكون به الكلمة [أَمْكنَ، وهو][6] تنوين الصرف، نحو: زيدٍ،

(١) لم يتقدم شيء من ذلك في هذه الحاشية ص ١٥٩ عند بيت الألفية:

بالجرِّ والتنوينِ والندا و"أَلْ" ومسندٍ للاسم تمييزٌ حصلْ

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ١/٧٦.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: معادلتها.

(٤) مكررة في المخطوطة.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: كلمة.

(٦) ما بين المعقوفين جاء في المخطوطة بعد قوله المتقدم: «ونوع دال»، ولعله كان مُلْحَقًا في

وعمرٍو، فإنه يدل على معنًى، وهو خفَّة الكلمة بكونها لم تشبه الفعلَ ولا الحرفَ، وهذا المعنى يدل على أنها متثبِّتةٌ في باب الاسمية، راسخةُ القَدَم فيه، وهذا معنى كلام الناظم.

ويتَّضح من هذا الحدِّ حدَّان، هما المراد منه: حدُّ المنصرف، وحدُّ غير المنصرف، فنقول: المنصرف: الذي يلحقه تنوينٌ دال على معنًى به يكون الاسم أَمْكنَ، وغيرُ المنصرف بخلافه.

فيَرِدُ على عكس الأول: الرجل، و: غلامك، و: جاء زيد، في الوقف.

ويجاب بأنه إنما زال منه التنوين لِمَا عَرَض له من "أل" والإضافة والوقف، وفي هذا العلمِ أَنَّ الزائل لغرضٍ كالثابت الموجود.

وكذلك قد يُورَد على طَرْد الثاني[1] نحو: صَهٍ، و: يومئذٍ.

فيجاب بأنه قد استقرَّ ممَّا تقدَّم في صدر الكتاب[2] أن المنصرف وغير المنصرف من باب المعرب لا من باب المبني، فقَيْدُ الإعراب مأخوذ في الحدِّ، وهنا -وإن لم يصرِّح به ذِكْرًا- فهو موجود ذُكْرًا لا ذِكْرًا.

ويُعترَض حينئذٍ بنحو: مسلماتٍ غيرِ عَلَم، وهذا لا محيصَ عنه[3].

* ع: الاسمُ ما أشبه الحرفَ بُنِي، كما سبق شرحه في ابتداء هذه الأرجوزة[4]، وما أشبه الفعلَ لا يُبنى؛ لأن الاسم كان سببَ إعراب الفعل، فلا يكون الفعلُ سببَ بنائه، وهذا عندي شبيهٌ بقولهم: الأبُ كان سببَ وجود الابن، فلا يكون الابنُ سببَ

=

نسخة ابن هشام، فلم يُحْكِم الناسخ موضعَه.

(١) مكرر أولها "الثا" في المخطوطة.

(٢) وهو قوله ص ٢٠٠ في باب المعرب والمبني:

وجُرَّ بالفتحة ما لا ينصرفْ ... ما لم يُضَفْ أو يكُ بعد "ألْ"

(٣) الحاشية في: ١٤٧.

(٤) لم يتقدم شيء من ذلك في هذه الحاشية ص ١٦٥ عند بيت الألفية:

والاسم منه معربٌ ومبني ... لشَبَهٍ من الحروف مُدْني

عدم الأب، فتأمَّلْه.

ولكنه ثَقُلَ، فمُنع من علَّة الخفَّة؛ إذ كان وجودُ التنوين علامةَ خفَّةِ ما يستخفُّون، وعدمُه علامةَ ثِقَلِ ما يستثقلون؛ إذ كان الخفيف يحتمل الزيادة، بخلاف الثقيل.

وجعلوا زوال الكسرة تبعًا لزوال التنوين؛ لأن بقاءها مع زواله يوهم البناء؛ إذ لا تكون كسرةٌ علامةَ إعرابٍ إلا مع تنوينٍ أو ما يقوم مقامَه، ولذلك إذا اضطُر شاعرٌ إلى تنوين غير المنصرف جَرَّه بالكسرة، وإن كان لم يُضطرَّ إليها، ولذلك عادت في: بأحمركم، و: بالأحمر؛ لأَمْن التنوين فيه لفظًا وتقديرًا.

ش ع[1]: فلو كانت الكسرة صرفًا أو بعضَ صرفٍ لامتنعت هنا؛ لوجود العلتين.

قال أبو الفَتْح في "الفائق"[2]: علامةُ الصرف التنوين وحده، لا التنوينُ والجرُّ، بدليل اتفاقهم على تسمية بعض الأسماء المقصورة منصرفًا، مع أنه لا يدخلها جرٌّ ولا غيرُه، إنما هو التنوين فقط؛ أَلَا ترى إلى قول س[3]: فالتنوين علامةُ الأَمْكن عندهم، والأخفِّ عليهم، وتركُه علامةٌ لِمَا يستثقلون؟

قال أبو القاسم[4]: هذا تصريح بأن التنوين عَلَم الصرف، لا الجر، وأن تركه عَلَم ثقل الاسم، كما أن لَحاقه عَلَم خفَّته[5].

فألف التأنيث مطلقا منع صرفَ الذي حواه كيفما وقع

(خ١)

* [«**فألفُ التأنيث**»]: وهذا يسمى: التأنيث اللازم، قيل: لأنه إذا حُذف لم تتمَّ الكلمة، بخلاف التاء، كـ: قائمة، ورُدَّ بأن: طَوَاعِية وكَرَاهِية كذلك، وقيل: لأنها عندهم

(١) شرح عمدة الحافظ ٢/٢١٨، ٢١٩.

(٢) لم أقف على ما يفيد بوجوده، وهو مذكور في مصنفات ابن جني. ينظر: معجم الأدباء ٤/١٦٠٠.

(٣) الكتاب ١/٢٢.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في شرح العمدة: أبو الفتح.

(٥) الحاشية في: ١٤٧.

بمنزلة أصول الكلمة، بدليل حذفها في: قَرْقَرى[1] إذا قلت: قُرَيْقِر، بخلاف التاء، فإنها بمنزلة كلمةٍ منفصلة، فلا يعتدُّ بها.

قيل: فلا تغيِّروا الممدوة[2]، كـ: حمراء؛ لقولهم: حُمَيْراء.

قلنا: لَمَّا تحركت أشبهت التاءَ. ص[3][4].

(خ٢)

* [«فألفُ التأنيث»]: فإن قلت: لا[5] شيءٍ استَأثرتْ بالمنع، ولم تحتجْ لعلَّة أخرى، كما احتاجت إليه نظيرتُها، وهي تاء التأنيث من نحو: طلحة، و: فاطمة؟

قلت: نزَّلوا لزومَها منزلةَ تاءِ التأنيث، بخلاف باب: فاطمة؛ فإن أصل التاء في الصفات رجعي[6]، فهي غير لازمة.

فإن قلت: فهلَّا منعوا صرف: شَقَاوة، و: عَرْقُوة[7]، و: شاة؛ لِلُزومها؟

قلت: لَمَّا لم توضع التاء في أصل بابها على أن تكون لازمةً إذا وُجدت؛ لم يُعتدَّ بما يعرض من لزومها[8].

وزائدا فعلان في وصف سَلِم ... من أن يُرى بتاءِ تأنيث خُتم

ووصف اصلي ووزن أفعلا ... ممنوع تأنيثٍ بتا كأَشْهلا

(خ٢)

---

(١) هو ماء لبني عَبْس، أو: أرض باليمامة. ينظر: معجم ما استعجم ١٠٦٥/٣، ومعجم البلدان ٣٢٦/٤.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: الممدودة.

(٣) لعله يريد بهذا الرمز: ابن عصفور. ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢١٥/٢، ٢١٦.

(٤) الحاشية في: ٢٨/ب.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: لأيِّ.

(٦) في المخطوطة مهملة، والصواب: وضعي.

(٧) هي كلُّ أَكَمة مُنْقادة في الأرض. ينظر: القاموس المحيط (ع ر ق) ١٢٠٥/٢.

(٨) الحاشية في: ١٤٧.

* وإنما أثَّر في منع صرفِ هذا النوع كونُه صفةً؛ لِمَا علمتَ من أن الصفة فرعٌ عن الاسم الجامد من وجهين:

أحدهما[1]: أنها مشتقة منه، والمشتقُّ فرع المشتق منه.

والثاني: أنها محتاجة إليه لانتساب معناها.

وإنما أثَّر كونُه على وزن "أَفْعَل"؛ لأنه وزنُ الفعلُ به أَوْلى؛ لأن في أوله زيادةً لمعنًى في الفعل دون الاسم، وما زيادتُه لمعنًى أصلٌ لِمَا زيادتُه لغير معنًى؛ لأن الأصل فيما يَختَلِف أن يكون لمعنًى.

وإنما اشتُرِط أن لا تلحقه التاء؛ لتتحقَّق مشابهته للفعل؛ لأن الفعل لا تلحقه تاء التأنيث[2].

* قولُه: «**ممنوعَ تأنيثٍ**» نظيرُ قوله: «**في وصفٍ سَلِم**» البيتَ.

وامتناعُ التأنيث بالتاء؛ إما لأن مؤنثه "فَعْلاء"، كـ: أَشْهَل[3]، وأَحْمَر، أو "الفُعْلى"، كـ: أَفْضَل، وأَكْبَر، و[4]لا مؤنثَ له معنًى ولا استعمالًا، كـ: آدَر[5]، أو استعمالًا لا معنًى، كـ: آلَى[6]، فهذه أربعة أنواع[7].

وألغِيَنَّ عارِضَ الوصفيه كأربع وعارض الإسميه

فالأدهَمُ القيدُ لكونه وضِعْ في الأصل وصفا انصرافه مُنِع

وأجدل وأخيل وأفعى مصروفة وقد ينلن المنعا

(١) مكررة في المخطوطة.

(٢) الحاشية في: ١٤٨.

(٣) وصف من: الشَّهَل، وهو قلَّة السواد في حَدَقة العين، كأنَّه يميل إلى الحُمْرة. ينظر: القاموس المحيط (ش هـ ل) ٢/١٣٥٠.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب: أو.

(٥) هو مَنْ يصيبه فتقٌ في إحدى خُصْييه. ينظر: القاموس المحيط (أ د ر) ١/٤٩٠.

(٦) هو عظيم الإلْية، وهي العَجِيزة. ينظر: الصحاح (أ ل ي) ٦/٢٢٧١.

(٧) الحاشية في: ١٤٨.

ومنع عدلٍ مع وصف معتبر في نحو مثنى وثلاث وأُخَر (خ١)

* [«**عَدْل**»]: ع: العَدْلُ: أن تلفظ ببناءٍ وتريد غيرَه مع اتفاق المعنى.

وقولنا: «مع اتفاق المعنى» حتى لا يَرِدَ نحو: "فَعَّال" و"مِفْعال" و"فَعُول" و"فَعِيل"، فلا يقال: لِمَ لا مُنعت الصرف؛ للوصف والعدل، كما في: ثُلَاثَ و: مَثْلَثَ؟[١]

* [«**وأُخَر**»]: اعلمْ أن "أُخَرَ" مطابِقةٌ لِمَنْ قُصِدت به، ومع المطابقة يتعيَّن وجود "أَلْ" أو الإضافة، وقد ثبت العدل عن "أَلْ" في نحو: سَحَرَ، وجوّز الفَرَّاءُ[٢] في "ثُلَاثَ" وبابِه أن تكون معدولةً عن الإضافة، ولا أقول: معدولة عن "مِنْ"؛ لأن مع المطابقة لا تستعمل بـ"مِنْ"، فهذا إن نُظر إليه من حيث هو مطابقٌ.

وإن نُظر إليه من حيث هو مجرد عن "أَلْ" والإضافة فيقال: قياسُ المجرد عنهما أن يستعمل مفردًا، ويكون بـ"مِنْ"، فهذا معدول عن المفرد، ولا أقول: عن "مِنْ"، كما يقوله مَنْ لا يحقِّق العبارة، بل عن المفرد، وذلك المفرد يستحق أن يستعمل بـ"مِنْ" ولا مدخلَ لها في العدل.

فالحاصل: أن له جهتين: جهة مطابقة، وجهة تجرُّد، ويختلف الحكم بالنظر إلى كلٍّ منهما[٣].

* [«**وأُخَر**»]: ع: المراد بـ"أُخَرَ": جمع: أُخْرى مؤنثُ "آخَرَ"، لا جمع: أُخْرى مؤنث "آخِر" بالكسر[٤]؛ لأن المذكر ليس للتفضيل، فكذا مؤنثه، فلا عدلَ، والمانعُ في "آخَرَ": الوزن والوصف، وفي "أُخَرَ" ما ذُكر[٥].

---

(١) الحاشية في: ٢٨/ب.

(٢) معاني القرآن ١/٢٥٤.

(٣) الحاشية في: ٢٨/ب.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب أن مؤنث "آخِر": آخِرة، لا: أُخْرى.

(٥) الحاشية في: ٢٨/ب.

ووزن مثنى وثلاث كَهُما من واحد لأربع فليُعْلَما
وكن بجمعِ مُشْبِهٍ مفاعلا أو المفاعيل بمنع كافِلا
وذا اعتلال منه كالجواري رفعا وجرا أجرِه كسارِي
(خ١)

* إن قيل: كان حقُّه أن يقول: ك: جَوَارٍ؛ لأنه لا يُعلُّ معرفةً بـ"أَلْ" أو بالإضافة.

قلت: قولُه: «ك: ساري» يزيل هذا الوهمَ؛ لأن حكم "ساري" معروف، وإنما يُعترض بهذا عليه لو قال: وذا اعتلالٍ منه كالجواري تُحذف ياؤه ويعوَّض منها التنوين، على أنه لو قال ذلك لكان في ذِكْر أنَّ التنوين يدخلُ ما يمنع من توهُّم جواز ذلك مع "أَلْ" والإضافة[1].

* أبو عَلِيٍّ في "التَّذْكِرة"[2]: الدليلُ على أن ياء "جَوَارٍ" حُذفت حَذْفًا ثم لَحِق التنوين؛ لزوال الكلمة عن مثال "مَفَاعِلَ" -يعني: للصرف-: أنهم لَمَّا قلبوها ألفًا في: مَعَايا[3]، وصَحَارَا، فخفَّ الحرف؛ لانقلابه ألفًا، لم تحذف؛ لأن مَنْ يحذف: ﴿نَبْغِ﴾[4]، و:

يَفْرِ[5]

لا يحذف: يخشى، فلما لم يحذف كان على زنة "مَفَاعِل"، فلما كان على زنة "مَفَاعِل" لم يلحق التنوين كما يلحق في: جَوَارٍ وغَوَاشٍ، حيث لحق الحذفُ الياءَ.

(١) الحاشية في: ٢٨/ب.
(٢) لم أقف عليه في مختارها لابن جني، وهو بنصه في البصريات ٢/٨٧٦، ٨٧٧.
(٣) يقال: إبل مَعَايا، أي: مُعْيِية وكليلة. ينظر: المحكم ٢/٢٠٦.
(٤) الكهف ٦٤، وتمامها: ﴿قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾.
(٥) بعض بيت من الكامل، لزُهَير بن أبي سُلْمى، وهو بتمامه:

ولَأنتَ تَفْري ما خلقتَ وبعـ ـضُ القوم يخلقُ ثم لا يَفْرِ

روي: «يفري»، ولا شاهد فيه. يَفْرِ: أصله: يَفْرِي، أي: يقطع. ينظر: الديوان بشرح ثعلب ٨٢، والكتاب ٤/١٨٥، والقوافي للأخفش ١٨، والأصول ٢/٣٨٨، والحجة ١/٤٠٥.

ع: يعني: ولو كان الحذف في: جَوَارٍ للساكنين، لحذفوا الألف، كما في: عَصًا.

ع: قال في موطنٍ آخَرَ[1]: لم نعلم الألفَ حُذفت كما حذفت الواو والياء إلا في:

ابْنِ المُعَلْ[2]،

«ولو تَرَ ما أَهْلَ مكةَ»[3][4].

* [«**أَجْرِه ك: ساري**»]: لأنه ثَقُل بالبناء، وبحرف العلة، وبالضمة أو الكسرة، فاستدعى ذلك تخفيفَه، فحُذفت الياء بحركتها، وعُوِّض التنوينُ من الياء.

يدلُّك على أنه عُوِّض منها: أنه لا يجوز حذف الياء إلا حيث يمكن التنوين، فلذلك لا تحذف في: الجواري، ولا في: جواريك؛ لأنه لا يجوز دخول التنوين، فيعوَّضَ به عن الياء؛ لأجل الألف واللام والإضافة. من "شرح الجُمَل"[5] لابن عُصْفُور[6].

ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضَى عمومَ المنْعِ

(خ٢)

* ع: وقد تبيَّن أن الناظم ذكر هنا أمرين، وجَزَم بهما، والناسُ يجوِّزون معهما أمرًا

---

(١) لم أقف عليه في مختار التذكرة لابن جني، وينظر: الحجة ١/١٤١، والعسكريات ١٠٠.

(٢) بعض بيت من الرمل، للَبِيد بن رَبِيعة، وهو بتمامه:

وقَبِيلٌ من لُكَيزٍ شاهدٌ رهطُ مرجومٍ ورهطُ ابنِ المُعَلّ

المعل: أراد: المعلَّى. ينظر: الديوان (ملحقات القصيدة) ١٩٩، والكتاب ٤/١٨٨، ومجاز القرآن ٢/١٦٠، والبيان والتبيين ١/٢٦٦، وجمهرة اللغة ١/٤٦٦، والحجة ١/٧٩، والخصائص ٢/٢٩٥، والمحكم ٧/٤٢١، وشرح جمل الزجاجي ٢/٥٧٨، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٨٤، والمقاصد النحوية ٤/٢٠٦٦.

(٣) بعض قول للعرب، أورده الفارسي في الحجة ١/١٤١، ٤/٤٣٠، وهو بتمامه: أصاب الناسَ جُهْدٌ، ولو ترَ ما أهلَ مكة.

(٤) الحاشية في: ٢٨/ب.

(٥) شرح جمل الزجاجي ١/١٠٩، ١١٠.

(٦) الحاشية في: ٢٨/ب.

آخَرَ، والصوابُ معه:

أحدهما: أنه جزم بمنع الصرف، حيث قال: «**عمومَ المَنْع**»، ولم يُسمع غير ذلك على ما ذكر.

والثاني: قولُه في تعليل منع الصرف: إن ذلك؛ لشَبَهه بالجمع.

وقال قوم: إنه جمع لـ"سِرْوالة" تقديرًا، وأنشدوا:

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ[1]

قيل: والبيت مصنوع، فلا يُلتفت إليه، وأيضًا فالنقلُ في أسماءِ الأجناس نادرٌ، فلا يقاس عليه، وأيضًا فـ"سِرْوالة" إن ثبت بالبيت فهو مرادِف لـ"سَرَاوِيل"، أو يكون بمعنى القَمِيص، لا أنه جزء منه؛ لأنه إنما يريد أن اللؤم قد عَمَّه، لا أنه أحد أقطاره، فهذه ثلاثة اعتراضات على هذا القول[2].

وإن به سمي أو بما لحق به فالانصِرافُ منعه يَحق (خ١)

* قولُه: «**وإنْ به سُمِّي**» البيتَ: المسمَّى بموازن "مَفَاعِل" أو "مَفَاعِيل" ثلاثة أقسام:

قسم يستعمل في النكرات جمعًا بلا خلاف، نحو: مساجد، ومصابيح.

وقسم لم يستعمل في النكرات أَلْبَتَّةَ بلا خلاف، نحو: شَرَاحِيل؛ لأنه ملازم للعَلَمية، لكن فيه صيغة الجمع، فقُدِّر أنه منقول عن الجمع.

---

(١) صدر بيت من المتقارب، لم أقف له على نسبة، وعجزه:

... فليس يَرِقُّ لمُستَعْطِفِ

ينظر: المقتضب ٣٤٦/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٨/١٢، والصحاح (س ر ل) ١٧٢٩/٥، والمحكم ٤٧٢/٨، وشرح جمل الزجاجي ٢١٧/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٠١/٣، والمقاصد النحوية ١٨٣٠/٤، وخزانة الأدب ٢٣٣/١.

(٢) الحاشية في: ١٥١.

وقسم يستعمل في النكرات، وتُرُدِّد فيه: هل هو جمع أو[1] مفرد؟ وهو "سَرَاوِيل" لا غيرُ.

وإذا سمِّي بجميع ذلك مُنع الصرفَ، فقيل: للصيغة وأصالة الجَمْعية، وقيل: للصيغة والعَلَمية، فهي قائمة مَقام الجمع، وعلى هذا إذا نُكِّر انصرف، بخلافه على التعليل الأول.

وهذا التعليل عندي المستمرُّ، وإلا لَلَزِمَ صرفُ "شَرَاحِيل" في العَلَمية[2]؛ إذ ليس أصلُه الجمعَ[3].

فإن قلت: فما في الصيغة قد يكون مانعًا.

قلت: ...[4] مخالفة الكلام[5] العربي، فأشبه بذلك ...[6]، فالصيغة كالعُجْمة، كما قال س[7] في: حَامِيم[8].

* [«مَنْعُه يَحِقّ»]: قال ابنُ عُصْفُور[9]: للعَلَمية وشِبْه العُجْمة؛ لأنه دخل في الآحاد، كما دخل الأعجميُّ في كلام العرب، فإن نكَّرته كان فيه الخلافُ الذي في: أَحْمَر.

ع: مقتضاه: أن الأَخْفَش[10] لا يصرفه، وكذا حكى عنه ابنُ السَّرَّاج[11]، خلافًا

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) الكتاب ٣/٢٧٥.

(٨) الحاشية في: ٢٨/ب.

(٩) شرح جمل الزجاجي ٢/٢١٨.

(١٠) ينظر: المقتضب ٣/٣٤٥، ومختار التذكرة ١٥، ١٦.

(١١) الأصول ٢/٨٨.

لِمَا حكى عنه ابنُ مالكٍ[1][2].

(خ٢)

* قولُه: «**به**»: الضميرُ للجمع المتقدِّم ذكرُه[3].

* قولُه: «**أو بما لَحِق به**»: هو "سَرَاوِيل".

وقال ابنُ الناظم[4] ما ملخَّصُه وشَرْحُه: يعني: أن ما سمِّي به من مثال "مَفَاعِل" أو "مَفَاعِيل" فحقُّه منع الصرف، سواءٌ أكان منقولًا عن جمع محقَّق، ك: مساجد اسم رجل، أو مقدَّر، ك: شَرَاحِيل.

والعلة في منع الصرف أمران:

أحدهما: ما فيه من الصيغة، وهذا اعتبره الجميعُ.

والثاني: مختَلَف فيه، فقيل: أصالته في الجمعية، وقيل: قيام العَلَمية مَقام الجمعية.

وابتنى على هذا الخلافِ: أنه هل إذا نُكِّر بعد التسمية ينصرف أو لا؟ فعلى مقتضى التعليل الأول لا ينصرف، بخلاف الثاني[5].

والعلم امنع صرفَهُ مركبا تركيب مزج نحو معدي كربا

(خ١)

* [«**مَعْدِي كَرِبا**»]: و: حَضْرَمَوْتَ[6].

(خ٢)

* قولُه: «**مَزْج**»: هو عبارة عن الاسمين يُجعلان اسمًا واحدًا منزَّلًا ثانيهما من

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٠٠.

(٢) الحاشية في: ٢٩/أ.

(٣) الحاشية في: ١٥١.

(٤) شرح الألفية ٤٦١.

(٥) الحاشية في: ١٥١.

(٦) الحاشية في: ٢٩/أ.

أولهما منزلةَ تاء التأنيث مما قبلها، بدليل التزام فتح آخر الاسم الأول، كما التزموا فتح ما قبل تاء التأنيث.

فإن قلت: فلِمَ التزموا في آخر الأول إذا كان معتلًّا الإسكانَ؟

قلت: للتخفيف.

فإن قلت: فإن الفتحة لا تُستثقلُ، بدليل نصب المنقوص.

قلت: هذه حركة بناءٍ، فهي لازمة، فاستُثقلت، هذا مع أن هذا الاسم في نفسه ثقيل بالتركيب، فهذان ثِقَلان في الاسم لو فُتِح.

فإن قلت: فهلَّا استُثقلت في: رامية، و: غازية؛ الذي تزعَّمت أن هذا ملحق [به][1]، مع أنها حركة بنائه، والاسمُ ثقيل بالتأنيث؟

قلت: ثِقَل التركيب أشدُّ من ثِقَل التأنيث، فخُصَّ بمزيد التخفيف[2].

كذاك حاوي زائدي فعلانا كغطفانَ وكإِصْبَهانا

(خ٢)

* [«**فَعْلَانا**»]: وكذا "أَفْعَلان"، مثل: أَرْوَنان عَلَمًا، فأما مَنْ قال[3]: إنه من الرَّنَّة؛ لأنها تَتْبع الشدَّة، واليومُ الأَرْوَنان: الشديدُ[4]؛ فلا يُشبه قولَ العلماء؛ لأنه حينئذٍ: أَفْوَعال، ولا نظيرَ لذلك في العربية[5].

* وقالوا: لو سمَّيت بـ: أُصَيْلَالٍ رجلًا منعت صرفه؛ للعَلَمية والزيادة؛ لأن اللام بدل من النون، ويؤيده: منع صرف: حَمْراءَ، و: صَحْراء، مع أن ألف التأنيث قد زالت

(١) ما بين المعقوفين جاء في المخطوطة بعد قوله الآتي: «والاسم ثقيل بالتأنيث»، ولعله كان مُلْحَقًا في نسخة ابن هشام، فلم يُحْكِم الناسخ موضعَه.

(٢) الحاشية في: ١٥١.

(٣) قاله ابن الأعرابي. ينظر: مجالس العلماء ٩٢، والخصائص ٣/٢١٨، ٢٨٧، والمحكم ١٠/٢٢٧، ٣١٨.

(٤) ينظر: الجيم ٢/٧، وجمهرة اللغة ٣/١٢٣٩، والصحاح (ر و ن) ٥/٢١٢٧.

(٥) الحاشية في: ١٥٢.

بأن أُبدِلت منها الهمزة[١].

* ع: فرعٌ: لو سمَّيت بـ: بُرْهان، أو: دِهْقان[٢] رجلًا صرفتهما، قال أبو الفَتْح في "التَّنْبِيه"[٣]: هما عندنا "فُعْلال"، كـ: قُرْطاس، و"فِعْلال"، كـ: جِمْلاق[٤]، بدليل: بَرْهَنت له على كذا، أي: أقمت له الدليل عليه، وقولِهم: قد تَدَهْقَنَ، وليس في العربية: تَفَعْلَنَ، وكان القياس زيادتَهما؛ حملًا على الأكثر، لكن السماع أبطل القياس[٥].

كذا مؤنث بهاء مطلقا وشَرْطُ منع العار كونه ارتقا[٦]

(خ١)

ع: قولُه: «**وشرطُ منعِ العارِ**»: فيه حذفُ مضافٍ، أي: وشرطُ تحتُّمِ منع العار؛ لأن ذلك شرط للوجوب لا للمنع؛ لأن المنع يحصل بدونه.

فإن قلت: المضاف إذا لم يَدُلَّ عليه الدليل لا يُحذف، ولهذا جعلوا من الضرورة قولَه[٧]:

بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى القَوْمِ هَوْبَرُ[٨]؛

لأنه أراد: ابن هَوْبَر، فحَذَف لغير دليل.

قلت: قولُه بعدُ: «**وجهان في العادم**» دليلٌ على الحذف من الأول؛ لأنه إن لم يُحمل الأول على أنه شرطٌ للتحتُّم بَطَلَ؛ لأنه ذكر بعدَه أن غير المرتقي يمتنع صرفه مع

(١) الحاشية في: ١٥٢.

(٢) هو القويُّ على التصرُّف مع حدَّةٍ، والتاجر، والزعيم. ينظر: القاموس المحيط (د هـ ق ن) ١٥٧٤/٢.

(٣) ١٩، ٢٠.

(٤) هو باطن جفن العين. ينظر: القاموس المحيط (ح م ل ق) ١١٦٥/٢.

(٥) الحاشية في: ١٥٢.

(٦) كذا في المخطوطة، والوجه: ارتقى؛ لأنه زائد على الثلاثة.

(٧) هو ذو الرُّمَّة.

(٨) بعض بيت من الطويل، تقدَّم في باب النعت.

جواز وجهٍ آخَرَ[1].

*كَتَب الشَّلَوْبِينُ[2] على "المفصَّل"[3]: نَقصَه من العلل: شَبَهُ ألف الإلحاق بألف التأنيث، وشَبَهُ الحرف الرابع من أسماء المؤنث بهاء التأنيث، فإذا سمَّيت مذكرًا باسمٍ مؤنثٍ على أربعةٍ فصاعدًا منعت صرفه؛ للعَلَمية وشَبَهِ رابِعِه بتاء التأنيث، ولكن بشرط أن لا يكون جمعًا مكسَّرًا، نحو: عُنُوق، و: نِسَاء، و: إمَاء، وأن لا يكون المؤنث في الأصل لمذكرٍ، كـ: رَبَاب، و: دَلَال.

وسمَّوا رجلًا بـ: ذِرَاع، فصرفوه، قال س[4] عن الخَلِيل: لَمَّا[5] كثُر تسميتُهم المذكرَ به، ووُصِف به المذكر في قولك: ثوبٌ ذِرَاعٌ؛ صرفوا، قال: فأما "كُرَاع" فالوجه ترك صرفه، ومن العرب مَنْ يصرفه؛ لشَبَهه بـ"ذِرَاع"، وذلك أَخْبَثُ الوجهين[6].

(خ٢)

* [«**كذا مؤنثٌ**»]: أي: كذا عَلَم مؤنث بهاءٍ، فخرج نحو: قائمة.

فإن قلت: لأي شيءٍ، وفيه الصفة والتأنيث، وهما علَّتان؟

قلت: لأن التاء في الصفات في تقدير الزوال إذا أريد المذكور، فلم تعتبر.

فإن قلت: فلِمَ لا منعوا صرف "رَبْعة"[7]؛ فإنها فيه ملازمةٌ؟

قلت: لزوم التاء فيه على خلاف القياس الثابت في أخواتها[8].

* قولُه: «**كذا مؤنثٌ**»: أي: كذا اسمٌ عَلَم مؤنث بالتاء لفظًا أو تقديرًا.

---

(١) الحاشية في: ٢٩/أ.

(٢) حواشي المفصل ٢٤، ٢٥.

(٣) ٢٧.

(٤) الكتاب ٣/٢٣٦.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) الحاشية في: ٢٩/أ.

(٧) هو الرجل بين الطول والقِصَر. ينظر: القاموس المحيط (ر ب ع) ٢/٩٦٤.

(٨) الحاشية في: ١٥٢.

أما لفظًا فبأَنْ تكون فيه علامة تأنيثٍ، سواءٌ كان مسمَّاه مؤنثًا، ك: فاطمة، أم مذكر[1]، ك: طلحة؛ لأن التاء حينئذٍ لازمة، فصارت كألف التأنيث، ك: حُبْلى، و: صَحْراء.

وأما تقديرًا فبأَنْ يكون معلَّقًا على مؤنث، إما في الحال أو الأصل، فالأول ك: زينب، و: سُعَاد، والثاني ك: عَنَاق، و: عَقْرَب عَلَمَيْن لرجلَيْن؛ لأن المؤنث بالمعنى في الحال أو الأصلِ تُقدَّر فيه تاء التأنيث؛ أَلَا ترى أنك تقول: هذه زينب، و: هذه العَنَاق؟

والحرف الزائد على الثلاثة في ذلك مُنزَّل منزلةَ التاء، فنائبُ التاء فيه موجودٌ بأصل الوضع في اسم الجنس، وبوضعِ نحوِ: زينب في العَلَمية، وأما نحو: هند ففيه التاء مقدَّرة، وليس فيه ما ينوب عنها في اللفظ، فهذا يَنقُص عن الأول درجةً -أعني: عن نحو: زينب-، وأما نحو: عَنَاق عَلَمًا ففيه نائبُ التاء بأصل الوضع، فلم يتغيَّر ذاك، وإن صار الآن معناه مذكرًا، كما لا تُنَافي تاءُ التأنيث الملفوظُ بها كونَ المسمى مذكرًا[2].

* ع: زينب ك: عائشة، في أنه مؤنثُ المعنى، لكن علامته تقديرية لا لفظية، و: عَنَاق اسم رجل بمنزلة: حمزة وطلحة، في أنه مذكرُ المعنى، وأن فيه تاءً، لكنها ملفوظٌ بها فيهما، ولا لفظَ في: عَنَاق، بل الحرف الرابع خَلَفٌ عنها[3].

فوق الثلاث أو كجور أو سقر   أو زيد اسمَ امرأةٍ لا اسم ذكر

(خ١)

* [**«اسمَ امرأةٍ لا اسمَ ذَكَر»**]: هذا قول س، والخَلِيل، وأبي عَمْرٍو، ويُونُسَ، وابنِ[4] أبي إِسْحاقَ؛ لأنهم جعلوا نقل المذكر إلى المؤنث ثِقَلًا يُعادِلُ الخفَّةَ التي بها

(١) كذا في المخطوطة، والوجه: مذكرًا.

(٢) الحاشية في: ١٥٢.

(٣) الحاشية في: ١٥٢.

(٤) هو عبدالله بن أبي إسحاق زيدِ بن الحارث الحضرمي، أبو بحر، أخذ عن تلاميذ أبي الأسود الدؤلي، وهو أول من قاس النحو، وله مناقشات نحوية مع الفرزدق وغيره، توفي سنة ١١٧. ينظر: تاريخ العلماء النحويين ١٥٢، ونزهة الألباء ٢٦، وإنباه الرواة ٢/١٠٤، وبغية الوعاة ٢/٤٢.

صُرِف "هند"، وعند ابن عُمَرَ[1]، وأبي عُمَرَ الجَرْمِيِّ، وأبي زيدٍ، وابنِ يَزِيدَ -وهو المبرِّد- أنه ذو وجهين[2].

قال ابنُ الخَشَّابِ في "العَوْنِيِّ"[3]: قالوا: وصرفُه أحسن مِنْ صَرْف "هند"؛ لأنه في الأُصل أخفُّ بالتذكير، فإذا صُرِف الأثقل فالأخفُّ أَوْلى[4].

(خ٢)

* أبو سَعِيدٍ[5]: إذا سمَّيت بـ"هو" أو بـ"هي" ضعَّفتهما، فقلت: هُوّ، و: هِيّ، فإن كان المسمى بـ"هِيّ" مؤنثًا فالصرف وعدمُه، كـ: هند، وإن سميت مؤنثًا بـ"هُوّ" لم تصرف على قول مَنْ لم يصرف امرأةً سُمِّيت بـ: زيد؛ لأنه مذكر سَمَّيت به مؤنثًا[6].

* قولُه: «**اسمَ امرأةٍ لا اسمَ ذَكَر**»: خلافًا للجَرْمِيِّ، والمبرِّد، وعِيسى[7] في أنه ذو وجهين[8].

وجهان في العادم تذكيرا سبق وعجمةً كهندَ والجمعُ[9] أحَقّ

---

(١) هو عيسى الثقفي.

(٢) تنظر أقوالهم في: الكتاب ٣/٢٤٢، والمقتضب ٣/٣٥١، ٣٥٢، والأصول ٢/٨٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١٦٠، ٤/١١١، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٢٩، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٩٢.

(٣) لم أقف على ما يفيد بوجوده. وهو شرح كبير لـ"المقتصد" في النحو، تأليف الوزير عون الدين أبي المظفَّر ابن هُبَيرة، المتوفى سنة ٥٦٠. ينظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ٢/١١٦، ١١٧.

(٤) الحاشية في: ٢٩/أ.

(٥) شرح كتاب سيبويه ٤/٣١ (ط. العلمية).

(٦) الحاشية في: ١٥٢.

(٧) ينظر: الكتاب ٣/٢٤٢، والمقتضب ٣/٣٥١، ٣٥٢، والأصول ٢/٨٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١٦٠، ٤/١١١، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٢٩، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٩٢.

(٨) الحاشية في: ١٥٢.

(٩) كذا في المخطوطة، ولعله سهو، والصواب ما سيأتي في نصِّ الحواشي موافقًا نسخَ الألفية العالية الأخرى: «والمنع». ينظر: الألفية ١٥٠، البيت ٦٦٦.

(خ١)

* [«**وجهان في العادم**»]: أي: في الثلاثي الساكنِ الوسطِ العادم، بدليل قولِه: «**ك: هِنْدَ**»، وأنه إن لم يُقدَّرْ لزم منه كذلك أن تقول: وتحرُّكَ الوسط، والزيادةَ على الثلاثة(١).

* قولُه: «**والمَنْعُ أَحَقّ**»: لأن فيه عملًا بمقتضى الموجِب دون اعتذارٍ، فأما الصرف فيُعتذر له بأن خفَّة اللفظ بقلَّة الحروف وسكونِ الوسط قاومت الثقل الناشِئ عن أحد السببين، فصار كأنه ذو سببٍ(٢).

(خ٢)

* قولُه: «**والمَنْعُ أَحَقّ**»: جَعَل منه في "شرح العُمْدة"(٣): ﴿وَقَالَ ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ﴾(٤)، فيكون مثالُ الصرف: ﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا﴾(٥)، وقولُ بعضهم: إن المراد: مصرًا من الأمصار بعيدٌ وخلافُ الظاهر، وقولُ النِّيليِّ(٦): إنه معدول عن "ألْ" -أعني: "مصرًا" الممنوعَ الصرفَ- مردودٌ بأن العدل خلافُ الأصل، ولا دليل عليه، وإنما قيل به في: سَحَرَ و: أَمْس؛ لعدم وجوده(٧) علَّةٍ غيرِه(٨).

والعجمي الوَضْع والتعريف مَعْ   زيد على الثلاث صرفه امتنع

(خ٢)

(١) الحاشية في: ٢٩/أ.

(٢) الحاشية في: ٢٩/أ.

(٣) شرح عمدة الحافظ ٢/٢٢٩.

(٤) يوسف ٩٩.

(٥) البقرة ٦١.

(٦) لم أقف على كلامه هذا، وقال في الصفوة الصفية ١/٣٧٠، ٣٧١: إنَّ "مصر" في الأصل مذكر، وهو اسم للحدِّ الفاصل بين الشيئين، ثم سمي به هذه البقعة، فنقل من التذكير إلى التأنيث، فصار فيه التعريف والتأنيث والنقل من الأخف إلى الأثقل، ونحوه في التحفة الشافية ١٣/ب.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: وجود.

(٨) الحاشية في: ١٥٣.

* [«**والعَجَميُّ**»]: أي: والعَلَم العَجَميُّ، ولا يغني عن ذلك قولُه: «**والتعريفِ**»؛ لأنه قد ينكَّر بعد التسمية، ويصدق ذلك عليه[1].

* قاس قومٌ الأعجميَّ على المؤنث المعنوي، فقالوا: إذا تجاوز الثلاثةَ، أو تحرَّك وسطُه تحتَّم منع صرفه، وإن سَكَن فهو ذو وجهين، وليس بشيء؛ لوجهين:

أحدهما: مخالفة السماع.

والثاني: مخالفة المقيس للمقيس عليه، فإن العُجْمة سبب ضعيف؛ لأنه لا علامةَ لها أصلًا، وإنما هي أمر اعتباريٌّ، والتأنيثُ له غالبًا علامةٌ[2].

*

أَلَا اصْرِفْ: شُعَيْبًا ثُمَّ هُودًا وَصَالِحًا وَنُوحًا وَلُوطًا وَالنَّبِيَّ مُحَمَّدَا[3][4]

* ع: "آدَمُ" قيل: "فاعَل"، فمانعُه: العُجْمة والعَلَمية، وقيل: "أَفْعَل"، فالعَلَمية والوزن[5].

* "يُوسُفُ" قيل: عربي، وردَّه الزَّمَخْشَريُّ[6] باستلزام ذلك صرفَه.

فإن قيل: فهل يصح ذلك في قراءة مَنْ قرأ: ﴿**يُوسِفُ**﴾[7]، كـ: يُكْرِمُ، أو: ﴿**يُوسَفُ**﴾[8]، كـ: يُكْرَمُ، مانعُه حينئذٍ يكون العَلَمية والوزنَ؟

قال ز: لا؛ لأن القراءة المشهورة شَهِدت بالعُجْمة، فلا تكون عربيةً تارةً عَجَميةً أخرى.

---

(١) الحاشية في: ١٥٣.

(٢) الحاشية في: ١٥٣.

(٣) بيت من الطويل، لم أقف على ناظمه.

(٤) الحاشية في: ١٥٣.

(٥) الحاشية في: ١٥٣.

(٦) الكشاف ٢/٤٤١.

(٧) يوسف ٤، وهي قراءة طلحة الحضرمي وطلحة بن مصرِّف ويحيى بن وثَّاب. ينظر: مختصر ابن خالويه ٦٦.

(٨) حكاها الفراء عن بعض بني عُقَيل. ينظر: لغات القرآن ٥٩، ومختصر ابن خالويه ٦٦.

قال: ونحوُ "يُوسُفَ" في اللغات الثلاث: "يُونُسُ"، ولا يقال: هو عربي؛ لكونه في لغتين منها بوزن المضارع من: آنَس، و: أُوْنَسَ.

ع: ونظيرُ هذا: طُوًى، لا تقول فيمَنْ منعه الصرفَ: إنه كـ: عُمَرَ؛ لأن لغة الصرف تأبى ذلك، كذا نصَّ عليه الناظم[1]، مع أنه يمكن في هذا أن يقال: مَنْ صرفه قدَّره غيرَ معدول، ومَنْ منع صرفه قدَّره معدولًا؛ لكون عدلِه تقديريًّا لا تحقيقيًّا، فما ظنُّك بامتناع ذلك هنا؟[2]

* [«زَيْدٍ»]: قال ذو[3] الإِصْبَعِ العَدْوانيُّ:

وَأَنْتُمُ مَعْشَرٌ زَيْدٌ عَلَى مِائَةٍ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ طُرًّا فَكِيدُونِي[4]

قيل: "زَيْد" مصدر، وقيل: جمع: زائدٍ، [كـ: صاحب][5] وصَحْب، وحكى الفَرَّاءُ[6]: زاد يزيد زَيْدًا، وزِيْدًا، وزَيَدانًا، وأنشد البيتَ بكسر الزاي من "زيد"[7].

كذاك ذو وزن يخصُّ الفِعْلا أو غالب كأحمد ويعلى

(خ١)

* فلو سمَّيت بـ"ضُرِبَ" ونحوه منعت الصرف، وهل يعتبر كونُ الوزن في الأصل أو لا؟

قالوا: لا يعتبر إلا الحاصلُ الآنَ؛ لأن الاعتبار في هذا الباب بأمور لفظية، فعلى

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٤٧٣، ١٤٧٤.

(٢) الحاشية في: ١٥٣.

(٣) هو حُرْثان بن حارثة بن محرِّث، أحد شعراء الجاهلية الحكماء المعمَّرين، لقب بذي الإصبع لأنه قَطَع إصبعه بعد أن لدغتها أفعى. ينظر: الشعر والشعراء ٢/٦٩٧، والأغاني ٣/٦٣، والمؤتلف والمختلف للآمدي ١٤٩.

(٤) بيت من البسيط. ينظر: الديوان ٩٥، والمفضليات ١٦١، والجيم ٢/٥٩، وجمهرة اللغة ٢/٦٤٣، والحجة ٥/٢٣٣، والمحكم ١/٣٦٠.

(٥) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٦) لم أقف على حكايته.

(٧) الحاشية في: ١٥٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٢١٢، ولم يعزها لابن هشام.

هذا لو سمَّيت بـ"رُدَّ" صرفت، وكذا بـ"قِيل" و"بِيع".

فإن سمَّيت بـ"ضُرِبَ" وخففته؛ فقيل: يمنع؛ نظرًا إلى أصله، فاعتُرض بـ"قِيل" و"بِيع" و"رُدَّ".

وأجيب بأن أصله لم تنطق العرب به، فلا يجوز تقديره، بخلاف هذا، فإنه يمكن العَوْدُ إلى أصله، وكذا لو سمَّيت بـ"عُصْرَ" من قوله(١):

لَوْ عُصْرَ مِنْهَا البَانُ وَالمِسْكُ انْعَصَرْ(٢)

على أن مذهب س(٣) الصرفُ مطلقًا، فلا حاجة إلى هذا الاعتبار(٤).

* وزن الفعل ثلاثة:

خاص، ولا يوجد في الاسم إلا منقولًا من الفعل أو أعجميًّا.

وغالب، وهو ما يوجد فيهما، وهو في الفعل أكثرُ، كـ"أَفْعَل" و"يَفْعَل".

والمشترك المتساوي، كـ"فَعَل"، وفي اعتباره خلاف، قال ابن عُصْفُور(٥): بشرط نقله من الفعل.

ع: لا بدَّ منه، وإلا فنحو: أَسَد وحَجَر عَلَمين لا خلاف في الصرف عند عيسى(٦) وغيرِه، والحقُّ قول س(٧)؛ لأنه حَكى صرفهم المسمَّى بـ: كَعْسَب، وهو فعلٌ،

(١) هو أبو النَّجْم العِجْلي.

(٢) بيت من مشطور الرجز. ينظر: الديوان ١٥٩، والكتاب ٤/١١٤، ولغات القرآن للفراء ٤٢، وإصلاح المنطق ٣٣، والزاهر ١/٤٧١، وتصحيح الفصيح ٢٢١، واللامات ٣٦، والمقصور والممدود للقالي ٢٨٠، والبصريات ١٢٦، والمحكم ٨/٢٩٢، والإنصاف ١/١٠٢، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٢٧، وشرح شواهد شرح الشافية ١٥.

(٣) الكتاب ٣/٢٠٦.

(٤) الحاشية في: ٢٩/أ.

(٥) شرح جمل الزجاجي ٢/٢٠٦.

(٦) ينظر: الكتاب ٣/٢٠٦، والمنصف ١/٣٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٦٨.

(٧) الكتاب ٣/٢٠٦.

والكَعْسَبة: شدَّة العَدْو مع تداني الخُطَا[1][2].

(خ٢)

* قولُه: «**أو غالبٍ**»: ردَّه ابنُ الحاجِب[3] بما هو معروف من كلامه[4].

وقولُه: إن ذلك ردٌّ إلى جهالةٍ؛ إذ لا يعرف ذلك إلا بعد الإحاطة بما ورد منه في الأسماء والأفعال؛ يقال له: واردٌ عليك في الخاص بالفعل، فإنك تقول به[5].

* ذكر ابنُ هِشَامٍ اللَخْميُّ في "شرح الدُّرَيْدِية"[6] في: سَيْف بنِ ذي يَزَن قولين:

أحدهما: أن "يَزَن" أصله: يَوْزِن، ثم حذفت الواو؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، ثم قلبت الكسرة فتحةً.

والثاني: أن الأصل: وَزَنَ، فعل ماضٍ، ثم أبدلت الواو همزةً، كما في: أَناة، و: أَحَد، ثم أبدلت الهمزة ياءً.

قال: وهو مصروف على هذا، وغير مصروف على الأول[7].

وما يصير علمًا من ذي ألف   زيدت لإلحاق فليس ينصرف

(خ١)

* كَتب الشَّلَوْبينُ[8]: فإن صغَّرت، فقلت: عُلَيْقٍ[9]، و: مُعَيْزٍ ذهب شَبَهُه بما فيه

(١) ينظر: جمهرة اللغة ٢/١١٢٥، والمنتخب لكراع ١/٢٢٩.

(٢) الحاشية في: ٢٩/أ.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/٩٠، ٩١.

(٤) وَصَفه بأنه قول المتأخرين، وقال: لأنَّا إذا أخذنا الغَلَبة فلا يثبت لنا أن "أَفْعَلَ" في الأفعال أكثرُ منه في الأسماء، بل ربَّما يثبت عكس ذلك، فإن "أَفْعَل" اسمًا يُبنى للتفضيل من كل فعل ثلاثي ليس بلون ولا عيب، ويبنى من الألوان والعيوب لغير التفضيل.

(٥) الحاشية في: ١٥٣.

(٦) الفوائد المحصورة ٢٠٥، ٢٠٦.

(٧) الحاشية في: ١٥٣.

(٨) حواشي المفصل ٢٥، ٢٦.

(٩) مصغَّر: عَلْقى، وهو نبات. ينظر: القاموس المحيط (ع ل ق) ٢/١٢٠٨.

ألف التأنيث؛ لأنك إنما تقول: حُبَيْلَى، ولا تقول: حُبَيْلٍ، وإن سمَّيت رجلًا بـ: عَلْقى مصغَّرًا صرفت؛ إذ ليس إلا علَّةٌ، أو بـ: مِعْزى مصغَّرًا منعت الصرف نصبًا؛ للعَلَمية وشَبَه الحرف الرابع بهاء التأنيث؛ لأنه من أسماء المؤنث، وصرفته جرًّا ورفعًا؛ لإعلال آخره[1].

(خ٢)

* [«**فليس يَنْصَرِف**»]: وذلك لمشا[2] الألف لألف التأنيث في اللفظ والزيادة والتطرُّف والموافقة لمثالِ ما هي فيه؛ فإن عَلْقَى نظيرُ: سَكْرى، وعِزْهًى[3] نظيرُ: ذِكْرى، وشَبَهُ الشيء بالشيء كثيرًا ما يلحقه به، كـ: حامِيم اسم رجل؛ فإنه عند س[4] لا ينصرف؛ لمشابهته لـ: قابل[5] في الوزن وامتناعِ دخول "أَلْ"، وكـ: حَمْدون عَلَمًا لرجل؛ فإنه عند الفارِسي[6] لا ينصرف؛ لمجيئه بزيادةٍ لا تكون للآحاد العربية[7].

* لو قال:

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفْ مُلْحِقةٍ مَقْصُورةٍ لَمْ يَنْصَرِفْ

كان أحسن[8].

والعلم امنع صرفه إن عدلا كفعل التوكيد أو كثعلا

(خ١)

(١) الحاشية في: ٢٩/أ.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: لمشابهة.

(٣) هو العازف عن اللهو، أو اللئيم. ينظر: القاموس المحيط (ع ز هـ) ٢/١٦٤٠.

(٤) الكتاب ٣/٣٥٧.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الكتاب: قابيل.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ١/٨٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٩٦، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٦٥، والتذييل والتكميل ١/٣٣٤.

(٧) الحاشية في: ١٥٤، ونقلها مختصرةً ياسين في حاشية الألفية ٢/٢١٥.

(٨) الحاشية في: ١٥٤.

* اختُلف في تعريف "أَجْمَع" و"جُمَع" ونحوِهما من ألفاظ التأكيد، فقيل: بالعَلَمية، كأنها وضعت على معنى الإحاطة لِمَا تَتْبعه، وقيل: بنيَّة الإضافة.

فإن قيل: فكيف امتنع الصرف بهذا التعريف، والمعتبرُ تعريف العَلَمية؟

قيل: إن هذا يشبهُه؛ لاشتراكهما في أنهما بغير أداة ظاهرة، كما أن "سَحَرًا" إذا أريد به يومٌ معيَّن امتنع صرفه؛ للعدل وشبه تعريف العَلَمية.

وأما "جَمْعاء" و"كَتْعاء" ونحوُهما فإنما امتنع صرفها؛ لألف التأنيث. من "شرح"[(١)] ابن عُصْفُور.

قال[(٢)]: واختلفوا فيما عُدِلت عنه، فقيل: إن "جُمَع" و"كُتَع" ونحوَهما معدولة عن "فَعَالِي" كـ: صَحَارِي، وكان قياس جمعها أن يكون على ما جُمعت عليه "صَحْراء"؛ لاشتراكهما في الجمود، وألفاظُ التوكيد تكون غيرَ مشتقة، بدليل "النفس" و"العين".

وقيل: عن: جُمْع و: كُتْع بالسكون؛ لأن "جَمْعاء" كـ: حَمْراء؛ لأنها تابعة مثلُها، ومشتقة مثلُها، ومفردُها على "أَفْعَل"، وإذا كانوا قد جمعوا: أَحْوَص[(٣)] على: حُوصٍ، وأجروه مُجراه في الصفة؛ فهذا أَجْدرُ.

وعندي أن هذا أَوْلى؛ لأنه قد سُمع[(٤)] العدل من "فُعْل" إلى "فُعَل"، قالوا: ثلاثة دُرُع[(٥)]، وهو جمع: دَرْعاء[(٦)]، ولم يثبت العدل عن "فَعَالي" إلى "فُعَل"[(٧)].

(خ٢)

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١/٢٧٢، ٢٧٣.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/٢٧٣.

(٣) صفة من: الحَوَص، وهو ضِيقٌ في مؤخَّر العينين، أو في إحداهما. ينظر: القاموس المحيط (ح و ص) ١/٨٣٧.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما عند ابن عصفور: ثلاثٌ دُرَع.

(٦) هي الليلة التي يطلع قمرها عند الصبح. ينظر: القاموس المحيط (د ر ع) ٢/٩٦٠.

(٧) الحاشية في: ٢٩/أ.

* يمتنع صرف الاسم للتعريف والعدل في ثلاثة أنواع:

أحدها: "فُعَل" عَلَمًا لمذكر معدولًا عن "فاعل".

الثاني: "فُعَل" في التوكيد.

الثالث: سَحَر، و: أَمْس.

الأول فنحو[1]: عُمَر، وطريق معرفة عَدْله: مجيئه ممنوعَ الصرف ولا علَّةَ مع العَلَمية ممكنةً غير العَدْل، كـ: عُمَر، وزُفَر، وزُحَل، بخلاف: أُدَد؛ فإنه سمع مصروفًا، وبخلاف: طُوى، في لغة مَنْ لا صرفه[2]؛ فإن فيه ما يمكن ادعاؤه غيرَ العدول، وهو التأنيث.

والثاني: "فُعَل" في التوكيد، وذلك في أربعة ألفاظ همز للو[3] ...[4] "جُمَع"، "كُتَع"، "بُصَع"، أما تعريفها فبنيَّة الإضافة إلى ضمير المؤكَّد، وأما عَدْلها فعن "فَعْلاوات"؛ لأن لها مذكرًا يُجمع بالواو والنون، فقياسها هي أن تجمع بالألف والتاء. انتهى[5].

وأما "سَحَر" فإن لم يُرَدْ به معينٌ صرف، نحو: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ * نِّعْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾[6]، وإن أريد به معين فإن استعمل غيرَ ظرف وجب كونُه بـ"أَلْ" أو الإضافة، نحو: طاب السَّحَرُ سَحَرُ ليلتنا[7]، وإن استعمل ظرفًا جاز كونه بـ"أَلْ" أو بالإضافة، فلا يدخل فيما نحن فيه، وجاز استعماله بغيرهما، فيكون مفتوحًا بغير تنوين باتفاق.

---

(١) كذا في المخطوطة.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: يصرفه.

(٣) كذا في المخطوطة، ولم أتبيَّنها.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين بيض لهما في المخطوطة.

(٥) الكلام السابق والآتي في شرح الكافية الشافية ١٤٧٤/٣، ١٤٧٥، ولم يتقدَّم ما يشعر بأنه منقول.

(٦) القمر ٣٤، ٣٥.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

ثم اختُلف فقال صَدْرُ[1] الأَفَاضِلِ[2]: مبنيٌّ؛ لتضمُّنه معنى حرف التعريف، وقال الجمهور: معرب غير منصرف، والفرق بين العدل والتضمين: أن التضمين استعمال الكلمة في معناها الأصلي مزيدًا عليه معنًى آخَرُ، والعدلُ تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه، فـ"سَحَر" عندنا معدول عن: السَّحَر من غير تغييرِ معناه، وعند[3] وارد على صيغته الأصلية ومعناها مزيدًا عليه معنى حرف التعريف.

وأما "أَمْس" فإن صُغِّر أو نُكِّر أعرب منصرفًا باتفاق، قال[4]:

مررت[5] بِنَا أَوَّلَ مِنْ أُمُوسِ[6]

وإن استعمل مفردًا مكبَّرًا؛ فإن أريد به منكَّر فكذلك، كقولك: اتفق لي كذا في أمسٍ، تريد أمسًا من الأُمُوس، وإن أردتَّ به اليومَ الذي قبل اليوم الذي أنت فيه؛ فإن استعمل بـ"أَلْ" أو بالإضافة كان معربًا، نحو: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[7]، كذا استدلوا، وإن كان بغيرهما ففيه ثلاث لغات: الحجازيون[8] يبنونه على الكسر مطلقًا، وبعض تميم[9] يعربه غيرَ منصرف مطلقًا؛ للتعريف والعدل، وجمهور تميمٍ يعربه غيرَ منصرف رفعًا، ويبنيه على الكسر نصبًا وجرًّا، وعلى اللغة الأولى جاء قوله[10]:

---

(١) هو القاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمي، أبو محمد، عالم بارع في الأدب والشعر والنحو، له على المفصل ثلاثة شروح، وشرح على سقط الزند، وغيرها، توفي سنة ٦١٧. ينظر: معجم الأدباء ٢١٩١/٥، وبغية الوعاة ٢٥٢/٢.

(٢) التخمير ١٨٢/١.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: وعنده.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: مَرَّتْ، وبه يستقيم الوزن.

(٦) بيت من مشطور الرجز. ينظر: الأزمنة لقطرب ٣٣، والمحتسب ٢٢٤/٢، ودرة الغوَّاص ٢٥٩، والتذييل والتكميل ٢٢/٨، وشرح شذور الذهب ١٢٩.

(٧) يونس ٢٤.

(٨) ينظر: الكتاب ٢٨٣/٣.

(٩) ينظر: الكتاب ٢٨٣/٣.

(١٠) هو أسقف نجران، وقيل: قس بن ساعدة، وقيل تُبَّع بن الأقرع.

مَنَعَ البَقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لَا تُمْسِي

إلى أن يقول:

وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ[1]

وعلى اللغة الثالثة جاء قوله[2]:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا[3]

وتلخَّص أن الممنوع الصرفَ للعدل والتعريف ثلاثة أنواع: ما تعريفُه بالعَلَمية، نحو: عُمَر، وزُفَر، وحَذَامِ، وقَطَامِ، وما تعريفُه بالعدل عن "أَلْ"، وهو: سَحَر، و: أَمْس، وما تعريفُه بتقدير الإضافة، وهو "جُمَع" وأخواته[4].

* قولُه: «**ك: "فُعَل" التوكيد**»: الأصحُّ أن تعريفه بشِبْه العَلَمية، لا بالعَلَمية نفسها[5].

* قولُه: «**أو ك: ثُعَلا**»: الظاهر فساد التمثيل؛ لأن "ثُعَل" اسمٌ لقبيلةٍ، فيكون ك: مجوس، وثمود[6].

* من "مِفْتاح الإعراب"[7] للأَمِين المَحَلِّيِّ: "جُحَا"[8] معدول عن: جاحٍ، من: جَحَوت بالمكان، إذا أقمت به[9]، قُدِّمت عينُه على فائه، فوزنه: عُفَل، وحكى أبو

(١) بيتان من الكامل، تقدَّم ثانيهما في باب المعرب والمبني.

(٢) لم أقف له على نسبة.

(٣) بيت من مشطور الرجز، تقدَّم في باب المعرب والمبني.

(٤) الحاشية في: ١٥٤.

(٥) الحاشية في: ١٥٤.

(٦) الحاشية في: ١٥٤.

(٧) ١٨٥، ١٨٦.

(٨) لقب دُجَين بن ثابت اليَرْبوعي، أبي الغصن، صاحب النوادر. ينظر: سير أعلام النبلاء ١٧٢/٨.

(٩) ينظر: جمهرة اللغة ٤٤٢/١، وتهذيب كتاب الأفعال لابن القطاع ١٩٣/١.

الحسن بنُ سِيدَه[1]: جَحَا بالمكان، و: حَجَا، إذا أقام به، فعلى هذا: جاحٍ: فاعلٌ، و: جُحَا: فُعَل، من غير قَلْبٍ[2].

والعدل والتعريف مانعا سَحَر إذا به التعيين قصدًا يعتبر (خ٢)

* ابنُ عُصْفُور[3]: "سَحَر" ممنوع الصرف في مثل: جئتك يومَ الجمعة سَحَرَ؛ للعدل وشِبْه تعريف العَلَمية؛ من حيث كان تعريفًا من غير أداةٍ في اللفظ، وتعريفُه في رتبة تعريف ما فيه "أَلْ"، وكذا القول في "أَجْمَع" وأخواته، فإن تعريفها على الأصح بإضافةٍ مقدَّرةٍ، وجاز ذلك؛ لشَبَهه تعريفَ العَلَمية، وقيل: التعريف بالعَلَمية، وكأنه عُلِّق على معنى الإحاطة لِمَا يَتْبَعُه[4].

* "سَحَر": قال في باب الظرف من "التَّسْهيل"[5] و"شرحه"[6] ما ملخَّصُه: إنه يمتنع من الصرف والتصرف بشرطين:

أحدهما: أن يكون مرادًا به التعيين.

والثاني: أن يكون مجردًا من "أَلْ" والإضافة.

وثالثٌ[7] لم يذكره، وهو أن يكون ظرفًا، استغنى عن ذكره بكونه يتكلَّم في باب الظروف.

وبَقِي عليه أربع[8]، وهو أن يكون مكبَّرًا لا مصغَّرًا؛ وذلك لأنه ذكر بعد هذا أن

---

(١) المحكم ٣/٤٦١.

(٢) الحاشية في: ١٥٤.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١/٢٧٢، ٢٧٣.

(٤) الحاشية في: ١٥٤.

(٥) ٩٥.

(٦) شرح التسهيل ٢/٢٠٢.

(٧) مكررة في المخطوطة.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب: رابعٌ.

"سُحَيْرًا" إذا أريد به معينٌ كان منصرفًا لا متصرفًا، وهذا أغناه عن اشتراط التكبير أوَّلًا، فصارت الشروط أربعةً: أن يكون معيَّنًا مكبَّرًا مجرَّدًا ظرفًا[1].

وابن على الكسر فعال عَلَما   مؤنثا وهو نظيرُ جُشَما
عند تميم واصرفن ما نُكرا   من كل ما التعريف فيه أثرا
وما يكون منه منقوصا ففي   إعرابه نهجَ جوارٍ يقتفي
ولاضطرار وتناسُب صُرِف   ذو المنع والمصروف قد لا ينصرِف

(خ١)

* [«**ولاضطرارٍ**»]: قال أبو[2] كَبِيرٍ الهُذَليُّ:

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ   حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ[3]

البيتُ من الكامل، من الضَّرْب الأول[4]، فـ"عَوَاقِدٌ": مَفَاعِلُنْ، ولو حُذف التنوينُ صار: مَفَاعِلُ، فنقص الجزء[5][6].

* [«**تَنَاسُبٍ**»]: قرأ الأَعْمَشُ والأَشْهَبُ[7] العُقَيْلِيُّ: ﴿**وَلَا يَغُوثًا**

(١) الحاشية في: ١٥٤. وهي آخر حاشية في المخطوطة قبل الانقطاع الذي ينتهي بأول باب جمع التكسير.

(٢) هو عامر بن الحُلَيس، شاعر جاهلي، قيل: إنه أدرك الإسلام. ينظر: الشعر والشعراء ٦٥٩/٢، وديوان الهذليين ٨٨/٢، والإصابة ٢٨٤/٧.

(٣) حُبُك النطاق: ما يُحْزَم به الشيء، ومهبَّل: كأنه متورِّم من كثرة اللحم. والمراد: ما تعتقده العرب أن مَنْ حملت به أمُّه وهي فَزِعة لا يطاق لقوَّته. ينظر: الكتاب ١٠٩/١، وديوان الهذليين ٩٢/٢، وشرح أشعار الهذليين ١٠٧٢/٣، وتهذيب اللغة ١٦٤/٦، والإنصاف ٣٩٩/٢، وشرح الكافية الشافية ١٠٤١/٢، والمقاصد النحوية ١٤٣٥/٣.

(٤) هو ما كانت عروضه وضربه على "متفاعلن". ينظر: الوافي في العروض والقوافي ٧٨.

(٥) كذا في المخطوطة، وفيه أمران: أنَّ عروضه "متفاعلن": نعواقدن، لا "مفاعلن": عواقدن، وأنَّ حذف التنوين لا يؤثِّر؛ لأن مدَّ الصوت بالضمة حينئذٍ يقوم مقام الساكن.

(٦) الحاشية في: ٢٩/ب.

(٧) لعله الأشهب بن كُلَيب العُقيلي الذي ذكر له ابن سلام في طبقات فحول الشعراء ٧٩١/٢

﴿وَيَعُوقًا﴾[1]، قال صاحب[2] "اللَوَامِح"[3]: جَعَلاهما: "فَعُولًا"، فصرفاهما، فأما في قراءة العامة فصفتان من: الغَوْث، والعَوْق، "يَفْعُلُ" منهما، وهما معرفتان، فمُنِعا الصرفَ؛ للتعريف والوزن. انتهى.

والأول فاسد؛ لأن: "يغث" و"يعق" مفقودا المادةِ، وأيضًا فليسا صفةً من: الغَوْث، والعَوْق؛ لأن "يَفْعُلًا" لم يجئ اسمًا ولا صفةً.

وجعل ابنُ عَطِيَّةَ[4] هذه القراءةَ وهمًا، وليس كذلك؛ لأنه يمكن أن تكون على لغة مَنْ يصرف جميعَ ما لا ينصرف، حكاه الكِسَائيُّ[5] وغيرُه، أو على الصرف للمناسبة فيما قبلُ وما بعدُ، كما في: ﴿سَلَاسِلًا﴾[6]، و: ﴿قَوَارِيرًا﴾[7].

وقال الزَّمَخْشَرِيُّ[8]: وهي قراءة مُشكِلة؛ لأنهما إن كانا أَعْجميين أو عَرَبيين

=

قصةً مع الشاعر القُحَيف بن سليم العُقيلي، ولم أقف من خبره في كتب التراجم على أكثر من هذا، مع شهرته بالقراءات الشواذ، كما في المحتسب ١/٢٠٢، ٢٠٧، ٢٨٠، ٣٤٤، ٢/٢١٦، ٣٧٤.

(١) نوح ٢٣. ينظر: مختصر ابن خالويه ١٦٢، وشواذ القراءات للكرماني ٤٨٦.

(٢) هو عبدالرحمن بن أحمد بن الحسن العجلي الرازي، أبو الفضل، أحد أعلام المقرئين المحدِّثين الكبار، له: اللوامح في شواذ القراءات، وجامع الوقوف، وغيرهما، توفي سنة ٤٥٤. ينظر: معرفة القراء الكبار ٢٣٢، وغاية النهاية ١/٣٦١.

(٣) لم أقف عليه، وينظر: البحر المحيط ١٠/٢٨٦.

(٤) المحرر الوجيز ٥/٣٧٦.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/٦٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/١٠٢، وضرائر الشعر ٢٤.

(٦) الإنسان ٤، وهي قراءة نافع والكسائي وأبي بكر عن عاصم. ينظر: السبعة ٦٦٣، والإقناع ٢/٧٩٩.

(٧) الإنسان ١٥، ١٦، وهي قراءة نافع والكسائي وأبي بكر عن عاصم. ينظر: السبعة ٦٦٣، ٦٦٤، والإقناع ٢/٧٩٩.

(٨) الكشاف ٤/٦١٩.

ففيهما ما يمنع الصرف، ولعلها للازدواج، كما قرئ: ﴿وَضُحَىٰهَا﴾[1] بالإمالة؛ لوقوعه مع مُمَالٍ؛ للازدواج[2].

* قولُه: «تَنَاسُبٍ»: أعمُّ من تناسُب مجاور، نحو: ﴿سَلَاسِلًا[3] وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾[4]، أو تناسُب نظائر، نحو: ﴿قَوَارِيرًا * قَوَارِيرًا﴾[5]؛ فإن هذا صُرِف؛ لتناسُب رؤوسِ الآي[6].

(١) الشمس ١، وهي قراءة الكسائي. ينظر: السبعة ١٤٧، والإقناع ١/١٤٠.

(٢) الحاشية في: ٢٩/ب.

(٣) في المخطوطة: سلاسل، وهو خلاف المصحف والقراءة.

(٤) الإنسان ٤، وهي قراءة نافع والكسائي ورواية أبي بكر عن عاصم. ينظر: السبعة ٦٦٣، والإقناع ٢/٧٩٩.

(٥) الإنسان ١٥، ١٦، وهي قراءة نافع والكسائي ورواية أبي بكر عن عاصم، وقرأ ابن كثير بالتنوين في الأول فقط. ينظر: السبعة ٦٦٣، ٦٦٤، والإقناع ٢/٧٩٩.

(٦) الحاشية في: ٢٩/ب.

إِعرابُ الفِعْل

(خ ١)

* قولُه: «**إعراب الفعل**»: لَمَّا انقضى الكلام على إعراب الاسم شرع في إعراب الفعل.

والحاصلُ: أن أنواع إعرابه ثلاثة: رفع، ونصب، وجزم، وليس رفعُه بدَالٍّ على العُمْديَّة، كما أن رفع الأسماء كذلك، ولا نصبُه دالٌّ على الفَضْليَّة، كما أن نصب الأسماء كذلك، ولا جزمُه القائمُ مَقامَ الجرِّ بدالٍّ على الإضافة، ولكنَّ التشابهَ بين هذه الأشياء في الصورة.

وبدأ بالكلام على الرفع؛ لأنه نظير ما هو الأصلُ في إعراب الاسم، فقال: «**ارفَعْ**» إلى آخره، ومرادُه بهذا: التنبيهُ على ضابط الرفع وعاملِه، كما في النصب والجزم.

-لا يُسلَّم أن في البيت التنبيهَ على عامله؛ لأنه قال: «**ارفَعْ إذا يُجَرَّد**»، وقد يكون به، أو بغيره محتملًا[1]-.

والحاصلُ: أنه إن دخل عليه ناصب نَصَبه، أو جازمٌ جَزَمه، وإن خلا منهما كان مرفوعًا، وكان تجرُّدُه منهما رافعًا له، كما أن التجرُّد من العوامل رافعٌ للمبتدأ في باب الأسماء، ولو قال عِوَضَ هذا البيت:

تجرُّدٌ من جازمٍ وناصبِ رافعُ فِعْلٍ؛

كان أَجْودَ في مراده.

ثم شَرَع في النصب؛ لأنه يليه كما قدَّمنا، فقال: «**وبـ"لَنِ" انصِبْه**» إلى آخره، ثم شَرَع في الجزم؛ لأنه كالجر، فقال: «**بـ"لا" ولامٍ**».

وحاصلُ الأمر: أن الجوازم قسمان: جازم لفعل واحد، وجازم لفعلين، فالجازم

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. وهذا الاستدراك كتبه ابن هشام في هامش الورقة ملحقًا بعد قوله الآنف: «ضابط الرفع وعامله»، وسيأتي نحوه في التعليق على البيت الأول.

لفعلٍ أربعة: نحو[1]: اللام، و"لا" الطلبيَّتان، و"لم" و"لَمَّا"، والجازم لفعلين ما عدا ذلك، وسيأتي.

وقولُنا: «الطلبيَّتان» أَوْلى من قول بعضهم: لام الأمر، و"لا" في النهي؛ لأن الطلب يشمل الأمرَ والدعاءَ في اللام، والنهيَ والدعاءَ في "لا"، وتلك العبارة يَخرُج منها الدعاءُ فيهما، مع طولها.

فمثالُ اللام للأمر: نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾[2]، وفي الدعاء: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا﴾[3]، ومثالُ "لا" في النهي: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾[4]، وفي الدعاء: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾[5].

تنبيهٌ: الجازم لفعلٍ أربعة كما ذكرنا، فمنها اثنان يَختَصُّ المضارعُ بعدهما بالاستقبال، وهما: اللام و"لا"، واثنان ينقلب المضارع معهما إلى الـمُضِيِّ، وهما: "لم" و"لَمَّا"، نحو: لم يَقُمْ، ولَمَّا يَقُمْ.

واختُلف: هل المنقلب زمانُهما، أو أنهما كانا ماضيَيْ اللفظ، فانقلب لفظُهما دون زمانهما؟

الأول: مذهب المبرِّد[6]، وأبي عَلِيٍّ الشَّلَوْبِينِ[7]، وأكثرِ المتأخرين[8]، وقوَّاه المصنِّف[9] بأن له نظيراً، وهو ما أجمعوا عليه في المضارع الواقعِ بعد "لو" في نحو:

لَوْ يَسْمَعُونَ

---

(١) كذا في المخطوطة.

(٢) الطلاق ٧.

(٣) الزخرف ٧٧.

(٤) لقمان ١٣.

(٥) البقرة ٢٨٦.

(٦) المقتضب ١/٤٧.

(٧) شرح الجزولية الكبير ٢/٤٦٠.

(٨) ينظر: شرح الجزولية للأبذي ١/٢٦٤، والتذييل والتكميل ١/١٠٢.

(٩) شرح التسهيل ١/٢٧.

البيتَ[1].

والثاني: مذهب أبي مُوسى[2] وغيرِه، ونُسِب هذا المذهب لسِيبَوَيْهِ[3]؛ لأنه جعل "لَمْ" نفيَ "فَعَلَ"، و"لَمَّا" نفيَ "قد فَعَلَ"، قالوا: والدليل على ذلك: أنك إذا ناقَضْتَ مَنْ [أوجب][4] قِيام زيدٍ، فقال: قام زيدٌ، قلتَ: لم يَقُمْ، وإن قال: قد قام، قلتَ: لَمَّا يَقُمْ، والمناقَضةُ إنما تكون بإدخال أداة النفي على ما أوجبه الذي أردتَّ مناقضتَه؛ أَلَا ترى أنه إذا قال: زيدٌ قائمٌ، فأردتَّ مناقضتَه قلت: ما زيدٌ قائمٌ؟ وأيضًا فإن صرف التغيير إلى اللفظ أَوْلى من صرفه إلى المعنى؛ لأن المحافظة على المعنى أَوْلى، وليست الألفاظ كذلك؛ لأنها خَدِيمةٌ للمعاني[5].

إرفع[6] مضارعًا إذا يُجَرَّدُ ... من جازم وناصب كتَسْعَدُ

(خ١)

* ليس في كلامه ما يدلُّ على أن التجرُّد هو العاملُ؛ إلا أنه مسكوتٌ عنه[7].

وبلن انصبْه وكي كذا بِأن ... لا بعدَ علمٍ والَّتِي من بعد ظنّ

(خ١)

* [«و"كَيْ"»]: في لغةِ مَنْ يقول: كَيْمَا، بالألف، فأما مَنْ يقول: كَيْمَهْ؟ كما يقول: لِمَهْ؟ فإنها عنده حرفُ جرٍّ بمنزلة اللام، والنصبُ بعدها بإضمار "أَنْ"، لا بها

---

(١) بعض بيت من الكامل، لكُثَيِّر عَزَّة، وهو بتمامه:

لو يسمعون كما سمعتُ كلامَها ... خرُّوا لعَزَّةَ رُكَّعًا وسجُودا

ينظر: الديوان ٤٤٢، وأمالي القالي ٢/٧٥، والخصائص ١/٢٨، وشرح التسهيل ١/٢٧، والتذييل والتكميل ١/١٠٤، والمقاصد النحوية ٤/١٩٥٨.

(٢) المقدمة الجزولية ٣٣، ٣٤.

(٣) الكتاب ٣/١١٧.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٥) الحاشية في: ٤٤/أ.

(٦) كذا في المخطوطة بقطع الهمزة، ولعله تأكيدٌ على قراءتها مقطوعةً؛ لوقوعها في ابتداء الكلام.

(٧) الحاشية في: ٢٩/ب.

نفسِها، وعلى هذه اللغة لا يجوز دخولُ اللام عليها، بخلاف اللغة الأُولى.

ع: لأنها على الأُولى حرفٌ مصدريٌّ بمنزلة "أَنْ"، هذا كلام ابنِ عُصْفُورٍ(1)، وهو مخالفٌ لكلام الشَّيْخ؛ فإنه هنا جَزَمَ بأنَّ "كَيْ" ناصبةٌ، وفي غير هذا من كلامه قال(2): إنَّ الداخلةَ عليها اللامُ ناصبةٌ، وغيرَها محتملِةٌ، والأرجحُ أن يكون النصبُ بها، فيكونَ بتقدير اللام قبلَها(3)؛ لأنه قد ثبت في التي [دخلت](4) عليها(5) اللامُ أن النصب بها.

قال: ويجوز كونُها تعليليَّةً، كالتي في: كَيْمَهْ؟ والنصبُ بـ"أَنْ" مضمرةً، ويرجِّحُه: ظهورُها في الضرورة في قوله(6):

كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا(7)

قلت: تجويزُه الأمرين من غير تقييدٍ بلغةٍ مردودٌ، وهذا البيت لا يدلُّ لِمَا ذكر؛ وإلا لدلَّ:

---

(1) جعل في شرح جمل الزجاجي 2/142 النصبَ مع "كَيْ" على كل حال بـ"أَنْ" مضمرة، وأجاز إظهارها.

(2) شرح الكافية الشافية 3/1531-1533.

(3) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(4) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(5) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(6) هو جَمِيل بن مَعْمَر.

(7) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فقالت: أكلَّ الناسِ أصبحتَ مانحًا ... لسانَكَ كيما أن تَغُرَّ وتَخْدَعا؟

ينظر: الديوان 126، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي 1/83، وضرائر الشعر 60، وشرح التسهيل 1/224، والمقاصد النحوية 3/1195، وخزانة الأدب 8/481.

أَرَدتَّ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي[1]

على أن التي بعد اللام ليست ناصبةً[2].

* "كَيْ" إن دخلت عليها اللامُ فمصدريةٌ ناصبةٌ؛ لأن حرف الجرِّ لا يدخل على حرفٍ غيرِ مصدريٍّ، ومثالُه: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾[3].

وإن لم تدخل عليها اللامُ؛ فإن دخلت على "ما" فجارَّةٌ، و"ما" مصدريةٌ، فلا نَصْبَ، مثل:

كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ[4]؛

لأن دخولها على "ما" ينفي كونَ "ما" غيرَ مصدريةٍ، وكونَ "كَيْ" نفسِها مصدريةً، وثبوتُ مصدريةِ "ما" ينفي تقديرَ "أَنْ".

ومِمَّا يُشكِل ظاهرُه:

أَرَدتَّ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي[5]؛

لأن دخول اللام يُثبِت مصدريةَ "كَيْ"، و"ما" تنفيه عنها، وتُثبِتُه لها، وثبوتُ "أَنْ" ينفيه عن "ما"، ويُثبِتُه لها؛ لأنَّ "ما" يمكن دعوى زيادتِها، و"أَنْ" لا تزاد هنا.

---

(١) صدر بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، وعجزه:

... فتتركُها شَنًّا ببَيْداءَ بَلْقَعِ

ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٦٢، والإنصاف ٢/٤٧٣، وشرح التسهيل ١/٢٢٤، والمقاصد النحوية ٤/١٨٩٠، وخزانة الأدب ٨/٤٨٤.

(٢) الحاشية في: ٢٩/ب.

(٣) الأحزاب ٣٧.

(٤) بعض بيت من الطويل، لقيس بن الخَطِيم، وقيل: لعبدالله بن معاوية، وهو بتمامه:

إذا أنتَ لم تنفعْ فضُرَّ فإنما يُرَجَّى الفتى كيما يضرُّ وينفعُ

روي: «يضرَّ وينفعَا» بالنصب، ولا شاهد فيه. ينظر: ذيل ديوان قيس ٢٣٥، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٣١، والأمثال لأبي عبيد ١٣٠، والحيوان ٣/٣٦، والحماسة للبحتري ٤١٩، والزاهر ١/١٨١، وشرح التسهيل ٣/١٤٩، والمقاصد النحوية ٣/١١٩٦، وخزانة الأدب ٨/٤٩٨.

(٥) صدر بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، تقدَّم قريبًا.

وقال المصنِّفُ[1]: يُحمل على مصدرية "كَيْ"، وشذَّ اجتماعهما و"أَنْ"[2] توكيدًا، أو على أنها جارَّةٌ، وشذَّ اجتماعُها واللامِ توكيدًا أيضًا، مثلُ:

وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ[3]

ع: والثاني أقيسُ؛ لثبوت زيادة "ما" بين الجار والمجرور / دون الناصب والمنصوب، فإن زيادة "ما" لازمةٌ على التخريجين.

وتحتمل الأمرين -أعني: المصدريةَ والجرَّ- فيما عدا ذلك.

فإن قلت: هلَّا ذكرت أن من مواطن تعيُّنِ حرفيتِها وجودَ "أَنْ" بعدها، نحو: جئت كَيْ أَنْ تفعلَ؟

فإن ذلك لا يجوز إلا ضرورةً؛ فلم أَلْتَفِتْ إليه.

وقد تُحذف ياء "كَيْمَا" مع بقاء النصب، مثل:

كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ[4]

قاله أبو عَلِيٍّ[5]، وقد توجد "كَيْ" ولا تعملُ؛ لأن أصلها: كَيْفَ، نحو:

كَيْ تَجْنَحُونَ

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٣٤.

(٢) كذا في المخطوطة، وقوله: «و"أَنْ"» ملحق في الهامش، ولعل الصواب: اجتماعها و"أَنْ"، أو ما في شرح الكافية الشافية: وشذَّ اجتماعهما.

(٣) عجز بيت من الوافر، لمسلم بن معبد الوالِبي، تقدَّم في بابي الاستثناء والتوكيد.

(٤) عجز بيت من الطويل، لجَمِيل بن مَعْمَر، وصدره:

وطَرْفَكَ إمَّا جئتَنا فاصرِفَنَّه ...

روي: «لكيما يروا» بدل «كما يحسبوا»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان ٩٢، ومجالس ثعلب ١٢٧، وشرح القصائد السبع ٣٤٠، والإنصاف ٢/٤٧٩، وضرائر الشعر ١٤١، وشرح التسهيل ٣/١٧٣، والمقاصد النحوية ٤/١٨٩٢، وخزانة الأدب ١٠/٢٢٤.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٨٢٠، ومغني اللبيب ٢٣٥.

البيتَ[١]، فهذه "كَيْ" كاملةٌ لا تعملُ، وتلك "كَيْ" ناقصةٌ عَمِلتْ[٢].

* ع: ينبغي للبصريين[٣] أن يجزموا بكون "كَيْ" لا تنصب، بل النصبُ بـ"أَنْ" مضمرةً؛ لأنهم جعلوها مختصةً بالأسماء؛ حيث ادَّعوا أنها تعمل الخفض في "ما" الاستفهاميةِ، وفي تجويز ابنِ مالكٍ[٤] نظرٌ، وهي عندي كلامِ العِلَّة سواءٌ.

وفي "شرح الكافِية" جَزَمَ في "باب حروف الجرِّ"[٥] بأنها جارَّةٌ، وفي "باب إعراب الفعل"[٦] أجاز الوجهين[٧].

* قد يُنصب بـ"أَنْ" بعد العِلْم، كقراءة بعضهم[٨]: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ﴾[٩]، وقولِ الشاعر[١٠]:

(١) بعض بيت من البسيط، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

كَيْ تَجْنحون إلى سَلْمٍ وما ثُئِرَتْ   قتلاكمُ ولظى الهيجاءِ تضطرمُ؟

ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٣٤/٣، وتكملة شرح التسهيل لابن الناظم ١٩/٤، ومغني اللبيب ٢٤١، والمقاصد النحوية ١٨٥٦/٤.

(٢) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ٢٩/ب و٣٠/أ وظهرها.

(٣) ينظر: الإنصاف ٤٦٥/٢.

(٤) أي: كونُها جارَّةً وكونُها ناصبةً، كما سيأتي قريبًا.

(٥) شرح الكافية الشافية ٧٨١/٢.

(٦) شرح الكافية الشافية ١٥٣٢/٣، ١٥٣٣.

(٧) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ٢٩/ب و٣٠/أ.

(٨) هي قراءة أبي حيوة وأبي البَرَهْسَم. ينظر: مختصر ابن خالويه ٩١، ٩٢، وشواذ القراءات للكرماني ٣١١.

(٩) طه ٨٩.

(١٠) هو جرير.

قَدْ عَلِمُوا أَنْ لَا يُدَانِيَنَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرُ[1][2]

فانصِب بها والرفعَ صحح واعتقد تخفيفَها من أنَّ وهو مُطرِد

(خ١)

* إشارتي عليك أن تفعلَ، و: أشرت عليك أن تفعل، و: أشرت عليك أن لا تفعل: الأُولى ذات وجهٍ، والثانيةُ ذات وجهين، والثالثةُ ذات ثلاثةٍ.

أما الأُولى فلأنها لا تكون إلا مصدريةً؛ لعدم تقدُّمِ جملةٍ.

وأما الثانية فتحتمل المصدرية، أي: أشرت عليك بأن تفعلَ، فتنصبُ، والتفسيرية، فترفعُ، كما تقول: أشرت عليك، أي: تفعلُ، فإذا جعلتها تفسيريةً رفعت، قال المصنِّفُ في "شرح الكافِية"[3]: وإذا وقع بعد "أَنْ" المفسِّرةِ مضارعٌ رُفِعَ، نحو قولِك: أشرت إليه أن يفعلُ، بالرفع، على معنى: أيْ، ويجوز النصب على كون "أَنْ" المصدريةَ. انتهى.

والثالثةُ يجوز فيها ثلاثةٌ؛ لأن "لا" إن جُعلت ناهيةً، فـ"أي"[4] تفسيريةٌ، إذ لا يدخل ناصبٌ على جازمٍ، ويجب الجزم بـ"لا"، وإن جُعلت نافيةً، فـ"أَنْ" إما تفسيريةٌ، فترفعُ، أو مصدريةٌ، فتنصبُ[5].

وبعضُهم أهمل أَنْ حَمْلًا على ما أُختِها حيث استحقت عَمَلا

(خ١)

* أنشد الفارِسيُّ في "التَّذْكِرة"[6]:

---

(١) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

نرضى عن الله، إن الناس قد علموا أَنْ لا يدانيَنا من خلقه بشرُ

ينظر: الديوان ١/١٥٧، وشرح التسهيل ٢/٤٥، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٢٦.

(٢) الحاشية في: ظهر الورقة الملحقة بين ٢٩/ب و٣٠/أ.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٣٠.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل صوابه: أَنْ، كما سيأتي بعده.

(٥) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ٢٩/ب و٣٠/أ.

(٦) لم أقف عليه في مختارها لابن جني، ولا في غيره من كتبه التي بين يدي.

أَلَا يَا لَقَوْمِي قَدْ أَشَطَّتْ عَوَاذِلِي   وَيَزْعُمْنَ أَنْ أَوْدَى بِحَقِّيَ بَاطِلِي[1]

وقال: ينبغي أن تُجعل "أَنْ" الناصبةَ، لا المخفَّفةَ؛ لعدم الفاصل.

ع: إنما ذكرتُ هذا؛ لأن النَّاظم[2] قال في:

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْ مٍ[3]:

إنها المخفَّفة؛ لأنها بعد "زعيم"، وهو مقاربٌ لـ: عليم، وكلامُ أبي عَلِيٍّ يخالفُه[4].

* من مواطن زيادة "أَنْ": بعد "ما لَنَا" عند أبي الحَسَن[5]، ورأى أنَّ الزائدة تعملُ، نحو: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ﴾[6]، وعندنا أنَّ الزائدة كالمفسِّرة لا تعملُ، وأنَّ "ما لَنَا" بمعنى: ما مَنَعَنَا؟ و"أَنْ" موصولة ناصبة.

ومنها: بعد "إذا"، نحو:

فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ[7]

---

(١) بيت من الطويل، للأحوص. أشطَّت: أبعدت. ينظر: الديوان ٢٢٤، ومجاز القرآن ١/٣٩٤، ٢/١٨٠، والكامل ١/١٠٩، وغريب الحديث للحربي ٣/١١٥٧، والأضداد لابن الأنباري ٢١٤.

(٢) شرح التسهيل ٢/٤٤، وشرح الكافية الشافية ١/٥٠١.

(٣) بعض بيت من مجزوء الكامل، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه مع ما قبله:

إِنِّي زعيمٌ يا نُوَيْـ   ـقَةُ إِنْ أَمِنْتِ من الرِّزَاحْ

أَنْ تهبطينَ بلادَ قو   مٍ يرتعون من الطِّلَاحْ

ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٣٦، وتهذيب اللغة ٤/٢٢٢، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٤٨، والمحكم ٨/٣٢٨، وأمالي ابن الشجري ٣/١٥٧، وضرائر الشعر ١٦٣، والتذييل والتكميل ٥/١٦٦، وتخليص الشواهد ٣٨٣، والمقاصد النحوية ٢/٧٦٤.

(٤) الحاشية في: ٢٩/ب.

(٥) معاني القرآن ١/١٩٤.

(٦) إبراهيم ١٢.

(٧) صدر بيت من الطويل، لأوس بن حَجَر، وعجزه:

...   مُعَاطي يدٍ من جَمَّة الماء غارِفُ

ينظر: الديوان ٧١، وشرح التسهيل ٢/٢١٣، والتذييل والتكميل ٧/٣١٨، ومغني اللبيب ٥١.

وإظهارُ "أَنْ" بعد "كَيْ" ضرورةٌ، كقوله[1]:

كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا[2]

فما ظنُّك به مع "ما" واللام؟ فإن اللام تُثبِت مصدرية "كَيْ"، و"ما" ظاهرُها المصدريةُ.

وكما ذَكَرَ أَنَّ "أَنْ" قد تُهمل مع استيفاء الشروط؛ فهلَّا ذَكَرَه في "إِذَنْ"، وهو في "كتاب"[3] س؟

وَمَعْ شُرُوطِ النَّصْبِ مِنْ بَعْدِ "إِذَنْ" يَقِلُّ رَفْعُ مِثْلِهِ مِنْ بَعْدِ "أَنْ"[4]

قال[5]: وهو فيهما حملٌ على "ما"؛ لأنهن مصدريَّات[6].

ونصبوا بإِذَنِ المستقبلا إن صُدِّرتْ والفعلُ بعدُ موصَلا

أو قبلَهُ اليمينُ وانصِبْ وارفعا إذا إذنْ من بعد عطفٍ وقعا

وبين لا ولامِ جرٍ التُزِم إظْهارُ أن ناصِبةً وإن عُدِم

(خ١)

* لـ"أَنْ" بعد اللام ثلاثُ حالاتٍ: وجوبُ إظهارٍ، ووجوبُ إضمارٍ، وجوازُ الوجهين[7].

* [«**التُزِم إظهارُ "أَنْ"**»]: لئلا يلتقيَ مِثْلان، كما التزموا ألفًا في: اضربْنَانِّ؛

(١) هو جميل بن مَعْمَر.

(٢) بعض بيت من الطويل، تقدَّم قريبًا.

(٣) ٣/١٦.

(٤) بيت من الرجز من أبيات الكافية الشافية، فيه مسألة إهمال "إِذَنْ" مع استيفائها شروط النصب، وهي المسألة التي استدركها ابن هشام على الألفية. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٥١٦، ١٥٣٧.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٣٨.

(٦) الحاشية في: ظهر الورقة الملحقة بين ٢٩/ب و٣٠/أ.

(٧) الحاشية في: ٢٩/ب.

لذلك، وكما قالوا: آأنت فعلت؟ بألفٍ بين الهمزتين[1].

* [«**التزِم إظهارُ "أنْ"**»]: لئلا يجتمعَ المِثْلان لو حُذفت[2].

لا فأَنَ اعْمِلَ[3] مضمِرًا أو مُظْهِرا   وبعدَ نفيِ كانَ حتما أُظْهِرا[4]

كذاك بعدَ أَوْ إذَا يصلح في   موضِعِها حتى أوِ الا أن خَفِي

(خ١)

* «**أَوْ**» بمعنى: إلى أَنْ، فيما يتطاول: لألزمنَّك أو تقضيَني حقِّي، ومعنى: إلَّا أَنْ، فيما لا يتطاول، نحو: لأقتلنَّك بالسيف أو تُسْلِمَ.

ويقال في الأُولى: إنها بمعنى "حتَّى"، وبمعنى "كَيْ"، ومن الأول:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى[5]

ومن الثاني:

كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا[6]

---

(١) الحاشية في: ٢٩/ب.

(٢) الحاشية في: ٢٩/ب.

(٣) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في متن الألفية بسكون آخره، وبه يستقيم الوزن. ينظر: الألفية ١٥٢، البيت ٦٨٣.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعله سهو، والصواب ما في متن الألفية: أُضْمِرا. ينظر: الألفية ١٥٢، البيت ٦٨٣.

(٥) صدر بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، وعجزه:

...   فما انقادتِ الآمال إلا لصابرِ

ينظر: تكملة شرح التسهيل لابن الناظم ٢٥/٤، ومغني اللبيب ٩٤، والمقاصد النحوية ١٨٦٥/٤.

(٦) عجز بيت من الوافر، لزياد الأعْجَم، وصدره:

وكنتُ إذا غَمزتُ قناةَ قومٍ   ...

روي: «تستقيمْ». ينظر: الديوان ١٠١، والكتاب ٤٨/٣، والمقتضب ٢٩/٢، والمحكم ٤٩/١، وأمالي ابن الشجري ٧٨/٣، والمقاصد النحوية ١٨٦٦/٤.

قال[1]: ويحتمِلُهما:

إنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ[2][3]

وبعد حتى هكذا إضمارُ أَن حتْمٌ كجُدْ حتى تَسُرَّ ذا حزن

وتِلْوَ حتى حالًا او مُؤَولا به ارفعنَّ وانصِبِ المُستَقْبلا

(خ١)

* قولُه: «**حالًا**»: على الوجوب:

حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلَابُهُمْ[4][5]

* قولُه: «**أو مؤوَّلًا به**»: نحو: ﴿**حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ**﴾[6]، فهذا مثلُ: ﴿**وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ**﴾[7][8].

(١) أي: ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/١٥٤١.

(٢) بعض بيت من الطويل، لامرئ القيس، وهو بتمامه:

فقلت له: لا تبكِ عينُكَ إنما نحاولُ مُلْكًا أو نموتَ فنُعذَرا

ينظر: الديوان ٦٦، والكتاب ٣/٤٧، ومعاني القرآن للفراء ٢/٧١، والمقتضب ٢/٢٨، والأصول ٢/١٥٦، واللامات ٦٨، والخصائص ١/٢٦٤، وشرح جمل الزجاجي ٢/١٥٦، وخزانة الأدب ٨/٥٤٤.

(٣) الحاشية في: ظهر الورقة الملحقة بين ٢٩/ب و٣٠/أ.

(٤) بعض بيت من الكامل، لحسَّان بن ثابت رضي الله عنه، وهو بتمامه:

يُغْشَونَ حتى ما تَهِرُّ كلابُهم لا يَسْأَلون عن السَّوَادِ المُقْبِلِ

ينظر: الديوان ١/٧٤، والكتاب ٣/١٩، والشعر والشعراء ١/٢٩٧، وقواعد الشعر ٤٤، والزاهر ١/٢٤١، وشرح جمل الزجاجي ٢/١٦٨، ومغني اللبيب ١٧٤.

(٥) الحاشية في: ٢٩/ب.

(٦) البقرة ٢١٤، وهي قراءة نافع. ينظر: السبعة ١٨١، والإقناع ٢/٦٠٨.

(٧) الكهف ١٨.

(٨) الحاشية في: ٢٩/ب.

* قولُه: «**وانصِبِ المُسْتقبَلا**»: نحو: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[1].

وبَقِي عليه: أو المؤوَّل به؛ حتى يدخلَ: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[2][3].

وبعدَ فاْ جوابِ نفيٍ أَو طلب مَخْضَين[4] أَنْ وسَتْره حتم نَصَبْ

(خ١)

* قولُه: «**وبعد "فا" جوابِ نفيٍ**» البيتَ: ليس من النصب في جواب الاستفهام: ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ﴾[5]؛ لأنه لا يصح أن يقدّر: أيكونُ عجزٌ مني فمواراةٌ؛ لأنه إذا اتفق حصولُ العجز لم يحصل[6] المواراةُ، والزَّمَخْشَريُّ[7] غَلِطَ في ذلك، فجعل "أُوَاريَ" جوابًا للاستفهام، وإنما هو عطفٌ على "أكونَ"[8].

* كَتَبَ الشَّلَوْبِينُ[9] على "المفصَّل"[10]: قال ابنُ جِنِّي[11]: إذا كانت الهمزة للتقرير امتَنع النصب بالفاء في جوابه، والجزمُ بغير الفاء؛ لأنه ضربٌ من الخبر، قال: أَلَا ترى أنك إذا قلت: ألستَ صاحِبَنا فنكرمُك؟ كان في معنى: أنت صاحبُنا؟

(١) طه ٩١.

(٢) البقرة ٢١٤.

(٣) الحاشية في: ٢٩/ب.

(٤) كذا في المخطوطة بالخاء المعجمة، وهي في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها بالحاء المهملة. ينظر: الألفية ١٥٢، البيت ٦٨٧.

(٥) المائدة ٣١.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: تحصل.

(٧) الكشاف ١/٦٢٦.

(٨) الحاشية في: ٢٩/ب.

(٩) حواشي المفصل ٥٠٩.

(١٠) ٢٩٤.

(١١) الخصائص ٢/٤٦٥.

ع: يُبطِله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ﴾[1]، وقولُه: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ﴾[2]، إن لم يُجعل معطوفًا، قال الشاعر[3]:

أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الرُّسُومُ[4][5]

والواوُ كالفا إن تُفِد مفهومَ مع — كلا تَكُنْ جَلْدًا وتُظْهِرَ الجزَع

وبعد غَيرِ النفي جَزْمًا اعتَمِد — إن تَسْقُطِ الْفا والجزاءُ قد قُصِد

(خ١)

* قولُه: «**والجزاءُ قد قُصِد**» احترازٌ من ثلاثة[6] مسائلَ:

الأولى: أن تستأنف: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾[7]، إن لم تُجعل الجملةُ حالًا ولا صفةً، والأحسنُ في التمثيل: لا تأكلْ أموالَ الناس يؤذي ذلك فاعلَه عند الله.

الثانية: أن تجعله صفةً، نحو: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي﴾[8]؛ لأن الجمل بعد النكرة صفاتٌ.

والثالثة: أن تكون الجملة[9] حالًا، أنشد س[10]:

---

(١) الحج ٤٦.

(٢) يوسف ١٠٩، وغافر ٨٢، ومحمد ١٠.

(٣) هو البُرْج بن مُسْهِر الطائي.

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

... على فِرْتاجَ، والطَّلَلُ القديمُ

ينظر: الكتاب ٣/٣٤، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢/١٤٩، والمحكم ٧/٥٩٣.

(٥) الحاشية في: ٣٠/أ.

(٦) كذا في المخطوطة، والوجه: ثلاث.

(٧) التوبة ١٠٣.

(٨) مريم ٥، ٦.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) الكتاب ٣/٩٩.

كُرُّوا إِلَى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوْطَانِهَا البَقَرُ(١)(٢)

وشرطُ جَزْمٍ بعد نهي أن تضَع إنْ قبلَ لَا دونَ تخالف يقع

(خ١)

* قال القُرْطُبيُّ(٣) في ...(٤) في: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا﴾(٥): "تكونا" عطفٌ على "تقربا"، وزعم الجَرْميُّ(٦) أن الفاء هي الناصبة، وكلاهما جائز.

...(٧) المذكورة لا تجوز؛ لأنه لا يقال: إن لا تقربا تكونا من الظالمين، وهي شرط عند الجمهور، والخلاف محكيٌّ عن الكِسَائيِّ(٨)، وقد ذكره هذا الرجلُ عن الجَرْميِّ كما رأيتَ، وهو غريبٌ، ثم إنه قال: كلاهما جائز، فلعله سهوٌ منه، أو اعتَقَدَ ذلك المذهبَ صوابًا(٩).

والأمرُ إن كان بغير افْعَلْ فلا تنصب جوابه وجزمَه اقبَلا

(خ١)

* قولُه: «**والأمرُ إن كان بغير "افْعَلْ"**» يدخل فيه الماضي الذي معناه الأمرُ،

---

(١) بيت من البسيط، للأخطَل. كُرُّوا: ارجعوا، وحَرَّتَيْكم: مثنى: حَرَّة، وهي الأرض ذات الحجارة السوداء. ينظر: الديوان ١٥٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٩٦، والمحكم ٩/٢٣٩، وتوجيه اللمع ٣٨٠، وشرح جمل الزجاجي ٢/١٩٤.

(٢) الحاشية في: ٣٠/أ.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١/٣٢٣.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) البقرة ٣٥، والأعراف ١٩.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٤٦.

(٧) موضع النقط مقدار كلمتين أو ثلاث بُيِّض لها أو حُكَّت في المخطوطة، ولعل هذا ابتداء تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٨) ينظر: البديع لابن الأثير ١/٦٤٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٥٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٨٧.

(٩) الحاشية في: ٢٩/ب.

فإنهم جَزَموا بعده، ولم ينصبوا، قالوا[1]: اتَّقى اللهَ امرؤٌ فَعَلَ خيرًا يُثَبْ عليه، أي: ليتَّقِ اللهَ امرُؤٌ يفعلْ.

ع: ومن الجزم بعد اسم الفعل:

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ: مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي[2]

"مكانَكِ" بمعنى: الْزَمِي[3].

* [«فلا تنصبْ جوابَه»]: قال ابنُ جِنِّي[4]: لأنك لا تَقْدِر على أن تتصوَّر المصدرَ؛ لوجهين:

أحدُهما: أنها قد صُرِفت -يعني: أسماءَ الأفعال- عن لفظ الأفعال، فلو تُصُوِّر ذلك فيها لكان نقضًا لذلك الغرضِ، كإدغام الملحَق، وليس كذلك: أين بيتُك فأزورَك؟ لأنه لم يُعدَل عن لفظ الفعل.

الثاني: أن الفعل منها بعيدٌ؛ لأنها تقع على كل اسمٍ بلفظٍ واحدٍ، فلم يَجُزْ بعدُ أن تُراجَع أحكامُه بعد أن دَرَسَتْ أعلامُه.

فأما الجزم في جوابها فجائز؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير المصدر[5].

والفعلُ بعد الفاءِ في الرَجاْ نُصِبْ كنصبِ ما إلى التمني ينتسِبْ

---

(١) رواه سيبويه في الكتاب ٣/١٠٠، ٥٠٤.

(٢) بيت من الوافر، لعمرو بن الإطْنابة الأنصاري. جَشَأت: نَهَضَت من حزن أو فزع، وجاشت: غَثَّت وتغيَّرت. ينظر: الوحشيات ٧٧، وعيون الأخبار ١/٢٠٧، وأمالي القالي ١/٢٥٨، والخصائص ٣/٣٧، والاقتضاب ١/١٢٤، وشرح جمل الزجاجي ١/١٣٣، ومغني اللبيب ٢٦٨، والمقاصد النحوية ٤/١٩٠٢.

(٣) الحاشية في: ٣٠/أ.

(٤) الخصائص ٣/٥٠.

(٥) الحاشية في: ٣٠/أ.

وإن على اسمٍ خالص فعلا[1] عطف نَصَبَه أَن ثابتا أو منحذف[2]

(خ١)

* قولُه: «**اسم**» خيرٌ من قول الجُزُوليِّ[3] وغيرِه: مصدر؛ لأن المراد أن يكون الفعل مع "أَنْ" بتقدير مفردٍ؛ حتى يُعطَف على مفردٍ من الأسماء قبله، وليس شرطه أن يكون مصدرًا، وبيتُ "الكِتَاب"[4] شاهدٌ لذلك، وهو:

أَوْ أَسُوءَكَ عَلْقَمَا[5][6]

* [«**اسمٍ خالِصٍ**»]: ع: تأمَّلْ هذا الحكمَ؛ فإنه قد غَفَلَ عنه ابنُ[7] مُجاهِدٍ[8]، فأنكر ما رواه الحُلْوانيُّ[9]، عن قَالُونَ، عن شَيْبةَ[10]: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ

---

(١) كذا في المخطوطة، وهو في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها: فعلٌ. ينظر: الألفية ١٥٣، البيت ٦٩٣.

(٢) تقدَّم هذا البيت في المخطوطة على الذي قبله، فكتب ابن هشام عليه: «مؤخر»، وعلى ما قبله: «مقدَّم».

(٣) المقدمة الجزولية ٣٧.

(٤) ٣/٥٠.

(٥) بعض بيت من الطويل، للحُصَين بن الحمام المُرِّي، وهو بتمامه:

ولولا رجالٌ من رِزَامٍ أعزَّةٌ وآلُ سُبَيعٍ أو أسوءَكَ عَلْقَما

ينظر: المفضليات ٦٦، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/٤٠٣، وكتاب الشعر ١/٣٢٣، والمحتسب ١/٣٢٦، وشرح جمل الزجاجي ١/١٣١، والمقاصد النحوية ٤/١٨٩٧.

(٦) الحاشية في: ٣٠/أ.

(٧) هو أحمد بن موسى بن العباس البغدادي، أبو بكر، إمام أهل القراءة في زمانه، وأول من جمع قراءة السبعة، له: كتاب السبعة، توفي سنة ٣٢٤. ينظر: معرفة القراء الكبار ١٥٣، وغاية النهاية ١/١٣٩.

(٨) ينظر: المحتسب ١/٣٢٦.

(٩) هو أحمد بن يزيد الصفار، أبو الحسن، من كبار القراء المجوِّدين، أخذ عن قالون وهشام بن عمار، واختص بهما، توفي سنة ٢٥٠. ينظر: معرفة القراء الكبار ١٢٩، وغاية النهاية ١/١٤٩.

(١٠) هو ابن نَصَاح بن سرجس بن يعقوب المدني، مولى أم سلمة رضي الله عنها، مقرئ المدينة

ءَاوِيَ﴾[1] بالنصب، وهي محكيَّةٌ عن أبي جَعْفَرٍ[2] أيضًا، وقال: لا يجوز تحريكُ الياء هنا.

وردَّ عليه ابنُ جِنِّي[3]، وقال: هذا الذي أنكره سائغٌ، وهو أن تعطف "آوِيَ" على "قُوَّةٍ"، حتى كأنه قال: أو أُوِيًّا، كقول مَيْسُونَ[4]:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي[5]

وكبيت "الكِتَاب"[6]:

فَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَآلُ سُبَيْعٍ أَوْ أَسُوءَكَ عَلْقَمَا[7]

تقديرُه: أو مَسَاءَتِي[8].

=

في زمنه مع أبي جعفر وقاضيها، قرأ على عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة رضي الله عنه، وقرأ عليه نافع وإسماعيل بن جعفر وغيرهم، توفي سنة ١٣٠. ينظر: معرفة القراء الكبار ٤٤، وغاية النهاية ٣٢٩/١.

(١) هود ٨٠. ينظر: مختصر ابن خالويه ٦٥، وشواذ القراءات للكرماني ٢٣٧.

(٢) هو يزيد بن القعقاع. ينظر: مختصر ابن خالويه ٦٥، وشواذ القراءات للكرماني ٢٣٧.

(٣) المحتسب ٣٢٦/١.

(٤) هي بنت بَحْدَل بن أُنَيف الكلابية، أم يزيد بن معاوية بن أبي سفيان. ينظر: الاشتقاق ٥٥٧، وخزانة الأدب ٥٠٦/٨.

(٥) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

... أَحَبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ

ينظر: الكتاب ٤٥/٣، والمقتضب ٢٧/٢، والأصول ١٥٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٧/٣، ومغني اللبيب ٣٥٢، ٤٧٢، وخزانة الأدب ٥٠٣/٨، ٥٧٤.

(٦) ٥٠/٣.

(٧) بيت من الطويل، للحُصَين بن الحمام المُرِّي، تقدَّم قريبًا. رِزَام: جد بطن من تميم، وأعزة: جمع عزيز. ينظر: المقاصد النحوية ١٨٩٧/٤.

(٨) الحاشية في: ٣٠/أ.

وشذ حذف أن ونصبٌ في سوى ما مر فاقبل منه ما عدول[1] روى[2]

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في متن الألفية: عَدْلٌ، وبه يستقيم الوزن. ينظر: الألفية ١٥٣، البيت ٦٩٤.

(٢) هذا البيت ملحق في الحاشية بغير خط ابن هشام.

عَوامِلُ الْجزْمِ

بلا ولام طالبا ضع جزما   في الفعل هكذا بلم ولمّا

(خ١)

* قولُه: «بـ"لا" و"لامٍ"» البيتَ: لم يَذكر أيَّ فعلٍ يجزمان؟

والحاصلُ: أن اللام تجزم كثيرًا في موضعين، وقليلًا في موضعين، فالأوَّلان: فعل الغائب، نحو: لِيَقُمْ زيدٌ، وفعل المخاطب الذي لم يُسمَّ فاعله، نحو: لتُعْنَ بحاجتي؛ لأن أصله فعل الغائب، والآخَران: فعل المخاطب المسمَّى الفاعلِ، نحو: «لتَأخذوا مَصَافَّكم»[(١)]، ﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾[(٢)]، وفعل ضمير المتكلم وحدَه، مثل: «قوموا، فلأُصلِّ لكم»[(٣)]، أو ضميره ومَنْ معه، نحو: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[(٤)].

و"لا" أيضًا تجزم في موضعٍ[(٥)] كثيرًا، وفي موضعين قليلًا، فالأول: فعل الغائب، نحو: لا يَقُمْ زيدٌ[(٦)]، والموضعان: فاعلُ فعلِ المتكلم ومَنْ معه، نحو قولِه[(٧)]:

---

(١) حديث نبوي أورده الفراء في معاني القرآن ١/ ٤٧٠ مقطوعًا، ولم أقف عليه مسندًا بهذا اللفظ، وأخرج مسلم ١٢٩٧ من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لتأخذوا مناسككم».

(٢) يونس ٥٨، وهي قراءة منسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعثمان وأُبيّ والحسن والأعمش وغيرهم. ينظر: المحتسب ١/٣١٣، ومختصر ابن خالويه ٦٢، وشواذ القراءات للكرماني ٢٢٧.

(٣) بعض حديث نبوي أخرجه البخاري ٣٨٠ من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٤) العنكبوت ١٢.

(٥) مكرر أولها "مو" في المخطوطة.

(٦) لم يذكر فعل المخاطب، نحو: لا تقمْ يا زيد.

(٧) هو الفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه، وقيل: الوليد بن عقبة.

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدْ(١)

وفعل المتكلم وحدَه، نحو:

لَا أَعْرِفَنْ رَبْرَبًا(٢)

والقليلُ مع "لا" أقلُّ من القليل مع اللام(٣).

* [«هكذا بـ"لم"»]: فأما:

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا(٤)

وقولُه(٥):

تُسَائِلُ بِابْنِ أَحْمَرَ مَنْ تَرَاهُ: أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا؟(٦)

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

... لها أبدًا ما دام فيها الجراضمُ

ينظر: أمالي ابن الشجري ٥٣٣/٢، وشرح التسهيل ١٥٦٧/٣، ومغني اللبيب ٣٢٦، والمقاصد النحوية ١٩٠٩/٤.

(٢) بعض بيت من البسيط، للنابغة الذُّبياني، وهو بتمامه:

لا أعرفنْ رَبْرَبًا حُورًا مدامعُها كأنَّ أبكارَها نِعَاجُ دَوَّارِ

رَبْرَب: قطيع من البقر. ينظر: الديوان ٧٥، والكتاب ٥١١/٣، وجمهرة أشعار العرب ١٩٦، وشرح الكافية الشافية ١٥٦٨/٣، ومغني اللبيب ٣٢٤، والمقاصد النحوية ١٩٣٤/٤.

(٣) الحاشية في: ٢٩/ب.

(٤) بيت من مشطور الرجز، قيل: لأبي حيان الفَقْعَسي، وقيل: لعبد بني عبس، وقيل: للعجَّاج، وقيل غير ذلك. ينظر: الكتاب ٥١٦/٣، والأصول ١٧٢/٢، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٦١، وتهذيب اللغة ٤٧٨/١٥، والاقتضاب ١٤٤/٣، والإنصاف ٥٣٨/٢، وضرائر الشعر ٢٩، والمقاصد النحوية ١٨٠٤/٤.

(٥) هو عمرو بن أحمر الباهلي.

(٦) بيت من الوافر. عارت: زالت. ينظر: الديوان ٧٦، وشرح النقائض ٨٨٩/٣، وجمهرة اللغة ٦٨/١، والمنصف ٢٦٠/١، والمنتخب لكراع ٦١٥/١، والاقتضاب ٣٤٥/٣، وأمالي ابن الشجري ٤٨/٣، وضرائر الشعر ٤٧، والتذييل والتكميل ١٩٦/١١.

فإنه شبَّه المجزومَ بـ"لم" بالموقوف للأمر، فألحق النونَ الخفيفة، إلا أن في قوله: "تَعَارَا" صنعةً، وذلك أنه لَمَّا حرَّكَ الراء بالفتحة لإرادة النون رَجَع بالألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وشبَّه العارضَ باللازم، ومثلُه:

أَجِرَّهُ الرُّمْحَ وَلَا تُهَالَهْ[1]

وكما قال[2]:

خَظَاتَا[3]

وهو يريد: خَظَتَا، مثل: رَمَتَا.

وأجاز أبو عَلِيٍّ[4] في: "أم لم تَعَارَا" كونَ الألف للتثنية، كما قال[5]:

(١) بيت من مشطور الرجز، لم أقف له على نسبة. أَجِرَّه الرمحَ: اطعنه به، وتُهَاله: تخافه، وأصله: تُهَلْه، فلما تحرَّكت اللام لسكون الهاء رُدَّت الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين. ينظر: النوادر لأبي زيد ١٦٣، والمقتضب ١٦٨/٣، والأصول ١٧٣/٢، وجمهرة اللغة ٨٨/١، وشرح المفضليات لابن الأنباري ٥٧، وتهذيب اللغة ٢١٥/٧، وكتاب الشعر ٢٠١/١، والتمام ١٤، ٦١، والمحكم ٤٢١/٤، وضرائر الشعر ٤٧، وارتشاف الضرب ٢٣٨٩/٥.

(٢) هو امرؤ القيس.

(٣) بعض بيت من المتقارب، وهو بتمامه:

لها مَتْنَتَانِ خَظَاتَا كما أَكَبَّ على ساعدَيْه النَّمِرْ

المَتْنة والمَتْن واحد، وخَظَاتا: عَظُمَتا. ينظر: الديوان ١٦٤، والحيوان ١٨٠/١، والمعاني الكبير ١٤٥/١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٤٢/١، وتهذيب اللغة ٢١٤/٧، والحجة ١٢٤/١، والمحكم ٢٨٩/٥، وشرح جمل الزجاجي ١٨٥/٢، وشرح التسهيل ٦٢/١، ومغني اللبيب ٢٦٠.

(٤) كتاب الشعر ٢١١/١.

(٥) هو امرؤ القيس.

وَعَيْنٌ لَهَا حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ ... شُقَّتْ مَآقِيهِمَا مِنْ أُخُرْ[1]

فردَّ إليها ضميرَ الاثنين، وإن كان ما تقدَّم مفردًا؛ لأن ذِكرَ أحدهما[2] كذكر الأخرى؛ لدلالتها عليها، وعلى هذا قال الفَرَزْدَقُ:

فَلَوْ رَضِيَتْ يَدَايَ بِهَا وَضَنَّتْ ... لَكَانَ عَلَيَّ لِلْقَدَرِ الخِيَارُ[3]

فقال: يَدَايَ، ثم قال: وضَنَّتْ، عكس قوله: شُقَّتْ مآقِيهما، وقال[4]:

وَكَأَنَّ بِالعَيْنَيْنِ حَبَّ قَرَنْفُلٍ ... أَوْ سُنْبُلًا كُحِلَتْ [بِهِ][5] فَانْهَلَّتِ[6]

فإن قيل: كيف يجوز ذلك، والعَوَرُ إنما يكون في إحدى العينين، أمَّا إذا عمت الأخراهما[7] فذلك عمًى؟

قلت: يكون على:

---

(١) بيت من المتقارب. حَدْرة بَدْرة: مكتنزة صلبة ضخمة، وشُقَّت مآقيهما من أُخُرْ: اتَّسعت عيناها على آخرها. ينظر: الديوان ١٦٦، وجمهرة اللغة ١/٥٠٠، وشرح المفضليات لابن الأنباري ٨٥٦، والإتباع لأبي الطيب ٢٦، والمنصف ١/٦٨، والمخصص ١/١٤٥، وأمالي ابن الشجري ١/١٨٣، وشرح الكافية الشافية ٤/١٧٩٥.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه: إحداهما.

(٣) بيت من الوافر. ينظر: الديوان بشرح الحاوي ١/٤٨١، والمحتسب ٢/١٨١، وشرح جمل الزجاجي ١/٢٧٧، والتذييل والتكميل ٥/٢١٤.

(٤) هو سُلْميُّ بن ربيعة الضَّبِّي، وقيل غيره.

(٥) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٦) بيت من الكامل، تقدَّم في بابَيْ "إنَّ" وأخواتها والحال.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: عَمِيتْ أُخْراهما، أو: الأخرى.

مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحَا[1]

وقوله[2]:

تَسْمَعُ لِلْأَحْشَاءِ فِيهَا لَغَطَا
وَفِي الْيَدَيْنِ جُسْأَةً وبددا[3][4]

فعطف الجُسْأَةَ على ما هو مسموعٌ، وعلى قولهم: العَجَّاجَانِ، والعُمَرانِ، وقد ذهب ناسٌ في قوله سبحانه: ﴿ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ﴾[5] على أنه من هذا؛ لأنه لم يُدَّعَ للأُمِّ الإلهيةُ.

قال: ويجوز أن يكون "يَعَارَا" من العَوَر الذي هو الفساد، لا الذي يحدُث في إحدى العينين، كقوله[6]:

وَعَوَّرَ الرَّحْمَنُ مَنْ وَلَّى العَوَرْ[7]

---

(١) عجز بيت من مجزوء الكامل، لم أقف له على نسبة، وصدره:

يا ليتَ زوجكِ قد غَدَا ...

ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٢١، وللأخفش ١/٢٧٧، ومجاز القرآن ٢/٦٨، والمقتضب ٢/٥١، والحلبيات ٣٠١، والخصائص ٢/٤٣٣، والإنصاف ٢/٥٠٠، وشرح جمل الزجاجي ١/١١٤، والتذييل والتكميل ٨/١٣٤.

(٢) لم أقف له على نسبة.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: وبَدَدَا.

(٤) بيتان من مشطور الرجز. جُسْأة: يُبْس وصلابة، وبَدَد: تباعُد، كما في: القاموس المحيط (ج س أ) ١/٩٩، (ب د د) ١/٣٩٣. ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٠٥، ٣/١٢٣، وللأخفش ٢/٤١٥، والزاهر ١/٥٢، والخصائص ٢/٤٣٤، والتذييل والتكميل ٨/١٣٥،

(٥) المائدة ١١٦.

(٦) هو العجَّاج.

(٧) بيت من مشطور الرجز. عَوَّر: أفسد. ينظر: الديوان ١/٢، ومجاز القرآن ٢/٢٢٨، والمعاني الكبير ٢/٨٦٥، وجمهرة اللغة ١/٢٦٥، والزاهر ١/٨١، والاقتضاب ٣/٢٦٨، وخزانة الأدب ٤/٥٤.

فقولُه: عَارَتْ، على حدِّ: خافَتْ، وليس على حدِّ: عَوِرَ، بدليل قولهم: عُرْتُها، فهذا على حدِّ: شَتِرَتْ عينُه، وشَتَرْتُها[1]، وغاض الماءُ، وغِضْته، وفي أَنْ لم تصحَّ العينُ من: عَارَتْ كما صحَّت من: عَوِرَت دليلٌ على أنه ليس على حدِّه، وأنه بناءٌ آخرُ، وحكى س[2]: أَعْوَرَ اللهُ عينَه، ولم يكن القياس أن ينقل "عَوِر" بالهمزة؛ لأنه بمنزلة: اعْوَارَّ، وهو لا يُنقل.

ع: يجاب عن السؤال الأول بأن قولك: لم تَعَارَا، أي[3]: عيناه لم تَعَارَا، معناه[4]: لم يقع فيهما عَوَرٌ، لا أنهما ... [5][6].

واجزم بإن ومن وما ومهما أيٍّ متى أيان أين إذما

(خ١)

* «**مَهْمَا**» هي الاسم الذي قال فيه الحَرِيريُّ[7]: وأيُّ اسمٍ لا يُعرف معناه إلا بإضافةِ كلمتين، أو بالاقتصار منه على حرفين؟[8]

وحيثما أنى وحرف إذما كإن وباقي الأدوات أسما

فعلين يقتضين شرط قدما يتلو الجزاءُ وجوابا وُسِمْ

(خ١)

---

(١) من: الشَّتَر، وهو انقلاب جفن العين من أعلى وأسفل وتشنُّجه. ينظر: المحكم ٨/٣١.

(٢) الكتاب ٤/٣٤٧.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) موضع النقط مقدار كلمتين أو ثلاث انقطعت في المخطوطة.

(٦) الحاشية في: ٣٠/أ.

(٧) المقامات ١٧٢، ١٨٠.

(٨) الحاشية في: ٣٠/أ.

* قولُه: «**يتلو الجواب**[1]» لا بدَّ منه، وأنشد عبدُالقاهِر[2] لشَيْخه[3]:

وَتَرْبِيَةُ المَعْرُوفِ شَرْطُ تَمَامِهِ ... وَهَلْ تَمَّ شَرْطٌ دُونَ ذِكْرِ جَزَائِهِ؟[4][5]

وماضيين أو مضارعين تُلفيهما ... أو متخالفين

وبعد ماض رفعُك الجزاْ حَسَن ... ورفْعُه بعدَ مضارعٍ وهَنْ

(خ١)

* [«**رَفْعُكَ الجَزا**»]: هذا مذهبُ ك[6]، والمبرّد[7]، والزَّمَخْشَرِيّ[8]، أعني: كونَ المرفوع جزاءً، وعند س[9] أن الجزاء حُذف، وأن المضارع النيَّةُ به التقديمُ، والدليلُ على أنه حُذف: أن الشرط لا يكون في هذه المسألة إلا ماضيًا، وعند الأوَّلين أنه على حذف الفاء، وقال آخرون: إنه جوابٌ، لا على حذف الفاء، ولا على نية التقديم، بل لَمَّا لم يظهر للأداة تأثيرٌ في فعل الشرط ضعُف عن العمل في الجواب، وذهب الجمهور إلى جواز هذا التركيب في الكلام، وقال بعض أصحابنا: إنه ضرورة. من "البَحْر المُحِيط"[10][11].

* [«**رَفْعُكَ الجَزا حَسَن**»]: قال[12]:

---

(١) كذا في المخطوطة، ولعله سهوٌ صوابه ما في متن الألفية: الجزاءُ.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ١/٢٧٨.

(٣) هو محمد بن الحسين بن عبدالوارث الفارسي، ابن أخت أبي علي الفارسي.

(٤) بيت من الطويل، لم أقف عليه في غير المقتصد.

(٥) الحاشية في: ٣٠/أ.

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي ٤/١٠٠.

(٧) المقتضب ٢/٦٨.

(٨) المفصل ٣٨٢.

(٩) الكتاب ٣/٦٦.

(١٠) ٣/٩٩، ١٠٠.

(١١) الحاشية في: ٣٠/ب.

(١٢) هو أبو صَخْر الهُذَلي.

وَلَيْسَ الـمُعَنَّى بِالَّذِي لَا يَهِيجُهُ إِلَى الشَّوْقِ إِلَّا الهَاتِفَاتُ السَّوَاجِعُ
وَلَا بِالَّذِي إِنْ بَانَ عَنْهُ حَبِيبُهُ يَقُولُ وَيُخْفِي الشَّوْقَ: إِنِّي لَجَازِعُ[1][2]

واقرُنْ بفاْ حتما جوابا إن[3] جُعل شرطا لإن أو غيرها لم ينجعِلْ

(خ١)

* وحينئذٍ لا يكون في اللفظ جزمٌ؛ لأن الفاء لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، بل الجزمُ محكومٌ به على الموضع، بدليل عطف المجزوم عليه في نحو قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرْهُمْ﴾[4][5].

وتخلف الفاءَ إذا المفاجأَه كإن تجُدْ إذاْ لنا مكافأَه

(خ١)

* [«**وتَخْلُف**»]: وقد تُحذف، كقوله[6]:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا[7]

---

(١) بيتان من الطويل. الشاهد: رفع جواب الشرط "يقول"؛ لكون فعل الشرط "بانَ" ماضيًا. الهاتفات السواجع: الحمام. ينظر: شرح أشعار الهذليين ٢/٩٣٥، والحماسة البصرية ٣/١٠٤٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٩.

(٢) الحاشية في: ٣٠/ب.

(٣) كذا في المخطوطة، وهي في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها: لو. ينظر: الألفية ١٥٤، البيت ٧٠١.

(٤) الأعراف ١٨٦، وهي قراءة حمزة والكسائي. ينظر: السبعة ٢٩٩، والإقناع ٢/٦٥٢.

(٥) الحاشية في: ٣٠/ب.

(٦) هو عبدالرحمن بن حسان، وقيل: كعب بن مالك رضي الله عنهما.

(٧) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

... والشرُّ بالشرِّ عند الله مِثْلانِ

ينظر: ديوان عبدالرحمن ٦١، وديوان كعب ٢٨٨، والكتاب ٣/٦٥، ومعاني القرآن للفراء ١/٤٧٦، والمقتضب ٢/٧٢، والأصول ٣/٤٦٢، والخصائص ٢/٢٨٣، واللباب ٢/٥٩، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٧، وخزانة الأدب ٩/٤٩.

وقد تُحذف هي وأحدُ جزأَيْ الجملة، وهو أضعف من الأول؛ لأن فيه إيقاعَ المفرد في موقع الجملة، كقوله[1]:

مَنْ يَنْكَحِ العَنْزَ ظَالِمٌ[2]

أي: فهو ظالمٌ، قال أبو الفَتْح[3]: إنه جازَ على تشبيه الصفة بالفعل، كما جاز:

أَقَائِلُنَّ: أَحْضِرُوا الشُّهُودَا؟[4]

على ذلك[5].

* [«وتَخْلُفُ الفاءَ "إذا" المفاجَأه»]: لأنها مثلُها في إفادة معنى التعقيب والإتباعِ، تقول: خرجت فإذا زيدٌ: ففَاجَأَ خروجي زيد، ولم يكن عَقِيبَه غيرُ رؤيته[6].

والفعل من بعد الجزاْ إن يقترن بالفاْ أو الواوِ بتثليثٍ قمن

(خ١)

* روى هُبَيرةُ[7]، عن حَفْصٍ[8]، عن عاصِمٍ[9]: ﴿فَنُنْجِيَ مَن نَّشَآءُ﴾[10] بنونَيْن

(١) هو رجل من أسد.

(٢) بعض بيت من الطويل، تقدَّم في باب الابتداء.

(٣) المحتسب ١/١٩٣.

(٤) بيت من مشطور الرجز، لرُؤْبة بن العجَّاج. ينظر: ملحقات الديوان ١٧٣، والخصائص ١/١٣٧، وشرح التسهيل ١/١٤، والتذييل والتكميل ١/٦٦، والمقاصد النحوية ١/١٧٩، ٣/١٤٧٧، وخزانة الأدب ١١/٤٢٠.

(٥) الحاشية في: ٣٠/ب.

(٦) الحاشية في: ٣٠/ب.

(٧) هو ابن محمد التمَّار، أبو عمر، مقرئ بغدادي مشهور بالمعرفة، قرأ على حفص والكسائي. ينظر: معرفة القراء الكبار ١٢١، وغاية النهاية ٢/٣٥٣.

(٨) هو ابن سليمان بن المغيرة الأسدي، أبو عمر، قارئ الكوفة في زمانه، وصاحب عاصم، وابن زوجته، توفي سنة ١٨٠. ينظر: معرفة القراء الكبار ٨٤، وغاية النهاية ١/٢٥٤.

(٩) ينظر: السبعة ٣٥٢.

(١٠) يوسف ١١٠، وتمامها: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا

وفتحِ الياء، ابنُ عَطِيَّةَ[1]: وهي غلطٌ من هُبَيرة.

ح[2]: ليس غلطٌ، بل هو مثلُ: ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرَ﴾[3] في مَنْ نَصَب.

ع: خَرَّج على ذلك ابنُ الضَّائِعِ[4] نصبَ "يكونَ" في: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونَ﴾[5][6].

وجَزْمٌ او نصب لفعلٍ إثْرَ فاْ أو وَاوٍ ان بالجملتين اكتنفا

والشرطُ يَغْنَىٰ عن جوابٍ قد علم والعكس قد يأتي إن المعنى فُهم

(خ١)

* قال ابنُ عُصْفُورٍ[7]: رَأَى الكِسَائيُّ[8] في قوله تعالى: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[9] أن الجواب محذوف، أي: فليَحُجَّ، وأنَّ ذلك أَوْلى من ادِّعاء أنه بدلٌ حُذف الضمير منه؛ لقلَّته، قال: وهذا الذي ذهب إليه حسنٌ جدًّا[10].

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جوابَ ما أخرت فهو ملتزم

(خ١)

=

فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُ﴾.

(١) المحرر الوجيز ٣/٢٨٩.

(٢) البحر المحيط ٦/٣٣٦.

(٣) البقرة ٢٨٤، وهي قراءة ابن عباس والأعرج. ينظر: شواذ القراءات للكرماني ١٠٦.

(٤) شرح الجمل ٢/١٥٩.

(٥) آل عمران ٤٧، وهي قراءة ابن عامر. ينظر: السبعة ١٦٩، والإقناع ٢/٦٠٢.

(٦) الحاشية في: ٣٠/ب.

(٧) شرح جمل الزجاجي ١/٢٨٥.

(٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/١٧٢، ومشكل إعراب القرآن ١٤٨.

(٩) آل عمران ٩٧.

(١٠) الحاشية في: ٣٠/ب.

* قال تعالى: ﴿لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ﴾[1]، قال الشَّلَوْبِينُ[2]: وجَعَل الكِسَائيُّ[3] منه: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ﴾[4][5].

وإن تَوَاليا وقبلُ ذُو خَبَرْ فالشرطَ رجح مطلقا بلا حذر (خ١)

* ع: الزَّمَخْشَرِيُّ[6] في: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا﴾[7] قال: التقديرُ: إن كانوا مُعْرِضين عن هذه الآيات فقد كذبوا بما هو أعظمُ آيةً، وأكثرُ برهانًا[8].

وربما رُجِّح بعدَ قَسَمِ شَرْطٌ بلا ذِي خبرٍ مُقدَّم (خ١)

* وجوَّزه الفَرَّاءُ[9] دون شذوذٍ، وخالفه ص[10][11].

* مسألةٌ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ[12] خَلَاقٍ﴾[13]:

---

(١) الأعراف ١٨.

(٢) حواشي المفصل ٦٥.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/١٦٩.

(٤) الشورى ٤٣.

(٥) الحاشية في: ٣٠/ب.

(٦) الكشاف ٢/٥.

(٧) الأنعام ٥، وتمامها مع ما قبلها: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ آيَةٍ مِّنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ * فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾.

(٨) الحاشية في: ٣٠/ب.

(٩) معاني القرآن ١/٦٥-٦٩.

(١٠) ينظر: التذييل والتكميل ١١/٣٩٨، ومغني اللبيب ٣١٢.

(١١) الحاشية في: ٣٠/ب.

(١٢) انقطعت في المخطوطة، وهي في الآية الكريمة.

(١٣) البقرة ١٠٢.

مذهب الخَلِيل[١] ...[٢] أن اللام لامُ الابتداء، وأنَّ "مَنْ" موصولة[٣] في موضع رفعٍ بالابتداء، وأنَّ الفعل عُلِّق عن العمل باللام، و"ما له في الآخرة" جملة في موضع رفعٍ على أنها خبر، ولا موضعَ لقوله: "اشتراه"، كما لو قلت: لَلَّذِي اشتَراه.

وذهب بعضهم إلى أن "مَنْ" شَرْطية، وأن اللامَ هي المعترضة بين القَسَم وجوابه، أعني: اللامَ الموطِّئة، ويكون "ما له في الآخرة" جوابَ القَسَم؛ لتقدُّمه، وجوابُ الشرط محذوف، واستضعفه ابنُ جِنِّي[٤]؛ لأنه يصير المعنى: عَلِموا، أَحلفُ بالله مَن اشتراه ما له، وذلك ضعيف؛ لأنها[٥] لا تدخل إلا على جملة اسمية، ووجْهه: أن تكون "عَلِمَ" مضمَّنةً معنى القَسَم، كما تقول: يعلمُ الله إنَّ زيدًا لقائمٌ، ويعلمُ الله ما قام زيد.

فإن قلت: كيف جمع بين اللام و"عَلِمَ"، وكلٌّ منهما يدل على القَسَم، وقد منع س[٦] والخَلِيلُ[٧] تَوَالِي قَسَمين، وأيضًا اللامُ إنما يؤتى بها قبل الشرط إذا حُذف القَسَم؛ لتؤكِّده، وأنه مرادٌ؟

قلت: لَمَّا كانت "عَلِمَ" ضعيفةً في القَسَم نُزِّلت منزلةَ المحذوف[٨].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٣٧/١، ١٠٧/٣، ١٤٨، ٢٢٠.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) سر صناعة الإعراب ٣٩٩/١، ٤٠٠.

(٥) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) الكتاب ١٠٥/٣، ١٠٦.

(٧) ينظر: الكتاب ١٠٥/٣، ١٠٦.

(٨) الحاشية في: ٣٠/ب.

فصل لو

لو حرفُ شَرْطٍ في مُضِيٍّ ويَقِل　　إيلاؤها مستقبلا لكن قُبِل
وهي في الاختصاص بالفعل كإنْ　　لكنّ لو أَن بها قد تقترِن
وإن مضارِعٌ تلاها صُرِفا　　إلى المضي نحو لو يَفي كفى

(خ١)

* قولُه: «**وإنْ مضارعٌ تَلَاها**»: تَلَاها: أي: تلا "لو" التي هي حرف شرطٍ في مضيٍّ، نحو: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم﴾ الآيةَ[1]، وقولِ بعضِهم: «لو لكَ أَعْوِي ما عَوَيتُ»[2]، وقولِ الشاعر[3]:

لَوْ يَسْمَعُونَ

البيتَ[4].

فأما "لو" التي بمنزلة "إنْ" -وهي المذكورة في قوله: «**ويَقِلّ إيلاؤُها مستقبلًا**»- فلا يؤوَّل بعدها بماضٍ، نحو:

لَا يُلْفِكَ الرَّاجِيكَ إِلَّا مُظْهِرًا　　خُلُقَ الكِرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمَا[5]

بل إن وقع بعدها الماضي أُوِّل بالمستقبل، نحو: ﴿**فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦ**﴾[6]، فهذه عكسُ تلك، وفي كلامه إيهامٌ[7].

---

(١) النحل ٦١.

(٢) مَثَلٌ للعرب، وأصله: أن الرجل كان إذا أمسى بالقَفْر عَوَى ليُسْمِع الكلابَ، فإن كان قربَه أنيسٌ أجابته الكلابُ، فاستدلَّ بعُوائها، فعَوَى هذا الرجل، فجاءه الذئب، فقال: لو لك أعوي ما عَوَيت. ينظر: جمهرة اللغة ٢/٩٥٧، والمحكم ٢/٣٨٢.

(٣) هو كُثَيِّر عَزَّة.

(٤) بعض بيت من الكامل، تقدَّم في باب إعراب الفعل.

(٥) بيت من الكامل، لم أقف له على نسبة. ينظر: شرح التسهيل ١/٢٨، والتذييل والتكميل ١/١٠٥، ومغني اللبيب ٣٤٤، والمقاصد النحوية ٤/١٩٦٩.

(٦) آل عمران ٩١.

(٧) الحاشية في: ٣٠/ب.

أما ولولا ولَوْما

أما كمهما يك من شيء وفاْ لتلو تلوها وجوبا أُلِفا
وحَذْف ذي الفاْ قلّ في نثر إذا لم يك شرطٌ معها قد قُصِدا[1]

(خ١)

* في الجزء الحادي والعشرين من "التَّذْكِرة"[2] ما ملخَّصُه: ردَّ بعضُهم على النحاة[3] في قولهم: إن التقدير بالفاء -أي[4]: بعد "لَمَّا"[5]- أن تليَ "لَمَّا"، نحو: أما زيدٌ فمنطلقٌ، قال: فما تصنعون بقوله تعالى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ[6] ٱلْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ﴾[7]، ونحوِ ذلك؛ فإن حذفَ الفاء من جواب الشرط ...[8] في الكلام والشعر، فلا يَسُوغ أن يُنوى بها التقديم؟

والجوابُ عن هذا: أن النحاة إنما قالوا ذلك فيما كان مقدَّما من الجملة الداخلة ...[9] الفاء التي هي جوابُ "أَمَّا"، فأما ما لم يكن من الجملة التي دخل عليها الفاء[10] فإن هذا التقدير فيه غير سائغ؛ أَلَا ترى أنهم قالوا: أَمَّا يومَ الجمعة فإني خارجٌ، فأوقعوا

---

(١) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولعله سهوٌ، صوابه ما في متن الألفية:

لم يكُ قولٌ معها قد نُبِذَا

وبه تستقيم القافية. ينظر: الألفية ١٥٥، البيت ٧١٣.

(٢) لم أقف عليه في مختارها لابن جني، وينظر منه: ٣١٦، ٣٢٦، ٤٣٨، والمسائل المنثورة ١٦١، ١٦٢.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) كذا في المخطوطة في هذا الموضع والذي يليه، ولعل الصواب: "أَمَّا".

(٦) انقطعت في المخطوطة، وهي في الآية الكريمة.

(٧) الواقعة ٨٨، ٨٩.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

بعد "أمَّا" ما لا يستقيم أن يلي الفاءَ؛ لأنه ليس من الجملة التي تدخل عليها الفاءُ؟ وإنما عمل فيه ما في "أمَّا" من معنى الفعل، فكما فصَلوا بهذا، ولم يَجُز أن يلي الفاءَ؛ حيث لم تكن الجملة من التي تدخل عليها الفاءُ؛ كذلك قولُه تعالى: ﴿إِن كَانَ﴾ لا يلزم أن يلي الفاءَ؛ لأنها ليست من الجملة التي هي جزاءُ "أمَّا"، كما لم يكن ما انتصب بـ"أمَّا" على معناها من الجملة التي هي جزاءٌ[1].

لولا ولوما يلزمان الابتِدا إذا امتِناعا بوجود عقدا

(خ١)

* فأما:

لَا دَرَّ دَرُّكِ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمُ لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عُذْرَى لِمَحْدُودِ[2]

فضرورةٌ[3].

وبهما التحضيضَ مِزْ وهَلَّا ألا ألا وأولينها فعلا

(خ١)

* إن قيل: "لولا" في قوله عليه السلام: «لولا أن أَشُقَّ» الحديثَ[4] ليست التحضيض[5]، فتعيَّنت للامتناعية، ولكنَّه لا يصح؛ لأن المشقَّة غير حاصلة.

---

(١) الحاشية في: ٣١/أ.

(٢) بيت من البسيط، للجَمُوح السُّلَمي، وقيل: لراشد بن عبدالله السُّلَمي. لا درَّ درُّكِ: لا كان فيكِ خير، وحُدِدت: مُنعت، وعُذْرى: معذرة، ومحدود: ممنوع. ينظر: التمام ١٤٨، وأمالي ابن الشجري ٢/٥١٠، والإنصاف ١/٦٢، والتبيين ٢٤٢، وشرح التسهيل ١/٢٨٤، وخزانة الأدب ١/٤٦٢.

(٣) الحاشية في: ٣١/أ.

(٤) بعض حديث نبوي أخرجه البخاري ٨٨٧ ومسلم ٢٥٢ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو بتمامه: «لولا أن أشُقَّ على أمتي لأمرتُهم بالسواك مع كل صلاة».

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: للتحضيض.

فالجوابُ: أنه[1] حاصلةٌ على تقدير وجود الأمر، ولا يلزم ...[2] شرط "لولا"[3] بالفعل.

والثاني: أن التقدير[4]: لولا كراهيةُ، مثل: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾[5][6].

* [«**أَلَّا**»]: قال بعضُهم: إن الأصل: هَلَّا، وإن الهمزة مُبدلةٌ من الهاء[7].

* [«**فِعْلا**»]: ماضيًا أو مضارعًا خاصةً[8].

وقد يليها اسم بفعل مضمرِ علق أو بظاهرٍ مُؤخرِ

(خ ١)

* [«**اسمٌ**»]: إما منصوبٌ:

فَهَلَّا سَعِيدًا ذَا الخِيَانَةِ وَالغَدْرِ[9]

أو مرفوعٌ، نحو:

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: أنها.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) النساء ١٧٦.

(٦) الحاشية في: ٣١/أ.

(٧) الحاشية في: ٣١/أ.

(٨) الحاشية في: ٣١/أ.

(٩) عجز بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، وصدره:

أتيت بعبدالله في القِدِّ مُوثَقًا ...

ينظر: معاني القرآن للفراء ١٩٦/١، ومجالس ثعلب ٥٩، والزاهر ٨/٢، والحجة ١٧٦/٥، وأمالي ابن الشجري ١١٤/٢، وسفر السعادة ٧٥٩/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٥٣/٣، والمقاصد النحوية ١٩٧٦/٤.

هَلَّا التَّقَدُّمُ وَالقُلُوبُ صِحَاحُ[1]

أي: هلَّا كان التقدُّمُ.

ومِنْ مُثُل المنصوب:

أَلَا رجلًا جزاه اللهُ خيرًا[2]

عند س[3] والخَلِيل[4]، وقال يُونُسُ[5]: إن الهمزة للاستفهام، و"لا" للنفي، وإنَّ معناهما الآن: التمنِّي، وإنَّ "رجلًا" نُوِّنَ ضرورةً، وعندهما أنَّ التقدير: أَلَا تُرُوني رجلًا؟[6]

* قولُه: «أو **بظاهرٍ مُؤَخَّر**»: أحسنُ ما يُمثَّل له بهذا هو: ﴿**وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم**﴾[7]، ويكون التقليل في التالي في الاستعمال، فإن ...[8] الظرف فقط، وهو قليل بالنسبة إلى الأسماء، وقد أَجروا[9] الجارَّ والمجرورَ مُجراه، كقول[10] بعضهم: «لو لَكَ أَعْوِي ما عَوَيْتُ»[11]، إلا أن هذا في "لَوْ"، وهي كـ"لولا" في الاختصاص بالفعل، فأما: لولا زيدًا ضربت؛ فنادرٌ ضعيفٌ، وكذا: لولا زيدًا ضربته.

---

(١) عجز بيت من الكامل، لم أقف له على نسبة، وصدره:

الآنَ بعد لَجَاجَتي تَلْحُونني ...

ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٩٨، ومجالس ثعلب ٦٠، وسفر السعادة ٢/٧٥٩، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٥٣، والمقاصد النحوية ٤/١٩٧٦.

(٢) صدر بيت من الوافر، لعمرو بن قعاس المرادي، تقدَّم في باب "لا" التي لنفي الجنس.

(٣) الكتاب ٢/٣٠٨.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/٣٠٨.

(٥) ينظر: الكتاب ٢/٣٠٨، ٣٠٩.

(٦) الحاشية في: ٣١/أ.

(٧) النور ١٦.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١١) من أمثال العرب، تقدَّم قريبًا.

* قال الزَّمَخْشَرِيُّ[1] في: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾[2]: فإن قلت: كيف جاز الفصلُ بين "لولا" و"قلتم"؟

قلت: للظروف شأنٌ، وهو تنزيلها منزلةَ الأشياء أنفسِها؛ لوقوعها فيها، وأنها لا تنفكُّ عنها؛ فلذلك يُتَّسع فيها ما لا يُتَّسع في غيرها.

ح[3]: هذا يُوهم أن ذلك مختص بالظرف، وليس كذلك، بل يجوز تقديم المفعول، ويلي أدواتِ التحضيض، نحو: لولا زيدًا ضربت، وهلَّا عَمْرًا قتلت.

(١) الكشاف ٣/٢٢٠.

(٢) النور ١٦.

(٣) البحر المحيط ٨/٢٣.

الإخبار بالَّذِي وبالألف واللَّام

ما قيلَ أخبِرْ عنه بالذي خبر   عن الذي مبتدأ قبلُ استقر
(خ١)

* تكلَّمْنا على الباب في الصفحة اليمنى في أعلاها[1][2].

* قولُه: «**ما قِيلَ: أَخْبِرْ عنه**»: خبرٌ ظاهرٌ في أنه نفسُه الخبرُ، وقد لا يتأتَّى أن يكون الخبرُ إلا بَدَلَه، كتاء "قمت"، فإنك تقول: الذي قام أنا، وكافِ "ضربتُك"، تقول: الذي ضربته إياك، وياءِ "غلامي"، في: قام غلامي، فتقول: الذي قام غلامُه أنا، ولهذا قال ح[3]: مؤخَّرًا هو أو خَلَفُه[4].

* ...[5]: «**مبتدأً قبلُ**»: قال ح في "شرح[6] الغاية"[7]: إنما قلتُ: إلحاقُ الكلام "الذي"، ولم أقلْ: "أَوَّلَ الكلام" كما قال غيري؛ لئلا يخرج اسم الاستفهام؛ لأنه قد يُخبر عنه، كأن يقال: أخبرْ عن "أَيُّهم" من: أَيُّهم قائمٌ؟ فتقول: أَيُّهم الذي هو قائم؟ فتقدِّم المخبرَ عنه؛ لأن له صدرَ الكلام[8].

وما سِواهما فوسِّطْه صِلَهْ   عائدُها خَلفُ معطى التكمله
(خ١)

* قولُه: «**عائدُها**»: أي العائدُ منها، ولم يبيِّنْ: هل يكون غائبًا أو غيرَه؟ والحكمُ أنه لا يكون إلا غائبًا على لفظ "الذي"، ولا يجوز مراعاةُ المخبَر عنه إن كان متكلِّمًا أو

---

(١) يريد بذلك: ثلاث الحواشي الآتية، وقال ذلك؛ لأنه كتبها في ٣٠/ب، والمعلَّق عليه في ٣١/أ.

(٢) الحاشية في: ٣١/أ.

(٣) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ١٨٩.

(٤) الحاشية في: ٣٠/ب.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) انقطعت في المخطوطة ولعلها كما أثبت.

(٧) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ١٨٨.

(٨) الحاشية في: ٣٠/ب.

مخاطبًا، ...[1] جاز في: أنا الذي فعلتُ، و: أنت الذي فعلتَ، خلافًا للكِسَائيِّ[2]، وأبي[3] ذَرٍّ[4].

ع: وقولُهما في ذلك باطلٌ؛ لأنهما أَجْرَيا الموصولَ المخبَرَ عنه بضمير الحاضر مُجرى الموصول المخبَرِ به عن ضمير الحاضر؛ لأن الخبر والمخبر عنه كذاتٍ واحدةٍ، والجوابُ بالفرق، فإن التركيب على قولهما لا يفيد شيئًا، فتَأَمَّلْه[5].

* [«**خَلَفُ**»]: أي: يَخْلُفُه في الإعراب، وذلك إما لفظًا و[6]تقديرًا، فلفظًا واضح، وتقديرًا في الظرف والمفعول له[7].

وباللذين والذين والتي أخبر مراعيًا وفاق المثبت[8]

(خ١)

* ابنُ الخبَّازِ[9]: إنما خَصُّوا الإخبارَ بـ"الذي" وبـ"أَلْ"؛ لأنهما يكونان للعاقل وغيرِه.

---

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٠٥٤/٣.

(٣) هو مصعب بن محمد بن مسعود الخُشَني، يعرف بابن أبي الرُّكب، من كبار نحاة الأندلس، وعلماء العربية والأدب، أخذ عن أبيه وأبي بكر الخِدَبّ، له: الإملاء على سيرة ابن هشام، وشرح الجمل، وشرح الإيضاح، وغيرها، توفي سنة ٦٠٤. ينظر: سير أعلام النبلاء ٤٧٧/٢١، وبغية الوعاة ٢٨٧/٢.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٩٩/٣، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان ١٨٩.

(٥) الحاشية في: ٣٠/ب.

(٦) كذا في المخطوطة، والوجه: أو.

(٧) الحاشية في: ٣١/أ.

(٨) سقط من المخطوطة قبل هذا البيت بيت، وهو:

نحو: "الذي ضربته زيدٌ"، فذا "ضربتُ زيدًا" كان، فاذْرِ المَأْخَذَا

ينظر: الألفية ١٥٦، البيت ٧١٩.

(٩) الغرة المخفية ٥١/ب.

ع: مفهومُه: أنه لا يكون بـ"الَّذِينَ"[1].

قبولُ تأخير وتعريف لما أُخْبِرَ عنه هاهنا فليُعلما
كذا الغِناْ[2] عنه بأجنَبِيٍّ او بمضمر شرطٌ فراع ما رَعَوا
وأخبروا هنا بأَلْ عن بعض ما يكونُ فيه الفعل قد تقدما

(خ١)

* زاد البَدْرُ[3] ثلاثةَ شروط: أن لا يلزم غيرَ الرفع، ك: عندَ، و: لَدُنْ، ولا النفيَ، ك: أَحَد، و: عَرِيب، ولا يكونَ في جملةٍ لا يصحُّ الوصل بها؛ لأنها طلبية، أو لأنهما جملتان لا ضميرَ بينهما، ولا عطفَ بالفاء، ك: يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ، و: ضربني وضربت زيدًا[4].

إن صَحَّ صوغُ صلة منه لألْ كصوغِ واقٍ من وقى اللهُ البَطل
وإن يكن ما رفعت صلة أَلْ ضمير غيرها أبينَ وانفَصَل

* ...[5] في "الشرح"[6] في آخر الباب: ...[7] في الإخبار بـ"أَلْ" ...[8] "ضَرَبَ جاريتَه" من قولك[9]: ضَرَبَ جاريتَه زيدٌ: الضاربُ[10] جاريتَه هو، وعن "الجارية":

---

(١) الحاشية في: ٣١/أ.

(٢) كذا في المخطوطة، والأقرب: الغنى، لأنه يائي اللام، كما في: القاموس المحيط (غ ن ي) ١٧٢٨/٢.

(٣) شرح الألفية ٥١٥.

(٤) الحاشية في: ٣١/ب.

(٥) موضع النقط مقدار كلمتين أو ثلاث انقطعت في المخطوطة.

(٦) شرح الألفية لابن الناظم ٥١٦.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

الضاربُها[1] ...[2] جاريتُه[3].

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) الحاشية في: ٣٢/أ.

العدد

ثلاثةً بالتاءِ قُل للعشره في عدِّ ما آحاده مذكره

(خ ١)

* فأما: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾(١) فعلى تأنيث المِثْل؛ لأنه في معنى: الحَسَنة، وكذا قرأه بعضهم(٢)، وليس ذلك على حذف موصوفٍ؛ لِمَا قدَّمنا في باب الصفة(٣) عن ابن جِنِّي وشيخِه(٤).

* قال أبو الفَتْحِ في "المحتَسَب"(٥) في: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾(٦): أنّث المِثْل؛ لأنه في معنى: الحَسَنة.

فإن قلت: فهلَّا حملته على حذف الموصوف، أي: عشر حسناتٍ أمثالُها؟

قلت: حذفُ الموصوف ليس بمستحسَنٍ في القياس، وأكثرُ بابِه الشعرُ، ولهذا ضَعُف حملُ "دانيةً" من قوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَـٰلُهَا﴾(٧) على أنه وصف "جَنَّة" محذوفةٍ معطوفةٍ على "جَنَّةً" في قوله: ﴿جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾(٨)، فلذلك قيل: إنها عطف على "متكئين"، أي: متَّكئين ودانيةً، فهي حال.

---

(١) الأنعام ١٦٠.

(٢) لم أقف إلا على قراءتها بتنوين "عشر" ورفعه مع رفع "أمثالها" ونصبه. ينظر: النشر ٢/٢٦٦، وإتحاف فضلاء البشر ٢٧٨.

(٣) لم يتقدم شيء من ذلك في هذه المخطوطة، ولعله يريد الحاشية التالية.

(٤) الحاشية في: ٣١/ب.

(٥) ١/٢٣٧.

(٦) الأنعام ١٦٠.

(٧) الإنسان ١٤.

(٨) الإنسان ١٢، وتمامها مع ما بعدها: ﴿وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُوا۟ جَنَّةً وَحَرِيرًا * مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا﴾.

ع: وقال أبو عَلِيٍّ في "البَغْداديَّات"(1)(2).

* باب: قول الله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖ﴾(3): إن قيل: الأيامُ واحدُها: يوم، والمعدوداتُ واحدتُها: معدودة، واليوم لا يوصف بـ: معدودة؛ لأن الصفة هنا مؤنثة، والموصوفُ مذكر، وإنما الوجه أن يقال: أيام معدودة، فتصف بالمؤنث الجمعَ.

فالجواب: أنه أَجرى "معدودات" على لفظ "أيام"، وقابل الجمعَ بالجمع مجازًا؛ والأصل: معدودة، كما قال الله تعالى: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَةٗ﴾(4).

ولو قيل: إن الأيام تشتمل على الساعات، والساعةُ مؤنثة في الجمع على معنى: ساعات الأيام، وفيه تنبيهٌ على الآمِر بالذكر في كل ساعات هذه الأيام أو في مُعظمِها؛ لكان جوابًا سديدًا.

ونظيرُ ذلك: الشهر، والصيف، والشتاء؛ فإنها يُجابُ بها عن "كَمْ"، و"كَمْ" إنما يجاب عنها بالعدد، وألفاظُ هذه الأشياء ليست عددًا، وإنما هي أسماء المعدودات، فكانت جوابًا من هذا الوجه. قاله أبو البَقاء(5).

قال السَّمِينُ(6): في قوله: مفرد "معدودات": معدودة بالتأنيث: ممنوعٌ، بل مفردها: معدود، بالتذكير، ولا يضرُّ / جمعه بالألف والتاء؛ إذ الجمع بالألف والتاء لا

---

(1) كذا في المخطوطة، ولم أقف فيها على تتمة الكلام، ولا على كلام أبي علي على الآية في البغداديات، وينظر: الشيرازيات ١/ ٣١١، ٤٣٩، والحجة ٦/ ٣٥٤، ٣٥٥.

(2) الحاشية في: وجه الورقة الأولى الملحقة بين ٣١/ب و٣٢/أ.

(3) البقرة ٢٠٣.

(4) البقرة ٨٠.

(5) التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٦٥.

(6) الدر المصون ٢/ ٣٤٣، ٣٤٤. والسَّمِين هو أحمد بن يوسف الحلبي، أبو العباس، نشأ بحلب، وعاش ومات في مصر، عالم بالقراءات والنحو، أخذ عن أبي حيان، له: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، وشرح التسهيل، وغيرها، توفي سنة ٧٥٦. ينظر: غاية النهاية ١/ ١٥٢، والدرر الكامنة ١/ ٤٠٢، وبغية الوعاة ١/ ٤٠٢.

يستدعي تأنيث المفرد؛ أَلَا ترى إلى قولهم: حمَّامات، وسِجِلَّات، وسُرَادِقات؟ انتهى[1].

في الضد جرد والمميز اجرر جمعا بلفظ قلة في الأكثر

(خ١)

* لو قال: اسمًا؛ لكان أَوْلى من: «**جَمْعًا**»؛ ليحترز بذلك عن الصفة[2].

* [«**بلفظ قِلَّةٍ**»]: متى أمكنك، فتقول: ثلاثة أَفْلُسٍ، لا: فُلُوسٍ، قال الله سبحانه: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾[3]، يدلُّك على أن "أَشْهُرًا" للقلَّة ...[4] أن "الشُّهور" للكثرة: قولُه سبحانه: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ﴾[5]، وقال: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾[6]، فالاثنا عشرَ كثير، فاستُعمل فيها الشهور، والثلاثة قليل، فاستُعمل فيها الأَشْهُر[7].

ومِائَةً والفرد للألف[8] أَضِف ومائة بالجمع نزرا قد رُدِف

(خ١)

* ...[9] قسمان باعتبار ...[10] فإن لم يكن ظاهرًا فمقدَّرٌ، نحو: ﴿إِن يَكُن

(١) الحاشية في: وجه الورقة الثانية الملحقة بين ٣١/ب و٣٢/أ وظهرها.

(٢) الحاشية في: ٣١/ب.

(٣) التوبة ٢.

(٤) موضع النقط كلمة لم أتبيَّنها في المخطوطة، ورسمها: مهد.

(٥) التوبة ٣٦.

(٦) البقرة ١٩٧.

(٧) الحاشية في: ٣١/ب.

(٨) قوله: «والفرد للألف» كذا في المخطوطة، ولعله سهو، صوابه ما في متن الألفية: والألفَ للفرد. ينظر: الألفية ١٥٧، البيت ٧٢٨.

(٩) موضع النقط انقطاع لا أعلم مقداره في المخطوطة.

(١٠) موضع النقط مقدار سطر انقطع في المخطوطة.

﴿مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ﴾[1]، ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾[2].

وتمييزُ العدد ثلاثة أقسام: مجموع مخفوض، ومفرد مخفوض، ومفرد منصوب، فالأول: تمييزُ ما بين الثلاثة والعشرة، والثاني: تمييزُ المائة والألف، والثالث: تمييزُ ما بين أحدَ عشرَ وتسعةٍ وتسعين[3].

وأحد اذكر وصِلَنْه بعشر مركبا قاصِدَ معدودٍ ذكر

(خ١)

* الاسمُ المركَّب يجري مع ما رُكِّب معه مجرى الاسم الواحد، يدلُّك على ذلك: امتناعُهم من: الثلاثة الأثوابِ، وجوازُ: الأحدَ عشرَ، عندهم بإجماعٍ.

وإنّما امتنع الأول، ووجب أن تدخل "أَلْ" على الثاني خاصةً؛ لأن الفَرْض أن التعريف قد أريد، وهذا العدد مضاف إلى مميِّزه، فإن أدخلتها على الأول كانت إضافتُه إلى النكرة شنيعةً، أو عليهما لم يكن لها فائدةٌ[4].

وقل لدى التأنيث إحدى عشره والشين فيها عن تميم كسره

(خ١)

* إنّما لم يُجروا الجزأيْن على قياس باب العدد؛ لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيثٍ فيما هو كالكلمة إذا قالوا: خمسة عشرة رجلًا، لا سِيَّما مع ما لا يستحق التأنيث في الظاهر.

فإن قلت: فقد قالوا: إحدى عشرة امرأةً.

قلنا: جاز هذا كما جاز:

(١) الأنفال ٦٥.

(٢) المدثر ٣٠.

(٣) الحاشية في: ٣٢/أ.

(٤) الحاشية في: ٣١/ب.

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ[1]

فإن قلت: فقد قالوا: اثنتا عشرة امرأةً.

قلنا: ليست التاء للتأنيث؛ لأنها حشو، ويَسْكُن ما قبلها في قولك: ثِنْتا عشرة.

وإن شئت جعلت مجموعَ الأمرين المقدَّمين علةً، فلم تحتجْ إلى الاعتذار عمَّا يُورَد عليك من هذين[2].

* [«**عن تَمِيمٍ**»]: وهو من نادرِ لغتهم[3]، وسبيلُهم[4] السكونُ، كما في: كَتْفٍ، ولغةُ الحجازيين[5] السكونُ، وهو[6] من نادرِ لغتهم، وسبيلُهم الكسرُ[7]، كما في: كَتِفٍ.

---

(١) صدر بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، وعجزه:

... على هَنَواتٍ كاذبٌ مَنْ يقولُها

لَهِنَّكِ: لغة في: لَإنَّك. الشاهد: دخول حرفَيْ توكيدٍ على الجملة مرتين، وهما: اللام و"إنَّ". ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٦٦/١، وتهذيب اللغة ٢٢٣/٦، والمحكم ٦٢٩/٨، والإنصاف ١٧٠/١، والتبيين ٣٥٥، وشرح جمل الزجاجي ٤٣٣/١، وخزانة الأدب ٣٤٥/١٠.

(٢) الحاشية في: ٣١/ب.

(٣) ينظر: الكتاب ٥٥٧/٣، ولغات القرآن للفراء ٢٤، ومعاني القرآن للأخفش ١٠٤/١، والأصول ٤٢٤/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥٦/١.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) ينظر: الكتاب ٥٥٧/٣، ولغات القرآن للفراء ٢٤، ومعاني القرآن للأخفش ١٠٤/١، والأصول ٤٢٤/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥٦/١.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

وقرأ يَحْيَى[1]، وطَلْحَةُ[2]، وعِيسى: ﴿ٱثْنَتَا عَشِرَةَ﴾[3]، على اللغة التميمية، و...[4] بالسكون على الحجازية، فإن القرآن غالبًا جاء بها[5].

ومع غير واحدٍ[6] وإحدى ما معهما فعلت فافعل قصدا

(خ١)

* [«**فَعَلْتَ**»]: أي: في حالة التركيب من تأنيث "عشر" مع المؤنث، وتذكيرِه مع المذكر[7].

ولثلاثة وتسعة وما بينهما إن رُكِّبا ما قُدِّما

(خ١)

* [«**ما قُدِّمَا**»]: أي: ما قُدِّم فيهما قبل التركيب، لا ما قُدِّم لنظيرهما، وهو: أَحَدٌ، وإحدى[8].

وأول عشرة اثنتي وعشرا اثني إذا أنثى تشا أو ذَكَرا
واليْ لغير الرفع وارفع بالأَلِفْ والفتح في جُزْأَيْ سواهُما أُلِفْ

(خ١)

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ويحيى هو ابن وَثَّاب الأسدي، أحد أعلام القراء الكوفيين، أخذ عن علقمة والأسود وأبي عبدالرحمن السلمي، وأخذ عنه الأعمش وطلحة بن مصرِّف، توفي سنة ١٠٣. ينظر: معرفة القراء الكبار ٣٣، وغاية النهاية ٢/٣٨٠.

(٢) هو ابن سليمان السمَّان، مقرئ، أخذ عن فياض بن غزوان عن طلحة بن مصرف، له شواذ في القراءة تروى عنه. ينظر: غاية النهاية ١/٣٤١.

(٣) البقرة ٦٠، والأعراف ١٦٠. ينظر: المحتسب ١/٢٦١، وشواذ القراءات للكرماني ٦٣.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) الحاشية في: ٣١/ب.

(٦) كذا في المخطوطة مضبوطًا، وهو سهو، صوابه ما في متن الألفية: أَحَدٍ. ينظر: الألفية ١٥٧، البيت ٧٣١، وسيأتي على الصواب في الحاشية التالية.

(٧) الحاشية في: ٣١/ب.

(٨) الحاشية في: ٣١/ب.

* [«**والفتحُ في جُزْأَيْ سواهما أُلِف**»]: ومن ذلك: ثمانيَ عشرَ، تقول: جاءني ثمانيَ[1] عشرَ، ورأيت ثمانيَ عشرَ، ومرت[2] بثمانيَ عشرَ، وبعضهم يسكّن الياءَ في الأحوال كلِّها[3]؛ لِلُزوم الفتحة، كما في: مَعْدِي كَرِبَ[4]، وبعضهم يحذفُها، ويبقي الكسرة[5] ...[6] عليها، وبعضهم يحذفُها، ويفتحُ النون بمقتضى التركيب، وهذه عندي لغةُ مَنْ قال:

فَثَغْرُهَا ثَمَانُ[7][8]

وميز العشرين للتسعينا بواحدٍ كأربعين حينا
(خ١)

* [«**للتِّسْعِينا**»]: ع: صوابُه: لتسعةٍ وتسعين، وإلا فلا يختصُّ ذلك بالتسعين، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسۡعٞ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةٗ﴾[9][10].

---

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: ومررت.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) بعض بيت من مشطور الرجز، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه مع ما قبله:

لها ثنايا أربعٌ حسانُ
وأربعٌ، فثغرُها ثمانُ

ينظر: الفرق ٦٧، وتهذيب اللغة ١٥/٧٨، والمحكم ٥/٤٨٣، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢١٩، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٧٤، والتذييل والتكميل ٩/٣٢٨، وخزانة الأدب ٧/٣٦٥.

(٨) الحاشية في: ٣١/ب.

(٩) ص ٢٣.

(١٠) الحاشية في: ٣٢/أ.

وميزوا مركبا بمثل ما مُيِّز عشرون فسوينهما

(خ ١)

* [«**عشرون**»]: يوجد في نسخٍ كثيرةٍ: «**عشرين**» بالياء(١)، وهو غلطٌ، وفي نسخة ابنِ النَّحَّاسِ(٢) بالواو(٣).

وإن أضيف عدد مركَبُ يبقى البناْ وعجُز قد يُعربُ

(خ ١)

* [«**وعَجُزٌ قد يُعرَبُ**»]: أجروه مُجرى: بَعْلَبَكَّ، ومَعْدِي كَرِبَ، إذا نُكِّرا بعد التسمية(٤).

* ...(٥) عند ص كما لو قلت ...(٦)، وروى س(٧) ...(٨) بعضهم(٩) أجراه مُجرى: مَعْدِي كَرِبَ، ففتح الأولَ، وجعل الثانيَ مُعْتَقَبَ الإعراب، ولم يَقِسْ عليه، وقاس الأَخْفَشُ(١٠)، وروى إضافةَ الأولِ للثاني، وأنشد:

---

(١) وردت كذلك في واحدةٍ من نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها، ثم غُيِّرت فيها بخطٍ آخرَ إلى: عشرون. ينظر: الألفية ١٥٤، البيت ٧٣٦.

(٢) لم أقف عليها.

(٣) الحاشية في: ٣٢/أ.

(٤) الحاشية في: ٣٢/أ.

(٥) موضع النقط انقطاع لا أعلم مقداره في المخطوطة.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٧) الكتاب ٢٩٩/٣.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) ينظر: المقتضب ٣٠/٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩٠/١، والمخصص ٢٥٦/٤، والتذييل والتكميل ٣٢٤/٩.

بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ[1]

وقاس عليه[2].

وصُغْ من اثنين فما فوق إلى عشرة كفاعلٍ من فعلا

(خ١)

* قولُه: «**وصُغْ من اثنين**»: اعلم أنهم إذا عَدُّوا فتارةً / يأتون[3] باسمٍ للجملة باعتبار ما وَصَلَتْ إليه، وتارةً يأتون باسمٍ خاص بما وَصَلوا إليه حينئذٍ.

فمثالُ الأول: قولُهم: خمسةٌ، مثلًا، فإنهم إذا أشاروا إلى شيءٍ وهم يريدون عَدَّه، وقالوا: خمسة، فليسوا يريدون أنه نفسَه خمسةٌ، بل أنه مع ما قبله خمسةٌ، فالخمسةُ اسم للجميع، لا لذلك الفرد.

ومثالُ الثاني: قولُهم: خامسٌ، فإن الخامس ليس اسمًا للمجموع، بل لِمَا وقفوا عنده، وانتهوا إليه إذ ذاك.

ويدلُّك على ما ذكرتُ: أن ما دون الاثنين لم[4] يضعوا له إلا اسمَ فاعلٍ؛ لأنه لا ...[5] غيره إلا باعتبار ذاته، لا باعتبار ما دونه؛ إذ لا شيءَ دونه، ولا باعتبار العدد؛ إذ العدد لا يكون ذلك، وإنما يكون باعتبار الشيء وباعتباره مع ما قبله؛ لتحقُّقِهما

(١) بعض بيت من مشطور الرجز، وهو بتمامه مع ما قبله:

كُلِّف من عَنَائِهِ وشِقْوَتِهْ

بنتَ ثماني عشرةٍ من حِجَّتِهْ

ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٤/٢، ٢٤٢، والحيوان ٥٥٦/٦، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٢٧/٢، وتهذيب اللغة ١٦٨/٩، والحلبيات ٣١٧، والمخصص ٢٥٦/٤، والتبيين ٤٣٣، وشرح التسهيل ٤٠٢/٢، والمقاصد النحوية ١٩٩٤/٤، وخزانة الأدب ٤٣٠/٦.

(٢) الحاشية في: ٣١/ب.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

ووقوعِهما، بخلاف ما بعد.

فحاصلُ الأمر: أن ألفاظ العدد قسمان: ما لا يمكن أن يُعَدَّ إلا باعتبار ذاته، وذلك ما دون الاثنين، وما يمكن فيه الأمران، وذلك ما زاد على الاثنين، فإن أردتَّ العدد باعتبار الجملة أتيت بالألفاظ البسيطة الموضوعةِ أوَّلًا، وإن أردتَّ العدد باعتبار الذات فقط أتيت باسم الفاعل[1].

* ع: اسم الفاعلُ المبنيُّ من العدد له ثلاث حالات:

تارةً يُقصد به مَنْ له هذا الاسمُ، أي: مَنْ يضاف عليه ثانٍ مثلًا أو ثالثٌ إلى آخره، فيُفرد لا غير.

وتارةً يُقصد به معنى: بعض اثنين، أو: بعض ثلاثةٍ، فيضاف إليه لا غير.

وتارةً يُقصد به: جاعلٌ ما تحته معدودًا به، فيجب أن يُجمع مع ذلك الغير أيضًا، ويجوز الإضافةُ وعدمُها، فهذا هو التحقيق، وقد أشار إلى الثلاثة[2].

* قولُه: «**وصُغْ من اثنين**» البيتَ: يجوز لك أن تصوغ من ألفاظ العدد من الاثنين فصاعدًا إلى العشرة اسمًا على وزن "فاعِل" مسلوكًا به سبيلَ الصفات في التذكير مع المذكر والتأنيثِ مع المؤنث، فتقول: ثاني، في المذكر، و: ثانية، في المؤنث، وأما ما دون الاثنين فإنه[3] كذا خُلِقَ موضوعًا على زنة "فاعِل"، فلهذا لم يذكرْه.

فإن قلت: كلامُه يُؤْذِن بأنها مُشْبِهةٌ لِمَا بُنِي من الفعل، وإن شئت قلت: لاسم فاعِلِ الفعلِ، ومنها: ثانٍ، وهو من: ثَنَيْت؛ لأنهم قالوه[4]، فقولهم: ثانٍ هو نفسُ بناءِ "فاعِلٍ" من "فَعَلَ"، لا مثلُه.

قلت: لَمَّا تجوَّز، فجعل البناءَ من لفظ العدد احتاج إلى هذا، أو يريد: كما ثَبَتَ

(١) الحاشية في: ٣٢/أ مع ٣١/ب.

(٢) الحاشية في: ٣٢/أ.

(٣) مكررة في المخطوطة.

(٤) ينظر: العين ٨/٢٤٢، والمحيط ١٠/١٧٩، وشمس العلوم ٢/٨٩٨.

لك في بناء اسم فاعِلٍ "فَعَلَ"؛ لأنه قدَّم فيما مضى[1] ذِكْرَ أسماء الفاعلين وأوزانها، فليس مراده أن هذا شِبْهُ ذاك وهو غيره، بل أن هذا من ذاك الباب، أو يكون غلَّب حكمَ الأكثر.

الحقُّ هذا الجوابُ[2]؛ لأن الجميع لهن فعلٌ إذا كنَّ بمعنى: جَعَلَ[3]، وإنما الذي انفرد به "ثاني" استعمالُهم فِعْلًا له بمعنى البعض، قالوا: ثَنَيت الرجلين، إذا كنت الثانيَ منهما[4][5].

* فائدةٌ: اسمُ الفاعل من "الستَّة" قالوا فيه[6]: سادسٌ، وسادسةٌ، وسادي، وساديةٌ، وساتي، وساتيةٌ، وقالوا في ذلك من "الخمسة": خامسٌ، وخامسةٌ، وخامي، وخاميةٌ[7].

واختمه في التأنيث بالتا ومتى ... ذكرتَ فاذكر فاعلا بغير تا
وإن ترد بعض الذي منه بني ... تضف إليه مثل بعض بيّن

* إذا بنيت اسم الفاعل من العدد، وأتيت بعده بما هو من لفظه أضفت، فتقول: ثاني اثنين، وثالثُ ثلاثةٍ، أي: أحدُ اثنين، وأحدُ ثلاثةٍ، ولا يجوز إعمالُ الوصف لثلاثة أوجه:

أحدها: أن معنى ذلك: أحدُ ثلاثةٍ، أو: واحدُ ثلاثةٍ، وذلك غير عاملٍ بالإجماع،

---

(١) ص ٨٣٠.

(٢) يريد الأخير، وهو أنه على التغليب.

(٣) غير واضحة في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ينظر: إصلاح المنطق ٢١٥، والألفاظ ٤٣٥، وجمهرة اللغة ١/٣٣٧، وتصحيح الفصيح ٢٤٨، والمخصص ٥/٢١١.

(٤) ينظر: العين ٨/٢٤٢، والمحيط ١٠/١٧٩، وشمس العلوم ٢/٨٩٨.

(٥) الحاشية في: ٣٢/أ.

(٦) ينظر: إصلاح المنطق ٢١٥، والقلب والإبدال لابن السكيت ٥٩ (ت. هفنر)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/٢٥٥، والإبدال لأبي الطيب ٢/٢١٧-٢١٩.

(٧) الحاشية في: ٣٢/أ.

وإليه الإشارة بقوله: «**يَكُنْ كبعضٍ**[1] **بَيِّنٍ**».

والثاني: أنَّا لو فسَّرنا "ثالثًا" بـ: مُصَيِّرٍ، على قول أبي العَبَّاسِ ثَعْلَبٍ[2] -فإنه أجاز ذلك- أفضى إلى تحصيل الحاصل؛ لأنهم ثلاثةٌ بغيره.

والثالث: أنه إذا نُصِب به فقد جُعِل الفاعلُ مفعولًا؛ أَلَا تراه أحدَ الثلاثة؟ فإذا قلت: ثالثُ ثلاثةً؛ فقد عَمِل في نفسه، والمفعولُ حقُّه أن يكون غيرَ الفاعل، فلا يتَّحدان إلا في باب "ظننت"، واستضعفه النحاةُ، كقولهم: ظَنَنْتُني[3].

وإن ترد جعل الأقل مثل ما فوق فحكم جاعل له احكما

(خ١)

* قولُه: «**وإنْ تُرِدْ**» إلى آخره: صَوْغُ موازن "فاعِل" من الاثنين إلى العشرة بمعنيين:

أحدهما: أن يكون بمعنى: بعض أصلِه، أي: بمعنى: بعض ما صيغ منه، وهذا يستعمل على ضربين:

أحدهما: أن يكون مفردًا، كـ: ثالثٍ، إلى: عاشرٍ.

والثاني: أن يكون مضافًا إلى أصله، كـ: ثالثِ ثلاثةٍ، إلى: عاشرِ عشرةٍ، وأجاز الأَخْفَشُ[4] وثَعْلَبٌ[5] أن يُنوَّن، وينصب ما بعده، كما يُفعل / باسم الفاعل، وقد

---

(١) كذا في المخطوطة، ولعله تجوُّزٌ، ولفظ الألفية: «مثلَ بعضٍ بيِّنٍ»، كما تقدم.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٩١/٤ (ط. العلمية)، والمخصص ٢٠٠/٥، وشرح جمل الزجاجي ٤٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٨٤/٣، والتذييل والتكميل ٣٧٢/٩.

(٣) الحاشية في: ٣٢/أ.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٤١٢/٢، وشرح الكافية للرضي ٣١٨/٣، والتذييل والتكميل ٣٦٠/٩، ٣٧٤.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٩١/٤ (ط. العلمية)، والمخصص ٢٠٠/٥، وشرح جمل الزجاجي ٤٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٨٤/٣، والتذييل والتكميل ٣٧٢/٩.

رددناه في الحاشية[1] من ثلاثة أوجه.

والاستعمالُ الثاني: أن يصاغ بمعنى: جاعلٍ ما تحت أصلِه معدودًا به، نحو: ثالث اثنين، أي: جاعل اثنين بنفسه ثلاثةً، فلك في هذا وجهان: أحدهما: الإضافة، والثاني: النصب؛ لأنه اسم فاعلِ فِعْلٍ مستعملٍ، فإنه يقال: ثَلَثت الاثنين، إلى: عَشَرت التسعةَ[2].

ولم يستعمل بهذا المعنى: ثانٍ، فلم يقال[3]: ثانٍ واحدًا، بمعنى: جاعلٍ واحدًا بنفسه اثنين، بل لم يستعمل "ثانٍ" إلا بمعنى: بعضِ اثنين، نصَّ على ذلك المصنِّفُ في "شرح التَّسْهيل"[4]، وهو واردٌ عليه هنا.

وكذا قال ابنُ عُصْفُورٍ في "شرح الجُمَل"[5]، قال ما نصُّه: فأما "واحد" فلا تجوز إضافته أصلًا، وما عدا ذلك جازت إضافته إلى العدد الذي أُخِذ منه، وإلى ما ليس مشتقًّا منه؛ إلا "ثانيًا" فإنه لا تجوز إضافته إلى "واحد"، فلا تقول: ثاني واحدٍ، وقد أجاز ذلك بعضهم قياسًا، والصحيحُ أن هذا الباب موقوفٌ على السماع. انتهى.

قلت: فلعلَّ المصنِّف هنا جَنَحَ إلى قول القياس.

وقولُ ابنِ عُصْفُورٍ: «وإلى ما ليس مشتقًّا منه»[6] يعني: ممَّا هو دونه، لا ممَّا هو فوقه.

واعلمْ أن ابنَ عُصْفُورٍ إنما كلامُه في إضافة "اثنين" إلى ما دونه، وليس كلامُه في النصب، فقد يكون ذلك عنده جائزًا، فتأمَّلْه.

---

(١) يريد: الحاشية السابقة.

(٢) ينظر: إصلاح المنطق ٢١٥، والألفاظ ٤٣٥، وجمهرة اللغة ٣٣٧/١، وتصحيح الفصيح ٢٤٨، والمخصص ٢١١/٥.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه: يُقَلْ.

(٤) ٤١٢/٢.

(٥) ٤٠/٢.

(٦) لم أقف على هذه العبارة في مطبوعة شرح جمل الزجاجي.

ع: واعلمْ أن الحقَّ عندي خلافُ قولِ الفريقين[1]، وأنه يجو[2]: ثان اثنين، بالتنوين والإضافة؛ لأنهم حَكَوا: ثَنَيت الاثنين، إذا كنت ثانيَهما[3]، وقد يَقْوَى بذلك قولُ ثَعْلَبٍ والأَخْفَشِ[4]؛ فإنَّ تنوينه ثَبَت عدمُ استحالتِه، فلْيُنْظَرْ في القياس الذي قدَّمناه في[5][6].

* [«فحُكْمَ "جاعِلٍ" له احكُمَا»]: قال ابنُ عُصْفُورٍ[7]: إن كان بمعنى المضيِّ لم يَجُزْ فيه إلا الإضافةُ، أو بمعنى الحال أو الاستقبال فيجوز فيه الوجهان. انتهى.

وهذا معنى قولِ المصنِّف[8].

وإن أردت مثل ثاني اثنين مركبا فجئ بتركيبين

(خ١)

* قولُه: «**وإنْ أردتَّ**» إلى آخره: قد علمتَ أن اسم الفاعل يجوز بناؤه من ألفاظ الأعداد من الاثنين إلى العشرة، ثم اعلمْ أن ذلك كما جاز في العدد مفردًا كذلك يجوز فيه مركَّبًا، فتقول في: اثني عشرَ، وثلاثةَ عشرَ، إلى: تسعةَ عشرَ: ثانيَ عشرَ، ثالثَ عشرَ، إلى: تاسعَ عشرَ، فهذا نظيرُ قولِك: ثانٍ، ثالثٌ، رابعٌ، فإن أردتَّ أن تضيفه إلى ما اشتُقَّ منه أتيت بتركيبين، فقلت: ثانيَ عشرَ اثني عشرَ، ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، فهذا نظيرُ قولِك: ثان اثنين، و: ثالث ثلاثة، فهذان وجهان في العدد المركب، كما في العدد المفرد.

ولا يجوز لك أن تبنيَه بمعنى: جاعِلٍ؛ لأنه لم يستعمل فِعْلٌ بمعنى: جَعَلت الثلاثةَ

(١) أي: من منع تنوينه وإضافته، ومن منع إضافته وأجاز تنوينه.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: يجوز.

(٣) ينظر: العين ٨/٢٤٢، والمحيط ١٠/١٧٩، وشمس العلوم ٢/٨٩٨.

(٤) تقدَّم قولهما قريبًا.

(٥) كذا في المخطوطة، ولم أعثر فيها على تتمة الكلام.

(٦) الحاشية في: ٣٢/أ مع ظهر الورقة الأولى الملحقة بين ٣١/ب و٣٢/أ.

(٧) شرح جمل الزجاجي ٢/٤٠.

(٨) الحاشية في: ٣٢/أ.

عشرَ أربعةَ عشرَ.

ويزداد معك هنا تركيبٌ ثالثٌ، وهو حذف "عَشَرَ" الأولِ، والاستغناءُ بعَجُز الثاني.

فإن قلت: ورابعٌ، وهو المذكور في قوله: «**وشاع**»[1].

قلت: هذا هو الوجه الأول، وهو الذي يماثل قولَك: ثانٍ، بغير إضافةٍ، وهو عندي واجبُ البناء، كـ: أَحَدَ عشرَ، و: ثلاثةَ عشرَ؛ لأنه عندي ليس فيه إلا تغييرُ العدد من صيغةٍ لصيغةٍ.

قلت: يعني[2][3].

أو فاعلا بحالتيه أضف إلى مركب بما تنوي يفي

* يعني: أو تحذف "عَشَرَ" استغناءً بالثاني، وتعرب الصدرَ؛ لزوال التركيب، وتضيفُه[4].

وشاع الاستغنا بحادي عشرا ونحوه وقبل عشرين اذكرا (خ١)

* ع: «**حاديَ عشرَ**» يقال على أحد وجهين:

أحدهما: أن يكون أصلُه: أحدَ عشرَ، فغُيِّر صدرُه، كما غُيِّر "اثنان" إلى "ثاني"، فيجب بناؤه؛ لأن موجب البناء باقٍ.

والثاني: على أن الأصل: حاديَ عشرَ أحدَ عشرَ، وهذا يجب إعرابُه؛ ليَدُلَّ ذلك على المراد بالإعراب، وإلا لم يُعلَمْ هل الأصلُ: حاديَ عشرَ أحدَ عشرَ، أو الأصلُ:

(١) يريد: قوله في البيت بعد التالي:

وشاع الاستغنا بـ: حادي عشرا ونحوه

(٢) كذا في المخطوطة، ولم أعثر فيها على تتمة الكلام.

(٣) الحاشية في: وجه الورقة الأولى الملحقة بين ٣١/ب و٣٢/أ.

(٤) الحاشية في: ٣٢/أ.

أحدَ عشرَ، فغُيِّرَ إلى: حاديَ عشرَ[1].

* قولُه: «ب: **حادي عشرَا**»: أتى به مبنيًّا، وقال ابنُ عُصْفُورٍ[2]: إنه واجب الإعراب؛ ليَدُلَّ على الأصل، وردَّ على مَنْ قال ببنائه[3].

* قولُه في آخر الباب[4]: «**وقبل "عشرين"**» إلى آخره: قد علمتَ أن اسم الفاعل يستعمل مفردًا ومضافًا وعاملًا ومركَّبًا.

ثم اعلمْ أنه يستعمل أيضًا مع العطف، وحاصلُ الأمر: أنك إذا أتيت به مع عَقْدٍ فإنك تأتي به أوَّلًا مذكرًا مع المذكر، ومؤنثًا مع المؤنث، وتأتي بالعَقْد معطوفًا عليه بالواو، وأما العَقْد فلا يتغيَّر، فتقول: خامسٌ وعشرون، خامسةٌ وعشرون، فقد فُهِمَ من البيت أمورٌ:

منها: أن اسم الفاعل يستعمل مع العقود.

ومنها: أن كيفية استعماله التقديمُ.

ومنها: أن العَقْد يؤتى به معطوفًا عليه[5].

ومنها: أن العطف لا يكون إلا بالواو، وهذا ينبغي أن يُعَدَّ في باب العطف ممَّا انفردت الواوُ بعطفه، وسببُ ذلك: أن "خمسةٌ وعشرون" مثلًا بمنزلة قولك: عشرون وغيرُها، في أنه اسمٌ بجملةٍ واحدةٍ، فالاسمان كاسمٍ واحدٍ، فحَقُّ العطف فيها أن لا يكون إلا بالواو؛ لأنها الجامعةُ.

وفُهِمَ من ما[6] ذُكِرَ غَلَطُ ما يكتبه الكُتَّابُ من قولهم: كُتِبَ في حادي عشرينَ

---

(١) الحاشية في: ٣٢/أ.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/٤١.

(٣) الحاشية في: ٣٢/أ.

(٤) قال ذلك؛ لأنه كتب الحاشية في ٣١/ب، والبيت المعلَّق عليه في ٣٢/أ.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب بحذفها.

(٦) كذا في المخطوطة، والوجه: وممَّا.

كذا؛ فإنهم يأتون به بغير عطفٍ، وهو لحنٌ[1].

وكان ينبغي للمصنِّف أن يبيِّن حكمَ الأعداد الأصولِ مع العقود، وأنها تُعطف، كما ذَكَر ذلك في اسم الفاعل[2].

* ...[3] التركيب.

وأجاز بعضهم تركيبَهما، ورُدَّ بأنه يُلْبِسُ.

وروى الكِسَائيُّ[4] جوازَ إعرابِ الأوَّلِ وبناءِ الثاني، وكأنَّ ذلك؛ لأنه نُوِيَ نَيِّفُ الثاني، ولم يُنْوَ عند الأول، ولا يقيسُه البصريون.

ع: لا أدري كيف هذا؟ والقياسُ ما قاله الكِسَائيُّ مرويًّا، والعلَّةُ في بناء الثاني إنما هي أنه مضمَّنٌ معنى العاطف[5].

* ...[6] على معنى الإضافة فسد المعنى؛ لأنه يصير: ثالث عشرٍ، بمنزلة أن العدد عشرةٌ هذا ثالثُها[7].

وبابه الفاعلَ من لفظ العَدَد بحالتيه قبل واو يعتمد

(خ١)

* "أَلْ" في: «**الفاعل**» للعهد، فقوله: «**من لفظ العدد**» حالٌ مؤكِّدة[8].

(١) لكن حُكي عن الكسائي أنه سمع الأَسْد تقول: حادي عشرين. ينظر: المخصص ٥/٢١٢.

(٢) الحاشية في: ٣١/ب.

(٣) موضع النقط انقطاع لا أعلم مقداره في المخطوطة.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٢٩٣ (ط. العلمية)، والمخصص ٥/٢٠١، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤١، وشرح الكافية للرضي ٣/٣١٩، والتذييل والتكميل ٩/٣٦٥.

(٥) الحاشية في: ٣٢/أ، ولعلها متعلقة بهذا البيت.

(٦) موضع النقط انقطاع لا أعلم مقداره في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ٣١/ب، ولعلها متعلقة بهذا البيت.

(٨) الحاشية في: ٣٢/أ.

كَمْ وَكَأَيِّ وَكَذا

ميز في الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين ككم شخصًا سَماْ

(خ١)

* «**كَمْ**» اسمٌ يُكْنى به عن عددٍ مجهولِ الجنس والمقدار.

أما أنها اسم فبالإجماع؛ لدخول حرف الجر عليها في قولك: بكم درهمٍ اشتريت؟

وأما أنها كناية إلى آخره؛ فلأنك إذا قلت: كم اشتريت؟ كانت محتمِلةً للأعداد قليلِها وكثيرِها؛ ولهذا يجاب بكل عددٍ، ومحتمِلةً لأيِّ جنسٍ شئت؛ ولهذا يجاب بما شئت من الأجناس.

وهي قسمان: خبرية، بمعنى: كثير، كقوله سبحانه: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ﴾ الآية[1]، واستفهامية، بمعنى: أيّ عددٍ من أيّ جنسٍ، نحو: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾[2]، وكان ...[3] من تمييز كسائر الأعداد؛ لأن الكنايات بمنزلة المكنيّ عنه، بل هذه أطلبُ[4] للتمييز؛ لأنها أشدُّ إبهامًا.

كذا يقول النحاة، وفيه نظرٌ؛ لأن التمييز ...[5] الجنس، والجنسُ مجهول فيهما على السواء.

ولَمَّا كانت "كم" الاستفهاميةُ بمنزلة عددٍ مصحوبٍ بهمزة الاستفهام جُعِل تمييزُها في ...[6] مفردًا منصوبًا، ولَمَّا كانت الخبريةُ بمنزلة "رُبَّ" في الدلالة على الكثرة في نحو:

---

(١) البقرة ٢٤٩.

(٢) المؤمنون ١١٢.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

فَإِنْ تُمْسِ مجهور[1] الفِنَاءِ فَرُبَّمَا أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الوُفُودِ وُفُودُ[2]

ولَمَّا كان التمييز المخفوض تارةً مفردًا، وتارةً جمعًا؛ جمعوا تمييزها[3].

إذا عرفت هذا؛ فاعلَمْ[4] أنهم قد يخفضون تمييزَ الاستفهامية إذا جُرَّت "كم" نفسُها بحرف جرٍّ، نحو: بكم درهمٍ ...[5]، فإن شئت قلت: درهمًا، وإن شئت: درهمٍ[6].

* «**بمِثْلِ ما مُيِّزَ "عشرون"**»: كان الأجودُ: خمسةَ عشرَ ...[7] في النَّظْم، ولو قال: بمفردٍ منصوبٍ كان جائزًا، و...[8] هذا فيه إشارة للتعليل، وهو الحَمْل، وبه[9] يُعلم غلطُ الكوفيين[10] في إجازتهم جمعَ تمييزِها[11]، فيقولون: كم دراهمَ؟ حملًا على ...[12] إجازة الوجهين؛ لأن هذه ...[13] على العدد المركب، وليس فيه ما يميزه[14]،

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: مَهْجُورَ.

(٢) بيت من الطويل، لأبي عطاء السندي. ينظر: الشعر والشعراء ٢/٧٥٧، والزاهر ١/١٦٣، وأمالي القالي ١/٢٧٢، وتوجيه اللمع ٢٣١، وشرح التسهيل ٣/١٨٠، وخزانة الأدب ٩/٥٣٩.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: بينهما.

(٤) قوله: «إذا عرفت هذا فاعلم» مضروب عليه في المخطوطة، وبه يستقيم الكلام.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) الحاشية في: ٣٢/ب.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) ينظر: الأصول ١/٣١٧، وتوجيه اللمع ٣٩٩، وشرح الكافية الشافية ٤/١٧١١، والتذييل والتكميل ١٠/١٦.

(١١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

وتلك محمولة على العدد المفرد وتمييزه[1] ...[2].

ويُعلم غلطُ الزَّجَّاجِ[3] وابنِ بابَشاذَ[4] في: بكم درهمٍ اشتريت؟ أنَّ الخفض ليس بـ"مِنْ" ...[5]، بل بالإضافة؛ لأن التمييزات المنصوبةَ لا ...[6] إليها أعدادُها ألْبَتَّةَ، وأيضًا فلو كان[7] الخفض بالإضافة لم يَتَوَقَّفْ ذلك على ...[8] جار داخل على "من"[9].

وليُنْظَرْ في جواز[10] جرِّه بـ"مِنْ" ظاهرةً دون دخول جارٍّ عليها، وفي قول المصنِّف:

«وأَجِزَ انْ تَجُرَّه "مِنْ" مُضْمَرا»:

هل يعني أن[11] تجره حينئذٍ ...[12][13].

وأجِزَ ان تجره من مضمرا   إن وليت كم حرف جر مظهرا

(خ١)

* ليُسْأَلْ: لِمَ قيل: إن الجار حرفُ جرٍّ، وهلَّا كان بـ"كم"؟

---

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/٤١٩، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٧١.

(٤) شرح الجمل ٢٩٥.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب: "كم".

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٣) الحاشية في: ٣٢/ب.

وجوابُه: أنها بمنزلة ما لا يضاف، وأن الجر لو كان بها لم ينفقد بدخول الجار عليها.

وهلَّا قيل: إنه بغير "مِنْ"؟

والجوابُ: أن "مِنْ" هي التي عُهِدت تخفض التمييز، والتمييزاتُ مقدَّرة بها، فخفضُه بها كخفض الظرف بـ"في" إذا قلت: ضربت زيدًا في اليوم.

ولِمَ اختَصَّ ذلك بوجود الجار داخلًا عليها؟

والجوابُ: ليكون كالعوض منها.

وينبغي أن يُقدَّم هذا السؤالُ الثالثُ؛ ليكون له موقعٌ[1].

واستَعْمِلَنها مخبرا كعشره   أو مائةٍ ككم رجال أو مَرَه

(خ ١)

* كان يجب أن يستثني من ذلك أن يُفصل التمييز بجملةٍ، فيجب النصب، وكذا الظرف والمجرور؛ إلا في الشعر فقط[2].

ككم كأيٍ وكذا وينتَصِبْ   تمييز ذين أو به صِلْ مِن تُصِب

(خ ١)

* [«"كأيٍّ"»]:

أُطْرُدِ اليَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيِّنْ   أَمَلًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرٍ[3][4]

* [«و"كذا"»]:

---

(١) الحاشية في: ٣٢/ب.

(٢) الحاشية في: ٣٢/ب.

(٣) بيت من الخفيف، لم أقف له على نسبة. الشاهد: استعمال "كأيِّنْ" في الكناية، ومجيء تمييزها "أملًا" منصوبًا. ينظر: شرح التسهيل ٢/٤٢٣، والتذييل والتكميل ١٠/٥٠، ومغني اللبيب ٢٤٧، والمقاصد النحوية ٤/٢٠٠٢.

(٤) الحاشية في: ٣٢/ب.

عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِرًا   كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نُسِيَ الجُهْدُ[1][2]

* [«وبه صِلْ "مِنْ" تُصِب»]: وكذا يصح في تمييز "كم"، نحو: ﴿وَكَأَيِّن[3] مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[4]، ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[5]، و: بكم مِنْ درهمٍ اشتريت؟ فلِمَ خصَّص هاتين؟ نَعَمْ، قد ذكر ذلك في "كم" الاستفهامية، لكنَّه لم يذكره في الخبرية، مع أنه لم يذكر في الاستفهامية أنه تجرُّها "مِنْ" ظاهرةً[6].

(١) بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة. الشاهد: استعمال "كذا" في الكناية، ومجيء تمييزها "لطفًا" منصوبًا. ينظر: شرح التسهيل ٢/٤٢٣، والتذييل والتكميل ١٠/٥٠، ٦٦، ومغني اللبيب ٢٤٨، والمقاصد النحوية ٤/٢٠٠٦.

(٢) الحاشية في: ٣٢/ب.

(٣) في المخطوطة: وكم، وهو خطأ، والمثبت في الآية الكريمة، وبه يفوت الاستشهاد، ويمكن أن يستشهد مكانه بقوله تعالى في سورة الأعراف ٤: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾.

(٤) يوسف ١٠٥.

(٥) النجم ٢٦.

(٦) الحاشية في: ٣٢/ب.

الحكاية

(خ١)

* الحكايةُ إما لغير مسموعٍ ولا مسؤولٍ عنه، كقراءة بعضهم[١]: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبُو لَهَبٍ﴾[٢]، وكتابةِ معاويةَ: كَتَبَه معاويةُ بنُ أبو سفيان[٣]، أو لمسموعٍ في غير سؤالٍ، كقول بعضهم: ليس بقُرَشِيًّا، ردًّا على مَنْ قال: إن فيها قُرَشِيًّا[٤]، وإما في السؤال لغير مسموعٍ، نحو: مَنُونَ أنتم؟ والثلاثةُ شاذَّةٌ، أو لمسموعٍ وفي السؤال، وهذا قياسٌ.

وهو قسمان: قسم تقع الحكايةُ فيه للمسموع برُمَّته، وقسم تقع الحكايةُ فيه لحال المسموع، فالثاني في لفظ "أَيّ" وصلًا ووقفًا، وفي "مَنْ" وقفًا، إذا كان المسؤول عنه فيهما نكرةً، والأولُ بعد "مَنْ" خاصةً، إذا كان المسؤول عنه علم[٥] غيرَ معطوفٍ ولا متبوعٍ بتابعٍ غيرِ عَلَمٍ، إلا الموصوفَ بـ"ابن" أو "ابنة"[٦].

إِحكِ[٧] بأي ما لمنكورٍ سُئِل عنهُ بها في الوقفِ أو حينَ تَصِل

(خ١)

* قولُه: «**اِحْكِ بـ"أَيٍّ"**»: أي: فيها[٨].

* قولُه: «**ما لمَنْكورٍ**»: أي: من إعرابٍ، نحو: أيًّا يا هذا؟ و: أيٌّ يا هذا؟ و: أيٍّ

---

(١) هي قراءة شاذة لم أقف على تسمية من قرأ بها. ينظر: مختصر ابن خالويه ١٨٢، والكشاف ٨١٤/٤.

(٢) المسد ١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١١٤/٣، وتأويل مشكل القرآن ٢٥٧، وعمدة الكُتَّاب ٧٣، والفائق ١٤/١. وينظر: مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة لمحمد حميد الله ص ١٢٠، ١٣٢.

(٤) حكاه سيبويه في الكتاب ٤١٣/٢، والمبرد في المقتضب ٣٠٩/٢.

(٥) كذا في المخطوطة، والوجه: عَلَمًا.

(٦) الحاشية في: ٣٢/ب.

(٧) كذا في المخطوطة بقطع الهمزة، ولعله تأكيدٌ على قراءتها مقطوعةً؛ لوقوعها في ابتداء الكلام.

(٨) الحاشية في: ٣٢/ب.

يا هذا؟ وتثنيةٍ وجمعٍ، نحو: أيَّانِ؟ و: أيَّيْنِ؟ و: أيُّونَ؟ و: أيِّينَ؟ و: أيَّات؟[1]

وَوَقْفًا احْكِ ما لمنكور بمَنْ　　　والنونَ حرك مطلقا وأشْبِعَنْ

(خ١)

* قولُه: «**ووقفًا احْكِ ما لمَنْكورٍ**»: إنما احتَصَّ بالوقف؛ لأنه مبنيٌّ، فقُصِد مخالفتُه للمعرب، بخلافِ "أيٍّ"، فلفظُها وقفًا ووصلًا كلفظ المعرب، وهي معربة[2].

وقل منان ومَنَيْنِ بعد لي　　　إِلْفَان بابنين وسَكِّن تَعْدل

(خ١)

* قولُه: «**وقُلْ: مَنَانِ**» البيتَ: لِمَ لا قال كذلك في "أيٍّ"؟[3]

وقل لمن قال أتت هند منه　　　والنونُ قبلَ تا المثنى مسكنه
والفتح نزر وصِل التا والألف　　　بمن بإثر ذا بنسوة كلف

(خ١)

* قولُه: «**والفتحُ نَزْرٌ**»: وكذلك في الإفراد، وكلامُه يوهم خلافَه، والحكمُ أن التثنية مبنية على المفرد[4].

وقل منون ومنين مسكنا　　　إن قيلَ جا قومٌ لِقومٍ فُطَنا
وإن تَصِل فَلَفْظٌ[5] مَن لا يختلف　　　ونادِرٌ منون في شعر عرف

(خ١)

* قولُه: «**ونادرٌ "مَنُونَ"**»: لا أعلمُ بأي وجهٍ يُسمَّى هذا حكايةً؟ لأن الحكاية

(١) الحاشية في: ٣٢/ب.

(٢) الحاشية في: ٣٢/ب.

(٣) الحاشية في: ٣٢/ب.

(٤) الحاشية في: ٣٢/ب.

(٥) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في متن الألفية: فلَفْظُ، بلا تنوين. ينظر: الألفية ١٦٠، البيت ٧٥٦.

إما لِمَا اشتهر، مثل: أبو طالب، أو لمسموعٍ، نحو: جاء زيدٌ[1].

* [«شِعْرٍ»]: خ[2]: «نَظْمٍ»[3].

والعلمَ احكينه من بعد مَنْ إن عَرِيتْ من عاطف بها اقترن

(خ١)

* قولُه: «**مِنْ بعدِ "مَنْ"**»: ولا يجوز بعد "أيٍّ"؛ لأنها معربة، فيظهر التخالُف، فيقبُح، كما أُجيز: إنهم أجمعون، دون: إن الزيدين أجمعون[4].

* [«**من عاطفٍ**»]: لأن العاطف يرفع فائدةَ الحكاية؛ لأنه يُعلِم بارتباط الكلامين، فلا يعتقد أنك أنشأت[5] سؤالًا عن شخص آخَرَ اسمُه ذلك.

ع: وعندي[6] أن الضمة في: مَنْ زيدٌ؟ ليست حكايةً؛ لأن فائدة الحكاية رفعُ اللبس، وهذه محتمِلة لأَنْ يكون السائل أراد زيدًا[7] آخَرَ، أو أنه أراده ولم يحكِ، فالحملُ على الأصل أَوْلى، وهو عدم الحكاية[8]، خلافًا للجمهور[9].

---

(١) الحاشية في: ٣٢/ب.

(٢) جاء ذلك في أكثر نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية ١٦٠، البيت ٧٥٦.

(٣) الحاشية في: ٣٢/ب.

(٤) الحاشية في: ٣٢/ب.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) الحاشية في: ٣٢/ب.

التَّأنِيْثُ

علامة التأنيث تاء أو ألف   وفي أسام قدَّرُوا التا كالكَتِف

ويعرف التقديرُ بالضمير   ونحوِه كالرَّدِ في التصغير

ولا تلي فارِقةً فَعُولا   أصْلًا ولا المِفْعال والمِفْعِيلا

(خ١)

* [«"المِفْعَالَ" و"المِفْعِيلَا"»]: خ[1]: «"مِفْعَالًا" او "مِفْعِيلَا"»[2].

كذاك مِفْعل وما تليه   تا الفرق من ذِي فشُذوذٌ فيه

(خ١)

* قال ابنُ قُتَيْبةَ[3]: وما كان على "مُفْعِل" مما لا يوصف به المذكر[4] فهو بغير هاءٍ، نحو: امرأة مُرْضِع، ومُقْرِب[5]، ومُشْدِن[6]، ومُلْبِن[7]؛ لأن هذا لا يكون في المذكر، فلمَّا لم يخافوا التباسًا حذفوا الهاء، فإذا[8] أرادوا الفعل قالوا: مُرْضِعة.

قال ابنُ السِّيدِ[9] رحمهما الله تعالى: هذا مذهب كوفيٌّ[10]، وأما البصريون[11]

---

(١) جاءت هذه الرواية في نسخةٍ من نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية ١٦٠، البيت ٧٦٠.

(٢) الحاشية في: ٣٣/أ.

(٣) أدب الكاتب ٢٩٣، ٢٩٤.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) أي: قَرُبَ وِلادُها. ينظر: القاموس المحيط (ق ر ب) ١/٢١١.

(٦) أي: قَوِيَ ولدُها. ينظر: القاموس المحيط (ش د ن) ٢/١٥٨٨.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) الاقتضاب ٢/١٣١، ١٣٢.

(١٠) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢١٤، وإصلاح المنطق ٢٤٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/٨٩.

(١١) ينظر: الكتاب ٢/٤٧، ٣/٣٨٤، ومعاني القرآن للأخفش ٢/٤٥٠، ومعاني القرآن وإعرابه

فيرون[1] أن هذه الصفاتِ كلَّها جاءت على معنى النَّسَب، لا على معنى الفعل، أي: ذات إرْضاعٍ، وذات إقْرابٍ، وذات إلْبانٍ، ويؤيِّدهم: أن ذلك جاء فيما لا يختص بالإناث، قالوا: امرأة عاشِقٌ، ورجل عاشِقٌ، وامرأة حاسِرٌ، ورجل حاسِرٌ، وامرأة ضامِرٌ، ومُهْرَة ضامِرٌ، قال ذو الرُّمَّة:

وَلَوْ أَنَّ لُقْمَانَ الحَكِيمَ تَعَرَّضَتْ   لِعَيْنَيْهِ مَيٌّ حَاسِرًا كَادَ يَبْرَقُ[2]

وقال الأَعْشى:

عَهْدِي بِهَا فِي الحَيِّ قَدْ سُرْبِلَتْ   هَيْفَاءَ مِثْلَ المُهْرَةِ الضَّامِرِ[3]

وقد خَلَطَ ابنُ قُتَيْبَةَ المذهبين؛ لأن اشتراطه أن لا يكون ذلك للمؤنث قولُ ك، وقولَه أخيرًا: «فإذا أرادوا الفعل قالوا: مُرْضِعة» قولُ ص[4]؛ لأن إثباتهم الهاءَ لإرادة الفعل دليلٌ على أن حذفها بناءٌ للصفة على غير الفعل. انتهى ملخَّصًا[5].

ومن فَعِيلٍ كقتيلٍ إن تبع   موصُوفَهُ غَالِبًا التَّا تمتنع

(خ١)

* قولُه: «**ومنْ "فَعِيلٍ" ك: قَتِيلٍ**»: أقولُ: "فَعِيلٌ" قسمان:

بمعنى: فاعِلٍ، ك: أَمُنَ، فهو أَمِينٌ، حكاه أَحْمَدُ بنُ يَحْيَى[6]، و: ظَرُفَ، فهو

=

١/٣١٢، والأصول ٣/٨٤.

(١) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) بيت من الطويل. يَبْرَق: يبقى مفتوح العين. ينظر: الديوان ١/٤٦١، والتقفية ٥٩٩، وجمهرة اللغة ١/٣٢٢، والمخصص ٥/٨٥.

(٣) بيت من السريع. سُرْبِلت: لبست السربال، وهو القميص، وهَيْفاء: رقيقة الخصر. ينظر: الديوان ١٣٩، والمخصص ٥/٦٦، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٤٣، والإنصاف ٢/٦٤٠، وسفر السعادة ٢/١٠٠٦، والتذييل والتكميل ٣/٣٠٦.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢/٦٢٥.

(٥) الحاشية في: ٣٣/أ.

(٦) ينظر: الحجة ١/٢١٧، والمحكم ١٠/٤٩٣.

ظَرِيفٌ.

وتارةً بمعنى: مَفْعُولٍ، كـ: أَمِنْتُه، فهو أَمِينٌ، أي: مأمونٌ، قال[1]:

حَلَفْتُ يَمِينًا لَا أَخُونُ أَمِينِي[2]

وقال الله جلّ وعلا: ﴿وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾[3]، أي: المأمون فيه.

قال أبو عَلِيٍّ[4]: فتقول من هذا: امرأةٌ أَمِينٌ، كـ: جَرِيحٍ، ومن الأول: أَمِينةٌ، كـ: ظَرِيفة، وقال حَسَّانُ:

وَأَمِينٍ حَدَّثْتُهُ سِرَّ نَفْسِي فَوَعَاهُ حِفْظَ الأَمِينِ الأَمِينَا[5]

أي: حِفْظَ المؤتَمَنِ المؤتَمِنَ[6].

* [«**غالبًا التَّا تَمْتَنِع**»]: ع: فأما قولهم: النَّطِيحة، والذَّبِيحة، بمعنى: المَنْطُوحة، والمَذْبُوحة، و: الرَّكُوبة، والحَلُوبة؛ فإن هذه كلَّها أسماءٌ لا صفاتٌ؛ لأنها هُجِرَ موصوفُها في مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّطِيحَةُ﴾[7]، ولم تَجْرِ صفةً على موصوفٍ، فالتُزِم فيها الأصلُ[8].

* في "الحُجَّة"[9]: امرأةٌ حَمِيدةٌ، ألحقوا الهاء -وإن كانت بمعنى: مَفْعُولٍ- لَمَّا

---

(١) لم أقف له على نسبة.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أَلم تعلَمِي يا أَسْمَ ويحكِ أنَّني ...

ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢٧٦، ولغات القرآن له ١٣٠، والأضداد لابن الأنباري ٣٤، وإعراب القرآن للنحاس ٥/١٥٩، وتهذيب اللغة ١٥/٣٦٨، والمحكم ١٠/٤٩٢.

(٣) التين ٣.

(٤) الحجة ١/٢١٧.

(٥) بيت من الخفيف. ينظر: الديوان ١/٢٣٧، والحجة ١/٢١٧، والمقاييس ١/١٣٤.

(٦) الحاشية في: ٣٣/أ.

(٧) المائدة ٣.

(٨) الحاشية في: ٣٣/أ.

(٩) ٢/١٤٤.

كانت بمعنى: رَشِيدة[1].

وألفُ التأنيث ذاتُ قصر وذاتُ مَدّ نحو أُنثى الغُرِّ

(خ١)

* اعلمْ أن أصل الممدودةِ المقصورةُ؛ إلا أنهم زادوا قبلها المَا[2] للمدِّ، فاجتمع ساكنان، فلم يمكن حذفُ الأولى؛ لأن ذلك نقضٌ للغرض الذي أرادوه، ولا الثانيةِ؛ لأن ذلك أَذْهَبُ في نقضِ الحكمة؛ لأنها جاءت لمعنًى، فسقوطُها يُخِلُّ به.

فإن قلت: فما الذي صُنِع بعد ذاك؟

قلت: لَمَّا لم يمكن التقاءُ ساكنين، ولم يجز الحذفُ؛ حُرِّكت الثانية، كما يُحرَّك أحد الساكنين إذا التقيا، والألفُ إذا مسَّتها الحركةُ صارت همزةً.

فإن قلت: فما الذي دَعَاك إلى هذا التكلُّف؟ وهلَّا جَرَيت على الظاهر، فقلت: الهمزةُ عَلَمُ التأنيث، وليست عن الألف؟

قلت: إن ذلك لا يُطَاوِعني الاعتبارُ عليه؛ لأنهم قالوا في جمع صحراء: صَحَارِيّ، فلما صار الألف ياءً؛ لانكسار ما قبله؛ عادت الهمزة ألفًا، ثم قُلبت الألف ياءً؛ لوقوع الياء الأولى قبلها، وأُدغم، ولو كانت الياء الثانية في: صَحَارِيّ منقلبةً عن همزة ...[3] تقول: صَحَارِيءُ ...[4] صَحَارِيعُ، كما أن إثبات الهمزة في[5]: خَطِيئة شائعٌ كثيرٌ، فقد علمت أن الهمزة لا أصلَ لها في التأنيث، وإنما هي منقلبة عن الألف. من كلام الشيخ عبدِالقاهِر[6] رحمه الله[7].

---

(١) الحاشية في: ٣٣/أ.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: ألفًا.

(٣) موضع النقط مقدار ست كلمات أو سبع انقطعت في المخطوطة.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) مكررة في المخطوطة.

(٦) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٩٨٧، ٩٨٨.

(٧) الحاشية في: ٣٣/أ.

والاشتهارُ في مباني الأُولى يُبْدِيه وزنُ أُربى والطُولَى

(خ١)

* [«**وزنُ "أُربَى"**»]: قال أبو محمَّدِ بنُ السِّيد[١] -بعد أن ذَكَر أن ابنَ قُتَيْبة[٢] قال: كلما[٣] جاء على "فُعَلاءَ" فهو ممدودٌ؛ إلا الأُرَبى، للداهِية[٤]، و: شُعَبى، لموضعٍ[٥]، و: أُدَمى، لموضعٍ[٦] أيضًا- ما ملخَّصُه: وجدنا ثلاثةً غيرَ هذه الثلاثةِ: الأُرَنى، بالنون، لحَبٍّ يُطرح في اللبن؛ ليُثَخِّنَه ويُجَبِّنَه[٧]، وحكى يَعْقُوبُ[٨]: جُنَفَى، لموضعٍ[٩]، والمُطَرِّزُ[١٠]: جُعَبَى، لِعِظَام النَّمْل[١١]، وهذه الألفاظ الثلاثة حكاها أبو عَلِيٍّ البَغْداديُّ في كتاب "المَقْصُور والمَمْدُود"[١٢][١٣].

* [«**و"الطُّولَى"**»]: "فُعْلَى" وزنٌ خاصٌّ بألف التأنيث.

---

(١) الاقتضاب ٢/٣٣٠، ٣٣١.

(٢) أدب الكاتب ٥٩٣.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه كتابتها مفصولة: كلُّ ما؛ لأن "ما" موصولة بمعنى "الذي". ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٣٠، وللزجاجي ٦١، وعمدة الكتاب ١٨٤.

(٤) ينظر: جمهرة اللغة ٢/٨٤٦، ١١٨١، وتهذيب اللغة ١٥/١٨٦.

(٥) هي هضبة أو جبال في حِمى ضريَّة. ينظر: معجم ما استعجم ٣/٧٩٩، ومعجم البلدان ٣/٣٤٦.

(٦) في بلاد بني سعد، وقيل: قرية باليمامة، وقيل: جبل بالطائف. ينظر: معجم ما استعجم ١/١٢٧، ومعجم البلدان ١/١٢٦.

(٧) ينظر: المخصص ٤/٤٢٦.

(٨) إصلاح المنطق ١٦٣.

(٩) في بلاد فزارة، وقيل: بين الرَّبَذة وضريَّة، وقيل: بين خيبر وفَيْد. ينظر: معجم ما استعجم ٢/٣٩٨، ومعجم البلدان ٢/١٧٢.

(١٠) لم أقف على حكايته إلا في الاقتضاب.

(١١) ينظر: العين ١/٢٣٦، وتهذيب اللغة ١/٢٤٨، والمحكم ١/٣٤٠.

(١٢) ٢٤٧، ٣٠٧.

(١٣) الحاشية في: ٣٣/أ.

ومَرْطَى وَوَزْنُ فَعْلَى جمْعا أَو مصدرًا أَو صِفةً[١] كشَبْعا[٢]
وكحُبارَى سُمَّهى سِبَطْرا[٣] ذِكرى وحِثِيْثَى مع الكُفَرَّى

(خ١)

* [«"سِبَطْرَى"»]: ع: وقالوا: يمشي الجِيَضَّا[٤]، وربما قالوا: الجِيَضَّ، فحذفوا ألفَ التأنيث، كما قالوا في الممدود: زَكَرِيَّاء، و: زَكَرِيّ، على أنه يمكن أن يكون القائل: زَكَرِيّ إنما حذفه من قولنا: زَكَرِيَّا، بالقصر؛ لأنها لغة ...[٥] مدّ[٦].

* [«"ذِكْرَى"»]: ولكون ألف "ذِكْرى" بخصوصيتها للتأنيث قال الشاعر[٧]:

صحى[٨] قَلْبُهُ مِنْ بَعْدِ مَا كَانَ أَقْصَرَا[٩] وَكَانَ بِذِكْرَى ابن[١٠] عَمْرٍو مُوَكَّلَا[١١]

فقال أبو عَلِيٍّ[١٢]: مَنْ قدَّر "ذِكْرى" منوَّنًا -أي: غيرَ مضافٍ- نَصَبَ "ابنَ عَمْرٍو"،

(١) في المخطوطة: «أو صِفةً ٢ أو مصدرًا ١»، دلالةً على أن الصواب بالتقديم والتأخير.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه: شَبْعَى.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه: سِبَطْرى.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: الجِيَضَّى، وهي مِشْية فيها تبختر. ينظر: تهذيب اللغة ٢٤١/١٠، والصحاح (ج ي ض) ١٠٧٠/٣.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) الحاشية في: ٣٣/أ.

(٧) هو أوس بن حَجَر.

(٨) كذا في المخطوطة، والوجه: صحا؛ لأنه ثلاثي واوي.

(٩) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في مصادر البيت:

صَحَا قلبُه عن سُكْرِهِ فتأمَّلا

(١٠) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في مصادر البيت: أُمِّ.

(١١) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٨٢، وشرح المفضليات لابن الأنباري ٧٥٤، والصناعتين ٧٣، وإسفار الفصيح ٤٥٠/١، واللامع العزيزي ١٠٤٠.

(١٢) الحجة ٤٢٩/٢.

ومَنْ قدَّره غيرَ منوَّنٍ خَفَضَه[1].

كذاك خُلَّيْطَى مع الشُّقَّارا[2]   واعزُ لغيرِ هذه استِندارا
لمدِّهَا فَعْلاء أَفْعِلاءُ مثلثَ العَيْن وفَعْللاءُ

(خ ١)

* [«"**فَعْلَاءُ**"»]: لا خلافَ في أن "فَعْلاء" يكون للتأنيث.

واختلفوا في "فِعْلاء"، فالبِصْريون[3] لا تكون عندهم إلا للإلحاق، وأما الكوفيون[4] فإنها تكون عندهم للتأنيث، واحتجُّوا بقوله تعالى: ﴿**طُورِ سِينَآءَ**﴾[5]، في قراءة مَنْ كَسَرَ السين[6]، وجوّزوا في قول الشاعر[7]:

بِزِيزَاءَ[8]

أن تَمنع صرفَه، وتَصِفَه بـ"مُجْهَلِ"، والبصريون يوجبون الإضافة، وعندهم أنه إنما امتنع الصرف في "سِينَاءَ"؛ لأنه ذَهَبَ به إلى البُقْعة، ففيه العَلَمية والتأنيث.

---

(١) الحاشية في: ٣٣/أ.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه: الشُّقَّارى.

(٣) كذا في المخطوطة مضبوطًا. ينظر: المقتضب ٣٨٦/٣، ومعاني القرآن وإعرابه ١٠/٤، والمخصص ٤١٩/٤، ١٦/٥، وسفر السعادة ٢٨٨/١.

(٤) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٣٢٥/١، وسفر السعادة ٢٨٨/١، وارتشاف الضرب ٦٤٦/٢، وخزانة الأدب ١٥٥/١٠.

(٥) المؤمنون ٢٠.

(٦) هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو. ينظر: السبعة ٤٤٤، والإقناع ٧٠٨/٢.

(٧) هو مُزَاحم العُقَيلي.

(٨) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

غَدَتْ مِنْ عليه بعدما تمّ ظِمْؤُها   تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بزيزَاءَ مَجْهَلِ

زِيزَاء: أرض غليظة، ومَجْهَل: لا يهتدى بها. ينظر: الديوان ١٢٠، والأصول ١٧٦/٣، وجمهرة اللغة ١٣١٤/٣، وتهذيب اللغة ٧٩/١٢، والمحكم ٢٤٤/٢، واللباب ٣٥٩/١، وشرح جمل الزجاجي ٤٨١/١، وشرح التسهيل ١٤٠/٣، والمقاصد النحوية ١٢٤٠/٣.

وكذا ألف "فُعْلاءَ" لا تكون إلا للإلحاق. من "الاقْتِضاب"[1][2].

* [«"أَفْعِلاء"»]: قال ابنُ قُتَيْبةَ[3]: وحُكي عن س[4]: لا نعلم في الكلام "أَفْعِلاء" إلا: أَرْبِعاءَ، وعن أبي حَاتمٍ[5]، عن أبي زَيْدٍ[6]: الأَرْمِداء، وهو الرَّماد العظيم، قال[7]:

لَمْ يُبْقِ هَذَا الدَّهْرُ مِنْ إِئَائِهِ[8]
غَيْرَ أَثَافِيهِ وَأَرْمِدَائِهِ[9]

قال أبو محمدٍ[10] رحمهما الله تعالى: هذه الزيادة غير صحيحة؛ لأن أبا عَليٍّ البَغْداديَّ[11] حَكَى أنه يقال: رَمَادٌ، ويُجمع على: أرْمِدَةٍ، ويُجمع "أَرْمِدَةٌ" على: أَرْمِداء، فإذا كان جمعًا لم يُعْتَدَّ زيادةً؛ لأنَّ س كلامُه في الآحاد.

(١) ٣/٣٣٣.

(٢) الحاشية في: ٣٣/أ.

(٣) أدب الكاتب ٥٨٧.

(٤) الكتاب ٤/٢٤٨.

(٥) لم أقف على حكايته في غير أدب الكاتب.

(٦) ينظر: المقصور والممدود للقالي ٤٠٨، ولسان العرب (ر م د) ٣/١٨٥، وتاج العروس (ر ب ع) ٢١/٣٣.

(٧) هو أبو النَّجْم العِجْلي.

(٨) كذا في المخطوطة بهمزتين مكسورتين، والنون مهملة، ولعل الصواب ما في مصادر البيت: آيائه.

(٩) بيتان من مشطور الرجز. آيائه: آياته، وأثافيه: الأحجار التي توضع عليها القدر. ينظر: الديوان ٦٠، ٦١، وجمهرة اللغة ٢/٦٣٩، والمقصور والممدود لابن ولاد ١٥، وليس في كلام العرب ٢٤٨، والمخصص ٣/١٧٤، ٥/٥٢.

(١٠) الاقتضاب ٢/٣٢٦.

(١١) حكاه ابن سيده في المحكم ٩/٣٣٠ عن كُرَاع، ولم أقف عليه في مطبوعة المقصور والممدود للقالي ٤٠٨، وفيها: «الأربعاء: اليوم المعروف ... والأرمداء: الرماد ... وما جاء على هذا المثال قليل في الواحد جدًّا، لا أعلم أتى منه غير هذين الحرفين، وهو كثير في الجمع».

وذكر أبو عَلِيٍّ[1] أن ابن دُرَيْدٍ[2] كان يرويه:

وَإِرْمِدَائِهِ

بكسر الهمزة، فعلى هذا يكون اسمًا مفردًا، ويكون على هذا زيادةً على ما قال س.

ثم قال: وفي "الأربعاء" ثلاث لغات: فتحُ الهمزة والباءِ، وكسرُهما، وفتحُ الهمزة وكسرُ الباء[3].

ثم فَعَالا[4] فُعْلُلا فَاعُولا وفَاعِلاءُ فِعْليا مفعولا

ومطلق العين فَعِالا وكذَا مطلقُ فاء فَعُلاءُ أُخِذا

(١) لم أقف على كلامه.

(٢) لم أقف على روايته هذه، وظاهر ما في جمهرة اللغة ٦٣٩/٢ أنه بفتح الهمزة، وروايةُ الكسر في المنتخب لكراع ٥٧١/١، والمقصور والممدود لابن ولاد ١٥، وتصحيح الفصيح ٤٩٣، وليس في كلام العرب ٢٤٨، والأبنية لابن القطاع ١٥٠.

(٣) الحاشية في: ٣٣/أ.

(٤) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في متن الألفية: فِعَالا، وهو مخفف: فِعَالاء، أما: فَعَالا مخفف: فَعَالاء فسيأتي في البيت التالي. ينظر: الألفية ١٦١، البيت ٧٦٩.

المقصور والممدود

(خ١)

* لم يذكر حدَّهما، بل ذكر ما يُعيِّن الحكمَ لكلٍّ منهما[١].

* قد تقدَّم في أوَّل الكتاب[٢] إعرابُ المقصور بالنصِّ، والممدودِ بالعموم؛ لأن الممدود آخرُه صحيحٌ، فهو مثل: زيد، والغرضُ هنا ذكرُ الطريق المؤدي إلى معرفتهما؛ لئلا يُمَدَّ ما حقُّه القصرُ، ويُقصَرَ ما حقُّه المدُّ.

ولمعرفتهما طريقان: السماع، والقياس، فالمسموعُ قد أُلِّفتْ فيه الكتبُ، أَلَّف فيه الأَصْمَعيُّ[٣]، وابنُ السِّكِّيتِ[٤]، وأبو عَلِيٍّ[٥]، وإذا أردتَّ كمالَ معرفته فعليك بباب الواو والياء من كتاب "الصّحاح"[٦]، والمقيسُ يُذكر في كتب النحو، وهو كلما[٧] له نظيرٌ من الصحيح يُعتبر به.

---

(١) الحاشية في: ٣٣/ب.

(٢) في باب المعرب والمبني ص ٢٠٥.

(٣) لم أقف على ما يفيد بوجوده، وهو مذكور له في الفهرست ١/١٥٧، وفهرسة ابن خير ٣٣٤، وإنباه الرواة ٢/٢٠٢، وبغية الوعاة ٢/١١٣، وعنه نقلٌ في الاقتضاب ٢/٣٣٥، ٣/٤٢٧، والشوارد ٧١، ولسان العرب (غ ن ى) ١٥/١٣٦.

(٤) ذُكِرَ له في تهذيب اللغة ١/٢٠، ٢٨، والخصائص ١/٢٥٦، ٢/٥٠، وإنباه الرواة ١/١٤٣، ٤/٦١، ونشر بتحقيق د. حسن شاذلي فرهود، سنتي ١٤٠٤، ١٤٠٥، وبتحقيق د. محمد محمد سعيد، سنة ١٤٠٥.

(٥) لأبوَيْ عليٍّ: القاليِّ والفارسيِّ كتابان في المقصور والممدود منشوران، الأول بتحقيق د. أحمد عبدالمجيد هريدي، سنة ١٤١٩، والثاني -وعنوانه: مقاييس المقصور والممدود- بتحقيق د. عبدالمجيد الحارثي، سنة ١٤٢١، وبتحقيق د. حسن هنداوي، سنة ١٤٢٤. ولعل ابن هشام يريد بأبي عليٍّ هنا القاليَّ؛ لأنه يمثِّل لِمَا أُلِّف في المسموع، وهو في كتاب القالي أكثر من المقيس، بخلاف كتاب الفارسي؛ فإنه في المقيس خاصةً.

(٦) ٦/٢٢٥٩-٢٥٦٣.

(٧) كذا في المخطوطة، والوجه كتابتها مفصولة: كلُّ ما؛ لأن "ما" موصولة بمعنى "الذي". ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٣٠، وللزجاجي ٦١، وعمدة الكتاب ١٨٤.

وقد ذكر أبو عَلِيٍّ[1] والزَّجَّاجيُّ[2] وغيرُهما أشياءَ من السماعيَّات، ولم يتعرَّض لها المصنِّف؛ لأن موضوعها علمُ اللغة.

وبدأ بالمقصور؛ لأنه هو الأصل؛ لأن الممدود مزيد فيه، ولهذا جاز عند البصريين قصرُ الممدود، ولم يجز العكس[3]، كما سيأتي[4].

إذا اسم استوجب من قبل الطرف — فتحًا وكان ذا نظيرٍ كالأسف
فلِنَظِيره المعلِّ الآخِرِ — ثبوتُ قصرٍ بقياس ظاهر
كفُعَلٍ وفِعَلٍ في جمعِ ما — كفُعْلة وفِعْلَة نَحْوُ الدُّمى
وما استحق قبلَ آخرٍ ألف — فالمدُّ في نظيرِه حتما عُرِف
كمصدرِ الفعل الذي قد بُدِئَا — بهمز وصل كارعوى وكارْتأَ[5]
والعادمُ النظير ذا قصر وذا — مَدٍّ بنقلٍ كالحِجا وكالحِذَا

(خ ١)

* «**الحِجَا**»: العَقْلُ، لامُه ياءٌ؛ لجواز إمالته، ويجوز أن يكون من الواو؛ لقولهم: حاجَيْته، فحَجَوْته، أي: غَلَبته، وقولهم: أُحْجِيَّة؛ لأنها إنما تستخرج برَزَانة العَقْل[6]، وقولِه[7]:

(١) لعله يريد به هنا الفارسيَّ. ينظر: التكملة ٢٨٩-٣٠٦، وكتاب القالي أكثره في المسموع، وإنما المقيس فيه من المقصور في: ١٣-٢٧، ومن الممدود في: ٣٠٥-٣١٢ فقط.

(٢) الجمل ٢٨٢-٢٨٥.

(٣) ينظر: المقصور والممدود لابن ولاد ١٤٥، والإنصاف ٢/٦١٤، واللباب ٢/٩٧، وضرائر الشعر ١١٦.

(٤) الحاشية في: ٣٣/ب.

(٥) كذا في المخطوطة، والوجه: وكارتأى.

(٦) ينظر: تهذيب اللغة ٥/٨٥، والصحاح (ح ج ا) ٦/٢٣٠٩.

(٧) هو أبو شَنْبل الأعرابي، وقيل: تميم بن أُبَيٍّ بن مُقْبِل، ولم أقف عليه في ديوانه.

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ[١]

أي: أعتقده، فهذا مقاربٌ للحِجَا العَقْل[٢].

وقَصْرُ ذي المدِّ اضْطِرارًا مجمعُ عليهِ والعكس بخلفٍ يَقَعُ

(خ١)

* قولُه: «**بخُلْفٍ**»: استَدلَّ مثبتوه -وهم ك[٣]- بقوله[٤]:

وَلَا غِنَاءُ[٥]

وأجيب بأنه مصدرُ: فَاعَلَ، وهو يستحق المدَّ، كما قال بعضهم[٦] يعاتب أخاه:

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

... حتى ألـمَّت بنا يومًا مُلِمَّاتُ

ينظر: تهذيب اللغة ٨٦/٥، ١٦٤/١١، والتكملة للصاغاني ٣٩٣/٦، وشرح التسهيل ٧٧/٢، والمقاصد النحوية ٨٢٨/٢.

(٢) الحاشية في: ٣٣/ب.

(٣) ينظر: المقصور والممدود لابن ولاد ١٤٥، والإنصاف ٦١٤/٢، واللباب ٩٧/٢، وضرائر الشعر ١١٦.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) بعض بيت من الوافر، وهو بتمامه:

سيُغْنِيني الذي أغناكَ عنّي فلا فقرٌ يدومُ ولا غِناءُ

روي: «ولا غَناءُ»، ولا شاهد فيه. ينظر: شرح القصائد السبع لابن الأنباري ٢٢٤، والمقصور والممدود للقالي ١٧٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤٨/٢، والمحكم ١٧/٦، والإنصاف ٦١٥/٢، واللباب ٩٩/٢، وشرح جمل الزجاجي ٥٥٨/٢، والمقاصد النحوية ٢٠٢٥/٤.

(٦) هو المغيرة بن حَبْناء التميمي، وقيل: عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر.

وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا[1]

يقال: تَغَنَّيت تَغَنِّيًا، وتَغَانَيْت تَغَانِيًا، بمعنى: استَغْنَيْت[2][3].

* [«**والعكسُ بخُلْفٍ يَقَع**»]: قال[4]:

يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيشَاءِ
يَنْشَبُ فِي الغَلْصَمِ وَاللَّهَاءِ
أَنْشَبَ مِنْ مناشِرٍ[5] حِدَاءِ[6]

فمدَّ "اللَّهَا"، وقولُه: مَنَاشِرٍ حِدَاءِ، يريد: مَنَاشيرَ حِدَادٍ، فأبدل الدال الثانية همزةً.

وقيل في قولهم: رجلٌ هِدَاءٌ[7]: إن أصلَه: هِداد[8]، من قولهم: هَدَدتّه، إذا نقضته

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

كِلَانا غنيٌّ عن أخيه حياتَه ...

ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد ٣٨٦/١، وعيون الأخبار ٨٧/٣، والكامل ٢٧٧/١، والزاهر ٥/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤٩/٢، وشرح جمل الزجاجي ٥٥٩/٢، ومغني اللبيب ٢٧٠.

(٢) ينظر: البارع ٤٢٠، وتهذيب اللغة ١٧٤/٨.

(٣) الحاشية في: ٣٣/ب.

(٤) ينسب لأبي المقدام الأعرابي.

(٥) كذا في المخطوطة مضبوطًا، وهي في مصادر البيت: مآشِرٍ.

(٦) أبيات من مشطور الرجز. الغَلْصَم: مُلتقى اللهاة والمريء، كما في: القاموس المحيط (غ ل ص م) ١٥٠٠/٢، وشِيشَاء: التمر الذي لم يشتدَّ نَوَاه. ينظر: النوادر لأبي مسحل ٤٢٨، والمقصور والممدود لابن ولاد ٧١، وللقالي ٤٥٤، وتهذيب اللغة ٢٢٧/٦، والخصائص ٢٣٣/٢، والمحكم ٥٠٥/٢، واللآلي في شرح أمالي القالي ٨٧٤/١، والإنصاف ٦١٥/٢، وشرح الكافية الشافية ١٧٦٨/٤، والمقاصد النحوية ٢٠١٨/٤.

(٧) هو البليد الضعيف. ينظر: القاموس المحيط (هـ د ي) ١٧٦٢/٢.

(٨) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والذي وقفت عليه: رجل هَدَد، وهِدَد، أي: ضعيف، و: قوم هَدَادٌ: أي: جبناء. ينظر: تهذيب اللغة ٢٣٢/٥، والقاموس المحيط (هـ د د) ٤٧٢/١.

وطامنته[1]، وقيل: هي بدل من ياء: هَدَيْته، أي: أرشدته؛ لأن الرجل الهِدَاء محتاج إلى مَنْ يهديه، وقيل: همزتُه أصلٌ، من: هَدَأَ الناس، إذا سكنوا، وقيل: بدل من النون في: هِدَانٌ[2]، كما أبدلت في: صَنْعَانِي، وبَهْرانِي[3][4].

* [**«والعكسُ بخُلْفٍ يَقَع»**]: قال ابنُ بَابَشَاذَ[5]: حُكِيَ[6] أن الرَّشِيدَ سأل يومًا الكِسَائيَّ وأبا[7] محمدٍ اليَزِيديَّ عن "الشِّرَا"[8]، هل هو ممدود أو مقصور؟ فقال الكِسَائيُّ: مقصور لا غيرُ، وقال اليَزِيديُّ: يُمَدُّ ويُقصر، فقال الكِسَائيُّ: ما علمتُ أن أحدًا يَجْهَلُ هذا، فقال له اليَزِيديُّ: ما علمتُ أن أحدًا يكذب بين يدي أمير المؤمنين، فقال الكِسَائيُّ: وأين تجد "الشِّرَا" ممدودًا؟[9] قال: في المثل السائر: «لا تَغْتَرَّ بالحُرَّة عامَ هِدَائِها، ولا بالأَمَةِ عامَ شِرَائِها»[10]، فسَكَتَ.

ع: قلت: في هذا الاستدلال نظرٌ؛ لأنه قد يكون مسوِّغُ ذلك الازدواجَ[11].

---

(١) ينظر: جمهرة اللغة ١/٥١٨، والصحاح (هـ د د) ٢/٥٥٥.

(٢) هو الأحمق الضعيف. ينظر: القاموس المحيط (هـ د ن) ٢/١٦٢٨.

(٣) ينظر: جمهرة اللغة ٢/١٠٦٣، والمقصور والممدود لابن ولاد ١٣٣، وللقالي ٤٢٢، وتهذيب اللغة ٦/٢٠٣، والصحاح (هـ د ي) ٦/٢٥٣٣.

(٤) الحاشية في: ٣٣/ب.

(٥) شرح الجمل ٥٦٤.

(٦) ينظر: مجالس العلماء ١٢٩، والخصائص ٣/٢٩٢.

(٧) هو يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي، اتصل بالأمير يزيد بن منصور خال المهدي لتأديب أولاده، فنسب إليه، عالم باللغة والنحو والأخبار، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء والخليل وابن أبي إسحاق، وأخذ عنه أبو عبيد، له: النوادر، والمقصور والممدود، وغيرهما، توفي سنة ٢٠٢. ينظر: نزهة الألباء ٦٩، ومعجم الأدباء ٦/٢٨٢٧، وإنباه الرواة ٤/٣١، وبغية الوعاة ٢/٣٤٠.

(٨) كذا في المخطوطة هنا وفي الموضع الآتي، والوجه: الشِّرى؛ لأنه يائي اللام، من: شَرَيت.

(٩) من قوله: «فقال له اليزيدي» إلى هنا انقطع في المخطوطة، ولعله كما أثبت.

(١٠) لأنهما تتصنَّعان في العام الأول، وهذا مَثَلٌ يضرب في النهي عن مدح الشيء قبل اختباره. ينظر: الفاخر ٢٦٥، والمستقصى ٢/٢٥٤، ولسان العرب (ش ر ى) ١٤/٤٢٨.

(١١) الحاشية في: ٣٣/ب.

كيفِيَّةُ تثنِيةِ المقصُورِ والممدُودِ وجَمْعِهما تَصْحيحا

(خ١)

* كان حقُّه أن يقول: والمنقوص، و...[1] حكمه في الباب؛ لأنه يُحتاج إليه، فنقول: هو قسمان:

مقيس، ...[2] ما قُدِّر إعرابُه في الحرف ...[3]، فهذا تلحق العلامة له ...[4] ترد المحذوف، فتقول: ...[5].

وغيرُ مقيسٍ، كـ: يَدٍ، ودَمٍ، فهذا لا يُردُّ محذوفه إلا في: أخٍ، وأبٍ، وحَمٍ، وهَنٍ، فتقول: أَخَوَانِ[6]، وأَبَوَانِ، وحَمَوَانِ، وهَنَوَانِ، وما عدا ذلك ...[7] إلا في ضرورةٍ، كقوله[8]:

جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ اليَقِينِ[9]

وقولِه[10]:

---

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٨) هو المثقِّب العَبْدي، وقيل: مِرْداس بن عمرو، وقيل: علي بن بدال السُّلَمي.

(٩) عجز بيت من الوافر، وصدره:

فلو أنَّا على حَجَرٍ ذُبِحنا ...

ينظر: ملحق ديوان المثقب ٢٨٣، والوحشيات ٨٥، والمقتضب ٢٣١/١، والأصول ٣٢٤/٣، وأمالي الزجاجي ٢٠، والتمام ٢٥١، وأمالي ابن الشجري ٢٢٨/٢، وشرح جمل الزجاجي ١٤٠/١، والتذييل والتكميل ١٦٢/١، وخزانة الأدب ٤٨٢/٧.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ولم أقف له على نسبة.

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهَدَا[(1)][(2)]

آخر مقصور تثني اجعله يا إن كان عن ثلاثة مرتقيا

(خ١)

* قولُه: «**إنْ كان عن ثلاثةٍ**»: هذا قول ص[(3)]، وأما ك[(4)] فإنهم يوافقونهم فيما عدا الرباعيَّ مما زاد عليه، فيقولون: إن ألفه تُحذف، ولا تُقلب، والسماعُ مع البصريين، قال[(5)]:

شَهْرَيْ رَبِيعٍ وَجُمَادَيَيْنَهْ[(6)][(7)]

كذا الذي اليا أصله نحو الفتى والجامد الذي أميل كمتَى

(خ١)

* [«**الفَتَى**»]: ابنُ بَابَشَاذَ[(8)]: هذا قول جمهور النحويين، دليلُهم: قولُه تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ﴾[(9)]، وقولُ العرب في الجمع: فِتْيانٌ، والأول أَدَلُّ.

---

(١) بيت من الكامل، تقدَّم صدره في باب المعرب والمبني. تُضام: تُظلَم، وتُضهَد: تُقهَر، كما في: القاموس المحيط (ض ي م) ٢/١٤٩٠، (ض هـ د) ١/٤٣٠.

(٢) الحاشية في: ٣٣/ب.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/١٣٩ (ط. العلمية)، والإنصاف ٢/٦٢١، وشرح جمل الزجاجي ١/١٤٢، وشرح التسهيل ١/٩٦، والتذييل والتكميل ٢/٣٢.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/١٣٩ (ط. العلمية)، والمخصص ٤/٤٣٩، والإنصاف ٢/٦٢١، والممتع ٢/٦٠٩، وشرح التسهيل ١/٩٦، والتذييل والتكميل ٢/٣٢.

(٥) قائله امرأة من فَقْعس.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. وهذا بيت من مشطور الرجز، تقدَّم في باب المعرب والمبني.

(٧) الحاشية في: ٣٣/ب.

(٨) شرح الجمل ٥٤٩، ٥٥٠.

(٩) يوسف ٣٦.

وذهب الأَخْفَشُ[(١)] إلى أنها عن واوٍ، استدلَّ بالفُتُوَّة، ولا دليل فيه؛ لأنَّا إذا بَنَيْنا مثالَ "فُعْلَةٍ" أو "فُعُولَةٍ" من: الرَّمْي؛ قلنا: رُمْوَةٌ، و: رُموءة[(٢)]، إذا بنينا الكلامَ على التأنيث، فلا دليل في "الفُتُوَّة".

وقد يكون "الفتى" ممدودًا، لكن إذا كان مصدرًا، تقول: هو فتًى بَيِّنُ الفَتَاءِ، قال[(٣)]:

فَقَدْ ذَهَبَ المَسَرَّةُ وَالفَتَاءُ[(٤)]

ابنُ بَابَشَاذَ[(٥)]: ونظيرُه: الرَّحَى، قال جميع النحاة: إنه من الياء؛ لأنه لم يسمع إلا: رَحَيَانِ، قال[(٦)]:

رَحَيَا مُدِيرِ[(٧)]

(١) لم أقف على رأيه هذا، وقد استدل بـ"البُنُوَّة" على أن المحذوف من "ابن" الواو، فلعله أُخذ منه رأيه في "الفتى". ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٣١/١، وتهذيب اللغة ٣٥٢/١٥، والمخصص ١٢٦/٤.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولعل الصواب ما في شرح الجمل: رُمُوَّة.

(٣) هو الربيع بن ضبع الفزاري.

(٤) عجز بيت من الوافر، وصدره:

إذا عاش الفتى مِئَتَيْنِ عامًا ...

ينظر: الكتاب ١٦٢/٢، والمقتضب ١٦٩/٢، والأصول ٣١٢/١، وجمهرة اللغة ١٠٣٢/٢، والمقصور والممدود لابن ولاد ٩٤، وللقالي ٣٥٥، والمخصص ٦١/١، والتبيين ٤٢٩، وشرح التسهيل ٣٩٤/٢، والمقاصد النحوية ١٩٨٥/٤.

(٥) شرح الجمل ٥٥٠.

(٦) هو المهلهل بن ربيعة.

(٧) بعض بيت من الوافر، وهو بتمامه:

كأنَّا غدوةً وبني أبينا بجنب عُنَيزةٍ رَحَيَا مُدِيرِ

ينظر: الديوان ٤٣، والأصمعيات ١٥٥، والكامل ٧٤٠/٢، وأمالي اليزيدي ١٢١، وجمهرة اللغة ٦٤٢/٢، وشرح القصائد السبع ٣٩١، وتصحيح الفصيح ٢٦٦، والاقتضاب ١٩٢/٣.

وقال الفَرَّاءُ[١]: إنه يكون من الواو أيضًا، وحكى: رَحَوْت[٢].

* [«**والجامدُ الذي أُمِيلَ**»]: استدرك الخَضْراويُّ[٣] على "الإيضاح"[٤] ما لم يُسمع فيه إمالةٌ ولا تفخيمٌ ولا عُرِف أصلُه، وقال: وحكمُه: أنه يُثنَّى بالياء؛ لأن الياء أَغْلَبُ على الطرف، قاله أبو الحَسَن[٥]، ولا أعلم له في ذلك مخالفًا[٦].

في غير ذاْ تقلب واوا الألف　　　وأولها ما كان قبلُ قد أُلِف

(خ١)

* قولُه:

«**في غير ذا تُقْلَبُ واوًا الأَلِف**»:

تقول في: عَصًا: عَصَوَانِ، وفي: مَنًا- اسمٍ للذي يوزن به-: مَنَوَانِ؛ لأن أصله: مَنَوٌ[٧]، أنشد الأَصْمَعيُّ[٨]:

وَقَدْ أَعْدَدتُّ لِلْأَعْدَاءِ عِنْدِي　　　عَصًا فِي رَأْسِهَا مَنَوَا حَدِيدِ[٩]

وقالوا في جمعه: أَمْنَاءٌ، والأصلُ: أَمْنَاوٌ، وتميمٌ[١٠] تجعل لامَه نونًا، فيقولون: مَنٌّ، ومَنَّانِ،

---

(١) ينظر: لسان العرب (ر ح ا) ٣١٢/١٤.

(٢) الحاشية في: ٣٣/ب.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٢٢/٢.

(٤) التكملة ٢٣٨.

(٥) ينظر: البديع لابن الأثير ٣٤٠/٢، والتذييل والتكميل ٢٢/٢.

(٦) الحاشية في: ٣٣/ب.

(٧) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والوجه: مَنَوٌ، بالتنوين.

(٨) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) بيت من الوافر، لم أقف له على نسبة. ينظر: المقصور والممدود للقالي ١٤٤، والتلخيص للعسكري ٢٠٩، والمخصص ٤٧٠/٤.

(١٠) ينظر: الدلائل في غريب الحديث ٦٥٨/٢، والمقصور والممدود للقالي ١١٤، وتهذيب اللغة ٣٨١/١٥، والمخصص ٤٧٠/٤.

وأَمْنَانٌ، وتقول في "الـمَنَا" بمعنى: القَدَر: مَنَيَانِ: قال صَخْرُ[1] الغَيِّ -ونُسِبَ للغَيِّ؛ لكثرة شَرِّه-:

لَعَمْرُ أَبِي عَمْرٍو لَقَدْ سَاقَهُ الـمَنَى   إِلَى جَدَثٍ يُوزَى لَهُ بِالأَهَاضِبِ[2]

ودليلُ كونه من الياء قولُه[3]:

وَلَا تَقُولَنْ لِشَيْءٍ: سَوْفَ أَفْعَلُهُ[4]   حَتَّى تَبَيَّنَ مَا يَمْنِي لَكَ الـمَانِي[5]

ولم يقل: يَمْنُو.

وقيل: إن "الـمَنَا" في البيت أريد به: المنايا، فحُذف اضطرارًا.

الجَدَثُ: القبر، ويقال له: جَدَف أيضًا[6].

ويُوزَى له: يُنصب له، ويُهَيَّؤ[7].

وقيل: الهاء للقبر، أي: يُجعل له إِزَاءً كإِزَاء الحوض[8][9].

وما كصحراءَ بواو ثنيا   ونحو علباءٍ كساءٍ وحيا

---

(١) هو ابن عبدالله الهُذَلي، شاعر جاهلي. ينظر: الشعر والشعراء ٦٥٧/٢، والأغاني ٥٠٢/٢٢.

(٢) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. وهذا بيت من الطويل. أبو عمرو: أخو الشاعر، نهشته حيَّةٌ، فمات، والأهاضب: موضع. ينظر: ديوان الهذليين ٥١/٢، وجمهرة اللغة ١٠٨٥/٢، والزاهر ١٥٠/٢، والأغاني ٥٠٤/٢٢، والحجة ٣٤٧/٦، والمحكم ٢٠٢/٤.

(٣) هو أبو قِلَابة الهذلي.

(٤) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) بيت من البسيط. يمني لك الماني: يقدِّر لك المقدِّر. ينظر: ديوان الهذليين ٣٩/٣، وشرح القصائد السبع ٣٧٥، وتهذيب اللغة ٣٨٠/١٥، والمحكم ٥١٠/١٠.

(٦) ينظر: جمهرة اللغة ٤١٤/١، وتهذيب اللغة ٣٣٤/١٠.

(٧) كذا في المخطوطة، والوجه: يُهَيَّأ. ينظر: تهذيب اللغة ١٩١/١٣.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. وإزاء الحوض: هو مصبُّ الماء فيه. ينظر: الصحاح (أ ز ا) ٢٢٦٧/٦.

(٩) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ٣٣/ب و٣٤/أ.

(خ١)

* [«**ونحوُ: عِلْبَاءٍ**»]: نسخةٌ[1]: «**وما ك: عِلْبَاءٍ**»[2].

* قولُه: «**عِلْبَاءٍ**»: العِلْبَاءُ: عَصَبُ عُنُقِ البعير، واحِدُها: عِلْبَاءَةٌ، والرُّمْحُ المُعَلَّب: المشدود بالعِلْبَاءِ[3]. من "شرح"[4] الخَضْراويِّ[5].

* قولُه: «**كِسَاءٍ**»: لامُه في الأصل واوٌ، بدليل: كَسَوت، فأما قولهم: الأَكْسِية، فلا دليل فيه على أنه من الياء؛ لأنها في محلِّ الطرف، وبعد الكسر، وإنما هي منقلبة عن الواو، وليست كقولهم: الأَرْدِية في: الرِّدَاء، بدليل قولهم في ذاك: هو حَسَنُ الرِّدْيةِ[6][7].

بواو او همز وغير ما ذكر — صحح وما شَذَّ على نقل قصر
واحذف من المقصور في جمعِ على — حدّ المثنى ما به تكَمَّلا
والفتحَ أَبق مشعرا بما حذف — وإن جمعته بتَاءٍ وألف
فالألف اقلب قلبَها في التثنيه — وتاءَ ذِي التاْ أَلزمنها تنحيه

(خ١)

* قال[8]:

---

(١) لم ترد هذه الرواية في شيء من نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية ١٦٣، البيت ٧٨١.

(٢) الحاشية في: ٣٤/أ.

(٣) ينظر: العين ٢/١٤٧، وتهذيب اللغة ٢/٢٤٧.

(٤) هو الإفصاح في شرح الإيضاح، ولم أقف على ما يفيد بوجوده.

(٥) الحاشية في: ٣٤/أ.

(٦) ينظر: الصحاح (ر د ي) ٦/٢٣٥٥، والمقاييس ٢/٥٠٧، والمحكم ٩/٣٩٥.

(٧) الحاشية في: ٣٣/ب.

(٨) هو جرير.

إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَيَّ فَخَلِّ عَنْهُمْ وَعَنْ بَازٍ يَصُكُّ[1] حُبَارَيَاتِ[2][3]

والسالم العين الثلاثي اسما أَنِل إتباعَ عين فاءَه بما شُكِل

(خ ١)

* [«**والسالمُ العَيْنِ**»]: احترازٌ من المعتل، كقوله[4]:

عَلَّ صُرُوف الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا[5][6]

* [«**اسمًا**»]: ابنُ عُصْفُورٍ[7]: الصفةُ تُسَكَّنُ، إلا لفظتان شذَّتا: لَجْبة[8]، ورَبْعة[9]، قالوا فيهما: لَجَبَات، ورَبَعَات، بالفتح فيهما.

ع: وهما عند النَّاظم[10] ليسا شاذَّين، بل على لغةِ مَنْ قال: لَجَبة، ورَبَعة[11].

* [«**إتباعَ عينٍ فاءَه بما شُكِل**»]: قال تعالى: ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ﴾[12]، ﴿لَا

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) بيت من الوافر. الشاهد: قلب ألف "حُبَارى" ياءً في الجمع بألف وتاء، أسوةً بالتثنية. ينظر: الديوان ٨٢٧/٣، وشرح النقائض ٨٩٥/٣، وجمهرة اللغة ١٤٣/١، والخصائص ٨/١.

(٣) الحاشية في: ٣٤/أ.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) بيت من مشطور الرجز. ينظر: معاني القرآن للفراء ٩/٣، والزاهر ٢٩٣/٢، واللامات ١٣٥، والخصائص ٣١٧/١، والإنصاف ١٧٨/١، وضرائر الشعر ٨٦، وشرح التسهيل ٤٧/٢، والمقاصد النحوية ١٨٧٨/٤.

(٦) الحاشية في: ٣٤/أ.

(٧) شرح جمل الزجاجي ١٥٢/١.

(٨) هي الشاة التي قلَّ لبنها، والغزيرة، من الأضداد. ينظر: القاموس المحيط (ل ج ب) ٢٢٤/١.

(٩) هو الرجل بين الطول والقِصَر. ينظر: القاموس المحيط (ر ب ع) ٩٦٤/٢.

(١٠) شرح التسهيل ١٠٠/١، ١٠٢، وشرح الكافية الشافية ١٨٠٥/٤.

(١١) الحاشية في: ٣٤/أ.

(١٢) سبأ ٣٧.

تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾[1]، قرأ بالضم الكِسَائيُّ وابنُ عامرٍ وحَفْصٌ[2]، وقال حَسَّانُ:

لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى[3][4]

إن ساكن العين مؤنثا بدا مختتما بالتاء أو مجرَّدا
وسكن التالي غير الفتح أو خففه بالفتح فكلا قد رووا

(خ١)

* [**«وسَكِّنِ التاليَ غيرَ الفتح»**]: قُرِئ: ﴿**خُطْوَاتِ**﴾[5]، وهي قراءة مَنْ بَقِي من السبعة[6][7].

* [**«وسَكِّنِ التاليَ غيرَ الفتح»**]: ع: كنتُ رأيتُ في "شرح الشَّاطِبيَّة"[8] لأبي عبدِالله الفَاسِيِّ رحمه الله تعالى أن مَنْ قرأ: ﴿**خُطُوَاتِ**﴾[9] ونحوَه أَتْبَعَ، ثم أَسْكَنَ، ويجعل هذا السكونَ غيرَ الذي في المفرد، فاستغربتُ ذلك جدًّا، وقلت: أَفَتُرَاه وَجَبَ

---

(١) النور ٢١.

(٢) ينظر: السبعة ١٧٤، والإقناع ٦٠٥.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

... وأسيافُنا يقطرْنَ من نجدةٍ دَمَا

الجَفَنات: جمع: جَفْنة، وهي القَصْعة، والغُرّ: البِيض. ينظر: الديوان ١/٣٥، والكتاب ٣/٥٧٨، وشرح النقائض ٢/٧٠٤، والمقتضب ٢/١٨٨، والحجة ٦/٢٢، وتصحيح الفصيح ٢٧٨، والمحتسب ١/١٨٧، والمخصص ٢/٢٠٧، وشرح الكافية الشافية ٤/١٨١١، والمقاصد النحوية ٤/٢٠٤١.

(٤) الحاشية في: ٣٤/أ.

(٥) البقرة ١٦٨، ٢٠٨، والأنعام ١٤٢، والنور ٢١.

(٦) وهم: نافع وأبو عمرو وحمزة وابن كثير وأبو بكر عن عاصم. ينظر: السبعة ١٧٤، والإقناع ٦٠٥.

(٧) الحاشية في: ٣٤/أ.

(٨) اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة ٢/١٠٤، ١٠٥.

(٩) البقرة ١٦٨، ٢٠٨، والأنعام ١٤٢، والنور ٢١، وهي قراءة تقدمت قريبًا.

عنده الإتباعُ، حتى يكون الإسكانُ للتخفيف؟ وكذا يقول في: سِدْراتٍ، إلى أن رأيتُ ذلك لأبي عَلِيٍّ في "الحُجَّة"[1]، قال: وحُجَّةُ مَنْ أسكن، فقال: ﴿**خُطْوَاتِ**﴾: أنهم نَوَوا الضمةَ، وأسكنوا الكلمةَ عنها؛ أَلَا ترى أن القول في ذلك لا يخلو من أن يكون جمعَ "فُعْلةٍ"، فتركوها على ما كانت عليه في الإفراد، أو يكونوا أرادوا الضمة، فخفَّفوها، وهم يريدونها، كما أن مَنْ قال: لَقَضْوَ الرجلُ، و: رَضْيَ، أراد الضمة والكسرةَ، وحذفَها، وهو يقدِّرها ثابتةً، بدليل تركهم رَدَّ الياءِ والواوِ؟

فلا يجوز الأول؛ لأن ذلك -يعني: عدمَ الإتباع- إنما يجيء في الشعر، كما قال ذو الرُّمَّة:

وَرَفْضَاتُ الهوَى فِي المَفَاصِلِ[2]

فإذا لم يَجُزْ حملُه على هذا الوجه علمت أنه على الوجه الآخر، أنهم أسكنوا تخفيفًا، وهم يريدون الضمة، كما في: لَقَضْوَ.

ع: وللمعترض على أبي عَلِيٍّ أن يقول: إنما اختَصَّ بالشعر عدمُ الإتباع في المفتوح، ولا يلزم أن يمتنع تركُه في غيره؛ للثِّقَل الذي فيه.

واعلمْ أن أبا عَلِيٍّ يَجِبُ عليه أن يطلق القول باستحقاق الإتباع في الثلاثي المقيَّدِ بما ذَكَر المصنِّف، أو الفتحِ للتخفيف، وأما الإسكان فإنه يَكِلُه إلى قاعدةٍ أخرى، وهي أن نحو: عَضُدٍ، وكَتِفٍ، يجوز تخفيف عينِهما، والاسمُ بعد الجمع يبقى كذلك، وليس الإسكانَ الذي كان في المفرد، فيذكُرَه، كما يفعلُ غيرُه[3].

---

(١) ٢/٢٦٨.

(٢) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أحشاءَ قلبِه　　　خُفُوقًا ورَفْضاتُ الهوى في المفاصلِ

رَفْضات: تفرُّق وتفتُّح. ينظر: الديوان ٢/١٣٣٧، والمقتضب ٢/١٩٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/١٤١، والتمام ١٨٠، والمخصص ١/٤٧١، وضرائر الشعر ٨٥، والتذييل والتكميل ٢/٥٥، وخزانة الأدب ٨/٨٧.

(٣) الحاشية في: ٣٤/أ.

* قولُه: «**وسَكِّن**»: هذا قاضٍ بما قاله أبو عَلِيٍّ[1]؛ فإنه لم يَقُلْ: أَبْقِه على إسكانه، وكذا يجب أن يُحمل قولُه: «**أو خَفِّفْه بالفتح**» على معنى: أو اجعلْ تخفيفَه بالفتح؛ وإلا أَوْهَمَ أن الأول ليس بتخفيفٍ[2].

* [«**أو خَفِّفه بالفتح**»]: قال[3]:

فَلَمَّا رَأَوْنَا بَادِيًا رُكَبَاتُنَا … عَلَى حَالَةٍ لَا نَخْلِطُ الجِدَّ بِالهَزْلِ[4]

فهذا شاهدُ "فُعَلاتٍ" في "فُعْلةٍ"[5].

ومنعوا إتباعَ نحو ذِرْوه … وزُبيةٍ وشذ كسْر جِروه

(خ ١)

* [«**ومنعوا إتباعَ نحو: ذِرْوه**»]: ع: لئلا يؤدِّيَ إلى الانقلاب، كما في: دُعِي، وقُضِي[6].

* [«**و: زُبْيةٍ**»]: و: مُدْيات، و: كُلْيات[7].

* [«**و: زُبْيةٍ**»]: قال أبو عَلِيٍّ[8]: لأنهم لو أَتْبَعوا لانقلبت الياء واوًا؛ لانضمام ما قبلها، كما في: لقَضُوَ الرجل.

ع: لأن التاء في تقدير الانفصال، فسكونُ الآخِر متخيَّلٌ، كما في: قَضُوَ، وليس بناءُ الاسم على التاء الأصلَ، فيُعتمدَ.

(١) الحجة ٢/٢٦٨.

(٢) الحاشية في: ٣٤/أ.

(٣) هو عمرو بن شَأْس الأسدي.

(٤) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٧٤، والكتاب ٣/٥٧٩، والمقتضب ٢/١٨٩، ومعاني القرآن وإعرابه ١/٢٤١، والمحتسب ١/٥٦، وتوجيه اللمع ٤٧٠، والتذييل والتكميل ٢/٤٨.

(٥) الحاشية في: ٣٤/أ.

(٦) الحاشية في: ٣٤/أ.

(٧) الحاشية في: ٣٤/أ.

(٨) الحجة ٢/٢٦٩.

ونظيرُه: إسكان الجمهور في: جَوْزات، وبَيْضات؛ لئلا يؤدِّي إلى الانقلاب، ومخالفةُ الأصل إذا جازت لغرضٍ حقُّها أن لا تؤدِّي إلى محذورٍ، وإلا فتمْتَنعُ[1].

ونادرٌ أَو ذو اضطرار غيرُ ما قدمتُه أو لِأُناسٍ انتمى (خ١)

* [«**ذو اضطرار**»]: كقوله[2]:

فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا[3][4]

* [«**لِأُناسٍ انْتَمَى**»]: هم هُذَيْلُ بنُ مُدْرِكة[5]، في المعتل يحرِّكونه، وعن ابن عامرٍ[6] أنه قرأ: ﴿**لَمْ يَظْهَرُواْ عَلَىٰ عَوَرَاتِ**﴾[7]، ونقل ابنُ خَالَوَيْهِ في "شَوَاذِّ القَرَاءات"[8] أن بني تَمِيمٍ[9] يقولون: رَوَضَات، وجَوَزَات، وعَوَرَات، وأن سائر اللغات بالإسكان. من "البَحْر المُحِيط"[10][11].

---

(١) الحاشية في: ٣٤/أ.

(٢) لم أقف له على نسبة.

(٣) بيت من مشطور الرجز. الشاهد: إسكان عين "فَعْلة" في الجمع بالألف والتاء في "زَفْراتها" ضرورةً، والأصل الفتح؛ إتباعًا لفائها. ينظر: معاني القرآن للفراء ٩/٣، والزاهر ٢٩٣/٢، واللامات ١٣٥، والخصائص ٣١٧/١، والإنصاف ١٧٨/١، وضرائر الشعر ٨٦، وشرح التسهيل ٤٧/٢، والمقاصد النحوية ١٨٧٨/٤.

(٤) الحاشية في: ٣٤/أ.

(٥) ينظر: لغات القرآن للفراء ١٠٧، والمقتضب ١٩٣/٢.

(٦) ينظر: جامع البيان للداني ١٤٠٢/٣، والمحرر الوجيز ١٧٩/٤.

(٧) النور ٣١.

(٨) مختصره ١٠٤.

(٩) ينظر: شرح الشافية للرضي ١١٠/٣، والتذييل والتكميل ٥٨/٢، وارتشاف الضرب ٥٩٢/٢.

(١٠) ٣٦/٨.

(١١) الحاشية في: ٣٤/أ.

جمع التَّكسير

(خ٢)

* جَرَتْ عادتُهم -س[1] فمَنْ بعده- أن يتكلَّموا على المفردات، فيقولون مثلًا: "فَعْل" يُجمع على كذا، و"فَعَل" على كذا، إلى آخرها، وبعضُهم يذكر الجمعَ، ثم يستوفي مثالَه من المفردات.

وقد سَلَكَ الناظم هذه الطريقةَ في كتبهم[2]، وهي عندي أحسن؛ لِطُول تلك؛ لأن بعض الجموع تكون مفرداتُه كثيرةً منتشرةً، كـ: "فِعَال"، و"أَفْعال"، وهم يرتِّبون المفردات على ترتيبها الطبيعي: الثلاثي أوَّلًا، ثم الرباعي، ثم الخماسي، والمذكر ثم المؤنث، والاسم ثم الصفة، فيحتاجون إلى ذكر الجمع مع كل مفردٍ من تلك المفردات المنتشرة، وفي ذلك تطويلٌ وبُعْدٌ عن الضبط، أما إذا عُرف في محلٍّ واحد جميعُ ما يُجمع على "أَفْعال" أو "فِعَال" أو غيرِ ذلك؛ فإنه أَخْصَرُ وأَوْفَرُ للذِّهْن، وأيضًا فسالكُ طريقةِ الناظم متمكِّن [من][3] أوزان القِلَّة قبل الكثرة، كما هو القياس، بخلاف سالكِ الطريقة الأخرى[4].

أَفعِلةٌ أفْعُلُ ثم فِعْلَه ثُمتَ أَفعالٌ مَبَانِي قِلّه

(خ١)

---

(١) الكتاب ٣/٥٦٧-٦١٨.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: كتبه. ينظر: التسهيل ٢٦٧، وشرح عمدة الحافظ ٢/٢٧٣، وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٠٧.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٤) الحاشية في: ١٥٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٣٩٣، ولم يعزها لابن هشام. وهي أول حاشية في المخطوطة بعد الانقطاع الذي ابتدأ من آخر باب ما لا ينصرف.

* قال أبو الفَتْح[1]: قرأ طَلْحةُ[2]: ﴿فَالصَّوَالِحُ قَوَانِتُ حَوَافِظُ﴾[3]، وهو أَشْبهُ من قراءة التصحيح؛ لأنه ليس المراد من الثلاثة إلى العشرة فقط؛ لأن الألف والتاء للقِلَّة كالألف والنون والياء والنون في التثنية، هذا الأصلُ، غيرَ أنه قد جاء مع الكثرة، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ الآية[4]، والغرضُ الكثرة.

وكان أبو عَليٍّ[5] يُنكِر الحكايةَ المرويَّة[6] أن حَسَّانَ عَرَضَ شِعْره على النَّابِغة، فقال له عند قوله:

لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى   وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا[7]:

قَلَّلتَ جِفَانَك وسيوفَك، ويقول: هذا خبرٌ مجهولٌ، لا أصلَ له؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَهُمْ فِى ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾[8].

وعِلَّةُ ذلك عندي: أنه كَثُر مجيء المفرد مرادًا به الجمعُ جنسًا، نحو: أَهْلَكَ الناسَ الدينارُ والدرهمُ، و: ذَهَبَ[9] الناس بالشاة والبعير، فلما كَثُر ذلك جاؤوا في موضعه بالجمع الذي هو أقربُ الجموع إليه، وهو القليلُ، فلهذا قال: ﴿ٱلْغُرُفَٰتِ[10]﴾، و: الجَفَنَات، وجاء في التكثير، فقال: وأسيافُنا، وقال تعالى: ﴿تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ

---

(١) المحتسب ١/١٨٧.

(٢) هو ابن مُصرِّف بن عمرو اليامي الهَمْداني الكوفي، أبو محمد، تابعي إمام حافظ، له اختيار في القراءة، قرأ على إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب، وأخذ عنه الأعمش والكسائي، توفي سنة ١١٢. ينظر: سير أعلام النبلاء ٥/١٩١، وغاية النهاية ١/٣٤٣.

(٣) النساء ٣٤. ينظر: مختصر ابن خالويه ٣٢، وشواذ القراءات للكرماني ١٣٤.

(٤) الأحزاب ٣٥.

(٥) ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٧٠، والنكت في القرآن ١/٣٧١، وأسرار العربية ٢٥٠، والمقاصد النحوية ٤/٢٠٤٢.

(٦) ينظر: الأغاني ٩/٢٣١، والمصون ٣، والموشح ٦٩، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٩.

(٧) بيت من الطويل، تقدَّم في باب كيفية تثنية الممدود والمقصور.

(٨) سبأ ٣٧.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

تَفِيضُ﴾[1].

ع: فُهِم من هذا الكلام: مناسبةُ جَعْلِهم جمعَ التصحيح للقِلَّة، وهو كونُه مُشْبِهًا للتثنية في سلامة نظم الواحد، وزيادةِ حرفين في آخره، أوَّلُهما حرفُ العلة[2].

* قال أبو[3] عبدِالله الرَّازيُّ[4] في: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ﴾[5]: إنما جُمِع "الفؤاد" جمعَ قِلَّةٍ؛ لأنه إنما خُلق للمعارف اليقينيَّة، وأكثرُ الخلق مشغولون بالأفعال البهيميَّة، فكأنَّ فؤادَهم ليس بفؤادٍ.

قال صاحبُ "البَحْر"[6]: وهو قولٌ هَذَيانيٌّ، والصوابُ قولُ الزَّمَخْشَريِّ[7]: إنه من جموع القِلَّة التي جَرَت مَجرى جموع الكثرة، كما قالوا: شُسُوع في جمع: شَسْع، وذلك يجري هذا المجرى، إلا أن كلام الزَّمَخْشَريِّ منتقضٌ في: شُسُوع؛ لأنهم قالوا: أَشْساع[8].

وبعضُ ذِي بكَثْرة وضعًا يفي كأَرْجُلٍ والعكْسُ جاء كالصُّفِي

(خ١)

* [«**ك: الصُّفِيّ**»]: في "الخَصَائِص"[9]: الصُّفِيُّ: جمعُ: صَفًا، جمعِ ـــ: صَفَاةٍ، لا جمعُ: صَفَاة؛ لأن "فَعَلة" لا يُكسَّر على "فُعُول"، إنما ذلك شأنُ "فَعْلة"، ك: بَدْرة

(١) التوبة ٩٢.

(٢) الحاشية في: ٣٤/أ.

(٣) هو محمد بن عمر بن الحسين التيمي، فخر الدين، يعرف بابن خطيب الريّ، إمام أديب مفسِّر متكلِّم، له: التفسير الكبير المسمى بمفاتيح الغيب، والمحصول في أصول الفقه، وغيرها، توفي سنة ٦٠٦. ينظر: وفيات الأعيان ٤/٢٤٨، وطبقات المفسرين للسيوطي ١١٥.

(٤) مفاتيح الغيب ٢٠/٢٥١.

(٥) النحل ٧٨، والسجدة ٩، والملك ٢٣.

(٦) البحر المحيط ٦/٥٧٤، ٥٧٥.

(٧) الكشاف ٢/٦٢٤.

(٨) الحاشية في: ٣٤/أ.

(٩) ٢/١١٤.

وبُدُور، ومَأْنة ومُؤُون[1]، أو "فَعَل"، ك: أَسَد وأُسُود.

ع: أو "فَعْل"، ك: فُلُوس، وبُيُوت[2].

(خ٢)

* أشار بقوله: «**وَضْعًا**» إلى أن مجيئه كذلك يكون بطريق الوضع، فيكون مشتركًا، لا بطريق المجاز، ونصَّ ابنُه[3] على جواز استعمال صِيَغِ كلٍّ من النوعين في موضع الأخرى مجازًا.

ويُمثَّل لهذا بقول دُرَيْدِ[4] بنِ الصِّمَّة:

تَنَادَوا وَقَالُوا: أَرْدَتِ الخَيْلُ فَارِسًا فَقُلْتُ: أَعَبْدُاللهِ ذَلِكُمُ الرَّدِي؟
كَمِيشُ الإِزَارِ خَارِجٌ نِصْفُ سَاقِهِ بَعِيدٌ مِنَ الآفَاتِ طَلَّاعُ أَنْجُدِ[5]

ويروى: «صَبُورٌ عَلَى اللأْوَاءِ»[6] بَدَلَ: «بَعِيدٌ مِنَ الآفَاتِ»، قال أبو الفَتْح[7]: وهي

---

(١) المأْنة: السُّرَّة أو ما حولها. ينظر: القاموس المحيط (م ء ن) ١٦١٩/٢.

(٢) الحاشية في: ٣٤/أ.

(٣) شرح الألفية ٥٤٧.

(٤) هو ابن الصِّمَّة بن الحارث بن معاوية، من بكر بن هوازن، أبو قُرَّة، من شعراء الطبقة الأولى الفرسان الجاهليين، عُمِّر، وكان صاحب رأي وحكمة. ينظر: الشعر والشعراء ٧٣٧/٢، والأغاني ٢٤٣/١٠، والمؤتلف والمختلف للآمدي ١٤٤.

(٥) بيتان من الطويل. كَمِيش: قصير، كناية عن خفَّة حركته. ينظر: الديوان ٦٣، ٦٦، والأصمعيات ١٠٨، ومجاز القرآن ١٧/٢، وجمهرة اللغة ١٠٥٧/٢، والعسكريات ١٠٣، وشرح جمل الزجاجي ٥٩٨/٢، والمقاصد النحوية ٦٥٦/٢.

(٦) ينظر: تخليص الشواهد ٢٩٠، ورواية الديوان: «صبورٌ على العَزَّاء»، ويروى: «الجُلَّاء» و: «الضَّرَّاء». ينظر: الشعر والشعراء ٧٣٩/٢، والزاهر ١٥٢/٢، والعقد الفريد ٣٤/٦، والمخصص ٢٨/٥.

(٧) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٦٩، ٢٧٠ (ت. هنداوي)، ٢١٨، ٢١٩ (ت. عبدالعال)، ولم أقف في مطبوعتَيْه -ولا في غيرهما من كتب ابن جني- على قوله: وهي روايتنا.

روايتُنا، قال: وهذا تكسيرٌ للقِلَّة[1].

لِفَعْلٍ اسمًا صحَّ عينًا أَفْعُلُ   ولِلرُّباعيِّ اسْمًا ايضا يُجعلُ

(خ١)

* [«لـ"فَعْلٍ" اسمًا صحَّ عينًا»]: سواءٌ صحَّت لامُه، نحو: كَلْب، وعَبْد، أو كانت مُضَعَّفةً، نحو: صَكّ وأَصُكّ، وبَتّ[2] وأَبُتّ، وضَبّ وأَضُبّ، أو اعتلَّت بكونها حرفَ علَّةٍ، نحو: ثَدْي وأَثْدٍ، وظَبْي وأَظْبٍ، ودَلْو وأَدْلٍ[3].

* قال أبو البَقَاء[4]: لَمَّا كان "فَعْل" أخفَّ الأوزان جُمع على "أَفْعُل"؛ لأنه ثقيل بضمِّ عينِه، وزيادةِ الهمزة؛ ليتعادل المفرد والجمع.

ثم قال: والجيِّدُ: أن الجموع لا يكاد يصحُّ فيها تعليلٌ؛ لأنها من باب الوَضْع الأَوَّل، فكانت أبنيتُها كأبنية الآحاد، وتلك لا تُعلَّل[5].

(خ٢)

* [«لـ"فَعْلٍ"»]: وشذَّ ذلك في "فِعْل"، قالوا: ذِئْب وأَذْؤُب، وفي "فِعَل"، قالوا: ضِلَع وأَضْلُع، و"فُعْل"، قال[6]:

وَزَحْمُ رُكْنَيْكَ شَدِيدَ الأَرْكُنِ[7]

---

(١) الحاشية في: ١٥٥.

(٢) هو الطَّيْلَسان من الحرير ونحوه. ينظر: القاموس المحيط (ب ت ت) ١/٢٤١.

(٣) الحاشية في: ٣٤/ب.

(٤) شرح التكملة ٦ (ت. حورية الجهني).

(٥) الحاشية في: ٣٤/ب.

(٦) هو رُؤْبة بن العجَّاج.

(٧) بيت من مشطور الرجز. زَحْم: مزاحمة، والأركن: جمع: رُكْن، وهو القوة والشدة. ينظر: الديوان ٣/١٦٤، والكتاب ٣/٥٧٨، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢/٣٣٤، والمحكم ٦/٨٠٢، وشرح جمل الزجاجي ٢/٥١٧.

وقالوا: قُفْل وأَقْفُل، وفي "فَعُل"، كـ: ضَبُع، و"فَعَلة"، كـ: أَكَمة، و"فِعْلة"، كـ: نِعْمة[1].

* [«صحَّ عينًا»]: ش ع[2]: وشذَّ: أَثْوُب، وأَسْيُف[3].

* قولُه: «صحَّ لامًا[4]»: اشترط في "المقرَّب"[5] أيضًا انتفاءَ التضعيف، فخرج نحو: رَقّ، وفَذّ، وقَدّ[6]، وصَكّ، فعلى هذا يكون قولهم: كَفّ وأَكُفّ من الشاذ، وكذا: صَكّ وأَصُكّ.

لكنَّه بعد ذلك قال: إن "فَعْلًا" المضعَّف يُجمع في القِلَّة على "أَفْعُل"، كـ: أَصُكّ، وفي الكثير على "فِعَال" و"فُعُول"، كـ: صِكاك، وصُكُوك، فثبت أن ذلك ليس بشرط[7].

* قولُه: «"أَفْعُل"»: ومن ذلك: أَيْدٍ، وأَظْبٍ؛ لأن "يَدًا" "فَعْل": يَدْيٌ، والمنقوص الذي لم يُكمَّل بالتاء تُرِد[8] إليه محذوفه، ثم يُجمع على قياس نظيره، ولأنه إذا أدَّى قياسٌ إلى اسمٍ معربٍ آخرُه واوٌ لازمة مضمومٌ ما قبلَها؛ رُفض ذلك.

وأما إذا كان المنقوص مكمَّلًا بالتاء فبابُه أن يُجمع للقليل بالألف والتاء، وللكثير بالواو والنون، فتقول: سَنَوات، وسِنُون، وتكسيرُه شاذٌّ، والذي سُمع منه: أَمَة وإماء وإمْوان وآمٍ، وبُرَة[9]، ولُغَة، وبُرًى، ولُغًى، وشَفَة وشِفاه. من "المقرَّب"[10].

---

(١) الحاشية في: ١٥٥.

(٢) شرح عمدة الحافظ ٢/٢٧٤.

(٣) الحاشية في: ١٥٥.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في متن الألفية: صحَّ عينًا. ينظر: الألفية ١٦٤، البيت ٧٩٣.

(٥) ٤٨٧، ٤٨٩.

(٦) هو القامَة. ينظر: القاموس المحيط (ق د د) ١/٤٤٧.

(٧) الحاشية في: ١٥٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٣٩٤ من خط ابن هشام.

(٨) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب: يُرَدُّ، أو: تَرُدُّ.

(٩) هي الخَلْخال، وحلقة في أنف البعير. ينظر: القاموس المحيط (ب ر و) ٢/١٦٥٨.

(١٠) ٤٨٧.

ع: ووجهُ كونِ الواو والنون للكثرة أن هذا في الحقيقة تكسيرٌ لا تصحيحٌ، وإنْ أَشْبَهَ في اللفظ علامةَ التصحيح؛ أَلَا ترى أنه جَبْرٌ لِمَا فات الكلمة من لامها؟[1]

* اقتصارُه في عَدِّ مفرد "أَفْعُل" على "فَعْل" اسمًا صحيحَ العين، وعلى الرباعيِّ المقيَّدِ ظاهرٌ في أنه لا ينقاس في غيرهما، ولهذا حكموا بأن "أَجْرٍ" من قوله[2]:

أَجْرٍ وَأَعْرَاسُ[3]

على خلاف القياس.

فإن قيل: كيف ارتكبوا هذا ونصُّوا عليه مع اعترافهم بأنه سُمع في "جِرْو" الفتحُ، فهلَّا جعلواه[4] جمعًا له؛ ليَسْلموا مما ارتكبوه؟

فالجوابُ: أن الذي حَمَلهم على ذلك أن الكسر في "جِرْو" أفصح وأكثر من الفتح، وقد حَكَوا فيه الضمَّ أيضًا[5][6].

إِن كان كالعَنَاقِ والذِّراعِ في مَدٍّ وتأنيثٍ وعَدِّ الأحْرُفِ

(خ٢)

---

(١) الحاشية في: ١٥٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٣٩٤.

(٢) هو مالك بن خالد الخُنَاعي.

(٣) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

ليثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عند خِيسَتِهِ بالرَّقْمَتَيْنِ له أَجْرٍ وأَعْرَاسُ

أعراس: جمعُ: عِرْس، والمراد إناث الأسد. ينظر: شرح أشعار الهذليين ١/٤٤٢، والمحكم ١/٤٧٧، وتوجيه اللمع ٧٩.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب: جعلوه.

(٥) ينظر: إصلاح المنطق ١٣٢، وأدب الكاتب ٥٣١، والفرق لابن أبي ثابت ٨٠، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١٣٤، والتكملة للصاغاني ٦/٣٨٩، وإكمال الإعلام ١/١٠٦.

(٦) الحاشية في: ١٥٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٣٩٥.

* قولُه: «**وتاء**[1] **تأنيث**»: وشذَّ في: طِحَال، وعِنَان[2]، ومَكَان، وجَنِين[3].

* قولُه: «**وعَدِّ الأَحْرُف**»: وشذَّ في: أُنْبُوب.

وليس التأنيث مصحِّحًا لاطِّراده في "فَعَل"، كـ: قَدَم، خلافًا ليُونُسَ[4]، ولا في "فِعْل"، كـ: قِدْر، و"فِعَل"، كـ: قِتَب[5]، و"فَعَل"، كـ: قَدَم، و"فُعْل"، كـ: غُول، و"فَعُل"، كـ: عَجُز، و"فُعُل"، كـ: عُنُق، خلافًا للفَرَّاء[6][7].

وغيرُ ما أَفْعُل فيه مُطَّرِدْ مِن الثُّلاثِي اسما بأَفْعَالٍ يَرِد

(خ١)

* [«**وغيرُ ما "أَفْعُلُ" فيه مطَّرد**»]: فأما قولهم: فَرْخ وأَفْرَاخ، وزَنْد وأَزْنَاد فإنه جاز؛ لِمُشابهة النون والراء حرفَ العلَّة، وأما: رَأْد[8] وأَرْآد فالهمزة أشبهُ بحروف العلَّة؛ لِمَا يقع فيها من التغيير، وقالوا: نار وأَنْوُر، قال عُمَرُ بنُ أبي رَبِيعةَ:

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في متن الألفية: وتأنيثٍ.

(٢) هو سَيْر اللِجَام الذي تُمسَك به الدابة. ينظر: القاموس المحيط (ع ن ن) ١٥٩٨/٢.

(٣) الحاشية في: ١٥٥.

(٤) ينظر: الكتاب ٥٩١/٣.

(٥) كذا في المخطوطة مضبوطًا، وهو غير مضبوط في التذييل والتكميل ٧٤٤/ب (نورعثمانيه)، ومقتضى السياق أنه بكسر ففتح، وهو مضبوط في: غريب الحديث لابن قتيبة ٢٨٣/١، والدلائل في غريب الحديث ٢٠٨/١، ٢٠٩، والمخصص ٤٠٧/٤، والتكملة للصاغاني ٤٩٣/١ بكسر فسكون، وفي: جمهرة اللغة ٢٥٥/١، والصحاح (ق ت ب) ١٩٨/١، والمجمل ٧٤٤/١، والمقاييس ٥٩/٥ بكسر القاف فقط، وفي القاموس المحيط (ق ت ب) ٢١٠/١: القِتْب: الأمعاء، وما استدار من البطن، والقَتْب: إطعام الأقتاب، والقَتَب: الإكاف الصغير على قدر سنام البعير، والقَتِب: الضيِّق السريعُ الغضبِ.

(٦) ينظر: التسهيل ٢٦٩، وارتشاف الضرب ٤١١/١.

(٧) الحاشية في: ١٥٥.

(٨) هو أصل اللحى، وارتفاع الضُّحى، والخَلاء، والشابَّة الحسنة. ينظر: القاموس المحيط (ر أ د) ٤١٢/١.

فَلَمَّا فَقدتُ الصَّوْتَ مِنْهُمْ وَأُطْفِيَتْ مَصَابِيحُ شُبَّتْ بِالعَشِيِّ وَأَنْوُرُ(١)

فجمعوا "فَعَلًا" على "أَفْعُل"، ووَجْهُه:

أنهم راعوا لفظة "نار"، وهي الآن ساكنة العين.

والثاني: أنها مؤنث، والمؤنث قد يسكَّن إذا لحقته التاء، كـ: حَلْقة وحَلَق، ...(٢) لزوم السكون؛ للزوم تأنيثه(٣).

* [«بـ"**أَفْعالٍ**" **يَرِد**»]: قال(٤):

إِنِّي لَأَكْنِي بِأَجْبَالٍ عَنَ اجبيلِها(٥) وَسَيْلِ أَوْدِيَةٍ عَنْ سَيْلِ وَادِيهَا(٦)(٧)

(خ٢)

* قولُه: «**وغيرُ ما "أَفْعُلُ"**» البيتَ أعمُّ من أن يكون ثبوتُ "أَفْعَال" لِمَا ذَكَر باطِّرادٍ ولزومٍ، أو كثرةٍ أو قِلَّةٍ أو ندورٍ، فالقليلُ في "فَعْل" معتلِّ العين، كـ: حالٍ، ومالٍ، والنادرُ في "فُعَل" كـ: رُطَب، واللازمُ في "فَعِل"، كـ: كَبِد، ونَمِر، والغالبُ في نحو:

(١) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٩٦، والمقتضب ٢/٢٠٥، والأغاني ١/١٣٤، واللآلي في شرح أمالي القالي ١/٢٧٥، وخزانة الأدب ٥/٣١٨.

(٢) موضع النقط كلمة لم أتبيَّنها في المخطوطة، ورسمها: فلحوا، ولعلها: فلَحِقَه.

(٣) الحاشية في: ٣٤/ب.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولعل الصواب ما في مصادر البيت: عَنَ اجْبُلِهَا، بتخفيف الهمزة، وإلقاء حركتها على النون الساكنة قبلها، وبه يستقيم الوزن.

(٦) بيت من البسيط. الشاهد: في "أَجْبال"، إذ جمع "فَعَل" -وهو "جَبَل"- على "أَفْعال"؛ لأنه اسم ثلاثي لم يطرد جمعُه على "أَفْعُل". ينظر: المقتضب ٢/٢٠٠، والخصائص ٣/٦١، ٣١٩، والاقتضاب ٣/٢٨٥، وشرح جمل الزجاجي ٢/٥١٥.

(٧) الحاشية في: ٣٤/ب.

مُدْي[1]، وظَبْي، ولَبَب[2]، وكَبِد، وعَضُد، وعِنَب، وطُنُب[3]، [و][4] يحفظ في "فَعْل" صحيحِ العين، ك: فَرْخ.

ح[5]: ثَبت منه ما لا يُحصى، فلو جُعل قياسًا لكان مذهبًا حسنًا.

ع: فهذان مذهبان[6].

وزعم الفَرّاءُ[7] أنه مقيس فيه إن كانت فاؤه همزةً، ك: أَنْف، أو واو، ك: وَهْم.

ويُحفظ "أَفْعال" أيضًا في "فَعِيل" بمعنى "فاعِل"، ك: شَرِيف، و"فَعَال"، ك: جَبَان، و"فَعْلة"، ك: بَيْضة، و"فُعْلة"، ك: بُرْكة، وهو طائر من طير الماء[8]، وفي: شَعَفة[9]، وقَصَرة، وهي أصل العُنُق[10]، ونَمِرة[11]، وجِلْف[12]، ونِضْو[13]، وحُرّ، وخَلَق، وجُنُب

(١) هو مِكْيال شاميّ ومصريّ. ينظر: القاموس المحيط (م د ي) ٢/١٧٤٧.

(٢) هو المَنْحَر، وموضع القلادة، وما استرقَّ من الرمل. ينظر: القاموس المحيط (ل ب ب) ١/٢٢٤.

(٣) هو الوتد، أو حبل طويل يُشَدُّ به سُرَادِق البيت. ينظر: القاموس المحيط (ط ن ب) ١/١٩٤.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٥) التذييل والتكميل ٥ ٧٤/أ (نورعثمانيه).

(٦) انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٧) ينظر: التسهيل ٢٦٩، وارتشاف الضرب ١/٤١٣.

(٨) ينظر: الجيم ١/٩٤، وجمهرة اللغة ١/٣٢٥، والصحاح (ب ر ك) ٤/١٥٧٥.

(٩) هي رأس الجبل. ينظر: القاموس المحيط (ش ع ف) ٢/١٠٩٩.

(١٠) ينظر: العين ٥/٥٩، وجمهرة اللغة ٢/٧٤٣.

(١١) هي القطعة الصغيرة من السحاب، وشَمْلة فيها خطوط سود وبيض. ينظر: القاموس المحيط (ن م ر) ١/٦٧٥.

(١٢) هو الرجل الجافي. ينظر: القاموس المحيط (ج ل ف) ٢/١٠٦٤.

(١٣) هو حديدة اللِجَام، والمهزول من الإبل وغيرها. ينظر: القاموس المحيط (ن ض و) ٢/١٧٥٤.

في لغة مَنْ جمعه، ويَقُظ[1]، ونَكِد، وكَؤُود[2]، ورقاط[3]، وغُثَاء، وخَرِيدة، ومَيْت، ومَيْتة، وجاهِل، ووادٍ، وذِوَطة، لضَرْبٍ من العَناكب يَلْسَع[4]، وأَغْيَد[5]، وقَحْطانيّ وأقاحط[6]، ورفيقة[7][8].

* قولُه: «بـ"**أَفْعالٍ**"»: لزومًا أو غلبةً، ومِنْ ثَمّ صحّ استثناءُ "فُعَل" في قوله: «**وغالبًا أَغْنَاهمُ**» البيتَ.

وينبغي أن يقول هنا:

«**وبـ"فُعُولٍ": "فَعِلٌ"، نحوُ: كَبِدْ يُخَصُّ غالبًا**»؛

فإنه أيضًا استثناء من القاعدة السابقة.

والحاصلُ أن كلًّا من "فُعَل" و"فَعِل" اسمين يأتي على "أَفْعال" قليلًا، نحو: رُطَب وأَرْطاب، ووَعِل وأَوْعال، وكَبِد وأَكْباد، ويأتي "فُعَل" على "فِعْلان"، كـ: صُرَد وصِرْدان، و"فَعِل" على "فُعُول"، كـ: كَبِد وكُبُود، ونَمِر ونُمُور، ومجيئُهما على غير "أَفْعال" هو الغالب فيهما[9].

* مِنْ مجيء "فِعْل" على "أَفْعال": حِمْل، وعِدْل، وحِبّ.

---

(١) هو ضد النائم. ينظر: القاموس المحيط (ي ق ظ) ١/٩٤٢.

(٢) هو صَعْب المرتقى. ينظر: جمهرة اللغة ٢/٦٨٠، وتهذيب اللغة ١٠/١٧٨.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في التسهيل ٢٧٠ -وهذه الفقرة منه-: قُمَاط، وهو الحبل والخرقة التي تُلَفُّ على الصبي، كما في: القاموس المحيط (ق م ط) ١/٩٢٢.

(٤) ينظر: البارع ٦٧٩، وتهذيب اللغة ١٤/٦.

(٥) هو الناعم. ينظر: القاموس المحيط (غ ي د) ١/٤٤٢.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب: وأَقْحَاط.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في التسهيل ٢٦٩ -وهذه الفقرة منه-: و: فِيقَة، وهي اسم اللبن يجتمع في الضرع بين الحَلْبَتين. ينظر: القاموس المحيط (ف و ق) ٢/١٢١٩.

(٨) الحاشية في: ١٥٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٣٩٧ إلى قوله: «كـ: وَهْم».

(٩) الحاشية في: ١٥٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٣٩٧، ٣٩٨ مفرَّقةً في موضعين، ولم يعزها لابن هشام.

ابنُ الشَّجَريِّ[1]: وليس الأَحْبابُ جمعَ: حَبِيب، ك: شَرِيف وأَشْراف، ويَتِيم وأَيْتام؛ لأمرين:

أحدهما: أن جمع "فِعْل" على "أَفْعال" أقيسُ من جمع "فَعِيل" عليه، وأكثرُ منه.

الثاني: أنَّ: شَرِيفًا ويَتِيمًا من باب "فَعِيل" بمعنى "فاعِل"، بخلاف: حَبِيب، فإنه "فَعِيل" بمعنى "مَفْعُول"، ك: قَتِيل، أصلُه: مَقْتُول، فقد افترقا[2].

* ومِنْ[3] ثَمَّ خُطِّئ الفَرَّاءُ[4] في قوله في: أَخٍ وأَبٍ: إنهما "فَعْل": أَخْوٌ، وأَبْوٌ؛ لأنه قد جاء جمعُهما على: آخاءٍ، وآباءٍ.

ومِنْ ثَمَّ اعتَذَر ابنُ مالِكٍ[5] عن: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[6] بأن "أَقْراء" شاذٌّ[7].

* أربعةٌ تُجمع في القِلَّة والكثرة على "أَفْعال": "فَعُل"، ك: عَضُد وأَعْضاد، وقد يجيء على "فِعَال"، ك: سِبَاع، و"فِعَل"، ك: ضِلَع، وشذَّ: أَضْلُع، وضُلُوع، و"فِعِل"، ك: إِبِل، و"فُعُل"، ك: عُنُق[8].

* ان[9] ما "أَفْعُل" فيه مطرد لا يأتي على "أَفْعال"، فأما قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[10]، وقولُه سبحانه: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾[11]، فالمفرد: نَفَل، وشَرَط،

---

(١) أماليه ١/٣٥٢.

(٢) الحاشية في: ١٥٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٣٩٦، ٣٩٧، ولم يعزها لابن هشام.

(٣) كذا في المخطوطة متصلًا بالحاشية السابقة، وقبله عند ياسين: «كلام الناظم يقتضي أن "فَعْلًا" لا يُجمع على "أَفْعال"».

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١/١٥٨.

(٥) شرح التسهيل ٢/٣٩٦.

(٦) البقرة ٢٢٨.

(٧) الحاشية في: ١٥٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٣٩٦.

(٨) الحاشية في: ١٥٦.

(٩) كذا في المخطوطة، وقبله عند ياسين: «فُهِم من هذا».

(١٠) الأنفال ١.

(١١) محمد ١٨.

بفتح العين، لغةٌ في الساكنها(١)، قال(٢):

إنَّ تقْوَى رَبِّنا خَيْرُ نَفَلْ(٣)

نَعَمْ، شذَّ: رَأْد وأَرْآد، وهو أصل الجنين(٤)، وزَنْد وأَزْناد، وفَرْخ وأَفْراخ، وأَنْف وآناف، وحَمْل وأَحْمال، قال الله سبحانه: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾(٥).

وعكسُ هذه: مجيء "فَعَل" على "أَفْعُل"، كـ: زَمَن وأَزْمُن، وجَبَل وأَجْبُل، قال(٦):

إنِّي لَأَكْني بِأَجْبَالٍ عَنَ اجبيلِها(٧)(٨)

وغَالِبًا أَغناهُمُ فِعْلانُ في فُعَلٍ كقولِهِمْ صِرْدانُ (خ١)

* قال(٩):

---

(١) ينظر: جمهرة اللغة ٢/٧٢٦، والصحاح (ش ر ط) ٣/١١٣٦.

(٢) هو لَبِيد بن ربيعة.

(٣) صدر بيت من الرمل، وعجزه:

... وبإذن الله رَيْثي وعَجَلْ

ينظر: الديوان ١٧٤، ومجاز القرآن ١/٢٤٠، والكامل ٣/١٣٥١، وشرح القصائد السبع ٥١٠، وشرح جمل الزجاجي ٢/٥٧٨، وخزانة الأدب ٣/٣٧٢.

(٤) في المخطوطة مهملة، ولعل الصواب ما عند ياسين: اللَحْيَيْن. وينظر: القاموس المحيط (ر أ د) ١/٤١٢.

(٥) الطلاق ٤.

(٦) لم أقف له على نسبة.

(٧) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولعل الصواب ما في مصادر البيت: عنَ اجْبُلِها. وهذا صدر بيت من البسيط، تقدَّم قريبًا.

(٨) الحاشية في: ١٥٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٣٩٦ بزيادات يسيرة.

(٩) هو حُميد بن ثَوْر الهلالي.

كَأَنَّ وَحَى الصِّرْدَانِ فِي جَوْنِ[1] ضَالَةٍ   تَلَهْجُمُ لَحْيَيْهِ إِذَا مَا تَلَهْجَمَا[2]

الوَحَى: الصوت[3]، والصُّرَد: طائر، والضَّالَة: شجرةٌ[4]، والتَّلَهْجُم: الاضطراب[5]، شَبَّه رُغَاءَ جملٍ بصوت الصِّرْدان [6].

(خ٢)

* قولُه: «**وغالبًا أَغْناهمُ**»: ع: كأنَّ سبب ذلك أن "فُعَل" إما مقصور من "فُعَال"، كما سيأتي حكايته فيما بعدُ[7]، أو قريبٌ منه، و"فُعَال" يُجمع على "فِعْلان"، ك: غُلَام وغِلْمان، وغُرَاب وغِرْبان[8].

* قال ابنُه[9]: أما "فُعَل" فجاء بعضه على "أَفْعال"، ك: أَرْطاب، والغالبُ مجيئُه على "فِعْلان"، ك: صِرْدان[10]، ونِغْران[11]، وهذا قريبٌ مما قاله أبوه في "شرح الكافِية"[12].

---

(١) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولعل الصواب ما في مصادر البيت: جَوْف، ورواية الديوان: كُلِّ.

(٢) بيت من الطويل. الشاهد: في "الصِرْدان"، إذ جمع "فُعَل" -وهو "صُرَد"- على "فِعْلان"، وهو الغالب فيه. ينظر: الديوان ١٤، والمقصور والممدود للقالي ١٢٠، والصحاح (ل هـ ج م) ٢٠٣٧/٥، والمحكم ٢٨٦/٨، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٧٢/٢، ٧٧٣، وتوجيه اللمع ٤٥٦.

(٣) ينظر: المنتخب لكراع ٢٩٤/١، وتهذيب اللغة ١٩٣/٥.

(٤) ينظر: العين ١٤٤/١، وتهذيب اللغة ٤٧/١٢.

(٥) ينظر: الصحاح (ل هـ ج م) ٢٠٣٧/٥، والمحكم ٤٧٢/٤.

(٦) الحاشية في: ٣٤/ب.

(٧) في الحاشية التالية.

(٨) الحاشية في: ١٥٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٩٧/٢، ولم يعزها لابن هشام.

(٩) شرح الألفية ٥٤٨.

(١٠) جمعُ: صُرَد، وهو طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير. ينظر: القاموس المحيط (ص ر د) ٤٢٧/١.

(١١) جمعُ: نُغَر، وهو البُلْبُل، وفِرَاخ العصافير، ونوع من الحُمَّر. ينظر: القاموس المحيط (ن غ ر) ٦٧٣/١.

(١٢) شرح الكافية الشافية ١٨١٨/٤.

وفي "التَّبْصِرة"[1] للصَّيْمَري: "فُعَل" بابُه في القِلَّة والكثرة "فِعْلان"، وأكثر ما يقع في الحيوان، ك: جُعَل، وجُرَذ، وصُرَد، وشذَّ منه: رُبَع[2]، ورُطَب، فجاء على "أَفْعال"، فأما "رُبَع" فجاء ذلك فيه حملًا على: جَمَل وأَجْمال؛ لأنه منه، وأما "رُطَب" فليس من هذا الباب؛ لأنه جمع: رُطَبة، كقولك: ثَمَرة وثَمَر، ولا يلزم جمعُه؛ لأنه اسم جنس.

عبدُ[3] اللَطِيفِ الحَرَّانيُّ[4]: "فُعَل" في غير الحيوان مقاربٌ له في الحيوان، أو مُسَاوٍ، فقولُ الصَّيْمَري: «أكثر ما يكون في الحيوان» يوهم خلافَ هذا، والأمر على ما قدَّمتُ.

وقال صاحبُ[5] "مِيزَان العَرَبية"[6]: رُبَّما خصُّوا نوعًا ببناءٍ، فلا يكادون يخرجون عنه، نحو: نُغَر ونِغْران، وصُرَد وصِرْدان، وإنما خصُّوه بهذا البناء؛ لأنهم جعلوه كالمخفَّف من "فُعَال"، نحو: غُرَاب، وعُقَاب.

ابنُ هِشَامٍ[7]: كما قالوا في "مِفْعَل": إنه مخفَّف من "مِفْعَال"، و: عَوِرَ: إنه مخفَّف من: اعْوَرَّ.

ومن "فُعَل" و"فِعْلان": خُزَز -لذَكَر الأرانب[8]- وخِزَّان[9].

* في "شرح الغاية"[10]: ولا يطَّرد جمعُ قِلَّةٍ على "فُعَل"[11].

---

(١) التبصرة والتذكرة ٢/٦٤٤، ٦٤٥.

(٢) هو الفَصِيل يُنْتَج في الربيع، وهو أول النِّتاج. ينظر: القاموس المحيط (ر ب ع) ٢/٩٦٦.

(٣) لعله شيخ ابن هشام، مشهور بابن المرحِّل، تقدَّم ذكره.

(٤) لم أقف على كلامه.

(٥) هو أبو البركات الأنباري.

(٦) ٢٦٠.

(٧) يريد به نفسَه، خلاف عادته في الرمز بـ: ع، ولا يريد به: الخَضْراوي، كما تقدَّم له غير مرَّة.

(٨) ينظر: جمهرة اللغة ٢/١٠٠٤، والصحاح (خ ز ز) ٣/٨٧٧.

(٩) الحاشية في: ١٥٦.

(١٠) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٢٠٩.

(١١) الحاشية في: ١٥٦.

في اسمٍ مُذَكَّرٍ رُباعِيٍّ بمَدّ ثالثٍ افْعِلَةُ عنهم اطَّرد (خ١)

* قولُه: «**مُذكَّر**»: ومِنْ ثَمَّ استُدل على أنَّ: القَلِيب[1] مذكر؛ لقولهم: أَقْلِبة، وعلى[2] أن السماء للمطر مذكر؛ لقولهم[3] فيها: أَسْمِية، كذا قال بعض الكوفيين[4].

أبو الحَسَن[5]: هو مؤنث؛ لقولهم: ما ...[6] قياسُه: "أَفْعُل"، ك: أَعْنُق، وأَعْقُب، قال: وجاء عكسه: طِحَال وأَطْحُل، وجَنِين وأَجْنُن، قال رُؤْبة:

إِذَا رَمَتْ مَجْهُولَهُ بِالأَجْنُنِ[7]

والقياس: أَجِنَّة. من "التَّكْمِلة"[8][9].

* قولُه -رُؤْبةُ-:

مَجْهُولَهُ بِالأَجْنُنِ

فيه شذوذٌ من وجهين: جمع المذكَّر على "أَفْعُل"، وإظهار المِثْلين، كقوله[10]:

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) ينظر: الأزمنة لقطرب ١٢، وإعراب القرآن للنحاس ١/٣٦، وإعراب ثلاثين سورة ٩٨، والمحكم ٨/٦٣١.

(٥) معاني القرآن ١/٦٢، وينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٤٩٤، والمحكم ٨/٦٢٢.

(٦) موضع النقط مقدار سطر انقطع في المخطوطة.

(٧) بيت من مشطور الرجز. يريد: أن القَفْر يُسقط أجنَّة الإبل. ينظر: الديوان ٣/١٦٢، والمخصص ٥/١٤٦، وسفر السعادة ١/٣٤، وشرح شواهد شرح الشافية ١٣٤.

(٨) ٣٩٦، ٣٩٧.

(٩) الحاشية في: ٣٤/ب.

(١٠) هو أبو النجم العِجْلي.

الأَجْلَلِ[1]

عبدُالقاهِر[2][3].

* في "شرح الغاية"[4]: أن "فَعُولًا" في المذكر والمؤنث يأتي على "أَفْعِلة"، كـ: أَعْمِدة في المذكر، وأَقْدِمة[5] في المؤنث، وأن "فَعُولًا" المعتلَّ اللامِ على "أَفْعال"، كـ: فَلُوّ[6] وأَفْلاء، وعَدُوّ وأَعْداء، فهذان إطلاقان في كلام الناظم[7].

(خ٢)

* قولُه: «**في اسمٍ**»: إلا إن كانت المدة واوًا في صفةِ مذكرٍ[8].

* في "شرح الغاية"[9] أن مؤنث "فَعُول" كمذكَّره، فنحو: قَدُوم وأَقْدِمة بمنزلة: عَمُود وأَعْمِدة[10].

* قولُه: «**بمَدّ**»: قَيَّد في "شرح الغاية"[11] الوزنَ بواحدٍ من خمسة: ١: قَذَال[12].

---

(١) بعض بيت من مشطور الرجز، وهو بتمامه:

الحمدُ لله العليِّ الأجللِ

ينظر: الديوان ٣٣٧، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٣٩، والمقتضب ١/١٤٢، والأصول ٣/٤٤٢، والخصائص ٢/٣٤٩، واللباب ٢/٩٩، وشرح جمل الزجاجي ٢/٥٦٣، والمقاصد النحوية ٤/٢١٣٤.

(٢) المقتصد في شرح التكملة ١/٧٩٦.

(٣) الحاشية في: وجه الورقة الثانية الملحقة بين ٣٤/ب و٣٥/أ.

(٤) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٢١٠.

(٥) جمع: قَدُوم، وهي آلةٌ للنَّجْر، مؤنثة. ينظر: القاموس المحيط (ق د م) ٢/١٥١٠.

(٦) هو المُهْر إذا فُطم، أو إذا بلغ سنةً. ينظر: القاموس المحيط (ف ل و) ٢/١٧٣٢.

(٧) الحاشية في: ٣٤/ب.

(٨) الحاشية في: ١٥٦.

(٩) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٢١٠.

(١٠) الحاشية في: ١٥٦.

(١١) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٢١٠.

(١٢) هو جِمَاع مؤخَّر الرأس. ينظر: القاموس المحيط (ق ذ ل) ٢/١٣٨٢.

٢: حِمَار. ٣: رَغِيف. ٤: غُرَاب. ٥: عَمُود.

ع: ذكر ابنُ جِنِّي[(١)] أن اليَزِيديَّ والكِسَائيَّ اختلفا في "الشِّرَى"؛ أيمدُّ أم يُقصر؟ فمدَّه اليَزِيديُّ[(٢)]، وقَصَره الكِسَائيُّ، وذلك بحَضْرة الرَّشِيد، واحتَكَموا إلى العرب، فمدُّوه، ويدل على المدِّ: أَشْرِية، ك: سِقَاء وأَسْقِية، وفي الجملة اللغتان صحيحتان[(٣)].

والزَمُهُ في فَعالٍ او فِعَال مُصَاحِبَي تضعِيفٍ او إعلال (خ٢)

*كما التزموا "فِعَالًا" في نحو: طَوِيل وطَوِيلة، و"أَفْعالًا" في "فَعُول" معتلِّ اللامِ، ك: عَدُوّ، و"أَفْعِلة" فيما ضُعِّف من "فَعَال" و"فِعَال"، نحو: جَنَان وأجننة[(٤)]، وكِنَان وأَكِنَّة، قال الله تعالى: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ﴾[(٥)]، زَمَخْشَرِيُّ[(٦)]: "أَكِنَّة" جمعُ: كِنَان.

ع: ف: كِنَان وأَكِنَّة ك: غِطَاء وأَغْطِية، وزنًا ومعنًى، و"أَفْعِلة" في: كِنَان واجب؛ لتضعيفه، وفي باب: غِطَاء واجب؛ لاعتلاله[(٧)].

فُعْل لنحو أَحْمرٍ وحَمْرا وفِعْلَةٌ جمعًا بِنَقْلٍ يُدْرا[(٨)] (خ١)

* [«"فُعْلٌ" لنحو: أَحْمرٍ»]: يعني: و"أَفْعَل" في الألوان، فأما قولهم في جمع: أَعْزَل: عُزْل فإنما جاز مع شذوذه أنه على ضدِّه، وهو: رامِح، وإلا فـ"أَفْعَل" لا يجمع

(١) الخصائص ٣/٢٩٢، وتقدَّمت الحكاية في باب المقصور والممدود.

(٢) كذا في المخطوطة، والمروي في الحكاية المتقدمة في باب المقصور والممدود أنه يمدُّه ويقصره.

(٣) الحاشية في: ١٥٦.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب: أَجِنَّة، بالإدغام.

(٥) فصلت ٥.

(٦) الكشاف ٤/١٨٥.

(٧) الحاشية في: ١٥٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤٠١ باختصار، ولم يعزها لابن هشام.

(٨) كذا في المخطوطة، والوجه: يُدْرَى.

على "فُعْل" في هذا، ونظيرُه: قولُهم: عَدُوَّة[1] حملًا على: صَدِيقة[2][3].

* قولُه: «"فُعْلٌ" لنحمر[4]: أَحْمَرٍ وحَمْرا»: فأما قولُه[5]:

وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ[6]

فجَمَعَ "أَفْعَل" على "فِعَال"؛ فشاذٌّ، وإنما قياس ذلك: عُجْف، ولكنَّه حَمَله على ضدِّه، وهو: سَمِين، فقيل: عِجَاف، كـ: سِمَان؛ لأن الأَعْجَف المَهْزُول[7]؛ الى[8] ترى إلى قوله[9]:

مِنْهَا سَمِينٌ وَأَعْجَفُ[10]

قال المازنيُّ[11]: وهو شاذٌّ لا يُقاس عليه[12].

* [«و"فِعْلَةٌ" جمعًا بنَقْلٍ يُدْرَى»]: وَكأنَّ غالبَه في "فُعَال"، كـ: غِلْمة، ...[13] /

---

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) الحاشية في: ٣٤/ب.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في متن الألفية: لنحو.

(٥) هو عبدالله بن الزِّبَعْرى السَّهْمي، وقيل: مطرود بن كعب الخُزاعي.

(٦) عجز بيت من الكامل، وصدره:

عَمْرُو العُلا هَشَمَ الثَّرِيدَ لقومه ...

مُسْنِتون: أصابهم قَحْط. ينظر: ديوان ابن الزِّبَعْرى ٥٣، والنوادر لأبي زيد ٤٦٤، وغريب الحديث لأبي عبيد ٢٦٩/٣، والمقتضب ٣١٦/٢، والزاهر ١٢٣/٢، وتهذيب اللغة ٦٠/٦، والإنصاف ٥٤٥/٢، وشرح التسهيل ٣٦٠/٣، والمقاصد النحوية ١٦٢٦/٤.

(٧) ينظر: الصحاح (ع ج ف) ١٣٩٩/٤، والمحكم ٣٣٦/١.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب: ألَا.

(٩) لم أقف له على نسبة.

(١٠) بعض بيت من الطويل، تقدَّم في باب المعرب والمبني.

(١١) لم أقف على كلامه.

(١٢) الحاشية في: وجه الورقة الثالثة الملحقة بين ٢٢/ب و٢٣/أ.

(١٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

ك: غِزْلَة، / ...[1] / ك: صِبْية، ...[2]، و"فَعَل"، ك: فِتْية[3].

(خ٢)

* [«"**فُعْلٌ**"»]: تنبيهٌ: ومنه: بِيض، وعِيس[4]، وهِيم[5]؛ فإنهن "فُعْل"، ولكن قُلبت الضمة كسرةً؛ لتصح الياءُ، كما سيأتي[6] شرحه إن شاء الله تعالى في علم التصريف[7].

* قولُه: «**لنحو: أَحْمَرٍ وحَمْرا**»: قال في "تَسْهِيله"[8]: وهو لـ"أَفْعَل" و"فَعْلاء" وصفين متقابلين، أو منفردين لِمانعٍ في الخِلْقة.

ع: نحو: آدَر[9]، وأَكْمَر[10]، وعَفْلاء[11]، ورَتْقاء[12].

ثم قال: فإن كان المانع الاستعمالَ فـ"فُعْل" فيه محفوظ.

ع: نحو: آلَى[13]، وعَجْزاء[14]، في أشهر الاستعمالين، وقالوا: دِيمة

---

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) الحاشية في: ٣٤/ب مع وجه الورقة الثانية الملحقة بين ٣٤/ب و٣٥/أ، وهي مشطورة بينهما.

(٤) هي الإبل البيض يخالط بياضها شُقرة، واحدها: أَعْيَس. ينظر: القاموس المحيط (ع ي س) ٧٦٨/١.

(٥) هي الإبل العِطَاش. ينظر: القاموس المحيط (هـ ي م) ١٥٤٢/٢.

(٦) في باب الإبدال ص ١٦١٤.

(٧) الحاشية في: ١٥٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٠٢/٢، ولم يعزها لابن هشام.

(٨) ٢٧٠، ٢٧١.

(٩) هو مَنْ يصيبه فتقٌ في إحدى خُصْيَيه. ينظر: القاموس المحيط (أ د ر) ٤٩٠/١.

(١٠) من: الكَمَرة، وهي رأس الذَّكَر. ينظر: القاموس المحيط (ك م ر) ٦٥٥/١.

(١١) العَفَل: شيء يخرج من قُبُل النساء. ينظر: القاموس المحيط (ع ف ل) ١٣٦٥/٢.

(١٢) هي التي لا يستطاع جِمَاعها. ينظر: القاموس المحيط (ر ت ق) ١١٧٦/٢.

(١٣) هو عظيم الإلْية، وهي العَجِيزة. ينظر: الصحاح (أ ل ي) ٢٢٧١/٦.

(١٤) هي العظيمة العَجُز. ينظر: القاموس المحيط (ع ج ز) ٧١١/١.

هَطْلاء[1][2].

* ويُحفظ في نحو: سَقْف، ووَرْد، صفةً لِفَرَسٍ، وخَوَّار[3]، قال[4]:

وَمَا انْتَمَيتُ إِلَى خُوْرٍ وَلَا كُشُفٍ[5]

وخَوَّارة، ونَمُوم[6]، وبازِل[7]، وعائِذ، وهي الناقة القريبة العهدِ بالنِّتاج[8]، وأَسَد، وأَظَلّ، وهو باطن القدم[9]؛ فإنه "أَفْعَل" اسمًا لا صفةً، وبَدَنة، وناقة، وكَثُر في نحو: دار، وفارِهٍ[10]، ونَدَر في: زَعْبُوب[11]، قالوا: زُعْب، وكان قياسه: زَعَابِيب، كـ: عَصَافِير، وأن لا تُحذف الباء الثانية؛ لأنها للإلحاق بـ: عُصْفُور، وعلى هذا ينبغي حملُ قوله[12] في

---

(١) هي السحابة ذات المطر الضعيف الدائم. ينظر: القاموس المحيط (هـ ط ل) ١٤١٤/٢.

(٢) الحاشية في: ١٥٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٠١/٢، ٤٠٢ بزيادةٍ، ولم يعزها لابن هشام.

(٣) هو الضعيف. ينظر: القاموس المحيط (خ و ر) ٥٥٠/١.

(٤) هو ضِرَار بن الخَطَّاب الفِهْري.

(٥) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

... ولا لِئامٍ غداةَ الروع أَوْزاعِ

انتميت: انتسبت، وكُشُف: جمع: أَكْشَف، وهو من لا تِرْسَ له في الحرب. ينظر: الروض الأنف ٩٣/٦، وشرح التسهيل ٣٦٨/٣، والمقاصد النحوية ١٦٤٣/٤.

(٦) هو "فَعُول" من النميمة، وهي رفع الحديث إشاعةً وإفسادًا. ينظر: القاموس المحيط (ن م م) ١٥٣٢/٢.

(٧) هو البعير إذا طلع نابه، وذلك في تاسع سِنِيِّه. ينظر: القاموس المحيط (ب ز ل) ١٢٧٩/٢.

(٨) ينظر: الصحاح (ع و ذ) ٥٦٧/٢، والمخصص ٨٦/٥.

(٩) ينظر: العين ١٥٠/٨، والمحكم ٧/١٠.

(١٠) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولعل الصواب ما في التسهيل ٢٧١ -وهذه الفقرة منه-: قَارَة، وهو الجُبَيل المنقطع عن الجبال، أو الصخرة العظيمة، أو الأرض ذات الحجارة السود. ينظر: القاموس المحيط (ق و ر) ٦٥٠/١.

(١١) هو اللئيم القصير. ينظر: القاموس المحيط (ز ع ب) ١٧٤/١.

(١٢) أي: ابن مالك في التسهيل ٢٩٨.

باب الإلحاق: إن الملحَق محكوم له بحكم الملحَق به غالبًا، لا ما قال ح[1][2].

* من كتاب "الفَسْر"[3]: أَغَنّ وغُنّ[4].

*كان اللائقُ تقديمَ عَجُزِ هذا البيتِ على صدره؛ لوجهين[5]:

أحدهما: أن يتصل جمله[6] القِلَّة –وهو "فِعْلة"- بما قبله من جموع القِلَّة، وحينئذٍ يكمُل الكلام على جموع القِلَّة غيرَ مفصولٍ بينها بأجنبيٍّ، ثم يتكلَّم بعد ذلك على جموع الكثرة.

الثاني: أن القليل سابقٌ الكثيرَ طَبْعًا، فلْيَسْبِقْه وَضْعًا، ولهذه العلة بُدِئ بـ"أَفْعُل" و"أَفْعال" و"أَفْعِلة".

والثالث: أن يتصل "فُعْل" بـ"فُعُل"[7]، فإنهما متقاربان ومتآخيان من حيث إن كلًّا منهما يجوز استعمالُ الآخَر فيه، إلا أن استعمال "فُعُل" في "فُعْل" ضرورةٌ، وعكسُه على تفصيلٍ يُذكَر، ومَنْ أجاز في نحو: قُفُل: قُفْل، فينبغي له هنا أن لا يَخُصَّ ذلك بالضرورة[8].

وفُعُلٌ لاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بمدّ قدْ زِيدَ قَبلَ لامٍ اعلالًا فَقَدْ

(١) التذييل والتكميل ٢٢٨/أ (نورعثمانيه)، قال: «إلا أن في قوله: "غالبًا" ما يدلُّ على أن الملحق قد [لا] يحكم له بحكمِ مقابِلِه، وإن كان الغالبُ عليه أن يحكم عليه بحكمه، ومثال ما خرج في بعض الأحكام عن مقابِلِه: أن يقال لك: ابْنِ من: قَرَأَ مثلَ: دِرْهَم، فإنك تقول: قِرْأَي، وأصلُه: قِرْأَأ، بهمزتين، فسُهِّلت الأخيرة بإبدالها ألفًا؛ إذ لا يوجد في لسانهم ذلك، فهذا قد خالف مقابِلَه في بعض أحكامه» انتهى، وما بين المعقوفين ليس في مخطوطته، والسياق يقتضيه.

(٢) الحاشية في: ١٥٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٠٢/٢، ولم يعزها لابن هشام.

(٣) ٧٢٣/٢.

(٤) الحاشية في: ١٥٧.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند ياسين: لوجوهٍ.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند ياسين: جمع.

(٧) يريد "فُعُلًا" المذكورَ في البيت التالي.

(٨) الحاشية في: ١٥٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٠٣/٢، ولم يعزها لابن هشام.

(خ١)

* [«**لاسمٍ رُبَاعيٍّ بمَدّ**»]: قَذَال، وكِتَاب، وحِمَار، ورَغِيف، ورَسُول ورُسُل[(١)].

* [«**قبل لامٍ اعلالًا فَقَد**»]: قال أبو عَلِيٍّ في "الحُجَّة"[(٢)]: رَفَضوا جمعَ نحو: كِسَاء، وغِطَاء على "فُعْل"؛ لأنه في تقدير "فُعُل"، كـ: سَقْف وسُقُف.

ع: يعني: فيؤدِّي ذلك إلى تقدير الاستثقال أو وجودِه، ويلزم حينئذٍ إعلالٌ آخرُ.

قال: فرَفَضوه، واقتَصَروا على أدنى العدد، كـ: أَغْطِية، وأَكْسِية، وأَخْبِية[(٣)].

ع: واعلمْ أن "فُعُلًا" إنما يجوز في "فَعْل" في جمع غيرِ "أَفْعَل": كَثِيب[(٤)]، وكِتَاب، ورَسُول، فأما في "أَفْعَل" فلا، بل تقول: حُمْر، ولا يجوز: حُمُر، كأنهم أرادوا الفرق بين الجمعين.

واستدل أبو عَلِيٍّ[(٥)] على أن ما كان على "فُعُل" فإنه يجوز فيه "فُعْل": كُفْء، ويُسْر؛ بأنه لَمَّا كان يحصل بتقدير "فُعُل" الثِّقَلُ رُفِض "فُعُل" في الجمع، كما ذكرناه، وهو بديع[(٦)]. /

وقال في موطنٍ آخرَ من "الحُجَّة"[(٧)] أيضًا: الدليلُ على أن نحو: رُسُل أصلُ: رُسْل، وأنه خُفِّف: رَفْضُهم هذا الجمعَ فيما كان حرفَ علَّةٍ، نحو: كِسَاء، ورِشَاء[(٨)]، ورِدَاء، فلم يجمعوا شيئًا من هذا النوعِ على "فُعُل"، كما في: قَذَال، وكِتَاب، وحِمَار،

---

(١) الحاشية في: ٣٤/ب.

(٢) ٢/١٠٦.

(٣) جمع: خِبَاء، وهو البناء من الصوف أو الشعر أو الوبر. ينظر: القاموس المحيط (خ ب ي) ٢/١٦٧٨.

(٤) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) الحجة ٢/١٠٦، ١٠٧.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) ٢/٤٦٠، ٤٦١، ٤/٤٣١.

(٨) هو الحَبْل. ينظر: القاموس المحيط (ر ش و) ٢/١٦٩٠.

ورَغِيف، ولم يجمعوه أيضًا على التخفيف؛ لأنه إذا خفِّف والأصلُ التثقيلُ كأنَّ الحركة في حكم الثبات؛ ألا ترى أن مَنْ قال: لَقَضْوَ الرجلُ؛ لَمَّا كانت الحركة في حكم الثبات عنده لم يَرُدَّ الواوَ؟ ولَمَّا كان "فُعُل" لا يجوز في جمع "أَفْعَل"، وكان السكون فيه أصلًا لا عارضًا؛ جاز أن يُجمع عليه ما لامُه معتلةٌ، نحو: ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ﴾[1].

ع: هذا معنى كلامِه بزيادةِ إيضاحٍ، وليُقَلْ أوَّلًا في السؤال: لِمَ امتنع "فُعُل" من المعتل اللامِ؟

فإنه يقال: لئلا يلزم الثقلُ.

فيقال: لو كان ذلك مانعًا لامتنع جمعُ: جِرْوٍ على "أَفْعُل".

فإن قيل: إنه بعد ذلك أُعِلَّ.

قيل: فكذا هذا. /

فيقال: لهم طريقان: تارةً يجمعوا[2] الشيءَ على ما يوجب النقلُ؛ لأنه قياسُ نظائرِه من الصحيح، ثم يخفِّفوه، وتارةً لا يجمعوه على ذلك، فيصير[3] نحوا[4] من أول الأمر.

فيقال: فهلَّا جمعوه على "فُعْل" بالإسكان؛ إذ كان خفيفًا؟

فيجاب ما ذَكَر أبو عَلِيٍّ.

فيقال: فهلَّا امتنع في نحو: العُمْي؟

فيجاب بالفرق[5].

(خ٢)

---

(١) النمل ٨١، والروم ٥٣.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه الرفع: يجمعون. وكذا ما بعده من قوله: «يخففوه» و«يجمعوه».

(٣) انطمست الصاد في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: مخفَّفًا.

(٥) الحاشية في: ٣٤/ب مع وجه الورقة الثالثة الملحقة بين ٣٤/ب و٣٥/أ وظهرها.

* [«**بِمَدّ**»]: قال ابنُه(١): فإن كانت المدة ألفًا فلا فرقَ بين كونه مذكرًا أو مؤنثًا، نحو: قَذَال، وحِمَار، وأَتَان، وذِرَاع.

ومفهومُ هذا مع عدم ذكرِه مثلَه في مسألتَيْ الواو والياء: أن المذكر والمؤنث يفترقان(٢).

* قولُه: «**فَقَد إعْلالًا**(٣)» مخرجٌ لنحو: كِسَاء، ورِدَاء، وصَبِيّ، ونَبِيّ.

فإن قلت: أيجوز في "فُعُل": "فُعْل"؟

قلت: هو في ذلك على ثلاثة أقسام: ما يجوز فيه، وما يجب، وما يمتنع.

فالذي يجوز فيه هو الغالب، نحو: كُتْب، ورُسْل، وسُبْل، فهذه جاز فيها التخفيف، كما جاز في: السُحُت(٤)، والعُنُق، بل أَوْلى؛ لأن الجمع أثقل من المفرد.

والذي يجب فيه: ما كانت عينه واوًا، نحو: سِوَار وسُوْر، وسِوَاك وسُوك، [و](٥) قولُه(٦):

وَفِي الأَكُفِّ اللَامِعَاتِ سُوُرُ(٧)(٨)

---

(١) شرح الألفية ٥٤٩.

(٢) الحاشية في: ١٥٧.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعله تجوُّز، والصواب ما في متن الألفية: إعلالًا فَقَد.

(٤) كذا في المخطوطة مضبوطًا بالوجهين، وهما مسموعان فيه. ينظر: القاموس المحيط (س ح ت) ٢٤٩/١.

(٥) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٦) هو عَدِيّ بن زيد العِبادي، وقيل: العجَّاج، ولم أقف عليه في ديوانه.

(٧) كذا في المخطوطة مضبوطًا، وبه يفوت الاستشهاد، والصواب ما في مصادر البيت: سُوْرْ.

(٨) عجز بيت من السريع، وهو بتمامه في الديوان وغيره:

عن مُبْرِقاتٍ بالبُرِيْنِ وتَبْـ ... ـدُو بالأكُفِّ اللامعات سُوْرْ

ينظر: ديوان عدي ١٢٧، والكتاب ٣٥٩/٤، والمقتضب ١١٣/١، والمنصف ٣٣٨/١، وشرح جمل الزجاجي ٥٢٩/٢، وشرح الكافية الشافية ١٨٣٧/٤، وشرح شواهد شرح الشافية ١٢١.

وقولُه[1]:

سوْك[2] الإسْحِلِ[3]

ضرورتان.

وكذلك عندي ما الإسكانُ فيه مُلبِس، نحو: حِمَار وحُمُر، لا يقال فيه: حُمْر؛ لئلا يلتبس بجمع: أَحْمَر، وحَمْراء.

وعكسُ هذا الفصلِ جوازُ "فُعُل" في "فُعْل"، إلا أن هذا خاص بالشعر، قال[4]:

وَمَا انْتَمَيْتُ إِلَى خُوْرٍ وَلَا كُشُفٍ وَلَا لِئَامٍ غَدَاةَ الرَّوْعِ أَوْزَاعِ[5]

"كُشُف" جمعُ: أَكْشَف، وهو الفارس الذي لا مِجَنَّ له[6]، وقولُه[7]:

طَوَى الجَدِيدَانِ مَا [قَدْ][8] كُنْتُ أَنْشُرُهُ وَأَنْكَرَتْنِي ذَوَاتُ الأَعْيُنِ النُّجُلِ[9]

وقولُه[10]:

---

(١) هو عبدالرحمن بن حسَّان رضي الله عنه.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطًا، وبه يفوت الاستشهاد، والصواب ما في مصادر البيت: سُوُكَ.

(٣) بعض بيت من المتقارب، وهو بتمامه:

أَغَرُّ الثنايا أَحَمُّ اللِثَا تِ تَمْنَحه سُوُكَ الإِسْحِلِ

الإِسْحِل: شجر يتخذ منه المساويك. ينظر: الديوان ٤٨، والمقتضب ١/١١٣، والحجة ٢/١٠٥، وتهذيب اللغة ١٠/١٧٤، والمنصف ١/٣٣٨، والمخصص ٣/٢٦١، والمقاصد النحوية ٤/٢٠٤٤.

(٤) هو ضِرَار بن الخَطَّاب الفِهْري.

(٥) بيت من البسيط، تقدَّم قريبًا. أوزاع: جماعات متفرِّقين. ينظر: المقاصد النحوية ٤/١٦٤٤.

(٦) ينظر: جمهرة اللغة ٢/٨٧٤، وتهذيب اللغة ١٠/١٨، ١٩.

(٧) هو أبو سعد المخزومي، أحد الشعراء العبَّاسيين.

(٨) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٩) بيت من البسيط. النُّجُل: جمع: نَجْلاء، وهي واسعة شَقّ العين. ينظر: أمالي القالي ١/٢٥٩، وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٣٠، والمقاصد النحوية ٤/٢٠٤٤.

(١٠) هو طَرَفة بن العَبْد.

أَيُّهَا الفِتْيَانُ فِي مَجْلِسِنَا جَرِّدُوا مِنْهَا وِراد[1] وَشُقُرْ[2]

فإن اعتلَّت لامُه، نحو: أَعْمى وعُمْي، أو عينُه، كـ: أَبْيَض وبِيض، أو كان مضاعفًا، كـ: أَغَرّ[3]، وأَجم[4]؛ لم يَجُزْ فيه الضمُّ في شعرٍ ولا غيرِه[5].

ما لم يُضَاعَف في الأعمِ ذُو الألف وفُعَلٌ جمعًا لِفُعْلَةٍ عُرِف

(خ١)

* [«و"فُعَلٌ" جمعًا لـ"فُعْلةٍ"»]: قالوا: مُرَّة ومَرائِر، وحُرَّة وحَرائِر، قال السُّهَيْليُّ[6]: ولم يُجمع "فُعْلة" على "فَعائِل" إلا في هذين الحرفين، وإنما القياس: "فُعَل"، كـ: دُرَّة ودُرَر، ولكن الحُرَّة في معنى: الكَرِيمة والعَقِيلة، والمُرَّة في معنى: مَرِيرة؛ لأن ذلك من أفعال الطبائع، فقياسُ فِعْلِه: "فَعُلَ"، ووَصْفِه: "فَعِيل" في المذكر، و"فَعِيلة" في المؤنث[7].

(خ٢)

* [«ما لم يُضَاعَفْ»]: ع: إن كان مستَنَدُ ابنِ مالِكٍ[8] في إثبات "عُنُن" ما في كتاب "العَيْن"[9] من قوله: عِنَان اللِجَام: معروفٌ، وجمعُه: عُنُن، وأَعِنَّة؛ فالكتابُ غير

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت بالتنوين: وِرَادًا.

(٢) بيت من الرمل. جرِّدوا: ألقوا عنها جِلَالها، وِرَاد: جمع: وَرْد، وهو من الخيل ما بين الكُمَيت والأشقر. ينظر: الديوان ٧٧، والخصائص ٣٣٧/٢، والمحكم ٥٢٨/٥، وضرائر الشعر ١٩، وشرح الكافية الشافية ١٨٣٠/٤، وخزانة الأدب ٣٧٩/٩.

(٣) هو الأبيض من كل شيء. ينظر: القاموس المحيط (غ ر ر) ٦٢٧/١.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: أَحَمّ، وهو الأسود من كل شيء. ينظر: القاموس المحيط (ح م م) ١٤٤٧/٢.

(٥) الحاشية في: ١٥٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٠٤/٢ دون البيتين الثاني والثالث.

(٦) الروض الأنف ١٥٩/١، ١٦٠، ٨٧/٤.

(٧) الحاشية في: ٣٤/ب.

(٨) التسهيل ٢٧١، وشرح الكافية الشافية ١٨٢٥/٤، ١٨٣٤.

(٩) ٩٠/١.

موثوقٍ به، وقد ردَّ الزُّبَيْديُّ عليه، فقال: لا يُجمع ما كان من هذا المثال المضاعفِ على "فُعُل"؛ كراهيةَ التضعيف، وكذلك ذكره سِيبَوَيْهِ[(١)] وغيرُه. انتهى كلامه في كتاب "التَّقْرِيظ للخَلِيل"[(٢)]، وكأنه لم يثبت عنده "عُنُن" من غير هذا الكتاب، والقياسُ يأباه، فردَّه[(٣)].

* قولُه: «**لـ"فُعْلةٍ" جمعًا**[(٤)]»: زاد في "التَّسْهِيل"[(٥)]: ولـ"فُعُلة"، نحو: جُمُعة، وقال: اسمين، فخرج الوصفُ، كـ: حُلْوة، ومزة[(٦)].

وينبغي أن يقال: ولو منقوصًا؛ ليَدخل صريحًا نحوُ: بُرَة[(٧)] وبُرًى، وظُبَة[(٨)] وظُبًى، وهذا بخلاف "فِعَل"، فلا يكون للناقص.

ولو معتلًا، كـ: مُدْية[(٩)] ومُدًى، وديمة[(١٠)] ودُمًى، وزُبْية[(١١)] وزُبًى، ويشاركه في هذا "فِعْلة".

ع: شذَّ "فُعَل" في "فَعْلة"، نحو: قَرْية، ونَوْبة، وفي "فُعْلة" صفةً، نحو: بُهْمة، للشجاع[(١٢)]، وفي: نُفَساء، حكى ابنُ سِيدَه[(١٣)] فيه: نُفَس، مخفَّفًا، وممدود[(١٤)].

---

(١) الكتاب ٣/٦٠١.

(٢) لم أقف عليه في مطبوعة كتابه: استدراك الغلط الواقع في كتاب العين، وفيها نقص، وتقدم أنه هو المسمى بـ: التقريظ.

(٣) الحاشية في: ١٥٨.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعله تجوُّز، والصواب ما في متن الألفية: جمعًا لـ"فُعْلةٍ".

(٥) ٢٧٢.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: مُرَّة.

(٧) هي الخَلْخال، وحلقة في أنف البعير. ينظر: القاموس المحيط (ب ر و) ٢/١٦٥٨.

(٨) هي حدُّ السيف والسنان وغيرهما. ينظر: القاموس المحيط (ظ ب و) ٢/١٧١٥.

(٩) هي الشَّفْرة. ينظر: القاموس المحيط (م د ي) ٢/١٧٤٧.

(١٠) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: ودُمْية.

(١١) هي الرابية لا يعلوها ماء، وحفرةٌ للأسد. ينظر: القاموس المحيط (ز ب ي) ٢/١٦٩٤.

(١٢) ينظر: جمهرة اللغة ١/٣٨١، وتهذيب اللغة ٦/١٧٩.

(١٣) المحكم ٨/٥٢٧.

(١٤) كذا في المخطوطة، والوجه: وممدودًا.

ويُحفظ في: ظُبَة وظُبًى، وعُجَاية[1] وعُجًى، وعَدُوّ وعِدًى، يُكسر أَوّلُه[2] ويُضم، ومثلُه في ذلك: جمعُ: لِحْية، وحِيلة، وقُوَّة، وصُورة، وفي "فُعَلة"، ك: تُخَمة، وليس منه: رُطَبة ورُطَب، وفي "فُعْلى" غيرَ ما ذُكر، نحو: رُؤْيا.

وشذَّت: "فِعَل" في "فَعْلة"، نحو: قَصْعة، وفي "فَعَلة"، ك: حَاجة وحِوَج، و"فِعْل"، ك: هِدْم[3]، و"فِعْلى"، ك: ذِكْرى[4].

ونحوِ كبرى ولِفِعْلَةٍ فِعَل وقد يَجيءُ جَمعُه على فُعَل

(خ١)

* [«ولـ"فِعْلةٍ": "فِعَل"»]: قِدَّة وقِدَد، وفي التنزيل: ﴿قِدَدًا﴾[5][6].

* قولُه: «ولـ"فِعْلةٍ": "فِعَل"»: وجاء "فِعَل" نادرًا لغير ذلك، قال خالِدُ[7] بنُ عبدِالعُزَّى:

أَصَحَا أَمْ قَدْ نَهَى ذِكَرَهْ[8]

وقال[9]:

(١) هو عَصَب مركب فيه فصوص من عظام يكون عند رُسْغ الدابة. ينظر: القاموس المحيط (ع ج ي) ٢/١٧١٦.

(٢) مكررة في المخطوطة.

(٣) هو الثوب البالي. ينظر: القاموس المحيط (هـ د م) ٢/١٥٣٧.

(٤) الحاشية في: ١٥٨.

(٥) الجن ١١.

(٦) الحاشية في: ٣٤/ب.

(٧) هو ابن عبدالعزَّى بن غَزِيَّة بن عمرو بن عبد بن عوف، من بني مالك بن النجَّار، الخَزْرجي، لم أقف له على ترجمة، ونسبه هذا وأبياته في سيرة ابن هشام ١/٢٢.

(٨) صدر بيت من المديد، وعجزه:

... أم قضى من لذَّةٍ وَطَرَهْ

ينظر: سيرة ابن هشام ١/٢٢، والأغاني ١٥/٣٢، ومعجم الشعراء ٢٣٣.

(٩) هو تميم بن أُبَيّ بن مقبل العَجْلاني.

مِنْ بَعْضِ مَا يَعْتَرِي قَلْبِي مِنَ الذِّكَرِ[1]

المستعملُ في هذا في الإفراد إنما هو: ذِكْرى، لا: ذِكْرة، و"فِعَل" إنما هو قياس "فِعْلة"، نحو: فِكْرة وفِكَر، وكأنَّه شَبَّه ألفَ التأنيث بتاء التأنيث؛ لأنهما نظيرتان. من "الرَّوْض الأُنُف"[2]، إلا البيتَ الثانيَ؛ فلم يذكرْه[3].

* [«**جَمْعُهُ**»]: لو قال: جَمْعُهَا؛ كان أحسنَ[4].

(خ٢)

* [«**ونحوِ: كُبْرى**»]: في "التَّسْهِيل"[5]: ولـ"فُعْلى" أنثى "الأَفْعَل".

ك: الصُّغَر، والكُبَر، ولو كانت مضعَّفةً، ك: الجُلَّى، تأنيثِ: الأَجَلّ.

ثم قال: ويحفظ في: الرُّؤْيا، ونَوْبة، ولا يقاس عليهما، خلافًا للفَرَّاء[6].

ع: فإنه يقول في: رُجْعى: و[7] رُجَع، وفي: جَوْزة: جُوَز. انتهى.

ثم قال: ويحفظ أيضًا في "فُعْلة" وصفًا.

نحو: بُهْمة، وهو الرجل الشجاع[8].

ثم قال: واطَّرد عند بعض تَمِيمٍ وكَلْبٍ[9] في المضاعف المجموعِ على "فُعُل".

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

يا ليت لي سَلْوةً يُشفى الفؤادُ بها ...

روي: «الذُّكَر»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان ٧٤، والحجة ٤٢٧/٣، والخصائص ٣٥٢/١.

(٢) ٨٦/١، ٨٧، وفي المطبوعة تحريف.

(٣) الحاشية في: وجه الورقة الثانية الملحقة بين ٣٤/ب و٣٥/أ.

(٤) الحاشية في: ٣٤/ب.

(٥) ٢٧٢.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٧٤٨/ب (نورعثمانيه)، وارتشاف الضرب ٤٢٧/١.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب بحذفها.

(٨) ينظر: جمهرة اللغة ٣٨١/١، وتهذيب اللغة ١٧٩/٦.

(٩) ينظر: لغات القرآن للفراء ٧٨.

نحو: جُدَد، وسُرَر، وذُلَل.

والحاصلُ: أنه يطرد في أربعة: "فُعْلة" و"فُعُلة" و"فُعْلى" بشرطهنّ، وفي المضعَّف عند قومٍ، واختُلف في آخَرَيْن، وهما: نَوْبة، ورُؤْيا[1].

* قولُه: «ولـ"فِعْلةٍ": "فِعَل"»: قال في "التَّسْهيل"[2]: اسمًا تامًّا.

فخرج نحوُ: لِدَة[3]، وحِشَة[4]، ورِقَة[5].

ويُفهَم من كلامه ثَمَّ شرطان آخران:

أحدهما: أن لا تكون "فِعْلة" واحدةَ "فِعْل".

والثاني: أن لا يكون معوَّضًا من لامه التاءُ.

وذَكَر فيه أن نحو: سِدْر[6]، وعِزَة[7] وعِزًى، ولِثَة ولِثًى محفوظٌ باتفاقٍ، فعلى هذا لا يقال به في[8]

ثم قال: ويحفظ في "فِعْلى" اسمًا.

ع: كذِكْرى[9].

ونحوِ: ضَيْعة، ولا يقاس عليهما، خلافًا للفَرَّاء[10][11].

---

(١) الحاشية في: ١٥٨.

(٢) ٢٧٢.

(٣) هو مَنْ وُلد معك. ينظر: القاموس المحيط (ل د ي) ٢/١٧٤٣.

(٤) هي الأرض الموحشة. ينظر: تهذيب اللغة ٥/٩٤.

(٥) هي الفضّة. ينظر: القاموس المحيط (و ر ق) ٢/١٢٢٩.

(٦) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولعل الصواب: سِدْرة وسِدَر.

(٧) هي العُصْبة من الناس. ينظر: القاموس المحيط (ع ز و) ٢/١٧١٨.

(٨) كذا في المخطوطة، ولم أقف فيها للكلام على تتمة.

(٩) انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(١٠) ينظر: التذييل والتكميل ٧٤٨/ب (نورعثمانيه)، وارتشاف الضرب ١/٤٢٧.

(١١) الحاشية في: ١٥٨.

* مما شذَّ في "فِعْلة": امرأةٌ ذِرْبة، أي: حَدِيدة اللسان[١]، ونساءٌ ذِرَب، فهذا -وإن كان "فِعْلة"- إلا أنه صفة، وكذلك: رجلٌ صِمَّة، ونساءٌ[٢] صِمَم، والصِّمَّةُ: الرجل الشجاع[٣].

وشذَّ أيضًا مجموعًا على "فِعَل": حِدَأة[٤]، وعَدُوّ، وصُورة، وهِدْم، وهو الثوب الخَلَق[٥]، وقامَة، وحاجَة، وقَصْعة، وهَضْبة، وقَشْع[٦]، ومَعِدة[٧].

* ألحق الفَرَّاءُ[٨] بـ"فُعْلة" و"فِعْلة": "فُعْلًا" و"فِعْلًا" مؤنثين، كـ: جُمْل، وهِنْد[٩].

في نحو رامٍ ذُو اطِّرادٍ فُعَلَهْ   وشاع نحوُ كاملٍ وكَمَلَه

(خ١)

* [«**في نحو: رامٍ**»]: نحو: حُمَاة، وغُزَاة، وسُعَاة[١٠].

* [«**في نحو: رامٍ**»]: ع: ولا يكون "فُعَلة" لغيره، ولهذا ردَّ ابنُ الخَشَّاب[١١] على الحَرِيريِّ في قوله في التاسعة والعشرين[١٢]: «قال: فإن أَفْطَرَ فيه العُرَاة، قال: لا تُنْكِرُ عليهم الوُلَاة»؛ لأن "العُرَاة" جمعُ: عَارٍ، وليس هو المراد، بل المراد: الذين تأخذهم

(١) ينظر: تهذيب اللغة ١٤/٣٠٦، والصحاح (ذ ر ب) ١/١٢٧.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: ورجال.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة ١٢/٩٠، والصحاح (ص م م) ٥/١٩٦٨.

(٤) هو طائر. ينظر: القاموس المحيط (ح د أ) ١/١٠٠.

(٥) ينظر: المحكم ٤/٢٧١.

(٦) هو الجلد اليابس. ينظر: القاموس المحيط (ق ش ع) ٢/١٠٠٦.

(٧) الحاشية في: ١٥٨.

(٨) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في التسهيل: المبرِّد. ينظر: المقتضب ٢/٢٢٣.

(٩) الحاشية في: ١٥٨.

(١٠) الحاشية في: ٣٤/ب.

(١١) الرد على الحريري في المقامات ٤٦٥.

(١٢) المقامات ٢٤٤، وهي الثانية والثلاثون في المطبوعة.

العُرَواء -وهي الحُمَّى- برِعْدَةٍ[1]، ويقال منه: عُرِي الرجل، فهو مَعْرو، والجمع: مَعْرُوُّون، لا: عُرَاة[2].

* [«في نحو: رامٍ»]: الزَّمَخْشَرِيُّ[3]: وأما "الرِّعَاءُ" بالكسر فقياسٌ، ك: صِيَام، وقِيَام. انتهى.

أبو حَيَّانَ[4]: ليس بقياسٍ؛ لأنه جمعُ: راعٍ، وقياس "فاعِل" الصفةِ التي للعاقل أن يكسَّر على "فُعَلة"، ك: قاضٍ وقُضَاة، وما سوى جمعِه هذا فليس بقياس[5].

(خ٢)

* [«في نحو: رامٍ»]: اشترط ابنُه[6]: الصفةَ، والوزنَ، والعقلَ، واعتلالَ اللام، وكذا في "التَّسْهِيل"[7]، فكان ينبغي أن يمثِّل بـ: قاضٍ ونحوِه مما يختصُّ بالعاقل، فأما: رامٍ فالرَّمْيُ لا يختص بالعاقل، قال الله سبحانه: ﴿تَرۡمِي بِشَرَرٖ﴾[8].

ونَدَر في نحو: عرًى[9]، وعُرْيان، وعَدُوّ، وهادِر، وهو الرجل الذي لا يُعتَدُّ به[10]، ورَذِيّ، وهو البعير المهزول[11]، وباز[12]، في "شرح الكافِية"[13]: لأنه لا يعقل.

---

(١) ينظر: الجيم ٣/٢٦٠، وتهذيب اللغة ٣/٩٨.

(٢) الحاشية في: ٣٤/ب.

(٣) الكشاف ٣/٤٠١.

(٤) البحر المحيط ٨/٢٩٧.

(٥) الحاشية في: ٣٤/ب.

(٦) شرح الألفية ٥٥٠.

(٧) ٢٧٤.

(٨) المرسلات ٣٢.

(٩) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في التسهيل ٢٧٥ -وهذه الفقرة منه-: غَوِيّ.

(١٠) ينظر: تهذيب اللغة ٦/١٠٧، والمحكم ٤/٢٥٣، ٢٥٤.

(١١) ينظر: العين ٨/١٩٦، والصحاح (ر ذ ي) ٦/٢٣٥٦.

(١٢) هو نوع من الصقور. ينظر: القاموس المحيط (ب ز ي) ٢/١٦٥٨.

(١٣) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٥٣.

ع: ولأنه ليس صفةً[1].

* أجاز الفارسيُّ في "التَّذْكِرة"[2] في: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾[3] أن يكون "تُقاة" حالًا جمعًا لـ: تَقِيّ، كـ: كَمِيّ وكُمَاة، قال: وهذه الحال مثلُها في قوله[4]:

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِ[5][6]

* قولُه: «وشَاعَ» بعد قوله في أَخِيه: «**ذو اطِّرادٍ**» يُؤْذِن بعدم الاطراد، وفي عبارة ابنِه[7] أنه مطرد، وهو ظاهرُ قولِه في "التَّسْهِيل"[8]: ومنها: "فَعَلَة" لـ"فاعِل" وصفًا مذكرًا صحيحَ اللام.

فلْيُنْظَرْ في: ضارِب، وعاقِل، وقاتِل، وقائِم، وذاهِب، وعالِم، ونحوِ ذلك مما لا يطرد، لا نكاد نَجِدُ فيها في الاستعمال "فَعَلَة"[9].

* قولُه: «**نحو: كامِلٍ وكَمَلَه**»: كان الأصلح أن يمثِّل بنحو: كاذِب، وكاتِب، مما يختص بالعاقل؛ لتُوجَد خصوصيةُ المثال، لولا ما اعترضه من إصلاح القافية.

وفي "التَّسْهِيل"[10]: ويقِلُّ فيما لا يعقل.

نحو: ناغِق ونَغَقة، وهي الغِرْبان[11].

---

(١) الحاشية في: ١٥٨.

(٢) لم أقف عليه في مختار التذكرة، ولا في غيره من كتبه التي بين يدي.

(٣) آل عمران ٢٨.

(٤) هو بشر بن أبي حازم.

(٥) صدر بيت من الوافر، تقدَّم في باب الحال.

(٦) الحاشية في: ١٥٨.

(٧) شرح الألفية ٥٥٠.

(٨) ٢٧٤.

(٩) الحاشية في: ١٥٩، ونقل معناها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤٠٦.

(١٠) ٢٧٤.

(١١) ينظر: جمهرة اللغة ٢/٩٦٠، وتهذيب اللغة ٨/٣٧.

ونَدَر في نحو: خَبِيث، وسَيِّد، وبَرّ، وخَيِّر، وأَجْوَق، وهو العظيم الشِّدْق[1][2].

* قولُه: «**نحو: كامِلٍ وكَمَله**»: نحو: ﴿**بِأَيْدِي سَفَرَةٍ * كِرَامٍ بَرَرَةٍ**﴾[3]، ﴿**وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً**﴾[4]، وعن أبي حاتمٍ السِّجِسْتانيِّ[5] أنه كان يكتب عن الأَصْمَعي كلَّ شيءٍ يلفظ به من فوائد العلم، حتى قال فيه: أنت سنة[6] الحَفَظة، تكتب لَفْظَ اللَفَظة، وقال أبو حاتم: وهذا أيضًا مما يُكتَب[7].

* من "الخَصَائِص"[8]: قالوا في: حائِك، وخائِن، وبائِع، وسائِل: "فَعَلة" بالفتح، وكذا بالهُنَّ، فلم يلتفتوا لاعتلال العين، بل أجروه مُجرى صحيحِها، كـ: كاتِب، وكافِر، بخلاف معتل اللام، كـ: قاضٍ، وغازٍ؛ لأن العين -لقُوَّتها بالتقدُّم- الْتَحَقَتْ بالصحيحة[9].

فَعْلَى لوصفٍ كقتيل وزَمِن وهالكٍ صح وميِّتٌ صح[10] به قمن

(خ١)

* قال أبو الفَتْح[11] في قراءة مَنْ قرأ: ﴿**وَتَرَى ٱلنَّاسَ سَكْرَىٰ**﴾[12]: إنه يحتمل

(١) ينظر: تهذيب اللغة ٩/١٦٦، وقيل: العظيم العنق، كما في: جمهرة اللغة ٢/١٠٤٣، والمحكم ٦/٥١٤.

(٢) الحاشية في: ١٥٨.

(٣) عبس ١٥، ١٦.

(٤) الأنعام ٦١.

(٥) ينظر: الكشاف ٢/٣٢.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند ياسين: شَبِيه.

(٧) الحاشية في: ١٥٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤٠٦، ولم يعزها لابن هشام.

(٨) ٢/٤٨٦، ٤٨٧.

(٩) الحاشية في: ١٥٨.

(١٠) كذا في المخطوطة مصحَّحًا عليه في الموضعين، وسيضعِّف ابن هشام هذا الضبط في حواشي المخطوطة الثانية.

(١١) المحتسب ١/١٨٩.

(١٢) الحج ٢، وهي قراءة حمزة والكسائي. ينظر: السبعة ٤٣٤، والإقناع ٢/٧٠٥.

أمرين:

أحدهما: أنه كسَّر: سَكْران على: سَكْرى؛ إذ كان السُكْر علَّةً تَلْحَق العقل، فهو كقوله(١):

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمُ بْنُ مُرٍّ فَأَلْفَاهُمُ القَوْمُ رَوْبَى نِيَامَا(٢)

فهذا جمعُ: رائِب، أي: نَوْمى خُثَراء الأنفس(٣)، فيكون ذلك كقولهم: هالِك وهَلْكى، وصَرِيع وصَرْعى، وجَرْحى.

والآخر: أن يكون صفةً مفردةً مذكَّرُها: سَكْران، كـ: امرأة سَكْرى، ويشهد لهذا: قراءةُ مَنْ قرأ: ﴿ سُكْرَىٰ﴾ بالضم(٤)، فهذا لا يكون إلا وصفًا.

ويشهد للأول: قراءةُ الجماعة(٥): ﴿سُكَـٰرَىٰ﴾.

فإن قلت: كيف جاز إيقاع صفة المفرد على الجمع؟

قلت: كما جاز لِلَبِيدٍ أن يشير إلى الناس بضمير الواحد في قوله:

وَلَقَدْ سَئِمْتُ مِنَ الحَيَاةِ وَطُولِهَا(٦) وَسُؤَالِ هَذَا النَّاسِ: كَيْفَ لَبِيدُ؟(٧)

وكما جاز عكسُه، نحو: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ(٨) ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ

---

(١) هو بشر بن أبي خازم.

(٢) بيت من المتقارب. ينظر: الديوان ١٩٠، والكتاب ٨٢/١، ومعاني القرآن للأخفش ٨٥/١، والبيان والتبيين ٢٠/٣، والألفاظ ٤٦٨، والزاهر ١١٩/٢، وتصحيح الفصيح ٤٠٥، والاقتضاب ٧٣/٣، وأمالي ابن الشجري ١٣١/٣، والتذييل والتكميل ٣٢٩/٦.

(٣) ينظر: جمهرة اللغة ١٠٢١/٢، وتهذيب اللغة ١٨١/١٥.

(٤) هي قراءة إبراهيم النخعي وسعيد بن جبير والأعرج والأعمش. ينظر: المحتسب ١٨٨/١، ومختصر ابن خالويه ٩٦، وشواذ القراءات للكرماني ٣٢٤.

(٥) هم: ابن كثير ونافع وعاصم وأبي عمرو وابن عامر. ينظر: السبعة ٤٣٤، والإقناع ٧٠٥/٢.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) بيت من الكامل. سَئِمت: مَلَلْت. ينظر: الديوان ٣٥، وشرح القصائد السبع ٢٨٨، والصحاح (ن ص ب) ٢٢٥/١، وشرح التسهيل ٢٤٩/١، والتذييل والتكميل ٢٠٩/٣.

(٨) انقطعت في المخطوطة، والمثبت في الآية الكريمة.

لَكُمْ﴾[1]، أطلق الجمعَ، والمراد واحد.

ع: ومثلُ: الدَّرجات العليا[2]، و: ﴿مِنْ ءَايَٰتِنَا ٱلْكُبْرَى﴾[3]، إنْ جُعِل "الكُبْرى" صفةً للآيات[4].

(خ٢)

* قولُه: «**لـ"فعل" اسما**[5]»: كان يحسُن أن يَذكر إلى جنب "فَعْل": "فِعْل"[6]، كما قال في "التَّسْهِيل"[7] على عَقِبه: ومنها: "فِعْلى"، كـ: حِجْلى[8]، وظِيزى[9]، فترْكُه له؛ إما لأنه لم يُسمع إلا في هاتين الكلمتين، أو موافقةً لابن السَّرَّاج[10] في أنه اسمُ جمعٍ[11].

* قولُه: «**زَمِن**»: لا يريد به "فَعِل" صفةً كيفما كان؛ لأنه نصَّ[12] على ندور:

---

(١) آل عمران ١٧٣.

(٢) ثُقِّلت في المخطوطة، فاشتبهت بـ: العُلَى، و: العُلا، و: العُلْيا، ولعلها كما أثبت؛ لئلا يفوت بها الاستشهاد، وإن فات به موافقةُ الآية الكريمة في سورة طه ٧٥: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ﴾.

(٣) طه ٢٣.

(٤) الحاشية في: ٣٤/ب.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعله انتقال نظر للبيت التالي، والصواب أن الحاشية متعلقة بهذا البيت لا بالذي يليه.

(٦) قوله: «فَعْل فِعْل» كذا في المخطوطة مضبوطاً، والصواب: "فَعْلَى": "فِعْلَى".

(٧) ٢٧٥.

(٨) جمع: حَجَل، وهو طائر. ينظر: القاموس المحيط (ح ج ل) ٢/١٣٠٠.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب: ظِرْبَى، والذي في مطبوعة التسهيل: «ومنها: "فِعْلَى"، لـ: حَجَل، وظَرِبان». والظَّرِبان: دُوَيبَّة مثل الهرَّة مُنْتِنة. ينظر: القاموس المحيط (ظ ر ب) ١/١٩٥.

(١٠) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٨٤٥.

(١١) الحاشية في: ١٥٩.

(١٢) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٥٤.

ذَرِب[1] وذَرْبى في قوله[2]:

إِنِّي امْرُؤٌ مِنْ عُصْبَةٍ سَعْدِيَّةٍ ذَرْبَى الأَسِنَّةِ كُلَّ يَوْمِ تَلَاقِي[3][4]

* ع: الذي أراه أن قوله: «**زَمِن**» مبتدأ، وخبرُه قولُه: «**قَمِن**»، وما بينهما في نية التأخير محذوفُ الخبر، وهو في الحذف والاعتراضِ وعدمِ صلاحية الخبر للجميع أو لغير الأول كقوله[5]:

فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[6]

وفي الدلالة بالمفرد على الجمع كقوله[7]:

نَحْنُ بِمَا عند[8] وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ[9]

ومعنى «**قَمِن**» هنا ليس أنه أَوْلى به، بل هو راجع إلى حكمك، أي: قَمِنٌ بأن تَحْكُم بأنَّ جمعه على "فَعْلى"، وذلك على وجهين:

أحدهما: أن تريد أنه فيه كثير، فهو قَمِنٌ أي[10] يُثْبَت له كذلك، كما أُثْبِت لنحو: [قَتِيل.

الثاني:][11] ثبوت ذلك فيه بالسماع لا بالقياس، والحكمُ الثابت بالسماع أقوى من جهة موافقته لمراد الواضع بالقطع لا بالظن.

---

(١) هو الحادّ. ينظر: القاموس المحيط (ذ ر ب) ١٦٢/١.

(٢) لم أقف له على نسبة.

(٣) بيت من الكامل. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٨٥٤/٤.

(٤) الحاشية في: ١٥٩.

(٥) هو ضابئ بن الحارث البُرْجُمي.

(٦) عجز بيت من الطويل، تقدَّم في بابَيْ الابتداء و"إنَّ" وأخواتها.

(٧) هو عمرو بن امرئ القيس الخَزْرجي، وقيل: قيس بن الخَطِيم.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: عندنا، وبه يستقيم الوزن.

(٩) بعض بيت من المنسرح، تقدَّم في باب الفاعل.

(١٠) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند ياسين: أَنْ.

(١١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

وبَقِي عليه: وسَكْران، وأَجْرَب، ومَرِيض، قد ذكر ثلاثةً، وترك ثلاثةً[1].

* إنما قلت هذا؛ لأنه لا جائزٌ أن يعود للجميع؛ لأن "قَمِنًا" -بكسر النون[2]- لا يكون إلا للواحد، ومتى أردتَّ به أكثرَ من ذلك ثنَّيت وجمعت، ولو ذهبت تفتح النون[3] عِبْتَ النظمَ[4].

ولا يحسُن أن يُجعل للأخير، وخبرُ ما قبلَه محذوفٌ؛ لأنه استدلالٌ بالثاني على الأول.

ولان[5] يُجعل قولُه: «**و: زَمِن**» وما بعده من المعطوفَيْن مخفوظين[6] على العطف، وقولُه: «**و: مَيِّت**» مبتدأً؛ لأن جَعْلَه مسوقا[7] مع: «**قَتِيل**»، مقطوعًا عن: «**مَيِّت**» ما يشهد ظاهرًا باختصاصه دون: «**مَيِّت**» بالقياس؛ لعطفه على المقيس، وقطعِه عن غيره، والواقعُ بخلاف ذلك، فافْهَمْه؛ فإنه موضعٌ حَسَنٌ إن شاء الله تعالى[8].

لِفُعْل اسما صَحّ لاما فِعَلَه ... والوضعُ في فَعْل وفِعل قَلَّلَهْ

(خ٢)

(١) الحاشية في: ١٥٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤٠٦، ٤٠٧ دون قوله: «وبقي عليه» إلى آخره، وبزيادة كلام بين الوجهين.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: الميم.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: الميم، أي: ليكون بفتحها صالحًا للواحد والاثنين والجمع. ينظر: إصلاح المنطق ١٢٥، وجمهرة اللغة ٢/٩٧٧، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٣٢٦.

(٤) وذلك بدخول عيب سِنَاد التوجيه، وهو أن يكون قبل حرف الروي المقيدِ فتحةٌ مع ضمةٍ أو كسرةٍ، هذا رأي الخليل، وأجازه الأخفش. ينظر: القوافي للأخفش ٣٧، والموشح ٧، ٨، والوافي في العروض والقوافي ٢٢١.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: ولا أنْ.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب: مخفوضين.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: منسوقًا.

(٨) الحاشية في: ١٥٩.

* في "المقرَّب"[1]: "فُعْل" المضعَّف يُجمع في القِلَّة على "أَفْعال"، ك: أَعْشاش، وفي الكثير على "فِعَال"، ك: عِشَاش، و"فُعُول"، ك: عُشُوش، وقد يُجمع على "فِعَلة"، ك: عِشَشة، و"فُعْلان"، ك: عُشَّان[2].

* وُجِدَ بخطِّ النَّاظم[3] أن "فِعَلة" موقوف على السماع، والشائعُ منه: جمعُ "فُعْل".

ع: فيكون "فِعَلة" في كونه لا يطرد في شيءٍ نظيرَ "فِعْلة"، إلا أن هذا يخالف ذاك بأنه يكثر في شيءٍ بعينه[4].

* قولُه: «**"فِعْلة"**[5]»: تقدَّم الكلام على "فُعَلة"، ك: قُضَاة، و"فَعَلة"، ك: سَحَرة، وكَذَبة، وهذا ثالثها: "فِعَلة".

وكان ينبغي ذكرُ هذا البيت قبل البيت الذي قبله، وهو: «**"فَعْلى" لوصفٍ**»؛ ليتجاور المتناسبان، كما جاور بين "فُعَل" و"فِعَل"؛ للتناسُب والتآخي[6].

وفُعَّلٌ لِفاعِلٍ وفاعِله وَصفَين نحو عَاذِلٍ وعَاذِله

(خ٢)

* قولُه: «**وَصْفَيْن**»: خرج نحو: كاهِل، ...[7]، وفاطمة، عَلَمًا.

ومثالُ ذلك: ساجِد وسُجَّد، وراكِع ورُكَّع، قال الله تعالى: ﴿وَٱلرُّكَّعِ

(١) ٤٨٩.

(٢) الحاشية في: ١٥٩.

(٣) لم أقف على كلامه، وفي التسهيل ٢٧٥: ومنها: "فِعَلَة" لاسمٍ صحيحِ اللام على "فُعْل" كثيرًا، وعلى "فَعْل" و"فِعْل" قليلًا.

(٤) الحاشية في: ١٥٩.

(٥) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في متن الألفية: "فِعَلَة".

(٦) الحاشية في: ١٥٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤٠٨، ولم يعزها لابن هشام.

(٧) موضع النقط كلمة لم أتبيَّنها في المخطوطة، ورسمهما: وكاغده.

ٱلسُّجُودِ﴾[1]، وقالوا: طابِخ وطُبَّخ، قال[2]:

وَاللهِ لَوْلَا أَنْ تحس[3] الطُّبَّخُ

بِيَ الجَحِيمَ حِينَ لَا مُسْتَصْرَخُ[4]

يقال: حَشَشْتُ النارَ، أَحُشُّها، إذا أَذْكَيْتها[5]، شبَّه ملائكةَ [النار][6] بالطبَّاخين[7].

ومثلُه الفُعَّال فيما ذُكِّرا وذانِ في المُعَلِّ لامًا ندَرَا

(خ١)

* [«"**الفُعَّال**"»]: ك: قارِئ وقُرَّاء[8].

* [«**فيما ذُكِّرا**»]: أي: كان مُذَكَّرًا[9].

(خ٢)

* [«"**الفُعَّال**"»]: قال النَّاظم[10]: من الشذوذ في "فُعَّال": حَكَم وحُكَّام، وحَفِيظ وحُفَّاظ، وفي "فُعَّل": أغزا وغُزّاه[11]، وخَرِيدة[12] وخُرَّد، وجَرَاد سَرُوء، أي:

(١) البقرة ١٢٥، والحج ٢٦.

(٢) هو العجَّاج.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: تَحُشَّ.

(٤) بيتان من مشطور الرجز. ينظر: الديوان ٢/١٧٣، ومجاز القرآن ٢/١٠٠، وإصلاح المنطق ٢٦٤، ومعاني القرآن وإعرابه ١/٢٧٠، وجمهرة اللغة ١/٥٦١، وأمالي ابن الشجري ١/٣٦٤، ٤٣١، والإنصاف ١/٣٠٤، وشرح التسهيل ١/٣٧٧.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة ٣/٢٥٢، والصحاح (ح ش ش) ٣/١٠٠١.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في أمالي ابن الشجري ١/٤٣٤ المنقول منه ظنًّا، والسياق يقتضيه.

(٧) الحاشية في: ١٥٩.

(٨) الحاشية في: ٣٥/أ.

(٩) الحاشية في: ٣٥/أ.

(١٠) التسهيل ٢٧٥.

(١١) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولعل الصواب ما في التسهيل وعند ياسين: أَعْزَل وعُزَّل.

(١٢) هي المرأة البِكْر. ينظر: القاموس المحيط (خ ر د) ١/٤٠٩.

بَيُوض[1]، وجَرَاد سُرًّا[2]، ونَدَرا معًا في: سَخْل[3]، ونُفَساء.

ع: ولك أن تقول في: حُكَّام، وحُفَّاظ: إنما هما جمعُ: حاكِم، وحافِظ، فلا شذوذَ، ويظهر لي جوابُ ذلك في: حُفَّاظ، وهو أنه إنما يقال لِمَنْ كثُر حفظه، فيناسبُه من المفرد: حَفِيظ، لا: حافِظ، ويكون جمعُ: حافِظ: حَفَظة، ك: كاتِب وكَتَبة[4].

* قولُه: «**فيما ذُكِّر**»: أي: من هذين الوزنين، وهو "فاعِل".

وكان أن يقول: ومثلُه: "الفُعَّال" في "فاعِل"؛ أَخْصَرَ، لكن لم يتَّزِنْ له[5].

* قولُه: «**وذَانِ**» البيتَ: استغناءً في "فاعِل" بـ"فُعَلة"، ك: قاضٍ، وغازٍ، وفي "فاعِلة" بـ"فَوَاعِل"، ك: رامِية.

ومثالُ ما ندر من المعتل في "فُعَّل": رَبْعٌ عافٍ، أي: دارِس[6]، ورُبُوع عُفًّى، وحكى ابنُ سِيدَه[7]: ساقٍ وسقاه[8]، وفي "فُعَّال": سارٍ وسُرَّاء، قال[9]:

تَقْرِي بُيُوتَهُمُ سُرَّاءُ لَيْلَتِهِمْ وَلَا يَبِيتُونَ دُونَ اللَّيْلِ أَضْيَافَا[10]

وحكى س[11]: جانٍ وجُنَّاء، وسُمِع في جمع: غازٍ: "الفُعَّل" و"الفُعَّال"[12].

---

(١) ينظر: العين ٢٩٢/٧، والصحاح (س ر أ) ٥٥/١.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه: سُرًّى.

(٣) هو ولد الشاة ما كان. ينظر: القاموس المحيط (س خ ل) ١٣٤٠/٢.

(٤) الحاشية في: ١٦٠.

(٥) الحاشية في: ١٦٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٠٨/٢.

(٦) ينظر: الصحاح (ع ف ا) ٢٤٣٣/٦، والمخصص ٣٠١/٣.

(٧) المحكم ٤٨٨/٦.

(٨) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في المحكم وعند ياسين: سُقًّى.

(٩) لم أقف له على نسبة.

(١٠) بيت من البسيط. تَقْرِي: تقصد للقِرَى، وهو طعام الضيف، كما في: القاموس المحيط (ق ر ي) ١٧٣٤/٢. ينظر: الحيوان ٣١٤/٥، والمعاني الكبير ٥٥٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٨٤٦/٤.

(١١) الكتاب ٤٨/٤.

(١٢) الحاشية في: ١٦٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٠٩/٢.

* ومن الجمع: "فُعَال": رُبَّى ورُبَاب، وتَوْأَم وتُؤَام، وظِئَر[1] وظُؤَار، وثَنِيّ وثُنَاء، ورَخَل[2] ورُخَال، ونُفَسَاء ونُفَاس، والرُّبَّى: الشاة التي تحبس اللبن، وقيل: الحديثة العهدِ بالولادة[3]، والتَّوْأَم: الذي يولد مع آخرَ[4]، والظِّئْر: الدَّايَة[5]، والثَّنِيُّ: ولد الشاة إذا دخل في السنة السادسة[6]، والرُّخل[7]: الأنثى من أولاد الضأن[8]، والنُّفَسَاء: المرأة التي وضعت، وقيل في جمعها أيضًا: نِفَاس، بكسر النون، والنِّفَاسُ أيضًا: الكثيرُ وِلَادُها[9][10].

فَعْلٌ وفَعْلَةٌ فِعَالٌ لهما وقلّ فيما عَيْنُه اليأ مِنْهُما

(خ١)

* [«"فَعْلٌ"»]: كِلَاب، وكِبَاش، وبِغَال[11].

* [«و"فَعْلَةٌ"»]: قال صاحب "البَحْر"[12]: جاءت: شَهْوة على: شُهًى، ولم

(١) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب: ظِئْر، كما في: القاموس المحيط (ظ ء ر) ١/٦٠٦.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطًا، وهو في الصحاح (ر خ ل) ٤/١٧٠٨: رَخِل، ومثله في درة الغوّاص ١١٥، والقاموس المحيط (ر خ ل) ٢/١٣٢٩، وزادا: رِخْل.

(٣) ينظر: العين ٨/٢٥٧، والجيم ١/٢٩٩، وتهذيب اللغة ٣/٩٤، ٧/١٤٩، ١٥/١٣١.

(٤) ينظر: العين ٨/١٣٩، والصحاح (ت أ م) ٥/١٨٧٦.

(٥) ينظر: المحكم ٩/٤٥٥، والتكملة للصاغاني ٣/٩٤، والمراد: المرضعة، كما في: القاموس المحيط (ظ ء ر) ١/٦٠٦.

(٦) ينظر: الصحاح (ث ن ي) ٦/٢٢٩٥، والمجمل ١/١٦٤، وفيهما أنه ولد الشاة إذا دخل في السنة الثالثة، والبعير إذا دخل في السنة السادسة.

(٧) كذا في المخطوطة مضبوطًا، وتقدم قريبًا أن صوابه: رَخِل، أو: رِخْل.

(٨) ينظر: العين ٤/٢٥٠، وجمهرة اللغة ١/٥٩١، وتهذيب اللغة ٧/١٤٩.

(٩) ينظر: تهذيب اللغة ١٣/١٠، والمخصص ٥/٥٤.

(١٠) الحاشية في: ١٦٠.

(١١) الحاشية في: ٣٥/أ.

(١٢) البحر المحيط ٣/٤٢.

يذكر النحاة مجيءَ "فَعْلة" المعتلةِ اللامِ على "فُعَل"، قالت امرأةٌ[1] من بني نَصْرِ بنِ مُعَاوِيَةَ:

فَلَوْلَا الشُّهَى وَاللهِ كُنْتُ جَدِيرَةً بِأَنْ أَتْرُكَ اللَّذَّاتِ فِي كُلِّ مَشْهَدِ[2][3]

* قولُه: «**وقَلّ**» البيتَ: فكثُر فيما عينه واو؛ للتخفيف، ك: حِيَاض، وسِيَاط، وثِيَاب[4].

(خ٢)

* "مقرَّب"[5]: "فَعْلة" معتلُّ العين يأتي للكثير بغير تاء، ك: بَيْض، وجَوْز، وقد يجيء على "فِعَال"، ك: خِيَام، ورِيَاض، وقِيَان[6].

وقد يُجمع عليه "فِعَل"[7]، ك: بِئْر وبِئَار، و"فَعُل"، ك: سَبُع وسِبَاع[8].

* قولُه: «**عَيْنُه**»: بَقِيَ عليه: أو فاؤه، نحو: يَعْر[9] ويِعَار، ذكره في "التَّسْهِيل"[10][11].

* قولُه: «**منهما**» مخالفٌ لِمَا في "التَّسْهِيل"[12]؛ فإنه قال: "فِعَا[13]"، وهو

---

(١) لم أقف على تسميتها.

(٢) بيت من الطويل. ينظر: تذكرة النحاة ٦٢.

(٣) الحاشية في: ٣٥/أ.

(٤) الحاشية في: ٣٥/أ.

(٥) ٤٩٣، ٤٨٨.

(٦) جمع: قَيْنة، وهي الأَمَة المغنِّية. ينظر: القاموس المحيط (ق ي ن) ٢/١٦١١.

(٧) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في المقرب: "فِعْل".

(٨) الحاشية في: ١٦٠.

(٩) هو الجَدْي. ينظر: القاموس المحيط (ي ع ر) ١/٦٩٢.

(١٠) ٢٧٣.

(١١) الحاشية في: ١٦٠.

(١٢) ٢٧٢.

(١٣) كذا في المخطوطة، والصواب: فِعَال.

لـ"فَعْل" غيرِ اليائي العين، ولـ"فَعْلة" مطلقًا. انتهى.

يعني: يائيًّا كان، كـ: غَيْضة[1] وغِيَاض، وضَيْعة[2] وضِيَاع، أو غيرَ يائيِّها، كـ: جَفْنة وجِفَان، وصَعْبة وصِعَاب[3].

وفَعَلٌ أَيضًا لَهُ فِعَالُ ... ما لم يَكُنْ فِي لامِهِ اعتِلال

(خ٢)

* في "شرح الكافِية"[4]: "فِعَال" مقيس في "فَعَل" و"فَعَلة" ما لم يُضاعفا أو تعتلَّ لامُهما، كـ: جَمَل، ورَقَبة، والأكثر في: قَلَم: أَقْلام، وحكى ابنُ سِيدَه[5] أنه قد يقال أيضًا: قِلَام[6].

* قولُه: «**ما لم يكن في لامه اعتِلالُ**»: فإنه يُجمع على "فُعُول"، كـ: عَصًا.

فعلى هذا: دَمٌ ودِمَاء شاذٌّ، ومعتلُّ العين كصحيحها، كـ: دار ودِيَار[7].

أو يَكُ مُضْعَفًا ومثلُ فَعَلِ ... ذُو التاْ وفُعْل مَعَ فِعْل[8] فاقبَل

(خ٢)

* [«**أو يَكُ مُضْعَفًا**»]: خرج نحو: طَلَل، فبابُه: "أَفْعال"[9].

* قولُه: «**ذو التَّا**»: نحو: أَكَمة، وثَمَرة، ورَقَبة، ورَحَبة[10]، وذلك في اسم الجنس

(١) هي مجتمع الشجر. ينظر: القاموس المحيط (غ ي ض) ١/٨٧٩.

(٢) هي العقار والأرض المُغِلَّة. ينظر: القاموس المحيط (ض ي ع) ٢/٩٩٦.

(٣) الحاشية في: ١٦٠.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٥٠.

(٥) المحكم ٢/١٧٦، ٦/٤٣٨.

(٦) الحاشية في: ١٦٠.

(٧) الحاشية في: ١٦٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤١٠، ولم يعزها لابن هشام.

(٨) كذا في المخطوطة، وسيرجح ابن هشام في آخر حواشي البيت ضبطَه بتقديم المكسور على المضموم.

(٩) الحاشية في: ١٦١.

(١٠) هي الساحة والمتَّسع. ينظر: القاموس المحيط (ر ح ب) ١/١٦٧.

قليل، وقالوا: أَضَاة[1] وإِضَاء[2].

* قولُه: «**ذو التَّا**»: أي: من هذا الوزن، وهو الثلاثي المفتوح الأولَيْن، وسواءٌ أكانت اسمًا أو صفةً، كذا مقتضى ما في "التَّسْهِيل"[3]، ك: حَسَنة، ورَقَبة، ورَحَبة[4].

* قولُه: «**و"فُعْلٌ" مع "فِعْلٍ"**»: شَرَطَ فيهما في "التَّسْهِيل"[5] الاسمية، وكونَ "فُعْل" غيرَ واوي العين، ك: حُوت، ولا يائيَّ اللام، ك: هدى[6][7].

* لِيُضْبَطْ بتقديم: «**فَعِل**[8]»؛ لأنهم يبدؤون بالأخف ثم بالأثقل.

و"فِعْل": ذِئْب، وقِدْح، وفي "فُعْل"، نحو: دُهْن، ورُمْح.

قال بعضهم: وهو في المضاعف كثير، نحو: قُفّ[9] وقِفَاف، وخُفّ وخِفَاف، وعُسّ[10] وعِسَاس[11].

وفي فَعِيلٍ وصفِ فاعلٍ وَرَدْ   كذاك في أُنثاهُ أَيضًا اطّرد

(خ٢)

* [«**وفي "فَعِيل"**»]: ظَرِيف.

(١) هو المستنقع من سيل وغيره. ينظر: القاموس المحيط (أ ض ي) ٢/١٦٥٤.

(٢) الحاشية في: ١٦١.

(٣) لأنه أطلقه، ولم يقيِّده. ينظر: ٢٧٣.

(٤) الحاشية في: ١٦١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤١٠، ولم يعزها لابن هشام.

(٥) ٢٧٣.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في التسهيل وعند ياسين: ك: مُدْي.

(٧) الحاشية في: ١٦١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤١٠، ولم يعزها لابن هشام.

(٨) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في متن الألفية: "فِعْل".

(٩) هو ما ارتفع من الأرض. ينظر: القاموس المحيط (ق ف ف) ٢/١١٢٦.

(١٠) هو القَدَح العظيم. ينظر: القاموس المحيط (ع س س) ١/٧٦٥.

(١١) الحاشية في: ١٦١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤١٠ إلى قوله: «ورمح».

فأما مجيئه في جمع: فَصِيل، وأَفِيل[1]؛ فشاذٌّ؛ لأنهما اسمان، وأما مجيئه في: صَحِيح، وشَدِيد؛ فقال ح[2]: شاذٌّ.

ع: وهو خلافُ إطلاقِ النَّاظم أنَّ ذلك قياسٌ في وصف "فاعِل"، فشَمِلَها؛ إذ لا يُتَخَيَّل لها مانعٌ من الجواز إلا التضعيفَ، ولم يُشرَط انتفاؤه[3].

* قولُه: «**كذاك في أُنْثاه**»: أراد الحُطَيْئةُ[4] سفَرًا، فقال لزوجته:

عُدِّي السِّنِينَ إِذَا هَمَمْتُ بِرَجْعَةٍ   وَدَعِي الشُّهُورَ فَإِنَّهُنَّ قِصَارُ

فقالت:

أُذْكُرْ تَحَنُّنَنَا إِلَيْكَ وَشَوْقَنَا   وَاذْكُرْ بَنَاتِكَ إِنَّهُنَّ صِغَارُ[5]

فقال: لا رَحَلْتُ لسفرٍ أبدًا[6].

وشاعَ في وصفٍ على فَعْلانَا   أَو أُنثَيَيه أو على فُعلانا

(خ١)

* [«**وشاع في وصفٍ على "فَعْلانا"**»]: ومِنْ ثَمَّ كان الصواب قولَ الفارسيِّ[7]: إن "يِقَاظ" جمعُ: يَقْظان، لا قولَ أبي عَمْرٍ[8] الشَّيْبانيِّ[1]: إنه جمعُ: يَقُظ[2].

---

(١) هو ابن المخاض فما فوقه، والفَصِيل. ينظر: القاموس المحيط (أ ف ل) ١٢٧٣/٢.

(٢) ارتشاف الضرب ٤٣٣/١، ٤٣٤.

(٣) الحاشية في: ١٦١.

(٤) لم أقف على البيتين الآتيين في ديوانه، ويُنسبان لأعرابي غير مسمًّى.

(٥) بيتان من الكامل. الشاهد: في "صِغَار"، إذ جمع "فَعِيلة" مؤنث "فَعِيل" وصفًا -وهو "صَغِيرة"- على "فِعَال". ينظر: عيون الأخبار ٢٢٦/١، ومجمع الأمثال ٢٢٣/٢، وربيع الأبرار ١٥/٣.

(٦) الحاشية في: ١٦١.

(٧) التكملة ٤٧٢.

(٨) كذا في المخطوطة، وهو وجه في "عَمْرو" أجازه المبرد وغيره، بشرط ضبطه بالشكل؛ تمييزًا له عن "عُمَر". ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٢٥، وعمدة الكتاب ١٦٤.

(خ٢)

* [«وشاع»]: حُكِي لي عن "نُكَت"[٣] ابنِ[٤] عَقِيلٍ أنه بمعنى: اطَّرد، وعن "شرح الكافِية"[٥] أنه غير مطرد، وهذا هو الحق؛ إذ لا يقال في: سَكْران: سِكَار، ولا في: عُرْيان: عِرَاء.

وفي "شرح العُمْدة"[٦]، وفي "العُمْدة"[٧] أيضًا أن "فَعْلان" وأنثيَيْه، و"فُعْلان" وأُنْثاه يقاس فيهنَّ "فعلان"[٨][٩].

ومثله فُعْلَانَةٌ والزَمْهُ في نحو طَوِيلٍ وطَوِيْلة تفي

(خ٢)

* [«والْزَمْه»]: عبارةُ ابنِه[١٠]: ولم يُجاوَز "فِعَال" إلى غيره فيما عينُه واوٌ ولامُه صحيحةٌ من "فَعِيل" و"فَعِيلة" وَصْفَيْن، نحو: طِوَال في جمع: طَوِيل، وطَوِيلة.

=

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٣٧٣ (ط. العلمية)، وشرح جمل الزجاجي ٢/٥٢٧، وشرح الشافية للرضي ٢/١٢٢.

(٢) الحاشية في: ٣٥/أ.

(٣) لعله يريد: شرح الألفية ٢/٤٢٦.

(٤) هو عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله الحلبي، بهاء الدين، إمام في العربية والفقه، نزل القاهرة، ولازم أبا حيَّان، حتى شهد له بالبراعة، وتولى قضاء القضاة، له: شرح الألفية، وشرح التسهيل، وغيرهما، توفي سنة ٧٦٩. ينظر: الدرر الكامنة ٣/٤٢، وبغية الوعاة ٢/٤٧.

(٥) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٥٠.

(٦) شرح عمدة الحافظ ٢/٢٧٨.

(٧) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٢/٢٧٦.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح العمدة وعند ياسين: "فِعَال".

(٩) الحاشية في: ١٦١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤١١.

(١٠) شرح الألفية ٥٥٢.

ويُحفظ "فِعَال" في نحو: قائِم، وراعٍ، وآمّ[1]، وقائِمة، وراعِية، وأَعْجَف[2]، وجَوَاد، وخَيِّر، وبَطْحاء، وقَلُوص[3][4].

* «**نحو: طَوِيلٍ وطَوِيلةٍ**»: "فَعِيل" و"فَعِيلة" بمعنى "فاعِل" و"فاعِلة" وصفًا صحيحَ اللام.

فإن قيل: فإنك تقول: طَوِيلون، وطَوِيلات.

فإنما كلامُنا في التكسير[5].

وبِفُعول فَعِلٌ نحو كَبِدْ يُخَصُ غالبا كذاك يطّرِد

(خ٢)

* في "المقرَّب"[6]: إن كان -يعني: الاسمَ الثلاثيَّ- على "فَعِل" جُمع في القليل والكثير على "أَفْعال"، ك: أَنْمار، وقد يُجمع في الكثير على "فُعُول"، ك: نُمُور، وقولُه[7]:

فِيهَا عيائل[8] أُسُودٌ وَنُمُرْ[9]

مقصور من: نُمُور؛ للضرورة[10].

---

(١) اسم فاعل من: أَمّ.

(٢) من: العَجَف، وهو ذهاب السِّمَن. ينظر: القاموس المحيط (ع ج ف) ١١١٢/٢.

(٣) هي الناقة الشابَّة، أو الطويلة القوائم. ينظر: القاموس المحيط (ق ل ص) ٨٥٣/١.

(٤) الحاشية في: ١٦٢.

(٥) الحاشية في: ١٦٢.

(٦) ٤٨٨.

(٧) هو حكيم بن مُعَيَّة الرَّبَعي.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: عَيَائِيلُ.

(٩) بيت من مشطور الرجز. عيائيل: جمع: عيَّال، وهو المتبختر. ينظر: الكتاب ٥٧٤/٣، والمقتضب ٢٠٣/٢، والأصول ٤٣١/٢، والحجة ٣٧٢/٣، والمحكم ٢٤٥/٢، وسفر السعادة ٣٨٩/١، وشرح جمل الزجاجي ٥١٦/٢، والمقاصد النحوية ٢١١٤/٤.

(١٠) الحاشية في: ١٦٢.

* قال ابنُه[1]: ولا يكادون يتجاوزون في الكثرة جمعَ "فَعِل" على "فُعُول" إلى جمعه على "فِعَال"، فإن جاء منه شيءٌ عُدَّ نادرًا.

ع: قلت: نحو: نَمِر ونِمَار، سُمِع ذلك.

وفي كلام النَّاظم أمران:

أحدهما: أنه ذكر أن "فَعِلًا" يختص بـ"فُعُول" من بين سائر المفردات، وهذا ينافيه قولُه: «**كذاك يطَّرد**» إلى آخره، وإنما قياسُه: و"فُعُول" من بين سائر الجموع خاصٌّ بـ"فَعِل"، أي: إنه لا يُجمع إلا عليه، أي: في الكثرة، لا بدَّ من ذلك، وإلا فالواقع بخلاف ذلك، وهو حينئذٍ مناقِضٌ لقوله: «**وغيرُ ما "أَفْعُلُ"**» البيتَ.

والثاني: في الجمع بين الاختصاص والغَلَبة، وهو[2] كالمتضادَّين[3].

* [«**وبـ"فُعُولٍ": "فَعِل"**»]: الذي تعطيه هذه العبارة أن "فُعُولًا" مقصور على "فَعِل"، وليس كذلك؛ لأن "فُعُولًا" يكون جمعًا لـ"فَعْل" و"فِعْل" و"فُعْل" وغيرِ ذلك، بل يطرد فيه، كما تراه من قوله: «**كذاك يطَّرد**» البيتَ، وإنما "فَعِل" مقصور على "فُعُول" دون غيره من جمع التكسير.

وفي "التَّسْهِيل"[4] بعد أن ذكر أن "فَعُولًا[5]" يشارك "فِعَالًا" ما نصُّه: وانفرد مقيسًا بنحو: كَبِد، وفي "سَبْك المنظوم"[6] بعد أن ذكر مثلَ ذلك: وانفرد "فُعُول" مقيسًا بنحو: نَمِر.

وقولُه: «**غالبًا**» زائدٌ على ما في "التَّسْهِيل" و"سَبْك المنظوم"، واحترَز به عن

---

(١) شرح الألفية ٥٥٣.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه: وهما.

(٣) الحاشية في: ١٦٢.

(٤) ٢٧٤.

(٥) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في التسهيل: فُعُولًا.

(٦) ٢٥١.

نحو: كَتِف وأَكْتاف، ويُستغنى عنه بقوله: «**وغيرُ ما "أَفْعُلُ"**» البيتَ(١).

* وقولُه: «**و"فَعِل"**(٢)» أي: اسمًا، واكتفى بتمثيله بـ: كَبِد(٣).

* قولُه: «**نحو: كَبِد**» -وكذا: كَرِش، ووَعِل- إشارةٌ إلى اشتراط الاسمية، فخرج نحو: خَشِن(٤).

في فَعْلٍ اسمًا مُطْلَقَ الفا وفَعَل ... لَهُ وللفُعال فِعلانُ شَمِل

(خ١)

* [«**في "فُعْلٍ" اسمًا**»]: بُطُون، وظُهُور، وقُبُور، وفُرُوج(٥).

* [«**شَمِل**»]: خ(٦): «**حَصَل**».

ينبغي أن يكون الإنشاد: «**حَصَل**»؛ لأن «**شَمِل**» بفتح(٧) العين؛ فلا يطابق الأولَ كلَّ المطابقة(٨).

(خ٢)

(١) الحاشية في: ١٦٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤١١ إلى قوله: «التكسير»، ونقل من خط ابن هشام من قوله: «احترز به عن نحو: كتف» إلى آخرها.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما في متن الألفية: "فَعِل"، بلا واو.

(٣) الحاشية في: ١٦٢.

(٤) الحاشية في: ١٦٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤١١، ولم يعزها لابن هشام.

(٥) الحاشية في: ٣٥/أ.

(٦) هو كذلك في مخطوطات الألفية العالية التي اعتمدها محققها، ولم يشر إلى شيء منها يوافق نسخة ابن هشام، وأظنه وهمًا، سببه انتقال النظر إلى البيت بعد التالي، فآخره: «"فُعْلانٌ" شمل»، ويؤيده أنه سقط عليه البيتان التاليان، فاستدركهما في الحاشية. ينظر: الألفية ١٦٦، الأبيات ٨١٥-٨١٧.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: بكسر. وعليه يكون مراده أن في البيت عيب سِنَاد التوجيه، وهو أن يكون قبل حرف الروي المقيد فتحةٌ مع ضمة أو كسرة، كما في: الوافي في العروض والقوافي ٢٢١.

(٨) الحاشية في: ٣٥/أ.

* قولُه: «**في "فُعْلٍ" اسمًا**»: مثالُ "فَعْل": فَلْس، وبَيْت، وشَيْخ، وضَيْف، وعَيْن، زاد في "التَّسْهِيل"[١]: ليس عينُه واوًا، فخرج نحو: سَوْط، وحَوْض، فنحو: قُوُوس، وفُوُوج غيرُ مطرد.

ومثالُ "فِعْل": حِمْل، وجِسْم، وقال[٢]:

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[٣]

جمعُ: شِفّ، الثوب الرقيق[٤].

ومثالُ "فُعْل": بُرْد، وبُرْج، وشرط فيه ألا يكون مضاعفًا، فخرج نحو: خُفّ، ولا معتلّ العين بالواو، فخرج نحو: حُوت، ولا اللامِ بالياء، فخرج نحو: نُؤْي[٥]، فجمعُ: نُؤْي، وحُصّ[٦] على: نُؤِي[٧]، وحُصُوص و[٨] شاذٌّ، كما شذَّ في نحو: كَهْل، وقبل[٩]؛ لأنه وصفٌ، وكذا: ضَيْف، وفرح[١٠][١١].

* قولُه: «**في "فُعَلٍ"**»: وشذَّ نحو: ساق، وبَدْرة[١٢]، وشُعْبة، وقُنَّة[١٣]، وسَمَاء،

(١) ٢٧٣.

(٢) قائله: مَيْسُون بنت بَحْدَل الكِلَابية.

(٣) عجز بيت من الوافر، تقدَّم في باب إعراب الفعل.

(٤) ينظر: جمهرة اللغة ١/١٣٨، والمحكم ٧/٦٢٢.

(٥) هو الحفرة حول الخِبَاء أو الخيمة تمنع السيل. ينظر: القاموس المحيط (ن ء ي) ٢/١٧٥١.

(٦) هو الوَرْس أو الزعفران. ينظر: القاموس المحيط (ح ص ص) ١/٨٣٦.

(٧) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب: نُؤُوي.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب بحذفها.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب ما في التسهيل: فَسْل، وهو الرَّذْل الذي لا مروءة له. ينظر: القاموس المحيط (ف س ل) ٢/١٣٧٦.

(١٠) كذا في المخطوطة، والصواب ما في التسهيل: فَوْج.

(١١) الحاشية في: ١٦٢.

(١٢) هي جِلْدة السَّخْلة. ينظر القاموس المحيط (ب د ر) ١/٤٩٨.

(١٣) هو الجبل الصغير. ينظر: القاموس المحيط (ق ن ن) ٢/١٦١٠.

وعَنَاق[1]، وطَلَل[2].

* قولُه: «**اسمًا**»: وشذَّ في: كَهْل، وقبل[3]، وضَيْف[4].

* قولُه: «**مُطْلَقَ الفا**»: أما في "فَعْل" فك: فَلْس، وكَعْب، وأما في "فِعْل" فك: حِمْل، وضِرْس، وأما في "فُعْل" فك: جُنْد، وبُرْد، وشرطُ "فُعْل" أن لا يكون معتلَّ العين أو اللامِ، ولا مضاعفًا، وشذَّ: حُصّ وحُصُوص، ونُؤْي ونُؤُوي، وشذَّ في "فَعَل"، ك: أَسَد، وشجى[5]، ونَدَب[6]، وذَكَر، وسَاق، وفي "فاعِل"، ك: شاهِد، وباكٍ، وصالٍ[7].

* قولُه: «**و"فَعَل"**»: قال ابنُه[8]: يعني: له "فُعُول"، ولم يقيِّده باطرادٍ، فعُلِم أنه محفوظ فيه.

ع: فعلى تقديره: «**له**» خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، والجملةُ خبرُ: «**فَعَل**»، وقد يقال: إنه يجوز كون: «**فَعَل**» مبتدأً، و: «**له**» متعلِّقٌ بـ: «**حَصَل**»، و: «**للفُعَال**» عطفٌ على: «**له**»، واستأنف الخافضَ؛ لكون المتبوع ضميرًا، و: «**"فِعْلانُ" حَصَل**» جملة اسمية مخبَرٌ بها عن: «**فَعَل**»، ويكون مراده: أن "فَعَل" يُجمع على "فِعْلان"، ك: أَخٍ، وخَرَب[9]، وفَتًى[10].

(١) هي الأنثى من أولاد المعز. ينظر: القاموس المحيط (ع ن ق) ٢/١٢١٠.

(٢) الحاشية في: ١٦٢.

(٣) كذا في المخطوطة، وتقدَّم قريبًا أن صوابه: فَسْل.

(٤) الحاشية في: ١٦٢.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: شَجَن، وهو الهَمّ والحزن. ينظر: القاموس المحيط ٢/١٥٨٨.

(٦) هو أثر الجرح الباقي على الجلد. ينظر: القاموس المحيط (ن د ب) ١/٢٢٨.

(٧) الحاشية في: ١٦٢.

(٨) شرح الألفية ٥٥٣.

(٩) هو ذكر الحُبارى. ينظر: القاموس المحيط (خ ر ب) ١/١٥٤.

(١٠) الحاشية في: ١٦٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤١٣.

* قولُه: «**وللفُعَال**»: الحاصلُ: أن "فَعلان[1]" جمعٌ لـ"فُعَال"، كـ: غُرَاب، وغُلَام، وشذَّ في "فَعَال"، كـ: غَزَال، و"فِعَال"، كـ: صِوَار[2]، وللمقصور منه، وهو "فُعَل"، كـ: صُرَد، ونُغَر، وخُزَز[3]، وللمخفَّف من هذا، وهو "فُعْل"، بشرط اعتلال عينه بالواو، كـ: كُوز، وحُوت، ونُون، و"فَعَل" بفتحتين معتلِّ اللام[4] بالواو، كـ: نار، وجار، وقاع، وتاج، وحال، فإن كان صحيحَها فشاذٌّ، كـ: خَرَب، وأَخ، وشذَّ أيضًا في "فَعِيل"، كـ: ظَلِيم[5]، و"فَعُول"، كـ: خَرُوف، و"فاعِل"، كـ: حائِط، و"فِعْل"، كـ: قِنْو[6][7].

وشَاعَ فِي حُوتٍ وقَاعٍ معَ ما ضاهاهُما وقَل في غيرهما
(خ١)

* [«**و: قاعٍ**»]: قالوا: قاع وقِيعان، قلبوا الواو ياءً؛ للكسرة قبلَها، و: أَقْوَاع، وقال العَبْديُّ[8]: إنه لا يقال، قال أبو البَقَاء[9]: وذكره أهلُ اللغة[10]، و: قِيعة، كقوله

---

(١) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب: "فِعْلان".

(٢) هو القطيع من البقر. ينظر: القاموس المحيط (ص و ر) ١/٥٩٩.

(٣) هو ذَكَر الأرانب. ينظر: القاموس المحيط (خ ز ز) ١/٧٠٤.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب: العين.

(٥) هو ذَكَر النعام. ينظر: القاموس المحيط (ظ ل م) ٢/١٤٩٤.

(٦) هو العِذْق الكبير. ينظر: القاموس المحيط (ق ن و) ٢/١٧٣٨.

(٧) الحاشية في: ١٦٢.

(٨) ينظر: شرح التكملة للعكبري ١١ (ت. حورية الجهني). والعَبْدي هو أحمد بن بكر بن بقية، أبو طالب، إمام في النحو، أخذ عن السيرافي والرماني والفارسي، له: شرح الإيضاح، توفي سنة ٤٠٦. ينظر: نزهة الألباء ٢٤٦، ومعجم الأدباء ١/٢٠٤، وإنباه الرواة ٢/٣٨٦، وبغية الوعاة ١/٢٩٨.

(٩) شرح التكملة ١١ (ت. حورية الجهني).

(١٠) ينظر: الكتاب ٣/٥٩٠، وغريب القرآن لابن قتيبة ٣٠٥، والمقتضب ٢/٢٠٤، والأصول ٢/٤٣٦، والاختيارين ٢٢، وشرح المفضليات لابن الأنباري ٣١٠، وتهذيب اللغة ٣/٢٣، والتمام ٤٨، ١٩٣.

تعالى: ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ﴾[1]، فقيل: مفرد، وقيل: جمع.

وقالوا: ساج وسِيجان، ونار ونِيران[2].

* [«وقَلَّ في غيرهما»]: خَرَب وخِرْبان، لذَكَر الحُبارى[3]، وبَرَق[4] وبِرْقان، ووَرَل[5] ووِرْلان[6].

(خ٢)

* قال ابنُه[7]: ويطرد "فِعْلان" في جمع ما عينُه واوٌ من "فُعْل" أو "فَعَل"، كـ: عُود، وكُوز، ونُون، وتاج، وحال[8]، وقاع[9].

* [«حُوتٍ»]: يتبادَر إلى الذهن أن مراده "فُعْل" الواويُّ العين، وفي "التَّسْهِيل"[10]: أو "فُعْل" مطلقًا، أو "فَعَل" واوي العين، فظاهرُ هذه المقارَنة -بل تنصيصُ قوله: «مطلقًا»- يقضي بأن "فُعْلًا" لا شرطَ له[11].

(١) النور ٣٩.

(٢) الحاشية في: ٣٥/أ.

(٣) ينظر: جمهرة اللغة ٢٨٨/١، والمحكم ١٧٨/٥.

(٤) هو الحَمَل. ينظر: القاموس المحيط (ب ر ق) ١١٥٢/٢.

(٥) هو دابَّة كالضبّ. ينظر: القاموس المحيط (و ر ل) ١٤٠٩/٢.

(٦) الحاشية في: ٣٥/أ.

(٧) شرح الألفية ٥٥٣.

(٨) كذا في المخطوطة مضبوطًا بالحاء، والصواب ما في شرح ابن الناظم: خال.

(٩) الحاشية في: ١٦٣.

(١٠) ٢٧٦.

(١١) كذا في المخطوطة، والأوزان فيها مضبوطة إلا الأخير، وما في مطبوعة التسهيل يوافق ما ذكر أنه المتبادر إلى الذهن من تمثيل الألفية، ونصُّه: «أو "فَعَل" مطلقًا، أو "فُعْل" واويَّ العين»، وعليه شروح التسهيل: التذييل والتكميل ٧٤٤/ب (نورعثمانيه)، وشرح المرادي ٨١١/٢، والمساعد ٤٤٧/٣، وشفاء العليل ١٠٤٢/٣، وتمهيد القواعد ٤٨٠٤/٩، وهو مضبوط كذلك في مخطوطة التسهيل ٢٣٠/أ التي عليها إجازة بخط ابن هشام؛ فإن لم يكن نقله هنا عن نسخة أخرى من

ثم قال ما معناه: إنه يحفض[1] في نحو: خَرَب، وأَخ، والخَرَب: ذَكَر الحُبَارى[2].

وفي "شرح الكافِية"[3] قال: في "فَعَل" صحيح العين، وجعل في "شرح العُمْدة"[4] نحوَ: أخٍ وإِخْوان مقيسًا.

رَجَعْنا إلى ما في "التَّسْهيل": وغَزَال، وصِوَار، وهو قطيع بقرِ الوَحْش[5]، وخَرُوف، وظَلِيم، وحائِط، وقَضَفَة، وهي الأَكَمة[6]، وقِنْو، ونِسْوة، وعَبْد، وضَيْف، وثَوْر، وقَوْز[7][8].

* قولُه: «**وقَلَّ في غيرهما**» صوابُه: في غيرها؛ لأنه ذَكَر ثلاثةَ أشياءَ.

ثم هذا الإطلاق مقيَّد بقوله: «**وغالبًا أَغْناهمُ**» البيتَ.

ومثالُ ما قلَّ فيه "فِعْلان": أَخ، وفَتًى، وغَزَال، وصِوَار، وظَلِيم، وخَرُوف، وحائِط، وقِنْو[9].

* قال[10]:

=

التسهيل؛ فلا وجه لاعتراضه على الألفية.

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: يُحفظ.

(٢) كذا في المخطوطة، وهو متسق مع ما مشى عليه ابن هشام في عبارة التسهيل الآنفة، ولم أقف على شيء من ذلك في مطبوعة التسهيل وشروحه، بل في عبارته -كما تقدَّم قريبًا- إطلاقُ القول بقياس "فِعْلان" في "فَعَل".

(٣) شرح الكافية الشافية ١٨٥٨/٤، وعبارته: وقد يجمع عليه "فَعَل" صحيح العين.

(٤) شرح عمدة الحافظ ٢٨١/٢.

(٥) ينظر: العين ١٥٠/٧، وجمهرة اللغة ٤٧٠/١.

(٦) ينظر: الجيم ١١٧/٣، وتهذيب اللغة ٢٧١/٨.

(٧) هو المستدير من الرمل. ينظر: القاموس المحيط (ق و ز) ٧١٨/١.

(٨) الحاشية في: ١٦٣.

(٩) الحاشية في: ١٦٣.

(١٠) لم أقف له على نسبة.

وَالعِيسُ يَنْهَضْنَ بِكِيرَانِنَا كَأَنَّمَا يَنْهَشُهُنَّ الكَلِيبُ[1]

الكِيران: جمعُ: كُور، وهو الرَّحْل[2]، والكَلِيب: جمعُ: كِلَاب[3][4].

وفَعْلًا اسما وفعيلا وفَعَل غيرَ مُعَلِّ العين فُعلان شمل

(خ٢)

* [«و"فَعْلًا"»]: وشذَّ في "فِعْل": ذِئْب وذُؤْبان، كذا قال بعضهم.

وفي "التَّسْهِيل"[5]: "فُعْلان" لاسمٍ على "فَعِيل"، أو "فَعَل" صحيح العين، أو "فَعْل"، أو "فِعْل"، ثم قال: ويُحفظ في "فاعِل"، و"أَفْعَلِ فَعْلاءَ"، ونحوِ: حُوَار[6]، وزُقَاق، وثَنِيّ، وقَعِيد[7]، وجَذَع[8]، ورخِل[9][10].

* قولُه: «و"فَعْلًا" اسمًا»: ولم يقيِّد "فَعِيلًا" أو "فَعَلًا" بالاسمية، فأوهم ذلك ظاهرًا أنه شرطٌ فيه دونهما، والواقع بخلاف ذلك، كما لا يُجمع نحو: شَهْم، وضَخْم على "فُعْلان"؛ كذلك لا يُجمع نحو: ظَرِيف، وشَرِيف، ونحوُ: حَسَن، وبَطَل[11].

---

(١) بيت من السريع. الشاهد: في "كِيران"، إذ جمع "فُعْل" الواوي العين -وهو "كُور"- على "فِعْلان". ينظر: الاشتقاق ٢٠، والتكملة ٤١٠، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٦٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٧/٥.

(٢) ينظر: جمهرة اللغة ٨٠٠/٢، والصحاح (ك و ر) ٨١٠/٢.

(٣) ينظر: العين ٣٧٥/٥، وجمهرة اللغة ٣٧٦/١.

(٤) الحاشية في: ١٦٣.

(٥) ٢٧٦.

(٦) هو ولد الناقة إلى أن يُفصل عن أمه. ينظر: القاموس المحيط (ح و ر) ٥٤٠/١.

(٧) هو الجراد الذي لم يستو جناحاه. ينظر: القاموس المحيط (ق ع د) ٤٥٠/١.

(٨) هو ولد الشاة قبل أن يدخل في السنة الثالثة. ينظر: القاموس المحيط (ج ذ ع) ٩٥٢/٢.

(٩) كذا في المخطوطة مضبوطًا، وهو في الصحاح (ر خ ل) ١٧٠٨/٤: رَخِل، ومثله في درة الغوّاص ١١٥، والقاموس المحيط (ر خ ل) ١٣٢٩/٢، وزادا: رِخْل.

(١٠) الحاشية في: ١٦٣.

(١١) الحاشية في: ١٦٣.

* [«غيرَ مُعَلِّ العَيْن»]: فخرج نحو: ساق، وقاع، بخلاف: جَذَع، وجَمَل، وحَمَل[1][2].

ولكريمٍ وبَخيلٍ فُعَلَا كذا لما ضَاهَاهُما قد جعلا

(خ١)

* قولُه: «**"فُعَلا"**»: مرادُه: "فُعَلاء"، فقصَر ضرورةً.

ومرادُه بـ: «**كَرِيم، و: بَخِيل**»: "فَعِيل" المذكَّرُ الصحيحُ اللام والعين، فأما قولهم: خَلِيفة وخُلَفاء، قال الله تعالى: ﴿إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ﴾[3]؛ فعنه جوابان:

أحدهما: أن "خَلِيفة" لا يقع إلا على المذكر، فلا لَبْسَ، بخلاف: ظَرِيفة، لو قالوا فيها: ظُرَفاء.

والثاني: أنهم قالوا: خَلِيفة وخِلِّيفى، فيكون جمعًا له.

فأما قوله: ﴿خَلَٰٓئِفَ﴾[4] فعلى بابه، على حدِّ[5]: عَفِيفة وعَفَائِف، وطَرِيفة وطَرَائِف.

ولم يأتِ "فُعَلاء" في المؤنث الحقيقي إلا في كلمتين، قالوا: سَفِيهة وسُفَهاء وسَفَائِه، وامرأة[6] فَقِيرة وفُقَراء، ولم يأتِ "فُعَلاء" في المعتل إلا في: تَقِيّ وتُقَواء[7]، عن

---

(١) هو الخروف، أو الجذع من أولاد الضأن فما دونه. ينظر: القاموس المحيط (ح م ل) ١٣٠٧/٢.

(٢) الحاشية في: ١٦٣، وجاءت متصلة بالحاشية قبلها، والصواب فَصْلُها.

(٣) الأعراف ٦٩، ٧٤.

(٤) الأنعام ١٦٥، ويونس ١٤، ٧٣، وفاطر ٣٩.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

الفَرَّاء[١]، و: سَرِيّ[٢] وسُرَواء. ابن بابَشَاذَ[٣][٤].

(خ٢)

* ضابطُ "فُعَلاء": أن يكون مفردُه على "فَعِيل" صفةً لمذكَّر عاقل.

ع: وسواءٌ كان مدحًا أو ذمًّا أو غيرَ ذلك.

غيرَ مضاعَفِ اللام، ولا معتلِّها، ك: ظَرِيف، وكَرِيم.

فقولُنا: على "فَعِيل" يخرج غيره، وشذَّ في: جَبَان، وخَلِيفة، وسَمْح، ووَدُود، ورَسُول.

وقولُنا: صفةً يخرج نحو: قَضِيب، ونَصِيب.

وقولُنا: غيرَ مضاعَفِ اللامِ خرج نحو: شَدِيد.

وقولُنا: ولا معتلّ خرج نحو: عين[٥]، ووَلِيّ.

وقولُه: «**كذا لِمَا ضَاهَاهُما**»: يعني: مما دلَّ على معنًى كالغريزة، وإن لم يكن على وزن "فَعِيل"، وذلك ك: عاقِل، وصالِح، وشاعِر؛ فإنهنَّ -لكونهنَّ دالَّاتٍ على معنًى كالغريزة، ولكون الغريزة وشِبْهِها حَقُّها ألا تُؤدَّى إلا بـ"فَعِيل"؛ لِمَا ثَبَت من أكثر مجيء الغرائز على "فَعِيل"، وقِلَّةِ مجيئها في غيره- كالنائبات عن "فَعِيل"؛ فلهذا أُجْرِين مُجراه[٦].

* قال ابنُه[٧]: ومن جموع الكثرة: "فُعَلاء"، وهو مقيس في "فَعِيل" صفةً لمذكَّر عاقل بمعنى "فاعِل" غيرَ مضاعَفٍ ولا معتلِّ اللام، وذلك نحو: رجل ظَرِيف، وكَرِيم وكُرَماء.

---

(١) لم أقف على حكايته، وحُكي "تُقَواء" في جمهرة اللغة ١٣٣٧/٣ عن أبي زيد، و"سُرَواء" في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٧٧/٤ (ط. العلمية) عن البصريين والفراء.

(٢) هو الشريف ذو المروءة. ينظر: القاموس المحيط (س ر و) ١٦٩٨/٢.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ينظر: شرح الجمل ٧٢٨، ٧٢٩.

(٤) الحاشية في: ٣٥/أ.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: غَبِيّ.

(٦) الحاشية في: ١٦٣.

(٧) شرح الألفية ٥٥٤.

وكثُر فيما دلَّ على مدح، ك: عاقِل وعُقَلاء، وصالِح وصُلَحاء، وشاعِر وشُعَراء، وإلى ذا الإشارة بقوله: «**لِمَا ضَاهَاهُما**»: عاقِلٌ، وشاعِرٌ، وصالِحٌ مساويةٌ لنحو: بَخِيل، وكَرِيم في الدلالة على معنىً هو كالغريزة، فهو كالنائب عن "فَعِيل"؛ فلهذا أُجري مُجراه[1].

* "شرح العُمْدة"[2]: "فُعَلاء" مقيس في كل صفةٍ مثل: كَرِيم، وبَخِيل في الوزن، وصحةِ اللام، وعدمِ التضعيف، والدلالةِ على فاعليَّةِ مدحٍ أو ذمٍّ، نحو: كَرِيم، وحَكِيم، وبَخِيل، وسَفِيه.

وحُمِل عليه ما وافقه في المعنى من "فاعِل" صحيحِ اللام غيرِ مضعَّف، ك: عاقِل، وصالِح.

و"أَفْعِلاء" مقيس في كل صفةٍ تُشْبِه: شَدِيدًا، أو: غَنِيًّا في الوزن، والتضعيفِ، أو الاعتلالِ في اللام، مع الدلالة على فاعليَّةِ مدحٍ أو ذمٍّ، ك: عَزِيز، وخَسِيس، وذَكِيّ، وغَبِيّ[3].

وناب عنه أَفْعِلاء في المعَلّ   لامًا ومُضْعَفٍ وغَيرُ ذاك قَلّ

(خ1)

* [«**في المُعَلّ لامًا**»]: ع: لو قال: في مُعَلّ لامٍ؛ لكان أحسنَ[4].

* [«**في المُعَلّ لامًا ومُضْعَفٍ**»]: ع: كان الأُحسنُ: في مُعَلّ لامٍ ومُضْعَفٍ[5].

(خ2)

* قولُه: «**وغيرُ ذاك قَلّ**»: أي: ومجيء "أَفْعِلاء" في غير ما ذكرناه قليل، وذلك ك: نَصِيب وأَنْصِباء، وهَيِّن وأَهْوِناء، وصَدِيق وأَصْدِقاء.

---

(1) الحاشية في: ١٦٣.

(2) شرح عمدة الحافظ ٢/٢٨٠.

(3) الحاشية في: ١٦٤.

(4) الحاشية في: ٣٥/أ.

(5) الحاشية في: ٣٥/أ.

وجوَّز بعضهم في قوله(1):

عَلَى أَطْرِقَا بَالِيَاتُ الخِيَا مِ

البيتَ(2) أن يكون جمعَ: طَرِيق، وقُصِر؛ للضرورة، ويؤيِّده: أنه رُوِي(3): على أَطْرُقا بالياتِ، أي: على(4) السَّيْلُ أَطْرُقًا(5).

فواعِلٌ لِفوعَلٍ وفاعَل وفَاعلاء مع نحو كاهل (خ1)

* "فَوَاعِل" له خمسة(6) مفردات، أربعة بلا شرطٍ: "فَوْعَل"، و"فاعَل"، و"فاعِلاء"، و"فاعِلة"، و"فَوْعَلة"، وواحدٌ بشرطٍ: "فاعِل"، وشرطُه: الجمود، أو كونُه لمؤنثٍ، أو لِمَا لا يعقل، وشذَّ في الصفة للعاقل المذكر(7).

* [«**لـ"فَوْعَلٍ"**»]: جَوَاهِر، وكَوَاثِر(8).

* [«**و"فاعَلٍ"**»]: قَوَالِب، وطَوَابِع(9).

* [«**و"فاعِلاء"**»]: رَوَاهِط، وقَوَاصِع(10)(11).

---

(1) هو أبو ذُؤيب الهُذلي.

(2) بعض بيت من المتقارب، تقدَّم في باب الاستثناء.

(3) ينظر: المحكم 6/277، والمخصص 3/306، وشرح المفصل لابن يعيش 1/32، وخزانة الأدب 7/332.

(4) كذا في المخطوطة، والوجه: علا؛ لأنه فعلٌ ثلاثي واوي اللام.

(5) الحاشية في: 163.

(6) كذا في المخطوطة، وسيذكر ستةً لا خمسةً.

(7) الحاشية في: 35/أ.

(8) الحاشية في: 35/أ.

(9) الحاشية في: 35/أ.

(10) جَمْعا: راهِطاء، وقاصِعاء، وهما من جحور اليربوع التي يُخرج منها التراب. ينظر: القاموس المحيط (ر هـ ط) 1/902، (ق ص ع) 2/1007.

(11) الحاشية في: 35/أ.

* قولُه: «"**فَوَاعِلٌ**"» البيتَ: ورُبَّما قالت العامَّة في: طابَق: طَوَابِيق، وهو لحنٌ.

وقد ردَّ ابنُ الخَشَّاب[1] على الحَرِيريِّ[2] في قوله: «فأَلْفَيتُ بها أبا زَيْدٍ السَّرُوجيَّ، يتقلَّب في قَوَالِيب الانتساب، ويَخْبِط في أساليب الاكتساب»، فقال: "القَوَالِيب" خطأٌ؛ لأن الواحد: قالِب، أو: قالَب، ذكره ابنُ دُرَيْدٍ[3] بالوجهين، لا: قالَاب، ولا: قالُوب، وكلا المثالَيْن من "فاعِل" و"فاعَل" إنما يُكسَّر على "فَوَاعِل" بغير ياءٍ، نحو: تابِل[4]، وخاتَم، فأما قولهم: خَوَاتِيم فعلى لغة مَنْ يقول: خاتام، وقد يَمُطُّون الكسرةَ، فتصير ياءً، كـ: الصَّيَارِيف، والدَّرَاهِيم، إلا أنه خاص بضرورة الشعر، وعليه قولُ أبي الطَّيِّب:

أيدي[5] ظِبَاءَ تلاةٍ[6] مَا عَرَفْنَ بِهَا ... مَضْغَ الكَلَامِ وَلَا صَبْغَ الحَوَاجِيبِ[7]

ولا يجوز ذلك في الكلام بالاتفاق، وعكسُه: حذف المدة مما تستحقُّه، كقوله[8]:

وَكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بِالعَوَاوِرِ[9]

أراد: العَوَاوِير.

وأجاب ابنُ بَرِّي[10] بأن السَّجْع يجوز فيه ما يجوز في الضرورة، قال: أَلَا ترى أنه

---

(١) الرد على الحريري في المقامات ٤٤٢.

(٢) المقامات ١٣، وفي المطبوعة: قوالب، ولعله خطأ.

(٣) ضبطه بالفتح في الاشتقاق ٢٠٦، وأهمل ضبطه في جمهرة اللغة ٣٧٣/١، وابن الخشاب نقل عبارة الجمهرة، ونقل ضبطه بالوجهين عن العين ١٧٢/٥.

(٤) هو أَبْزار الطعام. ينظر: القاموس المحيط (ت ب ل) ١٢٨٤/٢.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: أَفْدِي.

(٦) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في مصادر البيت: فَلَاةٍ

(٧) بيت من البسيط. ينظر: الديوان ٤٤٧، والفسر ٥٤٣/٢، وشرح الواحدي ٦٣٥.

(٨) هو جَنْدَل بن المثنَّى الطُّهَوي.

(٩) بيت من مشطور الرجز. العواور: جمع: عُوَّار، وهو وَجَع العين. ينظر: الكتاب ٣٧٠/٤، والأصول ٣٩٧/٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٦٥/٢، والخصائص ١٩٦/١، والإنصاف ٦٤٦/٢، وضرائر الشعر ١٣١، والمقاصد النحوية ٢٠٩٥/٤.

(١٠) الانتصار للحريري ٤٤٣.

قد جاء: ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾[1]، و: ﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾[2]، و: ﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾[3]، بزيادة الألف في التنزيل، كما تزاد في القوافي، وجاء: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾[4]، فحُذفت الياء فيه؛ إتْباعًا للوَتْر وما قبلَه، وحُذفت الياء من: ﴿رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ﴾[5]، كما حُذفت في قول الشاعر[6]:

فَهَلْ[7] يَمْنَعَنِّي ارْتِيَادِي البِلَا   دَ مِنْ حَذَرِ المَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنْ؟[8][9]

* قولُه: «"فَوَاعِلُ" لـ"فَوْعَلٍ"»: إن قلت: قال أبو حاتمٍ[10] في:

عَلِيهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ[11]:

إنه جمعُ: صَنَاعٍ، والمراد: اللاتي يعملن بأيديهن.

قلت: قال ابنُ عُصْفُورٍ في "شرح الأبيات"[12]: لعله فسَّره على المعنى، وإنما

---

(١) الأحزاب ١٠.

(٢) الأحزاب ٦٦.

(٣) الأحزاب ٦٧.

(٤) الفجر ٤، وقبلها: ﴿وَٱلۡفَجۡرِ * وَلَيَالٍ عَشۡرٍ * وَٱلشَّفۡعِ وَٱلۡوَتۡرِ﴾.

(٥) الفجر ١٥.

(٦) هو الأعشى.

(٧) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) بيت من المتقارب. ينظر: الديوان ١٥، والكتاب ٣/٥١٣، ٤/١٨٧، ومعاني القرآن وإعرابه ١/٣٨٩، والحجة ٣/٢١٩، والمحتسب ١/٣٤٩، وضرائر الشعر ١٢٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٠٠، والمقاصد النحوية ٤/١٧٩٩.

(٩) الحاشية في: ٣٥/أ.

(١٠) لم أقف على كلامه.

(١١) عجز بيت من الطويل، للنابغة الذُّبياني، وصدره:

كأنَّ مجرَّ الرَّامِساتِ ذُيُولَها   ...

قَضِيم: جِلْد أبيض أو حصير، ونمَّقته: زيَّنته. ينظر: الديوان ٣١، والعين ٥/٥٤، والجيم ٣/١٣٣، وجمهرة اللغة ٢/٩٧٧، والحلبيات ٦، وشرح التسهيل ٣/١٢٤، وشرح شواهد شرح الشافية ١٠٦.

(١٢) لم أقف عليه في مطبوعة "المفتاح في شرح أبيات الإيضاح"، ولعله مما فُقد منه.

القياس أن تكون الواحدة: صانِعة، لا: صَنَاع[1].

* قولُه في الصفحة قبلُ[2]: «**"فَوَاعِلٌ" لكذا**»: أي: خاصٌّ به، ورُبَّما جاء نادرًا في غيره، قالوا في: الجَزَاء -وهو "فَعَال"-: جَوَازي، قال[3]:

مَنْ يَفْعَلِ الخَيْرَ لَا يَعْدَمْ جَوَازِيَهُ　　　لَا يَذْهَبُ العُرْفُ بَيْنَ اللهِ وَالنَّاسِ[4]

وقالوا في: اليُعَار[5]: يَوَاعِر، قال[6]:

لَهَا بَيْنَ جَرْسِ الرَّاعِيَيْنِ يَوَاعِرُ[7]

وفي: الدُّخَان: دَوَاخِن.

وأجاز أبو عَلِيٍّ في قوله[8]:

إِذَا فُضَّتْ خَوَاتِمُهَا وَفُكَّتْ　　　يُقَالُ لَهَا: دَمُ الوَدَجِ الذَّبِيحِ[9]

أن يكون جمعَ: خِتَام، وليس المراد بـ"الذَّبِيح" المذبوحَ الذي تفرق[10] أَوْداجُه، بل:

(١) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية الملحقة بين ٣٤/ب و٣٥/أ.

(٢) قال ذلك؛ لأنه كتب الحاشية في: ٣٥/ب، والبيت المعلّق عليه في: ٣٥/أ.

(٣) هو الحُطَيئة.

(٤) بيت من البسيط. العُرْف: المعروف. ينظر: الديوان بشرح ابن السكيت ٥١، والأمثال لأبي عبيد ١٦٥، والحيوان ٦/٤٩٥، وعيون الأخبار ٣/٢٠٠، وقواعد الشعر ٧٠، والمحكم ٧/٤٤٩.

(٥) هو صوت الغنم أو المعزى. ينظر: القاموس المحيط (ي ع ر) ١/٦٩٢.

(٦) هو رجل جاهلي من بني سَعْدٍ.

(٧) عجز بيت من الطويل، وصدره:

لنا ثَلَّة مقصورةٌ حَضَنِيَّةٌ　　　...

جَرْس: حركة وحِسّ. ينظر: النوادر لأبي زيد ٢١٢، والمحيط ٢/١٣٩.

(٨) هو أبو ذُؤيب الهُذَلي.

(٩) بيت من الوافر. ينظر: الديوان ٩٩، وديوان الهذليين ١/٦٩، وشرح أشعار الهذليين ١/١٧٢، والمحكم ٣/٢٩٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/٨٤٣.

(١٠) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في الحُجَّة: تُفْرَى.

المذبوحَ بمعنى: المشقوق، كقوله(١):

نَامَ الخَلِيُّ فَبِتُّ اللَّيْلَ مُشْتَجِرًا   كَأَنَّ عَيْنَيَّ فِيهَا الصَّابُ مَذْبُوحُ(٢)

وقال آخرُ(٣):

فَأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ فِي سُكِّ(٤)

وقالوا: أخذه الذُّبَاحُ، وهو -فيما زعموا- تشقُّقٌ في أظفار الأحداث أو أصابعهم(٥)، فوصف الدم بالذبح، بمعنى أنه مذبوحٌ له، مثل: ﴿بِدَمٍ كَذِبٍ﴾(٦)، أي: مكذوب فيه، و: ليلٌ نائمٌ. من "الحُجَّة"(٧)(٨).

* ابنُ قُتَيْبةَ(٩): النَّيَاطِل: مَكَايِيل الخَمْر(١٠)، واحدُها: ناطل.

قال ابنُ السِّيد(١١): هذا قول أبي عَمْرٍو الشَّيْبانيِّ(١٢)، ولا يصح في العربية؛ لأن

---

(١) هو أبو ذُؤيب الهُذلي.

(٢) بيت من البسيط. الخَلِيّ: الذي لا همَّ له، ومشتجرًا: الذي يضع رأسه على يديه عند الهمّ، والصاب: شجرةٌ مُرَّة. ينظر: الديوان ٧٩، وديوان الهذليين ١/١٠٤، وشرح أشعار الهذليين ١/١٢٠، ومجاز القرآن ١/٤٠٠، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/٢٨٢، وشرح القصائد السبع ١٦٣، وتهذيب اللغة ٤/٢٧٢، وتوجيه اللمع ٥٥٦، وخزانة الأدب ٥/١٣٨.

(٣) هو منظور بن مَرْثَد الأسدي.

(٤) بيت من مشطور الرجز. فأرة مسك: الجِلْد الذي يتجمَّع فيه، وهو سُرَّة ظِبَاء المسك، وسُكّ: نوع من الطيب. ينظر: إصلاح المنطق ١٤، والتقفية ٦١٣، وجمهرة اللغة ١/١٣٥، والمخصص ٣/٢٦٧، وشرح جمل الزجاجي ١/١٣٧، وشرح التسهيل ١/٦٨، وخزانة الأدب ٧/٤٦٨.

(٥) ينظر: الغريب المصنف ١/٤٠، والمخصص ١/١٤٨.

(٦) يوسف ١٨.

(٧) ١/٢٩٦-٢٩٨.

(٨) الحاشية في: ٣٥/ب.

(٩) أدب الكاتب ١٦٧.

(١٠) ينظر: العين ٧/٤٢٧، وجمهرة اللغة ٢/٩٢٦.

(١١) الاقتضاب ٢/٩٠، ٩١.

(١٢) ينظر: الغريب المصنف ١/٢٤١، ٢٤٢، وتهذيب اللغة ١٣/٢٣٤.

"فاعِلًا" إذا كان اسمًا فبابُه أن يُجمع على "فَوَاعِل"، ولهما أن يقولا: إنه من الجموع الخارجة عن القياس، لكنه لا ينبغي؛ فإنه إذا أمكن العدول عن التخريج على الشاذ لا يرتكب، وقد حكى أبو عُبَيْدٍ في "الغَرِيب"(١): ناطِل وناطَل، وحكى ابنُ الأَنْبارِيِّ(٢): نَيْطَل، فعلى هذا جمعُ: ناطِل وناطَل: نَوَاطِل، ونَيْطَل: نيَاطل(٣).

* [«**نحو: كاهِلٍ**»]: ضابطُه: "فاعِل" اسمًا، كـ: عَوَاتِق، وكَوَاهِل، وحَوَاتِم، وخَوَاتِم، وقَوَالِب في: قالِب، وطَوَابِع في: طابِع، ولا فرقَ بين العَلَم واسمِ الجنس(٤).

(خ٢)

* في "خَصَائِص"(٥) أبي الفَتْح، في باب "اللفظ يَرِدُ محتمِلًا لأمرين": من ذلك:

مَنْ يَفْعَلِ الخَيْرَ لَا يَعْدَمْ جوايزه(٦)

فظاهرُ هذا أن [يكون](٧) جمع: جازٍ، أي: لا يَعْدَم شاكرًا عليه، ويجوز أن يكون جمعًا لـ: جَزَاء، وجُمِعَ: جَزَاء على: جَوَازٍ؛ لمشابهة المصدر اسمَ الفاعل، فكما جُمِع: سَيْل على: سَوَائِل في قوله(٨):

---

(١) الغريب المصنف ١/٢٤١.

(٢) ينظر: لسان العرب (ن ط ل) ١١/٦٦٧.

(٣) الحاشية في: ٣٥/أ.

(٤) الحاشية في: ٣٥/أ.

(٥) ٢/٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٤.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: جوازِيَه، وهذا صدر بيت من البسيط، للحُطَيئة، تقدَّم قريبًا.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الخصائص، والسياق يقتضيه.

(٨) هو الأعشى.

وَكُنْتَ لَقًى تَجْرِي عَلَيْكَ السَّوَائِلُ[1]

أي: السُّيُول، فكذلك يجوز أن يكون جمعُ "جَوَازِيَه" جمعَ: جَزَاء.

ومثلُه:

وَتَتْرُكُ أَمْوَالًا عَلَيْهَا الخَوَاتِمُ[2]

نحو[3] أن يكون جمعَ: خاتَم، أي: آثار الخَوَاتِم، أو جمعَ: خَتْم، على ما مضى.

وعلى ذلك قال س[4] في: له عليه مائةٌ بِيضًا، و:

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ[5]:

إن الحال من النكرة، مع أنه لا يخفى على أحدٍ أنه يجوز كونُه حالًا من الضمير في: "له"، و: "لِمَيَّةَ"، وإنما ذَكَر ذلك؛ لأنه في الجملة وجهٌ صحيح[6].

وحائضٍ وصاهلٍ وفاعِله وشذَّ في الفارس مع ما ماثله

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وليتكَ حالَ البحرُ دونكَ كلُّه ...

لَقًى: الشيء المُلْقَى لهوانه. ينظر: الديوان ١٨٣، والتقفية ١٠٢/١، وجمهرة اللغة ١٠٨٣/٢، والحجة ٢٧٢/٥، والمحتسب ٣٣٠/٢، والمحكم ٥٧٨/٨.

(٢) عجز بيت من الطويل، للأعشى، وصدره:

وقُلْنَ: حرامٌ ما أُحِلَّ بربِّنا ...

ينظر: الديوان ٧٩، والمقتضب ٢٥٧/٢، والحجة ٢٩٩/١، والمخصص ٦٨/٣.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص: يجوز.

(٤) الكتاب ١١٢/٢، ١٢٣.

(٥) صدر بيت من مجزوء الوافر، لكُثَيِّر عَزَّة، وعجزه:

... يلوحُ كأنَّه خِلَلُ

ينظر: الديوان ٥٠٦، والكتاب ١٢٣/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٦٧/١، وكتاب الشعر ٢٨٥/١، والمرتجل ١٦٦، والتذييل والتكميل ٧/٤، والمقاصد النحوية ١١٣٠/٣، وخزانة الأدب ٢٠٩/٣.

(٦) الحاشية في: ١٦٤.

(خ١)

[«و: حائِضٍ»]: حَوَائِض، وطَوَامِث[1][2].

* قولُه: «و: صاهِلٍ»: ضابطُه: صفةُ مذكرٍ ما لا يعقل، نحو: نجم طالِع ونجوم طَوَالِع، قال[3]:

لَنَا قَمَرَاهَا وَالنُّجُومُ الطَّوَالِعُ[4]

وجبال شَوَامِخ، فهذا مطرد أيضًا، نصَّ عليه س[5]، قال المصنِّف في "شرح الكافية"[6]: وغَلِط كثير من المتأخرين، فحَكَم على مثل هذا بالشذوذ، وإنما الشاذ صفةُ العاقل المذكر، ك: فَوَارِس[7].

* قولُه: «و"فاعل"[8]»: نحو: الناصِية والنَّوَاصي، وفاطِمة وفَوَاطِم، وضارِبة وضَوَارِب[9].

* قولُه: «وشذَّ في: الفارِس»: بَقِي عليه: "فَوْعَلة"، ك: صَوْمَعة وصَوَامِع،

---

(١) جمع: طامث، وهي الحائض. ينظر: القاموس المحيط (ط م ث) ١/٢٧٣.

(٢) الحاشية في: ٣٥/أ.

(٣) هو الفرزدق.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أخذْنا بآفاق السماء عليكمُ ...

ينظر: الديوان بشرح الصاوي ٢/٥١٩، وشرح النقائض ٣/٨٢٦، ومعاني القرآن للفراء ٣/٣٣، وشرح القصائد السبع ٢٣٤، وتهذيب اللغة ٣/١٣٦، والتمام ١٠٧، وسفر السعادة ٢/٧٥٨، وشرح جمل الزجاجي ١/١٣٦، والتذييل والتكميل ١/٢٢٧.

(٥) الكتاب ٣/٦٣٣.

(٦) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٦٥.

(٧) الحاشية في: ظهر الورقة الثالثة الملحقة بين ٣٤/ب و٣٥/أ.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما في متن الألفية: و"فاعِلَهْ".

(٩) الحاشية في: ظهر الورقة الثالثة الملحقة بين ٣٤/ب و٣٥/أ.

وزَوْبَعة[1] وزَوَابِع، وشذَّ: دُخَان ودَوَاخِن، وعُثَان[2] وعَوَاثِن، وحاجة وحَوَائِج، وشجن ...[3][4].

* في "البُخَارِيِّ"[5] في تفسير قوله تعالى: ﴿مَعَ ٱلْخَوَالِفِ﴾[6]: فإن كان جمعَ الذكور فإنه لم يوجد على تقدير جمعه إلا حرفان: فارِس وفَوَارِس، وهالِك وهَوَالِك[7].

* قولُه تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُواْ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ﴾[8]: قال الكَرْخيُّ[9]: الكَوَافِر يشمل الرجال والنساء، فقال له الفارِسيُّ: النحويون لا يرون هذا إلا في النساء، جمع: كافِرة، فقال: أليس يقال: فرقة كافِرة، وطائفة كافِرة؟ قال الفارِسيُّ: فَبُهِتُّ، وقلتُ: هذا تأييدٌ. انتهى.

وليس بشيءٍ؛ لأنه لا يقال: كافِرة في وصف الرجال إلا تابعًا لموصوفها، أو يكون محذوفًا، أما بغير ذلك فلا تُجمع "فاعِلة" على "فَوَاعِل" إلا وتكون للمؤنث[10].

(خ٢)

* قولُه: «و"**فاعِله**"»: نحو: القَوَاعِد في قوله سبحانه: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ

(١) هي الإعصار. ينظر: القاموس المحيط (ز ب ع) ٢/٩٧٣.

(٢) هو الدُّخان. ينظر: القاموس المحيط (ع ث ن) ٢/١٥٩٥.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) الحاشية في: ٣٥/أ.

(٥) صحيح البخاري ٦/٦٣.

(٦) التوبة ٨٧، ٩٣.

(٧) الحاشية في: ٣٥/أ.

(٨) الممتحنة ١١.

(٩) ينظر: المحرر الوجيز ٥/٢٩٨، والبحر المحيط ١٠/١٥٨، ١٥٩. والكرخي هو عبيدالله بن الحسن بن دلَّال، أبو الحسن، مفتي العراق، وشيخ الحنفية، وكان معتزليًّا، أخذ عن إسماعيل بن إسحاق القاضي، انتشر تلاميذه في الآفاق، توفي سنة ٣٤٠. ينظر: سير أعلام النبلاء ١٥/٤٢٦.

(١٠) الحاشية في: ٣٥/أ.

﴿ٱلْقَوَاعِدَ﴾(1)، و"من البيت" حالٌ منها، أو متعلّق بـ"يرفع" على أنه مفعول به، أي: من أرض البيت، وأما: ﴿وَٱلْقَوَاعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾(2) فجمعُ: قاعِد(3).

وبِفَعائلَ اجمعن فُعالَه وشِبْهَه ذا تاء او مُزاله (خ٢)

* خصَّص ذلك في "شرح الغاية"(4) بخمسة أوزان: ١: عِمَامة، ورِسَالة. ٢: صَحِيفة. ٣: ذُؤَابة. ٤: حَلُوبة. ٥: سَحَابة(5)(6).

* في "الكَشَّاف"(7) في قوله تعالى: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾(8) ما نصُّه: فإن قلت: كيف جمع "اليَتِيم" -وهو "فَعِيل"، ك: مَرِيض- على: يَتَامى؟

قلت: فيه وجهان:

أحدهما: أن يُجمع على: يَتْمى، ك: أَسْرى؛ لأن اليُتْم من وادي الآفات والأوجاع، ثم يُجمع "فَعْلى" على "فَعَالَى"، ك: أَسَارى.

والثاني: أن يُجمع على "فَعَائِل"؛ لجَرْي "اليَتِيم" مَجرى الاسم، نحو: صاحِب،

---

(1) البقرة ١٢٧، وتمامها: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾.

(2) النور ٦٠.

(3) الحاشية في: ١٦٤.

(4) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٢١٠.

(5) كذا في المخطوطة، بذكر ستة أمثلة لخمسة أوزان، وهي في مطبوعة شرح الغاية خمسة أمثلة: عمامة، ورسالة، وصحيفة، وذُؤابة، وحَلُوبة، وأظن "عِمَامة" تصحيفًا عن: غَمَامة؛ لأن قوله: "رِسَالة" يغني عنه، ولأنه لم يذكر من بين خمسة الأوزان مثالًا لـ"فَعَالة"؛ لذا زاد ابن هشام هنا: سَحَابة، وقد ذكر في شرح الغاية قبل ذلك وزن "فَعَال" مذكرًا ومؤنثًا بلا تاء مع بقية الأوزان.

(6) الحاشية في: ١٦٥.

(7) ٤٦٣/١.

(8) النساء ٢.

وفارِس، فيقال: يَتائِم، ثم: يَتامى، على القَلْب.

وقال[1] في الكلام على قوله تعالى: ﴿وَإِنْ[2] خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِي ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾[3]: هو جمعُ: يَتِيمة، على القَلْب، كما قيل: أيَامى[4]، والأصلُ: أيَائِم، ويَتَائِم.

ع: هذا مستقيم، وأما الجواب الثاني من جوابَيْ الأولِ ففاسدٌ؛ لأن "فَعِيلًا" في الأسماء لا يُجمع على "فَعَائِل" إلا إذا كان مؤنثًا، ولذلك نوزع في: دَلِيل ودَلَائِل[5].

وبالفعالَى والفعالِي جمعا صحراءُ والعذراءُ والقيسَ اتبعا

(خ٢)

* الجَوْهَرِيُّ[6]: الصَّحْراءُ: البَرِّيَّة، وهي غير مصروفة، وإن [لم][7] تكن صفةً، وإنما لم تُصْرف؛ للتأنيث، ولزومِ حرف التأنيث له، وكذلك القول في: بُشْرى، والجمعُ: الصَّحَارَى، والصَّحْراوات، وكذلك جمعُ كلِّ "فَعْلاء" إذا لم يكن مؤنثَ "أَفْعَل"، مثل: عَذْراء، ووَرْقاء، اسمِ رجلٍ.

وأصلُ "الصَّحارَى": صَحَارِيُّ، بالتشديد، وقد جاء في الشعر؛ لأنك إذا جمعت: صَحْراء أدخلت بين الحاء والراء ألفًا، وكَسَرت الراءَ، كما تكسر ما بعد ألف الجمع في كل موضع، نحو: مَسَاجِد، وجَعَافِر، فتنقلب الأُولى التي بعد الراء ياءً؛ لكسرة[8] التي قبلها، وتنقلب الألف الثانية التي للتأنيث أيضًا، وتدغم، ثم حذفوا الياء الأولى، وأبدلوا الثانية ألفًا؛ لتسلم الألف من الحذف عند التنوين، وإنما فعلوا ذلك؛ ليفرّقوا بين الياء

---

(١) الكشاف ١/٤٦٧.

(٢) في المخطوطة: فإن، وهو خطأ.

(٣) النساء ٣.

(٤) جمع: أَيِّم، وهي المرأة التي لا زوج لها، بكرًا أو ثيِّبًا. ينظر: القاموس المحيط (أ ي م) ١٤٢٢/٢.

(٥) الحاشية في: ١٦٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤١٧/٢ مختصرة، ولم يعزها لابن هشام.

(٦) الصحاح (ص ح ر) ٧٠٨/٢.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الصحاح، والسياق يقتضيه.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الصحاح: للكسرة.

المنقلبة من الألف [للتأنيث، وبين الياء المنقلبة من الألف][1] التي ليست للتأنيث، نحو ألفِ: مَرْمى، إذا قالوا: مَرَامي، ومَغَازي، وبعض العرب لا يحذف الياء الأولى، ولكن الثانيةَ، فيقول: الصَّحَارِي، بالكسر، وهذه صَحَارٍ.

وقال[2] في "عَذْراء": العَذْراءُ: البِكْر، والجمعُ: العَذَارَى، والعَذَارِي، والعَذْروات[3]، كما قلنا في: الصَّحَارَى[4].

* قولُه: «**صَحْراء**»: يعني: "فَعْلاء" اسمًا[5].

* قولُه: «**والعَذْراء**»: يعني: "فَعْلاء" وصفًا لا "أَفْعَلَ" لها، وهي عبارة قاصرة؛ فإنه نصَّ في "التَّسْهِيل"[6] على أن "فَعَالِي" بكسر اللام يُغني عن "الفَعَالَى" بفتحها جوازًا فيهما[7]، وفي "فَعْلاء"[8]، و"فِعْلاء"[9]، و"فَعْلى" أسماءً، وفي "فُعْلى" لا أُنثى "الأَفْعَل"، وفي نحو: مَهْرِيّ[10]، ولزومٍ في ألفاظٍ ضَبطها هناك.

وفي "شرح الغاية"[11]: "فعَالَى" لـ"فَعْلى فَعْلان" وعكسِه، نحو: سَكْرى وسَكْران وسكَارَى، فيستوي فيه المذكر والمؤنث.

(١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الصحاح، والسياق يقتضيه.

(٢) الصحاح (ع ذ ر) ٢/٧٣٨.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الصحاح: والعَذْراوات.

(٤) الحاشية في: ١٦٥.

(٥) الحاشية في: ١٦٥.

(٦) ٢٧٧.

(٧) أي: في "فَعْلاء" اسمًا، و"فَعْلاء" وصفًا لا "أَفْعَل" لها.

(٨) كذا في المخطوطة، ويغني عنه قوله قبل: فيهما.

(٩) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولعل الصواب ما في التسهيل: وفِعْلى.

(١٠) هو من الإبل المنسوبة إلى مَهْرة بن حَيدان، حيٌّ من العرب. ينظر: القاموس المحيط (م هـ ر) ١/٦٦٤.

(١١) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٢١٢، ولم يَضبط فيه فاء "فعَالى"، فاحتمل أن تكون مضمومة، ولم يذكر جمعًا سواه مما يحتمله ضبط هذا الوزن.

وفي "شرح الخُلَاصة"[1] لابن الناظم: "الفَعَالِي" لـ"فَعْلاة"، ك: سَعْلاة[2]، ومَوْماة[3]، و"فَعْلُوة"، ك: عَرْقُوة[4]، و"فِعْلِية"، ك: هِبْرِية[5]، ولِمَا حُذف أولُ زائدَيْه من نحو: حَبَنْطا[6]، ويشتركان[7] في جمع "فَعْلاء" اسمًا، ك: صَحْراء، أو صفةً، ك: عَذْراء.

ع: ما لم يكن من باب: حَمْراء[8].

ولِمَا فيه ألفُ التأنيث مقصورةً، أو ألفُ الإلحاق مقصورةً، ك: حُبْلى، وذِفْرى[9][10].

واجعل فعاليَّ لغَيْرِ ذي نَسَبْ   جُدِّدَ كالكُرسي تَتْبَعِ العَرَبْ

(خ٢)

* [«"**فَعَالِيّ**"»]: وأُضْحِيَّة وأَضَاحِيّ، وبُخْتِيَّة[11] وبَخَاتِيّ، وأُوقِيَّة[12] وأَوَاقِيّ، وعارِيَّة وعَوَارِيّ[13].

---

(١) ٥٥٦.

(٢) هي الغُول، أو ساحرة الجن. ينظر: القاموس المحيط (س ع ل) ٢/١٣٤١.

(٣) هي الفَلاة. ينظر: القاموس المحيط (م و و) ٢/١٧٥٠.

(٤) هي كل أَكَمة مُنْقادة في الأرض. ينظر: القاموس المحيط (ع ر ق) ٢/١٢٠٥.

(٥) هي ما طار من زَغَب القُطْن، وما طار من الرِّيش. ينظر: القاموس المحيط (هـ ب ر) ٢/٦٨٤.

(٦) كذا في المخطوطة، والوجه: حَبَنْطى، وهو الممتلئ غيظًا، أو بِطْنةً. ينظر: القاموس المحيط (ح ب ط) ١/٨٩٤.

(٧) أي: "فَعَالي" و"فَعَالَى".

(٨) انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٩) هي العظم الشاخص خلف الأذن. ينظر: القاموس المحيط (ذ ف ر) ١/٥٥٨.

(١٠) الحاشية في: ١٦٥.

(١١) هي الإبل الخراسانية. ينظر: القاموس المحيط (ب خ ت) ١/٢٤١.

(١٢) هي ما يزن سبعة مثاقيل. ينظر: القاموس المحيط (و ق ي) ٢/١٧٦٠.

(١٣) الحاشية في: ١٦٥.

* العبارة الجيِّدةُ: قولُ ابنِه[1]: لكلِّ ثلاثيٍّ آخرُه ياءٌ مشددة غيرُ متجدِّدةٍ للنَّسَب، نحو: كُرْسِيّ، وبَرْدِيّ[2].

وكذا: بُخْتِيّ، والفقهاء[3] يقولون: منسوبة إلى بُخْتَ نَصَّرَ[4].

وشَرَطَ في "التَّسْهِيل"[5] سكونَ العين، فقال: ومنها: "فَعَالِيّ" لثلاثيٍّ ساكنِ العين زائدًا آخرَه ياءٌ مشدَّدةٌ لا لتجديد نسبٍ، ولنحو: عِلْباء[6]، وقُوْباء[7]، وحَوْلَايا[8]، ويُحفظ في نحو: صَحْراء، وعَذْراء، وإِنْسان، وظَرِبان[9][10].

وبِفَعالِلَ وشبهِه انطقا في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى
من غير ما مضى ومن خماسي جُرّد الاخِرَ انفِ بالقياس
(خ١)

* [«**من غير ما مضى**»]: ع: يُفْهِم كلامُه أن ما مضى لا يُجمع على ذلك، ومما مضى: "أَفْعَل"، ويكسَّر على "أَفَاعِل"، وهي مُشْبِهةٌ لـ"فَعَالِل"، تقول: أَكْبَر وأَكَابِر، قال الله تعالى: ﴿أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا﴾[11]، وقال الشاعر[12]:

---

(١) شرح الألفية ٥٥٦.

(٢) هو نبات. ينظر: القاموس المحيط (ب ر د) ١/٣٩٤.

(٣) ينظر: تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ١/٢٦١، والعناية شرح الهداية ٢/١٧٨.

(٤) هو الملك البابلي الذي خرَّب بيت المقدس، وحمل أهلها إلى بابل، قيل: إنه كان بعد رفع عيسى عليه الصلاة والسلام، وقيل: قبله بأكثر من ثلاثمائة سنة. ينظر: مختصر تاريخ دمشق لابن منظور ٥/١٥٦.

(٥) ٢٧٧.

(٦) هي عَصَب عنق البعير. ينظر: القاموس المحيط (ع ل ب) ١/٢٠٤.

(٧) هي داء يظهر في الجسد، ويخرج عليه. ينظر: القاموس المحيط (ق و ب) ١/٢١٧.

(٨) هي قرية بنواحي النَّهْروان. ينظر: معجم البلدان ٢/٣٢٢.

(٩) هو دويبَّة كالهرة مُنْتنة. ينظر: القاموس المحيط (ظ ر ب) ١/١٩٥.

(١٠) الحاشية في: ١٦٥.

(١١) الأنعام ١٢٣.

(١٢) هو الأعشى.

أَتَانِي وَعِيدُ الحُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ ... فَيَا ...[1] الأَحَاوِصَا[2]

وفي التنزيل: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾[3]، وقالوا: أَفْكَل[4] وأَفَاكِل.

ع: ولْيُنْظَرْ أيضًا في "فَعْلان" و"فُعْلان"[5]، نحو: عُثْمان، وسَلْمان؛ فإنها لا تُجمع على "فَعَالِين"، وهو مشبَّهٌ بـ"فَعَالِل".

وقد حكى ك[6] في: شَعْبان: شَعَابِين، قال النَّحَّاسُ[7]: وهو خطأٌ عند س[8]، لا يجوز عنده في: عُثْمان: عَثَامِين، ولو جاز هذا لجاز في التصغير: عُثَيْمِين، قال: وهذا إنما يكون عندنا في "فِعْلان"، نحو: سِرْحان وسَرَاحِين.

ع: فأما: مُصْران ومَصَارِين فنصَّ سِيبَوَيْهِ[9] على أنه لا يُلتفت إليه، يعني: لشذوذه، وقالوا شاذًّا: مَشَابِه في: شَبَه، ومَلَامِح في: لَمْحة[10].

* [«**الاخِرَ انْفِ**»]: وإنما اختصَّ الحذف بالآخر؛ لأنه الذي يُرْتَدَع عنده، وكلامُ س[11] في ذلك معروف، وبهذا استَدْلَلْنا على صحة قول الخَلِيل[12]: إن المحذوف من

---

(١) موضع النقط مقدار أربع كلمات أو خمس بيِّض لها في المخطوطة.

(٢) بيت من الطويل، وتتمة عجزه:

... فيا عبدَ عمرٍو لو نهيتَ الأَحاوصا

ينظر: الديوان ١٤٩، وإصلاح المنطق ٢٨١، وجمهرة اللغة ٥٤٤/١، والحلبيات ٢٨٥، والمحكم ٤٧٥/٣، وشرح جمل الزجاجي ٢١١/٢، وخزانة الأدب ١٨٣/١.

(٣) هود ٢٧.

(٤) هو الرِّعْدة. ينظر: القاموس المحيط (ف ك ل) ١٣٧٨/٢.

(٥) كذا في المخطوطة مضبوطًا بتقديم المفتوح الفاء على المضمومها، عكس المثالين الآتيين.

(٦) حكاه قطرب في الأزمنة ٤٥، ٤٦ عن عيسى بن عمر ويونس، وينظر: المحكم ٣٨٤/١.

(٧) عمدة الكُتَّاب ١٠٠، ١٠١.

(٨) الكتاب ٤٠٦/٣.

(٩) الكتاب ٤٠٦/٣.

(١٠) الحاشية في: ٣٥/ب.

(١١) الكتاب ٤٤٨/٣، ٤٤٩.

(١٢) ينظر: الكتاب ٥٤٩/٣.

الهمزتين في نحو: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾[١] إذا سهّلنا: الثانيةُ لا الأُولى؛ لأنها التي ارتَدَعْنا عندها، وأما قول أبي عَمْرٍو[٢]: إن المحذوف الأولى، فله وُجَيْهٌ، وهو أنها طرف، والأطراف محلُّ التغيير[٣].

(خ٢)

* [«من غير ما مضى»]: يستثنى من ذلك: أَجْمَع، وأَكْتَع، وأَبْصَع، وأَبْتَع؛ فإنه كان قياسُه أن يُجمع على مُشْبِه "فَعَالِل"، وهو "أَفَاعِل"، كما جُمِع: أَفْكَل، وأَيْدَع[٤]، وأَصْبَع، وأَرْمَل، وأَفْضَل[٥].

والرابعُ الشبيهُ بالمزِيد قد يُحذفُ دون ما به تَم العَدد

(خ١)

* قولُه: «**الرابع**»: ومِنْ ثَمَّ غُلِّط الزَّمَخْشَرِيُّ[٦] في قوله في: جَحْمَرِش[٧]: جَحَارِش[٨].

* قولُه: «**الشَّبِيه**» يشمل ما كان بلفظ الزائد، كـ: خَدَرْنَق[٩]؛ فإنه مشابهٌ له في اللفظ، لكنه غير زائد، وفَرَزْدَق؛ فإنه يشابهه في المخرج، ويستثنى من الأول: أن يكون

---

(١) محمد ١٨.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٥٤٩.

(٣) الحاشية في: ٣٥/ب.

(٤) هو شجر تصبغ به الثياب. ينظر: القاموس المحيط (ي د ع) ٢/١٠٣٩.

(٥) الحاشية في: ١٦٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤١٩، ولم يعزها لابن هشام.

(٦) لم أقف على كلامه، وقد حكى في المفصل ٢٤٣ في تصغير جَحْمَرِش: جُحَيرِش، بحذف الميم؛ لأنها من حروف الزيادة، فلعلهم حملوا قوله في التصغير على التكسير؛ لأنهما أخوان.

(٧) هي العجوز الكبيرة. ينظر: القاموس المحيط (ج ح م ر ش) ١/٨٠٠.

(٨) الحاشية في: ٣٥/ب.

(٩) هو ذكر العناكب. ينظر: القاموس المحيط (خ د ر ق) ٢/١١٦٦.

التالي -وهو الخامس- من لفظ حروف الزيادة، فلا يحذف غيرُه، ك: شَمَرْدَل[1][2].

(خ٢)

* في "التَّسْهِيل"[3] أن ك والأَخْفَشَ[4] يُعامِلون بهذه المعاملة ما قبل الرابع، ويقوِّيه: ما نقله الزَّمَخْشَرِيُّ[5] أن بعض العرب يقولون في تصغير: جَحْمَرِش: جُحَيْرِش، بحذف الميم.

وفي "المِفْتاح"[6] أن: جَحْمَرِشًا يكسَّر على: جَحَارِش؛ لكون الميم من حروف الزيادة[7].

* [«**والرابع الشَّبِيه**»]: لفظًا، نحو: خَدَرْنَق، أو مخرجًا، نحو: فَرَزْدَق، وشَمَرْدَل، وزعم المبرِّدُ[8] أنه لا يُحذف دائمًا إلا الخامسُ، فهذه ثلاثة مذاهبَ، مذهب[9] الزَّمَخْشَرِيِّ[10]، وك[11][12].

---

(١) هو الفَتِيّ السريع من الإبل، والحسن الخُلُق. ينظر: القاموس المحيط (ش م ر د ل) ٢/١٣٤٩.

(٢) الحاشية في: ٣٥/ب.

(٣) ٢٧٩.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٧٥٨/أ (نورعثمانيه)، وارتشاف الضرب ٤٦٣/١.

(٥) المفصل ٢٤٣.

(٦) مفتاح الإعراب للأمين المحلي ١٥٩.

(٧) الحاشية في: ١٦٦.

(٨) المقتضب ٢/٢٤٩.

(٩) كذا في المخطوطة، وليست هذه العبارة عند ياسين، والمراد أنها ثلاثة مع مذهب الزمخشري والكوفيين، والمذهبان الأولان: ما في الألفية ومذهب المبرد.

(١٠) تقدم قريبًا أنه يجيز في المفصل ٢٤٣ حذف الرابع في التصغير إذا كان من حروف الزيادة أو شبيهًا بها، والتكسير كالتصغير.

(١١) مذهبهم كمذهب الزمخشري. ينظر: التسهيل ٢٧٩، والتذييل والتكميل ٧٥٨/أ (نورعثمانيه)، وارتشاف الضرب ٤٦٣/١.

(١٢) الحاشية في: ١٦٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٢٠/٢، ولم يعزها لابن هشام.

* فإن قلت: هل شرطُ ذلك أن لا يكون الأخير من لفظ الزائد؟

قلت: كذا كنتُ أرى[1]، ثم رأيت في ش ع[2] أنه يقال في: قُذَعْمِل[3]: قُذَاعِم، وقُذَاعِل، وفي التصغير: قُذَيْعِم، وقُذَيْعِل[4].

* مسألةٌ: إن كان المجموع أو المصغَّر مجموعَيْن بَقِيا بحالهما، فتقول في: مِقَصّ، ومِدَقّ، ودابَّة: مَقَاصّ، ومَدَاقّ، ودَوَابّ، ومُقَيْصّ، ومُدَيْقّ، ودُوَيْبَّة، وإن كانا مفكوكين؛ فإن كان الفكُّ غيرَ شاذٍّ بَقِي، كـ: قَرْدَد[5]، يقال فيه: قَرَادِد، وقُرَيْدِد، وإن كان شاذًّا أُدغم، مثل: مَحْبَب، وأَلَنْدَد[6]، فتقول: مَحَابّ، وأَلَادّ، ومُحَيْبّ، وأُلَيْدّ، ويتحدَّد لـ"أَلَنْدَد" في التصغير مع الإدغام: منعُ الصرف[7].

وزائدَ العادِي الرباعيْ احذِفه ما　　　لم يكُ لِينًا إِثْرَهُ الَّلذ خَتَما

(خ٢)

* عبدُاللَطِيف[8]: يَرِد على هذا الإطلاق: ميمُ: مِفْتاح، ومِنْدِيل، ومَسْعُود، عَلَمًا، ونحوِهن مما جاوز الأربعة، وفيه زائدان، أحدُهما لينٌ قبل الآخر، وليس مدغمًا فيه إدغامًا أصليًّا، فإنك لا تحذف -مع أنه زائد- فيما جاوز الأربعة، وليست لين[9] إِثْرَه الذ[10]

(١) وهو ما مشى عليه في الحاشية الأولى.

(٢) شرح عمدة الحافظ ٢/٢٨٦.

(٣) هو الضخم من الإبل. ينظر: القاموس المحيط (ق ذ ع م ل) ٢/١٣٨٢.

(٤) الحاشية في: ١٦٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤٢٠.

(٥) هو ما ارتفع من الأرض، كما في: القاموس المحيط (ق ر د) ١/٤٤٩، أو: جبل، وقيل: شِعْب يصبُّ في وادي نخلة اليمانية من الشمال بين جبلَيْ يسوم والشاخص، كما في: معجم البلدان ٤/٣٢١، ومعالم مكة التاريخية والأثرية ٢٢٠، ٢٢١.

(٦) هو طويل الأخدع من الإبل، والخصم الشحيح. ينظر: القاموس المحيط (ل د د) ١/٤٥٨.

(٧) الحاشية في: ١٦٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤٢١، ٤٢٢، ولم يعزها لابن هشام.

(٨) لعله الحرَّاني شيخ ابن هشام، ولم أقف على كلامه، وتقدَّم له النقل عنه قريبًا.

(٩) كذا في المخطوطة، والوجه ما عند ياسين: لينًا.

(١٠) كذا في المخطوطة، والصواب: اللذْ، وعند ياسين: الذي.

خَتَم[1].

والسينَ والتاْ مِن كمستدع أزل إذ ببنا الجمع بقاهما مُخِلّ

(خ١)

* [«ك: مُسْتَدْعٍ»]: وكذا: مُسْتَغْفِر، ومُسْتَكْتِب، ومُسْتَخْرِج[2].

(خ٢)

* نهايةُ ما يرتقي إليه بناءُ الجمع: "فَعَالِل" و"فَعَالِيل"، و"فَعَالِل" يأتي في الرباعي، و"فَعَالِيل" يأتي في خماسيٍّ قبل آخره مدَّةٌ، فإذا تجاوزت الكلمة هذين الأمرين -وهما: الأربعة والخمسة المذكورة- وجب أن يحذف منها ما يمنع من تَقَوُّمِ هذين الجمعين المذكورين.

فنحو: مُكْرِم رباعيٌّ، فلا حاجةَ به إلى حذف شيءٍ، فقُلْ: مَكَارِم، ولا تَقُلْ: كيف أقررت الزائدَ، وهو الميم، وحذفت الأصلَ، وهو لامُ "سَفَرْجَل"[3]؟ لأنَّا نقول: ذاك الأصلُ يضُرُّ، وهذا الزائدُ لا يضُرُّ، والحذف دائرٌ مع الضرر وعدمه.

ونحو: مِفْتاح لا يحذف منه شيءٌ؛ لأنه خماسيُّ الأحرف، إلا أن رابِعَه مدَّة قبل الآخر، فلا حذفَ.

ونحو: احْرِنْجام سباعيٌّ، فيحذف منه اثنان: الهمزة، والنون، ويبقى الألف، أما إبقاءُ اللام[4]؛ فلأنها مدَّة قبل الآخر، وأما حذف الهمزة؛ فلأن صيغة "مَفَاعِل" و"مَفَاعِيل" بتحريك الحرف الثاني، وتحريكُ ما بعد همز الوصل يقتضي إسقاطَها؛ لزوال حكمتها، وأما حذف النون؛ فللإخلال.

---

(١) الحاشية في: ١٦٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤٢٠ دون قوله: «عبداللطيف»، ولم يعزها لابن هشام.

(٢) الحاشية في: ٣٥/ب.

(٣) هو ثمر. ينظر: القاموس المحيط (س ف ر ج ل) ٢/١٣٤١.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: الألف.

ونحو: مُسْتَخْرِجٍ تحذف اثنين ليصير أربعةً، ولا تحذف ثلاثةً[1] ليصير خمسةً؛ لأنه ليس قبل آخره مدَّة، وذاك إنما يكون فيما هو كذلك.

وإذا كان بعض الزيادات أفضلَ من بعضٍ حذفت المفضولَ وبقَّيت الفاضلَ، وسببُ الفضل أمور:

أحدها: تصدُّر الزيادة، وتجدُّدها للدلالة على معنًى، كميم: مُسْتَدْعٍ، ومُنْطَلِق، وقولنا: «وتجدُّدها» احترازٌ من السين والتاء؛ فإنهما يدلَّان، لكنهما ليسا متجدِّدين.

الثاني: كونهما في موضعٍ يدلَّان فيه على معنًى، كهمزة: أَلَنْدَد، وياءٍ: يَلَنْدَد.

والثالث: كون حذفِها لا يُحْوِج إلى حذفٍ، بخلاف حذف الزيادة الأخرى، كياء: حَيْزَبُون[2]، وياءٍ: نَيْدَلان[3]، تقول: حَزَابِين، ونَدَالِين.

والرابع: مماثلتها لأحد الأصول ولا ميمَ مصدَّرةً، كـ: عَفَنْجَج[4]، تقول: عَفَاجِج، لا: عَفَانِج، فأما نحو: مُقْعَنْسِس[5] فقال المبرِّد[6]: قَعَاسِس، والصواب عند س[7]: مَقَاعِس، وهو الحقُّ.

والخامس: عدم إيهامها خلافَ الواقع، فنحو: مَرْمَرِيس[8] يقال في جمعه: مَرَارِيس، لا: مَرَامِيس؛ لئلا يوهم أنه "فَعَالِيل"، لا: "فَعَافِيل".

السادس: أن تكون محرَّكةً، ونظيرُها ساكنةً، نحو: حُطَائِط[9]، بحذف الألف وبقاءِ

---

(١) كذا في المخطوطة وعند ياسين، ولعل الصواب: واحدًا.

(٢) هي العجوز. ينظر: تاج العروس (ح ز ب) ٢/٢٦٦.

(٣) هو الكابوس، أو شيء مثله. ينظر: القاموس المحيط (ن د ل) ٢/١٤٠١.

(٤) هو الضخم الأحمق، والناقة السريعة. ينظر: القاموس المحيط (ع ف ج) ١/٣٠٧.

(٥) هو الشديد. ينظر: القاموس المحيط (ق ع س) ١/٧٧٦.

(٦) المقتضب ٢/٢٣٥.

(٧) الكتاب ٣/٤٢٩.

(٨) هو الداهية، والأملس، والطويل من الأعناق، والصُّلب، والأرض لا تنبت شيئًا. ينظر: القاموس المحيط (م ر س) ١/٧٨٥، ٧٨٦.

(٩) هو الصغير القصير. ينظر: القاموس المحيط (ح ط ط) ١/٨٩٤.

الهمزة؛ لِمَا ذكرنا.

السابع: أن لا يؤدِّيَ إلى بناءٍ لا نظيرَ له، بخلاف الزائد الآخر، وذلك كقولك في: اسْتِخْراج: تَخَارِيج، ولا تَقُلْ فيه: سَخَارِيج؛ لانتفاء "سَفَاعِيل"، وثبوتِ نحو: تَمَاثِيل.

ع: قالوا في: كَوَأْلَل[1]: إن الواو واللام متكافئتان؛ لتحرُّكهما، وفي: عَفَنْجَج: إن الجيم أفضل من النون؛ لكونها مماثلةً للأصل، ولك أن تقول: إنما ذلك؛ لتحرُّكها وسكونِ النون، وإلا فقولوا في: كَوَأْلَل: إن اللام أفضل من الواو.

ولك أن تنازع أيضًا في: حُطَائِط، وتقول: لا أسلِّمُ أن المحذوف اللام[2]، بل المحذوف الهمزة[3]، ثم أُبدلت الألف همزةً؛ لوقوعها ثالثةً بعد ألف "مَفَاعِل"، كما في: رِسَالة ورَسَائِل[4].

* من "خَصَائِص"[5] أبي الفَتْح: قد يَغْلِبُ الزائدُ الأصلَ، كقولك: هذا قاضٍ، ومُصْطَفِيٌّ، ويَعِدُ، ويَزِنُ، وهذا أحدُ ما يدلُّ على اعتنائهم بالمعاني، ويدلُّ لأبي الحَسَن[6] في قولهم[7]: إن المحذوف من: مَبِيع، ومَقُول إنما هو العين؛ من حيث كانت الواو دليلَ اسمِ المفعول.

وقال الشاعر[8]:

بَنِي عَقِيلٍ مَاذِهِ الخناقق[9]

---

(١) هو القصير. ينظر: القاموس المحيط (ك أ ل) ١٣٨٩/٢.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند ياسين: الألف.

(٣) في المخطوطة: «الهمزة" بل المحذوف اللام"»، دلالةً على أن الصواب بالتقديم والتأخير.

(٤) الحاشية في: ١٦٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٢٠/٢، ٤٢١.

(٥) ٤٧٩/٢-٤٨٢.

(٦) ينظر: المقتضب ١٠٠/١، والأصول ٢٨٣/٣، والمنصف ٢٨٧/١.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: قوله.

(٨) لم أقف على تسميته.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: الخَنَافِقُ.

المَالُ هَدْيٌ وَالنِّسَاءُ طَالِقُ[1]

الخَنَافِق: جمعُ: خنفيق[2]، النون زائدة، والقاف الأولى عند الخَليل[3] هي الزائدة، والثانيةُ هي الأصلية، والنونُ والقاف جميعًا لمعنًى، وهو الإلحاق، وإذا كانوا قد حذفوا الأصلَ للزائد، وهما في طبقةٍ واحدةٍ، أعني: في اجتماعهما للإلحاق، فكيف إذا كان الزائد لمعنًى، والأصلُ المحذوفُ لا لمعنى؟ وفي قولهم: خَنَافِق تصحيحٌ لقول س[4] في[5]: مقعنس[6]: مَقَاعِس، ومقعس[7]، بل إذا حذفوا الملحقَ للملحقَ، فحَذْفُ الملحق لذي المعنى أقوى، وكأنهم إنما حذفوا الأصلَ للزائد؛ تنويهًا به، وإعلامًا بأنه التحق بأصولهم.

ومن ذلك: قولُهم: قَلْسَيْته، والياء بدل من واو: قَلَنْسُوة[8] الزائدةِ، ومَنْ قال: قلنسية[9] فقد أثبت النون، وهي أيضًا زائدة، وقالوا: تعفْرَتَ، إذا خَبُث، فاشتقُّوا من "العِفْرِيت"، والتاءُ زائدة.

ونظيرُ تقويتهم أمرَ الزائد، وحذفِهم الأصلَ له: قولُه[10]:

أَمِيلُ مَعَ الذِّمَامِ عَلَى ابْنِ عَمِّي وَأَحْمِلُ لِلصَّدِيقِ مَعَ الشَّفِيقِ

---

(١) بيتان من مشطور الرجز. ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٠٣، وكتاب الشعر ٢/٥٣٠.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: خَنْفَقِيق، وهي الناقة السريعة، ومشيٌ في اضطراب. ينظر: القاموس المحيط (خ ف ق) ٢/١١٦٩.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/٣٢٩.

(٤) الكتاب ٣/٤٢٩.

(٥) مكررة في المخطوطة.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الكتاب والخصائص: مُقْعَنْسِس.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص: مُقَيْعِس.

(٨) هي لباس على الرأس. ينظر: القاموس المحيط (ق ل س) ١/٧٧٦.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص: قَلْنَسْتُه.

(١٠) هو عبدالله بن طاهر الخراساني، وقيل: إبراهيم بن العباس الصولي.

وَإِنْ كَانَ الفَتَى حُرًّا مُطَاعًا فَإِنَّكَ وَاجِدِي عَبْدَ الصَّدِيقِ[(1)]

وهذا كلُّه يُضْعِف قولَ مَنْ حقَّر تحقيرَ الترخيم، ومَنْ كسَّر على حذف الزيادة، إلا أن وجه جوازه قولُه[(2)]:

وَأَنْفُ الفَتَى مِنْ وَجْهِهِ وَهْوَ أجذع[(3)(4)]

وقولُه[(5)]:

كَيْمَا أُعِدَّهُمُ لِأَبْعَدَ مِنْهُمُ وَلَقَدْ يُجَاءُ إِلَى ذَوِي الأَحْقَادِ[(6)]

وقولُه[(7)]:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ[(8)(9)]

والميمُ أَولَى من سواهُ بالبقا والهمزُ والياْ مثلُه إِن سَبَقا

والياءَ لا الواوَ احذفِ ان جمعتَ ما كَحَيْزَبُونٍ فهو حُكْمٌ حُتما

---

(١) بيتان من الوافر. الذِّمام: الحق، والحُرْمة، كما في: القاموس المحيط (ذ م م) ٢/١٤٦٣. ينظر: الشعر والشعراء ١/٨٨، وعيون الأخبار ١/٣٧٧، والعقد الفريد ٢/١٦٤، والأغاني ١٠/٢٧٤، وديوان المعاني ١/٩٠.

(٢) هو أبو تمَّام.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: أَجْدَعُ.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ونحن نُزَجِّيه على الكُرْه والرضا ...

أجدع: مقطوع الأنف، كما في: القاموس المحيط (ج د ع) ٢/٩٥٢. ينظر: الديوان ٢/٣٢٤، والصناعتين ٤١٧، وجمهرة الأمثال ٢/٢٤٣.

(٥) هو حَضْرَمي بن عامر الأسدي.

(٦) بيت من الكامل. ينظر: الجيم ١/٧٠، وغريب الحديث للحربي ٢/٦٢٥، والاختيارين ١٦٩، وشرح المفضليات للأنباري ٦٥٣، والمحكم ٢/٢٦٠.

(٧) هو مسكين الدارمي.

(٨) بيت من الطويل، تقدَّم في باب التوكيد.

(٩) الحاشية في: ١٦٧.

(خ١)

* قد يقال: كان يغني عنه: «**ما لم يَكُ لِينًا**» البيتَ؛ لأنه إذا لم تحذف الواو فإن الياء تحذف قطعًا؛ لتتأتّى البِنْية[1].

* «**والياءَ لا الواوَ**» البيتَ: إذا اجتمع زيادن[2] حَذْفُ إحداهما يؤدِّي إلى حذف الأخرى التي ليست كذلك حُذفت هذه، ك: عَيْضَمُوز: الناقة المسنَّة[3]، عن أبي سَعيدٍ[4]، / و: عَيْسَجُور، وهي الغليظة[5]، فلو حُذفت الواو بَقِي: عَيْضَمِز، وعَيْسَجِر، فيحتاج إلى حذف الياء؛ لتتأتّى بِنْية التكسير، وإن حذفت الياء بَقِي: عَضَمُوز، وعَسَجُور، ك: قَرَبُوس[6]، ولم تحتجْ لحذف الواو؛ لأنها رابعة، كواو: جُرْمُوق[7]، فتجمع، وتقول: عَضَامِيز، وعَسَاجِير، وقد ظهر أن الزيادتين على ثلاثة أقسام، فتأمَّلْه[8].

(خ٢)

* [«**ما ك: حَيْزَبُون**»]: وكذا: نَيْدَلان، تحذف الياءَ لا الألفَ، فتقول: نَدَالِين، وكذا: عَيْطَمُوس[9]، تقول: عَطَامِيس، تحذف الياءَ لا الواوَ[10].

وخَيَّروا في زَائدَيْ سَرَندا[11] وكلِّما[12] ضَاهَاهُ كالعَلَندَا[13]

(١) الحاشية في: ٣٥/ب.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: زيادتان.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة ٢١١/٣، والمحكم ٤٤٠/٢.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٢١٤/٥ (ط. العلمية).

(٥) ينظر: تهذيب اللغة ٢٠٠/٣، والصحاح (ع س ج ر) ٧٤٦/٢.

(٦) هو السَّرْج. ينظر: القاموس المحيط (ق ر ب س) ٧٧٤/١.

(٧) هو ما يلبس فوق الخُفّ. ينظر: القاموس المحيط (ج ر م ق) ١١٥٨/٢.

(٨) الحاشية في: ٣٦/أ مع ٣٥/ب.

(٩) هي التامة الخَلْق من الإبل والنساء. ينظر: القاموس المحيط (ع ط م س) ٧٦٥/١.

(١٠) الحاشية في: ١٦٨.

(١١) كذا في المخطوطة، والوجه: سَرَنْدى.

(١٢) كذا في المخطوطة، والوجه: وكلّ ما؛ لأن "ما" موصولة، فتفصل.

(١٣) كذا في المخطوطة، والوجه: كالعَلَنْدى.

(خ١)

* قولُه: «**وخَيِّرُوا في زائدَيْ**»: ضابطُه: كلما[1] لا مزيةَ لأحدِ زائدَيْه على الآخر، كما مثَّل[2]، وذلك بخلاف: مُنْقَطِع، ومُنْكَسِر، فيحذف الثاني، فيقال: مَقَاطِع، ومَكَاسِر. /

ومثَّل أبو الفَتْح ذلك في "اللُّمَع"[3] بـ: مُنْقَطع، ومُغْتَسل، واعترض ذلك ابنُ الخَبَّاز[4] بأنهما إن كانا صِفَتين لم يكسَّرا، بل يقال: مُنْقَطِعون، ومُغْتَسِلون، ومُنْقَطِعات، ومُغْتَسِلات، قال: وإن كانا عَلَمين صحَّ كلامُه، وكذا إن كانت الرواية بفتح الطاء والسين؛ لأنهما يكونان اسمين لمكان الانقطاع والاغتسال.

ع: كونهما عَلَمًا يُبطِل المسألة؛ فإن الميم لا دلالةَ لها على فاعِلٍ، فبَطَلَ تصريحُ أَحْمَدَ بأنها فُضِّلت بالدلالة على الفاعل، وكان صوابُه: فُضِّلت بالتقدُّم، وبالتحرُّك في: مُنْقَطِع، وعلى ذلك يمشي كونُهما عَلَمين، أو اسمَيْ مكانين[5].

* قولُه: «**وخَيِّرُوا**»: ينبغي أن يكون التخيير في الجواز خاصةً، وأن يكون حذفُ الأُخيرة أرجحَ؛ لتطرُّفها؛ أَلَا تراهم أوجبوا الحذف في لام: شَمَرْدَل، كما في: سَفَرْجَل، ولم يُجيزوا حذف[6] الدال، كما في: فَرَزْدَق[7]، وخَدَرْنَق؛ لأن ...[8] أمرين: كونها من[9]

(١) كذا في المخطوطة، والوجه: وكلُّ ما، كما تقدم قريبًا.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) ٢٣٧.

(٤) توجيه اللمع ٤٦٧.

(٥) الحاشية في: ٣٥/ب مع ٣٦/أ.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

...[1] الزوائد، وكونها ...[2][3].

* [«سَرَنْدى»]: النمِر[4]، وكذلك: حَبَنْطًى، وهو المُتَغَضِّب[5]، الألف والنون أيضًا زِيدا للإلحاق بـ: سَفَرْجَل، إن شئت حذفت الألف؛ لتطرُّفها، فيبقى: حَبَنْط، وسَرَنْد، وظاهرُ كلام أبي الفَتْح في "الخَصَائِص"[6] أنه يُنقَل إلى: حَبْنَط، وسَرْنَد؛ ليصير على وزن: جَعْفَر، ثم تقول: حَبَانِط، وسَرَانِد، وإن شئت حذفت النون؛ لأنها ثالثة ساكنة خفيَّة إلى جانب اللام، فيصير: حَبَطا، وسَرَدا[7] في التقدير، وظاهر كلامه أنه يُنقَل إلى: حَبْطا، وسَرْدا، كـ: أَرْطا[8]، فتقول: حَبَاطٍ، وسَرَادٍ، فتقلب الألف ياءً؛ لانكسار ما قبلها. ابنُ الخَبَّاز[9][10].

* وعن "شرح"[11] ابن خَرُوفٍ: الحَبَنْطى: العظيم البطنِ[12]، والسَّرَنْدى: الشديد[13]، والسَّبَنْدى: الجَرِيءُ من الرجال، ويقال للنَّمِر: سَبَنْدى، وسَبَنْتى[14]،

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) الحاشية في: ٣٥/ب.

(٤) ينظر: المقصور والممدود لابن ولاد ٦٣، والمخصص ٨/٥.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة ٢١٤/٥، والمحكم ٢٤٦/٣.

(٦) ١١٥/٣.

(٧) كذا في المخطوطة، والوجه: حَبَطى، وسَرَدى.

(٨) كذا في المخطوطة، والوجه: حَبْطى، وسَرْدى، كـ: أَرْطى.

(٩) توجيه اللمع ٤٦٦، ٤٦٧.

(١٠) الحاشية في: ٣٥/ب.

(١١) لم أقف في تحقيقَيْه على شرح قول سيبويه في الكتاب ٢٦٠/٤: «فيكون الحرف على "فَعَنْلى" في الاسم والصفة، فالاسم نحو: القَرَنْبى، والعَلَنْدى، والوصف: الحَبَنْطى، والسَّبَنْدى، والسَّرَنْدى».

(١٢) ينظر: العين ٣٣٤/٣، وجمهرة اللغة ١٢١٥/٢.

(١٣) ينظر: المخصص ٨/٥.

(١٤) ينظر: التقفية ١١٢، وجمهرة اللغة ١٢١٥/٢، وتهذيب اللغة ١٠٤/١٣.

فانظره، وانظر ما قدَّمتُه أَوَّلًا[1] عن ابن الخبَّاز في تفسير هذه الألفاظ[2].

* [«ك: العَلَنْدى»]: العَلَنْدا[3]: شجر كثير الدُّخان[4]، قال أبو العَلَاء المَعَرِّيُّ:

وَفِي هَذِهِ الأَرْضِ الرَّكُودِ مَنَابِتٌ فَمِنْهَا عَلَنْدًى سَاطِعٌ وَكِبَاءُ[5]

والكِبَاءُ: العُود الذي يُتَبَخَّر به[6][7].

* عبدُالقاهر[8] رحمه الله تعالى: تقول في: عَنْكَبُوت: عُنَيْكِب، كما قالوا: عَنَاكِب؛ لأنه من: عنكب، والواو والتاء زائدتان، ويجوز: عُنَيْكِيب، بالتعويض من المحذوف، وقد جاء في التكسير: عَنَاكِيب، ولا يجوز أن تكون[9] التاء أصلًا، ويكونَ خماسيًّا، ك: عَضْرَفُوط[10]؛ لأن الخماسي لا يكسَّر إلا على استكراهٍ، و"عَنَاكِبُ" كثير في كلامهم، فلما كان كذلك عَلِمنا أن التاء زائدة[11].

(خ٢)

* [«ك: العَلَنْدى»]: وكذا: كَوَأْلَل، تقول: كَآلِل، وكَوَائِل؛ لأن كلًّا من الواو

---

(١) في الحاشية السابقة.

(٢) الحاشية في: ٣٥/ب.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه: العَلَنْدى.

(٤) ينظر: العين ٢/٤١، والمحكم ٢/١٧.

(٥) بيت من الطويل، لم أقف عليه في سقط الزند ١٨٩ ولا في شروحه ١/٣٩٢ ضمن القصيدة التي على بحره ورويِّه، ومطلعها:

ورائي أمامٌ والأمامُ وراءُ إذا أنا لم تُكْبِرْنِيَ الكُبَراءُ

ولم أقف عليه في مصدرٍ آخر. الرَّكُود: الملأى، كما في: القاموس المحيط (ر ك د) ١/٤١٥.

(٦) ينظر: تهذيب اللغة ١٠/٢١٦، والمحكم ٧/١٥٢.

(٧) الحاشية في: ٣٥/ب.

(٨) المقتصد في شرح التكملة ٢/١٠٣٦، ١٠٣٧.

(٩) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) هو ذكر العِظَاء. ينظر: القاموس المحيط (ع ض ر ف ط) ١/٩١٤.

(١١) الحاشية في: ٣٥/ب.

واللام زيادة محرَّكة مفيدة للإلحاق، فلا وجهَ لإيجاب تخصيص إحداهما بالحذف دون الأخرى[1].

* لم يذكر في هذا الكتاب "مَفَاعِيل"، وذكر أخاه، وهو "فَعَالِل" وشِبْهَه، وذكر الجميع في "العُمْدة"[2] و"شرحها"[3]، فقال ما معناه: إنه لأمرين:

أحدهما: اما[4] حُذف منه حرفٌ غيرُ هاء التأنيث، وقُصِد التعويض منه، سواءٌ أكان ذلك الحرفُ أصليًّا، كلام: سَفَرْجَل، أو زائدًا، كميم: مُدَحْرِج، وأُخرج هاءَ التأنيث؛ لأنَّا إذا [جمعنا][5] دَحْرَجةً قلنا: دَحَارِج، ولم يَجُزِ التعويض عن الهاء.

الثاني: ما اجتمعت فيه شروط:

أحدها: أن يكون خماسيًّا أو أكثرَ، والأحسنُ: متجاوزًا للأربعة.

الثاني: أن يكون هذا المتجاوز أربعةً من غير ما سبق ذكرُه.

الثالث: أن يكون الحرف الرابع منه لينًا، فخرج نحو: سَفَرْجَل، ودخل نحو: كَنَهْوَر[6]، مما تحرَّك فيه اللينُ، وفِرْدَوْس، مما سكن فيه بعد حركةٍ غيرِ مجانسة، وعُصْفُور، مما هي بعد مجانسٍ ولا زيادةَ فيه غيرُها، ونحو: أُسْلُوب، ويَرْبُوع، ومِحْراب، وإِعْصار، وتِجْفاف[7]، ومِنْدِيل، وإِبْرِيق، ويَقْطِين، مما فيه زائدٌ غيرُها.

الرابع: أن يكون زائدًا، فخرج نحو: مُخْتار، ومُنْقاد.

الخامس: أن يكون غيرَ مدغمٍ فيه، فخرج نحو: مُصَوَّر، فيقال فيه: مَصَاوِر، لا:

---

(١) الحاشية في: ١٦٨.

(٢) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٢/٢٨٢، ٢٨٣.

(٣) شرح عمدة الحافظ ٢/٢٨٤-٢٨٧.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: ما.

(٥) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٦) هو الرجل الضخم، وقِطَع من السحاب كالجبال. ينظر: القاموس المحيط (ك ن هـ ر) ١/٦٥٦.

(٧) هو آلة حرب تُلبس لتقي الإنسان والفَرَسَ. ينظر: القاموس المحيط (ج ف ف) ٢/١٠٦٤.

مَصَاوِير؛ لأن الواو الثانية كالجيم الثانية من: مُحَجَّل[1]، وهو يقال فيه: مَحَاجِل، وشرطُ هذا الإدغام المانعِ: أن يكون أصليًّا، فخرج الإدغام العارض، نحو: قَوَوَّل، مثالُ: سَفَرْجَل من "القَوْل"، فجمعُه: قَوَاوِيل، كما يقال في: كَنَهْوَر: كَنَاهِير؛ لأن الإدغام غيرُ أصليٍّ؛ لأن المدغم فيه مقابِل لِمَا لم يدغم فيه، وهو جيمُ: سَفَرْجَل.

ع: هذه المسألة تَرِد على ح في شيء كثير من مسائل "شرح التَّسْهِيل"[2] اقتضى قولُه فيها أنَّا إذا بَنَيْنا كلمةً على وزن أخرى كان ذلك إلحاقًا لها بها في أحكامها، فتُعامَل معاملتَها، ولو كان كذلك لقيل هنا: قَوَاوِو، بحذف اللام، [ثم][3] أُعِلَّت الواو الثانية بالقَلْب.

وبعدُ، فعندي أن الشيخ غَلِط في البناء؛ فإنَّا إنما نزيد مثلَ اللام، لا مثلَ العين، فإنما نقول: قَوَلَّل، وإنما مثال المسألة فيما يظهر: أن نبني من "الغَزْو"، فنقول: غَزَوَّو، ثم نجمعه على: غَزَاوِيو، ثم نقلب الواوَ الأخيرةَ ياءً، فنقول: غَزَاوِيّ.

ثم إنه يقال له: كيف قلتَ: لأن الإدغام هنا عارض، مع أنه نظير: مُصَوَّر، لا يفترقان؟ وكونُ الحرف في مقابَلة حرفٍ غيرِ مدغمٍ فيه لا ينفعُه شيئًا[4].

---

(١) من التَّحْجيل، وهو بياض في قوائم الفَرَس. ينظر: القاموس المحيط (ح ج ل) ٢/١٣٠٠.

(٢) ينظر مثلًا: التذييل والتكميل ٨٢٢/أ (نورعثمانيه).

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٤) الحاشية في: ١٦٨، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤٢٢، ٤٢٣ من خط ابن هشام.

أَلتَّصْغِيرُ[1]

(خ٢)

* جَرَت العادةُ بذِكْر بابَيْ التكسير والتصغير مقترنَيْن، وجَعْلِ التصغير هو المؤخَّرَ؛ ليُحمل على التكسير، وإنما لم يعكسوا؛ لِمَا في "الخَصَائِص"[2]، وهو أن اللفظ متى تغيَّر دلَّ ذلك على تغيير المعنى، وأن أكثر الأمرين أن يكون ما حدث زيادةً لا نقصًا.

قال: ولهذا لم يُعتدَّ بالتصغير مانعًا من الصرف، ك: دُرَيْهِم، كما اعتُدَّ بالتكسير، ك: دَرَاهِم.

قال: ومِنْ هنا قال س[3]: تقول: سُرَيْحِين، وضُبَيْعِين، لقولهم: سَرَاحِين، وضَبَاعِين، ولا تقل: سُكَيْرِين؛ لأنهم لم يقولوا: سَكَارِين، سألت أبا عَلِيٍّ عن كلامه، فأجابني بهذا.

قال أبو الفَتْح: وسواءٌ أكان التغيير بزيادةٍ أو تحريفٍ، فالأول: كقول[4] في: حَسَن، وجَمِيل، ومَلِيح، ووصِيّ[5]: "فُعَّال"، والثاني: كقولهم في: طَوِيل، وعَرِيض، وخَفِيف، وسَرِيع، وقَلِيل: "فُعَال" بالتخفيف، فهذا أَبْلَغُ، وإن [لم][6] يَزِد[7].

* في "التَّنْبِيه على مُشْكِلِ الحَمَاسة"[8]: سألت أبا عَلِيٍّ: ما قال[9] سين[10] يحمل التحقير أبدًا على التكسير؟ فقال: لأن التكسير أقوى التغييرين، فحمل التحقير

(١) كذا في المخطوطة بقطع الهمزة، ولعله تأكيدٌ على قراءتها مقطوعةً؛ لوقوعها في ابتداء الكلام.

(٢) ٢٦٨/٣-٢٧١.

(٣) الكتاب ٤٢١/٣، ٤٢٢.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: كقولهم.

(٥) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولعل الصواب ما في الخصائص وعند ياسين: وَضِيء.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الخصائص وعند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٧) الحاشية في: ١٦٨، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٢٣/٢، ٤٢٤، ولم يعزها لابن هشام.

(٨) ١١.

(٩) كذا في المخطوطة وعند ياسين، والصواب ما في التنبيه: بال.

(١٠) الكتاب ٤٢١/٣، ٤٢٢.

عليه.

وفي "الخَصَائِص"[١] أنه قال له: ما قال[٢] س[٣] يَرُدُّ كثيرًا من أحكام التحقير إلى أحكام التكسير، ويحملها عليها، كقوله: تقول: سُرَيْحِين؛ لأنك تقول: سرايحين[٤]، ولا تقول: عُثَيْمِين؛ لأنك لا تقول: عَثَامِين؟ فقال: إنما كان كذلك؛ لأن التكسير بعيد عن رتبة الآحاد، فاعتَدَّ بما يَعْرِض فيه؛ لاعتداده بمعناه، والمحقَّر هو المكبَّر، والتحقير فيه جارٍ مَجرى الصفة، فكأنه لم يحدُث بالتحقير أمرٌ يُحمل غيره عليه، كما حدث بالتكسير حكمٌ يُحمل الإفراد عليه، هذا مَعْقِدُ معناه، وما أَحْسَنه وأَعْلاه. انتهى[٥].

فُعَيْلًا اجْعَلِ ــ الثُّلاثِيَّ إذا صَغَّرْتَه نحوَ قُذَيٍّ في قَذَا[٦]

(خ١)

* [«**الثُّلاثيَّ**»]: أي: الاسم الثلاثي؛ لأن التصغير وصفٌ بالصِّغَر، ولا يوصف إلا الاسم[٧].

(خ٢)

* «**لثُلاثيٍّ**[٨]»: أي: لاسمٍ ثلاثيٍّ؛ لأنه وصفٌ، ولا يَقْبلُه إلا الاسم؛ لأنه حكم، ولا يُحكم إلا على الاسم.

وقد صُغِّر "أَفْعَل" في التعجب، وهو مطرد عند س[٩]، وخالفه قومٌ في اطراده،

(١) ١/٣٥٥.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: بال، كما تقدَّم قريبًا.

(٣) الكتاب ٣/٤٢١، ٤٢٢.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الكتاب والخصائص: سَرَاحين.

(٥) الحاشية في: ١٦٨، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤٢٤، ولم يعزها لابن هشام.

(٦) كذا في المخطوطة، والوجه: قَذى؛ لأنه يائي اللام.

(٧) الحاشية في: ٣٦/أ.

(٨) كذا في المخطوطة، وهو موافق لبعض نسخ الألفية العالية. ينظر: الألفية ١٦٨، البيت ٨٣٣.

(٩) الكتاب ٣/٤٧٨.

وأجاز ابنُ كَيْسَانَ[1] وحدَه تصغيرَ "أَفْعَل"، وإذا قلت: ما أُحَيْسِنَ زيدًا دلَّ على تعظيم حُسنه مع صِغَر سنِّه.

فرعٌ: ما أَحْيَا زيدًا، تقول: ما أُحَيَّ[2].

* قولُه: «"فُعَيْلًا" اجعل» البيتين: حَصَرَ أوزانَ التصغير في ثلاثةٍ، وزعموا أن هذا وضعُ الخَلِيل[3]، وأنه مثَّلها بـ: فُلَيْس، ودُرَيْهِم، ودُنَيْنِير، فقيل له: لِمَ بَنَيتَ التصغير على هذه الأمثلة؟ فقال: وجدتُّ معاملةَ الناس عليها.

ورُدَّ بأنها غير وافية بصيغ التصغير؛ أَلَا ترى أن: أُحَيْمِد "أُفَيْعِل"، ومُكَيْثِر "مُفَيْعِل"، وسُلَيْطِين "فُعَيْلِين"، وسُفَيْرِج "فعيلا"[4]، وأجيب بوجهين:

أحدهما: أنهم قصدوا أن يكون للتصغير أمثلةٌ راتبة تنفرد بها.

الثاني: أنهم لو قالوا في: سُفَيْرِج: فُعَيْلِل؛ لتَوَالى مِثْلان.

وأما ثَعْلَبٌ[5] فجرى على الظاهر، فقال: سُفَيْرِج "فُعَيْلِل"، ومُكَيْرِم "مُفَيْعِل"، وهذا ظاهر؛ لسلامة الأصل.

وقال ابنُ بابَ شَاذَ[6]: فإن قلت: هل لَّا[7] أدخلت في الأسماء: "أُفَيْعال"، كـ: أُجَيْمال، و"فُعَيْلان"، كـ: عُطَيْشان، و"فُعَيْلاء"، كـ: حُمَيْراء؟

قيل: أما "أُفَيْعال" فشيءٌ يخصُّ الجمع، [وتصغيرُ الجمع][8] له أحكام تخالف تصغير المفرد، وأما "فُعَيْلاء" و"فُعَيْلان" فإنما صَغَّرت صدرَه، وصار بوزن "فُعَيْل"، ثم

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/٤٠، والتذييل والتكميل ١٠/٢٠٨.

(٢) الحاشية في: ١٦٨.

(٣) ينظر: المقتضب ٢/٢٣٦، وشمس العلوم ٦/٣٧٥٦.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب: فُعَيْلِل.

(٥) لم أقف على كلامه.

(٦) شرح الجمل ٤٦٤، وقد تقدَّم لابن هشام غير مرَّة كتابة اسمه متصل الجزأين: بابشاذ.

(٧) كذا في المخطوطة، والوجه: هلَّا.

(٨) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ابن بابشاذ وياسين، والسياق يقتضيه.

ألحقت بعد ذلك الزيادةَ[1].

* [«قَذَى»]: ممَّا استحسنوه من شعر الأَعْشى مَيْمُونِ بنِ قَيْسٍ: قولُه في الخَمْر:

تُرِيكَ القَذَى مِنْ دُونِهَا وَهْيَ دُونَهُ   إِذَا ذَاقَهَا مَنْ ذَاقَهَا يَتَمَطَّقُ[2]

أراد: أنها من صَفَائها تُرِيك القذاةَ عاليةً عليها، والقَذَاةُ في أسفلها[3][4].

فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِما   فاقَ كجعلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِما

وَمَا بِهِ لمنتَهى الجمعِ وُصِلْ   به إلى أمْثِلَةِ التصغيرِ صل

(خ٢)

* ظاهرُ قولِ ابنِ عُصْفُورٍ[5] -بل نصُّه- أن الرابع التشبيه[6] بالمزيد لا يُحذف دون الآخر إلا إذا كان الآخرُ ليس كذلك، ثم قال: فإن كان الآخر من حروف الزيادة لم يحذف غيرُه.

ع: ك: شَمَرْدَل[7].

وجائزٌ تعويضُ يا قبل الطرف   إن كان بعضُ الاسم فيهما انحذف

(خ٢)

* قولُه: «**بعض**[8] **الاسمِ**»: أصليًّا كان، كلام: سَفَرْجَل، أو زائدًا، كنون:

(١) الحاشية في: ١٦٨، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤٢٤.

(٢) بيت من الطويل. القَذَى: ما علا الشرابَ من شيء يسقط فيه، ويتمطَّق: يتذوَّق. ينظر: الديوان ٢١٩، والمعاني الكبير ١/٤٣٩، وجمهرة اللغة ٢/٩٢٤، وتصحيح الفصيح ٢٢٢، والمقصور والممدود للقالي ٥٦، وتهذيب اللغة ٩/٣٦.

(٣) ينظر: الشعر والشعراء ١/٢٥٧.

(٤) الحاشية في: ١٦٨.

(٥) شرح جمل الزجاجي ٢/٣٠٢.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب: الشبيه.

(٧) الحاشية في: ١٦٩.

(٨) في المخطوطة: تعويض، ثم أُصلحت إلى: بعض.

مُنْطَلِق، إلا إن كان الزائد هاءَ التأنيث، كـ: دَحْرَجة، كذا استَثنى في "شرح العُمْدة"[1]، وكأنَّ علَّةَ ذلك أن التاء في تقدير الانفصال، فإذا زالت لم تكن الكلمة كأنها زال منها شيء، فلا تستحق التعويضَ أَلْبَتَّةَ[2].

وحائِد عن القياس كلُّ ما خالفَ في البابين حكما رسما

(خ٢)

* ممَّا شذَّ في الجمع: حَدِيث وأَحَادِيث، كأنه جمعُ: إحْداث، كـ: إعْصار وأَعَاصِير، ولا يجوز أن يكون "أَحَادِيث" جمعَ: أُحْدُوثة، كـ: أُغْلُوطة وأَغَالِيط؛ لقولهم: أَحَادِيث النبيِّ، ولم يقولوا في مفرده: أُحْدُوثة النبيِّ.

قال سَعْدُ[3] بنُ مالِكٍ:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا[4]

وذكر أبو عَلِيٍّ[5] "أَرَاهِط" الذي هو العصابة دون العشرة[6] لم يُجمع إلا على: أَرَاهِط[7]، أما: أَرْهُط فإنما هو جمعُ للرَّهْط اسمًا للأَدِيم تَلْبَسُه الحائض، يكون قَدْرُه ما

(١) شرح عمدة الحافظ ٢/٢٩٦.

(٢) الحاشية في: ١٦٩.

(٣) هو ابن مالك بن ضُبَيعة بن قيس بن ثعلبة، أحد سادات بكر بن وائل وفرسانها في الجاهلية، وله أشعار جياد. ينظر: البيان والتبيين ٣/١٩، ٣٩، وخزانة الأدب ١/٤٧٤.

(٤) بيت من مجزوء الكامل. ينظر: العين ٤/٢٠، واللامات ١٠٨، وتهذيب اللغة ٦/١٠٢، والخصائص ٣/١٠٨، وأمالي ابن الشجري ١/٤٢١، واللباب ١/٢٤٢، وتخليص الشواهد ٢٩٦.

(٥) الحجة ٥/٣٥٣، والتكملة ٤٥٩ بنحوه، وينظر: المخصص ١/٣١٤، وأمالي ابن الشجري ١/٤٣٤، ٤٣٥.

(٦) ينظر: تهذيب اللغة ٦/١٠١، والمجمل ١/٤٠٢.

(٧) كذا في المخطوطة، والعبارة في أمالي ابن الشجري: ذكر "أَرَاهِط" أبو عَلِيٍّ في باب ما جاء بناء جمعه على غير بناء واحده ... وأراهط كأنه جمعُ: أَرْهُط، قال: و"أَفْعُل" لم يستعمل عنده (أي: سيبويه) في هذا، يعني: أنه لم يثبت عنده أنهم جمعوا الرَّهْط الذي هو العصابة دون العشرة على: أَرْهُط.

بين السُّرَّة إلى الركبة(1).

وغيرُ س(2) حكى في الرَّهْط الذي هو العصابة أنهم جَمَعُوه على: أَرْهُط، وجمعوا: أَرْهُط على: أَرَاهِط، كما جمعوا: الكَلْب على: الأَكْلُب، ثم جمعوا: الأَكْلُب على: أَكَالِب(3).

* ممَّا خرج عن القياس في الجمع: سَوَاسِية، في جمع: سَوَاء، فهذا ك: باطِل وأَبَاطِيل، وحَدِيث وأَحَادِيث، وذَكَر ومَذَاكِير، فهذه كأنَّ مفردها: سَوْسَاة، وإِبْطال، ومِذْكار، وإِحْداث، ووزن سَوَاسِية: "فَعَالِلة"، ومفردها المقدَّر: "فَعْلَلة"، ك: شَوْشَاة(4)، ومَوْمَاة(5)، لا: "فَعْلاة".

و[لا](6) يكون سَوَاسِية "فَعَالِية"؛ لأن باب "سَلِس" قليل، ولا يكون سَوَاسِية "فَوَاعِلة"؛ لأن باب "كَوْكَب" و"دَدَن"(7) أقلُّ من باب "سَلِس"، ولا: "فَعَافِلة"، وسَوْسَاة "فَعْفَلة"؛ لأن الفاء لم تتكرَّر وحدَها، وإنما تتكرَّر مع العين، ك: مَرْمَريس، وإذا بطل كونُها "فَعَالِية" و"فَوَاعِلة" و"فَعَافِلة" تعيَّن "فَعَالِلة"، ويؤيِّد ذلك: أنهم قالوا فيها: سَوَاسِوة أيضًا، فهذا يدل على أن سَوْسَاة "فَعْلَلة": سَوْسَوة، مثل: مَرْمَرة(8).

* في "الكَشَّاف"(9): وقرأ الحَسَن(10): ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عُشَيًّا﴾(11) على تصغير

(1) ينظر: تهذيب اللغة 6/102، والصحاح (ر هـ ط) 3/1128.

(2) الكتاب 3/616.

(3) الحاشية في: 170، ونقلها ياسين في حاشية الألفية 2/428 إلى قوله: «أحدوثة النبي».

(4) هي الناقة خفيفة. ينظر: القاموس المحيط (ش و ش) 1/812.

(5) هي الفَلاة. ينظر: القاموس المحيط (م و و) 2/1750.

(6) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(7) هو اللَّهْو. ينظر: القاموس المحيط (د د ن) 2/1571.

(8) الحاشية في: 170.

(9) 2/450.

(10) ينظر: مختصر ابن خالويه 67، وشواذ القراءات للكرماني 243.

(11) يوسف 16.

"عَشِيٍّ"، يقال: لقيته عَشِيًّا وعُشَيَّانًا، وأَصِيلًا وأُصَيْلانًا، ورواه ابنُ جِنِّي[1]: عُشًى، بضم العين والقصر، وقال: عُشُوا من البُكاء[2].

لتلو يا التصغيرِ مِن قبلِ علم تأنيثٍ او مدَّتهِ الفتحُ انحتم

(خ١)

* قولُه: «**أو مَدَّتِه**»: يَحتمل أن يريد: المدَّةَ التي هي تأنيثٌ، أو: المنسوبةَ للتأنيث، وهي التي قبل الهمزة في: حَمْراء ...[3] العبارة، لا يقال: مرادُه: ألفُ التأنيث بينهما، أي: الدالة على التأنيث؛ لأن "حَمْراء" لا يقال: فيه مدةٌ دالَّةٌ على التأنيث في الأصح[4].

كذاك ما مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَق أو مَدَّ سكرانَ وما به التحق

(خ١)

* [«**ما مَدَّةَ "أَفْعالٍ" سَبَق**»]: كقول أبي الطَّيِّب:

لَا يَحْرِمُ البُعْدُ أَهْلَ البُعْدِ نَائِلَهُ وَغَيْرُ عَاجِزَةٍ عَنْهُ الأُطَيْفَالُ[5][6]

* [«**"سَكْرانَ" وما به الْتَحَق**»]: هذا إذا لم يُقَل في تكسيره: "فَعَالِين"، كـ: زَعْفَران، وسَعْدان[7]، وسَكْران، فإن قيل فلا بدَّ من أن تجعله على "فُعَيْعِيل"، كـ: سِرْحان، وسُلْطان، ووَرَشان[8]، وكَرَوان[9]، تقول: سُرَيْحِين، وسُلَيْطِين، ووُرَيْشِين، وكُرَيِّين، والأصل: كُرَيْوِين، ثم أُعِلَّ إعلالَ "سَيِّد"، ولا يجوز أن تأتي به على الأصل، كما قلت

(١) المحتسب ١/٣٣٥.

(٢) الحاشية في: ١٧٠.

(٣) موضع النقط مقدار أربع كلمات أو خمس انقطعت في المخطوطة.

(٤) الحاشية في: ٣٦/أ.

(٥) بيت من البسيط. ينظر: الديوان ٥٠٤، والفسر ٤/٢٤٤، وشرح الواحدي ٧٠٨.

(٦) الحاشية في: ٣٦/أ.

(٧) هو نبت له شوك. ينظر: القاموس المحيط (س ع د) ١/٤٢١.

(٨) هو طائر. ينظر: القاموس المحيط (و ر ش) ١/٨٢٩.

(٩) هو طائر، قيل: هو الحَجَل. ينظر: القاموس المحيط (ك ر و) ٢/١٧٤٠.

في: أَسْوَد: أُسَيْوِد؛ لأجل أن هذه لامٌ، فالأمر على ما ذكره النحاة في: عُرْوة، حيث تقول: عُرَيَّة، ولا يجوز: عُرَيْوة.

فإن قلت: فقد قالوا في: ظَرِبان: ظُرَيْبان، ولم يقولوا إلا: ظَرَابيّ.

قلت: المقصود أنهم لم يقولوا: ظَرَابِين، بل كسَّروه تكسيرَ "فَعْلاء"، كـ: صَحْراء وصَحَارِيّ، وإذا كان كذلك عرفت أن تقدير إجرائه مُجرى ألفي التأنيث ثابتٌ فيه؛ لأن العلَّة في عدم القلب في التصغير حَمْلُه على ألفي التأنيث، واعتُبر ذلك بتكسيره، فلأجل هذا لا تقول فيه: ظُرَيْبِين، كما لم تقل: سُكَيْرِين.

وعلى هذا ينبغي أن يُهذَّب هذا الفصلُ، فيقال: تُقدَّر الألف والنون زائدتين إذا لم يُكسَّر ما هما فيه على "فَعَالِين"، وذلك أعمُّ من أن يكسَّر على "فَعَالِل" أو "فَعَالِيّ" أو غيرِ ذلك.

قال أبو عَلِيٌّ في "الإيضاح"(١): وإذا جاء شيء على مثال: سِرْحان، ولم يُسمع تكسيره حقَّرته تحقيرَ: سَكْران. انتهى.

قلت(٢): وذلك لأن "فُعَيْلين" تابع لـ"فَعَالِين"، فإذا لم يثبُت لك التكسير جَرَيت على الظاهر(٣)، وهو أن يكون الألف والنون بمنزلة ألفي التأنيث، وحَمْلُ التصغير على التكسير في ذا حَسَنٌ؛ لِمَا ذكروا من أن التكسير أقوى في المعنى، وأشدُّ تغييرًا، والأقوى يكون متبوعًا أبدًا لا تابعًا.

وتقول في: عُثْمان، ومَرْجان، وشَعْبان: "فُعَيْلان"؛ لأنه لا يقال فيها: "فَعَالِين"، ورُمَّان يجب أن تقول فيه على قول صاحب "الكِتَاب"(٤) رحمه الله تعالى: رُمَيْمان؛ لأنه عنده "فُعْلان"، ولم يكسَّر على "فَعَالِين"، فهو كـ: مَرْجان، وعلى قول أبي الحَسَن(٥)

---

(١) التكملة ٥٠٦.

(٢) القول لعبدالقاهر في المقتصد في شرح التكملة ١٠٢١/٢، ١٠٢٢.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) ٢١٨/٣.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٨٣/٣ (ط. العلمية)، والصحاح (ر م ن) ٢١٢٧/٥،

رحمه الله تقلب الألف؛ لأن النون عنده أصلٌ، كميم: قُلَّام[١]، والنون الأصلية لا تُشْبِهُ مع الألف ألفي التأنيث؛ أَلَا ترى أن: حَسَّانًا لَمَّا أخذته من: الحُسْن؛ لم تمنع صرفَه؟ وقد علمت أن حجَّة الأول: غَلَبةُ الزيادة على هذا النحو، وحجَّة الثاني: غَلَبةُ "فُعَّال" على النبات، كـ: حُمَّاض[٢]، وقُلَّام، وكُرَّاث، وسُمَّاق[٣].

ع: عند ص[٤] أن: ضرابي[٥] "فَعَاليّ"، وأصلُه: ضرابين[٦]، فجواب عبدِالقاهِر[٧] وغيرِه غيرُ مستقيم[٨].

(خ٢)

* [«ما مَدَّةَ "أَفْعالٍ" سَبَق»]: كقولك في: أَجْمال: أُجَيْمَال، وفي: أَقْوام: أُقَيَّام، وما أَحْسَنَ قولَ ابنِ[٩] فارِضٍ:

=

والمحكم ٢٦٦/١٠، وأمالي ابن الشجري ٤٤٨/٢، والمرتجل ٨٨.

(١) هو نبت من الحَمْض. ينظر: تاج العروس (ق ل م) ٢٩٢/٣٣.

(٢) هو نبت برِّي. ينظر: القاموس المحيط (ح م ض) ٨٦٨/١.

(٣) هو شجر له ثمر حامض. ينظر: تاج العروس (س م ق) ٤٦٦/٢٥.

(٤) ينظر: التعليقة ٢٦٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٨٦٩/٤، وشرح الشافية للرضي ١٧٣/٢، وارتشاف الضرب ٤٥٤/١.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: ظَرَابِيّ.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب: ظَرَابِين.

(٧) المقتصد في شرح التكملة ١٠٢١/٢.

(٨) الحاشية في: ٣٦/أ.

(٩) هو عمر بن علي بن مُرشد الحموي، شاعر وقته، أخذ عن ابن عساكر، وأخذ عنه المنذري، توفي سنة ٦٣٢. ينظر: سير أعلام النبلاء ٣٦٨/٢٢.

لَهَا بِأُعَيْشَابِ الحِجَازِ تَحَرُّشٌ بِهَا عَنْ أُصَيْحَابِي خُصِصْتُ بِسَكْرَتِي[1][2]

وألفُ التأنيث حيثُ مُدا وتاؤُه مُنفَصِلين عُدّا

(خ١)

* قولُه: «**حيثُ مُدَّا**»: مثالُه: عُوَيْشِيراء[3]، فهذا "فُعَيْعِيلال"، بزيادة لامٍ قبلَها ألفٌ، وهما في نيَّة السقوط، ولا يُمثَّل بنحو: حُمَيْراء؛ لأنه "فُعَيْعِيل"[4][5].

* قولُه: «**وتاؤُه**»: مثالُه: سُفَيْرِجة[6]، حُذفت اللام دون التاء، مع أنه بها "فُعَيْعِلل"؛ لأنها في نية السقوط، ولا يُمثَّل بنحو: نُعَيْمة؛ لأنها "فُعَيْعِل"، بل بهذا أو بنحو: دُحَيْرِجة، وكذا[7] الصنعُ في الباقي، وهذا إنما نَشَأ[8] من عدم تحريرهم ...[9] التصغير، فلهذا ...[10] إلى استيفاء هذه الأمور[11].

---

(١) بيت من الطويل. لها: يريد: للريح، وتحرُّش: احتكاك. ينظر: الديوان ٣٣، والعجز فيه:

... به لا بخمرٍ دون صحبيَ سَكْرَتِي

(٢) الحاشية في: ١٧٠.

(٣) تصغير: عاشوراء.

(٤) في المخطوطة مشتبهة بـ"فُعَيْعِل"، ولعلها كما أثبت، والأمر على الوزنين مشكل، لنقص حروف "فُعَيْعِل" عن حروف الموزون، ومقابلة ياء "فُعَيْعِيل" الثانية بألف، وكان أولى منه: "فُعَيْعال" أو "فُعَيْلال"، كما قال في: عُوَيْشِيراء.

(٥) الحاشية في: ٣٦/أ.

(٦) تصغير: سَفَرْجَلة.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١١) الحاشية في: ٣٦/أ.

* [«**مُنْفَصلَيْن عُدَّا**»]: أبو عَلِيٍّ في "التَّذْكِرة"[1]: يدل على أن التاء في تقدير الانفصال: أن ألف الإلحاق لا تكون إلا آخِرًا، وقد جاءت قبل التاء، فأما إن استُدلَّ على عكس ذلك بـ: عَرْقُوة، فقد أجاب النحاة عن ذلك بأنه بُني على التاء.

ع: والقياس في التصغير: عُرَيْقِية ...[2][3].

كذا المزيدُ آخِرًا للنسب — وعجزُ المضافِ والمركب
وهكذا زِيَادتا فعلان — من بعد أربعٍ كزعفران
وقَدِّرِ انفصالَ ما دل على — تثنية أَو جَمعَ تصحيح جَلَا
وألفُ التأنيث ذُو القصر متى — زادَ عَلَى أربعةٍ لن يثبتا

(خ١)

* قولُه: «**وألفُ التأنيث**»: إنما قيَّده بالتأنيث؛ لأن الإلحاق والمنقلبة عن أصلٍ يُحذفان إذا جاوزا أربعةً، نحو: حَبَرْكا[4]، ومُرَيْعٍ في مُرْعَوا[5]، والأصل: مُرَيْعي، وتقول في: مُراما[6]: مُرَيمٍ، والأصل: مُرَيْمي، لكنك حذفت ألف "مَفَاعِل"، وأعدتَّ الألفَ الأخيرة المنقلبة عن الأصل ياءً؛ لانكسار ما قبلها، ولم تحذفها؛ لأنها رابعة لا خامسة[7].

* [«**لن يَثْبُتا**»]: فتقول في: قَرْقَرى[8]: قُرَيْقِر، وقولُهم: قُرَيْقِرة تصغيرُ: قَرْقَرة، لا:

---

(١) مختار التذكرة ٢٨٢ بنحوه.

(٢) موضع النقط كلمة لم أتبيَّنها في المخطوطة، ورسمها: لمفتضيان.

(٣) الحاشية في: ٣٦/أ.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: حَبَرْكَى، وهو القُرَاد. ينظر: القاموس المحيط (ح ب ر ك) ١٢٤٠/٢.

(٥) كذا في المخطوطة، والوجه: مُرْعَوَى.

(٦) كذا في المخطوطة، والوجه: مُرَامَى.

(٧) الحاشية في: ٣٦/أ.

(٨) هو ماء لبني عَبْس، أو: أرض باليمامة. ينظر: معجم ما استعجم ١٠٦٥/٣، ومعجم البلدان ٣٢٦/٤.

قَرْقَرى؛ لأن التاء إنما تُلحَق في الثلاثي كما سيُذكَر[١]، وتقول في: حَبَرْكَى: حُبَيْرِك، فتحذف؛ لأن الألف للإلحاق بـ: سَفَرْجَل، والملحَقُ بوزن الأصليِّ، وتقول في: حَوْلَايا[٢]: حُوَيْلِ، فتحذف ألف التأنيث؛ لأنها سادسة، فهي أحقُّ بالحذف من ألف: قَرْقَرى، والياءُ تصير حرفَ الإعراب، وينكسر ما قبلها، ويلزمه السكون، ويدخل عليه التنوين، كـ: قاضٍ، وغازٍ[٣].

وعند تصغير حُبَارى خَيِّرِ بين الحُبَيْرَى فادرِ والحبيِّر

(خ١)

* موضعُ هذا آخرُ الصفحة[٤] تراها في "التَّصْغير"[٥]:

وجدتُّ بخط بعض الفضلاء على حاشية "شرح ...[٦]": قال الشيخُ بَهَاءُ الدِّينِ بنُ النَّحَّاس[٧]: قال الشيخُ جمالُ الدِّينِ[٨]: لَمَّا سافرتُ إلى ...[٩] كان مِن جُملة مَنْ اجتمعت[١٠] ...[١١] من الفضلاء: الحِلِّي[١٢]، فقلتُ له: القاعدةُ أنه إذا دار[١٣] الأمرُ

---

(١) في البيت ٨٥١، وهو قوله:

واختمْ بتا التأنيث ما صغَّرت منْ مؤنثٍ عارٍ ثلاثيٍّ كـ: سِنّْ

(٢) هي قرية بنواحي النَّهْروان. ينظر: معجم البلدان ٢/٣٢٢.

(٣) الحاشية في: ٣٦/أ.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. وقال هذا؛ لأنه كتب الحاشية في: ٣٥/ب، والبيت المعلَّق عليه في: ٣٦/أ.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة، وأولها: الك.

(٧) لم أقف على كلامه.

(٨) هو ابن عَمْرون، كما سيأتي في آخر الحكاية، ولم أقف على كلامه.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٢) لم أقف من بين المشهورين بالحِلِّي على مَنْ يمكنُ أن يكون هو المقصودَ هنا.

(١٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

بين حذفِ أحدِ الزائدين حَذَفْنا أَوَّلَهما ...[1]، فكان مقتضاه في: حبارا[2] أن نحذف المدَّةَ دون ألف التأنيث[3] قولًا واحدًا، ولكنهم خيَّروا في ذلك، فقال: أجاب عنه ابنُ بَرْهان في[4] "شرح اللُمَع"[5]، فقال: إن الألف بتطرُّفها ضَعُفت، فعادَلَت[6] المدَّةَ، فلذلك خيَّروا.

قال الشيخُ بَهَاءُ الدِّينِ: والسؤالُ قويٌّ.

ع: وجهُ قوَّته: أن النحاة أطلقوا، ولم يقولوا: إلا أن يكون ثانيهما متطرفًا، فهو وارد عليهم.

والظاهر أن[7] جَمَالَ الدِّينِ المحكيَّ عنه: ابنُ عَمْرُون[8].

* مثلُ «**حُبَارى**»: حَبَنْطى: أنت مخيَّر بين حذف النون أو الألف، فتقول: حُبَيْنِط، أو: حُبَيْطِيك[9].

(خ٢)

* سأل أبو الحَسَن[10] أعرابيًّا: كيف تُصغِّر: حُبَارى؟ فقال: حُبْرُور؛ وذلك لأنه

(١) موضع النقط كلمة انقطع آخرها في المخطوطة، ولم أتبيَّنها، ورسم أوَّلها: فابد.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه: حُبَارى.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) كلامه على: حُبارى في: ٢/٦٥٧-٦٥٩، ولم أقف فيه على عبارته الآتية.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) الحاشية في: ٣٥/ب.

(٩) الحاشية في: ٣٦/أ.

(١٠) ينظر: المبهج ١٥٨، والخصائص ٢/٤٦٨، والبديع لابن الأثير ٢/١٥٦، وتوجيه اللمع ٥٦٣.

فَرْخُ الحُبَارى[1]، وسأل أبو الفَتْح[2] أعرابيًا: كيف [تُصغِّر][3] دَمَكْمَكًا؟[4] فقال: شُخَيْت[5][6].

واردد لأصل ثانيا لينًا قُلِب فقيمةً صَيِّر قُويمةً تصِب

(خ١)

* ع: فإن قلت: هلَّا فعلوا ذلك في: آدَمَ، فقالوا: أُأَيْدِم، فرجعوا بالألف إلى أصلها؛ لأن التصغير يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها؟

قلت: لو فعلوا ذلك كان نقضًا للغَرَض الذي أوجب عليهم قلبَ الهمزة ألفًا، وهو اجتماعها مع مثلها، وهم قد أوجبوا على أنفسهم تركَ ذلك، فكيف يفرُّون منه ثم يصيرون إليه مع زيادة الثقل، وهو انضمام الأول، ووجودُ ياءٍ بعد الثانية؟ فلذلك نزَّلوها منزلةَ الزائدة أيًّا كانت عندهم، لا حَظَّ لها في التحرك؛ لأنها مبدلة من ساكن، فلذلك قالوا في التصغير: أُوَيْدِم، وفي التكسير: أَوَادِم، كما يقولون: ضُوَيْرِب، وضَوَارِب.

فإن قلت: هلَّا خفَّفوها لعِلْمهم أنها تتحرَّك؛ لأنها ثاني حرفٍ في المصغَّر، فحينئذٍ يجوز لهم تسهيلُها بينَ بينَ، فلا يحصل نقضٌ[7]، تقول في: سَأَل: سَأُل؟

قلت: المخفَّفة بالتسهيل عندهم بزِنَة المحقَّقة، فلذلك[8] لم يخفِّفوها بالتسهيل.

فإن قلت: فهل حرَّكوها ثم قلبوها واوًا، أو قلبوها واوًا محرَّكةً؟

قلت: الجواب بالثاني؛ لأن الأول كثير العمل لغير فائدة، والثاني أشبهُ بالنظائر؛

---

(١) ينظر: المنتخب لكراع ١/١٣٥، والمحكم ٣/٣١٧.

(٢) الخصائص ٢/٤٦٨.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الخصائص، والسياق يقتضيه.

(٤) هو الشديد القوي. ينظر: القاموس المحيط (د م ك) ٢/١٢٤٥.

(٥) تصغير: شَخْت، وهو الدقيق الضامر لا هزالًا. ينظر: القاموس المحيط (ش خ ت) ١/٢٥٠.

(٦) الحاشية في: ١٧٢.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

لأن الأَلِفات في الجملة تقع في هذا الباب، فتبدلُ واوًا، بخلاف الهمزات، وأيضًا فإنك لا تقدر على أن تقول ذلك في: أَوَادِم، وأَوَاخِر.

وقد ظَهَر من ...[1] كلِّه بطلانُ قولِ مَنْ يحتجُّ على أن ...[2] "فاعَل" بقولهم: أُوَيْدِم[3].

(خ٢)

* قال في ش ع[4]: تقول[5] س[6] في تصغير: مُتَّعِد، وجَمْعِه: مُتَيْعِد، ومَتَاعِد، والجَرْميُّ[7]: مُوَيْعِد، ومَوَاعِد[8].

وشذَّ في عيدٍ عُيَيْدٌ وحُتِمْ   للجمعِ مِن ذاْ ما لِتَصْغِيرٍ عُلِم

(خ١)

* قالوا: مِيسَم الحديد، ومَوَاسِم الحديد، على الأصل، و: مَيَاسِم، جمعوه على اللفظ؛ فرقًا بينه وبين: مَوَاسِم العرب، وهي أسواقها، ذكره ابنُ قُتَيْبة في "المُشْكِل"[9]؛ فهذا جاؤوا فيه بالوجهين، وقياسُ التصغير: مُيَيْسِم، ومُوَيْسِم[10].

(خ٢)

---

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) الحاشية في: ٣٦/ب.

(٤) شرح عمدة الحافظ ٢/٢٩٤، ولم أقف فيه على رأي الجرمي.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: يقول.

(٦) الكتاب ٣/٤٦٥.

(٧) لم أقف على كلامه، وهو منسوب إلى الزجّاج في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٢٠٤ (ط. العلمية)، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٠٩، وشرح الشافية للرضي ١/٢١٦، وارتشاف الضرب ١/٣٧٣.

(٨) الحاشية في: ١٧٣.

(٩) تأويل مشكل القرآن ١٥٧.

(١٠) الحاشية في: ٣٦/ب.

* يُوافِقُ ما حُكي عن الجُرجانيِّ[1] أن العرب لا تنقُضُ أصولَها لأجل اللبس الذي يعرِض: أن تقول: عُوَيْد، وضُعِّف قولُه: بأن العرب صغَّرت: أَعْلامًا جمعَ: عَلَم على: أُعَيْلام؛ لئلا يلتبس تصغير[2]: إعْلام مصدر: أَعْلَمَ، وفي هذا التضعيف نظرٌ[3].

والألفُ الثاني المزيدُ يُجْعَلُ   واوًا كذا ما الأصلُ فيه يُجْهل

وكَمِّلِ المنقوصَ في التصغير ما   لم يَحْوِ غيرَ التاءِ ثالِثًا كماْ

(خ ١)

* ع: إذا كان الاسم لا تَفِي أصولُه بأقلِّ أبنية التصغير التي هي "فُعَيْل" فذلك على قسمين:

أحدهما: أن يكون حرفين.

والثاني: أن يكون ثلاثةً.

والأول قسمان؛ لأن ...[4] كونه على حرفين إما أن يكون في الأصل والحال، ك: هَلْ، وبَلْ مسمًّى بهما، أو في الحالِ دون الأصل، ك: يَدٍ، ودَمٍ.

والثاني ثلاثة أقسام؛ لأنه إما ثالثُه[5] هاءٌ، ك: سَنة، أو تاءٌ، ك: أُخْت، أو أوَّلُه همزةُ وصلٍ، ك: اسم. /

ففي جميع ذلك يردُّ المحذوف، إلا أن الأول يُجتلب له حرفُ علَّة، أو لامٌ مماثلةٌ لآخره، فيقال في: هَلْ: هُلَيّ، أو: هُلَيْل.

والراجحُ عندي إذا اجتُلب حرفُ علة أن يقدر ياءً لا واوًا؛ لأنه يلزم قَلْبُها ياءً؛ لاجتماعها مع ياء التصغير قبلَها ساكنةً، فيؤدي إلى كثرة العمل من غير حاجة إليه،

(١) نقله السيوطي في الأشباه والنظائر ١/٥٤١ عن المقتصد، ولم أقف عليه في مظانِّه منه، وفي شرح التكملة ١/٣٩٨: والوجه أبدًا أن يُترك اللبسُ إذا وجد الاستغناء عنه.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: بتصغير.

(٣) الحاشية في: ١٧٣.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة بيّض لها في المخطوطة.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

هذا وإن كان الحمل على ما لامُه واوٌ أقوى؛ لكثرته؛ ولأنه أقيسُ في باب الحذف؛ لثِقَله؛ ولأنه[1] مختلف الحال فيما ذكرنا في المحذوف منه، بل[2] كون المحذوفِ فاءً أو عينًا أو لامًا، ف: "كُلُ"[3] اسمًا، وعِدَة، وسَهٍ، ومُذْ، بمنزلة: يَدٍ، ودَمٍ.

وإذا كانت الكلمة ذاتَ حذفٍ لا يُخِلُّ عدمُ رجوعه ببِنْية التصغير لم يضرَّ، نحو: يَضَع عَلَمًا، وهَارٍ[4].

إذا عرفت هذا فنقول: قولُه: «**وكَمِّلِ المنقوصَ**» إنما يتبادر الذهنُ منه إلى محذوف اللام؛ لأنه عُرْفُ التصريفيين في المنقوص، فكأنَّ[5] الصواب: وكَمِّلِ الناقصَ، أي: الناقصَ أحدُ أصوله تحقيقًا أو ...[6]، وذلك -أعني: التقديرَ- ك: هَلْ، وبَلْ إذا[7] سمِّي به دخل في حيِّز باب الأسماء ...[8] عليه قياسها[9].

* [«**وكَمِّلِ المنقوصَ**»]: نحو: يَدٍ، وغَدٍ؛ لئلا تقع ياء التصغير متطرفةً، فيلزمَ تحرُّكها، وهي جارية عندهم مجرى ما لا يتحرك، وهو ألف التكسير؛ ألَا ترى أن مَنْ قال: الخَبُ[10]، بالنقل، إذا قال: الخُبَيْئُ لا ينقل، إنما يقلب الهمزة ياءً، ويدغم فيها ياءَ التصغير؛ لأن ذلك لا يخرجها عن سكونها، بل يحقِّق لزومَها السكونَ، فيقول: الخُبَيّ، كما يفعل في: الخُطَيْئة، ومَقْرُوءة، ونحوِهما ممَّا فيه حرفُ مدٍّ لا يتحرك، كما أدغموها

---

(١) تحتمل في المخطوطة أن تكون أيضًا: ولأنَّ، و: لا.

(٢) كذا في المخطوطة مهملة، ولعل الصواب: في.

(٣) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولعله فعل الأمر "كُلْ" مسمًّى به، وحُرِّك بالضم؛ إتباعًا لحركة ما قبله؛ لئلا يلتقي ساكنان.

(٤) هو الرجل الضعيف. ينظر: القاموس المحيط (هـ و ر) ١/ ٦٩٠.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٩) الحاشية في: ٣٦/ب مع ٣٧/أ.

(١٠) في تخفيف: الخَبْء.

في[1] لام الفعل، قالوا: يا بُنَيِّ[2].

* [«**وكَمِّلِ المنقوصَ**»]: الضابطُ الجيِّدُ: إذا نقص من الاسم أصلٌ تحقيقًا أو تقديرًا نقصًا يُخِلُّ بأدنى أبنية التصغير وجب رَدُّه، فهذا حَسَن، ولا يَحتاج لقوله: «**ما لم يَحْوِ غيرَ التاء**».

وإن شئت قلت: فإن[3] حُذف من الاسم أصلٌ؛ فإن بَقِي بعد الحذف أصلان فقط لزم الرد، أو أكثرُ؛ لم يلزم الرد، فقولنا: «أصلان فقط» أعمُّ من أن تكون الكلمة حينئذٍ ثنائيةً، نحو: يَدٍ، ودَمٍ، أو ثلاثيةً ثالثُها هاءٌ أو تاءٌ، أو أوَّلُها همزة[4].

* [«**ما لم يَحْوِ غيرَ التاء**»]: ك: مَيْت، وناس، وهَارٍ[5].

* [«**ما لم يَحْوِ غيرَ التاء**»]: يَرِد عليه: اسم، وبابُه؛ فإنه يحوي غيرَ التاء ثالثًا، ويُرَدُّ محذوفه[6].

* قولُه: «**ما لم يَحْوِ غيرَ التاء**»: يَرِد عليه: بابُ: اسمٍ، وابنٍ؛ فإنه يحوي غيرَ التاء ثالثًا، ومع هذا يُرَدُّ محذوفه وجوبًا.

فإن قيل: الأول زائد[7] لا اعتدادَ به.

قلنا: فكيف استثنى التاء؟

يَرِد عليه: بابُ: سَنَة أيضًا؛ لأن الهاء غير التاء[8].

(خ٢)

(١) مكررة في المخطوطة.

(٢) الحاشية في: ٣٦/ب.

(٣) ثُقِّلت في المخطوطة فاشتبهت، ولعلها كما أثبت.

(٤) الحاشية في: ٣٦/ب.

(٥) الحاشية في: ٣٦/ب.

(٦) الحاشية في: ٣٦/ب.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) الحاشية في: ٣٧/أ.

* قولُه: «**ما لم يَحْوِ**»: خلافًا ليُونُسَ[1]، فكان يقول في: هارٍ: هُوَيْئِر، وفي: يَضَع: يُوَيْضِع، وفي: بَالَة، من قوله: بَالَيْتُ به بَالَةً[2]: بُوَيْلِية.

تنبيهٌ: المازنيُّ[3] رحمه الله تعالى يوافق يُونُسَ في الردِّ، ويوافق س[4] في نحو: قاضٍ اسم امرأة، ينوِّن.

ولو سمَّيت بـ: يَرَى، قال يُونُسُ[5]: يُرَيْئِي، بغير تنوينٍ وبالهمز، وس[6]: يُرَيٌّ، بلا همزٍ وبلا تنوينٍ؛ لأنه صار كـ: أحي[7] تصغيرِ: أَحْوى، وقياسُ قولِ عِيسى بنِ عُمَرَ[8]: يريٍّ[9]، بالصرف، كما قال في: أحيٍّ[10]، فكلٌّ منهم على مذهبه.

ويتركَّب لأبي عُثْمانَ مذهبٌ ثالثٌ، وهو: يُرَيْئٍ[11]، بالهمز والتنوين معًا، فلو خفَّفت الهمزة، فقلت: يُرَيِّي لم تحذف الأخيرةَ، وإن انكسر ما قبلها وهي ثالثة؛ لأن الوسطى همزةٌ في التقدير، ولو ردَّ عِيسَى كما ردَّ يُونُسُ لَلَزِمه منعُ الصرف في النصب؛ لتمام الفعل، وأَنْ يصرفَ رفعًا وجرًّا على مذهب س؛ حملًا على: جَوَارٍ. من "الخَصَائِص"[12][13].

(١) ينظر: الكتاب ٣/٤٥٦.

(٢) أصلها: بالية، وهي "فاعِلة" من المبالاة. ينظر: الحجة ٤/١١٨، والمحتسب ١/١٩١، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٩٢.

(٣) ينظر: الانتصار ٢٢٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/١٩٨ (ط. العلمية).

(٤) الكتاب ٣/٣١١.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/٤٥٧.

(٦) الكتاب ٣/٤٥٦، ٤٥٧.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص: أُحَيّ.

(٨) ينظر: الكتاب ٣/٤٧٢.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص: يُرَيٌّ.

(١٠) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص: أُحَيّ.

(١١) كذا في المخطوطة، والوجه: يُرَيْءٍ.

(١٢) ٣/٧٤، ٧٥.

(١٣) الحاشية في: ١٧٤.

* ش ع[1]: سُمع في: هارٍ: هُوَيْئِر، وهو شاذ لا يقاس عليه، وأجاز أبو عَمْرٍ[2] أن يقال في: مُرٍ: مُرَيْئِي؛ قياسًا على: هُوَيْئِر[3].

ومن يُصَغِّرُ المُرَخَّمَ اكتَفَى بالأَصْل كالعُطَيف يَعنِي المَعْطِفَا[4]

واخْتِمْ بتاْ التأنيثِ ما صَغَّرتَ من مُؤَنَّثٍ عارٍ ثلاثِي كسِن

(خ٢)

* قولُه: «**ثُلاثيٍّ**»: في ش ع[5]: أو رباعي بمدةٍ قبل آخره إن كان آخره معتلًّا، ك: سماء وسُمَيَّة، والأصلُ: سُمَيِّيَة، بثلاث ياءاتٍ: الأولى التي للتصغير، والثانية المبدلة من الألف، والثالثة لام الكلمة، فحُذفت الثالثة؛ لأنها ثانيةُ ياءَيْن وَلِيَتْ ياءَ التصغير، فبقي اللفظ على أربعة أحرف بياء التصغير، كما يكون لفظ الثلاثي المجرد، فجرى مَجراه في إلحاق الهاء، ويُشترط أيضًا أن لا يكون وصفًا، فنحو: نَصَف[6]، وخَوْد[7] لا تلحقه التاء[8].

ما لم يكن بالتا يُرَى ذا لَبْسِ كشجرٍ وبَقَر وخَمْس

وشَذَّ تركٌ دون لبس وندر لَحاقُ ياْ[9] فيما ثُلاثيًا كَثَر

(خ١)

(١) شرح عمدة الحافظ ٢/٢٩٤.

(٢) كذا في المخطوطة، وهو وجه في "عَمْرو" أجازه المبرد وغيره، بشرط ضبطه بالشكل؛ تمييزًا له عن "عُمَر"، كما تقدَّم، وفي شرح العمدة: عَمْرو. ينظر: الكتاب ٣/٤٥٧.

(٣) الحاشية في: ١٧٤.

(٤) كذا في المخطوطة مضبوطًا، وفي نسخ الألفية العالية الأخرى: المِعْطَفَا. ينظر: الألفية ١٧٠، البيت ٨٥٠.

(٥) شرح عمدة الحافظ ٢/٢٩٨.

(٦) هي المرأة بين الحَدَثة والمسِنَّة. ينظر: القاموس المحيط (ن ص ف) ٢/١١٣٩.

(٧) هي الحسنة الخَلْق الشابة، أو الناعمة. ينظر: القاموس المحيط (خ و د) ١/٤١١.

(٨) الحاشية في: ١٧٤.

(٩) كذا في المخطوطة معجمًا مضبوطًا، والصواب ما في متن الألفية: تا.

* [«وشَذَّ تَرْكُ»]: مِنْ "إيضاح"[1] أبي عَليٍّ الفارِسي: الضُّحى، والحَرْب، والقَوْس، والعُرْس، والفَرَس، والذَّوْد[2]، والعَرَب؛ مؤنثة، ولا تَلحق الهاءُ تحقيرَهن، دليلُ تأنيثِهن:

وَحَرْبٍ عَوَانٍ بِهَا نَاخِسٌ[3]

وقالوا: العَرَبُ العاربة، وقال[4]:

سُرُحِ اليَدَيْنِ إِذَا تَرَفَّعَتِ الضُّحَى[5]

ومِنْ تصغير "العَرَب":

وَمَكْنُ الضِّبَابِ طَعَامُ العُرَيْب   وَلَا تَشْتَهِيهُ نُفُوسُ العَجَمْ[6][7]

(خ٢)

* [«وشَذَّ تَرْكُ»]: نحو: ناب، وقَوْس، وعُرْس، وحَرْب، وعَرَب، وذَوْد، دِرْع، فَرَس، ضُحى.

جُمِعت في بيتٍ:

---

(١) التكملة ٣٨٥، ٣٨٦.

(٢) هو من الثلاثة إلى العشرة. ينظر: القاموس المحيط (ذ و د) ١/٤١٢.

(٣) صدر بيت من المتقارب، للنابغة الجَعْدي، وعجزه:

...   مَرَيْتُ برُمْحي فكان اعتِساسا

ناخس: داءٌ لا يُبرأ منه. ينظر: الديوان ١٠١، والجيم ٢/٣٠٣، والمخصص ٥/١٣٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/٦٨٤.

(٤) هو تميم بن أُبيّ بن مقبل العَجْلاني.

(٥) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

...   هدج الثَّفَالِ بحِمْله المتثاقلِ

سُرُح: سريع. ينظر: الديوان ١٦٧، والمقصور والممدود للقالي ٢١٧، والمخصص ٥/١٣٥.

(٦) بيت من المتقارب، لأبي الهِنْدي، من ولد شَبَث بن رِبْعيّ. مَكْن: بَيْض. ينظر: الحيوان ٦/٣٦٢، وعيون الأخبار ٣/٢٣٣، والاقتضاب ٣/١٦٩، والمخصص ٥/٥٧.

(٧) الحاشية في: ٣٦/ب.

ذَوْدٌ وَقَوْسٌ وَحَرْبٌ دِرْعُهَا فَرَسٌ   نَابٌ كَذَا نَصَفٌ عُرْسٌ ضُحًى عَرَبُ[1][2]

وفي: القِدْر وجهان، والأجودُ: قُدَيْر.

وصَغَّروا شُذُوذًا الَّذِي الَّتِي   وذا معَ الفُروعِ منها تَاْ وتي

(١) بيت من البسيط، لم أقف على ناظمه.

(٢) الحاشية في: ١٧٥.

النسب

(خ١)

* هذا الباب يُخرِج الاسمَ من الجمود إلى الاشتقاق، وتَحَمُّلِ الضمير، ورفعِ الظاهر[1].

* ع: هذا بابٌ يكثر فيه التجوُّزُ، وذلك أنهم إذا نسبوا إلى شيء غيَّروا لفظه ومعناه، أما لفظه فواضح، وأما معناه فلأنه يصير صفةً بعد الجمود في نحو: دِمَشْقيّ، فلما كان ذلك مَبْدَأَ أمرِه -أَنْ بَنَوه على التجوُّز- توسَّعوا فيه توسُّعًا كثيرًا[2].

ياءً كيا الكُرسي زادوا للنسب وكلما[3] تليه كسره وجَب

(خ١)

* "ثَمَانٍ" المعروفُ فيه الصرف؛ لأن ألفه عوض من إحدى يائي النسب.

الجَوْهَريُّ[4]: هو في الأصل منسوب إلى الثُّمْن؛ لأنه الجزء الذي صَيَّر السبعة ثمانيةً، فهو كالمنسوب إليه[5].

(خ٢)

* اعلمْ أن كل [اسم][6] نسبت إليه فلا بدَّ فيه من ثلاث تغييرات لفظية، وتغييرَيْن معنويَّيْن، واللفظيةُ: زيادة الياء المشددة، وكسرُ الآخِر، وانتقالُ الإعراب إلى الياء، والمعنويةُ: أنه ينتقل إلى مسمًّى آخَر، وأنه يصير صفةً بعد الجمود، ومِنْ ثَمَّ يَرفع المضمرَ والظاهرَ، ويُجمع جمعَ المذكر السالم، أو تلحقُه التاء إذا أردتَّ به المؤنث[7].

---

(١) الحاشية في: ٣٦/ب.

(٢) الحاشية في: ٣٦/ب.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه: وكلُّ ما؛ لأن "ما" موصولة.

(٤) الصحاح (ث م ن) ٥/٢٠٨٨.

(٥) الحاشية في: وجه الورقة الأولى الملحقة بين ٣٧/ب و٣٨/أ.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٧) الحاشية في: ١٧٦.

* [«ياءً كيا: الكُرْسِيّ»]: مشدَّدةً، لا يريد أكثرَ من ذلك؛ صونًا له عن التكرار إن حُمل على ذلك وعلى كسر ما قبلها.

فإن قلت: لَمْ نُسلِّمْ كونَها مشددةً، بدليل: يَمَان.

فالجواب واضح، وأما:

يَمَانِيٌّ يَظَلُّ يَشُدُّ كِيرًا وَيَنْفَخُ دَائِمًا لَهَبَ الشُّوَاظِ[1]

[فضرورةٌ، كقوله:][2]

مِنْ فَمَوَيْهِمَا[3]

وقوله[4]:

يَا اللَهُمَّ[5]

وقوله[6]:

يَا أُمَّتَا أَبْصَرَنِي رَاكِبٌ[7][8]

* للياءين أحوال:

(١) بيت من الوافر، لأميَّة بن خلف. ينظر: الصحاح (ش و ظ) ١١٧٤/٣، والمقاصد النحوية ٢٠٨٣/٤.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه، وقوله: «فضرورة» عند ياسين.

(٣) بعض بيت من الطويل، للفرزدق، تقدَّم في باب النداء.

(٤) هو أمية بن أبي الصَّلْت.

(٥) بعض بيت من مشطور الرجز، وهو بتمامه:

أقولُ: يا اللهُمَّ يا اللَهُمَّا

ينظر: صلة الديوان ١٩١، والنوادر لأبي زيد ٤٥٨، والمقتضب ٢٤٢/٤، والزاهر ٥١/١، وتهذيب اللغة ٢٢٥/٦، والإنصاف ٢٧٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٧/٣، والمقاصد النحوية ١٦٩٧/٤، وخزانة الأدب ٢٩٥/٢.

(٦) قالته جارية لأمِّها.

(٧) صدر بيت من السريع، تقدَّم في باب النداء.

(٨) الحاشية في: ١٧٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٤٦/٢ إلا الأبيات الثلاثة الأخيرة، ولم يعزها لابن هشام.

إحداها -وهي الغالب-: الثبوت، نحو: كُوفِيّ، وبصريّ.

الثانية: حذف إحداهما، وتعويض الألف، نحو: يَمَان، وشَآم، وتها[1].

الثالثة: حذفهما معًا، وبقاء السكون[2]، كقوله: رأيت التَّيْمِيَّ تَيْمِ عَدِيٍّ[3]؛ فإن البغداديين[4] قالوا: المخفوض[5] بدل من الياءين، والياء اسما[6].

قلنا: فلِمَ لا جُرَّا[7] بالإضافة؟ وكيف يُرفع[8] المضاف إليه؟ ولِمَ جامَعَا "أَلْ"؟ ولِمَ لا جرى آخِرُ الأول بمقتضى العوامل؟

قال الفارِسيُّ[9]: وإنما هذا من باب حذف المضاف، كقوله[10]:

رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا

البيتَ[11]، أو حُمل على المعنى؛ لأن "التَّيْمي" معناه: صاحب تَيْمٍ، فأبدل مراعيًا هذا

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: وتَهَام.

(٢) لم يظهر لي وجه بقاء السكون في الشاهد الآتي في قوله: «تيم»، ولم أرَ مَنْ نصَّ على أن روايته بالسكون، ولعل الصواب: وبقاء الكسرة.

(٣) قول للعرب ينظر في: الإنصاف ٣٨٧/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٢٢/١، وشرح المقدمة المحسبة ٢٧٤/١، والبديع لابن الأثير ١٨٤/٢، وشرح التسهيل ٢٧١/٣، والتذييل والتكميل ٢٩٥/٧، وارتشاف الضرب ١٨٤٠/٤.

(٤) ينظر: الإنصاف ٣٨٧/٢، وارتشاف الضرب ١٨٤٠/٤، والأشباه والنظائر للسيوطي ١١١/٣ (عن "مسائل أبي بكر الشيباني أبا القاسم الزجاجي").

(٥) أي: تَيْم.

(٦) كذا في المخطوطة، والوجه: اسم.

(٧) أي: الياءان.

(٨) كذا في المخطوطة، ومقتضى المثال: ينصب.

(٩) ينظر: شرح التسهيل ٢٧١/٣، والتذييل والتكميل ٢٨١/١، وارتشاف الضرب ١٨٤٠/٤.

(١٠) هو عبيدالله بن قيس الرُّقَيَّات.

(١١) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

... بِسِجِسْتانَ طلحةَ الطَّلَحاتِ

الشاهد: حذف المضاف إلى قوله: «طلحة»، أي: أَعْظُمَ طلحةَ. ينظر: الديوان ٢٠، والحيوان ٢٢٠/١، والمقتضب ١٨٨/٢، والتكملة ٢٤٨، والاقتضاب ٣٥١/٣، والإنصاف ٣٥/١،

القصد، كما جاء: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ﴾[1]؛ لَمَّا كان: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِى[2]﴾[3] في قوَّةِ: أرأيت كالذي.

الصَّفَّارُ[4]: الباب فيما خرج عليه من الأمرين الشعر[5]، و"تَيْمِ عَدِيّ" عندي قياس، والأَوْلى التخريج على أن ياء النسب حُذفت، وبقيت الكسرة، وهو مطرد في الجمع، كـ: الأَشْعَرِينَ، والأَعْجَمِينَ، والمَهَالِبة، والأَشَاعِثة[6].

ومثله مما حواه احذف وتَا تأنيثٍ او مَدَّتَه لا تُثْبِتَا (خ ١)

* قولُه: «**وتا تأنيثٍ**»: نحو: مكّيّ، وبصريّ، وقالوا: نَهْشَل[7] بنُ حَرِّيّ، منسوب للحَرَّة، وهو قول ابنِ دُرَيْدٍ[8]، وهذا هو القائل:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ

=

وضرائر الشعر ١٦٥، وشرح التسهيل ٢٧١/٣، والتذييل والتكميل ٢٨١/١، وخزانة الأدب ١٠/٨.

(١) البقرة ٢٥٩.

(٢) في المخطوطة: الذين، وهو خطأ.

(٣) البقرة ٢٥٨.

(٤) لم أقف على كلامه.

(٥) كذا في المخطوطة، ولم أتبيَّن معنى العبارة.

(٦) الحاشية في: ١٧٦.

(٧) هو ابن حَرِّي بن ضمرة الدارمي التميمي، شاعر شريف مشهور، من شعراء الطبقة الرابعة المخضرمين، أسلم، وبقي إلى أيام معاوية رضي الله عنه. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٥٨٣/٢، والشعر والشعراء ٦٢٢/٢، والإصابة ٣٩٤/٦.

(٨) الاشتقاق ٢٤٤.

البيتَ[1]، وقال أبو عُبَيدة[2]: كأنه منسوب إلى الحَرّ[3].

ع: وهو بعيد[4][5].

* قال كاتبُه رحمه الله: هذا فَصْلٌ في الكلام على "كلتى"[6]؛ لأن الحاجة إليها في كيفية النسب إليها تحتاج إلى كشفٍ وإيضاحٍ، فأقول:

قال أبو عُمَرَ الجَرْميُّ[7]: إن التاء للتأنيث، ووافقه ابنُ قُتَيْبةَ، فقال في "أَدَب الكُتَّاب"[8]: إن علامات التأنيث كلَّها بعد كمال الاسم إلا في "كِلْتا"، وعندهما أنها "فِعْتَل"، ورُدَّ ذلك بأوجهٍ، منها: أنه ليس في الكلام "فِعْتَل"، ومنها: أن علامة التأنيث لا تكون حشوًا، ومنها: أن ما قبلَ التاء لا يكون ساكنًا إلا إن كان ألفًا، نحو: أَرْطاة، وسِعْلاة.

وذهب الكوفيون[9] إلى أن التاء للتأنيث، والألفَ للتثنية، نحو: أُخْتان، وبِنْتان،

---

(١) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ... ومُخْتبِطٌ مما تُطِيحُ الطوائحُ

ضارع: خاضع متذلل. ينظر: الكتاب ١/٢٨٨، ومجاز القرآن ١/٣٤٩، والشعر والشعراء ١/١٠٠، والمقتضب ٣/٢٨٢، والأصول ٣/٤٧٤، وكتاب الشعر ٢/٤٩٩، والخصائص ٢/٣٥٥، وأمالي ابن الحاجب ٢/٧٨٩، وشرح التسهيل ٢/١١٩، والمقاصد النحوية ٢/٩١٥، وخزانة الأدب ١/٣٠٣.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ينظر: المقاصد النحوية ٢/٩١٥.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ينظر: المبهج ١٢٤، والمقاييس ٢/٧، ٨.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) الحاشية في: ٣٦/ب.

(٦) كذا في المخطوطة، والوجه: كِلْتا.

(٧) ينظر: ليس في كلام العرب ١٤٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/١١٧، ٥/١١٦ (ط. العلمية)، وسر صناعة الإعراب ١/١٥١، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٨٧، والمرتجل ٦٧، واللباب ٢/٣٣٨.

(٨) أدب الكاتب ٦٢٣.

(٩) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٤٢، وليس في كلام العرب ١٤٢، ٣٣٧، والإنصاف

وزعموا أن واحدها: كِلْت، وأنشدوا:

فِي كِلْتِ رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَه[1]

واحتَجُّوا بإعرابها ...[2] مع الضمير.

وأما البصريون[3] فيُرونها[4] كلمةً مفردةً دالَّةً على التثنية، كما أن "كُلًّا" تدل على الجمع، واحتَجُّوا بمجيء خبرها مفردًا، نحو: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ﴾[5]، وكذا أخبروا عن "كِلَا" بالمفرد، قال جَرِيرٌ:

كِلَا يَوْمَيْ أُمَامَةَ يَوْمُ صَدٍّ ... وَإِنْ لَمْ نَأْتِهَا إِلَّا لِمَامَا[6]

واختَلفوا في التاء، فقيل: عوض من لام الفعل المحذوفة، على المعاقبة لا على البدل، كما عاقَبت همزةُ: اسم، وابن اللامَ، والياءُ في: زَنَادِيق التاءَ، وقيل: إنها بدل من الواو، كإبدالهم في: تُرَاث، وتُجَاه، وأصلُها: كِلْوى.

و[على][7] هذا تقول في النسب: كِلْتَويّ، وكِلْتِيّ، على لغتَيْ: حُبْليّ، وحُبْلَويّ،

=

.٣٥٩/٢

(١) بيت من مشطور الرجز، لأبي الدَّهْماء يصف نعامة. السُّلَامى: واحدة السُّلَاميَّات، وهي العظام بين مفصلين من مفاصل أصابع اليد والرجل. ينظر: معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢، والجيم ١٥٠/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٤/٢، وليس في كلام العرب ٣٣٨، والإنصاف ٣٥٩/٢، والتذييل والتكميل ٢٥٧/١، والمقاصد النحوية ٢٠٨/١، وخزانة الأدب ١٢٩/١.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٦٣/٣، والأصول ٧٧/٣، ٧٨، والإنصاف ٣٥٩/٢، وشرح جمل الزجاجي ٢٧٥/١.

(٤) كذا في المخطوطة مضبوطًا بضم الياء.

(٥) الكهف ٣٣.

(٦) بيت من الوافر. ينظر: الديوان ٧٧٨/٣، وكتاب الشعر ١٢٦/١، والإنصاف ٣٦٣/٢، وشرح المقدمة المحسبة ٤١١/٢.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

ومَنْ جعلها معاقِبةً لا بدلًا قال: كِلَويّ، كما يقول في: اسم: سِمَويّ، ومَنْ قال: اسْميّ قال: كِلْتَويّ، وكِلْتِيّ، هذا ملخَّصٌ من "الاقْتِضاب"[1] لأبي محمَّدِ بنِ السِّيد رحمه الله تعالى[2].

(خ٢)

* قال قومٌ: إنما وجب حذف التاء؛ لشَبَهها بالياء، فلا ينبغي أن يجتمعا، وتشابُهُهما من وجوه:

الأول: أنهما زيادتان.

الثاني: أنهما خاصتان بالأسماء.

الثالثة[3]: وبالآخِر.

الرابع: وينتقل إليهما الإعراب.

الخامس: ويغيِّران المعنى.

السادس: ويجب لِمَا قبلَهما حركةٌ خاصة.

السابع: وقد يفرِّقان الواحدَ من الجنس، ومثالُه في الياء: رُوم، وزِنْج، ومَجُوس، ثم تَلحق الياءُ.

وقال غيرُهم: إن النسب يصيِّر الكلمةَ صفةً، فتلحقُها التاء، فإذا نسبت مؤنثًا لمؤنثٍ، فيجتمع تأنيثان في كلمة.

ويقع في تعليل بعضهم: أن المانع أن التاء لا تقع حشوًا، ولا تكون إلا محلَّ إعرابٍ، وقد يُرَدُّ بـ: مُسْلِمتان، وإنما امتَنع: مسلمات[4]؛ لِمَا ذكرنا من كراهته[5][6].

---

(١) ٢/٣٤٣، ٣٤٤.

(٢) الحاشية في: ٣٦/ب.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: الثالث.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: مُسْلِمَتات.

(٥) كذا في المخطوطة، والعبارة عند ياسين: لِما ذكرنا من كراهية اجتماع تأنيثين، فكأنّ هذا أشبه.

(٦) الحاشية في: ١٧٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤٤٧، ولم يعزها لابن هشام.

وإن يكن يَرْبَعُ[1] ذا ثانٍ سَكن فقَلْبُها واوًا وحذْفُها حَسَن

(خ٢)

* [«**تَرْبَعُ ذا ثانٍ سَكَن**»]: نحو[2]: دَفَرى[3]، وغَلَى[4]، وصَوَرى[5]، مِيَاهٌ بقُرْب المدينة، وجَمَزى، [الذي يَجْمِزُ في سَيْرِه[6]][7]، كذا قال السِّيرافيُّ[8]، ومفهومُه: أن "الجَمَزى" الشخصُ، لا نفسُ السَّيْر، وبَشَكى[9]، ووَقَدى[10]، ومَرَطى[11]، وجَفَلى[12][13].

لشبهها الملحِقِ والأصليِ ما لها وللأصلي قَلْبٌ يُعْتَما[14]

(١) كذا في المخطوطة معجمة مضبوطة، و«يكن» قبلها مهملة، وهما في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها: تكن تَرْبَعُ. ينظر: الألفية ١٧٠، البيت ٨٥٧.

(٢) كذا في المخطوطة، والممثَّل به غير موافق للبيت، لأنه مما تحرك ثانيه، فلعل الصواب: بخلاف نحو. ينظر: جمهرة اللغة ٢/٦٣٥، ١١٨٠، والمقصور والممدود لابن ولاد ٧٤، ١٢٤، ١٤٤، وتهذيب اللغة ٩/٤٣، والمخصص ٤/٤٨٨، ٥/٦٠.

(٣) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولعل الصواب: دَقَرى، وهو اسم روضة لم أقف على تحديدها. ينظر: معجم ما استعجم ٢/٥٥٤، ومعجم البلدان ٢/٤٥٩.

(٤) هي جبال كثيرة وسط ديار بني قريط، بها مياه كثيرة ورعي. ينظر: معجم البلدان ٥/٣٠٥.

(٥) هو واد في بلاد مزينة قرب المدينة به ماء. ينظر: معجم البلدان ٣/٤٣٢.

(٦) ينظر: العين ٦/٧٢، وتهذيب اللغة ١٠/٣٣٢.

(٧) ما بين المعقوفين جاء في المخطوطة بعد قوله الآتي: «لا نفس السير»، ولعله سهو، صوابه عند السيرافي.

(٨) شرح كتاب سيبويه ٥/١٥١ (ط. العلمية).

(٩) هي الخفيفة السريعة. ينظر: القاموس المحيط (ب ش ك) ٢/١٢٣٧.

(١٠) هي "فَعَلى" من التوقُّد. ينظر: المقصور والممدود للقالي ١٤٨.

(١١) هو نوع من العَدْو. ينظر: القاموس المحيط (م ر ط) ١/٩٢٦.

(١٢) هي الدعوة العامَّة. ينظر: القاموس المحيط (ج ف ل) ٢/١٢٩٤.

(١٣) الحاشية في: ١٧٦.

(١٤) كذا في المخطوطة، والوجه: يُعْتَمى.

(خ١)

* تلخيصُ الأمر: أن الألف الثالثة ليس لك فيها إلا إقرارُها[1]، وقلبُها واوًا، ولا يُتصوَّر أن تكون إلا أصليةً، والخامسة[2] ليس لك إلا حذفُها، أصليةً كانت، ك: مستدعا[3]، أو زائدةً[4] للتأنيث، ك: حبارا[5]، أو لغيره، ك: قبعثرا[6]، أو رابعةً؛ فإن تحرَّك ثاني ما هي فيه فالحذفُ، نحو: جَمَزى، كالخامسة، وإن سكن جاز الحذف والإثبات[7]، سواءٌ الأصليةُ، ك: مَلْهى، أو الملحقةُ، ك: أَرْطى، أو التي للتأنيث، ك: حُبْلى، لكن[8] الحذف في التي للتأنيث أرجحُ، ويليها حذفُ المنقلبة عن أصل[9].

(خ٢)

* ع: «**ما**» مبتدأ، و: «**لها**» صلةٌ، و: «**لشِبْهِها**» خبرُه، و: «**المُلْحِق والأَصْليّ**» صفة لذلك الشبه، أي: ما استقرَّ لهذه الألف -أعني: ألف التأنيث الرابعةَ الساكنَ ثاني ما هي فيه- مستقرٌّ لِمَا أشبهها فيما ذكرنا من الرَّبْع وسكونِ ثاني الكلمة، فعلى ذلك تقول في: عَلْقًى، ومَلْهًى، ومَسْعى: عَلْقَويّ، ومَلْهَويّ، ومَسْعَويّ، أو: عَلْقيّ، ومَلْهيّ، ومَسْعيّ، فهذا مراده بالشِّبْه، أعني: الأمرين المذكورين.

والضمير في: «**لها**» و: «**شِبْهِها**» لأقرب مذكورٍ، وهو ألف نحوِ: حُبْلى، لا لألف التأنيث مطلقًا[10].

---

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) فما فوق، كما سيأتي في بعض أمثلته.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه: مُسْتَدْعًى.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) كذا في المخطوطة، والوجه: حُبَارى.

(٦) كذا في المخطوطة، والوجه: قَبَعْثَرى، وهو العظيم الشديد. ينظر: القاموس المحيط (ق ب ع ث ر) ١/٦٤٠.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) الحاشية في: ٣٧/أ.

(١٠) الحاشية في: ١٧٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤٤٨.

* قولُه: «**وللأَصْليِّ قَلْبٌ يُعْتَمى**»: أي: وللمنقلبة عن أصلٍ قلبٌ يُختار.

وبَقِي عليه: وللمُلْحقة حذفٌ يُعْتَمى.

فإن قيل: يُفهَم من قوله: «**وللأَصْليِّ قَلْبٌ يُعْتَمى**»؛ لأنه خصَّ الألف الأصلية باختيار القلب.

قلت: لا يدل على ذلك؛ الجواز[1] أن يكون الأمر في ألف الإلحاق على السواء، وهذا الاحتمال أظهرُ ممَّا ذكرت[2].

والألف الحائز[3] أربعا أزِلْ كذاك يا المنقوص خامِسًا عُزِل

(خ١)

* [«**خامِسًا**»]: وإن كانت ثالثةً قُلبت لا غيرُ، أو رابعةً، ك: قاضي؛ جاز فيه وجهان: القلبُ والحذفُ[4].

(خ٢)

* قولُه: «**والألفَ الجائزَ[5] أربعًا أَزِلْ**»: يعني: والألف من هذين النوعين[6]، وإلا فألفُ التأنيث قد مضت من قوله: «**وتا تأنيثٍ او مَدَّتَه لا تُثْبِتا**»، واستَثنى منه مسألةَ: حُبْلى، فذَكر أن الحذف فيها لا يجب، بل يجوز، وهذا هو الذي قضى بحَمْل قوله: «**ولشِبْهِها**» على ما ذكرت من الألف الرابعة، لا على ألف التأنيث مطلقًا؛ وذلك لأن فيه حينئذٍ فسادَيْن:

أحدهما: التكرار في قوله: «**والألفَ الجائزَ أربعًا أَزِلْ**».

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: لجواز.

(٢) الحاشية في: ١٧٧.

(٣) كذا في المخطوطة، وليس على الحاء علامة إهمال، فاحتمل أن تكون جيمًا؛ لأن ابن هشام لم يلتزم في نسخته الضبط التام، وهي بالجيم في نسخ الألفية العالية الأخرى. ينظر: الألفية ١٧١، البيت ٨٥٩.

(٤) الحاشية في: ٣٧/أ.

(٥) الجيم في المخطوطة مهملة، وهي معجمة في الموضع الآتي، وفي قوله: متجاوزين.

(٦) هما: المنقلبة عن أصل، والتي للإلحاق.

والثاني: أنه يقتضي حينئذٍ أن الألف التي للإلحاق والتي انقلبت عن أصلٍ ينقسمان إلى متجاوزَيْن للأربعة، فيحذفان، وإلى رابعةٍ ساكنٍ ثاني ما هي فيه، فيجوز فيها وجهان: الحذفُ والقلبُ، وإلى رابعةٍ متحركٍ ثاني ما هي فيه، فيجب الحذفُ، ولكن هذا النوع الأخير ما وُجِد، ولا يقتضي القياسُ ثبوتَه[1].

[والحذفُ في اليا رابعًا أَحَقُّ مِنْ قلبٍ، وحَتْمٌ قلبُ ثالثٍ يَعِنّْ][2]

(خ٢)

* قولُه: «**قَلْبُ ثالثٍ**» أعمُّ من المقصور والمنقوص، بدليل أن الحكم فيهما واحد، ولم يتعرَّض للمقصور فيما مضى، والحاجةُ داعية إلى معرفة الحكم فيهما، وقد صحَّ تناوُلُ العبارة لهما؛ لأنه قال: «**ثالثٍ**»، ولم يقل: التاء الثالثة، كما قال: «**يا المنقوصِ خامسًا**»، «**والحذفُ في اليا رابعًا**»[3].

* فائدةٌ: المتنبِّي:

وَكَمْ لِظَلَامِ اللَّيْلِ عِنْدَكَ مِنْ يَدٍ تُخَبِّرُ أَنَّ المَانَوِيَّةَ تَكْذِبُ[4]

ولقد أحسن ان[5] دِحْيةَ[6] في حديث المِعْراج لَمَّا ذكر أن الله سبحانه أكرم نبيَّنا محمد[7] صلى الله عليه وسلم بأن أَسْرى به، وكان ذلك ليلًا؛ إبطالًا لقول الثَّنَوية: إن الظُّلْمة من شأنها الإهانةُ والشرُّ، والنورَ من شأنه الإكرامُ والخيرُ، ثم أورد البيتَ، ثم قال:

---

(١) الحاشية في: ١٧٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤٤٩.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في نسخة ابن هشام، ولعله سقط سهوًا، والحاشية الآتية متعلقة به. ينظر: الألفية ١٧١، البيت ٨٦٠.

(٣) الحاشية في: ١٧٧، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٢/٤٤٩ قوله: «أعم من المقصور والمنقوص».

(٤) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٤٦٤، والفسر ٢/٥٦٥، وشرح الواحدي ٦٦١.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: ابن. وهو عمر بن الحسن بن علي الكلبي الأندلسي، أبو الخطَّاب، إمام حافظ متفنن رحَّال، بصير بالحديث والفقه، مع حظ وافر من اللغة والعربية، له عدَّة تصانيف، توفي سنة ٦٣٣. ينظر: وفيات الأعيان ٣/٤٤٨، وسير أعلام النبلاء ٢٢/٣٨٩.

(٦) الابتهاج في أحاديث المعراج ١٢٣.

(٧) كذا في المخطوطة، والوجه: محمدًا.

والمانَويَّةُ أصحاب مَانَا، أكبرُ الثَّنَوية فرقةً، وهم الذين يقولون: الخير من النور، والشر من الظلمة.

قال: وقيَّده أهلُ اللغة: مَانَا، بتخفيف النون، وألفٍ بعدها، وأما: مَانِيٌّ، فهو الموسوس، ذكره في "تَثْقِيف اللسان"[1] أبو[2] حَفْصٍ الحِمْيَرِيُّ، وهو فارسيٌّ، لا اشتقاقَ له، وأما قول أكثرهم: مَانِي، كـ: قاضي، ونسبتُهم إليه: مَانَوِيَّة، كما في: قاضَوِيّ، يقلبون الفتحةَ كسرةً، والياءَ ألفًا، ثم الألفَ واوًا، وأما إذا قيَّده: مَانَا، فلا إشكالَ[3].

وأول ذا القلب انفتاحا وفَعِل وفعل عينهما افتح وفعل

(خ١)

* قال الحَرِيريُّ في "الدُّرَّة"[4]: ويقولون في الثياب المنسوبة إلى مَلِك الروم: ثوبٌ مَلِكيّ، وصوابُه: مَلَكيّ، كما يقال في: نَمِر: نَمَريّ؛ لأنهم لو أقرُّوا الكسرةَ لغَلَبت الكسراتُ والياءاتُ على الكلمة، ولم يسلم منه إلا الحرف الأول، وذلك في غاية الثقل، فخُفف بالفتح، وليس[5] ذلك موجودًا في الرباعي، نحو: مَالِكيّ، وعَامِرِيّ.

ع: لو مثَّل بـ: تَغْلِبِيّ، ومَغْرِبِي ...[6] كان أَحْسنَ[7].

(خ٢)

(١) ١٢٩، ١٣٠.

(٢) هو عمر بن خلف بن مكي الصِّقِلّي، فقيه محدث لغوي عالم بالعربية، استوطن تونس، وتولى خطابتها، له: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ولم أقف على سنة وفاته. ينظر: إنباه الرواة ٢/٣٢٩، والبلغة ٢٢٠، وبغية الوعاة ٢/٢١٨.

(٣) الحاشية في: ١٧٧.

(٤) درة الغوّاص ١١٢.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ٣٧/أ.

* ش غ[١]: ذَكَر طاهِرُ[٢] القَزْوِينيُّ في "مُقدّمةٍ"[٣] له أن نحو: نَمِر، وإِبِل، ودُئِل مثلُ: تَغْلِب في جواز الوجهين.

وفي "شرح الغاية"[٤] أيضًا من كلام ح، لا مما نَقَله عن غيره: أن نحو: بِلِزٍ[٥] يجوز فيه الوجهان؛ لأن أصله عندنا: بِلِزّ بالتشديد، وقد سُمِع كذلك، فإذا نُسب إليه مخفَّفًا جاز أن يُراعى أصله، فتبقى اللام مكسورةً، وجاز أن يُراعى ما صار إليه، والأَخْفَشُ[٦] ينسب إليه بالفتح فقط، فيجعلُه كـ: إِبِل، فأما نحو: يَزِر، مخفَّفًا من: يَزْئِر[٧]، يُسمَّى به، ثم يُنسب إليه، فقد جوَّز أصحابنا فيه الوجهين[٨].

وقيل في المرمي مرموي ... واختير في استعمالهم مرميّ

(خ١)

* [«**مَرْمَويّ**»]: بحذف الأولى، ثم قلب الكسرة فتحةً، ثم الألفِ واوًا[٩]، وهذا واجب في الياء المسبوقة بحرفين، كـ: قُصَيّ، وعَلِيّ، وغَنِيّ، وقد يقال: قُصَيِّيّ، ولم يتعرَّض الشيخ لمسألة: قُصَيّ رَأْسًا هنا، وسيُعلم من قوله: «**وأَلْحَقوا مُعَلّ لامٍ عَرِيَا**»[١٠].

* [«**مَرْمَويّ**»]: استثناءٌ من قوله: «**ومِثْلَه مما حَوَاه احْذِفْ**»؛ فرقًا بين الزائد

---

(١) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ١٩٨، ١٩٩.

(٢) هو ابن أحمد بن محمد، أبو محمد، يعرف بابن النجّار، أديب فاضل متفنن، يغلب عليه علم الكلام، له: لباب الألباب في مراسم الإعراب، وغاية التعريف في علم التصريف، وغيرهما، توفي سنة ٥٨٠. ينظر: معجم الأدباء ١٤٥٦/٤، والدر الثمين في أسماء المصنفين ٤٠١.

(٣) لم أقف على كلامه في مخطوطة كتابه "غاية التعريف في علم التصريف"، وأما كتابه الآخر في النحو فلم أقف على ما يفيد بوجوده، وينظر: تذكرة النحاة ٣٢٠، وارتشاف الضرب ٦١٦/٢.

(٤) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ١٩٩.

(٥) هي المرأة الضخمة. ينظر: القاموس المحيط (ب ل ز) ٦٩٥/١.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٦١٦/٢.

(٧) مضارع: زَأَر، كـ: ضَرَب، والزئير: صوت الأسد. ينظر: القاموس المحيط (ز أ ر) ٥٦١/١.

(٨) الحاشية في: ١٧٨.

(٩) قوله: «ثم الألف وا» مكرر في المخطوطة.

(١٠) الحاشية في: ٣٧/أ.

والأصلي[1].

ونحو حي فتْحُ ثانيه يجب   وارْدُده واوا إن يكن عنه قلِب

(خ١)

* ذكر ابنُ عُصْفُورٍ في "شرح الجُمَل"[2] أن لغة العرب على النسبة إلى نحو: حَيّ، وطَيّ على لفظه بلا تغيير، وأن الذي يغيِّره بما ذكره الشيخُ بعضُ العرب، وليس ما قاله بظاهرٍ، [وما][3] إخَالُه إلا غَلِطَ في النقل[4].

* وشذَّ: حَيِّيّ، بأربع ياءاتٍ، ولا يقاس عليه، خلافًا لابن عُصْفُورٍ[5]، بل يقتضي كلامُه أن غيره قليل، وهو الأكثر[6].

وعَلَمَ التثنية احذفْ للنسب   ومثلُ ذاْ في جمعِ تصحيحِ وجب

(خ١)

* [«**احْذِفْ للنَّسَب**»]: إلا إذا سُمِّي به على لغة مَنْ يُبقيه على ما كان عليه لو بَقِي مثنًّى، ومنه قولُه[7]:

أَلَا يَا دِيَارَ الحَيِّ بِالسَّبُعَانِ   أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالبِلَى المَلَوَانِ[8]

(١) الحاشية في: ٣٧/أ.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/٣١٧.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٤) الحاشية في: ٣٧/أ.

(٥) شرح جمل الزجاجي ٢/٣١٧.

(٦) الحاشية في: ٣٧/أ.

(٧) هو تَمِيم بن أُبَيّ بن مقبل العجلاني.

(٨) بيت من الطويل. أملَّ: طال، والمَلَوان: الليل والنهار. ينظر: الديوان ٢٣٧، والكتاب ٤/٢٥٩، ومجاز القرآن ١/١٠٩، وإصلاح المنطق ٢٧٧، والأصول ٣/١٩٨، والخصائص ٣/٢٠٥، والاقتضاب ٣/٤٢٥، وسفر السعادة ١/٢٩٦، والمقاصد النحوية ٤/٢٠٥٨، وخزانة الأدب ٧/٣٠٢.

سمَّوا موضعًا بـ: سَبُعان(١)، وأبقوه على ما كان عليه، وسُمع منهم: خَلِيلانيّ، في النسبة لِمَنْ سُمِّي: خَلِيلان، فنسبوا على هذه اللغة بالإثبات(٢).

(خ٢)

* من "شرح"(٣) أبي حَيَّانَ على "التَّسْهيل": إذا نسبت إلى: مُسْلِمين، أو: مُسْلِمات مسمًّى بهما أو غيرَ مسمًّى بهما قلت: مُسْلِميّ، لا يجوز غيرُ ذلك؛ لئلا يجتمع إعرابان في: مُسْلِمين، وحرفان يدلان على التأنيث في بعض الصور في: مُسْلِمات، فلو أُعربت "مُسْلِمين" عَلَمًا بالحركات لم تغيِّره، وإذا نسبت إلى نحو: عَرَفات، أو: ظُلُمات، أو: سِدِرات؛ فإن لم تكن أعلامًا وجب الرجوع للمفرد، فتسكن الثانية، وإن كانت أعلامًا بقِّيت الحركة؛ لأنه لا واحدَ له الآن، فيردَّ إليه، بل هو واحد، وعلى هذا فتقول في: سِدِرات: سِدَريّ، بفتح الثاني، كما تقول في: إِبِل: إِبَليّ.

ع: فعلى هذا التقريرِ قولُه: «**وعَلَمَ التثنية احْذِفْ**» ليس بتامٍّ، بل إن كان ما نبحث فيه باقيًا على جمعيَّته فذلك رجوع للمفرد لا حذفٌ، كما أنَّا(٤) إذا نسبنا إلى: كُتُب، وصُحُف، ونحوِ ذلك، وإن كان عَلَمًا، فهذا من باب الحذف لا من باب الرجوع للواحد(٥).

* [«**وعَلَمَ التثنية**»]: يَخرج عن ذلك: ما سُمِّي به وأعرب بالحروف؛ لأنه ليس حينئذٍ يُعدُّ عَلَمًا للتثنية، أما ما سُمِّي به وأعرب كما كان فالباقي فيه عَلَمُ التثنية قطعًا، ولهذا نقول: أُبْقيتْ علامة التثنية فيه على وجه الحكاية.

ومِمَّا ينبغي أن يُتَنَبَّه له: مسألة: البَحْرَين؛ فإن سِيبَوَيْهِ(٦) رحمه الله قال عن الخَلِيل:

---

(١) هو جبل قبل فَلْج في ديار قيس، وقيل: وادٍ شماليّ سلم. ينظر: معجم البلدان ٣/١٨٥.

(٢) الحاشية في: ٣٧/أ.

(٣) التذييل والتكميل ٧٣٠/ب، ٧٣١/أ (نورعثمانيه).

(٤) ملحقة بين السطرين، ولعل الصواب بحذفها.

(٥) الحاشية في: ١٧٨.

(٦) الكتاب ٣/٣٣٦.

وبَنوا البَحْر على "فَعْلان"، فتوهَّم ابنُ سِيدَه[1] أن النسب إلى البَحْر: بَحْرانِيّ، على ظاهر قول س، وخطَّأه الشَّلَوْبِينُ[2]، وقال: إنما كلامه في البَحْرَين اسمِ موضعٍ؛ لأنه جارٍ مَجرى التثنية في الإعراب.

قال ابنُ الضَّائع[3]: وكذا زعم السِّيرافيُّ[4] والفارِسيُّ[5] أن البَحْرانيّ نسبةٌ إلى: البَحْرَين، قال السِّيرافيُّ: وقوا[6] بين النسب إلى الموضع والنسبِ إلى البَحْر، وليست الألف والنون في: بَحْرانِيّ هي التي في بَحْران اسمِ الموضع؛ لأن تلك الألفَ تنقلب في النصب والجر ياءً؛ لأنه جارٍ مَجرى التثنية، فلذلك زعم س أنهم زادوا الألف والنون في البَحْر، كما قالوا: بهارِنِيّ[7]، ورَوْحانِيّ، وقالوا أيضًا: بَهْراوِيّ، ورَوْحاوِيّ على القياس، وقالوا في: حَرُوراء[8]، وجَلُولاء[9]: حَرُورِيّ، وجَلُولِيّ بالحذف، فهذا وجه آخر في النسب إلى ما آخره ألفٌ وهمزةٌ للتأنيث[10].

وثالِثٌ من نحو طيّبٍ حُذِف   وشذّ طائِيٌ مَقُولًا بالألِف

(خ٢)

(١) المخصص ١٣/٣، ١٦١/٤.

(٢) لم أقف على كلامه.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٩٥/٤ (ط. العلمية).

(٥) التكملة ٢٦٦.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: وفرّقوا.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: بَهْرانِيّ. وهو منسوب إلى: بَهْراء قبيلة. ينظر: القاموس المحيط (ب هـ ر) ٥٠٧/١.

(٨) هي قرية قرب الكوفة، تنسب إليها فرقة الحَرُوريَّة من الخوارج. ينظر: الأماكن للحازمي ٣٣٢/١، ومعجم البلدان ٢٤٥/٢، وضبطها عند ياقوت: حَرَوْراء.

(٩) هو موضع بسواد العراق على طريق خراسان، هُزم فيه الفرس أيام عُمر رضي الله عنه، وموضعان آخران بالشام وبإفريقية. ينظر: معجم ما استعجم ٣٩٠/٢، ومعجم البلدان ١٥٦/٢.

(١٠) الحاشية في: ١٧٩، ونقل منها ياسين في حاشية الألفية ٤٥٣/٢، ٤٥٤ مسألة: البحرين.

* في "الخَصَائِص"[1]: وإنما جمعوا بين خمس ياءاتٍ في: مُهَيِّيْمِيّ[2]، وقد كرهوا أربعًا في: طَيِّئِيّ، وأُسَيِّدِيّ؛ لأن الثانية من هذين لَمَّا كانت محرَّكةً وبعدها حرف محرك قَلِقَتْ لذلك وجَفَتْ، ولَمَّا تَبِعَتْها في: مُهَيِّيْمِيّ ياءُ المدِّ نَعُمَتْ ولَانَتْ، وذلك من شأن المدَّات، ولذلك استُعملت في الأَرْداف[3] والموصول[4] والتأسيس[5] والخروج[6]، وفيه يَجري الصوت للغناء والحُدَاء والترنُّم والتَّطْوِيح[7].

وفَعَلِيٌّ في فَعِيلَةَ التُزِم ... وفُعَلِيٌّ في فُعَيْلَةٍ حُتِم

(خ١)

* [«"**فَعِيلَةَ**"»]: حَنِيفة[8].

* [«"**فُعَيْلَةٍ**"»]: قُتَيْبة، وجُهَيْنة[9].

* قولُه: «و"**فُعَلي**"[10]» إلى آخره: بخلاف المجرد من التاء، كـ: تَمِيم، وكُلَيْب،

(١) ٢/ ٢٣٥.

(٢) نسبة إلى: مُهَيِّيْم تصغير: مُهَوِّم -وهو مَنْ يهزُّ رأسه من النعاس- بعد حذف إحدى واويه، وقلب الأخرى ياءً، وإدغامها في ياء التصغير، وتعويض الياء عن المحذوفة. ينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٣، والقاموس المحيط (هـ و م) ٢/ ١٥٤٢.

(٣) جمع: رِدْف، وهو ألف أو واو أو ياء سواكن قبل حرف الرويّ الذي تبنى عليه القصيدة. ينظر: الوافي في العروض والقوافي ٢٠٤.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص وعند ياسين: والوُصُول. وهو جمع: وَصْل، وهو ألف أو واو أو ياء أو هاء سواكن يتبعن حرف الرويّ. ينظر: الوافي في العروض والقوافي ٢٠٢.

(٥) هو ألف قبل حرف الرويّ بحرف. ينظر: الوافي في العروض والقوافي ٢٠٥.

(٦) هو ألف أو واو أو ياء يتبعن هاء الوصل. ينظر: الوافي في العروض والقوافي ٢٠٤.

(٧) الحاشية في: ١٧٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/ ٤٥٥.

(٨) الحاشية في: ٣٧/أ.

(٩) الحاشية في: ٣٧/أ.

(١٠) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولعل الأقرب: و"فَعَلِيٌّ"؛ لأن الحاشية متعلقة بالبيت كلِّه لا بعَجُزه فقط.

وسَدُوس، وشذَّ: ثَقَفيّ، وقُرَشيّ، وهُذَليّ[1].

* عدمُ ذكرِ المصنِّف "فُعُولة"[2] يُوهِم أنه قائلٌ فيها بمذهب المبرِّد[3]، وعلى قول الجماعة لا بدَّ من استثناء المضعَّف والمعتلِّ العينِ.

قال أبو الفَتْح في "الخَصَائِص"[4]: ومَنْ قال في: شَنُوءَة: شنائي[5] فإنه لا يقول في: قَوُولة: قَوَليّ، ولا في: ضَرُورة: ضَرَريّ، كما أنه لا يقول في: شَدِيدة، وطَوِيلة: شَدَديّ، وطَوَليّ، فأما "فَعَالة"، نحو: جَرَادة، فليس فيها إلا الإتمامُ، ولو كانت تُحذَف ألفُها لم يُقَل في: حَمَامة: حَمَميّ، ولا في: عَجَاجة[6]: عَجَجيّ، ولا في: حَوَالة: حَوَليّ؛ لِمَا تقدَّم، وكذلك: سَيَابة[7]، لا يقول فيها: سَيَبيّ[8].

* قال ابنُ جِنِّي في "الخَصَائِص"[9]: بابُ جواز القياس على ما يَقِلُّ، ورَفْضِه فيما هو أكثرُ منه، ثم قال: فالأول: قولُهم في: شَنُوءة: شَنَئيّ، تقول أنت في القياس عليه في: رَكُوبة: رَكَبيّ، وفي: حَلُوبة: حَلَبيّ، وفي: قَتُوبة: قَتَبيّ.

قال أبو الحَسَن[10]: فإن قلت: فإنما جاء هذا في حرف واحد.

فإنه جميع ما جاء، والقياس قابِلُه، فلا غَرْوَ ولا مَلامَ أن تقيس على جميع ما جاء مع صحته في القياس، وذلك أن "فَعُولة" كـ"فَعِيلة"؛ لأن كلًّا منهما ثلاثيٌّ ثالثُه لِينٌ، يجري مَجرى صاحبه، بدليل اجتماعهما رِدْفَيْن، بخلاف الألف، إلى غير ذلك؛ ولأن في

---

(١) الحاشية في: ٣٧/أ.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب: "فَعُولة".

(٣) أنه لا يُحذف منها شيء، وأنَّ قولهم: شَنَئِيّ شاذ. ينظر: الانتصار ٢٠٩، ٢١٠.

(٤) ١/١١٧، ١١٨.

(٥) كذا في المخطوطة، والوجه: شَنَئيّ.

(٦) هي الإبل الكثيرة الضخمة. ينظر: القاموس المحيط (ع ج ج) ١/٣٠٦.

(٧) هي الخمر. ينظر: القاموس المحيط (س ي ب) ١/١٨٠.

(٨) الحاشية في: ٣٧/أ.

(٩) ١/١١٦، ١١٧.

(١٠) ينظر: المحكم ٨/٨٩، والممتع ١/٣٤٦، وارتشاف الضرب ٢/٦١٤.

كلٌّ منهما تاءَ التأنيث؛ ولاصطحاب "فَعِيل" و"فَعُول" في الموضع الواحد، نحو: أَثِيم وأَثُوم، ورَحِيم ورَحُوم، ونَهِيّ عن الشيء ونَهُوّ.

وأما ما هو أكثرُ من شيءٍ ولا يقاس عليه؛ لأنه ليس على قياسٍ فقولهم في: ثَقِيف: ثَقَفيّ، وفي: قُرَيْش: قُرَشيّ، وفي: سُلَيْم: سُلَميّ، فهذا -وإن كان أكثر من: شنائي[1]- فإنه عند س[2] ضعيف في القياس، فلا يجيز على هذا في: سَعِيد: سَعَديّ، ولا في: كَرِيم: كَرَميّ[3].

(خ٢)

* أَهْمل الكلامَ في النسب إلى "فَعُولة"، كـ: شَنُوءة، فظاهرُ ذلك أن يبقى على الأصل، وهو إثبات حرف العلَّة، ولعلَّه يقول هنا بعدم الحذف، وإن كان قد قال بالحذف في غير هذا الكتاب[4]، وفي هذه المسألة خلافٌ: منهم مَنْ حذف قياسًا على "فَعِيلة"، ومنهم مَنْ لم يحذف؛ لأنه لم يُسمع[5].

وألحقوا معلَّ لامٍ عرِيا   من المثالين بما التا أوليا

(خ١)

[«**من المِثَالَيْنِ**»]: نحو: غَنِيّ، وقُصَيّ، وكذا: عَدُوّ عند س[6]، فيقول: عَدَوِيّ، وخالفه المبرِّدُ[7]، كما يخالفه في "فَعُولة"، فيُتِمُّها[8].

وتمموا ما كان كالطَّوِيله   وهكذا ما كان كالجليله

وهمزُ ذِي مَدٍّ يُنالُ في النَسبْ   ما كان في تثنية له انتسَبْ

---

(١) كذا في المخطوطة، والوجه: شَنَئِيّ.

(٢) الكتاب ٣/٣٣٩.

(٣) الحاشية في: ٣٧/أ.

(٤) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٢/٢٥٣، ٢٥٤.

(٥) الحاشية في: ١٧٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤٥٦، ولم يعزها لابن هشام.

(٦) الكتاب ٣/٣٤٥.

(٧) ينظر: الانتصار ٢٠٩.

(٨) الحاشية في: ٣٧/أ.

(خ٢)

* ش غ[١]: تقول في باب: حَمْراء: حَمْراويّ، إلا في نحو: لَأْوَاء: لأواوءي[٢]، ولا تقلب الهمزة واوًا؛ لِمَا مرَّ في التثنية[٣][٤].

وانسُبْ لِصَدْرِ جُملَةٍ وصَدْرِ ما رُكِب مَزْجًا ولِثانٍ تَمَّما

(خ٢)

* قولُه: «**وانسُبْ لصَدْر جملةٍ**»: كان أَحْسنَ منه: لصَدْر محكيٍّ، قال س[٥] بعد أن ذكر الجُمَلَ: وَكذلك: "حَيْثُما"، و"لَوْلا"، و"إِنَّما".

يعني: أنك تقول: حَيْثيّ، ولَوِّيّ، وإِنِّيّ. انتهى.

وسَمِع س[٦]: كَوْنِيّ في: كُنْتُ، وقالوا أيضًا: كُنْتِيّ، واستَدل به [ابنُ][٧] جِنِّي[٨] على أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد؛ إذْ جعلوهما كالكلمة، فلم يحذفوا الثاني على القياس في نظائره، وسُمِع: كُنْتُنِيّ، بزيادة النون؛ لتَقِيَ الفاعلَ[٩] من الكسر؛ لئلا يصير كضمير المؤنث.

ع: وينبغي أن يكون هذا دليل ثان[١٠] لأن الفاعل كجزء الفعل[١١].

* قولُه: «**وصَدْرِ ما رُكِّبَ مَزْجًا**»: لوجهين:

---

(١) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٢٠١.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: لَأْوائيّ.

(٣) وهو استثقالهم تقارب الواوين لو قالوا: لَأْوَاويّ، والحاجز بينهما غير حصين، وهو الألف. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ١٩٥.

(٤) الحاشية في: ١٨٠.

(٥) الكتاب ٣/٣٧٧.

(٦) الكتاب ٣/٣٧٧.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٨) سر صناعة الإعراب ١/٢٢٤، ٢٢٥.

(٩) مكررة في المخطوطة.

(١٠) كذا في المخطوطة وعند ياسين، والوجه: دليلًا ثانيًا.

(١١) الحاشية في: ١٨٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤٥٧.

الأول: أن العَجُز منزَّل منزلة تاء التأنيث، فمِنْ ثَمَّ التُزِم فتحُ آخر الأول، وتوالت متحركاتٌ في: أَحَدَ عَشَرَ، كما توالت في: شَجَرَة، وتجاوَزَ الاسم العِدَّةَ الثابتة له في: أَيَادِي سَبَا، كما تجاوزها إلى الثمانية أيضًا بالتاء في: اشْهِيبَابة، وتاءُ التأنيث تُحذف للنسب، فكذا ما هو بمنزلتها.

الثاني: شَبَهُه بتركيب الإضافة، قاله س[1]، وهو جيِّد؛ إذْ تَجوز فيه الإضافة، ولولا انعقاد الشبه بينهما ما جاز؛ ولأنهم على وجه الإضافة شبَّهوه في إسكان ياءِ الأول بالممزوج، وسيأتي[2] أن المضاف يستحق منسوبًا إليه حذفَ الثاني.

إذا عَرَفتَ هذا فنقول: يقال في: بَعْلَبَكَّ: بَعْليّ، وفي: خَمْسَةَ عَشَر: خَمْسيّ، بحذف: عَشَرَ، ثم حذف التاء، غير أن ذلك -أعني: النسب إلى: خَمْسَةَ عَشَرَ- لا يكون حالةَ كونِهِ عددًا.

تمرينٌ: كيف تقول في: بَعْلَبَكّ؟

بَعْليّ.

ف: حَضْرَمَوْت؟

حَضْرِيّ.

ف: خَمْسَةَ عَشَرَ؟

خمسة[3] خَمْسيّ.

ف: إِحْدَى عَشْرَةَ؟

إِحْديّ، أو: إِحْدَويّ، أو: إِحْداويّ، ك: حُبْلى.

فكيف تنسب إلى هذا وهو مُلْبِسٌ بالنسبة إلى الأعداد المفردات؟

الجوابُ: إنما أقول ذلك فيه عَلَمًا.

على أن السِّيرافيَّ[4] حَكَى عن السِّجِسْتانيِّ[5] النسبةَ إليهما كُلٌّ منهما مذكورَيْن

(١) الكتاب ٣/٣٧٧.

(٢) في الحاشية التالية.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين بحذفها.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٤/١٢٥ (ط. العلمية).

(٥) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/٢٤٤، والمخصص ٥/٢٠٦، ودرة الغوّاص ١٨٤.

حا(١)، فتقول: هذا الثوبُ إِحْديٌّ عَشْريٌّ، تريد: طولُه إحدى عشرةَ، قاسَه على:

رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً(٢)

بل أَوْلى؛ لأنه لو حُذف الثاني أَلْبَسَ، أعني في العدد، بخلاف: رَامَ هُرْمُزَ.

والجمهورُ استغنوا عن النسب [إليه](٣) بما يعطي معناه، كما استغنوا عن إضافة: اثني عشرَ اسمِ عددٍ.

وقد بَنَوا من نحو: حَضْرَمَوْتَ اسمًا، فقالوا: حَضْرَميٌّ، ولم يَطْرِدوه، كما لم يَطْرِدوا النسب إلى الاسمين، ولم يبنوا من: خمسةَ عشرَ، فكذا لا ينسبون إلى الاسمين.

وحَكى السِّيرافيُّ(٤) عن الجَرْميِّ(٥) الإضافةَ إلى أيِّ الاسمين شئت، فتقول: بَعْليّ، أو: بَكِّيّ، وكأنه قاسَه إذا نُسب إلى الثاني على المضاف؛ لأنه قد يُنسب إلى ثانيه، والمزجيُّ قد يضاف، وليس هذا بشيءٍ؛ لأنه إذا أضيف لا يجوز فيه إلا حذف الثاني، كما سيأتي(٦)(٧).

* قولُه: «**ولثانٍ تَمَّمَ**»: إنما لم ينسبوا إلى المتضايفين جملةً واحدةً؛ لأنك لو قلت في: غلامِ زيدٍ: غلامُ زيديّ؛ لزم إما أن تنقُل إلى الياء إعرابَ الاسم الأولِ مع أنه مضاف إلى الثاني، فلا يجتمع هذان، وإن أزلته عن الإضافة تغيَّر معناه والحالةُ التي كان عليها، وإما أن تنقُل إلى الياء إعرابَ الاسم الثاني، فيلتبسَ بمضافٍ إلى منسوبٍ، قال

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: معًا.

(٢) بعض بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

تزوَّجْتُها رامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً بفضل الذي أعطى الأمير من الوَرِقْ

ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/٢٤٤، والعسكريات ٨٤، والمخصص ٥/٢٠٦، وشرح جمل الزجاجي ٢/٣١٢، والتذييل والتكميل ٩/١٧، وشرح شواهد شرح الشافية ١١٥.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٤/١٢٤ (ط. العلمية).

(٥) ينظر: المخصص ٤/١٦٣، والبديع لابن الأثير ٢/٢٠٦، وارتشاف الضرب ٢/٦٠١.

(٦) في الحاشية التالية.

(٧) الحاشية في: ١٨١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤٥٨، ٤٥٩.

س[1]: كما لا تقول في تثنية: أبي عَمْرٍو: أبي عَمْرين، فالأول هو الذي ينبغي أن تُجري عليه الأحكامَ، ولا يجوز أن تُلحِق الأولَ ياءَ النسب، وتضيفَه إلى الثاني، فيلتبسَ بمضافٍ إلى ما بعده، هذا مع أن النسب قد يَحذف من الاسم الواحد إذا طال، فهذا أَوْلى بالحذف؛ لأنه أَطْوَلُ، مع أنه قد حُكم له بحكم اسمٍ منفصلٍ، فهو أَوْلى بالحذف؛ غير أنه إذا كان المقصودُ الثانيَ، ولم يُؤتَ بالأول إلا ليَتَعَرَّف به، مع أن نسبة الأول والثاني إلى المسمَّى واحدةٌ؛ لأن مجموعهما هو الاسم، يمتنع حذفُ الثاني؛ لأنه المقصود، وبه الشهرة والمعرفة، فلو حُذف لم يحصل المقصود من التعريف، فيجب حذف الأول، وإبقاءُ الثاني، وذلك: ابنُ فُلانٍ، وأبو فُلانٍ، كـ: ابن كُرَاع، وابن الزُّبَيْر، وابن عَبَّاس، وأبو بَكْر، وأبو مُسْلِم.

فإن قيل: هذا واضح[2][3].

إضافةً مَبْدُوْءَةً بابنٍ أَوَ اب   أو ما له التعريفُ بالثاني وجب

(خ١)

* ع: اعلمْ أن النسب ينقُل الاسمَ من الجمود إلى الصفة، والصفةُ وجب أن تكون مبيِّنةً، فمِنْ ثَمَّ إذا أردتَّ النسب إلى نحو: ابن الزُّبَيْر، وأمّ كُرَاعٍ، ممَّا المضافُ فيه غيرُ المضاف إليه قلت: زُبَيْرِيّ، وكُرَاعيّ؛ لأنك لو نسبت إلى الأول، وحذفت الثانيَ لم يحصُل بذلك تمييزٌ بين المنسوب إليه وغيرِه؛ لأن "الابن" شائع في كل ابنٍ، وكذلك الأمر في الكُنى، نحو: أبو محمَّد، وأمّ كُلْثوم.

وكان الحكم فيما المتضايفين[4] فيه ليس كلٌّ منهما لشخصٍ من المتضايفين أن يُنسب للأول، نحو: امْرِئ القَيْس، وعَبْد الدار؛ لأنه لا يراد بالأول غيرُ الثاني، كما أنك تريد ذلك في: ابن الزُّبَيْر؛ إذ لا إلباسَ، وإن كان في ذلك إلباسٌ هَجروه، كـ: عَبْد

(١) الكتاب ٣/٣٧٥.

(٢) كذا في المخطوطة، ولم أقف فيها للكلام على تتمة.

(٣) الحاشية في: ١٨١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤٥٩، ٤٦٠ دون قوله آخرها: «فإن قيل: هذا واضح».

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: المتضايفان.

مَنَافٍ، فقالوا: مَنَافِيّ؛ لكثرة المضاف إليه "عَبْد".

وقد حملتْهم إرادةُ الاختصاص والتعريفِ على أن بَنَوا اسمًا رباعيًّا من الحرفين، ونسبوا إليهما، فقالوا: عَبْشَميّ، وعَبْدَريّ، وعَبْقَسيّ، وطريق هذا السماعُ؛ لأن طريق اشتاق[1] شيءٍ من شيئين إنما يجوز سلوكُه لوَاضِع اللغة؛ لأنه تصرُّفٌ زائد غيرُ مألوف كثيرًا.

فإن قيل: الإلباسُ حاصل في النسبة إلى: ابن الزُّبَيْر؛ لأنك إن قلت: ابْنِيّ؛ فقد بَطَلَ بما قلتَ، أو: زُبَيْرِيّ؛ فإنه يُوهِم الإضافةَ إلى ابن[2] الزُّبَيْر.

قلت: قد أجابوا عنه من وجهين:

الأول: أن ذلك شاع في النسب إلى الأب، فلا لبسَ.

الثاني: أن اللبس في النسب إلى الاسم الثاني أقلُّ من اللبس في النسب إلى الأول، وإذا كان اللبس محذورًا، ولم يمكن نَفْيُه بالكلية؛ عُدِل إلى ما هو أقلُّ لَبْسًا[3].

(خ٢)

* في "الصّحاح"[4]: في النسبة إلى اسم مضافٍ ثلاثةُ مذاهب: إن شئت نسبت إلى الأول منهما، كقولك: عَبْديّ إذا نسبت إلى عَبْد القَيْس، قال[5]:

وَهُمْ صَلَبُوا العَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بأجذعا[6][7]

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: اشتقاق.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب بحذفها.

(٣) الحاشية في: ٣٧/ب.

(٤) (ش م س) ٣/ ٩٤٠، ٩٤١.

(٥) هو سُويد بن أبي كاهل، وقيل: هي امرأة من العرب.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في مصادر البيت: بِأَجْدَعَا.

(٧) بيت من الطويل. أجدع: مقطوع الأنف. ينظر: ديوان سويد ٤٥، ومجاز القرآن ٢/ ٢٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٦٨، والمقتضب ٢/ ٣١٩، والخصائص ٢/ ٣١٥، والاقتضاب ٣/ ٣٣٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٦٠٦.

وإن شئت نسبت إلى الثاني إذا خِفْت اللبس، فقلت: مُطَّلِبيّ إذا نسبت إلى: عَبْد المُطَّلِب، وإن شئت أخذت من الأول حرفين ومن الثاني حرفين، فرددت الاسم إلى الرباعي، ثم نسبت إليه، فقلت: عندري[1] إذا نسبت إلى: عَبْد الدار، وإلى عَبْد شَمْسٍ: عَبْشَميّ، قال[2]:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ

البيتَ[3][4].

فيما سِوَى هذا انسُبَنْ للأَوّلِ ما لم يُخَفْ لَبْسٌ كعبدِ الأشْهل

(خ١)

* مثلُ هذا لا يَحْسُن أن يقال؛ لأنه قد تقدَّم شيءٌ مما يُنسَب فيه للأول، وهذا يُوهِم خِلافَه[5].

(خ٢)

* قولُه: «**ما لم يُخَفْ لَبْسٌ**»: ينبغي -بل يجب- أن لا يُجتنب اللبسُ، بل يقوا[6]: عَبْديّ، وقد قال[7]:

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: عَبْدَريّ.

(٢) هو عبديغوث بن وقَّاص الحارثي.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

... كأَنْ لم تَرَيْ قبلي أسيرًا يمانِيَا

ينظر: المفضليات ١٥٨، والعين ١/ ٦١، وشرح النقائض ١/ ٣٢٤، وجمهرة اللغة ١/ ٦٠٣، والزاهر ٢/ ٣٠٥، وتصحيح الفصيح ٢١٤، والحجة ١/ ٩٣، والمحكم ٦/ ٣٠١، واللباب ٢/ ١٠٩، والتذييل والتكميل ١/ ٢٠٩.

(٤) الحاشية في: ١٨٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/ ٤٦١، ولم يعزها لابن هشام.

(٥) الحاشية في: ٣٧/ب.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: يقولوا.

(٧) هو سُويد بن أبي كاهل، وقيل: هي امرأة من العرب.

وَهُمْ صَلَبُوا العنديَّ[1]

وذلك أنهم لم يجتنبوه في النسبة إلى: مُصْطَفَى ومُصْطَفِي، وإلى: ضارِب وضارِبة، وإلى: مَسْجِد ومَسَاجِد، وإلى: زَيْدَيْنِ وزَيْدِينَ، وإلى: خَمْسَةَ عَشَرَ؛ فإن مقتضى إطلاقه أن يقال: خَمْسيّ، وكان ينبغي أن يقولوا: خَمْسيّ عَشْريّ، فإن النسبة إلى الأول وحده أو الثاني وحده غيرُ كافيةٍ في دفع الإلباس.

وبالجملة فالقولُ بمراعاة الإلباس هادِمٌ لقواعد هذا الباب، أو مقتضٍ لترجيح أحد المتساوين، وفي "المقرَّب"[2] مثلُ ما قال الناظم[3].

واجبُر بردِّ اللامِ ما مِنه حُذِف ... جوازًا ان لَّم يَكُ رَدُّه أُلِف

في جمعَي التصحيح أَو في التثنيه ... وحَقُّ مَجْبورٍ بهذي توفيه

وبِأَخٍ أُخْتًا وبابنٍ بنتا ... أَلحِقْ ويونُسْ أبَا[4] حَذْفَ التَاْ

وضاعِفِ الثانِيَ من ثُنائي ... ثانيهِ ذُو لينٍ كلاْ ولائي

(خ١)

* [«**ذو لِينٍ، ك: "لا"**»]: أي: ك: "لا"؛ فإنك تقول فيه: لَائيّ، وهذا ليس خاصًّا بالنسب، بل كلُّ ثنائي كان ثانيه لينًا وسُمِّي به فإنه يضعَّف وجوبًا، فإن سُمِّي بثنائي / ليس ثانيه لينًا فإنك لا تضعِّفه قبل النسب؛ لأن الموجب لتضعيف ذي اللين خوفُ ذهابِ حرفه الثاني؛ لوجود التنوين، فيلتقي ساكنان، وأما إذا نسبت إليه؛ فإن شئت لم تضعِّف، ولا إشكالَ فيه، وإن شئت ضعَّفت؛ لأن النسب تصريف، وحقُّ التصريف أن لا يدخُل في ثنائيٍّ، فإذا زِيدَ عليه صار ثلاثيًّا.

وفي كتاب "العين"[5]: أنك إذا سمَّيت رجلًا بـ: "قَدْ" شدَّدت الدال، قال أبو

(١) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في مصادر البيت وعند ياسين: العَبْديّ. وهذا بعض بيت من الطويل، تقدَّم قريبًا.

(٢) ٤٥٢، ٤٥٣.

(٣) الحاشية في: ١٨٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤٦١، وساق لها صلةً.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: أَبَى.

(٥) ١/٥٠.

جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ[1]: وهو غلطٌ، قال: وسمعت أبا إِسْحاقَ[2] يقول: ليس هذا من كلام الخَلِيل، وإنما هو زيادة في الكتاب، وقولُ الخَلِيل[3] أن تقول: هذا قَدٌ قد جاء.

ع: إعراب ثنائيِّ الأصل فيه نظرٌ، بخلاف: يَدٍ، ودَمٍ، وحقُّ هذا عندي الحكايةُ[4].

(خ٢)

* هذا لا يختصُّ بالنسب، بل متى سمَّيت بـ: "لَوْ"، أو "في"، أو "ما" زدتَّ لينًا كالآخر، وأدغمت في غير الألف، وهمَزت في الألف؛ لئلا يذهب الثاني بالتنوين، فيكونَ اسمٌ معرب على حرف.

فقيل: فهلَّا لم تضعِّفوا لو سمَّيتم مؤنثًا، ومَنْعُ الصرف يأبى دخول التنوين؟

قلنا: لأنه يجوز التنكيرُ بعد التسمية، فينصرفُ، قاله أبو سَعِيد[5]، ثم قال: وبعض العرب يهمز في مثل "لَوْ"، فيجعل الزيادة المحتاجَ إلى احتلابها همزةً، فيقول: لَوْءٌ[6].

وإن يكن كشِيَةٍ ما الفاْ عَدِم فجبْرَه وفتحَ عينه التَزِم
والواحدَ اذكر ناسِبًا للجَمْع ما لم يُشَابِهْ واحدا بالوضْع

(خ١)

* [«**والواحدَ اذكُرْ ناسِبًا للجَمْع**»]: ع: لأنَّك إذا قلت: مَسَاجِدي فالغرضُ نسبة الشخص إلى: مَسْجِدٍ، وذلك حاصل بقولك: مَسْجِديّ، أي: مُلازِم للمسجد ونحو ذلك، ولا يُحتاج في هذا إلى الجمع، وهو أخفُّ.

وأيضًا فإنه يقع صفةً للمفرد، فيَتَخالف اللفظان، كذا قال بعضهم، وليس بشيءٍ؛

---

(١) عمدة الكُتَّاب ٨٦.

(٢) لم أقف على كلامه هذا. وينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ٨٨.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٢٦٦.

(٤) الحاشية في: ٣٧/ب مع ٣٨/أ.

(٥) شرح كتاب سيبويه ٤/٣١ (ط. العلمية).

(٦) الحاشية في: ١٨٣.

لأن مَسَاجِديًّا مفردٌ لا جمعٌ، نَعَمْ، لفظُ الجمع وَقَعَ في أثناء المفرد، فيمكن أن يقال: تُرِكَ؛ لِمُنافرته لفظَ الموصوف.

فأما قول عَوَامِّ الفقهاء[1]: فَرَائِضيّ؛ فلَحْنٌ، بل تردُّه إلى: فَرِيضة، وتعمل ما عَمِلت في: حَنِيفة، وكذا تقول: صَحَفي -في النسبة إلى: الصُّحُف- بفتح الصاد، كما تقول إذا نسبت إلى: صَحِيفة، وخلقٌ كثير يقولون: صُحُفيّ، بالضم، وهو لَحْنٌ فاحِش[2].

* قال الزَّمَخْشَرِيُّ[3] في: ﴿**رَهْبانية**[4]﴾[5]: إنها كأنَّها نسبةٌ إلى: الرَهبان، وهو جمعُ: راهِب، ك: راكِب وركبان. انتهى.

الأَوْلى أن يكون منسوبًا إلى: رُهْبان، وغُيِّرَ[6]؛ لأن النسب بابُ تغييرٍ، ولو كان منسوبًا إلى: رُهْبان الجمعِ لرُدَّ إلى مفرده، فكان يقال: راهِبيَّة، إلا إن كان قد صار كالعَلَم؛ فإنه لا يُغيَّر، ك: الأَنْصار[7].

(خ٢)

* خُطِّئ الفقهاءُ[8] في قولهم: آفاقيّ، وقيل: صوابُه: أُفُقيّ، وأَنْ يُرَدَّ إلى مفرده، وحُكي[9] شاذًّا: أَفَقيّ[10].

---

(١) قيل ذلك في نسبة جماعة من العلماء، كما في: الأنساب للسمعاني ١٠/١٦٩، وينظر: الإبانة ٣/٦٦١، وارتشاف الضرب ٢/٦٢٨.

(٢) الحاشية في: ٣٧/ب.

(٣) الكشاف ٤/٤٨١.

(٤) كذا في المخطوطة مضبوطًا بفتح الراء هنا وفي قوله الآتي: الرَهبان، ولا يوافق ذلك قوله الآتي: ك: راكب ورُكبان، ولعل الصواب ما في الكشاف وشواذ القراءات بالضم.

(٥) الحديد ٢٧، وهي بضم الراء قراءة مُبَشِّر بن عُبيد. ينظر: شواذ القراءات للكرماني ٤٦٥.

(٦) كذا في المخطوطة، وتقدَّم أن صوابه بالضم، فلا تغيير.

(٧) الحاشية في: ٣٧/ب.

(٨) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات ٣/٩، والمصباح المنير (أ ف ق) ٧.

(٩) ينظر: إصلاح المنطق ١٠٢، ٢٥٩، وجمهرة اللغة ٢/٩٦٨.

(١٠) الحاشية في: ١٨٢.

* جَرَى كلامٌ بين أَسْعَدَ[1] بنِ نَصْرٍ الأَسَديِّ وبين أبي[2] مَنْصُورٍ، فقال أَسْعَدُ: أنت لا تُحسِنُ أن تَنْسُبَ نفسَكَ[3].

ع: يعني: أن "الجَوَالِيقيّ" نسبةٌ إلى الجمع، والجمعُ لا يجوز النسبة إليه، وفيها أيضًا شذوذٌ ثانٍ، وهو إلحاق الياء مع أنها لم تكن في المفرد، إنما المفرد: جُوَالِق[4]، ومثلُ "جَوالِق"[5] في المفرد و"جَوَالِق" في الجمع: رجلٌ حُلَاحِل، أي: وَقُور[6]، ورجالٌ حَلَاحِل، ورجلٌ عُرَاعِر، أي: سيِّد[7]، ورجالٌ عرار[8]، ورجلٌ عُلَاكِد، أي: شديد[9]، ورجالٌ عَلَاكِد[10].

* ابنُ عَمْرُونَ[11]: الشُّعُوبيَّة -بضم الشين-: قوم يصغِّرون من شأن العرب، ويُنسبون إلى: الشُّعُوب، وهو جمعُ: شِعْب، وهو ما تشعَّب من قبائل العرب والعجم[12]، ونظيرُه من النسب إلى الجمع: أَبْنَاويّ، في أبناء فارس.

وقيل: جاز النسب إلى لفظ الجمع؛ لأنه لم يُرَدْ معنى الجمع، وإنما أُريد لفظ:

---

(١) هو ابن نصر بن أسعد العَبَرْتي، أبو منصور، أخذ النحو عن ابن الخشاب والأنباري، وله به معرفة حسنة، توفي سنة ٥٨٩. ينظر: إنباه الرواة ١/٢٧٠، وبغية الوعاة ١/٤٤١. وفي مصادر الحكاية أنها جرت لأبي سعدٍ آدم بن أحمد بن أسد الهروي، وهو أديب فاضل عالم باللغة، قدم بغداد، وفيها اجتمع بالجواليقي، توفي سنة ٥٣٦. ينظر: نزهة الألباء ٢٨٩، ومعجم الأدباء ٣٥/١، وإنباه الرواة ١/٢٧١.

(٢) هو موهوب بن أحمد الجَوَاليقي.

(٣) ينظر: نزهة الألباء ٢٨٩، ومعجم الأدباء ١/٣٥، وإنباه الرواة ١/٢٧١.

(٤) هو نوع من الأوعية. ينظر: القاموس المحيط (ج ل ق) ٢/١١٥٩.

(٥) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب: جُوَالِق.

(٦) ينظر: جمهرة اللغة ١/١٨٨، وتهذيب اللغة ٣/٢٨٣.

(٧) ينظر: العين ١/٨٦، والجيم ٢/٣٣٨.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: عَرَاعِر.

(٩) ينظر: جمهرة اللغة ٢/١٢٠٨، والمحكم ٢/٤١٩.

(١٠) الحاشية في: ١٨٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤٦٨.

(١١) لم أقف على كلامه.

(١٢) ينظر: العين ١/٢٦٣، والصحاح (ش ع ب) ١/١٥٥، والمحكم ١/٣٨٢.

شُعُوب، فلم يكن نسبًا إلى الجمع؛ لتعلُّقِهم بظاهر قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ﴾[1]، أو قيل: الشُّعُوبيَّة بلفظ الجمع غَلَبَ على جيلٍ من العجم، ثم قيل لمحتَقِر العرب: شُعُوبيّ، وإن لم يكن منهم، وأضيفوا إلى الجمع؛ لغَلَبَتهم على الجيل الواحد، كقولهم: أَنْصاريّ[2].

ومع فاعِل وفعّال فَعِل في نَسَبٍ أغنى عن التا[3] فقُبِل

(خ٢)

* "كَشَّاف"[4]: ﴿فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[5]: أي: منسوبة إلى الرِّضا، والنسبةُ نسبتان: نسبةٌ بالحَرْف، ونسبةٌ بالصيغة، أو جَعْلِ الفعلِ لها مجازًا وهو لصاحبها. انتهى[6].

* ومنه: لَأّل، لبيَّاع اللؤلؤ، ثبت في كتاب "العين"[7]: لَأّل، لصاحب اللؤلؤ، وكأنه يريد: بائعَه، وفي "التَّقْرِيظ"[8] للزُّبَيْديّ: "لَأّل" غيرُ جائز عند أبي حاتمٍ[9] وغيرِه من اللغويين، وقد أجازه غيرُ واحد، وليس هو من لفظ: اللؤلؤ.

ع: لأن "فَعَّال" لا يكون إلا من ثلاثيٍّ؛ ضرورةَ أنَّ أحد عينيه زائد، وألفه زائدة، فلم يبق معنا من الأصول إلا ثلاثة، و"لؤلؤ" كلُّه أصول، كما نقول في: سِمْسِم، فلو ادُّعي أن "لَأّلًا" منه لكان الأقلُّ مبنيًّا من الأكثر، وذلك هدمٌ لا بناءٌ، وحكايات اللغويين في ذلك مشهورة، وإنما هذا مبني على "لَأّل" مقدَّر[10].

---

(١) الحجرات ١٣.

(٢) الحاشية في: ١٨٣.

(٣) كذا في المخطوطة معجمًا، والصواب ما في متن الألفية: اليا.

(٤) ٤/٦٠٣.

(٥) الحاقة ٢١، والقارعة ٧.

(٦) الحاشية في: ١٨٤.

(٧) ٨/٣٥٤.

(٨) استدراك الغلط الواقع في كتاب العين ٢٢١، وتقدم أنه المسمى بـ: التقريظ.

(٩) ينظر: المخصص ٢/٣١٠.

(١٠) الحاشية في: ١٨٤.

وغيرُ ما أسْلَفتُه مقررا على الذي يُنقل منه اقتَصِرا

الوَقْفُ

تنوينا اثر فتْحٍ اجعل ألفا وقْفا وتِلْوَ غير فتح احذِفا

(خ١)

* [«**تنوينًا اثرَ فَتْحٍ**»]: لم يستثنِ من ذلك المعتلَّ بالألف، وهو جارٍ على قول س[1].

والحاصلُ: أن المقصور المنوَّنَ يُوقَف عليه بالألف إجماعًا في الأحوال كلِّها، واختُلف فيها: فعند س[2] أنها في النصب مبدلة من التنوين، وفي غيره من حرفٍ أصليٍّ أو ملحقٍ أو غيرُ مبدلة كما هي عليه، المازنيُّ[3]: في الجميع بدل من التنوين، الكِسَائيُّ[4]: في الجميع بدل من الأصلي أو زائدة، وكذا التقييد في قول المازنيِّ.

احتجَّ الكِسَائيُّ بقراءة بعضهم[5]: ﴿سَمِعْنَا فَتًى﴾[6] بالإمالة، ابنُ بَابَشَاذَ[7]: لا دليل فيه؛ لأن هذا ليس موضعَ وقفٍ، فهي قراءة شاذة، والعرب تشبِّه الأصلي بالزائد، والزائدَ بالأصلي.

قال: وفائدة هذا الخلاف تظهر في القوافي، وعليه تأتي الإلزامات[8].

(خ٢)

* [«**تنوينًا اثرَ فَتْحٍ**»]: ولو بنائيَّة، كقوله[9]:

---

(١) الكتاب ٣/٣٠٩.

(٢) الكتاب ٣/٣٠٩.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٢٥٦ (ط. العلمية)، وأسرار العربية ٥٧، ٥٨، والتبيين ١٨٧، وتوجيه اللمع ٨٦، والممتع ١/٤٠٦، والتسهيل ٣٢٨.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٢٥٦ (ط. العلمية)، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٨٣، وشرح الشافية للرضي ٢/٢٨٤.

(٥) هي قراءة الكسائي نفسه. ينظر: جامع البيان للداني ٢/٧٥٦، ٧٥٩، والنشر ٢/٧٤.

(٦) الأنبياء ٦٠.

(٧) شرح الجمل ٥٣٨.

(٨) الحاشية في: ٣٧/ب.

(٩) هو أبو النَّجْم العِجْلي.

وَاهًا لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهًا وَاهَا[1]

ش ع[2].

فإن قلت: إنما يشمل[3] البناءَ خاصةً دون الإعراب، فلا يدخل نحو: رأيت زيدًا.

قلنا له: ليس كذلك؛ لأن الوقف من الأحكام التصريفية، والفتحُ عند التصريفيين يشمل حركتي الإعراب والبناء[4].

واحذف لوقف في سوى اضطرار   صلةَ غير الفتح في الإضمار

(خ٢)

* لم يذكر الناظم قَيْدَ الضرورة هنا في "تَسْهِيله"[5]، ولا في "كافِيته"[6]، ولا في "شرحها"[7]، ولا في "سَبْك المنظوم"[8]، ولا في "العُمْدة"[9]، ولا في "شرحها"[10][11].

وأَشْبَهَتْ[12] إِذًا مُنَوَّنا نُصِبْ   فألفا في الوقفِ نونُها قُلِب

(خ٢)

(١) بيت من مشطور الرجز. ينظر: الديوان ٤٤٩، والعين ٤/١٠٦، وإصلاح المنطق ٢٠٩، ومجالس ثعلب ٢٢٨، والزاهر ١/٣٢١، واللامات ١٢٥، وتصحيح الفصيح ٢٤٧، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٧٦، والمقاصد النحوية ١/١٩٠.

(٢) شرح عمدة الحافظ ٢/٣٠٤.

(٣) أي: مصطلح "الفتح" الوارد في الألفية.

(٤) الحاشية في: ١٨٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤٧١ دون البيت.

(٥) ٢٣٨.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٩٧٩.

(٧) شرح الكافية الشافية ٤/١٩٨٠، ١٩٨١.

(٨) ٢٨٢.

(٩) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٢/٣٠٣.

(١٠) ٢/٣٠٣.

(١١) الحاشية في: ١٨٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤٧٣، ولم يعزها لابن هشام.

(١٢) كأنها في المخطوطة: وأَشْبَهَتْ، وهو سهو.

*كان اللائقُ أن يُلْصق هذا البيت بالبيت الأول[1].

وحذفُ يا المنقوص ذي التنوين ما ... لم ينصبَ اوْلى من ثبوتٍ فاعلما

(خ١)

* قولُه: «**"يا" المنقوصِ**» احترازٌ من ياء غيرِه؛ لأنها لا تحذف، فأما:

وَبْعـ ضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِ[2]

فإن ذلك جاز؛ لأجل القوافي، وأما: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾[3]؛ فلأن الفاصلة كالقافية؛ ألَا ترى أن قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾[4]، و: ﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾[5]، و: ﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾[6] جاز من حيث جاز:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَا؟[7]

قال الجُرْجانيُّ[8]: وعلى ذلك حُمِل قراءةُ مَنْ قرأ[9]: ﴿قَوَارِيرًا﴾[10]، كأنه يجعل التنوين فيه بمنزلته في قولهم:

---

(١) الحاشية في: ١٨٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٧٣/٢، ولم يعزها لابن هشام.

(٢) بعض بيت من الكامل، لزُهَير بن أبي سُلْمى، تقدَّم في باب ما لا ينصرف.

(٣) الفجر ٤.

(٤) الأحزاب ١٠.

(٥) الأحزاب ٦٦.

(٦) الأحزاب ٦٧.

(٧) صدر بيت من الوافر، لجرير، وعجزه:

... وقُولِي إنْ أصبتُ: لقد أصابا

ينظر: الديوان ٨١٣/٣، والكتاب ٢٠٥/٤، والمقتضب ٢٤٠/١، والأصول ٣٨٦/٢، والحلبيات ٢١٩، والمنصف ٢٢٤/١، والإنصاف ٥٣٩/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤٢٤/٣، والمقاصد النحوية ١٦٢/١، وخزانة الأدب ٦٩/١.

(٨) المقتصد في شرح التكملة ٢٧٦/١.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. وهي قراءة نافع والكسائي ورواية أبي بكر عن عاصم. ينظر: السبعة ٦٦٣، ٦٦٤، والإقناع ٧٩٩/٢.

(١٠) الإنسان ١٥، ١٦.

العِتَابَنْ[1]

و:

أَصَابَنْ[2]

انتهى.

قلت: فهذا يدَّعي أن هذا[3] باقٍ على صرفه، وأن تنوينه للترنُّم[4] لا للصَّرْف، وعلى هذا يكون المقتضي له إرادةَ[5] الترنُّم مع قصد التوافق.

وأما ...[6] إذا كانت ضميرًا، نحو[7]:

وَبِإِذْنِ اللهِ رَيْثِي وَعَجَلْ[8]

وقولِ الأَعْشى:

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) بعض بيت جرير المتقدِّم قريبًا، والشاهد: الوقف على ألف "العتابا" و"أصابا" بالتنوين.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. وهذا عجز بيت من الرمل، للَبِيد بن ربيعة، وصدره:

إنَّ تقوى ربِّنا خيرُ نَفَلْ ...

رَيْثي: إبطائي. ينظر: الديوان ١٧٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/٣٩٩، وشرح القصائد السبع ٥١٠، والأغاني ١٥/٢٤٨، وشرح جمل الزجاجي ٢/٥٧٨، وارتشاف الضرب ٥/٢٤٢٣.

وَمِنْ شَانِئٍ كَاسِفٍ وَجْهُهُ إِذَا مَا انْتَسَبْتُ[1] لَهُ أَنْكَرَنْ[2]

وقراءةِ[3] أبي عَمْرٍو[4]: ﴿أَكْرَمَنْ﴾[5]، و: ﴿أَهَنَنْ﴾[6]؛ فإن[7] ذلك كلُّه جارٍ على لغة مَنْ قال: غلامِ، بالحركة، فإذا وقف سكَّن، بلا شكٍّ[8][9].

* قولُه في المنقوص: «**ذي التنوين**»: خرج: المعرَّف بالأداة، وخرج أيضًا: المنادى، وهذا قول الخَلِيل[10] في المنادى، تقول: يا قاضِي، بإزالة الضمة؛ استثقالًا، وسكونِ الياء ثابتةً؛ إذ لا موجِبَ لحذف الياء؛ إذ لا تنوينَ في المنادى، وقال يُونُسُ[11] بالحذف: يا قاض؛ لأن النداء دخل على اسم معرب، فبقي على حذف حركته ويائِه.

ع: وقياسُ الخلاف أَنْ يجري في المقصور، نحو: يا فتًى؛ هل ينوَّن وصلًا أم لا؟ فإن الخلاف هناك في النطق بها وصلًا كما ذكرنا[12].

(خ۲)

* [«**وحذفُ "يا" المنقوصِ**»]: نحو: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍ﴾[13]، ﴿وَبَيْنَ حَمِيمٍ

---

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) بيت من المتقارب. شانئ: مبغض، وكاسف وجهه: عابس متغيِّر. ينظر: الديوان ١٩، والكتاب ٤/١٨٧، ومجاز القرآن ٢/١٥٩، والزاهر ١/١٧١، والحجة ٣/٢١٩، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٩١، وضرائر الشعر ١٢٨.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) ينظر: السبعة ٦٨٤، ٦٨٥، والإقناع ٢/٨١١.

(٥) الفجر ١٥.

(٦) الفجر ١٦.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) الحاشية في: ٣٧/ب.

(١٠) ينظر: الكتاب ٤/١٨٤.

(١١) ينظر: الكتاب ٤/١٨٤.

(١٢) الحاشية في: ٣٧/ب.

(١٣) النحل ١٠١.

ءَانٍ﴾[1]، ومن الإثبات: قراءةُ ابنِ[2] كَثِيرٍ[3]: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[4]، ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾[5]، ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾[6]، ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾[7]، قرأهنَّ بالإثبات وقفًا.

وإن كان غيرَ منوَّن فالأكثرُ الإثبات، كذا أظُنُّ، والذي في عبارته في "شرح العُمْدة"[8]: والأَقْيَسُ إثباتُ الياء وصلًا ووقفًا، كما قرأ ابنُ كَثِيرٍ[9]: ﴿الْمُتَعَالِي﴾[10]، و: ﴿الْمُنَادِي﴾[11]، و: ﴿التَّنَادِي﴾[12]، و: ﴿الْجَوَارِي فِي الْبَحْرِ﴾[13]، و: ﴿يَدْعُ الدَّاعِي﴾[14]، و: ﴿مُّهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِي﴾[15]، و: ﴿الصَّخْرَ بِالْوَادِ[16]﴾[17]، وقد

---

(١) الرحمن ٤٤.

(٢) هو عبدالله بن كثير بن المطلب المكي، أبو معبد، إمام المكيين في القراءة، وأحد القراء السبعة، قرأ على عبدالله بن السائب ومجاهد، وقرأ عليه أبو عمرو وشبل بن عباد، توفي سنة ١٢٠. ينظر: معرفة القراء الكبار ٤٩/١، وغاية النهاية ٤٤٣/١.

(٣) ينظر: السبعة ٣٦٠، والإقناع ٢٥٨/١.

(٤) الرعد ٧.

(٥) النحل ٩٦.

(٦) الرعد ١١.

(٧) الرعد ٣٤.

(٨) شرح عمدة الحافظ ٣٠٦/٢، ٣٠٧.

(٩) السبعة ٣٥٨، ٦٠٧، ٥٦٨، ٥٨١، ٦١٧، ٦٨٣، وجامع البيان للداني ١٦١٧/٤، والإقناع ٦٧٦/٢، ٧٥٥، ٧٥٩، ٧٧١، ٧٧٧، ٨١١.

(١٠) الرعد ٩.

(١١) ق ٤١.

(١٢) غافر ٣٢.

(١٣) الشورى ٣٢.

(١٤) القمر ٦.

(١٥) القمر ٨.

(١٦) كذا في المخطوطة، والوجه إثبات الياء حكايةً للقراءة، كما تقدَّم في نظائرها.

(١٧) الفجر ٩.

تحذف.

فعبارتُه: الأَقْيَسُ، لا: الأكثر، وكذا عبارتُه في النَّظْم هنا[1].

وحذف[2] ذي التنوين بالعكس وفي نحو مُرٍ لزومُ ردِّ اليْ اقتُفِي
وغير ها التّأنيثِ من محرك سكنه أو قِفْ رائم التحرك
أو أشمم الضمة أو قِفْ مضعِفا ما ليس همزا أو عليلا إن قفى[3]

(خ١)

* [«**ما ليس همزًا**»]: قال عبدُالقاهِر[4]: لأنهم قد رفضوا ذلك في أصل التركيب.

يعني: فلا يستعمل في الوقف.

قال: أَلَا ترى أن باب "رَدَدتّ" -يعني: المضاعفَ المتصلَ حرفاه، الذي فيه أصلان من وادٍ واحدٍ- لم يأتِ فيها؟ وأما نحو: سَآّل، ورَآّس فتضعيفٌ جاء في العين، وليس حرفا التضعيف عينًا ولامًا، فيكونَ التركيب على تضعيف الهمزة، كيف والأصل: سَأَل، و: رَأْس؟[5]

(خ٢)

* [«**أو قِفْ مُضْعِفا**»]:

يَقُولُ: أَصْبِحْ لَيْلُ لو يَفْعَلُّ[6]

---

(١) الحاشية في: ١٨٥.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعله انتقال نظر إلى البيت السابق، والصواب ما في متن الألفية: وغيرُ.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه: قفا؛ لأنه ثلاثي واوي اللام.

(٤) المقتصد في شرح التكملة ١/٢٧٩.

(٥) الحاشية في: ٣٨/أ.

(٦) بيت من مشطور الرجز، لهِمْيان بن قُحَافة السَّعْدي، ويروى للزَّفَيان بلفظ:

يقول: نوِّرْ صُبْحُ لو يَفْعَلُّ

ينظر: ديوان الزَّفَيان ١٥١ (ت. الأطرم)، ٢٥٦ (ت. المحاسنة)، والصحاح (ر م ع ل) ٤/١٧١٤، والصاهل والشاحج ٤٦١، والتكملة للصاغاني ٥/٣٧٦.

إلا أن هذا ضرورة؛ لأنه تضعيف في الوصل. من "شرح العُمْدة"[1][2].

محركا أو حركاتٍ انقُلا لساكن تحريكُه لَن يُحْظَلا

(خ١)

* [«**أو حركاتٍ انْقُلا لساكنٍ**»]: قال أبو الفَتْح[3] رحمه الله: إنما نقلوا في مثل: هذا بَكُر؛ لأمرين:

أحدهما: الشُحُّ على حركة الإعراب أن يستهلكها الوقفُ.

والثاني: الاستراحة من اجتماع ساكنين[4].

* [«**أو حركاتٍ انْقُلا لساكنٍ**»]: إذا تجاور ساكنٌ ومتحركٌ جاز إجراءُ حكمِ كلٍّ منهما على الآخر، فيُعطى المتحرك ما يعطاه لو سَكَن، والساكنُ ما يعطاه لو تحرَّك، وعلى ذلك خَرَّج أبو الفَتْح:

لَحَبَّ المُوقِدَانِ إِلَيَّ مُؤْسَى[5]

فقال: إنهم همَزوه كما همَزوا: ﴿**وُقِّتَتْ**﴾[6]؛ لأن الضمة كأنها على الواو، وكذا: البَأْز، في: البَأْز، على ما حكاه اللَحْيانيُّ[7]؛ لأن فتحة الباء كأنها على الألف، والألفُ إذا

---

(١) شرح عمدة الحافظ ٢/٣٠٩.

(٢) الحاشية في: ١٨٦.

(٣) المحتسب ٢/١٤٩.

(٤) الحاشية في: ٣٨/أ.

(٥) صدر بيت من الوافر، لجرير، وعجزه:

... وجَعْدةُ لو أضاءَهما الوقودُ

حَبَّ: أصله: حَبُبَ، فسكن وأدغم، وموسى وجعدة: ابناه. ينظر: الديوان ١/٢٨٨، والزاهر ١/٤١، والحجة ١/٢٣٩، والخصائص ٢/١٧٧، والمحكم ٦/٥٢٦، وضرائر الشعر ٢٢٦، وارتشاف الضرب ٥/٢٤٣٧.

(٦) المرسلات ١١، وهي قراءة ابن مسعود وأبي عمرو. ينظر: لغات القرآن للفراء ١٥٠، ومعاني القرآن له ٣/٢٢٢، والسبعة ٦٦٦، والإقناع ٢/٨٠١.

(٧) ينظر: المحكم ٢/١٧٧.

تحركت همُزت.

والذي يدلُّ على أنهم يجعلون حكمَ كلٍّ من المتجاورين للآخر: قولُهم في الوقف: هذا بَكُر، ومررت ببَكِر، قاله في "المحتسَب"[1] وغيرِه[2].

* [«**يُحْظَلا**»]: "حظل" بالظاء أخت الطاء، ويوجد بخطٍّ بعض الناس -هو ابن النَّحَّاس[3]- بصادٍ، وليس بجيِّدٍ[4].

(خ٢)

* [«**أو حركاتٍ انْقُلا لساكنٍ**»]: كقوله[5]:

عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ

مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ[6][7]

ونقل فتح في سوى المهموز لا يراه بصري وكوف نَقَلا

والنقل إن يعدم نظير ممتنع وذاك في المهموز ليس يمتَنع

(خ١)

* فَرْعٌ: قال عبدُالقاهِر[8]: وإن كان ما قبلَ الهاء متحركًا فلا وجه للنقل؛ لأن الذي قبل الهاء أحقُّ بحركةِ نفسِه، وقد يُنقل؛ تشبيهًا بما سكن قبل الهاء، أنشد

(١) ١/٤٧، ٤٨.

(٢) الحاشية في: ٣٨/أ.

(٣) لعله في نسخته من الألفية، ولم أقف عليها.

(٤) الحاشية في: ٣٨/أ.

(٥) هو زياد الأَعْجَم.

(٦) بيتان من مشطور الرجز. ينظر: الديوان ٤٥، والكتاب ٤/١٨٠، والكامل ٢/٦٩٣، والحجة ٦/٤٣٨، والمحتسب ١/١٩٦، والصحاح (ل م م) ٥/٢٠٣٣، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٣٦، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٨٨، والتذييل والتكميل ٢/١٤٠.

(٧) الحاشية في: ١٨٧.

(٨) المقتصد في شرح التكملة ١/٣٢١.

شَيْخُنا[1]:

مَنْ يَدْخُلِ الكَلَّاءَ يَقْمَرْ بَصَرُهْ
وَيَلْقَ بِالكَلَّاءِ عَبْدًا يَقْمُرُهْ
إِذَا رَجَا مِنْهُ الوَفَاءَ خَسِرُهْ[2]

الأصلُ: خَسِرَهُ، ثم نقل؛ تشبيهًا بـ:

أَضْرِبُهْ[3]

وقد غَلَب هذا على أَلْسنة العوامِّ، وليس بالأَعْرف في كلام العرب.

ع: الكَلَّاءِ صـ[4][5].

صح[6]

في الوقف [تا][7] تأنيثِ الاسم هاْ جُعِل   إن لم يكن بساكنٍ صَحَّ وُصِلْ
وقلّ ذاْ في جمع تصحيح وَمَا   ضاها[8] وغير ذين بالعكس انتمى

---

(١) هو محمد بن الحسين بن محمد بن عبدالوارث الفارسي، أبو الحسين، شيخ عبدالقاهر.

(٢) أبيات من مشطور الرجز، لم أقف عليها ولا على قائلها في مصدر غير المقتصد. الكَلَّاء: مرفأ السفن، وموضعٌ بالبصرة، ويَقْمَر بصره: يتحيَّر، ويَقمُره: مطاوع: قَامَرَه فقَمَرَه، من القِمَار، وهو الرِّهان. ينظر: القاموس المحيط (ك ل ء) ١/١١٨، (ق م ر) ١/٦٤٧.

(٣) بعض بيت من مشطور الرجز، لزياد الأَعْجَم، تقدَّم قريبًا.

(٤) كذا في المخطوطة مضبَّبًا عليه، ولم أقف فيها للكلام على تتمة. والتضبيب: رأس صاد صغيرة فوق الكلمة، للدلالة على الشك فيها، وأنها في الأصل المنقول منه جاءت هكذا. ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح ١٩٧.

(٥) الحاشية في: ٣٨/أ.

(٦) ترك ابن هشام هاهنا في المخطوطة بياضًا بين البيتين أكثر من المعتاد، فصحَّح مكانه، لئلا يتوهم أنه أسقط بيتًا.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في متن الألفية، وبه يستقيم الوزن. ينظر: الألفية ١٧٤، البيت ٨٩١.

(٨) كذا في المخطوطة، والوجه: ضاهى.

(خ١)

* من "الحُجَّة"[(١)]: حكى س[(٢)]: طَلْحَت، وأنشد أبو الحَسَن[(٣)]:

مَا بَالُ عَيْنٍ عَنْ كَرَاهَا قَدْ جَفَتْ

مُسِيلةً تسيل[ط(٤)] لَمَّا عَرَفَتْ

دَارًا لِسَلْمَى بَعْدَ حَوْلٍ قَدْ عَفَتْ

بَلْ جَوْزَ[(٥)] تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ[(٦)]

ويمكن أن يكون منه وقفُ حَمْزَةَ[(٧)] على: ﴿مَرْضَاتِ﴾[(٨)] بالتاء، ويجوز أن يكون لَمَّا كان المضاف إليه مقدَّرًا أَثبت التاء، كما يثبته في الوصل؛ ليُعلَم أن المضاف إليه مُراد، كما أَشَمَّ مَنْ أَشَمَّ الحرفَ المضمومَ؛ ليُعلَم أنه في الوصل مضموم، وكما شدَّد مَنْ شدَّد: فَرَجّ؛ ليُعلَم أنه في الوصل محرك، وكما حرَّك[(٩)] مَنْ قال[(١٠)]:

---

(١) ٢/٣٠٠-٣٠٢.

(٢) الكتاب ٤/١٦٧، والحكاية فيه عن أبي الخطَّاب.

(٣) معاني القرآن ١/٢٩٥.

(٤) كذا في المخطوطة معجمًا مضبوطًا وبعلامة الشك، والصواب ما في مصادر البيت: مُسْبِلَةً تَسْتَنُّ.

(٥) كذا في المخطوطة مضبوطًا على جَعْل "بل" عاطفة، وقيل: إن "بل" هنا بمعنى "رُبَّ"، فالوجه عليه: جَوْزِ.

(٦) أبيات من مشطور الرجز، لسُؤْر الذئب أحد بني مالك بن سعد، وقيل: لبعض الطائيين. كَرَاها: نومها، وجَفَت: انقطعت، ومُسْبِلة: تصبُّ دمعها، وتَسْتَنّ: تَجري بدمعها، وعَفَت: ذهبت آثارها، وجَوْز: وسط، وتَيْهاء: مفازة، والحَجَفَت: أصله: الحَجَفة، وهي التُّرْس، شبَّهها به في المَلَاسة. ينظر: جمهرة اللغة ٢/١١٣٥، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٢٠٠، والصحاح (ح ج ف) ٤/١٣٤١، والمحتسب ٢/٩٢، والمخصص ٢/٣٦٤، والإنصاف ١/٣١٣، والتذييل والتكميل ١١/٣١٥، وشرح شواهد شرح الشافية ١٩٨.

(٧) ينظر: السبعة ١٨٠، والإقناع ١/٥١٨.

(٨) البقرة ٢٠٧، ٢٦٥، والنساء ١١٤، والتحريم ١.

(٩) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) هو بعض السَّعْديين.

النَّقُرْ؛(١)

ليُعلَم أنه في الوصل مضموم، وكَسَر مَنْ قال(٢):

اصْطِفَافًا بِالرِّجِلْ؛(٣)

ليُعلَم أنه في الوصل مكسور، وكما أن مَنْ قال(٤):

ارْهَنْ بَنِيكَ عَنْهُمُ وارهن(٥) بَنِيْ(٦)

خفَّف؛ للوقف، كما قيل(٧):

مِنْ سُرٍّ وَضُرٌّ(٨)

---

(١) بعض بيت من مشطور الرجز، تقدَّم بتمامه في باب الحال.

(٢) لم أقف له على نسبة.

(٣) بعض بيت من مشطور الرجز، وهو بتمامه مع ما قبله:

عَلَّمَنا أَخوالُنا بنو عِجِلْ

الشَّغْزَبِيَّ واصطفافًا بالرِّجِلْ

الشَّغْزَبِيّ: نوع من المصارعة. ينظر: النوادر لأبي زيد ٢٠٥، والقوافي للأخفش ١٤، وإعراب ثلاثين سورة ١٢٩، والصحاح (ج ل د) ٤٥٨/٢، والخصائص ٣٣٧/٢، والمحكم ٧٦/٦، والإنصاف ٦٠٤/٢، والمقاصد النحوية ٢٠٨٩/٤٠.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) كذا في المخطوطة بالواو، ولعل الصواب ما في مصادر البيت: أَرْهَنْ، بلا واو وبالجزم جوابًا للطلب.

(٦) بيت من مشطور الرجز. ينظر: القوافي للأخفش ١٢، والمحتسب ١٠٨/١، والخصائص ٣٣٠/٣، والمحكم ٣٠٠/٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٩٧/٢.

(٧) قائله: طَرَفة بن العَبْد.

(٨) بعض بيت من الرمل، وهو بتمامه:

ففِدَاءٌ لبني قيسٍ على ما أصاب الناسَ من سُرٍّ وضُرّْ

ينظر: الديوان ٧٩، وكتاب الشعر ١٤١/١، والمحتسب ٣٤٢/١، ٣٥٧، والمخصص ٣٦٢/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٦٤/٢، والتذييل والتكميل ٧٩/١٠.

ولولا نيَّةُ المضاف إليه لأَتى بالنون[1].

(خ٢)

* قال[2]:

بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ[3]

وبهذه اللغة قرأ نافِعٌ وابنُ عامِرٍ وعاصِمٌ وحَمْزةُ[4] فيما كُتب بالتاء، نحو: ﴿ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ﴾[5]، وهي لغة حِمْيَر[6]، ومنه: قولُ بعض ملوكِهم للذي قال: ثِبْ، يريد بذلك: اجلسْ، فظنَّ المقولُ له أنه يريد بذلك الطفور[7]، فألقى نفسه من ذروة الجبل إلى حَضِيضه -قال الجَوْهَرِيُّ[8] عن الأَصْمَعِيِّ[9]: فتكسَّر، وقال ابنُ طَرِيفٍ[10]: فمات-: ليس عنده عَرَبِيَّت، يريد: عربيّة[11].

وقد حَكَيتُ الحكايةَ بالنصَّين في باب النائب عن الفاعل[12][13].

(١) الحاشية في: ٣٨/أ.

(٢) هو سُؤْر الذئب، وقيل: بعض الطائيين.

(٣) بيت من مشطور الرجز، تقدَّم قريبًا.

(٤) ينظر: جامع البيان للداني ٢/٧٩٨، والإقناع ١/٥١٣، ٥١٤.

(٥) التحريم ١٠.

(٦) ينظر: الجمل المنسوب للخليل ٢٧٢، ومصادر الحكاية الآتية.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في بعض مصادر الحكاية: الوثوب.

(٨) الصحاح (و ث ب) ١/٢٣١.

(٩) ينظر: إصلاح المنطق ١٢٣، والخصائص ٢/٣٠، والمحكم ٣/٣٣٦، والمخصص ٣/٣٣٢.

(١٠) لم أقف على حكايته.

(١١) ينظر: إصلاح المنطق ١٢٣، والخصائص ٢/٣٠، والصاحبي ٣١، ١٣٨، والمحكم ٣/٣٣٦، ١٠/٢١٩، والمخصص ٣/٣٣٢، ٥/٥٨.

(١٢) لم يتقدَّم من ذلك شيء في هذه النسخة، فلعله مما طواه الناسخ.

(١٣) الحاشية في: ١٨٨.

وقف بها السكت على الفعل المعَلّ[1] بحذف آخر كأعط من سأل

(خ٢)

* قولُه: «**بحذفِ آخرٍ**»: لجزمٍ، نحو: لم يَعِهْ، ولم يَرْمِهْ، أو وقفٍ، نحو: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾[2][3].

وليس حتمًا في سوى ما كع أو كيع مجزوما فراع ما رَعَوا

(خ٢)

* قولُه: «**ك: عِ، أو ك: يَعِ**» مقتضاه أن يوقَف بالهاء في مثل: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾[4]، وفيه نظرٌ؛ من أجل [أنَّ][5] حذف آخر هذا الفعل ليس واجبًا.

ولْيُنْظَرْ في: ﴿وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[6]؛ كيف يوقَف على: "تَقِ"؟[7]

وما في الاستفهام إن جرت حذف ألفها وأولها الها إن تقف

(خ١)

* قولُه: «**و"ما" في الاستفهام**» البيتَ: ومِنْ ثَمَّ رُدَّ على مَنْ قال في: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[8]: إن "ما" اسم للاستفهام، أي: بأيِّ رحمةٍ لِنْتَ لهم؟ وقال ابنُ

---

(١) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في متن الألفية: المُعَلّ. ينظر: الألفية ١٧٤، البيت ٨٩٣.

(٢) الأنعام ٩٠.

(٣) الحاشية في: ١٨٨.

(٤) النحل ١٢٧.

(٥) ما بين المعقوفين جاء في المخطوطة بعد قوله: «أو ك: يعِ»، ولعله انتقال نظر، وهو على الصواب عند ياسين.

(٦) غافر ٩.

(٧) الحاشية في: ١٨٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤٨٢ من خط ابن هشام.

(٨) آل عمران ١٥٩، وتمامها: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾.

دَرَسْتَوَيْهِ[١]: إنها نكرة، أي: بشيءٍ رحمةٍ، و"رحمة" بدلٌ، وقال س[٢] والجمهور: زائدة، مثلُها في: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾[٣]، لكنَّها غير كافَّةٍ[٤].

* [«وأَوْلِها الها إنْ تَقِفْ»]: لئلا تجمع عليها حذفَ الحرف والحركةِ[٥].

* قال بعضهم: كان ينبغي وجوبُ الهاء في نحو: بِمَهْ؟ و: لِمَهْ؟ كما في: عِهْ، و: قِهْ.

وأجيب بأن حرف الجر الداخلَ عليه أُجري مُجرى بعض "ما"؛ لتأكُّدِ الاتصال.

فاعتُرض بأنه لا يبلغ درجةَ حرف المضارعة، كـ: يَعِ، وأنت توجب فيه ذلك.

وأجيب بأنه أشدُّ منها اتصالًا؛ لأن حرف المضارعة يحذف للأمر.

قيل: وحرفُ الجر لا يلازم "ما".

قيل: بَلَى، يلازمُها إذا حُذفت ألفها.

قيل: لا يلازمُها أيضًا إذا حُذفت ألفها، بدليل: مَجِيءَ مَ جئتَ؟ وغيرِه.

قيل: لا سؤالَ على ذاك؛ لأنه حينئذٍ مثلُ: عِهْ، و: قِهْ، وإنما السؤال بين[٦] لِمَهْ؟ و: لم يَعِهْ، هذا هو المشكِل[٧].

* [«وأَوْلِها الها إنْ تَقِفْ»]: ومن النحويين مَنْ يقف بالألف، ويردُّه إلى أصله، ومنهم مَنْ يقف بالسكون، فيقول: لِمْ؟ وقد جاء في شعرٍ شاذٍّ.

---

(١) لم أقف على كلامه، ونصُّه في كتاب الكتاب ٥٠ أنها في الآية زائدة، والقول المنسوب إليه نقله مكيٌّ في مشكل إعراب القرآن ١٥٨ عن ابن كيسان، وحكى العكبري في التبيان في إعراب القرآن ١/٣٠٥ عن الأخفش أنه أجازه.

(٢) الكتاب ٣/٧٦، ٤/٢٢١.

(٣) هود ١٢.

(٤) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية الملحقة بين ٣٧/ب و٣٨/أ.

(٥) الحاشية في: ٣٨/أ.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: عن.

(٧) الحاشية في: ٣٨/أ.

ومن الغريب: أن الكِسَائيَّ[1] حكى حذفَ ألفها عن ناسٍ من بني كِنَانةَ[2]، وإن لم تتصل بحرف، فيقولون: مَصَنَعْتَ؟

وأما "ما" في الخبر فلا تُحذف ألفها إلا لالتقاء الساكنين خاصةً، فتُحذف لفظًا لا خطًّا[3]، سواءٌ جُرَّتْ أو لم تُجَرَّ.

و...[4] يجيز الوجهين مع حرف الجر، إلا مع "شئت"، فلا يجيز إلا الحذف؛ لأنه صيَّره مسموعًا، وحكى محمَّدُ بنُ سَعْدانَ[5] -وهو ممَّن لا يُدفَع صِدْقُه وأمانتُه-: خُذْه بما شيب[6]، قال: إذا كانت "ما" في طريق "الذي" فالتمامُ لا غيرَ، وخالفه الفَرَّاءُ[7]، فقال: ادعُ بمَ شئت، و: خُذْه بمَ شئت. من "حَوَاشي"[8] الشَّلَوْبِينِ رحمه الله تعالى[9].

* في "الأَوْسَط"[10] عن قوم من العرب: سَلْ عَمَّ شئت، وأن أبا زَيْدٍ[11] قال: كثيرٌ من العرب يقولون: سَلْ عَمَّ شئت؛ لكثرة استعمالهم إيَّاه. من الخَضْراويِّ[12][13].

(خ٢)

---

(١) لم أقف على حكايته.

(٢) نقلها في ارتشاف الضرب ١٠٣٠/٢ عن الترشيح لخطَّاب غيرَ منسوبة.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) لم أقف على كلامه، وحكاه ابن السرَّاج في كتاب الخط ١٣١ عن بعض النحويين غير مسمًّى.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في حواشي الشلوبين: شِئْت.

(٧) لم أقف على كلامه، وحكاه ابن السرَّاج في كتاب الخط ١٣١ عن ثعلب. وينظر: أدب الكاتب ٢٣٤، وعمدة الكتاب ١٨٧.

(٨) حواشي المفصل ٤٩٣.

(٩) الحاشية في: ٣٨/أ.

(١٠) لم أقف على ما يفيد بوجوده. وينظر: التذييل والتكميل ٨٦٥/ب (نورعثمانيه).

(١١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٥١/١، ١٠٣٠/٢.

(١٢) ينظر: التذييل والتكميل ٨٦٥/أ، ب (نورعثمانيه).

(١٣) الحاشية في: ٣٨/أ.

* قولُه: «**إنْ جُرَّتْ حُذِف أَلِفُها**»: ومِنْ ثَمَّ بَطَلَ قولُ الفَخْرِ الرَّازيِّ[1] في: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[2]: إن "ما" استفهامية، وقولُ الكِسَائيِّ[3] في: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾[4]، وبعضِهم في: ﴿فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾[5]: إن "ما" استفهامية فيهنَّ[6].

* قولُه: «**وأَوْلِها الها**»: وبذلك قرأ البَزِّيُّ[7] في جميع ما ورد في التنزيل من ذلك[8].

وليس حتما في سوى ما انخفضا   باسم كقولك اقتضاء م اقتضى (خ٢)

* تلخَّص أنها تجب في مسألتين: هذه، ومسألة: لم يَعِهْ، و: عِهْ[9].

ووصلها بغير تحريك بنا   أديم شذ في المدام استُحْسِنَا (خ١)

* [«**تحريكِ بِنَا أُدِيمَ**»]: وتلحق أيضًا نحو: هاهُنَاه، و: هؤلاه؛ لخفاء الألف،

---

(١) مفاتيح الغيب ٩/٤٠٦.

(٢) آل عمران ١٥٩.

(٣) لم أقف على رأيه هذا، وحُكي عنه ردُّه بأنها لو كانت استفهامية لحذفت ألفها. ينظر: التفسير البسيط ١٨/٤٧٠، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٥٧، والبحر المحيط ٩/٥٨، ومغني اللبيب ٣٩٤. وأجازه الفرَّاء في معاني القرآن ٢/٣٧٤، وأبو علي الدِّينَوَري -كما في التذييل والتكميل ٨٦٥/أ (نورعثمانيه)-، والزمخشري في الكشاف ٤/١١، ١٢.

(٤) يس ٢٧.

(٥) الأعراف ١٦.

(٦) الحاشية في: ١٨٩.

(٧) ينظر: جامع البيان للداني ٢/٨٢٤، والإقناع ١/٥٢٤. والبَزِّيُّ هو أحمد بن محمد بن عبدالله ابن أبي بَزَّة المكي، أبو الحسن، مقرئ مكة، ومؤذن المسجد الحرام، محقق ضابط متقن، قرأ على عكرمة بن سليمان ووهب بن واضح، توفي سنة ٢٥٠. ينظر: معرفة القراء الكبار ١٠٢، وغاية النهاية ١/١١٩.

(٨) الحاشية في: ١٨٩.

(٩) الحاشية في: ١٨٩.

وهي تزداد بالوقف خفاءً، فأرادوا توفير المدِّ -كما يأتي[1]- لتوفير الحركة، ومِنْ ثَمَّ الْتُزمت في النُّدْبة.

وقد يُفهَم من كلام المصنِّف أنها لا تلحق الساكنَ، وكلُّ ذلك يَرُدُّه[2].

* [«**في المُدَامِ استُحْسِنا**»]:

إِذَا مَا تَرَعْرَعَ فِينَا الغُلَامُ فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ: مَنْ هُوَهْ؟[3][4]

* قولُه: «**في المُدَام استُحْسِنا**»: وعلَّةُ ذلك: أن الذي بناؤه دائمٌ لا يضاف، فلا تُوهِمُ هاءُ السكت فيه الإضافةَ، بخلاف المعرَبِ والمبنيِّ الذي عَرَض له البناءُ، وهو خمسة: اثنان عَرَض لهما البناءُ على الفتح، وهما نحو: خمسةَ عشرَ، و: لا رجلَ، واثنان عَرَض لهما البناءُ على الضم، نحو: يا زيدُ، و: ﴿مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[5]، وواحد عَرَض له البناءُ على الكسر، وهو المضاف للياء، وليس مقصودًا هنا بالاحتراز؛ لأن الوقف على الياء لفظًا أو تقديرًا.

ويدلُّك على العلَّة المذكورة: أنهم وقفوا على نحو: هؤلاه، و: هاهُنَاه بالهاء؛ لتَبْيين الألف، ولا يفعلون ذلك في نحو: حُبْلى، وأَعْلى؛ لئلا يلتبس بالمضاف إليه، وزاد س[6] أن ألف المتمكِّن مقدَّرٌ فيها الإعرابُ، وهم لا يُدخلون هاء السكت على ما فيه حركةُ إعرابٍ.

واعلمْ أن مفهوم كلام المصنِّف أنها لا تُوصَل بساكنٍ مبنيٍّ، وهذا صحيح إن كان

---

(١) في الحاشية بعد التالية.

(٢) الحاشية في: ٣٨/أ.

(٣) بيت من المتقارب، لحسَّان بن ثابت رضي الله عنه. الشاهد: لحاق هاء السكت الضميرَ المبنيَّ "هو" استحسانًا؛ لأن بناءه مستدام لا عارض. ينظر: الديوان ١/٥٢٠، والحيوان ٦/٤٣٧، وجمهرة اللغة ١/٢٣٥، والمقصور والممدود للقالي ١٩٥، والمخصص ٤/٢٥١، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٣٦، والتذييل والتكميل ٩/٢٩، والمقاصد النحوية ٤/٢٠٧٩.

(٤) الحاشية في: ٣٨/أ.

(٥) الروم ٤.

(٦) الكتاب ٤/١٦٥.

غيرَ ألف[1].

* مسألةٌ: قولُ الشاعر[2]:

يَا رُبَّ يَوْمٍ لِيَ لَا اضلله[3]
أُرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُضْحَى مِنْ عَلُهْ[4]

مُشْكِلٌ؛ لأن الهاء في: "مِنْ عَلُهْ" إما اسمٌ ضميرٌ، فيجب إعراب "عَلُ"؛ لذكر المضاف إليه، وإنما يُبنى إذا قُطع عن الإضافة، أو حرفٌ للسكت، فحركةُ الغايات مشبَّهةٌ بحركة الإعراب، فلا تلحقها الهاء.

والجوابُ: بأنها قسم ثالث غيرُهما، وذلك أنها بدل من الواو التي في: عُلْو، وهي إحدى لغاتها، كما أن الهاء في: يا هَنَاهُ، من قوله[5]:

وَقَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا: يَا هَنَا ... هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرّْ[6]

بدل من واو: هَنُوك، هذا جوابُ أبي محمَّدٍ بنِ الخَشَّابِ[7]، حكاه عنه ابنُ إيَازَ[8] رحمهما الله تعالى[9].

وربما أعطي لفظ الوصل ما ... للوقف نثرا وفشا منتَظِما

(١) الحاشية في: وجه الورقة الثانية الملحقة بين ٣٧/ب و٣٨/أ.

(٢) هو أبو ثَرْوان.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: أُظَلَّلُهْ.

(٤) بيتان من مشطور الرجز. أُظَلَّله: أُظَلَّل فيه. ينظر: جمهرة اللغة ١٣١٨/٣، وشرح التسهيل ٢٤٥/٢، ومغني اللبيب ٢٠٥، والمقاصد النحوية ٢٠٦٢/٤.

(٥) هو امرؤ القيس.

(٦) بيت من المتقارب. ينظر: الديوان ١٦٠، وغريب الحديث للحربي ٣٢٥/١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٠٧/٢، وتهذيب اللغة ٢٣١/٦، والمحكم ١٠٦/٤، وأمالي ابن الشجري ٣٣٨/٢، واللباب ١٠٦/٢، والمقاصد النحوية ١٧٤٠/٤.

(٧) قاله في شرح العَوْني، كما عند ابن إياز، ولم أقف على ما يفيد بوجوده.

(٨) شرح التعريف بضروري التصريف ٨٦، ٨٧.

(٩) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية الملحقة بين ٣٧/ب و٣٨/أ.

(خ١)

* خَرَّج ابنُ جِنِّي[1] قراءةَ الشَّعْبِيِّ[2]: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَا لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ﴾[3] على أن "ما" موصولة، والجارَّ والمجرورَ صِلةٌ.

وكذا قال صاحبُ[4] ["اللَوَامِح"[5]][6]، إلا أنه زاد فيه شيئًا أشدُّ فلسدادا[7] مِنْ جَعْل لام "كي" صِلةً، وهو أن العائد محذوف، وتقدير[8]: الذي هو لِيُطهِّركم به.

وخرَّجه ح[9] على لغة مَنْ قال: شربت مًا يا فتى[10]، بحذف الهمزة، وتنوينِ الميم، قال: فيمكن أن يُخرَّج على هذا، إلا أنهم أجروا الوصل مُجرى الوقف، فحذفوا التنوين؛ لأنك إذا وقفت على: شربت مًا؛ قلت: شربت ماْ، بحذف التنوين، وإبقاءِ [الألف، إمَّا][11] ألفُ الأصل التي هي بدل من الواو التي هي عينُ الكلمة، وإمَّا الألف التي هي بدل من التنوين حالة النصب[12].

(خ٢)

---

(١) المحتسب ١/٢٧٤.

(٢) ينظر: المحتسب ١/٢٧٤، وشواذ القراءات للكرماني ٢٠٣، وإعراب القراءات الشواذ ١/٥٨٨. والشَّعْبِيُّ هو عامر بن شراحيل بن عبد، أبو عمرو الهَمْداني، إمام من كبار التابعين، أخذ عن جماعة من الصحابة، وقرأ على أبي عبدالرحمن السلمي وعلقمة بن قيس، توفي سنة ١٠٥. ينظر: سير أعلام النبلاء ٤/٢٩٤، وغاية النهاية ١/٣٥٠.

(٣) الأنفال ١١.

(٤) هو عبدالرحمن بن أحمد الرازي، أبو الفضل.

(٥) لم أقف عليه، وينظر: البحر المحيط ٥/٢٨٢.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في البحر المحيط، والسياق يقتضيه.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب: فسادًا.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب: وتقديره.

(٩) البحر المحيط ٥/٢٨٢، ٢٨٣.

(١٠) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ٣٨٠.

(١١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في البحر المحيط، والسياق يقتضيه.

(١٢) الحاشية في: ٣٨/ب.

* أظهر حَمْزةُ[1] النونَ من: ﴿طسٓمٓ﴾[2]، وأظهر غيرُه[3] النون من: ﴿يسٓ * وَٱلْقُرْءَانِ﴾[4]، و: ﴿نٓ[5] وَٱلْقَلَمِ﴾[6]، والنونُ الساكنة لا تظهر عند الميم والواو.

والجوابُ: أن حروف التهجِّي مبنية على الوقف، فالسكوتُ مقدَّر على كلٍّ منها، ولذلك وَصَلوها غيرَ معربة.

ونظير[7]: بناؤهم أسماءَ الأعداد على الوقف؛ لتقديرهم السكوتَ على كل اسمٍ منها، فقالوا: واحدْ، إثنانْ[8]، ثلاثهْ، أَرْبعهْ، ثم قالوا: واحدِاثْنان، بإلقاء حركة الهمزة على الدال، وقرأ الأَعْشى[9] عن أبي بَكْر: ﴿الٓمٓ * أَللَّهُ﴾[10] بقطع الهمزة[11]، وقالوا: ثلاثهَرْبعه، بالنقل، وإبقاءِ الهاء غيرَ مبدلة من تاء، فلهذا يجب الإدغام فيما قدَّمنا.

ونظيرُ ذلك: هاءُ السكت في مثل: ﴿مَالِيَهْ * هَلَكَ﴾[12]، منهم مَنْ أدغم؛ نظرًا إلى اجتماع المثلين في الجملة، ومنهم مَنْ أظهر؛ لأن الهاء في نية الموقوف عليه، وعلى

---

(١) ينظر: السبعة ٤٧٠، والإقناع ٢/٧١٦.

(٢) الشعراء ١، والقصص ١.

(٣) ينظر: السبعة ٦٤٦، والإقناع ١/٢٤٥.

(٤) يس ١، ٢.

(٥) في المخطوطة: نون، وهو خلاف رسم المصحف.

(٦) القلم ١.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: ونظيره.

(٨) كذا في المخطوطة بقطع الهمزة، ولعله تأكيدٌ على قراءتها مقطوعةً؛ لوقوعها في ابتداء الكلام.

(٩) هو يعقوب بن محمد بن خليفة التميمي الكوفي، أبو يوسف، يعرف بالأعشى الكبير، صاحب قرآن وفرائض، أخذ عن أبي بكر بن عياش القراءة، واختص به، توفي في حدود سنة ٢٠٠. ينظر: معرفة القراء الكبار ٩٥، وغاية النهاية ٢/٣٩٠.

(١٠) آل عمران ١، ٢.

(١١) ينظر: السبعة ٢٠٠، وجامع البيان للداني ٣/٩٥٣.

(١٢) الحاقة ٢٨، ٢٩.

هذا لا يجب النقل لوَرْشٍ[١] في: ﴿كِتَٰبِيَهْ * إِنِّي﴾[٢][٣].

(١) ينظر: الإقناع ١/١٦٩، ٣٨٩، والنشر ١/٤٠٩.

(٢) الحاقة ١٩، ٢٠.

(٣) الحاشية في: ١٩٠.

الإمالة

(خ١)

* هي مصدرُ: أَمَلْت الشيءَ للشيء، إذا قرَّبته منه[١]، وهو بهذا المعنى هنا؛ لأن المراد بالإمالة تقريبُ الفتحة من الكسرة، والألفِ من الياء[٢].

* وفائدتُها: طلبُ المجانسة بين الصوت ...[٣] بالألف وبالياء أو الحرف المكسور، كما أنهم لأجل توافُق الصوتين قالوا: شَنْباء[٤]، و: مَنْ بك، فلم يُبينوا النون التي هي الأصل في: الشَّنَب، و: مَنْ؛ لَمَّا أرادوا أن يوفِّقوا بين الصوتين، ولم يستجيزوا إدغامَ النون في الباء؛ من حيث كان مشابهًا لِمَا لم يدغم في الباء، وهو الميم، وكذلك مَنْ قال: صِرَاط، و: صُقْت، و: صَوِيق، تَرَكَ الأصلَ؛ للمجانسة[٥].

(خ٢)

* لقد أَبْعَد أبو الفَتْح في "الخَصَائِص"[٦] حيث سمَّى الإمالةَ إدغامًا صغيرًا، ووجَّه ذلك بأن الإدغام المألوف إنما هو تقريبُ صوتٍ من صوتٍ، والإمالةُ إنما وقعت في الكلام لتقريب صوتٍ من صوتٍ؛ أَلَا ترى أنك قرَّبت فتحة العين من: عَالِم إلى كسرة اللام، بأن نَحَوْت بالفتحة نحوَ الكسرة، فأَمَلْت الألفَ نحو الياء، وكذلك: سَعى، وقضى، نَحَوْت بالألف نحوَ الياء التي انقلبت عنها.

قال: وإنما احْتَطْنا لهذا الباب هذه[٧] التسمية التي هي الإدغام الصغير؛ لأن فيها إيذانًا بأنَّ التقريب شامل للموضعين، وأنه هو المراد المبغيُّ في كلتا الجهتين[٨].

---

(١) ينظر: الصحاح (م ي ل) ١٨٢٢/٥، والمحكم ٤٢٦/١٠.

(٢) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٣) موضع النقط كلمة لم أتبيَّنها في المخطوطة، ورسمها: التاطق، وينظر: الحجة ٥٢/١، ٥٣.

(٤) هي "فَعْلاء" من الشَّنَب، وهو ماء، ورِقَّة، وبَرْد، وعذوبة في الأسنان. ينظر: القاموس المحيط (ش ن ب) ١٨٥/١.

(٥) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٦) ١٤٣/٢، ١٤٧.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص وعند ياسين: بهذه.

(٨) الحاشية في: ١٩١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٨٦/٢.

الأَلِفَ المبدلَ من يا في طرف   أمل كذا الواقعُ منه اليا خلف

(خ١)

* [«**الألفَ المبدَلَ**»]: دخلت ألفُ الإلحاق، والأصليةُ المبدلةُ من ياء، نحو: أَرْطى، ومِعْزى، ومَرْمى[(١)].

* [«**أَمِلْ**»]: ع: يعني: إن شئت؛ لأن أسباب الإمالة مجوِّزة، لا موجِبة؛ للإجماع على أن التفخيم ليس لحنًا، وإنما ذكرتُ هذا؛ لأن أبا عَلِيٍّ قال في "التَّكْمِلة"[(٢)]: وللإمالة أسبابٌ توجِبُها، وليس مرادُه إلا: تقتَضِيها[(٣)].

* [«**الواقع منه اليا خَلَف**»]: يدخل فيه ألفُ التثنية، وفي إمالتها نظرٌ.

بل أقولُ: لا يدخل غيرها؛ لقوله: «**دونَ مَزِيدٍ**»[(٤)].

* أبو البَقَاءِ[(٥)]: اختُلف أيُّ السببين أقوى؟ فقيل: الياءُ؛ لأنها بزنَة كسرتين، وقيل: الكسرةُ؛ لأن حركتها ملفوظ بها، وهي في أسفل الفم، وقيل: هما سواء.

واعلَمْ أنهما قبل الألف أشدُّ اقتضاءً للإمالة منهما إذا تأخَّرا عنها؛ لأنك إذا أَمَلْت قبل وجود المقتضي كان مُنافِرًا في الظاهر؛ لأن شأن السبب والعلَّةِ والـمُقْتَضِي أن يتقدَّم. و[(٦)(٧)].

(خ٢)

* بَدَأَ بالنسب[(٨)] الحرفي؛ لأنه أقوى من الحَرَكي، وهما أقوى من المناسَبة، فلهذا أخَّرها عنهما، وبدأ بالمقدَّر؛ لأنه أقوى في هذا الباب من الظاهر، عكسُ ما يقتضيه

---

(١) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٢) ٥٣٧.

(٣) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٤) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٥) شرح التكملة ٣٠٥ (ت. حورية الجهني).

(٦) كذا في المخطوطة، ولم أقف فيها للكلام على تتمة.

(٧) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: بالسبب.

القياس.

و: «**الألفَ**» مفعول، و: «**المُبْدَلَ**» صفة، على تذكير الحرف، و: «**في طرف**» وحال[1] من: «**الألفَ**»، و: «**اليا**» فاعل باسم الفاعل، و: «**خَلَف**» حال، وُقف عليه على لغة ربيعة[2]، أو خبرٌ للوصف الموصول به، على تأويله بـ: الصائر، وهو عندي حَسَن، ولا أراهم يقولون به.

و: «**دونَ**»[3] ظرف في موضع الحال من الضمير المجرور بـ"مِنْ"، و: «**مَزِيدٍ**» على حذف موصوفٍ ومضافٍ، أي: دون مُمَازَجةِ حرفٍ مزيدٍ، و: «**لِمَا**» البيتَ: أصلُه: وحكمُ ما عَدِمِ الهاءَ ممَّا فيه سببُ الإمالة ثابت لِمَا تليه الهاءُ ممَّا فيه ذلك، فقدَّم الخبرَ على مبتدئه، ومعمولَ الصلة على عامله[4].

دُون مزيدٍ أَو شذُوذ ولما يد(ت)ليه ها التأنيث ما الهاْ عدِما

وهكذا بَدَلُ عين الفعل إن يَؤُلْ إلى فِلت كماضِي خف ودِن

(خ١)

* [«**كماضي: خَفْ، و: دِنْ**»]: سواءٌ كانت عينُه واوًا أو ياءً، كما مثَّل، وهذا من باب معاملة المقدَّر معاملةَ المنطوق[5].

* قَلَبوا العينَ إلى الألف، وإن كان تحرُّكُ ما قبلَها إنما وُجد في الأصل، لكنَّ

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: حال.

(٢) هي الوقف على المنون المنصوب بالسكون. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٩٨٠/٤، وشواهد التوضيح والتصحيح ٧٦، ٧٨، وشرح الشافية للرضي ٢٧٥/٢. وحكاها غير منسوبة الأخفش وأبو عبيدة وقطرب. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٨/٥، والحجة ١٤١/١، والخصائص ٩٩/٢، وسر صناعة الإعراب ٤٧٧/٢-٤٧٩، والإنصاف ٦٠٥/٢.

(٣) في البيت التالي.

(٤) الحاشية في: ١٩١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٨٧/٢ دون الإعراب إلا إعراب «خلف».

(٥) الحاشية في: ٣٨/ب.

سكونَه عارضٌ؛ لأجل حرف المضارعة[1].

(خ٢)

*كما تُمال الألفُ المتطرفة لسببٍ مقدَّرٍ في مسألتين؛ كذلك تُمال الألفُ المتوسطة لسببٍ مقدَّرٍ في مسألتين، وذلك كونُها منقلبةً عن حرف مكسور، واوًا كان، ك: خاف، أو ياءً، ك: هاب، أو عن ياءٍ، ك: طاب، ودانَ، ويجمع المسألتين ما ذكر الناظمُ من الضابط.

فإن قلت: فلِمَ أُميلَ: خاف؟

قلت: للكسرة المقدَّرة.

فإن قلت: ف: طاب؟

قلت: للياء المقدَّرة.

فإن قلت: ف: هاب؟

قلت: لهما.

فإن قلت: فهلَّا ذَكَر الممالَ لكسرةٍ متطرفةٍ؟

قلت: لا يمكن وجود ذلك؛ لأن الآخِر لا يستحقُّ حركةً إلا في المبني الساكنِ ما قبلَ آخره، وذلك لا يوجد فيما آخرُه ألف[2].

كذاك تالي الياءِ والفصلَ اغتَفر بحرف او مع ها كجيبها أدر

كذاك ما يليه كسر أو يلي تاليَ كسرٍ أَو سُكونٍ قد ولي

(خ١)

* [«**ما يليه كسرٌ**»]: ع: تؤثِّر الكسرةُ ظاهرةً ومضمرةً، فالظاهرةُ ظاهرةٌ، والمضمرةُ إمَّا بالإدغام، ك: دَوَابّ، أو بالوقف، ك: النَّاسِ، جرًّا[3].

* [«**ما يليه كسرٌ**»]: يَرِدُ: رَجُلانِ، وقد قيل: إن عدم إمالته إجماعيةٌ[4].

(١) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٢) الحاشية في: ١٩١.

(٣) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٤) الحاشية في: ٣٨/ب.

(خ٢)

* في "الخَصَائِص"[1]: بابُ إِقْلالِ الحَفْل بما يَلطُف من الحُكْم:

قالوا: مررت بحِمَارٍ قَاسِم، و: نزلت سَفَارِ[2] قبلُ، فكسرةُ الراءين في الحكم واحدة، وإن كانت الثانيةُ لازمةً.

واستقبحوا: قام [و][3]زيدٌ، و: قُمْتُما وزيدٌ، وإن كان الفاعل ملفوظًا به في الثاني.

وجمعوا في الرِّدْف[4] بين: عَمُود، و: يَعُود، وإن كانت واوُ "يَعُود" تتحرَّك في كثير من المواضع، نحو: هذا أَعْوَدُ منك، و: عاوَدته، وأيضًا: فأصلُها في: يَعُود: يَعْوُد، وكذا جمعوا بين: باب، و: كِتاب، والأُوْلى أصلُها الحركة[5].

كسرا وفَصْلُ الهاْ كلا فَصْلٍ يُعَدْ فَدِرْهَمَاك مَنْ يُمله لم يُصَد

(خ١)

* [«**ف: دِرْهَمَاك**»]: الإمالةُ هنا ضعيفة؛ لأن ألف التثنية لا أصلَ لها، بالقطع.

ولَمَّا مثَّل أبو عَلِيٍّ في "التَّكْمِلة"[6] بـ: دِرْهَمانِ؛ ليُمَال، قال أبو البَقَاءِ[7]: إمالتُه ضعيفة من وجهين: بُعْدُ الكسرة من الألف، وكونُ الألف حرفَ إعرابٍ.

قال: وإنما ساغت الإمالة؛ لأن هذه الألف تنقلب ياءً جرًّا ونصبًا، وقال العَبْديُّ[8]: لكسرة النون، ورُدَّ بأنك لا تُميل في نحو: رَجُلانِ، بالإجملاع[9]، وأيضًا:

---

(١) ٣/٢٢-٢٤.

(٢) هو منهل ماء قبل ذي قار بين المدينة والبصرة، لبني مازن. ينظر: معجم ما استعجم ٣/٧٣٩، ومعجم البلدان ٣/٢٢٣.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الخصائص، والسياق يقتضيه.

(٤) هو ألف أو واو أو ياء سواكن قبل حرف الرويّ الذي تبنى عليه القصيدة. ينظر: الوافي في العروض والقوافي ٢٠٤.

(٥) الحاشية في: ١٩٢.

(٦) ٥٣٧.

(٧) شرح التكملة ٣٠٨، ٣٠٩ (ت. حورية الجهني).

(٨) لم أقف على كلامه.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب: بالإجماع.

فكسرة النون عارضة في الوصل، وليس من أسباب الإمالة ما هو كذلك.

ع: وما ذكره أبو البَقَاءِ من انقلاب الألف ياءً مُقَوٍّ لسبب الإمالة، لا سببٌ مؤثِّر؛ بدليل عدم التأثير إذا فُقد، وهو نظير العُجْمة في الثلاثي المؤنث: قَوَّتْ حكمَه، فأَوجبت منعَ الصرف، وإن كان ثانيه ساكنًا، ولم يلزم من ذلك اعتبارُها علَّةً قائمةً في مثل: نوحٍ، ولوطٍ، بإجماعٍ من المحقِّقين[1].

(خ٢)

* [«وفَصْلُ الها كلا فَصْلٍ»]: لخَفَائها.

قال ابنُ بَرِّي[2] في قوله[3]:

رُوَيْدَكَ أَيُّهَا المَلِكُ الجَلِيلُ تَأَيَّ وَعُدُّهُ مِمَّا تُنِيلُ[4]:

البصريون[5] يقولون: وعُدُّه، بضم الدال لا غيرُ، وكذا: شُدُّه، و: مُدُّه، و: زُرُّه؛ لأن الهاء عندهم خَفِيَّة لا اعتدادَ بها، فكأنه قال: عُدُّو[6]، و: شُدُّو، وأهل الكوفة[7] يجيزون: عُدُّه، و: عُدَّه، و: عُدِّه، وهذا لا يجيزه ص إلا مع عدم الهاء، فتقول: عُدُّ، و: عُدَّ، و: عُدِّ، وقد ذكر ثَعْلَبٌ في "الفَصِيح"[8] أنه يقال: زُرُّه، و: زُرَّه، و: زُرِّه، وقد أَعْلمتُك أن هذا مذهب الكوفيين لا غيرُ. انتهى بنصِّه[9].

وحرف الاستعلاْ يَكُفُّ مظهرا من كسر او يا وكذا تكف رَا

(١) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٢) التنبيه والإيضاح ١٢٨/٢ بنحوه، وينظر: لسان العرب (ز ر ر) ٣٢١/٤، ٣٢٢.

(٣) هو المتنبِّي.

(٤) بيت من الوافر. تأيَّ: تحبَّس وتأنَّ. ينظر: الديوان ٢٥١، والفسر ٦٦١/٣، وشرح الواحدي ٣٨٦.

(٥) ينظر: الكتاب ٥٣٢/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٦٦/٤، ٢٦٧ (ط. العلمية)، والتذييل والتكميل ٧٢٨/أ، ب (نورعثمانيه).

(٦) كذا في المخطوطة، والمراد أنه بواو إشباعٍ لا واو ضميرٍ.

(٧) ينظر: الفصيح ٥٣، والتذييل والتكميل ٧٢٨/أ (نورعثمانيه).

(٨) ٥٣.

(٩) الحاشية في: ١٩٢.

(خ١)

* للإمالة مانعٌ، كما أن لها مُقتَضِيًا، فمُقتَضِيها تقدَّمَ، ومانعا[1] قد ذكره الآنَ، والمانعُ راجح على السبب في كلّ العلوم[2].

* [«**يَكُفُّ مُظْهَرا**»]: ذَكَر في "التَّسْهِيل"[3] أن بعضهم لا يشترط الإظهارَ، وخالفه[4].

إن كان ما يَكف بعدُ متَّصِل　　أو بعد حرف أو بحرفين فصِلْ

(خ١)

* قولُه: «**بَعْدُ**» ظرفٌ لقوله: «**يَكُفُّ**»، لا خبرٌ، بل الخبرُ قولُه: «**متَّصِل**»، لكنَّه وَقَف عليه على لغة ربيعة[5][6].

* [«**يَكُفُّ بعدُ**»]: ع: فلو كان قبلُ لم يَكُفَّ، وما الفرق؟

الجوابُ: أنهم يكرهون التصعُّدَ بعد التسفُّل، لا العكسَ؛ أَلَا ترى أن مَنْ قال: صِرَاط، و: صَوِيق، و: صُقْت، لا يقول ذلك في: قَسَوتُ، و: قِسْت؛ لأنه الآن ينحدرُ بعد الإصْعاد، وهذا يُستَخفُّ ولا يُستثقل كما يُستثقل عكسُه، فلذلك أيضًا أمالوا نحو: قَارِب، وقَادِم، ولم يُميلوا نحو: نَافِق، ونَاهِق، ونَاعِق[7].

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: ومانعُها.

(٢) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٣) ٣٢٥.

(٤) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٥) هي الوقف على المنون المنصوب بالسكون. ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٩٨٠، وشواهد التوضيح والتصحيح ٧٦، ٧٨، وشرح الشافية للرضي ٢/٢٧٥. وحكاها غير منسوبة الأخفش وأبو عبيدة وقطرب. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/٣٨، والحجة ١/١٤١، والخصائص ٢/٩٩، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٧٧-٤٧٩، والإنصاف ٢/٦٠٥.

(٦) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٧) الحاشية في: ٣٨/ب.

* [«**أو بعد حرفٍ**»]: نَاشِط [1].

* [«**أو بحرفين فُصِل**»]: أَفَاحِيص[2]، ومَنَاشِيط[3][4].

(خ٢)

* ع: الراءُ غيرُ المكسورة لا تَكُفُّ ما ظَهَر من كسرٍ أو ياءٍ إلا إذا كانت متصلةً بالألف، فلو انفصلت لم تَكُفَّ، نصُّوا على ذلك.

وقال المصنِّف في "التَّسْهِيل"[5] بعد أن ذكر حرفَ الاستعلاء في الكَفِّ وشروطَه: وإن فُتحت الراء المتصلةُ بالألف أو ضُمَّت فحكمُها حكمُ المستعلي غالبًا.

وكذا في "السَّبْك"[6]، وفي "المُؤَصَّل"[7]. انتهى.

وفي "المِفْتاح"[8]: ويَمنع إمالةَ الألف في الأسماء مع وجود مُقتضِيها أحدُ ثمانية أحرف، وهي الراءُ غيرُ المكسورة إذا وَلِيت الألفَ قبلَها أو بعدَها، نحو: رَاشِد، وهذا إزَارُك، ورأيت إزَارَك.

وفي "المفصَّل"[9]: الراءُ غيرُ المكسورة إذا وَلِيت الألفَ مَنَعت منعَ المستعلي،

---

(١) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٢) جمع: أُفْحُوص، وهو موضع فِرَاخ الطير إذا كان في الأرض. ينظر: إصلاح المنطق ٢٩٤.

(٣) جمع: مَنْشَط، من النشاط، أو جمع: مَنْشوط، من: نَشَطَ العُقْدة، إذا ربطها ربطًا يسهِّل انحلالَها، أو جمع: مِنْشاط، وهو الرجل يكثر نشاطُه. ينظر: البديع لابن الأثير ٢/٧٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٦٠، والقاموس المحيط (ن ش ط) ١/٩٢٩.

(٤) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٥) ٣٢٦.

(٦) سبك المنظوم ٢٨٠.

(٧) لم أقف على ما يفيد بوجوده.

(٨) مفتاح الإعراب للأمين المحلي ١٧٣.

(٩) ٤٠٢.

بقوله[1]: هذا رَاشِد، وهذا حِمَارُك، ورأيت حِمَارَك[2].

كذا إذا قُدِّم ما لم ينكسر أو يسكن اثرَ الكسر كالمِطْواعَ مِرْ

وكف مستَعْل ورأْ ينكَفُّ بكسرِ رَأْ كغارِمًا لا أجفو

(خ١)

* وتقول: ضَارِب، فتُميلُ، وسَمِع س[3]:

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ[4]

بالإمالة[5].

* ابنُ الخَبَّازِ[6]: وقرأ أبو عَمْرٍو[7]: ﴿فِي ٱلْغَارِ﴾[8]، و: ﴿مِنْ أَنصَارٍ﴾[9]، و: ﴿لِأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ﴾[10]، و: ﴿لِّكُلِّ صَبَّارٍ﴾[11] ...[12]، وقال هُدْبةُ[13] بنُ

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في المفصل والحاشية الآتية في المكرَّرة عن هذه في ص ١٥٤٣: تقول.

(٢) الحاشية في: ١٩٣، وقد كرَّرها في التعليق على البيت بعد التالي عند قوله: «بكسر رَا»، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤٩٠، ٤٩١ إلى قوله: «في السبك».

(٣) الكتاب ٤/١٣٩.

(٤) كذا في المخطوطة مضبوطًا، وهذا صدر بيت من الطويل، لهُدْبة بن خَشْرَم، وعجزه:

... بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ

ينظر: الديوان ٨١، والمقتضب ٣/٤٨، والأصول ٣/٦٨، والحجة ١/٤٠٤، والصحاح (ع س ا) ٦/٢٤٢٦، وتوجيه اللمع ٣٩٦، والتذييل والتكميل ٤/٣٤٠.

(٥) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٦) توجيه اللمع ٦٠٧، ٦٠٨.

(٧) ينظر: السبعة ١٥٠، والإقناع ١/٢٧٢.

(٨) التوبة ٤٠.

(٩) البقرة ٢٧٠، وآل عمران ١٩٢، والمائدة ٧٢.

(١٠) آل عمران ١٣، والنور ٤٤.

(١١) إبراهيم ٥، ولقمان ٣١، وسبأ ١٩، والشورى ٣٣.

(١٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٣) هو ابن خَشْرَم بن كُرْز العُذْري، أبو عُمير، شاعر فصيح متقدِّم، من بادية الحجاز، وكان

خَشْرَمٍ[1]:

إِنَّا[2] وَجَدْنَا العَجْرَدِيَّ بْنَ عَامِرٍ نَسِيبَ العُمَيْرِيِّينَ شَرَّ نَسِيبِ

عَسَى اللهُ يُغْنِي

البيتَ[3]؛ وذلك لأن الراء -لتكرُّرها- كَسرتُها بمنزلة كسرتين، فغَلَبَت -لذلك- المستعليَ[4].

* مسألةٌ: مِنْ كَفِّ الراء لتأثير حرف الاستعلاء في منع الإمالة: قولُه[5]:

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ[6]

سُمع بإمالة: قَادِرٍ[7].

(خ٢)

* قولُه: «**بكَسْرِ رَا**»: حقُّه أن يقول: راءٍ متصلةٍ بالألف، فلو انفصلت لم تَكُفَّ، نصُّوا على ذلك.

وفي "التَّسْهِيل"[8]: وإن فُتحت الراءُ المتصلة بالألف أو ضُمَّت فحكمُها حكمُ

=

راوية الحُطَيئة. ينظر: الشعر والشعراء ٢/٦٨٠، والأغاني ٢١/١٦٦.

(١) وقيل: إن البيت الأول لسماعة بن أَشْوَلَ النَّعامي.

(٢) كذا في المخطوطة ومصدر البيت، وفيه الخَرْم، وهو حذف أول متحرك من الوتد المجموع في أول البيت، وهو علة جارية مجرى الزحاف، كما في: الوافي في العروض والقوافي ٤١.

(٣) بيتان من الطويل، تقدَّم ثانيهما، وينظر أولهما في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/١٣٧.

(٤) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٥) هو هُدْبة بن خَشْرَم.

(٦) بيت من الطويل، تقدَّم قريبًا. مُنْهَمر: سائل كثير، وجَوْن: أسود، والرَّبَاب: سحاب دون سحاب، وسَكُوب: كثير الصبّ. ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/١٣٨، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/٨٨٩.

(٧) الحاشية في: ٣٩/أ.

(٨) ٣٢٦.

المستعلي غالبًا، وكذا في "سَبْك المنظوم"[1]، وفي "المُؤَصَّل"[2]. انتهى.

وفي "المِفْتاح"[3]: ويَمنع من الإمالة في الأسماء مع وجود مُقتضِيها أحدُ ثمانية أحرف، وهي الراء غيرُ المكسورة إذا وَلِيت الألفَ قبلَها أو بعدَها، نحو: رَاشِد، وهذا إزَارُك.

وفي "المفصَّل"[4]: الراءُ غيرُ المكسورة إذا وَلِيت الألفَ مَنَعَت منعَ المستعلِيةِ، تقول: هذا رَاشِد، وهذا حِمَارُك، ورأيت حِمَارَك[5].

ولا تمل لسببٍ لم يتصلْ والكف قد يوجبه ما ينفَصِل

(خ١)

* ع: لم يعتدُّوا بالعارض في هذا الباب في مسائلَ، منها: إمالتُهم نحو: دَوَابّ، وإمالتُهم "النَّاس" في قولك: للنَّاسِ مالٌ، مع أن حركة الإعراب عارضة، وإمالتُهم نحو: سَكَابِ[6]، وقفًا، مع [أن][7] الكسرة زالت.

وأَعْجَبُ من ذا: إمالتُهم "للنَّاسِ" وقفًا، مع عروض الحركة لو كانت موجودةً، فما بالُك وقد حُذفت؛ كيف يُعتبر وجودُها؟[8]

وقد أَمالوا لتناسب بلا داع سواه كعمادَاْ وتَلا

(خ١)

* مِنْ اعتبارهم التناسُبَ: قولُهم[9] في صفة القَمَر: ثلاثٌ دُرَعٍ[10]، والقياس:

(١) ٢٨٠.

(٢) لم أقف على ما يفيد بوجوده.

(٣) مفتاح الإعراب للأمين المحلي ١٧٣.

(٤) ٤٠٢.

(٥) الحاشية في: ١٩٤.

(٦) هو اسم فرس. ينظر: القاموس المحيط (س ك ب) ١/١٧٩.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٨) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٩) ينظر: الأزمنة لقطرب ٢١، والألفاظ ٢٩٣، والأضداد لابن الأنباري ٢٦٦، والمقصور والممدود للقالي ٤١٠، والصحاح (غ ر ر) ٢/٧٦٨.

(١٠) جمع: دَرْعاء، وهي الليلة التي يطلع قمرها عند الصبح. ينظر: القاموس المحيط (د ر ع)

دُرْع، بإسكان الراء، لكنهم أَتْبعوه لقولهم: ثلاثُ غُرَر[1]، وثلاثُ ظُلَم، وقالوا[2]: شهرٌ ثَرَى، وشهرٌ تَرَى، وشهرٌ مَرْعَى، فحذفوا التنوين من: ثَرَى، و: مَرْعَى؛ إتْباعًا لقولهم: تَرَى؛ لأنه فعلٌ، وفي الحديث للنلسا[3]: «ارْجِعْنَ مَأْزوراتٍ غيرَ مَأْجوراتٍ»[4]، أبدل الواوَ من: مَوْزورات؛ إتْباعًا لـ: مَأْجورات[5].

ولا تمل ما لم ينل تمكُّنا دون سماعٍ غيرَ هاْ وغير نا (خ١)

* [«**غيرَ "هَا" وغيرَ "نا"**»]: ع: إنما أُميلت هذه بالسماع، فهي مثل "يا" في قراءة بعضهم[6]: ﴿**أَلَا يَسْجُدُوا**[7]﴾[8]، بالإمالة وقفًا[9]، وكذا ما أشبهه[10].

* ع: حكى س[11] إمالةَ "ذا" في أسماء الإشارة، واستدل به الأَخْفَشُ[12] على

=

٢/٩٦٠.

(١) هي ثلاث ليالٍ من أول الشهر. ينظر: الصحاح (غ ر ر) ٢/٧٦٨.

(٢) ينظر: المنتخب لكراع ١/٤٦٩، والمقصور والممدود للقالي ١٠٩، والصحاح (ث ر ى) ٦/٢٢٩٢، والمحكم ١٠/١٨٨.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: للنساء.

(٤) بعض حديث نبوي أخرجه ابن ماجه من حديث علي رضي الله عنه، تقدَّم في باب الإضافة.

(٥) الحاشية في: ٣٩/أ.

(٦) هو الكسائي، ويقرؤها في الوقف: أَلَا يا، ثم يبتدئ: اسجدوا. ينظر: السبعة ٤٨٠، والإقناع ٢/٧١٩.

(٧) في المخطوطة: ﴿**أَلَا يَا اسْجُدُوا**﴾، ولعلها مكتوبة على حكاية لفظ القراءة، والصواب المثبت؛ موافقةً لرسم المصحف.

(٨) النمل ٢٥.

(٩) لم أقف على مَنْ قرأها بالإمالة، وقد حكى سيبويه في الكتاب ٤/١٣٥ إمالة "يا" في قولهم: يا زيد؛ لمكان الياء.

(١٠) الحاشية في: ٣٩/أ.

(١١) الكتاب ٤/١٣٥.

(١٢) ينظر: الإنصاف ٢/٥٥١، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٧٣.

أن ألف "ذا" عن ياء، وألزم ...[1] ذلك أن تكون اللامُ ياءً؛ إذْ ليس لنا مثلُ[2]: حَيَوْت، قال: فالأصلُ: ذَيٌّ، حُذفت اللام، ثم قُلبت العين ألفًا؛ لئلا يشبه لفظَ[3] الحرف، مثل: "كَيْ".

وقيل: إنما الأصلُ: ذَوَي، مثل: طَوَيت؛ لأنه أكثرُ ممَّا[4] عينُه ولامُه ياءان، و...[5] شاذَّة.

وقد ظهر أن الحَصْر الذي قاله المصنِّف باطل[6].

(خ٢)

* قولُه: «**غيرَ "ها"**»: المرادُ: "ها" المستعملةُ ضميرًا، لا: "ها" التنبيهِ، ولا أَعَمُّ[7].

والفتحَ قبل كسْرِ راءٍ في طَرَف　　　أَمِل كلِلْأَيْسَرِ ملْ تُكْفَ الكُلَفْ

(خ١)

* قولُه: «**مِلْ**»: أي: اِلْجَأْ للأَيْسَر، ومِلْ إليه تُكْفَ كُلَفَك، كقوله[8]:

إنِّي أَمِنْتُ مِنَ الزَّمَانِ وَصَرْفِهِ　　　لَمَّا عَلِقْتُ مِنَ الأَمِيرِ حِبَالَا[9]

وقولِه[10]:

---

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) الحاشية في: ٣٩/أ.

(٧) الحاشية في: ١٩٥.

(٨) هو أبو العتاهية.

(٩) بيت من الكامل. ينظر: تكملة الديوان ٦٠٥، وأمالي القالي ١/٢٤٣، والأغاني ٤/٢٨٥، والحماسة البصرية ٢/٤٦٠.

(١٠) هو ابن شرف القيرواني.

جَاوِرْ عَلِيًّا وَلَا تَحْفَلْ ... ...[1] لَا تَسْأَلْ عَنِ الأَسَلِ[2][3]

كذا الَّذي يليه ها التأنيث في وَقْفٍ إِذاْ ما كان غيرَ ألفِ

(خ١)

* [«**إذا ما كان غيرَ أَلِف**»]: لأنه إذا كان ما يليه الآخِرُ ألفًا لم تُشبِه التاءُ الألفَ، فلم تُمَلْ؛ وذلك لأن الألف لا تُسبَق بألفٍ[4].

(خ٢)

* [«**كذا الذي يَلِيه "ها" التأنيثِ**»]: لمشابهة الهاءِ لألف التأنيث معنًى، ومُخرجًا، وسكونًا، وخفاءً، وزيادةً، واستلزامًا للفتحة، فهذه ستة، وإنما لم تُمَل في الوصل؛ لأنها فيه تاءٌ، والتاءُ لا تشبه الألف[5].

* قولُه: «**إذا ما كان غيرَ أَلِف**»: لأن سكونَها قبل الهاء أزال بعض شَبَهِها بهاء التأنيث، ولأن الحرف الممال لا بدَّ له من حرف متحرك قبلَه؛ ليقرِّب فتحَ ذلك الحرفِ من الكسرة، فيكونَ ذلك التقريبُ سُلَّمًا إلى إمالته، والألفُ ساكنةٌ لا يمكن ذلك فيها، ولأن الألف لو أُميلت لم يكن ذلك إلا بإمالةِ ما قبلها، ولو فُعل ذلك لظُنَّ أن الإمالة للألف دون الهاء[6].

---

(١) موضع النقط مقدار تتمة البيت انقطع في المخطوطة.

(٢) قوله: «لا تسأل عن الأسل» انقطع في المخطوطة، ولعله كما أثبت. وهذا بيت من البسيط، وهو بتمامه:

جاوِرْ عليًّا ولا تَحْفَلْ بحادثةٍ إذا ادَّرعتَ فلا تسألْ عن الأَسَلِ

الأَسَل: الرِّماح، كما في: القاموس المحيط (أ س ل) ١٢٧٢/٢. ينظر: إعتاب الكتاب ٢١٤، وخزانة الأدب لابن حجة ٣٨٨/٢، ومعاهد التنصيص ٢٧٤/٢.

(٣) الحاشية في: ٣٩/أ.

(٤) الحاشية في: ٣٩/أ.

(٥) الحاشية في: ١٩٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٩٥/٢، وزاد: «وتطرُّفًا واختصاصًا بالأسماء»، ولم يعزها لابن هشام.

(٦) الحاشية في: ١٩٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٩٥/٢، ولم يعزها لابن هشام.

التصريف

(خ١)

* التصريف: مصدرُ: صرَّفت الشيءَ، إذا قلَّبته في الجهات، وبدَّلت فيه شيئًا بشيء آخَرَ[1]، ومنه: التصريفُ في الأعمال، وهو بهذا المعنى في الألفاظ؛ لأنه تغيير يَلحق الكلمة؛ لِمَا يُراد فيها من المعاني المختلفة.

قال بعض العلماء: التصريفُ في علم اللغة أهمُّ من علم النحو؛ لأنه حكم يتعلَّق بنفس الكلمة، والإعرابُ حكم يتعلَّق بعَوَارضها، إلا أن علم النحو في الكلام أنفعُ؛ لأن الحكم المتعلِّق بالتصريف يمكن أن يؤخذ سماعًا، والنحوُ لا تُعلم تفاصيلُه سماعًا.

وكما أنهم سمَّوا هذا العلمَ بالمصدر المذكورِ كذلك علمُ الأحكام التركيبية سمَّوه بمصدرِ: نَحَا يَنْحُو، إذا قَصَدَ[2]، فهما في الأصل مصدران، ثم سُمِّي بهما، كـ: فَضْل، وفَخْر، ويجوز تثنيتهما وجمعهما؛ لزوال المصدرية، تقول: أَنْحاء، ونُحُوّ، وتَصَارِيف، والألف واللام فيهما للغَلَبة، مثلُها في: العَقَبة.

ولا يُتَحدَّث على الحرف في التصريف، ولا على الاسم الـمُشْبِهِ، بل الأهمُّ الفعلُ؛ لكثرة تقلُّبه في جهات المعاني، ولُحُوقِ الزيادات له، ويليه الاسمُ الـمُشْبِهُه[3].

* التصريفُ مقابلٌ للإعراب في شيء، ومشابهٌ في شيء، أما مشابهته له فلأنه تغيير، كما أن الإعراب تغيير، وأما مقابلته فلأنه في الأفعال أصلٌ، وفي الأسماء فرعٌ، والإعرابُ بالعكس، ويخالفه في أنه في الكلمة كلِّها، أي: حيث اتَّفق منها، والإعرابُ إنما يكون في الآخِر، فهذه مقابلةٌ ومُوافقةٌ ومخالفةٌ، فافْهَمْها[4].

* التصرُّف قسمان: تصرُّفٌ في حروفٍ، وتصرُّفٌ في أصواتِ حروفٍ، فالأولُ

---

(١) ينظر: المقاييس ٣/٣٤٢، والمحكم ٨/٣٠١.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة ٥/١٦٣، والمحكم ٤/٢٠.

(٣) الحاشية في: ٣٩/أ.

(٤) الحاشية في: ٣٩/أ.

علم التصريف، ولا يكون في غير المتمكن ...[1][2].

(خ٢)

* التصريفُ في اللغة: التحويل مطلقًا[3]، وفي الاصطلاح: تحويل خاص، وهو تحويل الكلمة لأمر معنوي أو لفظي[4]، فالأول: كتحويل المصادر إلى أفعالها؛ لقصد الدلالة على تعيين زمنِ الحدث، والثاني: كتحويل "القَوْل" إلى "قالٍ"؛ لقصد التخفيف.

ومتعلَّقُه من الكلم نوعان: الأسماء التي لم تتوغَّل في مشابهة الحروف، والأفعالُ التي ليست جامدةً، ولها الإضافةُ في ذلك، ويمتنع من ثلاثةٍ: الحروف، والأسماء المتوغِّلة في مشابهتها، والأفعال الجامدةَ[5].

حرفٌ وشبهُه من الصرف بَري وما سواهما بتصريف حر

(خ٢)

* قولُه: «**وشِبْهُه**» يُدخِل جميعَ أنواع الشَّبَه المذكورة في أول الكتاب[6]، وليس شرطُ ذلك التوغُّلَ، بخلاف الشَّبَه المانع من الصرف.

وينبغي أن يَدخُل في ذلك أيضًا الأفعالُ الجامدة؛ فإنها تشبه الحروفَ أيضًا؛ لِلُزومها طريقةً واحدةً[7].

وليس أدنى من ثلاثيٍ يُرا[8] قابلَ تصريفٍ سوى ما غُيرا

(خ٢)

* قولُه: «**وليس**»: كأنَّ الصواب عندي: فليس، أي: فالتفريع[9] على أنه لا

(١) موضع النقط مقدار أربع كلمات انقطعت في المخطوطة.

(٢) الحاشية في: ٣٩/أ.

(٣) ينظر: المقاييس ٣/٣٤٢، والمحكم ٨/٣٠١.

(٤) ينظر: إيجاز التعريف ٥٨، وشرح الشافية للرضي ١/٧.

(٥) الحاشية في: ١٩٦.

(٦) في أول باب المعرب والمبني.

(٧) الحاشية في: ١٩٦.

(٨) كذا في المخطوطة، والوجه: يُرَى؛ لأنه ثلاثي يائي اللام.

(٩) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: بالتفريع، وعند ياسين: والتفريع.

يَدخُل التصريفُ في حرفٍ وشِبْهِه.

ويجاب عن ذلك: بأنه ما أراد أن يسوقه هذا المساقَ، ولكنه ساقه مساقَ علامةٍ مستأنفةٍ.

فإن قلت: فمفهومُه: أن الثلاثي مطلقًا يُرى قابلَ تصريفٍ، وليس كذلك.

قلت: العلاماتُ لا مفهومَ لها؛ لأنه لا يُشترط انعكاسُها، وأيضًا؛ فالمفهومُ لا عمومَ له على الصحيح(١).

وإذ قد عرفت بما(٢) يدخله التصريف وما لا يدخلُه؛ فاعلمْ -أو: وإذ قد عَرَفتَ أن التصريف إنما يدخل في الفعل المتصرف، والاسمِ الذي لم يتوغَّل في مشابهة الحروف؛ فاعلمْ- أن كلًّا منهما قسمان: مجرَّد، ومزيد فيه، ولكلٍّ منهما بدايةٌ، ونهايةٌ، وأوزانٌ.

فأما الاسم المجرد فبدايتُه ثلاثة أحرف، لا ينقص عنها، كـ: رَجُل، وفَرَس، ونهايتُه خمسة، لا يزيد عليها، كـ: سَفَرْجَل، وجَحْمَرِش، وبينهما واسطة، وهي ذوات الأربعة، كـ: جَعْفَر، فهذه بداية الاسم، ونهايته، وواسطته.

وأما أوزانه فأحدٌ وعشرون: أَحَدَ عشرَ للثلاثي، وستةٌ للرباعي، وأربعةٌ للخماسي، والقياسُ أن يكون للثلاثي اثنا عشرَ، ولكن سقط منها واحد، وهو مكسور الفاء مضموم العين، وبقي ما عداه، ثم نذكر أمثلتها.

وأما الفعل المجرد فبدايتُه ثلاثة، ونهايتُه أربعة، ولا واسطةَ بينهما.

وأما الأوزان فستة أوزان: أربعةٌ في الثلاثي: "فَعَل"، و"فَعِل"، و"فَعُل"، و"فُعِل"، واثنان في الرباعي: "فَعْلَل"، و"فُعْلِل"، وهذان الوزنان أهملهما النَّاظم، ولا عذرَ له في ذلك، وأهمل أيضًا أوزان المزيد فيه؛ لانتشاره، ووَضْعِ هذه المقدّمة على الإيجاز(٣).

ومنتهى اسمٍ خمسٌ ان تجرَّدا وإن يُزَدْ فيه فما سبعًا عدا

وغيرَ آخر الثلاثي افتح وضُمّ واكسِرْ وزِدْ تسكينَ ثانيه تعم

(١) ينظر: المستصفى ٢٣٩، والمحصول ٤٠١/٢، والبحر المحيط للزركشي ١٩/٤.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: ما.

(٣) الحاشية في: ١٩٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٩٨/٢ إلى قوله: «على الصحيح».

(خ١)

* ذَكَر ابنُ قُتَيْبة[١] أن س[٢] قال: ليس في الأسماء "فِعِل" إلا حرفان: إِبِل، والحِبِرة، وهي القَلَح في الأَسْنان[٣]، وحرفٌ في الصفة: قالوا: امرأة بِلِز، وهي الضخمة[٤]، قال ابنُ قُتَيْبة: وقد جاء حرفٌ آخَرُ، وهو إِطِل[٥].

قال ابنُ السِّيدِ[٦]: هذا غَلَطٌ، لم يَحْكِ س[٧] غيرَ: إِبِل، وقال: لا نعلم في الأسماء والصفات غيرَه، وأما الحِبِرة، والبِلِز؛ فمن زيادات أبي الحَسَن[٨]، لا من كلام س.

والذي حكاه أبو الحَسَن من قولهم: الحِبِرة غيرُ معروف، وإنما المعروف: حَبْرة، بفتح الحاء، وإسكان الباء[٩]، وأما: إِطِل؛ فالمعروف: إِطْل[١٠]، ولم يُحرَّك إلا في الشعر، قال امْرُؤُ القَيْسِ:

---

(١) أدب الكاتب ٥٨٦، ولم أقف في مطبوعته إلا على "إِطِل"، وما هنا موافق للاقتضاب.

(٢) الكتاب ٤/٢٤٤، وليس فيه إلا: إِبِل، وسيأتي التنبيه عليه.

(٣) ينظر: الجيم ٣/٨٦، وتهذيب اللغة ٤/٣٣.

(٤) ينظر: الصحاح (ب ل ز) ٣/٨٦٥، والمحكم ٩/٥٣.

(٥) هي الخاصرة. ينظر: القاموس المحيط (أ ط ل) ٢/١٢٧٣.

(٦) الاقتضاب ٢/٣٢٤، ٣٢٥.

(٧) الكتاب ٤/٢٤٤.

(٨) ينظر: الكامل ٢/٦٠٤.

(٩) نصَّ الجوهري في الصحاح (ح ب ر) ٢/٦٢١ على أنه بكسر الحاء والباء، وذكر فيه ابن سيده في المحكم ٣/٣١٦ والمخصص ١/١٣١: الحَبْر، والحِبْر، والحِبِر، والحِبْرة، والحِبِرة، والحُبْرة، ونصَّ في المخصص على ثبوت: الحِبِر، والحِبِرة.

(١٠) في الغريب المصنف ١/٤٢، وخلق الإنسان للأصمعي (الكنز اللغوي ٢١٣)، والمنتخب لكراع ١/٥٦٤ أن "إِطْلًا" و"إِطِلًا" مسموعان بمعنًى، وفي معاني القرآن وإعرابه ٢/٤٤٤ أن "إِطِلًا" أصله: "إِيطِل"، ثم خُفِّف.

لَهَا إِطِلَا ظَبْيٍ وَسَاقَا نَعَامَةٍ[1]

فهذا يمكن أن يكون للضرورة، كما حرَّك الآخَرُ الهُذَليُّ[2] لامَ "الجِلْد" في قوله:

ضَرْبًا أَلِيمًا بِسِبْتٍ يَلْعَجُ الجِلِدَا[3]

وحُكي: أَتَانٌ إِبِد، وهي المتوحشة[4]، وقالوا: لا أُحْسِن اللَعِبَ إلا جِلِخْ جِلِبْ، وهي لُعبةٌ لهم[5][6].

وفِعُلٌ أُهْمِلَ والعكس يَقل لقصدهم تخصيصَ فِعْل بفُعِل

(خ ١)

* قولُه: «**فِعْلٍ**»: بالتنكير؛ للتنويع، أي: نوعًا من الفعل، وهو فعلُ المفعول[7].

(خ ٢)

* قولُه: «**فِعْلٍ**»: بالتنكير؛ لإرادة معنى التنويع، أي: نوع ما من الفعل، وهو

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

... وإرخاءُ سِرْحانٍ وتقريبُ تَتْفُلِ

روي: «له أَيْطَلا» و«له إِطِلا»، ذكرهما الأصمعيُّ في شرحه الديوان ٢١، وخلق الإنسان (الكنز اللغوي ٢١٤)، والسكريُّ في شرحه الديوان ١/٢٦٠، وابنُ الأنباري في شرح القصائد السبع ٨٩، ورواية: «لها إِطِلا» في تاج العروس (أ ط ل) ٢٧/٤٥٥.

(٢) هو عبدمناف بن رِبْع الجُرَبي.

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

إذا تجرَّد نَوْحٌ قامتا معه ...

سِبْت: نعل، ويَلْعَج: يحرق. ينظر: ديوان الهذليين ٢/٣٩، والكامل ٢/٦٩٢، والأصول ٣/٤٤٩، وجمهرة اللغة ١/٤٨٣، والحجة ٤/٢١٠، وتهذيب اللغة ١/٢٤١، والمحكم ١/٣٢٩، وضرائر الشعر ١٩، وارتشاف الضرب ٥/٢٣٧٨.

(٤) ينظر: المجمل ١/٨٣، والمحكم ٩/٣٨٦.

(٥) ينظر: الجيم ١/١٢٩، والتكملة للصاغاني ٢/١٣٨.

(٦) الحاشية في: ٣٩/أ.

(٧) الحاشية في: ٣٩/أ.

صيغة ما لم يسمَّ فاعله.

ع: إن قيل: كيف أهملوا "فِعُلًا"؛ لثِقَله، مع أن "فُعُلًا" أثقلُ منه؛ لأن الضمة أثقل من الكسرة؟

قلنا: لا نسلِّم أن الكسرة مطلقًا أخفُّ، بل الانتقال من ضم إلى كسر أثقل من الانتقال من ضم إلى ضم، فلهذا جاء: عُنُق، ولم يجئ: "فُعِل"(١)، إلا فيما شذَّ، ونظيرُ هذا: أنهم استثقلوا: يَوْعِدُ، فقالوا: يَعِدُ، ولم يستثقلوا: يَوْضُؤُ، مع أن الضمة أثقل من الكسرة؛ لأن الخروج من ضم إلى ضم، ومن كسر إلى كسر؛ أخفُّ عليهم من الخروج من ضم إلى كسر، ومن كسر إلى ضم(٢).

وافتح وضم واكسرِ الثانيَ من فعلٍ ثلاثيٍ وزدْ نحو ضمن

(خ٢)

* ع: لا يَختلف وزنُ الفعل الثلاثي المجرد باعتبار أوَّله وآخرِه، أما آخره؛ فلأمرين:

أحدهما: القاعدةُ المستمرَّة فيه وفي غيره: أن الوزن لا يكون باعتبار الآخِر.

والثاني: أن لآخِره حالةً واحدةً دائمًا، وهي البناء على الفتح، فهي موجودة في جميع أوزانه، فأَنَّى يَختلف اعتبارُه بحَسَبِها؟

وأما أوَّله؛ فلأنهم أوجبوا انفتاحَه تخفيفًا؛ لأن الفعل ثقيل، والضمةُ والكسرة ثقيلان، والسكونُ لا سبيل إليه؛ لأنه يستدعي اجتلابَ همزة الوصل، وكلامُنا في المجرد.

فتلخَّص أن الأول كالآخِر، فلم يَبْقَ [إلا](٣) اعتبارُ وَسَطِه، وهو لا يكون ساكنًا؛ لأمرين:

أحدهما: أن آخِره معرَّض للسكون إذا اتصل بضمير الرفع المتحرِّك، فلو سَكَن ما قبلَه التقى ساكنان.

والثاني: أنهم دَلُّوا بحركة وسطه على المعاني؛ ألَا ترى أنهم جعلوا "فَعُل" للسَّجَايا ونحوِها، و"فَعِل" للأعراض ونحوِها، و"فَعَل" لمعانٍ كثيرة؟

---

(١) كذا في المخطوطة مضبوطًا بموافقة قوله الآنف: «من ضم إلى كسر»، ولعل الأقرب فيهما: من كسر إلى ضم، و: "فِعُل".

(٢) الحاشية في: ١٩٧.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

فهذان أمران: لفظيٌّ ومعنويٌّ، يوجبان حركة الوسط، وثَبَت بذلك أن للفعل ثلاثَ حالاتٍ باعتبار وسطه، فكانت أبنيتُه ثلاثةً[1].

ومنتهاه أربعٌ إن جُردا وإن يُزَد فيه فما ستًا عدا

لاسمٍ مجردٍ رباع فَعْلَلُ وفِعْلِلٌ وفِعْلَلٌ وفُعْلُلُ

(خ١)

* ضابطُها: مفتوحُ الثالث مع ثلاثةٍ في الأول، كـ: جَعْفَر[2]، ودِرْهَم، وجُخْدَب[3]، ومكسورُ الأول والثالثِ، ومضمومُهما، كـ: زِبْرِج[4]، وبُرْثُن[5]، وكسرُ الأول مع فتح الثاني[6][7].

* قال ابنُ السِّيدِ في "الاقْتِضاب"[8]: قال: لم يأتِ في الكلام "فِعْلَل" إلا حرفان: دِرْهَم، وهِجْرَع، للطَّوِيل المُفْرِط في الطُّول[9]، قال -يعني: ابنَ قُتَيْبة[10]-: قال س[11]: وقِلْعَم[12]، وهو اسم، وهِبْلَع[13]، وهو صفة.

قال ابنُ السِّيدِ: هذا يُوهِم أنه ليس في الكلام اسمٌ على "فِعْلَل" إلا هذه الأربعةَ، ولم يقطع س بذلك، بل قال: ويكون على "فِعْلَل" فيهما، يعني: في الاسم والصفة،

---

(١) الحاشية في: ١٩٧.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) هو الضخم الغليظ. ينظر: القاموس المحيط (ج خ د ب) ١/١٣٨.

(٤) هي الزينة. ينظر: القاموس المحيط (ز ب ر ج) ١/٢٩٧.

(٥) هو الكف من الأصابع، ومخلب الأسد. ينظر: القاموس المحيط (ب ر ث ن) ٢/١٥٥١.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) الحاشية في: ٣٩/أ.

(٨) ٢/٣٣١.

(٩) ينظر: العين ٢/٢٧٥، والمنتخب لكراع ١/٥٦٥.

(١٠) أدب الكاتب ٥٩٤.

(١١) الكتاب ٤/٢٨٩.

(١٢) هو اسم رجل. ينظر: القاموس المحيط (ق ل ع م) ٢/١٥١٥.

(١٣) هو الأَكُول. ينظر: القاموس المحيط (هـ ب ل ع) ٢/١٠٣٥.

فالأسماء نحو: قِلْعَم، ودِرْهَم، والصفة: هِجْرَع، وهِبْلَع، وقد حكى ابنُ الأَعْرابيِّ[1]: هِرْجَع، بمعنى: هِجْرَع، وحُكي: ضِفْدَع، وصِنْدَد، اسمُ موضعٍ[2]، والمشهو[3]: صِنْدِد، بكسر[4] الدال[5].

ع: وكذا: ضِفْدِع[6].

(خ٢)

* بفتح أوَّلِه وثالِثِه، وضمِّهما، وكسرِهما، مع سكون الثاني فيهنَّ، وبكسر الأول وفتحِ الثالث وسكونِ الثاني، وعكسِ هذا في غير الأول، وهذه متفق عليها، وضمِّ الأول وفتح الثالثِ، ولا خلاف في ثبوته، ثم قال س[7]: مُفرَّع عن مضموم الأول والثالثِ، وقال الأَخْفَشُ والكوفيون[8]: بل صيغة أصلية، والنَّاظمُ اتَّبعهم في "التَّسْهِيل"[9]، واتَّبع س هنا[10].

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة ١٦٩/٣ -ونصَّ على أنه بفتح الهاء-، والمحكم ٣٨٧/٢، والتكملة للصاغاني ٣٨٦/٤.

(٢) هو جبل بالحجاز وراء ينبع بين جبل رضوى ووادي يعبرى. ينظر: معجم ما استعجم ٨٤٢/٣، والأمكنة والمياه والجبال ١٤٣، ومعجم البلدان ٤٢٥/٣.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: والمشهور.

(٤) مكررة في المخطوطة.

(٥) وكذا ضبط في كتب البلدان الآنفة، وينظر: جمهرة اللغة ١١٦٣/٢، وتهذيب اللغة ٢٠٢/٣، وديوان المعاني ٥٥/٢.

(٦) الحاشية في: ٣٩/أ.

(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٤٩/٤، ١٣٥/٥ (ط. العلمية)، والبصريات ٣٠٣، والمنصف ٢٧/١، وأمالي ابن الشجري ٣٣٣/٢، واللباب ٢١٣/٢.

(٨) ينظر: الأصول ٣٣٦/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٤٩/٤، ١٣٥/٥ (ط. العلمية)، والمنصف ٢٧/١، وأمالي ابن الشجري ٣٣٣/٢، واللباب ٢١٣/٢، وارتشاف الضرب ١٢٣/١.

(٩) ظاهر عبارته في التسهيل ٢٩١ موافقة سيبويه، قال: «وتفريعُ "فُعْلَل" على "فُعْلُل" أظهر من أصالته»، واختار في إيجاز التعريف ٦٣، ٦٤ مذهب الأخفش.

(١٠) الحاشية في: ١٩٨.

ومع فِعَلّ فُعْلَلّ وإن علا فمع فَعَلِّل حوى فَعْلَلِلا

(خ١)

* [«**فِعَلّ**»]: دِمَقْس، للقزّ الأبيض[1]، وجاء في الصفات: جَمَل دِرَفْس، أي: عظيم[2][3].

* [«**فَعْلَلِلَا**»]:

قَدْ زَوَّجُونِي بِعَجُوزٍ جَحْمَرِشْ
يَابِسَةِ اللَحْمِ كَزُومٍ قَنْفَرِشْ
كأنها[4] دَلَاهَا عَلَى الفُرُشْ
فِي آخِرِ اللَّيْلِ كِلَابٌ تَهْتَرِشْ[5][6]

(خ٢)

* قولُه: «**فُعْلَلّ**»: ع: ولعدم ثبوته عند س قال[7] في: سُؤْدَد: إنه ملحق بما لم يجئ، وقال ج ص[8] لَمَّا رأى إظهارَه موجِبًا لذلك قال به، وإن لم يَرِدْ ما يُلحق به؛ لأن ما اقتضاه الدليلُ فهو بمنزلة ما ثَبَت[9].

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة ٢٩٢/٩، والمعرَّب ١٥١.

(٢) ينظر: الجيم ٢٥٨/١، والمنتخب لكراع ٥٦٩/١.

(٣) الحاشية في: ٣٩/ب.

(٤) كذا في المخطوطة، وهي في مصادر البيت: كأَنَّما.

(٥) أبيات من مشطور الرجز، لم أقف لها على نسبة. الشاهد: مجيء "جَحْمَرِش" على وزن "فَعْلَلِل". جَحْمَرِش: كبيرة، وكَزُوم: متقبِّضة، وقَنْفَرِش: متشنِّجة الخلق. ينظر: الحيوان ٩٧/٧، وجمهرة اللغة ١١٣٤/٢، ١٢٢٨/٣، والبارع ١٩٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩٤/٥ (ط. العلمية)، وسفر السعادة ١٩٨/١.

(٦) الحاشية في: ٣٩/ب.

(٧) الكتاب ٣٢٦/٤، وينظر: الخصائص ٣٤٥/٢، وشرح الشافية للرضي ١٦/١.

(٨) الرمزان في المخطوطة مهملان، ولعلهما كما أثبت، والمراد: ابن جني في الخصائص ٣٤٥/٢.

(٩) الحاشية في: ١٩٨.

* جُخْدَب[1]: "فُعَلْل"[2]؛ إما فرعٌ عن "فُعْلُل"، أو أصلٌ، وهو قليل بالنسبة إلى "فُعْلُل"، فمِنْ ثَمَّ اتفقوا على أن نون: جُنْدَب زائدة، وأنه "فُنْعَل"، لا: "فُعْلَل"؛ لانتفاء "فُعْلَل"، أو قلَّتِه عند مَنْ قال به[3].

* أَثْبت في "شرح الغاية"[4] "فِعْلُل"، وقال: أَثْبتُّه -وإن كان بعضهم نَفَاه؛ لشذوذه- لأنهم إذا أثبتوا "فِعِلًا"، ولم يجئ منه إلا لفظةٌ أو لفظتان، فهذا أَوْلى، نحو: زِئْبُر[5]، وضِئْبُل[6]، وخِرْفُع[7]، حكاه ابنُ سِيدَه[8]، وزِعْبُر[9]، حكاه ابنُ خالَوَيْهِ[10]، ونِئْبُل[11]، حكاه أبو[12] الطَّيِّبِ اللُّغَويُّ[13].

ثم قال -أعني: أح في "شرح الغاية"[14]-: وقد أَثْبتَ بعضهم "فَعْلِلًا"، حكى أبو

---

(١) هو الضخم الغليظ، ونوع من الجنادب ومن الجراد ومن الخنفساء ضخم. ينظر: القاموس المحيط (ج خ د ب) ١/١٣٨.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب: فُعْلَل.

(٣) الحاشية في: ١٩٨.

(٤) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٢٢٦.

(٥) هو ما يعلو الثوب الجديد. ينظر: الصحاح (ز ب ر) ٢/٦٦٨.

(٦) هو الداهية. ينظر: القاموس المحيط (ض ء ب ل) ٢/١٣٥٣.

(٧) هو القطن الفاسد. ينظر: القاموس المحيط (خ ر ف ع) ٢/٩٥٨.

(٨) المحكم ٢/٣٩٥، والمخصص ١/٣٨٤.

(٩) هو بمعنى الزِّئْبُر. ينظر: القاموس المحيط (ز ع ب ر) ١/٥٦٤.

(١٠) لم أقف على حكايته.

(١١) هو الداهية. ينظر: حاشية أبي حيان على الممتع لابن عصفور ٥٦ (ط. مكتبة لبنان)، وتاج العروس (ن ء د ل) ٣٠/٤٤٠.

(١٢) هو عبدالواحد بن علي الحلبي، إمام لغوي، أخذ عن أبي عمر الزاهد والصولي، وكانت بينه وبين ابن خالويه منافسة، له: مراتب النحويين، والأضداد، وشجر الدر، وغيرها، توفي سنة ٣٥١. ينظر: البلغة ١٩٠، وبغية الوعاة ٢/١٢٠.

(١٣) ينظر: حاشية أبي حيان على الممتع لابن عصفور ٥٦ (ط. مكتبة لبنان).

(١٤) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٢٢٦.

عُبَيْدة[1]: طَحْرِبة[2]، بفتح الطاء، وكسر الراء.

وقد أثْبتَ ك والأَخْفَشُ[3] "فُعْلَلا"، ك: جُخْدَب، وبُرْقَع، واختاره ابنُ مالِكٍ[4]، مستدلًّا بقولهم: عُنْدَد[5][6].

كَذَا فُعَلِّلٌ وفِعْلَلٌ وما غاير للزَيْدِ أَوِ النَّقْصِ انتما[7]

(خ١)

* [«**كذا "فُعَلِّلٌ" و"فِعْلَلٌ"**»]: أبو البَقاءِ[8]: زاد ابنُ السَّرَّاجِ[9]: "فعلل"[10]، نحو: هُنْدَلِع، لِبَقْلةٍ[11][12].

(خ٢)

* [«**للزَّيْد**»]: نحو: مُسْحَنْكِك[13]، ومُحْرَنْجِم، ومنه: جَنَدِل[14]، وأصلُه عندنا:

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: أبو عُبَيد. ينظر: الأمثال لأبي عبيد ٣٩١، والمخصص ١٦٧/٤، ومجمع الأمثال ٢٨١/٢، وشمس العلوم ٤٠٧٣/٧.

(٢) هي القطعة من الغَيْم، ومن الثوب. ينظر: القاموس المحيط (ط ح ر ب) ١٩٣/١.

(٣) ينظر: الأصول ٣٣٦/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٤٩/٤، ١٣٥/٥ (ط. العلمية)، والمنصف ٢٧/١، وأمالي ابن الشجري ٣٣٣/٢، واللباب ٢١٣/٢، وارتشاف الضرب ١٢٣/١.

(٤) إيجاز التعريف ٦٣، ٦٤.

(٥) يقال: ما لي عنه عُنْدَد، أي: بُدٌّ وسبيل. ينظر: القاموس المحيط (ع ن د) ٤٣٩/١.

(٦) الحاشية في: ١٩٨.

(٧) كذا في المخطوطة، والوجه: انتمى؛ لأنه زائد على ثلاثة.

(٨) شرح التكملة ٣٣٧ (ت. حورية الجهني).

(٩) الأصول ١٨٦/٣.

(١٠) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح التكملة: "فُعْلَلِل".

(١١) ينظر: المحكم ٤٦٩/٢، والتكملة للصاغاني ٣٨٥/٤.

(١٢) الحاشية في: ٣٩/ب.

(١٣) هو شديد السواد. ينظر: القاموس المحيط (س ح ك ك) ١٢٤٨/٢.

(١٤) هو المكان الذي تجتمع فيه الحجارة. ينظر: القاموس المحيط (ج ن د ل) ١٢٩٧/٢.

جَنَدِيل، وفاقًا للفَرَّاء[1]، والفارِسيِّ[2]، لا: جَنَادِل، خلافًا للبصريين[3]، ومن[4]: عَرَتُن[5]، وعُلَبِط[6]، أصلُهما: عراتن[7]، وعُلَابِط[8].

* [«أو النقصِ»]: نحو: يَد، ودَم، وكُلْ، وبِعْ، وخَفْ[9].

* قولُه: «للزَّيْد أو النَّقْصِ»: بَقِي عليه: أو للشذوذ، نحو: زِئْبُر، وجِرْفُع، للقُطْن الفاسد[10]، أو شبهِ الحرف، نحو: كَمْ، ومَنْ، أو التركيبِ، نحو: مَعْدِي كَرِب، أو العُجْمةِ، كـ: بَلَخس[11]، وسَرْجِس[12]، ذكرهنَّ[13] في "التَّسْهيل"[14].

والجوابُ: أن الشاذ لا معمولَ عليه، وشبهَ الحرف ليس مما يدخله التصريف، فهو بمعزلٍ عما نحن فيه، والنظرُ في أوزان البَسَائِط، فأما المركب فمِنْ حيثُ هو مركبٌ فلا وزنَ له، والكلام في لغة العرب[15].

والحرف إن يلزم فأصل والذي لا يلزم الزائدُ نحو تا احتذي

(١) ينظر: تهذيب اللغة ٣٢١/١١.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٢٩٦/٨.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١٢٥/١، والتذييل والتكميل ١٤٥/٢.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: ومنه.

(٥) هو شجر يُدبغ به. ينظر: القاموس المحيط (ع ر ت ن) ١٥٩٧/٢.

(٦) هو الضخم، والقطيع من الغنم. ينظر: القاموس المحيط (ع ل ب ط) ٩١٥/١.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: عَرَنْتُن. ينظر: الكتاب ٢٨٩/٤، والأصول ١٨٤/٣، والمنصف ٢٧/١.

(٨) الحاشية في: ١٩٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٠١/٢.

(٩) الحاشية في: ١٩٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٠١/٢.

(١٠) ينظر: العين ٢٨٥/٢، والمنتخب لكراع ٣٧٥/١.

(١١) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولم أقف عليه في مصدر.

(١٢) هو راهب نجراني ينسب إليه دَيْرٌ بين الكوفة والقادسية. ينظر: الديارات ٢٣٣، والخَزَل والدَّأَل ٧٤/٢.

(١٣) أي: الأنواع لا الأمثلة.

(١٤) ٢٩١.

(١٥) الحاشية في: ١٩٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٠١/٢.

(خ١)

* أبو البَقَاءِ[1]: الأصليُّ: هو ما يلزم ذكرُه في جميع تصاريف الكلمة، إلا أَنْ يُحذف لعلَّةٍ، وقال الرُّمَّانيُّ[2]: التصريفُ: اقتطاعُ فرعٍ من أصلٍ يدور في تصاريفه الأصليُّ.

وبهذا يتبيَّن الأصلُ من الزائد؛ لأن نحو: ضَرَبَ كلُّ حروفه أصول؛ لأنها توجد في نحو: ضارب، ومضروب، واستضرب، واضطرب، وضرَّب.

ع: وعرَّف أبو عَلِيٍّ في "التَّكْمِلة"[3] الزائدَ والأصليَّ بمثل ما ذَكَر النَّاظم، ورُدَّ عليه بأن من الزائد ما لا يسقط بحالٍ، نحو: حَوْشَب[4]، وكَوْكَب، ونونِ: كَنَهْبَل، وتاءِ: تَنْضُب، فهذه لا تسقط بحالٍ، والكَنَهْبَل والتَّنْضُب شَجَرٌ[5]، ولا يستعمل منهما فعلٌ بهذا المعنى.

وقد يَسقط بعض الأصول ولا يدلُّ ذلك على الزيادة، قال أبو البَقَاءِ[6]: وإنما هذا بعضُ[7] أدلةِ الزيادة والنقصان، ولا يُدَلُّ بالبعض على الكل، وإنما أحلد أبو عَلِيٍّ[8] للاستدلال بالاشتقاق؛ لأنه حاكِمٌ عَدْلٌ، وما سواه يرجع إليه.

فَصْلٌ: والذي تُعرَف به الزيادة من الأصول ثلاثةٌ:

الاشتقاقُ، على ما قدَّمنا.

---

(١) شرح التكملة ٣٥١ (ت. حورية الجهني).

(٢) الحدود ٣٨.

(٣) ٥٥١.

(٤) يطلق على أشياء، منها: الأرنب. ينظر: القاموس المحيط (ح ش ب) ١/١٤٩.

(٥) ينظر في الكَنَهْبَل: العين ٤/١١٤، والجيم ٣/١٤٧، وفي التَّنْضُب: جمهرة اللغة ٣/١٢٤٦، وتهذيب اللغة ٣/١٧٤.

(٦) شرح التكملة ٣٥١-٣٥٣ (ت. حورية الجهني).

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) التكملة ٥٥١، ٥٥٢.

وعدمُ النظير، كنون: نَرْجِس[1]، وكَنَهْبَل؛ فإنهما زائدان؛ وإلا لَزِم إحداثُ وزنٍ.

والحملُ على الأكثر، كهمزة: أَفْكَل[2]؛ فإنها زائدة، لا بطريق الاشتقاق؛ إذ لا يُشتق من هذا ما تسقط همزتُه، ولا بعدم النظير؛ فإن "فُعْللا"[3] موجود، بل لأن الأكثر في الثلاثي[4] المفتتح بالهمزة أن تكون همزتُه زائدةً[5].

* جُمِعت حروف الزيادة في كلمةٍ، في: سَأَلْتُمُونِيها، وفي: اسْتَمْلُونِيها، وفي كلمتين، في: أتاه[6] سليمان[7]، وفي: اليومَ تَنْساه، وفي: أَسْلَمَني وتَاهَ، وفي: هَوِيت السِّمَانَ، و: التَّنَاهِي سُمُوٌّ، و: أَهَوِيَ تِلِمْسانَ؟ وفي أربعٍ، وهي: يا أَوْسُ هل نِمْتَ؟[8]

* فإن قلت: فما تصنع بقوله[9]:

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ لِأُمِّ الخَزْرَجِ
مِنْهَا فَظَلْتَ اليَوْمَ كَالمُزَرَّجِ؟[10]

فقد سقطت النون من التصريف، وقد قالوا في النون في: زَرَجُون[11]: إنها أصلية، وإنها

---

(١) هو نبات من الرياحين. ينظر: تاج العروس (ر ج س) ١٦/٥٤٧.

(٢) هي الرِّعْدة. ينظر: القاموس المحيط (ف ك ل) ٢/١٣٧٩.

(٣) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في شرح التكملة: "فَعْلَلًا".

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) الحاشية في: ٣٩/ب.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: وأتاه، أو: أتاه وسليمان، أو: وسليمان أتاه. ينظر: شرح التكملة للعكبري ٣٥٣ (ت. حورية الجهني)، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/١٤١، وشرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز ٤٧، وتاج العروس (ز ي د) ٨/١٦١.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) الحاشية في: ٣٩/ب.

(٩) لم أقف له على نسبة.

(١٠) بيتان من مشطور الرجز. مُزَرَّج: نشوان. ينظر: المحتسب ١/٨٠، والمحكم ٧/٥٨٦، والممتع ١/٢٥٤.

(١١) هي الخمر. ينظر: القاموس المحيط (ز ر ج ن) ٢/١٥٨١.

كسين: قَرَبُوس[1]؟

قلت: قال أبو عَلِيٍّ[2]: إن العرب إذا نطقت بالأعجمي خلَّطت فيه[3].

(خ٢)

* لَمَّا أنهى القولَ في عدَّة حروف المجرد وأبنيته شَرَع في ذكر ما يُعلم به زيادةُ المزيد وأصالةُ المتأصِّل.

والمزيد ضربان: تكرار لأصلٍ، فلا يَتوقَّف على حروفٍ بعينها، وغيرُ تكرار لأصلٍ، فيَتوقَّف على حروفٍ بعينها، وهي عشرة، يجمعها قولك: سَأَلْتُمُونِيها.

ومعنى كونِ التكرار وهذه الحروفِ زائدةً: أنه لا زائدَ إلا منهما، لا أنهما حيث وُجِدا كانا زائدَيْن.

وإذا كان كذلك وجب أن يُذكر قانونٌ يعرف به الزائد من غيره، والدليل ضربان: إجمال، وتفصيل، فالإجمالُ هو كون الحرف يسقط في بعض التصاريف، مثل سقوط الدال والواو والهمزة من: اغْدَوْدَن[4]، في قولك: غَدَنٌ[5]، وسقوطِ همزة: احتُذِي وبابِه في قولك: حَذَوْته، والتفصيلُ سيأتي الكلام عليه[6]، وكان ينبغي أن يذكره قبل أن يذكر كيفية الوزن؛ ليجمع بين الدليلين[7].

* قد يُورَد على هذا الضابط نحوُ: خُذْ، وكُلْ، ومُرْ، ونحوُ: عِدْ، ويَعِد، وعِدَة[8].

---

(١) هو السَّرْج. ينظر: القاموس المحيط (ق ر ب س) ١/٧٧٤.

(٢) ينظر: المحتسب ١/٨٠، والخصائص ١/٣٦٠.

(٣) الحاشية في: ٣٩/ب.

(٤) أي: صار ناعمًا. ينظر: القاموس المحيط (غ د ن) ٢/١٦٠٢.

(٥) هو النعمة واللين. ينظر: القاموس المحيط (غ د ن) ٢/١٦٠٢.

(٦) عند التعليق على قوله الآتي:

فألفٌ أكثرَ من أصلين ... صاحبَ زائدٌ بغير مَيْنِ

وما بعده.

(٧) الحاشية في: ١٩٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٠٢، ٥٠٣ إلا من قوله: «مثل سقوط الدال» إلى قوله: «حذوته»، ولم يعزها لابن هشام.

(٨) الحاشية في: ١٩٩.

* مِنْ "سِرِّ الصِّناعة"[1]: حَكَى ابنُ[2] حَبِيبَ[3]: رجل هِنْديّ، وهِنْدِكيّ، والظاهرُ أن الكاف زائدة، ولو قيل: إنها أصل، وإنها ك: سَبِط[4]، وسِبَطْر[5]؛ لكان قولًا قويًّا، وهو الصواب[6].

بضمن فعل قابلِ الأصولَ في وزنٍ وزائدٌ بلفظِه اكتَفي[7]

(خ٢)

* [«**بضِمْنِ فِعْلٍ**»]: القلوب[8] وأفعال الجوارح، ويسمُّونها: أفعالَ العِلَاج، وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن المتعلِّق بالقلب يسمَّى عَمَلًا لا فِعْلًا، فهذان عمومان:

عمومُ الفعل في جميع أفعال الجوارح، بخلاف العمل، بدليل قولك: قد فعلتُ، دون: قد عملتُ، بعد قول القائل: اسمعْ، و: كَلِّمْ.

والثاني: عمومُه في أفعال الجوارح وأفعال القلوب، بخلاف العمل، فلا يكون للقلوب على ما قال بعضهم.

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/٢٨١.

(٢) هو محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو، مولى بني هاشم، أبو جعفر، وقيل: إن حبيب اسم أمّه، عالم باللغة والشعر والأخبار والأنساب، أخذ عن ابن الأعرابي وقطرب وأبي عبيدة، وأخذ عنه السكري، له: المحبَّر، والموشَّى، والمنمَّق، وغيرها، توفي سنة ٢٤٥. ينظر: معجم الأدباء ٦/٢٤٨٠، وإنباه الرواة ٣/١١٩، وبغية الوعاة ١/٧٣.

(٣) ينظر المحكم ٤/٢٦٣، وارتشاف الضرب ١/٢٢٣.

(٤) هو ضد الجَعْد، والطويل. ينظر: القاموس المحيط (س ب ط) ١/٩٠٣.

(٥) هو الماضي الشهم، والطويل. ينظر: القاموس المحيط (س ب ط ر) ١/٥٦٩.

(٦) الحاشية في: ٢٠١، وقد كتبها الناسخ عند البيت الآتي: «فألفٌ أكثر من أصلين»، ولعل صواب مكانها هنا.

(٧) كذا في المخطوطة مضبوطًا وبالياء، والوجه: اكتَفِ، ويصح بالياء على رواية: اكتُفي. ينظر: الألفية ١٧٨، البيت ٩٢٦.

(٨) كذا في المخطوطة، وأول التعليق على البيت عند ياسين: إنما جعلوا الميزان "فعل" لا "عمل"؛ لأن الأول أعم... ولأن ما يتعلق بالقلب يسمى عملًا لا فعلًا عند بعضهم، فهذا عمومان...

قال ابنُ[1] دَقِيقِ العِيدِ[2] رحمه الله: ما يتعلَّق بالجوارح وبالقلوب قد يُطلَق عليه: عمل، ولكن الأسبق إلى الفهم تخصيصُ العمل بأفعال الجوارح، وإن كان ما يتعلَّق بالقلوب فِعْلًا للقلوب أيضًا.

قال: ولو خُصِّص الفعل من أفعال الجوارح بما عدا ما يتعلَّق باللسان لكان قريبًا؛ لأنهم يقابلون بينهما، فيقولون: الأفعال والأقوال، فهذا اختصاص ثالث إن صحَّ.

فنقول على هذا: الفعل أعمُّ من العمل من ثلاثة أوجه:

الأول: أن الفعل يعمُّ جميع أفعال الجوارح، كلامًا كان، أو سمعًا، أو غيرهما.

الثاني: أنه كما يكون للجوارح كذلك يكون للقلوب.

الثالث: أنه يكون لأفعال الجوارح، قَوْلِها وغيره[3].

* ع: كان ينبغي أن يَتلوَ قولَه: «**وَزْنٍ**» بقوله: «**وضَاعِفِ اللامَ**» البيتَ، ويؤخِّرَ قولَه: «**وزائدٌ بلَفْظه اكتفي**»، ويُوقِعَ ما يعطي معناه قبلَ: «**وإِنْ يَكُ الزائدُ ضِعْفَ أَصْلٍ**» البيتَ[4].

وضاعفِ اللام إذا أَصْلٌ بقي كراءِ جعفرٍ وقَافِ فُسْتَق

وإن يكُ الزائدُ ضِعْفَ أَصْلِي فاجعل له في الوزنِ ما للأَصْلِيّ

(خ١)

* إذا قال النحاة: حروفُ الزيادة عشرةٌ فالمرادُ: ما يُزاد غيرَ تكرارِ أصلٍ للإلحاق،

---

(١) هو محمد بن علي بن وهب القُشَيري، تقي الدين، أبو الفتح، محدِّث فقيه أصولي، له: الإلمام بأحاديث الأحكام، وشرحه، والاقتراح في بيان الاصطلاح، وغيرها، توفي سنة ٧٠٢. ينظر: الوافي بالوفيات ٤/١٣٧، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٩/٢٠٧، والدرر الكامنة ٥/٣٤٨.

(٢) إحكام الأحكام ١/٦١.

(٣) الحاشية في: ١٩٩، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٠٤، ٥٠٥ من قوله: «فهذان عمومان» إلى قوله: «فلا يكون للقلوب»، ولم يعزها لابن هشام.

(٤) الحاشية في: ١٩٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٠٥، ولم يعزها لابن هشام.

ك: جَلْبَبَ[1]، وقَرْدَد[2][3].

* [«**أَصْلِي، للأَصْلِي**»]: إنما كتبتُه بالياء على أنه مخفَّف من: أَصْلِيٍّ، لا أنه لفظة "أَصْلٍ" أُلحقت في اللفظ ياءَ الإطلاق[4].

(خ٢)

* قال ابنُ مَلْكُونَ[5] في: الفَرْفَخ[6]: إنه من لفظ: الفَرْخ، وإنها سمِّيت بذلك؛ لِلِينها.

قال الشَّلَوْبِينُ[7]: هذا يقتضي كونَ الفاء الثانية زائدةً، وليس كذلك، بل هي أصلية، نصَّ على ذلك في "الخَصَائِص"[8].

وقال الشَّلَوْبِينُ[9] أيضًا: استدلَّ الفارِسيُّ[10] على أنَّ: شَرَوْوى[11] "فَعَوْعَل" لا

(١) أي: ألبسه الجِلْباب. ينظر: القاموس المحيط (ج ل ب) ١/١٤٢.

(٢) هو ما ارتفع من الأرض، كما في: القاموس المحيط (ق ر د) ١/٤٤٩، أو: جبل، وقيل: شِعْب يصبُّ في وادي نخلة اليمانية من الشمال بين جبلَيْ يسوم والشاخص، كما في: معجم البلدان ٤/٣٢١، ومعالم مكة التاريخية والأثرية ٢٢٠، ٢٢١.

(٣) الحاشية في: ٣٩/ب.

(٤) الحاشية في: ٣٩/ب.

(٥) إيضاح المنهج ١/٦٣٦.

(٦) هي نوع من البقل، تسمى: البقلة الحَمْقاء، والرِّجْلة. ينظر: تاج العروس (ف ر ف خ) ٧/٣١٨.

(٧) حواشي إيضاح المنهج ١/٦٣٩.

(٨) ٢/٥٩.

(٩) حواشي إيضاح المنهج ١/٦٣٧-٦٣٩.

(١٠) ينظر: الخاطريات (الجزء الثاني) ٨٢.

(١١) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في الخاطريات وحواشي إيضاح المنهج: شَرَوْرى، وهو جبل في طريق مكة إلى الكوفة بين العمق والمعدن، وقيل: جبل مطل على تبوك في شرقيِّها. ينظر: معجم ما استعجم ٣/٧٩٤، ومعجم البلدان ٣/٣٣٩.

"فَعَلْعَل" بأنه لم يأتِ في الكلام: ش ر و، قال: وإذا ثبت هذا قَوِيَ كونُ: قَطَوْطى[1]، وشَجَوْجى[2] "فَعَوْعَلًا".

قال أبو الفَتْح[3] بعد أن حكى ذلك: وقد ذكرتُ لأبي عَلِيٍّ أن صاحب كتاب "الجَمْهَرة"[4] ذَكَر أن بناء "الشَّرْوى"[5] من: الشرو، فعَجِبنا، ورأيت اللَحْيانِيَّ ذَكَر في "نَوادِره"[6] ما حَكَيناه عن محمَّدِ[7] بنِ الحَسَن آنفًا، وأَظُنُّني ذاكرتُ فيه أبا عَلِيٍّ، وكان تَعَجُّبُنا منهما سواءً، وذلك أن بناء "الشَّرْوى" عندنا من: شريت، قُلبت لامُها واوًا؛ لكونها اسمًا لا صفةً، بمنزلة: الفَتْوى، والتَّقْوى.

قال الشَّلَوْبِينُ: وبهذا استُدل على أن لام: الشَّرَى[8] ياءٌ؛ لانتفاء: ش ر و[9].

واحكم بتأصِيل حروف سِمْسِم ونحوه والخُلْفُ في كَلَمْلِم

(خ٢)

* اعلمْ أن مفهومه يقتضي أن ما عدا ذلك من مسائل التكرير فهو على الزيادة، وذلك فيما تكررت فيه الفاء والعين، ك: مرميس[10]، أو العين واللام، ك:

(١) هو مَنْ يقارب الخطو. ينظر: القاموس المحيط (ق ط ط) ٩٢١/١.

(٢) هو المفرط في الطول. ينظر: القاموس المحيط (ش ج ج) ٣٠٢/١.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) ٧٣٥/٢.

(٥) هو المِثْل. ينظر: القاموس المحيط (ش ر ي) ١٧٠٤/٢.

(٦) لم أقف على ما يفيد بوجوده.

(٧) هو ابن دريد صاحب "الجمهرة".

(٨) هو رُذَال المال، وخياره -ضد-، والجبل، والناحية. ينظر: القاموس المحيط (ش ر ي) ١٧٠٤/٢، وجبل بنجد في ديار طيئ، وآخر بتهامة كثير السباع، وموضع عند مكة. ينظر: معجم البلدان ٣٣٠/٣.

(٩) الحاشية في: ٢٠٠.

(١٠) كذا في المخطوطة، والصواب: ك: مَرْمَرِيس، ومعناه: الداهية، والأملس، والطويل، والصلب، والأرض لا تنبت. ينظر: القاموس المحيط (م ر س) ٧٨٥/١، ٧٨٦.

صَمَحْمَح(١)، أو اللام فقط، كـ: جِلْباب، أو العين فقط ولا فاصلَ، نحو: سُلَّم، أو ثَمَّ فاصلٌ زائدٌ، كـ: عَقَنْقَل(٢)، وكلُّ هذا صحيح، وما تكررت فيه الفاء فقط، كـ: سُنْدُس، وقَرْقَف(٣)، أو العين مفصولةً بأصلٍ، كـ: حَدْرَد(٤)، أو ثلاثيًّا، نحو: شَدَّ، ومَدَّ، وهذا غير صحيح، فكلامُه شامل لثماني مسائلَ: خمسة صحيحة، وثلاثة غير صحيحة، ويجاب عن الأخير بأنه لم ينبِّه عليه؛ لِمَا استقرَّ من أن أقل الأصول ثلاثة(٥).

فألفٌ أكثرَ من أصلين صاحَبَ زائدٌ بغير مَين

(خ١)

* مِنْ "تَذْكِرة"(٦) أبي عَلِيٍّ: الألفُ في الحروف لا تكون إلا أصليةً؛ لأن طريق الزيادة معرفةُ الاشتقاق، وهي لا يدخلها اشتقاقٌ، وطريقُ معرفة الانقلاب عن أصلٍ لا تُمْكِنُ هنا، بل قام الدليل على انتفائها؛ لأن حكم ما كان ثنائيًّا أن يُحرَّك أوَّلُهما؛ لئلا يلتقيَ ساكنان، ويسكَّنَ ثانيهما، كـ"هَلْ"، و"بَلْ"، و"قَدْ"، فأنت تَجِدُ ألفَ / "ما"، و"لا" و"نا"(٧) موجودةً في مكانٍ لا تكون له الحركةُ، وذلك يَنفي أن ينقلب فيه الحرفُ، بدليل "لَوْ"، والأسماءُ غير المتمكنة كالحروف سواءٌ(٨).

* حاشيةٌ: لم يَحْتَجْ أن ينبِّه على أن الألف لا تزاد أوَّلًا كما فعل غيرُه؛ لأن ذلك غير ممكن؛ لأنه لا يُبتدأ بساكن، ويَحتاج أن ينبِّه على ذلك في الواو والياء.

---

(١) هو الشديد المجتمع، والقصير، والأصلع. ينظر: القاموس المحيط (ص م ح) ١/٣٤٧.

(٢) هو الوادي العظيم المتسع. ينظر: القاموس المحيط (ع ق ل) ٢/١٣٦٧.

(٣) هي الخمر. ينظر: القاموس المحيط (ق ر ف) ٢/١١٢٤.

(٤) هو القصير. ينظر: القاموس المحيط (ح د ر) ١/٤٠٦.

(٥) الحاشية في: ٢٠٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٠٨.

(٦) لم أقف عليه في مختارها لابن جني، وينظر: الحلبيات ٣٥٤.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في الحلبيات: يا.

(٨) الحاشية في: ٣٩/ب مع ٤٠/أ.

واعلمْ[1] أنهم اختلفوا في: وَرَنْتَل[2]؛ فقال ابنُ جِنّي[3]: فيه طرفان:

أحدهما: أن تدَّعي أنها[4] أصل في ذوات الأربعة غيرَ مكررة، وذلك معدوم.

والآخر: أن تجعلها زائدةً أوَّلا، وذلك معدوم.

فيجب حَمْلُها على أقل الوجهين فُحْشًا، وهو أصليَّتُها مع عدم التكرير؛ لأنها قد توجد أصلًا في ذوات الأربعة على وجهٍ ما، نحو: الوضوضة[5]، وأما زيادتها أوَّلا فغير موجود أَلْبَتَّةَ، فحُملت على أحسن الأقبحَيْن[6].

(خ٢)

* وحيث ثَبَت أن الألف غير زائدة فهي منقلبة عن ياء، ك: باعَ، ونابٍ، أو واوٍ، ك: قالَ، وبابٍ[7].

* مسألةٌ: لزيادة الألف شرط واحد، وهو مصاحبتها أكثرَ من أصلين.

ولزيادة الياء ثلاثة شروط:

أحدها: مصاحبتها أكثرَ من أصلين، فخرج: يَد، ويوم.

والثاني: أن لا تكون الكلمة مبنيةً من حرفين بالتضعيف، ك: يُؤْيُؤ[8].

الثالث: أن لا تتصدَّر على أكثرَ من ثلاثة أصول في غير مضارع.

ولزيادة الواو شروط:

---

(١) كذا في المخطوطة متصلًا بالكلام السابق، وحقُّه أن يكون عند البيت الآتي، كما سيأتي مضمونه في حاشية المخطوطة الثانية.

(٢) هي الداهية، والأمر العظيم. ينظر: القاموس المحيط (و ر ن ت ل) ١٤٠٩/٢.

(٣) الخصائص ٢١٣/١، ٢١٤.

(٤) أي: الواو.

(٥) كذا في المخطوطة معجمًا، ولم أقف عليه، ولعل الصواب ما في الخصائص: الوَصْوَصة، وهي النظر من خَرْق الستر بمقدار العين. ينظر: القاموس المحيط (و ص ص) ٨٦٠/١.

(٦) الحاشية في: ٣٩/ب.

(٧) الحاشية في: ٢٠١.

(٨) هو طائر. ينظر: القاموس المحيط (ي أ ي أ) ١٢٧/١.

أحدها: أن لا تتصدَّر مطلقًا، فخرج: وَرَنْتَل، خلافًا لِمَنْ غَلِط.

والثاني: أن تصحب أكثرَ من أصلين، فخرج نحو: يوم، وغَزْو.

والثالث: أن لا يُبنى من حرفين بالتضعيف، فخرج: وَعْوَع[(١)].

ولزيادة الهمزة شروط:

أحدها: التطرُّف.

الثاني: أن يسبقها ألف.

الثالث: أن تكون الألف مسبوقةً بأكثرَ من حرفين.

وأما المصدَّرة فلزيادتها شروط[(٢)]، وهو أن يتأخَّر عنها ثلاثة فقط.

وأما النون فتزاد وسطًا وطَرَفًا، فأما الطرف فبالشروط التي تُزاد بها الهمزة طَرَفًا، وأما الوسط فبشرطين:

أن تتوسَّط بين حرفين قبلَها وحرفين بعدَها.

والثاني: أن تكون مفكوكةً، ليخرج: عنجس[(٣)(٤)].

واليا كذا والواوُ إن لم يَقعا كما هما في يُؤْيُؤٍ وَوَعْوَعا

(خ٢)

* قولُه: «**واليَا كذا والوا**[(٥)]»: في "الخَصَائِص"[(٦)] من[(٧)] باب الحَمْل على أحسن الأقبحَيْن: من ذلك: وباب زَنْتَل[(٨)] أنت فيها بين ضرورتين:

---

(١) هو ابن آوى، ويكون فعلًا بمعنى: صوَّت، فيقال للذئب والكلب وبنات آوى. ينظر: القاموس المحيط (و ع ع) ٢/١٠٣٣.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: شرط.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: عَجَنَّس، وهو الجمل الضخم الشديد. ينظر: القاموس المحيط (ع ج ن س) ١/٧٦٣.

(٤) الحاشية في: ٢٠١.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما في متن الألفية: والواو.

(٦) ١/٢١٣، ٢١٤.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند ياسين: في.

(٨) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في الخصائص وعند ياسين: باب: وَرَنْتَل.

إحداهما: أن تدَّعي كونَها أصلًا في ذوات الأربعة غيرَ مكررة، والواوُ لا توجد في ذوات الأُربعة إلا مع التكرير، نحو: وَعْوَع.

والآخَر: أن تجعلها زائدةً أوَّلا، والواوُ لا تزاد أوَّلا.

فإذا كان كذلك كان أنْ تجعلَها أصلًا أَوْلى من أن تجعلها زائدةً؛ وذلك أن الواو قد تكون أصلًا في بنات الأربعة على وجهٍ من الوجوه، وهو التضعيف، فأما أن تزاد أوَّلا فإن هذا أمرٌ لا يوجد على حالٍ.

ومِنْ ذلك: فيها قائمًا رجلٌ؛ فإن الرفع يقتضي تقدُّمَ الصفة على الموصوف، والنصبَ يقتضي مجيءَ الحال من النكرة، وهذا على قلَّته جائز، فاحتُمل.

وكذا: ما قام إلا زيدًا أحدٌ؛ عَدَلت إلى النصب؛ لأنك إن رفعت لم تجد قبلَه ما تُبْدلُه منه، وإن نَصَبت دَخَلت تحت تقديم المستثنى على المستثنى منه، وهذا وإن كان ليس في قوَّة تأخيرِه عنه، فقد جاز على كل حال[1].

وهكذا همزٌ وميمٌ سبقا ثلاثةً تأصِيلُها تَحققَا

(خ۱)

* ع: فإن قلت: قد قال ابنُ قُتَيْبة[2]: إن س[3] قال: وكلُّ همزت[4] جاءت أوَّلا فهي زائدة إلا: أَوْلَق[5]؛ لأنك تقول: أُلِق، فهو مَأْلُوق، و: أَرْطًى؛ لأنك تقول: أَدِيم مَأْرُوط، لا: مَرْطيّ؛ فهذا[6] لم يَنُصَّ على اشتراط عددٍ.

قلت: رَدَّ عليه ابنُ السِّيدِ، وقال: لم يقل س هكذا، إنما قال[7]: فالهمزة إذا لَحِقَت أوَّلا رابعةً فصاعدًا فهي زائدة أبدًا عندهم.

---

(١) الحاشية في: ٢٠١، ونقل منها ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٠٩، ٥١٠ مسألة "وَرَنْتَل"، ولم يعزها لابن هشام.

(٢) أدب الكاتب ٦٠٩، ٦١٠.

(٣) الكتاب ٣/١٩٥، ٤/٣٠٨، ٢٣٥، وسيأتي ما في هذا النقل عنه.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب: همزة.

(٥) هو الجُنُون. ينظر: القاموس المحيط (أ ل ق) ٢/١١٥٠.

(٦) أي: ابن قتيبة.

(٧) الكتاب ٤/٣٠٧.

قال: وكلامُ ابنِ قُتَيْبة يقتضي أن كل همزة جاءت أوّلًا زائدةٌ، وإنما ذلك بشرط أن يكون بعدها ثلاثةُ أصول، فإن وقع بعدها أربعةُ أصول أو خمسةٌ فهي زائدة[1]، كـ: إِصْطَبْل، وكلامُ س يُوهِم خلافَ ذلك، ككلام ابنِ قُتَيْبة.

وقد فسّر الفارِسيُّ[2] قولَ س: «فصاعدًا» بأنه يريد: مع الزوائد، مثل: أَرْوَنان[3]، وإِصْلِيت[4]، ومُحالٌ أن تلحق رباعيًّا أو خماسيًّا؛ لأن الزوائد لا تلحق بناتِ الأربعة والخمسة في أوائلها.

وكلامُ س طَرِيف؛ لأنه قال: أوّلًا رابعةً، ومعنى كونها رابعةً: إذا عَدَدتَ من الآخِر.

وعند الفارِسيِّ[5] أن "أَوْلَق" همزتُه زائدة؛ حَمْلًا على الأكثر، ويجوز أن يكون من: وَلَقَ يَلِق، إذا أسرع[6]، قال[7]:

جَاءَتْ بِهِ عَنْسٌ مِنَ الشَّامِ تَلِقْ[8]

ويكونَ أصلُ: أَلِق: وُلِقَ، فأُبدلت كما في: أُعِدَ، وأُجُوه.

ويلزم أبي[9] عَلِيٍّ أن لا يقال إلا: رجل مَوْلُوق؛ لزوال موجِب القلب؛ أَلَا ترى أن مَنْ قال: أُعِدَ قال: مَوْعُود، لا: مَأْعُود؟ والمسموعَ منهم: مَأْلُوق، وقد رَدَّ أبو عَلِيٍّ[10]

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الاقتضاب: أصلية.

(٢) التعليقة ٤/٢٧٨.

(٣) هو الصوت، والصعب من الأيام. ينظر: القاموس المحيط (ر و ن) ٢/١٥٧٩.

(٤) هو السيف الصقيل الماضي. ينظر: القاموس المحيط (ص ل ت) ١/٢٥١.

(٥) الإيضاح ٥٥٤، ٥٥٥، والبصريات ٢٧٣، والتعليقة ٣/١٤، ٣٢٣.

(٦) ينظر: العين ٥/٢١٤، والمجمل ٢/٩٣٨.

(٧) هو القُلَاخ بن حَزْن المِنْقَري.

(٨) بيت من مشطور الرجز. ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٤٨، والألفاظ ٢٠١، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/٣٨، والمحتسب ٢/١٠٤، وسفر السعادة ١/٩٥، ولسان العرب (ز ل ق) ١٠/١٤٥.

(٩) كذا في المخطوطة، والوجه: أبا.

(١٠) ينظر: خزانة الأدب ١٠/٣٥٩ (عن "نقض الهاذور")، وينظر: الإغفال ١/٣٩ وما بعدها.

على مَنْ[1] قال في: إِلَه: إن همزته من واو بأنهم[2] لم يقولوا في الجمع إلا: آلهة، وكان على هذا القياسِ يجب أن يقال: أَوْلِهة، كما تقول: إِشَاح، وأَوْشِحة.

ولا يصح قول أبي عَلِيٍّ إلا أن تقول: إنهم التزموا القلبَ مع ذهاب العلَّة، كقولهم في: عِيد: أَعْياد، وفي: رِيح: أَرْياح، في لغة بني أَسَد[3].

وحَكَى الجَرْميُّ[4]: مَرْطِيّ، ومَرْطُوّ، وأبو[5] حَنِيفةَ[6]: مَرْطِيّ[7]، مَأْرُوط[8]، ومُؤَرْطًى، والأَخْفَشُ[9]: مَرْطِيّ، وهذا يوجب أن تكون الهمزة في: أَرْطًى زائدةً. من "الاقْتِضاب"[10] لابن السِّيد[11].

(خ٢)

* قولُه: «**همزٌ**»: فإن قلت: فكيف حكموا بزيادة همزة: احْبِنْطاء[12]، وشَمْأَل،

---

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) حكاها أبو حاتم السجستاني عن عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/١٩٩ (ط. العلمية)، ومجالس العلماء ١٤٨، والخصائص ١/٣٥٧، والمحكم ٣/٥٠٧.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/١٩٩ (ط. العلمية)، والممتع ١/٢٣٥.

(٥) هو أحمد بن داود الدِّينَوَري، عالم باللغة والنحو، ثقة في روايته، أخذ عن البصريين والكوفيين، وأكثر عن ابن السكيت، له كتاب النبات، والفصاحة، والبلدان، وغيرها، توفي سنة ٢٨٢. ينظر: معجم الأدباء ١/٢٥٨، وإنباه الرواة ١/٧٦، وبغية الوعاة ١/٣٠٦.

(٦) النبات ١٥، ١٠٦.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) كذا في المخطوطة بغير واو.

(٩) ينظر: المنصف ١/٣٧، ١١٨، وسر صناعة الإعراب ١/٤٢٨، ٢/٦٩١، وتوجيه اللمع ٤٦٣.

(١٠) ٢/٣٣٧-٣٣٩.

(١١) الحاشية في: ٣٩/ب.

(١٢) مصدر: احْبَنْطى، أي: انتفخ بطنه. ينظر: القاموس المحيط (ح ب ط) ١/٨٩٤.

وشَأْمَل[1]؟

لسقوطها في: الحَبَط، والشمول[2].

* قولُه: «وميمٌ»: قال صاحبُ "العَيْن"[3] في باب: مذر: المِذْرَوانِ: فَرْعا الإِلْيَتَيْنِ، قال أبو بَكْرٍ في "التَّقْرِيظ"[4]: المِذْرَوانِ من باب المعتل، والميمُ فيه زائدة.

وذَكَر في الرباعي أيضًا -أعني: صاحبَ "العَيْن"[5]- المَبَاذِل: الثياب الخَلِقات، الواحدُ: مِبْذَل، قال أبو بَكْرٍ[6]: إنما الميم في ذلك زائدة، فهو في[7] ثلاثي لا رباعي[8].

* مسألةٌ من مسائل الميم: مَنْجَنِيق: "فَنْعَلِيل"، كـ: عَنْتَرِيس[9]، لا "مَنْفَعِيل" بزيادة الحرفين؛ لفُقْدانه من الكلام، ولأنه لا يُجمع في أول اسمٍ زيادتان إلا في اسم جارٍ على الفعل.

وأما مَنْ ذهب إلى ذلك محتجًّا بقولهم: حبقونا[10] بالمَنْجَنِيق[11]؛ فالجوابُ عنه: أن العرب قد تشتقُّ من بعض الكلمة، كقولهم لبائع اللُّؤْلُؤ: لأّل، وهو ثلاثي، واللُّؤْلُؤ رباعي، وقولِهم: مُزَرَّج، للذي شرب الزَّرَجُونَ، وهو الخَمْر[12]، ونونُ: زَرَجُون أصل، وعن

---

(١) لغتان في: الريح التي تهب من الشمال. ينظر: القاموس المحيط (ش م ل) ١٣٤٨/٢.

(٢) الحاشية في: ٢٠١.

(٣) ١٨٦/٨.

(٤) استدراك الغلط الواقع في كتاب العين ٢٠٧، وتقدم أنه المسمى بـ: التقريظ.

(٥) لم أقف عليه في مطبوعته في مادة (ب ذ ل) ١٨٧/٨، وهو في مختصر الزبيدي (ت. الرحيلي) ٦٠٥/٢.

(٦) استدراك الغلط الواقع في كتاب العين ٢٠٩، وليس فيه: فهو ثلاثي لا رباعي.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب بحذفها.

(٨) الحاشية في: ٢٠١.

(٩) هي الداهية. ينظر: القاموس المحيط (ع ت ر س) ٧٦٢/١.

(١٠) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر القول: جَنَقُونا.

(١١) ينظر: المحكم ١٥٠/٦، والمخصص ٦٣/٣، ١٣٤/٥.

(١٢) ينظر: المنتخب لكُراع ٥٨٠/١، وتهذيب اللغة ٣٢٠/١٠.

أبي عُبَيْدَةَ[1]: سألتُ أعرابيًّا عن حربٍ كان[2] بينهم، فقال: كانت بيننا حروبٌ عُون، تُفقأ فيها العيون، فمرَّةً نُجْنَق، وأخرى نُرْشَق.

ولا "فَعْلَلِيل" بأصالة الحرفين؛ كقولهم[3]: مَجَانِيق، فأسقطوا النونَ، والخماسيُّ لا يسقط ثانيه في التكسير.

ولا "مَفْعَلِيل" بزيادة الميم فقط؛ لأنه حينئذٍ رباعي، فلا تلحقه زيادة من أوَّله؛ لبُعْده وتَرَاخيه عن محل الزيادة، ولقلَّة الزوائد في بنات الأربعة؛ إذ ليس لها قوَّةُ الثلاثي.

وحينئذٍ فيتعيَّن عكسُ هذا الوجه، وهو أصالة الميم، وزيادةُ النون، ويؤيِّده: قولُهم في الجمع: مَجَانيق، فأسقطوا النون[4].

كذاك همزٌ آخرٌ بعدَ أَلِفْ   أكثرَ مِن حرفين لفظُها رَدِف

(خ١)

* [«**أكثرَ من حرفَيْن**»]: ع: الأَحْسنُ: من أَصْلَيْنِ؛ ليَخرج مثلُ: أَسْماء، جمعَ: اسمٍ، أو عَلَمًا -وقُلنا: منقولٌ من الجمع-[5].

والنون في الآخر كالهمز وفي   نحو غَضَنْفر أصالَةً كُفِي

(خ٢)

* قد يُورَد: مِهْوَان[6]؛ فإن أَلِفَه أكثرَ من حرفين لفظُها رَدِفَ، ومع هذا هي غير زائدة، أعني النونَ؛ وذلك لزيادة الميم؛ لأنه من: الهَوَان، فلو أنه قال أوَّلًا: أكثرَ من أَصْلَيْنِ لفظُها رَدِف؛ لخرج هذا، مع أنه متَّزِنٌ وأَوْضَحُ[7].

* النونُ في الآخِر تشاركُ الهمزَ في علم التصريف فيما ذكر، وفي تَخَالُف المذكرِ

(١) ينظر: جمهرة اللغة ١/٤٩٠، والمنصف ١/١٤٧، والممتع ١/٢٥٤.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في المصادر: كانت.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: لقولهم.

(٤) الحاشية في: ٢٠١.

(٥) الحاشية في: ٣٩/ب.

(٦) هو "مِفْعَال" من: الهَوَان. ينظر: المحكم ٤/٤٢٨.

(٧) الحاشية في: ٢٠٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٥١٢.

والمؤنثِ، أعني: أنه لا تلحقهما التاءُ، وفي إبدال النون من الهمزة في نسبٍ، كـ: صَنْعانيّ، وبَهْرانيّ، ودَسْتَوانيّ[1]، وفي غيرِه، أنشد الفَرَّاءُ:

فَلَئِنْ بَكَيْتُ عَلَى زَمَانٍ فَاتَنِي   وَالنَّاسُ فِي أَزْمَانِ ذِي أَزْمَانِي
فَلَقَدْ أَرُوحُ بِلِمَّةٍ فَيْنَانَةٍ   سَوْدَاءَ لَمْ تُخْضَبْ مِنَ الحِنَّانِ[2]

يريد: الحِنَّاء[3].

* فإن قلت: فلِمَ حُكم بزيادة نون: نَرْجس، وعُرُنْد[4]، وكَنَهْبَل، وإِصْفَعَنْد[5]، وحُبَعْثَنة[6]، وهُنْدَلِع، وليست آخِرًا، ولا متوسطةً على الحدِّ المشروح؟

قلت: لئلا يلزم عدمُ النظير فيهنَّ.

فإن قلت: فلِمَ حُكم بزيادة مو[7]: رَعْشَن[8]، وبِلَغْن[9]؟

قلنا: لسقوطها في: الرَّعْشة، والبُلُوغ، وقد تقدَّم قولُه: «**والذي لا يلزمُ الزائدُ**»[10].

(١) نسبة على غير قياس إلى: دَسْتَواء: قرية بالعراق، وقيل: بفارس. ينظر: معجم ما استعجم ٥٥١/٢، ومعجم البلدان ٤٥٥/٢، والمخصص ٥٠/٥.

(٢) بيتان من الكامل، لعمرو بن البراء. لِمَّة: الشعر المجاوز شحمة الأذن، وفَيْنانة: كثيرة، كما في: القاموس المحيط (ل م م) ١٥٢٥/٢، (ف ن ن) ١٦٠٥/٢. ينظر: النبات ١٧٨، والمحكم ٤٠٩/٣، والمخصص ٢٧٥/٣، والروض الأنف ٢١٧/٧، وتاج العروس (ح ن أ) ٢٠٣/١، (ح ن ن) ٤٦٠/٣٤.

(٣) الحاشية في: ٢٠٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥١٢/٢، ولم يعزها لابن هشام.

(٤) هو الصلب. ينظر: تاج العروس (ع ر د) ٣٧١/٨.

(٥) هي الخمر. ينظر: تاج العروس (ص ف ع د) ٣٩٠/٧.

(٦) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولعل الصواب: خُبَعْثِنة، وهو الرجل الضخم الشديد، والأسد. ينظر: القاموس المحيط (خ ب ع ث ن) ١٥٦٨/٢.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: نون.

(٨) هو الجبان. ينظر: القاموس المحيط (ر ع ش ن) ١٥٧٨/٢.

(٩) هي البلاغة، والنمَّام. ينظر: تاج العروس (ب ل غ) ٤٥١/٢٢.

(١٠) الحاشية في: ٢٠٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥١٣/٢ إلا: خُبَعْثِنة.

* ابنُ الشَّجَريِّ[1]: جَرَنْفَس[2]: عظيم الجَنْبَيْن[3]، وشَرنبت[4]: غليظ الكفَّين[5]، وشِنْذَارة: سيِّئ الخُلُق[6]، وعوَّضوا منهن الألفَ، فقالوا: جُرَافِس، وشُرَابِث، والهمزةَ، فقالوا: شِئْذَارة، ومثالُ: جَرَنْفَس وجُرَافِس قولُهم: قِنْفَخْر، وهو الضخم من الرجال[7]، وقُفاجِريّ[8]، إلا أنهم عوَّضوا الألفَ في هذا في غير موضع النون[9].

والتاءُ في التأنيث والمضارَعه ونحوِ الاستفعالِ والمُطَاوَعه

(خ٢)

* قولُه: «**ونحوِ: الاستفعال**»: قد يُقال: إنما ثَبَت لنا الوزنُ في "الاستفعال" بعد ثبوت الزيادة؛ لأن قولنا: "استفعال" فرعٌ عن أَنْ يثبت الزائدُ حتى يُقابَلَ الزائدُ بلفظه، فهذا دَوْرٌ.

وقد يُجاب بأن مراده: ما كان على هذه الصورة مِمَّا هو مصدر، وفيه سين وتاء، فتاؤُه زائدة، وكذا ما تصرَّف منه؛ لأنه فرع، وإليه أشار بقوله: «**نحو**».

وتضمَّن كلامُه زيادةَ السين أيضًا، فاستَغنى به عن التصريح فإن[10] السين من حروف الزيادة، وأنَّ زيادتها في ذلك.

---

(١) أماليه ٢/١٦٧.

(٢) كذا في المخطوطة بالسين مضبوطًا، وفي الأمالي: جَرَنْفَش، وهي لغةٌ فيه.

(٣) ينظر: العين ٦/٢٠٩، والمحكم ٧/٥٨٣.

(٤) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب: شَرَنْبَث.

(٥) ينظر: العين ٦/٣٠٤، وجمهرة اللغة ٢/٧٥٩.

(٦) ينظر: المنتخب لكُراع ١/١٨٩، والمقاييس ٣/٢٧٣.

(٧) ينظر: الصحاح (ق ف خ ر) ٢/٧٩٨، والمخصص ٢/١٤٩.

(٨) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب: قُفَاخِرِيّ.

(٩) الحاشية في: ٢٠٢.

(١٠) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: بأنَّ.

ومِنْ هنا قال ابنُ جِنّي[1]: زعم أبو العَبَّاسِ أحمدُ بنُ يَحْيَى[2] في: أُسْكُفَّة[3] أنها من قولهم: استَكَفّ[4]، وهذا ظاهر ...[5] وأن: أُسْكُفَّة: "أُفْعُلَّة"، والسينَ فيها فاءٌ، وتركيبَها من: ك ف ف؛ فأين هذان الأصلان حتى يجتَمِعا، ولم يَمُرّ بالفكر، ولا وَقَعَ في الوهم أن "استفعلة" في الأوزان؟ وقد وقع الإجماع عن أن السين إنما تزاد في "الاستفعال" وما تصرَّف منه، و"أُسْكُفَّة" ليس من الفعل في قَبِيلٍ ولا دَبِيرٍ[6].

* فإن قلت: فلِمَ حُكم على: تَنْضُب[7]، وتَقْتُد[8]، وتَتْفُل[9]، وتُجِيب[10]، وعِزْوِيت[11] بزيادة التاء؟

قلت: لئلا يلزم عدمُ النظير.

فإن قلت: فلِمَ حَكَموا على: تُتْفُل[12] بالزيادة مع وجود "فُعْلُل"، كـ: بُرْثُن؟

قلت: توفيقًا بين اللغتين.

فإن قلت: فهلَّا عكسوا النظرَ، فنظروا أوَّلًا في: تُتْفُل، فقالوا: "فُعْلُل"، ثم في: تَتْفُل، فقالوا: "فَعْلُل"؛ توفيقًا بين الأدلة؟

---

(١) الخصائص ٣/٢٨٧، وينظر: ٢/٥١، ٣/٢١٨، ٣٤٢.

(٢) ينظر: المحكم ٦/٧٢٥، والمخصص ١/٥١٠، والممتع ١/٣٠، وتخليص الشواهد ٦٦، ١٧٨.

(٣) هي عتبة الباب التي يوطأ عليها. ينظر: القاموس المحيط (س ك ف) ٢/١٠٩٣.

(٤) أي: اجتمع. ينظر: القاموس المحيط (ك ف ف) ٢/١١٣١.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة بيض لها في المخطوطة، وفي الخصائص: ظاهر الشناعة، وذلك أنَّ...

(٦) الحاشية في: ٢٠٢، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٢/٥١٥ من أولها إلى قوله: «سين وتاء».

(٧) هو شجر، كما في: القاموس المحيط (ن ض ب) ١/٢٣١، أو: موضع بالبصرة، كما في: معجم ما استعجم ١/٣٢١.

(٨) هي رَكِيَّة بالحجاز من مياه سعد بن بكر بن هوازن. ينظر: معجم البلدان ٢/٣٧.

(٩) هو الثعلب. ينظر: القاموس المحيط (ت ف ل) ٢/١٢٨٤.

(١٠) هو بطن من كِنْدة. ينظر: القاموس المحيط (ج و ب) ١/١٤٤.

(١١) هو موضع لم أقف على تحديده. ينظر: معجم ما استعجم ٣/٩٤٢، ومعجم البلدان ٤/١١٩.

(١٢) هو لغة في: تَتْفُل. ينظر: القاموس المحيط (ت ف ل) ٢/١٢٨٤.

قلنا: ما فعلوه أَوْلى؛ لئلا يلزم ثبوتُ وزنٍ أصليٍّ غيرِ مألوف.

فإن قلت: فلِمَ حَكَموا على: كَنَهْبُل[1] بالزيادة مع انتفاء "فَعَلُّل"، و"فَنْعَلُل"[2]؟

قلنا: لَمَّا انتفَيَا كان الحملُ على الزيادة أَوْلى؛ لأنه أوسعُ البابين[3].

والهاء وقفا كلِمَه ولم تره   واللام في الإشارة المشتهِره

(خ٢)

* قولُه: «**والهاءُ وَقْفًا**»: فإن قلت: فلِمَ حَكَموا بزيادة هاء: أُمَّهات، وهِبْلَع، وأَهْراق؟

قلنا: لسقوطها في: الأُمّ، والبَلْع، وأَرَاق، وقد تقدَّم قولُه: «**والذي لا يلزمُ الزائدُ**»[4].

* قولُه: «**واللامُ**»: عندي أن: «**اللام**» مبتدأ، و: «**المُشْتَهِره**» صفة لمبتدأ محذوف، أي: زيادتُها المشتَهِرة، و: «**في الإشارة**» خبر، والجملةُ خبر: «**اللام**»، وفيه إشارة إلى أن زيادتها في غير ذلك ثابتةٌ، ولكنها غير مشتهرة، وذلك نحو: عِقِرْطِل[5]؛ لانتفاء "فِعِلِّل".

فإن قلت: فلِمَ حَكَموا بزيادة: فَحْجَل[6]، وهِدْمِل[7]؟

قلنا: لسقوطها في: الفَحْج، والهَدْم[8].

وامنعْ زيادةً بلا قيد ثَبَت   إن لم تَبَيَّن حجةٌ كحَظِلت

(خ٢)

---

(١) ضبط في المخطوطة بضم الباء فقط، وهي لغة فيه، والأشهر الفتح. ينظر: القاموس المحيط (ك ن هـ ب ل) ١٣٩٢/٢.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب: فَنَعْلُل.

(٣) الحاشية في: ٢٠٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥١٤/٢.

(٤) الحاشية في: ٢٠٣.

(٥) هي أنثى الفِيَلة. ينظر: القاموس المحيط (ع ق ر ط ل) ١٣٦٧/٢.

(٦) هو الأَفْحَج الذي تَبَاعدَ ما بين ساقيه. ينظر: تاج العروس (ف ح ج ل) ١٥٤/٣٠.

(٧) هو الثوب الخَلَق. ينظر: القاموس المحيط (هـ د م ل) ١٤١٢/٢.

(٨) الحاشية في: ٢٠٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥١٥/٢، ٥١٦.

* "القَيْد" إشارةٌ إلى ما ذَكَره في حروف: سَأَلْتُمُونِيها، وإلى ما أَفْهَمَه قولُه:

«واحكُمْ بتأصيلِ حروفِ "سِمْسِم"»

من وجوب دعوى الزيادة والحكمِ بها في غير ذلك من ذي التكرار، إلا في باب: شَدَّ، ومَدَّ؛ لِمَا أَفْهَمَه قولُه:

«وليس أَدْنى من ثلاثيٍّ يُرَى قابِلَ تصريفٍ»

من أن الاسم والفعل لا ينقصان عن الثلاثة، فلا يكون أحدُ المضعَّفين زائدًا في: شَدَّ، ومَدَّ، ورَبٍّ، وبَرٍّ، ومُدٍّ.

و"الحجَّةُ" في قوله: «**إن لم تَبَيَّنْ حُجَّةٌ**» منحصرة في [أمور][1]:

أحدها: سقوط الحرف، كسقوط النون من: حَنْظَل، في قولهم: حَظِلَت.

الثاني: لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة، كـ: نَرْجِس، وتَتْفُل.

والثالث: ثبوت الزيادة في الكلمة على إحدى لغتَيْها، كـ: تُتْفُل[2].

(١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٢) الحاشية في: ٢٠٣.

همزُ الوصل

(خ ١)

* أبو البَقَاءِ في "شرح الإيضاح"(١): معنى قولِهم: همزةُ الوصل: الهمزةُ التي تسقط في الوصل، والغرضُ بها: التوصُّل إلى النطق بالساكن؛ ولذلك إذا اتصل الساكن بمحرَّكٍ غيرِ الهمزة سقطت هي؛ لزوال موجبِها؛ فلهذا حُذفت وصلًا، ولا يُتصوَّر أن تكون ساكنةً؛ لاستحالة الابتداء بالساكن.

ع: ولأنه لا يُجتلب للساكن ساكنٌ(٢).

وحَرَكتُها الكسرُ، فقيل: لا علَّةَ لذلك، كما أنه لا علَّة للفتح في: ضَرَبَ، والكسرِ في: عَلِمَ، وقيل: له علَّة، وهو أنها زائدة، والزائدُ حقُّه السكون، فلما اجتمع ساكنان كُسرت، وقيل: زيدت مكسورةً؛ لئلا تَشْتَبِهَ بهمزة غيرها، نحو: أَضْرِبُ، إذا وقفت(٣).

للوصل همز سابقٌ لا يثبت   إلا إذا ابتُدِي به كاستثبِتُوا

(خ ١)

* ع: مسألةٌ: حَذْفُ همزِ القطع، كقوله(٤):

إنْ لَمْ أُقَاتِلْ فَالْبِسُونِي بُرْقُعَا(٥)

أَوْلى من قطع همز الوصل؛ لأن في الأول خفَّةً، وفي الثاني ثقلًا(٦) بعد ثقلٍ(٧).

(١) شرح التكملة ٢١٠ (ت. فوزية العتيبي).

(٢) في المخطوطة هنا دائرة في وسطها نقطة؛ إشارةً إلى انتهاء تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٣) الحاشية في: ٤٠/أ.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) بيت من مشطور الرجز. ينظر: الحجة ٢١١/٣، وكتاب الشعر ٣٠٣/١، والمحتسب ١٢٠/١، والخصائص ١٥٣/٣، وضرائر الشعر ١٠٠.

(٦) في المخطوطة: «ثقلا م وفي الثاني خفة م»، دلالةً على أن الصواب بالتقديم والتأخير.

(٧) الحاشية في: ٤٠/أ.

(خ٢)

* قولُه: «**لا يَثْبُتُ إلَّا إذا ابتُدِي به**»: فأما قولُه[١]:

إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ   بِنَثٍّ وَتَكْثِيرِ الوُشَاةِ قَمِينُ[٢]

فضرورة[٣].

وهو لفعلٍ ماضٍ احْتَوى على   أكثَرَ من أربعةٍ نحو انجلا[٤]

والأمرُ والمصدرُ منهُ وكذا   أمرُ الثلاثيْ كامضِ واخشَ وانفُذَا

وفي اسمٍ استٍ ابن ابنِمٍ سُمع   واثنين وامرٍ[٥] وتأنيثٌ تَبع

(خ١)

* قولُه: «**وفي: "اسمٍ" "استٍ"**»: ولحَصْر همزاتِ الأسماء في هذه قالوا: إذا سمَّيت بنحو: اِضْرِبْ، واعْلَمْ؛ قطعت همزته على قياس همزات الأسماء الجارية على القياس، وقالوا: إذا سمَّيت بمثل: استِخْراج؛ لم تقطعْ همزته؛ لأنه منقول من اسمٍ، فلم يتطرَّقْ إليه تغييرٌ بأكثرَ من التعيين بعد الشِّياع، بخلاف المنقول من فعلٍ؛ فإن التسمية أحدثتْ فيه مع التعيين ما لم يكن فيه من دخول عوامل الأسماء عليه وغيرِ ذلك، فسُلِك بهمزته مَسْلَكَ الهمزات الجاريةِ على القياس[٦].

(خ٢)

* [«**وفي: "اسمٍ"**»]: وقُطعت ضرورةً في قوله[٧]:

---

(١) هو قيس بن الخَطِيم.

(٢) بيت من الطويل. نَثّ: إفشاء، وقَمِين: خَلِيق. ينظر: الديوان ١٦٢، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٢، وغريب الحديث لأبي عبيد ١/٤٢٣، وإيضاح الوقف والابتداء ٢١٦، وتصحيح الفصيح ٢٥٦، وتهذيب اللغة ٩/١٦٣، وشرح جمل الزجاجي ٢/٥٥٥، وشرح التسهيل ٣/٤٦٦، والمقاصد النحوية ٤/٢٠٨٧.

(٣) الحاشية في: ٢٠٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٢١، ولم يعزها لابن هشام.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: انجلى؛ لأنه على أكثر من ثلاثة.

(٥) كذا في المخطوطة، والوجه ما في متن الألفية: وامْرِئٍ.

(٦) الحاشية في: ٤٠/أ.

(٧) هو الأَحْوَص الأنصاري.

وَمَا أَنَا بِالمَحْسُوسِ فِي جِذْمِ مَالِكٍ

-أي: أَصْلِ[1]-

وَلَا مَنْ تَسَمَّى ثُمَّ يَلْتَزِمُ الإِسْمَا[2][3]

وأَيمنٌ وهَمْزُ أَلْ وَيُبْدَلُ مَدًا فِي الاسْتِفْهامِ أَو يُسَهَّلُ

(خ١)

* صوابُه:

«وايْمُنُ همزُ "أَلْ" كذَا ويُبْدَلُ»[4][5]

* [**«هَمْزُ "أَلْ"»**]: أَوْلى من قول غيره: والهمزةُ المصاحبة للام التعريف؛ لأن هذا لا يدخل فيه همزُ "أَلْ" الموصولة[6].

(خ٢)

* قُرِئ: ﴿**آسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ**﴾[7]، وهي مُشْكِلة، وحكاها في "الكَشَّاف"[8] عن أبي جَعْفَرٍ[9]، وقال: هي إشباعٌ لهمزة الاستفهام؛ لا[10] للإظهار والبيان، لا قلبٌ لألف الوصل، كما في: ﴿**آلسِّحْرُ**﴾[11][12].

---

(١) ينظر: العين ٦/٩٧، وجمهرة اللغة ١/٣١٠.

(٢) بيت من الطويل. المحسوس: المرذول. ينظر: الديوان ٢٤٣، والأغاني ٤/٤٣٦، ٢١/٧٣، والصحاح (س م ا) ٦/٢٣٨٣.

(٣) الحاشية في: ٢٠٤.

(٤) هو كذلك في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية ١٨٠، البيت ٩٤٢.

(٥) الحاشية في: ٤٠/أ.

(٦) الحاشية في: ٤٠/أ.

(٧) المنافقون ٦.

(٨) ٤/٥٤٣.

(٩) ينظر: مختصر ابن خالويه ١٥٧، وشواذ القراءات للكرماني ٤٧٤.

(١٠) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الكشاف بحذفها.

(١١) يونس ٨١، وهي قراءة أبي عمرو. ينظر: السبعة ٣٢٨، والإقناع ٢/٦٦١.

(١٢) الحاشية في: ٢٠٥.

الإبدال

(خ١)

* قال الحازميُّ[١]: أَرَل[٢]، لجَبَلٍ[٣]، و: وَرَل[٤]، و: غُرْلة[٥]، و: أرض خَرِلة[٦]: فيها حجارة وغِلَظٌ[٧]؛ أربعةٌ لا غيرُ اجتمع فيها الراء واللام.

ع: وَرَل؛ ليُنْظَرْ فيه[٨][٩].

(خ٢)

* مِنْ "سِرِّ الصِّنَاعة"[١٠]: عربيٌّ قُحّ، و: كُحّ: خالص، وعربية قُحّة، و: كُحّة، وحكى أبو زَيْدٍ[١١] في الجمع: أَقْحَاح، ولم يسمع: أَكْحَاح، فهذا دليلُ إبدال الكاف من القاف، كما قلنا[١٢] في: جَدَث، وجَدَف[١٣].

---

(١) الأماكن ٧١/١. والحازمي هو محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الهَمَذاني، أبو بكر، إمام محدِّث نسَّابة، له: الناسخ والمنسوخ، وعجالة المبتدئ في النسب، والمؤتلف والمختلف في أسماء الأماكن، وغيرها، توفي سنة ٥٨٤. ينظر: وفيات الأعيان ٢٩٤/٤، وسير أعلام النبلاء ١٦٧/٢١.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولعل الصواب ما في كتاب الأماكن: أُرُل.

(٣) بأرض غَطَفان. ينظر: معجم البلدان ١٥٤/١.

(٤) هو حيوان كالضبّ. ينظر: القاموس المحيط (و ر ل) ١٤٠٩/٢.

(٥) هي القُلْفة. ينظر: القاموس المحيط (غ ر ل) ١٣٧٠/٢.

(٦) كذا في المخطوطة معجمًا مضبوطًا، والصواب ما في كتاب الأماكن: جَرِلة.

(٧) ينظر: النوادر لأبي مسحل ٢٨٢، وغريب الحديث للحربي ٤٢٦/٢، والمنتخب لكُراع ٤٣٤/١، وجمهرة اللغة ٤٦٤/١، ٩٧٦/٢.

(٨) لم يتبيَّن لي وجه النظر فيه؛ إلا إن كان يريد تفسير معناه.

(٩) الحاشية في: ٤٤/ب، وقد كتبها في آخر المخطوطة مفردةً، ولعل أوَّل هذا الباب أليق بها.

(١٠) سر صناعة الإعراب ٢٧٩/١.

(١١) ينظر: القلب والإبدال لابن السكيت ١١٣، وأمالي القالي ١٣٩/٢، والمخصص ١٨٦/٤.

(١٢) سر صناعة الإعراب ٢٤٨/١.

(١٣) الحاشية في: ٢٠٥.

* في "العَيْن"[1]: في باب: معر: رجل أَمْعَر الشعر، وهو لون يضرب إلى الحمرة[2]، قال أبو بَكْرٍ الزُّبَيْديُّ[3]: الصوابُ: مغر، مشتقٌّ من: المَغْرة[4][5].

* وعلامةُ البَدَلية: الرجوع إلى المبدل منه في بعض التصاريف لزومًا أو غلبةً، فالأول ك: جَدَث، وجَدَف، وأجداث، والثاني ك: لِصٍّ، ولِصْتٍ، وقالوا[6]: لُصُوص، كثيرًا، و: لُصُوت، نادرًا[7].

أَحْرُفُ الابْدالِ هَدَأْتَ مُوطِيَا فأَبْدِلِ الهمزةَ مِن واوٍ ويا

آخِرًا اثْرَ أَلفٍ زِيدَ وفي فاعِلِ ما أُعِلَّ عينا ذا اقْتُفِي

(خ١)

* اسمُ الفاعل في هذا الباب على ثلاثة أضرب:

تارةً تُبدل عينه همزةً، كما ذكره المصنِّف، وكَتَبْنا عليه[8].

وتارةً تُقلب لامه إلى موضع عينِه، نحو: شاكي السلاح، وهَارٍ، والأصل: شائِك، وهائِر[9].

وتارةً تُقلب عينه ألفًا، ثم تحذف، ولا تقلب همزةً، قالوا: هو شاكٌ، وهارٌ، ويومٌ

(١) ٢/١٣٨.

(٢) ينظر: المقاييس ٥/٣٣٦، والمحيط ٢/٤٤.

(٣) استدراك الغلط الواقع في كتاب العين ٥٦.

(٤) هو طين أحمر. ينظر: القاموس المحيط (م غ ر) ١/٦٦٢.

(٥) الحاشية في: ٢٠٥.

(٦) ينظر: جمهرة اللغة ١/١٤٤، والإبدال لأبي الطيب ١/١٢٣.

(٧) الحاشية في: ٢٠٥.

(٨) يريد: الحاشية التالية.

(٩) هو الضعيف. ينظر: القاموس المحيط (هـ و ر) ١/٦٩٠.

راحٌ، وطانٌ، وكبشٌ صافٌ، أي: ذو طِينٍ[1]، وريحٍ[2]، وضعيف[3]، [و][4]كثير الصُّوف[5][6].

* قال أبو البَقَاءِ العُكْبَرِيُّ في "المِصْباح في شرح الإيضاح"[7]: اسمُ الفاعل الذي اعتلَّت عينه في الفعل يُعَلُّ؛ لأنه فَرْعُه، ومشابِهٌ له، فأُجري عليه حكمُه، وسواءٌ كانت العين واوًا أو ياءً، نحو: قائِل، وبائِع، فإن العين قد صُيِّرت همزةً.

ولهم في ذلك مذهبان:

أحدهما: أن العين أبدلت همزةً ابتداءً؛ لمجاورتها الطرفَ، ووقوعِها بعد ألف زائدةٍ، فأُعطيت حكم الطرف، كباب: كِسَاء، ورِدَاء؛ لأن ما جاور الشيءَ قد يُعطى حكمَه.

والمذهب الثاني: أنها أبدلت ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأنها تحركت وقبلها ألفٌ، وهي من جنس الفتحة، أو الألفُ غير حاجزٍ حصينٍ، فكأنَّها واقعة بعد الفتحة، فأبدلت ألفًا، واجتمع ألفان، فأبدلت الثانية همزةً؛ لئلا يجتمع ساكنان، ولم يحذف أحدهما؛ لئلا يلتبس "فَعِلَ" بـ"فاعِل"، ولأنك إن حذفت الثانية بطل المثال الأصلي، وبقيت الكلمة "فاع"، وإن حذفت الزائد بطل حكم البناء الأول الذي نظيره من الصحيح غيرُ مُغَيَّر، نحو: ضارب، ولم تُهمز الأولى؛ لأنه يؤدِّي إلى إبطال المد في الألف الزائدة، وإلى أن تُبدل همزةً ساكنةً، فتحذفَ المنقلبة عن العين أيضًا، فيختلَّ البناء.

فإن قيل: زعمت أن المجاوِر يُعطى حكمَ ما جاوره؛ فكيف صحّحت في: سِقَّاية، وشَقَاوة، وعَبَاية، مع مجاورتها الطرفَ؟

قيل: الواو والياء هنا لم تُعلَّ هذا الاعتلالَ، بخلاف: قائِل، وبائِع، فإنهما عينان،

---

(١) ينظر: إصلاح المنطق ٢٦٧، وجمهرة اللغة ١٢٨٣/٣.

(٢) ينظر: الألفاظ ٣٦٢، والتقفية ٢٦٧.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة ٢١٧/٦، والمحكم ٤١٦/٤.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٥) ينظر: العين ٢٩٢/٣، وإصلاح المنطق ٢٦٧.

(٦) الحاشية في: ٤٠/أ.

(٧) شرح التكملة ٥١٤-٥١٧ (ت. حورية الجهني).

وقد اعتلَّتا في الفعل هذا الاعتلالَ، وكذا صحَّت في: عايِد، وعاوِر؛ لصحتها في الفعل في قولك: عَاوَدَ، وعَاوَرَ[1].

(خ٢)

* [«**آخِرًا**»]: في المَثَل: «اسْقِ رَقَاشِ؛ فإنها سَقَّاية»، أي: أَحْسِنْ إليها؛ إنها مُحْسِنة[2]، ومثلُه[3]:

وَأَيْدِي النَّدَى فِي الصَّالِحِينَ قُرُوضُ[4][5]

* قولُه: «**فاعل ما أُعَلّ**»: أي: فاعلِ فِعْلٍ أُعِلَّ، ويُعلم بالنظر أنَّ "فاعِلة" كذلك؛ لأن التأنيث يطرأ على صيغة المذكر[6].

* قولُه: «**وفي فاعل**» البيتَ: وكذا في "فاعِل" و"فاعِلة" اسمين لا فِعْلَ لهما، ذكره في "التَّسْهيل"[7]، نحو: حَائِر، وجَائِزة[8]، وحَائِش، وحَائِط[9].

* الحَائِرُ: مجتمَع الماء[10]، وجمعُه: حِيران، وحُوران.

---

(١) الحاشية في: ٤٠/أ.

(٢) ينظر: جمهرة الأمثال ١/٥٦، ومجمع الأمثال ١/٣٣٣، والمستقصى ١/١٧٠. والشاهد: تصحيح الياء في "سَقَّاية" مع كونها آخرًا بعد ألف زائدة، ولم تُبْنَ الكلمة على تاء التأنيث؛ لأنه لَمَّا كان مَثَلًا -والأمثالُ لا تُغيَّر- أَشْبهَ ما بُني على تاء التأنيث. ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٥٩٦.

(٣) أي: من جهة المعنى.

(٤) عجز بيت من الطويل، لبشر بن أبي خازم، وصدره:

تكنْ لك في قومي يدٌ يشكرونها ...

ينظر: الديوان ١٠٧، والحيوان ٦/٤٩٥، والفروق للعسكري ٢٩١.

(٥) الحاشية في: ٢٠٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٢٤، ٥٢٥، ولم يعزها لابن هشام.

(٦) الحاشية في: ٢٠٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٢٧.

(٧) ٣٠٠.

(٨) هي العطيَّة، والخشبة المعترضة بين الحائطين. ينظر: القاموس المحيط (ج و ز) ١/٦٩٩.

(٩) الحاشية في: ٢٠٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٢٧.

(١٠) ينظر: تهذيب اللغة ٥/١٤٩، والمنتخب لكُراع ١/٤٤٧.

والحائِش في الأصل: المجتَمِع من الشجر، نخلًا كان أو غيره، ثم غَلَب على المجتَمِع من النخل[(١)][(٢)].

* قولُه: «**وفي فاعل**»: وكذا لو صُغِّر، واستدلَّ في "التَّذْكِرة"[(٣)] على ذلك بما حكاه الأَخْفَشُ[(٤)] من قولهم في: أَدْؤُر: آدُر، وهذا مقلوب من: أَدْؤُر، وأصلُه: أَدْوُر، فهَمَزَ الواوَ، ثم قدَّمها، وتركها همزةً، فانقلب[(٥)] ألفًا؛ لسكونها بعد فتحة، فكما جرت في موضع الفاءِ مَجرى: آدم؛ كذلك تجري في: قُوَيْئِل مَجرى: ثائِز[(٦)]، فالقلب هاهنا قد استَحكم؛ فلذلك لم ترجع الواو التي هي عينٌ في: آدُر، فكما لم ترجع الواو التي هي عينٌ في: آدُر كذلك لم ترجع: أُدَيْئِر، وقُوَيْئِل[(٧)].

والمدُّ زِيدَ ثالثا فِي الواحد هَمْزًا يُرَى في مِثْل كالقَلَائِد

(خ٢)

* قولُه: «**والمدُّ زِيدَ**»: من أمثلة ذلك: ذُؤَابة[(٨)]، فمقتضى القياس أن يقال في جمعه: ذَآئب، بهمزتين بينهما ألفُ "مَفَاعِل"، ولكن المسموع إبدالُ الواو من الهمزة الأُولى، فقيل: ذَوَائِب.

وفي "التَّسْهِيل"[(٩)] للنَّاظم أنه يقاس عليه في ذلك ما كان مثلَه إفرادًا وجمعًا، لا ما لم يكن مثلَه في ذلك، خلافًا للأَخْفَش[(١٠)]، فعلى هذا تقول في جمع: سَآمة: سَآئِم،

---

(١) ينظر: جمهرة اللغة ١/٩٨، والصحاح (ح و ش) ٣/١٠٠٣.

(٢) الحاشية في: ٢٠٥.

(٣) لم أقف عليه في مختارها لابن جني، وينظر: الإغفال ٢/٢٤٥، والمحكم ٩/٤١٨.

(٤) ينظر: المخصص ١/٥٠٠.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: فانقلبت.

(٦) كذا في المخطوطة، وهي عند ياسين: ثائر.

(٧) الحاشية في: ٢٠٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٢٧، ٥٢٨، ولم يعزها لابن هشام.

(٨) هي الناصية، أو منبتها من الرأس، وشعرُ أعلى ناصية الفرس. ينظر: القاموس المحيط (ذ ء ب) ١/١٦٢.

(٩) ٣٠٢.

(١٠) ينظر: التذييل والتكميل ٨٣٥/ب (نورعثمانيه).

بهمزتين؛ لأنه من باب: سَحَابة وسَحَائِب، لا من باب: كُناسة[1] وكَنَائِس، وفي مثال: عُلَابِط[2] من: سَأَلَ: سُؤَائِل، بهمزتين؛ لأنه غير جمعٍ، نَعَمْ؛ إن قلت: سُوَائِل، بالواو على حدِّ قولك في: جُؤَن[3]: جُوَن؛ فذلك جائز اتفاقًا، وأبو الحَسَن يقول: سُوَائِل، وسَوَائِم، على حدِّ: ذَوَائِب.

وعبارةُ "التَّسْهِيل"[4]: ولا تأثيرَ لاجتماع الهمزتين بفَصْلٍ، ولا يقاس على نحو: ذَوَائِب إلا مثلُه جمعًا وإفرادًا، خلافًا للأَخْفَش.

قلت: في: ذَوَائِب شذوذان: التسهيلُ مع انفصال الهمزتين، وكونُ المسهَّلِ الأولى، وعذرُ الأول: أن الجمع يستثقل فيه ما لا يستثقل في غيره، وعذرُ الثاني: أن حرف العلَّة لا يستقرُّ بعد ألف "مَفَاعِل" في هذا النحو[5].

* قولُه: «**والمدُّ زِيدَ**»: فأما قراءة ابنِ كَثِير[6] فيما رُوي عنه: ﴿مِن شَعَايِرِ ٱللَّهِ﴾[7] بالياء؛ فشاذٌّ، خلافًا للزَّجَّاج[8]، فإنه أجاز ذلك قياسًا، فتقول: عَجَايِز، ورَسَايِل، نقله عنه صاحبُ[9] "التَّرْشِيح"[10][11].

---

(١) هي القُمامة. ينظر: القاموس المحيط (ك ن س) ١/٧٨١.

(٢) هو الضخم، والقطيع من الغنم. ينظر: القاموس المحيط (ع ل ب ط) ١/٩١٥.

(٣) جمع: جُؤْنة، وهي ظرف طِيب العطَّار. ينظر: القاموس المحيط (ج ء ن) ٢/١٥٥٨.

(٤) ٣٠٢.

(٥) الحاشية في: ٢٠٦.

(٦) ينظر: جامع البيان للداني ٢/٦٠٨.

(٧) البقرة ١٥٨، والحج ٣٦.

(٨) لم أقف على كلامه هذا، وكلامه عن همز مدَّة المفرد في الجمع في معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٢٠، ٣٢١.

(٩) هو خطَّاب بن يوسف بن هلال القرطبي المارِدي، أبو بكر، من متقدمي النحاة والعارفين باللغة، أخذ عن أبي عبدالله بن الفخَّار، له: اختصار الزاهر لابن الأنباري، توفي بعد سنة ٤٥٠. ينظر: بغية الوعاة ١/٥٥٣.

(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٢٦٠.

(١١) الحاشية في: ٢٠٦.

* فإن قلت: فكيف قال[١]:

حوافي[٢] الكُرَاعِ المُؤْيِدَاتُ العَشَاوِزُ[٣]

والعَشَاوِز جمعُ: عَشَوْزَن[٤]، فهلَّا قال: العَشَائِز؟

قلت: استدلَّ بهذا أبو الفَتْح[٥] على أنهم إذا حذفوا من الكلمة حرفًا مَّا ضرورةً أو إيثارًا فإنهم يجعلون الوزن وزنًا صحيحًا مناسبًا لِمَا ثبت في كلامهم.

قال: فـ"مُنْطَلِق" بعد حذف اللام[٦] يقدَّر: مُطْلِق، كـ: مُكْرِم؛ لانتفاء: "مُفعِل"، ثم قيل: مَطَالِق، ومطليق[٧]، كـ: مَكَارِم، ومكائم[٨].

وكذلك تقدّر: جَحَنْفَلًا[٩] بعد حذف النون: جَحْفَلًا، وإن شئت بقَّيته محرَّكًا؛ محتجًّا بثبوت: عَرَتُن في: عَرَنْتُن[١٠]، وفي: سَفَرْجَل: سَفْرَج، و: حبنطا[١١]: حنطا[١٢]،

(١) هو الشَّمَّاخ.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: حَوَامِي.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

حَذَاها من الصَّيْداء نَعْلًا طِرَاقُها ...

حوامي الكراع: الجزء الممتد من الجبل الذي يَحْمي، والمؤْيِدات: القويَّة، والعشاوز: جمع: عَشَوْزَن، وهو ما صَلُب من المواضع وخَشُن. ينظر: الديوان ١٩٨، والعين ١/ ٢٤٣، وجمهرة أشعار العرب ٦٧١، والانتصار ٢٥٩، وتهذيب اللغة ١٢/ ١٥٥، والخصائص ٣/ ١١٨.

(٤) هو الغليظ الصلب. ينظر: القاموس المحيط (ع ش ز) ١/ ٧١٣.

(٥) الخصائص ٣/ ١١٤-١١٩.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص: النون.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص: مُطَيْلِق.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص: مُكَيْرِم.

(٩) هو الغليظ الشفة. ينظر: القاموس المحيط (ج ح ف ل) ٢/ ١٢٩١.

(١٠) هو شجر يُدبغ به. ينظر: القاموس المحيط (ع ر ت ن) ٢/ ١٥٩٧.

(١١) كذا في المخطوطة، والوجه ما في الخصائص: حَبَنْطى، وهو الممتلئ غيظًا، أو بِطْنةً. ينظر: القاموس المحيط (ح ب ط) ١/ ٨٩٤.

(١٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص: حَبْطى.

ك: أَرْطى؛ لانتفاء مثال: حَبَطَا، وألفُه لغير تأنيثٍ، فإن قدَّرت المحذوفَ الألفَ قدَّرته: حَبْنَط؛ لانتفاء "فَعَنْل".

فإن قيل: وكذا ينتفي "فَعْنَل".

قلنا: هو وإن انتفى في الأسماء لكنه جاء في الأفعال "فَعْنَل"، نحو: فَلنسَ(١).

وتقدّر: عَنْتَرِيسًا(٢) بعد حذف النون: عَتَرِيس، بخلاف نحو: جِرْدَحْل(٣)؛ فإنه يصير: جِرْدَح، ك: دِرْهَم.

وحارِثٌ إذا صغَّرته ترخيمًا صار: حَرِث، ك: نَمِر، فهذه لا تغيَّر.

ووجهُ الدليل من البيت: أنه لَمَّا حذف نون: عَشَوْزَن؛ تشبيهًا لها بالزائد، كما حُذفت الهمزة من تحقير: إِبْرَاهِيم، وإِسْمَاعِيل كذلك، وإن كانت عندنا أصلًا؛ صار: عَشَوْز، و"فَعَوْل" مفقود، فحُوِّل إلى مثال: جَدْوَل، فتحركت الواو، فلم تُهمز، كما هُمزت واو: عَجُوز، فأما انفتاح ما قبلها فلا يمنعها الإعلالَ؛ لأن سبب الهمز إنما هو سكونها في الواحد.

واستدل أيضًا بقولهم في: أَلَنْدَد(٤) في التحقير: ألندّ(٥) بالتشديد؛ لأنه لَمَّا حذف النون صار: أَلَدَد، وهذا مثال منكور، فلما أفضى إلى ذلك أدغمه؛ لأن أقرب الأوزان إليه ["أَفْعَل"](٦)، فصار: أَلَدّ، فجرى مجرى: أَلَدّ(٧)، مذكَّرٍ: لَدَّاءَ، ك: أَصَمّ وصَمَّاءَ، قال(٨):

---

(١) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في الخصائص: قَلْنَسَ، أي: أَلْبَسَ غيرَه قَلَنْسُوة، فلَبِسها. ينظر: القاموس المحيط (ق ل س) ١/٧٧٧.

(٢) هي الداهية. ينظر: القاموس المحيط (ع ت ر س) ١/٧٦٢.

(٣) هو الوادي، والضخم من الإبل. ينظر: القاموس المحيط (ج ر د ح ل) ٢/١٢٩٢.

(٤) هو طويل الأخدع من الإبل، والخصم الشحيح. ينظر: القاموس المحيط (ل د د) ١/٤٥٨.

(٥) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في الخصائص: أُلَيْدّ.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الخصائص، والسياق يقتضيه.

(٧) هو الخصم الشحيح. ينظر: القاموس المحيط (ل د د) ١/٤٥٨.

(٨) هو يزيد بن الطَّثْرِيَّة، وقيل: كُثَيِّر عَزَّة، وقيل: ابن الدُّمَينة.

وَكُونِي عَلَى الوَاشِينَ لَدَّاءَ شَغْبَةً   كَمَا أَنَا لِلْوَاشِي أَلَدُّ شَغُوبُ[1]

فلذلك صُغِّر على: أُلَيْدّ، ومُنع الصرفَ.

قال: ومِنْ ذلك: كِرْوان، حُذفت زيادتا: كَرَوان، فصار: كَرًا، بالقلب، ثم جُمع: "فَعَل" على "فِعْلان"، كـ: خَرَب[2] وخِرْبان، فرجعت الألف واوًا، فهذه الواو بدل من ألف مبدلةٍ من واو: كَرَوان[3].

كَذاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكتَنَفا   مَدَّ مفاعِلَ كجمْعِ نيِّفَا

(خ٢)

* [«**ثاني لَيِّنَيْنِ**»]: يَرِدُ عليه نحو: حَوَايا، ورَوَايا، فالصوابُ: ثاني لَيِّنَيْنِ ليس مبدلًا من همزة[4].

* قوله: «**اكْتَنفا**»: ينبغي أن يقول: لفظًا وتقديرًا؛ ليخرُج نحو قولِه[5]:

وَكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بِالعَوَاوِرِ[6][7]

* قولُه: «**مَدَّ**»[8] يشمل الواوين والمختلفتين، وقولُه: «"**مَفَاعِل**"» يُخرج المفردَ، والجمعُ بين هذين الأمرين إحْداثٌ لقول ثالث؛ لأن الأَخْفَشَ[9] يرى اختصاصَ ذلك بالواوين[10].

---

(١) بيت من الطويل. شَغُوب وشَغْبة: مخاصم ومخاصمة. ينظر: شعر ابن الطثرية ٦٢، وشعر كثيِّر ٥٢٣، وشعر ابن الدُّمَيْنة ١١٢، وطبقات فحول الشعراء ٧٨٢/٢، والزاهر ٣٨٠/٢، وليس في كلام العرب ١٦٩، والأغاني ٣٤٧/٨، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان ٨٧.

(٢) هو ذكر الحُبارى. ينظر: القاموس المحيط (خ ر ب) ١٠٤/١.

(٣) الحاشية في: ٢٠٦.

(٤) الحاشية في: ٢٠٦.

(٥) هو جَنْدَل بن المثنَّى الطُّهَوي.

(٦) بيت من مشطور الرجز، تقدَّم في باب جمع التكسير.

(٧) الحاشية في: ٢٠٦.

(٨) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: «لَيِّنين».

(٩) ينظر: الممتع ٣٣٨/١.

(١٠) الحاشية في: ٢٠٦.

وافتَحْ ورُدَّ الهَمزَ ياْ فيما أُعِلّ لامًا وفي مثل جِراوَةٍخ[1] جُعل

(خ١)

* [«**جِرَاوَةخ**»]: «**هِرَاوَةصح**»[2][3].

* [«**وافتَحْ ورُدَّ الهمزَ يا فيما أُعِلّ لامًا**»]: مَطِيَّة ومَطَايا[4].

* "جِرَاوة" و"هِرَاوة" على وزن: رِسَالة، ولو جَمعت: رِسَالة قلت: رَسَائِل، فأبدلت من الألف الزائدة همزةً، فـ: هِرَاوة كذلك في القياس، إلا أن التغيير عرض لها، فالأصل: هَرَاءِو، بهمزةٍ قبل واو، فالهمزة مبدلة من الألف الزائدة، والألف قبل الهمزة ألفُ التكسير، والواو لام الكلمة، فلما عرضت الهمزة في الجمع وبعدها حرف علّة غُيِّرت إلى الواو، ليظهرَ مثلُ الحرف الذي كان في الواحد، وأبدلت الواو التي هي لام ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فالأصلُ: هَرَاءِو، ثم: هَرَاءَا، ثم: هَرَاوا.

ع: هلَّا قيل: استُثقلت الكسرة على الهمزة في الجمع الذي لا نظير له، مع أن[5] الواو في الآخِر، والهمزةُ مكسورة، فأبدلت الكسرة فتحةً، فانقلبت الواو ألفًا، ثم أبدلت الهمزة واوًا، كما في: خَطَايا؟[6]

(خ٢)

* قولُه: «**وافتَحْ ورُدَّ**» البيتَ: إنما فتحوا؛ لثقل الكلمة من جهات: كونها جمعًا،

---

(١) كذا في المخطوطة، ولم يشر محقق الألفية إلى ورودها في شيء من نسخها العالية التي اعتمدها. ينظر: الألفية ١٨١، البيت ٩٤٧. ولم أقف على هذه اللفظة في شيء من معجمات العربية المتقدِّمة، وفي صبح الأعشى ١٥٤/٢ أنها آلة من جِلد يُجعل فيها الطين الذي يرمى به عن قوس البُنْدُقة، وفي معجم البلدان ١٧٧/٢ أنها -بضم الجيم- موضع بالأندلس.

(٢) ما صُحِّح عليه هو ما في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية ١٨١، البيت ٩٤٧.

(٣) الحاشية في: ٤٠/ب.

(٤) الحاشية في: ٤٠/ب.

(٥) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) الحاشية في: ٤٠/ب.

وكون الجمع هذا الجمعَ الخاصَّ، وكون اللام معتلةً بعد كسرة على همزة، وإذا استثقلوا كسرةَ: مَدَارِي، حتى قالوا: مَدَارَى[1]؛ فهذا أَجْدَر.

وفي "شرح الكافية"[2] أنهم لَمَّا استثقلوا في هذا الباب قلبوا الهمزة المبدلة من المدة ياءً مفتوحةً؛ لتنقلب اللام ألفًا، وأنَّ نحو: قَضَايا أصلُه: قَضَائِيُ، ثم: قضاءَيُ، ثم: قَضَايا.

قال: تُطيل التعليلَ، فتقول: قَضَائِيُ، ثم: قَضَاءَيُ، ثم: قَضَاءَا، ك: مَدَارَى، فاستُثقل وقوع همزة عارضة في جمعٍ بين ألفين، وهي من مجرى الألف، فكان ذلك كتوالي ثلاث ألفات، فأبدلت الهمزة ياءً[3].

واوًا وهمزًا أولَ الواوين رُد فِي بَدْءِ غيرِ شِبْهِ وُوفِيَ الأَشُدّ

(خ١)

* [«**في بَدْءِ غيرِ شِبْه: وُوفي الأَشُدّ**»]: أي: إلا إذا كانت الثانية مبدلةً من ألف "فَاعَلَ"[4].

* اعلمْ أنه إذا التقت واوان أوَّلَ كلمةٍ، والثانيةُ غير مبدلة من حرف المد، فإنه يلزم إبدالُ الأولى ياء[5]، كقولك في جمع: وَاصِل: أَوَاصِل، والأصلُ: وَوَاصِل، وفي تصغيره: أُوَيْصِل؛ وذلك لثقل الواوين، وإذا جاز الإبدال في واحدة كان واجبًا عند الاجتماع.

فأما نحو: ﴿مَا وُرِيَ عَنْهُمَا﴾[6]، وقولك: وُوْعِدَ؛ فيجوز في الأُولى من الواوين وجهان؛ لأن الواو الثانية مبدلة من ألف، وفيها المدُّ الذي كان في الألف، والألفُ لو كانت بعد الواو لم تقلب.

وأما: أُوْلى تأنيثُ: أَوَّل؛ فأصلُها: وُوْلى، فاؤها وعينها واوان، وهمزُ الأولى واجب،

(١) جمع: مِدْرى، وهو المشط، والقَرْن. ينظر: القاموس المحيط (د ر ي) ٢/١٦٨٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٨٦.

(٣) الحاشية في: ٢٠٦، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٥٠٢/ب من أولها إلى قوله: «على همزة».

(٤) الحاشية في: ٤٠/ب.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: همزة.

(٦) الأعراف ٢٠.

كما في: أَوَاصِل، بل هو هنا أقوى؛ لأجل الضمة فيها، والواوُ الثانية لم يقصد بها المدُّ.

فإن كانت الواوان حشوًا، نحو: غُؤُورًا[١]؛ جاز الهمز؛ لاجتماع الواوين، ولم يلزم؛ لأن الثانية للمد؛ لأنه على "فُعُول"، فأما نحو: التَّقَوُّل، والتَّمَوُّل؛ فلا يُهمز؛ لخفَّته بالإدغام[٢].

* قولُه: «**بَدْءِ غيرِ: وُوفِيَ الأَشُدّ**[٣]»: مسألةٌ: قال س[٤]: سألتُ الخَلِيلَ عن "فُعْل" من: وَأَيت.

فقال: وُؤْي.

فقلت: فمَنْ خفَّف؟

فقال: أُوي، فقلب الهمزة، وقال: لا يلتقي واوان في أول الحرف.

قال المازِنيُّ[٥]: هذا خطأٌ؛ لأن كل واو مضمومةٍ في أول الكلمة فأنت بالخيار؛ إن شئت تركتها على حالها، وإن شئت قلبتها همزةً، ...[٦] وُعِدَ وأُعِدَ، ووُجُوه وأُجُوه، ووُورِيَ وأُورِي، لا لاجتماع الواوين، بل لضمة الأول.

ع: والحقُّ قول المازِنِيِّ، وهو القياس[٧].

* قال أبو الفَتْح في "المحتَسَب"[٨]: وقال بعض العرب: عَصَوُا اللهَ[٩]، فأجرى غيرَ

---

(١) مصدر: غار، إذا غاب. ينظر: القاموس المحيط (غ و ر) ١/٦٣١، ٦٣٢.

(٢) الحاشية في: ٤٠/ب.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعله تجوُّز، وفي متن الألفية: في بَدْءِ غيرِ شِبْهِ: وُوفِيَ الأَشُدّ.

(٤) الكتاب ٤/٣٣٣.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/٢٢٣ (ط. العلمية)، والتعليقة ٥/١١.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ظهر الورقة الأولى الملحقة بين ٤٠/ب و٤١/أ.

(٨) ١/٥٥.

(٩) رواها قطرب في معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه ٢٤١.

اللازم مُجرى اللازم، فشبَّه حركةَ التقاء الساكنين بحركة: ﴿أُقِتَتْ﴾[1]، وأَدْؤُر[2].

* ع: فَصْلٌ: ع: إذا كانت الواو غيرَ أَوَّل وهي مضمومة جاز قلبها همزةً إن كانت غيرَ مضاعفة؛ احترازٌ من: التَّقَوُّل، والتَّعَوُّذ، والتَّمَوُّل، وغيرَ ملحقة، كـ: التَّرَهْوُك[3]، وفي هذا الشرط خلاف، وغيرَ عارضةِ الضمة، نحو: هذا دَلْوُك، وغيرَ ممكنةِ التخفيف بالإسكان، نحو: هذا[4] سُوُر، ونُوُر، جمع: سِوَار، ونَوَار[5]، فإنه يجوز لك فيهما: سُوْر، ونُوْر، بخلاف نحو: فُوُوج، وقُوُول، وغُوُور؛ فإنه لا يمكن التخفيف بالإسكان؛ لئلا يلتقي ساكنان[6].

* فَصْلٌ: الواو المضمومة التي لا واوَ بعدها يجوز قلبُها همزةً، نحو: ﴿وُقِّتَتْ﴾[7]، ووُجُوه، ووُعِدَ؛ لأن الواو ثقيلة، وقد ازدادت ثقلًا بالضم، فهربوا إلى الهمزة؛ لأنها أخفُّ، ولم يقلبوها إلى الياء؛ لئلا تشتبه في الفعل بحرف المضارعة، ولأنها ثقيلة على الياء، ولهذا استوى: يَدْعُو، ويَرْمِي في إخفاء الضمة فيهما رفعًا، ولا إلى الألف؛ لأنها لا يبتدأ بها.

والمكسورةُ أيضًا تبدل همزةً كذلك، نحو: إِشَاح، وإِعَاء؛ لأن الكسرة تشبه الضمة، كما أن الياء تشبه الواو، ولذلك سوَّوا بينهما في عدم الظهور في: بالقاضي، و: قام القاضي، وهل جواز ذلك في المكسورة قياس؟ فيه خلاف.

وأما الواو المفتوحة فحقُّها أن لا تبدل؛ لخفَّتها، ولعدم مناسبتها للواو، ولهذا لا يجتمعان رِدْفَين، بخلاف الياء، وتظهر الفتحة حيث تخفى الكسرة والضمة، وقد شذُّوا،

---

(١) المرسلات ١١.

(٢) الحاشية في: ٤٠/ب.

(٣) هو الاضطراب. ينظر: القاموس المحيط (ر هـ ك) ٢/١٢٤٧.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: هذه؛ لأن المشار إليه جمع.

(٥) هي المرأة النفور من الريبة. ينظر: القاموس المحيط (ن و ر) ١/٦٧٧.

(٦) الحاشية في: ٤٠/ب.

(٧) المرسلات ١١، وهي قراءة ابن مسعود وأبي عمرو. ينظر: لغات القرآن للفراء ١٥٠، ومعاني القرآن له ٣/٢٢٢، والسبعة ٦٦٦، والإقناع ٢/٨٠١.

فقالوا: امرأة أَنَاة، للكَسْلَى الفاتِرةِ المَشْي[1]، وهو من: الوُنِيِ: الفُتُورُ، وقالوا للمرأة: أَسْماء، والأصلُ: وَسْماء، من الحُسْن، و: أَحَد، والأصلُ: وَحَد، هذا في نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[2]، لا في: ما جاءني من أحدٍ، ويدل عليه: قولُهم في الجمع: وُحْدان، وأُحْدان.

وإن توسَّطت الواو وليس بعدها واو فقد ذكرنا حكمَها في فَصْلٍ[3]، ووجهُ همزِها: ضعفُها بتوسُّطها، نحو: أَدْؤُر، وأَثْؤُب.

وإن كانت أخيرًا لم تبدل؛ لأن ضمتها غير لازمة[4].

(خ٢)

* مسألةٌ: ["فُعْلى" من: الوَأْل[5]][6] وُءْلى، ثم تخفِّفه، فتقول: وُوْلى، ثم يجوز إبدال الأولى؛ لانضمامها، ولا يجب.

ومثلُه: أن تبني من: الوَأْي[7] كلمةً على وزن: قُفْل، تقول: وُءْي، ثم إن تهيب[8] قلت: وُوْي، ولا يجب الإبدال، هذا رأي النَّاظم[9] في هذا النوع، وهو قول المازِنيّ[10]، وقال الخَلِيل وس[11]: يجب الإبدال[12].

(١) ينظر: تهذيب اللغة ١٥/٣٩٨، والمحكم ١٠/٥٣٨.

(٢) الإخلاص ١.

(٣) في الحاشية السابقة.

(٤) الحاشية في: ٤٠/ب.

(٥) هو الملجأ. ينظر: القاموس المحيط (و أ ل) ٢/١٤٠٧.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضي مثله.

(٧) هو العدد من الناس، والظنّ. ينظر: القاموس المحيط (و أ ي) ٢/١٧٥٧.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب: شئت.

(٩) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٨٩.

(١٠) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/٢٢٣ (ط. العلمية)، والتعليقة ٥/١١.

(١١) الكتاب ٤/٣٣٣.

(١٢) الحاشية في: ٢٠٧.

* مسألةٌ: لو بنيت من: الوَعْد مثلَ: طُومَار[1]؛ قلت: وُوْعَاد، ثم يجوز إبدال الأول[2] همزةً؛ لانضمامها، قاله ابنُ هِشَامٍ[3]، وابنُ مالِكٍ[4]، وقال ابنُ عُصْفُورٍ[5]: يجب؛ لأصالة الضم، بخلاف: وُوْرِي[6][7].

* فَرْعٌ: إذا بنيت مثالَ "افْعَوْعَلَ" من: وَأَيت؛ قلت: إِوْأَوْأَيَ[8]، ثم تقلب اللام ألفًا، والفاءَ ياءً، فإن نقلت حركة العين الأولى إلى الفاء -وهي الياء المنقلبة عن الواو- زالت حاجتُك إلى همزِ الوصل، وزال مُوجِب قلب الواو ياءً، وهو سكونها وانكسارُ ما قبلها، فتصير: وَوْأَيَ[9]، فإن نقلت حركة الهمزة [إلى][10] الثانية من الواوين قلت: وَوَى، فغيرُ الفارِسيِّ يُوجِب إبدالَ الواو الأولى همزةً، والفارِسيُّ[11] يجوِّزه[12].

* مسألةٌ: مثالُ: اغْدَوْدَنَ[13] من: وَأَيت: أَوْأَوْأَيَ[14]، بثلاث همزات: أُولاهنَّ زائدة، وهي همزة: اغْدَوْدَنَ، والأخريان عينان، بإزاء دالَيْ: اغْدَوْدَنَ، وبواوين فاصلتين بين الهمزتين الأوليين والهمزتين الأُخْريين، ثم تقلب الواو الأولى ياءً؛ لسكونها وانكسار ما

(١) هو الصحيفة. ينظر: القاموس المحيط (ط م ر) ١/٦٠٥.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه: الأُولى.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٨٢٩/أ (نورعثمانيه)، وارتشاف الضرب ١/٢٥٧.

(٤) إيجاز التعريف ١٠٩.

(٥) الممتع ٢/٧٥١.

(٦) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب: وُورِي.

(٧) الحاشية في: ٢٠٧.

(٨) كذا في المخطوطة مضبوطًا بقطع الهمزة الأولى، والوجه كونها همزة وصل؛ لتوافق همزة: افْعَوْعَل.

(٩) كذا في المخطوطة بياء مفتوحة، والوجه قلبها ألفًا، كما تقدَّم، لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(١٠) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(١١) ينظر: المنصف ٢/٢٤٨، والممتع ٢/٧٦٧، وارتشاف الضرب ١/٢٥٧.

(١٢) الحاشية في: ٢٠٧.

(١٣) أي: صار ناعمًا. ينظر: القاموس المحيط (غ د ن) ٢/١٦٠٢.

(١٤) كذا في المخطوطة مضبوطًا بقطع الهمزة الأولى وفتحها، والوجه كونها همزة وصل مكسورة؛ لتوافق همزة: اغْدَوْدَن.

قبلها، والياءَ الأخيرةَ ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها: اِئْأَوْأَا[1]، ولا تغيِّر بأكثرَ من ذلك، إلا إن أردتَّ التخفيفَ:

فإن خفَّفت الهمزة الثانية فقط قلت: إِيْأَوَا[2]، وصحَّحت الواو؛ لموجبين:

أحدهما: عُرُوض حركتها، كما في: تَوَم، مخفَّفِ: تَوْأَم.

والثاني: أن لا يتوالى إعلالان، كما صحَّت في: الهَوَى، والنَّوَى، وبابِهما.

وإن خفَّفت الهمزة الأولى فقط قلت: إِيَوْأَا، ثم تستغني عن همزة الوصل بتحريك ما بعدها، فتقول: يَوْأَا، فيزول الموجب لقلب الواو ياءً، وهو سكونها وانكسار ما قبلها، فترجع إلى أصلها، فتصير: وَوْأَا، فيجتمع حينئذٍ واوان، فتبدل الأولى همزةً، كما في: أَوَاصِل، فتقول: أَوْأَا.

فإن خفَّفتهما جميعًا قلت: وَوَى، ثم: أَوَى؛ لأنه لَمَّا صار بتخفيف الهمزة الأولى: أَوْأَىْ نَقَلت حركة الهمزة الثانية للواو، وأسقطتَّها.

قال ابنُ عُصْفُورٍ[3]: وقد أجاز أبو عَلِيٍّ[4] إذا سهَّلت الهمزة الأولى وأبقيت الثانية أن تقول: وَوْءَى، وإذا سهَّلتهما معًا أن تقول: وَوَى، ولا تقلب الواو همزةً؛ لأن نيَّة الهمزتين الواوُ، فجُعل ترك الهمزة هنا نظيرَ تصحيح الواو في: رُوْيا وأمثالِها، فلم تقلب وتدغم، وإن كانت ساكنةً وبعدها الياءُ[5].

ومَدًّا ابدِلْ ثانيَ الهمزين مِن كِلْمةٍ ان يَسْكُن كآثر وايتمن

(خ١)

* [«**أبدلْ ثانيَ الهَمْزين**»]: آدَم، أُوثُمِن، اِيتِ[6].

(خ٢)

---

(١) كذا في المخطوطة -في هذا الموضع وبعض ما بعده- بألف مشالة في الآخر، والوجه: اِئْأَوْأَى.

(٢) كذا في المخطوطة -في هذا الموضع وما بعده- بقطع الهمزة الأولى، والوجه كونها همزة وصل.

(٣) الممتع ٢/٧٦٧.

(٤) ينظر: المنصف ٢/٢٤٨، وارتشاف الضرب ١/٢٥٧.

(٥) الحاشية في: ٢٠٩.

(٦) الحاشية في: ٤٠/ب.

* لِيَكُنْ صدرَ فصلِ تسهيلِ الهمز قولُه[1]: الهمزةُ حرف مستثقل؛ لأنه يخرج من أقصى الحلق، كأنه سَعْلة، فلذلك استُصعب تحقيقُه، وكَثُر تخفيفُه مفردًا بإبدالٍ، نحو: يُومِن، وتسهيلٍ، نحو: سَال، وبنقلٍ، نحو: الَاخِرة، فإذا التقت همزتان تَضَاعَف الاستثقال، وتأكَّدت دواعي التخفيف، فإن كانتا في كلمة ازداد دواعي التخفيف قوةً، وصار الجوازُ وجوبًا.

ويعبر[2] في التسهيل أن يكون بالبدل من بين سائر أنواعه؛ لأنه إذهابٌ لأثرها بالكلِّية، ثم تُدَبَّر تارةً بحركةِ نفسِها، وهو الأصل، وتارةً بحركةِ ما قبلها، لمعارضٍ منع من اعتبار الأصل[3].

* تنبيهٌ الذي قرأ: ﴿إِئْلَافِهِمْ﴾[4] هو الأَعْشى عن أبي بَكْرٍ عن عاصِمٍ[5]، قاله في "شرح ك"[6][7].

إن يُفْتَحِ اثر ضمٍ او فتحٍ قُلِبْ واوًا وياءً إثْرَ كسرٍ ينقلب

(خ١)

* [«**إن يُفتَحِ اثرَ ضَمٍّ او فتحٍ قُلِب واوًا**»]: أُوَيْدِم في: أُأَيْدِم، و: أَوَادِم في: أَآدِم[8].

* [«**وياءً إِثْرَ كسرٍ ينقلب**»]: مثالُ "إِصْبَع" من: أَمَّ: إِيَمّ[9].

---

(١) كذا في المخطوطة.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: ويعتبر، أو: ويكثر.

(٣) الحاشية في: ٢٠٨.

(٤) قريش ٢.

(٥) ينظر: السبعة ٦٩٨، والإقناع ١/٤٠٧.

(٦) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٩٢.

(٧) الحاشية في: ٢٠٨.

(٨) الحاشية في: ٤٠/ب.

(٩) الحاشية في: ٤٠/ب.

* قال عبدُالقاهِر[1] رحمه الله تعالى: وقد يذكر أصحابُنا: أُوَيْدِم، ويحتجُّون به على أن: آدَم "فَاعَل" لا "أَفْعَل"[2]، ولا دليل فيه؛ لأن الهمزة المفتوحة المضمومَ ما قبلها تقلب واوًا، نحو: جُوَن، فيجوز أن يقال في: أُوَيْدِم: إن الواو منقلبة عن همزةٍ؛ للتخفيف، وإن الأصل: أُأَيْدِم، على وزن: أُعَيْدِم، دون أن تكون الواو منقلبةً عن ألفِ: آدَم؛ لأن ألف: آدَم انقلبت عن الهمزة؛ لسكونها، فلما تحركت زالت الألف، فصار: أُأَيْدِم، ثم خفِّف بقلب الهمزة إلى الواو[3].

ولا يتأتَّى هذا في: أَوَاخِر؛ لأجل أنَّ مَنْ قال: إن الواو منقلبة عن الهمزة دون الألف، كواو: ضَوَارِب؛ لَزِمه أن يجعل الهمزة المفتوحة المفتوحَ ما قبلها تُخفَّف بالإبدال واوًا، وذلك لا يُقْدَر على إثباته.

غيرَ أن أصحابنا يذكرون: أُوَيْدِم مع: أَوَاخِر؛ جمعًا بين التصغير والتكسير؛ ليُعلم أن الواو في: أُوَيْدِم بدل من الألف، كما أنها في: أَوَاخِر كذلك، دون أن يجعلوا: أُوَيْدِم على انفراده حجةً لكون الواو بدلًا من الألف دون الهمزة.

قال ابنُ هِشَامٍ: كأنه يقول: إنهم إنما يحتجُّون بـ: أَوَادِم، لا بـ: أُوَيْدِم، وإذا ثبت ذلك في: أَوَادِم ثبت في: أُوَيْدِم؛ لأنها كلمة واحدة، والحقُّ ما ذكرتُه في "الحاشِية"[4]؛ فإنه أقلُّ كُلْفةً، ولا يلزم منه حملُ شيءٍ على شيء؛ لأن هذا الذي قاله الجُرْجانيُّ يلزمه فيه حملُ التكسير على التصغير؛ لأنهما من باب واحد[5].

(خ٢)

* «**افتح**[6]»: خلافًا للمازنِيِّ[7] في الهمزتين؛ إذا كانت الثانية منهما فاءً لـ"أَفْعَل"؛

---

(١) المقتصد في شرح التكملة ١/٣٤٨.

(٢) في المخطوطة: «أفعل٢ لا فاعل١»، دلالةً على أن الصواب بالتقديم والتأخير.

(٣) في المخطوطة: «الواو٢ الهمزة إلى١»، دلالةً على أن الصواب بالتقديم والتأخير.

(٤) لعله يريد ما مثَّل به آنفًا من: أُوَيْدِم، و: أَوَادِم.

(٥) الحاشية في: وجه الورقة الثانية الملحقة بين ٤٠/ب و٤١/أ.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في متن الألفية: أو فَتْح.

(٧) ينظر: المنصف ٢/٣١٨.

فإنه يبدلها ياءً، فيقول في بناء "أَفْعَلَ" من: أَمَّ: أَيَمَّ، والجماعةُ[1] يقولون: أَوَمَّ.

وفي استصحاب إبدال الثانية ياءً؛ لانكسارها؛ إذا زال ذلك الانكسار في تصغيرٍ أو تكسيرٍ، مثالُه: أن يبني من: أَمَّ على وزن "إِصْبَع"، فيقول: إِيَمّ، ثم يصغِّره، فيقول المازنيُّ: أُيَيْمِم، أو يكسِّره، فيقول: أَيَامِم، ونحن نقول: أُوَيْمِم، وأَوَامِم.

قولُه صح[2][3].

* [«وياءً إِثْرَ كسرٍ ينقلب»]: تنبيهٌ: مثلُ: إِأْمَم[4] يُدَّعى أن حركة الميم الأولى نُقلت للهمزة الثانية، ثم أبدلت الثانيةُ ياءً.

قال النَّاظِم[5]: ولا ينبغي أن يُدَّعى أنَّا أبدلناها ساكنةً، ثم لَمَّا أردنا الإدغام نقلنا؛ لأنه لو كانت العناية بالإعلال مقدَّمةً على العناية بالإدغام لقيل في جمع: إمام: آمَّة؛ لأن أصله: أَأْمِمَة، ولكنهم إنما سهَّلوه بالياء مكسورةً، وكذلك هو قبل التسهيل، بدليل أن من السبعة[6] مَنْ يحقِّقهما، ويكسر الثانية[7].

ذو الكَسْر مطلقا كذا وما يضم وَاوًا أَصِرْ ما لم يكن لَفْظًا أَتَمّ[8]

(خ١)

* [«**ذو الكَسْرِ مطلقًا كذا**»]: مثالُ "أَصْبِع" أو "أُصْبِع" أو "إِصْبِع" من: أَمَّ[9].

* [«**وما يُضَمّ واوًا أَصِرْ**»]: مثالُ "إِثْمُد"[10] من: أَمَّ[1].

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٤٣٥، والأصول ٣/٣١٥، ٣٧٨، والخصائص ٢/٤٤٢.

(٢) كذا في المخطوطة مصحّحًا عليه.

(٣) الحاشية في: ٢٠٧.

(٤) هو مثال: إِصْبَع من: أَمَّ.

(٥) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٩٦.

(٦) هي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي. ينظر: السبعة ٣١٢، وجامع البيان للداني ٢/٥١٤.

(٧) الحاشية في: ٢٠٨.

(٨) كذا في المخطوطة بفتح الميم، والقافية ساكنة، ولعله بيان لحركتها عند الوصل.

(٩) الحاشية في: ٤٠/ب.

(١٠) هو حَجَر للكُحْل. ينظر: القاموس المحيط (ث م د) ١/٣٩٨.

(خ٢)

* قولُه: «**ذو الكَسْرِ مطلقًا كذا**»: خلافًا للأَخْفَش[٢] في المكسورة إِثْرَ ضمة، فإنه يبدلها واوًا[٣].

* قولُه: «**وما يُضَمّ واوًا أَصِرْ**»: خلافًا له[٤] في المضمومة بعد كسرة؛ فإنه يُبدلها ياءً.

فالحاصلُ: أنه يقول في الهمزتين المحرَّكتين بحركتين ثقيلتين مختلفتين: إن كلًّا منهما تُدَبَّر بحركةِ ما قبلها، لا بحركتها.

احتجَّ بأن المسهَّلة قرُبت من الساكن، وشبيهةٌ بما قَرُبت منه، والواوُ لا تَسْكن بعد كسرة، والياءُ لا تَسْكن بعد ضمة، ومِنْ ثَمَّ لم يسهِّل أحدٌ في نحو: جُوَن، ومِائَة بينَ بينَ.

قلنا: هذا شبيه بالممتنع، وهو ألفٌ بعد غير الفتحة، وذاك شبيه بالمستثقل، فافترقا، ثم إنه ليس في العربية ياءٌ مكسورٌ ما قبلها وهي مضمومة، ولا واوٌ مضمومٌ ما قبلها وهي مكسورة[٥].

* قولُه: «**ذو الكَسْر مطلقًا**»: فأما قراءة قومٍ[٦] من القُرَّاء: ﴿أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾[٧] بهمزتين؛ ففي "إيجاز التَّعْرِيف"[٨] أن ذلك شاذ، وفي "التَّسْهِيل"[٩]:

=

(١) الحاشية في: ٤٠/ب.

(٢) معاني القرآن ١/٤٥، ٤٦.

(٣) الحاشية في: ٢٠٧.

(٤) أي: للأخفش. ينظر: معاني القرآن ١/٤٥، ٤٦.

(٥) الحاشية في: ٢٠٧.

(٦) هي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي. ينظر: السبعة ٣١٢، وجامع البيان للداني ٢/٥١٤.

(٧) التوبة ١٢.

(٨) ١١٨.

(٩) ٣٠٢.

وتحقيقُ غيرِ الساكنة مع الاتصال لغةٌ(1).

* قولُه: «**ما لم يكن لفظًا**» البيتَ: لو بنت(2) من: قَرَأَ مثلَ: دَحْرَجْت؛ لقلت: قَرْأَيْت، فالبدل؛ لئلا تجتمع همزتان في كلمة واحدة، وكان المبدلُ الثانية؛ لأن الثقل حصل بها، ولأنها طرف، وكان الإبدال إلى الياء؛ لأنها أخفُّ.

وتقول في مثال "قِمَطْرٍ"(3) من: قَرَأت: قِرَأْي، وإنما لم تدغم كما أدغمت في: سَأّل؛ لأن الموجِب في: سَأّل أَنْ تبقى الهمزتان من غير إبدالٍ: أَنَّ عينَيْ الكلمة لا تختلفان أبدًا، نحو: قَتَّل، وضَرَّب، واللامان قد تكونان مختلفتين، نحو: هِدْمِلة(4)، وسِبَطْر(5)(6).

فذاك ياءً مطلقًا جاْ وأَوُمْ ونَحوَهُ وجهين في ثانِيه أُمَّ(7)

(خ1)

* [«**فذاك ياءً مطلقًا جَا**»]: مِنْ: قَرَأَ على وزن: بُرْثُن(8)، وزِبْرِج(9)، ودِرْهَم(10).

* [«**و"أَوُم" ونحوَه وجهين في ثانِيه**»]: ضابطُه: ما أَوَّلُ همزتيه المتحركتين حرفُ مضارعةٍ(11).

(خ2)

(1) الحاشية في: 207.

(2) كذا في المخطوطة، والصواب: بنيت.

(3) هو الجمل القوي الضخم، والرجل القصير. ينظر: القاموس المحيط (ق م ط ر) 648/1.

(4) هي الرملة الكثيرة الشجر، والدهر القديم. ينظر: القاموس المحيط (هـ د م ل) 1412/2.

(5) هو الماضي الشهم، والطويل. ينظر: القاموس المحيط (س ب ط ر) 569/1.

(6) الحاشية في: 208.

(7) كذا في المخطوطة بفتح الميم، والقافية ساكنة، ولعله بيان لحركتها عند الوصل.

(8) هو الكف من الأصابع، ومخلب الأسد. ينظر: القاموس المحيط (ب ر ث ن) 1551/2.

(9) هي الزينة. ينظر: القاموس المحيط (ز ب ر ج) 297/1.

(10) الحاشية في: 40/ب.

(11) الحاشية في: 40/ب.

* لو بنيت من: أاإٍ مثلَ: فُلْفُل؛ لقلت على الأصل: أُؤْأُأ[1]، ثم: أُوْأُيٌ، ثم تدخُل في باب: أَدْلٍ، فتصير: أُوْإٍ، وفي التعريف: الأُوْإِي، فإن سهَّلته بعد ذلك بالنقل قلت: أُوٍ، وفي التعريف: الأُوِي، ولا تردُّ الهمزة الأخيرة وإن زالت الهمزةُ التي قبلها[2].

* فَرْعٌ: مثالُ "قِمَطْر"[3] من: قَرَأَ: قِرَأْيأ، بإبدال الياء من الهمزة الثانية؛ لأنها في موطن اللام، وتصحيحِ الأولى والثالثة؛ لأن كلًّا منهما ليس ثانيًا لهمزتين.

ولو بنيت من الهمزة مثلَ: أُتْرُجَّة؛ سهَّلت الثانيةَ والرابعةَ، وخفَّفت البواقي، فتقول: أُوْأُوْأَة، فإن نقلت حركة الهمزة الثانية قلت: أُوُوْأَة، أو حركةَ الثالثة قلت: أُوْأُوَة، أو كلتيهما قلت: أُوُوَة[4].

وياء اقلب أَلِفًا كَسْرًا تَلَى[5]   أَوْ ياءَ تصغِيرٍ بواوٍ ذا افعلا

(خ١)

* [**«وياءً اقلبْ ألفًا كسًرا تلا»**]: مِصْباح ومَصَابِيح[6].

* [**«أو ياءَ تصغيرٍ»**]: غَزَال وغُزَيِّل[7].

(خ٢)

* [**«وياءً اقلبْ ألفًا كسًرا تلا»**]: ع: مَصَابِيح، و: دُعِيَ وغُزِي.

فأما: رَضِيَ فإنه من باب قوله: «**بواوٍ ذا افْعَلا في آخِرٍ**»؛ لأن أصله: رَضِوَ، لا: رَضَا، نَعَمْ؛ مَنْ قال: إن "فُعِلَ" صيغة أصلية، فـ: دُعِيَ وغُزِيَ عنده على غير ذلك،

---

(١) كذا في المخطوطة بفتح الهمزة الأخيرة، والوجه: أُؤْأُؤٌ.

(٢) الحاشية في: ٢٠٨.

(٣) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب أن يكون التمثيل بخماسي، كـ: قِرْطَعْب، وجِرْدَحْل؛ لأنه ذكر بعدُ أن في البناء ثلاث همزات. ينظر: شرح التصريف ٥٥١، واللباب ٢/٤٣٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٠٠، وشرح الشافية للرضي ٣/٦٣.

(٤) الحاشية في: ٢٠٨.

(٥) كذا في المخطوطة، والوجه: تلا؛ لأنه ثلاثي واوي اللام.

(٦) الحاشية في: ٤٠/ب.

(٧) الحاشية في: ٤٠/ب.

وأصلُهما كـ: رَضِيَ، فأما: رُمِيَ وقُضِيَ فعلى أصلهما، لا قَلْبَ فيهما[1].

في آخِرٍ أَو قَبلَ تا التأنيث أَو زِيادَتَي فعلانَ ذَا أَيْضًا رَأَوا

(خ١)

* [«**في آخِرٍ**»]: دُعِيَ[2]، رَضِيَ[3].

* [«**أو قبل تا التأنيثِ**»]: سَجِيَّة[4].

* [«**أو زيادتَيْ "فَعْلانَ"**»]: مثالُ: ظَرِيان[5] من: الغَزْو[6].

(خ٢)

* قولُه: «**في آخِرٍ**»: قالوا: لأنها في مَظِنَّة السكون.

وكأنَّ النَّاظِم اكتَفى بما يُفهَم من هذا التعليل عن التنبيه على قَلْبها في نحو: إيعَاد، ومِيزَان، وشرطُه: أن لا تكون مدغمةً، فمِنْ ثَمَّ [صحَّت][7] في: اجْلِوَّاذ[8].

فَرْعٌ: احْوَوَى احْوِوَاءً[9]، ومَنْ قال في: اقْتِتَال: قِتَّال؛ فإنه إذا أدغم هنا يقول: حِيَّاء، والفرقُ بينه وبين: اجْلِوَّاذ أن هذا لم يوضع على الإدغام، فلم يستحكم التحصُّنُ، وأبو الحَسَن[10] نظر إلى الظاهر، فقال: حِوَّاء.

---

(١) الحاشية في: ٢٠٨.

(٢) تقدَّم له التمثيل به في حواشي المخطوطة الثانية على قوله: وياءً اقلبْ ألفًا كسرًا تلا، وأنه يمكن التمثيل به هنا على رأي من جعل صيغة "فُعِلَ" أصليةً.

(٣) الحاشية في: ٤٠/ب.

(٤) الحاشية في: ٤٠/ب.

(٥) هو دويبَّة كالهرة مُنْتنة. ينظر: القاموس المحيط (ظ ر ب) ١/١٩٥.

(٦) الحاشية في: ٤٠/ب.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضي مثله.

(٨) هو المضاء، والسرعة في السير، وذهاب المطر. ينظر: القاموس المحيط (ج ل ذ) ١/٤٧٧.

(٩) من: الحُوَّة، وهي سواد إلى الخضرة، أو حمرة إلى السواد. ينظر: القاموس المحيط (ح و و) ٢/١٦٧٦.

(١٠) ينظر: الممتع ٢/٥٨٩، وارتشاف الضرب ١/٢٧٩، وهو رأي سيبويه في الكتاب ٤/٤٠٤.

فإن قلت: فلِمَ قالوا في: دِوَّان: دِيوَان، وقال بعضُهم في: اجْلِوَّاذ: اجْلِيوَاذ؟

قلنا: ذلك شاذٌّ[1].

* [«في آخِرٍ»]: وقال[2]:

قَالَتْ: أَرَاهُ دَالِفًا قَدْ دُنِيَ لَهْ[3]

فسكَّن، ولم يرجع إلى الواو؛ لعُرُوض زوال الكسر[4].

* [«أو قبل تا التأنيثِ»]: شذَّ: مَقَاتِوة[5]، وسَوَاسِوة[6]، وأَقْرِوة، جمعُ: قَرْو، وهي مِيلَغة الكلب[7][8].

في مصدَرِ المعتلِ عَيْنًا والفِعَل مِنهُ صحيحٌ غالبًا نحو الحِوَل (خ١)

* اعلمْ أن الأصل في: عِيَاد، وقِيَام، وصِيَام ونحوِ ذلك الواوُ، بدليل: أَعْوَد، وأَقْوَم، وأَصْوَم، والقَوْمة، والقعدة[9]، ونحوِ ذلك، إلا أن الواو أعلَّت في الفعل، فأعلَّت في المصدر؛ لأن المصادر تُبنى على أفعالها في الاعتلال؛ إذ كانت الأفعال وُضِعت على أن تختلف أبنيتُها للمعاني، إلا أن مجرَّد اعتلالها في الفعل لا يكفي في اعتلالها في المصدر؛ أَلَا تراهم قالوا: قَامَ، وبَاعَ، وقَالَ، فأعلُّوا، ولم يعلُّوا في: القَوْمة، والبَيْع، والقَوْل؛ لسكون الواو والياء فيها، وأنه ليس قبلها ما يقتضي الإعلالَ، وهو الكسرة؟ بخلاف: عِيَاد؛ فإن

(١) الحاشية في: ٢٠٨.

(٢) هو صُخَير بن عمير.

(٣) بيت من مشطور الرجز. ينظر: الأصمعيات ٢٣٥، وأمالي القالي ٢/٢٨٤، والتمام ١٠٤، ٢٢٣، والمحكم ٩/٤٣٣، والتكملة للصاغاني ٥/٥٤١، والممتع ٢/٥٢٥.

(٤) الحاشية في: ٢٠٩.

(٥) هم الخُدَّام. ينظر: القاموس المحيط (ق ت و) ٢/١٧٣٣.

(٦) جمع: سَوَاء، وهو العَدْل، والوَسَط، والغَيْر. ينظر: القاموس المحيط (س و و) ٢/١٧٠١.

(٧) ينظر: تهذيب اللغة ٩/٢٠٦، والصحاح (ق ر ا) ٦/٢٤٦٠.

(٨) الحاشية في: ٢٠٩.

(٩) كذا في المخطوطة، ولم أتبيَّن مناسبتها للسياق، ولعل الصواب: كالقعدة.

انكسار[١] الأول، ووقوعَ الألف بعد الياء مع الإعلال في الفعل علَّةٌ ذاتُ أوصافٍ، كلُّ وَصْفٍ منها له أثرٌ، وهي اعتلالُها في الفعل، وانكسارُ ما قبلها، ووقوعُ الألف بعدها، فلو اختلَّ واحد منها صحَّت، ففي: لِوَاذ[٢] لم يعتلَّ الفعل، وكذا[٣] / في: الجِوَار؛ لقولهم: لَاوَذت، وجَاوَرت، وفي: عِوَدة، وزِوَجة لم توجد الألف، وفي: سَوَام[٤] لم يكن قبل الواو كسرة.

وأما نحو: حَوْض، وسَوْط ففي جَمْعه حصلت خمسة شروطٍ استدعَتْ قلبَ الواو ياءً: سكونُ الواو في الواحد؛ لأن السكون ضَعْفٌ يشبه الإعلالَ في الفعل، وكسرُ ما قبلها، والكسرةُ تستدعي الياءَ، والألفُ بعدها؛ لأن حركة الواو الآن ليست بأصلٍ، بل تابعةٌ للألف، وذلك ضَعْفٌ فيها، وصحةُ اللام؛ لأنها لو اعتلَّت منعت الإعلالَ؛ لئلا يتوالى إعلالان، وكونُ الكلمة جمعًا، والجمعُ أثقل من الواحد، وهو تغيير عن بناء الواحد.

وإذا فُقِد واحد من هذه الشروط صحَّت الواو، كقولك: سَوَاد وأَسْوِدة، وعَوْد[٥] وعِوَدة، وحِوَاء[٦] وأَحْوِية، وفي الجمع: ناء وأنواء[٧]، في النُّوق السِّمَان[٨]، و"سَوَاد" ليس بجمعٍ.

وأما قولهم: دِيَار فالواو لَمَّا أُبدلت في الواحد ضَعُفت، فصارت كواو: حَوْض.

وأما: اخْتَار، وانْقَاد؛ ف: الاخْتِيار، والانْقِياد أُبدلت الواو في المصدر؛ لاعتلالها في

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) هو الاستتار بالشيء، والاحتصان به. ينظر: القاموس المحيط (ل و ذ) ١/٤٨٥.

(٣) مكررة في المخطوطة أول الورقة الملحقة.

(٤) جمع: سائمة، وهي الإبل الراعية. ينظر: القاموس المحيط (س و م) ٢/١٤٨١.

(٥) هو المسنُّ من الإبل والشاء. ينظر: القاموس المحيط (ع و د) ١/٤٣٩.

(٦) هي البيوت المتدانية. ينظر: القاموس المحيط (ح و ي) ٢/١٦٧٧.

(٧) كذا في المخطوطة، ولم أقف عليه، وهو غير واضح في مخطوطة شرح التكملة المنقول منه -كما أفادته محقِّقته-، ولعل الصواب: ناوٍ ونِوَاء، وهي المفسَّرة بعدُ بالنوق السِّمان.

(٨) ينظر: جمهرة اللغة ١/٢٥٠، وتهذيب اللغة ١٥/٤٠١.

الفعل، وانكسارِ ما قبلها في المصدر، وقوّاه: وقوعُ الألف بعدَها، ولا حذفَ هنا، كما في: إِعَانة، واستِعَانة؛ إذ لا اجتماعَ ألفين، قاله أبو البَقَاءِ في "شرح الإيضاح"(١)، ونقلتُه مُلخِصًا(٢)(٣).

* إعلالُهم: أَعِدُ، ونَعِدُ، وتَعِدُ؛ حملًا على: يَعِدُ، و: نأكل، وتأكل، ويأكل؛ حملًا على: يكرم(٤) دليلٌ على بطلان قول مَنْ قال: إن حملهم المصدر على الفعل في إعلاله وتصحيحه دليلٌ على أنه أصلٌ له، وأن المصدر مُفرَّعٌ عنه(٥).

(خ٢)

* [«**في مصدر المعتلِّ عينًا**»]: أي: يقلبون الواو ياءً عينًا لمصدر، بشرط كسرةٍ قبلها، وألفٍ بعدها، واعتلالِها في الفعل، وبعد(٦) جمعٍ كذلك، بشرط صحة اعتلالها في المفرد، أو سكونِها.

فخرج باشتراط المصدر أو الجمع نحوُ: سِوَاك، وباشتراط الكسر نحوُ: عَاوٍ وعُوَّاء، وسَوِدَ سَوَادًا، وباشتراط الألف نحوُ: عِوَجًا، وحِوَلًا، وعَوْد وعِوَدة، وكُوز وكِوَزة.

ويشترط في الجمع صحةُ اللام، فنحو: ريَّان ورِوَاء [لا يُعَلُّ](٧).

ومثَّل أبو حَيَّانَ(٨) أيضًا بـ: جَو وجِوَاء، وهو خطأٌ(٩)؛ لأن: جَو لم تَسْكن عينُه،

---

(١) شرح التكملة ٥٥٠، ٥٥١ (ت. حورية الجهني).

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطًا.

(٣) الحاشية في: ٤٠/ب مع وجه الورقة الأولى الملحقة بين ٤٠/ب و٤١/أ.

(٤) كذا في المخطوطة، وكأنَّ قوله: نأكل وتأكل ويأكل مغيَّر عن: نكرم وتكرم ويكرم، ولعل الصواب: ونُكرِم، وتُكرِم، ويُكرِم؛ حملًا على: أُكْرِم.

(٥) الحاشية في: ٤٤/ب.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: وعَيْنَ.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضي مثله.

(٨) التذييل والتكميل ٨٣٩/أ (نورعثمانيه).

(٩) لعل ابن هشام ظنَّه يريد: جَوٍ، "فَعِلٌ" واوي العين يائي اللام من: الجَوَى، وهو داء في الصدر، وشدَّةُ الحزن، ولعل الصواب أنه يريد: جَوٌّ، "فَعْلٌ" واوي العين واللام، وهو الهواء، وما انخفض من الأرض، وهو المسموع في جمعه: جِوَاء، وقد نصَّ أبو حيان على أنه واوي اللام، قال:

ولا اعتلَّت.

وخرج باشتراط سكونها في الجمع أو إعلالها نحوُ: طَوِيل وطِوَال.

فأما قوله[1]:

فَإِنَّ أَشِدَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا[2]

فنادرٌ.

فأما: جَوَاد وجِيَاد فقال الشَّيْخُ[3]: يجوز أن يكونوا استغنوا عن جمع: جَوَاد بجمع: جَيِّد، كما استغنوا بـ: عُرَاة جمعِ: عَارِي[4] عن جمع: عُرْيان، وبـ: عُدَاة جمعِ: عَادٍ عن جمعِ: عَدُوّ.

قال[5]: ويجوز أيضًا في: طِيَال أن يكون جمعَ: طَائِل اسمِ فاعِلٍ من: طَالَه، إذا فاقَه في الطُّول[6].

=

«واحترَز بقوله: "وصحَّت اللام" من أن اللام فيه معتلة بواو، نحو قولك في جَوٍّ: جِوَاء». ينظر: العين ١٩٦/٦، وجمهرة اللغة ١٠٤٦/٢، وتهذيب اللغة ١٥٥/١١، والمحكم ٤٧٥/٧، ٤٧٦، وهو في أوضح المسالك ٣٧٣/٤ على الصواب.

(١) هو أُنَيف بن زَبَّان الطائي، وقيل: أُثَال بن عَبْدة بن الطَّبِيب.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ ...

روي: «طِوَالها»، ولا شاهد فيه. ينظر: الكامل ١٢١/١، ١٠٤٤/٢، ومجالس ثعلب ٣٤٤، وتصحيح الفصيح ٢٥٠، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٦٥/٥ (ط. العلمية)، والمنصف ٣٤٢/١، والمحكم ٢٣٥/٩، وأمالي ابن الشجري ٨٦/١، وشرح جمل الزجاجي ٥٣٣/٢، والمقاصد النحوية ٢١١٨/٤، وشرح شواهد شرح الشافية ٣٨٥، وخزانة الأدب ٤٨٨/٩.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢١١٥/٤.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: عَارٍ.

(٥) شرح الكافية الشافية ٢١١٦/٤.

(٦) ينظر: العين ٤٤٩/٧، وتهذيب اللغة ١٤/١٤.

وباشتراط اعتلال المصدر نحوُ: اعتَوَنوا اعتِوَانًا، واجتَوَروا اجتِوَارًا، ولَاوَذَ لِوَاذًا[١].

* قولُه: «**في مصدر**»: وشذَّ: نارَتْ نِوَارًا، بمعنى: نَفَرَت[٢]، قال الشَّيْخُ[٣]: ولا نظيرَ له في العربية[٤].

* في "شرح الكافِية"[٥]: ونُبِّه بتصحيح ما وزنُه "فِعَل"، ك: الحِوَل، والعوض[٦]، والعِوَج مصدرِ: حَالَ، وعَادَ المريضَ، وعَاجَ، على أن إعلال المصدر المذكورِ مشروطٌ بوجود الألف حتى يكون "فِعَال". انتهى.

وعلى قياس ذلك قولُه في الجمع: «**وصحَّحوا "فِعَلَةً"**»، فعلى هذا: «**وصحَّحوا "فِعَلَةً"**» استثناءٌ من مسألة الجمع، وشذَّ: ثَوْر وثِيَرة، وعَوْد وعِيَدة[٧].

وجمعُ ذِي عينٍ أُعِلَّ أَو سَكَنْ فاحكُم بذا الإعلالِ فيه حيثُ عَنّ

(خ١)

* [«**ذي عينٍ أُعِلَّ**»]: دَار ودِيَار.

* [«**أو سَكَن**»]: سَوْط وسِيَاط.

(خ٢)

* في "الخَصَائِص"[٨]: ممَّا يدلُّ على قوة اعتنائهم بهذا الشأن: مراعاتُهم في الجمع حالَ الواحد؛ لأنه أسبق منه، فلما أعلُّوا الواو في الواحد أعلُّوها في الجمع، ك: قِيمة وقِيَم، ودِيمة ودِيَم، ولَمَّا صحَّحوها في الواحد صحَّحوها في الجمع، ك: زَوْج وزِوَجة،

---

(١) الحاشية في: ٢٠٩.

(٢) ينظر: جمهرة اللغة ٢/٨٠٦، والمحكم ١٠/٣٢١.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤/٢١١٦.

(٤) الحاشية في: ٢٠٩.

(٥) شرح الكافية الشافية ٤/٢١١٣.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح الكافية الشافية: والعِوَد؛ ليوافق قوله الآتي: وعاد المريض.

(٧) الحاشية في: ٢١٠.

(٨) ١/١١٣.

وثَوْر وثِوَرة.

فأما: ثِيرَة ففي إعلاله ثلاثة أقوال: فصاحبُ "الكِتَاب"[1] حمله على الشذوذ، وأبو العَبَّاس[2] قال: أعلُّوه؛ ليفصلوا بذلك بين ثور الحيوان وبين الثور، للقِطْعة من الأَقِط[3]؛ لأنهم لا يقولون فيه إلا: ثِوَرة بالتصحيح لا غيرُ، وقال أبو بَكْرٍ[4]: مقصور من: ثِيَارة، فتركوا إعلال العين؛ أَمَارةً على ذلك، كما تركوا تصحيح: احتَوَر؛ دلالةً على أنه في معنى ما لا بدَّ من صحته.

ع: لو نَظَّره بـ: مِخْيَط[5] كان أَوْلى؛ لأنه مثلُه سواء[6].

وصحَّحوا فِعَلَةً وفي فِعَلْ وجهانِ والإعلالُ أولى كالحِيَلْ

(خ١)

* [«**وصحَّحوا "فِعَلَةً"**»]: كِوَزَة[7].

* [«**وفي "فِعَل"**»]: دِيمَة ودِيَم[8].

* [«**وجهان**»]: بناءً على الاعتداد بالعارض وعدمه، وهو تحرُّك حرف العلَّة[9].

* قولُه في الصفحة قبلَ هذه[10]: «**وصحَّحوا**[11] **"فِعَلَةً"**» البيتَ: حجَّةُ

---

(١) ٣/٤٥٨، ٤/٣٦١.

(٢) ينظر: الأصول ٣/٢٦٤، والتعليقة ٥/٤٧، والمنصف ١/٣٤٦، والممتع ٢/٤٧٢، وارتشاف الضرب ١/٢٧٨.

(٣) ينظر: الجيم ١/١٠٩، وجمهرة اللغة ١/٤٢٤.

(٤) الأصول ٣/٣١٠، ٣١١، وينظر: المنصف ١/٣٤٧، والممتع ٢/٤٧١.

(٥) في كونه مقصورًا من: مِخْيَاط، على رأي الخليل. ينظر: الكتاب ٤/٣٥٦، والمنصف ١/٣٢٣، والمحكم ١/٤١، وشرح الشافية للرضي ٣/١٠٤.

(٦) الحاشية في: ٢٠٩.

(٧) الحاشية في: ٤٠/ب.

(٨) الحاشية في: ٤٠/ب.

(٩) الحاشية في: ٤٠/ب.

(١٠) قال ذلك؛ لأنه كتب هذه الحاشية في: ٤١/أ، والبيت المعلَّق عليه في: ٤٠/ب.

(١١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

تصحيح "فِعَل" أن الياء[1] لم تَسْكن، وحجةُ الإعلال: الحمل على المفرد؛ أَلَا تراك[2] تقول: قِيمة، ودِيمة، فتسكن العين، فتُعلّ؟ فلذلك حملت: قِيَمًا، ودِيَمًا[3] عليه، وإذا طردت الباب في: نُكْرِم، وتُكْرِم، ويُكْرِم، وفي: أَعِدُ، ونَعِدُ[4]، وتَعِدُ؛ فهذا أَوْلى؛ لأن مَعَنا هنا فرعًا وأصلًا.

وإنما صحَّحوا "فِعَلة"؛ لأن مفردها غير مُعَلٍّ، تقول: زَوْج وزِوَجة، وثَوْر وثِوَرة، فأما: ثِيَرة[5] فشاذ عند س[6]. من "الخَصَائِص"[7] ملخَّصًا[8][9].

(خ٢)

* قولُه: «**وفي "فِعَل" وجهان**» استثناءٌ من مسألة المصدر المقطوعِ فيها بالإعلال.

وفي "التَّسْهِيل"[10] ما نصُّه: تُبدل الياء بعد كسرة من واوٍ هي عينُ مصدرٍ لفِعْلٍ معتلِّ العين، أو عينُ جمعٍ لواحدٍ معتلِّ العين مطلقًا، أو ساكنِها إن وَلِيها في الجمع ألفٌ وصحَّت اللام.

وقد يُصحَّح ما حقُّه الإعلال من "فِعَل" مصدرًا أو جمعًا، و"فِعَال" مصدرًا، وقد يُعلُّ ما حقُّه التصحيح من "فِعَال" جمعًا أو مفردًا غيرَ مصدر، ومن "فِعَلة" جمعًا، وليس مقصورًا من "فِعَالة"، خلافًا للمُبرِّد[11].

---

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) الكتاب ٣/٤٥٨، ٤/٣٦١.

(٧) ١/١١٢، ١١٣.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) الحاشية في: ٤١/أ.

(١٠) ٣٠٤.

(١١) لم أقف على رأيه هذا، وهو منقول عن ابن السرَّاج، ونُقل عن المبرد فيه رأيان آخران، تقدَّم

قولُه[1]: من "فِعَل" مصدرًا: ك: حِوَل، أو جمعًا: ك: حَاجَة وحِوَج، و"فِعَال" مصدرًا: ك: نَارَت نِوَارًا، [و] [2] من "فِعَال" جمعًا: ك: طِيَال[3].

والواو لامًا بعدَ فتْحٍ يا انقَلَبْ كالمُعْطَيَان يُرْضَيَان ووجب (خ١)

* [«**والواوُ لامًا بعد فَتْحٍ يا انقَلَب**»]: ع: لا بدَّ أن يقول: إن كانت رابعةً فصاعدًا، وإلا فتقلب ألفًا[4].

* ع: تقلب الواو ياءً إذا كانت رابعةً فصاعدًا في الفعل، نحو: أَغْزَيْت، وغَازَيْت، واشترَيْت، ولا علَّةَ لقَلْبها في الماضي، وإنما حُملت على المضارع؛ لأنها تقع طرفًا بعد كسرة، ثم حُمل الماضي، كما في: يَضْرِبْنَ حين حُمل على: ضَرَبْنَ، وكما حُمل: أَعِدُ، ونَعِدُ، وتَعِدُ، ويَعِدُ على: أَعِدُ[5]، وإذا حُمل الفعل على الاسم، فأعربَ، مع تباعدهما؛ فحَمْلُ الفعل على الفعل ليس بمنكَرٍ، والصفاتُ المشتقة تابعة لأفعالها.

وتقلب الواو مع عدم هذه العلة في: تَغَازَيْنا، وتَرَجَّيْنا، وتَعَالَيْنا، مع أن المضارع لا يكسر فيه ما قبل الطرف هنا، بل يفتح، فيصير ألفًا، نحو: تَغَازَى، وتَرَجَّى، وعلَّتُه: أن الواو انقلبت ياءً في المضارع قبل دخول التاء، تقول: أَغْزى، وأَعْطى، فلما دخلت التاء لمعنى المطاوعة لم يُعتدَّ بها؛ لعُرُوضها، فلم تُغيِّر حكمَ الأصل[6].

=

أحدهما قريبًا، وهو أنه للتفريق بين مفرداته، والآخر: أنه مبني على "فِعْلَة"، ثم قُلبت الواو ياءً؛ لسكونها إثر كسرة، ثم حُرِّكت. ينظر: الأصول ٣/٣١٠، والمنصف ١/٣٤٦.

(١) أي: في التسهيل.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٣) الحاشية في: ٢١٠.

(٤) الحاشية في: ٤٠/ب.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: كما حُمل: أَعِد، ونَعِد، وتَعِد، على: يَعِد، أو: كما حُمل: يُكرِم، ونُكرِم، وتُكرِم على: أُكرِم.

(٦) الحاشية في: ٤٠/ب.

إِبدالُ واوٍ بعدَ ضمٍ مِنْ أَلِفْ أَو ياْ كمُوقِنٍ بَدَاْ[1] لها اعترف

(خ١)

* ع: هذا إذا لم يكن الإبدال لأجل تحريك الحرف، وأصلُ الألف ياءٌ، فإنك تَرجِع بها إليها، نحو: نَاب، تقول فيه في التصغير: نُيَيْب، كما تَرجِع في: باب إلى الواو، فتقول: بويت[2]، وأما قولك في: ضَارِب: ضُوَيْرِب؛ فلأن المجهول يُرَدُّ إلى الواو؛ لكثرتها[3].

* [«**إبدال واوٍ بعد ضمٍّ من أَلِف**»]: ضُورِبَ، وبُويِعَ، وقُوتِلَ[4].

(خ٢)

* هذا تقسيم[5] قولِه: «**وياءً اقلِبْ ألفًا كسرًا تلى**[6]».

وذلك نحو: ضَارِب وضُوَيْرِب[7].

* قولُه: «**ك: مُوقِن**»: أي: كياء: مُوقِن الأصليةِ في كونها ساكنةً مفردةً، فخرج نحوُ: هُيَام[8]، وعُيَّل[9].

وبقِي شرط ثالث، وهو أن لا تكون في جمعٍ، فإن الذي يُعل حينئذٍ الحركةُ، نحو: بِيض.

---

(١) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولعل الصواب ما في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها: بِدَا. ينظر: الألفية ١٨٢، البيت ٩٥٩.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: بُوَيْب.

(٣) الحاشية في: ٤١/أ.

(٤) الحاشية في: ٤١/أ.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند ياسين: قَسِيم.

(٦) كذا في المخطوطة، والوجه: تلا؛ لأنه ثلاثي واوي اللام.

(٧) الحاشية في: ٢١٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٤٦/٢ إلا التمثيل، ولم يعزها لابن هشام.

(٨) هو من العشق كالجنون. ينظر: القاموس المحيط (هـ ي م) ١٥٤٢/٢.

(٩) جمع: عائل، وهو الفقير. ينظر: القاموس المحيط (ع ي ل) ١٣٧٠/٢.

ورابعٌ، وهو أن لا تكون عينًا الفعل[1] صفةً، فإن هذه لا يجب فيها إعلالُ الحرف، بل يجوز، تقول: رجل أَخْيَرُ، وامرأة خِيرى وخُورى، وكذا: ضِيقى وضُوقى[2]، وكِيسى وكُوسى.

وقد أشار إلى مسألة الجمع بقوله: «**ويكسر المضموم**»، وإلى مسألة الصفة بآخر الفصل، وكان حقُّه أن يذكره إلى جانب مسألة الجمع[3].

ويكسر المضموم في جمع كما يقال هيم عند جمع أهْيَما

(خ٢)

* [«**ويُكسَر المضمومُ في جمعٍ**»]: فأما قولهم: غَائِط وغُوط فشاذ، والقياس: غِيط، وقد تكلَّموا بهما[4].

* قولُه: «**أَهْيَما**»: وكذا في جمع: هَيْماء، وهي الإبل التي بها والهيام[5]، وهو داء تشرب منه فلا تَرْوى[6]، جمع: أَهْيَم، وهَيْماء، قال ذو الرُّمَّة:

فَأَصْبَحْتُ كَالهَيْمَاءِ لَا المَاءُ مُبْرِدٌ صَدَاهَا وَلَا يَقْضِي عَلَيْهَا هُيَامُهَا[7]

وقيل في الآية[8]: إن الهِيم الرِّمالُ، قال الزَّمَخْشَرِيُّ[9]: ووجهُه: أنه جمعُ: الهَيَام، بفتح الهاء، وهو الرَّمْل الذي لا يتماسك[10]، جُمِع على "فُعُل"، ك: سَحَاب وسُحُب، ثم

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: لـ"فُعْلى".

(٢) تأنيث: الأَضْيَق. ينظر: القاموس المحيط (ض ي ق) ٢/١١٩٧.

(٣) الحاشية في: ٢١٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٤٦، ٥٤٧، ولم يعزها لابن هشام.

(٤) الحاشية في: ٢١١.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في الكشاف المنقول منه: الهيام، بلا واو.

(٦) ينظر: جمهرة اللغة ٢/٩٩٥، وتهذيب اللغة ٦/٢٤٧.

(٧) بيت من الطويل. صَدَاها: عطشها. ينظر: الديوان ٢/١٠٠٠، وشرح المفضليات لابن الأنباري ٦١.

(٨) هي قوله تعالى في سورة الواقعة ٥٥: ﴿فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾.

(٩) الكشاف ٤/٤٦٣، ٤٦٤.

(١٠) ينظر: العين ٤/١٠١، والصحاح (هـ ي م) ٥/٢٠٦٣.

خُفِّف، وفُعِل به ما فُعِل بجمع: أَبْيَض[1].

وواوا اثر الضم رد اليا متى   ألفي لام فعل او من قبل يا[2]

كتاءِ بان من رمى كمقْدُرَه   كذا إذا كسَبُعانَ صَيّره

(خ٢)

* «**كتاء كذا**[3]»: أي: لازمة، وإنما كانت لازمةً؛ لانتفاء "مَفْعُل" في كلامهم، وكذا لو بنيت مثلَ: عَرْقُوة[4]، تقول: رَمْوُوة؛ لانتفاء "فَعْلُو"، أما لو بنيت من: الرَّمْي مثلَ: سَمُرة؛ فإنك تقول: رَمُوة، إنْ قدَّرت طَرَآن الهاءِ، و: رَمِية، إن لم تقدِّر الطَّرَآن[5].

وإن تكن عينا لفُعْلى وصفا   فذاك بالوجهين عنهُم يُلْفَى

(خ١)

* [«**بالوجهين عنهم يُلْفى**»]: قالوا في أنثى: الأَكْيَس: كِيسى، و: كُوسى[6].

* [«**بالوجهين عنهم يُلْفى**»]: ع: وجهُ التصحيح: الثقل من وجوه: كون الكلمة صفةً، وكونها لمؤنث، وكون فائها مضمومةً، وكون عينها واوًا[7]، فإذا أُعلَّت بقلب الضمة كسرةً، والواوِ ياءً زال بعض الثقل، ووجهُ ترك التصحيح: أنه الأصل في باب الإعلال، وقد أمكن، فلا يُجتَنَب[8].

(خ٢)

---

(١) الحاشية في: ٢١١.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها: تا، ويدل عليه القافية والبيت التالي. ينظر: الألفية ١٨٢، البيت ٩٦١.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعله كناية عن بقية البيت.

(٤) هي كل أَكَمة مُنْقادة في الأرض. ينظر: القاموس المحيط (ع ر ق) ٢/١٢٠٥.

(٥) الحاشية في: ٢١١.

(٦) الحاشية في: ٤١/أ.

(٧) كذا في المخطوطة، وإنما الحديث في كون عينها ياءً لا واوًا. ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٦٠٥.

(٨) الحاشية في: ٤١/أ.

* في "شرح الغاية"(١) أنَّ قلب الضمة كسرةً واجب في الجمع، كما تقدَّم(٢)، وفي الصفة على "فُعْلى"، كـ: ضِيزى(٣)، وحِيرى، وكِيسى، تأنيث: أَخْيَر، وأَكْيَس، وأنهم رُبَّما قلبوا الياء واوًا، سُمع منهم: الحُورى، والكُوسى، والضوقى(٤)، فإن كانت "فُعْلى" اسمًا فقَلْبُ الياء واوًا واجب، كـ: طُوبى(٥).

* وفيه(٦) أيضًا أنَّ قلب الياء الساكنة واوًا للضمة شرطُه: أن لا تَقْرُب من الطرف، فإن قَرُبت منه قُلبت الضمة كسرةً، سواءٌ أكانت في جمع، كـ: بِيض، وعِيس، أو مفرد، كقولهم: أَعْيَسُ بَيِّنُ العِيسة(٧)، والعِيسةُ "فُعْلة"، كـ: الحُمْرة.

وفي هذا رَدٌّ على الأَخْفَش(٨) في قوله: إن قلب الحركة إنما يكون في الجمع؛ لثِقَله، وأنك تقول [في](٩) مثال "فُعْل" من: البَيَاض: بُوض.

ويمكن أن يقال له: إنه ثَقُل [بـ](١٠) تاء التأنيث، فأشبه بذلك الجمعَ.

ومن العرب(١١) مَنْ يقول: مَعُوشة، ويقوِّي قولَ الأَخْفَش؛ لأنه من: العَيْش، وهو مفرد، وقد قلب الياء واوًا(١٢).

---

(١) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٢٦٨.

(٢) عند قوله: «ويكسر المضموم في جمعٍ» البيتَ.

(٣) هي الناقصة. ينظر: القاموس المحيط (ض أ ز) ٧٠٩/١.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب: الضُّوقى، وهي تأنيث: الأَضْيَق.

(٥) الحاشية في: ٢١٢.

(٦) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٢٦٧، ٢٦٨.

(٧) إذا خالط بياضه شيء من شقرة. ينظر: الإبل للأصمعي ١٤٧، والتلخيص للعسكري ٣٦٢.

(٨) ينظر: المقتضب ١٠١/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٦٤/٥ (ط. العلمية)، وأمالي ابن الشجري ٣٢٠/١، واللباب ٣٩٧/٢، وارتشاف الضرب ٢٨٠/١.

(٩) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(١٠) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه، وفي النكت الحسان: إن فيه ثقلًا للزوم تأنيثه.

(١١) هي لغة الأزد. ينظر: تهذيب اللغة ٣٩/٣.

(١٢) الحاشية في: ٢١٢.

فصل

من لام فَعْلى اسمًا أتى الواو بدلْ ياءٍ كـ(تـ)ـقوى ع معًا غالبًا جا ذا البَدل

(خ١)

* [«**اسمًا**»]: احترازٌ من: خَزْيا، وصَدْيا[1]، ونحوِها من الصفات، ومذكَّرهما: خَزْيان، وصَدْيان، وهذا دليل على أصالة الياء؛ وإلَّا لظهرت الواو[2].

* قولُه: «**ك: بقوى**»: إن قُرئ بالتاء من فوق فهو من: اتَّقيت، أو بثانيةِ الحروف فهو من: بَقِي، ضدِّ: فَنِي، أو من: بَقَيت الشيءَ، بفتح القاف، إذا انتظرته[3]، وكلامها[4] بالياء[5].

* [«**أتى الواوُ بدل ياءٍ**»]: وفي علَّة ذلك أوجه:

أحدها: أن الياء غالبة على الواو، بدليل قَلْبها عوضًا عنها في: طَوَيت طَيًّا، وفي باب: شَقِي، وباب: أَغْزَيْت، وغيرِ ذلك، فأرادوا أن يعوِّضوا الواو، فعوَّضوها هذا الباب.

وثانيها: أن الصفة فرع الاسم؛ لأنها فرع الفعل المتفرِّع عليه، فهي فرع الفرع، ففرَّقوا بين الاسم والصفة.

فإن قيل: فهلَّا عكسوا، فقلبوها في الاسم ياءً، وفي الصفة واوًا؟

قيل: الأصلُ أَحْمَلُ للتغيير، وأيضًا فالصفة أثقل من الاسم، فجُعل الأخفُّ لها، ولهذا قالوا: جَفَنات، بالفتح، و: صَعْبات، بالكسر[6]، لم يزيدوا الصفة شيئًا؛ لثقلها.

---

(١) هي العَطْشى. ينظر: القاموس المحيط (ص د ي) ٢/١٧٠٨.

(٢) الحاشية في: ٤١/أ.

(٣) ينظر: الأفعال لابن القوطية ١٣٣، والمقاييس ١/٢٧٧، والمحكم ٦/٥٨٦.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب: وكلاهما.

(٥) الحاشية في: ٤١/أ.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب: بالسكون.

وقال أبو عُثْمانَ[1]: قَلْبُ الواو هنا شاذٌّ لا وجهَ له، وإنما هو مسموع على غير القياس، وما ذكرناه أَوْلى[2].

* قال أبو الفَتْح[3]: تكلَّم أبو عَلِيٍّ[4] بحَلَب[5] على: طُغْيان، وأثبتَ أن لامه ياء، وكان هناك شابٌّ، فقال له: فقد قالوا: الطَّغْوى؟ فقال أبو عَلِيٍّ: خُذْ الآنَ إليكَ، هذا تصريفيٌّ؟! يُنكِر عليه احتجاجَه بذلك، أي: أَلَا تعلمُ أن: طَغْوى اسم، وأن "فَعْلى" إذا كانت اسمًا، ولامُها ياءً، فإنها تقلب إلى الواو، نحو: التَّقْوى، والبَقْوى[6]، والفَتْوى، والرَّعْوى[7]، والثَّنْوى؟[8][9]

* "رَيًّا" تقع اسمًا لامرأةٍ، ومصدرًا بمعنى: الرِّيح الطيبة[10]، وصفةً، نحو: امرأة رَيًّا، فالتي هي اسم كان قياسها بالواو، إلا أنها أُلحقت بباب: مَكْوَزَة[11]، وقيل: لَمَحوا فيها الصفةَ، كما في: العَبَّاس[12].

(خ٢)

* فأما قولهم: العَلْياء، بالمد والفتح، وقولُه[13]:

---

(١) ينظر: المنصف ٢/١٥٧-١٦٣.

(٢) الحاشية في: ٤١/أ.

(٣) المحتسب ١/١٣٣.

(٤) ينظر: الحجة ١/٣٦٧.

(٥) إحدى مدن الشام الواسعة العظيمة. ينظر: معجم البلدان ٢/٢٨٢.

(٦) هي اسم من: بَقِي، ضد: فَنِي. ينظر: القاموس المحيط (ب ق ي) ٢/١٦٥٩.

(٧) هي اسم من: رعى الأمر وراعاه، إذا حفظه. ينظر: القاموس المحيط (ر ع ي) ٢/١٦٩١.

(٨) هي كل ما استثنيته. ينظر: القاموس المحيط (ث ن ي) ٢/١٦٦٥.

(٩) الحاشية في: ٤١/أ.

(١٠) ينظر: العين ٨/٣١٢، والألفاظ ٣٦٠.

(١١) هو اسمٌ عَلَم. ينظر: القاموس المحيط (ك و ز) ١/٧٢١.

(١٢) الحاشية في: ظهر الورقة الثالثة الملحقة بين ٤٠/ب و٤١/أ.

(١٣) نُسب لرُؤْبة بن العجَّاج.

لَمْ يُعْنَ بِالعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا[1]

فمن شواذِّ الإبدال.

ومثلُه: الشُّكاية، والرُّغاية، في رغوة اللَّبَن[2]، بضم الفاء والإبدالِ في اللام، فإذا فتحوا الفاء أو كسروها فالواو، قاله الفَرَّاءُ[3].

وقولُهم: دَيَّمت السماءُ، إذا أمطرت الدِّيمة، وهي المطر الدائم[4].

وقولُهم: هذا أَحْيَلُ من هذا، و: أَحْوَلُ، أي: أكثر حِيلةً، و: لا حَيْلَ ولا قوَّةَ إلا بالله[5]، وإنما لم يُجعلا لغتين؛ لقولهم: هما يَتَحاوَلان، إذا قابَلَ كلٌّ منهما احتيالَه باحتيالِ صاحبِه[6].

وصَبَا الرجلُ صَبْيًا، إذا فَعَلَ [فِعْلَ][7] الصبيان[8].

وهذا كلُّه نظيرُ ما يُفعل من الحذف لغير موجِبٍ، كـ: يَد، ودَم[9].

بالعكس جاءَ لام فُعْلى وَصْفا وكون قُصْوى نادرًا لا يخْفَى

(خ١)

* [«**بالعكس جاء لامُ "فُعْلى" وصفا**»]: وهذا معقول لا يحتاج إلى تعليل؛ لأنه نقل الثقيل إلى الخفيف؛ لأجل التسهيل على اللسان؛ لثقل الكلمة بكونها صفةً، وبانضمام أوّلها.

---

(١) بيت من مشطور الرجز. ينظر: ملحقات الديوان ٣/١٧٣، وشرح التسهيل ٢/١٢٨، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٠٩، والتذييل والتكميل ٦/٢٤٤، وتخليص الشواهد ٤٩٧، والمقاصد النحوية ٢/٩٧٢.

(٢) ينظر: البارع ٤١٤، وتهذيب اللغة ٨/١٦٦.

(٣) ينظر: إصلاح المنطق ٨٨، والمقصور والممدود للقالي ٢٢٢، والبارع ٤١٤.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة ١٤/١٤٨، والمحكم ٩/٤٤٤.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة ٥/١٥٨، والصحاح (ح ي ل) ٤/١٦٨٢.

(٦) ينظر: المحتسب ٢/٣٥٨.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٨) ينظر: تهذيب اللغة ١٢/١٧٩، والصحاح (ص ب ا) ٦/٢٣٩٨.

(٩) الحاشية في: ٢١٢.

فإن كانت أصلُها الياءُ أبقيت، نحو: السُّقْيا، والبُقْيا[1][2].

* مسألةٌ[3]: "طُوبى" مصدر؛ ولهذا صُحِّح، ولو كان صفةً لم يَجُزْ فيه ذلك، وإنما هو بمنزلة: الرُّجْعى، وبمنزلة "حُسْنى" في قوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنَى﴾[4]؛ لأن "حُسْنى" لو كانت صفةً لم تكن إلا بـ"أَلْ" أو بالإضافة[5].

* [«قُصْوى»]: قال الله تعالى: ﴿وَهُم بِالعِدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾[6]، فهي صفة، كان قياسُها الياءَ، لكنهم نبَّهوا بها على الأصل، كما في: القَوَد[7]، والحَوَكة[8][9].

(خ٢)

* [«"فُعْلى" وصفا»]: قال النَّاظِم[10]: إن كان "فُعْلى" اسمًا محضًا فلا قلب، كـ: حُزْوى[11]، وإن كان صفةً محضةً أو جاريةً مجرى الأسماء، كـ: العُلْيا، والدُّنْيا قُلبت الواو

(١) هي اسم من: بَقِي، ضد: فَنِي. ينظر: القاموس المحيط (ب ق ي) ١٦٥٩/٢.

(٢) الحاشية في: ٤١/أ.

(٣) كتب ابن هشام هذه المسألة على هذا البيت، وذلك مشكل من وجهين: الأول: أن "طُوبى" مما أعلَّت عينه، والبيت فيما أعلَّت لامه، والثاني: قوله: ولهذا صُحّح، مع أن عينها مبدلة من ياء؛ لأنها من: الطِّيب، وقلبها واوًا واجب؛ لأنها عينٌ لـ"فُعْلى" اسمًا. ينظر: الكتاب ٣٦٤/٤، والمقتضب ١٦٨/١، والممتع ٤٩٣/٢، وشرح الشافية للرضي ١٣٥/٣.

(٤) البقرة ٨٣، وهي قراءة شاذة حكاها الأخفش في معاني القرآن ١٣٤/١ غير منسوبة، وينظر: المحتسب ٣٦٣/٢، ومختصر ابن خالويه ١٥، وشواذ القراءات للكرماني ٦٨.

(٥) الحاشية في: ٤١/أ.

(٦) الأنفال ٤٢، والعين مكسورة في المخطوطة على قراءة ابن كثير وأبي عمرو. ينظر: السبعة ٣٠٦، والإقناع ٦٥٤/٢.

(٧) هو القِصَاص، وطول الظهر والعنق. ينظر: القاموس المحيط (ق و د) ٤٥٣/١.

(٨) جمع: حائك، وهو الذي ينسج الثياب. ينظر: القاموس المحيط (ح و ك) ١٢٤٢/٢.

(٩) الحاشية في: ٤١/أ.

(١٠) إيجاز التعريف ١٥٦-١٥٨.

(١١) هو موضع بديار بني تميم، وقيل: جبل في رمال الدهناء، وقيل: نخل باليمامة. ينظر: معجم ما استعجم ٤٤٣/٢، ومعجم البلدان ٢٥٥/٢.

ياءً.

قال: والنحويون يقولون: هذا الإعلال مخصوص بالاسم، ثم لا يمثّلون إلا بصفة محضة، أو بـ: الدُّنْيا، والاسميةُ فيها عارضة، ويزعمون أن تصحيح: حُزْوى شاذ، كتصحيح: حَيْوة، وهذا قولٌ لا دليلَ على صحته، وما قلتُه مؤيَّد بالدليل، وموافق لقول أئمة اللغة، حكى الأَزْهَرِيُّ[١] عن الفَرَّاءِ[٢] وعن ابنِ السِّكِّيتِ[٣] أنهما قالا: ما كان من النعوت مثلَ: الدُّنْيا، والعُلْيا فإنه بالياء؛ لأنهم يستثقلون الواو مع ضم الأول، وليس فيه اختلاف، إلا أن أهل الحجاز قالوا: القُصْوى، فأظهروا الواو، وهو نادر، وبنو تَمِيمٍ يقولون: القُصْيا[٤]. انتهى كلامه.

وفي "شرح الغاية"[٥] ذَكَر أن القلب في الأسماء، ثم مثّل بـ: الدُّنْيا، والعُلْيا، وذكر كلامَ النَّاظم إلى آخره، ثم قال: وقد شذَّ من الصفة في "فُعْلى": الحُلْوى، فلم يقلبوا واوها ياءً، كما فعلوا بـ: العُلْيا.

وإنما قال: في "فُعْلى"؛ لأنه إن كان "فَعْلى" بالفتح فلا قلبَ، كـ: دَعْوى، ورَضْوى.

قال ابنُ السَّرَّاجِ في كتاب "المقصور والممدود"[٦]: الدُّنْيا: مؤنثة مقصورة، تكتب بالألف، هذه لغة أهل نجدٍ وتَمِيمٍ خاصةً، إلا أن أهل الحجاز وبني أَسَدٍ يلحقونها ونظائرَها بالمصادر ذواتِ الواو، فيقولون: دَنْوى، مثل: شَرْوى[٧]، وكذلك يفعلون بكل

---

(١) تهذيب اللغة ٩/١٧٥.

(٢) ينظر: المقصور والممدود للقالي ١٣٧، ١٣٨، ولعل النقل هنا عن ابن مالك بواسطة النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٢٦٥، ٢٦٦، ولم أقف على الحكاية عن الفراء في تهذيب اللغة، وعبارة إيجاز التعريف: «هذا قول ابن السكيت وقول الفراء».

(٣) لم أقف على كلامه في غير تهذيب اللغة.

(٤) ينظر: لغات القرآن للفراء ٧١، وإصلاح المنطق ١٠٧.

(٥) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٢٦٥، ٢٦٦.

(٦) لم أقف على ما يفيد بوجوده، وينظر: التذييل والتكميل ٨٥٠/أ (نورعثمانيه)، وارتشاف الضرب ١/٢٩٢، ٢٩٣.

(٧) هو المِثْل. ينظر: القاموس المحيط (ش ر ي) ٢/١٧٠٤.

"فُعْلى" موضعُ لامِها واو، يفتحون أوّلَها، ويقلبون ياءَها واوًا، وأما أهل اللغة الأُولى فيضمُّون الدال، ويقلبون الواو ياءً؛ لأنهم يستثقلون الضمة والواو. انتهى.

فظَهَر بهذا النقل أن "فُعْلى" مختَلَف فيه، فالحجازيون وبنو أَسَدٍ يفتحون أوَّله؛ لتصحَّ الواو، فيقولون: دَنْوى، وعَلْوى، وقَصْوى، والتميميُّون والنجديُّون يقلبونها؛ لأجل الضمة، فيقولون: الدُّنْيا، والعُلْيا، والقُصْيا[1].

فصل

إن يسكن السابق من واو ويا   واتّصلا ومن عُروض عَرِيا

(خ١)

* [«**إنْ يَسْكُن السابقُ من واوٍ ويا**»]: يَوْم وأَيَّام، أصلُه: أَيْوام، و: ﴿لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾[2]، أصلُه: لَوْيًا[3].

* ع: أصلُ: سَيِّد، ومَيِّت، وهَيِّن: سَيْوِد، ومَيْوِت، وهَيْوِن، وكذا نظائرُهنَّ، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء.

وقال الكوفيون[4]: لا نظيرَ لـ"فَيْعِل" في الصحيح، وإنما الأصل: مَوِيت، وسَوِيد، وهَوِين.

فقيل: قُضَاة، وغُزَاة ونحوُهما لا نظيرَ لهنَّ في الصحيح، ويلزمُكم الإعلالُ في نحو: طَوِيل، وعَوِيل[5].

* قولُه: «**ومِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا**»: نحو: سُوِيرَ، وبُويِعَ، وقُوِيلَ، وتُبُويِعَ، وبتصحيح هذه استُدل على أن فِعْلَ ما لم يسمَّ فاعلُه مفرَّع عن ما سُمِّي فاعله[6].

---

(١) الحاشية في: ٢١٢.

(٢) النساء ٤٦.

(٣) الحاشية في: ٤١/أ.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢/٦٥٦، والممتع ٢/٤٩٨-٥٠٢.

(٥) الحاشية في: ٤١/أ.

(٦) الحاشية في: وجه الورقة الثالثة الملحقة بين ٤٠/ب و٤١/أ.

* قولُه: «**ومِنْ عُرُوضٍ عَرِيًا**»: قد يُورَد عليه نحوُ: غَزْوة إذا صَغَّرتها، قال أبو البَقَاءِ في "شرح الإيضاح"(١): وقد جاءت الواو مصحَّحةً بشرطين: عُرُوض الياء، وكون الواو عينًا، نحو: أُسَيْوِد في: أَسْوَد، وسهَّله: عُرُوض الياء، وقوة العين، ولا يجيءُ مثلُ ذلك في اللام، فلا تقول في تصغير: غُزْوة، وغَزْوة إلا بالإبدال والإدغام أَلْبَتَّةَ؛ لضعف الطرف، وكونِه محلًّا للتغيير، فأما: حَيْوة فشاذ. انتهى بمعناه.

وقال(٢) أيضًا: إن قيل: مخرج الواو والياء متباعِد، فكيف أدغم أحدهما في الآخر؟

فالجواب: أن التقارب تارةً في المخرج، وتارةً في الاشتراك في الصفات، وهذان على هذا الثاني؛ لأنهما للمدِّ، ويقعان رِدْفَيْن في قصيدةٍ، مثل:

سُرْحُوبُ

وتَكْرِيبُ(٣)

وغير ذلك(٤).

(خ٢)

* قولُه: «**ومِنْ عُرُوض**»: حقُّه أن يقول: غير لازم.

قال فا في "تَذْكِرته"(٥): "إِيَّل"(٦) يحتمل ثلاثة أوجه:

---

(١) شرح التكملة ٥٤٤، ٥٤٥ (ت. حورية الجهني).

(٢) شرح التكملة ٥٤٥ (ت. حورية الجهني).

(٣) بعض بيتين مُفَرَّقين من قصيدة واحدة من البسيط، لامرئ القيس، وهما بتمامهما:

قد أشهدُ الغارةَ الشَّعْواءَ تحملني ... جَرْداءُ معروقةُ اللَحْيَين سُرْحوبُ

كالدَّلْو بُتَّتْ عُراها وهي مُثْقَلَةٌ ... وخانها وَذَمٌ منها وتَكْرِيبُ

سُرْحوب: طويلة، وتَكْريب: شدُّ خيطٍ مع الدلو إلى الحبل؛ ليُمسِكها لو انقطع. ينظر: الديوان ٢٢٥، ٢٢٧، والعين ١/١٥٤، والتقفية ٦٨، وتصحيح الفصيح ١٤٦، وتهذيب اللغة ١/١٥١، والمنصف ١/٢٢٣.

(٤) الحاشية في: ظهر الورقة الثالثة الملحقة بين ٤٠/ب و٤١/أ.

(٥) لم أقف عليه في مختارها لابن جني، وينظر: البغداديات ٤٠٨، ٤٠٩.

(٦) هو الوَعِل. ينظر: القاموس المحيط (أ و ل) ٢/١٢٧٥.

أحدها: أن يكون "فِعَّل" من: أَيْلة[1] اسمِ البلد.

الثاني: أن يكون "فِعْيَل"، كـ: عِثْيَر[2]، من: آلَ يَؤُولُ، إذا رجع[3]، فأصلُه: إِوْيَل، فانقلبت الواو ياءً، إما لوقوعها ساكنةً بعد كسرة، وإما لوقوعها ساكنةً قبل ياء.

والثالث: أن يكون "فِعْيَل" من: وَأَلَ يَئِلُ[4]، فأصلُه: وِءْيَل، ثم أبدلت الواو همزةً، كما في: إِسَادة، فصار: إِءْيَل، ثم أبدلت الهمزة الثانية ياءً لزومًا، ولَمَّا لَزِمها التخفيف أدغمت في الزائدة[5].

* ع: لا يصح أن تعلَّل إجازةُ التصحيح في تصغير: جَدْوَل، وقَسْوَر[6]، وأَسْوَد بصحتها في التكسير، ويُقتَصر على ذلك؛ لئلا يَرِدَ عليك تصغيرُ: مَقَام؛ فإن الإعلال فيه واجب، مع قولهم: مَقَاوِم، وكذا: يَقُوم عَلَمًا، مع أنك تقول: يَقَاوِم في تكسيره، بل بذلك مع ظهورها محركةً في المفرد.

وقولنا: «في المفرد» مخرج لنحو: عَجُوز، ونقول: عَجُوز أَوْلى بالإعلال؛ لأن واوه لا تظهر في الجمع، بل تُهمز.

ابنُ جِنِّي[7]: قال أبو عَلِيٍّ[8]: ممَّا أعان على جواز: جُدَيْوِل، واو[9] أُسَيْوِد: أن معناهما: جَدْوَل صغير، وأَسْوَدُ صغير، والواو في هذين تصحَّان[10].

---

(١) هي مدينة العقبة على رأس البحر الأحمر، وشعبة من جبل رضوى بينبع. ينظر: معجم ما استعجم ١/٢١٦، ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية ٣٥.

(٢) هو التراب، والعَجَاج. ينظر: القاموس المحيط (ع ث ر) ١/٦١١.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة ١٥/٣١٤، والصحاح (أ و ل) ٤/١٦٢٨.

(٤) إذا لجأ وخلَص. ينظر: القاموس المحيط (و أ ل) ٢/١٤٠٧.

(٥) الحاشية في: ٢١٣.

(٦) هو الأسد. ينظر: القاموس المحيط (ق س ر) ١/٦٤٣.

(٧) الخصائص ١/٣٥٥.

(٨) لم أقف على كلامه.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: و.

(١٠) الحاشية في: ٢١٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٥٨.

* ع: لا يصح الاستدلال بجواز الإعلال في: أَسْوَد صفةً إذا صُغِّر بقوله[1]: أُسَيِّد[2][3]

* في كتاب "العَيْن"[4]: لَوَى يَلْوِي لَيًّا ولَوْيًا، قال أبو بَكْرٍ الزُّبَيْديُّ في "التَّقْرِيظ"[5]: اللَوْيُ مُحال، ولا بدَّ من الإدغام[6].

فياء الواوَ اقْلِبنَّ مُدْغِما وشَذَّ مُعْطًى غيرَ ما قَدْ رُسِمَا

(خ١)

* قولُه: «**فياءً الواوَ**» البيتَ: إن قيل: يَرِد عليه: دِيوان.

فالجواب: أن الياء عارضة عن الواو؛ لأن الأصل: دِوَّان، ووزنه في الأصل: "فِعَّال"، لا: "فِيعَال"، بدليل ظهور ذلك في قولهم: دَوَاوِين، ثم خفِّف المضعَّف بإبدال أحد جزأيه ياءً، فلو قلبوها إلى الياء لبَقِي التضعيف المكروه، ولكان رجوعًا إلى ما رجعوا عنه، وكان إجراءً لعارضٍ مُجرى غيره، وإنما رجعوا إلى الواو في الجمع؛ لزوال علَّة التغيير، ونظيرُ هذا: قِيراط، ودِينار، ودِيباج.

---

(١) هو الفرزدق.

(٢) بعض بيت من الوافر، وهو بتمامه:

أُسَيِّدُ ذو خُرَيِّطةٍ نهارًا من المتلقِّطي قَرَد القُمَامِ

ينظر: الديوان بشرح الصاوي ٢/٨٣٥، والكتاب ١/١٨٥، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٢٦، والشعر والشعراء ٢/٧١١، والخصائص ١/١٥٧، والمحكم ٦/٣٠٥، وتخليص الشواهد ٢٥٥.

(٣) الحاشية في: ٢١٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٥٨، وساق لها تتمة، أولها: «لأن "أُسَيِّد" هذا عَلَم لا صفة، نصَّ عليه في "الخصائص"، قال: ونُقل من الصفة مصغَّرًا، فصار فيه ذلك لازمًا».

(٤) لم أقف في مطبوعته ٨/٣٦٣ إلا على قوله: «لويت الحبل ألويه لَيًّا، ولويت الدَّين ألويه لَيًّا ولَيَّانًا»، وكذا في مختصريه للزبيدي ٢/٦٩٥ (ت. الرحيلي)، وللخوافي ٢/٥٣٤، ولم أقف على المادة في مختصر الإسكافي.

(٥) استدراك الغلط الواقع في كتاب العين ٢٢٤، وتقدم أنه المسمى بـ: التقريظ.

(٦) الحاشية في: ٢١٣.

فإن قلت: فما تقول في مَنْ قال: دَيَاوِين؟

قلت: أجرى العارض مُجرى الأصلي، لا أنَّ ذلك أصلٌ[1].

* قولُه: «**وشَذَّ مُعْطًى**»: الوَزيرُ المَغْرِبيُّ[2]: شذَّ ثلاثة[3] ألفاظ: عَوَى الكلب عَوْيةً، حكاه الفَرّاءُ[4]، وضَيْوَن، لسِنَّوْر البَرِّيَّة[5]، وجمعُه: ضَيَاوِن، قال[6]:

ثَرِيدٌ كَأَنَّ السَّمْنَ[7] ...[8] حُجُراتِه[9] نُجُومُ الثُّرَيَّا أَوْ عُيُونُ الضَّيَاوِنِ[10]

ورَجَاء[11] بنُ حَيْوة، وقالوا لحيٍّ[12] من اليمن: خَيْوان. من "إيضاح[13]...[14]"[15].

(١) الحاشية في: وجه الورقة الثالثة الملحقة بين ٤٠/ب و٤١/أ.

(٢) لم أقف على كلامه.

(٣) المذكور هنا أربعة ألفاظ.

(٤) الأيام والليالي ٣١، ٣٢، وفيه عن أبي ثروان: عوى الكلب عَيَّة، والأصل: عَوْية، وينظر: مجالس ثعلب ١٠١، ودرة الغوّاص ١٣٣.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة ١٢/٢٧٥، والصحاح (ض و ن) ٦/٢١٥٦.

(٦) هو حسان بن ثابت رضي الله عنه.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة، وهي في مصادر البيت: في.

(٩) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولعل الصواب ما في مصادر البيت: حَجَرَاتِه.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. وهذا بيت من الطويل. حَجَراته: نواحيه وجوانبه، كما في: القاموس المحيط (ح ج ر) ١/٥٢٨. ينظر: زيادات الديوان ١/٥١٩، والحيوان ٥/١٧٦، والقلب والإبدال لابن السكيت ١٤٩، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٧٦، ولسان العرب (ض و ن) ١٣/٢٦٢.

(١١) هو ابن حيوة بن جَرْوَل الكندي، أبو نصر، سيد أهل الشام، إمام فقيه، ووزير عادل، من جلَّة التابعين، توفي سنة ١١٢. ينظر: سير أعلام النبلاء ٤/٥٥٧.

(١٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٥) الحاشية في: ٤١/أ.

* عَوًّا[مد قصر معا]: اسم كوكب فيها الْتِوَاء(١)، من قولهم: عَوَيْت يدَه، أي: لَوَيْتها(٢)، وفيها المدُّ والقصرُ، قال(٣):

سَقَى الإِلَهُ دَارَهَا فَرَوَّى
نَجْمُ الثُّرَيَّا قَبْلَ نَجْمِ العَوَّا(٤)

وعينُها واو، ولامُها ياء، اجتمعتا، فكان القياس قلبَ الواو ياءً والإدغامَ، كما في: اللَّيِّ، والطَّيِّ، إلا أن ياءها قلبت واوًا؛ لَمَّا كانت اسمًا، ثم أدغمت الواو في الواو، على ما هو حكم الأسماء، وقيل: عينُها ولامُها(٥) واوان، من: العوَّة(٦)(٧).

(خ٢)

* قولُه: «**مُدْغِما**»: وقد يخفَّف بغير الإدغام، بحذف الحرف المدغَم فيه، ك: سَيْد، وهَيْن، ولَيْن، ومَيْت، وهذا كلُّه باتفاق.

قيل: ومنه: شَيْء، وقيل: و: رَيْحان، وقيل: و: قَيْل.

وفي كتاب "العَيْن"(٨) أنهم اختلفوا في: فُلَان؛ فقيل: "فُعَال" من: فلن، وقيل: "فُعلان" محذوف، وتقديرُه: فُلَيَّان(٩)، قال أبو بَكْرٍ في "التَّقْرِيظ"(١٠): هذا غلطٌ؛ لو

(١) ينظر: المخصص ٢/٣٦٦، والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ٢٣٠.

(٢) ينظر: العين ٢/٢٧٠، وجمهرة اللغة ١/٢٤٣.

(٣) لم أقف له على نسبة.

(٤) بيتان من مشطور الرجز. ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٥٧٤، ومجالس العلماء ١٤٩، وسر صناعة الإعراب ١/٨٧.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) هي بفتح العين مصدر: عوى يعوي، إذا صوَّت، وبفتحها أو ضمها: الكلب، والاست. ينظر: القاموس المحيط (ع و و) ٢/١٧٢٥

(٧) الحاشية في: ٤١/أ.

(٨) ٨/٣٢٦.

(٩) كذا في المخطوطة مضبوطًا واستدراك الغلط، والذي في مطبوعة العين أنه على هذا القول حذفت منه واو أو ياء، وأن تصغيره على ذلك: فُلَيَّان.

(١٠) استدراك الغلط الواقع في كتاب العين ٢٢٠، وتقدم أنه المسمى بـ: التقريظ.

كان كذلك لمنع الصرف؛ لأنه معرفة.

ع: لو سمَّينا بـ: رَيْحان لمنعناه من الصرف على القولين[1].

* قولُه: «**وشَذَّ مُعْطًى غيرَ ما قد رُسِما**»: نحو: عَوَى عَوَّة، وهو نَهُوّ عن المنكر، وقال[2]:

وفُتُوٍّ هَجَّرُوا ثُمَّ أَسْرَوْا لَيْلَهُمْ حَتَّى إذَا انْجَابَ حَلُّوا[3]

خلع[4]: فَتًى على "فُعُول"، كـ: عَصًى وعِصِيّ، ثم قلب اللام واوًا، ثم أدغم[5].

من ياء او واو بتحريك أَصُل~ أَلِفًا ابدل بعد فتح مُتَّصِل

(خ١)

* [«**أَصُل**»]: ع: لا يُعتدُّ بحركة التقاء الساكنين؛ لعُرُوضها، قال الله تعالى: ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا﴾[6]، وقال: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾[7]، فلم يُعلَّ في الأولى، ولم [يُعَدْ][8] الذي حذف لالتقاء الساكنين في الثانية[9].

* [«**أَصُل**»]: قال أبو الفَتْح[10]: مَنْ قال في: ضَوْء، وفَيْء، ونَوْء بالتخفيف بالإبدال صحَّح الواو والياء، وإن اجتمعت شروط القلب؛ اعتبارًا بالأصل، وكذلك في:

---

(١) الحاشية في: ٢١٣.

(٢) هو الشَّنْفَرى، وقيل: تأبَّط شرًّا، وقيل: خلف الأحمر.

(٣) بيت من المديد. هجَّروا: ساروا في الهاجرة، وانجاب: انكشف. ينظر: ملحق ديوان الشنفرى ٨٧، وشرح شعره ١٢٨، والعقد الفريد ٢٥٢/٣، وحماسة الخالديين ١١٤/٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ٨٣٣/٣، والمحكم ٥٢٣/٩.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: جمع.

(٥) الحاشية في: ٢١٣.

(٦) التوبة ٤٢.

(٧) المزمل ٢.

(٨) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٩) الحاشية في: ٤١/أ.

(١٠) المحتسب ٦٧/١، ٦٨.

جَيْأَل[1]، وعلى ذلك قرأ الحَسَن[2]: ﴿أَنبِيهُم﴾[3]، ولم يحذف الياء للوقف؛ لأنها عارضة، فليس ذلك كقوله[4]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي[5]

وسألتُ أبا عَلِيٍّ[6]، فقلت: مَنْ أجرى غيرَ اللازم مُجرى اللازم، فقال في: الأَحْمَر: لَحْمَر؛ أَيَجوز له أن يقول في: جَيْأَل: جَيَل، وجَال؟

فقال: لا، وأَوْمأ إلى أن القلب أقوى من حكم الاعتداد بالحركة في: لَحْمَر، أي: فلا يبلغ في الجواز ذلك؛ لبَشَاعته[7].

* ع: قولُه: «**بتحريكٍ أصل**»: قد يُعترض عليه بقول س[8]: وِشَوِيّ في: شِية، والأصلُ: وشْيِيّ، إلا أنه حرك الشين، فقلب الياء ألفًا، ثم قلب الألف واوًا[9].

* ع: قولُه: «**من ياءٍ او واوٍ**» البيتَ: يجب أن يزيد في الشروط ما يُخرِج نحو: حَيِيَ، وعَيِيَ، وقَوِيَ.

---

(١) هو الضبع. ينظر: القاموس المحيط (ج أ ل) ١٢٨٩/٢.

(٢) ينظر: شواذ القراءات للكرماني ٥٨.

(٣) البقرة ٣٣.

(٤) هو قيس بن زهير العَبْسي.

(٥) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

... بما لاقتْ لَبُونُ بني زِيادِ؟

تَنْمي: تبلُغ، ولبون: ناقة ذات لبن. ينظر: الكتاب ٣١٦/٣، ومعاني القرآن للفراء ١٦١/١، والألفاظ ٣٠٤، والأصول ٤٤٣/٣، والحلبيات ٨٥، والخصائص ٣٣٤/١، والإنصاف ٢٦/١، وشرح جمل الزجاجي ٤٨٢/١، وشرح التسهيل ٥٦/١، والمقاصد النحوية ٢٥٤/١.

(٦) الشيرازيات ٢٩/١، ٣٠ بنحوه.

(٧) الحاشية في: ٤١/أ.

(٨) الكتاب ٣٦٩/٣.

(٩) الحاشية في: وجه الورقة الثالثة الملحقة بين ٤٠/ب و٤١/أ.

وفي "التَّذْكِرة"[1] أنه صحَّ: حَيِيَ، وقَوِيَ؛ لاعتلال اللام.

وأقول: الأصلُ: حَوِوَ، وقَوِيت، ففي الأول عندنا أعلَّ العين واللام، فلم تُعلَّ العين إعلالًا آخرَ، ولْيُنْظَرْ في: عَيِيَ؛ ما لامُه وعينُه؟[2][3]

(خ٢)

* ع: تقلب الواو والياء أَلِفين بشروط: منها ما هو في الحرف، وما هو في صفته، وما هو فيما قبله، وما هو فيما بعده، وما هو في الكلمة:

أما الذي في الحرف فثلاثة أمور:

أحدها: أن يكون متأصِّلًا، فخرج نحو: شَيْرة[4] في: شَجَرة.

والثاني: أن لا يليَه ما يستحق الإعلال، فخرج الأولُ من معتَلَّيْ: هَوى، ونَوى، وشوى، وطوى.

الثالث: أن لا يكون عينًا لِمَا زِيدَ في آخره ما يَخُص الاسمَ، نحو: حَيَدا[5]، وصَوَرى[6].

وأما الذي في وصفه فأمران:

أحدهما: الحركة، فخرج: القَوْل، والبَيْع.

والثاني: تأصلهما[7]، فخرجت العارضة، وهي نوعان: حركةُ التقاء الساكنين،

---

(١) لم أقف عليه في مختارها لابن جني، وينظر: الحجة ١/٩٤، والبصريات ١/٢٥١، والتعليقة ٥/١٠٦، ١٢١.

(٢) في الكتاب ٤/٣٩٥ والحلبيات ٩ والممتع ٢/٥٧٩ أنه يائي العين واللام.

(٣) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية الملحقة بين ٤١/ب و٤٢/أ.

(٤) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب: شَيَرة.

(٥) كذا في المخطوطة، والوجه: حَيَدَى، وهي مِشْية المختال. ينظر: القاموس المحيط (ح ي د) ١/٤٠٩.

(٦) هو واد في بلاد مزينة قرب المدينة به ماء. ينظر: معجم البلدان ٣/٤٣٢.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: تأصلها.

نحو: ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾[1]، و: اخشَوُا اللهَ، وحركةُ النقل، نحو: جَيَل، وتَوَم.

وأما الذي فيما قبله فأمران:

أحدهما: الفتح، فخرج نحوُ: هُيَام، وحِوَل.

والثاني: الاتصال، فخرج نحو: ضَرَبَ وَاعِدًا، و: ضَرَبَ يَاسِرًا.

وأما الذي فيما بعده فأمر واحد، وهو الحركة إن كانت الواو الياء[2] عينًا، نحو: طَوِيل، وخَوَرْنَق[3]، والحركة أو السكون الذي ليس ألفًا ولا ياءً مشددة إن كانت لامًا.

وأما الذي في الكلمة كلمة[4] فثلاثة أمور:

أحدها: أن لا تكون على "افْتَعَل" الدالِّ على معنى: التَّفَاعُل، والعينُ واو، نحو: اجتَوَروا.

الثاني: أن لا تكون على "فَعِل" الذي وصفه على "أَفْعَل"، ك: عَوِرَ، وحَوِلَ، وغَيِدَ[5].

الثالث: أن لا تكون مصدرًا لهذا الفعل، ك: العَوَر، والغَيَد، والحَوَل[6].

إن حُرِكَ الثاني وإن سُكّن كَفّ ... إعلالَ غيرِ اللام وهي لا يُكفّ

إعلالُها بساكنٍ غيرِ ألف ... أو ياءٍ التشديدُ فيها قد أُلِف

(خ١)

* قال ابنُ الخبَّازِ في "شرح الدُّرَّة"[7] ما نصُّه: والواوُ الزائدة -أي: ومثالُ قلبِ

---

(١) التوبة ٤٢.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين بحذفها.

(٣) هو موضع الأكل، كما في: القاموس المحيط (خ ر ن ق) ٢/١١٦٨، واسم قصر النعمان بن المنذر بظهر الحيرة، وبلد بالمغرب، وقرية ببَلْخ، كما في: معجم ما استعجم ٢/٥١٥، ومعجم البلدان ٢/٤٠١.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين بحذفها.

(٥) أي: مالَتْ عنقه، ولانَتْ أعطافه. ينظر: القاموس المحيط (غ ي د) ١/٤٤٢.

(٦) الحاشية في: ٢١٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٦٠، ٥٦١، ونقل في أثنائها زيادات.

(٧) الغرة المخفية ١٣١/أ.

الواو الزائدة-، وهو أن تسمِّيَ رجلًا بـ: حُبْلَوِيّ، وترخِّمَه في قول مَنْ قال: يا حَارُ، بالضم، فتقول: يا حُبْلَا، فتقلب الواو ألفًا، وبعضهم لا يجيز هذا. انتهى.

ولا أعلمُ وجهَ امتناعه؛ لأن الذي يَكُفُّ قد زال، ولم يُنْوَ، إلا إن كان ...[1][2].

* [«بساكنٍ غيرِ ألِف»]: نحو: غَزَوَا، ورَمَيَا؛ لأن الإعلال يُفضِي إلى حذف إحدى الألفين، فيلتبس بفعل الواحد[3].

(خ٢)

* يجب قلب اللام المعتلةِ المحركةِ المفتوحِ ما قبلها ألفًا إن تحرك ما بعدها، أو سَكَن ولم يكن ألفًا، ولا ياءً مشددةً، ولا نونَ توكيدٍ، نحو: لا تَسْعَيَنَّ، ولا تَخْشَيَنَّ، ولم يذكر هذه المسألة هنا؛ لأنها قد عُلِمت من باب نونَيْ التوكيد[4][5].

وصحَ عَين فَعَل وفَعِلا ذا أَفْعَلٍ كأَغْيَدٍ وأَحْولا

(خ١)

* [«وصحَّ عينُ "فَعَلٍ"»]: حَوَلٌ[6].

* [«و"فَعِلا"»]: حَوِل[7].

(خ٢)

* [«وصحَّ عينُ "فَعَلٍ"»]: حقُّه أن يقول: ذا "أَفْعَل"؛ لئلا يوهم إرادة ما يعمُّ

---

(١) موضع النقط مقدار سبع كلمات أو ثمان انقطعت في المخطوطة.

(٢) الحاشية في: ٤١/ب.

(٣) الحاشية في: ٤١/ب.

(٤) في قوله:

واشكله قبلَ مضمرٍ لينٍ بما جانسَ من تحرُّكٍ قد عُلِما

وما بعده. ينظر: الألفية ١٤٧، البيت ٦٣٩.

(٥) الحاشية في: ٢١٤، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٦٢ آخرها، ولم يعزه لابن هشام.

(٦) الحاشية في: ٤١/ب.

(٧) الحاشية في: ٤١/ب.

نحوَ: باب، وناب، ودار، وليس كذلك.

ومِنْ ثَمَّ حكموا بشذوذ: القَوَد، والرَّوَح جمع: رائح، وجعلوهما نظيرَ: عِفَوَة جمعِ: عِفْو، وهو الجَحْش[1]، وأُوَو جمعِ أُوَّة، وهو[2] الداهية[3]، ومثل: القَوَد، والرَّوَح: الغَيَب جمعُ: غائِب[4][5].

* قولُه: «**وصحَّ عينُ**» البيتَ: أحسنُ من هذا وأتمُّ قولُه في "الكافِية"[6]:

وَصَحَّحُوا العَيْنَ الَّتِي مِنْ "فَعِلَا" إِنْ يَتَّزِنْ فَاعِلُهُ بِـ"أَفْعَلَا"

وَهَكَذَا مَصْدَرُهُ وَمَا بُنِي مِنْهُ كَمِثْلِ: عَيَنٍ وَأَعْيَنِ[7]

* قال نُصَيْبٌ[8]:

سَوِدتُ فَلَمْ أَمْلِكْ سَوَادِي وَتَحْتَهُ قَمِيصٌ مِنَ القُوهِيِّ بِيضٌ بَنَائِقُهْ[9]

وروى س[10] أن بعض العرب يروي هذا البيت: سُدتُّ -لِيُنْظَرْ من شرح الأبيات[11]-،

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة ٣/١٤٢، والمحكم ٢/٣٧٤.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه: وهي.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة ٥/٤٧٥، والتكملة للصاغاني ٦/٣٧١.

(٤) ينظر: جمهرة اللغة ٣/١٣٣٢، والصحاح (غ ي ب) ١/١٩٦.

(٥) الحاشية في: ٢١٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٦٣ إلى قوله: «وليس كذلك».

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/٢١٢٧.

(٧) الحاشية في: ٢١٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٦٣.

(٨) هو ابن رَبَاح، مولى عبدالعزيز بن مروان، من فحول الشعراء الإسلاميين، مقدَّم في النسيب والمديح. ينظر: الشعر والشعراء ١/٣٩٨، والأغاني ١/٢٥٨.

(٩) بيت من الطويل. القُوهيّ: منسوب إلى قُوهِسْتان، وفيها تصنع ثياب بيض، وبَنَائِقه: جمع: بَنِيقة، وهي رقعة الثوب. ينظر: الديوان ١١٠، والعين ٥/١٨٠، والأصول ٣/١٢٥، وأمالي القالي ٢/٨٨، وتهذيب اللغة ١٣/٢٥، والخصائص ١/٢١٧، والمخصص ١/٢٠٢، وسفر السعادة ٢/٥٧٨.

(١٠) الكتاب ٤/٥٧.

(١١) لم أقف عليه في شروح أبيات الكتاب لابنَيْ النحّاس والسيرافي -بمطبوعتَيْهما- وللأعلم، وفي شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٤٣٧ (ط. العلمية): «تحصيل هذا أنه يقال: اسوَادَدتُّ،

فهذا إعلال، وقد يقال: نَظَر إلى لفظه لا إلى أصله على وجه الشذوذ[1].

* لِيُنْظَرْ[2] في علَّة تصحيح: هَوِيَ، وغَوِيَ، وحَيِيَ[3].

وإن يَبِنْ تفاعُلٌ مِن افتَعل والعينُ واوٌ سَلِمَت ولم تُعَلّ

(خ٢)

* قولُه: «**والعينُ واوٌ**»: ذَكَر في "الخَصَائِص"[4] أنه قال في كتابه في أَشْعار الهُذَلِيّين[5] في لفظةٍ: إنه لما[6] لم تُعلَّ العين فيها مع أنها على وزن "افْتَعَل"؛ لكون عينها ياءً، وبين الياء والألف شِدَّةُ تقاربٍ، وتلك اللفظ[7] هي: اسْتَافَ.

قال: وأما الآنَ فإني أقولُ: العلَّة مستمرّة، يعني: في ذوات الواو وذوات الياء، وإنَّ: اسْتَافوا ليس معناه: تَسَايَفوا، بل: تَنَاوَلوا السيوفَ[8]، كقولك: امتَشَنوا سيوفَهم، وامتَخَطوها، أي: تَنَاوَلوها، وجَرَّدوها[9]، ثم يُعلَم أنهم تضاربوا، مما يدل عليه قولُهم: استَافوا، فكأنه من باب ذكر السبب، وأما تفسير أهل اللغة: اسْتَافَ القومُ بمعنى:

=

واسوَدَدتُّ، وسَوِدتُّ، وسُدتُّ بمعنى واحد، وذلك كلُّه غير متعد، يقال من سُدتُّ: ساد يَسْوَدُ، في معنى: اسوَدَّ يسوَدُّ، فإذا أردتَّ المتعدي جاز أن تقول: سُدتُّه وسوَّدته، فأما سُدتُّه فجعلت فيه سوادًا، وأما سوَّدته فجعلته أسودَ».

(١) الحاشية في: ٢١٤.

(٢) تقدم في التعليق على قوله: «من واوٍ او ياءٍ» أن ذلك لاعتلال اللام، وسيأتي مبيَّنًا في التعليق على البيت التالي.

(٣) الحاشية في: ٢١٤.

(٤) ١/١٥٢، ١٥٣.

(٥) لم أقف عليه في مطبوعة التمام في تفسير أشعار هذيل.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: إنَّما.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: اللفظة.

(٨) ينظر: تهذيب اللغة ١٣/٦٦، والتكملة للصاغاني ٤/٤٩٩.

(٩) ينظر: الألفاظ ٣٧٨، وجمهرة اللغة ١/٥٥١، والصحاح (م ش ن) ٦/٢٢٠٤، والمحكم ٣/٢٥٠.

تَسَايَفوا، فتفسيرٌ على المعنى على عادتهم[1].

وإن لحرفينِ ذا الإعلالُ استُحِق　　　صُحِّحَ أولٌ وعكس قد يَحِقّ

(خ١)

* ع: "حَيِيَ" و"عَيِيَ" اجتمع فيهما حرفا علَّةٍ، وكان القياسُ قلبَ الأُولى ألفًا، فيصير: حَايَ، وعَايَ، ولكن خافوا تواليَ إعلالين، وبيانُه: أن الياء الثانية تُعل في المضارع، نحو: يَحْيَى، ويَعْيَى[2]؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإذا أُعلت الأُولى في الماضي والثانية في المضارع[3] توالى إعلالان.

ومِمَّا رُفض فيه توالي إعلالين: نَوَاة، وشَوَاة[4]، وأما ما شذَّ فيه اجتماع إعلالين من: شَاء، ومَاء، فشاذٌّ[5].

* فَرْعٌ: فيما اجتمع فيه حرفان يستحق أوَّلُهما الإعلالَ الآنَ والآخَرُ الإعلالَ بعدُ، فيجب تصحيحُ الأول الآنَ؛ لئلا يتوالى في الكلمة إعلالان، فإذا جئنا إلى ...[6][7].

* بسم الله الرحمن الرحيم[8].

اعلمْ أن القياس كان أن تقول في: حَيِيَ، وعَيِيَ: حَايَ، وعَايَ؛ إلا نهم[9] رأوا أن

(١) الحاشية في: ٢١٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٦٤.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه: يحيا، ويعيا.

(٣) في المخطوطة: «الأولى في المضارعم والثانية في الماضيم»، دلالةً على أن الصواب بالتقديم والتأخير.

(٤) تأنيث: شَوَى، وهو قحف الرأس. ينظر: القاموس المحيط (ش و ي) ٢/١٧٠٦.

(٥) الحاشية في: ٤١/ب.

(٦) موضع النقط مقدار خمس كلمات أو ست انقطعت في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ٤١/ب.

(٨) ابتدأ هذه الحاشية بالبسملة؛ لأنه كتبها في آخر المخطوطة مفردةً في غير بابها.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب: أنهم.

اللام في المضارع تستحق الإعلالَ، فتقول: يحيى[1]، بتصحيح العين؛ لسكون ما قبلها؛ لئلا تتوالى متحركات، فلو أعلوا في الماضي لزم أن تُعَلّ لامُ الكلمة تارةً وعينُها أخرى، فكرهوا ذلك، وأرادوا أن يُعِلُّوا أحدَهما؛ لئلا يُلْغوا بالكليَّة، فصحَّحوا في الماضي، وأعلوا في المستقبل؛ لأن المستقبل يقتضي إعلال اللام، وهو أَوْلى ممَّا يقتضيه الماضي من إعلال العين؛ لأن اللام محل تغيير[2].

(خ٢)

* [«لحَرْفَيْنِ»]: أعمُّ من أن يكون الحرفان واوين، نحو: أَحْوى، أصلُه: أَحْوَو؛ لأنه من: الحُوَّة[3]، أو ياءين، نحو: الحَيَا، أصلُه: الحَيَي، بدليل: أحييان[4]، والحَيَا: الغيث[5]، أو واوًا وياءً، كـ: هَوى.

وفي "شرح الكافِية"[6] بعد أن ذَكَر: أَحْوى قال ما معناه: إنه إنما لم تقلبا؛ لئلا يلتقي ألفان، فتحذف إحداهما، ثم تحذف الأخرى؛ لالتقاء الساكنين: الألف والتنوين، فيبقى اسمٌ متمكن على حرفٍ، وذلك ممتنع، وما اقتضى[7] إلى ممتنعٍ ممتنعٌ.

قلت: "أَحْوى" ممَّا لا ينصرف، فلا تنوينَ فيه، ثم الفعل أصلٌ في التصريف، ولا تنوينَ فيه، فلِمَ امتنع ذلك فيه؟ لا يقال[8][9].

وعينُ ما آخرُه قد زيد ما   يَخصُ الاسمَ واجبٌ أن يَسْلَما

(خ١)

---

(١) كذا في المخطوطة، والوجه: يَحْيَا.

(٢) الحاشية في: ٤٣/ب.

(٣) هي سواد إلى الخضرة، أو حمرة إلى السواد. ينظر: القاموس المحيط (ح و و) ١٦٧٦/٢.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: حَيَيَان، وهو تثنية: حَيَا. ينظر: الصحاح (ح ي ا) ٢٣٢٤/٦، والمحيط ٢٣٩/٣، وشرح الشافية للرضي ١١٦/٣.

(٥) ينظر: الألفاظ ١٢، وتهذيب اللغة ١٨٩/٥.

(٦) شرح الكافية الشافية ٢١٣٠/٤.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح الكافية الشافية وعند ياسين: أفضى.

(٨) كذا في المخطوطة، وليس قوله: «لا يقال» عند ياسين.

(٩) الحاشية في: ٢١٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٦٤/٢، ٥٦٥.

* [«**ما يخصُّ الاسمَ**»]: كَرَوَان، ونَزَوَان[١]، وحَيَدى.

والتمثيل بـ: حَيَدى أَوْلى، وأما الأَوَّلان فلكَ أن تقول: إن الساكن قد كَفَّ سببَ الإعلال، ومثلُ: حَيَدى: جَوَزَات، وبَيَضَات، في لغة هُذَيْلٍ[٢][٣].

* ع: بَقِي عليه أن يقول: وأن لا يؤدِّيَ إعلالُه إلى إعلالين، كـ: حَيِيَ، وعَيِيَ، على ما شرحناه[٤].

(خ٢)

* وذلك متفق عليه في الألف والتاء، كـ: جَوَزَات، وبَيَضَات، في لغة هُذَيْلٍ، وفي الألف والنون، في: الطَّوَفان، والهَيَمان[٥]، وشذَّ: مَاهَان[٦]، ودَارَان[٧].

وليس منه: التاءُ، فنحو: الحَوَكَة وشِبْهِه قال النَّاظِم[٨]: تصحيحُه شاذٌّ باتفاق؛ لأن تاء التأنيث تَلحق الفعل الماضي لفظًا، كما تَلحق الاسمَ، ولا يَثْبُت بلَحَاقها مُبَايَنَةٌ.

ومختَلف فيه: في ألف التأنيث، نحو: صَوَرَى اسمِ ماء[٩]، فقال المازِنيُّ[١٠]: تصحيحُه قياس؛ لاختصاصها بالاسم، وقال الأَخْفَشُ[١١]: لأنها تشبه ألف

(١) هو التقلُّب والسَّوْرة. ينظر: القاموس المحيط (ن ز و) ١٧٥٣/٢. ويلحظ أن الواو ليست عينًا في: كَرَوان ونَزَوان.

(٢) ينظر: لغات القرآن للفراء ١٠٧، والمقتضب ١٩٣/٢.

(٣) الحاشية في: ٤١/ب.

(٤) الحاشية في: ٤١/ب.

(٥) مصدر: هَامَ، إذا أحبَّ. ينظر: القاموس المحيط (هـ ي م) ١٥٤٢/٢.

(٦) هو اسم. ينظر: القاموس المحيط (م و هـ) ١٦٤٦/٢.

(٧) هي قرية من أعمال إربل. ينظر: الخَزَل والدَّأَل ١٢٨/١.

(٨) شرح الكافية الشافية ٢١٣٣/٤.

(٩) هو واد في بلاد مزينة قرب المدينة به ماء. ينظر: معجم البلدان ٤٣٢/٣.

(١٠) ينظر: المنصف ٦/٢.

(١١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢١٣٤/٤، وشرح الشافية للرضي ١٠٧/٣، وارتشاف الضرب

التأنيث[1]؛ لأنها كألِف "فَعَلَا" إذا جعل علامةَ تثنيةٍ، فلو بُني مثلُها من: القَوْل -على رأيه- لقيل: قَالَا؛ جَرْيًا على القياس، كما أن "قائلًا" لو حُذِي به في الجمع حَذْوَ: حَوَكة؛ لقيل: قَالَة، باتفاق؛ لأن ما شذَّ لا يُتبَع في شذوذه.

وكلام المؤلِّف جارٍ على مذهب المازِنِيّ، وإلا فكان ينبغي له أن يفصِّل.

وبالجملة فيجب عندي استثناء تاء التأنيث؛ لأن التي تَلحق الفعلَ إنما هي الساكنة، وهذه متحركة، فهي خاصَّة، ولم تعتبر، وينبغي أن يقال: لأن شِبْهها يَلحق الفعل، ولا يقال: إنها هي تلحق الاسم والفعل[2].

وقبل با اقلب ميما النونَ إذا   كان مُسَكنا كمن بتَ انبذا

(خ٢)

* في "الخَصَائِص"[3]: بابُ العُدُول عن الثقيل إلى أثقلَ منه؛ للتخفيف: مِنْ ذلك: عَنْبَر، أبدلوا النون -وهو أخفُّ- ميمًا، وهي أثقل، فخفَّت الكلمة، ولو بقَّوا النون كان أثقلَ.

وكذلك في: حَيَوان، أصلُه: حيَيَان؛ لأن اتفاق الخفيفتين وتواليهما أثقل.

وكذا: دِينار، أصلُه: دِنَّار، بدليل: دَنَانِير، فعدلوا عن النون إلى الياء، وكذلك: دِيوان، أصلُه: دِوَّان.

فإن قيل: هلَّا لَمَّا صار: دِيوانًا أُعِلَّ إعلالَ: سَيِّد؟

قيل: لأنه نقضٌ للغرض؛ لأنهم إنما هربوا من المثلين.

وقال بعضهم في: آيِيّ، ورايِيّ المنسوبين إلى: آية، وراية: آئِيّ، ورَائِيّ، بإبدال الهمزة من الياء؛ لئلا تجتمع ثلاث ياءات، وكذلك قال بعضهم: رَاوِيّ، وآوِيّ، فأبدلها واوًا، ومعلوم أن الياء أثقل.

=

١/٢٩٩.

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: التثنية، كما سيأتي.

(٢) الحاشية في: ٢١٥.

(٣) ٣/٢٠، ٢١.

وعلى هذا أجازوا في "فَعَالِيل" من: رَمَيت: رَمَاوِيّ، ورَمَائِيّ، فأبدلوا الياء من: رَمَايِيّ تارةً واوًا، وأخرى همزةً، وكلتاهما أثقل [من][1] الياء؛ لتختلف الحروف[2].

* أبو[3] عَلِيّ بنُ أبي الأَحْوَص في كتاب "التَّرْشِيد"[4]: [الفَرَّاءُ[5]][6]: تُخفى عند الباء، فحمله بعضهم على الظاهر، وقال: مذهب الفَرَّاءِ إخفاءُ الميم[7] عند الباء، لا إبدالُها ميمًا، ولم يحمله بعضهم على ظاهره، وقال: إنه سمَّى البدلَ إخفاءً مجازًا، من جهة أن النون لم تدغم، ولم يَبْقَ لفظها، وهو الصوابُ الذي لا ينبغي أن يُعْتَدَّ بغيره، فإنَّ أحدًا من أهل العربية لم يَنقُل عن العرب إخفاءَ النون مع الباء، إنما يقولون: تقلب النون مع الباء ميمًا من غير خلاف، ومُحَالٌ أن يخالِف الفَرَّاءُ السماعَ.

وقال أبو جَعْفَرِ بنُ البَاذِش[8]: قال لي [أبي][9]: زَعَم الفَرَّاءُ أن الباء عند النون مستخفاة، كما تُخفَى عند غيرها من حروف الفم، وتأويلُه: أنه سمَّى البدلَ إخفاءً، وقد أخذ بظاهر عبارته قومٌ من القُرَّاء، وتَبِعهم قومٌ من المتأخرين، خَلَطوا مذهبَ س[10] وعبارةَ الفَرَّاءِ من القلب والإخفاء، فغَلِطوا. من "شرح الغاية"[11][12].

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الخصائص، والسياق يقتضيه.

(٢) الحاشية في: ٢١٦.

(٣) هو الحسين بن عبدالعزيز بن محمد الجيّاني الفهري، يعرف بابن الناظر، إمام حافظ، عالم بالتفسير والحديث والتاريخ والأدب، أخذ عنه أبو حيان، له: الترشيد في التجويد، توفي سنة ٦٩٩. ينظر: الإحاطة ١/٤٦٣، وغاية النهاية ١/٢٤٢.

(٤) لم أقف على ما يفيد بوجوده.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/٤٦٥ (ط. العلمية)، والإقناع ١/١٧٩-١٨٢.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في شرح الغاية، والسياق يقتضيه.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح الغاية: النون.

(٨) الإقناع ١/٢٥٨.

(٩) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في شرح الغاية والإقناع، والسياق يقتضيه.

(١٠) الكتاب ٤/٤٥٥، ٤٥٦.

(١١) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٢٥٩.

(١٢) الحاشية في: ٢١٦.

فصل

لساكن صح انقل التحريك من ذي لين اتٍ عين فعل كأَبِنْ

(خ١)

* أصلُ هذا الباب أن عين الثلاثي تقلب ألفًا إذا كانت ياءً أو واوًا، نحو: قَامَ، وبَاعَ، فإذا ألحقت أوَّلَ الفعل زائدًا، كالهمزة وغيرِها؛ فإنك تُبقي الإعلالَ على ما كان عليه، تقول: أَقَامَ، وأَجَادَ، وأَبَانَ، وأَسَالَ، في: سَالَ، ولهم فيه طريقان:

منهم مَنْ يقول: الأصلُ: أَقْوَمَ، وأَجْوَدَ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها في الأصل قُلبت ألفًا، ولم يُعتدَّ بسكون الفاء؛ لأنه عارضٌ لدخول الهمزة؛ لئلا يتوالى أربعُ متحركات.

ومنهم مَنْ يقول: أُدخلت الهمزة على الفعل بعد الاعتلال، فبقي على حاله.

والفرق بين المذهبين: أن حركة الفاء على المذهب الأول منقولة من العين، وعلى الثاني هي التي كانت قبل الزيادة.

وقد صحَّحوا من ذلك شيئًا، وهو: استَحْوَذَ، وأَغْيَلَت المرأةُ[1]، وكلُّ ذلك؛ تنبيهًا على الأصل.

ع: وهو أقوى عندي من تصحيح: القَوَد، والحَوَكة، والأَوَد[2]. انتهى.

فإن وقعت هذه العين بعد ألف، نحو: قَاوَلَ، وبَايَعَ صحَّت، والعلَّةُ في ذلك: أنها ...[3] أعلَّت لقُلِبت ألفًا، وقد تَسْكن اللام، فيجتمع ثلاث سواكنَ، فيلزم حذف اثنين منهما، وفي ذلك إبطالُ مثال "فَاعَلَ".

فإن قيل: هلَّا أبدلت همزةً، كما في: كِسَاء، ورِدَاء؟ ويقوِّي ذلك: مجاورتُها الطرفَ، كما أبدلت في نحو: قَائِم، وبَائِع.

---

(١) إذا سقت ولدها اللبن وهي تؤتي. ينظر: القاموس المحيط (غ ي ل) ١٣٧٤/٢.

(٢) هو الاعوجاج. ينظر: القاموس المحيط (أ و د) ٣٩٢/١.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

قيل: يمتنع ذلك من جهة بطلان "فَاعل"، وليس كذلك: كِسَاء؛ لأن الواو هناك لامُ الكلمة، واللامُ تَعْتَوِر عليها حركاتُ الإعراب، ويُتَلاعَب بها، وحركةُ العين واحدة، فلم يلزم فيها ما لزم في اللام.

وأما اسم الفاعل في: قَائِم فمخالِفٌ لاسم الفاعل هناك؛ لأنه هناك "فَاعِل"، وهنا "مُفَاعِل"، ولَمَّا اعتلَّ في "فَعَلَ" اعتلَّ في "فَاعِل"، وهنا لم يعتلَّ: قَاوَلَ، فلم يعتلَّ: مُقَاوِل.

وأما مثل: استَرَابَ، واستَفَادَ فالعلَّةُ فيه مثلُ العلَّة في: أَقَامَ؛ لأن الأصل: استربت[1]، وقبل الزيادة: رَابَ، ثم عُمل فيه ما عُمل في: أَرَابَ، على الطريقتين.

وأما: اخْتَارَ، وانْقَادَ، وابْتَاعَ فإن أمرهما[2] كأمر: استَفَادَ، قالوا: ولأن "تار" من: اخْتَارَ مثلُ "قال" في أن أوسطه معتلٌّ متحركٌ منفتحٌ ما قبله، وغيرُ ممتنعٍ أن يُجعل بعض الكلمة في بعض[3] / الأحكام كالكلمة التامة؛ أَلَا ترى أن س[4] قال: يُمال: الاسْوِدَاد؛ لأن "وِدَادًا" بمنزلة: عِمَاد؟ وقال[5] في:

فَبَاتَ مُنْتَصْبًا[6]:

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: استَرَيَب.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: أمرها.

(٣) قوله: «في بعض» مكرر في المخطوطة أول الورقة الملحقة.

(٤) الكتاب ٤/١١٨.

(٥) ظاهر السياق أنه سيبويه، ولم أقف له على قولٍ في البيت، ويظهر أن ابن هشام نقل هذه الحاشية من شرح التكملة للعكبري ٥٠٩-٥١٢ (ت. حورية الجهني)، وقد وقعت فيها هذه العبارة مرادًا بها الفارسي، ينظر: الحجة ١/٤٠٨، ٢/٧٩، ٢٧٧، ٥/٢٧٠، ٣٢٩، والحلبيات ١٢٦.

(٦) بعض بيت من مشطور الرجز، للعجَّاج، وهو بتمامه:

فبات مُنْتَصْبًا وما تَكَرْدَسَا

روي: «مُنْتَصًّا»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان ١/١٩٧، وتهذيب اللغة ١٠/٢٢٩، ١٢/٨٣، والحجة ١/٤٠٨، والخصائص ٢/٣٤٠، والمحكم ٨/٣٤٣، وشرح شواهد شرح الشافية ٢١.

"تَصْب" بمنزلة: فَخْذ.

فإن قيل: إذا رددتَّ هذا الفعل[1] إلى نفسِك سكَّنت الراء، وحذفت الألف، فهلَّا غيَّرت المثال "قَالَ" إلى: قُلتُ؟

قيل: لا يصح؛ لأنك[2] "قُلْتُ" إذا نُقل كان له نظير، وهو "فَعُل"، ثم[3] ظَرُفَ، وكذا: "بِعْتُ" نظيرُه: عَلِمْتُ، ولو أنك غيَّرت في: اخْتَرْت لم يكن له نظير أَلْبَتَّةَ؛ إذ ليس في كلامهم مثل "افْتَعُلت" بضم العين وكسرها، وأما حذف العين فله نظير في: قُلْت، وبِعْت، ومثالُ: اخْتَرْت: افْتَلْت[4].

* [«انْقُل»]: ع: وإذا كان المنقول حركتُه همزةً وجب حذفها بعد النقل.

وقد غَلِط ابنُ عَطِيَّة[5] في قراءة الحَسَن[6]: ﴿وَلَا يَلُونَ[7] عَلَىٰٓ أَحَدٍ﴾[8]، فقال: إن أصلها: يَلْؤُوْنَ، ثم نقلت الحركة إلى اللام، فاجتمع واوان ساكنان، فحذفت إحداهما، ولم يَعلمْ أنك إذا نقلت حركة الهمزة إلى اللام فإن الهمزة إذ ذاك تحذف، ولا يلتقي واوان ساكنان.

ولو قال: استُثقلت الضمة على الواو؛ لأن الضمة كأنها واو، فصار كالجمع بين ثلاث واوات، فنقلت إلى اللام، ثم حذفت أُولى الواوين؛ لالتقاء الساكنين؛ كان صحيحًا، إلا أنه جعل أصلها الهمزَ.

ويمكن أن تكون قراءةُ الحَسَن مضارِعَ: وَلِيَ يَلِي، وعُدِّيَ بـ"على"؛ لأنه ضُمِّن

(١) يريد: اخْتَارَ.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: لأنَّ.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: مثل، أو: نحو.

(٤) الحاشية في: ٤١/ب مع وجه الورقة الأولى الملحقة بين ٤١/ب و٤٢/أ.

(٥) المحرر الوجيز ١/٥٢٦.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/١٨٤، ومختصر ابن خالويه ٢٩، وشواذ القراءات للكرماني ١٢٣، وإتحاف فضلاء البشر ٢٣٠.

(٧) كذا في المخطوطة بالياء في هذا الموضع وما بعده، وهي في بعض مصادر القراءة بالتاء.

(٨) آل عمران ١٥٣.

معنى: يَعْطِفون[1].

(خ٢)

* قولُه: «صحَّ»: خرج نحو: قاوَلَ، وبَايَعَ، وبَيَّنَ، وعَوَّقَ؛ لأن الألف والمدغمَ لا يتحركان، ولا تَقُل: لا يتحركان بالفتحة؛ لأن ذلك يوهم تحرّكهما بغيرها.

قال أبو الفَتْح[2]: لا يقال: لا يُنقَل في: صَلَاءة[3]؛ لأن الألف لا تنفتح، ولا: لأن الألف لا تتحرك بحركة الهمزة؛ للإيهام[4].

ما لم يكن فعلَ تعجُّبٍ ولا كابْيَضَّ أوْ أَهْوى بلامٍ عُلِّلا

(خ١)

* فعلُ التعجب من نحو: ما أَقْوَلَه، و: أَبْيَعَه كان القياس أن يُعَلّ؛ لأنه فِعْلٌ، فـ: أَقْوَلَ بمنزلة: أَقَامَ، إلا أن فعل التعجب بَعُدَ من الأفعال، وقَرُبَ من الأسماء، بدليل أنه لا يظهر له فاعلٌ، ولا يكون منه اسم مفعول، ولا اسم فاعل، ولا مضارع، ولا أمر، فأما: أَحْسِنْ بزيدٍ فلفظه أمر، ومعناه التعجب، وقد عَلِمت أن العين تصح في: ابْيَضَّ، واسْوَدَّ ونحوِهما، فكذا هذا.

ويؤكِّد عندك ما قلناه: أن قولك: هو أَفْعَلُ منك في معنى فعل التعجب؛ للدلالة على الزيادة المبهمةِ المقدارِ، كما يَدل على ذلك، وهذا وجه قويٌّ في شبه الفعل في التعجب للاسم.

ولشَبَهِه به صُغِّر، وإن كان التصغير حقُّه أن يكون في الاسم، وقيل: صُغِّر عوضًا من تصغير "ما"، وقيل: عوضًا من تصغير الضمير الذي هو فاعل، وقيل: صُغِّر؛ لدلالته على المصدر الذي لا يستعمل هنا؛ وذلك لشدة اتصال الفعل بهذه الأشياء، ومجاورته

(١) الحاشية في: ٤١/ب.

(٢) الخصائص ٣/٧٢.

(٣) هي الجبهة، ومُدُقّ الطيب، واسمٌ. ينظر: القاموس المحيط (ص ل ي) ٢/١٧٠٩.

(٤) الحاشية في: ٢١٦.

لها[1].

(خ٢)

* قولُه: «**ما لم يكن**» البيتَ: استثنى في "التَّسْهِيل"[2] أيضًا أن يكون موافِقًا لـ"فَعِلَ" الذي بمعنى "افْعَلَّ"، نحو: عَوِرَ، فإن مضارعه: يَعْوَرُ[3] غيرُ معلّ[4].

* قولُه: «**ك: ابْيَضَّ**»: قال في "شرح الكافِية"[5]: لئلا يقال: بَاضّ، فيُظن أنه "فَاعِل" من: البَضَاضة، وهي نعومة البشرة[6]، وذلك خلاف المراد، فوجب صَوْن اللفظ بما[7] يؤدي إليه[8].

ومثلُ فعل في ذا الاعلال اسْمُ ... ضاها[9] مضارعًا وفيه وَسْمُ

ومِفْعَلٌ صُحِّحَ كالمِفْعَالِ ... وأَلِفَ الإِفْعَالِ واسْتِفْعَال

(خ٢)

* [«و"مِفْعَلٌ" صُحِّحَ»]: كما قال بعض الجُهَّال -يعني[10] به: ابنَ خَالَوَيْهِ[11]- في: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾[12]: إنه من: الحَوْل، ولو كان كذلك لم تعلّ

(١) الحاشية في: وجه الورقة الثانية الملحقة بين ٣٤/ب و٣٥/أ.

(٢) ٣١١.

(٣) كذا في المخطوطة مضبوطًا.

(٤) الحاشية في: ٢١٦.

(٥) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٣٩، ٢١٤٠.

(٦) ينظر: الصحاح (ب ض ض) ٣/١٠٦٦، والمحكم ٨/١٦٦.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح الكافية الشافية: ممَّا.

(٨) الحاشية في: ٢١٦.

(٩) كذا في المخطوطة، والوجه: ضاهى؛ لأنه على أكثر من ثلاثة أحرف.

(١٠) أي: الفارسي في البصريات ١/٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٦.

(١١) كذا في المخطوطة، ولم أقف على كلامه، ولعل الصواب ما في هامش إحدى نسخ البصريات: ابن قتيبة، وكلامه في: غريب القرآن ٢٢٦.

(١٢) الرعد ١٣.

العينُ[1] من: مِخْيَط، ومِقْوَل، وإنما لم يعلّ هذا كما لم يعلّ: مِخْيَاط، ومِقْوَال؛ لأنه عند الخَلِيل[2] مقصور منه؛ ولأن المصدر لا يأتي على "مِفْعَل"، ولكن "مِحَال" من المَحْل، وهو القوّة[3][4].

أزل لَدَى~ الإعْلالِ والتا الزَمْ عِوَض وحذفُها بالنَقْلِ رُبّما عَرَض

(خ١)

* [«**عِوَض**»]: حالٌ، وُقف عليه على لغة رَبِيعة[5][6].

وما لإفْعالٍ من الحذف ومن نقلٍ فمفعولٌ به أيضا قَمِن

(خ١)

* قولُه: «**فـ"مَفْعُولٌ" به**»: أقول: إذا اعتلت عين الثلاثي الماضي، ثم بُني لِمَا لم يسمَّ فاعلُه، بقي الاعتلال، نحو: قَالَ يَقُولُ، ويُقَالُ، أما اعتلالها في: قَالَ؛ فلتحرّكها وانفتاحِ ما قبلها، وأما في المضارع فكان حقُّها الضمَّ، فنقلت ضمّتها إلى القاف، وسكنت، فإذا قيل: يُقَالُ، فبُني الفعل لِمَا لم يسمَّ فاعلُه كان أصلُ الواو الفتحَ، كـ: يُضْرَبُ، فنقلت حركتها، وأبدلت الواو الساكنة ألفًا؛ لتحركها / في الأصل، وهو الماضي.

---

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: لأعلَّت، وفي البصريات: لو كان كذلك لم تعل العين، ألا ترى أنك لا تعل نحو: المِحْوَر، والمِشْوَذ، والمِعْوَل؟

(٢) ينظر: الكتاب ٣٥٦/٤، والمنصف ٣٢٣/١، والمحكم ٤١/١، وشرح الشافية للرضي ١٠٤/٣.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة ٦٢/٥، والصحاح (م ح ل) ١٨١٧/٥.

(٤) الحاشية في: ٢١٧.

(٥) هي الوقف على المنون المنصوب بالسكون. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٩٨٠/٤، وشواهد التوضيح والتصحيح ٧٦، ٧٨، وشرح الشافية للرضي ٢٧٥/٢. وحكاها غير منسوبة الأخفش وأبو عبيدة وقطرب. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٨/٥، والحجة ١٤١/١، والخصائص ٩٩/٢، وسر صناعة الإعراب ٤٧٧/٢-٤٧٩، والإنصاف ٦٠٥/٢.

(٦) الحاشية في: ٤١/ب.

فإذا بنيت من ذلك اسمَ مفعولٍ قلت: مَقُول، بواو واحدة ساكنة بالإجماع، واتفقوا على أن ثَمَّ واوًا محذوفةً، وأن الأصل: مقتول[1]، كـ: مَضْرُوب، فنقلت حركة الأولى إلى ما قبلها، فاجتمع ساكنان، فحذف أحدهما، وهو الزائد عند سِيبَوَيهِ[2]؛ لأن المراد التخفيف، والدلالةُ على البِنْية حاصلة بأيِّهما حذفت، وحذفُ الزائد أَوْلى من حذف الأصلي، ولأن ما عينُه ياء تَبقى ياؤه، نحو: مَبِيع، ومَسِير، ولو كان المحذوف الثانيةَ لقيل: مَبُوعًا، ومَسُورًا.

فإن قيل: الياء هنا مبدلة من الواو الزائدة؛ لأن العين نقلت حركتها إلى ما قبلها، فسكنت، ثم حذفت؛ لالتقاء الساكنين، وأبدلت الواو ياءً؛ تنبيهًا على الأصل، كما فُعل ذلك في: بِيض.

فالجواب: أن بقاء الأصلي أَوْلى من بقاء الزائد منبِّهًا على الأصل؛ إذ الأصل أقوى من دليله.

وأما: بِيض فقد قيل: إن ذلك لازم في الجمع؛ لثقل الواو والجمعِ، وقيل: إنما كان ذلك لإزالة اللبس؛ لأنك لو قلت: بُيُض، ثم سكنت الياء، لأُبدلت واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، وكان يلتبس بقولك: دجاج بُيُض[3]، إذا سكنت الياء، وليس كذلك: مَبِيع.

وقال الأَخْفَشُ[4]: المحذوفُ الأصليةُ، واحتجَّ بأن الواو والميم في "مَفْعُول" زيادتان زيدتا معًا؛ للدلالة على "مَفْعُول"، وشأنُ ما كان كذلك إذا حُذف أحدهما أن يُحذف الآخَرُ، والآخَرُ لم يحذف، فدل على أن أخاه لم يحذف، وبأن الساكنين / إذا اجتمعا حُذف أوّلهما إذا كان الثاني لمعنًى، نحو: قَاضٍ، وعَصًا، حذفت الأصلي، وأبقيت الزائد، وبأنهم حذفوا الأول في المنفصل، نحو: يَغْزُو القومُ، فحَذْفُه في كلمة واحدة أَوْلى.

ع: هذا قياس فاسد؛ لأنهم استجازوا ذلك؛ لإمكان زوال المنفصل، وأما إذا كان

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: مَقْوُول.

(٢) الكتاب ٣٤٨/٤.

(٣) جمع: بَيُوض، بمعنى: بائض. ينظر: القاموس المحيط (ب ي ض) ٨٦٥/١.

(٤) ينظر: المقتضب ٢٣٨/١، والأصول ٢٨٣/٣، والتكملة ٥٩٠، والمنصف ٢٨٧/١.

الساكنان في كلمة فلا يمكن الانفكاك، فلا ينبغي التجوُّز في ذلك. انتهى.

وبأن الواوين إذا اجتمعتا في المصدر غُيِّرَ الأول منهما، وأبقي غيرُ الأصلي، نحو: غَارَت عينُه غُؤُورًا، إلا أن التغيير هنا بالإبدال، فيكون في مسألتنا بالحذف.

وأجابوا عن الأول بأن الحاجة دعت إلى إبقاء أحد الزائدين.

وعن الثاني بأن شرطه أن يكون على الأصلي المحذوف دليلٌ، ككسرةِ: قَاضٍ، وفتحةِ: عَصًا، وفي مسألتنا لا دليلَ على حذف الأصلي.

وأما: يَغْزُو القومُ؛ فالواو حرفُ مدٍّ قبلَها ضمةٌ، ولامُ: القوم للتعريف، والأول ضعيف عليه دليل، فكان بالحذف أَوْلى.

وأما المصدر فالواو الأولى مضمومة قبلَها ضمةٌ، فإبقاؤها يثقُل جدًّا، وحذفُها يُخِلُّ بالوزن، فلذلك قلبت همزةً، وجاز ذلك؛ لأنها انضمت ضمًّا لازمًا، بخلاف مسألتنا، فإن التغيير فيها بالحذف، ولا فرق بين حذف الزائد والأصلي في إثبات الفرق.

وأما ما عينُه ياءٌ، كـ: مَبِيع؛ فإن الياء نقلت حركتها إلى ما قبلها، فسكنت، ثم حذف الزائد، وأبدلت الضمة قبلها كسرةً، فقيل: مَبِيع، ووزنُه: "مَفِعْل"، وعند أبي الحَسَن: "مَفِيل"(١).

* قولُه: ...(٢) أقول: قال أبو عَلِيٍّ(٣): وقد صحَّحوا عين "مَفْعُول" فيما كان من الياء.

ع: وتصحيحُها أن تَخْرُج بلفظها من غير حذفٍ ولا إبدالٍ، وذلك في الياء أكثر، وفي الواو أقل، وإنما جاء التصحيح في "مَفْعُول" دون "فَاعِل"؛ لأن "فَاعِلًا" على زنة "يَفْعَل"، فلما لزم التغييرُ في الفعل لزم فيما كان / على زنته، وأما "مَفْعُول" فليس على زنة الفعل؛ لأن الفعل من: بَاعَ: يُبَاعُ، وليس: مَبِيع موازِنًا له، فبَعُد من الأصل الذي هو

---

(١) الحاشية في: وجه الورقة الأولى الملحقة بين ٤١/ب و٤٢/أ وظهرها مع وجه الورقة الثانية الملحقة بينهما.

(٢) موضع النقط مقدار نصف سطر بيض له في المخطوطة.

(٣) التكملة ٥٩٠.

محل التغيير، وموجِبُه موجود، وهو الفعل، وقالوا: طعام مزيوت، أي: خَالَطَه الزيت[١]، وتُفَّاحة مَطْيُوبة[٢]، ودَجْن مَغْيُوم[٣]، وفلان مَعْيُون، أي: أصابته عَيْنٌ[٤].

وأما ما عينه واو فقد جاء منه مصحَّحا أقلُّ مما جاء من الياء، قالوا: ثوب مَصْوُون، وفَرَس مَقْوُود، ومريض مَعْوُود، وإنما قلَّ ذلك في الياء[٥]؛ لِمَا فيه من ثقل الجمع بين واوين مع الضمة، ولكنه مع ذلك جاء في المصادر، قالوا: غَارَتْ عينُه غُؤُورًا، بتصحيح الأولى، والأجودُ إبدالها همزةً؛ فرارًا من هذا الثقل، ولم يهمزوا في المفعول، نحو: مَصْوُون؛ لأن نقل حركة اللام فيه إلى الساكن قبلها وحذفَها أسهلُ من إبدال الواو همزة؛ لأن بدل الشيء قائم مَقامه، لا سِيَّما مع الضمة في الهمزة، ولم يمكن ذلك في: غُؤُورًا؛ إذ ليس قبل الواو ساكنٌ، فينقلَ إليه[٦].

(خ٢)

* قولُه: «فـ"مَفْعُولٌ"»: أي: المعتل اللام[٧]، وإليه الإشارة بقوله[٨]:

إِنْ كَانَ مِنْ مُعْتَلِّ عَيْنٍ وُضِعَا نَحْوَ: مَبِيعٍ وَمَصُونٍ، فَاسْمَعَا

ثم قال[٩]:

وَشَذَّ فِي: مَشُوبٍ: المَشِيبُ كَذَا: مَهُوبًا جُعِلَ: المَهِيبُ[١٠]

(١) ينظر: تهذيب اللغة ١٦٣/١٣، والصحاح (ز ي ت) ٢٥٠/١.

(٢) أي: طيِّبة. ينظر: المحكم ٢٢٦/٩، وتهذيب كتاب الأفعال لابن القطاع ٣٤٧.

(٣) الدَّجْن: المطر. ينظر: جمهرة اللغة ٩٦٣/٢، والمخصص ٤١٨/٢.

(٤) ينظر: العين ٢٥٤/٢، وإصلاح المنطق ١٧١.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: الواو.

(٦) الحاشية في: وجه الورقة الثانية الملحقة بين ٤١/ب و٤٢/أ وظهرها.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب: العين.

(٨) الظاهر أن المراد: ابن مالك في الكافية الشافية، ولم أقف على البيت الآتي في موضعه من مطبوعة شرحها ٢١٤٢/٤، بل فيه مثل بيتَيْ الألفية.

(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢١٤٢/٤.

(١٠) الحاشية في: ٢١٨.

* بَقِي عليه من أعمال "مَفْعُول" المعتلِ العينِ: قلبُ الضمة كسرةً في ذوات الياء؛ لتصحَّ الياء؛ لئلا يلزم -على قاعدةِ ما تقدَّم- قلبُ الياء واوًا، فيقال: مَبُوع، ومَخُوط، على أنَّ مِن العرب مَنْ يبقي الضمة، ولا يغيِّرها كما غُيِّرت الضمة في: بِيض، فيقول في: مَهِيب: مَهُوب، ومنهم مَنْ يقلبها كسرةً في ذوات الواو، فتصير ذواتُ الواو وذواتُ الياء واحدةً، فيقول في: مَشُوب، بمعنى: مَخْلُوط[1]: مَشِيب، حَمَله على ما لم يسمَّ فاعلُه[2].

نحو مَبيع ومَصُونِ وندَرْ تَصْحيحُ ذِي الوَاوِ وفي ذي اليا اشتهر

(خ١)

* قال ابنُ قُتَيْبةَ[3]: ليس يأتي "مَفْعُول" من ذوات الواو بالتمام، إنما يأتي بالنقص، نحو: مَقُول، ومَخُوف، إلا حرفين: مِسْك مَدْوُوف[4]، وثوب مَصْوُون، وأما ذوات الياء فتأتي بالنقص والتمام.

قال أبو محمَّدِ بنُ السِّيدِ[5] رحمهما الله تعالى: حكى الفَرَّاءُ عن الكِسَائيِّ عن بني يَرْبُوعٍ وبني عُقَيْلٍ[6]: حَلْي مَصْوُوغ، وعبير[7] مَدْوُوف، وثوب مَصْوُون، وفَرَس مَقْوُود، وقول مَقْوُول، وأما البصريون فلم يعرفوا شيئًا من هذا[8].

(١) ينظر: الصحاح (ش و ب) ١/١٥٨، والمخصص ٣/٢٠١.

(٢) الحاشية في: ٢١٨.

(٣) أدب الكاتب ٥٨٩.

(٤) أي: مبلول، أو: مسحوق. ينظر: القاموس المحيط (د و ف) ٢/١٠٨١.

(٥) الاقتضاب ٢/٣٢٨.

(٦) ينظر: إصلاح المنطق ١٦٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/٢٤٩ (ط. العلمية)، والمنصف ١/٢٨٣-٢٨٦، وأمالي المرزوقي ٤٩، وأمالي ابن الشجري ١/٣٢١، وشرح الشافية للرضي ٣/١٤٩، ١٥٠، وارتشاف الضرب ١/٣٠٧.

(٧) كذا في المخطوطة معجمًا، وهي في الاقتضاب: ودواء.

(٨) الحاشية في: ٤١/ب.

* عَدَّ ابنُ قُتَيْبةَ[1]: "ماء مَعِين" من شواذِّ التصريف، قال: قال الفَرَّاءُ[2]: مَعِين: "مَفْعُول" من: العين، فنُقِص، كما قيل: مَخِيط، ومَكِيل.

ورَدَّ عليه ابنُ السِّيدِ[3]، فقال: لا وجهَ لعدِّه في شواذِّ التصريف؛ لأنه على ما ينبغي أن يكون عليه إذا كان على ما قال الفَرَّاءُ.

قال: ويجوز أن يكون "فَعِيلًا"، والميمُ أصلًا؛ لأن الخَلِيل[4] قال: المَعْن: الماء الكثير، وكذا قال القَالِيُّ[5]: مَعَنَ الوادي: كَثُر فيه الماء، وحكى ابنُ دُرَيْدٍ[6]: مَعْن، ومَعِين، وقد مَعُنَ.

وقال الخَلِيل[7] في باب الثلاثي المعتل: ماء مَعِين: ظاهرٌ تراه العيون، فاقتضى هذا أن الميم زائدة عنده، كقول الفَرَّاء، وقال في باب الصحيح: المَعْن: الماء الكثير، فالميم على هذا عنده أصلية[8].

(خ٢)

* مِن "الخَصَائِص"[9]: الاطِّرادُ والشذوذ أربعة:

مطرد في القياس والاستعمال، وهو الغاية المطلوبة.

ومطرد في القياس فقط، وهو الماضي من: يَذَرُ، ويَدَعُ، وقولُهم: مكان مُبْقِل[10]،

---

(١) أدب الكاتب ٦١٤.

(٢) معاني القرآن ٢/٢٣٧.

(٣) الاقتضاب ٢/٣٤٢.

(٤) لم أقف عليه في مادة (م ع ن) من مطبوعة العين ٢/١٦٣، وهو في مختصر الزبيدي ٢١٢ (ت. الحميد) بلفظ: والمَعْن: الماء الجاري.

(٥) لم أقف عليه في مطبوعة البارع، وهي ناقصة، وينظر: جمهرة اللغة ٢/٩٥٣.

(٦) جمهرة اللغة ٢/٩٥٣.

(٧) العين ٢/٢٥٥.

(٨) الحاشية في: ٤١/ب.

(٩) ١/٩٨-١٠٠.

(١٠) أي: كثير البقل. ينظر: العين ٥/١٧٠، وعمدة الكتاب ٤٠٦، والبارع ٢٣١، وتهذيب

وإنما الأكثر: بَاقِل، والأول مسموع أيضًا، قال أبو دُؤَادٍ لابنه: يا بُنَيَّ، ما أَعَاشَكَ بعدي؟ فقال داود[1]:

أَعَاشَنِي بَعْدَكَ وَادٍ مُبْقِلُ
آكُلُ مِنْ حَوْذَانِهِ وَأَنْسِلُ[2]

وعكسه[3] أيضًا: عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا[4].

وعكسُه: استَصْوَبت الأمر، واستَحْوَذ، وأَغْيَلت المرأة، ولا تُعلُّ هذه.

والرابع عكس الأول، كتَتْمِيم "مَفْعُول" ممَّا عينُه واو، نحو: ثوب مَصْوُون، ومِسْك مذووف[5]، وحكى البغداديُّون[6]: فَرَس مَقْوُود، ورجل مَعْوُود من مَرَضه، ولا يسوغ القياس على شيء من ذلك، ولا ردُّ شيءٍ إليه[7].

وصحح المفعول من نحو عدا وأعلل ان لم تتحر الأَجودا

(خ٢)

* إنْ أُخِذ قولُه: «**عَدَا**» بمعنى "فَعَلَ" الواويِّ اللامِ، فيكون سَكَتَ عن المفعول من نحو: رَضِيَ، وهو "فَعِلَ" الواويُّ، فظاهر سكوته على أنه لا يُعَلُّ، والواقع بخلافه، بل إعلاله واجب، إلا فيما شذَّ، فلا يقاس عليه.

وإنْ أُخِذ قولُه على معنى "فَعَلَ" أو "فَعِلَ" الواويِّ اللامِ -أعني: أن تُؤخَذ

=

اللغة ٩/١٤٢، ١٠/٢٨٣، ونفاه ابن السكيت في إصلاح المنطق ١٩٨، ٢٥٦.

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: دُؤَاد.

(٢) بيتان من مشطور الرجز، تقدَّما في باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في الخصائص: ومنه.

(٤) قولٌ للعرب رواه سيبويه في الكتاب ١/٥١، ١٥٩، ٣/١٥٨، والفراء في معاني القرآن ١/٤١٥.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: مَدْوُوف.

(٦) ينظر: إصلاح المنطق ١٦٤، وأدب الكاتب ٥٨٩.

(٧) الحاشية في: ٢١٨.

خصوصيةُ اللام دون المثال- فَسَدَ في "فَعِل" الواويِّها: بداءتُه بالتصحيح، وقولُه في الإعلال: «**إنْ لم تتحرَّ الأَجْوَدا**»، فلا بدَّ من زيادة قوله به[1] في "الكافِية"[2]:

كَمِثْلِ: مَعْدِيٍّ، وَمَا مِنْ "فَعِلَا"

كذاك[3]،

كَ: رَضِيَ، الإِعْلَالُ فِيهِ فُضِّلَا[4]

كذاك ذاْ وجهين جاْ الفُعُولُ من ذي الواو لام جمع او فرد يعن

(خ١)

* [«**ذا وجهين**»]: أجاز أبو عَليٍّ في "التَّذْكِرة"[5] في قوله تعالى: ﴿بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾[6] أن يكون "الغُدُوّ" جمعًا لـ: غَدْو، في مثل قول الشاعر[7]:

وَغَدْوًا بَلَاقِعُ[8]

ويكون على هذا بمنزلة: نَحْو ونُحُوّ، وقوّاه بأنه قوبل بالجمع، وهو: الآصال.

---

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند ياسين: بَعْدُ.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/٢١٤٣.

(٣) كذا في المخطوطة، وليست في بيت الكافية الشافية ولا عند ياسين، ولعلها سهو، أو سبق نظر إلى البيت الآتي.

(٤) الحاشية في: ٢١٨، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٧١.

(٥) لم أقف عليه في مختارها لابن جني، ولا في غيرها من كتبه.

(٦) الأعراف ٢٠٥، والرعد ١٥، والنور ٣٦.

(٧) هو لَبِيد بن ربيعة.

(٨) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وما الناسُ إلا كالديار وأهلُها ... بها يومَ حَلُّوها وغَدْوًا بلاقِعُ

غَدْوًا: غَدًا، وبلاقع: خالية. ينظر: الديوان ١٦٩، والكتاب ٣/٣٥٨، والأزمنة لقطرب ٣٣، والتقفية ٦٧٨، والمقتضب ٢/٢٣٩، والأصول ٣/٣٢٧، وشرح القصائد السبع ٢٩٠، والمنصف ١/٦٤، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٢٩، وشرح جمل الزجاجي ٢/٣١٤.

وأجاز أن يكون مصدرًا، وقوّاه بقوله تعالى: ﴿بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ﴾[1].

ع: الثاني هو القويُّ، وإذا نظرت الآيتين علمت أن الثاني من اللفظين[2] فيهما إنما جاء جمعًا؛ لِمَا فيه من الألف التي للمد، وذلك مناسب لرؤوس الآي؛ لأنه موضعُ وقفٍ واستراحةٍ للقارئ[3].

(خ٢)

* هذا البيت في "الكافِية"[4]، إلا أنه:

لَامًا جَمْعًا او فَرْدًا[5]

فـ"لامًا" حال من: "الواو"، و"جَمْعًا" حال من "ذي"، الأولُ [حالٌ][6] من المضاف، والثاني حالٌ من المضاف إليه.

وبعده:

وَرُجِّحَ الإِعْلَالُ فِي جَمْعٍ وَفِي ... مُفْرَدٍ التَّصْحِيحُ أَوْلَى مَا اقْتُفِي

وبعدهما:

"أُفْعُولَةٌ" كَذَا وَ"أُفْعُولٌ" وَمَا ... عَلَى "فَعُولٍ" كَ:عَفُوٍّ سَلِمَا

وفي "شرحها"[7]: يقال لِمَا يُمتَحَن به حَزْرُ الذَّكِي: أُحْجُوَّة، وأُحْجِيَّة، وهما من: حَجَوت، بمعنى: ظننت[8]، ولِمَا يُلْهي: أُلْهِيّ، وأُلْهُوّ[9]، ولم يُسمع في "فَعُول"، كـ: عَدُوّ

(١) آل عمران ٤١، وغافر ٥٥.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) الحاشية في: ٤٢/أ.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/٢١٤٥.

(٥) تمامه:

وهكذا الوجهان في "الفُعُول" من ... ذي الواو لامًا جمعًا او فردًا يعنّْ

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٧) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٤٦.

(٨) ينظر: العين ٣/٢٥٨، وتهذيب اللغة ٥/٨٦، ١١/١٦٤.

(٩) ينظر: جمهرة اللغة ٢/١١٩٥، والمحكم ٤/٤٢٣.

إلا التصحيح؛ لأنه لو أعل الْتبس.

ثم قال:

وَكُلُّ ذِي الأَوْزَانِ إِنْ ضَاهَا[1] "قَوِيْ" لَمْ يُسْتَجَزْ تَصْحِيحُهُ وَلَا نُوِي

وقال في شرحه[2]: يقال: قَوِيت عليه، فهو مَقْوِيّ عليه، والأصل: مَقْوُوو، فأبدلت الثالثة؛ فرارًا من اجتماع ثلاث واوات أوَّلُها مضموم، ثم قلبت الثانية -لسبقها ساكنةً- ياءً، ثم أدغمت الياء الأولى في الثانية، وكسر ما قبلهما.

وإذا كان هذا العمل مختارًا في "مَفْعُول": رَضِيَ، مع أن عينه غير واو؛ فليكن هنا واجبًا؛ لزيادة الثقل بكون العين واوًا، ولو بُني من: القُوَّة: "فُعُول"، أو "فَعُول"، أو "العول"[3] لزم أن يُفعل به ما يفعل بـ: مَقْوِيّ؛ لأن المحذور في: مَقْوِيّ محذور في هذه الأمثلة[4].

* في "الخَصَائِص"[5] الفَتْحِيَّة: باب مُلاطَفة الصَّنْعة: لا تقول في: أَجْرٍ قُلِبت الواو ياءً؛ لأن هذا استكراهٌ للحرف على نفسه؛ تَعَجْرُفًا وهالكا[6]، بل استعمِل اللُّطفَ في ذلك، فقُلْ: أبدلت الضمة كسرةً، فانكسر ما قبل الواو وهي لام، فقلبت ياءً.

وكذا تقول في جمع: دَلْو، وحَقْو[7]، أصلُهما: دُلُوّ، وحُقُوّ، ولنا فيه طريقان: إن شئنا شبَّهنا واوَ "فُعُول" المدغمة بضمةِ عينِ "أَفْعُل" في: أَدْلٍ، وأَحْقٍ، فأبدلناها ياءً، كما أبدلنا تلك الضمة كسرةً، ثم أُعِلّ إعلالَ: سَيِّد، ثم أتبعنا حركةَ الأول، وإن شئنا قلنا: بدأنا بـ: دُلُوّ، فأبدلنا واوَه -لضعفها بالتطرف، وثِقَلِها- ياءً، فصار: دُلُوي، وحُقُوي، ثم أعللنا إعلالَ: سَيِّد، ثم أتبعنا؛ لتصح الياء.

---

(١) كذا في المخطوطة، والوجه: ضاهى؛ لأنه على أكثر من ثلاثة.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٤٦، ٢١٤٧.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح الكافية الشافية وعند ياسين: "أُفْعُول".

(٤) الحاشية في: ٢١٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤ مفرقةً في موضعين، ولم يعزها لابن هشام.

(٥) ٢/٤٧٢-٤٧٥.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في الخصائص وعند ياسين: وتَهَالُكًا.

(٧) هو الكَشْح، والإزار، أو معقِده. ينظر: القاموس المحيط (ح ق و) ٢/١٦٧٤.

ومن ذلك: قَامَ، وبَاعَ، يقولون: أبدلت الواو والياء ألفين؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، وهو لَعَمْري كذلك، إلا أنَّا لم نقلب واحدًا منهما حتى سكَّنَّاه؛ استثقالًا لحركته، ثم قلنا: لتحركهما في الأصل وانفتاحِ ما قبلهما الآنَ، وإلا فلو رُمْتَ قلبَهما متحركتين اجتمعتا عليك بحركتهما، فعَزَّتا عليك، وعلى هذا قول أبي الحَسَن[1] في مثل: ﴿يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ﴾[2]، في أنه حَذْفٌ على التدريج[3].

وشاع نحوُ نُيَّمٍ في نوم ونحو نيام شذوذ[4] نُمي

(خ١)

* قد كتبنا في باب الوَقْف[5] أن المتجاورين قد يُعطى كلٌّ منهما حكمَ الآخَر، وكذا هنا، قال أبو الفَتْح[6]: مَنْ قال في: صُوَّم: صُيَّم، وفي: نُوَّم: نُيَّم؛ فإن العين لَمَّا جاورت اللام أجراها مُجراها، فأعلَّها إعلالَ اللام في: عَاتٍ وعِتِيٍّ، وجَاثٍ وجِثِيٍّ[7].

(خ٢)

* قولُه: «**صُوَّم**»[8] ليس على إطلاقه، بل شرطُه: أن لا تكون لامه معتلةً؛ لئلا يتوالى إعلالان، فنحو: الشَّاوِي والشُّوَّا[9] واجب التصحيح، ونظيرُه: وجوب التصحيح

---

(١) معاني القرآن ١/٩٢-٩٤، ٢/٤٤٤.

(٢) البقرة ٤٨، ١٢٣.

(٣) الحاشية في: ٢١٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٧٢، ٥٧٣ إلى قوله: «فعزَّتا عليك»، ولم يعزها لابن هشام.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في متن الألفية: شذوذه، وبه يستقيم الوزن. ينظر: الألفية ١٨٦، البيت ٩٨٥.

(٥) في التعليق ص ١٥١٨ على قوله:

محرَّكًا أو حَرَكاتٍ انقُلا لساكنٍ تحريكُه لَن يُحْظَلا

(٦) الخصائص ٣/٢٢٢.

(٧) الحاشية في: ٤٢/أ.

(٨) كذا في المخطوطة، والذي في متن الألفية: نُوَّم.

(٩) كذا في المخطوطة في هذا الموضع والذي يليه، ولعل الصواب: الشُّوَّى، ويكون جمعًا للشَّاوِي

في: رَيَّان ورِوَاء، وإن وجب[1] في: دَار ودِيَار، وإذا وجب التصحيح في: رِوَاء مع وجوب إعلال نظيره من: دِيَار؛ فأَنْ يجب تصحيحُ: شُوًّا مع جواز إعلال نظيره من: صُوَّم أحقُّ وأَوْلى.

فإن قلت: فكيف وَالَوا بين إعلالين في نحو: الماء، والشَّاء، ويَرَى، أصلُها: مَوَه، وشَوَه، ويَرْأَى؟

في ذِهْني أنهم شذَّذوا ذلك.

وفي "شرح الكافِية"[2]: توالي إعلالين إجحاف، فينبغي أن يجتنب على الإطلاق، فاستقرَّ اجتنابُه إذا كان الإعلال متفقًا، كما كان يكون في: الهَوَى، واغتُفر تواليهما إذا اختلفا، كـ: مَاء، أصلُه: مَوَه.

ع: والذي يظهر لي خلافُ ما قاله، وهو ظاهر كلامِ غيره، وأن هذه الألفاظ شاذة عن القياس.

وقد قالوا في: بَلْحَارِث، [و][3] بالعَنْبَر[4]، وبَلْهُجَيْم: إنه خاص بما ليست لامُ تعريفِه مدغمةً؛ احتراز عن نحو: بني النَّضِير، وبني النَّجَّار، وعلَّلوا ذلك بكراهية الإعلالين، هذا مع أنهما مختلفان.

وكذا قالوا في حذف نون "مِنْ"، نحى[5] نحو قولِه[6]:

=

على "فُعَّل"، ولم أجد من ذكره.

(١) أي: الإعلال.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٣١.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: بَلْعَنْبَر.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب بحذفها.

(٦) لم أقف له على نسبة.

أَبْلِغْ أَبَا دحسوس[1] مَأْلُكَةً غَيْرَ الَّذِي [قَدْ][2] يُقَالِ مِلْكَذِبِ[3]

وقولِه[4]:

وَكَأَنَّ الخَمْرَ المدام[5] مِلْإِسْـ ـفِنْطِ مَمْزُوجَة بِمَاءٍ زُلَالِ[6]

وقولِه[7]:

كَأَنَّهُمَا مِلْآنَ لَمْ يَتَغَيَّرَا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ[8]

وقولِ آخَرَ[9]:

لَيْسَ بَيْنَ الحَيِّ وَالمَيْتِ نَسَبْ إِنَّمَا لِلْحَيِّ مِلْمَيْتِ النَّصَبْ[10]

قالوا: ووقع في الشعر الحذفُ عند لام التعريف المدغمة، فأظهرها، قال[11]:

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: دَخْتَنُوسَ.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٣) بيت من المنسرح. أبا دَخْتَنُوس: هو لَقِيط بن زُرارة، ومَأْلُكة: رسالة، ومِلْكذب: أصله: من الكذب. ينظر: الحجة ٢٩٨/٤، ٤٥٦/٦، والخصائص ٣١٢/١، والمحكم ٣٤/٧، وأمالي ابن الشجري ١٤٥/١، ١٦٨/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٠٠/١.

(٤) هو الأعشى.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: المُدَامةَ، وبه يستقيم الوزن على هذه الرواية.

(٦) بيت من الخفيف. روي: «المُدَامَ منَ الإسْفِنْط»، ولا شاهد فيه. الإِسْفِنْط: من أسماء الخمر. ينظر: الديوان ٥، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤٥٤/١، والمخصص ١٤٣/٥، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٥١/١، وشرح جمل الزجاجي ٣٩١/٢.

(٧) هو أبو صَخْر الهذلي.

(٨) بيت من الطويل. ينظر: شرح أشعار الهذليين ٩٥٦/٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤٥٤/١، وتهذيب اللغة ٣٩٤/١٥، والخصائص ٣١١/١، وأمالي ابن الشجري ١٦٨/٢، وشرح جمل الزجاجي ٥٧٦/٢، وشرح التسهيل ٢٢٠/٢، والتذييل والتكميل ٨/٨.

(٩) لم أقف له على نسبة.

(١٠) بيت من الرمل. ينظر: شرح التسهيل ٢٢٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٢٠٠٩/٤، والتذييل والتكميل ٩/٨.

(١١) هو المُؤَرِّج بن الزمار التغلبي.

المُطْعِمِينَ لَدَى الشِّتَا ءِ سَدَائِفًا مِنْ نِيبٍ غُرًّا[1][2]

* عبارتُه في "شرح الكافِية"[3]: فإن كان "فُعَّالًا" وجب تصحيحُه؛ لبُعْد العين من الطرف بالألف، وقد جاء في[4] إعلاله في الشعر، وإليه الإشارة بقوله: «**ونحو: نُيَّامٍ شذوذُه نُمِي**»، أي: رُوِي. انتهى بنصِّه[5].

فصل

ذو اللين فأْ تأْ في افتعال أبدلا وشذ في ذي الهمزة[6] نحو ائتكلا

(خ١)

* ع: قولُه: «**في ذي الهَمْز**»: حُكِي عن عَاصِمٍ[7] في قراءة شاذَّة: "الَّذِتُّمِن" في: ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ[8]﴾[9]، بإدغام التاء المبدلةِ من الياء المبدلةِ من الهمزة، قياسًا على: اتَّسَر، في "الافْتِعَال" من: اليُسْر.

---

(١) بيت من مجزوء الكامل. سدائف: جمع: سَدِيف، وهو شحم السنام، والنيب: جمع: ناب، وهي الناقة المسنة، وغُرّ: جمع: غَرَّاء، وهي البيضاء، كما في: القاموس المحيط (ن ي ب) ٢٣٣/١، (غ ر ر) ٦٢٧/١، وتاج العروس (س د ف) ٤٢٦/٢٣. ينظر: ارتشاف الضرب ٧٢٢/٢، ٢٣٠٧/٥، والمسائل السفرية ٣٤-٣٨.

(٢) الحاشية في: ٢١٩، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٥٧٤/٢، ٥٦٥ من أولها إلى قوله: «واجب التصحيح»، ومن قوله: «فإن قلت» إلى قوله: «عن القياس» مفرَّقًا في موضعين، ولم يعزها في الأول لابن هشام.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢١٤٨/٤.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في شرح الكافية الشافية بحذفها.

(٥) الحاشية في: ٢١٩.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في متن الألفية: الهمز، وبه يستقيم الوزن. ينظر: الألفية ١٨٦، البيت ٩٨٦.

(٧) ينظر: الكشاف ٣٢٩/١، ورويت عن ابن محيصن، ينظر: مختصر ابن خالويه ٢٥، وشواذ القراءات للكرماني ١٥٠.

(٨) في المخطوطة: ايتمن، والمثبت ما في مرسوم المصحف.

(٩) البقرة ٢٨٣.

قال الزَّمَخْشَرِيُّ[1]: إنه ليس بصحيح، وإن قولهم: اتَّزر عامِّيٌّ، وإنه فاسد، كقولهم: رُيَّا في: رُؤْيا.

ح[2]: أما: رُيَّا فحكاها الكِسَائيُّ[3]، وأما: اتَّزر فذكروا أنها لغة رَدِيئة[4]، فلا تُجعل من إحداث العامَّة[5].

طاْ تاْ افتِعال رُدَّ إثْر مُطْبَقِ   في ادّان وازدد وادكر دالا بقي

(خ٢)

* واعلمْ أن الإدغام في المتقاربين إنما يجوز إذا كانا من كلمتين؛ لأنه لا يُلبِس إذ ذاك بإدغام المثلين؛ لأن الإدغام فيما هو من كلمتين لا يلزم، بل يجوز معه الإظهارُ، فيكون في ذلك بيانُ الأصل.

فإن اجتمع المتقاربان في كلمة لم يَجُز الإدغام؛ لِمَا في ذلك من اللبس بإدغام المثلين؛ لأن الإدغام في الكلمة الواحدة لازم، فلو أدغمتهما لم يَبْقَ ما تستدل به على الأصل؛ أَلَا ترى أنك لو أدغمت النون من: أَنْمُلة[6] في الميم، فقيل: أَمُّلة؛ لم يُدْرَ هل الأصل: أَمْمُلة، أو: أَنْمُلة؟

ولأجل اللبس الذي في المتقاربين من كلمة واحدة بيَّنت العرب النونَ إذا وقعت قبل الميم أو الواو أو الياء في كلمةٍ، نحو: زَنْماء[7]، وأَنْمُلة، وقِنْو[8]، ودُنْيا، ولم تُخْفِها كما تفعل بها مع سائر حروف الفم؛ لأن الإخفاء يقرِّبُها من الإدغام، فخافوا أن يلتبس

(١) الكشاف ١/٣٢٩.

(٢) البحر المحيط ٢/٧٤٥.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة ١٥/٢٢٨.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة ١٣/١٦٩، والتكملة للصاغاني ٢/٤٠٢.

(٥) الحاشية في: ٤٢/أ.

(٦) هي التي فيها الظفر. ينظر: القاموس المحيط (ن م ل) ٢/١٤٠٦.

(٧) تأنيث: أَزْنَم، وهو مقطوع طرف الأذن من الإبل والشاء. ينظر: القاموس المحيط (ز ل م) ٢/١٤٧٣، (ز ن م) ٢/١٤٧٤.

(٨) هو العِذْق الكبير. ينظر القاموس المحيط (ق ن و) ٢/١٧٣٨.

الإخفاء بالإدغام، فبيَّنوا.

وكذلك أيضًا لم يوجد في كلامهم نون ساكنة قبل راءٍ ولامٍ، نحو: عنْل، وقنْر؛ لأنك إن بيَّنت ثَقُل؛ لقرب النون من الراء واللام، وإن أدغمت أَلْبس بإدغام المثلين، إلا أن يجتمع المتقاربان في "افْتَعَل" أو "تَفَاعَل" أو "تَفَعَّل"، نحو: اخْتَصَم، وتَطَايَر، وتَطَيَّر؛ فإنه يجوز الإدغام فيها، والسبب في ذلك: أن التاء من هذه الأبنية الثلاثة تنزَّلت مما بعدها منزلةَ المنفصل؛ لأنه لا يلزم أن يكون بعدها مثلُها، وكذلك أيضًا لا يلزم أن يكون ما بعدها مقاربًا لها، كما لا يلزم ذلك في الكلمتين، فلما اشتد[1] اجتماع المتقاربين فيها اجتماعَهما في الكلمتين لم يلزم الإدغام كما يلزم ذلك في الكلمتين، فأُمِن التباسُ المتقاربين فيها بإدغام المثلين؛ لأن الإظهار يبيِّن الأصل، كما كان ذلك في الكلمتين.

فإذا أردتَّ الإدغام قَلَبت إحدى[2] المتقاربين إلى جنس الآخَر على حسب ما تقدَّم، ثم أدغمت، فتقول في: تَطَيَّر، وتَطَايَر، وتَدَارَى إذا أردتَّ الإدغام: اطَّارَى[3]، وادَّارَى، فتقلب التاء حرفًا من جنس ما بعدها، وتسكنه بسبب الإدغام، ثم تدغم، وتجتلب همزة الوصل؛ إذ لا يمكن الابتداء بساكن.

وفي: اخْتَصَم إذا أردتَّ الإدغام: خَصَّم، فتقلب التاء صادًا، وتسكنها بنقل حركتها إلى ما قبلها، ثم تدغم، هذا في لغة مَنْ قال: قَتَّل، بالفتح في القاف والتاء، [ومَنْ قال: قِتَّل][4] فإنه يقول: خِصَّم، بكسر الخاء وفتح الصاد، ومَنْ كسرها[5] قال: خِصِّم، واسمُ الفاعل والمفعولِ والمصدرُ والمضارعُ كالحكم في الفعل[6].

* قولُه: «**في ادَّانَ**» البيتَ: فأما قول ابنِ[7] مُقْبِل:

---

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: أَشْبه.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه: أحد.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: اطَّايَر.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الممتع ٢/٦٤٠، والسياق يقتضيه.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في الممتع ٢/٦٤٠: كسرهما.

(٦) الحاشية في: ٢٢٠.

(٧) هو تميم بن أُبَيّ بن مقبل العَجْلاني.

يَا لَيْتَ [لِي][١] سَلْوَةً تُشْفَى النُّفُوسُ بِهَا مِنْ بَعْضِ مَا يَعْتَرِي قَلْبِي مِنَ الدِّكَرِ[٢]

بالدال المهملة؛ فهذا من باب التدريج؛ وذلك لأنهم لَمَّا قلبوا الذال دالًا في: ادَّكر وما تصرَّف منه فدرجوا[٣] منه إلى هذا.

وله نظائرُ: منها: حذفُهم الفاء من: ضِعَة[٤]، وقِحَة[٥]، كما في: عِدَة، وزِنَة، ثم لَمَّا عدلوا إلى فتح الأول بقَّوا الحذف، وإنما فتحوا؛ لحرف الحَلْق.

ومنها: قولُهم: دِيمة ودِيَم، ثم تدرَّجوا إلى [أن][٦] قالوا: دَوَّمت السماء، ودَيَّمت، بالياء، وقد رُوِي بهما:

هُوَ الجَوَادُ ابْنُ الجَوَادِ ابْنِ نسَلْ[٧]

إِنْ دَوَّمُوا جادوا[٨] وَإِنْ جَادُوا وَبَلْ[٩]

ثم قالوا: دامت السماء تَدِيمُ، فظاهرُ هذا أنهم أجروه مُجرى: بَاعَ يَبِيع.

فإن قيل: أهُو "فَعِلَ يَفْعِلُ" من الواو، كقول الخَلِيل[١٠] في: طَاحَ يَطِيح، وتَاهَ يَتِيه؟

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٢) بيت من البسيط، تقدَّم في باب جمع التكسير.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص: تَدَرَّجوا.

(٤) مصدر: وَضَعَ نفسَه، إذا أذلَّها. ينظر: القاموس المحيط (و ض ع) ١٠٣٢/٢.

(٥) مصدر: وَقِحَ الحافر، إذا صَلُب، ووَقِحَ الرجل، إذا قلَّ حياؤه. ينظر: القاموس المحيط (و ق ح) ٣٦٩/١.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الخصائص، والسياق يقتضيه.

(٧) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في مصادر البيت: سَبَلْ.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: جَادَ.

(٩) بيتان من مشطور الرجز، قيل: لجَهْم بن سَبَل، وقيل: لراجزٍ يصف فرسًا من نسل الفرس المشهورة "سَبَل". ينظر: أدب الكاتب ٩٧، وجمهرة اللغة ٣٤٠/١، ٣٨٠، وشرح القصائد السبع ٥٥٨، والمحتسب ٣٥٨/٢، وشرح التصريف ٣١٥، والمحكم ٤٤٥/٩، والاقتضاب ٨٤/٣، وتوجيه اللمع ٥٥٤، ولسان العرب (س ب ل) ٣٢٣/١١.

(١٠) ينظر: الكتاب ٣٤٤/٤، والأصول ٢٨١/٣، والمنصف ٢٦١/١.

قلنا: حَمْلُه على الإبدال أقوى؛ لأنه قد جاء في مصدره: دَيْمًا.

فإن قيل: فلعلَّ الياء لغة، وهي أصل.

قيل: يُبعِده: إجماعُهم على: الدَّوَام، ولا يقول أحد: الدَّيَام.

ومنها: أن عُمَارةَ[1] بنَ عَقِيلٍ قال في جمع: رِيح: أَرْياح، فنُبِّه، فردَّ إلى: أَرْواح[2].

ع: ذكر هذه كلَّها أبو الفَتْح[3]، ومن ذلك عندي: صِعَقيّ[4]، بكسر الصاد مع فتح العين، وشِهْد، وفِخْذ، بكسر أول الكلمة مع سكون ثانيها، إذا قلنا: إن الكسرة إتباعٌ لا منقولةٌ.

ومن ذلك: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[5]، صار كأنَّ المشترَط في هذا المحلِّ إنما هو فاصل في الجملة، وتُنُوسي ما شُرِع الحكم له[6].

فصل

فا أمرٍ او مضارعٍ من كوعد احذف وفي كعدة ذاك اطَّرد

(خ١)

* إذا وقعت الواو فاءً لفعل أو ما تصرَّف منه بعد ياء مفتوحة، وقبل كسرة؛ حذفت، وحُمل على ذي الياء أخواتُه.

فقولنا: «فاءً لفعل» إلى آخره: احترازٌ من أن تبني من: الوَعْد مثلَ: يَقْطِين، قلت: يَوْعِيد.

---

(١) هو ابن عقيل بن بلال بن جرير بن الخَطَفى اليربوعي، أبو عقيل، شاعر كأبيه وجده، قدم العراق من البادية، ومدح المأمون وغيره، وأخذ عنه العلماء اللغة. ينظر: طبقات الشعراء لابن المعتز ٣١٦، والأغاني ٣٤٩/٢٤، ومعجم الشعراء ٢٤٧.

(٢) ينظر: مجالس العلماء ١٤٨، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩٩/٤ (ط. العلمية)، والمحكم ٥٠٧/٣.

(٣) الخصائص ٣٥٢/١، ٣٥٦، ٣٥٧.

(٤) منسوب إلى: الصَّعِق، لقب خُوَيلد بن نُفَيل. ينظر: القاموس المحيط (ص ع ق) ١١٩٥/٢.

(٥) الأنعام ١٤٨.

(٦) الحاشية في: ٢٢٠.

وقولنا: «ياء مفتوحة»، فنحو: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾[1] لا تحذف الواو.

وقولنا: «وقبل كسرة»، فنحو: ﴿لَا تَوْجَلْ[2]﴾[3] لا تحذف.

وأما نحو: ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾[4]، و: ﴿فَيُوخَذُ بِالنَّوَاصِي﴾[5]؛ فلانتفاء الفتح والكسر.

وصَدَقَ التقييدُ على نحو: ﴿يَعِدُهُمْ﴾[6]، و: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾[7][8].

* [«احذِفْ»]: وشذَّ:

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ[9]

على مَنْ قال: إنه من: أَثْفَيت القِدْر، لا من قولهم: ثَفَيْتها[10]، قال أبو عَلِيٍّ[11]: وأَنْ يكون: يُؤَثْفَيْن "يُفَعْلَيْن"، كـ: يُسَلْقَين أَوْلى من "يُؤَفْعَلْن"؛ لأنه لا ضرورةَ فيه على مَنْ جعل الهمزة أصلًا[12][13].

(١) النساء ١١.

(٢) كذا في المخطوطة بالتاء، ولم تقع الفاء فيه بعد ياء مفتوحة، والأقرب: يَوْجَل.

(٣) الحجر ٥٣.

(٤) الإخلاص ٣.

(٥) الرحمن ٤١، وهي قراءة أبي عمرو. ينظر: السبعة ١٣٣، والإقناع ٤٠٨/١، ويُلحظ أن الفاء فيها همزة مبدلة لا واو.

(٦) النساء ١٢٠، والإسراء ٦٤.

(٧) الإخلاص ٣.

(٨) الحاشية في: ٤٢/أ.

(٩) بيت من مشطور السريع الموقوف، لخِطَام المُجَاشعي، تقدَّم في باب حروف الجر.

(١٠) أي: وضعتها على الأثافي، وهي الأحجار التي تنصب عليها القدر. ينظر: تهذيب اللغة ١٠٨/١٥، والصحاح (ث ف ا) ٢٢٩٣/٦.

(١١) الإغفال ١٠٩/١، ١١٠، والتكملة ٥٢٤، ٥٢٥.

(١٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٣) الحاشية في: ٤٢/أ.

* قولُه: «**وفي ك: عِدَة**»، ولم يَقُل: المصدر، كما يقوله كثيرٌ؛ لأنه يَرِدُ: الوَعْد، والوَصْل، ونحوُ ذلك، ولذلك قال في غيره من كتبه[1]: ومن مصدرٍ على "فِعْلة"[2].

* قال أبو عَلِيٍّ[3]: "اللِثَةُ" ليس بمصدرٍ، فيكونَ ك: العِدَة، وحَذْفُ العين قليل، فلا يُحمل على ذلك، فينبغي أن يكون المحذوفُ اللامَ، وحكى بعضهم[4] في جمعه: لِثًا[5]، فهذا قد بيّن أن المحذوفَ اللامُ، وقد قالوا: اللَثَا[6]، لضَرْبٍ من الصَّمْغ نَدٍ[7]، فهذا يشبه أن يكون من ذلك.

وقال[8] أيضًا: "وِجْهة" اسمٌ للمكان المتوجَّه إليه[9]، وليس بمصدر، إنما المصدر: الجِهَة، وإلا لاعتلَّ، وقد يجوز وقوعها على ما يُتَوجَّه إليه؛ لأن الأعيان قد توصف بالمصادر، ك: عَدْل، وزَوْر.

وقال أبو عُثْمانَ[10]: إنه مصدر، ولم يستدل عليه بشيء فيه دلالةٌ، وكما أن قولهم: وِلْدة اسمُ جمعٍ، ك: أَخ وإخْوة، وثِنًى[11] وثِنْية، وليس بمصدر؛ كذلك "وِجْهة"، فأما: لِدَة فمصدر، كما أن: الجِهَة كذلك، وليس الوِجْهة بالجِهَة، كما أنه ليس الوِلْدة

(١) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٦٣، وسبك المنظوم ٢٧٠، وإيجاز التعريف ١٩٣.

(٢) الحاشية في: ٤٢/أ.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة ١٥/٩٦.

(٥) كذا في المخطوطة، والوجه: لِثًى.

(٦) كذا في المخطوطة، والوجه: اللَثَى.

(٧) ينظر: جمهرة اللغة ١/٨٤، ١/٨٤، ٢/١٠٣٦، والمقصور والممدود للقالي ٧٦.

(٨) نحوه في: الحجة ٢/٢٤٢-٢٤٤، والتكملة ٥٧٥، والشيرازيات ١/١٤٢.

(٩) ينظر: العين ٤/٦٦، وتهذيب اللغة ٦/١٨٦.

(١٠) ينظر: المنصف ١/٢٠٠، والحجة ٢/٢٤٢، وشرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز ٢٣٥، وارتشاف الضرب ١/٢٤٠.

(١١) هو الثاني في السيادة. ينظر: القاموس المحيط (ث ن ي) ٢/١٦٦٤.

باللِدَة، ولكن اللِدَة مصدر، وقد يوصف به كقوله[1]:

وَارْعَوَتْ لِدَاتِي[2]

وفي "الكِتَاب"[3]: لِدُون، فصحّح؛ لَمَّا كان ناقصًا، ك: ثُبَة[4]، ولا يدلُّ قول س[5]: وقد أَتَمُّوا، فقالوا: وِلْدة؛ أنه عنده مصدر؛ لأنه قد يريد: أَتَمُّوا هذا البناءَ؛ ليُعلَم أنه ليس مما لزم فيه الحذف، فهذا ...[6] انتهى ملخَّصًا.

ع: لا أُبْعِدُ صحةَ قول أبي عُثْمانَ؛ لأنهم في غير ذلك من الإعلال نبَّهوا بتصحيح بعض الألفاظ على الأصل، ك: القَوَد، والحَوَل، وضَيْون، وبنات أَلْبُبه[7]، وحَيْوة.

وقال أبو عَلِيٍّ في الجزء السَّابع[8]: لا يَرِدُ: أَلْبُبه، وضَيْوَن، وحَيْوة؛ لأنها غير جارية على فِعْلٍ، ونحن نقول: إن بعض المعتلَّات الجاريَ على الفعل إذا صحَّ تَبِعه غيرُه، وفي أَنْ لم يقولوا في الفعل إلا بالحذف دليلٌ على خلاف قوله[9].

ع: يُبطِل قولَه: القَوَد، والحَوَكة؛ فإنهم صحَّحوه دون فِعْلِه.

---

(١) هو ذو الرُّمَّة.

(٢) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

على حين راهَقْتُ الثلاثين وارْعَوَتْ لِدَاتي وكاد الحِلْمُ بالجهل يَرْجَحُ

راهقت: دانيت، وارعوت: تَرَكَت، ولِدَاتي: من يقاربني في السن. ينظر: الديوان ٢/١١٩٢، وحماسة الخالديين ٢/١٢٠، والجليس الصالح الكافي ٢٨١.

(٣) ٣/٤٠١.

(٤) هي الجماعة. ينظر: القاموس المحيط (ث ب ي) ٢/١٦٦٣.

(٥) ٤/٣٣٧.

(٦) موضع النقط مقدار ثلاث كلمات أو أربع انقطعت في المخطوطة.

(٧) هي عروق في القلب تكون منها الرِّقَّة. ينظر: القاموس المحيط (ل ب ب) ١/٢٢٤.

(٨) أي: من التذكرة، ولم أقف عليه في مختارها لابن جني، وينظر نحوه في: الحجة ٢/٢٤٢-٢٤٤.

(٩) يريد: المازني.

فإن قال[١]: ليس ما ادَّعيته بمطرد.

قلنا: فلا يَنْتُج لك من الردِّ ما أردتَّ[٢].

* قالوا: وِلْدة، قال أبو عَلِيٍّ في "التَّذْكِرة"[٣]: والقول فيه عندي أنه جمعُ: وَلَد؛ لأن الولد -وإن جاز أن يستعمل للكثرة- فلا يُنكَر أن يقع على الواحد، فجُمع على "فِعْلة"، كما جمع: أَخ على: إخوة في القليل، و: إخوان في الكثير، نحو: ﴿إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَـٰبِلِينَ﴾[٤]، فهذا نظيرُ: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾[٥].

فأما: لِدَة فمصدر، وقيل: لِدُون؛ لأنه من المصادر التي كَثُر استعمالها، فجُعِلت الشيءَ بعينه، كما أنهم قالوا: عَدْلة على ذلك الوجه[٦].

(خ٢)

* [«**احذِفْ**»]: فإن قلت: فما بالُ: يَوْجَل؟

قلت: الفتح.

فإن قلت: فما بالُ: يذهب[٧]؟

قلت: نائبة عن الكسرة، بدليل أن الماضي "فَعَلَ".

فإن قلت: فقولُهم: وَسِعَ يَسَعُ، ووَطِئَ يَطَأُ، الفتحة فيه متأصِّلة، بدليل أن الماضي على "فَعِلَ"، فما بالُهم حذفوا، مع أن فتحته غير نائبة عن كسرة؟

قلنا: إنه قُدِّر من باب: حَسِب يَحْسِب، فجاءت الفتحة نائبةً عن الكسرة.

---

(١) يريد: المازني.

(٢) الحاشية في: ٤٢/أ.

(٣) لم أقف عليه في مختارها لابن جني، وينظر نحوه في: الحجة ٢/٢٤٢-٢٤٤.

(٤) الحجر ٤٧.

(٥) المزمل ١٧.

(٦) الحاشية في: ٤٢/أ.

(٧) كذا في المخطوطة، وهو في مطبوعة حاشية الألفية لياسين: يحسب، ولعل الصواب ما في مخطوطته ٥١٥/أ: يَهَب.

فإن قلت: فقولُه في باب تعدِّي الفعل ولزومه(١): «**كـ: عَجِبت أَنْ يَدُوا**»، حذف فيه، ولا كسرةَ.

قلت: الأصلُ: يَدِيُوا، فلما حذفت الياء، وضمَّت الدال؛ لوقوعها قبل واو الجمع؛ بقَّوا الحذف؛ لثبوته قبل مجيء واو الجماعة، وعُرُوض زوال الكسرة؛ لأنها إنما زالت للإسناد للواو، وذلك عارض.

فإن قلت: فقولُه(٢):

تَدَعُ الحَوَائِمَ لَا يَجُدْنَ غَلِيلَا(٣)

الضمةُ فيه غير(٤) عارضة، وقد حذفوا.

قلنا: لا نأتي(٥) لهذه الكلمة، فهذا موطنٌ أُلِفت فيه الكسرة(٦).

* ابنُ الشَّجَرِيِّ(٧): واختَلف النحويون في: الوِجْهة من قوله تعالى: ﴿**وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ**﴾(٨)، فقيل: مصدر شذَّ عن القياس؛ مَنْبَهةً على الأصل، كـ: الخَوَنة، والحَوَكة، واستَحْوَذ، ومنهم مَنْ قال: إنها اسمُ غير مصدر، وجاء على الصحة؛ من [حيثُ](٩)

---

(١) الألفية ١٠٤، البيت ٢٧٣.

(٢) هو جرير.

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدره:

لو شِئْتِ قد نَقَعَ الفؤادُ بشَرْبةٍ ...

الحوائم: جمع: حائم، وهو من يدور يطلب الماء، وغَلِيلا: عطشًا. ينظر: الديوان بشرح الصاوي ٤٥٣، والعين ١/١٧٢، ولغات القرآن للفراء ٣٨، والحيوان ٥/٨١، وشرح المفضليات لابن الأنباري ٨٦٥، والحلبيات ١٢٧، والمنصف ١/١٨٧، والمحكم ١/٢٣٠، والممتع ١/١٧٧، ومغني اللبيب ٣٥٨، والمقاصد النحوية ٤/٢١٢٧، وشرح شواهد شرح الشافية ٥٣.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين بحذفها.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند ياسين: لا ثانيَ.

(٦) الحاشية في: ٢٢٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٧٧.

(٧) أماليه ٢/١٥٥.

(٨) البقرة ١٤٨.

(٩) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الأمالي، والسياق يقتضيه.

كان اسمًا للمتوجَّه إليه، فالمراد إذًا بالوِجْهة: القِبْلة[1].

* ولم يحذفوا في: وَضُؤَ يوضَؤُ[2]، كما لم يستثقلوا نحو: عُنُق، وإن استثقلوا نحو: دُئِل؛ وذلك أنهم لا يستثقلون الخروج من واو إلى ضم؛ لتناسبهما، ويستثقلون الخروج في: يَوْعِد من واو إلى كسر.

فإن قيل: فهلَّا استثقلوا نحو: يُوعِدُ؟

قلنا: كان ينبغي أن تحذف منه الواو، ولكنه لَمَّا كان أصلُه: "يُؤَفْعِل"، فحذفت منه الهمزة؛ استثقالًا لاجتماعها مع همزة المتكلم إذا قالوا: أُأَوْعِد، ثم حملوا الباقيَ، فكرهوا أن يُوَالوا بين إعلالين[3].

وحذفُ همزِ أفعلَ استمر في مضارِعٍ وبِنيتَي متَّصِف

ظلت وظلت في ظللت استعملا وقرن في اقررن وقرن نُقلا

(خ٢)

* [«و: ظِلْت»]: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾[4]: ابنُ الشَّجَرِيِّ[5]: وقرئ في بعض الشواذ[6]: ﴿ظِلْتَ﴾.

ع: في "الخَصَائِص"[7]: أنشد أبو زَيْدٍ[8] لرجلٍ[9] من عُقَيْلٍ:

(١) الحاشية في: ٢٢٠.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب: يَوْضُؤُ، بابه: كَرُمَ. ينظر: القاموس المحيط (و ض أ) ١/١٢٤.

(٣) الحاشية في: ٢٢٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٧٦، ٥٧٧.

(٤) طه ٩٧.

(٥) أماليه ٢/١٧٢.

(٦) هي قراءة ابن مسعود وقتادة والأعمش وابن أبي عبلة. ينظر: مختصر ابن خالويه ٩٢، وشواذ القراءات للكرماني ٣١٢.

(٧) ١/٣٨٢.

(٨) ينظر: المحكم ١٠/٤.

(٩) لم أقف على تسميته.

أَلَمْ تَعْلَمِي مَا ظِلْتُ بِالقَوْمِ وَاقِفًا   عَلَى طَلَلٍ أَضْحَتْ مَعَارِفُهُ قَفْرَا؟[1]

فكسر الظاء[2].

* مسألة[3]: إذا بنيت مثالَ "فُعْلُول" من: طَوَيت قلت: طُوْيُوي، ثم تبدل الواوَ الأولى ياءً؛ لوقوع الياء بعدها، فصار: طُيُّوي، ثم تقلب الضمة كسرةً، ثم تبدل الواو الثانية ياءً، فيصير: طيُّيّ[4]، فلما اجتمعت أربع ياءات ثَقُلت، فأريد التغيير؛ لتختلف الحروف، فحرّكت الياء الأولى بالفتح، لتنقلب الثانية ألفًا، فتنقلب الألف واوًا، فتعل[5] ذلك، ورجعت الياء الأولى حين تحرَّكت إلى أصلها من الواو، فصار: طَوَيّ[6]، فانقلبت الياء الأولى التي هي لام "فُعْلُول" ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: طُوَايّ، ثم قلبت ألفا[7]؛ لحاجتنا إلى حركتها، كما أنَّا لَمَّا احتجنا إلى حركة اللام في الإضافة إلى: رَحًى قلبت واوًا، فصار: طُوَوِيّ، كما تقول في الإضافة إلى: هَوًى عَلَمًا: هَوَوِيّ.

وإن قدَّرت أنك بدأت بالتغيير من آخر المثال فإنك لَمَّا بدأته: طُوْيُوْي أبدلت واوَ "فُعْلُول" ياءً، فصار: طُوْيُيْي، ثم أدغم، فصار: طُوْيُيّ، بعد أن[8] أبدلت من ضمة العين[9] كسرةً، فصار: طُوْيِيّ، ثم أبدلت الواو ياءً، فصار: طُيْيِيّ، ثم أدغمت الياء الأولى في الثانية، فصار: طُيِّيّ، ثم حركت الأولى بالفتح، فانقلبت واوًا، والثانيةُ ألفًا، ثم واوًا.

---

(١) بيت من الطويل. ينظر: المحكم ١٠/٤.

(٢) الحاشية في: ٢٢١.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/٤٠٨، والأصول ٣/٣٨٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/٣٣٤، ٣٣٥ (ط. العلمية)، والتعليقة ٥/١٢٠، والمنصف ٢/٢٧٧، ٢٧٨، والخصائص ٣/٩، ١٠، وسفر السعادة ٢/٨٢٠، والممتع ٢/٧٦١، ٧٦٢.

(٤) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب: طُيِّيّ.

(٥) كذا في المخطوطة، ولم أتبيَّنها.

(٦) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب: طُوَيِيّ.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب: واوًا.

(٨) قوله: «بعد أن» كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: و.

(٩) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: اللام الأولى.

ومَنْ قال: قَرْنٌ أَلْوى[١]، وقُرُونٌ لِيٌّ بالكسر قال: طِيِّيٌ، ومَنْ ضَمَّ ضَمَّ[٢].

(١) أي: مُعْوَجٌّ. ينظر: القاموس المحيط (ل و ي) ٢/١٧٤٥.

(٢) الحاشية في: ٢٢٥، وقد كتبها الناسخ في آخر باب الإدغام، ولعلها بباب الإبدال أليق.

الإدغام

(خ١)

* أبو البَقَاءِ[1]: الإِدْغام والادِّغام لغتان، والتخفيفُ أجودُ؛ إذ لا زائدَ فيه على الأُصل، والتشديدُ بسبب تاء "الافْتِعال"، و"أَفْعَلَ" و"افْتَعَلَ" يفترقان في الغالب، نحو: يصلح[2]، واصْطَلَح.

ع: وهو: النطق بحرفين من غير فصلٍ بينهما بحركةٍ ولا وقفٍ، فيرتفعُ اللسان عنهما ارتفاعةً واحدةً.

وفائدتُه: التخفيف، ورفعُ كُلْفة الرجوع إلى الموضع بعد الفراغ منه[3].

* ع: إن كان مرادُه الإدغامَ الواجبَ؛ فبَقِي عليه: أَوَّلُ مِثْلين مسكَّنٍ أَوَّلُهما، أو الجائزَ؛ فقد ذَكَر الواجبَ بعضَه، وأَغْفل جميعَ الجائز إلا قليلًا[4].

أولَ مثلين محركين في كلمة ادغم لا كمثل صُفَفِ

(خ٢)

* قولُه: «**مُحَرَّكَيْنِ**»؛ لأن الأول إن كان ساكنًا فالإدغام واجب في كلمةٍ وفي كلمتين، نحو: اضربْ بَكرًا.

وإن كان الثاني ساكنًا، وأريد التخفيف؛ حُذف الأول، نحو: عَلْمَاءِ[5]، ومن ذلك: ظَلْت، وأَحَسْت.

وكذلك إذا سكن ما قبل الأول صحيحًا، ولم يقبل التحريكَ، نحو: اسْتَطَاعوا، فإنك تحذف التاء، فتقول: اسْطَاعوا؛ لأن هذه السين لم تتحرَّك في وقتٍ، وقالوا أيضًا: بَلْعَنْبَر.

---

(١) شرح التكملة ٦٠١ (ت. حورية الجهني).

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في شرح التكملة: أَصْلَحَ.

(٣) الحاشية في: ٤٢/أ.

(٤) الحاشية في: ٤٢/أ.

(٥) أصلها: علَى الْماء.

وبعضُهم قال: اسْتَاع، فهذا إما حَذَف الطاءَ، أو أبدلها تاءً بعد حذف التاء؛ لتوافقَ السينَ في الهمس، كما أبدلت الدال من التاء في: ازْدَان؛ لتوافق ما قبلَها في الجهر، وهذا واضح، وأما الحذف فيكون الحاذفُ قد حذف الحرفَ الأصليَّ؛ للتخفيف، كما قالوا: تَقَيْت، والأصلُ: اتَّقَيْت، حذفوا الفاءَ، فسقطت الهمزة، ولا يكون الأصلُ: وَقَيْت، فأبدل الفاء تاءً، كـ: تَيْقُور[1]، وتَوْلَج[2]؛ لقولهم في المضارع: يَتَقِي، قال[3]:

يَتَقِي بِهِ نَفَيَانَ كُلِّ عَشِيَّةٍ[4]

ولم يَقُل: يَتْقِي، بالإسكان.

ونظيرُ: اسْتَاع: اسْتَخَذَ فلانٌ مالًا؛ يجوز أن يكون أصلُه: اتَّخَذ، فحذف الفاء[5]، أو أبدل التاءَ الأولى سينًا؛ لاجتماعهما في الهمس ومقاربةِ المخرج، كما قالوا في: طَسّ: طَسْت[6]، قال العَجَّاجُ[7]:

أَإِنْ رَأَيْتِ هَامَتِي كَالطَّسْتِ؟[8]

(١) هو "فَيْعُول" من الوَقار. ينظر: القاموس المحيط (و ق ر) ٦٨٣/١.

(٢) هو ما يستتر به الوحش. ينظر: القاموس المحيط (و ل ج) ٣٢١/١.

(٣) هو ساعِدة بن جُؤَيَّة الهذلي.

(٤) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

... فالماءُ فوق مُتُونه يتصبَّبُ

يَتَقِي: لغة في: يتَّقي، ونَفَيَان: ما يتطاير من الشيء. ينظر: ديوان الهذليين ١٦٩/١، وشرح أشعار الهذليين ١١٠٠/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٩٠/٤ (ط. العلمية)، والحجة ٢٩/٣، ١٨١/٥.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل صوابه على حذف الفاء أن يكون أصله: "استفعل": استَتْخذ.

(٦) هو من آنية الصُّفْر. ينظر: تاج العروس (ط س س) ٥/٥.

(٧) لم أقف عليه في ديوانه، بل في ديوان ابنه رُؤْبة. والعجَّاج هو عبدالله بن رُؤْبة بن لبيد بن صخر التميمي، أبو الشعثاء، رجّاز مشهور في الدولة الأموية، لقي أبا هريرة، وروى عنه. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٧٣٨/٢، والشعر والشعراء ٥٧٥/٢.

(٨) بيت من مشطور الرجز. ينظر: ديوان رُؤْبة ٢٣/٣، والعين ٣٦/٤، وغريب الحديث للحربي ٦٧٤/٢، والحجة ١٢٠/٣، ١٨١/٥، وتهذيب اللغة ١٣٢/٦.

والدليل على أن السين [الأصل][1] قولُه[2]:

لَوْ عَرَضَتْ لِأَيْبُلِيٍّ قَسِّ

أَشْعَثَ فِي هَيْكَلِهِ مُنْدَسِّ

حَنَّ إِلَيْهَا كَحَنِينِ الطَّسِّ[3][4]

* ع: لوجوب الإدغام شروطٌ، منها: للمُدْغَم ثلاثة:

عدم التصدُّر، فنحو: دَدَن[5] لا يدغم، وأما: تَتَكلَّم فمن باب الجائز.

وعدم وجوب تحريكه، فنحو: جُسَّس[6] لا يدغم.

وعدم سكون ما قبله، فنحو: اقْتَتَل، واسْتَتَر إنما يدغم جوازًا.

ومنها: للمُدْغَم فيه ثلاثة:

التحرُّك، فخرج: اشْدُدْ، ولم يَشْدُدْ؛ فمن باب الجائز، و: عَلَى الماء؛ فممتنع.

واللزوم، فخرج نحو: حَيِيَ، وعَيِيَ.

وعدم عُرُوض الحركة؛ احترازًا من: اخْصُصَ اِبِي.

ولهما: أن يكونا مِثْلين في كلمة.

وللكلمة: أن لا تكون ذاتَ إلحاقٍ، ولا ذاتَ وزنٍ من أوزانٍ ثلاثةٍ[7]، ولا اسمًا

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٢) هو أعرابي فصيح لم أقف على تسميته.

(٣) أَيْبُلِيّ: راهب، أو رئيس النصارى، كما في: القاموس المحيط (أ ب ل) ١٢٧١/٢. ينظر: الفاضل ١٩، والحجة ١٢٠/٣، وتهذيب اللغة ١٩٤/١٢، وإسفار الفصيح ٨٦٢/٢، والمحكم ١٠٥/٦، وسفر السعادة ٣٤٥/١.

(٤) الحاشية في: ٢٢١، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٥٧٩/٢ من أولها إلى قوله: «للتخفيف»، ولم يعزها لابن هشام.

(٥) هو اللهو، واللعب. ينظر: القاموس المحيط (د د ن) ١٥٧١/٢.

(٦) جمع: جاسّ، وهو اسم فاعل من: جسَّه، إذا مسَّه بيده. ينظر: القاموس المحيط (ج س س) ٧٣٦/١.

(٧) هي "فُعَل" و"فُعُل" و"فِعَل"، وهي المرادة في بيتي الألفية:

... ... لا كمثل: صُفَفِ

على "فَعَل"[(١)].

* امتنع الإدغام في: أَنَا نَذِير؛ لعلَّةِ امتناعِه في: جُسَّس، وهو أن النون من "أنا" واجبة الحركة؛ من حيثُ إنهم ألزموها ذلك؛ أَلَا تراهم زادوا الألف وقفًا؛ خشيةً عليها من الذهاب بالوقف؟ فلو أدغموها لسكونها[(٢)]، وذلك مُنَافٍ لغرضهم، كما أن السين الثانية في: جُسَّس واجبةُ الحركة؛ من حيث هي مدغَمٌ فيها، فلم يمكن أن تدغم في الثالثة؛ لأن ذلك يقتضي إسكانَها[(٣)].

وذُلل وكلل ولبب ولا كجُسَّسٍ ولا كاخْصُصَ ابي

(خ١)

* ع: ضابطُ: «**لَبَب**»[(٤)] أن يكون وُضِعَ على الحركة؛ لقصد وزنٍ يخصُّه، نحو: شَرَر، وطَلَل[(٥)]، فلو أدغمت لم يُعلَم هل ذلك: "فَعْل" أو "فَعَل"؟ فأما نحو: شَدَّ، ومَدَّ؛ فإن فيه دليلًا، وهو أن الفعل الماضيَ لا يكون ثانيه ساكنًا.

فإن قلت: قد سبق[(٦)] أن حركة العين تدل خصوصيَّتُها[(٧)] على معنًى، وبالإدغام يَفُوت جنسُ الحركة.

=

وذُلُلٍ وكِلَلٍ ... ...

(١) الحاشية في: ٢٢١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٨٠.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: لسَكَّنُوها.

(٣) الحاشية في: ٢٢١.

(٤) هو المَنْحَر، وموضع القلادة، وما استرقَّ من الرمل. ينظر: القاموس المحيط (ل ب ب) ١/٢٢٤.

(٥) هو الشاخص من آثار الدار. ينظر: القاموس المحيط (ط ل ل) ٢/١٣٥٦.

(٦) لم يتقدَّم شيء من ذلك في حواشي هذه المخطوطة.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

قيل: ما في المضارع قد يدلُّ[1] عليها[2].

* ع: ينبغي أن يستثني أيضًا: مثالَ "جَعْفَر" من: قَرَأَ، تقول: قَرْأَأٌ، ولا تدغم؛ لأن الهمزة لا تُدغَم آخِرًا، ولهذا تقول في مثال "قِمَطْر" من: قَرَأَ: قِرَأْيِ، بإبدال الثانية ياءً، ولا تدغم، بخلاف المتوسطة، ك: سَأَّل، ورَأَّس[3].

ولا كهَيْلَلٍ[4] وشذَّ في أَلِلْ ونحوه فكٌّ بنقل فَقُبِل

(خ١)

* [«**وشذَّ في: أَلِل**»]: قالوا: أَلِلَ السِّقَاءُ، إذا تغيَّرت رائحته[5]، وقَطِط الشَّعَر[6]، ومَشِشَت الدابَّةُ[7]، ولَحِحَتْ عينُه: الْتَصَقت[8]، وصَكِكَت الدابَّةُ، من: الصَّكَك في القوائم[9]، وقال الراجزُ[10] في الاسم:

إنَّ بَنِيَّ لَلِئَامٌ زَهَدَهْ

---

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) الحاشية في: ٤٢/أ.

(٣) الحاشية في: ٤٢/أ.

(٤) كذا في المخطوطة منوَّنًا، والصواب ما في أكثر نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها: هَيْلَلَ. ينظر: الألفية ١٨٧، البيت ٩٩٣، وهو فعل ماض بمعنى: أكثر من قول: لا إله إلا الله. ينظر: الصحاح (هـ ل ل) ١٨٥٢/٥.

(٥) ينظر: إصلاح المنطق ١٦٠، وتهذيب اللغة ٢٨٥/٣.

(٦) من: القَطَط، وهو الشعر القصير المتجعِّد. ينظر: القاموس المحيط (ق ط ط) ٩٢١/١.

(٧) من: المَشَش، وهو شيء يشخص في وظيف الدابة ويشتدُّ دون اشتداد العظم، وبياض يعتري الإبل في عيونها. ينظر: القاموس المحيط (م ش ش) ٨٢٤/١.

(٨) ينظر: تهذيب اللغة ٢٨٥/٣، والمخصص ٣٩٥/٤.

(٩) هو اضطراب الركبتين والعرقوبين. ينظر: القاموس المحيط (ص ك ك) ١٢٥٣/٢.

(١٠) قيل: هو العجَّاج، ولم أقف عليه في ديوانه.

مَا لِيَ فِي صُدُورِهِمْ مِنْ مَوْدِدَهْ[1]

ومنه في الأفعال؛ للضرورة: قولُ قَعْنَبِ بنِ أُمِّ صَاحِبٍ:

مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتُ[2] مِنْ خُلُقِي   أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا[3]

أي: بَخِلوا[4][5].

* في "الدُّرَّة"[6]: ويقولون: سارَرَ فُلانٌ فلانًا، وقاصَصَه، وحاجَجَه، وشاقَقَه، فيُبْرِزون التضعيف، كما يظهرونه في مصادر هذه الأفعال، فيقولون: المُسَارَرة، والمُشَاقَقة، ونحوه، فيَغْلَطون في جميع ذلك؛ لأن العرب لم تستعمل جميعَ ذلك إلا بالإدغام، ولا يفرِّقون بين الماضي وغيرِه، فيقولون: هو يُسَارُّ مُسَارَّةً، ويُحَاجُّ مُحَاجَّةً، كلُّ ذلك للتخفيف؛ ولأن[7] فكَّ الإدغام فيه بمنزلة اللفظ المكرَّر، والحديثِ المُعَاد، وقال الله تعالى: ﴿يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ﴾[8]، فلم يفرّق في الآية بين الماضي والمضارع، ويقولون: تَصَامَّ عن الأمر، أي: أَرَى أنه أَصَمُّ[9]، وتَصَافَّ المصلُّون، وتراصُّوا، أي: تلاصَقُوا.

ثم قال: إلا أن يتصل بالفعل ضمير مرفوع.

---

(١) بيتان من مشطور الرجز. ينظر: الزاهر ٨٩/١، وشرح القصائد السبع ١٧٠، وتهذيب اللغة ١٦٥/١٤، والمحكم ٣٦٩/٩، وضرائر الشعر ٢١، وارتشاف الضرب ٢٣٧٩/٥.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في مصادر البيت: جَرَّبْتِ.

(٣) بيت من البسيط. ينظر: الكتاب ٢٩/١، ٥٣٥/٣، والمقتضب ١٤٢/١، والأصول ٤٤١/٣، والعسكريات ١٢٤، والخصائص ١٦١/١، والمحكم ٥٥٥/٢، واللباب ٢٠٠/٢، وشرح جمل الزجاجي ٥٦٣/٢.

(٤) ينظر: جمهرة اللغة ١٤٨/١، والمقاييس ٣٥٧/٣.

(٥) الحاشية في: ٤٢/ب.

(٦) دُرَّة الغوَّاص ١٠١، ١٠٢.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) المجادلة ٢٢.

(٩) ينظر: المحكم ٢٧٨/٨.

ع: غيرُ واو[1].

فيُفكُّ الإدغام؛ لسكون آخر المتماثلين.

ع: والإدغامُ لا يكون في ساكن. انتهى.

فتقول: رَدَدتُّ، ورَدَدْنا، وارْدُدْن، وقد يجوز الأمران في المفرد، نحو: رُدَّ، وارْدُدْ، وقَاصَّ، وقَاصِصْ، واقْتَصَّ واقْتَصِصْ، وكذا في المجزوم، نحو: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِي﴾[2]، ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ﴾[3]، وجاء: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾[4]، وفي موضع آخر: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ﴾[5]، ولا يجوز الفكُّ فيما عدا هذين الموطنين.

ع: ومما يستثنى مع الواو: ضميرُ الاثنين، نحو: رُدَّا؛ لأن آخر الفعل يجب تحريكُ قبلَه؛ لئلا يلتقيَ ساكنان، ومتى تحرك وجب الإدغام.

وقد نصَّ على هذه الحَرِيريُّ[6] بَعْدُ، فقال: ومِنْ أوهامهم[7]: قولُهم للاثنين: أُرْدُدَا، والصواب: رُدَّا[8]، كما يقال للجمع: رُدُّوا؛ لتحرُّك آخر الفعل تحرُّكًا صحيحًا، وذلك يوجب الإدغام.

وكأنه تحرَّز بالتحرك الصحيح من حركة النقل[9].

---

(١) في المخطوطة هنا دائرة في وسطها نقطة؛ إشارةً إلى انتهاء تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٢) المائدة ٥٤.

(٣) البقرة ٢١٧.

(٤) الحشر ٤.

(٥) الأنفال ١٣.

(٦) دُرّة الغوّاص ١٠٣.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) في المخطوطة: «رُدّا ٢ والصواب أُردُدا ١»، دلالةً على أن الصواب بالتقديم والتأخير.

(٩) الحاشية في: ٤٢/ب.

وحيي افكك وادغم دون حذر كذاك نحو تتجلَّى واستتر

(خ١)

* [«**افْكُكْ وادَّغِمْ**»]: من الإدغام:

عَيُّوا بِأَمْرِهِمُ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الحَمَامَةْ[(١)]

وقال[(٢)] مَنْ أظهر:

وَكُنَّا حَسِبْنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ حَيُوا بَعْدَمَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَعْصُرَا[(٣)]

الأصلُ: حَيِيُوا، كـ: عَلِموا، فاستثقلت الضمة.

قال أبو البَقَاءِ[(٤)]: ثم بعد ذلك اختلفوا، فقيل: نقلت الضمة إلى الياء الأولى، ثم حذفت الثانية؛ لالتقاء الساكنين، وقيل: حذفت حركة الثانية، ثم حذفت الياء، ثم ضمت الياء الأولى.

ع: والأول أَوْلى[(٥)].

* [«**افْكُكْ وادَّغِمْ**»]: ع: شرطُ جواز الوجهين: أن تكون الياء الأولى مكسورةً، والثانيةُ لازمةَ الحركة، فأما نحو: ﴿عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾[(٦)] فليس فيه إلا الإظهارُ؛ لأن الحركة

(١) بيت من مجزوء الكامل، لعَبِيد بن الأبرص. ينظر: الديوان ١٢٦، والكتاب ٤/٣٩٦، ومعاني القرآن للأخفش ١/٣٥١، والحيوان ٣/٩٤، والمقتضب ١/١٨٢، والأصول ٣/٢٤٨، وتصحيح الفصيح ١٢٦، والحجة ٤/١٤١، والاقتضاب ٣/٦٧، والممتع ٢/٥٧٨، وشرح شواهد شرح الشافية ٣٥٦.

(٢) هو أبو حُزَابة الوليد بن حنيفة التميمي، وقيل: مَوْدود العنبري.

(٣) بيت من الطويل. ينظر: الكتاب ٤/٣٩٦، ومعاني القرآن للأخفش ١/٣٥١، والمقتضب ١/١٨٢، والأصول ٣/٢٤٨، وعمدة الكتاب ٢٦٣، والأغاني ٢٢/٤٥١، وتهذيب اللغة ٣/١٦٥، وشرح التصريف ٥١٤، وشرح جمل الزجاجي ١/٣٨١، والتذييل والتكميل ٤/١٥٢، وشرح شواهد شرح الشافية ٣٦٣.

(٤) شرح التكملة ٥٩٣ (ت. حورية الجهني).

(٥) الحاشية في: ٤٢/ب.

(٦) القيامة ٤٠.

-وإن كانت فيه- فإنها غير لازمة، وإنما هي طارئة بالإعراب، ولذلك تسكن في الرفع، والعارضُ لا يعتَدُّ به، وقد حكى الفَرَّاءُ[١]: يُحِيَّ بالإدغام، وأنشد فيه بيتًا مصنوعًا[٢]، وهو مع ذلك شاذٌّ في القياس والاستعمال.

وإنما اشترطنا انكسارَ الأُولى؛ لأنها إن انفتحت انقلبت ألفًا، نحو: أَحْيا، واستَحْيا، وحَايا، الأصلُ: "أَفْعَلَ"، و"اسْتَفْعَلَ"، و"فَاعَلَ".

ولا يختص ذلك بالفعل، بل تقول: حَيَاء[٣] وأَحْيِية، وعِيّ[٤] وأَعْيِية، بالوجهين؛ لأن الحركة لازمة؛ لأنها حركة بناءٍ، وقد قيل: إن البيان في هذا النوع حَسَن؛ لأن الجمع فرع الواحد، والواحد عارٍ من الإدغام؛ لأن لام: حَيَاء انقلبت همزةً.

قال عبدُالقَاهِر[٥]: وقالوا: مُعْيِية[٦]، فلم يدغموا، وإن كانت الحركة حركةَ بناءٍ؛ لأن التاء عارضة، فكذا حركة ما قبلها؛ لأنها اجتُلبت لأجلها.

فإن قلت: فكذا: أَحْيِية.

قلت: تاء "أَفْعِلة" لازمة، لم تكن مسبوقةً بالعدم، لا يقال: أَجْرِب، ثم: أَجْرِبة[٧]، ولا: أَحْيٍ، ثم: أَحْيِية، وتاء "مُفْعِلة" ليست ممَّا يُبنى عليها الاسمُ وتصاغ معه، إنما هي

---

(١) معاني القرآن ١/٤١٢، ٣/٢١٣.

(٢) هو قول الشاعر -ولم أقف على تسميته-:

وكأنَّها بين النساء سَبِيكةٌ ... تَمْشي بسُدَّةِ بَيْتِها فتُعِيُّ

يريد: فتُعْيِي.

(٣) هو الفَرْج من ذوات الخُفّ والظِّلْف والسِّبَاع. ينظر: القاموس المحيط (ح ي ي) ٢/١٦٧٧.

(٤) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولعل الصواب: عَيٌّ بالفتح؛ لأنه وصفٌ على وزن "فَعْل"، ك: صَعْب، ومعناه: غير المهتدي للصواب العاجز عنه، ويجوز فيه أيضًا: عَيِيٌّ، على وزن "فَعِيل"، أما: عِيٌّ بالكسر فمصدرُ: عَيِيَ و: عَيَّ بالأمر، إذا لم يهتدِ لوجه مراده، والمصادر لا تجمع. ينظر: القاموس المحيط (ع ي ي) ٢/١٧٢٥.

(٥) المقتصد في شرح التكملة ٢/١٥٨١-١٥٨٤.

(٦) هي التي كلَّت من السير. ينظر: تاج العروس (ع ي ي) ٣٩/١٣٦.

(٧) جمعُ: جَرِيب، وهو مكيال. ينظر: القاموس المحيط (ج ر ب) ١/١٣٩.

زيادة دخلت لمعنًى، وهي تزول بزوال ذلك المعنى، فإذا أردتَّ وصف / المؤنث قلت: مُعْيِية، وإذا لم تُرِدْ قلت: مُعْيٍ.

وقالوا: تَحِيَّة، فأدغموا، ولم يَكَدْ يوجد فيها الإظهارُ، وظاهرُ الحال أنها بمنزلة: أَحْيِية؛ لأنها مصدرُ: حَيَّيْت، و"فَعَّلت" يجيء في مصدره: "التَّفْعِيل" و"التَّفْعِلة" في الصحيح، نحو: التَّكْرِيم والتَّكْرِمة، والتَّجْرِيب والتَّجْرِبة، ويغلب عليه "التَّفْعِيل"، وكذلك المعتلُّ الفاءِ والعينِ، نحو: وَقَّت تَوْقِيتًا، وقَوَّمَ تَقْوِيمًا، فإذا جئت إلى المعتل اللامِ اختص به "التَّفْعِلة"، نحو: رَبَّى تَرْبِيةً، وكذا المهموز اللامِ، نحو: هَنَّأت تَهْنِئةً، ولا يكاد يجيء "التَّفْعِيل" إلا نادرًا في شعر، كقوله[1]:

تَنْزِيًّا[2]

ف: تَحِيَّة: "تَفْعِلة"، وأصلُها: تَحْيِية، ك: تَكْرِمة، وحركةُ لامِها كحركة لام: أَحْيِية في أنها من جهة التاء.

فالظاهر يُوجب إجازةَ الأمرين فيها: البيان والإدغام، وقد أجاز ذلك أبو عُثْمانَ[3]، لكنَّه لا يوجد في السماع كما يوجد: أَحْيِية، والصحيح وجوب الإدغام؛ لأن تاء: تَحِيَّة عوض من ياء "التَّفْعِيل"، كتاء: إِقَامة، واستِقَامة، وتاءُ: أَحْيِية ليست عوضًا من شيء.

فتاءُ: تَحِيَّة تَفْضُل تاءَ: أَحْيِية في الاتصال بالكلمة، وفَرْطِ التمكُّن منها، وكلَّما كانت التاء أَلْزَمَ كانت الحركة أَلْزَمَ، فكان الإدغام أقوى؛ لأن الحركة هي الموجبة للإدغام كما عَلِمتَ، وأيضًا ف: تَحِيَّة ليس فرعًا على شيء، بخلاف: أَحْيِية؛ فإنه فرع على

---

(١) لم أقف له على نسبة.

(٢) بعض بيت من مشطور الرجز، وهو بتمامه:

باتَتْ تُنَزِّي دَلْوها تَنْزِيًّا

تُنَزِّي دلوها: ترفعه إلى فوق. ينظر: العين ٣/٤٠١، والألفاظ ٢٢٨، وتهذيب اللغة ٦/٥٣، والخصائص ٢/٣٠٤، والمحكم ٩/١٠٨، وشرح التسهيل ٣/٤٧٢، والمقاصد النحوية ٣/١٤٤٣، وشرح شواهد شرح الشافية ٦٧.

(٣) ينظر: المنصف ٢/١٩٥، والممتع ٢/٥٨١، وارتشاف الضرب ١/٣٤٧.

مفرده، ومفردُه يصحَّح، فحُمِل عليه، وأيضًا ف: تَحِيَّة فرع على "التَّفْعِيل"، بدليل أنه الأصل المستمرُّ، وأنت لو قلت: تَحْيِي وجب الإدغام، فحمل: تَحِيَّة على أصله، فوجب إدغامه(١).

(خ٢)

* [«**افْكُكْ وادَّغِمْ**»]: فإن قلت: فهلَّا ذَكَر: ﴿**أَتُحَـٰٓجُّونِّي**﴾(٢)، و: ﴿**تَأْمُرُونِّي**﴾(٣) ونحوهما؟

قلت: المثلان في ذلك من كلمتين، لا من كلمة واحدة، والكلامُ في الثاني.

فإن قلت: فما العلَّةُ في: حَيِيَ؟

قلت: إنه كالمثلان(٤) من كلمتين في عدم لزوم اجتماعهما، ومِنْ ثَمَّ صحَّحوا في: سَاوَيْت إذا بَنَيْته للمفعول: سُووِيَ، قال(٥):

بَانَ الخَلِيطُ وَلَوْ طُوْوِعْتُ مَا بَانَا(٦)

وقال العجَّاج:

---

(١) الحاشية في: ٤٢/ب مع ظهر الورقة الثانية الملحقة بين ٣٤/ب و٣٥/أ.

(٢) الأنعام ٨٠، وهي رواية شاذة عن أبي بكر عن عاصم. ينظر: جامع البيان للداني ٣/١٠٥٤.

(٣) الزمر ٦٧، وهي رواية هشام عن ابن عامر. ينظر: السبعة ٥٦٣، والإقناع ٢/٧٥١.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: كالمثلين.

(٥) هو جرير.

(٦) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

... وقطَّعوا من حبال الوصل أَقْرانا

الخَلِيط: الصاحب والجار. ينظر: الديوان ١/١٦٠، والأضداد لابن الأنباري ٧٥، وتهذيب اللغة ٧/١٠٨، والخصائص ١/٩٦، والمنصف ١/٢٦٣.

وَفَاحِمٍ دُوْوِي[١] حَتَّى اعلَنكسًا[٢]

-أو: اعكنكسا؛ ليُكْشَفْ[٣]-.

فإن قلت: لم يصحَّ المثل الأول في ذلك لِمَا ذكرت من عروض اجتماع الحرفين، بل لأن الأول مفردٌ لِينٌ.

قلت: هذا إنما يَمنع من الإدغام في كلمتين، نحو: فِي يَدِه، و: ذُو وَفْرة[٤]، وأما في الكلمة الواحدة فيجب الإدغام، نحو: مَرْضِيَّة، ومَدْعُوّ.

فإن كان الذي قبل حرف العلة فتحةً وجب الإدغام في كلمة وفي كلمتين، نحو: قَوّ، وجَوّ، وحَيّ[٥]، ومَصْطَفَوْ واقد، واغلاميّ[٦] ياسر[٧].

* [«**افْكُكْ وادَّغِمْ**»]: في "شرح الغاية"[٨] ما معناه: ولا فرقَ أن يكونا متطرفين، نحو: حَيِيَ، أو قبل ألفٍ ممدودة، نحو: أَحْيِيَاء، وأَعْيِيَاء، أو ألفٍ ونونٍ زائدتين، نحو أن تَبْنِيَ من: حَيِيْت مثلَ "مفعلان"، نحو: محييان، أو قبلَ تاءِ التأنيث لَحِقتْ بناءَ جمعٍ،

---

(١) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في مصادر البيت: دُووِيَ.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في مصادر البيت: اعْلَنْكَسَا. وهذا بيت من مشطور الرجز. روي: «دُوِّي»، ولا شاهد فيه. فاحِم: شعر أسود، ودُووِي: عُولِج، واعْلَنْكَس: تراكم وكثر أصله. ينظر: الديوان ١/١٨٩، والقلب والإبدال لابن السكيت ١١٦، وأمالي القالي ٢/١٤٦، وتهذيب اللغة ٣/١٩٤، والخصائص ١/٩٦، والمنصف ١/٢٦٣، واللآلي في شرح أمالي القالي ١/٧٧٠.

(٣) لم أقف على: اعكنكس، أو: اعكنكش في شيء من المصادر التي بين يدي، والذي في مصادر البيت: اعْلَنْكَس.

(٤) هي الشعر المجتمع على الرأس. ينظر: القاموس المحيط (و ف ر) ١/٦٨٣.

(٥) كذا في المخطوطة مضبوطًا في الكلمات الثلاث، والصواب: قَوٌّ -وهو وادٍ بعقيق بني عقيل- وجَوٌّ -وهو الهواء وما انخفض من الأرض- وحيٌّ. ينظر: معجم ما استعجم ٣/١١٠٣، والقاموس المحيط (ج و و) ٢/١٦٦٩، وتاج العروس (ق و و) ٣٩/٣٧٠.

(٦) كذا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب: وغلاميْ.

(٧) الحاشية في: ٢٢٢.

(٨) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٢٤١، ٢٤٢.

نحو: أَحْيِيَة، وأَعْيِية، فيجوز الإدغام.

ويجب إن لَحِقتْ مفردًا عوضًا عن محذوفٍ، مثال ذلك: تَحِيَّة، أصلُه: تَحْيِية، على "تَفْعِلة"، فالتاء لَحِقت الاسمَ المفردَ؛ عوضًا عن ياءِ "تفعل"[١]، كـ: تَكْرِيم وتَكْرِمة، وزعم المازنيُّ[٢] أن الإظهار في نحو: تَحِيَّة جائز؛ قياسًا على: أَحْيِية[٣].

* بعد قوله: «استتر»: مِنْ مسائل التَّمْرين: تقول في مثال "اغْدَوْدَنَ" من: رَدَدتّ: ارْدَوْدَدَ، ثم تنقل حركة الدال التي تلي الواوَ إليها؛ لتتمكَّن من الإدغام، ثم تدغم، فتقول: ارْدَوَدَّ.

وتقول في مثاله من: وَدِدتّ: اوْدَوْدَدَ، ثم تقلب الواوَ الأولى ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم تنقل حركة الدال التي تلي الواوَ إليها، وتدغم، فتقول: ايْدَوَدَّ.

وتقول في مضارع هذا: يَوْدَوِدُّ، تردُّ الواو؛ لزوال الكسرة قبلها.

وتقول في المصدر: ايْدِيدَاد، تقلب الواو الأولى ياءً؛ لانكسار الهمزة قبلها، وقلب[٤] واو "افْعَوْعَل" ياءً؛ لانكسار الدال التي قبلها، وينفكُّ إدغام الدالين؛ لفَصْل ألف "الافْعِيعال" بينهما، فتقول: ايْدِيدَادًا.

فإن بنيت مثلَ "اقْعَنْسَس"[٥] [من][٦]: رَدَدتّ قلت: ارْدَنْدَدَ، ولم يجز لك من النقل والإدغام ما جاز في المثالين قبلهما[٧]، كما لم يجز ذلك في: اقْعَنْسَس؛ لأنه وزن ملحق بـ: احْرَنْجَم[٨]، والملحقُ لا يدغم كما قدَّمنا[٩] في: هَيْلَلَ، وهذا بخلاف: اغْدَوْدَن؛

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح الغاية: "تَفْعِيل".

(٢) ينظر: المنصف ٢/١٩٥، والممتع ٢/٥٨١، وارتشاف الضرب ١/٣٤٧.

(٣) الحاشية في: ٢٢٢، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٨١ من أولها إلى قوله: «محييان».

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: وتقلب.

(٥) أي: تأخَّر ورجع إلى خلف. ينظر: القاموس المحيط (ق ع س) ١/٧٧٦.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب: قبلها.

(٨) أي: أراد الأمر ثم رجع عنه. ينظر: القاموس المحيط (ح ر ج م) ٢/١٤٤١.

(٩) في شروط الإدغام المذكورة عند البيت الأول في هذا الباب ص ١٦٧٣.

لأنه ليس بملحقٍ؛ إذ ليس في كلامهم مثلُ: احْرَوْجَم، فيكونَ هذا ملحقًا به[1].

وما بتاءين قد ابتدي قد يُقتَصر فيه على تاْ كتَبَيَّنُ العِبَر

(خ١)

* ومذهبُ ص[2] أن المحذوف الثانيةُ؛ لأنها التي حصل بها الثقل، ومذهبُ هِشامِ بنِ مُعَاوِيةَ الضَّرِيرِ[3] أن المحذوف الأولى. من "البَحْر"[4][5].

وفكّ حيث مُدْغَم فيه سَكَن لكونه بمضمر الرفع اقترن

نحو حَلَلْتُ ما حَلَلْتَه وفي جَزْمٍ وشِبْه الجزم تخيير قُفِي

(خ١)

* الفعل المضارع غيرُ المجزوم نحو: هو يَرُدّ أجمعت العرب على وجوب إدغامه، وكذا: لن يَرُدّ؛ لأن الحرفين في النصب والجر[6] متحركان، فأشبه المضارعُ الماضيَ من نحو: رَدَّ، وفَرَّ، وعَضَّ، وأما المجزوم، نحو: لم يَرُدّ فإن بني تَمِيمٍ يدغمونه؛ لثقل اجتماع الساكنين، وأهلَ الحجاز لا يدغمون[7]، وكذا في الأمر، لا يقول الحجازيون إلا: ارْدُدْ، والتميميُّون يقولون: رُدّ، ويرون أن في الإدغام ثلاثةَ أعمال: تسكين الأول، وإدغامه في الثاني، وتحريك الثاني[8].

وفكُّ أفعِل في التعجب التُزِم والتُزِمَ الإدغامُ أيضا في هَلُم

(خ١)

(١) الحاشية في: ٢٢٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٧٦/٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٦/٢، وشرح الشافية للرضي ٢٩٠/٣.

(٣) ينظر: شرح القصائد السبع ١٤٣.

(٤) البحر المحيط ٤٩٧/٣.

(٥) الحاشية في: ٤٢/ب.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب: والرفع.

(٧) ينظر: الكتاب ٥٣٠/٣، ٤٧٣/٤، والكامل ٤٣٩/١، والأصول ٣٦٢/٢.

(٨) الحاشية في: وجه الورقة الأولى الملحقة بين ٣٤/ب و٣٥/أ.

* إنما أجمعوا على الإظهار في: أَفْعِلْ به؛ لأنه موضعٌ قد صحّ فيه المعتلُّ، نحو: أَقْوِلْ بزيد، فإذا كانوا قد صحّحوا في المضاعف حيث أعلُّوا الواوَ والياءَ، نحو: طَلَل، وشَرَر، وباب، وَدار، فأن يُصَحّحوا المضعَّف في نحو: أَشْدِدْ به، حيث صحّحوا المعتلّ؛ أَوْلى، هذا مع أن الأصل في هذا الضرب الإظهارُ، وهي لغة الحجاز[1]، يسكنون الحرفَ المدغمَ فيه، وحكمُ المدغم فيه أن يكون محرَّكًا؛ لِمَا يلزم من إسكان المدغم فيه.

وأما إعلالهم: ما أَشَدَّهم مع تصحيحهم: ما أَقْوَلَه؛ فلأنه كان يلزم أن يتوالى فيه المثلان بالحركة، ولأن هذا المثال لو كان اسمًا لأُدغم، أَلَا ترى أن بابَ: أَصَمَّ ونحوِه كلَّه يُدغم إلا: أَلْبَبُ[2]؟ ومِنْ ثَمَّ قالوا: زيدٌ أَشَدُّ منك، وعمرٌو أَقْوَلُ منه، فصحّحوا هذا، وأدغموا ذاك. من "تَذْكِرة"[3] الفارسي[4].

(خ٢)

* [«وفَكُّ "أَفْعِل"»]: كقوله[5]:

وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ نَكُونَ الـمُقَدَّمَا[6]

وقولِه[7]:

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/٥٣٠، ٤/٤٧٣، والكامل ١/٤٣٩، والأصول ٢/٣٦٢.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطًا، وفتح الباء لغة، وهي عروق في القلب تكون منها الرِّقَّة. ينظر: القاموس المحيط (ل ب ب) ١/٢٢٤.

(٣) لم أقف عليه في مختارها لابن جني، ولا في غيره من كتبه التي بين يدي.

(٤) الحاشية في: ٤٢/ب.

(٥) هو عباس بن مرداس رضي الله عنه.

(٦) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وقال نبيُّ المسلمين: تقدَّموا ...

روي: «وحُبَّ»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان ١٤٢، والعين ٣/٣١، وتهذيب اللغة ٤/٨، والروض الأنف ٧/٣٢١، وشرح التسهيل ٣/٣٥، والتذييل والتكميل ١٠/١٨٧، والمقاصد النحوية ٣/١٤٨٠.

(٧) هو مجنون ليلى.

أَعْزِزْ عَلَيَّ بِأَنْ أُرَوِّعَ نبهها[1]   أَوْ أَنْ يَذُقْنَ عَلَى يَدَيَّ حِمَامَا[2]

وأجاز الكِسَائيُّ[3] فيه الإدغامَ، فيقول: أَحِبَّ بزيد، وأَعِزَّ بهند، وهذا غير مسموع[4].

* لِيُنْظَرْ في هذه المسألة: وهي أن فعلَيْ التعجب اشتركا في وجوب التصحيح إن كانا معتلَّيْ العين، نحو: ما أَقْوَلَه، وأَقْوِلْ به، وافترقا في مسألة الإدغام إن كانت العين واللام من وادٍ واحد، فـ"أَفْعَلَ" يدغم ولا بدَّ، نحو: ما أَعَزَّه، و"أَفْعِلْ" يُفكُّ، نحو: أَعْزِزْ به، ولهذا قال النَّاظم[5] في تلك المسألة: «**ما لم يكنْ فِعْلَ تعجُّب**»، وقال في هذه: «**وفَكُّ "أَفْعِل"**»[6].

* [«"**هَلُمّ**"»]: مِنْ "خَصَائِص"[7] أبي الفَتْح: هي مركَّبة عند الخَلِيل[8] من "ها لُمَّ"، أي: لُمَّ بنا، ثم كثُر استعمالها، فحذفت الألف تخفيفًا، ولأن اللام بعدها في حكم السكون؛ لأن أقوى اللغتين الحجازيةُ[9]، وهي: الْمُمْ.

وقال الفَرَّاءُ[10]: أصلُها: "هَلْ" زجرٌ وحثٌّ، و"أُمَّ"، فأُلزمت الهمزةُ من: أُمَّ التخفيفَ.

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: شِبْهَهَا.

(٢) بيت من الكامل. حِمَام: موت، كما في: القاموس المحيط (ح م م) ٢/١٤٤٦. ينظر: الديوان ٢٠٠، والزاهر ٢/٢٢٥، والعقد الفريد ٨/١٠٠، وأمالي القالي ١/١٣٧، والتذييل والتكميل ١٠/٢٠٧.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٣٤٣.

(٤) الحاشية في: ٢٢٣.

(٥) في باب الإبدال. ينظر: الألفية ١٨٥، البيت ٩٧٧.

(٦) الحاشية في: ٢٢٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٨٢، ٥٨٣، ولم يعزها لابن هشام.

(٧) ٣/٣٧، ٣٨.

(٨) ينظر: الكتاب ٣/٣٣٢.

(٩) ينظر: الكتاب ٣/٥٣٠، ٤/٤٧٣، والكامل ١/٤٣٩، والأصول ٢/٣٦٢.

(١٠) معاني القرآن ١/٢٠٣.

وردَّه أبو عَليٍّ[1] بأنه لا معنى هنا للاستفهام، والجوابُ: أنه إنما زعمها زَجْرًا[2].

* إنما التُزم الإدغام في "هَلُمَّ"؛ لأنها عند الحجازيين اسمُ فعلٍ، وهم يدغمون في المضارعِ المجزومِ والأمرِ، ففي الاسم أَجْدرُ، وأما التميميُّون[3] فإنه -وإن كان عندهم فعلًا- ولكنَّهم يظهرون في الفعل، فهذا على قاعدتهم، وهذا أَوْلى من تعليلهم بالتركيب، فافْهَمْه[4].

وما بجمعه عُنِيتُ قد كَمَل   نظمًا على جُلِّ المُهِمَّات اشتمل
أحصى من الكافية الخُلَاصه   كما اقتضَى غِنًى بلا خصاصَه
فأَحْمَدُ الله مصليًا على   محمدٍ خيْرِ نبي أُرْسِلا
وآلِهِ الغُرِّ الكِرَامِ البَرَره   وصَحْبِهِ المنتجَبينَ الخِيَره

(خ٢)

* تُوُفِّيَ الشيخُ جَمَالُ الدِّينِ النَّاظِمُ لهذه "الخُلاصة" رضي الله عنه قُبَيل الصبح، من يوم الأربعاء، ثاني عشرَ شعبانَ، سنة اثنتين وسبعين وستمائة، بدمشق المحروسة، بالعادِليَّة[5]، وصُلِّي عليه وقتَ الظهر، بالجامع الأُمَويِّ، ودُفِن في جبل قَاسِيُون[6]، في تُرْبة القاضي عِزِّ الدِّينِ[7][8].

---

(١) كتاب الشعر ١/٧٥، ٧٦.

(٢) الحاشية في: ٢٢٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٥٣٠، ٤/٤٧٣، والكامل ١/٤٣٩، والأصول ٢/٣٦٢.

(٤) الحاشية في: ٢٢٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٨٣، ولم يعزها لابن هشام.

(٥) هي مدرسة بدمشق، بناها الملك العادل سيف الدين محمد بن نجم الدين أيوب. ينظر: الدارس في تاريخ المدارس ١/٢٧١.

(٦) هو الجبل المشرف على مدينة دمشق. ينظر: معجم البلدان ٤/٢٩٥.

(٧) هو محمد بن عبدالقادر بن عبدالخالق بن مقلّد الأنصاري الشافعي، أبو المفاخر، عرف بابن الصائغ، رأس القضاة بدمشق، وشُهد له بالعدل والأمانة والديانة، توفي سنة ٦٨٢. ينظر: تاريخ الإسلام ١٥/٥٠٦.

(٨) الحاشية في: ٢٢٥.

نَجِزَتِ الخُلَاصةُ

بحمدِ اللَّه تَعالى وعونه

على يد عبدالله بن يوسف بن هشامٍ عفا الله تعالى عنهم

في شهر ربيع الأوّل من سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة



الفهارس العلمية

فهرس الآيات القرآنية[1]

---
(١) الرقم الأيمن للآية، والأيسر للصفحة.

آل عمران

فهرس القراءات القرآنية[1]

(١) الرقم الأيمن للآية، والأيسر للصفحة، وما بين قوسين لم يشر ابن هشام إلى أنه قراءة.

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

فهرس الأقوال الأمثال

فهرس الأشعار[1]

(١) مرتبة على القوافي، وما بين قوسين مما تمِّم في هوامش التحقيق، و(م) اختصار: مشطور.

فهرس الأعلام

فهرس الأماكن والبلدان

فهرس الكتب الواردة في النص المحقق

المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبداللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢)، تحقيق طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧.
- الإبانة في اللغة العربية الشريفة وإبانة الكلام، لسلمة بن مسلم العوتبي الصحاري، تحقيق مجموعة من الأساتذة، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، ط ١، ١٤٢٠.
- الابتهاج في أحاديث المعراج، لابن دحية الكلبي (ت ٦٦٣)، تحقيق رفعت فوزي عبدالمطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٧.
- الإبدال، لأبي الطيب اللغوي (ت ٣٥١)، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٠.
- الإبل، للأصمعي (ت ٢١٦)، تحقيق حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط ١، ١٤٢٤.
- ابن هشام الأنصاري (آثاره، ومذهبه النحوي)، لعلي فوده نيل، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، ط ١، ١٤٠٦.
- أبو العتاهية (أشعاره، وأخباره)، لشكري فيصل، مطبعة جامعة دمشق، ١٣٨٤.
- الإتباع، لأبي الطيب اللغوي (ت٣٥١)، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٠.
- إتحاف فضلاء البشر بقراءات الأئمة الأربعة عشر، لأحمد بن محمد البناء الدمياطي (ت ١١١٧)، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩.
- اتفاق المباني وافتراق المعاني، لسليمان بن بنين (ت ٦١٣)، تحقيق يحيى عبدالرؤوف جبر، دار عمار، عمّان، ط ١، ١٤٠٥.
- الإحاطة في أخبار غرناطة، للسان الدين ابن الخطيب (ت ٧٧٦)، تحقيق محمد عبدالله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٣.
- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد (ت ٧٠٢)، تحقيق أحمد محمد شاكر، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧.
- الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي (ت ٦٣١)، تحقيق عبدالرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- أخبار الزجاجي (ت ٣٤٠)، تحقيق عبد الحسين المبارك، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.
- أخبار النحويين البصريين، للسيرافي (ت ٣٦٨)، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار

الاعتصام، القاهرة، ط ١، ١٤٠٥.

- الاختيارين، للأخفش الصغير (ت ٣١٥)، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٢٠.
- أدب الكاتب، لابن قتيبة (ت ٢٧٦)، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٢٠.
- أدب الكتاب، لأبي بكر الصولي (ت ٣٣٥)، تحقيق محمد بهجة الأثري، المطبعة السلفية، مصر، والمكتبة العربية، بغداد، ١٣٤١.
- الأربعون، لابن المقرئ (ت ٣٨١)، ضمن: جمهرة الأجزاء الحديثية، تحقيق محمد زياد التكلة، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢١، ص ٤٦-١٤٣.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥)، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨.
- إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، للقسطلاني (ت ٩٢٣)، المطبعة الأميرية، بولاق، ١٣٢٣.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥.
- الأزمنة والأمكنة، للمرزوقي (ت ٤٢١)، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧.
- الأزمنة وتلبية الجاهلية، لقطرب بن المستنير (ت ٢٠٦)، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥.
- أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق محمد نغش، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٣.
- أساس البلاغة، للزمخشري (ت ٥٣٨)، تحقيق عبدالرحيم محمود، مصورة دار المعرفة، بيروت.
- استدراك الغلط الواقع في كتاب العين، لأبي بكر الزُّبيدي (ت ٣٧٩)، تحقيق عبدالعلي الودغيري وصلاح مهدي الفرطوسي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٢٤.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبدالبر (ت ٤٦٣)، تحقيق علي محمد البجاوي، مصورة دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٢.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧)، تحقيق بركات يوسف هبود، دار

الأرقم، بيروت، ط ١، ١٤٢٠.

- إسفار الفصيح، لأبي سهل الهروي (ت ٤٣٣)، تحقيق أحمد بن سعيد قشاش، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٠.
- الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين، لمحمد (ت ٣٨٠) وسعيد (ت ٣٩٠) ابني هاشم الخالديين، تحقيق السيد يوسف، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.
- الأشباه والنظائر، للسيوطي (ت ٩١١)، تحقيق عبدالإله نبهان ومختار طليمات وإبراهيم محمد عبدالله وأحمد مختار الشريف، مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ١٤٠٧.
- الاشتقاق، لابن دريد (ت ٣٢١)، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١١.
- أشعار اللصوص وأخبارهم، لعبدالمعين الملوحي، دار أسامة.
- أشعار النساء، للمرزباني (ت ٣٨٤)، تحقيق سامي مكي العاني وهلال ناجي، دار عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤١٥.
- الإصابة في معرفة الصحابة، لابن حجر (ت ٨٥٢)، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥.
- إصلاح غلط المحدثين، للخطابي (ت ٣٨٨)، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت (ت ٢٤٤)، تحقيق محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٣.
- الأصمعيات، اختيار عبدالملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦)، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر، ط ٣.
- الأصول، لابن السراج (ت ٣١٦)، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٨.
- الأضداد، لابن السكيت (ت ٢٤٤)، ضمن: ثلاثة كتب في الأضداد، تحقيق أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩١٢م، ص ١٦٣-٢٠٩.
- الأضداد، لأبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧.
- إعتاب الكتاب، لابن الأبار القضاعي (ت ٦٥٨)، تحقيق صالح الأشتر، مطبوعات

مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ١، ١٣٨٠.

- اعتراض الشرط على الشرط، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق عبدالفتاح الحموز، دار عمار، عمّان، ط ١، ١٤٠٦.
- الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد، لابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق حسين تورال وطه محسن، مطبعة النعمان، النجف، ١٣٩١.
- إعراب ثلاثين سورة، لابن خالويه (ت ٣٧٠)، دار الكتب المصرية، ١٣٦٠.
- إعراب القراءات الشواذ، للعكبري (ت ٦١٦)، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤١٧.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨)، تحقيق عبدالمنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١.
- الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط ١، ١٣٩٩.
- الأعلام، للزركلي (ت ١٣٩٦)، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٣، ١٩٩٨م.
- أعيان العصر وأعوان النصر، للصفدي (ت ٧٦٤)، تحقيق علي أبو زيد ونبيل أبو عمشة ومحمد موعد ومحمود سالم محمد، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤١٨.
- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٥.
- الإغفال، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبوظبي، ومركز جمعة الماجد، دبي، ١٤٢٤.
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطراوة (ت ٥٢٨)، مع: الإيضاح للفارسي، تحقيق حاتم الضامن، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٣٢.
- الأفعال، لابن القوطية (ت ٣٦٧)، تحقيق علي فوده، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٣م.
- إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق هاشم شلاش، مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد، ع ١٦، ١٣٩٣، ص ٣٥٧-٣٨٦.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١)، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبدالمجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م.

- الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر بن الباذش (ت ٥٤٠)، تحقيق عبدالمجيد قطامش، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٣.
- إكمال الإعلام بتثليث الكلام، لابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق سعد بن حمدان الغامدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٤.
- الألفاظ، لابن السكيت (ت ٢٤٤)، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
- ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق سليمان بن عبدالعزيز العيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط ١، ١٤٣٢.
- الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق عبدالفتاح السيد سليم، مجلة عالم الكتب، مج ٤، ع ١٤، ١٤١٤، ص ٤٣٧-٤٤٧.
- الأماكن (ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة)، لأبي موسى الحازمي (ت ٥٤٨)، تحقيق حمد الجاسر، دار اليمامة، الرياض، ١٤١٥.
- أمالي ابن الحاجب (ت ٦٤٦)، تحقيق فخر صالح قداره، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمّان، ١٤٠٩.
- أمالي ابن الشجري (ت ٥٤٢)، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣.
- أمالي أبي عبدالله اليزيدي (ت ٣١٠)، دائرة المعارف، حيدرآباد، ط ١، ١٣٦٧.
- أمالي أبي علي القالي (ت ٣٥٦)، عناية محمد عبدالجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٣٤٤.
- أمالي الزجاجي (ت ٣٤٠)، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط ٢، ١٤١٧.
- الأمثال، لمؤرج السدوسي (ت ١٩٥)، تحقيق رمضان عبدالتواب، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٣م.
- الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤)، تحقيق عبدالمجيد قطامش، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١، ١٤٠٠.
- الأمثال، المنسوب لزيد بن رفاعة الهاشمي (ت نحو ٣٧٣)، تحقيق علي إبراهيم كردي، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٢٣.

- الأمكنة والمياه والجبال، للزمخشري (ت ٥٣٨)، تحقيق إبراهيم السامرائي، مطبعة السعدون، بغداد.
- إنباء الغمر بأنباء العمر، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٩.
- إنباه الرواة عن أنباه النحاة، للقفطي (ت ٦٢٤)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصورة دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦.
- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، لابن عدلان الموصلي (ت ٦٦٦)، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥.
- الانتصار للحريري في المقامات لابن بري (ت ٥٨٢)، بآخر: مقامات الحريري ص ٤٣٠-٤٨٥.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، لأحمد بن محمد بن ولاد (ت ٣٣٢)، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦.
- الأنساب، لأبي سعد السمعاني (ت ٥٦٢)، تحقيق عبدالرحمن المعلمي وغيره، مصورة دار الفاروق الحديثة، القاهرة، عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، ١٣٨٢-١٤٠٢.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٤.
- أنوار الربيع في أنواع البديع، لابن معصوم المدني (ت ١١٢٠)، تحقيق شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان، النجف، ط ١، ١٣٨٨، ١٣٨٩.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام (ت ٧٦١)، مع: ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد بن عبدالعزيز النجار، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- الأيام والليالي والشهور، للفراء (ت ٢٠٧)، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ط ٢، ١٤٠٠.
- إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق محمد بن عبدالحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٢. وتحقيق حسن بن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ومؤسسة الريان، بيروت، ط ١، ١٤٢٥. وتحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط ١، ١٤٣٠.
- الإيضاح، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب،

بيروت، ط ٢، ١٤١٦، وتحقيق حسن شاذلي فرهود، ط ١ ، ١٣٨٩.

- إيضاح شواهد الإيضاح، للحسن بن عبدالله القيسي (من القرن السادس)، تحقيق محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٨.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب (ت ٦٤٦)، تحقيق إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٢٥.
- الإيضاح لعلل النحو، للزجاجي (ت ٣٤٠)، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط ٥، ١٤٠٦.
- إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج لابن جني، لابن ملكون الإشبيلي (ت ٥٨٤) وحواشي أبي علي الشلوبين (ت ٦٤٥)، تحقيق أحمد محمد علام، مركز البحوث والتواصل المعرفي، الرياض، ط ١، ١٤٣٨.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لأبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨)، تحقيق محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩١.
- البارع، لأبي علي القالي (ت ٣٥٦)، تحقيق هاشم الطعان، مكتبة النهضة، بغداد، ودار الحضارة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٧٥م.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥)، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠.
- البحر المحيط، للزركشي (ت ٧٩٤)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط ٢، ١٤١٣.
- البداية والنهاية، لابن كثير (ت ٧٧٤)، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤٢٤.
- البديع، لابن منقذ (ت ٥٨٤)، تحقيق أحمد أحمد بدوي وحامد عبدالمجيد، وزارة الثقافة والإرشاد، الجمهورية العربية المتحدة.
- البديع في علم العربية، لمجد الدين ابن الأثير (ت ٦٠٦)، تحقيق فتحي أحمد علي الدين وصالح بن حسين العايد، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٠، ١٤٢١.
- البرصان والعرجان والعميان والحولان، للجاحظ (ت ٢٥٥)، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٠.
- البرهان في علوم القرآن، للحوفي (ت ٤٣٠)، نسخة دار الكتب المصرية، بالرقم ٥٩

تفسير، الجزآن ٤، ١٢.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع (ت ٦٨٨)، تحقيق عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزآبادي (ت ٨١٧)، تحقيق علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (ج١-٣) ١٤١٦، (ج٤، ٥) ١٤١٢، (ج٦) ١٣٩٣.
- بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال، لأبي جعفر اللبلي (ت ٦٩١)، تحقيق جعفر ماجد، الدار التونسية، ١٩٧٢م.
- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، لعبدالمتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٠.
- بغية الطلب في تاريخ حلب، لابن العديم (ت ٦٦٠)، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي (ت ٩١١)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصورة المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادي (ت ٨١٧)، تحقيق محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٢١.
- البهار، لأبي الحسن الأهوازي، تحقيق إبراهيم الغامدي، معهد البحوث الإسلامية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٣٠.
- البيان والتبيين، للجاحظ (ت ٢٥٥)، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٧، ١٤١٨.
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ١٣٨٥-١٤٢٢.
- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة (ت ٢٧٦)، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٣.
- تاريخ الإسلام، للذهبي (ت ٧٤٨)، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣م.
- تاريخ الأمم والملوك، للطبري (ت ٣١٠)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٣٨٧.
- تاريخ ابن قاضي شهبة (ت ٨٥١)، تحقيق عدنان درويش، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ١٩٩٤م.

- تاريخ ابن الوردي (ت ٧٤٩)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧.
- تاريخ دمشق، لابن عساكر (ت ٥٧١)، تحقيق عمرو غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥.
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للمفضل بن محمد التنوخي (ت ٤٤٢)، تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو، دار هجر، القاهرة، ط ٢، ١٤١٢.
- التاريخ الكبير، للبخاري (ت ٢٥٦)، تحقيق محمد عبدالمعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.
- تاريخ مدينة السلام، للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣)، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢.
- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد الصيمري (من القرن الرابع)، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٢.
- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري (ت ٦١٦)، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ١٣٩٦.
- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، للزيلعي (ت ٧٤٣)، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، ط ١، ١٣١٣.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري (ت ٦١٦)، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢١.
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠.
- تحرير ألفاظ التنبيه، للنووي (ت ٦٧٦)، تحقيق عبدالغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٨.
- تحرير التحبير، لابن أبي الإصبع المصري (ت ٦٥٤)، تحقيق حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦)، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٥.
- التحفة (النكت على الحاجبية)، لابن مالك (ت ٦٧٢)، مطبوع باسم: شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين ابن جماعة (ت ٧٣٣)، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب

العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٣٢.

- التحفة الشافية في شرح الكافية، لتقي الدين النِّيلي (من القرن السابع)، نسخة مجموعة يني جامع بالمكتبة السليمانية بإسطنبول، بالرقم ١٠٧٨.
- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح (السفر الأول)، لأبي جعفر اللبلي (ت ٦٩١) تحقيق عبدالملك بن عيضة الثبيتي، ١٤١٨.
- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، للزيلعي (ت ٧٦٢)، تحقيق عبدالله بن عبدالرحمن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط ١، ١٤١٤.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٦.
- التخمير شرح المفصل، لصدر الأفاضل الخوارزمي (ت ٦١٧)، تحقيق عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢١.
- تذكرة الحفاظ، للذهبي (ت ٧٤٨)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩.
- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥)، تحقيق عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦.
- التذكرة النحوية، للزركشي (ت ٧٩٤)، نسخة مكتبة كوبرلي في تركيا، بالرقم ١٤٥٨.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥)، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، الرياض، ط ١، ١٤١٩-١٤٣٧. ونسخة مكتبة نورعثمانيه بإسطنبول، بالرقم ٤٥٦٢.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٧. ونسخة مكتبة الدولة ببرلين، بالرقم ٦٦٢٨.
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، للصفدي (ت ٧٦٤)، تحقيق السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٧.
- تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درستويه (ت ٣٤٧)، تحقيق محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩.
- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد بن عبدالله الأزهري (ت ٩٠٥)، تحقيق عبدالفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، ط ١، ١٤١٨.
- تعدد ما بعد "إلا" على ثلاثة أقسام، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق سعيد بن علي الغامدي، مجلة الدراسات اللغوية، مج ١٨، ع ٢، ١٤٣٧، ص ٦٣-٩٦.

- التعليقات والنوادر، لأبي علي الهجري (القرن الثالث والرابع)، تحقيق حمد الجاسر، ط ١، ١٤١٣.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط ١، ١٤١٠.
- التعليقة على المقرب، لبهاء الدين ابن النحاس (ت ٦٩٨)، تحقيق خيري عبدالراضي عبداللطيف، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٦.
- تفسير الإمام مجاهد بن جبر (ت ١٠٢)، تحقيق محمد عبدالسلام أبوالنيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، ط ١، ١٤١٠.
- التفسير البسيط، للواحدي (ت ٤٦٨)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٣٠.
- تفسير غريب القرآن، لابن قتيبة (ت ٢٧٦)، تحقيق السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨.
- تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧)، تحقيق أسعد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط ٣، ١٤١٩.
- تقاليد المخطوط العربي، لآدم جاسك، ترجمة مراد تدغوت، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ٢٠١٠م.
- التقفية، لأبي بشر البندنيجي (ت ٢٨٤)، تحقيق خليل إبراهيم العطية، وزارة الأوقاف، العراق، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٦م.
- التكملة، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤١٩.
- تكملة تاريخ الطبري، لمحمد بن عبدالملك الهمذاني، ضمن: ذيول تاريخ الأمم والملوك للطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١١/١٨٦-٤٨٩.
- تكملة شرح التسهيل لبدر الدين ابن مالك (ت ٦٨٦)، بآخر: شرح التسهيل، لأبيه، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤١٠.
- التكملة والذيل والصلة، للصاغاني (ت ٦٥٠)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠-١٩٧٩م.
- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، لابن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق أحمد ناجي القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب ، مطبعة العاني، بغداد، ط

١، ١٣٨١.

- التمثيل والمحاضرة، لأبي منصور الثعالبي (ت ٤٢٩)، تحقيق عبدالفتاح الحلو، الدار العربية للكتاب، ط ٢، ١٤٠١.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش محمد بن يوسف (ت ٧٧٨)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٢٨.
- التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف في كتاب الغريبين، لابن ناصر السلامي (ت ٥٥٠)، تحقيق حسين باناجه، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط ١، ١٤٢٩.
- التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه، لأبي عبيد البكري (ت ٤٨٧)، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ٢٠٠٠م.
- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، لابن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق حسن هنداوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط ١، ١٤٣٠. وتحقيق سيدة حامد عبدالعال وتغريد حسن عبدالعاطي، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، ط ١، ١٤٣١.
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، لابن بري (ت ٥٨٢)، الجزء الأول والثاني (من أول الكتاب إلى "وقش")، تحقيق مصطفى حجازي وعبدالعليم الطحاوي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط ١، ١٩٨٠، ١٩٨١م. والجزء الثالث (من "هبش" إلى "يلمق")، تحقيق عاطف محمد المغاوري، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٣٠.
- التنبيهات على أغاليط الرواة، لعلي بن حمزة البصري (ت ٣٧٥)، مع: المنقوص والممدود للفراء، تحقيق عبدالعزيز الميمني، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٦م.
- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب (من أول الموجود إلى آخر باب الحكاية التي لا تغير)، لابن خروف (ت ٦٠٩)، تحقيق خليفة محمد بديري، مطبوعات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، طرابلس، ط ١، ١٩٩٥م. و(من أول الموجود إلى آخر التصغير)، تحقيق صالح بن أحمد الغامدي، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٤.
- تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (ت ٦٧٦)، دار الطباعة المنيرية، القاهرة، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت.

- تهذيب كتاب الأفعال، لابن القطاع الصقلي (ت ٥١٥)، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٣.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠)، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.
- توجيه اللمع، لابن الخباز (ت ٦٣٩)، تحقيق فايز زكي دياب، دار السلام للطباعة، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٨.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩)، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤٢٨.
- التوطئة، لأبي علي الشلوبين (ت ٦٤٥)، تحقيق يوسف بن أحمد المطوع، ١٤٠١.
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، لأبي منصور الثعالبي (ت ٤٢٩)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٤.
- ثمرات الأوراق، لابن حجة الحموي (ت ٨٣٧)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٦.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول، لمجد الدين بن الأثير (ت ٦٠٦)، تحقيق عبدالقادر الأرنؤوط وبشير عيون، مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان ودار الفكر، ١٣٨٩-١٣٩٢.
- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبدالبر القرطبي (ت ٤٦٣)، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام ، ط ١، ١٤١٤.
- جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠)، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، ط ١، ١٤٢٢.
- جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤)، تحقيق مجموعة من الباحثين، جامعة الشارقة، الإمارات، ط ١، ١٤٢٨.
- الجامع الصغير في النحو، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٠.
- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، لضياء الدين بن الأثير (ت ٦٣٧)، تحقيق مصطفى جواد وجميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٧٥.
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله القرطبي (ت ٦٧١)، تحقيق محمد إبراهيم الحفناوي، دار الحديث، القاهرة، ط ١، ١٤١٤.
- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧)، تحقيق عبدالرحمن المعلمي، دائرة المعارف

العثمانية، حيدرآباد، ط ١، ١٣٧١.

- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، للمعافى بن زكريا النهرواني (ت ٣٩٠)، تحقيق عبدالكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٦.
- الجمل، المنسوب للخليل بن أحمد (ت ١٧٠)، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٥.
- الجمل، للزجاجي (ت ٣٤٠)، تحقيق ابن أبي شنب، مطبعة جول كربونل، الجزائر، ١٩٢٦م. وتحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد، بيروت، ط ١، ١٤٠٤.
- الجمل، لعبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١)، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢.
- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي (ت نحو ١٧٠)، تحقيق علي البجاوي، دار نهضة مصر، ١٩٨١م.
- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري (ت نحو ٣٩٥)، مصورة دار الفكر، بيروت.
- جمهرة اللغة، لابن دريد (ت ٣٢١)، تحقيق رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- جنان الجناس، للصفدي (ت ٧٦٤)، مطبعة الجوائب، ط ١، ١٢٩٩.
- جواهر القرآن، لجامع العلوم الباقولي (ت ٥٤٢) مطبوع باسم: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت.
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبدالقادر بن محمد القرشي (ت ٧٧٥)، تحقيق عبدالفتاح الحلو، دار هجر، القاهرة، ط ٢، ١٤١٣.
- الجيم، لأبي عمرو الشيباني (ت ٢٠٦)، تحقيق إبراهيم الإبياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤.
- حاشية الألفية، لياسين بن زين الدين العليمي (ت ١٠٦١)، المطعبة المولوية، فاس، ١٣٢٧. ونسخة جامعة الملك سعود، بالرقم ٧٠٣١.
- حاشية التصريح، لياسين بن زين الدين العليمي (ت ١٠٦١)، بحاشية: التصريح بمضمون التوضيح للأزهري، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة. ونسخة جامعة الملك سعود، بالرقم ٥٠٦٨.
- حاشية شرح الفاكهي على قطر الندى، لياسين بن زين الدين العليمي (ت ١٠٦١)،

مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٢، ١٣٩٠.

- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون، دمشق، ط ٢، ١٤١٣.
- حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، لأبي القاسم الشاطبي (ت ٥٩٠)، تحقيق محمد تميم الزعبي، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، ط ٥، ١٤٣٠.
- حروف الممدود والمقصور، لابن السكيت (ت ٢٤٤)، تحقيق حسن شاذلي فرهود، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، مج ١٠، ١٩٨٣م، ص ٣-٧٠، ودار العلوم، الرياض، ط ١، ١٤٠٥.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي (ت ٩١١)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط ١، ١٣٨٧.
- الحكمة في تذكير "قريب" في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق عبدالفتاح الحموز، دار عمار، عمّان، ط ١، ١٤٠٥.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١)، تحقيق سعيد عبدالكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت.
- الحلل في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١)، تحقيق عبدالله الناصير، دار علاء الدين، دمشق، ط ١، ٢٠٠٠م. وتحقيق يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٤.
- حلية المحاضرة، لأبي علي الحاتمي (ت ٣٨٨)، تحقيق جعفر الكتاني، دار الرشيد، بغداد، ١٩٧٩م.
- الحماسة، للبحتري (ت ٢٤٨)، تحقيق محمد إبراهيم حور وأحمد محمد عبيد، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ١٤٢٨.
- الحماسة البصرية، لعلي بن أبي الفرج البصري (ت ٦٥٦)، تحقيق عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٢٠.
- الحماسة المغربية، لأحمد بن عبدالسلام التادلي (ت ٦٠٩)، تحقيق محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ١٩٩١م.
- حواشي إيضاح المنهج، لأبي علي الشلوبين (ت ٦٤٥)، مع: إيضاح المنهج، تحقيق أحمد محمد علام، مركز البحوث والتواصل المعرفي، الرياض، ط ١، ١٤٣٨.

- حواشي درة الغواص، لابن بري (ت ٥٨٢)، تحقيق أحمد طه حسانين سلطان، مع: حواشي ابن ظفر على درة الغواص، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط ١، ١٤١١.
- حواشي المفصل، لأبي علي الشلوبين (ت ٦٤٥)، تحقيق حماد بن محمد الثمالي، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢.
- الحيوان، للجاحظ (ت ٢٥٥)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٢٤.
- الخاطريات (الجزء الثاني)، لابن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق سعيد بن محمد القرني، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٧.
- خريدة القصر وجريدة العصر (شعراء مصر)، لعماد الدين الأصفهاني الكاتب (ت ٥٩٧)، تحقيق أحمد أمين وشوقي ضيف وإحسان عباس، دار الكتب والوثائق المصرية، القاهرة، ١٤٢٦، مصورة عن طبعة ١٩٥١م.
- خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة الحموي (ت ٨٣٧)، تحقيق عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال ومكتبة البحار، بيروت، ٢٠٠٤م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبدالقادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣)، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤١٦.
- الخَزَل والدَّأَل بين الدور والدارات والديرة، لياقوت الحموي (ت ٦٢٦)، تحقيق يحيى زكريا عبارة ومحمد أديب جمران، وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٩٨م.
- الخصائص، لابن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ط ٤.
- خلق الإنسان، للأصمعي (ت ٢١٦)، تحقيق أوغست هفنر، ضمن: الكنز اللغوي في اللسن العربي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٠٣م، ص ١٥٨-٢٣٢.
- الدارس في تاريخ المدارس، لعبدالقادر بن محمد النعيمي (ت ٩٢٧)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠.
- الدر الثمين في أسماء المصنفين، لابن الساعاتي (ت ٦٧٤)، تحقيق أحمد شوقي بنبين ومحمد سعيد حنشي، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط ١، ١٤٣٠.
- الدر الفريد وبيت القصيد، لابن آيدمر المستعصمي (ت ٧١٠)، تحقيق كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٣٦.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (ت ٧٥٦)، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٦.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد بن عبدالخالق عضيمة (ت ١٤٠٤)، دار الحديث، القاهرة.
- الدرة الألفية، لابن معطي (ت ٦٢٨)، تحقيق سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة، القاهرة، ط ١، ٢٠١٠م.
- درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري (ت ٥١٦)، تحقيق عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤١٨.
- الدرر السنية حاشية على شرح الخلاصة، لزكريا الأنصاري (ت ٩٢٦)، تحقيق وليد الحسين، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٣٢.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر (ت ٨٥٢)، مراقبة محمد عبدالمعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، ط ٢، ١٣٩٢.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي (ت ١٣٣١)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩.
- الدعاء، لأبي القاسم الطبراني (ت ٣١٦)، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣.
- دلائل الإعجاز، لعبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١)، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط ٣، ١٤١٣.
- الدلائل في غريب الحديث، للقاسم بن ثابت السرقسطي (ت ٣٠٢)، تحقيق محمد بن عبدالله القناص، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢٢.
- الديارات، للشابستي (ت ٣٨٨)، تحقيق كوركيس عواد، دار الرائد العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٦.
- ديوان أحيحة بن الجلاح الأوسي الجاهلي، تحقيق حسن باجودة، نادي الطائف الأدبي.
- ديوان الأدب، للفارابي (ت ٣٥٠)، تحقيق أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٤٢٤.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي بشرح السكري، تحقيق محمد حسين آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ٢، ١٤١٨.
- ديوان الأسود بن يعفر، جمع نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٧٠م.
- ديوان أعشى باهلة، ضمن: الصبح المنير في شعر أبي بصير الأعشى والأعشين الآخرين،

مطبعة آدلف هلزهوسن، بيانة، ١٩٢٧م، ص ٢٦٦-٢٦٩.

- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٥٠م.
- ديوان أعشى همدان، تحقيق حسن عيسى أبو ياسين، دار العلوم، الرياض، ط ١، ١٤٠٣.
- ديوان الأفوه الأودي، تحقيق محمد ألتونجي، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
- ديوان الأقيشر الأسدي، جمع محمد علي دقة، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٧م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ٥، ١٩٩٠م. وبشرح عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٤٢٥.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٣٩٩.
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، سوريا، ١٣٧٩.
- ديوان تأبط شرًّا، تحقيق علي ذوالفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٤.
- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف، القاهرة، (ج١) ط ٥، (ج٢، ٣) ط ٤، (ج٤) ط ٣، ١٩٨٣م. وبشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق محمد نادن، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط ١، ١٤٢٥.
- ديوان توبة بن الحميِّر، تحقيق خليل العطية، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
- ديوان جار الله الزمخشري، تحقيق فاطمة الخيمي، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٤٢٩.
- ديوان جرير، بشرح محمد ابن حبيب، تحقيق نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٦م. وبشرح محمد إسماعيل الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط ١، ١٣٥٣.
- ديوان جميل، جمع حسين نصار، مكتبة مصر، ودار مصر للطباعة، ١٩٧٩م.
- ديوان حاتم الطائي، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، تحقيق عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤١١.
- ديوان الحادرة بشرح اليزيدي، تحقيق ناصر الدين الأسد، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج ١٥، ع ٢، ص ٢٦٩-٣٨٨.

- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦م. وبشرح عبدالرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٤٧.
- ديوان الحطيئة، بشرح ابن السكيت، تحقيق نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٧. وبشرح السكري، تصحيح محمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة التقدم، مصر.
- ديوان حميد بن ثور الهلالي، تحقيق عبدالعزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧١. وتحقيق محمد شفيق البيطار، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ١٤٢٣.
- ديوان ابن حيُّوس، تحقيق خليل مردم بك، دار صادر، بيروت، ١٤٠٤.
- ديوان الخنساء بشرح ثعلب، تحقيق أنور أبوسويلم، دار عمار، عمّان، ط ١، ١٤٠٩.
- ديوان دريد بن الصمة، تحقيق عمر عبد الرسول، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥م.
- ديوان ابن الدمينة بشرح ثعلب ومحمد ابن حبيب، تحقيق أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٣٧٩.
- ديوان أبي دهبل الجمحي برواية الشيباني، تحقيق عبدالعظيم عبدالمحسن، مطبعة القضاء، النجف، ط ١، ١٣٩٢.
- ديوان ديك الجن الحمصي، جمع مظهر الحجي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٤م.
- ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق أحمد خليل الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، بورسعيد، ط ١، ١٤٣٥.
- ديوان ذي الإصبع العدواني، جمع عبدالوهاب العدواني ومحمد نايف الدليمي، مطبعة الجمهور، الموصل، ١٣٩٣.
- ديوان ذي الرمة، بشرح أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط ١، ١٤٠٢.
- ديوان رؤبة بن العجاج، ضمن: مجموع أشعار العرب، جمع وليم بن ألورد، لايبزج، ١٩٠٣م.
- ديوان الراعي النميري، تحقيق راينهرت فايبرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٤٠١. وتحقيق واضح الصمد، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٦.
- ديوان الزَّفَيان، تحقيق محمد عبدالله الأطرم، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية اللغة العربية

بجامعة الأزهر، القاهرة، ١٩٧٣م. وتحقيق علي ارشيد المحاسنة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مج ٨، ع ٢، ١٩٩٣م، ص ٢٠٥-٢٦٢.

- ديوان زهير بن أبي سلمى، بشرح ثعلب، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة هارون الرشيد، دمشق، ط ٣، ١٤٢٨. وبشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق محمد بدر الدين النعساني، المطبعة الحميدية، مصر، ١٣٢٣.
- ديوان السموأل، تحقيق عيسى سابا، مكتبة صادر، بيروت.
- ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري، جمع شاكر العاشور، دار الطباعة الحديثة، البصرة، ط ١، ١٩٧٢م.
- ديوان الشافعي، تحقيق إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤١٦.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م.
- ديوان الشنفرى، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٤١٧.
- ديوان أبي طالب بن عبدالمطلب بشرح أبي هفان المهزمي وعلي بن حمزة البصري، تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٤٢١.
- ديوان طرفة بن العبد، بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، إدارة الثقافة والفنون، البحرين، والمؤسسة العربية، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٠م.
- ديوان الطرماح، تحقيق عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ط ٢، ١٤١٤.
- ديوان طفيل الغنوي بشرح الأصمعي، تحقيق حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٧م.
- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح الواحدي (ت ٤٦٨)، تحقيق فريدرخ ديتريصي، برلين، ١٨٦١م.
- ديوان أبي الطيب المتنبي، تحقيق عبدالوهاب عزام، لجنة التأليف والترجمة، ١٣٦٣.
- ديوان عامر بن الطفيل، تحقيق هدى جنهويتشي، دار البشير، عمّان، ومؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٨.
- ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمع يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٢.
- ديوان عبدالله بن رواحة ودراسة في سيرته وشعره، لوليد قصاب، دار العلوم، الرياض، ط ١، ١٤٠١.

- ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق حسين نصار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ١، ١٣٧٧.
- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.
- ديوان العجاج بشرح الأصمعي، تحقيق عبدالحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، ١٩٧١م.
- ديوان العرجي رواية ابن جني، تحقيق خضر الطائي ورشيد العبيدي، الشركة الإسلامية للطباعة والنشر، بغداد، ط ١، ١٣٧٥.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعيبد، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، ١٣٨٥.
- ديوان عروة بن حزام، جمع أنطوان القوال، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٦.
- ديوان عروة بن الورد، بشرح ابن السكيت، تحقيق ابن أبي شنب، مطبعة جول كربونل، الجزائر، ١٩٢٦م.
- ديوان علقمة بن عبدة الفحل، بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٤.
- ديوان علي بن أبي طالب، تحقيق عبدالعزيز الكرم، ط ١، ١٤٠٩.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى ومطبعة السعادة، ط ٢، ١٣٨٠.
- ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي، تحقيق أيمن ميدان، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ط ١، ١٤١٣.
- ديوان عنترة، تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- ديوان ابن عُنين الأنصاري، تحقيق خليل مردم بك، دار صادر، بيروت.
- ديوان ابن الفارض، دار صادر، بيروت.
- ديوان الفرزدق، بشرح عبدالله الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر. وبشرح إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، بيروت، ط ١، ١٩٨٣م.
- ديوان القطامي، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط ١، ١٩٦٠م.
- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، ١٩٦٧م.
- ديوان كثيّر عزة، جمع إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١.

- ديوان كعب بن زهير بشرح السكري، دار الكتب والوثائق المصرية، القاهرة، ط ٣، ١٤٢٣.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٦م.
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- ديوان الكميت بن معروف الأسدي، تحقيق حاتم الضامن، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٤٣٤.
- ديوان ليلى الأخيلية، تحقيق واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٤٢٤.
- ديوان المثقب العبدي، تحقيق حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، ١٣٩١.
- ديوان مجنون ليلى، جمع عبدالستار أحمد فراج، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٧٩م.
- ديوان محمود الوراق، تحقيق وليد قصاب، ط ١، ١٤١٢.
- ديوان مسكين الدارمي، تحقيق عبدالله الجبوري وخليل العطية، مطبعة دار البصري، بغداد، ط ١، ١٣٨٩. وتحقيق كارين صادر، دار صادر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري (ت نحو ٣٩٥)، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٩٥٢م.
- ديوان معن بن أوس المزني، جمع نوري حمودي القيسي وحاتم الضامن، دار الجاحظ، بغداد، ١٩٧٧م.
- ديوان ابن مقبل، تحقيق عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٤١٦.
- ديوان المهلهل، تحقيق أنطوان القوال، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٥.
- ديوان النابغة الجعدي، تحقيق واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٥م.
- ديوان أبي النجم العجلي، جمع محمد أديب جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٢٧.
- ديوان النمر بن تولب العكلي، جمع محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- ديوان أبي نواس الحسن بن هانئ الحكمي، تحقيق إيفالد فاغنر، المعهد الألماني للأبحاث

الشرقية، بيروت، ط ٢، ١٤٢٢.

- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٥.
- ديوان يزيد بن مفرغ الحميري، جمع عبدالقدوس أبوصالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٢.
- ذم الدنيا، لابن أبي الدنيا (ت ٢٨١)، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤١٤.
- ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب (ت ٧٩٥)، تحقيق عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢٥.
- ذيل العبر في خبر من غبر، للحسيني (ت ٧٦٥)، ضمن: ذيول العبر، للذهبي، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥.
- ذيل مرآة الزمان، لليونيني (ت ٧٢٦)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط ٢، ١٤١٣.
- رؤوس المسائل وتحفة طلاب الفضائل، للنووي (ت ٦٧٦)، تحقيق عبدالرؤوف الكمالي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤٢٨. وتحقيق عبدالجواد حمام، دار النوادر، دمشق، ط ١، ١٤٣١.
- ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، للزمخشري (ت ٥٣٨)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ١، ١٤١٢.
- الرد على الحريري في المقامات، لابن الخشاب (ت ٥٦٧)، بآخر: مقامات الحريري ص ٤٣٠-٤٨٥.
- رسالة في توجيه النصب في إعراب "فضلًا" و"لغةً" و"خلافًا" و"أيضًا" و"هلم جرًّا"، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق حسن موسى الشاعر، دار الأرقم، عمّان، ط ١، ١٤٠٤.
- الرسالة الموضحة في ذكر سرقات المتنبي وساقط شعره، لأبي علي الحاتمي (ت ٣٨٨)، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر ودار بيروت، بيروت، ١٣٨٥.
- رسائل في اللغة، لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١)، تحقيق وليد محمد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٢٨.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لمحمود الآلوسي (ت ١٢٧٠)، تحقيق علي عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥.
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، لأبي القاسم السهيلي (ت ٥٨١)، تحقيق عمر

عبدالسلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢١.

- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي (ت ٥٩٧)، تحقيق عبدالرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢.
- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي الذي أودعه المزني في مختصره، لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠)، تحقيق محمد جبر الألفي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط ١، ١٣٩٩.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨)، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٢.
- الزهد، لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١)، تحقيق محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠.
- الزهد، لابن أبي الدنيا (ت ٢٨١)، تحقيق ياسين محمد السواس، دار ابن كثير، دمشق، ط ١، ١٤٢٠.
- زهر الآداب وثمر الألباب، لأبي إسحاق الحصري القيرواني (ت ٤٥٣)، تحقيق علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط ١، ١٣٧٢.
- زهر الأكم في الأمثال والحكم، للحسن اليوسي (ت ١١٠٢)، تحقيق محمد حجي ومحمد الأخضر، الشركة الجديدة، ودار الثقافة، الدار البيضاء، ط ١، ١٤٠١.
- الزهرة، لمحمد بن داود الأصبهاني (ت ٢٩٧)، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط ٢، ١٤٠٦.
- الزينة، لأبي حاتم الرازي (ت ٣٢٢)، تحقيق حسن بن فيض الله الهمداني وعبدالله سلوم السامرائي، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ط ١، ١٤١٥.
- السبعة، لابن مجاهد (ت ٣٢٤)، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٠م.
- سبك المنظوم وفك المختوم، لابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق عادل سلمان وفاخر مطر، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط ١، ١٤٢٥.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤١٣.
- سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلم الدين السخاوي (ت ٦٤٢)، تحقيق محمد أحمد الدالي، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٤١٥.

- سقط الزند، لأبي العلاء المعري (ت ٤٤٩)، دار بيروت، ودار صادر، بيروت، ١٣٧٦.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠)، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤١٧.
- السلوك لمعرفة دول الملوك، للمقريزي (ت ٨٤٥)، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨.
- السنن، لابن ماجه (ت ٢٧٣)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
- السنن، لأبي داود السجستاني (ت ٢٧٥)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- السنن، للترمذي (ت ٢٧٩)، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبدالباقي وإبراهيم عطوة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٢، ١٣٩٥.
- السنن، للدارمي (ت ٢٥٥)، تحقيق حسين سليم أسد، دار المغني، الرياض، ط ١، ١٤١٢.
- السنن، لسعيد بن منصور (ت ٢٢٧)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، الهند، ط ١، ١٤٠٣.
- السنن، للنسائي (ت ٣٠٣)، تحقيق عبدالفتاح أبوغدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٢، ١٤٠٦.
- السنن الكبرى، للبيهقي (ت ٤٥٨)، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٢٤.
- سوائر الأمثال على "أفعل"، لحمزة بن الحسن الأصبهاني (ت بعد ٣٥١)، تحقيق فهمي سعد، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٩.
- سير أعلام النبلاء، للذهبي (ت ٧٤٨)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٥.
- السيرة، لابن هشام (ت ٢١٣)، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبدالحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٥.
- السيرة، لمحمد بن إسحاق (ت ١٥١)، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٣٩٨.
- الشاطبية = حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع.

- الشافية، لابن الحاجب (ت ٦٤٦)، تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٥.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩)، تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط ١، ١٤١٣.
- شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام (ت ٧٦١)، تصحيح محمد أمين عمران، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٧.
- شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي (ت ٣٨٥)، تحقيق محمد علي الريح هاشم، دار الفكر، القاهرة، ١٣٩٤. وتحقيق محمد علي سلطاني، دار العصماء، دمشق، ط ١، ١٤٢٩.
- شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨)، تحقيق أحمد خطاب، مطابع الكتب العربية، حلب، ط ١، ١٣٩٤. وتحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ١، ١٤٠٦.
- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبدالقادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣)، تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون، دمشق، ط ٢، ١٤٠٧.
- شرح أدب الكاتب، للجواليقي (ت ٥٤٠)، تحقيق طيبة حمد بودي، كلية الآداب، جامعة الكويت، ط ١، ١٩٩٥م.
- شرح أشعار الهذليين، لأبي سعيد السكري (ت ٢٧٥ أو ٢٩٠)، تحقيق عبدالستار أحمد فراج ومراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
- شرح الألفية، لبدر الدين ابن مالك (ت ٦٨٦)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ٢٠١٠م.
- شرح الألفية، لابن عقيل (ت ٧٦٩)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٤.
- شرح إيضاح أبي علي الفارسي، للعكبري (ت ٦١٦)، تحقيق عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٩.
- شرح التسهيل، لابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤١٠.
- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، للمرادي (ت ٧٤٩)، تحقيق ناصر حسين علي،

دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٢٨.

- شرح التصريف، للثمانيني (ت ٤٤٢)، تحقيق إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٩.
- شرح التعريف بضروري التصريف، لابن إياز (ت ٦٨١)، تحقيق هادي نهر وهلال ناجي، دار الفكر، عمّان، ط ١، ١٤٢٢.
- شرح التعريف بضروري التصريف، لعمر بن أحمد المقدسي (ت ٧٤٨)، تحقيق محمد بن عبدالحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٣٢.
- شرح التكملة (من أول الكتاب إلى باب الأسماء التي تذكر وتؤنث)، للعكبري (ت ٦١٦)، تحقيق فوزية بنت دقل العتيبي، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٤. و(من باب جمع التكسير إلى آخر الكتاب)، تحقيق حورية بنت مفرج الجهني، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٣٤.
- شرح الجزولية (السفر الأول)، لأبي الحسن الأبذي (ت ٦٨٠)، تحقيق سعد بن حمدان الغامدي، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٥.
- شرح الجمل، لطاهر بن بابشاذ (ت ٤٦٩)، تحقيق حسين علي السعدي، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية الآداب بجامعة بغداد، ٢٠٠٣م.
- شرح الجمل، لابن الضائع (ت ٦٨٠)، تحقيق يحيى علوان حسون، دار بغداد، بغداد، ودار أمل الجديدة، دمشق، ٢٠١٦م.
- شرح جمل الزجاجي (من أول الكتاب إلى آخر باب المخاطبة)، لابن خروف (ت ٦٠٩)، تحقيق سلوى محمد عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٩.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور (ت ٦٦٩)، تحقيق صاحب أبو جناح، جامعة الموصل، مؤسسة دار الكتب، ط ١، ١٤٠٠.
- شرح الحماسة، للخطيب التبريزي (ت ٥٠٢)، مصورة عالم الكتب، بيروت.
- شرح خطبة التسهيل، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق سعود بن عبدالعزيز الخنين، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ع ١٤١، ١٤٢٨، ص ٤١٩-٤٩٨.

- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي (ت ٤٢١)، تحقيق أحمد أمين وعبدالسلام هارون، مصورة دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١١.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٩٦٢م.
- شرح الشافية، للرضي الإستراباذي (ت ٦٨٦)، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ١٤٠٤.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للجوجري (ت ٨٨٩)، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٤.
- شرح شعر الشنفرى الأزدي، لمحاسن بن إسماعيل الحلبي، تحقيق خالد عبدالرؤوف الجبر، دار الينابيع، عمّان، ط ١، ٢٠٠٤م.
- شرح شواهد المغني، للسيوطي (ت ٩١١)، تحقيق أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، دمشق، ١٣٨٦.
- شرح شواهد شرح الشافية، لعبدالقادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣)، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق أحمد بن إبراهيم المغيني، المكتبة الإسلامية، ط ١، ١٤٣٠.
- شرح الفصيح، لابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧)، تحقيق مهدي عبيد جاسم، ط ١، ١٤٠٩.
- شرح القصائد التسع المشهورات، لابن النحاس (ت ٣٣٨)، تحقيق أحمد خطاب، وزارة الإعلام، العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٣٩٣.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨)، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، ط ٥، ١٩٩٣م.
- شرح قصيدة بانت سعاد، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق عبدالله الطويل، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط ١، ١٤٣١.
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق محمد محيي الدين

عبدالحميد، مطبعة السعادة، ط ١٠، ١٣٧٩، والمكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٤١٧.

- شرح الكافية، للرضي الإستراباذي (ت ٦٨٦)، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، ١٣٩٥.
- شرح كافية ابن الحاجب، لبدر الدين بن جماعة (ت ٧٣٣)، (هو التحفة لابن مالك)، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٣٢.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ودار المأمون، دمشق، ط ١، ١٤٠٢.
- شرح الكافية الكبير، لركن الدين الإستراباذي (ت ٧١٥)، نسخة مكتبة فيض الله بإسطنبول، بالرقم ١٩٧٤.
- شرح كتاب سيبويه (المجلد الأول)، للرماني (ت ٣٨٤)، ، تحقيق محمد إبراهيم يوسف شيبة، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٤.
- شرح كتاب سيبويه (من أول السفر الأول إلى باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول)، لأبي الفضل الصفار البطليوسي (ت ٦٣٠)، تحقيق معيض بن مساعد العوفي، دار المآثر، المدينة النبوية، ط ١، ١٤١٩. و(من باب ما يخبر فيه عن النكرة بالنكرة إلى باب ما جرى في الاستفهام مجرى الفعل)، تحقيق عزيزة بنت سليمان الذبياني، رسالة دكتوراه قدمت إلى قسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة طيبة، المدينة المنورة، ١٤٣٤. و(من باب اسم الفاعل إلى باب ما يكون المصدر حينًا لسعة الكلام)، تحقيق خالد بن محمد المطرفي، رسالة ماجستير قدمت إلى قسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة طيبة، المدينة المنورة، ١٤٣٣. ونسخة مكتبة كوبرللي بإسطنبول، بالرقم ١٤٩٢.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي (ت ٣٦٨)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩م. وتحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٩. ونسخة مجموعة يهودا بمكتبة برنسون، بالرقم ١٠٣.
- شرح لامية الأفعال، لبدر الدين بن مالك (ت ٦٨٦)، دار عمر بن الخطاب، القاهرة،

ومكتبة الوادعي، صنعاء، ، ط ١، ١٤٣١.

- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٣٩٧، ودار اليازوري، عمّان، ٢٠٠٧م. وتحقيق صلاح روّاي، دار مرجان للطباعة، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٤م.
- شرح اللمع، للثمانيني (ت ٤٤٢)، مطبوع باسم: القواعد والفوائد، تحقيق عبدالوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٤.
- شرح اللمع، لابن برهان (ت ٤٥٦)، تحقيق فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ١٤٠٤.
- شرح مشكل شعر المتنبي، لابن سيده (ت ٤٥٨)، تحقيق محمد رضوان الداية، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٣٩٥. وتحقيق مصطفى السقا وحامد عبدالمجيد، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦م.
- شرح المعلقات العشر، للخطيب التبريزي (ت ٥٠٢)، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ١٤١٨.
- شرح المفصل، لابن يعيش (ت ٦٤٣)، إدارة الطباعة المنيرية، مصورة عالم الكتب، بيروت.
- شرح المفضليات، لأبي محمد الأنباري (ت ٣٠٤)، تحقيق كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٣٠م.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين (ت ٦٤٥)، تحقيق تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٣.
- شرح المقدمة الـمُحْسِبة، لطاهر بن بابشاذ (ت ٤٦٩)، تحقيق خالد عبدالكريم، ط ١، ١٩٧٧م.
- شرح مقصورة ابن دريد، لابن خالويه (ت ٣٧٠)، مع: ابن خالويه وجهوده في اللغة، تحقيق محمود جاسم محمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٧.
- شرح مقصورة ابن دريد، للخطيب التبريزي (ت ٥٠٢)، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤١٤.
- شرح ملحة الإعراب، للحريري (ت ٥١٦)، تحقيق بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٤١٨.
- شرح النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز، لابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق علي

البواب، دار العلوم، الرياض، ط ١، ١٤٠٥.

- شرح نظم المقصور والممدود لابن مالك، لعمار بن خميسي، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٧.
- شرح نقائض جرير والفرزدق، لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠)، تحقيق محمد إبراهيم حور ووليد محمود خالص، المجمع الثقافي، أبوظبي، ط ٢، ١٩٩٨م.
- شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب (ت ٦٤٦)، تحقيق موسى بنّاي العليلي، مطبعة الآداب، النجف، ١٤٠٠.
- شروح تلخيص المفتاح، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٤٢.
- شروح سقط الزند، تحقيق مجموعة من الأساتذة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٣، ١٤٠٦، مصورة عن طبعة ١٣٦٤.
- شعب الإيمان، للبيهقي (ت ٤٥٨)، تحقيق عبدالعلي عبدالحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، والدار السلفية، بومباي، ط ١، ١٤٢٣.
- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي، تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- شعر الأحوص الأنصاري، جمع عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤١١.
- شعر الأخطل غياث بن غوث التغلبي برواية السكري، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ط ٤، ١٤١٦.
- شعر ثابت قطنة العتكي، جمع ماجد أحمد السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٣٩٠.
- شعر الحارث بن خالد المخزومي، جمع يحيى الجبوري، مطبعة النعمان، النجف، ط ١، ١٣٩٢.
- شعر أبي حية النميري، جمع يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق، ١٩٧٥م.
- شعر خُفَاف بن ندبة السلمي، جمع نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.
- شعر الخوارج، جمع إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٤م.
- شعر أبي دُؤَاد الإيادي، جمع غوستاف فون غرنباوم، ضمن: دراسات في الأدب العربي،

ترجمة إحسان عباس وأنيس فريحة ومحمد يوسف نجم وكمال اليازجي، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٩م.
- شعر دِعْبِل بن علي الخزاعي، جمع عبدالكريم الأشتر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ٢، ١٤٠٣.
- شعر أبي زبيد الطائي، جمع نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.
- شعر زياد الأعجم، جمع يوسف حسين بكار، دار المسيرة، ط ١، ١٤٠٣.
- شعر ربيعة الرقِّي، جمع زكي ذاكر العاني، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٠م.
- شعر عبدالرحمن بن حسان الأنصاري، جمع سامي مكي العاني، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧١م.
- شعر عبدالله بن الزِّبَعْرى، جمع يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠١.
- شعر عبدالله بن الزبير الأسدي، جمع يحيى الجبوري، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٣٩٤.
- شعر عبدة بن الطبيب، جمع يحيى الجبوري، دار التربية، بغداد، ١٣٩١.
- شعر العجير السلولي، جمع محمد نايف الدليمي، مجلة المورد، مج ٨، ع ١، ١٩٧٩م، ص ٢٠٧-٢٤٢.
- شعر عمر بن لجأ التيمي، جمع يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ط ٣، ١٤٠٣.
- شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمع حسين عطوان، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- شعر عمرو بن شأس الأسدي، جمع يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ط ٢، ١٤٠٣.
- شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمع مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ٢، ١٤٠٥.
- شعر مزاحم العقيلي، تحقيق نوري حمودي القيسي وحاتم الضامن.
- شعر ابن ميادة، جمع حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٢.
- شعر نصيب بن رباح، جمع داود سلوم، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٧م.
- شعر هدبة بن الخشرم العذري، جمع يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ط ٢، ١٤٠٦.
- الشعر والشعراء، لابن قتيبة (ت ٢٧٦)، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٢م.
- شعر يزيد بن الطثرية، جمع حاتم الضامن، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٣م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي (ت ٧٧٠)، تحقيق عبدالله بن حسين

البركاتي، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٦.

- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري (ت ٥٧٣)، تحقيق حسين العمري ومطهر الإرياني ويوسف عبدالله، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ١٤٢٠.
- شواذ القراءات، للكرماني (من القرن السادس)، تحقيق شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت.
- الشوارد، للصاغاني (ت ٦٥٠)، تحقيق مصطفى حجازي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط ١، ١٤٠٣.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق عبدالله ناصير، دار البشائر الإسلامية ودار الكمال المتحدة، دمشق، ط ١، ١٤٣٢.
- الصاحبي، لابن فارس (ت ٣٩٥)، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- الصاهل والشاحج، لأبي العلاء المعري (ت ٤٤٩)، تحقيق عائشة عبدالرحمن، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٤.
- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، للقلقشندي (ت ٨٢١)، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- الصحاح، للجوهري (ت ٣٩٨)، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٣٧٦.
- صحيح ابن حبان (ت ٣٥٤)، ضمن: الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، لابن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٨.
- صحيح البخاري (ت ٢٥٦)، مصورة الطبعة السلطانية، مراجعة محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢.
- صحيح الجامع الصغير وزيادته، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٨.
- صحيح مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، مصورة دار عالم الكتب، الرياض، ط ١، ١٤١٧.
- الصداقة والصديق، لأبي حيان التوحيدي (ت ٤٠٠)، تحقيق إبراهيم الكيلاني، دار

الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ١٤١٩.

- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين النِّيلي (من القرن السابع)، تحقيق محسن بن سالم العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩.
- صناعة الكتاب، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨)، تحقيق بدر أحمد ضيف، دار العلوم العربية، بيروت، ط ١، ١٤١٠.
- الصناعتين، لأبي هلال العسكري (ت نحو ٣٩٥)، تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور (ت ٦٦٩)، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط ١، ١٩٨٠.
- الضعفاء، لأبي جعفر العقيلي (ت ٣٢٢)، تحقيق مازن السرساوي، دار مجد الإسلام، القاهرة، ودار ابن عباس، سمنود، ط ١، ١٤٢٩.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي (ت ٩٠٢)، مصورة دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٢.
- الطبقات، لابن سعد (ت ٢٣٠)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٦٨م.
- طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (ت ٨٥١)، تحقيق الحافظ عبدالعظيم خان، مصورة عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧.
- طبقات الشافعية الكبرى، لعبدالوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١)، تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- طبقات الشافعيين، لابن كثير (ت ٧٧٤)، تحقيق أحمد عمر هاشم ومحمد زينهم عزب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤١٣.
- طبقات الشعراء، لابن المعتز (ت ٢٩٦)، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، ١٩٧٦م.
- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلّام الجمحي (ت ٢٣٢)، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، جدة.
- طبقات المفسرين، للسيوطي (ت ٩١١)، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة،

ط ١، ١٣٩٦.

- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٥)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠.
- العبر في خبر من غبر، للذهبي (ت ٧٤٨)، تحقيق محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.
- العدة في أصول الفقه، لأبي يعلى الفراء (ت ٤٥٨)، تحقيق أحمد بن علي سير المباركي، ط ٢، ١٤١٠.
- العقد الفريد، لابن عبدربه الأندلسي (ت ٣٢٨)، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٤.
- علل النحو، لابن الوراق (ت ٣٨١)، تحقيق محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٠.
- علوم الحديث، لابن الصلاح (ت ٦٤٣)، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق القيرواني (ت ٤٦٣)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، ط ٥، ١٤٠١.
- عمدة الكتاب، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨)، تحقيق بسام عبدالوهاب الجابي، دار ابن حزم، والجفان والجابي للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ١٤٢٥.
- العناية شرح الهداية، لأكمل الدين البابرتي (ت ٧٨٦)، مصورة دار الفكر، بيروت.
- عيار الشعر، لابن طباطبا العلوي (ت ٣٢٢)، تحقيق عبد العزيز بن ناصر المانع، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٥.
- العين، للخليل بن أحمد (ت ١٧٥)، تحقيق إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، دار ومكتبة الهلال.
- عيون الأخبار، لابن قتيبة (ت ٢٧٦)، دار الكتب المصرية، مصورة دار الكتاب العربي، بيروت.
- غاية التعريف في علم التصريف، لطاهر بن أحمد القزويني (ت ٥٨٠)، نسخة مكتبة قسطموني بتركيا، بالرقم ١٦٠٧.
- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري (ت ٨٣٣)، تحقيق ج. برجستراسر، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢.

- غرائب التفسير وعجائب التأويل، لمحمود بن حمزة الكرماني (ت نحو ٥٠٥)، تحقيق شمران سركال العجلي، دار القبلة، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت.
- الغرة شرح اللمع (من أول باب "إنَّ" وأخواتها إلى آخر باب العطف)، لابن الدهان (ت ٥٨٠)، تحقيق فريد الزامل السليم، دار التدمرية، الرياض، ط ١، ١٤٣٢، و(من أول باب القَسَم إلى آخر باب التصغير)، تحقيق خالد بن زويد السلمي، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٣٦.
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، لابن الخباز (ت ٦٣٩)، نسخة جامعة الملك سعود بالرياض، بالرقم ٤٢٠٩.
- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلّام (ت ٢٢٤)، تحقيق حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط ١، ١٤٠٤.
- غريب الحديث، لابن قتيبة (ت ٢٧٦)، تحقيق عبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧.
- غريب الحديث، لأبي إسحاق الحربي (ت ٢٨٥)، تحقيق سليمان بن إبراهيم العايد، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٥.
- غريب الحديث، للخطابي (ت ٣٨٨)، تحقيق عبدالكريم العزباوي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، (ج ١، ٢) ط ٢، ١٤٢٢، (ج ٣) ط ١، ١٤٠٣.
- غريب القرآن (نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن العزيز)، لمحمد بن عزير السجستاني (ت ٣٣٠)، تحقيق محمد أديب جمران، دار قتيبة، ط ١، ١٤١٦. وتحقيق يوسف المرعشلي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ١٤٣٤.
- الغريب المصنف، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤)، تحقيق محمد المختار العبيدي، بيت الحكمة، قرطاج، ط ١، ١٩٨٩م.
- الغريبين، لأبي عبيد الهروي (ت ٤٠١)، تحقيق محمود محمد الطناحي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٠.
- الفائق في غريب الحديث، للزمخشري (ت ٥٣٨)، تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط ٢.
- الفاخر، للمفضل بن سلمة (ت نحو ٢٩٠)، تحقيق عبدالعيم الطحاوي، دار إحياء

الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط ١، ١٣٨٠.
- الفاضل، لأبي العباس المبرد (ت ٢٨٥)، تحقيق عبدالعزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٣، ١٤٢١.
- فتح الأقفال وحلّ الإشكال بشرح لامية الأفعال، لمحمد بن عمر اليمني بحرق (ت ٩٣٠)، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٤٢٧.
- الفتن، لنعيم بن حماد (ت ٢٢٨)، تحقيق سمير الزهيري، مكتبة التوحيد، القاهرة، ط ١، ١٤١٢.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية على الكشاف)، للطِّيبي (ت ٧٤٣)، تحقيق إياد الغوج وجميل بني عطا، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، دبي، ط ١، ١٤٣٤.
- فرحة الأديب، للأسود الغندجاني (كان حيًّا ٤٣٠)، تحقيق محمد علي سلطاني، دار النبراس، دمشق، ١٤٠١.
- الفرق، لابن أبي ثابت (من القرن الثالث)، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٨.
- الفروق، لأبي هلال العسكري (ت نحو ٣٩٥)، تحقيق جمال عبدالغني مدغمش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٢.
- الفسر الشرح الكبير على ديوان المتنبي، لابن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، ط ١، ٢٠٠٤م.
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد البكري (ت ٤٨٧)، تحقيق إحسان عباس وعبدالمجيد عابدين، دار الأمانة، ومؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩١.
- الفصول الخمسون، لابن معطي (ت ٦٢٨)، تحقيق محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٧م.
- الفصيح، لأحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١)، تحقيق علي بن حمد الصالحي، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٣٨، وتحقيق عاطف مدكور، دار المعارف، مصر.
- الفلاكة والمفلوكون، لشهاب الدين الدلجي (ت ٨٣٨)، مطبعة الشعب، مصر، ١٣٢٢.
- الفلك الدائر على المثل السائر، لابن أبي الحديد (ت ٦٥٦)، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار الرفاعي، الرياض، ط ٢، ١٤٠٤.
- الفهرست، للنديم (ت ٣٨٠)، تحقيق أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي،

لندن، ١٤٣٠.

- فهرست ابن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥)، تحقيق محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩.
- الفوائد المحصورة في شرح المقصورة، لابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧)، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط ١، ١٤٠٠.
- فوات الوفيات، لابن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٧٣، ١٩٧٤م.
- فوح الشذا بمسألة "كذا"، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق أحمد مطلوب، ١٣٨٢. ومجلة كلية الآداب بجامعة بغداد، ع ٦، ١٩٦٣م، ص ٦٧-٩٨.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، لعبدالرؤوف المناوي (ت ١٠٣١)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط ١، ١٣٥٦.
- القاموس المحيط، للفيروزآبادي (ت ٨١٧)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٧.
- قشر الفسر، لأبي سهل الزوزني (ت نحو ٤٤٥)، تحقيق عبدالعزيز بن ناصر المانع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٢٧.
- قصر الأمل، لابن أبي الدنيا (ت ٢٨١)، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ط ٢، ١٤١٧.
- القصيدة المالكية في القراءات السبع، لابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق أحمد بن علي السديس، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٩.
- قطر الندى وبلّ الصدى، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق علي بن سالم باوزير، دار الوطن، الرياض، ط ١، ١٤٢٠.
- القلب والإبدال، لابن السكيت (ت ٢٤٤)، تحقيق حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٨. وتحقيق أوغست هفنر، ضمن: الكنز اللغوي في اللسن العربي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٠٣م، ص ١٥٨-٢٣٢.
- قواطع الأدلة، لأبي المظفر السمعاني (ت ٤٨٩)، تحقيق محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨.
- قواعد الشعر، لأحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١)، تحقيق رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٥م.

- قواعد المطارحة، لابن إياز البغدادي (ت ٦٨١)، تحقيق ياسين أبوالهيجا وشريف النجار وعلي توفيق الحمد، دار الأمل، إربد، ١٤٣٢.
- القواعد والفوائد (هو شرح اللمع)، للثمانيني (ت ٤٤٢)، تحقيق الدكتور عبدالوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٤.
- القوافي، للأخفش (ت ٢١٥)، تحقيق أحمد راتب النفاخ، دار الأمانة، ط ١، ١٣٩٤.
- الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، بآخر: الكشاف للزمخشري، مصورة دار المعرفة، بيروت.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع (ت ٦٨٨)، تحقيق فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٢.
- الكافية، لابن الحاجب (ت ٦٤٦)، تحقيق صالح عبدالعظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، ٢٠١٠م.
- الكامل، للمبرد (ت ٢٨٥)، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤٢٥.
- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، لابن جبارة الهذلي (ت ٤٦٥)، تحقيق جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع، ط ١، ١٤٢٨.
- الكتاب، لسيبويه (ت ١٨٠)، تحقيق عبدالسلام هارون، مصورة دار الجيل، بيروت، ط ١. ومصورة دار صادر عن: طبعة بولاق، ١٣١٦. ونسخة ابن خروف (ت ٦٠٩)، خط سنة ٥٥٨، المحفوظة بالمكتبة الوطنية الفرنسية، بالرقم ٦٤٩٩.
- كتاب الخط، لابن السراج (ت ٣١٦)، تحقيق عبدالحسين محمد، مجلة المورد، مج ٥، ع ٣، ١٣٩٦، ص ١٠٣-١٣٤.
- كتاب الخط، للزجاجي (ت ٣٤٠)، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمّان، ط ١، ١٤٢١.
- كتاب الشعر (أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٨.
- كتاب الكتاب، لابن درستويه (ت ٣٤٧)، تحقيق إبراهيم السامرائي وعبدالحسين الفتلي، دار الكتب الثقافية، الكويت، ط ١، ١٣٩٧.
- الكشاف، للزمخشري (ت ٥٣٨)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق الثعلبي (ت ٤٢٧)، تحقيق علي بن

عاشور ونظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢.

- كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ، لابن الأجدابي (ت نحو ٤٧٠)، تحقيق السائح علي حسين، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ليبيا، ١٩٨٩م.
- الكناش، للملك المؤيد أبي الفداء إسماعيل بن علي (ت ٧٣٢)، تحقيق جودة مبروك، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٦.
- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، لنجم الدين الغزي (ت ١٠٦١)، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨.
- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، لأبي عبدالله الفاسي (ت ٦٥٦)، تحقيق عبدالرزاق بن علي موسى، مكتبة الرشد، الرياض، ط ٢، ١٤٣١.
- اللآلي في شرح أمالي القالي، لأبي عبيد البكري (ت ٤٨٧)، تحقيق عبدالعزيز الميمني، لجنة التأليف والترجمة، ١٣٥٤، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت.
- اللامات، للزجاجي (ت ٣٤٠)، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤٠٥.
- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، لأبي العلاء المعري (ت ٤٤٩)، تحقيق محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٢٩.
- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري (ت ٦١٦)، تحقيق غازي مختار طليمات وعبدالإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤١٦.
- لحن العوام، لأبي بكر الزُّبيدي (ت ٣٧٩)، تحقيق رمضان عبدالتواب، المطبعة الكمالية، ط ١، ١٩٦٤م.
- لسان العرب، لابن منظور (ت ٧١١)، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤.
- لطائف الإشارات، للقشيري (ت ٤٦٥)، تحقيق إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط ٣، ٢٠٠٠م.
- لغات القرآن، للفراء (ت ٢٠٧)، تصحيح جابر بن عبدالله السريع، منشور على الشبكة العالمية، ١٤٣٥.
- اللمع في العربية، لابن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥.
- ليس في كلام العرب، لابن خالويه (ت ٣٧٠)، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، مكة المكرمة، ط ٢، ١٣٩٩.

- ما اتفق لفظه واختلف معناه، لابن الشجري (ت ٥٤٢)، تحقيق عطية رزق، دار فرانتس شتاينز شتوتغارت، بيروت، ط ١، ١٤١٣.
- ما اتفق لفظه واختلف معناه، للمبرد (ت ٢٨٥)، تحقيق أحمد محمد أبورعد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط ١، ١٤٠٩.
- ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد، للجواليقي (ت ٥٤٠)، تحقيق ماجد الذهبي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة، لمحمد بن جعفر القزاز القيرواني (ت ٤١٢)، تحقيق رمضان عبدالتواب وصلاح الهادي، دار العروبة، الكويت، ودار الفصحى، القاهرة، ١٩٨٢م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج (ت ٣١١)، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٢٠.
- مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي، لابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م.
- المباحث الكاملية في شرح الجزولية، للورقي الأندلسي (ت ٦٦١)، تحقيق شعبان عبدالوهاب محمد، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، ١٣٩٨.
- المباحث المرضية المتعلقة بـ"مَنْ" الشرطية، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق، ط ١، ١٤٠٨.
- المبسوط في القراءات العشر، لابن مهران (ت ٣٨١)، تحقيق سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨١م.
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، لابن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ط ١، ١٤٠٧.
- المثنى، لأبي الطيب اللغوي (ت ٣٥١)، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٨٠.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠)، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- مجالس ثعلب (ت ٢٩١)، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٦٠م.
- مجالس العلماء، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ط ٢، ١٤٠٣.

- المجتنى، لابن دريد (ت ٣٢١)، تحقيق محمد عبدالمعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٢.
- مجلس من أمالي أبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨)، ضمن: ابن الأنباري سيرته ومؤلفاته، تحقيق حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط ١، ١٤٢٥.
- مجمع الأمثال، للميداني (ت ٥١٨)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مصورة دار المعرفة، بيروت.
- المجمل، لابن فارس (ت ٣٩٥)، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦.
- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، لأبي موسى المديني (ت ٥٨١)، تحقيق عبدالكريم العزباوي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٦.
- مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، لمحمد حميد الله، دار النفائس، بيروت، ط ٦، ١٤٠٧.
- المجيد في إعراب القرآن المجيد، للسفاقسي (ت ٧٤٢)، نسخة دار الكتب المصرية، بالرقم ٢٢٢ تفسير.
- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، للراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢)، تحقيق عمر الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط ١، ١٤٢٠.
- المحب والمحبوب والمشموم والمشروب، للسري الرفّاء (ت ٣٦٢)، تحقيق مصباح غلاونجي وماجد الذهبي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٤.
- المحبر، لابن حبيب (ت ٢٤٥)، تحقيق إيلزه لختن شتيتر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق علي النجدي ناصف وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٠.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الغرناطي (ت ٥٤٢)، تحقيق عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢.
- المحصول، لفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦)، تحقيق طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤١٨.
- المحصول في شرح الفصول، لابن إياز (ت ٦٨١)، تحقيق محمد صفوت محمد علي،

رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، القاهرة.

- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده (ت ٤٥٨)، تحقيق عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١.
- المحيط، للصاحب بن عباد (ت ٣٨٥)، تحقيق محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت.
- المخبّل السعدي (حياته، وما تبقى من شعره)، لحاتم بن صالح الضامن، مجلة المورد، مج ٢، ع ١، ١٩٧٣م، ص ١٢١-١٣٦.
- مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها، لابن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق حسين أحمد بوعباس، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٣٢.
- المختار من لحن العامة لأبي حاتم السجستاني، اختيار ياقوت الحموي (ت ٦٢٦)، مخطوطة مصورة لدى إدارة المخطوطات بالأوقاف الكويتية، بالرقم ٤٥٣.
- مختارات شعراء العرب، لابن الشجري (ت ٥٤٢)، تحقيق علي محمد البجاوي، مصورة دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٢.
- مختصر تاريخ دمشق، لابن منظور (ت ٧١١)، تحقيق روحية النحاس ورياض مراد ومحمد مطيع، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٠٢.
- مختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري، لمحمد بن جلال الحنفي التباني (ت ٨١٨)، تحقيق جابر بن عبدالله السريّع، مؤسسة الريان، بيروت، ط ١، ١٤٣٤.
- مختصر العين (من أول الكتاب إلى حرف القاف)، لأبي بكر الزُّبيدي (ت ٣٧٩)، تحقيق عبدالعزيز بن حميد الحميد، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٢. و(من حرف الكاف إلى آخر الكتاب)، تحقيق محمد بن سلمان الرحيلي، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩.
- مختصر العين، لأبي الحسن الخوافي (من القرن الثالث)، تحقيق سوسن بنت عبدالله الهندي، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩.
- مختصر العين، للخطيب الإسكافي (ت ٤٢١)، تحقيق هادي حسن حمودي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ط ١، ١٤١٩.
- المختصر في أخبار البشر، للملك المؤيد أبي الفداء إسماعيل بن علي (ت ٧٣٢)، المطبعة

الحسنية المصرية، ط ١.

- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه (ت ٣٧٠)، تحقيق آثر جفري، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- المخصص، لابن سيده (ت ٤٥٨)، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٧.
- المدارس النحوية، لشوقي ضيف (ت ١٤٢٦)، دار المعارف، القاهرة، ط ٧، ١٩٩٢م.
- المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨)، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٠١.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان، لابن أسعد اليافعي (ت ٧٦٨)، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧.
- المرتجل شرح الجمل، لابن الخشاب (ت ٥٦٧)، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي (ت ٩١١)، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مصورة دار الجيل، بيروت.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل (ت ٧٦٩)، تحقيق محمد كامل بركات، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، (ج ١) ط ٢، ١٤٢٢، (ج ٢)، ط ١، ١٤٠٢، (ج ٣، ٤)، ط ١، ١٤٠٥.
- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مكتبة المدني، جدة، ط ١، ١٤٠٥.
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ط ١، ١٤٠٧.
- المسائل السفرية، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٣. وتحقيق عبدالصمد العشاب، مجلة عالم الكتب، مج ١٦، ع ١، ١٤١٥، ص ٥٧-٦٦.
- المسائل السفرية، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق علي حسين البواب، دار طيبة، الرياض، ط ١، ١٤٠٢. وتحقيق حسن إسماعيل مروة، ضمن: من رسائل ابن هشام النحوية، مكتبة سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٠٩.
- المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط ١، ١٤٢٤.

- المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية، ودار الثقافة، عمّان، ٢٠٠٢م.
- مسائل في إعراب القرآن، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق صاحب أبو جناح، مجلة المورد، مج ٣، ع ٣، ١٩٧٤م، ص ١٤٣-١٦٦.
- مسائل في النحو، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق طه محسن، مجلة المورد، مج ٢٥، ع ٣، ٤، ١٤١٨، ص ١٠٧-١١٩.
- المسائل المشكلة (البغداديات)، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.
- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٦م.
- مسالك الأبصار وممالك الأمصار، لابن فضل الله العمري (ت ٧٤٩)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، المجمع الثقافي، أبوظبي، ط ١، ١٤٢٣.
- المستصفى، للغزالي (ت ٥٠٥)، تحقيق محمد عبدالسلام عبدالشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣.
- المستقصى في الأمثال، للزمخشري (ت ٥٣٨)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧م.
- المسند، للشافعي (ت ٢٠٤)، تحقيق ماهر ياسين فحل، شركة غراس، الكويت، ط ١، ١٤٢٥.
- المسند، لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٦-١٤٢١.
- المسند، لأبي بكر البزار (ت ٢٩٢)، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد وصبري الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٩-١٤٣٠.
- المسند، لأبي يعلى الموصلي (ت ٣٠٧)، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون، دمشق، ط ١، ١٤٠٤.
- مسند الشهاب، للقضاعي (ت ٤٥٤)، تحقيق حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧)، تحقيق ياسين محمد السواس، دار اليمامة، دمشق، ط ٣، ١٤٢٣.

- مشكلات موطأ مالك بن أنس، لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١)، تحقيق طه بن علي بوسريح، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٠.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي (ت نحو ٧٧٠) مكتبة لبنان، ١٩٨٧م.
- المصنف، لعبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣.
- المصنف، لابن أبي شيبة (ت ٢٣٥)، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، دمشق، ط ١، ١٤٢٧.
- المصون، لأبي أحمد العسكري (ت ٣٨٢)، تحقيق عبدالسلام هارون، مطبعة حكومة الكويت، ط ٢، ١٩٨٤م.
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار العاصمة، ودار الغيث، الرياض، ط ١، ١٤١٩.
- المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، لمحمد محمد حسن شراب، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١١.
- معالم مكة التاريخية والأثرية، لعاتق بن غيث البلادي (ت ١٤٣١)، دار مكة، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٠.
- معاني الشعر للأشناندني (ت ٢٨٨)، تحقيق صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٤م.
- معاني القراءات، لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠)، تحقيق عيد مصطفى درويش وعوض بن حمد القوزي، ط ١، ١٤١٢.
- معاني القرآن، للفراء (ت ٢٠٧)، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي وعبدالفتاح شلبي، مصورة عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣.
- معاني القرآن، للأخفش (ت ٢١٥)، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١١.
- معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨)، تحقيق محمد علي الصابوني، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٨.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (ت ٣١١)، تحقيق عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨.
- معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه، لقطرب بن المستنير (ت ٢٠٦)، تحقيق محمد لقريز،

رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية بجامعة الحاج لخضر بباتنه في الجزائر، ١٤٣٦.

- المعاني الكبير في أبيات المعاني، لابن قتيبة (ت ٢٧٦)، تحقيق ف. كرنكو وعبدالرحمن بن يحيى المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، ط ١، ١٣٦٨، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥.
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، لأبي الفتح العباسي (ت ٩٦٣)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، عالم الكتب، بيروت.
- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، لياقوت الحموي (ت ٦٢٦)، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.
- معجم البلدان، لياقوت الحموي (ت ٦٢٦)، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥م.
- معجم الشعراء، للمرزباني (ت ٣٨٤)، تحقيق ف. كرنكو، مكتبة القدسي، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢.
- المعجم الكبير، لأبي القاسم الطبراني (ت ٣٦٠)، تحقيق حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ٢.
- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة (ت ١٤٠٨)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٤.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد البكري (ت ٤٨٧)، تحقيق مصطفى السقا، دار عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣.
- معجم مصطلحات المخطوط العربي، لأحمد شوقي بنبين ومصطفى طوبي، الخزانة الحسنية، الرباط، ط ٣، ٢٠٠٥م.
- معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، لعاتق بن غيث البلادي (ت ١٤٣١)، دار مكة، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٢.
- المعرّب، للجواليقي (ت ٥٤٠)، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦١.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي (ت ٧٤٨)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، ط ٦، ١٩٨٥م. وتحقيق عبداللطيف الخطيب، المجلس

الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٢١.

- مفاتيح الغيب، للفخر الرازي (ت ٦٠٦)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٢٠.
- مفتاح الإعراب، لأمين الدين المحلّي (ت ٦٧٣)، تحقيق محمد عامر أحمد حسن، دار النشر للجامعات، القاهرة، ١٤٣٤.
- مفتاح العلوم، للسكاكي (ت ٦٢٦)، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧.
- المفتاح في شرح أبيات الإيضاح، لابن عصفور (ت ٦٦٩)، تحقيق رفيع بن غازي السلمي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٣٦.
- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني (ت ٥٠٥)، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، ووالدار الشامية، بيروت، ط ١، ١٤١٢.
- المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري (ت ٥٣٨)، تحقيق محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط ١، ١٤١٠.
- المفضليات، اختيار المفضل بن محمد الضبي (ت ١٧٨)، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٦.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني (ت ٨٥٥)، تحقيق علي فاخر وأحمد محمد السوداني وعبدالعزيز فاخر، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٣١.
- المقامات، للحريري (ت ٥١٦)، طبعة بولاق، ١٣٠٠، مصورة دار المنهاج، جدة، ط ١، ١٤٣٥.
- المقاييس، لابن فارس (ت ٣٩٥)، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩.
- مقاييس المقصور والممدود، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق عبدالمجيد الحارثي، دار الطرفين، الطائف، ط ١، ١٤٢١. وتحقيق حسن هنداوي، دار إشبيليا، الرياض، ط ١، ١٤٢٤.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١)، تحقيق كاظم بحر المرجان،

دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.

- المقتصد في شرح التكملة، لعبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١)، تحقيق أحمد بن عبدالله الدويش، عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٢٨.
- المقتضب، للمبرد (ت ٢٨٥)، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، مصورة عالم الكتب، بيروت.
- مقدمة ابن خلدون (ت ٨١٨)، تحقيق علي عبدالواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة، ط ٣.
- المقدمة الجزولية، لأبي موسى الجزولي (ت ٦٠٧)، تحقيق شعبان عبدالوهاب محمد، مطابع أم القرى، القاهرة، ط ١، ١٤٠٨.
- المقرب، لابن عصفور (ت ٦٦٩)، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨.
- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لبرهان الدين بن مفلح (ت ٨٨٤)، تحقيق عبدالرحمن العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٠.
- المقصور والممدود، لابن السكيت (ت ٢٤٤)، تحقيق محمد محمد سعيد، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط ١، ١٤٠٥.
- المقصور والممدود، لابن ولاد (ت ٣٣٢)، تحقيق بولس برونله، مطبعة ليدن، ١٩٠٠م.
- المقصور والممدود، لأبي علي القالي (ت ٣٥٦)، تحقيق أحمد عبدالمجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٩.
- الملاحن، لابن دريد (ت ٣٢١)، تحقيق عبدالإله نبهان، وزارة الثقافة، سوريا، ١٩٩٢م.
- الملخص في إعراب القرآن، للخطيب التبريزي (ت ٥٠٢)، تحقيق يحيى مراد، منشور على الشبكة العالمية.
- الملخص في ضبط قوانين العربية، لابن أبي الربيع (ت ٦٨٨)، تحقيق علي بن سلطان الحكمي، ط ١، ١٤٠٥.
- الممتع في التصريف، لابن عصفور (ت ٦٦٩)، تحقيق فخر الدين قباوة، مصورة دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٠٧. ومكتبة لبنان، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.
- من تاريخ النحو، لسعيد الأفغاني (ت ١٤١٧)، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٣٩٨.
- من نسب إلى أمه من الشعراء، لابن حبيب (ت ٢٤٥)، ضمن: نوادر المخطوطات،

تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١١، ١/٨٩-١٠٦.

- المنازل والديار، لأسامة بن منقذ (ت ٥٨٤)، تحقيق مصطفى حجازي، دار سعاد الصباح، الكويت، ط ٢، ١٤١٢.
- المنتخب من غريب كلام العرب، لأبي الحسن الهُنائي كُراع النمل (ت بعد ٣٠٩)، تحقيق محمد بن أحمد العمري، مركز البحوث الإسلامية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٩.
- منتهى الطلب من أشعار العرب، لمحمد بن المبارك بن ميمون (ت ٥٩٧)، تحقيق محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م.
- المنصف شرح تصريف المازني، لابن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ١، ١٣٧٣.
- المنصف للسارق والمسروق منه، لابن وكيع (ت ٣٩٣)، تحقيق عمر خليفة بن إدريس، جامعة قاريونس، بنغازي، ط ١، ١٩٩٤م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥)، تحقيق سدني جلازر، ١٩٤٧م.
- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، لابن تغري بردي (ت ٨٧٤)، تحقيق محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤م.
- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء، لأبي القاسم الآمدي (ت ٣٧٠)، تحقيق ف. كرنكو، مصورة دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١١.
- المؤتلف والمختلف، للدارقطني (ت ٣٨٥)، تحقيق موفق عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٦.
- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، لأبي القاسم الآمدي (ت ٣٧٠)، (ج ١، ٢) تحقيق السيد صقر، دار المعارف، القاهرة، ط ٤، ١٩٨٢م، (ج ٣)، تحقيق عبدالله المحارب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٤م.
- الموجز، لابن السراج (ت ٣١٦)، تحقيق مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٥م.
- الموشح، للمرزباني (ت ٣٨٤)، تحقيق علي البجاوي، نهضة مصر.
- الموصِّل في شرح المفصل (قسم الأسماء إلى آخر مبحث الكنايات)، لحسين بن علي السغناقي (ت ٧١٤)، تحقيق أحمد حسن نصر، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية اللغة

العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩.

- الموطأ، لمالك بن أنس (ت ١٧٩)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦.
- الموفقي، لابن كيسان (ت ٢٩٩)، تحقيق عبدالحسين الفتلي وهاشم طه شلاش، مجلة المورد، مج ٤، ع ٢، ١٣٩٥، ص ١٠٣-١٢٤.
- موقد الأذهان وموقظ الوسنان، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق علي فودة نيل، مجلة كلية الآداب بجامعة الرياض، مج ٧، ١٩٨٠م، ص ١٣٧-١٩٤. وتحقيق حسن إسماعيل مروة، ضمن: من رسائل ابن هشام النحوية، مكتبة سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٠٩. وتحقيق وليد السراقبي، مجلة عالم الكتب، مج ١٤، ع ٣، ١٤١٣، ص ٢٧٧-٢٨٥.
- ميزان الاعتدال، للذهبي (ت ٧٤٨)، تحقيق علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٣٨٢.
- ميزان العربية، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧)، تحقيق عبدالله بن محمد السديس، مجلة الدراسات اللغوية، مج ١٩، ع ٣، ١٤٣٨، ص ١٨٧-٣٠٨.
- النبات، لأبي حنيفة الدينوري (ت ٢٨٢)، تحقيق برنهارد ليفن، فرانز شتاينر بفيسبادن، ١٣٩٤.
- نتائج الفكر، لأبي القاسم السهيلي (ت ٥٨١)، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٢.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي (ت ٨٧٤)، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧)، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط ٣، ١٤٠٥.
- نزهة الطرف في علم الصرف، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق أحمد عبدالمجيد هريدي، مكتبة الزهراء، القاهرة، ط ١، ١٤١٠.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (ت ٨٣٣)، تصحيح علي محمد الضباع، مصورة دار الفكر، بيروت.
- نصوص من كتاب لحن العامة لأبي حاتم السجستاني، جمع وتوثيق ودراسة عامر باهر الحيالي، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، مج ٥٥، ع ١٢٧، ص ١٩-٤١، وع

١٢٨، ص ١٩-٨٥، ١٤٢٩.

- نضرة الإغريض في نصرة القريض، للمظفر بن الفضل العلوي (ت ٦٥٦)، تحقيق نهى عارف الحسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقَّري (ت ١٠٤١)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧م.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٥.
- النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة، للسيوطي (ت ٩١١)، تحقيق فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٨.
- النكت على الحاجبية = التحفة
- النكت في القرآن، لابن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩)، تحقيق إبراهيم محمود الحاج علي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٧.
- النكت والعيون، لأبي الحسن الماوردي (ت ٤٥٠)، تحقيق السيد بن عبدالمقصود بن عبدالرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت.
- نهاية السول شرح منهاج الأصول، لعبدالرحيم الإسنوي (ت ٧٧٢)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠.
- النهاية في شرح الكفاية، لابن الخباز (ت ٦٣٩)، تحقيق عبدالله عمر حاج إبراهيم، رسالة ماجستير قدمت إلى فرع اللغة في قسم الدراسات العليا بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٢.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين بن الأثير (ت ٦٠٦)، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩.
- النوادر، لأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥)، تحقيق محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط ١، ١٤٠١.
- النوادر، لأبي مسحل الأعرابي (من القرن الثالث)، تحقيق عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٠.
- نوادر المخطوطات وأماكن وجودها (الجزء الأول)، لأحمد تيمور (ت ١٣٤٨)، مجلة الهلال، ع ١، أكتوبر ١٩١٩م، ص ٤٩-٦٥.
- الهداية إلى بلوغ النهاية، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧)، تحقيق مجموعة من

الأساتذة، مركز بحوث الكتاب والسنة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ط ١، ١٤٢٩.

- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩)، إسطنبول، ١٣٦٠، مصورة دار الفكر، بيروت، ١٤١٠.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (ت ٩١١)، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١.
- الوافي بالوفيات، للصفدي (ت ٧٦٤)، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٠.
- الوافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي (ت ٥٠٢)، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط ٤، ١٤٠٧.
- الوافية في شرح الكافية (الشرح المتوسط)، لركن الدين الإستراباذي (ت ٧١٥)، نسخة جامعة الملك سعود، بالرقم ٢١٠٨.
- الوحشيات (الحماسة الصغرى)، لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي (ت ٢٣١)، تحقيق عبدالعزيز الميمني، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٧م.
- الوساطة بين المتنبي وخصومه، للجرجاني (ت ٣٩٢)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- وفاق المفهوم في اختلاف المقول والمرسوم، لابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق بدر الزمان محمد شفيع النيبالي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٩.
- الوفيات، لابن رافع السلامي (ت ٧٧٤)، تحقيق صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٢.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلّكان (ت ٦٨١)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧م.

فهرس الموضوعات

فهرس الفهارس

تم بحمد الله